



## الجزء الاول

من مختصر العلامة سعد الدين التفنازي على تلخيص  
الافتتاح للامام الخطيب الفوزي ومواهب الفتاح في شرح تلخيص  
المفتاح للحقق ابن يعقوب المغربي وعروس الافراح في شرح  
تلخيص المفتاح للامام بهاء الدين السبكي  
المصري رحمهم الله ونفع بهم  
أجمعين

٢

(وبها مثنى)

كتاب الايضاح في علوم البلاغة المؤلف التلخيص جعله كالشرح له وبالهامش  
ايضا حاشية العلامة الدسوقي على شرح السعد المذكور

(تبليغ)

(قد بدأنا في صلب الصيغة بشرح السعد وثبتنا عواهب الفتاح وثبتنا عروس  
الافراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعدة حاشية الدسوقي فليعلم)

(اعلان)

كل من أراد هذا الكتاب ونسح تحرير الاصول للكمالين الهامش وشرح كشف الاسرار المصنف على المنار وشرح  
المسار للكمال المذكورين أي جهة كان فليطأ بحضر الشيخ فوجا ثم ذكر الكركي الجامع الازهر بمصر

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٢١٧

هجرية

(بالقسم الثاني)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام العلامة  
خطيب الخطباء مفتي  
المسلمين جلال الدين أبو  
عبد الله محمد بن قاضي  
القضاء سعد الدين أبي محمد  
عبد الرحمن بن امام الدين  
أبي حفص عمر القزويني  
الشافعي متبع الله المسلمين بحجابه  
وأحسن عقابه \* الحمد لله رب  
العالمين وصلاته على محمد  
وعلى آل محمد أجمعين  
\* أما بعد \* فهذا كتاب في  
علم البلاغة وتوابعه اترجمته  
بالإيضاح وجعلته على

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العلي الأعلى \*  
موجد الاشياء بعد فناها  
فله الحمد الأسنى \* أحمد  
على ما ألهسنا من معاني  
البيان \* وعللنا من وأمع  
التبيان \* وأشهد أن لا اله  
الا الله وحده لا شريك له  
المالك المنان \* وأشهد أن  
محمد عبده ورسوله سيد  
الوعدان \* صلى الله  
عليه وعلى آله وأصحابه  
الذين أخرجوا بإلغامهم  
فرسان البلاغة في كل ميدان  
\* وبعد فيقول العبد الفقير  
المضطرب لأحسن ربه  
القدير \* محمد بن محمد

﴿(بسم الله الرحمن الرحيم)﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(حمدا) لمن أبان المعاني بأساليب البيان وأبدع في مقتضى أحوال الموجودات لطائف أرزرت دلائل  
وحدة الى العيان وتفرغ عن الحاجة الى شرح غامض الكلام وتلخيصه ويده مفتاح العلوم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام العالم العلامة حجة الاسلام مفتي الانام أوحده القصصا والبلاء شيخ النخبة والادباء  
كتر المحققين وسيف المناظرين بهاء الملة والدين أبو حامد أجداب سنديا ومولانا هاشم القضاء بشية  
المجتهدين ولسان المتكلمين تقي الدين السبكي تلمذ الله برحته وأسكنه فسيح جنته الحمد لله الذي  
فتق عن يديم المعاني لسان أهل البيان ورتق الافواه عن تفسير المثنى الى أن فتحها بإبلاغة آل عدنان  
ومحق براءة كآله العربي وأسنة دينه القوى ما خالفه همام جدال اللسان وجلاد السنان ورزق  
الفصاحة المحمدي من الحكمة البالغة ما حرق حكم اليونان محمد على نعمي الانشاء والاعاده ونشكره

شكرا

عرفة الدسوقي نظرت الله عين لطفه اليه \* وغفر له ولوالديه \* هذه فوائد شريفة \* وتقديرات لطيفة

\* على شرح العلامة الثاني \* سعد الملة والدين التفات زاني \* لتلخيص المحتاج \* اقتطفنا من تغارير مشايخنا المحققين \* ومن  
زيد أرباب الحواشي والشارحين \* وان لم أكن من فرسان هذه المسدان \* لكن رجوت العفو بدعوة صالح من الأخوان \*  
وبالله أستعين وعده التكالان \* في سبيل سبيل الرشاد في كل شان \* قال نعمنا الله به (بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغي التكلم  
على هذه الجملتين يتعلق بهما من الفنون الثلاثة التي صنف فيها هذا الكتاب كما هو الاثر بالشارع في كل فن لما قيل ان ترك التكلم

ترتب مختصرى الذى سميت تلخيص المنشاح وبسط فيه القول ليكون كالشرح له فأوضح مواضع المشككة وقصصت معانيه الحميدة وعمدت الى ما خلا عنه المختصر مما اقتضته مفتاح العلوم والى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني

عليها ما تنصير أو قصور فنقول ﴿ يتعلق به من فن المعاني وهو الباحث عن مقتضيات الاحوال المحيئات ﴾ الاول أن مقتضى الحال تقدير التعلق مؤخر الافادة الاهتمام باسمه تعالى لان المقام مقام استعانة بالله ولا فائدة للقصر والقصر لما قصر افراد وهو مخاطب به من يعتقد الشركة وقصر قلب ومخاطب به من يعتقد العكس وقصر تعيين ومخاطب به الشاك فالقصر هنا نظير فيه للاحوال مخاطبين فهو قصر قلب ان كانوا يعتقدون ان البركة تحصل بالابتداء غير (٣) اسم الله سبحانه وتعالى وقصر افراد ان اعتقدوا انها تحصل

بالابتداء باسم الله واسم غيره وقصر تعيين ان شكوا في حصول البركة باى لكن هذا الثالث بعد المبحث الثانى أن مقتضى الحال قطع الصفات اعنى الرحمن الرحيم لان المقام مقام ثناء وقد نصوا على أن النعوت اذا كان المفسود منها المدح فالاولى قطعها لان قطعها دلالة على أن النعوت متعين بدونها واعمالها بها لغير المدح لكن لا يخلو ان الوارد في القرآن والسنة الاتباع وحيد فذلك يكون مخالفة لمقتضى الحال لما في الانباع من الجري على الاصل اذا اُصل عدم القطع ثم اذا قطعت تلك الصفات على تقدير هو أو أعنى كانت الجملة مقصورة فقال ما سبب الفصل دون الوصل فقال سببه انه لم يقصد التثنية بين الجملتين في حكم من الاحكام

لتكريم من شابت في الجلالة عنه وتخصيصه والصلوات والسلام على من ظهر بعد الدين ظهوره سيدنا ومولانا محمد الذى بيلاغى كتابه وفصاحته انبسطت على البسيطة سوا طع نور وعلى آله وصحبه الثوارين عنه يدب المعنى والالفاظ الذين هم الحقيقة كلامه وبجازه كفلا بالبيان والاحتفاظ ﴿ اما بعد ﴾ فان أمر العاقل هذا متضائل الحق متضابق الحق حين معالمة موسومة بالاندراس ورجوع الحاشية اليه من روحه بادية الاناس لتضاعف أهوال على معاشرة تشيب النواصي بشغل كل عن نفسه بكرة ما يقاسى وترافق كسرة لعز ماتهم أشد من كسر الهام العواصى فهى بحسب تذوُّب لها الجنادل الصم القواصى حتى صار من هو منهم أهل لاقتناص أنزاهه وحذر بظم فرا اذ جواهره مثيرونا بالعرى ما زوم أفتية الورى منقطع المدد في تلك المدد لا بأولى له أحد فهم حزب أهل العرف في طلمات الافتقار وطال عليهم ليل الالغاء والاحتقار الى أن نذركم نعمة من ربيهم بطلوع طالع السعادة فز بهم وذلك بظهور الدولة الشريفة المولوية الهاشمية الاسماعيليه فاذا بدور عزهم طاعة مسفرة واذا وجود افرأهم ضاحكة مستبشرة فذهبوا حيث في العلوم كل مذهب وتسوا في المدارس على ما يطلب فتمت مجالس التدريس مساجدهم وغشيت رحمة العاطى لافهم معاهدهم فصارت حجج العلم لهم تتجلى انضاحا وشبهات الجبل في جانبهم تتضال افتضاحا ولم يزلوا في الارتقاء في تلك المدارس وفي التنافس فيها دائما طلب السؤل اعبد الناهج الى أن بلغوا أعلى مراتب الانشاء والتأليف فصاروا بعد العلم والتعرف رؤس العالم والتعارف ثم زادهم من لا يخطب لآمل أمه ولا يطل لعمال مؤمن عله نعمة منه بأن جعل خليفة فهمهم والمنصور بالله تعالى مولانا اسمعيل رأس أملاك العصر وهامة القماصيل وجعله ملاحظا لهم بعين الاجال شكرا ورده الخبر المستند قصير عن مبتدا غنيتى السعادة ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تستعمل على جناس القلب فتسكن عند النصر لها رمى بشركه قصر وتنكس حصون الشر لا تملكه السبع الطباقي لما سجد له النبي والانبيا من القصر وتفتح عند موازنة الاعمال باب الغفران بعد المعاضلة وتخفف بالجراد نابت من كلب السيات تخارج القابله ونشهد أن سيدنا محمد أعبدته ورسوله صاحب الفصل والوصل في الواقعة انا وقف الصف يوم الحشر والمستند اليه الشفاعة اذا التفت الساق بالساق واشتد كرب ذلك الف والنشر صلى الله عليه وسلم وعلى آل محمد وصحبه الذين اغتشدوا باصباحه لهم ملوكا يستعبدون معالي الصفات وارتدوا ملائس التقوى بتجر يد قلوب يكن لها الى غير التفات واقتدوا به في التشبيه كالنجوم لأن محاسن الامة

المقتضى ذلك الوصل أو قال سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع وذلك لان جملة أولف باسم الله خير به النظر لصدرهاو جملة هو الرحمن مثلا لانشاء المدح ومضى كان بين الجملتين كمال الانقطاع تعين الفصل كما يأتي ان شاء الله تعالى ﴿ وأما ما يتعلق به من علم البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والجزاز والكذبة الخمسة مباحث ﴾ الاول الباطنة فبقا الاصل هو حقيقى كما مسكت يزيد اذا قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحسسه من يد أو نحوه وبجازه فهو مرتب يزيد أى الصفت مروي وبجازه يكون قريب من زيد وهى هنا الاستعانة وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعانة تبعية وتقريرها ان يقال شبهة الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجهه الاصل في جميع مطلق الارتباط في كل فسرى التشبيه للجزات فاستعرت العلم موضوعه للاصناف الجزئية للاستعانة بالجزئية على طريق الاستعانة التبعية ولأن يجعلها من قبيل الجزاء المرسل علاقته الاطلاق والتقيد وذلك أن العلم موضوعه للارتباط

وجه الله في كتابه دلائل الإجازة وأسرار البلاغة والى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما فاستقرحت ذبذبة ذلك كله وهذا هو ترتيبها حتى استقر كل شيء منها في محله وأضفت إلى ذلك ما أتى إليه فذكرى ولم أجد لغيري خفايا يمد الله بها على أشدات هذا العلم واليه المقصد بالاصفاق فأطلقت عن ذلك واستعملت في الارتباط على وجه الاستعانة فهو مجاز مرسل يرتفع من علاقته ما ذكره هذا إذا كان استعمال الباء في الاستعانة من حيث خصوصها أو أمان كان الاستعمال فيها من حيث أنها جازية من حيث مطلق ارتباط كل المجاز بمرتبة وهي الإطلاق على ما فيه من الخلاف ثم حيث نقلت الباء من معناها الأصلي وهو الاضمار للاستعانة ففي الاستعانة أن تكون بالثبات لا بالاسم وهذا قد جعلها (ع) بالاسم فيكون ذلك مجازا على مجاز أو أما المجاز المبني عليه فقد علمته وأما المبني فغيره

أن يقال شبه الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به فسمي التشبيه للمرتبات فاستمرت الباء الموضوعية للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين على طريق الاستعارة التبعية هذا وقد وقع خلاف في بناء الجاز على الجاز فقال بعضهم بنوعه لأن نفسه أخذ الشيء من غير ما لا يكون المعنى في اللفظ انما هو لأعلى الحقيقي والجازي أخذه تطفلا وقال بعضهم بالجوهر لأن اللفظ لما نقل للعين المجازي بالعلقة صار كأنه موضوع له خصوصاً وقد قالوا أن الجاز موضوع بالوضع النوعي وجعل من ذلك قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا فإن

والترقيع رؤفاهم رافة الوالد وله الصغير خافض الهام جناح رجته حافظ الهام من الاهانة بسطوته ما إذا علمهم سرادات عزته زبد يحسنهم في الاحسان ويخبروا عن مسيئتهم بالعفو والامتنان قد كفاهم مهمات دنياهم وأنشئ ليل المعالي قوامهم آمنهم من الخوف يحسن ما أظهره وفتح لهم منافع الدين والدنيا بصفاها أخره خلد الله تعالى ملكه وأدام حسن سيرته فيما ملكه ومن قال آمين أشبه الله تعالى في العاجل والاحسر فان هذا دعا له به شاملا ثم إن من ركان هذه الدولة السعيدة ومن لطائف ميامينها العديدة أن فتح على إنشاء عدة من المؤلفات في فنون وعلوم مختلفات وذلك بعد أن تعاطيت مجلة وأفرغ من العلوم مع غصن دوحه هذه الدولة الانضر ونجم أفلا كما الذي هو أبهى وأزهر علمها المحقق وقيداً وأبدع المدقق مولانا محمد بن اسمعيل لازال هو وأهله مبغين جميع المقاصد الخيرية بلا تغيير ولا تبديل فأشار إلى بالتأليف وإشارة فتح وغن وامثال أخره بمساعدة قو حتم فكان هذا الشرح من حمله بومى يجب الثناء به على المولى تبارك وتعالى المعين على انشائه فهو الهادي للعبد إلى مراد الله الدينية والدنيوية ليستشغل بها بصدق بنفسه واعنيائه وسبب ذلك مع سابق المشيئة وأشار من ذكر أن شرف علم البيان بما لا اختلاف فيه بحيث لا يتصور في تقريره الشبه لما ينافيه ثم إن من أحكم كتبه المتداولات الكتاب المسمى بتلخيص المفتاح فان فيه من اللطائف والمعاني ما لا تحيط بقصر رعاها والحواسي والشرح ثم إن الامام سعد الدين رحمه الله تعالى عن صرف عنان العناية لشرح معانيه وتصدى لاستخراج لطائف مبادئه فوضع عليه مختصراً ومطولا وكان المختصر من الشرحين لتعاطيه ملجأ ومعوذا ولما وقعت بعون الله تعالى لقراءة ذلك الشرح مررت فيه على غوامض ربما اعتاص على بعض منهم استعاروا اليهم اضافات صلاحيه على الخطاب المنصف والاسلوب الحكيم حاوية لتلخيص الاتصال بالصراط المستقيم وسلم تسلية ليعان به اللسان الطاهر ويطن القلب من اعتباره المناسب ما يساعده مقتضى الظاهر ما حققته البلاغة رابحة محمد بن يحيى غالب بن زهر وتعلقت بأزمة الفصاحة أهل مصر لما لهم من نسب وصور (أما بعد) فان تلخيص المفتاح في علم البلاغة ونواحيها باجتماع من وقف عليه واتفاق من صرف العناية اليه أنفع كتاب في هذا العلم من أجمع مختصر فيه على مقدار ترجمه ألف ولم أزل مشغولاً بهذا الفن وله مجمل مشغول الخاير بالعلم على التمراد به وإن كنت في غير من العلوم مكاناً منذ أن رزقني الارادة الى الوجود ورازا الهلال وبشرتي حال المولد بالبلوغ لهذا العلم براعة الاستقلال وأذنتي للفراسة أن حسن النقص حينئذ انما كان كتاباً عن

السرد ذات الجهر ثم أطلق على الوط مجازاً لأنه لا يكون غالباً الأسرار ثم استعمل اللفظ في شبه وهو العقد وحشد مقتضى فاستعمال السري في العقد مجازي على مجاز ثم أعلم على القول بالجواز اعتبر علاقة الجاز الثاني بينه وبين الجاز الأول لا بينه وبين المعنى الحقيقي \* المبحث الثاني الحار والجور في البسملة متعلق بمحذوف وحينئذ فيها مجاز بالحذف بناء على قول من يقول إن الحذف مجاز مطلقاً وأما على قول من يقول ليس مجاز مطلقاً وكذا على قول من يقول أنه مجازاً لا تغير بسببه اعراب الباقي كما في قوله تعالى وإسأل القرية فليس فيها مجاز وسيأتي أن الجاز بالحذف ليس من قسم الجاز المعروف بأنه الكلمة المستعملة في غيرها وضعت له الخ بل قسم آخر \* المبحث الثالث إضافة اسم الله حقيقته إن أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي ما مر من بناء الجاز على الجاز وأما أن راد منه اللفظ فهو بيانية وإضافة البيانية مجاز بالاستعارة عندهم لأن الإضافة البيانية مقابلة للعقوبة وإضافة نسبة جريسة مجازة تعني

أرغب أن يجعله نافعا لمن نظر فيه من أولى الفهم وهو حسبي ونعم الوكيل

الحرف والاستعارة في معنى الحرف تسعة فكذلك ما كان عزله وتقريره أن نقول إن هيئة الإضافة موضوعة لتخصيص الأول بالثاني أو تقريره به فاستعملت هنا في تبيين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني من الأول بجماع مطلق التعلق في كل فسرى التشبيه الجزئيات فاستعملت صورة الإضافة موضوعة لتسوية الجزئية المقيدة للتعريف والتخصيص بالنسبة الجزئية المقيدة للبيان على سبيل الاستعارة (٥) التصريحية التبعية \* المحث

الرابع لفظ الجلالة علم على الفئات العلمية علم يخصى لاحسن وقد اختلف في الاعلام الشخصية فقيل إنها حقيقة لانها استعملت فيما وضعت له وقيل إنها واسطة بين الحقيقة والجهاز لانها من خواص الامور الكلية والاعلام الشخصية موضوعة لمعان جزئية فعلى القول الاول لفظ الجلالة حقيقة وعلى الثاني لاحقيقة ولا يجوز بل واسطة بينهما \* المحث الخامس حقيقة الرجولة

في القلب والعطف تقتضى الفضل والاحسان وهي مستحيلة عليه سبحانه وتعالى فبما راد منها لازمها وهو الفضل والاحسان واشتق منها هذا المعنى رحن ورحيم بمعنى مفضل ومحسن فهو مجاز مرسل نبي لان التحور فيهما تابع للتحور في أصلهما وذكر بعضه انه يصح أن يكون في الكلام استعارة

الافهام ومحال كثيرة فتفسر لاصحها الى من يدعى الكلام واكثرها لا يكون فيه ما في المظلول بل يحتاج الى خارج عما في ذلك الشرح من بيان أو زيادة بها يتشكل فرأيت أن أضغ عليه شرحا يكون لذلك المختصر مجارا للقصد بيان عو به مع زيادة قوائد وأبحاث تتعلق بالحل تكملا للحقيقة وتلخيصه فيكون الثمن شرحا وللشرح بسطوا فحاشا فان وحده مطالعنا زيادة بسط في التعبير أو تكرارا لبيان المعنى في أثناء التقرير والتصور فلا ينبغي أن يعد من الغلو الذي لا يرجع عليه ومن التطويل

مقتضى الخال ونعم بصاحبة ماسكون من ادراك الآمال أتالى هواها قبل أن أعرف الهوى \* فصاف قلبا خاليا فتسكا الى أن أعربت عن حال التميز وبلغت ما تنازع اليه النفس من الاشتغال بصفاته ما بين مطلب ووجيز فلم أطلع للتأخرين فيه على تصنيف يحكم تقريره بديه العين ولا وقت لهم فيه على تأليف يحمل أو مفصل أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أن أربيعين أمثال بلادنا منهم مستغنون عن ذلك ما طبعهم الله تعالى عليهم من الذوق السليم والفهم المستقيم والأذهان التي هي أرق من التقسيم والطيف من الحياقة في الحمى الوسيم أكتبهم النيل ثالث الخلاوة وأشار إليهم بأصابه فظهرت عليهم هذه الطلوة فهم يدركون بلباعهم ما أفنت فيه العلماء فضلا عن الأعمار والأعمار ويرون في مرآة قلوبهم العقيلة ما احتجب من الأمور خلف الأستار

والسيف مالم يلف فيه فيصل \* من طبعه لم ينفع بصقال فيالها غنم لم يوصف عليهم من خيل ولا ركاب ولم يصف اليها بعد وعد به ولا يطاق لاحق وانسكاب سكاب فلذلك صرفوا همهم الى العلوم التي هي نتيجة أوقات العلم البيان كاللغة والخوارق والفقه والحديث وتفسير القرآن وأما هل بلاد المشرق الذين لهم اليد الطولى في العلوم ولا سيما العلوم العقلية والمنطق فاستوفوا همهم الشاغرة في تحصيله واستولوا بجدهم على جلته وتقصده ووردوا مناهل هذا العلم فصدروا عن ما عمل به مجملهم وكف لا وقد أجليوا عليه بجليلهم ورجلهم فلذلك عروا منه كل دارس وعبروا من حصونه المشيدة ما رقد عنه الحارس وبلغوا عنان السماء في طلبه ولو كان الدين بالثريا لئلا رجال من فارس الى أن خرج عنهم المشتاق فكأن الباب أغلق دوتهم وتظهر من مشكاة بلاد المغرب الصباح فكأنما جعل بينه وبينهم وأدارت المنون على قطبهم الدوائر تعطلت بوقائه من علومه أنوار المحارب ويطون الفاتر وانقطع زهراتهم الطبية عن المقتطف وتسقط على العصف اسنان من يعرف كيف توكل الكف فلم تنظر بعد هؤلاء إلا عرجهم الله تعالى من أهل تلك البلاد عن محض هذا العلم نأى الطالب زبدته ومحض النصع فشرع على أعطاف العارى برده ولا جلت

غشبية بأن يقال شبه حال انهم عباد في إصالة لهم جلائل التم ودعا فحقها بحال مطلق قلبه على رعيته فأوصلهم انعامه بجماع أن كلاله عظيم مستول على ضغني مذلهم بأحسانه واستعمل اللفظ الدال على المشبه به لشيء \* وأورد عليه أن اللفظ المستعار في التثنية لا بد أن يكون مركبا كافي أنى الرأى لا تقدم رجلا ولا تؤخر أخرى وما هنا مفرد واجب بأنه يجوز أن يقتصر على بعض المفردات وورضية الى المركب على أن المشترك في اللفظ منها انما هو مطلق تركيب وهو حاصل بالرجح والرحيم وليس بالزم أن يكون تركيب حجة واعتراض بأن المشبه به شأن أن يكون أقوى من المشبه وجعل حال الملك أقوى من حال الله لا يتم وأجيب بأنه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة ونقص الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا حال الملك باعتبار ما شهدتهم القاترين أقوى واعتراض أيضا بأن استعارة اللفظ

شيئاً لشيئاً يقتضي استعمال اللفظ في المستعار منه وقد نوصا على أن الرحمن الرحيم مختصان بالله ولم يستعمل لافي غيره وأجيب بأن الاستعمال في المستعار منه ليس بالزائد بل يكفي الوضع للمستعار منه الذي هو المعنى الحقيقي وإذا قال الشارح يجوز وجود مجازات لاحقاً لهما **في** وأما ما يتعلق به من البديع فاعلم أن (٦) فيها التورية وهي أن يطلق لفظه معنيين قريب وبعيد ويراد البعيد اعتماداً على

قرينة خفية ففقداً أطلقت الرحمة وأريد بها التفضل والاحسان الذي هو معنى بديلها الاله مجازي اعتماداً على قرينة خفية وهو استعمال المعنى القريب الذي هو الرقة وفيها أيضاً القول بالموجب ويقال له المذهب الكلاسي وعمران يساق المعنى بديله كافي قوله

ولم تكن نية الجوز اخذته لما رأيت عليها عدم تنطق وكافي قوله تعالى لو كان فيما آلهة الآلهة لقصدنا وبينا هنا قوله بسم الله الرحمن الرحيم في قوة قولنا لا تبتدئ إلا باسم الله لانه الرحمن الرحيم وفيها أيضاً الاستعداد بناء على أن المراد من اسم الجلالة اللفظ وفي الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات وفيها التفات على مذهب السكاكي لان مقتضى الظاهر في التوجه له تعالى الخطيب بأن يقال يا معلم اللهم فعدل عن مقتضى الظاهر وقبل بسم الله الرحمن الرحيم وفيها أيضاً الامحاء وهو أن يضمن الكلام المسوق لغرض غرضاً آخر كافي قوله

الذي لا يلتفت في الشرح اليه بل يعتمد من مناسبه وما يكون مرغوباً بالطلب لانه غير خال من حكمة لما لصوبة المعنى فأريداً ظاهره في غير ما قال يتضح على الوجه لا كدل وألو وقف كال البيان على ما سبق فأريده كفاية مؤنة المراجعة لان ذلك هو السبيل الا بعدل وأوغير ذلك مما يدرك اللبيب ويعده المتصف من المقصد الحسن الجيب وحيث كان هذا هو المقصود من تأميس بنينه ناسب أن أنضيف إلى ذلك أو لا شرح خطبته وعلى مطالعته نسبة صوابه إلى الله تعالى الموفق له قبول القول السنانع من بطقه ولاحصلت للتطلع من لهذا العلم على تلك الانوار بطقه ولا يربط بعد أن انطمت تلك الشؤوس المشرقة واندرست طبقة تجرى الفرقه ولم يبق إلا رسومهم من فضائلهم مستتره من أطلع غصن قلبه من روض الاذهان زهرة على ورقه ولان على شنه بطقتهم فبقال وافق شئ طبقه بل ركبت بينهم في هذا الزمان ربحه وخبت مصابحه وناداهم الأدب سواكم أعني ورب كلمة تقول دعني

وما بعض الاقامة في ديار \* بهان بها الفتى الابلاء

فعد ذلك أزع هذا العلم التحول وأذن بالتحول

وإذا الكريم رأى التحول نزل به \* في منزل فالرأى أن يقولوا

وفزع إلى مصر فأتى بهم عصا النسيار وأنشد من ناداهم من تلك الديار

أفت بارض مصر فلا ورأى \* تحب إلى الركاب ولا أماني

ولقد وصل النيام تلك البلاد على التخصيص شروع رحم الله مصنفها فأنهم ما ترواهم أخيار وبض وجوههم في الآخرة كما سؤدهم بالمعالي في هذه الدار لا تشرح لبعضها الصدور الضيقة ولا تنفتح عندها مغلقه ولا يتفتح فيها زناد الفكر عن مسئلة محققه يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة ويتناولون المشكل والواضح على أسلوب واحد كما هم قد ألفه لا يخالف المتأخر منهم المتقدم لا بتغيير العبارة ولا بجعله على حل ما أشكل على غيره أو استشكل ما أفتح حساره ولا بطعم أن يذوق ما في الاستدلال الثمن اللذنه ولا بطعم نفسه لأن يقال برزعي من سبقة وبه بل يرى خلف من تقدمه حتى في الكرامة الغدنة ويسير أثره حذو الغدنة بالغدنة قصارى أحدهم أن يعرفوا بآيات من الشواهد لقائلها ويوسع الدائرة بما لا يشامله وزن من تشكيل ناقصها أو انشاد ما قبلها وما يليها وينشر الراغب مفردات الافاضة من واضح كلام العرب ويذكر ما لا حرج على بخلافه من اصطلاحات بعض أهل الأدب ولا يزدق في شرح عبارة المصنف على الايضاح زينا وجد فيه أم شينا فلونطق التخصيص لتلا ما جثم به هذه بضاعتنا رقت إلينا هذا والشرح بطول الوقت ينقضي ولا يكتب لطالب البيان وصول قد استغرقوا في ذلك قوى أفكارهم واستوعبوا مدى أعمارهم فلبت شعري وقد انقضت العمر مني يسبحون في الجملة ويحشرون إلى بياض الجملة أبعد أن يشيب الغراب ويرجع الشباب الحائل أم يصبرون إلى أن تعودوا إلى الدنيا القرون الاوائل

وحيث يوب القارطان كلاهما \* وينشر في القلتى كليب لوائل

وفي أية مئة يصلون إلى تلك الطائفت ويحصلون على تلك الحقائق التي طاف باركان بيتنا من حجر سليم ومقام كريم كل طائف

أقلب فيه أجفاني كائي \* أعتبها على الدهر الذويها وبين ذلك هناك الغرض الاصل من البسطة التبرك لولا والاستعانة بأسمه تعالى فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدرج فيه التناهي على الله بكونه رجلاً نارحماً



(قوله محمدك) أي نصفك بالجميل الذي أنت أهله لأن الحمد الشانه بالجميل ومن المعلوم أن كل أوصافه جبهتكائه قال نصفك بكل صفة لك جبهة ثم إن ذكر كرفع في شرح الصدور وتنوير القلوب وإن احتمل أن يكون مجزئ تعيين المجهود ويجزئ رابعة الأسهل المتبادر منه أنه لأجل كونهما الحمد وعليه والمعنى محمدك بأمن الخ لاجل هذين الوصفين لأن الوصول مع صلتته في معنى الشقيق وتعلق الحكم بالمشقيق يؤذن بعليه المشتق منه وحقيقة قد يقال إن هذا الحمد جدو شكر فله اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر وأوجب بأنه أعما اختار ما دعا الحمد على مادة الشكر لأمور ثلاثة \* الأول الإقتداء بالقرآن العظيم الثاني التلجج بحدوث كل أمر ذي بال لا يبدأ به الحمد لله فهو أحذم على رواية ضم الدال الثالث أن الحمد اللغوي أظهر من الشكر بغير الإسناد في أداء المصنفون لحفا الاعتقاد واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد فهو أظهر وأقواه ولذلك روى ما شكر الله عبدك بحمده أي ما أظهر نعمته كل الإظهار وكشف عنها عبدك بئ عليه باللفظ وإن اعتقد وعمل فالراد بالشكر في الحديث إظهار النعمة ولا يراد أن زيادة النعم مرتبة على الشكر لقوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم لأنه ليس المراد بالشكر المقصود في زيادة النعم في الآية خصوص الشكر (V) اللفظي أعني الشكر بخصوص لفظه بل

محمدك

ونسبة خطئه إلى مؤلفه مع عذره بأن المؤلف غالباً يقع في تأليفه ولومع شدة التفتق بالعلوم سقطة وزله ولما أملت أنعامه بعون الله تعالى وفعله على الوجه المشار إليه راجعاً منه تعالى بلوغ المراد ومتوكل به في ذلك عليه ترجحه في إوجاهب الفتاح في شرح تخلص الفتاح \* وهما وأن الشروع في ذلك وعلى الله الاتكال في تحقيق ما هناك (محمدك) أي نصفك بالوصف بالجميل الذي أنت أهله

لولا القول لكان أدنى ضخم \* أدنى الشرف من الإنسان

فكمن من معضلة في الكتاب يميزون عليها وهم عن حلاوة حلها معرضون ومشكلة يصحون لفتاها وهم للمعاني معرضون وكما أوردوا أسئلة وصارخ من التوفيق يناديهم فويل ما هكذا يورد بأسد الأبل وكما هف بطارهم هائف من العقل بصوت شجي هيب ما هذا بعشك فادجي وكما عاود النظر في شيء من هذه الشروح على سبيل التزل مضاعف ثم في طرفه وهو يقول بأخيه المطلاع ويحلف صادقا أنها لم تكن تكتب إلا بطراف الأصابع هناك يعلم الطالب أنه أملى له فيما أملى عليه وأنه في مهمة مهملة لا يجاب داعيه ولا يلتفت إليه

فلو أنشدت نفسك شأنك بناته \* مات ولم يسمع لها صوت منشد

وأعما أحلت ذلك كله على سوء تصرف من لسان الناقل أو يدا التامخ وأحلت أن يصدر في شأنه عن المصنفين فأنهم أرباب قدم في العلم راسخ والله القائل

أنا العلم لا تهمل بعيب مصنف \* ولم تنقن زفة منبه تعرف

فكم أفسد الراوي كلامه بقله \* وكما حرف المنقول قوم وصحفوا

المذكور وتنوير القلوب المتجدد ذلك وقتها بدلت بخلاف الماضوية فأنما تدل على الحدوث فقط والاسمية تدل على الدوام فقط فلا يتأسان المحمود عليه هنا

وأيضا المضاربة تدل على الأمرين معا أعني الحدوث الذي تدل عليه الماضوية وعلى الاستمرار الذي تدل عليه الاسمية وحينئذ فهمي أشرف منهما من كذا قيل ولكن اعترض بأن الاستمرار من وظائف الاسمية فقط كما يأتي الآن يقال إن الذي تدل عليه الاسمية الاستمرار مجرداً عن التجدد الذي تدل عليه الجملة المضاربة الاستمرار مع التجدد ولما رأى بعض الأشياخ هذا الإشكال قرأ أن الجملة الفعلية المضاربة تدل على الاستمرار من حيث القرائن وفيه أن الماضوية كذا يدل عليه بواسطة القرينة الهمم إلا أن يقال قوة دلالة الماضوية على الانقطاع تعارض القرينة فليعتبر به ذلك بقي شيء آخر وهو أن الاستمرار التجدد يلهون الجملة بها محال لأن الحدوث وهو عرض يزول بمجرد حصوله وأوجب بأن هذا دوام واستمرار تخيلي لا حقيقي وأما جواب بعضهم بأن الدوام باعتبار الثواب فيه نظر لأن الدوام المدلول بالعمل متعاقب يعضونها بالثواب فهو غير منظور \* والثون في قوله محمدك يحتمل أن تكون لفظهم نفسه وأقرب ما عرفت أنها تدل على العظمة المنافية لقام التأليف وهو الذلل والانتكسار إظهار المزمع وهو تعظيم الله فهو من باب التعظيم بالنعمة الذي هو أولى من سبيلها التواضع عند الفقه هو والحدوثين ويحتمل أنها التكلم ومعه غيره والمراد بالخير أخوانه المخلصون أو العلماء وأدخلهم معه في الحمد لما لكون أمر الجسد عظيماً لا يقوم به الشخص الواحد فاستعان بهم عليه ومع ذلك لم يقوموا بحقه وإنما

لنعوذ بركة الحمد عليهم شفقة منهم عليهم كما تقرأ أشياء وتهدى ثوبه إلى والديك فإنه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشركة في الحمد منزلة الشركة في الثواب إقامة السبب مقام المسبب ويحتل أن المراد بالغير أجزاءه فكأنه جعل كل جارحة بمنزلة شخص مستقل ادعاء لكن لا يخفى أن من جعل كل جزء موارد الحمد الثلاثة للسان والجنان والاركان ومن المعلوم أن اسناد الفعل لا كنهه مجاز ولغاه حقيقة فيكون اسناد الحمد للمتكلم حقيقة وإلى الموارد الثلاثة المذكورة مجازاً فلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز كيقال باعتبار ذلك نطق باعتبار اسناد الفعل إلى القاطع وإلى أنه ولا يعقد على مذهب من جاز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا ظاهر على جعل الجملة خبرية فإن جعلت انشائية في المعنى تعين أن تكون النون العطفية لأن انشاء الجذب بهذا الجملة لم يقع الأمن المصنف فلان أن تكون لانشاء الحمد منه ومن غيره الأعلى سبيل التزويل \* وأعلم إذا جعلت الجملة خبرية لفظاً ومعنى حصل له الحمد شتمنا في ابتداء التاليف لأن الاخبار عن جذبه مستلزم أن ذلك المحدث أهل لأن يحمدوه وهذا يستلزم أن تصافه بالجليل الذي هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن جد واقع بذلك الاخبار كما قبل (أ) في نحو أنكم انه اخبار عن تكلم حصل به \* وانما عدل عن اسم الجملة الذي

ورد التفسير به في الكتاب والسنة في مقام الحمد إلى خبر الخطاب لأن اللاتي بحال الحامد أن يلاحظ المود في حال حمده حاضراً وشاهداً ليكون حمده على وجه الاحسان المفسر في حديث الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه في التعبير بالضمير المذكور إشارة إلى أن الحامد يبلغ مقام المشاهدة للمود بحيث حمده على وجه اختصاصه والمشاهدة وإنما أثرنا خبر المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص لأن ما خبره هو الأصل والاشارة إلى استغناء هذا الاختصاص عن البيان لوضوحه (قوله بامن) أي

#### بامن شرح صدورنا للتخصيص البيان

(بامن) المشهور جواز الالفاظ بأن كما يشهد به قوله تعالى أن يخلق كن لا يخلق وقوله ومن عنده علم الكتاب فاعل الخصال المنقول عن صاحب المتوسط في غير من فليس لاراد عبارته كبري وثرة حينئذ (شرح) أي فتح (صدورنا) أي قالوا بناتينها (العلم) كيفية (التخصيص) أي تنقيح وتمذيب (البيان)

وكم بامن أخفى لمعنى مفصلاً \* وجاء بشئ لم رد المصنف

فقد أتى ذلك على أن أشد جباد الحزم وأمدرك العزم إلى شرح للتخصيص يحى من هذا العلم الرفات ويدرك منه ما فات ويغطي من معاليه أقصاها ولا يفاد صغيرة ولا كبيرة من أعمال مصنفه إلا أحصاها ويجمع من شأنه ما تفرق شغره وفيضم من شذوره الذهبية ما ذهب أي ساء وتفرق شذر مذر ويقتض من ابتكاره ما مضت عليه القرون ويقتض من ختامه ما انطوى على كل درم كنون وينسج على منوال التفهيم تفاصيل محرره ويجو من القلب ما أحرز المذلى وأطرب وسكرت عن تبعه بأصنافه لم يذوقوا حل ألوانه المكرر ويقدم للطلاب مع لوعلى غلط فلامن المخيلين باستعمال الادب عام ولا خاص محشواً بتاليف حبات من القلوب تصلح مسير الجاهل طبعاً من طبع الاستلواص مختصاً بصواب من مختار القول لأنه معلوم مقدم وقديم المعلوم مفيد للاختصاص ويكون واسطة بين مفتاح المشرق ومصباح المغرب خلام من العنبية حرياً بالنسبة إلى مصر فلما رقتة من عند الله مباركة طيبة لاشرق ولا غرب به فسبحان فائق إصباحها عن اعتدال يكون بين الحق والباطل فصلاً وجاعل الشمس مصر للاخفاضه \* بين النهار وبين الليل قد فصلاً وكيف لا يدرك الفسطاط من هذا العلم المدى ويسلك في ابراز حقائقه طرائق قددا ويستخرج من

ركابه

بما الموضوعه لتداء البعيد مع اتعالي أقرب النيام جبل الوريدا إشارة إلى علومه تبة الحضرة العلية عن الحامد

المؤثر بالكلمات البشرية من الغيوب والالام \* نام ولذا قال بعض الافاضل البعد بعد وان تسامى \* والمولى مولى وان تنزل ولا ينافض هذا ما مر في تكملة التعبير بكاف الخطاب لأن البعد الرتي بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال والتوجه إليه تعالى \* واستعمل من في الذات العلية مع أنهما من المهمات لورود الاذن في اطلاقها عليه كتاباً سنة نجوب هجان الذي أسرع أي يخلق كن لا يخلق وفي الحديث بامن احسانه فوق كل احسان بامن لا يعجزه مني فنع اطلاقها عليه تعالى فيه نظر (قوله شرح) الشرح في الاصل الفصح والمراد به هنا أي بئس وقوله صدورنا جمع صدر يعني القلب من اطلاق المحل وارادنا الحال وفي الحقيقة الهيأ العلوم انما هو النفس بمعنى الروح لا القلب بمعنى الغضة الحالا في الصدر فربما بالغت النفس والمعنى بامن هيأ ارواحنا القائمة بقلوبنا إلى محلها من الصدور ففيه مجاز تبيين من اطلاق المحل على الحال أيها \* وتلخيص الكلام تنقيح أي الاقناب بها الصامن الحشوا والتطويل \* والبيان هو الكلام الفصيح العرب عما في الضمير ثم انه لا بد من حذف في الكلام والمعنى بامن هيأ ارواحنا العلم كفيه لتخص الكلام الفصيح وتنقيحه وتخليصه من الحشو والتطويل والقصور عن فهم المراد وانما احتجنا لذلك لأن في نفسها النفس لقبه العليم والمعارف

\* وقوله في إيضاح المعاني يحتمل أن تكون في معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أم أي نعمدكم بامن بها قلوبنا بالعلم بكيفية الاتيان بالكلام الفصيح متقاعصا حبالا إيضاح المعاني أي معاني ذلك البيان وعلى هذا فالبيان بلفظ في التي بمعنى مع إشارة إلى أن المقصود بالذات إيضاح المعاني وأما الاتيان بالكلام الفصيح متقاعصا هو بالتبع لأن مع تدخل على المتبوع ويحتمل أن تكون بمعنى لأم التعليل متعلقة بتلخيص على حد قوله تعالى أسكن فيما أفضتم فيه أي لأجل ما أفضتم فيه أو بافية على حالها متعلقة بمجدوف صفة تلخيص أو البيان وفي الكلام حذف والمعنى التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت إيضاح المعاني وحالته أو أنها بمعنى عند المعنى بامن علمنا كيفية تلخيص البيان عند قصدنا إيضاح المعاني بذلك البيان ولا يخفى ما في كلام الشارح من الانحراس أدراجا بنوهم من تلخيص البيان عدم إيضاح معانيه فذهب ذلك التوهيم بقوله في إيضاح المعاني على حد قوله

فسيقديارلغ غير مقسدها \* صوب الربيع ودعته تهي

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العليين وحينئذ في معنى مع \* ولا يخفى ما في كلام الشارح من المحسنات البديعية في التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح لأن شرح الصدور أصل لكل خريف افتتاح الكلام به إدخال السرور على السامع \* وفيه أيضا راحة استهلال لانه يشير إلى أن الكلام لا يشرع وقوى البراعة بما ذكره بعد بقوله لتلخيص البيان وإيضاح المعاني وفي ذكر التلخيص والإيضاح والبيان ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة التي هي أسماء كتب في هذا (٩) الفن الأولان لأصناف والثالث

الطبي والآخران للشيخ عبد  
الفاهر التوحيمه وهوان  
يوجه الكلام إلى أمهاته  
متلازمة ولواصلا كما في  
قول علاء الدين السكندري  
من أم يابك لم تبرح جوارحه  
تروى أحاديث ما وأليت

من من  
فالعين عن قوة والكف عن صلة  
والقلب عن جابر والسمع

عن حسن  
(قوله وتورق لوبنا) التنوير  
ادخال السرور في القلب

### في إيضاح المعاني \* وتورق لوبنا بالوابع التبيان

وهو المنطق الفصيح المعرب عما في التعبير (في إيضاح) يتعلق بتلخيص أي نعمدكم بامن علمنا كيف تلخص البيان عند قصدنا إيضاح (المعاني) بذلك البيان (وتورق لوبنا) هو بمعنى شرح صدورنا الآن الأول في علم كيفية التلخيص وهذا في العلم مطلقا (بالوابع) متعلق بتورق أي نعمدكم بامن أذهب عن قلوبنا الظلمة بسبب إيجاد المعاني المعلومة التي هي في قلوبنا كالبحر الوابع أي الظاهر والضمرة فعلى هذا تكون إضافتها إلى قوله (التبيان) من إضافة الموصوف إلى الصفة لأن المعلقات موصوفة زكاه أفلألا كاد ويضم من حبيبه ما سرح في البلاد مداد وهو قد اقتلع من تخوم خوارزم أساس البلاغة وأخذ زهرة أعفهان وأخفى ابن داود من بابها ع وزفت اليه من ثم دخل بده بالأناني وكفل ليس بابور القيمة فكان كادل عليه الخبر خير المعاني وأقطع من جيد المغرب عقده ورشقه مصنفاته بسهام النقد فما أغنت عن ابن رشيح العمد وتشر فلا تدعنياته ونثر زهر آدابه عن أفنانه واستولى على الشريعة واستوفى في شمس أهل الجزيرة فلذلك رجوت أن تخرج طيفته في هذا العلم كتابا يلي على المقترين من العلم فعلا صدورهم ملاءمه وأن يردهما أخذ معانيه ملاءمه ثم أجمعت عن سلوك هذا المسرى

### (٣ - شروع التلخيص أول)

والمراد بالقول النفوس والوابع جمع لأمه وهي الذات المضئمة كالشمس والقمر والخيوم \* والتبيان هو الكلام الفصيح المقترن بدليل أو برهان فهو أخص من البيان \* وإضافة الوابع للتبيان ما من قبيل إضافة المشبه إليه أي التبيان الذي هو كالأنجم الوابع في الاعتدال ويلى هذا فالن في التبيان للاستغراق فيكون جمعا في المعنى فالألمة بين المشبهة والمشبه به في الجملة حاصلة وتحتفظ فلا يقال إن فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع أو يقال أنه قصد المدح بالمعاني في تشبيه بجميع الوابع حيث جعله مقام ما للجمعه وقوله لم بالمتع محله ما لم يقصد المدح بالمعاني فيكون جمعا في المعنى فالألمة أن تكون الإضافة على حقيقتها والمراد بالوابع المعاني المفهومة بالتبيان على طريق الاستعارة التصريحية وعلى هذا فهو من إضافة المدلول للدال أو من إضافة الموصوف لصفة أي الوابع المبنية من إطلاق المصدر على اسم المفعول لأن التبيان في الأصل مصدرين وهو بكم التمتع في غير قياس ونظيره في الكسر شدودا والتقاء غيرهما بالفتح على القياس كالشد كادوا والتركوا وإنما عاير الشارح بالبيان في جانب شرح الصدور والتبيان في جانب تنوير القلوب لأن التبيان أبلغ من البيان لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فبالبيان بيان مع برهان وقيل مع كذا خاطر وأعمال قلب وتو بر القلب أقوى من شرح المصدر لأن تو بر القلب إدخال النور فيه وشرحه فقهه والابلاغ أولى بالأقوى \* وإنما قدم شرح الصدور وعلى تو بره لأنه وسيلة مقدمة على المقصود وهذا كما به حسب الأصل والا فالمراد بشرح الصدور وتو بر القلوب واحد يدل ما قاله في قوله تعالى أني شرح الله صدره للإسلام أي فذ في قلبه نوراً يتبعه فان هذا يدل لما قلنا من أن شرح الصدور عبارة عن تنويره وحينئذ في العبارة تنوير أي ارتكاب فنيين ونوعين من التوهيم كذا قال بعضهم

(قوله من مطالع الثاني) حال من التنبأ أو صفة له لأن الجار والمجرور الواقع بعد العرف بالالجنسية يجوز فيه الإعراب ومن السببية وهذا  
 ترشيح لقبه على الاحتمال الاول والمعنى ونور قلوبنا بالتنبأ الشبيه بالالواع كما شاذ ذلك التنبأ أو الكائن بسبب تدبر مطالع الثاني وعلى  
 الاحتمال الثاني يكون الجار والمجرور حالا أو صفة للواع ترشيحا للاستعارة والمعنى ونور قلوبنا بتعالى التنبأ حالة كونه ناشئة من  
 مطالع الثاني فن لا يتداول على هذا المعنى التنبأ معان أخر غير معانى القرآن استفتدت من ممارسته والمثاني بالتاء المثلثة كافي النسخة  
 التي صححها الشارح القرآن لأن الاحكام والقصاص فيه تنبأ أى كرت أو لا تكرر وزهوه وجوع منسئ كتحل اسم مكان أو منسئ  
 بالتدبير من التنبية على غير قياس والمطالع جمع مطلع وهو فى الاصل اسم محل طلوع الكواكب والمراد به هنا الفاظ القرآن فشبهت  
 الفاظ القرآن بعمل طلوع الكواكب بجماع أن كلاً يحمل لطلوع ما به تدبى واستعير باسم المشبه به لشيء على طريق الاستعارة  
 التصريحية وإضافة مطالع لثاني على هذا من إضافة الأجزاء للكل أو بيانية ويحتمل أن إضافة مطالع لثاني من إضافة المشبه به لشيء  
 كجبن الماء وليس فى الكلام استعارة (١٠) وبين المثاني والمعاني من المحسنات البديعية الجناس الا لا حق لاختلافهما بمجردين

من مطالع الثاني ونصلى على نبيك محمد المؤيد لدلائل إجمازه

بالبیان أى بياناً وظهورها (من مطالع الثاني) حال من الالواع أى محمد لذيان نور قلوبنا بالالواع  
 حال كون تلك الالواع حاصلة فى قلوبنا من مطالعتنا مطالع المثاني والمثاني جمع منسئ سمي به القرآن  
 لأن السور والقصاص تنفى فيه ومطالع القرآن ألفاظه شبيهت بعواضع طلوع الشمس لأن منها  
 تبدوا والمعاني وتطلع ويحتمل أن يكون نعتاً للالواع الحاصلة للسان مطالع المثاني (ونصلى على  
 نبيك محمد) أى نطلب له منك زيادة التشريف والتعظيم (المؤيد) أى الذى أيدت أى قوت (دلائل  
 إجمازه) أى الامور التى حصل بها إجمازه والخلق عن معارضته فى دعوى الرسالة وهى من القرآن  
 وغيره فثبت على صدقه فإضافة الدلائل إلى الإجماز من الإضافة الجهر بالملاسة لأن تلك الدلائل  
 الكائنة من القرآن كالأخبار بالغيوب والأساطير العجيب والسكائنة من غيره كانشقاق القردات  
 بواسطة اظهارها جهر الخلق على صدقه فالمدلول عليه هو الصدق والإجماز ملابس لتلك الدلائل لانه

فصرت أقدم رجلاً وأخر أخرى لعل أن الباع قصير والمتاع يسير والبضاعة ضحراء والصناعة  
 لا تصعب الأمل كل وقت بما رجاه هذا مع ضيق الوقت بأبعده نذر بالله فى تخویرهم ونعوذ به من  
 شرورهم يعرفون نعمة الله ثم يسكرون ويعكرون ويصدقون عما اتهمى اليهم منافقون ذلك من فضل  
 الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون

ان يسمعو اربية طاروا بها فرحا \* حتى وما سمعوا من ضالحتوا  
 مثل العصافير أحلاماً ومقدرة \* لو يوزون برف الرش ما وزنوا  
 صمّ إذا سمعوا خبراً ذكرت به \* وإن ذكرت بسوء عندهم أنذوا  
 يتباهون من العرايا والمالبالي \* ويحولون لوقدروا بين القلب وما يحاوله من العلوم والمعالى لا تصدع

متبايعين فى المخارج (قوله  
 ونصلى الخ) لعل لم يأت  
 بالسلام خطا كشفه  
 بآنيائه له لفظاً فلا يقال ان  
 أفراد الصلاة بمن  
 السلام مكروه أو أنه  
 ترجم عند القول بعدم  
 كراهة الأفراد (قوله على  
 نبيك) بالهمز مأخوذ من  
 النبأ وهو غلب باله مخبر  
 عن الله بما لقيه الملك من  
 الاحكام والأخباره الناس  
 بأنه نبي فيصرون بدون همز  
 من النبوة وهى الرفعة  
 لارتفاع مرتبته وأعماله يقل  
 على رسولك مع أن الرسالة  
 أشرف لأن الوصف بالنبوة  
 أشهر استعمالاً (قوله محمد)  
 بدل أو عطف بيان من نبيك  
 (قوله المؤيد) من التأيد  
 وهو التقوية وهو نعت محمد

لانبي ثلاثاً لم تقدم غير التبع من التواضع عليه (قوله دلائل) جمع دليل على غير قياس كوصد وواصلان شرط المواظ  
 جمع فعمل على فعائل أن يكون مؤنثاً كسعدنا سم امرأة والاولى أن تكون جمع لالة بمعنى دليل ولاشذوذ ولاشئ قال فى الخلاصة  
 وبفعائل أجمع فعالة \* وشبهه ذاء أو أمراله ثم ان دليل الشيء ما يؤدى إلى معرفته وسينشذ دلائل إجمازه عليه الصلاة والسلام  
 المجزأت التى يعرف بها إجمازه عليه السلام لمعارضه عن المعارضة بالآيات مثل ما أتت به \* وأعترض بأن المجزأت أعيا يعرف بها صدقه  
 علمه الصلاة والسلام لأنه المقصود من الآيات بما لا إجماز الذى هو ثبات عجز الغير وحسنه فالاولى للشارح أن يقول الماؤيد دلائل  
 صدقه الخ وأوجب بأن الإجماز فى الاصل اثبات المجزأت الغير ثم نقل لاطهار المجزأة ثم نقل لاطهار صدق النبي عليه الصلاة والسلام  
 فى دعواه الرسالة فهو مجاز منى على مجاز وحسنه قاله الماؤيد دلائل صدقه وبأن الاضافة لاذنى ملابس وبأن ذلك الدلائل لما  
 كانت ملاسة لإجمازه الخلق أى ثبات عجزهم عن الآيات عن الله اولت على الصدق وباطنه أضيفت اليه \* وفى كلامه من المحسنات  
 البديعية جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والإجماز وهما معنيين متقابلان

(قوله بأمر البلاغة) أي الأسرار المعترية في البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وأمرها الأمور التي يقتضيها الحال كأنها كدعندا الإنكار وتوكله عند عدمه وغير ذلك مما ساقى وسميت أسرار الأسماء بلاغية في الأوليات بها فسميت بالسر الذي بين اثنين لا يعرفه إلا هما واستعمل اللفظ الدال على التشبه به للشيء على طريق الاستعارة المصروفة وكان قلت من جملة دلائل إيجاز انشغال القدر وسعي الخرج وغيرهما وأسرار البلاغة ليست موجودة فيها فقام معنى كونها مؤيدون بذلك الأسرار وأوجب بأنها المجزآت يؤيد بعضها بعضها فالتأيد ثابت لهم ما بالأسرار بهذا الاعتبار وتوضح ذلك أن القرآن مؤيد بأسرار البلاغة وهو مؤيد بديقة المجزآت لتسوية النواتر وبقيائه على الدوام فشكلون الأسرار مؤيد بديقة المجزآت لأن مؤيد بالمؤيد بديقة التي مؤيد بذلك الشيء وهذا أن جعلنا دلائل في إيجازه للاستغراق فأن جعلناها الجنس لم يرد السؤل وكذا أن جعلناها العهد وأردنا بدلائل إيجاز السور القرآنية وكل جملة من القرآن قدر سورة ومعنى تأيد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الإيجاز فيه وإن كانت كثيرة من الأخبار والعيوب والأساليب العجيبة وغيرهما لكن أقوى تلك الأمارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الأسرار (قوله المحرزين) صفة لآل ولا أصحاب ما يؤمن من الأحرار وهو المحوز والضم أي الذين حازوا وضخوا وقوله نصب السبق نصب جمع قصة وهي سهم صغير نقره الفرسان في آخر الميدان يأخذ من سبق السبه أولا وإضافة نصب للسبق من إضافة الدال للدلول أي القصب الدال على السبق أي الدال حوزة عليه وقوله في مضمير صفة لقصب أي الغروزي في مضمير الفصاحة والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيل ويقال له (١١) أيضا ميدان وأنما هي مضمير للتسابق الفرسان فيه بالتلخيص المضمرة

بأسرار البلاغة \* وعلى آله وأصحابه المحرزين نصب السبق في مضمير الفصاحة والبراعة

بم حاصل (بأسرار البلاغة) متعلق بالمؤيد أي الذي قوت بدلائل صدقه عند تظهوره عز الخلق عن معارضته بأمر البلاغة لأنما ظاهرة في الإيجاز بها فقوت بها تلك الأدلة وإضافة الأسرار إلى البلاغة يحتمل أن تكون من إضافة البيان أي بالأسرار التي هي مجموع حريثات البلاغة على أن يراد بالبلاغة ما تحصل به ويحتمل أن تكون الإضافة على باب أي بالحكم المراجعة لتحصيل البلاغة التي هي المطابقة لمقتضى الحال كإعارة التأيد كدعندا الإنكار وتوكله عند عدمه (و) نصلى (على آله) أي آثارهم بنى هاتم (وصحبه) أي أصحابه وهم من لقيه وآمن به (المحرزين نصب السبق) أي الفائزين بالنظرة عند المناظرة والمباراة (في مضامين) جمع مضمار وهو في الأصل موضع إجراء الخيل والمراد هنا مواطن المباراة والمغالبة في (الفصاحة) وهي ملكة يقتدر بها على الاتقان بكلام فصيح والمراد مضامين استعمال تلك الملكة (والبراعة) وهي تفوق الإنسان على أقرانه في البلاغة وغيرها

المواظف فلو بهم فتردعهم ولا يصحهم المذكر إياهم الله ولوأصعهم ولم يرد الله نفعهم فماتفعهم هذا مع غشيان الفتنة لهم في كل عام وأتينا نائرة السوء عليهم بما ينحصرهم كالانعام وأن أحدا منهم لا يصل

والخطاب بهيئة الفرسان في حوزهم نصب السبق عند التسابق بالتلخيص في الميدان واستعمال اللفظ الموضوع للهيئة المشبهة بها الهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو استعاره مفردة مصروفة في نصب السبق بأن شبه ما اختصوا به من بدخ العبارات الدال على علوهم تسميه في الفصاحة والبراعة نصب السبق واستعراهم المشبه به للشيء والمضمار ترشح أو مكتبة في الآل والأصحاب بأن شبههم بفرسان أو في الفصاحة والبراعة بأن شبههم بالخيول الجيدة الموصلة للرادوات المضمار على كل من الوجهين تفضيل وأحرار نصب السبق ترشح والفصاحة والبراعة على الأول من الوجهين تخير بدوا أقرب من ذلك أن تقول الأحرار في الأصل هو الضم والمراد هنا التخصيص والقصب في الأصل هي السهام الصغيرة التي تفرز في آخر الميدان بحيث يعتد من أخذها أو لسانها أو الراد منها النكات الدقيقة أي المصلحين للعاني الدقيقة الدالة على سبقهم على غيرهم وقوله في مضمار حال من الآل والأصحاب أي حال كون الآل والأصحاب تسابق أذهابهم في مضمار والمراد به هنا الكلام البالغ من كلام الله ورسوله فكأن المضمار الأصلي تركض وتتسابق فيه الفرسان كذلك الكلام البالغ تركض فيه أذهاب الآل والأصحاب وإضافة المضمار بمعنى الكلام البالغ لفصاحة والبراعة من حيث أنه يشيد أن الراد في حوزهم فذو فصاحة وبراعة كذا في رشحنا العلامة العدوى ولا يفتي في كلام الشارح من التلميح وهو الإشارة لشيء من كلام الله أو كلام رسوله أو قصة أو مثل فذكر السبق إشارة لقوله تعالى والباقيون السابقون الآية يؤيد كبر البراعة إشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهب ما ماسوا مآذهم ولا نصيفه

\* ثم إن الفصاحة ساقى  
تعر بها وأما البراعة  
تقصود برع الرجل إذا  
فاق أقرانه فالبراعة فوقان  
الأقران والمراد بها شأنا ما به  
الوقوف من الكمال والشرف  
\* ثم لا يخفى أن كلام من  
الفصاحة والبراعة بالمعنى  
المراد هنا لا مضمارا لهما  
وحيث في الكلام استعارة  
تتميلية حيث شبهه هيئة  
الآل والأصحاب في حوزهم  
أعلى مراتب الفصاحة  
والبراعة عند المناظرة



(قوله التفناني) بالبرصفة لسعد أو بالرفع صفة لسعد نسبة للتفان أن قرينة أعمال خراسان ولدرجته الله تعالى سنة الثاني عشرة وسبع مائة بتقديم السين وتوفي سنة إحدى وتسعين وسبع مائة أخذ عن القطب الرازي وعن العبد بسمير قدس (قوله هدا الله سواء الطريق) عدى الهداية للفعول الثاني بنفسه أدون إلى أو اللام ملاحظة لما قيل إن الهداية إذا تعدت للفعول الثاني بنفسها يراد بها معنى الاتصال وإن تعدت باللام أو إلى أريد بها معنى الدلالة حال تعالى أن هذا القرآن بيده الذي هي أقوم وإن لم تدل إلى الصراط مستقيم كذا في الخطابي ويكرر عليه ما في المصباح من أن لغة الحجاز بين تعديتها إلى المفعول الثاني بنفسها ولغة غيرهم تعدتها إليه بالي أو اللام ودعوى أنها لغة الحجاز بين دعا بمعنى الاتصال وعند غيرهم دعا بمعنى الدلالة بعيدة وأضافه سواء إلى الطريق من إضافة الصفة إلى الموصوفى إلى الطريق سواء أى السوى معنى المستقيم أو بالإضافة على معنى من أى السواء بمعنى السوى من الطريق والظرفي يحتمل أن يراد بها الموصلة المقصود بنوينا كأن أو آخرها ويحتمل أن يراد بها الدليل القطعي على طريق الاستعارة المصروفة وعن المعلوم أن من هدى للدلائل القطعية صار طالعاً محققاً (قوله وأذاقه حلالة التحقيق) التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق أو أثبات المسئلة بالدليل وحيث أخذ فإضافة الحلالة إليه من إضافة المشبهة له لشيء (١٣) والأذاقة ترشيح التشبيه أو أنه شبه التحقيق بشئ حلوا كعسل النحل استعارة بالكناية

التفناني \* هدا الله سواء الطريق \* وأذاقه حلالة التحقيق \* قد كتبت شرحاً في ماضى  
تفخيص المفتاح \* وأغنيته بالأصباح عن المصباح

اختصاراً (التفناني) نسبة لتفان أن بلده خراسان (هدا الله سواء الطريق) أى بين له الطريق السواء وهو الذى لا عوج فيه ويحتمل وسط الطريق والمراد بالطريق الدليل الموصل إلى حقيقة العلم ولذلك عطف عليه نتيجة ذلك قال (وأذاقه حلالة التحقيق) لأن التحقيق الذى هو إثبات ما يحال عليه فى كنهه من غير أن يثبت خلافه فى غير كنهه نتيجة الدلائل الواضحة ولما شبه التحقيق بشئ له حلالة كالعسل فى استطاعة النفوس أشهر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية ثم أضافه الحلالة والأذاقة اللذين هما من لوازم المشبه به تخيلاً والهداية الهداية أمام الشروع فى تحقيق العلم لا تخفى مناسبة (قد شرحت في ماضى تفخيص المفتاح) هداية قوله والمقصود الأخبار لأن بهذا القول لا حكاية لقوله فى المستقبل كالأينى (وأغنيته) أى التفخيم (بالأصباح) أى بشرح ذى إصباح لأنه هو فى وضوحه يكون النظر فيه كالدخل فى الصباح فالأصباح ملابس للشرح لا تصافه بما يشبهه (عن المصباح) أى عن شروح أخرى يكون النظر فيها كالشهود بالمصباح وفى ذكر اسم المصباح الذى هو اسم كتاب لابن مالك إلهام وفى إطلاق الاصباح على شرحه إيماء إلى أن يبنى أن يسمى بالاصباح ولكن

معوذة نصراً من الله غالباً \* يعز على من كاد ويطول  
هو الصمد الفرد الذى مستجبه \* عز يزجار المعدين ذليل  
سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم \* فليس سوا عالم وجهول

يذوقه ثم إن هذه الجملة وما قبلها معترضان بين القول ومقوله أعنى قد كتبت الخ قد سبق ما لا بد له أن يخبره إن لفظاً انشأ ثباتاً معنى (قوله في ماضى) أى به وإن كان الماضى مستفاداً من شرحنا ذوقه فعل ماض تاء كذا لدفع توهم التوضيح شرحنا والله معنى أشرح أو أن شرح وإن كان لضى يحتمل القرب والبعد بخلاف لفظة في ماضى فإنها تشعر بالبعد فإقربها لفهم بعد من تأليف المطلق ويؤيد هذا التوجيه التعبير بمضى فى قوله ثم رأيت الخ المفيدة للتراتب بين الفعلين (قوله تفخيم المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزوينى خطيب جامع دمشق (قوله وأغنيته) أى صرته غنياً والضمير فى أغنيته وفى معانيه وأساره لتفخيم المفتاح وباقى الضمائر الالتماسية راجعة للشرح وهذا وإن كان فيه تشبث فى مرجع الضمير لكن اتكل الشارح فى ذلك على ظهور المعنى (قوله بالأصباح) هو الدخول فى وقت الصباح أو ريد له لازم وهو الصبح ثم استعمل شرح الشارح بجماع اظهار ما كان خفياً كل والمصباح هو السراج أى القنبلة استعارة لشرح هذا التى لا تغير الشارح بجماع اظهار ما كان خفياً كل والمعنى حصة وصيرت ذلك غنياً بطول الشبهة بالأصباح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح وأما آثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح لزاوجة لفظ المصباح وفى ذلك إيماء إلى أنه ينبغى أن يسمى شرحه بالأصباح لكن لم يشر بذلك وإنما غلبت عليه التسمية بالطول

التحقيق أمر صعب الحرام  
لا ينال جمعه وأغنيته  
الإنسان إلى طرف عنده كما  
يصل المذاق إلى طرف عما

(قوله وأودعته) أي وضعت فيه فشيء شرحه بأمير يودع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية. واختار التعبير بأودعته دون وضعت فيه للإشارة إلى عزة تلك السكان لأنه يفهم منه أنه ملئت بها ولاحظ لها كاهوشان من يودع ولا إشارة إلى أن تلك السكان من مستنبطاته لأن الشخص انما يودع ما كان ملكه (قوله غرائب نكت) من إضافة الـ «نكت» للأوصاف أي نكتاخر به مستنبطه مستظرفة الشأن أي ملئت بها النفوس لأن شأن النفس التفات للشيء الغريب بخلاف غير الغريب فإنه مبتذل عند النفس والنكت جمع نكتة وهي في الأصل الحب في الأرض بعد ونحوه ومن لازم ذلك ظهور أن في ذلك المكان المحدث فيه مخالفات لكون ما حاط به ثم استعملت النكتة في كل لون مخالف لما حاط به على طريق المجاز المرسل والعلاقة المرومية ثم استعملت للطائفة المعاني الخالفة لغيرها عند الفهم في الحسن فاطلقتها على لطائف المعاني مجازية على مجاز أولئك أن تقول إن إطلاق النكتة على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته الجواهر ولأن الإنسان إذا استعمل فكره في المعنى الغامض ينكت في الأرض بعد وأباصبه بحسب العادة (قوله سمعت) بفتح السين الهمزة والميم مأخوذة من السماعه وهي الجود أي جادت بها الأنظار وفي تعديده سمعت إشارة لعزة تلك السكان لأن الجود انما يقال في مقابلة الضل والشأن أن الإنسان انما يتصل بالعز زو حينئذ فالمعنى جادت بها الأنظار مع انما عزها بما يتصل بها أو اسناد إذا حقيقة اسناد السامحة لاصحاب الأنظار وأن في الكلام استعارة بالكناية

(١٤)

حيث شبه الأنظار بقوم جادوا بمحلول به يحجامع أن كلامه ليس بإيجادا مستحسن على طريق الاستعارة بالكناية وأثبت السامحة بتفصيل وأل في الأنظار عوض عن المضاف إليه أي أنظارى والنظر هو الفكر المؤدى لعلم أرفن والفكر حركة النفس في المعقولات (قوله ووشعته) مأخوذة من التوشيع وهو لباس الوشاح والوشاح شئ يتشتمل من الجلد يرفع بالجواهر ثلثة المرأة ما بين عاتقها وكشهاوا يلزم من ذلك التوشيع التزين فاطلق التوشيع هنا ويرد لازمه أي وزينه ويحمل أنه شبه الشرح بعروض على طريق الاستعارة المكنية والتوشيع تخييل (قوله بطائف فقر) إما بالاضافة من إضافة الصفه للأوصاف فطائف فقر مجرور بالكسرة وإما بترك الـ «اضافة» فطائف فقر مجرور بالفتحة وفقر بدل أعطف بيان والفقر جمع فقره بكسر الفاء وهي في الأصل أحد فقرات الظهور أي عظمه المتصل السمي بسلسلته ثم استعمل على بصاغ على ههنا يسمى بالخصاصة ثم استعمل هنا للكلام المصنوع الملقى على سبيل الاستعارة المصروفة فهو مجاز ميسر على مجازو يصح أن يراد الفقر هنا على المسمى بذلك لعدم الـ «اضافة» يكون من إضافة المشبه إلى المشبه به وإن كانت قليلة بخلاف عكسها والمعنى طائفت كالفقر وعلى ترك الـ «اضافة» تكون فقر صفة للطائفة على تقدير حرف التشبيه أي طائفت كالفقر وعلى هذين الوجهين فالمراد بالطائفة الكلام المصنوع الملقى فظهر ذلك ما قلناه أن هذه السجعة تضمنت مدح الشرح باعتبار ما شتم عليه من العبارات الرائقة والجل الفاتحة والسجعة التي قبل هذه تضمنت مدحها باعتبارها على المعاني الطيبة الحسنة فكذا كل من ما غايرها فإدراك الأخرى (قوله سيكتمايد الأفكار) أي صاغتها وأوصفتها وإضافة يدلنا فكنا من إضافة المشبه إلى المشبه أي الأفكار الشبيهة بالأيدي يجامع تراب المنفعة على كل وقوله سيكتمايد ترشح لثبته إماما على معناه وأسمت عمار لاخرجهما وأصح أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بأن شبه الفكر في النفس بصاغ على طريق الاستعارة المكنية وأثبت اليد تخييل وذكر السبب ترشح لأن اليعن لوازم المشبه بهو السبب من ملامحته وأل في الأفكار عوض عن المضاف إليه أي أفكارى

• وأودعته غرائب نكت سمعت بها الأنظار • ووشعته بطائف فقر سيكتمايد الأفكار

لم يثره على هذه التسمية فقلت عليه التسمية بالمطول (وأودعته) أي الشرح المفهوم من شرح وتحويل على هذا أن يعود الضمير على الشخص أي أودعت الشخص بواسطة الشرح (غرائب نكت) أي نكتاخر به مستنبطه وتستظرف يقال نكت في الأرض بعد إذا بحثت فيه ومن لازم ذلك ظهور أن في ذلك المكان مخالف لما حاط به ثم استعملت النكتة من هذه المساد في كل لون مخالف لما حاط به ثم استعملت للطائفة المعاني الخالفة لغيرها (سمعت بها الأنظار) أي جادت بها الأنظار مع انما للطائفة انما يتصل به وشبه النظر بانسان جاد بمحلول في التلبس بإيجادا مستحسن وأضر التشبيه في النفس استعارة بالكناية ثم أضاف إليها السامحة استعارة تخيلية (ووشعته) أي زين الشرح (بطائف فقر) جمع فقر وهي عظم الظهور في الأصل ثم استعمل على بصاغ على ههنا يسمى بالخصاصة ثم استعمل للكلام مخصوص سيكتمايد أن شاء الله تعالى وهو المراد هنا (سيكتمايد) أي صاغت تلك الفقر (يد الأفكار)

فإن رسول الله قطب رحائنا • تدور رحانا حوله وتحول  
ألهم الله كلامنا ومنهم من يوبه تضع من الأوزار عن الظهور وكلا وكفانا بأباهم حصائد الاسنة وهل  
يبك الناس في النار على وجوههم إلا وحدا على نعم الله تعالى لآلتي اثنين ولا يتر بصون بنا إلا حدى

الحسين

الحسين



(قوله ثم رأيت) عطف على قوله شرحت وعبر به التي الترتيب للتراخي بين الفعلين ورأى يحتمل أنها علمية فتشكون جملة سألوني في محل نصب مفعولاً ثانياً ويحتمل أن تكون ناصرة في تشكون الجملة المذكورة في محل نصب على الحال (قوله من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككريم وكرماء والفاضل من اتصف بفضيلة كذا أصلاً حاداً وعلماً والمراد به من كثرة عمله والجار والمجرور حال من الكثير أو صفته (قوله والجم) مأخوذة من الجموم وهو الكثير والغفر من الغفر وهو الستر أي والجمع العظيم الساتر لكثرة وجه الأرض أو ما وراءها والاداء كياء جمع ذك بقل كامل العقل وقيل مريع الفهم والقولان متقاربان لأن كمال العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره ولا يقال إن هذه السجعة عين ما قبله لأن الهم الغفري أتلف في الكثير من لفظ الكثير والاداء كياء أعظم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم (قوله سألوني) أي طلبوا مني وفي هذا إشارة لقوله عليه الصلاة والسلام ليس من آمن لم يتعاطى بالعلم أي يعقد أن الله عظمه بأعطاه نعمة العلم والسؤال إن كان بمعنى الطلب كإهانة تعدي للغة ولين نفسه وإن كان بمعنى الاستعانة تعدي الثاني نعم أو ما بقها نحو فاسأل به خبيراً ونحو فان تسألوني بالنساء (١٥) فاني \* خير بأدواء النساء طبيب

ولا يعر على هذا قوله تعالى  
ويسألونك ماذا ينطقون

لأن المراد يسألونك عن

جواب هذا الاستفهام

(قوله صرف الهممة) هي

لغة الإرادة وعرفاً على

للنفس ببقها غلبة أفعالها

التي تيل مقصوداً فإن كان

عليها قسرة والافهى

دقيقة والمراد هنا العنى

الغوى أي سألوني أن

أصرف ارادتي وفي الكلام

استعارة بالكاء حيث

شبه الهممة بتأقيد صاحبها

زماها بصرفها إلى أي

جهة يريد والصرف تخييل

أما بان على حقيقة تشبه أو

مستعار للتوجيه (قوله

نحو اختصاره) أي إلى جهة

اختصاره تشبه الاختصار

بكان ذي جهة بجمع ارتباط

\* ثم رأيت الكثير من الفضلاء \* والجم الغفير من الاداء كياء \* سألوني صرف الهممة ونحو اختصاره  
\* والاقتصار على بيان معانيه وكشف أسناره

ولما شبه المكر بصواعق في إيجاد ما يستفاد حسنة أشمر التشبيه في النفس استعارة بالكاء وأضاف إليه اليد والسبب تخجيلاً (ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم) أي الكثير من الجموم وهو الكثرة (الغفير) أي الساتر للأرض من كثرة فهو زائد بالمبالغة في الكثرة (من الاداء كياء) أي أي أهل الكاء وهو كمال العقل (سألوني صرف الهممة) أي إرسال قصدي (نحو) أي إلى جهة (اختصاره) أي اختصار الشرح وأراد بالجهة الانتغال باختصاره وأراد بالاختصار مجرّد الالتئان منه ببعضه مع إسقاط بسط التعبير عن ذلك المعنى بدليل قوله (والاقتصار على بيان معانيه) أي معاني التخصيص (وكشف أسناره) هو معنى ما قبله ولا يخفى ما منه من تشبث الضمائر تكل فيها على الظهور والذهن السامع وفي ذكر الرأى ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء كما كيد موجب الامتثال حيث كان السؤال من هو بهذا الوصف مع مباشرتهم ووصولهم للسؤل ولم يكن بالمراسلة ولأن غيرهم تخمين الحامل لهم

الحسين لا أقول حان حينهم بل كفيئانهم ومينهم وحال الله بين مناهم وبينهم يريدون أطفاله  
العلم بأفواههم فلا يحصىون الاعلى إتعاب شفاههم وتسويد جباههم  
وفي تعب من بحسد الشمس نورها \* ويجهد أن تأتي لها بضرب  
نسأل الله أن يجعلنا من قوم عرفوا نعمته فحمدوا

محبدين على ما كان من نعم \* لا ينزع الله منهم ماله حسداً  
إلى ما انضم إلى ذلك من فراق ذلك الوالد استولى على الجسد تهتقوا ورى القلب بسهام الجود فأصم  
وشارقه باستيفاء أقسام الحزن عاملاً على مباشرة همى رقيه ومعلاه فانصرفت آمال النفس عن

النفس في كل وأثبات التخصييل أما بان على حقيقة أو مستعار للاشتغال بالاختصار ويصح أن تكون إضافة النحو للاختصار بيانية ولا استعارة ولا تشبي (قوله والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذي يرد به رجاء التخصيص بخلاف الضمائر التي تلي بعد فأمراً رجعة للشرح والاقتصار عطف على اختصاره أو على مفعول سألوني الثاني وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسؤل فالمراد أخذ بعض الشرح على وجه يبلغ يفهمه المتن وليس المراد أن يأتي بمعنى المطول كلها في الفاظ قليلة إذ هذا محال عادة وقوله على بيان معانيه أي تبين مدلولات الفاظ المطابقة والتضمنية والالتزامية (قوله وكشف أسناره) أي توضيح معانيه الصعبة وإزالة الخفاء عن أمشيته تلك المعاني بعرض على سبيل الملكية وأثبات السر تخييل والكشف ترشيح أو شبه الغموض والخفاء بالاستار واستعار اسم التشبه بالمشبه على طريق الاستعارة المصروفة وعطف كشف الاستعار على ما قبله من عطف الخاص على العام لأن كشف الاستعار فاصر على تبين المعاني الصعبة الخفية ثم لا يخفى ما في ذكر الرأى ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء كما كيد موجب الامتثال حيث كان السؤال من هو بهذا الوصف ووصولهم للسؤل ولم يكن بالمراسلة

(قوله لما شهدوا) متعلق بالسؤال أي علموا بما فاسيا كالشاهدة ثم يحتمل أن يقرأ بالتخفيف تعليلًا للسؤال وما هو موصول اسمي  
أو توكيد موصوفه فالعائد المحذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز أن يادتها في الالباب ويحتمل  
أن يقرأ بالتشديد فتكون طرفا السؤال ومن وأن زائدتان وإنما كان التقاصر والتقاعد عباد كروا والتقليب والمداخذ كوراة  
الطلب الاختصار لأن في اختصاره دفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم وقع المخلصين باستغناء الناس بذلك اختصار عن مصنفهم  
فتركون الانتباه والمسخ لبطان من جوهرهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينبتونه (قوله المخلصين) أي المردين التخصيص  
أو الذين شأهم بتحصيل هذا الكتاب أو المخلصين بالفعل لغرض هذا الكتاب من في المعاني وأيس المراد المخلصين لهذا الكتاب فاندفع ما يقال  
أن وصفهم بالتخصيص وتقصير الهمم فيه تناف (قوله فتقاصرت الخ) ما تفيد صيغة التفاعل من التبعي والتكفيع غير مراد أي  
فليس المراد أن همهم توجهت ثم أخذت في الرجوع والكسل وإنما المراد قصرت من أول الأمر ومثله يقال في قوله الآتي وتقاعدت  
وقرر شيخنا العدوي أن تفاعل في بابي لمبالغة كنهنا وحينئذ فالعني قصرت قصورا تاما لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى والهمم جمع  
عامة وهي والعزيمتي واحدة وهي الإرادة على وجه التصميم وحينئذ في كلامه تفنن حيث عبر أولاً بالهمم وثانياً بالعزائم واستناد  
القصور الذي هو الجزاء إلى الهمم والقعود (١٦) إلى العزائم مجاز عقلي إذا المتصف بهم ما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع

طوالع أنواره) السين والتاء  
لما للطلب أي عن طلب  
طالوع أوزائدتان لتعسين  
اللفظ والمعنى عن طالوع أي  
ادراكهم على طريق  
الاستعارة المصرية  
وجعلهما للطلب أبلغ من  
جعلهما زائدتين لأفاده  
أنهم يجزوا عن طلب الطالع  
أي الإدراك فضلاً عن  
طالعهم وادراكهم بالفعل  
والإضافة في طوالع أنواره  
من إضافة الصفة للموصوف  
أي أنواره الطالعة عني  
الظاهرة والمراد بأنوار  
الشرح معانيه استعارها

\* لما شهدوا من أن المخلصين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوالع أنواره \* وتقاعدت  
عزائمهم عن استكشاف خبيئات أسرارهم

على السؤال بقوله سألوني ذلك (لما شهدوا من أن المخلصين) أي الذي حصلوا وغير هذا الشرح أو من  
شأنهم التخصيص (قد تقاصرت) أي قصرت أدليس المراد أنهم قد قدروا ولكن تقاسروا أي استعملوا  
القصور (همهم) أي عزائمهم (عن استطلاع طوالع) أي لم تبلغ عزائمهم أن يستطلعوا طوالع  
(أنواره) أي علوم ذلك الشرح التي هي كالأنوار الحقيقية الطالعة فإذا كان المخلصون في هذه الحالة  
بالنسبة لذلك الشرح فما ظنك بغيرهم ولا منافاة بين الاستطلاع والطولع لأن تلك الطولع باعتبارهم  
غائبة في طائفة تحتاج إلى استطلاع أي إلى طلب طلوغها وإلى اطلاعها بناء على أن السنين والنهار الطالعة  
أو التعبدية (وتقاعدت عزائمهم) هو بمعنى تقاصرت همهم (عن استكشاف) أي إظهار (خبيئات  
أسرارهم) أي الطائفة علومه الخبيئات في إظهارها فاحتاجت إلى استكشاف فهو عني استطلاع طوالع

الاماني وانحرفت عما كان يعز عليها من معاني المعاني

قد كنت أشفق من دمي على بصري \* فالمرء كل عز يزعمه هانا  
إلى استغراق الزمان بذكر الدروس التي هي لغرض هذا العلم موضوعه والاختصاف لصانف في الفقه  
وأصوله ترجوا كمالها إن شاء الله تعالى وتكمل ما نرى فيه من الخير سنة مشروعه فليت شعري هل

لفظ الأنوار استعارة مصرحة والطولع تشبيح ويصح أن تكون الطولع استعارة لمعاني الشرح والأنوار استعارة  
للفاتحة أي عن ادراك معاني الفاتحة وحينئذ فالإضافة من إضافة الملول للآل ثم إن كون معانيه طالعاً وظاهراً بالنسبة للمعاند  
الشارح أو بالنسبة لمعاني الواقع فلا يتنافى أنها بالنسبة لهم في غاية الدقة فحتاج إلى استطلاع (قوله وتقاعدت) يقال فيه ما قيل في  
تقاصرت ويقال في السنين والتأنيق استكشاف ما عرفهم في استطلاع والكشف هو الإظهار (قوله خبيئات أسرارهم) الإضافة فيه  
من إضافة الصفة للموصوف أي أسرار الخبيئات أي التي شأنها أن تخفي العاقبة الدهر أعظمها ولشرورها والأسرار جمع سر وهو ضربة الجهر  
والمراد بها النكات فكيفه نكات المظول ومعانيه الشديدة الصعوبة بالأسرار والجامع الاحتمال في زيادة الاحتمال في كل واستعيرت  
الأسرار للنكات المذكورة استعارة مصرحة ويحتمل أن تكون الإضافة حقيقة بأن أراد بالأسرار مطلق الأسرار وأراد بالخبيئات  
أعريف الأسرار أي أدقها والمعنى عن إظهار أدق الأسرار أي أدق دقائق ثم إن هذه السجعة متعلقة بالمعاني الشديدة الصعوبة والدقة  
وما قبلها بالدقة الصعبة فقط فلا يشال إن هذه معانيها لكن قد يقال إن الأولى الاختصار على السجعة الأولى وحذف الثانية لأنه إذا  
تقاصرت همهم وعجزت عن المعاني الصعبة فتصورها عن الشديدة الصعوبة بالظريق الأولى لأن يقال في هذه الثانية دفعاً لما يترجم  
أن همهم وإن تقاصرت عن ادراك المعاني الصعبة لم تقاصر عن ادراك الشديدة الصعوبة بل تكون همهم عليه لا يفتحي حسن التعبير هنا

تفضل

بتقاعده وتقياسه بتقاصرت وذلك لان طول الالوان شأنها العلوي فبناها التعبير بالتقاصر وشأن خفيات الاسرار الانخفاض  
فبناها التعبير بالتقاعده (قوله وان المتخيلين) جمع متخيل وهو الاخذ لكلام الغير ونسبه لنفسه تصريحا وانما يحاى وان  
الاخذين لكلام غيرهم مظهرين انه لهم (قوله قلبوا احداقوا) الاضافة لادنى ملاسة أى قلبوا احداقهم الملاس قلبها  
للاخذ والانتهاج لان الشأن ان الانسان وقت اخذ كلام غيره يقلب احداقه اوشبهه والاخذ والانتهاج شخص ظاهرا بجماع الفصحى كل  
على طريق الاستعارة المكتبة واثبات الاحداق تخييل والتقليب ترشيح وهذا كناية عن شدته فبناهم باختصار المطول ونسبته  
لانفسهم والانتهاج هو الاخذ فها هم من عطف الخاص على العام لكن الشارح قصده التفسير فهو تفسير مراد (قوله ومدوا أعناق  
المسخ) مد العنق تطويله أى وطولوا أعناقهم بالملاس مقدها للمسخ فالافاضة لادنى ملاسة وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له أو  
في الكلام استعاره وتقررها ان يقال شبه اخذ مدعى المطول مع التعبير عنها بعبارة (١٧) أخرى بالمسخ الذى هو تبديل صورة

بصورة أدنى من الاولى ثم  
استعمل اسم المشبه وهو  
لفظ المسخ في المشبه على  
طريق الاستعارة المصروفة  
ثم بعد ذلك شبه الاخذ  
المذكور أيضا بانسان  
مفسد تشبها بضميراني  
النفس على طريق  
الاستعارة بالكناية واثبات  
الاعناق تخييل والذو ترشيح  
فقد اجمعت المصروفة  
والمكتبة والتخييلية على  
حد ما قيل في قوله تعالى  
فأذقها اللذات المسجوع  
والمنسوف ولا يخفى مافى  
التعبير بالمسخ عن الإشارة  
الى أنهم لو عمر وعمران معانى  
المسؤول بعبارة أخرى  
لكان تعبيرا بهم بعبارة  
منسوبة لحد ما عاينت  
ان المسخ يتبدل بصورة  
بصورة أدنى من الاولى  
(قوله على ذلك الكتاب)

وان المتخيلين قد قلبوا احداقوا والاخذ والانتهاج \* ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب \* وكنت  
أضرب عن هذا الخطب صفحا

أواره (و) لما شاهدوا أيضا من (ان المتخيلين) أى الاخذين لكلام غيرهم مظهرين انه لهم قد قلبوا  
احداقوا والاخذ والانتهاج) شبه الاخذ لكلام الغير ظاهرا والانتهاج بانسان غاصب بجماع ملاسة  
التعدي فيها هو الغير فأضر التشبيه في النفس استعاره بالكناية وذكر قلبوا احداقوا تخييل لان  
تقليب الحديقة من لوازم المشبهه وبالحدقة شكل أو يتقوّم وجهه المشبه اذ بالنظر يحصل التمدد في  
الاخذ ويحتمل ان تكون اضافة الاحداق الى الاخذ جردا للملاسة أى قلبوا احداقهم الاخذ قلبا كبر  
الكلام كناية عن الاعتناء بالاخذ فتقليبهم احداقوا الاخذ عبارة عن اعتنائهم بذلك الاخذ (و) ان  
المتخيلين (مدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب) شبه أيضا اخذهم الذى هو كالمسخ وهو تبديل صورة  
أفصح منها بانسان مفسد يضع الانشاء في غير مواضعها بجماع التليس بالإفصاد وغيره من الاخذ بالمسخ  
مجانزا للإشارة الى ان المعنى المنقول بعبارةهم يكون فى تلك العبارة التى هي كالمسوخة أفصح منه فى عبارة  
الكتاب ولما شبه كذلك أضر التشبيه في النفس كناية واثباتها الاعناق تخييل فالسخ على هذا قد  
اجتمع فيه كونه مجازا حقيقيا واستعاره بالكناية وهو من التريب الذى لا يكاد يوجد له مثال وفى التعبير  
بمد العنق على الكتاب المتضمن معنى الكفوف عليه إشارة الى شدة الاشتغال به كما تقدم في قلبوا احداقوا  
فهذه الفقرة بمعنى التى قبلها وانما كان التقاصر واخذ المتخيلين على طلب اختصار الكتاب لان فى  
اختصاره نفع المتقاصرين باعنائهم مقدورهم وقع المتخيلين باطراح الناس بذلك المختصر مصنوعهم  
فينتمون عن الاشتغال بالانتهاج لبطان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (وكنت أضرب عن هذا  
الخطب) أى عن هذا الامر وهو اختصار الكتاب يقال أضرب عن كذا بمعنى أعرض عنه (صفحا) أى

تفضل من العز عن هذه الشواغل بقبه وهل دون هذه السهام القوائى من تقيبه غرابة قد أسعفت  
الاطاف الالهيه وأسعدت العناية الحمديه حتى وضعت لهذا الكتاب شرحا ليس غائب الرسم فأعزته  
بالحد ولا يجانب الوهم فأصفه بما يوجب القبول والرد بل هو باى الضميمة مدرك بالعلمه وهاتما

(٣ - شروح المختص اول) متعلق بمدوا على معنى الى واثنى بإشارة البعدا إشارة لبعدهم بتفذلك الكتاب عنهم  
واما عبرته الى دون الى لاطفة وهى أن على تستعمل فعلا مضاعفا رتفع في التعبير إشارة الى أنهم حين مدوا الأعناق ارتفع  
عنهم فلم يبالوا بالسهو وبصر الوقت على قوله ومدوا أعناق المسخ والابتداء بقوله علا ذلك الكتاب أى ارتفع ذلك الكتاب عن مد أعناقهم  
لاجل مسخهم فهو مختص بالكتابة (قوله وكنت أضرب) أو الواو للعال والضرب يطلق بمعنى الصرف والامساك أى كتبت أمساك نفسى  
وأصرفها عن هذا الخطب العظيم وهو اختصار الشرح ومعنى الاعراض أى أعرض عن هذا الامر العظيم فأنفعل على الاول متعدد  
حذف مقعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصصا مقعول مطلق وقبل مقعول لاجله فان قلت ان الصغى بمعنى الاعراض وهو عين  
الضرب بمعنى الصرف فيلزم تعليل الشيء نفسه وهو لا يصح والجواب أن العلة أثر الصغى لازمه وهو جلب الراحة من التعب والقال  
الذين لا يحتاجونهم ما ولف ولوا بدع في المفاصل فيكون من باب اطلاق المازوم وإرادة المازوم.

(قوله وأطوى دون مرامهم كشفا) الطي ضد التشرودون مرامهم بمعنى قد اتم مطاوبهم أي قبل وصولهم اليه والكشف ما بين أسفل الخالصرة إلى آخر عظم الجنب فالكشف هو الوسط وطي الكشف عارضة عن الجنب ومن أوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده فأطلق هنا وأريد لازمه والمعنى ولا يلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح ويحتمل أن يكون الكلام تشبيها حيث شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كشفه معرضا عن شخص مثلا واستعار اللفظ الدال على التشبيه للتشبيه (قوله علماني) عليه لقوله اضرب وأطوى على التنازع واعترض هذا التعليق بأنهم ليسوا أولئك الذين يكون ما بقي به من اختصار المطول تسخسه كل الطبائع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة لا امتناع ويجب أن يكون في الكلام حذفا والاصل علماني بأن الاختصار الذي طلبوه اذا فعلته لا يسلم من طعن الناس فيه ولا يخلص من اعتراضهم عليه لان الاتيان بالامر الذي تسخسه كل الطبائع امر لا تسعه قدرتي فلذا أثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أي بأن الاتيان بالامر (١٨) الذي تسخسه ذوو الطبائع (قوله بأسرها) أي بجميعها والاسرف في الاصل

وأطوى دون مرامهم كشفا \* علماني بأن مستحسن الطبائع بأسرها \* ومقبول الاسماع عن آخرها \* أمر لا تسعه مقدرة البشر \* وانما هو شأن خالق  
 لمرضاة فيكون مفهولا مطلقا أو مرضا على حاله مؤكدة أولا لا اعراض على انه مقبول لاحله ولكن على هذا يجب ان يراد ما يصح علة للاعراض كثرة الاعراض لا يصح كون الشيء علة لنفسه فيراد به مثلا هنا قطعه الحج قبل وقال لان النافي لا يخلو صاحبه من ذلك ولو ابدع فيه وفي الاعراض قطع ذلك أو استجبال بالراحة لان في الاعراض استجبال ذلك فليتأمل (وأطوى دون مرامهم) أي مطاوبهم (كشفا) والكشف هو ما من أسفل الخاصرة الى الضلع الاسفل وطيه معلوم وعبر به عن لازمه عرفا وهو عدم وصول صاحبه به الى المطوى عنه ثم استعمل في مطلق الامتناع من الشيء مجازا مرسل من التعجب بما هو لعدم الوصول لمشيء مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل ان يكون الكلام تشبيها وانفesse حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كشفه عن محاسنة الشيء فغير بلطف الثاني عن الاول والمراد أنه أنفي النظر عن مطاوبهم ثم على الفاء النظر بقوله (علماني) بأن مطاوبهم وهو شرح بقع الاتفاق عليه فتمتلك غيره مما تختصن كالجمال (أن مستحسن الطبائع بأسرها) أي بجميعها والاسرف في الاصل جليل ربط به الاسير وقال ذهب الاسير بأسره أي بهجله واذهب بأسره فذهب بكشبه ثم كشي به عن الجميع مطلقا (ومقبول الاسماع) قولا آتيا (عن آخرها) فيلزم عومها بجميعها لان الاتيان عن الآخر فرع الاتيان عما قبله (أمر) خبر مستحسن أي تركت ذلك لما علمت من أن ما يستحسنه الناس جميعا أمر (لا تسعه) أي لا يقوم به (مقدور البشر) أي لا يتأوله مقدور الخلق (وانما هو) أي مستحسن جميع الناس (شأن خالق

الغيب الذي يشبهه الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أي يقبده ومن أوازمه ذلك ذهابه بجميعه وذلك الاذن مرادنا فقد اطلق اسم المزموم وهو الاسر وأريد الاذن وهو الجميع وهذا ناكيد لما استقبل من الالاستغراق تسعة (قوله ومقبول الاسماع) أي وعلمي بأن الاتيان بالامر الذي تقبله الاسماع أي ذوو الاسماع (قوله عن آخرها) أي الى آخرها من أولها الى آخرها فمن معنى الى الغاية وفي الكلام حذف المبتدأ وهو أن كيد لان الالاستغراق تسعة في الاسماع تفصيل ذلك الشمول ويصح جعل عن باقية على حالها وهي متعلقة بحذف أي قبول ناشئا عن آخرها واذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره

قد آخر جعنه يدى وجهه متوفى سوق الاعراض مصروفان يستحق مناقشه وهو المبرأ من أمراض الاعراض فمن نظريتين الانصاف واعتبره وهو مصاف وله بعضه الذهن انصاف علم هو جدير بأن يثبت بالبراءة ويهجره واصل اراء أم هو حق بان تضرب له أيدى الخصاء أباط الحائث وتعدا انما سر على ما فيه من عائب المحاسن ومحاسن العيوب فان تصفح الناظر فيه الغلط فلتصفح ولا يكن من أناس بالا غلط يقرحون وليصلح ما يجيد فاسد فان الله تعالى ذم رطبا قال فيهم

بالاولى فان دفع ما يقال ان نشأنا القبول عن آخر الاسماع لتشمل جميع الاسماع اذ قد بقي الاول وما بين الاول يشدون والاخر وهو الوسط فلا يصح قوله بهذا ذلك أمر لا تسعه الخ وأجاب عنه بعضهم بجوابين غير مرام الاول منهما أن ذلك التعجب يستلزم عرفا نشأ القبول عن الجميع باعتبار أنه استند القبول أولا الى الاسماع المحلى بالالاستغراق تسعة ثم قبله بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد فدعا لتوهم عدم الوصول اليه والثاني منهما أن في العبارة حذفا والمعنى عن آخرها الى أولها وفي هذا الجواب الثاني نظري من وجهين الاول أن اللانتهاء فالمناسب دخولها على الآخر على الاول الثاني أن اللانتهاء قابل للبعث وأجيب عن الاول بأن في الكلام قلبا والاصل عن أولها الى آخرها وعن الثاني بأن عن تأتي بمعنى من قال تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أي منهم (قوله مقدرة البشر) بضم الدال وفصحها صدر مجيى بمعنى قدرتهم وأما المقدرة بمعنى اليسار في الضم لا غير

(قوله القوى) جمع قو و قو القدر جمع قدر و عطف القدر على القوى عطف خاص على عام لصدق القوى بقوة السمع والبصر ومعلوم أن خلق ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى (قوله وأن هذا الفن) عطف على قوله أن ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى أي وعلى أن هذا الفن الخ أي وحيدته في نفسه وبالله تعالى تبيينه والاختصاص ليس له كبير فائدة لأجل محله وقوله المشتغلين به (قوله قد نصب اليوم ماؤه) يقال قد نصب الماء ينضب بعدد ما غار شبه ذهب هذا الفن ينضب بالماء وغوره بجماع عدم الاتعاض واستعارة النضوب للنضوب واشتقاق النضوب من نصب بمعنى ذهب والماء ترويض لما يقع على حقيقة أو مستعارة لسائل هذا الفن أو شبه مسائل الفن النفسية بالماء بجماع أن كلاسب في الحياة واستعارة اسم المشبه به لشيء على طريق الاستعارة المصروفة ونضوب ترويض لما يقع على حقيقة أو مستعارة ذهب على طريق التبعية أو شبه الفن بنهر تشبيهه بغيره في النفس على طريق المكنية والماء تقييل والنضوب ترويض وهما إلهامان يقعان على حقيقة ما لم يقصد بهما الاتعاض والاستعارة والماء مستعارة للسائل والنضوب (١٩) للذهب ومعنى التركيب وأن هذا العلم قد ذهب مسائله الحسنات

القوى والقدر \* وأن هذا الفن قد نصب اليوم ماؤه فصارجدا الإبل أثر \* وذهب رواؤه فعاد خلافا بلاغر \* حتى طارت بقية آثار السلف

القوى والقدر ولا يلزم من هذا القول تأثير القدرة للحادثة كما به قول به من هذه عبارة في الأصل وهو الرخصي في جوانب التعبير بذلك عند السبي عن الاستطاعة (و) معنى أضعاف مساعدتهم على (أن هذا الفن قد نصب) أي غار (اليوم ماؤه) ونضوب ماؤه عبارة عن ذهب فائدته شبه حال الفن في انقطاع نتاجه بأصل يابس لنضوب ماؤه فأن مر التثنية في النفس استعارة بالكتابة وذكر نضوب المستحيل (فصار) عند متعاطيه (جدالا) أي اختلافا ولقطا (بلاغر) أي بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرار فيه فتشددون بطواهرة (وذهب رواؤه) بضم الراء أي حسن منظره أو بقضها بمعنى عليه وهو عبارة عن ذهب حقائقه (فعاد) أي ذلك الفن (خلافا) أي انكارا أراضا بجماع (بلاغر) أي بلا فائدة وقسوه لطف تشبيه الكلام فيه بشعر الخفاف وهي لأثر لها وهي المسماة بالصفصاف (حتى طارت) أي انتهى به الأمر في الضحلال إلى أن طارت (بقية آثار) أي أبحاث (السلف) من العلماء

يفسدون في الأرض ولا يصلحون وإن رأه أمثل عافرح الطلاب بجمعهم من كلام كثيرين فليعدوه بقوله تعالى قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون وكناني عن لا يعرف من التحقيق فيبلا من دبر ولا هو من التدقيق في العبر ولا في التفسير ولا تلك يد من هذا العلم فطمعوا وإن بسط ذراعيه بوصد كهف العلم كأنه قطمير يجف في كأي هذا فاعاد محترمه ومعاقده في يادئ الرأي هادمة لقواعد المتقدمين وانما هي عند التأمل والتحقيق من كلامهم منتزعة وركوب له ماركها الساجون وسواك بحجة ما طرفها الشارحون ولأسلكها الغادون والرائحون أو نظروا كلابي دون آخره وقصر عن ذلك فائقته حتى تضي ساعة حول طواهرة فيظن أنه قد وجد حذرة الغراب أو أنه قد سبق إليه من الغراب

طريق المكنية وثابت الروا تقييل لما يقع على حقيقة لم يقصد به الاتعاض والاستعارة لسائله لطيفة وأسارته وذهابا بذهب من يعرفه بالإنسيانها (قوله فعاد) أي فصار ذلك الفن أي صار التكلم فيه خلافا وصار ذلك الفن محل خلاف أو في الكلام مباينة وقوله بلاغر أي فائدة ويحتمل أن الكلام فيه تشبيه بليغ يحذف الكاف أي فصار ذلك الفن خلافا أي كثير اختلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لا أثر له وعلى هذا فاقوله بلاغر بيان لما وقع ثم إن هذه السبعة بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل انطباق (قوله حتى طارت الخ) أي واستعارة هذا الفن في الضحلال شيئا فشيئا إلى أن طارت حتى لا نراها ويصغر أن تكون تعليلا والسلف في الأصل من تقدمك من أتاك والمراد هنا العلماء هذا الفن لأنهم آباء في التعليم والمراد بقية آثارهم ما بقي من فوائدهم وعلاوهم أو ما بقي من تلامذتهم المقرر من لقواعد هذا الفن الناشئين لها بالافادة وفي الكلام استعارة بالكتابة حيث شبه بقية آثار أهل هذا الفن بطائر وثابت الطيران تقييل لما يقع على حقيقة أو مستعارة للذهب

(قوله ادراج الرياح) الادراج جمع درج يقع الدال وسكون الراء ودرج الكتاب طبعه يقال درج الكتاب درجاً أي طواه مطياً والمراد بها الطرق أي ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح وبلغ من ذلك عدم وجودها بالمرّة لأن عادة الجمع أن تزيل ما مرتبه في طريقها فغير المزمور وأراد أن لا يدرج على هذا الادراج، منصوبه على الظرفية ويصح أن يراد بالادراج الأحوال وحال الرياح طسيرانها وذهابها بسرعة وعلى هذا فادراج نصب على الحال على حذف مضاف أي طارت بقية آثار السلف في حال كونها مثل طيران الرياح أو على المنعولة المطلقة على حذف الموصوف والصفة أي طارت طيراناً مثل طيران الرياح فالجواب أن ادراج الرياح يجوز فيه الأوجه الثلاثة النصب على الظرفية والحالية (٣٠) والمفعولية المطلقة لكن في الأول شيء وهو أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية

### ادراج الرياح \* وسالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح

(ادراج الرياح) أي اضمحلت فليسبق منها فائدة والادراج جمع درج وهو الطريق وهو منصوب على أنه مفعول مطلق أو ظرف أي في طريق الرياح أو طسيران طريق الرياح وأراد بطريق الرياح حالها وهو سرعة ذهابها بطارت بدون من لازم ذلك تلقاه وعدم وجدانه وهو المبرع عنه هنا مجازاً مرسلاً وكثيراً ما يعبر بادرراج الرياح عن عدم وجدان فائدة الشيء بهذا الوجه ومنه قولهم ذهب دمه ادراج الرياح أي ذهب هدرًا ولم يرتب على دمه فائدة لا خسرًا بالضرورة ولا غيرها (وحق) سالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح وهذه عبارة أيضاً عن اضمحلال بقية السلف وتبوحه في هذه العبارة أن يكون شبه الاحاديث في تلك الاماكن بقوم سريعين السرح حتى غاوا في عدم الوجدان والغيبة بعد الحضور بسرعة فأنهم التشبيه في النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والاعناق تخجيل ويحتمل أن يكون الكلام تخميلاً وأنه شبه حال الاماكن في ذهابها بالركب السريعين فاستعمل تركيب الشان الاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تعجيراً وهذا مأخوذ من قوله

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا \* وسالت بأعناق المطي الأباطح

والأباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسطة فيه دقاق الحصى وأطحي هي الابل ولما كان سيرها عند كثرة تباشير سبل الماء فيه من جهة الاتصال والسرعة والحسن شهوا سير الابل فيه بالسيان ونسبوه للاعناق لان ذم اظهر السرعة فهذا الكلام مجاز في أصله ويجوز به تاسيلاً بالاعتارة أو التمثيل كما فرنا

عذرت البزل إن هي خاطرتي \* ها بك وبالي بلسون

هيأت لا يدرك شأوي الضليع هذا الظالم ولا عناق ما طمع فيه وانما تقطع أعناقك إلى حال المطامع فذمير هذا التصريح بالاعناق من مكيدته ما استطاع أن لم يبق وجهه بل خفض نفسه ومنه قوله لا تراحم جلد قصير أنفه وأنه لا يزال يتقلب من كبد على الجمر وبأمر من اجتنب هذا الكتاب بالتحشاء ولا بطاح قصير أمر

وكم من عائب قولا بعضها \* وأفته من الفهم السقيم

ولكن تأخذنا الأذان منه \* على قدر الفرائح والعلوم

أوجب أن ما فقد من كلام الشارحين صار الكتاب منه غفلاً أم يظن أن القصير أغلق على خزائهم

باطراد الا اذا كان مبهما  
والاجرتي وأما قوله

\* كاحمل الطريق الثعلب  
أي اضطر في الطريق  
الثعلب فضرورة (قوله)

وسالت أي سارت شبه  
السير بالسيان واستعيره  
اسمه واشتق من السيلان  
سالت بمعنى سارت وانما

غير سالت دون سارت  
إشارة إلى أن السير لقوة  
بشابة سيل الماء والبطاح  
جمع أبطح على غير قياس

والقياس الأباطح والابطح  
هو محل المتسع فيه دقاق  
الحصى وهو فاعل سالت  
واسناد السيل لها مجاز

عقلي وأصل التركيب  
وسارت المطايا تشبهاً  
الاحاديث في البطاح لان  
السير حقه أن يسند للمطايا

فعدل عن التعبير بالسير  
إلى التعبير بالسيل لما قلنا  
من الإشارة وعبد عن  
اسناد السير إلى المطايا

إلى اسناده للأباطح مجازاً

عقياً بالمبالغة كأنه من قوة السير وسرعة سارت أمكنته التي هي الأباطح وقوله بأعناق أي  
منه سالت السير بالاعناق وانما جعل سلاتها من سيات بالاعناق لان السرعة والبطح في سيرها طياتا بظهر ان غالباً فيها وسائر الاجزاء  
تستند إليها في الحركة وتبعتها في النقل ولحقه والمطايا في الأصل الابل استعير لجمالها هذا الفن بجماع الجبل في كل مكان أن المطايا تحمل  
الانتقال كذلك العلماء تحمل العلم والاعناق تشريح والمراد بالاحاديث أسرار هذا الفن والبطاح هنا تعجوز به عن أمكنة العلماء  
كالدارس وذلك لانه في الأصل اسم للكان المتسع فيه دقاق الحصى أردبه مطلق موضع ثم أريد بموضع العلماء على طريق المجاز المرسل  
وحينئذ معنى التركيب وسارت المدارس منسوبة بأعناق العلماء الشبه بالمطايا الخاملين لأسرار هذا الفن والمقصود من هذا التركيب  
الاشعار بأن أسرار هذا الفن وعلماء قد ذهبوا بل ذهبت مواضعهم كذلك

(قوله وأما الاختزال) أما انه صياغة ما بالهمزة حذف دل عليه مضمون الكلام السابق أعني قوله على الخ والواو عاطفة على ذلك المحذوف والاصل أماما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك ما يرغب في الاختصار ويحمل عليه لولائي أن علمت مستحسن الخ وأما الاختزال والانتهاج فليس يحتمل على الاختصار لانه أمر بتراح الخ والحاصل انهم علماء واطباء الاختصار ومنه بأمرين من تقاصر همم المحصلين والاختزال والانتهاج بأجابه بأن ما ذكرتموه من مجموع الامرين لا يقتضي الاختصار فوقع في ذهن السامع السؤال عن ذلك النقي فأجاب بقوله أما التقاصر الخ وكثيرا ما يحذف الجزء المفصل بامامو معادله او يصح جعله بالمراد التام كيدوا والواو للاستئناف حينئذ وسكت عن المسخ الصادر عنهم لانه غير واقع في شرحه بل في عبارتهم فلذا لم يتجأ الاعتذار عنه (قوله بتراح) أي يفرح وينسبط له اللبيب أي كمل العقل الذي وقع الاخذ من كلامه لا الاخذ وذلك لان العاقل لا يرضى بالاختصار من كلام الغير ورضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب واذا كان أمر بتراح له اللبيب (٣١) فلا يطلب قطعه بالاختصار لاني لو وضعت

مختصرا لالتفت الناس

اليه وأعرضوا عن تأليف

المتنخلين واذا قال المتنخلين

مرحومهم من اقبال الناس

على تأليفهم تركوا الانتقال

(قوله فلا رضى الخ) هذا

شطر بيت مأخوذ من قول

بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند

طيب \*

كذلك شراب الطيبين يطيب

شربنا وأمر فتأعلى الأرض

جرعة \*

ولا رضى من كاس

الكرام نصيب

لكن الشارح أبطل الواو

بالفاء لكونه جملة علقها

فيله وفي الكلام تشبيه

الشارح نفسه بالكرام

ونفس المطول بالكاس

والمتنخلين بالارض فخر ذات

التركيب باقية على حقيقة

والكلام على التشبيه

وأما الاختزال والانتهاج فأمر بتراح له اللبيب \* فلا رضى من كاس الكرام نصيب \* وكيف ينهر عن الانهار السائلون

فلفهم (وأما الاختزال والانتهاج) هذا معطوف على مقدراذ كانه قال أماما ذكرتم من وضع الاختصار له ليدقق عليه فينبغي به فذلك ما يرغب فيه ويحمل على الوضع لولائي أن علمت مستحسن الطباع غير ممكن من مخلاقه عاذ مع على تعذر التمس لهذا الفن فصارت التأليف فيه تضيقا للوقت لعدم وجدان المتنخلين وأما دفع الاختزال والانتهاج فليس يحتمل على الوضع (٢) انه (أمر بتراح) أي يطعم (له اللبيب) ويفرح به فلا يطلب قطعه بالاختصار لما فيه من الاجر والرفعة لان نسبة الاخذ من ذلك الشرح من مناسبة شارب وضع لفعله من هو أعلى كما قال

شربنا فأهرقنا على الارض جرعة \* (فلا رضى من كاس الكرام نصيب)

وقد جعل المصنف القامكان الواو لترتيب بعض قسمتهم مناسبة الارض من راب. لا الكاس ومما يعلم ان الكلام حكاية على وجه الاشارة الى التمثيل ويحتمل أن يكون تمثيلا حقيقة وانه شبه حاله معهم في رفعتهم ودونهم في اخذ النعم القليل بحال الارض مع الشاربين فاستعمل لل اول بالعال الثاني اذ المعنى ان لا تنقطع من ذلك لانهم من فضلنا ما الارض من كاس الشارب فليفهم ثم قال (وكيف ينهر) أي يطرد (عن) علوهنا الى كذا الانهار السائلون) نائب فاعل ينهر

دون ففلا ولا يدري اني وردت حياضهم فرشفت صفوا وقذفت نفلا وجبت اتحادهم وأغوارهم فتغيرت منهما ما يصلح علوا وستلا أولى فاولى ان لم يبط القوس باريها لقد كان الاجرى به والاولى أن ينظر آخر الكلام أو يرجع من كتب المتقدمين ما فيها فلا استيعاب لا طراف الكلام المطول بارشده ووقوفه من سنة الكرى والاستدلال بالأسس السلفية من تعهد القواعد بنشده

أطرق كرا أطرق كرا \* ان النعام في القرى

كأنما ضرب بينه وبين العلم بسورن الشدائد وجعل عليه دون هذا الكتاب ستمن حديقته

يحذف التشبيه وأن الكرام والكاس والارض مستعارات فالكرام مستعار للشارح والكاس المطول والارض المتنخلين ويصح أن يكون المركب استعاره تشبيهية حيث شبه الهيئة بالاصلة من رفعتهم عليهم وهم دونه وأخذهم من كلامه بالهيئة الحاصلة من الارض والشاربين من كاس من ينزل شيء مما فيه علم واستعمل اللفظ الدال على الهيئة المشبهة بالهيئة المشبهة (قوله وكيف ينهر) أي يطرد عن الانهار السائلون أي فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المتنخلين الذين هم كاساتلين عن المطول الذي هو الانهار في الكلام تشبيهه ضمني أو أنه استعار الانهار المطول واستعار السائلين المتنخلين استارة مصرحة ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عدة شبهه بالانهار لانهر واحد ثم ان هذا الاستفهام انكارى يعنى النقي في قوة تعليل فان أو أنه تعجب فيكون ترعا فيما أفاده من كونه لا ينبغي الالتفات لما لم يطعم من الاختصار واختار التعية بالانهار عن الاجر لمذويتها واختار ينهر على طردها لتجانس الاشتقاق بين ينهر والانهار

(قوله ولئلا يظن هذا فيعمل العاملون) هذا انتباه من الآية لكن الاشارة في الآية للقول العظيم من النبوة والا من من العذاب واما هنا فلا اخذ والانتباه افراد اسم الاشارة لانها بمعنى واحد وكذا وبالها بالذ كورأى ويعمل العاملون لمثل هذا الاخذ أي انبل ثواب مثل هذا الاخذ لما فيه من الرقة والديونة والشواب الاخرى لا العظوظ النفسانية وحسب هذا ينبغي قطعه فوضع مختصر والفاه في قوله فله عمل زائدة لا تمنع من عمل ما بعده هاهنا قبلها وأنها سببية واقعة في جواب شرط مقدروا والتقدير معها ما يكن من شئ فله عمل العاملون لمثل هذا جاذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم العمول لافادة الحس واستحقاق كل فاء السببية لا يعمل ما بعده هاهنا قبلها لانها الصدارة والجواب أنه لا يثبت هاهنا هذا الحكم أعني الصدارة اذا اذ وقعت في موضعها من توسطها بين جاتين لفظا فان لم توسط بين جاتين لم تمنع من العمل المذكور كما هنا على حد ما ذكر في قوله تعالى ورب فكبر (٣٣)

ولئلا يظن هذا فيعمل العاملون \* ثم ما زادتم مدافعي الاشفاق وغراما \* ونما في هواجر الطلب وأواما \* فانصببت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا

(ولئلا يظن هذا) (فليعمل العاملون) لما فيه من رقة صاحبه علما ودينا أعلما فلا يحتاج المتكلمين الى الاخذ من علومه وأما دينا فليكنهم باظهاره من الاخذ منه ولم تنعه حسدهم مع صبره على نسبهم ماله لانفسهم يعني فلا يكون ذلك حاسلا على اتلاف وفي الكلام تعبير بالاختذار وتقدير لأشأنهم بالنسبة الى أنفسهم ولو كان بالنسبة الى المأخوذ منه رقيقة (ثم ما زادتم مدافعي) بترك اجابتهم (الاشفاق) أي حاشا شديدا (وغراما) أي ولو عا بالملطوب (وظما) أي عطشا يعني رغبة في مطلوبهم (في هواجر الطلب) شبه الطلب بمن به هواجر جمع هاجر قوي وقت اشتداد الحار بجماع كون كل منهم ماضية للاشتغال على ما يطلب دفعه فأشعر التشبيه استعاره بالكتابة وذكره الهواجر تخيلا (وأواما) بضم الهمزة وهو العطش (ف) لما رأيت ازدياد شغفهم رجتم (ف) انصببت أي قت وانصببت (لشرح الكتاب) شرحا كأننا (على وفق مقترحهم) بأن يكون على الحالة التي يطلبون من الاختصار والاقتراح طلب من غير روية وهو عماد على كمال الرغبة (ثانيا) نعت للشرح للتقدير بعد نعت به البحر ورأى شرحا ثانيا ويحتمل أن يكون نظرا لشيء شرحا كأننا في زمن نان باعتبار الاول ويحتمل على بعد أن يكون حلا من شرح انصببت يكون معنى جاعا للشرح ثانيا وانه يحرقه زفي قد شبه ثانيا الى الشرح بتضمينه الفعل المتعدي جاعا وانما قلنا ذلك لانما غايتنا انما نثبت مدركه ثانيا لاجتماع شيئا آخر ثانيا وعلى هذا الاحتمال المستبعد يكون لفظا ثانيا في قوله

بضرب فيه بذنه الكليل الشارد وقيل ارجع وراهك فاقس نورافنا أنت تضرب في حد يد ارد حتى يرجع بخي خسين وعيسى بحسده أشغل من ذات النحين ولوأ ترى رشده لانف أن يحرق منه السائر واعتقر من هذا البحر الزاخر واعتقر بأه الذي يلقط منه جواهر المفاخر وتزى الفلك فيه بشرع العلم مواخر ويقول من تقرع أسماعه كم ترك الاول للآخر وهب أنه ظفر بزلان معدوده وعثر على هفوات ليست أمثالها عن جهالة هذا الفن مردوده اليه يعلم أن السعيد من

من أن الفاء واقعة في غير محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لافادة الاختصاص ولم تمنع الفاعل من العمل في ذلك المعمول (قوله ثم ما زادتم مدافعي الخ) عبر بتم لافادة تراخي زيادة الشغف والفرام عن ابتداء المدافعة التي تضمنه قوله وكنت أضرب الخ وفي التعبير بالمفاعلة اشارة لتكرار السؤال وتكرار الاعراض عنهم أي ما زادتم مدافعي لهم المرة بعد المرة بترك اجابتهم الاشفاق أي حاشا شديدا في مطلوبهم الذي سأله بدخيل ذلك الحب في شغاف القلب أي جلده التي هو في داخلها والغرام الولوج (قوله وظما) هو العطش استعير الرغبة استعاره مصر حمة والهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحار واضافت بالطلب من إضافة

المشبه به للشبه أي ورغبة في الطلب الشبيه به الهواجر بجماع الصعوبة على النفس في كل والمراد بالطلب طلب اختصار المطول أو أنه شبه الطلب بالمطوب بل الذي به هواجر بجماع الاشتغال في كل على ما يطلب دفعه على طريق المكتبة والهواجر تخيل والاوام بضم الهمزة حرارة العطش مقطعة على الطما من عطف اللازم على المأمور والمراد بالاوام هنا لازمه وهو ابل والحب (قوله فانصببت الخ) أي فلما زادت رغبتهم ولم يتمكن مدافعهم تسبب عن ذلك اني انصببت أي تصدبت وتعرضت وتفرغت (قوله على وفق مقترحهم) الحار والبحر رصفة لمخدوف أي انتصا بالاشرا على وفق أي موافقة مقترحهم أي مطلوبهم كون ذلك الشرح مقصرا فيه على بيان معاني المتن وكشف أسناره وفي التعبير بمقترحهم دون مطلوبهم أو مسؤلهم اشارة الى أنهم سألو اذ كان من غير روية وفكر لان الاقتراح طلب الشيء من غير روية وذكر قوله ثانيا مصفة المصدر القدر بعد نعت به البحر والبحر ورأى انتصا بالانيا واشرحا ثانيا ويحتمل أن يكون نظرا لما انصببت لشرح ذلك الكتاب في زمن نان

عدت



(قوله ولعنان العنابة) كان الاولى حذف الواو فيكون ثانياً الثاني حالاً من فاعل انتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانياً الاول اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانياً الثاني عليه لان عطفه عليه يقتضي مشاركة له في اعرابه ولا يصلح جعلها والو الحال لان الواو الحالية لا تدخل الاعلى الجملة ولا تدخل على المفرد وقد يجب بان عطف ثانياً الثاني على الاول وجعل ثانياً الثاني صفة للمصدر المحذوف كالاول لكن على سبيل الاسناد المجازي لان ثانياً الثاني يعني صار فراساً من جواهر حق الصبر والترجيع أن يستند الشخص فاستند لصفته وهو الانتصاب على حد ذاته وذلك أن يجعل ثانياً الاول أيضاً حالاً من فاعل انتصبت أي انتصبت في حال كوني جالساً ومصدرها الشرح ثانياً وقوله ثانياً الثاني حال أخرى معطوفة على الاولى مبنية بحسبها حالاً وأورد على هذا الحال وصف مشتق من الذي من أسماء العبد ليس عشق وأجب بأن ثانياً المذكور إذا كان معنى التصبر كان اسم فاعل حقيقة فعله ومصدره تقول ثلثة ثلثة أي صبرته ثلثة بانضمها اليه ولكن في تعديته فإن الاولى في الشرح على وجه المفعولة مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتعديد لانه انما يقال ثانياً يعني جعله بنفسه ثانياً لاجل (٣٣) شيئاً غير ثانياً ويقال ثلثة يعني صبرت ثلثة ثانياً فهو موضوع لتصير مقصد يجعل ذات الفاعل ثانياً ثم أطلق على ذلك التعديد ثم نقل إلى تصير مقصد يجعل ذات المفعول ثانياً أو استعارة تبعية بأن شبه تصير السارح غيره ثانياً بتصيره نفسه ثانياً بجامع قرب الزوجية على كل واستعمل اللفظ الموضوع الثاني وهو الثاني نفسه للاول واشتق منه ثانياً على طريق التبع أو تعدد في ثانياً الاول حالاً يعطف عليها ثانياً الثاني أي فانتصبت ثانياً بجامع ولعنان الخ أو تجعل في الكلام فاعلاً محذوفاً معطوفاً على انتصبت فتكون ثانياً الثاني حالاً من فاعله أي واجه حدث أو

ولعنان العنابة نحو اختصار الاول ثانياً \* مع وجود القرينة بصر البليات \* وجود الفطنة

(ولعنان العنابة نحو اختصار ثانياً) معطوف على ثانياً الاول لانهم احالان معاً حيث ذوقوا على الاحتمالين الاولين يجب اسقاط الواو لعدم ظهور ما يصلح لعطف عليه وقوله لعنان متعلق بثانياً الثاني وهو من ثبت الفرس والعنان صفة فيه وقد شبه العنابة التي هي شدة الاهتمام بالشيء في التوصل الى الغروب بالفرس كناية فذكر صبر العنان تخيلاً ونحو الاختصار جهته وأراد بليته اشتغاله به ثم شككاً صاحب هذا الانتصاب بما ينافي حصول المراد فقال (مع وجود القرينة) أي الطبيعة العقلية وجودها عدم انبساطها في المدارك وهو مستعاض من جود الماء في قلة الانتفاع لانه لا يستفيد من العلم للملازمة كل منهما الحياة لان العلم القرينة اول ما يستنتج من البر ثم استعمل لاول مستنتج من العلم للملازمة كل منهما الحياة لان العلم سبب حياة الروح والماء سبب حياة الجسم ثم استعمل في نفس العقل بناء على أنه نفس العلم مجازاً مرسل ثم صار حقيقة عرفية ويتوجه أنه شبه العقل بالماء كناية عن كماله ونحوه (نصر البليات) والصبر البرد الشديد الذي يجوده الماء وضاف نفسه الى البليات من اضافة المشبه الى المشبه كالأخفى (وجود) أي انطفاء (الفطنة) أي العقل والمذاهب كتر منافع في مدارك وكأنه شبه الفطنة بالنار في انتشارها في المدارك وتحكمها فيها كانتشار النار وعدم تقلب شيء من الخرق عنها فأشهر التشبيه كناية

عدت غلطانه وردت الى استقصاء الاحصاء فطانه

من ذا الذي ترضى سبحانه كلها \* كني المرتبلاً أن تعد معابه

ولكن لا مرمئاً يسود من يسود وعسى أن يهتكوا الانسان من ذم الحاسد ما تنسفر عبقاه عن محمود والسعود

شرعت ثانياً لعنان العنابة والعنابة هي الهمة أي الارادة المصاحبة للتصبر والمراد بها الاعتناء بالانتهاب شبهها بآلة تشبيهها بضرراً في النفس على سبيل المكنة واثبات العنان معنى المقود تخييل وقوله نحو ظرف ثانياً ببعده معناه الجهة (قوله مع وجود القرينة) حال من فاعل انتصبت أو من شرح وجودها بالجسم عدم السيلان استعملها الضعف القرينة أي عدم انبساطها وعدم توغلها في المدارك بجامع قلة الانتفاع لانه لا يستفيد من الماء البر استعمل لاول مستنتج من العلم ولم يستنتج منه مطلقاً بجامع اضعاف الفطنة والقرينة في الاصل اسم لاول مستنتج من ماء البر استعمل لاول مستنتج من العلم ولم يستنتج منه مطلقاً بجامع أن كلامه مناسب للحياة فلما سبب حياة الجسم والعلم سبب حياة الروح ثم أطلق على العقل لانه محل العلم أو بعينه أي بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازاً مرسل علة علة الحالة أو الاستعارة ثم صار اطلاقاً عليه حقيقة عرفية (قوله بصر البليات) أي بصر البليات التي كالصبر وهو يرشد بغير الثبات ويجهد الماء (قوله وجود الفطنة) الخلود باخلاء المحمة سكوت لخب النار والفطنة في الاصل الفهم والمراد بها هنا الفهم بمعنى العقل إما مجازاً مرسل علة الحالة أو حقيقة عرفية ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة بالكناية حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار في كل لان الفطنة تنتشر في المدارك كأن النار تنتشر في الخرق والجلود تخييل

(قوله بصير النكات) الصير صر الريح الشديدة العاصفة واضافه للنكات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من اضافته المشبه به للشبه أى بالنكات الشبيهة بالريح العاصفة المنزلة لهاب النار كأن النكات منزلة لا لتأثير القطنة في الماداركة ولا يخفى ما في جميع هذه الالفاظ أى الجود والسرور والنجود والصرح من اللطافة لمصافيه من مراعاة النظر وهو الجمع بين الشيء وما يناسبه لا بالتضاد لأن البرد يناسبه الجود لأن به يحصل جود الماء والريح العاصفة تناسب النجود لأنهم الشدته تذهب النار وفي اضافته الجود إلى القرية وجمعة والنجود إلى القطنة المقضية إلى تشبيهه طبيعته العقلية بالماء إشارة إلى خودته واعتداله أياً أخذها طرف في الحرارة والبرودة ولا يرد أن المتنام للشيء وهو لا يكون بجايحه مدلان الجود باعتبار الأصل والتشكي باعتبار ما عرض من الجود والنجود (قوله وتراى البلدان) أى ومع تراى أى رعى كل بلدة في الأخرى ورمى البلدة طرفها وهو كناية عن تكدر خاطره في ضيق المعاش وعدم استقراره في محل لتناسبه بالأسفار فهو لعدم وجود راحته في تلك (٣٤) البلدان الخارج منها صار كأن كل بلدة تطرده للأخرى وفي السلام استعارته بالكناية حيث

شبه البلدان والاقطار  
بصرصر النكات \* وتراى البلدان والاقطار \* ونبو الاوطان عنى والاطوار \* حتى طغفت  
أجوب كل أغبر قائم الارجاه \* وأحرز كل سطر منه في شطرنم الغراء  
يوما يحزوى ويوما بالعيق وبال \* عذيب يوماً ويوما بالخليصاء  
ولما وقفت بعون الله للاعظام

البلدان والاقطار  
بغفلا على طريق الاستعارة  
بالكناية وأثبت التراى  
تحفيل أوفى الكلام حذف  
مضاف أى تراه أهل  
البلدان والاقطار جمع  
قطر وهو مجموع بلاد كثيرة  
ولما كان لا يلزم من تراى  
البسالة تراى الاقطار  
عطف الاقطار على البلدان  
(قوله ونبو) أى ومع نبؤا  
بعد الاوطان عنى والاطوار  
أى ومع نبؤ الاوطار جمع  
وطر يعنى الحاجة ومن  
لوازم ذلك الفلج وعدم  
الفهم وانما بعدت أوطانه  
وأوطار بسبب سفر المانع  
من بلوغه عادة (قوله حتى  
طفقت) غاية لنحو الاوطان  
وطفقت بمعنى جمعت أى  
انه لم بعدت عنى الاوطان

ونسب لها ما هو من لوازم المشبه به وهو النجود (بصير صر) أى الريح الشديدة (النكات) أى المصائب  
واضافته لما بعده كاضافة الصير لما بعده قبل وفي تشبيه الطبيعة العقلية بالماء والنار ما يدل على جودتها  
واعتداله أياً أخذها من طرفي الحرارة والبرودة مع ما لم يعمل لأحد من المانع على الخصوص (و) مع (تراى)  
البلدان والاقطار \* للالتباس بالأسفار الضرورية (و) مع (نبؤ) أى بعد (الاطوان عنى) في تلك  
الأسفار (و) نبؤ (الاطوار) أى الخواص عنى فيما لا تمسب الاغتراب المانع عادة من نبؤ الاوطار (حتى)  
أى (و) طفقت) أى جعلت (أجوب) أى أقطع (كل) مكان (أغبر) أى كثير الغبرة قائم الارجاه  
أى عظم التواخي تلك الغبرة (و) طفقت (أحرز) أى أهدب وأتبع (كل سطر منه) أى من هذا  
المختصر (في شطر) أى قطعة وطرف (من الغبراء) وهى التراب المتطير عند المشى أو غيره وصار حالى  
في هذه الأسفار فى تنقل من موضع إلى آخر حال القائل (يوما) أكون (يحزوى) اسم موضع (و)  
أكون (يوما) آخر (بالعقيق) موضع (و) أكون (بالعذيب) موضع آخر (و) أكون (يوما)  
آخر (بالخليصاء) موضع (ولما وقفت بعون الله تعالى) أى بأعانه وتقويته (للاعتام) ههنا يدل

واذا أراد الله نشر فضله طوبت أمانج لسان حسود  
لولا استعمال النار فيما جاورت \* ما كان يعرف طبيب عرف العود  
أعاز الله تعالى من هو يرى بالثرس لسان الاعتراف ويعبى إفسار الصاغر عن جمل الاوصاف  
ويصعب القلوب فلا يصل اليها نور الانصاف ولما واصلتني السرى منه إلى صباح قد رصده فلاح

انتهى إلى الحال أنى جعلت أجوب أى أقطع ويحتمل أن حتى تفر بجمعة على وتراى الخ (قوله كل  
أغبر) أى كل مكان أغبر أى ذى غبرة (قوله قائم الارجاه) جمع رجاء الفصر بمعنى الناحية أى عظم التواخي بتلك الغبرة (قوله وأحرز) أى  
أهدب وأخلص (قوله كل سطر منه) أى من هذا الشرح المختصر (قوله في شطرنم الغبراء) أى في قطعة من الأرض فالثرس يرلس  
متوالى حتى يكون مستقيماً وبين سطر وطر الجناح المشارع لاختلافهما بمجر من متنازل في الخرج (قوله يوما يحزوى) أى وصاد  
حالى في هذه الأسفار من جهة عدم الانتظام بجامع التنقل كحال القائل يوما أكون يحزوى وأكون يوما آخر بالعقيق وأكون يوما بالعذيب  
يوما أو أكون يوما بالخليصاء وهذه الأربعة أسماء واضع بالحجاز والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بأنه ألف كنه هذا  
في حاله متعبة فإن حصل منه هفوة فلا يؤم عليه (قوله بعون الله) العون اسم مصدر عنى الإعانة والماتصو يرلس للشيء لئلا يلزم  
سببه الشيء لنفسه إذا الاعتانة جعل الله فيه قوة وهو عين التوفيق الآن تكون متعلقة بالاعنام ولا يضر تقدم معمول المصدر عليه إذا  
كان ظرفاً على ما اختاره الشارح وقوله للاعظام أى أعانم هذا المختصر وفيه إشارة إلى أن الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر

(قوله وقوضت) بالقاف والواو المشددة من التقويض وهو نقض الناهي من غير هدم استعرازا لانه في قوضت استعارة بعبارة ويجاز مرسل  
تبعي لان تقويض البناء يلزمه ازالته (قوله خيام الاختتام) من اضافة المسبب الى السبب أي الخيام المضروبة عليه بسبب اختتامه أي  
انتظار انعامه ولا يخفى ما في الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشئ تقفيس كروس مستتر في الخيام على طريق المكنية واثبات  
الخيام تخييل والمراد من هذا الكلام ولما وقفت لاعامه وأظهرته للناس بعد أن كان مخفيا قبل ذلك الانعام كما هو عادة المؤلفين \* واعلم  
أن هذه النسخة هي المصححة بتعصم الشارح ولوقال خيام الختام لكان أولى لان فيه جناس النصف وفي بعض النسخ وقوضت عنه  
خيامه بالاختتام أي بسبب حصول الاختتام بالفعل لان تقويض الخيام وإزالة الخفاء مسببة عن الاختتام لان الشرح قبل الاختتام  
كان مستورا فالحاصل الاختتام ظهر للطلاب وفي بعضها وقوضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام كعند بخت بنحو  
شع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعدما كسفت الخ) متعلق بقوله وقوضت والخرا اندجج خريدة وهي  
الحسناء من النساء استعاره لاذنائق من المسائل بمجامع الحسن والاحتجاب في كل على (٣٥) طريق الاستعارة المصروفة والثناء وهو ما

يحول على القوم من الثبات  
وكذلك الوجوه وترشيدان  
للاستعارة ثم ان الثناء يجوز  
أن يكون بقاء على حقيقة  
لم يفصح به الا تقوية  
الاستعارة وكذلك  
الوجوه ويجوز أن يكون  
استعارة الثناء للثناء أو  
استعارة في لازمه وهو الخفاء  
واستعارة الوجوه لاعتظم  
تلك الدقائق استعارة  
مصرحة وحيدة فالعنى  
وأزالت عن أدق وأشرف  
مسائل الدقة الخفاء  
والثناء قرب الايضاح  
(قوله ووضع) أي وبعد  
ما وضعت كنوز فرائده  
الكنوز جمع كنز يعني  
مكنوز وأضافته للفرائد  
من اضافة الصفة لوصف

وقوضت عنه خيام الاختتام \* بعدما كسفت عن وجوه فرائده الثناء \* وضعت كنوز فرائده  
على طرف الثناء \*

على تأخير الخطبة عن التأليف (وقوضت) أي أزالت وفتح (عنه) عن الكتاب المشرح وأوعن  
الشرح (ختمه بالاختتام) أي ختمه وتعماه أما إزالة الختام أي الطابع السائر للمشرح باختتام  
الشرح فالمراد به إزالة (٣) آخر ما ختمه والمراد بالختام على هذا أنها مجاز عن الختام الخسوس وأما  
إزالة الختام عن الشرح فلا يتم مستورا لا يشغل به إلا بعد ختمه ويحتمل هذا في المشرح أيضا لانه  
لا يفهم منه إلا بعد ختمه وفي بعض النسخ وقوضت بالقاف ثم الواو من التقويض وهو نقض البناء  
من غير هدم وفي موضع الختام في هذه النسخة الخيام بالثناء أسفل جمع خيمة وهو بمعنى ما قبله لان المراد  
إزالة السائر عن الاستئصال بالشرح محتامه (بعدما كسفت عن وجوه فرائده للثناء) تشبه معاني  
الكتاب في حسناتها واحتجابها على الأقسام بالثر اندوهي الخوازي المستحسنات فاستعارها الخرائد  
وذكر الثناء وهو ما يوضع على القوم والوجوه ترشيد (و) بعدما (وضعت كنوز فرائده) أي بحسن  
علومه التي هي كالكنوز في خفاها والفرائد في الأصل الجواهر المستحسنة ثم استعيرت لحسن العلم  
(على طرف الثناء) متعلق بوضعت أي وضعت تلك العلوم على حد الثناء وطريقته والثناء ثبت  
سهل التناول وما كان على حده وطريقته في السهولة يكون سهل التناول وبعدية التقويض

وأسفر صفة فاجاب من سمع من مناديه حتى على الإصلاح وشرح طائر المجهون ببطافة بالخطم مباشرة  
بالقدم يفتق بها جناح الصياح ووصلت فيه إلى اجتماع غروس مشارها على أفنان القنون مرصه  
وحصلت منه على اجتلاء غروس في حل الأفراح على منصفه حدث الله تعالى على أعنام نعي الانعام

(٤ - شروح التلخيص أول) أي فرائده المكنونة أي التي شأنا أن تذكر وتجب العزتها كما هو الشأن في الأموال العزيرة والفرائد  
جمع فريدة وهي في الأصل الدرة القيمة أي ذات الثمن الكثير التي تحتفظ في طرف على حدة ولا تخلط بغيرها من الأثر لشرافها والمراد  
بها هنا المسائل الدقيقة شبه المسائل الحسان الدقيقة الفرائد واستعار الفرائد لها استعارة مصروفة (قوله على طرف الثناء) متعلق  
بوضعت والمراد بطريقه حده الأعلى والثناء بضم النون فصحها ثبت لطيف سهل التناول وما كان على طرفه يكون سهل التناول والمراد من  
هذا الكلام أنه أي بالفاظ سهلة يفهم من المعنى بلاه شبهه فقه الهمة المنتزعة من بيان المراد بالالفاظ السهلة بالهمة المنتزعة من حال  
فرائد موضوعه على طرف الثناء بمجامع سهولة التناول واستعير المركب الدال على الهمة المشبهة بالهمة المشبهة على طريق الاستعارة  
التمثيلية أو الكلام كناية عن سهولة أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول إليها لانه يلزم من وضعها على طرف الثناء ما ذكر من  
سهولة الأخذ والتحصيل ويجوز أن يكون المراد بطريق الثناء حاله وحيث فيكون الظرف متعلقا بمحذوف حالاً يوضعت وألفت  
فرائده المكنونة وضعها وتأليفاً يتابع على حالة الثناء من سهولة التناول وعلى هذا الاحتمال فليس في الكلام مجوز ولا استعارة

(٣) آخر ما ختمه كذا في النسخ التي بيدنا وانظر مذكره بمصححه

(قوله سعد الزمان) أي يظهر الخبير فيه واسناد السعد الزمان مجاز عقلي أي سعدت في زمانه وهو جواب لما (قوله وساعد الأقبال) أي وساعدني أقبال الناس على تحصيل أغراضه لأن من أعرض الناس عنه تيسر عليه تحصيل مطلوبه ومن أقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه واسناد المساعدة لأقبال مجاز عقلي لأن حق المساعدة أن تستند للناس لا أقالهم (قوله ودنا المني) أي قرب ما أغتناه بظهور أمارته بعد أن كان بعيدا (قوله وأجاب الآمال) جمع أمل وهو ما يؤمله الشخص وينتظره أي أن آماله أجابته وحصلت له بعد أن كانت ممنوعة واسناد الأمانة للأمال مجاز عقلي إذ الحقيقة أجابني الله في آمالي بأن حصل لي ما يؤمله وأنا شبه الآمال بشخص يحجب بعد الطلب بجماع النفع في كل وأجاب تحصيل (قوله وتبسم) عطف على سعد والمطاب فاعله وشبه المطالب بأنسان مرغوب فيه العطاء لا يقابل سائله لا بالبشر والتبسم وشبه الرجاء بأنسان طالب استعارة بالكتابة فيما واصله الرجاء إلى الرضا والتبسم إلى المطالب تخييل وتبسم المطالب في (٣٦) وجه الرجاء كتابة عن أقبال المطالب بعد اليأس منها (قوله بأن توجهت سبب للأفعال

الخفية قبله والمسيب مع سببه مرئيان على الشرط وهو التوفيق أي أفضلا وقت للاستتمام سعد الزمان وساعد الأقبال ودنا المني الخ بسبب توجهي فاندفع ما قال أنه قد جعل السبب في الأفعال الخفية التوفيق المتقدم لتعيقها به حيث قال ولما وقتت الخ سعد الزمان الخ وهذا قد جعل السبب فيها التوجه المذكور أو يجب أن لها العتس للتعليق بل لجزء الزمان معنى حين لخصولها على الماضي أو يقال أنه للتعليق وجوابها سعد وما بعده وأما قوله بأن توجهت فهو سبب لقوله وتبسم الخ وحده ولا يخفى ما في كلام الشارح من حسن التخصيص (قوله تلقاه مدين المآرب) أي جهة مدين التي هي موضع

سعد الزمان وساعد الأقبال \* ودنا المني وأجاب الآمال

وتبسم في وجهه رجائي المطالب \* بأن توجهت تلقاه مدين المآرب \* حضرة من أنام الانام في ظل الامان

عن كشف استنار الكتاب انما تمت إذا زبده كالتقدم رفيع الخ لاجل بيته وبين الساس في تنكهم من مطالعته ولا شك أن ذلك يكون بالأختصاص الذي هو بعد تفسيره وكشف أسناره (سعد الزمان) يظهر الخبير فيه وهو جواب لما (وساعد الأقبال) أي وافقني بعد الأمانة على كل مطلوب (ودنا المني) أي قرب ما أغتني بظهور أمارته (وأجاب الآمال) أي وافقني في الانتماء بهامر جواني بعد الأمانة ونسبة السعادة إلى الزمان والمساعدة للأقبال مجاز عقلي والمراد أهلها ودنوا المني بدون زمانه فهو على أسقاط المضاف وشبه الآمال بأنسان عجيب بعد الطلب في حصول المراد في الجملة فأنهر التشبيه في النفس كتابة وذكر الأجابة تخيلا (وتبسم) عطف على سعد (في وجهه رجائي المطالب) شبه المطالب بأنسان مرغوب منه التناول متبسم وشبه الرجاء بأنسان طالب استعارة بالكتابة فيما واصله إلى الأول الوجه وإلى الثاني التبسم تخييل والمراد أقبال المطالب بعد بعدها ثم بين سبب سعادته الزمان وأقبال المطالب بقوله (بسبب) (أن توجهت تلقاه) أي جهة (مدين) أي مكان شبهه بمدين وهو مكان شعيب عليه السلام في حصول المآرب فيه فهو واستعاره من العلم وأنى وجه ذلك في بآداب شاعرات تعالى وأضاقته إلى (المآرب) أي على وجه التشبيه وهذا الكلام مقتبس من قوله تعالى فما توجهت تلقاه مدين ثم أبدل من المكان الذي هو مدين المآرب قوله (حضرة) أي مكان (من أنام الانام) أي جعل الخلق ثنائين (في ظل الامان) أي في الامان الذي هو كالظل في وجود الراحة فيه وهذا تخلص للحد صاحب

والافتتاح وبمبته عروس الأفراس في شرح تخلص المقاصد في وقد احتوى هذا الشرح بمقدار الله تعالى من الباحث التي هي من بنات فكري فلم أسبق إليها ومن هيات ذكرى فاعثرا أحدها فاعلمت من أهل هذا الفن عليها على جملة لا أعقد لها عددا حتى أفرغ من عذ الخبوم ولا أعهد لها مددا سوى إلهام الحى القيوم وكأني فيه من شاهدي تدعى هذا العلم ما يدعيه من حق ضائع وينبت له عرفا فليحفظ

لا اجتماع المآرب أي المقاصد ثم مدين في الأصل اسم لقرية شعيب على نينا وعليه أفضل طبع الصلاة والسلام استعيرت هنا تلك الموصوف بالوصاف الآتية بجماع أن كلامهم ما كان حصول المآرب فاعني تلقاه مآرب شبهه مدين بجماع أن كلامهم ما كان حصول المقاصد واعترض بأن مدين علم والاعلام لا تصح استعارتها قلنا استعارتها للآل بعد تناولها بكل وهو موضع اجتماع المطالب كالألوه في حاتم ولا يخفى ما في قوله بأن توجهت الخ من التجر لقصة موسى مع شعب حيث توجهه موسى ناحية مدين وحصل له المقصود فيها (قوله حضرة) بدل من مدين والحضرة في الأصل مكان الحضور وطلعت على المآرب نفسها مجازا من باب إطلاق المثل على الحال ولا شك أن ذات المآرب مكان حصول المآرب وصورها (قوله من أنام الانام) أي جعلهم ثنائين (قوله في ظل الامان) أي في الامان الشبيه بالظل في اد رياح بكل أواته شبه الامان بستان ذي ظل على طريق المسكنة وأنبأت الظل تخييل وأنام ترشح أوانه بالظل وأاده لازمه وهو الراحة لأنه يقتضيها عادة أي من صبر الخلق ثنائين في راحة الامان

(قوله وأفاض) أي أنزل بكثرة من أفاض الماء في الحوض أنزله فيه حتى فاض وتزل من جوانبه استعارة لا يظهر والسعال جمع سعل اسم للسعال المخلط مما غاف كان الفلوحا ليعال الماء فيسبله غرب وأضافة السعال للماء بعد من إضافة التشبيه إلى التشبيه أي وأظهر فيهم العدل والاحسان ان الشبهين بالادلة المأخوذة بالمعجم أن كلامه مباينة حجة النفس لأن الأول المذکور به حجة النفس من حيث الماء الذي فيه وكذا العدل والاحسان بهما حجة النفس المأخوذة بالكمال لأن الناس عند كثرة الظلم يكونون في حكم الاموات وان كانوا أحياء وأفاض ترشيح التشبيه مستعار لا يظهر كما علمت أو أنه شبه العدل والاحسان بهما جميعا الأحياء تشبهيا مضرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسعال تخميل أو أنه شبه حال الملك مع عبيته في كثرة عدله واحسانه لهم بحال السعال الفاض ما على نوري وبواسطه المربك اذال على الثاني في الأول على طريق الاستعارة التخييلية (قوله بسياسة) السياسة التديبير وحسن التصرف في أمور الرعية والقرار بكسر السين المجعدة وبالراء الملهة بمعنى النوم والاحسان جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من أعلى وأسفل وهذا كناية عن كثرة الامن والرفاهية في زمنه التي يكون معها النوم وعدم الحفاة للمقاتلين الرعية التي كان مقتودا فليسب زمانه والحاصل أن الاحسان قبل وجوده كانت خالية عن النوم ومن لوازم ذلك حصول المشقة ولما وجد

(٣٧)

وأفاض عليهم بحال العدل والاحسان \* ورد بسياسة القرار إلى الاحسان \* وسد بهيته دون بأجوج الفتنة طرق العدوان \* وأعاد ريم الفضائل والكالات منشورا مكانه ووقته (وأفاض عليهم بحال العدل والاحسان) شبه حال الملك في نفعه العام وكثرة عدله بالسعال جمع سعل وهو الدلوفية الماء بجميع عوم النفع للعالين مطلقا فاستعمل فيه ما استعمل في الأول (١) يساق مثلا وذكر العدل تجر يد في التخييل (ورد بسياسة) وحسن تديبيره (القرار) بكسر القين وهو النوم (إلى الاحسان) أي العيون وهذا كناية عن كثرة العافية التي يكون معها النوم المفقود في وقت الشر الكائن قبل المدح (وسد بهيته) أي بحفاة غيره (دون بأجوج الفتنة) أي دون الفتنة التي هي في كثرتها وفسادها كأجوج (طرق العدوان) مفعول سد وسد طرق العدوان بقهر أهل العدوان فسد طرقه عبارة عن قطع أسبابه لأن سد الطرق يستلزم قطع ما يأتي من قبله فهو مجاز مرسل ويحتمل غير ذلك (وأعاد ريم الفضائل منشورا) شبه الفضائل جمع فضيلة وهو ما يدح به الإنسان من الاخلاق بالموق في ذهابها واضمحلالها منذ أزمان كناية عن فسب اليها العظام الرمية وهي البوائق فخيلا ونسب طيب الثناء بعرف ضائع وأبش من الاسقاط فإني استخرج منه بالفكر وعدلته بذكر كينى العقل والنقل عند قاض من التأمل ليست عنده قره وأجلسته في مجالس العلماء فابتغوا غيره وأطلت البحث عنه ولم أجده في كتاب ولم أسمع من ذي فطره \* وأعلم أني من حيث قواعد هذا العلم وقواعد الأصول والعربية وجعلت نفع هذا الشرح مقسوما بين طالعي العلوم الثلاثة كأدق أول بالسوية وأضفت اليه من أعراب الآيات الواقعة فيه ما هو محروروا ن كل نرق في الحاشية ومن ضبط ألفاظ أحاديث النبوية ما كانت خبايا من الجامع الأزهر الصحيح في زاوية وضمنته شيئا من التواعد

حصول الراحة وطلق القرار أيضا على حد السيف والخن على غمده وبصع ارادة ذلك هنا أي أنه أرجع السوف إلى اتحادها بعد ما كانت مسجلة زمن الفتنة باطنه ناهيا حسن سياسته في القرار والخن على هذا الإهم وما احسن قول بعضهم بين السيف وعينيه مشاكسة من أجلها قيل للأعجاز أحفان (قوله وسد بهيته) أي بسبب بهيته والهيئة حال يقصوم بالخصص ووجب خوف الناس منه والراية هذا لزمه وهو الخوف منه وقوله دون ثلثي أمان

(قوله بأجوج الفتنة) من إضافة التشبيه إلى التشبيه أي الفتنة التي هي في فسادها كثر تشبيهه بأجوج وقوله طرق العدوان مفعول سد وطرقها وحاصله أن الفتنة كانت قادمة ومتوجهة على الرعية فسد هذا السلطان طرق التعدي قدامها فلم تصل الرعية (قوله وأعاد ريم الفضائل) الريم هو العظم البالي والفضائل جمع فضيلة وهي ما يدح به الإنسان من الاخلاق والكالات جمع كالة وهو أعم من ذلك فهو ما يدح به الإنسان من الاخلاق وأغبرها كالعلم فشب الفضائل والكالات بالموق في ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرمية أي البوائق تخيلا ونسب إلى المدح أنه أعادها منذ أزمان في بصوتة بعد موتها ترشيعا ويصحن أن تكون الاضافة بمعنى من أي الريم من الفضائل والكالات وعلى هذا فيكون الريم استعارة للضمحل من الفضائل والكالات من الميت المحذور إليه بالرغم من العظم البالي فهو مجاز على مجاز وهذا أوفق بقوله منشورا وأن الشر ليست جميعه لا عظيمة فقط وبصع أن يكون من إضافة الصفة إلى وصف فإرهم استعارة كإهم أو من إضافة التشبيه إلى التشبيه وعلى هذا فإرهم حقيقة

(قوله ووقع) التوقيع في الاصل الكتابة اربعها وهو التأنيرواضافة أقلام الى الخطبات من اضافة المشبه به للمشبه أى الخطبات التي كالاتا في التأنيروا الخطبات بضم الحاء هاء طاء مائة ثم اعمدة جمع خطية بالصغير م صمغ فذر عا ليس فيه فصل فان كان فيه فصل فسل خطوة بفتح الحاء وقد نظم والصفائح جمع صحيفة بتقديم الفاء بسوق أعدائه العراض واطافة الصنائع جمع صحيفة بتقديم الحاء بمعنى الورقة الى الصفائح من اضافة المشبه به للمشبه أى الصفائح التي فالصنائع بجمع ان كلا يؤثر فيه غيره وقوله لنصرة الاسلام معاني وقع والمنته وفي الاصل الكلام المكتوب اريد به لازمه وهو التأنيروا المعنى ان هذا المدح واثرا بالهمام الصغيرة الشبهة بالاقدام في بسوق أعدائه العريضة (٢٨) الشبهة بالاوداء تأنيروا وتدل سيرات ككتابة كلام منشور واختار

الشارح التعبير بالخطبات

دون الخطوات ودون السهام

اشارة لقوة ذلك المالحات حيث

يقمع الاعضاء بالسهام

الصغيرة التي لا تصل اليها

وتخصيص المنشور بالذكر

لانه أغلب من النظم وهذا

الكلام كناية عن ابطال

آلات أعدائه واطافة

قواهم وعزمهم وفيهم من

المباغاة في مدحه ودم أعدائه

ما لا يحق حيث جعل

لاضعف لانه التأنيروا

أقوى آلات أعدائه في المالك

بأقوى لانه وأضعف

آلاتهم وبين الصفائح

والصفائح الخناص المقلوب

(قوله السلطان) من السلاطة

وهي اقهر (قوله الاعظم)

أى لاوزره (قوله مائة

رقاب الامم) أى ذواتهم واما

عبر بالرقاب لان أثر المالك

يظهر غالبيا لان العبد

غالب يخضع لسيده بعينه

ووقع باقلام الخطبات على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا \* وهو السلطان الاعظم \*  
 مائة رقاب الامم \* ملاذ سلاطين العرب والهجم \* مخاضا ندي مولوك العالم \* نزل الله على بريته \*  
 وخليفته في خليفته

الى المدح وانه أعادها منشورة أى ميعونة بعد موتها (ووقع باقلام الخطبات) أى كتب بالخطبات وهي المراح التي هي في التأنيروا في ذى صفح الاقلام (على صحائف الصفائح لنصرة الامم) أى كتب على الصفائح وهي السيوف العراض التي هي للتأنيروا بالخطبات كالصحائف القسطاسية للتأنيروا بالاقدام (منشورا) أى تأنيروا ككتابة كلام منشور فاطافة الاقلام والصحائف لمابعد همام من اضافة المشبه به الى المشبه وفي قوله وقع استعارة تبعية حيث أطلق التوقيع فيه وهو في العرف الكتب على تأنيروا الخطبات في السيوف وذكر المنشور ترشيح وذلك كناية عن كثرة الجهاد ولذلك قال لنصرة أى كتب منشورا بالخطبات على السيوف لاجل نصرة المطلق أى المدح وهو (السلطان الاعظم) لاوزره أو خليفته (مائة رقاب الامم) بقهر لهم (ملاذ) أى ملجأ (سلاطين العرب والهجم) دفعه عنهم مالا يطيقون دفعه ولو كافوا بعامهم عليه (ملجأ) أى مهرب (مضاد) جمع منديد بكسر الصاد وهو الشجاع المقدم (مولوك العالم) لان الشجاعة والقوة تنتهي اليه فيلجئون اليه فيما لا يستطيعون (نزل الله تعالى على بريته) أى خليفته وتسمية السلطان ظل لانه يلجأ اليه من الشدائد كايلاجى الى الظل من الحر واطافته الى الله تعالى لانه هو الناصر له والمالك له (وخليفته في خليفته) حيث أعطا قوة يتحكم بها في العباد امره فيهم

المنطقية والمقاعد الكلامية والحكمة الرأبانية والطبيعة وأخفجه من فوائد الود والتحققه ومن فرائده الطراف والتلاذ وتذقته ماهو تاج على هام الكواكب وسراج اذا دلهمت الغياهب وطرار على حلة الطالب وغرة في جبهة العلوم ترفع عن عين اليقين الحاجب وهو الذي تلقته عنه علم البيان وتكيف منه بكل ما مضى الله تعالى من المواهب الحسان وأنا سأل الله تعالى وأنصرت اليه وأوتس اليه محمد صلى الله عليه وسلم فانه أكرم خلقه عليه أن يسكنه واباى وسائر ذريته في الجنة مكانا رفيعا وان يجعل المحمل على ظهورنا من مقدمات سواه المنطق وغيره من أشكال لاجل المنفعة للاصغر والا كبر من الاوزار موضوعا \* واعلم اننى لم أضع هذا

والمراد بكونه مالكا لانه أم الماهم اليه بالاحسان اليهم والقهر لهم والافهم أحرار والامم جمع أمة تطلق على الجماعة الشرح  
 وعلى المفرد (قوله ملاذ) أى مفز عسلاطين العرب والهجم في دفع مالا يطيقون وبين العرب والهجم التضاد فالجمع بينهما جاحض الطباى  
 (قوله ملجأ مضاد الخ) أى مهرب الشجعان من الملوك الكائنين في العالم فهو لزادة شجاعته على شجاعتهم فهو البه عند اشتداد  
 الامر عليهم (قوله نزل الله) تسمية ظل لانه يلجأ اليه كايلاجى الى الظل من الحر فبسته استعارة مصرحة حيث شبه السلطان بظل لان كلا  
 منهما يلجأ اليه لدفع الضرر فالسلطان يلجأ اليه في دفع حوادث الدهر والظل يلجأ اليه لدفع حر الشمس واستعراهم المشبه للمشبه على  
 طريق الاستعارة المصرحة واطافة الظل الى الله لانه البارئ له واعلم أن الظل ظلة تتشاكل خلق الله سبحانه بالجرم الكيف للتعرف عن  
 الارض والظلمة كالنور عرفان فاعلم بكرة الهوام (قوله وخليفته في خليفته) التلطف في الاصل كل من خلف غيره فى امر من الامور ثم  
 جعل اسماء خلف غيره في الملك أى أمه أعطا الله قوة وعد لا يتحكم به في العباد فقد خلف المولى بحسب الظاهر

(قوله حافظ البلاد) أى أهل البلاد من الشرور ويحتمل أنه حاشى نفس البلاد أو أنه لولا هو لم يترتب (قوله وناصر العباد) ممن يتعدى عليهم بالنظم والمراد العباد المؤمنين والداخلين تحت خدمته من الكفار (قوله ما حى ظلم الظلم) الكلمة الأولى جمع غلبة والثانية مفردة بمعنى التصرف فى مثل الغر بغير حق والاضافة من قبل اضافة المشبهة للشبه أى ما حى الظلم الذى كان ظلم فى التصرف وعدم الاعتدال وفى تشبيهه الظلم بالظلم اشارة إلى أن ذلك الظلم الذى عساه وأزاله كان كثيراً ويحتمل أنه شبه الظلم بالمثل تشبيهاً مضافاً فى النفس والظلم بتفصيل وبين الظلم والظلم الخناس المعصف شكلاً وأما بين خلقته وخليقته فالخناس المعصف لفظاً والمضارع (قوله والعناد) قبل هو المثل عن الحق وعدم الانقياد اليه وقيل هو المكابر أى أنكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الشرعة الخ) الشرعة هى الاحكام الشرعية شبيهة بمسجد على طريق المكنية والمنار بتفصيل أو أن رافع منار الشئ يستلزم اظهار الشئ فاطلق اسم المنار لزموم وما دلالاته والمعنى أن الشرعة بعد أن كانت مهملة تقرر براوعلا رافع شأنها وأظهرها بكثره تقرر بها (٣٩) وحمل الناس على العلم بها أو أواشبهه أدلة الشرعة

تتأخر واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق المصيرفة وحسنه فالمراد أن أدلة الشرعة انخفضت وهذا المثل رفعتها بالثبات الناس إليها (قوله ناصب رايات الخ) المصاد بصها رفعتها والرايات جمع راية بمعنى العلم وازدافاً لرايات العالمين من اضافة رايات العالمين الى اضافة المشبه له أى انه رافع للعلوم الدينية التى هى كرايات بجامع أن كلا جهة لاهله وأشبهه بالعلوم الدينية بجيش عظيم بجامع حصول المقصود بكل استعاره ممكنة والرايات تخميل (قوله خافض جناح الخ) فى ضمير خافض استعارة بالكتابة تشبيه المثل بظاهر يخفض جناحه على أفراسه بجامع الشفة والحنو تشبيهاً مضافاً فى النفس والجناح بتفصيل

حافظ البلاد \* وناصر العباد \* ما حى ظلم الظلم والعناد \* رافع منار الشرعة النبوية \* ناصب رايات العالمين \* خافض جناح الرحلة لاهل الحق واليقين \* ماطراد الأمان بالنصر العزيز والفتح المبين \*

بالعدل الذى هو وصفه (حافظ البلاد) من الشرور وبناها (ناصر العباد) على جميع الاعداء (ما حى ظلم الظلم والعناد) أى مذهب الظلم والعناد الذين هما كالمظلمات فى الاعتماد متدهما وعدم الوصول معهما الى رشد ونفع (رافع منار الشرعة النبوية) والمنار الصوغة ووقع منار الشرعة كناية عن اظهارها لان رافع المنار يستلزم ظهور مصابها وهو رافع له (ناصب) أى رافع (رايات) أى اعلام (العلوم الدينية) فالكلام كناية كما قبله (خافض جناح الرحلة لاهل الحق واليقين) شبه رحلته بطائر له أفراس يخفض الجناح ويرحمه الخلف تلك الافراخ وجهه الشبه حفظ ما يحشى فساد فاضر التشبيه فى النفس استعارة بالكتابة وقد كرا جناح تخميل ويحتمل غير ذلك (ما ماطراد الأمان) الحاصل (بالنصر والعز والفتح المبين) أى البين والمصادقات هى أخبية الرؤسة وازدافها الى الامن من اضافة المشبه به الى المشبه

الشرح حتى استتمت عليه بنصوص من النجاة تصنف وأنه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف فى هذا العلم منها ما وقعت عليه ومنها ما وقعت على كلام من وقف عليه وقال انه جمع بين طرفيه وأنى اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنفاً فى علم البلاغة ووقف عليهم أثره منها ما هو خارج عن هذا العلم وقيل الجدوى فيه وهو فى غاية الوضوح أو شواهد لا حاجة لها أكثرها أو ما زاعج البصر عنه أو ما أن تأملته علمت أنه فاسد لا ترتضيه فمن ذلك دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني والبديع لأن المعنى والإعجاز القرآن للمرانى والواطعة لعلى بن عبد العزيز الجرجاني والبديع لأن منقده وسر الفصاحة لأن سنان الخفاجى والحمدة لأن زريق القيروانى والعمدة فى اختصار اللمعة لصفى وكايات البلاغة لأحمد بن محمد الجرجاني والصفى من حيلة المحاضرة للحماني ومنهاج البلغاء وسراج الادباء لحازم والصناعات للعسكري ونهاية الإيجاز فى الإعجاز للإمام غفر الدين الرازى والعباد

وانخفض ترشيح الاول مستعاراً للناصب والثانى للثبات وازدافاً لاهل الرحلة الى الرحلة التى هى سبب خفض الجناح ملائمة للجناح والمعنى خافض جناحه الملائس الرحلة لاهل الحق أى لأجلهم وأعلمهم والحق على أنه مدغم مطابقة الواقع للكلام وعلى أنه وصفه مشبهة الكلام الذى طابقه الواقع واليقين هو الاعتقاد الجازم عن دليل والمعنى انه خافض جناحه الملائس الرحلة لاهل العلم الذين كلامهم مطابق الواقع ويعتقدون ما يقولون اعتقاداً جازماً عن دليل وأما أهل الكبر والمعاصى فتذكر عليهم بمعنى انه يعرض عنهم ويترك عليهم حالهم وليس المراد انه يعظم نفسه عليهم (قوله سرادق) جمع سرادق وهو الخيمة التى تغدق فوق محض الدار لاجل دفع حر الشمس مثلاً وازدافاً للسرادق للامن من اضافة المشبه به للشبه والجامع اندفاع الضرر عن كل والمترشح أى شبه الامن بدار بجامع الحفاظ والندفاع الضرر فى كل تشبيهاً مضافاً فى النفس على طريق المكنية والسرادق بتفصيل وما ذكر شيخ مستعاراً لمجدد (قوله بالنصر) أى الحاصل ذلك الامن بالنصر على الاعداء (قوله العزيز) الذى لم يحصل نظيره لاحد من السلاطين (قوله المبين) أى البين الواضح لكل أحد وهو من أبان بمعنى بان معنى ظهر وانضح والمراد بالفتح فتح بلاد العدو

(قوله كهف الانام) أى مطوهم والكهف فى الأصل هو غار الوحش فى الجبل شبه السلطان بكهف يجامع الالتجاء الى كل فالسلطان يلجأ اليه أهل مملكته والكهف يلجأ اليه الوحش واستعراسم المشبه بالشيء (قوله ملاذ) أى ملجأ وقوله فاطية يعنى جمعا (قوله جلال الحق) أى عظمة الحق وقدر معناه وقوله والدين أى وجلال الدين أى وعظمة الانحكام الشرعية مبالغة على حد زيد عدل والمراد أن الحق والدين يعظمان بسببه فى صدور الخلق وهما يدون ذلك الملك حقيران (قوله أبو المنظر) كنيته وقوله محمود اسمه وأعادلفظ السلطان مع تقدمه فى قوله وهو السلطان الاعظم نادى بالانه يستعج عاده أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلقى بجانبه وصفه بالسلطنة (قوله جاني بك خان) لقبه ومعناه بالقارسة روح كبيراء السلاطين لان جاني معناه روح وبك بفتح الباء وسكون الكاف معناه كبير وخان معناه السلطان ويراد من بك وخان الجمع كالخنا (قوله سرادق عظمته) أى خيمة عظمته وشبهه العظمة بعلق تشبها مضمرا فى النفس على طريق (٣٠) المكنية وانبات السرادق يعنى الخيمة تخييل فى أو أن اضافته السرادق للعظمة من

اضافة المشبه بالشيء أى أدام الله عظمته وجلاله اللذين هما كالسرادق فى الارتياح والالتجاء لكل وأجلال مراد فى العظمة (قوله وأدام الرواح) الرواح بالكسر والقمر يعنى الأرواح وقوله نعيم يعنى تنعم وفيه استعارة بالكناية حيث شبه بزراع وأنسان يروى وانبات الرواح تخييل وصالح ترشيع وقوله الآمال على حذف مضاف أى نعيم أهل الآمال أو أن اسداد النعم للآمال مجاز عفى اذا انقسم أهلها وقوله من مجال متعلق بروا وفى افضاله استعارة بالكناية حيث شبه به على مجامع الاحياء ومجال تخييل ويصح أن تكون اضافة الرواح للنعم من

كهف الانام ملاذ الخلق فاطية \* ظل الآله جلال الحق والدين أبو المنظر السلطان محمود جاني بك خان \* خلد الله سرادق عظمته وجلاله \* وأدام روائعهم الآمال من مجال افضاله \* فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال

وذكر المدرش لشيء التشبيه وجهه الشبه كون كل منهما ملجأ يدفع ما يكره (كهف الانام) شبه بالكهف فى الالتجاء اليه (ملاذ) أى ملجأ (الخلق فاطية) أى جمعا (ظل الآله) لاداءهم من الشدايد تداله كالظل (جلال الحق والدين) أى به يعظم الحق فى صدور الخلق ويعظم الدين ولا يخفى ما فى هذا الثناء من سوء المبالغة (أبو المنظر) كنية الممدوح (السلطان محمود) اسمه (جاني بك خان) لقب أجهى له (خلد الله سرادق عظمته وجلاله) أى أدام الله عظمته التى هى كالسرادق فى الالتجاء اليها (وأدام روائعهم) حسن منظر أو عذب (نعيم الآمال) أى تتم أرباب الآمال الكائن (من مجال افضاله) أى من افضاله الذى هو فى فضله على الدوام كالسجاد فى أفرانها على الغطاش (ف) بحيث كان الممدوح بهذه الصفة (حاولت) أى رمت (بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال) شبه اقبال الممدوح بالعامر جل لباس شريف من استمسك بأذياله بلغ المراد ونجما من كل جانحة فى الاستغناء فاشتمر التشبيه فى النفس كناية وأضاف للزخا فى وقوانين البلاغة لاعداد الطيف البعداى والفتاح للسكاكى وشرحه لادام قطب الدين الشيرازى وشرحه للشيخ ناصر الدين الترمذى وشرحه للشيخ شمس الدين الخطيبى الخطاى وشرحه أيضا للشيخ عماد الدين الكاشى وشرحه أيضا للقاضى حسام الدين قاضى الروم وتوقع المسامح للشيخ تاج الدين التبريزى وروض الاذهان للشيخ بدر الدين ابن ابن مالك والمصباح افضاله وضوء المصباح مختصر المصباح لامن الخوية وشرحه والاقصى القريب للشيخ زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن عمرو التنوخى والمثل السائر لصاحب ضياء الدين نصر الله بن الأثير والجامع الكبير لاجيه ومختصر المثل السائر لابن العسال والنصف الأول من كفاى البلاغة لاهماد الدين اسمعيل بن الأثير ومختصر كنز البلاغة للمذكور وله مصنفه وروضة الفصاحة لزين الدين الرازى الحنفى والفلک الدائر على المنزل

اضافة المشبه بالشيء وكذلك اضافة المجال لافضال أى أدام الله تنعم أهل الآمال الشبيه بالارواح من افضاله الشبيه بالمجال أى دلوا الماء يجامع الفيضان فى كل ويصح أن تكون اضافة نعيم لاهل الآمال من اضافة الصفة للوصف أى أدام الله ازارتواه أى الآمال المنعمة من مجال الافضال هذا كله على كسر الراء من روا وقصره ويصح فتح الراء مع المذمومة الماء العذب وضم الراء مع المأىضا ومعناه المنظر الحسن وعلمه ما تكون اضافة روائعهم يعنى النعم من اضافة المشبه بالشيء أى أدام الله تنعم أهل الآمال الشبه بالماء العذب أو بالمنظر الحسن يجامع الاشتياق لكل من افضاله الشبه بالمجال والوجه الأول أن كسر الراء مع التصرف أقرب للتعبير بالمجال (قوله فحاولت) هذا مقعر على محذوف أى توجهت لتلقا معمد بن فلما وجدته تلك الصفات المذكورة سأولت أى رمت وقصدت بسبب هذا الكتاب التشبث أى التعلق بأذيال اقباله شبه اقبال السلطان عليه بشرب انسان من استمسك بأذياله بلغ المراد على طريق المكنية والأذيال تخييل والتشبث ترشيع



(قوله والاستقلال) أى حاولت الاستقلال بظلال الرأفة وهي شدة الرحمة والافضل الاحسان واصفاته الظلال للرأفة من إضافة المشبهة لنفسه أى الاستقلال برأفته ورحته السبعين بالظلال بجامع الانجاء والاستقلال ترشيع التقدير وأنه شبه الرأفة والافضل بمستان على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الظلال تخييل (قوله جعلته) الفاعل السبعة أى نسب هذا التصديق له أى هذا الشرح المختصر وقوله خدمة أى أخدمة أو أخدم إذا الخدمة (٣١)

(٣١)

والاستقلال بظلال الرأفة والافضل \* جعلته خدمة لسنته التى هي ملتزم شناه الأفعال \* ومعول رجاها الآمال \* ومبدأ العظمة والجلال \* لازالت محط رحال الافضل \* وملاذ أرباب الفضائل \* وعون الاسلام \* وغوث الانام

التثبت بالاذن الاله تخييل (و) حاولت (الاستقلال بظلال الرأفة والافضل) أى برمت تناول افضاله ورأفته الذى هما كالتظلال فى الاتحاف فإضافة الظلال الى الرأفة من إضافة المشبهة بمثل المشبه وذلك الاستقلال ترشيع التشبيه (و) بسبب قصدى لتلك المحاولة والدخول فى تلك الرأفة والافضل (جعلت تاليقه) أى هذه الكتاب (خدمة لسنته) التى هي ملتزم شناه الأفعال (السدة عتبة الباب والأقبال جمع قبل وهو ملوك من ملوك حير والمراد هنا الملك مطلقا وإذا وصف العتبة بكونها ملتزم أى تستمر بشناه الملوك فحاشك بغيرهم والسدة كناية عن المدح أى جعلت هذا الكتاب خدمة للمدح والخدمة فى الاصل سعاية فى مراد المخدوم ولما كان هذا المدح راغبيا فى الحق والعلم فى زعم المدح كان التاليف خدمته فى الكلام مدحه بهذا المعنى وهو كونه راغبيا فى الخيرات أمر ارجا (و) خدمة لسنته التى هي (معول جاء الآمال) أى على تلك السدة يعنى مولاها يعول وبشكل الراجون فى آمالهم وفى الكلام تشبيه الآمال بالطالبن كناية تود كراى رجاها والتعويل تخييل (و) تلك السدة أيضا (مبدأ أى منزل العظمة والجلال) وهذا كناية عن صاحبها (لازالت) تلك السدة (محط) أى محط خطه (رحال الافضل) عند انتهائهم فى أسفارهم إذ يرحلون الى الله لطلب افضالها (و) لازالت (ملاذ) أى ملجأ (أرباب أى أصحاب الفضائل) وهي ما يطلب تحصيلها من الفضل (و) لازالت (عون الاسلام) يستعينون بها على جلب كل مهم (و) لازالت (غوث الانام) يستعينون بها على دفع كل لم

السائل عن الدين بن أبى الحسديد وفتح الباب عن الفلك الدائر ابعدا العزير بن عيسى وتحرر القصور لان أبى الاصبع وهو اذ البيان لابي الحسن على بن خاف بن على بن عبد الوهاب الكاتب ويبيع التشران والتيمان لابي الزمكافى والبرهان والتيمان للشيخ شرف الدين البلى وشرحه والاضاح للصنف وحواشى الاضاح للزرى شى وذلك فى علم الكلام وشرح التخصيص للامام الراشد ولأى الله شمس الدين القنوى وشرحه أيضا للخطيب وشرحه أيضا للشيخ الرازى وشرحه للزرى وشرح البديعية للصنى بن سرايا الحلى والطريق الى الفصاحة للشيخ الرئيس علاء الدين بن الفيس شيخ الذى فى الطب والمقدمة فى علم البيان للشيخ تاج الدين الاصفهاني الموضوعه فى أول تفسيره والمقدمة فى البيان والبديع الموضوعه فى أول تفسير ابن التيبب والتظهير فى علم البديع لابن معطى والقوائد الغانية للشيخ سعد الدين وإذا أردت أن تعلم مقدار ما رادنه القريحة من الباحث والقوائد فراجع هذه الكتب فالتعلم أن غالب ما عرسله عنهارث وبالله تعالى أستعين وهو حسبي ونعم

العقبة فى الاصل والمراد بها هنا الفات فالجاجة لتقدير صاحب فيما يأتى وأما أن ثبت على معناها الاصل فتحتاج الى تقدير صاحبها فيما يأتى وقوله ملتزم أى يحمل التام والشقاء جمع شقة والأقبال جمع قبل بفتح القاف وسكون الياء وهو فى الاصل ملك جبريقيه باليمن والمراد به هنا عطى ملك وإذا كانت تلك السدة أى العتبة ملتزمة بالملوك فهي ملتزم لغيرهم بالاولى أى أن هذه العتبة شأنها أن يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها (قوله ومعول) أى واتى هي معول أى معتبر بها الآمال شبه الآمال بانخفاض طالبن استعارة بالكناية والرجاء تخييل أى أن ما ترصده الآمال وتطلبه لا يعول فى تحصيله على أحد الاعلى هذه السدة أو الكلام على حذف مضاف أى معسول رجا أهل الآمال وحينئذ فلا استعارة (قوله ومبدأ

العظمة) أى واتى هي منزل العظمة والجلال ومجملها والعظمة والجلال إماعنى التعظيم والجلال أوقافان على حالهما والمعنى أن تلك السدة محل أقام فيه العظمة والجلال (قوله لازالت) أى تلك السدة يعنى ذات الملكات والمراد لازال صاحبها ساه على أن المراد بانسدة معانها الاصل وهو العتبة (قوله محط رحال الافضل) أى محلا لا تحط رحال الافضل عند انتهائهم أسفارهم لكونهم مقصودهم فى ارتحالهم لطلب افضالها (قوله وملاذ) أى ولازالت ملاذ أولملا لأصحاب الفضائل أى الاخلاق الحميدة التى يتح بها (قوله وعون الاسلام) أى ولازالت معبنة لأهل الاسلام بان يجلب لهم كل نفع (قوله وغوث الانام) أى ولازالت مغبئة للانام من حوادث الدهر وفى دفع الضرر

(قوله بالنبي) متعلق بمعدوف أي وأطلب ما ذكر حال كونه متوسلاً بالنبي ومن توسل به لم يجب (قوله فاجتمع حمد الله) عطف على قوله سابقاً فانتصت لشرح هذا الكتاب أي فاجهد الشرح حال كونه ملتصقاً بحمد الله (قوله تجاروق) (ع) ينضم اليه ما سيكون الراء وكسر الواو أي يجب أي جاهد حال كونه متشامخاً بشئ يروق وإذا كان مثل الشئ الموصوف بهذه الصفات كان متصفاً بها فكانه قال فجاه في حالة تجب النواظر (قوله صدأ الأذهان) شبه الأذهان بشئ نفس كذهب عليه صدأ تشبهها منصرفاً في النفس على طريق المكسبة واثبات الصدأ للتخيل (قوله ويرهف) أي يحذف الصائر وهو جمع بصرة وهي عين في القلب وشبهه بالصائر بسف غفر حاذلاً يقطع شياً على طريق المكسبة وإثبات برهف بمعنى تخفيف (قوله ويضيء) أي يتورعقول أرباب البيان بمعنى انه يذهب ما فيها من الاسوداد والبيان بها يحذف أن يراد به العلم لا في ويحذف أن المراد به المنطق الفصيح المعرب به عفا في التعمير (قوله ومن الله التوفيق) أي والى التوفيق والهداية أطلعهم ما من الله لا من غيره (قوله في البداية) أي في ابتداء هذا التأليف وفي انتهائه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجمل يوضح أن تكون خبرية باعتبار صدرها وهو أولف لأن التأليف لا يتوقف تحققه في الخارج على المنطق بها بل يجوز حصوله خارجاً ويكون ذلك اللفظ حكماً عما يتحقق في الخارج كما هو شأن الخبر الصادق فان قلت ان كلاماً مصاحبة الاسم والاستعانة به من تمة الخبر لا يقدّم لملاحظ فمه والقيد محط القصد نفيها وإثباتاً وحينئذ فيقتضي الظاهر أن يلتفت للقدود وهوسمعتها ولاشك أن الاستعانة بتوقف حصولها على النطق به وحينئذ تكون الجملة انشائية وأوجب بأنهم اوان كلاماً تمة الخبر لكنهما ليسا بجزء من منه بل من متعلقها الخارجة عن (٣٣)

ذلك التوقف لا يقتضي الجزئية كوقفه على الحال في نحو قاموا كسائي وما سخفنا السموات والارض وما بين ما العين والحاصل أن القيد ود وان كانت محالة القصد لكنها لا يخرج عن كونها فضلات والذي يوصف بالخبر والانشاء إنما هو الحمد لاظهار كالأستناد والمقصود بالذات انما هو المسند والمنشأ له لكن يرد على هذا ما في ضربت فانها جملة انشائية مع أن أذات الاستعانة فضيلة وحينئذ لا يصح أن يقال ان الذي يوصف بالخبر والانشاء هو الحمد وأوجب بان يحصل كون الفضلات لا ينظر اليها مما يمكن لها تأخير متى أثرت في الجملة الانشاء تكون خبرية لا تكون خبرية الاستعانة بها المنافي للخبر بخلاف الاستعانة مثلاً فانها لا تنافي الاخبار بالتألف وأوجب عن أصل الاشكال بجواب ثان وهو أن المتأخرون من كلام المحققين أن الاعتبار في انشائية الكلام وخبريته انما هو صدره لا خبره وأن كان محمداً كافياً زيداً خبره فقالوا ان هذه جملة خبرية نظراً الى الصدر مع أن اضر به لإنشاء وعنده فكيف بالجزء هناع كونه غير عمة \* ويحتمل أن تكون جملة السلسلة انشائية نظراً الى خبره وهو الاستعانة لانه يتوقف حصولها على النطق بها أن قلت ان هذا الجزء فضلة والمظنونة في الانشائية والخبر به انما هو العدة قلت قد تخطر وهما الى أن القيد محط القصد ثم اعلم أن جعلها انشائية باعتبار الجزء متوقف على جعل الاضافة اسم الى الله سائبة وقال ان كل حكم كرد على اسم فهو وارده على مدلوله وأمان جعلها حاكمة حقيقة وأن المراد بالاسم المسمى ومن الحلالة اللفظ فلا يصح أن تكون انشائية لأن الاستعانة بالذات لا تتوقف على النطق بل تحصل بمجرد توجه القلب وحينئذ فتكون خبرية باعتبار الجزء أيضاً وقد يقال عكن أن تنوجه انه انشائية بقلبه لا سمعاً انه تعالى ويستعين بها في كون خبرية حتى على جعل الاضافة سائبة والأظهر أن يقال انه ان أردت الاستعانة القلبية كانت خبرية باعتبار الجزء كانت الاضافة سائبة أو ممتسقة وان أردت الاستعانة العقلية كانت انشائية لا فرق بين أن تكون حقيقة أو سائبة هذا ويمكن جعلها خبرية باعتبار الجزء على أن الاضافة سائبة بناء على انه مخبر عن استعانة حاملة بهذا اللفظ كافياً فذلك أن كلامه فانه أخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولا يقال ان الخبر ما يتحقق له لولاه دون اللفظ به وأوجب بأنه ليس المراد من ذلك ان الخبر دائماً مدلوله محقق بدون اللفظ به بل المراد أن مدلوله لا يتوقف على النطق به دائماً وهذا لا ينافي انه قد يتحقق مدلوله به

ذلك التوقف لا يقتضي الجزئية كوقفه على الحال في نحو قاموا كسائي وما سخفنا السموات والارض وما بين ما العين والحاصل أن القيد ود وان كانت محالة القصد لكنها لا يخرج عن كونها فضلات والذي يوصف بالخبر والانشاء إنما هو الحمد لاظهار كالأستناد والمقصود بالذات انما هو المسند والمنشأ له لكن يرد على هذا ما في ضربت فانها جملة انشائية مع أن أذات الاستعانة فضيلة وحينئذ لا يصح أن يقال ان الذي يوصف بالخبر والانشاء هو الحمد وأوجب بان يحصل كون الفضلات لا ينظر اليها مما يمكن لها تأخير متى أثرت في الجملة الانشاء تكون خبرية لا تكون خبرية الاستعانة بها المنافي للخبر بخلاف الاستعانة مثلاً فانها لا تنافي الاخبار بالتألف وأوجب عن أصل الاشكال بجواب ثان وهو أن المتأخرون من كلام المحققين أن الاعتبار في انشائية الكلام وخبريته انما هو صدره لا خبره وأن كان محمداً كافياً زيداً خبره فقالوا ان هذه جملة خبرية نظراً الى الصدر مع أن اضر به لإنشاء وعنده فكيف بالجزء هناع كونه غير عمة \* ويحتمل أن تكون جملة السلسلة انشائية نظراً الى خبره وهو الاستعانة لانه يتوقف حصولها على النطق بها أن قلت ان هذا الجزء فضلة والمظنونة في الانشائية والخبر به انما هو العدة قلت قد تخطر وهما الى أن القيد محط القصد ثم اعلم أن جعلها انشائية باعتبار الجزء متوقف على جعل الاضافة اسم الى الله سائبة وقال ان كل حكم كرد على اسم فهو وارده على مدلوله وأمان جعلها حاكمة حقيقة وأن المراد بالاسم المسمى ومن الحلالة اللفظ فلا يصح أن تكون انشائية لأن الاستعانة بالذات لا تتوقف على النطق بل تحصل بمجرد توجه القلب وحينئذ فتكون خبرية باعتبار الجزء أيضاً وقد يقال عكن أن تنوجه انه انشائية بقلبه لا سمعاً انه تعالى ويستعين بها في كون خبرية حتى على جعل الاضافة سائبة والأظهر أن يقال انه ان أردت الاستعانة القلبية كانت خبرية باعتبار الجزء كانت الاضافة سائبة أو ممتسقة وان أردت الاستعانة العقلية كانت انشائية لا فرق بين أن تكون حقيقة أو سائبة هذا ويمكن جعلها خبرية باعتبار الجزء على أن الاضافة سائبة بناء على انه مخبر عن استعانة حاملة بهذا اللفظ كافياً فذلك أن كلامه فانه أخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولا يقال ان الخبر ما يتحقق له لولاه دون اللفظ به وأوجب بأنه ليس المراد من ذلك ان الخبر دائماً مدلوله محقق بدون اللفظ به بل المراد أن مدلوله لا يتوقف على النطق به دائماً وهذا لا ينافي انه قد يتحقق مدلوله به

فانها جملة انشائية مع أن أذات الاستعانة فضيلة وحينئذ لا يصح أن يقال ان الذي يوصف بالخبر والانشاء هو الحمد وأوجب بان يحصل كون الفضلات لا ينظر اليها مما يمكن لها تأخير متى أثرت في الجملة الانشاء تكون خبرية لا تكون خبرية الاستعانة بها المنافي للخبر بخلاف الاستعانة مثلاً فانها لا تنافي الاخبار بالتألف وأوجب عن أصل الاشكال بجواب ثان وهو أن المتأخرون من كلام المحققين أن الاعتبار في انشائية الكلام وخبريته انما هو صدره لا خبره وأن كان محمداً كافياً زيداً خبره فقالوا ان هذه جملة خبرية نظراً الى الصدر مع أن اضر به لإنشاء وعنده فكيف بالجزء هناع كونه غير عمة \* ويحتمل أن تكون جملة السلسلة انشائية نظراً الى خبره وهو الاستعانة لانه يتوقف حصولها على النطق بها أن قلت ان هذا الجزء فضلة والمظنونة في الانشائية والخبر به انما هو العدة قلت قد تخطر وهما الى أن القيد محط القصد ثم اعلم أن جعلها انشائية باعتبار الجزء متوقف على جعل الاضافة اسم الى الله سائبة وقال ان كل حكم كرد على اسم فهو وارده على مدلوله وأمان جعلها حاكمة حقيقة وأن المراد بالاسم المسمى ومن الحلالة اللفظ فلا يصح أن تكون انشائية لأن الاستعانة بالذات لا تتوقف على النطق بل تحصل بمجرد توجه القلب وحينئذ فتكون خبرية باعتبار الجزء أيضاً وقد يقال عكن أن تنوجه انه انشائية بقلبه لا سمعاً انه تعالى ويستعين بها في كون خبرية حتى على جعل الاضافة سائبة والأظهر أن يقال انه ان أردت الاستعانة القلبية كانت خبرية باعتبار الجزء كانت الاضافة سائبة أو ممتسقة وان أردت الاستعانة العقلية كانت انشائية لا فرق بين أن تكون حقيقة أو سائبة هذا ويمكن جعلها خبرية باعتبار الجزء على أن الاضافة سائبة بناء على انه مخبر عن استعانة حاملة بهذا اللفظ كافياً فذلك أن كلامه فانه أخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولا يقال ان الخبر ما يتحقق له لولاه دون اللفظ به وأوجب بأنه ليس المراد من ذلك ان الخبر دائماً مدلوله محقق بدون اللفظ به بل المراد أن مدلوله لا يتوقف على النطق به دائماً وهذا لا ينافي انه قد يتحقق مدلوله به

(ع) قوله ينضم اليه ما سيكون الراء وكسر الواو أي يجب أي جاهد حال كونه متشامخاً بشئ يروق وإذا كان مثل الشئ الموصوف بهذه الصفات كان متصفاً بها فكانه قال فجاه في حالة تجب النواظر (قوله صدأ الأذهان) شبه الأذهان بشئ نفس كذهب عليه صدأ تشبهها منصرفاً في النفس على طريق المكسبة واثبات الصدأ للتخيل (قوله ويرهف) أي يحذف الصائر وهو جمع بصرة وهي عين في القلب وشبهه بالصائر بسف غفر حاذلاً يقطع شياً على طريق المكسبة وإثبات برهف بمعنى تخفيف (قوله ويضيء) أي يتورعقول أرباب البيان بمعنى انه يذهب ما فيها من الاسوداد والبيان بها يحذف أن يراد به العلم لا في ويحذف أن المراد به المنطق الفصيح المعرب به عفا في التعمير (قوله ومن الله التوفيق) أي والى التوفيق والهداية أطلعهم ما من الله لا من غيره (قوله في البداية) أي في ابتداء هذا التأليف وفي انتهائه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجمل يوضح أن تكون خبرية باعتبار صدرها وهو أولف لأن التأليف لا يتوقف تحققه في الخارج على المنطق بها بل يجوز حصوله خارجاً ويكون ذلك اللفظ حكماً عما يتحقق في الخارج كما هو شأن الخبر الصادق فان قلت ان كلاماً مصاحبة الاسم والاستعانة به من تمة الخبر لا يقدّم لملاحظ فمه والقيد محط القصد نفيها وإثباتاً وحينئذ فيقتضي الظاهر أن يلتفت للقدود وهوسمعتها ولاشك أن الاستعانة بتوقف حصولها على النطق به وحينئذ تكون الجملة انشائية وأوجب بأنهم اوان كلاماً تمة الخبر لكنهما ليسا بجزء من منه بل من متعلقها الخارجة عن (٣٣)

(قوله الحمد لله) ترك العطف على كون جملة البسملة أنشائية وجملة الخبرية والعكس ظاهر لان بينهما حينئذ كمال التقطاع وأما على انهما متفقان في الخبرية أو الانشائية فترك العطف إشارة إلى أن كلا من الجملتين مقصودا بالذات وليست أحدهما تابعة للأخرى ثم ان كون هذا الجملة صفة تجد ظاهرا ن قلنا انها أنشائية أي لانشاء الشئ على الله بأنه مالك الجميع الحمد الكائنة من الخلق وأما قلنا انها خبرية أي انها الاخبار بأن الله مالك ذلك فعملها صفة حمد مشكل لان الاخبار بثبوت شئ للغير لا يستلزم حصول ذلك الشئ من الخبر فقولنا القام لا يزالنا بمن ذلك أن تكون قائما وحينئذ فلا يلزم من الاخبار بثبوت الحمد أن يكون المصنف حامدا مع المطالب منه أن يحمده الله في الابتداء وأجيب بأجوبة منها أن هذا الجملة خبرية في الأصل ثم نقلت شرعا لانشاء مضمونها فهو حمد شرعي يرتب عليه ما يرتب على الحمد للقوى من الثواب والخروج عن عهدة الطلب ولا يقال هذا ظاهر اذ لم يجعل الال للاستعراق اذ لا يأتي انشاء جميع الحمد لانه لا يقول المستعمل انما هو انشاء جميع الحمد لغة بصيغ متعددة بعد الحمد عليه وأما انشاء الجميع بصيغة واحدة فتعرقا لاستحالة قبضه لانه لا انشاء للشئ بعضه دون الا كون الخبر بالنبي ليس آياتنا ذلك الشئ ما لم يكن الاخبار فردا من أفراد الخبر عنه فكأننا هذا ظاهرا ن قلنا انها الاخبار بأن الله مالك الجميع الحمد وأما قلنا انها موصوفة للاخبار بوقوع الحمد لله من الغير فنقول ذلك الاخبار يستلزم ان تصافه تعالى بالكمال فيكون اخبارا بالتصافه تعالى بالكمال بواسطة فيكون جملة هذا الاعتبار (قوله هو التناء) أي الحمد في اللغة واقتصر الشارح على تفسير الحمد للقوى إشارة إلى أن الحمد الذي طلبت البداية به الحمد الأعز ولا الاصطلاح ووجه ذلك كما قال بعض العلماء أن الحمد العز في طارئ بعد النبي صلى الله عليه وسلم وإذا كان كذلك فيحمد الحمد الذي طلب البداية به على ما كان موجودا (٣٣) في زمنه وهو الحمد الأعز وقد يقال ان هذا الترجمة لا يصح

(الحمد) هو التناء باللسان  
 (الحمد لله) الحمد هو التناء باللسان على قصد التعظيم والشكر فعل فيه تعظيم المزمع بسبب النعمة حين لم يقبض الحمد بكثرة في مقابلة النعمة صرح أن يكون متعاقبة النعمة وأن يكون مجردا استحقاق الكمال (الحمد لله على ما أنعم) ش الحمد هو التناء بالقول على جمل الصفات والأفعال وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه فان الشكر يكون على الأفعال فقط بالقول أو بالفعل أو بالاعتقاد وعبارة لا تخفى وهو بالقلب واللسان والجوارح يريد التنويع لأن الشكر لا يكون إلا بعجمع الثلاثة ثم استدلى على ذلك بقوله

الاول كان المراد اصطلاح طائفة مخصوصة مع المراد العرف العام فهو أمر قديم فالاولى أن يقال انما جعل على المعنى الأقوى لأن خبر ما فسر به بالوارد والوارد في الحديث بالحديث بالرفع

(٥ - شرح التلخيص) على الحكاية وهو يقتضى أن المراد هذا اللفظ ولو كان المراد العز لم يكن للاقتصاري على هذا اللفظ وجه (قوله التناء الخ) أي الذكر بحسبه مأخوذ من أنيت اذا ذكر بحسبه ولوحه لامن ثبت اذا ذكرت والازم أن التناء مرة واحدة لا يقال له حمد وليس كذلك وهذه التناء بتقديم التون وهو الذكر بشر هذا عليه الجمهور وقال العزيز عبد السلام التناء حقيقة في الذكر بالخبر والشكر وتعمد يحدث مر بجزالة قائموا عليها خيرا ومر باخرى قائموا عليها شرا وأجيب بان هذا من قبيل المشاكاة واعتراض بان التناء بالمعنى المذكور لا يكون إلا باللسان وحينئذ فذكره - تدرك - وأجيب بان اللسان وان كان معلوما من التناء لكنه صرح به بالتصريح على اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابله للشكر نصا المقضية لظهور التفرع لبيان النسبة بينهما أو يجاب بأنه لما كان يحتمل التفرع في التناء باطلا على ما ليس باللسان كالجنان والاركان ذكره لاخراج التناء بغير اللسان وعلى هذا الجواب فبعد اللسان محتاج لذكره ولا بد وأما على الجواب الاول فهو غير محتاج لذكره لفهمه من انشاء واتخاذ كرماسي ثم ان تفسير التناء بمجاز كرمي على أنه مختص باللسان وهو خلاف الرابع والراجح أنه يعمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح وحينئذ فيفسر بأنه الاتيان بما يدل على اتصاف الحمد بالصفة الجملة وعلى هذا فقوله باللسان قيد لا بد منه لاخراج التناء بغير كالجنان والاركان واعتراض هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لتناء الله القديم على نفسه أو على خواص خلقه اذ المولى منزوع الجوارحه وأجيب بان هذا تعريف لنوع من الحمد وهو الحمد الحادث أو يقال المراد باللسان الكلام بمجازا من سلامن اطلاق السبب وإرادة المسبب والعلاقة يكتفي بتحقيقها في بعض الافراد فلا يقال ان كون اللسان سببا في الكلام ظاهر في الحمد الحادث دون القديم وأورد على الجواب الثاني أن المجاز لا يدخل التعاريف قلنا ما لم يكن مشهورا وههنا قد افشرت ان قلت ان حقيقة القديم

مباينة لحقيقة الحادث وحديثه فلا يجوز جمعهما في تعريف واحد قلنا محل ذلك اذا اريد بيان حقيقة كل على التفصيل وأما اذا كان المراد بيانهما الجالا فلا مانع من ذلك (قوله على قصد التعظيم) على معنى مع أى الشئ باللسان حال كونه مصاحبا لقصد التعظيم واعلم انك اذا نظمت شوقك زيدا مع مثلا تارة تكون فاصدا بذلك التعظيم وتارة تكون كذلك فالفك وقاصدا به الهز والسخرية وتارة لا تقصد شئاً فلو لم تقصد شئاً وقصدت الاستعزاء فظاهره أنه لا يكون جد الفقه مع انما لم تقصد شئاً يكون جد الفقه والخواب أن الشارح أراد أن بين الجد الفقهى ألا كل المعتمد ولا يعتد بالجد الا اذا وجد قصد التعظيم والا كان غيراً كـ (قوله سواء تعلق بالثمة) أى سواء وقع في مقابلة ثمة أو في مقابلة غير هاهنا تعميم في المحمود عليه واعلم أن الجملة أركان خمسة حامد ومحمود ومجود وعليه ومجوده وصيغة فاعلم من صدره الثناء والمجود هو من أنى عليه (٣٤) والمجود عليه هو مدلول الصيغة

على قصد التعظيم سواء تعلق بالثمة أو بغيرها

وقد عدي باللسان فلا يرد الامتنع وحسن لم يقيد الشكر بكونه فعل اللسان صرح وروده منه ومن سائر الأركان وقد عدي بكونه في مقابلة الاحسان فلا يكون متعلقه غيره فالجد على هذا أخص مورد اذا لزم من اللسان وأعم متعلقا للصحة كون متعلقه الاحسان وغيره والشكر أعم مورد لوروده من اللسان وغيره وأخص متعلقا لأنه لا يكون الا في مقابلة الاحسان فلهذا كان بينهما عموم من وجه يجمعهما في الفعل اللسان في مقابلة الانعام ونفرد الشكر فيما يكون بغير اللسان والجد فيما يكون في مقابلة الاحسان وهذا أمر مشهور معلوم (٣٥) واقفه على ذات واجب الوجود المستحق لكل كمال ولذلك علق به الجد لئلا يتوهم اختصاص استحقاق الجد لعل في وصف كازن مثلاً لا يحصى ذلك الوصف فتضمن الكلام الاستحقاق الذاتي وسببته على الاستحقاق الاحسانى بقوله بعد على ما أنتم وأل في الجد للجنس لانه المتبادر عند التقاطعية ارادة عموم الافراد والعهد الخارجى ومع ذلك لا ينافى الاختصاص لان التعريف بالالف واللام الجنسية مع كون الخبر ظرفاً خاصاً بما يقيد الاختصاص كقولنا الكرم

أفادتكم التماسى ثلاثة \* بدى ولسان والضمير المحجبا وفيه نظر لان البيت لا تعرض فيه بأن شأ من ذلك يسمى شكراً فاضلاع كل واحد نعم يدل على اطلاق الشكر على أعمال الجوارح والقلوب قوله صلى الله عليه وسلم وقدا به لبال بصلى وبكى كيف تنبى وقد غفر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر أقلأ كون عبداً شكوراً وقوله تعالى اعلموا آل داود شكراً وأما المدح فاختلف الخاصة في أنه مقبول الجسد أو لا يعزى الاول لان الانسارى وأما المعنى فقال الزمخشري الجد والمدح أنحوا لا يريد أنهم ما متباينان غير مترادفين كونهما الطيبى بل يريد ترادفهما لانه صرح بذلك في الفائق فقال الجد هو المدح واليه أشار أيضاً في تفسيره قوله تعالى ولكن الله جيب اليكم الامعان وزينه في قلوبكم وبه صرح الشيخ عز الدين بن عبد السلام ولا يشح فيه ان السكاكى في خطبة الفتح عطف أحد هما على الآخر وفصل بين الحمد والمدح فالحمد لله ومدحه بحاله من المادح أن لا يابأد وبما لم يخطو في سلكهما من الحمد مجددا لانه في مقام اطاب اناسه عطف الشئ على نفسه بلطفين مختلفين وانما جعل ماسمه مجدداً منطوقاً بسلام ماسمه أبدأ وأغار بين اللفظين لانه جعل معنى الحمد منطوقاً بمعنى المادح فيكون بينهما تباين أعموم وخصوص وقد فرق السهلبى بينهما بأن

والمجود هو مدلول الصيغة وهي اللفظ ثم ان المحمود عليه به تارة يختلفان ذاتا واعتبارا كما اذا قلت زيد عالم في مقابلة أكرامه لك وتارة يقصدان ذاتا أو يختلفان اعتبارا كقولك زيد كريم في مقابلة أكرامه لك فالكرم من حيث أنه باعث على الحمد محمودة ومن حيث انه مدلول للصيغة محمودة ثم ان المحمود عليه بشرط أن يكون اختياريا وان لم يكن ثمة بخلاف المحمودية فلا يشترط أن يكون اختياريا اذا علمت هذا فبعض تعرض على التعريف بأن نفسه قصوراً من حيث أنه لم يعتبر فيه أن يكون المحمود عليه جبالاً لا غير الثمة صادق بما اذا كان غير جبال مع أنه لا بد منه وأجيب بمجوابين الاول أن هذا التعريف بالاعم وهو جائز عند الادباء بل يجوز قدما والمتعلقة في

التعريف الناقص الثانى ان اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون المحمود عليه جبالاً لا المراد بالجميل في زعم الحامد أو الجد في نظر المحمود زعم الحامد لا بالجميل في الواقع اذ ليس بشرط وطى هذا الجواب نظر اذ دلالة الالتزام بمجوزة في التعاريف واعتراض بأن فيه قصوراً من وجه آخر وهو ان الجليل المحمود عليه يجب أن يكون اختياريا ولم يذكر ذلك في التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه والجواب ما مر من أنه تعريف بالاعم وهو جائز فان قلت ان الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى مدلول لاجمال الاعتبار الاختيارية قلت المراد بالاختيارى ما يشعل الاختيارى حقيقة وحكاية تعالى لما كانت منشأ الأفعال الاختيارية عقلت اختيارية حكماً بلا واسطة وأما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غيرا عقلت اختيارية حكماً بلا واسطة ملازمة لها لذات أو يقال المراد بالاختيارى ما ليس باضطرارى فتدخل ذات الله وصفاته والمراد بالاختيارى ما كان منسوباً للفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أى مؤثراً فيه بالاختيار أم لا كذا ذكره عبد الحكيم (قوله سواء تعلق) أى الثناء وليس الضمير بالحمد وتعلق الثناء بالثمة من تعلق الشئ بسببه الباعث عليه وقوله بالثمة أى الانعام

كالقول نذ بدعالم في مقابلة اكرامك وهذا هو العبر عنه بالقواضل في قول بعضهم سواء تعلق بالقواضل وقوله أو بغيرها كالأول قلته  
فاضل في مقابلة حسن الخط أو حسن الصلاة وهذا هو العبر عنه بالقواضل وكما جد على مجرد الذات العلية ثم ان قوله سواء تلحق بمسألة  
مصرحة تتعلق بالجد لا من جهة التعريف وذلك لان التعريف تصور لمصلحة الحدود لا بيان لمعومه لان التعميم انما هو للأفراد وتعلق  
في تأويل المصدر وان لم يكن هناك سابق لان السبك بدون حرف مصدرى مطرد في باب النسبة شاذ في غيرها والفعل المتعدي في المعطوف  
في تأويل المصدر أيضا وسواء بمعنى مستو خيره مقدم والمصدر لما خوض من الفعل مبتدأ مؤخر أى متعلق بالتمية أو متعلق بغيرها مستو  
واعترض هذا الارباب بأن الواحد المتعدد والنسبة انما تكون بين المتعددين لا بين أحد وأوجب بأن أى بمعنى الواو لا يجب ما يقتضيه  
معنى الاستواء من التعدد وفي هذا الجواب نظر لانه ينافى بجعل سواء بمعنى مستو لان مستو انما يخبر به عن الواو قد قول زيد مستو مع  
عمرو ولا يخبر به من متعدد فلا تقول زيد وعمرو مستو بل مستويان وأوجب بأن الاخبار بحسب الظاهر لان سواء في الاصل مصدر بمعنى  
الاستواء فيصح الاخبار به عن الاثنين لان المصدر يقع على القليل (٣٥) والكثير وان ارد به هنا اسم الفاعل وبصره فانه

أو على بابها وصح الاخبار  
نظرا للعنى المراد أى أحد  
التعلقين مستو مع الآخر  
وانما جعلنا سواء خبرا  
والمصدر بعده مبتدأ دون  
العكس لان سواء نكرة  
من غير مستو والمقصود  
الاخبار عن التعلقين  
بالاستواء لا العكس ويجوز  
جعل سواء خبرا مبتدأ  
محذوف أى الامر ان سواء  
والجمله دليل الجواب والجمله  
بعدها شرطية على جعل  
ههنا الاستفهام المحذوفه  
مضمرة بمعنى ان الشرطية  
لاشراكها في الدلالة على  
عدم الجزم والتقدير ان تعلق  
بالتمية أو بغيرها فالامر ان  
سواء ويجوز ان تكون سواء  
بمعنى مستو مبتدأ والمصدر  
الماخوذ من الفعل فاعل  
مستند الخبر على مذهب

واشكره فعل

في العرب والشجاعة في قريش والطريق في افادته أن التخصيص بالجنس من حيث هو يستلزم  
انتفاء كل فرد منه عن غيره لوجود الجنس في ضمن ذلك الفرد والازم عدم الاختصاص حينئذ والفرق  
بين افادة لام الجنس لعموم الافراد واقادته بالواسطة حصص ما هي فيه لعموم في الافراد عن غير ظاهر هو  
أن الوجه الاول فيه الاشارة باللام الى الحقيقة في ضمن كل فرد مجموع القرائن كونه تعالى إنا الانسان  
لنبي خسر والثاني انما فيه الاشارة الى الجنس في ضمن فرد واحد لكن لما أفاد التعريف والتقديم  
الاختصاص استلزم انتفاء عامه افراد الجنس عن غير الجنس فحين قال هنا لعموم أراد حصص افراد  
الجنس في المختص لاقتضاء الاختصاص المستفاد من التعريف نفيا عن غيره ومن قال بالتمية أراد انها  
للاشارة الى الجنس في ضمن فرد واحد والمآل في الاختصاص واحد والمصدر على المذهب السني  
ظاهر لان الحمد لما مستحق بالذات أو بالفعل وأما على المذهب الاعتزالي فلا نفي في الاستحقاق بالذات  
هذا المجود هو الذي يمكن من أسبابه وهو خالق تلك الأسباب وتلك القوى فعاد الكلي هذا تأويلنا  
ولهذا صرح من الزمخشري ان ذكره بمقادير الحصر في هذا المقام كونه اعتزاليين يقول بخلق الافعال  
أذل الله بدعته وبها بدأ ثم ان افادته بالجمله انشاء الحمد الذي هو المقصود منها لما أتت بلفظ من مادة  
الاخبار الى الانشاء عرفا كما ثبتت ألفاظا أنعمود كعبت وأعتقت من الخبر الى الانشاء ولما لان المراد  
الحديث شرط صدوره عن علم لاطن وان تكون الصفات المجودة صفات كمال والمدح فديكون عن ظن  
وصفة مستحسنة وان كان فيها نقص ثم قال ليعين الشرطين لا يوجد الحمد لغير الله تعالى وهو المستحق  
له على الإطلاق وقد رده على قول عائشة رضي الله عنها في قصة الافلاك لا أجدا لا الله وقوله أجدا لله  
لا أجدا وقوله تعالى صلى أن يعبدك ربك مقاما محمودا قال ابن عباس رضي الله عنهما لمحمد فيه أهل  
السموات والارض ولا أدري كيف استخرج السهيلي من الشرطين الذين ذكرهما كون الحمد  
لا يستعمل لغير الله فان صفات النبي صلى الله عليه وسلم صفات كمال يصدر كثير من ذكرها عن علم لاطن

من لم يشترط الاعتقاد والمسوغ للاستدلال فالوجه في هذا الترتيب ثلاثة ويجوز وجه رابع وهو جعل سواء بمعنى مستو خبرا  
مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخر لانه مجرد عن النسبة والزمان فحكم المصدر والهزمة مقدرة بعد سواء هو مجرد عن الاستفهام  
لمجرد التسوية وكان قبله متعلق بالتمية أو بغيرها مستو ويقال على هذا سواء أوجوا ما قبل على الاول (قوله والشكر) أى لفظه وأما  
اصطلاحاً فهو صرف العبد جيع ما أنعم الله عليه من سمع وبصر وغيرها الى ما خلق لجله أى صرفها بحسب الطاقة الشريفة لا بطلان  
صرف ولذا قال تعالى وقليل من عبادي الشكور واعترفوا لغيري من المنح كما هو امره  
ما قال الزمخشري ان المدح والجدشئ واحد (قوله فعل) اعترض بأن الفعل ما قبل مقابيل القول والاعتقاد كما هو المتعارف وحينئذ يكون  
الفعل في كلامه غير شامل للشكر الاسمي والجنائي لان الذي قاله الانسان قول والذي بالجنان كقصة نفسانية وحينئذ فلا يصح نعمته في  
الفعل بعد ذلك بقوله سواء الخ فكان الاولى ان يعمر بآخر يشمل الموارد الثلاث ويحذف بأنه أو ادل الفعل الامر والشأن على اصطلاح أهل  
اللغة لا ما قبل القول والاعتقاد كما هو المتعارف أو المراد بالفعل ما قبل الاتفعال ولا شك أن كلام من القول والاعتقاد ليس انفعالا

(قوله بنى) فبسه أن الشكر الجنائي وهو الاعتقاد لا يصح إنشاؤه عن التعظيم اذ لا معنى لانسيائه بالنسبة لشاكر لم ينفه من محصل  
الحاصل ولا بالنسبة لغرضه لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا وعلى فرض أن يطلع عليه الشاكر يقول أو فعل فلانني حقيقة فهو ذلك  
القول أو لفعل الماطع لا الاعتقاد وحيتئذ فيكون نعت الشكر غير جامع لمرجح اعتقاد الجنائي لعدم الانساف مع أن من أفراد  
وبكون قوله لا في أو بالجنان فاسد لعدم انسيائه قلت المراد بالانسياء لا لالاخبار ولا لأن الشكر الجنائي وهو اعتقاد الشاكر  
أن المنعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم المنعم بالنسبة للشاكر وغيره ولا يقدح في كون الاعتقاد دال على تعظيم المنعم بالنسبة  
لغير الشاكر جهله وعدم اطلاعه عليه لانه (٣٣٩) لوزال المنع وعلم مدلوله وهو تعظيم المنعم ثم ان الدليل ما يلزم من

العلم به العلي بنى آخر لما يلزم من وجوده العلم بنى آخر الا ترى أن الدلائل دال على التبار بالنسبة للاعني لانه لو علم به لعل بالشار بغير واسطة فحصل من هذا أن اعتقاد الشاكر انصاف المنعم بصفات الكمال يدل الشاكر وغير الشاكر من له اطلاع عليه بالهام أو بزوال المنع والاطلاع على السر أو بقول أو بفعل من الشاكر على تعظيم المنعم ولا يقال ان الاعطلاع على ذلك الاعتقاد اذا كان بقول أو بفعل من الشاكر فالتعظيم حينئذ انما هو ذلك القول أو الفعل لا الاعتقاد لانا نقول الموجود من الشاكر حينئذ شكران أحدهما بالجنان والآخر باللسان أو بالاركان والذي بالاركان أو اللسان دال على الجنائي وكل من الجنائي وغيره دال على تعظيم المنعم الاول بواسطة والثاني بدونها

بنى عن تعظيم المنعم لكونه منجما بالحمد المحمود فتضمن الجملة ثبوت انصاف المحمود بجميع ما يحمد به فيصبح الثناء بجمعه ثناء الجملة ويصح أن يراد بالحمد معناه وبقيده هذا المعنى بطريق المألوم أيضا بصيرا للتدريج حيث هو الشاكر على وصف جميل يستحقه الله تعالى واذا استحق أن يثنى عليه بكل جميل فقد أثبت عليه هذا كمال الجدة بأنه قد استحق أن يتصف بكل جميل وقد تم كلف الجملة لفظ الجلالة ولو كان الوصف بالجميل لاستفاد الامن مجموع الجزئين مع كون الجلالة أهم لشرف ذاتها لان لفظ الحمد انساب لمقام الثناء مع كونه عبارة عن وصف ممدود في الجلالة فليس غيرها كأنه ليس عينا في المصدوق والاهمية النسبية ولو بالعرض تقدم في ثم لان نسبها منافع اطلاق الحمد لغير أهل الكمال فقد يحمد غير الانسان كقول العرب عند الصباح يحمد القوم السرى ومن أسمائه تعالى الحميد وقد قال الامام غير الدين في تنبيهه في أو اخر البقرة وفي كتابه القوام ان حمدا يصح أن يكون بمعنى حامد أى يحمد الافعال الحسنة (٢) بمعنى حامد وقال الشاعر ومن يلقى خيرا يحمد الناس أمره ومن يقولوا بعدد على الخي لا شأما ولا يقدح في الاستدلال به ان البيت للقرش الاكبر والكلام انما هو في الجواز ان الشراييل في موضوع الكلمة لغتها لما يعلم من وقف على كلامه وقد يحمد من فعل خيرا كما شأما كان كقول تلك المرأة بالجدية يا أيها المانع دلوي دونكا \* اني رأيت الناس يحمدونكا وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن الشبري في امانيه انه لرؤيته في حال لا في حاله فذكره الدلو حينئذ استعاره وعلى هذا فيعمل كلام ابن اسحق على ان المرأة في الجدسية انشدته من كلام غيرها وقد يستأنس لان الحمد لا يكون لغرائفه تعالى بما ورد في الكتاب والسنة من أنه تعالى له الحمد وهذه صيغة اختصاص بالاستغراق الذي هو ظاهر الالف واللام في قوله تعالى الحمد لله فاما قول النخعي ان الاستغراق الذي يتوجهه كثير من الناس في الحمد وهم يقول انما نزع اعتزال لانهم يرون ان افعال العباد مخلوقة لهم وانهم يحمدون عليها تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا وكان قائل هذا القول يبطر في معه قوله تعالى وما بكم من امة من الله وقوله صلى الله عليه وسلم عند الصباح اللهم ما أصح مني من امة ففسك وحدك لا شريك لك وقيل أراد ان الالف واللام ليست للاستغراق اذا دخلت على اسم الجنس وليس كذلك بل هي للاستغراق عند وعندا لا كثيرين وقيل أراد ان التقدير أحمد الله حمدا لا مفسر به قوله اياته تعبد فكان المقصود به حمدا خاصا فلا يكون للاستغراق

فظهر أن حصر المنع في الاتباع في القول الذي هو الشكر الاساني والفعل الذي هو الشكر الاركاني ممنوع في بنى وان آخره وان الشكر الجنائي هو اعتقاد عظمة المنعم وهو لا يصح إنشاؤه عن تعظيم المنعم لان المراد بالتعظيم المذكور العظم عند الشاكر بحسب نفس الامر وهو اعتقاد العظمة أيضا والشاكر اني عن نفسه وأجيب بأن الشكر الجنائي اعتقاد انصاف المنعم بصفات الكمال وهو مغاير لاعتقاد العظمة لانه أعظمه والمانع بنى عن الخاص أى يدل عليه (قوله ١) بسبب كونه منجما متعلق بتعظيم وفيه أن هذه الموم قوله بل عن تعظيم المنعم لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلمه مامنه الاشتقاق وأجيب بأن هذا تصرح بجامع التزاما لكون دلالة الالتزام مهجور في التعاريف وقوله بسبب كونه منجما على الشاكر أو غيره

(١) بسبب كونه منجما عبارة الشرح لكونه منجما والمعنى واحد (٢) وبمعنى حامد الصواب وبمعنى محمود ليعاير ما قبله كتبه معصمه

(قوله سواء كان) أي الفعل وقوله باللسان أي صادر من اللسان (قوله أو بالحنان) أي أو كان ذلك الفعل صادر من الحنان أي القلب والفعل الصادر منه هو اعتقاد أنصف المتعم بصفت الكمال كما علمت وأعلم أن المعتدل لا يقلل بشاكر إلا إذا انقاد وأدعى والأفلا بعد اعتقاده شكرًا كما في الأيمان فأدعى شيخنا العلامة العدوي (قوله أو بالاركان) أي الجوارح والالجنس فيصدق بحجاجة واحدة كالأركان مرتني فقبلت بدلًا أو وضعت يدى على صدرى لثأ وقتك أجلالا وأعلم أن عمل الجوارح لا يقلل به شكر إلا إذا كان خدعة لأن كان بطريق العانة والترحم والاجرة (قوله غورد الخ) التناوؤة في جواب شرط مقدور أي أعلنت تصرفك بل من الحد والشكر وأردت معرفة مورد كل منهما ومتعلقه غورد الخ واعترض التعبير بالمورد لأن قضاءه صدور الجدم من شيء قبل ثم ورد على اللسان بعد أن مورد الشيء ما يدعيه الأتري أن الحيوان إذا أخرجه من بينك للوض مثلًا فالحوض يقال له مورد وليبت بعدد مع من أجد الجدم من اللسان فالأولى أن يقول بقصد الحد وأجيب بأن مراده بالمورد المصدر أي ما ورد منه الحد لا ما ورد عليه واختار التعبير عن المصدر بالمورد لأن الشاعلماء كان لا يعتد به في كونه جدم إلا إذا كان مصاحبًا لقصد التعظيم صار كانه صادر من القلب وورد على اللسان في التعبير بالمورد إشارة إلى أنه لا يعتد بالجد إلا إذا كان صادر من القلب بأن يكون قصده التعظيم وورد على اللسان لأن قصد به الهزم والنظر به أو لم يقصد به شيء (قوله ومتعلقه) وهو ما يكون في مقابله ويجعل بآزائه وهو المجد عليه (قوله وغيرها) لكن لا بد أن يكون ذلك الغير فعلًا جميلًا اختار به حسن الخط والآن مدحا كالشفا في مقابل اعتدال القامة وجمال الذات ومن قول الشارح يكون النعمة وغيره ما يعلم جواب سؤال وهو أن الحد ينقسم إلى مطلق ومقيد فاعترض بأنه كيف يكون مطلقا ليس في مقابلته شيء مع أن المجد عليه ركن من أركان الحد والمساهمة تعدد ما بعد ما جزئها وحاصل الجواب أن المراد بالجد المطلق الماس في مقابلته نعمة وكونه ليس في مقابلته نعمة لا ينافي وقوعه في مقابلته فعل جميل اختار به نعمة فالخامس (٣٧) أن الحدان وقع في مقابلته نعمة فهو المقيد وان وقع في مقابلته

سواء كان باللسان أو بالحنان أو بالاركان غورد الحد لا يكون إلا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالجد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (ته) هو لسم

باب البلاغة على الأهمية الذاتية وليس المراد بالذاتة ما يحق عند عدم عروض مناسب للقام ولهذا قيل في أقرا باسمه بل قد قدم أقرا لأن الأهم أي الأنسب لمقام القراءة اللفظ الدال عليها وانما قلنا كذلك وإن أراد ذلك ففيه نظر \* وقال عبد اللطيف البغدادي في شرح الخطب النبائية معناها مقارب الأ أن في الحد تعظيما ونظاما ليدت في المدح والشكر وهو أخص بالعلاء والعظاما منها فلذلك أطلقه

فعل جميل اختار به غير نعمة فالطلق فالحدود عليه متعلق في كل منهما (قوله) متعلق الشكر الخ لم يقدم المورد كافتد في الحد بل قدم المتعلق لأجل أن يكون بين المتعلقين قرب

ولأجل المناسبة بين متعلق الشكر ومورد الجدم من حيث الخصوص في كل منهما لما بدأ بمورد الحد ناسب أن يبدأ بمتعلق الشكر لأنه نظير في الخصوص (قوله فالحد الخ) اعتراض بأنه لاحاجة لذلك بعد ما تقدم من قوله غورد الخ وأجيب بأن الكلام السابق مسوق لبيان مورد ما ومتعلقه وهذا الكلام مبني على السابق لبيان النسبة بين مفهوم ما وموهي العوم والخصوص الوجهي (قوله فالحد أعم) أي مطلقا وقوله باعتبار الباعسية ثم أن أقل (إعالي غير بابه أعلي بابه نظر إلى أن متعلق الشكر فيه عموم ومثل هذا يقال في قوله أخص قرره شيخنا العدوي (قوله وأخص) أي مطلقا (قوله بالعكس) أي يخالف السجدا باعتبارها أعم منه نظرا للورد وأخص به نظرا للتعليق فالمراد بالعكس العكس العرفي وهو المخالفة ولا يصح أن يراد به المعنى المنطقي ولا الأقوى لأن الأول قلب جزأي النقص مع بقاء الصدق والكيفية والكم في غير الموجه الكلية والثاني قلب الجزأين مع بقاء ماذ كرمطفا ففكس كل إنسان حيوان على الأول بعض الحيوان إنسان وعلى الثاني كل حيوان إنسان لأن التعريفين لا قلب فيه مع أني أن التعريف من قبيل التصور فلا قضية أصلا حتى بقلب جزأ (قوله هو) أي لفظ ألقمهم لله اسم الخ والاسم يطلق على ما قابل الفعل والحرف وعلى ما قابل الكنية والقلب وعلى ما قابل الصفة ويصح إرادة ما عدا الأول لأن ذلك هو فيه وإرادة الثالث أنسب لأن حمله مقابلا للصفة فبعدد من قال كاليتضاهي أنه صفة في الأصل لأن العلم ما وضع لعين ونائه تعالى لا طريق للعلم بحقيقة فكيف بوضه العلم وانما كان صفة مع أنه جامعا لأنه مؤول بمشتق أي معبود يحق ثم صار علما بالغة التقديرية وما ذكره الشارح لا يصح أن يكون تعريفا حقيقة اللفظ الخ لانه لا يجب أن يكون ما نعام دخول الغير فيه وهذه النس كذلك لانه دخل فيه غير لفظ الخ لانه من اللفاظ المرادفة لمن اللغات الفارسية وغيرها بل هو تعريف رسمي المقصود منه بيان المعنى الموضوع فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا بلفظ بل كل مرادفه صح أن يعبر به عن ذلك المعنى لحصول الغرض منه ونات الشيء يقال على حقيقته الكلية وعلى هويته الخارجية والمراد هنا الثاني وتشمع الذات استعمال النفس

واستعمال الشيء فلذا يجوز فيه التذكير والتأنيث (قوله للذات) أورد العرف بالألام إشارة إلى أنه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون  
 علما شخصيا (قوله الواجب الوجود الخ) اعترض ذكر هذين الوصفين بأنه ان كان لكونهما من جملة الموضوع لزم علم أنه لفظ  
 الجلالة على التخصيص في حق وهو باطل لأنه يلزم عليه عدم فائدة لاله الا أنه للتوحيد والعقلاء يجمعون على اهادتهم ذلك واذا بطل  
 اللازم بطل المزوم وان كان ذلك كرهما تميز الموضوع عنه غير فلا وجه لتخصيص ما بالذ كرم بين الاوصاف المبررة وأوجب اختيار  
 الثاني وانما خصا بالذ كرهما لاشتهاره بهما واختصاصه بهما للفظا ومعنى فلا يستعمل واحد منهما في غير وليس أحد في الواقع متصفنا بواحد  
 منهما غيره تعالى وقدم الاول على الثاني لان الاول أصل لغوي من صفات الكمال لان كل شيء يعرف على وجوب الوجود بالذات لأنه  
 المفهوم عند الاطلاق فوجب الوجود من حيث هو كذلك أكمل الموجودات وأشرفها فيجب انصافه بالشرط في طرق التخصيص من أي  
 وصف اعتبر وأخر الوصف الثاني عن الاول لان استحقاقه لجميع المحامد ع وجوب وجوده والمحامد جمع محمودة بمعنى الحمد أي المستحق  
 لكل فرد من أفرادها (قوله والعدول الى الجلالة الاسمية الخ) هذا يقيد أن أصل هذا الجلالة الاسمية الجلالة الفعلية المعدول عنها وهو كذلك  
 لا مريم أولهما أن الحمد من المصادر الدالة على الاحداث المتعلقة بمجالها من الذوات والشائع الكثير في بيان الاحداث المنسوبة لمجالها  
 المتعلقة بمجالها والافعال لئلا تتعالى وقوع تلك الاحداث في أزمنة مخصوصة فانها ما أن ذلك المصدر وهو الحمد في كثرة استعماله  
 منصوب على المفعولية المطلقة بأفعال محدودة بأن يقال حدث الله والاصل حدث حدث الله فحذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر  
 مقامه (قوله للدلالة على الدوام والثبات) أي تضمنها والثبات هو الحصول المستمر وحيث أنه مقطوع على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت  
 فإنه أعم من الدوام لأنه مطلق الحصول فيو جدم مع التجدد ومع الدوام ثم ان ما ذكره الشارح من دلالة الجلالة الاسمية على دوام متضمنها  
 وثباته بخلاف الفعلية فالتماثل على تجديد متضمنها (٣٨) وحدوده أي حصوله بعد أن لم يكن هو ما ذكره صاحب الكشف وصاحب

الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجلالة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات  
 وتقدم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كذهب اليه صاحب الكشف في تقديم  
 الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجي  
 لان الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة قصد البليغ وهو تابع لما يناسب المقام وقدير بل  
 الذات بذلك التصدد الا يرى ان الركن الاعظم في الاستناد وهو المبدأ قد يرد قصد البليغ أن يقيد  
 على الله تعالى أكثر وقد يطلق عليه المدح قال الله عليه وسلم ان الله يحب المدح ولذلك مدح نفسه  
 ويقال مدح الانسان نفسه ولا يقال جدها الا اذا طلب منها فضيلة فطاعته قلت ولفظ الحديث لا أحد

المفتاح وكلام الشيخ عبد  
 القاهر في دلائل الابهاز  
 يقتضي أن الجلالة الاسمية  
 اعتمد على مجرد الثبوت  
 ولا دلالة لها على الدوام  
 حيث قال لا دلالة لتدوينا  
 زيد مطلق على أكثر من  
 ثبوت الانطلاق لزيد وجع  
 شارحنا بين الكلامين في

شمس المفتاح بان كلام الشيخ عبد القاهر بالظر لاصل الوضع وكلام صاحب الكشف وصاحب المفتاح بالنظر  
 لافترائ كبرية المقام والعدول عن الفعلية (قوله وتقدم الحمد) أي على لفظ الجلالة وقوله باعتبار أي بسبب اعتبار وملاحظة انتهى الحمد  
 هنا اسم أي من اسم الله خفيذ المفضل عليه العليم واعترض على الشارح بان الاصل تقدم المبدأ فتقدم الحمد على لفظ الجلالة آت  
 على الاصل وما كان كذلك لا يحتاج لشكته التقديم وأوجب بأنه لما كان أصل الحمد لله حدث الله جدها فحذف الفعل اكتفاء بدلالة  
 مصدره عليه فصار الله جدها ثم أدخلت لام الجر على المفعول فصار الله جدها ثم أدخلت ال على الحمد فاداة لا متفرقا وألحقه بالجنس  
 أو العهد ثم دفع لماذا كره الشارح من الدلالة على الدوام والثبات صار أصل الحمد التأخير عن لفظ الجلالة فلا بد من نكتة انتقد به سلما أن  
 أصله التقديم لكن قد عارض هذا الاصل عارض وهو أهمية اسم الله فقد تعارضت أصالة التقديم وأهمية الله فلا بد من نكتة ربحية  
 لذلك التقديم (قوله تنظر الى كون المقام الخ) هذا علة لكون الحمد أهم من اسم الله أي وانما كان الحمد هنا أهم من اسمه تعالى تنظر الى كون  
 المقام وهو مفتاح التأليف مقام الحمد لا مقام ذكر لاسمه تعالى فان قلنا الحمد الذي يقتضيه المقام عبارة عن الشدة على الله والشدة على الله  
 لا يحصل الا بجمع الشدة والتبرر وحيث أن المقام اعما يقتضي تقدم مجموع الجلالة على ما سواه لا تقدم لفظ الحمد على لفظ الجلالة وحيث أنه  
 فتعليل أهمية الجسد على اسمه تعالى يقتضيه التقديم الحمد يكون المقام مقام جدها لا يصح وحاصل الجواب اننا نعلم أن الحمد الذي يقتضيه  
 المقام هو الشدة وأن الشدة لا يحصل الا بجمع الجلالة الا أن لفظ الجلالة كان موضوعا للثناء كان تقديمه على لفظ الآخر أهم لاشباعه عما  
 يقتضيه المقام وعلمنا كلامه أن الأهم العرضي اذا اقتضاه الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي (قوله في تقديم الفعل في قوله تعالى  
 اقرأ الخ) حيث قال قدم الفعل لأنه أهم من اسم الله لان المقام مقام قرأته وهذا مبني على أن قوله باسم ربك متعلق بأمر الاول وأما ان  
 علق بالشأن ونزل الاول منزلة اللازم فلا بد من البحث من أصله



(قوله وان كان ذكر كراهته) الواو والعال وان زائدة أى والحال أن ذكر كراهته أذى كرهه اللفظ أهم من شئ فنظر الى ذاته لكونه دال على الذات العلية المقدمة على غيرها وجودا ورتبة فان قلت الاهتمام باسم الله الذى لم يألوا ولا اهتمام بالجدع عرضى أى عارض بالنظر لخصوص المقام والاول مقدم فى الاعتبار على الثانى وعلى تقدير عدم تقديمه عليه فى الاعتبار وأتهما متساويان فيه فهما متعارضان كما أن متساطا وبعدل الى امر آخر أو بفتح اعتبار أحدهما يرجح قلت المرحح لاعتبار الاهتمام العرضى الحاصل بتقديم الجد قصد التاكمل لان الحكم بالترجيح فى التقديم فى باب البلاغة قصد البليغ او كون تقديم الجد هو الاصل لانه مبتدأ وما تحته العامل بحسب الاصل وأوان اهمية ان الله الثانية كتبت شهرتها مؤنفة بعدل (٣٩)

فالألق الانان عابد  
عليه كانه قد علم  
(قوله على ما أنتم) ليس  
متعلقا بالجدد عن أن الله  
خير لثلاثين الأخبار  
عن المصدر قبل تمام  
بل هو ما يتعلق بمخوف  
خير بعد خبر أي كائن على  
انعامه فيكون مشيرا إلى  
استحقاقه تعالى الجدد على  
صفاته كما سبقه لانه  
أمرت على مخوف خبر  
ولله صلة الحمد أو متعلق  
بمخوف مستأنف أي  
أجده على ما أنتم \* وعلى  
بمعنى لاح التعليل على الانشاء  
الجدد أو أمها صانان الحمد  
والخير بمخوف أي واجب  
(قوله أي على انعامه) أشار  
بذلك إلى أن ما هو مصور  
خفي لاسيما واختار ذلك  
لأمرين الأول أن الجدد على  
الانعام أمكن وأقرب من  
الجدد على النعمة لأن الجدد  
على الانعام جدد بلا واسطة  
وعلى النعمة جدد بواسطة

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما أنعم) أى على انعامه

بمخافة إمامه أن ذكره كالعيب لوجود ما يدل عليه في المقام (على ما تم) أى على النعماء وهو متعلق بأجدهم قدراً وأنعاماً يجعلهم معتقداً بالجد الصريح، كالأبائين الأخيار عن الموصول قبل كمال الصلة وجعلنا ما مصدره لئلا يوجب جعلها اسماء إلى تقدير الضمير ولأن الجد على الانعام الذي هو وصف الجود أحق من الجسد على النعمه به ألا يصح على النعمه به إلا باعتبار الانعام وحذف مفعول أنتم ليومهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة به ولقلنا ليومهم السامع ولم نقل لتحقق قصور العبارة ولو كان ذلك هو الواقع عند هذه الاحاطة تفصيل لا لانه لا يفتحق القصور لجهة الاحاطة بالأجل كقولنا الجد لله على كل نعمة أولان الذي يفتحق عند قصده شكرهم الجود تفصيلها التبيين جمال المسكور وكرمه عند ذلك بتعذر الاستثناء فيتوهم اختصاصها بشئ دون شئ فحذف نفي ذلك أنزهه الواقع بذلك التفصيل ثلها أظن العموم بالحذف لما ذكره خصص نوعين بالذكر لشمعتهما للمحاجة اليهما في بقا الإنسان في عافيته وسلامته وهما نعمة البيان ونعمة تحقّق العدل أما نعمة البيان وهو المنطق الفصيح العرب عافى الضمير خلافاً للفائدة لا لعمية

أحب إليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه ومرا عبد اللطيف بقوله بطلني المدح على الله تعالى أنك تقول بمدحت الله وما ذكره وما فهمه النورى وليس صريحا لاحتمال أن يكون المراد ان الله تعالى يحب أن يمدح غيره ولذلك مدح نفسه لأن المراد يجب أن يمدحه غيره وقيل المدح أعظم من الجدل لأن المدح يحصل للعالم وغيره والجدل يحصل للافعال المختارة فالأما غير الدين الرازى ويرد عليه بما سبق وقال الراغب المدح أعظم لأن الجدل يكون على الصفات الاختيارية والمدح على أعم من الاختيارية والخلقية وقال سيبويه في باب ما ينسب على المدح أن الجدل لا يطلق قطعا في غيره الله تعالى وذكري باب آخره يقال جده اذ اجز بته على حقه وهذا الكلام هو التحقيق فليست أن الجدل أن يرد به التعظيم أو يخص به الله سبحانه وتعالى وإن أرد به المجازة لا يكون خاصا ولا يرد شي مما سبق على هذا القول فإن الحمد لله على المعنى الجائز وهو المجازة والثناء منسج للجميع بل أعظم فانه يكون في الشر وفي الحديث مر بمجازة فائق عليا بشرى بل ربما يأتي الشكر في الشكر كما أن الشيخ عز الدين بن عبد السلام في بعض كلامه ووقوله على ما تأتى أى لأجله ان كانت على التقليل وهو مذهب كوفي وإن أيقناها على معناها من الاستعلاء فلعله لاحظ فيه من البلاغة الإشارة الى تفخيم الحمد لفت وفيه نظرم وجهين أحدهما أن الحمد من جهة الثم والثاني أن ارادة الاستعلاء على التهمة يحسن البلاغة في هذا الحمل ولهذا كانت التهمة في الغالب اذا

إنما أثر الانعام لانه لا يصح الجمع على المنعم به الا باعتبار الانعام الامر الثاني أن جعلها موصولة اسمياً يجوز أن يتقدر عائد والعائد المحمور لا يحذف اطراف الا اذا جرت مثل ما جرت به الموصول وهذا الموصول محمور ورعي والعائد المحمور وبالعائد المحذف حيث قد قيل على انه لا يظهر بالنسبة للعطف لان علم أخذ مقعوله فلا يمكن أن يتقدر العائد مقوله ولا يجوز عطف الجملة على الصلة اذا خلعت عن العائد الا اذا كان العطف قائماً وأما قول بعضهم انه يمكن تقدير عائد في المعطوف بأن يقال وعلموه يجعل قوله علمه بلام من الضمير أو غير المتبدل المحذوف أو مفعولاً لا فعل محذوف تقديره ما أعنى بنفسه وخروج عن الطريق المستقيم أما الاول فلا يستلزمه الا بدال من المحذوف وحذف البدل منه غير جائز عند الجمهور في غير الانشاء وعند ابن الحارث مطاقاً وأما في الاخرين فلا يستلزمه هما الحذف بالادليل يعتد به ولان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في انفسهما لکنه لا لطيف في شأن ما علم عالم تعلم

(قوله ولم تعرض للنعمه) أى كالأول بعضها تفصيلاً وأولاً الأقسام التعرض للنعمه بأربعة الأول أن يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلاً بأن يقال الحمد لله على السمع والبصر إلى آخر النعم الثاني أن يكون بذكرها جالاً بأن يقال الحمد لله على جميع النعم الثالث أن يكون بذكر بعضها تفصيلاً بأن يقال الحمد لله على العلم الرابع أن يكون بذكر بعضها جالاً بأن يقال الحمد لله على بعض النعم (قوله) أيها المقصود العبارة الخ) أى لأجل أن يتوهم السامع قصوراً العبارة عن الإحاطة بالنعمه على جميع الاحتمالات وإن كانت العبارة في الواقع لا تقصر إلا عن القسم الأول ولذا تعبر بالآيهام ويصح أن يرد بالآيهام الإيقاع في الوهم أي الذهن ولو على سبيل الجزم وليس المراد بالآيهام التوهم وهو الطرف المرجوح (٤٠) والمعنى حينئذ لأجل أن يقع في وهم السامع وفي ذهنه أن العبارة

ولم تعرض للنعم به أيها المقصود العبارة عن الإحاطة بدولها يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم) بتخصيصها بالذكر أن الإنسان في غاية الافتقار عادة في مصالحه إلى مخالطة أبناء جنسه ليستعين بهم على التوصل إلى ما ربه الضرورة وبغيرها وعند الاستعانة يحتاج كل منهم إلى أن يطلع صاحبه عما في ضميره ليعينه فيه والتوصل بالإشارة مع ما فيه من مشقة البطء في التسلخ لا بد غير المدرس والتوصل بالكتابة فيه مشقة عظيمة فكان التوصل بالعبارة غاية النعمة لعمومها وسعها وانما يكونها كنيهات تعرض للقس الضرورى وأمانته العدل فلأن المخالطة الموقوف عليها بقا النوع الإنسانى عادة تؤدي عند قصد التوصل إلى ما يقتدر اليه كل إلى الخفاف في الثبوتات فيدافع كل صاحبه عما يشئ لنفسه فيظلم القوى الضعيف ويدفع الصالح عما ينبغي له كل ضئيف فاحتج إلى العدل الرافع للظلم والعدل لا يتم إلا بقضايا كليات تحيط بجميع الجزئيات ضرورى أن ما يتعلق بجزئ شئ قد لا يتعدى إلى أخرى وذلك القوانين هي من جزئيات الشرع فأشار إلى النعمة الأولى عاطفها بالفرق بينهما كما ذكرنا فقال (وعلم

قاصرة لا تحيط بالنعمه  
أعم من أن يكون الإيقاع  
على سبيل الجزم كإلى القسم  
الأول أو لا كما في مقبلة  
الأقسام فادفع ما يقال أن  
التعرض للنعمه كالأعلى  
سبيل التفصيل تقصر عنه  
العبارة قطعاً فلا وجه  
للتعبر بالآيهام وحينئذ  
قال أولى أسقاطه (قوله)  
ولثلاث توهم اختصاصه  
أى المنعم به أى أنه لو اقتصر  
في جمده على بعض النعم  
أجلاً أو تفصيلاً لتوهم  
أن النعمه يختص بهذا  
البعض ويصح رجوع  
ضمير اختصاصه الحمد لله  
وعلى كل حال فقولهم ولثلاث  
يتوهم الخ عليه لعدم  
التعرض لبعضه أجلاً  
وتفصيلاً ويصح أيضاً أن  
يكون عليه لعدم التعرض  
لنعمه به كالأجلاً كما قال  
الخطابي من حيث الله يمكن  
أن يراد بالعموم بخصوص  
أدق كشمس استعمال العالم  
في الخاص ولا يقال إن هذا  
يعكر علينا في العموم المأخوذ  
من الخلف إذ لا فرق فلا

ذكرت مع الحذف القرآن لم تقترب على الحمد لله الذى خلق السموات والارض  
وحيث أشير إلى ذكر النعمة أى يعلى كقوله صلى الله عليه وسلم أذأرى ما يكره الحمد لله على كل حال إشارة  
إلى المستر النعمة واستعمالها لجمع عليها ولأنها جاء الحمد لله على ما لا نال منه النعمة والنعمه فأريد الخطبة  
لأجل النعمة وهو كالحمد لله على كل حال وقد ذكرنا أن البلاغة تقتضى ذكر المحمود عليه بلغة على في  
جانب النعمة واجتنابها في جانب النعمة فليست هذه العبارة لا يقال بقتضى قوله تعالى واتكبروا لله  
على ما هماد ثم قالنا المقصود في ذلك المحل استعلاء التكبير برفع الصوت والأولى أن يجعل الحمد لله جملة وعلى  
ما أنهم يتعلق بمحذوف التقدير بجمده على ما أنهم لا يزال يصح تعلقه بالحمد المذموم كروا إذا جعلنا الحمد لله جملة  
ولا يحمده مقدور ويجوز أن يكون خبراً وقوله ما هي مصدرية أى على أنعمه إمام على حقيقة منه أو بمعنى المنعم  
بأن جواز المخالطة للأداة والعمل بمصدر مجازى وهو أحد قولين وهما أولى من الموصولة لأمرين أحدهما  
أن الجملة التى بعدها خالية من العائد فيلزم أن يكون العائد محذوفاً فيحتاج قوله ما إلى يعلم إلى تقدير ما يعلم  
فيه أو يكون استغنى عن العائد بقوله ما يعلم كقوله أم أبو عبد الله روت عن الخدرى وهو ضعيف  
أو منع والثانى ما يلزم عليه من استعمال غير الأكره من تعدى أنهم إلى المنعم به بنفسه فإن الغالب تعدىته  
بالباء كقولك أنهم عليه بكذا أو أغلزم ذلك لا نالاً تشديداً العائد خبراً والاشباع حذفه حيث شذأ لا شك  
وعلى هذه اللغة التى حكاهما ابن سيده قوله تعالى ذاك ثم لم يغير نعمة أنعمها على قوم وقوله تعالى  
أذكر وإنه نعتى التى أنعمت عليكم لا كما قاله أبو البقاء وغيره من أن توسع فيه بحذف الحرف حذف العائد  
بعده منصوباً ويجوز أن يعود الضمير على المصدر كقوله تعالى لا أعزبه أحد من العالمين ص (وعلم)

تم النكتة التى أبدوها ترجع الحذف على الذكر لأننا نقول بالحذف لما كانت دلالة على العموم عقلية كانت قوية من  
فقد دفع توهم انحصار بخلاف الذكر فإن التعويل في دلالة على اللفاظ ودلالة لها ضعف فلا تدفع توهم انحصار ثم بعد هذا كله  
يقال للشارح أن المصنف قد تعرض للنعمه به أجلاً لا عن عموم الانعام المستفاد من إضافة المصدر إلى الفاعل مستلزم عموم النعمه به  
استلزاماً عاماً وحينئذ فلا يصح قوله ولم تعرض للنعمه به إلا أن يقال المراد أنه لم يتعرض له توهم بما أن قلت أنه قد تعرض لبعض النعمه  
صراحة حيث قال وعلم من البيان ما تعلم فلم لا يصح في التعرض بالنظر لهذا القسم وأجيب بأن المراد لم يتعرض له كالتعريض في ابتداء

الكلام عند ذكر الانعام (قوله من عطف الخاص على العام) أي لان تعليمه سبحانه وتعالى انا البيان الذي لمن ذكره يعلم من جهة انعامه (قوله رعاية الخ) علة تحذوف أي وعطف هذا الخاص على العام لاجل رعاية أي ملاحظة رابعة الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق أقرانه والاستهلال أول صباح المولد ثم استعمل في أول كل شيء ومنه الهلأل أول المطر ومسهل الشهر أوله وحيدته فني رابعة الاستهلال بحسب الاصل أي المعنى القوي فتقوى الابتداء أي كون الابتداء اتفاقا حسنا ثم عني به في الاصطلاح ما هو سبب في تقوى الابتداء وهو كون الابتداء معنasia المقصود وذلك بأن شغل الابتداء على ما شرى الى مقصود التكلم نازرا وانظما بالشارقة ولاشك أن الابتداء هنا قد اشتمل على البيان الذي هو المنطق الفصيح المعرب عانى الضمير وهذا التكلم في علم المعاني والبيان والبديع المتعلقة بالبيان المذكور في التعبير به إشارة الى أن مراد المصنف التكلم على علمه تعلق بالبيان أي المنطق الفصيح وأوان رابعة الاستهلال من حيث ان التعبير بالبيان يشير الى أن مراد المصنف التكلم في هذا التكلم على فن البيان الآتي تعريفا فلان البيانين وان اختلافهما معني فقد اشرنا في الاسم فلا إشارة الى مقصود حاصله على كل حال بقى شيء آخر وهو أن رعاية البراعة وملاحظة التكلم مجرد ذكر البيان سواء كان معطوفا أولا كان عطفا من قبل عطف الخاص على العام أولا وحيدته فلا يصح تعليقه العطف المذكور بالبراعة المذكورة فكان الأولى أن يقول وعلم تخصص بعد نعم وذ ك ذلك الخاص رعاية الخ وأجيب بأنه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم وردها الجواب بأنه انما يتم بالنسبة لليلة الأولى المعطوف عليها ولا يتم بالنسبة لليلة الثانية المعطوفة وذلك لان التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف لا بمجرد ذكر الخاص وأجيب بأن ملاحظة العطف انما هي سبب للتنبيه على زيادة الفضيلة لا للتنبيه على أصل الفضيلة اذا التنبيه على أصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه سلما أن التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف فنقول لا يبعد أن يقال معنى (٤٩) قوله عطف الخاص على العام ذكره

بعد العام بطريق العطف  
فهنا بيان الأول ذكر

الخاص والثاني ذكره بعد

العام بطريق العطف فقوله

رعاية علة لا من الأول وقوله

وتنبهاعلة لا من الثاني

والاحسن ما أجابه

العلامة عبدالحكيم عن

أصل الأشكال وهو أن

من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيه على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (ما نعلم)

من البيان ما نعلم أي نحمده تعالى على تعليمه لنا ما نعلم من البيان فن البيان بيان ما قدم عليه لرعاية الصبح وزاد ما نعلم مع كون التعليم يستلزم هذه الرعاية ولزيادة التأكيد لما فيه من الإشارة

من البيان ما نعلم (ش) علم معطوف على أنم لا على الجدلته فرار من عطف الجلة الفعلية على الجلة الاسمية ولان المعنى عليه ممكن فينتهذه الصعوبة جارية على آخر كلفة من الصعوبة قبلها وهي أنعم طارحة لما قبلها وهو غير الاحسن في صناعة البديع اذا الاحسن ملاحظة الثانية لا الأولى حتى

(٦ - شروح التخصيص أول) المقول له قد يكون علة ثانية مترتبة وقد يكون علة ثالثة فلا أول أعني قوله رعاية الخ من الأول

والثاني وهو قوله وتنبيه من الثاني فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام باشتغال ذلك الخاص على لفظ البيان والتنبيه باعث على

العطف المذكور (قوله وتنبيه على فضيلة نعمة البيان) أي على من يتناولونها بالان البيان وهو المنطق الفصيح كما قال الشارح والانسان

لا يتوصل الى أعظم ما ربه الابيه ووجه التنبيه أن ذكر الخاص بعد العام يوحي إلى أن الخاص بلغ في الشرف والكمال مبلغا بحيث صار

كأنه ليس من أفراد الاعمال لان العطف يقتضي غلبة المعطوف بالمعطوف عليه والمغارة تحصل ولو بالعظم على طريفة قوله

فان تنق الانام وأنت منهم \* فان المسك بعض دم الغزال

والحاصل أن العطف يشير الى أن ذلك المعطوف لعظمه أمر آخر مغاير لما عطف عليه وانه انما أفرد بالذ كر ولم يكتف بدخوله تحت

العام لعظمه فكانه أمر آخر غيره (قوله بيان لقوله ما نعلم) أي بيان لما من قوله ما نعلم لكن لما كانت الصلة والموصول كلتيهما الواحد

بحسب ما قاله (قوله ما نعلم) أي في الزمان السابق على التعليم وتعليم ذلك البيان الذي كان غيما معلوما يحفل علم ضروري في أيشانهم

بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة واعترض بأنه لا حاجة لذكر قوله ما نعلم للاستغناء عنه بقوله لان التعليم لا يتعلق بالانفياء المعلوم

فغير المعلوم لازم للتعليم وبذ ك المألوم يعلم اللازم واجب بان غير المعلوم منه ما هو صعب المأخذ لا يتألف بتقوتنا واجتهادنا ومنه ما هو سهل

المأخذ بحيث يتألف بتقوتنا واجتهادنا بحسب العرف واللازم للتعليم الثاني دون الأول والمراد هنا في كلام المصنف الأول فقوله ما نعلم أي

يقوى انفسنا واجتهادنا ولو حذف قوله ما نعلم لتوهم أن ذلك العلم أمر سهل المأخذ يتألف بالاجتهاد والقوى البشرية وقد حشدنا لتصر بح

بقوله ما نعلم لدفع ذلك التوهم وهذا الذي ذكره الشارح ما أخذ من قوله تعالى ولكم ما تمسكن تعلم وقد يقال ان هذا التوهم يدفعه

قولهم البيان لانه لا يتألف بالقوة والاجتهاد عرفا فلا قال وعلمنا البيان لكن في دفع ذلك التوهم فلهل الاحسن أن يقال انما أي بقوله

ما لم نعلم لرعاية الصبح أول دفع وهم (٤٣) التجوز بأن يراد بالتعلم احضارا لذهول عنه ونذكر التبيين وما قيل ان فائدة التصريح

فقد رعاية للصبح والبيان المنطق الفصحى العرب عافي الضمير

الى كمال النعمة حيث علمنا ما السنا اهلنا لعله بسهولة والبيان هو المنطق الفصحى العرب عافي الضمير  
كانت قد وفيه الاعياء الى ان هذا العلم المقصود مما يتعلق بالبيان وهو راحة الاستلال ثم أشار الى الحمد  
بكونا كترس ردها وعطف علم على انعم من عطف الاخص على الاعمال كانت ماصدرة ومن  
عطف الخاص على العام ان كانت موصولة فان ما الموصولة عامة وكلاهما خارج عن الاصل والغالب  
لاستدعاء الاول عطف الشيء على نفسه واستدعاء الثاني عطف بعض الشيء عليه أو أحد أفراد الكلمة  
عليه المستدعين اضافة العطف الشيء على نفسه غير ان كلامنا مبالغ فيه مستحسن كما ساقى ان شاء الله  
تعالى وليتنبه لدقيقة وهي أن الاصولي يقول ما بر من ذلك حيث قد عرفت ان ارادة ما عدا الخاص بالعام  
فرا من التاكيد حتى ذهب بعضهم الى التزام ذلك وجعلهم من المخصصات أما هنا فخصنا لا نفترق  
التاكيد بل نحافظ عليه لما فيه من البلاغة ولا سيما في المقامات الخطايات ثم نحافظ على ادخال نعمة  
تعليم البيان في قوله ما انعم لتفصيل راحة الاستلال بد ك ما يناسب المقصود بقوله  
\* بشرى بقصد التجوز الاقبال ما وعدا \* بل قد يقال انها غفط في المراد ويكون من العام المراد به  
الخصوص لما ذكرناه ويكون الاول على جهة الطرح كقولنا اعطني علم يزود فقهه والبيان يطلق  
على معان لا تليق به كرها والمراد هنا منها النفاحة وهذه العلوم التي ساقى في هذا المختصر فان الثلاثة  
تسمى علم البيان وقوله ما لم تعلم هو في غير متصل بالخالف بقرينة انه إنما قصد الحمد على العلم الموجود  
حال هذا الكلام فهو كقوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم ولوقال ما لم تكن تعلم كقوله تعالى وعلمك ما لم تكن  
تعلم لكان اوضح في هذا المراد لاشعار كان غالبيا بالتطاع وقد نص النحاة على أن لم يجوز انفصال فيها  
عن الحال هذا خط العوي والاصولي يجعل ذلك مجازا من مجاز التخصيص وما سترافى آخر باب  
الفصل والوصل من كلام البيانين وابن الحاجب مما يوهن ان ذلك حقيقة لا تعويل عليه لما قررنا ثم  
وقد عجب من ابن مالك وابنه حين مثلا بقوله

وكنت اذا كنت لله وحدا \* لم يك شيء اليه قبلنا

فان كون الشيء لم يكن قبله في متصل وقد اعترض عليه ما شئتوا بوجاهة وقد عجب من ابن مالك ومن  
شئتوا اي حبان في قولهم لا تطاع في لم بقوله تعالى هل افي على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا  
مذكورا فان الحال هنا مقيدة بل حين التقدير لم يكن فيه شيئا مذكورا ولم ينقطع ذلك اصلا كقولك لم يقيم  
زيد افس والتحقين ان التي التي تكلم في انقطاعه هو في الحديث المحكوم بنفسه واذا كان مقيدا  
بنظر فافاصله باستفراق التي الطرف كقولك لم يقيم زيد افس فهذا في متصل ولوقت لم يقيم زيد افس  
تريد ان لم يقيم في بكرة لكان ذلك مجازا واما الفقام فمما بعد افس فهذا في متصل ولوقت لم يقيم زيد افس  
بمختلف التي التي لا يتقيد بنظر فانه يستغرق الاوقات التي لا غاية لها الا من النطق والعجب من  
شئتوا كثر فانه اعترض على ابن مالك في المثال الاول فمما اعترض به عليه هناك المعنى فان قلت هلا  
استدل على عدم اتصال التي بقوله علم لان احدهما ثبت متافا الاخر قلت لان علم قد ينافر في  
اقتضائه لمجول العلم فان العلماء اختلفوا في أن علم هل يستدعي مطاوعة أو لا ويشهد الاول قوله تعالى  
من يداه الله فهو المهدى فاجبر عن كل من هداه به مودعا واما قوله تعالى واما عود فهديناها فليس منه لان  
الهدى في تلك الآية معصية الدعوة بدليل فاستصبروا على الهدى وقد يشهد لوجود الفعل دون  
مطاوعة قوله تعالى وامن سبل بالا كانت انتمو بفارق قوله ونحو فهم فبان بلام الهم لطفنا كبر لان  
التمو بفصل ولم يحصل التكفار خوفا فافهم انهم الى الايمان فانه المطاوعة لغيره بقا المراد بال

بأنه تعالى قلنا من طلبه  
الجليل الى نور العارفة  
يجت لان هذه الفائدة  
مستفادة من التعليم بلا شبهة  
ثم ان قوله ما لم تعلم مقول  
ثان لعل والاول محذوف  
أي علمنا ان ليس علم من  
أفعال القلوب حتى لا يجوز  
الاقتصار على احد مقوله  
وكيف وقد وقع الاقتصار  
عليه في قوله تعالى لا علم  
لنا الا ما علمنا (قوله قدم  
رعاية للصبح) ظاهره ان  
رعاية الصبح لا تنافي الا  
بتقديم ذلك البيان مع انه  
يمكن مراعاة الصبح بدون  
تقديم لبيان يقال وما لم تعلم  
من البيان علم واجب  
بان مراد الشارح قدّم  
ذلك على المين فقط بعد ذكر  
العلم في مرتبة ولا شك  
أن الرعاية المذكورة  
لا تحصل مع ذكر العامل  
في مرتبة الا بالثبات التقديم  
واما ما يجب به العلامة  
النحاسي من انه يلزم من  
تأخير علم تقديم معول الصلة  
عليها لان علم معطوف على  
انعم الذي هو موصلة لما لم  
تعلم مقولة وذلك لا يجوز  
مردود لان المنوع تقديم  
معول الصلة على الموصول  
نحو جاء زيد الذي ضرب  
واما قد عرفت على الصلة توجدها  
نحو جاء الذي زيد اضرب  
فلم يتبعه احد (قوله المنطق)

أي المنطوق به الفصحى معني الظاهر الذي لا بد من بعض كافي الخائن الطيور وليس المراد الفصحى الخالص من  
الأكنة لان المراد بالبيان هتما بتبيينه نوع الانسان وربما لا يكون فصيحاً بالمعنى المذكور (قوله العرب عافي الضمير) أي الظاهر

بدلالات وضعة امامن الله اومن اهل الثقة على ما بين في موضعه (قوله والصلاة والسلام الخ) الظاهر ان هذه الجملة انشائية لان المقصود منها الدعاء صلى الله عليه وسلم بذلك ما ورد كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل الخ فهذا دليل على ان المراد منها الدعاء فهو من قبل عطف الانشاء على الانشاء اعني جملة الحمدلة اما على ان جملة الحمدية خبرية فالاولا لا يستأنف وقول المعنى والاولا يستأنف هي الداخلة على مضارع مرفوع يظهر جزمه ونصبه اعلى أو العطف بقدره انقول أي وأقول والصلاة الخ وانما احتجنا بذلك لتلازم عطف الانشاء على الخبر نعم على ما قاله بعضهم وان كان بعد ان سجدة الصلاة يصح ان تكون خبرية لان المقصود من انفعاله صلى الله عليه وسلم لان الاخبار بان الله صلى الله عليه تعظيمه يكون العطف من قبيل عطف (٤٣) انجبة على منفعاله وانما كان جعل جملة الصلاة

خبرية بعد لانه يقتضى انه ليس المقصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كدليله الحديث السابق ثم ان المقصود بالصلاة عليه طلب رجعة لا تكن حاصلة فانه مأمون وقت الا يحصل له نوع من الرجعة يحصل له قبل فلا يقال الرجعة حاصلة فطلبها لم يحصل حاصل

لما هو حاصل (قوله على سيدنا محمد) يتنازع كل من الصلاة والسلام مناه على جواز التنازع بين العوامان الخواصد وأما ان لنا انه لا يكون الا في المشتقات كان منعلقا واحدا وحذفة من أحدهما الدلالة الاخر أو بقدر الخبر مثنى ولا حذف \* والسيد هومن ساذق وموه وكان كمللا فيهم أو الذي يلجأ اليه في المهمات (قوله يستخبرن نطق) اقتضاها خبر من نطق على سائر الصفات المباحة عليه السلام لناسب ما ذكر في جانب

(والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوفى الحكمة) هي علم الشرائع على النعمة الثانية بالاعيان ظهرت على يد به لان العدل لا يستقيم على يد كل أحد اذا لا ينفذ في كل فرد حتى يكون بحيث يكون خصوصية للمزب به لا يقبل منه ولا يكون له خصوصية حتى يعلم انمخص به مظهر من عند خالق الكل ولا يظهر ذلك الا بظهور الرسالة المخلو عليها بالمعجزات المنصبة للشرائع الجامعة للعدل وقوانينه فأوما إلى ما ذكر بالاعيان صاحب المعجزات كما ذكرنا فقال (والصلاة) وهي من الله تعالى لرسله صلى الله عليه وسلم زيادة تشريف وترفع ومن الخلق طلب ذلك (والسلام) وهو الامان من كل مخوف والسلامة من كل أذى أو كلاما للصحة والتكريم (على سيدنا) أي لمجئنا في المهمات وفي دفع الملمات (محمد) اسمه صلى الله عليه وسلم الدال على كثرة محامده (خير من نطق بالصواب) أي أعلى من تكلم بالصواب وهو ضد الخطا لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى وهو نعمت لمحمد عطف عليه قوله (وأفضل من أوفى) أي أعطى (الحكمة) وهي حقائق العلوم والالفاظ الدالة الكريمة وعلى الاول تكون الفايف قولك أخرجه فخرج ان تعقب في الزمة لا في الزمان ولا يصح أخرجه فخرج الاجزاء وعلى الثاني تكون الفاء التعقيب في الزمان ويكون أخرجه فخرج حقيقة ورايت بخط والما نصه يقال علمته فاعلمه والبقال كسرتة فاعلمه والفرق أن العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من التعلم ومن العلم فكان علمه موضوعا للخبر الذي من العلم فقط لعدم امكان فعل من الخلق يحصل به العلم ولا يدخل في الكسرة فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار اه وقدر بسط القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحبيب ومن القريب أن لم استعمل التني التقطع والمصل استعمالا واحدا وقد استنبط ذلك من قوله تعالى وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا تأوكم فنفى العلم عنهم منقطع وعن آياتهم متصل والفاثمة حيث نفى ذكر المفعول وهو قوله تعالى ما لم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا ما يعلم التصريح بذلك حالة الجمل التي انتدوا واعترفاه أو دهر في الامتنان خلافا لسمي الا ترى ان نحو ما قام ز بدولا غير ممن عطف الجمل والابن مالك حيث ادعى في نحو اسكن أنت زوجه الجنة انه من عطف الجمل فنظره أن يكون التقدير هنا لم يعلم آتوكم والذي ذهب اليه سيويه وغيره أن الفعل الاول هو العامل وان لم يصلح تعلموا واسكن مباشرة آتوكم كما يقول تقوم هندريدوان كلن زيد لا يصلح لمباشرة تقوم فانه من عطف المفردات كاصرحه ابن الحبيب وغيره وأما تصريح السهلي في قوله تعالى لا تأخذهم سنة نولانهم من عطف الجمل فليس ذلك لاختلاف المتعاطفين بالتذكير والتأنيث بل لشكر الال كما هو معروف عنه والاولى (١) في هذه ان تكون موصولة لاقتضاء المقام ذلك ص (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوفى الحكمة)

الحمد من التعرض لثمة البيان واختار التعسير بالنطق على التعبير بالنكلم لانه ليس أفضل من تكلم بالصواب على الاطلاق لصدقه بالمولى صحة وتعالى فيحتاج ان يقال علمه خص منه النص وهو الله فغير بعارة قاصرة على الجواهر من أول الامر وهو النطق وفي كلامه تلحم الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى من الصواب خذنا خطا (قوله هي) أي الحكمة علم الشرائع لان ما أتى بالتفسير به يدل على انفساد ما ذكر معنى الحكمة لا بقيد كوشها الواقعة في المتن وفيه ان الانسان ما أتى بالفتنة كونه كما ذكر معنى الواقعة في المتن يخصوها فلعل الاحسن ان يقال حكمه الانسان هي دون أي فائدة أن الحكمة مفعول على ما ذكره لا على غيره من المعاني التي ذكرها ولها للمعنى من الادراك وكلف أو العلم بالناس على ما بين في مع العمل به فتكون في كلامه إشارة الى أن هذا المعنى هو المرغى من بين معانيه وانما

كان الانسان يسمى مفيداً لذلك لان الجملة حينئذ معروفة الطرفين وهي تقديراً ماضياً (قوله وكل كلام وافق الحق) المراد بالحق النسبة الواقعية أى كل كلام وافقت نسبته الواقعية الواقع ونفس الامر وأصله حاقق وعطف قوله وكل كلام على ما قبله من عطف العام على الخاص لان قولنا الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق وليس بشريعة (قوله لان هذا الفعل الخ) هذا في الحقيقة على المحذوف وتقدير الكلام ولم يذ كر فاعل الايتام وهو الله تعينه ونظيره لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وإذا كان كذلك فلا يحتاج للنصب عليه قبل ان الانسب أن يكون المراد من نطق بالصواب الانبياء (٤٤) عليهم الصلاة والسلام وعن أئمة الحكماء وفصل الخطاب الرسل عليهم

الصلاة والسلام فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموماً أو خصوصاً بجلافة معنى الانبياء عن الله وأحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بجلافة ارسله اليهم مؤيداً بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا معنى على اتحاد النبي والرسول ذاتاً وان اختلفا اعتباراً وعلى اشتراط الكتاب مع الرسول وفوقه فيه بأن عند الرسل يزيد على عدد الكتب فأما

(قوله وفصل الخطاب) يمكن الله عطف على أئمة الحكمة بناء على أن فصل الخطاب ماض على وزن شرب والخطاب مفعوله فيكون جلة فعلية ويحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد بناء على أن فصل مصدر وهو الذي مبنى عليه الشرح وحاصل ما أشار إليه الشارح بقوله أى الخطاب المفصول أو الفاصل أن إضافة فصل للخطاب من إضافة الصفة

للموصوف وأما المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول على طريق إجازة المرسل وعلاقته بإضافة أو التعلق بالخاص ولك أن تحصل الفصل بأقاييم مصدرية وباعتبار التجوز في إضافته الى الخطاب على حد جرد قطعة وأخلاق ثبات فاصله خطاب فصل فهو رجل عدل ونحو انما هي إقبال وإدبار وهذا أوفق بما عليه أئمة المعاني حيث يحوز التجوز والعقل على التجوز لا على بحذف المضاف وعلى الإجازة القوي وذلك لتضمن الإجازة العقل من المسالفة البليغة ما لا يتضمنه الإجازة القوي ولا الإجازة الاعرابي (قوله أى الخطاب المفصول) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله السين تفسير للمفصول وقوله الذي يتبينه تفسير للسين أى يجدد بيننا ظاهره أو يعلمه كذلك من يخاطب به وقوله ولا يلبس عليه تفسير لقوله يتبينه فظهر لك أن التبيين هنا بمعنى العلم والفهم وهذا عدل بنفسه وأما الذي معنى الظهور فهو لازم واعلم أن المراد بفصل الخطاب هنا ما الكتب المقررة على الرسل وأما معناه هو يعلم سننهم القولية واعتراض بأن فصل الخطاب

للموصوف وأما المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول على طريق إجازة المرسل وعلاقته بإضافة أو التعلق بالخاص ولك أن تحصل الفصل بأقاييم مصدرية وباعتبار التجوز في إضافته الى الخطاب على حد جرد قطعة وأخلاق ثبات فاصله خطاب فصل فهو رجل عدل ونحو انما هي إقبال وإدبار وهذا أوفق بما عليه أئمة المعاني حيث يحوز التجوز والعقل على التجوز لا على بحذف المضاف وعلى الإجازة القوي وذلك لتضمن الإجازة العقل من المسالفة البليغة ما لا يتضمنه الإجازة القوي ولا الإجازة الاعرابي (قوله أى الخطاب المفصول) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله السين تفسير للمفصول وقوله الذي يتبينه تفسير للسين أى يجدد بيننا ظاهره أو يعلمه كذلك من يخاطب به وقوله ولا يلبس عليه تفسير لقوله يتبينه فظهر لك أن التبيين هنا بمعنى العلم والفهم وهذا عدل بنفسه وأما الذي معنى الظهور فهو لازم واعلم أن المراد بفصل الخطاب هنا ما الكتب المقررة على الرسل وأما معناه هو يعلم سننهم القولية واعتراض بأن فصل الخطاب

بهذا المعنى كيف تناول القرآن وقيمه من التشابهات ما لا ينبغي من مخاطبهم أو تنبئ عليه قلت المراد يكون الخطاب محمدينا ولا يتنبئ عليه أنه لا يصعب بقى فهمه من حيث لمخل باللاغة بحيث يعرف الخطاب مواضع الخذف والاضمار والفصل والوصل وغير ذلك من الاوصاف الموجبة البلاغة أو يحاج بأن كلام الشارح مبنى على مذهب المتأخرين من أن الراصحن في العلم يعلمون تأويل المتشابهات وهم الخطاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير فلا فهمم فخطاب الباري يجب أن يفهم ماخطوب به وهم يشيرونها ولا يتنبئ عليهم أو يحاج بأن الخطاب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يشيرونه وقال ان اشاعه عليه الصلاة والسلام الكلام البين لا يقتضى أن يكون كل كلام أو تبه كذلك وحينئذ لا ترد التشابهات على رأى السلف (قوله وأخطب الفاضل أى الكلام المميز بين الحق والباطل وشاع استعمال الحق والباطل في الاعتقادات والخطا والصواب في الاعمال) (قوله وعلى آله) فيه اضافة الآل للصغير وهو جائز على التحقيق خلافاً لمن قال انهم من آل انما يضاف إلى شرف وانظاره أشرف من الصغير ورد بان الصغير يعطى حكمه كرجسه في الشرف وعدمه وبذل الجواز قول عبد المطلب وانصر على آل الصلييب وعابده اليوم آله (قوله أصله أهل) أى من قولهم فلان أهل كذا أى مستحق له ولا شك أن الرجل مستحق لآله وأنه مستحقون أنه فأبدلت الهاء همة فتوالت همة تان أبدلت الثانية ألفاً فان قلت ابدال الهاء همة مشكل اذا قلنا تصريف الفعل لمهاو أخف والنقل عنلها هو أثقل اذا قلنا تانقل من آل الهاء وأجيب بأن هذا التثنية لم يقصد لذاته وانما هو وسيلة لتوصيل الخفيف المطلق وهو الألف ولم تقلب الهاء ألفاً من أول الامر لانه غير معهود في محل آخر حتى يقاس هذا علمه بخلاف قلمه همة فانه عهد كفى اراء أصله هراف (قوله دليل أهيل) أى دليل تصغيره على أهيل والتصغير رد الاشياء الى أصولها واعترض بأن في الاستدلال بالتصغير دورا وذلك لان المصغر فرع المكبر وحينئذ أهيل متوقف على آله فاذا استدلل بأهيل على أن أصله (ه) أهل كان آله متوقفاً على أهيل وهذا دور ولو توقف كل واحد على الآخر وأجيب أن الجهة منفكة لان توقف المكبر على المصغر من حيث العلم باصالة الحسروف وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود واعترض أيضاً بأن أهيل يمكن أن يكون تصغيراً

أو الخطاب الفاضل بين الحق والباطل (وعلى آله) أصله أهل دليل أهيل خص استعماله في الاشراف وأولى الخطر (الاطهار)

على من هم المعينون للشارع في تبليغ الشرائع وتعليقها فقال (وعلى آله) أى أهلهم وهم المؤمنون من نبي هاشم وأصل آل أهل أبدلت الهاء همة ثم أبدلت ألفاً دليل قولهم في التصغير أهيل والآل لا يضاف الى المصغرة شرف وخطر فلا يقال آل الحداد أو آل الجزار (الاطهار) أى الظاهر من من وصف من هذا العلم وقيل هو قول ما بعد في ذلك توطئة لذكرها بعد ذلك ص (وعلى آله الاطهار

لاهل لآل لا وحينئذ فلا يصح الاستدلال وأجاب بعضهم بأن آل هذا مكبر ولا دس صغر ولم يسمع الا أهيل دون أو بل حتى يكون أصله أول ولا أهيل حتى يكون أصله آل ولا سأل حتى يكون أصله آل فدل على أن أهيل تصغيره وهذا لا يمنع من كونه تصغيراً لاهل أيضاً لكن ما ذكره ذلك البعض من أنه لم يسمع أو بل فيه نظرف في المطلق عن الكسائي سمعت أعرباً ياتخصيصاً يقول أهل وأهيل وآل وأو بل فالاولى في الجواب أن يقال ان أهيل وان كان يحتمل أنه تصغير لاهل لكن أهل اللغة ثنائ وقد فاهم الدليل عندهم على أنه تصغير لآل أيضاً فان قلت ان الآل لخص بأولى الخطر والشرف والتصغير على أهيل يناق ذلك لالة التصغير على التصغير قلت معنى قول الشارح خص استعماله لانه لا يدخل الاعلى من شرف والتصغير انما اعتبر في المضاف الذى هو آل وليس معتبراً في المضاف اليه كالشرف فلا تنافي لاعتبار كل منهما في غير ما اعتبر فيه الاخر سلنا أن كلام التصغير والشرف معتبر في المضاف لكون الشرف سري من المضاف اليه الى المضاف فلا تلزم التنافي لان التصغير باعتبار لا ينافي الشرف باعتبار آخر فاختصاصه بأولى الشرف ولو من بعض الوجود والتصغير من بعض الوجود وأما الجواب بان تصغيره يجوز أن يكون للتعظيم فلا يمنع من اختصاصه بالاشراف فقد ناقش انه بأن تصغيره التعظيم فر عن تصغيره التصغير كاصحوايه (قوله خص استعماله في الاشراف الخ) يريد الشارح أن آل وقع فيه بحسب الاستعمال تخصيصاً وان كان عاماً باعتبار أصله وهو أهيل \* الاول انه لا يضاف لغیر العقل فلا يقال آل الاسلام ولا آل مصر وأمثالهما وقال أهل الاسلام وأهل مصر \* الثاني انه لا يضاف للعاقل الا اذا كان شرف وخطر فلا يقال آل الجزار وقال أهل قبل والسبب في ذلك انهم لم يتركبوا في الآل التفسير اللفظي بتغير الهاء وتكميل التخصيص الاول فصد الاسلام معين اللفظ والمعنى ولما كانت الهاء فارقت لا يكون من اقصى المطلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذى هو حرف خفيف نقص قوى فان تركبوا التخصيص الثاني بحسب هذا النقص (قوله في الاشراف) في القاموس الشرف محر كالعلو والمكان العالي والمجد ولا يكون الا بالآباء أو علواً بحسب آه اذا قلت هذا فقول الشارح وأولى الخطر أى به دفع توهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء أو علواً بحسب آه اذ علو الخطر يقع الخاء المعجمة والطاء المهملة معناه العظيم أى سواء كان في أمر الدين والدنيا كالنبي أو الدنيا فقط كالزعرور الحكيم وقوله الخطر يقع الخاء المعجمة والطاء المهملة معناه العظيم أى سواء كان في أمر الدين والدنيا كالنبي أو الدنيا فقط كالزعرور

(قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالضم نقيض التنجس كالتطهارة وطهر كصبر وكرم فهو طاهر وطهر وطهور وجمع أطهار وطهاري وطهر إذا عطلت هذا العلم أن هذا كوالشارح ضمن أن الأطهار جمع الطاهر لا يتخالف ما قاله في شرح الكشف من أنه جمع لطهر بكسر الهمزة وتشديد طاء المعجمة لأن المفرد من هذه المادة ثلاثة ألفاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجوع الثلاثة فتكون أطهار جمعا للطاهر لا يتألف ما جمع لطهر نعم ما نقله في شرح الجوهري من أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت لا يسلم كأعلت من كلام القاموس وما قاله العلامة القفطي من الجواب عن التفاضل بين كل الشارح هنا وفي شرح الكشف من أنه تقديم مراد الشارح هنا أن الأطهار جمع الطاهر مجتبى المعتبرين فلا تخالف بين كلاميه لا حاجة اليه ويخالفه القياس بصاحب وأوجب هذا محصل ما قاله العلامة عبدالحسين (قوله وصحافته الأخرى) أن المختار من الصحابة في الأصل مصدر يقال صحه صحمة وصحامة أطلق على أصحاب خير الأنام وأصحاب الأخس من أصحاب لاهم القليلة استعملها في أصحاب الرسول صارت كالهم لهم ولهذا نسب النجاس إلى أصحاب الصدق أبي أصحاب كانوا ثم المختار عند جمهور أهل الحديث أن الصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقبل وطالت صحبته وقبل ورى عنه والتظاهر من أرواد المصنف هنا كل مسلم يميز بحسب النبي صلى الله عليه وسلم ولوساعة وكان أصحابه عليه الصلاة والسلام عند وفاته مائة ألف واربعة عشر ألفا كلهم أهل (٢٦) رواية عنه وفي قول المصنف الأطهار التمام لقوله تعالى أنهار بألفه

جمع طاغر كصاحب وأصحاب (وصحابته الاخيار) جمع خير بالتشديد (أما بعد)

السقاوه فهو جمع طاهر على غريقاس وفيه ايماء الى قوله تعالى اعلموا ان الله يذهب عنكم الرجس  
اهل البيت ويطهركم تطهيرا (و. على صحابته) اسم جمع لصاحب (الاخبار) أى المختارين  
وهو جمع خبر بالتشديد لآخر الذى هو اسم التفضيل لانه فى الأصل لا يثنى ولا يجمع والمراد بالصاحب  
الصحابي وهؤلاء من لقنه وأمن به صلى الله عليه وسلم وفيه ايماء الى قوله تعالى كنتم خرافا ما خرجت  
للناس وقد ثبت بما أشعر اليه من الاتيين وجه تخصيص الال بالوصف بالاطهار والصحابة بالوصف  
بالاخبار (أما بعد) أى ههنا كن من شئ هذا الحد والصلاحه التى صلى الله عليه وسلم فكذلك الخ

ومحاسبته الاخبار) ثم آل النبي صلى الله عليه وسلم بهم بنو هاشم وبنو المطلب وقيل جميع الامه وقيل اولاد فاطمة رضي الله عنها وكان الحسن اضافته الى ظاهر لان الصلاة على الآل ورواها من طرق كثيرة ليس فهم الاضافة الى مضر ولان الكافي والناس والزهد يسمونهم الاضافة الآل الى المضر

لكن يرد عليهم قوله وانصر على آل الصليب وعابده اليوم آلا

وقوله الاطهار جمع طاهر ذكره ابن سبويه وهو نادر كجاءه ل وأجهال والمترادوا الطهاره من الذناب والنفاق والصباية الا كثرة ما فتح الصاد ويحوز كسر هاء على لغة وهم كل من رآه النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وقبل غير ذلك مما يطول ذكره والاخبار جمع خبر كبرت وأمرات وبين الال والصباية عموم وخصوص من وجه لان المتابعي الذي هو من بني هاشم وبين المطلب من الال وليس من الصباية وسلمان الفارسي مثلا بالعكس فلذلك حسن عطفهم عليهم ص (أما بعد) هي شئ كلمة فصحة قبل ان يفصل

عَنْ الرِّجْسِ أَهْلَ الْبَيْتِ  
وَبِهِمْ كَظُهُرِهَا كَأَنَّ  
فِي قَوْلِهِ الْإِخْيَارَ التَّجْمِيعَ لِقَوْلِهِ  
لَعَالِي كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ  
أَخْرَجْتُ النَّاسَ مِنْهُ عَلَى  
أَنَّا لَطَّخْتُ بِخَطَابِ شَافِيَةٍ  
وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ خَرَكُمُ قُرْنِي وَقَدْ  
تَبَيَّنَ عَقْلَانَا مِنَ التَّجْمِيعِ  
لِلْأَتَمِّينَ وَالْخَدِثِ وَجْهَهُ  
تَقْصِصُ الْأَلِّ الْوَصْفِ  
بِالْإِطْلَاقِ وَتَقْصِصُ الْأَصْحَابِ  
بِالْوَصْفِ بِالْإِخْيَارِ (قَوْلُهُ  
جَمْعٌ خَيْرٍ بِالتَّشْدِيدِ) أَرَادَ  
هَسْبُنَا أَنَّ الْإِخْيَارَ صِفَةً  
مُشَبَّهَةٌ وَأَصْدِقُهَا هَذَا خَيْرٌ  
بِالتَّشْدِيدِ لِأَنَّهُ تَقْصِصٌ لَهَا  
فِي الْقَامَرِ م. أ. الْخَفِيفَةُ

في الجبال والمسلمين المستندة في الدين والصالح كذا قال عبد الحكيم ومحمداً أن  
خبر إذا كان صفة مشبهة سواء كان مستنداً أو مخففاً يجمع على أخبار لكن الشارح أخافه بالتشديد لأنه لما مناسب الأقام وقال القناري  
قدس بالتشديد سبب أن زاع عن خبر المصور عن أخبار أفعال تفصيل فانه لا ياتي ولا يجمع ولا يؤنث لكونه في التقدير أفعال من وأفعال من  
لا يتصرف فيه لكونه مشابهاً لفظاً ومعنى لا فعل التجه غير المتصرف فيه كما تقرر في التصو هذا لا ينافي أن خبراً الواقع صفة مشبهة  
إذا كان مخففاً يجمع على أخبار كالشديد وعلى هذا فاقول الشارح جاع خبر بالتشديد أي في الحال أوفي الأصل فانه دفع ما يوافق أن  
ظاهر كلام الشارح يقتضي أن خبر الخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على أخبار وليس كذلك (قوله أمابعد) أمابعد الفصل أي  
الفصل ما بعد ما عايناهم على التاكيد ووجه افتداهم التوكيد أنك إذا أردت الأخبار بقيام بدلتهم وإذا أردت أنك كبد ذلك  
فأما خبراً واقعاً على صفة مشبهة فماز يدفعهم أي جهابكمن من غير بدلتهم فقد علفت بقيام بدلتهم وجودي في الدنيا وذلك محقق والمعلق على  
المحقق محقق فأن قلت ان مقصود الجراء وهو كون علم البلاغة وقوامها موصوفاً بالأوصاف التي نسبة محقق لا إنكاره ولا شك فيه  
والثا كبد يكون لرفع الإنكار والشك قلت يعني في محضنا كبد الإنكار التزني على الادعاء على أن الثا كبد قد يكون بغيره إلا اعتنا  
الحكم وترره في القوس كما ساق في إن شاء الله



(قوله هو) أي لفظ بعدهنا وانما قيدنا به لاجل قوله المبينة والالفاظ بعد في هذا أنه قد يكون معربا (قوله من الظروف) أي الزمانية  
نظر النطق أو المكتوبة باعتبار الرفع لكن في الثاني بعد وقوله المبينة أي على الضم (قوله المنقطعة الخ) هذا إشارة لعل البناء والمراد  
لا تنقطعها الفظا لا المعنى والاختطاف لا يتطابق لا يتطابق البناء لان الانقطاع قد يجمع الأعراب وحاصله له ما حذف المضاف اليه وقوى  
معناه وهو النسبة الجزئية وأدى ذلك المعنى المضاف وهو الطرف صامشاه الطرف في المعنى فلذلك بيني (قوله أي بعدا لمدخ الخ) أراد  
بالجدة نافية أي في الشاعفة دخل البسلة فاتهم من جهة التنازع وقد أتى بها الصنف (قوله لتباينتا عن الفعل) علمه كونهما عاملا في  
الطرف أي أن عملهما ليس من ذاتهما بل لتباينتا عن الفعل وهو يكن الذي هو فعل الشرط وفي هذا إشارة إلى أن العامل في الطرف حقيقة  
الذيل وأما ما فطر بقى العروض وذلك لان الطرف من متعلقات الشرط الذي ثابت عنه ما فتكون أما نائية عنه بمعنى وعلا (قوله  
والاصل الخ) هذا في قوة العله لنافه أي لان أصل التركيب الذي ثابت فيه ما مضاف الفعل مهما الخ وأما متناصف جواب عن سؤال  
مقدّر تقدس ما بين الفعل الذي ثابت عنه أما ثم ان المراد بالاصل ملحق الكلام أن يكون عليه وليس المراد أن الكلام كان مطولا لم  
اختصر واعترض بأنه دلالة على هذا الأصل لان الفاء غاية ما تقتضي شرطاً لا خصوصاً ومما يجاب بان غيرهما ان كان خاصا  
بشيء لان من لم يعقل والمفسره ومتى لازما وأين المكان والمقصود هنا التعميم واذ ما هو عام ما لان المناسب للمقام التوكيد مهما  
فلذا اخترت لا يقال ان أن يصاغها قلت ثم لانها للشد فلا تناسب المقام ثم ان مقتضى هذا الأصل الذي ذكر ان الطرف  
المتوسط بين أما والفاهم من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جملة مستقلة وشرع ذلك قوله سابقا والعامل فيه أما لتباينتا عن الفعل  
وهو قول بعضهم وقيل ان الواسطة بين أما والفاهم من متعلقات (٤٧) الجزء اطلاقاً أي طرفاً كان أو غيره

هو من الظروف المبينة المنقطعة عن الإضافة أي بعد الحد والصلوة والعامل فيه أما لتباينتا عن الفعل  
والاصل مهما يكن من شيء بعد الحد والصلوة مهما هما مبتدأ والاسمية لازمة للتبنياد وكن شرط والفاء  
لازمة له غالباً  
فبعد طرف مبني لقطعه عن الإضافة مع نسبة معنى المضاف اليه والعامل فيه إما الفعل الذي ثابت  
عنه أما أو أما بنفسها لتباينتا عن الفعل ولما كانت أما بمعنى مهما يكن من شيء ومهما هما اسم شرط  
مبتدأ والمبتدأ ملازم للاسمية ولشرط ملازم للفاء في بعض الأحيان الزمت أما الفاعلة مقامها الضم  
الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكرها في خطبه وكذلك  
العرب قال مصبان  
لقد علم الحي اليماون أنني \* اذا قلت أما بعد أني عظيم

وقدمت تلك الواسطة عليه  
لتكون كالعوض عن فعل  
الشرط المستتر حذفه بعد  
أما مجزبه على طر بقسمة  
واحدة وعليه معنى السارح  
في المطبوع في متعلقات  
الفعل وقيل ان كانت  
الواسطة مما يصح عمل ما  
بعد الفاء فيها بأن كانت  
طرفاً فهي من متعلقات

الجزء وان لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها فهي من متعلقات الشرط المحذوف والذي عليه المحققون القول الثاني لانه تعليل  
الجواب على بحثي وهو وجود شيء ثنائي الدنيا بخلافه على القول الأول فإنه يكون معاقلي وجود شيء مقصد بكونه بعد الحد وتعليل  
الشيء على المطلق أقرب لتعقيقه في الناحية من التعليل على المقصد وان كان الأمران بالنظر لمافي المقام (١) بيان لتعق  
ما علق عليه فيهما (قوله رهما هنا) أي في هذا التقدير الذي ذكره الذي هو أصل أما وانما قيدت ابتداءً ثمهما هما لانها قد تكون في  
غير هذا المكان منفعول كقوله ثلثهما منطلق من شيء أقبل (قوله والاسمية لازمة للتبنياد) انما يقل مع أن المقام مقام اضمار ولا  
يتوهم رجوع الضمير إلى خصوص هذا المبتدأ الذي هو مهما فإشارته إلى أن الاسمية لازمة للتبنياد أي مبتدأ كان (قوله ولكن شرط)  
أي فعل شرط وكان هنا تامة بمعنى وجودها على ضمير يعر على مهما وهو الدال على اسميتها من شيء بانها هي في موضع الحال فان قلت  
لأفائدة هذا البيان لان مهما عامة فهي نفس الشيء فبيانه لشيء نفسه ولأفائدة هذا البيان قلت فأفادته التخصيص على عمومها  
وانها غير خاصة بزمان ولا مكان ولا غير ذلك فهي ليست واحداً بخصوصه فهذا البيان مقيداً كبداء الموم ويجوز جعل مهما الزمان  
والشرط وفاعل يكن من شيء على جعل من زائدة لان الشرط في حكم غير الواجب والمعنى أي زمان وجدفه شيء (قوله والفاء لازمة  
له) أي لجوابه وقوله غالباً أي في أغلب أحوال الجواب وذلك فإذا كان الجواب لا يصلح للمباشرة إلا بدأن يجعل شرطاً كما لو كان جملة  
اسمية أو فعلية أو فعلها جامداً أو مني بما أولى أو مقرر وقد والسبب وأسوف وأما دخل لمباشرة إلا بدأن كان ماضياً غير مقرر  
قد أو مضارعاً مبتدأ أو متفصيلاً لعل بزمه الفاعل اقترانه بما جزأ وما حذفها في حديث والاستيعاب ما حذف في قوله \* من يفعل  
الحسانات الله يشكرها \* فضرورة (١) بيان كذا في الأصل والصواب سين الآن يجعل كان شانية كنهه

(قوله نحن نضعفت أما الخ) المراد بالتضعف القيام والحلول محل المبتدأ وفعل الشرط يجعل الابتداء بمعنى المبتدأ وإضافة معنى اليه بيانية ويجعل الشرط بمعنى فعل الشرط أو في الكلام حذف مضاف أى معنى مملووم الابتداء ومزوم الشرط ومزومهما هو مملووم يكن أعني المبتدأ وفعل الشرط أى نحن قامت أمهات المبتدأ وهو مملوومها المصروق الاسم ونحن قامت مقام فعل الشرط وهو يكن لزمتها الفاعل في كلام الشارح لقب وتشرع وشوش وعما ذكرنا من أن المراد بالتضعف القيام والحلول والمراد بالابتداء المبتدأ بالو الشرط الفعل اندفع ما يقال إنه الوقف عند ذلك المعنى حقيقة لكننا إما صافعا وهو باطل (قوله لزمتها الفاعل) أى لزموعا فاعل أى غالبالاعقل فلا ينافي أنها قد تحذف فلا فلا غير ضرورة كحديث ما أبعد ما بال أقوام الخ وكثيرا عند تقدير القول في الجزاء كقوله تعالى فما بال الذين أسودت وجوههم كقتر تم أى فقال لهم أ كفرتهم وعند الضرورة كقول الشاعر

(قوله ولصوق الاسم) اعترض بأن اللازم للبند انما هو الاسم فكان الواجب أن يكون اللازم لأمّا الاسمية اللازمة  
لأهمه انقياسه ما قامها للصوق الاسم وبجواب بأن لصوق الاسم وإن لم يكن لازماً للبند إلا أنه أعطى هنا حكم اللازم وأقيم مقامه لمقتضى  
ذلك أنه يلزم على جعل الاسم لازماً هنا من وجهين أحدهما المصلحة المتعينة لها فحصل لصوق الاسم أى وقوعه بها بالافضل بل أعني انما  
يدرك كله لا يتروك كله . والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لازم للبند وفى حكمه فهو اسمية حكم وأجاب العلامة عبدالحكيم بأن  
لصوق شئ بشئ أعني أن يكون باعتبار نفسه وذلك كالصوق الاسم للبند أو باعتبار تحققه كالصوق له لأمّا فان الملاحظ هنا هو من  
أفراد الاسم وحده فلا اعتراض واعترض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى فما كان كل من المقرين وأجاب في الكشف بأن التقدير  
فاما المتوفى أن كان الخ فالاسم لا يصح تقدرا (٤٨) (قوله إقامة اللازم) أى الذى هو الفاعل الاسمى الحكمية

حين تضمنت أمام معنى الابتداء والشرط لزمنها القام والمضارع الاسم عامة لازم مقام المزموم وإبقاء لآثره في الجملة (الجملة) هو ظرف

الاسم ووجود القام بعده إبقاء في الجملة لآثر المحذوف وأما لازم التي هو الاسم والاسمعة والقام مقام المزموم التي هو المتبدا أو الشرط وهو مفعولها ويحتمل أن يراد في معنى الشرطية الفعل المطلوب للمفعول وهو ظاهر وإنما قيدنا ابتداء مفعولها هنا لأنها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا كونهما مفعولا أعطى من شئ أقبل (الجملة) قيل إن لهذه ظرف زمان بمعنى حين يلحقها ما مضى انظروا كقولنا ما جئني وسيأتي ذلك في آخر الكتاب والمعنى ما بعد الحمد والصلاة ص (فلا

أخرى من أمثلة الفاء أقامه الازم مقام المزموم في الجمله وإبقاء لثرف في الجمله ولزم أمثلة الصوق الاسم أقامه الازم مقام المزموم في الجمله وإبقاء لثرف في الجمله . وبيان ذلك أن الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزء إلا أنها ليست في مقامه حقيقة لأن مقامه حقيقة ما قبل الظرف وهو المحل الذي فيه أمثاله كانت الفاء قريية من أمثاله كما أنها حلت محل مزمومها فهي حالة في الجمله لا في التعقيب . وكذلك الصوق الاسم فيتم في مقام المبتدأ لأن مقامه حقيقة هو موضع أمثلة ما قبلها ثابت عنه . ووقع في موضعه لكن لما كان الاسم ماصلاً لها فكانت الاسمية حلت محل مزمومها فهي حالة تحذف في الجمله لا في التعقيب . وقوله وإبقاء لثرف المزموم مفرد مضاف يتم فكأنه قال وإبقاء لثرف أمثاله أو علاماته ولوازمه في الجمله . فأمثلة المبتدأ الاسمية والخبر والحل بينهما فاء مارة ثلاثة والاسمية أى الحكيمية بعض تلك الأمثلة . فأنه قد ثبت أن أمثلة المبتدأ في الجمله من حيث بقاء بعضها . وأن أمثلة الشرط الفاء والخبر والشرط والقائد بعض تلك الأمثلة . فأنه قد ثبت أن أمثلة الجملتين من حيث بقاء بعضها . بقى شيء آخر وهو أن قوله أقامه لثرف أصبح جعله على أنه لا يمتثل لاختلافهما في الدال لأن فاعل لزم أمثلة الفاء مفعول أقامه الواضع . وأوجب بأننا نؤول لزم أمثلة هذا المبتدأ في الفاعل وهو الواضع أى الزم الواضع أمثلة الفاء لاجل أقامته فهو على حد قوله تعالى والذين يركبكم خوفًا فاعلهما أى ليعلمكم خائفين . قوله وهو ظرف . أى أذا وقع بعده جملتان والواضع حرف نفي . كلمته من دوزن دولما يتفقه الندم وأوجب على الأشخاص أن نفس لماعليها حافظ . وماذا أعاد السارح من ظرفيتها أى في أذا أولها جملتان هو أحد قولين للتكوين . وقال ابن هشام وابن خروف أنها حرف شرط ما وقع لوقوع غيره عكس قولنا شرط ما لم يقع لا تنفاه غيره . واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت الآية . فقال لو كانت ظرفاً لاحتاجت لعامل ولا جائز أن يكون قضيئاً لأنها مضافة إليه على جعلها ظرفاً للمضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا جائز أن يكون دل لأن ما التاقية لها الصدارة وماله لا يعمل ما بعده فيقاله وليس في الكلام ما يعمل فيها غيرهما ولذا انتفى العمل في الاسمية وثبتت الحرفية إذ لا فاعل لغيرهما

وأوجب باختبار كون العامل فضيلاً ونفع كونها مضافة كذا قال ليس لكنه مخالف للكلامهم إذ كل من قال بظرفها قال أنها قضائية  
لجهة فعلية ماضية وجوبا فالأحسن في الجواب أن يقال إن العامل فيها جواها وهو دل والطرف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها  
واستدل ابن خروف على حريته بأنه لو كان ظرفاً لما جازمنا كرمتي أمس أكرمته اليوم لأنه إذا كان ظرفاً كان عاملاً في الجواب والواقع  
في اليوم لا يكون واقعاً أمس وأوجب بأن هذا المثال مؤول والمعنى لما ثبت اليوم أكرمته في أمس أكرمته اليوم فهو مؤول  
قوله تعالى إن كنت قتله فقد علمته فإن الشرط لا يكون الاستقبال والمعنى إن ثبت أني كنت قتله (قوله يعني إذ) هذا أحسن من  
قبول الشارح في المؤول أنه بمعنى إذا لأن الماطر في الماضي من الزمان وإذا كذلك بخلاف إذا فاعلم المستعمل في الآية بينهما وبين إذا فوري  
وأحسن من قول أبي علي الفارسي وإن جئنا بمعني حين ولا سميت حسنة لأنه يلزم عليه أن تكون الماطر فاعلمها ولا تكون لازمة  
الاضافة للجملة كمن وليس كذلك إذ كل من قال نظرية لما قال بوجوب اضافتها للجملة بعدها (قوله يستعمل استعمال الشرط) أي من  
حيث أضافتها للتعليل في الماضي (قوله يلبه فعل) أي ولو تقدراً كما في قوله

أقول لعبدالله ما ساقوا \* ونحن وادى عبدشمس وهائم

فإن ساقوا فاعل فعل محذوف يفسره وهائم بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت دليل أقول وقوله شمس أمر من شمس البرق إذا تقاربت  
إليه والمعنى لما سقط ساقوا نالعت لعبدالله شمس (قوله ماض لفظاً) أي في اللفظ كما وقع في المتن وقوله أومسني أي وأماض في المعنى  
فجاء بك زدي فاعلاً أكرمته (قوله وعلم نوابها) أي والعلامة الذي له تعلق بنوابها وهي الوجود المحسنة للكلام البليغ كالبناس  
والتلج وغير ذلك وتعلق العلم بذلك الوجود من حيث الجست فيه عنها ثم إن الشارح (٤٩) لم يرد بتقدير علم أن المضاف هنا مقدر عطفاً

على المضاف السابق أعني  
علم البلاغة وأن لفظ نوابها  
مرفوع بأفامته مقام  
المضاف في الإعراب كما هو  
المشهور ومجروبو على مجوز  
سيبويه أبقاه على إعرابه  
لأن أفراد الضمير في قوله إذ  
به يعرف بالإلغاء بل أراد  
أن نوابها عطف على  
المضاف إليه السابق أعني

بمعني إذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظاً ومعنى (كان علم البلاغة) هو علم المعاني  
والبيان (و) علم (نوابها) هو البديع  
أكرمته أومعني كقولنا لم يجئني أهنتك تستعمل استعمال الشرط في ربط شيء بمحذولها وهو  
التحقيق لأن مواد استعمالها شاهد بذلك وقيل إنها عرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لولأنها  
لم يقع لتشافه غيره والمغاد في أحد التقديرين قريب من الآخر وإنما اختلف في إعرابها إما عطف  
عاملاً أو ظرفاً وانما قلنا الماهذه استعرازا من لما أخت لم التي هي حرف جر فليست محلاً لهذا  
الاختلاف (كان علم البلاغة ونوابها)  
كان علم البلاغة ونوابها

(٧ - شروح التلخيص أول) البلاغة والعلم المضاف في الأول مسلط عليه ثم إنه رداً شك بأن علم البلاغة إن كان

المراد به المعنى العلمي كان تنسبه الشارح له بقوله هو علم المعاني والبيان ظاهراً إلا أنه بشكل عليه اللفظ على جزء العلم وعود الضمير  
عليه وهو لا يجوز لأنه ليس بمعنى مستقل وإن كان المراد به المعنى الإضافي أي العلم الذي له تعلق بالبلاغة فليصم تنسبه الشارح لأن  
العلم الذي له تعلق بالبلاغة يشتمل النعم والصرف واللغة وإن صح العطف ويوجب باختبار الثاني ورياده علم البلاغة علمه زيادة تعلق  
بالبلاغة بأن دون لاجلها واحتمل فلا يشمل غير العلمين المذكورين أو يحتجناز الأول وقال الإعلام الإضافية قد يعمل مجزها حكم كلها  
كأن مصدرها كذلك وإنما منعوا عن مجزها من الصرف في أي هريرة العلمين التائبين هذا وقال العلامة الخطابي يمكن أن يدعى أن العلم  
هو لفظ البلاغة فقط ثم أتى بعل وأضف اليه من إضافة العلم للخاص كعلم النحو وحينئذ فالعطف على العلم على جزئه واعترض عليه  
بأن نوابها البلاغة عبارة عن الحسنات البديعية كما هو هي ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل نوابها بالعلمي المصدري وهي مطابقة  
للكلام لمقتضى الحال وقد يجاب بأنه لا مانع من أن يجعل في العبارة استخدام بحيث يقال أنه ذكر البلاغة أولاً بمعنى العلم وأعاد علمها  
الضمير بمعنى آخر وهو المطابقة قال العلامة عبدالحكيم وهذا القول مع ما فيه من التكلف لا يتم إذ لم يثبت أن البلاغة علم لهذين العلمين  
وقول المصنف فيما يأتي وسموها بالبلاغة المراد بالتسمية فيه الإطلاق لا الوضع شيء آخر وهو أن السيد في شرح الفتح نقل عن  
صاحب الكشف أن البديع ليس علماً مستقلاً بل هو دليل على البلاغة وكذا السكاك في علمه المصنف فبارأسه وجعله مع نفي  
البلاغة من أجل العلم معللاً ذلك بأن كشف الاستارع وجوده لا يحجز بهما أنه لا مدخل له في الكشف المذكور ولا في معرفة دقائق  
اللغة العربية وأوجب بأن الحق مع المصنف في عدله على أن البديع موضوع غير به عن موضوع علم البلاغة بالحنية المعروفة في  
موضوعات العلوم وله غاية أيضاً فله علم مستقلاً من العلوم الأدبية وأوجه ولما كان البديع تابعاً للعلمي والبيان غلب عليه في الحكم

بالاحلية والادنية وأجرى التعليلين بناء على ذلك (قوله من أجل العلوم) أتى من الإشارة إلى أنه ليس أجل العلوم على الإطلاق بل من الطائفة التي هي أجل العلوم وهذا لا ينافي أن من تلك الطائفة ما هو أجل منه كعلم التوحيد وعلم الشرائع (قوله قدرا) أي منزلة وسرنة وهو غير محمول عن الفاعل وهو اسم كان أي لما كان قدر علم البلاغة وسر من أجل أقدار العلوم ومن أدق أسرارها وقال عبد الحكيم انه تعمير من نسبة الاجل الى العلوم محمول عن (هـ) الفاعل أي لما كان علم البلاغة من طائفة علوم أجل قدرها من العلوم وكذا قوله

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سر) أي بعلم البلاغة ونوابعها لاغيره من العلوم كاللغة والصرف والحو (تعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا

من أجل العلوم قدرا) أي لما كان العلم الذي يفرق به بين الكلام البليغ وغيره وهو يشمل نوعين أحدهما علم المعاني والثاني علم البيان أي لما كان هذان العلمان مع العلم الذي تعرف به الوجوه المحسنة للكلام البليغ وهو السديع من أعلى العلوم وأرفعها قدرا ولا يترتب من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجملها جميعا وإنما يترتب كونها من الطائفة التي هي أجل العلوم فيصعب أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع (و) كان من (أدقها) أي العلوم (سرا) أي سر هذا العلم مع تابعه من أدق أسرار العلوم وأراد بسر العلم ما يدرك بذلك العلم ثمرين علم أدق سر بقوله (اذنه) أي بهذا العلم ونوابعه لاغيره من سائر العلوم (تعرف دقائق العربية وأسرارها) والدقائق والأسرار معني وهي المعاني الدقيقة والحكم المستنبطة في تراكم البلغاء التي تقتصر إلى السليقة الكاملة العربية والفطنة المتوقفة في تعلم تلك الأسرار والمعاني البادية في مسند التامل المدركة حتى للبلاء فلما كان به تعرف دقائق العربية التي هي من أدق الدقائق لانظوارها كان

من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا) ش علم البلاغة نازع بطلق على العلوم الثلاثة التي تضمنتها هذا المختصر وتارة يطلق على علم المعاني والبيان وعلم البديع حينئذ تابع والمصنف جعل علم البلاغة مجموع العلمين وجعل علم البديع من توابع البلاغة والتابع والتبوع علما واحدا \* وقوله من أجل العلوم قدرا وقع مثله في الكلام كثيرا أعني دخول من على أفعال التفضيل وإنما يكون ذلك في أحد موعودين \* الأول أن تكون الأفراد مستوية الرتبة في غير ما على غير ما فيقال على كل منها أنه الأفضل لأنه بعضه فيصير ما ذكره المصنف أن كانت علومها مستوية الرتبة وهما أن يعلم ذلك أما إذا كانت العلوم متفاوتة فلا يصح أن يقال على أحدها أنه من خيرها بل هو خيرها بل لا يقال على أحدها أنه من خيرها لأنه ليس شأمنه تقول زيد أفضل الناس ولا يقال من أفضلهم إلا إذا كان له مساو \* الثاني أن يكون بعض أنواع الحقيقة أفضل أنواعها فيقال حينئذ في ذلك النوع انه خيرها فيقال عنه أن يقال عن كل فرد من أفرادها أنه من خيرها أي من النوع الذي هو خيرها ومن هذا القسم قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم على قراءات فتح انضمام من النوع الانفس ولا يكون من النوع الأول لأنه ليس له من مساويه في النقاسة فلو أراد ذلك المعنى لقال أنفسكم دون من قبلته لهذه الحقيقة وعبارة السكاكي أن هذا أعظم العلوم وكان المصنف أي عن خلافه وقد وجهه كلام السكاكي بأنه إذا كانت وجوه الأبحاث لا تدرك إلا بهذا العلم كما ذكره صدق أنه أعظم العلوم لتأديته إلى علم الأصول الشرعية وقوله وأدقها سر أساليب سانه وأنى المصنف بالطاق لمضادة الاجل للادق ثم شرع في تعليل ذلك فقال ص (اذنه) تعرف دقائق العربية وأسرارها

سرا أي من علوم أدقها سرا من العلوم ولا يترتب على اسم التفضيل في الظاهر فإن التقدير مجرد اعتقاد لاستعمال (قوله سرا) أي نكات فأسرارها ونكاته من جهة الدقيق من أسرارها وفي الاجل والادق صنعة الطباق وفي قدرا وسرا من عيوب القافية المطلقة الاختلاف بالتخفيف والتشديد (قوله اذنه) تعرف الخ هذا الدليل على غير ترتيب الف و غما ليس بلسان ترتيب الف لكون الكشف عن وجوه الأبحاث متوقفا على معرفة دقائق العربية المذكورة في هذا الدليل (قوله لاغيره) إشارة إلى الحصر المستفاد من تقديم المحمول وقوله من العلوم إشارة إلى أن الحصر اضافي والافتقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كالمهام أو سلفه كالمسرب (قوله دقائق العربية) أي دقائق اللغة العربية ونكاتها (قوله وأسرارها) غطف تفسير ان كان الضمير فيه راجعا إلى العربية أي دقائق

العربية وأسرار العربية والمراد بها المعاني المدلول عليها بقواص التراكيب من التقديم والتأخير والناس كيدوعلمه وهي مقتضيات الاحوال وعطف بغار ان كان الضمير راجعا للدقائق أي دقائق العربية وأسرار تلك الدقائق وعلى هذا فإدراكه لدقائق الاحوال وبالاسرار النكات التي تقتضيها تلك الاحوال والأول كالشك وخلو الذهن والثاني كالتأكيده (قوله فيكون من أدق العلوم سرا) أي فيكون من طائفة أدق العلوم سرا وفيه أن هذا التفريع مشكل لأن دقة

وبكشف

المعلوم تستلزم دقة العلم لأدقته فالمناسب أن يسدل أدق في التفرع بعد دقائق وأجيب بأن قوله فيكون مقترع على محذوف في كلام المصنف والاصل ودقائق العربية من أدق الدقائق فيكون الخ وذلك لأن ما يعرف به أدق الدقائق لا يكون إلا لأن أدق المصنف تستلزم أدقية الطريق الموصل اليه وأجيب القرطبي بأن اختصاص معرفة دقائق العربية وأسرارها مع كثرة ما على ما يشهر به مصنفه الجميع بهذا الفن بوجوب عدم معرفتها على سواه وأن ما سواه وكان أن لا يتجاوز عن إفادتها إلا لأنه أدق من نسبة في أفادته معرفة تلك الدقائق وحيداً فيكون هذا العلم من أدق العلوم سرراً كما لا يخفى وتأمل ثم اعلم أن هذا الاشكال انما يدعى جعل قوله وأسرارها عطف نفسه على الدقائق وأن ضمير أسرارها للعربية وأما على جعل الضمير للدقائق وأن المعنى أسرار الدقائق أي أدق الدقائق فلا ريب وذلك لأن دقائيق الدقائق عبارة عما هو أدق وأخفى فيكون تقدير الكلام أنه تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي أدق ومن المعلوم أن أدقية المعلوم تستلزم أدقية الطريق الموصل اليه وحيداً فيكون علم البلاغة وتوابعها من أدق العلوم سرراً واستقام أمر التفرع من غير احتياج لشئ مطوى في كلام المصنف (قوله) وبكتشف عن وجود الابهاز (أي عن أنواع البلاغة وطرقها المشتمل عليها القرآن التي هي سبب في إجهازه أي كونه مجهزاً بحيث لا يمكن (٥١) معارضته والابتناء به والرد ابتكاً الطرق

خواص التركيب (قوله) في نظم القرآن) حال من وجود الابهاز أو من الابهاز لخصه أختامه المضاف اليه مقام المضاف بأن يقال وبه يكشف عن الابهاز في نظم القرآن فهو مثل قوله تعالى أن اتبع منه إبراهيم حينئذ وقوله وبكتشف على صيغة الجهرول عطف على يعرف مشارطته في الطرف المتقدم وفي الصيغة وإلى هذا يشير قول الشارح أي به يعرف الخ وليس على صيغة المعلوم مسند الضمير علم البلاغة لا نصب الاستدراك بالجمع (قوله) أي به يعرف أن القرآن مجهز المراد المعرفة

(و) وبكتشف عن وجود الابهاز في نظم القرآن أسرارها) أي به يعرف أن القرآن مجهز

من أدق العلوم سرراً ثم أشار إلى عدة أفعية القدر بقوله (و) وبكتشف عن وجود الابهاز في نظم القرآن أسرارها) أي بالعلم المذكور وبأنه دون سائر العلوم تكشف الاستدراك عن وجود الابهاز أي عن طرق البلاغة وأنواعها التي بها يحصل إجهاز الخلق عن المعارضة للقرآن في نظمهم وبلاغته التي هي غاية مطابقتها لمقتضى الحال ونظم القرآن أسلوبه انما هو مقتضى التناسب لدلالة كلمة أفراداً وتركيب الكونه في غاية المطابقة لمقتضى الحال فالنظم الخاص فيه مستلزم للبلاغة فيملا بطريق النظم في الجملة على جمع الكلمات كيفما اتفق من غير رعاية المناسبة في المعنى ومن غير رعاية المطابقة الذي وجوده في القرآن محال فلما كان هذا العلم مختصاً بالادراك كون القرآن مجهزاً للاستشغال على الدقائق والأسرار بالبلاغة التي بالأطلاع عليها يقع مجهز الخلق عن معارضته وذلك بواسطة العلم برسالة تنبأ صلى الله عليه وسلم والتصدق برسالة من الله عليه وسلم موجب الفوز في الدنيا والآخرة كما هذا العلم من أجل العلم لأن ما لعلومه وغايتها من أجل المعلومات وأجل الغايات والعلوم انما تتفاوت في

وبكتشف عن وجود الابهاز في نظم القرآن أسرارها) ش اعلم ان علم العربية على ما قاله الرجبشري يرتقي إلى اثني عشر علماً غير أن أصولها أربعة اثنان يتعلقان بالمفردات هما اللغة والنصرف ويليها الثالث وهو علم التحولات المركبات هي المقصود منه وهي كالنتيجة لهما من بلها علم المعاني ولعلك تقول أي فائدة لعل المعاني فان المفردات والمركبات علم بالعلوم الثلاثة وعلم المعاني غايته من علم النحو كالاتى فائدة النحوي أن ينزل المفردات على ما وضعت ووربكها عليها ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تنهاى وتلك الاسرار لان العلم

الصدقية وأشار الشارح بذلك إلى أن مراد المصنف بكون هذا العلم يكشفه الاستدراك عن وجود الابهاز التي في القرآن معرفة أنه مجهز على طريق الكتابة لانه يلزم من كشف الاستدراك عن وجود الابهاز وطرقه التي في القرآن أن تعرفها وبأن من معرفتها معرفة أنه مجهز واعرض بأنه لا وجه لذلك المحصر لان معرفة أن القرآن مجهز كاستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الكلام وكذا معرفة أن إجهازه لكامل بالبلاغة فهو أن أدق قوله أي به يعرف الخ معرفة نفس إجهاز القرآن فالمحصار لا يلزم وأن أراد به معرفة أن إجهاز لكامل بالبلاغة فكذلك لما علمت أن كلامهم مستفاد من علم الكلام وأجيب بأن يقال يصح أن يراد الأول لكن المراد معرفة أن القرآن مجهز على سبيل التحقيق والاثبات بالدليل ولاشك أن هذا العلم يحصل بعلم البلاغة لأن ذكر إجهاز القرآن في علم الكلام انما هو على سبيل التعليل والتسليم ويصح أن يراد الثاني لكن المراد معرفة إجهاز لكامل بالبلاغة على سبيل التفصيل والتعيين وذلك انما يحصل بعلم البلاغة أنه يعرف أن القرآن مشتمل على الخواص والمقتضيات الخرجية عن قدره البشري فلزم ذلك أن يكون في غاية درجاة البلاغة فيكون مجهزاً وذكر أن القرآن مجهز لكامل بالبلاغة في علم الكلام انما هو على سبيل الإجمال اذ لا يعلم منه ما وجه بلاغته فضلاً عن وجه كمالها على أن معرفة الابهاز في علم الكلام لانه اذ علم الكلام انما يعرف به الإلهيات والنبوتات والسبعيات وإجهاز القرآن ليس منها فذكرها انما هو على سبيل

الاستطراد وسيله لتثبيت التوثيق عليه الصلاة والسلام بخلاف علم البلاغة فإن معرفة الالهام به لافيه فلا ر ودلائل شكك المن أصله  
(قوله لكونه في أعلى مراتب البلاغة) عليه لكونه معجزا وفيه أن القرآن كله ليس في أعلى مراتب البلاغة لأن بعضه أبلغ من بعض  
فيكون بعضه في أعلى مراتب البلاغة وبعضه دونه لكن كافي في مرتبة الالهام وظاهر الشارح خلافه وأن كافي في أعلى مراتب  
البلاغة وبجواب أن أعلى بمعنى عالي وهو يصدق على الأعلى وما دون الأعلى لأن على مقبول التشكيك على سائر مراتب العلو وأن  
أعلى باق على حاله ولكن المراد أنه في أعلى مراتب البلاغة بالنسبة لغيره من سائر كلام البقاء وهذا لا ينافي أن يكون بعضه أعلى  
من بعض في البلاغة (قوله لاشتماله على الدقائق والأسرار) هذا علمه لكون القرآن في أعلى مراتب البلاغة وعطف الاسرار على  
الدقائق مرادف والمراد به ما خواص الترا كيب التي تقتضيها الاحوال ثم ما ذكره الشارح من أن الالهام القرآن لاشتماله على  
الدقائق والأسرار إلى ليست في طوق البشر وقد رتبهم هو التحقيق عندهم وقيل ان الالهام من جهة صرف ومنع قدرة البشر عن  
الاتيان بمثله وقيل لاشتماله على الاخبار عن الغيبات وقيل لسلامته عن الاختلاف والتناقض وقيل لخالفته لكلام العرب من  
الرسائل والخطب والاشعار في الاسلوب سمى المطالع والمقاطع (قوله وهذا) أهم معرفة الالهام القرآن وسيله (قوله وهو) أي  
تصديق النبي وسيله إلى الفوز بجميع السعادات أي الدنيوية والازلية (قوله لكونه معاملا) أي ما يعلم من هذا العلم وهو كون  
القرآن معجزا وقوله وفائده أي وهي الفوز بالسعادات وفي الكلام حذف أي وحالة العلم بحالة معامله وغايمه وهذا تم التعديل  
وبما ذكرناه من أن المراد يعلم العلم ما يعلم منه اندفع ما يقال ان معلوم العلم عبارة عن قواعد الكلمة ككل حكمه منكر يجب توكيده  
وكل فاعل مرفوع وجب حذفه فيزعم تعليل (٥٣) التي بنفسه لان العلم نفس القواعد الكلية التي هي معلومات الفن وحاصل

لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجية عن طوق البشر وهذا وسيله إلى  
تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيله إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم لكون  
معلومه وغايمه من أجل المعلومات والغايم وتشبيه وجود الالهام بالاشياء المحببة تحت الاستنار  
استعارة بالكناية وأثبت الاستنار له استعارة تخيلية وذ كرا وجود ايهام أو تشبيه الالهام بالصور والجملة  
استعارة بالكناية وأثبت الوجود استعارة تخيلية وذ كرا الاستنار ترشيع ونظم القرآن تأليف كلياته  
فوائدها وغايمها ولما كانت المحسنات البيعية مؤ كده تحسين البلاغة جعل لها مدخل في الأجلية لان  
المؤ كده شيء لا يابس ان يعطى حكم أصله ولا يخفى أن ما به حصلت أدق فصره هو الأجل ما حصلت به  
المعاني والتجوى وإن ذ كراهة فهو على وجه اجبالي يتصرف فيه الباني تصرفا خاصا لا يصل إليه  
التجوى وهذا مكان معظم أصول القسمة من علم اللغة والصو والحديث وان كان مستقلا بنفسه

الجواب أن مراد معلوم  
هذا العلم ما يعلم منه ولا شأن  
أن الالهام القرآن يعلم منه  
واسطة أنه بصرف منه  
أسرار القصر وإن كانت  
التي ليس في طوق أحد من  
البشر الاتيان بها وليس  
المراد بالمعلومات المعلومات  
الاصطلاحية أعني قواعد  
الفن وبذلك قول  
الشارح معلومه بالافراد

ولم يقل معلوماته بالجمع كما هو العادة (قوله وتشبيه وجود الالهام) أي أنواع البلاغة  
وطرفه التي حصل بها الالهام وهي خواص الترا كيب وقوله بالاشياء المحببة أي يجماع الحفا في كل الاعن القليل عن يصلح للإطلاع  
على جمالها تكشف استنارها (قوله استعارة بالكناية) خبر عن تشبيه وجعل التشبيه المضر في النفس استعارة بالكناية بناء على  
مذهب المصنف وقوله وأثبت الاستنار تخيل أي على مذهب المصنف والجمهور (قوله وذ كرا الوجود) أي والتشريع هذا الطريق  
بالوجود ايهام أي توريه وهي أن يطلق لفظه معينا قريبا ويبدو براد منه المعنى البعيد في القليل في الاستعمال اعتمادا على  
قرب منه خفية وذلك كانه انطلق الوجود على الجبراسة أقرب وأ كثر استعمالا بخلاف اطلاعه على الطرق والأنواع فانه بعيد  
والقربنة على ارادة هذا المعنى البعيد هنا استعماله أن يكون الالهام له وجوده على الجبراسة (قوله أو تشبيه الالهام بالصور والجملة)  
أي يجماع ميل النفوس وتشوقها إلى كل (قوله وذ كرا الاستنار ترشيع) أي لان من ملائمت المشبه وانما يجعل أثبات الاستنار  
تخيلية على هذا التقرير كالأول لان الصور المستحسنة من حيث هي ليست الاستنار من لوازمها الخاصة بخلاف الاشياء المحببة  
تحت الست كافي التقرير بالأول ولا يقال ان الترشيح يجب أن يقارن لفظ المشبه وليس في المكينة والتخيل ذ كرا المشبه به فوجئ بذقلا  
ترشيع لانا ناول هذا غير لازم فصرح العلامة السيد بأن ترشيح يكون بالكينة كما يكون التشبيه ولما جاز المرسل وتعرفه بما يفترق  
بلفظ المشبه به من لوازمه تقرر فترشيح المصرفة فقط (قوله تأليف كلياته) أي جمعها على الصفة التي ذ كراهة وحيت كان المراد  
من لفظه مذكر فبكون التعبير عنه بالظ الذي هو داخل الالائي في السلك استعارة صريحة أو بالكناية بأن شبه القرآن بعقد الدرر  
على طريق الكينة وأثبت النظم تخيل أو شبه تأليف بكون القرآن با داخل الالائي في السلك ثم استعمل لفظ النظم

(قوله مترتبة المعاني) أي حال كون الكلمات مترتبة المعاني بحيث يكون كل معنى في مرتبة التي تليق به فلما كان أحد المعنيين لازما  
أومسبعا عن المعنى الآخر أي أولا بالمعنى الملزوم أو السبب ثم بالمعنى اللازم أو المسبب (٥٣) وكذا إذا أراد المحصر قدم العمول على عامه

لا حول أقاد ذلك فلما ترتبة  
التي تليق بالعمول حينئذ  
التقديم وبالعالم التأخير  
وإذا أراد المحصر عكس  
الامر (قوله متناسقة  
الدلالات) المراد بالدلالات  
الدلالات الاصطلاحية  
وهي المطابقة والتضنية  
واللازمة والمراد بتناسقها  
تساؤها ومطابقتها في  
المطابقة لمقتضى الحال أي  
حال كون تلك الكلمات  
دلائلها متناهية في المطابقة  
لمقتضى الحال فإذا كان  
الحال يقتضي دلالة المطابقة  
أقربها وهكذا ولا يراد أن  
هذا المعنى هو الذي يفسره  
ترتيب المعاني فيما هو فليزم  
عليه التكرار لأن الأول  
في المعاني والثاني في  
الدلالات وبينهما فليفرق  
(قوله على حسب ما يقتضيه  
العقل) أي على قدره  
(قوله لا توألهما في النطق)  
أي فلا يقال ذلك نظم  
القرآن والحاصل أن نظم  
القرآن لا يطلق على جمع  
كلماته كيفما اتفق أي من  
غير رعاية للناسفة في المعنى  
التي وجوهه في القرآن  
محال (قوله) وفي بعضها  
أي بعض مرادف لما

مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توألهما في النطق وفي بعضها أي بعض  
كيفما اتفق (وكان القسم الثالث

أعليه فلا يتصلو الكلام من ضرب من التنفث والتأكيد ثم إن في كلام المصنف من جهة ما فيه من  
الاستعارة تشبها \* إحداهما أن يكون المصنف قد شبه أوجه الإيجاز وهي أنواع البلاغة وطرقها  
التي حصل بها الإيجاز وتجميعها المطابقة لمقتضى الحال بالنسبة والحذف والتعريف والتشكيك  
والحقيقة والإيجاز والكناية وغير ذلك مما لا ينحصر بالاشياء الحقيقية تحت الاستعارات لظواهرها إلا على القليل  
عن يصلح للإطلاع على جمالها يكشف استعارها فاضطرر التشبيه في النفس استعارة الكناية على ما سيأتي  
تحقيقها أن شاء الله تعالى ويكون حينئذ كذا الاستعارة اللازمة للشبه بالاستعارة تفضيلة والتعريف عن  
هذه الطرق بالوجوه إجماع وهو التورية وذلك بأن يطلق اللفظ الذي معناه على أمدها وأقوالها  
استعمالا وذلك لأن استعمال الوجه في الجارحة المعروفة أقرب ومشبه قوله تعالى والسماء بناها بأيد  
فإن إطلاق اليد على القدرة عليهم ورتبه لأن إطلاقها على الجارحة أقرب إلى الفهم \* والتشبيه  
الثانية أن يكون قد شبه ما وقع به الإيجاز أو نفس الإيجاز بناء على أن الإيجاز أطلق على ما وقع به أو على  
نفس حقيقته من إطلاق المصدر على اسم المفعول أو بالأصو المستعينة في ملان النفس وتشوقها  
لأدراكها فيكون اعتبار التشبيه في النفس استعارة بالكناية أيضا وذكرنا أن التشبيه لا يشبه إلا ما  
يلائم التشبيه بهو يكون ذكر الوجودات تخيلية وانما لم يجعل الاستعارة تخيلية في هذه التشبيه لأن الصور  
المستعينة من حيث هي ليست الاستعارات لازمة لها الخاص الذي يتقوم به وجه التشبيه ويشكل بخلاف  
الاشياء الحقيقية تحت السر كافي التشبيه الأولى ثم عطف على جملة كان قوله (وكان القسم الثالث)

\* وأعلم أن على أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل فإن الخير والانشاء الذين يتكلم فيهما المعاني هما  
موضوع غالب الأصول وإن كل ما يتكلم عليه الأصول من كون الامر للوجوب والنهي التحريم  
(١) ومسائل الأخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقدير والاجال والتفصيل والتراجم كلها  
ترجع إلى موضوع علم المعاني وليس في أصول الفقه ما يفوقه كلام الشارع عن غيره إلا الحكم  
الشرعي والقياس وأشباهه وقوله تكشف فيه ترصيع مع قوله تعرف وفيه ترصيع للاستعارة  
الوجوه ترصيع سابق وهو تكشف ولاحق وهو استعارها فهي استعارة مرتبة لاقرانها بما لا يلائم  
المستعار منه وهذه تدخل في عبارة المصنف حيث قال في الاستعارة أنها تسمى مرتبة إذا اختلفت  
والسكاكي إنما قال إذا عرفت بما لا يلائم المستعار منه فلا يدخل فيه ترصيعها قبلها بالأنواع كلام  
السكاكي كاستعاره وانما يكون ذلك استعارة ذات ترصيع إن كان الوجود استعارة ويحتمل أن يراد  
بوجوه الإيجاز ضروره أو أفعاله وقدم قوله ليفيد الاحتمال فلان قلت أين كان هذا العلم في زمن  
الصحابة الذين يعرفون أسرار العربية وانكشف لهم أوجه الإيجاز قلت كان مر كوفي طابعهم  
وقوله أسرارها واستعارها فيه جناس لاحق لاختلاف الكلمتين بحرف واحد والنظم ترتيب الكلمات  
على حسب ترتيب المعاني في النفس كاذ كعبه القاهرة ص (وكان القسم الثالث الخ) ش لا شأن  
المتناهي جدير بما ذكره والمراد بالترتيب أن يجعل للنسي التعددية بحيث يعتبر بعضها بالنسبة إلى

قبله (قوله كيفما اتفق) أي على أي وجه وما في حال اتفق سواء كان بين المعاني ترتيب أم لا كان بين الدلالات تناسق أم لا (قوله وكان القسم  
الثالث) المراد عاطفة ما بعده أي قوله كان علم البلاغة للعلم بالآخرين أولها أن الأصل في الترتيب الثاني أن الحكم يقتضي أن  
الحاصل على التآليف كون علم البلاغة من أجل العلم بالمقيد ذلك يكون القسم الثالث غير مصون عن الحشو مع أن الحاصل له أمران  
كون علم البلاغة من أجل العلوم الثاني كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو

(١) ومسائل الأخبار كذا في الأصل ولعل في الكلام سقط خبره كتبه محمديه

(قوله من مفتاح العلوم) من بيان مشوبه ببعض لبيانية محضة أدلّس القسم الثالث هو المختار بل بعضه ثم إن الجار والمجرور  
 أمّا حال من القسم الثالث ينفع على مذهب سيبويه من جواز مجيئها من البدأ أو صفته فان قلت إن جعله صفة لمشكل لأن الجار  
 والمجرور إذا وقع صفة فأما أن يكون منقطعة نكرة هي الوصف في الحقيقة فليزمت نعت المعرفة بالنكرة وأما أن يكون ذلك التعلق معرفة  
 أي الكائن فيزمت حذف الموصول وبعض الصلة لأن الالداخل على اسم الفاعل موصول وذلك لا يجوز قلت فختار الأزل لكن نقول  
 إن تعريف القسم الثالث لفظي ينفع على أن الالداخل عليه حنسية والمعرف بالانفسية معرفة لفظاً نكرة معني فيجوز في الجار  
 والمجرور بعد أن يكون صفة نظر المعنى وأن يكون حالاً نظراً للفظ ولأن مختار الثاني وهو جعل الجار والمجرور متعلّقاً بمعرفة وولاد  
 ما سبق لأن الوصف المحذوف صفة مشبهة لأنه لم يرد به التخصيص والحدوث بل الدوام والالداخل على الصفة المشبهة معرفة على الصحيح  
 (قوله السكاكي) نسبة لسكاك قرية بالعراق أو باليمن أو بالبحر بقررات والذى كره السوطي أنه نسبة لخطه كان سكا كالذهب أو  
 النضفة (قوله أعظم) خبر كان وقوله ما صنف فيه لا يصح أن تكون ما موصولة لأن القسم الثالث أعظم المصنفات لأعظم  
 التصنيف فهي أمّا نكرة موصوفة أو اسم موصول (ع ٤) واقعة على الكتب بدليل تبين المصنف لها يجمع لأعلى كتاب لعدم التطابق

بين البيان واليمين (قوله)  
 بيان المصنف أي أعظم  
 الكتب المشهورة التي  
 صنف فيموقعه أن هذا  
 يستلزم أن يكون القسم  
 الثالث كتاباً لأن الفعل  
 التفضيل بعض ما يضاف  
 إليه مع أنه جزء كتاب  
 وأجيب بأجوبة الأول أن  
 جعله كتاباً باعتبار المعنى  
 القوي أو الكتب لغة الضم  
 والجمع النافذة أن سرد  
 بالتسديد فإن بعضهم  
 كالعلامة السيد نقل القسم  
 الثالث بحروفه وصفه عن  
 القسطنطين وشرحه فقد خرج  
 بالأفراد المذكورين كونه  
 جزء كتاب إلى كونه كتاباً

من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه  
 أي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نفعاً) تمييزاً أعظم (لكونه)  
 أي القسم الثالث (أحسنها) أي أحسن الكتب المشهورة (ترتيباً)  
 الكائن (من) مجموع الكتاب المسمى (مفتاح العلوم الذي صنفه) أي مفتاح العلوم (الفاضل  
 العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي) رحمه الله تعالى (أعظم ما صنف) هو خبر كان (فيه) أي فيما  
 تقدم وهو علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) وهو بيان لما أي كان القسم الثالث أعظم  
 المصنفات التي هي الكتب المشهورة في ذلك الفن (نفعاً) تمييزاً قوله أعظم أي نفع ذلك القسم  
 أعظم أنفع تلك الكتب المشهورة في هذا الفن وإنما اعتبر المشهورات لأنه إذا كان أنفع المشهورات  
 ففيها أخرى وما كان أعظمها نفعاً (لكونه أحسنها ترتيباً) أي لكون ذلك القسم أحسن تلك الكتب  
 في ترتيب مسائله وفصوله وترتيب وضع كل شيء في مرتبته التي ينبغي له ولما كانت كل مسألة وكل كلمة  
 يجوز أن تكون لها مراتب تتناسب أن توضع فيها وبعض تلك المراتب أحسن من بعض جاز أن يكون  
 تأليف أحسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله ومسائله وربما تكون المسائل غراراً وحساناً في معناها  
 ولكن لم توضع كل واحدة فيما ينبغي لها فتكون كلاً في عقدان فقصم فانتشرت فيفتقر كل أحسنها إلى  
 نظمها بالترتيب ولهذا يوصف تأليف الشيخ عبد الفاهر مع بلاغة مؤلفه لما لم يراع فيه حسن الترتيب بأنه  
 بعض بالتقدم والتأخر والأصول وقواعد العلم والحشود كرمالاجاحة ذكره وهو قريب من التطويل  
 وستحكم عليه في بابها والتعدي بما يحصل من عدم تهذيب العبارة وقوله مقتصر إلى الإيضاح أي ليزول

بالعنى العرفي أيضاً الثالث أن القسم الثالث لما كان هو المسمى المفتاح صار كانه الكتاب كله (قوله تمييزاً أعظم)  
 أي أعظم أي تمييزاً لنسبة أعظم إلى ما صنف محمول على الفاعل أي أعظم نفعه ما صنف فيه ولا يقال إن فيه رفع أفعال الظاهر لأننا نقول هذا  
 مجزئ تفديراً لاستعماله فان قلت لا شيء جمعه تمييزاً من أعظم دون المشهورات في أنه أظهر دلالة على أن نفع القسم الثالث مما أشهر بين  
 الاقوام وتقرئ في الخاص والعلم قلت لأنه لا يكون ناصقاً المقصود حينئذ وهو أن الاعظم باعتبار النفع لجواز أن يكون باعتبار  
 آخر وإنما اعتبر المصنف الوصف بالمشهورة لأنه إذا كان أعظم المشهورة نفعاً ففيها أولى (قوله أحسنها ترتيباً) أي في ترتيب الكتب  
 المشهورة وتحسن وترتيب القسم الثالث أحسن لوضع مسائله في المراتب العليا وذلك لأن كل مسألة وكل كلمة يجوز أن يكون لها  
 مراتب تتناسب أن توضع فيها وبعض تلك المراتب أحسن من بعض ولهذا جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله  
 ومسائله فأنفع ما يقال أن الترتيب شيء واحد وهو جعل كل شيء في مرتبته وإذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه أفعال  
 التفضيل أعنى أحسن لم يتصور أن يكون القسم الثالث أحسن ترتيباً ثم إن اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما يصرح به  
 لا يخل بحسن الترتيب لجواز أن تقع المشتملة معها إلا في بابها واحدة وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة لا سيما إذا كان ذلك الحسن  
 بالقياس إلى كتاب آخر



(قوله وضع كل شيء في مرتبته) هذا التعريف مشكل لان الضمير في مرتبته انما دعى كل شيء ان يكون كل شيء في مرتبة كل شيء فيكون الشيء موضوعا في مرتبته ومرتبة مساواة وهو لا يصح وان كان عائد ادعى شيء لزم ان تكون جميع الافراد موضوعا في مرتبة شيء واحد وهو لا يصح ايضا واجيب باننا نختار ان الضمير راجع لكل واصافة المرتبة للمعول لانه مفرد مضاعف والمراد بالمراتب الالاتمة بها فالعنى وضع الاشياء في مراتبها للاتمة بها وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضى القسمة على الاتحاد فكانه قيل وضع هذا الفرد في مرتبته للاتمة به وهكذا وهو ظاهر واجاب العلامة عبدالحكم عما حاصله ان الضمير راجع لشيء والمعول المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء فالعنى وضع شيء في مرتبته أى شيء كان (قوله اتمها تحسيرا) هذا يغيد ان غير من الكتب موصوف بتمام التحريك وان القسم الثالث موصوف بزيادة التمام ويرد عليه ان تمام التحريك ينافي وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه وان التمام لا يقبل الزيادة لانه نهاية الشيء وحيد فلا يصح التفضيل على ان اسم التفضيل اغماض بما قبل الفضل والزيادة والجواب عن الامرين ان المراد بتمام التمام ثلث الكتب القرب اليه مجازا والقرب الى التمام قبل الزيادة فلا ينافي وقوع الامور الثلاثة ولا صوغ اسم التفضيل (قوله هو تذهب الكلام) أى تخليصه من الزوائد وكونه (٥٥) اتم بالنسبة اليها لاني اشماله على الحشو والتطويل في نفسه

هو وضع كل شيء في مرتبته (د) لكونه (اغمها تحسيرا) هو تذهب الكلام (واكثرها) أى اكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف بفسره قوله (جما) لان المعول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها بما يكفيه راجحة من الفعل

كلا لى عقد انفصم (واقها تحسيرا) عطف على احسن أى لما كان تقع ذلك القسم اعظم لكونه احسن من ثلث الكتب ولكونه اتم منها في تحريكه والتحريك التذهب والتشجيع بازالة موجبات التعقيد والتحليل والتفاوت في تمام التحريك راجعها بالنسبة الى مراتب القرب من التمام والاقبعد فرض تمام التحريك فلا تفاوت فيه حتى تصح الاتمة فيه (واكثرها لاصول جما) أى لما كان تقع القسم الثالث اعظم من نفع غير لكونه كذا ذكر ولكونه ايضا اكثر ثلث الكتب في جملة لاصول الفن وذكرنا التحريك والترتيب والجمع مجرورة (١) بالباء عند النشر بوليان العنى بسموله والافهى في الاعراب غيرات محذوفة في الاصل عن الفاعل وقوله للاصول متعلق بمحذوف دل عليه جمعا ولم يتعاق بالذكور لان المصدر انما يعمل في مثل هذا بتقديره بان والفعل فهو في تأويل الموصول وصلته والموصول لا يتقدم عليه معول صائمه لكن الاصح جواز في الظروف لان خصوصية التوسع لما تقرر انه كغنى الواقع فيه لشدة ارتباطه بمعنى فصار لا ينفك عن عامه معنى فكانه لم يتقدم عليه ولهذا قيل فيه ان راجحة

مانسبه اليه من التعقيد وتبعد ارادة كابه الايضاح لانه اغماضه وسماه بالايضاح بعد هذا المختصر وايضا ويريد كراخامل على التخليص فلما أراد ان المفتاح محتاج لكتاب الايضاح لما تاسب قوله صنف

فيه ليس منه (قوله لا معول الخ) على محذوف أى وليس متعلقا بجمعا المذكور لان معول الخ (قوله لا يتقدم عليه) أى لا يؤتى قول بالموصول الخ في وصلته ومعول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كتحذير عن الشيء عليه فكذلك ما اول جمعا لا يتقدم معوله عليه وهذا مذهب الجمهور (قوله والحق جواز ذلك) أى جواز تقديم معول المصدر على الظروف كما هو هذا مذهب الرضى قال لان المؤثر بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجهه ولان تقدير عامل للظرف فيه تكلف وتمايل الجواز قوله تعالى فلما بلغ معه السعي وقوله تعالى ولا تأخذنكم همومهم وافتة واعترض العصا بأنه ليس هنا ظرف وانما هو معقول بيزيد فيه الام لا تقو به العمل قال يس وهومن العجب العجيب لانه اشهر كثر على علم ان الظروف والجار والمجرور اخوان يطلق كل من سماع الى الآخر وانما ما اذا اجتمع افتراقا واذا افتراقا اجتماعا كالفقير والمسكين عند الفقهاء (قوله يكفيه راجحة الفعل) أى ما له أدنى ملازمة بالفعل كالصديق فانه يدل على الحسنة وهو احد جزأى مدلول الفعل وهذا هو المراد براجحة الفعل فانه غير اعتراض ابن جماعة بان قولهم راجحة الفعل غير صحيح لان الراجحة تعرض والفعل عرض فلازم قيام العرض بالعرض وانما كان الظرف يكفيه راجحة الفعل لان للظرف شأن ليس لغريمه بل من الشيء منزلة نفسه لوقوع الشيء وعدهم تفكاه كونه

(أوله ولكن كان الخ) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم أنه موصون عن الحشو والتطويل والتعقد فرفع هذا التوهم بقوة ولكن كان الخ (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) أى اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في أداء المراد سواء كان فائدة أم لا كان متعينا أم لا كافي قوله كذبنا مينا (قوله والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول لأن المراد به الكلام الزائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة وقول الشارح وهو الزيادة المراد بها الزائد وفى الكلام حذف مضاف أى ذوالزيادة ثم إن في كلام الشارح احتياجا كحذف من كل قيدا أثبت في الآخر حذف من الحشو وقوله على أصل المراد كره في التطويل وحذف من التطويل المستغنى عنه لكره في الحشو (قوله واستغنى عن الفرق بينهما) أى الفرق المعتد به والا فالتفسير الذى ذكره يؤخذ منه فرق أيضا لأنه يقتضى أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق وذلك لأنه قيد التطويل بكونه تغيير فائدة وأطلق في الحشو فيصنعان في زائد لفائدة وينفرد الحشو في زائد لفائدة وحاصل الفرق الآخر أن الحشو هو اللفظ الزائد المتعين زبانه كقوله وأعلم اليوم والامس قبله \* ولكننى عن علم ما فى غدعى هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعيينه كافي قوله فلفظ قبله زائد قطعه فهو حشو والتطويل (٥٦)

(ولكن كان) أى القسم الثالث (غير موصون) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزائد على أصل المراد بلا فائدة واستغنى عن الفرق بينهما فى بحث الاطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغفلا يظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر بعد خبر أى كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أى محتاجا (الى الإيضاح) لما فيه من التعقيد الفعل تكفى في عله (ولكن) ذلك القسم الثالث مع كونه موصوفا بما تقدم المقضى للاستغناء عنه تأليف آخر في معناه فيه عيوب أخرى تقتضى الحاجة الى تأليف آخر في معناه محرم من تلك العيوب وهى أن ذلك القسم (كان غير موصون) أى غير محفوظ (من الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه مع تعيينه كقوله \* وأعلم اليوم والامس قبله \* فقوله قبله يتعين للزيادة وهو غير محتاج اليه وبأى إن شاء الله تعالى أن فيه مفسد وغير مفسد (و) من (التطويل) وهو الزائد بلا فائدة من غير أن يتعين كقوله \* وأنى قولها كذبنا مينا \* فالكذب والمين معنى واحد فإيهما أسقط صح المعنى مع الآخر فلم يتعين أحدهما للزيادة فالفرق بين الحشو والتطويل التمين وعدمه مع كون الحشو قد يعرض فيه تشبهه أفساد المعنى وسأقي ما فى ذلك إن شاء الله تعالى (و) من (التعقيد) والتعقيد الذى يتصف به الكلام وهو المراد ههنا هو كون الكلام معقدا أى مغفلا لا يفهم إلا بشكاف وهو على ما باتى أن شاء الله تعالى فمعناه معنوى ولفظى وأما الذى يتصف به التكلم فهو حمله الكلام كذلك (قابلا للاختصار) بازائه ما فيه من التطويل (مفتقرا الى الإيضاح) أى محتاجا الى إزالة تعقيد لم يتضح معناه مختصرا ووصف التلخيص بكونه مختصرا لا يبنى أن يحصل بالإيضاح فقد يحصل من نقصه العبارة وضوح لا يحصل بتطويلها وقوله والتجريد يعود الى الحشو وقوله الاختصار يعود الى التطويل

وقد ثبت الأديب را حيه وأنى قولها كذبنا مينا فالكذب والمين معنى واحد فأحدهما زائد لأيهما وهذا الفرق الآخر يقتضى أن يكون بينهما التباين وما ذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللفظ وما باتى فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح أهل هذا الفن (قوله وهو كون الكلام مغفلا الخ) أشيا بذلك الى أن التعقيد هنا مصدر المبنى للفعول أى عقد الكلام لا حصل أن يكون وصفا للكاتب وأما التعقيد معنوى جعل الكلام معقدا الذى هو مصدر والمبنى للفاعل فهو وصف للفاعل ولا محسن

أرادته هنا وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكاتب إذا جعل مصدرى المبنى للفاعل بل إذا جعل مصدرى المبنى للفعول فكان ينبغي التأويل فيهما أيضا لكونا وصفين للكاتب الآن يقال أنه ترك التأويل فيهما - أما على القياس أول ذلك استعماله لتفسيرهما السابق لأنه قد فسر كلامنا بما للفظ الزائد وهذا يفيد جلهما على الحشو والتطويل به وأن المصدر بمعنى اسم المفعول لا يأتى على مصدر بته حتى يحتاج إلى أن يؤلف ما قبله من التعقيد ثم إن كون الكلام مغفلا ما بسبب خال في اللفظ وهو التعقيد اللفظى أو خال في الانتقال وهو التعقيد المعنوى أو بسبب ضعف التأليف لأن مخالفة التصويف الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تشيع قواعد الاعراب فالتعقيد هنا فى كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما باتى فانه خاص بالآخرين من الأولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه كما أفاده الحفد (قوله خبر بعد خبر) أى ما على جواز تعدد خبر الناسخ وانما استكت عن جعله حالا من ضمير غير موصون لأن الخبر به أظهر وأقرب لأنه هوهم أن مغايرة للصون مشروطة علا حظه وقوله للاختصار مع أنه ليس كذلك فإنه فى نفسه مغايرة للصون وإن لم يلاحظ ذلك فيكون أدى القيد على اختصاره وما قبله في قابلا من الاعراب يقال فى مفتقرا واختصارا فى جانب الاختصار والتعبير بقبلا وفى جانب الإيضاح والتجريد التعبير بمفتقرا إشارة الى أن الاهتمام

بالاختصار دون الاهتمام بالإيضاح والتجريد فالعصر عنهما أهم من التعرض عنه (قوله عاقبه) لم يقل لمافية على طرقة فاقبله إذ لا يعلم حينئذ أن مجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله فلا يلزم منه ذلك ولم يرتب الشرع على غط الف لاجل الجمع (قوله ألفت مختصرا) لم يقل اختصرته مع أنه أخصر إشارة إلى أنه ليس مطمح نظر واختصار القسم الثالث لأمر دعائه بل تأليف مختصر يتضمن مافيته مما يحتاج إليه ويحتاج إلى استغنى عنه وأيضاحه بالاختصار يقتضي أن مافي هذا المختصر في القسم الثالث وليس لأصناف الأجزاء الاختصار مع أن غير الاختصار التجريد والإيضاح وبعض اجتهاداته مخالفة لمذهب السكاك (قوله يتضمن مافيته الخ) إشارة إلى أنه مختصر جامع ثم إن المراد يتضمن مافي القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم مافيته منها فلا يراد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلى العروض والقوايق ودفع المطاعن عن القرآن لأن هذه المباحث واثقوا على المعاني والبيان (قوله وهي حكم) كان الأولى وهو حكم لأن الضميمة إذا وقع بين مرجع وخبر يختلف بين التثنية والتأنيث فالأولى مرادة التحليل لا محط الفائدة وقوله حكم يطابق الحكم على المحكوم به وعلى النسبة الحكمية وعلى الإيضاح والانتزاع (٥٧) أعني ادراكه أن النسبة واقعة أو ليست

واقعة المسمى ذلك عند المناطقة بالصدق والمراد هنا القضية الدالة على النسبة الحكمية من إطلاق اسم المدلول وإرادة الحال تساوي قول غيره قضية كلية إن قلت هذا مجاز وهو لا يدخل التعريف قلت هذا مجاز مشهور أو أن هذا ضابط لا تعريف على أن بعضهم: كأن الحكم يطلق على القضية نفسها اصطلاحاً فقضية عرقيا كاطلاقه على ماهر وقولهم كلية أي محكوم فيها على كل فرد من أفراد موضوعها أو المراد موضوعها كلي وقوله ينطبق الخ هذا القيد على الثاني ليس لبيان الواقع بل للاحتراز عن القضية

(و) إلى (التجريد) عاقبه من الحشو (ألفت) جواب لما (مختصرا يتضمن مافيته) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده (ويستل)

(د) مقترا إلى (التجريد) بازالة مافيته من الحشو وقوله قابلا مقترا خبران بعد خبر وقد تبين أن في كلامه النشر الخ لوط ولو أني بالمرتبة أقل مقترا إلى التجريد قابلا لا اختصارا مقترا إلى الإيضاح ولكن صنيعه استدلال الإيضاح بازالة التقيد والتجريد بازالة الحشو بشرط كان في الافتقار إليهم لالان ضد كل منهما عيب يجب إزالته فتناسب التعبير في جانبها بالافتقار والاختصار بازالة التطويل ليس في منزلة الافتقار إليه أن ليس ضده بسبب إزالته ولكونه أقرب من الآخر في قدمه في الذكر كما يقدم الأيسر ليتفرغ إلى الأهم وآخرهما مجموعين فيما يشتركان فيه وهو الافتقار إليهم لالان ضدتها من العيوب (ألفت) كتابا (مختصرا) هذا جواب قوله لما كان علم البلاغة رفع الرتبة والقسم الثالث أحسن مصنفاته فيما تقدم وفيه التطويل والتعقيد والحشو احتيج إلى كتابين بل مافيته ألفت مختصرا (يتضمن) ذلك المختصر أي يستل على (مافيته) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي الضابط والمراد به قضية تتضمن حكما كليا يشمل بعمومه جميع الجزئيات والمراد بالجزئيات هنا القضايا التي موضوعاتها مشمولة لموضوع القاعدة الكلية وذلك كقولنا بالنسبة إلى هذا النوع كل حكم منكر يجب توكيده فان هذا يشمل الحكم الذي هو ثبوت القيام لا بد عند انكاره وقيمت له حكم القاعدة وهو أنه يجب توكيده فيقال إن زيدا لقيام (ويستل) ذلك المختصر

ففيه لف ونشر غير مرتب ص (ألفت مختصرا يتضمن مافيته من القواعد ويستل

(٨ - شروح التلخيص أول) الطبيعية نحو الإنسان نوع والحسوان جنس فان المحكوم عليه بالنوعية أو الجنسية الماهية الكلية يقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه على الأول فاله لبيان الواقع والاحتراز عن الطبيعية بقوله كلية والمراد بالانطباق الإشغال واعتراض بأن الجزئيات إما أنضاف للكلية المفردة للقضية الكلية والذي يضاف إليها هو الفرد وهي القضايا التي تحت تلك القضية الكلية بأن يحكم بمجموعها على جزئيات موضوعها وأجيب بأنه استبعاد الجزئيات لفرق وجميعها اندراج في الجملة أو أن في العبارة حذف مضاف أي على جميع جزئياته موضوعه وأن في العبارة استخداما فأطلق الحكم أو لا يعمى القضية وأعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه ولاشك أن المحكوم عليه وهو الموضوع أمر كلي تحته جزئيات وعلى هذا فلا حذف أصلا كذا قالوا قال العلامة عبد الحكيم وهذه تكلفات لا تلحق بمقام التعريفات وان ذهب إليه الجهم الغير فالأولى أن يقال قوله حكم كلي أي على كلي فان كلية الحكم تكون المحكوم عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئياته راجع إلى الكلية ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية (قوله ليتعرف الخ) لإلام القافية والعاقبة أي إن غاية ذلك الانطباق وغيره

تلك المعرفة وليست للتعليل لان الانطباع لا يعطى بالمعرفة بل بالامر بالعكس أى أن الانطباع يكون علة للمعرفة وذلك لان الانطباع أمر ذاتي القضية فلا يعطى بشئ والمعرفة لا أحكام الجزئيات من القضية أمر عارض لها وكيفية معرفة أحكام جزئيات الموضوع منها أن تأتي بقضية بسيطة لا يمكن أن يكون موضوعها جزئيات موضوع القاعدة ومحموله نفس موضوع القاعدة وتجعل هذه القضية البسيطة الحصول صغرى وتجعل القاعدة كبرى هذه الصغرى فينتظم قياس من الشكل الاول منتج الطلوع كان يقال ثبوت القيام لا يندرج من حكم منكر وكل حكم منكر يجب توكيده فثبتت القيام لا بد يجب توكيده ولما كانت معرفة أحكام الجزئيات من القاعدة فيها كلفة للاحتياج إلى شئ آخر (١) اليها عبر قوله لا يعرف ولم يعرف بشئ آخر وهو ان القاعدة تعرف منها أحكام الجزئيات والشاهد برز من جزئيات القاعدة فيكون: توقفها عليها والشاهد مثبت لها فتكون متوقفة عليه فليزم الدور وأجاب بعضهم بنوع توقف الشاهد على القاعدة وإنما هو متوقف على الموقوف به فقال التوكيد في جواب المنكر في قوله تعالى أنا أرسلناك وحاصم مع الموقوف به وكل ما مع من الموقوف به فهو مستحسن في البلاغة فالوقوف في جواب المنكر في هذه الآية مستحسن في البلاغة وورد هذا الجواب بأنه مبطل للعموم في قوله لم يعرف توقف القاعدة على جميع جزئياته (٥٨) فالإدراك في الجواب أن ثلثان توقف القواعد على الشواهد بالنسبة للجمهور المستنطقين

على ما يحتاج اليه من الأمثلة) وهي الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد (والشواهد) وهي الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد فهي أخص من الأمثلة (ولم آل) من الأولى وهو التقصير (جهدا)

(على ما يحتاج اليه من الأمثلة والشواهد) والفرق بين المثال والشاهد أن المثال لا يشترط فيه كونه صادرًا عن يستدل بكلامه والشاهد بشرط أنه كونه صادرًا عن يوقر بغيره ويستدل بكلامه فهذا كان الأول أعظم من الثاني وإنما اختلفا بما ذكرنا لأن الغرض من الأمثلة إيضاح القاعدة لتتصور فصيح بكل كلام الغرض من الشاهد تقريرها وتثبيتها فلا يصح الأمن كلام من يستشهد به ويلزم من التقرير التام الإيضاح دون العكس (ولم آل) فعل مضارع مجزوم محذوف الواو إذ هو من الأولى وهو التقصير فضمن معنى المنع فعلمنا أنه معك (جهدا) بضم الجيم وقصدها محذوف المقول الأول وذكر الثاني

على ما يحتاج اليه من الأمثلة والشواهد) ش يشير إلى هذا المختصر وقوله ما فيه أى مافى المفتاح ويحتاج أن كان بنينا للفاعل فاضرب يدعى هذا المختصر وأعلى المفتاح والشواهد ما كان من كلام من يستدل بقوله من كتاب وسنة وقول العرب والأمثلة أعظم ذلك وأقوى بالتضمن في القواعد والأشكال في الأمثلة والشواهد لأن ما هو في ضمن الشئ كالخبر بالنسبة إليه فقصده أن يجعل أعظم مافى المفتاح وهو قواعد في ضمن كتابه وحصل ما يزيد هو من أمثلة وشواهد مشتتة عليه تفصيلها وإيضاحها المضمن برز من المضمن فقصده أن القواعد مضمته لأنها أجزء الكتاب والأمثلة لما لم تكن ركنا من موضوع الكتاب جعل مشتتة عليها كان الشئ قد يشتمل على ما هو زائد على أجزءه الأصلية ص (ولم آل جهدا)

للقواعد وتوقف الشاهد على القاعدة بالنسبة للجمهور لأنهم هم الذين يريدون تعريف أحكام الجزئيات وحسن فهمها بما في حاله (قوله) على ما يحتاج اليه من الأمثلة والشواهد أى لا على ما يستغنى عنه منها ولا كان حشوا وتطويلا في هذا إشارة إلى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها (قوله فهي أخص) أى باعتبار صلاحيتها أن كل ما ضلح أن يكون شاهدا أصح أن يكون مثالا من غير عكس ومثل ذلك أن الشاهد لا بد أن يكون من كلام من يعتد بهر يتبعه بخلاف المثال فيتممها العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الأثبات والإيضاح

لان هذا خارج عن حقيقة الأمثلة والشواهد لان الجزئيات لا يلزم أن يكون مذكورا بعد القاعدة فضلا عن كونه مثالا أو شاهدا فكيف مذكورا بالإيضاح والأثبات عارض مغاير لا يمكن اختياره في حقيقته ما وحسن ذلك فلا ينبغي عليه أخذ النسبة بينهما ما واصلنا دخول ذلك في مفهومه ماله الجزئ من حيث المهرجنى لا يكون للأثبات ولا الإيضاح داخل في مفهومه ومن حيث أنه مثال أو شاهد يكون الأثبات والإيضاح داخل في مفهومه فلا ينتج العموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما ما للتأني الكلى لأنه قد اعتبر في كل غير ما اعتبر في الآخر والتأني الجزئى وهو العموم والخصوص وجهى بأن يقال المثال ماقصده الإيضاح أو بدعيه الأثبات أم لا والشاهد ما قصده الأثبات أو بدعيه الإيضاح أم لا ان قلت نعم في الأول دون الثاني بأن يقال الشاهد جزئى يذ كر الأثبات ليس إلا قلنا قال العلامة يس التعمير في الأول دون الثاني بحكمه لأنه لا دليل عليه (قوله ولم آل) عطف على الفتح ويجوز أن يكون حاله فاعله وأصل آل أل وهو جزئى الأولين للتكلم والتأني فاما الكلمة فقلت الهمزة الثانية ألفا فاعطا قاعدة إذا اختلفت هزتان في أول كلمة والثالثة منهما ما كتبه فانه انتداب مدغم من جنس حركة التي قبلها وحذفت الواو والعلم لا منه معتدل وماضيه الألو وأصل الألو كسر تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا (قوله من الأول) بفتح الهمزة وسكون اللام كالتصريح بضم الهمزة واللام كالتصريح على مافى القاموس (قوله وهو التقصير) أى

الثواني فالتعصير من قصر عن الشيء ثواني عنه لأن قصر عن الشيء بمعنى انتهى أو هجر عنه ثم إن نفسه الشارح الأول بالتعصير بيان لغناه في أصل اللغة وأما كونه بمعنى المنع فبماز وأما جمل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازي حيث قال واستعمل الأول لأن آل بمعنى أقصر فعل لازم فبعد الواقع بعده ما نصب على التمييز أي من جهة الاجتهاد أو على الحال أي حال كونه في مجتهده أو على نزاع الخافض أي في اجتهادى والأول باطل إذ لا يهجم في نسبة التعصير إلى الفاعل ولا يصح جعله محلا عن الفاعل لأن الأصل في المحول أن يكون الاستناد إليه حقيقيا وهو هنا مجازي وأما الثاني والثالث فبعد أن لا يهجمي المصدر حالهما في ذلك والتصيب على نزاع الخافض وبيننا فعل آل في كلام المصنف بمعنى أقصر بعيد فلذا عدل عنه الشارح إلى المعنى المجازي (قوله وقد استعمل الخ) أي على طريق التضمن فقد ضمن آل معنى أمتع المتدلى لتسعين أو واستعملوا الومعني التعصير للنوع بعد تشبيهه واشتق من الأول آل بمعنى أمتع على طريق الاستعارة التبعية فقول وقد استعمل الخ اضراب عامة قدم الذي هو المعنى الحقيقي إشارة إلى أن المراد من الأول هو معناه المجازي وهو التمتع لافئانه ولاشتماره فيه والمجاز المشهور مقدم على الحقيقة الغير المشهورة عند بعض الأصوليين (قوله وحذف الخ) عطف على محذوف أي واستعمله المصنف هنا كذلك وحذف الخ والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال إن الحذف يقتضي ذكر الشيء أو لا يقتضي أن المصنف قد ذكر المفعول الأول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك وإنما حذف (٥٩) المصنف المفعول الأول وهو الكاف ليكون غير مقصود بتخصيصه وحذف

المعوم لأن المعنى لم يمنع أحدا فإن قلت لا يجوز أن يكون آل في كلام المصنف متعديا للمفعول واحد لتضمنه معنى أتركه أو التجرؤ بالأول عنه والمعنى ولم أتركه أحدا في تحقيقه ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الأصل قلت النافع من ذلك أمران الأول اشتداد استعمال الومعني المنع وعدم اشتداد استعماله بمعنى الترك الثاني أنه لو كان الأول هنا بمعنى الترك لكان المعنى لم أتركه اجتهدا في تحقيقه

أي اجتهدا وقد استعمل الأول في قولهم لا أول جهدا متعديا إلى مفعولين وحذف المفعول الأول ههنا والمعنى لم أمتعك جهدا (في تحقيقه) أي المختصر (وتنزيهه) أي تنقيسه (ورتبته) أي المختصر ترتيبا أقرب تناولا أي أخذنا (من ترتيبه) أي من ترتيب السكاك والقسم الثالث إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول (ولم يأت في اختصار لفظه تقريرا) مفعولة وهو جهدا ويحتمل أن يكون على بابه فنصب جهدا ناقضا لخافض أي لم أقصر في جهدي أي اجتهدا وجرى وقوله (في تحقيقه وتنزيهه) متعلق بجهدا أي لم أترك شيئا من اجتهدا في تحقيقه هذا المختصر أي تنقيسه عما لا ينبغي من الفساد المعنى ولفظا (ورتبته) أي هذا المختصر ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه) أي وجعلت مسائله ونصوه في ترتيبه فيها أسهل أخذا لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض وينبغي إدراك بعضها على إدراك بعض من ترتيب السكاك القسم الثالث ولاشك أن الترتيب كان على الوجه المذكور لأن الترتيب أسهل أخذا مما يمكن كذلك (ولم يأت في اختصار لفظه) أي المختصر بل ارتكبت في الاختصار طريق الاعتدال (تقريرا) في تحقيقه وتنزيهه وربته ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه) ش لم آل استعمالا أحدهما لم أقصر والثاني لم أمتع نفسي جهدا ومنه قوله عز وجل لا يأتونكم خيالا وعلى الأول لا يكون جهدا مفعولا والضمر في قوله من ترتيبه يعود على المتنازع وفيما قبله يحتمل عوده عليه وعلى هذا الكتاب وهو أقرب ص (ولم يأت في اختصار لفظه تقريرا)

بل اجتهدت فيه وهذا لا يفيد أنه بذل كل الاجتهاد في ذلك وهذا خلاف المقصود إذ المقصود أنه بذل كل الجهد في تحقيقه وهذا انما يفيد جعل آل بمعنى أمتع تأمل (قوله لم أمتع) انطباع لغرم معنى أي لم يمنع أحدا اجتهدا في تحقيقه بل بذلت وسعي وطاقتي في ذلك (قوله في تحقيقه) متعلق بل لم باعتباره أن معناه بذلت وسعي لا جهدا لعدم جزالة المعنى كذلك قال بعضهم وتأمله (قوله في تحقيقه) أي المختصر وفيه أن التحقيق هو إثبات المسئلة بالدليل والمختصر الفاظ لا تثبت دليل إذا الذي يثبت به أمثا هو المعاني وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي في تحقيق مدلوله فالحقق من أوصاف المعاني كإثبات التذهب من أوصاف اللفظ لا متناهي من اللفظ من الحشو (قوله أي أخذا) التناول في الأصل مد اليد لأخذ الشيء أو رده هنا لازمه وهو الأخذ فهو من إطلاق اسم المزموم وأرادنا اللازم والمراد بالأخذ هنا اختيار النفس للسائل أي أن اختيار الشخص للسائل المرتبة من هذا المختصر أقرب من اختيارها من القسم الثالث بمعنى أنه يعمل إلى اجتهدا منه أكثر لكونه جعل مسائله ونصوه في ترتيبه منها أسهل أخذا من مسائل القسم الثالث لكونه استعان ببعضها على فهم بعض وينبغي إدراك بعضها على إدراك بعض أو المراد بالتناول الأخذ بالمعاني من الألفاظ المرتبة أي أن أخذ المختص بالمعاني من الألفاظ المرتبة من هذا المختصر أقرب من أخذه من الألفاظ المرتبة من القسم الثالث (قوله إضافة المصدر) أي أضيف إضافة المصدر أو وهذا إضافة إضافة المصدر فهو اضمحصر على المفعولية المطلوبة أو مرفوع عن خبره حذف وقدم إضافته إلى الفاعل على

أضافته لأنه قول الماتر في كتب النجوم أن الأول أكثر وأولى (قوة الماضنة) أي معمول الماضنة الخ أي فهو ذلك الماضن بالفتح أي وليس على الثاني لأن المفعول هو ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا لثني وهو المبالغة لأنه نخل المعنى أن المبالغة في اختصار لفظه لاجل التقر بمتنصفه فيقتضى (٦٠) أن المبالغة في اختصار لفظه لغير التقر ب كسولة الحفظ حاصلة وليس

هذا المعنى بمراد لان المراد في المبالغة في الاختصار مطلقا وإنما كان المعنى ما ذكر على جملة مطلقا بالفتح لان الثاني اذا دخل على كلام فسمه قد شأه أن يكون الثاني فيه موجه إلى القيد مع بقاء أصل الفعل ثم أن ظاهره أن العمل لما مضنه المعنى وهو الترك وليس كذلك وإنما العمل للفعل الدال عليه وهو تركت فالكلام على حذف مضاف أي معمول الدال ما مضنه معنى لم يبالغ ثم ان هذا الكلام يحتمل أن يكون إشارة إلى أن العمل إنما هو ذلك الفعل وأنه اذا جعل العمل للمعنى حرف التثني وجب تأويل التثني بفعل مثبت يصح لتثليل وهو الظاهر ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن العمل لحرف التثني باعتبار ما يستفاد منه وما ذكره من لعل حرف التثني وأن أقصد به توضيح حاصل المعنى وإنما أدرج الشارح المعنى للإشارة إلى أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم يبالغ لوجه تغير المتضمن والمتضمن ولزم

لما مضنه معنى لم يبالغ أي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أي تناوله (وطبائسه) أي فهمه على طلبه (للتعاطيه) أي انتفت من المبالغة في الاختصار لاجل قصد التقر ب إلى الانهاض عند تعاطيه بالمدارسة فالتقر ب لعل لا تنفاه المفهوم من قوله لا لعل لأنه لا يصر المعنى حيث ثبات المبالغة الكثرة لا لعل التقر ب انتفت عن ولا ينافي ذلك وجود مبالغة كاتفة لغير التقر ب وليس هذا المعنى مرادها (وطبائسه) أي فهمه على طلبه

لتعاطيه وطبائسه فهمه على طلبه ش يعني بذلك أن الكلام اذا بالغ في اختصاره صعب دركة واستغفلت ألفاظه فلذلك لم يبالغ في اختصاره بل جعله وسطا بقى في كلام المصنف بحث وهو أن قوله تقريبا وطلب الاستقيم أن يكون معمول لا يبالغ مجردا عن الذي لعدم ملامته له فهو كقولك لم أضرب زيد أكرامه فهو مفعول بعد تقدير دخول التثني عليه والمشهور في مثل ذلك خلافه كقوله تعالى ولأن كلوا اسرافا ودارا ولجوا على ما ذكره المصنف افعال صيانة وحفظا وكذلك لا تقتلوا ولادكم خشية اطلاق فالتقليد أن يقول على هذا لم يبالغ في اختصاره لاجل ابعاده على أن السلوب الذي استعمله يستعمله الناس كثيرا وهو أحسن من جهة أن فيه نفي ذلك بكل تقدير بخلاف اعتبارا الفعل مقطوعا عن التثني فانه يقتضى التثني بقيد وهذا البحث لم يزل يدور في خلدني ثم رأيت ابن الحاجب ذكره في أماليه فقال في قوله تعالى ما أنت بنعمه ربك بمعنون اذ قلت ما ضربت له التثني فان أردت نفي ضربه لمعل فلا لام متعلقة بضربت ولم تنف الأضرب بضمها وان أردت نفي الضرب مطلقا فلا لام متعلقة بالتثني والمعنى أنا تنفاه الضرب كل من التاديب لان بعض الناس قد يؤذ بترك الضرب ولا يستبعد تعلل الجار بالحرف الذي فيه معنى التثني لجواز قولهم ما أكرمه تاديه وما أكرمه للاحسان اليه وإنما يتعلق بمعاني الحرف من معنى أنت وقوله تعالى ما أنت بنعمه ربك بمعنون ولو لم يكن المراد في حنون من نعمة الله وهو غير مستقيم لان الجنون ليس من نعمة الله ولانه إنما أريد نفي الجنون مطلقا فصحت أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله وعلى هذا يحكم في التعلق فان صير تعلقه بالفعل والألق بالحرف وعلى هذا قوله تعالى ليس عليك جناح أن تنفخا ففصلنا من ربكم معناه في أن تنفخا فهي متعلقة بجناح المعنى أن الجناح في اتفعا التماسه متنتف وتعلقه بليس بعد لانه لم يرد نفي الجناح مطلقا ويجعل اتفعا التجارة طرفا لثني فهذا يعد أن يكون متعلقا انتهى وحاصله ما قلناه وان الأصل التعلق بالفعل من غير نظر إلى التثني وقول ابن الحاجب التعلق بليس بعد لانه لم يرد نفي الجناح مطلقا ان ليس لا يتعلق بهما الجار والمجرور ولفظا وقال ابن الحاجب أيضا في شرح خطبة المفضل في قول الرعشمري (١) لا يبعدون منا ذوز يغاهو نصب على المفعول لاجله لما مضنه معنى لا يبعدون كأنه قبل يفرون منهم لاجل المناذبة وأن نفي بعدهم لاجل المناذبة لا يبعدون لانه يفسد المعنى ثم رأيت أبو الفتح بعض التعاليين نحو كلامه الاول وقال الذي تنفضه صناعة العربية التعلق بالفعل الصريح تذكرا لاحتمال ألا تحرد ذكرهما أخذين أحدهما ما ذكر ابن الحاجب من تعلقه بفعل دل عليه حرف التثني قال كما يفعله بعض النحاة والرعشمري في بعض المواضع والثاني انه قد يؤخذ الفعل بقيد كونه

بذكر المعنى أض أيضا لان اللفظ يتضمن معناه فيضمن ما يضمنه معناه لان متضمن المتضمن لثني متضمن لذلك متضمنا الشيء لكن يصر الكلام خالعا عن إعادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم يبالغ وإنما كان معنى لم يبالغ متضمنا ومستلزما للترك لان معنى قوله لم يبالغ نفي المبالغة ولم يتر كها (قوله وطبائحه) أن قلت هذا عين ما قبله فلا حاجة

(١) عبارة المفضل لا يبعدون عن الشعوية متناذبة لعل الأيلج وزيفاعن سواها المنهج كتبه معجمه

فإن أماً أولاً فقد يمنع ذلك إذا لم يمنع من قرب تناوله فهمه إذ قد يقرب ما هو في غاية (٦١) الصعوبة ولا يصل إلى حد السهولة فإن في مجرد

تقليل الصعوبة تقريرا  
لا يقال فكان ينبغي أن  
يستغنى عما علقه لانا  
نقول اغنية المتأخرين  
المتقدم لا يضر لان الاول  
قد وقع في مركز على أن  
لنقام مقام خطابه وأيضا  
فقد يكون قصدهم الاول  
تسهيله في نفسه واه  
مفسدن مع قطع النظر  
عن تحقق الطلاب ومن  
الشيء الاشارة الى أنه له  
طلبا وأنه رأى حالهم  
(قوله بأنه مختصر) أخذ  
من قوله أنت مختصر ومن  
قوله ولم أبلغ في اختصاره  
وقوله منفع أخذ من قوله  
في تحقيقه وتهذيبه وقوله  
هل المتأخذ أخذ من قوله  
وطالب الخ (قوله تعريض)  
هو كتابة مسوقة لموصوف  
غير مذكور وبشي  
لها بقول الخناج الخناج  
السبب جئت لا سلم علي  
فكأنه أمال الكلام الى  
سبب يدل على المقصود  
وعما ينبغي تلوته لان  
المتكلم يلوح به ما يريد  
وقوله تعريض يعني ثانيا  
والا فهو قد عرض باسم  
الثالث والاول بقوله فاما  
للاختصار فقصر الإيضاح  
والتعريض كما أنه صرح بذلك  
أولاً في قوله ولكن كما غير  
مصون الخ قال في المطول  
ولعمري لقد أدرك الصنف  
وصف القسم الثالث بأنه  
حسوا وتطولا وتقصدا

والضمائر المختصر وفي وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض

أى انتقت المبالغة في الاختصار لما تقدم وانتقت لأجل الطلب والحرص على تسهيل فهم المختصر  
على الطالبين لفهمه فان المبالغة في الاختصار مما يجب صعو به القسوم وصعوبة الفهم مما يجب  
منافرة الكتاب فيترك تعاطيه وتدأوله وقد وصف المصنف كتابه بأنه سهل المأخذ مع الاختصار  
وفي ذلك تعرض بأن لا تلو: بل في ولا حشو ولا تعقيد كالساكبي قال في المطول وأمرى لقد  
أمرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطولا ولا تعقيد انصرف بها ولا يعني في قوله  
ولكن كان غرضه من الخ وتلوها ثانيا

متضاماً قلت والذي يخص في ذلك على التحقيق أما إذا وردت من تعلقات الفعل اللفظية أو المعنوية بعد النفي فالأصل تعلقه بالفعل المنفي لا بالنفي لأن يقوم دليل على تعلقه بالنفي فيتعلم به على أحد المأخذين السابقين والذي يرجح المأخذ الثاني الذي ذكره المؤلف لا ما ذكره ابن الحبيب لأن على معاني الحروف لا يساعده على كثرة النسخة ثم لينسب إلى أن هذين الاحتمالين آياتان في كثير من تعلقات الفعل فيأتي ذلك في المفحولة تقول ماضٍ به هنا فإذا أردت التعليل بالفعل الصريح وتفسيره النفي تقول ماضٍ به كراماً إذا أردت لتعليل انتفاء الضرب مطلقاً تقول ماضٍ به لا كرمه وماضٍ به لا هيئته وتقول في الحال ماضٍ به متصلاً بما إذا أردت وقوع الضرب في غير حال الصاب وماضٍ به متكرراً إذا أردت ترك الضرب وتقول في الغاية لا ماضٍ به حتى يموت إذا أردت أنك تضر به حتى لا يموت منه فأضرب حتى يموت منتفلاً عما طاق الضرب وتقول لا ماضٍ به حتى يسوء أو فانتفاء الضرب مطلقاً قبل الاسماء حاصل وكذلك إلى أن يموت وإلى أن يسوء (١) وتقول في الاستثناء لا يقوم القوم إلا زيداً والمعنى أن قيام القوم غير زيد منتفلاً عما بقيهم أجمع أو يشابهه ولا يقوم القوم إلا زيداً بمعنى قيامه أي أنتم في قيام غير زيد وتقول ماضٍ به محققاً إذا أردت أنك بعد الضرب وماضٍ به محققاً إذا أردت نفي الضرب المؤكد وتقول في الظرف لا أحب زيداً اليوم والمعنى أن انتفاء المحبة استمر وقوع اليوم ولا أحبه اليوم بمعنى أن محبتك في هذا اليوم هي المنتفئة وتقول في المفعول معه ما سرت والنيل إذا أردت انتفاء مصاحبة النيل وتقول ما سرت والكسل إذا أردت انتفاء السر مطلقاً مصاحبة الكسل وتقول في الجار والمجرور ماضٍ به زيداً عن بقية أو كراهته إذا أردت التعليل بالصريح وأنتم قد قلت ماضٍ به زيداً عن محبته أو من محبته وقد ظفرت من القرآن العظيم بأمثله فقلت مع بعضها ما تصرفه قطعاً إلى الفعل ومع بعضها ما تصرفه إلى الانتفاء قال تعالى لا ظلم اليوم ظلموا ظلموا وليس المعنى أن ذلك اليوم وقع فيه الحكم بانتفاء كل ظلم ذلك اليوم وغيره وعكسه قوة تعالي لا تأثير عليكم اليوم ليس معناه أني تثرى بذلك اليوم فقط بل أنه وقع في ذلك اليوم انتفاء كل تثرى وقال تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ولا شك أن الحل منتف من الطلاق إلى النكاح والمعنى أن انتفاء الحل إلى النكاح حاصل وليس المراد انتفاء الحل المتقيد بالزم الحل بعد الطلاق لا إلى تلك الغاية وكذلك غير غير الخبيث من الطب وكذلك لا تفرجوه من حتى يطهروا وكذلك حتى تعلموا ما تقولون حتى يبلغ الهدى محله فهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وقد كثر في حتى دون غيرها وكذلك قوة تعالي وما قبله فبما أي أتت في قوله بقية هذا أحسن ما قبل فيه وأما والوارد على الأصل فكثير قال تعالى وما فعلته عن أخرى فمن أخرى يتعلق بفعله لا بالانتفاء لأن الواقع أنه فعله وقال تعالى لا بأسوا الناس الخفاف وقال تعالى واتقوا فتنة لا يصيب الذين ظلموا منكم خاصة وقال تعالى ولا تلوا لعنه وأنت تجمعون فإن قلت تجوز أن الآخرين يقع في لباس قلت سبق أن الأصل أحدهما فلا لباس على أنه يجوز أن تقول زيداً لا يقوم ويقعد حميد المطف على يقوم نارة وعلى لا يقوم أخرى وهما معنيين متنافيين قال تعالى

نصريحاً أولاً ونلوها ثانياً ونعري أيضاً ثالثاً (١) ونقول في الاستنباط كذا في الأصل ولعل في العبارة شيئاً فمثلاً وحركته

(قوله بأنه لا تقبل فيه) أي لا يختصم وقوله ولا حشوى لأنه مذهب وقوله ولا تعبد أي لأنه سهل المأخذ فهو منسحب على ثلثه الله  
 (قوله المذكور من القواعد وغيرها) أي الامثلة والشواهد وأشار الشارح بذلك إلى أن اسم الإشارة ليس راجعا للخصم والافتراض  
 أن هذه القواعد رائدة على المختصر ومضمومة اليه وليس كذلك وأول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور لاجل صحة الإشارة  
 إليها بالذات مع افرادها وتذكيره (قوله عرفت) من العترة وهو الاطلاع على الشيء من غير قصد وفي تعبير المصنف ببعض إشارة إلى عزة تلك  
 القواعد لانها لم تكن ثابتة في كل كتب المتقدمين (قوله وزوائد الخ) حال في المطول ولقد أعجب المصنف في جعل لمنقولات كتب  
 الأئمة فوائد في جعل مختبرات خواطره وزوائد ووجه الاعتناء بأن كلامه موجه محتمل للذم فاعتدل أن مختبرات خواطره  
 وزوائد الشان فيها أن تطرح ولا تقبل قسمين زوائد (٦٣) تواضع منه ويحتمل أن يكون المراد أن مختبرات خواطره وزوائد في الفضل

على القواعد التي التقطها  
 من كتب الأئمة وبين فوائدها  
 وزوائد الجنس الآخر  
 لا يختصم لهما معا يجرى  
 متباعدا المخرج لتباعد  
 مخرج الفاعل مخرج الزاى  
 وبين اليها وعليها جناس  
 مضارع لاختلافهما  
 بجر فين متقاربي المخرج  
 لان مخرج الفاعل متقارب  
 من مخرج العين ثمان تلك  
 الزوائد مثل اعتراضه  
 على السكاك ومثل مذهبه  
 في الاستعارة بالسكاك فانه  
 لم يسبق له واعترض بأن  
 هذه الزوائد ان كانت غير  
 موجودة في كلام أحد  
 لا يطرح في التصريح ولا  
 بطريق التلويح كانت  
 باطلة اذ لا مستند اليها على  
 أنها اذا كانت خارجة  
 عن كلامهم فلا معنى  
 لادخالها فيه مع كونها  
 أجنبية عما هو فيكشف  
 تدخل في فهم وتضاف إلى

بأنه لا تقبل فيه ولا حشوى ولا تعبد أي لأنه سهل المأخذ (وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد  
 وغيرها (قوائد عرفت) أي اطلعت (في بعض كتب القوم عليها) أي على تلك القوائد (وزوائد لم  
 أنظر) أي لم أفر (في كلام أحد بالتصريح بها) أي تلك الزوائد (ولا الإشارة إليها) بأن يكون  
 كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها (وسميته تلخيص المفتاح)

يعني في قوله قابلا للاختصار الخ وتعرضا ثالثا يعني في وصفه كتابه بضد ذلك (وأضفت) أي ضمت إلى  
 ذلك إلى ما تضمنه من قواعد القسم الثالث وما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد (قوائد جمع  
 لفائدة وهي ما يتجدد على ما تنفع (عرفت) أي اطلعت من غير قصد طلبا لخصوصها (في بعض كتب  
 القوم) ويعني بالقوم البيهقيين (عليها) أي على تلك القوائد (وزوائد لم أنظر) أي لم أتصل  
 ولم أفر (في كلام أحد بالتصريح بها) أي تلك الزوائد (ولا الإشارة إليها) وذلك بأن يدل عليها  
 كلام أحدهم ولو علق الالتزام أو بالمفهوم الاضفة فتؤخذ عنه ولو لم يقصد لها صاحب ذلك الكلام  
 ولا ينافي ذلك كون أصل مدركهما قواعد هذا الفن بمارسها وقواعد فن آخر لا ينافي ذلك بمارسة  
 القواعد ويحصل بها الانسب لأحد (وسميته) أي هذا المختصر تلخيص المفتاح أي تقيمه  
 وتزبيده في الجملته وهذا المختصر المعين تلخيص المفتاح فإذ سمي بهذا الاسم طابق باعتبار معناه السكي  
 هذا المعنى الجزئي أو طابق هذا الاسم باعتبار معناه الجزئي في معناه السكي

بالتفاوت ولا تكذيب يأتي ربنا ونكون بعطف تكون على لا تكذب وهذه القاعدة رعاها مخرج من  
 كلام المصنف في باب الاستفهام حيث يقول في نحو ألم تعلم أنه استفهام تقرير رعاة لأنني وانكار  
 رعاة التثني وقد وجدت الغالب التعلق بالفعل لا بالتثني (التي) حتى قال لا أستحضر في القرآن استعمال  
 حتى بعد ثني أو نهي الأول المقصود الثاني مطلقا نعم في السنة قوله صلى الله عليه وسلم في الضم حتى  
 تحرجه وقوله صلى الله عليه وسلم لا تصف المرأة جارتها تزوجها حتى كائنه بنظر اليها ولا فرق في حتى  
 فيما نحن فيه بين أن تكون جارة أو غيرها لان المقصود التعلق المعنوي وانما أطلت في ذلك لأنه قاعدة  
 مهمة يحتاج إليها في جميع العلوم ولم أر تحقيقها في كتاب والله الحمد والمنة ص (وأضفت إلى ذلك فوائد  
 عرفت في بعض كتب القوم عليها وزوائد لم أنظر في كلام أحد بالتصريح بها ولا الإشارة إليها) ش  
 هذا الكلام رعاها بخلاف ما بعده ص (وسميته تلخيص المفتاح) ش هذا الاسم ان كان علما

ما قالوه ويجري عليها حكمه وأجيب بأن المراد أنها لا توجه في كلام أحد بالنظر  
 للقواعد وهذا لا ينافي أنها تؤخذ بالتأمل في القواعد لا يضاف الاستنباط وحيث يصح ادراجها في الفن وأجيب  
 السلامة يس بأن المراد بقوله في كلام أحد أي من أهل الفن المتصدين لتدوينه وتقريره وهذا لا ينافي أنها تؤخذ من كلام نحو  
 مفسر وادراجها في كلامهم من حيث مناسبتها وكونها على طريقته ومشابهة في الفائدة (قوله بأن يكون الخ) هذا نصو ولأنني  
 وهو الإشارة (قوله وسميته الخ) لأنه تلخيص لأعظم أجزائه وهذا وقد أشرنا أن أسماء الكتب من قبيل الاعلام الشخصية وأسماء  
 العلوم من قبيل الاعلام الجنسية واعتراض بأن هذا الحكم فالأولى أن يقال ان الشيء يستعد بعد محله كان كل من قبيل علم  
 الجنس وان قلنا ان الشيء لا يستعد بعد محله كان كل من قبيل علم الشخص وما يؤيد ذلك أن الكتاب جزء من العلم فاجرى على السبيل

قصده



يجرى على الجزء (قوله لطابق اسمه) أى ليكون معنى اسمه العلى وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مطابقا ومناسبا  
 للمعنى الاصلى وهو التنقيح والتعذيب ووجه المناسبة أن هذه الالفاظ المخصوصة مشتقة على التنقيح والتعذيب فتمت هذه الالفاظ  
 بالتخصيص لاشتغالها عليه فالخالف لاصنف على هذا التسمية تلك المناسبة تطير ما قبل في اصلها من انه اللغة الدعاء ثم جعلت في الشرع  
 أمما للأقوال والأفعال المخصوصة لتلك المناسبة لان الصلاة بالمعنى الشرعى مشتقة على الدعاء وليس المراد بقوله لطابق اسمه معناه أن  
 ذات الاسم مطابقة لعمه اذ لا مناسبة بين حرف التخصيص وبين الالفاظ المخصوصة أو التنقيح (قوله قدم المسند اليه) أى ولم يكتف  
 بالضمير المستتر المؤخر (قوله قصد الخ) وذلك لانه لا يناسب جعل الواو والعطف عند عدم تقديمه لان من محسنات الوصل تناسب  
 المعطوفين في الماضي والمضارع ولا يصح جعلها للثبات بدون التقديم لان المضارع المثبت أعز بطل اذا كان حالا بالضمير لا بالواو واقع  
 أن يكون التقديم لاجل أن تكون الجملة اسمية مرتبطة بالو الحال والقصد من جعل هذا الجملة الحالية تقييد جميع الأفعال من أن الالف  
 وما عطف عليه فان قلت يصح جعلها للعطف ومحل مرعاة المناسبة في العطف اذا لم توجد نكتة وقد عدل هنا الى المضارعة لقص  
 الاستمرار والصدى لان الماضي تقييد لا قطع فلت هذه النكتة حاله مع التقديم وجعل الواو للعال فالاولى ما ذكره افرام من عدم  
 تلك المناسبة فان قلت لاحاجة في جعل الجملة الحالية زيادة واذا الجملة الاسمية يصح أن تكون حالا بالضمير وحده قلت يلزم من حذفها  
 نعم الاستئناف فزادها عند ذلك التوهم فظهر من هذا أن التقديم انما هو من (٦٣) أجل ما ذكر من النكتة اذ لا يعرف التقديم هنا

اللطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله تعالى) قدم المسند اليه قصد الدال على الالوال والعال (من فضله)  
 حال من (أن يتنفع به) أى بهذا المختصر (كانفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه)  
 أى الله تعالى (ولى ذلك) النفع (وهو حسي)

(وأنا أسأل الله تعالى) أى سميت والحال أنى أسأل الله تعالى (من فضله أن يتنفع به) كل طالب (كما)  
 نفع بأصله) أى أسأل الله تعالى النفع به في حال كون ذلك النفع كائنا من فضله وجوده لاجل نفعه  
 بأصله ولاسى تقيده انما به بل بمجرد الفضل والكرم كانفع بأصله وهو المفتاح وكونه أصلا  
 لانه تليخيص القسم الثالث منه وما كان جزؤه أصلا غيره فهو أصل ذلك الغير وصح ورود الحال من أن  
 يتنفع مع تنكيره بتقديمه عليه وخص السؤال بوقت التسمية بعد التمام المشعر بفتح المسمى دفعا لما  
 يتخذ من محجب التمتع بالمال الموجب لنقصان تركته ونفعه (انه ولى ذلك) أى الله تعالى لانه متولى أمر  
 ذلك النفع حصوله وانفعا كما أنه المتولى لكل شئ ولا شئ له في شئ ما البتة (وهو) أى الله تعالى (حسي)  
 قصدت مناسسته أو وصفافى هذه التسمية نظرا من وجوه منها أنه ليس تليخيص المفتاح بل القسم  
 الثالث منه وكذا حاله على ما سبق من التصريح بذلك ومنها أن التليخيص يؤذن بالاقصا والموافق

اذ لا انكار ولا تردد فيه من السامع قال بعضهم يمكن أن يكون التقديم هنا لافادنا لخصر أو التقوى ووجه الاول بأن المصنف من واقعته  
 رأى أن كابه لا يلفت اليه غيره فضلا عن كونه يسأل النفع به واذا كان كذلك فلا يسأل النفع به الا هو فكأنه قال وأنا أسأل النفع به دون  
 غيره فالقصر حقيقى أو أنه اضاف باعتبار الحاسدين من أهل عصره أى وأنا أسأل الله لا غيرى من الحاسدين ورد الوجه الاول بان جعله  
 قصرا حقيقيا يتألف ما أسلفه من مدح مختصه وقر حجه على القسم الثالث فان ذلك المدح يتألف من أن غيره لا يعتد به ورد الوجه  
 الثانى بأن القصر المسد كور انما يكون لادعى معتقدا لشركة وليس هناك من يعتقد أن أهل عصره الحساد يشركونه في السؤال حتى يرد  
 عليه وكونه يدعى أن هناك معتقدا لشركة أمر بعيد ووجه الثانى بأن تقوى الحكم وتأكيده بشكره لا اسناد ليس بالزم أن يكون  
 لادعى منكر بل قد يكون مجرد الاعتناء بالحكم ولتقوى الرغبة فيه أو لاستبعاد الحكم فالتقديم هنا لاعتناء السؤال والاهتمام به  
 أو لظهور الرغبة فيه فتوجه الى الله يتضرع فى الاجابة بجمتها بأقصى وسعه شيئا الى أنه لا يعتد به ما يتبعه فى وصف مؤلفه بل  
 يسأل الله التسع به أو لاستبعاده السؤال ولذا عطف بقوله انه ولى النفع به فتأمل ذلك (قوله حال من أن يتنفع به) أى حال من المصدر  
 المؤول الواقع مفعولا أى أسأل الله النفع به حال كونه كائنا من فضله فهو من تقديم الحال على صاحبها وليس من فضل من معول أن  
 يتنفع به حتى يلزم تقديم معول الاله على ما وصول أو بتقديم معول المصدر عليه وكلاهما ممنوع (قوله وهو المفتاح أو القسم الثالث)  
 جعل القسم الثالث أصلا له ظاهر وأما جعل جملة المفتاح أصلا فنفعه نظرا لان القسمين الاولين منه لا تعلق للتخصيص بهما حتى يجعل  
 أصلا له ويجاب بأن ما كان جزؤه أصلا لغيره فليكن أصل ذلك الغير بهذا الاعتبار (قوله انه ولى) بفتح الهمزة على حرف لام الجر علة

نكتة غير ذلك وذلك لان  
 تقديم المسند اليه على  
 المسند الفعل الذى يدل  
 حرف التقي قد بان للتخصيص  
 وقد بان لتقوى الحكم  
 لتكره الاسناد كما بان ولا  
 يعرف لشيء من ما حسن  
 هنا اذ لا حسن في قصر  
 السؤال عليه بل الحسن في  
 التبركة في السؤال ليكون  
 أقرب للإجابة لا احتياج  
 القلوب وأبعد عن التعبر  
 في الدعاء ولا حسن في  
 تأكيده اسناد السؤال اليه

لعله أسأل وبكسر ماعلى الاستئناف اليبانى جوابا عما يقال لاى شئ سألته دون غيره وقوله لى ذلك وفعل بمعنى فاعل أى متولى ذلك  
 النفع ومعطية فله أن تصرف فيه كصف يشاء (قوله أى محسبى) يشترى إلى أن حسب بمعنى محسب فهو اسم فاعل لاسم فعل كاهو  
 الضمير وحاصل ما فى المقام أن حسب فى الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ولذا يخبر به عن الواحد وعن المتعدد يقال زيد عمر وحسبك  
 ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب وكافى وله حينئذ اسم بالانقارة تستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا لشكره كمررت برجل  
 حسبك من رجل ونارة تستعمل استعمال الاسماء الجامة تغير تابعة لموصوف نحو حسبك منهن فلن حسبك الله بحسبك درهم وهذا رد  
 على من زعم أنهم اسم فعل قال العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق وأما قول صاحب الصحاح حسبك درهم أى تكافى  
 فهو بيان للعبى بالنال لأن ما ك اللغتين واتحدلا بيان لانه اسم فعل (قوله وكافى) عطفه على مقابله عطف تفسيره بمفعول أن المراد كافى  
 فى جميع المهمات حتى فى اجابة هذا السؤال ويحتمل (٦٤) الكفاية فى ذلك وعليه فتكون الجمل منتظمة (قوله عطف الخ) انما جعل

الواو عاطفة لأن الأصل  
 فيما العطف ولعدم صلة  
 جعلها الحال لأن الجملة  
 الخالية لا تكون انشائية  
 ولا يصح جعلها اعتراضية  
 لأن الاعتراض لا يكون فى  
 آخر الكلام ولعدم تضمنه  
 نكتة جزئية (قوله ماعلى  
 جلة وهو حسبى وإما على  
 حسبى) انما المحصر العطف  
 فى هذين لأن المتقدم ثلاث  
 جمل لا يصح العطف على  
 الاولى منها لعدم جامع  
 ولكونها حالا والانشائية  
 لا تكون حالا ولاعى الثانية  
 لأنها معطلة وهذه لا تقع  
 لتعديل فنعين الثالثة فاما  
 أن يكون العطف عليها  
 بتمامها أو على جزئها (قوله  
 والمخصوص) أى بالمدح  
 محذوف والاصل ونعم  
 الوكيل الله وعلى هذا فيجعل

أى محسبى وكافى (ونعم الوكيل) عطف إما على جلة وهو حسبى والمخصوص محذوف وإما على حسبى  
 أى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ماصرح به صاحب الفتح وغيره فى نحو زيد  
 نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار واقفه اعلم

أى كافى عن غيره فى كل شئ فلا طلب مرادى من غيره (ونعم الوكيل) يحتمل أن يعطى على جملة هو  
 حسبى فتكون المخصوص بالمدح محذوف أى ونعم الوكيل المفوض اليه فى جميع الامور هو أى الله تعالى  
 ويحتمل أن يعطى على التفسير وهو لفظ حسبى لانه فى تأويل الفعل فيكون فى تأويل الجملة بتمامها  
 التقدير وهو يحسبى أى يكفينى فيكون المخصوص هو الضمير الذى اقتضى العطف وجوده مقدما  
 وكون المخصوص مقدما فيه خلاف فىل يجوز وقيل التقديم دليل المخصوص المؤخر ومن نص على  
 الاول صاحب الفتح واذا كانت جملة وهو حسبى خبرا وكانت جملة نعم الوكيل انشائية لم سواء عطفت  
 على خبر الاولى بالنأو بل المتقدم أو على جملة عطف الانشاء على الاخبار وهو متزوج لأن بين الانشاء  
 والخبار كمال الانقطاع على ما بأتى وقد يجاب بجعل الاولى لانشاء انشاء على الله تعالى بانه الكافى فى  
 جميع المهمات ولو كان انشاء الجملة الاممية قليلا لان ارتكابه أخف من ارتكاب العطف مع كمال  
 الانقطاع أو بجعل الثانية معطوفة على خبر الاولى بتقدير القول فتكون الجملة خبرين اثنين لأن  
 وهو قد سألته ككثيرا وزاد عليه كاسبق وعدده ومنها أنه جعله ماسبق مختصرا والاختصار  
 والتخصيص متنافيان فالاختصار يقلل اللفظ وتكثير المعنى مأخوذ من انصر وهو المجتمع فوق  
 الوركين ومنه المختصر فان الجوهرى ذكره فى مادة خصر فيكون وزنه فعمل لكن ابن سديد ذكره فى الحكم  
 فى الرباعى فيكون وزنه فعلل كزجج والمبسوط هو المختصر منه والاختصار حاصل فى كل منهما ما يتعدى  
 الفعل الى واحد منهما بما كان بنفسه والى الآخر بحرف مختلف فتقول اختصرت المبسوط فى  
 اللطيف واختصرت اللطيف من المبسوط وعندنا الاطلاق لا يقع الاعلى المبسوط فتقول اختصرت  
 المبسوط واسم المفعول وهو المختصر حقيقة فى كل منهما بتقدير وعندنا الاطلاق اشتهر على اللطيف ومنه

المخصوص امام مبتدأ والجملة قبله خبر آخر به محذوف أو يجعل خبر المحذوف (قوله وإما على حسبى) أى وأن لم نعم عليه تسمية  
 عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا لأن حسبى فى معنى يحسبى (قوله فالمخصوص هو الضمير) أى الواقع  
 مبتدأ لأن ونعم الوكيل عطف على الخبر (قوله على ماصرح الخ) انما حصر هذا القول لأن تقدم المخصوص خلاف الشائع اذا كان  
 ان المخصوص بذكر بعد الجملة قبله خبرا وخبره محذوف أو يجعل خبر المحذوف وهذا قد وقع مبتدأ مقدما فلما كان هذا الوجه خلاف  
 الشائع قال السارح على سبيل التبرير منه على ماصرح به صاحب الفتح (قوله وعلى كل تقدير) أى من التقديرين أعنى عطف جملة ونعم  
 الوكيل على جملة وهو حسبى أو عطفها على حسبى وحده (قوله قد عطف الانشاء على الاخبار) هذا ظاهر على التقدير الاول لا على الثانى  
 لأن حسبى بالمعنى الذى ذكره السارح وهو محسبى مفرد لا يفيد اخبارا إلا أن يقال انه فى تأويل محسبى وبكفى ثم ان قول السارح  
 وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار يحتمل أن المراد هو جائز كاصرح به السارح فى غير هذا المحل وفافا لا يصح فاراد المقصد  
 بذكر هذا الكلام تحقيق المقام ويحتمل أن المراد وهو غير جائز كاذب اليه اليبانى ومنه وجهه ورائضا وحسبك فالقصد الاعتراض

في مقدمة في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة والمحاصر علم البلاغة في علم المعاني والبيان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة

على المتن وعلى هذا الاحتمال فيجب باختيار التقدير الاول اعمى عطف الجملة على الجملة لكن يمنع كونه من عطف الانشاع على الاخبار بل من عطف الانشاء على الانشاء لأن الجملة الاولى لانشاء المدح بالكفاة والثانية لانشاء المدح العام وان قوله ونعم الوكيل ليس عطفاً بل معمول خبر مبتدأ محذوفين والاصل وهو مقول في حقه نعم الوكيل فالمعطوف جملة خبرية اسمية تتعلق خبرها جملة انشاءية فعمله فيكون من عطف الاخبار على الاخبار واختار التقدير الثاني وهو عطف الجملة على الجملة لكن لانسم لانسم انية عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة عطف على حسي بدون اعتبار تأويله بحسبي فهو من عطف الانشاء على المقدر على الاخبار سلباً انها عطف على حسي وانه مؤول بما مر لكن عطف الانشاء على الاخبار لا يقع هناك لان عطف الانشاء على الاخبار جائز اذا كان المعطوف عليه محمول من الاعراب كما هنا فان قوله حسي خبر عن الضمير ورد الجواب الاول بان جعل الجملة الاسمية لانشاء اقل من القليل فلا ينبغي جعل الكلام عليه ورد الجواب الثاني بان فيه تقدير أمور ثلاثة لا دليل عليها وهي مقول في حقه والمبتدأ الذي وقع الاخبار عنه مقول فالانصاف انه لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل معنى القول ولا الاخبار بل مجرد انشاء المدح ورد الجواب (٦٥) الثالث بان شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم في معنى الفعل كما في قوله تعالى فاني

(مقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

الثانية مشتملة على انشاء محكي فيكون التقدير وهو حسي وهو القول فيه نعم الوكيل هو وارتكاب هذا ايضا مع ما فيه من التقدير يخرج عن الظاهر اقرب من عطف الانشاء على الاخبار \* ثم شرع في اجزاء المقصود بالذات كمن التأليف وهي أربعة مقدمة وثلاثة فنون لان ما ذكر في التأليف إما ان يكون من المقاصد في الفن أولا فان لم يكن من المقاصد بل مما يستعان به على المقصود فهو المقدمة والابان كان من المقاصد فان كان الغرض منه إدراك الاحوال التي يطابق بها مقضى الحال لعجز رتبك عن انطوائها فادبية المعنى الذي يراد اذاعي أصل المراد فهو الفن الاول المسمى بالمعاني وان لم يكن الغرض ما ذكر بل شيء آخر فان كان ذلك الشيء الآخر العلم بالاحوال التي بها يستعز زعن التعبد المسمى فهو الفن الثاني المسمى بالبيان وان لم يكن الغرض ما ذكر فهو الفن الثالث والاعتماد في المختصر على الاستقرار والناقصة داخلية في الفن الثالث عند المصنف لانه نص في غير هذا الكتاب على انهما من الفن الثالث لانها راجعة الى الحسنات اللغوية فلا يحتاج الى جعلها جراً من المقصود كما قبل فبدأ بالمقدمة منها قال هذه (مقدمة) في بيان معنى الفصاحة والبلاغة بيان المحصر العلم في الفنون الثلاثة وغير

(٩ - شروح التلخيص أول)

نعمية المصنف هذا مختصراً باعتبار اختصاره من المقاصد غير انه قد زاد ونقص وليس ذلك شأن الاختصار وأما التلخيص فهو الشرح كما قال الجوهري فهو عكس الاختصار ومادته كما ترجع الى البسط فلذلك لا يجتمع مع الاختصار الا ان يقال انه لم يرد اختصاره من المفتاح بل انه مختصر في نفسه وكأنه أراد ما سبق من إزالة التطويل والحشو ثم لا يخفى أن في اطلاق التلخيص على المختصر استعمال المصدر بمعنى المفعول مجازاً من (مقدمة) من المقدمة مأخوذة من التقديم وفيها الفتح وهو الاشهر بمعنى أن الانسان يقدمها ومنه مقدمة الرجل والكسر بمعنى انها تقدم الانسان لقصوده ومنه مقدمة الله لا من كلام العصابة الذين حكى الله كلامهم أي وظلوا بحسناته وقالوا نعم الوكيل لاننا نقول هذا قال بل للبحث بجواز ان بقدر في المعطوف فعل بشر ينذ كره في المعطوف علمه أي قالوا بحسناته الله وقالوا نعم الوكيل أو مبتدأ أي قالوا بحسناته الله ونعم الوكيل فم وجود هذين الاحتمالين الظاهرين الذين يكون عليهما العطف في الآية من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآية شاهد الجواز اللهم الا ان يقال ان التقدير خلاف الظاهر (قوله مقدمة) ان الظاهر انه خبر محذوف أي هذه مقدمة ويحتمل انها مبتدأ وخبر محذوف أي مقدمة أذكراها وفي كون أيها مولى خلاف و يصبح قرأه بالتصبي على انها مقول لفعل بل محذوف أي أذكر لك مقدمة أو على نزاع الخافض لكنه سماه ويصير الجرح يعرف المحذوف الا انه شاهد ويحتمل أن تكون مبتدأ وما بعدها خبراً وخبرها وما بعدها مبتدأ تأويله بالشرع وفيه ويحتمل أن تكون موقوفة لعدم تركها مع عامل كانهما العدد ثم هي اما ماسم للالفاظ أو المعاني أو النعش أو الثلاثة أو لاثنين منها احتمالات والاقرب بانهم اسلم الالفاظ المختصرة الدالة على المعاني المختصرة (قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون) اعترض بان هذا اليتيم وذلك لان الخطبة من جملة المختصر فكان على

أقول مختلفة لم أجد فيها بلغنى منها ما يصلح تعرض فهمها به ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها  
 الشارح أن زيدا وأجيب بأن المراد ترتيبها هو المقصود من المختصر في الجملة أي سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثة وما يتعلق  
 بها من الامثلة والشواهد واعتراضات المصنف على السكاكي أو مقصودا بالتبعية كالقدمة فانها مقصودة تبعا للعلم الذي ألف فيه المختصر  
 للانتفاع به فانه وحسب تقدير جرت الخطبة لانها ليست واحدا منها (قوله على مقدمة) اعترض بأن الترتيب وضع كل شيء في مرتبته  
 وهو لا يتعدى بعلى وأجيب بأنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضييحا بآي جعل المختصر مشتملا على مقدمة فالتأخر في هذا القول  
 متعلق بترتيبها وأنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضييحا بآي وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالاً من مفعول الفعل المذكور فعلى  
 هذا يكون الظرف مستقرا متعلقا بمفعول حال (٦٦) أي ترتيب المصنف أجزاء المختصر أي جعلها مرتبة بحيث يطلق عليها اسم

الواحد حال كونه مشتملا  
 على مقدمة ثم ان ترتيب  
 المختصر واشتماله على هذه  
 الامور الاربعة من ترتيب  
 واشتمال الكل على أجزائه  
 لان المختصر الفاظ وكذلك  
 المقدمة والفنون الثلاثة  
 لان كلا منها اسم لفظة  
 الكسبة التي هي القواعد  
 والضوابط ومعاملاتها  
 ألفاظ اشهر ان القاعدة  
 قضية كلية (قوله لان  
 المذكور فيه) من طرفية  
 الاجزاء في الكل لان  
 المذكور فيه فضائل وقواعد  
 وهي الفاظ (قوله اما ان  
 يكون الخ) خبر ان يحذف  
 مضاف امام المسمى أي لان  
 حال المسد كورا ومع انظر  
 أي لان المذكور فيه ما هو  
 أن يكون أو قال فرق بين  
 المصدر والصرح والمؤول  
 كما ذكره في نفسه وهذا  
 (قوله من قبيل المقاصد)

لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أولا والثاني المقدمة والاول ان كان الغرض  
 منه الاحتراز عن الخطأ  
 ذلك مما نسب اليه الكلام ولم يعرف المقدمة لعدم تقدم ما يشعر بها فكان المقام مقام تشكيها واصل  
 التشكيك افادة الافراد لان المفرد أقل ما ينطلق عليه المنكر وذلك كاف في الغرض وأما كون تنوينها  
 التعظيم أو التقليل فلا يتعلق بالغرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب اليه لا تنفارت غالبا حتى  
 يكون مقامها بالنسبة اليه تارة وجب كونها عظيمة وتارة وجب كونها أخفيرة فلا يتشوق الا  
 لوجودها لا لكونها عظيمة أو أقلية ولهذا لم يستعمل هذه مقدمة عظيمة لهذا الفن أو أقلية ولو كان يمكن  
 بالتشكيك وصفها بالعظمة أو الأقلية على خلاف المعناد من المؤلفين ولا حصل برودة هذا المعنى فيها كان  
 اختلاف فيه مما ينبغي أن يقع بين المحصلين وأما الفنون فلما انفجر الكلام في آخر هذه المقدمة إلى ذكرها  
 في قوله وما يحسن ترتيبه من الخطا الخ تناسب ذكرها بطريق التعريف لكن لم يذكرها باسم الفن وانما ذكر  
 مصدوقه لكن العهد مما يكفي فيه الذكر التضييحي وهو ظاهر غير أن اخباره عن الفن بأنه علم كذا اخبار  
 معلوم تقدمه في أمثال التقسيم وقد أحسب عنه بان الاخبار في الثاني والثالث حوزة بعد العهد وفي الاول  
 تنبيه ما بعده وهما يبحث وهو ان مقدمة العلم يتوقف عليها ادراك ذلك الفن وهذه الامور المذكورة  
 ههنا لا يتوقف عليها الفن فان صاحب الفتح ذكرها بعد الفنون وأيضاً مقدمة العلم كائناً في حد العلم  
 وبيان قائمته وموضوعه وهذه الاشياء لم يذكرها الموضوع والتصريح والالتفات والجواب أن المراد  
 بالمقدمة ههنا مقدمة الكتاب وهي طائفة من كلامه تقدم أمام المطلوب لارتباط معناها به وانتفاع بذلك  
 المعنى فيه ولا شك أن المقدمة اذا ردت لهذا المعنى صدقت على هذه الطائفة المذكورة أمام المطلوب  
 لارتباط معناها به الذي هو تفسير البلاغة والفصاحة اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا الفن ادخاها مشأ  
 غايته التي هي معرفة بعضا القرآن وبيان انحصار العلم في الثلاثة (١) التي توقف على معاني الفنون في الجملة  
 ولا ينبغي ارتباط ما ذكر بالمقصود وأما مقدمة العلم وهي المعاني التي يتوقف عليها الفن فقد تكون بنفس  
 الجنس لانها تقدمه أي تجسر على التقدم أو من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقعدوا بين يدي الله ورسوله  
 ومقدمة الشيء تارة تكون منه فالأضافة فيها على معنى من ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الرجل ومقدمة  
 البرهان التي هي أسد أجزائه وتارة تكون خارجة عنه كالدرجة عنه كالدرجة فلا إضافة فيها على معنى اللام وأما

أي بالذات والافاق مقدمة مفردة في الفن لكن نبعوا أقوم لفظ قبيل لادراج الامثلة والشواهد  
 في الفنون الثلاثة ولقال اما ان يكون من المقاصد فخرج ما ذكر لان المقاصد عبارة عن القواعد فقط والحاصل أن الامثلة والشواهد  
 والاعتراضات ليست من المقاصد وانما هي مكملة لها وحسب تدفقي من قبيلها ومن ناحيتها أقوم لفظ قبيل لادخالها في المقاصد  
 ولعل في الكلام حذفا والاصل اما ان يكون من المقاصد أو من قبيلها تأمل ثم ان قوله لان المذكور فيه اما ان يكون الخ هذا دليل على  
 على ما تقدم من الحصر لان الرددين النسبي والاثبات على وهذا الدليل العقلي مؤيد بالاستقراء (قوله في هذا الفن) أي المعهود وهو فن  
 البلاغة وبوابها (قوله الثاني المقدمة) قدم الثاني لقصر الكلام عليه ولأنه مضموع ومعدى وهو مقدم على الوجود ثم ان جعل الثاني  
 على خصوص المقدمة جامع للاستقراء فان دفع ما يقابل لم لا يجوز أن يكون شيئا آخر وحاصل الدفع اننا نتبع مقصود الكتاب فلم نجد غير

(١) التي وقف كذا في النسخ ولعل التي محرف عن الذي كتبه معجمه

المتكلم فالأولى أن ننقصر على تقييد القول فيما بالاعتبارين

المقدمة والفنون الثلاثة وما قبل هنالقي في الثالث (قوله في تأدية المعنى المراد) أي اللغاة والمراد المعنى المراد اللغاة ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي بقدها البليغ كالانكار وخلو ذهنه فلو كان الخطاب يسكر قيا زيدا ورأى تسكبه الكلام غير موم كدبان قال زيد قائم فقد أخطأ في نفس تأدية المعنى المراد تركه الواجب وهو التأكيدها على حال الخطاب وهو الانكار الذي هو معنى مراد للغاة وهذا الخطأ يجترز عنه بالفن الأول وقوله عن التعقيد المعنوي أي بأن تكون العبارة التي عبر بها بعسرا انتقال منها إلى المعنى المراد فإذا اقتضى الحال المجاز وأورد المتكلم لكن مع التعقيد المعنوي بأن أي بعبارة مضمرة خفية القوارم كالقولت رأيت أنمجر في الحمام مرديا به رجلا شجاعا يجمع ما شابهته في ذلك فقد أصبت في أصل تأدية المعنى المراد كونه مطا بالقتضى الحال ولكن أخطأت في كيفية التأدية لتكونك أنتب العبارة الخفية القوارم وهذا الخطأ يجترز عنه بالفن الثاني فلو عبرت عن المقصود برأت أسداني الحمام بجامع الخرافة لم يكن هناك خطأ في كيفية التأدية بسهولة الانتقال (قوله والأفوه والفن الثالث) أي وبالابان كان الغرض ليس الاحتراز أصلا بل إغماؤه ومجرد تحجيد اللفظ وتزيينه فهو الثالث (قوله وجعل الخاتمة الخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر في الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصرا من جهة أجزاء الكتاب الخاتمة فكان على الشارح ذكرها (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط والمراد به الخطأ لأن الغلط إنما يستعمل في خطأ اللسان وخطأ ذهن كنهنا لا قال فيه غلط بل خطأ (قوله كاسنين) أي في أول الخاتمة فنقل عن المصنف في الإيضاح أن الخاتمة من الفن الثالث قال الشارح هناك ومما

(٦٧)

المقدمة أجزاء الكتاب في الفنون الثلاثة ولم ينفث في الخاتمة (قوله إلى) فصلا المقصود أي بالذات (قوله بطريق التعريف) (العهدى) أي الذي كرى قلت أن الذي لتعريف العهد الذي مضى بها أن يتقدم ذكر مدخلها وما هناليس كذلك أذ لم يسبق على العنصر وأن في القوارم تعبير بعنوان فن أول وفن

في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول والأفان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والأفوه والفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كاسنين إن شاء الله تعالى ولما أخرج كلامه في آخر هذه المقدمة إلى المصنف المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة

مدلول اللفاظ المقدمة التي هي مقدمة الكتاب وقد يكون غير ما مدلولها على أن الانسليم اشتراط التوقف الحقيقي بل المراد التوقف الكيالي والانسليم اشتراط كونها ذكر الموضوع والقاية والحد فقط فلا بد البحث أصلا فتفصل في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أن الأولى مرجعها إلى المعنى التوقف عليه كالأحققية والثانية مرجعها إلى اللفاظ الدالة على المعاني التي لها ارتباط بالمقصود فيجب حينئذ أن يقال إن مدلول مقدمة الكتاب ومقدمة العلم هو مامن وجه أو يقال إن المدلول على مقدمة العلم ومقدمة الكتاب هو مامن وجه وهذا الفرق مما عني على كثير من الناس وفي هذا المقال مجال البحث قول المصنف مقدمة فان أراد أنها مقدمة الكتاب فهي جزء منه وان أراد أنها مقدمة العلوم فهي ذريعة

فان وفن ثالث وإنما الذي ذكره في آخر المقدمة ما يجترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو علم التعقيد المعنوي فهو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ولأن هذا العنوان غير عنوان الفن الأول الثاني الفن الثالث وسبب ذلك فلا يصح جعلها العهد الذي كرى وأجيب بأن الذي العهد الذي كرى يمكن يتقدم ذكر مدخلها وتقديرها كنهنا وتوضيح ذلك أن المصنف لما أخبر في آخر المقدمة أن علم البلاغة مختصر في علم المعاني والبيان والبديع وذكر أن واحدا يجترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد واحدا يجترز به عن التعقيد المعنوي وواحد يعرف به وجوه تحسين الكلام علمها فنون أي ضربت مختلفة ومعلوم مما تقدم من قوله لما كان علم البلاغة وتوابعها ألف مختصر أن مقصود الكتاب مختصر في علم البلاغة وتوابعها فنون ثلاثة ينتج مقصود الكتاب مختصر في فنون ثلاثة ومعلوم أن الفنون الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحدا منها أول وواحد ثاني وواحد ثالث فعلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالاولية والثاقبة والثانية وأنها علم المعاني والبيان والبديع لأن النسبة بينهما مجعولة إذ لا يعلم أن الفن الأول هو علم المعاني والبيان والبديع فيقال لأفاده النسبة الفن الأول أي من الفنون التي علم المصنف مقصود الكتاب في علم المعاني والفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذه التراكيب الثلاثة من قبيل قولنا المنطق زيد من جهة أن كلاما من طرفي الجملة معلوم والمجهول الانتساب فتدبر ذلك فأخذ ذلك العلامة عبد الحكيم والفناري وأجاب الجواب بغيره عما صاله أن آل العهد الذي كرى هي التي تقدم معجزة بها صرحا أو كتابة كما يأتي وما هناليس قبيل الثاني لأن الفن الأول والثاني والثالث قد كرت سابقا بعنوان ما يعترز



ولأن كان كذلك لأضيفت إلى مقولها بأن مقالة مقدمة الطالب الذي عرفها على من لم يعرفها من الشارحين لأن الصفة المتعددة  
للفعول الظاهر إضافة اسمها إلى ما ليس بها أفع تعلق فلما تصف إليه وأضيفت للكتاب مع أنه غير المقول علم أنها من اللازم وإنما كان  
الكتاب غير المقول لأن أقدم الحقيقة الطالب الذي عرفها لا الكتاب نفسه (قوله وقال مقدمه العلم) أي قال هذا اللفظ أو  
قيل هذه الكلمة أذن المقول هو الكلمة إذا أراد أن ينفذها فأنما يحكي بالقول نحو قوله إبراهيم ويصعب أن يجعل القول بمعنى الإطلاق  
أي أن المقدمة إذا أضيفت للعلم تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في مسائله فلا تلام في قوله لما جع على والظرف القوم متعلق بقوله على  
التقديرين وما في قوله لما لمكره موصوفة واقعة على معان أي معان يتوقف الخ وهي المبادئ العشرة وظاهره كانت مقدمة أولاً لأن  
كانت في الإثناء أن قلت أصل الشروع وفي مسائل العلم أنما يتوقف على تصور العلم بوجه وذلك يحصل بالرسم فيقتضي أن مقدمة العلم  
اسم للرسم خاصة وهذا ينافي ما ذكره العلامة السدي في شرح المفتاح من أن مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه وذلك  
كل رسم أو تصوّر بالذات والحقيقة وذلك كذلك والشروع وفيه على بصيرة وذلك للوضوح والفائدة والظاهره من غيرهما من بقية المبادئ  
العشرة المشهورة قلت المراد بالشروع الشروع من حيث هو فيشمل أصل الشروع والشروع على بصيرة فيشمل المقدمة جميع المبادئ  
وحاصل ما في المقام أن العلم لغة الإدراك ثم نقل في العرف إلى معلومات تصوّرية أو تصديقية هي مسائل كثيرة مضمومة في بعضها واحدة  
ولاشك أن الشروع في تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصوّر هابو وجه وهو التصور الإجمالي لا متنازع وجه النفس نحو المجهول  
المطلق فتمت الشروع فيها بدونه والشروع فيها على بصيرة يتوقف على تصوّر هابو وجه يتوقف أيضاً على معان أخر خارجة عن  
تلك المعارف كحكمة الغاية والموضوع والفائدة وغير ذلك من بقية المبادئ العشرة ومنه ما تقدمه مقدمة العلم لتوقف أصل الشروع  
والشروع على وجه البصيرة عليها (قوله ومقدمة الكتاب) عطف على مقدمة العلم وقوله لطائفة أي لطائفة العلوم عطف على قوله لما  
يتوقف من عطف المفردات أي أن لفظ مقدمة إذا أضيف للكتاب تطلق الخ (٦٩) وقوله من كلامه أي من كلام الكتاب وإضافة

كلام الصير من إضافة العام  
للخاص فهي البيان والمفاتيح  
لطائفة منه وأما ما قبل  
هكذا لأن ذكر العام أولاً ثم  
بيان الخاص بعد ذلك  
أوضح في النفس (قوله

بقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه فملت أمام  
المقصود لا ارتباط بها وانتفاع بها فيه  
المحد للفظ لعدم اشتراكها في الفصل الذي تميز به علمها وبمعادون غيرها أو لا ينفق اختلافها في  
فأرجح أنها جزء على التقديرين خلافاً لقول الخطيب أنها أربعة

قدمت أمام المقصود أي جعلت أمامه فلا بد من التجربة في قدمت عن بعض معناه والا كان فيه ركة لتكرره قوله أمام المقصود  
منه (قوله لا ارتباط بها) أي لا ارتباط المقصود بها أي تلك الطائفة أي بعانيها أو يقال أن طرق الافاد والاستفادها كانت  
هي الالفاظ لم يخرج لتقدير كالأفكار الفترى وإنما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظراً إلى أنه موقوف عليها والوقوف  
هو المرتبط وقوله لا ارتباط بها أي سواء توقف الشروع في مسائله على التن على معناها بأن كان مدلولها مقدمة علم أم لا (قوله وانتفاع  
الخ) عطف سبب على سبب وعلم بما ذكر أن مقدمة العلم معان ومقدمة الكتاب ألفاظ ولا يقال أن هذه التفرقة تحكم لأمر حل الألفاظ  
تقول أن مقدمة العلم كانت منضبطة غير مختلفة التفت في جانبها المعاني ولما كانت معاني مقدمة الكتب مختلفة التفت في جانبها  
للالفاظ التي هي غير منضبطة واعتراض السيد على الشارح بأن المصادر من قوله يقال مقدمة الكتاب لكذلك أن الالفاظ مقدمة الكتاب  
في مقابلة مقدمة العلم اصطلاح بين القوم لأن الشارح وليس كذلك إذا الموجد في كلام القوم مقدمة العلم وقد يطلقون مقدمة  
الكتاب على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم بخلافه سلا لافقة الدالة والمعلولية ولا يطبقون على الالفاظ مطلقاً أعني من أن يكون  
مدلولها مقدمة علم أم لا على ما ذكره الشارح وأوجب بأن علم التسمية بمقدمة هو التقدم وحيد فلا وجه لحل الالفاظ على الالفاظ بخلاف  
عن الالفاظ على المعاني مع وجود العلم ولا يطبقون على الالفاظ مطلقاً أعني من وجود العلم والحاصل أن السبب في  
إطلاق لفظ مقدمة على الالفاظ المتقدمة على المقصود لا ارتباطها بها هو التقدم والأول لا ارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالدالة  
وحيد فلا وجه لاختصاصها في كلامهم بمقدمة العلم ولا يختص الالفاظ على الالفاظ على مقدمة العلم ولم يطلقوا المقدمة على  
الالفاظ مطلقاً ممنوع وأعلم أن النسبة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التباين لأن الأولى اسم للمعاني والثانية اسم للالفاظ وأما بين  
مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهي كأن دال مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب كذلك أي بينهما العموم  
والخصوص الوجهي يحتج على من يقولون على الشروع إذا كان أمام المقصود وتقدم مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع  
في المسائل إذا كان أمام المقصود وتقدم مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع إذا كان في الشاغل فالن في النسبة العموم  
والخصوص المطلق بين الآخرين يتناهي اعتبار التفرقة في مفهوم مقدمة العلم وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتبارها فيها  
وأما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالتباين كالاول

فنقول كل واحد منهما متاع صفة للمعنيين أحدهما الكلام كافي قولك قصيدة فصيحة أو بلغة ورسالة فصيحة أو بلغة

(قوله وهى) أى المقدمة ههنا أى فى ذلك الكتاب (قوله لبيان) أى مذكورة لبيان (قوله والمختصر) عطف على معنى الفصاحة وقوله علم البلاغة أى العلم المتعلق بها (قوله وما يلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحة أى وبيان ما يلائم ذلك أى معنى الفصاحة والبلاغة والمراد بذلك الملائم النسبة بين الفصاحة والبلاغة ومراجع البلاغة (قوله ارتباط المقاصد بذلك) أى عاذاً كرمها احتوت عليه المقدمة أو بالبيان المذكور وأشار بهذا إلى أن المقدمة المذكورة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم لأن المقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله كالمد والموضوع والغاية الخ والمصنف لم يذكرها كالمفاهيم أو كان قد ذكرها فيها غايات العلوم الثلاثة حيث قال فى آخرها وما يحسن ترتيبه الخ وبعص جعلها مقدمة علم أيضاً هذا الاعتبار (قوله والفرق الخ) قد علمت محله وهو أن مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظي التي يقدّمها المصنف أمام المقصود لا ارتباطاً بها فالحال بمنزلة وان حصل به الارتباط والاستغناء لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معانٍ مخصوصة تتوقف عليها الشروع فيه (قوله فى الأصل) أى فى اللغة الخ لما كان الواقع فى كتب اللغة مذكراً معانٍ متعدّدة الفصاحة وكلها تابل على الظهور ولم يتحقق الشارح من تلك المعانى الحقيقي من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى فى بيانها أى الفصاحة بما يجمع معانها الحقيقية والمجازية وهو الانبعاث عن الظهور والابتعاد عن الكثرة قول الشارح تنبى عن الظهور والابتعاد دون أن يقول فى الظهور والابتعاد وتوضيح ذلك أن الفصاحة تطلق فى اللغة على معان كثيرة تنطلق على نزاع الرغبة وذهب اللسان السمين يقال سقامهم لبنا فصحاى أخذت رغوته وزعت منه أو ذهب لـ وهو خاص منه قال فى الأساس إن هذين المعنيين حقيقيين ثم قال ومن المجازى سقامهم لبنا فصحاى (٧٠) أصبح أى بدأه وحقى بدأ الصباح المصعب أى الذى لا يظلم فيه وهذا يوم مفضّع

وفص لا غنى فيه ولا تزوجاه  
فصح النصارى أى عبيدهم  
وهذا مفضّعهم أى مكان  
بروزهم وأفضّعوا عبداً  
وأفضّع الجبى تكلم بالعربية  
وفصع انطلق لسانه  
وخطبت لفته عن اللكنة  
وأفضع المسمى فى منطق  
فهسم ما يقول فى أول ما  
يتكلم وأفضع إن كنت  
صادفاً أى إن أه فقد  
الوصول فإن العين الباصرة والنقد والماء الجارى لا يمكن تعرّفهما باعتبار هذه المعانى تعرّفها واحداً  
فقال (الفصاحة) وهى فى اللغة لا تتخلع معنى الظهور فيكون فعلها لازماً كقولهم فصع الناب إذا  
ظهر من رغوته أو عن معنى الابتاء فيكون فعلها فى المعنى متعلّياً كما فصع النابعى أبان مرادوه ونقلت  
عرفاً إلى وصف فى الكلمة والكلام والتشكيل لا يختار ذلك الوصف من ملائمة وضوح وظهور وهى  
حقيقة عرفية (يوصف بها المفرد والكلام) فيقال فى المفرد كلمة فصيحة وفى الكلام هذا كلام فصيح  
ص (الفصاحة يوصف بها المفرد) ش اعلم أن الفصاحة هى صفة اللب الذى تؤخذ عنه الرغوته ومنه

جعل ماسوى هباب الرغوته بالبيانى مجازية ولا شأن ذلك المعانى كالماتول للظهور بالاستلزام لأنها هو  
فلذلك عتبت أى تدل على معنى الظهور ولا تلزم بوجد له معنى هو الظهور كالفصاحة كالمصباح فقوله تنبى إلى أن معناها ليس  
هو الظهور بل شئ ينبى عنه ويدل عليه ومن هذا علم أن مراد الشارح بالأصل الفصاحة سواء كان المعنى حقيقياً أو مجازاً بالأحقيق فقط  
وعلى هذا فالمراد بكون اللغة أصلاً باعتبار المعنى الاصطلاحي لا باعتبار أنه حقيقة وعلم أن المراد بالابتداء الدلالة الالتزامية لا المطابقة  
لأن لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى تكون دلالاته عليه مطابقة ولا تتخذه لأن لفظ فصاحة لم يوضع فى كتب اللغة أنه موضوع  
للاظهار وغيره حتى تكون دلالاته عليه فضمية ثم أن الفصاحة نقلت عرفاً إلى وصف فى الكلمة والكلام والتشكيل ولا يختار ذلك الوصف  
من ملائمة وضوح وظهور وإنما يقتصر الشارح على المعنى الاصطلاحي الآتى فى المتن للإشارة إلى أن ابن المعنى القوى  
والاصطلاحي مناسبة والمناسبة تحصل ولو بحسب المال (قوله والابتناء) عطف مرادف أن جعلت الابتاء مصدراً بأن معنى بأن أى  
ظهر وحينئذ فالابتاء معنى البيان وعطف لازم أن جعلت مصدراً بأن معنى أظهر وحينئذ فتكون الابتاء معنى الاظهار (قوله مثل  
كلمة فصيحة) أى تخبر بذلك عن جزء معين من جزئيات المفرد كقائم فىقال هذه كلمة فصيحة ويصح أن يراد بالكلمة لفظ كلمة أدهو يوصف  
بالفصاحة وكذا يقال فى قوله كلام فصيح ورجا يقال أن قوله بعد والتشكيل يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم  
فصيح مع أنه قياس سابقه يدين الأول وأشار بالثاني فى قوله مثل كلام الخ إلى أنه لا فرق فى الوصف بالفصاحة بين المظنوم وغيره  
والقصيدة مأخوذة من اقتصدت الكلام معنى اقتطعت قيل لاسمى الآيات قصيدة حتى تكون عشرتها فوقها وقيل حتى تجاوز



تسبعة ومادون ذلك يسمى قطعة (وقوله قيل المراد الخ) حاصل ايضاح ما في المقام ان المصنف اعترض عليه بأنه قد بقي شيء ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة فأنهم ليست مجرد لان المفرد ما قابل المركب ولا كلاما لانه المركب التام والمركب المذكور ناقص فسكوته عنهما يقتضي أن لا تكون فصحة ولا بلغة مع انها توصف بالفصاحة قطعاً فيقال مركب فصيح وحيث شذ في كلام المصنف قصور وأجاب الخناني والوزني بأنهما إذا خلت في الكلام في كلام المصنف المراد بالكلية في كلامه مطلقاً على طريق الجزاء المرسل من باب إطلاق الخاص وإرادة العام فشمع المركب التام والناقص وحيث شذ لا قصور في كلامه وقد تشارحنه الجواب بأنه لا يتم الاول كان العرب أطلقوا على المركب المذكور كلاماً فصيحاً مع انهم لم يقولوا فيه ذلك و وصفهم بالفصاحة في قولهم مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مقدار له لا من حيث ذاته سلمنا أنه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وأن الاعتراض بالقصور وارد على المصنف فالاولى ادخال المركب المذكور في المفرد لا في الكلام لأن ياد بالمفرد ما قابل الكلام وذلك لانه لم يعد إطلاق الكلام على ما قابل المفرد بل العهد إطلاقه على المركب التام كاهو المعنى العرفي عند النحاة أو على اللفظ مطلقاً للشامل للمفرد وهو المعنى القوي وأما إطلاقه على ما قابل المفرد أعني المركب مطلقاً للشامل والتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام فإنه حقيقة عرفة (قوله ما ليس بكلمة) الانسب ما ليس بمفرد أي وهو المركب مطلقاً (قوله وغيره) أي وهو المركب الناقص (قوله) فإنه قد يكون) الفاعل لتعليل والضمير للعالم والشأن وهذا لعل (٧١) مع علمه وقوله قد يكون يستأجل أي كافي قوله

اذا ما الغالبات برز نوما  
وزجج الجواب والاعوينا  
فان هذا البت غير مقيد  
لعدم ذكر جواب الشرط مع  
أنه فصيح باجماع ضرورة  
فصاحه بكتابه (قوله وفيه  
نظر) أي في ادخال المركب  
الناقص في الكلام نظر  
(قوله لانه انما يصح ذلك) أي  
ادخال المركب الناقص في  
الكلام (قوله ولو أطلقوا)  
أي العرب (قوله ولم ينقل  
ذلك عنهم) أي والمثل قولهم  
انما هو وصفه بالفصاحة  
دون وصفه بأنه كلام حيث  
قالوا مركب فصيح ووصفه

قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليع المركب الاسنادي وغيره فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكون عليه مع أنه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم وانصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن أطلقوا أنه داخل في المفرد لا في مقابل المركب

أما دخول المركب ذي الاسناد المفيد في الكلام فلا إشكال فيه وكذا دخول الكلمة الواحدة في المفرد وأما المركب الغير المفيد فقيل داخل في الكلام لانه بما يكون بيت غير مشتمل على الاذن وتوع ذلك فهو يوصف بالفصاحة فيدخل في الكلام ورد بان وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في سماء وانما المقضي بدخول المركب الغير المفيد في الكلام أن يقال فيه مثلاً كلام فصيح لا يوصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن الفصيح وهو هذا البيت ونصح اذا أخذت عنه الرغوة قال الشاعر \* وتحت الرغوة اللين الفصيح \* كذا قال الجوهري وفي الاستشهاد تنظر فان كلامه يقتضي أن فصاحة اللين أخذ الرغوة عنه وأنه انما يسمى فصيحاً عند ذلك والبيت يدل على انه فصيح قبل نزح الرغوة بل ظاهر ان بقائه الرغوة شرط حتى لا يسمى فصيحاً بعد أخذه لانه ليس حينئذ تحت الرغوة الآن يقال أرا ديقوله أخذت عنه الرغوة انما استعطف

بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في سماء لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة ليكون كناية فصحة لا لكونه كلاماً كما قيل هذا التأويل وهو ادخال المركب الناقص في الكلام (قوله) وانصافه الخ) لما أبطل جواب الخناني وبني الاعتراض بالقصور واداعى المصنف أشد الشرح لدفعه بأنه غير وارد بالكلية بقوله وانصافه بالفصاحة أي في قولهم مركب فصيح الخ (قوله باعتبار فصاحة المفردات) أي باعتبار ان مقدار له منصفة بالفصاحة لا باعتبار ان مركب وإذا كان كذلك فهو داخل في المفرد من غير تأويل في المفرد سلمنا أن انصافه بالفصاحة لانه أي باعتبار ان مركب فحتاج لتأويل لكن الحق في التأويل خلاف ما قلت بالخناني (قوله باعتبار الخ) أي يكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشيء بوصف أجزائه فوصفه بما عرض لا ذاتي (قوله على أن الحق الخ) على الاستدلال بمعنى لكن فلا تتعلق بشئ فكأنه قال لكن الحق انه داخل الخ فبعد أن أجاب بان وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرضية ظهر له بعد ذلك انه يوصف بما لا ينظر لانه وانما لا يمين التأويل بل في كلام المصنف ليشمله والا كان قاصراً انكن لا يؤول بما أول به الخناني بحيث يدخل هذا المركب في الكلام بل يدخله في المفرد بمرئته مقابلته بالكلام وفي هذا الجواب يبحث اذلو كن دخلا فيه لم يتم قوله أو لا يقال كلمة فصحة لأن تحمل الكلمة على ما هم المركب الناقص (قوله لانه) أي المفرد يقال أي يحمل على ما يقابل المركب وذلك القول في باب الكلام



العلامة عبد الحكيم (قوله والمتكلم أيضا) انما اردنا ايضا دون ما تقدم لان الكلام والمفرد من واحد ونحو ما كثر في الواحد أيضا لا يؤتى به الا بين شيئين (قوله يقال كاتب فصيح الخ) المناسب لما مر أن يقول (٧٣) مثل كاتب فصيح والمراد بالكتاب التأليف المتكلم

بكلام منشور وليس المراد به النصف بالكتابة دليل مقابلته بشاعر والحاصل أن الشخص متى كانت فيه الملكية انصف بالفصاحة تكلم بنظم أو وصيغ أو غيرها كالنثر بل ولم يكلم أصلا إلا أن الملكة لا يعرف قيمها به الا بالكلام (قوله تبي عن الوصول الخ) خالف القاموس ببلغ الرجل بلغة اذا كان يبلغ بعبارة كنه مراد مع ايجاز بلا جلال أو اطلاق بلا ملال وحنثذ فبي في اللغة تبي عن الوصول والانتباه لكونه وصولا مخصوصا وهي الوصول بالعبارة الى المراد من غير اخلال ولا اطلاق لعملة وأما في الاصطلاح فهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة لأن الكلام اذا طابق مقتضى الحال وصل للطلب عند البقاء ولم يقل وهي في الاصل اكتفاه عما ذكره سابقا قبل بل يقل في الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وقوله انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تبي عن

(و) يوصف بها (المتكلم) ايضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي تبي عن الوصول والانتباه (يوصف بها الاخيران فقط) أي الكلام والمتكلم دون المفرد

في المفرد المركب الغير المفيد وانما جعلنا مقابلته بالكلام دليلا على ما ذكر لان المفرد يذكّر في مقابلته المتنى فبراهبه ما ليس يمتنى وفي مقابلته المركب غير ابراهبه ما ليس يركب وفي مقابلته الكلام وقد تقدم ان الكلام على الاطلاق ينصرف الى المفيد فبراهبه ما ليس بكلام مفيد فيدخل فيه المركب الغير المفيد ولكن يتوقف على تسليم هذا المقابلة والمشهور في المقابلة مقابلته بالجملة وهي أهم من المفيد ويرد عليه أيضا لا يمد دخول غير الفصيح من المركب الغير المفيد في تعريف فصاحة المفرد فمما سأتى لانه قال فيه فالفصاحة في المفرد خلوها من تناثر الحروف الخ ولا شأن له بصديق على مثل قوله في المثال الآتي ان شاء الله تعالى وليس قرب قبر حرمه بخلص من تناثر الحروف الى آخر القيود والوجود فيه تناثر الكلمات لا تناثر الحروف فيكون مفردا فصيحاً وليس كذلك الا ان يقال تناثر الكلمات يرجع الى تناثر مجموع حروفها ثم على تقدير تعميل الجواب في هذا يدخل في التعريف ما يخلص من التعقيد اللفظي تأمله (و) يوصف بالفصاحة (المتكلم) أيضا يقال هذا شاعر فصيح وكاتب فصيح (والبلاغة) التي هي غير خالية عن معنى الانتباه والوصول لا باعتبار اللغة ولا باعتبار ما نقلت اليه لانها نقلت الى بلوغ الكلام الى المرتبة التي تجب مراعاتها في المطابقة (يوصف بها الاخيران) وهما الكلام والمتكلم (فقط) هواسم فعل بمعنى انتبه فكانه يقول فاذا وصفت بها الاخيرين فانتبه عن وصف الكلمة بها

الراغب فانه قال اذا ترمى من الرغوة فاقصص العين اذا زال عنه البيا وأقصص الصبي اذا خلص من السكنة وقصص الرجل حادته لغته وأقصص تكلم بالعربية وقيل بالعكس قال الراغب والاول أصح وقيل الفصيح الذي ينطق وانكر النضر أقصص كانه في عباد في الخط وفي التنزيل وأخى هرون هو أقصص مني لسأنا وهو دليل على أن ثمن الثلاث وأقصص الصبح اذا طلع وأقصص النصراني جاني في قصه وفي الاصطلاح اختلف فيها باعتبارهم والمصنف عدل عن هذا لفصاحة باعتبار الحقيقة الصادقة على أعم من فصاحة المفرد والكلام والمتكلم وأقر فصاحة المفرد عن فصاحة الكلام برسم وقد تقدم به لذلك الخفا في كتاب سمر النصاحه \* وقوله المفرد لما بينه في اللفظ بكلمة واحدة كما يقتضيه ما سفسر به فصاحة المفرد بعد ذلك فيخرج عنه نحو عبد الله علما كان أم لم يكن وذلك يوصف بالفصاحة لا بالجملة أو بعبارة ما وضع لمعنى ولا جزئه بل بعبارة فيخرج عنه أيضا الثاني أو بعبارة ما يقابل بالجملة فيخرج عنه الجملة الموصولة بها كقولك رأيت الذي ضربته فلانها ليست بكلام فلا تدخل حينئذ في المفرد ولا في الكلام وهكذا كل واحد من جنس الشرط وجوابه وهذه الامور اذا خرجت عن المفرد ولم تدخل في الكلام لانها ليست بكلام في أن يشرح فصاحتها ولوقال المفرد والمركب لكان احسن وقوله والمتكلم سأتى ما عليه ان شاء الله تعالى ص (والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط) ش اعلم أن البلاغة في اللغة من قولهم بلغ بالضم اذا انتهى ولا يوصف بها الكلمة انما يوصف بها الكلام والمتكلم وسيأتي ما على ذلك ان شاء الله تعالى وقدّم الفصاحة لانها أكثر مجالا من البلاغة ولكون الفصاحة

الوصول والانتباه مستدر كان الفصل منه ابداء المناسبة بين المعنى والغوى الاصطلاحى وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه (قوله والانتباه) عطف تفسير (قوله فقط) الفاء واقعة في جواب بشر مطلق وقط اسم فعل بمعنى انتبه أي اذا وصفت بها الاخيرين فقط أي فانتبه عن وصف المفرد بها

أقوله اذ لم يسمع كلمة بلغة فيه انه ادخل المركب الناقص في المفرد وحيداً فلا ينتمض الدليل على الدعوى لان مني الدليل أخص من مني المدعى أي أن الذي نفت عنه البلاغة في الدليل وهو الكلمة أخص من الذي نفت عنه في المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص وبذلك من هذا أن يكون الدليل أخص من المدعى وحيداً فلا ينفعه لأن في الأخص لا يستلزم في الأعم فلا يلزم من عدم مصاحف انصاف الكلمة بها عدم مصاحف انصاف المركب المذكور بها فالدليل المادى للدعوى أن يقال اذ لم يسمع كلمة بلغة ولا مركب يبلغ لأن أراد بالكلمة ما ليس بكلام فتشمل المركب الناقص لكن في إطلاق الكلمة على هذا المعنى من عدمه ليس في إطلاق المفرد عليه بلاحقه وان أدخل المركب (٧٤) الناقص في الكلام كما هو رأي الخليلي فلا إشكال في التعليل أصلاً (قوله

اذ لم يسمع كلمة بلغة والتعليل بأن البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تنصق في المفرد وهم لا ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمنسكح وانما قسم كلام من الفصاحة والبلاغة أو لا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة

اذ لم يسمع كلمة بلغة وقيل ان العلة في عدم وصف الكلمة بها أن معناها المطابقة لمقتضى الحال والمطابقة المذكورة انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتي فلا تنصق في الأفي ذى الاستناد المفيد وذلك منتف عن الكلمة ورد بان ذلك انما هي من سلم أن لا بلاغة الا ما ذكره فتنصق بذى الافادة فإذا جاز أن تكون ثم بلاغة أخرى يصح وجودها في الكلمة كما تنقل ذلك في الفصاحة لم يكن ذلك علة في عدم وصف الكلمة بالبلاغة فان قال هذا المثل لامي في البلاغة في كلام العرب الا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد الى انتفاء السماع وهو الذي علناه ثم لما بين محال الفصاحة والبلاغة ليحقق اختلاف معاني كل منهما باعتبار تلك المحال أقصد كلامهما بما يتفرع بقصد عدم اعتبار تلك المحال لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعذر واحد اذا لا تشترك الاختلافات في فصل والام تحالف وقد تقدمت

كالشرط للبلاغة على ما ستراه وقال بعض الشارحين لكونها أعم من البلاغة وليس بمجيد لمساكني وقال الخطيبى الشارح فلا يقال كلمة بلغة فكل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة من غير عكس وهذا بحسب الاصطلاح الذي ذكره ابن الاثير وتابعه المؤلف وبعضهم يقول الفصاحة والبلاغة مترادفان فعلى هذا كل فصيح يبلغ أيضاً \* قلت قوله كل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة صحيح لان شرط البليغ أن يكون فصيحاً كما ساقى وقوله وغيره بقوله مترادفان هو ما صرح به الجوهري حيث قال البلاغة الفصاحة والظاهر أنه يقصد بذلك أن البلاغة تكون في الكلمة كما تكون في الكلام وذلك لا يوجب ترادفاً بل وجوب أن كل صريح للفصاحة صريح للبلاغة وان اختلف معناهما وقد مرص جماعه بان بين البلاغة والفصاحة تفاوت وان كل ما صرح لاحداهما من كلام ومنسكح وكلمة صريح للآخرى وقوله بعد ذلك فعلى هذا كل فصيح يبلغ أيضاً سواء كان كلمة أم كلاماً متكاملاً ثم قال بعضهم البلاغة لا توجد في الكلمة فكانت أخص من الفصاحة فبدأت الفصاحة عليها لتقدم العام على الخاص لان الخصاص عام مع شئ آخر \* قلت فيه نظر وليس بين حقيقى الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص بل هما كل وجزء فالبلاغة كل وجزء امتازت به الفصاحة جزء غير محمول كاستراء وعبارة الخطيبى التي قد مرها في بيته من هذا الكلام وقال ابن الاثير البلاغة

والتعليل أى لم يسمع وصف المفرد بالبلاغة (قوله وهو) أى المطابقة المذكورة (قوله لا تنصق في المفرد) أى لان المطابقة المذكورة انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المعنى المراد وهذا لا يتحقق في الأفي ذى الاستناد المفيد (قوله لان ذلك) أى اعتبار المطابقة المذكورة (قوله في بلاغة الكلام والمنسكح) أى فيصوزان يكون هناك بلاغة أخرى يصح وجودها في الكلمة غير المطابقة وان لم نطلع عليها كما وجد ذلك في الفصاحة فان قال ذلك المعلن انه لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد الى انتفاء السماع وهو الذي علناه (قوله وانما قسم الخ) هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم أو لا وتصريف كل على حدة

بعد ذلك مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولاً ثم التقسيم ثانياً يقول الشارح وانما قسم كلام من الفصاحة والبلاغة شاملة أو لاى ولم يأت من أول الامر بتعريف واحد شامل لقسام الفصاحة وكذلك البلاغة ثم يقسمها بعد ذلك كإيراد الشان وقوله قسم أى ضمناً لا صراحة حيث قال فالفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمنسكح والبلاغة يوصف بها الاخباران فقط فان هذا يستلزم انقسام الفصاحة الى فصاحة مفردة وفصاحة كلام وفصاحة منسكح وانقسام البلاغة الى بلاغة كلام وبلاغة منسكح (قوله لتعذر جمع المعاني المختلفة) كفصاحة المفرد وفصاحة المنسكح وفصاحة الكلام وكبلاغة المنسكح وبلاغة الكلام وقوله الغير المشتركة الخ لتفسير للثلاثة وادخل آل على غير تأويله بالبلاغة فلا يقال انه ادخل آل على المضاف الذي لم يشابه يفعل وهو لا يجوز

(قوله في أمر بمعها) متعلق بالمشتركة أي في حقيقة نوعية تصدق عليها وتصلح لغيرها فلا يتأني أن يؤتى لفصاحة شعر بف بعم  
أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وكذا البلاغة لا يتأني أن يؤتى لها شعر بف بعم فمعها ويخرج غيرها وهذا بخلاف الكلمة فأنما الما  
اشتركت أقسامها في أمر بمعها صالح لغير الكلمة بحيث يتميز عن الكلم والكلام عرفت أن لا يأنها قول مفرد ثم قدمت بعد ذلك  
إلى الاسم وفعل وحرف وكذلك الإنسان لما اشتركت أقسامه من زنج وروم وغيرهما في أمر بمعها صالح لغير الإنسان بحيث يتميز  
عن الفرس والجار وغيرهما من الأنواع عرف أولا بأنه حيوان ناطق ثم بعد ذلك تلك الأصناف والحاصل أنها لا تعذر هنا اشتراك  
أقسام الفصاحة في أمر بمعها صالح لغير الفصاحة بحيث يميزها عما عداها وكذلك اللاغية قسم كلامها من غير تلك الأقسام  
وأما الاشتراك في الأمر العام مطلقا فاصل إذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء وموجود ومستحسن وأقسام الفصاحة  
وكذلك قسم البلاغة مشتركة في هذه المفهومات ولكن لا يصلح شيء منها لغيره من كل الفصاحة والبلاغة أهدم حصول التميز المذكور  
وبهذا اندفع ما يقال على الشارح منطوقا لا نسلم عدم اشتراكها في أمر بمعها إذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية التي تشارك  
فيها وتعمها كشيء وموجود ومستحسن وما يقال عليه من حيث المفهوم (٧٥) ان كلامه يفيد أن مطلق الاشتراك

في الأمر العام بصرفي  
في جمع الأمور المتغايرة  
في قصر بف وليس كذلك  
(قوله في تعريف واحد)  
أي يبين حقيقة كل  
تفصيلا ولا فلا تعذر  
كأن تعرف الإنسان  
والفرس بالجمع التام  
الحساس المفرد بالأرادة  
أو الحيوان فإنه غير لها في  
الجملة ولكن لا يبين حقيقة  
كل واحد تفصيلا (قوله  
وهذا) أي الصنيع من  
التقسيم أولا ثم التعريف  
ثانيا كما قسم أي كتقسيم  
ابن الحاجب الخ فإن تقسيمه  
قبيل التعريف لعدم

في أمر بمعها تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستغنى إلى متصل ومنقطع ثم عرف كلا  
منهما على حدة (فالفصاحة في المفرد)

الإشارة إلى هذا المعنى وتقرير ذلك تقسيم الاستثناء إلى متصل ومنقطع ثم تعريف كل منهما على أن  
الاستثناءين يمكن جمعهما في التعريف بالوقوع بعد الافتيزان عما عداهما من الفضلات فليس كما  
هنا في التعذر فقال مقدما لغير الفصاحة على البلاغة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة  
وفصاحة المفرد على فصاحة الكلام المتكامل لتوقف وجودهما على وجودها ان أردت معرفة كل منهما  
باعتبار محلهما (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد) هي

شاملة للألفاظ والمعاني فهي أخص من الفصاحة كالإنسان مع الحيوان فلذلك تقول كل كلام  
بليغ فصيح وليس كل كلام فصيح بليغا \* قلت هذا الكلام أيضا ظاهر الفساد وليست الفصاحة  
أعم من البلاغة ولا العكس بل الفصاحة جزء البلاغة وانما هو مسمى المركب تركيبا غير جلي أخص  
والمفرد أعم وجعل الفصاحة عامة والبلاغة خاصة لاشتغالها على الأمرين ثم عبر عن ذلك بالعام والخاص  
وانما هو كل وجزء فليس ذلك اصطلاح القوم ثم دخول الفصاحة في الكلام سري ما فيه وقال  
حازم في منهاج البلاغة الفصاحة أخص من البلاغة (في تنبيهه) مما يوصف به الكلام والكلمة  
أيضاً البراءة وأهلها الجمهور وقد ذكرها القاضي أبو بكر في الانتصار مع الفصاحة والبلاغة وحدها  
بما يقرب من حد البلاغة ص (فالفصاحة في المفرد)

الاشتراك المذكور وأورد على ذلك أن القسمين اشتركا في أمر بمعها صالح لغيره والمستغنى وهو المذكور بعد الأوصاف وفيه  
نظر بأن هذا لا يصلح تعريفه المستغنى لأنه يدخل فيه ما عدا الألفاظ صفة يتحول كأن فهمها آلهة الألفاظ لتدفع أن ليس مستغنى  
(قوله فالفصاحة) أي إذا أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة فاقول تلك الفصاحة الخانفا فافهم الفصحة وقال لهاها الفضحة  
بالصاد والضاد بالإضافة في ذلك من إضافة الموصوف لصفته أي الفاضل المصحة (١) أو المفضحة سميت بذلك لأنما أفضحت عن شرط مقدرو  
لكونها أفضحة وأظهره وقيل فافهم الفصحة عن ما أفضحت عن مقدرو مطلقا أي سواء كان شرطاً أو غيره كما في قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك  
الحجر فافهم أي فاضرب فافهم (قوله في المفرد) يصح أن يكون صفة للفصاحة كأن المتعلق بتركه أو معرفة لا يلزم عن تقديره نكرة  
وصف المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز لأن ال في الفصاحة جنسية ومدخولها في حكم النكرة ولا يلزم عن تقدير معرفة حذف الموصول  
و بعض الماده وهو لا يجوز لأن الكائن المقدر راد منه التبعوث والدوام فهو صفة مشبهة وأل الداخل عليها معرفة لا موصولة على التبع  
ولا يصح أن يكون ذلك الطرف جالما على مذهب سيبويه القائل يجوز انجيء الحاصل من التبديلا أن الخال مقدمه للعامل مطلقا لفظيا  
أومعنيا ولا معنى للتقدير هنا لأن التقيد انما هو أشي يختلف حاله كالحي في قولنا جازيدا كبا والابتداء واحدا لا يختلف أحواله

وأيضاً المقصود تفسير الفصاحة بوصف كونها في المفرد لا بقيد حقيقةها في المفرد إذ ليس المعنى على التفسير هو أن كان الماء واحداً لكن فرق بين التقديرين كما لا يخفى وذلك لأن التقييد يقتضي أن الفصاحة مشتركة أكثر كما عرفت بالآلة فيقيد أن الفصاحة أمر كلي يختلف أحواله تارة تكون في المفرد وتارة تكون في غيره والتي حققة الشارع أنها من قبيل المشترك اللفظي وجعل الجهر ووصفة لا يخالف ذلك تأمل ويصح أن يكون الطرف لغواً متعلقاً بالنسبة التي اشغلت عليها الجلالة والمعنى انتساب الخلوصل المذكور للفصاحة في المفرد أو الفصاحة التي هي الخلوصل منسوبة للمفرد فوضعية هذا أن الطرف معمول بالنسبة المذكورة وهو معنى قابل للتقييد وهذا يرد على حصر النحاة العامل المعنوي في الابتداء والتجرد (قوله قدم الفصاحة) أي قدم تعريف أقسامها على تعريف أقسام البلاغة مع أن ألف والنسب المشترش أولى (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أي إذا راها وتصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة متكلم أو كلام وقوله على معرفة الفصاحة أي على تصورها في الجملته وانما قلنا في الجلالة لأن بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم بل على فصاحة الكلام والمفرد وكذلك بلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته (٧٦) من حيث المفهوم بل على فصاحة الكلام والمفرد إذ لو أخذنا الملكة التي

يقدر بها على تأليف فصيح لافي بلاغة الكلام ولا في بلاغة المتكلم نعم توقف عليها بلاغة المتكلم بحسب التقصص إذ لا يقدر على تأليف كلام يبلغ الأمن يقدر على تأليف كلام فصيح (قوله لتوقفها ما عليها) أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد وبلاسة لكونها مأخوذة في تعريفه وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد وبلاسة أخذ فصاحة الكلام

قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها من قديم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خاوصه) أي خلوصل المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) القوي أي المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوصل (خاوصه من تنافر الحروف) خاوصه من (الغرابة) خلوصله من (مخالفة القياس القوي) أي الضابط المنقو من استقراء استعمال الأخرى كقولنا كلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلباً لفظاً يجري مجرى ما دخل في القياس ما ثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفاً للقياس كإبدال الهاء همزة في مفعلاً ثم إن الجاري على لسان بعضهم أن الفصاحة هي كون الكلمة حارة على الاستعمال المشهور المنقو عن بونى يعر بينهم وعليه يكون تفسيرها بالخلوصل عن هذه الأمور التي هو عدم تلك الأمور تفسيراً بالخاصة العدمية على وجه التسامح وقولهم بأنها تنقش بالخلوصل عما ذكرتم بعد أن هذه الأمور أسام اصطلاحية لا تجري فيها ولما كان هذا التفسير مرجعه إلى التفسير خاوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) ش كان الحسن اجتباب لفظ الخلوصل لغير استعماله في الإنفكاك عن الشيء بعد الكون فيه وليس الأمر هنا كذلك ولهذا أعرب على من حله المبتدأ بأنه المتجر من العوامل اللفظية غير الزائدة فإن المبتدأ يمكنه عامل مجرد عنه وكذلك قولهم ما عرى من

المتوقف عليها في فصاحة المتكلم والمتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء كذا قال يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كاتبه عليه الشارع فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد وبلاسة أيضاً (قوله خاوصه من تنافر الحروف) قبل وجه حصر مخالات فصاحة المفرد في الثلاثة لأن المفردة مادة وهي حروفه وصورة وهي صيغته ودلالة على معناه وحديثه فعبه إماف مادته وهو التنافر أو في صورته وهي مخالفة القياس الصرعي أو في دلالة على معناه وهو الغرابة فيكون اجراء ذلك إضافة الكلام فعبه في مادته تنافر الكلمات وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف وفي دلالة على معناه التعقيد (قوله خاوصه من تنافر الحروف) الزاد من الخلوصل لازمه وهو عدم الانضاف وليس المراد أنه كان متصفاً بما لا يشخص ثم إن كلام المصنف من باب السلب الكلي وهو المسمى بمسوم السلب لا من قبيل رفع الإيجاب الكلي وهو المسمى بسلب العموم فلحق حينئذ عدم انصافه بكل واحد من الثلاثة شيئاً وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصحة ولأجل كون المراد من كلام المصنف السلب الكلي كان الأولى له الاتيان من في الغرابية ومخالفة القياس لاجل أن يكون كلامه ظاهر في ذلك المعنى المراد كلامه بدون ذلك وهو من المراد الخلوصل من المجموع وعليه فلا يضر في فصاحة الكلمة وجود واحد أو اثنين من الثلاثة وهو باطل (قوله القياس) أي الضابط المنقو من استقراء استعمال العرب كقولنا كلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً (قوله إلى المستنبط الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو إلحاق شيء بشئ يجمع بينهما كالحاق النيبه بذا نجر في التحريم يجمع الاسكار بل المراد القياس الذي من شأنه استقراء اللغة أي تتبع الكلمات الغريبة وهو القياس الصرعي كقولنا كلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وانما

عامل

فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها كما روى أن عرابيا سئل عن ناقة فقال تركتها  
 ترى الهعهم

لم يقل الشارح الصريح يدل المعنى مع انه المراد الاشارة الى أن منشأ هذا القياس الصريح استقراء القلة (قوله لا يخلو عن تسامح) أي  
 لا مبرين الأول أن الفصاحة هي ككون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسية الحروف كثيرة  
 الاستعمال على السنة العرب الموقوفة بعريتهم ويزعم من الكون المذكور والخصوص عاذا كرفليس والخصوص نفس الكون المذكور  
 ولا صافها عليه وحديث فلا يصح جعله على الفصاحة بحيث يقال الفصاحة والخصوص لان ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا على  
 المعترف وان تصح ان يقال الفصحى والخصوص لان صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ كالناظر والكاتب والنطق  
 والكتابة الامر الثاني أن الفصاحة وحيدة لان معناها الكون المذكور والخصوص عدى لان معناه عدم الامور المذكورة والعدى  
 غير الوجودي فلا يصح جعله عليه وانما قال لا يخلو عن تسامح ولم يقل باطل لان الامكان الجواب عن كل من الامرين اما الجواب عن الأول  
 فيجابه ان الادباء يجوزون الاخبار عن الشيء بما نه اذا كان بينهما تلازم قصد الجارية وادعاء انه هو ولا يقال ان التعريف بالمباين  
 ممنوع ودعوى الادعاء قصد المبالغة لا تنفع لانقول هذا عند علماء المنطق (٧٧) وأما الادباء فيكونون مجرد كون المعترف يستلزم  
 تصورهم تصور المعترف

وتعبرون قصد المبالغة  
 والادعاء وأما الجواب  
 الثاني فيؤيد بالخصوص  
 بالكون يقال هو امر  
 وجودي أو يقال قولهم  
 لا يخبر بالعدي عن  
 الوجودي إذ الوجودي  
 الامر الموجود ووجود  
 امر وبالعدى الامر العدم  
 أو غير ذلك الامر كالم  
 والجهل والموت والحياة سلم  
 أو لا يصح حمل احدهما  
 على الآخر لكن الفصاحة  
 والخصوص ليس كذلك بل  
 كل منهما ثابت والخصوص  
 ليس عديم الفصاحة بل  
 عدم متبها الذي هو التنافر

لا يخلو عن تسامح (فاتنافر) وصف في الكلمة وجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (فحو)  
 مستشتر رأت في قول امير القيس

بالعدم المضاف وهو انما يفهم معرفة ما يضاف اليه شرع في بيان هذه الامور المضاف اليها بالخصوص فقال  
 ان أردت معرفة هذه الاشياء (فاتنافر) منها معنى في حروفها وجب عسر النطق بها (فحو) مستشتر رأت  
 من قوله

عالم القفى ثم رد عليه أن الخلو من هذه الامور عبارة عن عدمها فهو تعريف بالامور العدمية وانما  
 يكون التعريف بالذاتيات والخصوص الوجودية فكان ينبغي ان يقول الفصاحة التناظر الحروف وكثرة  
 الاستعمال وموافقة القياس الا ان هذا عدم مضاف فالامر فيه سهل والمراد بالاستعمال استعمال العرب  
 وبالقياس قياس التصريف بوجهه اعلم ان مقصود المصنف خلوص المفرد من كل واحد من الثلاثة  
 المبدأ كونه لا من مجموعها وعبارته لا يتبدل في ذلك فانه اذا قلت خلصت من زيد وعرو ويكره ما معناه  
 انك خلصت من مجموع الثلاثة وذلك صادق بخلوص من أحدهم بخلاف قولك خلصت من زيد ومن  
 عرو ومن بكر فان تكرار حرف الجر في مثل يؤذن بذلك كما ان قولك مرتت يرد عرو يقتضي مجرورا  
 واجدا ويبدو عرو يقتضي مرورين وانما جعلها هنا في مادة خلوص لانها في معنى التي فان المعنى  
 ان لا يكون مشجلا على الامور الثلاثة وان قلت الفصحى ما يشتمل على الثلاثة لما اقتضى زواله  
 منها فيما لم يشتمل ونظير ما يقتضيه تكرار حرف الجر في مرتت يرد عرو فمما يجب من تكرار الفعل ما يقتضيه  
 تكرار الحرف هنا من تعدد المفعول الذي حصل الخلوص منه (قوله فاتنافر فحو)

والقرابة وبخالفه القياس وأما ان ارد بالوجودي ما لا يدخل العدم في مفهومه وبالعدى ما يدخل العدم في مفهومه فلا شك  
 في صحة حمل العدمي على الوجودي بهذا المعنى بليل حل القضايا المدعولة المحمول على الامر الوجودي بشون يدعولا كاتب والاباض  
 هو الاسود فالخلو عدى أي دخل العدم في مفهومه ما يرد بشي تنبئه عدم الكتابة والاباض شئ تنبئه عدم السواد ومن المعلوم ان  
 قوله الفصاحة خلوص الخ من باب القضية المدعولة لانه في قوة قولنا الفصاحة عديم الامور المذكورة أي الفصاحة شئ تنبئه عدم  
 الامور المذكورة (قوله فوجب ثقلها على اللسان) التثني بكسر التاء فتح القاف وزن صغره مصدر ثقل الشئ بضم خ لا يخلو الحظف وأما  
 يكسر التاء وسكون القاف وزن ثقله في علم فهو الشئ الثقيل والاو لا أنسب من جهة القطف التثني كل بقا التماطين لان العسر مصدر أيضا  
 والثاني أنسب من جهة المعنى بحسب القيل لانه يشير الى أن التنافر لا يخلو بالفصاحة الا اذا كان شديد بحيث يصير على اللسان كالجل  
 التثني ولما قيل التنافر فلا يخلو بالفصاحة ولا شك ان مرادنا التناسب المعنوي اولى وعلى هذا فالعنى وجب شأ عظيما كالنقل أي  
 الجبل (قوله وعسر النطق بها) يخلو انما عطف تفسيره ويحتمل ان عطف سبب على سبب نظر الى أن الثقل في الكلمة سبب لعسر النطق  
 بها فلاحظ الثقل وصفاتها أو وجب عسر النطق بها (قوله فحو مستشتر رأت) أي هو وصف هذه الكلمة

ومنهما هودون ذلك كلفتم مستشر في قول امرئ القيس \* غدا تره مستشر زات الى العلي \*

(قوله غدا تره الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي مطلعها

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الخوول فومل  
تصدت وتصدى عن أسل وتنتى \* بناطلة من وحش وجره مطلق  
وجيد كجيد الرمح ليس يفاحش \* اذا هي فستسه ولا عطل  
وفسرع يزىن المتن أسود فاحم \* أثبت قفتمو الخلة المتشكك

وقبل هذا البيت

غدا تره الخ (قوله أى ذواته) جمع ذواته بالهمزة بدلت الهمزة الاولى واوا في الجمع لاستنساخهم ألف الجمع بين هزتين وفي الأساس  
الذواته الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر أى الذى شأنه الانسدال فلا ينافى انه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا وانما سمي ذلك  
الشعر غديرة لانه غودر وثلث حتى طال (قوله الى البيت السابق) وهو قوله وفرع زين المتن أسود فاحم الخ وفرع بالجر عطف على أسيل  
أو على جيد في البيت السابقة والفرع هو الشعر مطلقا أى كالأوبعضا كما في المذهب فيصدق على الغدا تره وعلى المتن وعلى المرسل  
فيقال ان غدا تره فرع الشعر المتن الخ (٧٨) وعلى هذا فإضافة الغدا تره لضميره من إضافة الجزئى للسكى وفي الصحاح أن الفرع هو

الشعر التام أى الشعر  
يشمله وعلى هذا فإضافة  
الغدا تره لضميره من إضافة  
الجزء الى الكل والبيت  
والفاحم الذى كلفتم في  
السواد والائت الكبير  
واقنو بالكسر سباطة  
الفضل والمتشكك بكسر  
الكاف وقها كثير  
المتاكيل أى الشماريخ  
أى العسائد التي عليها  
البسرفى البيت مبالغة  
من حيث تشبه الشعر  
بالقنود كور في الكتلة  
ولانفسر المتشكك بنى  
المتاكيل تشلا نفوت  
المبالغة وما ذكره الشارح

غدا تره الخ (غدا تره أى ذواته جمع غديرة الضمير عائدا الى الفرع الى البيت السابق) (مستشر زات أى مر تفعات  
أمر فوعات يقال استشره أى رفعه واستشر زات أى ارتفع (الى العلي) تضل العقاص فى مثنى ومرسل  
تضل أى تغيب العقاص جمع عقصة

غدا تره مستشر زات الى العلي \* تضل العقاص فى مثنى ومرسل (يعنى أن غدا تره الشعر أى ذواته  
مستشر زات أى مر فوعات ان روى بفتح الزاى وأمر تفعات ان روى بكسرها يقال استشره أى رفعه  
واستشر زات أى الى العلي أى الى جهة السماء ثم وصف الشعر بما يوجب كذا الكثرة فقال تضل أى تغيب  
العقاص جمع عقصة

غدا تره مستشر زات الى العلي (قسم في الايضاح التنافر الى ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل وعسر  
النطق بها كما روى أن اعرا بسائل عن نافته فقال تركها ترى الهمجع وروى عن الخليل أنه قال معينا كلمة  
شعها وهى الهمجع ما ذكرنا تأليه ناطقه الخفاجى والهاء والعين لا يكادوا احدهما يأتان مع الآخر من  
غرفصل ومنه من ذلك قوله مع جمع اذا فادوا لظاهر أنه الخفجع وهو ثبت قال الصغاني في العباب ابن دريد  
الخفجع مثال هدهد ضرب من البنت وقال ابن شميل الخفجع شجرة وقال أبو الدقش هي كلمة معبادة لا  
أصل لها وقال ابن سيده الخفجع ضرب من البنت حكاه أبو زيد واسم شجرة وقال عبد الطيف البغدادي  
في قوانين البلاغة وشذوهام الهمجع وقيل انما هو الخفجع انتهى وقال الصغاني في كتابه التسمي نكته

الصحاح

من أن الضمير راجع للفرع وكذا ما قلنا في الإضافة فهو بناء على أن

الغدا تره بمعنى الذواته المفسرة بعامر عن الأساس وهو الذى يناسبه ما يأتى للشارح في معنى البيت وأما على أن المراد بالغدا تره الشعر  
مطلقا على ما في المذهب فيجب أن يكون الضمير راجعا للصبيبة وذكره باعتبار الشخص أو المودح ولا يصح أن يكون عائدا الى الفرع  
لشلا يلزم إضافة الشعر الى نفسه لان كلام الغدا تره والفرع مطلق الشعر اللهم إلا أن يقال ان الإضافة بيانية والحق انها تجري في  
الضمير خلافا لناصر اللقاني أو يقال ان الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال أو النساء والغدا تره الشعر مطلقا فيكون كونه للنساء  
وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ويكون من إضافة الجزئى للسكى (قوله يقال استشره الخ) أشار الشارح به الى أن  
هذا الوصف مأخوذ من فعل متعدي ومن فعل لازم وبني على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول فان كان مأخوذا من المتعدي  
صح كونه اسم مفعول فيقرأ بفتح الزاى المعجمة وان كان مأخوذا من الفعل الثلاثى فقرأ بفتح الزاى (قوله الى العلي)  
أى الى جهة السماء وعلى جمع العباد ضم الهاء تأنيث الاعلى أى مر تفعات الجهات العليا (قوله أى تغيب) أشار الى أن الفضل من  
الفضلال بمعنى الغياب وتضل فعل مضارع والعقاص فاعله وانما جمع العقاص دون المتن والمرسل إشارة الى أن العقاص مع كثرتها  
تغيب فى مثنى واحد وفى مرسل واحد بكثرة شعرهما



(قوله وهي النخلة المجموعة) أي التي تجمعها المرأة وتلبسها وتربطها بخيوط وتجعلها في وسط رأسها كالمائة لمصر بمجداد وهي الحمة بالنديرة والعقصة الذؤابة ثم إن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانباً من الشعر على الكيفية التي قلنا لها ترسل فوقه المثنى والمرسل خلف الظهر فيصير المثنى والمرسل من مريم على ظهرها وتحممها العقاص المجموع كالمائة فتأبوا تحتها لا يظهر فظهر لك من هذا أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد وحسن ذلك قوله تفضل العقاص أظهر في محل الاختصار وأن الأصل تفضل هي أي الغدائر وأما أظهر في محل الاختصار لا الإشارة إلى أن تلك الغدائر تسمى عقاصاً ومن هذا تعلم أن جهة تفضل العقاص خبر ثان عن غداؤه والربط للجنود بالجهة الواقعة خبر إعادة المتبدع عنه وأنت خير بيان جعل العقصة والغدرة شيئاً واحداً بناء على ما مر من أن الغدرة هي الذؤابة المقصرة بما مر من الأساس وأما على ما ذكر من المذهب من أن الغدائر الشعر مطلقاً (٧٩) فلا تكون العقصة هي الغدرة فتأمل أي فاده

شخصاً العلامة العدوى  
(قوله والمثنى المقنول)  
لاخذه من المثنى والمرسل  
تفاده المرسل عن العقص  
والشئ أي الخالي عنهما  
وليس المراد المرسل المسبل  
لأن المثنى مسبل أيضاً على  
العقصة مثله وقد قال  
كونه مسبلاً لا ينافي كون  
المثنى مسبلاً أيضاً وأما  
وصف هذا القسم بهذا  
الوصف لأنه لا يصف بغيره  
بمخلاف المثنى فقد تعلق به  
التي والارسل تأمل (قوله)

بمعنى أن ذوائبه) أي  
الفرع والمراد به العقاص  
(قوله يعني أن ذوائبه الخ)  
أشار إلى نفسه الغدائر  
بالذوائب وأن الضمير في  
غداؤه الفرع كالمسلفه  
وقوله وأن شعره عطف على  
ذوائبه فالضمير لفرع أيضاً  
والقول بأنه لرأس نفسه  
تشبث للضمائر وروى  
للمرور الفرع الملقب

وهي النخلة المجموعة من الشعر والمثنى المقنول يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره  
ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الأخيرين والغرض بيان كثرة الشعر

وهي النخلة من الشعر في المثنى وهو المقنول وفي المرسل وهو ضد المقنول ولما كان الغرض بيان كثرة  
الشعر بين أن غداؤه رأى أجزاءه المشدودة بخيوط وهي الذوائب كثيرة وأوجب تراكمها ارتفاعها إلى  
العلي ثم أن جموع الشعر قسمة إلى العقاص الغير المطوية وهي المرتفعة المشدودة وفي المثنى والمرسل  
وأن تلك العقاص تقسم من كثرة الشعر في جنس المثنى والمرسل وبه يعلم أن العقاص من وضع الظاهر  
موضع المظهر وأن القسمة ثلاثية لأرباعية وهذا التنافر متفاوت وقد سمعنا ما أعظم من مستشزرات  
كقولهم الجمع وهو ثبت ثراء الأبل والحكم في التنافر الذوق لأن كل مجالس أن يضبط به من قرب

الصحاح على ما نقل عنه أنه العجيج يضم العيين المهمتين حكاية عن البيت قال وسألنا الثقات فأنكروا  
أن يكون هذا الاسم في كلام العرب وقال القذمهم هي شجرة تداءى بها ويرقها قال ابن الأعرابي  
أنما هو الخضع يخضع من مجتمعتين مضبوطتين وعين مهملة قال البيت هذا موافق لقياس العربية  
والتأليف وفي نهاية الإيجاز للإمام محمد بن أبي العجيج فتخلص في هذه الكلمة حينئذ أربعة  
أقوال أحدها أنه الخضع والثاني الجمع وهو مضاف من الهامو الشاء كما رأيت مضبوطاً بخيط عبد الحفيظ  
والثالث أنه أصل لها والأربع أنه العجيج وهذا فيه الغرابة أيضاً ومنه ما هو دون ذلك فكيف  
مستشزرات واستغنى المصنف بذكره هنا عن الأول لأنه يدل عليه بطريق أولي ولا يفعل ذلك في الغرابة  
كما ساقى وإنما كان الثقل في مستشزرات لتوسط الشين وهي مهموسة رخوة بين التوهي مهموسة  
شديدة والزاي وهي مجهورة وقد استعمل ذلك في قول عثمان لسعدو عمار معاد كما يوم كذا حتى أنشزني  
أي استعدوز كره في الفائق وقول سليمان بن صرد رضي الله عنه بلغني عن أمير المؤمنين قول تشزني  
به والأشارة بقوله غداؤه أي قول امرئ القيس

وفرع زين المتن أسود فاحم \* أنبت كفنو النخلة المتشكك  
غداؤه مستشزرات إلى العلي \* تفضل المدارى في مثنى ومرسل  
الفرع الشعر والائتدب الكثير والقنول العفود المتشكك المتراكم والغدائر الذوائب والمستشزرات  
روى بفتح الزاي أي مرفوعات وبكسر هاء مرفوعات يقال استشزرت الشعر واستشزرت صاحبه  
لأنما متعباً حاكماً ما بين سبعة وغيره وروى العقاص جمع عقصة أو عقصة فوسه زحف بالقبض

تقسيم مطلق الشعر فلا وهم في رجوعه للفرع كالأختي وفي كلامه إشعار بأن العقاص هي الغدائر بعد أن شددت لأغرها (قوله  
مشدودة على الرأس) أي في وسطها بخيوط ومجموعة كالمائة وأخذ الشد بخيوط من قوله في البيت مستشزرات خصوصاً إذا قرئ  
على صيغة اسم المفعول ومن العقاص لأن العقصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذي تربط به أطراف الذوائب كما في الحمل (قوله إلى  
عقاص) أي وهي الغدائر وحسن ذلك الشعر منقسم إلى أقسام ثلاثة لا أربعة خلافاً لما فهمه ظاهر البيت من أن القصير بأربعة غدائر  
وعقاص ومثنى ومرسل لكن قد علمت أن الغدائر والعقاص والذوائب بمعنى واحد كما فاده شخصاً العلامة العدوى وفي حواشي  
المطول كلام آخر غير هذا (قوله والغرض الخ) أي فليس المراد بهذا الكلام مجرد الأخبار فهو إما تعريض أو استعمال في حقيقته  
وهو الأخبار ملقوبة بهذا الغرض أي بيان كثرة الشعر أو كناية أن أريد الإذم

(قوله والضابط ههنا) أي لتناظر الحروف وحاصله أن الضابط المَعُول عليه في ضبط تناظر الحروف هو قوة تدريك بها الطائف الكلام ووجوه تخصصه فكل ما عداه النطق ثقبلا متمسرا بالنطق كان ثقبلا وما لا فلا خلافا لمن قال الضابط المَعُول عليه في ضبط التناظر بعد الخارج ولأن قال فربما لأن كلامهما لا يطرده لا فيجحد عدم التناظر مع قرب الخارج كالجيش والشجى ومع بعده كمل بخلاف ملغ أى أسرع فرب الخارج وبعدها كل منهما غير مطرد فلا يكون واحدهما ضابطا مع ولا عليه ولا يقال أن عدم النقل في علم وان كانت الخارج فيه متباعدة بخلاف ملغ أن الخارج من الخلق إلى الشفة أسير من الداخل من الشفة إلى الخلق لا نا تقول هذا لا يتم لاجتماع حسن حلم وملغ وغلب وبلغ (قوله أن كل ما عداه النطق الصحيح) أى من الحروف وقوله متمسرا للنطق به لازم للاحقة وقوله سواء كان أى مثله (قوله أو غير ذلك) أى كوقوف حرفين حرفين مضاد لكل واحد منهما ماضفة كوقوف الشينين التام الزاى كما تاتي بيانه (قوله في المثل السائر) (٨٠) هو اسم كتاب اللغة (قوله وزعم بعضهم) هو الخلق إلى كفاؤه الفرى

(قوله أن منشأ الثقل في مستنشر رات الخ) أى وأما على الأول فنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المفروضة والخاكم بقلها النطق (قوله التى هى من المهموسة الخ) اعلم أن الحروف بالنسبة للجهر والههمس تنقسم إلى قسمين مهموسة بوجه وروء بالنسبة الحالشة والرخوة تنقسم إلى ثلاثة أقسام شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما فالطرق والمهموسة تنقسم بجمعها أقوال ثلثة تنقسم سكنت مهميت بذلك لأن الههمس لنفسه الخفلة والنطق يختص مع هذه الحروف تجسر بانهم على لشعاع الاعتماد على فى مخارجها والحروف

والضابط ههنا أن كل ما عداه النطق الصحيح ثقبلا متمسرا للنطق به فهو متناظر سواء كان من قرب الخارج أو بعده أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير في المثل السائر وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستنشر رات هو توسط الشين المجبة التى هى من المهموسة الرخوة التى هى من المهموسة الشديدة والزاى المجبة التى هى من المجهورة

الخارج أو تباعدها أو توسط مهموس رخوين شديد ورخو مجهور كالمثل في مستنشر رات فان الشين فيه توسطت بالوجه المذكور بين ما ذكر وغير ذلك فقد تنقض أما التوسط عما ذكر فلو كان موجبا للتناظر لأوجب في مستنشر رات لو جود ما ذكر فيه ولتأخر فيه قطعاً وأما التباعد فهو كثير مع الفصاحة كبلغ وأما التناظر فقد نبى بعضهم على إخلافه بالفصاحة لأجل التناظر فيه والتزم انتفاء الفصاحة عن كلمة ألم عهد في التنزيل واحتاج إلى الاعتذار بأن اشغال الكلام الطويل على كلمة غير فصحة لا وجب كون ذلك الكلام غير فصحة لأحاطه وصف الكل بوصف انتفى عن جزئه وهو صحيح فان الكلام الطويل المشغل على كلمة غير عربية لا وجب عدم وصفه بكونه عربياً ففاس الكلام الطويل المشغل على كلمة غير فصحة على الكلام الطويل المشغل على كلمة غير عربية في فصحة وصف كل منهما بوصف ليس في جزئه بجامع الطول ووجود الوصف في الجمل ورد بأن القياس من شرطه وجود الحكم في الأصل والحكم الذى هو فصحة وصف الشين بالليس وصف الجمله لم يوجب حذف الكلام العربى الذى هو الأصل القيس عليه وما تبوه من كون بعض الكلام ليست عربية كالفقسط والمشكاة في الآية الكريمة لا نسلم بل هى عربية مما توأمت فيه العربية مع غيرها وألزاماد بوصف الكل الموجود في الكلام العربى ما لم يجمع الأجزاء وهو كونه عربى في النظم فالقياس فاسد لعدم وجود الحكم في الأصل ورداً أيضاً بعد تسليم وجود الحكم في الأصل بوجود أفراف وهو أن الكلام الفصح وتصل العقاص أى تخفى تحت الشعر وفى البيت شاهد لأوصاف الجمله قبل الوصف بالمفرد كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ولا يحتمل القطع في البيت كما يحتمل في الآية لأن الصفات في البيت غير

المجبهة وما عدا هذه الحروف سميت مجهورة لأن الجمل لغة الاظهار والنطق يمنع أن يجرى معها لقوة الاعتماد عليها في مخارجها والشديدة حرف غشائية يجمعها قولك أجد فقط بكت مهميت بذلك لثمنها النفس أن يجرى معها القوة تافى مخارجها والرخوة ثلثة عشر حرفاً وهى ما عدا هذه الحروف وما عدا حروف لن عمر وهى المتوسطة بين الرخوة والشدة وانما سميت الأولى رخوة لأن الرخوة لغبة اللين والنطق يجرى معها حتى لا تلت عند النطق وانما سميت الثانية متوسطة لأن النفس لا ينجس معها الخباس الشديدة ولم يجز معها جبر بانهم الرخوة انما علمت هذا فاعلم أن الشين انصفت بالهمس والرخوة وانما قبلها انصفت بالهمس والشدة فقد اشتركت فى الهمس واختلاف في الشدة والرخوة والضرر جاء من اختلافهما وكذلك شاركت الشين الزاى في الرخوة واختلاف في الهمس والجهر والضرر جاء من اختلافهما فالأصل أن الشين انصفت بصفتين ضاربت باحداهما ما قبلها وضاربت بالآخرى ما بعدها وبهذا ظهر أنه لا حاجة لوصف الشارح التاء بالهمس فكان الأولى الاقتصار على الشدة لأن الضرر بها كما اقتصر في الزاى على الوصف الذى به الضرر وهو الجهر وترك الرخوة

(قوله ولو قال مستشرق) الاولى مستشرقات لان البت لا ينزى الابه على تقدير ابدال مستشرقات به الا ان يقال ان ذلك القائل انما التفت لاسل المادة (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الزعم نظر فهو بذلك كلام من أصله لا لقوله ولو قال الخ وحاصله أن على النقل انما ذكرته هو مصادرة الحرف المتوسط بين حرفين لمسا قبله ولمسا بعده فى الصفة موجوده فى مستشرقاً أيضاً فيجب أن يكون مستشرقاً أيضاً وأنشأ يقول انه قبيل لانك قلت ولو قال مستشرق زال ذلك الثقل (قوله لان الراء المهملة أيضاً من الجهمزة) أى فهو كالأرى وان كانت الأرى رخوة والراء المهملة متوسطة بين الرخوة والشدة فالتشبيك كاضاربت الأرى المهملة بالجرس به تضارب الراء المهملة بذلك الوصف أيضاً لان كلامهم صحيح والتشبيك مهموسه وأجاب بعضهم عن هذا النظر بأن مراد هذا القائل أن النقل ناشئ من اجتماع الشين مع التاء والرائى معنى أن منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحال مع ذلك الثقل هو الذوق ورسد له هذا قوله ولو قال مستشرق زال ذلك الثقل لا يتقاه هذا الحرف المخصوصه فهو قائم بما عاله ابن الأثير وفى هذا الجواب نظر لأنك لو كان مراد هذا الزاعم ما ذكر لك ان توصيفه للحروف ببيان أنواعها لغواصراً فالأفائدة (٨١) فيه كما لا يخفى على الذوق السليم وانما استفاد من

كلام هذا الزاعم هو ما ذكره الشارح المحقق نعم يمكن الجواب عن هذا القائل بأن يقال ان الراء المهملة فى مستشرق وان كانت من الجهمزة ولا ان مجاورة الفاء الساكنة الى من حروف الثلاثة أضافت الثقل الحاصل من توسط الشينين ما ذكرنا فى قوله وقبيل ان قرب الخارج (الخ) فانه العلامة الزوزنى (قوله ان قرب الخارج سبب الثقل) أى ولا نشك أن حروف مستشرقات متضاربة الخارج فلذا كانت متضاربة (قوله وان فى قوله تعالى الخ) بالكسر عطف على ان قرب الخارج فهو من جملة قول القول (قوله ثلثا) أى لما فيها من قرب الخارج

ولو قال مستشرق زال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة أيضاً من الجهمزة وقيل ان قرب الخارج سبب الثقل المحصل بالفصاحة وان فى قوله تعالى ألم أعهد اليكم فى القرآن من المتناهي فيقول بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصحة لا يخرج عن الفصاحة

من شرطه فصاحة الكلمات وأيس القيسى عليه الذى هو الكلام العربى من شرطه عريسة كلماته جميعاً فعلى هذا لا يتصور كلام فصيح وبعض كلماته غير فصحة طال وأقصر لان شرط فصاحة الكلام فصاحة كل كلمة منه بل يمكن أن تأنس بوجود ما يسمى كلاماً فى الجملة من غير شرط فصاحة كلماته جميعاً وهو المركب الغير المقصد على مذهب من يفسر الكلام هنا بالمفيد لان شرط فصاحة الكلمات حينئذ انما هو فى المفيد وأما على مذهب هذا القائل فلم يكن له ما تأنس به من معنى كلام لا يشترط فيه فصاحة كلماته اذ لا يوجد كلام فى الجملة لا يشترط فيه فصاحة الكلمات على مذهبه لانه يفسر الكلام بما ليس بكلمة فيدخل المفيد وغيره فعموم الاشتراط على مذهبه الزم لكن مقتضى هذا أن صاحب المذهب الاول يكون غير المفيد عنده فصحة ولو اشتمل على كلمات غير فصحة ولا فاضله يقول به ولو كان هو

مرفوعة انما يحتمل ان معان تكون المتقدمة حلالاً تنبيه قالوا التنافر يكون إما لتباين الحروف جداً أو لتقاربها تماماً كالطفرة والتمشى فى القيد وقوله الخفا على الخليل بن أحمد دورى أى أنه لا تنافر فى القرب وأن أفرد وبشهادة أن لنا ألفاظاً متقاربة حسنة كالظفر والشعر والجيش والقسم ومتباعدة فصحة مثل ملح اذا أسرع ورددعى من جعل القرب والبعد موجباً للتنافر أن نحو ألهم حسن مع تقارب حروفه وقودو جد البعد ولا تنافر مثل علم ومثل البعد فان الباعن الشقين والعين من الخلق وهو حسن وأو غير متنافر مع أن الواو بعيدة من الهمة وكذلك أم متباعدة وكذلك أمر ولا تنافر والخ فى الجواب عن ذلك ان المدعى انما هو الغلبة كاهو شأن العلامات لا الزوم وبشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها فى تحصيل التنافر استواء المثليين اللذين هما فى غاية الوفاق والمضدين اللذين هما فى

(١١ - شرح التلخيص أول) وقوله قرب يامان المتناهي أى من الثقل المتناهي أى وما المتناهي فهو الهمج بكسر الهاء وسكون العين المهملة وكسر الخاء المهملة وفهمها فى قول أعرا بى سئل عن ناقته تركها ترى الهمج أى دناء أسود وانما كان أعهد فقله قرب يامان المتناهي ونقل الهمج متناهياً لان الاول جمع فيه من ما يخرج من أقصى الخلق وهو الهمة وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين والثاني جمع فيه من ما يخرج من أقصى الخلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الخاء من هذا الذى قاله الزوزنى لا يخالف ما قلناه سابقاً من أن التنافر لا يجزى بالفصاحة الا اذا كان شديداً بحيث تضر الكلمة على اللسان كالخل وأما أصل التنافر فلا يجزى وذلك لان كلام الزوزنى يقتضى أنه لا بد أن يكون التنافر متناهياً وأقر سامنه كفى ألم أعهد فيه لمنه أنه لا بد أن يكون شديداً بحيث تضر الكلمة كالخل على اللسان وأما أصل التنافر فلا يجزى بالفصاحة وهذا هو عين ما قلناه (قوله لكن الكلام الخ) هذا جواب منه عما قال بلزم عن هذا أى كون ألم أعهد غير فصحة أن سورة من القرآن وهي سورة نيس غير فصحة وهذا باطل وقوله الكلام الطويل أى كلسورة والقرآن (قوله لا يخرج عن النصيحة) أى قبل هو متصف بها

(قوله بالإيجاز الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عريسة عن أن يكون عربيا) وذلك كالقرآن فإنه عربي قال تعالى أنا أنزلناه قرآننا ربنا وادعنا على كلمات غير عربية كالقططاس فإنها كلمة رومية أو فارسية أو كاسبل فإنها كلمة فارسية اسم للصعفة وكالسكران فإنها كلمة هندية اسم للطائفة التي لا تتخذ كسبلة القنديل ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونها عربيا كما تشهد له الآية (قوله وب نظر) أي في ذلك القيل نظر من حيث ما شتمل عليه من الدعوة المشار إليها بقوله لكن الكلام الطويل الخ والقياس المشار إليه بقوله بالإيجاز الخ وحاصل ما ذكر من رد الدعوة التي أجاب بها عن السؤال المقدر أن ما ادعته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصحية بالإيجاز عن كونه فصيحاً لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصيحاً لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية وحينئذ فقد بطلت الدعوة القائلة لكن الكلام الطويل الخ (قوله على أن هذا القائل) أي بأن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصحية بالإيجاز عن الفصاحة وهو الزورني قدس سر الكلام أي في قول المصنف سابقاً بوصف المفرد والكلام عا ليس بكلمة أي وحينئذ فالقول بوجود كلمة غير فصحية في كلام فصيح على تفسيره أكثر قسداً من ذلك القول على تفسير (٨٣) الشارح فالفساد لا يلزم في شئين المركب التام والمركب الناقص إذا

اشتمل كل منهما على كلمة غير فصحة لأن فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقاً وهو قد أدخل المركب الناقص في الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح الكلام بالمركب التام فإن الفساد انما يوجد في المركب التام المشتمل على كلمة غير فصحة وأما المركب الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد لأنه لا يشترط في فصاحته فصاحة كلماته فإذا اشتمل على كلمة غير فصحة صح أن يقال عليه أنه فصيح فقد وجد على هذا التفسير كلام في الجلة فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلافه في الأول

الإيجاز الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عريسة عن أن يكون عربياً أو فيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي نظراً الفساد ولو سلم خروج السورة عن الفصاحة لا يلزم لتفسيره تأمل ورد أيضاً أن التزام وجود كلام غير فصيح ولو لم يطل في التنزيل بل وجود كلمة غير فصحة مما يقود إلى نسبة ما لا يليق بمجباله تعالى إليه من الجهل أو العجز إذ لا موجب لترك الفصحى إلى غير معاداة إلا أحد هذين فالواجب الجزم بعدم التنافر بتقارب الخرج كما يشهد به الذوق والله أعلم غايته الخلف في كون كل من الصديق والمثلين لا يجتمع مع الآخر فلا يجتمع المثلان لشدة تقاربهما وكما يقال العداوة في الأقارب ولا الضدان لشدة تباعدهما وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والتقاربة فلما تباعدت أنف حتى جعل جماعة تباعدت خارج الحروف من صفات الحسن ونقله ابن الأثير في كثير الإلغاة عن علماء البيان وقال الخفاجي أنه شرط للفصاحة وورثته في المنسل السائر بأن تعلم النصيحة قبل العلم بالخارج وهو ضعيف لأنه لا يمكن جعل العلة العلم بتباعد الخارج بل نفس التباعد وذلك مدرك لكل سابع ثم قالوا إن كلام العرب ثلاثة أقسام أغلبها ما تركب من الحروف المتباعدة وبه تضعيف الحرف نفسه وأقلها المركب من الحروف المتجاورة فهو بين مهمل وقيل جدا وإنما كان أقل من المتماثلين وإن كان فهم ما في التقارب من زيادة لأن المتماثلين يحذفان بالادغام قال ابن جني في آخر سر للصناعة التأليف ثلاثة أضرب أحدها تأليف الحروف المتباعدة وهو الاحسن الثاني تضعيف الحرف نفسه وهو بلي الأول في الحسن وتلجها الحروف المتقاربة فاما رفض وإما قبل استعماله ولذلك لما أراد بيتونجيم اسكان عين معهم كرهوا ذلك فأبدلوا الحرفين حاءين فقالوا هم فمرأوا ذلك أسهل من

فانه لا يوجد ذلك أصلاً وقوله والقياس على الكلام الخ) حاصله أن هذا القائل فاس وقوع كلمة غير فصحية في كلام فصيح الخرفين على وقوع كلمة غير عربية في القرآن العربي لقوله تعالى أنا أنزلناه قرآننا ربنا وادعنا على كلمات غير عربية كالقططاس أو فارسية أو هندية فوقع في اللغات كالصوت والنور ولو سلم أنها غير عربية فلا نسلم أن القرآن كله عربي والضعيف في قوله أنا أنزلناه ما ادعى القرآن معنى السورة وإطلاق القرآن على البعض شائع يقول الفقهاء يحرم على الجنب قراءة القرآن سلمنا أن التثنية راجع لقرآن بضمه فلا نسلم أنه عربي باعتبار غالب الأجزاء كما زعم هذا القائل بل عربي بنسبه باعتبار الأسلوب والتركيب من تقديم المضاف إليه وتقديم الموصوف على الصفة سلمنا أن عربي بنسبه باعتبار غالب الأجزاء كما قال هذا القائل فلا نسلم صحة القياس لأنه لا قياس مع الفارق لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمات ولا يشترط في العربية الكلام عربيته الكلمات بل يكفي في نسبة المجموع إلى العرب كون أكثره على الفهم (قوله ولو سلم الخ) هذا تسليم للدعوة أي سلمنا ما ادعته من أن السورة لا يخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصحة سكن بلزم شيء آخر وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن وهو باطل إذا اشتمل القرآن على شيء غير فصيح عما يودى نسبة الجهل أو العجز إلى الله لكن نسبتهما إلى الله باطل فبطل اشتماله

والغريبة أن تكون الكلمة وحشة لا يظهر معناها يحتاج في معرفته إلى أن يتعرفها في كتب اللغة المسوطة كما روي عن عيسى بن عمر النخعي أنه سقط عن جوارحه فجمع عليه الناس فقال ما لك تكلمت على تكلمك على ذي خسة أفرقت عني أي اجفنت فتحو على ما ذكره فبطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتمال الخ (قوله غير دا شتمال القرآن على كلام غير فصيح) أي وإن لم يحضر حديث الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير وقد قال إن انحصار الاشتمال لا يقول إن القرآن شتمل على كلام غير فصيح - وقد يجب أن مراده بالكلام الكلمات أو مجرد اللفظ على معانيه أهل اللغة وقوله بعذر ذلك على كلمة هذا قرق من العام إلى الخاص لا يقال انحصار ليقول أيضا اشتماله على كلمات متعددة لا تقول تجوز اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصحة يستلزم تجوز اشتمال القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة فكلام طويل في القرآن \* وأعلم أن القرآن إنما يكون تجردا عن الكلام الفصيح انما يعتبر الفصح في أعمده وأما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ويكون قول الشارح غير دا شتمال القرآن على كلام غير فصيح الخ ظاهر الاعتبار عليه (قوله بما يفود) أي يخرج إلى نسبة الجهل بأن المذكور غير فصيح أو بأن الأولى إيراد الفصح أو إلى نسبة العجز عن إيراد الفصح بدل هذا اللفظ غير الفصح وبين ذلك أن اشتمال القرآن على غير الفصح (ما لا عدم علمه تعالى بأنه غير فصيح) أو لعدم علمه بأن الفصح أولي من غير الفصح فيلزم الجهل (ما لا عدم قدرته على لبس غير الفصح بالفصح فيلزم العجز) فان قلت يمكن أنه أورد غير الفصح مع علمه بذلك وقدرته على الاتيان بالفصح بدله وإنما ورد غير الفصح لكونه أوضح دلالة على المعنى المراد من الفصح أو لحكمة لا تصل إليها عقولنا وحينئذ فلا (٨٣) محذور في اشتمال القرآن على غير فصيح

قلت المقصود من القرآن إنما هو الإعجاز بكمال بلاغته وفصاحته لا حصل تصديق النبي صلى الله عليه وسلم بوجود كلمة غير فصحة فيه موجب لعدم فصاحته ما شتمل عليه من المقدار المجزأ للاتفاق وعدم فصاحته ذلك الغير موجب لعدم بلاغته فلا يكون مجزأ ومخالفة ذلك المقصود لا مر عارض

فغير دا شتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصحة مما يرد إلى نسبة الجهل أو الهجزي إلى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (والغريبة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأثوسة الاستعمال (والغريبة) التي هي كون الكلمة وحشية أي غير مأثوسة الاستعمال ولازم كونها غير ظاهرة المعنى بالنسبة إلى تلك الكلمة وحشية لديه والوحشية قسمان قيحية مستكرهة وذوقا لعدم تداولها في لغة خاص العرب وهم أهل البداية دون المولدين وهي مخلة بالفصاحة مطلقا كجيشي للفرد أي المستبد بأمره الذي لا يشاور الناس في رأيه وحسنه وهي غير مخلة بالفصاحة بالنسبة إلى العرب بالخاصة أذ ليست بالنسبة إليهم غير ظاهرة المعنى ومنها غير باب القرآن والحديث فغريبة المستهجنة لإحلالها بالفصاحة الخرفين المتقاربين ثم قال والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة والاعتلال بأواخر الحروف أولى منها بأوله (قوله والغريبة) ينبغي أن يحتمل على الغريبة بالنسبة إلى العرب بالخاصة لا بالنسبة إلى استعمال الناس ولو أراد الثاني لكان جميع ما في كتب العرب غير فصيح والقطع بخلافه والمراد

تعدسها وخروجها عن الحكمة وهو لا ينافي بحال الحكيم وحينئذ فيكون الاتيان بغير الفصح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزما للجهل بأنه مسفها إذا حكمنا بما يقع الإشاع في محلها فظهر لنا من هذا أن الاتيان بالنسبة لجهة الجهل بأنه مسفها فتكون نسبة السفها حادثة تحت نسبة الجهل فأنفع ما يقال أن الاحتمالات ثلاثة فكان الأولى للشارح أن يقول بما يرد إلى نسبة الجهل أو السفها والهجزي إلى الله هذا أو أن غير سفيه ودون يسوق لأنه أبلغ في التسليم على ذلك القائل لأن التورود والاعتماد أمام السوق من خلف فإذا حصل الجهل من أمام الذي هو أقوى في إدراك الشيء كان أبلغ في التسليم فتأمل (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يرد التشابه والمحمل فأنما في القرآن فيلزم أن فيه العرب لا ما غير ظاهري الدلالة على المراد الله وأما بالنسبة (١) لعانيها الموضوع لها فهي ظاهرة المعنى أسهولة انتقال ذهن منها إليها ثم إن قوله غير ظاهرة المعنى تفسير لكونها وحشية والمراد بعدم ظهور معناها أن لا ينتقل ذهن منها إليها الموضوع به بسهولة (قوله ولا مأثوسة الاستعمال) أي ولا مأثوفة الاستعمال في عرف الأعراب انحصار ذلك لأن العبرية بعد عدم ظهور المعنى وعدم مأثوفة الاستعمال بالنسبة للعرب العرب يمكن البداية بالنسبة لأولادهم والأخروج كثير من قصائد العرب بل جلها من الفصاحة فإما أن لا تغلبة الجهل بالغة على أكثر علماء هذا الزمان فضلا عن عداهم لا يعرفون مفرداتها فضلا عن مركباتها وقوله ولا مأثوسة الاستعمال عطف سبب على سبب ولفظة غير في قوله غير ظاهرة المعنى مستعملة في النبي بمعنى لا يعرف عطف ولا مأثوسة الاستعمال عليه لأنها مستعملة في معناها الأصلية وهو كونها متباعدة عن مقار وأما عادات النبي المستفاد من غير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيه على أن النبي يتعلم بكل من العطوفين لا بالجموع من حيث هو ثم أعلن العرب قسمات أحدهما ما توقف معرفة معناه على البحث والتفتيش في كتب اللغة المبسوطة لعدم تداوله في لغة خاص

(١) لعانيها كان الأنسب بالسياق إثبات الضمير ولكنه أنشأ باعتبار الكلمات المتشابهة والجهة تأمل كتبه مصححه

أو يخرج لها وجه بعد كافي قول الجاهل \* وفاجاومر سنا مسرجا \* فإنه يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف في تحريكه فقيل هو من قولهم السيف مسرجة منسوبه إلى قين يقال مسرج

العرب كشكا كاتم وأرقتهم وكان مثل هذه اسم تدواها في لغة العرب الخالص لا يذكرها من اللغويين في كتابه الامن قل ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه إلى كتب اللغة لكنه غير مستعمل عند العرب فيحتاج إلى أن يخرج على وجه يمدد ذلك كسرج كاساني بانه والمصنف اتعاهل الثاني وقول الشارح غير ظاهر فالمعنى الخصادق بالجمعين ثم اعلم أن القسم الأول من الغرب يكون في الجوامد والصادر والمشتقات باعتبار ما يميز أي أصلها المشتقة منه كالشكا كؤ والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبارها تها ووجه انقصار اللفظ في القسمين أن اللفظ يجوز وهيته يدل على المعنى فقدم ظهور دلالة إما باعتبار جوهري فيحتاج إلى التفسير والتفتيش وإما باعتبار هيته فيحتاج إلى التفسير (قوله نحو مسرج) أي نحو غرابه مسرج (قوله في قول الجاهل) هو رؤية عبدالله المصري أبو محمد بن الجاهل التميمي السعدي هو أبو هريرة بن مشهور لكل واحد من ماديان بن جزل ليس فيه سوى الارباحين سمع عن أبيه الجاهل وأبو سمع أباه يرى رضى الله عنه وهذا البيت من قصيدة طويلة لمطلعها

ما هاج أشعنا وشعنا وأندشعا \* من طلل كالاتحيمي أتمجعا  
منازل هيجن من تيجها \* من الكلبى قد عفون هيجعا  
أغتر براقا وطرفا أبرجا \* ومقلة وحاجبا منجعا وفاجا الخ (٨٤)

(نحو) مسرج في قول الجاهل \* ومقلة وحاجبا منجعا \* أي مدققامطولا (وفاجا) أي شعر الأسود كالقلم (ومرسنا) أنفا (مسرجا)

نسي يكون باعتبار قوم وهم المولدون دون قوم وهم الخالص (نحو) مسرج من قوله \* ومقلة وحاجبا منجعا \* أي مدققامطولا وقيل زجج الحجاب دقته واستقواسه أي صبرونه كالقوس (وفاجا) أي وشعرا أسود كالقلم (ومرسنا) أي أنفا (مسرجا) أي منسوب بالسرراج أو للسر يجرى وهو السيف المنسوب لقين يسمى سر يحا وتظهر قوله لم غمته فهو متهم أي نسبته لغيره لكن المعلوم في أخذ فعل بتشديد العين للنسبة كونه لآلى طريق التشبيه وكونه من الثلاث كسفته نسبتة للفسق ولهذا كان غير بالعدم يرأى على النظر فأنقر إلى ذلك فموجب امعوبة الفهم وتلفاته اختلفة وفي تحريكه وأما كونه على طريقة فعل: معنى صار كذا كقوس صار كالقوس فلا يصح ذلك لأوجب أن يقال حينئذ فقامت معناه تلك المعنى لغيره ومثل المصنف الغرابية بقوله (وفاجاومر سنا مسرجا) مشيرا إلى قول الجاهل أيام أبنت وأخما فليجعا \* أغتر براقا وطرفا أبرجا ومقلة وحاجبا منجعا \* وفاجاومر سنا مسرجا

(١) أزمان اسم امرأة وأبنت أظهرت وأخما أي سنا وأخما الفلج تباعد ما بين الحسنان والأغر الأبيض والعرب تصدح بياض السن والهنود يتحدون بسواده والعربي اللعان والظرف العيين والأبرج بين السرج بالقرين وهو عظم العين وحسنها من باطن أي وطرفا عظميا حسنا والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحفدة

وقوله ومقلة عطف على وأخما البيت السابق (قوله مدققامطولا) إشارة إلى تفسير منجعا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح والذي في الأساس أن الزجج التفتيق مع الاستقواس وربما يؤيد ذلك قول حسان رضى الله عنه في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم

بينت دجها من تحت حاجبه \* أخرج كشك النون من خط كائب

فإن التشبيه بالنون المشروسة إنما يحسن باعتبار الاستقواس وأنت تشير بأن هذا التأييد إنما يتم إذا جعل قوله كشك النون صفة كاشفة لا مقيدة لأن الزجج لا صفة للجاحب (قوله أي شعرا أسود كالقلم) أي فاجا للنسبة كالزجج وأما النسبة في نفسه تشبيهة من نسبة المشبه للمشبه به وهو وجهه بعد فيكون فيه غرابية وأعلم أن النسبة قسمان تارة تكون تشبيهية وتارة لا فإذا قيل زيد سلطاني أي منسوب للسلطان من حيث أنه من جنده فهذا غير تشبيهية وإن أردت بقول زيد سلطاني أنه منسوب للسلطان بمعنى أنه يشبهه كانت النسبة تشبيهية وهو وجه بعيد (قوله أي أنفا) هو مجاز مرسل لأن المرص اسم لخل الرص وهو أنف البعير فأطلق عن قيده وأريد به الأنف

(١) قول المسوق أزمان اسم امرأة سمع في ذلك صاحب التمر يدوه غلط فأن أزمان ظرف مضاف للجملة بعده وبشده رواية أيام بدل أزمان كافي عروس الأفراح واسم المراتلي كافي من البيت قبله من هذا الرجز كتبه معجبه

يردائه في الاستواء والدفقة كالسيف السرمجي وقيل من السراج يردائه في البريق كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء أي حسن وسرج الله وجهه أي حسبه وحسنه

(قوله أي كالسيف السرمجي أو كالسراج) التفسير الأول لا ينزدد والثاني لا ينسبه وهذا بيان لحاصل المعنى وحاصل ما قيل في بيان وجه الغرابية في هذه الكلمة أعني سرج أنه اسم مفعول مشتق وكل مشتق لادته من أصل يرجع إليه باستقائه منه ففتش في كتب اللغة فلم يجد فيها تسريجاً وإنما وجد من هذه المادتين سرجي وسراج وجعل هذه الكلمة على الخط لا يصح وقوعهما من عرف عارف باللغة فاحتج إلى تخريج هذه الكلمة على وجه تسليم من الخطاوان كان بعيداً فاختلجوا في تخريجها وحاصل ما أشار إليه المصنف أن قول في كلام الشاعر للنسبة مثل كرمته نسبة للكرم وفستقته نسبة للفستق إلا أن فعل تاني في النسبة التي لأصله ولما لم يوجد التسريج الذي هو النسبة أن تكون إليه جعلنا سرج منسوبة بالسراج أو لسرجي نسبة تشبيهية فالعني حيث ذكر من سنما تنسب بالسراج من حيث أنه شبيهه في البريق واللعان أو منسوبة بالسرجي من حيث أنه شبيهه في الدقة والاستواء فاسم المفعول في الأصل معناه ذات وقع عليها الفعل وكونه بمعنى ذات تشبيهية بذات أخرى كانها مخالف لقاعدتهم (٨٥) هذا وجه التخريج ووجه البعد عن مجرد النسبة لا يدل

أي كالسيف السرمجي في الدقة والاستواء) وسرج اسم قين تنسب إليه السيوف (أو كالسراج في البريق) واللعان فان قلت لم يجهلوا اسم مفعول من سرج الله وجهه أي حسبه

مسرحاً بكسر الراء لم تعد به والرواية بالفتح تفسر سراجاً على الاحتمالين بقوله (أي كالسيف السرمجي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق واللعان) ولا يخفى ما في تشبيه الانب بالسيف أو السراج من البرودة ومن خلاف المعتاد في تراكيب البلغاء واعتباراتهم حتى لو صح بالتشبيه لم فكيف يكون الحال مع الرمز إلى التشبيه وورد في كتب اللغة تفسير سرجي وسرج حسن. يقال سرج الله أمره أي حسبه وحسنه فتخرج في مسرح الذي عدت وقرى بأن يقال لم تجدوا من سرج الدال على الحسن فخرج عن الغرابية وأجيب بأن جعله اسم مفعول من سرج بمعنى حسن لا يعين كونه غير غريب ووجوده في بعض كتب اللغة لا يدل على عدم غرابيته لاحتمال تدرغ رابته بهذا المعنى الذي هو (قوله أي كالسيف السرمجي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق) يشير إلى أنه لم يعلم ما أراد بقوله مسرحاً حتى اختلف في تخريجه فقل من قولهم للسيوف سرجية أي منسوبة إلى سرجي يقال سرجي يردائه في الاستواء والدفقة كالسيف السرمجي فله ابن دريد (١) غير أنه وهم أن البيت في مذكرة وأما هو في مؤثر بدليل أيام أدب وقيل من السراج يرد في البريق من قولهم سرج الله وجهه أي حسبه فله ابن سميده فان قلت لا يصح أنه كالسراج في البريق لأن اسم الذات لا تشق منه أسماء الفاعلين أو المفعولين ثم البيت ليس فيه أداة تشبيه قلت أما جعله تشبيهاً من غير أداة التشبيه فالمراد تشبيه في المعنى أو تشبيه محذوف الأداة كما استرأه منقولا عن جماعة في قوله

بأن مسرحاً ليس اسم مفعول بل مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل أي المسرح بكسر الراء أي الصائر كالسراج أو السرمجي وفي هذا الجواب نظر لأن محي المصدر على صيغة اسم المفعول فرع صحة نسبة اسم المفعول والفعل هنا لا يصاغ عنه اسم المفعول فلا يصاغ عنه مصدر على صيغته وتخرجه بعضهم على أن فعل بمعنى ضرور فاعله أصله أو بمعنى ضرور فاعله أصله فالأول نحو عجزت المرأة صارت جهوراً والثاني نحو ورق الشجر أي صار ذروقاً فخرج على الأول عني صائر صراجاً ومسر يجيء على معنى التشبيه أي مثل أحد ما على الثاني الصائر ذر سراج ويرد على هذا المحجب بأن سرجي بهذا المعنى لازم لا تأتي منه اسم المفعول فلا ينحصر هذا الجواب إلا لو كانت الرواية مسرحاً بكسر الراء مع أنها بالفتح (قوله وسرجي) أي التي تنسب إليه السيف السرمجي وقوله اسم قين أي حددت تنسب إليه السيوف أي السرمجية وهذا ما قبل لما يأتي في كلام المرتزقي (قوله فان قلت الخ) حاصله أن يجعل مسرحاً اسم مفعول من سرج الله وجهه أي قوره في مسرحاً منقوفاً وحيث أن ليس فيه نسبة تشبيهية فيكون مسرحاً جالهاً بالعين الغرابية فيكون محسباً

(١) قوله غير أنه يوم كذا في الأصل وليس في كلام الخطيب ولا كلام ابن دريد إيهام فانظر ابن هو كنهه

(قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله قلت هو) أي سرج بمعنى حسن من هذا القبيل أي غريب لكنونه لم يوجد في الكتب المشهورة فهو من القريب الذي يحتاج للتفتيش عليه وإذا كان سرج غريباً فليكن مسرجاً غريباً والحاصل أن سرجاً إذا جعل اسم مقبول من سرج الله وجهه بمعنى حسنه وأن لم يكن غريباً بالمعنى المتقدم فهو يحتاج لغير شيء إلا لأنه غريب بالمعنى الثاني وهو ما يحتاج إلى التفتيش عليه في كتب اللغة المسبوبة لعدم وجوده في الكتب المشهورة واعتراض بأن سرج الله وجهه بهذا المعنى ورد في الدون والتاج وغيرهما من كتب اللغة فيكون مشهوراً فلا يكون غريباً وأجيب بأن اشتد في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قديم أهل المعاني بغريب سرج وحينئذ ذلك الاشتداد لا يخرج مسرجاً عن الغرابة بالنسبة للتقدمين لا يحتاجهم إلى التفتيش عليه في الكتب المسبوبة لعدم عثورهم وإطلاعهم عليه في غير المسبوبة والحاصل أن قديماً أهل المعاني لما جعل مسرجاً غريباً لم يسموا ولم يظفروا على استعمال سرج بمعنى حسن وإن كان متحققاً في كلام العرب فالعرباء فالحكم بالغرابة إنما هو لعدم وجدانه في الاستعمال إذ لا طرئ الحكم بعدم وجوده لعدم وجدانه فيكون غريباً عندهم لم يجدوا أن يكون غريباً عندهم الواحد (قوله أو مأخوذ من السراج) أي أو مأخوذ من السراج فهو عطف على قوله من هذا القبيل أي أنه يحتمل أن يكون سرج موصلاً ومستقلاً من السراج أي أنه لفظ أحده المولود وأخذ من السراج واستعمل بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقعاً في لغة العرب أصلاً وحينئذ فلا يمكن جعل مسرجاً في كلام الهجاء الذي هو من شعراء (٨٦) العرب اسم مقول مأخوذاً منه لا سماً أخذوا السابق من اللاحق فظهر لك

ما قلناه أنهم ما جروا بان وحاصل الأول أن سرج لفظ متأمل لكنه يحتاج للتفتيش عليه في الكتب المسبوبة وحينئذ فهو غريب وحاصل الثاني أنه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج وحينئذ فلا يتصف بالغرابة لأنه لا يصح أخذه من سراج البيت منه فيمل السؤال (قوله أو مأخوذ من السراج) أي لعل وجه الفسحة التشبيهية حتى يكون معنى سرج الله وجهه نسبة

وحسنه قلت هو أيضاً من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي حيث قال السريجي منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفاً بذلك

الحسن ثم فسره بعض من أطلع على معناه مع غرابته ألا تمتع تفسير الغريب بعد الإطلاع عليه ولا يجب العلم بكونه غريباً ولا التنبه على غرابته عند تفسيره ومعايد على غرابته مطلقاً فتأمل أثة النقل به الغريب فإذا كان لا يتحقق خروجه عن الغرابة بالوجه المذكور لم تكن فائدة لجرائه عليه دون غيره مما يحقق غرابته لكن يرد حينئذ أن الأولى تركه لثبات تعين غرابته ولا يحتمل غيرها إلا أن هذا بحث في

فامطرت لؤلؤاً من زحبي وسقت \* وردوا وعضت على العناب بالبرد

الآن المصنف لإيراد فيه محله الحساب الأول لعله أطلق المشرح وهو السيف على المرسل لشابهته ولا مانع من تسمية السيف السريجي مسرجاً من التسمية وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج وقوله كالسراج في البرقي تفسيره معنى الأثرى إلى قوله في الإيضاح وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه وسرج الله وجهه وفيما قاله نظراً لاه تقدير ثالث من غير ما عاها السراج إلا أن يقال أنه يقرب منه من حيث المعنى (٢) وعبارة الحكم أي كالسراج وقولهم سرج الله وجهه \* والمرسل بفتح الميم مع فتح السين وكسر هاء كما هو من سببه وقال الجوهري أنه بكسر الميم وهو وهم وأعلم أن السكاكيد كالمرسن في

السراج بالمشابهة لأن سرج الله وجهه لا يقصده هذا المعنى لأن الصادر منه تعالى ليس النسبة بل الإيجاد وجهه على ثبات الصف قبل على معنى أن سرج الله وجهه جعله ذا سراج بالمشابهة اه سم وجهنا علم الفرق بين هذا الوجه الذي أشار إليه المصنف بقوله أو كالسراج الخ فإن المعنى فيه على التسمية بخلاف هذا (قوله على ما صرح به الخ) راجع لقوله مأخوذ من السراج والشاهد من نقل كلام المرزوقي في قوله ومنه ما قيل الخ أي من السراج ما قيل الخ فإن هذا يدل على أن سرج بمعنى حسن مأخوذ من السراج لكن لادلالة على كون هذا الاختراع وجه التوليد والاحتداث فعمل السراج فهمه من قول المرزوقي ما قيل أو من غيره (قوله السريجي) أي السيف السريجي منسوب إلى السراج في نسخة منسوب إلى سريجي وعليها يكون قوله ويجوز أن لا يوجه آخر في التسمية والوجه الأول موافق لقول الشارح سابقاً وسرج أي الذي ينسب إليه السيف السريجي اسم في نسخة السريجي منسوب إلى السراج وعلى تلك النسخة يكون قوله ويجوز أن لا يوجه التسمية لكن كان الأولى على هذه النسخة حذف قوله ويجوز أن لا حاجة فكان الأولى أن يقول منسوب للسراج ووصفه بذلك أي ونسبه لذلك أي السراج الخ فإنه على هذه النسخة الاختراع نسبة السريجي للسراج غير قياسية إذ حق التسمية للسراج أن يقال سراج (قوله ويجوز أن يكون وصفاً) أي السريجي بمعنى الذات وقوله بذلك أي بلفظ سريجي هذا على نسخة السريجي منسوب إلى سريجي

(٢) رعبارة الحكم الخ هكذا في أصله ولعل في الكلام نقصاً فقررته كتبه معجزة



لكثرة مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا ومنه ما قيل سراج الله أحمر لك أي حسنه وقوره

(قوله لكثرة مائه) أي

صفاته

المثال وأجيب أيضا بأن سراج يعني حسن مجتمعا أن يكون مستحكما تاما لئلا من السراج ويكون  
مسرعا قدما فيكون الحكم نغرا فيفسر جاسا بقا على استحداث سراج ويتبع أخذه منه لاستماع أخذ  
السابق من اللاحق ثم لو سلم أخذه منه على تقدير هذا الاستحداث وتقدير تأخر سراج عن سراج فيكون  
غريبا أيضا يعود إلى الوجه الأول لأن المولد غريب بالنسبة إلى العربية المشهورة التي وضعت لها كتب  
التفسير في الأصل وقد صرح بعض الأئمة بما يقتضي استحداث سراج من السراج حيث قال السريحي  
نسبة إلى السراج يعني على غير قياس والنسبة على طريق التشبيه بالسراج في الرونق حتى كأن فيه سراجا  
أو كأنه صار سراجا قال ومنه سراج الله أحمر أي بهجه وحسنه وهو مجتمعا وجهين متقاربن \* أحدهما  
أن يكون المعنى من وصف الشيء السريحي لكثرة مائه فكأنه السراج قولهم سراج الله أحمر أي صبره  
كالسريحي أي كالمشبه بالسراج فهو بهذا المعنى التشبيهي بمعنى جعله شبيها لا بمعنى أن الله تعالى  
شبه به أو نسبته إلى السراج كما لا يخفى والآخر أن يكون المعنى من الأخذ من السراج سراج الله وجهه  
وبكل تقدير فلا يخلو من الحاجة إلى تكلف التقرير الذي أوجبه الاستحداث من السراج لكن الحق أن  
كلامه لا يدل على الاستحداث وهو أعم من التوليد الموجب قطعاً للفرابة لأن الاستحداث هو جرد من  
أهل اللغة لكن إذا خرج المستحدث عن الأصل وصار لا يفهم إلا شكاف صارغرا بمحض بالفصاحة  
فهذا التصريح يدل على الغرابة ولو لم يدل على التوليد يعود إلى الحقيقة لمثل ما في المتن تأمل والله الموفق  
فإن قلت إذا كانت الغرابة فيما تستحسن ومنه غريب القرآن ومعلوم أن الغرابة تحمل بالفصاحة في الجملة  
وحينئذ يلزم أن يشغل القرآن على غير الفصح قلت لأن لم يرومه ما إذا بنا على ما تقدم من أن الغرابة  
فيه باعتبار المولد في ظاهره لأن فصاحة القرآن باعتبار الخلق من العرب إذ بلغتهم نزل وعلى تقدير  
تسليم أن الغرابة فيه باعتبار بعض الخلق دون بعض بأن يكون الوحشي هو عالم تداوله عرب فظاهر  
أيضاً لأن القرآن مشتق على أنواع من لغات العرب فغريبه فصيح بالنسبة للعرب في الجملة إذا العرب

باب المجاز وقد كرمه لا يوافق عليه وسيأتي في موضعه أن شاء الله تعالى وأعلم أن المصنف فسر الغرابة  
في الأيضاح بما ذكره وفيه نظر لأن هذا غرابة بمعنى لا غرابة كلمة وفسرها أيضا بكون الكلمة لا يعرف  
منها إلا بالبحث في كتب اللغة المبسوطة وهذا النوع من الغرابة أخف من الذي قبله فكان ينبغي  
للمصنف أن يذكره ليس استدلاله على أشد منه كما فعل في التنافر وقد مثل في الأيضاح هذا الجورى عن  
عيسى بن عمر الخواري أنه سقط عن جوار فاجتمع الناس عليه فقال مالك بن نكا كأنهم على نكاح كزكم  
على ذي حنة أفرنقوا يعني فإن نكاحاً كأنهم يعني اجتمعتم وأفسر نقوا يعني تفرقوا لا يكاد يطلع عليه  
من غير بحث قلت وكذلك حكاهما الجوهري وقد حكاهما الزمخشري عن أبي علقمة عن عقبة بن نعال  
حتى إذا فرغ من قولهم وكذلك حكاهما الخفافى وقال إن هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة  
أمر أن ضعف التأليف في نكاح كزكم ونقلا بصيغة المضارع والغرابة في أفرنقوا وبمعنى بقوله  
ضعف التأليف تنافر السورف وقال الزمخشري أفرنقوا مأخوذ من حروف الفارقة مع زيادة العين  
وفيه نظر لأن العين ليست من حروف الزيادة وجعل الجوهري مشتقاً من فرقة الأصابع فوزنه على  
هذا ففعلوا وعلى الأول ففعلوا وحكى ابن الجوزي في كتاب الحقي هذه عن أبي عبيدة وقال مالك  
نكاح كزكم ثم قال فقال الناس فكلم بالعبارة في قصير وأحلقه إلى أن استغاث وإلى أن لا يتبعوى الجمل  
وقد اعترض على المصنف في تفسير الغرابة بما ذكرنا الغرابة قلها الاستعمال كما يقتضيه  
كلام المفتاح وغيره وكون الكلمة ثقيلة فوج آخراً لم يخل بالفصاحة ولحمي هذا باسم التعقيد

(والمخالفة) أن تكرر الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه أعنى على خلاف ما ثبت  
عن الواضع (نحو) الاجل بكلمة الادغام في قوله

بلسانهم في الجملة نزل القرآن العظيم وإن كان غايه قريباً وغايه ما فيه أن غريبه لا يكون كغيره في  
الفصاحة وهو مسلم لأن القرآن متفاوت في نفسه في البلاغة والفصاحة فتوصل من هذا أن الغاية الخفية  
بالفصاحة هي الغاية المطلقة لا المتباعدة وبعبارة أخرى أن الغريب المستقيم هو المتوعر المشتمل على  
الثقل ذو قافيه بحيث لا أن الثقل بذلك يرجع إلى المتناظر أو الوحش على الإطلاق كما شئت إليه وهو  
الغريب عند جميع العرب مولاهم وغيره فلا يستعمل إلا لاجلها فلا حاجة لمن يادع قوله ذو قافيه تأمل في  
هذا المقام (والمخالفة) التي هي كون الكلمة غير جارية على القانون التي يتقرر به حكم المفردات  
الغوية والمفردات الغوية بتقرر حكمها بالقانون التصريفي فإذا اقتضى قلب البناء الفاعل لا فوردت  
الكلمة بخلاف ذلك فقد خرجت عن القانون فتكون غير فصحة وبتقرر أيضاً بتبوت الاستعمال الكثير  
ولو كان على خلاف القياس اذ ذلك كاستثناء من القانون قلب الهمزة من الهاء في لفظ ماء وقلب  
الواو من الهاء ثم قلب الواو الفاني آل وقلب الالف من الهمزة في باني مضارع أبي وتصحح الواو مع  
محركها أو انفتاح ما قبلها في عور يعرفان هذه لم تحرك على القياس لكنها ثبتت عن الواضع حكمها  
واستعمالها هكذا فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالانحط في القانون وكفتح عين  
الكلمة أو وضعها أو كسرهما أو سكونها النائب تقوله لغة بخلافه فيجوز بالفصاحة ولذلك كانت العبارة

ليكن حسناً وقوله (والمخالفة نحو الحمد لله على الأجل) يشترى قول أبي النجم

الحمد لله على الأجل \* أعطى فليزل ويحل

لأن قياس التصريف الأجل لاجتماع المثلين ومحرك الثاني وذلك يوجب الادغام وأمثال ذلك كثيرة  
جداً أو أن تدعى

مهلاً أو أعدل قدسرت من خلق \* أنى أحوال أقوام وامنضوا

وقد ردع المصنف ما خالف القياس وكثر استعماله فورد في القرآن فانه فصيح مثل استحوذ قال الخطيب  
أما إذا كانت مخالفة الاستعمال لدليل فلا تخضع عن كونه فصيحاً كما في سرر يريد أن قياس سرير  
يجمع على أفعلة وفعلات مثل أرغفة ورغفان قلت ان على التليل ورود السماع فذلك شرط لطراز  
الاستعمال الغوي لا الفصاحة وان على دليل لا يصير فصيحاً وإن كان مخالفاً للقياس فلا دليل في سرر على  
الفصاحة الا ورود في القرآن فينبغي حينئذ ان يقال ان مخالفة القياس إنما تخلف بالفصاحة حيث  
لم تقع في القرآن الكريم ولما قل ان يقول حينئذ لا بد أن مخالفة القياس تخلف بالفصاحة وبسند هذا  
المعبر بكثرة ما ورد منه في القرآن بل مخالفة القياس مع قلة الاستعمال مجموعها هو التحمل وإن أراد  
الخطيب أن سرر خالف القياس لعدم الادغام فليس يصح فانه ليس قياس الادغام وليس كل مثلين يذم  
أحدهما في الآخر \* ثم اعلم أن ما ذكره المصنف ظاهره بقضي بأن كل ضرورة ذكرها شاعر فقد أخرج  
الكلمة عن الفصاحة \* قال حازم في المنهاج الضمائر السائفة منها المستقيم وغيره وهو ما لا تستوحش  
منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس في البعض كالاسماء المعدولة وأشذ  
ما تستوحشه النفس تنوين أنفل من وما لا يستقيم قصر الجاع المدد وما لا يجمع المقصور ويستقيم

الكلام يقتضي أن مخالفة  
الكلمة للقانون التصريفي  
يجز بفصاحتها ولو كانت  
موافقة لما ثبتت عن الواضع  
مع أنها إذا وافقت ما ثبت  
عن الواضع كانت فصحة  
ولو خالفت القانون المذكور  
بين الشارح المراد من  
مخالفة القياس بقوله  
أعنى على خلاف الخ فعلى  
هذا المراد بالقانون هنا  
ثبت عن الواضع سواء  
اقتضاه القانون التصريفي  
أولا لا خصوص القانون  
التصريفي فالحاصل أن  
الموافقة للقياس أن تكون

الكلمة على وفق ما ثبتت عن  
الواضع سواء كانت موافقة  
لقانون التصريفي المستتب  
من تبسيع لغة العرب كقام  
بالاعلال ومما لا ادغام  
أو مخالفة ولكن ثبتت  
عن الواضع كذلك كما  
فان الهاء لا تقلب همزة في  
القانون التصريفي ولكن  
ثبتت عن الواضع كذلك  
فصارت في تقرر حكمها عن  
الواضع بالاستعمال الكثير  
كاستثناء من القانون  
المذكور والمخالفة للقياس  
مخالفة ما ثبتت عن الواضع  
ولا يلزم منه مخالفة  
القانون التصريفي الا ترى  
أن أبي باني بكسر الباء

مخالفة لما ثبتت عن الواضع وموافق القانون التصريفي كما يأتي سانه (قوله نحو الاحل) أي نحو مخالفة  
الاحل وأعترض وصف الاحل بعدم الفصاحة بأنه ليس كلمة أدهو غير موضوع أو الموضوع الاحل بالادغام وأجيب بأن تصريفهم  
بأن أصل الاحل الأجل يقتضي أنه موضوع غايه الأمر أنها تنسخ استعماله فيكون وضعها غير مستقر

كافي قول الشاعر \* الحمد لله العلي الاحل \* فان القياس الاحل بالانعام وقيل هي خلاصة مما ذكر ومن الكراهة في السمع بأن  
تج الكلمة وتبترأ من سماعها كما تبترأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستند النفس  
سماعه ومنها ما تنكره سماعه

(فوله الحمد لله العلي الاحل) قاله الفضل بن قدامة بن عبيد الله العلي المكي بأبي التيجم وقيل هذا الشطر \* أنت مليك الناس ربا  
فأقبل \* الحمد لله الخ وبعدده أو اواب الفضل الوهب الجزل \* أعطي فربضل وربضل  
وربما نادى مضاف لساكن التكلم المنقولة ألفا حذف منه حرف النداء أو الأصل باري على حد ما حسرت أو جعله الحمد لله مفعول مقبل من  
القبول فهو بفتح الباء كذا في الاطول وفي كلام غيره أن رباً منون حال من الضمير (٨٩) في مليك (فوله والقياس الاحل) أو رده عليه أن

عدم الانعام لم لا يجوز أن يكون اضرة الشجر  
وحينئذ فلا تكون مخالفة

القياس مخروجة عن  
القضاة قلت ان غاية  
ما اقتضته الضرورة  
الشعرية الجواز والجواز  
لا ينافي اتفاق الفصاحة  
لان انشاء الفصاحة لازم  
لكون الكلمة غير كثيرة  
الدور على السنة العرب  
العربية لا لعدم حوازمها  
ارتكبه الشاعر الا ترى  
أن الجرسى جائز قطعاً لا  
انه محفل بالفصاحة فكذلك  
الاحل جائز في الشعر كما  
ذكره سيده الان العرب  
الخلص بغاشون من  
استعماله كما بغاشون من  
استعمال تكا كاتم  
وافر فنعوا (فوله لنعوا)  
هذا تفرع على قوله أعني  
على خلاف ما ثبت عن  
الواضع وذلك لان أصل  
الاحل وأصل ما هو

(الحمد لله العلي الاحل) والقياس الاحل فتصوّر له ما هو بأبي وعور يعود فصيح لانه ثبت عن الواضع  
كذلك (قيل) فصاحة المفرد دخوله مما ذكر (ومن الكراهة في السمع)

الجامعة أن يقال المخالفة كون الكلمة على خلاف ما ثبت فيها عن الواضع بالاستعمال الكثير فان قيل  
استعمال العرب ووضعه فلا تتصور المخالفة بالنسبة اليهم والمخالفة بالنسبة الي غيرهم لا تضاد الفصاحة  
فهى لقولنا ينبغي الاحتراز عن الالان كلام غيرهم لا يوصف بالفصاحة ولا بعدمها قلت لانهم أن سطق  
استعمال العرب كالواضع بل الكثير المعبر تتصور المخالفة باعتبارهم كما أثرنا اليه في التقرير ولا نسلم أن  
كلام المشبه بالعرب المولد لا يوصف بالفصاحة ولا بعدمها ولا يخفى تصور المخالفة باعتبار نحو الاحل  
فان اثبات عن الواضع الاحل بالانعام فكذلك مخالف في قوله (الحمد لله العلي الاحل) الواحد  
المفرد القديم الاول (قيل) فصاحة المفرد هي الخلو من الامور المتقدمة (د) خلاصه (من  
الكراهة في السمع) بأن يجز طبعاً عند سماعه وذلك

منه ما أدهى الى التباس جمع يجمع مثل دم مطاعم الى مطاعم أو دم مطاعم الى مطاعم فانه يؤدي الى  
التباس مطعم مطعم وأصح ضم الزايدة المؤنذ بالمليس أصلاً في كلامهم كقوله \* من حوشاً نظروا  
أذنوا فنظروا \* أى انظروا الزايدة المؤنذ لما قبل في الكلام كقول امرئ القيس في بعض الروايات  
\* طأطأت شيماني \* أراد شيماني وكذلك يستقيم النقص المحذف كقول لبيد \* درس المناجيات  
فأبان \* أراد المنازل وكذلك العدول عن صيغة لاخرى كقول الخطبة

فيما الزاجاج وفيها كل سائفة \* جدلاء محكمه من نسج سلام  
أراد سليمان عليه السلام \* قلت وما ذكره تفصيل حسن ينبغي اعتباره الا أن الضمائر المتعلقة  
بحركة اعراب الكلمة لا ينبغي أن ينظر اليها لتسليم في فصاحة الكلمة لان الحركة زائدة على وضع  
الكلمة تحدث عند التركيب وقد قسم النحاة الضمائر الى المستقيم وغيره وانما ذكرت كلام حازم  
لما فيه من الزيادة وأطلق الخفاجي أن صرف المنصرف وعكسه في الضرورة محفل بالفصاحة فتخلص  
في ذلك قولان وصرح الخفاجي أيضاً بان فصاحة الكلمة يتغير فيها اعراب الكلمة ورتقى من عساه  
يج ذلك وفيه نظر كما سبق نعم اعتبار حركة الاعراب في فصاحة الكلام ما ذكره في موضعه ان شاء الله  
تعالى (قوله قيل ومن الكراهة في السمع)

(١٣ - شروح التلخيص أول) أدلت الهاشميها ماهرة وإبدال الهمزة من الهاء وان كان على خلاف  
القياس الا أنه ثبت عن الواضع (قوله وأبي باني) أي بفتح الهمزة في المضارع والقياس كسر هاءه لان فعل يفتح العين لا يأتي مضارعه على  
يفعل بالفتح الا اذا كانت عين ما ضمه أو لا منه حرف حلق كسأل ونفع فيجي المضارع بالفتح على خلاف القياس لان الفتح ثبت عن  
الواضع (قوله وعور يعود) أي فاق القياس فسماعاً بعار بقلب الواو الفتح كهاوا فتفتح ما قبلها كزال فتصح الواو واخلاف  
القياس الا أنه ثبت عن الواضع فقوله الشارح لانه ثبت عن الواضع كذلك تراجع الجميع أي وان كان مخالفاً للقياس (قوله قيل الخ)  
قاله بعض معاصري المصنف مستعياً بوجوب زيادة قيد على التعريف الذي استخرج المصنف من اعتباراتهم واطلاعاتهم (قوله في  
السمع) المراد به هنا القوة السامعة لا المعنى المصدرى

كلفظ الجرشي في قول أبي الطيب \* كرم الجرشي شريف النسب \* أي كرم النفس وفيه تندر \* ثم علامة كون الكلمة  
فصححة أن يكون استعمال العرب الموقوف بغير ستم لها كثيراً أو كثر من استعمالهم ما معناها

(قوله بأن تكون اللفظة بحيث أي ملتبسة بجاهة هي ج السمع لها (قوله ويترأمن سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول  
أبي الطيب) أي في مدح الأدب على سبيل أوله بن جدان صاحب حلب لأمر له كتاباً يطلب من الكوفة بأمان وسأله المسير إليه فأجابته  
بهذه القصيدة التي منها البيت المذكور وهي من المتقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطلعها

فهبت المكابأر الكتب \* فسمعا لأمر أمير العرب  
وما عاقني غير خوف الوشة \* وإن الوشة طريق الكذب  
وقد كان بنصرهم معي \* ويضربني بمعصه والحب  
فيقلني منسب البعيد الأني \* ويغضب منه البطي الخضب  
ومن ركب الثور بعد الجلو \* ذانكر أطلقه والغيب  
ولو كنت سميتهم باسمه \* لكن الحديد وكأنا الخشب  
مبارك الاسم أغر القتب \* كرم الجرشي شريف النسب  
وأبو الطيب المذكور اسمه أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المنبني وناخيل له المنبني لأنه في النبوة في  
بادية سماوة وتبعه خلق كثير من بني كلب وغيرهم (٩٠) فخرج إليهم أولاً أمير حص نائب كافور الأخشيدي فأسره وترفق أصحابه

وحسبه طويلاً ثم استتابه  
وأطلقه (قوله مبارك الاسم)  
أي أن اسم هذا المدح  
وهو على مبارك موافقته  
لاسم أمير المؤمنين سيدنا  
علي بن أبي طالب ولاشعاره  
بالمعروف ولا بعد أن جعل  
السيرة موافقة باسم الله  
تعالى وقوله أغر القتب أي  
مشهوره لاشتماله بسيف  
الدولة فإن قلت الاسم أيضاً

بأن تكون اللفظة بحيث يعجزها السمع ويترأمن سماعها (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب مبارك  
الاسم أغر القتب (كرم الجرشي) أي النفس (شريف النسب) والأغرم من الخيل الأبيض الجبهة ثم  
استعمل لكل واضح معروف (وفيهِ نظر)

(نحو الجرشي في قول أبي الطيب \* مبارك الاسم أغر القتب) أي مشهور الاسم والأغرم في الأصل هو  
الأبيض الجبهة من الخيل ثم نقل لكل مشهور معروف لاستلزام الغرمة لظهور الشهرة بين ما ليس كذلك  
(كرم الجرشي) أي كرم النفس (شريف النسب وفيه) أي وفيما ذكره القائل (نظر)

نحو كرم الجرشي شريف النسب (بشر إلى قول المتن)  
مبارك الاسم أغر القتب \* كرم الجرشي شريف النسب  
فإن السمع يعجز الجرشي والمراد به النفس وربما ج السمع الكلمة ويترأمنها كثيراً من سماع الصوت  
المذكور وربما استلزم سماع بعض الألفاظ (قوله وفيهِ نظر) يريد أن الكراهة من جهة الصوت

أغر قلت لولم قال القتب أكثر شهرة لأن الملوكة بشار إليها بالقيام بدون أسمائها تعظم لها واجلاً لا وقوله شريف النسب  
لأنه من بني العباس (قوله والأغرم من الخيل الأبيض الجبهة) أعلم أن الأغرم يطلق لغته على معنيين على الأبيض مطلقاً من غير تقييد بالجبهة  
ولا يكونه من الخيل وعلى أبيض الجبهة من الخيل وهذا هو المشهور وإذا علمت هذا فقول شارح الأغرم من الخيل الخلق يقتضي أن الأغرم  
لا يختص بالخيل لأن الجار والمجرور حال من الأغرم أوصفه فيكون شارح جارياً على خلاف المشهور وأعلمت أن المشهور أن الأغرم  
حققة لا يكون إلا من الخيل وقد يجب أن قوله من الخيل حال من ضمير الأبيض لأن الأغرم من بعضه وجعلها باسمه لأصبع  
لآخرين الأول أن البنية يكون ما بعدهما سابو بالمقابلها كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان وما بعدها هنا أعظم ما قبلها  
أعنى أبيض الجبهة إذا خيل منها ما هو أبيض الجبهة ومنها ما ليس كذلك الثاني أن السنان لا يتقدم للضرورة شعر أو رعاة صريح كما تقدم  
في قول المتن وعلم من السنان المزمع (قوله استمع) يعني نقل على طريق الاستعارة أو على طريق المجاز المرسل لملاقة الأطلاق لأنه نقل  
من واضح مقصد بكونه أبيض الجبهة إلى مطلق واضح والقبض فردد من أفراد ذلك المطلق (قوله وفيهِ نظر) أي في اشتراط الخلوص من  
الكراهة في السمع في الفصاحة نظر وحاصل ما في المقام أن شارحنا بن وجه النظر في كلام المصنف بشي وغيره بينه بشي وحاصل ما قاله  
شارحنا أن الكراهة في السمع لا بسبب الالافرية وقد اشترطنا الخلوص من الكراهة فاشتراط ذلك يعني عن اشتراط الخلوص من  
الكراهة لأنه إذا انتفى السبب المساوي انتفى السبب  
الصوت وعدم قبحه لأن ذات اللفظ وحده فلا حرج زعمنا بخرج كثير من الكلمات المنقولة على فصاحتها بسبب نطق جميع الصوت بها وورد  
شارحنا هذا التوجيه مما حاصله أنه لا بد أن الكراهة في السمع وعدمها التماس رجوع لفتح الصوت وحسنه لأن نفس اللفظ إذا كان  
كذلك لزم أن يكون الجرشي غير مكر وفي السمع إذا سمع من قبح الصوت وليس كذلك للقطع بكرهته دون مرادفه وأن نطق به حسن

لان استئصال الطبع للسمع لا يتصور وعادة لا يكونه وحشيا تسكره الاسماع وتستقبله الطباع على ما تقدم في تفسير

الصوت وحشياً فلهذا قصر

الكراهة في السمع على قبح

النغم باطل فتعين ما خالفه

الشارح من أن الكراهة

انما هي من جهة الغرابة

قوله لان الكراهة في السمع

انما هي من جهة الغرابة

أي لان الغرابة سبب فيها

فالملحوس من الغرابة يستلزم

الملحوس من الكراهة فان

قلت ان الملحوس من الغرابة

كما يستلزم الملحوس من

الكراهة في السمع يستلزم

الملحوس من التناقض

ومخالفة القياس فلا حاجة

الى ذكرهما ايضا قلت

الاستلزام ممتنع لان

مستلزم او اجلس ليسا

بغيرين لعدم احتياجهما

الى التنقيب والتفريع على

وجه بعينه تنافرها

على أن هذا الاعتراض غير

متوجه لان الاصل ذكر

جميع اسباب الاخلاق

صريحاً ولو كان بعضها

مستلزماً لبعض وزل

النصر على بعضها يحتاج

الى توجيه

لا تعلق لها بالفصاحة لان السمع قد يستلذ بغير الفصحى من الصوت وبالعكس فان كان كراهة الجرشى لاستغرابه فقد دخل فيما سبق قال الخطيبى هذا على ما بينا من أن الكراهة في السمع راجعة الى النغم ويجوز أن تكون راجعة الى استعمال اللفظ الى تركيب بغير الطبع عنه فتكون الكراهة في السمع حينئذ راجعة الى نفس اللفظ قلت هذا القسم الذى فرضه لا يوجد الا في الكلام فان نفرة الطبع عن تركيب الكلمة انما تكون لتنافر حروفها وقد تقدم الاحتراز عنه وهو انما تكلم الا في فصاحة المفرد على انما تنفع الكراهة في لفظ الجرشى وقد ذكرنا من كراهة لفظ الجرشى وعلمه بتتابع الكسرات وتعمال الحروف وكونها حوشية **تنبيه** قد ذكر العلماء أموراً بعضها يمكن أن يقال ان الملحوس منه شرط افصاحة المفرد بعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه لوروده في القرآن الكريم وما قاله الزوزنى في شرح التلخيص من أن الكلمة غير الفصحى قد تقع في القرآن الكريم بل قد تقدم وكذلك ما وقع في كلام الطيبى في سورة الانعام وفي كلام ابن عصفور عما يهمل ذلك منها ان تكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرة المتوسطة ثلاثة احواف فان كانت الكلمة على حرف واحد مثل قمل اصرفى الوصول فيجبت وان كانت على حرفين لم تنجب الا بان يليها مثلها ذكرونا من قال حازم المقرئ في القصر ما كان على مقطع مقصور والذى لم يفرط ما كان على سبب والمتوسط ما كان على وتداوعلى سبب ومقطع مقصور او على سببين والذى لم يفرط في الطول ما كان على وتدوسبب والمفطر في الطول ما كان على وتدين او على وتدوسبين اه وفيه مخالفة لكلام غيره وقال حازم ايضا ان الطول نادرة يكون باصل الوضع ونارة تكون الكلمة متوسطة فقطيلها الصلة وغيرها كقول المتنبي

خلت البلاد من الغزاة ليلها \* فاعاضها الله كي لا تحزنا

وقول ابى تمام \* ورفعت السمتة من لوائى \* اه فان قلت زيادة الحروف لزادة المعنى كما في اخشوش بمعنى خشيش واقتدر في قوله تعالى فاخذناهم اخذعز يزقتدر وقوله تعالى فككبكبوا فيها هم والغاؤون وغير ذلك فكيف جعلتم كثرة الحروف مخالفاً لفصاحة مع كثرة المعنى فيه قلت لا مانع من أن تكون إحدى الكلمتين أقل معنى من الاخرى وهى اقصر منها اذا لامرؤ الثلاثة التى يشترط الملحوس عنها لا تعلق لها بالمعنى ثم كون زيادة الحروف دائماً لزيادة المعنى المراد بان يكون المعنى واحد ومادة واحدة فخرج بالاول نحو علم واستعلم وكسر وانكسر وبالثانى المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما ومن الغريب ان التلويح يقل عن بعض التالاس اصبغة فاعل ابلغ من فعل لكثرة استعمالها وذكر ان الاثر في المثل السائر واخوه في الجامع وقال لان اسم الفاعل لا يكون الا بمعنى الفاعل والفاعل قوى وفعل يكون بمعنى الفاعل والمفعول فهو دائر بين قوى وضعيف وما يخص قوى ابلغ مما دار بين قوى وضعيف ولان فاعل اشمل لشموله المتحدى والقاصر وردة التلويح بان المفاضلة انما تكون بين كلمتين ومادة واحدة لا بين الالوان ثم قد رد على هذه القاعدة أمور منها انباء التصغير تنقص المعنى وتحقير غالباً ويمكن الجواب عنه بأنه انما يكثر المعنى بزيادة حرف لا معنى أما الحرف المراد المعنى فانه لا يتجاوز عنه كما كان حرف المضارعة لا يزيد المعنى في يضرب على ضرب بل بغير الزمان فقط اوقال ان بقاء التصغير زادت المعنى لان مدلول الاسم قبل التصغير مطلق الحقيقة وبعده الحقيقة فيشيد الحقايرة أو التحبيب ونحو ذلك من اسباب التصغير وبعدها ذكر ذلك بحثاً رأيت علماء الدين بن النفس قد

المفسرة بالوحشية مثل نكأ كما تم وأفرنقعو واشجوزلك

الوحشي فيدخل في الغرابية المحترز عنها وذلك كقولهم نكأ كما تم على نكأ كؤم على ذي جنة أفرنقعو  
عنى أى اجتمعتم على إحقاقكم على الجنون تفروا عني فالتكأ كؤوا لا أفرنقعا مكر وهان في السمع  
لهذا المعنى وأصل هذا الكلام أن رجلا سقط من جدار فاجتمع الناس عليه فطأطأهم بهذا الكلام وأما  
توجيه النظر بأن الكراهة في السمع ليست إلا من فجع الصوت فلو أفرنقعا سارح كـ من الكلمات  
سقى اليه في كراهة بل بقى الفصاحة فقال التصغير وان دل على الاحتقار والنقص فذلك لا محالة زيادة  
في المعنى اه ولكن فيه نظرا لما ساقى \* ومنها قولهم لم مات ميت بالاسكان ولمن قارب الموت مائت  
وان كان مائت يطلق أيضا على من مات فان قيل انهم المعندين مختلفين فجوابة ان المعنى الذى في المقارب  
الموت بعينه موجود في الميت حقيقة وزيادة عليه \* ومنها أن جوع القطة أقلها سرح وفأفعل وفعله وهما  
أكثر وفما من أشياء من جوع الكثرة مثل فعل وفعل وفعل بل غالب جوع الكثرة لا يتجاوز خمسة  
أحرف وكذلك أفعال وأفعله وهما جمعا فله وجوع السلامة كله القلة وأقلها خمسة أحرف فمن  
يحبذ كثير من المواد جمع فله سرح وفعله أكثر من نظيره من تلك المادة وهو جمع كـ كثر \* ومنها ان  
اسم الفاعل من الثلاث على أربعة فاعل فاذا أردت المبالغة سأل كل أن تحول إلى مثله عندا  
وهو فعل أو أقل وهو فعل وقد يجاب عن فعل بل بأن ندفع ان العلامة مطردة منعكسة ولا قلنا ان عدم  
زيادة الحرف يدل على عدم زيادة المعنى ويجاب عن فعل بأنه حصل فيه معارض وهو أنه على وزن أنفعال  
السجاء فكان أبلغ من جهة أخرى والجواب السابق أيضا فان فعل لم تدسح وفعله على فعل حتى يلزم ان  
يكون أبلغ بل فعل نقصت سرح وفعه عن فاعل فان فاعلا هو الاصل والمسمى اللفظ اذا حول الى أكثر  
سرح فانه كان أبلغ وأما اذا حول الى أنقص فلا يلزم أن ينقص المعنى بل قد يكثر منه بما يجعله أبلغ وفعل  
الزنجشري هذه القسامة بعد ان قال قيل رجن الدنيا والآخرة ورجم الدنيا قال ابن المنير حاصله ان  
الرجة المستفادة من رجن أعظم من الرجة المستفادة من رجم والدلالة بالعموم على قصور المبالغة  
أولى كما أن ضارب أعظم من شراب وضارب أبلغ منه بخصوصه واستحسنه صاحب الانصاف قلت فيه  
نظرم وجوده الاول أنهم ما ينبغي أن مراد الزنجشري رجن الدنيا والآخرة أنه يراد به ما هو أعظم من كل  
منهم ما هو ممنوع طوإز أن يريد ان الرجن يراد به مجموع الرجن فيكون ممدول الرجم بعض ممدول  
الرجن ولا يكون أن أعظم وأخص بل كل وجزئيته ما قاله حينئذ \* الثاني ان قوله والدلالة بالعموم على قصور  
المبالغة أولى فيه نظرا لانه يقول سلما ان الاخص أكثر معنى من الاعم لانه يدل على الاعم وزيادة ولكن  
الزنجشري لا ينبغي بزيادة المعنى هذا ذلك بل المبالغة في المعنى من غير انضمام معنى اليه زاد ولا منافاة بين  
كون الاخص أزيد معنى والاعم أبلغ منه في الدلالة على أصل المعنى فان معنى الانسان أكثر معنى  
الحيوان والتأخر ان دلالة الحيوان على معنى أبلغ من دلالة الانسان على الحيوان لان الاولى بالمطابقة  
والثانية بالتضمن وإذا صح لنا هذا في ذلك فلتنته الى مفعولنا وهو أعظم وأخص من مادة واحدة \* الثالث  
ان ضارب وضارب ليس أحدهما عند التحقيق أعظم من الآخر لان شرابا لا يغير عنه بوصف ذات بل  
ضارب عبارة عن ذى ضرب كثيرة وذى ضرب بوصف بالقوة وذلك لاوجب حقيقة الاخص لما  
تقر في علم المنطق وليس عندى في الجواب عن ذلك كله الا أن هذه علامات لا بشرط اطرافها فان قلت  
قد اشتمل القرآن على الكثير من الرأى والخامسى فليكن فصحا قلت لم يدعوا أن غير الثلاثي غير فصيح  
بل الثلاثي أفصح ومع هذا ففي شرط ذلك أن تكون كلمتان لمعنى واحد أحدهما ثلاثة والأخرى رباعية  
ولا يكون ثم مرجح لاحدهما على الآخر فيكون العدول الى الرباعية عدولا عن الأخص وأين يوجد

(قوله المفسرة بالوحشية)  
أى يكون الكلمة وحشية  
(قوله مثل نكأ كما تم)  
هو وما بعده من كلام  
عيسى بن عمر النحوى حين  
سقط من على جدار فاجتمع  
الناس عليه فقال لهم سم  
ما لك نكأ كما تم على  
تكأ كؤم على ذى جنة  
أفرنقعو كما قال الجوهري  
وقال الزنجشري في الفائق  
انه من كلام أبى علقمة  
حين مر ببعض طرق  
البصرة وهاجت به مرة  
فأقبل الناس عليه يصيرون  
أبصارهم في أذنه  
فألفقت نفسه منهم وقال  
ذلك فقال بعضهم دعوه  
فان شيطانهم يتكلم بالهندية  
ومعنى نكأ كما تم اجتمعتم  
ومعنى أفرنقعو انكم  
(قوله ونحو ذلك) أى مثل  
قولهم اطلعت الليل معنى  
أظلم ولا حاجة لأغناء  
مثل عنه

(قوله وقيل) أي في بيان وجه النظر. وقائل ذلك غير الخليلي قصود الشارح الردي من قال ان الكراهة بسبب فتح النغم فقط وان لم يطالع غير الشارح عليه لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يقال على الشارح اثبات ذلك القول وانما كان المقصود الردي غير الخليلي لان الخليلي لم يحصر سبب الكراهة في فتح النغم مثل هذا القائل بل (٩٣) قال في بيان النظر المذكور في المتن لان الكراهة

اما راجعة للنغم أو الى نفس اللفظ لغرائبه أو الى نفس اللفظ لاشتراكه على تركيب يفر الطبع منه فسئل الأولين من ردود الكراهة الى النغم أو الى القراءة ذكر ان خلاص من الكراهة مستغنى عنه أما على الأول فلان الكلام في أوصاف اللفظ والكراهة في السمع من أوصاف الصوت على أن ذكره لا يصح لانه يخرج الفصح اذا أتى بصوت فصح ويدخل غير الفصح اذا أتى بصوت حسن وأما على الثاني فلان القراءة تفتى عنها كسبب وأما على الأخير من أنها توجب نفس اللفظ لاشتراكه على تركيب يفر الطبع منه فلا بد من ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لاختلافها بالفصاحة جزا فلا كان مراد الشارح الردي على ذلك القول ليرتب ما قاله من النظر لانه أراد بالنظر أن الكراهة تكون بالنغم وغيره فالخللي معترف به أيضا فكيف يعترض عليه شيء يعترف به وان أراد أنه لا دخل للنغم في الكراهة أصلا فهو ممكن لان

وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها

المتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مر دود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرحى غير مكروه في السمع الا عند نطق خشن الصوت به وليس كذلك فانا قطع بكرهته دون مراده الذي هو النغم وان نطق به جمل الصوت فحصر الكراهة في السمع في فتح النغم ليرد بنا ذكر ما يلحقه كلام المصنف على غير ذلك الحق هذا تقرير كلام المعترض لكن هذا الاعتراض ان كان عني به الخليلي فهو هذا في القرآن \* وبما يجب ضبطه ليتفهم في هذا الكتاب كانه ليس لكل معنى كلمتان فصحة وغيرها فربما لا يكون المعنى الكلمة فصحة أو غير فصحة ويضطر الى استعمالها \* ومنها أن تختب الحركة الثمينة على بعض الحروف كالضمة على الجيم وأن تختب الاسباب الخفية المتوالية كقولهم القتل أنفي للقتل ويرد عليه وروده في القرآن قال تعالى ولا عز تستكبروا قال تعالى قل لو أنتم تعلمون وقد قال ان هذا كله متعلق بفصاحة الكلام لان الاسباب لم تختص في كلمة واحدة \* ومنها أن لا تختص الافعال المتوالية كقول المتن (١)

عيسى ابني اسم سدد جدم اترى امرئ \* غظ ارم صب احم اغر اسب روع زعل انزل  
وقال حازم ان بيت المتن اعاقج قصركم كانه التوالية التي على حرفين وينبغي أن يذكر هذا في شروط فصاحة الكلام \* ومنها أن لا تكون الكلمة مبتدأة من التغير العامة لها الى غير أصل الوصف كالقالت ولهذا عدل في التثنية الى قوله لا فو قد في اها مان على الطين لسخافة لفظ الطوب ومارادفه قال الطيبي ولاستقلال جمع الارض لم يجمع في القرآن وجعت السماء وحيث أريد جمعها قالون الارض مثلها \* وقد قسم حازم في المنهاج الا مبتدأ والقرابة فقال ما ملخصه الكلمة على اقسام \* الاول ما استعملته العرب دون المحدثين وكان استعمال العرب كثيرا في الأشعار وغيرها فهذا حسن فصيح \* الثاني ما استعملته العرب قبله ولم يحسن تأليفه ولا صغته فهذا لا يحسن ابراه \* الثالث ما استعمله العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم فهذا حسن جدا لانه خلص من حوشية العرب وابتدأ العامة \* الرابع ما كثرت في كلام العرب وخاصة المحدثين وعامتهم ولم تكثرت في السنة العامة فلا بأس به \* الخامس ما كان كذلك ولكنه كثرت في السنة العامة وكان ذلك المعنى اسم استغنى به الخاصة عن هذا فهذا يقع استعماله لا ابتدأه \* السادس أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة وليس له اسم آخر وليس العامة أحوح له من الخاصة ولم يكن من الأشياء التي هي أنسب بأهل المهن فهذا لا ينجح وليس يعدل مبتدأ لمثل لفظ الرأس والعين \* السابع أن يكون كاذرا نادا لأن حاجة العامة أكثر فهو كثيرا الدوران بينهم كالصنائع فهذا مبتدأ \* الثامن أن تكون الكلمة كثيرا لاستعمال عند العرب والمحدثين لعنى وقد استعملها بعض العرب نادرا لمعنى آخر فيجب أن يختص هذا أيضا \* التاسع أن يكون العرب والعامة استعملوها دون الخاصة وكان استعمال العوام لها من غير تغيير فاستعملها على ما طلق به العرب ليس مبتدأ وعلى التغيير فصح مبتدأ اه ثم اعلم ان الانتقال في الألفاظ وما يدل عليه ليس وصفا ذاتا ولا عرضا لازما بل لاحقا من الواو حق المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان وموقع دون موقع ومن أسباب الفصاحة أيضا أن لا تكون مشتركة بين معنيين أحدهما مكره كقولك لقيت فلانا فعرز به الا بقرينة كقوله تعالى فاذن ان يبرأ من ربه وقلت أن تقول القرينة لا بد منها لكل اطلاق لفظ مشترك فان لم تكن قرينة لم يبرز ذلك

النغم اذا كان خبيثا كان اللفظ مكره وفي السمع لا محالة تعميم ما ذكره الخليلي في وجه النظر باطل ان صاحب التفسير ان لم يرد ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لاخراج المكره في بعض الصور وهو ما كراهته للاشتغال على تركيب على منفرط طبع ولا يقع الخليلي اعترافه بوجود الكراهة في الجملة القرابة كاهو ظاهر (١) هذا الذي جمع أربعة وعشرين فعلا أهم كتبه محصية

يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ

لا يصر الكراهة فيما ذكر حتى يقه عليه النظر عما ذكر بل يجعل الكراهة قد تشأ من ترتيب بنفر منه الطبع ويستقيم من غير تنافر في الحروف فعليه يحتاج الى الاحتراز عن الكراهة وقد تشأ عن قيم النغمة أو الغرابة فلا يحتاج الى الاحتراز عنها نعم على فهم الخلق لا يبعه تنظم المصنف في قول القائل بشرط انتهاء الكراهة لانه يكتفي في الحاجة الى الاشتراط كون ذى الترتيب المنفرد للطبع لا يخرج الابد كرها

الافتراض الاجام وان وجدت القرينة فهو فصيح لو روده في القرآن الكريم وقد يقال هذا يتعلق بفصاحة الكلام لا الكلمة وان تكون الحروف بالذنب عذبة وقد يقال ان غالب ذلك راجع الى التنافر فدخل في كلام المصنف وجعل من الاخلال بالفصاحة ايضا يجمع بين ثلاث حركات متوالية وليس يصح لو روده في القرآن ولو صرح فهو من التنافر وايضا وفي الكلمة الواحدة اما الكلمات فقد تجمعت فيها الحركات التوالية وفصل الى ثمانية قال تعالى اني رأيت احدى عشر كوكبا وجعل حازم في المنهاج من المستخرج تتابع الكسرات وحروف العلة نحو الكيمياء تنبيه ليس من شرط الكلمة ان تكون قابلة لهذه الامور الثلاثة فقلنا قبلها كالكلمة التي على حرف واحد فلا تنافر فيها بل الحروف كلها ليس فيها تنافر حروف تنبيه قال في الابضاح ثم علامة كون الكلمة فصحة ان يكون استعمال العرب الموقوف بعينهم لها كثيرا او كثيرا استعمالهم ما معناها قلت قوله او اكثر من استعمالهم ما معناها فيه نظر لاستزاد من مراتب الفصاحة لا متفاوت لانه اذا كان استعمالهم لها اكثر من غيرها وجعلنا دليل الفصاحة فلا يكون غيرها فصحا لا لبقا لقوله كثيرا رفع هذا الوجه لانه اغما يقصد بقوله ان يكون استعمالهم لها كثيرا كون الكلمة ليس لها مرادف فكثرة استعمالها دليل فصاحتها اما اذا كان لثلاث مرادفات فقد شرط في فصاحة احداهما الاكثرية والاشد ان رب الفصاحة متفاوت ولو كان مرادف اكثر من كلمة لها مرادف لمخالفا او اكثر لان اكثر كثير تنبيه قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة قد تنقل الكلمة من صبغة اخرى او من وزن اخر او من معنى لاستقبال والعكس فحسن يصدقان كانت فيجدة وبالعكس فن ذلك خودد في اسرع فيجدة فاذا جعلت اسما خودا وهي المرأة الناعمة قل فيجدة وكذلك ودع فيجدة بصيغة الماضي لانه لا يستعمل ودع الاقل لا ويحسن فعل امر او فعلا مضارعا ولفظ اللب يعني العقل بمفرد او لا يجمع مجموعا كقوله تعالى لا والالباب قال ولم يرد لفظ اللب مشددا الا مصافا كقوله صلى الله عليه وسلم ما رأيت من ناقصات عقل ودين انذهب لب الخازم من احدا كن اوضاعا لها كقول جرير

يصرعن ذبا الببحي لالحل به \* وهن اضع خلق الله اركانها

وكذلك الاربعة تحسن مجموعة كقوله تعالى والمثلث على ارجائها ولا تحسن مفردة الاضافة كقولنا رجال البئر وكذلك الاصواف تحسن مجموعة نحو قوله تعالى ومن اصفوا فلها ولا تحسن مفردة كقول أبي تمام فكنا ثمانا في الزمان الصوفا \* وما يحسن مفردا او يجمع مجموعا المصادر كراهة او كذلك طيف وطوبى وبقعة وبقاع وما يحسن جمعها مصافا مثل بقال الارض تنبيه رب الفصاحة متقاربة وان الكلمة تخفف وتنقل بحسب الانتقال من حرف الى حرف لا يلائمه قربا او بعدا فان كانت الكلمة ثلاثية فتركيبتها الثنا عشر الاول الانحدار من الخرج الاعلى الى الاوسط الى الادنى نحو

ع د ب الثاني الانتقال من الاعلى الى الادنى الى الاوسط نحو ع م د الثالث من الاعلى الى الادنى الى الاعلى نحو ع م \* الرابع من الاعلى الى الاوسط الى الاعلى نحو ع ل ه الخامس من الادنى الى الاوسط الى الاعلى نحو م ل ع السادس من الادنى الى الاعلى الى الاوسط نحو ب ع د

(قوله يرجعان الى طيب النغم) يفتحين جمع نغمة وهي الصوت يقال نغمة لانه حسن النغمة اذا كان تحسين الصوت في القراءة كذا في الصحاح هذا ما في الفري وكتب بعضهم ان النغم يقتضيان مصدر نغم الرجل من باب فرح وبكر ثم فتح جمع نغمة وهو حسن الصوت في نحو القراءة وهذا انطب بالمقام لان النغمة التي هي المرز من النغم وصف للكلمة واما النغم بالفتح فهو وصف لشخص لا للكلمة اه كلامه فان كان ما قلناه متولاه لاقبل والاتبع المصير لما نقله الفري عن الصحاح



(قوله وفيه نظر) أي في هذا التعليل المحكي بقيل نظر (قوله وفي الكلام) أشار الشارح بتقدير الفصاحة إلى أن العطف في كلام المصنف من باب عطف الجمل لا المفردات والأثر عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن في الكلام عطف على في المفرد والعامل فيه الكائنات المحذوفة أو النسبة على ما مر وقوله خلوصه عطف على خلوصه الأول (٩٥) والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحة

وقبه خلافاً لأمه الجواز إن كان أحد العاملين جارا متقدما نحو في المدار زيد

واخبره عرو وماهنا ليس من ذلك القيسيل (قوله) وتناثر الكلمات الخ كان الأولى أن يأتي هنا وفي قوله والتعقيد للإشارة إلى أنه لا بد في فصاحة الكلام من انخلاص من كل واحد وانه من السلب الكلي وعدم التباين بأنهم أنه من سلب العموم أعني رفع الإيجاب الكلي فيقتضي أن المدار في فصاحة الكلام على انخلاص من المجموع وهو يصدق بالانخلاص من واحد أو من اثنين مع أنه في هذه الحالة لا يكون فصاحا

\* وأعلم أن انخلاص من ضعف التأليف يحصل بكون الكلام جاريا على القانون النحوي المشهور بين النحاة ويحصل انخلاص من التعقيد بنظره والحدالة على المعنى المراد لا تنفاه الخطي الواقع في القيد وفي الانتقال يحصل انخلاص من تناثر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان فإذا لم ينتقل الكلمات ولكن

وفيه نظر لقطع باستكرام الجري دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (في الكلام) خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها

وأما على التفسير الأول للتفسير فظاهر غير أنه لا مانع من أن يدعى أنه لا حصر في الكرامة في السمع في الغرابة الوحشية بل يجوز استنباح الكلمة طبعاً من غير غرابة كما أوماً إلى الخلفاء فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك الاستنباح تأمل في هذا المقام (و) الفصاحة (في الكلام) خلوصه من ضعف التأليف وذلك ويحصل هذا انخلاص بكون الكلام جارياً على القانون المشهور (و) خلوصه من (تناثر الكلمات) وذلك بأن لا ينقل في اللسان اجتماع كلماته وأما أن لا تنتقل الكلمات ولكن معانيها غير متناسبة كسطل ولعل وسيف إذا عطف ذلك على البلاغة لا بالفصاحة وسيعلم إن شاء الله تعالى في الفصل والوصل (و) خلوصه من (التعقيد) وذلك بأن لا يضاعف فهم المعنى من الكلام بوجه يرجع إلى اللفظ والوجه يرجع إلى المعنى غير بشرط في انخلاص عن هذه الأمور الثلاثة في فصاحة الكلام أن يكون ذلك انخلاص (مع فصاحتها) أي فصاحة الكلمات وأما أن خلاص الكلام من هذه الثلاثة لكن مع عدم فصاحة بعض كلماته لم يكن فصاحاً كقولنا شعره مستشعر زو زبد أجمل وأنفه مسرج وقدمه من فولتا ثم

السابع من الأدنى إلى الأعلى إلى الأسفل نحو ف ع م الثامن من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ف د م العاشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع الحادي عشر من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ن ع ل الثاني عشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ن م ل إذا تقرر هذا فاعلم أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالاً ما تخدرف به من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل ثم انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى ثم من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط وما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى فهو ماسيان في الاستعمال وإن كان القياس يقتضي أن يكون أرفعهم ما ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى وأقل الجميع استعمالاً ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط هذا إذا لم ترجع إلى ما انتقلت عنه فإن رجعت فإن كان الانتقال من الحرف الأول إلى الثاني في المصادر من غير طرفة والطفرة لا انتقال من الأعلى إلى الأدنى أو عكسه كان التركيب أخف وأحس وأكثر وإن فقدت أن يكون النقل من الأول في ارتفاع مع طرفة كان أنقل وأقل استعمالاً وأحسن التراكيب ما تقدمت فيه نقلة أو انحدار من غير طرفة بأن ينتقل من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط ودون هذين ما تقدمت فيه نقلة الارتفاع من غير طرفة \* وأما الرابع والخامس فليس نحو ما سبق في الثلاثي ويختص ما فوق الثلاثي بكثرته استعماله على حروف الثلاثية لتبسيط خفتها ما فيه من النقل واكثر ما تقع الحروف الثلاثية فيها فوق الثلاثي مفصولاً بينهما بحرف خفيف أو كثيراً أو ألاً وأخراً وربما قصد بها تشبيع الكلمة لئلا يغيره عن (وفي الكلام) خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ش أي الفصاحة

كانت معانيها غير متناسبة كسطل وقفل وسيف إذا عطف كان ذلك مجازاً بلاغة لا بالفصاحة كما سيعلم ذلك إن شاء الله من بحث الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) أعلم أن مع تأتي هنا ضافتها الثلاث معانٍ لكان الاجتماع نحو جلست مع زيد معناه نحو جدت مع زيد بمعنى عند نحو جلست مع البارئ فصيح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب

(قوله حال من الضمير الخ) أي فيكون مفعلا للهية صاحبه وقيدا لنفس الخلوص يعني عدم الكون فهو هنا قيد للنسبة لاني للتقدير وحديثه فالعني والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعبده حالة كون فصاحبه كلماته تنافر ذلك الانتفاء فالتنفي معتبرا ولا تمثيد بالطرف فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه كان العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وصاحبه واحد فيكون ظرفا لرفعهم صرحوا بان الظرف لا يقع حالا ولا خبرا ولا صلة واجيب بان اطلاق الحال على نفس الظرف مساهمة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه والعامل في متعلقة هو العامل في صاحب الحال فصعد أنه ظرف مستقر وان العامل في الحال وصاحبها واحد فان قلت انه يلزم على جعل الظرف حالا من الضمير أن يكون زيدا أحل نصبا فانه يصدق على هذا التركيب في هذه الحالة أي حالة القلب انه خاص من هذه الامور في حالة فصاحبه الكلمات أي حالة الادغام فهو كلام واحد له حالتان الفاء والادغام وصدق عليه في حالة الفاء انه خاص من الامور السالفة في حالة الادغام والقول بفصاحبه زيدا اجل مخالف للاجماع واجيب بان هذا اليراد الا ان كان زيدا أحل وزيدا أجلا كلاما واحدا له حالان وليس كذلك بل هما كلامان لاجدهما حال يتخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذلك في حال يكون للكلام الآخر لها ليست حالة بل حال لذلك الآخر مثلا لا يصدق على زيدا أجلا انه خاص من تلك الامور في حال فصاحبه الكلمات لان تلك الحالة ليست حالة بل لزيدا أجلا ويصح جعل الظرف مفعلا لمصدر محذوف أي خلاصا كان مع فصاحته وان يكون ظرفا للخلوص ومعنى عني بعد كافي قوله تعالى ان مع العسر يسرا ولا يصح أن يكون ظرفا للخلوص ومع الفصاحة (٩٦) لانه يقتضي تعلق معنى الخلوص بفصاحته والكلمات ومعها المامع

الفاعل اومع المجرور وعن قصير المعنى على الاول خلاص الكلام مع فصاحة الكلمات محذوكر ويصح المعنى على الثاني خلاص الكلام بما ذكره ومن فصاحة الكلمات وكلا المعنيين باطل أما الاول فلا في فصاحة الكلمات لاني في خلاصها بما ذكر وأما الثاني فلا في فصاحة الكلمات امر لا بد منه في

هو حال من الضمير في خلوصه واخره بـ عن مثل زيدا أجلا وشعره مستشزروا أنه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولود كره بينهما السلم بين الفصلين الحال وذهب بالاجتهاد وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتناظر للخلوص ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات

يشترط الخ ان قوله مع فصاحته متعلق بقوله خلوصه الخ وليس حال من الكلمات المعول لتناظر كقيل والا كان المعنى يشترط في الكلام خلوصه من تنافر الكلمات الموصوفة بالفصاحة فيقتضي أن تنافر الكلمات الموصوفة بعدم الفصاحة لا يشترط الخلوص منه فيلزم ان الكلام الذي تكون كلماته متنافرة الا انها غير فصيحة يكون ذلك الكلام فصيحاً وهو فاسد لان تنافر الكلمات مع عدم فصاحتها

في الكلام خلوصه من ذات مع فصاحة الكلمات وعليه من السؤال ما تقدم في فصاحة الكلمة من اقتضاه كلامه الخلوص من المجموع فقط وغير ذلك ثم قوله تنافر الكلمات فيه نظر لان الكلام قد يكون كلمتين فقط ويعني بقوله تنافر الكلمات متنافرة كل واحدة لاخرى لا تنافر أجزاء كلمة واحدة فان

فصاحة الكلام فلا يشترط الخلوص منها \* ثم اعلم ان مدخول مع مفعول معه في المعنى وفي ذلك اشتراط صحة اسناد الفعل للفعول معه كافي بما لا يبرر والجيش فانه يدعي أن يقال بما لجيش وعدم اشتراط ذلك قولان الاول للاختصاص والثاني لجهو والنحوين فنقولنا اذا جعل ظرفا لغوا يقتضي تعلق الخلوص بفصاحة الكلمات ومعينها مع الفاعل مبني على مذهب الجمهور وقولنا يقتضي معينها مع المجرور مبني على قول الاخفش نامل (قوله واخره بـ عن مثل زيدا أجلا وشعره مستشزروا أنه مسرج) أي فان كل واحد من هذه الثلاثة وان كان كلاما خالعا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التهمة بالان كان له غير فصيحة لان الكلام الاول فيه كلمة غير فصيحة وهي اسبال لفظها للقباس الصرفي والكلام الثاني فيه كلمة غير فصيحة وهي مستشزروا لحرورها متنافرة والكلام الثالث فيه كلمة غير فصيحة وهي مسرج لتكونا غيرية (قوله ولود كره) أي الحال وقوله بينهما أي الكلمات وهذه من جملة القيل (قوله وذهب) أي صاحبها وادعاء ذي الضمير شاذة لانها انما اضاف لاسم جنس تظاهر واما قولهم لا يعرف الفضل الاذووم فساد وقوله بالاجتهاد أي وهو التعبد لانه ليس معولا للعامل الحال وهو التناظر بل معول للخلوص (قوله لانه حينئذ) أي لان الظرف حينئذ جعل حال من الكلمات يكون قيدا للتناظر الداخل تحت النفي وهو الخلوص فيكون النفي داخل على القيد باقيد المذكور والقاعدة التي انما اذا دخل على مقيد بقيد توجه القيد فقط فيكون المعبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهذا عكس المقصود اذا المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات وحينئذ يلزم ذلك القائل أن يدخل في الفصيح ما ليس بفصيح فيكون التعريف غير مانع بل يلزمه عدم صدق التعريف على شيء من أفراد المعرفة فقول السارح يلزم الخ الاول التفرع بالفاء \* ثم اعلم ان هذه القاعدة المذكورة كلية عند السارح والذي يفهم من الكشف انها اقلية وانه لا يجب في النفي اذا



ضرب غلامه زيد فان رجوع الضمير الى المفعول المتأخر لفظا مجتمع عند الجمهور كالأبواب رجوعه الى ما هو متأخر لفظا وربية وقيل يجوز  
 لقول الشاعر  
 جري ربه عدى بن حاتم \* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
 وأجيب عنه بأن الضمير لصدر جري أى رب الجزاء كما في قوله تعالى اعدوا له أو اقرب للتقوى أى العدل

لبان الارث أو بعدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب فضمير توارت الشمس المدلول عليه باذكر العشي أولا وكون المراجع فاعلا  
 المقتضى لتقدمه على المفعول أو مبتدا المقتضى لتقدمه على الخبر أو مفعولا أولا في باب أعطى فانه فاعل في المعنى فالاول نحو خاف ربه  
 عر والناحي خوف في دار زيد والثالث نحو أعطيت درهمه زيداً والتقدم الحكيم هو أن يتأخر المراجع عن الضمير لفظا وليس هناك  
 ما يقتضي ذكره قبله الا الحكم الواضح بأن المراجع يجب تقدمه لكن خولف حكم الواضح لا غرض ثانياً ان شاء الله في وضع الضمير  
 موضع المظهر فالرجوع المتأخر لغرض متقدم حكماً كأن انحذوف لعله كالنائب والممتنع انما هو تأخير لا غرض ومثال التقدم الحكيم  
 نعم رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشأن ينحذف وهو اقله أحد ظاهر جمع وهو الشأن منه كور قبل حكمان حيث ان الاصل تقدم المراجع  
 لكن خولف هذا لتسكته الاجال والتفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد وربه رجلا فظهر لك من هذا أن الفرق بين الاضمار قبل الذكر  
 الموجب للضعف والانهما قبل الذكر الذي (٩٨) جعل من قبيل تقدم المراجع حكوا جودة التسكته وعدمها وقد وجدت هذه

(نحو ضرب غلامه زيد)	<p>التسكته في المواضع الستة                  التي يعود فيها الضمير على                  متأخر لفظا وربية المجموعة                  في قول بعضهم                  وصر جمع الضمير قد تأخر                  لفظا وربية وهذا حصر                  في باب نعم وتنازع المثل                  وضمير الشأن ورب وابدل                  ومبتدا مقسم بالخبر                  وباب فاعل يخالف فاختبر                  قال الغنيمي وبؤس خدما                  ذكرناهم من الفرق أن تلك                  التسكته اذا لم تقصص في                  المواضع الستة المتقدمة                  كانت غير فصحة وأما ان                  قصدت في مثال المصنف                  ونحوه كان فصحا ولا مانع</p>
<p>التأليف ضعيفا (نحو ضرب غلامه زيد) فإذا كان الغلام هو الضارب وعاد منه الضمير على زيد                  فقد سُدَّ كضرب زيد قبل ذكره كلفظ زيد حقيقة وتقديرا لانه في رتبة التأخير لكونه مفعولا وقيل ذكر                  معناه ومع ذلك فليس في حكم المذكر كور فهذا التأليف ضعيف يخل بالفصاحة وأما ان كان الاضمار                  بعد الذكر كلفظا حقيقة فكأن في رجل فأكرمه أو تقديرا كضرب غلامه زيد على أن زيد فاعل لانه في                  تقدير التقديم وكان الاضمار بعد ذكر ما يضمن معناه كقوله تعالى اعدوا له أو اقرب للتقوى فان الضمير                  عائد الى العدل المفهوم من اعدوا أو كان المعاد في حكم المذكر كور وذلك بأن لا تقدم ما يدل على معناه                  ولا يتقدم لفظه صريحا أو تقدير اولكن المعاد مؤخر مع وجود تسكته في الاضمار ولا كالأبواب ثم البيان</p>	
<p>نحو ضرب غلامه زيد) فان فيه رجوع الضمير الى المتأخر لفظا وربية وقد اختلفت في جواز ذلك                  فالجمهور على منعه وجوزوا الحسن والطول وابن جني وابن مالك مستدلين بقوله                  جري ربه عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل                  وأجيب عنه بأن الضمير لصدر جري وكذلك قوله</p>	
<p>جري سوما بالاعلان عن كبر * وحسن فعل كما يجري سمنار                  وأجيب عنه بجوزان يكون الضمير لتقدم في بيت سابق * واعلم أن المصنف والشرائح قالوا انما                  كان ضعيفا لان ذلك مجتمع عند الجمهور ولا يجمع القول بضعفه وكونه غير فصيح مع القول بامتناعه</p>	

منه اه لكن الشأن قصدها في المواضع المذكورة دون مثال المصنف (قوله نحو ضرب  
 غلامه زيد) هذا مثال للضعف بالنظر للثن والاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما فالضمير هناك تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر  
 ومقدم عليه ايضاً معني لانه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه ومقدم عليه ايضاً كالنائب المراجع لم يتأخر لغرض حتى يكون متقدما حكماً  
 فهو متأخر بالنظر للحكم واذا كان المراجع هنا متأخرا حكماً كان الضمير العائد عليه متقدما حكماً فان قلت ان الداعل والمفعول به  
 متساويان في اقتضاء الفعل اهمل الدخول بالنسبة اليهما في مفهومه فكيف يجوز الاضمار قبل الذكر في صورة تقدم المفعول المتصل به ضمير  
 الفاعل المتأخر نحو خاف ربه جري يجوز في ضرورة تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيد والجواب انهما وان  
 تساوي في اقتضاء الفعل ايهاا الآن اقتضاء الداعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة  
 الصدورة كان الفاعل مقدما في الرتبة الا بالزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقتضاء الفعل  
 المتعدي للداعل أشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه فأفاده العلامة عبد الحكيم

(والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحاً (كقوله وليس قرب قبر حرب) هو اسم رجل (قبر) وصدر البيت \* وقبر حرب مكان قفر \* أى خال عن الماء والكلأ

ليتمكن في ذهن السامع عند اقتضاهما المقام ذلك كضمير الشأن في نحو هو زيد قائم وضمير في قوله ربه فتية دعوت إلى ما \* بورث الجند اعتقاداً جازوا

فلا ضعف في كل ذلك وقد فهم من قولنا مع نكتة أن الفرق بين الانضمام للموجب للضعف والانضمام للحكي وجود النكتة وعدمها وإنما جعل متقدماً محالاً لأن أصل المعاد التقديم ولم يمنع من التقديم ألا وجود النكتة في التأخر صار في حكم المذكور وأولاً فهم (والتنافر) منها الذي هو صكون النطق بالكلمات تقيلاً على اللسان إما متقللاً أو بجسه التقاء مجموع كل كلمة مع مجموع الآخر (كقوله) أى حتى صاح على حرب بن أمية فبات في قفلة ويسمى نوع هذا الجنى هاتفاً

وقبر حرب مكان قفر \* (وليس قرب قبر حرب قبر)

ولا يخفى ما فيه من التناهي في النفل وإما متقللاً أو بجسه اجتماع بعض حروف كل كلمة مع حروف من

فإن أرادوا أنه جائز ولكنه ضعيف لأن الأكثر على امتناعه فلا يلزم من القول بجواز امتناعه الجمهور الاعتراف بضعفه فربما ذهب ذاهب إلى جواز شيء وفصاحته مع ذهاب غيره إلى امتناعه فليتبين لذلك وقد وقع في عبارة الخفاجي أن التصرف في التناهي يتخلل بالفصاحة فإن أراد ما ليس بكلام فقصه نظر لان الفصاحة من صفات الكلمة والكلام فما ليس بكلام لا يسمى غير فصيح إذ لا سبب للضعف عن غير المقابل ولوطيناً وعبارة التلخيص لا "خذنا منها جواز ذلك كما اختار ابن مالك وعليه اعتراض ثان وهو أن هذا على تقدير جوازه وضعفه ليس مثلاً صحيحاً لأن هذا الذي ضعف في الكلام فإن الكلام هنا هو الفعل وفاعله والضعف انما جاء من انضمام إضافة الغلام أو من تأخر المفعول بعد تقدم ضميره وذلك أمر دائر بين الفاعل وما ضعف إليه وبين المفعول وغيره لا من الكلام أو نقول للضعف في استعمال هذا الضمير يتخلل بفصاحة الكلمة لا الكلام وهذا بعض ما فقت الوعدي به وبه تبين أن مراده من الكلام ما زاد على كلمة من الجملة وما يتعلق أو يتصل بها ثم ذلك الضعف ربما كان في الترددون الشعر لأن ضرورة الشعر كما تميز ما ليس بجائز فقد تقوى ما هو ضعيف فعلى الباقى أن يعتمد ذلك وربما كان الشيء متصفاً في الشعر غير فصيح في النثر ولذلك جوز جماعة ضرب غلامه زيدا في الشعر فقط وابن مالك الجوز لهداني النثر لا تدرى هل يوافق على ضعفه في الشعر أو لا فإن قلت للضعف في ضرب غلامه زيدا المتاحص من الحركة الأعرابية لا من ماد الكلمة وقد قدمنا أن ضعف حركة الأعراب لضرورة وأنها لا يتدح في الفصاحة قلت ذلك والتسبب إلى فصاحة الكلمة المفردة ضعف حركة أعرابها لا يتخلل بفصاحتها لكنه فيمتلح بفصاحة مجموع الكلام التي فيه تلك الكلمة إذا أوجب تعقيداً كما نحن فيه وقد لا يخلل بفصاحة الكلام إذا لم تتعلق تلك الضرورة بالمعنى كصرف المنصرف وعكسه فإن الأداة التي هي مقصودة من الكلام لا يتخلل بذلك فليتبين أن ذلك أن ضرورة حركة الأعراب لا يتخلل بفصاحة الكلمة أبداً ويخلل بفصاحة الكلام نارة دون أخرى (قوله والتناثر كقوله وليس) يشير إلى قول الشاعر

وقبر حرب مكان قفر \* وليس قرب قبر حرب قبر

ويخط عبد الطيف البغدادي \* وما يقرب قبر حرب قبر قال الكرماني ذكروا أنه من شعر الجني وأنه لا يثبت لأحد أن ينسبه ثلاث مراراً فلا يتبع اه وفيه إقواء لأن البيت مصري أو هوميانيان من مشطوري الجزو وحركة الأول الخفض والثاني الرفع ولا يمكن أن لا يكون مصرعاً ويكون بيتاً واحداً فإن قوله مكان

\* والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في النفل على اللسان وعسر النطق بهام متناهية كافي البيت التي أنشدته لملاحظ وقبر حرب مكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

(قوله وليس قرب حرب الح)

يتمثل أن تكون الواراء

ويتمثل أن تكون عاطفة

ثم أن القرب عني المقارب

والإضافة لفظة وكون

إضافة المصدر معنوية فيما

إذا كان قابلاً على معناه

الحقيق أو فقولاً فرب بطرف

تغير ليس أي ليس قبراً كما

قرب قبر حرب وصحبت فلا

يلزم ما اتفق على عدم وقوعه

في كلام العرب من كون

المسند أعني خبر ليس معرفة

لأضافته إلى المضاف العلم

وهو قرب والمسند إليه

أعني اسمها نكرة ثم أن ظاهر

البيت الأخبار والمصادر

منه التناثر والتضرب على

كون قبره كذلك ووضع

المظهر موضع الضمير في

قوله وليس قرب قبر حرب

مع أن الظاهر أن يقول

وليس قرب قبره زيادة

التكثير حيث اعتنى بذكره

(قوله قبر) قبل نعت مقطوع

ومنه ما دون ذلك كما في قول أبي تمام  
 فان في قوله أمدحه ثقباً لما بين الحامو الهامس التنافر

وفيه أن عمل جهة قطع التعت إذا تعين التعت بدون ذلك التعت وهما ليس كذلك وأجاب الشيخ بس أن هذا ضروري وعكس أن يقال  
 أن قفر خبر قفر وقوله بكان أي مع مكانه ومجمله فانه أضاف قفراً لا القفر فقط (قوله ذكر) أي المصنف في كتابه عائب الخلفاء (قوله فصاح  
 واحد الخ) سبب صياحه عليه أنه داس به على واحد منهم في صورة حجة فقتله وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو والسبب أن  
 حرب من أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو وأخوته حر وأبغضته وأشجار ملتفة فقال له داس السلي وكان صاحباً أما ترى يا حرب  
 هذا الموضع قال لي نعم يا زرع فقال له فهل لك أن تكون شر بكن فيه ويحرق هذه الغضة ثم نزعها بعد ذلك فقال نعم فاضرم النار  
 في تلك الغضة فلما استطارت وعلالها (٩٠٠) سمع من الغضة أبن وصفيح كثير ثم ظهر منها حبات بيض تطير حتى قطعتها

وخرجت منها الفأل احترقت  
 القبضة معها أماناً يقول  
 ويل لحرب فارسا  
 مطاعنا مخلصا  
 ويل لحرب فارسا

الآخرى (و) ذلك (كقوله كريم متى أمدحه أمدحه والورى) أي الخلائق (مضى) أي إذا  
 مدحته مدحته والحال أن الورى مضى وساعدني الناس جميعاً فيهم أمدحهم أحسنه فيهم (وإذا ملته)  
 وعبر بالورى في مقابلة المدح مع أنه انما يقابل بالتم تأديع المدح ولا يعاد إلى أنه مدحاً إنما هو موعظ  
 على نحو تفضيل القير على اللأم والأفلازم (لمته وحدي) أي إذا ملته لم أجد مساعداً وعبر بأذا التي  
 تستعمل في التحقيق أي حالاً لوجود تحقق الدعوى وهو وجود الأمر مع عدم مساعد ولا شك أن تكرار  
 أمدحه أوجب ثقباً من جهة تكرار الحامو والهاء وأما نفس اجتماع الحامو الهاء بدون تكرار فلا  
 يوجب ثقباً فيلغى بالقصاصة فانه قد وجد في التنزيل المنزعة عما يلغى بالقصاصة كقوله تعالى فسيبهم  
 فقرر لا يصح أن يكون عروضاً إنما هو ضرب بالمتكرر في علم العروض فلا بد من جعله بيتاً مطوراً أو نصفاً  
 مصرعاً فافان التصريح بلحق العروض بالضرب وجعل بعض الشراح ذلك من تنافر الحروف وليس  
 كذلك لأن كل كلمة على انفرادها لا تنافر فيها وكل ما حصل فيه تكرار الحروف فانه فيه هذا التنافر ولا بد  
 قوله تعالى وعلى أم من معك لأن في مخارج الميم والنون وهما طرف اللسان والشفة وذلافتها وتوسطهما  
 بين الضعف والقوة ما أزال ثقل التكرار وجعل الخفا في ثقل هذا البيت لتقارب الحروف المتماثلة  
 وتكررها أيضاً ومن التكرار القبيح على ما ذكره ابن الأنباري في الجامع  
 وأزوزين كأنه زائر \* وعاف عافى العرف عرفانه  
 (قوله كريم متى أمدحه) فجد جعل في الإيضاح التنافر منقبضاً إلى أعلى وهو ما سبق ودونه وهو قول  
 أبي تمام كريم متى أمدحه أمدحه والورى \* متى وإذا ملته لمته وحدي  
 قال في الإيضاح لأن في قوله أمدحه ثقباً لما بين الحامو الهامس التنافر فانه مساحفان متنافران  
 لتقاربهما فان التقارب قد يكون سبباً للتنافر وذلك حكم على الكلمات التي تكرر فيها الحروف المتماثلة

نسبت إذا كم من يدلث شاكلة \* يذاقرب اعدت سببها ما على البعد  
 وأنت أحكمت الذي بين فكرتي \* وبين القوافي من ذمام ومن عهد  
 وأصلت شعري فاعطني روثي الضبي \* ولولا لم يظهر زمان من الغمد  
 أعهدك بالرجن أن تقربا الكردى \* بعثت عن عين امرئ صادق الود  
 ألبس هجر القول من لوهوته \* أذا الهجاني عنه مع وفه عندى  
 ومعنى البيت هو كرم إذا مدحته وافقتي الناس على مدحه وعد حو مني لاسداء حسنة اللهم كاد الله أني وإذا ملته لا توافقني أحد على  
 لومه لعدم وجود مقتضى اللوم فيه (قوله والورى والورى) اختار جعل الاء والعال على جعلها عاطفة مع أن العطف هو  
 قوله وهتكت الخ سقط قبل هذا البيت ما يحسن عطفه عليه من كلام أبي تمام فالرجع إلى معاهد التخصيص كتبه مصححه

(١) قوله وهتكت الخ سقط قبل هذا البيت ما يحسن عطفه عليه من كلام أبي تمام فالرجع إلى معاهد التخصيص كتبه مصححه

الاصل في الواو لانه المتسابق لفهم ولو قوعه في مقابلة وحدي فانه حال والفلوص مما يلزم على العطف من توقف مدح الوري على مدحه وفيه قصور في مقام المدح ومن اتحاد الشرط والجزاء وبين لزوم هذين الامرين للعطف ان المعطوف عليه اجمالية ومدحه والمعطوف جملة والوري مهي فمكون من عطف الجمل او المعطوف عليه الضمير المستتر في مدحه والمعطوف الوري وجوده بشرط العطف وهو هذا الفصل بالمفعول على تحديد خلونها من صلح ومعى حال من الوري فيكون من عطف المفردات ولا يرد ان المضارع البليد وبالهيمز لا يرفع الظاهر لانه تابع ويعتبر في التابع ما لا يتغير في غيره فان كان من عطف الجمل كان قوله والوري معى جملة مستقلة لان المعطوف على اجزاء جزاء وجملة امدحه جزاء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط وهو هنا معنى الشرط فيلزم الامر ان السبقات وان كان من عطف المفرد كان الوري غير مستقل بل متعلق بالجملة الاولى فلم يحدد الجزاء الشرط اذ الشرط مدحه فقط والجزء امدحه مع مدح غيره من الوري وان كان يلزم توقف مدح غيره من الوري على مدحه لان مدح الوري من جملة اجزاء المعلق على الشرط والحاصل انه يلزم على الاحتمال الاول اعني جعله من عطف الجمل توقف مدح الوري على مدحه واتحاد الشرط والجزاء يلزم على الاحتمال الثاني اعني جعله من عطف المفردات توقف مدح الوري على مدحه ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء باختلاف جعل الواو للصل فانه لا يلزم معني اذ التقدير في امدحه امدحه في حال مشاركة الوري في المدح فالجزء امدحه في هذه الحالة وهذا لا ينافي مدحه قبل ذلك كذا قبل وقد يقال لا نسلم انه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء بل اللازم انما هو التوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات وذلك لان يمكن ان يرد بالجزء امدح الكامل على حد شعري شعري أو يعتبر (١٠٩) العطف قبل الجزئية ويجعل المجموع جزاء

فالجزء مجموع مدح الوري  
ومدح الشاعر والشرط  
مدح الشاعر فقط فان قلت  
يرد على هذا الاخير وهو  
اعتبار العطف قبل الجزئية  
ان مشاركة مدحه مدح  
الوري ما خوة من العطف  
فلا حاجة لقوله معى  
بان المراد مشاركة مدحه  
لمدح الوري المشاركة في  
الزمان بحيث لا يستأخر  
مدحه عن مدحه ويكون  
قوله معى تأكيداً لمداسته

وفي الثاني حرف متناه وهو في تكرير امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء

وهذا المثال احسن مما قبله في التنافر فقول من انشد هذا بين يديه ان تكرار امدحه هجعة خارجة عن حسد الاعتدال ومنافرة كناية ليس المراد بذلك كونه في ثمة عسر النطق بل زيادته على التنافر بالثقل كما تقدم ثم فيما قاله من ثقل امدحه نظر فان اجتماع الحاء والهاء فصيح لوروده في القرآن قال الله تعالى ومن الليل ففصبه واعجابه الثقل هنا من تكرار امدحه وسيأتي في التكرار انصرح من كلام حازم في المنهاج بان ماله به يعزى لهذا البيت من الثقل انما هو من التكرار في امدحه وفي ثمة ويجزى الخفاحي في عسر الفصاحة وقبل ان تحصل الثقل من اجتماع الحاء والهاء بعد الفتحه وليس ذلك في الآية الكريمة وقيل الثقل من الهاء والحاء والهيمزة واعترض عليه ايضا بان الكلام انما هو في تنافر الكلمات وهذا من تنافر الحروف قلت ليس كذلك بل التنافر على هذا التقدير بين الكلمات لان الهاء كلمة وحدها فمردعي المصنف في هذا وفي الذي قبله ان التنافر فيها ليس في الكلام بل فيه مع متعلقاته الان يرد بالكلام جزاء الاسناد وما يتعلق بهما كاسبق وكما سيأتي في اليجاز وذكر الخطيب

من معنى المشاركة والحاصل ان اللازم على العطف امور متعددة كالخلاف الظاهر الاول انه خلاف المتسابق لفهم والثاني توقف مدح الوري على مدحه وذلك قصور في مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل او المفردات والثالث اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لتلايق الشرط والجزاء اذ جعل من عطف الجمل والرابع حل معى على الاجتماع زمانا لان المشاركة في المدح مستفادة من العطف كما قلنا (قوله وفي الثاني) أي ومنشأ الثقل في المثال الثاني حرف اي اجتماع حروف من الكلمات والمراد كلمتين فاعطى الجمع على ما فوق الواحد ومجموع الحروف التي في الكلمتين التي حصل الثقل باجتماعها رافعا لحاين والهاء من وجعل الحاء من حروف الظاهر دون الهاء لانهم ما خمين ان فمما اسما الان يقال جعلهما حروفاً متجاوزاً لكونهما معى صورة الحرف (قوله وهو) أي ما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير امدحه في معنى مع أو والثقل في الثاني الخلل بفصاحته حاصل بتكرير امدحه في معنى البياض لولان الشارح وفي الثاني تكرير حروف منها كان اخصر وأوضح (قوله دون مجرد الجمع) أي دون ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء والحاصل ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء وان كان فيه ثقل الا انه لا يؤدي لاختلال الفصاحة كيف وقد وقع في القرآن نحو فسبحه والقرآن باشتغال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يتجاري عليه مؤمن بل اذا تكررت الكلمة التي اجتمعتا فيها زاد الثقل فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة فتقول المصنف في الايضاح هو جهلنا في البيت من تنافر الكلمات فان في امدحه ثقل لا يبين الحاء والهاء من القرب مراده ان فيه شيئا من النقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل فحصل التنافر الخلل بالفصاحة وليس مراده ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر الخلل بالفصاحة لوروده في القرآن

(قوله فلو وقع) أي مجرد الجمع (قوله فلا يصح القول الخ) أي لانه يلزم عليه اشتغال القرآن على غير فصيح (قوله بأن مثل هذا التثفل) أي بأن هذا التثفل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما ملأه نحو أعهد ولا ترغ فلو بناه فذا وان كان فيه ثقل لكن لا يحل بالفصاحة (قوله ذكر صاحب) ساق الشارح هذه الحكاية تأييداً لكون هذا التكرير ثقيلاً يخبر جاعن الفصاحة والصاحب اسم عاقل صعب ابن العبد في مدق زارته وتولى بعده الوزارة فغمر الدولة ابن يويه ولقب بالصاحب لان صاحب غلب على كل من صاحب السلطان (قوله بمحضرة الاستاذ ابن العبد) هوشنج اسم عاقل بن عباد الذي هوشنج الشيخ عبد الله الخ جاني مدقون هذا الفن (قوله لمن الهجنة) يضم الهاء وسكونها لم يسم أي العيب (قوله غير هذا أريد) أي لان هذه الهجنة عكس الجواب عن الشاعر بالنسبة اليها بأن يقال أشعر الشاعر بذلك المقابلة إلى أن ذمه الذي هو المقابل الحقيقي لا ينبغي أن يضطر بالثال معلوم مقامه ولو على سبيل التعليق فلو زاد عاقل ما يفرض لومه دون ذمه يؤيد ذلك أنه أورد في جانب اللوم ذاتي اللاحمال والمهلة في قوة الجزئية قصد في حصول اللوم مرة واحدة وأورد في جانب المدح من التي هي سورا الكلية (١٠٣) الدالة على صدور المدح منه في جميع الازمان وكان الاولى للشاعر أن يأتي بان

والضارح الدال على عدم تحقق الحصول لأن إن للشد دون اذا والماضي الدالين على تحقق الوقوع وفيه شائبة نقص في مقام المدح وموافق في الجواب أنه انما عبر باذا افضل الماضي لشكته تشعر بالادب في حق المدح وهي كون وجود اللوم مع عدم المساءد محققا لان اذا استعمل في التصديق دون ان فاما استعمال في الشك ففيه نظر لانه لا يتم الا لو كان قوله وحدي قيدا في الشرط لان اذا افتقد على تحقيقه مدح ولو لماع انه يقيد في الجواب (قوله هذا

لوقوعه في التثفل مثل فسجه فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل محمل بالفصاحة ذكر صاحب اسم عاقل بن عباد انه أنشد هذه القصيدة بمحضرة الاستاذ ابن العبد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم والهجاء فقال الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير في أمده أمده مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال فافكر كل التنافر فأتى عليه صاحب (والتعقيد) أي كون الكلام معقدا

المغفر لو جود ما هو أعبر منه كالبيت السابق (والتعقيد) منها الذي هو هنا مصدر موافق للبيتي للقول أي كون الكلام معقدا لاجله معقدا الذي هو وصف الفاعل وقد تقدمت الاسارة إلى هذا

أنواع من ذلك لا حاجة لذكرها ذهي داخل في كلام المصنف (في فائدة) بيت أبي تمام المذكور ههنا واضح غير أن فيه نقدا وهو الاتيان في المدح عني وفي اللوم باذرا المعنى على العكس فان اذا دالة على ما تحقق وأوجبه وجوده ومتى لا تدل على ذلك غير ان الذي دعاء إلى متى احتياجه لم يتم الفعل بعدها وأما اذا كان مستغنياً بان يقول ومتى ما ملته وكان أولى بواقفة الأول انظروا معني وعدم اقتضائه ما لا يليق من نسبة وقوع اللوم إلى نفسه وقد اعترض بأن المدح لا يقابله اللوم بل الذم قلت الاتيان باللوم أحسن لانه ينفي الذم من باب أولى على أنه روى ذمته ذمته وحدي يقال ذامه بذمته أي عابه على أن تحبيب سلفا في مقابلة المدح باللوم قال

ومن يلق خيرا يحمده الناس أمره \* ومن يقول لا بعدد على الخي لا عما

(قوله والتعقيد

التكرير) مبتدأ وقوله خارج الخ خبر والمراد بكونه نافرا كل التنافر أنه نافر تناقرا واما كلاما وفيه أن هذا ساق ما سبق للشارح من أن المثال الأول متناه في الثقل وهذا الثاني دونه وقد يجب بان التنافر الكامل مقول بالتسكين فلا ينافي أن هناك ما هو أكمل من هذا (قوله أي كون الكلام معقدا) أشار به إلى أن التعقيد مصدر المبني للثقل لا مصدر المبني للفاعل وهذا جواب عما يقال التعقيد فعل المتكلم فهم من صفاته يقال عقدر بكلامه فهو معقدا وكلامه معقود ومن حيث فلا يصح حمل قوله أن لا يكون الخ عليه لان عدم ظهور الدالة على المعنى المراد من مسقات الكلام ففسر التعقيد بذلك ليصرفه للكلام بخلاف بفصاحته معتبرا خالصه عنه كإمكان كونه غير ظاهر الدلالة صفته وأما الاعتراض بأن ما ذكره المصنف ففسر التعقيد لا للتعقيد ففسر مسددا لانه على تقدير كونه مصدرا مبني للقول يكون معناه المعقدة وهي عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما أن يقال ان المراد بالمصدر المبني للقول الحاصل بالمصدر أعني البيئة المترتبة عليه أو يقال هذا مبني على التسامح بناء على ظهور أن المراد بغير ظاهر الدلالة والاوى والاحسن أن يقال قول المصنف أن لا يكون الخ هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحى لا المعنوي فلا يحتاج إلى جعله مصدرا مبني للقول ولا إلى تكلف في جهة الجمل



أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به وله سببان أحدهما يرجع إلى اللفظ وهو أن يحصل نظم الكلام ولا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه

(قوله أن لا يكون الخ) ان قلت يلزم على هذا التفسير أن يكون اللفظ والمعنى غير فصحين مع أنهما من الحسنات وهي لا تعتبر إلا بعد البلاغة التي لا توجد إلا بعد الفصاحة وهذا الاعتراض لطبيب العين والمبالغ المصنف ذلك أجاب عنه بأن اللفظ والمعنى غير فصحين مطلقا وعدهما من الحسنات ممنوع بدليل أن صاحب المفتاح لم يذكرهما من الحسنات وفي هذا الجواب نظر لأن صاحب المفتاح لم يذكر جميع الحسنات فيلزم أن كل ما لم يذكره ليس فصحا ولا فائلا به. والاحسن في الجواب أن يقال أن الدلالة في اللفظ والمعنى أن كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالأصطلاح فهما فصيحان والأفلاو يجرى هذا التفصيل في كونهما من الحسنات واللفظ والمعنى عند أهل البديع معني وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد إلا أن اللفظ يكون على طريق السؤال كقول الحريري في المجل

وما أكرم أختين سرا وجهه \* وليس عليه في السكاح سبيل

وكقول بعضهم في كون يأبها العطار عبرتنا \* عن اسم شئ قل في سومك (١٠٣) تنظيره بالعين في بقطة

كأبري بالقلب في فومك

واعترض على المصنف

بأن التعقيد أمر وجودي

وأن لا يكون عددي وحل

العددي على الوجودي

لا يصح وأجيب بأنه قد

قرر أن الشيء في باب كان

يتوجه إلى الخبر يعني ما كان

زيد مطلقا كان زيدا غير

مطلق فالتقدير هنا كون

الكلام على وجه لا يظهر

دلالته فهي قضية معدولة

المحسول وانظر ما حكمة

العدول إلى هذا التعبير دون

أن يقول أن يكون الكلام

خفي الدلالة إذ لا أساطين

الظهور والخفاء هكذا

(أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على المراد لظن) واقع (إما في النظم)

هو (أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على) المعنى (المراد) للتكم يلزم أن يكون المعنى غير ظاهر الدلالة عند السامع وعدم ظهور المراد من الكلام يكون (ظلال) حاصل (إما في النظم) والتركيب لذلك الكلام بأن تكون ألفاظه على خلاف ترتيب المعاني والتقديم والتأخير مثلا أو انقص منها بال حذف الواجب الفساد أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم كالعطف على التوهم والجبر بالمجاورة

أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لظن (إما في النظم) يعني في اللفظ وهو أن يحصل على السمع نظم الكلام فلا يدري كيف يصل إلى معناه كقول الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان هذا هو الصواب وفي المذهب للشيخ أبي اسحق يمدح هشام بن إبراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة فوضع هشام موضع إبراهيم ووضع إبراهيم موضع هشام فإن المدح أو إبراهيم بن هشام لأشاهم بن إبراهيم وأعلن الشيخ يحيى الدين الزنوي وهما أن الشيخ وهما بن جعل المدح هشام وأغماؤه له إبراهيم وليس كذلك للشيخ عزم المدح وأما ولكن وهم في تسمية كل منهما باسم الآخر فقد شبه عليه الاسم لا المسمى فما وجب هذا الوهم للشيخ يحيى الدين أنه أتى إبراهيم قبل هشام كما هو في عبارة الشيخ أبي اسحق لتوهمه أن إبراهيم التمدح ذكر الشيخ أنه ولده هشام غير إبراهيم الذي هو ابنه فقال إن المدح أو إبراهيم بن هشام بن إبراهيم وأغماؤه إبراهيم بن هشام بن اسمعيل ثم إن الشيخ يحيى الدين لم يجعل إبراهيم والده هشام أسقط ذكر أبيه اسمعيل ثم أنه جعل جده هشام هو المغيرة وأغماؤه هشام بن اسمعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة وقد حورت نسبه

وأما عطف المصنف التعقيد دون نظائر لأن السبب في الخلط في النظم والخلط في الانتقال والواضح على مجرد التمثيل لم يعلم المراد (قوله) أي للتكامل وهذا القيد يتميز التعقيد عن القرابة لأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له (قوله لظلال الخ) هذا من جملة التعريف لا خارج التشابه والمجمل والمشكل فإن عدم ظهوره لا يتأخر المعنى المراد ليس لظلال النظم والخلط في الانتقال بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد من المتكلم ومخالص على ما تقرر في محله (قوله إما في النظم) أي أن تركيب سواء كان تقنيا أو نثريا وهذا هو التعقيد اللفظي وأما التعقيد لظن في الانتقال فهو التعقيد المعنوي وكلما لم يمنع الخلط فنجوز الجمع كذا في عبد الحكيم والظاهر أنهم المانع الخلط والجمع معا مما يدل له ما ذكره في وجه إحصاء التعقيد في الظلال وهو أن اللفظ أن يراد معناه المطابق وكان غير ظاهر الدلالة عليه فلا يكون التعقيد إلا لخلط في النظم لأن فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهى الترتيب يكون ظاهره أو أن يراد به فاما أن لا يكون بين المعنى المطابق وذلك المعنى المراد لزوم بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من الألفاظ أصلا فكيف فاسد الاعتقاد أنه عبارة عن عدم ظهور الدلالة لأن عدم الدلالة وأما أن يكون بين المعنى المطابق والمعنى المراد لزوم ظاهره بأن كانت القرينة على عدم إرادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلا وإن كاتب خفية أو يكون السزوم خفيا في نفسه محتاجا إلى واسطة حصل التعقيد للخلط في الانتقال

كقول الفرزدق

ومامنله في الناس الاملكا \* ابوامه سي ابوه يقاربه

كان حقه أن يقول ومامنله في الناس حي يقاربه الاملكا ابوامه ابوه فانه مدح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزرجي خاله هشام بن عبد الملك ابن مروان فقال ومامنله يعني ابراهيم المدوح في الناس حي يقاربه أي أحد يشبهه في الفضائل الاملكا يعني هشاما ابوامه أي اقوام هشام ابوه أي ابوالمدوح فالضمير في أمه الملك وفي ابوه المدوح ففصل بين ابوامه وهو مبتدأ وابوه وهو خبره يعني وهو اجنبي

(قوله تقدم أو تأخر) يحتمل أن المراد تقدم اللفظ عن محل الاصل وقوله أو تأخر أي تأخر لفرع اللفظ في محل الاول فعل هذا بينهما تلازم ان لم يكن من تقدم الشيء عن محله الاصل تأخر غير في ذلك المحل وبالعكس وأما تقدم الشيء عن محله وتأخر عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلا عن تلازمهما ولا كان الشيء الواحد مقدمًا ومؤخرًا في تركب واحد وهو لا يعقل وانما لم يقصر على أحدهما مع استلزام كل منهما الاثر اشعارًا بكفاية ملاحظة أحدهما في الخلط وان لم يلاحظ الآخر ويحتمل أن المراد بسبب تقدم اللفظ عن محله الاصل الذي يقتضيه ترتيب المعاني أو تأخره عن ذلك (١٠٤) المحل وهما لا يجتمعان قطعًا فعلى هذا ليس أحدهما مقنيا عن الآخر فالجمع

بينهما ظاهر (قوله أو حذف) أي بالقرينة واضحة فان وجدت القرينة على المحذوف لم يحصل التعقيد لان المحذوف مع القرينة كالتائب نحو حذف في جواب كيف زيد (قوله أو غير ذلك) أي كالفصل بين الشيتين المتلازمين باجنبي كالفصل بين مبتدأ وخبر وبين الصفة والموصوف وبين البديل والمبديل منه وقد اجتمعت هذه الفصول الثلاثة مع التسديم والتأخير في بيت الفرزدق الاتي ثم اعلم أن الخلط في التركيب لا يدقسه أن يكون ترتيب الالفاظ على غير ترتيب المعاني كما ذكره في المطول حيث قال خلط

بسبب تقدم أو تأخر أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق في خاله هشام) ابن عبد الملك بن مروان وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزرجي

(ومامنله في الناس الاملكا \* ابوامه سي ابوه يقاربه) أي ليس منله في الناس (حي يقاربه) أي أحد يشبهه في الفضائل (الاملكا) أي رجل أعطى الملك والمثل يعني هشاما (ابوامه) أي أم ذلك الملك (ابوه) أي ابا ابراهيم المدوح أي لا يماثله أحد

مثلا وبسبب التعقيد الذي اوجبه خلط تركيب اللفظ تعقيدا لفظيا وذلك (كقول الفرزدق في) مدح (خاله هشام) بن عبد الملك أحد ملوك بني أمية وخاله المدوح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزرجي (ومامنله في الناس الاملكا \* ابوامه سي ابوه يقاربه) أي لم يوجد لهذا المدوح مثل هو (حي يقاربه) أي أحد يشبهه في الفضائل كمثل ذلك الخالي القارب في الناس (الا) رجلا (املكا) أي أعطى الملك وهو هشام المذكور (ابوامه) أي ابوام ذلك الملك هو (ابوه) أي أبوه هذا المدوح وانما أخبر بأن ابوالمدوح ابوام الملك لان كونه خال الملك مما يفي مدحه وحاصله الاخبار بأن

كذلك من أنساب القريشين الشيخ شرف الدين النيسابى يخطه ومن مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر اختصار الذهبي يخطه ثم اجتمع الشيخ ابواسحق والتورى على اسقاط هشام والاسمعيل فخلصه أن الشيخ ابواسحق وهم في أمرين والشيخ يحيى الذين وهم في أربعة أمور اشتهر كتمانهم في وهم واحد فاجتمع في كلامهم خمسة وأهمل اذ المحرر ذلك فثبت الفرزدق المذكور

ومامنله في الناس الاملكا \* ابوامه سي ابوه يقاربه

يريد ومامنله ابراهيم المدوح في الناس حي يقاربه الاملكا وهو هشام ابوامه والضمير في أمه للملك وهو هشام وفي ابوه المدوح ففصل بين ابوامه وهو مبتدأ وابوه وهو خبره يعني الاجنبي وفصل

لما في النظم بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقدم أو تأخر أو حذف أو اختصار أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد اذا خلط ذلك فعلم أن التعقيد اللفظي لا يحصل بالعطف على المحل بالقرينة ولا بالجر على الجوار أو التوهم وذلك لان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني فالاول نحو مرت بغلامك وزيد بعطف زيدا على محمل التكافف والثاني نحو هذا بحر منسوب والثالث نحو ليس زيد فاقفا ولا قاعد (قوله مما يوجب صعوبة فهم المراد) أي المعنى المراد للتكلم (قوله الفرزدق) هو في الاصل جمع فرزدقة وهي القطعة من الجيف لقبه هشام بن غالب بن صعصعة التميمي صاحب جرب ليقطع وجهه بالجندري قطعها كقطع الجبين وكان ابوه غالب من أجد قومه ومن سراتهم وكنته أموالا لا خطل ولد كان له اسم الا لا خطل وهو شاعر أيضا وهو غير الا خطل التميمي انما في الشاعر المشهور وجد صعصعة صحابي وأم الفرزدق دلي بنت حابس أخت الاقرع بن حابس روى الفرزدق عن علي بن أبي طالب وعن أبي هريرة وعن الحسين وعن ابن عمر وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عن الجميع (قوله ابن مروان) بسكون الرواء ابراهيم المدوح كان عاملا على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك (قوله ابن اسمعيل الخزرجي) نسبة ليقن حمز وعقيدة من قبائل العرب ويلقب اسمعيل المذكور بالمعيرة وحيث فلا تنافي بين قول الشاعر هشام بن اسمعيل وقول المفتاح

وكذا فصل بين جى ويقاربه وهو نعت جى بأبوه وهو أجنى وقدم المستقنى على المستقنى منه فهو أكثر ارفاء غاية التقيد فالكلام الخالى

هشام بن المقرة كذا ذكر بعض الخواشي والذي ذكره ابن حزم فى الجهر أن هشام بن جميل بن هشام بن الوليد بن المقرة القرشى الخزرجى كان عاملا على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان وأن جد هشام المذكور وهو هشام بن الوليد أسلم يوم فتح مكة وهو أخو خالد بن الوليد وكان له هشام العامل المذكور بنت تزوجها عبد الملك فولدت له هشام بن عبد الملك المشهور وهو الذى مدحه الفرزدق ومدح معه غالة إبراهيم بن هشام بتصدقه فيها قوله وماملته فى الناس البيت (قوله الابن أخته) أى ثمانية المملكت لأمدوح أحتاجت من قبله بحكم الخلال تنبع الخلال (قوله وتقدم المستقنى الخ) أى ولزمه تأخير المستقنى منه عن المستقنى لكن الشارح لاحظ التقدم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ولو عكس الأمر لصح (قوله والمبدل منه) (هـ ١٠) وهو مثله (أما أو رد ذلك البديل لوطنة لإفادة

فى المقاربة الذى هو أهم بعد فى المماثلة (قوله مثله اسم ما وفى الناس خبر) أى خبرها وهذا الأعراب مبنى على القول بجواز انطى الشاعر بغير نفسه والا

فالفردى عيسى وهما ملون ما وجعل بعضه وهو الشيرازى فى شرح الفتح مثله مبتدأ وحى خبر وما غير عاملة على اللغة النعمية أو أن مثله خبر وحى مبتدأ وبطل عمل ما تقدم أن خبر وكلا الوجهين فيه لفظ واضطراب فى المعنى يظهر ذلك بالتأمل فى قولنا ليس مماثلة فى الناس حابا يقاربه أو ليس جى يقاربه مماثلا له فى الناس ووجه الاضطراب أن المقصود نعتى أن مماثله ويقاربه أحد والتوجيه الأول يفيد نعتى المقاربة عن المماثل والتوجيه الثانى يفيد

الابن أخته وهو هشام فقه فصل بين المستد أو الخبر أى أبوه بالأجنى الذى هو جى وبين الموصوف والصفة أعنى جى يقاربه بالأجنى الذى هو أبوه وتقدم المستقنى أعنى على كاعلى المستقنى منه أعنى جى وفصل كثير بين البديل وهو جى والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبر واللاملك منصوب لتقدمه على المستقنى منه

الممدوح لأمثلة له فى الناس لأن ابن أخته الذى هو الملك (أما أبدا من المثل جى يقاربه بماهيا إلى أن المبنى مقاربة فى المماثلة لا المماثلة فى نفسها فى هذا الكلام من التقيد لا يفتى بسبب الفصل بين المبتدأ والخبر وهو أبوه بالأجنى وهو جى والفصل بين الموصوف وهو جى والصفة وهى جى يقاربه بأجنى وهو أبوه والفصل الكثير بين البديل وهو جى وبين المبدل منه وهو مثله وفيه أيضا تقدم المستقنى وهو على كاعلى المستقنى منه وهو جى لانه ولو كان جائزا لخلاف المطبوع فهو مما يزيد به التقيد القابل للتدويع والضعف فقوله مثله اسم ما وخبره فى الناس وحى بدل من اسمها ولا يصح غيره

بين المبتدأ والخبر وهما مثله وحى بقوله فى الناس الالملك أبوه (فصل بين جى وهو موصوف يقاربه بأبوه وهو أجنى وقدم المستقنى على المستقنى منه فليذلك كان ضعيفا لأنه تقيد فى الخلال من التقيد ما لا يكون فيه مما يخالف الأصل من تقدم أو تأخرا أو ضمرا أو غير ذلك لا بقرينة ظاهرة لفظا أو معنى مع نكتة وهذا البيت أشده سبوا به فى الكتاب ونسبه إلى الفرزدق قال الصفاى ولم أرفق شعره وأنا أيضا نظرت كثيرا من شعره فلم أجده واعترض الخطيب بأن التقيد اللفظى عكن أن يستغنى عنه بضعف التاليف وعكسه ولا شك أن التاليف قد تودى إلى التقيد كما فى ضرب غلامه زيدا لأبوهم عوده على غير زيد وقد لا يودى ذلك والتقيد قد يكون لاهن ضعف تاليف فينبهنا عموم خصوص من وجه وفى البيت أعارب مهمات أن على كاعلى من جى تقدم فانتصب وقيل مثله اسم ما ولا يصح لانه يلمز نصب الخبر ثم الفرزدق عيسى لا يعمل ما وأولاهم هذا لعل مع انتقاض النعتى إلا أن يكون تبع لصفة غير كما علمنا فى قوله

فأصبحوا قد عاد الله نعمهم \* أذهب قريش وأذهب مثلهم بشر وأحسن من ذلك كله أن يجعل مثله فى الناس مبتدأ وخبرا وإلّا لكان فى موضعه وحى خبران وهذا

(١٤ - شروح التلخيص أول)

عدمه وهذا نادف وتناقض كذا فى عبد الحكم هذا ويمكن أن يحتج البيت على وجه لا تقيد فيه بأن يجعل الالملك مستقنى من الضمير إلى شتر فى الحار والجور والواقع غير ما وقوله أو أبوه مبتدأ أخبره وحى وأخبر بعد خبر والجملة صفة لما كذا وكذلك جملة يقاربه أى الالملك موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقاربه أى يشبهه فى الفضائل وعلى هذا فالإدخالية فى قوله شتر الشبوية لأن نسبة الشبوية لهم كنسبة الحياة إلى الموت ومناسبة ذكر السباب هنا لإفادة أن هذا الملك حصلت له السيادة والحال أن حده شاب وحينئذ فتكون السيادة شئت له فى صغر ولانها حصلت له فى آخر عمره كاهو الغالب وغاية ما يلزم من هذا الوجه أنه فتمت نصب الملك كما فى أن المختار رفعه لتأخر المستقنى عن المستقنى منه بعد التالى (قوله لتقدمه على المستقنى منه) أى ولو كان مؤخر عنه لكان الاختار به الرفع على البدلية من المستقنى منه ولهذا أتى به المصنف فى روعا فى تفسير المعنى المراد

من التعقيد اللغوي ما لم يطلعه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو استعارة أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة

(قوله يفتى عن ذكر التعقيد اللغوي) أي لأن التعقيد اللغوي لا يكون ناشئاً إلا عن ضعف التأليف فالأصل من الضعف وجب انطواء منه (قوله وبه نظر) أي في هذا القيل نظر وحاصله منع أن التعقيد اللغوي لا يكون إلا عن ضعف التأليف بل يجوز أن يكون عن غيره مع اتفاد ضعف التأليف فتماماً (١٠٦) مراد الشارح الإشارة إلى رد قول آخر غير ما ذكره الخليل وهو اغناء ضعف

التأليف عن التعقيد وان لم يكن ذلك القول مشهوراً بسنن أرباب الفن لأن الشارح مطلع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وليس مراد الشارح الرد على الخليل وذلك لأنه قال أن ذكر أحد الأمرين من الضعف والتعقيد اللغوي يفي عن الآخر ما اغناه الضعف فلما سبق وأما اغناء التعقيد فلا يلزم لضعف لأن التأليف إذا لم يوافق القانون أو جب صعوبة في الفهم لا محالة والخلص عن الالتزام بوجوب انطواء عن المزمع فلا كان مراد الشارح بما ذكره دفع استعراض الخليل المذكور والرد عليه لم يحسن منه الاقتصاد على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره في الجواب لأن ما ذكره فيه لا يدفع السؤال بتمامه وانما يدفع اغناؤه الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه أن يقال لا نسلم أن كل ضعف يوجب تعقيداً فان مثل

قبل ذكر ضعف التأليف يفي عن ذكر التعقيد اللغوي وفيه نظر بل لو أن حصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاري على قانون النحو

دون قلبي يظهر ذلك بالتأمل ولما كانت صعوبة الفهم هي مناط التعقيد جاز حصوله بمجموع أسماء كلها جازية ولكن لكونها غير مطبوعة كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المتدامل إذا اجتمعت أو جبت تلك الصعوبة فعلم من هذا أنه لا يستغنى عن التعقيد اللغوي بذكر ضعف التأليف بل جاز حصوله بأشياء كلها جارية على القانون إلا أنها خلاف المطبوع السهل كالا يستغنى بالتعقيد عن الضعف بل جاز حصوله بدون التعقيد كقولنا زيد أحسن من غيره بقول أحسن فما يقال من الاستغناء بأحدهما عن الآخر غير صحيح وكذلك ما يقال من أن ذكر تقديم المستثنى في موجبات التعقيد لا يصح لجرأه على القانون الكوري لأن ذلك مبني على أن ضعف التأليف يلزم من نفسه في التعقيد اللغوي وقد تقدم عدم الاستلزام بأن تقديم المستثنى مما يداً بالتعقيد فيصح ذكره في موجبات

البيت فيه اعتراض لأن المماثلة والمقاربة لا يجتمعان ولا يعترض على ذلك بأنك إذا قلت زيد مثل عمرو فالشبه دون المشبه به فقد اجتمعت المماثلة والمقاربة لما سياتي ولأن المقاربة بحيث إذا عرفت انقضاء التشبيه ليس مقصود التشكك أما قصد الأخبار بالثبوت والمقاربة فلا يجتمعان والمعنى على أن حتى مبتدأ ومثله هو الآخر ويسهل ذلك وصفه في وعدم تحض إضافة مثله وأعراب الغربي بقرابه صفة ثانية لمعكاف فسلم من الفصل بين الصفة والموصوف الآن يقال أن حتى لما فصل بين أجزاء الصفة الاسمية فقد فصل بين الصفة والموصوف وفيه نقض معنوي لتصر يحسه عقاربة هشام بن عبد المطلب المتنفذ لعدم المماثلة وذلك ثم هشام وهو غير مقصوده وهذا السؤال وإن تقدم إيراد على كل تقدير فهو هنا أصح وأقوى وأشد من الطرأاً بياناً في التعقيد في باب ما يحتمل التسهم من الكلام على إبان سيده منها قوله (١) لها مقلاً أعناه طل خيلة \* من الوحش ما تنفط ترعى عراها أي لها مقلاً أعناه من الوحش ما تنفط ترعى خيلة طل عراها ومثله قول القلاخ \* ثمان من كنان الناس واحدا \* به تفتي منهم عبد الإتيان له وقول الآخر \* وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم \* من الناس ذنبا جاءه وهو مسلم أي ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم من الناس ذنبا جاءه وهو أي ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم لا في غم كائن في كيد السماء ولم يكن \* كائن ثمان ذنبا في الغار قال ابن النفيس في كتاب الطريق إلى الفصاحة ومنه قول الفرزدق إلى أمه ما أمسه من محارب \* أبوه ولا كانت كليب تصاهره

جاءني أحد البائنين من مشتل على الضعف دون التعقيد قوله لو أن حصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة معناه لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاري على قانون النحو وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المتدامل وذلك شوا لا عرا الناس ضارباً يذني هذا ليس فيه ضعف التأليف وانما فيه تعقيد بغير الضعف في جاء أحد البائنين فأنه لا تعقيد فيه وتأنيده ضعف ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق المذكور وإذا علمت أن بينهما باعتبار الحق عموماً وخصوصاً وجباً تعلم أن قول القائل

(١) لها مقلاً الخ كذا في الأصل ولم نجد هذا البيت في موضع آخر موقوف به وقوله في بيت أبي تمام كائن في كيد السماء الذي في الفتح ثمانية في كيد السماء لم يخر كتيبه محضه

تظاهر لفظة أو معنوية كاساساً في تفصيل ذلك كله وأمثلته الآتية به \* والثاني ما يرجع الى المعنى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول الى المعنى الثاني هو لازمه والمراد به تظاهر

ان ضعف التأليف بغنى عن التعقيد لان التعقيد لازم للضعف لا يتم (قوله وبهذا الخ) أى بما ذكر من قوله يجوز أن يحصل الخ مع قوله وان كان كل من الخ وقوله لان ذلك الخ علة لقوله لاحاجة الخ وقوله اذ لا يخفى علة العلية أى وانما طرأ هذا ما قبل بسبب هذا لانه لا يخفى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه هو جواز زيادة التعقيد أى وازيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو بما قبل الخ) علة لخريف تقديمه وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما قبل الخ والحاصل أن تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كان جائزاً شاعراً لكنه يوجب التعقيد فان حصل التعقيد بغيره كان وجازاً ياتى لان التعقيد مما قبل الشدة والضعف (قوله لا يكون تظاهر الدلالة) الضمير يكون للكلام وقوله لتخلل واقع في انتقال الذهن اعترض بأنه لما لم يرد لتخلل الواقع لتسليم في انتقال ذهنه ولا السامع فان كان المراد الاول فلا يصح تعليل لتخلل بايراد الازام البعيدة بل الامر بالعكس أى أن ايراد الازام البعيدة يعطل بالتخلل في انتقال الذهن لان المتكلم اذا احتل انتقال ذهنه أورد الازام البعيدة للمفتقرة الى الوسائط الكثيرة وان كان المراد الثانى فلا يصح تعطيل لعدم ظهور الدلالة بالتخلل بل الامر بالعكس أى انما يعطل تخلل انتقال الذهن بعدم ظهور الدلالة لان التخلل لا يحصل السامع في انتقال ذهنه انما هو اعدام ظهور دالة القفظة الى المعنى المراد لتسليم وأجيب بأن مختار الشق الثانى (١٠٧) وهو ان المراد بالذهن ذهن

وهذا يظهر من ادما قبل من أنه لاحاجة في بيان التعقيد في البيت الذى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز بافتقار النجاة اذ لا يخفى أنه هو جواز زيادة التعقيد وهو مما قبل الشدة والضعف (ولما في الانتقال) عطى على قوله لىما في النظم أى لا يكون تظاهر الدلالة على المراد لتخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب القفظة الى المعنى الثانى المقصود وذلك

(ولما في الانتقال) أى يحصل التعقيد بصحوبة فهم المراد لتخلل واقع في تأليف اللفظ أو لتخلل واقع في الانتقال أى في انتقال الذهن من معنى اللفظ الاصلى الى المعنى آخر ما ليس الاصلى قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملا بس على وجه الكتابة أو بالجاز فان شرط فصاحة الكتابة والجازان يكون الفهم سرياً على كون المعنى الثانى المراد كتابة أو بالجاز فى يفهمه من الاصل في تركيب الاستعمال العرفى وأما أن لم يكن كذلك بأن كان فهم الملا بس بعيداً عن الفهم عرفاً بحيث يفتقر في فهمه الى معناه الى ملك أو مائة مائة من محارب أى مائة مائة منهم (قوله ولما في الانتقال) يعنى أن يكون التعقيد راجعاً الى تخلل معنوي وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الذى هو تظاهر القفظة الى المراد ظاهراً فان قلت هذا الذى قبله يرجع الى المعنى فلم يجعل الاول لفظياً والثانى معنوياً قلت لان الاول أوقع

ولاشك أن تخلل الانتقال الذى هو بطؤه بسبب لعدم ظهور الدلالة بالمعنى المذكور وبيان ذلك أن سرعة انتقال الذهن من المعنى الاصلى الى المعنى المراد بسبب سرعة انتظام المراد من اللفظ مساوية اذ لا سبب لها سواها ولا شك انه يلزم من انتقال السبب المساوى انتقاله السبب فيا لضرورتى سرعة انتظام المراد بانه سرعة الانتقال فيكون بطله الانتظام الذى هو عدم ظهور الدلالة يبطئ انتقاله الذى هو التخلل ولا شك أن ذلك التخلل بسبب ايراد المتكلم اللازم للضعف خفاء القرينة العلة على المراد فصع تعطل لعدم ظهور الدلالة بالتخلل وتعطل لتخلل بايراد الازام البعيدة اذا علمت هذا فقول الشارح لتخلل واقع في انتقال الذهن أى لاجل بطله نفس السامع في انتقالها من المعنى الاول الى المعنى الاصلى الخفي وقوله الى المعنى الثانى أى الذى هو نوع ملا بس بالمعنى الاول وهو المعنى الكنائى والجازى فالعنى الاول كالخباير بكثرة الرماد في مقام المدح زيد كسر الرماد والمعنى الثانى الاخبار بكرمه وحاصل ما في المقام أن شرط فصاحة الكلام الكنائى أو بالجازى أن يكون المعنى الثانى وهو الكنائى أو بالجازى في يفهمه من الاصل فان لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملا بس بعيداً فهمه من الاصل عرفاً بحيث يفتقر في فهمه الى وسائط مع خفاء القرينة لم يكن الكلام الكنائى أو بالجازى فصع الحصول التعقيد واعلم أن السدائر في صحوة الفهم على خفاء القرائن كثرت الوسائط والألا على كثرة الوسائط فقط فانها قد تكثر ولم يكن هناك صعوبة في فهم المعنى الثانى من الاول كافي قولهم فلان كثير الرماد كناية عن كرمه فان الوسائط فيه كثيرة مع أنه لا تعقيد فيه وخفاء القرائن وعدم عفاها بواسطة جريان الكلام على اسلوب البلغاء واستعمالهم وعدم جريانه على أسلوبهم واستعمالهم (قوله وذلك) أى لتخلل والتبط

السامع ولا يرد ما ذكر لان المراد بالذهن النفس والمراد بانتظامها من المعنى الاصلى الى المعنى المراد توجهها من المعنى الاول الى الثانى لعلاقة بينهما والمراد بالتخلل في ذلك الانتقال بطله الانتقال من المعنى الاصلى الى المعنى المراد والى عدم ظهور دالة اللفظ بطله انتظام المراد منه عند الاطلاق بالنسبة للعالم بوضعه لاصل المعنى لا خفاء المراد السابق

(قوله) بسبب اراد الاوزام أي المعاني الوازيم أي ارادها بلطف المازومات وانما قلنا ذلك لان مذهب المصنف في الكتابة والمجازان الانتقال فيهما من المازوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في المجاز دون الكتابة فليس مراد الشارح اراد المعاني الوازيم بل فقطها والا كان غيراً على طريقة المصنف في الكتابة والمجاز ولو قال بسبب اراد المازومات البعيدة لكان أوضح هذا وقال العلامة عبد الحكيم انما يقل اراد المازومات ويكون المراد اللازم في الالهام كذهب اليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من المازوم الى اللازم ومن اللازم الى المازوم لان اللازم ما يمكن ملازمه في الفهم لا يمكن الانتقال منه واعلم ان المراد بالاوزام اضططع عليه البيان وهو كل شيء وجوده على سبيل التبعية لا غير وان كان أنقص منه كما في شرح المفتاح العلامة السيد (قوله البعيدة) أي من المازومات وقوله المغترة بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها عما اظهره الشارح بقضيه أن الخلط المسدود يتوقف على ثلاثة اوزام وثلاث وسائط فأكثر وليس كذلك بل يتحقق ذلك بلازم واحد واسطة واحدة وأجوب عنه بأجوبة ثلاثة \* الجواب الأول أن في الوازيم والوسائط للجنين والالجبسة اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية وفي ذلك الجواب نظر لان ذلك ما في وصف الواسطة بالكثره \* الجواب الثاني أن الجمع باعتبار المواد لان وادخلت متعددة في كل مادة لازم واحد واسطة واحدة وفي هذا الجواب نظر من وجهين الأول أنه في الوصف بالكثره لانه يقتضي أن في كل مادة كثر من واسطة واحدة الثانية أنه يفيد أنه لا توجد اوزام متعددة والوسائط كذلك (١٠٨) في مادة واحدة وليس كذلك وقد يجاب عن الاول بان الوصف بالكثره باعتبار بعض المسواد وعن الثاني بان قولنا بالجمع باعتبار المواد بالنظر لافلا ولشأن أن أقل ما يحصل به الخلط لازم واحد واسطة واحدة \* الجواب الثالث أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وانما اعتبر ذلك مع أن الخلط يتحقق بلازم واحد واسطة واحدة لانه الغالب اذا غالب أن الخلط يتحقق بتعدد الواسطتين والوسائط صكنا ذكره العلامة الفهمي وفي

بسبب اراد الوازيم البعيدة المغترة الى الواسط الكثرية مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر)

وسائط التشكرات الكثرية فالجاجة الى كثرة الترددات في الفكر هي الموجبة لعدم سرعة الفهم فالمراد بكثرة الواسط كثره التشكرات المحتاجة في الفهم ويحتمل أن يكون مراد من قال ان سبب الصعوبة الواسط الكثرية الواسط الحسية وخصها بالذكر لان غالب الصعوبة معها وفيه ضعف لان مضط الصعوبة ما تقدم كما سيأتيه الآن ولا يزم من بعد الفهم خفاء القرائن وقد علم من قولنا بعدا عن الفهم عرفاً أن المناطق في الصعوبة عدم الجريان على ما يسمونها أهل الذوق السليم لا كثرة الواسط انسية فانما قد تكسر غير صغوبة كما يأتي في قوله فلان كثيرا ما دكنا به عن المضاف فان الواسط كثرية ولكن لا تعقيد ولما كانت الصعوبة منظمة اضطراب الفكر والفكر هي المؤدية الى الفهم صحتها واسطتها ووصفها بالكثره تمثيل للخلط الموجب في الانتقال بقوله (كقول الآخر) ولم يقل كثره لئلا يشوبهم أنه الفرزدق

في الجهل البسيط وهو عدم الفهم والثاني أوقع في الجهل المركب وهو فهم الشيء غير ما هو عليه

باعتبار بعض المسواد وعن الثاني بان قولنا بالجمع باعتبار المواد بالنظر لافلا ولشأن أن أقل ما يحصل به الخلط لازم واحد واسطة واحدة \* الجواب الثالث أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وانما اعتبر ذلك مع أن الخلط يتحقق بلازم واحد واسطة واحدة لانه الغالب اذا غالب أن الخلط يتحقق بتعدد الواسطتين والوسائط صكنا ذكره العلامة الفهمي وفي

الفرعي يجوز أن يكون الجمع باقاع على معناه وراد بقاءه بالجمع بالجمع انقسام الاحاد في الاحاد فان جوز أن لا يكون ذلك الانقسام على السواويل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دواهم يكون المراد منه أن كل واحد منهم باع ما له من القواب سواء كانت واحدة أو متعددة وهو الظاهر فكلام الشارح سامع من المخذول بلا شبهة اذ لا يلزم توحيد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا يجوز ولا شبهة لانه حينئذ يكون أختنا بالأقل لانه انما علم من البيان المذكور وجود الخلط بايراد لازم واحد ومقتضى الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلا توجد في ايراد كثر من ذلك مع خفاء الطريق الأولى (قوله الى الواسط) أي بينها وبين المازومات (قوله مع خفاء القرائن) أي بعدم الجريان على اسلوب الباطن فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلط سواء تعددت الواسط كما في قوله فلان كثيرا ما دكنا به عن المضاف فان الواسط كثرية ولكن لا تعقيد ولما كانت الصعوبة منظمة اضطراب الفكر والفكر هي المؤدية الى الفهم صحتها واسطتها ووصفها بالكثره تمثيل للخلط الموجب في الانتقال بقوله (كقول الآخر) ولم يقل كثره لئلا يشوبهم أنه الفرزدق

في الجهل البسيط وهو عدم الفهم والثاني أوقع في الجهل المركب وهو فهم الشيء غير ما هو عليه

ومثله

الفرعي يجوز أن يكون الجمع باقاع على معناه وراد بقاءه بالجمع بالجمع انقسام الاحاد في الاحاد فان جوز أن لا يكون ذلك الانقسام على السواويل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دواهم يكون المراد منه أن كل واحد منهم باع ما له من القواب سواء كانت واحدة أو متعددة وهو الظاهر فكلام الشارح سامع من المخذول بلا شبهة اذ لا يلزم توحيد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا يجوز ولا شبهة لانه حينئذ يكون أختنا بالأقل لانه انما علم من البيان المذكور وجود الخلط بايراد لازم واحد ومقتضى الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلا توجد في ايراد كثر من ذلك مع خفاء الطريق الأولى (قوله الى الواسط) أي بينها وبين المازومات (قوله مع خفاء القرائن) أي بعدم الجريان على اسلوب الباطن فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلط سواء تعددت الواسط كما في قوله فلان كثيرا ما دكنا به عن المضاف فان الواسط كثرية ولكن لا تعقيد ولما كانت الصعوبة منظمة اضطراب الفكر والفكر هي المؤدية الى الفهم صحتها واسطتها ووصفها بالكثره تمثيل للخلط الموجب في الانتقال بقوله (كقول الآخر) ولم يقل كثره لئلا يشوبهم أنه الفرزدق

كقول العباس بن الاحنف

أطلب بعد الدار عنكم لتقروا \* وتسكب عيناى الدموع لتجمدا  
كئى يسكب الدموع عاى وجهه الفراق من الحزن وأصاب لان من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم أبكناى وأهضكنى أى ساءنى  
وسرفى وقال الجاسى

أبكناى الدهر وباربما \* أهضكنى الدهر بما رضى

القرينة غير غفيرة تعددت الوسائط كما فى قولك فلان أطم بعد الدار أو لم تعدد كما فى قولك فلان طوبى ليل البعاد (قوله عباس بن الاحنف) هو  
من بى حنيئة كان رفيق الحاشية لطيف الطباع من ندماء هرون الرشيد (قوله سأطلب الخ) عبر السنين الموضوعه للاستقبال للاشارة  
الى أن بعد الدار وان كان لغرض صحيح وهو قرب الاحباب حقيق بأن يتوفى به ولا يطلبه فى الحال لكون البعد ذاته أرى من الردى  
والحاصل أن البعد وان كان وسيلة لقرب الذى هو المقصد الاقصى للعشاق الا أنهم من حيث أنه بعدى بنفسه حقيق بأن يتوفى عليه  
ولكون البعد رذيلة أضافه الشاعر لداره لان فاته لان العاشق لا يطلب بعد ذاته وأضاف القرب لذات المحبوبين فان قلت هذا الكلام  
يقتضى أن السنين أصلية وقول الشاعر ومعنى البيت أنى اليوم أطلب الخ يقتضى زيادتها مجرد التوكيد قلت ان ما قلناه بالنظر لاصل  
وضعها وما ذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت والحاصل أن انشاده التعبير بالعبارة المألوفة على السوفى فى الجملة شريفة لا معنى  
وان كانت لثما كيد فاده القرص (قوله عنكم) متعلق ببعدا بالدار والالقاء لكم والمعنى بعد دارى عنكم ونبه اشارة الى أنه لا رضى بنسبة  
طلبه لبعداى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله بالرفع) أى عطف على جموع سأطلب وقدر بعضهم أنه بالرفع عطف على أطلب فأنه  
وتسكب الخ وفى هذا الثانى تطرفان البكاء شعار المحبين لانه يبنى عن شدة (١٠٩) الشوق فلا يبنى السوفى بعد الا ان يقال ان

السوفى بيه لانه هذا الاعتبار  
بل باعتبار ما فيه من الشاق  
وتسكب ريش العشاق  
(قوله وهو الصحيح) أى  
لشونه عند النقل الصحيح  
ولان ما ذكره من معنى  
البيت هو الصحيح عنده  
وهو مبنى على الرفع (قوله  
وهم) أى غلط وذلك لانه  
اما عطف على يعلمين فيقول  
عطف الفعل على اسم  
خالص من التاويل الفعل

وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لثلاث شوههم عود الضمير الى الترتدق (أطلب بعد الدار عنكم  
لتقروا \* وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل يسكب  
الدموع كناية عما يلزم فرأى الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب

(أطلب بعد الدار عنكم لتقروا \* وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)  
فقد عبر يسكب الدموع ليتنقل من معنى الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيرا عن  
ومثله بقول العباس بن الاحنف

(أطلب بعد الدار عنكم لتقروا \* وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)  
المعنى أن من عاداة الدهر معا كسة المقاصد قال فى الايضاح كئى يسكب الدموع عاى وجهه الفراق من  
الحزن وأصاب لان البكاء يبنى به عنه كقول الجاسى  
أبكناى الدهر وباربما \* أهضكنى الدهر بما رضى

وهو لا يحسن لان يسكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ولا يخفى أن البكاء والحزن شعار العاشق المحبور غير متفكرين عنه فى حال  
من الأحوال وسينفذ لافعى لطلبها المزموم طلب الحاصل الا أن يقال المطلوب استمرار السكب لاصله ولما عطف على قوله لتقروا  
وهو لا يصح وذلك لان تقليل طلب بعد الدار بالترديد على أن المقصود من طلب البعد قرب الاحبة المتقضى للفرح والسرور فكيف  
يعلمه بعد ذلك الحزن الذى هو المراد من يسكب الدموع اذ تعليله به يقتضى أن المقصود من طلب بعد الدار وصول الحزن والكآبة  
لا قرب الاحبة فالتعليل الثانى يفيد تعريض ما أفاضه الاول والتناقض الذى هو باطل ما حاط الامن جعله عطف على لتقروا فبطل عطفه  
على بعد دوى لتقروا وحينئذ تقع الرفع (قوله جعل يسكب الدموع كناية الخ) أى فليس المراد الشاعر الاخبار يسكب عينه الدموع  
بل المقصد الاخبار بلا زعمه وهو الكآبة والحزن فكأنه قال وأوطن نفسى على مقاساة الحزن والكآبة وقوله عاى أى عن لازم  
يلزم فراق الاحبة أى كما يلزم يسكب العين الدموع فالحزن لازم لفراق الاحبة ويسكب العين الدموع ولو قال عاى بانه من الكآبة  
والحزن لمكان أحسن لان الكآبة اطلاق المزموم واردة الا لازم لا التعبير عن اللازم لئى يشئ آخر (قوله من الكآبة) بفتح الهمزة  
وسكونه يقال كتب ال حل كتاب كحل بعل كآفة بعل كآفة وقوافه وهى سوء الحال والانسكار من أجل الحزن فخطفه عليها من  
عطف السبب على السبب (قوله وأصاب) أى فى ذلك الحال لسرعة فهم الحزن من يسكب الدموع عرفا ولهذا يقال أبكناى الدهر

كناية عن كونه أحزنه وأهضكه كناية عن كونه أسره قل الشاعر

أترضى الدهر على حكمه \* من شاخ قال الى نفض

أبكناى الدهر وباربما \* أهضكنى الدهر بما رضى

ثم طرد ذلك في قبضه فأراد أن يكتب عبا وجبه دوام التلاقي من السرور بالجو دخلته أنا الجود خلق العين من الكام مطلقا من غير اعتبار  
شيء آخر وأخطأ لأن الجود خلق العين من الكام في حال إرادة الكامتها فلا يكون كتابة عن المسرة وإنما يكون كتابة عن الجذل كما قال  
الشاعر  
ألا إن عينا لم تجد يوم واسط \* عليك يجاري دمعها بالجود

أى أكنى الدهر عبا وجبه دوام التلاقي من السرور بالجو دخلته أنا الجود خلق العين من الكام مطلقا من غير اعتبار  
وقوله أخطأ أى في نظر البلغاء لأنه يخالف الموارد استعمالهم وذلك لأن الجارى على استعمالهم إنما هو الاستعمال من جود العين أى ييسرها  
أى يجعلها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب فهو الذى يفهم من جودها بسرعة لأدوام الفرح والسرور  
كما قصد الشاعر قال الشاعر

أى أخصبه بالدموع ولهذا لا يصح عندهم في الدعاء للعايب أن قال لا زالت عينك جامدة لا تداع عليه بالجزن فالعنى الذى أراداه الشاعر  
لا يفهم من العبارة بسرعة وحسب إذ فيكون الكلام (١٠٠) معقودا من المعالم أن الكلام المعقود بعد صاحبه خطأ فان قلت ألا

مسلزمة بين جود العين  
ودوام الفرح والسرور  
فكيف ينتقل الشاعر منه  
اليهما قلت استعمل جود  
العين الذى هو ييسرها  
خلافها من الدموع وقت  
الحزن مجازا مرسل  
والعلاقة المزمومة ثم  
استعمل في خلوها مطلقا من

لكنه أخطأ في جعل جود العين كتابة عبا وجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور (فان الانتقال من  
جود العين إلى جعلها بالدموع) حال إرادة الكام  
فراق الأحبة وهذا أمر سريع الإدراك عرفا ولهذا يقال أكنى أكنى الدهر كتابة عن آخره وأخصبه  
كتابة عن سره وأصاب في هذه الكتابة ولكن أخطأ في تعبسه عن مراده بقوله لتجد أكنى العين  
وهو الفرح أو السرور بدوام لافعا لأحبة (فان الانتقال) عرفا إنما هو (من جود العين إلى جعلها  
بالدموع) عند طلبه منها ومعلوم أنها عابا يطلب منها عند شدة الحزن لأن المقام مقامه حينئذ  
وذلك كقوله

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط \* عليك يجاري دمعها بالجود

قلت لأحاجة إلى الكتابة بالكلام جاز أن يكون أراد حقيقة والمراد أنه انتقل عن المعنى الظاهر وهو  
جود العين إلى السرور والاجتماع قال وأراد أن يكتب عبا وجبه التلاقي من السرور ويجود  
العين فظنه أن الجود خلق العين من الكام مطلقا من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ لأن الجود خلق العين من  
الكام حال إرادة الكامتها فلا يكون كتابة عن المسرة بل كتابة عن الجذل كقول الشاعر وهو أبو عطية  
بني ابن هبيرة  
ألا إن عينا لم تجد يوم واسط \* عليك يجاري دمعها بالجود

وجميع أن يراد بالجود هنا عدم الكام مع عدم الحزن لانه يتقدم معناه مع قوله لم تجد فكانه قال إن عينا لم  
تجد لم تجد وأيضا المعنى على أنه يريد أن كل أحد حزين وبعض العيون تغفل فهو أمدح من قوله  
أن من الناس من لم يحزن ولو كان الجود عدم الكام مطلقا لجاز أن يدعى به فيقال لا زالت عينك جامدة كما  
يقال لأبى الله عينك وهو باطل \* قلت وفيه لطيفة لأن الجود بالحقيقة إنما يكون بالناقص ووصف  
العين بالجود إما على إرادة دمعها أو إرادتها على سبيل الاستعارة من الدمع فلا بد أن يفهم أن الدمع

الدموع مجازا مرسل  
باب استعمال المقيضي  
الطليق ثم كنى به عن دوام  
الفرح والسرور ليكون  
لازم ذلك عادة وهذا وإن  
كان يكنى في حصة الكلام  
واستقامته لكن لا يفرجه  
عن التعقيد العنصري  
لظهور أن ذهن السامع  
العارف بصناعة الكلام  
لا ينتقل إليه بسهولة ليعبد

ذلك اللازم مع خفاء القريحة بسبب عدم جريان هذا الاستعمال على موارد البلغاء  
ومن المعلوم أن عبا وجبه معوقة ففهم المعنى المراد من أجل من البلاغة بحيث بعد صاحبه عند البلغاء من الخطئ فالجواب أن أخطأ  
في استعمال الجود هنا قصد الشاعر من دوام الفرح والسرور وليس لاشتراط النقل في أحاد الجواز بل لكون تعارف البلغاء على خلافه  
والاستعمال الجارى على خلاف استعمال البلغاء مع تغفل الأذهان لما التقوا إليه في استعمالهم أما إذا لم يعلم تعارف البلغاء فيجوز  
الانتقال عن المزموم مع وجود العلاقة المخصصة إلى أى لازم كان (قوله من الفرح والسرور) الفرح مصدر الفعل اللازم والسرور مصدر  
المتعدي يقال سرتي رؤيتك وحسب ذلك ما شأ كله بينهما ما قد يجاب بأن السرور أعم مصدر للمبني للفعل فيكون لازما أيضا ومصدر  
المبني للفعل وهو قد يكون لازما أيضا لمرزبدي حصل له سرور وفالشا كلمة حاصلة على كل حال (قوله فان الانتقال الخ) على الجدل  
البيت مثلا للتحلل في الانتقال أى وإنما كان في البيت تعقيد للتحلل في الانتقال لأن الانتقال إلى أى لا يوافق في الانتقال من جود العين  
وهو ييسرها إنما هو إلى جعلها بالدموع عند طلبه منها ومعلوم أنه لا يطلب ذلك منها إلا عند شدة الحزن ويصح أن يكون على نحو الذى أرى  
وقد أخطأ الشاعر في جعله جود العين كتابة عن الفرح والسرور لأن الانتقال الخ ويمكن أن الشارح أشار إلى ذلك بقوله لكنه أخطأ الخ



ولو كان الجود يصلح أن يرد به عدم البكاء في حال المسرة لجاز أن يدعى به الرجل فيقال لازالت عينك عامدة كإقبال الأبكي الله عينك وذلك مما لا يشك في بطلانه وعلى ذلك قول أهل اللغة سنة جاد لا مطرفها وناق جاد لا ين لها فكذلك يجعل السنة وناق جاد الا على معنى أن السنة تحل بالناظر والناق لا تسخو بالدر لا يجعل العين جود الا وهنا ما يقتضى ارادة البكاء وما يجعلها اذا بكت مجسنة موصوفة بأنها قد حدثت واذا لم تبك مسنة موصوفة بأنها قد ضنت فالكلام الخالي عن التعبد المعنوي ما كان الانتقال من معناه الاول الى معناه الثاني الذي هو المراد به مظهر احدى تخيل الى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ كإسبا من امثلة الاختصار للاستعارة

(قوله وهي) أى حالة ارادة البكاء حالة الحزن (قوله لا الى ما قصده) أى الشاعر من السرور والخروج الى النظر وان ذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة لانه يحتاج في الانتقال لما قصده الى الوساطة الكثيرة مع خفاء القرينة وهذا بخلاف الابهام الذى عمن المحسنات للكلام البليغ لانهما غايتهما عند وضوح القرينة على المراد وهو مقفود في البيت لان المصراع الاول وان دل على أن المراد بالجود السرور لكن شهرتا استعماله في الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بأن سهولة الانتقال ليست بشرط في قول الكتاب والالزم خروج كثير من الكتابات المعتمدة عند القوم عن حيز الاعتبار مردود لان صعوبة الانتقال في تلك الكتابات المعتمدة أدت الى التعبد فلان لم اعتبارها عندهم (قوله انى اليوم أطيب نفسا الخ) هذا يشير الى (١١١) أن السنين في قوله سأطلب زائدة لتوكيد لانها

للاستقبال لان اليوم دل صريح على أن طلب البعد اغماها في الحال فهو على حد قوله سكت ما قالوا وهي وان كانت في الأصل للاستقبال والتوكيد الا أنها جردت عن بعض مقايها وتجريد الكلمة عن بعض معناها شائع عندهم ولا يقال ان الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد مجازا عن طيب النفس به اللازم له وجعل سكب الدموع مجازا عن سبب وهو الحزن لانه قول بل مراده تفرغ معنى البيت وبيان

وهي حالة الحزن (لا الى ما قصده من السرور) الحاصل باللاقاة ومعنى البيت انى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنا على مقاساة الاحزان والاشواق. وأتجرع غصصها وأتحمّل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل بدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ولكنك بداية نهاية أى بخيلة ولهذا لا يقال جدا الله عينك أى سرها (لا الى ما قصده من السرور) ولو أراد الانتقال بسرعة على مقتضى العرف الى ما قصده من السرور لقال لا تضحك لان الضحك يكتفى به عن السرور كما تقدم كثيرا وفي معنى البيت وجوهان: أحدهما ان الزمان والاجبة من عاداتهم عكس المراد فطلب مغالطة الزمان على وجه المراد لعنى أن غلظتهم قانون المراد وهذا يحسنه اظهار أن القائل يطلب مغالطة الزمان على وجه الظرف والواقع والافلاحي أن الاجبة والزمان على تقدير تسليم هذا انما يأتون بخلاف المراد في نفس الامر لا بخلافه في الظاهر ولهذا قيل ان هذا الكلام فاسد وقد علمت أنه يحسن بظاهره قصد المغالطة موجود في العيين ولكن حصل له جوده منعه من الانسكاب وذلك لاني في حال السرور لان المعدوم لا يوصف بالجود \* واعلم أن هذا الاعتراض فيه نظر لان استعمال الجود في هذا الجمل ان لم يكن جائزا فليس هذا كلاما غير فصيح بل هو غير عري وان كان يستعمل في أن جاء التعبد ثم عليه من الاعتراض من كون الاختلال الفصاحة هنا ليس في الكلام ماسبق واعلم أن المراد في الكلام قسره هذا البيت بغير هذا فقال هذا رجل قسير يبعده عن أهله وسافر ليحصل ما يوجب لهم القرب وتسكب عيناه الدموع في

سبب السكب ولا حاجة الى ارتكاب التوضو وأطيب يصح أن يكون بالتخفيف من طلب دليل تنكيره فاستغنى التمييز اذ لو كان بالتشديد لقال نفسي بالنصب على المقولية ويصح أن يكون بالتشديد من طلب دليل عطف وأوطنا عليه لكن الاول أحسن لان الثاني وهم أن المراد تطيب النفس ولو عجز نفس المتكلم كما يؤخذ من التنكير ومراعاة جانب المعنى أولى (قوله وأوطنا) أى أصبحها على مقاساة الخ وهذا راجع الى قوله وتسكب عيناه الدموع بيان لحاصل معناه وقوله الى وصل بدوم راجع لقوله وتفرق واقوفه ومسرة الخ راجع لقوله لتجدا بيان لقوى المراد منه (قوله والاشواق) أخذنا الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشواق اليه (قوله وأتجرع غصصها) أى الاشواق ونبه استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه الاشواق بشرب مر وم والتجرع تخيل (قوله لاجلها) علة لتحمّل أى وأتحمّل لاجل تلك الاشواق حزنا فالتضيق للاشواق أو راجع النفس على حلفه مضاف أى وأتحمّل حزنا لاجل راحة نفسي ولا يصح رجوعه لاحزان لما فيه من الركة (قوله بنش) أى ذلك الحزن الدموع وفيه انه قد جعل الحزن سببا في سكب الدموع وهذا يتأني ما تقدمه من أن سكب الدموع كناية عن الحزن فان مقتضى ذلك أن تسكب الدموع ملازم والحزن لازم والالزام مسبب لاسبب الان يقال انهما متلازمان لان وما سوا ما فكل منهما لازم للاخر فيصح في كل أن يعتبر لازما أو مزمعا وما سوا أو مسببا (قوله فان الصبر الخ) التفت الشارح على ذلك ليكون الزمان والاخوان من عاداتهم معاملة الانسان بنقص مطلوبه

والكتابة ، وقيل فصاحة الكلام هي خلوصه عما ذكر ومن كثرة التكرار

(قوله ومع كل عسر) عطف على خبره وان يسر عطف على اسمها (قوله ولا تقوم ههنا كلام فاسد الخ) أى فى معنى البيت وما صدره ان بعضه قد كثر السن للاستقبال وان المعنى انى من سالف الزمان الى اليوم كنت اطلب القرب والسرور وعلم يحصل لى الا لخيرن والفراق فانا بعد هذا الآن اطلب البعد عنكم والفراق لاجل أن يحصل القرب والوصول وأطلب حصول الاخران والبقاء لاجل أن يحصل لى الفرح والسرور لان عادة الزمان والاخوان المعاملة بتقيض المقصود قال الشاعر طلب خلاف مراده ليعاظم الزمان والاخوان فاقوته بل زاد دووجه الفساد أمور \* الاول أن الاحبة والزمان اغمايا تون بخلاف المراد فى الواقع لافى الظاهر والذى طلبه الشاعر مراد فى الظاهر لافى الواقع وقد يقال ان من تصرفات الشعر اء أنهم يطهرون طلب امره ويكون مرادهم خلافه قصد الى حصول تقيض ما طلبوه الفنى ومرادهم بما على ذلك الامر التقيضى وهو انيان الزمان بخلاف المطلوب فلا معنى لذلك الاعتراض بالفساد قال ابو الحسن الباقورى

(١١٣)

وطمعت منها بالوصل لانها \* نبنى الامور على خلاف مرادى وقد يجيب بان الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على استكشاف سالفه فان كان الشاعر متعلقا بالارتحال بقرينة حال أو مقول فالغنى على ما فاهه البعض ويكون قصده الاعتذار لاجتسه فى التشرع لسفر وان كان الشاعرا من المتكلمين المتكلمين بالحكم والحقاق فالانطباق على المعنى الذى ذكره فى دلائل الالهيات وان كان من الظرفاء المستطرفين للتواضع والغرابة فالحق على ما قال البعض وحيث قد يقول بان مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض على الجهال بدون اطلاع على

ومع كل عسر يسرا والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ولاقوم ههنا كلام فاسد وأوردناه فى الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلوصه عما ذكر (ومن كثرة التكرار

على وجه الظرفاء \* والوجه الثانى أن المراد بالطلب ارتكاب فعل الطالب باظهار عدم الضمير الحاصل بالصبر ونوطين النفس على المكروه المؤدى الى افاضة النموع يحصل عن ذلك دوام السرور ودوام التلاقي فان الصبر مفتح الفرج (قيل) فصاحة الكلام هي خلوصه عما تقدم (و) خلوصه أيضا (من كثرة التكرار) والمراد بالكثرة ههنا ما فوق الوحده قد كرر الشئ أيضا ما كثيرا تكرر ود كررنا كثره سواء كان المذكر زعميا او غيره

بعده عنهم لتجد عند وصوله لهم وأنشد

نقول سلمى لو ألفت بأرضنا \* ولم تدرائى للقام أطوف

تنبه \* يجوز فى قوله وتسكب النصب عطف على بعد من باب \* ليس عياده وتقريعى \* أحب ويؤيده أمور أحدها تصريح جماعة كخطيبى فى معنى اللبيب بأنه أراد اطلب سكب الدموع الثانى انه المطابق لنصف الاول الثالث انه لا يحسن ان يقول تسكب عيناى الدموع والقرص أنها سكة كأن الدار بعيدة وانما يجدد طلبه لهما \* بنى هنا فاشته وهو ان هذا البيت على كثرة المسحوبين قد يقال فاسد المعنى لانه اذا كان الدهر شاعرا فكيف يخص من ذلك بان يطلب بعد الدار يقرب والطلب هناهو النفسى فان كان مستقرا على طلب القرب لم يرب أبدا ولا يمكن حينئذ جعل طلب البعد وسيلة وجوابه انه لا يتقبل ساطعها لثقلها واوله حال طلب البعد لا يطلبه القرب فقوله لتقر بولاعة نوره ساطع لا طلب أو يجعل متعلقا بعد المعنى ما سبق ثم نقول من أين لنا انه لم يد حقيقة الجود ص (قيل ومن كثرة التكرار

وتتابع

الامر الثانى أن طلبه البعد والفراق (مافى حال الفراق

أوفى حال الوصال فالاول تصحيل الحاصل والثانى طلب قطع الوصال فتصهيل الوصال ولا يخفى انه شنيع جدا وقد يجيب باختيار الاول وهو انه طلب فى حالة البعد دوام البعد لا جل حصول دوام القرب أو يختار الثانى وهو انه اختار البعد حاله القرب لكونه قريبا محققا فالطلب البعد لاجل أن يحصل قرب غير دائم وفى ذلك تعسف (قوله فصاحة الكلام الخ) أشار الشاعر بذلك الى أن قول المصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدر فى كلام هذا القائل والمجموع مقول القول (قوله مما ذكر) أى من الأمور الثلاثة السابقة فى كلام المصنف (قوة التكرار) بالفتح لانه ليس من بناء تفعال بالكسر لا لتلقاها تبيان (قوله ومن كثرة التكرار) أى لفظ الواحد اسمها كان أو فعلا أو سرفا كان الاسم ظاهرا أو مضمرا وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يقبل بالفصاحة والالتصيق التوكيد القنطى

(قوله وتتابع الاضافات) أي ومن تتابع الاضافات فهو عطف على كثرة لاعى التكرار وحسنه فيكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة الكلام خلاصه من تتابع الاضافات وان لم تكثر وعبارته ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع الاضافات مثل قوله (قوله الاضافات) المراد بالجمع ما فوق الواحد نحو \* باعني بن حزنه من عملة (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب أحمد المتبني من قصيدة يمدح بها سيف الدولة بن جدان وأولها

عواذل ذات الخصال في حواسد \* وان ضييع انظر دمي لما جسد  
يرد بدا عن فوجها وهو قادر \* وبعضى الهوى في طيفها وهو راقد  
متى يشتقي من لاجع الشوق في الحشى \* محب لها في قسره متباعد  
الح على السقم حتى الفقه \* وميل طيبي جاني والعوائد  
أهم بشئ واليالي مكانها \* تطاردني عن كونه وأطارد  
وحيد من الخيلان في كل بلدة \* اذا عظم المألوف قل المساعد

وتسعدني الخ

(قوله وتسعدني) من الاسعاد وهو الاغاثة والتقليص قول ابن المعنى هنا على المضى أي أسعدتني لانه أراد الاخبار عاصدها من بعض اطروب ولكنه عدل الى المضارع استحضر الصورة القريبة أي صورته الاسعاد ولكن الاقرب ان يراد الاسقرار القلبي بقدره في المقام (قوله في غمرة) أي من غمرة القمر ما يعمره من الماء والمراد هنا الشدة فهو من (١١٣) ذكر المزموم وأراد الا لازم (قوله أي فرس)

أشار الشارح الى أن سبوحا صفة لهذوف وانما لم يقل سبوحه مع أن الموصوف مؤنث ولذا أنث الفعل له لان سبوح فعول بمعنى فاعل وهو يستوي في الوصف بالذكر والمؤنث (قوله حسن الجري) ليسه أن الفرس مؤنث سمعا اذ ليس فيها علامة تأنيث ظاهرة ولكن سمع عود

وتتابع الاضافات كقوله وتسعدني في غمرة بعد غمرة (سبوح) أي فرس حسن الجري لاتتبع راكبا كما أنها تجرى في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد)

(و) خلاصه أياضاً (تتابع الاضافات) وسواء كانت متداخلة ولا تكثر التكرار (قوله) وتسعدني في غمرة بعد غمرة \* (سبوح لها منها عليها شواهد)

أي وتسعدني بالفوز بالغنائم والنجاة شدة بعد شدة فرس سبوح أي حسنة العدو لاتتبع راكبا

وتتابع الاضافات ش أي من الناس من شرط في فصاحة الكلام ان يكون خاليا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وأسعدني الاول قول أبي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة \* سبوح لها منها عليها شواهد

### (١٥ - تروح التلخيص أول)

الضيق عليها مؤنثا والنعت هنا تحقيق يجب أن يتبع منعوته

في أربعة من عشرة من جمل التانيث فكان الواجب أن يقول حسنة الجري وأجب بأنه ذكر الوصف لتأويل الفرس بالركوب أولنا ويلها بالخيول وهو اسم جنس أفرادى يقع على الذكر والمؤنث وعلى القليل والكثير سميت بذلك لاختلافها في مشاها ولا يراد أن اسم الجنس يفرق بينه وبين واحد بالهاء لاتقول هذا في اسم الجنس الجعي وما ذكرنا من أن التلخيص اسم جنس أفرادى هو الخن خلافاً لما قال انه اسم جمع واعترض بأنه يقع على ثلاثة فأكثروا المقصود هنا فرس واحد وحسنه فلا يناسب تأويل الفرس بالخيول ونوش في قوله حسن الجري بأن المناسب لقوله وتسعدني الخ أن يقول شديدة الجري لان شدته هو الذي ترتب عليه الاتقان من العدو وأجب بأن المراد حسن الجري لقوته وبرها وسهولته لاسهولته فقط (قوله كأنها تجرى الخ) فيه إشارة الى أن استعمال سبوح في الفرس مجاز لان السبوح في الاصل كثير السبع أي العوم في الماء واستعمله الشاعر في كثير الجري على سبيل الاستعارة المصروفة الشعة حيث شبه الجري بالكثير السبع أي العوم في الماء واستعمله المشبه بالشيء واشتق من السبع سبوح بمعنى جارية بر بأشدها (قوله صفة سبوح) أي مع فاعله لأن لها هو الصفة وحده (قوله حال من شواهد) أي لانه كان في الاصل نعتا لها ونعت التكرار اذ اقدم عليها أعرب حالا (قوله متعلق بشواهد) أي الذي هو بمعنى الدلائل كما أشاره الشارح بالعناية فأنشأ على أن المراد بالشواهد العلامات الدالة وأن في الكلام حذف مضاف وهو النجاة ويجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة فيدفع ما يقال ان الشهادة العداً نعتي لانه لا لأضرة والقصد هنا المنفعة وهو الشهادة بنجاة الفرس أو يقال ان الشهادة على حالها وعلى معنى اللام وأن هذه الشهادة لما كان يرتب عليها التحول في الحروب والوقوع في الهلكات عبر على أذليس على الفرس أضمر من الشاهد الذي يشهد لها بالنجاة

(قوله فاعل الطرف) أي لا اعتد على الموصوف وهو سبوح وانما يجعل الطرف خبرا مقدا وشواهدا مستندا مؤتمرا مع جواز ذلك لاحتياجه لتكملة لتقدم الخبر وليس هناك تكملة لتقدمه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قبل الخ) قائله الشيخ الزوزني وحاصله ان التكرار ذكر الشئ مرتين فهو عبارة عن مجموع الذكرين ولا يتحقق تعدد الا بالترتيب ولا يتحقق التكرار الا بالانسان دسب وحيث فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار اذ لا يحصل فيه تعدد التكرار فضلا عن الكثرة اذ الضمائر فيه ثلاثة فقط (قوله مذكرة ثالثة) أي بل الكثرة لا تحصل الا لاستلان أصل التكرار يحصل باثنين وقد عد بأربعة والكثرة باثنين آخر (قوله وفيه نظر) حاصله اننا لانسلم ان التكرار اسم لمجموع الذكرين بل هو الذاكر الثاني (١٤) المسبوق بآخر والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد وحيث فلا كثره

تحصل بالذكر ثلاثا كما في البيت أو يقال ان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبوق الى السبب أي كثرة الذاكر الحاصلة من التكرار ولو لا شئ في حصول كثرة الذكر بتمثيله كذا في الفسري (قوله ما يقابل الوحدة) أي والمراد بالتكرار الذكر الثاني المسبوق بآخر فالتكرار اسم للذكر الاخير والكثرة تحصل بزيادة عليه وحيث فلا يحصل التكرار وكثرته بتمثيل الذكر وقوله ما يقابل الوحدة أي التي أوجبت التكرار وهو الذاكر الثاني ولا شك ان الثالث مقابل للثاني قال الامري ان اكثر ثمرته تعدد التكرار اما مقابل لوحدة التكرار لأن اكثر ثمرته المقابلة لتعدد فصم التمثيل

فكأنهم اتسج على السماوي وصف بسبح المذكر والمؤنث ثم وصف الفرس بدلائل تجاها ببقوله لها من عليها شواهد أي ثلاث الفرس شواهد عليها أي تشهد على تجاها حال كون تلك الشواهد كائنة منها لان علامة تجاها الفرس توجد في خلفها غالبا فشواهد فاعل بطلها أو مبتدأ أولها خبره وعليها متعلق بشواهد منها حال من شواهد (و) تتابع الاضافات (قوله

جماعة جراحة الجندل اصحى \* فأتت برأي من سعاد ومسمع

لجماعة مضافة الى جراحها هو ثابت الاجرع وهو المكان ذا لجارة السودا وكان الرمل الذي لا ينبت شيئا وجراحا مضاف الى حوسمة وهي معظم الشئ وحوسمة مضاف الى الجندل يسكون النون وهو انجر والمراد به هنا مكان الجارة فهو بمعنى الجندل بفتح النون وكسر الدال وقوله فأتت برأي من سعاد ومسمع أي أنت حيث تراءى سعاد وتسرع كلامك كذا تنقل عن اصحاب فلا يصح كإقيل ان يكون المعنى فأتت بحيث تراءى سعاد وتسرع كلامك كذا تنقل عن اصحاب وكذا لا يصح من جهة التصرف العقلي أيضا وهو ان الامر بالصبح الذي هو هنا جراح الجندل وشبه لما نزلت الجملة فيه بالنداء والامر به منزلة العاقل المأمور بالتفكير كان الغرض منه اسماع الغير لاسماع المأمور لا غير كذا قيل وفيه ان هذا انما يتجه في مقام يكون الغرض فيه ترويح السامع وتزويج السامع مثلا وأما ان كان المقام مقام اطهاران المأمور في موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اصحى (١) اهتزازا وطربا

وفي التمثيل بهذا البيت نظري ساقى وعلى الثاني قول ابن بابك

جماعة جراحة الجندل اصحى \* فأتت برأي من سعاد ومسمع

بالبيت (قوله مثل قوله) أي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك (قوله جماعة جراح) جماعة متنادي قال منصوب بالاضافة لما بعد والمعنى باجماعة الارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا التي هي معظم الارض التي فيها الجارة اصحى (قوله أرض ذات جارة الخ) كذا في الاساس والذي في الصحاح ان الجندل يسكون النون الجارة وأما الارض ذات الجارة فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال ففي هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيرنا لغوي بل تفسير امراد وفي الكلام يجوز من اطلاق اسم الحال واراد ما قبله أو يقال ان ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتكون النون حشيشة مسكنة بضررة والدال هي ذكر من أحد الامرين اضافة لجراحا الى الحوسمة والجوسمة الجندل لان الاضافة الاولى سانية والثانية على معنى في أي باجماعة الارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا التي هي معظم الارض التي فيها الجارة لا معظم الجارة كالا يتجنى

وفيه نظر لان ذلك ان أقصى باللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم والا فلا يصل بالفصاحة

(قوله والسمع هدير الجاه ونحوه) اعلم أن السجع تصويت الجاه والناقعة على ما في الاماس وهو حقيقة فيها يقال صبحت الجمامة اذا نظرت في صوتها وصغت الناقعة اذا مدت حينها على جهة واحدة وأما الهدير فهو حقيقة في صوت الجاه مجاز في صوت الناقعة والجاه ما كان ذا طوق من الفواخت ولساناً ونحوهما اذا علمت هذا فقول الشارح ونحوه ان كان مرفوعاً عطفاً على الهدير رأى السجع هدير الجاه ونحو هديره وهو حين الناقعة فالأمر ظاهر وان كان مجروراً لعطفها على الجاه أى السجع هدير الجاه وهديره ونحوه من الناقعة ففيه نظر لما علمت أن اطلاق الهدير على صوت الناقعة مجاز لأن يقال ان الهدير من باب عوم المجاز وهو استعمال الخاص في العام فيراد بالهدير الذى هو صوت الجاه خاصة مطلق تصويت الشامل لتصويت الجاه والناقعة أو من استعمال الكلمة في حقيقة مجازها أو يقال يراد بالجاه نوع مخصوص منه وهو ما يطر بصبوته أو ما يلف البيوت ويقيد به أو يراد بصوته غير ذلك النوع من الجاه (قوله أى بحيث ترأى) أى فى مكان ترأى فيه سعاد وقسمه ملك منه فيث طرف مكان والباء بمعنى فى (قوله كذا فى الصراح) أى فكلام الصراح يقيد ان المجرور من بعده أى وسمع هو فاعل الرؤبة والسمع (قوله فساد ما قبل) أى ما هاله الشارح الزوونى (قوله يشهده العقل والنقل) أما النقل فاذا ذكره عن الصراح فانه يقيد ان

(١١٥)

يقضى أن الجاه من رعين هو المفعول وأما العقل فلان الجمامة اذا كانت تسمع صوت المجهوب فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها لانه بقوت سماعها بل اللاتى طلب الاسفاه فكان الواجب على الشاعر أن يقول اسمعى أو اسكتى أو أنصت فقبلت الشاهدان فان قلت شهادة العقل لاتقبل الا لو كان الغرض بسبعهما فسماع تصويتها

والسمع هدير الجاه ونحوه وقوله فأنت ترى أى بحيث ترأى سعاد وسمع صوتك يقال فلان ترى أى وسمع أى بحيث أروا وسمع قوله كذا فى الصراح فظهر فساد ما قبل ان معناه أنت موضع تر من منه سعاد وسمعت كلامها فساد ذلك يشهده العقل والنقل (وفيه نظر) لان كلام من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان تغسل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتناثر والا فلا يصل بالفصاحة

من شهود سعاد وسماع كلامها (وفيه) أى وفيما قاله هذا القائل من أن الخلو من تتابع الاضافات وكثرة التكرار يحتاج الى زيادة فى الحد (نظر) لان كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان وجبا تغلظ لاسبابها

قال فى الايضاح وفيه نظر لان ذلك ان أقصى باللفظ الى الثقل فى اللسان فقد حصل الاحتراز عنه والا فلا يصل بالفصاحة وقال عبد القاهر لاشك فى نقل ذلك الى اكثر ما هو قد يحسن اذاسم من الاستكراه قال ومما حسن فيه قول ابن المعتز

فقلت تدير الراح أبى جأدر \* علق ذنير الوجوه ملاح

ويمكن أن يكون الغرض بسبعهما اظهار نشاطها وطربها برؤية المجهوب وسماع كلامها يحصل للبلابل عند رؤية الأزارح وسماع الاوتار فهى شهادة مجرودة وقد وجد فى البيت ما يدل على أن الغرض من التصويت ما ذكر وهو ضم الرؤبة الى السماع وجعلهما من أسباب الامر بالتصويت أى لا يشك أن الرؤبة لسعاد لا تصلح سببا للسمع الجمامة وانما تصلح سببا للظهار والنشاط فاعقل شاهد عليه لانه والمعنى اسعجى أيتها الجمامة فان الدوايح للنشاط والطرب موجود وهى مشاهدة تلك المجهوب التى تغوف الازارح فى النظارة وسماع صوتها الذى يصلح على صوت الاوتار وأجيب بأن معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساده توحيد حيزه بخالف النقل وعنه مندوحة على أن ضم الرؤبة الى السماع يصلح لأن يكون سببا فى الامر بصح الجمامة لاجل سماع صوتها لان السماع مع الرؤبة الذى هو من السماع بدون الرؤبة قد وقع للمعتز وقد وجد فى البيت الخ مضموع تأمل (قوله وفيه نظر الخ) حاصله ان ذلك القائل يدعى أن كثرة التكرار وتتابع الاضافات تغسل اللفظ مطلقا فلا يسمي انخلوص منها وحاصل الرد عليه اننا لانسلم ذلك الاطلاق بل الحق المنفصل وهو ان حصل اللفظ ثقل بسبب ما ذكر من الامر من كثرة التكرار وبالفصاحة لكن الاحتراز عنهم حاصل بالاحتراز عن التناثر لما تقدم ان تناثر الكلمات عبارة عن كونها تشبه على اللسان عند اجتماعها وان كانت فصحة وان لم يحصل لللفظ ثقل بسبب ما فلا يتخلل بالفصاحة وذلك لان اخلا لهما اتجاها من جهة ما يحصل بهما من الثقل فاذا اتنى ذلك اتنى الاخلا لانه يلزم من نقي السبب المساوى نقي السبب وحيث كان الاخلا لهما فلا يصح الاحتراز عنهما

فقد دافع الاحتراز منهما بالخلاص من التنافر وان لم يوجد بهما دليل وجودهما في القرآن العزيز من غير احلالهما بالقضاة اجماعا لعدم النقل فتابع الاضافات في قوله تعالى

قلت وأين الإضافات هنا فضلا عن تباينها وانماها الضافتان \* وقد اعترض على المصنف في قوله أن أدى إلى الثقل على اللسان فقد احتار زعمه بأنه انما تقدم ما يحتر زيه عن تنافر الكلمات وهذا ليس كذلك قلت والحق التفصيل فالتنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه لأن الكلمات المتماثلة متنافرة لا ترى أن التنافر في وقبر حرب البيت انما هو من تكرار المتماثلات والتنافر الحاصل من الإضافات يتقدم ما يحتر زيه عنه وأدعى بعضهم التعقيب في تكرار هذه الضمائر وفيه نظر لأن رجوعها إلى الشيء واحد واضح فإن فرض ذلك حيث يختلف الضمائر اختلافا لا يظهر معه المعنى كان عدم الفحاحة للتعقيب لا للتكرار ثم قال في الإيضاح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكرير من الكريرين ابن الكرير يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم وهذا الحديث رواه ابن جبان في صحيحه في النوع الرابع من القسم الثالث وليس كاذرا المصنف بل يعبد كرا الكرير أو بع مرات ونهه ابن الكرير من الكريرين ابن الكرير يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم قلت هذا لا تعقله بالإضافات فإن قصده أن يستشهد به لعدم كراهية التكرار فقصه نظر لأن كل اسم يعني غير الآخر بخلاف الضمائر في بيت المتنبي فانما ترجع إلى شيء واحد ثم نقل عن صاحب بن عباد أنه كره الإضافات المتداخلة وانما الاستعمال في الهجاء كقولهم

• وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم  
ابن الكريم ابن الكريم  
يوسف بن يعقوب بن اسحق  
ابن ابراهيم قال الشيخ  
عبد القاهر قال صاحب  
إناك والاضافات المتداخلة  
فانها لا تحسن وقد كررنا  
نستعمل في الاسباء كقول  
القائل

يا علي بن هجرة بن عمارة  
أنت والله ثلثة في خمارة

(قوله كيف الخ) هذا استفهام تعجبى أى كيف يصح القول بأنهم ايجلان بالصناعة مطلقا وقد وقع أى كل منهم فى المنزل

بأعلى من جزئتي علمه \* أنت والله لطيف في حياته  
قلت وقد جعل المصنف شوهذا البيت من أروع البديع كما استره وسماه بالاطراد ولعل الجمع بين  
كلامه انه ثواب ثم نقل المصنف ان عبد القاهر قال لا شك في ثقله في الاكثر إلا اذا لطف قلت فيما  
قاله ونظر وأين تتابع الاضافات هنا وأحسن ما يستدل به على فصاحة تتابع الاضافات قوله تعالى  
ذكر سورة بكة عبد رزقيا وقد يتأخر فيه فيقال ان الاضافات هنا ترجع الى اضافتين أو اضافات فان  
ذكر الراجعة ورجعة الله مشتبه ويؤيد ذلك قول النخاعة انه رد للحال من المضاف له اذا كان المضاف جراً  
أو جزئته لانه يصير وجود الاضافة كعدمها ثم المضاف اليه ضمير ومثله أيضاً في تتابع الاضافات قوله  
تعالى فسد ما بين يدي نوحا كم صدقة وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى وقوله تعالى  
أو يأتي بعض آيات ربكم أو يأتي ربكم وقوله تعالى مثل داب قوم نوح وكذلك قوله تعالى  
كذب آيات لفرعون ان جعلنا لكاف اسما وقوله تعالى نأى آدم كما تكذبان وفي الحديث قال قوس  
أحمدكم وموضع سوط أحمدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها واذا اعتبرنا الاضافة المعنوية كان في يوم  
بأعلى خمس اضافات لان تقدير يوم آياتنا بعض آيات ربكم وقوله تعالى الله عليه وسلم فيما يحيى عن ربه  
أنا عند ظن عبدي وقديسنته بدلت تتابع التكرار بقوله تعالى ربنا أو تناو وعدتنا وقوله تعالى  
وأعف عنا وأغفر لنا ورزقنا ويمكن الجواب بأن ذلك في جملة والآيات في جعل لكن ردياً فنقول  
قوله تعالى ومن أصواتهم أو بارها وأشعارها وقوله تعالى قل ان كان آبائكم والآية وقوله تعالى  
التائبون العابدون الى آخرها **في تنبيه** قوله تتابع الاضافات لم ينسب مقصوده فيه وذكر كرميت  
ابن المعتز زليل انه يكتفي في ذلك باضافتين وفيه نظر لان في القرأتنا السنة ما لا يكاد يحصى من ذلك واذا  
أردت تحصر الرابطة قلت قد يكونه تتابع الاضافات تشروط أن تكون ثلاثاً فأكثر وأن لا يكون  
واحد منها جراً أو كلفه وأن لا يكون المضاف اليه الاخر ضميراً وأن لا يكون فيها اضافة في علم

ثم قال الشيخ ولا شك في ثقل ذلك في الأكثر لكنه اذا سلم من الاستكرام على (١١٧) ولطف وبما حسن فيه قول ابن المعتز أيضا

وعظمت تدوير الراج أيدي جاذرة  
عشاق تدوير الوجوه ملاح

ومعاجله فيه حسنا جبالا

قول الخالدي يصف غلامه

ويعرف الشعر مثل معرفتي

وهو على أن ين يدعجته

وصبر في القريض وزان ديد

نار الماعاني الفخاق منتد

وأما فصاحة المشكلم

فهى ملكة

مثل دأب قوم فوح وذ كرجة ربك عبده ونفس وما سواها فألهمها بقورها وهاونها (و) الفصاحة  
(في الملكة ملكة)

مثل دأب قوم فوح وكثرة التكرار في قوله تعالى والشمس وضحاها إلى آخر السورة في الحديث في وصف  
يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن  
يعقوب بن إسحق بن إبراهيم وهذا الحديث الشريف اشتمل على كثرة التكرار وعلى تناسل الإضافات  
لأن الإضافات تشتمل كما تقدم المتداخلة بأن يكون الأول مضافا للثاني والثاني للثالث كثال المصنف وغير  
المتداخلة كالحديث (و) الفصاحة الكثرة (في المشكلم) هى ملكة

كقول أبي سفيان لقد أمر أمر ابن أبي كبشة فليس في مثل ذلك استكرامه وانذا اعتبر في هذه الشروط  
حصل الجواب عن الآيات السابقة في تنبيهه \* اذا تأملت ما ذكره المصنف علمت أن كل هذه  
الأمور غير محالة بالفصاحة في الكلام بل في الكلمات المتعددة التي لا أساسيتها وبين أن مراده  
بالكلام ما زاد عن الكلمة في تنبيهه \* ذكر غير المصنف أمورا تعتبر في فصاحة الكلام \* منها عدم  
تتابع الأفعال وليس من ذلك قوله تعالى فاختاروا المشركين حيث وجد قومهم وخفواهم وأحضرهم  
واقعدوا لهم لتوسط الواو وتعلق كل فعل بآخر مع زيادة في الابداء والانهاء \* ومنها تتابع الصفات  
المترادفة \* ومنها كثرة اللفاظ المصغرة وكثرة التضمين أو الطباق كما ذكرنا الخفا في التلوين  
وان كان القليل من كل من هذه الأمور حسنا \* بقي على المصنف أسئلة الأول ان قوله انما لخص  
من كثرة التكرار وتتابع الإضافات موضوعه انما لخص منها معا ومقصوده من كل منهما كما  
سبق الثاني ان التكرار أقل ما يصدق عليه الاسم منه ذكر الشئ مرتين فكثرة التكرار لا تصدق  
بذكره ثالثا كثرة تكرار في شئ لولها منها علميا وقد يمنع ذلك فان الزائد من الأقل وهو ثلثة يصدق  
عليه اسم الكثرة الثالث ان المصنف ذكر في باب القصر التكرار من عيوب الكلام وكلام  
السكاكي أيضا في شرحه وذكر المصنف في الإيضاح أنه ليس بعيب وكذلك في باب الاطناب بل جعله  
حسنا فانه أحد أنواع الاطناب وجعله في باب الإيجاز عيبا والجمع بين الجميع ان منه الحسن ومنه  
التعيب ونقل حازم بن جاعة أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والمدح والهجاء ويرتب أن هذه  
المواضع وغيرها سواء في اختلاف ذلك باختلاف المقام والحال وذكر من المستحسن قول أبي تمام

كرهتمى أمده أمده والورى \* معى واذا المنعته وحدى

قال فانه لا سبيل الى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار وقال وكذلك كل ما لا يمكن التعبير عنه إلا  
بالتكرار فهو حسن قال فهذا بيت تكرر فيه سرف الخلق وتكررت فيه ألفاظ وهو يحسن قلت  
ومنه يعلم أن ما ناله بغيل فيه من الثقل انما هو للتكرار لا لاجتماع الحاء والهاء كجس أن الأثرى في قوله  
تكررت فيه سرف الخلق ولم يقل تعددت قال وبما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار يحسن وان خالف  
فيه بعضهم قول المتنبي

وجدان جدون وجدون حارث \* وحارث قتيان وقيان تراشد

فلعل مدحونه كان له قصد في ذكره الاسماء على هذا الترتيب اه وقال الخفا في أيضا في سر الصناعة  
أنه حسن لأنه لا يرد ذكر أحد المدح والابه والابن بن ريش في مدحه وقد وقع في هذا البيت فائدة  
ساذكرها في باب الأطوار من البدع وشرط الخفا في أيضا في قبح التكرار عدم فصل كلمة بينهما كقول  
له عناية فلو قلت له عناية به لم يقع ونقل عن قدامة أنه أنكر قبح تكرار اللفاظ يعني الضمائر مثل  
\* سبوح لهما منها علميا تراشد \* ص (وفي المشكلم) ثم أى الفصاحة في التكملة ملكة

(قوله مثل دأب) خبر

لحديث أرى في ذلك مثل الخ

أوبدل من الضمير المستتر

وفسح العائد على كل من

كثرة التكرار وتتابع

الإضافات بدل بعض من

كل أو أفعال يرفع أى وقع

هذا اللفظ وحسنه فافقه

الصكابة وهذا وما بعده

مثال لتتابع الإضافات

وأما قوله ونفس وما سواها

فهو مثال لكثرة التكرار

وكان الأولى أن يمثلي بالسورة

بقا مها كما مثل ان

يعقوب لما قبله من زيادة

الرد الآن يقال أنه اقصر

على هذا ألا يملأها من

التعليج بأن هذا القائل لهم

الفيور رأى خلاف الصواب

وقد اشتمل على كثرة التكرار

وتتابع الإضافات قدوله

عليه الصلاة والسلام في

وصف يوسف الصديق

الكريم ابن الكريم ابن

الكريم ابن الكريم يوسف

ابن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وعلى تناسل الإضافات لأن الإضافات تشتمل المتداخلة

بأن يكون الأول مضافاً للثاني والثاني مضافاً للثالث كمثل المصنف وغيره المضاف إلى الحديث وكثرة التكرار يحصل بذلك الشيء الثالث سواء كان المذكور ضميراً كمثل المصنف أو غير ضمير كافي الحديث (قوله وهي كيفية الخ) اعلم أن المذكرة كمن حصر والموجودات الحادثة في الجوهر والعرض وقسم الحكمة العرض إلى أقسام تسعة وهي الكم والكيف والاضافة والمقي والابن والوضوح والملئ والفعل والانفعال وسواء هذه التسعة مع الجواهر المقولات العشرة أي المقولات العشرة فقولاً جمع مقول بمعنى محمول فكل شيء محمل على شيء إلا أن يكون واحداً من هذه العشرة لأنهم جعلوا هذه المقولات الإحسان العالية للموجودات الممكنة ثم قسموها إلى قسمين نسبية وغير نسبية فغيراً النسبية الجوهر والكم والكيف وما عدا هذه الثلاثة فهو نسبة يتوقف تعقلها أي تصورها على تعقل الغير وتصوره فالجوهر ما قام بنفسه أو تقول ما شغل قدر من الفراغ والكم عرض يقبل القسمة لأنه وهو ما امتلئ كالمقادير من الخط والسطح والجسم التعليمية المارضة للطبيعة وكالزمان وإمام مفصل كالكم القائم بالعدد والزمان والكيف عرقه الشارح بقوله عرض الخ والاضافة هي النسبة المارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كالآبوة والبنوة وما لكية زيد لكذا وما لكية كذا لزيد ولما كان المتوقف عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات والمقي هو حصول الشيء في الزمان أي كونه حاصل فيه والابن حمله في المكان أي كونه حاصل فيه ككون الصوم حاصل في شهر رمضان وكون زيد في الدار والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزائه بعضها البعض كالانكسار والاضجاع أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانتكاس فانه يتوقف على كون رجليه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل في الانتكاس وبالعكس في القيام والملئ هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به ويتوقف عليه كالتخصص والتميم أي كون الانسان لا بد التخصيص أو التمام والفعل كون الشيء مؤثراً في غيره مادام مؤثراً ككون المدخن يسخن غيره مادام يسخن وكون الماطع يقطع غيره مادام قاطعاً وكون الضارب يضرب مادام ضارباً والانفعال هو تأثير الشيء في غيره مادام يتأثر مثل كون الماء مسخناً مادام مسخناً وكون زيد مضروباً مادام الضرب نازل عليه وكون الثوب مقطوعاً مادام يقطع بالاضافات والنسب عندهم أمور وجودية وأما مذهب المتكلمين فيقولون إنما أمور اعتبارية لا وجود لها لذلك يقولون الموجودات الحادثة أمواجاً وأعرض والعرض هو الكيف فقط وأما الكم والأمور (١١٨) الاضافة فليست عندهم من العرض لان العرض موجود في الخارج وهذه

### وهي كيفية راضية في النفس والكيفية عرض

ليست كذلك وقد جمع بعضهم أسماء المقولات

بقوله

عند المقولات في عشر ما نعلمها \* في بيت شمر عا في رتبة نقل لا يتوقف الجوهر الكم كيف والمضاف مقي \* أين ووضع له أن يغفل فغفل

وقد أشار بعضهم إلى أمثلتها فقال

زيد الطويل الأزرق ابن مالك \* في بيته بالاس كان متكى بيده عن لواء فالتوى \* فهذه عشر مقولات سواء ثم اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالاً لان المتصف بها يدعى على ذاتها في الزمن الخال وأنها من القوول والانتقال لقدرته على القوول والانتقال عنها فان نشئت في محلها وتقرر بحيث لا يمكن لنفسها أن التمسها بالمالئ صاحبها لها بصرفها في المداولة كيف شاء وألوانها هي غلكت من قامت به لكونها تتكثرت منه وتسمى أيضاً كيفية لأنها تقع في جواب كيف وذلك كالكتابة فانها في ابتدائها تسمى حالاً فلا تقرر وتوقف صارت ملكة (قوله وهي كيفية) أي صفة وجودية وأشار الشارح بذلك حيث لم يقل صفة إلى أن الملكة من مقولة الكيف وانما من أحد أقسام الكيف الأربعة وهي الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها الإدراك وهي أماراضة خلاوة الغسل وحرارة النار وصفرة الذهب وغيرها راضية كحكمة الخغل وكيفيات الكميات كالزوجة والفردية والاستقامة والاختناء والكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات النفس وهي الحيوانات دون ألبان والنبات كالحياة والأدراك والجهالات والعلوم والذات والالام والكيفيات الاستعدادية أي المقضية استعداداً وتتميز بالقول أثرماً ما يسببه سهولة كاللبن وأما بصوبة كالفلاحة هذا وكان الانسب للشارح في هذا المقام الالتفات إلى العرفي للذكية والكيفية لأنه أقرب إلى الفهم والكيفية عرفاً صفة وجودية والملكة عرفاً صفة وجودية راضية في النفس لان ما ذكر من التعريف لا يتعلق به لعل البلاغة وانما هو من ذهاني الحكمة ولعل الشارح ان ركب ذلك تشبيهاً للذهن (قوله راضية) أي فان لم ترسخ كالفرح واللذة والام كانت حالاً واعتراض بان الرسوخ معناه الدوام والبقا والكيف عرض وهو لا يبقى زمانين وأجيب بان القول بأنه لا يبقى زمانين قول ضعيف والحق بقاؤه أو يقال المسير ادروسه خاب رسوخ أمثلها أي توأما لفراديد قدر (قوله في النفس) أي لا في الجسم كالبياض والافلاحة تسمى ملكة والحاصل أن الكيفية إذا استقرت وثبتت في النفس قبل لها ملكة وان اختصت بالجسم عن غيرها بالكتابة والعرض (قوله والكيفية عرض الخ) أي بالاسم الظاهر مع أن الماهل للضمة إشارة إلى أن التعريف يطلق كيفية سواء كانت راضية أو لا ولو أني بالضمة لتوهم عوده على



الكيفية الموصوفة بالرسوخ التي هي الملكة (قوله عرض) هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه بل يكون تابعا للغير في التعيز أي الحصول في الحيز والمكان ومعنى تبعته للغير في التعيز هو أن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع بحيث تكون الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون مختصا بالغير اختصاصا بالتابع بالمتبع ومعنى اختصاص التابعت الخ أن يكون بحيث يصير الأول فعلا والثاني منعونا وإعمالنا هذا التعريف الذي ذكره الشارح مشتمل على جنس وعلى أربعة فصول فقوله عرض شامل لأقسام العرض التسعة المذكورة سابقا عند الحكماء والفصل الأول وهو قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير يخرج بالعرض عن النسبة التي يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهي سبعة كما مر بالإضافة والمتى والاین والوضع والمكان والفعل والافتعال وآخر إيجابها هذا القيد أغنىنا عن تعقل الغير على مذهب الحكماء من أنها وجودية وإنما هي جزئيات العرض وأما على ما قاله المتكلمون من أنها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وإنما ليست من جزئيات العرض بل من مبادئه فلا يظهر إخراجها بهذا القيد لأنهم أدخلوا في الجنس الذي هو العرض حتى يخرج بالفصل لكن هذا التعريف الحكماء القائلين أن السبب أعراض وأورده الشارح لخصه باللاذهات والفصل الثاني وهو قوله ولا يقتضي القسمة يخرج بالعرض الذي يقبل القسمة لذاته وهو الكم كالعدد وهو الكم القائم بالعدد وكذا مدر من الخط والسطح والجسم فإن الأول يقتضي القسمة طولاً والثاني يقتضي القسمة طولاً وعرضاً والثالث يقتضي القسمة طولاً وعرضاً وعمقاً والحاصل أن الخط مقدار ينقسم في جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضاً والجسم مقدار ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً وبسمى الجسم التعليمي والثلاثة أعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعرض للامتدادات الثلاثة الطول والعرض والعمق التي جعلها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له وكون الخط والجسم والسطح أعراضاً هو مذهب الحكماء أما عند أهل السنة فهي من الجواهر فالنقطة عندهم جوهر فرد وخط جوهر ينقسم طولاً والسطح جوهر ينقسم طولاً وعرضاً والجسم جوهر ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً والفصل الثالث وهو قوله والأقسام أي عدم القسمة يخرج بالنقطة والوسدة والنقطة هي نهاية الخط أي انتهائه والوحدة كون الشيء لا ينقسم وكل منهما معرض بقسمة عدم القسمة لكن إخراج الخط والنقطة والوحدة بهذا القيد مبني على أنهما أمران وجوديان وأنهما ليسا من المقولات العشرة كما هو مذهب الحكماء فاتهم (١٩٩) يقولون أن النقطة والوحدة أمران وجوديان وليسا

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

جنسين لشيء وحصرهم  
الموجودات في العشرة

مرادهم الموجودات من الاجتناس وأما عند المتكلمين فالقسمة أمر اعتباري لا وجود له والوحدة أمر عددي ونحن قد علمنا فلا يظهر إخراجها بهذا القيد لعدم دخولها تحت الجنس والنصل الرابع وهو قوله أقضية أولاً بقيد لعدم الاقتضاء مطبقاً فهو معنى قول غيره من المتقدمين أنه لا يقتضي قسمة ولا عدمها لذاته وأما بالنظر لتعلقه فقد يقتضي القسمة وقد يقتضي عدمها وإلّا كان هذا القيد متخللاً للعلم المتعلق بالمعلومات فانه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضي القسمة ولا عدمها أقضية أولاً أي بالنظر لذاته وأما بالنظر للعلوم فتارة يقتضي القسمة وتارة يقتضي عدمها فالعلم المتعلق بشئ واحد بسيط يقتضي عدم القسمة لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلق والعلم المتعلق بشئين يستلزم القسمة لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلق والحاصل أن العلم لا يصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد لأنه أن يتعلق بعلوم واحد فانه لروض الوحدة يقتضي عدم القسمة وإن تعلق بمتعدد اقتضى القسمة لروض التعدد وقد قال في التعريف أن الكيف لا يقتضي القسمة ولا عدمها فلما كان بذلك القيد في التعريف دخل فيه العلم لأنه في حد ذاته لا يستلزم القسمة ولا عدمها وإنما الانقسام وعدمه بالنظر للعلوم فإن كان العلم متعدداً ومركباً كان العلم مقتضياً القسمة أقضية ثانياً أي عرضاً وإن كان البسيط واحد بسيطاً كان العلم مقتضياً عدم القسمة أقضية عرضياً فالقيد الرابع للدلال لا لإخراج وإدخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناء على أن العلم من قبيل الكيفيات وأنه عبارة عن الصورة الحاصلة في النفس وأما قلنا أنه انفصال أي انتفاش الصورة في النفس وأنه فصل أي نقش صورة الشيء في النفس وأرسلنا فيها قبلها لوجه لإدخاله في التعريف (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية المركبة كعلم الزمان فانه مركب من الحلاوة والحوضة ولا شك أن المركب يتوقف تعقله على تعقل أجزائه وحاصل الجواب أن المراد بالغير ما كان منفكاً عن الشيء وأجزاء الشيء غير منفكة عنه واعتراض أيضاً بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية النظرية فإن تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعني القول الشارح وأجبه وذلك كمشي الإنسان وحدوث العالم وأجيب بأن المراد بالتوقف المعنى التوقف الذي لا يمكن الانفكاك عنه كالأبوة والبنوة وأما الكيفيات النظرية فتعقلها قد يحصل بدون نظر كالألم أو كشف واعتراض بأن العرض هو ما قام بغيره فهو متوقف في تعقله على الغير وقد أخذ في تعريف الكيف فيكون الكيف متوقفاً على الغير إذ التوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء ونحن قد علمنا أنهم لا يتوقف تصوراتهم على تصور الغير فهو العرض والمأخوذ في تعريف الكيف هو ما صدق العرض لأن قولنا الكيف عرض أي فرد

يقتدر بها على التعبير عن المفهوم بلفظ فصيح والمركبة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة فاعلة لا تقتضي نسبة ولا نسبة وهو مختص  
بذوات الانفس راسخ في موضوعه \* وقيل ملكة وليقل صفة لبشر بان الفصاحة من الهيات الراعية حتى لا يكون المعبر عن

من أفراد العرض ولا يلزم من توقف المقوم توقف ماصدق عليه وانما يلزم ذلك لان ذاتها الماصدق ومن الحائزات يكون ذلك المقوم عارضا لصادق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه (قوله ولا يقتضي القسمة) المراد بالاقضاء هنا الاستفهام أى لا نستلزم القسمة ولا يستلزم عدمها بل تارة يكون منقسما كمرأة أغلخ وتارة يكون غير منقسم كالعالم بالسطو وليس المراد بالاقضاء القول ولا يلزم من توقف الشيء عن التوقف مع أنه كما لا يتحتم أن ولا يرتفعان (قوله في محله) حال من الضعيف يقتضي ويكون هذا البيان الواقع لان العرض لا يقبل القسمة ولا عدمها وهو في محله اذا وجد له الا في محله والمراد بدمج الذات التي فهمها العرض وما قبل انه متعلق بالقسمة من قوه يقتضي القسمة والاقسمة على سبيل التنازع أو من باب المصدق من أحدهما فلا لا الاخرى انه لا يقتضي القسمة ولا عدمها لمحله أى المتعلقه غير دود لانه يلزم عليه أن يكون قوه اقضاء وألّا يأتى ذاتها لا فائدة فيه لدخول العلم في التعريف عما قبله وتكون النقطة والحدوة خارجين من التعريف (١٣٠) (قوله لا بدخول فيه مثل العلم بالمعلومات) أى المتعلق بجنس المعلومات فليس

ولا يقتضى القسمة والأقسام في عمله اقضاءه وألياته فخرج بالقيد الأول الاعراض النسبية مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضى القسمة الكليات وبقولنا لا واقسامه النقطة والوحدة وبقولنا وألياته يدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المختصة بالقسمة والأقسام فتقوله ملكة اشعار بأنه لو عر عن المقصود لفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح مما لم يكن ذلك راضا فيه وقوله (يقتدر بهما التعبير عن المقصود) دون أن يقول بغير

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالملكة جنس في الحد فلا يفهم إلا بفهمها هو عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة ولا عدمها في محله اقتضاء أو لباخر ج ب قولنا لا يتوقف تعقله على تعقل غيره الأعراض النسبة كالأوقية البتوة والفعل وهو كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا والافضل وهو كون الشيء متأثرا لغيره مادام متأثرا لغيره وذلك لا يين وهو حصول الشيء في المكان والمثلي وهو حصول الشيء في الزمان وغير ذلك وخرج بقولنا لا يقتضي القسمة ما يقتضي القسمة لذاته كالكليات مثل العدد والمقدار من الطول والعرض والعرض والعمق وخرج بقولنا لا عدم القسمة ما يقتضي عدمها كالنقطة التي هي مبدأ الخط وهو مقدار لا يقبل القسمة إلا في جهة واحدة ومبدأ وهو النقطة لا يقبل القسمة لأنها الواحدة كونه الشيء لا يقبل القسمة بوجه ففهم كون الشيء لا يقبل القسمة الذي هو الواحد هو لا يقبلها لذاته أيضا وقولنا في محله تصريحا لا يقبل العرض القسمة ولا عدمها في محله

بمقتدرهما على التعبير عن المقصود بالمقتضى فصح  
 بقوله فقولها ملكة أى دون  
 يقال صفة فان الملكية كيفية نفسانية وراصة  
 أن يقول صفة وهذا أفريع

على قوله أَوْ لا في تعريف الملكة وهي كبقية راحة في النفس (قوله ما لم يكن ذلك) أي ما ذكر من الملكة بمعنى الصفة وقوله (قوله إشعار) أي مشعراً أو ذاشعاً أي يختلف التعبير بصفة فاعله لا يشعر بذلك أن قلت إن في التعريف لفظ آخر صريح يخرج المتكلم عن كونه فصلاً وهو كون اللام في المقصود الاستعراق قلت لأن لامه صريح في ذلك لأن اللام في حد ذاتها محتمل للجنس بل هو الأصل وأما جعلت هنا على الاستعراق لقربة المقام وتدخني هذه القرينة فيكون لفظ الملكة أقوى إشعاراً (قوله عن المقصود) أي عن بنفس مقصوده كله ألا تدخني للتعبير عن الكل بدون الرسوم (قوله يقتدر بها) عبرة يقتدر دون بقدر إشارة إلى أنه لا بد من القدرة التامة لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ويتجمل أنه إشارة إلى أنه يكفي وجود ملكة القدرة ولو كانت بتكافؤ فاعله وقوله من قدر به أي اقتداره في الخارج العلم والحاجة فاعله يقتدر به ما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكن الاقتدار ليس بالمشارة بل بواسطة لغة عربية أي تعلم وإعماله (قوله على التعبير عن المقصود) أي خارج الملكة التي يقتدر به على استحضار المعاني كالعلم بقدره وأن في المقصود لاستعراق أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وأرادته فإن قلت أي حاجة لجل اللام على الاستعراق مع أن لفظ الملكة يعني عنه الاستعراق قلت الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستعراق ممنوع بل جواز أن يحصل لشخص ملكة بالظن إلى نوع من المعاني كالمدح أو الذم وغيره أو لوسم في الجمل على الاستعراق إشعاراً صريحاً بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير ففي كون المتكلم فصلاً

مقصود بلفظ فصيح فصيحاً إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راضية فيه وقيل يقتدر بها ولم يقل  
بغيرها يشتمل حالي النطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليم المفرد والمركب

(قوله اشعار الخ) بيان ذلك أن يقال لو قال يعبرون يقتدر لزم أن لا يسمى من (١٣١) له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحاً حال السكوت

لنفقد التعبير في تلك الحالة  
اذلالاً لقوله يعبر بها  
الاعلى أنه يوجد من  
صاحبها التعبير ومعنى  
التعريف حين ذكر يقتدر  
ملكته توجد من صاحبها  
القدرة على التعبير وهو  
صادق على الملكة التي يعبر  
بها صاحبها عن مقاصده في  
حال سكوتها فلو كان يعبر  
دون يقتدر لكان ظاهره  
مشعرًا بأنه لا بد في أن  
يسمى الشخص فصيحاً من  
التعبر بالفعل عن كل  
مقصود قصده وهذا  
التوجيه ظاهر ووجه  
بعضهم الاشعار ان المضارع  
حقيقة في الحال فتقيد  
الملكته به عما يشعر بأن  
الفصاحة للملكة في حال  
التعبر دون السكوت  
بخلاف الاقتدار (قوله  
سواء وجد التعبير) أي  
عن المقصود أي جميعه وأولم  
يوجد لفظ التعبير عن جميع  
المقصوديات لم يوجد التعبير  
عنه بالكلية أو وجد  
التعبر عن بعضه (قوله  
ليعم المفرد الخ) أي وقوله  
بلفظ دون كلام ليعم الخ  
وهذا جواب عما يقال لم  
يقبل بكلام فصيح وما يصل

اشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعم  
المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد داد غلام جارية ثوب بساط  
إلى غير ذلك

لكن هذا يخالف قولهم أن المقدار يقبلها من غير اعتبار محلها فهذا القيد لا فائدة له على هذا إلا أن  
القابل في المحل قابل لذاته والأفلا ويحتمل أن ارتباط المحل الذات وعلى هذا يحتج زعم الذي يقتضيه  
لكن باعتبار متعلقه وعلى هذا يكون مغنياً عن قولنا اقتضاء وإلا لأنه أعجازاً يقتضاه وإلا يدخل  
في الكيفية نحو العلم بالمعلومات والأرادة لفراد فان العلم باعتبار نفسه لا يقتضي قسمة ولا عدمها  
وباعتبار متعلقاته المتعددة يقتضي القسمة وباعتبار اتحاد متعلقه يقتضي عدمها فاقتضاه  
للقسمة أو عدمها لا أو لا في الذات بل ما يابى بالعرض وما ينبغي التنبيه أن ما وصف به العرض  
من اقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات فيه وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح  
فلسوفى والأفلا علوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم  
في العرض مطلقاً أنه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم إن انقسامه على مذهبه أيضاً غير ناه عن حقيقة  
تعلقه بحدود وأما قلنا أن كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ما ذكر وكان ينبغي تفسير الكيفية  
بما يفهم عرفاً وهو أنها مصفة وجودية فان اشتملت بذوات النفوس الخاطئة فهي تقاسم ثم إن  
رضخت بروج أمثالها أي بتواليها فهي ملكة فان هذا أقرب وأرتكب تفسيرها السابق لما فهم من  
تشديد الترخا بفتح وهذا كلام عرض في الذين فاز جمع لتعميم حصد المصنف الفصاحة المتكلم بقوله  
يقتدر بها على التعبير يخرج به ملكة يقتدر بها على استحضار المعاني كالعلم بقرن من الفنون وقال يقتدر

وقوله (بلفظ فصيح) يشتمل المفرد والمركب وقد اعترض على المصنف أنه يلزم أن لا يكون المتكلم هو  
الفصيح وبأنه يلزم أن لا يسمى فصيحاً حقيقة إلا حال النطق وجواب ما أن الملكة من فعل المتكلم وهو  
كالفاعل لها نطق أم سكت فان قلت بغير علم إطلاق الفصيح على من تكلم بكلام فصيح ولا ملكة عنده  
قلت والآخر كذلك فان قلت كل محمل قائم به معنى وجب أن يشتمل منه ما سكت لفتى هو الملكة  
وليفهم واعترض بأن ذكر فصاحي الكلام والملكة يعني عن ذكر فصاحة المتكلم اغناءً لحد العلم  
عن حصد العلم وليس كذلك فان أخذ الفصيح بل حصد ناصحته وقصاحته غير فصاحة كلامه ولكنه  
فهم قد ورد على المصنف أمور أخذها أنه ذكر لفظ الفصيح في حذف فصاحة المتكلم والحد لا يذ كرفيه  
شيء مشتق من المحدود ولعل جوابه أن فصيحاً المذكور في حذف فصاحة المتكلم مشتق من فصاحة  
الكلام التي قد عرفت لا من فصاحة المتكلم التي هو محدها والثاني أنه يحذف فصاحة المتكلم والملكة  
لانتوقف على التكلم بل هو بقصد حصد ما ساء نطق أم لا كما سبق والثالث أنه يلزم أن من له ملكة  
على التكلم بالملكة المفردة الفصيحة ولا ملكة له على الكلام الفصيح لا يسمى فصيحاً وهذا ان فرض  
وجوده قد يلزمه فان قلت التعبير عن المقصود لا يكون إلا بالمركب لفظاً أو تقديره فلا يمكن بكلمة  
قلت بل يمكن إذا كان المقصود التصور كقولك في حد الإنسان ناطق في تنبيهه اعلم أن كثرة الناس

(١٦ - شرح التلخيص أول)

الجواب انه انما لم يقل بكلام بل قال بلفظ لا لا يشترط أن يحذف في فصاحة  
المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالقرينة كما إذا أردت أن نطق  
على الحاسب أحناساً مختلفة لرفع حسابها أي لشد كرهه فها تقول دار الخ فغير بلفظ ليعم المفرد والمركب (قوله فظاهر) أي لكثرة  
أفراد مختلفي المفرد فانه ليس له الصورة واحدة فلذا مثل لها بقوله فكما تقول الخ

(قوله مطابقة لمقتضى الحال) أي في الجلية أي مطابقة لا في مقتضى من مقتضيات التي يقتضيهما الحال لا المطابقة التامة وهي مطابقة لسائر مقتضيات ذلك لا يشترط ذلك فإذا اقتضى الحال شيئين كأننا كبد والتعريف بغيره مثلاً وفي أحد همدون الأخر كان الكلام بلغام من هذا الوجه وإن لم يكن بلغاماً مطلقاً حينئذ تحقق البلاغة بمراعاة أحد همدون لكن من عاينها أن زيد بلاغة لأنها أن زيد مطابقة لمقتضى الحال كذا في القنري وفي عبد الحكيم أي مطابقة لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة كإصر حبه في التلويح وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغة كلام الباري تعالى لأن قدرته لا تقف عند حد فهي ماحلة لا زيد ما وحده في كلامه من مقتضيات لأن لا يربطد طاقة المتكلم أو مخاطب أه كلامه أو قلت إن هذا التعريف غير مانع لصدق على الكلام المشتمل على التأكد كذا في مقتضيه الحال مثلاً ولا قصد لقلنا مع أنه ليس ببلغام تصريحهم بوجوب قصد إلى الخصوصية في الكلام البليغ قلت الإضافة في قوله مطابقة الكلام للكامل أي المطابقة الكاملة وهي المقصودة فقوله لمقتضى الحال أي لناسب الحال لا موجه الذي يمنع تحلقه عنه وأما إطلاق عليه مقتضى لأن المستحسن كالمقتضى في نظر البلغاء والمراد عينات الحال لخصوصيات التي يصح عنها في علم المعاني كما يدل عليه كلام الشارح دون كفيات دلالة اللفظ التي تشكل (١٣٣) بهاعلم البيان إذ قد تحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كفيات الدلالة بأن

(والبلاغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته) أي فصاحة الكلام والحال هو الأمر الذي لا يتكلم

يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤيداً للعلم بدلالات وضعية أي مطابقة غير مختلفة بالوضوح وانفقاء نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح وانفقاء لا بد في بلاغة الكلام من رعاية كفية الدلالة أيضاً كما ستره تخافيل ليس مقتضى الحال مخصوصاً بما يصح عنه في علم المعاني بل أعظم من الخصوصيات التي يطلع عليها في علم المعاني وكفيات دلالة اللفظ التي

ولم يقل بغير إشارة إلى أن من فيه الاقتدار على التعبير فهو صحيح ولم يعبأ أصلاً والمراد بالقدرة القريبة للشارع العلم والحياة يقتدر بهما على التعبير لأن الاقتدار بهما ليس بالمباشرة بل بتوسط سلفية عربية أو تعلم وممارسة وقوله بلطف فصيح أعظم يقل كلام فصيح لثابتوه من اختصاص المقصود المعبر عنه بالمعنى الاسنادي فالعبر عن المقصود الاسنادي هو كالأخبار عن قيام زيد بقوله لثابت قائم وهو ظاهر والتعبير عن المقصود الذي ليس بآسنادي كان شغل الغرض عن معرفة الناطق أو السامع عدد أسماء مختلفة وأسماءها يقال بساط قوب فرس سفسف أي آخرها فافترض من ذكرها مرة فعددتها وأسماءها ولا يحتاج إلى تحمل فعددتها وأسماءها المبلغ كون المقصود تركيب السناد نادماً وان كان هو مقتضى الصناعة النوية لأن الغرض حاصل بغير استقصاء أسماءها مفردة وهو أن يعرف عددها السامع أو الناطق وأسماءها فإذا استقصيت معجوبة بعددتها فعدد عرف عددها وأسماءها ثم عرفت البلاغة وقد تقدم أنها تختص بالكلام والمشكل فقال (والبلاغة في الكلام) هي (مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته) بمعنى أن الحال الذي هو أمر يقتضي أن يؤثر في الكلام على صفة مخصوصة ذكرها لفصاحته حيث كانت حدثاً واحداً وذكرها واحداً كثيرة ترجع إلى ما ذكره المصنف في فصاحته المتكلم لم أر التطويل بذكرها ص (والبلاغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته الخ)

بشكل بهاعلم البيان فإنه لا بد في البلاغة من رعاية النسخ شيء كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كفيات ش دلالة اللفظ كذا في عبد الحكيم (قوله مع فصاحته) حال من الضمير المجرور في مطابقتها الذي هو فاعل المصدر وإنما اشترط المصنف هذا الشرط الأخير مع أنه لم يذكره كصاحب المفتاح لأن البلاغة عنده لا تحقق إلا بتحقق الآخرين وتظاهرها أن الفصاحة لا بد منها مطلقاً سواء كانت معنوية وهي الخواص عن التعقيد المعنوي أو لفظية وهي خاوص اللفظ من التناثر والغريب وضعف التأليف ومخالفة القياس وهو كذلك على التحقيق (قوله والحال هو الأمر الخ) هذا شروع في بيان معنى المضاف إليه ثم بعد ذلك بين معنى المضاف وهو لمقتضى \* وأعلم أن التركيب الإضافي يحتاج فيه إلى معرفة الإضافة لأنها تجزئة الجزء الصوري وإلى معرفة المضاف والمضاف إليه لأنهما بمنزلة الجزء المبادي لكن جرت عادتهم بأنهم لا يتعرضون لتعريف الإضافة للعلم بأن معنى إضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف إليه مثلاً مقتضى الحال معناه ما يختص بالحال باعتبار كونه مقتضى لها وقد تقدم تعريف المضاف إليه لأن معرفة المضاف من حيث أنه كذلك تتوقف على معرفة المضاف إليه فإن قلت معرفة المضاف إليه من حيث أنه كذلك تتوقف على معرفة المضاف فلم تعتبر هذا الخفية قلت لأن الإضافة لتقسيم المضاف إلى المضاف إليه (قوله هو الأمر الذي لا يتكلم الخ) أي سواء كان ذلك الأمر داعياً له في نفس الأمر أو غير داعٍ له في نفس الأمر فالاول كالوكان مخاطب منكر القيام بزيادة حقيقة فإن الإنكار أمر داعٍ في نفس الأمر إلى اعتبار المتكلم في الكلام الذي يتوعد به أصل المراد خصوصية والثاني كالوزل المخاطب غير المتكلم منزلة المنكر فإن ذلك الإنكار التفريل

أمر دأع إلى اعتبار المتكلم بخصوصية في الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى المراد لأنه دأع بالنسبة للتكلم الذي يحصل منه التخييل لأنه دأع بالنسبة لما في نفس الأمر ألا انكار في نفس الأمر يظهر لك أن الحال هو الأمر الدأع للتكلم مطلقاً وهذا بخلاف ظاهر الحال فإنه الأمر الدأع في نفس الأمر لا اعتباراً بالتكلم بخصوصية فهو أخص من الحال (قوله أني أن يعتبر) أي لا يلاحظ قصد وأشار الشارح بهذا إلى أنه لا بد في بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للتكلم ولا يكتفي في البلاغة حصولها من غير قصد فإن وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ولا يقال للكلام حينئذ أنه مطابق لمقتضى الحال (قوله مع الكلام) أن قلت إن الخصوصية في الكلام ومشتل عليها فالأولى أن يقول في الكلام لأن مقتضى أن الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط قلت أنما يرجع لأنه قيد الكلام بالفرد لأصل المعنى ولا شأن بالخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضعة معه وإنما قيد الكلام بهذا التقيد الهجوع إلى إثارة مع على إشارة إلى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائداً على أصل المعنى المراد أن قلت إن الحال قد يقتضي إيراد الكلام مقصراً فيه على أصل المعنى كما إذا كان الخاطب بليداً وأخالي الذهن فإين الزيادة على أصل المعنى قلت للاقتصار على أصل المعنى والتجريد هنا خصوصية زائدة على أصل المعنى لأن أصل المعنى يؤدي مع التجريد والاقتصار ويؤدي مع علمه فالعبر بدو حيث قد خصوصية زائدة نفهم السامع بلاغة المخاطب أو عدم انكاره والحاصل أن الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ كعدمه إنما كيدو كالأطلاق ولهذا أورد الشارح كلمة مع دون في الوهمة للجزئية (قوله خصوصية) معقول (١٣٣) يعتبران قرئاً بالنسبة للفاعل ونائب فاعله

أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد بخصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكد مقتضى الحال وقولنا أنه زائد في الدار مؤكداً بأن كلام مطابق لمقتضى الحال

تناسيه كالانكار مثلاً إذا اقتضى أن يورد الكلام مع صاحب ذلك الانكار مؤكداً فالكلام الموصوف بالتأكد كيدمتضاه وهو كلى يصدق على قول القائل إن زيدا قائم أو زيد والله أنه قائم وأما أشبه ذلك فإذا قيل في حال الانكار أن زيدا قائم فهذا كلام جزئي مطابق لذلك الكلام الكلي لكونه من مفرداته وما حصر أن يقال الكلي يطابق الجزئي بصح عكسه وهو أن الجزئي يطابق الكلي لأن المطابقة نسبة لا تعقل إلا بين شيئين فطابقة هذا الجزئي لذلك الكلي الذي هو مقتضى الحال فإن كلام جزئياته ش هو حق عن الشرح وللتقدمين في البلاغة رسوم وأهية قبل لحدة ذلك وقيل معرفة الوصل من الفصل فتقولون أن بنى ونه في مواد البيان عن الفارسي وقيل لا يجوز من غير جزئ والأطباء من غير غلط وقيل اختيار الكلام وتصحيح الأقسام وقيل قليل يفهم وكثير لا يسأم وقيل الإشارة إلى

قال الأمر إلى أن الخصوصية بالضم صفة والفتح مصدر والمناسيب هنا الصفة (قوله وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزئاً من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرفة جزئاً في التعريف بل هو تفسير لضاف بعد تفسير المضاف إليه ثم إن الضمير راجع للخصوصية وقد كبره باعتبار الخبر لأن الضمير أوقع بين مذكر ومؤنث جازئ كبره وتأنبه والأولى ما عاها والخبر يؤيد قوله بعدوالتأكد كيد مقتضى الحال أذكروا كما عاها على الاعتبار وقالوا اعتباراً للتأكد كيد مقتضى الحال أو راجع للاعتبار الآخر من يعتبر على هذا جعل الاعتبار مقتضى الحال مباغلة على حد زائد عدل وذلك لأن مقتضى الحال هو الخصوصية العترة لا نفس اعتبارها لكن لما كان اعتباراً أمراً لا يمتنع في البلاغة لو بلغ فيه حتى أنه جعل مقتضى الحال (قوله مثلاً) مفعل مطلق إن أراد به التثنية وعامه محذوف أي أمثل كالمثلاً أي مثلاً ومفعول به إن أراد المثال أي أمثل كالمثلاً أي مثلاً (قوله كون المخاطب الخ) الأولى انكار المخاطب الحكم (قوله يقتضي تأكيد الحكم) أنما أظهر في محل الاضمار ولم يقل يقتضي تأكيد خوفه من عود الضمير على الحال وقوله والتأكد كيد مقتضى الحال لم يقل وهو مقتضى الحال مع أن محل الضمير لتقدم التأكد كيد خوفه من عود الضمير على الحكم (قوله والتأكد كيد) المناسيب التفرع بآله أي فالتأكد كيد الذي يقتضيه الانكار مقتضى الحال لأنه فرد من أفراد الخصوصية المذكورة في قوله خصوصية ما (قوله وقوله) أي للمخاطب المنكر (قوله مؤكداً بأن) حال من قولك (قوله مطابق لمقتضى الحال) بمعنى أنه مشتغل عليه إذ لا شأن أن قولاً أن زيدا في الدار يشتمل على التأكد وليس المراد أن يكون مطابقاً لمقتضى الحال أنه من جزئياته ألا يصدق عليه أي لا يحمل عليه ضرورة أن مقتضى الحال هو التأكد وهو لا يحمل على قولك أن زيدا في الدار فلا يقال أن زيدا في الدار أن كيد فقد علت أن المراد بالمطابقة على ما ذكره هنا الاشتغال

أن قرئاً بالبناء للفعول وما لتأكيد العموم والخصوصية بضم الظاهران المسرا دهما السكتة والمزبة المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر حرص كالعموم مصدر عم فالحققت بهاء النسب والمصدر إذا خلق به ياء النسب صار وصفاً وأما الخصوص بالفتح فهو صفة كضرب والصفة إذا خلقها بياء النسب صارت مصدراً كالضاربة والمضربية

لا مصطلح للمنطقة الذي هو الصدق بخلافه على التحقيق إلا في أن معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقق ذلك) أي المطابقة ومقتضى الحال أي بيانه على الوجه الحق وفي هذا إشارة إلى أن ما ذكره أولاً كلام ظاهري وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم أن مقتضى الحال على ما تقدم الخصوصية وأن معنى مطابقة الكلام لذلك مقتضى اشتباهه على تلك الخصوصية وأما على هذا التحقيق فمقتضى الحال هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية ومعنى مطابقة الكلام لذلك مقتضى كون الكلام الجزئي الصادر من المتكلم الذي يلقبه للمخاطب المشتمل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه الحال فإن ذلك مقتضى صادق عليه ففي المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لغيره ما على ما قبله وأما معنى الحال فلم يختلف فيه بل هو على كل ما لا امر له الذي للشيء أن يعتبرا (قوله أنه) أي المثال المذكور أعني قوله أن زيدا في الدار (قوله الذي يقتضيه الحال) أي لأن الحال المذكور أعني الانكار يقتضى كلاماً مؤكداً بطلان كيداً لا كيداً مخصوصاً كان ومن جزئيات ذلك أن زيدا في الدار (قوله وهذا) أي المثال المذكور أعني الكلام الجزئي وهو قوله أن زيدا في الدار (قوله مطابق) أي للكلام المؤكد بآي مؤكد كان وهو الذي يقتضيه الحال أعني الانكار (قوله معنى أنه) أي الكلام الكلي المؤكد الذي هو مقتضى الحال وقوله صادق عليه أي على هذا الجزئي أي محمول عليه أي بصرفه عليه لكونه جزئياً من جزئياته والحاصل أن (١٣٤) مطابقة هذا الجزئي لذلك الكلي بمعنى كونه جزئياً من جزئياته هي البلاغة

ففي هذا أقول المصنف  
مطابقة الكلام الخ أي  
كون الكلام جزئياً من  
جزئيات مقتضى الحال  
بحيث يصح جعل مقتضى  
الحال عليه (قوله على  
عكس الخ) متعلق بمحذوف  
أي وقولنا هذا أي  
الجزئي مطابق لجزءه على  
عكس ما يقال أي على عكس  
ما يقوله أهل العقول أن  
الكلي مطابق للجزئيات  
وذلك لأنه استدل بالمطابقة  
إلى الجزئي وجعل المطابق  
بالفعل هو الكلي وأما أهل

مكيف خارجاً كما تكيف به كايه ذهناً من التأ كيد مشاهي البلاغة وقد يطلق مقتضى الحال على  
كيفية الكلام التي هي نفس التأ كيد مثلاً المناسبة لذلك الحال والخطب في ذلك سهل وهذا المعنى  
الذي يشهد به ما توهم من أن قولهم أن خصوصية هذا الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع قولهم  
أن التأ كيد مثلاً مقتضى الحال يلزم منه مطابقة الشيء لنفسه هو المقرر في المطول في تفسير علم  
المعاني ولا يخفى أن اعتبار الكلي والجزئيتين المطابق والمطابق يقع البديهي في هذه التوهم سواء  
اعتبر ذلك في الخصوصية أو في الكلام تأمله فهم هديلان مقتضيات الأحوال وتحققها على وجه  
الاجمال الموجب للتشوق إلى الوقوف عليها تفصيلاً كما يأتي بعد قوله (وهو) أي مقتضى الحال  
المناسب لخصوصية فيه أو تلك الخصوصية بعينها (مختلف) باختلاف الأحوال المقتضية له  
المعنى بلمحة تدل عليه وقيل الابتجاز مع اللفهام والتصرف من غير اشتجار وقيل ادوال المطالب واقتناع

المعقول حيث قالوا الكلي مطابق للجزئي فقد أسندوا المطابقة للكلي وجعلوا المطابق بالفتح والجزئي في ثم إن هذا  
العكس انما هو بالنظر اللفظ وأما بالنظر للعنى فلا عكس لاستواء التعبير في أن المراد بالمطابقة صدق الكلي على الجزئي ووجهه عليه بأن  
تقول أن زيدا في الدار كلام مؤكّد وزيدان وكان الحمل الشارح على تلك المخالفة الأفضلة ظاهر قول المصنف مطابقة لمقتضى  
الحال فجعل الكلام الجزئي مطابقاً لاسم مفعول ومقتضى الحال مطابقاً لاسم مفعول (قوله في الشرح في تعريف الخ) لا يقال أن فيه تعلق  
حرفي بوجه صدق اللفظ والمعنى بعامل واحد لأن أحدهما متعلق بإرجاع والاخر متعلق بما ذكرنا وأن أحدهما متعلق بذكر كونه مطلقاً  
والآخر متعلق به وهو مفيد وحيث لم ينفقاً بعامل واحد لأن الشيء الواحد يختلف بالاطلاق والتقييد أو يقال أن قوله في تعريف الخ  
بدل من قوله في الشرح يدل بعض من كل وجهين فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور لأن البدل على نية تكرار العامل وبعد هذا  
كله فالذي حققه الشارح في كبره أن مقتضى الحال هو الخصوصية وأن المراد بالمطابقة الاشتغال لا مصطلح المنطقة الذي هو الصدق  
فالذي حققه هنا خلاف ما حققه هناك (قوله وهو مختلف) هذا تمهيداً لخصب مقتضيات الأحوال وتحققها على وجه الاجمال الموجب  
للتشوق إلى الوقوف عليها تفصيلاً كما يأتي بعد وحاصل ما ذكرنا أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة لأن مقتضياتها بالانكسار التي هي  
الأحوال التي يعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتاً وانما يختلفان اعتباراً كما سيذكره الشارح وانما عبر في العبارة بالمقامات  
إشارة إلى أنهم متحدان ذاتاً ووجه ظاهر إنتاج العلة للعقول

(قوله فان مقامات الكلام) أى الامور المقضية باعتبار خصوصية ما فى الكلام (قوله متفاوتة) أى مختلفة وإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الاحوال لان اختلاف الاسباب فى الاقتضاء موجب لاختلاف المسببات فان قلت ان تعليل المصنف المذكور يقتضى أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى مع أنه قد يختلف المقام ويختلف المقتضى وذلك كالتعظيم والتحقير فان كلامهما مقام بغاير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف فان حذف المسند له يكون لهما موصو عن لسانك تعظيما أو اياه موصون لسانك عنه تحقيرا كما بأتى قلت ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها (١) لهما من حيث ذاتهما وقد دهاوا غاير المراد اختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بان يقتضى أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ولاشك أن اختلاف الاقتضاء موجب لاختلاف المقتضى والتعظيم والتحقير يختلفان بحسب الاقتضاء بل بحسب ذاتهما وحيث قد لا يتوجه النقص (قوله لان الاعتبار) المراد به الشيء المعتبر وهو الخصوصية وهو علة العلية أى واعيا وأوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ أى لان الامر المعتبر أى لان الخصوصية المعتبرة لا لاقتضاء هذا المقام فى نفس الامر تغاير الخ فالتأ كيد المعتبر اللائق بتمام الانكار يغاير عدم التأ كيد المعتبر اللائق بتمام خلو ذهن فالتأ كيد وعدمه وهما مقتضى الحال متغايران والمقام وهو الانكار وخلو ذهن متغايران أيضا وليس علة للهِلغاقى هى اختلاف المقامات لتلايلهم الدور (قوله وهذا) أى مغايرة هذا الاعتبار اللائق بهذا المقام لذلك الاعتبار اللائق بتمام آخر (قوله عين تفاوت الخ) لوقال عين اختلاف الخ لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير الخ) علة لتولده وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال وفى هذه العلة إشارة الى دفع ما يرد على ظاهر المصنف من أن الدليل لم يطابق الذى ولم تحصل المطابقة الاوقال لان الاحوال متفاوتة وحاصل الجواب أنهم امتدحوا بالذات (١٣٥) لان كلامهما عبارة عن الامر الدائى الى اراد الكلام

فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار اللائق بهذا المقام بغاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام اتعاها موجب الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال كونه مائلا لورد الكلام فيه وفى المقام كونه محلا

(فان مقامات الكلام) أى الاحوال المقضية لتخصصيات فيه (متفاوتة) فى مقتضاها كما اختلفت فى حقائقها وذلك أن تبين الاسباب فى الاقتضاء يؤذن بتبين المسببات فان الاعتبار الذى هو الشيء السامع (٢) وقيل تصحيح الاقسام واختيار الكلام وقيل وضوح الدلالة وانها الفرصة وحسن الإشارة نقل أكثر ذلك فى مواد البيان وقال محمد بن الحنفية قول نضر العقول الى فجهه بأيسر العبارة

كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لتكون المقامات والاحوال واحدا بالذات (قوله وهو) أى الاعتبار وقوله أنه أى الحال والشأن توهم الخ وحاصله أن الامر الدائى لا يراد بالكلام ملتصقا بخصوصية ما إذا توهم فيه كونه مائلا لذلك الكلام يسمى حالا وإذا توهم فيه كونه محلا يسمى مقاما وانما ايعار الشارح بالتوهم لان المقام والحال أعنى الامر الدائى لورد الكلام ملتصقا بخصوصية ما كالانكار الذى هو سبب لورد الكلام مؤ كداليس فى الحقيقة زمنا أو لا مكانا وانما ذلك أمر توهمى تخيلى ووجه توهم كون ذلك الامر الدائى لتخصصية زمانا أو مكانا أنه لا بد لذلك الامر من زمان ومكان يقع فيه مائلا وهو مطابق لزمان الذى يقع فيه ولمكان الذى يقع فيه أى أنه بقدره مائلا لا بدعى ما لا يتقص عنه بما فيه اعتبار مطابقته لزمان توهم أنه زمان فسمى حالا وباعتبار مطابقته لمكان توهم أنه مكان فسمى مقاما وانما اختبر لفظ المقام دون غيره من أسماء المنكس كالحلجس والمضجع ولفظ الحال دون غيره من أسماء الزمان كالنتقبل والماضى لان اليلغاء كانوا يشككون بالكلام المبلغ من خطب وأشعار وهم فائزون فأطلق المقام على الامر الدائى لانهم بلا حظونه فى محل قيامهم ولان هذا الكلام انما يؤدى فى حال الانكار مثلا لا قبله ولا بعده وانهم خصوا الحال من بين الازمنة الثلاثة لان الأوسطها وخير الامور وأوسط فناسب أن يعبر عن ذلك الامر الذى تتوقف عليه البلاغة كذا قرر بعض الافاضل فى وجه اختيار هذين اللفظين وهو بقيد المراد بالحال الزمان وأن المقام اسم مكان وقال غيره الحال فى الاصل ما عليه الانسان من الصفات والمقام بمعنى الرتبة وليس الحال أحد الازمنة الثلاثة وليس المراد بالمقام اسم مكان وانما يسمى الامر الدائى كالانكار بالحال لانه مما تتغير ويتبدل كالحال الذى عليه الانسان من غضب أو رضا أو لانه صفة وحال من احوال الانسان وسبب بالمقام لان مراتب الكلام تتفاوت بالاحوال كما أن مراتب

(١) قوله لهما كذا يحذف الخوفاً والمضى على حذفه تأمل (٢) قوله وقيل تصحيح الخ هو مكر مع ما قبله بستر كسبه محصية

مقام التشكيرو بيان مقام التعريف ومقام الاطلاق بيان مقام التقييد ومقام التقديم بيان مقام التأخير ومقام الذكر بيان مقام الحذف ومقام القصر بيان مقام خلافة

الرجال ودورياتهم متفاوت بالمقامات (قوله وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف الآتي فقام الخ فاهم الإشارة راجع لما يأتي كإبداله كلام الشارح في المطول حيث قال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع إشارة أجنبية لضبط مقتضيات الاحوال اه أو يقال ان الإشارة لما سبق باعتبار أنه وسيلة وتهدى لما يأتي تأمل (قوله إشارة أجنبية إلى ضبط مقتضيات الاحوال) المراد بضبطها حصصها وعدها وذلك لأن المصنف حصص مقتضيات الاحوال في أقسام ثلاثة ما يتعلق بأجزاء الجمله وما يتعلق بالجلتين فصاعدا وما لا يخص بشيء من ذلك بل يتعلق بهما معا من تباين هذه الأقسام على هذا الترتيب فأشار إلى القسم الأول بقوله فقام كل الخ وإلى الثاني بقوله ومقام الفصل ببيان مقام الوصل وإلى الثالث بقوله ومقام الإيجاز إلى قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام وإنما كان كلام المصنف مشيراً لضبط المقضيات وليس مبرحاً في ذلك لأن مدلوله الطائفي ضبط المقامات المضافة إلى مقتضيات الاحوال التي هي التشكيرو الاطلاق وما به وضبط المضافات إلى أمور يستتبع ضبط تلك الأمور المضاف إليها وإنما كانت تلك الإشارة أجنبية لأنه لم يكن مجال تلك المقضيات مثلاً التشكيرو المقضيات ولم يكن المصنف هل محل المسند (١٣٩) إليه أو المسند وكذلك الاطلاق لم يكن محل هل هو الحكم أو المسند إليه أو المسند أو مستقله وكذا

وفي هذا الكلام إشارة أجنبية إلى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحال (فقام كل من التشكيرو الاطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلافة) أي خلافاً كل منها

المعتبر في المقام ليكون مقتضى له كالتأكيده باعتبار مقام الإنكار بغير الاعتبار بالذوق بمقام غير الإنكار مثلاً وهو عدم التأكيده فتقرر به هذا ان المقام والحال شيء واحد وكذا الاعتبار ومقتضى الحال كما يأتي وأنه لا فرق بين المقام والحال في الحقيقة بل الفرق بينهما بالوهم فإذا توهم في سبب ورود الكلام بخصوصية ما كونه زماناً لذلك الكلام متى حالته في الزمان بسرعة وإذا توهم فيه كونه عملاً فهي بمقام ومختلفان أيضاً في الاستعمال فالمقام يستعمل مضافاً للمقتضيات فيقال مقام التأكيده كمثل الحال يستعمل كثيراً مضافاً للمقتضى فيقال حال الإنكار فالأضافة بيانية ثم أشار إلى تحقيق مقتضيات الاحوال وضبطها أجنبياً كما أشير إليه وهي ثلاثة أقسام ما يتعلق بأجزاء الكلام وما يتعلق بكلامين فأكثر وما يتعلق بهما معا من تباين هذه الأقسام على هذا الترتيب بقوله (فقام كل من التشكيرو الاطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلافة) أي خلافاً كل من تلك الأمور فقام تشكيرو المسند إليه والمسند

يقال في الباقي ما هنا كلام أجنبي يفصله ما يأتي في علم المعاني (قوله وتحقيق) مقتضى الحال عطف على إشارة أي وفيه تحقيق أي تبين وتعيين حيث قال فقاماً يأتي مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال وقول الشارح مقتضى الحال اظهر في محل الازهار خوفاً من توهم رجوع الضمير للاحوال أو قال لها (قوله فقام كل من التشكيرو الخ) صرح بالتشكيرو وما بعده لأنه الأصل ولقاء

وقال بعض أهل الهدى النظر بالحجة والمعرفة بواقع الفرصة وقيل إجماع اللفظ بأشباع المعنى وقيل معان كثيرة في ألفاظ قليلة وقيل أصابة المعنى وحسن الإيجاز وقال الخليل كلمة تكشف عن البغية وقيل بالإبلاغ المتكلم حاجته بحسن فهم السامع وقيل ان تفهم المخاطب بقدر فهمه من غير تعب عليك

في قوله فقام لتفصيل أول التعليل (قوله بيان مقام خلافة) أي فلا يكون مقام مناسبه التشكيرو ومقابله ولا مقام مناسبه الاطلاق ومقابله وهكذا (قوله أي خلافاً كل منها) فيه إشارة إلى أن خبره خلافة عائداً على كل لكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضي أن مقام كل واحد من التشكيرو وما به بيان مقام خلافاً كل واحد من المذكورات فيكون مباناً لمقام خلافاً نفسه وخلافاً غيره معاً وهذا باطل لأنه إنما يبين مقام خلافاً نفسه فقط ولا يبين مقام خلافاً غيره لأن من جهة خلافاً غيره نفسه فليس بمبانة الشيء لنفسه وهو باطل فيكون الأول في التفسير أن يقول أي خلافاً نفسه ويكون الضمير عائداً على الواحد مما ذكر في ضمن كل ذلك التنوين عوض عن المضاف إليه أو يقول أي ما تلقاه وأجيب بأن المراد بخلاف كل منها الخلف الموصوف بوصف التقابل والتضاد حينئذ فيصح الكلام لأن كل من التشكيرو وما به مقامه بيان خلافاً مقام كل واحد مما يقابل نفسه وأما خلافاً كل عملاً يقابل نفسه فلا يبيانه وأجيب بجواب آخر وحاصله أن الضمير في قول الشارح أي خلافاً كل منها راجع للاربعة المذكورة وهو من مقابلة الجمع بالجمع وفيه توزيع فكانت قال أي مقامات هذه المذكورات تبين مقامات خلافاً لها ومقابله الجمع بالجمع يقتضي القسمية على الأحاد على حدركب القوم وواهم أي كل واحد كركب ذاته فيقول الأمر إلى قولنا فقام التشكيرو بيان مقام خلافاً من التعريف وهكذا وإلى هذا أشار الشارح بالغناية كذا أجاب بعضهم ورد عبد الحكيم بأن التوزيع لا يصلح في السلك الإفرادي وإنما

وقيل



بضم ذك في الكل المجموعى الآن يتقدم مضاف اليه اللفظ كل جمعا معرفا أى مقام كل الامور المذكورة بين مقام خلاف كاه الفصح  
التوزيع ويكون التعيين موكولا الى السامع والاحسن في الجواب عن ذلك الاشكال أن يقال ان كلمة دخلت على الشئين بعد ثبوت  
التخالف بينهما فالاصل تقدم التنكير والاطلاق والذكر والحذف كل واحد بيان مقام خلافة (قوله الذى يناسبه تنكير المخرج) هذا تفسير  
لوجه اضافة المقام الى التنكير وانتهى معنى هو اذا اضافة لا يفيهما من مناسبة بين المتضادين ولم يفسر المقام ولا التنكير مضافا لعدم  
احتياجهما وقوله تنكير المسند اليه أو المسند نحو رجل في الدار قائم وزيد قائم ونحو جابر رجل وجابر يد (قوله الذى يناسبه التعريف)  
أى تنريف المسند اليه أو المسند نحو زيد قائم وزيد القائم (قوله ومقام اطلاق الحكم) أى النسبة الحاصلة بين المسندين والمراد  
باطلا خلاص من المقيدات نحو زيد قائم أى بيان مقام تقييده مؤكدا نحو ان زيد قائم أو بأداة قصر نحو مؤيد اقام أو انما زيد قائم  
(قوله أو المتعلق) أى والمقام الذى يناسبه اطلاق المتعلق أى تعلق المسند بمفعوله كعقل الفعل بالمفعول نحو ضرب زيد أى بيان مقام  
تقييده مؤكدا أو بأداة قصر نحو لا ضرب من زيد أو الله ضرب زيد عر أو زيد بالقسم تأ كيد تعلق الضرب بعمره لا تأ كيد وقوع الضرب  
من زيد أو لا كان تأ كيد الحكم ونحو ما ضرب زيد الاعسر أقصر الضرب الصادر من زيد على عمره وظهور ذلك أن المتعلق غير الحكم لان  
المراد بالحكم الاسناد أعني تعلق المحكوم به بالحكم عليه والمراد بالمتعلق تعلق المحكوم به بمفعوله غير المحكوم عليه كعقل الفعل بمفعوله  
ولاجل كونه غير موصى عطفه عليه أو (قوله أو المسند اليه أو المسند) أى والمقام الذى يناسبه اطلاق المسند اليه أو اطلاق المسند  
أى خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو زيد قائم بين مقام خلافة (١٣٧) وهو مقام تقييد المسند اليه بتابع نحو زيد

الطويل قائم ومقام تقييد  
المسند بتابع نحو زيد  
رجل طويل (قوله أو  
متعلقه) أى والمقام الذى  
يناسبه اطلاق متعلق  
المسند أى اطلاق مفعوله  
وخالوه عن التقييد بتابع  
بيان مقام تقييد المتعلق  
بتابع فالاول نحو زيد  
ضارب رجلا والثاني  
نحو زيد ضارب رجلا  
طويلا (قوله تقييده

يعنى أن المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند بين المقام الذى يناسبه التعريف ومقام اطلاق  
الحكم أو المتعلق أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه بيان مقام تقييده مؤكدا أو بأداة قصر أو تابع  
أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك  
بيان مقام تعريف كل منهما كقولنا زيد القائم ومقام اطلاق الحكم بين المسندين بين مقام تقييده  
مؤكدا كأن زيد قائم أو بأداة قصر كأن زيد قائم وكذا مقام اطلاق تعلق المسند ان كان فصلا بفاعله أو  
مفعوله مثلا بين مقام تقييد ذلك التعلق بأداة قصر كقام الا زيد وما ضربت الاعرا وكذا مقام اطلاق  
المسند اليه أو المسند بين مقام تقييد كل منهما بتابع كزيد الطويل رجل صالح وكذا مقام اطلاق  
متعلق المسند ان كان فعلا أو مستقيا بين مقام تقييد ذلك التعلق بتابع أو المسند المتعلق به بشرط أو  
مفعول كقولنا في تقييد المتعلق بتابع أنما ضرب أو ضربت زيد الطويل وفي تقييد المسند المتعلق به  
وقيل حسن العبارة مع صحة الدلالة وقيل دلالة أول الكلام على آخره وارتباط آخره بأوله وقيل القوة  
على البيان مع حسن النظام وعن الخليل أيضا البلاغة ما قرب طرفاه وبعد منتهاه وقال ارسطو ليس

مؤكدا أو بأداة قصر راجع لكل من اطلاق الحكم والمتعلق وقوله أو تابع راجع لاطلاق المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله أو  
شرط) هذا راجع للمنفقط أى أى مقام اطلاق المسند وخلوه عن التقييد بشرط نحو زيد قائم بين مقام تقييده بمفعول قائم ان  
قام عرو ولا بد أنه يعقل في جانب المسند اليه أيضا التقييد بشرط نحو القائم ان يقوم زيد عرو لان ذلك يرجع لتقييد المسند لان المسند  
اليه الال الموصولة والمقدولة وهى مسندة لضرب ال (قوله أو مفعول) راجع للثلاثة الاخيرة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه أى  
أن المقام الذى يناسبه اطلاق المسند اليه أى خلوه عن التقييد بمفعول نحو جاء الضارب بين مقام تقييده بمفعول نحو جاء الضارب  
زيد والمقام الذى يناسبه اطلاق المسند نحو زيد ضارب بين مقام تقييده بمفعول نحو زيد ضارب عرو والمقام الذى يناسبه اطلاق  
متعلق المسند نحو رأيت ضاربا بين مقام تقييده بمفعول نحو رأيت ضاربا عرا (قوله أو ما يشبه ذلك) أى كحال التمييز وهذا راجع  
للمسند اليه ومتعلق المسند أى أن مقام اطلاق المسند اليه بين مقام تقييده بحال أو تميز نحو جاء زيد را كبا وطاب محمد نفسا ومقام  
اطلاق متعلق المسند بين مقام تقييده بحال أو تميز نحو ركبت الفرس مسرعا واشترت عشرين غلاما فظهر لك من هذا أن الضمير  
في قول الشارح بيان مقام تقييده راجع لاحد المذكرات الصادق على كل من الالكونه منهما لكن على سبيل التوزيع كقولنا بحيث  
يكون الاحد بالنسبة الى الاول من المقيدات غير بالنسبة الى الثانى منها وهكذا ولا يصح عود الضمير الى مجموع ماذ كرنا وبه بالنسبة كور  
لان المجموع لا يقيد واحدا من المذكرات ولا الى أحد المذكرات معناه لان المقيدان لا يتأق التقييد بهما جاعلى واحدا من  
المذكرات فتعين الاول

ومقام الفصل بيان مقام الوصل ومقام الإيجاز بيان مقام الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذي بيان خطاب الغي

(قوله ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته) محو زيد قائم يدوز بد اضربت وصاحك حثت (قوله وكذا مقام كره) أي كره أحد الثلاثة وهي المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله بيان مقام حذفه) أي حذف ذلك الأحد نحو من بعض جوابا لمن قال كيف حالتي ونحو زيد جوابا لمن قال من في الدار واتحاصل بذلك أو يقل ومقام كره الخ لا يشوبهم عطف مقام كره على مقام تأخيرهم أن قالت هذا الترهيب بقوله بيان مقام حذفه قلت المراد دفع الترهيب من أول الأمر (قوله شامل لما ذكرنا) أي صالح وقابل لذلك وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ والمراد بما ذكره كون مباحثة مقام التشكيك بإتمام التعريف وكون مباحثة مقام الاطلاق مقام التقييد وهكذا (قوله واتحاصل قوله الخ) أي ولم يذكر الفصل مع ما تقدم ويستغنى عن ذكر الوصل بتبني الخ أي ولان هذا في الأحوال المختصة بأكثر من جهة بخلاف ما مر فانه خاص بأجزاء الجمل الواحدة (قوله ومقام الفصل) أي والمقام الذي يناسبه الفصل الذي هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (قوله ١٣٨) بيان مقام الوصل أي المقام الذي يناسبه الوصل الذي هو عطف بعض

الجمل على بعض (قوله) على عظم شأن هذا الباب (أي مجت الفصول والوصل لما قبل انهم معظم البلاغة (قوله واتحاصل بقول الخ) أي ليرافق السوابق أعنى قوله مقام الخ والحاصل أن الأصل في الشيء أن يذكر من يحذفه قبل ذلك الأصل في السوابق خوفا من التطويل وشكنا السوابق لما ذكره من الاختصارية والتطويل ولكن ما ذكره من الاختصارية فيسه نظرا لانه تفسيرا في عدد الكلمات كان كل منهما مكتنبا لان خلافة مضاف ومضاف اليه

ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته بيان مقام تأخيرهم وكذا مقام كره بيان مقام حذفه (قوله) خلافة شامل لما ذكرنا واتحاصل قوله (ومقام الفصل بيان مقام الوصل) بتبني على عظم شأن هذا الباب واتحاصل بقوله (ومقام الفصل بيان مقام حذفه) لا أنقص وأظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل ولتنبيه على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الإيجاز بيان مقام خلافة) أي الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذي مع خطاب الغي) فان مقام الأول بيان مقام الثاني فان الذي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة بشرط أنا كره زيدا ان جاء وفي تقديمه فعولنا اضرب ضاربا زيدا وكذا مقام تقديم المسند اليه كره زيد قائم أو متعلقات المسند كره ولنا زيدا ضربت وصاحك حثت مثلا بيان مقام التأخير في ذلك وكذا مقام ذكر أحد المسندين بيان مقام حذفه وهو ظاهر ولا يخفى أن هذا لما يشاء متعلق بأجزاء الجمل ثم أشار إلى ما يتعلق بالكلامين فأكثر فاصلا عقبه لعظم شأنه وهو الفصل والوصل فقال (ومقام الفصل) الذي هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (بيان مقام الوصل) الذي هو عطف بعضها على بعض ولم يقل خلافة بد لان الوصل كما قال فيما قبله لان الوصل نفس اختلاف وهو أوضح منه ولا بد أيضا اختص منه أما كونه أوضح فظاهر وأما كونه أكثر فاختص فلا تخلاف فيه كتمان الوصل وكذا واحدة وحرف التعريف منه كالجزء ثم أشار إلى ما يتعلق بهما معا فاصلا لعظم الشأن أيضا فقال (ومقام الإيجاز) وهو اقلال اللفظ مع كثرة المعنى (بيان مقام خلافة) وهو الاطناب الذي هو أن يراعى الكلام على أصل المراد لفائدة والمساواة التي هي أن لا يراعى عليه ولا ينقص ولا يخفى أن هذا الثلاثة تجري في الأجزاء والجمل (وكذا خطاب الذي مع خطاب الغي) فان مقام الذي كانه يناسبه من اللطائف والدقائق الخفية الحاصلة في البلاغة محسن الاستعارة وقال خالدين صفوان البلاغة إصابة المعنى وقصد الحجة وقال إبراهيم الامام هي الجزلة والاطالة وقيل تصغير الطويل وتطويل القصير وقال ابن المعتز بلغ المعنى ولما بطل

والوصل كتمان آل المعرفة ومنحوا له وان نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسة أحرف فحاصل الجواب انما انما تختلف لعدد الحروف ولا نسلم أن الوصل حرفه خمسة بل أربعة لان همزة وصلية تسقط في الدرج أو نلتفت لعدد الكلمات ولا نسلم أن الوصل كتمان بل كلمة واحدة لان حرف التعريف منه كالجزء (قوله لان خلاف الخ) على ذلك لاظهرية وبان ذلك أن خلاف الفصل لما كان في الواضع منصرف في الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معناه بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف فانه يوجب أن خلاف الفصل أعين الوصل (قوله والتنبيه على عظم الشأن) أي عظم شأن مجت الإيجاز ومما معه فصل الخ أي انه انما يذكر الإيجاز مع ما قبله بل فصله لاجل التنبيه على عظم شأنه أي ولكونه ليس خاصا بأحوال أجزاء الجمل ولا بالجمل بخلاف ما قبله (قوله ومقام الإيجاز) أي والمقام الذي يناسبه الإيجاز أي اقلال اللفظ (قوله أي الاطناب) هو الزيادة على أصل المراد لفائدة (قوله والمساواة) هي التعيين عن المعنى المراد بلفظ غير زائد عليه ولا ناقص عنه (قوله وكذا خطاب الذي الخ) أي مثل الإيجاز وخلافه في كونهما متباينين المقام خطاب الذي مع خطاب الغي في كونهما متباينين المقام فاسم الإشارة راجع للأمر المذكور التي لها تلك المقامات التقدمية ووجه التشبه التباين في المقامات ويحتمل أن المعنى ومثل مقام الإيجاز ومقام خلافة في

سفر

وكذلك كل كلمة مع صاحبها مقام غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجمع

التيان مقام خطاب الذي مع مقام خطاب الغي خاصته تشبه المقامين بالمقامين في التباين وعلى هذا فاللفظ مقام مقدر في كلام المصنف وقد أشار الشارح إلى ذلك الاحتمال بقوله فإن مقام الأول الخ وعلى كلا الاحتمالين فاضافة خطاب الذي كوالغني من اضافة المصدر فاعوله والمراد بالخطاب ما هو عليه سواء أريد به الخصوصيات أو الكلام المستعمل على الوان المقام الذي لذلك هو الذي كاه والغاية وانما حصل هذا مما قبله بكذا ولم يقل ومقام خطاب الذي كتي تباين مقام خطاب الغي مع أن هذا كالتي فبسه لا يختص بأجر الجمله ولا بالجلتين فصاعدا اختصارا لأن كذا والفظ مع أخص من مقام مرين ولفظ بيان وعلم من هذا أن مقام خطاب الذي كاه ومقام خطاب الغي مثل ما قبله ما في أنهما من متعلقات علم المعاني لأن المقامات انما يصح عن مقتضياتها فيه وقول بعضهم انما فصل بكذا لأن الأول من متعلقات علم المعاني والثاني من متعلقات علم البيان لأن الغي انما يخاطب بالحقائق والذي كاه بالجزازات ففيه نظر لأن الذي هو من متعلقات علم البيان كصفة دلالة اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازاً أو كانه يقطع النظر عن اقتضاها للحال والمقام ذلك والكلام ههناهما من حيث اقتضاها للحال لهما ومعايدل على بطلان ذلك القيل قول المصنف بعد ولكل كلمة الخ فان هذا من متعلقات علم المعاني والاصل بان الكلام على وتيرة واحدة ثم انه كان الاول المصنف أن يذكر مع الغي القطن بأن يقول وكنا خطاب الفطن مع خطاب الغي وذلك لأن القوة المعقدة لاكتساب الآراء السمانية من ماسرعة أولا فسرعا كاه وصلها كاه في وعدهم سرعا بلاذ وصاحبها بليد ثم ان سرعا تارة تكون لها سرعة وحسن في تميتها للحصول ما يرد عليها من الغير وتارة لا يكون لها ذلك فان كان الاول فمسي قطانة وصاحبها فطن أيضا وان كان الثاني فقبارة وصاحبها غي فعلم أن القبارة تجامع الكاه وحشدة فلا تحسن المقابلة وأحب عن المصنف بأنه أطلق العام وهو الذي أراد ان الخاص وهو القطن (١٣٩) بقرينة المقابلة بالغني وأعلم أن هذا الإيراد مسمى على اصطلاح اللغويين في

والعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغي (ولكل كلمة مع صاحبها) أي مع كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع مباشره تلك المصاحبة

نفس المعاني المراد ما بالانطاف في التعبير بالمجازات والكليات والايجازات ما لا يناسب مقام القبارة من المعاني البادية لظهورها في نفسها وبالإيضاح بالعبارة الحقيقية المتداوله (و) كذا (لكل كلمة) ركب (مع صاحبها مقام) يناسب ذلك التركيب ليس لتلك الكلمة مع صاحبة لها أخرى مما سفر الكلام وقال ابن الاعرابي ان القرب من البقية ودلالة قليل على كثير وقيل إهداء المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ وقيل ما صعب على التعاطي وسهل على الفطنة وقيل سد الكلام ومعاينه

(١٧ - شروح التلخيص أول) مع صاحبها أي مع الكلمة المصاحبة لها أي التي ذكرت وجمعت معها

في كلام واحد وذلك كان الشرطية قال الشارح في شرح المفتاح والفظ مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدم عليه أعني لكل كلمة أو مضاف محذوف أي بوضع كل كلمة مع صاحبها اه قال عبد الحكيم وانما يجعله صفة لكلمة أو حالاً لهما لأن المقام ليس بالكلمة الكائنة مع صاحبها أو حال كينونتها مع ما قبل كائن الكلمة وصاحبتها فتدبره فانه دقيق (قوله ليس لتلك الكلمة) أي ليس ذلك المقام ثابتاً لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهي الفعل وقوله مع ما أي مع كلمة مثل إذا تشارك تلك الكلمة والكلمة المصاحبة بالكسر وهي ان في أصل المعنى وهذا الحصر النحوي إشارة الشارح بقوله ليس المستفاد من تقديم المصنف للشرح فكأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبة لا يتجاوزها إلى الكلمة مع غير صاحبها وحاصل كلامه أن الفعل الذي قصد اقتراءه بأداة الشرط لعمه ان مقام ليس ذلك المقام ثابتاً لهما مع إذا فله مع ان مقام هو والشك وله مع ان مقام هو والجزم والتحقق وبوضوح ذلك هو قوله تعالى فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يظفروا بموسى ومن معه والمراد بالحسنة الخصب والرخا وهو المراد بالسنة الخلد والبلاء ولما كان هي الحسنة مجزوماً بمصولة لأن المراد مطلق حسنة قليل التعريف بأل الحسنة في في جانبها إذا ولما كان وقوع السنة مشكوكاً عليه لكونه نادراً بالنسبة للسنة المخلقة والتادير ما يشك فيه لكونه غير مقطوع به في الغالب في في جانبها بان والحاصل أن أن وإذا اشتر كافي أصل المعنى وهو الشرط والتعلق وللغفل مع الاولى مقام ليس ثابتاً مع الثانية فان قلت كان الفعل مع ان مقام ليس مع إذا كذلك إذا الشرط لهما مع الفعل الماضي مثلاً مقام ليس لهما مع الفعل المضارع فكان على الصنف أن يقول ولصاحبها أيضاً مع مقام ليس ثابتاً للكلمة مع مباشره الكلمة الاولى في أصل المعنى المراد وأجب بأن المصنف ترك ذلك لعمله بالمقايسة أو يقال ان كلام المصنف صادق بذلك لأن الكلمة لم تعين بكونها الاولى والثانية فكل منهما صادق عليه أنه كلمة مع صاحبها

لا على المعنى العرفي من اتحادهما (قوة والمعاني الدقيقة) عطف مرادف لان المراد بالاعتبارات العسوات (قوة) ولكل كلمة أي كالفعل وقوله

(قوله في أصل المعنى) أي لا في جمعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كان وإذا خانها ما اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط واختلاف في أن الأولى للشيء والثانية للتحقق وكذا الماضي والمضارع فانهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن واختلاف في أن الأولى للزمان الماضي والثاني للحال والاستقبال وانما قيد بالمشاركة في أصل المعنى لخص الترادفين كالواشتركا في جميع المعنى كإيهما كان كلامهما ما اشتركا في الأصل لاقول قيام الفعل مع ما هو عين مقامه معهما (قوله اقتصرناه بالشرط) أي ابتداء الشرط فهو على حذف مضاف فالتدفع ما قبل أن الفعل في نحو أن ضربت نفس الشرط فليكن اقتران الشيء بنفسه أو يقال لاحذف وأربد من المشترك أخدمه بانه لان الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وأداته وعلى التعليق ولذا أن تقدم فعل الشرط أي فالفعل الذي قصد اقتصرناه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذي قصد اقتصرناه الجزء أو الاشكال أفاده عند الحكميم (قوله فله مع ان) خبر الفعل الواقع مبتدأ وانما قرئت الخبر بالواقع مع ان المبتدأ ليس عاما لوصفه العام وهو الموصول (قوله وكذا الكل إلخ) ما تقدم بيان لقيام الفعل مع الاداة وهذا بيان لقيام الاداة مع الفعل وقوله مع الماضي مقام هو ظاهر غلبة (١٣٠) وقوه واما مقام الشرط مع المضارع فهو اظهار الاستمرار التجديدي (قوله وعلى

هذا القياس) مبتدأ وخبر أو القياس مفعول محذوف أي وأجر القياس على هذا بحيث تقول للفعل مع هل الاستفهامية مقام ليس له مع غيرها من أدوات الاستفهام ولا يستدل به مع المسند الفعلي كزيد فقام أبوهم مقام ليس له مع المسند الاسمي كزيد أبوه فقام لان مقامه حيثند افادة الثبوت ويقامه مع الأول افادة التصديق وكذلك المسند اليه له مقام مع المسند اذا كان جملة فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية ليس مع المسند اذا كان مفردا وله أيضا مع المسند السببي نحو

في أصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقتصرناه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا الكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول

هي من جنس صاحبة الاولى مثلا الفعل مع ان من أدوات الشروط التي هي في الأصل للشيء في مدخلها مقامها ببيان مقامه مع اذا التي الأصل فيها الجزم بوقوع الشرط وكذا أدات الشرط التي هي ان مثلا لها مقام مع الماضي ببيان مقامها مع المضارع وكذا المسند اليه مع المسند الفعلي مقام ببيان مقامه مع المسند الاسمي وهكذا كل كلمة مع غيرها لها مقام معها لا يكون انهما مع غيرها مما يشارك تلك في أصل المعنى ثم أشار الى ما يعرف به اتحاد مقتضى الحال والاعتبار المناسب وان من عبر بأحدهما فلا يرد بغير معنى الآخر كما قد يتوهم بقوله (وارتفاع شأن الكلام) الفصحح لان غير الفصحح لارفعته ولا حسن (في الحسن) الذاتي وهو الجاهل بالبالغة اذ لا عبرة بحسن المحسنات البديعية التي هو العرض بدون الذاتي (والقبول) عند البلغاء

زيد قام أبوهم مقام غير المقام الذي له مع المسند الفعلي ثم هو زيد قام فان قلت كيف هذا القياس مع عطافته أنه قد قصد بالمشاركة في أصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلي والاسمي مثلا قلت انما قيد بالمشاركة لغربة صورتها وأحتاجها للسان ونفهام حال ما سواها ما نفهم من ذلك القيد بالطريق الأولى أنه ليس للكلمة هذا المقام مع ما لم تشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى أفاده العلامة السمرقندي والقرمي ما شئت معا على المطول بقي شيء آخر وهو أن قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبها مقام صادق بما ذكره الشارح من انه رتب وجماد كراهه القياس عليها ما لا مرداد له صاحبة الكلمة الحقيقية أو ما في حكمها كالجمله وحسنه قد رتب عليه أن قوله ولكل كلمة مع صاحبها الخ قد علم من قوله سابقا فقام كل من التذكير والخ وذلك لأداته ان الكلمة المصاحبة للتذكير ما ببيان مقامها اذا كتبت مصاحبة للتعريف وكذا الباقي وحسنه الفائدة في التكرار وحاصل الجواب أن ما تقدم بيان لم ينفذ في بابا وانما هو لا يجرى في موضع وهذا بيان لما يشهد به الواقع فلا تكرر (قوله وارتفاع شأن الكلام) أي حاله وهو عطف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل والغرض منها بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم قمين أعلاها وأسفلها وقوله في الحسن أي بالنظر لحسنه الذاتي وقوله والقبول أي بالنظر لاسم من البلغاء وهو عطف لازم على ملزم واستخرج قوله في الحسن عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثره التأثير وقلته

عطافته

**مطابقته للاعتبار المناسب والمخطاطه بعدم مطابقته**

(قوله بمطابقته للاعتبار المناسب) أى باشتماله على الامر المعبر المناسب لمخال الخاطب فكما كان الاشتغال أنهم وكان المشتغل عليه ألقى بمخال الخاطب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى وكلما كان نقص كان أشد المخطاطا وادنى درجة وأقل حسنا وقولا فالقبول عند البلغاء قدرا لمطابقته للاعتبار المناسب والمخطاط بقدر عدم المطابقة فالطرف الأسفل من البلاغة ارتفاعه على الكلام الذى تحته وهو الملتقى بأصوات الحيوانات وحصول أصل الحسن لمقدم مطابقته للاعتبار المناسب والمخطاطه والصفاة بالأصوات بعدم ذلك القدر (قوله والمراد بالاعتبار الخ) أشار بذلك إلى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول واختار هذه العبارة لالتبس على أن الاعتبار لازمه لذلك الامر المناسب صرا الامر المناسب كانه نفس الاعتبار والمراد بالامر المعبر الخاص وصيات كالتأكيده مثلا وعليه معنى المطابقة للاشتغال وقوله اعتمده المتكلم مناسباً لى لمخال الخاطب (قوله بحسب السليقة) أى الطبيعة وهذا إذا كان المتكلم من العرب العرو بأوهوم متعلق باعتزله (قوله أو بحسب تتبع خواص ترا كيب البلغاء) أى إذا كان المتكلم من غيرهم سواء كان التتبع بواسطة أو بغير واسطة فالأول كالأخذ من القواعد المدونة فإن تلك القواعد مأخوذة من التتبع والأخذ منها أخذ بواسطة والثاني كتبها حال كونها غير مدونة (قوله يقال اعتبرت الخ) هذا دليل من اللغة لقوله والمراد بالاعتبار الخ وقوله اعتبرت التى أى كأنه كدوقه إذا نظرت إليه أى بأن أتيت به فى الكلام (قوله وزاعت حاله) أى الامر الداعى اليه وهو الانكار مثلاً وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على السبب لأن امره أعالج حاله كالانكار سبب للالتفات بالتأكيده مثلاً (قوله وأراد الخ) هذا جواب عما أورد على كل من المتقدمين في قول المصنف وارتفاع الخ وحاصل (١٣١) ما أورد على الأول أن ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول إنما هو بكمال المطابقة وزادتها لا بأصل المطابقة كما هو ظاهره لأن الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه وحاصل ما أورد على الثاني أن المخطاط فى الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعدمهما أصلاً كما هو ظاهره لأن المخطاط فى الحسن يقتضى ثبوت أصل الحسن وهو أن يكون

مطابقته للاعتبار المناسب والمخطاطه أى المخطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب تتبع خواص ترا كيب البلغاء يقال اعتبرت التى إذا نظرت اليه وراعت حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح والحسن الحسن الذى وقوله (مطابقته) أى الكلام الفصيح هو بارتفاع (الاعتبار) أى الامر المعبر (الناسب) المقام الذى هو الحال يقال اعتبرت التى راعيتها ونظرت طامه مهتاجه لأمقياله (والمخطاطه) أى المخطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته الكلام للاعتبار المناسب واعتبار المناسبة يوجد بحقيقته وبحصل كإثباته من البلغاء بالسليقة أى الطبيعة العربية أو بالمدارس لترا كيب البلغاء والتتبع لخواصها ويؤكد ذلك عبارة هذا الفن وإضافة الارتفاع وهو مصدر رأى معرفة حال كونه مبدئاً بما يفيد الحصر كقولك ضرى

**مطابقته للاعتبار المناسب** يعنى كما إذا كان المقام يستدعى تأكيده أو تأكيدين أو أكثر

بالمطابقة وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكيفية فلا يتم قوله ولا المخطاط فى الحسن بعدم المطابقة وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بالكلام فى قوله وارتفاع شأن الكلام الخ الكلام الفصيح فأصل الحسن ثبت به بغضاضة فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة والمخطاطه يعتمدها لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف إلا فى من أن الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملتقى بأصوات الحيوانات إلا أن يقال الصفاة بهما من حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لا يتناقض مع حسنه من حيث الفصاحة ويمكن أن يراد بالكلام فى كلام المصنف الكلام البليغ وتجعل الإضافة فى المطابقة التمس ولا شك أن ارتفاع الكلام البليغ فى الحسن يفتس المطابقة الموجودة فى النوع الكامل كما أن أصل الحسن الموجود فى الفرد الناقص بذلك الجنس الموجود فى النوع الغير الكامل وكذلك إضافة عدم الجنس والمعنى والمخطاط يفتس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة ويمكن الجواب أيضاً بأن الإضافة للكلام أى ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقة الكاملة والمخطاطه بعدم تلك المطابقة الكاملة (قوله والحسن الحسن الذى) جواب عما قبل أن قوله وارتفاع شأن الكلام فى الحسن بمطابقته الخ لا يتم لأن ارتفاع شأنه فى الحسن إنما هو بشتماله على الحسنات البديعة لا بالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب أن المراد بالحسن الحسن الذى الحاصل بالبلاغة ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضى الذى يحصل بالحسنات البديعية وواعلم أن الحسنات البديعية إنما يكون تحتهما عرضاً إذا عتبرت من حيث أنها حسنة وهى من هذا الجهة يبحث عنها فى علم السديع وأما إذا عتبرت من حيث أنها مطابقة لمقتضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الذى ومن هذه الجهة يبحث عنها فى علم المعاني ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذى هو من الحسنات البديعية

مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تأخي معاني النحويين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام

(قوله الداخل في البلاغة) أي في باب أفضل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف كما مر (قوله هو الاعتبار المناسب) هو غير فصل مقيد بالنص أي هو الاعتبار المناسب لا غير وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أي كالتأكيده والتشكيك والاطلاق والذكر والحذف الخ أو الكلام الكلي المكلف بما ذكر في الذين بناء على ما مر للشارح من التقريرين والاول هو صريح كلام المفتاح (قوله يعني الخ) في هذه العناية اشارة لتبيين \* الاول منهما أن الفاء للشرع على ما سبق في قوله وارتفاع الخ على مقدمة معلومة فيها يتبين وبست معلومة من كلام المصنف فخذوها العلم بها واتعمال يجعله التعليق بحيث يكون ما بعده ما قبلها الصريح الاول أن يجيبها للفرع بعم أكثر من مجيئ التعليق الامر الثاني أن المناسب حينئذ قلب العبارة بأن يقول فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ومقتضى الحال هو المحكوم به لان الاعتبار المناسب هو المحدث عنه ولاجل أن تكون هذه العلة قد الماور على المقدمة الاولى أعني قوله (١٣٣) وارتفاع شأن الكلام الخ من أنه مخالف لما ذكره القوم من أن الارتفاع

بالمطابقة لمقتضى الحال \* الثاني أن قوله مقتضى الحال نتيجة لقاس من الشكل الثالث مركب من مقسمتين صغريهما معلومة من كلام القوم تركها المصنف العلم بها وكبراهما مذكورت في كلامه وتقرير ما يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب يقع المطابقة لمقتضى الحال هي المطابقة للاعتبار المناسب كذا قيل لكن

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالحسنات البدئية (مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعني اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيد اضافة المصدر

زيد في الفار فيفيد هذا الكلام أن لا ارتفاع لشأن الكلام في الحسن الذاتي الاعطاء بقية للاعتبار المناسب وقد علم أنه لا يرتفع الا بالبلاغة التي هي المطابقة لمقتضى الحال فلما انحصر الارتفاع في مطابقة الاعتبار وقد حصر في مطابقة مقتضى لزوم اتحادهما أو تساويهما اذ لو تبينا لم يصح أحد الجسرين اذ لو قيل لا يكرم زيد الامر ولو لا كرمه الا لا يطل الحصر ان معا وكذا ان كان بينهما عموما يطل أحدهما اذ لو قيل مثلاً لا يحصل التنفس الا بالانسانية ولا يحصل الاطلاق الحيوانية يطل الحصر الاول لخصه حصول التنفس على مقتضى الحصر الثاني العام بمحيوية الانسانية معها والحصران في الارتفاع صدق ما عاين في كون الاعتبار المناسب ومقتضى الحال متعديان أو متساويين بحيث يصدق أحدهما على الآخر والابطال أحدا الجسرين وهذا معنى قوله (مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) أي فلا يتوهم أنهم شيان وهو ظاهر وقد تبين بما ذكر من كون ارتفاع الكلام دلالة على اعتبار المناسب ان البلاغة توصف بماللفظ باعتبار المعنى فأشار الى ترتيب ذلك على ما تقدم دفع ما يتوهم من التناقض في كلام صاحب دلائل الاعجاز لانه تارة يصف بالبلاغة اللفظ وتارة يصف

هذا الناتج عن المدعي وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب والذي ينبغي أن يجعل كلام الشارح اشارة الى قاس من الشكل الاول أشير الى صغريهما بالمقدمة المعلومة لانها عينها والى كبريها بما قاله المصنف لأنه عينها وطمحه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته الكلام وكل شيء يرتفع بمطابقته الكلام اعتبارا مناسب للحال ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وفائدة هذا للفرع دفع التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجب الذي ينتج أن يختلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وإنما أطلق عليه لفظ مقتضى التنبيه على أن المناسب للمقام في نظر الباعث كما مقتضى الذي ينتج انفسا كما (قوله على ما تفيد) أي بناء على ما تفيد وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة وأما حصره بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب أن الارتفاع لا ينعزم من كلامه بل هو معلوم منه من اضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعده وذلك لانه مفرضا لغيره فيقوم في هذا المقام مستلزما للحصر لان الذي كل ارتفاع فهو بالمطابقة وإذا كان كل ارتفاع خلا بالمطابقة فلا ينعزم ارتفاعه وفيه اذ لو حصل ارتفاعه لغيره لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها ثم علم أن افادة العموم للحصر هنا لا تظهر الا اذا كانت الباقى قوله وارتفاع شأن الكلام بمطابقته السببية القريبة بان يكون مدخولها ما ليس معه سبب آخر لان السبب القريب لا يتعدد وأما لو كانت لطلق السببية بان يكون هناك سبب آخر فان كان الحصر حقيقيا يعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره أصلا فاستلزام العموم للحصر باطل لان الغرض أن الباطل لطلق السببية للمقتضى لو وجود سبب آخر وان كان

الحصر اضافة على أن الارتفاع يحصل بهذا السبب القى هو المطابقة لا بعده أى عند اتفاه فلا يشاء (١) أنها تحصل بسبب آخر صرح  
استلزام العموم للحصر ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب بل يصح الحصران مع التباين بين السببين  
من غير تناقض (قوله ومعلوم) أى من كلامهم من خارج وهذه صغرى القياس التى حذفتها المصنف لعلها - وقوله فقد علم جواب اذا  
أى فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومتين من كلامهم وهى ارتفاع شأن الكلام عطا بقته لمقتضى الحال والذى ذكره المصنف وهى ارتفاع  
شأن الكلام عطا بقته للاعتبار المناسب فالترديد عليهما وهذا التفرع هو عين نقضة القياس كما تقدم ثم ان قول الشارح فقد  
علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل أن المراد اتحادهما فى المصادق وفى المفهوم ففهم كل منهما المخصوصات أو  
الكلام الكلى المكشف فى الذهن بالخصوصيات وحيث أنه فيكونان مترادفين كالانسان والبشر ويحتمل أن المراد اتحادهما فى المصادق  
فقط وحيث أنه فيكونان متساويين كالانسان والكاتب وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران نظيرة ذلك لانطاق الانسان  
ولانطاق الانسان البشر فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الانسان والبشر وكذلك اذا قلت لانطاق الانسان ولانطاق الانسان الكاتب  
فالحصران صحيحان لوجود التساوى بين الانسان والكاتب فالحاصل أن صدق المقتضيين يحصل باحدا الامرين اتحاد الاعتبار المناسب  
ومقتضى الحال أو تساويهما لمخمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلازم (قوله والامصادق الخ) فى قوله والامصادق الحصران  
أى والاولاين لم يكن بينهما اتحاد بل كان بينهما تمايز على كلى كالانسان والفرس أو تباين جزئى وهو العموم والخصوص الوجهى كالانسان  
والاخص أو عموم وخصوص مطلق كالانسان والحيوان المصادق الحصران أى قولنا الارتفاع بالمطابقة لمقتضى الحال وقولنا  
الارتفاع بالمطابقة للاعتبار المناسب بل لا بد من كذب احدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق لانه يكون الحصر فى الاخص  
فاسد والحصر فى الاعم مصادقا بيان ذلك أن كل حصر محتوي على جزأين ايجابى وسلبى والاول يخل الى القضية موجبة والثانى لقضية  
سالبة والجزم الايجابى فى كل حصر مقرر عند القوم لانه المعتمد ولا فى الحكم والمنظورة ابتداء والمعرض للابطال هو الجزء السلبى فاذا  
كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الايجابى للحصر فى الاعم (١٣٣) منافية للجزء السلبى للحصر فى الاخص والجزم  
الايجابى للحصر فى الاخص

ومعلوم انه انما يرفع بالسلالة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال فقد علم أن  
المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والامصادق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب  
ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتام

كان الباطل الحصر فى الاخص على تقدير أن يكون بين العموم والخصوص المطلق بوضع ذلك قولك لا يباع الاحياء فلهذه  
قضية كلية عامة ولا يباع الا الانسان فهى قوة كل فرد فرد من أفراد الانسان يباع ولا يباع غير ولا شأن لهذه السالبة أعنى لا يباع  
غير تنكدهم القضية الكلية العامة القائلة كل فرد من أفراد الاحياء يباع لا فادتها يبيع غير الانسان من الحيوان كالفرس والموجبة  
المذكورة معاملة الصدق فشاهاها يكون كاديا واستلزم الكاذب من حصر الاخص فهو كاذب وبكذب الحصران معا اذا كان  
بينهما تمايز على كلى لان القضية الموجبة المأخوذة من أحدهما تناقض السالبة المأخوذة من الآخر مثلا اذا قلت لا يباع الاحياء فهذا  
فى قوة كل فرد فرد من أفراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره واذا قلت لا يباع الا الفرس فهى قوة كل فرد من أفراد الفرس يباع  
ولا يباع الحمار ولا غيره فالوجبة من كل تناق السالبة من الأخرى وماتى فى الصادق كاذب فخاصة واستلزم من الحصر كاذب  
وكذا يكذب الحصران معا اذا كان بينهما تمايز جزئى فان الاخص يناق الاعم وكل منهما اخص من جهة فاذا قلت لا يباع الاحياء  
كان فى قوة كل فرد من أفراد الاحياء يباع ولا يباع فرد من غيره ولو كان ابيض واذا قلت لا يباع الا الابيض كان فى قوة كل فرد من  
أفراد الابيض يباع ولغيره حيوان ولا يباع غيره ولو حيوانا فسالبة الاقل تناقض موجبة الثانى وكذلك العكس وماتى فى الصادق  
كاذب فكذلك ما استلزم من الحصر أعاد ذلك فسخنا العلامة العداوى عليه مصححان الرجوع والرضوان (قوله لمصادق الحصران) أى  
لكن الثانى باطل لان الفرض صدقهما فباطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما فانتقضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب  
وفى كلام الشارح تسع حيث أدخل الام فى جوابا بان وهى اعتماد دخول على جوابا لو فكانه أعطى أن حكم ولا لأنها اختلفت فى التعليق  
وقد وقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين (قوله فليتام) أمر بالتأمل لا مكان أن يقال ان قوله والامصادق الحصران فيه نظر بل  
قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق لان الحصر فى العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع  
الافراد بل غاية ما يفسد أن هذا الحكم لا ينجح عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضى عموم الحكم لجميع الافراد مثلا  
اذا قيل لا يباع الاحياء يمكن أن يراد بالحيوان الجنس المتحقق فى الانسان والاراد كل فرد من أفراد الحيوان وحيث أنه لا يكون لهذا

(١) أنها تحصل كذا فى الاصل والناسب أنه يحصل أى الارتفاع المحدث عنه فتأمل كنية معصية

منافيا لقولنا لا يباع الا الانسان وكذلك لو كان بينهما تباين جزئى قد يصدق الحصران لانه لا يلزم عموم الحكم لجميع الافراد فى الحصر فيصور ان يحقق الحصران فى فرد هو محل الاجتماع بان يراد من المحسوس ان قولنا لا يباع الا الحيوان انسان ايضا وراى لا يبيع فى قولنا لا يباع الا الانسان ايضا وليس يلزم ان يراد بالحيوان وبالا يبيع جميع افرادهما وقد يجاب بان المحسوس فى الحصرين وهما لا ارتفاع لاشان الكلام الا بالمطابقة لمقتضى الحال ولا ارتفاع له الا عطفه لانه لا يمتنع ان يثبت الحكم لكل فرد وان المعنى كل فرد من افراد الارتفاع لا يكون الا بالمطابقة للسد كورة لان المحسوس عدم خروج الحكم عن العام وحينئذ لان يصدق الحصران بطل احدهما او كلاهما وانما كان المحسوس فهم ما يثبت الحكم لكل فرد من افراد العام لا عطفه سابقا من ان اسم الجنس المفرد اذا اضيف لعرفه ولم ترقية على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق افراد الجنس ولا شك ان كلام من الحصرين محذور على مصدرين الارتفاع والمطابقة مضافين فيكون المعنى ان كلام الارتفاع عين لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى (قوله فالبلاغة راجعة الى الخ) هذا تقرير يعنى ان تعريف البلاغة السابق اى اذا علمت ما تقدم لك من ان تعريف يظهر لك ان البلاغة صفة راجعة للفظ لانها على ما علم من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال وتطاهر ان المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة الى موصوف اسكن رجوعها ليس مع قطع النظر عن معناها بل رجوعها الى اعتبار افادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثانى الذى يعتبره البلاغة (١٣٤) ويقصدونه وهى الخصوصيات التى يقتضيهما الحال الزائدة على اصل المراد لانه لو كانت البلاغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود افادته الذى هو المعنى الثانى وهو مقتضى الحال تصور معنى البلاغة بدون اعتبار مقتضى الحال وهو محال وغرض المصنف من هذا التقرير دفع ما يمتدحهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز لانه تارة يصف اللفظ

(فالبلاغة) صفة (راجعة الى اللفظ) يعنى انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أى الغرض المصوغ له الكلام

بها المعنى وتارة يصفها عن اللفظ وتارة يصفها عن المعنى فقال (فالبلاغة راجعة الى اللفظ) فيصع وصفها فيقال هذا اللفظ بليغ ولكن وصفه لا باعتبار كونه لفظا ولا بصوت ولا باعتبار انه دل على المعنى الاول الذى هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أى وجهه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الاعرابى والاعمى والبديوى والقروى فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة وانما يوصف بها (باعتبار افادته) أى اللفظ (المعنى) الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام وتعلق بها الغرض لاقتضاها المقام كالنكاح بالنسبة لانكاره كالاجحاز بالضمير وكلاهما فى الضمير وكلاهما فى اللفظ

ص (فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى

بالبلاغة وتارة يصف المعنى بها وتارة يصفها عن اللفظ وتارة يصفها عن المعنى وحاصل دفع التناقض ان وصفه بالمعنى هو مراده المعنى الثانى باعتبار ان المقصود من اللفظ افادته ووصفه اللفظ بها باعتبار افادته ذلك المعنى المقصود وتبين ان اللفظ مراده اللفظ المراد من المعنى والخصوصيات وتبين ان المعنى مراده المعنى الاول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وحينئذ فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله يعنى انه يقال الخ) محل الشارح كونه صفة للفظ على معنى كونه مجموعا عليه جعل اشتقاق ولم يجعله على معنى كونه فاعقبة لانها مطابقة للكلام لمقتضى الحال والمطابقة فاعقبة لما طابق لان الجمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار الخ لانه لا حاجة مع قولنا ان المطابقة لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام الى كون قياسه به باعتبار ما ذكرنا من (قوله) لان من حيث انه لفظ) أى ولا من حيث افادته المعنى الاول الذى هو مجرد النسبة بين الطرفين على أى وجهه كان فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الاعرابى والاعمى والبديوى والقروى فلا يطر الى اللفظ وحينئذ فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة بل اغا يوصف بها باعتبار افادته المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام وتعلق بها الغرض لاقتضاها المقام لها كالنكاح بالنسبة لانكاره كالاجحاز بالنسبة للضمير والالطاب بالنسبة للمجموع وكلاهما فى الحكم بالنسبة لخلو الذهن وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على اصل المراد (قوله فموصوف) عطف عام على خاص فاللفظ اخص لانه صوت معتدل على مخرج (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء اللبسية وقوله افادته المعنى أى المعنى الثانى (قوله أى الغرض المصوغ له الكلام) أى الغرض الذى يسيغ الكلام أى ذكر لاجل افادته وهو الخصوصيات التى يقتضيهما الحال وهذا تفسير للمعنى الثانى واتسمى ذلك الغرض معنى فاعقبة لان البلاغة يظنون اليه ويضونه ويقصدونه فاعقبة المعنى المراد



(قوله بالتركيب) بيان الواقع للأحراز عن شئ لا حاجة لأفاده مع في يحسن السكوت عليه بدون التركيب (قوله متعلق بأفاده) أي باعتبار أفاده بالتركيب المعنى الثاني (فهو وذلك) أي وبيان ذلك أي كون البلاغة صفة راجعة للفظ باعتبار أفاده المعنى بالتركيب فقوله لأن البلاغة علم راجع للفظ وقوله ونظائر الخ عليه أقوله باعتبار المعنى (قوله عبارة عن مطابقة الكلام) أي فقد أصيغت المطابقة التي هي البلاغة إلى الكلام الذي هو اللفظ فثبت أنها راجعة للفظ (قوله ونظائر أن اعتبار المطابقة الخ) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلا تلاسب متى عن شئ إلا إذا كان الشئ المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه ألا يقال في الحالتين أنه لا يتصور فظهر أن الكلام لا يصف بكونه غير مطابق إلا باعتبار المعاني (قوله وعدمها) أي وأن عدمها فهو وعطف على اعتبار الضمير راجع لا اعتبار المطابقة وحيث قد فكان الظاهر أن يقول وعدمه يتد كبر الضمير لأن يقال إنما اكتسب التائب من الخاضع اليه مع حذفه ويصح أن يكون عطف على المطابقة فالتائب حيث قد ظهر (قوله باعتبار (١٣٥) المعاني) أي الثانوية وعطف الأغراض على

ما قبله مرادف والمراد بالأغراض التي يصاغ الكلام لها مقتضيات الأحوال وهي انصوبيات

(بالتركيب) متعلق بأفاده وذلك لأن البلاغة كالمعيار عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلام المجردة

في العمومية وغير ذلك من الاعتبارات وانصوبيات الزائدة على أصل المراد (قوله بالتركيب) تصوير لاخراج شئ ضروريًا وسحقًا لأفاده مع في يحسن السكوت عليه بدون التركيب الذي هو المراد هنا وهو متعلق بأفاده وبمعنى أن البلاغة لما كانت هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذي هو خصوصية زائدة على أصل المراد تعيين وجودها فرع وجود التركيب للقياس فان وجود الخاص وهو الاعتبار الزائد على أصل المراد فرع وجود الاعم الذي هو أصل المراد وأصل المراد لا يكون إلا بالتركيب المفيد فكذلك الزائد عليه فالكميات المفردة والالفاظ المجردة عن المعنى الزائد لا توصف بالبلاغة فقول الشيخ عبد القاهر أن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ يعني إلى المعنى الثاني الخاص لا إلى اللفظ يعني باعتبار أفاده المعنى الأول المطروح في الطريق وقوله ترجع إلى اللفظ يعني باعتبار أفاده المعنى الخاص فلا تنافض في كلامه

بالتركيب) ش قد اختلف الناس في البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ والمعنى وهل هما مترادفان أو لا على ما سبق فالجزم بقوله لا فلا طعن الفصاحة لا تكون الوجود والبلاغة تكون لوجوده ومفروض ونقل في الإيضاح عن عبد القاهر كلاما في ذلك يختلف الظاهر وإن حصل مجموع كلامه أن الفصاحة ليست من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وصل إلى الامام فخر الدين إلى أن الفصاحة راجعة إلى الالفاظ والمعاني واستدل عليه بما يطول ذكره قال الشيخ في الدين

مفردة أي مجردة عن أفاده المعنى الثانوية الحاصل عند التركيب لا يصف بكونه مطابق لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة وأما من حيث اعتبار أفاده فالمعنى فثبت بكونه مطابقا وغير مطابق فقول الشارح وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها أي باعتبار أفاده المعاني والخصوبيات صح وصفه بكونه مطابقا أو غير مطابق وقوله لا باعتبار الخ أي وأما أن الظاهر نال به من حيث كونه ألفاظا ولم يلقه من حيث أفاده الخصوبيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها أن قلت يلزم حيث قد ارتفع النقصين أعني ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال قلت المراد أنه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عسان شأنه ذلك وليس المراد بعدم المطابقة مطلقا ثم اعلم أن ما ذكرناه من أن المعنى الأول هو ثبوت الحكم به للمعنى عليه وأن المعنى الثاني الذي يكون الكلام باعتبار بلوغه بصاغ لاجله هو مقتضى الحال أعني الخصوبيات والمراد بها أفاده من قاسم وابن يعقوب والشيخ يس وكذلك هو في غير ذلك حيث قد ارتفع النقصين وقرر ما استأذننا العدوى والذي ذكره عبد الحكيم وبعض حواشي المحلول أن المعنى الأول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوبيات من تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وحذف وإضافة والمعنى الثاني الأغراض التي يقصد بها التكلم ويصوغ الكلام لأجل أفادتها وهي أحوال الخطاب التي يورد التكلم لخصوبيات لاجلها من إشارته لهود وتعليم وتحقير وضمير ومجوبة وإنكار وشك وغير ذلك هذا بالنسبة لعلم المعاني وأما بالنسبة لعلم البيان فالمعاني الأول هي

المذلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني التوافقية هي المعاني المجازية أو الكناية وذكروا أن دلالة اللفظ على المعنى الأول قد تكون وضعية وقد تكون عقلية ودلالاته على المعنى الثاني عقلية قطعاً وذلك لأن اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات وهي آثار للأغراض والآثار لتدل على المؤثر دلالة عقلية ولو بالعرف والعادة فالدال على المعنى الثاني هو اللفظ لكن يتوسط دلالة المعنى الأول وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ في دلائل الإيجاز كما بسطه في المطول ويمكن أن يقرر كلام شارحنا بذلك فيقال قوله بل باعتبار إفادته المعنى أي الشاوي وقوله أي الغرض الموصوف له الكلام أي وهي أحوال الخاطب من إشارته لمعهود وتعميم وانكار وشك وقوله بعد انما يكون باعتبار المعاني والأغراض مراده بالمعاني والخصوصيات ومراده بالأغراض الأحوال وقوله انما يكون الخ أي لانه يتسبب عن الأحوال والخصوصيات المتوقف عليها المطابقة وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة أي عن إفادة المعنى الثاني وهي الأغراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله نصب) أي هو (١٣٦) منصوب أو ذو نصب أو يقرأ فعلاً مبنيًا للفعول (قوله على الظرفية) أي

لأجل الظرفية أي لأجل كونه ظرفاً والمراد زمانياً (قوله لانه) أي ههنا صفة الاحيان أي الأزمان وكما أن اسم الزمن نصب على الظرفية فكذلك صفة ثم لا يتحقق عليك أنه ليس المراد أن موصوفه الاحيان مقدراً أي أحياناً كثيراً لأن التأنيب حينئذ واجب بل المراد أنه كان في الأصل صنفه للأحيان ثم أقيم مقامها بعد حذفها وصار عنها نصب نصبها فعني وكثيراً وأحياناً كثيرة وكان الظاهر أن يقول لانه من صفة الحين وعلى هذا

(وكثيراً ما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان ومالتا كيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور

ثم أشار إلى أن إطلاق لفظ الفصاحة على معنى البلاغة واقع في السنة أهل الفن كثيراً ومن ذلك قوله سمعنا انما نجاز القرآن من جهة كونه في أعلى مراتب الفصاحة ويعنون بالفصاحة هذا المعنى فقال (وكثيراً ما يسمى ذلك) المعنى الذي هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال

القشيري ان خصت الفصاحة بالالفاظ وردت أسئلة الامام حر الدين أولاً ثم تسجيبة المعنى فصاهو غير ما لو ف والذي أراه أن الفصحى لفظ حسن ما لو ف له معنى حسن صحيح وبهذا القيد تدفع أسئلة الامام ولتناس في ذلك كلام بطول ذكره (قلت) وأنت اذا تأملت عبارة الصنف في حدود الفصاحة علمت أن فصاحة المفرد كلها العقلية لاتعلق بها المعنى البتة والقرابة لفظية فانها لاتعلق بسمع اللفظ وفصاحة الكلام تنقسم الى معنوية وهو الخالص من التعميد والضعف ولفظي وهو الخالص من التنافر والتعميد اللفظي وفصاحة التكلم معنوية وما أحسن عبارة عبد اللطيف البغدادي حيث قال في قوانين البلاغة البلاغة شئ يتبدى من المعنى وينتهي الى اللفظ والفصاحة شئ يتبدى من اللفظ وينتهي الى المعنى فان فيها جعابين ما تفرق من كلام الناس وهي الحق ان شاء الله تعالى فان قلت اذا كانت الفصاحة أو البلاغة راجعة الى اللفظ فكلام الله تعالى ليس بلفظ وهو محمول على أعظمها قلت المراد باللفظ الدال على ذلك الكلام القديم النفساني

فيكون الحين الموصوف مقدراً وذكروا كبر الوصف حينئذ ظاهر والمعنى

ص (واها

وربما كثيراً أي يسمى ذلك الوصف فصاحة في زمن كثير فهو مثل قوله تعالى قليلاً ما تشكرون أي تشكرون في زمن قليل ثم ان قوله لانه من صفة الخ ان أراد الاستدلال على مجرد صفة النصب على الظرفية فسلم وان أراد الاستدلال على وجوبه فمحمول لانه يمكن أن يكون كثيراً لنصبه على المعنوية المطلقة أي وسميته كثيراً ان قلت ان التسمية وضع الاسم على المسمى وهو شئ واحد لا تعد فيه ولا تتكرر وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثرة أحب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسمية الإطلاق والاستعمال وهو يتعدد فضع الوصف بالكثرة ان قلت على هذا ان مقتضى الظاهر أن يقول كثيرة فالجواب ان صفة المصدر لا يجب تأنيبها لتأنيبه لانه مؤول بأن والفعل أفعال والفعل والفعل لا يثبت أو أن التسمية لما كانت بمعنى الإطلاق ذكر الصفة نظر النك ولعل الشارح اعترضه التسمية على ذلك الوجه لما ورد عليه ما علمت أو أن الاتصاف على الوصفية في مثله معروف لاحتياج إلى تعرض فلهاذا أشار إلى وجه آخر من الأعراب (قوله لتأنيب معنى الكثرة) أي فهي زائدة لتأنيب (قوله والعامل فيه) أي في الطرف (قوله ذلك الوصف المذكور) أي وهو المطابقة لمقتضى الحال

فصاحة أيضا وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكره في دلائل الإيجاز من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ كقوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقه أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ أنفسهم وإنما قلنا من أده ذلك لأنه صرح في مواضع من دلائل الإيجاز بأن فضيلة الكلام اللفظ لا لعناء منها أنه حتى قول من ذهب إلى عكس ذلك فقال نأنت ثراء لا يقتسم شعر آخرى يكون قد أودع حكمة أو أدبا أو أشقل على تشييد ريب ومعنى نأنت ثمر قال والأمر بالصدق إذا اجتئنا إلى الحقائق وماعليه المحصول أن لا ترى متقدما في علم البلاغة من رافى شأوها الأهرى بشكر هذا الرأي ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاما منه قوله والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروى والبدوى وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخبر اللفظ وسهولة الخروج وصحة الطبع وكثرة الماء وجوده السبك ثم قال ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار فكذا كماله إذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجوده العمل ورداعته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة والذهب الذي وقع فيه ذلك العمل كذلك كماله إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرده معناه وكما لو فضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود وأفضه أنفس لم يكن ذلك فضلا له من حيث هو خاتم كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لا يكون ذلك فضلا له من حيث هو شعر وكلام هذا اللفظ وهو صريح في أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شأن أن الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة إلى المعنى وقد صرح في مباحثه بأن ما راجعة إلى المعنى دون اللفظ فليجرب بينهما فاعلم أنهما في جملة صفاته حيث نفي أنهما من صفات اللفظ على نفي أنهما من صفات المفردات من (١٣٧) غير اعتبار التركيب وحيث أثبت أنهما من صفاته على أنهما من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب وللبلاغة طرفان أعلى إليه تنتمي وهو وحد الاله

(فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة فحيت قال أنما إذا قرأت من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى (ولها) أي لبلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو وحد الاله) وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طرق البشر

(فصاحة أيضا) ونصب كثيرا ما على المفردة المطلقة على أي ضمن يسمي معنى ينطلق ذلك إطلاقا كثيرا وأما على الظرفية أي زمانا كثيرا يسمي ذلك فصاحة وزيادة مالتا أكيد الكثرة ثم أشار إلى تفاوت البلاغة باعتبار تمام المراعاة للخصائص المناسبة في كل مقام وعدم علمها وأنها في ذلك ثلاث مراتب بقوله (ولها) أي وللبلاغة الكلام (طرفان) طرف (أعلى وهو وحد الاله) أي القدر الذي إذا روعي في الكلام

ص (ولها طرفان أعلى وهو وحد الاله)

قوله هذا المعنى أي المطابقة لمقتضى الحال ولا يرد على هذا أن بعض الآيات أعلى طبقات من بعض لأن أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله ولها

(١٨ - شرح التخصيص أول) طرفان) هذا إشارة إلى أن البلاغة تتفاوت باعتبار مراتبها فاعلم الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاتها هو أن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان في مرتبتان أحدهما في غاية الكمال والآخرى في غاية النقصان ويلزم من ذلك أن يكون هنالك مرتبة متوسطة بينهما والحاصل أن البلاغة أمر كلي لها ثلاث مراتب مرتبة عليها ولها فردان وسفلى وهي فرد واحد وسفلى ولها فرد واحد والمصنف بالطريقين لتشبيه ما يشي بمتممة طرفان استعارة بالكناية وقوله طرفان تخييل فعمل أنه ليس المراد حقيقة الطريقين والالزام أن لا يكون الإنسان بلغا إلا بالاتباع الطريقين مع أن ذلك لا يمكن لما يلزم عليه من التناقض (قوله وهو وحد الاله) أي مرتبته وإضافته للبيان ولا بد في الكلام من تقدير مضاف أي وهو وحد الاله لأن الأعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة لاله الاله (قوله وهو) أي الاله عز وجل عند علماء البلاغة ارتقاء الكلام في بلاغته إلى أنما قلنا عند علماء البلاغة لأن الاله عز وجل هم ارتفاع الكلام بالبلاغة وأغبرها إلى أن يخرج عن طرق البشر (قوله أن يرتقي الكلام) أي يرتفع شأنه وقوله في بلاغته أي بسبب بلاغته إلى أن يخرج عن طرق البشر أي طاقته وقدرتهم لا بإخباره عن الغيبات ولا بأساويه الغريب ولا بصرف العقول عن معارضة وصح أن تكون في باقية على حالها أو يكون تشبه ما رأى في البلاغة من الخصائص بمدارج يرتقي فيها الكلام فإذا بلغ الحد الأعلى في تلك المداير كان إيجازا على طريق الكنية والارتقاء تفصيل والمعنى وهو أن يرتقي الكلام في الخصائص التي تراعى في بلاغته إلى أن يخرج عن طاعة البشر وقدرتهم

وذكر البشرا لئلا يسم المشهورون بالبلاغة والتصدون للعارضة والاذا المجتزأ ما يكون خارجا عن طرق جسد الخلقوات من الجن والانس  
واللائكة (قوله ويجزئهم عن معارضته) أي يصيرهم عاجزين عن معارضته فالحكمة في الاعجاز للتصغير وهو عطف لازم على ملزوم فان قيل  
ما ذكره من أن الكلام يرتقي ببلاغته إلى أن يخرج عن طرق البشر ويجزئهم عن أدلست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال  
مع فصاحة العالم الفتي من بداهة اختصاصه بالبلاغة أعني المعاني والبيان مستكمل بالآيات يهذين الأمرين على وجه التمام لأن علم  
المعاني كافي للطائفة وعلم البيان كافي للتخلص من التعقيد المعنوي وحينئذ في آتقن هذين العلمين وأحاط بهما لم لا يجوز أن يرى  
هذين الأمرين حق الرعاية فأن يكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن فكيف يمكن ارتفاعه الكلام  
إلى أن يخرج عن طرق البشر بسبب بلاغته وأجيب بأن تكفل علم البلاغة بهذين الأمرين ممنوع إذ لا يعرف بهذا العلم الآن  
هذا الحال بمقتضى ذات الاعتبار مثلا وأما الاطلاع على كية الأحوال أي معرفة عددها وكيفيات الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات  
بحسب الغامات التي توقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الأعلى فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه سلنا أن علم  
البلاغة مستكمل بالاطلاع المذكور فلان من آتقن علم البلاغة محيط به لان الاحاطة بهذا العلم لغير علم الغيوب ممنوعة سلنا  
الاحاطة به فلان من آتقن علم البلاغة وأحاط به يجوز أن يرى هذين الأمرين حق الرعاية إذ كثير من مهرة هذا الفن تراد بالقدرة على  
تأليف كلام بليغ فضل اعلا هو في الطرف الأعلى كلفرأت (قوله عطف على قوله هو) أي من عطف المقررات (قوله مع ما يقرب  
منه) جعل الواو بمعنى مع وهو محل معنى لاجل اعراب والانافي كونها عاطفة وفي إيراد كلمه موقع الواو إشارة إلى اعتبار العطف مقدما  
على الاخبار ليس بصير المحكوم عليه بعد الاعجاز كليمه لا كل واحد منهما لئلا المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لبيان ما يصدق عليه  
(قوله كلاهما حد الاعجاز) أتى بقوله كلاهما جوابا (١٣٨) عما يقال ان حد مقدر فلا يصح الاخبار به عن الأعلى وما يقرب منه

وحاصل الجواب أن قوله  
حد الاعجاز خبر عن  
محذوف تقديره كلاهما  
والجسلة خبر عن الأعلى  
وما يقرب منه (قوله  
وهذا) أي اعراب هو  
الموافق لمافي الفتح من أن

ويجزئهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير منه فائدته إلى أعلى يعني أن الأعلى  
مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لمافي الفتح

خرج عن طرق البشر ووقع به الاعجاز وسماء حد الأعلى لانه توهم ما يرى في البلاغة كدارج يرتقي فيها  
الكلام فاذا بلغ الحد الأعلى من تلك المداج كان اعجازا وقوله (وما يقرب منه) يستحيل أن يكون

وما يقرب منه) ش ظاهر ان حد الاعجاز لا يتفاوت وليس كذلك بل هو لانه لا به وواقع في كلام

البلاغة تنزاي إلى أن تبلغ إلى حد الاعجاز وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه أي من الطرف الأعلى فانه وما يقرب منه كلاهما  
حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه وموافق أيضا لما في نهاية الاعجاز للرازي من أن الطرف الأعلى وما يقرب منه هو المجزئ ولا يخفى  
أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتر كافي امتناع معارضته ولا شك أن هذا أقصر من عما ذكره الشارح من  
الاعراب الذي ألهمه بين النظم واليقظة كافي المطول واعترض على هذا اعراب من جهة القطف ومن جهة المعنى أما الاعتراض من  
جهة اللفظ فبانه يلزم عليه توسط العول بين أجزاء ما له اذا الصحيح أن المبتدأ عامل في خبره والمبتدأ هنا هو مجموع هو وما يقرب منه  
والخبر هو حد الاعجاز وقد تقدم هو وأخر ما يقرب منه وهو جزء أيضا وتوسط المعول وهو حد الاعجاز ويلزم على هذا عند تحمل الخبر  
للتخصيص ودفع واحد على متقدم متأخر في آن واحد وذلك محل نظر فالأقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ والخبر محذوف  
أي كذلك أي هو الاعجاز والجهة عطف على الجهة قبلها وحذف الخبر بعد قيام القرينة عليه شائع ذائع وأجيب عن هذا التفسير  
بأنه لا مانع من تقدم المعول على بعض عامله أذهوا من تقدمه على عامله بأسره وسهل ذلك كون العامل ككتين أو ككتات متفاصلة  
وأما ودفعه واحد على متقدم متأخر فهو أسهل من عودته على متأخر لاسباب وهذا الجزء المتأخر في نية التقديم وأما الاعتراض من  
جهة المعنى فخالصه أنه على هذا الاعراب بقوت المقصود من تعريف الأعلى فان سوق الكلام يدل على أن مراد بقوله وهو حد الاعجاز  
بيان للطرف الأعلى كأن قوله في الطرف الأسفل وهو ما اذا غر الخ بيان للطرف الأسفل وعلى كلام الشارح بقوت هذا الفصل وانه  
انما يفيد أن حد الاعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه وأجيب بأن المراد بالطرف الأعلى الجزئي الأعلى حقيقة وهذا يحتاج  
لبیان لانه انهاء الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز ومعرفة مرتبته في نفسه بخلاف الطرف الأسفل فانه يحتاج للبيان والحاصل أن المراد  
على اعراب الشارح بالأعلى الأعلى الحقيقي وبحد الاعجاز من تنبته والاضافة ببيان وأما على زعم بعضهم الآخر فالمراد بالأعلى النوع

الذي يحصل به الازجاء وان كان تنظيم الشارح فيه مبنيا على أن المراد به في كلام هذا البعض الاعلى الحقيقي أي الفرد الذي لا فرد فيه  
وبعد الازجاء نهايته والاضافة لامية (قوله وزعم بعضهم) هذا عكس الاول لان الاول يفيد أن الازجاء فرع له فردان الاعلى  
وما يقرب منه وهذا يفيد أن الطرف الاعلى نوع تحت فردان حد الازجاء وما يقرب منه وهذا الزعم لبعض شراح الايضاح حيث قال ان  
قوله وما يقرب منه عطف على حد الازجاء والمراد بحد الازجاء البلاغة في أقصر سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدارية أو اثنين فكانه  
قال وله اطرافان اعلى وهو البلاغة القرآنية أو المراد بحد الازجاء كلام يعجز البشر عن الاتيان عنده كالقرآن والقرب من حد الازجاء  
أن لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار أقصر سورة عن الاتيان عنده (قوله لا يكون من الطرف الاعلى) أي الذي تنتمي اليه  
البلاغة وذلك لان ما يقرب من حد الازجاء من المراتب العلية فقط ولا وجه لعل تلك المراتب العلية من الطرف الاعلى الذي تنتمي اليه  
البلاغة لأنه فرد يدرج على أنه حيث كان الطرف الاعلى أمرا واحدا اختصا بالانقسام له في جهة كما هو الأصل في الطرف وذلك كالنقطة  
التي هي طرف الخط فانها الانقسام لها في جهة ولو كان ما يقرب من حد الازجاء من ذلك الاعلى لزم عليه انقسام ما يشمل القسمة والاخبار  
عن الواحد متعدد وكلاهما باطل فان قلت يعتبر الطرف الاعلى واحدا نوعيا من أنواع البلاغة متعدد الأفراد ومن جهة أفراد ذلك  
النوع حد الازجاء وما يقرب منه وسنشد فيصيح أن يكون القرب من حد الازجاء من الطرف الاعلى قلنا هذا لا يصح لما مر \* الامر  
الاول أنه لا بد من وجه يتحقق به تعريفه الشاملة للأفراد وبه صار جميع الأفراد أعلى والنوعية بالازجاء يخرج ما يقرب من حد الازجاء  
فلا يصح الأخبار حينئذ والنوعية بغيره لم تتبين \* الامر الثاني أن التعبير عن النوع انما يصح بجميع الأفراد لا ببعضها وهذا الفردان  
أعني حد الازجاء وما يقرب منه بعض أفراد النوع إذ الطرف الاعلى هو مرتبة الازجاء وحد نهايته والقرب من نهايته انما يتناول  
ما هو أقرب من غيره لذلك النهاية فلا يتناول مبدأ الازجاء أي أول مرتبته (١٣٩) ووسط تلك المرتبة مع شمول ذلك النوع الذي هو

وزعم بعضهم أنه عطف على حد الازجاء والضمير في منه عائد اليه بمعنى أن الطرف الاعلى هو حد الازجاء  
وما يقرب من حد الازجاء وفيه نظر لان القرب من حد الازجاء لا يكون من الطرف الاعلى وقد أوجها  
ذلك في الشرح  
معطوفا على حد وهو الأقرب إلى اللفظ فيكون خبرا عن الاعلى ويرد عليه ان ما يقرب من الاعلى ليس  
بأعلى قطعا لأننا أردنا بالطرف الاعلى الشخص فلا يصح الأخبار عنه بما يقرب منه لأنه خلافه وان  
بعض شراح المفتاح مما يوجبهم خلاف ذلك لا عبرة به ثم يرد عليه أن ما يقرب من حد الازجاء ليس أعلى  
لنقصه عن حد الازجاء

الاعلى لها لان المراد منه  
طبيعة الازجاء وهي تتناول  
جميع مراتبه فيكون قد  
عبر عن النوع ببعض  
أفراده مثلا إذ فرضنا أن  
الازجاء مرتبة تحتها أفراد  
سبعة فالمبدأ هو الاول  
والنهاية هو الآخر والوسط  
انقسامه الباقية والقرب

من النهاية الذي هو بعض أفراد الوسط لا يتناول جميعها وانما يتناول بعضها كالخمس والسادس فقله أي هذا اشارة للنوع الذي هو  
طبيعة الازجاء وقوله حد الازجاء اشارة للفرد الاعلى وقوله وما يقرب منه اشارة للفرد الخامس والسادس فقط فيكون قد عبر عن النوع  
ببعض أفراد الازجاء بما هو هذا الاصح وردد هذا العلامة البعوي بقوله لا أن تقول ان نوع الاعلى يشمل نوعين حد الازجاء وما يقرب  
منه : حينئذ فيكون تعبيراً عن النوع بجميع أفراد الازجاء جميع كما يقال الانسان نفعي وغيره وما قاله ذلك العلامة مبنى على أن  
المراد بالحقي كلام المصنف المرتبة وأن الاضافة مبنية على مرتبة الازجاء كما قرع في هذا ما يقرب منه ليس مجرد افعال الازجاء  
بما مر امراته مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع وأما قلنا من لزوم التعبير عن الجنس بعض أفراد مدعى على أن الاضافة حقيقة  
وأن المراد بحد الازجاء نهايته أي المرتبة العليا من مراتبه لا المرتبة المتوسطة الشاملة لعدة مراتب \* الامر الثالث أن التعبير بالأفراد  
عن النوع لا يصح هنا ولولنا أن هنا تعبيراً عن الجنس بجميع أفراد لان الطرفية من الاحكام الخاصة بالطبيعة التي هي المحاجة لان  
الطرفية انما تثبت لطبيعة الازجاء من حيث هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت لطبيعتها من حيث هي انما تستدل بالحكمة  
الأفراد ثبت التعدد لا الطرفية فليس ذلك النوعية الخاصة بمحاجة الانسان فكانه لا يصح أن يقال النوع زيد وعمر وغيرهما من  
الأفراد لا يصح أن يقال هنا الطرف الاعلى حد الازجاء وما يقرب منه وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من أحكام  
الطبيعة بل من أحكام أفرادها فصح جعل الأفراد عليها فاما الجسمية زيد وعمر وغيرهما وذلك لان الاحكام الثابتة للطبيعة قسمان الاول  
ما ثبت لها في ضمن الأفراد وبني ذلك أحكام الأفراد كالجسمية الثابتة للانسان فهذا القسم يصدق على الطبيعة والأفراد جميعا  
والثاني ما ثبت لها في نفسه الأتي ضمن الأفراد كالتوعية للانسان وبني أحكام الطبيعة وهذا القسم انما يصدق على الطبيعة

وأسفل منه تشدئ وهو ما اذا غيرا الكلام عنه الى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وان كان صحيح الاعراب و بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة \* واذا قد عرفت معنى البلاغة في الكلام واقسامها و مراتبها

والطريقة من القسم الثاني لاستزاجها الوحدة ومنافاتها الكثرة اللازمة لافراد فلا يصح ثبوت الطريقة لافراد الطرف ففصل من هذا كله أن جعل الطرف واحدا بالنوع القريب عليه صحة هذا الزعم لم يتم فبطل ذلك الزعم (قوله وأسفل) أي وطرف أسفل أي ومرتبة سفلى في غاية النقص (قوله وهو ما) أي وهو مرتبة اذا غيرا الكلام أي المحظوظل عنها بأن لم تراعى تلك المرتبة في الكلام فتمن غير معنى نزل أو انحط فلذا عاده بعض (قوله الى مادونه) أي الى مرتبة ازل من تلك المرتبة السفلى وهي الخواص والخصوصيات (قوله لا التحق) أي ذلك الكلام المغربي عن تلك المرتبة السفلى بأصوات الخ و أورد على هذا التعريف أنه غير مانع لانه شامل للطرف الاعلى والوسط فأن كل واحد منهما يصدق عليه أنه مرتبة اذا غيرا الكلام عنها الى مادونه التحق بأصوات الحيوانات لان ما كان دون الاسفل وأزل منه يصدق عليه أنه دون بالنسبة للاعلى والوسط واجب بان هذا اليراد يدفعه ما في معنى العموم لان المعنى وهو ما اذا غيرا الى أي مرتبة دونه التحق الخ فخرج الاعلى والوسط فانهما ليسا كذلك (٤٠) اذن جعله ما دون الاعلى والوسط والاسفل ومن جعله ما دون الوسط

الاسفل وهو ما اذا غيرا الى واحد منها لا يفتقسه بأصوات الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على أن المراد بالبلوغ ما كان ازل ولو بواسطة وأما لو اردنا به ما كان تحته ملاصقا له فلا يرد تأمل وعرفت الحيوانات اشارة الى أن المراد من غير الانسان (قوله وان كان صحيح الاعراب) لو قلنا وان كان فصيحاً لكان أحسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الاولى لانه اذا التحق بأصوات الحيوانات مع الفصاحة فأخرى أن يلتحق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الاعراب بخلاف ما ذكره

(وأسفل وهو ما اذا غيرا) الكلام (عنه الى مادونه) أي الى مرتبة هي أدنى منه وأزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التي تصدر عن مجالها يجب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (ويبينهما) أي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات أردنا النوع فلا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لا قد رده به صاير الجميع أعلى والنوعية بالاجزاء تخرج ما يقرب من حدها بالاجزاء فلا يصح الاخبار والنوعية بغيره لم تثبتين وبهذا رد في الشرح على هذا الاعراب وأوضحه فيه ولك أن تقول لم لا يرد أن نوع الاعلى يشمل نوعين حدها بالاجزاء وما يقرب منه فيصيح الاخبار عن نوع الاعلى بنوعه كما يقال الانسان زنجي وغيره تأمله ويحتمل أن يكون معطوفاً على هو ويكون حدها بالاجزاء غيرا عنهما فيكون التقدير وهو الى الاعلى وما يقرب منه كلاهما حدها بالاجزاء وهو صحيح فان التنزيل في نفسه ما هو متناه في البلاغة وما هو دون ذلك وكلاهما واقع به بالاجزاء (و) طرف (أسفل وهو ما) أي التقدير الذي (اذا) لم يراع في الكلام بأن (غير الكلام عنه) أي عن ذلك القدر (الى ما) أي الى قدر هو (دونه) أي دون ذلك القدر الاسفل (التحق) ذلك الكلام المغربي عن مراعاة ذلك القدر وان كان فصيحاً (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) أي نزل منزلتها في عدم مراعاة اللطائف المناسبة للمقامات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد لصدورها عن الناطق بها على وجه الاتناق بالامراعاة تناسب (ويبينهما) أي بين الطرفين الاعلى والاسفل (مراتب كثيرة) فكل مقام وحال فيه مراتب كثيرة بحسب الاعتبارات المناسبة له فخاص من رأى (قوله وأسفل وهو ما اذا غيرا عنه الى مادونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات) يعني البهائم

فأله رجا هوهم انه اذا كان فصيحاً بالتحق بأصوات الحيوانات لان النصيحة أرق ان قلت انها غائز كذلك للام (قوله قوله فيما سبق في قول المصنف وارتفاع شأن الكلام الخ حيث قال و أراد بال الكلام الكلام الفصح فانه يقتضى أن فيه حداً فلا يلتصق بأصوات الحيوانات قلت المراد هنا بالتحق الكلام بتلك الاصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات وهذا صدق مع ثبوت الحسن بالفصاحة فتأمل (قوله التي تصدر عن مجالها) أي أصواتها وهي الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق) ما صدريه وقوله بحسب متعلق بتصدري الى التي تصدر من أصواتها بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بالبلاغة مقتضية لها أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان للصدور بحسب الاتفاق فهو على حذف أي التفسير به وعطف الخواص على ما قبله مرادف وليس من ذلك أي من الكلام المحقق بأصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف في مخاطبة البلد الذي لا يفهمها بل ذلك الترك مما يجب على البلغاء مراعاته لان ترك اللطائف حث من اللطائف (قوله متفاوتة) أي في البلاغة (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان للتفاوت وقوله بحسب متعلق بتفاوتة ثم تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكأى العدد كما اذا كان لشخص أحوال عشرة ولا تحوّل تسعة ولا تحوّل ثمانية وهكذا وكل حال يقتضى خصوصية فالبيان الاول بغير

فإنه أنه يتبعها وجود كثيرة غير راجعة الى مطابقة مقتضى الحال والى الالفصاحة تورث الكلام حسنا وقبولا

خصوصيات طرف أعلى والأتان الآخر بمخصوصة طرف أسفل وما بينهما من اتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الاحوال في الكم وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدور كإذا كان لشخص أنكار وشديدا فقولوا خزانك رقيق غير شديد القوة ولا خزانك ضعيف فالقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط فالإنسان للاول ثلاث مؤكديات طرف أعلى وللآخر بمؤ كد طرف أسفل والثاني بمؤ كدين مرتبة وسطى فقد صدق في أمر اتب البلاغة متفاوتة بحسب تفاوت القامات في الكيف (قوله ورعاية الاعتبارات) أى قصد الخصوصيات المعتررات فرعاية خصوصتين أعلى من رعاية خصوصية ورعاية ثلاث أعلى من رعاية اثنتين لقام واحد وقوله اشكال لأنه إذا عتبرت خصوصية واحدة مثلا فان كان رعاية الأكثر يقتضيه الحال فالبلغة لا توجد بدون وان كان لا يقتضيه الحال فالبلغة لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتبار فرعاية لا تقتضى زيادة البلاغة لان مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال وهذا ليس مقتضى حال فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبارات وأجاب السيد عيسى الصفوي بأن هذا اليراد مبنى على أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو متوهم بل هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال في الجملة فإذا اقتضى الحال شيئا فروى أحدها دون الآخر كان الكلام يليغمان هذا الوجه وإن يكن يليغا (١٤١) مطلقا وحسبنا فإذا اقتضى الحال شيئين تحققت

البلاغة بمראה أحدها فقط لكن من أهاهم ما أزيد بلاغة وأعلى فله يس لكن قد تقدم لنا عن عدد الحكمين أن الحق أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لكن قد قدر الطائفة وحسبنا فإذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات وأنى واحدة لكونه لم يطلع الأغلب أى لم يعلم أن المناسب للحال الا تلك الخصوصية كان هذا من رتبة أو أطلع على خصوصتين كان ذلك من رتبة ثالثة وهكذا وكل من رتبة أعلى من الأخرى برعاية الاعتبارات أو كان حال

ورعاية الاعتبارات والبعدين أسباب الإخلال بالفصاحة (ويتبعها) أى بلاغة الكلام (وجوده) أثر (سوى المطابقة والفصاحة) (تورث الكلام حسنا) وفي قوله يتبعها إشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي

في الخصوصيات المناسبة الا وهو مرتبة في ذلك المقام مثلا مقام الانكار التام إذا كد فيه بنا كيد واحد فهذا الاعتبار مرتبة وإذا كد فيه بنا كيدين فهذا الاعتبار مرتبة هي فوق الاولى وإذا اوقع في التا كيد فهذا الاعتبار مرتبة هي أعلى مما قبلها فتفاوت الرتب والاعتبارات في المقام الواحد وتفاوت الرتب في المقامات من جهة انما روى مثلا في مقام هو أعلى وأصعب مما روى في مقام آخر كتمام الحقيقة مع مقام المجاز فرعاية اعتبارات المجاز أعلى ولذلك كان التفاوت بتفاوت القامات ورعاية الاعتبارات وذلك بالبعد عن أسباب الخلل في الفصاحة في كل مقام (وتتبعها) أى يتبع بلاغة الكلام (وجوده) أى أحوال عارضة للكلام سوى الفصاحة والمطابقة لمقتضى الحال (تورث) تلك الوجوه (الكلام حسنا) زائد على الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة وقوله يتبع على ان حسن الكلام بهذه الالوه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذى هو حسن البلاغة ولما كانت

(قوله ويتبعها وجوده) أى تورث الكلام حسنا) فديقال على أحد القولين السابقين ان هذه الوجوه من البلاغة فلا حاجة لذكرها فان قلت هذا يقتضى ان كل كلام يبلّغ لانه ليس شئ من الكلام مطلقا بأصوات البهائم قلت انما يريد ما لو غير لما دونه الحق بأصوات البهائم مع كونه كلاما والتعاقب ليس

المطابق يقتضى ثلاث خصوصيات مثلا وهذا خطيبه بمخصوصية لكونه لم يطلع الاعلما وآخر خطيبه لكونه اطلع عليهما وآخر خطيبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليهما والحاصل أن التفاوت بحسب رعاية الاعتبارات إما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال على مقتضيات في الفقه والكثرة وإما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فأمثل ذلك قوله ورعاية اعتبارات ليس هذا لازما لبلغة لانه لا يلزم من تفاوت القامات رعاية الاعتبارات فان المقام قد يقتضى ثلاث مؤكديات ورؤية بمؤ كد منهم هو عطف بسبب على سبب وأنى بفناء إشارة الى أن تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات بل بتفاوت رعاية اعتبارات (قوله والبعدها) عطف على تفاوت كمال كل كلام مطابق لمقتضى الحال واتنى عنه التعليل بالكلية وهذا كلام آخر مطابق لكن فيه شئ يسير من النقل لا يضر به عن الفصاحة فالاول أعلى بلاغة من الثانية (قوله ويتبعها) أى في القسمين وقوله وجوده أى هي الحسنات البديعة وقوله تورث الكلام حسنا أى حسنا عرضيا زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعين بالاضافة ولذا وقع صفة الوجود وفي هذا التفسير إشارة الى أن آخرية تلك الوجوه ومقارنتها بالنظر للمطابقة والفصاحة فان قلت قول المصنف آخر التفسير بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائدة له لان المطابقة مع الفصاحة هي البلاغة ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة أن تكون مساوية لان التابع غير المتبوع على أنه يوهم أن المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع أنه لهما

في وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ وقد علم بذلك أن أحد هذين كل بليغ كلاما كان أو متكلما

أوجب بان المطابقة مع الفصاحة ليستاعن البلاغة بل هما أعز منهما من حيث التحقيق لأنها ما وجدنا بدون البلاغة فبما إذا لم نراع الخصوصة فالبلغة عبارة عن المطابقة والفصاحة واعتبار الحروصيات وحيت فلا يعلم من كون تلك الوجود تابعة للبلاغة كونها غير هذين الأمرين لأنها ما تعان لها أيضا باعتبار أنها من جنسها فاحتاج إلى إفاة أنها غيرهما فيكون في قوله أعرفا فائدة وهي أن تلك الوجود ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الأمرين الذين تحصل بهما البلاغة بل اعتبار تلك الوجود في الكلام إنما يكون بعد البلاغة (قوله خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضي والمراد بمحدثها أصلها وحيتنا فلاضافة سامة (قوله والفصاحة) أي بعد الفصاحة فهو عطف على رعاية فحسن الكلام بهذا الوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذي هو البلاغة ولا يحصل البلاغة إلا إذا حصلت الفصاحة وروعت المطابقة لقتضى الحال (قوله وجعلها) أي تلك الوجود وقوله لأنها أي تلك الوجود (قوله متصانصة) أي فهي مناسبة لبلاغة الكلام لأنها لا تجعل المتكلم متصانصة وإنما تجعل الكلام متصانصة بخلاف بلاغة المتكلم فإنها تجعل المتكلم متصانصة فيقال له بليغ فلما كانت تلك الوجود مناسبة لبلاغة الكلام جعلت تابعة لها فان قلت كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغة بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار ما قام به من الملكة التي يقتدر بها على تأليف كلام بليغ يجعل موصوفا بالجنس والترصيع بحيث يقال فيه مرصع أو مجنس باعتبار ما قام به من (١٤٣) ملكة الاقتدار على ذلك لأنهم صرحوا بأن من قام به وصف يجب أن

يشترك منه ماسم وحيت فلا يتم قول الشارح لأنها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة أوجب بأن المراد أنها ليست مما يجعل المتكلم متصانصة معهودة في العرف إذ لا يقال عسرا فإن يتكلم عانيه مجنس مجنس والى يتكلم عانيه فليقن أو ترصيع مالم يبق أو مرصع كما قال عرفا بليغ وفصح المتكلم بالكلام البليغ أو الفصح وهذا لا يتناقض وهو وصف بكونه مجنسا أو مرصعا

خارج عن حد البلاغة وإلى أن هذه الوجود إنما تعتد بحسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لأنها ليست مما يجعل المتكلم متصانصة (و) البلاغة (في المتكلم) ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعمل مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما هذه الوجود لا توجب للمتكلم تسمية اصطلاحية فان التخصيص والترصيع مثلا لا يوجبان عرفا لموجد هما في الكلام تسميته مجنسا أو مرصعا ولو اوجب ذلك لغة وإنما توجب التسمية للكلام عرفا يقال هذا الكلام مرصع أو مجنس جعل تبعيتها حاصلة لبلاغة الكلام دون المتكلم (والبلاغة) الكثرة (في المتكلم) هي (ملكة) أي كيفية راضحة في النفس (يقتدر بها) أي بتلك الملكة (على تأليف كلام بليغ) مقى شاء وإنما زدنا مقى شاء لتسايقنا أن الحد صادق على من له ملكة على تأليف الكلام البليغ مرة واحدة والبليغ لا بد أن يكون بحيث يؤلف الكلام البليغ الداخلة تحت قصده متى أراد ورعا شمس بهذه الزيادة قوله ملكة لأن القدرة على التأليف مرة متفشها أعراض لملكته راضحة (فعمل) من أخذ الفصاحة في تعريف البلاغة (أن كل بليغ) سواء كان ذلك البليغ متكلما أو كلاما في كونه غير مفيد بل في عرائمه الحسن ص (وفي المتكلم ملكة) يقتدر بها على تأليف كلام بليغ ش عليه من الإيراد ما على حد فصاحة المتكلم (قوله فعمل أن كل بليغ

فصل أن المانع من جعلها تابعة لبلاغة المتكلم كونها لا تجعل المتكلم متصانصة معهودة في العرف كبلاغة الكلام وهناك مانع آخر وهو أن هذه الوجود محسنة للكلام لا للمتكلم فلذا جعلت تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم (قوله على تأليف كلام بليغ) اعترض بأن كلاما ذكر في سياق الإثبات فلا تم عوملهم ولو لبالي عوملا بما يصدق التعريف بما إذا قدر على تأليف كلام بليغ في نوع واحد من المعاني كالمحذون آخر كالذم والشكر والشكاية والتضرع والهنى أو على اثنين مثلا دون البقية مع أنه لا يقال له بليغ وحيت فلا تعر بفغير مائع وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن النكرة هنا وإن كانت في سياق الإثبات أنها موصوفة وهي تفيد العموم نحو أكرم رجلا عالما أي رجل عالما وحيت فلا تعر هنا يقتدر بها على تأليف أي كلام بليغ بقصده فيخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف كلام خاص وما ذكر من أن النكرة الموصوفة تفيد العموم صرح به الخنقية في أصولهم أو يجب أن إضافة المصدر تشيد العموم وأن المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يجعل على المتبادر فان قلت أن العموم مقصر لأنه لا يلزم على اعتباره في التعريف أن لا توجد البلاغة في أحد من البشر بل ولا في غيرهم وذلك لأن من جملة الكلام البليغ القرآن فلا يكون الشخص بليغا إلا إذا كان فيه ملكة يقتدر بها على التعبير عنه إذا قصد ذلك مع أن الأتيان بمثل القرآن ليس في قدره أحد قلت المراد بالعموم هنا العموم العرفي لا الحقيقي وحيت فلا يراد بذلك (قوله فعمل مما تقدم) أي من تعريف البلاغة والفصاحة



(قوله بناء على استعمال المشترك الخ) أي بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فإن البليغ موضوع الكلام والتكلم موضعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع فقوله استعمال المشترك أي اللفظي (قوله أو على تأويل كل الخ) الإضافة نيابة أي أو على تأويل كل الخ أي أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ فبليغ على هذا أمر كلي فحقه نردان فهو من قبيل الكلي التواطئي وهو المشترك المعنوي وهذا الاحتمال لا يجوز بأن في قوله ليس كل فصيح (قوله مطلقا) أي كانت بلاغة كلام أو متكلم لكن أخذناه في بلاغة الكلام بطريق الصراحة وأما أخذناه في بلاغة التكلم فبواسطة فلفظ لأنه أخذ في بلاغة التكلم قوله على التالف كلام بليغ وقد أخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ (قوله ولا عكس بالمعنى القوي) أي وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية أي لا عكس بالمعنى القوي فصيح وليس المراد ولا عكس ممكن لأنه يمكن أن يقال كل فصيح بليغ وإن كان غير فصيح والمراد ولا عكس بالمعنى القوي ثابت في الواقع واحتج بقوله بالمعنى القوي من العكس بالمعنى الأصلي وهو عكس الموجبة الكلية وموجبة جزئية فإنه فصيح أن يقال بعض الفصح بليغ (قوله أي ليس كل فصيح بلغا) يحتمل أن يكون عليه قوله ولا عكس بالمعنى القوي لأنه لا ليس كل فصيح بلغا ويحتمل أن يكون تفسيره نفسا ففسر النقي (١٤٣) وهو لا بليغ وفسر النقي وهو العكس القوي بما بعد ليس وقوله

بناء على استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى القوي أي ليس كل فصيح بلغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لقتضى الحال (و) علم أيضا

(فصيح) لأن البلاغة أخص من الفصاحة وكل واحد لا يصدق بالآخر (ولا عكس) كليا أي لا يصدق كل فصيح بليغ وهذا هو المعنى بالعكس القوي وذلك لأن الفصاحة أعم لا يلزم من صدق الأعم صدق الأخص فيجوز وجود كلام فصيح غير بليغ ووجود ملكة الفصاحة دون ملكة البلاغة وهو معنى لفظ البليغ والكلام والتكلم إما السكونية من باب المشترك المستعمل في معنييه وكذا الفصح وإما تأويل أن المراد ما يصدق عليه لفظ البليغ فيكون من باب التساوي لا مشترك التكلم والكلام في كون كل منهما ماصدوق البليغ ومثل هذا الاعتبار يجري في لفظ الفصح فيكون المعنى كل ماصدوق للبليغ ماصدوق للفصح (و) علم أيضا

فصيح ولا عكس) يعني سواء كان كلاما أم متكلما لأن البلاغة لا بد فيها من فصاحة الكلام والكلمات فاللحظي معناه أن البلاغة أخص من الفصاحة لأن الفصاحة مأخوذة في حد البلاغة كالفصل فكانت كالحيوان للإنسان قلت إذا تأملت ما سبق علمت أن ليس بينهما عموم وخصوص وليست كالفصل بل البلاغة كل ذواتها مرتبة والفصاحة جزء

فصيح مثل زيد قائم الملقى للسكر من غير أن يقتدر بها على مراعاة تلك خواص المناسبة للدال (قوله وعلم أيضا) أي من تعريف الفصاحة والبلاغة أن مرجع البلاغة الخ وحاصل ما في المقام أن الفصاحة والبلاغة يتوقفان على أمور الاحتراز عن تنافر الخروف وعن القرابة وعن مخالفة القياس وعن تنافر الكلمات وعن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي وعن التعقيد المعنوي وتزبد البلاغة بتوقفها على الخروف الخ فحق الاحتراز عن أن يذهب المعنى المراد حتى فقد الاحتراز عن واحد من الأمور السبعة الأولى انتفت الفصاحة فتنقضي البلاغة لتوقفها عليها ومن فقد الاحتراز عن الخطأ تأدية المعنى المراد كالأول كان الكلام غير مطابق لقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصحا والاحتراز عن القرابة يكون بعم اللغة والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعم الصرف والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعم النحو والاحتراز عن تنافر الخروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم والاحتراز عن التعقيد المعنوي يكون بعم البيان والاحتراز عن الخطأ تأدية المعنى المراد يكون بعم المعاني وأما الوجه الذي يورث الكلام حسنًا إذا فتر بعم اليد أعني إذا علمت ذلك فعمل أن مرجع البلاغة أي الأمور التي يتوقف عليها حصول البلاغة شيئا من الاحتراز عن الخطأ تأدية المعنى المراد الاحتراز عن الأسباب الخلفة للفصاحة وهذا الثاني يندرج تحته الاحتراز عن الأمور السبعة المذكورة وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذين العلمين لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة وعلم أن بعضه يدرك بعلم



كان مطابقا كان مؤيدا للمعنى المراد عند البلاغ والمعنى المراد هو الزائد على أصل المراد كالنصوص التي تأتي على ثبوت الحكم به الحكم عليه ولو قال المصنف ما يحسن زعمه الخطا في تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أَوْضَحُ (قوله والاربع) فيه أن شرطية ولا نافية والتى اما الاحتراز وإما الكون الاحتراز مرجع البلاغة والمعنى على الاول وإن لا يحتراز عن الخطا نادبة المعنى المراد فلا يكون الكلام بليغا لأنه يأتى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وهذا لا يكون بليغا ويعترض على هذا بأنه متى نفي الاحتراز عن الخطا تعين أن يكون أدام المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال لأنه يصح أن يؤدي المعنى المراد بلفظ غير مطابق ويصح إذاؤه بلفظ مطابق كما تقتضيه قوله ربحا وحسنه فلاولى اسقاطها والمعنى على الثاني وإن لا يكون مرجعها للاحتراز بل إلى شيء آخر فلا يصح لأنه ربحا بالمال واعترض على هذا بعدم صحة التفرع أعني قوله فلا يكون بليغا لأن الاحتراز إذا لم يكن مرجعا للبلاغة لم تكن متوقفة عليه بل على غيره فإذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا فالناسب في التفرع أن يقول فيكون بليغا يعني والاربع وهو كونه بليغا باطل فبطل المسالوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا فالأصل أن كلام الشارح لازمه الفساد لما في صدره أو في مجزئه وأجيب باختصار الاول أعني رجوع التى للاحتراز وتجعل ربحا لتحقيق على ما ظاهره ابن الحاجب في قوله تعالى ربحا يود الذين كفر والو كانوا مسلمين أى أنهم يودون ذلك تحقيقا وها هنا كذلك (١٤٥) وليست لتقليل ولا لتكثير وحسنه فاعنى هنا

والأربع أى أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والتي هي) الكلام (الفصيح من غيره)

(و) علم أيضا ما تقدم أن مرجع البلاغة (التي هي) الكلام (الفصيح من غيره) وفي ضمن غير الكلام الفصيح غير الكلمات الفصيحة لإشتراط فصاحتها في الكلام وذلك لأن الفصاحة شرط في البلاغة فلا بد من حصول الشرط للحصول المشروط فإذا لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقا لم يكن أن يؤتى به غير فصيح ولا يحصل البلاغة وان اتفقت مطابقة ذلك الكلام لمقتضى الحال بل الغالب عندهم عدم التمييز عدم الفصاحة ثم إن بيان أن مرجع البلاغة إلى الاحتراز والتجديد المذكورين غير دليلىان وجه الحاجة إلى هذا لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة وعلم أن بعض ما يحتاج إليه مبدرك بعالم آخرى وبعضه بالنسب والنظر افتقر تمييزا مبدرك إلى علم يحقق به فيكون ذلك العلم قد مست الحاجة إليه وهو هذا الفن بضمه وإلى هذا أشار بقوله

ص (والتي هي) الفصيح من غيره (الخ) ش هو واضح لا يقال ببقى أن يقول وإلى الاحتراز عن غير الفصيح لأن السامع ليس عنده غير التمييز والتسليم لاسبغه ترك (١) غير الفصيح فهو بفعل ما يقتضيه المقام والحال

(١٩ - شروح التلخيص أول) هذا وإن لا يكون الاحتراز مرجعا للمعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله وإن لا يكون الاحتراز مرجعا للمعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى مع أنه ليس بليغا وعبارة عبد الحكيم قوله والاربع أى الخ أى وإن لا يكون مرجع البلاغة للاحتراز المذكور لجواز حصول البلاغة بدون الاحتراز أى مع الخطا في التادبة وحسنه فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا هذا خلف فتدبر (قوله والي تميز الفصيح الخ) كان الحسن في المقابلة أن يقول وإلى الاحتراز عن أسباب الخطا في الفصاحة لأنه أنسب بالمقابل لفظا ومعنى أما الاول فلا لأن المقابل لفظ الاحتراز أما الثاني فلا لأن التمييز يشمل التمييز في الشعر فقط بأن يعلم الفصيح من غيره غير تكلم بالفصيح وليس عمرا لأنه لا يلزم من العلم والتجديد بين الفصيح وغيره الانبان بالفصيح والبلاغة إنما توقف على الانبان بالفصيح بالفعل بخلاف الاحتراز عن الأسباب الخلة بالفصاحة فانه خاص بالثاني ويمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية بأن المراد التجديد بحسب الوجود الخارجي بأن يؤتى بالكلام فصيحاً بحسب العلم أو يشال قوله والي تميز الفصيح أى يؤتى به وقوله من غيره أى فلا يؤتى به فأطلق المصنف التيسير وأراد به ما يترتب عليه بحسب العادة

(١) ترك غير الفصيح كدافى النسخة ولعل النسخة غير من زبادة النسخ واسقط لفظ الاقل تركه وبالجملة فليس في بدنا الا هذه النسخة السقيمة العارية عن الصحة واثمة المستعان كسبه معصيه (٢) قوله وهو كون الاحتراز الخ الاولى والاصوب أن يقول وهو رجوع التى لتكون الاحتراز الخ كما يعلم من كلامه سابقا ولحقا تأمل كسبه معصيه

• والثاني أعني التمييز منه ما يتبين في علم من اللغة

قال الأمر إلى قولنا إن مرجعها الكلام الفصح التميز المعروف (قوله والال بما إلخ) أو رد عليه ما تقدم إيراداً وجواباً أي وإن لا يوجد تمييز فلا يكون بليغاً لأنه ربما ورد إلخ أو لا يمكن مرجعها التمييز فلا يصح لأنه ربما إلخ ورد على الأول هنا ما ورد على الأول سابقاً وتذاير على الثاني هنا ما ورد على الثاني سابقاً وعبارة بعضهم أي وإن لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصح من غيره وأتى الكلام انقاساً أمكن أن يوفق بغير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب ذلك وغير هنا لا يراد أن الورد من صفات الالفاظ وإنما تقدم بأدى لأن التالفة من صفات المعاني (قوله بلفظ غير فصيح) أي كقولك أنفك مسرج وشعرك مستنير فهذا مطابق إلا أنه غير فصيح (قوله ويدخل إلخ) انما احتجنا ذلك الاعتذار لكونه قد التمييز بالكلام حيث جعل الفصح صفته ولم يقيد بذلك وجعل الفصح صفته للفظ (يخرج إلخ) انما احتجنا ذلك الاعتذار وكان الأولى إسقاط ذلك الاعتذار لعدم الاحوج لذلك الاعتذار لكن الاعتذار لشرح حيث تبع المصنف في الإيضاح إلى هذا الاعتذار والى هو كشرح لهذا المتن فإنه قد فيه ذلك القيد إشارة إلى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أو لا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات فأنسب ما بالعرض وأضاف قد أن فصاحة المفرد والكلام حقيقةتان مختلفتان فلو قدرنا الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد كاللفظ الفصح لكان كالجمع بين معني المشترك بلا (١٤٦) ضرورة وهذا أعني قول الشارح ويدخل إلخ جواب عما يقال إن كلامه يقتضي أن البلاغة انما تتوقف على تمييز الكلام الفصح دون تمييز الكلمات مع أنها تتوقف على غيرها أيضاً (قوله لتوقف عليها) أي لأن فصاحتها جزء من فصاحته (قوله أي تميز الفصح من غيره) هو بحسب التفصيل خمس تمييزات بعدد الخلاف بالفصاحة وهي تمييزا القريب من غيره وتمييز الخالف لقياس من غيره وتمييز المتشابه من غيره وتمييز ما فيه تعقيد من غيره وتمييز ضعف التأليف من غيره (قوله منه) ظاهره

والال بما إلخ رد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغاً وجوب وجود الفصاحة في البلاغة ويدخل في تمييز الكلام الفصح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقف عليها (والثاني) أي تمييز الفصح من غيره (منه) أي بعضه (ما بين) أي يوضح (في علم من اللغة)

(والثاني) من مرجع البلاغة وهو تمييز الفصح من غيره (منه ما بين في علم من اللغة) يعني أن تمييز الفصح من غيره إما كان موقفاً على معرفة الأمور المنافية للفصاحة احتج إلى ما يتوصل به إلى معرفة تلك الأمور فمن تلك الأمور ما يتبين في العلم المسجي بعلم من اللغة أي معرفة أوضاع المفردات اللفظية وبسي هذا العلم علم المتن لأن المتن هو ظهر الشيء ووسطه وقوة هذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالعلوم مثلما تعلق بالالفاظ لأن حيث المعنى الموضوع للفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لأن الناس إلى إدراك المعنى أحوج والتميز في هذا الفن دون غيره مما ينافي الفصاحة فيحصل بادر كما تميز الفصح من غيره هو القرابة لا يقال لا يذكري في هذا الفن أن هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب فلا تدرك القرابة في علم من اللغة لأننا نقول معنى الإدراك أن من أحاط علماً على الكتب المتداولة ومارس ما دون فهمها من الالفاظ المأفوسة للاستعمال بعد أن نشر رعن بعد أن ما وجد في هذه الكتب وأمثالها هو المأفوس المشهور اتفق ذهنه إلى أن غير ما وجد كهنا مما يفتقر إلى التفسير والتفتيش عنه في الكتب المطولة المبسطة التي لم تخصص بالمشهور (قوله والثاني منه ما بين في علم من اللغة)

أنه سخر مقدم لقوله ما بين وقه أن كون ما بين في العلوم المذكورة من ذلك التمييز أمر معلوم بخلاف كون بعض التمييز بين في العلوم المذكورة قاصر عما يحتمل والانسب هو الأخبار بالجهول بالعلوم فالاعتد من حيث المعنى أن يجعل من مبتدأ لتكون المعاني بعض واعلمت لتكونها على صورة الحرف وما بين خبر والمعنى والثاني بعضه التمييز الذي بين متعلقة في علم اللغة أو الصفر إلخ وإلى هذا يشير الشارح وجه ما حجب قال أي بعضه وما عناه من أن من اسم لانها بمعنى بعض أحسن مما ذكره بعض الحواشي من أنه ليس لفظ من مبتدأ بل حالة تجعل المبتدأ وقائمه مقامه وهو بعض أذهنا خلاف المعروف عندهم إذ عرف أن لفظ من إذا كان بمعنى بعض كان اسماً للاستقلال بمعناه بالمفهومية أذهو غير التبعيض الجزئي ومن صرح باسميتها القطب والطبي في قوله تعالى فأخرجهم من القارات رزقاً لكم (قوله ما بين) أي تمييزات بين متعلقة في علم إلخ فصاعداً إلى قول منه ما بين بتقدير ذلك المضاف ولك أن تقدره بعدم أي والثاني من متعلقة ما بين إلخ ولك أن تقدره بغير قبل ما أي والثاني منه تمييز ما بين (قوله من اللغة) يطلق المتن على أمور منها الأصل كجاءها والأضافة بيانية ويطلق على الظاهر كإفي قوله

وعلى الشديد القوي (قوله كالغرابية) ظاهره انه مثال لسانين وهو تمييز فيحصل المعنى وتميز الفصيح من غيره بعضه وهو الغرابية بين في علم  
 متن اللغة مع أن الغرابية ليست بعض التمييز والجواب أن في كلام المصنف حديثا والاصل كتمييز الغرابية من غيره أي تمييز غير السالم  
 من الغرابية من غيره وكذا يقال في قوله كتحالفه القياس وما بعده أو يقال انه تشبيل للتعليق المقدّر سابقا والكافي في قوله كالغرابية  
 استقصائية أدلّس شيء من متعلقات تمييز الفصيح بين في اللغة غيرها أو يقال انها لإدخال الأفعال الذهنية وكذا يقال في ضعف التأليف  
 وبخالفه القياس (قوله وانما قال في علم متن اللغة) أي ولم يسقط لفظ متن ويقول في علم اللغة (قوله أي معرفة) هنا تفسير لقوله علم  
 وهذا أحد اطلاقاته الثاني المسائل والثالث للمكات ولوحل الشارح العلم على المسائل وقال أي مسائل أوضاع المفردات لكان  
 أسبب بقول المصنف بين في علم الخ (قوله أوضاع المفردات بهذا بيان ثلث اللغة فهو من إضافة الصفة للأوصاف أي معرفة المفردات  
 الموضوعية لعنايتها وانما هي ذلك العلم الباحث عن معاني المفردات الموضوعية بعلم المترادف المتن ظهر الشيء وسطه وقوّه وهذا العلم  
 تعلّق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة بالغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلقت بالألفاظ لأن حيث المعنى الذي وضع له اللفظ  
 وما تعلّق بالمعنى أقوى لأن الناس إلى ادراك المعنى أحوج (قوله أعظم من ذلك) أي أعظم من متن اللغة لأن علم اللغة قد يطلق على غير  
 معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من جهة وإعلال وإعراب وما هو غير ذلك وذلك لأنه يشمل اثني عشر علما  
 نظمها بعضهم بقوله لغات المعاني نحو صرف اشتقاقهم \* بيان قوافل عروض وقصرهم  
 وأنشأه تاريخ خط وأسقطوا \* بديعاً ووضعا عزت بالعلم بعلمهم

وعند الناظم التار يخ من علم اللغة سبع فيه الترخسرى والحق أنه ليس منه لأن التار يخ ليس خاصا بلغة

كالغرابية وانما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة أعظم من ذلك يعني به يعرف  
 تمييز السالم من الغرابية عن غيره يعني أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المتأوسعة  
 أن ما عداها مما يقتصر على تنقيح أو تخريج فهو غير السالم من الغرابية وهذا ينبغي فساد ما قيل انه ليس في علم  
 متن اللغة  
 كسكا\* ثم وافرنفعوا وأولى تخريج غير ماؤس كسج فهو غير السالم من الغرابية لأن باضداها تبيين  
 الاشياء ومعلمان كل خرج على غير ما يشتهر بغيره إلى التنقيح عنه في الكتب المبسوطة وأما الفرج

العرب فالأولى إبداءه بعلم  
 التجويد وهذه الانشاس  
 علما كاتمي بعلم اللغة  
 تسمى بعلم العربية أي  
 وإذا كان علم اللغة أعظم  
 متن اللغة فلو عبره لا تقضى  
 أن ذا الغرابية بوضع وبين

في الاثني عشر علما (قوله لان اللغة أعظم) أي لان علم اللغة أعظم فهو على حذف مضاف فادفع ما يقال ان اللغة هي الالفاظ الموضوعية  
 لهاها وهي لا تشمل ما ذكر من العلوم فأين العلوم والحاصل أن الذي يشمل هذا الاثني عشر علما اللغة لا اللغة فلا بد من هذا  
 التقدير (قوله يعني به) أي بعلم متن اللغة أي أن مراد المصنف بكون الغرابية بين في علم متن اللغة أن ذلك العلم يعرف اللفظ السالم من  
 الغرابية من غيره وهذا لا يخص علم اللغة بل يجري فيه والصرف والنحو ولعل الشارح ترك التنبه على ذلك فيما عداه بالمقابلة وأنى  
 الشارح بهذه العناية جوابا عما يقال ان ظاهر كلام المصنف يقتضى أن علم متن اللغة بين في هذا اللفظ مثل نكا\* كما تخبر  
 يحتاج في بيان معناه إلى البحث في الكتب المبسوطة في اللغة ومثل مسرج غريب يحتاج إلى تخريج على وجهه بعد وأن هذا اللفظ مثل  
 اجتماعهم ليس بقراب مع أنه لا بد كذلك في علم اللغة أصلا وحاصل ما أجابه الشارح أن مراد المصنف بكون الغرابية بين في متن اللغة أن  
 هذا العلم يعرف السالم من الغرابية من غير السالم يعني أن من تتبع إلى آخر ما قال وأنت شبيه بأن المناسب لهذا التقرير أن يقول  
 المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كالمأخوذ (قوله يعرف تميز الخ) أن ارد التمييز ذناه وهو معرفة السالم من غيره واستج لتقدير  
 مضاف أي يعرف متعلق بتمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهاقسه وإن ارد التمييز خارجا وهو التكميل السالم وترك  
 التكميل بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله علم ما عداها الخ) أي أن الاشياء تبين باضداها قوله إلى تنقيح أي زيادة بحث وتفصيل لعلم  
 وجوده في الكتب المتداولة كلفاقوس والاسامح والختار (قوله أو تخريج) أي على وجهه بعد الأول مثل نكا\* كما تم  
 وافرنفعوا والثاني مثل مسرج (قوله وبهذا) أي بما ذكر من قوله يعني أن من تتبع الخ (قوله ما قيل) أي اعتراض من بعض  
 الشراح وهو الزوني على المصنف ومثلا ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف لان قوله منه ما بين في علم متن اللغة كالغرابية  
 يقتضى أنه يد كفي كتب علم اللغة أن بعض الكلمات الغريبة مثل نكا\* كما تم يحتاج في معرفة معناها إلى البحث في الكتب المبسوطة  
 في اللغة لأنهم من مصادقات الغرابية التي حكم المصنف عليها بأنها بين في علم اللغة مع أنه يقع ذلك في كتاب من كتب اللغة أصلا

(قوله أن بعض الالفاظ) أي لا يقال في بعض معني من الالفاظ انه يحتاج إلخ أي فكيف يقول ان تعجزا السالم من غيره بين في علم من اللغة (قوله أن يصح عنه) أي أو يجوز على وجه بعيد (قوله أوفى علم التصريف) ظاهره أن هذه صلات متعددة فلو حصل واحد مع اختلاف الموصول هذا الذي بين في متن اللغة مغاير لما بين في التصريف والجواب أن أول التقسيم والمراد بعلمين متعلقه نوع على والمعنى أن هذا النوع ينقسم إلى أقسام قسمين متعلقه في علم من اللغة وقسمين متعلقه في التصريف إلخ واعتراض بأن الخل بالنصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وهذا لا يعلم من الصرف وأجيب بأنهم يدركون الالفاظ الشواذ الناشئة في اللغة وقولون انها شاذة فيعلم منه أن ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت (٤٨) عن الواضع (قوله انه يعرف إلخ) أي لأن من قواعدهم أن التلخيص إذا

اجتمع في كلمة وكان الثاني منها متصرا كل واحد يمكن زائدا لغرض وجب الادغام (قوله كضعف التأليف) أي مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظي) يراد عليه أن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها شافع الاستعمال جار على القوانين كما سبق وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون التصوي فكيف بين في علم النحو وأجيب بأن قسب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور اتجاها وضالفة الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وانجازت فوجب عبر الدلالة والتعقيد والنحو بين فيه ماهو الاصل وما هو خلاف الاصل وبين فيه أن الاصل تقديم الفاعل على المفعول

أن بعض الالفاظ يحتاج في معرفته إلى أن يصح عنه في الكتب المبسوطه في اللغة (أو) في علم (التصريف) كخالفه القياس اذ يعرف أن الاجل مخالف للقياس دون الاجل (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي (أو يدرك بالحس) على المعهود فهو بوجه ما في الكتب المتداولة فذكر الحاجة إلى التنقيح المذكور يعني عن ذكر التخصيص المذكور والأند ذكره لا يفتقر البيان في التخصيص على القرابة مثلا وما ينزل منزلة التخصيص كان قال هذا بما يصح عنه في الكتب المبسوطه حتى يرد البحث فليتأمل (أو التصريف) أي ومن تلك الأمور والمتنافسة للفصاحة التي يتوقف غير الفصيح من غيره على ادراكها بين في علم التصريف كخالفه القياس في بنية الكلمة اذ يعرف أن الاجل بفك الادغام مخالف للقياس وانما القياس فيه الادغام (أو النحو) أي ومن تلك الأمور ما يعرف بعلم النحو كضعف التأليف في نحو ضرب غلامه زيدا على أن زيد ما مفعول فان الانحياز قبل ذكره هنا ضعيف كما تقدم وكالتعقيد اللفظي كما تقدم في قوله ومثل في الناس الاعمال إلخ كذا قيل وفيه نظر لأن الأمور الموجبة للتعقيد اللفظي إن كان اجتماعها واجب ضعف التأليف فذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي وقد تقدم عند هذا القائل أنه لا يستغنى عنه وإن لم يوجب اجتماعها ضعف التأليف لم يعرف التعقيد بالنحو اذ غاية ما يدرك بالنحو جريان هذا التركيب مثلا على القانون المشهور أو عدم جريانه وقد يجاب عن هذا بأن ما يدرك بالنحو كون هذا أصلا كتقديم الفاعل على المفعول ويكون هذا خلافا له كالتعقيد فيكون ذلك ذريعة إلى اجتماع أمور هي خلافات الاصل ولو كانت كلها جائزة عما يوجب صعوبة الفهم لأن الخروج عن الاصل من أوجه كثيرة غير مطبوع فوجب صعوبة الفهم وهو التعقيد اللفظي لكن العلم بهذا من النحو قد يدعى خفاؤه فلا يعني عن غيره (أو يدرك بالحس) أي ومن تلك الأمور ما يدرك بالحس أي بالطبع النطق والاستئصال اللفظي اذ بذلك يعرف تناقض حرف مستثنى من أو التصريف أو النحو) الثاني مبتدأ ومثله ما بين جملة خبره ويجوز أن يكون منه خبرا عن الثاني وما بين فاعله كقوله سبحانه أولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وقوله متن اللغة أي العلم الذي يعلم بمعاني المفردات يحتج بقوله متن عن النحو والتصريف فأنما من اللغة وليس موضعها منتهى والمراد بالتي هو تمييز الفصيح من غيره (قوله أو يدرك بالحس

وأن تقديم المفعول على الفاعل خلاف الاصل وأن الاصل تقديم المستثنى منه على المستثنى وان عكس ذلك خلاف وهو الاصل وحينئذ النحو يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الاصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على قوله بين أي ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التناظر بالحس كما يدل عليه قوله اذ يعرف إلخ والمراد بالحس الباطني وهو القوة المدركة للصفات الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيما سبق بالوقوف لاجل أن يوافق ما مر من أن ادراك التناظر انما هو بالذوق الصحيح فاعده التوق فليلا متعسر النطق فهو متناظر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها وغير ذلك على ما صرح به ابن الاثير وليس المراد بالحس حس السمع والخالف ما مر وإن كان وصول ذلك للحس الباطني بواسطة السمع

(قوله كالمتنافر) أي أسواء كان تنافر صرف أو كلمات (قوله أن مستسزرا) هذا في تنافر الحروف (قوله وكذا تنافر الكلمات) كقوله وليس قرب فحرف قرب (قوله أي ما بين) أي التفسير الذي بين متعلقه (قوله أو يدرك بالحس) عرهنها بأشياء كالمصنف والألفاظ الظاهر الواو لأن الضمير راجع لما قبله بالجميع أعني بين ويدرك (قوله فقد سألنا) أي لأن فضته أن كل ماعدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس وليس كذلك بل المدرك بالحس بعض ماعدا لا يجسه ويحتل أن وجه السهولة يوهم أن التعقيد المعنوي يدرك بالعالم المذكور لأنه قال ماعدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس أي وأما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لأدراكه

(١٤٩)

كالمتنافر في يعرف أن مستسزرا متنافر ومن تقع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أي ما بين في العالم المذكور أو يدرك بالحس فالضمير عائذ إلى ما ومن زعم أنه عائذ إلى ما يدرك بالحس فقد سألنا أظاهرا (ماعدا التعقيد المعنوي) إذ لا يعرف تلك العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي من غيره فعمل أن مرجع البلاغة بعضهم في في العالم المذكور أو يدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فثبت الحاجة إلى علمين مفيدين لذلك فوضعوام المعاني للأول وعلم البيان للثاني واليه أشار بقوله (وما يجتزى به عن الأول) أي عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

وكلمات قوله فيما تقدم وليس قرب فحرف قرب (وهو ماعدا التعقيد المعنوي) يعني أن كل ما يحتمل بالفصاحة مما سوى التعقيد المعنوي يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وأما التعقيد المعنوي وهو ما يحتمل بالفصاحة فلا يدرك تلك العلوم ولا بالحس فثبت الحاجة إلى من يعرفه التعقيد المعنوي ليكمل العمل بأحد مرجعي البلاغة وهو تمييز الضمير عن غيره وأما المرجع الآخر وهو الاحتراز عن الخطأ فلا يدرك منه شي بالعلوم ولا بالحس فثبت الحاجة إلى من فإن يعرف منه ما يجتزى به عن الخطأ في تأدية وانما سبب الحاجة إلى ما تكمل به معرفة البلاغة لأن معرفتها وسيلة لمعرفة أن القرآن أعجز من بلاغته وأدراكه أعجز المقر أن القوى للإنسان غاية الأمل وتجاوب ما يستعمل فيه الإنسان الكسوف العمل فالضمير في قوله وهو ماعدا الخ عائذ على يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وليس عائذ على ما يدرك بالحس فقط لأن ذلك يقتضي أن ماعدا التعقيد المعنوي يحتمل بالفصاحة مدرك بالحس وذلك يقتضي أن تلك العلوم لا يحتاج إليها في أدراك شي ماعدا التعقيد المعنوي وإن الحس كاف فيه وهو منافي لما قبله لأن بقدر أن المعنى ماعدا التعقيد مع ما لا يدرك تلك العلوم وهو تكاف وهذا قبل أنه سهو ظاهر \* ثم أشار إلى تسمية الفئتين اللذين أتى بتقدم من الحاجة إليهما في تكميل أدراكه مرجعي البلاغة فقال (وما يجتزى به عن الأول) أي والعلم الذي به يدرك ما يجتزى به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

وهو ماعدا التعقيد المعنوي) أي من تنافر الحروف والتأنيها (١) وضعف التأني وقوته لا يقل وضعف التأني أعني ما يعلم من التوصل إلى قول المعنى يتعبد بعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إلا أنه يد عليه حينئذ أن ذلك من الخو وأنه ليس بحس لفظي فإن المدعى أن ضرب غلامه زيد تعقيد لفظي لا معنوي ففيه نظر وقوله (وما يجتزى به عن الأول) أي عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

الذي هو المرجع الأول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أي الذي هو بعض المرجع الثاني دعت وحلت (قوله مفيدين لذلك) أي لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين (قوله واليه) أي إلى كونهم وضعوا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين أشار بقوله والمراد بالاشارة إلى كروا لافهم مصرح لا مشبه (قوله وما يجتزى به عن الأول) نفسه أن الأول هو الاحتراز عن الخطأ وعلم المعاني لا يجتزى به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطأ والجواب أن في كلام المصنف حذف مضاف أي عن متعلق الأول فقوله الشارح أي عن الخطأ تفسيره بل المتقد

هو علم المعاني \* وما يجوز زيه عن الثاني أعني التعقيد المعنوي هو علم البيان \* وما يعرف به وجود تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع

قوله (علم المعاني) ان اردبه القواعد فلا مر ظاهر وان اردبه الملكية او الادراك احتج الى تقدير مصاف أي وضعها متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعده (قوله المكان) مصدر من الكسوف وهو التحقق والوجود والمراد منه معنى الزيادة والمراعاة باختصاص التعلق أي لوجوده نامة تعلق اهما باللاغة وانما تفسيرنا بالاختصاص بالتعلق لان الاختصاص شيء واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق وأورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة كما مر شيئا من الاشترا عن الخطا في نامة المعنى المراد وغيره الفصح من غيره والشيء الاول انما يكون علم المعاني ولا يشاركه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير عن زيد والشيء الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والتحويلات اذ تعلقه غيره وأجيب عن الاول بان المراد بقوله من ذي اختصاص لهما أي لجموعهما لا لكل منهما من علم المعاني الثاني بأن علم البيان المقصود منه بالغات التميز المذكور (١٥٠) بخلاف النجوم مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز بل ذلك حاصل

علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي على البيان) وهو هذين العلمين علم البلاغة لكان مراد اختصاص لهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة أنواع البلاغة التي علم آخر فوضعوا لذلك علم الدبع والبه أشار بقوله (وما يعرف به وجود التصني على الدبع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها المختصر

هو (علم المعاني) وسمي علم المعاني لأن ما يدرك به معان مختلفة زائد على أصل المراد (وما يحترز به عن التعقيد المعنوي) أي والعلم الذي يدرك به ما يقع به الاحتراز عن التعقيد المعنوي هو (علم البيان) وسمي علم البيان لأنه من بدعني بالأوضح والبيان من حيث أن علم البيان به يعرف اختلاف طرق الدلالة في الأوضح والبيان على ما يأتي في تعريفه ونسبى العلمان على البلاغة لأن إلهما من بدعنا اختصاص بالبلاغة أمافي المعاني فواضح لأن به يعرف ما يطابق به الكلام مقتضى الحال من حيث هو كذلك على ما يأتي في البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما في البيان فلأنه كان مفاد وغیره معرفة ما رزله به التعقيد المعنوي وهو مما توقف عليه البلاغة كتحققها على مفاد التصورات التي هو ما رزله به ضعف التأنيلا كان الحامل على وضعه تكامل ما يتوقف عليه البلاغة كان أمس بها بخلاف الخوف والحال تصح ما يؤدى به أصل المراد وهو مقصود مستقل عند غير البلاغة بخلاف إزالة التعقيد المعنوي لا يتعرض له إلا من طموح البلاغة وأيضاً الأحوال المقدرة فيه من فوائدها لا كثرة جعلها المطابقة لمقتضى الحال كالجزا والخفة والكتابة ولولم نذكر فيه على ذلك الوجه بخلاف الأحوال المذكورة في النحو (وما يعرف به وجود التفسير علم البديع) أشار به إلى أنه قد احتاجوا إلى ما يعرف

(علم المعاني وما يجترع من التعميد المعنوي علم الإنسان وما يعرف به وجوه التصنيع علم البدیع) مناسبة  
 هذه الاصطلاحات وأوجه الألف في إطلاق لفظ البدیع علی غیر الله تعالی نظر الان الرغب قال فی  
 کتاب النیرة فی محاسن الشریعة ان لفظ الاباح لا یستعمل لغير الله تعالی لاحقیقة ولا بحجاز وقد یحدث  
 فیه قولة تعالی ویهانة ائندعوها

في البيان فإنه وإن كان مفاده غير معرفة مانزوليه التعقيد المعنوي وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على (ومهم)  
فمأذ الخو والصرف والتعقيد فإنه نزول الأول ضعف التأنيف والثاني مخالفة القياس وبالتالي الغرابة لكن المقصود بالذات من  
البيان غير البيان من التعقيد المعنوي من المشتغل عليه الذي يتوقف عليه البلاغة بخلاف الخو والصرف فإن المقصود بالذات من  
الأول الصحت عن اللفظ من حيث الغراب والثناء وأما غير البيان من ضعف التأنيف والتعقيد اللفظي من المشتغل عليها فهذا ليس  
مقصوداً بالذات من الخو بل هو أمر عارض له وكذلك المقصود بالذات من الصرف البحث عن اللفظ من حيث الصحة والاعلال وأما  
تمييز الموافق للقياس من المخالف فهو أمر عارض له فلما كان المقصود بالذات من البيان يتوقف عليه صحة البلاغة دون المقصود بالذات من  
غيره كان البيان أشد تعظيماً من غيره (قوله وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أي من حيث رجوعها إلى تبيين الضمير  
من غيره وأما كونهما من اختصاص بالبلاغة مع توقفهما من هذه الحجة على عدة علوم لأن هذين العليين لا يضيآن الأعلى بما يتعلق  
بالبلاغة (قوله معرفة البلاغة) اللام لتعليل مقدمة على العلول لاصلة الاحتياج وقوله إلى علل خاصة للاحتياج أي ثم احتاجوا للعلم  
أخر لاجل معرفة الخ (قوله فوضو ذلك) أي لما ذكر من المعرفة (قوله وحوه التحسين) أي الطرق والأموال التي تحصل بها تحسين الكلام



وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني والثاني والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع

### الفن الأول علم المعاني

(قوله مقصوده) أى مقصود مولفه أو أن فيه استعدادا للكتابة وتخييلا (قوله والثلاثة علم البديع) من جهة الطريقة الثالثة والحاصل أن الطريقة الأولى تسمى الفن الأول بعلم المعاني والثاني بالبيان والثالث بالبديع والطريقة الثانية تسمى الثلاثة بعلم البيان والطريقة الثالثة تسمى الأول بالمعاني والآخرين بالبيان وتسمى الثلاثة بالبديع وهذا هو ظاهر المصنف وكتب بعضهم قوله والثلاثة أى وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) أما وجه مناسبة تسمية الأول بعلم المعاني فلا بد يعرفه بالمعاني التي يصاغ لها الكلام وهي المدلولات العقلية المسماة بخواص التراكيب (١٥١) وأما وجه تسمية الثاني بعلم البيان فلا بد يعرفه

ببيان أراد العنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات وخفائها وأما وجه تسمية الثالث بالبديع

مقصوده في ثلاثة فنون (وكثير) من الناس من (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني) (بسمي (الآخرين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

### الفن الأول علم المعاني

به أوجه تزيد حسن الحسن البلاغة فوضعه المؤلف علما سموه علم البديع لأن مقادير مبدع الحسن نظريفا الاستعمال وفي هذا الكلام ما يفهم منه ما لم يحصر فيه مقصود الكتاب وهو ثلاثة فنون لأن وضع الكتاب في علم البلاغة وبأبعها ومجموع ذلك ثلاثة فنون فأنحصر فيها مقصود الكتاب (وكثير يسمى الجميع علم البيان) أى والكثير من أهل الفن يسمى جميع الفنون علم البيان لتعلقها جميعا بالبيان وهو المنطق الفصيح المعرب عماني الضمير (وبعضهم) أى وبعض الناس (يسمى الآخرين) وهما البيان والبديع (علم البيان) تقليبا للبيان المتبوع على البديع التابع (و) بعضهم (يسمى) العلوم (الثلاثة) من المعاني والبيان والبديع علم (البديع) لأن البديع هو الشيء الذي يستحسن نظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه وهذه العلوم كذلك فهذه أوجه التسمية وهي لا تخفى على التأمل ولما ذكر مصادق الفنون الثلاثة وأسماءها ساذكرها في التراجم بطريق الهدلان العهديكي فيه الذكر الضمني كما تقدم فأشار إلى الأول منها فقال

### الفن الأول علم المعاني

والأخبار عنه بأنه علم المعاني ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده والأخبار عنهما جميع أطول العهد وقدمه على علم البيان لأن غرة علم المعاني رعاية المطابقة لمقتضى الحال وغرة البيان هي الاحتراز (ومنه من يسمى الجميع علم البيان) لما في كل من معناه القوي وهو الظهور (ومنه من يسمى الآخرين علم البيان) وهذا يقع كثيرا في كلام المتخبر في الكشف (والثلاثة علم البديع) وعلى ذلك قول المتخبر عند قوله تعالى أو أشك الذين اشتروا الضلالة بالهدى أنهم من الصنعة البديعة ص (الفن الأول علم المعاني

وجه تسمية الجميع بالبديع فليست أعم ما حاشا أى حسنا لأن البديع هو الشيء المستحسن نظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك أولاته يعرف فيها أمور مبتدعة بالنسبة إلى نادبة أصل المراد الذي يعرفه الخاص والعام وتلك الأمور كالخصوصيات والمجاز والكنية والجناس والترصيع وغير ذلك

### الفن الأول علم المعاني

(قوله الفن الأول علم المعاني) أورد عليه أن هذا الخبر معلوم فلا فائدة فيه وذلك لأنه قال أولا وما يحترز به عن الأول أى المنطوق في نادبة المعنى المراد علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي فهو علم البيان وما يعرفه وجوه التحسين فهو علم البديع فقد علم من هذا أن الفن الأول علم المعاني فقوله بعد ذلك الفن الأول علم المعاني أخبار معلوم فلا فائدة فيه وأجاب بعضهم بأنه لما طال العهد بالنسبة للعالمين

الاخيرين أوقع الحمل هناك وأجرى ما هنا عليه لتكون التراجم الثلاثة على نسق واحد والاحسن ما قاله بعضهم أنه ليس المراد بالاول هذا الاول في قوله سابقا وما يحترز به عن الاول الخ بل المراد بقوله الفن الاول أي الواقع في المرتبة الاولى من الكتاب وكذا يقال في الثاني والثالث ولما كان مختلفا أن يقع اشتباه في أن الفن الاول والثاني والثالث أي شيء هو حمل على المعاني على الفن الاول وعلى البيان على الفن الثاني وعلم السديد على الفن الثالث إزالة ذلك الاشتباه فظهر لك أن الحمل مفيد واندم مسبق الى بعض الاوهام من عدم صحة الحمل وأنه ينبغي أن يمتنع بحيث يحمل الفن الاول على علم المعاني لان علم المعاني قد علم قوله فرياد وما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد على المعاني والمعلوم يجعل محكوما عليه ولا يقال ان التعارف عدم كون المسند أعرف من المسند اليه فإذ كرت من جعل علم المعاني خبرا خلافا للتعارف لان الفن الاول من قبيل الحمل بال وعلم المعاني معرفة الحقيقة وعلم أعرافه لاننا نقول المسند اليه هنا مساو للسند في التعريف لان مدخول آل العهدية في حكم علم الشخص ولا يمتنع أن يجعل الفن الاول خبرا مقدم ما وعلم المعاني مبتدأ مؤخر لان الخبر هنا واجب التأخير لاستواء الجزأين في التعريف ومن غير قرينة كما أشار اليه في انحصار بقوله

فأنته حين يستوي الجزآن \* عرفا ونكر احدى بيان

ثم إن الفن عبارة عن الالفاظ أي القضايا الكلية لانه جز من المختصر الذي هو اسم للالفاظ الخصوصية على ما سبق في قوله رئيس المختصر على مقدمة وثلاثة فنون والعلم يحتمل أن يراد به الملكية ويحتمل أن يراد به القواعد كإسقاط ذلك في بالاشراح فعلى أن المراد بالعلم القواعد والاصول التي هي قضايا كلية فالعلم صحيح لانه من حمل الالفاظ على الالفاظ وعلى أن المراد بالعلم الملكية فالعلم صحيح لان الخبر غير المبتدأ وقد يجب أن الحمل من باب الاستناد المجازي لمابين الالفاظ أي القضايا الكلية التي هي الفن والملكية من العلاقة الشديدة لخصوا بها جزأها ولا يراد أن الاستناد المجازي عند المصنف خاص باستناد الفعل أو ما في معناه لمعناه هو فخرج استنادا لغير الجاهل بغير ماهوه فلا يكون مجازا اعتدالان الصحيح خلافاً كإبائي (١٥٣) وما ذكره العلامة الحفيد وتبعه الغنمي من أن العلم عبارة عن المعاني

#### فقدم على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

عن التعقيد المعنوي وذلك بسبب معرفة إراد المعنى الواحد بطرق مختلفة مع معرفة المقبول منها بالبرهان غيره وعلم العلم الثاني انما تقترب بعد حصول غرة الاول فصار الاول باعتبار امر جمعه وغيره كالجزء الثاني باعتبار امر جمعه وفائدته في عدم وجود الثانية بدون الاولى كما لا يوجد الكل بدون الجزئ كذلك استغناء كل كلامهم وفيه نظر لان اعتبار المطابقة أيضا لا عين بها في باب البلاغة بدون اتقاء التعقيد المعنوي

والحمل غير صحيح وأجاب بأن الاستناد مجازي أو يجب كما ذكر غير ما يتقيد بمرادف لما في الاول أي مدلول الفن الاول علم المعاني أو في الاخير أي الفن الاول دال على المعاني فهذا ينبوعه من

الشارح العلم على الملكية وعلى الاصول والقواعد وقوله بهذا ويخصر في ثمانية أبواب من المختصر الكل في أجزائه أذن المعلوم أن الابواب الثمانية ألفاظ فإذا كانت الاجزاء ألفاظا وقضايا كان الكل وهو علم المعاني كذلك فإما ذلك (قوله فقدم على البيان) لم يقل على علم البيان مع أنه أنسب بكلام المتن حيث قال سابقا وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان أشار إلى أن العلم المعاني والبيان وازداده العلم في مثل ذلك لما بعده من إضافة العام إلى الخاص فقد عدل عن مرعاة التكتة اللفظية وهي المناسبة لمرعاة تلك التكتة المعنوية (قوله لكونه منه الخ) حاصله أن غرة علم المعاني وهي رعاية المطابقة تقتضي الحساب يتوقف عليها غرة علم البيان وهي إيراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الثلاث في الوضوح وانخفاض من حيث أنه لا يعتد بذلك الإيراد اذا حصلت الرعاية لقتضى الحساب كما يشعر به تعريف البيان بأنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح وانخفاضه بعد رعاية المطابقة لقتضى الحساب فلما كانت غرة البيان متوقفة على غرة المعاني وعلم البيان متوقف على غرة وهو الإيراد المذكور صار علم البيان متوقفا على شئين مرتين وعلم المعاني التي يتوقف عليها مرتين لان المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء وحيث كان علم البيان متوقفا على شئين وعلم المعاني متوقفا على واحد منهما صار علم المعاني بمنزلة الجزئ من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم علم المعاني لذلك وصفاً واخفاً لأن غرة علم المعاني التي هي رعاية المطابقة شديدة الارتباط به لان المقصود منه حتى كأنها هو وهي تشبه الجزئ من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار غرته والاعتداد بها ويتوقف على غيرها أيضاً كما إراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح وانخفاضه وما يتوقف عليه الشيء تشبهه جزاءه جميع التوقف عليه في الجملة فذلك الرعاية وذلك الإيراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليها فكان علم المعاني بمنزلة الجزئ لكون غرته المقصود منه كالجزء وانما قلنا تشبه الجزئ لانه ليست جزأ حقيقة البيان لانه ليس عبارة عنهم شيء آخر وانما قلنا من حيث اعتبار غرته والاعتداد بها لتوقفه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة لانه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على إيراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية المطابقة ولا شك أن هذه الملكية تسمى علم البيان اذا علمت

هذا القول الشارح لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كقوله من في الموضوعين ابتدائية الآن لا يتبداه اعتبار الاتصال لانها ابتدائية  
محصنة لان مجرورها ليس مبدأ ومنها النفس ما قبلها بل متصل به والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان أي متصلاً به بمنزلة  
المفرد حال كونه ناشئاً من المركب أي متصلاً به ولخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه من  
جهة التوقف على كل وان كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءاً به بخلاف توقف البيان على المعاني وبصريح أن تكون كلمة  
من متعلقة بمعدوف أي لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكر في قوله عليه الصلاة والسلام أنت مني بمنزلة  
هر وثان من موسى (قوله لا ندعاه الخ) عنه لكون اتصال المعاني بالبيان بمنزلة اتصال المفرد بالمركب وقوله لا ندعاه المطابقة لمقتضى  
الحال أي التي هي غرة المعاني لان المعاني كقائل المصنف علم يعرف به أحوال اللفظ العربي الخ وغير ذلك العلم برعاية المطابقة لمقتضى الحال  
(قوله وهو مرجع الخ) الضمير للرعاية وذو كرا الضمير باعتبارها خبر والمراد بالمرجع هنا الفائدة والتمرة لا ما يتوقف حصول الشيء عليه  
كما في قول المصنف فقم أن مرجع البلاغة الخ وذلك لما علمت أن تحقق علم المعاني وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة  
اذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربي من حيث (١٥٣) إن جماعاً يطابق اللفظ مقتضى الحال ولا يحصل

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع بذات شي آخر وهو اراد  
المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم) أي ملكة يقتدر بها

التي أعني ناشئ في معرفة الاراد على الوجه المقبول وان أراد بوجود حاصل الفقيهين من غير مراعاة باب  
البلاغة صنع وجود كل منهما بدون الآخر بل المتبادر أن البيان هو الذي يكون للمعاني كالجزم لان  
مفاد خبر من أجزاء الفاصحة التي هي شرط في البلاغة التي هي المطابقة لمقتضى الخال وعلم المعاني  
أمن بالمطابقة من غيره فمعرفة اراد المعنى الواحد بطرق المختلفة بعد انتهاء التقيد المعنوي  
عن جهة تلك الطرق اذا اعتبرت بالقول أي من حيث معرفة ما يناسب المقام منها فاعتبر وما لا فلا  
تستلزم في باب البلاغة معرفة المطابقة في الجملة لمقتضى الحال كاستلزام الكل الجزء ولا تستلزم  
معرفة المطابقة معرفة هذا الاراد وهذا كاف في مناسبة التقديم لكن هذا اذا قطع النظر عن  
معرفة التقيد المعنوي والافهم ملازم لمعرفة الاراد المذكور ومعرفة المطابقة في باب البلاغة  
لا تتم الا بذات فيعود الاول تامس تماماً كان الطالب لاسئال ينقي له علمها بجهة تجميعها ليأمن من  
تضييع وقته فيما لا يفيده قدم التعريف الجامع لاسئال الفن فتال (وهو علم) أي ملكة يقتدر بها  
على ادراك أمور جريته وتحقيق ذلك أن القواعد المقررة في الفن توجب عمارتها وكثرة تصفحها

وهو علم

(٣٠ - شرح التخصيص أول) ما يشعل اعتبار الخراج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن  
البيان ليست جزءاً منه ولا فائدة وأغماهي شرط للاعتداف بفائدة فاعتبرت فيه من تلك الحبيثة وأما الشيء الآخر الذي هو اراد المعنى  
الواحد بطرق مختلفة فهو فائدة تعلم البيان ومقصود منه فاعتياره فيه من تلك الحبيثة (قوله المعنى الواحد) أي كسبوت الجوزايد  
فإنك تعبر عنه تارة بقوله لا تدسخي وتارة بقوله لا زيد جان الكلب وتارة بقوله لا زيد كثير الماد وتارة بقوله لا تدسخي بل الفصل وتارة  
بقوله لا تدسخي في الحمام يعطى والحال أن المرء في الحمام زيد (قوله في طرق) أي بطرق (قوله ملكة) أي كيفية وادخلة  
وأغمايد نال الرسوخ لان الكيفية النسبية كما هي لا تسمى ملكة الاعداد الرسوخ إذ غرق ابتداء حصولها تسمى حالا (قوله يقتدر بها  
على ادراك) أي على استحضار ادراكا واستحصاليها والحاصل أن الملكة لا يقال لها علم كما اختارها صاحب المواقف وغيره من  
الحققة في الاذا كان يستحضر بها ما كان محموزاً وعنده في الحافظة ومعلوماته من الجزئيات ويحصل بها المعنى عندهم منها مثلما راضع  
هذا الفن وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلاغة يحصل من ادراكها وعملها مع افتقار للنفس يمكن الانسان بذلك القوة من  
استحضار جزئيات تلك الأصول التي عندهم متى ادادوا يمكن ايضاً من استحضار ما كان مجهولاً لمن جزئياتها وذكر العلامة عبد  
الحكيم أن المعنى في العلم عني الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة أو ما لا يمكن من استحضار ما كان قليباً مختبر

فيها والى هذا أشبه كلام الشارع في الطول (قوله على ادراك كثر جزئية) ان نقل الادراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية والى  
 يتصف بهما انما هو المدرك لانسان وزيد وحسنه فالمناسبات ان يقال يقتدر بهما على ادراك الجزئيات واجب بيان في الكلام حذف  
 مضاف أي يقتدر بهما على ادراك مدركات جزئية كذا قيل وقد يقال انه لاحاسنة فلذلك ادراك الجزئية جزئي حقيقي لان جزئية  
 المدرك لا يفتح تستلزم جزئية الادراك ثم ان المراد بالادراك الجزئية الادراك كثر المتعلقة بالرفع المستخرجة بذلك للممكن  
 المسائل أي القواعد الكلية مثلا قولنا كل كلام يلقي الى المنكر يجب توكيده أصل كل مقتضى بالملكة وفعده المستفاد من الملكة  
 هذا الكلام الملقى لهذا المنكر يجب توكيده وكذلك كل كلام يلقي الى المحبوب يجب فيه الاطباء وكل كلام يلقي الى الرضا يجب فيه  
 الاحتياط وفعدها الكلام الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الاطباء الكلام الملقى لهذا الرضا يجب فيه الاحتياط وهكذا فالجزئيات  
 المستخرجة من القواعد بالملكة هي القضايا التي موضوعاتها جزئية وهي مقابلة لاحوال اللفظ العربي كالتأكيد الواقع في هذا الكلام  
 والاحتياط الواقع في هذا الكلام والاطباء الواقع في هذا الكلام وهكذا فيقول المصنف يعرف بأحوال اللفظ العربي يقتضي ان  
 المعروف بالملكة جزئيات الاحوال وكلام الشارع يقتضي أن المعروف بهما جزئيات القواعد ودخلت التغيرات بينهما وقد يجب بيان  
 هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة (١٥٤) فروع القواعد بيان معرفتها وسيلة الى التصديق بأحوال اللفظ

فيلزم من التصديق بأن  
 هذا الكلام الملقى الى هذا  
 المنكر يجب توكيده ليطابق  
 مقتضى حالة التصديق  
 بأن هذا التأكيد مناسب  
 لانكار هذا الشخص  
 الذي هو حاله ومعرفة  
 الجزئيات تتناول تصورها  
 والتصديق بها  
 فالتصديق بأن هذا  
 التأكيد مناسب لانكار  
 هذا المحاط بمعرفة فص  
 القول بان الملكة يعرف بها  
 أحوال اللفظ بهذا الاعتبار

على ادراك كثر جزئية ويجوز أن يرده نفس الاصول والقواعد المعروفة ولاستعمالهم المعرفة في  
 الجزئيات قال  
 قوة يصح ان قامت به ان يدرك بها ما يدخل تحت القصد مما يرده عليه من جزئيات ذلك الفن مثلا  
 تعرف بهما سرعة هذا الفن ان هذا المقام المخصوص يناسبه هذا التأكيد أو هذا الذكر أو هذا الحذف  
 وتعرف في فن الفقه ان هذا الفعل محرم أو مكروه أو مباح أو غير ذلك ثم لا يجب أن تكون تلك الجزئيات  
 حاصلة بعدد محارسة الفن بمجرد الالتفات ولا بمجرد التذكر كالحاصلها ثم غابت بل يجوز أن يكون  
 حصولها بتكسب حاصل عن استعمال مقتضى تلك القواعد بنفسها أو ما يناسب ويضاف اليها  
 وتظهر هذا ان تلك الملكة وتلك القوة لا تسمى باعتبار احضار تلك القواعد بدون جزئياتها على ذلك  
 الفن لانها بالنسبة اليها ليست جهة ادراكها بل جهة احتضارها فلا تسمى تلك الملكة باعتبار احضار  
 تلك القواعد على الان العلم يقال فيه هو جهة ادراكه ولذلك يشبه العلم بالحياة والملكة باعتبار الجزئيات  
 جهة ادراكه فهي علم باعتبارها ولوقيل بأنها علم باعتبار القواعد أيضا ما بعدل هو الواجب لانها جهة  
 ادراك الاحتضار ويجوز أن يراد بالعلم القواعد اذا بها تدرك جزئياتها وإذا علم المراد بحصول

(قوله ويجوز ان) فتخص من كلامه ان العلم مشترك ولا يضر وقوعه هنا في التعريف لجهة ارادة كل من معانيه يعرف  
 ويحصل المنع انما يصح ارادة ذلك ثم ان صدور الشارع بالمعنى الاول وتصدر هذا يجوز يقتضي أن هذا مرجوح والراجح الاول مع ان  
 الامر ليس كذلك اذ الراجح انما هو هذا الثاني لان الكثير في استعمالهم اطلاق العلم في الاصول واطلاقها على الملكة قليل وأيضا  
 المناسب لقوله الاتي ويختص في غايته أبواب المعنى الثاني لان المختصر في الابواب انما هو الاصول لا الملكة ولا قال هذا لوجوب ارادة  
 المعنى الثاني لاننا نقول بكون أن يراد بالمعنى الاول ويرتكب في قوله ويختصر الخ استخدام ويجعل في الكلام حذف مضاف أي  
 ويختص متعلقه وهي المدركات في غايته أبواب كذا في الغني والنفيد والذي ذكره العلامة عبد الحكيم ان اطلاق العلم بمعنى الملكة  
 أكثر في العرف من اطلاقه بمعنى الاصول كما صرح به في التلويح على اللفظ عليه اولى ولذا قال الشارع ويجوز ولان جل العلم على  
 الاصول يوجب الى تقدير مضاف في قوله يعرفه أي يعلمه لان العلم بمعنى الاصول لا يصير سببا في المعرفة لا بعد حصول الملكة فالحاصل  
 عليه بعد بالنسبة الى الملكة ولم يذكر الشارع جواز حمل العلم على الادراك مع أنه يطلق علمه أيضا لفساد المعنى لان الادراك لا يدرك به  
 (قوله والقواعد) عطف تفسير (قوله المعروفة) وصف القواعد بكونها معلومة ما أشارت الى أن وجه اطلاق العلم عليها متعلق بها وأما من  
 باب اطلاق اسم المتعلق بالكسرة على المتعلق بالفتح على حده هذا خلق الله أي يختلف وذلك لان العلم في الاصل مصدر بمعنى الادراك  
 وهو غير القواعد فهي معلومة وأشار الشارع بما ذكره لوجه العلاقة (قوله ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات) أي والعلم في الملكات وهذا  
 جواب عما يقال لما ذاعر بالمعرفة في قوله يعرف بهما الخ ولم يعبر بالعلم وهو لغة مقدمة على المعلول وهو قوله قال يعرف أي ولم يقل يعلم  
 لاستعمالهم الخ في الجزئيات أي وأحوال اللفظ العربي كذا كده هذا الكلام وتقديم المستندة وتأخير جزئيات فتنفسها المعرفة لا العلم  
 (قوله في الجزئيات) أي في ادراكها وتصديقها لهما أي واستعمالهم العلم في ادراك الكليات تصوراتها وتصديقها لهما

يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال قبل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكلمات والمعرفة بالجزئيات كما قال صاحب القانون في تعريف الطب العلم يعرف به أحوال بدن الإنسان وكما قال الشيخ

(قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي) اعترض بأن في التعريف دوراً وذلك لأن أحوال اللفظ العربي أخذت في تعريف علم المعاني فصار متوقفاً عليها وهي لا تعرف إلا منتهى متوقفة عليه ويجب أن الحجة منسكفة لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ما هيته وهي متوقفة عليه من حيث حصولها في الخارج فلا تحصل معرفتها بدونه وذلك لأن المراد معرفة الأحوال المتصدق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كالصدقين بأن هذا لنا كيد متلاً في قولنا إن زيد قائم به يطابق هذا الكلام مقتضى الحال ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعاني لأنه هو الذي يصح عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقوله أحوال اللفظ أهم من أن تكون أحوال مفرد كالصدق والمصدق له وأحوال جملة كالفصل والوصل والإيجاز والأظناب والمساواة فانه قد تكون أحوال الجملة واحترز بإضافة الأحوال للفظ عن علم الحكمة فانه لا يعرف به أحوال اللفظ بل أحوال الموجودات وعن المنطق فانه يعرف به حال المدعى وعن البقية فانه يعرف به أحوال فعل المكلف وهكذا (قوله يستخط منه) أي يستخرج منه والتعبير يستخط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة لا على تفسيره بالقواعد وذلك لأن الملكة تستخط بها المعاني اللهم إلا أن تجعل اللفظ من السببية أي يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من التعبدية (قوله كل فرد فرد) قبل (١٥٥) الأولى حذف فرد الثاني لاستفادة الاستقراء من

قوله كل فرد ويرد بأن هذا الاستعمال شائع في كلام العرب فكرر النسخ صريحتين إشارة لاستيعاب جميع أفرادها بالمجموع عزلة شئ واحد بقصد صمها فأخذت تعميم وأنها على حذف الفاء العاطفة أي كل فرد فرد أي كل فرد يعقبه آخر وهكذا إلى غير النهاية كما يشهد بذلك الذوق السليم فأفاده السراى

(يعرف به أحوال اللفظ العربي) أي هو علم يستخط منه ادراكاً جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة - في أي فرد وجد منها أمكن أن تعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة

العلم حصول قوة تصح معها صحة قريبة من الفعل ادراك ما يدخل تحت القصد من الجزئيات الواردة لم يدعى يقال أن العلم بجميع جزئيات المسائل محال لغير علام الغيوب والعلم ببعضها متطابقاً لا يفتي في نسبية صاحب العلم عالمه بالوالات كان من عرف بعض مسائل الفقه فقهياً مثلاً ولا يقال إن اشتراط علم كل مستوفٍ في التعريف لا يصح واشتراط البعض المعين لا دليل عليه والبعض المجهول حادثة على جهالة لا نقول ليس المراد واحداً من هذه الأمور بل المراد حصول قوة تأتي بها ماد كرفيتا مل (يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق) ذلك اللفظ (مقتضى الحال) وعبر يعرف لأن المدلول كما يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال) ش اعلم قدّم هذا على علم البيان والبديع

وفي كلام الحفصيان فردا الثاني معنى منفرد وصفة لا لول أي كل فرد مفرد عن الآخر أي معرفته كل فرد على سبيل التفصيل والافتراء لا على سبيل الاقتراء وأما في الفرع من أن الثاني قيد لفظي لا لول ففيه أن التوكيد اللفظي لا بد أن يكون الثاني عين الأول والثاني هنا غير الأول لأن المراد فرد آخر (قوله بمعنى أن أي فرد وجد منها) أي حالوا إيجادها أمكن أن لا يكون المراد أن أي فرد وجد بالفعل إذ لا بلاغة التعبير بالامكان كما ذكر بعض الأشياخ ويصح أن يكون المراد معنى أن كل فرد عرفنا من هذه الأحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله بمعنى أن أي فرد داخ) أي بهذا الإشارة إلى أن الاستقراء عرفي وأن المراد إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة والحاصل أن المراد من كون علم المعاني يعرف به أحوال اللفظ العربي أن أي فرد من الأحوال حالوا إيجادها أمكننا معرفته بذلك العلم وليس المراد أن الأحوال بتمامها توجد في تركيب واحد بالفعل وتعرف بذلك العلم لأن أحوال اللفظ لأنها كلها وبسببها وجودها لأنها في معرفته ولا أنها غير موجودة بالفعل في تركيب ولكن يعرف جميعها بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع ما لا نهاية له وبهذا المراد اندفع ما يقال اعتراضاً على المصنف قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعروف في احتماله الأربع فاما أن يراد به الجنس مجازاً وهو ظاهر البلاط لأنه يلزم أن يكون من ملكة يعرف بها أحوالاً واحداً عالمياً كالمعاني ولما أن يراد به الاستقراء في العلم أن لا يكون أحد عالمياً بالمعاني لأن أحوال اللفظ لأنها كلها وما لا نهاية يستحيل وجوده فيستحيل معرفته وإما أن يراد البعض المطلق فيلزم ما لمز على تقدير إرادته الجنس ولما أن يراد به ضم معاني نفسه بنفساً وثلاً وغير ذلك من السكود وغير معين في ذلك كرفيتا مل التعريف بالجهول ولما أن يراد البعض المعين في ذلك كالتعريف بالتكبير والتاكيد والتعريف وكأحوال الاستدعاء والمستند إليه وغيرهما فلا دلالة للفظ عليه وحاصل الجواب أن المختار الاستقراء لكن المراد بالعرفي لا الحقيقي وزيد بالعرف المعرفة بحسب الامكان لا بالفعل كما مر (قوله بذلك العلم) أي بتلك الملكة أو بالأصول والقواعد (قوله يطابق اللفظ) فيه

أوجرو رحمة الله التصريف علم بأصول يعرف فيها أحوال أبيه الكلم \* وقال السكاكي علم المعاني هو تتبع خواص تراكم

إشارة إلى أن الأصل جرت على غير من هـ. وكان الواجب الإبراز لأن يقال أنه جرى على المذهب الكوفي وكان الأولى للشارح أن يقول أي اللفظ ليكون تفسير الضمير المستر والظاهر أن المصنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه إلا في مواضع معلومة ليس هذا منها (قوله مثل الاعلال والادغام) ان قلت هذا يقتضي أنهم ما يتوقف عليهم أصل المعنى مع أنه ليس كذلك ألا ترى أن أصل المعنى يستفاد عند الفاعل أيضا كما في قوله الحمد لله على الجلال وحيد خذ في الأولى اسقاطهما وقد يقال المراد بالمعنى في قوله العمل بالادغام تأدية أصل المعنى أي المعنى المأخوذ من اللفظ الجاري على طر بقية الوضع والقانون الأصلي والمعنى المستفاد عند الفاعل ليس مأخوذا من اللفظ الجاري على طر بقية الوضع وكذا يقال في الاعلال (قوله وما أشبه ذلك مما لا يدخل) أي وذلك كالجمع والتصغير والتثنية فأن هذه الأحوال إنما تعرف من التصريف أو من النحو واعترض بأن هذا يتناول أحوال اسم الإشارة من كونه لقررب تارة ولغيره أخرى مع أن هذه إذا اقتضاه الحال كانت من علم المعاني وبجواب بأن المراد مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى من حيث أنه يؤدي به أصل المعنى فلفظ اللغة يبحث عنها أي عن أحوال اسم الإشارة من حيث أنه يؤدي بها أصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنها من حيث أنها مطابقة لفظي الحال فإذا أشارا إلى المتكلم بقصد القرب لاقتضاء الحال ياء وإذا أشارا إلى الغير بقصد الاستبعاد المتكلم بقصد البعد لاقتضاء الحال ياءا فبحث عن هذه الأحوال التي لاسم الإشارة من حيث أنها تدل على المتكلم بقصد ما لا يقتضيه الحال أيها من علم المعاني وكان ينبغي للشارح أن يفيد (١٥٦) بهذه الحنية ليندفع ما ذكره لأن يقال هي مرادته

والسراد يدفع الإيراد على ما فيه من اختلاف (قوله) وكذا المحسنات البدعية) أي إذا لم يقتضه الحال والا فلا يخرج من التعريف بل تكون داخله فيه بالحيثية الواردة لأنهم أمراء المعسرف (قوله والمراد الخ) هذا جواب عما يقال ان قول المصنف يعرف به حال اللفظ العربي	مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات السبعة من الضمير والتوسيع وضوحها مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف بهذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهوره وأن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك	تقدم بالملكة الجزئية والمناسبات بما يتعلق بالجزء المعرفة وانما كان متعلقها بمرسلان المراد بالجزء ههنا جزئ الأضافي والجزء الأضافي هو اندرج تحت كل سواه كان حقيقيا أولا وخروج بقوله أحوال اللفظ العربي أحوال الجمعي لأن الصنعة لم توضع له وخروج بقوله التي بها يطابق الخ ما لا تحصل المطابقة به أصلا كالأعلال والتصحيف والاعراب ونحو ذلك مما يقتصر إليه في تأدية أصل لأنه منها كما لا يصل لقرع قال الخطيب علم المعاني يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ وعلم البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إبراز ذلك المعنى في أفضل الطرق دلالة عقلية فتسبب علم المعاني إلى
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

يتبادر منه أن المراد بالمعرفة المعرفة التصورية لأنه أعمد المعرفة للقررات وهي الأحوال علم فيقتضي أن علم المعاني ملكة أو قوادة يتصور بها أحوال اللفظ كالتعريف والتشكيك والتأخير وعدمه والتقديم وغير ذلك مع أن علم المعاني لا يتصور به من تلك الأحوال وحاصل الجواب أن المراد بالمعرفة المعرفة التصديقية وحينئذ يقع كلام المصنف أنه علم بصرفه ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا حصل كلام الشارح كما يشاء إليه ما عدا لكنه لو لم يأت بتدقيق لكان أصح في مقصوده قوله والمراد أنه علم يعرف به هذا الأحوال من حيث الخ أي يحكم بسببه على هذه الأحوال أي على جزئياتها بأن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهذا التصديق موضوعه الأحوال ومجمله الحسية فأفاد ذلك شيئا عدوي (قوله من حيث الخ) هذه الحسية مأخوذة من قول المصنف التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وذلك للقاع من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلمه ما منه الاشتقاق فكانه قال يعرف به أحوال اللفظ من حيث أنها يطابق اللفظ الخ لأنه يعرف به أحوال اللفظ من حيث ذاتها بأن تصور به فقط فهذه الحسية للتبديد فان قلت أن الحكم هنا هو المعرفة بغير معرفة بالمشي حتى يقال ما ذكر بل معلومها أحوال اللفظ قبل الوصول والصل كالشيء الواحد وهما في أوّل مشتق والصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله ليس علم المعاني عبارة الخ) أي كالموتادير من كلام المصنف لكن فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفة المعرفة التصورية التي هي موتادير من المصنف أن يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره من الأحوال لأن يكون نفس تصور المعاني المذكورة واجب بأن في الكلام جدي مضاف أي عبارة عن ذي تصور أو عن ملكة تصور الخ وإضافة معاني للتعريف بالبيان والتعريف كون اللفظ معرفة والتشكيك كون

الكلام في الافادة وما يتصل به من الاستعسان وغيره ليصير بالوقوف عليهما عن الخطا في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره ونسبه نظرا لتتابع ليس يعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريضه من العلوم به ثم قال وأعي بالتركيبة كيب البلغة ولاشأن أن معرفة البلغ من حيث هو بل يغتفر على معرفة البلغة وقدرتها في كنهه بقوله البلاغة في بلوغ المتكلم في تادية المعنى حداله اختصاص بنونية خواص الترا كيب حقها واراد افع التسمية والمجاز والكتابة على وجهها فان اراد بالتركيبة في حد البلاغة ترا كيب البلغة وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غير هاتين سبته على أن قوله وغيره مهم لم يبين مراده به

اللفظ نكرة وكذا الباقي (قوله وهذا) أي عاذا كمن الحينية (قوله من هذه الحينية) أي بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة وأجازا والحاصل أن علم البيان وان كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقة أو مجازا لكنه لا يعلم به أحوالهم حيث أنهما يطابقان اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يكون من علم المعاني (قوله مقتضى الحال الخ) حاصله أن الحال هو الانسداد مثلا ومقتضى اللفظ هو الكلام السكي المؤكد للفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيده المخصوص وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة لان اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيده المخصوص طابق الكلام السكي بمعنى أنهما فردان من أفراد وعلى هذا المعنى كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث أنهما يصير اللفظ (١٥٧) مطابقا لأي فردا من أفراد مقتضى الحال (قوله

التكليف) أي المصنف بصفة مخصوصة (قوله على ما أشير إليه في الفتح) حيث قال فيه في تعريف علم المعاني هيوتبع خواص ترا كيب الكلام في الأداة وما يتصل به من الاستعسان وغيره ليصير بالوقوف عليهما عن الخطا في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره فهذا يشير إلى أن مقتضى الحال هو الكلام التكليف تلك الكيفيات ووجه الإشارة في ذلك أن الذي ذكر أعما

وهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحينية والمراد بأحوال اللفظ الامور اعراضة من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق الكلام السكي التكليف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في الفتح وصرح به في شرحه لانفس الكيفيات من التقديم والتأخير

المعنى بالتركيبة العربية وكالمصنات البدعية لانه انما يؤلف بها بعد حصول المطابقة بغيرها خرج بقوله أيضا يطابق به مقتضى الحال علم البيان لان الامور المذكورة فيه من تحقيق المجاز بالواقع والحقيقة والكتابة وما يتعلق بذلك لم يند كرهه من حيث أنه يطابق به مقتضى الحال وإذا اعتبر من تلك الحينية كانت من هذا الفن واتخاذ كرت من حيث ما يقبل منها وما لا يقبل من حيث تحقيق تفاصيلها وشرط أصول المجاز منها يجتزى بذلك عن التعقيد المعنوي واتخرج مجازا كزان المراد علم البيان نسبة المفرد إلى المركب وذلك قدم عليه فلت فيه نظر لجواز أن يكون العلم اسم لذلك الجزء وتطبيق الكلام شرط له وسأقي تحقيق هذا الموضوع وما عليه أول علم البيان وقوله علم حسن وليس المراد منه هنا الصفة الموجبة لتسريلا لا يحتمل التقبض بل المراد منه أمور اصطلاحية وأوضاع تتوصل بها إلى معرفة غيرها وبشده لفظه فها يصعد وينصرف في ثمانية أبواب فان المصنف المعلوم لا العلم وقوله يعرف به أحوال اللفظ أي كلها وانما قال يعرف ولم يقل يعلم لان الاحوال التي ينسب العرفان

هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيره من الكيفيات وأورد عليه أن الذي ذكر أعما هو الكلام الجزئي لا الكلي فهو كالكيفيات لا يذكر ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلي وأجيب بأنه شاع وصف الكلي وصف جزئياته كقولهم الماهيات موجودة فان الموجودات هي أفراد الماهيات لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن أفرادها وصفت وصف أفرادها وهو الوجود وكقولهم وجه الشيء قد يكون حسيا وحسيا أعما جزئيات وجه الشيء الموجودة في هذا الشيء وهذا المشبه لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن الأفراد وصفت وصف أفرادها هي المحسوسة ولم يشع وصف الكيفيات وصف مجازاتها من أفراد الكلام كالذكرية والسعوية فانهم من أوصاف الكلام فلم يقل الكيفيات مذكورة وصعوبة هذا الاعتبار فلماذا جعل كلام المفتاح إشارة لما ذكر وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا لشارح (قوله وصرح به في شرحه) فقد قال العلامة الشيرازي في شرح قول صاحب المفتاح وارتفع شأن الكلام في الحسن والقول وانما طاقه في ذلك بحسب مصادفة القيام ليليق به وهو الذي سمي مقتضى الحال إن اجماعا يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به مقتضى الحال

(قوله والتشكيك) أي غير ذلك وانما تركه كما كان على ظهوره وادارته وعلى المقابلة على ما سبق (قوله على ما هو) راجع للنفي وقوله ظاهر عبارة الفتح أي في غير نفي بل المعاني كقوله في بعض المواضع الحال المتضمنة للتاكيد لذكر الحذف فتعريف التشكيك أو غير ذلك فان هذا ظاهره أن مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات وانما كان ظاهره ذلك لأصريحه لاحتقال الكلام حذف المضاف أي المتضمنة في التاكيد وإذا علمت أن كلام السكا في مواضع متعددة غير نفي بل لعلم المعاني ظاهره في أن مقتضى الحال الكيفيات فيقال ان قوله في تعريف علم المعاني على ما مقتضى الحال ذكره يحتمل أن المراد به ذكر الوجه المتضمن بالفتح على معنى ما يقتضي الحال إيراد في الكلام وأن يراد به ذكر الكلام فيصير على الأول لأن المحتمل يحمل على الظاهر فلا يصحهم وبدل أن يكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام الكلي أن الباعث على اعتبار الخواص في الكلام قد يكون غير الباعث للمقتضى لأفاده أصل المعنى كما إذا كان المخاطب يلجأ فأن بلا دته حال مقتضى كلامه مفيد الأصل المعنى فإذا كان هناك استكراهه مقتضى تاكيد فأن لم يتجدد إلا ذلك التاكيد فذلك المتجدد هو مقتضى الحال الثاني فلو اقتضى الحال الثاني كلاماً أيضاً لزم اتحاد الحالين لاتحاد المقتضيين مع أنهم متغايران فيقول كون مقتضى الحال الكلام الكلي كذا قيل وفيه نظر إذ يمكن أن يقال إن مقتضى الحال الأول الكلام الكلي المتضمن فعليه أصل المعنى ومقتضى الحال الثاني الكلام الكلي المكيف (١٥٨) بالتاكيد (قوله والمصاح) أي وإن لا يرتفع مقتضى الحال الكلام الكلي

بل إردناه الكيفيات كما هو ظاهر الفتح المصاح القول بأنها أي تلك الكيفيات أحوال (قوله لأنها عين مقتضى الحال) أي وحينئذ فيلزم اتحاد المعاني بالفتح وهو مقتضى الحال والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ وأما المطابق بالكسرة فهو اللفظ فقولك مثلاً إن زيد قائم لا تشكر طابق بسبب ما نفيه من التاكيد مقتضى الحال وهو التاكيد أي واتحادهما باطل وقد يقال إن المراد بأحوال اللفظ الخصوصيات

والتعريف والتشكيك على ما هو ظاهر عبارة الفتح وغيره والمصاح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لأنها عين مقتضى الحال وقد حقت ذلك في الشرح وأحوال الأسناد أيضاً من أحوال اللفظ باعتبار أن التاكيد وتركه مثلاً من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعري مجرد اصطلاح

إن هذا الأحوال تعرف في هذا الفن من حيث أنها يطابق بمقتضى الحال اذ لم تذكر (١) في المجرى تصور معانيها فان معاني التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك قد عرفت في فن آخر وانما ذكرتها من هذه الخبيثة فخرج بذلك علم البيان كما نرى ثم إنه ينبغي أن يفهم الكلام على معنى أن هذه الأحوال بها يطابق الكلام الموجودة هي فسه جزئيات كلام كلي هو مقتضى الحال مكيفاً بتلك الكيفية وقد تقدم أن مقتضى الحال كلام كلي كيف بكيفية كلية ومطابقه هنالك الجزئية والعرفان يختص به الجزئيات لكونه أشبه البسيط والعري يشمل الكليات لشبهها بالربكيات والعري يتعلق بالنسب والمعرفة تتعلق بالذوات وقد وافق المصنف ابن سينا في حقه لطلبه به علم يعرف به الخ واستمر أن المعرفة تستدعي تقديم جهل فلا يوصف بها الباري عز وجل بخلاف العلم وصرح القاضي أبو بكر في التقریب والارشاد بأن المعرفة تستدعي تقديم جهل وقيل المعرفة تستدعي تدقيق أو تأمل بدون العلم يقال عرف فلان أنه ولا يقال علمه ويقال علم الله ولا يقال عرف فقهه الراعي

الجزئية كأننا كيداً لخصوص ما يتشابه في مقتضى الحال لخصوصيات الكلمة فتتنا كيد الكلام مطلقاً ولا مانع من أن يقال إن زيدا قائم قد طابق ووافق بالتاكيد لخصوص مطلق التاكيد من حيث اشتباهه على نرد من أفراد لعدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به (قوله وأحوال الأسناد الخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ العري غير شامل لأحوال الأسناد كأننا كيداً لعدمه والقصر والجهل والحقيقة العقليين فان هذه ليست من أحوال اللفظ بل من أحوال الأسناد وهو غير لفظ فيقتضي أن هذه الأحوال لا تعرف بعلم المعاني وأن الجبش عن تلك الأحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنها وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالاً وأوصافاً لا أسناداً لأن الأسناد من الجملة فتكون المذكورات أحوالاً للعلم بواسطة كالباض القائم بالذاته وصف للذات بتمامها بواسطة كون البدج من الذات ومن هذا يعلم أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أي مباشرة أو بواسطة (قوله الراجعة إلى نفس الجملة) أي لأنه يصدق على أحوال الجزئية أنها أحوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ) أي الجبش عن أحواله في هذا الفن باللفظ العري والبدخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن المروء ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعري لخراج غير العري لأن أحوال اللفظ غير العري أيضاً بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وبما ارتفع شأنه لكن في كون التخصيص اصطلاحاً لحاظ لان الاصطلاح اتفاقاً وثاققة على أمر معدود بينهما في لفظ جبش إذا أخلق أنصرف إليه ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ إذا أخلق

(١) فيها كذا في الأصل ولعل المناسب فيه أي هذا الفن كما هو ظاهر كتبه معجمه



كلام جزئي مكيف بكيفية جزئية فطابق هذا الجزئي ذلك الكلي لصدق الكلي عليه عكس ما يقال ان الكلي يطابق جزئيه وقد تقدم تحقيقه وأما من قال ان مقتضى الحال هو تلك الكيفيات ومعلوم ان بها يطابق الكلام مقتضى الحال فيلزم عليه مطابقة تلك الكيفيات لنفسه لانه اذا كانت تلك الكيفيات نفس المقتضى وبها يحصل التطابق لزوم ما ذكر كذا قيل وفيه نظر لاننا كما جعلنا وجه اختلاف الكلامين المتطابقين كون أحدهما كائنا والاخر جزئيا ونفسنا تلك المطابقة للنفس لنفسه صحت ذلك الاعتبار بعينه في الكيفية بان تعتبر احدهما كلية والاخرى جزئية فيصم التطابق بينهما تاما وقد تقدم ما يفيد من جملة أحوال اللفظ أحوال الاسناد لان الاسناد لما كان متعلقا بطرفي الجملة

انصرف للعبري على انه لو وجد ذلك الاصطلاح

لاستغنى عن التقيد كذا

بحث الحفشد وأجيب

بأن معنى كونه اصطلاحا

أنهم نوافقوا على التعرض

للبحث عن أحوال اللفظ

العبري دون غيره (قوله

لان الصناعة الخ) الاولى

ولان الصناعة أى القواعد

المسمية بهذا العلم فهو خير

فان وقوله انما وضعت

لذلك أى انما أسست للبحث

عن ذلك أى عن اللفظ

العبري أى عن أحواله لان

مقصود مدون هذا الفن

انما هو معرسة أسرار

القرآن وهو عربي وكون

الصناعة وضعت لذلك

لا يتأني جربها في كل لغة

في التذنب وذكر الامدى في ايكار لا فكر نحوهم وقال الراغب أيضا المعرفة تتعلق باليسر والعلم بالركب ولذلك يقال عرفت انه لا علم له اه وهذه العبارة نوع اطلاق اسم البسيط عليه عز وجل وليس كذلك فكان من حقنه أن يقول العلم يتعلق بالركب والمعرفة بغيره بسطاً كان أمغره وقوله يعرف به أحوال اللفظ أخرجهما يعرف به أحوال غير اللفظ من أحوال المعنى فقط وغيره واللفظ نفسه لا يقال علم المعاني يتعرف به أيضاً أحوال المعنى كالاسناد فانه معنى لان المرجع في ذلك انما هو الى اللفظ وقوله العربي يلزم غير فانه انما شكل في قواعد اللغة العربية وان كانت هذه المعاني يمكن تنزيلها في كل لغة على قواعد تلك اللغة ولم يذكر هذا القيد في علم البيان وفي كتاب أقصى القرب لقاضي التنوخي ما يقتضي ان الفصاحة لا تكون الا في كلام العرب والبلاغة تكون في جميع اللغات كسبقي وفيه نظر لان كل لغة فيها تناثر الحروف والغريبة ومخالفة قيادها فلذا اخلصت الكلمة للعممية عن ذلك صدق عليها حيدة فصاحة الكلمة وقوله التي بها يطابق مقتضى الحال حال الخطيئ يخرج علم البيان والبدعي قالونه نظر لان المصنف فسر مقتضى الحال بالا اعتبار المناسب ولا شأن بالعلوم الثلاثة داخل في ذلك (قلت) يخرجهما ما قوله بها يطابق فانه قد قدم المحول فأفاد الاختصاص والاحوال التي لا يطابق مقتضى الحال الا بها هي التي في علم المعاني وما في العلمين بعده يحصل المطابقة به وبدونه ثم أقول يحتج بقوله التي بها يطابق عن علم التصريف والنحو وغيرهما وقيل ان المنطق خرج بقوله اللفظ لان المنطق وان بحث لسفمن اللفظ لكن معظم النظر فيه في المعنى وقيل انه لا يخرج واليه يشير كلام الشرازي في شرح الفتح «واعلم ان المصنف عدل عن حد الفتح وهو قوله تنبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل به من الاستحسان وغيره ليخرجنا لوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره وأورد عليه أن التبع ليس بعلم لانه قال أعني بالتراكيب كيب البلغاء ومعرفة البلوغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد حدتها بقوله هي بلوغ التكلم في تأدية المعنى حداه اختصاص بثوثة خواص التراكيب حقها فان أراد بالتراكيب في هذا الحد تراكيب البلغاء فقد حداه الدور فانا لا نعرف حد المعاني حتى نعرف تراكيب البلغاء ولا نعرف تراكيب البلغاء حتى نعرف البلاغة واذ علمنا البلاغة فقد علمنا الى حد نعرف به ثبوته خواص التراكيب حقها وان لم يكن أرادها فلما حدعده بمقد قلت أماقوله التبع ليس بعلم فصحيح فان العلم من مقولة الانفعال لانه انفعال النفس والتبع من مقولة الفعل فهو ما متغيران ضرورة انما التبع من غير واضع العلم ثمرة العلم وأجيب عنه بأنه أراد بالشمع العلم فاطلاقة عليه من اطلاق المسبب على السبب وبه هذه قول السكاكي في آخر علم البيان واذ قد صدقت أن المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام لكن ليس هذا جديا لانه استعمال مجاز في الحد لم يتم عليه قرينة واضحة ولذلك أخذنا من مالك في روض الاذهان هذا الحد وأبدل لفظ المعرفة

وهي لفظ كانت أحواله من التأكيد وغيره مثلاً متعلقة بهذا الاعتبار بالجهة التي طرفاها من جنس اللفظ بواسطة أن المتعلق بطرف الشيء متعلق بذلك الشيء فلا يرد ما يقال من أن الاستدعاء في أحواله أحوال المعنى لا أحوال اللفظ المذكور في تعريف الفن فتخرج عن تعريف الفن وهي منه ثم أشار إلى أن المقصود من الفن محصور في غائية أبواب ليقف طالبه على معانيه من تساهل الأبواب في الجهة فإن ذلك مما يزيد الحصر فيه والبصيرة في أموره ولم يعتبر التشبيه ولا تعريف الفن لعدم كونهما من المقاصد فقال

بالاتباع قال بعضهم المراد بالاتباع انتقال الذهن فيكون حد العلم وفيه نظر فإن الانتقال إلى الأقسام علماء وسؤال الدور لا يرد فلوردد على المصنف في حد الفصاحة والبلاغة بل الجواب عن هذا الحد هو الجواب عن المصنف كما سبق وهو أن بلاغة الكلام غير بلاغة المتكلم فلا يشوق العلم بالبليغ المتكلم على العلم ببلاغة الكلام والتحديدات ما هو واقع في بلاغة الكلام فلا يمتنع أخذ البليغ في الحد ثم هذا السؤال إنما يدعي هذا الحد وأن كان حد الفصاحة لا البلاغة لأن الفصاحة جرم من البلاغة فلا بد ذكر في حدها كلمة مشتقة من البلاغة التي هي مركبة من الفصاحة وغيرها وإنما يجيء الإيراد على السكاك والمصنف من جهة اشتغال الحد على لفظ مشترك أو مجاز وذلك نقض في الحدود كما تكرر في علم المنطق إلا أن يجاب عن هذا الحد وعن الذي قبله أن هذا ليس بمحدقني أو يقال يجوز استعمال المشترك والمجاز في الحد إذا دل على معناه ما دلت كما ذكره القزالي في المستصفي وغيره وأورد عليه أيضاً قوله وغيره مبهم فلا يجوز استعماله في الحد وجوابه أنه مبهم اللفظ علم بقسريته ذكر الاستحسان أن المراد الاستحسان ثم عليه أن غيره محمول على الخصوص المستهجن وهي لا تنطبق بمراتب البقاء والحدود على أنها قطعها وأجيب عنه بأن الاستهجان قد يخلق تراكيب البليغ وإنه أمر نفسي فقد يكون التركيب مستحسناً مستهجناً باعتبارين وبأن الاستهجان وإن لم يلحق بالبليغ فبواسطة الاستحسان يعرف مقابله وهو الاستهجان لا يقال إن لفظ البليغ لم يصرح به فلا بد ولا نه مطوي كالمشروط به وقوله يطابق يصح أن يقرأ بكسر الباء والمضمر للفظ وفيه الأحوال ويجوز أن يقرأ بالباء الفتح أي يطابق بها بقى على المصنف سؤال رآته بخط والده وهو أن التعريف إما بذكر جنس المعرفة وقوله أو بذكر فصله أو بتخصيصه مع الجنس أو دونه أو بشرح اسمه وفيه تصديح الاسم معرفة المذكور وبغيره تصور الحقيقة والتعريف الذي ذكره ليس فيه تعريف الحقيقة ولا منقول الاسم لكن ما ينشأ عن تلك الحقيقة مع بقاء الحقيقة على جهالتها فالعلم في كلامه محمول ولو كان المعروف به معلوماً فإن لا يتبقى جهالته فإن أراد أن العلم المعرفة كان خلاف مذهب القوم وإن أراد أنه علم معلوم يحصل به المعرفة لم يحصل تعريف ذلك المعلوم الكلي ومثل هذا السؤال وارد على ابن الجاحب في حده التصريف بقوله علم بأصول يعرف بها أحوال أنبئة الكلام وقول ابن سينا قوله الطب يعرف به أحوال بدن الإنسان وكذلك قول ابن عصفور النحوي علم مستخرج قائم لم يمتزى العلم المستخرج بل ذكر ما هو مستخرج منه (١) وما هو مستخرج وإذا أردنا تصحيح كلامهم لم نجعل ذلك تعريف بل إخبار بما يحصل من العلم من النفع من معرفة تلك الأشياء تنبيه قال بعضهم قد يعرف الشيء بأحدى العلل الأربع إما بالله المادية كما يقال الكوز إناسخزق أو بالصورية كقولنا الكوز إناء مشكبه كذا أو الفاعلية كقولنا إناء يصنعه الخزاف أو الغائية كقولنا إناء يشرب به الماء والاحسن في ذلك ما أشير فيه إلى علمه الأربع وحد السكاك المعاني مشتمل على الأربع لأن التبع وهو المعرفة إشارة إلى الفاعلية أعني العارف وخواص تراكيب الكلام إشارة إلى المادية وفي الأفاضة إشارة إلى الصورية ولخصنا إشارة إلى الغائية وتظهر تعريف علم البيان بأنه معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة الخ

(١) قوله وما هو مستخرج  
هكذا في الأصل ولم في  
العبارة سقطاً آخر كتبه  
مصححه

(قوله المقصود) بدل من الضمير في يختصر العائد على علم المعاني لأنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل وزاد الشارح ذلك لخارج التعريف وبيان الاختصار والتنبيه فأنهم من العلم وليست من المقصود منه فلو لم يرد المقصود لفسد الحصر لكون هذه الأمور الثلاثة ليست من الأبواب الثمانية والحاصل أن المراد بعلم المعاني هنا ما شمل مسائله وتفرقه وبيان وجه الاختصار والتنبيه الآتي بالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية (قوله من علم المعاني) اعترض بأنه لا يصح جعل من تسمية المقصود لأنه يلزم على كون المقصود بعض علم المعاني أن يختصرا المقصود في الأبواب الثمانية من حصر الكل في جزئياته لأن حصر الكل في أجزائه كإبطال الشارح لأن المختصر الذي هو المقصود بعض علم المعاني وكل باب من الأبواب الثمانية بعض منه فعمل المقصود المختصر على كل واحد من الأمور المحصورة فيها صحيح وهذا ضابط حصر الكل في جزئياته ولا يصح جعلها للبيان لأنه يضعف عليه مرة، وتقدر المقصود لأن المقصود إذا كان هو نفس علم المعاني والأمور الثلاثة داخلة على كل حال ذكر المقصود أوله ذكره ليلزم فساد الحصر مع أنه إنما زيد لخارج الأمور الثلاثة ليستقيم الحصر ولا يصح جعلها صلة للمقصود (١٦١) لأن المقصود من الشيء غير ذلك الشيء

(ويختصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب)

(ويختصر) المقصود من هذا الفن وهو فن المعاني (في ثمانية أبواب) ولما كان الفن لا يصدق على الباب الواحد من هذه الأبواب كان حصره في الأبواب من باب حصر الكل في الأجزاء لأن الكل لا يصدق على واحد من هذه الأبواب وأنه ترتيب أمور حاصله في ذهن من يشول بها إلى تحصيل ما ليس حاصلها فاشير بالأمور العلية المادية والترتيب في الصورية وبالترتيب المذكول عليه بلفظ الترتيب إلى الفاعلية وبالتوصل إلى الغائية وتظهر تفرقه بين الطب بأنه علم يعرف به أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح ويترتب عنها لتعقيد الصحة ويسترد ذلك فيعرف بأشارته إلى الفاعلية وهي العارف وأحوال أشارته إلى المادية ومن جهة هي الصورية ولتحفظ هذه الغائية (قلت) ولا شك أن التعريف بالعلقة المتبادلة واضح لأنه يعرف بالذاتيات وأما بالعلقة الغائية والفاعلية والصورية فكيف يمكن إلا إذا فرض أن ذلك الفاعل وذلك الغاية وذلك الصورة خاصة لازمة غير موجودة بغير المحدود فيكون ذلك تعريف بقارسمها \* وأعلم أن الترمذي قال أن علم العرب استخراج بقوله ليصير فهم الخ لأن علمهم ينطبقهم وكل ما يكون كذلك لا يكون لغرض لأن الأغراض إنما تكون في الأفعال الاختيارية لا في الأفعال التي بسبب الطبيعة وفيه نظر لأن الأفعال التي لا يفرض هي أفعال الطبيعة المذكورة في علم الحكمة وهي مبدأ الأفعال القائمة للجسد من غير شعور كالقوة للتجبر والمراد بالطبيعة هنا هي الفطرة التي جبلت للعرب عليها من التمكن من الكلام من غير احتياج إلى تفكير وتفتيق نظر وعلم ص (ويختصر الخ) من عبارة الأيضاح ويختصر المقصود منه وهما تقاربان في المعنى وهذا العلم يختصر في ثمانية أبواب فأما

(٢١ - شرح التلخيص أول) جعل الحصر من قبيل حصر الكل في الأجزاء فلا يصح أن يقال الاستدراك غير المقصود

من علم المعاني لأن هذا الباب بعض المسائل والمقصود جمعها فالحاصل أن المعترض فهم أن المراد من المقصود الجنس المختص في كل فرد ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية من المسائل وحينئذ في بعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود وقد يختار الثاني وهو جعل من بيانه لكن على جعل صلة المقصود بمحدودة والمعنى ويختصر المقصود من الفن الأول الذي هو علم المعاني فتقوله من علم المعاني بيان المقصود وراد بالفن الأول الألفاظ المتقدمة لعلم المعاني الذي هو المسائل والأمور الثلاثة المتقدمة عليه من التعريف ووجه الحصر والتنبيه والمقصود من جعلها أعمامها وهو المسائل خاصة فالأمور الثلاثة داخلية في الفن دون المقصود الذي هو علم المعاني فصح الحصر لكن هذا متعمد من الاختيار في قوله أولا الفن الأول علم المعاني لأن يقال أنه لما كان المقصود بالذات من الفن علم المعاني صار كونه هو أوفى الكلام حذف مضاف أي بعض الفن الأول علم المعاني وقد يختار الثالث وهو جعلها صلة للمقصود لكن زيد بالمقصود ما يقصد بالذات وبلا حظ قد صدم العلم لا ماصدا لوجه وهو التفرقة وحاصله أن العلم شامل للمسائل والأمور الثلاثة السابقة لتعلقها به لكن المقصود بالذات من العلم أعمامها والمسائل وهي المحصورة في الأبواب الثمانية وانما عُدَّت الأمور الثلاثة الأولى من جهة العلم ومندرجة فيه تعقبها لشدة اتصافها به بحيث دقت معه فهي مقصودة تبعاً بالذات والأفاله لم باسم المسائل وحدها والملمكة كما هي

إذا المقصود من الشيء غيرته المرتبة عليه كالجلوس على السرير وهو غيره وحينئذ فيلزم أن الأبواب الثمانية ليست علم المعاني مع أنها هو وقد يجاب باختصار الأول وتنع لزوم كون الحصر من حصر الكل في جزئياته وبيان ذلك أن علم المعاني عبارة عن مجموع أمور أربعة التعريف ووجه الحصر والتنبيه وجملة المسائل المسند كونه في الأبواب الثمانية والمقصود من هذه الأمور الأربعة جملة المسائل فتصغر العلم منها واللا ثلاثة الأولى مع جعل من التسع عشر وجعل المقصود جملة المسائل مع

\* أولها أحوال الاسناد  
الخبري \* وثانيها أحوال  
المسند إليه \* وثالثها  
أحوال المسند

اختصار الكل في الأجزاء الكلي في الجزئيات (أحوال الاسناد الخبري) و (أحوال المسند إليه)  
(و أحوال المسند)

كل جزء يخصر السر في الخشب والمسامير مع الهيئة لا من باب حصر الكل في الجزئيات تخصر الكلمة  
في الاسم والفعل والحرف لأن الكلي صادق على كل جزئي فحينئذ الأبواب فقال أول الأبواب (أحوال  
الاسناد الخبري) وثانيها (أحوال المسند إليه) وثالثها (أحوال المسند)

ودليل اختصار الكلام إما خبراً وإثباتاً على ما يأتي والخبر لا بد له من اسناد ومُسند ومُسند إليه فهذه  
ثلاثة أبواب والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً مثل ضرب أو ما في معناه كاسم الفاعل  
كقولك أضارب زيد وهذا الباب الرابع ثم كل من التعلق والاسناد إما بقصر أو بغير قصر وهذا  
الخامس والاشارة هو الباب السادس ثم الجمل إذا قربت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى أو غير  
معطوفة وهما الفصل والوصل فهذا الباب السابع ثم لفظ الكلام البليغ إما زائداً على أصل المراد  
لفائدة أو لا ويدخل في قوله أو لا يقتضي الناقص والمساوي وهذا الثامن فالمختصر في ثمانية أبواب  
على ما سبق وقوله يخصر عائداً إلى العلم والمختصر في ذلك لا يصح الاستدلال عليه بغير الاستقراء  
وإنما ذكرت التقسيم السابق برأى عاداتهم ثم يحتتمل أن يكون من حصر الكل في أجزاءه بأن يكون  
علم (١) البيان عبارة عن مجموع هذه الأبواب واحتمل أن يكون من حصر الكل في جزئياته بأن  
يكون من علم بأهمها صادق عليه أنه علم بالمعاني والظاهر الأول بغير هذا إشكال وهو أن حصر الكل  
في أجزائه لا يمكن لأن المختصر جعل الشيء في محل محيط به فالحقيقة حاصره والمحاط به محصور ومعلوم  
وأن الكل ليس مع أجزائه على العكس لأن الكل محيط بالأجزاء من حيث المعنى فالأجزاء مختصرة في  
الكل فكيف يحتمل الكل محصوراً فيه وهذا بخلاف التقسيم فإن الكل يقسم إلى أجزائه كما يقسم  
الكلي إلى جزئياته وقد درنا هذا البحث في أول شرح المختصر وقد أورد على المختصر أنه يخرج عنه  
الاعتبارات الراجعة إلى الخبر نفسه من حيث هو وهو أن المجموع المركب مغاير لكل من الاسناد  
والمُسند والمُسند إليه وأوجب بأن الاعتبارات الراجعة إليه هي الراجعة إلى الاسناد لا الجزء خبر  
بسنده جميع الأجزاء وفيه نظر لجواز أن يختص المجموع بمجال لا تكون لشيء من أجزائه ثم  
لو اعتبرنا ذلك لكان ذكر أحوال الاسناد مغنياً عن ذكر أحوال طرفه ثم من أحوال الخبر استعماله  
بمعنى الانشاء وليس ذلك شيئاً من الأبواب الثلاثة \* وقوله أحوال الاسناد الخ لا يصح أن يقر بالجزء  
بدلاً عما قبله ولا بالرفع على القطع بتقديره لأن هذه المسند كورات ليست الأبواب لأن أحوال  
الاسناد مثلاً ليست باباً كان قولنا الطهارة والصلاة والزكاة معاً في أنفسها ليست باب الطهارة  
والصلاة والزكاة فلا يصح أن يقال الباب أحوال الاسناد فحينئذ إن كانت معاً في أنفسها ليست باب الطهارة  
أو بقدره ما يناسبه والاحتمل أن بقدر راجعها الآن بقال أن أبواب العلم قطع متفرقة منه فيكون  
أحوال الاسناد مثلاً باباً وقدم المسند إليه على المسند بتقديم الموضوع على المحمول \* وقوله الاسناد  
الخبري يختص عن الإنشائي فانه منذ كور في باب الإنشاء لا بما نعلمكم ههنا في الاسناد الدالين بالابتداء  
والخبر مثل أنت طالق (قلت) ههنا سنان فليعلم أحداهما أثره بين المسند والخبر والآخر نسبة  
معنوية مدلول عليه بقوله مثلاً طالق وجعل طالق على أنت غير مدلول طالق فإن قلت فقد ذكر في  
أحوال الاسناد الخبري الإنشاء كقوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحاً كذلك السكاك  
قلت على سبيل الاستطراد وليس مقصوده (قوله وأحوال المسند إليه) إنما يقيد المسند إليه ولا  
المُسند بكونه خبراً لأن أحوال كل منهما في الإنشاء كأحوالهما في الخبر غالباً لا في الاسناد نفسه

(قوله اختصار الكل في الأجزاء) أي لأن المقصود  
من العلم جهة المسائل التي  
في الأبواب الثمانية لا كل  
واحد منها (قوله لا الكلي  
في الجزئيات) أي ولا  
اصدق المقصود من علم  
المعاني على كل باب وهو  
لا يصح لأن كل باب بعض  
المقصود وهذا يشعر بأن  
العلم المختصر في الأبواب  
الثمانية القواعد بمعنى  
القضايا الكلية لأن الأبواب  
المختصرة فيها القواعد ضرورة  
إتباعها والمختصر في  
الانقضاء حصر الكل في  
الأجزاء يجب أن يكون  
ألفاظاً ذاتاً أو بديلاً عنها  
من المكنة تارة وتارة  
أي ويختصه متعلق علم  
المعاني ومتعلق العلم بمعنى  
المسند هو القواعد بمعنى  
القضايا الكلية أو تركب  
هنا الاستعداد بأن يجعل  
الضمير في بصر راجعاً  
إليه بمعنى القواعد (قوله  
أحوال الاسناد الخبري)  
هو بالرفع خبر لمدح أي  
أولها أحوال ثانياً كذا  
ثالثها كذا وبذلك يصير  
في الأيضاح الذي هو  
كالمشرح لهذا المتن والجزء  
كلها مذكورة

(١) قوله البيان هكذا في  
الأصل والناسب المعاني  
كما هو ظاهر كتبه معصمه

\* ورابعها أحوال متعلقات الفعل \* وخامسها القصر \* وسادسها الانشاء \* وسابعها الفصل والوصل \* وثامنها الإيجاز والاطناب والمساواة \* ووجه الحصران الكلام إما خيراً وإشياء لانه

على سبيل التعداد أو بالنصب على أنه مفعول محذوف تقديره أعني أحوال الخ وبالجر على أنه بدل بعض من غناية أبواب والرباط محذوف أي أحوال الاسنادات الخ من جملة ما على هذين الوجهين في كلام المصنف حذف العاطف وهو جواز اختيار ما عند بعضهم وحسن حذفه فهو صيرورة الثمانية أحد عشر ويصح أن تكون مبنية للتشبيه بالاهمالي على حد ما قيل في الإسماعيل دخول العواميل عليها ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها كاهو طريقه معرفة من تبة العدود بقي شيء وهو أن الامور المذكورة في مقام التعداد مبنية على السكون فكيف يتكلم بأحوال الاسنادات الخ (١٦٣) وكذا الامران بعده هل يسكن الاول

وتقطع همزة الثاني أو يفتح الاول بنقل حركة همزة الثاني اليه أو بكسر الاول قال العصام وفي نسق أنه يكلم بكسر اللام في الاحوال لاجل التفصيص من التقاء الساكنين لام أحوال ولام التعريف بعدها ثم ان وقف على الاول اضطراراً سكن وهذا يعلم أنه ينبغي اسكان ما ليس بجفاف كالقصر أو كان مقامها اوله متحركاً كـ أحوال متعلقات الفعل وازضافة الاول واغراب الثاني لا ينافي بناء الاول إذ لم يركب مع عامله كاصرح بذلك شرح الكافية وهذا الوجه الاخير مشكل إذ لا يظهر عليه وجه لعطف الوصل على الفصل ولا عطف الاطناب والمساواة على الإيجاز وقد يقال

و (أحوال متعلقات الفعل) و (القصر) و (الانشاء) و (الفصل والوصل) و (الإيجاز والاطناب والمساواة) وانما المحصر فيها (لان الكلام إما خيراً وإشياء لانه) لا محالة يشتمل ورابعها (أحوال متعلقات الفعل) وخامسها (القصر) وسادسها (الانشاء) وسابعها (الفصل والوصل) وثامنها (الإيجاز والاطناب والمساواة) ثم أشار الى وجه الحصر وهو استقرائي فقال (لانه) أي الكلام

فان أحواله اذا كان خبراً يتقلب فيها الخفاضة لأحواله اذا كان انشائياً \* ثم ليعلم ان المراد بأحوال المسند اليه وأحوال المسند أحوالهما من حيث كونهما مسنداً اليه ومسنداً والافضل ما ساقى من علم البيان من استعارة وكنية وغيرهما من أحوال المسند اليه والمسند ولكن البست من أحواله من حيث كونها كذلك وانما كرا لفظ الاحوال في الثلاثة لانه لو قال والمسند اليه فاما ان يكون من غير تقدير أحواله مضافة محذوفة أو لا فان كان من غير تقديره لم يكن الباب في نفس المسند اليه لافي أحواله وذلك وظيفة التصوي ثم لو أراد ذلك لفصل الاسناد لم يقل أحوال الاسناد وان كان منع تقدير المضاف المحذوف أو وهم العطف على الاسناد ولا يصح لانه يلزم ان تكون أحوال الاسناد والمسند والمسند اليه واحدة \* وقوله والقصر هو وما بعده معطوف على أحوال في رفعه وأجره ولا يصح عطفه بالجر على اسناد ولا على متعلقات ولا على الفعل لان المصنف عند ذكره بقول القصر ويقول الانشاء ولا يقول أحوال القصر كما يصح في أحوال الاسناد ويدل عليه ايضاً ذكره الاحوال في الثلاثة دون ما بعدها ولو أراد هذا لكرر في الجميع أو تركه في غير الاول وايضاً القصر نفسه حال من أحوال اللفظ ثم يهتج ان يقول حال القصر وكذلك ما بعده \* وقوله وأحوال متعلقات الفعل هي بكسر اللام لان المتعول متعلق بالفعل لا متعلق وهذا من جهة اللفظ والتركيب أما من جهة التعقل فالفعل متعلق بمفعوله والمفعول متعلقه لا أعني من حيث المعاولية بل من حيث الذات فن هذه الحشية يصح ان يقرأ متعلقات بالفعل يعني الفعل وما في معناه كاذ كره بعد وفي الايضاح اذا كان فعلاً أو متصلاً به أو ما

لا اشكال لان الذي قصد سد مجوع المعطوف والمطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسمها بالجملة من المسائل (قوله متعلقات الفعل) أي أوما في معناه وانما اقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يقل أحوال القصر وكذا ما بعده لانها في نفسها أحوال فلو عجز بالاحوال لم يضافه الشيء الى نفسه وهي مجموعة عند البصريين كذا قيل وهو مقتضى الانشاء (قوله الفصل والوصل) انما في الاول وهما في ما بعده اشارة الى أنه باب واحد وانما تركه كما هي تقدم ثلاثيه وهم أنهم احد عشر وكذا يقال فيما اذا ترك كما من الكل (قوله وانما المحصر الخ) انما قدر ذلك اشارة الى أن قول المصنف لان الكلام الخ لانه محذوف معلوم محاسب (قوله أو افشاء) أي فيكون لأحواله المختصة به باب (قوله لانه) أي الكلام وقوله لا محالة مصدر ميمي بمعنى القول وهو اسماً لا خبره والمحذوف والجملة معترضة بين اسم أن وخبرها وهو شتم مبيد لتأنيده الحكم أي لان الكلام يشتمل على نسبة ولا يتحول عن ذلك وهو جوداى لا بد من ذلك واشتمال الكلام على النسبة من اشتمال الكل على الجزء لان النسبة جزء من الكلام لان اجزاء ثلاثة المسند اليه والمسند

والاستناد هو النسبة (قوله على نسبة ثامة) خرجت النسبة الناصبة كالتمهيدية والتوصيفية فكلما زيد والحيوان الناطق فضلا  
يشتل عليها الكلام ولا يدل عليها (قوله فاقمة بنفس المتكلم) اعلم أن التسبب لثلاثة كلامية وذهنية وخارجية فالاولى تعلق أحد  
الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها هو حضورها في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية وتعلق أحد الطرفين بالآخر الخارج  
خارجية فإذا قلت زيد قائم فثبت القيام لزيد بقوله نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ادراكه في ذهنه وحضوره  
فيه ونسبة خارجية باعتبار حصوله في نفس الامر فالاولى والثالثة قائمة بأحد الطرفين والثانية قائمة بذهن المتكلم إذا علمت هذا فقول  
الشارح قائمة خارجية نظرا لقضائه تمام الكلامية بنفس المتكلم أي فهمه مع أنه ليس كذلك كاعلمت وقد يجب أن المراد بقيام  
النسبة الكلامية بنفس المتكلم ادراكه لتمامها صفة لها متحققة فيها فهو قيام علمي وادراكه لا قيام متحقق كقيام البياض بزيد مثلا  
وهذا الاندفع أيضا بترامس التنافي بين قوله فاقمة بنفس المتكلم المقضي لتمامها بنفسه وقوله وهي تعلق الخ المقضي لتمامها بأحد  
الطرفين كاذن فرسخا العدوى وهو محصل ما في الحفيد الذي نقله الفتر عن الشارح أن قيام النسبة التي يشتل عليها الكلام بالذهن  
من قيام العرض بمجده كقيام العلم والارادة بحالها وهو النفس فالتام بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لاعتبارها في صفة موجودة  
في ذهن المتكلم وجود امتناع لا كسائر صفات النفس كالعلم والارادة وهذا محمول على أن المراد بالنسبة الكلامية في الخبر ارتفاع التعلق  
أي ادراكه أن ذلك التعلق مطابق للواقع وانزاعه أي ادراكه أنه غير مطابق للواقع وأمّا في الانشاء فالمراد به الطلب ولا شك أن الانشاء  
والانتزاع والطلب أمور موجودة في النفس فاقمة بماعلى أهم صفات لها لا على أهم مقولة لها حاصلة صورتها فيها بالقطع بأنه لا يحتاج في  
التصديق الى تصور الانشاء والانتزاع وبأن الموجود في نفس من قال اضرب بطلب إيجاد الضرب لا مجرد تصور وهذا لا ينافي ما قرره شيخنا  
لان امر ادستينا بالنسبة الكلامية القائم بالذهن صورتها وظلها التعلق ومرادا للشارح بالنسبة الكلامية القاسمة بالنفس بذاتها لظننا  
الطلب والانتزاع والافتقار وهو (١٦٤) المسمى بالتصديق عند الحكماء وعلى ما نقل عن الشارح فلا تنسب تاويل

كلامه هنا أعني قوله وهي

تعاقد أسعد الشيشين بالأكاديمية

بأن يقال وهو ذو نعمة الخ

خانہ دلائل کا مجموعہ

على نسبة تأمة بين الطرفين قائمة بنسب المتكلم وهي تعلق أسد الشيشين بالآخر بحيث يصح السكون عليه سواء كان أجنبيا أو مسلما وأغدهما كافي الانسانيات وتفسيرها بأبواب المحكوم على الحكم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي

النسبة القائمة بالنفس على ما نقل عن الشارح لا يقتضي قيامها بها  
في الواقع لأن الحلافة المذكورة وضعية يجوز تحفظها فلا بد أن كلام الشاك والمخجون ومن يثقن بخلاف ما يتكلم به كلها أخبار عام  
عدم قيام النسبة بأنفسهم (قوله وهي) أي النسبة التامة التي يشغل عليها الكلام تعلق أحد الشئين أي أحد الطرفين وهما السند  
بإيه والسند بالأخر والمراد بالتعلق هنا ما يشمل النسبة الحكيمية أعني ثبوت المحمول للوضوع وما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكره  
الشارح وليس المراد بها خصوص النسبة الحكيمية أذ ليس في الانشاء ثبوت المحمول للوضوع لأن النسبة في الضرب باز بدعمر تعلق  
الضرب بزدي على وجه طلبه منه وفي هل فانه يزدي تعلق القيام بزدي وحسه الاستفهام عن مدوره منه فان قلت قوله تعلق أحد  
الطرفين بالآخر فتعني أنهما وصف لاحد الطرفين وهذا لا يلائم قوله سابقا في أن الطرفين قلت لا مانع من أن اراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر  
التعلق والارتباط بين الطرفين يعني مدلولهما (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان) أي ذلك التعلق إيجابا بخوض زدي قائم أو  
سلبا بخوض زدي ليس بتمام وهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء لانه لا ينصف بإيجاب ولا بسلب لان الإيجاب والسلب من أنواع الحكم  
والانشاء ليس يحكم بهل هو إيجابا بمعنى بلغة فبأنه في الوجود (قوله إيجابا أو سلبا) أي متعلق إيجاب أو متعلق سلب أو إذا إيجاب  
أو إذا سلب وإنما أحسن ذلك لأن التعلق المذكور ليس إيجابا ولا سلبا لان الإيجاب اندراك الثبوت أي ادراك أنه مطابق للواقع أو غير  
مطابق له والسلب ادراك الانتفاء أي ادراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع ومطلعه الانتفاع والافتقار أو لا يقع ادراكه للواقع والافتقار  
ادراكه للواقع (قوله كافي الانشائيات) الكاف استقصائية أي فانه لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعي وإن زعمه  
الإيجاب والسلب فان اضرب مثلا أمر معنا طلب الضرب من المخاطب ويزعم أن الضرب مطلوب وهو إيجاب أي ذو إيجاب على ما مر  
والحاصل أنك إذا قلت اضرب زيد أقسمته طلب ضرب زيد من المخاطب وليس هذا متعلقا بالإيجاب ولا بالسلب بحسب ذاته وإن  
كان يزمه أن الضرب مطلوب وهذا الإيجاب (قوله بإيقاع الحكم به) أي الحكم بوقوع الحكم به على المحكوم عليه أي ادراك أن  
النسبة التي بينهما واقعة أي مطابقة للواقع وقوله أو سلبه أي ادراك أن النسبة ليست واقعة أي ليست مطابقة للواقع (قوله في هذا  
المقام) أي مقام تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء (قوله لانه) أي هذا التفسير لا يشمل الجزأ لأن نسبة الانشاء لا تاتي في هذا المقام أي

في الواقع لأن الدلالة المذكورة وضعية يجوز تخلفها فلا بد أن كلام الشاك والمخوف ومن يثقن بخلاف ما يتكلم به كلها أخبار  
عدم قيام النسبة بأنفسهم (قوله وهي) أي النسبة التامة التي يشغل عليها الكلام تعلق أحد الشئين أي أحد الطرفين وهما المسند  
إليه والمسند إليه الآخر والمراد بالتعلق هنا ما يشمل النسبة الحكمية أعني ثبوت المحمول للوضوع وما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكر  
الشارح وليس المراد ما يخص خصوص النسبة الحكمية أذليس في الانشاء ثبوت المحمول للوضوع لأن النسبة في الضرب باز يدعمر التعلق  
الضرب بـ يدعي وجبه طلبه منه وفي هل فأمزيد تعلق القيام بـ يدعي وجبه الاستعظام عن صدور منه فان قلت قوله تعلق أحد  
الطرفين بالآخر يقتضي أنما وصف لاحد الطرفين وهذا لا يلائم قوله سابقا في أن الطرفين قلت لا مانع من أن يرتبط تعلق أحد الطرفين بالآخر  
التعلق والارتباط بين الطرفين يعني مسدولهما (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان) أي ذلك التعلق إيجابا نحو زيد قائم أو  
سلبا نحو زيد ليس قائم وهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء لانه لا ينصف بإيجاب ولا سلب لان الإيجاب والسلب من أنواع الحكم  
والانشاء ليس بحكم بل هو إيجابا بمعنى بلفظ بقائه في الوجود (قوله إيجابا أو سلبا) أي متعلق بإيجاب أو متعلق سلبا أو ذا إيجاب  
أو ذات سلب وإنما احتجنا لذلك لأن التعلق المذكور ليس إيجابا ولا سلبا لان الإيجاب ادراك الثبوت أي ادراك أنه مطابق للواقع وأوغير  
مطابق له والسلب ادراك الانتفاء أي ادراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع ومثلهما الإيقاع والاتزاع فالإيقاع ادراكه الاتزاع  
ادراكه الاتزاع (قوله كما في الانشائيات) الكاف استقصائية أي فانه لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعي وان رتبته  
الإيجاب والسلب فان اضرب مثلاً أمر معناه طلب الضرب من مخاطب ولبزمه أن الضرب مطلوب وهو إيجاب أي ذو إيجاب على ما مر  
والحاصل أنك اذا قلت اضرب زيد اقسفته طلب ضرب زيد من مخاطب وليس هذا متعلقا بالإيجاب ولا سلبا بحسب ذاته وان  
كان لبزمه أن الضرب مطلوب وهذا الإيجاب (قوله بإيقاع الحكم به) أي الحكم بوقوع الحكم به على المحكوم عليه أي ادراكه أن  
النسبة التي بينهما واقعة أي مطابقة للواقع وقوله أو سلبا أي ادراكه أن النسبة ليست واقعة أي ليست مطابقة للواقع (قوله في هذا  
المقام) أي مقام تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء (قوله لانه) أي هذا التفسير لا يشمل الجزأ لأن نسبة الانشاء لا تاتي في هذا المقام أي

إما أن يكون النسبة خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج الأول الخبير

ادراكاً أنهم مطابقة الواقع أو ليست مطابقة للواقع لأن هذا الثاني (أي نسبة الخبر كما سأتي بيانه (قوله فلا يصح) تفريع على التقى وقوله التقسيم أي تقسيم الكلام باعتبار نسبته إلى الخبر والإنشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الإنشاء فلم يوجب فيه ما للتقسيم باعتبار (قوله فالكلام) أي مطلقاً كان خبراً أو إنشأ (قوله نسبته) أي للنسبة المفهومة منه المحاصلة في الذهن (قوله خارج) أي نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين في الخارج أي في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام وذلك كافي قوله لا يزيد قائم فان ثبوت القيام لا يبدل نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتباطه في الذهن وخارجية باعتبار الحصول في نفس الامر والخارجية لا بد منها سواء كان هناك كلامية تحكمها أو لا لأنه لا بد في الواقع من أن يكون زيد قائماً وغير قائم وانما سمي المصنف النسبة الخارجية خارجاً لوقوعها في الخارج بمعنى نفس الامر والواقع (قوله في أحد) أي واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة وأما الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن الاخبار الموجبة للاستقباله نحو سيرة موم زيد كلها كاذبة اذ النسبة لها خارجية في الحال تطابقها وأن الاخبار السلبية الاستقبالية كلها صادقة لوافقة نسبتها المفهومة منها الخارجية وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع أن المعتبر (١٦٥) ثبوت النسبة الخارجية في أحد

الأزمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت عاصوية اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي وان كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال وان كانت استقبالية اعتبر ثبوتها في المستقبل فالنسبة الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية (قوله أي يكون بين الطرفين في الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس

فلا يصح التقسيم فالكلام (ان كان نسبته خارج) في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكون ثابتاً أو سلبين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (خبر)

(ان كان نسبته) التي هي تعلق أحد الطرفين وهما المسند والمُسند اليه بالآخر على وجه القيام وذلك بأن يكون يحسن السكوت عليه معنى (خارج) فاعل لكان والمعنى الخارج هو نسبة بين الطرفين تتحقق في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة من حال ومضى واستقبال (تطابقه) أي تطابق تلك النسبة الخارجية النسبة المفهومة من الكلام بأن تكون في الخارج كإدراك علم الفطر (أو لا تطابقه) بأن تكون على خلاف ما دل عليه الكلام (خبر) أي فذلك الكلام الذي له تلك النسبة خبر وذلك كقولنا زيد قائم فهذا كلام له نسبة مفهومة هي انصاف زيد بالقيام في الخارج ثم القيام بالنسبة الى ذات زيد خارجاً في معناه فقوله أو ما في معناه يريد كسبم الفاعل كما سبق وقوله أو متصل بالفعل لا أدى ما يريد به الآن يريد على المصدر وما متصل بالفعل لأنه أشد تعلقاً به لأنه خبر فليست الآن بالخبير في الفصل سبي

الامر فهو غير انما خرج في كلام المصنف لان المراد به النسبة الخارجية كما علمت وأشار الشارح بهذا التفسير الى أن المصنف اطلق انما خرج وأراد به الواقع فيه وهو النسبة الخارجية وقوله أي يكون تفسير لقول المصنف ان كان نسبته الخ موجبة حيث فكان الأولى أن يقول أي يمكن لأنه تفسير للجزء ومجلاً أو يقول أي كان (قوله أي تطابق تلك النسبة) أي المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية \* واعلم أنه لا بد من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية مطابقة الخارجية للكلامية لان المطابقة لا تتحقق الا بين أمرين فكل منهما مطابق للآخر الآن الأولى أن يجعل الاصل مطابقاً بالفتح فلذا أسند المطابقة للكلامية وجعل الخارجية مطابقة بالفتح لكونها الاصل (قوله بأن يكون ثابتاً أو سلبين) أي غير قائم والحال أي غير قائم في الواقع (قوله بأن تكون النسبة الخ) أي غير قائم في الواقع (قوله أو بالعكس) أي كقولك ليس زيد قائماً وكان زيد في الواقع قائماً وقد علم من كلام الشارح أن النسبة الكلامية في القضية الموجبة تبين ثبوت الشيء في السالبة انتفاءه عن شيء وهذا مذهب المتقدمين من المناطقة والذي عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائماً ثبوتية بمعنى أنها دائماً تعلق أحد الطرفين بالآخر ولا تكون عدم التعلق قالوا وهذا لا ينافي أنها تكون سلبية لأنه ليس معنى كونها سلبية أنها سلب شيء عن شيء كما يقول المتقدمون بل بمعنى أنها تسلب عليها السلب كافي التي المحصل نحو ليس زيد قائماً ودخل السلب في معناه وهو ما كما في التي المعدول نحو زيد هو ليس بقائم والأولى أن يجعل قول الشارح أو سلبية على هذا المعنى ليرافق ما عليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقاً وهي تعلق أحد الشئتين بالآخر فان ظاهره أنها لا تكون عدم التعلق

(قوله فالكلام خبر) أي من حيث احتماله الصدق والكذب لما قرر أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى خبراً من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتبه على الحكم قضية ومن حيث افتادته الحكم اخباراً ومن حيث كونه جزئاً من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث أنه يقع في العلم ويسئل عنه مسئلة فالتان واحدة واختلفت العبارات بحسب الاعتبارات وانما فندرا الشارح فالكلام لان جواب الشرط لا يكون الاجملة (قوله أي وان لم يكن نسبته خارج كذلك) أي تطابقه تلك النسبة أولاً لتطابقه فهو انشاء \* اعلم أن الكلام المنفي اذا كان فيه قيد أو قيد كان المنفي متوجهاً للقيد أو القوي وفي الغالب ومن غير الغالب قد يتوجه للقيد والمقدم اذا جعلت هذا فاعلم أن في كلام المصنف مقيد وهو النسبة وقيد وهو الشارح والمطابقة وعدمها فان جعلت المنفي منصفاً على المقيد والمقيد انقضت ذل أن الانشاء بالنسبة ولا خارج يطابق أو لا يطابق وهذا لا يصح لان الانشاء نسبة قطعاً إلا ما غير حكمته كما تقدم لك ذلك عن قرب وان جعلت المنفي منصفاً على القيد دون المقيد كما هو الغالب انقضت أن الانشاء نسبة ولا خارج لها أصلاً لما بيني أولاً يطابق وهذا خلاف التحقيق والتحقيق كما قال الشارح أن الانشاء نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان ولا يتطابقان تارة أخرى فتعوهل زبد قائم وقم النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب وثاني طلب القيام منه والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسي للفهم في الأول والقيام في الثاني فان كان الطلب النفسي ثابتاً للكلم في الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية وان كان الطلب النفسي ليس ثابتاً للكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق ومجوبت الانشاء (١٦٦) نسبته الكلامية إيجاد البيع المفهوم من اللفظ والخارجية الإيجاد القائم

أي فالكلام خبر (والا) أي وان لم يكن النسبة خارج كذلك (فانشاء)

إما ان ينسب له على وجه الاتصاف به فتكون النسبة مطابقة لمفهومه من اللفظ فيكون الكلام مصدقاً أو تكون النسبة بين القيام وزيد نسبة الانتقامان لا تصف زيد بالقيام فيكون الكلام كذاباً فقد ظهر أن هذا الكلام له نسبة دل على وقوعه خارجاً وفي نفس الامر نسبة أيضاً معنى في الخارج يطابق فيصدق الكلام أو لا يطابق فيكذب فهذا الكلام حينئذ خبر (والا) يمكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج في أحد الأزمنة الثلاثة بان لا يقصد بالكلام حصول نسبة خارجية بل قصده كون نسبته نوعاً باللفظ (فانشاء) أي فالكلام الموصوف بمعاذ إنشاء كقولك بعث عند قد صد اسم الفاعل متصلاً بالفعل فعلى هذا محتمل أن يراد بما هو في معنى الفعل المصدر العامل لمشاركة الفعل في معناه الذي هو الحدث ويكون اسم الفاعل متصلاً بكونه فرع الفعل بخلاف المصدر فانه أصله لكن الصحيح أن كلام الفعل واسم الفاعل مشتق من المصدر

بنفس المتكلم فان كان الإيجاد ثابتاً للمشكك في الواقع كان مطابقاً للأفلا وما يدل على أن الانشاء له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه أن النسبة بين كل أمرين في الواقع إما ثبوتية أو نسبية على طريق المحصر العقلي والالزام ارتفاع التقييد أو اجتماعهما والتقييدان لا يجتمعان ولا يرتفعان والنسبة بين

الأمرين في الواقع نسبة خارجية وهي امطابقة للنسبة المفهومة من الكلام ولا فاعلم من هذا أن النسبة الكلامية انشاء وخارجية والمطابقة وعدمها أمور لا بد منها في الخبر والانشاء والفرق بينهما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا يذم من قصد المطابقة أو قصد عدمها والانشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها وهذا يحصل ما أشار إليه الشارح بقوله وتحقيق ذلك الخ ويمكن تخشية كلام المصنف عليه بأن يحتمل في قوله في جانب الخبر ان كان نسبته خارج تطابقه أي قصد مطابقته أو بقصد عدم مطابقته بالخبر وقوله والافانشاء أي والأيكن نسبته خارج قصد مطابقته وعدم مطابقته فانشاء ويجعل المنفي منصفاً على القيد الأخير أي بقصد مطابقته فكأنه قيل وان كان نسبته خارج تطابقه أولاً تطابقه لكن لم يقصد فانشاء وقصد به لا لا لا خبر بقصد عدم مطابقة نسبته لان الخبر وضع للمطابقة وأما عدمه وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وانما هو احتمال عقلي كما بيني في شيء آخر وهو أن المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية أن يقصد المتكلم بالكلام حكاية معنى حاصل في الخارج بدونه ومؤدى الحكاية هو مدى المطابقة فتكون انشاء قيدناه بحكاية بدورت القيام لذي في الواقع بمعنى أن في الواقع شيئاً هو قيام زيد بحكته بقولك زيد قائم بخلاف اضرب ونحوه من صيغ الانشاء فانه لا يقصد به حكاية شيء بل المقصود به إحداث فعله وهو طلب الضرب وإيجاد ذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ به فان قصدت صيغة الانشاء المطابقة أي حكاية ما في الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائم بالنفس مثلاً كان خبراً مجازاً واضرب معنى اضرب أنا طالب للضرب والحاصل أن النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية عن نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الامر ونسب الانشاء ليست حاكية بل محضرة ليرتب عليها وجوداً وعدم أو معرفة أو محضراً ولا يجوز ذلك وحينئذ فانسب



الإنشائية لا خارج لها ولهذا الاختيار باب حواشي المطول كالقناري والقرمي وعبد الحكيم رجوع النبي في كلام المصنف للقيدين كما هو المتبادر منه وأن النسبة لا خارج لها موجودة في الانشاء دون الخارج ودون قيد واستدوا على أنه لو كان خارج لزم أن ينصرفه الصدق والكذب لا تمام لوازم الخارجية واللازم باطل فكذلك لزوم (قوله وتحقق ذك) أي الفرق بين الانشاء والخبر وقوله أن الكلام يعني مطلقا وحاصلا أن الانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه والفرق بينهما وبين الخبر قصد المطابقة والمطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقق الخ إشارة إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهري خلاف التحقيق وقد علمت ما في ذلك التحقيق وأن الحق خلافه (قوله بحيث تحصل) الباء للإسبة أي ملتبسة بحالته وهي أن تحصل من اللفظ أي فهم منه فاله ظف مغاير أو وحيد فاله ظف تفسيري ومعنى إيجاد اللفظ أنه لا تفصل بدونه فاذن لا ضارب زيدا ففسدته المفهومة منه طلب الضرب ولا شك أن ذلك لا يحصل إلا بهذا اللفظ ولم يقصد بذلك اللفظ حكاية شيء حاصل في الواقع كاطلب القائم بالنفس ثم لا يخفى أن الفعل المتعدي للمفعول فيه النسبتان نسبة الفعل للفعل ونسبة الفعل لفعل القول الشارح أما أن تكون نسبته الخ بضعان يراد بها كل منهما حاصل باللفظ بحيث يكون موجدا لها (قوله من غير قصد إلى كونه داعي نسبة حاصلة في الواقع) هذا لا ينافي أن الانشاء نسبة خارجية لأن في القصد إلى كونه داعي النسبة الواقعة لا يستلزم في حصول تلك النسبة ثم أن الأولى للشارح أن يقول من غير قصد إلى كونه مطابقة لنسبة في الواقع وهو الانشاء وذلك لأن ظاهره يقتضي أن الفرق بين الانشاء والخبر قصد الدلالة على نسبة في الواقع بين شيئين وعدم قصد تلك الدلالة مع (١٦٧) الفرق قصد المطابقة بين النسبتين وعدم قصد ذلك وإن كان

وتحقيق ذلك أن الكلام أمان أن تكون نسبته بحيث تفصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد إلى كونه داعي نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء وتكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر لأن النسبة المذهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع

انشاء البيع وقسم مثلا فان نسبة البيع إلى الفاعل انما وجدت باللفظ وكذا نسبة القيام للشايط على وجه الأمر انما وجدت بنفس التلفظ من غير قصد إلى أن إحدى النسبتين حاصلة لا أن أوفي الماضي أو الاستقبال وفسرنا النسبة بالتعلق الخ ليم الأخبار سواء كان إيجابا أو سلبا شرطيا كان أو جليا ولعمد الانشاء مطلقا وأما تفسيرها بما يقع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه فلا يصح لأن ذلك

لأن النسبة المفهومة الخ (علمنا ضمنه قوله أو تكون نسبته بحيث الخ من أن في الخبر نسبتين لأنه متعلق بجميع التحقيق على أنه لا لما تضمنه من أن في الكلام مطلقا نسبتين لأنه وإن كان صحيحا لما تقر من أن في الانشاء أيضا خارجا لأنه لا يناسب قوله فإذن أقلت الخ لأنه لا تعرض فيه للانشاء وقد يقال أن قوله المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر رعايا بدلا لاحتمال الثاني وتثبيل الشارح بما إذا قلت زيد قائم لا يخصص ثم قول الشارح بأن يكون هذا ذلك وقوله بأن لا يكون هذا ذلك يعينان الاحتمال الأول لأن كون هذين قائمًا أو غيرهما يختص بالجزء الذي النسبة في الضرب مثلا تعلق الضرب بالخاطب على وجه طلبه منه وحاصل ما أفاده هذا التعليل أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن يقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج يقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة في الذهن) أشار بما أن النسبة الكلامية والمذهنية متحدان بالذات محتفظان بالاعتبار في حيث دلالة الكلام علم يقال لها نسبة كلامية ومن حيث ادراكها في الذهن وقصورها فيه يقال لها ذهنية وقوله الحاصلة في الذهن يشمل الكواكب عدل الذهن بتصور النسبة المكتوبة ولو كانت مسجلة (قوله لا بد أن تكون بين الشيئين) هما الموضوع والمجول أي لانها من المعاني الجزئية فلا تتعلل إلا بتعلق هذين الشيئين وقوله لا بد خبر أن (قوله ومع قطع النظر عن الذهن لا بد الخ) لا بد عطف على لا بد السابقة وفي الكلام تقديم وتأخير والأصل ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون الخ والواو في قوله وأن يكون زائدة في متعلق اسم لا والأصل لا بد أن يكون أي لا بد من أن يكون أي لا غنى عن أن يكون فالواو هنا كهي في قول الشاعر

فما بال من أسبى لأحبر كسره \* حفاظا وبنوى من سفاخته كسرى

فإن الواو في قوله وبنوى زائدة فتدخلها في الكلام كغيرها وخبر لا محذوف أي حاصل ومصب التعليل قوله ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين الخ شيء آخر وهو أن في كلام الشارح أمور ما هنا كون النسبة المفهومة من الكلام لا بد أن تكون بين شيئين هذا أمر معلوم لا يتوهم إنكاره فلا حاجة في الأخبار به فالأولى أن يقول لأن النسبة المفهومة من الكلام حاصلة في الذهن قطعاً ومع قطع النظر

عن الذهن بمقدار نسبة بين جزأى الكلام حاملاً في الخارج فقد تحقق وجود التستين في الكلام وبحق الفرق بينهما وذلك لأن الكلامي طرفها الذهن والخارجية طرفها الخارج أفاده شيخنا العبدوى ومنها أن قوله ولا يجمع قطع النظر عن الذهن أن يكون الخارج مظهر اختصاص النسبة الخارجية بالقضايا الخارجية التي حكم فيها على أفراد الموضوع المحققة الوجود في الخارج كقولنا الإنسان حيوان فإن الحيوانية قائمة لأفراد الإنسان في الخارج مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنية التي حكم فيها على أفراد الموضوع والتي لا تحقق لها في الخارج بأن كانت كلاً ذهنية أو بعضها ذهني وبعضها خارجي فالأولى كقولنا شمر بك الباري يمتنع والثانية كقولنا ماسوي الواجب تعالى يمكن لأن أفراد ماسوي الواجب يشعل المستحيل العادي كبحر من زئبق ولا وجود له إلا في الذهن لأن القضايا الذهنية لا يصح فيها قطع النظر عن الذهن إلا بوجودها لا في الواقع ولا بوجودها في الخارج إلا مع أن القضايا مطلقاً لها نسبة خارجية وقد يجاب بأن المراد بقطع النظر (١٦٨) عن الذهن قطع النظر عنهم فذهن النسبة الكلامية من الكلام والواقع

نسبة مئوية بأن يكون هذا ذلك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذلك  
الآثرى أنك إذا قلت زيد قائم فإن القيام  
حاصل لزيد قطعاً سواء قلنا إن النسبة

الفسير بوجوب تخصيصه بالخبر المحلى دون الإنشاء والخبر الشرطي والمقصود أعظم من ذلك وما  
يزيد تحقيقا في انقسام الكلام الى الخبر الغنى وصف بالصدق والكذب والى الإنشاء أن الكلام  
الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة السند الى المسند اليه فان كان القصد منه الدلالة على  
أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ووقعت في الخارج برح من معنى السند والمسند  
اليه فذلك الكلام خبر وان كان القصد الدلالة على أن اللفظ وجبت به تلك النسبة فالكلام إنشاء  
ففسحة الخبر المفهومة من اللفظ بدل اللفظ على أنها كذلك فيما بين معنى المسند اليه والمسند خارجا لكن  
لما كانت الدلالة موضوعة أمكن تخلفها بان لا تكون كذلك فيما بين المعنيين في نفس الامر فيكون  
الكلام كذبا وإن تكون كذلك فيكون الكلام مصدقا فاذا قلنا في مقام فالحق وممنه ثبوت القيام  
لزبد في الخارج فاذا أردت تحقق المطابقة وأعدتها فاطع النظر عما يدل عليه اللفظ ويفهم بالذهن  
واظهر نسبة القيام لزبد خارجا فلا محالة تجديت لهما نسبة الثبوت بان يكون هذا ذا معنى بان يكون  
يزدقا أو لا مناسبة السلب بان لا يكون هذا ذا كذا فان كان الأول حصل الطابق بين المفهوم وما وقع  
في نفس الامر فثبت الصدق وان كان الثاني لم يحصل الطابق فثبت الكذب وانما أتى في هذا المطابقة  
عند قطع النظر عن المفهوم فينبسب الواقع اليه لانها حينئذ شئان في فصل الطابق بينهما وأما ان  
نظرت الى المفهوم وهو حصول النسبة في الخارج فلا تعدل نسبة فلا يطابق اذ لا يطابق الشئ نفسه  
لان ما في الخارج باعتبار دالة اللفظ عليه هو هو وأما احتمال الكذب فهو على لامفهوم لفظ ثم  
قد سمعت في تحقيق المطابقة أنها تكون بتحقيق وقوع تلك النسبة المفهومة من اللفظ خارجا فرما  
تروهم أن ذلك يناقض القول المشهور وهو أن النسبة بين الموضوع والمحمول من الاعتبارات التي  
لا جود لها خارجا فيجب ان تعلم أن ذلك لا ينافيه لان المعنى بالتحقق خارجا حصول تلك النسبة في

فإن المراد من القائم بنفس زيد وقوله بأن لا يكون هذا أى الموضوع ذاك  
أى المحمول كما في زيد ليس بقاتم فإنه يدل على أن زيداً غير القائم في الواقع وقوله بأن يكون هذا ذاك أى مثلاً لاجل دخول القضا  
الشروطية فإن النسبة فيها الزوم لأن هذا ذاك أخذوا أنما يظهر في الجملة (قوله ألا ترى الخ) هذا استدلال على النسبة الخارجية  
قوله فإن القيام حاصل لزيد) يحتمل أن المراد حاصل في الواقع إذا كان الكلام ههنا هو في الكلام حذف شئ بهم بالبيان والتقدير  
حاصل لزيد قطعاً وليس يحصل له قطعاً وحصوله وعدم حصوله في الواقع هو النسبة الخارجية التي تعتبر المطابقة بينهما وبين النسبة  
المفومة من الكلام وقوله قطعاً أى وإن قطعت النظر عن أدراك الذهن فليس القطع عنى الجزم وهذا الاحتمال هو المناسب لسياق  
الكلام ويحتمل أن المراد أن القيام حاصل لزيد أى يقتضى دلالة الكلام لا بالنظر في الواقع من كونه صادقاً وكذا لأن الكلام يدل على  
تحقق النسبة وحصوله في الخارج وأما احتمال الكذب فهو عطف لافهم اللفظ (قوله سواء قلنا الخ) هذا تنبيه في قوله فإن القيام  
حاصل لزيد فمما وهذا التعميم زيادة قائمة ولا دخل في الاستدلال المشار به بقوله ألا ترى الخ

رثت في الامور الخارجية ( أي ساء على مذهب الحكماء أن الاعراض النسبية لها وجود أي تحقق في الخارج أي خارج الاعيان يمكن رؤيتها وقوله أولست منها أي من الامور الخارجية بل من الامور الاعتبارية كما يقوله أهل السنة فانهم يقولون ان الاعراض النسبية امور اعتبارية لا تحقق لها في خارج الاعيان بل في خارج الازهان لان الازهان لانها تحقق في نفسها لكنها لا تصل لمرتبة المشاهدة بالصر بل ذكر بعضهم أنه لا يثبت لها في نفسها بل في الذهن فقط فان قلت حيث كانت الامور الاعتبارية لا وجود لها في خارج الاعيان بل ولا في خارج الازهان على هذا القول فلا الفرق بين الصادق منها والكاذب قلت الفرق أن الاعتبار الكاذب لا يستند بل هو أمر متروك الذهن كبطل الكرم وكرم الجبيل والاعتبار الصادق يستند للامور (١٦٩) الخارجية كابو زيد لعمرو فان قلت

من الامور الخارجية أولست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية

الخارج عن العقل وأصاف الموضوع على ما كونه من الامور الوجودية التي تحقق وجودها خارجا في العيان وقرين قولنا هذا الامكان أو هذه النسبة حاصلة في الخارج عن الذهن بمعنى الاضاف بذلك في نفس الامر فانه صحيح انصاف الوجوديات بالاعتبارات بالامكان وعدم الوجوب وبين قولنا هذا أمر محقق وجوده في الخارج والعيان كيباض الجسم مثلا فالمراد بالوقوع في الخارج الاضاف بالشيء فيه وهذا المعنى صحيح على كلا القولين أي القول بان النسبة وجودية خارجية وموضوع أو اعتبارية فيه وهو الحق الاتري انك اذا قلت زيد قائم وصدق هذا القول لزم ان زيدا انصف بالقيام وحصل له في الواقع على كل حال ولا يصح أحد انكاره بعد ثبوت الصدق والا كان كذبا سواء قلنا ان النسبة وجودية أو اعتبارية وهذا المعنى الذي هو وقوع الانصاف الخارجي على كل قول هو الذي نفي وجود النسبة أي حصولها خارجا فيصير على كل قول لا كونه من الامور الوجودية خارجا حتى يمتنع بالقول بانها من الامور المحققة الوجود خارجا كاليابض مثلا تأمله فاني قد أظنت فيه مغرب من التكرار لا يستصحب الناس فهمه من بعض الشروح \* ثم انك قد سمعت أيضا ان الانشاء هو الكلام الموجد لتسبته فيجب أن يعلم أن نسبة المسند الى المسند لا وجود لها الا بالانصاف اذ لا يوجب الكلام انصاف أحد بصفة حقيقية كالقيام أو القعود في قسم أو اقعدهم للأول والبيع الذي هو ابدال الخصوص في بيع مثلا وانما الذي يوجب الكلام ويقتضيه أن تألف النسبة دل على نكبتها بكيفية عائدة الى حصولها الى اللفظ فيوجب قسم واقعه مثلان نسبة القيام والقعود للخاص مكيهين بكونهما مامورا بهما وكون الشيء مأمورا به كيفية يرجع في وجودها الى وجود صيغة الكلام وكذا البيع الذي هو ابدال يفسد بعت نسبتها الى الفاعل مكيها بكونه وحدت صيغة انشاءهما اعتبارا شرعا فلا تلزم على الرضا بتأمله فانه من دقائق هذا المحل واقعه الموفق في نفسه فلذا تحقق أن الكلام لما خبرنا انشاء احتيج الى وضع باب للانشاء وهو كافي في نفسه من حيث هو وأما الخبر فله اعتبار ما يبرهن جلسته وأجزائه ابواب أعني عن ذكر ما يصح اعتباره منها في الانشاء كرفعها والى ابواب الاخبار أشار بقوله

اذا كانت النسبة أمرا اعتباريا على ما يقوله أهل السنة فمعنى انصافها للخارج وقولهم خارجية ووصفهم لها بالوجود في قولهم انها موجودة في الخارج وهل هذا إلا تافى قلت المراد بوجود ثبوتها وتحققها والمراد بانصاف الذي نسبت له خارج الازهان وهو نفس الامر لا خارج الاعيان والى هذا أشار الشارح بقوله وهذا معنى الخ (قوله وهذا معنى الخ) أي وما ذكرناه من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن ومعنى وجود الخ فاصم الاشارة بجمع لوجود النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل في الذهن أي أن معنى وجود النسبة

( ٢٢ - شروح التلخيص أول )

الخارجية تحقيقها في الواقع أي تحقيقها في ذاتها بين الشيئين بقطع النظر عن اعتباره متروك فرض وليس المراد بوجودها تحقيقها في خارج الاعيان بحيث يمكن رؤيتها كيباض الجسم فمعنى الخارج الذي نسبت اليه النسبة خارج الذهن وهو الواقع ونفس الامر وليس المراد به خارج الاعيان لان الخارج بطل في الواقع ونفس الامر أي نفس الشيء بمعنى الاعيان أي الاشياء المعينة المشاهدة ومعنى وجود الشيء أنه في نفسه أفردا وهو بعد منها اذا علمت هذا فقولهم النسبة موجودة في نفس الامر معناه أنها محققة في نفسها بقطع النظر عن اعتبار المعترضة وفرض الفارض فهو ظاهر في محلي الانشاء وانما قيل زيد موجود في خارج الاعيان فمعناه أنه من جملة الامور المعينة المشاهدة التي يمكن رؤيتها \* واعلم أن الموجود أي المحقق في خارج الازهان أهم من الموجود أي المحقق في خارج الاعيان لان الاول اما ان يصل لمرتبة المشاهدة فله كون موجودا في خارج الاعيان أيضا ولا فيكون موجودا في خارج الازهان فقط فزيد يصدق عليه أنه موجود في خارج الازهان والاعيان والنسبة

ثم انظر لايده من اسناد ومسنده ومسنده واحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الاولى ثم المسند قد يكون له متعلقان الكلامية فعلاً او متعللاً وفي معناه كاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الباب الرابع

الخارجية بصدد علم انهم موجودة في خارج الازدحام لا في خارج الاعيان لانها تحققافي نفسها لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة وان الاعتبار بان حجبان قسم لا تحقق له في نفسه بل هو امر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعبر وفرض الفراض وهذا لا تحقق في لافي خارج الازدحام ولا في خارج الاعيان ومن اماله تحقق في نفسه يقطع النظر عن اعتبار المعبر وفرض الفراض وهذا الثاني هو الموجود من الاعتباريات خارج الازدحام قرر ذلك كله شيخنا العلامة العدوي عليه صحاب الرحمة والرضوان (قوله لا يده من مسنده ومسنده واسناد) أي وحيد فلا يده لاهما من أبواب ثلاثة تين أحوالها اذا ضمت هذه الثلاثة لباب الانشاء المين لأحواله كانت الأبواب أربعة وكان الاولى للصنف ان يقول من اسناد ومسنده ومسنده ليوافق ما مر من قوله وبخصر في ثمانية أبواب أحوال الاسناد الخ وما يأتي في ترتيب الأبواب ولنصل المسند فيما يتعلق به الآن قال الله لا حظ أن الاسناد رابطة بين شيئين لا يعقل الا بعد تفعلها فمرتبة التأخير لكن فيه ما يأتي (قوله والمسند قد يكون الخ) وذلك نحو ضرب زيد عرافا حتى باب خامس بين أحواله وقضية كلامه أن المسند اليه لا يكون له متعلق وليس كذلك فالمسند اليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقا ونحو المطلق يوم الجمعة زيد والصابر زيد قائم وعلم زيد عرافا ضاحك خضر ويجب ان (١٧٠) المسند اليه في الاولين في الحقيقة انما هو ال و المتعلق المذكور لصل

(وانظر لايده من مسنده ومسنده واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه)  
كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لخصيص هذا الكلام بالخبر  
(وانظر لايده من مسنده ومسنده) فاحتج الى ما بين جمع أحواله (و لا يده من اسناد) فاحتج الى باب يشتمل على أحواله (والمسند قد يكون له متعلقات) كالمفعول والخال والمحرور والظرف وانما تكون له متعلقات (اذا كان فعلا أو) ما (في معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك كالمفعول المشبهة واسم التفضيل فاحتج الى وضع باب متعلقات الفعل وهذا الكلام هوهم اختصاص أحوال المسند اليه والمسند الى آخره بالخبر وليس كذلك ضرورة وجوده في الانشاء غير أن غالب لطائف هذه الاحوال انما هو في الخبر يخص بكراهية وما يوجد في الانشاء من الاعتبارات الراجعة لهذه الاشياء يستفاد من ذكرها في الخبر  
(قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه) ظاهرا أن الفعل لا يلزم ان يكون له متعلقات وليس كذلك فان لكل فعل وما أشبهه متعلقات من المفعول به ان كان متعديا ومن مفعوله

للمسند اليه أو ما في الثالث  
فالمصوب فيه ليس بفضلة  
وانما هو عمد تبداليل  
الاضمار في التنازع أو يجب  
بان المصنف انما اقتصر  
على المسند لان الغالب في  
المسند أن يكون له متعلق  
دون المسند اليه وانما كان  
الغالب في المسند أن يكون  
له متعلقات دون المسند  
اليه لان المسند في الغالب  
يكون مشتقا والمسند اليه

جامد وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقا يكون له  
متعلقات أكثر من شيء آخر وهو ان المسند اذا كان فعلا أو بمعناه فلا يده من متعلقات لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا يده من  
مفعول مطلق ومفعول فيه فمجدد وكلام المصنف اعم من الذكر والحذف دليل أنه يقول ما حذفه ذلك اذ ظاهر قول المصنف  
هنا والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا لانه لا يلزم ان يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو بمعناه وليس كذلك كما علمت والجواب أن في  
كلام المصنف حذفاً والتقدير قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أي كما اذا كان جامدا نحو زيداً حوله وانما يكون له ذلك اذا كان  
فعلا الخ (قوله أو في معناه) أي أو كان في معناه أي ملتبسا معناه التضييق من التباس الفعل بالمدلول بان كان اسما اذ اعلى الحدث  
(قوله كالمصدر الخ) الفعل بالمصدر وما معه اسما في معنى الفعل انما يستقيم على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي فيكون  
ما فيه معنى الفعل أعم مما تضمن حروفه كالمصدر والوصف ولا حروف التنبيه واسماء الإشارة ونحوها وما على تقدير أن يراد بالفعل  
الفعل الختبي اعم من أن يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن حروفه فيكون المراد بما في معناه ما يتضمن حروفه كالظرف واسم الفعل  
واسم الإشارة ونحوها (قوله ولا وجه لخصيص الخ) أي لان الانشاء لا يده من أفعال كما ذكر في كتابنا على المصنف أن يقول وكل من انظر  
والانشاء لا يده من مسند الخ وقد يجب بانما تخلص الخبر بالذ كر لكونه أعظم شأنا وأكثر فائدة واشتمالا على الشكليات والخصوصيات  
البدعية التي بها التفاضل ولكونه أصلا في الكلام لحصول الانشائية إبان قبل كافي بعت أو زيادة أداء كافي لتضرب ولا تضرب  
أو حذف كافي لضرب فان أصله لتضرب وبالجملة فالخبر هو الجزء الأعظم فلذا أفرد المصنف الابحاث عن أحوال اجزائه من مسنده

المطلق

المتعلق

أسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر وهذا هو الباب الخامس والاثنا عشر هو الباب السادس ثم الجملتان  
 رت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة وهذا هو الباب السابع ولقد الكلام البليغ إماما تسمى أصل  
 المراد لفائدة

اله ومسنود أسنادا لندوين وجعل للبحث عن حال كل واحد منهما إياها على حدة وأحال معرفة أحوال آخرها معاداة عليه فيما أتى حدث  
 بقوله في آخر أحوال المسند تنبيه ما تقدم من الاعتبارات في أحوال المسند إليه أو المسند أو الأسناد كتحجري في الخبر تحجري في الإنشاء  
 (قوله أسناد) أي بين المسند والمسند إليه إمامة قصر نحو ما زيد الإقام أو بدون نحو زيد قائم وقوله والتعلق أي بين المسند والفضلات  
 الشار إليها بقوله قد يكون له متعلقات إمامة قصر نحو زيد ما ضرب الأعرار (١٧٦) وقد يكون بدون قصر نحو زيد ضرب عرا (قوله إمامة  
 بقصر الخ) أي وحيد فلا  
 بد من باب سادس للبحث  
 عن القصر وأدواته (قوله  
 إمامة معطوفة) أي تلك الجملتان

(وكل من الأسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرئت بأخرى إمامة معطوفة علم أو غير معطوفة  
 والكلام البليغ إماما تسمى أصل المراد لفائدة) احتج به عن التطويل على أنه لا حاجة إليه بعد تنقيح  
 الكلام البليغ

المقرونة وهو المسمى بالوصل  
 وقوله أو غير معطوفة أي  
 تلك الجملة المقرونة وهو  
 المسمى بالفصل فلا بد من  
 باب سابع بين فصول ذلك  
 لأن هذا حال الكلام  
 بالقياس للكلام آخر ثم إن  
 المراد بقوله وكل جملة  
 قرئت بأخرى أي عما قبل  
 العطف في أداء أصل المعنى  
 وحيد فلا يتناول الجمل  
 الخالية المتداخلة نحو جاء  
 زيد بك برع فاندفع  
 ما قبل أن ينداخل في قوله  
 أو غير معطوفة مع أنها  
 ليست من الفصل  
 والوصل بل من متعلقات  
 الفعل وانما ذكر المصنف  
 التذييل في باب الفصل  
 والوصل لم يبد مناسبة  
 ولو قال بدل قوله أو غير  
 معطوفة ومنوكة العطف  
 كان أولى لأن الترتيب

(وكل من الأسناد والتعلق إما أن يكون (بقصر) لأحد المسندين وأحد المتعلقين على الآخر (أو)  
 يكون (بغير قصر) لأحدهما على الآخر فاحتج باب القصر ولا يخفى أن القصر من أحوال أحد  
 المسندين وأحد المتعلقين ولم يستقدم الكلام وجه إفراجه بالسبب حتى لم يحفل في أحوال المسندين  
 ومتعلقات الفعل والوجه في الأفراد صوبه أهمية بكثرة مباحثه بخلاف نحو التعريف والتوكيد  
 والتقديم والتأخير مثلا (وكل جملة قرئت بأخرى إمامة معطوفة عليها أو غير معطوفة) فاحتج إلى باب  
 الفصل والفصل ولا يخفى أن بضائ الفصول والوصل من أحوال الجملة ولين وجه إفراجه بالسبب  
 ولا وجه إفراجه الأسناد مع أن المناسب لكونه من أحوال الجملة جمعها والوجه السعوي فجمعها  
 وكثرة المباحث كما تقدم في القصر وكذا الأشباه فمن أحوال الجملة أيضا وجه إفراجه إذا ذكر  
 (والكلام البليغ إماما تسمى أصل المراد لفائدة)

المطلق وطرفة الأنظار تارة ذكر وتارة تحذف كإني عنه قوله في الكلام على متعلقات الفعل لأحد  
 المفعول به وأما ذكره الفعل المتعدي مفعول به يتعلق به حذف أم ذكر وكل فعل فله مصدر ولطرف  
 زمان ومكان يذكر تارة ويترك أخرى وإن كنا نسعى ترك المفعول به حذفه ولا نسعى ترك المصدر والظرف  
 مثلا حذف فاعلي بحث ستركه في باب الإيجاز إن شاء الله تعالى ثم قول المصنف أحوال متعلقات الفعل  
 يقتضي أن لكل فعل متعلقات فإن قلت أجمد كلامه على أن المسند قد يكون له متعلقات وقد لا يكون  
 فالحالة التي يكون فيها متعلقات هي إذا كان فعلا أو في معناه والحالة التي لا يكون فيها متعلقات  
 إذا كان اسميا أو زيدا أو نحو ذلك لا يصح ذلك لأننا إن جعلنا أذا شرطية فتقدمه إذا كان فعلا فقد  
 يكون له متعلقات لأن أجواب طبق مفسر السابق ولا يصح أن يراد بالمتعلقات المذكورة وقد لا يكون  
 للفعل متعلقات المذكورة لأنما يتكلم على المتعلقات مطلقا لا به سيقول أيا حذفه وأما ذكره وإن جعلنا  
 ظرفية ونلفظ يكون عاملا فيها فعندها قد يكون في هذا الوقت متعلقات وقد لا يكون فصارت كقولنا قد  
 يقدم بدعا فلا يصح ذلك إلا بتقدير عامل في إذا التقدير ذلك إذا كان فعلا أو في معناه وقوله والكلام  
 البليغ إماما تسمى أصل المراد لفائدة

بقول المتروك العطف (قوله إماما تسمى أصل المراد) أي وهو الاطباق وقوله أو غير زائد صادق بأن لا يكون ناقصا أيضا وهو المساواة  
 أو كونه ناقصا وهو الإيجاز أي وحيد فلا بد من باب ثامن بين فيه ذلك وهو باب الإيجاز والاطباق والمساواة (قوله احتجزيه) أي وقوله  
 لفائدة عن التطويل وهو الزيادة على أصل المراد لفائدة وكذا احتج به عن الحشو فإنه أيضا زائدة على أصل المراد لفائدة لكنها في  
 الثاني متعينة دون الأولى على ما يأتي (قوله على أنه لا حاجة إليه) على الاستدراك أي لكن لا حاجة إليه أي إلى ذلك القيد وهو قوله  
 لفائدة وذلك لأن الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ومتى كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد منه من فائدة ومتى كان زائدا لفائدة  
 فلا يكون بليغا هذا كلامه وفيه أن هذا الالتماس لا يكون في كل كلمة من الكلام البليغ لابد أن تكون بتضمين الحال فإذا كانت نية

كله لا يقتضي الحال بأن كانت زائدة كان الكلام غير بليغ كذا قلت لخالي الفهن زيد قائم في الدار فان قولك في الدار غير محتاج إليه وأحق أنه يقال بليغ ولا يشترط ذلك الشرط وأن الفهم يحتاج إليه لاخراج ما ذكر سلمنا أن فيه البليغ يقضي عن قوله لفائدة يقال أن قصد المصنف تحقيق معنى الاطناب وإيضاحه ويان أن الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولولم يقيد الزيادة بالفائدة لم يجزواهم أن الاطناب هو الزيادة مطلقا لا إطلاقا مع قصد الفائدة مع أنه مقدم في الواقع (قوله أوغير زائد) المتبادر منه أن المراد أوغير زائد على أصل المراد لفائدة قد يدخل فيه التطويل والخشولان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا والزائد لفائدة فكان الأولى أن يقول أوغير زائد على أصل المراد أصلا ويقيد بكونه لفائدة لأن عدم الزيادة في الإيجاز والمساواة لا بد أن يكون لفائدة (قوله هذا كالمخ) اعلم أن التقديم والتأخير والذكر والحذف مثلان من أحوال كل من المسند إليه والمستند والمتعلقات المستند فلما ذكر في كل من باب أحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال المتعلقات ومثل التقديم والتأخير والذكر والحذف في أم أحوال الثلاثة القصر فهو تارة تتعلق بالمسند إليه وتارة بالمسند وتارة بالمتعلقات فكان المناسب أن لا يخص باب بل يذكر في باب المسند إليه والمستند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل من أحوال (١٧٣) الجملة لتجربة في المناسب أن يذكر في أحوال الاسناد كالتأخير والحقبة العقلية والجهاز العقلي ولا يخص بابا وبكل واحد من الإيجاز والاطناب والمساواة تارة تتعلق بالجملة وتارة تتعلق بالمسند إليه وتارة تتعلق بالمسند فالمناسب ذكر هذه الثلاثة في باب الاسناد وفي باب المسند إليه والمستند ولا يخص بابا إذا علمت هنا فيقال كان الأولى للمصنف أن لا يلتفت لبيان الحصر لأنه معلوم بالاستقراء بل الأولى أن يلتفت لتخصيص كل من هذه الأمور الثلاثة بباب على حسنة وإلى هذا أشار

(أوغير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والإيجاز ومقابلها أعماها من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند مثل التأخير والتقديم والتأخير وغير ذلك قالوا يجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها

أوغير زائد) يعني لفائدة أيضا فاحتج إلى باب الاطناب الذي هو أن يزداد في الكلام على أصل المراد لفائدة والإيجاز الذي هو تقليل اللفظ لفائدة والمساواة التي هي عدم الزيادة والتقليل لفائدة ومثل أن تكون الزيادة لفائدة كان تطويله لا يمكن الكلام بليغا فالبلاغة تستلزم الفائدة ولكن زادها بعد كالبليغ لزيادة البيان وكذا الإيجاز والمساواة لم يكن إسقاط الزيادة فيها لفائدة خرجا عن معنى البلاغة

أوغير زائد دخل في غير الزائد النقص والمساوى والمراد أوغير زائد لفائدة وأما قدمنا لفائدة أكثر بحثا لأن كثيرا من الانشاء فرع عن الخبر كالجمله التي يدخل عليها البت ولعل والاستفهام فذكر المصنف الاسناد والمسند إليه والمستند ثم المتعلقات ثم القصر الذي به الاسناد والتعلق ثم ذكر الانشاء وكان ينبغي تأخير القصر عنه لأن القصر يدخل في الانشاء كما يدخل في الخبر ثم ذكر الفصل والوصل لأن اعتبار العطف بعد تكميل أجزاء الجملة ثم ذكر الإيجاز والاطناب والمساواة لأنها تشمل جميع ما سبق وذكر المصنف حصر الكلام في الخبر والانشاء هو كذلك لأن منهم من يخص الانشاء بالاطناب وبه ويقسمه إلى خبر وطلب وانشاء ومنهم يجعله ثلاثة أقسام خبر وانشاء وهو ما دل على الطلب دلالة أولية وتنبيه ويدخل فيه الاستفهام والتقني والترجي والتقسيم والتأخير وهو اصطلاح الامام غير الذين

والحقبة العقلية والجهاز العقلي ولا يخص بابا وبكل واحد من الإيجاز والاطناب والمساواة تارة تتعلق بالجملة وتارة تتعلق بالمسند إليه وتارة تتعلق بالمسند فالمناسب ذكر هذه الثلاثة في باب الاسناد وفي باب المسند إليه والمستند ولا يخص بابا إذا علمت هنا فيقال كان الأولى للمصنف أن لا يلتفت لبيان الحصر لأنه معلوم بالاستقراء بل الأولى أن يلتفت لتخصيص كل من هذه الأمور الثلاثة بباب على حسنة وإلى هذا أشار

الشارح بقوله وهذا أي لدل الحصر أعني قول المصنف لأن الكلام إما خبرا وانشاء إلى آخر ما ذكر في دليل الحصر (قوله لكن لا طائل تحته) أي لا ثمرة (قوله لأن جميع الخ) علة له حذف أي الأولى الالتفات للمحتمة طائل وهو بيان تخصيص بعض الاحوال كالقصر والتصل والوصل والاطناب ومقابلها بأبواب وذلك لأن الخ (قوله ومقابلها) أي الإيجاز والمساواة (قوله أعماها) أي جميع ما ذكر (قوله من أحوال الجملة) هذا بالنظر للفصل والوصل والإيجاز والاطناب والمساواة إذا تعلقت بجملة وقوله أوالمسند إليه أوالمسند هذا بالنظر للقصر والاطناب ومقابلها إذا تعلقت بحرف وكان عليه أن يرد أوالمعلق (قوله مثل التأخير) هو من أحوال الجملة فهو يناسب الفصل والوصل والإيجاز ومقابلها إذا تعلقت بجملة وقوله التقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين فهو مناسب للقصر والإيجاز ومقابلها إذا تعلقت بحرف فقطه ذلك مما قلناه أن قول الشارح لأن جميع الخ علة له حذف وأن في كلام الشارح تزيما (قوله في هذا المقام) أي ما حصر المقصود من علم المعاني في الابواب الثمانية (قوله بيان سبب إفرادها) أي عن غيرها من الاحوال وعدم ذكرها معها في باب أحوال الاسناد والخبري والمسند إليه والمسند والمتعلقات

ثانية اختلاف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى انه مخصص فيهما

(قوله وجعلها ابوابا) تفسير لما قبله والحاصل ان الفرق بين وجه افراد هذه الثلاثة باقواب وعدم ذكرها مع غيرها من الاحوال في باب الاسناد اخبري بالنسبة للفصل والوصل وكذا بالنسبة للايجاز ومقابله وفي باب المسند اليه والمسند والمتعلقات بالنسبة للقصر وكذا بالنسبة للايجاز ومقابله وأما مجرد تعدد ادائها بيان الحصر فيها فهذه الاطائل تختص لان هذا معلوم باستقرار كلامه (قوله وقد تضمن ذلك) أي بيان السبب في افرادها أي ذكرنا السبب بعبارة مختصة وحاصل ما ذكره الشارح في كبره انما افرادها باقواب المكتوبة تشبهها بوجهية أمرها كبره ما حتمها بخلاف غيرها من الاحوال كالتبرع والتسكير والتقديم والتأخير وغيرها من الاحوال فلذا لم يفرق بابواب فتأمل (قوله تنبيه) هو خبر ينفذ وفي هذا تنبيه وهو لغة الايقاظ واصطلاحا حاسم الكلام مقصلا لاحق بفهم معناه اجالا من الكلام السابق (قوله على تفسير) متعلق بتنبيهه ان أراد منه المعنى القوي لانه مصدر وان أراد به المعنى الاصطلاحي فهو كثير من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيجعل على معنى في متعلقة بمحذوف أي كائن في تفسيره وعلى حالها متعلقة بعقل أي مشتمل على مفسرهما كذا قيل وقد يقال انه يتعين الثاني لانه وان كان في الاصل (١٧٣) مصدرا لانه السيل عن المصدرية وجعل احكام الالفاظ المخصوصة

وجعلها ابوابا يراها وقد تضمن ذلك في الشرح (تنبيه) على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق  
اشارة تماليه في قوله تطابقه أولا تطابقه

ولذلك نبهنا على التخصيص فافهم ما معلوم أيضا ان هذه الثلاثة تتعلق بالفردات أو بالاجل فهي من أحوالهما ولم يبين وجه الحاجة الى افرادها عن أحوال كل من المفردات والجل والوجه ما تقدم من كونه المباحث ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال بالتأويل عن بعض وحصر الابواب استقراني لم يقبل الاما يفيد معناه وقد تقدم كان لا طائل تحتهم مع ظهوره وقد أشرنا الى وجه الافراد وذلك هو الأهم ولما ذكرنا الخبر ومن وصفه المشهور بالصدق والكذب مع الاشارة الى معناه بما يقوله تطابقه أولا تطابقه وفي ذلك ذكر الصدق والكذب اجالا واضحا لذكرهما تفصيلا تنبيه افعال هذا (تنبيه) في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال (قلت) ومنهم من يجعل الكلام خبرا او طلبا وهو ان مال في الكافية ومنهم من يربع الأقسام فيقول خبر واستخبار وطلب وانشاء واستدل المصنف على الحصر بان الكلام إما ان يكون لنفسه خارج تطابقه أولا تطابقه ولا يكون له خارج فالاول والثاني والخبر والثالث الانشاء وقد يقال رد على ظاهر عبارتهم الاخبار عن المستقيلات محسوس ومزيد فانه عندنا لفظه ليس له خارج تطابقه أولا تطابقه فلا يمكن وصفه بذلك ولا يصدق ولا يكذب وعندنا وجود الخبر به ليس الخبر موجودا حتى ينصفه

اسم ما لو كانت تلك الاشارة تحفية وأشار الشارح بقوله الذي قد سبق الى وجه تسمية هذا البحث تنبيه لان التنبيه الفاظ يترجم بها عما أشر اليه في الكلام السابق فان قلت الكلام السابق فيه الاشارة الى مسند هذا الخبر الذي ذكره في التنبيه اذ لم يعلم منه الا تطابقه وعدمها وأما المسند اليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبة بينهما فلم يعلم ما عاصق والمتعارف جعل التنبيه عنوانا للتفصيل شيء علم من الكلام مداهة أو قري بآمن البداية ولا يكون الخبر المذكور معلوما عاصق كذلك الانعزال سائر أجزائه ولم يعلم هذا ان المسند فقط وحيث فلا يصح تسمية هذا البحث بالتنبيه قلت قد أجيب بان المتعارف استعمال التنبيه في مقامين الاول ما سبق وهو الالفاظ التي يعنون بها عن تفصيل شيء علم اجالا من الكلام السابق مداهة أو قري بآمن البداية الثاني ان يكون البحث اللاحق معلوما من الكلام السابق اجالا ولو نظر في امواد كرتنا من هذا القبيل فان قلت ان الذي عرف مما تقدم انما هو مذهب الجمهور وأما مذهب الجاهل والنظام ودليل كل واحد منهما والرد عليه فلم يعلم مما تقدم الاجالا ولا تفصيلا وحيث لا يجتمع ما ذكره في هذا البحث لم يعلم مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيها وأجيب بان معنى التنبيه تفسير الصدق والكذب على مذهب الجمهور والذي هو معلوم عام وأما ما ذكره فهو مذكور استطراد اذ يادة على الترجمة وهي لا تضر والى هذا الجواب يشترع الشارح تنبيه على تفسير الصدق والكذب فانه يشير الى الخروج الادلة والاعتراضات عليها عن معنى التنبيه

## اختلاف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما

واردوا في الخلاف والتمية اصلا حاسم لتفصيل ما تقدم اجالا وهو يحصل أن راديه المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال فينبذ لا يصح إطلاق التسمية الاصطلاحى على هذا البحث لأن المذكور فيها تقدم اجالا بعد التحمل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف في التفسير والاستدلال والردو واسطة لا نافع ولا يجب الاقتصاد في الترجمة على مدلوله بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس في الخبر فقيل ينحصر في الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق

بصدق ولا شك أن الاخبار عن المستقبلات بوصف بالصدق والكذب قال تعالى ولوردوا لعاد والما ثم واعنه وانهم لكاذبون فلهذا ينبغي أن يقال ان كان محكوما فيه نسبة خارجية فهو الخبر كما فعل ابن الحاجب ولا فرق في ورود ذلك عليهم بين ان يكون الخبر به تحقق الوقوع مثل سطوع الشمس غدا أولا فلا يؤول كلامهم على أن مورد التقسيم ماله خارج بالقوة أو بالفعل وقيل الكلام لا يخص لولا ما ان يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المشكك مثل زيد نطق فانه يمكن علمه بالمشاهدة أولا يمكن أن يحصل لا بالاستفادة من المشكك نحو اضرب أو لا تضرب فالاول والخبر والثاني الانشأ وهو فاسد لان الكلام ليس هو الذى يقال فيه يمكن حصوله أو لا بل النسبة التى تضمنت الكلام هي المقضية لذلك وأضرب عليه نفس أو ردت القيام فلهذا لا يعمل بالمشكك فان قلت رد على عبارة المصنف أيضا فانه ليس خارج قلت المعنى بالتفريق ما كان خارجا عن كلام النفس كاذرا بن الحاجب وغيره ويمكن الجواب بان المراد الامكان العقلى ونحو ردت القيام يمكن عقلا أن يطلع عليه من غير استفادته من المشكك ويمكن عادة بالقرائن وخلق العلم الضرورى وغير ذلك بخلاف اضرب يدا والظاهر أن مرادهم لما ان يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره فالاول الانشاء والثاني الخبر وقد تخرج من تقسيم المصنف حدا الانشاء والخبر على رايه فالانشاء ما يمكن نسبته خارج طباقه والخبر ما ينسبته خارج طباقه أو لا طباقه وقد اختلف الناس في حد الخبر فقيل لا بعد له سره وقيل لانه ضرورى لان قولنا زيد موجود مثلا ضرورى واذا كان الاخص ضروريا فالاعم كذلك ولان الانسان يفرق بين الانشاء والخبر ضرورة وأجيب بأن الحصول غير المتصور ولنا في هذين الوجهين مباحث ذكرناها في شرح المختصر وهذا الأكثرون الى أنه يحذف قال القاضي أبو بكر والمعتزلة الخبر الذى يدخله الصدق والكذب فأورد عليه أنه يستلزم اجتماعهما في كل خبر وخبراته تعالى لا يكون الا صادقا وان كل خبر لا يجتمع عليه الصدق والكذب وأجابه عنه القاضي بأنه يصح دخوله لغة وأورد عليه أنه دور لان الصدق هو الموافق للخبر والكذب نقضه فغيره بدور وقيل الذى يدخله التصديق والتكذيب فهو ردت عليه سؤال الدور واستعمال أو في الحدود وجواب الثاني أن الترديد في أقسام الحدود ولا في الحد وقال السكاكى ان صاحب هذا الحد ما زاد على أن وسع الدائرة قلت بل زاد لانه سلم عن السؤال الاول وقال أو الحسين البصرى كلام يفيد بنفسه نسبة وقال بنفسه ليخرج نحو قائم فان الكلمة عنده كلام وهي تفيد نسبة مع الموضوع وأورد عليه نحو قائم فانه يدخل في الحد لان القيام منسوب والطلب منسوب وقيل الكلام المفيد بنفسه اضافته أمر من الامور الى أمر من الامور نفسيا وأما ما به سد أن قال هذا القائل ان الكلام المتكلم من الحروف المسنوعة المتيزة فهو ردت عليه نحو قولنا غلام زيد فانه كلام عند وهو يقتضى اضافة أمر الى أمر وهذا قريب من حد أبي الحسين وقيل القول يقتضى بصريه نسبة معلوم الى معلوم بالتثنية أو الاثبات فأورد عليه السكاكى نحو قولنا ما لا يعلم وجهه من الوجوه لا يثبت ولا يتق فانه يلزم أن لا يكون خبرا قلت وجوابه أن غير المعالم وجهه من الوجوه معلوم بعض الوجوه

(قوله اختلف القائلون الخ) حاصله أن العلماء اختلفوا في الخبر هل ينحصر في الصادق والكاذب وبه قال الجمهور والنظام ولا ينحصر بل منه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال الجاحظ والقائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب فالجمهور فسروهما بتفسير والنظام فسروهما بتفسير (قوله في الصدق) أى في ذى الصدق وذى الكذب وهو الصادق والكاذب وانما قدرنا ذلك لان الخبر ينقسم لصادق والكاذب لا للصدق والكذب لانهم سامن أو صافه



(قوله صدق الخبر مطابقتها للواقع) لمزيد كرا المصنف دليله كما صنع في القول بعدم إمام الكثر أدلته واشتارها بحيث لا يحتاج لذكرها ولا يبلغ من الظهور إلى حالة بحيث لا يحتاج إلى الدليل (قوله أي مطابقة حكمه) أشار الشارع بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف والخامل له على ذلك أن الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة للخارج حقيقة والتي يوصف بها أفعالها النسبة الكلامية المفهومة منه وهي ثبوت المحكوم به للحكم عليه أو انتفاءه عنه وهي المعبر عنها بالواقع والألا واقع في كلامهم وهي المرتبة بالحكم في كلام الشارع وليس المراد به الإيقاع والانتزاع (قوله للواقع) الام زائدة التقوية لأن معاداة المطابقة تعدد في بعضها والمراد بالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في الخارج أي في الواقع ونفس الأمر يقطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر وحاصل كلامه أن صدق الخبر مطابقة نسبته الكلامية النسبة الخارجية سواء مطابقت الاعتقاد أيضا كالقوله الثاني العالم حادث أول تطابق الاعتقاد كالقوله الثالث الفلسفي (قوله وهو الخارج الذي يكون الخ) أضاف الخارج إلى النسبة الكلامية الخيرية لأنه متقدم عليها بالذات إن كان مثله مطابقة ونقيضه إن لم يكن مطابقة وأشار الشارع بهذا إلى أن الواقع هنا ليس بمعنى نفس الأمر بل المراد به الخارج المذكور في قول المصنف سابقا إن كان لنسبة خارج أي نسبة خارجية وانما حصل الواقع على الخارج بمعنى النسبة الخارجية لا على نفس الأمر لأن المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الأمر

(١٧٥)

وهو حال الطرفين في الواقع مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام وهو النسبة الخارجية (قوله أي عدم مطابقتها) أي عدم مطابقة حكمه بمعنى النسبة المفهومة منه للواقع أي النسبة الخارجية وذلك كما في قول الفلسفي العالم قديم فهو خير كذب وأن تطابق حكمه اعتقاده وكذلك إذا قاله الثاني وإن خالف اعتقاده ثم أنه على هذا

فصل (صدق الخبر مطابقتها) أي مطابقة حكمه (للاواقع) وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخيرية (وكذبه) أي كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقتها للواقع يعني أن الشيعين الذين وقع بينهم مناسبة في الخبر لا يدوان بكون بينهما مناسبة في الواقع أي مع قطع النظر ولا كذب وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلقوا في تفسير الصدق والكذب اللذين انحصر الكلام بينهما فقالوا بجهور (صدق الخبر مطابقة) به نسبت (به) الإيقاع أو الانتزاع (أ) النسبة الكاشنة بين الطرفين في (الواقع) ومافي نفس الأمر وذلك لأنك ان قطعت النظر عما يفهم من اللفظ من النسبة المحكمة فأنك لم تحدين الطرفين في الخارج وفي نفس الأمر نسبة ثبوت أحدهما فلا ترا نسبة السلب فان كانت النسبة مطابقة لم يفهم من اللفظ لمطابقة تلك النسبة الخارجية المذهومة من اللفظ صدق وهو معنى قوله الصدق مطابقة خبر الواقع وعدم مطابقة تلك النسبة للواقع كذب واليه أشار بقوله (وكذبه) أي وكذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقة تلك النسبة للواقع وانما قدرنا النسبة وهو واقع بمجعله محكما عليه في هذه القضية وأورد عليه أيضا ما ورد على الأول فيسأل أن يكون خبرا وليس كذلك ص (تسمية صدق الخبر إلى آخره) من اعتراض الخطيب عليه بأن التسمية

التعريف لا يخرج خبرا شاكرا عن الصادق والكاذب لأن مدلوله أعني النسبة بمعنى الواقع أو الألا واقع عن تطابق الواقع فهو صادق والافكاذب فهو لا يخرج عن معناه على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثاني (قوله يعني الخ) هذا إذا ياد توضيح الكلام السابق وقرر شيخنا العدوي أنه انما أتى بالعناية لأن المتبادر من المصنف أن المطابقة معشيرة بين ذات الخبر ونفس الأمر مع أنها انما تعتبر بالذات بين حكم الخبر ومافي نفس الأمر لكن أنت خير بأن هذه العناية لا يحتاج إليها بتقدير الشارع حكم وتفسير الواقع بالخارج بمعنى النسبة الخارجية والمراد بالشيعين المحكوم عليه والمحكوم به كذب القيام (قوله وأن يكون) الواو زائدة أي لا بد من أن يكون معنى لا بد لا فرار واداسلا وإجارا المحذوف باطراد مع مجرى ومتمعلق باسم لا وخبرها محذوف (قوله في الواقع) أي في نفس الأمر وليا كان هذا يخرج عما لا يثبت في الواقع قال أي مع قطع النظر عما في ذهن فينبغي أن يكون هذا تفسير القول في الواقع تفسير مراد لا بتقديره ولما كان هذا أي قوله مع قطع النظر عما في ذهن فيخرج نسب القضاء الذهنية المحضة التي لا يثبت لها إلا في ذهن لا في الخارج كقولنا اجتماع الضدين ثابت فان هذا لا يتأتى قطع النظر فيما عن ذهن لأنه لا يتحقق لها إلا في ذهن لا في الخارج قال وعما يدل عليه الكلام إشارة إلى أن المراد بقطع النظر عما في ذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا حينئذ فتدخل الجهنيات المحضة فكان الشارع قال أي مع قطع النظر عما في ذهن من حيث يدل عليه الكلام ولاشك أنها إذا قطع النظر عما في ذهن من تلك الحقيقة كان صادقا إذا كانت النسبة في ذهن أو في الخارج كما في القضايا الخارجية وقرر شيخنا العدوي أن قوله أي مع قطع النظر يجوز أن يكون

في معنى المبالغة أى أن النسبة الخارجة لا يمتنعها حتى ولو قطع النظر عن الفهم أى هذا إذا لم يقطع النظر عن الفهم بل نظر إليه كما في القضايا الذهبية التي لا ثبت لها خارجا بل ولو قطع النظر عن الفهم كما في القضايا الخارجة بحوزة فهم وعلى كل حال ليس قوله أى مع قطع النظر الخ قيد الوجود الخارجة وعلى هذا التقرير قوله بعد ذلك وعما يدل عليه الكلام عطف تفسير أى أن المراد عن الفهم هو ما يدل عليه الكلام (قوله عا في الفهم) أى النسبة الذهبية وقوله وعما يدل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متخذان ذاتا مختلفتان باعتبار أنهما اعتبرت بقررها في الفهم قبل النطق به انتهى ذهنية وإن اعترف بهما من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله بمطابقة الخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالحكم في قوله بمطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن الواقع النسبة الخارجة وقد عرّب من هذا أن المنظورة في الصدق والكذب على هذا القول النسبة الكلامية والخارجية فقط بخلاف قول النظام إلا في حالة ينظر للكلامية والذهنية بخلاف الجاحظ فإنه ينظر فيها بالنسب الثلاث كما يأتي بيانه (قوله بأن تكونا) أى صورة بأن تكونا بويتين كما في زيد قائم وقد حصل القيام في الواقع وقوله أو سلبيتين كما في قولك زيد ليس بقائم وكان يحصل له قيام في الواقع ثم إن هذا الكلام أعني قوله بأن تكونا الخ يشير إلى تفسير المطابقة وعدمها فالمطابقة هي الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف وليس المراد بها الموافقة من سائر الوجوه وهذا يشهد على أن المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الإيقاع والانتزاع والتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد وأما إذا قلنا المراد (١٧٦) بنسبة الكلام المفهومة منه الوقوع وعدمه كان الخارجة كذلك كما هو مختار الشارح بالمطابقة

عاً في الفهم وعما يدل عليه الكلام بمطابقة قلت النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكونا بويتين أو سلبيتين صدق وعدمها بأن تكونا أحدهما بويتية والآخرى سلبية كذب (وقيل)  
لأن الخبر لا مطابقة فيه باعتبار كونه لفظاً ولا باعتبار مفرقاته وإنما تنصق فيه بالمطابقة أو عدمها باعتبار النسبة المتضمنة له وقد تقدم هذا المعنى في الفرق بين الخبر والانشاء (وقيل)  
في الاصطلاح ما شغل على حكمي في إثباته بخبر بالمسند والسند إليه من الواو أو النظر فيما سبقه من الكلام وهما لم يسبقه شيء يكون النظر فيه كافياً في إثبات الأحكام التي ذكرها وليس جميع ما ذكر حكمي في إثباته بخبر بالمسند فيجمل أن يشير بالنتيجة إلى معناه الغوى (قلت) وقوله أن النتيجة في الكلام عليه غير نفسه من حيث حصوله في الخارج يقطع النظر

الاصطلاح

الكلام عليه غير نفسه من حيث حصوله في الخارج يقطع النظر

عن فهمه من الكلام فلا يقال إن في مطابقة إحدى السبقتين لآخرى مطابقة الشيء لنفسه (قوله بأن تكونا) أي النسبة الذهبية والخارجية كما إذا قيل زيد قائم ولم يحصل له قيام في الواقع أو قلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام في الواقع فلكذلك صورتان كأن للصدق صورتين بقي شيء آخر وهو أن تعرف الصدق بما ذكره من ضرورة ذلك لأنه قد أخذ الخبر في تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفاً على تصور الخبر وقد عرفوا الخبر بأنهم احتمل الصدق والكذب لأنه فقد أخذ في تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفاً على تصورهما وهذا دور وأوجب بأن الصدق والكذب المأخوذ في تعريف الخبر هما صفات التكلم وهما الأعلام بالشيء على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفتا الخبر على أنه ليس بالزمانه التعريف بعضها على بعض فالذي يعرف الصدق بما ذكره يعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب بل على تعريف مدلوله على النطق به أو بما حصل مدلوله في الخارج بدونه وكان حكاية عنه وأورد على التعريف أيضاً المبالغات بحثت اليوم أفهم قوله صدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس يكذب هذا الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع وأوجب بأن المبالغ أن قصد ظاهر الكلام فهو كذب وإن قصد معنى مجازاً كالكمرة في المثال فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع فالمراد بمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع (قوله وقيل) قائمه النظام ومومن المعرفة وقد أشار المصنف إلى كمال إضافة هذا المذهب بحذف قائمه وتحقيره بجهولهم مع العلم بأنه النظام وإلى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر قائمه ووجه كمال إضافة ما يلزم عليهم من تصديق اليهودي إذا قال الإسلام باطل وتكذيبه إذا قال الإسلام حق واجماع السليبي يتأدى على ذلك بالبطلان والفساد وطلان اللازم يقتضي بطلان اللازم واتخاذ المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اتفقا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب

صدم مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ وكذب عدم مطابقة حكمه واجبه بوجهين أحدهما أن من اعتقد أمرا فآخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب ولكنه أخطأ كما روي عن عائشة رضي الله عنهن أنها قالت فيمن شأنه كذب ما كذب ولكنه وهم وربان المتني تعد الكذب لا الكذب بديل

(قوله مطابقة) أي مطابقة حكمه وقوله لاعتقاد المخبر لعل المراد في الاعتقاد الخبر ولا اعتقاد ما عتبار ما به أو لاعتقاد الخبر وحاصله أن الصادق عند مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للخبر وهي التي في ذهنه (قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) الواو للمطابق على محذوف أي سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطا بل ولو كان خطأ أو أن في المبالغة أي هذا إذا كان الاعتقاد صوابا ولو كان خطأ ناقيل المبالغة أولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صوابا كما في قولك السماء فوقنا بل كونك معتقد ذلك وما بعد المبالغة كقولك السماء تحتنا معتقد ذلك فإن النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله غير مطابق) تفسير لقوله خطأ فكان المناسب التعبير بأي التفسيرية (قوله أي عدم مطابقة) أي عدم مطابقة نسبتها المفهومة منه (قوله ولو كان خطأ) أي هذا إذا كان الاعتقاد غير خطا بل ولو كان خطأ وأخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير في قول المصنف عدمها لأطابقه المقيدة بالمبالغة فهو غير ناقد على المصنف (قوله معتقد ذلك) أي ما ذكر من الخصبة (١٧٧) (قوله غير معتقد ذلك) أي ما ذكر من الفوقية

والأولى أن يقول معتقدا خلاف ذلك لأن ما قاله صادق بصورتين ما إذا اعتقد عدم ذلك وما إذا لم يوجد منه اعتقاد أصلا وهو الشاك فيكون خبر الشاك داخل في الكذب فلا يتأق له الأشكال الآتية بعد ذلك ولقول مثل ما قلنا لكن قاصر على الصورة الأولى وتكون الصورة الثانية واسطة فيأتي حينئذ الأشكال وقد يقال انما خبره وقوله غير معتقد ذلك لأنه المطابق لغيره بعدم مطابقة الاعتقاد والصادق بالصورتين كذا

صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق الواقع (و) كذب الخبر (علمها) أي عدم مطابقة لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ قول القائل السماء تحتنا معتقد ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم النهائي الحازم أو الراجح فبمع العلم والظن وهذا بشكل خبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار اللهم إلا أن يقال أنه كذب لأنه إذا انتفى الاعتقاد

صدق الخبر هو (مطابقته) أي مطابقة نسبتها المدلولة له لاعتقاد المخبر أي النسبة المعتقدة للخبر (ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) وجهه بل مطابق الواقع (وكذبه) أي وكذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقة للنسبة المعتقدة سواء كانت تلك النسبة كذلك في نفس الأمر أولا فإذا أخبرنا الإنسان بما يدرك بل أحدا في تكذيبه فيه لا يعلم بخلافه ضرورة وفرضنا اعتقاد مطابقة خبره فصدقنا كقول السماء تحتنا معتقدا لظاهره وإذا أخبر بما ظاهره صدق حتى عند الصبيان والبهائم معتقدا بخلاف ظاهره فغير كذب كقول السماء فوقنا ولا ينحصر الاعتقاد في هذا الباب في الجزم بل يشمل الظن وهذا التفسير للصدق والكذب يقتضي وجود الوساطة وهو خبر الشاك إذا لا اعتقاده حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه والقائل به من يقول بالانحصار ولكن اخباره عليه أن كان يسمى كلام الشاك خبرا باعتبار أن له نسبة مفهومة كسائر الأخبار وأما أن كان لا يسميه خبرا باعتبار أن لا نسبته له في الاعتقاد فيلزم ثبوت الوساطة وقد يجاب الاصطلاح ذلك أن أراد به اصطلاح أهل المعاني فممنوع وإن أراد غيرهم فلا علمنا إذا لم نسلكه ثم الذي

(٢٣ - شرح التخصيص أول) قال عبد الحكيم وقال الغنيمي قوله غير معتقد ذلك محمول على اعتقاد خلافه لأن موضوع المسألة أن المتكلم عنده اعتقاد بالنسبة لغيره أو لخلافها وأما إذا انتفى الاعتقاد كما في الشاك فلا خبر أصلا وهو كذب على ما سأل (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الأصوليين معنى الإدراك الحازم لا الدليل لمحض النفس أي العلم وهو الإدراك الجازم ليس للظن والظن وهو الإدراك غير الحازم من أن المراد به هنا ما يشمل الإدراك لا ما يقابلها (قوله الحكم النهائي الخ) أي النسبة المعتقدة اعتقادا جازما أو رجحا وقوله نعم العلم والظن نشر على ترتيب ألف (قوله وهذا) أي تفسير الصدق والكذب الذي حكاه المصنف عن النظم بقوله وقيل الخ (قوله لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان توجه الأشكال وحاصله أن الشاك في قيامه بدو عدم قيامه إذا قال قام زيد لا يصدق على خبره هذا أنه صادق لعدم صدق نفي الصدق عليه ولا كذب لعدم صدق نفي الكذب عليه وذلك لأنه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه فيلزم على هذا التفسير ثبوت الوساطة بين الصدق والكذب مع أن النظم المنفسر بهذا التفسير لا يقول بالوساطة فيما قبل بقوله يحصر الخبر في الصدق والكذب (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) فثبت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في إثباته بالله تعالى ووجه الضعف هنا أنه خلاف التادروا وهو محتمل لغيره أن الكذب في الإنشآت وهو مخالف للاجماع كذا في الفتوى وقال عبد الحكيم وجه الضعف أن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله أنه) أي خبر الشاك كذب (قوله لأنه إذا انتفى الاعتقاد) أي في خبر الشاك

متكذب الكافر كالمهودى اذا قال الاسلام باطل ونصديه اذا قال الاسلام حق فقولهما ما كذب متأول بما كذب عمدا الثانى قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

(قوله صدق عدم مطابقة الاعتقاد) أى لان السالبة تصدق مع نفي الموضوع فعدم قيام زيد بصدق عدم عزمه بصدق قول المصنف والكذب عدم مطابقة الاعتقاد بمعنى قوله ليس الاعتقاد مطابقة الحكم الخبر وهو سالبة صادق بان يكون اعتقاد ولا يكون حكم الكلام مطابقة وان لا يكون اعتقاد أصلا فحينئذ يعرف الكذب شامل لخبر الشاك (قوله والكلام الخ) أشار به الى أن هذا الاشكال مبنى على أن كلام الشاك يقال له خبر باعتبار أنه نسبة مفهومة كسائر الاخبار مطابقة لمسمى الواقع وغير مطابقة ولا يشترط أن تكون نسبة كاشفة عن ذهن المتكلم ولا أنه دال على حكم وهو ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها وان لم يكن ذلك الحكم قائما بالمتكلم فى الواقع وقاية معانيه تخفف المدلول عن الدليل وتختلفه جائز فى الدلالة الوضعية كإثبات الكاذب بخلاف الدلالة العقلية فلا يجوز تخلف المدلول عن الدليل كإثبات التغير الدال على حدوث العالم وهذا القول هو الصفيق لانه اذا كان كلام المتكلم للكذب بقول له خبر لا اعتبار بالخبر كوراقى الشاك (١٧٨) وقيل انه لا يقال له خبر باعتبار أنه لانه نسبة له فى الاعتقاد وحيد

صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام فى أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع (قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) (ان المنافقين لكاذبون)

عنه بان الشاك لما كان لا معتقده صدق على خبره أنه لم يطابق معتقده اذ لا معتقده يطابق نفي الاعتقاد يستلزم عدم مطابقة النسبة للعتقاد لان المطابقة للعتقاد فرع وجود اعتقاده فاذا انقضى الاعتقاد انتفى مطابقته وهذا الجواب محتمل وقد يرد على الامتصاص عرفا وفى تسمية كلام الشاك خبرا احتمالا لان تقدم توجيهها أو تأخيرها ماله وعرفا التسمية لانه اذا كان كلامه معتقدا بالباطل يسمى خبرا فأحرى كلام الشاك والناقل بان صدق الخبر مطابقة للاعتقاد وكذبها وهو النظام من المعتزلة انما قال ذلك (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فقد كذبهم الله تعالى فى قولهم انك لرسول الله وهو خبر مطابق للواقع ونقصه هو حق فالتكذب لعدم مطابقته للاعتقاد هم الفاسد فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد فاذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى اذ لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب أجدر واذا تحقق أن الكذب محذور لعدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالانقاف من الخصم فيكون الصدق هو ناك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد

قوله وخارج من القسم والخبر فلا يرد الاشكال أصلا (قوله ثم) يوقف عليه بالهله (قوله بدليل الخ) متعلق بمحذوف أى وتمسك فى اثبات مذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أى بدليل قوله تعالى فالأضامة للبيان لان القول المذكور نفس الدليل واعتراض بان هذا تفسير وتعميق وقد تقتصر فى موضعه أن الحدود لا يتوجه عليه امتنع ولا تمام عليها لبراهين لان مرجع المنع لطلب الدليل وإقامة الدليل بمنتهى اذ التعاريف

اصطلى على ذلك كما قال الامام تقي الدين هو ان سينا فى الاشارات ولعل الخطيب انما أخذ هذا من كلامه وقوله صدق الخبر مطابقة للواقع أى فى الخارج وكذبه عدمها أى عدم مطابقته للواقع فى الخارج فلم يزل أن الخبر ينحصر فى الصادق والكاذب ولا واسطة بينهما وهذا مذهب الجمهور وفى المسئلة

من قبيل التصورات والعرف مصور بمنزلة النقاش يقضى لث فى ذلك صورته وهو ليس بين الحد والمحد وحكمه عنع أو يستدل عليه وبالجملة فامتناع إقامة الدليل على الحدود مما لا شبهة فيه على ما هو مقرر فكيف يتسكك هنا على إثبات هذا التعريف بدليل وأجيب بان محل امتناع إقامة الدليل على التعريف اذ لم يكن ماله للتصديق بان سألوا به افادة تصور وذلك فيما اذا كان التعريف غير لفظي فان كان التعريف ماله الى التصديق بان كان المقصور منه افادة ان هذا المعنى مدلول لفظ لفظ لغة واصطلاح اذ ذلك فيما اذا كان التعريف لفظيا كما هنا فلامتناع فى إقامة الدليل عليه نظر لما يؤول اليه من التصديق الحاص لمن حل التعريف على العرف اذ كانه قيل الصدق موضوع لمطابقة الخبر للاعتقاد كذا ذكرنا باب الحواشي وقال عبد الحكيم ان الدليل الذى تخيل به النظام على الحكم الذى يتضمنه التعريف وهو أنه صحيح (قوله والله يعلم انك لرسوله) الظاهر ان هذا ليس من كلامهم بل من كلام المؤلف قدم احتراسا اذ لو قيل قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لتوهم أن قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع فوسط بينهما ما قوله والله يعلم انك لرسوله ليجب ذلك لايام (قوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) أى يعلم ذلك ويعبر عن العلم بالشهادة مشاكلة

أقوال

كذبهم في قواهم انك رسول الله وان كان مطابقا لواقع لا يمتنعده ووجب عنه بوجوه أحدها أن المعنى شهودا واطأت  
فيها قولنا الشئنا كما ترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية في قواهم انك رسول الله فانكذب في قوله شهودا فاطأت فيه المواطة  
لا في قواهم انك رسول الله

(قوله تعالى الخ) هذا توجيه لكون الاية دليلا وحاصله ان المولى وصف المسامحة بانهم كاذبون في قواهم انك رسول الله مع ان  
نسبة ذلك الكلام وهو ثبوت الرسالة لمطابقة الواقع لكنهما تطابق ما في اعتقادهم من كونهم رسول فدل على ان كذب الخبر عدم  
مطابقته للاعتقاد وادان كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فاحرى ان المطابق للواقع والاعتقاد معالانه  
بالكذب اجدد وانما تحقق ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له لعدم الواطئة عند هذا الخصم هو تلك  
المطابقة فلا رد ان يقال بعد تسليم ان الكذب ما ذكرنا من انه ان الصدق مطابقة الاعتقاد ولان الكذب مجرد عدم مطابقة  
الاعتقاد لاحتمال ان الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو (١٧٩) الموجود في الدليل (قوله وهذا الاستدلال)

حاصل جواب ان أحدها  
بالمعنى ولست بدان والثاني  
بالسليم \* وتقرير  
الاول لا نسلم ان الكذب  
في المشهود به لم لا يجوز ان  
يكون التكذيب راجعا  
للمادة باعتبار ما أضفتموه  
من الكلام الخبرى وهو  
ان شهادته صادرة من  
صميم القلب أو راجعا  
لسمعة خبرهم فمادة لان  
الشهادة انما تكون على  
وفق الاعتقاد وكلامهم  
هنا ليس على وفق اعتقادهم  
فلا يسمى شهادة ومن  
المعالم ان الدليل انما طرفه  
الاحتمال سقط به

الاستدلال \* وتقرير  
الثاني سلنا ان التكذيب  
راجع للشهود به كاللث  
لكن التكذيب راجع له

فانه تعالى جعلهم كاذبين في قواهم انك رسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا لواقع  
(ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى لكاذبون في الشهادة) وفي ادعائهم المواطة فالتكذيب راجع  
الى الشهادة باعتبار تضمينها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة

تسلم ان الكذب ما ذكرنا من انه ان الصدق مطابقة الاعتقاد ولان الكذب مجرد عدم مطابقة  
الاعتقاد لاحتمال ان الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل وهذا  
الاستدلال ليس من باب اقامة الدليل على التصور الذى هو انقشاش معنى التعريف في القلب لان هذا  
لا يقيم عليه الدليل بل هو من باب ان هذا المعنى يسمى في اللغة والعرف بكذا وهو من التصديق لامن  
التصور (ورد) الاستدلال المذكور بالمعنى وهو بالانسلم ان التكذيب راجع لقواهم انك رسول الله بل  
الى خواص استلزامه الشهادة ولو كانت انشاء وذلك (ب) ما قبل (ان المعنى لكاذبون في الشهادة) باعتبار  
ذلك الخبر المتضمن للشهادة ووجه التضمن ان الشهادة هي اظهار اللفظ الدال على علم الشاهد بضموع  
المشهود به علما بالشهود بالعين فاذا قال القائل اشهد ان زيدا اصالح فقد اظهر به هذه الشهادة اللفظية  
انه عالم بصلاح زيد علما بالشهود وبو كذا ذلك اسما بالجملة التى اظهر العلم بضموعها كذا بان واللام  
ومن لازم مظهر الشهادة بالوجه المذكور عرفا فاما حاصله عن صميم اعتقاد ذلك المشهود به واطا ما في  
القلب ما في اللفظ لان ذلك هو الغرض والصادر السامع من ذلك الاظهار ولما كان من لازم الشهادة هذا  
المعنى وهو ان صدور راعى صميم الاعتقاد وهذا المعنى يصح الاخبار به فراجع الى صحة الاخبار به  
منزلة وقوع ذلك الاخبار فيعود

أقوال أحدها انه لا واسطة بينهما ايضا ولكن صدق الخبر بمطابقته للخارج مع اعتقاد خبر ذلك فان لم  
تكن فكاذب فدخل في الكاذب ما كان غير مطابق والمنكذب يعتقد عدم المطابقة او غير مطابق وهو  
يعتقد المطابقة او غير مطابق وهو لا يعتقد شيئا او مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة او مطابقا وهو

باعتبار الواقع في زعمهم باعتبار الواقع في نفسه واذا كان راجعا باعتبار الواقع في زعمهم صدق ان الكذب عدم مطابقة حكم الخبر  
للاواقع وهو المطلوب لان المسرا يدعون ان الكذب عدم مطابقة حكم الخبر الواقع اعمن ان يكون ذلك الواقع باعتبار اراهم او باعتبار في  
نفسه (قوله وفي ادعائهم المواطة) عطف على في الشهادة من عطف اللازم على المزموم وذلك لان الشهادة هي الاخبار بالشئ عند مواداة  
القلب لسانا أو موافقته فالتشهاد مستلزما للمواطة فاذا كذبوا في الشهادة كانوا كاذبين في دعوى المواطة وانما ذكر الشارح ذلك  
اللازم لبيان ان ذلك اللازم هو مرجع التكذيب (قوله راجع الى الشهادة) أى المذكورة في قوله تنمذ وانما لم يجبه راجعا للخبر الذى  
تضمنه قوله لسم انك رسول الله فانه يتضمن بواسطة التأكيد ان من صميم القلب لا يمتنعده في حكم المفرد فلم يحسن عد خبرا  
قوله سم (قوله باعتبار قواهم الخ) لما ورد على ان الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من اوصاف الخبر اوجب  
بقوله باعتبار قواهم الخ أى ان راجع اليها باعتبار نفسها بل باعتبار ما أضفتموه وهو الاستنواقة فلو اننا اوشهاد تنمذ صادرة من  
صميم القلب فكانه قيل لهم دعواكم ان هذه الشهادة من صميم القلب كذب لانها لم تكن من صميم القلب او دعواكم ان استنكح واقفت

❖ وثانيه ان التكذيب في تسميتهم اخبارهم شهادة لان الاخبار اذا خلا عن الموطأ لم يكن شهادة في الحقيقة

قلوبكم كذب لانه لا موافقة (قوله من صميم القلب) صميم الشيء خالصه واصافة صميم القلب من اضافة الصفة للموصوف أي هذه الشهادة صادرة من قلوبنا الخالص وقوله وخلوص الاعتقاد كذلك من اضافة الصفة للوصف وهو تفسير مراد المبالغة (قوله بشهادة ان واللام الخ) أي وانما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهادة ان واللام وبالجملة الاسمية المقدات لا كيد ومعانوم أنا كيد الشيء يدل على اعتقاده ان قلت ان هذه التأكيدات انما هي في المشهود به وهو أنه رسول الله لا في نفي الشهادة الذي هو قوله تشهد حتى يقال فأكيد الشهادة بفيدتها من صميم القلب وأجيب بأن الشهادة والمشهود به كالشيء الواحد فالتأكيد في أحدهما هو كيد في الآخر اذ الشهادة لا تزداد في التأكيد انما تزداد في المشهود به فغنى التأكيد في الآية أن المشهود به امر متيقن وهذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقيق أو يقال ان هذه التأكيدات بالنظر للام الفائدة وهو علمهم بأنه رسول الله ليساني أن الخبر يجوزون كيدهم بالنظر للام الفائدة اذا كان مخاطب العالم بالحكم ومنكر على الخبر عليه واذا كان الخبر مؤكدا بالنظر لما ذكر جمع قوله فشهد ذلك رسول الله الى قولنا علمنا بذلك رسول الله ثابت تحققة فتكون الشهادة بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله أو في تسميتها الخ) حاصله اننا لنسلم ان التكذيب راجع للمشهود به لا يجوز ان يكون راجعا للتسمية ذلك الخبر الخالي عن موافقة الاعتقاد

(١٨٠)

من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام وبالجملة الاسمية (أو) المعنى لكاذبون (في تسميتها) أي في تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد قوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني

التكذيب له ولهذا يقال الشهادة تتضمن الاخبار وعليه يكون المعنى في الآية الكريمة لكاذبون في الشهادة باعتبار استلزام حال الناطق بها عفاً عما عداها من خلوص الاعتقاد وصميم القلب فالتكذيب فيه هو هذا المعنى لا في قولهم انك رسول الله وانما كذبوا فيه لانهم منافقون يقولون بأفواههم ويظهر من حالهم ما ليس في قلوبهم (أو) بتأويل ان المعنى لكاذبون (في تسميتها) أي تسمية هذا الاظهار بهذا الاخبار بشهادة وانما الزموا تسمية هذا الاظهار بشهادة لان من وقع منه معنى لزم صحة الاخبار عنه بأنه يسمى باسمه لم يصح ان كان ذلك المعنى على غير ظاهره أو لزم من ظاهره ما هو على غير ظاهره أن يكذب الواقع منه ذلك المعنى في تلك التسمية اللازمة ويحتمل أن يكون المعنى لكاذبون في تسمية متعلقين به وهو الخبر المشهود وعينه شهادة أي مشهود به لان من شهد بان أظهر اللفظ الدال على أن المشهود به تحقق فقد لزم من ذلك صحة الاخبار عن ذلك المشهود به انه يسمى شهادة لانه قام به معنى كونه مشهود به فبعض لا يعتد بذلك أو غيره وهذا القول هو الذي أراد به المصنف بقوله وقبل ان كان معتقداً فصدق والا فكذب على ما فهمه الشراح كلهم وان كان ظاهر عبارته فيه لا يقتضي اشتراط المطابقة ❖ الثاني ان الصدق مطابقة الخبر لا اعتقاد الخبر ولو كان خطأ أي ولو كان غير مطابق لما في الخارج وجب كونه عدماً

شهادة وفيه أن التسمية وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب لان تسمية شيء بشئ ليست من باب الاخبار وحينئذ فيكون مثل هذا غلطاً في إطلاق اللفظ لا كذباً وأجيب بأن تسميتهم ذلك الخبر شهادة تتضمن دعوى فائدة خبرية بهذا المعنى شهادة فالتكذيب راجع الى التسمية باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن خبرهم هذا يسمى شهادة فكانهم قالوا خبرنا

ولو

هذا يسمى شهادة فقبل لهم كذب لم يسم خبركم هذا يسمى شهادة لان الشهادة انما تكون

على وفق الاعتقاد فظهر لك مما عرفت الفرق بين الوجه الاول والثاني وذلك لان التكذيب في الوجه الاول راجع للشهادة باعتبارها تسميتها من الكلام الخبري وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب فكانت قبل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فأن لم تكن من صميم القلب والتكذيب في الوجه الثاني راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن اخبارهم هذا ما يطابق عليه شهادة فكانت قبل لهم كذب في تلك الدعوى ليس خبركم هذا ما يطابق عليه شهادة لان شرط ما يطابق عليه الشهادة أن يكون واقعاً لا اعتقاد وهذا ليس كذلك (قوله أي في تسمية هذا الاخبار) أي الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم فان قلت كونه اخباراً ينافي كونه شهادة لان الشهادة انشاء على التحقيق عندهم قلت لا منافاة لان الاخبار ايضاً انشاء فالتنافي للشهادة انما هو الخبر لا الاخبار (قوله لا الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بأن اشتراط موافقة الاعتقاد في إطلاق الشهادة ممنوع بدليل قولهم شهادة الزور وأجيب بأن إطلاق الشهادة على الزور مجازاً حقيقة الشهادة ان تكون عن علم بالمشهود واعتراضه بذلك ان قول هذا الاعتراض غير وارد لان الكلام على سبيل المنع وحاصله اننا لنسلم أن التكذيب راجع لقولهم انك رسول الله لم يجوز ان يكون راجعاً الى تسمية هذا الاخبار بشهادة وتكون الشهادة معتبراً فيها موافقة الاعتقاد والمانع بكيفية الاحتمال

وأنهم إن المعنى لكاذبون في قولهم أنك رسول الله عند أنفسهم لا يعتقدون أنه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه

والمنع يمنع (قوله والاول محذوف) أي مع الفاعل أيضا والاصل أوفى سميت بهذا الخبر شهادة (قوله والاعني انهم لكاذبون في المشهودة الخ) حاصله أنا نسلم أن التكذيب راجع للمشهودة لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كذا كرت لم يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقة الواقع بحسب اعتقادهم وإن كان مطابقة الواقع في نفس الامر ونوعه ذلك أن قولهم أنك رسول الله نسبته الكلامية بثبوت السالفة عليه السلام وهم يزعمون أن الواقع أنه ليس رسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وإن طابق الواقع في نفسه فالنظام يقول إن هذا الخبر وهو قولهم أنك رسول الله كذب لأنه لم يطابق الاعتقاد فقال له هذا الخبر وإن يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع في زعمهم واعتقادهم فلأنهم أن كذبه لعدم مطابقة الاعتقاد كذا كرت لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته للواقع في زعمهم واعتقادهم وحيث شذفني وأنه يشهد أن المنافقين لكاذبون أي يعلم أن خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم فليس الكذب إلا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله لكن لا في الواقع) أي لكن (١٨١) كذبهم ليس مخالفة للواقع بمعنى في نفس الامر

(قوله بل في زعمهم) أي بل كذبه لخالفته للواقع بحسب زعمهم أي اعتقادهم (قوله واعتقادهم الباطل) عطف بنفس (قوله لأنهم يعتقدون أنه) أي ذلك الخبر وهو أنك رسول الله غيبر مطابق للواقع لأن الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول لأنهم أي المنافقين من مشركي العرب والذي يعرف بثبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن (قوله فيكون كاذبا باعتقادهم) أي فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم أنه في الواقع غير رسول لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله وأن كان صادقا الخ) أو وال الحال أي والحال أن ذلك الخبر صادق لمطابقته للواقع في

والاول محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون (في المشهودة) أي قولهم أنك رسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفساد واعتقادهم الباطل لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الامر فكانا نقول انهم زعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وحسب ذلك لا يكون العكس إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتنامل لثلاثتهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب

سميته شهادة بمعنى أنه مشهودة فيكونوا باعتبار هذه التسمية اللازمة لكن التكذيب في ادعاء وجود معنى الشهادة الحقيقية وسرها الباطني وهو التأويل الاول يستلزم التكذيب في وجود التسمية الحقيقية للمطابقة اقتضاء الحال لها فالتأويل الاول يقتضي عن هذا على أنا لا نسلم أن التسمية تتوقف على كون الشهادة مطابقة فتصح مع غير المطابقة فلا يصح التكذيب في التسمية وسها على التكذيب في التسمية الحقيقية كما تقدم تأويل في ضمن تأويل وذلك بما يضيف ذلك التأويل وقيل المعنى لكاذبون في قولهم تشهد لأنه أشبار عن الحال وهو ضعف لان الشهادة على الصحيح انشاء (أو) نسلم أن التكذيب قائم للمشهودة ولا يدل على المدعى وذلك بتأويل أن المعنى لكاذبون (في المشهودة) وهو قولهم أنك رسول الله لكن لا بمعنى أنهم كاذبون فيه لعدم مطابقة الاعتقادهم بل بمعنى لكاذبون فيه باعتبار الواقع لكن لا باعتبار الواقع في نفسه وحقيقته لأنه باعتبار نفسه وحقيقته صدق بل باعتبار الواقع (في زعمهم) الفساد ووههم الكاسد بمعنى أنهم صبروا وزعمهم واعتقادهم هذا الكلام الصدق كذا في الواقع ولو كان غير اعتبار زعمهم صدق في الواقع فكانا نقول انهم زعمون أنهم يكذبون في هذا الكلام الصدق أي ولو صواب هذه العبارة تطاهر في أنه لا واسطة بينهما أيضا لا يدخل في قوله عدمها الخبر الذي لا اعتقاد معه أو معه اعتقاد لعدم وكلام المصنف في البياض أظهر في عدم الواسطة على هذا القول وعلى هذا خبر السالك كذب ولم أر من صرح بهذا القول غير المصنف وهو ظاهر عبارة ابن الحاحب غير أن الترخا حمله على غيرها كما سبق \* الثالث وهو الذي نسب المصنف للباحظ

نفس الامر في ذاته لأن الواقع في نفس الامر في ذاته أنه رسول (قوله فكانا نقول الخ) أي فكان أن الله قال لهم يزعمون أي يعتقدون أنهم كاذبون في هذا الخبر لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم مع أن خبر صادق لكونه مطابقا للواقع في نفس الامر (قوله وحسب ذلك) أي وحسب أن كان المشهودة كاذبا لعدم مطابقة الواقع في زعمهم (قوله لا يكون الكذب) أي المذكور في هذه الآية (قوله إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله ثلاثتهم) أي هذا (أي قول المصنف في زعمهم اعتراف الخ) وهذا علة تأمل أي تأمل كلام المصنف وأعرف حقيقة هذا الرد الثالث خوفا من أن تتوهم أن هذا الثالث تأيد لما صاحب ذلك القول المردود عليه فتعرض على المصنف بأن القصد الرد عليه لا تأيده ومنه ذلك التوهم قول المصنف والمعنى لكاذبون في المشهودة في زعمهم فانه يوهن أن الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصل الجواب أن الماد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع لكن بحسب زعمهم واعتقادهم ذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم فكذبنا أعماهوا لخالفته للواقع في اعتقادهم لخالفته لاعتقادهم كما يوهن النظام وقرن

وأنكر الجاحظ المحض والخبر في القسمين وزعم أنه ثلاثة أقسام صادق وكاذب وغير صادق ولا كذب لأن الحكم إمام مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له أو عدمه وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه فلاول إلى الثاني مع الاعتقاد هو الصادق

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

وكان منه بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف البصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله أنكر الخ) أشار بهذا إلى أن الحافظ مستدأعيه مخدوف وأما جعله فاعلان فعل مخدوف فلا يصح لأن هذا الموضع ليس من المواضع التي يخذف فيه الفعل وهي أربعة أن يقع الفعل في جواب نفي أو استفهام (١٨٢) كقولنا زيدوا باليمن قال من جاء بعد أذان الشريطين فهو أذن

السماء انشقت وإن أحد  
 من المبشرين استقبله  
 بعد قتل يستلزمه فهو  
 (ليبلز يمدار عن خصوصه)  
 أي يكيه صارح ولكن  
 الخلف في الثالث واجب  
 وفي بعده جائز وأعلم أنه  
 كما يهدف الفعل في  
 مواضع أربعة كذلك  
 يهدف الفاعل في مواضع  
 أربعة وقد نظم الجميع  
 بعض الأفاضل  
 عند التنبأ بمصدر ونهجب  
 ومفرغ يقاس حذف  
 الفاعل

والفعل بعد اذا وان مستلزم \* وجواب نفى أوجوب السائل  
فان قلت من المقرر أن حذف المقدر أسهل من حذف الجمله فلا محل قوله الجاحظ فاعلا محذوف قلت هذا انما يظهر اذا كان الوضع  
مما يطر فيه حذف رافع الفاعل كأن يكون من الاماكن الاربعة المذكورة وأما في غير هاتين لا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة  
الكلام عند البصريين (قوله وأثبت الواسطه) عطف مسبب على سبب لازم على لازم (قوله وزعم أن صدق الفاعل) ظاهره  
أن قول المنصف مطابقة خبر لان المحذوف مع اسمها وفيه انهم لم يتصوألوا جواز ذلك المهم الآن يقال هذا محل معنى لاجل اعراب فلا  
يتأني ما يأتي من أنه خبر محذوف وهو البحث عنه أول التنبيه (قوله مطابقتها) خبر لبحثنا محذوف وهو البحث عنه أول التنبيه أي  
صدق الخبر مطابقتها وهو من إضافة المصدر لفاعله وفي الكلام حذف ضاف أي مطابقة حكمه أي نسبتها المفهومة منه وبفعله  
محذوف أي مطابقة حكم الخبر الواقع أي النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الامر وأدخل الشارح اللام على المفعول  
لتقوية العامل (قوله مطابقة الواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق) كأننا قلنا الله واحد مع اعتقادك أنه مطابق للواقع وقوله ولكنه عدم  
مطابقته للواقع أي عدم مطابقة نسبتها المفهومة منه للنسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الامر مع اعتقاد عدم المطابقة  
كأن تقول السماء معتصم اعتقادك أنه غير مطابق فالاعتقاد المعتبر في الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقة والاعتقاد المعتبر في الكذب



والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب والثاني والرابع أي المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما

اعتقاد متعلق بعدم المطابقة (قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق) الظرف مستقر وقع حال من ضمير مطابقة أي صدق الخبر بمطابقته للواقع حال كون الخبر مصاحبا لاعتقاد المطابقة وليس حال من المطابقة (١٨٣) لتلازم وقوع الحال من خبر المبتدأ والجمهور

عنونه وفي كلام السارح

إشارة إلى أن متعلق الاعتقاد

محذوف بقرينة المقام لأن

اللام فيه للعهد والمراد

منه اعتقاد أنه مطابق

كذا في عبد الحكيم وقال

غيره قوله مع الاعتقاد حال

من المطابقة وهو قيد

وقوله بأنه مطابق بقيد آخر

فخرج بالاول المطابقة

مع عدم الاعتقاد أصلا

كشبهه الشاك وبالثاني

المطابقة مع اعتقاد علمها

وهاتان الصورتان من صور

الواسطة فالصدق صورة

واحدة وهي المطابقة مع

اعتقادها وقوله مع

حال من عدم أي مع

اعتقاد أنه غير مطابق

فقوله مع اعتقاد يخرج

عدم المطابقة مع عدم

الاعتقاد أصلا وقولنا أنه

غير مطابق يخرج علمها

مع اعتقادها فإن هاتين

الصورتين من صور الواسطة

أيضا فالكذب صورة

واحدة وهي عدم المطابقة

مع اعتقاد علمها (قوله

أي مع اعتقاد أنه غير

مطابق) فيد أن المرجع

إتمامه اعتقاد أنه مطابق

كأمر الاعتقاد أنه غير

مطابق فقد اختلف

(و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقة للواقع (معها) أي مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أي غير هذين القسمين

أي مع اعتقاد أن مدلوله كذلك في نفس الامر فقد شرط في الصدق أمر من المطابقة والاعتقاد معا (و) كذب الخبر (عدمهما مع) أي انتفاء المطابقة لما في نفس الامر مع اعتقاد أنه غير مطابق لما في نفس

الامر فقد اعتبر في الكذب والصدق مع الاعتقاد الآن الاعتقاد في الصدق متعلق بالمطابقة للواقع وفي الكذب يتعلق بعدمها والأقسام المتصورة ههنا المطابقة وعدمها متعلقة لان مطابقة الكلام

للواقع إما مع وجود اعتقاد موافق أو مع وجود اعتقاد مخالف أو بدون وجود اعتقاد أصلا وعدم مطابقة له الواقع إما مع وجود اعتقاد موافق للكلام أو مع وجود مخالف له أو بدون اعتقاد أصلا فهذه

سنة ثلاث في وجود مطابقة الكلام للواقع وثلاثة في عدم وجود تلك المطابقة وقد اشترط في الصدق وجود المطابقة مع اعتقادها وهو الأول من ثلاثة أقسام المطابقة وفي الكذب عدم المطابقة مع اعتقاد

ذلك لعدم وجود الأول من ثلاثة أقسام عدم المطابقة وبقيت أربعة أثنان من أقسام المطابقة واثنان من أقسام عدمها وهي الواسطة والذين أشار بقوله (وغيرهما) أي غير هذين القسمين وهي الأربعة

السابقة

مع اعتقاد مطابقة وعدمها أي وكذب عدم مطابقة مع اعتقاد الخبر عدم مطابقة وعبارة المصنف لا تعطي ذلك بل تخالفه لأنه قال وعدمها مع وطأه بأنه عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وليس هذا

المراد بل المراد مع اعتقاد ذلك وهو عدم المطابقة قال وغيرهما ليس صدقا ولا كذبا فدخل فيه ما إذا كان مطابقا وهو غير معتقد لدشئ أو مطابقا وهو معتقد عدم المطابقة أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة

أو غير مطابق ولا يعتقد شئ قال أربعة لا صدق ولا كذب الرابع أن الصدق المطابقة للخارج والاعتقاد معان فعدم المطابقة يمكن صدقا فقط بل قد لا يكون صدقا وقد وصف بالصدق والكذب بتغير من تخلفين إذا

كان مطابقا للخارج غير مطابق للاعتقاد مثل قول الكفار نشهد أنك رسول الله قاله الراغب الخامس وهو الذي قدمه المصنف وهو الصحيح وعليها الجمهور أن الصدق المطابقة للخارج سواء كان معتقدا أم لا

والكذب عدمها وقد علم من هذه الأقوال أن قولنا الخبر إما صدق أو كذب متضمنة حقيقة على قول ومالعة لخلق فقط على قول ومالعة للجسم فقط على قول وقد أهمل المصنف دليل المختار لكثرة أدلته فيها

الاجماع على أن من قال محمد ليس بنبي كاذب ومن قال الإسلام حق صادق ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لا نبي بعده كذب سعد بن قال بعد لا نبي سليمان اليوم تسجل الكعبة وقولنا بن عباس كذب نوف

حين قال نوف البكالي ليس صاحب الخضر موسى بن أميائل (قلت) وفيه رد على من جعل الصدق تأملا لا اعتقاد فقط أو له معاد يقول بينهما واسطة ولا رد فيه على من جعله تابعاً لهما معا وبذلك أيضا

قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا لانداله على أنقسام الكذب إلى متعمد وغيره وقد استنبط من القرآن الكريم دللا صرح من الجميع وهو قوله تعالى وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين وقد

ذكر المصنف شبهة الفاضل بأن العبرة بالاعتقاد فقط ولا نظر إلى المطابقة الخارجية وهو قوله تعالى والله يشهد أن المنافقين كاذبون فلو كانت العبرة بالمطابقة لكانوا صادقين لأنهم يشهدون أنهم رسول الله قال

ورد بثلاثة أمور أحدها أن المعنى لكاذبون في الشهادة لأنها تتضمن التصديق بالقلب وهي أخبار عن

الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب الاستخدام بأن يجعل الضمير في معناه راجعا لا اعتقاد بدون قيد إضافته إلى المطابقة بل بقيد إضافته إلى عدم المطابقة وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر وحاصله أن الضمير في معناه راجع لمطابق الاعتقاد المذكور وكون

ليس صادقا ولا كاذبا فالصدق عند مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقة مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقة مع عدم اعتقاده وعدم مطابقة مع عدم اعتقاده

متعلقة في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقة بعبارة المقام ٨١ (قوله وهي) أي الغير وانما أنا الضمير مرعاة للخطير (قوله أئني المطابقة مع اعتقاد الخ) (١٨٤) هذا وما بعده محترز قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق وقوله وعدم المطابقة مع

وهي أربع أئني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقة جميعا تعالى أن اعتقاد المطابقة يستلزم

(ليس بصدق ولا كذب) بل هو واسطة فتبين بهذا أن تفسير الجاحظ للصدق أخص من تفسير الجمهور لأن مقتضى تفسيره أن الصدق لا يدعيه من مطابقة الواقع والاعتقاد معا والجمهور قد اعتبر ومطابقة الواقع لا غير وانما قلنا أن مقتضى تفسيره معاذ كونه لم يقل مطابقة الواقع والاعتقاد معا لكن قوله مع اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد فإن من اعتقد أن ما فهم من الكلام صحيح وهو كون صدقه كذا في نفس الأمر فقد طابق مفهوم الكلام اعتقاده ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر فأحرى إذا انعقد الواقع والاعتقاد وأيضا إذا انعقد الواقع والاعتقاد فطابقته لاحدهما استلزم مطابقة الآخر وإن فسره الكذب أيضا أخص من تفسيره لأنه اعتبر عدم المطابقة للواقع والاعتقاد معا وهم اعتبر واعتم المطابقة للواقع لا غير وانما قلنا كذلك لأنه ولو لم يصرح بالتفسير كذلك لكن لزمن من كلامه لأن ما ذكر من اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد الذي ذكرنا وذلك لأن الواقع حينئذ الاعتقاد مقصدان فهوم اللفظ إذا لم يطابق أحدهما ينزأ أن لا يطابق الآخر

اعتقادهم وهو غير موجود فهو تكذيب لقولهم أنك لرسول الله بالنسبة إلى ما تضمنه من الاعتقاد القلي - ولم يلزم من تصديرهم بالجملة الاسمية ومن تصديره باللفظ الشهادة ومن التنا كيدبان واللام الثاني أنه عائدا إلى نسبة ذلك الشهادة لأن الأخبار إذا خالعت المواطأ لم يكن ذلك حقيقة وهذا الجواب بخلاف الأول في الصورة لا في المعنى لأنه يرجع إلى التكذيب في ادعاه مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بنسبه والاول يرجع إلى مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بالجملة الاسمية وان واللام فان قلت اذا كان ذلك بالنسبة إلى النسبة فقد تنحى زوايه ولم يشهد والمجاز ليس تكذب قلت انما يكون مجازا حيث قصد إطلاق الشهادة على القول وهم لم يطقوا ذلك انما أرادوا حقيقة الشهادة على سبيل الكذب الثالث ان الكذب بالنسبة إلى زعمهم أي هذا الخبر وان كان صادقا لكنه عندهم كذب ويختص في هذا الأمر أن أحدهما ان فيه تحوؤا لا يثبت والثاني ان المتناقين كانوا يعلمون نبوة النبي صلى الله عليه وسلم انما يذكرونها بانسنتهم وهذا وارد على الأوجه الثلاثة واعلم أن هذه الشبهة تقع أن تكون من هذا القول كما فصل المصنف وأن تكون من القائل ان الصدق راجع إلى الاعتقاد والمطابقة معا ولا واسطة بينهما كما فعل ابن الجاحظ على ما نسب إليه الشراح وان كان ظاهر عبارته وبعبارة المصنف واحدا ولا أدري من أين للشراحين جملة على ما جعل عليه وقوله في زعمهم أي اعتقادهم الفاسد والزعم في الغالب قول قام الدليل على بطلانه أو لم يقم الدليل عليه وسبأني تحقيق معناه في باب الفصل

اعتقاد الخ هذا وما بعده محترز قوله معه في جانب الكذب (قوله بتفسيره) أي تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله والاعتقاد) أي ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء) أي واعتباره هذين الأمرين بناء على وهذا جواب عما يقال ان الجاحظ انما اعتبر في الصدق المطابقة للواقع واعتقاد المطابقة كإقال المصنف لا مطابقة الاعتقاد كإقال الشارح وكذلك الكذب انما اعترف به على ما قال المصنف عدم المطابقة للواقع واعتقاد عدم المطابقة لعدم المطابقة للاعتقاد كإقال الشارح فكان الأولى للشارح أن يبذل مطابقة الاعتقاد في جانب الصدق واعتقاد المطابقة ويبذل عدم الكذب باعتقاد عدم المطابقة ليكون كلامه موافقا

لما قاله المصنف وحاصل الجواب الذي ذكره الشارح أن اعتقاد المطابقة الذي ذكره المصنف في جانب الصدق يستلزم والوصل مطابقة الاعتقاد الذي حكى عليه هابان الجاحظ يعتبره وذلك لأن الخبر إذا طابق الواقع واعتقد الخبر بمطابقته فقد وافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وكذلك اعتقاد عدم المطابقة للواقع الذي ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد للواقع الذي حكى عليه هابان الجاحظ يعتبره وذلك لأن الخبر إذا كان غير مطابق للواقع واعتقد الخبر بعدم مطابقته فقد وافق الواقع والاعتقاد فان خبرا كان غير مطابق لاحدهما كان غير مطابق للآخر وحينئذ فلا تخالف في ما نسب إليه المصنف الجاحظ وما نسبنا إليه

لنلازمهم ما كان قلنا لاحاجة في اثبات الاختصاص الى اثبات انه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا ما يثبت أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حيث أنه لا يمكن في اثبات الاختصاص أنه اعتبر مع مطابقتها للواقع اعتقاد المطابقة لا يخفى أن المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة أخص من مجرد المطابقة للواقع أو الاعتقاد وأن عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أخص من مجرد عدم المطابقة للواقع أو الاعتقاد فالحاصل أن المانع على ما قلناه هو المنع من الحافظ لكن تفسير المصنف يستلزمه فلا يعترض عليه بالخلاف لما نقل عنه (قوله مطابقة الاعتقاد) أي مطابقة الخبر للاعتقاد توضيحه أنك إذا قلت العالم حادث كان الخبر مطابقة للواقع فإذا اعتقدت مطابقتها له كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحيث أنه لا يكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقة للاعتقاد أيضا وإذا قلت العالم قديم فالخبر غير مطابق للواقع فإذا اعتقدت عدم مطابقة للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحيث أنه لا يكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد أيضا (قوله ضرورة توافق الخ) مقول لاجل أنه عليه قوله يستلزم أي ضرورة توافق الخ أي توافق الواقع والاعتقاد حيث أنه ضرورة وقوله حيث أنه أي حين إذا قلنا عدم مطابقتها أي الخبر للواقع والحال أن الخبر غير مطابق للواقع وأعل أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لأن العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع إلا بعد أن يعتقد ذلك الحكم الذي يعتقد أنه مطابق للواقع سواء طابق الواقع أم لا فالأول كان يخبر شخص بأن السماء فوقنا معتقدا ذلك فين الواقع والاعتقاد هما موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر والثاني كان يخبر شخص فليس بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد (١٨٥) وإن كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق لأن الواقع

أن العالم حادث واعتقاده أنه قديم وظاهر قول الشارح ضرورة توافق الخ يقتضي أن استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع مطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة الواقع والاعتقاد

مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حيث أنه كذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل أفتري على الله كذبا وأثبت الحافظ الواسطة في الجملة (بدليل) قوله تعالى حكاية عن الكفار إذا هم قتلتم مرقا لكم إلى خلق جديد) أفتري على الله كذبا والوصل هو ذكر المصنف شبهة الحافظ وهي قوله تعالى أفتري على الله كذبا

(٣٤ - شروح التلخيص اول) وقد علمت أن الأمر ليس كذلك ومثل ما قيل في جانب الصدق يقال في جانب الكذب فيقال اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لأن العاقل إذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقة للواقع أم لا فالأول كان يخبر شخص بأن السماء تحتنا غير معتقد ذلك فين الواقع والاعتقاد هما موافقة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر والثاني كان يخبر شخص بأن العالم حادث غير معتقد ذلك فين الواقع والاعتقاد هما مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد أيضا فظاهر لأن هذا أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم المطابقة للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقة أم لا وحيث أنه لا وجه لقول الشارح ضرورة توافق الواقع والاعتقاد المقضي توقف الاستلزام على التوافق وأجيب بأن التعليل الذي ذكره الشارح انما هو بالنظر لما نحن بصدده وهو ضرورة الصدق عند الحافظ والخبر غير مطابق للواقع إذ لا بد في الصدق من المطابقة للواقع عنده ولا شك أنه إذا اعتقد المطابقة في تلك الحالة كان الاعتقاد مطابقة للواقع وهذا لا ينافي أن استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد حاصل مطلقا أي كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة قطع النظر عما نحن بصدده (قوله) وقد اقتصر الخ عطف على قوله اعتبار الخ أو أن الجملة حال من ضمير اعتبر (قوله على أحدهما) فالوجه هو اقتصر في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام يقتصر في تفسيره على اعتبار المطابقة للاعتقاد وحيث أنه فقد ظهرت الاختصاص لأن الأخص ما كان أزيد فيها (قوله بدليل أفتري) الاضافة بيانية وهو متعلق بحال محذوف أي الجملة أنكر انحصار الخ منسدة لبدليل هو قوله أفتري وأصله أفتري مثل أشتري من منين الأولى استفهامية والثانية للوصل فحذفت الثانية استغناء عن الجملة الاستفهامية ومعنى أفتري أكتب كذب قوله كذبا مفعول مطلق وعامله من معناه وهو أفتري أو من لفظه محذوف أي وكذب كذا

أم بهجنة فأنهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاختيار حال الجنون بمعنى امتناع الخلو

(قوله أم بهجنة) أمه متصلة بدليل سحرى همزة الاستفهام عليهم اولا يقال ان شرط المتصلة أن تقع بين جلتين متساويتين في الفعلية أو الاسمى وهما ليس كذلك لاننا نقول أم بهجنة في تأويل أم لا يفترأ وأم أخبر حال كونه بهجنة ويجوز أن يكون حجة مرفوعة بقول محذوف أى حصل فباعده أم جلة تعلية بالفعل على هذا ومؤول بها على الأول على أنه مصرح بان مالمش ومن تبعه يجوز وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الاسمى والفعلية (قوله لان الكفار الخ) على أن يكون ماذ كرليا على الذى وهو عدم اختصاص الخبر في الصادق والكاذب وثبوت الواسطة بينهما والمراد هنا بالكفار كفار قرشي وقوله بالحشر متعلق بخبر اخر فالحشر وفى الافتراء والاختيار حال الجننة انما هو اخبار بالحشر والتشريع لانهم ساءلوا مستقبلا التشريع الذى هو الاحياء بعد الموت والحشر الذى هو سوق الخلق للحساب فلم يفرهم حصروا الاخبار التى بهم بما في الافتراء والاختيار حال الجنون لاجتماع أخبارها ولا اخباره بغير ذلك كالرسالة كما يدل لذلك الآية وقوله على ما يدل متعلق بخبر اخر بالحشر والتشريع فان قلت انبأت الواسطة بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر اظهر لكثرة أفراد الاخبار واحتمال أن عامدها من الذين يفرقون من الواسطة فمكة الأفراد أن تقع للمستدل بالعائن بالواسطة فالاولى للشارح أن يقول زعموا أن اخبار بالحشر الجدل قوله حصروا وأجيب بأن (١٨٦) تغيير الشارح بمحصروا وموافق الآية المستدل بها للتوقف الاستدلال

على الحصر ووجه الحصر في الآية التعدد في مقام البيان فانه يشهد الحصر (قوله في الافتراء) متعلق بمحصروا كما أن قوله على سبيل كذلك متعلق به (قوله على سبيل منع الخلق) فيسهل أن الفسود اثبات الواسطة وما نفى الخلق مجتزأ لاجتماع فلو كان الخبر حال الجننة كذا لم يثبت الواسطة مع أن اثباتها هو المراد فكان الاولى أن يقول على سبيل منع الخلق واجمع الآن يقال ان في الكلام كسفا وحسن

أم بهجنة لان الكفار حصروا الاخبار التى صلى الله عليه وسلم بالحشر والتشريع على ما يدل عليه قوله تعالى اذا قرئتم لى محرق انكم لى خلق جديد فى الافتراء والاختيار حال الجننة على سبيل منع الخلو  
 أم بهجنة فأنهم حصروا الاخبار التى صلى الله عليه وسلم بالحشر والتشريع كاذل عليه ما قبل أفترى فى الافتراء وهو الكذب وفى الاختيار حال الجنون وانما قلنا فى الاخبار حال الجنون لان أم بهجنة لان الاتصاف بوجود الجنون الذى هو مدلول بهجنة لا يصدق عليه الاخبار حتى ينصرف فيه وفى مقابله مثل لا بل تقول هو انشأ باعتبار الاصل اذا لمعه على أفترى على الله كذا ما لم به جنون فاخبار حال الجنون فان روى الاصل لم يصح وصفه بأوصاف الخبر من الصدق وأغيره وان روى أن المعنى إما أنه مفترأ وإما أن بهجنوا لم يصح صدق الخبر عليه بهذا المعنى أيضا حتى يوصف بأوصافه فتعين ارادة لازمه وهو الاخبار حال الجنون وهو الموصوف بالصدق وأغيره فالمراد ان أمره دائر بين كونه أفترى أم بهجنة فأنهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاختيار حال الجنون بمعنى انه لا يختار الخلو عن أحدهما وليس الاخبار حال الجنون كذبا لانه جعل قسمه ولا صدق فالأهم لا يعقدونه فثبت الواسطة قلت وهذا لا يدل لهذا القول فقط بل يدل لان المطابقة ليست هى معيار الصدق ورواه هذا أمران إما اشتراط الامرين وثبوت الواسطة كما ذكرنا واشتراط الاعتقاد فقط في كل من الطرفين ليكون خبر غير المعتقد واسطة لكن هذا القول لم يثبت عن أحد انما هو احتمال ذكره الخطيب في كلام المصنف \* وأجاب المصنف بأن المعنى أفترى أم لا يفترأ وعبر عن الثاني بالجننة لان

فقولهم أفترى على الله كذا بما بهجنة منفصلة حقيقة مانعة جمع وخلو كقول العددا ما زوج الجنون أو فردا أو يقال انه أراد منع الخلق بالمعنى الاعمال المتناول للانفصال الحقيقى لا بالمعنى الاخص ونوضح ذلك أن منع الخلو بالمعنى الاخص الحكم بالتناقض في الكذب فقط أى في حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا زيد فى الحر وإما أن لا يفرق وهذا المعنى هو المشهور ومنع الخلو بالمعنى الاعمال والحكم بالتناقض في الكذب مطلعا سواء حكم بالتناقض في حال صدق الطرفين واجتماعهما أو بقاء حكم بعدهما أو لم يحكم بشئ وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقى بخلافه بالمعنى الاخص فلا يشمله فاذا أراد منع الخلو بالمعنى الاعمال صح وجود الواسطة لان من صور منع الخلو عدم جواز الاجتماع فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجننة وهم من أهل اللسان فتعين أن يكون الشرح حال الجننة غير الكذب لانه قسمه وغير الصدق لانهم لا يعتقدون عدم صدقه فتوجد الواسطة وحيث وجدت فلا يصح أن يكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد والالتماع بالواسطة فتعين أن يكون الصدق عبارة عن المطابقة لهمامع الكذب عدم المطابقة لهمامعها وهو المطلوب فأن قلت لم عبر بقوله على سبيل منع الخلو ولم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى مع أن النص فيه من قبيله في نفس الامر قلت انما عبر عن الخلو لانه لا غرض لهم في منع الاجتماع بين الامرين وانما

وليس اخبار حال الجنون كذباً لجعلهم الاقرار في مقابلته ولا صدقاً لانهم لم يعتقدوا صدقه

مقطع نظرهم منع الظلوة تأمل (قوله ولا شك أن المراد) أي مراد الكفار (قوله أي الاخبار الخ) أي المذكور في قوله أم به حنة لان المعنى أم أخبر بحالة كونه به حنة (قوله لا قوله أم به حنة) أي الواقع في الآية وذلك لانها استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب لانه تصور وثني الشيء مخرج عن حصة ثبوته (قوله لا عنه قسمه) أي مقابله وكان الاولى أن يعبر بذلك لان التقسيم من باب التصورات وكلامنا هنا في الصدقات لان قولهم أم أقرى على الله كذباً أم به حنة قضية لا سفرد وكلام المصنف اشارة لتقسيم من الشكل الاول وتقريره الاخبار حال الجنة قسم الكذب وكل ما كان قسم الشيء فهو غيره ينفع الاخبار حال الجنة غير الكذب (قوله اذا لمعني الخ) فيه اشارة الى أن أم في الآية متصلة (قوله يجب أن يكون غيره) أي في التحقق (١٨٧) فيجب أن يكون خبر حال الجنون غير الكذب

فتصح المقابلة على سبيل

الانفصال الحقيقي (قوله

وغير الصدق) عطف على

قوله غير الكذب أي ولا شك

أن مرادهم بالثاني وهو

الاخبار حال الجنة غير

الصدق لانهم لم يعتقدوا

صدقهم صلى الله عليه وسلم

لكونه عدواً لهم وعينته

فلا يصح أن يردوا بالثاني

صدقهم واعتبر على

المصنف بان قوله لانهم

لم يعتقدوا لا يصح أن يكون

دليلاً للذي وهو ان المراد

بالثاني غير الصدق وبين

ذلك ان عدم اعتقادهم

الصدق صادق باعتقادهم

عدم صدقه وبغيرهم

لصدقه وبغيرهم عن

ذلك وحينئذ فيصح أن يراد

بالثاني الصدق بناء على

ولا شك أن (المراد بالثاني) أي الاخبار حال الجنة لا قوله أم به حنة على ما سبق الى بعض الاوهام (غير الكذب لانه قسم) أي لان الثاني قسم الكذب انما لمعني أم أخبر حال الجنة وقسم الشيء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو مرجح لعل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه

أو أخبر حال الجنون فصورته ضرورة استفهام لطلب التعيين لاعتقاد أن الواقع أحدهما والمراد الحصر على وجه منع الخلو والاجتماع معاً وانعادل هذا الكلام على ثبوت واسطة (لان المراد بالثاني) وهو الاخبار حال الجنون (غير الكذب) وانما كان المراد غير الكذب (لانه) أي لان الثاني (قسمه) أي قسم الاقرار الذي هو الكذب وقسم الشيء على وجه منع الجمع لا يصدق عليه وبما يعلم ان الحصر على وجه منع الجمع والخلو معاً (و المراد بالثاني) أي ضاوه الاخبار حال الجنون (غير الصدق) وانما قلنا مرادهم بغير الصدق أيضاً (لانهم لم يعتقدوه) أي لم يعتقدوا الصدق في اخبار النبي صلى الله عليه وسلم لانهم كفاراً أعداء لا يعتقدون الصدق أصلاً بل هو في غاية البعد عن اعتقادهم لكفرهم لا يقال عدم اعتقاد الصدق صادق بعدم الاعتقاد أصلاً فيصير منهم التسليم بأن يكونوا غير معتقدين صدقاً ولا عدمه فيصح أن يكون الحاصل في نفس الامر عندهم الصدق لاننا نقول لانهم أعداء كفار معتقدون لعدم الصدق بغير المصنف عن اعتقاد عدم الصدق بعدم اعتقاد الصدق لانهم لم يعتدوا ولو غير

الجنون لا اقراره وحاصله أن الاقرار ليس مطلق الكذب بل الكذب عن عدو يكون خبر الجنون كذباً لا عدمه أو لا يكون صدقاً ولا كذباً لا باعتبار أن تم واسطة بل باعتبار أن ما سطر به ليس مقصوداً فليس كلام وهذا جوابان ذكهما بان الحاجب في المختصر ولو فيهما طريان أحدهما أن يكون الجنون أريد به لا يميز مجازاً والثاني أن يكون أريد معناه كناية فهذه أربعة أجوبة واستدل للمحافظ أيضاً بقول عائشة رضي الله عنها ما كذب ولكنهم وهم وأجاب بأن لو ما كذب عبداً وهو مجاز يخص بصح و اعلم أن قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين كانزون قد رد على المحافظ فانه تعالى سمى قولهم كذبايع أنه لم تحصل عدم المطابقة بل عدم الاعتقاد لكن لا يرد عليه على الجواب السابق لانهم أخبروا عنهم

فجوزهم صدقه وحينئذ لا يصح الدليل فكان الاولى أن يقول لانهم يعتقدون عدم صدقه وذلك لان اعتقاد عدم الصدق لا يصدق على تجوز بل انما يصدق بنفسه وحينئذ فلا تصح ارادته لان العاقل انما يريد ما يعتقد وأجوبه فالدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه وأجيب بأن المراد بعدم اعتقادهم صدقه أنهم يمدون عن تصديقهم فانه البعد بحيث لا يجوزونه أصلاً ولا يحظر به الله كما أشاره الشارح بقوله الذي هو مرجح لعل عن اعتقادهم والمعنى لكونه يصد عن اعتقادهم فانه البعد اعتقاد عدمه فقد رجح ذلك على قولنا اعتقادهم عدم صدقه ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح أظهر (قوله فلا يريدون الخ) من عطف المعلوم على المعلوم وقوله في هذا المقام أي مقبل التكرار عليه (قوله الذي هو مرجح الخ) في معنى التعليل فانه فلا يريدون الخ لان الموصول وصلته في حكم المشتق المؤنث تعليق الحكم به بالعلية وفي هذا التعليل اشارة الى أن المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم الصدق على الوجه الابلغ فيفيد عدم تجوزهم لصدقه وعدم خلوه وصدق به بالهم

(قوله لكان أظهر) أي في الدلالة على المدعى وهو أن المراد الثاني عدم الصدق وهذا يفيد أن هذا أظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهراً أيضاً أما الأول فيبانه أن اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة لأن اعتقاد عدم الصدق إنما يصدق بنفي الصدق ولا يصدق بغيره. وحينئذ يجب أن يراد بالثاني غير الصدق بخلاف ما ذكره المصنف وهو عدم اعتقاد الصدق فإنه صادق باعتقاد عدمه وبحججه. وحينئذ فلا بد من أن يراد بالثاني غير الصدق لصحة إرادة الصدق بتاعلي بحججه. وما الثاني فلما علمت أن مراد المصنف بشروط عدم اعتقادهم صدقه أن الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يتجوز نفيه. وحينئذ فلا يصح أن يراد بالثاني من شتى الترددات الصدق فكلهم المصنف وإن أقاد المدعى بهذه المعونة إلا أن الذي قاله الشارح أظهر في إفادة المدعى لأن أخذ هذا المعنى الذي قلناه من عبارة المصنف فيه نوع خفاء قال العلامة عبيد الحكيم لث أن تقول أن قول المصنف لاتهم لم يعتقدوا قضية معدولة أي أنهم موصوفون بعدم اعتقاد صدق لا اعتقادهم عامة. وحينئذ فيقول إلى الظاهر الذي قاله الشارح وإن كانا المتبادر منه السالبة (قوله فرادهم الخ) هذا حاصل لكل المصنف السابق (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال أنما زمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفارة لا اعتبار بهم فأجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا على الأخبار وهو لا من أهل اللسان واللغة فيقول عليهم في مثله لاتهم لا يحطون فيه (قوله اللسان) أي اللغة (١٨٨) فقوله عارفون باللغة تفسير ليقبله (قوله يجب الخ) هذا نفي بدم

على قوله فرادهم الخ (قوله حتى يكون الخ) حتى تعليلية وقوله هذا أي الاختيار حال الجنة وقوله منه أي محال ليس يصدق ولا كاذب وقوله يزعمهم أي وإن كنت جميع أخباره صلى الله عليه وسلم صادقة في نفس الأمر ولا حجنة وقد يقال هذا الجدل وإن نفي الحصر وأثبت الواسطة إلا أنه إنما أثبت قسمًا واحدًا من أقسام الواسطة الأربعة وحينئذ فلا يكون متحققًا تمام المدعى وقد يجب بأن مراد المصنف

الكان أظهر فرادهم بكونه آخر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ليس يصدق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل أنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق به كان أظهر فإذا كان الاختيار حال الجنون لم يردوا به صدقًا ولا كذبًا كما ذكره فرادهم وأثبت غيرهما وهم عرب يستدل بالاطلاقهم وإرادتهم لم أن مرادهم بالاختيار حال الجنون ما هو واسطة فقد جعل عدم اعتقادهم للصدق المتضمن لاعتقادهم عدم الصدق دليلًا على إرادة غير الصدق وهو غير الكذب أيضاً لما ذكره الدليل ولم يجعل عدم الاعتقاد للصدق دليلًا على عدم وجود الصدق حتى رد أن عدم اعتقاد الصدق لا يستلزم عدم وجوده وهو ظاهر وأنت خبير بأن هذا بعد تسليمه لا ينتج الاتبوت معتقدون لذلك وأخبارهم غير مطابق ولا هم معتقدون. تنبيه قد يطلق الكذب على عدم المطابقة والصدق على المطابقة في غير الخبر كقوله صلى الله عليه وسلم وكذب بطن أخيل وقول الانصار أنا للصدق عند اللقاء وقوله تعالى للصدق الله رسوله الرؤيا بالحق وقال تعالى في مقعد صدق وقال تعالى أن لهم قدم صدق قال الراغب يعبر عن كل فعل فاضل بظاهره كان أم باطنًا بالصدق اه ومنه صدق الظن وربما وقع الكذب في عدم المطابقة في الإنشاء وذلك في قوله تعالى ولتؤذي ذوقه وعلى النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب في قوله وأنهم الكاذبون أي في قولهم ولا نكذب وذلك يجوز أن يكون إنشاءً لأنه يجوز أن يكون معطوفًا على خبريل كما قاله الزمخشري وأجاب عن دخول الكذب في القتي بأنه تضمن معنى

ابطال مذهب غيره وإثبات مذهب في الجملة (قوله وعلى هذا) أي ولاجل هذا الذي مررناه بعد قول المصنف وغير لعدة الصدق الخ وهو قوله فلا بد من أن يكون المقام الصدق الخ فزوجه بعد ذلك فرادهم بكونه آخر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب فإن هذا يقتضي أن قول المصنف لاتهم لم يعتقدوا صدقه لكون المراد الثاني غير الصدق وأن قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فيضلل المعنى ولا شك أن مراد المصنف بالكذب أي ما قاله الكفار بالثاني غير الكذب ومرادهم به أيضًا غير الصدق وإنما كان مرادهم بالثاني غير الصدق لاتهم لم يعتقدوا (قوله لا يتوجه ما قيل) أي ما قاله الخطابي اعتراضاً على المصنف وحاصله أنه فهم أن قول المصنف وغير الصدق خبراً بتدنا محذوف والتقدير وهو أي الثاني غير الصدق في الواقع وإنما كان الثاني غير الصدق لاتهم لم يعتقدوا وصدقهم لم يجعل عدم اعتقاد الصدق عليه لكون الثاني غير الصدق واعتراض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق الذي قاله المصنف عدم الصدق في الواقع بخلاف أن بثت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق ألا ترى أن الكفار لا يعتقدون صدق النبي وهو صادق في نفس الأمر وحينئذ فلا يتم هذا التعليل وحاصل الرد عليه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف الأول كان جعل قوله لاتهم لم يعتقدوا عليه لعدم الصدق أي لكون الثاني غير الصدق والمصنف إنما جعله عليه لعدم إرادتهم بالثاني الصدق والحاصل أن الاعتراض مبني على أن المعلل عدم الصدق ونحن نجعل المعلل عدم إرادة الصدق ولا شك أنه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم إرادة الصدق فتم التعليل فأخذ ذلك شيخنا العلامة العدوي

فثبت أن من لم يمس بصادق ولا كاذب \* وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد فهو فرع من الكذب فلا يمتنع أن يكون  
الأخبار حال الجنون كذباً أيضاً لئلا يزال يكون نوعاً آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم للكذب الكذب لا بالنية مطلقاً  
والمعنى أنتمي أم لم يفتر وغيره من الثاني بقوله أم بهجنه لان الجنون لا افتراءه \* تنبيه آخر \* وهو ما يجب أن يكون على ذكر الطالب  
لهذا العلم قال السكاكيني ليس من الواجب صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتدابيرها إلى المجرى بالعقل أن يكون الدخيل فيها  
كالشيء عليها في الاستفادة الذوق منها فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحككات وضعية واعتبارات الفلسفة فلا على الدخيل في  
صناعة علم المعاني أن يقدح صاحبها في بعض فتاواه فإنه الذوق هناك إلى أن يتشكل له على عمل موجب ذلك الذوق \* وكثيراً ما يشير  
الشيخ عبيد القاهر في دلائل الإيعاز إلى هذا كما ذكر في موضع ما تلخصه هنا أعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب وقولنا السامع  
ولا يجد له به قولاً لا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ومن تحدثه نفسه بأن ما توثق اليه من الحسن أصلاً فخصه بالحال عليه عند  
تأمل الكلام فيجد الأروحية نازعه بعرض منها أخرى وانما هيته تعجب وإذا تبين موضوع المزية انتبه فأملاً كانت الحالان عنده على  
سواء وكان لا يتقدم من أمر التعلم إلا الصحة المطلقة والأعراب الظاهرة فليكن عندك بغزلة من عدم الطبع الذي يدرك به وزن الشعر  
وعجزه من احق من سأل في أن لا تصدق شعر بقوله لما أنه قد عدم الاداة التي بها يعرف \* وأعلم أن هؤلاء من كانوا هم الأداة  
الظفر في هذا الباب فإن من الافتراض أن زعم أنه لا سبيل إلى المعرفة (١٨٩) العلة في شيء مما تدرك المزية فيمولا يعلم لأن له

لأنه لم يجعله دلالة على عدم الصدق بل على عدم إرادته الصدق فليست (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي معنى أم بهجنه (أم لم يفتر فعبثه) أي عن عدم الافتراء (بالجنه لان الجنون لا افتراء  
له) لأنه الكذب عن عمد ولا يعد الجنون ثالثاً ليس قسماً للكذب بل لما هو أخص منه أعني الافتراء  
الواسطة في الجمله لا تنبثق على الوجه المذكور عند الجاحظ (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي  
معنى قولهم أم بهجنه (أم لم يفتر) فيكون مرادهم لمنه الله عليهم أن أخباره ليست من الله تعالى  
على كل حال بل إما أنه اختلق ذلك بالتقصير أو وقع بالتقصير بالافتراء فالتي هو الاختلاف عن قصد  
عن معناه وغيره من مقابله وهو عدم الافتراء بوجود الجنه لاستلزامه عدم الافتراء على وجه الكاذب وهو  
معنى قوله (فعبثه) أي عن عدم الافتراء (بالجنه لان الجنون لا افتراءه) ففي هذا يكون حصر  
الافتراء في الافتراء وعدمه من حصر الكذب في نوعيه وما الكذب عداه وهو الافتراء والكذب لا عداه  
وهو المراد بعدم الافتراء وهذا الظاهر سلم أن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو الظاهر في **أ** **ث**  
العدة وظاهر عبارته أنه مع ذلك باق على الإنشاء وسنذكر في باب التي إن شاء الله وقد قيل في  
الآية غير ذلك مما يطول ذكره وأنت في دخول الكذب في التي  
وقد كذبتك نفسك فأكذبت بها \* لما متلك تفسر بإقحام

موقعا من النفس وحسنا  
من القول فهذا شواحه  
في حكم القائل الآن  
\* واعلم أنه ليس إذا  
لم يكن معرفة الكل وجب  
ترك النظر في الكل ولأن  
تعرف العلة في بعض الصور  
فتموله شاهد في غيره أخرى  
من أن تدل على المعرفة على  
نفسك وتعدو هالك الكل  
والهوسا \* قال الجاحظ  
وكلام كسبر جرى على  
السنه الناس وله مضرة

(قوله لانه) أي المصنف  
ليجعله أي لم يجعله قولاً

لاهم لم يعتقدوه دلالة على عدم الصدق أي كآلهم للمعترض (قوله فليست أصل) أمر بالتأمل للإشارة إلى أنه يمكن أن يقال أن عدم  
الاعتقاد أي الجزم لا يستلزم عدم الإرادة لان الشك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده إرادة للأمر المشكوك فيه المترددين وبين  
غيره وحديثه فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلاً لعدم الإرادة والحواب أن المراد بقوله لا هم لم يعتقدوه في اعتقادهم صدقه من  
حيث ذاته وبآبائه والشك معتقداً لا مكان الشيء وإن كان غير معتقده من حيث ذاته (قوله ورد) حاصله على ما يشير إليه الشارح منع  
أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسم للكذب وبيانه أن المختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله أنه قسمه إن أراد أنه قسم مطلق  
الكذب كآله المتردد فمتنوع بل هو قسم الكذب العمد خاصة وإن أراد أنه قسم الكذب عن عمد فمطلق ولكن لا يلزم منه أن يكون  
المراد من الثاني غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشيء قسماً للأخص أن يكون قسماً للأعم (قوله فعبثه الخ) أي على طريق المجاز  
المرسل من إطلاق اسم المتردد على اللازم لان من لوازم أخبار حال الجنه عدم الافتراء وحاصل هذا الرد أن لا نسلم أن أخبار حال الجنه  
واسطة بل المراد منه عدم الافتراء وهو من أفراد الكذب فقصدهم حصر خبر التي الكاذب بزعمهم في نوعه الافتراء وعدمه وليس  
قصدهم حصر خبر من حيث هو في الكذب وغيره (قوله فعبثه الخ) أي حاصل المعنى على هذا الجواب أقصد الكذب على الله أم  
لم يقصد ليكون حصل منه ذلك حال الجنون المنافي بالتقصير فإرادهم منه الله عليهم أن أخباره ليست عن الله على كل حال بل إما أنه اختلق  
ذلك بالتقصير أو وقع من ذلك بلا قصد (قوله ثالثاً) أي وهو الأخبار حال الجنه (قوله ليس قسماً للكذب) أي المطلق للكذب (قوله  
بل لما هو الخ) أي بل هو قسم لما هو أخص من الكذب وهو الافتراء وذلك لان الافتراء هو الكذب عن عمد وهو أخص من مطلق كذب

شديدة ومرة مرة، فمن أضرنا ذلك قولهم لم يدع الأول إلا خريشاً فلان علماء كل عصر من جرت هذه الكلمة في أجمعهم تركوا الاستنباط لما ينهه إليهم عن قولهم رأيت العلم مختلاً

(قوله فيكون حصر الخ) وحيث قد انبأ كذب إضافلا واسطة

### أحوال الاسناد الخبرى

خبر يلتداحذف أى الباب الأول أحوال (١٩٠) الاسناد الخبرى وفيه أن أحوال الاسناد عبارة عن الأمور

العارضية من التأكد

وعدمه وكونه حقيقة عقلية

أو مجازاً عقلياً وهذه غير الباب الأول لأنه ألقاها

ومينشذ فالحل غير صحيح لعدم المطابقة بين المبتدأ

والخبر والجواب أن في الكلام حذف مضاف أى

مباحث أو عبارات أحوال الاسناد وأورد على المصنف

أن الأمور العارضة للاسناد المسماة بأحوال من الحقيقة

العقلية والمجازاً للعقل والتأكيد وعدمه يمكن

إجراؤها في الانشاء كما إذا قلت لشخص ابنى قصر

فإن كان ذلك الشخص أهلاً لبناء بنفسه فالاسناد

حقيقة عقلية والافعال عقلية كإسباغ من أن

المجاز العقلي لا يختص بالخبر وإذا كان المخطئ

قريب الامتنال فقول له اضرب من غير تأكد يكون

كان شديد البعد عن الامتنال قبله اضرب بالتأكد بالثبوت الشددة وإذا

كان غير شديد البعد قبله اضرب بالثبوت الحقيقة وحيث فلا وجه لتقييد الاسناد بالخبرى وأوجب أن وجه التقييد أن الخبر

أسهل للانشاء إما باشفاق كالإرفاق مشتق من الماضى عند الكوفيين وكذلك المضارع أو ينقل كشيخ العقود ونعم وبس أو زيادة

كالاستفهام والتعجب وكفى لتضرب ولا تضرب ولأن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء حصولها فبعضه أكثر من الانشاء وبالجملة

فالخبر هو المقصود الأعظم في نظر البلغاء فلذا قيد به وهذا لا ينافى أن أحوال العارضة للاسناد التى فيه تعرض للاسناد التى في الانشاء ثم إن الاسناد من أوصاف الشخص لأنه مصدر قى وقول بالاسناد الذى هو وصف للطرفين أعنى انضمام أحدهما للآخر (قوله وهو ضم كلة) أى انضمام كلة فاعلى المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه وهو الانضمام لأنه الذى يتصف به اللفظ كذا في خسرو والمراد بالكلمة المستند

### أحوال الاسناد الخبرى

وهو ضم كلة

الاستعمال لا يقال مقابلة الافتراء بعدمه لا تدل على أن المراد بعدمه كذب لا عن عدم صدق عدم الافتراء بالصدق ولا تخس من مقابلة الشئ بالإيجاب مائه صدقاً لا ناقول كونهم كفاراً معتقدين غير

الصدق يعين أن المراد عندهم بعدم الافتراء الكذب لا عن عدم فكأنهم يقولون ليس ثم الأخلاق الواقع فاما أنه تعدد أوليهم بغيره فمناصب المقابلة وقدره الله تبارك وتعالى عليهم لعنة الله عليهم

تخبروا بصلاتهم وأنهم الكاذبون متوعد عليهم بقوله وهو أصدق الفائقين بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد ثم شرع في الأبواب التباسية وقدم منها أحوال الخبر عن الانشاء لأن

مباحثه أكثر ولطائفه كإيجال تتبع العرا كيب أعجب ولأن الانشاء فرع الخبر لأنه أيسر من كتم وعسى أو بآية كقول أو باشفاق كتم وقدم من أحوال الخبر أحوال الاسناد عن أحوال المسندين

لأن الجمع عنهما من حيث وصفهما بالاسناد ولا يتفقدان باعتبار الاقتصار بالاسناد إلا بعد تعقل الاسناد وأما كون الاسناد من النسب التى لا تفقد إلا بين الاثنينين فيسلم تأخر اعتبار عن الطرفين

فذلك باعتبار ذات المسندين وبجنتا في هذا الفن عنهما من حيث كونهما مسندين وهما من تلك الحيدة متأخران لأن حيث ذاتهما فقال

### أحوال الاسناد الخبرى

وهو ضم كلة

ومن وقع التكذيب في الانشاء لفظا لکنه خبر في المعنى قوله تعالى ولنعمل خطاياكم إلى أن نلقاكم

لكاذبون

### أحوال الاسناد الخبرى

ش استغنى بقوله فيما سبق أنها غائية أبواب عن أن يسمى هذا باباً وانما ذكر في هذا الباب ما هو اسناد انشائي وهو قوله تعالى ياها ما ابنى صرحاً له قد نبه على أن ذلك انشاء وذكره على سبيل الاستطراد

والالحاق

كان غير شديد البعد عن الامتنال قبله اضرب بالتأكد بالثبوت الشددة وإذا كان غير شديد البعد قبله اضرب بالثبوت الحقيقة وحيث فلا وجه لتقييد الاسناد بالخبرى وأوجب أن وجه التقييد أن الخبر أسهل للانشاء إما باشفاق كالإرفاق مشتق من الماضى عند الكوفيين وكذلك المضارع أو ينقل كشيخ العقود ونعم وبس أو زيادة كالاستفهام والتعجب وكفى لتضرب ولا تضرب ولأن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء حصولها فبعضه أكثر من الانشاء وبالجملة فالخبر هو المقصود الأعظم في نظر البلغاء فلذا قيد به وهذا لا ينافى أن أحوال العارضة للاسناد التى فيه تعرض للاسناد التى في الانشاء ثم إن الاسناد من أوصاف الشخص لأنه مصدر قى وقول بالاسناد الذى هو وصف للطرفين أعنى انضمام أحدهما للآخر (قوله وهو ضم كلة) أى انضمام كلة فاعلى المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه وهو الانضمام لأنه الذى يتصف به اللفظ كذا في خسرو والمراد بالكلمة المستند



(قوله أو ما يجري مجراها) أى كالجمله الحالّه عمل مفرد نحو زيد قام أو هو المركبات الإضافية والتعديده (قوله الى أخرى) لم يقل أو ما يجري مجراها فإظهاره أن المسند اليه دائماً لا يكون إلا كمتعديته ينتقض هذا على لاسول ولا فواتا لأنه كثر من كنوز الجملته وقوله تعالى ولم يكلفهم أنا أنزلنا الآن يقال حذف من الثاني دلالة الأول ومثل هذا شائع أو يقال إنما لم يرد ذلك لفظة وفوقه في المسند اليه كذا قيل وقد يقال لأحاجة لذلك كله لأن الكلمة في قوله ضم كاشفة للمسند والمسند اليه فالمسند قسمان كلمة وما جرى مجراها والمسند اليه كذلك فالأقسام أربعة فقال المسند والمسند اليه إذا كانا كـتبت زيد قائم (١٩١) ومثال المسند اليه الجارى مجرى الكلمة

قوله لم تسمع بالمعدي خير من أن تراه ومثال المسند

الجارى مجراها زيد قام أو هو ومثال ما إذا كان كل

منهما جارياً مجرى الكلمة لاله الألفه يصفو فائلاها

من النار ولا يأتى وورد الاعتراض على الشارح الا

لوقال ضم كلمة مسند أو ما جرى مجراها الى أخرى (قوله بحيث الخ) الباء

للا بسبب متعاقبة بمحذوف وفاعل يفسد ضمير يعود

على الضم أى ضمها لنفسها بجملة وهى أن يفسد ذلك

الضم الحكم بأن الخ أى يدل على أن الحكم حكم

بأن الخ وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى

القوى وهو القضاء وهذا التفسير يخرج لضم اسم

الفاعل لقاعله ويصح أن يراد الوقوع والادوار

وعلى هذا فاقوله بأن الخ متعلق بالحكم على أنه تفسير

له قاله التصوير والمعنى ضمها لنفسها بجملة وهى أن

أو ما يجري مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى وأمنى عنه

أو ما يجري مجراها الى أخرى على وجه يفيد أن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى وأمنى عنه

وأمنى عنه فمفهوم كلمة لا يثبت بمفهوم المفهوم كالمفرد للقطع بأن الاسناد من عوارض اللفظ لا من

عوارض معانيها والمراد بما يجري مجرى الكلمة ما يؤلف له ما ولو كان جملة في نفسه كقولنا زيد أو هو

والإحاطة فان قيل ما باله ذكر الاسناد الجارى وما يتعلق بالمسند والمسند اليه ولم يذكر الاسناد الانشائي بل اقتصر على قوله في آخر باب الانشاء أن الانشاء كالخبر في كثير مما في الأبواب الخمسة قلت قد

ذكرنا لطيف ما لا طائل من حسنه والذي عندي في ذلك أن حقيقة الاسناد في الانشاء كالرفع للأسناد في الخبر بل الاسناد في الانشاء لا يتحقق إلا بتوسيع وذلك لأن الاسناد نسبة دائرية بين المتنسبين

وهي تنقسم الى طلب وغيره فالطلب مثل اشرب المسند فيه هو الضرب والمسند اليه المخاطب والمتحقق إلا أن هو طلب بهذا المسند أما اسناد الضرب فله حقيقة فلا يوجد للمتعلق انما هو طلب المسند

وكلامنا انما هو في الاسناد المعنوي أما الاسناد الذى اصطلح عليه النحاة فهو متعلق خبر مجرى عنه أو طلب عطو به منه فهو منطوق على ما نحن فيه وأما غير الطلب فالترجي والتخي كقولك لعل زيد قائم لست زيدا

قائم المسند فيه هو قائم والكلام فيه كالكلام فيما قبله والاستفهام كذلك وأما نحو أو قممت وأأدى المقدرين مع والله وما زيد وطلعت مثلاً فالاسناد فيها وقع من التشكك ومن شرط الاسناد تقدم التنسبين

والطلاق أو القسم أو النداء المسند مثلاً لم يكن له تحقيق قبل نطقه به وانما هو اسناد لتقدم طرف الاسناد في العقل والاسناد الحقيقي لابد من خارجي حقيق يستغيب الاسناد وفي ذلك ما نشرح

صديقاً لتفصيل الكلام في الاسناد الجارى فطرح التوسيع للأسناد الانشائي والذي يحتاج اليه في الاسناد الانشائي يعلم من أصله وهو الاسناد الجارى فلذلك قال المصنف أن كثيراً من الاسناد الجارى ومن

أبوابه يجري في الانشاء فان قلت هلا قدم الكلام على المسند والمسند اليه على الاسناد وهما متقدمان قلت طرف الاسناد من حيث هما طرفاه لا يتصور تقدمهما معاً عليه ولا تأخرهما عنه فلما كانا معاً في

زمن واحد كان الاسناد أجدر بالتقديم لا بهيكل الفائدة ولأن مدار الصدق والكذب المتقدمين عليه ولا هم ما شتق من الاسناد وقوله التسمية تستدعي تقديم متبها معها باعتبار تقدم ذاتها

لأنها متقدمان من حيث النسبة فان حقيقة الضارب والمضروب لا تقدم عن الضرب ولا تأخر عنه ومن ذا يعلم أن حقوقه على الله عليه وسلم من قتل قتيلاً حقيقة وأن ما ذكره من لأحصى عدداً من

الافئدة ليسمى قتيلاً باعتبار مشاركة القتل لا لتحقيقه وإن معنى قوله اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة في الحال انما يعنون به حال التلبس بالحدث لا حال النطق فليست له والله أعلم

بذلك الضم الحكم التصوري بثبوت مفهوم أحدهما لمفهوم الأخرى وذلك في القضية الموجبة وقوله أو ممنى عنه أى أو متف عنه وذلك في القضية السالبة فان الحكم بغيرها لا يصفى أن يراد بالحكم الايقاع والاتفاق لأن ذلك الضم لا يدل على أن الحكم أدرك أن ثبوت مفهوم أحدهما لمفهوم الأخرى مطابق أو غير مطابق ولوقال الشارح وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى بحيث يثبت مفهوم أحدهما لا الأخرى كان أوضح (قوله مفهوم أحدهما) أعني المحكوم به أو اراد المفهوم المطابق أو التضمني للقطع بأن الثالث في ضرب زيد أو زيد ضارب انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم والثابت في قوله أن الانسان حيوان ناطق المفهوم المطابق (قوله لمفهوم الأخرى) أعني المسند اليه واعتراض بأن الأولى أن يقول الماصدق الأخرى لأن الموضوع وادسته الماصدق والمحمول يراد

منه المفهوم أعني الوصف الكلي وأجيب بأن ما عير به أولى لأنه لو عير بالمصدق لخرجت القضية الطبيعية فإن المراد من الموضوع فيها المفهوم الكلي أعني الحقيقة فإراد الشارع بالمفهوم ما مفهوم من اللفظ كان حقيقة أو أفرادا وليس المراد بالمفهوم ما قابل الذات والمصادق حتى يرد الاعتراض ثم إن ما ذكره الشارع من أن الاسناد عبارة عن الضم المذكور طريقه بلعظم وقال السكاكي الاسناد هو الحكم أعني النسبة والاعتراض بقوله الحكم بنيت مفهوماً لمفهومه وأتفاهه عنه وكل من الطر يقين صحيح وذلك لأن الأمور المعتبرة في الاسناد من التأكد والتجرب يدعونه والحقيقة العقلية والجزال العقلي كما وصف به الحكم بوصفها ضم إحدى الكلمتين للأخرى على وجه يفيد الحكم بلا ترجيح إلا أنهم يختلفان من جهة أنه إذا أطلق الاسناد على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني وبوصفهما الالفاظ الدالة على تلك المعاني معا وإذا أطلق الاسناد على الضم المذكور كان الاحراز بالعكس كما ذكره القرشي ثم تعريف الاسناد كما قاله الشارع أولى مما عير به السكاكي من جهة أن المسند والمسند اليه في عرفهم من أوصاف الالفاظ لأن الأحوال الموصوف عنها إنما تعرض للالفاظ كالذكر والخلف وكونه معرفة ضمرا أو أسما إشارة أو علما وتكررا وكذلك كون المسند اسما أو فعلا أو مجزأة اسمية أو فعلية أو ظرفية وقولهم الفصل يخصص المسند اليه بالمسند من باب اجزاء المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ وقول السكاكي في التعريف الحكم بنيت مفهوماً لمفهومه بقضى أن المسند والمسند اليه من أوصاف المعاني ولا يقال أن الظروف والمزايا إنما تقتصر على المعاني فالذاق اصطلاح أهل المعاني أن يعتبر المسند اليه والمسند من أوصاف المعاني لا نقول بهذا لأننا لا نسلم أنه أن لا يكون علم المعاني باحثا عن أحوال اللفظ (١٩٣) فنأمل (قوله وانما تقدم بحث الخبر) أي المذكر في هذا الباب والابواب الأربعة بعدم على

وانما تقدم بحث الخبر لفظه شأنه وتكرره مباحثه ثم تقدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني انما هو عن أحوال الالفاظ الموصوف بتكرره مسندا اليه أو مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعدم تحقق الاسناد والمقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا يبحث لنا عنها (لاشأن أن قصد الخبر)

فانهم عروهم وصحاح صاحبهم \* ثم ههنا تفصيل أحوال الاسناد الخبري قوله (لاشأن أن قصد الخبر)

ص (لاشأن أن قصد الخبر)

وانما كثر مباحثه بسبب أن المزايا والخواص العنصرية عند الفقهاء أكثر وقوعها فيه (قوله ثم تقدم أحوال الاسناد) بخبره أي ثم تقدم من مباحث الخبر أحوال الاسناد وشم الترتيب الاخباري (قوله مع تأخر النسبة) أي التي هي مرادة بالاسناد على ما مر من الطر يقين وقبسه أن الخلل للضمير فكان المناسب أن يقول مع تأخره أي الاسناد لأن يقال أظهر في محل الاختصار إشارة إلى أن مراد المصنف بالاسناد النسبة كما تقرر بعضهم لكن أنت خبير بأن هذا الكلام انما يتم على طريقة السكاكي من أن المراد بالاسناد الحكم لا على طريقة الشارع من أن الاسناد ضم كلمة لأخرى إذا ضم غير النسبة فالأولى للشارح أن يقول مع تأخر الاسناد لأن الكلام فيه لا في النسبة اللهم إلا أن يقال أنه أراد بالنسبة الاسناد من إطلاق اسم اللازم على المزموم أو بقدره ضاف في قوله سوابقها ضم كلمة الخ إلى أثر ضم الخ أولاً وضم الأثر هو النسبة وكذلك الأثر ويراد بالحكم في قوله بحيث بقصد الحكم الخ الحكم القوي وهو القضاء وحينئذ فيكون كلام الشارع موافقا للسكاكي في أن الاسناد هو النسبة الكلامية فتزاد في شخنا العبدوى (قوله لأن البحث في علم المعاني انما هو الخ) انما هو الخبر والتوكيد أو يقال أن الحصر اضافي أي أن البحث في علم المعاني انما هو عن الطرفين من حيث وصفهما بالمسند اليه والمسند لهما من حيث ذاتهما وحينئذ فلا ينافي أنه يبحث في علم المعاني عن متعلقات الفعل وعن القصر وعن الفصل والوصل (قوله الموصوف الخ) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أي كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله وهذا الوصف انما يتحقق) أي يستعمل في الذهن (قوله بعد تحقق الاسناد) أي لا عالم يسند أحد الطرفين إلا حرم لي بصر أحد ههنا مسندا اليه والآخر مسندا والخاصة أن المعترض بالاحظ ذات الطرفين ويقول إن الاسناد متأخر عنهم في الوجود طبعاً فاما المناسب تأخر الكلام على أحواله وضما وحاصل الرقعة أنه ليس المتأخره ذات الطرفين حتى يرد ما قلت بل المتأخره وصفها بالاسناد ولا يعقل الوصف إلا بعد وجود الاسناد فهو متقدم طبعاً وحينئذ فينبغي أن يقدم الكلام على أحواله وضما لوافق الوضع الطبع (قوله لاشأن الخ) من هنا نقول فينبغي الخ تمهيد لبيان أحوال الاسناد (قوله أن قصد الخ) أي مقصود في الكلام حذف حرف الجزاء أي أن مقصود

(قوله أي من يكون بصدد الاخبار) أي من يكون قاصدا للاخبار والاعلام لا الآتي بالجهة الخبرية مطلقا بل قوله والافعال الخ وهذا اشار للجواب عن اعتراض خطيب الدين على المصنف حين ألف هذا الكتاب وقرأ الخطيب المذكور فقال دعه ضاع عليه قوله لا شك الخ في حصر قصده الخبرية كذا نظر اذ عليه قول أمهرم رباني ووضعت آتي فانه ليس قصدها اعلام الله بالفتاوى ولا بلانها انما المراد على عالمها بوضعت آتي وعالمها آتاهم الخ لتمامها وضعت آتي وحاصل الجواب ان قول المصنف ان قصده الخبرية بكسر الباء من الاخبار وهو له معنيان لغوي واصطلاحي فالاول الاعلام والثاني التاقل بالجهة الخبرية مراد اياه الافادة معناها وان يرجع له العلم ولذا يعني كل العبيد فيما قال كل من اخبرني بمقدم زيد وفروء اخبره ووعى التعاقب والخبر هنا بالفتح القوي أي العلم بقوله اشرار والاعلام عطف تفسيره بالمعنى العرفي أي الآتي بالجهة الخبرية لانه ليس المراد بالخبر العلم بالفعل والاولى الصغر التردد الا بقوله فان كان مخاطب حالي الدهن استغنى عن المؤكدات لانه حينما أعلاه بالفعل كيف يكون حالي الدهن فتعين ان يكون المراد بالخبر من كان بصدد الاخبار والاعلام (قوله والافعال الخ) أي والانقل المراد بالخبر من ذكر بل المراد بالآتي بالجهة خبرية مراد اياه معناها فلا يصح حصره مقصود في الامر من الذين ذكرهما المصنف لان الجهة خبرية الخ (قوله مثل الشمس) مما دل تحت مثل اظهار الضعف كما في قوله تعالى حكاية عن نبيز كرا رباني وهن العظمى (٩٩٣) واظهار الغرض كما في قوله قرأت الدرس

وحضرتي الافاضل وقد كبر ما بين المراتب من التفاوت العظيم كما في قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الخ فان اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للاعلام بالحكم وأولاهم لان النبي وأصحابه عالمون بالحكم وهو عدم الاستواء ويعلمون بأن الله وفي عالم بعلمهم ذلك بل لتدبيره

أي من يكون بصدد الاخبار والاعلام والافعال الخبرية كثر ما نورد لا غرض آخر غير افادة الحكم اولاهم مثل المحسن والتعز في قوله تعالى حكاية عن امرأه عمران رب اني وضعتا آتي وما شبه ذلك (بحيره) متعلق بقصد

أي العلم بضمون خبره لا من باقي الجهة الخبرية وتلفظ بها في الجهة فلا يتعين ان يكون قصده ما ذكرناه قد بقي الجهة خبرية بل مجرد التحسر والتعز كما قال تعالى حكاية عن امرأه عمران رب اني وضعتا آتي فسراده اظهار التعز على ما فات من رجائها وهو كون ما في بطنها ذكرا ولا غير ذلك كقوله تعالى حكاية عن زكريا يا علي نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام رب اني وهن العظمى وليس مراده الافادة وانما مراده التخصيص واظهار الضعف ومثل هذا كثير (بحيره) أي مقصود به خبره فهو متعلق بقصد خبره الخ ش ن تقدم على شرح كلام المصنف قواعد اسداه ان المقصود من كلام اغماها فافادة المسمى فانه اغما وضع للافهام وليس الغرض من وضع الالفاظ المفردة افادتها بل ولا يجوز لئلا

(٣٥ - شروح التلخيص اول) بين الرتب تسعين من التفاوت التدبير لاجل ان يتباع القاعد ويرفع نفسه عن الخطا ما يرتبه (قوله في قوله تعالى حكاية الخ) أي فان اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للاعلام بالحكم وأولاهم لان مخاطب وهو المولى طام بكل منه ما بل لاظهار التحسر على خيبة جاثم او التعز في ربه لانها كانت ترجو وتقدّر انهم ان يذكروا فخيرت انما ولدت آتي ولا شك ان اظهار خلاف ما يرجو الانسان يلزمه التحسر فظهر لك من هذا ان استفادة التحسر من الآية بطريق الاشارة والتلويح على ما هو مفاد عبد الحكيم وأما قول بعضهم استعمال الكلام في اظهار التحسر والتعز والضغف مجاز مركب وتحقيقه ان الهمزة التركيبية في مثله موضوعه للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت الالفة المشابهة فاستعاره وانما هو مرسل والاية في قبيل الثاني لان الانسان اذا اخبر عن نفسه فوقع ضيقا في جوفه يلزمه اظهار التحسر فهو من قبيل ذكر الزوم واردة الا لازم اه كلامه فنبه نظرا ليلزمه ان الاية انشأ معنى وحيث لا تطلع شاهد الا شارح اذ هو بصدد التفسير لما اذا كان غير الخبر بل قد مخاطب بالحكم ولا يلزمه (قوله وما شبه ذلك) أي من افراد امثلة التحسر كقوله

هو اى مع الركب المياتين مصعد \* خبيب وحناني بمكة موثق  
وقا في قوله خطا بالامرأة اسمها أمية تلوم على عدم الانتقام والاخذ بنار أخيه  
قوى هم قتلوا أمي آخي \* غادريت يدين سبي  
فان عفوت لا عفون جلا \* ولت سطوت لا وهن عطى

أي قوى بالأمية هم الذين يجهلون بقتل آخي فحاولت الانتقام منهم عاذل على بالذرة لان عز الرجل بحسنة فان عفوت عنهم بالصغف والنجاة وعفوت عن امر عظيم وخطب جزيل وأظهرت الاحسان الكامل لهم وان فخرتهم بالانتقام عاد الامر الى توهين حالي فلذا

إفادة الخطاب إيماناً من الحكم كقولك زيد فاعلم أن لا يعلم أنه فاعلم ويسى هذا فائدة الخبر وإما كون الخبر عالماً بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنه تعلم ذلك زيد عندك

تركب الاستقام فأمية الخطابة علمة بان القائلين لآخيه قومه وقولها بانه عالم بذلك، وحديثها لقد انطهار النفعم والتعزى على موت أخيه فقوله وما أشبه ذلك ليس مستنداً كقولهم أو لا مثل التصبر لان الاتيان بعقل لادخال الانواع كالضعف والفرح وقوله وما أشبه ذلك لادخال أفراد أمثلة التصبر كعلمت (قوله إفادة الخطاب) لو قال إفادة إمام الحكم وحذف الخطاب لكان أحصراً وشاملاً اذا وجه الكلام الى شخص وأريد إفادة غيره (قوله إمام الحكم) أى سواء كان مدلولاً لتحقيق الخبر أو مجازاً وأوكتاباً (قوله مقول الإفادة) أى الثانى والاوّل قوله الخطاب والفاعل محذوف أى (١٩٤) إفادته الخطاب إمام الحكم (قوله أو كونه الخ) وأورد على المصنفان

<p>إفادة الحكم ملزوم وإفادة كون الخبر عالماً به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقياً ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين فى مانعة الخلق يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الآخر بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس المقصد كأن يقال التائب فى الخبر إمام مقصد إفادة الحكم أو مقصد إفادته لم يرد ذلك إذ لا يلزم بين القصدتين ولا يجوز انتفاؤهما عن يكون بصدق الادخبار وأجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المسد كور فى مانعة الخلق اذا كانت القضية منفصلة لازمة</p>
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

(قوله والمراد بالحكم هنا) أى فى كلام المصنف اعلم أنه قد تقرر أن الحكم يطلق على النسبة الكلامية أى المفهوم من الكلام وهى ثبوت الحكم به للحكم عليه أو انتفاء عنه فى الواقع وهو المتعارفين بأرباب العربية وهذا المعنى هو المعنى الذى يتوقف التسبب أو لا وقوعها أى النسبة الواقعة أى الحقيقة فى الخارج أو غير الحقيقة فيه ويطبق على الحكم به ويطبق على ادعاء النسبة أى ادعاء أنها واقعة أو ليست واقعة وهو العبر عنه فبما بين أرباب العقول بالإيقاع والانتزاع ويطبق على خطاب الله تعالى بأفعال المكلفين بالانتفاء أو التخصيص على ما هو عرف الأصوليين وعلى ما ثبت بالخطاب كالحجوب ونحوه على ما هو عرف الفقهاء ولخلافه أن المقصود بالأعلام هو إعادة وقوع النسبة أى حقيقة أو لا وقوعها فى الخارج فإذا قال كذا شخص قام بذلك قصدناه أن ثبوت القديم لا يزدحم بل يحصل وتحقق فى الخارج وليس قصده إعادة ثبوت القديم بل ثبوت القسام مطابق للواقع وحيث كان المقصود بالأعلام إعادة وقوع النسبة فتكون المراد بالحكم هنا مقول الشارع وقوع النسبة أى النسبة الواقعة أى الحقيقة فى الواقع والخارج وهذا فى القضية الموجبة وقوله أو لا وقوعها أى والنسبة الغير الواقعة أى الغير الحقيقة فى الواقع وهذا فى القضية السالبة قال الشارع فى المطول ولا يصح أن يراد بالحكم هنا الإيقاع والانتزاع ظهور أنه ليس قصد التخصيص إعادة أنه وقع النسبة أى أدرك أنهم مطابقة لواقع أو لا دلالة على ما به وأقبحها وأيضا الإدراك من أوصاف الشخص فلما كان لا تنكار الحكم معنى أو لا يصح أن يقول مخاطب بكلام أنت توقع النسبة فإن قلت جعل المقصود الأصل من التخصيص إعادة الخطاب وقوع النسبة أو لا وقوعها لا الإيقاع والانتزاع هذا غلط يظهر على القول بأن مدلول الخبر النسبة لا الادعاء بها وهذا خلاف ما عليه الأكثر الذى على الأكثر كلام الرازي وابن السبكي والعلامة السيد وغيرهم أن مدلول الخبر ادعاء النسبة أعنى الإيقاع والانتزاع قلت أجاب العلامة عبد الحكيم (١٩٥) بأن الإيقاع والانتزاع وإن كان مدلولاً

والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها وكونه مقصوداً للتخصيص لا يستلزم تحققه فى الواقع وهذا مراد من قال أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه ولا يفتى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومة أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته احتمال عقلى لمدلول ولا مفهوم لفظ فليتهم

الخبر علم الخبر لأن إعادة العلم بالبناء على الأغلب ويحتمل أن يراد بالعلم تصور النسبة فلا يفتى عنهما

أهل هذا العلم هو النسبة التى قضيتها الخبر فإذا قلت زيد قائم فالصدق والكذب راجعان إلى القيام لا إلى ثبوته زيد أو نفيه أشار فى المفتاح قلت ويرد عليهم ما جافى من عبارات النبى صلى الله عليه وسلم يقال للتصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة أولاد وستحكم على هذه الآية فى باب الحال آخر باب الفصل والأصل وكذلك استدلل على صحة الكفر بقوله تعالى وقالت امرأته فرعون وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة

الغير على قول الأكثر لأنه ليس مقصوداً بالأدلة وسيلة لمصلحة أفادته بالخبر وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها وذلك لأن الخطاب يستفيد بالإيقاع والانتزاع من الخبر ثم ينتقل منه إلى متعلقه الذى هو المقصود بالأعلام وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها يدل ذلك ما هو اطلاق عندهم

من أن الالفاظ لا دلالة لها فى نفسها على ما فى الخارج بل دلالة على الصور الذهنية أو بالأدوات وبواسطة على ما فى الخارج مما يمتثلها من الارتباط فظهر لك أن كون الخبر مدلول الإيقاع والانتزاع لا ينافى أن المقصود بالأعلام إعادة وقوع النسبة أو لا وقوعها فتأمل ذلك (قوله وكونه) أى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها مقصوداً للتخصيص الخ وهذا وثمة لقوله وهذا مراد الخ (قوله لا يستلزم) أى ذلك الكون حقيقة أى ثبوته فى الواقع وتخصيص تحقيق الحكم بمعنى النسبة وحاصله أن قصد الخبر بتخصيص إعادة وقوع النسبة أى كون النسبة واقعة لا يستلزم تحققها فى الواقع لا دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست عقلة تقتضى استلزام القابل للمدلول استلزاماً عاكساً كدلالة الأمر على المؤثر فإذا قلت زيد قائم دل على ثبوت القيام زيد فى الواقع ودلنا على ذلك لا يستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققاً فى الواقع لجواز أن يكون الخبر كذباً (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققه فى الواقع (قوله مراد من قال أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) أى الحكم أو انتفائه أى فليس مراد ذلك القائل بلى دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفائه كالمظهر من مراده أنه لا يستلزم تحققه وثبوته فى الواقع لجواز أن يكون كذباً والحاصل أن الخبر يدل على ثبوت المعنى أى الحكم أو انتفائه فى الواقع قطعاً فكيف يقول هذا القائل أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه فى الواقع فأجاب الشارع بأن مراده من الدلالة على الثبوت أو الانتفاء أنه لا يستلزم تحققه فى الواقع أو انتفائه فيه وهذا لا ينافى أنه يقول ببدل الخبر على ثبوت المعنى الذى هو الحكم أو انتفائه فى الواقع (قوله ولا يفتى الخ) أى ولا يفتى الخ إذا مراده من هذا الكلام أن الخبر لا يدل على أصل ثبوت المعنى ولا على انتفائه فلا يصح كلامه لأنه لا يفتى الخ (قوله أن مدلول قولنا الخ) أى مدلوله الوضعى (قوله ومفهومة) عطف على مدلول مرادفله وقوله أن القيام ثابت لزيد لا نسب ثبوت القيام زيد فى الواقع (قوله وعدم ثبوته) أى فى الواقع وقوله احتمال عقلى نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها

ويسمى هذا لازم فائدة الخبر \* قال السكاكي والاولى بدون هذه تمتع وهذه بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة أي تمتنع ان لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول الاول منه لا تمتنع حصول الثاني قبل حصول الاول مع ان سماع خبرين من الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا تمتنع ان لا يحصل الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني منه لحواصول الاول قبل حصول الثاني واعتناع حصول العلم

تختلف المدلول عن الدال (قوله ويسمى الاول فائدة الخبر) اشار بلنظ التسمية الى انه اصطلاح لاجل القر ولا مشاحة في الاصطلاح فلا ريد عليه ان فائدة الشيء ما يترب عليه والمترتب على الخبر علم المخاطب بالحكم لانفس الحكم (قوله أي الحكم) أي الافادة بالحكم وقوله الذي يقصد بالخبر أي الذي قد قصدت افادته للمخاطب بالخبر فلا ينافي ان قد لا يقصد افادته كافي صورة قصد افادة اللازم (قوله لانه) أي الحال والشأن وهذا دليل على كون الثاني لازماً للقاعدة (قوله كل ما فاد) أي كل خبر فاداً للمخاطب بالحكم افادته أي الخبر علمه به أي بذلك الحكم وأشار الى ان الازم وليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما ما قد يتحقق الحكم ولا يعتقد المتكامل بل باعتبار الافادة يعني أن (١٩٦) افادة الاول لازمة لافادة الثاني لانه حيث ذات ما لا تلازم بينهما

وأورد على هذه النكتة أنهم منقوضون بغيره تعالى فانه يقيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به لان كونه عالمًا معلوم لنا قبل الخبر فلم يستفد من خبر وجوابه أن المعلوم لنا قبل الخبر هو العلم الذي يسمى مثله عندنا تصوراً وليس هو المقصود بل المقصود افادته بالخبر العلم الذي يسمى نظيره عندنا تصديقاً ولا يستفاد الا من الخبر لانه تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه الذي نسميه تصديقاً بدليل الكواذب فانه يعلمها وليست على هذا الوجه قطعاً فله بالثبوت على وجهه نسميه تصديقاً بقوله الامن خبره

(ويسمى الاول) أي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثاني) أي كون الخبر عالمًا به (لازمها) أي لازم فائدة الخبر لانه كل ما افاد بالحكم افادته علمه به وليس كل ما افاد أنه عالم بالحكم افاد نفسه الحكم لحوازان يكون الحكم معلوماً قبل الاخبار كافي قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظ التوراة (ويسمى الاول) وهو الحكم (فائدة الخبر) لانه مدلول اللفظ ومن شأنه أن يقصد افادته بوضع اللفظ لانه من شأن وضع اللفظ افادة ما وضعه فلا يصر في تسميته فائدة كونه قديماً أولاً (و) (يسمى الثاني) وهو كون الخبر عالمًا بالحكم (لازمها) أي لازم فائدة الخبر لان افادة تلك الفائدة التي هي الحكم يستلزم افادة كون الخبر عالمًا به اذا قلنا القائل زيد عالم بالخبر فقد افاد السامع وصف زيد بعلمه الخبر فرعون والحز أن الدلالة على نسبة المجهول للوصف بالمطابقة وعلى غيره بالالتزام وينبغي أن يستثنى من ذلك ما كانت صفة المسند اليه فيه مقصودة بالحكم بأن يكون الحكم كونه عليه في المعنى الهيئة الخاصة من المسند اليه وصفته كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يوسف يعقوب بن يعقوب ابن ابراهيم فانه لا ينفق عن الذوق السلم ان المراد ان الذي جمع كرم نفسه واباه هو يوسف وليس المراد الاخبار عن الكريم الذي اتفق له صفة الكرم كافي قولك زيد عالم فاعلم وكذلك الصفات الواقعة في الحدود كقولك الانسان حيوان ناطق فان المقصود الصفة والموصوف معا ولو فصلت الاخبار بالموصوف فقط لقصد الحد ومن هنا ينبغي لقاعدة كلمة وهي أن الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرب اخباراً وان بل يتعين اعراضها صفة لما يلزم على الاول من استعجال كل خبر بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون الحواض خبرين من واجب الخفض ان يعرب حاض صفة والجمهور والقائلون ان كلامها خبر لا يلزمهم القول بغيره في نحو الانسان حيوان ناطق لان الحواض صفة ضدان فاعقل يصر عن توهم أن يكونا مقصودين بالذات وأن يكون كل منهما مقصوداً بمعناه فلا يقع

بق شيء آخر وهو انه قد تمتع الزم مطاقاً لان المخاطب قد يغفل عن كون المتكلم عالمًا أو يخبر بالحكم وهو شك في أو جهل فلم تكن افادته عالمًا لازمة لافادة نفس الحكم والجواب أن المراد الزم في الجملة أي ان ذلك الزم بالنظر للعالم الجاهل على العرف لانه عند سماع الخبر الشأن حصوله فهو في حكم المعلوم بالضرورة (قوله وليس كل ما فاد) أي ليس كل خبر فاداً لأن المتكلم عالم بالحكم وفي هذا الاشارة الى أن الازم ليس من الجانبين وحينئذ فهو لازم أعم كل زعم الصول الشمس فيسأل من وجود اللازم بوجوده ولا يلزم من وجوده وجود اللازم وهذا بخلاف اللازم المساوي كقول العلم وصيغة النكابة (قوله لحوازان يكون الحكم معلوماً قبل الاخبار) أي بالخبر حينئذ افادته لازمة للقاعدة ولم يقصد القاعدة ان قلت ان الفائدة تحضر في ذهن المخاطب حال افادته اللازم فافادة اللازم تستلزم افادة الفائدة أيضاً أوجب بأن حضورها حال افادة اللازم المجهول ليس يعلم جديداً هو ذلك كما قد لا يعتبر (قوله كافي قولنا لمن حفظ التوراة) أي والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة فلا بد من هذا الصيغة التبشيل بهذا المبالا والافم كن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل السامع لم يقيد بقوله لكن علم أن ما حفظه هو التوراة اشعاراً بأن حفظه لا ينتقل عادة عن العلم بها من حيث انه توراة وان

وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه

واستفادة العلم من الخبر انما هو بتقديم الخبر غالبا وعند الشك يكون هل هو عام أو لا يزم العلم أن الخبر عام أي معتقد لضرب الكلام ولذلك يقال من أين علمت هذا فغال من خبر يدور ليقبل له حيث وما علم زيد بما أخبر به ذلك من باب التعقيب وانكار ضروريات المشهورات فالمراد بكونه لازم الفائدة أن ذلك هو الغالب والجاري على العرف والله عند السماع من شأنه حصوله فهو في حكم المعلوم بالضرورة فلا رده بانه يجوز أن يسمع الكلام ويقبل عن كون مخبره عالما ولا يقال قد يصح بالكلام شك أو جاهل وقد تقدم التنبيه على هذا فليتأمل بخلاف افادته هذا اللازم فلا يستلزم افادة الفائدة لانها قد

في القلق بخلاف الإنسان حيوان ناطق ليس في القلق ولا العقل إذا كانا خبرين ما يصر في كلامهما من الاستقلال ولا امر آخر وهوان الجزء الأول من حلوا مض كالجزم الثاني ليس له حكم بالكيفية حتى نقل عن القاري أنه لا ينقل ضميرا وما شأنه ذلك لا يدخل في الحدود لأن كل واحد من حيوان ناطق مثلا مقصود وحده ألا ترى أنك تقول دخل بالجنس كذا ثم خرج بالفصل الأول كذا ثم بالفصل الثاني كذا فقد جعلت لكل معنى مستقلا وليس ذلك شأن حلوا مض فلم يبق إلا أن يكونا خبرين مستقلين فيفسد الحد أو يكون الثاني صفة وهو المدي فليتأمل ثم لا ينبغي أن يؤخذ هذا على الإطلاق بل يقال مضمون الخبر هو التسمية بما لهما من فهو بالحكم فإن قولك زيد ضرب عمر بالحكم فسه بالضرب فقط بل يضرب على عرو حتى لو كانتا ضرب بكرًا كان الخبر كذا وإن كان الخبر وهو ضرب زيد صدقا وكذلك الحال في نحو جازندركا وسياق الكلام عليه في كونه خبرا مقيدا لا خبرين وذلك لا يخفى ما قلناه وكذلك الظرف والمفعول من أحسنه فهو كذا ضرب به ناديا في معنى خبرين قال المصنف في قوله تعالى وأمرت لأن أكون أول المسلمين إذا لم يتحمل إلا ما زلت الأجر بالاخلاص والامر به لكذا شيان وإذا اختلفت جهة الشيء وصفاته بقرول متوالية تبيين فليس هذه القاعدة أن ما ذكرناه انما يأتي في نحو الصفات في نحو زيد بن عمر وجاوس ونحو زيد العالم جاه وسياق التحقيق ذلك عند الكلام على الحال في آخر باب الفصل والوصل في الرابعة الاستدلال هو الحكم وهو نسبة أمر إلى أمر بالاثبات أو النفي والمستدلاله الحكم عليه وهو المسمى عند النحويين بمبتدأ وعند المنطقيين بموضوع أو أصغر والمستدال الحكم به وهو المسمى عند النحاة بالخبر وعند المنطقيين بمجول أو أكبر إذا تقررت هذه القواعد عدنا إلى كلام المصنف فقال لا شك أن قصد الخبر خبره أحد أمرين إما الحكم وروى في النسبة الحكمومهما من الإطلاق المصدر على المفعول بمجاز دليل قوة أو كونه عالما به ولتمشيه بعد ذلك في لازم الخبر ولو أراد حقيقة حكم المتكلم لا احتمال انتماسه إلى ما الخاطب عالم به أو جاهل وهذا النسخ كراهه أن المراد بالحكم الحكموم هو مقتضى عبارة الإيضاح أيضا ومقتضى عبارة السكاك هنا لكنه قال عند الكلام على الحالة التي تقتضي تعريفا المستدال به بما يقتضي إرادة نفس الحكم حيث قال فائدة الخبر هو الحكم أو لازمه كما عرفت وعلم المتكلم نفس هو لازم النسبة الحكمومهما بل لازم الحكم النقي هو المصدر وفي شرح الخطيبي هنا وفي الكلام على الفتاح كلام غير محمرفليتأمل ثم ما ذكره المصنف غير ما شاع على ما ذكره الامام من أن استدلال الخبر بالحكم بالنسبة لا يجعل فائدة الخبر هو ثبوت النسبة وقد يمكن تأويله عليه بأن يقال إن الفائدة غير المدلول بقول الخبر بالحكم بالنسبة وفائدة ذلك اعتقاد ثبوتها فالتكلم بقصد بحكمه أن يعتقد وجدان النسبة التي حكم بها وقال المصنف إن هذا يسمى فائدة الخبر كقولك لمن لا يلزم قياسا بزيد فقام ففائدة الخبر يحصل العلم للخطاب بقيامه ومن هنا يعلم أن المراد بالحكم الاستدلال هو ما تنفذه المحول لا ما يستفاد من تعلقات الموضوع وتعلقات المحول كما تقدم به والامر الثاني

جاء في المحقرات الانفساك  
(قوله وتسمية الخ) حيث  
قبل لازم فائدة الخبر وقوله  
مثل هذا الحكم أي  
تسمية هذا الحكم وما ملأه  
والمراد بهذا الحكم الحكم  
بمحفظ الخطاب التوراة  
والمراد بجاما أن كل حكم  
يكون معلوما قبل الاخبار  
وأشار به هذا الجواب عما  
يقال إن حفظ التوراة  
معلوم للخطاب لم يستفد  
من الخبر ولم يقصده  
فكيف يسمى فائدة  
وواصل الجواب أنه ليس  
المراد بالفائدة ما يستفاد  
من الخبر بالفعل بل ما شأنه  
أن يستفاد منه

## والمراد بكونه عالما بالحكم

تكون معلومة قبل كونه لئلا يحل حفظ القرآن أنت حفظت القرآن لأنه عالم بحفظه وانما الغرض  
لإفادته انما علمون بحفظه وأما حضور الفائدة حالة افادة الالزام المجهول بعد العلم فليس يعلم جديدا بل هو  
تذكر فلا يعتبر بحرق يقال الالزام يستلزم الفائدة أيضا فليفهم فإذا كان الحكم كيزم من العلم بالعلم يكون  
الخبر به عالما بدون العكس تقرر بينهما ما يتقرر بين الالزام والمزوم فناسب ان يسمى كون الخبر عالما  
لازما وهو ظاهر ثم لما بين المصنف أن مدلول الكلام يسمى فائدته ويسمى علم الخبر بذلك المدلول لازما  
ومعلوم أن العلم به لا يستفيد ههنا من الكلام والكلام الذي لا يستفاد منه ما يقصده ليس من شأن  
العقلاء الخطابيين بين أنه قد بقي الكلام للعالم به ما لا يتزبد به منزلة الجاهل ولا يكون إيراد الكلام حينئذ

هو ما يسمى لازما فائدة الخبر وهو ما يستفاد منه كون الخبر عالما بالحكم كقولنا لمن زيد عندك ولا يعلم  
أنك تعلم ذلك زيدا عندك وسمى لازما لأنه يلزم من استفادة الجاهل بالحكم من الخبر أن يستفيد علم الخبر  
به قال السكاكي والاولى بدون هذه متنع وهذه بدون الاولى لا تتنع وبين ان العلم بالحكم من الخبر  
يلزم منه العلم بعلم الخبر به فن وجد المزموم وهو استفادة الحكم من الخبر وجد الالزام وهو استفادة علم  
الخبر به لأنه يلزم من وجود المزموم وجود الالزام ومتى وجد الالزام وهو علم الخطاب بعلم الخبر لا يلزم  
وجود المزموم وهو استفادة الخطاب بالحكم كإذ كان الخطاب عالما به \* وأعلم أن التزامنا علمنا بين  
العلم بالحكم والعلم بعلم الخبر أمما الحكم وعلم الخبر أعني بمجرد الاعتقاد فلا يلزم بينهما وهو واضح  
وكذلك قصد افادة الحكم وقصد العلم بعلم الخبر فلا يلزم بينهما ما لم يقع أن يتنع ويقول لا يلزم من  
استفادة العلم بالحكم احتضار علم المتكلم به وان كان لازما في نفس الامر وانما علم المتكلم لازم لإخاره  
للعلم بالخطاب بذلك بل لئلا يقال أن يقول قد يخبر الإنسان بالشيء خبرا محصلا لا يعلم ولا يكون معتقدا  
ما أخبر به بأن ينسب معه دلالة يقتضي صحة ما أخبر به وهو لا يعتد بصحته فان قلت هذا التقسيم انما  
هو للخبر الصادق قلت بل والكاذب لان قصد الاعلام بوجوده وسنتكلم عليه فان قلت انما يقصد في  
الكاذب اعتقاد الحكم على غير ما هو عليه وذلك جهل قلت السؤال صحيح ولكنكم سموه لجماعا  
ما يتوقفه المتكلم من اعتقاد الخطاب ثم انما ظاهر امر ادهم بالعلم ما هو أعم من الظن والاورد عليه  
ان غالب الاخبار انما هي صدقها الظن وفي الايضاح تعقيد في هذا الجمل لا حاجة اليه وهو كلام صحيح في  
نفسه ولا يرد على السكاكي ما قال من انه لا يلزم من امتناع حصول شيء قبل شيء كون الممتنع حصوله قبل  
لازما ولا يلزم من امتناع حصول الثاني قبل الاول أن يكون لازما لانهم يتسكك بذلك فقط وانما جاء هذا  
من خصوص هذه المادة لان الثاني اذا امتنع أن يحصل قبل والخبر كاف في حصول الثاني فلا تتوقف  
استفادته عنه ويلزم من ذلك أن لا تتوقف استفادة الثاني عن استفادة الاول وأوردناه ههنا لئلا  
الضائلة عنها وجوابه أنه انظر الى قصد المتكلم وقد يقصد الفائدة ولا يقصد الالزام وان كان يلزم من وجود  
الفائدة وجود لازما ولكن لا يلزم من قصد ما قصد فائدتها وقيل ورد عليه انه ينبغي ان يقول ان قصدهما  
وجوابه ان قصد كل واحد منهما أعم من قصد الآخر فليس قصد ههنا في عموم الصورتين \* ينسبه في  
قول المصنف قصد الخبر المصدرية بمعنى المفعول وقوله أو كون المتكلم على حذف مضاف تقديره  
أو افادة كون المتكلم اذ لا يرد ان المتكلم بقصد افادتها بهما كان وقوله افادة خبر أن أي لاشك  
أن مقصود المتكلم افادة الخطاب والحكم مفعول افادة وقوله ويسمى الاول المراد بالاول هو افادة  
الخطاب وذكر لان المعنى المقصود الاول وهو جدي في بعض النسخ الاولى وهو أحسن لعود على  
مؤثر ووجهه ان الخطاب والثاني لازما أي ويسمى الثاني وهو افادة علم الخبر لازم فائدة الخبر وقوله

(قوله والمراد بكونه) أي  
الخبر المذكور في قوله كل  
ما افاد الحكم افادته عالما به  
ولو قال والمراد بعلمه لكان  
أنسب بقوله حصول  
صورته الخ وهذا جواب عن  
المتنع الواردة على الملازمة  
في قوله كل ما افاد الحكم  
افادته عالما به وتقرر بالمنع  
لانهم الملازمة أي لانهم  
انه كل ما افاد الحكم افاد  
أنه عالما به بل واز أن يكون  
الخبر أخير شئ عالما  
بخطابه أو شأ كانه مترددا  
أو ظاهرا أو متوقفا عليه  
وحاصل الجواب ان هذا  
المنع لا يرد الا اذا قلنا المراد  
بالعلم الاعتقاد الحازم  
الطابق وليس كذلك بل  
المراد بالعلم حصول صورة  
هذا الحكم في ذهن الخبر  
وهذا ضروري في كل  
ما قلنا تصدى الاخبار سواء  
كان معتقدا له اعتقادا حازما  
أو غير حازم أو غير  
معتقدا أصلا أو معتقدا  
ناسلا فكل خبر يخبر  
بمحصل صورة الحكم في  
ذهنه وان كانت تلك  
الصورة قد لا تطابق الواقع  
وهذه الصورة تسمى علما  
واطلاق العلم عليها اصطلاح  
الحكام ومثله بين الناس  
(قوله والمراد بكونه عالما)  
أي في قولنا كل ما افاد  
الحكم افادته عالما بالحكم



وقد ينزل العلم بفائدة الخبر ولازم فائدة معرفة الجاهل لعدم جري به على موجب العلم فليقل اليه الخبر كما يلي الى الجاهل بأحدهما \* قال  
السكاكي وان شئت فقلتك بكلام ريب العزة ولقد علموا ان اشتراطها في الاخر من خلاق وليس ماثروا به انفسهم ولا كانوا يعلمون  
كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد التسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعادوا عليهم نظيره في النبي والانباء

(قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الخاصة في ذهنه وحينئذ فالعلمي كل خبرا ماد الحكم اذ ان صورة ذلك الحكم حاصل في  
ذهن المخبر فعلم ان الماد بالعلم هنا المعلق المصطلح عليه عند الماطقة وهو الصورة الحاصلة في الذهن سواء كانت متوافقة او اقل أو لا  
كانت معتقدة لتلك الاعتقاد اجازا وغير جازما وغير معتقدة لا الاعتقاد الحازم المطابق لواقع كما هو العيني المصطلح عليه عند  
الاصوليين والمتكلمين وعلى الاول فالعلم عن المعلوم وغيره على الثاني وانما قال الشارح حصول صورة الحكم ويقتل الصورة الحاصلة  
ليبين ان العلم هو الصورة من حيث حصولها في الذهن (قوله سمعناها في (١٩٩) الشرح) أي جندنا به انه والمراد ذكرها فيه


ولا يخفى ما في الكلام من  
الاستعارة التبعية (قوله  
وقد ينزل الخ) أي وقد  
ينزل الشك المخطأ العالم

بهم ممتزجة الجاهل لعدم  
جري الخطاب على مقتضى  
علمه واعتراض على المصنف  
بان هذه الخبر جري الكلام  
على خلاف مقتضى  
الظاهر والكلام هنا في  
اخراج الكلام على مقتضى  
الظاهر وحينئذ فالاول  
عدم ذكر ذلك هنا وذكره  
فما يأتي في الكلام على  
التصريح على خلاف

مقتضى الظاهر لاشارة  
بقوله وكسيرا ما يخرج  
الكلام على خلافه  
واجب بانما عاذه كره هنا  
جوابا عن سؤال وارده على  
الكلام السابق وحاصله  
انه لو كان قد صدق الخبر  
منصرا في الامر من المصنف  
الفاخر الخبر العالم بما قاله

حصول صورة الحكم في ذهنه وهما المجامع شريفة سمعناها في الشرح (وقد ينزل) الخطاب (العالم)  
بهما) أي بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فليقل اليه الخبر وان كان طالبا بالفائدة (لعدم جري به  
على موجب العلم) فان من لا يجزى على موجب علمه

خالي عن الفائدة المقتضية لاعتقاده فقال (وقد ينزل العالم) أي وقد ينزل الشك مخطأ العالم (بهما)  
أي بفائدة الخبر التي هي مدلوله وبلازمها الذي هو كون الشك عالميا تلك الفائدة (منزلة الجاهل)  
بهما فيقل اليه الكلام كما يلي للجاهل المستفيد تنبها على أنه هو والجاهل سواء (لعدم جري به على  
موجب العلم) بالفائدة (فان فائدة العلم الجلي معتضاه وبذلك تكون له منزلة من على الجاهل فيكون ذلك  
الافتاء كصريح التعبير والتوبيخ على عدم العمل بموجب العلم فيقال مثل لتشارك الصلاة الصلاة  
واجبة باهذوان كان عالما بوجوبها ليعلم انه لا يتصور تركها الا من الجاهل بالوجوب واشارة الى  
أنه هو والجاهل سواء في ذلك من التوبيخ ما لا يخفى هذا في تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بما هو  
الاكثر استعمالا وقد ينزل العالم باللازم منزلة الجاهل كما اذا ذلك انسان اذ يرى أنه لا يباشر به الا  
من يعتقد مؤذبه كفره ولا يعلم الله ورسوله فيقول تنزيله منزلة من اعتقد جهلك بالله ورسوله اقره ربنا  
ومحمد صلى الله عليه وسلم ورسولنا لعدم جري به على موجب علمه بانك عالم ان الله رب العالمين ومحمد صلى

الخطاب فيه نظر وينبغي ان يقول السامع لانه اعم ص (وقد ينزل العالم بما منزلة الجاهل لعدم  
جري به على موجب العلم) ش قد خبر كثير الا واحد من هاتين فارد ان يعتذر عنه فقال قد ينزل  
العالم منزلة الجاهل لعدم جري به على موجب العلم وهو العمل به فتقول لمن يعلم ان زيد ابله وانت تقول زيد  
أولك فاحسن اليه معناه انك تعامله معاملة من تجهل أوثقه فالقائده هنا ترجع الى استيفاد الحكم وقد  
علم من قوله السلام به انه ينزل العالم بأحدهما ايضا كذلك فيقول السلطان لمن اهان ابا وهو  
لا يعلم ان السلطان يعلم انه ابله فلا انك أولك يقصد بذلك اظهار اعلامه بذلك تنزيله منزلة الجاهل به  
وبحصول ذلك اعلامه ان السلطان يعلم ذلك ولا يتصور العكس لما تقدم من اللازم  تنبيه  
قال السكاكي وان شئت فقل بكلام ريب العزة وسبحانه وتعالى ولقد علموا ان اشتراطها في الاخر من

عما ذكر وحاصله انما اصعب القاء الخبر العالم بما منزلة الجاهل فأولا قررا لاصل ودفع ما رده عليه ثم تحكم بعد ذلك على الفرع أعنى  
التصريح على خلاف مقتضى الظاهر (قوله العالم بهما) اعلم ان التزبل المذكور يكون فيما اذا علم الخطاب الفائدة ولازمها معا  
أحدهما وكلام المصنف ظاهر في الاول وعكس تأويله بحيث يكون محتملا لوجود الثلاثة على الفائدة وعلم اللازم وعلم الفائدة واللازم  
بان يرجع الضمير في قوله بهما مجامع الامر من وهو بصديق البعض والجميع فالاول وكذا لتشارك الصلاة العالم بوجوبها الصلاة  
واجبة والثاني وهو الخطاب العالم باللازم قولك ضربت زيداً لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيداً لكنه يتاجر غيرك بضربه بعد ذلك كما  
يجزى منك والثالث كقولك لانسان مؤمن ويعلم انك تعلم انه مؤمن الا أنه اذ كان اذني لا يباشر به الا من يعتقد مؤذبه كفره ولا يعلم الله  
ورسوله الله ربنا ومحمد رسولنا (قوله وان كان طالبا) او احوال وقوله بالفائدة (فان فائدة العلم الجلي معتضاه وبذلك تكون له منزلة من على الجاهل فيكون ذلك

## هو الجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة

الله عليه وسلم رسوله وأولقت في هذا المقام أنا مسلم كان مثالا لتزبل العالم بالقائمة منزلة الجاهل كما لا يخفى وقد ورد كثيرات تزبل العالم بالشئ منزلة الجاهل به ولو لم يكن ذلك الشئ فائدة الخبر ولا لازمها اعتبارات خطيئة صرح بها إلى النسوبة منه وبين الجاهل تعبيره وتعبير الجاهل وذلك قوله تعالى وأقعدوا له من اشتراءه في الآخرة من خلاق فني هذا الكلام أن ثابت العلم لاهل الكتاب بأن لأوابا لمن اشتراه ولما تركوه نزول منزلة من جعل فني عنهم العلم مطلقا وأعلمهم الخصوص في قوله تعالى وليس بأسر وابه أنفسهم لو كانوا يعلمون تعبيرهم وليس في هذا الخطاب القاء كلام مضمونه أن لأوابا لشئ به إلى من لم يعمل بموجب علمه به أولى من لم يعمل بموجب علمه بعلم المخاطب بكسر الطاء حتى تكون من باب القاء الكلام لقائته وانسب وأولها تزبل العالم بالشئ منزلة الجاهل بل لما نزل العالم منزلة الجاهل فني عنه العلم لأوابا لجاهل سواء فرجع إلى أنه من باب تزبل الشئ منزلة عدمه فني عن من باب تزبل علم القائمة أولا زعمنا منزلة الجهل بما فني لذلك المنزل كلام بقصد هما وتحقيق ذلك أن الخطاب ليسدنا على الله عليه وسلم وأصحابه وليس هنالك ما يقتضي عدم علمهم بموجب علمهم به مع أنه لا دليل على علمهم بعضهم الخطاب حال توجههم لهم فتعين كونه من تزبل الشئ منزلة عدمه في الجملته ومثل هذا التزبل الانحصر أعني تزبل الشئ منزلة عدمه فني قوله تعالى وما ربيت أذريت ولكن الرعي نزل ربه صلى الله عليه وسلم المشركين بقضه الحصى يوم بدر لما ترتب عليه من الأمر الغريب وهو وقوع الحصى في عين كل واحد من الكفرة منزلة عدمه لأنه بالنسبة لما ترتب عليه كعدمه غلاما بأنه من خصائص القادر المختار ذكرا للجنة وتنبها على الخصوصية الكائنة بالقدره وإشارة إلى أن هذا الواقع يحض الضرر

خلاف وليس بأسر وابه أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف يقصد مدبره بصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسبي وأخويه بغيره عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم وتظهيره في النفي والاثبات وما ربيت أذريت وقوله وإن تكونوا أيمانهم من بعدهم وطعنوا في دينكم فقتلوا أئمة الكفرانهم بإيمانهم قال في الإيضاح وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تزبل العالم بقائمة الخبر ولازم فائدة منزلة الجاهل بها وباستمنها بل هي من أمثلة تزبل العالم بالشئ منزلة الجاهل به (قلت) ويمكن جوابه بأن يقال هذا تمثيل لتزبل العالم منزلة الجاهل مطلقا لتعديده إلى ما نحن فيه لأن ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك وإذا نزل العالم بالشئ منزلة الجاهل به صرح تزبل العالم بها منزلة الجاهل وعما يدل لهذا انفسه بقوله تعالى وما ربيت أذريت وليس فيه الاتزبل الموجود منزلة المعلوم ويمكن أن يقال هو مثال ما نحن فيه لأن قوله تعالى لن اشتراءه في الآخرة لم يقصد به اعلام الكفار بغيره ولا أعلمهم أن الله تعالى عالمهم لانهم يعلمون الأمرين أما الأولى فلقوله تعالى ولقد علموا وأما الثانية فواضحة وأما نزول منزلة الجاهل ورشح هذا التزبل بقوله لو كانوا يعلمون لكن برده على أن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون أمما علم عليهم من هذه الآية فإن الخبر به في أن اشتراءه هو إضاعلهم لأن علموا معلقة عن الجملته الآن يقال لما كان الكلام يتعلق بهم فكان الخطاب معهم وعلى هذا التأويل الأخير يجب اجتناب لفظ الجاهل تأدما كإفعل السكاك في علم البذيع تبيينه تخيلهم بقوله تعالى وإن تكونوا أيمانهم فيه نظرا للذكور من تعلقات فصل الشرط لا يكون محذور وقوعه كذلك كورفي حيز النبي فاذافات لا يفي زيدا بعينه لا يكون فيه إخبار بأنه إيماننا سأل به محصلة وكذلك إذا قلت إن تكونوا أيمانهم ليس فيه إثبات إيمان لهم لأن الفعل بعدل غير محقق الوقوع فعلقاته كذلك وكذلك المذكور في حيز الجواب فإن مدلول الجملته الشرطية أنما هو الأوتواط فلتأمل تبيينه قد خرج عن هاتين

وما ربيت أذريت وقوله تعالى وإن تكونوا أيمانهم من بعدهم وطعنوا في دينكم فقتلوا أئمة الكفرانهم بإيمانهم لهم العلم بنفوس هذا لفظه وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تزبل العالم بقائمة انسب ولازم فائدة منزلة الجاهل بها ما وليست منها بل هي من أمثلة تزبل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر

(قوله هو الجاهل سواء) أي كالتوحيين من حيث اب الثمرة والقصود بالذات من العلم وهو العلم به قد اتفق عنهما معا وأما جاز تزبل العالم منزلة الجاهل عند انتفاء جريه على موجب العلم تعبيره وتعبير الجاهل لأنه إذا كان عالما بحوب الصلاة وكان تاركا لها وقيل الصلاة واجبة كان في القضاة خبر البسه إشارة إلى أنه هو والجاهل سواء لأنه لا يتصور تركها إلا من الجاهل وفي هذان التوحيين ما لا يخفى (قوله كما يقال للعالم) أي بقائمة الخبر

(قوله الصلاة واجبة) أي فانه لما ترك الصلاة مع علمه وجوبها نزل منزلة الجاهل انما الله فأنى في الخطاب من غيرنا كيد (قوله وتزبل العالم بالثبوت) أي سواء كان حكيماً ولازمه وأغمره ما فهو أعم بمقابلة هذا في جواز كره المصنف لان ذلك في تنزبل العالم بفائدة الخبر ولازمها بمنزلة الجاهل بها وهذا في تنزبل العالم مطلقاً وان كان علمه بغير فائدة الخبر ولازمها بمنزلة الجاهل بها في الآية على ما يأتي بيانه (قوله لا اعتبارات خطا في) أي لا جمل أمور اقناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبة فيقبل غير الخطاطب ان الخطاطب غير عالم كعدم اجري على مقتضى العلم كذا في رخصتنا العدوى (قوله ولقد علوا الخ) الا لام في قدم موطئة للقسم أي انها لو اقفى في جواب قسم محذوف والضعيف في علو اليهود واللام في ان اشتراكاً في بدءاً في ضميمه اشتراكاً على كتاب النصر والشعونة والمراد بالاشراء الاستبدال والاختيار أي اختياره على كتاب الله وهو التوراة ومن مبتدأ وجعلنا اشتراء صلة وقوله ماله في الاخر من خلاق جله مركبة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبرين ومن في قوله من خلاق لنا كيد الانبي وجاهل من اشتراك في محل نصب ساذجة مسددة معقولة في قوله التعلية بلام الابتداء وجعله وليس الخ معطوفة في ماله في جله القسم والجواب فيقدر فيها قسم وتكون لام لبس موطئة ولما معطوفة على جملة الجواب وحدها فالا فيقدر فيها قسم وتكون اللام موطئة للقسم الاول (٣٠٩) كاللام الاولى ولو شرطية ومفعول يعلون محذوف

الصلاة واجبة وتزبل العالم بالثبوت منزلة الجاهل به لا اعتبارات خطا في كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علوا لعلوا ماله في الاخر من خلاق ولبس واشترابه انفسهم لو كانوا يعلون

أدائه منزل منزلة الا لزم أي لو كانوا يعلون مذمومة الشراء وردائه ولو كانوا من أهل العلم وجواب لو محذوف تقديره لا تمتنعوا وحاصل معنى الآية والله لقد علوا اليهود ان من اشترى كتاب النصر أي اختاره على كتاب الله ماله في الاخر نصيب من الثواب احصا ولا شئ ان عدم الخلاق في الاخوة حالة مذمومة فكانه قد علوا وردائه حال من اشتراه ومذمومها ثم قبل والله لبس ما اعوا به انفسهم أي حظوا بها ولو

سببه بالنسبة اليه كالعدم اذ لا يقاومه وأما جله على معنى وما ريت حقيقة بل الله رضى غلب من التنزيل في شيء لان المتن كون الربي بالثبوت وعلى الحقيقة وهو صحيح على ظاهره ولما بين الفرض الاصل في الكلام ومعلوم أن الزيادة على المحتاج في كل شيء مما لا ينبغي رتب على ذلك انه ينبغي ان يقتصر من الكلام الفائدتين امور منها انظر الكاذب كسبسي ليقال ان قصدا فادع العلم بالحكمة فيه موجود لان الموجود فيه انما هو قصدا الاعتقاد الفاسد لا قصدا العلم الا ان يقال الكاذب اذا اعتقاد السامع علم المتكلم الا انه اعتقاد فاسد ومنها كلام العادم الله تعالى لا يقبل شأماً منها لان العالم بجميع الكائنات وجوابه انه ليس من شرط الافادة ان تكون في الخطاب معه بل تكون لغيره كذا قبل وله جواب تحقيق في بضع المجال عن ذكره ومن ذلك قوله تعالى رب اني ظلمت نفسي وجوابه جواب ما بعده ونحو \* الهى عدك العاصي انا كاه وقوله تعالى قالت رب اني وضعتنا باني وقوله تعالى واني منبهاهم وم قوله تعالى حكاه عن موسى صلى الله عليه وسلم اني لما نزلت الي من خير فقير وقد يجب ان فيه قصدا لانه في اني وضعتنا اني معنى تقبله امي وكذلك الجميع وقيل غير ذلك ومنها أن الشخص قد يقصد اغاظة السامع بذلك الخبر وجوابه انه يرجع الى لازم الفائدة

(٣٦ - شروح التلخيص اول) كانوا يعلون برداء ذلك الشراء لا متنعوا منه ومحل الشاهد من الآية وقوله لو كانوا يعلون فان العلم الواقع بعلوم في بقضائها لا يحرف امتناعاً لا متنع وقد أثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية وهذا تنافي والجواب انهم لما يعملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه فصار بمنزلة الجاهلين فانما العلم لهم أولاً والموافق الواقع ونفيه عنهم ثانياً فظهر استنساخ بلهم منزلة الجاهلين بذلك الشيء لعدم جرمهم على موجب علمهم ثم ان المقصود من الآية التنزيل لانه لا يستعمل في تنزبل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لعدم جرمه على مقتضى العلم فيقبل له الخبر لان اليهود وغير خطاطين بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى تكون خبراً ملقى لهم ومقصود اعلامهم بمضمونهم يعلمون منزلة الجاهل من الخطاطب بالآية انما هو بالنسبة الى الله عليه وسلم واعماله وليسوا عالين بفائدة هذا الخبر والحاصل أن المقصود بالآية التنزيل انما فيه انما في العالم بالثبوت منزلة الجاهل به كأن في المصنف المذكور قبلها كذلك وان افترض من جهة أن العالم المنزلة الجاهل في الآية ليس مخاطباً وليس عالياً بفائدة الخبر بخلاف البحث السابق فان قلت هذا التكليف في الآية يجعلها نظيراً لما يحتاج اليه اذا كان العلم المنفي بلوغت علماً فاعلم به العلم المنفي وهو عدم الخلاق والثواب لانه يترجم على ذلك التناقض في الآية وانما يندفع بذلك التكليف وأما لو كان العلم المنفي متعلقاً بالعلم الاخر من بشر والعلم المنفي متعلقاً بعدم الخلاق وهما متعارضان لو جرد عدم الخلاق في الامر بالبحر بخلاف الذم فلا تناقض لان شرطه اتحاد الموضوع والمحل والموضوع هنا قد اختلف واذا اختلفت الآية هذين الامرين سقط ما الاستشهاد على النظر أيضاً فلا يصح ان تكون

## فينبني أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة

شاهد الما اتعاه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهد على التفسير الاحتمال السابق والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال فلهذا الاحتمال مناف لسباق الآية لان سوق الآية يدل على الاتحاد القدم وانتفاء الخلاق ما صدق في الآية على ما ذكره المفسرون وذلك لان اختصار ما لا ينفع ولا نوب في نفسه في الاشارة كالصريح في الناقص من كل الوجه وهو كتاب الترددي ومضموم فالاية على هذا الاحتمال بناء على الاتحاد المذكور ترجع الى الاحتمال الاول فالتناقض باق بمجمله وعني تقدير عدم الاتحاد بين الامرين يجب ان يكون العلم المنفي متعلقا بمعلقه والمنبت وهو عدم الخلاق فيرجع قوله لو كانوا يعلمون الى صدر الآية لانه الانسب ببلغة القرآن من جهة ان فيه اشارة الى ان علمهم بعدم الثواب كافي في الامتناع فكيف العلم بالعدم وجعل الايات على الابلغ واجب (قوله بل تنزيل الخ) هذا ترقى آخر وهو تنزيل وجود الشيء اعم من أن يكون علما أو غير ممثلة لعدمه كافي الآية فان وجود الرمي منزلة عدمه ليس بعلم والحاصل أن الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم أي أعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر أو غير ممثلة لعدمه وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما أو غير ممثلة لعدمه (قوله وما رميت إذ رميت) اذ طرف لرميت الاول والثنى لما خوذ من ما وثق الرمي عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار أنه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثام الحسية كاصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم كالعدم والحاصل أنه لما ترتب على رميه آثار عجيبة لم ترتب على فعل غيره من البشر عادة نزل ذلك الرمي منزلة لعدم قتله بالنسبة لما ترتب عليه وآثام الرمي له فاننا ننظر في الظاهر فلا تناقض في الآية وهذا الجمل أحسن من قول بعضهم ان نفي الرمي من جهة الحقيقة أو التأني والاثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب وذلك لأنه لا تنزل في الآية حينئذ (قوله فينبني) أي يجب صناعة فأول مقتصر على قدر الحاجة علة مختطفا (قوله أي اذا كان قصد الخبر الخ) هذا اشارة (٣٠٣) الى أن الفناء في قوله فينبني للتفريع وقوله حذرا عن القوم اشارة الى

وجهه التفريع وانظر  
تولا الشارح الفاعل إعادة  
ينبغي وتوضيح المعنى  
أن قصد الخبر اذا كان فائدة  
المخاطب أحد الامرين  
فينبني له أن يقتصر من  
التركيب على قدر ما يحصل  
بفادته لا أنقص منه ولا

بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت إذ رميت (فينبني) أي اذا كان قصد  
الخبر بمجمله فائدة للمخاطب ينبني (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)  
على ما يفيد ذلك القدر فقال (فينبني) اذا كان الغرض الاصل من الكلام ما تقدم (أن يقتصر من  
التركيب على قدر الحاجة) أي أن يقتصر من الفاظ التركيب على ما يفيد الغرض المذكور اذ هو  
للقصد الاحتجاج حيث لا يتعلق الغرض بالاثبات في المقام والا كان المنزلة لقوا باللفظ باطل محتمل بالبالغة  
ص (فينبني أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)

أز يدحض من القوم فاداه كان غير مقصد أصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن  
فائدة ما قصد به كان في حكم اللغو وإذا كان زائدا عليها كان مشتملا على القوم بهذاظهر لك تفرع هذا الكلام أعني قوله فينبني الخ على  
ما قبله ولم يحج لسأورد بعضهم بقوله ان جواب الشرط مسبب عنه وهذا المذكور لما خوذ من أول الحديث أعني قوله فينبني الخ لا يظهر  
كونه مسببا عن الشرط المذكور الذي قد مر اشرار بقوله أي اذا كان الخ بل ما ذكره المصنف قاعدة مستقلة بنفسها لا تتفرع على ما  
سبق والذي يظهر كونه مسببا عن قوله بعد ذلك فان كان المخاطب الخ واجب عن ذلك بأن قوله فينبني الخ كلام مجمل يفعله قوله  
فان كان الخ والجمل والمفصل شي واحد وان اختلفا بالاعتبار وقد حكمنا بأن ذلك المفصل يظهر كونه مسببا عن الشرط فيصح أن  
يكون مجمل كذلك فالحاصل أنه لا شكي في صحة تفرع قوله فينبني الخ على ما تقدم من أن قصد الخبر الخ لا يحتاج في توجيهه التفرع الى  
أن يقال ما ذكر من الاتصاف حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ بقي شيء آخر وهو أن اعتبار هذه الأحوال أعني خلو  
الذهن والتدبر والتركيز ظاهر بالنسبة الى فائدة الخبر يعني الحكم وأما بالنسبة الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتدبر بدع المؤكدات  
وأما اعتبار التردد والانكار فلا يصح لأن الترددي في علم المخاطب أو انكاره يقتضي تأكيد لا نأ كيد الحكم فإذا أكد قولنا في عالم بقيام  
زيمه فلا قلب اللازم فائدة لان المقصود حينئذ اثبات العلم بالقيام بالاثبات القيام والكلام في لازم الفائدة لا فائدة فلا يصح  
التردد والانكار في اللازم مع نقله على حاله على أنه لا يتصور ولو لم يبق على حاله أن أي دليل الحكم حصول صورة الحكم لأن الفاعل  
للمخاطب يستأن فاداه المخاطب أنه عالم بالحكم كاتقدم بيانه أمانة أو يدعي الحكم التصديق مطلقا أو بقدر الجزو وحده أو به مع الطائفة  
لتصور فيه التردد والانكار بعد القلة الخبر لا احتمال أن يكون المخبر شاكيا أو واهما فيصع التأكيد حينئذ فائدة السراي (قوله من  
التركيب) من جهة في أو الخ فيقتصر على قدر الحاجة من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أي على مقدار حاجة المخبر في فائدة  
الحكم ولا زمة أو حاجة المخاطب في استفادتها فلا ينبغي أن ينقص عن مقدارها

فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردفيه

(قوله حذر عن القو) أي لاجل التباعد عنه وهو عليه يقتصر لبقوله فينبغي لاختلافهما في الفاعل لأن فاعل ينبغي أن يقتصر على الاقتصاد وفاعل الحذر هو المتكلم إن قلت القو هو الكلام الزائد الذي لا فائدة فيه فالعلة حينئذ فاعل على عدم الزيادة وليس شاملا لعدم النقصان مع أن المدعى التحول لهما لأن قوله على قدر الحاجة أي بحيث لا يزيد ولا ينقص فالعلة فيه مقصور أصح بآه تركه لتبليس عدم النقص لعله بطريق المقايضة وكأنه قال حذر من القو ومن المقصور أو المراد بالقو ما يشبه القو حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكا وهو الكلام الناقص عن قدر الحاجة لأن الكلام إذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون في حكم القول لعدم الاعتداد به لكونه غير مفيد المقصود وهذا الجواب قد أسرنا إليه سابقا (قوله فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم الخ) مقتضاه أنه إذا كان خالي الذهن من لازم الحكم وقصد المتكلم إفادته أنه يؤكده وليس كذلك بل هو مثل خالي الذهن من الحكم ولعله تركه ليعلم به بالمقايضة وقد علت الكلام في ذلك والمراد بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتي بيانه (قوله أي لا يكون الخ) تفسير بقوله خالي الذهن وقوله عالم بوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها أي إدراك أنها واقعة أو ليست واقعة وهو المعنى التصديقي بالاتفاق والانتزاع بالادان (قوله ولا مترد في أن النسبة الخ) أشار به إلى أن التفسير في قوله والتردفيه للحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها في الكلام استخدام لان التردد ليس في الحكم بمعنى التصديق بل في الحكم بمعنى وقوع الوقوع أو الالاقوع فذكر الحكم أولا بمعنى التصديق وأعاد عليه الضمير بمعنى الوقوع (٣٠٣) أو الالاقوع وهو المعبر عنه بالنسبة الكلامية ويجوز أن يراد بالحكم في

حذر عن القو (فإن كان) المخاطب (خالي الذهن من الحكم والتردفيه) أي لا يكون عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترد في أن النسبة هل هي واقعة أم لا

(٢) يعني نوجب الاقتصاد على قدر المحتاج (إن كان) الملقى إليه الكلام (خالي الذهن من الحكم) والمراد بالحكم الاعتقاد ولو كان غير جازم وهو الثقل (و) كان مع ذلك خالي الذهن من (التردفيه) أي الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فهو شبه باب عندي درهم ونصفه ومعنى الخلو من الاعتقاد والتردد أنه لم يحظر الحكم بالله على وجه التردد لا خطر في وجه الاعتقاد ومعلوم أن التردد والاعتقاد متنافيان فلا يلزم من نفي أحدهما نفي الآخر حتى يستغنى بذلك الآخر كما قيل نعم لو أراد بالعلم بالحكم فصوره لزمن نفي تصور نفي التردد فيه وليس ذلك هو المراد هنا لأن الذي يليه الكلام على الوجه الآخر لا يشترط فيه عدم التصور أصلا بل عدم الاعتقاد وعدم التردد الكائنين بعد التصور

فإن كان خالي الذهن من الحكم والتردفيه

الموضعين الوقوع والالاقوع  
وقدره مضاف قبل الحكم  
أعني إدراك الحكم  
فيكون الخلو عن الحكم  
بمعنى الخلو عن إدراكه وهذا  
الاحتمال يرجع للأول  
ولكنهما يختلفان بالاستخدام  
وتشدد بالضاف والأولى  
كما قال عبد الحكم أن يراد  
بالحكم وقوع النسبة أولا  
وقوعها لنيل سائر الكلام

ولاحقه أعني قوله أولا لا إشكال أن قصد الخبر تحريمه إفادة المخاطب أما الحكم الخ فإن المراد به وقوع النسبة أولا وقوعها وكذا قوله والتردفيه فان التردد والانتكار اتفاهوا في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصله مقصورا عليه فيه أعني هو الاندفاع به فيكون المعنى خالي الذهن عن الاندفاع به وانخاف عن الاندفاع به لا يستلزم الخلو عن التردد لأن الاندفاع والتردد متباينان فلا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر ولما كان الخلو عن الأول لا يستلزم الخلو عن الثاني عطفه المصنف عليه فقال والتردفيه فليس قوله والتردفيه مستغنى عنه كما قيل اه كلامه وقول الشارح أي لا يكون عالما الخ لا يخالف هذا لأن نفي العلم مأخوذ من خلو الذهن عن الحكم وقوله بوقوع النسبة أولا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل (قوله هل هي واقعة أم لا) قد تقررت في كتب النعوت امتناع أن يوقى لهل بمعدال لأنها مختصة بطلب التصديق والاثبات لها بمعدال يقتضي خروجها عن ذلك لطلب التصور كإسقاط ذلك شأنه في أوائل الانشاء فهذا التركيب من الشارح أما بيانه على ما ذهب إليه ابن مالك من أن هل تقع موقع الهمزة فيوقى فيلزم بمعدال مثلها مستند بالبقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت يكرأ أم نيبأ أو يقال إن أم هذا منقطعة بمعنى بل التي لا ضربا لامتصه فان السائل إذا قال هل زيد عندك أم لا كان المعنى هل زيد عندك بل ليس عندك فهو انتقال من استفهام إلى استفهام آخر غير الأول فالسائل ظن أن لا أن زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه ثم أدركه ظن أن لا غير ليس عنده فاستفهم عنه وأم المنقطعة هي والاستفهام هل ومع غيرها من أدوات الاستفهام

استغنى عن مؤكديات الحكم كقولك جازيد وعرو وذهب فيمكن في ذهنه لمصادفته بآه غالباً

(قوله وهذا) أى التقرير الذى ذكرنا من أن المراد بخالو الذهن عن الحكم والتردفيه أن لا يكون عالماً بوقوع النسبة الخ (قوله يتبين فساد ما قبل) أى اعتراضاً على المصنف وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسان الدين استاذ الشارح وحاصل ما قاله أنه يستغنى عن قوله والتردفيه بمافسله لان خالو الذهن عن الحكم يستلزم عدم التردفيه وهذا الاعتراض بناه على ما فهم من أن المراد بالحكم أو لا ونا بوقوع النسبة أولاً بوقوعها والمراد بخالو الذهن عن ذلك علمه واستغناؤه وبأن ذلك أن خالو الذهن عن النسبة الواقعة أو غير الواقعة يتناول بالاطلاق عدم التصديق به وعدم تصوّر لهها ومن المعلوم أنه إذا كان خالو الذهن عن التصوّر لها فلا يتأتى التردّد فيها لان التردّد في وقوعها وعدمه فرع عن تصوّر ها وحصولها في الذهن وحاصل الرد عليه أن المراد بالحكم الاذعان والتصديق بوقوع النسبة والمراد بخالو الذهن عن ذلك عدم الاذعان والتصديق به ولا شك أن خالو الذهن عما ذكر لا يستلزم خلوه عن التردّد فيه فقد يوجد التردّد في الشيء مع خالو الذهن عن التصديق به لتصوره (قوله يستلزم الخلو عن التردّد فيه) أى ضرورة أن التردّد في الحكم واجب حصول الحكم التصورى (قوله فلا حاجة الى ذكره) أى التردّد (قوله بل التصديق الخ) أى وحيداً فالخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردّد فيه لان الخلو عن أحد المتناهيين لا يستلزم الخلو عن الآخر وهذا الاضراب لا انتقال والترقي من افساد ما قبل بارتكاب الاستخدام أو تقدير اضافي وتحقيق معنى الخلو (٤ + ٣) عن الحكم على اختلاف التقادير السابقة الى افساده بوجه آخر وهو

تساقى الحكم والتردّد فيه من غير احتياج الى استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم وفيه أى ذلك الاضراب إشارة الى أن ما اقتضاه ما قبل من عدم تناقض ما غير تحقيق (قوله متنافيان) أى لا يجتمعان حصولاً فقط (قوله على لفظ المبني للفعول) أى والفعل مسند الى ضمير المصدر بالتأويل المشهور أى حصل الاستغناء أو أن

وهذا اشيع فساد ما قبل أن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردّد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردّد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبني للفعول (عن مؤكديات الحكم) لتبين الحكم في الذهن حيث وجدته غالباً

(استغنى) جواب بان (عن مؤكديات الحكم) حصول الغرض وهو قبول معنى الخبر بلا مؤكد لان الذهن الخالي يتمكن منه الحكم بلا مؤكد كما قيل فوجد قلباً خالياً فيمكن

استغنى عن مؤكديات الحكم) ثم يعنى اذا كان قصد المتكلم الخبر أحد هذين الأمرين فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فان كان المخاطب خالو الذهن عن الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردّد فيه استغنى عن مؤكديات الحكم كقولك زيد قائم هو خالو الذهن عن ذلك فيمكن من ذهنه بمصادفته خالياً وذلك لان خالو الذهن عن الشيء واجب استقرار فيه أو تشدّد في هذا أتاني هو ما قبل أن أعرف الهوى \* فصادف قلباً خالياً فيمكننا وفيه نظر لان موقع اليقين أنه كان خالو الذهن من هوها وهوى غير هالان المراد بالهوى الثاني النفس لا الأول على ما يظهر وان كانا معرفتين وستأني هذه القاعدة فربما ان شاء الله تعالى فظنير لم يلحق فيه أن يكون المخاطب خالو الذهن من مطلق القيام بالنسبة الى زيد وغيره فتقول له زيد قائم وليس هو المقصود

نائب الفاعل الجار والمجرور أعنى قوله عن مؤكديات الحكم ثم ان ما ذكره الشارح من أن الفعل مبني هنا للفعل مبنى على أنه الزاوية ولو كونه المناسيب لقوله بعد حسن تقويمه حيث لم يتعرض فيه للشك ولا لمخاطب والا لا لبنا للفاعل فيه وفي قوله ان يقتصر جازاً أيضاً وقوله استغنى أى يوجب كما قلناه بعضهم عن الشارح (قوله عن مؤكديات الحكم) احتراز عن مؤكديات الطرفين كالنأ كيداً للفظي والمعنوي فانها جازت مع الخلو نحو زيد قائم وزيد نفسه قائم وحدها القوم كلهم ان قلت ان الاحتياط أمر مستحسن عند البلغاء اعتبره وفي مواضع كالنأ كيداً لاحتمال سوء أو نسيان أو عدم فهمه فلا يجوز تأويل استحسنوا التأكيدي لخالو الذهن من الحكم لدفع احتمال تردّد وانكار عنده أحجب بأن احتمال ذلك أمر ضعيف لا يعارض مناسبة عقليته \* واعلم أن مؤكديات الحكم ان المنكسورة الهوزة والقسم وفوزا التوكيد ولان الابتداء واسمية الجملة وتكريرها وحكاياها الشريطة وحروف التنبيه وحروف الزيادة على ما فصل في النحو وضمير الفصل وتقديم الفاعل المعنوي بتقوية الحكم والسبب اذا دخلت على فعل مجزوءاً وبكر ولا يلائم تنفيذ الوعد أو الوعيد بحصول الفعل فدخولها على ما يقيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه وقد اتى الضمير وكان ولكن وانما وليت ولعل وتكرير النفي ولم يعدوا أن المفتوحة لان ما يبعد هاهنا حكم المفرد لكن عداهان هشلم من مؤكديات النسبة فانظر مع ذلك (قوله حيث وجدته غالباً) أى ليس هو الحكم الذهن خالياً بل حيث وجدته غالباً

وان كان منصورا لطرفه مترددا في استناد أحد هـ الى الآخر طالبا له حسن تقوية بمؤ كد كقولك لزيد عارف أو لزيد عارف وان كان  
حاجبا بخلافه وجب تركه بحسب الانكار فتقول اني صادق بل ينكر صدقك ولا يبلغ في انكاره ولو لي صادق بل يبلغ في انكاره

(قوله وان كان مترددا فيه) أي في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها وقوله طالبا له أي للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها  
أي التصديق بذلك فيه استقدا كما قال سم وانظر هل ذكر الضمير أو لا بمعنى وذكره نابا يعني آخر يسمى استقدا ما كان سم  
أومن قبيل شبه الاستخدام والظاهر الثاني ونأمل ذلك (قوله طالبا له) أي بلسان الحال أو المقال وهذا لازم الترجيد فيه لأنه غير  
عن شيء لان الموافق للطبع أن الانسان اذا تردى في شيء صار متشوقا اليه وطالبا للاطلاع على شأنه ولا كان مغبرا غير متدفيه وسكت  
المصنف عما اذا كان المخاطب عالما بالحكم أو ظاهرا له أو متوجها (٢٠٥) والظاهر ان الاولين لا يليق اليهما الخبر والابعد التزويل

السابق وان الثالث كالتردد  
في شخصان التوكيده  
وكذلك الظان اذا كان ظنه  
ضعيفا جدا في عريضة  
الزوال ويمكن دخوله ما في  
كلام المصنف بأن يراد  
بالمتردد ما كان تردده منصوبا  
أو براهية أحد الطرفين  
أو من وجوبه وبرد  
بالراية المراجعة غير  
أقوية جدا وعلم من هذا  
أن خالي الذين أقرب  
للامثال من الشاك وهو  
المتردد من المزمع ومن  
الظان ظنا ضعيفا (قوله  
بأن حضرة الخ) تصور اقوية  
مترددا فيه (قوله طرفا  
الحكم) أي الوقوع أو  
اللا وقوع وطرفا المحكوم  
به والمحكوم عليه (قوله  
أي تقوية الحكم) المتردد  
فيه بمعنى وقوع النسبة أو  
لا وقوعها (قوله مؤ كد) أي  
واحد فلو زاد أو لم يؤ كد لم  
يستحسن أي حسن تقويته  
إعادة توكيده وتسميته مؤ كدا

(وان كان) المخاطب (مترددا فيه) أي في الحكم (طالبا له) بأن حضرة في ذهنه طرفا الحكم وبخبر في  
أن الحكم بينهما ما وقع النسبة أو وقوعها (حسن تقويته) أي تقوية الحكم (مؤ كد) ليزيل ذلك  
المؤ كد زدهم ويمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الإيجاز أنه انما يحسن التأكيذا كان للمخاطب  
ظن على خلاف حكمك (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أي توكيد الحكم  
(بحسب الانكار) أي بقدر وقوة وضعفا

(وان كان) الملقى اليه الكلام (مترددا فيه) أي في الحكم بمعنى انه تردى في النسبة بعد تصور الموضوع  
والمحلول هل تلك النسبة تحققت في الواقع بين الطرفين أم لا (طالبا له) أي لذلك الحكم متشوقا لخالفه في  
نفس الامر ولم يصحز بالطالب عن شيء لان الجارية طبعها ان المتردد في الشيء متشوقا له طالب للاطلاع  
على شأنه والا كان مغبرا منسبا غير متردفيه (حسن تقويته مؤ كد) أي أن كان السامع طالب للحكم  
حسن في باب البلاغة تقويته مؤ كد كدفعه للاستقرار أحد الترددتين وانما قال حسن لان من يؤ كد  
والخالفه هذا لا يكون في درجة التزويل عن البلاغة كحال من لم يؤ كد في الانكار بل حال من لم يؤ كد  
في الانكار أنزل وان كان كل منهما قد افاده ما يراه في باب البلاغة وهذا الذي ذكر المصنف أن التأكيذا  
يحسن عند التردد والطلب بلزم منه حسنة عند وجود الظن في خلاف الحكم المتردد من باب أخرى  
لكن يخالف كلام الشيخ في دلائل الإيجاز أنه انما يحسن التأكيذا كان المخاطب ظن في  
خلاف الحكم المؤ كد لا عند الطلب قال والازم لا يحسن قولنا فرح مثلا جوا بالقول السائل كيف  
زيد بل يقال على مقتضى حسن التأكيذا عند الطلب انه فرح (وان كان) الذي يريد مخاطبه بحكم  
(منكرا) لذلك الحكم (وجب توكيده) أي تأكيذا ذلك الحكم ويتفاوت التأكيذا بحسب (بحسب)  
تفاوت (الانكار) قوة وضعفا فان وقع الانكار في الجملة كفي فيه تأكيذا يقاومه في ذاته وان بولغ في

هنا بل المقصود ان يكون خالي الذهن من قيام زيد سواء كان مستحضرا لقيام غيره أم لا ويرد على المصنف  
انه ينبغي ان يقول من الحكم ومن التردد لان ههنا العبارة هي المطبعية لمقصود من خالي الذهن من كل  
منهما لا من مجموعهما فليست تأمل ص (وان كان مترددا الخ) فم أي اذا كان المخاطب مترددا  
في التخيير به حسن أن يقوى مؤ كد واحد كقولك زيد قائم وأنه قائم وان كان منكرا وجب تأكيده  
بحسب الانكار فتقول بل ينكر صدقك ولا يبلغ في صادق كذا في الإيضاح فان قلت لو في صادق ليس

حقيقة عرفة فلا يقال ان المؤ كد هو التمسك (قوله ويمكن الحكم) أي من ذهنه وهذا اعطف لازمي لمزمع قوله لكن المذكور في  
دلائل الإيجاز الخ) أي فيكون المذكور فيها منافا لما ذكره القوم لان ما في دلائل الإيجاز يقتضي أن التأكيذا لا يجرى كخالي  
الذهن وكلام القوم يقتضي أن التأكيذا جائز بل هو مستحسن وجب بعضه بين كلام القوم وما في دلائل الإيجاز بأن الظن في كلام  
الشيخ عند الفاهر شرط في التأكيذا بان خاصة لانها كالعلم في التأكيذا بخلاف غيرهما فلا يشترط في التأكيذا بطن الخلاف وعليه  
يحمل كلام القوم وحينئذ فلا تنافي وردها الجمع بقوله تعالى انهم مغرورون فانه مؤ كد بان مع أن فوا يحكم بطن لعدم عرفهم بل  
متردد اطعن انهما طرفيتان متقابلتان (قوله منكرا للحكم) أي وقوع النسبة

وعليه قوله تعالى واضرب لهم مثلا أصحاب القرية اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما عززنا ثاثل فقاتلوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انا الا بشر مثنا وما اتزل الرحمن من شيء ان اتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم مرسلون حيث قال في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية انا اليكم مرسلون ويؤيد ما ذكرناه جواب آي العباس للكندي عن قوله انا اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبيد الله قائم وان عبيد الله قائم وان عبيد الله لقائم والمعنى واحد بان قال بل المعاني مختلفة فعبدا الله قائم اخبار عن قيامه وان عبيد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبيد الله لقائم جواب عن انكار منكر

(قوله يعني يجب الخ) اشار بذلك الى ان قول المصنف بحسب متعلق بمحذوف أي وجب زيادة التوكيد بحسب الخ وليس متعلقا بوجوب لان الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الانكار والتفاوت بتفاوته اغما هو الزيادة لكن قد يقال ان تعلقه بالزيادة الهذوفا يقتضي ان اصلنا كيد غير واجب والواجب اغما هو الزائد فعلى الاحسن تعلقه بالتاكيد الان يقال وجوب اصل التاكيد مستفاد من اصل الانكار او يقال وجوب اصل التاكيد (٣٠٦) مستفاد من وجوب زيادته لان يلزم من وجوب زيادته وجوب اصله

يعني يجب زيادة التاكيد بحسب ازدياد الانكار اذ الله (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجمله (وفي) المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم مرسلون)

الانكار بولغ في التاكيد لانه وذلك (كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى) على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم مرسلون) ولا شك ان التاكيد في قول الاثنين الاولين في المرة الاولى انا اليكم مرسلون ادنى من التاكيد في قول الثلاث في التاكيد الثاني ربنا يعلم انا اليكم مرسلون لان الاول ليس فيه الا التاكيد بالوجه الاسمية لعدم مبالغة المرسل في التاكيد والثاني فيه التاكيد بالقسم المتضمن للجمل ربنا يعلم لانها في تاويل تقسم بعدم ربنا او ربنا العليم وبان واللام والوجه الاسمية مبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انا الا بشر مثنا في هذا الكلام انكار الرسالة بطريق الكناية التي هي ابلغ من الحقيقة لان البشرية في زعمهم تستلزم نفي الرسالة وقالوا ما اتزل الرحمن من شيء ان اتم الا تكذبون فيالغ المرسلون في التاكيد ازالة لهذا الانكار البالغ فلا يلزم كون التاكيد على قدر الانكار في العبد بل ان يقوى بقوته ويضعف بضعفه فلا يراد ان يقال هنا زاد التاكيد على عدد الانكار والمرسل الاول اثنان لكن تكذيب الاثنين فيها الامور كذا واحد وقد مثل به خطاب المتروك فيلزم استواءهما قلت لكن المؤكد الواحد في الصورة الاولى حسن وفي الثانية واجب الا انه يلزمه استواءه الابتدائي والظلي حيث ترك اسلوب الحسن وعلى هذا الموضوع سؤاله بقية تحقيق يذكر في باب الوصل والفصل قال وتقول بل بالغ في الانكار اني صادق ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام عن ارسلم الى اهل انطاكية اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية لماتكر منهم الانكار ربنا يعلم انا اليكم مرسلون ونقل المصنف هذا الترتيب عن المبرد

بقي شيء آخر وهو الفرق بين التاكيد الواجب والمتضمن مع ان المتضمن عند البالغ واجب الا ان يقال ان ترك المتضمن بلازم عليه لوما اخف من الامور على ترك الواجب فزعمنا العدوي (قوله) قوة وضعفا) أي لاعداد فقد يطلب للانكار الواحد تاكيدا مثل لقوته وللانكارين ثلاث مثل لقوتهم وللثلاث اربع لقوة الثلاث كما في الآية الثانية فان التاكيد فيها اربع والانكاران ثلاث لقوتها (قوله كما قال الله تعالى الخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ثم يجمل ان ما موصول حوفي أي كقول الله تعالى وعلى هذا

فلا بد من تقدير أي كالتا كيد في قول الله تعالى ويحتمل انها اسم موصول والعائد محذوف أي ويسمى كالتا كيد الذي قاله تعالى ثم انه ان اريد التشليل كاهو المتبادر فهو ظاهر وان اريد الاستدلال على الوجوب ففيه انه دلالة في الآية على وجوب التاكيد وعلى وجوب كونه بقية الانكار بل يحتمل ان كلامنا التاكيد كونه بقية الانكار انحصار (قوله عن رسل عيسى الخ) أي وهم بولش، فضع الموحدين وسكون الواو وفتح اللام وبعد هاشم منجمة ويحيى وشعرون وهو الثالث الذي عز زعمنا بعد تكذيبهم ما هذا هو الاصح وما قيل انهم يحيى وشعرون والثالث الذي عز زعمنا هو بولش اوسيب النصار فغير موقوفه (قوله اذ كذبوا) ظرف للمفعول محذوف أي حكاية عن الرسل قوله اذ كذبوا او ظرف للمضاف محذوف أي حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا او ظرف محذوف والجمله مستأنفة أي وهذا الهك صا دوا كذبوا ولا يصح ان يكون ظرفا لقال ولم يحك لان القول والحكاية ليسا وقت التكذيب بل متاخران عنه (قوله مؤكدا بان واسمية الجمله) أي يؤيدها اسمية لاصير زعمنا اسمية لانه لا يشترط في التاكيد بها



كونهم معدولة عن الفعلية كما هو كذا في عبد الحكيم (قوله مو كذا بالقسم) أي وهو رتبة العلم فقد ذكر في الكشف أن رتبة العلم جار مجرى القسم في التاكيد كشمه الله فاندفع ما يقال أنه لا قسم هنا أو يقال مراده بالقسم القسم الحكي لا قولهم رتبة العلم في قوة نفسه يعلم شيئاً وربنا العلم (قوله حيث قالوا الخ) فيه أن هذه ثلاث إنكارات فكيف يؤكدها أربعاً كيداً مع ما يجب أن يكون التاكيد بقدر الانكار والجواب أن المراد ما يجب أن يكون التاكيد بقدر الانكار في القوة والضعف في العدد كقَالَ الشارح وهذه الانكارات الثلاثة الواقعة منهم مساوية في القوة للتاكيد أربعاً وأن الحصر في الموضوعين بميزة انكار أربع كما قاله سم أو أن قوله وما أنزل الرحمن من شيء يتضمن انكارين أحدهما صريح وهو أني نزول شيء من الرحمن والآخر استلزامي وهو نفي الرسالة أفاده السراي (قوله ما أنتم إلا بشر مثلنا) أن قلت قول المنكرين ذلك انكار للرسالة من الله لانها هي التي برز منها قائم البشرية مع أن الرسل من عند عيسى لا من عند الله وحينئذ فلا يكون قولهم ما أنتم إلا بشر مثلنا انكاراً لشيء أحجب بأن المعنى ما هم مثلكم إلا بشر مثلنا والمرسل لا يكون بشراً ويحتمل أنهم قهروا أن الرسل من عند الله أو يقال لنهم لم يدعوا هم إلى رسالة رسول الله بآذن الله نزولاً رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق بتلك (٣٠٧) فخطبوا بالاصل بواسطة الفرع عما يقتضي نفي

أصل الرسالة في زعمهم  
(قوله) أي المصنف  
اذ كنوا بصيغة الجمع ولم  
يقول اذ كنوا بصيغة التثنية  
مع أن المكذب في المسرة  
الاولى اثنان فقط (قوله)  
مبنى على أن تكذب الاثنان  
تكذب لثلاثة أي لأن  
ما جابه الثالث عن ما جابه  
الاثنان فليس على ما جابه  
الاثنان بأنه كذب حكم  
على ما جابه به الثالث أيضاً  
بأنه كذب لأنه عنه (قوله)  
والا فلا تكذب الخ أي  
والاقتل ذلك فلا يصح لأن  
المكذب أو لا اثنان فكيف  
يعبر المصنف بصير الجمع

مؤ كذا بالقسم وان واللام واسمية الجمله لبالغة مخاطبة في الانكار حيث قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذيبون وقوله اذ كنوا مبني على أن تكذيب الاثنان تكذيب الثلاثة والا فلا مكذب أو لا اثنان (ويسمى الضرب الاول ابتداءً أو الثاني طلبياً)

تكذب الثلاثة لأن المرسل والمرسل به واحد فأنكارهم مع الاثنين كأنكارهم مع الثلاثة ولهذا صير  
الجمع في قوله اذ كنوا والقربة انطاقة والمرسلان الأولان شمعون ويحيى عليهم السلام والثالث  
المعز به أي المقوى به الاثنان قبل بولس عليه السلام وقيل حميد البخاري رضي الله عنه فقبل أن  
قول المنكرين ما أنتم إلا بشر مثلنا انكار للرسالة من الله تعالى لانها هي التي برز منها قائم البشرية  
والواقع أن الرسالة من عيسى عليه السلام ورسول عيسى لا ينكر المرسل اليهم جماعة قسرتهم من غيره  
للبشرية فماتوا بغير هذا الكلام فاجابوا لنهم لم يدعوا هم إلى رسالة رسول الله بآذن الله نزولاً رسالة  
رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق بتلك فخطبوا بالاصل بواسطة خطاب  
الفرع عما يقتضي نفي أصل الرسالة في زعمهم تأمله (ويسمى الضرب الاول) وهو ضلوع الكلام عن  
مؤكد عدم الانكار (ابتداءً) لأنه هو الواقع في الابتداء اذ لا اصل لخلو ذهن (ويسمى  
(الثاني) وهو كونه مؤ كذا استعساناً مع المتعدد الطالب (طلبياً) لأنه للطلب

ويسمى الاول من الخبر ابتداءً أو الثاني طلبياً

بقوله اذ كنوا ولأن قول المراد بقوله اذ كنوا أي مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع ولا شك أن الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبوا  
واحد لم يكذب بصدق على مجموعها لأنه قد كذب لأن المركب من مكذب وغيره مكذب ثم إن هذا التأويل مبنى على أن قوله في  
المرّة الاولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق اذ كنوا بقدر كآمر وان المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل اذ كنوا في المرّة  
الاولى وأما وجعل متعلقاً بقال كأيده عليه كلام الايضاح أو بحكاية فلا يرد ذلك لأن المعنى كما قال الله حكاية عن قول الرسل في  
المرّة الاولى كذا وفي المرّة الثانية كذا ولا شك أن هذا المعنى دلالة على أن الثلاثة كذبوا في المرّة الاولى (قوله فلم يكذب أو لا  
اثنان) أي وهما المرسلان أو لا وهما بولس ويحيى عليهم السلام والثالث المعز به أي المقوى به الاثنان شمعون (قوله) ويسمى  
الضرب الاول) أي انخلعوا التاكيدوا كما كنا هذا أو لا ذكر في كلام المصنف أو لا ضمنا والثاني هو التاكيد استعساناً والثالث هو  
التاكيد وجوباً (قوله ابتداءً) أي ضرباً بالابتداء لكونه غير مسبوق بطلب ولا انكار (قوله والثاني) وهو التاكيد استعساناً  
عند التردد والطلب للحكم وإنما كان هذا الضرب تأييداً كره تأييداً في كلام المصنف (قوله طلبياً) أي ضرباً بالطلب لانه مسبوق  
بالطلب أو لكونه مخاطبة بالطلب

والثالث انكارها واخراج الكلام على هذه الوجوه ارجاعا على مقتضى الظاهر

(قوله والثالث) أي ويسمى الضرب الثالث أي المذكور في المتن ضمنا لما وهو التاكيد وجوابا عن استدراك (قوله انكارها) أي ضربا انكاريا لا يفسد سبقه بالانكار ولكن الخطاب بالكلام المشتمل عليه متكررا للتسمية بالنظر لحاله أو لحال الخطاب (قوله واخراج الكلام عليها) أي تطبيق الكلام عليها بمعنى إثباته بمقتضى تلك الوجوه ومشتملا عليها ومقتضاها (قوله على الوجوه المذكورة) الأنسب أن يقول على الضرب المذكورة لأن يقال غير هذا بالوجوه اشارة إلى أن المراد بالضرب وبكلام المصنف الوجوه (قوله في الأول) أي في الإلقاء الأول لأن إلقاء الكلام ثالثا يعني التاكيد يقال له إلقاء أول بالتسوية لإلقائه مؤ كذا بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد في الضرب (٣٠٨) الأول فلا يلزم طريقة الشيء نفسه لأن الضرب الأول نفس الخطاب على التاكيد

وكذا يقال في قوله في الثاني وفي قوله في الثالث لأن تحصل في معنى البهائي بالنسبة للضرب الأول وكذا يقال فيما بعده (قوله وانقضية مؤ كذا الخ) الأولى أن يقول والتاكيد استقاما والتاكيد وجودا بالظهور المقابلة لأن المقابل للخطأ عن التاكيد نفس التاكيد استقاما

والتاكيد انكاريا) يسمى (اخراج الكلام عليها) أي على هذه الوجوه وهو الخاطوون التاكيد في الإلقاء الأول والاضافي بتاكيد الاستحسان في الإلقاء الثاني وبتاكيد الوجوب في الإلقاء الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) فصفة الكلام باعتبار تلك المقامات تسمى بالتسائي الأول والاثني باعتبار إقامته بما يقتضي تلك المقامات يسمى اخراجا على مقتضى الظاهر أي مقتضى ظاهر الحال وأحضره عن ارجاعه على مقتضى تنزيل غير المنكر كالمنكر فؤ كذا أو المنكر كغيره فلا يؤ كذا فان هذا اخراج على مقتضى الحال لا على مقتضى ظاهر الحال فمقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال لأن مقتضى

والثالث انكاريا) وفي عبارة المصنف تسامح حيث قال عن الرسل أنهم كذبوا في المرة الأولى وإنما كذب فيها اثنتان ووجهه زيدان الغالين أنا اليكم مرسلون ثلاثة فالتكذيب الذي وجهوا به اثنتين في الأول تكذيب في المعنى الثالث فكان الثلاثة كذبوا فقالوا أنا اليكم مرسلون والتكذيب الثاني كان أبلغ لكونه تكذبا بالثلاثة بالصريح وكونه تكذبا بالثلاثة بالاسم وكونه تكذبا بصفة الاليل وكونه وقع بعد تكرار الانذار وكان ينبغي أن يقول المصنفان في زينا بعلمنا كيدا أيضا لأنه في معنى القسم كقولهم \* ولقد علمت لثأني مني \* فعمل الله أجدر بذلك ونص عليه سيموه مع تأ كيدان والام فيها حينئذ ثلاث تأ كيد قال الزمخشري أن الأول ابتدأه وخبره ولذلك لم يؤ كدا إلا بان وقد عترض عليه فيه فقال أن التكذيب وقع صرحا بقوله تعالى فكذبوهما وعن جوابه بأمرين \* أحدهما أن يقال تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك وإنما وقع تكذيب اثنتين \* الثاني أن يقال أنه لم يكن الخطاب ابتدائي بل بريداه خبر أول فلذلك لم ينجح لكثرة التاكيد ولا لسلك أنه أول خبر مصدر من الثلاثة ص

(واخراج الكلام عليها اخراجا على مقتضى الظاهر) ش أي ويسمى اخراجا على مقتضى الظاهر ويعني بمقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام وهو أخص من مقتضى الحال لأن الحال قد يقتضي اخراجا على خلاف الظاهر كذا قبل وفيه نظر فإن الظاهران بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر عموما وخصوصا وظاهر الحال هو الأمر الذي إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعي ثابتا في الواقع من

فلذا كان ظاهر الحال أخص من الحال مطلقا فانطبق على الثاني اخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال وعلى اخراجا على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ثم إن تلك الكيفية هي مقتضى الحال وأما ظاهره فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره فمقتضى بالكسر يقتضي عموم مقتضى (قوله لأن معناه) أي معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أي مقتضى الحال الظاهر فالحال تحته فردان ظاهر وخفي فالظاهر ما كان ثابتا في نفس الأمر والخفي ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم وإذا كان الحال تحته فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال (قوله لأن معناه الخ) أي وليس المراد به مقتضى ظاهر الأمر أي الأمر الظاهر كان حالا وغيره ولا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهين اجتماعهما فيها

إذا كان الداعي هو الأمر الظاهر أى الثابت في الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الكلام على وفق الظاهر أى الثابت في الواقع دون الحال الذى عند المتكلم كالنزول المتكرر كغير المتكرر أو كدلت الكلام فظهر الظاهر وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما إذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر بأن كان الحال غير ثابت في الواقع كإتيان تنزيل غير المتكرر منزلة المتكرر وتأكد الكلام له (أوله غير عكس) أى لغوى وأما العكس المبطى فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله كإتيان صوراً خارج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أى المذ كورة في قول المصنف وكثيرا ما يجوز ذلك كالنزول غير السائل منزلة السائل فأبى السبب الكلام مؤكداً فالنا كيد مقتضى الحال الذى هو السؤال تنزيله لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقة (قوله وكثيرا) نصب على الظرفية أو المصدرية وهما لذات كيد الكثرة أى ويخرج الكلام بخروجها كثيراً وأحياناً كثيراً ولمرأه أن يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثيراً في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون الخارج على مقتضى الظاهر قليلاً أو يقال أنه كثيراً بالنسبة إلى مقابله قليل (٢٠٩) بالنسبة إليه باعتبار أن أنواع خلاف مقتضى الظاهر أكثر من

فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كإتيان صوراً خارج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى السائل ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل)

الحال في الجملة يصدق نوعين مقتضى ظاهره بأن لا يكون ثم تنزيل شئ كغيره ومقتضى باطنه بأن يكون ثم تنزيل حال كغيره فظهر أن مقتضى الحال أعم مطلقاً من مقتضى الظاهر فلو فرض تنزيل غير المتكرر كالمتكرر ومع ذلك ترك التأكيد كدلت يمكن من مقتضى الحال في شئ لأن بعد التنزيل زال اعتبار الظاهر فلا يكون ترك التأكيد من مقتضى الحال أصلاً وهذا يعلم أن مقتضى ظاهر الحال انما يكون مقتضى الحال إن لم يكن ثم تنزيل وأما أن كان ثم تنزيل لم تكن موافقة مقتضى الظاهر مقتضى الحال اذ لا يعرف ذلك التنزيل إلا بإجراء الكلام على مقتضاه فحققت بهذا العموم بالاتفاق بين مقتضى الظاهر والحال كالتقدم وإلى هذا التنزيل أشار بقوله (وكثيرا ما) أى وزماناً كثيراً (يخرج) الكلام (على خلافه) أى بخلاف مقتضى ظاهر الحال (فيجعل غير السائل كالسائل) فيؤيد ذلك الكلام معناه من وجهه ثم إن مقتضى الظاهر قد يكون باعتبار أحد هذه الأساليب وقد يكون باعتبار غيرهما من اعتبارات المعاني من (وكثيرا ما يخرج) الكلام على خلافه (الخ) ش يعنى خلاف الظاهر (فيجعل غير السائل) يعنى خالى الذهن (كالسائل)

مقتضى الظاهر أكثر من أنواع مقتضى الظاهر اذ أنواع الأول تسعة وأنواع الثاني ثلاثة كما يأتي بيانه ويخرج في كلام المصنف بتسديد الراء كاهو الرواية ومصدره الضمير على كنه المناسب لسوء سابقا وسعى اخراج الكلام عليها الخ عدم تشديد الراء ومصدره الانواع هذا وذكر بعضهم أن يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكتابة لأن المنبر اذا أورد في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على أن المتكلم

(٣٧ - شروح التلخيص أول) نزل هذا المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبر فيه الاعتبارات الثلاثة بذلك المقام مثلاً انما يخرج عن التأكد كيد على خلق الذهن بالدلالة الخطائية فإذا أتى إلى المتكرر والمتردد دل على تنزيله منزلة خالى الذهن ضرورة بحسب عرف البلغاء فهو بلاعى ما ينزل الانكار من الالادة الى معناه اذا نزل فيها ويكون ذلك كتابة لأنه لا بد من الذى هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذى لا يناسب بحسب الظاهر مع مرة غير متعاقبة من ارادتها استعمال اللفظ فيه وقصد منه الى ملزومه الذى هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الاصلى وقس على ذلك القاء انفير المسند كوربتاً كقوى الى غير المتكررها لما كان فيه دلالة خطائية على انكار المخاطب ولو وجد الانكار في المخاطب دل ضرورة على تنزيله منزلة المتكرر فهو بلاعى ما ينزله من و ما عر فيها هو أن يكون المخاطب ملابساً من الانكار ويكون ذلك كتابة كما ينبت وهكذا وقيل انهم من قبيل الاستعارة بالكتابة والتحصيل والحق انه لا يقال فيه شئ من ذلك لان جهاز الكتابة انما هو اعتبار المعاني التى يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك اذ لم يستعمل اللفظ فيه لانها معان عرضية (قوله فيجعل غير السائل) أى كخالى الذهن وقوله كاسائل هو المتردد في الحكم الطالب به المتقدم في قول المصنف وان كان متردداً الخ وهو القسم الثانى وتقدم أنه يؤيد كدلة استعانة انما ان المتبادر أن الاتفاق في قوله فيجعل الخ للتفريق على قوله يخرج الكلام وأنه واقع عقبه مع أن جعل المذ كور ليس واقعاً عقب الضمير من محاسب بل اذا نظرنا للتفريق فيجعل المقدم انما هو جعل غير السائل كالسائل أى تنزيله منزلة من يخرج الكلام على خلاف

مقتضى الظاهر بعد ذلك بأن يؤكد والجواب أن الظاهر أن العطف المحرر عن السببية أو أمم القتر بمعنى قوله وكثيرا ما يخرج أى بقصد القتر يخرج ولا شأن بالتزويل بعقب قصد القتر يخرج أو أن قوله فيجعل الخبر تفصيل لما أجله في قوله وكثيرا ما يخرج على أن حال مخاطب بالجملة الخبرية محصورة في العدا بالحكم والخلو منه والسؤال والانتكار له العالم بالتصور معه إخراج الكلام على مقتضى الظاهر لأن مقتضى مقتضاه أن لا مخاطب بما يعمله فخطابه انما يكون بعد تزويله منزلة غير من الثلاثة ويكون الكلام حينئذ يخرج على خلاف مقتضى الظاهر ولكن من الخافي والسائل والمسكر تصور معه الوجهان فإذا نظر في خطابه على حال نفسه القائمة كان القام الخبرية إخراجا على مقتضى الظاهر وان تزل في ذلك منزلة أحد الآخرين دلالة على مقتضى التزويل في الخطاب منزلة العالم كان إخراجا على خلاف مقتضاه فالمحصر إخراج الكلام في اثني عشر قسمًا ثلاثة منها في إخراج الكلام على مقتضى الظاهر وتسهة في إخراجها على خلافه ثلاثة منها في العالم وستة في غيره وإذا ضربت هذه الاني عشر في الاني عشر والتني صارت أربعة وعشرين إذا علمت هذا فقول المصنف فيجعل غير السائل يتناول خالي الذهن والمسكر والعالم إلا أن المقصود إلا أن لا تقديم الملوح لحس الخبر انما يعتبر بالنسبة لخالي وقد يقال هذا لا يتأني التناول لأن قوله اذ اقدم الخ بهذا النسبة لخالي الذهن فلا مرد أن المصنف أهمل بقية الأقسام بقى شئ آخر وهو أن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قد يلتبس بإخراجه على مقتضى الظاهر فلا تظهر الفائدة وذلك لجعل السائل كخالي لأن تزل التأكد كدليل السائل جائز ولا يلحق بالبلاغة فلا يعمله بتزويله منزلة الخالي وأجب بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو توضحه فإن لم توجد قرينة صحت الكلام على كل من الأمرين وكذا بعض صور إخراج الكلام على مقتضى الظاهر قد يلتبس ببعض كافى التأكد كيدع السائل فإنه يلتبس بالتأكد كيدع المسكر (٢١٠) إذا وجوب الاستحسان لا يفهمان من اللفظ وكذا بعض صور إخراجها على

خلافه يلتبس ببعض كافى جعل الخالي بمنزلة السائل فإنه يلتبس بجعله كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها أو الاصم الجلس على كل أفاده يسفلا عن شرح الفوائد (قوله اذ اقدم اليه) طرف لجعل فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور مع

اذ اقدم اليه (أى إلى غير السائل (ما يلوح) أى يشير (له) أى لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أى الخبر يعنى يتطهر اليه يقال استشرف الشيء إذا فرغ رأسه بنظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالاستطلاع من الشمس

استحسانا وانما يخرج الكلام معه كذلك بتزويله كالسائل (اذ اقدم اليه) أى إلى غير السائل (ما يلوح) أى يشير (له) أى يشير (الخبر) وذلك بأن يذكره شئ من شأن صاحب الكلام أو الفطنة التسارع منه إلى فهم جنس الكلام أو نوعه فان تسارع اليه وتردفيه بالفعل خرج عن التزويل والاف) هو بحيث (يستشرفه) اذ اقدمه ما يلوح بالخبر فيستشرفه (له) أى يتطلع له مأخوذه من المستشرف وهو الواقع بالشرف وهو المكان العالى وقوله ينزل غير السائل يقتضى ان الخبر الطلبي من شرطه السؤال وليس كذلك إلا أن

انه قد ينزل منزله لأغراض أخر كالانتماء بشأن الخبر لكونه مستبعدا والتنبيه على غفلة السامع وأجب بأن هذا التقيد يراد بالنظر لما هو شائع في الاستعمال كذا في عبد الحكيم (قوله ما يلوح له بالخبر) أى يحسنه وذلك بأن يذكره كلام بشرى إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنة والذكاة أن يتردى في الخبر ويطلبه من حيث انه قد مر من أقر اذ ذلك الجنس الذى دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا فانه كلام قد علمت مع جنس الخبر وهو أنهم مستحقون للعذاب والشأن أن صاحب الفطنة إذا سمعه تردى عن الخبر وهو على هؤلاء القوم يحكمهم عليهم بالأغراق أو بغيره كالأحراق أو الهدم والتخسف فان كان ذلك الكلام المتقدم بفهم منه شخص الخبر أو جنسه وتردفيه بالفعل خرج عن التزويل (قوله بالخبر) أى يحسن الخبر أى ما يشير إلى جنس الخبر الذى سبذ كقوله يستشرفه (له) أى فيفكر أن يستشرفه لأنه يصير مستشرفا بالفعل والالكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا تنزيل وأورد على المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير قول الشارع يقال استشرف الشيء الخ والمصنف قد عدها باللام ولا يصح جعل اللام تنويع الفعل لأنه يجب تقديم اللام المقوية بالفعل على كافى قوله تعالى ان كنتم لارأى يا معبرون قلت اللام اما زائدة مثلها في قوله تعالى ردف لكم أى ردفكم أو أن الفعل منزل منزلة اللام والفعل المنزل بمنزلة اللام يتعدى باللام أى يقع منه الاستشرف والطلب له وأضحى يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتأى وينظر وبلغت ثم ان الاعتراض مبنى على رجوع ضمير له بالخبر كما قال الشارع ولو جعل ضميره للآخ ومفعول يستشرف محذوف والتقدير يستشرف الخبر لاجل الملوح لم يردش (قوله يعنى ينظر اليه) عبر بمعنى إشارة إلى أن معنى الاستشرف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع أمور ثلاثة ترفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فتردع اثنين منها وأريد به النظر بعد ذلك استعمال النظر هنا في لازمه العرفى وهو التأمل (قوله كالاستطلاع من الشمس)

استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغفرون وقوله وما يرى نفسى ان النفس لا مارة بالسوء وقول بعض العرب  
 ففها وهي لك الغداء \* ان غدا لا بل الحذاء  
 وسأله هذه الطريقة شعبة من السلافة في هادئة وغوص \* روى عن الاسمعي أنه قال كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأجر بأنيان  
 يشا افسيلان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان يا أبا معاذ ما أحدثت فخيرهم او يشدهما ويكتبان عنه متواترين له حتى يأتي وقت الزوال  
 ثم يصرفان فيأبانه وموافقا لما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغت كما قالوا بلغنا ذلك كثرت فيها من الغريب قال  
 فم ابن قتيبة فيأبانه بالمرغيب فأحدث أن أورد عليه ما لا يعرف قالوا فأنشدناها يا أبا معاذ فأنشدها  
 بكرة اصاحي قبل المهيبر \* ان ذلك الناح في التكمير

اي من شعاعها أي كاللثني لشعاعها (قوله استشراف الطالب المتردد) أي استشرافا كما استشراف الطالب المتردد وأق المصنف بذلك  
 إشارة إلى أن غير السائل المثل منزهة السائل ليس عنده تردد ولا طلب بالفعل والالكان يخرج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر  
 بل المراد منه حيث الكلام الذي أتى اليه بظنة التردد والطلب (قوله أي لا تدعى) إشارة بذلك إلى أن المراد بالنهي عن الخطاب في شأنهم  
 النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل اطلاق العام واردة الخاص فهو مجاز مرسل (٣١١) أو من اطلاق المزموم واردة الالزام

لأنه يلزم من النهي عن العام  
 النهي عن الخاص على  
 طريق الكناية أو الجواز  
 المرسل (قوله في شأن قومك)

(استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) أي لا تدعى في شأن قومك واستدفاع  
 العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام بلوح بالخبر ولو جازما ويشعر بأنهم قد حق عليهم العذاب فصار المقام  
 مقام أن يتردد في الخطاب في أنهم هل صاروا محكوم عليهم بالاغراق أم لا فيقول (انهم مغفرون) مؤكداً  
 محكوم عليهم بالاغراق

يشير إلى أن في الآية حذف  
 مضاف أي لا تخاطبني في  
 شأن الذين ظلموا وقوله في  
 شأن قومك من ظرفية  
 المتعلقة في المتعلق أو في  
 معنى البناء وشأنهم هو دفع  
 العذاب عنهم فقوله  
 واستدفاع الخ تقسموها  
 قبله والنهي والتأنيذان  
 (قوله بشفاعتك) أي

استشراف المتردد الطالب والاستشراف إلى الشيء أن ينظر إليه الانسان واقعاً أو ساعياً كقوله على  
 عينه كاللثني لشعاع الشمس وذلك (نحو قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا) والخطاب نحو أي  
 لا تكلمني بأني في شأن قومك ولا تشفع في دفع العذاب عنهم وقد تقدم قوله أيضاً واصنع الفاك  
 بأعناقنا فكان المقام مقام التردد في أن القوم هل حكم عليهم بالاغراق أم لا فيقول (انهم مغفرون) بأن  
 والجهة الاسمية وقد علم من قولنا فكان المقام مقام التردد أن المراد بقوله يستشراف

لا تدعى دعاء صوراً بشفاعتك  
 فهو تصوير للنهي عنه (قوله

يراد بالسؤال السؤال المعنوي الملازم في المعنى للتردد والذي يلوح بالخبر هو كقوله تعالى ولا تخاطبني  
 في الذين ظلموا فإنه يلوح بأهلا كههم وفي عبارته تسامحاً أنه يلوح بأعم من الخبر وحاصله أنه لم يحصل  
 التسامح بقوله تعالى ولا تخاطبني صار الخطاب بقوله انهم مغفرون طلبياً كذا فأن قلت التواضع هو  
 تقديم ما يدل على الشيء والالتباه صلات الله وسلامه عليهم لا يترددون في خبر الله تعالى المذلول عليه  
 بالتواضع قلت أجيبت عنه بأن التسليم ليس دليل لا ولا بد بل يفهم أنه قد يكون المراد ذلك وقبه بعد

فهذا) أي قوله ولا تخاطبني الخ واعلم أن قوله ولا تخاطبني الخ يشير إلى جنس الخبر وأنه عذاب وأما قوله واصنع الفاك الخ فإنه يشير إلى  
 خصوصية أنه الفرق فقوله الشارح بلوح بالخبر أي يشير إلى جنسه وهو كونهم محكوم عليهم بالعذاب وقوله ويشعر الخ عطف على  
 على معلول وليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا انشراح بخصوص الخبر زعم يشعر به مع ضخمة قوله قبل واصنع الفاك لكن المصنف  
 والشارح لم ينظر لذلك أصلاً وقوله فصار المقام أي بسبب الملوخ إلى جنس الخبر مقام أن يتردد أي صار مظنة التردد والطلب وان لم يتردد  
 المخاطب ولم يطلب بالفعل وذلك لأنه تكاد نفس الذي إذا قدم لها ما يشير إلى جنس الخبر أن ترد في شخص الخبر وتطلبه من حيث أنها  
 تعلم أن الجنس لا يوجب جدالاً في فرد من أفرادها فتكون ناظر إلى الله بخصوصه كأنه مترددة كقوله السائل وعما ذكرنا دفع ما قال أن سبق  
 الملوخ إلى جنس الخبر فاستشرافه يقتضي تأكيده لا تأكيداً للخبر المحصوص كذا في ريشة العدوى وقرر بعضهم كلام الشارح  
 بوجه آخر وحاصله أن قوله فهذا كلام أي قوله لا تخاطبني في الذين ظلموا مع ضخمة قوله واصنع الفاك وقوله بلوح بالخبر أي يشعنه  
 وجنسه وقوله قد حق عليهم العذاب الا في الفرق وقوله هل صاروا محكوم عليهم بالاغراق أي كيشعر بالملوح أو المحكوم عليهم عليهم  
 غيره (قوله في أنهم الخ) أي في جواب أنهم الخ (قوله محكوم عليهم) أي مقدراً عليهم الفرق وقوله لا أي أو القدر عليهم غير من  
 أنواع العذاب وليس المراد أنهم مغفرون بالفعل لأن اغراقهم متأخر ولم يكن حاصل وقت خطاب بلوح ونهيه عن الدعاء والشفاعة عنهم

حتى فرغ منها فقال له خلف أو قلت يا أبا معاذ مكان ان ذاك النجاشي بكره النجاشي كان أحسن فقال بشارا عما فيها أعرابية وحشبة فقلت ان ذاك النجاشي كما يقول الاعراب السدويون وولدت بكره النجاشي كان هذام كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة قال فقام خلف فقبل بين عينيه فويل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحض من أي عروين العلاد وهم من نخوة هذا الفتن الالاطف المعنى في ذلك وخفاته \* وكذلك ينزل غير المنكر منزلة المنكر ان اظهر عليه شيء من أمارات الانكار كقوله

(قوله وبعجل غير المنكر) أي خالي الذهن والسائل وان العالم كان المثال من تنزل العالم منزلة المنكر فان قلت أي ثمرة لتنزل بل السائل منزلة المنكر مع انه مؤكده من (٢١٣) غير تنزل بل قلت فائدة التنزيل زيادة التاكيد فان السائل يؤتى في الكلام اللطفي اليه

بنا كيد واحد والمنكر يؤتى في الكلام اللطفي اليه بأكثر وهو هذا أحسن مما أجاب به بعضهم من أن فائدة التنزيل صد بروة التأ كيدوا جابعد أن كان مستحسنا لان هذا امر خفي لا اطلاع عليه (قوله كالمنكر) أي فاني اليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب بنا كيد قوى أو ضيف على حسب ما يقتضيه الحال الذي راعاه التشكك (قوله ان ذالاح الخ) أي أو كان الحكيم بعيدا عن الخطاب سبي القلق بالتشكك أو يعرف منه انه لا يقبله (قوله نحو جاهشقيق) أي نحو قول جمل بفتح الحاء المهملة (١) وسكون الجيم ابن فضال بفتح النون وبالأضاد المهملة اسم أمه وجعل لقبه وأمه أحد ابن عمرو بن عبد القيس بن معين فهو غير جليل بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم خلا فلما ذكره عبد الحكيم فان ذلك اسمه المعربة وأمه هالة بنت وهيب وبعد البيت المذكور

لأن هذا تلويح قوى يقارب الصراحة ولا يحسن الجواب بان التردد في ان ذلك عمليدي نزوله في قول أولانا لاننا احدثنا خبرا جلا كهم فخرا لله لا يخلف وعيدا كان أم غيره على رأي جمهور أهل السنة ومن عني عنه من العصة لم يدخل في عموم الوعيد ولا يحسن الجواب بأنه يجوز أنهم يسلون كذلك أيضا فنعين ان يقال ولا تخاطبني دل على مطلق الاهلاك فحصل التردد في كفته من أغراق وغيره بخلاف الخطاب طليبا ومن ذلك وما أرى نفسي ان النقش لامارة بالسوم وقول الشاعر

ففتنها وهي لى الفساد \* ان غناه الابل الحسدا

ومنه بنت بشار بكر اصاحي قبل المهجر \* ان ذاك النجاشي في التبكير وقد قاله خلف الاجر ولولت \* بكرا فالنجاشي في التبكير \* نزع البسه وذلك بمحض من أبي عروين العلاد ص (وغير المنكر كالمنكر اذا لا عليه شيء من أمارات الانكار) ش يعني أن فعل ما جرت العادة أنما يصدر مع الانكار ينزل منزلة الانكار كقوله

جاء

عليه وسلم خلا فلما ذكره عبد الحكيم فان ذلك اسمه المعربة وأمه هالة بنت وهيب وبعد البيت المذكور  
هل أحدث الدهر لنا تكتية \* أم هل رقت أم شقيق سلاح

والشاعر المذكور أحد أولادهم شقيق الذي جاء بهار بنهم وقوله هل أحدث الدهر لنا تكتية أي بحيث اننا بعنا أسلمتنا نحن ان شقيقا يأتي للحرب عارضا رحمه وقوله أم هل رقت أم شقيق سلاح أي سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لا يطاع شيئا لئلا يقرأ أنه أم شقيق عليه من الرقية (قوله جاهشقيق) أي الحرب (قوله اسم رجل) أي وليس المراد به شقيق النعمان الذي هو نوع من أنواع الرايين وقوله على العرض أي على عرض الرخ بأن جعله وهو راكب على نخذه بحيث يكون عرض الرخ في جهة العدو ولا يشك أن الوضع على هذه الهيئة

(١) وسكون الجيم يؤخذ من القاموس فتحها وان سا كتم لا يحل عم النبي صلى الله عليه وسلم كسبه صحيحه

جاشعيق عارض راحه \* ان بنى عك فهم راح

فان يجيشه كذا مذ لا يشجاعته قد وضع ربحه عرضا دلائل على اعجاب شديده منه واعتقاده لا يقوم اليه من بنى عمه احد كلهم كلهم عزل ليس مع احد منهم ربح

علامة على انكار وجود السلاح معهم وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سناحه جهة الاعداء فهو علامة على التصدي للعادية الناس ذلك من الاعتراف بوجود السلاح معهم (قوله فهو لا يشكر الخ) أى بل هو عالم بذلك لكنهم متلبسين بالحرب فيهم من تنزىل العالم منزلة المنكر لان تنزىل الخاطئ منزلة المنكر كما قال بعضهم اذ ليس من شأن العاقل أن لا يعلم بوجود السلاح مع أعدائه حال القتال مع شويع ذلك في العرب ولا ان المناسب لسياق الكلام للتوبيخ به من تنزىل العالم منزلة المنكر (قوله لكن يجيشه) أى للحرب (قوله من غير التفات) أى لى عه وقوله وتبؤاى ومن غير تبؤاى لهم (قوله أمارته أنه يتقدم) أى علامة على اعتقاده انه لا ربح فيهم لانه على عادة من ليس معهما الحرب ان قلت يجوز أن يكون (٢١٣) شقيق فعيل ذلك باعتقاده انه

ليس فيهم من يقاومه وان علم أن فيهم رماحا وحينئذ فلا يكون ذلك الفعل الواقع منه علامة

فهو لا يشكر ان بنى عه رماحا لكن يجيشه واضع الرمح على العرض من غير التفات وتبؤاى أمارته يعتد أن لا ربح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عك فهم راح)

على الاعتقاد المذكور حتى ينزل منزلة المنكر فأتى حيث علم أن فيهم رماحا فلا ينبغي له أن يفعل ذلك الفعل الحاصل منه ولو علم أنه ليس في أعدائه من يقاومه لان شأن العاقل أن لا يأمن اذاعلم بوجود السلاح لاحتمال الضرر واذا كان كذلك كان فعله

(جاشعيق عارض راحه \* ان بنى عك فهم راح) فان سمي شقيق لما جاد وقد وضع ربحه على عرض أى جانب يقال عرض السيف على نغديه وعرض العود على الاناء اذا وضع كل منهما فيماني كعلى جانب ولم يجى على هيئة المتبؤاى لجرح الفراق أو الدفاع مع الفراق لوقوعه من بنى عه لان جنبه وقفة فائدة وضع بنيت في زعم الشاعر يقتضى له هيئة الدفاع مع الفراق لاهيئة من لا يسالك بأعدائه من بنى عه حتى يضع ربحه على تلك الهيئة فنزل منزلة من أنكر ان في أعدائه من بنى عه وما جاع ربح على ان تكون في معنى عند أو جمع راح ولما نزل منزلة المنكر لاتباعه بما يناسب الانكار باعتبار جنبه وضعه وهو عرض ربحه موطب على وجه التاكيد بقوله ان بنى عك فهم راح وهو لا يشكر ان بنى عه رماحا وفى الكلام التفات من التوبة الى الخطأ لان شقيق اسم ظاهر علم وهو من قبل الغيبة والكاف بنى عك خطاب ثمان قال ذلك في حضرة شقيق وفيه التفات من خطابه الى الغيبة التى في الاسم الظاهر

جاء شقيق عارض راحه \* ان بنى عك فهم راح

يعنى بقوله عارضاً ظهراً أو حاملاً عرضاً على كنهه من قوله عليه الصلاة والسلام ولو أن تعرضوا عليه عودا يعنى ان هذه طائفة من بدعي الشجاعة وأن خصمه ليس عندهما يقابل ربحه وأنه غير ملتفت له وقوله فيهم رماح الذى ذكر وانه جميع ربح ولوقيل انه مصدر استعاره من ربح الدابة برحله كان الذى بقره فيهم من الجمع قلت وفيما قاله المصنف تفسر لان هذا الخبر ليس فيه الامور

الذى لا سلاح له وأما الاخر بالعين المجبة والراء المهمة فهو الذى بقلته ومن ذلك قوله في الحديث يحشر الناس يوم القيامة غرلا (قوله وخوطب خطاب التفات) أى خطابه ملتفت من التوبة الى الخطأ لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وفيه التفات آخر على مذهب السكاكي من الخطاب الى الغيبة في قوله جاشعيق ان كان شقيق حاضر اذ وقع هذا الكلام اذ مقتضى الظاهر ان يقول بحث ان قلت الالتفات لا بد فيه من الارتباط بعن التعبير بنى عه وعطف ولا ارتباط هاتين الجملتين وحينئذ فلا التفات أصلاً أجيوب بأن جهة ان بنى عك معموله لتحذوف معطوف على الجملة الاولى والتقدير نقلت ان بنى عك الخ وقد قال لاحاجة لتقدير القول لانه قد يعمل الشخص بذكر أو صاف حاضر احتياطاً لا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط بما ذكره الاوصاف (قوله فيهم رماح) بسكون الحاء لانه من السربيع الموقوف الضرب وعرضه مطوية كالضرب ومكشوفة كالعرض مطوية مكشوفة والضمرب مطوى موقوف والراح جمع ربح فنى معنى عند ويحتمل اجمع راح وأن في باقية على حاله لكن المناسب لقول الشاعر أمارته أنه يعتد أنه لا ربح فيهم الاحتمال الاول

(قوله مؤكدا) حال من خطاب ولم يقبل واجبة الجلالة المستعرفة من أنتم انتم كنون مؤكدة عند قصد التأكد فيها ولم يفتق هذا ذلك (قوله وفي البيت) أي في بجزءه وقوله تمك أي من الشاعر بشقيق واستمرز به وذلك لأن مثل هذه العبارة أعني قوله ان بني علي الخ اعتاقا لم يستمرز به لكونه لا قدرته على الحرب بل عند سماعه به بخاف ولا يقدر على جل الرماح ولا غيرهما أن لأنه لم يسمع وضعفه واعترض على الشارح بأن التكم بشقيق يقتضي أنه لا يعترف بأن فهم رماحنا في التزويل المذكور وأذا عرف بذلك لم يصح التكم به لا فادنه قيام الضعف بنوعه واجب بأن التكم بالنظر للواقع من الاعتراف بأن فهم رماحوا بالنظر للتزويل المذكور وايضا على أن ذلك التكم من باب التكنية حيث (٣١٤) أطلق المازوم وأريد اللازم وبیان ذلك أنه وان علم أن فهم رماحا لا الآن وضعه الرمح على عرضة أمارته على

الانكار لما فيه من الجبن بزعم الشاعر ولم يزم ذلك التكم به (قوله كأنه يرميه) أي كأن الشاعر ينسبه وكان للتقصير أي لأنه ومن في قوله من الضعف بمعنى الباه (قوله والجبن) عطف بفسر (قوله بحيث الخ) بدل اشتغال بمحاولة (قوله لما التفت) أي انصرف وقوله لفت بكسر الهمزة الجانب ونصبه بزع غلطاض والكفاح المقاتلة والمحاربة أي لما انصرف الى جهة القتال أي لما ذهب اليه (قوله على طريقه) متعلق بمحذوف صفة للتكم أي في البيت تمك أن على طريقه قوله أي على طريقه

(و) يجعل المنكر

فيكون في الكلام التفتان وفي البيت التكم بشقيق وأنه لو علم رماحا في بني عمه يكن الا بعدد التهم للفرار عند التزاول والتبري من أمارات الشجعان وأمارات قتلة المبالاة بالكفاح في مجامع الرجال وبجمل أن يكون المعنى أنه لو علم أن في بني عمه رماحا ما قويت يده على جل الرماح لجبنه وضعفه ولكن المناسب حينئذ شقيق ريمه لأن المراد أنه لا يناسبه استحباب الرمح أصلا كالرأفة ويجعل أنه عبر بوضع الرمح على استحبابه وهذا التكم في شقيق جار على طريقه قوله

فقلت لهرز لما التقينا \* تنكب لا يطرلك الزحام

يرميه بالضعف وقلة الفائدة وعدم حضوره مجامع الحروب بحيث يتخفى عليه أن يداس أي يوطأ بالأقدام ويقطري أي ينفذ في قتله عند الزحام فالتأكيذ الذي كان الأصل فيه عرفان يدل على الانكار حيث استعمل في غير المنكر ينتقل منه الى تنز به منزلة المنكر كالانتقال من المازوم الى اللازم وذلك قبل أن الدلالة هنا من باب التكنية التي هي أن يستعمل المازوم لينتقل منه الى اللازم ولما كان وضع الرمح عرضا لئلا يجعل أمارته على الانكار من جهة كون شقيق مرميا بالجبن في زعم الشاعر كان ريمه لطيفة هذا التزويل اظهار التكم والاستهزاء كاذرنا نحن بذلك الكلام وبلغ فيه المرام ولولا ريمه بالجبن كان وضع الرمح كذلك أمارته على قلة المبالاة بالدالة على الشجاعة تأمله (و) يجعل (المنكر)

واحد في أن لنا أن انكار جار أن يكون طلبيا ويكون من القسم السابق ويكون هذا التأكيد الواحدي استحسانا لا واجبا ص (و) والمنكر

التكم في قوله أي قول أبي ثمانية البراء عزاب الانصاري (قوله لهرز) هو اسم رجل من بني ضبة وهو في الأصل الذي يجعل كعب الناس في حمايته وحفظه (قوله لما التقينا) أي في حال المحاربة (قوله تنكب) مقفولة بمحذوف تقديره تنكب القتال مثلا أي تجنبه ونزع وانصرف عنه ولا تنف في هذا المثل (قوله لا يطرلك الزحام) يجرى قطري جواب الامر والتقطيل للالقاء على الارض على البطن أو على أحد الجانبين والمراد هنا الالقاء عليها على أي حاله والزحام مصدر بمعنى المزاوجة أي مزاحمة الجيش بحيله عند القتال (قوله يرميه) أي ينسبه الشاعر الى عدم مباشرة الشدائد (قوله ولم يدفع الى مضائق الجاهل) جمع مجمع بمعنى محل الاجتماع أي ولم يدفع الى المضائق الضيقة التي يجمع فيها الناس كواضع الحروب وهذا لازم لمحاولة (قوله أن يدس) بتدبيل السين من غير ألف مأخوذ من الدس وهو الاخفاء تحت التراب وفي بعض النسخ أن يداس بالالف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشيء تحت الأقدام وهذه النسخة أنسب بقوله بالقوائم (قوله لفته غناؤه) بفتح الفين المجهلة أي نفقه (قوله بنائه) (١) بفتح الواو الموحدة أي بنيتهم وذاته وفي بعض النسخ بنائه (قوله ويجعل المنكر) أي ينزل وكذلك الطالب التردد

(١) بفتح الواو الموحدة هكذا في الأصل والتي في كتب اللغة كسر الهمزة فقط وهو المعروف كتبه مصححه



مزية غير المنكر إذا كان معه ما نأمله ارتدع عن الانتكار كما يقال المنكر الاسلام الاسلام حق

(قوله كغير المنكر) هو وان صدق بخالي الذهن والعالم بالحكم والمتدرفسه إلا أن المراد خصوص الأول فإذا نزل المنكر أو المتدرفس منزلة أتى الخبر به ما عرفت كدول لا يدخل فيه المتدرفس الطالب إلا نزع المنكر مثله لأن كلامه ما يليق إليه الخبر وهو كذا وجهه على معنى جعل المنكر كالطالب فيستحسن التأكيده فقط بعد أن كان واجبا في غاية البعد إذا وجب وعدمه أمر حتى لا اطلاع عليه الآن يقال تظهر غرر التنزيل بالنسبة لقلنا التأكيده بعد أن كان كثيرا ولا يدخل أيضا العالم بالحكم إلا نزع المنكر مزية العالم في القاء الخبر إليه لأن تنزيله مزية العالم يقتضي عدم خطابه (قوله أن تأمله) أي تأمل فيه لأن التأمل النظر في الشيء (قوله أي من الدلائل) أي ولو واحد منها (قوله والشواهد) تفسير لما قبله وكأن نكتة التفسير الإشارة إلى (٣١٥) أن المراد بالدلائل ما يشتمل القرائن ونحوها

وليس المراد به ما خصوص الأدلة الاصطلاحية فإنها تخص بغير القرائن فتأمل (قوله أن تأمل المنكر ذلك)

(الشيء) أي أن تفكر المنكر في ذلك الشيء وفي كلامه إشارة إلى أن الصلة في كلام المصنف صحت على غير من جهة وإنما يبرز المصنف الضمير بما على المذهب الكوفي لتطور أن التأمل إنما يكون من المنكر لأن الدلائل (قوله ارتدع) أي أجمع عن انكاره وابتعد إلى مرتبة المتدرفس وإلى مرتبة أن يكون معولاه (أي متصوره) وهذا بالنظر للأدلة العقلية وقوله شاهد أعنده أي بالحس

كغير المنكر إذا كان معه أي مع المنكر (ما نأمله) أي شيء من الدلائل والشواهد أن تأمل المنكر ذلك الشيء (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه مع أنه يكون معولاه ما شاهد أعنده كالقول المنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيده لأن مع ذلك المنكر

ويجوز مجرأ المتدرفس الطالب (كغير المنكر) وهو انطالي الذهن ولا يدخل فيه الطالب إلا ما على نقول لا يجعل كالمطالب فلا بد من الكلام بل الطالب أيضا ينزل منزلة انطالي فلا بد من كونه على معنى جعل المنكر كالطالب فيستحسن التأكيده ولا يجب في غاية البعد إذا وجب وعدمه أمر حتى ليس مما يكتفى عنه بعوارض اللفظ وقد تقدم أن التنزيل دلالة من باب الكناية فافهم وانما نزل المنكر كغيره (إذا كان معه) أي مع المنكر (ما) أي دلائل وشواهد (أن تأمله) أي أن تفكر في تلك الدلائل معه (ارتدع) أي أجمع عن انكاره والمراد بوجود الدلائل معه متصورها وشهودها بالحس الظاهر أو الباطن لا وجودها في نفس الأمر ولو غاب عن علمه لأن ذلك لا يكفي في التنزيل على ما سطره وما وافقه على الدلائل كإقراره بالاعلى العقل كإقبال والا كان المناسب أن يقول أن تأمله به وإن أراد القائل بالعقل الدلائل المعقولة عادل شواهد وأيضا الغرض من هذا التنزيل بيان وضوح تلك الدلائل وقيامها بغيرها وإن وجودها معها كالعدم لا يقوم بها الاعتدال وأصاحبه ومجرد وجود العقل لا يكفي في الغرض حتى يتضح الدلائل فوجب الحمل على ما ذكره وذلك كقولك الجاحد حقيقة الاسلام دين الاسلام حق إجماعا إلى أن وجوده قد تنهات الأدلة المزيلة له في الموضوع والظهور على أن الجاحد معها كالعدم فلا يلتفت إلى مقتضاه وفي ذلك من توهين جهة الخصم ما لا يخفى وذلك من لطائف هذا التنزيل

كغير المنكر (الخ) أي أشارنا إلى أن هذا الذي أنكره واضح الأدلة لا يحتاج إلى تأكيده كقوله تعالى لا ريب فيه وفي المثال نظر لأن هذا في وسنفرده بالكلام بل ينبغي أن يعتدل بقول الإنسان الاسلام

وهذا بالنظر للأدلة الحسية ثم ان تفسير المصنف بالعلومية والمحسوسة وتفسيره بالموصولة بالدليل بصير المعنى عليه إذا كان عالما بالدليل الذي إذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه أشكال وحاصله أن الإنسان متى علم بالدليل علم الدليل وحينئذ لا يتوقف الارتداع على التأمل وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالدليل الدليل المنطقي وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر حتى يبرأ من كبر المراد به الأصول وهو ما يمكن التوصل به بتضييق النظر فيه إلى المطلوب خبري والمراد بالتأمل فيه أن يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح من أوجه الدليل توجهه إلى الارتداع (قوله كما تقول) ما صدر به أي كقولك أي كالتنزيل الذي في قولك في الكلام حذف لأن المقصود التمثيل للتنزيل المذكور في المتن وقوله الاسلام حق مقول القول (قوله من غير تأكيده) أعترض بأن اسمية الجملة تنفي التأكيده وأجب بأننا إنما نفيد ما إذا اعتبر نحو بلها عن الفعلية لأن سماعه كدبها على إعادة الشات والروا وهي اعتدال على ذلك في مقام اعتبره التحويل المذكور أو أنها إنما تنفيدها إذا انقضت غيرها من المؤكدات والاحسن في الجواب أن يقال مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها بما يصح أن يقصد بها التأكيده عند مناسبة المقام فليست للتأكيده مطلقا إذا اعتبرتموه كذا هذا ما ارتضا الصوفى في شرح الفوائد ورد الجواب الأول من أطوار ابن المذكورين بأنه يجوز عن التحقيق لأن كلامه مقدمتي دليله متنوع وبعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الروا دون التأكيده فلا يلزم إعادة التأكيده في مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المصنف اه وقد

وعليه قوله تعالى في حق القرآن لارب فيه ومما تفرع على هذين الاعتبارين قوة تعالى ثم انكم بعد ذلك لتيتون ثم انكم يوم القيامة تبعثون ؟ كدائبات الموت تأكدين وان كان عملا ينكر لتزيل الخطابين من مقتضى من بالغ في انكار الموت لتأديهم في القفلة والاعراض عن العمل لما بعده ولهذا قيل ميتون دون تموتون كاسياف الفرق بينهما واو كدائبات البعث تأكيدا واحدا وان كان ما ينكر لانهما كانت أدلته ظاهرة كان جدرا بان لا ينكر بل إما أن يعترف به أو يتعدى فيه فنزل الخطابيون منزلة المتردين فيه تنبيه لهم على ظهور أدلته وحشائي الظرفين اولها جاء تبعثون على الاصل

أسلفنا عن عبد الحكيم انه لا يشترط في كون الجملة اسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية ورد الجواب الثاني أيضا بما افقته لتصرع الايضاح بأن في قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لتيتون تأكدين ولتزيلهم الكلام الطلي بان زيدا قائم وأنه مؤكدا كيدا واحدا ولتصرع الفاضل الهري وغيره بأن في قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيدا واحدا (قوله دلائل دالة على حققة الاسلام) أي كما هي القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبي فيما جاء به (قوله وقيل الخ) هذا وجه ثان في معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان في معنى ما فالحاصل أن في معه (٣١٦) وجهين وفي ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده) أي في نفس الامر وقوله لا يكتفي

في الارتداد الاول ان يقول لا يكتفي في التسبيل لان الارتداد مرتب على التأمل لا على مجرد الوجود ويمكن تصليح عبارته بأن يقال مراده أن مجرد الوجود لا يكتفي في الارتداد بل لا بد فيه من التأمل والتأمل انما يكون في معلوم فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له وقدير عند النظر بعد تصليحه بما قلنا بأن مراد المستنفذ فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ولا شك أن مجرد الوجود

دلائل دالة على حققة الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا في نفس الامر وفيه نظران مجرد وجوده لا يكتفي في الارتداد ما لم يكن حاصل اعنده وقيل معنى ما أن تأمله شيء من العقل وفيه نظران المناسبين ثلثان يقال ما أن تأمله لا نه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لارب فيه) ظاهر هذا الكلام انه مثال جعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد كذلك

وقوله (نحو لارب فيه) تنطير لتزيل الشيء منزلة عدمه فيبقى كائزلة الانكار منزلة عدمه فيبقى مقتضاه وهو التأكد وانما قلنا تنطير لا تغيب لوجهين أحدهما أن ظاهره بدون التزيل للرب منزلة عدمه فيبقى لا يصح وقوع الرب من الكفرة وانما يكون مثالا لان كان الخطاب منكر لارب حق بل ينكره كما مثل به في الايضاح ثم قال وعليه قوله تعالى لارب فيه وعلى هذين الاعتبارين قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لتيتون تأكدا كدين وان لا ينكره أحد لتتزيل الخطابين لتأديهم في القفلة تنزيل من ينكر الموت أو كدائبات البعث تأكيدا واحدا وان كان أكثر لانهما كانت أدلته ظاهرة كان جدرا بان لا ينكر ويتعدى فيه فنزل الخطابيون منزلة المتردين فيه حالهم على النظر في أدلته الواضحة (وتبسيه) اعلم أن أقسام هذا الفصل متعددة وقد حاول الكاشي والخطبي في شرح المفتاح تعدادها فذكرها على وجه قاصر وهما أناذ كراهي القصر بر إن شاء الله تعالى فأقول الخطاب لما علم بالفائدة الخبير ولازمه لهما أو حال منتهما أو طالب لهما ومنكر لهما أوعا بالفائدة

في نفس الامر كاف في ذلك فنقول المعترض والتأمل انما يكون في معلوم مسلم في التأمل بالفعل لكن ليس الكلام فيه فلا يرد هذا الاعتراض على هذا التقليل والحاصل انه على كلام الشارح لا يفي التزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا التقليل يكتفي فيه بوجوده في نفس الامر وان لم تكن معلومة (قوله لان المناسب حينئذ) أي حين انفسر ما شيء من العقل لا بالادة كما هو القول الأول وفيه قول لان المناسب اشارة الى صحة هذا التقليل بالحل على الحذف والايصال والاصل تأمل به بخذف الباء ووصل الضمير بالفعل أو يقال مراده بالعقل الادلة العقلية وحينئذ يرجع لما قاله الشارح أو لا تأمل (قوله ظاهر هذا الكلام انه مثال الخ) أي لا تنطير ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام أن المتبادر من ذكره ذلك بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو انه مثال لها (قوله وترك التأكيد كذلك) أي ذلك الجملة وكان مقتضى الظاهر أن يقال انه لارب فيه واعتراض بأننا لانسلم أن لارب فيه حال عن التأكد لان لا يلقى الجنس لتأكيدا وذلك اسمية الجملة كما صرح حواينك وأجيب بأن لا النافية لتأكيدا محكوما عليه لانها تنفي استغراق النبي وهو واجع للحكم عليه بمعنى انه لا يخرج شيء من أفرادها وليس الكلام فيه ان كلانا في تأكيد الحكم وهي لا تنفي ذلك وبأن اسمية الجملة ليست لتأكيدا مطعنا بل اذا اعتبرت مؤكدا بأن قصدنا تأكيدا لم يتحقق ذلك هنا أو أن تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فان كان هناك مؤكدا آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدان والا فلا

(قوله وبانه) أي بان كونهما لاجل النكر كغير النكر وحاصله أن جعلهما اللذان يحتاجان إلى الرب فيه بمعنى ليس القرآن عظم القرب والذين أنى ربان فيه وهذا مطابق للواقع وبكره كثير من المخاطبين فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد فقال انه لا رب فيه لكن زلزالناكره بمنزلة عدمه لما معهم من الدلائل والامارات التي توأما لها امرتدوعا عن الاسكار فقلت اني لهم الكلام بمجرد ادعاء التأكد او اعاحتاج جعلهما لاجل النكر كغير المسكر كما دل بالواقيضا اليه تعالى ظاهره ان في الرب أى يقع فيه من أحدكم يكن مطابقا لواقع لكثرة الرئبان فيه فلا يكون من جعل المسكر كغير المسكر لان الحكم الذي يحصل به الاسكار لا انكار يجب أن يكون مطابقا للواقع عليه أمارات ودلائل توأما لها المسكر ارتدوعا عن انكاره وهذا الحكم أعني في الرب على سبيل الاستغراق الذي هو معنى لا رب فيه لا يرى على ظاهره وليس كذلك (٣١٧) لثبوت الرب في الواقع (قوله ليس القرآن

مطلق السامع بدليل أن المقصود من الآية تعميم الكفار باعتبار انكارهم لهذا الحكم وليس المراد مخاطب من يلقى إليه الكلام خاصة وإذا كان المراد مخاطب مطلق السامعين كان شاملاً للكفار والكثيرين السامعين المنكرين لهذا الحكم الكفار (قوله لكن نزل انكارهم الخ) أي فلذلك أتى الخبر غير مؤكد وكان المناسب لاصل الحديث أن تنزل النكرية غيرةً عن أن يقول لكن نزل المنكر منزلةً غير المنكر وإن كان يلزم من تنزيل انكارهم منزلةً لعدم تنزيل المنكر كغيره (قوله لمامعهم الخ) وهو أنه كلام مهيمن أتى به من دل على ثبوت الجهرات الباهرة فإن قلت تعميمهم بما ذكر يقتضي أن مامعهم عبارة عن الدليل المصطلح عليه عند المناطقة وهو مخالف مامع من أن المراد به الاصولي قلت المراد أن هذا دليل وكون من أتى به صادقا مصادقا بالجهرات دليل آخر مستقل على

هذا كله اعتبارات الأثبت ونفس عليها اعتبارات التي كقولك ليس زيداً أو ما زيد منطلقاً وبمطلق وواقع ليس زيداً أو ما زيد منطلقاً وبمطلق

كأنه من عند الله وليس المجموع دليل واحد حتى ردما ذكر (قوله والاحسن أن يقال الخ) اعلم أن حاصل الأول أن المنق ليس نفس الرب بل كون الذات محللاً للرب ومطلقة له خطاباً المنكرى ذلك وحاصل الثاني أن المنق نفس الرب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة وكان هذا أحسن لو بين الأول (٣١٨) أنه له مثلاً لا بد فيه من التأويل الذي قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف

والاحسن أن يقال أنه نظير لتزبل وجود الشيء منزلة عدمه مناهة على وجود ما زبل فإنه نزول المرتابين منزلة عدمه تعويلاً على وجود ما زبل حتى هو نفس الرب على سبيل الاستغراق كما نزل الأثبات منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيده (وهكذا) أي مثل اعتبارات الأثبت (اعتبارات التي)

ففيه لا تأكيده نفسه لأن مناهة لا مع اسمها شدتاً كيد التي وقديحاً بعين وهذا ما نال الذي فيه تحقق غيوم المنق لتأكيده وقوعه نفس التي ويؤيده ما قيل أن لا رب فيه بمنزلة التأكيده المنقضي ذلك الكتاب فكانه قبل ذلك الكتاب ذلك الكتاب وعليه يكون تأكيده السابق كسائر التأكيده المنقضي فيقبل فيه التأكيده كما قبله بالوجه الذي تركه عاقبة له لأن المراد بكلمة في كونه ليس محلاً للرب لظهور أمره وهذه معنى لا رب فيه ولكن قد يقال في هذا أن الكلام في في محلبة الرب يتضمن تأكيده في الرب أيضاً لطلب التي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولا انكار لهم اللهم إلا أن راعى حال السامع من الشكوة ولهذا كله كان للاحسن جعله نظيراً للتشكيلا (وهكذا) أي مثل اعتبارات الأثبت (اعتبارات التي) فيقال في خالي ذهن في التي ما زيد قائم بلا تأكيده وهو لا ابتدائي وفي المتعدد الطالب

لهما أو عالم الفائدة خال من اللازم أو عالم الفائدة طالب باللازم أو عالم الفائدة مشترك باللازم وأخيراً من اللازم طالب الفائدة أو خال من اللازم مشترك الفائدة أو طالب الفائدة مشترك باللازم فهذه تسعة ثم نأخذ العاشر طالب منها في التسعة كذلك صارت ثمانية عشر ثم نأخذ طالبها لهما في تسعة كذلك صارت سبعة عشر ثم نأخذ مشترك لهما كذلك ثم العالم الفائدة الخالي من اللازم كذلك ثم العالم بها الطالب اللازمها كذلك ثم العالم بها المنكر اللازمها كذلك ثم الخالي من اللازم الطالب الفائدة كذلك ثم الخالي من اللازم المنكر الفائدة كذلك ثم الطالب للفائدة المنكر اللازم كذلك ثم العالم باللازم الطالب لفائدة كذلك ثم العالم باللازم المنكر لفائدة كذلك ثم المنكر لفائدة الطالب لللازمها كذلك صارت ثمانية وتسعة عشر نسماً (تيسره) تمثيل المصنف بقوله تعالى أنهم مفرقون وهو مثال لأخص من الممثل والمثال الذي ذكره لتزبل خالي ذهن منزلة المنكر من بيت شقيق يصلح أن يكون مثلاً للقسمة الذي سألني أن شاء الله تعالى ومن تزبل السائل منزلة خالي ذهن قوله تعالى ويسألونك عن الجبال فقل بفسهاري نسفاً كذا قيل وقديحاً بعين عليه بأن تأكيده الطائي غير لازم فلا حاجة إلى التزبل وبحجاب به مقتضى فالعبدول عنه انما يكون لتزبل وذلك كثير وتزبل السائل منزلة المنكر بعد المسؤول عنه عن الإفهام كقوله صلى الله عليه وسلم انكم لترون بكم في جوابي تزيدينا وتزبل المنكر منزلة خالي ذهن مثل لا رب فيه وتزبل المنكر منزلة السائل المتزدد نحو ثم انكم يوم القيامة تبعثون وقد يقال أن ما تقدم من أدلة البعث يقتضي جعل المنكر كالمتعرف كالتردد وقوله جعل كالتردد مثله على النظر في الأدلة تأتي بعينه في لا رب فيه من (وهكذا) اعتبارات التي الخ) ش يعني أنه يكون كالإثبات في التأكيده وعدمه إلا أن ينزل على غيره

بجعله نظيراً لقوله لا يحتاج لتأويل الذي صح الوجه الأول به ولا لغو وما لا يحتاج أحسن مما يحتاج ثانياً ما أنه على تقدير تأويله بما يصح جعله مثلاً لتزبل بل المنكر منزلة غيره ينافيه أو يعكر عليه قوله بعد وهكذا اعتبارات التي فإنه يدل على أنه لم يعمل فيما تقدم بالتي وأن ما تقدم من بعض الأثبت وقديحاً بعين هذا بأن المراد وهكذا باقي اعتبارات التي فتأمل (قوله نظير) أي لأمثال بليل المنكر كغيره وقوله لتزبل وجود الشيء منزلة عدمه اعترض بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجاً عن سائر أفراد مع أن تزبل وبب المرتابين منزلة العدم من أفراد تزبل وجود الشيء منزلة عدمه فالأولى أن يقول أنه نظير لتزبل الانكار منزلة عدمه وأجيب بأن هذا الإراد انما جاء من فهم أن اللازم صلة لنظر ونحن نقول أن اللازم لام الاجسمل وصلة

النظرية محذوفة والتقدير نظير لتزبل الانكار منزلة عدمه لاجل تزبل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما فافقه صودم كما التعليل ببيان وجه التشبيه بين التغيرين ويصح جعل اللازم بمعنى في أي نظير المختص المتقدم في تزبل الخ (قوله على وجود ما زبل) أي من الدليل الذي يؤيد تأويله ذلك الشيء الموجود (قوله على سبيل الاستغراق) أي المفهوم من وقوع الشكوة في سياق التي وهو لأن الشكوة في سياق التي ثم عدم ما هو إليها (قوله كما نزل الانكار) أي الإشارة بالبحث المتقدم زرقته (قوله أي لا يجوز) أي لا يجوز ما زبل لانكارهم ولو تأويله وقوله وهكذا اعتبارات التي اعطف على محذوف دل عليه السياق أي هذا الذي ذكرنا مثله اعتبارات الاستدلال في الأثبت وهكذا الخ أي وهكذا أمثلة اعتبارات الاستدلال في التي وأفراد اسم الإشارة مع انما على اعتبارات باعتبار ما ذكر (قوله أي مثل اعتبارات الخ)

من التبريد عن المؤكديات في الابتدائي وتقوم به جؤ كداستحسانا في الطلبى ووجوب التأ كيد حسب  
الانكار في الانكارى تقول لخالى الذهن ماز يد فاعلموا وليس زيد فاعلموا للطلب ماز يد فاعلموا

ماز يد فاعلموا بالتأ كيد المستحسن وهو الطلبى وفي المنكر والله ماز يد فاعلموا بالتأ كيد الواجب وهو

كاسبق في الابتدائي تقول ماز يد فاعلموا أو فاعلموا وليس زيد فاعلموا وما ينطق زيد وفي الطلبى والانكارى  
تأ في جؤ كداستحسانا في الاول ووجوب في الثاني فتقول ماز يد فاعلموا وليس يقام ولا راجل في الدار

بالنافعها أو كدمن لارجل بالرفع أو والله ليس زيد بمنطقا أو ما إن ينطق أو ما كان زيد ينطق لان  
كان تعلى تأ كيدا ولنى المستقبل والله لن ينطق زيد ولا ينطق زيدان قلنا لاننى المستقبل فقط  
كاهو مذهب سيبويه وتقول لمن سبأ في الانكار والله ماز يد عنطلق أو ما إن ينطق زيد أو ما هو  
عنطلق وما كان زيد ينطق إن لم يفعل المراد دميد ينطق فان جعلنا المراد ذلك فهذه معنى آخر على ان  
فهي أيضا تأ كيدا لاننى إرادة الفعل أبلغ من نفيه ففوائد احدها من اعلم ان المراد بالتأ كيد  
هنا تأ كيد ليعلم انظر وهو احكم بالنسبة أو هو متاعلى جاسبق لانا كيد المستودعه والاستداله  
فلولت زيد هو القائم أو زيد ضروريا أو زيد نفسه قائم ليس مما نحن فيه في شئ لانه لا يزم من تأ كيد

واحد من طرفي الاستناداتأ كيد النسبة وكذلك لو أنبت جاسبق الاختصاص كقوله تعالى ثم أنكم  
يوم القيامة تبعون وهذه الفائدة بينك الحكمة في عدم تعرضهم لتأ كيد بأن المفتوحة فان  
لغزالي أن يقول بأن فيها الخطأ استداسا وطلبيا وانكاريا وتقول في الابتدائي علت زيدا فاعلموا وفي  
الطلبى علت أن زيدا فاعلموا وفي الانكارى علت أن زيدا فاعلموا والله فجوابه أن الفتوحة تفصل مع  
ما بعده المفرد فالتأ كيد لذلك المصدر الخلل لا لتسبة والكلام الان فاعلموا في تأ كيد الاستدلال في  
تأ كيد أحد طرفيه على أن التوخي في أقصى القرب لاذ كر الفاظ التأ كيد ذكران المفتوحة  
والكسور ونوا تحقيق ما قبلها واذابت ذلك النجى كمنع حصول التأ كيد ليعلم الجمله في كثير  
مما سبق من صيغ التي فان التأ كيد في لارجل بالنسبة اعلموا للمعكوم عليه وتقوية العموم والتأ كيد  
في ماز يد عنطلق الظاهر انه لا تلاقي المتني ليعلمون الجمله ومحمد كرناء يعلم انه ليس من هذا الباب  
الحال المؤ كدة ولا المصدر المؤ كد لنفسه أو لغيره فانها انما يؤ كدان بالفعل الثانية كذا كرناء  
من الفاظ التأ كيد لكن وبنيت أن يلحق ما نحن فيه فيكون الخطاب بها طلبيا وانكاريا وكذلك  
عداها أيضا التوخي لكنه يحتاج الى زيادة تحقيق لان من قال من النجاة انما التأ كيد مع الاستدلال  
انما أراد تأ كيد الجمله قبلها فينبغي أن يقال لكن حرف تأ كيد يكون الخطاب بها طلبيا أو انكاريا  
لا للخطأ بما دخل عليه أو يقال هي تأ كيد الجمله التي بعدها لاستلزامها حكم ما قبلها لان الغالب  
ان ما بعده ما قبلها فاعلموا كيد وجودها تأ كيد عدم ما قبلها لان الضدين لا يجتمعان فهو تأ كيد  
بعدها في الصورة وتأ كيد قبلها في المعنى نعم اذا قلنا انها مر كبة من لكن وأن كما هو قول القراء أو

انها مر كبة من لا ون كما هو رأى الكوفيين أو انها مر كبة من لا وكفى التشبيه وان فالتأ كيد فيها  
ان ثبت الجملتين معالان لا كدت ما قبلها وان كدت ما بعدها ومن الفاظ التأ كيد كان كاعدا  
التوخي وهو صحيح لانها ان كانت بسطة فهي لتأ كيد النسبة وان كانت مر كبة فهي متضمنة لان  
فالخطأ بها طلبى كاسبق وسأ يتحقق معناها في غير البيان ومن الفاظ التأ كيد كذا كرناء التوخي  
ليت ولعل ومن الفاظ التأ كيد لعل لكن تأ كيدها المفرد لانها الفعيم وهم يدلون همة أن المفتوحة  
عينا كما حكم ان المفتوحة كاسبق في الثالثة التي يظهر ولا يشارع فيه منصفان تأ كيد

وما ينطق أو ما إن ينطق زيد  
وما كان زيد ينطق وما كان  
زيد ينطق ولا ينطق زيد  
ولن ينطق زيد والله  
ما ينطق أو ما إن ينطق زيد

أى مثل أمثلة الاعتبارات  
الواقعة في الاستدلال  
الاثبات أى في الكلام  
الثبت من ترك التأ كيد  
مع اتخاى والتأ كيد  
استحسانا مع المتردد  
ووجوب باقيد الانكار مع  
المنكر (قوله اعتبارات  
التي) أى أمثلة الاعتبارات  
الواقعة في الاستدلال  
الكلام للتي

الانكارى وقد ينزل غير المنكر كالمنكر ايضا فيؤكده على النفي فيقال فبين ظهرت عليه اماره انكار

الجملة يكون لاغراض كثيرة من حملها الانكار وغيره فربما كان الشخص خالي الذهن وأكده بان  
والام وربما كان منكرا ولم يؤكده لغرض ما أو أكده لغرض ذلك فان كان ما ذكره ومن التاكيد  
للغالب والمنكر بان واللام على سبيل المثال فحسن وان كلوا ويحصرون التاكيد في خطابهما  
ويحصرون خطابهما في صفة التاكيد فهو في غاية البعد ويحتاج الى تأويل غالب الاستعمالان  
ولا يتضاهيه دليل ولا اعتقاد المبرد اذا دللنا أصلا فانه تخيير واسع **الرابعة** هذه التاكيدات  
التي ذكرها النحوي للجملة الاسمية وأعرضوا عن تأكيدها بالجملة الفعلية وعن ذكر التفاوت بين  
الخطاب بالاسمية والفعلية وكان ينبغي ذكر كل منهما ثم جعلوا الخطاب بخوذة قائم خالي عن التاكيد  
وكان يمكن أن يقال انه متضمن التاكيد انما تضمنه الدلالة على الثبوت والاستقرار ولم ينزل ذلك في نفس  
الإن وتفت على كلام التنوي فوجدته قال في أقصى القرب اذا قصدوا مجردا خبرا أو بالجملة الفعلية  
فان أكدها بالاسمية ثبانا منهم وباللام وقد توكده الفعلية بقدر ان احتجلا كثر في القسم مع كل من  
الجمتين وقد توكدها بالاسمية باللام فقط بخوذة قائم وقد تجبى مقدم الفعلية مقصود بعد اللام قال  
أمر القيس \* لأموا تخالان من حديث ولاصلي \* اه ومقتضاه ان الخطاب على درجات قام  
زيد ثم تقدم قام ثم والله لقد قام فانه جعل الفعلية كاهما دون الاسمية ثم قال انه انؤكده بالقسم  
وبقد فعلنا ثم الجميع درجتها (١) دون الفعلية ثم ان زيد قائم وزيد قائم ولم يتبين من كلامهما  
أكدهم يظهر ان التاكيد بان أقوى لوضعهما ذلك ثم ان زيد قائم ثم والله لزيد قائم والله ان زيد  
قائم ثم والله ان زيد قائم وقد يقال عليه انه اذا أرادوا مجردا خبرا أو بالجملة فعلية نظر لان الفعلية  
بفقد التدويرين الزمان لا مجردا خبرا لأن يريد مجردا الاخبار بالنسبة للتجدي في وقت من غير  
قصد زيادة التاكيد وان قوله ان الجملة الاسمية للتاكيد فيه نظر فان الاسم وان دل على الثبوت  
والاستقرار فانما يدل على استقرار مصدره الذي اشتق منه فالتاكيد في زيد قائم لقائم المجرى للجملة  
التي كلامنا الآن فيما يؤكدها كاتقدم التاكيد بان المفتوحة فان ثم هذا الجواب ظهر عند  
البيان في كونهم لم يعدوا الجملة الاسمية خطا بطبيعا ولا انكاريا ومن القريب أن ابن النفس قال في  
طريق الفصاحة الجملة الاسمية كقولنا زيد قائم تدل على ثبوت القيام بالمطابقة فهي أدل من الفعلية  
مثل قائم زيدان قائم يدل على القيام بالتضمن فلذلك كانت الاسمية أقوى من الفعلية قلت وهذا غلط  
مصرى اليمين قول النحاة ان الفعل يدل على الحدث بالتضمن ولم يعلم أن دلالة الفعل على كل من حدثه  
وزمانه وان كان بالتضمن لكن دلالة جملة الكلام على كل من حدث الفعل وزمانه بالمطابقة فقام زيد يدل  
على وقوع القيام في زمان ماض بالمطابقة **الخامسة** لم يتعرضوا لتاكيد الجملة الانشائية لان هذا  
الباب معقود للاسناد الخيري وستنكلم عليه في باب الانشاء ان شاء الله تعالى في السادسة **من مؤكدا**  
الجملة ايضا فمعه الفصل فانه تاكيد كاسمائي وليس تاكيد لاسم فلفظ ولا لاسم فلفظ فقط كاسمائي  
تقرير في موضعه ومن المؤكدا ايضا الجملة بتقديم الفاعل المعنوي نحو زيد يقوم وأنت لا تكذب  
وأنا قد اذام جمعها لا لاختصاص قائم التاكيد بالحكم لالتاكيد بالحكم عليه كما صرح به الجرجاني  
وغيره أما أنا فاذ جعلناه للاختصاص قلنا انه مقدم من تأخير على ان أصله يدل فيجوز أن يقال  
انما يقيد الاختصاص فلا يقيد بقوة الحكم ويحتمل أن يقال فيسدى الاختصاص بقوة كقولوا  
عنه في تقديم المفعول وعلى هذا فيجوز أن يقال فيسدى بقوة الحكم كقولنا لا تخلف الاختصاص ويحتمل  
أن يقال انما يقيد بقوة الحكم عليه رعاية لحاله قبل التقديم حين كان بدلا فان البدل انما يؤكده البدل

(١) دون الفعلية كذا  
في الاصل ولعل الصواب  
دون الاسمية كما هو ظاهر  
كلامه سابقا ولا حقا فأنزل  
كتبه مصححه

عدم خلو البدن اعدائه في فلان مثلا لحيثه بمئة الآ من والله ما خلا البدن من بني فلان والمنكر  
كثيرا اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع فبقي اليه الكلام خلو من التاكيد كقولك لسكر كون دين

منه وهو في هذا المثال هو المسند اليه وعلى كل تقدير فلا شك ان نحو زيد يقوم وانت لا تكذب وانت  
حيث كانت لا تفقد الاختصاص للثبوت والتاكيد ولعلمهم انما لم يذكره هالان المسند اليه وان كان  
مؤكد الجمله لكنه من جملة الكلام وانما يستكملون هنا في التاكيد بما ليس من اجزاء الكلام كما  
سابقا بتبسيطه المصنف عليه وانحرف في هذه الامثلة وان كان جملته فهو في حكم المفرد ومن مؤكدا للجمله  
ايضا ما قامنا من الفاظ التاكيد قال الزمخشري في قوله تعالى فاما الذين آمنوا فليعلمون انه الحق من  
ربهم فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضلا وكيد تقول زيد ذاهب فاذا قدمت وكيد ذلك انه لا محالة

ذاهب وانما يصدد الخطاب وانما منعه عن عطف امان بذا ذاهب ولذلك قال سيدي به في تفسيره معها يمكن  
من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل بفائدين بيان كونه تاكيدا وانته في معنى الشرط اه كلامه  
ومن مؤكدا للجمله الا ان في حرف استفتاح فانها التاكيد كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى  
الانهم هم المفيدون ويدل عليه قولهم انهم الحقيقي أي تحقيق الجمله بعده وهذا معنى التاكيد  
قال الزمخشري ولكنهم بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد الجمله تنفع بعدها الامثلة ونحو  
ما يتلوه بالقسم نحو الا ان اوليا الله لا خوف عليهم ومنها السين التي للتنفيس على راي الزمخشري  
فانه قال في قوله تعالى اولئك سرهم الله السين مفيدة وجود الرحلة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما

قوله كذا وعد في قوله سائرهم منك وما في ذلك لا تنوني وانما طأ ذلك ونحوه يجعل لهم الرحمن  
وقا ولو يعطيك ربك فترضى سوف يؤتيهم آجورهم اه وقال في قوله تعالى ولو يعطيك  
ربك فان قلت ما معنى الجمع بن حرفي التاكيد والتأخير قلت معناه ان العطاء كان لا محالة وان تأخر  
اه يريد ان حرف التاكيد الام وحرف التأخير السين وان كون العطاء او الفعل لا محالة مستفاد من  
الام وان التأخير مستفاد من السين وظاهره يخالف ما ذكر في سورة التوبة وقيل الطيبي عن

صاحب التفسير ان ما قاله الزمخشري فيه نظر وهو جدير بالنظر لانه كالتقديره ثم اجاب الطيبي  
عنه بان المقصود بالتاكيد ان السين في الاثبات مقابلة لنفي النفي وليس كما قال لانه لو اراد ذلك لم  
يقول السين وكيد لو عدل كانت حينئذ تؤكد كيدا للوعود به كما ان لا تفيد زيادة عن لاني تاكيد  
الجمله بل تفيد تاكيدا لمعني بها ولعل الزمخشري يريد ان السين يحصل به اثرية العائدة لانها تفيد  
أخرى احدها الوعد والثاني الاخبار بظرفه وانما استخراج فهو كالاشعار بالشئ من غير ولا شك  
ان الاخبار بالشئ وتعين ظرفه مؤذن بتحقيقه عند المخبر بل كن لولم ذلك وجب ان كل فعل ذكره  
ظرف فيه تاكيد ومن مؤكدا للجمله الفعلية قد قاما حرف تحقيق وهو معنى التاكيد والاشارة  
الزمخشري بقوله في قوله تعالى ومن يعتصم بالله فقد هدي الى صراط مستقيم معناه هدى لا محالة

في السابغة لا فرق في كون ان لنا كيدا الجملتين ان تلحقهما ولا فقولنا انما زيد قائم يقدم  
الحصر التحقيق كما صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وهو حق في التامنه من فوائد الوردية  
التي وهي زيد قائم فيه ثلاث تصورات زيد قائم والتسوية وفيها اذا حكمت امر رابع وهو ان يقع ذلك  
التسوية اثباتا او نفيا فاعلم ان نحو زيد قائم ليس فيه اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء فاذا  
حكمت فقلت زيد قائم فالاثبات مستفاد منه مع خبر يلك اياه عن حرف النفي فاذا قلت ان زيد قائم  
كان كذا في الاثبات لان دلالة ان اقوى من دلالة العبر ولا تقول انها دخلت عليها وكذا هالان

(قوله ما زيد قائم) أي  
فاليه الزائدة في خبر ليس  
من المؤكدا للحكم واعلم  
انه لا يحصل تاكيدا لنفي  
الا اذا سبق المؤكد ما يدل  
على أصل النفي من الحروف  
او الاعدال الموضوع عقلاني  
بخطا لا تاكيدا لاثبات  
لان الجمله دالة عليه إما  
بالوضع او بالتجديد وعلى هذا  
فيكن في أصل التاكيد  
دخول حرف واحد فتأمل

## وعلى هذا القياس

المجوسية ليس بحق مادرن المجوسية حقا ولمسكران لاحق في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال  
ما في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال حق

التعبر يدع المنطق لا يتجسمان وإنما المعنى أنهم أدخلت على زيد قائم المحتمل للثبوت والاثبات فربطت طرف  
الاثبات وإفادته أقوى من إفادة التعبر بدلائها وجودية والتعبر يدعى ثم هو كذا كسبدا أقوى بالألام  
وبالتقسيم والدلالات الثلاث كل منها أقوى من التعبر وأعدل التعبر يدعى الاثبات ولم يدل على الشيء  
وان كانا بالتسوية إلى اللفظ على السواء لأن حكم الذهن توجه إلى المسد كور وهو وجود ذلك الشيء  
لا عدمه وهذا في طرف الاثبات أما الشيء فلا حظ له في التعبر فلا بد له من شيء يدل عليه فوضعت له حرف  
أدناها ما يحوها فهي في طرف الشيء كالتعبر يدعى طرف الاثبات لأنها أقوى قليلا لأن دلالتها لفظة  
مستقلة مقصودة وكذلك ليس وفوقها لا فهي لنا كيد الشيء بمعنى أنه الشيء مؤكداً بمعنى أنها  
ترجح طرف الشيء المحتمل في أصل القضية ترجحاً أقوى بالاعتبار من ترجيح ما وليس وبدل عليه مناه  
الاسم معها ليس نسبة العموم وبهذا يعتد بزعم قول ابن مالك أن لنا كيد الشيء كأن لنا كيد  
الاثبات فإن جماعة استكروا قوله هذا من جهة أن إن داخله على اثبات كدولاً لم تدخل  
على نقي قلت هذه القاعدة ذكرها أبو البركة الله سبحانه وأبى كلاماً في بعض التعاليم وافقه لأدري  
من كلامهم هو أن حيث أن ذكره بلفظه وهذا نصه **بسم الله الرحمن الرحيم** وصلى الله على سيدنا  
محمد وآله وصحبه وسلم الحمد لله جدا كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله  
على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وسلم نلتبها **وبعد** فانه كد تدبري بحيث شيء  
ضاد الوقت عن تحقيقه في ذلك المجلس فأحييت أن أعلن فيه كلاماً مبسوطاً مضبوطاً ليكون ذلك  
الضبط مبعده عن انكار سلميه والبطر مقرباً للمعاني على الناظر فيه وذلك أني كنت قد كنت في أثناء  
كلام أن قول القائل زيد قائم ويدعو ذلك من أجل أنظر إلى الأصل وضعها فليست بموضوعة  
تسند على الاثبات من حيث هي والذي يدل على الاثبات بقوله من علامة الشيء وغيره من المعاني  
التي تضاد الاثبات وانما هي موضوعة للنسبة الغريبة مطلقة من غير تعرض لكون النسبة ثابتة  
أو متغيرة أو مستفهماتها ومشروطة وغير ذلك فإذا قلت ضرب زيد فلقولك ضرب معنى معقول  
عند أفرادها وقولك زيد معنى فإذا أسندت ضرب إلى زيد حدث بالاسناد معنى ثالث معقول وهو نسبة  
مدلول ضرب إلى مدلول زيد بهذا المعنى الذي هو نسبة الضرب إلى الذي يدعى معقول مفهوم وإن لم يحكم  
بثبوته ولا ينفيه كان معنى ضرب ومعنى زيد كل واحد منهما معقول من قبل أن يحصل بينهما نسبة  
تمثبت النسبة وكذلك النسبة معقولة مفهومة وإن لم يحكم عليها بشيء أو اثبات شيء بعد تعقل معنى  
النسبة **بمعكم** عليها بالثبوت والوقوع تارة والتي أخرى وبسببهم عنها مرة أخرى أخرى وبرجى  
ويشترط التي غير ذلك من الأحوال التي تعرض لها والذي يدل على ما ذكرناه وهو (الأول) أن  
قول القائل ما ضرب زيد يدعى أو قوله هل ضرب زيد أم لا؟ أو غير ذلك من مثل هذا الذي اشتراكه  
نسبة الضرب إلى زيد يدعى ويجوز التعليل والمفعولية والذي اختلف فيه أن الجملة الأولى أفادت نفي  
ذلك النسبة والثانية أفادت الاستفهام عن تلك النسبة وطلب العلم بثبوتها أو انتفاءها فالقدر الذي  
استمر كافي غير ما اختلف فيه ولو لأن القدر الذي اشتراكه معنى معقول موجود في الموضوعين لما كان  
الذي هو المستفهم عنه وإذ علم أن النسبة متحقق مع النسبة والاستفهام يدل على أنها ليست بثبوتاً  
ثبوت الشيء لا يكون حاصل لا مع فيه والمستفهم عن الشيء لا يكون متنبهاً لعملي كانت هذه النسبة

(قوله وعلى هذا القياس)  
بالرفع مبتدأ وخبره وبالجر  
يدل من اسم الإشارة والجار  
منعلق بمحذوف أي وبالجر  
على هذا القياس وبالنصب  
مفعول محذوف أي وبالجر  
على هذا أعمى القياس  
وأشار بذلك إلى أنه قد نبه  
غير المنكر منزلة المنكر  
فيكون كد معناه الذي يقال  
لن ظهرت عليه أمارات  
أنك كد معناه خالو البدن  
أعدائه بنى فلان في شيء  
على هيئة الأمن وأنه  
ما خلا البدن من بنى فلان  
وفلن المنكر كد به إذا  
كان معه ما نأمله أو تدع  
فيلقى إليه الكلام خلوا  
من التأكيد كقولك المنكر  
كون من المجوسية ليس  
بحق مادرن المجوسية حقا  
والاصل أن الصور الاثباتي  
عشرة الجارية في شتر ع  
الكلام على مقتضى  
التأخر وعلى خلافه في  
الاثبات تجري في الشيء



تعرض لها أحوال مختلفة جعل الواضع الحكم لكل واحد من تلك الأحوال دلالة تدل عليها بفعل التثني  
 حرف الاستفهام فصار كذلك للثني والشرط والرجاء والتنبيه وغيرهما من المعاني التي تعرض لهذه  
 النسبة إلا أن الأبيات فانه لما كان أكثر هذه المعاني وقوعا في الاستعمال وقد جعل لكل واحد منهما  
 علامة موجودة جعل علامة الأبيات عدم تلك العلامات قصدا للتخفيف عند كثرة الاستعمال وتنبيهها  
 على أنه لا أصل الأول وسائر تلك المعاني كالنفي ونظير ذلك في كلام العرب في الضمائر أنهم جعلوا  
 لكل واحد من التكلم والمخاطب والمتنوع والجموع إذا أقبل بالفعل الماضي علامة لفظية كقولك  
 ضربت وضربت وضربوا وضربوا وضربت وضربتم ونحوها أو قالوا في المفرد المذكر الغائب زيد  
 ضرب فلم يأتوا فيه بعلامة لفظية بل كان مجرد عن تلك العلامات كلها دليل على كونه للفرد المذكر  
 الغائب لما لم يشارك في ذلك التجرّد واحتملها وحال الحرف مع الاسم والفعل في مثل ذلك معاملة لغنى  
 عن الإحالة والله سبحانه وتعالى أعلم **الوجه الثاني** كان قول القائل ضرب زيد لو كان بلفظه دالا على  
 الأبيات ولم يكن تغير يدر عن أدوات الشرط وغيره مدخل في الدلالة لكان حينئذ دالا على الأبيات  
 مجردا فلم يجرّد وإذا كان كذلك كان دالا على الأبيات في قولك ما ضرب زيد وهو محال لأنه يلزم أن  
 يكون قد أثبت الضرب ونفاه في حال واحدة والذي يوضح ذلك أن إن لما كانت دالة على الأبيات وما  
 دالة على التثني امتنع دخول ما على أن فلا يجوز ما أن زيد فاقم فلو كان التثني من غير تجرّد يدل على  
 الأبيات لتدل قولك ما زيد فاقم مسطرة قولك ما أن زيد فاقم وهذا واضح وكذلك ليس زيد فاقم لما كان  
 دالا بلفظه على التثني استعمال دخول حرف الأبيات عليه فلا يجوز والله ليس زيد فاقم فاقم فاقم فاقم فاقم  
 الأبيات على التثني مجتمع دخول التثني على الأبيات لاستحالة أن يكون الشيء مثنيا مضافا حالة واحدة  
 فإن قلت فقد أدخلوا إن على ما في قولهم انما أنا بشر ونحوه قلت ليست ما هنا هي الثانية ولا كان المعنى  
 أبيات في الشبهة وبالمراد أبيات الانفصاف وهذا المحال الذي الزينا ما غاها من تقدير اللفظ دالا على  
 الأبيات بنفسه فعلم أن ذلك باطل لكنه دال على مجرد النسبة من غير تعرض لشيء من أبياتها فإن  
 أردت التثني جئت بحرف التثني وإن أردت الأبيات جردته من علامة التثني وغيره وكان التجريد دالا على  
 الأبيات وإذا دخل حرف التثني زال التجريد فقال على الأبيات فلم يجمع التثني والأبيات فان قلت  
 لم لا يجوز أن يكون اللفظ نفسه دالا على الأبيات بشرط دلالة عليه تجرّده من علامة غيره قلت  
 الجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا نسيم الحكم الذي دعينا ومنزعة في العبارة فإذا كان  
 اللفظ دالا على الأبيات إلا أن جردته كان الواضع قال متى جردت هذا اللفظ فاعلموا التثني أردت الأبيات  
 ومضى لم تجرد فاعلموا أني لم أرد الأبيات فقد جعل التجريد علامة على الأبيات ففهمه أن شرطاً  
 أو ما شئت فقل شاحقة في النسبة **الوجه الثاني** هو أن دلالة اللفظ على المعنى ليست مناسبة فيما بل  
 لأنه جعل علامة عليه ومعرفه بطريق الوضع فإذا كان التعريف مشروطاً بشيء غير اللفظ يعلم بعدمه  
 وهو بوجوب وجوده لم يكن اللفظ هو المعرف انما المعروف ذلك الشيء ولا سيما وقد رأينا اللفظ مفيد الشيء  
 آخر غير الأبيات وهو النسبة المتقدمة التي هو مفيد لها في الأبيات وفي غيره والتجريد بلا فيه معنى  
 آخر سوى الأبيات ورأينا التجريد لا ينفك عن أفادة الأبيات واللفظ يتقلد عن أفادة الأبيات فالحكم  
 بأن الأبيات مستفاد من التجريد الذي لا يحصل بذاته ولا ينفك عن أفادته وله فائدة غيره أولى من  
 الحكم بأنه مستفاد من اللفظ الذي يتقلد عن أفادته وله فائدة غيره **الوجه الثالث** أناراً بنامهم  
 كما جعوا في غير القسم التي محتاجا إلى حرف والأبيات غنيا عن الحرف عكسوا في باب القسم فلم  
 يجيزوا وإذا كان المقسم عليه مثنيا لم يتخلو من حرف الأبيات فلا يقولون والله زيد فاقم ولا والله يقوم  
 زيد وهو مريدون الأبيات بل لا بد من حرف الأبيات وإذا كان المقسم عليه مثنيا وهو مفصل مستقبل

(قوله ثم الاستدانة) ثم الاستدانة في الحق أو أنها القريب الذي هو لعطف الجمل (قوله مطلقا سواء كان الخ) أي ولا يلزم هذا التعبير في المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وإن كان المحل له ثلاثتهم عوده على الاستدانة المقيدة بالخبري وإرتكاب الاستدانة في الكلام خلاف الأصل ولا يراد أن المعرفة إذا أعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الأولى فالمراد على الاتيان بالضمير لا لزوم الاتيان بالاسم الظاهر لأننا قد وليس هذا كإيلاء مقيد إذا خلا عن قرينة المغيرة كإلصاق عليه في السويع ويحتمل على أن المراد الاستدانة مطلقا لا مثله لا يتبعه نحوها ما بان ابن (٣٣٤) صرحا وليس المراد خصوص الخبري كما قد يتوهم من كون البحث في الخبري

(ثم الاستدانة) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل (ما حقيقة) وإنما جاز لان بعض الاستدانة عنده ليس بحقيقة ولا يجاز كقولنا الحيوان جسم والانس حيوان وجعل الحقيقة والجاز صفي الاستدانة  
ثم أشار إلى تفصيل في الاستدانة منه الحقيقي والجازي فقال (ثم الاستدانة) سواء كان انشائيا أو خبريا ولم يقل (منه حقيقة) الخ لثلاثتهم اختصاص هذا الكلام بالاستدانة الخبري (منه حقيقة عقلية) ولم يقل (ثم الكلام) منه حقيقة عقلية لأن من جعل الكلام هو الموصوف بكونه حقيقة عقلية استباحه جواز أن يكون يغترف قولنا أنه تفهم في يوسف واته بقي على الأيام وتأنه أروح فاعلموا أنها بضمه هي في هذا الفصل متدما صغره في عموم الأحوال على أن كل واحد من النبي والآيات يحتاج إلى علامة وأنهم تارة يجعلون علامة وهذا وجودية وعلامة الآخر عدمية تارة يعكسون الأمر ولا فلو كان قولك زيد قائم دالا على الآيات بنفسه إذا لم يكن قسم فالقسم لا يزيده إلا تأكيد فلا شيء معني اشترط فيه الآيات بجوهر الآيات ولو كان قولك يقوم زيد في غير القسم دالا على الآيات بنفسه لكان انحذف حرف النبي في باب القسم إثباتا لكونه دالا لنفسه وليس هناك ما يعارضه ولا ما يمنع دلالاته فان قلت لانقسم أنه ليس هناك ما يعارضه فان حرف النبي محذوف مراد قلت الأصل عدم الحذف والتقدير (الوجه الرابع) ان قولك ضرب زيد لو كان دالا على الآيات بنفسه لكانت تلك الدلالة مستقلة عن غيره من أوجه أو من أحدها أو من النسبة بينهما أو من المجموع وكل واحد منها هو مجموع حرف النبي وحرف الاستفهام وهو غير دال على الآيات معهما فان قلت الحرف مانع من دلالاته على الآيات فقلت لو كان الحرف مانعا لكان شرط الدلالة التجريد وقد قد منافي الوجه الثاني أن كون التجريد علامة أولى من كونه شرطاً والله سبحانه وتعالى أعلم (في التاسعة) قد يكون الخطاب ابتدائيا أو طليعا وإنكاريا بان تقول لمن لا يستحضر قيام زيد وينفرد في قيام عمرو وينكر قيام بكر زيد وعرو ويكر قانون فإذا اتضع ولم يبق إلا التغليب والذي يظهر أن تعامل الجميع معاملة الإنكار أي فان تأكيد الابتدائي لا بدع فيه بخلاف ترك تأكيد الإنكار أي قلته لا يجوز ص (ثم الاستدانة الخ) ش اغما جعل ذلك في علم المانف وجعله السكاكي في علم البيان لان السكاكي كان ينكر هذه الحقيقة وهذا الجواز

(قوله انشائيا أو اخباريا) هـ هذا يقتضي اختصاص الحقيقة العقلية والجاز العقلية بالاستدانة التام لان الانشاء والاعتبار وضمان له مع أن الحقيقة والجاز لا يختصان بالاستدانة التام بل يكونان في الاستدانة الناقصة كأي اسناد المصدر للأفعول تقول لا يخفى ضرب زيد جري التهر وأخفى أثبت الله البقل وأخفى اثبات الربيع البقل وأجاب الخبير بأن المراد انشائي والأخباري مائي الجملة الانشائية والأخبارية سواء كان تاما أو ناقصا فيقال ما ذكر (قوله لم يقل إما حقيقة الخ) كلامه يشعر بأنه لو قال كذلك لأفاد المحصر في القسمين فلذا قال منه ومنه لا فائدة عدم المحصر ونفسه نظر في غير بقوله إما حقيقة وإما جاز

لاحتال أن تكون القضية مانعة جمع فتعوز الخلو وحشدت في الواسطة فاعدل عنه مساو لما عبر به فلذلك واجب أن هذا المقام مقام تقسيم والتبادر في مثله الانفصال المانع من الخلو سواء كان مع منع الجمع أو بدونه لأنه هو الذي يضبط الأقسام ومنع الخلو عما على أنه يكفي في العدول بهم منع الخلو إذا لوجب أن تكون إما تنافيه (قوله لان بعض الاستدانة عنده ليس بحقيقة ولا يجاز) أعني نسبة الخبر للبند الاسم إذا كان الخبر جامدا كأي مثال الشارح وبذلك ما سأتقي في كلام المصنف من أن اسناد الفعل أوما في معناد إلى الفاعل أو نافية حقيقة دون غيرها فاستاد قائم إلى زيد في قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا يجاز وأما استدانة إلى ضمير فهو حقيقة وقوله عنده أي أو ما عنده السكاكي فالاستدانة مختصة بالحقيقة والجاز ولا قال الحقيقة هي اسناد الشيء إلى ما هو له عندا المتكلم في الظاهر والجاز اسناد الشيء إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر يتناول والشيء أعم من أن يكون فعلا أو معناه أو خبرا جامعا أو مشتقا (قوله صفي الاستدانة) مراده الوصف المعنوي لان الخبر يوصف في المعنى للبند

(قوله دون الكلام) أي كافي الفتح حيث قال ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي (قوله لأن اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد) حاصله أن النصف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلي وهو الاسناد واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الاسناد فأتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالتبعية للامر العقلي وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما بطريق الاصل فجهله معروضاهما كما فعل المصنف أولى لكون (٢٣٥) ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضاهما لان

ذلك بطريق التبعية (قوله وأورددهما في علم المعاني) أي ولم يورددهما في علم البيان (قوله من أحوال اللفظ) أي بواسطة أنهما من أحوال الاسناد كما مر ان قلت لا يلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما في علم المعاني اذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكرفي علم المعاني لانه لا يثبت عن جميع أحوال اللفظ بل عن بعضها أعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وأما الاحوال التي ليست كذلك كالادغام والابدال فسلا يثبت عنها هي أعجب بان إضافة أحوال اللفظ للمعنى أي من أحوال اللفظ المعهودة في هذا الفن أعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كذا أحب بعضهم وردد بانها لو كانت من الاحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمجاز كما ذكر في غيره من المباحث الآتية فالحق أن المصنف

دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد وأورددهما في علم المعاني لانهم من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني (وهي) أي الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أو معناه)

كذلك باعتبار اشغاله على ما تسلط عليه التصرف العقلي منه وهو الاسناد لان من أدركه الاوضاع الفردية أمكنه بالعقل نسبة أحد مدلولي اللفظ لمدلول الآخر من غير توقف على أمر موضوع لذلك فكان اتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز به العقلية بالتبعية للامر العقلي وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما هو بالاصالة فجهله معروضاهما أولى لكون ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضاهما لان ذلك التبعية \* ولم يأت بصيغة الحصر بأن يقول اما حقيقة واما مجاز لان الاسناد لا يتصور معهما عند المصنف لان نسبة المبتدأ الى الخبر عنده ليس بحقيقة ولا مجاز وهو جازم بذلك لاسيما ان كان الخبر جامدا كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع \* ثم ان المجاز العقلي والحقيقة العقلية أورددهما غير المصنف في علم البيان الموضوع لبيان ما يعرف به كيفية اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة لان اختلاف الطرق يكون بالحقيقة والمجاز في الجملة \* وأورددهما المصنف في علم المعاني لانهم من أحوال الكلام المقيد باعتبار عرضيهما والاسناد الذي به صار مقيدا والكلام المقيد به تراعى المعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام مقتضى الحال بخلاف الحقيقة والمجاز اللغويين فلما من أحوال الكلام المقيد من أحوال أجزائه والمقيد من حيث انه مقيد بالاسناد والعروض للمعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها مقتضى الحال كما تقدم لكن يراد على هذا انهما اتفاقا لكونا من علم المعاني ان ذكرافيه من حيث المطابقة يقتضي الحال ولا يذكرفيه من ثالث الخبيثة بل من حيث تفسيرهما وذكرافيهما وقد يجاب عن هذا بان تصوير حقيقةهما أدرك مع بسهولة مما يذكرفي علم المعاني كيفية الاستعمال لطابقة يقتضي الحال لانه اذا علم ان المجاز يقيد تأكيد الملازمة علم انه لا بعدل السيد الا عند اقتضاء المقام لذلك التأكيدي فلا شك ان ذكر ولو لم يصرح به لوضوحه (وهي) أي الاسناد المجسي بالحقيقة العقلية ولذلك أثبت الضمير (اسناد الفعل أو معناه) يعني اسناد لفظ الفعل أو اسناد لفظ دال على معنى الفعل الاصل وهو الحدث لانه هو الذي يدل

فلذلك ذكرهما ثم منهما على عدمهما وقوله ثم أي ثم نقول وقسم المصنف الاسناد الى حقيقة ومجاز \* واعلم أن لفظي الحقيقة والمجاز تارة يقصد بهما الالفاظ وذلك ساقى في علم البيان وهو معناهما الاصطلاحي وتارة يستعملان في المعاني وعليه عبارة من يقول في المجاز انه فرد وهو استعمال اللفظ في غير موضوعه ولا يقول اللفظ المستعمل غير أن كثير من الأصوليين أطلق ان المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه وأراد المجاز اللفظي وهي عبارة مدخولة \* وحرر المصنف هنا الحقيقة والمجاز في الاسناد نفسه وهو عقلي فلذلك جعلها محقة ومجازا عقليين وجعل الحقيقة اسناد الفعل أو معناه من اسم الفاعل وقضوه بما يقبل الاسناد الى ما هو له عند التسامك في التاخر فدخل في ذلك أقسام أحداهما اسناد

(٢٩ - شرح التخصيص - أول) انما ذكر الحقيقة والمجاز هنا على طريق الاستطراد (قوله اسناد الفعل)

أي لفظ الفعل الاصطلاحي والمراد من الاسناد النسبة الحاصلة من ضمها لوهي كانت النسبة انشائية وأخرية (قوله أو معناه) أي أو اسنادا ل معناه والمراد معناه التضييق وهو الحدث لا المطابق لان ما ذكر من المصدر وما معناه التضييق على جمعي الفعل لا على تمام معناه والا كانت أفعالا لم اتعريف شامل لما فيه سلب لانه يقدر فيه أن الالباب كان قبل التي يصدق على قولنا ما زيد قائم أن فيه اسناد القيام في التقدير لمن هو له وهو زيد

(قوله كالمصدر الخ) ان ادخلنا مثله المبالغة في اسم (٣٣٦) الفاعل والجار والمجرور في الظرف وهو الاظهر كانت الكفاية لادخال

كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (اليما) أي الى شيء (هو) أي الفعل أو معناه (ه) أي ذلك الشيء كالفعل يعابني له نحو ضرب زيد عرا أو المفعول

عليه جوهرا للفظ دون الزمان وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والجار والمجرور وانما قلنا اسنادا لفظ لان معروض الاسناد كاتقدم هو اللفظ لا المعنى لا يتوسع (الى مأهولة) أي الى شيء ذلك الفعل أو معناه ذلك الشيء يعني أن اسناد لفظ الفعل أو لفظ دل على معناه الى اللفظ ه أي لعنى ذلك اللفظ مدلول ذلك الفعل أو مدلول ذلك اللفظ الدال على معنى الفعل هو الحقيقة بالشروط الآتية فإذا قلنا ضربت زيد أفقد اسنادنا الى الفاعل لفظ ضرب الدال على المعنى الذي هو وصف الفاعل فيكون حقيقة وكذلك إذا قلنا ضرب عمرو بكسر الراء على أن عمر مضروب فقد اسندنا الى المفعول لفظ الفعل التي وضرب الدال على وصف المفعول فيكون حقيقة وظاهر عموم ما أن المتبادر داخل اذا اسندنا اليه ما مدلوله وصف مدلول المتبادر كقوله انما هي أي النافذة اقبال وإدبار لان الأقبال والإدبار وصف النافذة فيكون حقيقة وقد نصوا على أن صدق الأقبال والإدبار على النافذة مجازا إذ ليس المراد تشبيهها بالاقبال حتى يكون تشبيها بليغا ولا المراد ذات اقبال وإدبار ولو كان صحيح المعنى لانه ثبت المبالغة المقصودة للشاعره هي كونها بالكثرة وفروع الأقبال والإدبار منها صارت نفس كل منهما وهذا النوع من المجاز المرسل يفيد المبالغة في كثرة الأتصاف ولولم يكن على طريق التشبيه ولا يجب أن الاسناد الى المتبادر عند المصنف سواء كان فيه إطلاق المسند على المسند اليه أو بل والألاسي مجازا عطفا ولا حقيقة عقلية لان التعارض لا يشكل فيها على أمر خارج عنها بل اجوابا فان الاسناد إلى اسناد الأقبال والإدبار على المأهولة القطع بأن اسنادا غيرها الى المتبادر انما يكون اسنادا للمأهولة ان كان على معنى انه من مصدر وقائه ومن معجماته الأصلية ومعلمو أن النافذة ليست من معجمات الأقبال والإدبار في الأصل ولو كانا وصفين لها اذ لا يحل أن عليهما ما أو ما دبل بالاشتقاق فلا يكون إطلاقهما عليهما حقيقة الا ان كان أصلهما تأو بل فيه ولا يصح ذلك فهمما لا يتأو بل فيكون إطلاقهما وابتداءهما مجازا لكن بردي هذا أن المصنف دخل في تعريفه الا في في المجاز ما راء خارجا عنه وهو الاسناد الى المتبادر قائله والمراد يكون المسند إلى اسند اليه كونه وصفه وحفه أن ينسب اليه بالاتصاف سواء كان صادرا عنه بالاختيار كضرب أو غير صادرة عنه كذلك كآت وسواء كان مما يطلق عليه عرفا انه فعل لله تعالى كالحياة أو يطلق عليه عرفا انه فعل لغيره كالمضرب ولو كان كل فعل لله تعالى في نفس الامر ولما كان المتبادر من كون الشيء للمأهولة كونه في الواقع وفي نفس الامر وذلك بخبر نحو حقوق الجاهل أثبت

الى مأهولة عند المتكلم وفي الخارج كقول المؤمن أنت اقله بقل الثاني مأهولة عند المتكلم كقول الكافر أنت الريع البقل ومنه قول الكفار وما لم يكن الا الفهر ولا يكون مجازا لانه تعالى قال ان هم لا يظنون الثالث مأهولة في الخارج فقط كقول المعتزلي الله تعالى خلق الافعال كلها برادهاهم خلاف ما عندهم فانهم يفترى الكذب الرابع اسناده الى ما ليس له عند المتكلم وفي الخارج ولكن السامع توهم انه عنده كذلك وعلم بذلك ان قوله اسناد الفعل أو معناه جنس وقوله للمأهولة خرج به المجاز العقلي مثل وأخرجت الارض أنفها ووضع هو يعود على الفعل أو معناه وفيه يعود على ما ودخل القسم الاولان في قوله عند المتكلم والاخران بقوله في الظاهر فان السامع توهم انه له عند المتكلم وخرج لخبار الانسان بخلاف ما في ذهنه والسامع يعلم ذلك وفيه نظر لان اسنادا على

اسم الفعل والنسوب في نحو أقمي أوله على ما في الاول والا كانت لادخال الاربعسة والظرف انما يكون فيه معنى الفعل اذا كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه لان كان لغوا (قوله أي الى شيء) أي الى لفظ (قوله ه) أي لعنى ذلك اللفظ أي مدلول ذلك اللفظ أي أن مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لدلول ذلك اللفظ (قوله أي الفعل أو معناه) طاهره حيث لم يؤول افراد الفهم عما ذكر مع كون الضمير عائدا على متعدده مع العطف بأولها يحتاج لذلك سواء كانت للايهام أو للتوسيع كاهنا وذلك لان اول واحد الشئين أو الاشياء والاحد مفرد لكن صرح في الغني بأن الابدى نص على أن حكم أو التي للتوسيع حكم الواو في وجوب المطابقة قال وهو الحق وحيد فذكر الاول للشرح أن بقول هو أي عما ذكر من الفعل أو معناه (قوله كالفعل الخ) تمثيل للشيء والكفاية استقصائية لان الشيء الاسند اليه الذي ثبت له الفعل أو معناه منحصر في الفاعل والمفعول

عند المتكلم في الظاهر والمراد عن الفعل نحو المصدر واسم الفاعل وقولنا في الظاهر لشمول ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه فهي أربعة أضرب \* أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده

(قوله فيما يخله) أي في فعل يخله أي كالفعل المصاحب للفعل الذي يخيه أي صيغ وأسندته في معنى مع وكذا يقال فيما بعد (قوله فالصاريبة) أي وانما كان الاسناد للفاعل في المثال الأول وللفعول في المثال الثاني حقيقة لان الصاريبة المخرج وقوله لا يذئ ما يتزايد فهو خبر أن يخلاف خبره صام فان الصوم ليس ثابتا للظاهر وانما هو ثابت للشخص لهذا كان الاسناد فيه مجازا لكونه لغز من هو له (قوله متعلق بقوله) أي متعلق بعامله السبتر الذي واسطة فلا بد أن الطرف لا يتعلق بمثله كذا قيل وقد يقال لا مانع من تعلقه به حيث كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظة تأمل (قوله في الظاهر) أي في ظاهر حال المتكلم كما أشار له الشارح (قوله) وفيه ما يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد أي سواء طابق (٢٢٧) الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما

فما ينبغي له نحو ضرب عمرو فان الضارب يتزايد بالمضروبة لغزو (عند المتكلم) متعلق بقوله وهذا تدخل فيما يطابق الاعتقاد دون الواقع (في الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله وهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا ينسب قريته على أنه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه أن معناه قائمه

الربيع المقل كما سبقت زيادته (عند المتكلم) ولما كان قوله عند المتكلم بزيادة منه أن المراد عنه في اعتقاده لان قول القائل هذا الذي عند فلان انما يشاهد منه أن المعنى هذا في اعتقاده وذلك يخرج قول القائل جازيد وهو يعلم أنه لم يحن حيث لم ينصب القرينة لانه يصدق عليه أنه ليس في اعتقاده المتكلم وسيأتي أنه حقيقة زاد قوله (في الظاهر) لانه لا هو له عند المتكلم فيما يظهر من حاله فلم يخرج عن التعريف الا ما ينسب اسنادا لغير ما هو له عند المتكلم غير بحسب الظاهر لا غير في نفس الامر ولا في الاعتقاد وانما يكون غير عند المتكلم بحسب الظاهر ان نصب المتكلم قريته على ارادة غير الظاهر كما يأتي في تعريف الجازي قد دخل في الحقيقة وهو ما لم يتجهبه القرينة

لكنه كذب وليس فيه اسناد مجازي فمعناه ان يكون اسنادا حقيقيا كذا وقد يجاب عنه بأنه لم يخرج فان كلام الكاذب فيه اسناد الفعل لما هو له عند المتكلم في الظاهر بحسب وضع اللغة لانه كلام من شأنه ان يدل ظاهرا على ذلك وان تخلفت الدلالة هنا لما منع اعتقاد الكذب \* تنبيه \* قال المصنف (١) خرج بقولنا اسناد الفعل أو معناه اسنادا غيرهما إلى شيء فليس حقيقة ولا مجازا مثل الانسان جسم وليس كما قال بل كل خبر فيه الاسناد وما ذكره يؤدى إلى شيء في الاسناد لان من أثبت الحقيقة والجاز العقليين فتقسمه الاسناد اليهما منصفة حقيقة فمانعة الجمع والخلاف لكل اسناد ليس حقيقة ولا مجازا لوجوده ومن وقف على حدى الاسناد الحسنى والمجازي عرف ذلك ثم يقول الانسان جسم فيه معنى الفعل باعتبار رجوعه إلى الاسناد المعنوي وقد قدروا في زيادته حدى هو كذلك يتدفق الجمع ولا بد من ذلك ان يحصل خبرا بل هذا تأويل معنوي للفظي ولولم يقل بشا وبه عشتق فلا شأن في حصول الاسناد كما هو ظاهر عبارة الشيخ عبد القاهر والساكني \* تنبيه \* هذا التقسيم مبني على نبوت الحقيقة والمجاز العقليين وقد أنكره ابن الحاجب فصرح بحاجي أماليه ومختصره والكبير

الواقع (قوله أو معناه) أي أو ما يدل على معناه (قوله وذلك) أي الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب أن لا ينسب قريته أي بسبب أن لا يلاحظ قريته على أنه غير ما هو له فان لاحظها كان مجازا أما إذا ينسبها ملاحظة دلالاتها على المراد فتناول مثل قرائن الأحوال فأن دفع ما يقال الأولى أن يقول بأن لا يلاحظ قريته لان القرينة في المجاز العقلي ليست خاصة بالقالة بل تكون حالة وتعمده والنسب يشتر بخصيصها بالمقالية وتفسير النصب بالملاحظة أحد من قول بعضهم بأن لا يكون هناك قريته لانه يثبت أن المجاز يتحقق بوجود القرينة فمن غير ملاحظة دلالاتها على المراد وليس كذلك اذ هو في هذا الحالة يكون الاسناد حقيقة فدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة ملاحظة باها وعدم ذلك الا أنه لما كانت الملاحظة أمر أخفيا أذير الامر هو وجودها فلذا يعبر بالنسب للقرينة وتارة بوجودها كما سبقت في قوله لوجود القرينة

(١) قال المصنف في كتابه الايضاح انشاء الكلام على تعريف السكاكي كتبه مجمعه

(قوله ووصفه) نفسه بالقبلة فالمراد بقباه مطلق أصافه به وانسباه إليه وليس المراد القيام الحقيقي حتى يكون فأصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتبارى (قوله وحقه أن يستدل به) عطف مسبب على سبب والمراد بأنساده إليه نسبته إليه وسواء على حله عليه أم لا وأتى به فعلمنا بتوهمهم أن المراد من كونه قائما به ووصفاته أنه لا بد أن يجعل عليه حمل ومواظاة أى جعل هو هو فلا يشمل ما إذا كان المستند مقصداً ولا به لا يعمل كذلك (قوله واه كان مخلوقا الخ) أى سواء كان معنى ذلك الفعل بمخولقائه فهو جن زيد (قوله وألغى فيه) أى ألغى الله أى على طريق الكسب فأراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك فموضوعه من زيد غير أو يقال قوله سواء كان مخلوقا لله يعنى على قول أهل السنة وقوله وألغى فيه (٣٣٨) يعنى على قول المعتزلة فاندفع ما يقال أن هذه العبارة أصلها المعتزلة

وقعت من الشارح مسموا (قوله وسواء كان) لئلا يشك في الفعل بمعنى مذكوره صادرا عنه أى عن غير الله (قوله أولا) أى أولا يكون صادرا عنه باختباره (قوله كرض ومات) ظاهره أن المرض والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع أنهم المصادرين عن غير الله أصلا فالأولى أن يمثل بصورتك المرتضى وأجيب بأن قوله أو لعلناه أو ليس صادرا عن غير الله باختباره وهذا صادق بصورتين الأولى أن يكون صادرا عنه بغير اختياره كسر ك المرتضى والثانية أن يكون غير صادر عنه أخلا كل مرض والموت لأنه ما لا يمتنع تصديق في الموضوع والمثال الذي ذكره الشارح للصورة الثانية أو أن المراد بالصدر عنه الظهور بمنسبه لا الوقوع وحيدش فيتحقق الصدور

ووصفه وحقه أن يستدل به سواء كان مخلوقا لله وأغيره وسواء كان صادرا عنه باختباره كضرب أولا كرض ومات فأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمنين أنبت الله البقل) أربعة أقسام أولها ما يطابق الواقع والاعتقاد في الواقع لله تعالى وهو كذلك في اعتقاد المؤمنين واستبعادا في مختصره الصغير في الأصول وسبأ في الكلام عليه في الحجاز الاستنادى إن شاء الله تعالى (تبيينه) اعلم أن الاستناد الحقيقي ليس باعتبار التأثر بل لا عن من ذلك كقولك خلق الله السموات وقام زيد بغير مؤثر القيام هو واقع بمقتضى الله تعالى ولكن نسبة القيام إليه حقيقة يعنى أن العرب إنما وضعت فام لفعل العباد الواقع بمقتضى الله تعالى فإن قلت إذا كان الله تعالى هو الفاعل فاعلم بغير فاعل حقيقة قلت الحقيقة تطلق على الأمر المحقق المقابل للعدم وليس كلائمافيه وتطلق على ما هو جعل الأوضاع اللغوية وكلائمافيه فالعرب لم تلاحظ في فام بغير نسبة القيام إليه وإن كان الله تعالى خالقها وذلك لا يصح سلبه عنه فلا تقول ما قام زيد يعنى أن الله تعالى هو الفاعل وأما قوله صلى الله عليه وسلم حين حلف أنه لا يعمل فوفاهم جلهم ما أنا جلتكم ولكن الله جلهم فهو في مجازي مثل وما ريت فإن قيل فهل يصح نفسه عن الله تعالى أعني فعل العبد قلت أما شرعا فلا وأما حقيقة نعم وكيف لا وقد لا حلفت العرب في ذلك إلا ينسب إلى العبد من الحركة بل لا يسوغ شرعا استناد الفعل إلى الله سبحانه وتعالى إذا كان غير لائق وإن كان خالفا له كالقيام والقعود وما لا يفعل الحرمة وحاصله أن الاستناد الحقيقي أقسام الأول ما راد وقوعه من فاعله حقيقة بمعنى التأثير وذلك يختص بالله تعالى كقولنا خلق الله وزين الله الثاني ما راد وقوعه من حكمه فام زيد الثالث ما راد به مجرد الأقسام مثل مرض زيد وكل ما لا كسب فيه مثل برد الماء وإذا أضمت ذلك فقد ظهر أن قول المصنف ما هو له معناه لقوم من الغرب إن ابن قتيبة قال فيما نقله عنه ابن رشيقي في المدة وصاحب مواد البيان لو كان الحجاز كذا بالكان أذكر كلامنا بأطلا لا نقول نبت البقل وطالت التجربة وأبغت الفترة وأقام الجبل ورخص السعر وكان الفعل في وقت كذا وهو لم يكن وإنما يكون فيه اه ولا يخفى ما فيه من النظر الآن يريد بكون هذه الأمور مجازا أنه ليس في واحد منها فعل بمحقق الرجوع من فاعله ومن الغرب أيضا أن الرافق قال في كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة أكثر الاستنباط التي يحتاج الفعل في وجوده إليها عشرة أشياء فاعل يصدر عنه

بهذا المعنى في المرض والموت (قوله أنبت الله البقل) أى فإن أنابت البقل في الواقع فهو كذلك في اعتقاد المؤمنين كالخيار لكن يحل كون الاستناد في المثال لله كوجه حقيقة إذا كان المخاطب يعتقد امتناع التكلم وأنه ينسب الآثار كاه الله وعلم التكلم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا وكافر لأن المفهوم من حال التكلم في هذا الحالة كون الاستناد له هو له وأما لو كان المخاطب مؤمنا أو كافرا وكان يعتقد أن التكلم عن نصيف الآيات لا ينبع وعلم التكلم بذلك الاعتقاد كان الاستناد مجازا لأن اعتقاد المخاطب بمجمل قرينه صادرة عن كون الاستناد له هو له وانظر لو كان المخاطب متوردا في اعتقاد التكلم هو عن نصيف الآيات لله وأغيره وعلم التكلم بتورده هل يكون الاستناد حقيقة أم مجازا والظاهر أن يقال لله حقيقة إذ ليس هناك قرينه صادرة عن كون الاستناد لغوي من هو له

• والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي أن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خالق الأفعال كلها والله تعالى • والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل شقي الطبيب المريض يعتقد شفاء المريض من الطبيب ومنه قوة تعالى حكما عن بعض الكفار وما يلحقه الله واليه يرجعون أن يكون مجازا والاعتقاد عليهم من جهة تظاهر اللفظ لما فيه من إجماع لفظي بدليل قوله تعالى عليه وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون والمخبر والمخبر في العبارة لا يوصف بالظن وإنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله

وتظاهر حاله أن الاستناد إليه هو فنأمل اه سم (قوله وقول الجاهل) المراد به الكافر الذي يعتقد نسبة التأثير إلى الربيع كما يؤخذ من مقابله بالمؤمن فالمراد بالجاهل بالمؤثر الزائد والقادر وهو الكافر (قوله أثبت الربيع البقل) أي أن إثبات البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاستناد حقيقيا إذا كان المخاطب يعلم حاله وأنه ينسب الأثر لتأثير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا وكافرا أم لا كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقاده أنه مؤمن وأنه من يصف الإنس بالله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاستناد مجازا لأن الاعتقاد (٢٢٩) المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاستناد

لما هو له فإن تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم ففيه

مانع من وقوله أثبت الربيع

يحتمل أن يراد منه المطر

وأن يراد منه زمن الربيع

وهو المنبأ (قوله فقط)

أي لا الاعتقاد لكن يكون

مطابقا في الظاهر كما

يشهد به آخر كلامه اه

عبد الحكيم (قوله إن

لا يعرف حاله) أي مخاطب

لا يعرف ذلك المخاطب حال

ذلك المعتزلي وهو أي

المعتزلي يخفيها عنه أي

هي الخا ما أوعف المخاطب

حال المتكلم وكان المتكلم

يعلم أن المخاطب عارف بحاله

كان الاستناد حيث شئت مجازا

عليا من الاستناد إلى السبب

وهو أنه في زعمه لأن تلك المقررة قرينة صارفة عن كون الاستناد لما هو له (قوله وهو يخفيها) أي تلك الحالة منه وما أوعف خلق الله الأفعال

كلها لمن يظهر حاله كان الاستناد مجازا لأن الظاهر قرينة صارفة عن كون الاستناد لما هو له السبب وهو أنه تعالى في زعمه وأورد عليه

أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذموم حقيقيا لأن المعتزلي إذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الأفعال ينسب قرينة على

عدم إرادته الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الأمر أم لا وحسب هذا الأولى الإقتصار على القيد الثاني

الخاصة الأولى لأن يقال هي إظهار ما لا يعرف حاله أي في اعتقاده وليس المراد أن لا يعرف حاله في نفس الأمر قاله الفري

وقال العلامة عبد الحكيم لا يبين عدم العرفان ولا إخفاء عموما من وجه اذ عدم عرفت أن المخاطب يجامع إظهار المتكلم وإخفاء المتكلم

بجامع عرفانه المخاطب فأحد التقديرين لا يفي عن الآخر كليهما بقي معنى آخر وهو ما إذا كان المعتزلي ثالثا يعرف حاله ولكن لا يعرفها

فلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقيا ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين (قوله خلق الله الأفعال كلها) أي الاختيارية

والاضطرارية فقد مطابق هذا الاستناد الواقع لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن شأوا الأفعال

(و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل أثبت الربيع البقل) والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي أن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خالق الأفعال كلها وهذا الشال

(و) ثانيا ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (كقول الجاهل) وهو من يعتقد نسبة التأثير إلى الزمان بواسطة الأمطار (أثبت الربيع البقل) فإن إثبات البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع ويحتمل أن يراد بالربيع المطر وثالثها ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كقول المعتزلي خلق الله أفعال العبد الاختيارية إذا لم يعرف أنه يعتقد خلافه فقد مطابق هذا الاستناد الواقع لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد وليس له نصيب القرينة صدق عليه أنه استناد إلى ما هو له بحسب تظاهر حال المتكلم فهو من الحقيقة ولم يحتمل المصنف

كالخبر وعصره لم يعل كاشف وعمل كالخبر ومكان وزمان يعمل فيهما وإلى آلة يعمل بها كالخبر وإلى غرض يعمل به كالخبر الغرض الباطن إلى غرض بعيد كتحصيل البيت به وإلى مثال يعمل عليه ويمتدحى وإلى من يشهد برشد ذلك فقد نسبت الفعل إليه فتقول أعطاني زيد وأعطاني الله قال الله تعالى الله يشوق النفس حين مرتها وقال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم فأبسنه إلى الأمر وإلى المباشر وقال الشاعر • وأبسنه الهالك • وقال • كساهم محرق • فنسب الفعل لعملها وفي الثاني فاستعملها وقبل ذلك أوكاد قوله فنع فنسب إلى الإله كما قال سيف فاطم • وقال ضرب فيصل فنسب إلى الحدث وعيشة راضية فنسب إلى المفعول وقال تعالى حرما آمناتسب إلى المكان وقيل يوم ما يوم سائر فلما كانت أفعالنا كذلك صرح في الفعل الواحد بأن ثبت لاحد الأسباب مجردة ونعني أخرى بنظر من مختلفين وعليه قول الشاعر

وهو أنه في زعمه لأن تلك المقررة قرينة صارفة عن كون الاستناد لما هو له (قوله وهو يخفيها) أي تلك الحالة منه وما أوعف خلق الله الأفعال كلها لمن يظهر حاله كان الاستناد مجازا لأن الظاهر قرينة صارفة عن كون الاستناد لما هو له السبب وهو أنه تعالى في زعمه وأورد عليه أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذموم حقيقيا لأن المعتزلي إذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الأفعال ينسب قرينة على عدم إرادته الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الأمر أم لا وحسب هذا الأولى الإقتصار على القيد الثاني الخاصة الأولى لأن يقال هي إظهار ما لا يعرف حاله أي في اعتقاده وليس المراد أن لا يعرف حاله في نفس الأمر قاله الفري وقال العلامة عبد الحكيم لا يبين عدم العرفان ولا إخفاء عموما من وجه اذ عدم عرفت أن المخاطب يجامع إظهار المتكلم وإخفاء المتكلم بجامع عرفانه المخاطب فأحد التقديرين لا يفي عن الآخر كليهما بقي معنى آخر وهو ما إذا كان المعتزلي ثالثا يعرف حاله ولكن لا يعرفها فلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقيا ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين (قوله خلق الله الأفعال كلها) أي الاختيارية والاضطرارية فقد مطابق هذا الاستناد الواقع لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن شأوا الأفعال

• والرابع ما لا يطاق شيئا منهما كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالما بصحتها دون المخاطب

الاختبار فهو البعد (قوله مرفوع) أي غير مدكور في المتن أي في مقام التخييل لقله وجوده ولا توهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في القسم الثلاثة لتكون أقام مقام البيان فإن المصنف صرح في الإيضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الأمثلة الأربعة المذكورة هنا واعلمنا أي في مقام التخييل لصدق التعريف المذكور في المتن بهذا المثال قال العلامة عند الحكم وعند أي هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجز أنت تفقد أنه لم يجز سواء كان ذلك الاعتقاد مطابقة الواقع ولا تفكير من لا يطاق شيئا منهما وما يطاق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الإيضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الأقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللاحق بالمتن الاختصار والأدراج (قوله) وأنت تعلم أنه لم يجز أي في ذلك الأسناد من الحقيقة (٣٣٠) ولولم يطاق واحدا منهما لالامساك به فيما يظهر من حال المتكلم ولا يطاق ذلك كونه كذبا لأن الكذب لا ينافي الحقيقة (قوله خاصة) أخذ من تقديم المسند إليه على المسند الفعلي لأنه يفيد الاختصاص نحو أنا سمعت في حاجتك (قوله أدلوه على المخاطب) أي وكان المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم بذلك والالم يجوز أن يكون مجاز العدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة واضحة في علمه راجع لعدم الجبهي وقوله أيضا أي كماله المتكلم (قوله بطراز أن يكون الخ) أي فيكون مجازا عقليا أن كان الأسناد الذي يدعي هذا المثال للمابة كأن كان زبدها سباني بجي الخافي حقيقة أي يجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على أنه لم يرد ظاهره فيكون من الحقيقة العقلية

مرفوع في المتن (و) الرابع ما لا يطاق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قوله جاز بدو أنت) أي والحال أنك خاصة (تعلم أنه لم يجز) دون المخاطب أدلوه على المخاطب أيضا لما نعين كونه حقيقة بطراز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجز قرينة على أنه لم يرد ظاهره

في المتن لهذا القسم لقله وجوده (و) رابعا ما لا يطاق الواقع ولا الاعتقاد (قوله جاز بدو أنت) أي والحال فقط دون المخاطب (أنه لم يجز) إمام على وجهه الكذب والمداواة فهو من الحقيقة ولولم يطاق واحدا منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم وانما قال وأنت تعلم يعني دون المخاطب كما نرى أنه لا تعلم على المخاطب أيضا جاز أن نصب عليه قرينة على إرادته غير الظاهر للعلاقة فلا ينعين كونه حقيقة لكن يرد على هذا التقدير أنه لا ينعين أيضا أن نصب المتكلم قرينة غير علم المخاطب على أنه أراد غير ظاهره ولو اقتص بالعلم وأن يربط العلم عن المخاطب حالما لا وذلك بعدم القرينة مطلقا لم يتأن كونه مجازا الفرض أن لا قرينة وذلك باطل ثم أنه على ذلك التقدير انما يكون نصب عليه قرينة إذا علم المتكلم علم المخاطب بعدم الجبهي والافلاقر بين علم المخاطب وعدمه في أن ظاهره الحقيقة سواء كان على وجه الكذب الخوض أو المداواة لأن الكذب من باب الحقيقة أن كان من وجها أو أمان علم كل يعلم الآخر لا علاقة ولا قرينة فهو هذان لا ينبغي أن يعد من الحقيقة ولو كانت هي الأصل فيه ولأن المجاز يدخل في الحقيقة ما فيه نيل لأنه يقدر فيه أن الأناب كان قبل التي فيصدق في قولنا ما يد

ذلك كونه كذبا لأن الكذب لا ينافي الحقيقة (قوله خاصة) أخذ من تقديم المسند إليه على المسند الفعلي لأنه يفيد الاختصاص نحو أنا سمعت في حاجتك (قوله أدلوه على المخاطب) أي وكان المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم بذلك والالم يجوز أن يكون مجاز العدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة واضحة في علمه راجع لعدم الجبهي وقوله أيضا أي كماله المتكلم (قوله بطراز أن يكون الخ) أي فيكون مجازا عقليا أن كان الأسناد الذي يدعي هذا المثال للمابة كأن كان زبدها سباني بجي الخافي حقيقة أي يجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على أنه لم يرد ظاهره فيكون من الحقيقة العقلية

أعطيت من لم تقطعه ولو انقضى • حسن المقام مستمن لم يحرم فأنته الفعل ونفاسه يطرر وتقول هذا الخشب قطعه أنا لا السكين وقطعته السكين لأننا • وأعلم أنه من أجل ما قدمناه قال قوم من المصلين لاشئ من الأفعال فاعلمه واحد على الحقيقة إلا الله تعالى لاستغنائه عن الزمان والمكان والمادة والآلة وغيره ولهذا البصر أن ينسب الإبداع إلى غيره تعالى لاحقيقة ولا محازا اه وظاهر كلامه أن هذه الأطلاقات ونسبة الفعل لجميع ما سبق حقيقة وهو ما سبق من ابن قتيبة قولنا غير سائر أخذنا بطريق الإقراط والتفريط والحق بينهما أن شاء الله تعالى ولا يخفى ما في كلام الراغب من الاعتراض • تنبيه الحقيقة والمجازا للركيبان هل هما لغويان أو لا

الكاذبة كما في صورة عدم علم المخاطب بأن زيد لم يجز لأن وجود القرينة بدون ملا حظته لا يكفي في المجاز ويجوز أن يكون المتكلم جعله قرينة وليس ثم ملاحظة فهو عملا لا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقة ثم إن ظاهر قول المصنف وأنت تعلم أنه لم يجز يقتضي أنه إذا فقه المخاطب بعدم الجبهي وتعلم أن يكون الأسناد في المثال حقيقة وليس كذلك بل هو محتمل كالأول علمنا وذلك لأن المخاطب إذا لم يكن عالما بأنه لم يجز يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجز وجه ثانيا لا حظ المتكلم اعتقاد المخاطب قرينة على أنه لم يرد ظاهره كان مجازا وإن لم يلاحظ ذلك كان حقيقة فظهر لنا أن القرينة لا تتوقف على موافقة المخاطب للمتكلم على اعتقاد عدم الجبهي كما يفهم من كلام المصنف والشارح بل تتحقق القرينة بكون المتكلم عالما بعدم الجبهي والمخاطب عالما باعتقاد المتكلم ذلك وظهر ذلك الاعتقاد عند المتكلم ولو كان المخاطب عالما بالجبهي والآن يقال هذه الصورة نادرة فلا تتقدم في تعين الحقيقة



(قوله فلا يكون الاستدخال) أي وحيداً فيكون مجازاً أن كل الاستدلال (قوله مجاز) أصله مجزوء من جاز المكان إذ اتعداه لأن الاستدلال قد عدى مكانه الأصلي فقامت حركة الواو والساكن قبلها فقبلت الفالحة كهاجس الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن (قوله عطف) نسبة للعقل لأن التجوز والتصرف فيه في أمر معة ولدرك العقل وهو الاستدخال الجاز القوي فإن التصرف فيه في أمر نفسي وهو الآن هذا اللفظ موضع لهذا المعنى ولا يقال يقتضي هذا التوجه أنه كان يسمى مجازاً معة أو لا عطف لأن النسبة تأتي لادنى ممارسة (قوله مجازاً حكماً) أي منسوبة بالحكم بمعنى الادراك المتعلقة به فمن نسبة المتعلق بالغنى للعقل بالنسبة أو أنه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاستدلال المتعلقة بها فإن قلت أن الجاز موعين الاستدلالية وحيداً فمعه عطف الشيء بنفسه ونسبة الشيء لنفسه قلت المراد بالحكم النسب والمتعلق بكسر الهمزة وص النسبة الاستدلالية والمراد بالحكم النسب إليه والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت استدلالية أو واقعية وحيداً فهو من نسبة الخاص للعام أو من تعلق الخاص العام وبهذا الجواب أنفع ما قاله أجاز العقلي كما يكون في الحكم وهو النسبة التامة يكون في النسبة الإضافية كتركيب الابل الإضافية كنوت الابل أي أوقت الزوم عليه وحيداً ولا وجه لتلك النتيجة المقضية أنها ما يكون متعطفاً بالحكم (٣٣١) أعني النسبة التامة وحاصل الدفع أنه ليس

فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر (ومنه) أى ومن الاسناد (مجاز عقلي) ويسمى مجازاً حكيماً ومجازاً في الالباب واسناداً مجازياً (وهو اسناده) أى اسناد الفعل أو معناه (الى الملبس به) أى للفعل أو معناه

فأما أن أنه أسناد القيام في التقدير إلى زيد على أنه هو له وهذا فيه التكاف ووجود الخفاء في التعريف  
لكن الجدل عليه لأدخال ما فيه التي من الحقيقة الأولى من الجدل على معنى أن المراد أسنادا للحقيقة في  
الانصاف بالانبات أو السلب على وجه الانصاف والحقيقة لا يدخل قولنا ما أمامه نهارك لأن سلب  
الصياح من النهار حقيقي ثابت في نفس الأمر مع انجياز قطعا (ومنه) أي ومن الأسناد مطلقا (مجاز  
عقل) لأن حصوله بالتصرف العقلي وبسبب مجاز احكام الوقع في الحكم بالمسند على المسند اليه  
وبسبب أيضا مجاز في الانبات لحصوله في انبات أحد الطرفين الآخر والسلب حقيقته ومجاز تابعة  
لما سبق في الانبات كالتقدم ويسمى أيضا أسنادا مجازا نسبة إلى المجاز بمعنى المصدر لأن الأسناد ما يوزن به  
المسكحة حقيقة وأصله إلى غير ذلك (وهو) أي المجاز العقلي (استاده) أي الفعل أو معناه على نسق  
ما تقدم في الحقيقة (إلى الملاس) بفتح الهمزة (له) أي الفعل أو معناه

وذلك مبني على أن المركبات موضوعة وأولان قلنا بالاول فقم والا فلا وقد أعيت الكلام على هذه المباحث في شرح المختصر فليطلب منه (ص) وما يجازعني وهو اسناده الى الجلاس

لكن الحكم أثرف منهم فاعتبر الأشرف في التسمية وهذا لأننا إذا قلنا قد يكون في غير الحكم كالإضافة والزيادة (قوله ويجاز في الأنياب) ان قلت التعميد بالأنياب يقتضي عدم رماله في الشيء وليس كذلك لأن الأثرى إلى قوله تعالى فخرجت نجارتهم أجب بأن التعميد بالأنياب لا شرف فيه وأنه الأصل لأن المجاز في الشيء فرع المجاز في الأنياب بمعنى أن الشيء لا يكون مجازاً إلا إذا كان الأنياب كذلك وأن الشيء يرجع للأنياب بالضرورة فتقوله تعالى فخرجت نجارتهم جعل من قبيل المجاز لكون اسناد الرمح إلى التجار اسناداً إلى غير ما هو له وأن ما ريجت نجارتهم بمعنى خبرته وأن المراد بالأنياب الانتساب والانصاف فشمع الإيجاب والنياب في كل منهما انتساب وانصاف (قوله واسناد المجاز يا) أي اسناداً منسوبة إلى المجاز واعتراض بأن فيه نسبة الشيء إلى نفسه لأن المجاز هو الاستاد وأجب بأنه من نسبة الخاص العام لأن المجاز يشمل القوي أيضاً أي أنه يسمى اسناداً منسوبة إلى المجاز من حيث أنه فرد له وأن المراد بالمجاز المنسوب إليه المصدرة أعني التجوز والمجازة وحيث شغلنا معنى يسمى اسناداً منسوبة إلى المجاز ولا نذكر ذلك الاستاد جوازاً ولا تشكيكاً أصله وحقيقته وأوصله إلى غيره فان قلت ان هذا المجاز عايناً لا يختص بالاستاد أعني النسبة التامة بل يجري في الإضافة والزيادة واقصا رهم على الاسناد وهم الاختصاص أجب بأن اقتصارهم في التسمية على الاسناد لا شرف فيه وأن المراد بالاستاد مطلق النسبة من أطلاق الخاص وأرادت العام (قوله إلى الملاسه) أي الشيء منه وبينه ملاسه وارتباط وتعلق ثم إنه يصح فتح الباب وكسره في

قول المصنف ملابس لان الملابس مفاعلة من الطرفين فكل واحد من الفعل وما أسند اليه ملابس بالكسر وملابس بالفتح الان المناسب لفعله ملابس الفاعل ان يقرأ بفتح الباء هنا وكذا في قوله الا في قوله ملابس شئ (قوله غير ما هو له) بالجر على الصفة أو بالنصب على الحال ولا يقال على الاول فيه وصف النكرة بالمعرفة لان غير لا تعرف بالاضافة (قوله مبنى له) أى مسئلة حقيقة (قوله مبنى غير الفاعل الخ) حاصل ذلك انه اذا أسند الفعل أو مادل على معناه للفاعل النحوي فان كان مذكول ذلك الفاعل النحوي الذي أسند اليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقي كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كاذبا كان الفاعل النحوي مصدرا أو ظرفا أو سببا أو مفعولا نحو عيشة راضية وكذلك اذا أسند الفعل أو مادل على معناه لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب النحوي مذكول هو المفعول الحقيقي كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا كالمثل كان نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا أو مفعولا كقوله أدم السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقي للافعال لانه هو الذي علا الارض فقوله غير الفاعل أى الحقيقي وقوله فى المبني للفاعل أى النحوي وقوله وغير المفعول به أى فى الواقع وقوله فى المبني للمفعول به أى النحوي وذلك لا يفرق من أن ما هو له فى المبني للفاعل هو الفاعل ليكون النسبة بطريق القسام مأخوذة فى مفهومه وأن ما هو له فى المبني للمفعول هو المفعول به ليكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة فى مفهومه ثم اعلم ان ظاهر المصنف فاسد وذلك لان الفاعل المحرور فى قوله (٣٣٣) وهو اسنده الى ملابس له وكذا قوله غير ما هو له راجع للفعل أو معناه أى لاحد الامرين كاهو قضية أو فاعلى حينئذ اسناد أحد الامرين الى ملابس لاحد ما هو ذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الامرين له وهذا صادق على الاسناد فى ضرب زيد بالبناء للفاعل اذ يصدق عليه أنه اسناد أحد الامرين وهو الفعل الى ملابس لاحد الامرين وهو زيد

الامرين كاهو قضية أو فاعلى حينئذ اسناد أحد الامرين الى ملابس لاحد ما هو ذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الامرين له وهذا صادق على الاسناد فى ضرب زيد بالبناء للفاعل اذ يصدق عليه أنه اسناد أحد الامرين وهو الفعل الى ملابس لاحد الامرين وهو زيد

(غير ما هو له) أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبني للفاعل وغير المفعول به فى المبني للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع أو عند التكلم فى الظاهر وبهم ساقط ما قيل انه انما أراد غير ما هو له عند التكلم فى الظاهر

(غير ما) أى غير الملابس الذى (هو) أى الفعل أو معناه (له) أى لذلك الملابس يعنى أن الفعل المبني للفاعل حقيقة أن يسند الى الفاعل فانما أسند الى غير الفاعل من مفعول أو مصدرا أو ظرفا مطلقا لكونه ملابس له فصارت ذلك الغير فى تلبسه به كالفاعل فى مطلق التلبس يكون اسناد ذلك الفعل لذلك الغير للابسة مجازا وكذا الفعل المبني للمفعول حقيقة أن يسند للمفعول وما يجرى مجراه فاذا أسند لغير ذلك كالفعل لشبهه به فى الملابس يكون اسنده مجازا وقولنا شبهه فى الموضوعين ليس المراد بذلك التشبيه غير ما هو له

غير الملابس الذى له أحد الامرين وهو معنى الفعل فى قولنا أمضرب عرو فيلزم بتأول أن يكون مجازا ولا قال بذلك وأشار الشارح الى الجواب بقوله يعنى الخ وحاصله أن كلام المصنف فيه اجمال وتفصيله أن يقال المراد اسناد أحد الامرين الى ملابس ذلك الاحد غير الملابس الذى له ذلك الاحد فخرج ضرب زيد فان ضرب أسند الى له وهو زيد وذلك الملابس هو الذى له ذلك الفعل ولما كان فى كلام المصنف خفاء وإبهام قال الشارح يعنى الخ (قوله سواء كان الخ) أشار بذلك الى أن الاقسام الاربع التى مررت فى الحقيقة تأتى هنا فى الجواز لشمول التمر بقله أعنى ما طابق الواقع والاعتقاد وما طابق الواقع فقط وما طابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق واحدا منهما والامثلة السادة للحقيقة العقلية تصلح بهن الامثلة لاقسام الجواز العقلية باعتبار ما راجع الخطاب فى ما طابق الواقع والاعتقاد فقط والمؤمن أن الله البقل مخاطب يعتقد أن التكلم يضيف الانبات الى بيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد فيكون مجازا لان علمه باعتقاد الخطاب قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثانى أعنى ما طابق الواقع فقط قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها من يعرف حاله وهو يعتقد أن الخطاب عالم بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثالث أعنى ما طابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده ومثال الرابع أعنى ما لم يطابق واحدا منهما فقولك جاز بد وانت تعلم أنه لم ينجح وأظهرت للخطاب الكذب ونصبت قرينة على ارادة التكذب (قوله وبهذا) أى التعمير فى قوله غير ما هو له المستفاد من قوله سواء الخ (قوله ساقط ما قيل) أى اعراضا عن المصنف ووجه السقوط انه محتمل عمن فى ذلك الغير بأن يزيد ما بهما يعزى الواقع والغير عند المتكلم فى الظاهر صار قوله بتأول أى قرينة مجازا ليه بالنسبة الى بعض الافراد وهو العزى الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور كما كان السند اليه فيه غير اعتد المتكلم فى الظاهر

(قوله فلا حاجة الى قوله بتأول) أي لانه لا يستدل بغير ماهولة في الظاهر الا اذا كان هناك قرينة تدل على أن ذلك المسند اليه غير مقوله الى غير ماهولة يتضمن اعتبار القرينة (قوله وهو) أي عدم الاحتياج لظاهر لكن قد يقال عكس اختيار الشق الاول ولا نسلم عدم الاحتياج اذ دلالة الالتزام بهجورته في التعاريف (قوله نخرج عنه مثل قول الجاهل الخ) أي لانه لعن ماهولة وحيث نخرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله مجازا) حال من قول (قوله باعتبار الاستناد الى السبب) أي لأن الله سبب في الانبياء عند الجاهل والمنتهى حقيقة عندهم هو الربيع (قوله بتأول) الباء للصاحبة أي اسنده اسنادا مباحيا لتأول ويصح أن تكون الباء للاسناد أو بالسببية أي اسنادا لمبدأ التأول أو اسنادا لملايس بسبب التأول والتأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه فعنه تطلب المآل الذي هو حقيقة الكلام التي يؤل المجاز اليها أو الموضوع الناشئ من العقل والمراد بتطلبهما الالتفات اليهما لتبويب قرينة على ارادة خلاف الظاهر \* واعلم أن المجاز العقلي عند الشيخ عبد القاهر تارة يكون له حقيقة أي فاعل يكون الاسناد له حقيقة فهو ثابت الربيع العقل فان حقيقته أثبت الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة أي فاعل حقيقي فهو أقدمي بذلك (٣٣٣) حتى على فلان فلا تقدم ليس له فاعل حقيقي يكون الاسناد له حقيقة اذ هو امر اعتباري بخلاف قدم اللازم فان له فاعلا حقيقة سالان القدم امر موجود فلا بد لمن موجود تفعل قدمت بذلك لاحل حتى على فلان فنقول الشارح من الحقيقة اشارة لقسم الاول وهو بيان ما يؤول وفاعل يؤول ضمير يعود الى الاسناد أي طلب الحقيقة وملاحظتها التي يؤل أي رجع المجاز اليها ومعنى رجوع المجاز اليها انه تنفرد عنها بان

فلا حاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان أراد غير ماهولة في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أثبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب (بتأول) متعلق باسناده ومعنى التأول تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة

الذي أصله أن يكون الكافي فكون هذا مجازا الاستعارة على ما سيحى بل المراد أن ذلك هو الاعتبار في تحقق علاقة التجوز في الاسناد من غيرهما عاشر وطأصل التشبيه لافي نقده بالتركيب قبل التجوز ولا في حصول محضات التشبيه في أصل المعنى واذا ابراع ذلك لم يدر ينقل لفظ المسند اليه لغير معناه فلا يكون استعارة فتأمل اشلا يكون هذا مذهب السكاكي المردود فيها بأن ان شاء الله تعالى وقوله غير ماهولة صادقة بكونه غير في الواقع فقط وغيره عند التكلم فيما يظهر من حاله فخرج الاول بقوله (بتأول) والتأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه ومعناه تطلب المآل وهو الموضوع الذي يؤل اليه الكلام من حقيقته الأصلية وذلك التطلب يكون من جهة العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشيء انما يكون بالادلة والامارة وذلك ينصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فعاد حاصل معنى التأول الى الجمل

بتأول ش قوله اسنادا حسن والضمير لاحد امرين الفعل أو معناه وقوله الى ملايس له أي الفعل أو معناه وضمير هو كذلك أي غيرا الفعل له أو معناه وقوله بتأول متعلق باسناده نخرج به قول الجاهل أثبت

(٣٤ - شرح الشخص اول) ينتقل من الحقيقة اليه بواسطة العلاقة فهو من رجوع الفرع لاصله مثلا المؤمن الذي يضيف الانبياء لله تنفد نفسه عن اسناد الانبياء الربيع وتلتفت الى حقيقة الكلام وتطلبها فاذا علمت حقيقة ذلك وأن الاصل أثبت الله البقل بالربيع وأن الربيع سبب عاى فانها قد استند الانبياء اليه وتنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر وكذلك اذا سمع المؤمن أن الربيع أثبت الله البقل فانه تنفد نفسه ولا ترضى بذلك فاذا علمت الحقيقة بعد طلبها راضيت بذلك فقوله تطلب أي طلب التكلم والمخاطبة الحقيقة التي يرجع اليها المجاز وانما عجب بالطلب دون الطلب للاشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعا بل مجرد الالتفات اذ لانه على السكندر وقوله أو الموضوع اشارة لقسم الثاني وهو عطف على ما فوقه من العقل من نفسه لا ابتداء حال من الموضوع والمعنى أو تطلب الموضوع الذي يرجع الى الموضوع حال كون ذلك الموضوع ناشئا من جهة العقل محضا وان لم يكن لذلك الموضوع تحقق في نفس الامر بأن يكون ذلك الموضوع قريبا من لفظ الفعل الذي لا فاعل له حقيقي وبلاحظ العقل انه أصل له كأن يلاحظ العقل أن الاقدام راجع للقدم وانه أصل له وان لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فصدوق الموضوع في المثال المذكور قدمت وتوضيح ذلك أن المجاز الذي لا حقيقة له كافي أقدمي بذلك حتى على فلان اذا سمعت النفس ذلك لترضى بالاسناد لكون الحق ليس فاعلا لا قدم لانه امر متوهم لا فاعل له فخطب النفس الحقيقة فيلاحظ العقل أن القدم أصل للاقدام وأن الاصل قدمت حتى على فلان وان لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فلا قدم له محل من جهة العقل وهو القدم وهذا يصح أن يكون قوله من العقل لا ابتداء الطلب والمعنى حينئذ تطلب الموضوع الذي يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل للطلب فعل عند مساقاة لها ابتداء هو العقل

(قوله أو الموضوع) أي أو تطلب الموضوع الذي الخ والمراد بالموضوع المعنى المناهض لاسناد مجازي الذي يؤل الاسناد المجازي اليه من جهة العقل أي يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالقدوم المناسب لا يقدم في قولك أقدمتني بذلك حتى على زيد وهكذا كل اسناد مجازي لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أي لعدم تحقق استعماله وقصدته على ماسا في قريبا (قوله وحاصله الخ) عطف على قوله ومعنى الخ أي أن معنى التأويل الحقيقي ما ذكر وحاصل مناهضه بقرينة وفيه أن نصب القرينة ليس حاصله لالاف الخ الذي ذكره أن طلب الحقيقة أو الموضوع وملاحظته ليس هو نصب القرينة والجواب أن المراد حاصله باعتبار لانه أي أن نصب القرينة لانه لا يلزم لنا ذكر فاصنفنا طبق اسم المذموم وهو التأويل (٣٣٤) أعني طلب الحقيقة أو الموضوع وأراد الاذم وهو نصب القرينة على طريق

الكتابة ان قلت لا نسلم أن نصب القرينة لازم لملاحظة الحقيقة أو الموضوع لجواز أن يلاحظ الحقيقة أو الموضوع ولا نصب قرينة قلت المراد لملاحظة الحقيقة أو الموضوع لملاحظة بعته بها وهي انما تكون مع القرينة وبين ذلك أن التطلب من جهة العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشيء انما يكون كاملا إذا كان بالبدليل والامارة وذلك هو نصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فان قلت حيث جعل التأويل على نصب القرينة لم يكن أقول المصنف الآتي ولا بد للجاز من قرينة فائدة لعلمه من هنا ويكون مستغنى عنه إذا قرينة

نصب القرينة على خلاف الظاهر وينبغي أن يتبينه ليكون التأويل الذي هو التطلب المذكور يحتمل أن يكون من المتكلم فيكون معنى التطلب في حقيقة أنه تطلب لجواز قبل النطق بما يتحقق بذلك المجازين شرطه وهو العلاقة والقرينة إذا المجاز بالشرطه داخل وعلى هذا فن لم يذ كر العلاقة فلا يستفاد عنها بالقرينة وعليه تكون من في قولنا من الحقيقة ابتدائية ويكون معنى التطلب لصحي المجاز ودليله لا يطلب الحقيقة بالدليل ويحتمل أن يكون من السامع فيكون معناه أنه اسد إلى الغير مع كون المسند مصاحبا لكونه بتطلب السامع فيه حقيقة لظهور القرينة الدالة على خلافها وهو الموافق لما ذكرنا أولا وتفسير الغير عايم الغير في الواقع فقط والغير في ظاهر الحال فقط والغير في الاعتقاد فقط والغير في الواقع وظاهر الحال أولا الاعتقاد والغير في الاعتقاد والظاهر وذلك بأن يراد ببلط مطلق الغير فيكون ذكر الغير أولا كقصر الجنس ويكون ذكره بتأويل الذي يعين الغير في ظاهر الحال كقصر النوع برذال القول بأنه ان أراد الغير في الواقع خرج قول الجاهل أنبت الربيع البقل عند قصد الاسناد إلى السبب في زعمه وان اراد الغير في الظاهر لم يخرج إلى قوة بتأويل وذلك لان الغير اذا نصب بالقدر المشترك بين الغيرين وغيرهما أي لا دليل على التعيين احتجوا إلى بيان المراد من ذلك بخاصة حتى أنه هذا الاعتراض فيه القصاص بالواقع وظاهر الحال بالخصوص وقد يجب بيان المخصص أنان قطعنا النظر عن القرينة فالمتبادر الغير في الواقع وان نظر إلى القرينة فهم من الغير بحسب الظاهر لانه هو الما ذكر في تعريف الحقيقة فلهذا خصص التعرديد بـ ما ولكن لا ينبغي أن التفسير بالعموم يحتاج إلى التقييد لانه انما يتبعه ان سلم أن أحد الاحتمالات السابقة لا يتبادر منه وأما ان ادعى أن المتبادر من غير ما هو له انما هو الغير عند المتكلم فيما يظهر من حاله أو الغير في الواقع فقط أو القسري في الاعتقاد فقط أو في حاله بقرينة ولم يتم تأمله ثم أشار إلى تحقيقه وتفصيله في التمرين فقال (وله) أي وللعمل أو معناه

الربيع البقل كاسيا في فقد تكل اشراج أقسام الحقيقة بمجموع الفصلين من (وله)

لما هو له أحسب أن فائدة قوله الآتي ولا بد الخ التوطئة التي تقسم القرينة إلى لفظية ومعنوية والاستاس ولم يكف بقوله بتأويل عن قوله لانه ما هو له لانه له المعنى المذكور التزامه وهي مهجورة في التعاريف فان قلت ان من لوازم المجاز العلاقة كما أن القرينة من لوازمه وحينئذ فكان الأولى للشارح ادراجها في التأويل بأن يقول وحاصله أن تعبيره علاقة وسبب قرينة صارفة الخ لجل الاقتصاد على العلاقة أولى لان المصنف تعرض للقرينة فيما بعده قوله ولا بد من قرينة قلت انما يدرج الشارح العلاقة في التأويل لتقديم الإشارة إليها في قول المصنف ملاذس وذكره القرينة فيما بعد انما هو لاجل التوطئة لتقسيمها إلى لفظية وغير لفظية (قوله صارفة الخ) ليس المراد يكون القرينة صارفة عن الحقيقة أن الاسناد لما هو له موجود والقرينة صرفة ذلك بل المراد أن ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يسد أن الاسناد في اللفظ ثبت لما هو له وبالنظر اليها بعد أن غير ما هو له (قوله أي للقول) أي أو معناه نفسه كقوله أو انما يقتصر على الفعل مع ان الامثلة الآتية بعضها للفعل نحو بوب الامر المدينية وبعضها للمافي معناه نحو عسبة راضية لانه الأصل ومبدأ أن يكون المصنف أراد بالقول الغير وهو الحديث للحال فتمت ما حصر من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح

في أن المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي والازم استدراك قوله أو معناه فان قلت ان المصنف عد من جهة الملابس المصدر والمفعول به ومن جهة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف فيلزم ملابس المصدر للمصدر وهو باطل لانه لا يلبس الشيء لنفسه ويلزم عليه ملابس الصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف للمفعول به وهو باطل لانها لا تنصبه قلت ذلك الزوم بموجب جواز أن يكون الكلام على التوزيع فقوله والمصدر أى غير المصدر وقوله والمفعول به أى غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف فالجواب أنه لا يلزم من القول بملابس الفاعل معنى الامور المذكورة ملابس كل من ماله كل واحد منها بل التفضيل فيه هو كقول الى السامع العالم بالقول اعد على أنه لا يلزم من ملابس المصدر للمصدر ملابس الشيء لنفسه (٣٣٥) لجواز أن يكونا متغيرين وان كانا

مصدرين كما في أبحرني قتل  
الضرب فان القتل ملابس  
للضرب لكونه سببا فيه اذ  
لا بد من الملابس بين العامل  
ومفعوله (قوله وهذا) أى  
قول المصنف وملابسات  
قوله اشارة أى ذواشارة  
أو مشرب (قوله الى تفصيل)  
أى تعيين (قوله وتحقق)  
المراد بالاذكر الى الوجهه  
الحق فهو مرقا لما قبله  
والتحقيق من قوله بعد  
فاستند الفاعل الخ (قوله  
للتعريفين) أى تعريف  
الحقيقة العقلية وتعرف  
الحجازة العقلية لا كقول الاول  
الملابس الذى له وفى الثاني  
الملابس الذى ليس له  
(قوله أى مختلفة) هذا  
تفسير بالازم اذا ثبت  
معناه التفرق كما يشهد به  
قول الشاعر

وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتى) أى مختلفة جمع شئت كريض ومرضى  
(بلايس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

(ملابسات شتى) جمع شئت كريض ومرضى بمعنى مفروقة مختلفة ثم اشارة الى تسمية تلك الملابس  
فقال (بلايس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

ملابسات شتى الخ) ش أى الفعل أو معناه ملابسات متعددة فهو بلايس الفاعل والمفعول به وبلايس  
المصدر وطرفي الزمان والمكان والسبب \* واعلم أن الاستدراك اما أن رايدا حكم الفاعلين المستند  
والمتدانية أو مجرد النسبة الصادقة على نسبة المفعول أو غير من متعلقات الفعل \* اما الاول فاعلم ان  
الاستدراك لا يفي من مسند ومسند اليه كما سبق وذلك المستداليه إما فاعل أو مفعول أو حكم الفاعل مثل  
المتدانية أو مفعول أو غير ذلك من المحكوم عليه وهذا في كل استدراك كان أم حقيقة فتقول اذا  
وقع الاستدراك فالحكم عليه إما أن يكون هو الفاعل فى نفس الامر أو المصدر والزمان أو المكان أو  
المفعول أو السبب فالاول وهو استناد الفعل الى فاعله لا يكون الاحقة ونعني فاعله الذى هو مثل قام  
زيد فقد استند الفعل لفظا ومعنى الى فاعله هذا مضمون كلامهم \* الثاني استداده الى المفعول معناه ان يجعل  
ما هو فى المعنى مفعول فاعلا أو فى حكمه الفاعل فالفعل كقوله تعالى فهو فى عيشة راضية فان راضية  
مستدالية غير العيشة فقد جعلت العيشة فاعلا وانما هى مفعول فى المعنى لانها مرضى بها وكذلك ماء  
دافق فقد جعل المرضي به راضيا والمدفوق دافقا ومنه سر كاتم أى مكتوم حكما من السكت والذى  
فى حكم الفاعل سبيل مقيم لان المقوم هو الملاءم والسبيل فى الحقيقة مالى للوادي اعملة فقد استند الفعل  
الى الفاعل معناه انه جعل ما هو الفاعل فى المعنى أى فى الاصل وهو السبيل تابعا للفاعل لفظا والنائب  
عن الفاعل لفظا لمفعول معنى فقد استند الاستدراك فى المعنى الى الوادى الذى كان مفعولا فصار السبيل  
مفعولا فى الفعل (١) ونظر المصنف فى الايضاح فانه فى عيشة راضية جعل المفعول معنى فاعلا لفظا  
وفى سبيل مقيم جعل الفاعل معنى تابعا للفاعل وهو المتعول فى الاصل فقال ان هذا عكس الذى قبله  
وليس كذلك بل سبيل مقيم مثل عيشة راضية فان العيشة كانت مفعولا جعلت فاعلا والوادي كان

وقل لجديد التوب لا بد من بلى \* وقل لاجتماع الشمل لا بد من شت

أى لا بد من تفرق والاختلاف لازم للتفرق (قوله جمع شئت) أى قطاقت الصفة الموصوف (قوله بلايس الفاعل) هذا مستأنف  
استثنا فابايت الى به لتفصيل الملابس وقوله بلايس الفاعل أى الحقيقي لصدوره منه وأقام به والمراد به بلايسه مطلقا سواء كان بلا  
واسطة أو بواسطة الحرف نحو كوني باقه (قوله والمفعول به) أى لوقوعه عليه والمراد به بلايسه مطلقا سواء كان بلا واسطة أو  
بواسطة حرف نحو مرتبت زيد وضربت فى الدار وفى يوم الجمعة ولا حيل التأديب ولا يقال ليهذه مفعول فيه ولا مفعول له لانهم انما  
يطلقان على المضمون بتقدير وفى الامم على القول المشهور ولا قالان الحالج وبما ذكر من التعميم يظهر وجهه ترك المصنف الجار  
والمجرور (قوله والمصدر) لكونه جزء مفهومة فيلابس به لانه عليه تضيئنا وكذا يقال فى الزمان وأن ملابسته للزمان لكونه  
لازم لوجوده (١) قوله ونظر حرد هذه الكلمة فان الاصل الذى يبدى سقيم كشيء معصية

(قوله والمكان) أي بسبب دلالة علمية التزام باعتبار أنه لا بد له من محل يقع فيه (قوله والسبب) أي لحصوله به وسواء كان السبب مفعوله أو لا كما في الأمير المدينة (قوله ولم تعرض للفعل معه) نحو جاء الأمير والجيش (قوله والحال) نحو جاء زيدوا كبا (قوله ونحوهما) أي كاتخير نحو خطاب زيد نفسا والمستثنى نحو قام القوم الازيدا (قوله لا يسند اليها) أي بخلاف ما ذكره فان الفعل يسند اليه فان قلت هذه الامور يسند اليها (٣٣٦) أيضا فيصح ان يقال في جاء الأمير والجيش جاء الجيش وفي الحال جاء الركب

التي قلت المراد أن هذه الامور لا يصح اسناد الفعل اليها مع بقائه على معانيها المقصودة منها كالصاحبة في المفعول معه والتقييد في الحال والبيان في التمييز فان هذه المعاني لا تفهم فيها اذا رفع الاسم واسند اليه الفعل (قوله فاسنده الى الفاعل) أي الحقيقي لا الاصطلاحي فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي وهو ما في الاسناد ان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة عند انكسار في الظاهر وقوله اذا كان مبنيًا له أي الفاعل الحقيقي

والمكان والسبب) سواء كان عقليا أو عاديا أو شرعيا وأما غير ما ذكر من متعلقات الفعل فلا يسند لها الفعل ولو كان له باله باله كالفعل معه والحال والتمييز فليظن تعرض لها لان المراد الملبسات التي يسند الفعل لها (فاسنده أي الفعل للفاعل) اذا كان مبنيًا له كقولنا قم زيد حقيقة (و) اسنده للفعل به اذا كان مبنيًا له (كقولنا ضرب بكسر الراء مزيد حقيقة) أيضا

مفعول افعال فاعلا وذلك لتقلب السبيل الذي كان فاعلا مفعولا فبقي له الفعل ففصل مفعم وكذلك لو بنيت المفعول من عيشة راضية فقلت عيشة مرضية الثالث اسنده الى المصدر وهو ان تجعل ما هو في المعنى مصدر فاعلا لفظيا أو في حكمه مثل شعر شاعر فان شاعرا أسند الى ضمير الشعر قلت وليس مثالا بصحاحا لان شعر في قولنا شعر شاعر المراد به المشعور وهو نفس المنظوم لا الشعر الذي هو المصدر والمثال الصحيح سجد كرتي قومي اذا جد جدهم \* وفي الليلة الظلماء فسقط البدر وكذلك قوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة \* الرابع اسنده الى اسم الزمان مثل نهار صائم فقد اسنده صائما الى النهار معناه أنما جعل اسم الزمان فاعلا فنسند الصوم اليه وينبغي تقييد ذلك بإرادة هذا المعنى فانه يصح أن تقول نهار صائم حقيقة أي قائم الظهيرة يقال صام النهار اذا قام قائم الظهيرة ولا بد من ارادة الحقيقة الشرعية فان الصوم في اللغة مطلق الاسم لا فيصع اسنده للنهار حقيقة ومن هذا الباب قوله سم ولله ثلاثون عاما وصيد عليه يومان وليلة ما طسرة وليل ساهر وقوله تعالى والنهار بصيرا \* انما فاس اسم المكان مثل نهر جار وهو كطرف الزمان وهذا المثال انما يصح اذا كان النهار اسم للشيء فان كان اسمًا لا موصوفا فهو حقيقة ولاهل المعنى في ذلك عبارات مختلفة تشبه هذا لعل من الاحتمالين \* السادس السبب وهو ان تجعل ما هو سبب الفعل في المعنى فاعلا أو في حكمه مثل بق الأمير المدينة لكونه سبب في بنائها قال الخطيب يريدون بنيت المدينة للأمير وبعضهم يجعل هذا المثال للسبب وكلاهما صحيح \* قلت ليس معناه ما ذكره وانما يكون معناه بنيت للأمير يتقدم أن يكون السبب فيكون من القسم الذي ذكره بعد وقوله وكلاهما صحيح فيه نظر لانه على المسببية يرجع في المعنى الى المفعول من

التي قلت المراد أن هذه الامور لا يصح اسناد الفعل اليها مع بقائه على معانيها المقصودة منها كالصاحبة في المفعول معه والتقييد في الحال والبيان في التمييز فان هذه المعاني لا تفهم فيها اذا رفع الاسم واسند اليه الفعل (قوله فاسنده الى الفاعل) أي الحقيقي لا الاصطلاحي فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي وهو ما في الاسناد ان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة عند انكسار في الظاهر وقوله اذا كان مبنيًا له أي الفاعل الحقيقي

له الفاعل الصوري لا الحقيقي وكذلك يخرج قول الجاهل المعلوم جهله أنتبت الله البقل عن الحقيقة لان الفعل المبني للفاعل لم يسند للفاعل الحقيقي عنده في الظاهر فهو وما قبله داخل في الجواز لكونه اسنادا الى غير الفاعل الحقيقي لاجل المبالسة (قوله أي لفاعل أو المفعول به) أي الضمير راجع لهما وأفراد الضمير لان العطف بأو (قوله يعني أنا اسنده الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسد لانه يفيد أن الفعل اذا كان مبنيًا للفاعل واسند للفاعل أو للفعل به يكون حقيقة وهذا كان مبنيًا للفعل واسند للفاعل أو المفعول به يكون كذلك حقيقة منع أي ليس كذلك لانه اذا كان مبنيًا للفاعل واسند للفعل يكون مجازا كما في عيشة راضية وكذا اذا كان مبنيًا للفعل واسند للفاعل يكون مجازا كما في سيل مفعم وأشار الشاعر بحالها الى أن في كلام المصنف توزيعا وأن الاصل واسنده الى الفاعل اذا كان مبنيًا له واسنده الى المفعول به اذا كان مبنيًا له حقيقة

كأمر وكذا إلى المفعول إذا كان مبنية وقولنا ما هو له يشملهما واستناده إلى غيرهما المصاحفة لما هو له في ملازمة الفعل

(قوله كأمر من الأمثلة) أي للحقيقة لا للاستناد إلى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أنه لم يذ كر سابقا ما لا للاستناد إلى المفعول إلى المفعول (قوله وإلى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لاستناد الفعل المبني للفاعل ولم يذ كر من أمثلة المجاز لاستناد الفعل المبني للمفعول إلا واحدا أعني سبل مقيم فإنه استند بمعنى الفعل المبني للمفعول إلى الفاعل فنقول استناده إلى المصدر لا يكون المجاز نحو ضرب ضرب شديد واستند إلى المكان والزمان أن كان يتوسط في ملفوظة ومقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وإن كان على الاتساع بأجر ما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهم كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لاستند إليه الفعل المجهول ما لم يجز بالأمر نحو ضرب للتأدير ولا كان مثل جلس في الدار واستناد إلى السبب الغير المفعول له مجاز ولاجل إخراج استناد المجهول إلى المكان والزمان يتوسط في تقديره وإلى غيرهما (٣٣٧) بقوله للاستند لأن الاستناد للمبني لاجل الملازمة بالمعنى المذكور وهنا لم يتعرض للشارح ادخول ذلك في الحقيقة لظهوره على أنه قد يقال أن في صورة الاستناد بتوسط في ملفوظة أو مقدرة الاستناد إلى مصدر الفعل حقيقة فإن معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة أو في الدار وقع الضرب فيه (قوله أي غير الفاعل) أي من المفعول والأربعة بعده وقوله وغير المفعول به أي من الفاعل والأربعة الأخيرة قصور المجاز عشرة مثل المصنف لستة منها (قوله يعني غير الفاعل في المبني للفاعل الخ) أعز أن يظهر كلام المستنصف أن الفعل المبني للفاعل إذا استند لغير الفاعل والمفعول

كأمر من الأمثلة (و) استناده (إلى غيرهما) أي غير الفاعل أو المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول به (للازمة)

(كأمر) من الأمثلة في قولنا أنبت الله البقل إلى آخرها وهذا في أمثلة الفاعل وأمثلة الاستناد للمفعول به أو شبهه ظاهرة وقد تقدم بعضه في الشرح (و) استناده (إلى غيرهما) أي أي غير الفاعل في المبني له ويدخل في الغير المفعول به وإلى غير المفعول به في المبني له ويدخل في الغير الفاعل كما يدخل في المفعول المجرور والتأخر (للازمة) أي استناد الفعل الغير مبني له لاجل مشابهة مبني له بغيره في ملازمة الفعل لهما

أجل يمكن دخوله في قسم عيشة راضية لأن مرادهم بالمفعول في عيشة راضية المفعول به فقط هذا كله على تقدير أن المراد الاستناد ذلك فتقول أنبت الله البقل لا يطلق على بناء الأمر ولا ينهيه منه لاحقة ولا مجازا وأما قول الاستناد فليس مستندا إليه وأما على التقدير الآخر المراد الاستناد النسبة ولا تستند فسيأتي عن سيبويه والسكاك في الكلام على أسباب العلية فالحكم على ما سبق واضح لأنه يكون تعاقب الصفة بالموصوف كراضية بعيشة وغيره مجازا من غير نظري في خبره المستتر به ويكون في ضرب يدعبر استناد باعتبار الفاعلية واستناد باعتبار المفعولية وبعد أن تحورت هذه القاعدة على التحقيق فنقول الاستناد إلى الفاعل المعنوي قد يكون والفعل مبني للفظا مثل فام زيد فزيد فاعل لفظا ومعنى حقيقة ولا يكون إلى نائبه لأنك إذا قلت ضرب زيد لم تستند الضرب باعتبار الفاعلية إلى أحد أعني استند باعتبار المفعولية فالفاعل المعنوي ليس المفعول الذي هو نائبه نائباً للمعنى بل في اللفظ فقط والاستناد إلى المفعول به المعنوي قد يكون مع البناء للفاعل كما تقول لرضيت العيشة وإن بنيت لفة وللس حقيقة فتقول لرضيت العيشة بضم الراء على هذا القياس إلا أنه قد يقال لا يلزم من جعل المفعول فاعلا أن يجعل كذلك الفاعل مفعولا بل يستعمل منه القاصر

به يكون مجازا وأما إذا استند إليهما يكون حقيقة وكذلك الفعل المبني للمفعول إذا استند لغير الفاعل والمفعول به يمكن مجازا وإذا استند إليهما يكون حقيقة وليس كذلك بل المبني للفاعل إذا استند للمفعول به يكون مجازا نحو عيشة راضية كان المبني للمفعول إذا استند للفاعل يكون كذلك نحو سبل مقيم فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا أتى الشارح العناية بتبيين الراد وأشارته إلى أن في كلام المصنف توبعا (قوله للاستند) أي للاختصاص كأشارته الشارح بقوله لاجل الخ وأعلم أن هذا المجاز لا بد له من علاقة كان الفاعل كذلك وظاهر كلام المصنف أن العلاقة المعترضة هي الملازمة فقط وأنه لا بد منها في كل مجاز عقلي من حيث أنه جعل ما علمت دون غيرها بدليل إلا قصر عليها في تمام البيان قال الشيخ وس لكن يبقى هاتئ وهو أنه هل يكفي في جميع أفراده المجاز كون العلاقة الملازمة أو لا بد أن تبين بينهما أن يقال العلاقة ملازمة الفعل لذلك الفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه أو فيه أو به كما قال في المجاز العقوي أنه لا يكفي أن يجعل التزم أو التعلق علاقة بل فر منه لأن ذلك قد مر مشروطين جميع أفراده فلا بد أن بين آمن أي وجهه وسأني في كلامه من الفضل إشارة إلى هذا الثاني

(قوله يعني لأجل الخ) لما كان ظاهر المصنف هنا أن العلاقة هي الملازمة بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند إليه المجازي وكذا على ما هو المتبادر من التعريف ومن قوله وله ملاحظات شتى وكان هذا غير مراد وإنما المراد أن العلاقة هي المشابهة بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي في الملازمة أي في تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهة التعلق مختلفة ففي الشارح بالغاية إشارة إلى أنه ليس المراد باللازمة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند إليه المجازي كما مرل المراد به المشابهة والحاكة والمسايرة بين المسند إليه المجازي والحقيقي في التعلق فقول الشارح يعني لأجل أن ذلك الغير أي المسند إليه المجازي كالنهر في قولك جرى النهر يشبه ما هو أي يشابه المسند إليه الحقيقي كما في قولك جرى الماء وقوله في ملازمة الفعل أي وهو يجري فاجري بلاس الماس من جهة قيامه به وبلاس النهر من جهة كونه واقعا به ولا يقال حيث كانت علاقة هذا المجاز المشابهة كان من الاستعارة لأننا نقول الاستعارة لفظا استعماليا في غير ما وضع له علاقة المشابهة فالاستناد ليس بلفظ وما وقع من تشبيه الاستعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك في سبيل التعلل والاشارة اللفظي والحاصل أن العلاقة في هذا المجاز المشابهة بين المسند إليه المجازي والمسند إليه الحقيقي في تعلق الفعل بكل لأجل صحة استناد ذلك المجازي والملازمة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي لأجل صحة نقل اللفظ من المعنى الحقيقي (٣٣٨) للعين المجازي قال الفريز أن قلت لا شيء حول الشارح العبارة وفسر الملازمة

بمشابهة ذلك الغير لما هو في ملازمة الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما بين الفاعل وأستدلى بالمفعول به إذ العيشة مرضية (وسيل مقم) في عكسه أي فيما بين الفعل وأستدلى بالفاعل لأن السيل هو الذي يقم أي يعلو

بمشابهة ذلك الغير لما هو في ملازمة الفعل ولم يقصر بها ارتباط الفعل بالمستدلى الذي ليس هو فمع أن ذلك كاف في استناد الفعل إليه قلت الباعث له على اختيار ذلك أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخلت وأتم في صرف الاستناد الذي هو حق ما هو له إلى غيره وإن كثر فيه مجرد الملازمة المذكورة (قوله كقولهم أي

مجاز كقولهم) فيما بين الفاعل وأستدلى بالمفعول بمجازا (عيشة راضية) فإن العيشة مرضية وإنما الراضى صاحبها (و) كقولهم فيما بين الفعل وأستدلى بالفاعل بمجازا (سيل مقم) فإن السيل مقم

فاندفع في الأصل متعدد فلما استندنا إلى الماء قد يقال أنه صار قاصرا بمعنى من مدق وقبه نظر وقد يقال هو متعد أي دافى نفسه والظاهر أن إذا جئنا بالمفعول فاعلا انقلب الفاعل مفعولا ورخصه ما تقدم في سبيل مقم لأننا قلنا مقم بالبناء للمفعول لأننا قد زعمنا أن المفعول هو الفاعل فقلنا فلا يؤدي السيل لذلك صرح ببناء الفعل السيل فقلنا أقم السيل تتبعه قولنا سيل مقم وترجع حينئذ إلى عبارة المصنف فقوله أمداه إلى الفاعل حقيقة لا يريد الفاعل اللفظي والأورد عليه أن الاستناد المجازي أيضا لا يكون

الا

كالاستناد في قولهم (قوله عيشة راضية) في حاشية شجنا الحنفى أصله رضى المؤمن بعيشته ثم أقم عيشة مقام

المؤمن للشاهبة بينهما في تعلق الفعل وهو الرضا بكل فصار رضى عيشة وهو فعل مبني للفاعل فاشتق اسم الفعل منه وأستدلى بضمير المفعول به وهو عيشة بعد تقديمه وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف إليه كنفاء المبتدأ في مثل قوله عيشة زبد راضية وقرر رضنا المدحى أن أصل هذا التركيب عيشة مرضية صاحبها فالرضا كان يحسب الأصل مسند للفاعل الحقيقي وهو صاحب ثم حذف الفاعل وأستدلى الرضا بضمير العيشة وقيل عيشة رضى مبين صاحب العيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وان اختلفت جهة التعلق لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا نحو ما لاحقيقا ثم اشتق من رضى راضية فمضى الفعل وأستدلى بالمفعول قال الفريز مذهب الخليل أنه لا يحتاج في هذا التركيب إلى الراضية بمعنى ذات راضية تكون معنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو مشكل يدخل التامر لأن هذا البناء يستوى فيه المذكر والمؤنث ويمكن الجواب بجواز جعلها بالبالغة لا تأنيث كقوله (قوله فيما بين للفاعل وأستدلى بالمفعول به) أشار بذلك إلى أن الشاهد في استناد راضية للضمير المستتر أعني ضمير العيشة لأن الشاهد في استناد راضية إلى العيشة لأن الاستناد إلى المبتدأ واسطة عند المصنف بين الحقيقة والمجاز وكذا يقال فيما بعد من الاستعارة وقوله فيما بين للفاعل حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كأنه فيما بين مسند للفاعل على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام وقوله وأستدلى بالمفعول به أي الحقيقي والافلاستدلى إليه هنا فاعل نحو (قوله) وسيل مقم) أصله كما قال السمر أي أقم السيل الوادي بمعنى ملاه ثم بني أقم للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأستدلى بالفاعل الحقيقي وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ فقول الشارح وأستدلى بالفاعل أي الحقيقي والافلاستدلى إليه هنا ثابت فاعلى



وفي المصدر شعر شاعر وفي الزمان نهارة صائم وليله قائم وفي المكان طريق مائرونه رجا وفي السبب بنو الامير المدينة وقال \* اذا ردت عافى القدم من يستعيرها \*

(قوله من أفعيت الاناء) راجع لقوله مقعهم فان الحفيد الاول ان يقول من أفعم الماء الاناء بدليل قول الشاعر لان السيل هو الذي دفعه والسيل والماء بمعنى واجب بان الحامل على ذلك ان ذلك التعبير هو الشائع في عباراتهم وقال عبد الحكيم لم يقل من أفعم الماء الاناء لان الماء ليس بمفعم لاناء بل آلة لا افعام بخلاف السيل فانه مفعم للوادي (قوله وشعر شاعر) أي فقد أسند ما هو معنى الفعل أي شاعرا في ضمير المصدر وحقه أن يستدل للفاعل أي الشخص لانه الفاعل الحقيقي بحيث يقال شعر شاعر صاحب لكن لما كان الشعر شيئا بالفاعل من جهة تتعلق الفعل بكل منهما صامح الاختداء به مجازا (قوله في المصدر) أي فمما بين الفاعل وأسند المصدر وكذا يقال فيما أتى (قوله حذجه) أي جذا اجتماعه وأصله جذا يذبح أي اجتهدا لان (٢٣٩) حتى الجذا أن يستدل للفاعل الحقيقي وهو

الشخص لا للمصدر نفسه لكن أسند اليه المشابهة له في تعلق الفعل بكل منهما لان ذلك الفعل صادر من

من أفعيت الاناء (وشعر شاعر) في المصدر والاول التثنية بخو حذجه لان الشعر هنا معنى المفعول (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر رجا) في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء رجا في النهر (وبنو الامير المدينة) في السبب

بكسر العين أي مالى لا مفعم بالفتح أي مملوء يقال أفعيت الاناء ملاءمه (و) كقولهم فمما بين الفاعل وأسند المصدر مجازا (شعر شاعر) فان الشاعر صاحب الشعر لا الشعر لاناء محتمل ان راد الشعر المشعوبه لا المصدر الذي هو نفس الشعر فكون من باب عيشة راضية فالاول التثنية بخو حذجه لان الجدم صدر أسند اليه فعل الفاعل (و) كقولهم فمما بين الفاعل وأسند الزمان مجازا (نهاره صائم) فان النهار صوم فيه وانما الصائم الانسان فيه (و) كقولهم فمما بين الفاعل وأسند المكان مجازا (نهر رجا) فان النهر جار هو الماء لا النهر الذي هو مكان جريه (و) كقولهم فمما بين الفاعل وأسند السبب مجازا (بنو الامير المدينة) فان الباني حقيقة هو العلة والامير سبب أمر وكذا السبب لما لا يستند اليه ايضا مجازا كقوله تعالى يوم يقوم الحساب فان القيام في الحقيقة لاهل الحساب ولكن لاجله فكان الحساب علة قائمة وسببا ماليا وقد فهم من ذكره في تفصيل الاسناد ان السند يكون فعلا أو معناه مسند الغير ما ينشئ له من فاعل أو مفعول أو ما يجري مجرى المفعول في كون الفعل يحق للفاعل وعمل به عن الفاعل اليه لا لاسباب وان الملا بساب هي ما ذكر وان الاسناد ليس على طريق ما يكون الي

الفاعل لفظي كما سطره في الجميع وانما أراد المعنوي ويعني به ما هو له عند المتكلم في الظاهر ولا يريد ما هو له حقيقة أو يتأول لان كل اناء كذلك وقوله أو المفعول اذا كان متبنا له يعني اسناد الفعل في نحو ضرب يذبحمرا الى الفاعل الحقيقي اذا كان الفعل أو معناه متبنا له أو الى المفعول اذا كان الفعل أو معناه متبنا له وقيدناه بالحقيقى احترازا عن اسناد الفعل لما جعلناه مفعولا به مجازا فان الاسناد

أن يكون باقيا على مصدره بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل فالخالف ان حذجه من قبل المبنى الفاعل المسند للمصدر قطعاً وما شعر شاعر فيحتمل أن يكون من ذلك القبيل ويحتمل أن يكون من باب عيشة راضية وما الاحتمال فيه اولى بمخافه احتمال ومن هذا تعلم ان قول الشاعر لان الشعر هنا معنى المفعول أي بحسب المتبادر لفهم وان حاز ان يكون بمعنى التأليف (قوله في الزمان) أي فمما بين الفاعل وأسند الزمان المشابهة للفاعل الحقيقي في ملازمة الفعل لكل منهما (قوله في المكان) أي فمما بين الفاعل وأسند المكان (قوله جار في النهر) أي في القرية التي يكون الماء فيها (قوله في السبب) أي فمما بين الفاعل وأسند السبب الأمر ونحو ضرب النار بجمعا أسند للسبب القاتل لان السبب نوعان واعلم ان القرية في جميع ما ذكر من الامثلة الاستعمال العطفية الا في الاستثناء في السبب الامر فانها الاستعمال العادية والملافة في الجميع الملازمة بمعنى مشابهة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالفاعل الحقيقي تعلق صدوقه وتعلقه بالفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه أو فيه أو من جهة كونه جارا له إلى آخر ما مر. ومن هذا يتخذ ان لا يبنى المجاز العقلي من تبين جهة الملازمة بين الفاعل الحقيقي والمجازي كما ذكره بعضهم

(قوله وبأنى أن يعلم الخ) القصد من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بأن تعريفه للجواز غير جامع وتقرر الاعتراض أن تقول إن المصنف جعل الجواز في تعريف الجواز الاسناد والنسب الاضافية والاقاعة ليست من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة ونحن ندفعه لا يشملها التعريف مع أن الجواز العقلي يجري فيه ما أيضاً ونحن ندفعه في تعريفه غير جامع وأشار بقوله اللهم الخ الجواب عنه (قوله أن الجواز العقلي) أي وكذلك الحقيقة العقلية تجري في الاضافة كقولك أهجبت جرى المساق في النهرو في الاقاعة فنقومت ابني في الليل فلا تختص الحقيقة والنجاز بالنسبة الاسنادية كما هو همه كلام المصنف ونحن ندفعه عن تعريف الحقيقة والجواز غير جامع وجواب الشارح أن في النظر لتعريف الجواز ويعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقة بطريق القياس (قوله أيضاً) أي كما يجري في الاسنادية وقوله من الاضافية بيان للغير والرد بالاضافية النسبة الواقعة بين المضاد والمضاف اليه والاقاعية هي نسبة الفعل للفعل فان الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به ثم ان ظاهر الشارح يقتضي أن الاقاعة غير تامة مع أن نسبة الفعل للفعل لا تقول انما تعتبر بعد التمام فكان الأولى الاعتراض على (٣٤٠) الاضافة لأن يقال انه التفت الى نسبة الفعل للفعل في حد ذاته بقطع النظر

عن نسبتة للفعل وللشأن  
أنه غير تامة (قوله نحو  
أهجبت الخ) مثال الاضافية  
وقوله ونقومت الخ مثال  
لاقاعية ولذا فصل بنحو  
(قوله وجرى الانهار) جعل  
هذا وما بعده من المثاني  
من الجواز في النسبة الاضافية  
اذ جعلت الاضافة بمعنى  
الامور ما لو جعلت بمعنى  
في فلا يكون مجازاً بل حقيقة  
والخاصة بل أنه لا بد من  
النظر لقصد المتكلم ونفس  
الامر فان كان مقصده  
مناسباً بحسب نفس الامر  
لحقيقة والاقاعة ويجوز  
مناسبة نوع من الاضافة  
لا تقتضي أن تكون حقيقة  
ما لم يقصده (قوله شأن  
بينهما) الشاق هو التزاع

وأنى أن يعلم أن الجواز العقلي يجري في النسبة القياسية الاسنادية أيضاً من الاضافة والاقاعة نحو  
أهجبت ابنت الريع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى وان خفتم شقاق بينهما فامر بكليهما بالصلح والنهار  
ونقومت الليل وأجرى النهار قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو  
للاستنادي اللهم إلا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة  
المبتدأ فأتقدم في قوله \* اغماهي اقبال وادبار \* ليس من اجاز كأنه ليس من الحقيقة وقد تقدم أن  
التعريف يدخله وأن الانتكاح في الاخراج عن التعريف على ما ذكرنا رجاعته لا ينبغي وبما ينبغي  
ادخاله في المفعول ليكون اسناداً هو للفاعل له مجازاً ما لا يتوصل اليه ذلك الاسناد الا بغير فكذلك المراد  
بالمفعول ما يتوصل اليه فعل الفاعل بنفسه أو بغيره وقوله لهم اسلوب حكم مما استند فيه الى المفعول  
بواسطة الحرف اذا اصل ان الشخص حكم في اسلوبه وكذا الضلال البعيد اذا اصل ان الكافر بعيد  
في ضلاله ثم ان ظاهر كلام المصنف ان الجواز العقلي لا يجري الا في الاستناد ولا يجري في تعلق الفعل  
بأن يعدل عن التعلق بالمفعول به الى جعله متعلقاً بغيره ولا في اضافة ما ينبغي للفاعل لغيره وليس كذلك  
بل نقسوا على أن قول القائل قومت الليل وأجرت النهار من الجواز لان فيه ايقاع الفعل كما يقع على  
المفعول به على ما ليس بمفعول به فكان مجازاً ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين لان الطاعة  
في الاصل انما تقع على المسرفين لان المسرفين هو المفعول به فكان ايقاعه على أمرهم مجازاً وكذا قولنا  
فيه مجازي كما سبق في سبل مغم ولا يصح إطلاق أن الاسناد الى المفعول والفعل مبنى له حقيقة فتعجم  
الكلام ان يقال اسناد الفعل الى مفعوله الحقيقي والفعل مبنى له حقيقة مثل ضرب زيدوكذلك  
استاده الى الفاعل الحقيقي والفعل مبنى له مثل ضرب زيد عن غير اقل اسناد الضاربة والثاني اسناد  
الضرر وبسببه ولا يكون الاسناد في هذين الاحتمالين والاقاعة والاقاعة وان صرح بانها المفعول للفعل

الذي

والظلال وأصل الكلام ان خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما فامر كل واحد منكما بالصلح والنهار  
فأضيف المصدر في الأول للمكان لان البين اسم مكان وفي الثاني الزمان فهومن اضافة المصدر للفاعل المكاني في الازل والزمان في الثاني  
(قوله قومت الليل) أي وقعت النوم على الليل واذل قومت الشخص في الليل (قوله وأجرت النهار) أي وقعت الاجراء عليه  
والاصل أجرت المساق في النهار (قوله ولا تطيعوا أمر المسرفين) أي فقد وقع الطاعة على الامر وحدها الايقاع على ذي الامر لانه  
هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم فقد حذف في هذا الامثلة ما حق الفعل أن تقع عليه وأوقع على غيره  
تأمل (قوله والتعريف المذكور انما هو للاستنادي) هذا مصعب الاعتراض أي ونحن ندفعه لتعريف غير جامع (قوله اللهم إلا أن يراد  
الخ) أي فيكون مجازاً من اسلان باب اطلاق المقيد على المطلق كما سلكوا المرسن على الالتفات ان الاسناد هو النسبة التامة واستعمل في  
مطلق النسبة سواء كانت النسبة تامة كلالاسنادية وغير تامة كالاضافة والاقاعة وعبر قوله اللهم إشارة الى استبعاد هذا الجواب  
انما المعنى أن يجرى من الله أن يكون هذا جواباً ووجه بعده ما رد عليه أن اطلاق المقيد على المطلق مجاز وهو لا يدخل التعارف اللهم  
الآن يدعى أن هذا الجواز مشهور في قياسهم وأجاب في المطول عن أصل الاعتراض بأن المراد بالاسناد أعم من أن يكون صريحاً بأن

• وقولنا بئنا أول من خرج نحو قول الجاهل شفى الطبيب المريض فإن أسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأويل

بدل عليه الكلام بصريحه أو مستلزما بأن يكون الكلام مستلزما له فالجوازات المذكورة (٣٤١) وإن لم تكن اسنادات عمر بحجة إسكانها

وهي ما تبحث شريعة وتختصم الشرح (وقولنا في التعرف) يتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل أنت البيع البقل رأيت أن النبات من الربيع فإن هذا الاستدلال كان لا غير ماهو له في الواقع لكن لا تأول فيه لأنه مرادوه عقده وكذا في الطبيب المريض ونحو ذلك فقولته يتأول يخرج ذلك

أعجبني إنبات الربيع لان اضافة الإنبات الى الربيع انما هي على طريقة الاضافة الى الفاعل وليس فاعلا حقيقة فمفهومه قوله تعالى شقائق بنهم اذ ليس الذين هم افعالا وكذا قوله تعالى مكر الليل والنهار ولكن انما هي هذا ان زوي بالاضافة الوجه المذكور . وأما ان رأيتها المطلق المباشرة كانت حقيقة لان الذين يلبس الشقائق بالظرفه واللبس يلبس المذكر كذلك والاضافه تكون بأدنى سبب فكلام المصنف لا يشل ما ذكره الانوار بل الاستناد على النسبة الشاملة لا على ايقاع والاضافه والاستناد هو بعيد . وانما جعلت النسبة الايقاعية والاضافه مجاز به لانه يجوز به انما ينبغي ان هما من كون الوقوع على المفعول به الحقيقي في الاولى وكون الاضافة الى الفاعل الحقيقي في الثانية الى غيرها كما يجوز بالاسناد انما ينبغي الى غيره فكانت النسبة عمدا كرماز به الا انها قد تكون مع ذلك كناية عن المحار الانسادي فتقولهم سئل الهموم فان ايقاع التسليمه على الهموم مجاز لانها للشخص المهموم ثم فيه الكناية عن كون الهموم من جنس الانساني الا ان حزن في غصه الانشاعه كناية عن نسبة ما للفاعل لا لقول المتوصل اليه بواسطة الحرف اذ يقال حزن فلان في همومه اوله ومعه كما تقدم وبها يعلم ان هذا المجاز لا يجب ان يكون بالمرأه بل يجوز حصوله بالذكاة كهذا (وقولنا) أى في تعريف المجاز (تأويل بنسج ج ماضى من) نحو (قول الجاهل) بالأنز القادر أنبت الربيع البقل معتقدا

الذي بني الفعل فيه الباس مفعول لاحق حقيقيا وقوله واغري بها الملايسة مجازا أي سواء كأنه المضاف  
 مثل عيشة راضية أو لألفعل مثل سئل فمقم على اغتيل في عيشة راضية غير ذلك فقال البصريون هو  
 على أرادة التسامى عيشة ذات رضا ونها فمقم المضاف كالمفعول في قولك رجل هندي وقال الكثر  
 أصله مرضية فأنهم راضية مقام مرضية قال الفارسي فعلى هذا الباس الضمير المستتر لأن على هو قائم  
 مقامه فعلى الوجهين هو مجازا فرادى لا على وقيل الأصل راض صاحبها مخفف المضاف وأقيم  
 المضاف إليه المقامه فأرفع مستترا أو أنه لا يستند لمؤث وقيل راضية معناه كالملة وقوله وسئل فمقم  
 الكلام فيه كعيشة راضية تنظر فيه هذه الأقوال وكذلك الجميع وقوله شعر شاعر تقدم الكلام عليه  
**تنبيه** عرفت محاسن أنا السنادا في المفعول والمفعول أقسام أربعة أحدها أن يسند إلى  
 الفاعل والفعل معنى له مثل قام زيد والثاني أن يسند إلى الفاعل والفعل معنى للفعل مفعول مثل رضى  
 صاحب العيشة الثالث أن يسند إلى المفعول والفعل معنى للفعل مثل للفاعل مثل عيشة راضية الرابع أن  
 يسند إلى المفعول وهو معنى له مثل ضرب يزيدي **تنبيه** المراد بقولنا السنادا إلى المفعول وماعه هو  
 الذي كان مفعولا وكذلك في الجميع ولا يفتى أن السناد إلى الحال كونه مفعولا فلا تقول راضية بمعنى  
 مرضية والضمير للفاعل ولولا ذلك لكانت بل الصفة فاعل لقضاء عاين ومفعي مجازا **تنبيه**  
 الثاني أن تقول الملايسة لا تختص بالسبعية بل جميع العلاقات المنصكورات في الجاز الفعلي ينفي  
 أن تأتي في الجاز السنادي (قوله وقولنا بل يخرج ما مر من قول الجاهل) يعني قوله أنبت الربيع

( ٣٩ - شروع التلخيص أول ) ( قوله ومعنفه ) عطف عليه على ما هو عليه ( قوله وكذا في ) بيان الخواص  
 أي وما طابق الاعتقاد دون الواقع كما في أسناد الفعل العائدة إذا كان يعتقد  
 أن خبره ما هو حرق النار الحطب وقطع السمار الثوب وقطع السكين الحبل فلا تنافي في الجمع أن أصدر من الجاهل حقيقة عقلية لا تنفاه  
 ( قوله يخرج ذلك ) أي يخرج قول الجاهل أنت الراسع البتل ونحو ذلك القول  
 التلويح فيها كإنيته الشارح

(قوله) يخرج الأقوال الكاذبة أي كقولك جازي دونت تعلم أنه لا يجيئ فان اسناد الفعل فيه وإن كان لغیر ما هو له لكن لا تأول فيه أي أنه لا ينصب قرينة صادقة عن أن يكون الاسناد إلى ما هو له ثم ان ظاهر المشرح أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبة مع أنه منها وأوجب بان المراد بالأقوال الكاذبة (٣٤٣) التي يعتقد المتكلم كذبها فاصدا تر ويجهل بقدر الامكان وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار لأنه يعتقد صدقها (قوله وهذا) أي قول المصنف وقولنا الخ (قوله ولتنبيهه على هذا) أي التعريض وهو علة لقوله تعرض الخ مقدمة على المداول (قوله واقتصر الخ) عطف على قوله تعرض فعملته ما واحدة (قوله أي ولان مثل الخ) أي ولاجل أن قول الجاهل وما ماله خارج عن الجواز أي ودخل في الحقيقة لم يحمل الخ وقوله لا اشتراط التأول فيه أي في الجواز لا تأول في قول الجاهل ولا فهم ما ناله (قوله نحو قوله) أي الصلطان العبدى الجاسي كان المطول نسبة لعبد القيس ونسب الجاحظ في كتاب الحيوان هذا الاسناد للصلتان الضي وقال هو غير الصلطان العبدى والصلتان التهمى والصلتان في الأصل الماضي في أمره وشأنه ومنه سيف صلتاني والصلتان العبدى اسمهم ثم ابن حبيبة بن عبد القيس والبيت المذكور من المتنابذ محذوف العروض والضرب فالعشى بتخفيف الياء ساكنة ليوافق

لا يخرج الأقوال الكاذبة وهذا تعرض بالسكاكى حيث جعل التأول لاخراج الأقوال الكاذبة فقط ولتنبيهه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا التقديم مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجها لقول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المحار لا اشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله) أشباب الصغير وأفنى الكبير ترك الغداة ومر العشى

ان الانبات حقيقة لا يربح فان هذا الاسناد يصدق عليه انه لغیر من هو له لان الذى هو له انما هو انه تعالى وقد تقدم ان هذا الاسناد من الجاهل حقيقة فلا زلة التأول الذى حاصله نصب القرينة على ارادته بخلاف الظاهر لدخول في تعريف الجاهل مع انهم الحقيقة فيبطل به طرد التعريف وانما دخل قول الجاهل لان الجواز لا يفسده من القرينة وقول الجاهل لا قرينة فيه لا اعتقاده ظاهره ومضى أظهر القرينة على ارادته خلاف الظاهر عما يجازا وليس موصوفا حيث أنه قول الجاهل لانه في الظاهر قول المؤمن ويخرج قول الجاهل يخرج كل ما يصدق عليه انه لغیر من هو له لكن لا يجنب القرينة بل بحسب الواقع والاعتقاد معا كالأقوال الكاذبة التي مقصود صاحبها تزويج ظاهرها وبمحسب الاعتقاد دون ما في نفس الامر حيث لا ينصب القرينة كقول المعتزلى لمن لا يعلم حاله هو يخففها عنه ان الله خالق الاعمال كلها وانما خص المصنف المخرج الاول وهو ما يطابق الاعتقاد دون الواقع بلا قرينة لان السكاكى كذا كان الخارج بالتأول الأقوال الكاذبة فنبه المصنف على اخراج هذا القسم أيضا أعني قول الجاهل حيث لا ينصب القرينة ولم ينبه على خروج ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كانه قد سقم في قول المعتزلى الخفى لعله ولا على خروج الأقوال الكاذبة لتسليم الثاني من هذين القسمين بالصراحة والاول منهم ما بطريق اخرى والظاهر وله هذا أيضا انه على اخراج بقية التعريض سمع أنه ليس من دأبه (ولهذا) أي ولاجل أن لا يطابق الواقع لا يكون مجازا الا بالتأول الحاصل بنصب القرينة كما مر في قول الجاهل الغير الناصب للقرينة (لم يحمل نحو قوله) أشباب الصغير أي أوجد الشبب في الصغير (وأفنى الكبير) أي أوجد الفناء في الكبير (كر الغداة) فاعل أشباب وأفنى وكر الغداة رجوعها بعد ذهابها بالامس (ومر العشى) معطوف على الفاعل ومر العشى ذهبا بعد حضورها

القول ويعني الجاهل بالله تعالى وهو الكافر وقوله ولهذا لم يحمل على الجواز قول الصلطان العبدى وقيل السعدى أشباب الصغير وأفنى الكبير ترك الغداة ومر العشى نزوح ونغسذ ولجأنا \* حاجة من عاش لا تنقضى

تمت

شرو بباقي الايسان وهو مدون نصفه باليمن الكبير وبعد

اذ اليأسه أهرمت يومها \* أتى بعد ذلك يوم فنى  
نروح ونغسذ ولجأنا \* حاجة من عاش لا تنقضى  
تمت مع المره حاجاته \* ونسقى له جلسة مابق  
ومعنى البيت أن كروا الأيام ومرور الليالي تسجل الصغير كبير أو الطفل شابا أو الشيخ قانيا

(قوله على المجاز) أى لم يحمل على الحقيقة انتهى إلى الأصل في الكلام وان كانت كاذبة (قوله أى على أن اسناد الخ) فيه إشارة إلى أن الكلام يحمل على الحذف أى لم يحمل اسناد محو قوله أو أن قوله على المجاز أى على الإسناد المجازى أو على التجوز من اجزا وصف الخبر على الكل (قوله مادام الخ) زيادة لفظة دغيم ضرورية لأن المصدرة الظرفية يصح وصلها بالمضارع المتنى ويمكن أن يقال انما زادها لأن فهم كونها مصدرية ظرفية مع عدم أقرب منه مع غيرها قاله سم لكن قد يقال ان حذف الافعال الناقصة لا يجوز سوى كان سمي حذف الصلة الاولى ما ذكره بمبدأ الحكمين من أن السارح ليس مراده أن اللفظة دغيم مقتدرة بل مراده بيان حاصل المعنى فيجعل مامصدرة نابعة عن ظرف الزمان المضاف المصدر المازول فملتزم به أى لم يحمل على المجاز، فذات انتفاء العلم والظن حتى انه اذا تحقق أحداهما جمل على المجاز (قوله ما لم يعلم أو يظن الخ) أى انه ينتفى الحل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر بأن علم أن قائله يعتقد الظاهر وظن ذلك أو شك في غنى الاحوال الثلاثة يجعل على الحقيقة لان الأصل وقول السارح لاحتمال الختميل فاصر على صورة الشك وله تركه لتعليق صورة العلم والظن لظهورهما وخرج بقوله ما لم يعلم أو يظن ما اذا علم انه لا يعتقد الظاهر أو ظن ذلك لانه في هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صافية للاسناد عن ظاهره والحاصل أن صوراً الحقيقة ثلاث علم وظن واعتقاد التكميل للظاهر والثالثة الشك في ذلك وصور المجاز اثنتان ما اذا علم عدم اعتقاده الظاهر أو ظن ذلك فمطوق القيد في كلام المصنف وصور الحقيقة الثلاث ومفهومه صور المجاز (قوله أو يظن) اذا قوبل العلم بالظن (٣٤٣) يراد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجزم الغير الراجح بأن قائله يعتقد ظاهره فاذا دفع ما يقال انه لا يكفي في عدم الحمل على الحقيقة انتفاء العلم والظن بأن قائله يعتقد ظاهره بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقاً ولو عن تقليد ساذج يكنى في الجمل على الحقيقة الجزم الغير الراجح مطابقاً لم لا فلو قال المصنف عالم بهتقسه أو يظن لكان

على المجاز) أى على أن اسناد أشاب وأقنى إلى كرا القدة ومر العشى مجاز (ما) دام (لم يعلم أو لم يظن أن قائله) أى قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) أى ظاهراً الاسناد

وهذا عبارة عن تعاقب الازمان (على المجاز) أى لم يحمل اسناد أشاب وأقنى إلى كرا القدة ومر العشى على أنه مجاز لاحتمال أن قائله دهوى بهتقسه تأخير الزمان فيكون الاسناد عنده حقيقة كما يتقدم في قول الجامل (ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره) أى لم يحمل على المجاز مادام لم يعلم أو يظن أن قائله مؤمن لا يعتقد الظاهر ولو لا سقط لم يعلم كان أخصر لان الظن كاف عن العلم فان كان مؤمناً كان ظهور إيمانه قرينة على إرادته خلاف الظاهر فيكون مجازاً والا كان حقيقة لعدم التأويل

تمت مع الزحاجه • وتبقى له حاجة ما يبقى  
بمعنى كل مجاز اسنادى لا يحمل على المجاز حتى يظن أن قائله لم ير دظاهره فلان شك فالأصل الحقيقة وعلى

أحسن هذا ولم يعد المصنف سرف التقي في ظن إشارة إلى أن التركيب من قبيل عطف المتنى على المتنى لا من قبيل العطف على المتنى إذ المعنى على عموم التقي العلم والظن وهذا العموم إنما يتحقق بذلك لأن أوالتى لاحد الشئين واقعة في حين التقي فيستفاد العموم الذى هو المتصور لان انتفاء الاحد الآخر لا يتحقق إلا بانتفاء الامرين جميعاً ولو أعاذ المصنف سرف التقي لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم عطف على مثله وأن المعنى على أحد التقيين وان انتفاء أحدهما يكتفى في الجمل على المجاز مع أنه لا بد فيه من كلا التقيين بمعنى وجد أحدهما دون الآخر تعين الجمل على الحقيقة وأعاذ السارح حرف التقي تبيين لراد المصنف وهو أن يظن معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطاف على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بأن مضرة على حد حده بشي اليبعان بالخبار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما فلا خراشتر قال العلامة الفسرى ويصح أن تكون أوفى قوله أو يظن بمعنى الا كمالاً لا كمالاً للكاف أو بسماً أو بمعنى الى كمالى لانك أنت أو تضييق حتى والمعنى حينئذ أن الجمل على المجاز منتف مادام انتفاء العلم الآن يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن بأن قائله لم ير دظاهره فان الجمل على المجاز هو جدي حيث قد (قوله لم يعتقد ظاهره) الاولى لم ير دظاهره لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكتفى في الجمل على المجاز بل لا بد من عدم الإرادة بنصب القرينة والحاصل أنه لا بد في الجمل على المجاز من العلم والظن وعدم إرادته الظاهر بنصب القرينة (قوله أى ظاهراً الاسناد) هو مع قوله أى قائل هذا القول بهتقسه تشبث الضمائر فكان الاول أن يرجع ضمير ظاهره للقول كما يرجع اليه ضمير قائله قال شيخنا الهدوى ويمكن أن يقال ان الحامل للسارح على ترجيع الضمير الثانى للاسناد كون الحقيقة والمجاز صفتين للاسناد لا لقول كما مر أو التضييق على عدم اعتقاد ظاهراً الاسناد اذ لو رجع الضمير الثانى أيضاً لقول لم يكن فيه تعريض لفساد الاسناد بطوار إرادته ظاهراً هذا القول بدون اسناد بهتقسه المقصود كما أفاده سم

(قوله لا تنفاه الأول) أي لا تنفاه نصب القرينة الصارفة عن كون الاستناد لما هو له المشروط في تعريف المجاز وهذا علمه عليه قوله وله هذا أي وانما كان علمه لا تنفاه الأول وقوله حينئذ أي حين اذ عدم العلم أو الظن باعتقاده أنه خلاف الظاهر (قوله لا احتمال أن يكون الخ) علمه لا تنفاه الأول فهو علمه لا تنفاه واعتراض سم هذا التعليل بأن انقضاء الأول لا يتربط على هذا الاحتمال لأن الأول نصب القرينة مع نصها يحتمل أن يكون ذلك الغالب معتقد الظاهر لأن نصب القرينة ليس دليلًا لقطعها على إرادة خلاف الظاهر حتى ينتفي الاحتمال سلما أن نصب القرينة الصارفة عن كون الاستناد لما هو له دليل قطعي على إرادة خلاف الظاهر فنقول أن انقضاء الأول لا ينحصر في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة وأجيب عن الأول بأن المراد ادعاء ذلك احتمالا معتمدا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال أو المراد احتمال ذلك من اللفظ لا من حقيقة بل مع ملاحظة الأمور الخارجية وما نعلمه من أحوال المتكلم ولا يكون ذلك الاعتقاد تنفاه القرينة وأجيب عن الثاني بأن الاعتبار بما هو له اعتقاد محسوب بظاهر الحال لا بنفس الأمر فلا أثر لذلك الاحتمال (قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل) فيه نظر لانه يقتضي أنه متى فقد العلم كان مجازا ولو وجد الظن بأن قائله يعتقد بظاهره مع أنه لا بد في مجاز تنبيهه من انتفاء ما كما مر فكان الأولى أن يزيد أو يظن كحصر الجواب أن المراد بالعلم هنا مطلق الإدراك فيتناول الظن أوفي الكلام اكتفاء بشئ آخر وهو أن الصلتان قد ذكر بعد عدة أبيات كلاما يدل على أنه لم يرد بظاهر الاستدلال وأنه موحد من جعلته ثم لزم قائلنا أو صوابه \* وأوصيت عرائدكم أوصي ثم لزمنا أننا المسلمون \* على دين صدقنا والبي

فإن هذا كله صريح في أنه موحد بل دلالة على ذلك أظهر من دلالة قول أبي النجم أفنأ قبل الله الخ لأن المحققين يقولون كافي الحفيد على المطول أن الله خلق الكواكب وهي مؤثرة في العالم السفلي وإذا كان في كلامه ما يدل على أنه موحد وأنه لم يرد بظاهر الاستدلال فكيف يقول المصنف ما لم يعلم الخ إلا أن يقال ليس في كلام المصنف ما يقتضي أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد وانما غرضه أنه ما لم يعلم أو يظن أنه لم يرد بظاهره لا يجعل على المجاز وهذا لا ينافي العلم بأنه لم يرد بظاهره (قوله ولم يستدل) من عطف اللازم على المزمع لانه يلزم من نفي العلم والظن نفي الاستدلال وأتى الشارح بذلك اللازم للإشارة إلى أن التشبيه باعتباره لأجل أن يثبت التشبيه لانفكاك التشبيه والمشبه به عندئذ وظاهر المتن تشبيه العلم والظن للمنى كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وعبر الشارح بالعناية لعدم ذكر ذلك في اللازم في كلام المصنف والحاصل أن قوله كما استدلت تشبيهه بأنقضاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفي الاستدلال والمناسبة بين التشبيه والمشبه به حاصلة نظر الثالث اللازم كذا ذكر العلامة ليس ويحصل ما أفاده العلامة بعد التحكيم أن الشارح أتى بتلك العناية إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف التشبيه والأصل ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتد بظاهره ولم يستدل بشئ على ذلك استدلالات الاستدلال الخ فنقول كما استدلت مقبول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون التشبيه والمشبه به متجهين لفظا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكافؤ لا حاجة إليه على أنه يوجب أنه يتوقف الحل على المجاز على الاستدلال مع أنه كثيرا ما يحتمل الاستدلال على المجاز لظهور واستعماله قيام الاستدلال به عقلا الآن يقال أنه لا يلزم من توقف الحل على الاستدلال فيجوز أن يوقفه عليه مطلقا أو يقال المراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبدية فخير حينئذ أن عدم إرادة الظاهر فيكون يديه كما سألته قيام المسند بالمسند إليه والجواب الأول العلامة ليس والثاني لعبد الحكيم هذا ويصح قطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف كما استدلت الخ شبهة انتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لأن كلام المصنف انتفاء المذكور والاستدلال صحيح للتجوز على هذا فالعلمي لم يعمل على المجاز ما لم يحصل العلم الصحيح للتجوز كما حصل في قول أبي النجم الاستدلال الصحيح للتجوز وعلى هذا فنقول كما استدلت

فإن هذا كله صريح في أنه موحد بل دلالة على ذلك أظهر من دلالة قول أبي النجم أفنأ قبل الله الخ لأن المحققين يقولون كافي الحفيد على المطول أن الله خلق الكواكب وهي مؤثرة في العالم السفلي وإذا كان في كلامه ما يدل

على أنه موحد وأنه لم يرد بظاهر الاستدلال فكيف يقول المصنف ما لم يعلم الخ إلا أن يقال ليس في كلام المصنف ما يقتضي أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد وانما غرضه أنه ما لم يعلم أو يظن أنه لم يرد بظاهره لا يجعل على المجاز وهذا لا ينافي العلم بأنه لم يرد بظاهره (قوله ولم يستدل) من عطف اللازم على المزمع لانه يلزم من نفي العلم والظن نفي الاستدلال وأتى الشارح بذلك اللازم للإشارة إلى أن التشبيه باعتباره لأجل أن يثبت التشبيه لانفكاك التشبيه والمشبه به عندئذ وظاهر المتن تشبيه العلم والظن للمنى كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وعبر الشارح بالعناية لعدم ذكر ذلك في اللازم في كلام المصنف والحاصل أن قوله كما استدلت تشبيهه بأنقضاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفي الاستدلال والمناسبة بين التشبيه والمشبه به حاصلة نظر الثالث اللازم كذا ذكر العلامة ليس ويحصل ما أفاده العلامة بعد التحكيم أن الشارح أتى بتلك العناية إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف التشبيه والأصل ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتد بظاهره ولم يستدل بشئ على ذلك استدلالات الاستدلال الخ فنقول كما استدلت مقبول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون التشبيه والمشبه به متجهين لفظا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكافؤ لا حاجة إليه على أنه يوجب أنه يتوقف الحل على المجاز على الاستدلال مع أنه كثيرا ما يحتمل الاستدلال على المجاز لظهور واستعماله قيام الاستدلال به عقلا الآن يقال أنه لا يلزم من توقف الحل على الاستدلال فيجوز أن يوقفه عليه مطلقا أو يقال المراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبدية فخير حينئذ أن عدم إرادة الظاهر فيكون يديه كما سألته قيام المسند بالمسند إليه والجواب الأول العلامة ليس والثاني لعبد الحكيم هذا ويصح قطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف كما استدلت الخ شبهة انتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لأن كلام المصنف انتفاء المذكور والاستدلال صحيح للتجوز على هذا فالعلمي لم يعمل على المجاز ما لم يحصل العلم الصحيح للتجوز كما حصل في قول أبي النجم الاستدلال الصحيح للتجوز وعلى هذا فنقول كما استدلت

من أن رأيت رأسي كراس الاصلع \* ميزعنه قترعا عن قترع \* جذب البالي أبطنى أو أسرى

متعلق بأنفة العلم وإلّا أن تجعله متعلقاً بعدم الحمل والمعنى ولكون التأول يخرج الأسناد إلى المجاز تحقيق عدم حمل الأسناد فيجاء ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول كالأستدلال في شعر أبي النجم إذ لو لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته وإذا علمت صحة التشبيه في كلامه المنفردون اعتداداً بالاستدلال الذي ذكره الشارح تعلم أن اعتباره كإثبات الشارح ليس ضرورياً بل لحسن التشبيه لفظاً لا يصير المشابهة والمشيبة الاستدلال (قوله ميزعنه) أى فصل في الرأس قترعا عن قترع بسبب ذهاب ما بينهما مافمن الأولى بمعنى في ويحتمل أن المعنى أزال عن الرأس قترعا بعد قترع فمن الثانية بمعنى بعد كما في قوله تعالى لئن كن طباقاً من طين فلا يلزم تعلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بعمل واجيد (قوله أى عن الرأس) أى المتقدم في قوله قد أصبحت أم الحيار ندى \* (٣٤٥) على ذنبا كالمصنع

ميزعنه) أى عن الرأس (قترعا عن قترع) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس (جذب البالي) أى مضها وأختلافها (أبطنى أو أسرى) حال من البالي على تقدير القول أى مقولاً فيها ويجوز أن يكون الأمر بمعنى انظر (مجاز) خبر أن أى استدلال على أن أسناده يزالي بسبب البالي مجاز (قوله) متعلق باستدلال أى قول أبي النجم (عقبه) أى عقب قوله \* ميزعنه قترعا عن قترع

ميزعنه) أى عن رأس أبي النجم (قترعا عن قترع) والقترع كالقترع هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس مع فخل بياض جلد الرأس بين تلك النواحي (جذب البالي) فاعل ميزعنه وجذب البالي عبارة عن مضها واختلافها فإنها ذهاباً وإياباً يقال جذب البالي ليل ذهب عامته وذهب الكل متضمن لذهب العامته وقوله (أبطنى أو أسرى) يحتمل أن يكون حاله على تقدير القول أى مقولاً فيها حال جذبها وذهابها أبطنى أو أسرى أى تجعل في جذبها بطيئة أو سريعة ويحتمل أن يكون حالاً بولاً أن صيغة الانشاء بمعنى انظر أى جذب البالي حال كونه بطيئة أو سريعة ويحتمل أن يكون من كلام أبي النجم فيكون منقطعاً عما قبله ويكون المعنى أبطنى أم البالي أو أسرى فلا يزالي بعد فنانى وهو رى كيف كنت (مجاز) أى كما استدلل على أن أسناده يزالي الجذب مجاز فهو خبر أن (قوله) أى كما استدلل على ما ذكر بقوله أى أبي النجم (عقبه) أى بأثر قوله ميزعنه

لما علمنا أنه مجاز إلى أن قال \* أفناء قبل الله الشمس المظلي \* وعكسه قوله هم وما يمكننا إلا الدهر استدلال على إرادة الحقيقة بقوله تعالى أن هم لا يظنون (تنبيه) أنشد في الإيضاح للبابسة السبب قول عوف بن الأحرص

فلا تدنايى وأسالى عن خلقي \* إذا رتعا في القدر من يستعيرها  
أراد أنه أطلق على القدر على الرق الذي يتأخر فيها وانما هي حقيقة في المستعير لأن على القدر هو المستعير أراد (قلت) كذا قال الجوهري يقال عفوت القدر إذا رتكت فيها شياً لكن قال ابن سيده في الحكمكم على القدر ما يقبضه فيها المستعير من الرق وأنشد البيت (تنبيه) عزف صاحب الفتاح

الثاني وأرأى البالي مطاق الزمان الشامل للأيام فلا يقال أنه لوجه التشديد البالي بل مطلق الزمان أى مضى أكثر العمر وانما عبر عن أيام العمر بالبالي تنبيهاً على شدة الأيام لا على طولها كما في قولهم ما مضى أو لم يبق من عاده العرب تاريخ الشهور بالبالي لأن غرة الشهر من وقت رؤية الهلال (قوله أى مضى) أى مضى أكثرها وقوله واختلافها أى تعاقبها لأن بعضها يتخلف بعضها بأثره (قوله) على تقدير القول أى لأن الجملة المطلوبة إذا وقت حالاً لا بد منها من تقدير القول لأن ما وصف في المعنى وحيداً فالعنى مقولاً في حقيقة من الناس حين السرور والفرهة أبطنى وحين العسر والضيق أسرى أو من الشاعر لأنه لا يبالى به بعد التمييز لئلا يكثر كيف كانت فأوعى الأول التنويع على الثاني للتيسير (قوله ويجوز أن يكون الأمر الخ) أى مع كونه حالاً لا بد منها من كونها أبطنى أو أسرى عزف وانما عبر بصيغة الأمر للدلالة على أن البالي في سرعهما ويطعمهما أموراً بآمره تعالى مسخرات بكلمة كن وعلى هذا المعنى يفتق دليل آخر على كونه موحداً قاله عبد الحكيم فذا ويجوز أن يكون الأمر بمعنى انظر والجملة مستأنفة استئنافاً بياناً على وجه الالتفات كأن الزمان قاله ما تقول فيما حدثت لك فأجابها بأنراض عياض فعل أمرع أو أبطنى أى لا يبالى بعد فنانى وهو رى بالبالي كيف كانت (قوله عقبه) هو باباه

أفناء قبل الله للشمس اطلعي \* حتى اذا واراك أفق فارجمي

وسمى الاسناد في هذين التسميتين من الكلام عقلا لاستخدامه الى العقل دون الوضع لان اسناد السكبة الى الكلمة شئ يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فلا يصير ضرب خبر عن زيد موضع اللغة بل عن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى واضع اللغة ان ضرب لا ثبات الضرب بل لا ثبات انطروج وانه لا ناسه في زمان ماض وليس لانباته في زمان مستقبل فاما تعيين من ثبت له فاما ثبت على عين أراد ذلك من المجتبرين ولو كان لغويا كان حكما يانه مجاز في مثل قولنا خط أحسن مما هو في الأربعين من جهة أن الفصل لا يصح إلا من الحى القادر وحكم أن اللغة هي التي أوجبت أن يختص القول بالحي البادرون الجادون ذلك مما لا شك في بطلانه \* وقال السكاكي الحقيقة العقلية هي الكلام المقابلة ما عند المتكلم من الحكم فيه قال وانما قلت ما عند المتكلم دون أن أقول ما عند العقل لئلا يتناول كلام الجاهل اذا قال شئ في الطبيب المرض واثباته المرض من الطبيب حيث عذمت حقيقة مع انه غير مقيس الى العقل من الحكم فيه وفيه نظر لانه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به كقولنا الانسان حيوان مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منهكس نظروا ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منه ما منه مع كونها حقيقتين عقليتين كما سبق وقال الجارز

لغة فليدله والاكثر عقبه بدونه (قوله أفناء) أى جعله فانيا والاضمير يعود على أبى النجم العبر عنه بضمير المتكلم في قوله أو لأعلى دنيا فيكون فيه النفات من التكلم الى القية (٣٤٦) وعلى هذا فلا بد في الكلام من تقديره ضاف أى أفنى شباب أبى النجم والمراد بانفائه

جعله مشرعا في الفناء أى العدم وحينئذ فلا يقال انه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا أى معدوما و يصح عود ضمير أفناء على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق وأشار الشارح لكل من الوجهين بقوله أى أبا النجم أو شعر رأسه (قوله قبل الله) أى أفناء الله بقبله ففيه مجاز عقلي (قوله أى أمره وارادته) فسر القيل

(أفناء) أى شعر أبى النجم أو أبا النجم لان فناء الشعر مستلزم أفناء شباب أبى النجم (قبل الله) فاعل أفنى بمعنى ارادته وأمره (الشمس اطلعي) \* حتى اذا واراك أفق فارجمي \* وانما لم يقتصر على تفسير القول بالارادة ولو كان هو الظاهر ويكون ما بعده في تأويل الخبر على معنى ارادة الله طالع الشمس الحقيقة العقلية بقوله هو الكلام المقابلة ما عند المتكلم من الحكم فيه وهو عرف المجاز العقلي بقوله هو الكلام المقابلة خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخراف لا بواسطة وضع وقال انما قلت ما عند المتكلم من الحكم دون أن أقول ما عند العقل وفي الثاني خلاف ما عند المتكلم دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يتناول كلام الجاهل حيث عذمت حقيقة مع انه غير مقيس الى العقل من الحكم فيه ولا يدخل هذا الكلام في الثاني فانه لا يسمى كلام ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الامر ولثلاثه عكس الثاني مثل كسا الخليفة الكعبة فانه لا يمنع أن يكسوا الخليفة نفسه الكعبة ولا يصدق ذلك في كونه من المجاز العقلي قال المصنف في كلامه هذا نظرا ما في الأول

أولا بالامر لقوله اطلعي فانه مفعول بقبل ان كان القيل مصدرا أو هو بدل منه أو عطف بيان لمان كان القيل فانه اسماء بمعنى القول فكذلك القول يحتمل أن يكون مصدرا ان كان القيل مصدرا وأن يكون اسماء بمعنى الصيغة ان كان المراد بالقيل المقول ثم لما كان الامر الذى هو طلب الفعل أو الصيغة ليس مجرد اعدام الامر بإيجاد الشئ حقيقة عند المحققين القائلين ان قوله تعالى انما أمرنا نأشئ اذا أردناه أن نقول كن ههنا تمثيل لحصول الشئ بسرعة وليس هناك أمر أصلا عطف الارادة عليه عطف تفسير فعمل من هذا أن المراد بقبل الله ارادته وانما لم يقل أى ارادته من أول الامر لان التبادر من القيل الامر كما عطلت وأما عند القائلين بخطاب كن حقيقة بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقى لان اطلعي بمعنى كوفى طالع العقول على حال فالمراد بالامر الامر التكويني لا الامر بمعنى الحكم الا لا معنى له هنا واعترض على الشارح بأن الارادة من صفات الذات لا تؤثر وانما تخصص والذي يتوقف عليه الفعل القدرة فالاولى تفسير الامر بالقدرة أو بالتكوين وقد يقال بصحة كلامه من جهة أن الشخص مسمى مقدمة التاثير بعد قوله اطلعي \* حتى اذا واراك أفق فارجمي \* وحتى فيه تفسيرية بمعنى الفاء والمفعول عليه محذوف أى اطلعي وتحرك فاذا واراك الخ (قوله فانه بدل) أى فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى يدل على أن التبيين فعل الله ووجه الدلالة أن هذا الاسناد شأن الموحدين كان هذا الاسناد أيضا مجازا كما عطلت فان قلت أى مرفى صرف الاسناد الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الاسناد الثانى اعنى اسناد الافناء للقيل الله قرينة ولم يعكس بحيث يجعل اسنادا من حقيقة وأسناد أفناء مجازا مع أن الشخص الواحد اذا أصدر منه كلاما واحدا يدل على خلاف ما يدل عليه



العقل هو الكلام المتغلبه خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيعلم ضرب من التأول فائدة الخلاف لا بواسطة وضع كقولك أنت الربيع العقل وشي الطبيب الربض وكسا الخليفة الكعبة قال وانما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيمدون أن أقول خلاف ما عند العقل للاعتناء طردهما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره أنت الربيع العقل وأما بيان أنه من الربيع فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وإن كان بخلاف العقل في نفس الامر واحتج بيت الجاسية وقول أبي النجم على ما تقدم ثم قال ولا يلتصق عكسه بعلى كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند نليس في العقل امتناع أن يكس والخليفة نفسه الكعبة ولا أن يميز الامر وحده الجند ولا بد من ذلك في كونهما من الجاز العتق وانما قلت لضرب من التأول ليعترض به عن الكذب فإنه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفسفا خلاف ما عند المتكلم وانما قلت فائدة الخلاف لا بواسطة وضع ليعترض به عن الجاز العتق في صورة وهي إذا ادعى أن أنت موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وضع لذلك وقبه نظر لا نالنا لاسم بطلان طرده عما ذكرناه بوجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه عما ذكرنا المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر وفي كلام الشيخ عبد القاهر إشارة إلى ذلك حيث عرف الحقيقة العقلية بقوله كل جله وضعه تعالى أن الحكم المتغلبه على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فإن قوله واقع موقعه معناه في نفس الامر وهو بيان لما قبله وكذا في كلام الشيخ شريحي حيث عرف الجاز العتق بقوله أن يستند الفعل إلى شيء يتلبس بالشيء هو الحقيقة فإنه قوله في الحقيقة معناه في نفس الامر ونحو كسا الخليفة الكعبة إذا كان الاستناد فيه مجازا كذلك ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر ضعيف وهو مسترف بضعفه وقد رد في كتابه وجوه منها أن وضع الفعل لاستعماله في القادر قد يستعمل عن واحد من رواة اللغة وتركه القيد بل في الرفع على الإطلاق فقوله فائدة الخلاف لا بواسطة وضع لا حاجة إليه (٣٤٧) وإن ذكر فينبغي أن لا يذكر إلا بعد ذكر الجند

على المذهب المختار على أن  
تتمسكه بقول الجاهل أنت  
الربيع العقل يتأني هذا  
الاحتراز بتنبه قد  
تبيين عما ذكرنا أن المعنى  
بالحقيقة العقلية والمجاز  
العقل على ما ذكره السكاكي  
هو الكلام لا الاستناد وهذا  
يوافق مظاهر كلام الشيخ  
عبد القاهر في مواضع من

وأنه المبدئ والمعيد والمشي فيكون الاستناد إلى جذب اليبالي يتأول بناء على أنه زمان  
لاعتدال أن يكون ثم أمر الشمس بالطولوع عني أمر شربة الملائكة الفاتمين بها ووجه الاستدلال على  
أن استناد ميز إلى جذب اليبالي مجازا أنه نسب آخر إقناعه الشعر إلى الإرادة فدل على أن القائل لا يعتقد  
التأثير في الشعر لزمان ومضيه فإن قيل متعلق الإرادة في كلامه انما هو طولوع الشمس والدليل مبني  
على جعل متعلقها الفناء فله يكون الاستناد الأخير عنده هو المجاز بدليل ما ذكر من جعل الإرادة  
فلا تله غير مطر ولصده على ما لم يكن المستند فيه فعلا ولا متصلا به مثل الإنسان حيوان مع كونه لا يسمى  
حقيقة ولا مجازا ولا انعكس ثلوج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منها مع  
كونها حقيقتين عقليتين (قلت) أما السؤال الأول فممنوع ولا شك أن الاستناد في زيد حيوان حقيقة  
دلائل المجاز زعي ما ذكرناه هو الاستناد لا الكلام وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجر رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر وهو قول  
الرحماني في الكشف وقول غيره وانما احترازه لأن نسبة المعنى حقيقة أو مجازا إلى العقل على هذا نفسه بلا واسطة شئ في الأول  
لاضمانه على ما يتسبب إلى العقل أي الاستناد

الاستدلال يعلم حال القائل مع جعل كل منهما غير متعلق على صرف الآخر أوجب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة  
قائمة على صرف الآخر على أن جملته أقناعه قيل الله مبينة لقوله مبذعته وحينئذ لا يجوز أن يكون استناد أقناعه مجازا واستناد مبذعته حقيقة  
(قوله والله المبدئ الخ) فيه أن الاستناد المذكور أعاد على أنه تعالى المعنى ولادلالة على أنه المعيد المبدئ الآن يقال الدلالة على  
ذلك من جهة أنه لا قائل بالفرق أو من جهة أن طالع الشمس بالنقل يستلزم طالع النهار وهو ما رواه ابنه أو قال وجه الدلالة أن  
من قال بأمر الله وأرادته وأن طالع الشمس وغروبها في كل يوم أمره ويكون مسلما والمسلم قائل بأن الأبداء والأعاده لا انشاء والأفناء  
من الله تعالى وهذا كله إذا جعل ضمير قوله فإنه يدل على استناد الأفناء لقيل الله أما إن جعل الله أمره راجعا إليهم فتكون الدلالة على أنه  
تعالى مبدئ ومعيد من قوله \* حتى إذا أراد الله ألقى فارحي \* فإنه يدل على الأعاده ومن كان يفعل الأعاده بفعله هو البداية  
فلا بد من ما أخذه من الأعاده وما كان أنشاء أخذه من الأعاده لأن ما لا دلالة له على أنه مفعول فاختاره من قوله أقناعه الخ كذا قرر  
بعض السكاكي يقال عليه المناسب للشارح حيث تقدم المعنى على ما قبله اللهم الآن يقال أنه لاحظ أن القناع بعد الانشاء (قوله بناء على  
أنه زمان) فيه أنه إذا كان المستند إلى الجذب إلى اليبالي لا يكون زمانا لأن الجذب يعني المضي وهو ليس زمانا والجواب أنه من إضافة الصفة  
إلى الموصوف والتقدير إلى اليبالي الجاذبة إلى اليبالي حقيقة إلى اليبالي وهي زمان

(قوله أو سبب) أي عا دى إلى سببه على أن الإضافة حقيقية (قوله أي أقسام المجاز العقلية الخ) اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الأقسام الأربعة وأمثلتها هي تلك الأمثلة التي مثل بم المصنف لمجاز بعينها لكن يختلف الحال بالنظر إلى صدرت منه من كونه مؤمنا أو جاهلا واعتزله المصنف بيان أقسام الحقيقة لعلمها بالمقابلة ولقلة الاعتناء بمجاليها وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلي لهذه الأقسام مبني على مذهب الجاهل ومن عدم رد المجاز العقلي للاستدارة المكتوبة وأما على مذهب السكاكي من رده لها فطر فاحتمل ذلك كون الأقسام بزان كان التخصيص مجازا أو مجازا وحقيقة أن كان التخصيص حقيقة فإن ذلك حيث (٣٤٨) كانت الأمثلة الآتية يصح أن تكون أمثلة للحقيقة أيضا محتمل الضمير في قول المصنف وأقسامه راجع لما ذكر

من الحقيقة والمجاز لا للمجاز فقط كما ضمنه الشارع قلت يتبع من ذلك أمران الأول تضمينه في الأيضاح المتفق وهو كالمخرج لهذا المتن بقوله وأقسام المجاز أربعة الأهم الثاني قوله في بيان وهو في القرآن كثير فإن الضمير راجع للمجاز فينبغي أن يكون الضمير في أقسامه راجعا للمجاز أيضا ليكون الكلام على وثيرة واحدة (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أي كلا أو بعضا وقوله ومجازيتهما أي كلا وليس المراد باعتبار حقيقتيهما معا ومجازيتهما معا وهذا اندفع مما يقال هذا التفسير باعتبار المذهب كورلا يشعل ما أحد طرفيه حقيقة

والآخر مجاز بل ما طرفاه حقيقة أو مجازا ونحو ذلك فلا تكون الأقسام أربعة أو يقال المراد أنه يلاحظ في التقسيم المذكور اعتبار حقيقة مجموع الطرفين واعتبار مجازية مجموعهما سواء وجد تمام الجزئين من الاعتبار الأول بأن كان الطرفان حقيقيين وهو القسم الأول أو كان تمام الجزئين من الاعتبار الثاني بأن كان الطرفان مجازيين وهو القسم الثاني أو كان بعض الجزئين من الاعتبار الأول وبعضهما من الاعتبار الثاني وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارع بهذا أعني قوله باعتبار الخ دفع ما يرد على المصنف من أن الكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازا وإذا انفقت إليها كانت الأقسام أكثر من ثمانية وحيث أنه فلا يصح حصره بالأقسام في أربعة وحاصل ما أشاره الشارع من الجواب أن حصره بالأقسام في الأربعة اتفاهه بالنظر لهذا الاعتبار فلا ينافي زيادة الأقسام في زيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي لأن الكناية عنده من قبيل الحقيقة (قوله لغويتان) أي كلتاهن مستعملتان فيما روض عنه اللفظة في اصطلاح الخطاب وقيد بقوله لغويتان مع أن كلاما المسند والمستداليه قد يكون حقيقة غير لغوية بل شرعية أو أحدهما حقيقة لغوية والاخر شرعية لغوية في زيد الظاهر ويجوز دخله الصلابة الجنسية لأن

أثبت

كقولنا أنت الربيع البقل وعليه قوله \* فنام لي ونحلي هي \* وقوله \* وشيب أيام الفراق مفارق \* وقوله \* ونمت وما لبس المطي بنائم \* وإما مجازان كقولنا أحيا الأرض شباب الزمان

الحقيقة الشعرية مجاز لغوي فالواقع مطلق الحقيقة لم تداخل الانقسام إذ يصدق على نحو وأدخاته الصلابة الجنة قسم كون الطرفين حقيقيين إذ لا معنى للأفوال والأفعال حقيقة شعرية كأن الادخال حقيقة لغوية ويصدق عليه أن يضاف قسم كونهما حقيقة ومجازا فإن الصلاة بذلك المعنى مجاز لغوي بيقى شئ آخر هو أنه يجوز أن يكون الطرفين حقيقيين عقليين نحو خلق الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو أجرى النهر إطاعة أمر فلان ويختلفن نحو أجرى النهر إطاعة فلان وأجرى المياه إطاعة أمره في كل من الامثلة الثلاثة الأخيرة مجاز في النسبة الإيضاحية أو الإضافية أو فيها والتوجيه السابق للتفديد بالفتن لا يتأتى هنا تفديد الشارح بالفتن لا يظهر بالنسبة لما ذكره لأن يقال انما يفيد بذلك لكون الامثلة التي ذكرها (٣٤٩) المصنف من هذا القبيل كلها

أجاب الفسري قال سم وفي هذا الجواب تظلال كون الامثلة التي ذكرها

المصنف من هذا القبيل

لا يقتضي التفديد بل

التبعية فتأمل (قوله نحو

أنت الربيع البقل) أي

فكل من الطرفين مستعمل

في موضوع له ولا مجازا لاني

الاستناد اذا صدر من

الموحد. (قوله أو مجازان

لغويان أي كلتان مستعملتان

في غير موضوعهما الأصلي

(قوله فان المراد) أي للتكلم

(قوله تهيج القوى) مصدر

مضاف للفعل أي تهيج

الله القوى وقوله التامة

الاولى أن يقول الله مرة

لتعبره من النباتات لانها

القوى في الأرض وقوله فيها

متعلق بتهيج أي أن تهيج

الله القوى الخفية للنبات (قوله واحدات) عطف على تهيج

لأنه لازم على ملازمه فالاحياء

مجموع الامر لكن مصب القصد هو هذا الثاني وهو المستعارة لانه تهيج القوى

وحينئذ فكأن الاولى بالتقصير عليه بأن يقول والمراد

بأحياء الأرض أحداث النضارة والخضرة فيها الناشئة عن تهيج القوى الخفية فيها كذا قررنا فينا المستعارة (قوله والاحياء في الحقيقة) أي

في اللغة اعطاء الحياة أي إيجادها فله الحياة فهو مصدر مضاف لفعله أي وإذا كان الاحياء في اللغة إيجاد الحياة فكأن مراد

التكلم بأحياء الأرض أحداث النضارة والخضرة فيها فيكون في قوله أحياء الأرض استعارة قصر بحية نتيجة وتفر زهران نقول شبه

أحداث الخضرة وأزهار إيجاد الحياة بجماع أن كلامهم أحداث الحياة هو منشا المنافع والحاسن واستعارة اسم المشبهة به لتسببه

وأشبهت من الاحياء أحياء بمعنى أحدثت الخضرة (قوله وهي) أي الحياة الحادثة (قوله تقتضي الحس) أي الاحساس بمعنى

الادراك بأحاسيس الخس الطاهرة وقوله والحركة الارادية عطف لازم على ملازم قال العلامة الناصر اللقاني والحق عندهم أن

(نحو أنت الربيع البقل أو مجازان) لغويان (نحو أحياء الأرض شباب الزمان) فان المراد بأحياء الأرض تهيج القوى التامة فيها واحداث نضارتها بأنواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية

(نحو أنت الربيع البقل) فائبات البقل الذي هو المستند حقيقي لاستعماله في معناه اللغوي والربيع الذي هو المستند له معناه كذلك فهما حقيقتان (أو مجازان) لغويان (نحو أحياء الأرض شباب الزمان) فالاحياء الذي هو إيجاد الحياة قد استعمل في غير معناه وهو إيجاد نضارة الأرض واحداث خضرتها وذلك أن في الأرض أصول ذات القوى بمعنى أن لها قوتها وهي قبولها الله وحديث زهرتها بتهيج تلك الاصول ويحجر بها باحداث زهرتها وخضرتها واضرارها هي المراد بالاحياء فقوله أحياء استعارة تبعية وذلك انه شبه إيجاد الخضرة وأنواع الازهار باعطاء الحياة وإيجادها ووجه التسمية كون كل منهما أحداث ما هو منشأ المنافع والحاسن الا لا منفعه ولا حسن في الموت وكذا الشباب الذي هو المستند اليه معناه الاصل كون الحيوان في زمن ازدياد قوته واتحاشي هذا المعنى شبابا لأن الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشوبة بمشبعته من شب النار وقد استعمل لكون الزمان في ابتداء احواله الملائسة وفي ابتداء ازدياد قواه أي الاصول ذات القوى النباتية لانها اغنا بتقوى غوها فاسه ووجه التسمية كون كل من الابدان مستعارة لما يترتب عليه من نشأة الافراح والحاسن عكس الهرم الذي يكون في آخر زمان الحيوان وآخر زمان الازهار والنبات بخمود تلك الحاسن واضمحلاله اذ قد ظهر أن الطرفين مجازان لغويان ولا ساد مع ذلك مجاز عقلي ولا منافاة بينهما

أنت الربيع البقل فالنبات والبقل حقيقتان استعمالهما في موضوعهما ومنه \* وشيب أيام الفراق مفارق \* وكذلك قول الشاعر \* ونمت وما لبس المطي بنائم \* أو مجازين مثل أحياء الأرض شباب الزمان فان الاحياء والشباب مستعملان مجازا في الاتبات والربيع

(٣٣ - شرح التلخيص أول) الله تعالى القوى الخفية للنبات (قوله واحدات) عطف على تهيج لأن لازم على ملازمه فالاحياء مجموع الامر لكن مصب القصد هو هذا الثاني وهو المستعارة لانه تهيج القوى وحينئذ فكأن الاولى بالتقصير عليه بأن يقول والمراد بأحياء الأرض أحداث النضارة والخضرة فيها الناشئة عن تهيج القوى الخفية فيها كذا قررنا فينا المستعارة (قوله والاحياء في الحقيقة) أي في اللغة اعطاء الحياة أي إيجادها فله الحياة فهو مصدر مضاف لفعله أي وإذا كان الاحياء في اللغة إيجاد الحياة فكأن مراد التكلم بأحياء الأرض أحداث النضارة والخضرة فيها فيكون في قوله أحياء الأرض استعارة قصر بحية نتيجة وتفر زهران نقول شبه أحداث الخضرة وأزهار إيجاد الحياة بجماع أن كلامهم أحداث الحياة هو منشا المنافع والحاسن واستعارة اسم المشبهة به لتسببه وأشبهت من الاحياء أحياء بمعنى أحدثت الخضرة (قوله وهي) أي الحياة الحادثة (قوله تقتضي الحس) أي الاحساس بمعنى الادراك بأحاسيس الخس الطاهرة وقوله والحركة الارادية عطف لازم على ملازم قال العلامة الناصر اللقاني والحق عندهم أن الروح ليست شرط الحياة بل للفاعل المختار أن يحدد الحياة في أي جسم أراد سوءا كان فيفسد روحه ولا وسوءا كان في صورة الانسان

واما مختلفان كقولنا ثبت البقل شباب الزمان وكقولنا أحيا الأرض الربيع وعليه قول الرجل اصاحبه أحييتني رؤيتك أي أنستني  
وسميتي فقد جعل الحاصل بالرؤية من الانس والمسة حجة ثم جعل الرؤية فاعلة له ومنه قول أبي الطيب  
ويحيى له المال الصوامد والقنا \* ويقتل ما تحي التسم والجدا  
جعل الزيادة والفور حجة للمال وتفرقه  
في العطاء فتدله ثم ثبت الاحياء فعلا للصوامد والقتل فعلا للتسم مع أن الفعل لا يصح منه ما نحوه قولهم أهلك الناس الدنيا والدرهم  
جعلت القصة اهلا كأنهم أثبت الاملاك فعلا للدنيا والدرهم

أولا كما وقع في الجذع الذي نلتني صلى الله عليه وسلم قال بعض تلامذته ولك أن تقول يجوز أن الله تعالى أوجده الروح في  
الجذع ثم انصف بالحياة وتأمله (قوله وكذا المراد) حاصله أن الشباب الذي هو المسند اليه معناه الاصل كونه الحيوان في زمن  
ازدياد قوته وانما سمى هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة أي مشتعلة وقد استعبر لكون الزمان في  
ابتداء حرارته للإسالة وفي ابتداء ازدياد قواه بجامع الحسن في كل من الابتداء من الما ترتب علمه من نشأة الافراح والخاص واستعبر  
اسم المشبه بالمشبه على طريق الاستعارة (١٥٠) التصريحية الاصلية كذا أفاد ابن يعقوب (١) اذا علمت هذا فقول السارح

وكذا المراد أي مراد  
المشكك بشباب الزمان  
وقوله ازدياد قواها النامية  
الادري قواه الخسية للثبات  
لان الضمير واجمع للزمان  
وهو مسند كذا لان يقال  
أنت الضمير نظر انكون  
الزمان مدة وفي الشيخ  
يس تبعاً للفنرى أن  
ضميره قواها راجع للأرض  
وأوردا على ذلك أن شباب  
الزمان يشوم به وازدياد  
القوى انما يقوم بالزمان  
وحينئذ فلا يصح تفسير  
شباب الزمان بازدياد قوى  
الأرض وأجاب الشيخ  
يس بان في الكلام حذف

(أو مختلفان) بأن يكون أحد المسندين مجازا والآخر حقيقة فاما أن يكون المسند حقيقة  
والمسند اليه مجازا (نحو أثبت البقل شباب الزمان) فالمسند الذي هو أثبات البقل حقيق  
والمسند اليه الذي هو شباب الزمان مجازي (و) أما عكسه نحو (أحيا الأرض الربيع) فالمسند  
الذي هو أحيا الأرض مجاز والمسند اليه الذي هو الربيع حقيقة وانما عليه على التقسيم الثلاث يوم  
عدم صحة تعدد المجاز في كلام واحد من نوعين ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لا بد حصل  
المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين الكلمتين  
والكلمات لا يتجاوز من هذه الاقسام فقصور بذنه صائب المجاز فيما بين اسناد صائب الزمان الى زيد  
الى ضمير القارئ أو ما عني مذهب السكاكي الذي يجعل المجاز فيما بين اسناد صائب الزمان الى زيد  
لانه يفسر المجاز العقلي بالكلام المقادير اسناده خلاف ما عند المشكك بتأول فهو مشكك لان  
مجموع عناره صائب وهو أحد طرفي الجملة المقادير اسناده الخلف لا يسمى مجازا لغو بالان المجاز القوي  
فسره السكاكي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ومجموع عناره صائب ليس بكلمة فكأن الحصر  
أو يكون المسند حقيقة والمسند اليه مجازا مثل أثبت البقل شباب الزمان أو عكسه نحو أحيا الأرض الربيع البقل

وإذا كان وقت ازدياد قواها  
الزمان الذي هو وصف قائمه  
والاصل ازدياد الزمان قواها وعلى هذا اعني قوله أحيا الأرض شباب الزمان أحدث تضارفاً لزيادة الزمان لقواها النامية للثبات ولا يخفى  
ما في هذا كله من التكافؤ الحسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوى الأرض بسبب لطافة الهوا واعتداله وانصباف القطر من السماء  
في هذا الزمان وحينئذ نقول الزمان شيء من تلك الصفات ويكون اصابته شباب الزمان لادني ملاسمة لحصول الكائنات فيه وعلى  
هذا المعنى أحيا الأرض شباب الزمان هيحى الأرض وأحدث الخضرة والتضرة فيها ازدياد قواها النامية الحاصلة في الزمان وهذا  
مخلص ما أفاده عبد الحكيم القرني (قوله وهو) أي الشباب في الحقيقة أي في اللغة (قوله الغريزية) أي الغريزة وقوله (قوله)  
أي قويه مشتعلة) انما فسر مشبوبة بذلك لا خد من قولهم شب النار اذا قواها واولعها (قوله أثبت البقل شباب الزمان) أي

ووقع  
وردد هذا الجواب بان الوقت لا يقوم بالزمان بل هو نفسه فكيف يفسر شباب  
الزمان الذي هو وصف قائمه  
وأجاب الفنرى بحجوات غير هذا بان يحمل الازدياد على المتعدى لانه قديمي ومتعدد ما يجعل مضافاً للفعل  
والاصل ازدياد الزمان قواها وعلى هذا اعني قوله أحيا الأرض شباب الزمان أحدث تضارفاً لزيادة الزمان لقواها النامية للثبات ولا يخفى  
ما في هذا كله من التكافؤ الحسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوى الأرض بسبب لطافة الهوا واعتداله وانصباف القطر من السماء  
في هذا الزمان وحينئذ نقول الزمان شيء من تلك الصفات ويكون اصابته شباب الزمان لادني ملاسمة لحصول الكائنات فيه وعلى  
هذا المعنى أحيا الأرض شباب الزمان هيحى الأرض وأحدث الخضرة والتضرة فيها ازدياد قواها النامية الحاصلة في الزمان وهذا  
مخلص ما أفاده عبد الحكيم القرني (قوله وهو) أي الشباب في الحقيقة أي في اللغة (قوله الغريزية) أي الغريزة وقوله (قوله)  
أي قويه مشتعلة) انما فسر مشبوبة بذلك لا خد من قولهم شب النار اذا قواها واولعها (قوله أثبت البقل شباب الزمان) أي

(١) قول الحمص اذا علمت هذا الى قوله وأجاب الشيخ من الخلل هذا مبني على أن لفظ زمان ساقط من عبارة السارح وهو ثابت في  
النسخ التي قبله ناعلى ثبوته لا اعتراض ولا جواب كتبه محمديه

وهو في القرآن كثير كقوله تعالى وإذا تأملت عليهم آياته زادتهم حسماً إيماناً ثبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لكونهم سبب إيمانهم وأكداً قوله تعالى وذلك ظنكم الذي ظنتم بربكم أركم

ازداد قوة الأرض الخمية الحاصلة في الزمان (قوله ظاهر) أي لانه جعل المجاز العقلي في إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما فعله من فاعل أو غيره مدحاً على عبثاً وحينئذ فلا يكون الإيمانيين الكلمتين والكلمات لا يتخلون من هذه الأحوال الاربعة وتجاوز بذهنهم لروصاتهم الجاز عند المصنف انما هو في اسناد صائهم إلى ضمير التلوه وقوله على ما ذهب اليه المصنف أي وما على رأي السكاكي فلا وجه له صر في الاربعة لانه عرف المجاز العدلي بأنه الكلام المقادير بخلاف ما عند المتكلم من الحدك بتأويل فيجوز ان يكون المسند عنه جملته أسندت للبدن يجوز يد صامهم ناره أوفهم رصاصهم والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز البين لاخذ الكلمة في تعبر بفهمها هذا مراد الشارح وفيه نظر لان الكلمة انما أخذت في تعريف الحقيقة والمجاز الفردين لا في تعريفها مطلقاً لا ترى أنهم قسموا المجاز القوي إلى الاستعارة وغيره أو الاستعارة إلى التشبيه وغيره أو مطلقاً التشبيه على ما هو كقبطاً وإذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما وصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له وصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيما وضع له وحينئذ فالخسر في الاربعة ظاهر على مذهب السكاكي أيضاً لكن على تقدير عدم رده (٣٥١)

المذكور لها فاطر فاهاما  
مجازاً وان مجازاً وحقيقة  
فقط كما صرح ثم يشكك  
الحصر في الأقسام الاربعة  
حق على مذهب المصنف  
يكون قوله سرفي لبي وقد  
أردت بهذا اللفظ عين  
سمعتها فان الذي سرفي من  
تلفظ بها اللفظ اذا أرد به  
نفسه وان قبل وضعه  
لنفسه لا يوصف بحقيقة  
ولما حصر كما صرح به  
الشارح في حواشي الكشف  
فهذا المثال من المجاز  
العقلي لان الاسناد فيه

وجه الانحصار في الاربعة على مذهب السكاكي مشكلا بهذا الوجه ولا يطل الحصر على مذهب المصنف  
معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل في الحقيقة أو مجاز (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير)  
أي كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابلة حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم في القرآن على  
كثير لجرد الاهتمام بقوله تعالى (وإذا تأملت عليهم آياته) أي آيات الله (زادتهم إيماناً)

في الأقسام الاربعة على مذهب السكاكي مشكلا بهذا الوجه ولا يطل الحصر على مذهب المصنف  
بالكتابة لانها لا تخرج عن الحقيقة والمجاز على ما صرح به ان شاء الله تعالى (وهو) أي المجاز العقلي  
(في القرآن كثير) وقد تقدم في القرآن على متعلق وهو كثير للاهتمام ومعهم ان كثرة في القرآن  
لا تستلزم كونه أكثر من الحقيقة والقرص من بيان كثرة في القرآن الدعي على من توهم انتفاء عنه  
ولكن القائل بذلك لا يخص النبي بالمجاز العقلي بل يعمه في كل مجاز لا يام المجاز الكذب لانه خلاف  
الظاهر والقرآن منزه عن ذلك وردبانه لا يام مع القرينة وأما جملته أن القصص الدعي على من ينفي  
وجود المجاز العقلي دون القوي فلا يام الا بر دناؤه بالامثلة دون مجرد ذكر الامثلة ثم أشار إلى أمثلة  
وجوده في القرآن فقال وذلك كافي قوله تعالى (وإذا تأملت عليهم آياته زادتهم إيماناً) فان اسناد زيادة الايمان

ودفع المجاز العقلي كثيراً في القرآن كقوله تعالى وإذا تأملت عليهم آياته زادتهم إيماناً

لغير من هو له عند المتكلم واحد طريقه حقيقة وهو المسند والمسند اليه ليس حقيقة ولا مجازاً وأجاب عبد الحكييم بأن السرور وانما هو  
من سماع هذا اللفظ من حيث دلالة على معناه لا من حيث هو لاسم ان (١) السر من تلفظ به وحينئذ فالاسناد في هذا المثال حقيقة  
(قوله لانه شرط الخ) ان قلت حيث كان الحصر في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر فلا يحتاج لدليل قلت هذا من باب  
التبسيه والامور الضرورية قد بينه عليه ازالة الخاف في بعض الازدهان من الخفاء (قوله مستعمل) بالجرصة مفرد اما اذا وضع القوي  
ولم يستعمل فيه فلا يتصف بحقيقة ولا بمجاز والقولهم في تعريف كل منهما كلمة مستعملة الخ (قوله وهو في القرآن كثير) رديه على  
الظاهر لا الزعمين عدم وقوع المجاز العقلي كالقوي في القرآن لا يام المجاز الكذب والقرآن منزه عنه ووجه الرد انه لا يام مع  
القرينة (قوله لجرد الاهتمام) أي الاهتمام الجرد عن التخصيص والانهو كثير في غير القرآن أيضاً كالسنة وكلام العرب (قوله)  
قوله تعالى ان قلت لم يقبل المصنف كقوله تعالى وبخبر قوله تعالى وإذا الخ لاجل ان يظهر أنه غشيل بل اورد به طريق التعداد  
لنت انما نزل المصنف ذلك لا يام المعنى وإذا تأملت على منكري المجاز في القرآن آياته زادتهم إيماناً بوجهه فيه فيكون في الكلام  
بهم لا لانتباس فكانه جعل الآية على الاستدلال على مدعا وان كان الغرض الحقيقي انما هو التمثيل كأشاره الشارح بتقدير لقوله

ومن هذا الضرب قوله: يذبح بأنهم الفاعل غيره ونسب الفعل إليه لكونه الأسمر به وكقوله: يذبح عنهم بالاسمهما نسب الذبح إليهم فعمل الله تعالى إليهم لأن سببه كل الشجرة وسبب أكلها وسببه ومقامته أباها لأنه لهما الناحيتين وكذا قوله: ألم تر إلى الذين بذلوا نساءهم الله كرا أو أخلاقهم هذا الزوار نسب الأحلال الذي هو فعل الله إلي أباهم لأن سببه كفرهم وسبب كفرهم أمراً كإبراهيم أبيهم بالكفر وكقوله تعالى: وما

كقوله تعالى: **وَلَيْسَ اقْتِباسُ حَقِيقةٍ بِلَوْهِيهِمْ ذَلِكُ وَهِيَ مِنَ الْحَسَنَاتِ** وإن لم يعد ومنها العدم المتحصرا بالحسنات فبما ذكره من أن قدر الشارح هذا إلى أن في عدم العطف في بفتح ومابعد لان الموقول حينئذ مجموع المذكورات **فَانْ قُلْتَ كَيْفَ يَصِحُّ ثَبُوتُ زِيَادَةِ الْاِيْمَانِ** بوقوع الحجاز في القرآن بالنسبة إلى شكرى وقوعه فيه مع أن أنبات الزيادة لهم بقضى أصل حصول الإيمان به **قُلْتَ نَزَلَ اَنْكُرُهُمْ** منزلة العبد لوجود ما زينه من الأدلة فكان أصل الإيمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة حاصلة ببعض آخر أو أن الزيادة قدر ادبها الامر الزائد في نفسه وهو لا بقضى وجود ما زيد عليه **(قوله أسندنا الزيادة الخ)** ينبغى قراءة أسندها وما بعده البناء للفعول تأنيذا وقوله إلى الآيات أي التي هي ضمير زادت **(٣٥٢)** **(قوله لكونها)** أي الآيات سبأ إلى سبعا عاذا بالزيادة فائدة فعل الله والآن

ترادوها عاده (قوله يبيع  
أبناءهم) أي يبيع في فروع  
أبناءه خاسرا لئيل (قوله  
أمر) هذا بيان لكونه  
سبيا والحاصل أن السند  
إليه مناسب أمر وما قبله  
سبب غرام وما يأتي سبب  
بواسطه وأعلم أنه يجوز أن  
يكون يبيع مجازا لقواعن  
أمر بالبيع وحيدش فلا  
يكون مما نحن فيه لا يقال  
أن احتمال ذلك غير مضر  
لأن المثال بكيفية الاحتمال  
لأننا نقول ليس القصد هنا  
مجرد التمثيل بل الاستمهان  
والاستدلال به كثره وهذا

أسندنا زيادة وهي فعل الله الى الآيات لتكونها مديا (ينزع ابتاهم) نسب التذبيح الذي هو فعل الجبل  
المرعون انه نسب آخر (ينزع عنها لباسها) نسب نزع اللباس عن آدم وزوجه وهو فعل الله تعالى  
الى اللباس لان اسمه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاومته ايها الله انه له ما في الناهيين  
(وما) نصب على انه مفعول لنتقون أى كيف تقرون

الى الايات مجاز من باب الاسناد الى السبب العادى لان الزيادة فعل الله عز وجل والايات زايده عادة ولم يقل المصنف كونه تعالى بظنه انه غشيل ولو كان ذلك هو المقصود وذلك لاها من المعنى واذا تأملت على منكرى المجاز فى القرآن آياته زادتم ايعانوا هو حوده فيه فيكون فى الكلام اقتباس لكن الغرض الحقيقى انما هو التتميم لاماد كروكا فى قوله تعالى (ينزع عنهما افعفهم) فان فيه اسناد التذبيح الى فرعون وهو سبب امر والمذبح فى الحقيقة اعوانه وكافى قوله تعالى (ينزع عنهم الباسهما) فان فيه اسناد نزع الباس عن آدم وهو اول البليس مجازا وهو فى الحقيقة لله عز وجل لان البليس سبب بوسسته ومقامته لهما انه لهما النصح فى اكل الخمرة وأكل الشجرة سبب نزع الباس وسبب السبب سبب فهو من باب الاسناد الى السبب ولو كان التوسط وكافى قوله تعالى (وما

نسب الزيادة لأيات وهي لله تعالى وكذلك يذبح آبائهم نسب التذبح لفرعون لكونه الآمر به وكذلك  
يزرع عنهما بالأمم باعتبار السبب في الزرع وكذلك وما

علي من زعم خلافه وحيداً فضر الاحتمال كذا بحث السيد الصوفي (قوله يزعم عنهما) أي يزعم  
 يميل  
 ليس عن آدم وحواء لئلا ينهما (قوله لان سببه) أي التزعم وقوله الاكل أي من شجرة الخنطة وقوله وسبب الاكل وسوسه أي فهو  
 منب السبب وسبب السبب فهو من الاستناد للسبب وبواسطة (قوله لان له مالان الناهجين) بكسر همزة جوابا للفتحة  
 (١) وبفتحها ناه على نزاع الخافض أي على أنه (قوله لمفعوله) أي لان الاتقاة منه نفسه لانه حتى يكون مفعولاً به \* واعلان  
 أصل تقون وتقوم من الوفاة وهي قرط الصلابة متعدية الى مفعولان والاول محذوف والثاني بوما على حذف المضاف أي  
 عذاب يوم حذوف الاستغناء عنه والمعنى فكيف تقون أنفسكم عذاب يوم أي كيف تصورون أنفسكم من عذاب يوم وقد يشتمل الاتقاة  
 على الخدو وحيداً يكون منعديا واحداً ويصح ايراد ذلك هنا أيضاً والمعنى فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم والحاصل أن في جعل  
 بوما مفعولاً لتقون وجهين كونه مفعولاً بانياً أو مفعولاً فقط ويحمل أن يكون بوما مفعولاً لكثرة والمعنى حيث ذكرك  
 تحصل لكم الوفاة أو اخذنا كقتر في الدنيا وما يجعل الولدان شيعاً أي أن يكون الفعل الذي هو تقون منزلة من الايام والزم  
 كقتر أنس كقتر ويصح أن يكون بوما مفعولاً لكثرة ومفعول تقون محذوف والمعنى فكيف تقون عذاب الله الذي أمرتم  
 باتباعه ان كقتر في الدنيا ويصح أن يكون بوما يجعل الولدان شيعاً هو المثل على ذلك العذاب ويحمل أن يكون بوما ناصياً الى الظرفية والمعنى

(١) وبقيها يمنع منه وجود الام المعلقة كما هو معلوم من قواعد النحو كسبها

يجعل الولدان شيئا نسب الفعل الى الطرف لوقوعه فيه كقولهم نهاره صائم

فكفناكم التثوى في يوم يجعل الخزان كفرتم في الدنيا وانما اختار الشارح الوجه الاول لانه التقدير والتأويل بخلاف بقية الاوجه  
وأما كيف ففعله مطلق على الصحيح وعامله تتقون أي اتقاء قوله يوم القيامة فيذكره نظرا لانه يؤدي الى التكرار والاستغناء  
عنه بقوله في الآخر يوما فالاولى حذفه أو ذكره على وجه التفسير في آخر الآية بأن يقول وهو يوم القيامة وأوجب بأن هذا مبني  
على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويومئذ منه وليس كذلك فقد ذكر العلامة عبد الحكيم أن يوم القيامة نصب على الظرفية وربما  
يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف أي عذاب يوم وليس بدلائل يوم القيامة كما هو خلافه في تفسير معنى المفعول به لا بدال  
بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذي تتقون اه وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتقون (قوله ان  
يقسم على الكفر) فسر ان كفرتم بقوله ان يقسم على الكفر لكون المخاطب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مطلق وهو ان لا تدخل  
على المفقوع به وانما تدخل على المشكوك فيه وثلاثا يحتاج كفرتم الى المفعول به (قوله يجعل الولدان) أي يصيروهم شيئا جامع  
أشيب والاصل في شين شيئا الضم وكسرت بجانسة الياء (قوله نسب الفعل) أي وهو (٣٥٣) الجعل المذكور وقوله الى الزمان أي

لوقوعه فيه (قوله وهذا)  
أي تصيرون الولدان شيئا  
(قوله كناية) بمحتمل أن  
المسألة الكناية للقبوة أي  
عبارة وبجمل ان المراد  
الكناية الاصطلاحية  
وهذا هو المتبادر من قوله  
بعد ذلك ان الشيب الخ  
لانها هارفي كونه كناية  
على مذهب السكاكي  
القائل ان اللفظ المستعمل  
في مازوم معناه وذلك لان  
قوله تعالى يجعل الولدان  
شيئا موضوع لازم الذي  
هو تسارع الشيب وقصد  
استعمل اسم ذلك اللازم

يوم القيامة ان يقسم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيئا) نسب الفعل الى الزمان وهو الله حقيقة وهذا  
كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تقادم الشدة والهن أروع  
طوله وان الاطفال  
يجعل الولدان شيئا) نسب جعل الولدان شيئا جامع أشيب الى اليوم مجاز لان الضمير في يجعل لهم  
باب الاسناد الى الزمان والجعل في الحقيقة لله تعالى ويوم منصوب على انه مفعول به لتقون أي كيف  
تتقون يوما يجعل الولدان شيئا وهو يوم القيامة ان كفرتم أي ان يقسم على الكفر لان الخطاب  
للكافرين ويصح أن يكون معولا لكفرتم فيكون المعنى كيف تقون عذاب الذي أمرتم بآفاقه  
ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيئا وهو المشتمل على ذلك العذاب على أن يكون يوما منصوبا على اسقاط  
الخاص وهو الياء أو ينصب على المفعولية بنضمين كفرتم أنكرتم ويجزم أي دسم على جزمكم وانكاركم  
وجعل الولدان شيئا كناية عن تقادم أهوال يوم القيامة لان الشيب مما يتسارع وبارز وجوده عند  
تقادم الاحزان والهموم فيصح الاستدلال من الشيب الى التقادم بالقرائن ويحتمل أن يكون كناية عن  
طوله طول ما يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيخوخة ولكن على هذا رعايتي لهذا النص لاقتضائه  
قرب طوله بالنسبة الى التصريح بان مقداره مخشون ألف سنة  
يجعل الولدان شيئا

في المزموم وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والاحزان فيه وفي قوله وهذا كناية اشارة الى أن الكناية لاتاني بالجاز العقلي (قوله عن شدته) أي  
اليوم وقوله لان الشيب أي الحقيق وهو بياض الشعر وقوله مما يتسارع أي مما ينشأ بسرعة وقوله عند تقادم الشدة اشارة الى عند  
تراكمها وتكاثرها والحاصل أن تراكم الشدة اذ مزموم بمرور سرعة الشيب فاطلق اسم اللازم وأريد المزموم (قوله أروع طوله) أي أوانه  
كناية عن طوله طول ما يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيخوخة ثم يحتمل أن المراد الكناية التقوية ويحتمل الاصطلاحية أيضا على  
ذهب السكاكي وذلك لان قوله يجعل الولدان شيئا موضوع اللازم طول الزمان وهو الشيخوخة والشيب فاشتمل في المزموم وهو  
طول الزمان الذي يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيخوخة أو على مذهب المصنف القائل انها استعمال اسم المزموم في اللازم لان  
الشيب والشيخوخة لا يربوهما طول الزمان عادة والحاصل أن الشيب وطول الزمان متلازمان يصح أن يعتبرا كل منهما لازما والآخر مزموما  
فان قلت جعله كناية عن الطول يناقض التعجب من عدم الاتمام فان منشأ التعجب كثرة الهموم في ذلك اليوم لا مجرد الطول لان اليوم  
الطول قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضي التعجب فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب على أن طوله أن يزيد من  
أوان الشيخوخة لان أوان الشيخوخة بعد الاربعين ويوم القيامة قال الله تعالى فيه وان وما عند ربك كاف سنة مما تعدون فالطول  
المخصوص ليس لازما لان الشيخوخة قلت ليس المراد أنه كناية عن مطلق الطول بل الطول المعهود ولاشك أنه من أكبر الهموم  
والعلاقة بكتن في ما بالزوم الواقعين أو ان الشيخوخة ومطلق الطول ذكرهما الغنبي

وكفوله تعالى وأخرجت الأرض أنفثاها وهو غير مختص بالخبر

(قوله يبلغون فيه أوان الشيخوخة) أي فيشيبون (قوله أنفثاها) جمع ثقل ينفث المثلثة والقاف وهو متاع البيت فقوله الشارح أي ما فيها من نفسه من رمد وقوله من الدقائق أي ما كان مدفونا وحجزوا فيها كالكنوز والموثق وقوله والخزائن عطف تفسير (قوله إلى مكانه) أي إلى الأرض التي هي مكان متعلقه وهو الخراج أعنى الشيء المدفون لا مكان نفس الخراج لأنه من معنى من المعاني والحاصل أن الانساق في هذه الآية للفعول به واسطة من لا للظرف المكاني لأن الأرض ليست بمكان للفعول إلا بقوله هنا أخرج فيها بل أخرج منها لأن الانفعال يخرج من حيثها لأنها والمكان الملايس للفعول وهو مكان الفعل ولا يستعمله لوقوعه فيه (قوله وغير مختص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو (٣٥٤) عربي وإن كان الأكثر في الاستعمال دخولها بعده على المقصور كما حققه الشارح

وطسن صاحب عروس  
الافراح وجوب الأخير  
فاعترض على المصنف  
وقال الصواب أن يقول  
وهو غير مختص بالخبر  
(قوله عطف على قوله كثير)  
أن قلت هذا يقتضي أن  
قوله في القرآن مسطو عليه  
لأنه قيد في المعطوف عليه  
فيجوز في المعطوف فيكون  
المعنى حينئذ أنه غير مختص  
بالخبر في القرآن فقط  
فيفيد أنه مختص بالخبر في  
غير القرآن مع أن المراد  
أنه غير مختص بالخبر مطلقا  
في القرآن وفي غيره أوجب  
بأن ما كان قيداً في المعطوف  
عليه لا يجب أن يكون في  
المعطوف على التصديق  
عندهم فقوله عطف على  
قوله كثير أي يقطع النظر  
عن تقييده بقوله في القرآن

يبلغون فيه أوان الشيخوخة (وأخرجت الأرض أنفثاها) أي ما فيها من الدقائق والخزائن نسباً للخارج  
المكانه وهو لله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير أي وهو غير مختص بالخبر وإنما  
قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الانبات وإبراده في أحوال الاسنادات خبري يومهم اختصاصه بالخبر

وكافي قوله تعالى (وأخرجت الأرض أنفثاها) فإن فيه اسناداً للخارج إلى الأرض مجازاً والأخراج في  
الحقيقة عطفه تعالى من باب الاسناد إلى الملايس الذي هو المكان فإن الأرض ولو كانت لا يحسن هناك  
يقال أخرج فيها ما يثبت أن الأخراج منها قد ظهر متعلقه فيم أفهم كالظرف بهذا الاعتبار والانتقال دقائق  
الأرض وخزائنها ودخل في ذلك موتها وكنوزها ثم عطف على قوله كثير فقال (وغير مختص بالخبر) أي  
وهو كثير وغير مختص بالخبر ونبه على هذا التلازم من تسميته مجازاً في الانبات في عبارة غير المصنف كما  
تقدم من سورة في باب الاسنادات خبري أنه مختص بالخبر في أنه لا يختص بالخبر

وكذلك أخرجت الأرض أنفثاها (تنبيه) هذه الأقسام الاربعة تأتي في الاسناد الحقيقي فقد يكون قوله  
حقيقته من مثل خلق الله زيد وقد يكون مجازاً من كقولك أحبا الجار زيداً يريد أعطى الكر من زيد  
وقد يكون المسند مجازاً والمسند إليه حقيقة مثل أحبا الله القل وعكسه مثل جافلان يريد غلامه  
وإنما يجوز ذلك بقريته ترشد إلى المعنى (تنبيه) هذه الأقسام الثمانية هي دائرة بين الفعل وفاعله ولا  
شك أن الفعل يلابس فصالات باعتبار المفعول والحال وغيرهما وذلك باعتبار الحقيقة أو المجاز فقوله  
كل واحد منهم ما قد يكون في الفاعل والمفعول يلابس الفعل حقيقة أو مجازاً وكل واحد  
منهم ما قد يكون في نفسه مجازاً أفراداً وقد يكون حقيقاً فهذه أربعة أحوال تضرع في التسمية أعنى  
الأقسام الاربعة الحقيقية والأقسام الاربعة المجازية تبلغ اثنين وثلاثين قسمًا تأتي في المفعول الثاني  
أربعاً وستين وفي الثالث مائة وخمسة عشر وتنضاف بالذوات والحال والمصدر والظرف ونحوه  
فعلها باعتبار ذلك وأفعال ما تقتضيه القواعد السابقة ينبغي أن يسمى هذا المجاز الملايس ولا يقال  
مجازاً اسناداً لعل استعمال الاسنادين الفعل وفاعله أو فاعله مقامه فقط ص (وغير مختص بالخبر)

(قوله لأن تسميته) أي عند القوم لا في كلام المصنف لأن هذه التسمية لم يذكرها هنا (قوله يومهم الخ) أفراد باعتبار كل واحد  
من الأصهرين والأناظره يومهم ومنشأ الأقسام بالتسمية إلى التسمية المذكورة هو أن الانبات لا يتحقق في الانشاء إلا بالانبات يقال الانتزاع  
وكل منهما محكم ولا شك في الانشاء لأنه من قبيل التصورات فإن قلت قد علم من هذا التوجه أن الانبات لا يمكن في الانشاء فكان الموافق  
لذلك تخصيصه بالخبر بدله قوله يومهم بأن يقول يخصه بالخبر أو بوجوب اختصاصه بالخبر لأن التسمية بالانبات لا يمكن بشيئها إلا بالانشاء على  
أن ذكر في بحث أحوال الاسنادات خبري صريح في الاختصاص لا موهوم فالجواب أنه انما يعبر بهم لا مكان أن تجعل التسمية بذلك  
والإيراد في أحوال الاسناد باعتبار تحققه في بعض المواضع وهو الخبر لا سيما وهو الجزر الأعظم وهذا لا ينافي في أنه لا انبات في الانشاء  
أو أن المراد بقوله يومهم أي يوقع في ألهم أي الذهن وإن كان جزئياً كذا فرده شيخنا العدوي (قوله يومهم اختصاصه بالخبر) أي تأتي  
المصنف بقوله وغير مختص بالخبر بالخبر فذلك التوهيم



بل يجري في الانشاء كقوله

تعالى وقال فرعون يا هامان  
ابن لي صرحا وقوله فأوفى  
يا هامان على الطين فاجعل  
لي صرحا وقوله ولا يجزئكما  
من الجنة فتنسقي

(قوله بل يجري الخ) تصریح  
بمعنى التزاما ما في بلاضاح  
ووطئة وقوله فاجعل الخ (قوله  
ابن لي صرحا) أى قصر  
أى مكانا عاليا وما ذكره  
الشارح في هذه الآية  
من الجواز العطفى غير متعين  
بل يجوز أن يكون ابن  
مختوذاه عن أمر بالبناء  
مجازا لقول (قوله وكذلك  
قولا لبنت الخ) أشار

بذلك إلى أنه لا فرق بين  
الطلب بالصفة والأوامر  
وأصل هذا المثال لبنت  
الله بالربيع مثله (قوله  
وليصم نهارك) أصله  
ولصم أنت في نهارك  
(قوله وليجسد) بفتح الجاء  
وكسر الجيم وجسد بكسر  
الجيم وضع الفاعل وأصله  
ولتجسد أى ولتجسد  
احتمادا لما كان المصدر  
مشابها للفاعل الحقيقى  
وهو الشخص في تعلق  
الفعل بكل من المصدر  
من الفاعل والمصدر جزء  
معناه صم إقامة المصدر  
مقام الفاعل في اسناد  
الفعل إليه

(١) التخصيص كذا في  
الأصل ولا يستقيم الاختيار  
عنه بالنقد فله من زيادة

الناسخ أو سقط بعض العبارة كبعض محققه

(بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا) فان البناء فعل العلة وهامان سبب أمر وكذلك قولك  
لبنت الربيع مثله وأيصم نهارك وليجسدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر

(بل يجري في الانشاء) أيضا (نحو) قوله تعالى حكاية عن أمر فرعون (يا هامان ابن لي صرحا)  
فان فيه اسنادا للأمر بالبناء إلى هامان مجازا لكونه سببا لأمر الأمر في الحقيقة لانه لأن الأمر في  
القصده هو الذى يصدر منه المأمور به ومن وجوده في الانشاء وجود الاستفهام عن أمر الصلاة في  
قوله تعالى أصواتك تأمرن فان الاستفهام الذى هو على وجه التحكم من الكافرين ليس المراد منه  
أن الصلاة هي الأمرة أم لا بل المراد بأمرك ربك في صلاتك أى في تلبسك به وما لا زمسك لأمرها  
فأوجبنا الحظوة والاختصاص بأن يأمر ربك أن تقول نحن أمر أعظم يا هو عبادة الآلهة والقصد  
منهم لعنة الله عليهم الاستمراء به وبالصلاة وأنه لا يستحق بها شيئا من الخصوصية التى ادعى وليس عنده  
منه أى أخرى في زعمهم الفاسد سواها فهو من الاسناد الانشائي الذى يحقه أن يكون للفاعل وحول إلى  
التعلق بالحرف مجازا ويحتمل أن يكون أو وقت صلاتك تأمر ربك التى تلازم الصلاة فيها ومن هذا القبيل  
قوله من لا يجسدك أى أعظم عظمتك معنى لتجسد أى لتعظم عظمتك وليصم نهارك أى ولتصم  
أنت في نهارك لزوما وغير هذا مما ليس الغرض منه أمر المذكور لعدم محتمة وقوع الفعل منه بل الغرض  
ملا بسبه وكذلك نحو قولنا لا ينم ليلك وليصم نهارك وغيره مما انتهى إليه لغير ما وجبه لعدم محتمة  
صدور نيلك المنهى عنه من وجهه انتهى وكذا في التثنية كقولك لبنت النهار جار فان المعنى جريه هو

بل يجري في الانشاء كقوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا) ش لان هامان ليس مأمورا أن يبنى بنفسه  
وقوله غير مختص معطوف على كبريولكنه لا يشاركة في ظرفه الذى هو في القرآن وهذا مثال لجواز السببية  
وباقى ذلك في الجميع كقولك لعل العشة ترضى والنهار يصوم والنهر يجري والجديحة وفي القسم تقول  
أفمنيت بالله حقيقة فاذا أردت الاسناد المجازى لا تسلك قدس رعليه ولا تدر عليه أيضا في النداء  
والاستفهام لا يقال قد أتى في القسم في نحو

حلف الزمان لا أين عثله \* حلفت عينك بازمان فكفر

فانك يضح أن تقول على هذا قال الزمان أقسمت لا تبن عثله لان الاسناد حثيث في قول الزمان أقسمت  
حقيقه وفي قولك قال الزمان هو المجاز قاعدة هذا أول مواطن ذكره لانه بأس بالتعقل لها فاسد غلط  
فيهما من لا حصص عددان الألفه الاختصاص والتخصيص معناه ما ذكره الانفراد والافراد فاذا قلت  
أخص زيد بالمال فعناه أنه اقتربه لمشاركه أحد من الناس فيه وخصته به أى اقتربه من دون  
سائر الناس بالمال كإصره به أهل الألفه وقال الراغب (١) التخصيص والاختصاص والتخصيص نفرد  
بعض الشيء بمشاركه فيه الجملة اه وهذا واضح ولذلك قال تعالى يخصص رجته من يشاء أى يفرد  
من يشاء رجته أى يفرد من يشاء رجته فعناه على التقديرين انفراد من يشاء بالرجة فاذا قلت أخص  
زيد بالمال فعناه ان زيدا منفردا عن غيره بالمال فهو التخصيص بمعنى اسم الفاعل والمال مختص به والتخصيص  
أبدا هو التفرّد والمحتوى على الشيء فهو كالظرفه والتخصيص به أبدا هو الماخوذ كالظرفه فقلت  
أخص المال بزيد مريدا ما أردته بالمثال السابق لم يصح لانه في المثال الاول حصرت المال في زيد وفي  
الثاني حصرت زيدا في المال فلا يكون صفة غير الاحتوا على المال وهو غير المراد فان زيدا قد يكون  
له صفات من دين وعلم وغير ذلك فان تخيل تخيل صفة ذلك وقال معنى اختصاص زيد بالمال ان المال  
لا يخرج عن ملكه ومعنى اختصاص المال بزيد ان زيدا لا يخرج عن أن يكون مالكه ولا ينفق ذلك  
أن يكون له صفات أخرى لا تاتي في ملكه للمال فلما لم تأتصنع بقولهم التخصيص افراد بعض الشيء بما

ولابد منه من قرينة إما لفظية كما سبق في قول أبي النجم أو غير لفظية كاستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور أو قيامه به عقلا

(قوله أو النسي) نحو لا يقيم لسان ولا يصم ثم ارك (قوله إلى ما ليس الخ) أي إلى المسند إليه ليس الخ وقوله صدور الفعل أي في الأمر وقوله أو الترك أي في النسي (قوله وكذا قول الخ) فصله عما قبلهما لانهما نوعان من الانشاء غير الأمر والنهي (قوله لبست الثوب جار) أصله لبست المسحوق في الثوب لأن الذي يمتن جرحه هو الماء لا الثوب فأستدل الجرحى المتن إلى الثوب مجازا للاستبصار للماء المحللة فالجرح في الاستناد جاري في غير الثوب (قوله أصلا تلك تأمرك) الأصل أي أيا مارك ريك في صلاتك أي في حال تلبسك بها إن ترك أمر أعظم وهو عبادة

ما كان يعمده أيا زناه ومن الاستناد للفعل به بواسطة الحرف فالجرح في أسناد تأمر الخ في ضمير الصلاة لا في نسبة الجملة لتبديدا (قوله ولا بد له من قرينة) اعتراض لهذا مع استفادته من قيد التأويل لو طعن لنفسه على اللفظية ومعنوية فهو بمنزلة البيان لقوله بتأويل وكان ينبغي أن يذكر مفصلا عما يتعلق به ولا يفصل بينهما ببيان الأقسام وما بعده من الاحكام وقرينة فعلية بمعنى مفعولة أي مقررنة أو بمعنى فاعلة أي مقارنة (قوله صارفة عن ارادة ظاهره) أي من كون الاستناد له وله ولا يشترط أن تكون معنية لما هو الحقيقة ولذا اختلف في أنه هل يلزم أن يكون له حقيقة أم لا ولا معنية لما هو المحارز بخصوصه من كونه استنادا للسبب أو المفعول مثلا (قوله لأن المتبادر الخ) علة لقوله

أو النسي إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه ووكذا قول لبست الثوب جار وقوله تعالى أصلا تلك تأمرك (ولابد له) أي للمجاز العقلي (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لأن المتبادر إلى الفهم عند استفادته هو الحقيقة (لفظية كما مر) في قول أبي النجم أفناه قيل الله (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بذلك كور) أي بالمسند إليه المذكور مع المسند (عقلا)

الماء لا الثوب وأستدل المتن إلى ما ليس به مجازا (ولابد له) أي للمجاز العقلي (من قرينة) تدل على ارادة خلاف الظاهر وهذا تحقيق لما استقبل من تعريف المجاز لأن ارادة خلاف معنى على ما ظهر من حال التكم لا على ما في الباطن كما تقدم ومعلوم أن فهم خلاف الظاهر إنما يكون بالقرينة الصارفة عن الظاهر لأن المتبادر عند انتفاهاي الحقيقة (لفظية) نعت لقرينة (كما مر) في قول أبي النجم أفناه قيل الله للشئ اطهى (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه (المذكور) مع المسند (عقلا) أي استحالة من مجرد تدل معنى النسبة لكون الاستحالة ضرورية لا يدعى خلافا فهي حق ولا يبطل

لا يشاركه فيه الجملة فإذا قلت خصصت المال يزيد كان معناه أفراد المال بما لا يشار فيه غير المال ويلزم من ذلك أني غير المال من صفات زيد ثم إنه يلزم أن يكون مذكول اختص الثوب يزيد أن يذا لا يبقاؤه أبدا فلا يزال مال كله وهذا وإن كان صحيحا في نفسه فلا شك أنه معنى آخر غير قولنا اختص زيد بالثوب وانما ثبت في ذلك لأنه وقع التساهل في عبارات كثيرين إلا كما برع في خيرة صد وقد كثر ذكر هذه العبارة مقبولة في كلام ابن الحاجب وابن مالك والسمكاني والمصنف حتى في عبارة سيده وهذا أول موطن ذكر ما فيه مقبولة فانه قال غير مختص بالخبير وصوابه غير مختص بالخبير وسرى في عبارة المصنف كثيرا منه فعليك باعتباروه ولقد كثرت الغلط في ذلك حتى رأيت بعض المصنفين في هذا العلم أنا وجدوا العبارة على السداد فهوون انما مقبولة وأشكل على شرح المفتاح مواضع وانما أشاء أنه ذلك عن قلب العبارة فلينأمل ص (ولابد له من قرينة الخ) أي لا بد للمجاز الاستنادي من قرينة إما لفظية كما تقدم قول أبي النجم أفناه قيل الله فانه قرينة صرف اللفظ في مجازه أو قرينة معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذ كور عقلا أي بالمسند إليه ودخل فيه الصفات الحقيقية كالعلم والجهل والاضافية كالتقرب والبعد ونحو الموت أيضا وكذلك ذكر في الإيضاح كاستحالة صدوره من المسند إليه أو قيامه به ليدخل ذلك كله

ولا بد الخ (قوله لفظية) نسبة لفظ المطلق من نسبة الجزئي للكل وكذا يقال في قوله معنوية (قوله كما مر) أي بالقرينة وقوله التي مررت في قول أبي النجم ثم لا يخفى أن قوله أفناه قيل الله أعيا يصرف ما قبله عن ظاهره لانه على أنه كان موحدا فغلبا لقوله أو صدور عن الموحدة يقتضي أن يقيد الصدور عن الموحدة بما إذا لم يعلم منه لفظ مقترن بالكلام (قوله كاستحالة قيام المسند بالمذ كور) أعيا إصافه به أو صدوره عنه فدل على قيام المعنى للجهول بتأثير الفاعل إذ معنى ضرب زيد انصاف زيد بالضرورة ففسق قول بعضهم كان الأولى للمصنف أن يقول كاستحالة نسبه المسند إلى المسند إليه المذ كور ليتناول نسبة الفعل للجهول بالمسند إليه الذي هو نائب الفاعل وقوله بالمذ كور أي في عبارة المتكلم لفظا أو تقديرنا وليس المراد المذ كور في عبارة المصنف سابقا وانما يقيد بالمذ كور لأن قيام المسند بالمسند إليه لا استحالة فيه فلو لم يقيد بذلك لم يذهب الوهم لاستحالة مطاقا اه قري

كقولك محبتك جاءتني إليك أو عادة كقولك هزم الأمير الجند وكسا الخليفة الكعبة وبني الوزير القصص

(قوله أي من جهة العقل الخ) قيل إن فيه اشعاراً بأن انتصاب عقلا وعادة على التمييز وفطره لا لثوكان كذلك فاما أن يكون تمييز مفرد أو نسبة لأسبيل إلى الأول لأنه يقتضي أن تكون ذات المفرد منهم متناولة لذوات متعددة كشر من قولك ملكك عشرين ديناراً والفردهما هو الانتساب ذاته متعينة للإيهام فيها لانتساب الخروج عن الاستقامة للأعوجاج وانقسامها إلى العقلية والعادية وانما واجب الإيهام في صفتها ولا نه يقتضي أن تكون الانتسابات من أفراد العقل كقنبر زبر وهو باطل ولا سبيل إلى الثاني لعدم الإيهام في النسبة لأن الإيهام فيها بسبب أن تكون في الظاهر متعاقبة شيء ويجوز تعاقبها بشئ آخر متعلق بعاقبتها في الظاهر كعلق نسبة طاب في طاب زيد زيد في الطاهر ويجوز تعلفها بالنفس بأن تقول طابت نفس زيد والنفس متعلقة بزدها فقد تعلقت نسبة الانتساب بالقيام في الظاهر والتعاني بالقيام الذي ذكرهنا هو العقل والعادة لا يجوز تعلق نسبة الانتساب بهما الظاهر أو نعم بالسام مستحيل بل المستحيل انما هو نفس القيام وحيدته فلا إيهام في النسبة وأوجب بأنه يجوز أن يكون عقلا وعادة تمييز النسبة الانتساب للقيام بحول لأن الفاعل الكائن لتعدي الانتساب فهو الحالة أي حالة الفعل القيام المذكور لأن التمييز خارج عن الفاعل لا يلزم أن يكون فاعلا لفعل المذكور بل تارة يكون فاعلا لتعديه وتارة لا يلزمه فالقول نحو امتلا الأنعام فاعلا ليس فاعلا لامتلا بل لتعديه وهو ملا يقال إلا الماء اناء والشئ نحو قوله تعالى وجري الأرض عن ونا بفاعلي أنه محمول عن الفاعل فاعل هو ليس فاعلا لفتح بل (٣٥٧) لازمه وهو غير الذي ولازمه

لأن مطاوع المنعدي  
لواحد لازم ثم إن جعله تقييد  
نسبة هذا الاعتبار بمنى  
على أن تقييد النسبة لا بد  
أن يكون محولا وأما على  
القول بعدم الجواب بل  
ذلك هو الغالب فلا يحتاج  
لذلك التكاف على أن  
أعرب عقلا وعادة تقييدنا  
ليس بتعيين فيصح نصبه  
بنوع الخاض إلى أي العقل  
أو على أنه مفعول مطلق

أمن جهة العقل يعني أن يكون بحيث لا يدعى أحدهم من المحققين والمطالعين أنه يجوز تقييمه بل أن العقل إذا دخل ونفسه بعده عمالاً (كقولك بحيث جاءت في البيت) تظهر ورأسه على قيام الهيبة (أو إعادة) أي من جهة العادة (فهو هزم الأمير بالجند) لاستعماله في قيام هزم الجند بالأمور وحده عادة وأن كان يمكن استعماله

(كقولك بحبكت جاعتني البك) فادراك استعماله قيام المحي والقي هو المشي بالارجل بالحسنة ضروري  
لكي عاقل هذه ان لم يكن المعنى صريحاً جاء بما هو مذهب غريب ويه في نحو هذه التركيب والا فلا  
استعمال تأمهم (أوعاده) أي وكاستعماله قيام المسند اليه: فذالك المذهب كونه من جهة العادة (نحو هزم  
الامر بالخذ) فان العادة حكمت باستعماله اضافة الامر بهزم الحند وان أمكن عقلاً ان يهزم الحند

وقوله كقولك محتمل جازي في البذل السامع فيه للتعدية أي محتمل أن أحضرته وأغارته بنفسه. كذا في الإيضاح. ويصح أن يقال اغتارني به الله تعالى وقوله أو أعاذني أي استجأته فاحذره من الأمير الجليش وفي المدينة لأن العادة أنه لا يفعل ذلك وحده

(٣٣ - شروح الخليل) أول) أى استحالته عقل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فأنصب انتصابه على المعنى المفعول به المطلق وأما حال وعقلا وعادة بمعنى عقلية وعادة (وقول الشارح أى من جهة العقل لا يتبين أن يكون إشارة إلى أن عقلا بل يصح أن يكون بيانا لحاصل المعنى فتأمل ذلك) قوله يعنى أن يكون أى المسند وقوله قيامه أى بالاسند إليه المذكور وهذا جواب عما قال إذا كانت الاستحالة عقلا فربما صارت عن ارادة الظاهر فلم كان قول الدهري المعنى على حاله أثبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيل وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة التى تكون قربة من الاستحالة الضرورية بوقوعه التى لو خلى العقل مع نفسه أى من غير اعتبار أمر آخره مع من نظرا وغيره لمحكم بهم أو استحالة اثبات الربيع البقل ليست كذلك بل يحتاج العقل فى الحكم بها الدليل (قوله الحقين) أى كاهل السنة وقوله المبطلين أى كالظن (قوله لأن العقل) أى كل عقل يجعل إلى استغراقه أو عقل الفريقتين من الحقين والمبطلين إذا نظرت ذلك وتأمل ونفسه أى من غير اعتبار أمر آخر من نظرا أو عادة أو احساس ثم إن هذا لتعليل لقوله لا يدعى الخ إلى لا يدعى أحد حواجز ذلك القيام لأن العقل إذا خلى مع نفسه أى من غير اعتبار أمر آخر من نظرا أو عادة أو احساس أو تجربه بعد محال وهذا التفسير على نسخة لأن العقل الخ فى بعض النسخ لأن العقل يحرف النقي عطفه على قوله يعنى أن يكون الخ أى أن الاستحالة العقلية التى تكون قربة من التجاوز ما تقدم لأن العقل إذا خلى مع نفسه أى خلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان بعده محال للاراد قول الدهري أثبت الربيع البقل فإن عقل الواحد بعد جماعه أنه حقيقة وثلاث يكون قول المصنف الآتى وصدور عن الموحدين خلافا للاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله بعد) أى قيامه بمر قوله حيثما جاءت بى البك) أهله نفسى جاءت بى البك لاجل المحبة فاجبة بسبب دعاء إلى المحبة لا لافعاله فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلقت بالحي بكل منهما مع الاستناد للمحبة على جهة التجاوز والقرينة الاستحالة

وكصدور الكلام من الموحدي مثل قوله أشاب الصغير البيت \* واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعالج فيه الجواز العقلي بسهولة بل: تجدد في كثير من الأمور محتاج إلى أن تبني الشيء وتصلحه به شيء تتوخاه في النظم كقول من يصف بجلا تجوب له الظلماء عين كأنها \* زجاجة شرب غير ملائ ولا صفر  
يريد أنه يتبدى بنور عينه في الظلماء عينه بها أن يحرقها أو يمضي فيها أولها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجد السار فيه - يفرجه به ويجعل نفسه فيه سبيلا بلولاه قال تجوب له عقلي \* تجوب لسايتين جهة الخور في جعل الجوب فعلا عين كجانبتي لأنه لم يكن حينئذ في الكلام دليل على أن اعتماد صاحبها في الظلماء مضيه فيها يتورها وكذلك لو قال تجوب له الظلماء عينه لم يكن له هذا الموقع ولا قطع السلك من حيث كان يصيبه حينئذ أن يصف العين بما وصفه به

لكن الاستحالة هنا ظاهر وبنائه على مذهب المبرد القائل أن بقاء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للأفعل في حصول الفعل فهي ذهبت بزيد صاحب زيد في الذهاب وعلى هذا المعنى قولك تجوب لك حاتم في البيت أن تجوبك صاحبتي في الحي والبيت ولا شك أن مجي والجهة محال أما على ما قاله سيبويه من أن بقاء التعدية بمعنى ههنا النقل وأن معنى ذهبت بزيد أذهبت أي جعلته ذاهبا بمعنى كنت سببا في ذهابه من غير مشاركة له في الذهاب إذ لا تأتي بالسبب (٢٥٨) إلا الحامل على الشيء فلا شك في صحة أسناد مثل ذلك إلى الجهة لأنهم اشترطوا

وتعمل عليه فلا يكون اسناد الحي والمباحزا فاعمل المثال مبنى على مذهب المبرد اه سم (قوله وإنما قال قيامه به) هذا حكاه في الكلام المصنف بالعنى والألفا مصنف بالاسم الظاهر وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف في الإيضاح من جعله جهة صدور عنه فسيب قيامه به حيث قاله كاستحالة

وإنما قال قيامه به ليعلم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أي وكصدور الكلام (عن الموحدي مثل أشاب الصغير) وأقنى الكبير البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناد أشاب وأقنى إلى كراغدة وحر العيشي مجاز

ومده وقوله قيام المستند أي اتصاف الاستداليه بالمستند يدخل فيه ما يصدر عن الفاعل بالاختصار كضرب وقتل وما لا يصدر كذلك كعظم ومنصع لا شرط كل ذلك في اتصاف المستند اليه به (وصدوره عن الموحدي) معطوف على مدخول الكاف وهو الاستحالة أي ومن جهة القرائن المعنوية صدور الاسناد عن الموحدي (في مثل أشاب الصغير) وأقنى الكبير \* كراغدة وحر العيشي فان اسناد الأشابة والانفاهة إلى وقوله وصدوره عن الموحدي مثل أشاب الصغير يعني أن العلم بأن قائل ذلك البيت موحدي قرينة صيرفت الاسناد إلى المجاز (قلت) وهذا القسم هو الأول لأن العقل يقضي باستحالة صدور الأشابة والانفاهة من غيره عز وجل فأى فرق بين هذين الأولين ثم لا نسلم أن الفرقة هنا غير لفظية لأن تلك القصيدة في بعض أبياتها ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فهو قرينة لفظية كبيت أبي النجم أنشد صاحب التتمة في أولها

صدور المستند من المستداليه أو قيامه به كما لا يجدى فائدة يعتمد بها أو الأولى ما ارتكبه هنا اه قرى (قوله الصدور) فقلنا (ههنا) أي عن اختيار (قوله مثل ضرب وهزم) مثالا للصدور عنه (قوله وغيره) أي غير الصدور كالانصاف (قوله مثل قرب وبعد) فنقول قربت الدار وبعدت الدار مثالا فاقرب وبعدا فاقمان بالدار لكن لا على سبيل الصدور بل على سبيل الانصاف (قوله عطف على استحالة أنه) بهذا الزالة لما عسى أن يترجم في بادئ الرأي عطفه على قيام المستدوف - اده تظاهرا بصير المعنى حينئذ كاستحالة صدور عنه من الموحدي مثل الخو ليس هذا مما يتجمله العقل واللسان المذهب اليه كثير من العقلاء كما قرره الشارح (قوله أي وكصدور الكلام) أشار بذلك إلى أن الضمير راجع للكلام المعالج من المقام والذي أحوج الشارح لذلك موافقة عبارة الإيضاح والأولى رجوع الضمير للمجازة تكون الضمير على نسق واحد ان قلتنا على هذا التقدير بصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحدي فلهذا من قرينة المجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه في قوله صدور المجاز عن الموحدي ما يؤول إلى كونه مجازا أي أن من جهة قرائن المجاز صدور ما يؤول إلى كونه مجازا عن الموحدي ولعل عدول الشارح عن إرجاع الضمير إلى المجاز للقرائن هذا التكلف (قوله عن الموحدي) أي عن اعتقاد أن الله واحد وفيه أنه لا يلزم من كونه قائلا بالرحمانية ومعتقد لها أنه لا يقول بتأثير الأسباب العبادية إلا ترى المعنى ويحده عن يعتقد صدور بعض الأفعال عن غيره تعالى وحينئذ فلا يكون ذلك قرينة إلا يقال المراد صدور عنه الموحدي الكامل (قوله في مثل الخ) أي على فرض علم حال قائله وأنه مؤمن والافتقار للصنف أنه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم أقصر مع بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كذا كونه فيما مر (قوله فانه) أي الصدور يكون قرينة الخ

واعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير إذ أسند إليه صارا الاسناد حقيقة لما يشعر بذلك تعريفه  
بأسبغ ذلك قد يكون ظاهرا كما في قوله تعالى غارب تحت بحارهم أي غارب نحو أو في بحارهم وقد يكون خفيا لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل

(قوله هذا أي الصدور عن الموحدة مثل أسباب الصغر الخ: أدخل في الاستحالة العقلية لأن الموحدة يحيل قيام الاشياء والافتناء بالمسند إليه  
الذي كثر أي وحيد فلا يصح أن يعتل به لصدور عن الموحدة الذي هو مقابل للاستحالة (قوله لا نسلم ذلك) أي دخوله في الاستحالة العقلية  
لأن المراد به امتناع الاستحالة البدنية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسيره لها سابقا وهذا وإن كان  
مستحيلا لكن إحاطته ليست قد كل العقل بل من وجد عنده نظر صحيح (قوله كيف وقد ذهب الخ) أي فهو من المحال الغير الضروري  
الذي الكلام فيه (قوله واحتصنا في بطلان) أي بطلان مذهب إليه ذلك البعض إلى الدليل (قوله ومعرفة حقيقة الخ) من المعلوم أن  
الحقيقة في هذا الباب هي اسناد الفعل إلى موصاه إلى ما هو له ففاد المصنف أن ذلك (٣٥٩) الاسناد مرقته تارة تكون ظاهرة وتارة

تكون خفية مع أن الحقيقة  
بهذا المعنى دائما ظاهرة  
لأن الاسناد لما هو له لا خفاء  
فيه وأجاب السارح بقوله  
يعني الخ وحاصل ما أجابه  
أن مراد المصنف بالحقيقة  
الموصوفة بكون معرفتها  
ظاهرة أو خفية للفاعل أو  
المفعول الذي أسند إليه  
الفعل كان الاسناد حقيقة  
ثم بعد هذا الجواب يزعمه  
أن الظهور والتلفاء إنما  
تسببان في ما يعرف كالفاعل  
أو المفعول الذي يكون  
الاسناد إليه حقيقة لا نفس  
المعرفة وحيدة فكذا  
الاولى لا تصنف أن يقول  
وحدة قسمه إما ظاهرة أو  
خفية ويحدف المعرفة إلا

لإيقال هذا أدخل في الاستحالة لا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول واحتجنا  
في بطلانها إلى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به  
إذا أسند إليه بكون الاسناد حقيقة معرفة فاعله أو مفعوله إذا أسند إليه بكون الاسناد حقيقة (إما  
ظاهرة كما في قوله تعالى غارب تحت بحارهم أي غارب نحو أو في بحارهم وإما خفية) لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل  
كر الغداة لس محال بضرة رد العقول حتى يكون من قسم المحال بالعقل لأن المراد كما تقدم بالمحال  
العقلي المحال بضرة العقول وهذا الحكم كونه ثبوت الاشياء للزمان ولو كان محالا لاستدلال العقلي  
لكن ليس محالا بالضرورة التي هي المراد بالاستحالة العقلية فها تقدم فلهذا احتصنا في بطلان نسبة الافعال  
غير أنه تعالى إلى الدليل فلا يكون هذا مستقفي عنه بما تقدم (ومعرفة حقيقته) ومعرفة ما يكون اسناد  
الفعل المجازي إليه حقيقة (إما ظاهرة) أي إما أن تكون تلك المعرفة ظاهرة بظهور ما يكون  
الاسناد إليه حقيقة ولا يخفى ما في نسبة الظهور إلى المعرفة من التسامح وذلك (كقوله تعالى غارب تحت  
بحارهم) فإن اسناد الريح إلى التجارة مجاز والمسند إليه في الحقيقة ظاهر وهم أهلها (أي غارب نحو  
في بحارهم) فالتجارة لما كانت سبب الريح أسند إليها مجازا من باب الاسناد إلى السبب والريح في  
الحقيقة أربابها (وإما خفية) لعدم ظهور الفاعل الحقيقي

فلما اتفاهم سلون \* على دين صديقنا والذي  
فإن قلت قد تقدم من المصنف أن ذلك البيت لا يعمل على المجاز قلت ليس كذلك بل الذي تقدم من  
نحو ذلك البيت لا يعمل عليه بالتجوز لما يعلم أن فاعله أرا مدناه وقد علم ص (ومعرفة حقيقته الخ)  
ش معرفة حقيقته أي حقيقة المجاز الاسنادي نادى إما أن يدم معرفة وجوده أو معرفة كيفية

أن يقال أنه وصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متعلقاتها الذي هو المسند إليه الحقيقي فإله يس وفي عسدا الحكم إنما يقال  
وحقيقته للتفصيل على أن المراد بالظهور والتلفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أي بحسب كثر العلم بالحقيقة وقتله وحاصل مراد  
المصنف أن المجاز العقلي لا يدم من فاعل أو مفعول به يكون اسناد الفعل له حقيقة ثم إن ذلك الفاعل أو المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة  
يكون خفيا (قوله يعني أن الفاعل الخ) اقتصر على الفعل لأنه الاصل والافتاء في معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو  
أنت الربع البقل وقوله أو مفعول به محض ضرب عرو وقوله إذا أسند إليه أفراد الضمير لأن العطف بأو (قوله أي غارب نحو أو في بحارهم)  
أي في التجارة لما كانت سببا للريح أسند إليها مجازا من باب الاسناد للسبب والريح حقيقة أربابها وأما كل الفاعل الحقيقي هنا ظاهرا  
بسبب عرف الاستعمال لأن عرف أهل اللغة أن اسناد الفعل الحقيقي أضافوا الريح للتجارة (قوله وإما خفية) أي إلى كثر  
الاسناد إلى الفاعل المجازي وتارة الاسناد إلى الفاعل الحقيقي (قوله لا بعد نظر) يحتمل وهو الأقرب أن المراد بمطلق التأمل لا النظر  
المصطلح عليه الذي هو ترتيب أمور مدونه لتأدي إلى المجموع لأن الحقيقة قد تعرف من غير أن يكون هناك ترتيب وعلى هذا فاعطف  
التأمل على النظر لتفسير ويحتمل أن المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على الملتزم

كأني قولك سر تى رؤيتك أى سرفى الله وقت رؤيتك كأنقول أصل الحكم فى أثبت الربيع البصل أثبت الله البصل وقت الربيع  
وفى شتى الطبيب المريض شتى الله أى يض عند علاج الطبيب وكأني قولك أقدمتني بذلك حتى على فلان أى أقدمتني نفسى  
بذلك لأجل حتى على فلان أى قدمت لذلك ونظيره محبتك ياتني اليك أى ياتني نفسى اليك محبتك أى حبسك محبتك وإنما  
قلنا ان الحكم فيهم ما يجازلان الفعلان فيهم ما مسندان الى الداعى والداعى لا يكون فاعلا \* وكأني قول الشاعر

وصيرنى هوأى وى \* لحنى يضرب المثل  
أى وصيرنى الله هوأى وحلى هذه أى أهلكنى الله ابتلاء بسبب هوأى وكأني قول الآخر وهو أبو نواس

يزيدك وجهه حسنا \* اذا ما زدت نظرا  
أى يزيدك الله حسنا

(قوله سر تى رؤيتك) أى فرحتنى رؤيتك فالرؤية لاتنصف حقيقة يجعل المتكلم موصوفا بالسرور وإنما تنصف بذلك الجعل المولى  
سجانه وتعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة ولا أشار المصنف اليه بقوله أى سرفى الله عند رؤيتك ان قلبنا ان التجوز هنا يستلزم ان  
الرؤية التى أسند اليها لاسد الفعل (٣٦٠) وهو السرور وأى ملبسة هنا قلت يمكن أن يقال الملبسة من جهة حصول

السرور عندهما فهو من  
الاسناد الى الطرف الزمانى  
وخفاء الحقيقة في هذا  
المثال وما بعده من جهة  
عرف الاستعمال فان  
الحقيقة لا تصد بالاستعمال  
في عرف اللغة فصارت لغة  
المجاز القسوى الذى لم  
يستعمل له حقيقة كقيل  
في الرحمن \* وأعلم أن  
هذا القول إنما يكون مجازا  
إذا أريد منه السرور عند  
الرؤية كأننا أمان أريد  
منه أن الرؤية موجبة  
للسرور كان حقيقة كذا  
في عبد الحكيم (قوله يزيدك  
وجهه حسنا الخ) نسبة في

(كأني قولك سر تى رؤيتك أى سرفى الله عند رؤيتك وقوله  
يزيدك وجهه حسنا \* اذا ما زدت نظرا

أى يزيدك الله حسنا

(كأني قولك سر تى رؤيتك) فالت رؤية لاتنصف حقيقة يجعل المتكلم موصوفا بالسرور وإنما تنصف  
بذلك الجعل الله تعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة (أى سرفى الله عند رؤيتك) وكأني (قوله) أى يزيدك  
وجهه حسنا) أى علما بحسن (اذا ما زدت نظرا) أى اذا دقت النظر في وجهه وأما منته فيه أزدت  
فيه ما دارك بحسن أخرى لم تكن تدر لك بظاهر النظر لان وجهه مودع المحاسن ظاهرة وباطنة فالوجه  
لاتنصف يجعل المتكلم موصوفا بدارك الحسن الزائد فكان الاسناد اليه مجازا وإنما تنصف بذلك الجعل  
الله تعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة (أى يزيدك الله حسنا

ملاسته اما ظاهرة أى واضحة أو خفية والمعرفة لا توصف بالظهور والخفاء باعتبار نفسها بل باعتبار  
سهولة تحصيلها أو عسرة فانه قد تدرك بالبدية أو بآدنى تأمل فتسمى ظاهرة وقد تحتاج لطول نظر  
فتكون خفية ومثل الظاهرة بقوله تعالى شاربحت تجارتهم أى شار بهاوا في تجارتهم والخفية  
كقولك سر تى رؤيتك أى سرفى الله عند هاهو من الاسناد الى الطرف المجازى ومن الاسناد لاسد  
السبب لان الرؤية بسبب السرور وكذلك قول أبي نواس

يزيدك وجهه حسنا \* اذا ما زدت نظرا  
أى يزيدك الله حسنا

الايضاح لا ي نواس ونسبه في المثل بل يضم الميم وفتح العين وتشديد الال المعجمة على صيغة  
اسم المفعول وذلك كقوله يتأوهو  
قال الفشارى أشار الشاعر بنسبة البيت لابن المفضل لرد ما في الايضاح من نسبة لآى نواس وقيل أبو نواس كنة لان المفضل فلاحا لافقة  
وأراد بصفتي القمر خذى المحبوب والسنا انصر الضوء والشعاع شبه الشاعر وجهه الحبيب في الاستتار بالقمر في بادى الرأى ثم ظهر  
له بعد ما انظر ان تشبيهه وقع غلطا فأعرض عنه وقال \* يقول سناهما القمرا \* وفي شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسي  
أن البيت لا ي نواس من قصيدة من بحر زوالا في يذم فيها العرب والاعراب في تعشقهم لتساعدون الغلمان وأولها

دع الرسم الذى دثرا \* يقاضى الرمح والمطرا  
الأن قال أما والله لأشعرا \* حلفت به ولا بطعرا  
كأن ثيابه أطلع \* ممن أزرار مقعرا  
بعين خاطئ التفتيح \* فى أحفاتها حورا  
لا يقن أن حب المر \* يلقى سهله وعسرا  
وكن رجلا أضعاع المر \* فى اللذات وانظرا  
لأن مر قشاحى \* تعلق قلبه ذكرا  
ومر به يدوان الشرج مضعاعا عطسرا  
يزيدك وجهه حسنا \* اذا ما زدت نظسرا  
ولاسما وبعضهم \* اذا حبتسه انتعسرا

في وجهه لما أودعته من دقائق الجمال حتى تأملت

فقله يزيد وجهه حسنا من الزيادة المتعدية لفعولين أحدهما كاف الخطاب الموجه لغير معين بالإنشاء وثانيهما حسنا وهذا بيان لكون  
سنانها بقرينة القمر فإن قلت أفعول الثاني لراد شرطه أن تصم أضافته لأفعول الأول كافي قوله تعالى زادهم الله مرضافا نه يصح  
أن يقال زاد الله من منهم ولا يصح إضافة الحسن هنالك إلى الكافي فلا يقال يزيد وجهه حسنا لأن الحسن ليس وصفا للخطاب بل  
للجواب الذي عاد عليه الضمير في وجهه قلت الكلام على تقدير مضاف أي يزيد وجهه علم حسن أي علمًا بحسن في وجهه إذا ما زنه  
نظرا أي إذا دقت النظر في وجهه وأمعنه فيه وذلك لأن وجهه مشغل على دقائق حسن متعددة فظهر في كل مرة من النظر والتأمل  
دقيقة لم تظهر في المرة التي سقت وتقدر المضاف الذي قلناه يتدفع أيضا بما قال أن الحسن موجود في الوجه على وجه معلوم فلا زناد  
بتكرار النظر وحسنه فظهر اليت مشكل ثم إن من المعلوم أن الوجه لا يتصف بمجعل المتكلم وموصوفا بدارك الحسن الزائد فلذا كان  
الاسناد إليه مجازا وإنما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد إليه حقيقة ولذا أشار المصنف لبيان بقوله أي يزيد الله حسنا  
أي علمًا بحسن في وجهه من حيث ظهوره لأن حيث وجوده فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لبقته يظهر بعد التأمل والتأمل (قوله في  
وجهه) أشار إلى أن وجهه متفعل ثالثا بدو واسطة الحروف وأن الاسناد في الكلام المذكور إلى المفعول بواسطة (قوله لما أودعه  
الخ) هذا دفع لما عسى أن يترامى من المخالفة بين مافي اليت وما شتر من المل وهو ككرة (٣٦٩) المشاهدات نقل الحرمة في العادات

ووجهه أن بكل نظر يرى  
حسنا أخون بحسن جماله  
ودقيقة أخرى من دقائق  
كله اه قسرى (قوله  
تظهر) هو بالتأني  
من فوق في بعض النسخ  
أي تلك الدقائق المودعة  
فيه وفي بعضها بالإنشاء  
من تحت أي الحسن المزيد  
(قوله وفي هذا تفسر)  
أي في قوله ومعرفة حقيقة  
الخ حيث اشترط في الجاز  
العقلي أن يكون له فاعل  
حقيق الأية تارة يكون  
ظاهرا وتارة يكون خفيا  
(قوله ورد عليه) عطف

في وجهه) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وفي هذا تفسر  
بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في الجاز العقلي أن يكون الفعل فاعل يكون الاسناد  
إليه حقيقة فانه ليس لمرتقى في مرتقى رؤيتك ولا يزيدك في يزيد وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد  
إليه حقيقة

في وجهه) فالاسناد في المثالين إلى السبب مجاز وهو في الأصل لله تعالى وخفاء هذا الحقيقة من  
جهة عرف الاستعمال لأنه لا يقصد الاستعمال الحقيقي في عرف اللغة فصارت عبارة الجاز العقلي الذي لم  
تسعمل حقيقة كقول في الرحمن وإعانه المصنف على أن الحقيقة للجاز قد تكون خفية لرد على  
الشيخ عبد القاهر في قوله أن نحو المثالين من الجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين أنه حقيقة خفيت  
على الشيخ وما بين من أن الاسناد في الأصل لله تعالى وقد تبين في هذا الرد الفخر الرازي حيث قال كل  
فعل لابد له من فاعل لاستعماله صدوره بلا فاعل فإن كان ذلك الفاعل هو ما أسند إليه الفعل فلا مجاز  
والإتيان تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقد رد الفاعل في المثالين الله تعالى لأنه الفاعل  
الحقيقي وهذا الرد رجبته إن كان مراد الشيخ أن ثم أفعالا لا يتصف به شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن  
فرض موصوفها أصلا وليس ذلك مراد بل المراد أن نحو مرتقى رؤيتك وأقدمي بلدك حق على

في وجهه كذا قاله المصنف فقلت لكن يلزم منه جعل حسنا على استحسانا فإن الذي أزداد  
حسنا هو الوجه لا الناظر ويحتمل أن يقال فيه أنه على السببية أي بسبب وجهه وملازمة حسنا

تفسير (قوله حيث زعم) المراد بالزعم القول أي حيث قال أنه لا يجب في الجاز العقلي أن يكون الفعل فاعل محقق في الخارج يكون  
الاسناد حقيقة وتحرر النزاع أن الجاز العقلي هل يشترط في تحققة أن يكون الفعل الاسناد فاعل محقق في الخارج أسند ذلك  
الفعل قبل الجاز اسنادا حقيقة متداه أن يقصد في العرف والاستعمال اسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل أو لا يشترط فذهب المصنف  
والسكاك إلى اشتراط ذلك لأجل أن يقال الاسناد من ذلك الفاعل الحقيقي للفاعل المجازي وذهب الشيخ عبد القاهر إلى يجب ذلك إذا كان  
الفعل موجودا فإن كان غير موجودا كان أمر الاعتبار فلا يصح أن يكون له فاعل حقيق بل يتوهم وبقرض له فاعل أسند إليه ونقل  
الاسناد منه للفاعل المجازي فالفعل ليس محققا في الخارج بل يتوهم مفروض ولا يعتد بالاسناد لثبوتهم المفروض (قوله يكون  
الاسناد إليه) أي على جهة القيام والاقصاف به لا على جهة الاتحاد له لأنه لا يتحقق (قوله فانه ليس لمرتقى ولا يزيدك فاعل) أي في  
الاستعمال يكون الاسناد إليه حقيقة لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية في الاستعمال والمراد أن تفاعله موجود في الاستعمال أن المتكلم  
لم يقصد الإخبار به بل استعماله في لازمه فافتأها بالنظر لقصد المتكلم وملاحظته بالتأمل للواقع وقوله يكون أي حتى يكون  
والحاصل أن الشيخ عبد القاهر ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من الجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المصنف أنه حقيقة خفيت  
على الشيخ لأن حق الاسناد في ذلك لله تعالى

(قوله وكذا أقدمني الخ) أي فان الأقدام ليس لها فاعل حقيقي واسناد الأقدام فيه للحق مجازي عقلى وتوجه المجاز العقلى في هذا التركيب على مذهب الشيخ أن يقال انه يولع في كون الحق له مدخل في تحقق القدم وفرض أقدام مصادر من فاعل متوهم ثم نقل عنه واستدل الخى مبالة في ملاسته للقدم كما يقتل اسناد الفعل من الفعل الحقيقي الى الفاعل المجازى مبالغة في ملاسة الفاعل المجازى للفعل فالجواز حينئذ في الاسناد لا في الفعل فالفاعل الحقيقي ليس موجودا بحقيقى الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتمد باسناد الفعل للفاعل المتوهم المفروض وكذا يقال في سرى ريدك وزيدك وجهه حسنا فلو ان في كون الرؤية له مدخل في السرور والوجه له مدخل في زيادة العلم بالحسن ففرض سرور وزيدك باسنادا من فاعل متوهم ثم نقل عنه واستدل للفعل المجازى وهو الوجه والرؤية لمبالغة في ملاسة الفاعل المجازى للفعل فنقول الشيخ عبد القاهر ليس لهذه الافعال فاعل أى بحقيقى الخارج يعتمد باسنادها اليه هذا وما ذكر من أن الاسناد في أقدمنى بلدى حتى على فلان من قبيل المجاز العقلى غير متعين بل يجوز أن يراد بالاقدام الجدل على القدم وعلى جهة المجاز المرسل فيكون المعنى جلنى على القدم حتى الخ ويصح أن يكون في الكلام استعارة بالكسابة بأشهره الحق مقدم تشبيها منضمرا في النفس وطوى ذكر التشبيه وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الأقدام تحصيله وعلى هذين الاحتمالين لا يكون في الكلام مجاز عقلى هذا المخلص ما فى القرحى والسبى (قوله بل الموجودهنا هو السرور والزيادة والقدم) أى التى هي معانى الافعال اللازمة بمعنى والكلام هنا فى فاعل الفعل المتعدى لا فى فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدى غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقى بل الموجودهنا اللازم فتفعله الفاعل الحقيقى أى فاعل المتعدى لعدم وجود الفعل المتعدى والحاصل أن تلك الافعال المذكورة تستعمل متعديتها هو الاسرار والاقدام والزيادة أمرا اعتبارى (٣٦٣) لاجوده فلا فاعل له لحقيقى وتستعمل لازمة ومعناها هو السرور والقدم

والا زيادة أمرا موجودها فاعل حقيقى واذا ذكرت تلك الافعال المتعدية كان قصد المتكلم بها معانى الافعال اللازمة فان قيل حيث كان معنى المتعدى غير موجود وان المقصود منه معنى اللازم لم أن يكون سرى ونحوه من الافعال المذكورة مجازا

وكذا أقدمنى بلدى حتى على فلان بل الموجودهنا هو السرور والزيادة والقدم واعترض عليه الامام غفر الله الرأى رحمه الله بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لا متاع صدور الفعل لأعن فاعل فهو ان كان ما أسند اليه الفعل فلا مجاز فلان وزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفى فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور والمتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدى ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما سبق أن تصف بها لانها لا تكون باعتبارها التى عرفنا استعمالها لوصفها الذى تعتبر به ولو صح أن لها موصوفا فلان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدم والسرور واللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب فى اسنادها بالظرفية كالذى قبله

لغوى بالبحر بها عن معنى الفعل اللازم ولا مجاز هنا فى الاسناد بل فى الاطراف فالجواب أن مجازية الاطراف قوله لاتنا فى مجازية الاسناد الأثرى ما من من أحيا الارض شهاب الزمان قال سم فان قلت كيف يصح القول بانتماء المتعدى مع أنه محقق قطعاً فاعل لم تحقق الاسرار وغيره من تلك الافعال المتعدية فى الوجود فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الافعال المتعدية لم يقصد معناها الاخبار عنها وان كان محققا فى الواقع الاعلى سبيل التفسير والايهام وما كان على سبيل التفسير للاحتياج الى فاعل فالحكم بانتماء معنى المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع اه ومراده بتحققها فى الوجود والوجود الذهنى وكذا تحققها فى الواقع لا لوجودها خارج الاعيان لانها أمور اعتبارية لا تحقق لها فيه (قوله لا بد أن يكون له فاعل) أى موجود فيه أن هذا بسببه الشيخ وليس مراده بنفسه بل مراده بقوله لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل نى الفاعل الذى قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقى بالوجه المذكور الذى ينقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازى ومحصله نى لزوم الحقيقة للمجاز وليس مراده نى الفاعل الموجود اذا لاسع عاقلان نى الفاعل الموجود عن الفعل الموجود فال العلامة ابن يعقوب وهذا الرأى الذى ذكره الرأى انما يجبه ان كان مراد الشيخ أن تم أفعالا لا تصف بها شئ على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف بها أصلا وليس ذلك مراده بل مراده أن نحو سرى ريدك وأقدمنى بلدى حتى على فلان وزيدك وجهه حسنا لا يقصد فى الاستعمال العرفى فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور والمتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدى بل ذلك لم يوجد فى ذلك الاستعمال اسنادها لما سبق أن تصف بها لانها لا تكون اعتبارية التى عرفنا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر به ولو صح أن لها موصوفا فلان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدم والسرور واللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب فى اسنادها كالمجاز الذى لم تقسم له حقيقة ولم يرد الشيخ أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها فى نفس الامر يمكن أن الاسناد اليه حقيقة بل الرأى الذى لم يستعمل لعدم تعلقى الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف شككا وتقليبا لا يقصد



في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب فتأمل ذلك فإنه صعب فهمه على كثير من أهل كلامه (قوله والافلا يمكن تقديره) الأولى أن يقول والافلا بمن تقديره ليكون مناسباً للتعوي (قوله وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى) إن قلت صاحب المفتاح من العقلة والفاعل عندهم هو النفس لأن العبد هو جده عندهم الأفعال بطريق المباشرة أو التوليد كما في حركة الأصبع وحركة الخاتم فحركة الأصبع مخلوقة للعبد عندهم بمباشرة وحركة الخاتم مخلوقة له بطريق التوليد عن حركة الأصبع فالتعين أن يكون فاعل السرور والعلم بزيادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسي في الوجه بدليل أن السكاكي جعل النفس فاعلاً في أنفق بدليل حق على فلان قلت المراد أن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى على رأى الامام ولا يلزم من إخبار السكاكي عنه بذلك اعتقاده (قوله يعرف حقيقة) أى الأفعال أى حقيقة متعلقة بها وهو المسند إليه (قوله فتبعه) أى تبع صاحب المفتاح (قوله وفي ظني أن هذا) أى الذي قاله المصنف تبع الرأى والسكاكي تكلف وذلك لأن تقدير الفاعل الموجد هو الله تعالى في مثل هذه الأفعال السابقة فتدبر لما يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق وبعبارة سم إنما كان تكلفاً لأن الفاعل من قام به الفعل ولا يقال أنه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله والخ من ذكر الشيخ) وذلك لأنه ليس مراده في الفاعل راسل مراده في وجوب فاعل أسند إليه الفعل قبل اسناده إلى المجازي ومحصله أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند (٣٢٣) إلا إلى الفاعل المجازي اه سم وحاصل ما في المقام أنه لا نزاع بين

والافلا يمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الامام حق وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى وأن الشيخ لم يعرف حقيقة خلقها فتبعه المصنف وفي ظني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أى المجاز العقلي (السكاكي)

كالمجاز الذي تستعمل له حقيقة ولم ير الشيخ أن هذه الأفعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الأمر يكون اسنادها إليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان مذهب إليه المصنف نكاحاً وتطلباً إلى الاستعمال لا يتعلق به الغرض في التراكيب وهذا ما سلم أن دفع به الرد على الشيخ والأقوال الواردة فيها فنحن هذا المقام معاصف فهمه على كثير والله الموفق عنه وكرمه (وأنكره) أى المجاز العقلي الذي هو اسناد الفعل أو معناه لغير ما هو به بتأول (السكاكي) وجعل الاسناد في أمثله (قوله وأنكره السكاكي)

اعتبارية فلا يصح أن يكون لها فاعل حقيقي بحيث ينتقل الاسناد عنه إلى الفاعل المجازي بل الموجد فيه بحسب قصد المتكلم هو معاني الأفعال اللازمة من السرور والقدم والازدياد وغيره من القدوم ومثلاً بالاقدام لأجل المبالغة في ملاسمة الفعل للفاعل فإذا وجد القدوم لأجل الحق والسرور لأجل الرتبة وازدياد العلم بالحسن لأجل رؤية وجهه وأريد المبالغة في ملاسمة هذه المعاني للتعاضد لها فرض هناك فاعل لتلك الأفعال المتعدية ثم ينتقل اسنادها من ذلك الفاعل المتوهم إلى الذي المذكور تفصيل المبالغة المذكورة فانتقل الاسناد من الفاعل المتوهم كقولهم من الفاعل الحقيقي في تفصيل المبالغة فصح القول بأن هذه الأفعال المتعدية لأفعالها في الخارج لعدم وجودها فيه والفاعل المتوهم عتلة لعدم وهذا مذهب الشيخ وأما الامام الرازي فيرى أن معاني الأفعال اللازمة ممكنة وقد انعقد الإجماع على أن كل ممكن لا يتبعه من فاعل موجود وحينئذ فبب أن يكون لهذه الأفعال فاعل موجود يكون اسناداً للأفعال المتعدية اللازمة لها إلى ذلك الفاعل حقيقة وهو الله عندنا والعبد عند المعتزلة ويرد عليه بأن المراد بالفاعل في هذا المقام فاعل الأفعال اللازمة لأفعال الأفعال المتعدية ولو سلم قلنا المراد بالفاعل الموجود أو ما المراد منه من قام به الفعل كما مر والله سبحانه وتعالى ليس فاعلاً لهذه الأفعال فالعنى المذكور لا يقال أنه تعالى قام به السرور ولا زيادة العلم بالحسن على أن الشيخ ليس مراده في الفاعل راسل مراده في وجود فاعل أسند إليه المسند قبل اسناده إلى المجازي ومحصله أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند إلا إلى الفاعل المجازي (قوله وأنكره السكاكي) أى قال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ووجهه أنكره أن المجاز خلاف الأصل وقد ثبت في الطرق قطعاً وإثباته في الاسناد وإن كان لا فساد فيه لكن يمكن رده إلى المجاز في الطرف الواقع قطعاً والأصل رده ما ترديه إلى اليقين والحال أنه على ذلك

وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كما سأتى ويجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة

الادكار تقلل الانتشار وتقرّب الضبط لاعتبارات اللفظ - احتمال امثلة الخازن العلى للاستعارة بالكناية ويرد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس (قوله أى المجاز العلفى) أى ما يسجونه بذلك (قوله وقال) أى فى انفتاح الذى عندى الخ ولما يحرك المصنف صورة انكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى والافعالته هكذا والذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة بالكناية ويجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة (قوله الذى عندى الخ) الذى مستدسله الطرف وقوله نظمه أى دخوله خبره أى دخول أمثله اذ لمعنى أن تكون المجاز العلفى الواقع فى الاسناد من أفراد الاستعارة بالكناية الواقعة فى الطرف وقوله فى سلك الاستعارة أى فى بابها ولا يخفى ما فى هذا التركيب من الاستعارة بالكناية حيث شبه أفراد الاستعارة المذكورة بدرو واثبات السلك تخيل والنظم ترشح والبناء فى قوله بالكناية للسببية والامعية (٣٦٤) (قوله يجعل الربيع) أى مثلاً والبناء للتصوير أى أن نظمه فى سلك الاستعارة موزون

يجعل الربيع أى يجعل هذا اللفظ استعارة بالكناية عن الفاعل الخ ووضع المقام أنه لا يبقى الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعاره فإذا قلت أنشئت اللمنة أنظارها فقلان فاستعارته معنى السبب وهو الحيوان المقترن بحقيقة المستعار لفظ السبب والمستعاره معنى اللمنة ومعنى قولهم بالكناية أنك كنت عن المستعار بشئ من لوازم معناه ولم تصرح به أعنى الانظار وهذا على طريق الجهور فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكناية

وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهاى أن ماهر) من الامثلة (وتحوم استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى حقيقة وذاك أنه قال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية وادخاله فى بابها بأن يجعل الربيع فى أنبت الربيع البقل مثلاً استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي ويكون نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وبه تحصل الاستعارة التخصيصة التى هى أن يؤتى بشئ من لوازم المشبه به وذكره المشبه فعلى هذا يكون انبات الانبات الذى هو القرينة حقيقة فلا يكون المجاز فى الاسناد فهنا استعارته وهو المشبه به الذى هو الفاعل الحقيقي فى هذا المثال ومستعاره وهو معنى الربيع ومستعار وهو اللفظ المختص بالفاعل الحقيقي وهذه أصول الاستعارة لكن الاستعارة بالكناية لا يطلق فيه لفظ المستعار على المستعاره ولكن يكتفى بشئ من لوازم المشبه عنه ويطلق لفظ المستعاره وهو الربيع على الفاعل الحقيقي والدليل على اطلاقه عليه الانبات بشئ من لوازمه مع المشبه واثبات ثبات اللوازم حقيقة ومبنى هذا الكلام كله على المبالغة فى التشبيه يجعل المشبه من جنس المشبه به فاطلق لفظ المشبه وأريد به المشبه به وحصلت الكناية عن ذلك باللوازم المسمى اطلاقها استعارة تخيلية وإن هذا أشار بقوله حال كون السكاكى (ذاهاى أن ماهر) من الامثلة (وتحوم) كقوله شفى الطيب الرريض (استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى كاتقدم

قال السكاكى الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية فى قولهم أنبت الربيع البقل الخ

والاستعارة أعنى اللفظ الدال على المشبه به المضر والسكاكى يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه به يقال عندى تقرّ برهاشئت اللمنة بالسبب وادعينا أنهم أفرد من أفرادها ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مراد منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك كلفظ الانظار وأما على طريق المصنف فدلّوه نفس التشبيه المضر فى النفس وسأتى ذلك مبسوطاً وأن نسمة التشبيه استعارة مجرد تسمية (قوله بواسطة الخ) متعلق بجعل الربيع أى أن جعل هذا اللفظ استعارة حاصل بتوسط المبالغة فى تشبيهه والمبالغة فيه ادخال المشبه فى جنس المشبه به وجعله فرداً من أفراد ادعاه كما يرشد لذلك قول الشارح الآتى والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات الى آخر ما أتى به (قوله وجعل نسبة الانبات الخ) عطف على بواسطة وقوله اليه أى الى الربيع ثم لا يخفى أن هذا اختلاف لما اشتر من أن قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكى انبات الصورة والوهية المسماة بالاستعارة التخيلية فيجب أن يؤخذ على أن المراد جعل نسبة ما هو شبهه بالانبات اليه قرينة وأوجب بأن ما اشتر عنه محمول على الاستعارة بالكناية فى غير الكائنة فى المجاز العلفى وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمر محققاً ما اشتر عنه غير كلّى وبدل على ذلك أنه نفسه صرح فى بحث المجاز العلفى بأن القرينة قد تكون أمر محققاً كما فى أنبت الربيع البقل فتأمل (قوله وهى عند السكاكى) أى بحسب اعتقاد المصنف يبدل الجواب الآتى فى آخر الكلام

ويجعل الامر المدبر لاسباب هزيمة العدو واستعارة بالكتابة عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم اليه قربة للاستعارة

(قوله أن تذكر المشبه) أي ذكر المشبه واعتبر بأنهما عند السكاك لفظ المشبه لاذكره وأجيب بأن اضافتك ذكر الموقول بقوله أن تذكر من اضافة الصفة للأوصاف أي المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) أي حقيقة في اعتقاد المصنف (قوة بواسطة) متعلق بتريد وقوله أن تنسب اليه أي المشبه الذي أريد به المشبه به (قوله من لوازم) أي الروادف والتوابع (قوله المساواة للمشبه به) أي التي تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالآتي فإنه يصدق بصدق الفاعل (٣٦٥) الحقيق وينفي بانتفائه واعتراض

بأن الأنياب في المثال ليس لانضمامها بهذا المعنى لان الله تعالى موجود قبل الأنياب لكونه قدسنا والأنياب حادث فيتحقق الفاعل المختار مع أن الأنياب قد لا يتحقق فأين المساواة وأجاب بعضهم بأن المراد بالأنياب الأنياب باقوة ولاشك أنه لازم مساو لكن قد يقال يلزم على هذا أن يكون معنى أنت الريع البقل على كلام السكاك قد صدر على الأنياب والظاهر أن هذا غير محتمل من هذا التركيب والخاصل أنه أن أريد الأنياب بالفعل ورد عليه أنه لازم غير مساو وأن أريد الأنياب بالقوة ورد ما علمته والاحسن أن يقال المراد بالأنياب الأنياب بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك بحيث انتهى أي الوازم يوجد إذا وجد المشبه

أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قربة وهي أن تنسب اليه شيئا من الوازم المساواة للمشبه به مثل أن تنسبه المنية بالسبع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول تخالب المنية نشبت بفلان (يناع على أن المراد بالريع الفاعل الحقيق) للأنياب يعني القادر المختار (بقربة نسبة الأنياب) الذي هو من الوازم المساواة للفاعل الحقيق (اليه) أي إلى الريع

أن تذكر المشبه وهو الريع في المثال وراديه المشبه به وهو الفاعل الحقيق بقربة نسبة شيء من الوازم المساواة للمشبه به كالآنياب في المثال وتظهر تشبيهه بالسبع ثم تطلق لفظ المنية على السبع بقربة نسبة الوازم المساواة للسبع وهي الخالب فيقال مثلا نشبت المنية اطفاها بفلان أما مساواة الوازم الذي هو الأنياب للفاعل الحقيق فظاهر لأن المراد به الأنياب بالقوة وهو مساو وأما الاطفاها في السبع فالمراد بها الاطفاها المخصوصة لا مطلق الاطفاها وهي مساوية له لان غير اطفاها لا يسد لها فاعل نشب على التحقيق ويحتمل أن يكون المراد بالمساواة الانتقال منها إلى المعنى عن عرفها كما ينتقل من المساوئ للشيء ففي هذه التحقق الاستعارة بالكتابة فيما تقدم (يناع على أن المراد بالريع الفاعل الحقيق بقربة نسبة الأنياب اليه) الذي هو من لوازم

وأورد عليه المصنف ما أورد وفيه نظر أقواله أنه يلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله عيشة راضية صاحب الفلاس كذلك بل لنافي فيصح كلامه طريقتان \* أحدهما أن راضية في معنى الصفة الخارجية على غير معنى في له في المعنى لأن حب الصنعة كانه قال راض صاحب الأعلى أحد التقادير السابقة فإن ذلك قد صدر لفظي وهذا معنوي فالتحصيل الاسناد إلى صاحب العيشة وهي صفة جارية في اللفظ على العيشة وفي المعنى على صاحبها والمعنى في عيشة رضى صاحبها فغير راضية يعود إلى العيشة وهو استعارة بالكتابة والمسنود وهو اسم الفاعل استعارة تخيلية فأرنت المكتبة فان قلت كان السكاك مستغنيا عن هذا بأن يجعل الاسناد إلى صاحب الحقيق كما هو أحد التقادير السابقة ولا حاجة إلى الاستعارة بالكتابة قلت تغرب المبالغة المقصودة \* الثانية أنه يلزم ما ذكره المصنف وأن المراد بعيشة صاحبها ولا يلزم أن يكون الشيء في نفسه ويجعل العيشة وضعها المستقر في راضية أريد بها صاحب العيشة فتكون العيشة استعارة بالكتابة والمسنود في راضية استعارة تخيلية ولا بد أن يكون صاحب العيشة الحقيق في صاحبها المجازي على سبيل الاستعارة للمبالغة فان قلت المصنف لا يرى أن الاستعارة بالكتابة أريد بها غير موضوع اللفظ فكيف يقول يلزم السكاك أن يكون المراد

(٣٦ - شروح التلخيص أول) بدونتي إذا تنقيل المراد بكونها مساوية له أنها لا توجد إلا لمنه لكونها خاصة به إما مطلقا أو بالنسبة للمشبه ولاشك أن الأنياب لا توجد إلا لوحيد الأمته تعالى وهذا لا يتحقق تعالى قبل تحقق الأنياب (قوله أن تنسبه المنية بالسبع) أي في اغتيال النفوس وقوله ثم تفرد بها بالذكر أي من بابها المشبه به وهو السبع لقوله سابقا وتريد المشبه به (قوله فتقول تخالب الخ) اعترض بأن الخالب ليست لازما مساويا لوجودها في بعض الطيور وأجيب بأن المراد بالسبع المشبه به كل ما ينسبع أو المراد بالخالب الخالب النامة وهي التي يحصل بها اغتيال النفوس والافها بقربة المقام كذا ذكر بعضهم لكن النخذ كذا المولى عبد الحكيم أن المراد بالوازم المساواة للمشبه به ما كانت مختصة به إما مطلقا وإما بالنسبة للمشبه به ولأنك أن الخالب يختص به بالسبع بالنسبة للنية وحينئذ فهي مساوية للمشبه به في الاعتبار لا حاجة لذلك إلا من أصله (قوله يناع على أن الخ) عليه لقوله ذاهبا (قوله يعني) أي السكاك في الفاعل الحقيق (قوله القادر المختار) أي هذا المفهوم لأن حيث خصوص ذاته تعالى فلا يرد أن

وفيما ذهب اليه نظر لانه يستلزم أن يكون المراد به عيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحب العيشة لا العيشة وعبارة في قوله خلق من ماعدا في فاعل الدفق لا المني لمسايق من تفسير الاستعارة بالكناية

ادعاء كون الرضيع ذاته تعالى ركيبا جدا اه عبد الحكيم (قوله وعلى هذا القياس) متعلق بعذوف أى ويجرى على هذا القياس أى الطريق أعني تقرر الاستعارة بالكناية في هذا المثال غير هذا المثال أى أن غير هذا المثال جارعى لقياسه وطريقه نفسه في فهو شفى الطبيب المر بضم شبه الطبيب بالفاعل الحقيقي وأدعينا أنه فرد من أفراد الطبيب بالذ كر مراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء الذى هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وكذا في هزم الامر الجند شبه الامر بالجيش وأدعينا أنه فرد من أفراد الامر بالذ كر مراد به الجيش بقرينة نسبة الهزم الذى هو من لوازم الجيش (قوله وحاصله) أى حاصل جو بان غير هذا المثال على قياسه أى طريقته أو المراد وحاصل ما مر من (٣٦٦) تقرر بالاستعارة بالكناية في جميع الامثلة (قوله في تعلق وجود الفعل به) أى بكل من

الفاعل وان كان تعاقبه بأحدهما على جهة الابداد وبالتحرر على جهة التسبب مثلا أى ويدعى أن الفاعل المجازى من أفراد الفاعل الحقيقي (قوله ثم يفسد الفاعل المجازى بالذ كر) أى مراداً منه الفاعل الحقيقي (قوله ونسب اليه شئ) أى لأجل الدلالة على أن المراد من الفاعل المجازى الفاعل الحقيقي (قوله أى فيما ذهب اليه السكاكى) من رد المجاز العقلى للاستعارة بالكناية (قوله لانه) أى لان رده لها يستلزم الخ وإعلم أن استلزام كون المراد بالعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم

(وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال وحاصله أن يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازى بالذ كر ونسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لمسايق) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه

الفاعل الحقيقي المساوية لان امكان الانبثاق ليس الا له فلا يفارقه (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال فيسلب بسائر الامثلة هذا السبيل فهو شفى الطبيب المريض يراد بالطبيب الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة شئ من لوازم الفاعل الحقيقي وهو الشفاء اليه والحاصل من هذه الاستعارة اننا تشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما ثم يفرد المجازى بالذ كر مراد به الفاعل الحقيقي ويدل على ارادته الاتيان معناه بشئ من لوازم الفاعل الحقيقي ولا يخفى ان هذا التشبيه متضمن للابغطة في تلبس الفاعل المجازى بالفاعل حتى صار كانه المؤثر فيه الذى هو الفاعل الحقيقي ولا يخفى بعد علم هذا ما في تلبس الفعل بالصدر كمالا يخفى أيضا ما في ارتكاب هذا التشبيه بالتسمية الى الله تعالى من سوء الادب وقد اطنبنا في بيان الاستعارة بالكناية لنظهر المراد منها عند السكاكى كل الظهور وبظهر ورود الاعتراض والجواب (وفيه) أى وفيما ذهب اليه السكاكى من جعل المجاز العقلى من باب الاستعارة بالكناية (نظر) وذلك لانه يستلزم حيثئذ (أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها) لانه هو الفاعل في الاصل والفاعل المجازى يجب أن يراد به الفاعل الحقيقي (لمسايق) في تفسير الاستعارة بالكناية عند السكاكى وقد تقدم

بعيشة صاحبها قلت الزم به لان السكاكى يرى أن الاستعارة بالكناية مجاز بطلاق لفظ المشبه وارادته المشبه به مدعيان أن المشبه به فرد من أفراد المشبه وقد خبط كثير من الناس في هذا المكان

صححة الاضافة وأخبر به كايومه ظاهر الصنف بل استلزام مثل ذلك موجود في الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالتميز فلا تناقض وان يكون المراد بضمير هاملان المجرى بالربيع هو الله تعالى ومدار الفضل عليه وانما المقابل لعدم صححة الاضافة وأخبر به عدم صححة أن تكون العيشة نظرا له احبا فكان الاولى للصف أن يقول يستلزم أن لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية نظرا لصاحبها (قوله لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها) اما ان يراد بضمير عيشة أى الضمير الراجع اليه المستقر في راضية أى واذا كان هذا الضمير معنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة الجبروري بمعنى صاحبها أيضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجع كاسد كذا الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم طرفه الشئ في نفسه واما ان يراد بعيشة الجبروري لان مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز بالعقل بساند الفعل أو معناه الى سر قوعه فيلزم ما ذكرنا أيضا ولا بد على هذا الاحتمال أن مذهبنا يذ كر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقي والمجرور بنى ليس فاعلا لانه فاعل في اللفظ كالمتبدل في انه مراد منه اه يس وقول الشارح وهذا مبنى الخ احتياج الى العلم على الاحتمال الاول اذ كون المقاد بالضمير ما أراد بجمع على الثانى أمر لازم قطع الاحتياج الى تنبيه عليه فلزم طرفه الشئ في نفسه لا يحتاج الى واسطة (قوله صاحبها) لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازى يجب أن يراد

به الفاعل الحقيقي أي وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فالحق في نفسه لأن ضمير هو راجع إلى من في قوله تعالى فأما من نفلت الآفة فهو نفس صاحب العيشة (قوله وهو) أي ما ذكرناه يقتضي الجزئية لأن حاصل ما ذكرناه يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي ويدعى أنه فرد من أفرادهم بقدر الفاعل المجازي لأنه كمراد به الفاعل الحقيقي بغير نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي إليه ولأنه مقتضى أن المراد بالعيشة صاحبها لا يتم فاعله مجازي فيجب أن يراد به الحقيقي وهو صاحب وهذا لا يصح إلا بمعنى قولنا فهو في صاحب عيشته تراص صاحبها بالمعنى من ظرفية الشيء (٣٦٧) في نفسه وأجاب بعض الحاشيائه بأنه

يمكن أن يصح ذلك القول بأن يراد بالصاحب الجنس المتعقبي في أفراد أي أنه كائن ومستقر في أصحاب العيشة الراضين وفيه نظر لانه إذا أريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقي أذ ليس المراد به الجنس على أن عيشة تكرر فلا يصح إطلاقها على الجمع تأمل قوله وهذا أي الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبنى الخ يعني أن محل كون ما ذهب إليه السكاكي يستلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها المستلزم لفساد المعنى مبنى على أن المراد من الضمير والمرجع واحد وأن الضمير في راضية للعيشة بمعنى صاحب فتكون العيشة بمعنى صاحب ولا معنى للظرفية حيثئذ وأما إذا ارتكبا استخداماً بأن أريد بالعيشة أولاً المعنى الحقيقي وهو العيش أي ما يعش به الإنسان وأرادهما في

وهو يقتضي أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها والزام باطل إلا بمعنى قولنا فهو في صاحب عيشة وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضيمراً ضمية

إن حاصله تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي بقدر المجازي لأنه كمراد به الفاعل الحقيقي بغير نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وهذا يقتضي أن يكون المراد بالعيشة صاحبها لا يتم فاعله المجازي فيجب أن يراد به الحقيقي وهو صاحبها وهذا لا يصح إلا بمعنى قولنا فهو في صاحب عيشته تراص ذلك صاحب وتأوله بمعنى هو مستقر في أصحاب العيش المرضي وكان بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لأن عيشة تكرر ولا يصح إطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه وهذا الزام ظاهر أن أريد بالعيشة والضمير في راضية شيء واحد وأما أن أريد بالعيشة معناها الحقيقي وأريد بالضمير الذي وقع فيه المجاز العيشة التي هي صاحبها إجماعاً على طريق الاستخدام فلا يتحقق هذا الزام إذ الضمير المعنى حيثئذ هو في عيشته تراص صاحبها ولكن على تسليم صحة الاستخدام المذكور لا يتحقق ضعف تلو الوصف حيثئذ لأن الربط لأن عود الضمير على ملابسي الضمير الربط لا يكفي في الربط على المشهور وفي المثال مناقشة من وجه آخر يرجع إلى هذا بل هو تكميل له وهو أن أن أراد أن المجازي لفظ العيشة وليس من المجاز العقلي لأنه لا معنى مبنى على تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي والعيشة مجرور ولا فاعل بل يكون حيثئذ من المجاز المرسل أو غيره ويلزم أن يكون استناد الراضية إلى ضمير لفظ العيشة حقيقة لأن الضمير العاقل على المجاز لا يقل فيه أنه مجاز لأن المجازي في معاده لانه لا معنى لأعتبار التشبيه في مصدق الضمير بعد كون معاده قد أطلق على التشبيه به طريق المجاز التكاثر بالتشبيه أو بغيره وإن أراد أن التجوز في الضمير والعيشة على حقيقتها كان استفهاماً موفياً من الضعف ما تقدم مع

والتحقيق ما قلناه والله تعالى أعلم على أن الجزري اعترض عليه في الزامه أن المراد بعيشة صاحبها أن قال يلزم ذلك فإن التخصيص ذكره وهو وهم لأن التزام ذلك التزم للصال إذ يلزم أن يكون الشيء في نفسه ولا يصح التزام ذلك إلا بطريق التي ذكرناها والتخصيص لم يذكر أن المراد بعيشة صاحبها بل أن المراد راضية صاحبها وبنيهم مافرق وأما قوله أنه يلزم أن يكون المراد بعيشة فاعله الدقيق فلا يلزم بل يحتمل ما سبق وأما قوله أنه يلزم عدم حصة الإضافة في تحويزها مأم إذ يصير من باب إضافة الشيء إلى نفسه فتصوّر ولا تسلم أنه يلزم التجوز في نهارة بل في صام على ما سبق وأما الزامه بنحو ما علم أن ابن صرحا بأن لا يكون الأمر بالبناء لهامان مع أن النداء له جوابه أن يلتزم أن المأمور بالبناء الباني بنفسه بعد اعتقاد دخول هامان نفسه في زمرة من بني نفسه مجازاً مملولاً على

الضمير لأصاحب وأن المعنى فهو في عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض على السكاكي فإن قلت أذ انتفى الاستلزام المذكور في استناد راضية إلى الضمير بالاستخدام المذكور لا ينتفي استناد راضية والضمير معاً إلى العيشة على سبيل الوصفية فإن ذلك الاستناد مجاز عقلي عنه السكاكي أيضاً لأنه لا يشترط في الاستناد أن يكون مفرداً فعلاً ومعناه وقد ورد كل مجاز عقلي إلى الاستعارة فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها قطعاً لأن الصفة هنا غير الموصوف فالاعتراض بجمله وأجاب بعضهم بأنه إذا كان الضمير بمعنى صاحب كان استناد الوصف مع الضمير إلى العيشة حقيقة لأنه وصف سبي واستناد الوصف السبي لوصفه حقيقة فهو مرتبط بوجله فاعلم أنه قال العلامة الغنيمي وفي هذا الجواب نظر لأن الوصف السبي هو الرفع لا الاسم الظاهر المضاف لضمير الموصوف والوصف هنا رافع للضمير فالإقوال أن يجب أن الضمير يراد به صاحب الحقيقي وإنما يراد به صاحب الادعاء على ما يأتي في الشارح وهو العيشة التي ادعى أنها عين صاحبها وحيثئذ

وأن لا تصح الاضافة في نحو قولهم فلان امره صائم وليه قائم لان المراد بالنهار على هذا فلان نفسه واطرافه الشيء الى نفسه لا تصح وان لا يكون الامر بالابقاع في الطين في احدى الآيتين وبالنسبة اليهما معاً أن النداء

فالا لزام من أصله لا يرد (قوله واحد) أي (٣٦٨) وهو صاحب العيشة (قوله في كل ما) أي في كل تركيب والرابط محذوف أي في

واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الاضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي (في نحو قوله صائم لبطان اضافة الشيء الى نفسه) الا لزمن من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا يخلو في صحة هذا الاضافة وقوعها كقوله تعالى في ارجحت تجارتهم وهذا أولى في التتميل (د) يستلزم (أن لا يكون الامر بالنسبة) في قوله ياها مان ابن لي صرحاً (لها مان)

ايها مان جر بان المجاز التشبيه في الضمير (و يستلزم) أيضاً ما ذهب اليه السكاكي (أن لا تصح الاضافة في نحو قوله صائم) من كل ما أضيف فيه الفاعل المجازي الى الحقيقي لان المراد على ما تقدم بالفاعل المجازي هو الحقيقي فيكون المراد بالنهار الذي هو الفاعل المجازي هو زيد الصائم بنفسه وزيد المستكور وهو معاد الضمير وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وجهه على أنه من اضافة المسمى الى الاسم لا يثبت اليه بلسغة هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله وكلام العرب اه يعقوب (قوله) ولا يثبت في صحة هذه الاضافة) أي اضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في وقوعه واللازم باطل (قوله) كونه تعالى الخ) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة وقوعها (قوله وهذا أولى) أي لانه نص في الرد عليه فهو أدق للعدل بخلاف مثال المتن فانه قد يناقش فيه بأن اضافة الشيء الى نفسه انما يوجد اذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحداً وأما اذا ارتكبت الاستخدام وجعل الضمير في صائم راجعاً الى المراد باليمنى الاول وهو الزمان بل يعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الاستعارة انما هي في الضمير

كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أي الذي هو معاد الضمير في نهاره وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وجهه على أنه من اضافة المسمى الى الاسم لا يثبت اليه بلسغة هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله وكلام العرب اه يعقوب (قوله) ولا يثبت في صحة هذه الاضافة) أي اضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في وقوعه واللازم باطل (قوله) كونه تعالى الخ) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة وقوعها (قوله وهذا أولى) أي لانه نص في الرد عليه فهو أدق للعدل بخلاف مثال المتن فانه قد يناقش فيه بأن اضافة الشيء الى نفسه انما يوجد اذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحداً وأما اذا ارتكبت الاستخدام وجعل الضمير في صائم راجعاً الى المراد باليمنى الاول وهو الزمان بل يعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الاستعارة انما هي في الضمير

خطابه ياها مان وعلى أن المراد بالنسبة قوله ابن وأما اعتراضه بلزوم توقف أثبت الرفع البقل على النقل الشرعي فهو أحسن الاسوية وأجاب عنه الجزري بأن السكاكي لم يرد أن الرفع أطلق على الله تعالى انما أراد أن الاستدلال في هذه الاشياء يجعل كتابة عن الاستدلال في الفاعل وأستدل بالرفع يعلم أن المقصود منه الاستدلال في الله سبحانه وتعالى كما يعلم من قوله يزيد كثير المراد أن المقصود بالكرم وهذا الكلام يمكن سلو كفي كل ماسبق الا أنه لا يصح الجواب عن السكاكي فان جعله كتابة يحضره عن أن يكون استعارة بالكتابة لكن الجواب أن يقال أستدل بالرفع عن الله فاعل حقيقي لا يعنى المؤثر بل يعنى انه حقيقة في الفعل الصوري كقوله قائم يدفكاً أن معنى كونه حقيقة أن العرب وضعت اللفظة له وان كان الفاعل الحقيقي هو الله تعالى فكذلك لا يمنع أن تضع العرب أثبت الرفع لوجود صورة الانبات

المستعارة صام لا في نهاره (قوله لها مان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالامر قبل ان هذا الازام فيه انما يتوجه على السكاكي اذا كان المستند مستعارة في معناه الحقيقي وله أن يمنع ذلك لمعنا أن معنى ابن اؤصر بالنسبة واقتل ياها مان اؤصر بالانفراد فصيح أن النداء والخطاب معه وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدده لانه حينئذ يكون من المجاز في الطرف فيخرج عن المجاز العقلي كما يقول المصنف وغيره عن الاستعارة بالكتابة كما يقول السكاكي

(١) قوله فيما هو المبتدئ سقط من النسخ التي بعد النجور وربع ولعله رابط خبر ركبته محصية

وإن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم أنبت الربيع البقل وبسرتني رؤيتك على الأذن الشرعي لأن أسماء الله تعالى توقيفية وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء

(٣٦٩)

(قوله لأن المراد به حيث هو العلة أنفسهم واللازم باطل لأن النداء والخطاب معه (و) يستلزم (أن) يتوقف نحو أنبت الربيع البقل (و) شفي الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لأن مثل هذا التركيب صحيح سائح ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم مع من الشارع أو لم يسمع (واللازم) كاهامنتقية)

(و) يستلزم مذهب اليه السكاكي أيضا (أن يتوقف) استعمال (نحو أنبت الربيع البقل) وشفي الطبيب المريض وسرتني رؤيتك وزيتك وجهه حسنا مما يكون الفاعل الحقيقي فيه هو الله تعالى (على السمع) أي يتوقف مثل هذا الاستعمال على سماعه من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية لا يسمى الله تعالى عالم بسمه بنفسه في الكتاب ولا في السنة سواء كان مجازا أو حقيقة لكن توقف هذا الاستعمال على السماع غير صحيح لأنه شاع استعماله من غير اختصاص عن لا يجعل أسماء الله تعالى توقيفية من العرب الإسلامية وغيرهم أتباعهم وغيرهم حتى كاد أن يكون إجماعا سكوتيا وقد علمت أن هذا التعميم أنسلم ما ذكره الأوزاعي فمكن أن يدعى أنه لا يقع الايمان لا يتحرى الامور الشرعية ويتبع الاطلاق الجاهلي وهو بعيد ولا يجب عن هذا الالتزام بأن مذهب السكاكي أن أسماء الله تعالى غير توقيفية لأن الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره عن يذهب إلى غير ذلك مع عدم انكار غيره وفصار استعماله محجبا ولو كان كذلك السكاكي لم يتركه من براهانه توقيفية ولا تركه بل (واللازم) كاهامنتقية لما قررنا فيلزم انتفاء المزمع وهو حمل ما فيه المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية حتى يعود الاستناد حقيقيا وحيث انتفى الالتزام اتفق المزمع لأن اللازم أعم ومسأله متى انتفى الأعم والمساوئ اتفقت الخصة ومسأله وقد علم أن هذه الاعتراضات كاهامنتقية على أن الفاعل المجازي أراده الفاعل الحقيقي حقيقة فإذا كان المراد بالعبشة صاحب عبشة لم تكن المعنى هو في صاحب عبشة ولا يصح وإذا كان المراد بالنهار زيد حقيقة كان من إضافة الشيء إلى نفسه معنى وإذا كان المراد بهامان العلة حقيقة كان الخطاب مع العلة واللامر له ولم يصح وإذا كان المراد بالربيع الفاعل المختار حقيقة كل من سمي بعالم بربه السمع وأما إذا كان المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي ادعاء بمعنى أن العبشة تثبت لها الصاحبة بالادعاء وأطلقنا العبشة على الصاحب الادعاء لا الحقيقي فلا يلزم الفساد إذ لا يتبع الكون في العبشة الحقيقية المدعى أنهم للعبشة الفعل لها صارت صاحبها بدعى بالعبشة في التشبيه وأن النهار تثبت له الصاحبة ادعاء هو أطلقنا النهار على الصائم الادعاء لا الحقيقي فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه معنى بل إضافة النهار الذي هو الزمان حقيقة وادعى فيه أنه هو الصائم الحقيقي إلى ذلك الصائم الحقيقي ولا امتناع فيه وأن المراد بهامان العلة بالادعاء لا بالحقيقة فالخطاب حيث دلها على المدعى أنه نفس العلة لا بالادعاء حقيقة وهو صحيح وإن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بالادعاء معنى أن الربيع هو الزمان إلا أن المتكلم ادعى أن هذا الزمان فاعل حقيقي ولا يتوقف إطلاق لفظ الفاعل المجازي على الفاعل الحقيقي بالادعاء

فيه وعن السكاكي جواب آخر يحقق في نصيب الجبال عنه وأما قول الخطيب أن السكاكي لا يرى أن أسماء الله تعالى توقيفية وأخذ ذلك من كلامه على نحو أنبت الربيع البقل على ما يقتضيه لفظه فضعف لأن مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تنفي بأن مذهبه أن أسماء الله تعالى اصطلاحية لأن يكون أراد أن السكاكي يرى أن الأسماء اصطلاحية لكونه معتزليا والظاهر أن المعتزلة والشوع عند من لا يشترط التوقف في أسماء الله تعالى (قوله سائح الخ) أي شيعوه يدل على أن المراد بالربيع غير الله ولو كان المراد به المولى يتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الأذن

(قوله لأن المراد به حيث هو العلة أنفسهم واللازم باطل لأن النداء والخطاب معه (و) يستلزم (أن) يتوقف نحو أنبت الربيع البقل (و) شفي الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لأن مثل هذا التركيب صحيح سائح ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم مع من الشارع أو لم يسمع (واللازم) كاهامنتقية)

(و) يستلزم مذهب اليه السكاكي أيضا (أن يتوقف) استعمال (نحو أنبت الربيع البقل) وشفي الطبيب المريض وسرتني رؤيتك وزيتك وجهه حسنا مما يكون الفاعل الحقيقي فيه هو الله تعالى (على السمع) أي يتوقف مثل هذا الاستعمال على سماعه من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية لا يسمى الله تعالى عالم بسمه بنفسه في الكتاب ولا في السنة سواء كان مجازا أو حقيقة لكن توقف هذا الاستعمال على السماع غير صحيح لأنه شاع استعماله من غير اختصاص عن لا يجعل أسماء الله تعالى توقيفية من العرب الإسلامية وغيرهم أتباعهم وغيرهم حتى كاد أن يكون إجماعا سكوتيا وقد علمت أن هذا التعميم أنسلم ما ذكره الأوزاعي فمكن أن يدعى أنه لا يقع الايمان لا يتحرى الامور الشرعية ويتبع الاطلاق الجاهلي وهو بعيد ولا يجب عن هذا الالتزام بأن مذهب السكاكي أن أسماء الله تعالى غير توقيفية لأن الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره عن يذهب إلى غير ذلك مع عدم انكار غيره وفصار استعماله محجبا ولو كان كذلك السكاكي لم يتركه من براهانه توقيفية ولا تركه بل (واللازم) كاهامنتقية لما قررنا فيلزم انتفاء المزمع وهو حمل ما فيه المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية حتى يعود الاستناد حقيقيا وحيث انتفى الالتزام اتفق المزمع لأن اللازم أعم ومسأله متى انتفى الأعم والمساوئ اتفقت الخصة ومسأله وقد علم أن هذه الاعتراضات كاهامنتقية على أن الفاعل المجازي أراده الفاعل الحقيقي حقيقة فإذا كان المراد بالعبشة صاحب عبشة لم تكن المعنى هو في صاحب عبشة ولا يصح وإذا كان المراد بالنهار زيد حقيقة كان من إضافة الشيء إلى نفسه معنى وإذا كان المراد بهامان العلة حقيقة كان الخطاب مع العلة واللامر له ولم يصح وإذا كان المراد بالربيع الفاعل المختار حقيقة كل من سمي بعالم بربه السمع وأما إذا كان المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي ادعاء بمعنى أن العبشة تثبت لها الصاحبة بالادعاء وأطلقنا العبشة على الصاحب الادعاء لا الحقيقي فلا يلزم الفساد إذ لا يتبع الكون في العبشة الحقيقية المدعى أنهم للعبشة الفعل لها صارت صاحبها بدعى بالعبشة في التشبيه وأن النهار تثبت له الصاحبة ادعاء هو أطلقنا النهار على الصائم الادعاء لا الحقيقي فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه معنى بل إضافة النهار الذي هو الزمان حقيقة وادعى فيه أنه هو الصائم الحقيقي إلى ذلك الصائم الحقيقي ولا امتناع فيه وأن المراد بهامان العلة بالادعاء لا بالحقيقة فالخطاب حيث دلها على المدعى أنه نفس العلة لا بالادعاء حقيقة وهو صحيح وإن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بالادعاء معنى أن الربيع هو الزمان إلا أن المتكلم ادعى أن هذا الزمان فاعل حقيقي ولا يتوقف إطلاق لفظ الفاعل المجازي على الفاعل الحقيقي بالادعاء

فيه وعن السكاكي جواب آخر يحقق في نصيب الجبال عنه وأما قول الخطيب أن السكاكي لا يرى أن أسماء الله تعالى توقيفية وأخذ ذلك من كلامه على نحو أنبت الربيع البقل على ما يقتضيه لفظه فضعف لأن مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تنفي بأن مذهبه أن أسماء الله تعالى اصطلاحية لأن يكون أراد أن السكاكي يرى أن الأسماء اصطلاحية لكونه معتزليا والظاهر أن المعتزلة والشوع عند من لا يشترط التوقف في أسماء الله تعالى (قوله سائح الخ) أي شيعوه يدل على أن المراد بالربيع غير الله ولو كان المراد به المولى يتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الأذن

والشوع عند من لا يشترط التوقف في أسماء الله تعالى (قوله سائح الخ) أي شيعوه يدل على أن المراد بالربيع غير الله ولو كان المراد به المولى يتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الأذن

(قوله كذا كرنا) نبحث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها (قوله فمتنى كونه) أى المجاز العقلى من باب الاستعارة بالكناية أى لازمه ملازم واذ انتز ذلك الملازم ثبت المطلوب وهو نقضه (قوله ويراد المشبه بحقيقة) أى تأفهمه المصنف (قوله بل المشبه به ادعاء) أى وهو نفس المشبه الذى ادعينا أنه فرد من أفراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار وادعينا أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان أحدهما متعارف وهو المولى والاخر غير متعارف ثم ذكر اسم المشبه مراد به المشبه به ادعاء وحينئذ فلا يلزم إطلاق الربيع على الله كذا تقول فى قوله فى عشر فرضية شبه الفاعل المجازى وهو العينة بالفاعل الحقيقى وهو صاحب وادعى أنه فرد من أفراد ثم ذكرنا نظ المشبه مراد به المشبه به ادعاء وهو العينة بمعنى التعيش فلم يلزم طريقة الشئ فى نفسه وكذا تقول فى نهارة صامته النهار بالصام وادعينا أنه فرد من أفراد ثم ذكرنا اسم المشبه وهو النهار مراد به المشبه به ادعاء وحينئذ فلم يلزم إضافة الشئ إلى نفسه هذا يحصله (٣٧٥) وهذا الجواب مردود وذلك لأن المشبه به ادعاء هو نفس المشبه فيكون اسناد ما هو

من لوازم المشبه به حقيقة كالانبات لذلك المشبه اسناداً للشئ لغیر ما هو له وهو مجاز عقلی مثلاً الربيع فى قولك أنبت الربيع البقل شبه بالفاعل المختار وادعى أنه فرد من أفراد ثم ذكرنا لفظ الربيع مراد منه الفاعل المختار ادعاء لأن الفاعل المختار ادعاء لأن الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان أو المطر وهو المشبه الذى ادعى له التقديرية ولاشك أن سقى الانبات أن لا يستدل به لأنه ليس قائماً به وانما حقه أن يستند للفاعل المختار الحقيقى واسناد الشئ لغیر ما هو له مجاز عقلی وكذا تقول فى باقى الأمثلة فقد اضطر السكاكى إلى القول بمجاز العقلى والواصل أنه أن أريد بالمستدله فى أمثلة

كذلك كذا فمتنى كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم موجب انتفاء الملازم والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبى فى الاستعارة بالكناية أن بذكر المشبه ويراد المشبه بحقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومسالفة لظهور أن ليس المراد بالنية فى قولنا انتخاب المنية نسبت بطلان هو السبع حقيقة والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه

على السمع وانما يتوقف على السمع فى الإطلاق على الفاعل الحقيقى حقيقة لا فى الإطلاق على الفاعل الادعائى واذ تم هذا وعلم أن الاعتراضات لاتم إلا بكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى حقيقة وأما أن أريد بالفاعل الحقيقى بالادعاء سقطت الاعتراضات لأن المراد بالمجازى نفسه إلا أنه ادعى فيه أنه غير فاللازم على ذلك فى نفس الامر كاللازم على عدم الادعاء أنه وقعت هذه الاعتراضات عن مذهب السكاكى إذا حقق أن مذهبى فيما ذكر الإطلاق على الفاعل الادعائى لا الحقيقى وهذا المذهب مصرح به فتدفع به عنه الاعتراضات حيث قال المراد بالنية فى قولنا أنبت المشبه أظفاره فإنه بلان السبع ادعاء السبعية لها وليس المراد بالنية السبع الحقيقى فطعا بل المراد نفس المنية إلا أنه ادعى دخولها فى جنس السبع فصار للسبع قسمين متعارف وهو الحقيقى وغير متعارف وهو المنية الحقيقية الأئمة ادعت لها السبعية ولكن دفع الاعتراضات عما ذكره وقوع السكاكى فيها فرمته وهو كون الاسناد لغیر من هو له فى نفس الامر لقطع بأن كون الاسناد حقيقياً انما يقتضى إذا كان صاحب الحقيقى الادعائى لأنه نفس العينة الحقيقية ولاسنادها لمجاز ولا يخرجهما الادعائى عن معناها حتى يكون الاسناد لها حقيقة وكذا يقال فى نهارة صامته والأمر إمامان وفى اسناد الانبات للربيع فما فرمته السكاكى وقع

برون ذلك ولو ذهب السبع فهو مذهب فاسد مردود وأما قوله أن ذكر طرق التشبيه يمنع من جعل الكلام على الاستعارة فليس كذلك لأن المراد ذكر الطرفين على جهة التشبيه وأجيب عنه بأن المشبه به فى هذا المثال شخص ثانى موصوف بالصوم وهو أعظم من المذكور فيكون غير ذلك يكون الكلام متشعباً على طرق التشبيه وفيه نظر لذلك لو قلت بذكر نهارة صامته كان تشبيهاً بانفاغ مع وجود هذا التغاير وأما

المجاز العقلى الفاعل الحقيقى لزيمه ما ذكره المصنف وأن أريد به الفاعل الادعائى لزيمه القول بالمجاز العقلى وهو اشكال صعب لا يحصى منه ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو أن لفظ المشبه مستعمل بمجاوزه له تحقيقاً وحينئذ فلا سند فى الاستعارة التى هى مجاز وادعاء السبعية مثلاً لنية لا يحدى نفعاً لأن ذلك لا يخرجهما عن كون اللفظ موضعاً لمحاكاة لكن قد أجاب العلامة السبكي فى شرح القناع عن هذا بأن ما هو خارج عن الموضوع له إذا اعتبر منه صيرورة الموضوع له وحينئذ فيكون لفظ المنية مستعملاً فى غير ما وضع له حيث أريد بالنية الموت مع وصف السبعية لكن بادعاء السبعية أى جعل لفظ المنية مراداً باللفظ السبع إدعاء ومثل ما قيل هنا قال المراد بالنية صاحبا بادعاء الصاحبة لها وبالنهارة الصام بادعاء الصامته لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة ويكون الأمر بالبناء إمامان كما أن السند له لكن بادعاء أنه بان وجعل من جنس العينة لفظه المباشرة ولا يكون للربيع مطلقاً على الله تعالى حتى تدفع على السمع إذا مراد به حقيقة الربيع لكن بادعاء أنه قادر يختار من أجل المبالغة فى التشبيه



ثم لما ذكره من غرضه بقوله فلان نهار صائم فان الاسناد فيه مجاز ولا يجوز ان يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان لان ذكر طرفي التشبيه يمنع من جل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على التشبيه ولهذا عُدَّ نحو قوله لم يربت بقلان اسنادا وليقيني به سنة استديما

(قوله والمصنف لم يطلع عليه) هذا في غاية البعد بل اطلع عليه لم يرتضه وأشار الى رده بقوله ذهابا الى أن ما مر الخفاة بشراى قوله تعالى فان تذهبون (قوله ولانه ينقض الخ) الحاصل أن السكاكى ادعى أن كل مجاز عطف استعارة بالكناية ودل على ذلك كما أشار إليه النارج بقوله والحاصل الخ أن كل مجاز عطف فقد ذكر فيه المشبه وأراده المشبه به واسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فصار من قول المصنف وقوله نظرا لانه يستلزم الخ منع أصغر الدليل وسند المنع استلزام الباطل من طرفية الشيء لنفسه وإضافة الشيء لنفسه الى آخر ما مر وما ذكره المصنف هنا من الدليل بالتخلف وذلك لان دليله هذا يجري في المجاز العطفى الذى ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا يلحق فيها بين ما لا اشتراط بينهما فاطمة عدم ذكر المشبه فيها (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى) أى وهو الضمير في نهاره وليس لأن المراد به الشخص والضمير في صائم قائم هو الفاعل المجازى وهو المشبه (قوله لا شتما على ذكر طرفي التشبيه) أى وهما المشبه وهو الفاعل المجازى الذى هو مصدق الضمير في صائم وقائم والمشبه به الذى (٣٧١) هو الفاعل الحقيقى وهو الضمير في نهاره

ولله لان المراد به الشخص انقلت هذا خلافا لما مر للمصنف من لزوم إضافة الشيء لنفسه في نهاره صائم فان ما تقدمه في بيان المراد بالنهار والضمير المضاف اليه شيء واحد وما هنا بقيد أنهم مضافان وأن الضمير في صائم راجع للنهار بمعنى آخر أحجب بأن هذا من باب التردد في الاعتراض فاللزام للسكاكى أحدهما فحاسب من لزوم إضافة الشيء الى نفسه معنى على أن المراد بالنهار الفاعل الحقيقى وأن ضمير صائم

والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) أى مذهب اليه السكاكى (ينقض ضمير نهار صائم) وإليه قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى (لا شتما على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من جل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى والجواب أنه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجهه نبي عن التشبيه

فيه نامل (ولانه) أى ولان مذهب اليه السكاكى من كون تلك الامثلة جميعا عن الاستعارة بالكناية (ينقض ضمير نهار صائم) وإليه قائم ونوعه ساكت وإليه قائم ونحو ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى مع المجازى (لا شتما) أى لا شتما لما ذكر من الامثلة (على ذكر طرفي التشبيه) وما يشتمل على ذكر المشبه والمشبه به يمنع حمله على الاستعارة كما صرح به السكاكى وغيره ولكن يجب عن هذا بان امتناع جل ما وجد فيه الطرفان على الاستعارة انما هو فيما أنبأ فيه التركيب عن التشبيه

الارام بانه لا يكون استعارة في ضمير نهاره صائم بقوله ما سبق من جعل المجاز في الخبر وهو صائم (تنبيه) أعلم أن المصنف في باب الاستعارة بالكناية جعلها كالمجاز اعقبا وذلك من انقضاض لما ذكره هنا من انبئات المجاز العطفى في هذا الامثلة وانكار أن يكون استعارة بالكناية وتصريحه بتفاريها وهذا الاعتراض أقوى من جميع ما اعترض به على السكاكى (تنبيه) تلخص في نحو أنت الربع البقل اذا لم يكن من كافر ولا كذاب في نحو جل زيد الجبل العظيم أقوال أحدها أن المجاز في أنت وهو رأى ابن راجع لهذه المعنى وما هنا مبنى على أن المراد بالنهار حقيقة وأن ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مفارقة من لزوم واحد من أمرين كل منهما ممنوع (قوله والجواب الخ) هذا منع وسند وحاصله لان كل طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا لانهما يمنع من الحمل عليهما اذا كان ذكرهما نبي عن التشبيه والافلاحة كما هنا (قوله نبي عن التشبيه) أى يدل عليه بأن يكون المعنى لا يصح الا بملاحظة التشبيه وذلك اذا وقع المشبه به خروا عن المشبه حقيقة أو حكما بأن وقع صفة له أو لانهما نحو زيد أسد وأنت زيد أسد وأمررت برجل أسد فحمل الاسد الحقيقى على زيد والرجل ممنوع لتباين ما تمنع من الحمل على التشبيه بتقديره أنه وان المعنى أنه لا أسد وماذا كان الجمع بينهما لا ينبى عن التشبيه فلا يمنع من الحمل على الاستعارة كقولك سيف زيد فأسد والذى زيد رأت السيف في يد أسد وكا

في قولك نهار صائم وإليه قائم فان الإضافة فيه لامية لتحسين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص نهار مخصوص لمطلق نهار وانما يكون طرف التشبيه مذكورين على وجهه نبي عن التشبيه لو كانت الإضافة بيانية فانه معنى الحمل للبالغة في التشبيه كالمعنى المضاف وهذا اندفع ما قيل أى فرق بين لجن الماء ونهار صائم حيث جعل الأول من باب التشبيه دون الثاني بل جوزتم كونه من باب الاستعارة مع أن في كل منهما مضافة غاية الامران في نهار صائم إضافة المشبه الى المشبه وفي لجن الماء إضافة المشبه الى المشبه وهل هذه التفرقة لا يحضرتكم وأعلم أن ما ذكره الشارح من الجواب مبنى على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين ولك أن تمنع ذلك ذلك لان المراد بالنهار معناه الحقيقى والمشبه به الشخص الصائم مطلقا لا بقيد فلا هو وغيره مذكور أو ذكور غير الضمير المضاف اليه النهار لا

لاستعارة كما صرح السكاكي أيضاً بذلك في كتابه **تبيينه** انما فورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقلين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان

عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائماً أو غير صائم فتأمل (قوله دليل أنه) أي السكاكي (قوله قد زار زاراه على القمر) أوله \* لانهجيوامن بي غلاته \* البلي بكسر الباء والقمر مصدر بي التوب بيلي بي أي صار خلقاً وإذا فُتحت بباء المصدر مدنت قال المجاج والمرعية عليه بلاء السر بال \* كرا ليا بي واختلاف الاحوال والفضالة شعار بلس تحت النوب (٣٨٣) وتحت النوب أي زار زاراه من الزاى كما هو المسموع من الانشاخ عفي شمن

زارت القمر مص أز زاراً  
أذاشـ مدنت أز زاراه عليه  
والأزار جمع زار (١) بالفتح  
كأقواب جمع نوب أو جمع  
زر بالضم كأقرا جمع قرة  
وزرا القمص معروف (١) قوله  
مسمذ كر الطرفين وهما  
القمر وضمة أز زاراه إلى الجمع  
لشخص المشبه بالقمر ومع  
ذلك فالقمر مستعار لذات  
المجرب استعارة مصرفة  
فان قلت الجمع بين الطرفين  
انما يظهر على ما قلنا من  
أن ضمة أز زاراه للمجرب  
ويمكن أن يكون راجعاً  
للعلاقة إذ كر الطرفين باعتبار  
أنها نوب أو قص وحينئذ  
فلا يكون فيه جمع بين  
الطرفين \* قلت بل فيه  
جمع أيضاً وذلك لان ضمير  
غملاته راجع للمجرب  
فذكر الطرفين حاصل  
باعتباره (قوله وبعضهم

دليل أنه جعل قوله \* قد زار زاراه على القمر \* من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لم ينفق على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو ربي عنه ورأى نثاره أنه أولى  
**\*(أحوال المستدالية)\***  
أي الأمور العارضة له من حيث أنه مستداليه  
كقولنا زار بأسد لان جلى الأسد الحقيقي على زيد مجتمع فعين الحل على طريق التشبيه فيكون المعنى أنه كالأسد وقوله على بلسين الماء فان إضافة الشيء إلى نفسه ممنوع وكون اللجين من أحوال الماء الصادقة عليه ممنوع فعين الحل على التشبيه أي على الماء الذي هو كاللجين وهو الفضة فيكون من إضافة المشبه إلى المشبه لان الإضافة تقع بأدنى سبب وأما ما لا يبي عن التشبيه فلا يمنع جله على الاستعارة فقد جعل السكاكي قوله \* قد زار زاراه على القمر \* من باب الاستعارة مع اشتماله على الطرفين وهما القمر والقمر العائد على الشخص المشبه بالقمر لكن لما كان التركيب لا يبي عن التشبيه ولا بشر به جعل من باب الاستعارة فيكون من هذا القبيل نهارة صائم لكن رد عليه أن اللجين الماء المجهول من باب التشبيه على حده ولا يفترقان إلا في أن اللجين الماء من إضافة المشبه إلى المشبه ونهارة صائم عكسه فان كانت الإضافة تأتي عن التشبيه ففيهما ولا فقيهما والابناء عن التشبيه محال بضطوره بتفصيل تفتق به موارد وتعلم معاهذه بل أجوابه فنتركيب هو بنفسه يشبه ويشبهه فأناله

**\*(أحوال المستدالية)\***  
أعني الأحوال العارضة للمستداليه من حيث أنه مستداليه بمعنى أنها تعرض له في حال كونه مستداليه  
المجيب الثاني أنه في الربع وهو رأي السكاكي الثالث أنه في الاستناد وهو رأي عبد القاهر والمصنف الرابع أنه تغلب فلا يجاز فيه في الاستناد وفي الأفراد بل هو كلام أورده لتصور معناه فينتقل ذهن منه إلى اثبات الله تعالى وهو اختيار الامام غير الدين ص **\*(أحوال المستدالية)\***

الخ) أي وهو الشارح الخفي (قوله لم ينف الخ) لانه زعم أن مذهب السكاكي في الاستعارة الكتابة أن يذكر المشبه وراده المشبه بحقيقة كما اتفقه المصنف على ما قاله الشارح وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا الكلام قبل قول المصنف ولانه ينتقض الخ لكونها أوجه عن الالتزامات السابقة في قوله وفيه نظر لانه يستلزم الخ لكن آخر الشارح إشارة إلى عدم الاهتمام بشأنه وأنهم أوجه لا يعتد بها (قوله ورأى نثاره أنه أولى) أي رأى نثاره أنه وهدم ذكره في المختصر أولى وإن أردت الإطلاع عليه فعبدك بالمطلوب

**\*(أحوال المستدالية)\***  
(قوله من حيث أنه مستداليه) هذه حجة تقييد واحترز بذلك عن الأمور العارضة له لامن هذه الحقيقة ككونه حقيقة أو مجازاً فانهم ما عارضانه لامن هذه الحقيقة بل من حيث الوضع وككونه كلياً أو جزئياً فانهم ما عارضانه لامن حيث كونه لفظاً وككونه جوهراً

(١) بالفتح الخ كذا في الاصل والمعروف في الزر الكسر فقط كافي كتب اللغة كتبه محصيه

أو عرضا فانهم اعراضا له من حيث ذاته وكونه فلا يشاءوا بامتناعه ذلك عارض له من حيث عدم حروفه فلا تذكر هذه العوارض في هذا البحث وانما لم يجعل الحجة للتعليل لصيرورة المعنى الامور العارضة له من اجل كونه مسندا اليه فيفقد ان الحذف والذكر والتعريف والتشكيك وغير ذلك من الاحوال عارضة له من اجل كونه مسندا اليه مع انه ليس كذلك بل الحذف انما عارض له لاحال الاعتراض عن العبث ولخصيل العدو الى اقوى الدليلين الى آخر ما قال المتن وكذا الذكر انما عارض له لكونه الاصل الى آخر ما قال المصنف ايضا وايضا جعله للتعليل بردي عليه ان العلة تكون مسندا اليه لا تقتضي امرين متنافيين كذا ذكر والحذف ان قلت من جهة الامور العارضة له من حيث كونه مسندا اليه الرفع يقتضاه ان يذكر تنوع ان يحله كتب التنوع قلت اضافة احوال المسند اليه له بعد اى الاحوال المعهودة للمسند اليه وهي التي يباين اللفظ مقتضى الحال وحينئذ مقتضى الحال لا يقتضي اى الامور العارضة له اى التي يباين اللفظ مقتضى الحال فخرج الرفع في قام زيد يوزيد قائم فانه وان كان عارضا له من حيث اعراضه اليه لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا بد ذكره كما ذكر بعضهم قال عبد الحكيم ولا حاجة لذلك لان المقصود ان الامور الالهية كورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه لانه ان كان له ما عارض له لانه فهو مذكور في هذا الباب (قوله وقدم المسند اليه) اى من حيث احواله وقوله على المسند اى من حيث احواله ايضا (قوله المساني) اى من اثار الكرم الاعظم (٣٧٣) في قوله تنبيها على ان المسند اليه هو الال كرم الاعظم

(قوله أما حذفه الخ) قاعدة المصنف أن الواقع بعد ما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال فالاعتراض عن العبث وكذا ما بعده أحوال تقتضى الحذف وهذا كالمخرج في أن مقتضى الحال هو الخصوصية فظهر أن أحوال المسند اليه مثلا مقتضية للاحوال أى

وقدم المسند اليه على المسند المساني (أما حذفه) قدمه على سائر الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده

لا لاجل كونه مسندا اليه فان الحذف والذكر مثلا يشتهان من أجل كونه مسندا اليه بل الثابت له مثلا لاجل كونه مسندا اليه الحكم عليه بالسندون كما يحكمه مثلا أو عدمه وأما الحذف والذكر ونحوهما هي أمور عارضه له في حال كونه مسندا اليه لا لاجل كونه مسندا اليه فتأمل وقدم أحوال المسند اليه على أحوال المسند لان المسند اليه هو الال كرم الاعظم الشبهة بالحاجة اليه على ما سنقره (أما حذفه) بدأ من أحواله بالحذف لان سائر الاحوال متفرعة على ذكره والحذف عدم ذلك المذكور وعدم سابق لوجود الممكن وعبر عن هذا بعدم الحذف في جانب المسند اليه وعبر عنه أما حذفه اى قوله وأما ذكره ش المسند اليه قد تقدم ذكره

(٣٥ - شروع الشخص أول) للامور الداعية لاراد الكلام كيفية مخصوصة ثم ان من المعلوم ان الحذف فعل الفاعل لانه مصدر وحينئذ فهو من أوصاف الشخص لامن أوصاف المسند اليه العارضة له وأوجب بأن المصنف أطلق الحذف وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذف وكذا يقال فيما بعده وأشبه هذه الامور مصدر المبنى للفعول بناء على مذهب من يجوز مبنى المصدر من المبنى للفعول وحينئذ فتكون هذه الامور أحوال المسند اليه ثم ان المراد حذفه لغير شبهة معينة من غير إقامة شئ مقامه وحينئذ يكون لغرض معنى كإظهار الاقرب بالقرن لا مجرد أمر لفظي وهذا يظهر بوجه اقتصار المصنف على حذف الابتداء من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف إما ان يقوم شئ مقامه كإي باب النسيئة وباب الاستئذان للفرغ وباب المصدر ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينة بل الحذف لا امر الداعي له وأما الغرض لفظي كالنفاذ على كثرين في نحو ما ضربن ياقوم واضربوا الرجل (قوله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به) هذا تفسيره بحسب الاصطلاح وان كان لفظه من حيث معناه وهو القوي أعى الاسقاط مشعرا بأنه العدم بعد الاتيان وانما يفسر الحذف بالعدم لاحال التنازع الذي كرم على ان الحذف اسقاط تناسبه لعدم الاقرب اقوى لان الواقع هنا نفس الامر هو العدم السابق لانه لا يثبت بالمسند اليه أصلا لانه اى به ثم أسقط (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) اى حينئذ فالحذف مقدم على الذكر واعتراض بأن هذه الالهة انما تنفخ تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لان الحذف مقابل لوجود بقية الاحوال كالتعريف والتشكيك اذ ليس مقابلا لها حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده وأوجب بأن بقية الاحوال متفرعة على ذلك كلام تفصيل له والمقدم على الاصل يستحق التقديم على الفرع واعتراض بأن التعريف والتشكيك (١) يمكن اعتباره كإي الحذف وأوجب بأنه وان كان كذلك الا أنه بالقياس على المذكور

(١) قوله يمكن اعتباره كإي الحذف وكذا في الاصل وعلى العبارة سقطا وتحذف فاقابل كتبه معجبه

(قوله وذكره هنا) أي ذكر عدم الاتيان به يجوز أن يرجع الضمير المحذف ويكون الكلام على حذف مضاف تسامحا أي معنى المحذف (قوله وفي المسند) أي وفي أحوال المسند (قوله الشبهة الحاجة إليه) بيان لكونه أعظم وأعرض بأن كلام المسند والمسنود إليه يتوقف عليه الاخبار وحسنه فلا معنى لاعتباره كون أحد هذين كالأعظم دون الآخر وأوجب بأن المسند إليه يتوقف عليه الاخبار يتوقف عليه المسند لانه صفة له لأن المراد من المسند إليه الذات ومن المسند الصفة والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف المسند فانه وان توقف عليه الاخبار لا يتوقف عليه المسند إليه (قوله حتى لا يفرغ بمقتضى القائل) أي فاما الميزر فكيف نه أن الخ أي يتخلل انه في به ثم حذف وان كان الواقع ليس كذلك وإذا تخيل كذلك علم أنه ملحوظ في القصد (قوله ليس بهذه المثابة) أي المثابة أي ليس بركن أعظم وقوله فسكانه أي فاما الميزر في تخيل أنه تركه من أصله أي من أول الامر وأعرض بأن تركه عدم ذكره وهو محقق وحسنه فلا يناسب إيراد لفظ كان وأوجب بأن المراد بتركه تركه مطلقا أي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا وهو ادعاء أنه مذكور بحكم أن هذا الكلام يقتضي أن الحذف عبارة عن العدم الإلحاق والسكينة التي ذكرها بتقديم الحذف على غيره تقتضي أن الحذف عبارة عن العدم السابق فيضافان ويدفع الثاني بأن نسكتة تقدم الحذف باعتبار الواقع لأن الواقع أن المسند إليه لم يترك في الكلام أصلا ونسكتة التعبير بالحذف دون الترك باعتبار التخييل والنزوم نظرا إلى شوبوع استعمال الحذف في العدم الإلحاق وهو عدم الشيء بعد ذكره (٢٧٤) (قوله فلا احتراز عن العيب) اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين أحدهما

وذكره هنا بلفظ المحذف وفي المسند بلفظ الترك فبينهما على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشبهة الحاجة إليه حتى انما الميزر فكيف نه أن في به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكأن تركه من أصله (فلا احتراز عن العيب بناء على الظاهر) دلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركننا من الكلام

في جانب المسند كإسقاط الترك إجماعا إلى أن العدم هنا يستحق اسم المحذف الذي هو العدم الطارئ على الوجود لكون الوجود الأصلي للمسنود إليه لانه والركن الأعظم لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسنود إليه والسند ولو افترض في الافادة كل منهما لكن الحال منهما على الذات أشد في الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لأن الحاجة إلى المضاف إليه المعروض أشد من الحاجة إلى المضاف العارض فلذلك عبر عن عدم الاتيان بهذا المحذف وعن عدم الاتيان بذلك بالتارك للإشارة إلى أن وجود هذا الزم حتى كان عدمه طارئا فكأنه في به ثم حذف والآخر عدمه أصل على باب عدمه تركه من أصله (فلا احتراز عن العيب بناء على الظاهر) أي من الأحوال الموجبة للحذف الاحتراز المذكور والمحذف يتوقف على أمرين أحدهما وجود ما يدل وأخا فانه على المسند لأن المسند إليه كالوصف والمسند كالمصنوع

وجود ما يدل على المحذف من الفرائض والثاني وجود المرجع للحذف على الذكر أما الأول فهو مذكور في غيره هذا الفن كالنحو وأما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله فلا احتراز الخ وحاصله أن من جهة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز والتباعد عن العيب وذلك أن ما قامت عليه القرينة وتظهر عند الخطاب قد ذكره بعد عينا أي خالفا عن القاعدة فيجدها يبلغ لثلاثين

إلى العيب أي الاتيان بشئ زائد عن الحاجة لانه ما هو ظاهر ما هو والمثبت لا يلتفت إلى كلامه ولا يلتفتي والموصوف منه بالقبول لقول المصنف فلا احتراز أي لقصد التحرز والتباعد عن العيب أي لذكر (قوله بناء على الظاهر) حال من العيب أي حال كون العيب مندبا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه وقوله وان كان في الحقيقة أي الحال أنه بالنظر الحقيقة ونفس الامر ركن من الكلام فينبغي الالتفات والتعصير به فلا يكون ذكره عيبا وان قامت القرينة لان الاكتفاء بالقرينة بسا كان ذكره التخصيص على ما هو المقصود الا اهم اه عبد الحكيم وكتب بعضهم مانعه واحتراز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقة ونفس الامر وأورد عليه أن هذا يقتضي أن العيب في ذكره انما يكون إذا قطع النظر عن الحقيقة وأمام النظر إلى الحقيقة من أنه ركن للاسناد فلا عيب في ذكره وليس كذلك لانه لا يتنافى بين كونه ركن في الكلام وكونه عيبا لأن ترى أن الكلام إذا علم بسا ركنه يكون ذكره عيبا لا لاركان جزؤه فالتمنا في العيب انما هو عدم علمه بالقرينة حتى العبارة بناء على القرينة لانه إذا قطع النظر عن القرينة اتى العيب وأوجب أن قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لانه الحقيقة من كونه ركن للاسناد ولاشك أنه بالنظر إلى كونه غير معلوم بالقرينة لا عيب في ذكره لانه اتان بما لا يستغنى عنه ويدل لذلك قول الشارح لدلالة القرينة عليه فانه يفيد أن المحترز عنه عدم علمه بالقرينة وعبارة سم حاصل المراد من كلام المصنف أن المسند إليه اعتبارا من أحدهما كونه ركننا الثاني كونه معلوما فبالاعتبار الأول

واما التفصيل ان في تركه فهو بلا على شهادة العقل وفي ذكره فهو بلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكمن بن الشهادة

قطع الظن عن الثاني لا يكون ذكره عينا وبالاختبار الثاني مع قطع النظر عن الاعتبار الاول بكون ذكره عبثا لانه اتيان بما يستغنى عن الاتيان به وقد اعترض أصحاب الحواشي بأن كونه ركنا لا ينافي العينية فله يمدف بذلك قائل اه (قوله أو تفصيل العدول الخ) عطف على الاحتراز أو التفصيل بمعنى الاتيان وهو مصدر مضاف لمفعوله الثاني أي تفصيل المتكلم السامع العدول الى أقوى الدليلين أي ان من جعله الامور التي مراعاتها ترجح الحذف فصد المتكلم أن تفصيل (١٧٥) السامع أي أن يقع في خياله وفي

وهو بذلك الحذف أنه

عبدل الى أقوى الدليلين

الذين هما العقل واللفظ

وأقرهما هو العقل لان

الادراك به يحصل من

اللفظ ومن غيره فعند

حذف الاستدلال به

يبتدأ للذهن أن ادراكه

بالفعل خاصة وعند ذكره

يبتدأ للذهن أن ادراكه

باللفظ وذلك التفصيل

يوجب نشاط السامع

وتوجه عقله نحو المسند

اليه زيادة توجه (قوله

من العقل واللفظ) بيان

للدليلين لا لاوقاهما وفي

الحقيقة العقل ليس بدال

فضلا عن كونه أقوى وأما

الدال اللفظ والعقل آلة

للدلالة منه فوصفه بالدلالة

على طريق التصور من حيث

ان النفس تدرك بسببه

(قوله فان الاعتماد) أي

فان اعتماد السامع في فهم

المستدلال به وهذا علة

لتفصيل العدول (قوله

عند الذكر) أي الاستدلال به

(قوله من حيث الظاهر)

أي وفي الحقيقة الاعتماد

(أو تفصيل العدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من

حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه

على المحذوف من قرينة والاخر وجوه دالرجح للحذف على الذكر أما الاول فهو مذكور في غير هذا

الفن كالنحو وأما الثاني فمشرع في تفصيله في جملة الاحتراز عن العبث وذلك ان ما قامت عليه

القرينة وظهر عند مخاطب ذكره بعد عبثا والبائع يعيبه فيحذفه لئلا يثبت العبث لاتبائه

بما يستغنى عن ذكره لظهوره والمثبت لا يلتفت الى كلامه ولا يثاق منه بالقبول وقوله بناء على

أظهاره متعلق بالعبث وانما قال كذلك لان ذكر ليس عبثا في الحقيقة لانه ركن للاستدلال وانما كان

عبثا بحسب الظاهر والنظر الى القرينة بالتسوية لكون الحذف دافعا للعبث الموجود بحسب الظاهر

هو مرجع مقتضى البلاغة في هذا الحذف وكون الحذف جائزا للقرينة هو مرجع ناديه أصل المراد بها

يجوزة ليقهسم (أو تفصيل العدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) أي ومن جملة الامور التي

والموصوف اجدر بالتقدم لانه الموضوع والصفة هي المحمول واحواله اقسام أحدها ان يكون محذوفا

والإضافة في قوله حذفه الى المفعول لان الحذف فعل المتكلم وكذلك ما بعده من قوله ذكره وغير ذلك

وقدم ذكر الحذف على ذلك لان ذكره هو الاصل فلا يتشوف النفس الى ذكر الموجب له بخلاف الحذف

وحذفه لاحد أمور وجهي أن الاعتبار المناسب بحذفه عند وجود واحد من هذين الأمور فان حذف

لا لاحدهما كان حذفه على غير الوجه المناسب في الاول الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر يعني بقوله وفي

الظاهر أن ذكره يكون في الظاهر عبثا لانه اشتهر بعبثه وان كان في الحقيقة غير عبث كقول السالكين

يستخرف الهلال الهلال والله أي هذا الهلال فالوصف بذكره عبثا في الظاهر يعني

انه لا يظن له فائدة و اعلم أن المصنف جعل ههنا في الايضاح جزءة واضافه الى الاختصار وانما اقتصر

على هذا هنا لان ما يجر جنانا شي واحد والظاهر أن الاختصار هنا هو الحذف والاقتصار على الخبر ترتيب

على الحذف فان كان كذلك فكيف يعمل الحذف بنفسه وان كان الاختصار هو جعل معنى اللفظ

الكثير في لفظ قليل فلا يتأتى ههنا لان معنى المستدلى ليس بمجوع لاني المستدلى حذف ودل عليه بالقرائن

وقد يجب ان مراده بقوله هذا الاختصار ان يقصد المتكلم الاختصار في الجملة والمراد بالحذف حذف شيء

خاص وهو المستدلى في الثاني أن يقصد تفصيل العدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ كقولك

على العقل واللفظ معا وهذا جواب عما يقال كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا يدين دلالة العقل بأن يدل ان هذا اللفظ موضوع على كذا

وحاصل الجواب أن الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة ونفس الامر يعتمد على العقل واللفظ معان الاضاف

ليست الآلات وضعها الواضع ولادلالة له بحسب ذاتها (قوله وعند الحذف على دلالة العقل) أي من حيث الظاهر بديل قوله

وانما قال تفصيل لان الدال حقيقة الخ وانما يذكر هذا الشيد أعني قوله من حيث الظاهر هنا إشارة الى كونه مدخلية العقل فكأنه

مستقل اه فنأري (قوله لافتقار اللفظ اليه) أي لافتقار اللفظ دائما اليه في الدلالة لان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة

العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ كما في المعقولات الصرفة وكما في دلالة الأثر على المؤثر والحاصل أن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وإن كان بحسب العادة لا يمكن تحصيل اللفظ حتى كان المفكر يناجي نفسه باللفظ مخيلة (قوله وإنما قال الخ) هذا جواب عما قال له إذا زاد المستصفى تحصيل وهما قال أنه لا يعدول إلى أقوى الدليلين الخ وحاصل الجواب أنه انما زاد لفظ تحصيل لأن العدول ليس بمقابل أمر مختل منهم لأن كونه متعاقبا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة على المسند اليه عند حذفه وليس كذلك لأن اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن متدخل في الدلالة عليه عند الحذف بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند اليه وحاصل ما في المقام أن الدليل لا يكون دليلا إذا كان مستقلا بالدلالة وقد علمت أن كلامي من العقل واللفظ لاستقلاله بالدلالة على المسند اليه لا عند الذكر ولا عند الحذف والدليل (٣٧٦) مجموعهما في الحالتين فليس عندنا دليلان فضلا عن وجود أقوى منهما

وأما قال تحصيل لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن

مرامها توجب الحذف أن يحيل المتكلم السامع بذلك الحذف أن يعدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل لأن الادراك به يحصل من ذلك اللفظ أو من غيره فعند الحذف يتبادر أن الادراك بالعقل خاصة وعند الذكر يتبادر أن الادراك باللفظ وأما قال تحصيل إشارة إلى أن كون الادراك عند الحذف بالأقوى وهو العقل وعند الذكر بالكرهاضعف وهو اللفظ انما ذلك أمر وهمي خيالي بالتبادر الخذاقي وأما عند التحقيق فلا يقع ادراك معنى المسند اليه من التركيب للعقل باللفظ منذ كررنا أو مقدرًا كما يناقئ الادراك من اللفظ بدون العقل وهنائي وهو أن التخييل السد كور أن كان وجه ارتكاب الحذف لأجله ما فيه من الظرافة في إيهام أن شيئاً مستحسنا وهو العدول إلى أقوى الدليلين مع أنه ليس كذلك في نفس الأمر فبأنه أن يكون من المحسّنات البديعية المعنوية إذ ليس في ذلك تطبيق الكلام اللفظي لمقتضى الحال التي هو البلاغة وإن كان الوجه أن ذلك التخييل مطابق به الكلام مقتضى الحال فلم يظهر بعد وقد يجب أن يهين مقتضيات الأحوال تأكيده تفرار الحكم عليه مع الاختصار والعدول إلى الأقوى التحصيل بهما يحقق ذلك فإذا تعاقب الغرض بهذا التقرير لاقتضاء المقام إياه فوصل السبب بتخصيل العدول وفيه تكافؤ فعل أو يقال مقام افهام أجزاء الكلام في الجملة بناسبه إيقاع ذلك الأفهام بالأقوى كيف أمكن ولو تخيلا تاما

فأتم في جواب كبر زيد وأما قلنا أقوى الدليلين لأنك لو قلت زيدا قائم أو هو قائم لكان الكلام مفيدا للمسند اليه بلفظه ولو قلت قائم لكان يدل عليه بدلالة الجعل القاضية بأن السؤال كالأدعاء في الجواب فالإسنادان هما العقل واللفظ وأقواهما العقل فالعقل يدل على المسند اليه واللفظ لو كرر عليه لأن الدلالة المعنوية أقوى وقال الخطيب لأن اللفظ لا يفيد الاطلاق والدلالة العقلية تفيد القطع قلت فيه نظر لأنه لا يعني بالعقل الأدلة القرائن التي لا تنفذ عجزها في الغالب الاطلاق وفي عبارته أيضا أن العقل دليل على الترتيب واللفظ دليل على الذكر فهي عبارة فلفظة وصوابها العقل دليل عند الترتيب واللفظ دليل عند الذكر

حذف المتكلم المسند اليه فقد خيل للسامع أن هذا دليلان وأنه عدل عن الاضعف منهما إلى الأقوى وهو العقل وجعله أقوى باعتبار ما علمه مما مر \* وأعلم أن تقرير السؤال والجواب اللذين أشار لهما الشارح على الوجه الذي قلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وعند الحكم وغيرهم حواشي المطول فلا تلتفت لما ذكره بعضهم في تقريرهما واعترض على الشارح بما هو غير وارد عليه (قوله لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ) أي المقدر المدلول عليه بالقرائن لذات المسند اليه واعترض بأنه إذا كان اللفظ عند الحذف هو الدال حقيقة كان هذا مناقضا لقوله السابق

قال

والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى وأيضا لا يناقئ ادراك

المسند اليه من التركيب بدون العقل كما لا يناقئ ادراكه بالعقل بدون اللفظ فلو حصر الدلالة عند الحذف في اللفظ المقدر وقد يجب أن الحصر المستفاد من ضمير الفصل أضاق أي ليس الدال عند الحذف العقل وحده وهذا لا يناقئ أن الدلالة لهما، وما جئنا به فلا يناقئ قوله سابقا والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل لأن المراد من حيث الظاهر كاننا فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لحواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن اللفاظ قلت هذا وإن كان أمرا محتمكا في نفسه الآن ما ذكر كبره على ما سطر في العادة من أن يفهم المعاني قبلما يتفكر في تحصيل اللفاظ وقال العلامة عبد الحكيم ضمير الفصل هنا مجر دالنا كيد لا القصير فانه باطل لمعارضته لما مر من قوله من حيث الظاهر أي ولقوله والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل

ولما اختار تبه السامع له عند القرينة أو مقدار تبهه ولما لا يحتمل أن في تركه تطهر له عن لسانك أو تطهر السامع عنه ولما لا يكون  
للسامع إلى الزكارة من مست إليه حاجة ولما لا لا الخبر لا يصلح إلا حقيقة أو أدعاء ولما لا اعتبار آخر مناسب لا يهدي إلى مثله إلا  
العمل السليم والطابع المستقيم \* كقول الشاعر  
قال في كيف أنت قلت عليل \* سهر دائم وحزن طويل  
سأشكر عذرا انتراخت منق \* أي أدى لم عمن وإن هي جلت  
وقوله

(قوله كقول قال في الخ) تمامه \* سهر دائم وحزن طويل \* أي حالي سهر دائم قال العباسي في الشواهد أوله قاله (قوله والتفصيل  
المذكورين) فيه إشارة إلى أن أوفي قول المصنف أو تخيل مانعة أو فحوا وجعل وقوله للاحتراز من قوله لا تلوه لم يزل الخ وهذا البيت  
يعلم أنه لا داعية لتعين وضيق المقام بسبب خبر حاصل من شأنه زمان ومصاب الهوى بحيث جعله لا يقدر على التكلم بأزعماء  
يقدر الغرض ويصلح مثلا لا داعية على الوزن أيضا فصع التمثيل بذلك البيت للكل (قوله هل يتبه أم لا) أي أم لا يتبه إلا بالصرحة  
وذلك كالجهر عندك رجلا من أحدهما تقدمت له محبة دون الآخر فتقول للخطاب الذي هو غيرهما غادر تريد الصاحب غادر  
أي من تقدمت له محبة غادر فحذف المسند إليه اختيار السامع هل يتبه أم لا (٣٧٧) المسند إليه هو الصاحب بقرينة ذكر الغدر

إذا لا يناسب إلا الصاحب  
أولا يتبه بذلك (قوله هل  
يتبه أم لا) اعتراض بأن  
هل يطلب التصور وأم  
الطلب التصديق وحينئذ  
فلا يصح أن تكون أم  
معادلة له هل فالصواب  
أيتبه أم لا وأجيب بأن  
في الكلام حذف هزة  
الاستفهام والأصل أهل  
يتبه لأن الأصل لا زنة  
له هزة فأم ما عادت  
الهزة لاهل ولا يقال بلزم  
على كون الأصل ما ذكر

دخول الاستفهام على  
مشبه وهو ممنوع لأن هل  
هنا عطف قد على حذفه  
تعالى هل أي على الإنسان  
حين من الدهر وحينئذ  
فلم يلزم ما ذكر كذا قال  
أرباب الحواشي وبعبارة  
عبد الحكيم أم هنا  
منقطعة وما قبل أن الصواب  
في التعبير أيتبه أم لا ليس

(قوله قال في كيف أنت قلت عليل) لم يقل أن عليل للاحتراز والتفصيل المذكورين (أو اختيار تبه  
السامع عند القرينة) هل يتبه أم لا (أو) اختيار (مقدار تبهه) هل يتبه بالقرائن الخفية أم لا  
ثم مثل بما يصح أن يكون الحذف للاحتراز أو التفصيل المذكورين فقال (قوله  
قال في كيف أنت قلت عليل) \* سهر دائم وحزن طويل  
لم يقل أن عليل للاحتراز أو التفصيل المقررين أولهما معالان لكل امرئ في باب البلاغة ما نوى (أو  
ل) اختيار تبه السامع عند القرينة هل يتبه أم لا يتبه إلا بالصرحة كالأحضر رجلا أحدهما  
تقدمت له محبة دون صاحبه فتقول للخطاب غادر تريد الصاحب غادر اختيارا السامع هل يتبه أم لا  
المسند إليه هو الصاحب بقرينة نسبة الغدر إذ لا يناسب إلا الصاحب (أو) لاختبار (مقدار تبهه)  
وبلغ ذكائه هل يتبه بالقرائن الخفية أم لا كالأحضر شخصا أحدهما أقدم محبة من الآخر  
فتقول أحسن للاحسان والله وتريد أقدمهما هو زيدا اختيارا لك كما الخطاب عمل يتبه لهذا  
الحذوف بهذه القرينة التي معها خافوهي إن أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها أم لا

قال المصنف (قوله قال في كيف أنت قلت عليل) \* سهر دائم وحزن طويل  
تفري ما تأمل وهذا يصلح أن يكون مثلا لا هذوا أن يكون مثلا لا الذي قبله وإن يكون مثلا لا الذي قبله  
المقام كسائي والمعنى الأول هو لما يلزم عليه من عدم الفائدة في الذكر والمعنى الثاني منه نقص الفائدة  
وضعهما فالأول أعين من الثاني لأن في الثاني تفصيل الصيانة عن العبث فان سلوك أضعف الدليلين  
عبث وبعبارة المصنف التخيل وينبغي أن يقول للعديل فانه وقع حقيقة لا تخيلا هذا على ما انقضاء  
كلامهم وقد تبعا هم فيه وثق أن تقول ليست القرائن أقوى من اللفظ بل مراد المصنف أن المتكلم  
أنا حذف فتدخّل السامع أن المسند إليه مدلول عليه بالعلم فلا يحتاج إلى ذكر وعلى هذا تبين ذكر  
التخيل الثالث أن يقصد بحذفه اختبار تبهه السامع عند القرينة أم لا أو داعيا فتأخذ  
القرينة لأن التفهم عند عدم القرينة لا يسيل إليه ولا يجوز الحذف حينئذ أو يعلم أن تنبها ولكن يريد أن  
يختبر بمقدار تبهه وهل يكفي بقرينة بعيدة أو يحتاج إلى قرينة قريبة أو لقرائن

بصواب على أن أم المصلحة قد تفتقر معادلة أهل على قرينة كافية الرضى اه كلامه وقول الشاعر أم لا ليس فيه حذف المعطوف وأما  
العاطف لأن الحذوف جزء المعطوف لا كله لأن لا المذكرة من جملته والمحكوم عليه بالمانع عند تحقيق الخاتمة حذف المعطوف بتمامه مع  
بقاء العاطف (قوله أو اختار مقدار تبهه) أي مبلغ ذكائه هل يتبه بالقرائن الخفية أم لا وذلك كالأحضر عندك شخصا أحدهما  
أقدم محبة من الآخر فتقول للخطاب والله حقيق بالاحسان تريد أقدمهما محبة هو زيدا بدمش لا يحقق بالاحسان فتدخّل المسند  
إليه اختيارا لمبلغ ذكائه هل يتبه لهذا الحذوف بهذه القرينة التي معها خافوهي إن أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها  
أولا يتبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بني العباس أنه ركب سفينة مع واحد من أهل الخليفة ذكائه إلى طعام شهى  
عنده فقال لبيض المصاوق فائق عودهما هناك في القابل فقال له الخليفة مع أي شيء فأجاب النديم مع الخمر فتعجب من استخفافه

فقر غير محبوب الغنى عن صديقه \* ولا تظهر الشكوى اذا النعل زلت  
أضاعت لهم أحسابهم ووجوههم \* دجى الليل حتى نظم الجرع نأقيه  
نجحوم سماء كلما انقض كوكب \* بدا كوكب نأوى اليه كواكبه

وقول بعض العرب في ابن عمه موسر ماله فتمعه وقال كم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا ينبت والله لا أعطيتك فتركه حتى اجتمع القوم  
في ناديهم وهو قديم فشقك مالى القوم وذمه فوبى اليه ابن عمه فاطمه فأثأ يقول  
سريع الى ابن العم بطم وجهه \* وليس الى داعى الندى يسريع  
عند الحذف قد تكون في غابة الوضوح بحيث لا يزيد ذكر اللفظ مع المعاني

(٣٧٨)

(أوابام صوته) أى المسند اليه (عن لسانك) تعظيما له

(١) أو من مثل مذهبين الوجهين إما للصعوبة أو لادعاء الظهور وما ذكرناه كافى في التصور فتأمل (أو)  
إجماع صوته عن لسانك تعظيما له كما يحذف عند بناء الفعل للأفعول فيقال زرقنا ومطرنا تعظيما لذكر اسم  
الرازق وصوته عن رذالة لسانك فتقول عند حذف المسند اليه من غير أن ينافى مقر الشعر في موضع الدليل  
فحبب الابنابع تدر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تذكر تعظيما لأوصاله عن لسانك وإنما قال إجماع  
الصون لانه اذا كان يكفي في الحذف قصده إجماع الصون فأحرى عند قصده الصون بالفعل كما في المثال

الرابع إجماع صوته عن لسانك لتعظيمه أو صون لسانك عنه وتحقيره وقول المصنف إجماع كقول في  
السابق تخميني ولا يأق فيه ذلك الجواب ولو قال الصون لسانك جيدا وقد يجب عابه بان الصون ليس هو

الترك بل قصده تصانته وهو لم يوجد بل وجد ما هو به ومثال الاول  
سأستكرع سرا أن تراخت مني \* أبأدى لمخن وان هسى جلت  
فقر غير محبوب الغنى عن صديقه \* ولا تظهر الشكوى اذا النعل زلت  
همال إلى الاسود الدؤى عند عمر بن سعيد بن العاصى وكذلك قول الآخر  
أضاعت لهم أحسابهم ووجوههم \* دجى الليل حتى نظم الجرع نأقيه  
نجحوم سماء كلما انقض كوكب \* بدا كوكب نأوى اليه كواكبه  
ولو عبر المصنف بقوله لقصده لتعظيم لسانك بقلوبه تعالى سورة أنزلناها وفى هذا المعنى يقول يزيد

وأبأد واسم العاصية ابني \* أغا على ما من قم المنكسك  
ومثال الثاني قوله تعالى صر بكم على وقوله وما أدراك ما هي نار حامية وإنما يصح التمثيل بهاتين الآيتين  
السكرتين لصون اللسان عن المسند اليه باعتبار لسان القارئ لا المخن وقوله  
سريع الى ابن العم بطم وجهه \* وليس الى داعى الندى يسريع

يقول عن ابن عم له طعمة الاصل وسريع خذفه تحقيره له وسماؤذ كرهذا البيت في البدع مثالا  
رد العجز على الصدر وبما ذكرناه من الشواهد لهذا والذى قبله نظير لجواز ان يراد إجماع التعيين أو  
الاختصاص أو غير ذلك وفى معنى صون اللسان بقول الشاعر  
ولقد غلبت بأنهم نجس \* واذا ذكركم هم غسفت فى

تركه وقد تكون خفة  
فاذا كانت القرينة في  
ذلك الموضوع سائما  
انطفأ حذف المسند اليه  
حيث لا اختار مقدار  
التنبيه بخلاف ما اذا كانت  
واخفة جسد الفا الحذف  
حيث لا يختار مقدار  
تناسب حيث ذلك النكتة  
ولذا اقتيد الشارح القران  
في هذا الموضوع بالخطبة  
واستشكل بأن المخاطب  
ان كان عالما بالقرينة  
فلامعنى الحذف للاختصار  
وان لم يكن عالما بالبحر  
الحذف والجواب أن  
القرينة باق فى فيها ظن  
المتكلم أن المخاطب عالم  
بأقرينة فان قلت حيث  
كان يكفي في القرينة فلن  
المتكلم علم المخاطب بها  
معنى قوله مقدار أحجب  
بأنه إنما أتى به ليكون  
المقصود بتقن التنبيه

والظن لا يستلزم اليقين كذا فى شعر بدنه شخبان الحقنى (قوله أوابام صوته الخ) نحو مقر الشعر اتع موضع للدلائل وقوله  
فحبب اناعه تدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه بالاجماع وما سبق بالتخييل لحض التقن لأن الاول من الصور الجمالية والثانى  
من المعانى الوهمية وقد يقال أراد بقوله أوابام الخ أن الصون المسند كروا مروهمى محض لا لتحقيق له أصلا بخلاف العدول الى أقوى  
الدليلين فإنه شأنة ثبوت في الجملة فالة الفشارى واعترض على المصنف بان حذفه فيه صوته حقيقة عن مخالطة اللسان وحذفه فلا  
وجه لذكر الاجماع وأجيب بأن المسند صوته عن تخمينه واسطة المرور على اللسان ولا شك أن صوته عن التخمين أمر وهو لا يحقق  
أو المراد بالاجماع إيقاع شئ في وهم السامع أى في ذهنه ولو كان على سبيل التحقق فالة الشارح في شرح المفتاح وبما بيني أن يعمل أنه كما  
يجوز أن يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه إجماع صوته عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر إجماع صوته عن سماع المخاطب أو عكسه

(١) قوة أو من مثل الخ هكذا في النسخ وانحرر العبارة فاعل فيها انحرر شأ كسبه معصية



وعليه قوله تعالى صم بكم عي وقوله تعالى وما أدراك ما هي نار حامية وقيام الترس شرط في الجميع

(قوله أو عكسه) فهو موسوس ساع في الفساد فوجب مخالفته ترك الشيطان (قوله أي تسمه) أي التسمك (قوله أي الحاجة) متعلق بنافي (قوله نحو فاسر) أي نحو قولك عند حضور جماعة فقيم عدو فاجر فاسق وترديد الذي هو العدو ولا فخذ فله لبث في ذلك الانكار عند لومه لا على سبه أو تشكيه منك فتقول ما جيتك ما عنتك (قوله عند (٣٧٩) قيام القرينة) ظرف لمخوف أي يقال ذلك

(أو عكسه) أي إيهام صون لسانك عنه تحقيره (أو أنافي الانكار) أي تسمه (أي الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة أي أن المراد بلبث في ذلك أن تقول ما أدركت زيد بل غيره (أو تعينه) والتأخر أن ذكر الاحتراز عن العبث يقتضي عن ذلك لكن ذكره لآخرين أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فمما ذكره من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أي الله تعالى والثاني التوطئة والتهديد لقوله (أو أودعاء التعين) له

(أو) إيهام (عكسه) وهو صون لسانك عنه تحقيره فله فتقول موسوس وساع في الفساد فمما ضرر وما نفع فوجب مخالفته ترك الشيطان فخذته لتصد صون اللسان أو إيهام صون اللسان عنه (أو) (لبث في الانكار) أي تسمه لالتكلم (أي الحاجة) أي عند الحاجة إلى الانكار فتقول عند حضور جماعة فقيم عدوهم فاسق فاجر ثم والله ترديد الذي هو العدو ومثالي لبث في ذلك الانكار عند لومه أو تشكيه فتقول ما جيتك ما عنتك (أو) (لترتبه) أي المسند إليه وهذا ولو كان يكن أن يدعي دخوله في الاحتراز لكن ذكره لأن حذف الحذف لا يقال فيه الاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب فتقول مثلاً خالق كل شيء رازق كل شيء ومعلوم أن هذا الوصف ليس إلا لله عز وجل فقال حذف المسند إليه لأنه تعينه لظهور أن الخالق ولا رازق سواه وذكره أيضاً ليكون توطئة لقوله (أو أودعاءه) أي التعين

وأوله أو عكسه معطوف على إيهام أي إيهام صون لسانك عنه ولا يصح عطفه على صونه لأنه لا يكون لإيهام أحد الآخرين وليس هو المراد الخامس لبث في الانكار عند الحاجة لأنه قد تدعو الحاجة إلى التكلم بشيء ثم تدعو الحاجة لانسكاره مثلاً أنه قد ذكر شخص فتقول فاسق ثم تخشى من غائلة ذلك فتسكره فلو قلت زيد فاسق لغابت اليبسة بذلك ولم تستطع الانكار لا يقال كيف ينفع الاحتراز عن القرينة لأننا نقول القرينة ترجع أحد الطرفين ترجيحاً لا يبرح الشهادة لا يقال فهذا حيث مدعاة إلى الكذب الجرم لا نأقول نحن نتكلم على أسباب الحذف التي لا حظم العرب بسواها فكان ذلك شرعياً لا ثم نقول قد يجب الانكار والكذب كما إذا كان فيه مصلحة شرعية ثم أغما نافي ذلك إذ لم يكن استفهام فلو قيل لك ما ز بد فتقول فاسق لم ينفع الانكار بعد ذلك ولم يصدق المنكر حتى لو قال له ما حال زوجك فتقول فقال طالق لم يصدق إذا ادعى عدم إرادتها السادس التعين فيه أي أن ذلك المسند معين للسند إليه بمحض فيه فلا حاجة ذكره كقولك خالق لما يشاء أي الله قبل وقول السكاكي لما يشاء لأحاجة ذكره وأنه إنما ذكره أعزاً للإهم برون العبد خالق وإن لم يكن لما يشاء وفيما قبل نظر لأن هذا المثال هو الطابق لقوله سبحانه وتعالى يخلق الله ما يشاء أي الله على كل شيء وقدر وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار فعمل السكاكي لم يقصد به لما يشاء الاحتراز بل قصد التأسي بالآية الكريمة قلت وهذه القائمة داخلية في الأولى لأن يقال المقصود بالاعلام بالتعين أو حضاره في ذهن السامع وهذه القسم بهذا المثال هو الجدير بأن يقال فيه ترك المسند إليه دلالة العقل ويسمى الأول دلالة المعنى وقوله أو أودعاء التعين فهو قوله بغير بدرة في السلطان ولو قال المصنف أودعاء التعين إماماً دعا مطاباً

العبث فحذفان قصد كل منهما مع انهول عن الآخر وأن يقصد ما وحيث فلا يعني ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك أن قد يكون نكتة الحذف المقصود للبلغ التعين دون الاحتراز وأن كان ذلك خاصاً بغير قصد وكذا يقال في سائر النكت التي يمكن اجتماعها ويقال إن الحذف للاحتراز عن العبث لمحوظ فيه العبث بسبب دلالة القرينة على المراد والحذف للتعين لمحوظ فيه العبث من حيث عدم صلاحية المسند لغير المسند إليه المحذوف فتأمل (قوله أو أودعاء التعين) أظهر في محمل الضمائر لثابتهم عود

الضمير على الإنكار من قوله أو تأتي الإنكار كذا قيل وبعبارة الضمير في تعينه مع أنه أقرب إلى الإنكار فعمل الأولى أن يقال إنما أظهر  
لذوهم رجوع الضمير إلى المسند إليه كبقية الضمائر المتقدمة (قوله نحو وهاب الأول الخ) أي فحذف المسند إليه لادعاء تعينه وأنه  
لا يتصف بذلك غيره من رعيته وإنما كان تعينه بذلك ادعاءً لأنه يمكن أن غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله بسبب ضمير وسامة) هما  
عني واحداً فالعطف مرادف أو تفسيرى وذلك كما في قوله قلت عليل فلم يقل أنا لصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب الضمير الحاصل له  
من الضمير (قوله أو فوات فرصة) عطف على ضمير وفي الكلام حذف مضاف أى خوف فوات فرصة لان المقضى للحذف خوف الفوات  
لأنفس الفوات والفرصة بضم الفاء ما يقتم تناوله وقرر بعضهم أنها مقطوعة من الزمان يحصل فيها الماترد وانظره (قوله أو يحافظ على  
وزن) أي كما في قوله قلت عليل فلم يقل أنا لصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على الوزن لان ذكر المسند إليه يفسد  
ذلك الوزن (قوله أو صبح) أي في النثر وهو كالروى في الشعر أى كما في قولهم من طابت سريرته سبحت سيرته لم يبق له من الناس سيرة  
أصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على الصبح اذ لو ذكر لكناث الأولى مرفوعة والثانية من منصوبة قال الحفيد يحفل  
حذف المسند إليه لصيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على الصبح والقافية إذا كان تقديم المسند الذي يحصل به السجع واجباً  
كان من أدوات الاستفهام مثل قولك طلب (٣٨٠) الحبيب ألفين فقلت له أين فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على

السجع تقديمه أين هما  
والنثر واجب التقديم لانه  
اسم استفهام فلو كان  
المسند جازئ التقديم  
حصلت المحافظة على  
السجع بتأخير من غير  
حاجة لحذف المسند إليه  
كما إذا قيل طلب الحبيب  
ألفين فقلت له أين العين  
فانه لو قيل هم على العين  
لصم وحصل السجع ورّد  
ذلك بأنه لا يتم الاوشرط في  
النكات أن لا يحصل الشيء  
الامن هذه الخصوصية وهو  
منوع كالحق في محله اه  
ابن قاسم (قوله أو قافية)

نحو وهاب الأول أي السطون (أو نحو ذلك) كضمين المقام عن اطالة الكلام بسبب ضمير وسامة  
أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو صبح أو قافية أو ما شبه ذلك كقول الصياد غزال أي هذا غزال  
فتقول وهاب الأول مقبى العدل تريد السطون وتحذف لادعاء تعينه وأنه لا يتصف بذلك غيره من رعيته  
(أو) (أو نحو ذلك) كضمين المقام عن اطالة الكلام ذكر المسند إليه بسبب ضمير وسامة اليه من علته  
فضايق صدره عن ذكر المسند إليه ويخوف فوات فرصة وهي ما يقتم تناوله بسبب اطالة ذكر المسند  
إليه كقول الصياد عند عرض إصار الغزال غزال غزال أي هذا غزال فاصطاده فحذف هذا  
لان ذكره بحسب رغبته في التسارع اليه وتوهمه ان فيه طولاً كثيراً بغيره من رعيته ومحافظة على  
وزن في البيت لان ذكر المسند إليه يفسد ذلك الوزن ويصح التمثيل به بقوله قلت عليل اذ لو ذكر  
لم يستقم الوزن أو محافظة على قافية في آخر البيت لان ذكره يطله أو صبح في النثر وهو كالروى في  
أو غيره طابق لسان أحسن وسأقنع قريب ما قد ورد على هذا **تنبه** ينبغي أن يلحق هذا  
بما يحصل به القصور في كرفي بابه وقوله أو نحو ذلك ذكر في الإيضاح به ذكر كره أنه يترك اذا كان ذكر كره  
عيناً فحذف اما ذلك واما لذلك مع ضمين المقام ومقتضاه ان ضمين المقام قد يقصد منضمين الى  
غيره لاستقلاله والساكن يجعله فائدة مستقلة فسمية اللعب ثم كيف يحسن أن يكون ذلك عليه  
مستقلة بجزءه أخرى وهذا القسم يصلح أن يعمل به بقوله \* قالى كيف أنت قلت عليل \*

لان

أى في آخر البيت وذلك كما في قوله

وما المرء الا كالشهاب وضوئه \* يحور رماداً بعدل ذو ساطع

وما المال والأهلون الا ودائع \* ولا بد يوماً أن ترد الودائع

فلو قيل أن يرد الناس الودائع لاختلت القافية لصيرورتها مرفوعة في الأولى منصوبة في الثانية وكما في قوله

قد قال عذول من ذلك ألقى \* فأجبت وقلت كذبت متى

فقال حبيبك ذو خفسى \* وكبيرا السن فقلت متى

فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية تقديمه متى الاتيان وهو في ثم أن الغرض من الحذف المحافظة على القافية وان كان  
فيه أيضاً محافظة على الوزن الا أنه غير مقصود وقرى بين الحاصل قصد او الحاصل من غرضه قد فادع ما يقال ان مقابلة المحافظة على  
الوزن بالمحافظة على القافية تعيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس الامر كذلك (قوله أو ما شبه ذلك) عطف على ضمير (قوله  
كقول الصياد) مثال لفوات الفرصة وحينئذ فالأولى اتصاله بدفع الإيهام وقوله كقول الصياد أى مخاطب الجوارح عند إصاره للغزال  
غزال أى هذا غزال فاصطاده فحذف هذا لان رغبته في التسارع اليه توهمه أن في ذكره طولاً كثيراً بغيره من رعيته بحسب بزرعه وفي بعض

النسخ كقولنا الصباد وهي ظاهرة (قوله ولا إخفاء عن غير السامع) قال سم الظاهر أنه عطف على قوله كضيق المقام وعلى هذا لم يكن الشارح مبتدأ لما شبه ذلك الواقع في كلامه وبينه بعضهم بقوله كسرعة التنبه كأن يقال خطف المال بل وضع ماله في ريسامه أي الخنفس خطف المال وتخييل المسيرة بالسند نحو دينار أي هذا دينار وكلف منته وأعليه فكل هذا من جملة أسباب ضيق الكلام عن الطول وفي ابن يعقوب أن الإخفاء المسدود يبان لذلك المشبه وعليه فهو عطف على قول الصادق ويكون من جملة أسباب ضيق المقام عن الطول (قوله مثل جاء) أي وترديد القام القربة عليه (٣٨١) عند الخطاط بدون غيره فلو قيل جاء من دلالة نظره على

من كان جالساً لاجل الطلب منه مثلاً ثم إن قوله كالإخفاء عن غير السامع الأولى أن يقول بدله عن غير الخطاط وذلك لأن الحاضر من أن كانوا سامعين كان الإخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وأن كانوا غير سامعين فلا حاجة للإخفاء عنهم وأوجب بأن المراسد بقوله عن غير السامع أي عن غير من كان مقصوداً لسماع ذلك الخبر وحسنه فهو مساو لقوله عن غير الخطاط (قوله مثل

ولا إخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتب الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو تركه ثنائياً ومثل الرفع على المدح أو الذم

التعريض لأن ذكره يفسده وأمثلة ما ذكر كثيره وما أشبه ذلك كالإخفاء عن غير المقصود سماعه من الحاضرين فنقول جاء وترديد القام القربة عند المقصود سماعه دون غيره فكيف لم أنساناً أرسل رسولاً إلى بالرسول إليه فقال له أذهب إليه فإن وجدته فلا تقل له وإن لم تجده فقل له ثم ذهب الرسول فعاد ولم يأت به فقال يا سيدي ذهب إليه فلم أجده فقلت له ثم جاء فلم يجني ومعنى الكلام الأول أن وجدت الرقيب فلا تقل للبعوث إليه وإن لم تجد الرقيب فقل للبعوث إليه ومعنى الثاني ذهبت إلى البعثه فلم أجده الرقيب فقلت للرسول إليه ثم جاء الرقيب فبجني أرسل إليه وهذا الكلام ولو كان من غير هذا الباب لكن فيه في الجملة الإخفاء عن غير المقصود سماعه بحسن النظر له فيهم المراد وكاتب الاستعمال على تركه لا يكون مثلاً لا بغير كقولهم رمية من غير رام يضرب مثلاً لمن صدر منه مالدس أهلاً للصد ورمته وكتركه ذكره في نظائر مثل ما فيه الرفع على المدح كقولنا الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد أو الرفع على الذم كقولنا أودع بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم أرحم عبدك المسكين بالرفع أي هو المسكين فالرفع على هذه الأوجه موجب الحذف فإن قلت هذا وظيفة يحوي لبائياً أذليس فيماد كمرطابقة اقتضى اللب على غاية ما هنا أن الحذف ملزم لاقتضاء العريضة ذلك قلنا التنبه لكون هذا الكلام لا يدل على عن الحذف لأن فيه انطواء على حكمه فمما يوضع فيه من المقامات حتى نأول ذلك لرجع إلى أصل المذكور هو أن تدعى مطلق وجوب الحذف في العريضة فيما

لأن الاستفهام قد يكون مع ضيق المقام عن طول الإجابة وهي حالة العسل وقد يكون مع اتساعه كقوله تعالى حكايه عن موسى عليه السلام قال هي عصا وذكر السكاكي من أسباب الحذف كون الاستعمال واداعي تركه أو تركه نظراً كقولهم رمية من غير رام وكقولنا نعم الرجل زيد على قول من يرى أن التقدير هو زيد وقيل عكسه وقيل زيد مبتدأ أخيره نعم الرجل وهذا السبب يدخل فيه جميع المواضع التي ذكرناها وجوب حذف المبتدأ فيها وهي إذا أخبر عنه نعمت مقطوع مدح أو ذم أو ترحم أو مصدور بدل من اللفظ بغيره نحو سمع وطاعة أو بصريح قسم وبعد لامها إذا رفع الاسم بعدها وفي المصدر الذي انتصب تركه كماله له نفسها إذا رفعت موضع الله وذكر المرد نحو قولهم دار فلانة أي هذا دار فلانة وفي قولهم من أنت زيد أي مذ كورك زيد وقولهم لا سوا وقد يحذف سرورا بالسند كقولك غزال أي هذا غزال يخاطب من يريد بصدده (تنبيه) اقتصر المصنف على المبتدأ من المسند إليه لأن الفضائل لا يحذف عند البصريين وما ندم من ذلك في قام الناس لا يكونون زيدا ونحوه على رأي ابن مالك لا عبرة به ولعله لم يقصد الحذف وكذلك مواضع بدية فإن جاوزنا حذفه كما هو مذهب

(٣٩٦ - شروع التلخيص أول) مهة أي بقره وحش على الغيب بغين ميمه فلهام موحدة ثم غين ميمه أيضا فلهام موحدة وهو جبل يعني وكان من أربى الناس فصارة كطاري مهة لا يصيبها ريمه ولم يكنه ذلك أيا ما حتى كأنه يقل نفسه ثم إن شبهه مطعاً انخرج معه إلى الصبد نرى الحكم مهاتين فأخذاهما فخرعتهما الثالثة رماهما مطعاً فأصابوا وكان إذا ذلك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام (قوله أو تركه نظائره) عطف على تركه أي وكاتب الاستعمال الوارد على تركه في نظائره أي مثل ما فيه الرفع على المدح أي لاجله كقولنا الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد (قوله والذم) أي ومثل ما فيه الرفع على الذم أي لاجله نحو أودع بالله

رمية من غير رام هذه رمية صهيبة من غير رام مصيبة بل من رام بخطئى حذفت المستدالة ولم يقل هذه أتماعاً للاستعمال الوارد على تركه لأن هذا مثل يضرب بل من صدر منه فعل حسن ولام أهل الصدور ورمته والأمثال لا تعبروا ولمن قال هذا المثل الحكم بن عبد نعوث المصري حين نذر أن يذبح

من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم (قوله أو أترحم) أي ومثل ما فيه الرفع على الترحم أي لأجل انشاءه كقوله واليا اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أي هو المسكين فالرفع في هذه الأوجه انما عاثر كنه في نظائره أعني قول العرب اللهم ارحم عبدك الفقير ومهررت بزيد الخبيث أو أكرهكم وأحاصل أنه ورد عن العرب الجدل لله التكريم بالرفع مثلا فلو قلت الحمد لله أهل الجد بالرفع فقد تركت المسند إليه اتباعا للاستعمال الوارد في نظائره وهو الحمد لله التكريم الذي ترك فيه المسند إليه لأفادته انشاء المذبح وكذا يقال في التزم والترحم وهو اعلم أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه في النظر أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمال واحد أو سواه كان الاستعمال في أساسا ولا وفي الثاني (٣٨٣) الكلام الثاني غير الأول ولا بد أن يكون الأول قايما (قوله فلكونه)

الأصل أي الكثير أو ما أترحم (وأما ذكره) أي ذكر المسند إليه (فلكونه) أي المذكر (الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه

يبنى عليه غيره وحديث فلا يعدل عنه الاقتضى يقتضى الحذف (قوله) ولا مقتضى الخ الجسلة حالة أقبح التقيد كون الاصل مقتضية للمذكر ومرجته أي أن يحصل ذلك إذا لم يكن هناك التكرمة تقتضى الحذف وأما إذا وجدت فلا تكون الاصل من المقصيات لذلك بل تراعى نكتة الحذف وهذا بخلاف بقية النكات فإن كلامنا يصلح عبرة نكتة حتى إذا وجد معه نكتة للحذف فلا يسن مرجح لاحدهما ولهذا قد ما هنا بقوله ولا مقتضى للعدول عنه دون بقية النكات ثم إن مراد المصنف بقوله ولا مقتضى أي في قصد المتكلم وحديثه اندفع ما يقال إن الكلام فيما

الكتابي كان في حذفه ما يتأق في من الاعتبار السابقة في حذف المتبدلون ما لا يتأق مثل السرور بالمسند فانه حاصل حذف الفاعل أم ذكر لأن المسند إلى الفاعل مقدم عليه ص (وأما ذكره) أي آخره) ثم ذكر المسند إليه يكون لاحد أمور ١) الأول أنه الأصل ولك أن تقول هذا المعنى بمرض كلام من مقصيات الحذف فما تصنع حينئذ تتعارض القضاة فينبغي أن يزدافه ولا مقتضى للحذف كما فعل في الإيضاح ليدل على أن الأصل إنما يراعى حيث لا مقتضى بعرضه وقولنا لا مقتضى سواء شرط التعليل لآخره علمه فترام التعليل بالعدم ٢) الثاني أن ضعف التعويل على القرينة هذه عبارته ولك أن تقول إن كان المراد أن القرينة ضعيفة في نفسها لا يقبل على الظن أفادت ما لا مقتضى للحذف فإن القرينة العامة على المحذوف شرط الحذف وإن كان المراد ضعف اعتماد السامع على عدم ثبته فلا يسوغ الحذف حينئذ أو المراد ضعف تعويل المتكلم على ذلك عبارة عن عدم الحذف وإن أراد أن الاعتماد على القرينة في نفسه ضعيف وإن التكلم بقوله ضعيفا كان منافية لقوله فيما سبق يحذف للاعتماد على أقوى الدليلين العقل واللفظ وفرض المتكلم أقوى ضعيفا لا موجب ٣) الثالث أن يقصد التنبية على غياوة السامع حتى لا يفهم بالبال صريح وينبغي أن يقول إلهام غياوة لأن التنبية على غياوته أن يكون عند غياوته وحديثه لا يسوغ الحذف وأذا لم يسغ وجب الذكر لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف ٤) الرابع أن يقصد زيادة الإيضاح والتقرير فإن قلت قد تقدم أن الدلالة

قامت القرينة المحذوف كابدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتخيل المدول متحقق في جميع صور الدلالة ولازم لها كيف يقول ولا مقتضى للعدول عنه مع أن مقتضى للعدول عنه موجود دائما وحاصل الجواب أن المراد على قصد المتكلم لا مقتضى للعدول وإن كان موجودا لكن قد لا يقصد المتكلم جعل نكتة الحذف (قوله للعدول) متعلق بمقتضى وخبر لا محذوف تقديره حاصل هذا الظاهر إن قلت مقتضى هذا الأعراب تنويع الاسم لأنه شبه بالاضاف على ذلك ما لا بد عندنا قلت تنويع الشبهة بالاضاف مذهب البصريين وذهب البغداديون إلى جواز ترك تنويع الحاقالة في ذلك بالاضاف كالنقبة في الأعراب وخبر عليه حديث اللهم لا مانع لنا أعطيت ويصح أن تكون اللام زائدة في المضاف إليه كاجوزة مسبوقة في لاغلاية ولا إشكال حينئذ في ترك التنويع لأنه مضاف أو أن اللام غير زائدة والجور ومول المحذوف أي ولا مقتضى مقتضى للعدول عنه وحديثه ترك

والملاحضات لضعف التعويل على القرينة. وإما التنبية على غياوة السامع وإما زيادة الإيضاح والتقرير

التنبيه لأنه مفرد بمعنى (قوله لضعف التعويل على القرينة) أي ما خلفها في نفسها أو الملائمة فيها أو رده عليه أن هذا يقتضي أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية بخلاف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال هناك أو لتفصيل العدول إلى أقوى التليين الخ فإنه صريح في أن القرينة العقلية أقوى من اللفظ وأوجب الشارح في شرح المفاتيح بأن هذا بالنسبة إلى قوم وذلك بالنسبة إلى قوم آخرين فنقد تكون دلالة اللفظ أقوى بالنسبة إلى قوم وأوجب السيد عيسى الصفي بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبغي ما تقدم وهو لا ينافي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبغي ما هنا (قوله أول التنبيه على غياوة السامع) أي تنبيه الحاضرين على غياوة السامع أي المقصود بالسامع وحاصله أنه بذكر الاستدلال به مع العلم بأن السامع فاعده بالقرينة لأجل تنبيه الحاضرين على غياوة السامع المقصود فإدراكها وصفه أوله صداهاته فيقال في جواب ما قال عرو قال كذا وأولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال ولعدم الفهم منه (٢٨٣) تنبيهه على أن غيابه لا ينبغي أن يكون الخطأ مع

الاهكذا (قوله أو زيادة الإيضاح) أي إيضاح المسند إليه يعني انكشافه لفهم السامع أي ذهنه وقوله والتقرير أي التثبيت للمستند إليه في نفس السامع ثم إن اللفظ الزيادة يفهمان في القرينة أيضا وتقريرها للمستند إليه وفي ذكر معهما زيادتهما وليس كذلك لأن المسند إليه إذا دل عليه بالقرينة عند الحذف فكأنه ذكر فاذا صرح به فكأنه ذكر نائبا لفصل حينئذ زيادة الانكشاف وأحسن التقرير الذي هو الاتيان مع التكرار لزيادته وأجيب بأن قوله والتقرير عطفًا على زيادته أو أنه

(أو لاحتياط لضعف التعويل) أي الاعتماد (على القرينة) أول التنبيه على غياوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أو لئلا يظن أنهم المفلحون

(أو لاحتياط لضعف التعويل على القرينة) أي يكون الذي كذا احتياط لأن فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه من القرينة ما خلفها أو لعدم الوقوف بنباهة السامع ولا ينافي هذا ما تقدم من أن العقل أقوى التليين لأن ما تقدم بحسب التفصيل والنظر إلى ما خلف العقل مع ذات اللفظ وما هنا بحسب الحقيقة والنظر إلى العقل من القرينة واللفظ (١) فالتقارب بينهما يجعل اللفظ في أخذ المعنى منه أقوى من القرينة لا وجه تخيل قرن اللفظ في الجسلة على العقل في الجملة حتى ينافي التفصيل السابق لجواز عدم التبادر كذلك فيشأمل فعل في هذا يقال مثلا عند قول السائل ماذا قال عرو قال كذا وكذا لضعف التعويل على قرينة السؤال لأن بعض السامعين مثلا يجوز عليه الغفلة عن السامع لها والتنبيه لفهم متناول كان لفهم متناولها في نفسه (أو) أي أنا السامع ففهم المسند إليه بالقرينة ولكن ذكره (لتنبيه على غياوة ذلك) (السامع) (إلا أنها وصفه أو لقصد صداهاته فيقال في ماذا قال عرو قال كذا وكذا وأولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولعدم الفهم منه تنبيهه على أنه غيابه لا ينبغي أن يكون الخطأ مع هذا كذا (أو) (زيادة الإيضاح) للمستند إليه (والتقرير) وزيادته الإيضاح متقاربان

مع الحذف أقوى قلت لكنهما ربما احتاجتا إلى تفكير ونظر بخلاف الصراحة ❀ الخامس اظهار تعظيمه بالذكر كقول القهار بصوت عباد لفظه هذا الامم أو أهانتها لم يبدل عليه اسم من الحقارة كقول العيني ابليس ❀ السادس التبريل باسمه كقول محمد رسول الله خير انطلق ❀ السامع الاستدلال بذكره كقول الله تعالى كل شيء ورازق كل شيء وعد السكاك هذين شيئا واحدا لأن بينهما

عطف على الإيضاح وبراد التقرير مطلق الاتيان لا الاتيان مع التكرار فتقرير أي تنبيهه في ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة له في الذكر كزيادة دلالة اللفظة اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله وعليه) أي على ذكره زيادة الإيضاح والتقرير حاميه تعالى أو لتسلك على هدى الخ أي حيث لم يحذف فيه المسند إليه أعني اسم الإشارة الثاني يجعلهم المفلحون خيرا عن اسم الإشارة الأول بطريق العطف لأجل زيادة الإيضاح أي الانكشاف والتقرير والتنبيه على اختصاصهم بالفلاح في الأصل كما اختصوا بالهدى في العاجل فجعل كل من الأمرين في غيبهم به عن غيرهم بمثابة ما لو أنفادهم ما على حدقة كفاية التميز والحاصل أن تكرر أو لئلا فإدراك اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى بمنزلة الهدى عن عداهم ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من بهم لاحتج بالاعتدال تسلك اسم الإشارة على المعطوف واحتمل اختصاصهم بالجوهر لأن مع الحذف لا ينطبع التكرار كمال الإيضاح فيكون المحمود هو المميز لكل واحد وقوت المعنى المقصود الذي أفاده التكرار وإنما يقل قوله تعالى لأنه ليس من فيسأل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفًا لأنهم المفلحون إذا لم يذكر المسند إليه يكون معطوفًا على الخبر أعني على هدى أو على جملة أو لئلا على هدى من بهم فيكون من عطف الجملة وعلى الاحتياط لاحذف المسند إليه فأنامل

(١) قوله فالتقارب إلى قوله قرن اللفظ كذا في الأصل ولعل في العبارة تحويره بقا فأنامل كشيء معجبه

وإما الظاهر تعظيمه أو أهانيته كما في بعض الاسامي المحمودة أو المذمومة وإما التبرك بذكره وإما الاستغناء وإما البسط الكلام حيث الأصغار مطلوب

(قوله أو أظهار تعظيمه) أي تعظيمه سدولة فإذا قيل أمير المؤمنين حاضر أو عالم الدنيا بأكمل أو شريف أهل وقته مخاطب قد ذكر المسند إليه فيقيد أن تلك الذات المعنوية عن يابه عظيمة حيث عبر عنها أمير المؤمنين وعالم الدنيا أو شريف أهل وقته وكذا يقال في أهانيته لأنه إذا قيل السارق الأثيم حاضر أفاد أن سدولة وهي الذات المعنوية عن يابه مهانة واعترض على المصنف في زيادة ملفظ الأظهار بأن لفظ المسند إليه إنما يفيد أهل التعظيم أو الأهانة أو الأمانة وأجيب بأن لفظ المسند إليه يفيد التعظيم في حالة الخشوع من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لإظهار التعظيم (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أي في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لأن الكلام في ذكر (٣٨٤) المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعباً

(أو أظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو أهانيته) أي أهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الأهانة مثل السارق الأثيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبي صلى الله عليه وسلم فإل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الأصغار مطلوب)

ويحتمل أن يكون التقدير أولاً زيادة التقرير بناء على أن التقرير مطلق الثبوت والحاصل بالقرينة وعند الذكر زيادة ذلك التقرير به وانطرب في هذا قريب وعلى زيادة الإيضاح والتقرير وقوله تعالى وأولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ومن السرفي تقرير المسند إليه بالتكرير أو اسم الإشارة بكون لقصد التمييز لا لخصائص المسند إليه بحكم بدعي فيحصل الغرض من تكرر نفسه بذلك الحكم في أذهان السامعين فثبت تقريره بالتكرير أفاد أن كلاماً من الحكمين وهما الذي في العاجل والفلاح في الأجل كاف في إيجابه قصد التمييز لشره وحسده ولولم يكن مع الاستعمال لزمه بخلاف ما لم يقرر اسم الإشارة تأنيلاً وأجرب بالحكمين معاً لا يحصل هذا المعنى الذي أفاده التقرير بأن يشهد أن مجموع الحكمين هو المقصد لتعدد التمييز لا كل على حدة فتأمل فانه من السهل المنع (أو لإظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على تعظيمه نحو أمير المؤمنين حاضر وعالم الدنيا بأكمل أو شريف أهل وقته مخاطب (أو أهانيته) أي بذكره لأنه أهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على أهانيته فإذا قيل هل حضر زيد فنقول حضر ذلك الأثيم (أو التبرك بذكره) كان يكون المسند إليه بجميع البركات فإذا قيل مثلاً هل قال هذا القول رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول ننبينا صلى الله عليه وسلم قال هذا القول ويكتفي في الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو أهانة ليعلم أن قائله النبي صلى الله عليه وسلم (أو استلذاذه) بأن يكون في ذكره عند المتكلم فإذا قيل مثلاً هل حضر جليل فلان فنقول الحبيب فلان حاضر ويكتفي لولا هذا القصد وحضر (أو) (بسط الكلام) والإطباب فيه بذكر المسند إليه ولولد الدليل عليه وذلك (حيث) أي في زمان أو في مكان (الأصغار) فيه من السامع (مطلوب) لكون المسند إليه تارزماً والاحسن أن يثبت الاستلذاذ بذكره كما تكون حروف المسند إليه عذبة من غير نظير لمعناه الشان بسط الكلام حيث يقصد الأصغار فنقول فوسى عليه السلام هي عصا ولذلك زاد على

لا يحتاج إلى تنكته (قوله) أي أهانة المسند إليه (أنظر لذكر هذا هنادون سابقه ولاحتنه ولعله دفع يوم عود الضمير هنا على تعظيمه فتأمل (قوله) مثل السارق الخ) أي في جواب من قال هل حضر زيد أو السارق (قوله) أو التبرك بذكره أي لكونه يجمع البركات ثم إن قوله أو التبرك أي إظهاره وأحقه نفسه وكذا يقال في الاستلذاذ بمعنى أنه عند ذكره يجد الأذنة المعنوية وأنه يذ كر لاجل أن يظهر أنه معصيه لثمة حسنة فالجاء على ذكر المسند إليه حصول المسند المعنوية أو الإيقاع في الوهم بحصول المسند الحسنة (قوله) مثل النبي الخ) أي جواباً لمن قال هل قال هذا القول رسول الله

رسول الله (قوله أو استلذاذه) أي وجدته لذناً كذا في الأطول (قوله حيث الأصغار مطلوب) أي في زمان أو مكان يكون أصغار السامع فيه مطلوباً بالمشكوك وبحججه لفظه ذلك السامع واعترض التعبير بالأصغار بالنسبة للأمثال الذي ذكره لأن الأصغار محال في حقه تعالى لأنه أهالة الأذن لسماع الكلام وأجيب بأن المراد بالأصغار اللازمة وهو السماع مع الانقائات والأقوال على المشكوك فيكون محجازاً من سلا وإس محجازاً عن مجرد السماع إذ لا يكتفي بقصد توحيد كراهية السامع للسماع فلا يكون نكتة وأورد أن هذا القيد أعني قيداً الحسية يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة من النكات السابقة كالاستلذاذ فقال حيث الاستلذاذ مطلوب فواجبه التقيص بذكره في هذه النكتة دون غيرها وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لأنه قد يكون فيها أوامراً

قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصا ولهذا زاد على الجواب وإما نحو ذلك \* قال السكاكي وإما لكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاه وعرو ذهب وخالف في الدار وقوله الله أنجج ما طليت به \* والبرخ خرسية الرجل النفس رغبة إذا رغبتها \* وإذا تردأ قليل تنقع وقوله وفيه نظر لأنه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فهو الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحده لا يقتضيان ذكره والافيه يكون ذكره واجبا

يكون نسكته به هذا القدر لا بد من ذكره لتحقيق النسكته بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك (قوله أي في مقام الخ) أشار بذلك إلى أن حيث ظرف مكان وقد تقدم أنه يصح جعلها ظرف زمان (قوله للتكلم) متعلق بمطوابعي بمحو بقوله لعظمته أي السامع (قوله ولهذا) أي لأجل أن أصفاه السامع مطوابع للتكلم لعظمته وشرفه (قوله وعليه) أي وأق عليه أي على ما ذكر من البسط أي وأق عليه أي على طريقته من اتیان الجزر على الكلي بمعنى تحقيقه فيه واعتراض بأن الأجل في آخر الآية في قوله وفيها ما ريب آخرى يتأق في الآية على ما ذكر من البسط لأن المناسب لذلك تفصيل (٢٨٥) الما ريب بالاستقبا بهما من البئر وأنزل إلى البئر

من الشجر ومقالة السباع الذب عن غنمه وأجيب بأن موسى عليه السلام إنما أجعل في الباقي وان كان المقام مقام بسط لرفقه السؤال منه تعالى عن نفسه فيلزم بفتح طاءه تعالى أو أنه إنما أجعل لأنه لم يكن عالما بتفصيل ذلك الما ريب لأن موسى لما سأل السؤل عن العصا استشهد أن الله ربه فيها بجائب وخبر وأرق ولم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما

أي في مقام يكون أصفاه السامع مطوابع للتكلم لعظمته وشرفه ولهذا بطل الكلام مع الاحياء عليه (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى قال (هي عصا) أو كاعليها وقد يكون الذ كر للمبول

يخرج بسماعا لمطوابع وتفزع بمكالمته مع الجالباب ومن هذا المعنى بطل الكلام مع الاحياء وأشرف القدر فقط ما بكلامهم وشرفا لمطوابعهم ولذا في اسماعهم وعلى هذا نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نعمنا وعليه أفضل الصلوات والسلام (هي عصا) أو كاعليها حين قال له تعالى وما نألك يمينك يا موسى وكان بكيفية غير هذه المقام صالان مالمسأل عن الجنس لأنه زاد المبتدا وأجاب بالخصص المتضمن للجنس فلان قبل فزاد الوصف قلنا لأن السؤال عما قد يكون عن الوصف فله جوز أن يكون السؤال عن الوصف والجنس معا فأجاب بما ذكره مع اقتضاه من كون السماع مطوابع ولا يقال في هذا المحل أصفاه كاعليها ولو عر بالسماح ليناسب المثال كان أولى وقد يكون الذكر لامور أخرى كالمبول كافي قول القائل أمير المؤمنين بأمره بكذا فهو بلاعي المخطاط بكذا الأمر باسم الامارة للمؤمنين ليمثل أمره وأخطار التعجب منه كافي قول القائل زيدا يقاوم الاسد ولا شك أن منشا التعجب مقاومة الاسد ان كن في ذكر المسند إليه اظهار التعجب منه وكتعيين الذي قصد التسجيل عليه أي كتابة الحكم عليه

الجواب بقوله أو كاعليها وما بعده وانما أجعل الما ريب أن تفصيلها يطول وقد يفيض الطول إلى الخروج عن النصاحة قلت وقولهم حيث الأصفاه مطوابع فيه نظر لأن المطوابع هو الكلام المستند من موسى عليه السلام لا الاصفاه وان أخذ الاصفاه من جانبته عز وجل فذلك لا ينبغي أصفاه

أي حكاية لقول موسى لما قال الله وما نألك يمينك يا موسى وكان بكيفية في الجواب أن يقول عصا لكن سكر المسند إليه لأجل بسط الكلام في هذا المقام الذي أصفاه السامع فيه مطوابع للتكلم (قوله تعالى هي عصا) أي فكان بكيفية ولذلك أن يقول عصا لأن المسأل عن الجنس فزاد المبتدا والاضافة والوصاف لذلك قال ابن قاسم وفي قوله هي عصا إشكال وذلك لأن السؤال بعام عن الجنس فكيف أجب بالخصص والجواب أنه أجاب عن نفس الجنس والمساهمة لكن في ضمن هذا الفرد كأنه قال هي جنس هذا الفرد ونسبه اهناذا كان السؤال عن الجنس فلم يعر بقوله أو كاعليها وأهشج الخ مع أن هذه صفات ولا يصح أن يجاب بالصفة عن السؤال عن الجنس لانهم غير مسئول عنها والجواب أن ما عند السكاكي كما يكون للسؤل عن الجنس قد تكون للسؤل عن الصفة فقلع السيد موسى عليه السلام جوز أن يكون السؤال بعام عن الجنس فأجاب بقوله هي عصا أي هي جنس هذا الفرد ثم جوزنا أن يكون السؤال بعام عن الوصف فأجاب بالصفة بقوله أو كاعليها الخ فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة احتياطاً لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للمبول) أي التفويض كافي قول القائل أمير المؤمنين بأمره بكذا فهو بلاعي المخطاط بكذا الأمر باسم الامارة للمؤمنين ليمثل أمره

بين يدي الحاكم فإذا قال الحاكم هل أقر هذا على نفسي، بكذا، يقول الشاهد نعم أقرز يده على نفسه  
بكذا الشاهد السامع السبيل إلى أن يقول للحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري  
فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعتذار فيه وقد يكون الذكر كالتجسس على السامع أي التفرغ لرشلا  
ينكر السامع كان يقول الولي فلانة زوجتك ما سمع منها وقد قيل له هل زوجتك التي تنطق انكارها  
وانما ما سمعت امهما حينئذ تقع الشهادة عليهما بالسامع والرضا بالمشبهة وقد يكون اللعن عنده  
الأشهاد لا يعني الاستشهاد كان، قال الشاهد راقعة انتقل عنه ما وقع صاحب الواقعة عند قصده اشهاد  
الناقل حل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذي قصده اشهاد الناقل ز يداع كذا العين ز يد في  
قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبباً لا انكار والتغليط وكذا يقول  
الحاكم عند قصده تعين من قدم على علمه الحكم أي قرره عليه وقصد كتمه وقد قيل له هل حكمت  
على هذا ز يد حكمت عليه بكذا مشهد الشاهد على الحكم وجه لا يتأني فيه تغليط وانما اطالت في

ولسمى فانما كان المقصود كلام الله تعالى له وان يصفي حوله وذلك لا يحصل بسط الجواب ولم يكن  
المقصود سماع الله تعالى فانه حاصل لا زال الآن يقال قصد توطئ بل المكالمة والمرامجة ومن هذا أيضاً  
قالوا بعد أصبنا ما فظلل لهما كفيين هذا ما ذكره المصنف قال السكاكي وقد زيد كلفه تخصيص  
المسند بالمسند إليه بعد ان كان عاماً كقولك زيد جاور وذهب وقوله

الله انما تجسس ما طلبت به \* والبر غير حقيقة الرحل

والنفس راغبة اذا رغبتا \* واذا رد الى قيل تقع

وقوله

قال المصنف في الايضاح وفيه نظر لانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فموم خبر واردة تخصيصه  
بمعين وحده لا يقتضيان ذكره ولا فيكون ذكره واجباً وأجيب عن هذا بأنه لا مانع من اجتماع  
الاسباب في مثل فيكون ذكره لعدم القرينة والتخصيص فان وجوب ذكره لعدم القرينة لا يتأني ذلك  
وفيه نظر لان المصنف يقول له لا يتأني فاي مناسبة في عموم الخبر واردة تخصيصه يقتضي الذكر  
أشار إليه بقوله لا يقتضيان ذكره وأجيب عنه بأن ارادة التخصيص توجب التصريح به وهو لا يحصل الا  
بالذكر ثم هنا سؤال على الجميع وهو ان قرأهم بقصد تخصيص المسند بالمسند إليه كلام بعضهم  
الصواب لان تخصيص المسند بالمسند إليه معناه ما الله الا شئ وما النفس الا طاعة لان تخصيص الشئ  
بالشئ ان يجعل له شيئاً لا يجعله لغيره كما سبق فقتضيت المسند وهو الطمع بالنفس معناه ان لا يكون للنفس  
صفة الا الطمع وهذا لا يصح لامر منها ان القطع حاصل به غير موقوف لهم ولا هو صحيح في نفسه اذ لا  
يقول أحدان قولنا زيد فام معناه ما زيدا لا هام وانما قيل بذلك في نحو صدق زيد ومنها قولهم في الخبر  
بعد ان كان عام النسبة لا يوافق فيه لانهم يريدون بعد ان كان الخبر عام النسبة كما صرح به في المفتاح ولو  
أرادوا هذا قالوا بعد ان كان المسند إليه عاماً ولا شأن ان هذا ليس مرادهم وان أرادوا ان معناه ما  
طمع الا النفس فذلك تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي ولا يصح لآخر من اخذ به ان العبارة موقوفة  
لان التعبير عن مثله ان يقال تخصيص المسند إليه بالمسند \* الثاني انه يخالف لقاعدة السكاكي فانه  
يقول متى كان المبتدأ اسم ظاهر لا يفيد التخصيص ولا جواب عن هذا السؤال الا بأن يقال له لو أراد  
بالخصيص ذكره مسند إليه خاص أي معين فان قلت كيف يتجمع هذا مع قوله قبل ذلك انه ينزل المسند  
إليه لا تعين أو ادعاء التعين مثل أعطى بكرة يعني السلطان فكيف يكون التخصيص عليه الذكر والترك  
والشئ لا يكون عليه لا تعين قلت لم يجعل الحذف سبباً للتخصيص بل جعل العلم بالخصر سبباً للعرف والمرد

(قوله أو التجب أي)  
اظهار التجب من المسند  
إليه اذ نفس التجب  
لا يتوقف على الذكر وذلك  
كما في قولك صبي قاوم  
الأسد فلا شك ان منشأ  
التجب مقاومة الأسد  
لكن في ذكر المسند إليه  
اظهار التجب منه ثم ان  
تقدير هذا المضاف وهو  
اظهار انما يحتاج على  
النسبة التي بين التجب  
وأما على نصرة والتجب  
بزيادة الياء المناسبة فلا يحتاج  
له لان التجب من الشئ  
هو اظهار التجب منه  
(قوله أو الأشهاد قضية)  
أي أو لاجل أن يعين  
عند الأشهاد لا يعني  
الاستشهاد كان يقال  
لشهد واقعة عند  
قصده النقل عنه ما وقع  
لصاحب الواقعة هل باع  
هذا بكذا مثلاً فيقول ذلك  
الشاهد الذي قصد النقل  
عنه زيد باع كذا بكذا  
لفلان لاجل أن يكون  
زيد متعيناً في قلب الناقل  
عن الشاهد فلا يقع فيه  
التباس ولا يجد المشهود  
عليه سبباً لا لا انكار  
والتغليط للناقل



\* وأما تعريفه فلتكون الفائدة أم لا ثم احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في العلم به أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف وبعده بحسب تخصيص المسند إليه والمسند كمالاً لزيادة تخصيصه الزداد الحكم بعدوا وكلما ازداد عموم الزداد الحكم قربا وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا شئ مأموجود وفي قولنا فلان بن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كماله بالتعريف \* ثم التعريف يختلف

(قوله أو التيسير على السامع) أي كتابة الحكم عليه بين يدى الحاكم كما (٣٨٧) إذا قال الحاكم شاهد أو قهذه على نفسه

بكذا أقول الشاهد نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا فيذكر المسند إليه كالتأجيل المشهود عليه سميلا لا لا تأجيل بأن يقول الحاكم عند التيسير أنا فاهم الشاهد أنك أتيت إلى غيري فأجاب ولا ذلك لم أذكر ولم أطلب الاعتذار به وأعلم أن المصنف ترك هنا قوله أو نحو ذلك اكتشاف بذكره في الحذف لا لكونه استوعب نكتان المذكور

أو التيسير على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الانتكار (وأما تعريفه) أي أراد المسند المعرفة واتخاذهم هذا التعريف وفي المسند التنكير لأن الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير مثال الشهادة والتيسير لصعوبة تصوره ثم أشار إلى نكت كل تعريف خاص في المسند إليه وأما النكتة العلمية الموجبة للدول عن التنكير في الجملة فهي ما في التعريف من أغنية الفائدة فإن الفائدة انظر أولها كمالاً لزيادة متعلقها معرفة زاد غرابية وأغنية الفائدة فإذا تأملنا نوب بنفس اشتري في السوق لم يكن كقولنا نوب من حرقه طراز ذراع طوله ألف شهر اشتراه فلان بن فلان بألف دينار في مكان كذا والأصل في التعيين الموجب لزيادة الفائدة المعارف لأنها تفيد التعيين بالوضع والتنكرة لا شك أنهما يمكن تعيينها بالوصف الخاص كقولنا الله خالق كل شئ هو جملة كل أحد لكن ليس ذلك بأصل الوضع فهو عارض قليل فالمعارف في ذلك هي الأصل وقدم التعريف في المسند إليه عن التنكير لأن التعريف فيه هو الأصل وقدم في المسند التنكير لأنه فيه هو الأصل فأشار إلى نكتة الضمير وقدمه على سائر المعارف لأنه عند الخو بين أعرفها في الجملة فقال (وأما تعريفه) أي جعل المسند إليه معرفة بآراءه كذلك

لأن مقتضيات الخصوصيات ليست متباينة بل المدار على الذوق السليم فاعده الذوق مقتضى خصوصية عمله وإن يذكره أهل الفن (قوله أي أراد الخ) أي وليس المراد بتعريفه جعله معروفة لأن ذلك وظيفة الواضع بخلاف الإرادة معروفة فانه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد (قوله وفي المسند التنكير) أي تقدم في كل ما هو الأصل فيه

ادعاهن هذا المسند لا قبل أن يصدر الأمن هذا المسند إليه وعند الذكر بريدان يعين فيه ما هو قابل أن يكون منه وإن يكون من غيره تنبيه كل واحد من الحذف والتقدير يكون من كل واحد مما ساقى من تعريف وتنكير وغير ذلك ص (وأما تعريفه) ش إنما قدم الكلام على تعريف المسند إليه على الكلام على تنكيره لأن التنكير هو الأصل فليس لنفس تشوق طائل الذ كرسيه وقبل لأن التنكير وجودي والتنكير عدى وقبل لأن المعرفة أم من المنكر تقدم عليه ولعل فأنه أراد أن المنكر يدل على الحقيقة بقوله أو الكثرة وغير ذلك على ما ساقى والمعرفة يدل على الحقيقة لا يقيد أو أراد أن المعرفة عام إذا دخلته الألف واللام الحسية أو الأضافة بخلاف النكرة المشتبة قال في الإيضاح التعريف بكون الفائدة أم لا ثم لا الحكم كمالاً كان بعيدا من الذهن كان الإعلام به أكبر فائدة وكلما كان أقرب كانت الفائدة أضعف وبعده بحسب تخصيص المسند إليه والمسند كمالاً لزيادة تخصيصا لزيادة الحكم بعدوا وكلما ازداد عموم الزداد الحكم قربا وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا شئ مأموجود يعني أن الفائدة فيه ضعيفة بخلافها في قولنا فلان بن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كماله بالتعريف اه وأورد عليه الخطابي أي ما ذكره مقتضى التخصيص وهو أعم من التعريف قلت قد أجاب المصنف عن ذلك بقوله وكان التخصيص بالتعريف

وانما كان الأصل في المسند إليه التعريف لأنه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد وكان الأصل في المسند التنكير لأنه محكوم به والحكم بالمعلوم لا يفيد فالقصد إذن أن يثبت حالة مجهولة لذات معينة واعتراض بأن التوقف عليه لا فائدة لجهل نبوته للحكم عليه لاجهاله في نفسه فالقول بأن الحكم بالمعلوم لا يفيد ممنوع وأجيب بأن المراد لا يفيد فائدة تامة وذلك لأن كمال الفائدة متوقف على جهله في نفسه كالتوقف على جهل نبوته للحكم عليه فأنما كان مجهولا في نفسه أيضا كانت الفائدة أكثر اه سم ووجه الشيخ عبد الحكيم أمالة التعريف في المسند إليه بأن المقصود الحكم على شئ معين عند السامع وإصالة التنكير في المسند بأن المقصود نبوت مفهومه لشيئ وأما التعريف فمراد على المقصود يحتاج لإداع (قوله لأن الأصل) أي الرابع في نظر الواضع أو الغالب الكثير

فان كان بالاشمار فاما لان المقام مقام التكلم كقول بشار أنا المرء لا أخفى على أحد \* نزلت في الشمس القاصي وللداني  
ولام لان المقام مقام الخطاب كقول الحاسية وأنت الذي أخطفتني ما وعدتني \* وأثبتت بي من كان فيك يلبوم  
ولام لان المقام مقام الغيبة لكون السبب اليه مذكورا أو في حكم المذكور لقرينة قوله

من البيض الوجه بني سنان \* لو أنك تستقصي بهم أضافا

هم حلقوا من الشرف المعلى \* ومن حسب العشرة حيث شأوا

وقوله تعالى اعدوا له اقرب للقوى أي العذل وقوله تعالى ولا يبه لكل واحد منهما السدس أي ولا يولي الملت

(قوله في الاضمار لان الخ) لم يذكر كنهه تترجم مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكره في الافتتاح والابضاح وكان المصنف ظن منا  
أن كنهه الخاص ينبغي لايراد العلم لان العلم لا يتحقق الا في ضمن اخص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب  
العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا في ضمنه ونكتته كافي الايضاح قصد المتكلم فائدة الخطاب  
افادة كاملة هـ بس واعتراض الحنفية على قوله وأما تعريفه قبل الاشمار بان الفاء بعد انما تدخل على الجواب وبالاشمار لا يصلح  
لجواب لانه مفرق في محل الحال فالأولى أن تدخل على قوله لان المقام لانه الجواب في الحقيقة على قياس ما سبق لان المراد من الأسفل  
الاقضية للتعريف وهي مدخول اللام وأجيب (٣٨٨) بأن القامعة مقدمة من تأخير والاصل وأما تعريفه بالاشمار لكون

المقام للتكلم أو ان الجار والمجرور خير لمنه  
مخذوف والجهة في الجواب والتقدير وأما تعريفه  
فهو حاصل بالاشمار وقوله لان المقام مخذوف  
أخوذ بما قبله تقديره  
وتعريفه بذلك لان المقام  
الخ كذا أحب إليهم  
والاحسن ما ذكره عبيد  
الحكيم من أن الفاعلة طرفة  
على مخذوف من عطف المفصل  
على الجمل والاصل وأما  
تعريفه فلا فائدة لخطاب  
أتم فائدة فالاشمار كذا  
وبالعامة كذا الخ

(فبالاشمار لان المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب  
لتقدم ذكره إما لفظا تحقيقا أو تقديرًا وإما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال

(ف) يكون (بالاشمار) أي بالاثبات به ضمير (الان المقام للتكلم) ولا يشعر بالتكلم بمقصوده الا الضمير  
من المعارف كقوله أنا عرفت ضميرك (أو) لان المقام (الخطاب) ولا يشعر أيضا بخصوص الخطاب  
الا الضمير كقوله أنا عرفت ما في ضميري (أو) لان المقام (الغيبه) ولا يشعر أيضا بخصوص الغيبة  
الا الضمير ولهذا يقال في الضمير ما أشعره بشكك أو خطاب أو غيبة ثم الغيبة لا بد منها من تقدم ذكر  
المعاد لما لفظا تحقيقا نحو جاني زيد وهو يضحك أو تقديرًا بأن يكون المعادي تقديره التقدير لان

ص (فبالاشمار لان المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة) ش الذي يظهر ان قوله لان المقام هو خبر  
تعريفه وافادة دخله عليه وفصل بينهما قوله بالاشمار وهو حاله لا يربدان فيجب بأن التعريف  
يكون بالاشمار وغيره فان ذلك لحظ النحوي بل يربد ذكر اسباب التعريفات غير ان فيه الفصل بين  
الفاء والمعطوف بالحال فاذا كان التعريف بالاشمار فذلك يكون لاحد أسباب الأول أن يكون المقام  
يحتاج للضمير بين المقصود وفقرته يكون باعتبار التكلم كقوله

أنا المرء لا أخفى على أحد \* نزلت في الشمس القاصي وللداني

وحديثه يدفع الاعتراضان (قوله لان المقام للتكلم) فاذا قيل من أكرم زيد أو كنت أنت المكرم له والبيت  
فتقول أنا ولا تقول فلان وان كان المكرم الخطاب قلت أنت وان كان عمر القائب وكان تقدم ذكره قلت هو وقوله لان المقام  
للتكلم أي ولا يشعر بمقصود التكلم وكذا الخطاب والغيبه الا الضمير وهذا لا ينافي أن الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغيبه  
والخطاب لا لأنه ليس نضاف ذلك لقول الخليفة أمير المؤمنين فعل كذا يحتمل التكلم ويحتمل الاخبار عن غيره فليس نضاف التكلم  
بخلاف أنا ضربت فانه نص في ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة عبد الحكيم قوله لان المقام للتكلم أي لكون المقام مقام التعبير  
عن التكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب وعن القائب من حيث انه غائب فلا يرد أن مقام التكلم مخذوف في  
قول الخليفة أمير المؤمنين بأمره كذا عدم الاضمار وأن الخطاب أعني توجيه الكلام إلى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب  
كما تقول في حضرة جماعة كلاما لمخاطبه واحدا منها وأن الغيبة هي كون الشيء غير متكلم وللمخاطب لا يستدعي الاضمار فان  
الاسماء الظواهر كلها غيبه (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا والتأويل جمع بينهما الإشارة إلى انه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو  
منفصلا وكذا يقال فيما بعد (قوله لتقدم ذكره) علة لكون المقام مقام غيبة أي وانما كان المقام لغيبه لتقدم ذكره أي ذكر مرجه  
(قوله تحقيقا) نحو زيد يضرب وجاني يضحك (قوله أو تقديرًا) نحو في داره زيد يفر بدمتد أو رتبه التقدم وحديثه فالمرجع  
متقدم تقديرًا ونحو ضرب غلامه يزيد (قوله لدلالة لفظ عليه) نحو اعدوا له اقرب للقوى فالضمير راجع لعذل المدلول عليه بلفظ  
الفعل وهو اعدوا (قوله أو قرينة حال) كافي قوله تعالى فلن نلشامرك أي الميت بقرينة أن الكلام في الارث

وأصل الخطاب أن يكون لعين

قوله وإما حكا) كما في ربه في وهو زيد قائم وضمه الشان فللمرجع متأخر لكن في حكم المتقدم لأن وضع الضمير أن يرجع المتقدم فإن آخر لغرض التفضل بعد الإجمال كان في حكم المتقدم وأعلم أن الضمير إذا عاد على متقدم فثارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وثارة يعود عليه باعتبار لفظه لا باعتبار معناه نحو عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر الأول الذي أخبرت أنه عندي ونحو باب الاستخدام والفرق بين الاستخدام وما قبله أن اللفظ المتقدم في الاستخدام له معنيين فأكثر بخلاف ذلك وثارة يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى وما يدبر من أمر ولا ينتص من عمره قالها لا تعود على ممر المذكر لأن الممر غير الذي ينتص من عمره ولا باعتبار لفظه لأنه لا يصح أن يقال ولا ينتص من عمر ممر آخر لأن الفساد باق ولكن الممر يدل على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات فالضمير عائده باعتبار ما يفهم من الذات والمعنى ولا ينتص من عمر شخص آخر فهو مثل أعدوا له وأقرب التقوى اه يس (قوله وأصل الخطاب) أي ضمير الخطاب أي اللاتني به والواجب فيه يحكم الوضع أن يكون (٢٨٩) لشخص معين واحدا كان أو أكثر فلو واجب بحكم الوضع أن يكون ضمير الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصفة الجمع لمجموعة معينة أو للجميع على سبيل التناول كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلهم مسؤول عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين ثم إن قول المصنف وأصل الخطاب الخ نوظنة لقوله وقد تكرر الخ وذلك أنه لما ذكر أن من مسوجات الضمائر كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجه الكلام لحاضر وأن المعارف في الجملة الأصل فيها الوضع لتستعمل في معنى خاف أن يتوهم أن ضمير الخطاب

وإما حكا (وأصل الخطاب أن يكون لعين) واحدا كان أو أكثر لأن وضع المعارف على أن تستعمل لعين

التقدم رتبته نحو في داره زيد فان المستد في تقدم المتقدم وإما معني بأن يتقدم لفظ يدل عليه نحو قوله تعالى أعدوا له وأقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في لفظ أعدوا أو بأن يتوهم في ثارة ذلك عدله نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشي والتواري بالخطاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المعاد للتشمس وإما حكا بأن لا يدل عليه شيء مما ذكر لكن قد منكتة كضمير رب والشان فان التقدم فيها لازم للضمير لنكتة وهي البيان بعد الإجمال لكن حكم الضمير متأخر فالمعادي في حكم التقدم كذا قيل في التقدم الحكيم ثم لما ذكر أن من موجبات الضمير كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجه الكلام لمخاطب مع أن المعارف في الجملة الأصل فيها الوضع لتستعمل في معنى خاف أن يتوهم أن الخطاب لا يعدل به إلى غير معين فأنشأنا أنه قد يعدل به عن العين ومهد ذلك ببيان هذا الأصل فقال (وأصل الخطاب أن يكون لعين) سواء كان جماعة أو لا لا يقال فلو كان أصل المعارف الوضع لتعيين بالاستعمال سافيه وضع المعارف بلام الجنس لأنه يستعمل

والبيت لبشار والمرع الغرط وكان بشار يلف بالمرعة ثارعة كانت في صفه والرمعة الغرط وإما أن يكون مكان خطاب كقوله \* وانت الذي كلفتني دليج السرى \*

وقوله \* وانت الذي أخلقني ما وعدتني \* وأشمتني من كان فيك باليوم وإما أن يكون مقام غيبة تقدم ما يرجع إليه المستد إليه لفظا كقوله

مس من البيض الوجه بنى سنان \* أولك تستضيء بهم أم أضوا  
هم حلوا من الشرف المعلى \* ومن حسب العشرة حشاشا  
أوفي حكم المفوظة بكونه تعالى أعدوا له وأقرب للتقوى ص (وأصل الخطاب أن يكون لعين

(٣٧ - شروح التلخيص أول) لا يعدل به عن المعين إلى غيره فأنشأنا أنه قد يعدل به عن العين ومهد ذلك ببيان هذا الأصل (قوله لأن وضع المعارف) أي لأن المعارف مطلقا وضعت وقوله على أن تستعمل على معنى الإلام لتستعمل في معنى بالخصوص أي ضمير الخطاب من جملة المعارف وإذا كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لعين وهذا التعليل أعم من المدعى وأورد عدله المعروف بلام العهد الذي فأنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معنيين والجواب أنه في حكم التكرر والكلام في معرفة ليست كذلك وهي العرفة بالنظر لفظ والمعنى أو يقال أن المعارف بلام العهد الذي مستعمل في الجنس وهو معين في نفسه وإن كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين ولا ردعي هذا الجواب الثاني التكرر ما على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول لا أن لا تعين الجنس معتبر في المعارف بلام العهد الذي غير معتبر في التكرر وإن كان الجنس في كل منهما متحققا في فرد غير معين ثم إن هذا التعليل الذي ذكره الشارح يقتضي أن المعارف وضعت لأمر كلي عام واستعملت في كل جزئي من جزئيات ذلك العام وهي طريقة لمجموعة منهم الشارح قال العصام ويظهر كون المعارف مجازات لاحقائق لها ورد بأنه إن كان استعمال اسم الكل في ذلك

وقد تتركه الى غيره معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تتركه مخاطبا بعينه بل تتركه ان اكرم  
 او احسن اليه فتخرج في صورة الخطاب ليقيد العموم أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد وهو في القرآن كثير

الجري من حيث انه قد من افراده فهو حقيقة وان كان استعمال اسم الكل في ذلك الجري من حيث انه مشابهة في التعمين كان  
 ذلك مجازا لكن له حقيقة بناء على أنه يكفي في الحقيقة مجرد الوضع وان لم يوجد استعمال على أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشارح  
 بناء على اشتراط الاستعمال في الحقيقة (قوله مع أن الخطاب) أي ولأن الخطاب الخ فهو علة ثانية وهي قاصرة على المدعى (قوله  
 توجيه الكلام) أي القارة (قوله الى حاضر) أي من حيث أنه حاضر بأن يكون فيه اشارات الى حضوره أي والحاضر كذلك لا يكون  
 الا معنا فقول المصنف وأصبي الخطاب أن يكون لمعين وان دفع بقوله كذلك ما أراد به بعضهم بأنه كلف لا يكون الحاضر الا معنا  
 أنه يمكن أن يحضر جماعة توجه الخطاب لاحدهم منها (قوله وقد تتركه الخطاب مع معين) الظاهر أن الظرف متعلق بالخطاب وفيه  
 نظير لأن الخطاب متعمد بنفسه فالأولى أن يقول لمعين بلام التقوية لأنه يقال خاطبه والخطاب له ولا يقال خاطب معه وأوجب أن الظرف  
 حال من الخطاب أي كائنا مع معين وفي ذلك الجواب تفسر فإن الخطاب في حال كونه كائنا مع معين لا ينافي أن يكون لغية لثنا في بينهما  
 ويمكن الجواب بأن يجعل الكل يعني مامن شأنه أن يكون وحيد فلا نظير وجعل الشارح الضمير في تتركه الخطاب دون الاصل مع أنه  
 الظاهر اقرب المرجع (قوله الى غيره) الحار والمجر ومتمعلق بقوله تتركه وفيه نظير لأن التركة لا تتعدى بالي وأوجب بأنه ضمن التركة  
 معنى الامالة والتوجيه والتقدير وقد عمال أي بوجه الخطاب الذي شأنه أن يكون لمعين الى غيره ان أراد التضمن الضمير أي وقد تتركه  
 الخطاب مع معين مما لا الى غيره ان أراد التضمن الباني وهو أن يحصل الوصف المأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل  
 المذكور وحاصل ما قاله المصنف أن الخطاب الذي شأنه أن بوجه معين بالتحص قد بوجه لغير معين بالتحص ويراد منه مطلق مخاطب  
 على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لان (٢٩٠) ضمير الخطاب موضوع لوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير

مع أن الخطاب هو توجه الكلام الى حاضر (وقد تتركه) الخطاب مع معين (الى غيره) أي غير معين  
 (ليعم) الخطاب (كل مخاطب)

في غير معين لانه قول ذلك في غيره أو الاصل فيه هو أيضا التعمين لكن لما كان ما قصد تعيينه به وهو الجنس  
 يصح وجوده في متعدد نشأ عن ذلك العموم باعتبار وجود معين به في كثير بخلاف التكرار فافصله اعم  
 التعمين (وقد تتركه) الخطاب لمعين (الى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب)

وقد تتركه الى غيره ليم كل مخاطب ش أصل الخطاب أن يكون لمعين امام قد راجع أو مثنى وقد  
 لا يقصد به معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تتركه مخاطبا بعينه  
 بل تتركه ان اكرم او احسن اليه فتخرج في صورة الخطاب ليقيد العموم أي سوء معاملته لا يختص بواحد  
 دون آخر

حين ارادته على ما هو المقتار  
 أو موضوع لمعين كل  
 لكن بشرط استعماله في  
 جزمائه المعينة فالخطاب  
 اذا يقصد به معين يكون  
 مجازا على كلا التقديرين  
 ثم ان قول الشارح أي غير  
 معين يشي بان الضمير في  
 غير مدعى على المعين وهو  
 غير معين اذ يصح أن يعود  
 الى الخطاب مع معين وغيره

هو الخطاب لغير معين بل ذلك هو الاولى لان الخطاب هو المحدث عنه ولانه لازم تشتت الضمائر على  
 ما ذكره الشارح لان الضمير فيما قبل وما بعده عائدا على الخطاب كما ذكره الشارح وقد يقال بل ما ذكره الشارح أو الى ما فيه من قرب  
 المرجع بل يقال جعل الضمير في غيره راجعا للخطاب وهو أن المعنى قد تتركه الخطاب الى غير الخطاب كالمضمة (١) مع أن المقصود قد تتركه  
 اصالة الخطاب لمعين الى غير معين قبل أن تتركه الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند الحقيقة من  
 وضع الضمير موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر نفسه ولو يرى كل أحدا ما علمت هذا فذكر المصنف ذلك الكلام هنا بخلاف قوله فيما  
 بعده هذا كما مقتضى الظاهر والجواب أن الانسلا من توجيه الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لا ينافي هنا  
 شي داع الى إيراد الخطاب لمعين فأجرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر ورعى مطابقة الداعي الفع من الظاهر بل ليس هنا لا مجرد  
 استعمال اللفظ في غير موضع له ادع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا التدرج الموجود هنا في كونه خلاف مقتضى  
 الظاهر لم أن يكون جميع المجازات القوية خلاف مقتضى الظاهر ولا نسلم أن التوجيه المذكور من وضع الضمير موضع المظهر واذل  
 وضع الضمير موضع المظهر مجرد صفة أقامته فقامه اذ كل مضمر يصلح لذلك بل أن يكون المقام مقام المظهر فاقم المضمر مقامه وليس هنا

(١) قوله مع أن المقصود قد تتركه اصالة الخطاب هكذا في الاصل وعبارة التعبير بالمقصود إمالة الخطاب الخ وقوله ان تتركه الخطاب لغير  
 معين لعل الصواب حذف لفظ غيرا ولفظ تتركه أو بآله بل لفظ توجيه بديل قوله بعد والجواب الخ كتبه مصححه

كقوله تعالى ولو ترى اذ الجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم المقصد الى تقطيع حالهم وانها ناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا يتخصص بها رؤية راء بل كل من يتأق منه الرؤية داخل في هذا الخطاب

مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله على سبيل البسمل) اي على سبيل التناول دفعة وانما كان عرومة في تلك الحالة بدليا لا تعويلا اشارة الى ان ذلك الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالسكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعين ثم ان العموم البدلي في الضمير المفسرد والمثنى ظاهر وأما في ضمير الجمع نحو يا أيها النبي اذا طلقت النساء فالتظاهر أنه شمولي لا بدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع قالة ابن يعقوب والقناري قال يس أقول ولا يشكل بان ذلك يجعل الضمير شامعا لان هذا امر عارض في الاستعمال ليس بحسب الوضع ونظائره كثيرة مما لا تحصى (٣٩١) (قوله ولو ترى الخ) فيه أن الولا يتعلق في الماضي واذا

طرفه مع أن تلك الحالة ظرف له في الحاضر أي لو ترى طرفه مع أن تلك الحالة في الحاضر وأوجب بأنه نزلت تلك الحالة لتحقق وقوعها منقولة الماضي فاستعمل فيها ولو وأد على سبيل الحاضر أي لو ترى بأم من يتأق منه الرؤية وقت كون الجرمين ناكسي رؤسهم أي لو ترى ما حدث بهم في ذلك الوقت من الحالة الشائعة وجواب لو محذوف أي رأيت أمرا غظيما (قوله لا يريد) الالتيق بالادب ليس المراد لو أراد بقوله الخ وقوله مخاطبا معينا أي بل المراد إطلاق مخاطب (قوله فصد) علة لقوله لا يريد وقوله الى تقطيع حالهم سمى بيان نقضا حالهم من قطع الامر بالضم اشتدت شاعته وقصه (قوله أي ناهت) حالهم الخ هذا بيان لما أنه مع قوله له لم الخطاب

على سبيل البسمل (نحو ولو ترى اذ الجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم) لا يريده وله ولو ترى مخاطبا معينا مقصدا الى تقطيع حالهم (أي ناهت حالهم في الظهور) لاهل المحضر الى حيث تمتنع خفاؤها فلا يتخصص بها رؤية راء راء وإذا كان كذلك (فلا يتخصص به) أي بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأق منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يتخصص بها أي رؤية حالهم مخاطب أو بمخاطب رؤية مخاطب على حذف المضاف

على سبيل البسمل لا على سبيل التناول دفعة وانما قلنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالسكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعين ولا اشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذي كان في أصل وضعه فان الضمير كائسلا انما وضع وضعه عاماديا ويتعين بعض ما يصح استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلي في الضمير المفرد والمثنى ظاهر وأما ضمير الجمع ان تصرفه في هذا العموم فالتظاهر أن العموم فيه معنى لا بدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل وذلك كقوله تعالى (ولو ترى اذ الجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم) فان هذا الخطاب لم يقصد به مخاطب معين هو فلان مثلا وانما المراد ان من تمكن منه الرؤية يتناول هذا الخطاب على سبيل البدل ولا يخفى أنه لو ادعى أن العموم في رواية جعل مدلول الضمير هو من التزم من الصيغة العامة ما بعد وعلى كل حال فالكلام حينئذ مجاز ثخين وجه كون الخطاب لا يتخصص به أحد وانما أريد به العموم بقوله (أي ناهت أحوالهم في الظهور) لكل من يمكن أن يراه من أهل المحضر فلا يتخصص بذلك الاحوال رؤية راء دون آخرفاذا كانت أحوالهم كذلك (فلا يتخصص بهذا) الخطاب (مخاطب) دون غيره لوجود المشاركة من كل من تمكن منه الرؤية فلكل من سمع

ومع قوله تعالى ولو ترى اذ الجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم يريان حالهم ناهت في الظهور بحيث لا يتخصص بها راء دون راء بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب (تبيين) مثل هذا الخطاب هل نقول انه عام عموم صلاحة وأعوام الاستغراق ويحتمل ان يقال بالاول ويكون الخطاب مع نقص لا بعينه لكن فيه اشكال من جهة أن ذلك يزيل تخصيص الضمير ويجعله شامعا وذلك بمعنى التنكير وضماير الخطاب لا تكون الا معرفة وان كان كان ضمير

كل مخاطب وهو كون الخطاب عاملا لا يتخصص به واحد والمراد بمخاطبهم ما يطرأ عليهم في وقت تنكيس الرؤس لاجل الخوف والظلم من أهوال القسامة من رانة العيشة واسوداد الوجه وغيرها وصفه وغير ذلك مما هو في غاية الشناعة (قوله لاهل المحضر) بكسر الشين موضع ضمير الناس أي اجتماعها كافي القنار (قوله الى حيث) متعلق بنهايت أي الى حالة تمتنع خفاؤها بسبب الانصاح (قوله فلا يتخصص بها) أي بتلك الحالة (قوله وإذا كان) أي حالهم كذلك أي لا يتخصص به رؤية راء (قوله فله مدخل) أي حظ ونصيب (قوله على حذف المضاف) أي انه على نسخة بها الضمير لما أريد بالعموم هذه النسخة من تقدير مضاف لما قبل ضميرها وقيل مخاطب وانما احتج بقدر هذا المضاف لان حالهم ليست وصفا فاعلم بالمخاطب حتى يصح أن يتخصص بالمخاطب الرؤية فانهم اوصف فانهم فيصم اختصاصا صهي

(قوله بإرادة علميا) أشار بهذا إلى أن العلمية مصدر المتعدي ومعناه جعله علما والجعل بالارادة قاله عبد الحكيم وحاصله أن الفعل اللازم علم بالضم معناه صار علما والمتعدي علمه بالتشديد معناه جعله علما والعلمية مصدر المتعدي فمعناها جعل علما وحديثه فقول المصنف وبالعلمية معناه وتعرف به جعله علما والمراد بجعله علما إرادته علما لأنه هو الذي يصنعه المبلغ لا وضعه علما لأن هذا من وظيفة الواضع فقول الشارح بإرادة علميا بالياء التصويري أي أن تصور العلمية أي أنها مصورة بما ذكر لا بوضع علميا (قوله مع جميع مشخصاته) أي أن العلم وضع لشيء وهو الذات مثلا ولشخصاته فهي جزء من الموضوع لا لأنها امر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع الشيء والم مشخصات حاصله بطريق التسبع واعترض هذا انتعريف بأنه يقتضي أن يكون استعمال العلم مجازا عنه بتبدل الشخصات لأن صفات الطفولية الحاصلة عند الوضع تزول عند (٣٩٣) النسبية والشيخوخة كصغرا الأعضاء وعدم النطق وعدم التمييز فإن هذه كلها تزول عند النسبية والشيخوخة مع

(و بالعلمية) أي تعريف المسند إليه بإرادة علميا وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته

الخطاب دخل فيه ووجد في بعض النسخ فلا يخص بمخاطب يعنى فلا يخص برؤية حاله مخاطب أولا فلا يخص بمخالصهم رؤية مخاطب فيكون الخطاب في أصله مضافا إليه ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ولذلك ذكر الفعل ثم أشار إلى نكت التعريف بالعلمية وأنها بالضم لا بالهمزة لأنه في التعريف قال (و) يكون تعريفه (بالعلمية) أي بإرادة علميا وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته التي تلازمه ويرفعها عنه تعدد وجوده في أفراد كثيرة ومنها وجوده الخارجى فلا بد صحة تبدل بعض مشخصات فيكون اللفظ بعد تبدلها مجازا وأما أسماء الكتب فإن قلنا أنها وضعت كناية للقدر المشترك بين النسخ أو ما وجد فيها خارج عن العلمية وان قلنا أنها لتفوقش الأولى وهى نسخة المصنف كان الاطلاق على غيرهما باب تعدد الوضع فتدخل في الاعلام المشتركة وكل ما النسبة فبدىل أنه نكرة كما هو أحد القولين لكن ذلك في خبر القصة فلو علمنا ذلك لشخص لا بعينه اضاهى تشكيك الاعلام والمضمرات لا تشكرك كما يشكرك العلم ويحتمل أن يقال ان المراد أنه خطاب مع كل من يشيئ أن يخاطب وعلى هذا فيكون عاما لا شمول ويحتمل أن يقال أنه استعمال ضمير المفرد مرادا بالجميع فيكون مجازا ان يجوزنا التجوز في المضمرات وفيه بحث ويحتمل أن يقال أنه جمع بين الحقيقة والمجاز على معنى أنه مخطوب للجميع ليكون لواحد منهم حقيقة ولغيره مجازا فأيها ما فرضته فيه حقيقة كان في غيره مجازا لكنه لا يتعين في الخارج فلم يقع حشده الأعلى معين بقيد التعمين المطلق الذي لا يميز في الخارج ويحتمل أن يقال أنه حقيقة يدل على كل فرد بالمطابقة كدلالة العام على أفرادها والمشتزك على معانيه ولا يلزم عليه أن يصير مدلوله جمعا بل نصب على كل فرد فردا نصبا با واحدا وهذا هو الظاهر ولم آمن تكلم على ذلك فلتأمل **تبيينه** أعاننا في ذلك بحث كان الخطاب به صالحا لا بمخاطب به كل أحد فان لم يكن فلا كقوله تعالى كذلك نوحى إليك وأعلم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام قسم لأبصار الأتقي صلى الله عليه وسلم وقسم لأبصار الأنبياء وقسم لأبصار العامة وقد تكلمنا على ذلك في شرح مختصر ابن الحاجب ص (و بالعلمية)

فان هذه كلها تزول عند النسبية والشيخوخة مع أن استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجابا وأجب بأن المراد بالمشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي يقع بها جميع أحواله وتقسم من وقوع النكرة فيه كالوجود الخارجى والحياة واللون المخصوص ولا شك أنها أحوال لازمة له في سائر الأحوال مشخصة فهى المعنوية في الوضع دون غيرها مما يتبدل والخاصة أن المراد بالمشخصات المعنوية تجرأ من الموضوع له العوارض اللازمة لذات من حيث هي ذات وهى التي لا تقوم لذات بدونها وبعبارة عبد الحكيم المراد بالمشخصات أحوالات الشخص لا موجداته

لا حضاره

أمارات يعرف بها الشخص كما تعرف بحاله فتبدل الشخصات لا بوجوب تبدل الشخص واعترض أيضا بأنه لا يتأتى فمن يسمى ولده الذي لم يره فإنه لم يطلع على جميع شخصاته والذي يتعقده حسن النتيجة من أوصافه وأحواله أمور مركبة لا تقيد بتخصه لأن ضم كل وهو مائة قلهم الأوصاف إلى كل آخر وهو الذات لا ينفك بتخصه وأجيب بأنه لا يتعين في الوضع لشيء مع شخصته مع ملاحظة الشخصات بالوجه الجزئى بل بكني ملاحظتها بوجه كل يخصص في ذلك الجزئى وحاصله أن معرفة الشخصات ولو أجالها به عام سكنى في وضع العلم واعترض أيضا بأن هذا التعريف غير صادق على علم النفس لأنه موضوع لهامية ولا مشخصات لها إلا وجودها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحديثه فلا يصدق عليه أنه وضع لشيء مع جميع شخصاته وأجاب العلامة السيد في مواشى الطول بأن هذا انتعريف بالعلمية الحقيقية وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فإن علمية حكمية حتى صرح النجاشي بأن علمية الجنس انتعريف

فاما الاحضار بعينه في ذهن السامع ابتداء

عند الضرورة . والله أن يجعل التعريف شاملا له بأن يرد بالمشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس ولا تقتصر على الذهنية والاعلى الخارجية ولا يرد عليها جميع المشخصات (قوله لاحضار أى المسند اليه) أنت خير بان المسند والمسند اليه قد سبق انهما من أوصاف اللفظ فقوله وتعرض بالعلية الصغرى للمسند اليه بمعنى اللفظ ولاشك أن المحضر في ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه . فقوله لاحضار محمول على الاستخدام لذلك المسند اليه أو لأعني اللفظ وإعادة التفسير عليه بمعنى المدلول أو على حذف المضاف أى لاحضار مدلوله (قوله بعينه) الحار والبارد والجو والحرارة من مقول المصدر أى حال كون المسند اليه ممتلئاً بعينه أى بعينه وتخصه . وأورد على هذا التعليق الذي قاله المصنف انه لا يظهر كنه ما إذا كان الخطاب لا يبيح بالمعنى كما في المثال الآتي فان المعنى الذي وضعه لفظ الجلالة لا يتأق في حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته . وأجيب بأن المراد بالاحضار بالعين ما يتناول احضار الموضوع له بوجه جزئى كاحضار بذاته ومشتقاته أو بوجه كلي ينحصر فيه فالأول كزيد والثاني كاللفظ الجلالة فان مدلوله يستحضر بوجه عام منحصراً في الواقع ككونه واجب الوجود خالقاً للعالم وقد اشار الشارح لذلك الجواب بقوله بحيث يكون مميّزاً فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صورته مميّزاً عند السامع عن جميع ما عداه . ولولا الخلطة خاصة مساوية له بحيث يتعق اشترائه بين كثيرين في ذهن . وبهذا يظهر أنه يمكن احضاره تعالى بعينه في ذهن ثمر المراد بالاحضار في ذهن السامع التثاق نفسه اليه وتوجهها اليه ولاشك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضر فيها فلا يرد انه اذا قبل جازيئاً حال حضور المسند اليه في (٢٩٣) ذهن السامع لم يوجد احضار . وأورد على التعليق

المذكور أيضاً انه لا يصدق على علم الجنس اذ لا تعين ولا تشخص فيه . وأجيب بأن المراد بتعيينه وتخصه ولو كان ذهنياً على ما سلف أو يقال الكلام في ما علمت علمته حقيقة فلا يرد العلم الجنسي أو أنه لا يلزم من قوائمه في العلم كذلك أن كل علم يفيد ذلك (قوله بحيث يكون الخ) ففسر

(لاحضاره) أى المسند اليه (بعينه) أى شخصه بحيث يكون مميّزاً عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه فتعجب رجل عالم جاني (في ذهن السامع ابتداء)

يقدر في أسماء الكتب من غير هذا فهو يعمل لاحصائه تأمله (لاحضاره) أى التعريف بالعلمية يكون اعرض احضار المسند اليه (بعينه) أى شخصه ولو ما رفع عنه التعدد كوجود الهوية وأما قلنا كذلك لان ظاهره لا يشمل ما لا تعرفه بالمشخصات كمدلول الجلالة واحترز بهذا من احضاره باسم الجنس فانه مشهور باعتبار أصل الوضع بالعموم ولوعيت القرينة الهوية كقولنا رجل عالم جاني فان هذا المحضر من جهة الهوية وأما احضاره من جهة الجنسية المتأنيسة من حيث هي لشخصية (في ذهن السامع ابتداء) أى في أول مرة واحترز به عن احضاره فانياً بواسطة وجود العلم لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء

لاحضار المسند اليه بعينه وبيان للراد منه . ويوضح ما قاله الشارح انك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يترغم جميع ما عداه اذ لا يفهم من الشيخ الفاضل أو من رجل عالم إلا رجل متصف بالعلم أو الفضل ويحتمل أن يكون هو زيداً وغيره ثم هو عكس به بعض غيره . ولا فائدة أن الخافى برجل متصف بالفضل أو بالعلم بخلاف ما ناقضت زيدا في حينه فليحذر من جميع ما عداه (قوله واحترز بهذا) أى القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بأن المقابل للجنس الاسم الجنس فالأولى أن يقال عن احضاره بمقتضىه في ذهن السامع ابتداء . وأجيب بأن لفظ اسم مقسم على حسب قوله تعالى سبع اسم ربك واعترض بأن الاحضار في ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس فلا خصوصية له بذلك كما في رجل حاكم في البلديات . ويمكن في البلديات كما هو واحد . وأجيب بأنه ليس في كلامه ما يفيد حصر الاحضار المذكور في العلم بل المفهوم منه أن الاحضار المذكور يكون بالعلم فلا يتأق أنه يحصل بغيره لانه لا يشترط في التسمية أن يخص بذلك الطريق . ولأن تكون أو لا يكون لا يكون وجوده المناسبة بينهما وهو ما لا يمكن حصولها بشيء . أو يقال المراد بالاحضار في كلام المصنف الاحضار من حيث الوضع والاحضار في المثال المذكور اعراض من حيث انحصار الوصف المذكور لامن حيث الوضع (قوله لخصور رجل عالم جاني) الشاهد في قوله رجل وأما في بعالم لأجل صحة الابتداء بالنكرة فالتعريف عن ذات المسند اليه برجل . وان تعين بالقرينة أنه زيد لا يفيد حضوره في ذهن السامع الا من جهة الجنسية المتأنيسة من حيث هي للشخصية

(قوله أي أول مرة) فيه اشعار بأن نصباً ابتدأه على الظرفية ويجوز أن يكون منصوباً على المصدرية أي احضاراً ابتدأه وأورد على كلام المصنف أنه متفوض بمثل جازم ذو مزيد حقق بالا كرام فإن العلم الثاني فمبدأ الاحضار ثانياً لا ابتدأه فمبدأه مساو بالانفسار وأوجب بأن كلامه لا يقتضي أن العلم لا يقبل إلا الاحضار المذكور بل معناه أنه إذا أريد الاحضار ابتدأه لا بد أن يكون العلم وهذا الثاني أنه يؤتى به الاحضار ثانياً ولا يراد بالاول قول التعريف بالعلمية لا يكون إلا الاحضار المذكور (قوله عن نحو جاني الخ) أي بما فيه الاحضار بضمير غائب عائد إلى العلم وانظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاني الخ كاشع في سابقه ولا حقه فتأمل (قوله وهو راكب) أي فالضمير احضار الذات متبينة بالتعيين في ذهن السامع ولكن هذا الاحضار ثانوي لأن الضمير متوقف على المرجع فالمرجع مفيد للثبوتين الأول والآخر مفيد له ثانياً فإن قلت ما معنى احضار الذات ثانياً مع أنها احضرت أولاً والخاضع لا يحضر لأنه تحصيل الحاصل وهو محال أوجب بأن المراد (٣٩٤) بالاحضار الالتفات والتوجه وحضوره أولاً وثانياً في حضوره ثانياً يعني

أي أول مرة، واحضره عن نحو جاني زيد وهو راكب (باسم مختص به) أي بالمسند اليه بحيث لا يطبق باعتبار هذا الوضع على غيره واحتز به

التوجه اليه أو المراد أنه احضار ثانوي على تقدير ذهاب الحضور الأول أو

يقال إن الاحضار بقيد كونه مدلول زيد متغير لكونه مدلولاً للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل تأمل

(قوله مختص به) أي باسم مقصور على المسند اليه لا يتجاوز إلى غيره يعني أنه لا يطلق على غيره فقول

الشارح بجملة الخ القصد من الحاشية التفسير (قوله بحث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) أي

وضعه لهذه الذات الخصوصية وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر

كافي الاعلام المشتركة كزيد المسمى بجماعة

وهذه الحاشية اندفع ما

أورد على المصنف من أن الاعلام المشتركة تصدق عليها أنها اعلام ولا تعين شخص مدلولها وحاصل الجواب أنها معناه

تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه واعترض بأن الوضع العام قد يدخل الاعلام الشخصية كافي أسماء الكتب بناء على المختار من أنها اعلام أشخاص لاعلام أجناس وذلك أنه لو كان الوضع شخصياً لم يكن لا يطلق ذلك العلم على غير نسخة المصنف معينة بل يجازاهو بعدد وحيد فاسم كل كتاب كالتحاري علم شخص مع أن الاسم غير مختص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الأفراد لأن الوضع واحد إلا أن وضع عام لا خاص بأن تعقل الأراض المعنى العام ووضع

اللفظ لكل واحد بخصوصه اللهم إلا أن يجعل معنى الكتاب اللفاظ لا التعويض في دفع الارتداد عن الموضوع وإن كان اللفظ المصنف إلا أن لفظ غيره لا يصدق في العرف غير لفظه بل يقال في العرف في تلك اللفاظ الصادرة من المصنف ومن غيره إن اللفاظ لا أن

الشيء لا تعدد بتعدد محل على القول الحق أما على القول بأنه بتعدد بتعدد محله فلا شك بأن



(قوله عن احضاره بضمير المشكك أو المخاطب) نحو أو اضرب بزيد وأنت ضربت عرافا فان احضار المستداليه في ذهن السامع بانها  
وانت وان كان ابتداء الاله ليس باسم مختص به لان انما موضوعه لكل مشكك وانت موضوعه لكل مخاطب (قوله واسم الإشارة)  
فهو هذا ضرب زيدا فان هذا وان احضر المستداليه في ذهن السامع ابتداء الاله ليس باسم مختص به لان انما موضوعه لكل مشار اليه  
(قوله والموصول) نحو الذي يكرم العلماء حاضر فان الذي وان احضر المستداليه في ذهن السامع ابتداء الاله ليس باسم مختص به  
لان الذي موضوعه لكل مفرد مذكر (قوله والمعرف بلام العهد) أي الخارج عن نحو وليس لك كذا لاني فان المذكور ان احضر المستد  
اليه في ذهن السامع ابتداء الاله ليس باسم مختص به لان المعرفة بلام العهد موضوعه لكل فرد يخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرف  
بلام العهد الذي فاقمها في حكم النكرة (قوله والاضافة) أي العهدية الخارجية نحو ما غلا في اذ لم يكن له الاغلام لان المعرفة  
بالاضافة صالح لكل فرد واعترض على الشارح بأن المعرفة بلام العهد الخارج عن المعرفة بالاضافة يحتاج الى العلم بالمعهود وكذا  
الموصول يحتاج العلم بالصلة وتوحيده فلا احضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما عه الشارح وانما كان كذلك فتكون هذه  
الثلاثة خارجة بقوله ابتداء الاقوله مختص به واجوب بان المسرد الاحضار باللفظ والاحضار الاول النفي في العهد الخارج عن  
والموصول ليس باللفظ بل العلم بالمعهود والصلة وحيث فلا احضار باللفظ لا يكون الا أولا ونفسه أن المعهود الخارج عن قد يكون  
احضاره أولا باللفظ بان يذكر اسم الجنس أو لا يعرف بلام العهد فيجوابه في (٣٩٥) رجل فأكرم الرجل الان يقال للممكن المتعبر

فيه تقديم الاحضار باللفظ  
بل تقديم الاحضار مطلقا  
ولو بلا لفظ كان حسن  
المتعبر فيه ان شرطه  
أن يكون باللفظ حسن أن  
يقال احضاره أولا ليس  
باللفظ بهذا الاعتبار  
وهذا بخلاف ضمير  
القائب فان احضاره  
أولا باللفظ لا يعتبر فيه  
تقدم ذكر غاية الامر انهم

عن احضاره بضمير المشكك أو المخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه  
القبول لتحقيق مقام العلية والافالقيس الاخيرة من عاصبي وقيل احضر بقوله ابتداء عن الاحضار  
بشرط كافي الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط  
العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعرف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقديم العلم بالوضع

معناها وهذا أمر تكدر به النحو والصفة فان كل لفظ انما يوقي به للدلالة على معناه لاننا نصول  
المراد مما استعمال هذا المعنى بحيث لا يعدل عنه الى غيره ما لغرض من شأغنه مناسب لتمام ما في  
العلمة فان مقام التوحيد بتأسيه مقتضاها وأولاه لا مقتضى للعدول فامتنع ذلك العدول لانه لا يناسب  
تمام الاذات المدلول لانه كافي الضمير وهذا أمر ياتي لانه التزام ما يناسب ولو كان ذاتيا وقد تقدم  
فهو هذا وما ذكرنا من الاحتراز والاخراج بقيد الابتداء هو المختار وذلك انه لو جئناه كالجمل على اخراج

في ذلك كذا بالذكرة مطلقا ولو حكاه اسم (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة وهي احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به  
وقصد الشارح بهذا دفع ما يقال ان القيد الأخير يعني عن القيدين قبله لانه متى احضر باسم مختص به كان ذلك الاحضار بعينه  
ابتداء (قوله لتحقيق) أي ابصاح مقام العلية والمراد مقامها الامر الذي يقتضي اراد المستداليه علميا كاحضاره في ذهن السامع  
ابتداء وقوله لتحقيق مقام الخ أي للاحتراز أي ان المقصود منها ابصاح المقام لا الاحتراز فلا ينافي أن الاحتراز حاصل لكن ليس  
مقصودا (قوله والافالقيس) أي والانتال انما لتحقيق مقام العلية بل قلنا انها لاخراج فلا يصح لان القيد الأخير يعني عن القيدين  
الباقيين قبله في الاخراج فخرج بهما من حيث به لان احضار الشيء باسمه المختص به احضاره بعينه أو مرة فلا يكون الاعمال فان قلت  
لاستلزامه يعني بمقامي الاخراج ألا ترى ان الركن مختص به سبحانه وتعالى ولا يقدح احضار القائب العلية ابتداء فقلت هذا الاختصاص  
عارض لا بحسب الوضع لانه ليس بعلم بل بصفة (قوله وقد لا خعر الخ) هذا مقابل لقوله أي أول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء  
وليس جوابا عن قوله والافالقيس الاخيرة من عاصبي وحيث قد كان المناسب في القالب ان يقول وقيل معنى قوله ابتداء أي بالشرط  
وهو احتراز عن الاحضار الخ (قوله كافي الضمير الغائب الخ) أي وكلم الإشارة فانه يشترط الإشارة الحسية معه والمعرف بالاضافة  
العهدية فانه يشترط تقدم العهد فاقم (قوله لان جميع طرق التعرف كذلك) أي مشروطة بتقدم شيء (حق العلم) أي فلو كان  
ما قاله هذا القائل مراد المصنف نخرج العلم انما يصح أنه المقصود وهذا الرظا هو ان يريد بالشرط أي شرط كان لتقبل العلم بالوضع  
فلو أن دماغا العلم بالوضع بان يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر كالردي على هذا القائل أن  
يقال هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استدراك قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بقوله ابتداء على  
ان معنما ذكره واصحاب هذا القول ان يجب نظيره قول الشارح وهذه القيود الخ بان يقول ان القيد المذكور هو قوله باسم مختص  
به كذا لتحقيق مقام العلية للاحتراز والافالقيس يعني عنه

كقوله تعالى قل هو الله أحد وقول الشاعر

أبو مالك فاصرفه \* على نفسه ومشيغناه

الله يعلم ما تركت قلوبهم \* حتى عاوا فرسى بأشقر حريد

وقوله

(قوله قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبراً أولاً وأحد خبراً ثانياً وبذل الله سبحانه على حسن إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة إذا استعملت عام يستفد من البذل منه كذا كره الرضى . ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ وأول والله مبتدأ ثان والجملة خبره . وقتهira الأحدية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد في وصفه كالحوب واستحقاق العبادة وأوجب الذات أن أنه لا تركيب فيه أصلاً وعلى الوجهين تظهر فائدة جمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد . والشاهد اغما هو على الأعراب الثاني في إيراد المسند إليه علماً لادل أحضاره في ذهن السامع ابتداءً بجميع شخصاته التي قام عليها الدليل كالقدرة ونحوها باسم خاصه تعالى ووجه كونه علماً أنه وضع من أول الأمر لذات كماله أئمة الدين . وأما على الأعراب الأول فلا شاهد فيه لأن لفظ الجلالة لم يرفع مسنداً إليه بل مسنداً (قوله حذف الهمزة) أي تخفيفاً لكن إن كان الحذف بعد القاموس كنهائي اللام كان الحذف قياساً لانهما قبل ذلك متعاضدة بالحركة ويكون الادغام غير قياسي لغيره . أول المتن مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزة لأن المحذوف أساساً في قولنا ذكر وان كان حذفهما معاً تركها كان الحذف غير قياسي ويكون الادغام حينئذ قياساً لسكون أول الثلث وعدم الحذف بينهما أصلاً (قوله وعوض عنها حرف التعريف) (٢٩٦) فيه نظرم وجهين الأول أن معنى التعويض الاتيان بالشيء عوضاً

فيمتضي أنه غير موجود في الكلمة والألزم تحصيل الجاصل مع أن حرف التعريف موجود قبل التعويض الثاني أنه يلزم الجمع بين العوض والمؤوض قبل حذف الهمزة في قولنا الاله والألزم باطل فيها والجواب أن المراد بالتعويض في قوله وعوض عنها الحذف العوضي أي تمهيد حذف الهمزة قصداً واعتبر جعل حرف التعريف عوضاً عنها أي ثم ادغم ثم عظم ثم جعل مافاتي الكلام حذف \* ثم علم أن هذا الترتيب اغما هو بالنظر لا باعتبار

أي ثم ادغم ثم عظم ثم جعل مافاتي الكلام حذف \* ثم علم أن هذا الترتيب اغما هو بالنظر لا باعتبار لا اعتبار الحقيقة والوجود الخارجي . وبعضهم أجاب بخواب آخر وهو أن ألف قوله أصله الاله من الحكمة لأن المحكي فراده أن أصله مشكراً واعتاد أهل حرف التعريف خبراً للمبتدأ فاداة الحصر كما في زيد الأمر رداعل من . قول أصله لاه (قوله ثم جعل علماً) أي شخصياً ثم لا يتناول ما يربده علم بالوضع أو بالغلبة الحقيقية أو التقديرية فإن أراد الأول صرح على القول بأن الوضع هو الله وأشكل على القول بأن الوضع الشرل أن الوضع يستلزم العلم بالوضع وله ذاته تعالى غير معلومة ولكنه لغره . وأجيب بأن الوضع اغما يتوقف على العلم بالوضع وله وليس بعض الوجوه . وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنهه والحقيقة . وإن أراد أنه بالغلبة الحقيقية أشكل من جهة أن العلم بالغلبة الحقيقية لا بد أن يستعمل في غير ما غلب عليه ولفظ الجلالة لم يستعمل في غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبة الاستعمال . وأجيب بأن الحكم عليه بالغلبة بالنظر لأصله وهو الله والشيء مع أصله لفظ واحد يصح أن يحكم على أحدهما بالحكم الآخر والله في الأصل اسم لكل معبود ثم غلب مشكراً . وبعد ادخال آل عليه على التلادف في ذلك على القاد العلية وإن أراد أنه بالغلبة التقديرية فلا إشكال . والحاصل أنه اختلف في لفظ الجلالة فقيل علم بالوضع وقيل بالغلبة الحقيقية وقيل بالغلبة التقديرية . الأول مشكل على القول بأن الوضع البشر وتقدم الجواب عنه والثاني بمشكل . أعضاء تقدم الجواب عنه والثالث ظاهر لا غبار عليه ثم إن ما ذكره الشاعر من أن أصله كذا وتصرف فيه بما ذكر ثم جعل علماً الخ خلاف ما عليه الأئمة الأربعة من أن لفظ الله وضع لذات العلية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شيء . كما تفعل عن سيبويه

(قوله فذات) أي المعلومة لكل أحد المعينة بكونها واجبة الوجود الخ فقوله الواجب الخ بيان الذات المسماة وليس معتبرا في المسمى والا تكن المسمى مجموع الذات والصفة وأنه ليس كذلك لأنه يقتضي أن يكون لفظ الجلالة كذا أو سيقا في رد ويل المسمى الذات وحدها فله سم أن قلت هذا يعارض ما مر من أن العلم ما وضع الشيء مع جميع مشخصاته فليت قد سبق أن المراد بالمشخصات ما كان لازما للذات من حيث هي ذات المقضى بلزمتها أو تعينها بقطع النظر عن كونها أندية أو واحدة وحينئذ لفظ الجلالة اسم للذات وما كان لازما لها من حيث انتم ذات كل وجود وأما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصفات فأمر وزاد على الذات غير لازمة لها من حيث انتم ذات وحينئذ فلا تكون من جهة الموضوع (قوله الواجب الوجود) أي التي وجودها واجب لا قبل الانتفاء لأن لا لا لا بد (قوله وزعم بعضهم) هو الشارح الخ لئلا (قوله اسم) أي وليس يعلم لأن مفهوم التسمي جرف وهذا مقوم على كماله (قوله لفهوم الواجب لذاته) الإضافية بياسته والواجب لذاته هو الذي لا يحتاج لغيره في وجوده وقوله العبودية أي لا يكون الغير بعبد (قوله وكل منهما) أي من هذين الأمرين اللذين وضع لهما (٣٩٧) اللفظ على (قوله فلا يكون) أي لفظ الجلالة

علما أي الوضع فلا ينافي أنه على هذا القول قد جعل علما بالعبودية (قوله أنه) أي لفظ الجلالة (قوله كيف) أي كيف يكون اسما للأنفوس الكلي والخال انهم قد اجعوا الخ أي أنه لا يصح ذلك فهو استفهام تهجي بمعنى النبي (قوله كلمة توحيد) أي عليه (قوله لما أفادت التوحيد) أي لكن التالي وهو عدم أفادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم وهو كون لفظ الجلالة اسما للأنفوس الكلي وقوله لأن الكلي الخ هذا دليل للشرطية وقوله من حيث

لذات الواجب الوجود الخ لئلا العالم وزعم بعضهم أنه اسم لفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى المحصر في فرد لا يكون علما لأن مفهوم العرف وفيه نظر لأن اسم الله اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد أجعوا على أن قولنا لا إله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما للمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لأن الكلي من حيث هو كلى يحمل الكثرة

الاستمرار واقه علم مقول من له بعد اسقاط الهمزة وزيادة لام التعريف عوضا عنها على ذات واجب الوجود الخ لئلا العالم من غير أن يكون مفهوما هذا لا وصف بل مدلوله هو به الواجب الأعظم حقيقة المثل الأقدم فهو جامع للذات والصفات وليس مدلوله مفهوم الآلة الذي هو المعبود الخ كالتبديل والام يكن قول لا إله الا الله مفيدا للتوحيد لأنه يكون المعنى لا إله الا المعبود الخ وحصره في الآلهة في المعبود بالحق وحدانيته لا كلى يصح وجوده باعتبار نفس مفهومه في ضمن أفراد الإجماع على أفادته للتوحيد فبطل هذا التقرير وأيضا لو كان كذلك لزم أن كان المستثنى منه المعبود بالحق أمثله الشيء من نفسه وان كان المعبود بالباطل لم يصح هذا الكلام أصلا لوجود المعبود بالباطل

بل يخرج المعروف إذا رده المجلس الآن يريد بالنكر ما هو أعم منه ثم قال وفي كون الإحضار المذكور يقتضي أن يكون بالعبودية نظر لأن الإحضار المذكور قد يحصل ببعض المعارف فذات وقد علمت بما قدمناه أنه ليس كذلك وقد مثل المصنف به بقل هو الله أحد يعني بالمعنى لفظ الجلالة الشريعة وهذا يناقض القول بأنها علم وهو المشهور قال الخطيب في جعله علما نظرا لأن ما وضع له هو المستحق للعبودية أو الواجب لذاته (١) وكل واحد منهما وان المحصر في الخارج في فرد واحد دليل عليه وذلك لا يمنع

### (٣٨ - شرح التلخيص أول)

وقوله بمحمل الكثرة أي وهي تنافي التوحيد والمراد باحتماله الكثرة قبوله لها في الخارج وليس المراد به ما قبل الجزم فاندفع ما يقال كان الأولى أن يقول بفسيد الكثرة لأن الكلي من حيث هو كلى بفسيد الكثرة قطعاً لا محالة إلا أن قوله لو كان لفظ الجلالة اسما للأنفوس الكلي لما أفادت التوحيد بغيره نظرا لأنه على تقدير وضعه لفهوم الكلي بفسيد التوحيد بواسطة القرينة المعينة البالغة على المحصر ذلك المفهوم في الفرد المحصور وحينئذ فاللازمة متوعة وأجيب بأن المراد ما أفادت التوحيد أنه أي باعتبار معناه المعين للقرينة المعينة واللازمة باطل لأنه بفسيد التوحيد بذاته دليل أن أهل اللغة يفرقون بين لا إله الا الله ولا إله الا الرحمن من حيث أفادته للتوحيد فيعبأون الأول مفيدا للتوحيد دون الثاني فدل ذلك الفرق على أن الأول يمد التوحيد بذاته والا فافتراس توحيدهم كل منهم ما رزما بين أنفسا ما قبل أن أفادته لا إله الا الله التوحيد أعماحي بحسب الشرع لا بحسب اللغة

(١) قوله وكل واحد منهما الخ هكذا في الأصل وأمل الخبر سقط من قلم الناسخ وحق الكلام وكل واحد منهما كلى الخ كما يؤخذ من عبارة المختصر كتبه

واما تعظيمه اولا هانته كافي الكنى والالاقاب المحموده والمذمومه واما الكتابه حيث الاسم صالح لها ومعاور صالحا للكتابة من غير باب  
المستند اليه قوله تعالى ثبت يداني ليهب أي جهنمي

(قوله أو تعظيم أو اهانة) لم يقل تعظيمه أو اهانة لانه قد يقصد به يارد علم تعظيم غير المستند اليه أو اهانة كالأفضل صدقك  
وأوجهه برفق قبل فان في إيراد علم تعظيم المضاف للمستند في الثاني (قوله كافي الالاقاب) أي كاتنظيم  
والاهانة التي في الالاقاب أي وكالاسماء الصالحة لذلك كافي على ومعاوية اذا اعتبرناه حاله من وكافي الكنى الصالحة لذلك أيضا فهو  
أول خبر أو أو الشمر وانما خص على الالاقاب لانها الواضحة في ذلك لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح والذم وقد يتضح من الاسم وان لم  
يقصد بل موضع الاعتبار الذات لكونه منقولة عن معان شريفة وأخيرة كعبدوك أو لاشتمال اسمها على صفة محمودة ومذمومة  
كحاتم ومادر وبعد الالاقاب في ذلك الكنى كافي الفضل وأي الجاهل (قوله الصالحة لذلك) أي التعظيم أو الاهانة أي المشعة لذلك  
من حيث انها موضوعة لذلك المعنى في الاصل وهذا (٢٩٨) وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجوده لان

(أو تعظيم أو اهانة) كافي الالاقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح  
العلم نحو أو ليهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر في الوضع الاول

كثيرا أو يكون الاستثناء فيه حيث نمنه طعا (أو تعظيم أو اهانة) أي يعرف المستند اليه بالعلية  
ليفيد تعظيمه لاشعاره به لكونه من الالاقاب الدالة على ذلك وأيضا هانته لاشعاره بها كذا أفضل في  
التعظيم هذا على حذر وفي الاهانة هذا أنف النافقة حذر (أو كناية) أي يعرف المستند اليه  
بالعلية ليكون كناية عن معنى يتفاد منه باعتبار أصل وضعه قبل النقل فيقال مثلا أو ليهب قال  
كذا ينتقل منه إلى كونه جهنميا لأن الالب باعتبار أصل الوضع بشعره على لبسة تلبس النار كما قال  
أو لاشمر أو لاشمر وأخو الحرب للملابس هذه الاشياء فاطلة مطلقا على ما يمكن معه الشعور بالأصل  
مع القرائن والشعور بالأصل يمكن معه الشعور بلبسة النار المخصوصة مع القرائن وهو أنه جهنمي  
وفي هذا الاستعمال انتقال من المألوف إلى اللازم في الجلة وهذا القدر كافي في هذا المقام في نسبة  
هذا الانتقال الذي قد يقصد كناية من غير اشتراط شروط الكتابة المخصوصة المعروفة وأما القول  
بأن المراد بالكتابة هنا أن يطلق اللفظ ويراد به لزم معناه كما يقال حاتم ويراد به لزمه الذي اشتهر به وهو  
الحدود أو لاشمر به كما يقال أو ليهب ويراد به لزمه في الجلة وهو كونه جهنميا أو لراد الشخص المسي  
بجاءت ولا يابى ليهب نفسه نظر وذلك أن أهل الفن مثوا في هذا المقام بثبت بدا أي ليهب ومعلوم قطعا  
أن المراد به الشخص لا لزمه وأيضالو كان كذلك فان أرادانه يطلق على غير معناه بضرب من المشابهة  
كنيته ومفهوم العلم جزئي قلت ليس كما قال بل الكنى هو الاله أو ما فط الله فانه علم حقيقي على الراجح  
ص (أو تعظيم أو اهانة أو كناية

اللقب ما شاعر مدح أو ذم  
فلا يكون الاسم الصالح للتعظيم  
أو الاهانة (قوله مثل ركب  
على الخ) أي فالإتيان  
بالمستند اليه على الأصل  
الدلالة على تعظيم معناه  
فالتعظيم مأخوذ من لفظ  
على لاخذ من المعلو  
والاهانة مأخوذ من لفظ  
معاوية لانه مأخوذ (١) من  
العق وهو صريح الذنب  
فذكر كركوب والانهزام  
ليس لتوقف الاشعار عليه  
والالم يكن العلم مقصدا  
للتعظيم أو الاهانة بل  
الافادة من غير ثم ان التمثيل  
بعلى ومعاوية على اعتبار  
أنهم القبان فأنما كما يصح  
اعتبارهما امهين يصح

اعتبارهما القبين (قوله أو كناية) أي أنه يؤتى بالمستند اليه على الأصل كونه كناية عن معنى يصلح العلم  
أي لذلك المعنى بحسب معناه الأصلي قبل العلية (قوله نحو أو ليهب فعل كذا كناية الخ) أي يقول أو ليهب فعل كذا في معنى قولك  
جهنمي فعل كذا وتوجيه الكناية في ذلك المثال أن الالب بحسب الأصل مركب اضافي معناه ملابس الالب أي التنازلة لبسة تدينه  
كما أن معنى أو لاشمر أو لاشمر وأخو الفضل وأخو الحرب بملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملابس الالب كونه جهنميا أي من أهل  
جهنم فان الالب الحقيقي ليهب تاد جهنم فاطلق أو ليهب وأريد لزمه وهو كونه جهنميا فاذا قلت في شأن كافر مسي بآبي ليهب أو ليهب  
فعمل كذا هي بدالك جهنميا فعل كذا كان كناية من المطلق اسم المألوف وهو الذات الملازمة للهب وإرادة اللازم وهو الجهنمي  
والحاصل أنك اذا قلت في شأن كافر اسمه أو ليهب أو ليهب فعل كذا فالتكناية في إيراد المستند اليه على الكناية عن كونه جهنميا ووجه  
التكناية أن معنى أو ليهب بالنظر للوضع الاول ذات ملازمة للنار ويلزم من ملازمة النار كونه جهنميا فقد أطلقت اسم المألوف وهو أو  
ليهب وأريدت اللازم وهو كونه جهنميا لافادة عقاب بالبنار وغيرهما على جهنم (قوله بالنظر الخ) أي والكناية في هذا العلم انما تكون

(١) قوله من العق كذا في الاصل وليس العق بالواو من مصادر يعوى المذكورة في كتب اللغة كنيته معجبه

بالنظر الى الوضع الاول أى النظر الى معناه بحسب الوضع الاول وهو الاضافى لا بالنظر الى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلمى (قوله أعني الاضافى) عبر بأعني إشارة لدفع ما يذهبهم من أن المراد بالوضع الاول الوضع العلمى فى قولهم ما وضع أولا هو العلم وما وضع ثانياً ان اشعر يدح اوردتم فلقب وان صدر باب أو أياً فكنتسبة (قوله لان معناه) أى لفظ أولاهب بالنظر للوضع الاول (قوله ملازم النار) أى الكماله وهى جهنم لان الشئ إذا أطلق يصرف للقدركامل منه فأن دفع ما يقال ان القرآن ملازم للنار مع أن ليس جهنميا والأولى كماله العلمان يقال ان معناه بالوضع الاول من تنوله لمنه النار ولا وقدوله اذ لا شك فى لزوم كونه جهنميا للفظ العلمى بخلاف ما قال الشارح فإنه يحتاج الى ادعاء ان المراد بالهلب الحقيقى أى نارجهنم لاجل أن يستلزم الكون جهنميا (قوله ويلزمه) أى يلزم الشخص الملازم النار الكماله أنه جهنمى أى لزوماً عا فإلا لا يكتفى عند علماء المعاني لأنهم يكتفون بالملازمة فى الجملة وعوان يكون أحد الأخرين بحيث يصلح لا لا تنقل منه للأخر وان لم يكن هنالك لزوم عقلى وان دفع ما يقال لانه يلزم من ملازمة الشخص للنار الحقيقية أن يكون جهنميا لم لا يجوز أن يكون ملازمها وهو غير جهنمى الأثرى للسلاشكة الزبانية فأنهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمية (قوله فيكون) أى الانتقال الى كونه جهنميا انتقالا من الملزوم أعني الذات الملازمة للنار الحقيقية وقوله الى الملازم أعني كونه جهنميا (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولاً وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ الى لازمه كافى فى الكناية ولا يتوقف على إرادة لازم ما يستعمل فيه اللفظ وهو الذات المعنوية وهذا جواب عما يقال ان الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه كافى كغير المراد فإنه استعمل فى كثرة المراد مراداً منه لازم معناه وهو الكرم وهنالك كذلك لان المعنى الذى استعمل فيه اللفظ الذات والكون جهنميا ليس من لوازمها وحاصل الجواب أن قولهم يجب فى الكناية أن يكون اللفظ مستعملاً فى لازم معناه يعنى اذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم وأما اذا كانت الكناية باعتبار (٢٩٩) المعنى الاصلى كما هنا فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه بل يكتفى فيما الانتقال من المعنى الاصلى للموضوع له أولاً

أعني الاضافى لان معناه ملازم النار وملازمها ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كافى فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جامعا ثم يرد باللازم أى جواد لا الشخص المسمى بمحتم وبما يقال رأيت بالهلب واعتبار تناسب العلمية وجعله كليا كما يطلق جامعا ويراد به جواد فى الجملة بهذا الاعتبار كان استعارة على ما نافي ان شاء الله تعالى لا كناية وان أراد الاطلاق على الغير باعتبار اللزوم العرفى من باب الاطلاق المقتضى على الإطلاق باعتبار المشابهة كاطلاق أبى جهل اللازم معناه الذى اشتهر به وهو كونه جهنميا

بني شئ وهو ان الكناية الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ اللازم بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكفى فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كافى وان لم يكن لازما ولا انتقال فلا كناية أصلا وانما هو غير لازم فان الملازم ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذى هو مدلول العلم لأن يقال إنه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الاضافى لانه يلتصق بالمعنى الاصلية عند الاستعمال فى المعاني الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا القدر كافى (قوله وقيل الخ) حاصله أن الكناية على هذا القول فى قولنا أولاهب فعل كذا بالنظر لوضع الثانوى وهو المعنى العلمى وأن الكناية فى معنى الكناية فى جامعاته وبيان ذلك ان حقا موضوع لذات المعنوية الموصوفة بالكرم ويلزمها كونها جوادا فإذا قلت فى شأن شخص كرم غير الشخص المسمى بمحتم جامعا وأردت جامعا وادفعا فاستعملت اللفظ فى نفس لازم المعنى العلمى وهو جواد وكذا أولاهب معناه العلمى الذات المعنوية الكاسرة ويلزمه أن تكون جهنمية فإذا قلت فى شأن كاسر غير أبى جهل جامعا وأردت جامعا جهنميا فقد استعملت اللفظ فى نفس اللازم للمعنى العلمى وأما على القول الاول فالعلم مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه والحاصل أنه على القول الاول اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه اللازم معناه وأما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الاصلى ولا فى المعنى الثانوى وهو الذات المعنوية أصلا وانما استعمل فى لازمه ابتداء فقام مستعمل ابتداء فى الجواد اللازم لذات المخصوصة المسماة بمحتم لافى الشخص المعروف وهو الطائى لينتقل منه الى كونه جوادا وكذا أولاهب استعمل ابتداء فى المعنى العلمى اللازم لذات المخصوصة الصمانية لاهب لم يستعمل فى الشخص المعروف وهو عبد العزى لينتقل منه الى كونه جهنميا (قوله كما يقال الخ) أى مثل الكناية فى القول الذى يقال لا كرم غير محتم الطائى جامعا ثم (قوله ويراد به لازم) أى لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم الذى اشتهر اتصافه بمعناه (قوله لا الشخص) أى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بمحتم وهو الطائى لينتقل منه الى لازمه أعني كونه جوادا (قوله ويقال) عطف على قوله يقال سابقا

(قوله أي جهنميا) أي لا الشخص المسمى بأي لهب في كلامه اكتفاء وحاصله أنه يطلق أُولهوب مراد به جهنم على أي كافر كان غير مسمى بأي لهب بأن كان اسمه زيدا مثلا لمراد به الشخص المسمى بأي لهب لينتقل منه إلى لازمه (قوله وفيه نظر) فقد اُشْرَحَ هذا القول بثلاثة أمود كالأول بقوله لا نه الخ والثاني بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله وبما يدل الخ (قوله لا نه حينئذ يكون استعارة) أي لا نه قد استعمل لفظ حاتم في غيره ما وضع له وهو رجل آخر جواد للعلاقة المشابهة في الجود وكذا أُولهوب مستعمل في غيره ما وضع وهو رجل آخر جهنمي للعلاقة المشابهة في الكفر والجهنمية والقرينة هنا ماعة من أراد المعنى الأصلي لاستعماله أن يكون مائة الطائي أو بعد الزيادة على مائة أو ذلك معنى الاستعارة ثم لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن لفظ حاتم مستعمل في الشخص المسمى بجماع لينتقل منه إلى لازمه وهو الجواد لا نه خلاف المتبادر من قول الشارح ورايه لازمه أي جواد لا الشخص المسمى بجماع ومن قوله لا نه لا يشك أن المراد به الشخص المسمى بأي لهب لا كافر آخر ولان هذا معنى الكتابة على مذهب المصنف فلا يصح قوله لا نه حينئذ استعارة لا كتابة وكذا لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن حاتم استعمل في الجواد لينتقل إلى لازمه وهو الشخص المعلوم وأن أُولهوب مستعمل في الجهنمي لينتقل إلى لازمه وهو الكافر المعلوم لا نه خلاف كلام الشارح ولان هذا معنى الكتابة على مذهب السكاكي فلا يصح قول الشارح حينئذ يكون استعارة لا كتابة فليست على كذا ينبغي تقرير هذا المقام خلافا لما في حواشي سم اه يس (قوله يكون استعارة) أي ان استمران العلاقة المشابهة وان اعتبر أن العلاقة غيرها كالاطلاق والتعقيد كان مجازا مرسلًا وذلك أنه يصح أن يكون من قبيل إطلاق اسم العقيد وهو أُولهوب فانه اسم للكافر المخصوص الذي نزلت فيه الآية على الإطلاق وهو مطلق الكافر ثم أمر بده الكافر المخصوص المسمى بزيدا فلا يكون مجازا مرسلًا عن تعقيد الاطلاق والتعقيد كاطلاق المشفر الذي هو اسم لشدة العسر على مطلق الشفة ثم أريد (٣٠٠) منهاشقة الانسان (قوله على ما سيجيء) أي في حيث الكتابة من

أن الكتابة استعمال اللفظ أي جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كتابة على ما سيجيء ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا إلى كافر وقولنا أوجوهل فعل كذا كتابة عن الجهنمي ولم يقل به أحد وبما يدل على قساده ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكتابة بقوله تعالى ثبت يد أي لهب كان مجازا مرسلًا وان أراد الاطلاق على لازم اتفق حصوه في الشخص ولو لم يشتر بلزومه حتى يكون تشبيها أو إرساليا كان قولنا هذا الرجل مشيرا إلى كافر فعلى كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به أحد فتأمل

أن الكتابة استعمال اللفظ في معناه ابتداء لينتقل منه لازمه على مذهب المصنف وعلى مذهب السكاكي استعمال اللفظ في لازم معناه ابتداء لينتقل منه إلى المألوم وهو معنى

اللفظ الموضوع له وهذا قد استعمل اللفظ ابتداء في اللازم لينتقل منه إلى غيره ما وضع له اللفظ على ما مر (أو) (قوله ولو كان المراد ما ذكره) أي لو كان المراد في تقرير الكتابة ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات لازم عليه أي اذا أشرت لكافر وقتل فعل كذا هذا الرجل والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه أو قلت في شأن كافر لا سمي بأي جهل أو جهل فعلى كذا يكون كناية عن الجهنمي لانك أطلقت اسم المألوم وهو أوجوهل والاشارة للكافر وأردت اللازم وهو الجهنمي وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمي كون الذات الكافر فمستلزمة له وهذا اللازم لا يتوجه على القول الأول من أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي وهو الاضافي لينتقل منه إلى لازمه الذي هو الجهنمي لان المعنى الاضافي في أي جهل ليس من لوازمه الجهنمي (قوله ولم يقل به أحد) أي لم يقل به كناية أحد وقد يجاب بأنه لا يلزم من فهم الجهنمي من أي لهب فهمه من أي جهل ولان قولك هذا لعدم اشتراك المعنى الذي وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنمي والحاصل أن المعنى الذي وضع له اللفظ تاريخه مشتهر بصفة وتارة لا يشتهر بها وان كانت تلك الصفة ثابتة له فان كان مشتهرا كأي لهب فانه اشتهر بأنه جهنمي فيصح استعمال اللفظ في تلك الصفة اللازمة على طريق الاستعارة وأُولهوب اشتهر بأنه جهنمي دون أي جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله في هذه الكتابة) أي هذه الكتابة في معنى اللام (قوله ثبت يد أي لهب) ان قلت الكلام في العلم المسند إليه وأُولهوب في الآية مضى إليه لا مسند إليه فكيف على صاحب المفتاح هذه الآية أحب بأن الدفي الآية متعينة لام غالب الأعمال بها فاذا هلكت فقد ذلك صاحبها وحينئذ فأُولهوب مسند إليه في الحقيقة وقيل انما غاب زائد تداروا في سبب الزوال أنه أخذ هرا بيد فرمى به النبي صلى الله عليه وسلم وعليه فيكون ذكره الآية في باب المسند إليه تيمنا بقائده كاهود باب السكاكي

وإلا إجماع استلزامه والتبرك به وإلا اعتبار آخر مناسب

(قوله ولا شك أن المراتب) أي وجدت كان المراد الشخص المسمى بأبي لهب لا كافرا آخر لم يكن كتابته عن الجهنني الأعلى القول الأول  
أدعى القول الثاني لا يكون أوله بكتابته عن الجهنني إلا إذا كان المراد شخص غير المسمى بأبي لهب كأمير (قوله وأجماع استلزامه)  
أي استلزام ذلك إجماع بالمسند إليه أي أن يومه التكلم المخاطب أنه وجد (٣٠١) المسند إليه لذيذا في ذكر الأديام نظر لأن اللفظ

الدال على المحبوب لنفس  
لذيذ عند هافا لاستلزامه

حاصل تحقيقه على سبيل  
الإجماع فالأولى أن يقول

أو الإعلام بالاستلزامه  
وأوجب بأمرين الأول أن  
المراد اللفظ الحسية باعتبار  
الدلالة على المعنى ولا شك  
أنها متروكة للاحقة

الثاني أن المراد اللفظي  
العلم من غير اعتبار الدلالة  
على المعنى ولا شك أن  
حصول اللفظ المعنوية

بذكر العلم من غير اعتبار  
الدلالة على المعنى أمر متروك  
هذا كما أن فسرنا الإجماع  
بانسبهم أو ما أورده الباقع

في وهم السامع أي ذهنه  
ولو على سبيل التحقيق فسل  
اعترض أصلا (قوله)

يلاي الخ) أضاف إلى  
نفسه حين كونه من  
القطبان ولم يضعه لنفسه  
حين كونه من البشر لكان

حسده وغيره ذكر مشجنا  
الحقني والشاهد في قوله  
أم يلبي أذ مقتضى الظاهر  
أن يقول أم هي لتقدم

المرجع لكنه أورده المسند  
إليه علم الإجماع استلزامه

ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافرا آخر (أجماع استلزامه) أي وجد أن العلم لذيذا  
بأنه باطنيات القاع قلنا \* ليلاي مستكن أم يلبي من البشر

مخوفه  
(أو التبرك به)

(أجماع استلزامه) أي إجماع المالك العلم وجدته لذيذا فأحرى إذا وجدته لذيذا بالفعل كقوله  
بأنه باطنيات القاع قلنا \* ليلاي مستكن أم يلبي من البشر

كرئيس لإجماع الاستلزامه ولو وقوع الاستلزام أن يكون بكيفية أم هي وإجماع الاستلزام يظهر عند  
تكرار اسم ما يظن محبوبا (أو التبرك به) كقول الله الهادي ومحمد هو الشفيع عند قول الجاهل

أجماع استلزامه أو التبرك به) ش أي يؤق بالعلم لشاعره بتعظيم المسند إليه وأهائه كافي الكنى  
واللقاب المحمودة والمحمومة أي الألقاب من الأعلام فإن بين العلم واللقب عموم وخصوص من وجه

قوله كافي الكنى فيه نظر فإن الكنية أن أشربت بضعة أو رفعة فهي من الألقاب والألقاب أشعارها بشئ  
من ذلك إلا أن يقال الخطاب بالكنية كيف كانت تعظيم قال الشاعر

أكنسه حين أتاده لا كرمه \* ولألقبه والسوء ألقب  
وبين الكنية واللقب الذين هما قسمان من العلم عموم وخصوص من وجه فأن قلت كيف يشعر

العلم باللقب بشئ؟ وعنده غير من ألقاب الأعلام لا تدل على معناها الذي كانت موضوعه قبل العلية  
قلت يشعر باعتبار استحضار معناه واستحضارها بعدا كان حاملا على التسمية وإن لم يكن معناه

مراد أولئك قال \* أنا الذي سمعت أبي حيدرة \* لأن موضوعه قبل العلية الأبد وقوله  
وإما الكناية يعني أن يكفي عن الإهانة أو غيرهما والعلم صالح لذلك والفرق بينه وبين الأول أن الأول

قصده معناه انما قصده التسمية وأشعر وفي الثاني كنى به عن معناه وتنازع في سمعته لأن علما  
ومما هو صالح للكناية من غير باب المسند إليه ثبت بدائي لهب فإنه يحضر في ذهن لهب النار التي هي

داره لأنه سمى باللقب بذلك فإنه قبل انما سمى باللقب لأن لونه كان ملتبسا أيضا الظاهر انما سمى بذلك  
في معرفه قبل استحقاق النار وانما قلنا من غير باب المسند إليه لأن المسند إليه في الآية الكريمة بد

للعلم وقد ورد على السكا كانه أو رد هذا في أمثلة كون المسند إليه علما وأوجب عنه بأن المراد  
بسببه نفسه اطلاقا فالسم الجزء على الكل فيكون منها وفيه نظر لأن بدبه حيثما أريد به ما ذاهو ذاته

لأنه بهذا الاسم الذي يشعر بالاهانة وأيضا فالمسند إليه على هذا التقدير ليس علما بل هو مضاف إلى  
العلم أو يقال عند السكا كانه من باب المسند إليه يعني به اسناد النسبة كمنقل عن سيوطه أنه قال

غلام في دعائه زيد ملأ غلاما وهذا ما تقدم أو عده عند الكلام على الأسناد العقلي \* وإلا إجماع  
استلزامه كقول المتنبي أساميل تزده معرفة \* واعتلته ذكرناها

قال السكا كونه ما شأ ذلك أي من إرادة العلم بأوجه والحكم عليه أو نحو ذلك  
(قوله أو التبرك) يصح أن يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى وأن يراد التبرك به غير ذلك الدلالة فعلى

التوجيه الأول يعين عطفه على الإجماع لأن التبرك حاصل تحقيقا لأنه متروك وعلى الثاني يكون معطوفا على الاستلزام لأن التبرك  
حيث أنه متروك للاحقة

(قوله نحو اهله الهادي) أي عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشقيق أي عند ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله كالتفائل) هو بالهمز وثلاث نحو سعد في دارك (قوله والتطير) أي التشاور كالتساقح في دار صدقك (قوله والتسجيل) أي ضبط الحكم وكتابته عليه كالأقال الخا لم يعرفه هل أقروا بذلك أم يقول عروا بذلك أم يقول هو أقروا بذلك الأجل لتسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على انكار الشهادة عليه بعد (قوله وغيره مما يناسب اعتباره الخ) كالتسبيح على غياوة السامع كالأقوال الخ عروها هل زيد ففعل كذا فتقول له زيد ففعل كذا بإيراد المسند إليه علم على كون أهل الضمير التثنية على لادة المخاطب وأنه لا فهم إلا بالاسم المظهر ولا يفهم مع اختصار الكلام وكأنت في الترحم نحو أو ألقه بياك (قوله له قدم علم المخاطب) أي فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون له المنكاه (قوله بالاحوال (٣٠٣) المختصة به) الأولى أن يقول بالامور المختصة به ليسهل عدم العلم بالاسم ثم ان

المراد باختصاصها به عدم عمومها الغالب الناس لعدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستلزم إتيان المسند اليه موصولا لأنه اذا علم بالصلة أمكن أن يعرفه بطريق غير الموصولة كالإضافة نحو صاحبنا بالاسم كذا وكذا وأجيب بأن النسبة لا يشترط فيها أن تكون مختصة بتلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها بتغيرها أيضا فليس المراد بالافتضاء هنا المجرد المناسبة من غير امتراد وانعكاس فاعلم بالاطالة المختصة كما يحصل

نحو اهله الهادي ومحمد الشقيق (أو نحو ذلك) كالتفائل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام (وبالموصولة) أي تعرف المسند اليه بإيراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة)

هل الله الهادي أو هل محمد الشقيق (أو نحو ذلك) كالتفائل في قول القائل سعد في دارك والتطير في قول السامع في دار صدقك والتسجيل على السامع أي التحقيق والتثبت عليه كما يحقق الشيء بالكناية حتى لا يجدد إلى انكار السامع سبيلا فإذا قيل لاحد هل سبت هذا وأهنته فيقول ز يدسبته وأهنته بجميع منه فلا يجد السبيل إلى أن يقول ما سكت إلا أن ينفذته يتحدث عن غيره وغير ذلك مما يناسب الاعلام كقائل أنكار الذي الحاجة حيث يكون العلم مشتركين الحاضرين (وبالموصولة) أي تعرف المسند اليه بإيراده اسم موصول وقدم على اسم الإشارة مع اسم الإشارة أعرف لأن فيه شبه الاتفاق بأفاده وصف الرفعة وعكسها وأما العرف بالالعهدية فهو مع العرف بالموصولة فرتبة واحدة وذلك صرح وصف المعرف بال بالموصول كما في قوله تعالى ان الناس الذي يوسوسون ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف ورتبة ما يضاف اليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ومحل التعريف بالموصولة أن يكون السامع عارفا بنسبة جله إلى مفهوم ذمها فهذا أصلها فإذا قيل مثلا من أحسنت إليه بالاسم قد شكرتك كان المعنى ذلك المعهودك بأنك أحسنت إليه قد شكرتك ولو قلت بدله انسان أحسنت إليه بالاسم قد شكرتك لم يفهم هذا العهد في أصل الوضع كما أفاده الموصول ولو كان قد تعرض له التعيين لاختصاص الوصف ولهذا اذا أريد التعيين كان استعمال الموصول هو الاصل لانه يفيد التعيين بالوضع فترجع عن استعمال النكرة الموصوفة لان التعيين به اتفاق عرضي (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة)

ص (وبالموصولة الخ) ش التعريف بالموصولة يكون لاحد أسباب الاول ان لا يكون المخاطب يعلم من أحوال المسند اليه غير الصلة

بالموصولة يحصل بالإضافة وهذا يجب أيضا كما ورد على قوة أو استعجان الخ من أن مجرد استعمال التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولة بل وان يسرع عنه بطريق آخر من طرق التعريف لاستعجان فيه فلا بد من انضمام شيء إلى الاستعجان ليرجع اختيار الموصولة على ما سواها من الطرق \* وأعلم أن ما ذكرناه من أن النسبة لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفي كونها مناسبة للقتضى كانت موجبة أو مخرجة أو لم تكن كذلك والترجيح من قصد المنكاه هذه طريقة المفتاح ومذهب الشارح أن النسبة لا بد أن تكون موجبة أو مخرجة ولذا قال العلامة عبد الحكيم ان عدم علم المخاطب سوى الصلة نسبة موجبة لا يراد موصولا لأنه ان لم يكن معلوما للمخاطب شيء من الاحوال المختصة بالصلة لا يمكن إيراد شيء من طرق التعريف سوى الموصولة وإيراده مخرجة أو مخرجة لا بد أن يكون فاعلم أن كذا متافى إرادته معرفة ولا يتعوض بقوله صاحبنا من رجل فاضل أو الرجل الذي كان معنا بالاسم فاضل لأن طريق بالإضافة احضار اللفظ وبتعنوان المضاف اليه وطريق أداة التعريف احضار المعهود

كقوله

استعجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولة بل وان يسرع عنه بطريق آخر من طرق التعريف لاستعجان فيه فلا بد من انضمام شيء إلى الاستعجان ليرجع اختيار الموصولة على ما سواها من الطرق \* وأعلم أن ما ذكرناه من أن النسبة لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفي كونها مناسبة للقتضى كانت موجبة أو مخرجة أو لم تكن كذلك والترجيح من قصد المنكاه هذه طريقة المفتاح ومذهب الشارح أن النسبة لا بد أن تكون موجبة أو مخرجة ولذا قال العلامة عبد الحكيم ان عدم علم المخاطب سوى الصلة نسبة موجبة لا يراد موصولا لأنه ان لم يكن معلوما للمخاطب شيء من الاحوال المختصة بالصلة لا يمكن إيراد شيء من طرق التعريف سوى الموصولة وإيراده مخرجة أو مخرجة لا بد أن يكون فاعلم أن كذا متافى إرادته معرفة ولا يتعوض بقوله صاحبنا من رجل فاضل أو الرجل الذي كان معنا بالاسم فاضل لأن طريق بالإضافة احضار اللفظ وبتعنوان المضاف اليه وطريق أداة التعريف احضار المعهود



كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم

بمعن أن كل وطريق الموصولة احضاره بعنوان النسبة الخبرية المقيدة لا تصاف بالموصولة بها وهذا الطريق متغايرة ٨١ وأما ما أورده بعضهم على المصنف من أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي إثبات المستند بالموصولة لا لاستغناء عن الموصول بمحصل ثلثا الحالة المختصة بالمعوية للمخاطب صفة للتكررة وأجاب عنه بأن تعيين الموصول ووضي مختلفا في تعيين التكررة فله يجب الخارج دون الوضع لأن الموصول موضوع لكل معين وضعا واحدا باعتبار أمر عام وموضوع للفهوم الكلي المستعمل في جريته المعينة على الاختلاف الواقع بين الشارح والهدف في ذلك والتكررة الموصوفة موضوعة للفهوم الكلي مستعملة فيه وإن كانت مختصرة في معين بحسب الخارج وما كان تعيينه بحسب الوضع أقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو في حيز السقوط لأن الكلام في ترجيح تعريف على تعريف بعد كون الماهية للتعريف والتكررة الموصوفة بمنزلة عنه نتم بدعي المصنف في آخر وهو أن قوله بسوى الصلة يقتضي أن الخبر غير معلوم للمخاطب لأنه من الأحوال المختصة بالمستند إليه ولم يستثن منها إلا الصلة مع أنه قد يكون معلوما للمخاطب وذلك فيما إذا كان المقصود من الخبر لازم الفائدة فكان الأولى أن يقول بسوى الصلة والخبر وأجيب بأن الخبر لا يجب أن يكون من الأحوال المختصة بالمستند إليه بل نادرة يكون من الأحوال العامة كافي مثال الشارح ودانته يكون من الأحوال الخاصة كافي بهرة تنكلمت فلم يدخل الخبر حيث في المستثنى منه فإجابه لاخرجه وأما الصلة فيجب أن تكون مختصة بالمستند (٣٠٣) إليه لأنها معينة بل دليل أنه صار

معرفة بواسطة انصافها  
(قوله الذي كان معنا أمس  
الخ) أي مخاطب لم يعلم  
شيئا من أحوال المستند إليه  
الأكوثة كان معنا أمس  
ولم يعلم كونه أمرا (قوله  
لما لا يكون لتكلم الخ)  
ما مصدرة أي لم تعرض  
لعدم كون التكملة علم  
بسوى الصلة ولا لعدم  
كون كل من التكملة  
والمخاطبة علم بسوى  
الصلة أو موصولة للعائد  
محذوف أي لما لا يكون

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم ولم تعرض المصنف لما لا يكون لتكلم أو لكلامه علم بغير الصلة  
في الخبرين في بلاد المشرق لا أعرفهم أو لا تعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام  
كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم أي التعريف بالموصولة يكون لعدم علم الخ بالاشغال بالعين  
الموصول فيلزم كاحتمال أن يقال ما صاحبنا بالأمس أو رجل صاحب لنا بالأمس لأننا نقول أما لمالك التعيين  
بالتكررة أو موصوفة فلا نتم التعريف بالموصولة في نحو هذا أراجع لفائدة التعيين بالوضع كما تقدم  
وأما إمكان التفسير بالمضاف لفائدة ما ذكرنا من الإضافة أيضا أصله العهد فلا وجب سقوط الموصول  
لأن ما حضر للسمع بما يحقق نكتة القيام يعني في المراجعة إذ لا يجب اختصاص النكتة بما استعمل لها  
تأمله ولم تعرض المصنف لما لا يعرفه التكملة فقط أو التكملة والمخاطب مع بسوى الصلة كقول القائل  
الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم إذا كان هو الجاهل بسوى هذا الصلة أو لا تعرفهم إذا كانا معا جاهلين  
لقلة فائدة هذا الكلام لأنه إذا لم يعرف إلا الصلة فعند ذلك لا يبقى حال يخبر به إلا عدم المعرفة ونفي المعرفة  
في الاخبار لا يفيد غالبا  
كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم

فيه لتكلم الخ (قوله في بلاد المشرق الخ) أي فالتكلم وحدها ومع مخاطب ليس له إلا الصلة وهي الكون في بلاد المشرق  
(قوله الذين الخ) فيمع ما قبله لف وتعرض بالاولى أن يعمل لعدم علم التكملة بقوله الذين كما هو معك أمس لا أعرفهم لأنه أدل على  
معرفة المخاطب من مثال الشارح (قوله لقلة جدوى مثل هذا الكلام) أي لقلة الفائدة في هذا الكلام وإنما كانت تلك الفائدة قليلة النفع بحيث لا يلتفت إليها البليغ  
الكلام لأنه لا يغاير عن فائدة وهي إفادة مخاطب عدم معرفة التكملة لهم وإنما كانت تلك الفائدة قليلة النفع بحيث لا يلتفت إليها البليغ  
لأن المفروض أن التكملة لا يعلم بشي من الأحوال المختصة بسوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من التكملة بالأحوال العامة والتكلم  
بالأحوال العامة قليل الجدوى لأن الأغلب العلم بها بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علم عام بسوى الصلة فإن التكملة يجوز أن يكون عالما  
بالأحوال المختصة فيفهم بها عليه ويكون الكلام كثيرا الجدوى ثم إن قوله لقلة جدوى الخ يقتضي أنه لا يكون في الكلام فائدة  
عظيمة عند من له علم التكملة بغير الصلة وليس كذلك بل قد يكون فيه ذلك كقولك الذي ملك الروم يعظم العلماء فإن معرفة أنه يعظم  
العلماء فائدة متقدمة وكذلك قولك الذين في بلاد المشرق زاهدان معرفة أنهم زهاده فائدة يتقدمها وأجيب بأن ما ذكره الشارح  
هو الغالب فلا يرد المثال السابق لأنه من غير الغالب وأما ما أجاب به بعضهم من أن الكلام فيه إذا لم يكن لتكلم علم بسوى الصلة وهذا  
المثال لتكلم فيه علم بسوى الصلة وهو أن يعظم العلماء فردا من أولئك أن مثال الشارح كذلك أيضا فإن التكملة علم بسوى الصلة  
وهو أنه لا يعرفهم الثاني أن المراد بسوى الصلة ما هو من الأحوال المختصة والخبر ليس منها كما تقدم

(قوله أو استمعان) أي استقبح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند اليه اما الاشعاره بمعنى تقع الثغرة منه لاستقذاره عن رافقو البول والفساد ناقض للوضوء فتعذر عن ذلك لاستهجانته لقوله الذي يخرج من أحد السبلين ناقض وامان الثغرة في اجتماع حرفه (قوله بالاسم) ضراومه العلم بأقسامه الثلاثة فهو من اطلاق الخاص وازادة العام (قوله أي تقر بالغرض الخ) انما قدم هذا القول لانه أحسن الاقوال الثلاثة ووجه أحسنه أن المقصود من الكلام افادة الغرض المسوقه وكل من المسند بن اغماقي به لافادة ذلك الغرض وحينئذ فعمل التقرير على تقر به أولى (قوله والمراد به مفاعلة من راد براديه وذهب) هذا معناه في الأصل مسمى أي أن معناه في الأصل المجي والذهب والمراد بها المخادعة وهو أن يحتال كل من شخص على صاحبه في أخذ ما يلزمه بدأن يتلبه وبأخذه منه وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعارة التمثيلية بأن شبه هيئة المخادعة بهيئة الذي يجي ويذهب واستعير المرادوة الموضوعه لحال الذي يجي ويذهب خال المخادع ووجه التشبيه بين المرادوة والمخادعة أن كلاهما هيئة منتزعة من عدة أمور ومن قبيل التبعية بأن شبهت المخادعة بالجي والذهب بجمع التردد في كل واستعيرت المرادوة للموضوعه للجي والذهب للمخادعة واشتق من المرادوة رادوت بمعنى خادعت ثم به هذا كله فافادعة ليست باقية على عمومها بل المراد المخادعة على خصوص الجماع والحاصل أن المرادوة في الأصل بمعنى المجي والذهب (٣٠٤) فأريد منها المخادعة وهي مطلقه والمراد منها مخادعة خاصة وأما

المرادوة صارت حقيقة عرقية في المخادعة والى هذا أشار الشارح بقوله وكان المعنى أي المراد أو العرفي وليس المراد وكان المعنى الحقيقى ثم انه ورد سؤال حاصله أنه اذا كان المراد بالمرادوة المخادعة فقط في وقوع الطلب من كل منهما لان المفاعلة تقتضي وقوع الطلب من كل منهما ويوسف عليه السلام معصوم لا يقع منه طلب

(أو استمعان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أي تقر بالغرض المسوقه الكلام وقيل تقرر المسند وقيل تقرر المسند اليه (نحو وراودته) أي يوسف والمرادوة مفاعلة من راد براديه وذهب وكان المعنى خادعتة عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرج منه من يده يحتال عليه أن يتلبه

ثم عطف على قوله لعدم قوله (أو استمعان) أي استقبح (التصريح بالاسم) لمان جهة تركبه من حروف يستقيم اجتماعها ولاشعاره في أصله بمعنى تقع الثغرة منه لاستقذاره عن رافقان يقال ما يضيع فلان مثل ما لا يشاء لا عن ذكر اسم ما يوضع (أو زيادة التقرير) يحتل ثلاثة أوجه تقر بالغرض المسوق له الكلام وليس مستندا ولا مستندا اليه وتقرر بالمسند وتقرر بالمسند اليه والمثال يحتل للكل (نحو قوله تعالى وراودته) أي يوسف

• الثاني ان يكون اسمه مستمعنا فطوى ذكره لانه تزدوعه السائل أو مع مخاطب كاذب أردت أن تقول أوجهه فعل كذا فتأتي بصفة من صفاته بدل اسمه وتجعلها صفة الثالث زيادة التقرير رأى تقرر المسند كقوله تعالى وراودته

ذلك الاسم وأجاب عنه الشارح بقوله وفعلت فعل المخادع أي الختال وحاصلها أن المفاعلة ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل وانما عير بالمفاعلة للدلالة على المباينة في طلبها منه واختلافهما ويجوز أن تكون المفاعلة على بابها وأن الطلب حصل من كل منهما وان اختلفت جهته فطلبه الارواق وطلبه اللع كاسر به قوله تعالى واقدحت به وهم بها أي همت به فعلا وهم بها تركا ثم انه ورد سؤال حاصله حيث كان المراد بالمرادوة المخادعة فاسم المخادعة فأجاب الشارح بأن أن يحتال عليه هذا حاصل تقرر كلام الشارح كذا تقرر شيخنا العدوى (قوله وكان المعنى الخ) انما يجزئ بذلك لانه لا قدره على القطع بأن هذا امر اداله فالادب الاثبات بالعبارة المفيدة الظن وقوله خادعتة عن نفسه عن معنى لام التعليل أي لاجل نفسه مثلها في قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لآبيه الا عن وعد وعدها آياه وما نحن بتاركى الهنتان قوله أو أن المعنى خادعتة خادعا ناشاعن نفسه وحاصلها بواسطها وسبيلها فيفيد العلمية والسببية (قوله وفعلت الخ) عطف تفسير وفيه إشارة الى أنه لا يتحقق المخادعة حقيقة ان لم يحصل لهما أرادته من الموافقة وفيه إشارة أيضا الى أن المفاعلة ليست على بابها (قوله عن الشيء) مئة لمق المخادع لتضمنه معنى المبعاد وضعير لا يريد راجع الى صاحب وجعل عبد الحكيم عن معنى لام التعليل أي فعلت فعل المخادع لصاحبه لاجل الشيء الذي لا يريد صاحبه أن يخرج من يده (قوله يحتال) ضمير راجع للمخادع وهذا الجملة مبنية لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ذكرنا العاطف فهي مستأنفة جوا بالسؤال كان قائلا قاله فافادع الفعل الذي يفعله المخادع لصاحبه فقال يحتال المخادع على صاحبه مریدا أن يتلبه

التي هوفي بيتها عن نفسه فانه مسوق لتزنيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره

(قوله وبأخذ منه) تفسير لما قبله (قوله وهي الخ) لما كانت المساعدة عامة بين المراد منها وقوله وهي أي المساعدة عبارة عن التعميل أي الاحتمال على جماعته يوسف زليخا فاللام في قوله لمواقفته بمعنى على (قوله متعلق برأوته) أي وعن معنى لا التعليل أي راوده لاجل ذاته لما احتوت عليه من الحسن والجمال (قوله فالعرض الخ) أي إذا علت ما قلنا ذلك في معنى المرادة فالعرض الخ (قوله وطهارة ذنبه) شبه عدم ارتفاع الذنب لزنا بعد مملونه بالفحشاء على طريق الاستعارة المصروفة فجعل ذلك كناية عن عدم ملازمة صاحبها للعصاة (قوله والمذكور) أي وهو قوله التي هوفي بيتها وقوله أدل عليه أي على الفرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف عن المعاصي والحاصل أن الفرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذي هو امرأة العزيز والعلم الذي هو زليخا الآن الموصول يدل على ذلك أكثر من غير ما لا يقتضي أنه تمكن منها (٣٠٥) ولم يفعل بخلاف غيره فانه لا يدل على التمكن

(قوله زليخا) بفتح الزاي وكسر اللام كما في القاموس ويضم الزاي وفتح اللام كما في البضاوي (قوله وتكن من نيل المراد منها) ان قيل هوفي معصوم فكيف عبر بالتمكن قلت المراد التمكن بحسب الصورة الظاهرة

والا انه هوفي معصوم وقوله من نيل المراد أي مرادها لاراد (قوله تفسر للسرودة) أي انها وقعت وثبتت وقوله تفسر للراودة أي التي هي المسند وقوله لمافيه أي في الكون في بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه إذا كان في بيتها الخ (قوله من فرط) أي من شدة الاختلاط والالفة وحاصل ما ذكره من تقرير المسند انه إذا كان مجاوكا لها على رزحها بحسب الصورة

وبأخذ منه وهي عبارة عن التعميل لمواقفته أيها والمراد به هو قوله (التي هوفي بيتها عن نفسه) متعلق برأوته فالعرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذنبه والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز زليخا لانه إذا كان في بيتها وتكن من نيل المراد منها لم يفعل كان غاية في النزاهة وقيل هو تفسر للراودة لمافيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تفسر للسند لانه لا يمكن وقوع الاجرام والاشتراف في امرأة العزيز زليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ونظي أنها مثال لها ولاستحسان التصريح بالاسم

(التي هوفي بيتها عن نفسه) فالعرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وبعدة عن مظنة الفحشاء وما ذكر أشد تحققة ونفس را التثنية التزاهة مما لو قيل وراوده امرأة العزيز لانه إذا امتنع مع كونه في بيتها متكا في خلوتها كان غاية في الغزاة ونهاية في الطهارة طائفا وناظرا عن الفحشاء وقية أيضا تفسر للمراودة التي هي المستند لمافيه كونه في بيتها من فرط الالفة والاختلاط في خلوتها فيمكن منها على أتم وجه فقد أفاد تقريرها وجودها بما توجه به ذكر من الموصول وصلته وفيه أيضا تقرير بالمسند اليه وبإمكان التشابه والاشتراف اللذين يمكن حصولهما لوقيل مثلا امرأة العزيز زليخا ومعنى راوده احتمالها بما يمكن لها في التوصل اليه وهو ما علت من راد وذهب فيها فهاستعارة تقبيلية على حد قولهم في المتردد في امرأته تقدم رجلا وتؤخر أخرى كذا قيل ولا يبعد أن يقال نقلت المرادة عرفا إلى طلب التوصل إلى الشيء العزيز على من كان يده بحث وتعمل أي تحيل ثم ان المشهور عندهم ان الآية مثال لزيادة التفسير والمفهوم من كلام السكاكي أنها مثال لزيادة التقرير والاستحسان لان زليخا من المستفاد في تركيب الحروف ومن المستوفى في كراهة اللسان وفقره السمع

التي هوفي بيتها عن نفسه فانه لو قيل زليخا لمافيه ما أفاد منه ما ذكر السبب الذي هو قرينة في تقرير المرادة وهي كونه في بيتها وهذا مثال للسند اليه وهو ما علت من راد وذهب فيها فهاستعارة تقبيلية

(٣٩ - شروح التلخيص أول) وعندها في بيتها صارت ممكنة منه غاية التمكن حتى إذا طلبت منه شيئا لم يمكنه أن يخالفها فتوجه التي هوفي بيتها تقرير للراودة وانها حصلت ولا بلاباقية من الدلالة على زيادة الاختلاط فيفيد حينئذ ودرا احتمال منها على وجه أتم وأعظم من غيره (قوله في امرأة العزيز) راجع للاجرام وقوله وزليخا راجع للاشتراف وعبر في الاول بالاجرام وفي الثاني بالاشتراف لان الاول أهم جنس من قبيل المتواطئ ففيه إيهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي ويحتمل أن امرأة العزيز زليخا راجع للاجرام ولا اشتراك في امرأة العزيز بمعنى وزليخا اللفظي وحاصل ما ذكره في تقرير المسند اليه أنه لو قال وراوده زليخا لم يعلم أنها التي هوفي بيتها إذ يمكن أن يكون هنالك امرأة أخرى زليخا غير التي هوفي بيتها لانه مشترك وكذا لو قيل راوده امرأة العزيز بخلاف وراوده التي هوفي بيتها فانه لا احتمال فيه لانه إشارة إلى معهوده يعلم بنفسه ثالثا المرأة التي هي زليخا امرأة العزيز لانه معلوم خارج أن التي هوفي بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل (قوله والمشهور) أي عند سراح المتن

\* وإما التفتيح كقوله تعالى ففتحهم من اليم ماغشهم وقول الشاعر  
مضى بها ماضى من عقل شار بها \* وفي الزجاجة باق يطلب الباقي  
ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى فغشاها ماغشى وبيت الجماسة  
صبام اصباحي علا الشيب رأسه \* فلما علاه قال للباطل ابعده  
ولقد تهنزت مع الغواة بدلوهم \* وأصمت سرح اللخط حيث أساموا  
وبلغت ما بلغ امرؤ شيبابه \* فلذا عصارة ككل ذلك أنام

وإما تنبيه المخاطب

(قوله وقد ينشقه في الشرح) حاصله أنه لو عبر بزيادة المكان مستقبحا لأنه يتبع التصريح باسم المرأة أو ليكون السمع عجم لفظ زجاجة كونه  
مركباً من حرفي يستقيم السمع اجتماعها (٣٠ ٦) ومن لطيف هذا النوع أعنى العدول عن التصريح بالاستعجان وإن كان له

وقد بينت في الشرح (أو التفتيح) أى التعظيم والتحويل (نحو ففتحهم من اليم ماغشهم) فإن في  
هذا الإجماع من التفتيح ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطب

(أو التفتيح) أى ويكون تعريف المسند إليه بالموصولة لمسا فيه من التفتيح أى التعظيم والتحويل  
(نحو) قوله تعالى (ففتحهم من اليم ماغشهم) فإن في هذا الإجماع الكثرة في ماغشهم من التفتيح  
والتحويل ما لا يخفى لمسا فيه من الإجماع إلى أن تفصيله يقتصر عنه العبارة (أو تنبيه المخاطب

\* الراسع أراد أن تفتيح المسند إليه كقوله تعالى ففتحهم من اليم ماغشهم ولما قلنا إن يقول يحصل ذلك  
بالتركيز أو يقولون ما نكرته موصوفة وقيل ففتحهم الفرق بل بفد هذا التفتيح وأنشد في الإيضاح  
مضى بها ماضى من عقل شار بها \* وفي الزجاجة باق يطلب الباقي

وقد قيل في قوله تعالى ماغشهم أنما أتى به للتقليل لأن الماء كان أعزاف ما يغرقهم معناه أنه متى سيم  
من ذلك الماء غشيم وعلى هذا يرجح التنكير قال في الإيضاح ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى فغشاها  
ماغشى أى فغشاها الله ماغشاها فيكون الموصول مقدره هو لا رقيب نظره والذي يظهر أن الموصول فاعل  
ويؤيده أنه لو كان مقصوراً لكان المفعول الثاني ضميراً مفعولاً لا يجوز حذفه لأنه عائد منفصل أو  
متصلاً فلا يجوز لا اتحاد بينهما بربطه ما قبله أو غشاها به فيلزم حذف العائد المحرور وهو لا يجوز هنا وأما  
قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون وقوله تعالى فأكهن بما آتاهم وهم فهو مؤول وحيث لا حاجة إلى  
التأويل تركناه وأنشد بعد ذلك ما ليس من هذا الباب أيضاً لكونه ليس مسنداً إليه كقول دريد  
ابن الصمة

صبام اصباحي علا الشيب رأسه \* فلما علاه قال للباطل ابعده  
فان ما مفعول به أو مطلق

طول ما يجتبه الشاعر في  
قوله

فالترب عند حاجاته

في قصره ما هذا الذي

أراد من

فالترب حتى يشكو القرام

عاشق

فالترب فالترب فالترب

لمن

فعدل من العلم مع كونه

أخضر عما ذكر لا متجان

التصريح بما هو (قوله

أى التعظيم والتحويل)

اقتصر في القاموس في

معنى التفتيح على التعظيم

والمراد تعظيم المسند إليه

(قوله والتحويل) أى

التحويل (قوله من اليم)

أى من البحر وهو بيان لما

غشيم وأن من التبعيض

وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل وأنه من طرف لغو متعلق بفتحهم والمعنى ففتحهم ماء كثير من البحر لا يحصى  
انطامس قدره وليس محذوراً باعتبار فامة مثلاً فأورد المسند إليه اسم موصول أشار إلى أنه لا يمكن تفصيله وتعيينه فكانه قيل غشيم من البحر  
ماده بجزءه أو لعل عن نصبه وتعيينه (قوله فإن في هذا الإجماع) أى وزلّ التعيين حيث لم يقل ففتحهم من اليم ثلاثون فامة مثلاً وقوله  
من التفتيح أى التعظيم لما غشيم ما لا يخفى وذلك أنه يشير إلى أن ماغشهم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولاتى العبارة بيانها والعظم من  
حدث الكثرة الماء المجمع وتضمنه أو طامن العذاب ومن حيث الكيفية لمرعته في الفتيان لأن الماء المجمع بالقرس إذا أرسل  
على طبعه كان في غاية السرعة ولا حاطته بجميعهم بحيث لا يتناقص واحد منهم ان قلت بشرط في صلة الموصول أن تكون معودة  
للمخاطب كما ذكره النجدة لأجل أن يتعرف باعتبارها وحيداً فلا يتأتى أن تكون مهمة لأن الإجماع ينافى ذلك قلت ذلك الاشتراط بالنظر  
لأصل الوضع وقد يعبدل عن ذلك الأصل إلى الإجماع لأجل تلك النسبة أى تعظيم المسند إليه وهو بله كما قيل وفيه أن الذي ذكره النجدة  
أن الصلة يشترط فيها أن تكون معودة إلى مقام التعظيم والتحويل ويثابرون بهذه الآية وحيداً فلا اعتراض

على خطأ كقول الآخر ان الذين تروهم اخوانكم \* يشق غليل صدورهم أن تصرعوا وإلا لا يعمال وجه بناء الخبير

(قوله على الخطأ) في بعض النسخ على خطأ أى سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثاني ان الذى ينظره زيدا شاه صرح لحزبه (قوله تروهم) هو يضم التاروابة ودراية أما الاول فظاهر وأما الثاني فلما اشتهر عندهم من استعمال الراء في معنى الظن بصورة المبني للجهول وان كان المعنى على البناء لا على فعل هذا الواو فاعل والهام مفعول أول واخوانك مفعول ثان وأما فتحه على أن ترى بمعنى تبصر فلا يصح انذلس الا صرا ادها فم يصم الفتح نظر الدراية على جعله الرتبة تلبية على الاعتقاد لكن الرواية تتخالفه كذا قرر بعض الافاضل وقرر شيخنا العلامة العدوى أن رأى هنا من الراء فالتى تتعدى الى ثلاثة مقابيل فهو مبنى للجهول حقيقة وان الواو نائب فاعل والهام مفعول ثان واخوانك مفعول ثالث وأن المعنى ان الذين يربك الناس انهم اخوانكم أى بصيرتكم راين لهم وظننا انهم انهم اخوانكم وعلى هذا فقول الشارح أى تظنهم ليس تفسيره حقيقة بل تفسيره بالحاصل المعنى وهذا البين كلام عدة يسكن الباب ابن الطبيب من قصيدة يعطف فيها بنيه (قوله غليل الخ) (٧ ٣) الغليل بالعين المعجمة الحقة ويطلق على حرارة العطش والمراد هنا الاول (قوله أى تملكوا) الصريح هو الاتقاء على الارض فهو وأما كتابة عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث (قوله ففسه من التنبيه الخ) أى حيث حكم عليهم بأن يتحقق فيهم ما هو منافي للاخوة فيعلم أنها منقبة فيكون ظنهم لها خطأ (قوله ففسه من التنبيه الخ) أى في الموصول من حيث الصلة أو ان الصلة والموصول كائنى الواحد والا فالتنبيه من الصلة لادن الموصول تأمل (قوله مالمس في قولك الخ) يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوصين وليس

على الخطأ كقول الذين تروهم) أى تظنهم (اخوانكم \* يشق غليل صدورهم أن تصرعوا) أى تملكوا أو تصابوا بالحوادث ففهمه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن مالمس في قولك ان القوم القلاني (أو الأعياء) أى الإشارة (الى وجهه بناء الخبير)

على خطأ) أى التعريف بالموصولة يكون التنبيه للمخاطب على خطأ (تخو قوله) في وصية بنيه (ان الذين تروهم) أى تظنهم (اخوانكم \* يشق غليل صدورهم) أى عطش فلو بهم وحدهم (أن تصرعوا) أى تصابوا وتملكوا بالحوادث ولا يفتى في هذا من التنبيه على خطئهم في هذا الظن بخلاف مالمس في قولك ان القوم القلاني يشق غليل صدورهم أن تصرعوا لا يقال عكن التنبيه على الخطأ أياها بل قال ان ناسا تظنهم هم اخوانكم وهم بنو فلان يشق غليل صدورهم فليست هذه مخصوصة بالموصول فلا ينبغي ذكرها لا لانا نقول لا يجب اختصاص التسمية (١) بمن ذكرته فان استهجن التصريح بغيره فسمي آخر أيضا ومع ذلك كرم نكتته وقد تقدم التنبيه على هذا (أو الأعياء الى وجهه بناء الخبير) أى يعترف المسند اليه بالموصولة لما في صلتهم من الأعياء أى الإشارة الى وجهه بناء الخبير

\* الخامس أن قصد تنبيه المخاطب على غلطه كقوله

ان الذين تروهم اخوانكم \* يشق غليل صدورهم أن تصرعوا

فان الصلة هي التنبيه على أن المخاطب أخطأ في اعتقاده وهذا البيت تنسيبه ابن المعتز في البديع لجسري وأنشده ان الذين تروهم اخوانكم \* يشق صداع رؤسهم أن تصدعوا

\* السادس أن قصد الأعياء الى وجهه بناء المسند على المسند اليه والمراد بناؤه جعله مستدأ بان يذكر

كذلك بل الظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الاخوة بالناس أيا كانوا وفي أى وقت كان فليس هناك قوم معينون بتأني التعريف عنهم بل القوم القلاني كذا ذكر شيخنا الخطفي (قوله الى وجهه) أى نوع وقوله بناء الخبير لفظ بناه مستدأ والاصل والأعياء الى وجهه الخبير وذلك لان الخبير وجوده وأنواع مختلفة فيشار باراد المسند اليه الموصولة لأحد متنها وأما البناء فهو شئ واحد لا تقدمه كذا قيل وقد يقال انما كان الخبير وجوده وأنواع كان بناؤه كذلك باعتبارها لان بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء مستدأ وكلا أن تجعل البناء بمعنى المبني وضافته للخبير من إضافة الصفة للموصوف وحينئذ فالعنى أنه يؤتى بالمسند اليه اسم موصول للإشارة الى نوع الخبير المبني على الموصول من كونه مستدأ وما وعقا بالخ بمعنى كون الخبير مبني على الموصول أنه محكوم عليه وهذا الوجه يشبه قول الشارح فيما أتى وقول المصنف والأعياء الى وجهه بناء الخبير أى والحال أن ذلك الأعياء مناسب لإقامه بأن كان المقام يقتضى التاكيد وأما كان الأعياء المذكر مناسباً لذلك المقام لأن فيه شبه البان بعد الاجمال وهو مفيد للتوكيد فان لم يكن ذات الأعياء مناسبة للمقام كان من المحسنات البديعية لانه شبه بالارصاد من جهة أن فاتحة الكلام تنسبه القطن على خاتمة والارصاد عند علماء البديع أن يجعل قبل العجز من الفقرات والبيت ما يدل عليه اذا عرف الى روى نحو قوله تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا انفسهم يظنون

(١) قوله بمن ذكرته هكذا في الاصل ولعل المناسب بما ذكرنا لما لا يخفى كتبه معجزة

(قوله أي إلى طر بقة) المراد بقر بقة ونوعه وصفته (قوله أي على طر زه وطر بقة) أي على صفته (قوله يعني ثاني الخ) أي بالعبادة إشارة إلى أن ما أفاده كلام المصنف من أن المسند إليه الموصول هو المشير إلى وجه بناء الخبر غير ظاهر إذا المشير إلى ذلك انما هو الصلة وقد يجاب بان قول المصنف أو الابعاء الخ معناه أنه يؤتى بالمسند إليه امما موصولا لا ابعاء بصلته (قوله من أي وجه) أي من أي نوع ومن أي جنس وفي الكلام حذف أي من جواب أي وجه وكذا يقال فيما بعده (قوله أي أن الخبر المبني عليه) هذا يشير إلى أن الابعاء يعني اسم المفعول واصله للتعظيم من إضافة الصفة للموصوف وقوله فان فيه ابعاء الخ أي بخلاف ما اذا ذكرت اسماء أو مفعول الاعلام (قوله داخرين) أي صاغرين أي متلصقين بالذوال صفار (قوله ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه) أي في كلام المصنف والذي فيه بذلك التفسير هو الشارح العلامة الخ لفي تعالى العلامة (٨٠ ٣٠) الشيرازي في شرح المفتاح ووجه الخطأ في ذلك التفسير ان الإشارة

للمثلة لا تقدر في جميع الأمثلة بل هو ظاهر في اليتبين فان الاستكبار عن العبادة علة في دخول جهنم وتكذيب شعب عليه السلام علة في تخسيره ومشكل في اليتبين فان السبل للسماء ليس علة لبناء البيت وضرب البيت ليس علة لزلزال الحبشة وقد يقال ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور وانما يتروك لأن هذا المثال يرجع الضمير في قوله ثم انه ربما الخ إلى الابعاء كما فصل الشارح وهو انما رجعه لجعل المسند إليه موصولا وحينئذ فلا تحطئة فيما ذكره من التفسير لان اليتبين حينئذ ليس من أمثلة الابعاء إلى وجه الخبر بل من أمثلة جعل الموصول

أي إلى طر بقة تقول علمت هذا العمل على وجهه عاك وعلى جهته أي على طر زه وطر بقة يعني ثاني بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر علم من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحوان الذين يستكبرون عن عبادتي) فان فيه ابعاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والأذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح (ثم انه) أي الابعاء إلى وجه بناء الخبر أي طر بقة ونوعه من ثواب وأعقاب ومدح وأذم مثلا فبقوله بناء على هذا مستدرك لأن المراد بالوجه نوع الخبر فلا فائدة زيادة البناء ويحتمل أن يكون التقدير والمعنى الابعاء إلى وجهه أرباد الخبر غير أن البناء لا يتأين به واردة واردة بالوجه الطريق الذي يسلكه ويرتكب في إيجاد الخبر من مدح وغيره فيظهر المعنى لزيادة البناء تأمله يعني وذلك الابعاء مناسبة للمقام لأنه شبه البيان بعد الإبهام والمقام يقتضي التاكيد وان لم يكن هكذا كان من البسدييات تأمل وذلك (نحو) قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) ففي مضمون الصلة الذي هو الاستكبار عن عبادة الرب ابعاء إلى أن الخبر المبني على الموصول وصلته أمر من جنس الأذلال والعقوبة وهو قوله تعالى سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين فالمراد بالوجه كالتقدم طريق الخبر ونوعه الذي يأتي عليه وأما تفسيره بالعلة لان الاستكبار عن العبادة علة شرعية لدخول جهنم ففساد لا تتقاضاه بقوله ان الذي عمل السعيا مني لنا \* يتعالى ما يأتي اذلس عمل السماء علة لبناء بيت شرفهم ومجددهم وقوله ان الذين ترونهم اخوانكم \* ينشئ خليل مسدورهم فان ظنهم اخوانهم ليس علة لشقاء غليل مسدورهم (ثم انه) أي الابعاء إلى وجه بناء الخبر

في الصلة ما يناسبه كقوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار الذي تضمنته الصلة كان مناسباً لاستناد سيدخلون جهنم داخرين أي دليلين إلى الموصول ولأن تقول هذا كالقسم الذي منه بقوله وراودته بل هو إياه

السابع

وسيله إلى التعظيم أو التحقيق وحينئذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض

وقد يقال جعله الضمير واجبا لجعل المسند إليه موصولا لخلاف ما يدل عليه السياق من عود الضمير إلى الابعاء فهو خطأ والمبني على الخطأ خطأ وانما كان رجوع الضمير لجعل المسند إليه موصولا لخلاف ما يدل عليه السياق لانه قال ثم انه ولو كان الضمير عائدا إلى الاثنان بالموصول لقال أوجهه ذريعة على قياس ما قبله من قوله أو استمعان التصريح بالاسم والتعظيم أو تبيينه مخاطب الخ أو الابعاء الخ وبأن المفيد للتعظيم شأن الخبر وغيره انما هو الابعاء لانفس الموصول بدليل أنه لو بني عليه غير الموصي إليه بان بني عليه غير المتعبر بالنسبة إليه الثانية لم يفد تعظيم شعيب فظهر أنه لا مدخل للموصول في افادة التعظيم (قوله ثم انه رجعا مجازا في ذريعة إلى التعبر بضم التعظيم الخ) حاصل ما في المقام أن المبحث الذي فرغ منه كون الموصول يشير إلى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن من نعم الرتبة أولا فمضى آخر والمبحث الذي شرع فيه الآن كون الموصول يشير إلى جنس المتكبر وثالث الإشارة قد تكون ذريعة

ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبير كقوله ان الذي سمك السماء بنينا \* يتداعاه أعز وأطول

وطر به التعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره أو ذريعة للتعريض بالأهانة لشأن الخبير أو ذريعة الى تحقيق الخبير (قوله لا يجرد الخبير) أي لان سياق الكلام ثنائيه لأنه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ما قبله ولانه يفهم ان ما ذكر بعد يوجد من غير الأعيان وهو فاسد كما مر (قوله الى بعض الاوهام) أي وهم المفسر الخاطئ (قوله ربما) (٣٠٩) جعل ذريعة الى أي فيكون المقصود من

الاعيان التعريض بالتعظيم مثلما ونفس الاعيان غير مقصود بالاثبات كذا في جند الحكيم (قوله الى التعريض) هو الاشارة من عرض الكلام أي دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر كرهوما أفع الخصل تريد أنه يحل وأغما ذكر التعريض في هذه الاعراض لانها ليست مستعجلا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت في ضمنه هذه الاعراض لاستلزامها باعقلا أو عادة فاه السراي (قوله أراد به الكعبة) الاول أن يقول أراد به بيت المقدس والشرف لا الكعبة لان القصيدة تأتي أن تكون المراد به الكعبة لان قصيدة الفرزدق بها افتخاره على جبريان أبناء أمأجد وأشراف الكون منهم من قرئ بخلاف آباء جبريان فأنهم من أراذل بني عقيم ومعنى كونه بنوهم بيت المقدس والشرف جعل الحمد والشرف فهم أي ان الذي سمك السماء جعل بنينا مجدا وشرفا وجعل قبلتنا من أعظم القبائل بخلاف ذلك

لا يجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام (ربما جعل ذريعة) أي وسيلة (التي التعريض بالتعظيم لشأنه) أي لشأن الخبير (نحو ان الذي سمك) أي رفع (السماء بنينا \* يتداعاه) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعاهه أعز وأطول) لا يجرد جعل المسند اليه موصولا كما قبل لان سياق الكلام ثنائيه ولا به يفهم ان ما ذكر بعد يوجد من غير الاعيان وهو فاسد كما ظهر (ربما جعل ذريعة) أي الاعيان ربما جعل ذريعة أي وسيلة (الى التي التعريض بالتعظيم) أي الى الاشارة من عرض أي جانب الكلام الى التعظيم (لشأنه) أي لشأن الخبير (نحو قوله) أي الفرزدق (ان الذي سمك السماء) أي رفعها (بنينا \* يتداعاه) أي بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ما تضمنته القصيدة يعيده (دعاهه) أي قوام ذلك البيت (أعز وأطول) من كل بيت أو من يتشابه بالجرير فقوله ان الذي سمك السماء فيه الاشارة الى أن الخبير المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء أو الذوق شاهد صدق على ذلك الاعيان فاه اذا قبل ان الذي صنع هذه الصناعة الفريسة فهم منه عرفان ما بين عليه أمر من جنس الصناعة والاتقان فاه قبل صنع في كذا كان كالتا كيد لساأثاره الى أول الكلام ثم في هذا الاعيان تعريض بالتعظيم بناء بينهم من حيث الفعل من رفع السماء وصنع من أرفع وأقن فلك القمر الذي لا نأرب ولا أرفع منه في مر أي العين لا يقال اغماخه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبير لان يقول تعظيم البيت يتعلق بناه من بني السهام فلا يعجز عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبير وهذا التقدير يقتضي ان جعل الموصول مع صانته ذريعة لا ينقل عن الاعيان الى وجه بناء الخبير ولو كان كاقيل مجرد جعل المسند اليه موصولا هو المفعول ذريعة لا تنقل عن الاعيان في هذا المثال وشبهه ولقد تقدم أن الذوق شاهد بوجود الاعيان في هذا كما وجد في كل ما جعل ذريعة وهذا ظاهر غير انه يريد عليه ان الاعيان ليس هو الموجب للتعظيم بل وجود التعظيم مع انتفاء الاعيان المذكور بتقديم المسند على المسند اليه فان الاعيان اغماخه في عند جعل الموصول مبتدأ أو ما عند جعله فاعلا فلا يعجز واع مع ذلك فان التعظيم موجود فانه لو قيل بنينا لئامن سمك السماء بيننا فهم تعظيم بناء البيت من حيث يفهم ان فعل الصانع الواحد متشابهة فالاعيان التي يحصل بتقديم المسند اليه لا مدخل

\* السابع ان يجعل ذريعة الى التعريض بشأنه أي شأن الخبير كقوله الفرزدق ان الذي سمك السماء بنينا \* يتداعاه أعز وأطول أي أعز وأطول من كل شيء وقيل من بيت جبرير وقيل يعني عزيزة طويلة وقال الخفاف في سر الفصاحة ان المراد أعز وأطول من السماء المذكورة في البيت بما لفته وان جعله أطول من بيت جبرير أو معنى طويلا فيه تفسف والبيت قيل للكعبة وقيل يعني العرة فلا شك أن الموصول كان ذريعة الى ذكر صلتها وذكرها ذريعة الى تعظيم الخبير الذي هو بناء البيت وذلك تدركه بالذوق فان سمك

بالجرير فان آباطا ليس فهم مجدا ولا شرف وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جبريتهم من جعل البيت على بيت الحمد لان جبريا مسلم فلا معنى للافتخار على الكعبة اذ لئلك مؤمن فيها حق وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به كزمن غيره وأن أهله كانوا ممن يتعاطون أموره بخلاف آباء جبرير (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافه بيانية الى المراد ببيت الشرف ونسبه وبتداعاه الرجال الذين فيه (قوله دعاهه) جمع دعاهه بكسر الدال وهي عماد البيت أي

قوامه (١) وعواميده (قوله من دعائم كل بيت) أي أو من دعائم بيتك وقيل من السماء وقيل عز يرتطو به (قوله في قوله أن الذي سئل السماء دعائم) أي بخلاف ما إذا قيل أن الله أو الرحمن أو غير ذلك بنى لنا شيئاً (قوله المبني عليه) أي المحكوم به عليه (قوله عندهم في ذوق الخ) متعلق بقوله أيما وأفاذ بذلك أن الذوق شاهد على ذلك الإيماء فانه إذا قيل الذي صنع هذه الصنعة القريبة فهم منه عرفاً أن ما بيني عليه أمر من جنس الصنعة والافتان فإذا قيل صنع لي كذا كان كذا كيدلاً أشار إليه بأول الكلام (قوله ثم فيه) أي في ذلك الإيماء بواسطة الصلة بخلاف ما لو قيل أن الذي بنى بيت زيد بنى له بيتاً فانه لا يكون فيه تعظيم ثم فيه يرض بتعظيم بناءه وإن أشار إلى جنس الخبر وقوله تعظيم بنه أي بيت الشاعر وقوله لكونه فعل من رفع السماء أي وأفعال الموثور الواحدة متشابهة لا تختلف والحاصل أن شأن الصانع المتقن للصنعة أن تكون صنعته متفصلة غيث (٣١٠) كان البناء فلذلك البيت فعل من سلك السماء فلا يكون ذلك البناء لا

من دعائم كل بيت ففي قوله إن الذي سلك السماء دعائم إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفع والبناء عندهم من ذوق سلم ثم فيه يرض بتعظيم بناءه لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع (أو) ذريعة إلى تعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعباً كانوا هم الخاسرين) في التوصل إلى تعظيم شأن الخبر ولا غيره والجواب عن هذا بان المسند للتعظيم عند التقديم نفس الموصول أو صلته لما فيه من الإيماء إلى جنس الخبر الدال على التعظيم كما في تعظيم شعيب فانه لو بني عليه غير الموصو له بان يرتب عليه غير الخبر ان يرتب عليه تعظيم شعيب وعند التأخر نفس الكلام فاستغناء التعظيم من نفس الموصول وصلته تكون بطريق الإيماء ولو كان يمكن بغيره أيضاً فلا يعمد لدخول في الافة وما يفسد النكتة تنسبه ولولا كنت بغيره غير مخلص فان التأكيد بسبب السبب ولو أوال إلى الخبر ان لكن تعظيمه مستفاد من نسبة الخبر ان للكذب تقدم أو تأخر فكأن التقديم بقيد الإيماء إلى الخبر ان المفسد للتعظيم لا يقتضي أن التعظيم بقيد نفس الإيماء من حيث هو وكذا المفسد للتعظيم عند التقديم في البيت قطعاً كون البناء بناء من جعل السماء هو والمفسد عند التأخر فلا مدخل لخصوص الإيماء من حيث هو في الافة تأمل (أو) جعل ذريعة لتعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعباً) فان فيه الإيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الخبر ان والاهلاك لأن تكذيب شعيب تكذيب معلوم مشهور الرسالة فلا يرتب عليه إلا الخبر ان والاهلاك وشبه ذلك فلذلك قال (كأنوا هم الخاسرين) وفيه مع ذلك تعظيم شأن شعيب حيث أوجب تكذيبه الخبر ان في الدنيا والآخرة وربما جعل الإيماء المذكور ذريعة إلى عكس هذا بان يكون ذريعة إلى الإهانة بشأن الخبر نحو قول القائل أن الذي لا مفاقة له شيء أغفل فقيل

السماء فيه يرض بان المسند إليه من شأنه أنه رفع السماء فهو قادر على البناء المجرب وتارة بقصده تعظيم شأن غير الخبر كقوله تعالى الذين كذبوا شعباً كانوا هم الخاسرين فانه بقصده تعظيم شأن شعيب صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يقال له بناءاً خبر عليه فان تكذيبهم شيئاً صلى الله عليه وسلم نفس الصلة بناء على تشابه

عظماً لما علمت أن أفعال الموثور الواحد متشابهة لا تختلف لا في حال الإيماء المذكوراً فافهمه التعريض بتعظيم البيت وهو مقول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر بل أنا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بني السماء به وحيداً فلا يحسد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر فله ابن يعقوب واعترض العلامة السد على الشارح بأنه لا نزاع في كون هذا الكلام متخيلاً على الإيماء لخصوص الخبر وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر إلا أن ذلك الإيماء لا مدخل في تعظيم الخبر أصلاً فكيف يجعل ذريعة إلى التعريض به وإنما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه

أثارة الموثور الواحد وما يدل على أن الإيماء لا مدخل في ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء دون الإيماء لنوع مناسب الخبر في قولنا بنى لنا شيئاً من جعل السماء بتقديم المسند فان هذا مفيد للتعريض بتعظيم شأن الخبر ولا إيماء فيه لنوع الخبر لان الإيماء إنما يحصل بتدبير الموصول مقدماً وأجيب بأن الكلام في التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ولا شغل له يحتاج إلى التوسل إليه بالاعمال المذكور لأن تعظيم شعيب في الآية إنما استفيد من الصلة لما فيها من الإيماء إلى جنس الخبر الدال على التعظيم إذ لو بني عليه غير الموصو إليه بان يرتب عليه غير الخبر ان يرتب عليه تعظيمه والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من مجموع الكلام ولا شغل له يحتاج إلى الإيماء المذكور واستفادة التعظيم من الصلة بواسطة الإيماء لا تنافي استفادته من مجموع الكلام لأن ما يفسد النكتة تنسب إليه وإن أمكن بغيره (قوله لا بناءاً أعظم منها وأرفع) أي في صرائح العين (قوله أو ذريعة إلى تعظيم شأن غيره) أي حال غيره والأولى أن يقول أو ذريعة إلى التعريض بتعظيم شأن غيره



قال السكاكي وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة \* بكوفة الجند غالت ودها غول

وربما جعل ذريعة الى التنبيه للخطاب على خطأ كقوله ان الذين ترونها في البيت وقبه نظرا لا يظهر بين الاعيان الى وجه انما الخبر وتحقق الخبر فرق فكيف يجعل ذريعة الى الثاني والمسنود اليه في البيت الثاني ليس فيه اعيان الى وجه انما الخبر عليه بل لا يعد ان يكون فيه اعيان الى تنبيهه عليه

(قوله فقهه) اي الموصول يعني مع الصلة (قوله بما ينشئ عن الخبية) أي لان شعبياتي فتكذيبه وجوب الخبية والخسران وكان الاول ان يقول ان الخبر ياتي عليه من جنس الخبية والخسران لان هذا هو المناسب لا تقدمه وعطف الخسران على ما قبله عطف تفسير (قوله وتعظيم لشأن شبيب) ظاهره ان ذلك من الموصول مع افعول من الاعيان بواسطة الصلة لانهم اذا كانوا يحصل لهم الخبية بسبب تكذيبه يعلم منه انه عظيم فكان الاول للشرح ان يقول ثم في هذا الاعاء تعرض بشأن شعبي الذي هو مفعول به (قوله وربما يحصل) أي الاعيان المذكور وقوله ذريعة الى الالهة الاول ان يقول ذريعة لتعرض باهانة شأن الخبر (قوله ان الذي لا يحسن معرفة الفقه الخ) أي في الموصول مع الصلة اعيان الى ان الخبر من نوع ما يتعلق (٣١١) بالفقه كال تصنيف وفي ذلك الاعيان تعرض بشأنه منصفه مبتذل مهان

ففيه اعيان الى ان الخبر ياتي عليه بما ينشئ عن الخبية والخسران وتعظيم لشأن شعبي عليه السلام وربما جعل ذريعة الى الالهة لشأن الخبر لمحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه اولاً وشأن غيره لمحو ان الذي ينسج الشيطان حاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققاً ثابتاً لمحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة \* بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة الجند

لشأن افاتنه وهي الخبر وكذا تقول القائل ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه اولاً الى الالهة بشأن غير الخبر لمحو ان الذي ينسج الشيطان غاسر فتفسيره الشأن الشيطان وقد يجعل الاعيان ذريعة الى تحقيق الخبر اي ينشئ في الخارج ويبان تحقيق وقوعه في نفس الامر لكونه ما كان الاعيان به كالتدليل عليه وذلك كقوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة \* بكوفة الجند غالت ودها غول

مناسب لخبر انهم قال في الايضاح قال السكاكي وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة \* بكوفة الجند غالت ودها غول

وربما جعل ذريعة الى تنبيه الخطاب على خطأ كقوله ان الذين ترونها في البيت وقبه نظرا لا يظهر بين الاعيان الى وجه انما الخبر وتحقق الخبر فرق (قلت) الفرق بينهما واضح فان الاعيان الى وجه

ان يقال انه يحصل بواسطة الاعيان مجلس الخبر اهانة اثم مما يحصل به اولاً اهم (قوله وقد يجعل) أي الاعيان المذكور ذريعة الى تحقيق الخبر أي تقريره وتبينه أي جعله مقرراً ثابتاً في ذهن السامع حتى كان الاعيان المذكور بهان عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة ناصح لان تكون دلالة لوجود الخبر كافي البيت المذكور فانه يصلح لان يقال ان كل القول ودها وزالت محتمل لانها ضربت الخ ثم ان ظاهراً ان التحقيق الخبر بنفس الاعيان وليس كذلك ان التحقيق في الحقيقة انما هو الصلة التي حصل بها الاعيان لانفس الاعيان (قوله ان التي ضربت الخ) أي ان الخبية التي ضربت بيتا وضرب البيت في الاصل شدًا طابها وبارزه الاقامة فيه المراد فتكون كناية عن الافاقه من باب الانتقال من المألوف لا لزوم لازم وقوله مهاجرة حال من فاعل ضربت افادت ان الكوفة التي اقامت بها البيت محلها الاصل وقوله بكوفة متعلق بضررت والباء معشقة في واضافتها للبند لا فاقمة جسد كسرى بها وقوله غالت أي كادت ودها أي محتمل الخ في الفعل مقدم وغول فاعل مؤخر أي انها انما اقامت بالكوفة بعد الهجرة اليها لكون الغول كل ودها أي وان محتمل الى ذات وجه ادخال التام في الفعل ان الغول مؤنث سماعا وان كان بمعنى الملهك ثم ان لفظ البيت خبر والمعنى على التام في كافي الخفيد على القول

(قوله والمهاجرة اليها) عطف على ضرب (قوله إلى أن طرقت ببناء الخبر) أي إلى جنس الخبر المبني عليه وكان الأولى أن يقول إلى أن طرقت ببناء الخبر أم من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة لوافق حاصر والمراد أنه يفرض من أفراد ذلك الجنس وأما كان الموصول يبنى لتوابع المذکور ولأن الشأن أن الإنسان لا يغير في محل خلاف عمله إلا إذا كان كلارها لاهل محله (قوله ثم أنه) أي الإعياء المذکور بواسطة الصلة وقرر شيخنا العدوي أن قوله ثم أنه أي ما ذكر من الضرب والمهاجرة يحقق الخ إلى ما من تحقيق المسبب والسبب وذلك لأن كل القول وذهب في الواقع للضرب والمهاجرة وجود المسبب دليل على وجود سببه وظاهر ذلك مما قلنا أن قوله ثم أنه يحقق يحصل رجوع خبره إلى الجواب بأعلى ما مر من التسامح (٣١٢) ولذا ذكر من الضرب والمهاجرة نظر الحقيقة من أن المسمى أعماها والصلة

والمهاجرة إلى الإعياء إلى أن طرقت ببناء الخبر عما يبنى عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم أنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل أن الذي سئل السماع أن ليس في رفع الله السماع تحقيق وثبت لبناء لهم بيتا

أي أن التي انقطعت بكوفة الجند وهاجرت اليها قد أخذت القول وذهابا هلكته في ذكر ضرب البيت بكوفة الجند وسببت كوفة الجند لأن جند كسرى ما هو ذكر هجرانهم إلى الإعياء إلى أن الخبر المبني عليه مما يجانس انقطاع المحبة وذهب الموصول لأن الانقطاع إليها كالدليل عليه فمع كونه فيه أعماها ذكر فيه دلالة على تحققه فليس الإعياء الوجه بناء الخبر نفس الإعياء إلى تحقيقه حتى يستغنى بذكره عنه كقول بل الإعياء أعماها لا تحقق في محو قوله \* أن الذي سئل السماع مني لنا \* بيتا فإن فيه الإعياء من غير دلالة على تحققه إذ لا يدل سئل السماع على بناء بيتهم (١) للحصول معه في نحو المثال لكن ما أشير فيه إلى الوجه كالدليل على ذلك الوجه فحقق بما ذكر أمران \* أحدهما أن الموماه لا يجب أن يكون على لؤم الله كما في هذا المثال فإن ضرب البيت بكوفة الجند ليس على انقطاع المودة بل الأمر بالعكس \* والاخر أن الإعياء قد يحصل بالتحقق كما في سئل السماع فهذا التحقيق هذا المثل فليتام الخبر أن تذكر ما يناسبه وتحقيق الخبر أن تذكر ما تحقق وقوعه بأي نوع كان والفرق بين بناء البيت على غيره وتحقيقه واضح ثم قال في الإيضاح وكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثاني والمستدلة في البيت الثاني ليس فيه إعياء إلى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه إعياء إلى بناء نفسه عليه (قلت) وهو اعتراض فاسد فإن السكا كإعماها تشبهه على ما قصد في التنبيه على الخطأ لا يجعل الأول ذريعة لثاني بل هما كالآمان متفاضلان ثم قوله لا يبعد أن يكون فيه إعياء عجيب فإن فيه التصريح بذلك قطعاً قال السكا كإعماها كل ذريعة لمعنى آخر كقوله

أن الذي الوحشة في داره \* تؤنسه الرحمة في لحدّه  
وهذا يمكن جعله من وجه بناء الخبر ويمكن أن يجعل ذريعة لخبر عوالم الفقراء قال ورجعاً بقصده  
ذهن السماع إلى ما قد يخبر به كقول المعري  
والذي حارت البرقة بفسه \* حيوان مستحدث من جهاد  
فيل أراد ابن آدم لانه من تراب وقيل أراد به ناقة صالح صلى الله عليه وسلم ومنتكلم عليه عند الكلام على تقديم المستدالية

(قوله زوال المودة) أي منها وقوله ويقرره أي ذهن السماع (قوله حتى كانه) أي الإعياء بواسطة الضرب أو ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة أيها وقوله برهان عليه أي على زوال المحبة لانه دليل عليه \* وأعلم أن الاستدلال بالسبب على المسبب يسمى برهاناً لأن الاستدلال بالسبب على السبب يسمى برهاناً لأن وجود المسبب خارجاً عن وجود السبب معنى أنك إذا رأيت المسبب متحققاً في الخارج استدلت به على وجود السبب فالسبب حينئذ يقع في جواب السؤال بل عن وجود السبب وما هنا من قبل الاستدلال بالمسبب على السبب فهو من قبيل البرهان إلى أنا علمت هذا نعم أن قول الشارح كانه برهان عليه لا وجهه لكأنت أنه برهان عليه حقيقة فالقول

أن يقول لانه برهان عليه الآن يقال إن المعنى حتى كانه برهان إلى نفسه إلى بالان أو أن كان التحقيق فذلك من شأن العدوي أو يقال أي كان لأنه لم يسق مساق البراهين المعتادة (قوله وهذا معنى تحقيق الخبر) يعني أن المراد بتحقيق الخبر تنبئته وتقر بروحه كان الصلة دليل عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله واجتماعه بأن تكون الصلة على الخبر في الواقع والآن أن ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة إلى أعماها لانقطاع المودة والمحبة في نفس الأمر وهو غير صحيح إذا الامر بالعكس وهو أن العلة في ضرب البيت هو زوال المحبة والحاصل أن الضرب والمهاجرة علة لثاني زوال المحبة و زوال المحبة علة لثانية لهما (قوله أن الذي سئل السماع الخ) أي

وان كان بالاشارة فاما التميز أ كمل تميز

لا نرفع الله السماء ليس على لسان البيت لاثنية ولا ثمة (قوله فظهر الفرق الخ) أي لان حاصل الاعماء الى وجه الخبر ان يستشعر السامع بحس الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتفقه بحيث يزول عنه الشك والانسكاره وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بحس الخبر وثمة فهو يتقرر عنده بحيث يزول ما عدا من الشك فيه والانسكاره ألا ترى الى قوله ان التي ضربت الخبر فانه يحصل منه في ذهن السامع حسي انقطاع الموده والخسبة ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والانسكاره لان ما عدا من الماهية بالكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فبالا والحمسة والموده يحصل ان الذي سمع السامع الخ اذ لا يلزم عا دة لا عقلا من سمع السماء البيت الخ كزور فقد وجد بالاعماء فيه بدون التحقيق وظهر لك من هذا أن الاعماء الى وجه بناء الخبر أهم من الاعماء الى تحقيق الخبر بالنظر للعلل فكما وجد تحقيق الخبر وجد الاعماء ولا عكس لحصول الاعماء لوجه الخبر من غير اعماء الى تحقيقه في نحو ان الذي سمع السماء بنى ابايتا فان نسبة الاعماء لوجه الخبر وليس فيه اعماء الى تحقيق الخبر اذ لا دلالة لسمع السماء على بناء بيتهم ولحصول الاعماء الى التحقيق مع الاعماء لوجه الخبر في نحو ان التي ضربت بيتا الخ لكون الوجه الذي أشير اليه كالمدل على ذلك الخبر واذا علمت الفرق بينهما وان بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار احوال تعلم ان الاعماء لوجه بناء الخبر غير الاعماء الى تحقيق الخبر وحدته فلا يستغنى بذكر الاعماء لوجه الخبر عن الاعماء الى التحقيق فقط اعترض المصنف في الايضاح على (٣١٣) القوم بأنه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الاعماء

ظهور الفرق بين الاعماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) أي تميز بق المسمند اليه بإيراد اسم اشارة (التميز) أي المسمند اليه (أ كمل تميز)

(وبالاشارة) أي وأما تميز بق المسمند اليه فيكون بالاشارة أي بإيراد اسم اشارة (التميز) أي تميز بمعنى المسمند اليه (أ كمل تميز) لغرض من الاغراض كان يكون في مقام المدح وفي حال الجواب أوصاف الرفعة ونفوت الاثرة فيكون تميز حينئذ أعز على كمال المدح لان ذكر المدح بما

ص (وبالاشارة لتمييزه أ كمل تميز الخ) ش يؤق بالمسمند اليه اسم اشارة لاحد أمور \* الأول ان يصفه تميزا لاحضارة في ذهن السامع حسا فالاشارة أ كمل ما يكون من التميز كقول ابن الرومي هذا أبو الصقر فرد في محاسنه \* من نسل شيان بن الصال والسلم

وقول التميمي

أولئك قوم انبوا أحسنوا البنا \* وان عاهدوا وأقروا وان عقدوا وثنا

وقول مادح حاتم الطائي

وإذا تأمل شخص ضيف مقبل \* مقسر بل سريال ليل أغبر  
أوما الى الكومة هذا طارق \* نحرته في الاعداء ان لم تحرى

(٤٠ ع - شروح التلخيص أول) للوصف والتميز لا كمل هو ما كان باعين والقلب فانه لا يميز أ كمل منه ولا يحصل ذلك التميز بالاسم الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضي أن اسم الاشارة أعرف بالمعارف وليس كذلك أوجب ان المراد أنه أ كمل تميزا بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لا عكس فيه التصريح بما فوقه من المعارف أو يقال ان دلالة اسم الاشارة على أ كملية التميز أعما هو من حيث ان مع اشارة حسية ولا ينافي معها الشبهة أما لا يخالف العلم فان مدلوله وان كان يرشها ما تاسم الشركة لكن ربما يكون مشتركا لفظيا أو يكون مسمما غير معلوم للسامع فلا يحصل التميز فبصلاح كماله وهذا لا ينافي أن غير اسم الاشارة أعرف منه من جهة أخرى وذلك لأن من الضمير ضمير المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه أصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال ولا يخالف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير والجملة قد لا تسمى الاشارة على أ كملية التميز لا تقتضي أعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا لقول الصحيف وهو قول سيبويه من أن أعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات كذا قرر شيخنا العديوي وعبارة العديوي كون المعارف فيما هو أعرف من اسم الاشارة لا ينافي أن يكون فيه خصوصية يفوق بها ما سواه ان المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها أنها أكثر بعدا من عرض الالتباس وهذا لا ينافي أن يكون ما هو أدونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسة البصر أو زل تلك المعرفة أقوى من العلم المشترك في الحالة انراهنه

لعدة احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقوله  
 \* هذا أبو الصقر فردا في محاسنه \*  
 أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا \* وان طاهدوا أو فؤادوا وعقدوا شدوا  
 وقوله  
 وإذا أمل شخص صنف مقبل \* متسريل من بال ليل أغبر  
 وقوله  
 أو ما إلى الكومة هذا طارق \* تحترقني الاعداء ان لم تحترق  
 ولا بقم على ضميم يراد به \* الا الاذنان عيرالحي والوند  
 وقوله  
 هذا على الخسف مربوط برمته \* وذابشع فلا يرى له أحد

(قوله لغرض من الاغراض) عمله لا عمله أي وانما قصد تمييزا أو كمال لغرض كان تكون المقام مقام مدح أو مقام إيراد أمثال  
 الرفعة عليه فان تميزه حيث تميزا كمالا أعون على كمال المدح لان ذكر المدح اذا صاحبه خفاء كان قصورا في الاعتناء بأمره  
 (قوله أبو الصقر) خبر عن اسم الاشارة أو يدل عنه (٣١) أو بيان له وخبر المبتدأ قوله من نسل شيان (قوله نصب على المدح) أي

نصب بفعل محذوف لاجل  
 اغرض من الاغراض (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال (في محاسنه) من نسل  
 شيان بين الضال والسلم

نصب بفعل محذوف لاجل  
 افادة المدح فعلى التعليل  
 تقدر ذلك الفعل أمدح أو  
 أعني ألا يشترط في منصوب  
 المدح تقدير ما يدل على  
 المدح فالهزة زعته تقدر  
 ما يدل على الذم فقط (قوله  
 أو على الحال) أي من الخبر  
 ان قالت الحال لا تأتي من  
 الخبر كالا تأتي من المبتدأ  
 عند الجهور قلت متوخ  
 ذلك هنا كون ذلك الخبر  
 مقعولا في المعنى ليعني  
 اسم الاشارة أوها التنبية  
 لتضمن كل منهما معنى  
 الفعل وهو أشير أو أنه أي  
 أشير اليه في حال كونه  
 منفردا بالمحسن أو أنه  
 عليه في تلك الحالة وهذا  
 على حدة قوله تعالى هذا

بصاحبه حقا قصور في الاعتناء بأمره (نحو) قوله (هذا أبو الصقر فردا) أي في حال كونه فردا  
 أو أمدح فردا فهو منصوب إماما في الحال أو على تقدير الناصب (في محاسنه) جمع حسن بمعنى لا لفظا  
 (من نسل شيان) خبر بخبر (بين الضال والسلم) حال من نسل شيان أي حال كون نسل  
 شيان مستقرا بين الضال وهو السدر والسلم وهو شجرة شوك وهما من شجر البوادي وأشار بذلك إلى  
 ما يتبادر به العرب من سكنى البداية لان العزقة مفقودة في الخبر فقوله هذا اشارة إلى تمييز أبي الصقر أكل  
 تمييزا لكونه مدح في الاذهان كالنار على علم وظهور زعته عند الناس كظهور البدر بلا غيم ولا خسوف  
 وأما افا دام الاشارة أكل التمييز لانه في المحسوس الذي أصله ان يستعمل فيه منزلة وضع اليد ولو  
 كان في المعارف ما هو أعرف منه فان ذلك لا ينافي أن تكون فيه خصوصية بقوتها ما سواه لان المراد  
 بكون المعرفة أعرف من غيرها ثم أكثر بعدا من عروض الالتباس وذلك لا ينافي أن يكون ما هو  
 دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا حسيا  
 مع كون السامع رايا أو نزل بتلك المنزلة أقوى من العلم المشترك في الحالة الراهنة فلا يراد أن يقال ان تميزه

فقوله تأمل فيه تنص أدبي والصور أن يقول تخيل أو توهم ولأن قول كونه أكل التمييز يحصل  
 باسم الاشارة دون غيره فظاهر ان قلنا انه أعرف المعارف ولا فيه نظر \* الثاني التعريض بغاوة  
 السامع حتى لا يتبينه الشيء الا بالاشارة الحس كقول الفرزدق  
 أولئك آباءي فجتني عثلمهم \* اذاجعتنا باجر المصالح  
 \* الثالث ان يقصد بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذاك أو ذاك زيد أي كقولك

يعلى شيئا (قوله في محاسنه) جمع محسن بمعنى حسن أي منفردا بحسن ذاته ومكامل صفاته (قوله من نسل شيان) هذا  
 حال ثانية من صاحب الأولى فيكون من قبيل المتبادرة أي متولد من نسل شيان أو خبر ثان ذكر بالانسان بعد ذكره بحسه ولا يصح  
 أن يكون حال من الضمير المستقر في فردا لما فيه من القصور لان الحال قيد في العامل فيصير تميزه بالانفراد في المحاسن مقيدا لكونه من نسل  
 شيان والمناسب لمقام المدح الاطلاق وعلى تقدير جواز ذلك يكون من قبيل الحيل المتداخلة فيكون العامل فيه فردا أو يكون متعلقة  
 بمحذوف أو ما حله طرفا لعمامة بقراد أي ممتازا منهم فليس يحسن لان مقام المدح يقتضي أن يثبت للمدوح الفردية في الحيل  
 بالنسبة إلى كافة الناس لا بالنسبة إلى نسل شيان فقط الآن يدعي أن نسل شيان مما زون بالمحاسن عن سواهم والنسل الولد وشيآن  
 بفتح الشين اسم لابي القبيلة المسماة باسمه (قوله بين الضال) حال من نسل شيان وهو الواحده أي حال كونهم معيين بين الضال والسلم  
 أو من شيان أو من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة بلا همز وهو فجر السدر البهري والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من  
 شجر البداية يقال شجر العضاة

وإما قصد إلى أن السامع غي لا يتميز الشيء عنده إلا بالחס كقول الفرزدق  
أولئك آتائي فحيتي بئلهم \* أذا جئنا جاجر برالحمام  
وإما لبيان حاله في القرب أو البعد والتوسط كقولك هذا زيد أو ذلك عمرو وذلك بشر

(أوله وعدهما خبرتان) الأولى خبرتان بدون تاء لانهما قواع من الشجر لا فردان لأن يقال إن التاء الواحدة النوعية لا لا تخصبة  
ويحتمل أن المراد منهما في هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على أن أقامتهم كانت بين فردين من النوعين فأشار الشاعر إلى بيان المعنى  
المراد لا المعنى الأصلي (قوله يعني بئلهم الخ) أي قوله بين الضال والسلم كناية عن أقامتهم بالبادية (قوله لا تفقد العز في الحضر)  
وذلك لأن من كان في الحضر تناله الأحكام بخلاف من كان في البادية فهو آمن (٣١٥) مما يتبعه وأشار الشاعر بذلك إلى أن مراد

الشاعر بوصفهم بسكنى  
البادية بين الضال والسلم  
وصفهم بالعز والشاهد في  
إيراد المسند إليه اسم إشارة  
لقصده تمييزاً عما كمالا  
لفرض مدحهما بالانفراد  
في المحاسن وبالعز ويحتمل  
أن يكون المراد بالوصف  
بسكنى البادية وصفهم  
بكمال البلاغة ونباهة  
الفصاحة لكونهم  
لا يخاطبوسن في الحضر  
طوائف المجسم فتكون  
لغتهم مسألة مما يحصل  
بالفصاحة وكان الشاعر  
اختار الأول تأسيساً بكلام  
أي العلاء المعري حيث  
قال \* الموقدون يتخذون  
بادية \* لا يحضرون  
وفقد العز في الحضر (قوله  
حتى كانه لا يدركه غير  
المحسوس) أي غير المدرك  
بحاسة البصر أي التي  
وضعه اسم الإشارة (قوله

وعدمه خبرتان بالبادية يعني بئلهم بالبادية لأن فقد العز في الحضر (أو التعريض بغاية السامع)  
حتى كانه لا يدركه غير المحسوس (قوله  
أولئك آتائي فحيتي بئلهم \* أذا جئنا جاجر برالحمام  
أو بيان حاله) أي المسند إليه (في القرب أو البعد والتوسط كقولك هذا أو ذلك أو المزد) وآخر  
ذكر التوسط لأنه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين

أكل يتميز بثوقه على أعرقه ولم تثبت بعد (أو التعريض بغاية السامع) وأنه لا يدركه غير المحسوس  
لأن اسم الإشارة لا يصل فيه أن يستعمل في المحسوس المشاهد فيقع التعريض به كيقع بنفس  
الإشارة المحسوسة وبغض وضع اليد على الشيء فانه لو سألت إنسان محضرة فاعل لفعل ما قال من  
هو وقت تسع يد على ذلك الفاعل ولو أحببت باسمه لفرقه كان في ذلك من التعريض بعباؤه  
ما لا يتحقق لاسباب عند وجود القرائن الدالة على المسؤول عنه فاسم الإشارة يفهم التعريض بالغاية  
كالإشارة حساً (قوله أولئك آتائي فحيتي بئلهم \* أذا جئنا جاجر برالحمام  
ففي قوله أولئك آتائي تعريض بغاية جاجر بر وأنه لا يدركه غير المحسوس بخلاف ما قال فلان وفلان  
وفلان آتائي وقوله فحيتي بئلهم أمر تميز أي لا تقدر أن تأتي بئلهم في مناقبهم أذا جئنا جميع الافتخار  
والانشار وما (أو بيان حاله في القرب أو البعد والتوسط) أي يكون تعريض المسند إليه باسم  
الإشارة لبيان حاله في القرب أو البعد والتوسط وأخذ ذكر التوسط لأنه نسبة لا تدرك إلا  
بعد أدراك طرفي القرب والبعد (قوله) في بيان حال القرب (هذا) زيد (أو ذلك) أي  
وقولك في بيان حال البعد ذلك زيد (وذلك) أي وقولك في بيان حال التوسط ذلك (زيد) وههنا  
بحث تقدمت الإشارة إلى مثله وهوان حاصل ما ذكرنا اسم الإشارة يستعمل لعناء الذي هو المشار إليه  
القرب والمشار إليه البعد والمشار إليه التوسط وهذا أمر معلوم لغة وليس من وظائف هذه الفن  
وأوجب بيان القرب بين معاني هذه الألفاظ والبيان بين أنه إذا أريد المشار إليه القرب بمشلا أن  
باللفظ الدال عليه وهذا إذا دعي أصل المراد الذي هو أن يعبر عن المسند إليه ليصور أي لفظ محكما  
هذا زيد بالقرب أو ذلك عمرو وللتوسط أو ذلك بكر للبعد وهذا تفرع على أن ترتيب اسم الإشارة ثلاث  
وأما من جعل التوسط والبعد سواء فهو لا يجعل اسم الإشارة تميزاً للتوسط عن البعد ولا عكسه

أولئك آتائي الخ هذان كلام الفرزدق يمجوز بر والشاهد في إيراد المسند إليه اسم إشارة لتنبه على عبارة جاجر برحي لا لا يدركه غير  
المحسوس ولو قال فلان وفلان وفلان آتائي لم يحصل التعريض بذلك وقوله فحيتي بئلهم أمر تميز على حد قوله تعالى فأتوا بسورة من  
مثله أي لا تقدر على الاتيان بئلهم في مناقبهم أذا جئنا جميع الافتخار وما (قوله فحيتي بئلهم) أي أن ذكرى بئلهم من آتائك (قوله  
أو بيان حاله) أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لبيان حال معان من القرب والبعد والتوسط فقوله في القرب في معنى من البيانسة  
(قوله كقولك هذا زيد) مثال لما إذا أريد بيان حاله من القرب وقوله ذلك زيد مثال لما إذا أريد بيان حاله من البعد وقوله ذلك زيد مثال  
لما إذا أريد بيان حاله من التوسط (قوله وأخذ ذكر التوسط) أي في قوله في القرب الخ أي مع أن القرب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله  
لأنه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين) أي لأنه نسبة بين شيئين يتوقف تعقله على تعقلهما

ووربما جعل القرب ذريعة الى التحقير كقوله تعالى واذا رآك الذين كفروا ان يتخذوك الاهزوا هذا الذي يذكر آلهتمكم

(قوله وأمثل هذه المساحات) أي وهذه المساحات وأمثالها كالتيكم وانططاب والعبه بالنسبة للضمير وحاضره بعينه بالنسبة العلم وهذا جواب عما قبل أن كون ذلك القرب وثبات البعد وذلك للتوسط عما بينه أهل اللغة لانه الواضع ولا ينبغي أن يتعلق به علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد وما غايره زائد عليه وحاصل الجواب أن القوم بنوا ما بينون معنى هذه الالفاظ فيبينون أن الفاظ ذات موضوع اقرب وذلك للتوسط وذلك البعد والذي بينه أهل المعاني هو انه اذا كان المشار اليه في بيانوا قاضى المقام بأن حاله فله وفي بهذا وجهه كما فادأريد الاخبار عن ذات باله فيحقق ذلك الاخبار بالتعيين الفئات باله بأن تقول ريدعالم بالوصول بأن تقول هذا علم لكن الاتيان بالاشارة يفيد المراد هو ثبوت العلم تلك الذات وزيادة هو (٣١٦) الذي قام اوعالم بالاشارة بأن تقول

بيان حالها من كونها  
قريبة نقول الشارح وهو  
زائد أي أقرب المسند إليه  
الذي أتى بهذا لبيان وقوة  
زائد على أصل المراد أي  
على المعنى الذي أوردنا لكم  
وهو ثبوت المسند للمسند  
إليه فهو كائن كيد الملوك  
عليه بأن يوقل أن زيداً  
قام فأنه لا يدعى المعنى  
الوضعي للتركيب أفع  
ثبوت القسام زيد وقوله  
الذي هو الحكم صفة لزيد  
وقوله المعرعة أي عن  
المسند إليه أي الذي يمكن  
أن يصرفه وقوله بشئ  
أي بطريق من الطرق التي  
توجب تصوره على أي  
وجه كان وهي الموصول  
والسلم والإشارة وقوله  
على أي وجه كان أي سواء

وأما مثل هذا المباحث فنظرفه اللغة من حيث انما ينبت أن هذا مشلا للقرى بذاك لا لموسط وذلك  
 للبعد وعلا المعاني من حيث انما يذاريديان قرب المسند اليه يوق من هذا وهو ائد على أصل المراد الى  
 هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئى وجب تصوره على أى وجه كان (أو تخفيرا)  
 أى أنه المسند اليه (بالقرب نحو هذا الذى ذكرنا الحكم

عليه بالسند ورده هذا بان الزيادة على أصل المراد لا تنكفي في مطابقة الكلام لمقتضى الحال التي هي من أعطاء الزيادة على أصل الوضع وانما قلنا ذلك لان مطلق الزيادة على أصل المراد صدركة بغير هذا الفن لا تامة اعر في معنى اللفظ قد جعل بالضرر ومثاله اذا أو بذلك المعنى أتى باللفظ الدال عليه بالخصوص وهذا حاصل الزيادة على أصل المراد فقد علم في هذا الاتحاد مقصد التوحيد والسبب في وواختلف التعبير والجواب أن المعنى انه اذا أو بمعنى اللفظ لغرض من الاغراض إما كون مدلول ذلك اللفظ لا مناسب المقام غيره فيكون الغرض ذات الاله الاصل ولا مقتضى له لدول عنه ولما كونه نفا عنه معنى آخر مناسب المقام كالإتياء بالقرب في اسم الاشارة ملاعن الحسنة لان الجواب قرب أي في ذلك اللفظ وعلى هذا يكون ما سأتى تفصيلا لغرض التباين ومثل هذا المذكور في اسم الاشارة يقال فيما كان بيان سر استعماله مثل هذا البيان كما تقدم في العلم والضمير وسأتى في غيره ما قلنا تامل (أو تحقير بالقرب) أي يعرف المسند اليه باسم الاشارة الدال على القريب ليقيد بتحقيق معنى المسند اليه بسبب القرب لان لفظ القريب يفيد ذلك كما قال هذا أمر قرب أي هيئت التناول سهل الامهات وكذلك اسم الاشارة الدال على القرب (هو) قوله تعالى حكاية عن الكفرة (أهذه الذي ذكرنا الهتمك) فقصوهم

\* الرابع ان يصدق تحقيره بالقرب \* قال في الايضاح ويراجع القرب ذريعة الى التحقير وكلامه منه  
ظاهرا ان هذا ليس سببا آخر بل هو من قايما هذا الرابع وهو الصواب ومثله بقوله تعالى واذ اراكم  
الذين كفروا ان يخذلوك الا هزا وهذا النجدي ذكر كآلهتمك هذا الخبيث بعث الله رسولا وقوه تعالى وما  
هذه الحيلة الدنيا الاله ولعب وعليه من غير باب المسئلة بل قوله تعالى ماذا اراد الله سبحانه

أخافت حاله من قرب أو بعد أولاً ، والحاصل أن المسند اليه يمكن أن يعبر عنه بالموصول والعلم لكن البلغ بعدل عنهم الاسم الإشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد واعترض بأن بيان الحال من غيرة القلة لانه إذا علم أن هذا موضوع القرب بعلم أنه إذا صدق المقارن اليه بقرينة وهكذا وأوجب بأن معرفة أنه إذا صدق الخبر علم العالي بما قصد به بالذات وأما معرفة ذلك من الغفيا تتبع قامورا اللغو قد تدعى بمقارن بغرض البلغ إذا لم يكن المقام مقصدا لا يذنبه ما قصبت عنها أهل اللغة من حيث الوضع وأهل المعاني يجهلون عنها من حيث أنها طابعة لقتضى الحال فهما مختلفان بهذا الاعتبار (قوله أو تحقيره بالقرب) أي أنه في المسند اليه اسم إشارة قصد التحقير عنه بسبب لانه على القرب وجه ذلك أن القرب من لوازمه الحفاضة فقال هذا مر قرب أي حين سهل التناول وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيقا لا يعتق به لكونه مشددا فإذا عارض الاسم الإشارة للمعنى على القرب فإدعاء احتقار الذم للقرب في معنى القرب هنا عارضة عن المرتبة وسفالة الدرجة ووجهه أن الاسم لكنا على قدره وأشر فيه احتجاجة الوصول إلى الوسطاء أكثر وأشهر فعادة فارتداع الوسطاء والاستغناء عنهم دليل على تلغير على تدويره كما يلحظي (قوله أهذا الذي) قاله أو جعل مشاركتي في عمله وسلم وأول الآية ونادرا ما القرن كقولنا نحن نعتقدون أهذا هو أهذا الذي الخ أي فبعد أو رد المسند اليه اسم إشارة موضوع القرب قصد الإلهاته

وقوله تعالى وإذا أولئك إن يتخفونك إلا همزوا أهذا الذي بعث الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب وعلمه من غير هذا الباب قوله تعالى ما إذا أراد الله بهما مثلا وقول عائشة رضي الله عنهما العبد الله بن عرو بن العاص بن عبد الله بن عروة هذا وقول الشاعر

تقول وقدت شمسها بيمينها \* أبغى هذا بالرحال المتعاص

وربما جعل العبد أربعة إلى التعظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب ذهابا إلى بعد درجته ونحوه وتلك الجنة التي أوتوها وإنها هات تلكم التي لم تكن فيهم لم تقل فهذا وهو حاضر فعلمت أنه في الحسن وتعيد للأعز في الافتنان به وقد يجعل أربعة إلى التحقير كما يقال ذلك العبد فعل كذا

فكان الكثرة فيهم الله يقولون أهذا الحقير يذكروا آلهتهم المستعظمة بنى الألوهية عنها واعلم أن إشارة القرب كما تستعمل لقصد الأمانة كما تلتفت إلى لقصد إعادة التعظيم نظرا لاعتبار مخالطة القرب بالنفس وأنه (٣١٧) حاضر عنده بالانقباض عنها إذا علمت

هذا فنقول المصنف أو تعظيمه بالبعد نحو ألم ذلك الكتاب) تنزيلا بعد درجته ورفعته محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك العبد فعل كذا) تنزيلا بعد معنى ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للشارة

باسم الإشارة المفهمة للقرب بعنة الله عليهم تقدير المشار إليه كأنهم يقولون أهذا الحقير يذكروا آلهتهم المستعظمة بنى الهيئات وتحقير شأنها ولا غرابة في انقلاب الحقائق عند الكافر لأنه أكثر من أن يعظم من الإقرار بعظمته غم وإدراك أن اتباع ما يقول حتم ختم لنا بالحسن وأوجب لنا بحسبه صلى الله عليه وسلم المقر الأسنى (أو تعظيمه بالبعد) أي يعرف المسند إليه باسم الإشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد فيقول فلان لدرجة ونحوه منزلة بعد المسافة فيستعمل له اسم الإشارة الدال على الأصل على البعد فإن لفظ العبد بنفسه فيبعد التعظيم كما يقال هذا امر به بعد عن فلان أي عزز التنال بعبد الأدرال لأمثال فلان لدرجة ونحوه فكذلك اسم الإشارة الدال في الأصل على البعد الحسي وذلك (نحو) قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب) أي ذلك الرفيع المنزلة في البلاغة العزيز المرتبة في علوه وأساس له وهو الكتاب الكامل الذي يستحق أن يسمى كتابا حتى كأنه كتاب سواه وهذا في تعظيم المشار إليه وقد يكون تعظيم المشرع قول الأمير بعض الحاضرين من غير عقيدة حقايره ذلك قال كذا تعظيمه الشاه عن ذكر الألقاب الدالة على التكافؤ في الخطاب والتساوي في المحاورات والجواب (أو تحقيره) بالبعد كأن لفظ العبد يبعد ذلك فيقال هذا بعد عن هذه الحضرة لتنتزه عن حقارته وذلك (نحو) قوله (ذلك العبد فعل كذا) أي ذلك الحقير البعيد لحقارته عن عز الخطاب وقوله أو تعظيمه بالبعد حال في الإيضاح وربما جعل العبد أربعة إلى التعظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب ذهابا إلى بعد درجته وقد قيل فيه أنه على ما به فإن الكتاب لم يكن كل إزالة وقيل الإشارة إلى ألم ولكنكم الماسا تقصصت في حبز البعد ومن مثال ما نحن فيه قوله تعالى وتلك الجنة التي أوتوها وقوله تعالى فذلكم التي لم تكن فيهم وقوله أو تحقيره أي قد يبعد تحقيره بالبعد كقول ذلك العبد فعل كذا

بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد نظر إلى أن البعد شأنه العظمة أو لا ينال بالأبدى (قوله) تنزيلا بعد درجته (الخ) جواب عما يقال إن الكتاب المشار إليه حاضر فخاوجه استعمال إشارة البعد فيه فقوله تنزيلا بعد حذف أي استعمال إشارة البعد هنا تنزيلا الخ وقوله ليعد درجته أي عظم درجته (قوله أو تحقيره بالبعد) أي يوتي بالمسند إليه اسم إشارة لقصد التحقير معناه بسبب الدلالة على البعد نظر إلى أن البعد شأنه

عدم الالتفات إليه عدم مخالطته للنفس (قوله كما يقال) أي الحاضر في المجلس ذلك العبد فعل كذا فقد عبر عن المسند إليه باسم الإشارة الموضوع للبعد قصد المحاربة لأن شأن البعد عدم الالتفات إليه (قوله تنزيلا بعد الخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال إشارة البعد في الحاضر في المجلس فهو معمول للحذف أي واستعمل إشارة البعد في الحاضر تنزيلا وقوله ليعده أي لحقارته (قوله عن ساحة عز الحضور) إضافة عز لما بعده من إضافة الصفة للأوصاف أي عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفي الكلام استعارات بالكتابة حيث شبه الحضور بدار عزه تشبيها مضمر في النفس وطوى ذكر المشبه به وإنات الساحة تحقيل والعز ترشيع أو العكس (قوله ولفظ ذلك الخ) قصد الشارح هذا مجردا فائدة وهو حاصله أن لفظ ذلك قد يشار به للعائب عن حاسة البصر مطلقا سواء كان ذاتا أو معنى والحاضر لغير المحسوس وهذا الاستعمال مجاز لا مأمور موضوع للبعد المحسوس بخاصة البصر للعائب عن المحسوس المذكور وللحاضر غير المحسوس

واما التثنية اذ اذكر قبل المستداليه مذكور وعقب باوصاف

(قوله الى كل غائب) أى عن حسن البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت لان أسماء الاشارة مطلقا وضعت لان يشارع الى المحسوس المشاهد تخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد هو ما أدرك بالبصر ما أدرك بالبصر من باقى الحواس فإذا قلت سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعام كان مجازا كما يفيد كلام عبد الحكيم (قوله عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبة أو الحس بما يستحصل احساسها فهو ذاك كما عرفت بكم أو كانت محسوسة لكن غير مشاهدة ثم وثق الجنبه وكفى قولك عاين رجل فقلت لى ذلك الرجل كذا تحكى امره بعد غيبته (قوله أو معق) المراد به ما ليس بذات أى ما قام بغيره فمصدق بالانظذ وكفى قولك قال لى انسان كذا ففسر فى ذلك القول وضرب يذعر افسر فى ذلك الضرب فان القول والضرب معنى غائب وقد استعمل فعل ذلك مجازا (قوله وكثيرا الخ) قصد به ذابان ما فى الآية (٣١٨) السابقة (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذا فليضرب الله للناس أمثالهم فان ذلك

اشارة الى الضرب المستدل الى كل غائب عينا كان أو معق وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلطف ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه تعبد (أو التثنيه) أى تعريفا للمستداليه بالاشارة لاثنيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعقبه بالياء الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالثى اذا جعلت الشيء على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل

والخضرة فعل كذا ثم انه كبر اياشار بلطف ذلك الى الغائب عينا كان كقولك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى امره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لى انسان كذا ففسر فى ذلك القول واستعمال لفظ هذا فى مثل ما ذكر قليل وبذكر كثيرا لفظ ذلك المعنى الحاضر لان المعنى لعدم ادراكه بحاسة العين كالبيد كقولك قهيا بالله لقد كان كذا وان ذلك القسم عظيم وقد يقال وان هذا القسم عظيم (أو التثنيه) أى يكون تعريف المستداليه باسم الاشارة للتثنيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه بمعنى ان الاوصاف ذكر إثر ذكر المشار اليه فالتعقيب صدر عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم يعبدى بالياء الى المفعول ثانى يقال عقبه بالثى انا أى بالثى على عقبه وجعل ذلك الشيء لآثره واذا علم مدلول التعقيب لغة تبين أن تفسيره هنا يجعل اسم الاشارة تعقب أوصاف نفسى لا بطابق المعنى الاصلى فهو فاسد لغة ولو كان هذا المعنى حاصل فى المثال لان اسم الاشارة أى به عقب أوصاف قد عقب بها المشار اليه الا هم الآن يكون تساهلا بذكر

ووجهه أنك تستعمر عن أن يقرب منك كعانت عظيم الوجهه السابق أن يدنو منك ومن هنا يعلم انه قد قصد تعظيم المشار اليه بالقرب ومنه قوله تعالى ان هذا القرآن يمدى لى الى أقوم وأمثاله فى القرآن كثير وكان ينبغى للوصف أن يذكر التعظيم بالقرب كاذكر التعظيم والتعريف البعد عن الحواس التثنيه بعد ذكر المشار اليه بأوصاف قبله

بحس السمع فلا ينفخ فى الادراك عنه (قوله فكانه بعد) أى قد شبه غير المدرك بالبعد لعدم ادراك كل بحاسة (على البصر واستعمل اسم التثنيه فى المشبه (قوله التثنيه) أى يكون التثنيه أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد المصنف الجار للبعد (قوله المشار اليه) هو الموصوف فكانه قال عند تعقيب الموصوف بأوصاف وليس المراد بالاصناف خصوص التعريف (قوله أى عند ايراد اوصاف الخ) بمعنى أن الاوصاف ذكر إثر ذكر المشار اليه (قوله يقال عقبه) أى يتشدد اللقاف (قوله وتقول عقبته الخ) الماسب فتقول بالله كفى نصحة (قوله اذا جعلت الشيء على عقبه) أى فالباه فى عز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر فساد الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباقى جزءا عما تدخل على المتأخر ولا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة فظهر فساد ما قيل أى ظهر فساد بحسب اللغة وان كان المعنى حاصل لان اسم الاشارة وقع عقب الاوصاف التى تعقب المشار اليه لكن ذلك ليس مقصودا والحاصل أن مقتضى اللغة أن الباه بعد التعقيب تدخل على المتأخر وعلى كلام ذلك القائل داخله الى المتقدم فهو أى ما ناله ذلك القائل فاسد بحسب ما تقتضيه اللغة وان كان صحيحا بالنظر للمعنى كما بينا وفساده وجه آخر من جهة جعله المشار اليه على اسم الاشارة مع أن المشار اليه الذات واسم الاشارة اللفظ

اشارة الى الضرب المستدل الحاضر المتقدم ذكره قرىنا فى قوله ذلك بان الذين كذا رواهوا والباطل الخ وكفى قولك بالله الطالب الغائب وذلك قسم عظيم لا فعل ومنه ذلك الكتاب ما تقدم أن المراد بالمعنى ما يشمل اللفظ والمراد بالحاضر ما يعبد العرف حاضر كالقسم المذكور فان حضوره ليس الالتفات له وعدم انفصاله عما بعده وقوله المتقدم أى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حسن البصر دون السمع لما هو ولان المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك



على ان ما يرد بعد اسم الإشارة فالمد كور جدير باكتساب من أجل تلك الاوصاف كقول حاتم الداني

وقد صعد أولئك ساورهمه \* وعضى على الأحداث والهرم قدما  
إذا ما رأى يوما كرام أعرضت \* تبسم كبراهن تحت صمما  
ترى رجحه ونبله وبجته \* وذات طب غضب الضربة تحذما  
وأحناء سرج فاتر ولبامة \* عتاد أخى هجوا طرفا مسقوما  
فذلك ان بـلـك غـسـى ثـناؤه \* وان عاش لم يقعد ضعيفا مذما  
نفذه كثرى صلافا ضل من الضاء على الأحداث قدما والصبر على ألم الجوع والافتقار أن بعد التسبعة مغنما وتبم كبرى  
الكرامات والتأهب للحرب بأدواتهم عقب ذلك بقوله فذلك أنفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده وكذا قوله تعالى وأولئك على هدى من  
ربهم وأولئك هم المفلحون أعاد اسم الإشارة فيه زيادة الدلالة على المقصود من (٣١٩) اختصاص المذكورين قبله باستحقاق

الهدى من ربهم والفلاح  
\* وأما الاعتبار آخر مناسب

ان معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب اوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه أى التنبيه على أن المشار اليه  
(جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى تحقيق بذلك لأجل الاوصاف  
التي ذكرت بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة إلى قوله (أولئك على هدى  
من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه

(قوله ان معناه عند جعل  
الخ) أى فحصل المشار

للعق في الجملة ولو كان غير مطابق لموضوعه لغة (على أنه) هو متعلق بالتنبيه أى التنبيه عندما ذكر  
على أن المشار اليه (جدير) أى تحقيق (بما يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة من الحكم المطلوب (من  
أجلها) متعلق بجدير أى تحقيق بذلك الحكم من أجل الاوصاف التي ذكرت بعد ذكر المشار اليه  
(نحو) قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة وعمار زقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما  
أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالاتوا هم ينفقون (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)  
فقد عقب المشار اليه وهو مصدوق بالمتقين بأوصاف هي الايمان بالغيب وإقام الصلاة والاتفاق بما  
ورزوا بالايمان بما أنزل والايان بالآخر ثم عرّف المسند اليه باسم الإشارة وهو أولئك المشار به إلى  
مصدق الذين تنبيه على أن المشار اليه كان جدير بما يرد بعده اسم الإشارة من الحكم الذي هو الهدى

السهم على اسم الإشارة  
وجعل الباء داخله على  
المنقدم وفي ذلك تعسف  
ومخالفة لغة (قوله جدير  
بما) أى يستند بـ (الخ)  
(قوله لأجل الاوصاف)  
لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف  
على تعدد الاوصاف ولا على  
كونها عقب المشار اليه  
فانه يصح أن تتكون  
الاوصاف قبل المشار اليه  
كان قول يأنف الكمال  
الفاضل بـ وهذا يستحق  
الاكرام ولا على أن يكون  
ما هو جدير به واردا بعده  
كان تقول ويستحق الأكرام  
هذا واحتمل في الأولى  
للمصنف أن يقول أو  
التنبيه عند الإشارة إلى  
موصوف على أن المشار

(على أنه) المشار اليه (جدير بما يرد بعده من أجلها) نحو أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون  
فذكر الاوصاف بعد الذين ونبه باسم الإشارة على أن المشار اليه وهو الذين جدير بذلك وإن تقول  
أى مناسبة في اسم الإشارة فاعتقت ذلك ولو اثنى بغير اسم الإشارة من المعارف لحصل هذا ومن هذا  
قول حاتم الطائي

ولله صعلوك ساورهمه \* وعضى على الأحداث والهرم قدما  
فتى طلبات لا يرى الخ من رحمة \* ولا شعبة ان ناله اعد مغنما  
إذا ما رأى يوما كرام أعرضت \* تبسم كبراهن تحت صمما  
ترى رجحه ونبله وبجته \* وذات طب غضب الضربة تحذما  
وأحناء سرج فاتر ولبامة \* عتاد أخى هجوا طرفا مسقوما  
فذلك ان بـلـك غـسـى ثـناؤه \* وان عاش لم يقعد ضعيفا مذما

ويبقى من الأسباب أن لا يكون ما روي إلى معرفة المسند اليه الاسم الإشارة كإلى المفتاح وكان ينبغي

إليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى الخ) أى فقد ورد السند اليه باسم أشار مع أن المحل  
لغير لأجل تنبيه السامع على أن المشار اليه تحقيق بالحكم المذكور بعده اسم الإشارة من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها ان قلت ان  
الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده قلت نعم هو وان دل على أنهم حقّقون به الآية لا يدل على أن الاوصاف السابقة هي  
العلّة في الاستحقاق بخلاف اسم الإشارة فانه يدل على ذلك وذلك لأن اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار اليه والمشار اليه الذات  
الموصوفة بالاوصاف السابقة وتعلّق بالحكم على موصوف يؤذن بملية الوصف بخلاف ما روي بالضيم فانه لا يقيد بملاحظة الاوصاف  
في العلّة وإن كانت موجودة لان الضمير موضوع للذات فقط كذا اقر شيننا العدوى

٣٣ وان كان باللام فالاملاشارة الى مذهبهم وبين غناطيك كما اذا قال لك فائل جاني رجل من قبيلة كذا فتقول ما فعل الرجل

(قوله وهو الذين يؤمنون الخ) فيه نظرم وجهين الاول ان هذا البيان يقتضي ان الايمان من المشار اليه لامن الاوصاف والبيان الا في بعد ذلك يقتضي انه من الاوصاف فاول الكلام ياتي آخره الثاني ان المشار اليه هو المتقين لانه الموصوف بالذين يؤمنون الاول ان يقول وهو المتقين الذين يؤمنون واجب على الاول بان المراد بالذين يؤمنون الذوات المجردة عن الايمان فتكون صفة الايمان خارجة من المشار اليه بقرينة عدها من الاوصاف فيما ياتي وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنفس الموصول لئلا يفتقد كره بدون الصلة واجيب عن الثاني بان اهل التفسير على ان الذين يؤمنون منقطع عما قبله على انه خبر مبتدأ محذوف او مفعول فعل محذوف وحسن ذلك ان يكون هو المشار اليه اه غنيمة وفي الفقرة ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء فمخبراً عنه بالواو على هدى وان يجعل جارياً بعليه كاذ كرفي الكشف فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احد ههنا اشارة لاخر من غير تكاف لان الصفة والموصوف في حكم شئ واحد وما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه المعنى الذي اشير به باسم الاشارة الى لفظه كائني عنه قوله (٣٣٠) عقيب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون المعنى المتقين

وان قصدنا في الواقع ذاتا (قوله وغير ذلك) أي كالانفاق بما رزقوا (قوله) تنبيهاً على الخ) أي تنبيهاً بالاشارة في أولئك الاول والثاني وهذا يقتضي ان المشار اليه في كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى واختار العصام ان أولئك الاول اشارة لما ذكر من الموصولين وقبه تنبيه على أنهم جديرون بان يكونوا على هدى لاجل الاوصاف المتقدمة وان أولئك

عاجلاً والفلاح وهو البقاء الابدی في النعيم أجلاً من أجل تلك الاوصاف فان الذوق شاهد مدرك على انه اذا قيل الذي يحسن للسائل ويغيب الموهوب ويرحم الضعيف ويقم حق الضيف ويعين على التوازل ويوجد في الشدائد ذلك هو اهل التعظيم عند الوري والاحق ان يتلقى القبول اذا برى كان ذلك لا على ان استحقاقه للتعظيم والقول من أجل تلك الاوصاف لان تعطيق الحكيم بوصف مناسب كما نبأ عنه ههنا اسم الاشارة الى الموصوف بشهر بعليته ثم ينشأ عن ذلك فرض آخر هو الترغيب في تحصيل تلك الاوصاف (وباللام) أي تعريف المسند اليه باللام يكون (للاشارة) بما (الهمود) أي الشئ من أفراد الحقيقة واحداً كان أو كثرهم مذهبين المتكلم والمخاطب وأصل العهد الادراك والاقاء حساساتهم في مطلق الادراك المتقدم لاستمرار البقاء للادراك في الجملة يقال عهدت فلان اذا ذكرته ولقيته فالحمد المصاد باللام يكون لتقدم المشار اليه صريحاً أو تفهيمه كتابة

لصنف ذكره كاذ كرهوه في الموصول ص (وباللام الاشارة الى مذهب الخ) ش التعريف بالاداة وهي اللام على مذهب والالف واللام على مذهب تكون لاحد امور ١ الاول ان يشابه الى مذهبهم في الايضاح للاشارة الى مذهبهم وبين غناطيك كما اذا قال لك فائل جاني رجل فتقول ما فعل الرجل

ومنه

أنهم جديرون بالمصطفى الفلاح لاجل الاوصاف المتقدمة مع ما يزيد بعد أولئك الاول من كونهم على هدى (قوله عاجلاً) أي في الدنيا (قوله بالفلاح) أجلاً أي في الآخرة والمراد به البقاء الابدی في النعيم (قوله من أجل انصافهم باوصاف المذكورة) أي بخلاف ما لو اتى بالضمير يفعله لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكل التبيين فلا يلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير فانه موضوع للذات فقط (قوله وباللام) أي على احد الاقوال من أنهم المعرفة وقبالة ان المعرف ال (قوله للاشارة الى مذهبهم) أي دلالة على معيين في الخارج فلا يقال انه اطلق المذهب مع ان نفس الحقيقة في المعرف بلام الجنس مذهباً ايضاً كايشار اليه قوله وقد تاتي لواحد باعتبار عهديته وحينئذ فلا تصح المقابلة وحاصل الجواب ان المراد بالمعروف ههنا العين في الخارج وأما الحقيقة فهي وان كانت مذهباً ومعينة لكن في الذهن وحاصل ما ذكره المصنف ان لام التعريف على قسمين الأول للام العهد الخارج بحسب وجهه اقسام ثلاثة صريح وكناية وعلى ذلك لان مدخوله ان تقدم له كصرامة كانت العهد الصريح وان تقدم له ذكر كتابة كانت العهد الكتابي وان لم تقدم له ذكر أصلاً لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضراً أو لا فهي العهد العلوي والخروجي سمون ما اذا كان مدخوله معلوماً حاضر بلام العهد الحضورى وان كان غير حاضر بلام العهد الذهني القسم الثاني للام الحقيقة ويختص اقسام أربعة للام الحقيقة من حيث هي وتسمى بلام الجنس ولام العهد الذهني ولام الاستغراق الحقيقي ولام

وعلمه قوله تعالى وليس الذكر كالأُنثى أى وليس الذكر الذى طلبت كالأنثى التى وهبت لها

الاستعراق العرفي وذلك لان اللام ايماناً بشاربها الحقيقة من حيث هي ونسبى بلام الحقيقة ولام الجنس أو بشاربها الحقيقة في ضمن فريدمهم ونسبى بلام العهد الذهني أو بشاربها الحقيقة في ضمن جميع الافراد ونسبى بلام الاستعراق وهو قسمان اما الحقيقي أو عرقي لانه ان اشربها الحقيقة في ضمن جميع الافراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة فهي الاستعراق الحقيقي وان اشربها الحقيقة في ضمن جميع الافراد التي يتناولها اللفظ بحسب العرف فهي الاستعراق العرفي فظهر لك ان الاقسام خمسة وأولام العهد الذهني عند السياتين غير عائد الضويع ونسبى في هذه الاقسام كلها واختاف في الاصل والحقيقة فقبل لام حقيقة أصل ولام العهد الخارجي أصل آخر وهو الذي أشار إليه المصنف والشارح وقبل الاصل لام العهد الخارجي قال الخليل وهو المجهول من الكشف وسائر كتب الفرووق قبل لام الاستعراق وقبل الجميع أصول وقدم المصنف لام العهد الخارجي على لام الحقيقة لان العرف ما أعرف من العرف بلام الحقيقة وكثرة أبحاث لام الحقيقة فلام العهد الخارجي كالسبب بالنسبة للآخرى ولو أخرج العرف بلام العهد الخارجي لكانت الفصلين (قوله أي إلى الحصة) أشار بهما إلى أن المراد بالعهد والحصة المهددة لانها الكاملة في العهدية ولو وقع في مقابلة نفس الحقيقة والحصة والفرد عند مدعى معنى واحد أعني الطبيعة الكلمة مع ما انضوى اليها من الشخص والتفرقة بينهم بأن الفرد عبارة عن المركب من الطبيعة والشخص والحصة الطبيعة المعروضة للشخص إنما هو اصطلاح للمناطق وإنما اختار لفظ المحسوسون الفرد لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والعهد الخارجي قد يكون (٣٣١) أكثر من واحد فان قلت كون المراد بالحصة

أى الحصنة من الحقيقة معه وبين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت  
فلانا إذا أدركته ولقبته وذلك لعدم ذكره صريحا أو كتابة (ينحو) وليس الذكر كالانثى أى ليس الذكر  
(الذى يخطب) امرأة عمران (كالتى) أى كالانثى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) أى لأمراء عمران

(نحو) قوله تعالى (وليس الذكر كالانثى أى ليس) الذكر (الذى طلبت) به امرأة عمران ليكون من سدة بيت المقدس (كما) الانثى (التي وهبت لها) أى لامرأة عمران فلثالث مشتمل على المشاركة المتقدم فان الامم فى الانثى ولو كان ليس من باب المسند اليه لا يجرى والاشارة الى معهود تقدم صريحاً فى سورة

ومن قوله تعالى وليس الذكر كالأُنثى أى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت والاشارة للمعهود سابق وهو قوله انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وقوله الى وضعها أى غرأ المعهود السابق فى الذكر لتعريفه تقديرى أى انى تقدم صر يحاوانا لتقسيم ما فى بطنى محررا والمراد اجابة الذكر لانهم لم يكونوا ينذرون محررات لاناثا وفي الاثنى المعرفه عهد-مقضى صر يح تقدم وضعها انى كلما قاله وفيه نظر

( ٤١ - شروح التلخيص أول )  
 أي تلك الخاصة أي معينة (قوله واحدا كان) أي تلك الخاصة بهذا التلخيص  
 وذكر باعتبار أن ما قدر ويحتمل أن المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الخاصة وحيدته وتعميم في المعهود في كلام المصنف وذلك  
 كما قلنا فإنه إما أن يراد رجل أو رجلان أو رجال فقال لك أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل (قوله يقال عهدت الخ) أي يقال إني عهدت  
 استدلال على أن المراد بالمعهود المعين كما يفيد تفسيره بالخاصة فإن قلت ماذا كرم من الغليل ليس فيذكر كرتعيين قلت هو استدلال  
 باعتبار الأول لأنه يلزم من ادراكه وملاقاته كونه معينا فروضنا العدوي (قوله ولقيته) عطف سبب على مسبب (قوله وذلك)  
 أي العهد أو تعين في الخاصة ويحتمل أن المراد وذلك أي كون الأول للاشارة إلى المعهود (قوله اتقدم الخ) اعلم أن هذا التقدم شرط  
 لصحة استعمال المعرفة في الخاصة كما في الضمير الغائب لأنه قربة لإدراك الخاصة على ما هو له يلزم أن يكون استعمال المعرفة فيه  
 مجازا مع التلخيص بنفسه (قوله أي ليس الذكر الخ) اختار تعرض المصنف لتفسيره لأنه بخلاف الواقع بين المفسرين فيم اتفق أنه  
 من كلام امرأه عمران وفي الكلام قلب أي ليس الأنثى كذا كرفي التجر وهو ممن تنة تحسرها فلعلني التحسري على وضعها أني وعدم  
 مساواة له كرفي التجر وبما لها كانت ذكر أو كانت مساوية له في التجر بروعي هذا فالام فيها التحس والتساوي من أجل أن كلام العهد  
 وقوله ليس من كلام الله تعالى تنسبه لها والمعنى ليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها بال الأنثى التي وهبت لها أعظم تنة من  
 الذكر التي طلبته وعلى هذا فالام فيها العهد فلما جرى الخلاف بين المفسرين في الآية احتاج المصنف إلى تفسيره بما هو الأول الثاني  
 حتى يضع كونه ما من المفسرين قاله شيخنا العدوي (قوله الذي طلعت) أي قولها إني نذرت لك ما في بطني محررا لأن هذا الكلام يتضمن طلبها

أن يكون ما في بطنها ذكرا وتجعله من خدم بيت المقدس لأن خدمة بيت المقدس انذاك الاصلي الاثني كوردون الاناث اه فوي  
 (قوله فلا تاتي) أي قال الداخلة على الانثى اشارة إلى مشاربها وكذا يقال في قوله بعد والذ كرا اشارة الى الخواص فلذلك لان المشارب  
 الام لا تاتي الاثني (قوله الى ماسبق ذكره) أي والذ كوردومعهم معين (قوله في قوله تعالى قالت رب اني وضعت انثى) أي انثى الصغير  
 مع كونه راجعا الى الام لان الام راى هي عنزة الخبرا عني انثى ورعاية الخبرا وفي لانه يحط الفائدة وأما الثاني  
 في قوله فلما وضعتها راجعا الى انثى لان ما في بطنها في الواقع انثى ورعاية ما قالوا الاولى راجعا الى انثى لان ما راجعا الى انثى في جازة تقرر  
 ذلك شيئا العدوي (قوله لكنه ليس عند الله) أي لانه مجرور بالكاف خبر ليس فهو مستند لكنه تنطير مناسب من حيث العهد  
 الصريح (قوله كتابه) يحتمل كما قلناه عبد الحكيم أن المراد الكتابة بالعسنى القوي وهو الخفاء لان فهم الذ كرم ن لفظ ما الصان  
 بالذ كرو الانثى فيه خفاء لعدم التصريح وان كان الذ كرا الوصف بعد ذلك أعني مجررا مينا الرادو جند فقوله الشارح الى ماسبق ذكره  
 كتابة أي الى ماسبق ذكره على وجه الكتابة (٣٣٣) أي على طريق فيه خفاء ويحتمل كما قال الفري أن المراد بالكتابة الاصطلي

عليها عند علماء البيان  
 فتكون من أفراد الكتابة  
 المطلوب بها غير صفة  
 ولا نسبة وهو ان يتعين  
 في صفة من الصفات  
 اختصاص عوصوف  
 معين فتسذكر تلك الصفة  
 لتوصل بها الى الموصوف  
 فالخير بر من الصفات  
 المختصة بالذ كور فلفظ  
 ما في بطنها باعتبار تعيينه  
 بغير المألوم للذ كور والذ كور  
 لازم له فقد أطلق اسم  
 المألوم وأراد الاثني فالذ كور  
 لم يذكر صراحة بل كتابة  
 والذ كور صراحة ملازمه  
 وهو ما في البطن الموصوف  
 بالتصريح وجعل ذلك كتابة  
 ظاهرا على مذهب المصنف  
 القائل ان الكتابة أن  
 بذكر اسم المألوم ويراد الاثني ما على طريقة السكاكي من أنها اللفظ المراد به  
 ملازم ما وضعه فلا تاتي في مثال الذ كور ليس لازما للذ كرا ذ كثير من الذ كور غير مجرور  
 أي بحسب وضعها (قوله لكن التصريح بالخ) فيه نظر لان اختصاص التصريح بالذ كور في نفس الامر لا ينافي عموم المذكر والذ كور  
 بحسب الوضع وحيث فلا يكون الذ كور يخصوصه مذ كورا وأجيب بان العموم في ما عاها هو بحسب أصل الوضع واختصاصه بالذ كور  
 في الآية فواسطة القرينة وهو الوصف بالخير بر فصح أن يكون الذ كرم ذ كورا كتابة نظرا لتلك القرينة اه قرني ثم ان الانسب بقوله  
 مجرور أن يكون التصريح في كلام الشارح مصدرا للمبني للفعول فقوله يعقوب معنى للفعول (قوله وهو) أي الذ كرم مستند اليه لان اسم  
 ليس (قوله وقد يستغنى الخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقدم ذكره صريحا وكتابة (قوله لتقدم على الخطاب به) أي بالقرآن سواء كان  
 ذلك المعلوم للخطاب غير حاضر المجلس كامل الشارح أو حاضر انفسه كقولك ادخل البيت أغلق الباب ونحو قولك ان فوق سهمه  
 القوس فالعهد العلي والحضور من أقسام العهد الخارج عن التحقيق المشار اليه باللام خارجا

عليها عند علماء البيان  
 فتكون من أفراد الكتابة  
 المطلوب بها غير صفة  
 ولا نسبة وهو ان يتعين  
 في صفة من الصفات  
 اختصاص عوصوف  
 معين فتسذكر تلك الصفة  
 لتوصل بها الى الموصوف  
 فالخير بر من الصفات  
 المختصة بالذ كور فلفظ  
 ما في بطنها باعتبار تعيينه  
 بغير المألوم للذ كور والذ كور  
 لازم له فقد أطلق اسم  
 المألوم وأراد الاثني فالذ كور  
 لم يذكر صراحة بل كتابة  
 والذ كور صراحة ملازمه  
 وهو ما في البطن الموصوف  
 بالتصريح وجعل ذلك كتابة  
 ظاهرا على مذهب المصنف  
 القائل ان الكتابة أن

والثاني  
 \* والثاني  
 لان قولهم ليس الذ كرا الذي طلبت يدل على انه قد وقع طلب الذ كور حقيقة فتكون الام فيه تصرف  
 عهدى حقيقى والذى أخرج لآخرها عن الجنسية أنه لو كانت الجنس لقبيل ليست الانثى كذا ذكر  
 وليس هذا مقام قلب التشبيه والمعهود قد يكون حاضرا لفظا كقوله تعالى كما أرسلنا في قرون  
 رسولا نعصى فروعون الرسول أو حاضرا وهو مبصر كقولنا القراطيل من سددت سهما أو علما كقوله  
 تعالى انهم في القفار وقوله بالواذى المقدس اذ يبايعونك تحت الشجرة هذا هو العهد والنصفي  
 وأما الجنس فسبأني



والمعرف باللام قدياني واحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقية

(قوله وقدياني المعرفة بلام الحقيقة واحد) قد للتحقيق لا للتقليل وهذا إشارة إلى القسم الثاني من الأقسام الأربعة للام الحقيقة ولم يقل وقد يصعد من المعرفة بلام الحقيقة واحداً لان الوحدة المهمة مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من المعرف باللام وعبرنا بقوله وقدياني وقدياسيا بقوله وقد يفيد ما لاثنين ولما كان دلالة اللام في الاول قوة لانها مضمومة بالقرينة الدالة على البعضية وفي الثاني ضعف لانها يكتفي فيها القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هي ولا يحتاج إلى القرينة الدالة على الاستغراق (قوله لواحد) أي منهم (قوله من الافراد) أي من أفراد الحقيقة (قوله باعتبار عهديته) أي تعينه واستحصاره في الذهن بتعالين الحقيقة واستحصارها فيه فالله واحد باعتبارها الحقيقة ولما كان استحصارها ماهية يتضمن استحصار اقرادها كان كل واحد من الافراد معهوداً ذنهما وبهذا الذئف ما يقال ان الواحد من (٣٣٤) الافراد هنا غير معين وحيد فلا عهديته لذهنا ولا خارجا بل هو مهم

وقدياني المعرفة بلام الحقيقة (واحد) من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرفة بلام الحقيقة الشيء موضوع للتحقيق المستدق في الذهن على فردنا موجود من الحقيقة لان الجنس والحقيقة خيرون الجنس ولو قصدت الفردية استحتم الى بيان الوجه والاولى في التمثيل ذلنا في التعريف الكلمة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم في التعريف حق مفهوم لا فردي بخلاف الحكم بالخبرة فان الفضل بين الذكور والانثى انما يتحقق من خصال الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور الى الافضية في الخارج ثبت الافضية للحقيقة لانها لا من جهة التصور فان الشيء الذي هو في قوة الحصول ثبت له حكم الحصول الاخرى انما تفضل زيد على عمرو فانه بهم باسعداده تقع ولم يمنع الفعل ويصح ان يراعى في الخبرة خبره بمجرد الذكور به الثابتة على نفس الاثو فمن غير رعاية خصاله اياها يكون الحكم حقيقيا لا فرديا فلا يحتاج الى التاويل نامله (وقدياني) المعرفة بلام الحقيقة (الفرد) (واحد) من افراد الحقيقة (باعتبار عهديته في الذهن) وفي هذه العبارة تسامح لان ظاهرها ان الفرد الواحد الذي استعمل فيه اللفظ عهديته في الذهن بنفسه فاستعمل في اللفظ باعتبارها لكن المراد ظاهره للعلم بان العهديته الالهية من حيث هي للحقيقة تنسب اليها للفرد باعتبارها فمعنى الكلام انه قد تقر ران الكلي الطبيعي وهو اللفظ الموضوع للطبيعة أي نفس الحقيقة المشتركة بين الافراد قد يطلق على فرد من تلك الافراد لو وجدها فيمكن ان استعماله حقيقيا لا مجازيا فاذا صح هذا في الكلي الغير المعرفة فالعرف باللام المشار به الى الحقيقة كذلك يصح فيه الاطلاق على فرد واحد فيه تلك الحقيقة لان تعينها باللام ذنهما لا يمنع وجودها في الافراد فتتبع وجودها في الفرد صحة الاطلاق كالكل في الغير المعرفة فاذا أطلق اللفظ الحق بالالحقيقية على ذلك الفرد كان ذلك الاطلاق باعتبار عهديته بنفسه وحقيقته في الذهن لا باعتبار فلا يدل هذا حينئذ على وحدته ولا تعدد \* ثم قال المصنف وقد تأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن

فكيف يقول المصنف باعتبار عهديته في الذهن وحاصل الجواب انه مهم في ذاته وعهديته انما هي تبع لعهديته الماهية التي اشتمل عليها لضم نسبة العهديته اليه هذا الاعتبار وقوله لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة أي المعهودة عليه لعهديته ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتماله عليها عند أن الحاجب أو صدق الحقيقة عليه عند الشارح وعلى الوجهين فالفرد الجسم باعتبار مطابقته للحقيقة المعهودة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهديته بهذا الاعتبار فسمى معهوداً ذنهما كذلك في سب عن التاصر للقاء ومنه لفي عبد الحكيم وقيل في قوله عهديته

محذوف مضاف أي باعتبار عهديته حقيقة فالوصف بالعهد انما هو الحقيقة والسبب مال العصام والصفوي واذا كقولك عهديته حقيقة عهديته لمطابقته ذلك الواحد لها (قوله بمعنى يطلق الحق) إشارة به إلى أن قول المصنف بأني يطلق وأن اللام قوله لواحد يعني على (قوله المعرفة بلام الحقيقة) صفة محذوفة تقديره يعني أن اسم الجنس المعرفة بلام الحقيقة وقوله الذي هو موضوع للحقيقة صفة للمعرف أي الذي هو موضوع للحقيقة من غير نظر إلى فرد لان النظر إلى فرداً أو لجميع الافراد التي رتبة لا بالوضع (قوله المتحد في الذهن) أي المهيئة في الذهن أو الموصوفة بالوحدة في الذهن وبماها التبيين فالوحدة على كل حال خارجة عن الموضوع وفائدة هذا البعد الإشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرفة بلام الحقيقة أي ما وضع استعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله على فردنا موجود) متعلق بـ (قوله في الذهن) (قوله من الحقيقة) صفة لفرداً على فرد من افراد الحقيقة والاطلاقية لا تقيدراً

ثم لا تدخل السوق وليس ينشأ بين مخاطبك سوق معهود في الخارج وعليه قول الشاعر \* ولقد أمر على الشيب يسنى \*

(قوله باعتبار) متعلق بيطبق وقوله معهود أي معلوما ومعينا في الذهن أي لا باعتباره بمخصوصه والالتكان مجازا من إطلاق المطلق على القديم حيث لا مفيد قاله عبد الحكيم وقوله جزئيا عطف على معهودا من عطف العلة على العاقل أي أن عهدته به باعتبار أنه جزئي من جزئيات الحقيقة التي هي مستحصرة في الذهن ومعهود فيه وقوله مطابقا لها أي باعتبار كونه مطابقا لها أي مشتركا عليها ثمان مظاهر قول الشارح بعض يطلق العرف بلام الحقيقة على فرد باعتبار كونه معهودا في الذهن أنه يستعمل في الفرد نفسه لكن حقيق في المطلق ما حاصله أنه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد لا في قوله به بقوله إلا في وهذا ما نهى نفس الحقيقة الخ باعتبارها في المطلق وتحققه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وإنما أطلق على الفرد الوجودي باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فإزاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال إن قوله هذا باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها بما ينشأ من قوله في المطلق باعتبار وجود الحقيقة فيه أذهني باعتبار كونه جزئيا من جزئيات اعتبار وجوده فانه في تقدير عبارته هنا بضآن الاستعمال في الحقيقة إنما هو في الحقيقة في ضمن الفرد فتأمل (قوله كما يطلق) راجع لقوله يطلق أي يطلق أطلاقا كإطلاق الكلي الطبيعي (٣٣٥) أي الذي يراد منه الحقيقة والطبيعة والمراد بالأطلاق هنا الإطلاق كالمعنى في قوله لا يصدق هذا الفرس حيوان والإنسان في قوله زيد إنسان وإنما كان المراد بالأطلاق هنا الجمل لأن الكلي لا يراد منه المفهوم والطبيعة إلا إذا كان محسولا وأما لو كان موضوعا كان المراد منه الأفراد وحدها فلا يكون طبيعيا ذكره شيخنا الحنفى (قوله كما يطلق الكلي الطبيعي) أي المجرى من الامتياز فالجاء مع إطلاق الكلي على فرد في كل يمكن المراد بالأطلاق فيما نحن

باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس المقصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل إلى من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها (قوله لا تدخل السوق حيث لا عهد) في الخارج

خصوص الفرد وذلك كان الإطلاق حقيقيا لا مجازيا (١) وإنما يحمل على هذا حتى لا يصح ارادة حصة معينة من الحقيقة ولا ارادة الحقيقة نفسها كما في قولنا الإنسان نوع ولا ارادتها في ضمن جميع الأفراد كما يأتي بل تراد في ضمن فرد ما العهد بغير ذلك فاذ قيل مثلا أطعم المسكين كاذن فطرك يوم العيد كان المعنى أطعم فردا من أفراد الحقيقة المسكنية اليهود وتلك المعروفة في ذلك فالتشكيك هنا ولو وجد باعتبار فردية فقد الفرد في الجملة وهي الأطعام لكن لا ينقل عن الإعلام بعهدية حقيقة وذلك يقال إن هذا النوع من المشار به إلى الحقيقة ذكره باعتبار القرينة مساو للتكرار الذي وضع لفرد غير معين ومعرفة باعتبار نفسه لاشارته إلى المعهود هو حقيقة ذلك الفرد وذلك (قوله لا تدخل السوق حيث لا عهد) أي لا معهود في الخارج يشار إليه باللام كما إذا رأيت إنسانا لا يحسن القيام بأمر التوكل

قوله لا تدخل السوق حيث لا عهد يعني أن الدخول إنما يكون في سوق معين قال وعليه قول الشاعر وهو عروة بن جابر الحنفى ولقد أمر على الشيب يسنى \* فخصيت تحت قلت لا يعني

فيه الذكر وفي المشبه المراد بالأطلاق الجمل فقررنا جملنا العدوى (قوله وذلك) أي إطلاق اسم الجنس المعروف في فرد معين في الذهن (قوله على أن ليس المقصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي) أي كما في لأم الحقيقة وقوله بل من حيث الوجود أي وجود الحقيقة (قوله من حيث هي) أي من حيث هي نفسها مقصودة لا الأفراد هي الثانية وكيدوا الخ بمحذوف (قوله لأن من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد) أي كما في لأم الاستغراق لا التمه (قوله بل بعضها) أي بل من حيث وجودها في بعضها (قوله لا تدخل السوق) أي فقولنا أدخل قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق فلمن هذا المراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد (قوله حيث لا عهد) بأن تعدد أسواق البلد ولا تعيين الواحد منها بين التكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أي لا مطلقا كما يوهه إطلاق الشيء لوجود العهد الفعلي والحاصل أنه ليس المراد في العهد مطابقا بل خصوص العهد الخارجي لوجود العهد الفعلي فقدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلا تنافي بين قوله حيث لا عهد وقوله قبل ذلك باعتبار عهديته في الذهن فلو فرض أن هذا العهد خارجا كان هناك سوق واحد كانت أل العهد الخارجي

(١) هنا يادق بعض النسخ نصها يوشخص هذا أن دلالة أعني مدخول آل الحقيقة مطابقا على فرد ما فبه تأمل كتبه معجبه

وهذا يقرب في المعنى من النكرة وذلك بقدر يسنى وصفه بالاسم لالا

(قوله) وخاف أن يأكله الذئب) أى فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هى لأنها لا تأكل ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد وحاصل ما في المقام أن المعرفة بلام العهد الذهنى موضوع للحقيقة المتعددة في الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه لا باعتبار أنه فرد والالتكان مجاز الخفاء التعدد باعتبار وجود لا باعتبار الوضع (قوله وهذا) أى المعرفة بلام العهد الذهنى (قوله في المعنى كالنكرة) أى بعد اعتبار القرينة لأن المراد به بعد اعتبارها فرد منهم أمّا قبل اعتبارها فليس كالنكرة فهو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن (قوله وان كان في اللفظ) أى والحال أنه تجري عليه أحكام المعارف بالنظر لفظه بمعنى غالباً المسامحة ويقولنا بعد اعتبار القرينة اندفع ما يقال هذا الكلام يقتضى أن أحوال حكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى نظراً إلى أنه في المعنى نكرة وليس كذلك بل المعرفة بلام العهد الذهنى معرفة بحسب اللفظ والمعنى لأنه موضوع للحقيقة المعينة ومستعمل فيها وحيث قد فاء أحكام المعارف عليه بحسب الأمرين جميعاً (قوله من وقوعه مبتدأ) نحو والذئب في دارك وقوله وذال نحو رأيت الذئب خارجاً من بيتك وقوله (٣٦ ٣٧) ووصفة المعرفة بنحو زيد الكريم عندك وقوله وموصوفاً بنحو الكريم الذى

فعل كذا في دار صديقك  
(قوله وبمجرد ذلك) أى  
كعطفه بياناً من المعرفة  
والعكس بنحو زيد الكريم  
عندك والكريم زيد عندك  
وكسوة اسم كان ومعمولا  
أو لالتان نحو كان السارق  
الذى سرق متاعك في محل  
كذا وظننت السارق حالاً  
(قوله وهو أن النكرة) أى  
نحو ادخل سوقاً معناها  
أعلى الوضئ وقوله من جهة  
الحقيقة أى من جهة أفرادها  
والا فالحقيقة لا تتجزأ  
(قوله وهذا) أى المعرفة  
بلام العهد الذهنى نحو  
ادخل السوق وقوله معناها  
أعلى الوضئ (قوله كالنحو)  
أى فانه انما يتصور في

ومثله قوله تعالى وخاف أن يأكله الذئب (وهذا في المعنى كالنكرة) وإن كان في اللفظ يجري عليه  
أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذال وهو وصف المعرفة وموصوفاً بنحو ذال وانما قال كالنكرة  
لما بينهما من تفاوت وتأوهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جهة الحقيقة وهذا معناها نفس الحقيقة  
وانما استفاد البعضية من القرينة كالنحو والاكل في مرفأ فجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء  
بالنظر إلى أنفسهما مختلفتان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل بمعاملة النكرة  
فتقوله أمانت فلا يصلح لك هذا ولكن ادخل السوق تعني للضرورة والتسبب فالمراد بالسوق بقرينة  
الدخول المأمور به فرد من أفراد حقيقة السوق فلما إن عرّفته باللام التي تليها بتدريج للفرد المستعمل في  
فيه عهد كانت الإشارة إلى تلك الحقيقة فكذلك نقول ادخل فرداً من أفراد حقيقة السوق المعهودة لك  
فقد استعمل المعرفة باللام الحقيقية في فرد باعتبار حقيقة الوجود فيه الصادق لفظه عليه بالقرينة  
صيرته فرداً مطلقاً واللام عرّفته باعتبار جنسه فهو مع المنكر باعتبار القرينة متساويان وباعتبار  
ما يفقد لاه الحقيقة من الأشار بهد بتأهنا المصاحب لذلك الاطلاق مختلفتان ومثل هذا قوله تعالى  
وخاف أن يأكله الذئب فليس المراد كل ذئب ولا حقيقة الذئب ولا ذئب معين بل فرد من أفراد  
حقيقة الذئب وهذا معنى قوله (وهذا في المعنى كالنكرة) يعنى باعتبار القرينة لا باعتبار مفاد اللام  
فاذا ادعت القرينة الموجبة للتشكيك برت عليه أحكام المنكر ويراعى فيه كثيراً مفاد اللام فتجربى  
عليه أحكام المعارف فيقع مبتدأ وصاحب حال ووصف المعرفة وموصوفاً بنحو ذئب كعطفه بياناً  
ورواه البخارى في حجاسته ولقد مررت لا يقال كل ما يقع في الوجود مخصص لانا نقول ونظر لذلك  
لما كان العهد مفارقاً للأداة قال وهذا في المعنى كالنكرة وذلك بقدر يسنى وصفه بالاسم لالا يعنى

الأفراد الخارجية لا يتصور في الحقيقة (قوله الفجر) أى من اللام بنحو سوق وقوله

أن  
وذو اللام بنحو السوق وقوله بالنظر إلى القرينة قيد في ذى اللام فقط اذا جرد استعماله في المفرد لا يتوقف على القرينة (قوله سواء) أى  
في أن المراد من كل بعض غير معين (قوله مختلفتان) أى لأن المنكر معناه بعض غير معين من أفراد الحقيقة والمعرفة معناه الحقيقة  
المعينة في الذهن وانما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه فافادة البعضية في الجرد الوضع وفي ذى اللام بالقرينة وهذا  
الفرق الذى ذكره الشارح بناء على أن النكرة موضوع للفرد المنتشر فان قلنا هم موضوع للماهية فالفرق أن تعيين الماهية وعهدتها  
معتبر في مدلول المعرفة بلام العهد الذهنى غير معتبر في مدلول النكرة وان كان حاصل الفرق بين المعرفة بلام العهد الذهنى والنكرة  
كالفرق بين اسم الجنس النكرة كسيد وعلم الجنس كسامة وذلك لانه في القول بيان اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما  
فما قاله الشارح وان قلنا موضوع للماهية فالفرق ما قلناه واعلم أن النكرة سواء قلنا أنها المفهوم أو لفرد المنتشر انما تستعمل في الفرد  
المنتشر وانما الخلاف فيما وصفت له



(قوله بوصف بالجملة) الاولى التفريع بالفاء (قوله ولقد امر على التثنية) الخ غمازة \* فخصت قلت لا يعنني \* عدل الى المضارع في امر قصد الى الاستمرار وقوله فخصت قلت اي فامضى ثم اقول لكن (٣٣٧) عدل الى الماضي دلالة على التحقق فكأنه قال

أمر دأب على التثنية عادته

وبوصف بالجملة كقوله \* ولقد أمر على التثنية بسبني \*

من المعرفة والعكس وكونه اسم كان ومحمولا أو لا ظن وشبه ذلك \* ولهذا قال كالنكرة لانكرة

حقيقة ومن معاملته معاملة النكرة وصفه بالجملة التي هي في معنى النكرة كقوله

ولقد أمر على التثنية بسبني \* فخصت قلت لا يعنني

فبسبني نعت التثنية والمراد به فرد باعتبار عهدة حقيقة المقدرة فيه ولم يجعل بسبني حال لان الغرض

أن التثنية دأبه السب ومع ذلك فجعله القائل وأعرض عنه لا تنبيد السب بوقت المرو فقط الذي هو

مقتضى كونها حالة ادعى مشعرة بالتحول في أصلها كذا قيل ولكن المناسب لقوله

\* فخصت قلت لا يعنني \* كونها حالة وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيث النفس بعدم

العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولا نفع له لا يعنني انما يتبادر منه أنه قاله في حال سماع

السب حال المرو لأنه قاله فحين دأبه السب ولو في غير حال المرو تأمله

أن التثنية لما لم تكن الاداة فيه لمعين يعرف مخاطب صارتا نعتا لمعجب الظاهر فعمل معاملة النكرة

فصير وصفه وان كان معرفة يسبني وان كان نكرة ولو عمل معاملة المعرفة لمعجلا حالا والحال في المعنى

غير مقصود لان الحال يدل على الانتقال وليس ذلك مقصودا هنا ومن حيث اللفظ ايضا لا يتضح لكونه في

حكم النكرة على ما سبق وسأبني الكلام على ذلك في الكلام على الحال ومثله في القرآن كثير كقوله تعالى

وأذهبهم الليل لمنظنه النهار وقوله تعالى المستضعفين الى أن قال لا يستطيعون حيلة فان قلت

لا يثنى فصل المصنفين هذا وما قبله من العهد بالجنس وان كان هذا والاول عهديين قلت لان هذا

وان كان عهديا فهو من حيث شاعبه في الظاهر بالجنس فجعل بعدهما لان فيه شيئا من كل منهما وكن

أن تقول أقر بمن هذا القسم شيئا بالنكرات ما شئت على الاداة الجنسية التي تعرف بها الحقيقة فان

شياعها في نفس الامر وشياع ما نحن فيه في الظاهر فقط فكان أولى أن يعامل معاملة النكرات في

الوصف وغيره ولا شك ان الامر كذلك لكن تظاهر عبارة المصنف خلافه وقد يجاب بأن مدلول الجنسية

هو الحقيقة من غير نظر لفرادها وهي حينئذ غير مبهمة لكن لك أن تقول حينئذ فما الذي أفادته هذه

الاداة (١) تنبيه (١) نسبة ما نحن فيه من التوسط بين العهد الشخصي والجنسي والمعهود الجنسي

فان العهد قد يكون شخصيا كقوله تعالى فعصى فرعون الرسول وقد يكون جنسيا معياري ارادة حسن هو

نوع لما فوه كقولك الرجل جليل تريد به فردا من أفراد الرجال المجازيين دون غيرهم وهذا يقع كثيرا في

الكلام ولعل منه قوله تعالى أولئك الذين اتبعناهم الكتاب فان المراد جنس كتب الله ليكون صالحا

للتوراة والانجيل والزبور التي أوتيناها من تقدم ذكرهم من الانبياء صلى الله عليهم وسلم تسليما فإلام فيه

عهدة جنسية وكذلك قوله تعالى ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب قال

الزخشري أي جنس كتب الله المنة وتسمى هذا لآلاف واللام عهدة جنسية استغراقية وعلى هذا

فبينى أن يجعل وليس الذكرا لاثنى من هذا القسم فان المعهود الذي ذكره في قام ذهنه كنيته

المطلوبة وذلك معهود جنسي لا شخصي كما سبق في ولقد أمر على التثنية \* الثالث أن تكون

الاستغراق والية الإشارة بقوله

سبي ومواظب على سبي

بأفواع الشتام فامضى ولا

أثقت الله ولا استغفل

بإلامه وأعرض عنه صونا

للماء الوجه ثم اقول لجماعة

الخلان أنه لا يعنني وتم

حرف عطف اذا قلها

علامة التأنيث اخضعت

بعطف الجمل وقوله

لا يعنني أي لا يريدني بل

يريد غسيري ثم غناه اذا

قصده ويحتمل أن المراد

لا يعنني الاشتغال به

والانتقام منه من عناني

الامر اذا أهمني والشاهد

في قوله يسبني فان الجملة

صفة للتثنية لان الشاعر يرد

لثما معينا اذ ليس فيه

اظهار لمذلة الظلم المقصودة

بالتمسح بها ولا الماهية

من حيث هي بقرينة المرو

ولا الاستغراق لعدم تأني

المرو على كل التثنية من

الثام بل الجنس في ضمن

فرد مهم فهو كالنكرة فلذا

جعلت الجملة صفة لا حالا

قال ابن دقيق ولم يجعل

تلك الجملة حال لان الغرض

أن التثنية دأبه السب ومع

ذلك فجعله القائل وأعرض

عنه وليس الغرض تنبيد

السب بوقت المرو فقط كما

هو مقتضى المناسبة لاشعارها بالتحول في أصلها كذا قيل لكن المناسب لقوله ثم قلت لا يعنني كونها حالة لان المتبادر من قوله

قلت لا يعنني أنه قال ذلك في حال سماع السب حال المرو لأنه قاله فحين دأبه السب ولو في غير حال المرو تأني

(١) قوله نسبة ما نحن فيه الخ هكذا في الاصل وحرر العبارة فاعمل فيها تحريفا كتبه مصححه

وقد يفيد الاستغراق ذلك الاستعجال على غير الأفراد على بعضهم دون بعض كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا

(قوله وقد يفيد الاستغراق) أي لجميع الأفراد وهذا هو القسم الثالث من أقسام اللاحقة ثم ان ظاهر المصنف أن المعروف بلام الحقيقة موضوع لا من الحقيقة وجميع الأفراد وأنه يفيدهما الاطلاقه عليهما وليس كذلك بل هو موضوع للحقيقة المتحد في الذهن فقط وأما هذا الاستغراق انما هي من حيث تحقق الحقيقة في جميع الأفراد وأما السارد عن نظيره هذا فعلم سابق وحاصل الجواب عن ذلك أن يقال ان المسار ان المعروف بلام الموضوع للحقيقة المتحد في الذهن قد يطلق على جميع الأفراد من حيث تحقق الحقيقة فيهم لأن ذلك عند قيام القرينة الدالة على أنه ليس المقصد للحقيقة من حيث هي ولا من حيث وجودها في فرد فكفي في الجمل على الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث (٣٨) هي ومن حيث وجودها في بعض الأفراد ولا يتوقف على وجود القرينة

المعينة للاستغراق بخلاف الجمل على وجود الحقيقة في فرد قلته يتوقف على القرينة الدالة على البضبة فالقرينة فيه أقوى قوله بدليل الخ) هذا يقتضي أنه لا بد من قرينة معنية في هذا النوع أيضا كالتى قبله والحق خلافه انه اذا لم تقم قرينة على ارادة الحقيقة ولا على الفرد الغير المعين جمل على الاستغراق كما هو المأخوذ من كلام السكاكي وقد يجب بان السارد قصد التخصيص على المراد بوجود الدليل فقررنا شيخنا الهدوى (قوله التي شرطه دخول الخ) أي ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق ثم انما ذكر شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا وحاصل ذلك الدليل أن المستثنى منه كالانسان يجب أن يكون المراد به كل

(وقد يفيد) المعروف باللام المشار به الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر) أشهر باللام الى الحقيقة لكن لم يصح للمصنف الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه من ذلك فاللام التي تعريف العهد الذي أوالاستغراق

(وقد يفيد) أي المعروف باللام المشار به الى الحقيقة (الاستغراق) لجميع الأفراد وذلك بان أشار الى الحقيقة في ضمن كل فرد في أي محل وجدت فيه (نحو) قوله تعالى (ان الانسان لفي خسر) فقد أشار به الى الإنسانية في ضمن كل فرد من أفرادها ولم يشر اليها من حيث هي هي كما قولنا الانسان خير من البهية ولا الهيا في ضمن فرد ما كما في ادخل السوق ولا الهيا في ضمن فرد معين كما في أغل الباب بل في ضمن الجميع بدليل الاستثناء الذي هو معيار العموم لان شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه ولو لم يذكر وانما شرط ما ذكر لان الحاجة الى الاستثناء لا تتحقق الا بصح دخول ولا يتحقق هذا الشرط بالعموم و ارادة الجميع لانه ان اراد البعض مبهما لم يتحقق دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الحاجة الى الاستثناء وان اراد البعض معين لم يتحقق الى الاستثناء لان غيره لا يدخل واستثناء بطل أصل الدالة وان اراد نفس الحقيقة لم يصح استثناءه لان عدم تناول اللفظ لها من لزوم ان الجميع يصح استثناءه غير المراد مما دخل وانما جعلنا الضمير في قوله وقد يأتي وقد يفيد عاما على المعروف بلام الحقيقة لان اللام المقادير العهد المذكور والاستغراق انما استعمل في المقامات التي لا تخلو عن لاحظا الحقيقة على الوجه المذكور ولا قرينة تفسير الاسلوب حيث قال وقد يأتي ولم يقل وللإشارة الى كذا مع قرب العهد في معاد الضمير يدل على ذلك وأيضا ان خال هذين التسعين في قسم المشار بها الى الحقيقة لا مكانه اولى في تقليل التقسيم من جعلهما قسمين من مطلق المعروف باللام ولو صح أيضا وهنالك تكتان \* احدهما ان كلام المصنف يفيد ان أصل أقسام ما تعرف باللام قسمان المعروف بلام العهد الخارجي أصل لكل معين خارجي والمعروف بلام الحقيقة أصل لما سوى ذلك لاقتصاره على ما على حسب ما جعلنا عليه كلامه باعتبار المقام والقرينة كما بينا \* والاخرى التسمية للفرق بين المحلى باللام المشار به الى الحقيقة واسم الجنس وبين التعريف بالعهد الذي

وقد يفيد الاستغراق وانما قال وقد يفيد لانه يراد باللام الجنسية قد تفيد الاستغراق ومعنى الجنسية مع ذلك لا يفارقها ومثله بقوله تعالى ان الانسان لفي خسر فانه يجام بدليل الاستثناء منه

قد اذلوله اريد به الحقيقة لما صح الاستثناء لافراد عدم تناول اللفظ لها ولو اراد به بعض من الافراد منهم وكذا لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه ولو اراد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح أيضا لعدم دخول ولو اراد به بعض معين من الذين آمنوا وادان ارادة البعض دون البعض ترجيح بلام من جهة تعين ارادة جميع الأفراد ثم ان دالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول انه يجب في الاستثناء دخول المستثنى في لفظ المستثنى منه ما على القول بأنه يكفي في صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دالة للاستثناء عندنا على الاستغراق فله سم (قوله فاللام التي لتعريف العهد) أي لتعريف العهد وقه ومصدره في اسم المفعول وهذا ان يربى على ارجاع الضمير في قد يأتي وقد شهد المعروف بلام الحقيقة أي فعل ان اللام الخ لا المتفرع على الارجاع علم ذلك لانفسه (قوله والاستغراق) عطف على العهد والاستغراق يعنى المستغرقه ومصدره عن اسم الفاعل أر ان الاستغراق بان

على مصدره وهو عطف على تعريف (قوله هي لام الحقيقة) أي هي من أفراد لام الحقيقة (قوله جل) أي مدخولها وقوله على ما ذكرنا أي من الحقيقة في ضمن فرد معين في الأول أو في ضمن جميع الأفراد في الثاني فالخامس أن لام الحقيقة هي الأصل لكن تأتية نفسها من مدخولها الحقيقة من حيث هي وتأتية بقصد منه الحقيقة من حيث تتحققها في بعض الأفراد تأتية بقصد منه الحقيقة من حيث تتحققها في جميع الأفراد فالمنظورة الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد وأكلاهما وأمالا العهد الخارجي فهي قيم برأسها أصل لكل حيث تتحققها في جميع الأفراد فالمنظورة الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد وأكلاهما وأمالا العهد الخارجي فهي قيم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم للمصنف واعتراض بأن هذا التحكم ولم يجعله الله تعالى للعهد الخارجي من أفراد لام الحقيقة بحيث يقال في أن الإشارة بتلك اللام للحقيقة من حيث تتحققها في فرد معين في الخارج لئلا تقدم ذكرها صراحة أو كتابة أو لعل الخطاب بعيد عن الجواب بأنه إنما جعلت قسما للكون النوعين فيما أشد من النوعين في لام الحقيقة وجعل بعضهم كل واحد أصلا مستقلا على سدة وبعضهم جعل الكل فرع على الحقيقة وبعضهم جعل لام العهد الخارجي أصلا لكل فاعداها من فروعها وهذا الخلاف لأطال تحتها ذكره كالحديث أن فرغ من الحقيقة وبعضهم جعل لام العهد الخارجي أصلا لكل فاعداها من فروعها وهذا الخلاف لأطال تحتها ذكره كالحديث أن تظهر لأن جعله الأفعال خمسة (قوله والقرينة) عطف تفسير على (٣٢٩) ما قبله (قوله ولهذا) أي ولاجل كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله عائد إلى العرف باللام الخ) أي وليس عائدنا على العرف باللام مطلقا لعدم عاداته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة وما يبدل على أن الضمير عائد على العرف بلام الحقيقة كما قال الشارح لا إلى العرف بلام الحقيقة بل على تغيير المصنف الأسلوب حيث قال وقد أتى وقد يفيد لم يقل أو للإشارة إلى واحد هو هود في الذهن أو للإشارة إلى الاستغراق تأمل (قوله

في لام الحقيقة جعل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا أن الضمير في قوله وقد يأتي وقد يفيد عائد إلى العرف باللام المشار إليه إلى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن

والخارجي أما الأولان فالفرق بينهما أن الخي وضع للحقيقة مع الأشعار بوجودها في الذهن واسم الجنس موضوع لهما من غير اعتبار اسمها بالذهن فالذهن في اسم الجنس مصاحب للوضع غير معتبر الأشعار به وعدم اعتبار الذهن في اسم الجنس لا يقتضي عدم صاحبة الوضع للذهن لأن عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فإنا إذا لم نعتبر بزبد أي لم نراع له بلزم منه انتفاؤه عنك أي عن حيث يتصل وإنما انتفت مرعااته وإن اعتبرت عدمه ونفيه لم ينتفأه عن حيث يتصل هذا على القول بأن اسم الجنس وضع للحقيقة وأما على القول بأنه وضع للوحدة السائفة فلا يحتاج إلى هذا الفرق لظهوره بدارك الأول أنه يحتاج إلى هذا إما لتفريق من أسماء الجناس على وضعه للحقيقة مثل المصدر كالرجعي ورجعي والقرني وقرني وأما الفرق بين العهدين فهو أن الخارجي مشارف به إلى حصص من الحقيقة واحدة وأما الثاني وجاعة تقدم العلم بها والذهني مشارف به إلى نفس الحقيقة ويقهرهم السعي وهذا الفرق بين العهدين إنما هو باعتبار معرفتهما وهما وهما الشخص والحقيقة وأما الفرق بينهما باعتبار أنفسهما أي إحداهما كون المشار إليه في الجملة مع هود أفهذهما اليمين بعد ولكنه غير محتاج إليه لأن جهة المقادير هود وهو معروف وهما تأمل

وكذلك خلق الإنسان ضعيفا ثم قال أن الاستغراق على قسمين \* أحدهما حقيق بمحوها عن القلب والشهادة فإن معناه كل غيب وكل شهادة وفي جعل هذان هذا القسم بحث سبب في أن شاء الله

(٤٣ - شروع التخصيص أول) ولابد الخ اعلم أن اسم الجنس المتكرر إذا كان مصدره فإنه يدل على الحقيقة قطعا لوضعه لها كذكرى وبشرى ورجعي كما أن اسم الجنس العرفي يدل على ما قطعه من غير تفرع ما وإن كان اسم الجنس المتكرر غير مصدر كاسد وجعل فقه نزاع قيل أنه موضوع للفرد المنشور وقيل موضوع للماهية إذا عرفت ذلك فليس سؤال حاصله أن لام الحقيقة الدخلة على اسم الجنس أم أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية من حيث هي أي من غير اعتبار تعيينها وحضورها في الذهن وأما أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار تعيينها وحضورها في الذهن فإن قلتم بالاول لزم عدم الفرق بين اسم الجنس العرفي والمنكر المصدر فخذ ذكرى والذكرى ورجعي والرجعي فإن كلا منهما موضوع للماهية والقول بعدم الفرق باطل لضرورة الفرق بين العرف والمنكر وإن قلتم بالثاني لزم عدم الفرق بين العرف بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي التي لأن كلا منهما إشارة إلى حاضر معين في الذهن وهذا البحث أو رده صاحب الفتح على هذا المقام وأشار الشارح لجوابه بقوله ولا بد الخ وحاصله أننا نختار الثاني وهو أن لام الحقيقة الدخلة على اسم الجنس يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين العرف بلام الحقيقة والعرف بلام العهد الخارجي العلوي وذلك لأن المشار إليه بلام الحقيقة هو الحقيقة الحاضرة في الذهن والمشار إليه بلام العهد المذكور حصص من أفراد الحقيقة

\* والاستغراق ضربان حقيقي كقوله تعالى عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة وعرفي كقولنا جامع الامير

معينة في الذهن ووفق بين الحقيقة والخصومة منها (قوله ليتبين) أي اسم الجنس المعرف المقهور من المقام فهو بالباء المحتملة (قوله عن أسماء الاجناس النكرات) أي فاعان الإشارة إلى الماشية لا باعتبار كونها حاضرة في الذهن وان كانت حاضرة فمجرد مسمى ورواها موضوع اها ولا ينعكس الوضع لفظ المعنى الا اذا كان حاضرا في ذهنه فالخوض بجزء المسمى بالنسبة للام الحقيقة دون أسماء الاجناس النكرات فهو لاحظ في الاول على سبيل الجزئية ومصاحب في الثاني وهذا مبني على المشهور من أن المراد بالذهن ذهن الواضع واما على ما نقله شيخنا العلامة السيد الجدي في حواشي الاشترافي في ذهنه فيكون الحضور في ذهنه معناه في الاول على سبيل الجزئية واما في الثاني فهو غير معتبر ولا مصاحب ثم ان المراد بقول الشارح ليتبين عن أسماء الاجناس النكرات أعني المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ما هنا تخالف للمصالح من أن النكرات موضوعة لبعض غير معين من أفراد الحقيقة لانها بالنسبة للنكرة التي هي غير مصدر والدليل على أن المصادر موضوعة للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة أن قولك ضربت بالاشعاره بالوحدة فان اردت الوحدة أنت بالباء نقلت ضربة أو بالوصف نقلت ضربا واحدا وبذلك أيضا أن المصادر لاثنين ولا يتجمع فان قلت اذا كان اسم الجنس المعرف يشار به للحقيقة باعتبار الحضور صار بمنزلة علم الجنس فإنه أضاف موضوع للماهية بقدر الحضور فكأنه مضمرة باعتبارها الحضور والذهن في اللفظ الدال على الجنس وهي الفكان في الواضع قال وضعت الرجبى للدلالة على الماشية الحاضرة في الذهن بشرط اقترانه بالبخلاف علم الجنس كاسماء فانه (٣٠٠) لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماشية الحاضرة في الذهن وليعبر في

دلالته على التعيين ليتبين أسماء الاجناس النكرات بمثل الرجبى ورجبى واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازها عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حقيقة معينة من الحقيقة واحدا كان واثنين أو جماعة ولا الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد فليتامس (وهو) أي الاستغراق (ضربان حقيقي) وهو أن يراد كل فرد بما تناوله اللفظ بحسب اللفظة (بمعنى عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة وعرفي) وهو أن يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب مفاهيم العرف (لجميع الامير

(وهو) أي الاستغراق (ضربان) أحدهما (حقيقي) وهو أن يراد كل فرد بما يتناوله اللفظة أفعلة (وهو) قوله تعالى (عالم الغيب والشهادة أي) عالم (كل غيب وكل شهادة) الاستغراق (عرفي) وهو أن يراد باللفظ كل فرد بما يتناوله ذلك اللفظ بحسب ما يتعاطاه فيه أهل العرف (كقولنا جامع الامير

\* والثاني عرفي كقولنا جامع الامير

دلالته على التعيين والحضور فوجه خارجية بل جعله مفيداً للتأثير بوجوه اللفظ وحاصله أن علم الجنس يدل على التعيين والحدود الذي هو جزء المسمى بوجوه اللفظ واسم الجنس المعرف يدل على ذلك بالآلة (تسوية النكرات) اعتبر منه الغيبى بأنه كيف وصف

الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التي ليس فيها (قوله مثل الرجبى) الصيغة مثال للعرف بلام الحقيقة وقوله ورجبى مثال لأسماء الاجناس النكرات (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) أي في العرف بلام الحقيقة (قوله فوجه امتيازها) أي تميزها بلام الحقيقة (قوله عن تعريف العهد) أي انما رجبى العلى (قوله إلى حقيقة معينة من الحقيقة) أي في الذهن والخارج وهو علمه للخطاب (قوله ولام الحقيقة) أي من حيث هي فاقدر الفرق بين لام العهد الخارجى العلى والقسام الاول من أقسام لام الحقيقة كالموضوع في المطلق لا الفرق بين لام العهد الخارجى بأقسامه ولام الحقيقة بأقسامها كالمثل (قوله وهو إلى الاستغراق) أي من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الاول مجرور بالصيغة مفعوله في المثال الثاني (قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الإرادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الإرادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فيقولون إطلاق السبب وإرادة السبب (قوله بحسب اللفظة) فيه نظر لأنه يقتضى أنه اذا ريد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقة وليس كذلك بل اذا أردت بالصيغة جميع أفرادها فطر اللفظ وضع الشرع أو بالفاعل جميع أفرادها فطر اللفظ وضع النكته فليكون الاستغراق حقيقة فاقول ان يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللفظة وقد يجب أن أعني انما تقتصر على اللغة لا على الامس فلا ينافى ما قلناه وليس قصد الاحتراز عما ذكرناه والحاصل أن ذكر اللغة انما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعني أن يكون بحسب المعنى الحقيقي أو المجازي اه عسى الحكم (قوله أي كل غيب) أي كل غائب عما نول شهادة أي كل مشاهدنا (قوله بحسب مفاهيم العرف) أي بحسب فهم أهل العرف العام وأما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل في الحقيقة في كائنهم

الصاغية اذا جمع صاغية  
بلد أو أطراف ملكته  
نقيب لصاغية الدنيا

(قوله الصاغية) أصله  
صوغ من الصوغ فتحركت  
الواو وانفتح ما قبلها قلت  
ألفا والراء بدلته بده التي  
هونها (قوله أو أطراف  
ملكته) عبر عن المملكة  
بتمامها بالاطراف على  
طريق التكنية أو يقال  
انه اذا جمع ما في الأطراف  
فأول من كان في الوسط  
ومن عنده (قوله لانه  
المفهوم عرف فالصاغية الدنيا)  
وذلك لان العرف لا يحمل  
الحقيقة على الحقيقة  
المطلقة بل على الحقيقة  
المفسدة بقصد تقضيه  
القرآن الحالية فيكون  
الحكم فيها على كل فرد من  
أفراد الحقيقة المقيدة  
لا على كل فرد من أفراد  
الحقيقة المطلقة كافي  
هذا المثال المذكور فان  
الصاغية بحسب حقيقتها  
شاملة لجميع صاغية الدنيا  
لكن القرآن خصها بالصاغية  
بلد الامر أو صاغية ملكته  
أدب العقل أن الأمر  
لا يتردد على جمع صاغية  
الدنيا فعبث أن المراد بها  
الصاغية الموجودة في بلد  
أو في ملكته محض جمع  
الامر صاغية بلد أو ملكته  
وقلنا جمع الأمر الصاغية  
يكون الاستغراق بحسب  
جمع الصاغية المخصوصة  
للاصاغية المطلقة اه قرى

الصاغية أي صاغية بلده أو أطراف (ملكته) لانه المفهوم عرفا لصاغية الدنيا

الصاغية) جمع صائغ وهو العالم بحرفة صاغية الخي وشبهه (أي صاغية بلده أو أطراف (ملكته) لان  
هذا هو المفهوم عرفا وهو المراد عند الاطلاق العرفي لصاغية الدنيا والصاغية ان تنسب فيه التجرد ولم  
يشتر بالحدوث كالثمن والكافر والمائل والجاهل فاللام فيه للتعريف لا موصولة لان صلة  
الموصولة يجب أن يكون فيها معنى الحدوث لنسبها عن الفعل الذي هو الاصل في الصلات فصح التمثيل  
به للمعوم باللام وان روي فيه معنى الحدوث كانت اللام فيه موصولة فلا يصح التمثيل به الاطلاق

الصاغية أي صاغية بلده أو ملكته والحق في هذا انه عام أيضا ولكنه مخصوص بالعقل كقوله  
تعالى خالق كل شيء ثم جعل ذلك استغراقا عرفيا فيه نظرا لانه يقتضي أن العرف اقتضى عمومته  
وليس كذلك بل العرف اقتضى تخصيصه ببعض افراده وانظارا أنه يريد بالاستغراق العرفي ان ذلك  
في العرف يعد مستغراقا وليس بمستغراق في جميع ما يصلح بل بعض اقواله في تنبيهه اعلم  
أن كون الالف واللام للمعوم واللام في المهمة مهمة يحتاج اليها في علوم المعاني وأصول الفقه والنحو  
ولما من المعسفة في شيء من هذه العلوم من حررها على التحقيق وهذا اذا ذكر قواعد تنبيهها  
المقصود وينبغي علمنا ما بهداه وبقه التوفيق في الاول الالف واللام ان تكون اسماء موصولة  
أو حرفا فان كانت اسماء فليس كلامنا فيه لانه حينئذ داخل في الموصولات فحكمها في العموم بجميع  
أحواله وهذه فائدة جارية ليست فادما منها ان غالب ما يستدل به من لاهية عددا من الائمة في اثبات  
العموم أو نفيه من المشتقات المعروفة بالالف واللام مثل فاقنوا المشركين الزانية والزاني والسارق  
والسارقة ليس من محل النزاع في شيء وانما النزاع في الالف واللام الطرفية بشرط ساقى وليتنبه  
لقائدة تجسيلة أيضا أعمالها الصغاة أو أكثرهم وهوان اطلاق أن الالف واللام الداخلة على المشتقات  
موصولة لا يصح لانها انما تكون موصولة حيث أريد بها معنى الفعل من التجسد اما اذا أريد بها  
الثبوت فلا يخرج بذلك أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين اذا قصد بها الثبوت يخرج بذلك أقوال  
التفضيل وخروجت الصفة المشبهة فانها لا يصح فيها الثبوت وذلك قال ابن الحارث في محو قولة تعالى  
وكانوا منس من آل الهادين ان الالف واللام هي المعززة لا الموصولة فلا حاجة لتقدير عامل وبهذا يعلم  
ان اطلاق أهل المعاني ان الالف واللام على الثبوت والاستقرار ليس ما شاع على عمومته في الثانية ما تدخل  
عليه الانس واللام الحرفية التي ليست شاعيا سابقا أقسام الاول جمع لصح أو ملحق به غير العدد  
أو جمع تكسيرة لفظية أو الكثرة سواء كان له واحد من لفظه أم لا نحو الزيد والعالمين والرجل  
والرجال وأبائهم وكذلك الداخلة على صيغة الاعلام بعدد تكبيرها ما قصده الشركة على رأي  
الترشيحي حيث قال تدخل على العلم الشركة كما أضاف في قوله

• غلاد بناوم التي وأمس زيدكم • أو غير ذلك ومدلول كل منها الاحاد المجتمعة بالاعمال دالة  
تكرار الواحد كاصرح به بدر الدين بن مالك في أول شرح الائمة وهو حق ودلالة الجمع على كل واحد  
من أفرادها بالمطابقة وبكيفية اطلاق التي على قولهم الجمع كتركرا الواحد وكيفية ايضا قولهم  
ان لا يميزون ان تقول جابر رجل ورجل في القياس قالوا ان لا فائدة في هذا التكرار لاغناء لفظ  
الجمع عنه فلو كانت دلالة رجال على رجل بالتضمن لكان قولنا رجل ورجل ورجل مشتملا على أعظم  
فائدة وهي الانتقال من دلالة التضمن الى دلالة المطابقة كما يجوز ويحسن الانتقال من الظاهر الى  
النص ولكان جائزا حسنا وتحقيقه ان لفظ رجال في الحقيقة لفظ رجل انما تغيرت هيئة فصار الا  
على أحد ينصرف لكل منها وينسب الى كل منها انصبا واحدا ولا يكون دالا عليه بالتضمن لانه لم يوضع

(قوله على مذهب المازني) القائل أن الداخل على اسم التاعل واسم المفعول معرفة لاموصولة (قوله والافعال الماخ) أي والافعال  
 أن المثل المبني على مذهب بل على مذهب الجمهور فلا يصح لأن الداخل على اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول عندهم موصولة لا معرفة  
 (قوله وفيه) أي في هذا القيل القيل أن الخلاف في اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا نظرا (قوله لأن الخلاف) أي بين المازني وغيره  
 وقوله في اسم الفاعل أي وكذلك اسم المفعول (قوله بمعنى الحدث) أي متبعا بمعنى الحدث وأضافة معنى الحدث بيانة وهو من  
 ملازمة الدال للحدث لولا إذا كان متبعا بالهالة (٣٣٣) على الحدث والرد بالحدث تجدد الحدث باعتبار زمانه (قوله دون  
 غيره) وهو ما إذا أردت بهما

ذيل المثال المبني على مذهب المازني والافعال الماخ في اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لأن الخلاف  
 انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصفة  
 فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدث ولوسلم فالمرادة تسمية مطلق الاستغراق سواء كان يجري  
 التعريف أو غيره

الاستغراق لأن الموصول عما يدل على الاستغراق نحو أكرم الذين بأنوك إلا أن دفع التثنية المطلق  
 العموم ثم أنكرنا على مذهب المازني الذي يرى أن الداخل على اسم الفاعل معرفة لاموصولة ولوع المنز  
 الصريح صرح التثنية للعموم بالأدلة على كل حال فانهم تامله ثم أشار إلى بيان وتحقيقه في الاستغراق  
 باعتبار الأفراد وغيره فقال

لعموم الثلاثة وهو يضاهي اللفظ المشترك إذا استعمل في معانيه فإنه يكون دالا على كل منها  
 بالمطابقة ويضاهي العام فإنه دال على كل من أفراد المطابقة وإن كان القراني قد أشكل عليه دلالة  
 حتى قال مره أنه يدل بالتضيق ثم رجع عن ذلك فقال أنه لم يتضح له دلالة والحق ما قلناه ويضاهي قول  
 القراني أن دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه بالمطابقة لا يقال لدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على  
 تمام معناه وليس رجل عام مسمى الرجال ولا الفردان أو احتتام مسمى العام لأننا نقول التمام في مقابلة  
 النقص فانما يقتضي بالدلالة على تمام المسمى ما يقابل الدلالة على جزئه فتمام المسمى كلي قد يكون في  
 الخارج جزئي واحد وقد يكون في جزئيات كل منها تمام المسمى وهو موجود في ضمنها كأن تمام  
 مسمى الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وذلك يوجد كله في الإنسان وفي الفرس  
 وغيرهما من أنواعه وكذلك المشترك يوجد تمام معناه في كل واحد من معانيه ولا أعني أن لفظ  
 الجسم كلي بالنسبة إلى مفرداته ولفظ المشترك كلي بالنسبة إلى معانيه بل أردت مثلا يبين لك أن تمام  
 المسمى لا ينفى أن يكون معه غيره ثم أنشئت اقتصر على ذلك وقلت مدلوله رجل ورجل وليس  
 الجميع موضوعا بطريق الأصل بل الوضع للفرد والعرب استعملت أوزان الجمع سوغت بها استعمال أن  
 يجمع معناه على وزنها فلما رد أن يقال يلزم أن يكون الجمع وضع للفرد على انفرادهم وعلى هذا نقول  
 الجمع هو الفرد بالمادة وغيره بالصورة وإن شئت قلت الجميع موضوع لكل مفرد بقيد كونه معه اثنين  
 أو أكثر والدلالة أيضا على كل فرد بالمطابقة لأنه ليس موضوعا للجمعية الأفراد وفسر وضع بين الوضع  
 للجمعية وبين الوضع لكل واحد بشرط غيره فان قلت لو كانت دلالة الجميع على كل واحد بالمطابقة  
 لكان قولك ما عندي رجال كقولك ليس عندي رجل في كل واحد وليس كذلك بل هو لفظي  
 قلت بل مدلول ليس عندي رجال ليس عندي رجل ورجل ورجل وانت لو قلت ذلك بدل على أنه  
 لا رجل عندك لأن الجمع كشكر أو الواحد بالعطف بخلاف العدد فلو قلت يا بني رجل بدل على كل واحد

غيره وهو ما إذا أردت بهما  
 الدوام والثبات والاحتياج  
 معرفة أنها قالوا لا يمتنع  
 من جملة الصفة المشبهة  
 كذا في المطول قال عس  
 الحكيم ولعل قوله اتفاقا  
 إشارة إلى عدم الاعتداد  
 بقول من قال أن الاسم  
 أيضا موصولة كافي المعنى  
 (قوله نحو الخ) هذا مثال  
 للغير ومثل العالم والجاهل  
 الصائغ ويشتد قال الداخل  
 عليه معرفة اتفاقا (قوله  
 لانهم) أي الجمهور وهذا  
 على كون ال في اسم الفاعل  
 بمعنى الحدث موصولة  
 (قوله هذه الصفة) أي  
 اسم الفاعل واسم المفعول  
 وفي بعض النسخ هذه الصفة  
 أي صلة ال وقوله فعل الخ  
 أي وال المعرفة لا تدخل  
 على الفعل (قوله فلا بد  
 فيه من معنى الحدث)  
 أي لأنه معترف في الفعل  
 فعلم من هذا أنه ما يكونان  
 فعلين في صورة الاسم إلا  
 إذا قصد بهما الحدث أما  
 إذا قصد بهما الدوام كما  
 اسمين حقيقة ولم يكن

أدبهما فعلا في صورة الاسم (قوله ولوسلم الخ) أي ولوسلم جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى  
 الحدث أو الثبوت وأن ال في الصائغ ليست معرفة على مذهب الجمهور بل موصولة (قوله فالمراد) أي فالكلام صحيح لأن المراد  
 لأن مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق عليه فقوله وهو قسمان فيه استخدام أي والاستغراق مطلقا بقيد كونه بالقسمين  
 وحينئذ فالمثال صحيح ولا يحتاج لتعريفه على القول الضعيف وهو قول المازني (قوله أو غيره) أي كالأضافة والموصول

والموصول أيضاً بما يأتي للاستغراف نحو أكرم الذين يأوتونك الأيدي واضرب الثقلين الاعراب

بالمطابقة ولوقلت جاني ثلاثة تريد الرجال دل على كل واحد بالتثنية ولوقلت جاني رجال ثلاثة كنت واصفاً لا حادياً بصيغة هي المجموع لان الأحادي في الأليات تستلزم المجموع ولوقلت جاني ثلاثة رجال كأنه مدلول كل منهم رجل وقد نازع الاخفش فقال في ركب ونحوه أنه جمع \* القسم الثاني اسم جمع سواء كان له واحد من لفظه أو لم يكن مثل ركب وصحب وقوم ورفط قال بدر الدين بن مالك أنه موضوع للمجموع إلا حاد وما قلته حسن لان اسم الجمع وضع في الأصل وله مدلول وهو الافراد فكل منها جزء مدلوله كأن (١) التثنية كان اسمها الذي اجزاء كان مدلوله مجموعها وكان الثلاثة اسم مجموعها يختلف اللفظ الجمع فان الوضع في الأصل لا يفرد وجهه إذ يعلم ان دلالة اسم الجمع على أحد أفرادها بالتضين لانه جزء المدلول \* القسم الثالث اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحدة تاء التأنيث وليس مصدره ولا مستقفاً منه مثل قر وجر وغير ذلك مما لم يتلزم العرب فيه التأنيث احترازاً مما التزمه فيه كجمع جمع خمسة فهذا القسم ذهب الفراء إلى أنه جمع وسماه ابن مالك اسم جمع فانه حين ذكر اسمها المجموع عند معتمها ومثله جر ونحوه وسماه في شرح الكفاية اسم جنس لا اسم جمع كما فصل الجمهور وكتبت في أول باب أمثلة الجمع من التثنية في بعض النسخ واختلاف في مدلوله على أقوال أحد دعاوهو الذي يظهر أنه يصلح لواحد والتثنية والجمع لانه اسم للجنس والجنس موجود مع كل من الثلاثة وقد حكى الكسائي عن العرب إطلاقه على الواحد وقد قاله الكوفيون سواء كان الواحد مدركاً أم هو متنا قال الراغب في مقرراته الفصل يطلق على الواحد والجمع وهذا وضعه الاقوال بل لا ينبغي أن يقال صالح للواحد والجمع بل يقال موضوعه الحقيقة لبعدها عن اسم التثنية بعض مرة واحدة لان الجنس موجود فيه الثاني أنه لا يطلق على أقل من ثلاثة قال ابن جني وتبعه ابن مالك حيث قال في الكفاية انه اسم جنس جوي لا يطلق على أقل من ثلاثة \* الثالث انه لا يطلق الا على جمع الكثرة ونقل ذلك عن الشاويين وابن عصفور وهو مقتضى كلام ابن مالك في باب أمثلة الجمع ولا جمل ذلك أو رد شرح سيده على قوله باب علم ما الكامن من العربية وقالوا انتهى ثلاث اسم وفعل وحرف ثم أجابوا بأن تحت كل واحد منها أنواعاً ولا يدل ان قال انه لا يطلق الا على الجمع أن سيده به اتخاذ كذا في باب الواحد الذي يقع على الجمع لانه لم يقل لا يقع الا على الجمع ولا بد له أنهم عند ارادة الواحد يأتون بالتاء لان التأنيث في التثنية ليس على الوحدة وانما الة احتمال التعدد كما تأتي عند ارادة جمع القلة بالالف والتاء ولا دلالة في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان على ارادة الواحد بل قدراد الجنس وعاد ضمير التثنية باعتبار لفظهما ومعناهما وقد براد الجمع وهو عبارة للفظهما \* الرابع المثنى نحو الزيد بن والرجلين والضاربين والركنين وما الخية من نحو اثنين فدلالة على كل واحد كدلالة الجمع على أفرادها على ما سبق \* الخامس الاسم الدال على الحقيقة أو أفراداً متميزة وليس له مؤنث التام مثل رجل وأسد وفرس قد يقال انه قصد فيه الجنس مع الوحدة مما لا يقرن بمعايزها من تثنية أو جمع أو عموم وبه جزم الغزالي في المستقصى والقرافي واليه أشار السكاكي عند الكلام على تعريف المسند وجرم به الكسائي وهو الظاهر ويشمله تثنية وجمعه وصحة قوله ما عندى رجل بل رجلان وقواهم ان واحداً من قولك جاء رجل واحد كبد وانه لا يصح عندي رجل عاقلون أو رجل كثير ويحتمل أن يقال انه لا علم من الواحد وغيره بدليل صحة قولك رجل خمين امرأه أو رجل بالواحد والجنس والقول بالتأنيث الى ان في الجنس في نحو لا رجل ويعرفون ان التثنية الحقيقة والتثنية لا يصح أن تقول بل رجلين ولانه كلى والكل لا تعرض فيه لوحدة ولا تعدد ولا ان يتعسر في حال قوله تعالى فيخرجكم من ابلان وحده لفظاً لان الغرض من الدلالة على الجنس ويحتمل يخرج كل واحد منكم مثلاً

(قوله والموصول أيضاً الخ)

من تمة قوله ولولم الخ قوله

مما يأتي للاستغراف أى

لان الموصول كلفه صرف

باللام بما في المعاني أربعة

فالاصل فيه العهد والجنس

قاله عبد الحكيم (قوله

نحو أكرم الذين يأوتونك

الخ) أى فالمراد كل فرد من

الاثنتين بدليل الاستثناء

(١) التثنية هكذا في الأصل

بمثنيتين بينهما مبهمة وحرة

وانظر معناه كتبه معجمه

يرد وحده طفلا لان المراد الجنس لا الوحدة وهذا وان لم يكن صحيحا في نفسه لان طفلا يستعمل للجمع  
 والمفرد اذغة السك استغناء منه انه يرى أن نحو طفل ورجل لا يختص به الواحد وكذلك قوله تعالى واحدا  
 للجنين اماما وبهذه ايضا ان الامام صرح في المحصول بأن الانسان مطلق ليس لوحده ولا كثر مؤخر  
 الزمخشري ايضا في قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو له واحد الاسم الحامل لمعنى الانفراد  
 والتثنية ذال على اثنين على الجنسية والعدد مخصوص فاذا اردت الدلالة على ان المعنى به ممن ما هو العدد  
 شفع جاي كده دل على القصد اليه الا ترى انك قلت انما هو له تؤ كده واحد لم يحسن وخيل أنك  
 نشأت الالهة لا للوحدة انه وهو كالصريح في أن نحو ورجل محتمل للوحدة والتعدد لاني في هذا قولهم  
 ان ذكر الواحدنا كد لان لقائل أن يقول المحقق فيه هو الجنس ولكن الغالب استعماله في المفرد فصار  
 الفهم يتبادر اليه فيكون الواحدنا كيد الاله ازال احتمالا مرجوحا وقول المصنف قياسا في ان اداة  
 العموم تدخله مجر داعم معنى الوحدة قد يتعاقب به مدعى الوحدة لان التجزئة يدعى الشيء فرع الكون فب  
 وقد يتعاقب به منسكرا حال انه لدل عليها للتفسير عن موضوعه بالاداة كما تستكم عليه ان شاء الله تعالى  
 السادس الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة وهو مؤنث لاطباتهم على أن اسم الجنس ما يفرق بينه  
 وبين واحداته \* السابعة الاسم الدال على الحقيقة من حيث هي ولا يتميز بعضها عن بعض وليس  
 لها مؤنث ولا اشكال انه لا دلالة فيه على وحدة ولا تعدد مثل الماء والاحمد في الاعيان ومثل الضرب  
 والنوم في المادرسواء كانت موضوعه بالتامثل للرجة أولا \* الثامن ما كان كذلك الا أن فيه التام  
 من أصل الوضع مثل ضرب واسفرواجه فهذه مدلوله الوحدة بلا اشكال \* التاسع ما كان عددا مثل  
 الثلاثة فهذه انص في مدلوله وهو موضوع لمجموعها ودلالته على أحدها بالتضمن كما تقدم في اسم الجمع  
 بل أوضح ويظهر أن المعنى يجمع السلامة من أسماء العدد كذلك مثل عشرين الى التسعين فدل على  
 الأحاد بالتضمن كاسم الجنس وان أعطيت في الاعراب حكم جمع السلامة \* القاعدة الثالثة دلالة العلم  
 على افرادها المطلوبة على ما سبق وعلى تقريره علم أصول الفقه \* الرابعة اسم الجنس يطلق باصلاح  
 التعاد على ما الفرق بينه وبين واحدته تام التامث أو بامان السب على ما سبق ويطلق عند الأصوليين على  
 جميع الاقسام السابقة ما عدا الجعم والمثنى وسب ذلك أن الخاصة تنطرون فيما يتعلق باللفظ  
 والأصوليون أكثر نظرهم في المعاني فيطلقون الجنس على كل من الكليات السابقة يعنون بالجنس  
 ما لا يمنع نفس تصور مناهم وقوع الشركة فيه جنسا كان أم نوعا أم فصلا أم خاصة أم عرضا عاماما  
 مستفاد وقد توسعوا في ذلك فان حقيقة الجنس في الاصطلاح المقول على كثير من مختلفين بالنوع في  
 جواب ما هو وما اصطلاحه عليه يقع أضافي كلام النحاة الاتراهم بقولون الالف واللام الجنسية يعنون  
 بجمع ذلك \* الخامسة اذا دخلت الالف واللام المذكرة على شيء مما ذكر غير مثنى صار عاماعلى الصحيح  
 في الجمع عايند كرم من الشروط لا قال كيف بهم نحو جلسة مع انها للوحدة لئلا يسيأ في امان كانت  
 جمعا فالأصوليون كالنطقين عليه الاشرذمة يسيرة واما ان كانت اسم جنس وما أشبه في الدلالة على  
 الحقيقة فكذلك على الصحيح وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي رض الله عنه وعندهم وعول عليه واختاره  
 ابن الحاجب والاكثر وقيل ليس بعام الا بقرينة وهو رأى الامام فخر الدين في أكثر المواضع وقيل  
 ان كان اسم جنس يفرق بينه وبين واحدته التام وكان لا يوصف بالوحدة كالماء والذهب فهو عام وكان  
 يتميز بالخصص كالرجل والذئب فليس بعام الا بقرينة كقولنا الذئب افضل من الدرهم علم العموم فيه  
 بقرينة النسب عير هاله الغزالي في المستصفى واختاره الشيخ فخر الدين القشيري والمربى وعلى الاستدلال  
 لذلك أصول الفقه \* وأما اسم الجمع فهو أقرب من المفرد الى الجمع فهو رتبة بينهما وأما المثنى فلم يرد  
 تعرض له الاقراني فانه قال انه كالجمع في العموم ومن الصحيح أنه قال لا يفهم العموم من اضافة



التثنية في شيء من الصور سواء كان المفرد بعم أم لا فإذا قال عبد احران فلا يتناول الاعددين وكذلك لو  
 قال ما لا يخاله هم ينبوع العموم في التثنية جنبا لاختلاف الجمع والمفرد اهـ والاضافة والتعريف في  
 ذلك على السواء فكلامه الاول لا يجتمع مع الثاني وفي كل من الاطلاقين نظر والحق التفصيل فان ساد كره  
 في عبد احران صحيح بحسب القول بثبوت قوله العبدان حران لان المفرد بعم لا ارادة الحقيقة وصلاحيته  
 المفرد لا والجمع بعم صلاحيته لاستيعاب الافراد والتثنية وان صليحت لاستيعاب كل اثنين فالقول  
 بالجمع مجاوزة للمفرد والقصور عن الجمع قرينة لا ارادة اثنين مع ودين لكن قد توجد التثنية حالية على  
 القرينة الصارفة للعموم ومستملة على قرينة ارادته ولا تكاد تجسد ذلك الا في اثنين بينهما تواصل تام  
 ويمكن الاستدلال به بقوله تعالى والذين اتيهم ايمانكم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتى المؤمنان  
 بغير ما قاله بعم كل اثنين ومؤنين وهذا وان لم يكن محالين في نفسه لانهما موصولان لكن يشهدان  
 لما نحن فيه من تثنية مافيه الالف واللام الحرفية وكذلك قوله تعالى اخلصوا بين اخويكم بعم  
 اخوين وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم السعان ما خيبر وكذلك رجلان محبا في الله هو وان لم يكن عام  
 اللفظ فهو عام المعنى وأما نحو ليبيك ودود اليك فقال ابو عبيدة انه عرفه بالثني عن الجمع والذي اخبره  
 الواقدي انه اكنى فيه بأول العدد كقوله \* لوعذقر وقبر كنت اكرمهم \* وعلى كل هذا قسم  
 آخر يمكن ادعاء دونه بالاضافة وان كانت معني في اللفظ ❦ السادسة دلالة العموم على كل من هذه  
 الاقسام كناية بمعنى ان الحكم على كل فرد نفيا كان أم اثباتا وان كان في التثني لا يرتفع الحكم عن  
 كل فرد ويقتضي لاف الاثبات على ما ياتي في تحقيقه في عموم السلب وسلب العموم بخلاف ما ذكره ومن  
 قولهم ان الحكم في النسق على المجموع ❦ السابعة اذا ثبت العموم في هذه الاقسام على سبيل الكلية  
 فكل منها بعم بحسب مدلوله فالاداة الداخلة على اسم الجنس وكل ما يصلح للواحد وغيره على السواء  
 كالرجل ان قلنا انه لا يدل على الوحدة بعم ترتيب الاحاد بالاتزام فيقع الحكم فيه على حقيقة الجنس التي  
 ليست واحدة ولا متعددة مع ملاحظة وجوده في الجزئيات ويلزم من الحكم عليه الحكم على كل فرد  
 من جزئياتها فلذا قلت الماء يروي الا حار فقد حكمت على مطلق الماء الموجود في ضمن الجزئيات  
 ويلزم من الحكم عليه الحكم على أفرادها وهذا لا ينافي قولنا دلالة العموم كناية لان ذلك أعظم من ان  
 تكون كناية بالالزام أو غيره وكذلك الصلاة مطلوبة الا في وقت الكراهة والانسان في خسران المؤمن  
 ان لم يحمله للوحدة وجهه لانهما لها ولكنه تجرد منها عند ارادة العموم وهذا فيما لا تميز اجزاء كالماء ووضوح  
 منه في الميز كالانسان والفرس وهو في المصادر اوضح منه في غيرها فان قلت اذا كان معمولا لافراد  
 لازم الحكم على الجنس لزم ان تكون الاداة الجنسية تساوي الاستغراقية في استيعاب الافراد لانها  
 البعض الذي لا يفرق شيئا من جزئياته قلت من ههنا فهم كثير ان الشك في سياق الاثبات للعموم ونقل  
 ذاتين الحنفية وذلك قهرا بعم حتى ان اسماء الاجناس لا تستعمل غالباً إلا بجاز العدم امكان  
 استيعاب افراد الجنس غالبا وليس كذلك لانا نقول الجنسية جزء وقصد المالك فهم الى الجنس ولم  
 بالاحاطة لافراد واستلزام الجنس لافراد ازالة ما يدل عليه التثنية من التثنية بوحدة وغيره من معاني  
 التشكيك وأما الاستغراقية فالاسم بعدها في الدلالة على الجنس لانه ممانع والحكم عليه غير مقصود  
 لانه بل لافراد وهو يشابه الكناية في أن الحكم فيها على شيء والمقصود ملازمه اذا تجرد هذا فعموم  
 اسم الجنس المعروف بالالف واللام أقوى من عموم الجمع لانه ادعاء للشيء بدليسه كاذره البياضون في غير  
 موضع وعموم الجمع ادعاء لتحويل الاسم لافراد بغير دليل ويتلخص أن عموم المفرد أقوى عند البائين  
 لان دلالة الالتزام عندهم أقوى وعموم الجمع أقوى على ما تنص فيه قواعد الاصوليين لان دلالة اطلاقه  
 عندهم أقوى ودلالة العام في الجمع مطابقة لكن يتجسد فيه مسايق عن امام الحرمين وسائر تحقيق

هذا الموضع عند قول المصنف واستغراق المفرد اشمل والداخل على الجمع هل تصير أحاداً أو تصير  
جزئيات العام مفردات أو تقيم في رتب الجوع السالبة ان كان جمع سلامة والمكسرة ان كان جمع  
تكسيرة فيه خلاف مشهور وعليه ينبنى التخصص فعلى الاول يجوز ان يبقى أقل ذلك والداخل  
على الثاني كالدخلة على الجمع والداخل على اسم الجمع ان قلنا ان أداة العموم تستغرق رتب الجوع  
ولا تصير أحاداً فاسم الجمع الدال على الهيئة الاجتماعية أولى وإن قلنا ان أداة العموم تغلب الجمع  
أحاداً فلا يلزم القول بثلثه في اسم الجمع لأن الجمع على ما سبق مسدوله الاتحاد يدل على كل من ياتيه  
دون صورته (١) فليس فيه ما إذا دخلته أداة العموم بغير طائل بخلاف اسم الجمع فان لكل واحد من  
جزئياته هيئة اجتماعية ذات أجزاء وكذلك الداخل على الأعداد مثل العشرة فيجمع جزئيات العشرة  
وأسماء الجوع بالمطابقة غير انما تدل على أجزاء كل عشرة واسم جمع بالضم وحاصله ان نحو العشرة  
والركب يعم الاتحاد فمما نؤيد به الجوع والأعداد مطابقة والجمع يعم أحاده مطابقة فان قلت فحكمتم  
الخلاف في أن صيغة العموم تغلب الجمع أحاداً أو لا فإذا كان مدلول الجمع أحاداً استويا قلت فمن وان  
قلنا ان الجمع يدل على الاتحاد بالمطابقة فلا يجعله كالأحادي من كل وجه فان رجلاً أو فاداً كل رجل دلالة  
غير مطابقة بل منضم إليها اجتماعه مع غيره سواء قلنا ان الجمع وضع لذلك أم ان هذا هو طبقه السعول  
بخلاف رجل ورجل فان كل واحد من المحكوم عليهم لا تعرض فيه لغيره حينئذ قلنا ان  
لأرجل سلب معنى الجمع معناه انه صار الحكم فيه على كل انسان مطلقاً وقولنا انه ياتي على معنى الجمع  
معناه انه حكمه فيه على كل انسان مع غيره ولذلك لا يجوز التخصص الى الواحد ورعا ترتب على ذلك نواتد  
أن يحلها على أصول النظم وأما الدال على الوحدة كالضربة وكالرجل ان قلنا انه موضوع بغير الوحدة  
وكالضربة والبرقة فيجمع الوحدات ولا ياتي في ذلك العموم فإذا قلت الضربة تؤلم كان معناه كل ضربة واحدة  
تؤلم وانما ياتي في العموم أن لو كان معناه واحدة من الضربات تؤلم وليس كذلك وإذا انضمت ذلك لما  
هو صريح في الوحدة فاقوله لما هو ظاهر فيها يكون أوضح كقول الرجل يشعبه رغيف وسياق الكلام  
على هذا البحث فان المصنف ذكره وإذا حققت هذا التحول كل ما أشكل على من لا أحصيه من عدد من  
الائمة المتقدمين والمتأخرين من أنه كيف يجتمع العموم مع جمع القلة والاول يستغرق الأفراد والثنائي  
لا يجاوز العشرة لاننا انما نجتمع مع ما يجاوز الواحد فاجتماع العموم مع ما لا يجاوز العشرة أوضح فإذا  
قلت أكرم الزرين فعناء أكرم كل واحد يجتمع مع تسعة أو دونها الى اثنين بخلاف أكرم الرجال  
فعناء أكرم كل واحد منهم منضم الى عشرة فأكثر ويجوز التخصص في نحو الضربة الى أن يبقى  
واحد وفي نحو الزدين الى أن يبقى ثلاثة وفي نحو الرجال الى أن يبقى أحد عشران فمرغنا على جواز  
التخصص الى أن يبقى فرد من أفراد العام وفرغنا على أن معنى الجمعية باق في الثمانية بشرط في عموم  
الاسم الذي تدخل عليه هذه الأداة أن تكون مادته غير صادقة عن العموم كالبعض والجزء والصف  
والثلث بالنسبة الى الباقي فإذا قلت أخذت البعض من الدراهم وأكلت الثلث من الرغيف لا بتفصيل  
أحد نعم إلا بهاض والأثلاث وان كان دخلاً في إطلاقهم وانما لم يعم لأن هذه الكلمة إنما تستعمل  
غالباً لارادة عدم الاستعباب ولذلك احتجوا الى تأويل قوله وان لم يصادف يصحبكم بعض الذي بعدكم  
وقول الشاعر  
لولا الحياء لولا الدين عبتكما \* ببعض ما فيكما إذ عبتما عورى  
فن قائل هو على سبيل التزل ومن قائل هي فيه معنى كل ولم نر أحداً أجاب بان هذا اسم أضيف فيعم  
جميع الأبعاض فان قلت قد قال المنطقيون ان الجزئية المسندة لبعض لا تاتي في صدق الكلمة  
لحمية بعض الانسان حيوان قلت ونحن لا ندعي امتناع الصدق وانما ندعي العلية نعم البعض والجزء  
والثلث قد يعم كغيره من الأسماء كقولك الثلث أكرم من الربع والبعض لا يطلق على الكل وكذلك

(١) قوله فليس فيه الخ  
هكذا في الأصل وفي الكلام  
نقص فليصر ركبته معجده

(قوله واستغراق المفرد شامل الخ) هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة لها تعلق (٣٣٧) بما قبلها واحصلها أن اسم الجنس المفرد إذا

(واستغراق المفرد)

(واستغراق المفرد) في مدلوله الحق بآداء العموم من حرف التعريف وأغريه كالنفي

إذا ريد العموم في أمثاله من ماهية أخرى كقوله صلى الله عليه وسلم الثالث كثيرى كل حال فنهض في  
الأيام كثير وإذا قيل البعض البعض فمادة تكون معه قرينة على أنها البعض البعض كقوله  
البعض من هؤلاء يجب البعض قال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض أى كل واحد على  
الأخر وتارة تكون معه قرينة تنافي للعموم كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض الأديان  
تفصيل كل منهم صلى الله عليه وسلم على الآخر بل البعض الأول المفضل جمعهم الواحد أو جماعة  
مستوفين والتنافي المفضل عليهم أربعين الآية النبوية صلى الله عليه وسلم والمراد البعض الأول النبوي  
صلى الله عليه وسلم والثاني من عده وقد أطلقنا في هذه المسئلة لفظ البعض والكل تعالى كقول  
الاستعمال وإن كان الأكثر من عدا دخول الألف واللام عليها وبما يلحق البعض في الاستثناء  
من العموم في بعض المواد لفظ الأن فله لا يقبل التعدد فلا عموم فيه إذا قلنا أن الألف واللام يسميه  
المعصور كاهو رأى الشيخ أبى حيان فان قلنا زائدة تليست عما نحن فيه في شيء التسمية يستثنى من  
الآلة المسد كوراء الألف واللام التي في التي والذي وفر وعه ما على القول الضعيف أنها للتعريف فانه  
لا يطره الخلف في الألف واللام الداخلة على اسم الجنس بل الموصول النفي والذي والقي مقتضى  
لعموم وهو في العموم أقوى من عموم الجمع المعروف والقاتل بها أكثر من القاتل بعموم الجمع ويشترط  
نهيها أن لا تكون عهدية ولا فصيحة بمجرد الجنس ولا زائدة ولا عوضا من مضاف اليه معصوم أن  
جزوا ولا هي الصفة ولا القلبية وقد كررنا هذا الأخير وإن كانت الآلة فيه عهدية على التمهيد وإن  
من الناس من قال أنها غير عهدية العاشرة تقرر أن الألف واللام للعموم عند عدم العهد وليست  
لعموم عند قرينة العهد لكن هل الأصل فيها العموم حتى يقوم دليل على خلافه أو الأصل أنها  
موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم إرادته في نفسه نظر وكلام الأصوليين فيه مضطرب ومن أخذ  
بظواهر عبارتهم حتى في ذلك قولين ويظهر أثرهما فيما إذا لم تقم قرينة على إرادته عهد وشككتنا في أن  
العهد مراد أو لا هل يحمله على العموم أو لا والظاهر الأول فان قلت إذا كانت القرينة تصرف إلى  
العهد ونزع من الجمل على العموم فلا جاعته العام بالالف واللام مصر وقالى العهد قرينة السبب  
الخاص ونقلنا العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ قلت تقدم السبب الخاص قرينة في أنه  
مراد لأن غيره ليس مراد فحين نعمل بهذا القرينة فنقول دلالة هذا العام على محل السبب قطعة  
ودلالة على غير قطنة إذ ليس في السبب ما يثبت أو لا يثبتها الحادية عشرة ما كان الداعي  
الحقيقة كما كررنا في أن بعضا مدلول الحقيقة لا يقيد ولا يقال هو موضوع للجمع أو الواحد أو  
التثنية قال الإمام في البرهان قال بعض من حرم على التحقيق ولم يرد مشرعه أن المصدر صالح  
لعموم وهو في حكم اللفظ المشترك بين سميات فهو يصلح لاحدا على البدل وهو زال ونقول عن  
مدلول الحق وذكر كلاما معناه أن المصدر موضوع للحقيقة لا يوضع لاستعماله في الواحد أو الجمع أو  
التثنية على البدل ولم يلاحظ فيه شيء من الثلاثة ونقل عن سيبويه في قول القائل شره ضربه كثيرا  
أن كثيرا صفة والموصوف لا يتبع بالصفة ولو كان الموصوف بشعر بالصفة لاستغنى عنها وجرت مجرى  
التأكيد من (واستغراق المفرد)

دخلت عليه إذا ما الاستغراق  
كان شموله للأفراد وتناوله  
لها أكثر من شمول المنفى  
والجمع الداخل عليها مادة  
الاستغراق ومراد المفرد  
ما هو منرد في المنفى سواء  
كان مفردا في اللفظ أيضا  
أولا كالجمع المحلى باللام  
الذي يدل فيه معنى الجمعية  
نحو لا تزوج النساء فان  
المراد واحدة من النساء  
والمراد بالجمع ما كان جمعا  
في المعنى سواء كان جمعا في  
اللفظ أيضا ولا نحو قوم  
ورط واعتز بان هذا  
منقوض بقولنا لا يرفع  
هذا الظرف العظيم كل رجال  
فانه أشمل من هؤلاء لا يرفعه  
كل رجل لانه يلزم من كونه  
لا يرفعه الجمع لانه لا يرفعه  
الواحد بخلاف العكس  
وبقولنا هذا الخبز يسبع  
كل رجال فانه أشمل من  
قولنا هذا الخبز يسبع كل  
رجل لانه يلزم من كونه  
يسبع الجمع أن يسبع  
الواحد بخلاف العكس  
فلا ينبغي أن يطلق القول  
بأن استغراق المفرد أشمل  
بل تارة يكون استغراقه  
أشمل وتارة يكون استغراق  
غيره أشمل كافي المثالين  
السابقين وأجيب بأن  
المراد بالاشتمالية بحسب  
الوضع والنظر إلى المدلول

(٤٣ - شروح المتنص أول) المطابق والاشتمالية في المثالين المذكورين بالاتزام لأن الحكم على السكل يستلزم الحكم على كل واحد على أن الكلام في الاستغراق المقادير المفرد وبالجمع والمفيد للاستغراق في المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل

أشمل من استغراق الجميع بدليل أنه لا يصدق لأرجل في الدار في نقي الجنس إذا كان فيها رجل أو رجلان ويصدق لأرجل في الدار

الجميع وأعلم أن هذا التغير على المصنف بناء على جعل قوله واستغراق المفرد أشمل قضية كلمة كاهو المتبادر من كونه وضوعه صديراً مضافاً أمامه في جعلها جزئية أي قد يكون أشمل فلا توجه عليه شيء من ذلك (قوله سواء كان يعرف التعريف) أي سواء كان المفرد ملتبساً بحرف التعريف وهو ملحق بصدده وقوله وأغبره بحرف النفي في النكرة ولأجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستغراق المفرد المحلى باللام (قوله يتناول كل واحد) أي سواء كان منفرداً ومن أجزاء التثنية أو الجميع فالحكم على الواحد يستغرق أحاد التثنية وأحاد الجميع وذلك لتركب كل واحد منهما من أحاده (٣٣٨) وهي جزآن وأجزاء أي أحاد المفرد التي استقل كل واحد منهما بالحكم

بمخلاف التثنية والجميع سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق المثني والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد والمثني إنما يتناول كل اثنين اثنين والجميع إنما يتناول كل جماعة جماعة (بدليل صحة لأرجل في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لأرجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان (أشمل) من استغراق المثني والمجموع في مدلولهما وذلك أن المفرد يتناول كل فرد فرد فيستغرق حكمه أحاد التثنية والجميع لتركب كل واحد من أحادهما من جزآن أو أجزاء أي أحاد المفرد التي استقل كل واحد منهما بالحكم بخلاف التثنية والجميع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط حكمه على جزأهما وهو مدلول المفرد والجميع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتناول حكمه جزءاً الذي هو مدلول المفرد وهذا باق (بدليل صحة لأرجل في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان) لأن التثني فيه إنما يتسلط على الجنس المقيد بكونه في ضمن جماعة من أفرادها فالتثني للجنس من حيث الجمعية ولا يتأني ذلك بقاؤه من حيث الفردية فيصير النفي المذكور (دون لأرجل) لأن التثني فيه يتسلط على الجنس في الجملة ولا يتحقق نفسه وفي الدار رجل أو رجلان وكذا يصح قولنا لأرجلين إذا كان فيها واحد مثل ما مر في الجميع ولا يخفى أن هذا إنما يظهر ككل الظهور وإن قلنا أن اسم الجنس النكرة موضوع للقيضة وأما أن قلنا وضع للوحدة الشائعة قال فيه أيضاً أن التثني مسطوع على الجنس في ضمن الوحدة فلا يتأني

أشمل بدليل صحة لأرجل في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان) ش هذا الكلام وهو الذي دعاه إلى تقديم تلك القواعد السابقة وهذه العارضة من المصنف سابقة اليها السكاكي والظاهر أنه أخذ ذلك من قول الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى كل آمن بالله وملائكته وكتبه وقرأ ابن عباس رآه يريده القرآن أو الجنس وعنه الكتاب أكثر من الكتب فإن قلت كيف يكون الواحد أشملاً من كثير الجمع قلت لأنه إذا أريد بالواحد الجنس والجنسية فأتت في وحدان الجنس كلها يخرج منه شيء وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنس من المجموع اه قلت لأشمل أن قولنا استغراق المفرد أشمل نأية يعني به أن المفرد يدل على فرداً ثم يدل على غيره الجمع ونأية يعني به أن مجموع جرثبات المفرد أكثر عدداً من مجموع جرثبات الجميع ونأية يعني به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجميع عليه إذا تقرر ذلك فنقول للمفرد والجميع أحوال الأول أن يكونا اثنين فالقول بأن استغراق المفرد في هذه الحالة أشمل أن عني به أن دل على فرد لم يدل عليه الجميع فليس يصح قطعاً لأن قولاً جاء الرجال استوعب جميع أفراد الرجل فليس في قولك قام الرجل زيادة عليه وأما ما قيل من أن الأعراب والمالون والذين جوع وهي أعم من العرب والعالم والذي فغير صحيح لأن الأعراب جمع فرب

بمخلاف التثنية والجميع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط الحكم عليه على جزئهما وهو مدلول المفرد والجميع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتسلط الحكم عليه على جزئها الذي هو المفرد وأيضاً ذلك أنك إذا قلت لأرجل في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد سواء كان المفرد منفرداً ومن أجزاء المثني أو من أجزاء الجميع فلا يصح لك أن تقول حينئذ بعد بدل رجلان أو رجال وأما قولك لأرجلين أو رجال في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة وهذا لا يتأني وجودها في فرد باعتبار المثني أو فرداً فردين بالنظر للجمع فتصغر من ذلك أن استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد واستغراق المثني يشمل كل اثنين اثنين ولا يتأني خروج الواحد واستغراق الجميع

عني

أنما يتناول كل جماعة جماعة ولا يتأني خروج الواحد ولا اثنين (قوله والمثني)

أنما يتناول كل اثنين اثنين أي وهذا لا يتأني خروج الواحد (قوله والجميع إنما يتناول كل جماعة جماعة) أي وهذا لا يتأني خروج الواحد ولا اثنين وإنما كان استغراق الجميع يتناول كل جماعة جماعة لأن الاستغراق عبارة عن شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجميع جماعة وكذا يقال في المثني (قوله بدليل صحة الخ) المراد بالصحة الصدق أي وبدليل صحة كل رجل جائي مع تخالف رجل أو رجلين دون كل رجل جائي

(قوله وهذا) أي ما ذكره

المصنف من أن استغراق  
المفرد أشمل مسلم في التسمية  
المنفية كافي المثال (قوله  
فلا) أي فلا يلزم الشمول  
(قوله بل) لجمع المعصرف  
بلام الاستغراق فخوان  
المسلمين والمسلمات الآية  
فإن المراد كل فرد ونحو  
والله سبحانه وتعالى  
آدم أجمع وأسماء كل واحد  
أحب المسلمين لا زيد أجم  
المراد كل فرد لا كل جمع  
والاقتيل الالجمع الفلاني  
(قوله يتناول الخ) أي  
وحينئذ فهو مسؤل للفرد في  
الشمول فلا تصح دعوى  
المصنف أشملية المفرد على  
الجمع فيما إذا كان الجمع  
معرفاً بلام الاستغراق هذا  
حاصل اعتراض السارح  
على المصنف وقد يجاب  
بأن لام الجنس إذا دخلت  
على جمع أبطلت منه معنى  
الجمعة فصار مسؤلًا للفرد  
في الشمول فكلام المصنف  
نحو لعلمه العاني على  
تقدير ما إذا في الجمع على  
معناه الأصلي ولم يطل منه  
معنى الجمعية التي أضافها  
ثلاثة أفسراده دخول آل  
الخمسة عليه وكلام علماء  
الاصول والنحو والتفسير  
فيما إذا زال عنه معنى  
الجمعة بدخول لام التعرفة  
عليه فظهر لك من هذا أن  
الانطلاق الواقع في أن الجمع  
أحاده أفراداً ووجوه وألحق

وهذا في التسمية المشبهة مسلم وأما في المعترف باللام فلا بل الجمع المعترف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار إليه أئمة التفسير

ذلك لقوله في ضمن الجمعية والائتية على حد ما تقر في تسلطه على الجنس في ضمن الجمعية والائتية فان توجهه التني الى الخصوصية في الكل لم يناف ذلك بقائه الجنس في غير الخصوصية وان توجهه الى الجنس في الكل لم يبق في خصوصية ما وكلا الاستعمالين موجود فيصير لا رجحان للثبوتين أي واحد إذا كان ثبات أو إجماع ولا رجحان لأي لإجماع ولا إثنان إذا كان ثبوت واحد نعم استعمال المفرد في بني الجنس أكثر من استعمال غيره وبتعويض المفرد في الجنس عند بقائه مع لثبوت أن مسلم كون المفرد أكثر استغراقاً فافهم إذ كل أن التني في غيره من تسلط على الخصوصية فلا يفرق منه كون المفرد العرف في الأليات أكثر استغراقاً من غيره فقد نص الأئمة على أن الجمع المحلي بعم الحكم فيه كل

بعض سكان البادية وعالمون والذين إجماع لعاقول من مفرد بهما وهما اسما جمع كذلك وان عني به ان مجموع جزئيات الرجل أكثر عدداً من مجموع جزئيات الجمع انبنى ذلك على اختلاف السابق في ان الالف واللام هل يسلب الجمع معناه ويصير أفراداً حاداً أو لا وان قلنا نعم قلنا في قام الرجل زيادة أفراداً قام الرجل قطعاً وان قلنا ان معنى الجمع باق فافراد الجمع لا شئ انما أقل من أفراد المفرد سواء قلنا لالة الجمع على الاحاد بالمطابقة أم بالضم ونهذوا وضع في الافراد المتناهية لان قولنا رأيت العبد الذي زبدهم تسعة فافراد العلم ثلاثة وقولنا رأيت العبد الذي رأيت أفراداً تسعة ويظهر أن ذلك في الجملة قال أعط الرجل درهمه ادره ما فعل هذا يعطى كل واحد درهماً بخلاف أعط الرجل درهمه ادره ما فانه يعطى كل ثلاثة درهمه ما في غير المتناهية الظاهر ان الامر كذلك لان مجموع أقل عدداً من أفرادها بضروة العقل وقد يتوقف في ذلك ويقال الاكثر والاقل أمر إضافي يتوقف على العدد وما لا ينتهى لا يعدله فكيف تتعاقب به الاكثرية والاقلة وهما اضافتان وان عني به ان دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه فصحيح ولا يستكر أن يقال المفرد أشمل بمعنى أن شموله أقوى لان الزيادة التي يدل عليها أقل التفصيل أعظم من ان تكون في الكمية أوفى المعنى ويشهد له التصديق والنقل أما التصديق لما قدمنا في القاعدة السابعة وأما النقل فقال الامام في البرهان هنا أمر ينبغي ان يفتن له الناظر وهو ان لفظة التمر أحرى باستعاب الجنس من التمر فان التمر يستعمل على الجنس لا بصفة لفظه والتمر يورد على تفصيل الواحد ثم الاستغراق بعده بصفة الجمع اهـ يريد كاذب كذا شرح كلامه ان المطلق يطلق لفظاً التزاماً المعنى الشامل للآحاد والتمر يرد لفظاً في الوجودان الى الواحد فلا يحكم فيه على الحقيقة بل على أفرادها وهذا عي ما ذكرناه فيما سبق على بحث فيه قدمناه وقال الزنجشيري في قوله تعالى قال رب اني اوهن العظم مني وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصدنا الى ان هذا الجنس قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصداً الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظمه ولكن كلها اهـ يريد ان قصداً للحكم على حقيقة العظم فان الحكم عليها يستلزم الحكم على أفرادها كاذب كذا و لو جمع لقصداً للحكم على الأفراد كاذب والاول ابغى واليه يشير بقوله لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية يريد ان الجمع لا يدل على الجنسية انما يدل على أفرادها بحيث قصداً للحكم على الأفراد جمع إشارة الى اختلاف أنواعها وغير ذلك واليه أشار الزنجشيري في قوله في العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمى به أي لتكون الاجناس التي تحتها مقصود ولم يقصد به الجنس بل قصدت الافراد ويحتمل أن يريد بالزنجشيري ان الالف واللام في العظم جنسية لم يقصد بها الاستغراق بالكيفية فلا تكون مما نحن فيه اذا تردد ذلك في قول ابن عباس رضي الله عنه في الكتاب أكثر من الكتاب لم يثبت عنه ولو ثبت أمكن

الثاني هذا في الجمع المنكر وأما الجمع المعروف بلام الاستغراق فأحاده أفراد قولا واحدا وأجاب بعضهم بجواب آخر حاصله أن كلام المتن مخصوص بالذكرة المنقبة بدليل قوله بدليل صحة الخ لا اعتراض مدفوع من أصله وعلى هذا فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع (قوله) وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام أي بإيراد الأمثلة والشواهد الدالة على أن الجمع المعروف باللام مساوٍ لفرد في الاستغراق وإن كان بينهما فرق من حيث أن المفرد المستغرق لا يستغنى منه إلا الواحد فلا يجوز أن تقول الرجل يرفع هذا الحجر إلا الزيدين معاً ولا ثلاثكم معاً وأما قوله تعالى إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا فغناه الأكل والشراب والذين آمنوا بخلاف الجمع المعروف بلام الاستغراق فيصعب استثناء واحد والمتن والجمع معاً نحو قلت العلماء إلا زيداً والأزواج إلا الزيدين وذلك لأن الجمع المحلى باللام في مثل (٣٤٠) هذا الموضوع يستعمل بمعنى منكر مضاف إليه كل فرد وغيره فعني قلت العلماء

وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع

فرد هو في ذلك أقوى من المفرد فإذا قيل إن أحب المسلمين إلا زيداً فالمراد كل فرد فرد لا كل جمع والجمع والجمع في الاستثناء إلا الجمع الغلاني وليست دلالاته في ذلك أضعف من قولنا إن أحب المسلمين وقد صرح بذلك النحويون وأهل اللغة وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في القرآن العزيز من هذا القبيل نحو وأغيب السموات والأرض وعلم آدم الأسماء وأقلنا للأنكة والله يحب المحسنين وغير ذلك مما لا ينصرونه جمل الجمع في استغراقه على استغراق المفرد لأنه إن حل على استغراق أحاد المجموع الذي هو مقتضى أصل دلالة لم في مضمونه التكرار وإن لا تكون له أحاد متميزة لأن الثلاثة مثلاً من أحاده فإذا زيد عليها واحد كانت أربعة وكان المجموع من أحاده فبدخل الواحد الأول في الثاني وإذا زيد واحد وكونه ثمانية أو عليه المعنى الثالث ويكون معنى كونه أن كثر أن دلالاته على الاستغراق أقوى كما سبق ولا يخفى أن قال مال زيداً كثر من مال عمرو وإذا كان مال زيداً بأهل وأولاً وان استويا في الكمية وان استغنى ذلك حقيقة لم يمتنع مجازاً \* الحالة الثانية أن يكون المفرد والجمع متغيرين تكرر من مثل ما جاء في رجل وما جاء في رجال فاستغراق المفرد في مثله أشمل على كل من المعاني الثلاثة السابقة أماعلى أن المراد أنه يدل على ما لم يدل عليه الجمع فلا أن ما جاء في رجل يتي الواحد وما جاء في رجال لا يتي هي الواحد ولا الاثنين لأن مدلوله سواء كان مجموع الرجال أو رجل ورجل ورجل هو سلب العموم لا عموم السلب كما سبق في تقريره في موضعه وإن أريد بكونه أشمل أن أفراد ما جاء في رجل أكثر من أفراد ما جاء في رجال فعلى ما سبق في حال الأنياب وإن أريد بكونه أشمل قوة دلالة المفرد على الاستغراق فكذلك لأن مقتضى ذلك في الإثبات هو الأفراد وكذلك هو في النفي \* الثالثة أن يكونا متغيرين معرفتين بالألف واللام فالفرد أيضاً أكثر استغراقاً باعتبار قوة الدلالة وباعتبار كثرة أفرادها على ما سبق في نفسه من البحث وأما دلالاته على أكثر عماد عليه الجمع فينبغي ذلك على أن أداته العموم تجعل أفراد الجمع أحوالاً وفان قلنا إن معنى الجمع باق معها فالفرد يتي ما لم يتيه الجمع من الواحد والاثنين وان قلنا أنها اسمية وصار الجنس استويا ونشفرع عليه لو حلف لا يتزوج النساء ولا يشتري العبيد فن قال يتي معنى الجمع يقول لا يجنت الأبيسلاته وهو مذهبنا كما صرح به الرافعي في الطلاق محاطة على الجمع ولا ينظر وإلى كونه جمع أكثره حتى لا يبحث إلا بأحد عشر ولما منع أن يمنع الفرق بين لا وأكلم الرجل ولا أكلم الرجال

الزيد أي كل عالم وكل علماء أفاده عبد الحكيم قال العلامة العقري وأما جمل الجمع المعروف بلام الاستغراق في استغراقه على استغراق المفرد لأنه إن جمل على استغراق أحاد الجوع الذي هو مقتضى أصل دلالاته لزوم في مضمونه التكرار وأن لا يكون له أحاد متميزة لأن الثلاثة مثلاً من أحاده فإذا زيد عليها واحد كانت أربعة وكان المجموع من أحاده فبدخل الواحد الأول في الثاني وإذا زيد واحد وكان خمسة لزوم فيه دخول الأربعة فيشكر رفيه كل فرد مع ما بعده إلى غير النهاية بل مجموع الأفراد يستند مسووج لتكرار مرجع ما قبله لا لمجامعة بدليل عليها الجمع فحينئذ لا يتحقق للجمع أحاد فيجسرى

إذا

العموم كما جرى في المفرد فلذلك جعلت أحاده أفراد المفرد التي لا يدخل بعضها في بعض

انتهى كلامه وإيضاحه أن الثلاثة مثلاً جماعة فتندرج في الجمع بنفسها لكونها من أحاده وجزء من الأربعة والخمسة وما فوقها التي هي من أداد الجمع فتكون الثلاثة مندرجة في الجمع في ضمنها قال الأمر إلى أن الثلاثة مندرجة تحت الجمع مرتين مرتين حيث أنها من أحاده ومرتين حيث أنها جزء من الأربعة والخمسة مثلاً التي هي من أحاده فعمل الجمع المعروف في استغراقه على استغراق الجمع موجب للتكرار وإيضاح الكل من حيث هو كل جماعة فلو اعتبر في استغراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكراراً محضاً ولذلك تكرر الأئمة تفسير ون الجمع المستغرق ما يملك واحد واحد أو ما بالمجموع من حيث هو مجموع

(قوله لو كان ههنا)

هذا الموضع وهو قوله واستغرق المفرد اسمين وقوله مظنة اعتراض أي موضع اعتراض مظنون وحاصله أنه ينبغي أن لا يجوز ادخال أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد لأن الاسم المفرد لا يكون في مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على وحدته معناه بمعنى أنه لا يكون آخره منه مثله وأداة الاستغراق الداخلة عليه تدل على تعدد وان معاً آخره منه ويتنسخ أن يكون الشيء الواحد واحداً متعدداً في حالة واحدة لتثانيتها وحيداً بطل كون المفرد مستغرقاً بقول الشارح وهو أن المفرد الاسم أي الاسم المفرد وقوله والاستغراق أي وذو الاستغراق وهو الأداة

ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدته معناه والاستغراق على تعدده وهما متناقضان أجاب عنه بقوله

لزم فيه دخول الأربعة في فكره فيه كل فرد مع ما بعده إلى النهاية بل مجموع الأفراد حينئذ موجب لتكرير جميع ما قبله لأنه جماعة تدل على الجمع بحيث لا يتحقق الجمع أحد يجري فيها العوم كاجري في المفرد فذلك معات أحاده أحاد المفرد التي لا يدخل بعضها في بعض فأنه ورد ههنا ما ورد القرافي من أن الأعم ما أن يكون موضوع الجمع الأفراد حقيقة أو مجازاً أو بعضها أو غيرها والتسعة حاضرة فإن وضع الجميع كان كل فرد مدلولاً بالتضمن وأنتم تقولون بالمطابقة وإن وضع للبعض فلا عوم أو لغيرهما

إذا كانت الأداة فهم ما استغراقية ويقول لا يبحث في واحد منهما الانبثاكن الجميع فأنهم ما يقتضيان سلب العموم لا عوم السلب ويشهد له نص الشافعي رضي الله عنه على أنه لو حلف لأشراً القرآن لا بحث إلا بجمعه ولو حلف لا بقر أقراً فأنه بحث ببعضه بناء على أن القرآن اسم يقع على كله وبعضه فقد جعل القرآن بالالف واللام في النسق للجموع فلم يحسنه إلا بقراءة الجميع وإن كان مفرداً ويشهد لذلك قول أصحابنا لو حلف لأشرب ماء البحر لم يثبت الأكله ولا يرد عليه قول أصحابنا لو حلف لا يتزوج النساء بحث بنبلا ولو حلف لأشرب الماء بحث ببعضه لأن العرف صرف هذه الف واللام عن الاستغراق إلى الجنسية ولم يصرف لأشرب ماء البحر فإن الأضافة أدل على العموم من الف واللام واللام كما صرح به الأمام غير الدين في تفسيره فلم يبق العرف لمعارضتها وبعد أن أثبت هذه القاعدة على التحقيق فلم يخرج لعبارة المصنف وقوله استغرق المفرد اسمين الظاهر أنه يريد أنه يدل على ما لا يدل عليه الجمع بدليل ما ذكر من الدليل وليس إطلاقه بصحيم كالمسحوق وقوله بدليل محتمل لار لا إذا كان فيها جملان أمثال على أن استغراق السكر تامة فردة في الشيء المبلغ من استغراق الجمع المشكوك فيه وكلامنا انما هو في الف واللام **تنبيه** الف واللام عند السكاكي على ما نعرفه من تأمل كلامه انما هي تعريف العهد الذي خاصة وأما الجنسية والاستغراقية والعهدية عهداً خارجاً فكما بداخله تحت العهد الذي والذي أجابنا ذلك أنه أوردوا أحاصله أن قوله الف واللام تعريف الحقيقة لا يجوز أن يراد به نفس الحقيقة إذ لو كان كذلك لكانت أسماء الأجناس من غير دخول الأداة عليها لمعارف لذلك على نفس الحقيقة ووضعها لذلك بالاجماع لا يقال ليست دالة على نفس الحقيقة قبل الأدم بل دالة على الوحدة لأن ذلكان صم في نحو رجل وفرس لا يعم في المصادر كل وضرب فانه ليس موضوعاً للواحد من جنسه لكن ليست معارف أجماعاً ولو كانت معارف لتكاملت الألف وكذا لا يجوز أن يراد بكونها تعبر بغير أن المراد الجنس المعين وهو العهد الخارجي وغير المعين وهو العهد الذي إذ لو كان كذلك لم يمتز بين فرق بين الجنسية والعهدية لأن الجنسية هي التي يحضر معناها في الذهن ولا يجوز أن يكون المراد الاستغراق لأن حقيقة الاستغراق غير تعريف الحقيقة ولا نه بالتم التناقض دلالة الاستغراق على التعدد والاسم على الوحدة وذكر السؤال الذي سبأني وأورد عليه قطب الدين منع المسألة ومنع دليلها وهو قوله أن تعريف العهد ليس شيئاً غير القصد إلى الحاضر في الذهن فأنتم في ظاهره القصد إلى شخص من أفراد الحقيقة حاضرة في الذهن والقصد إلى الحقيقة من حيث هي وأعترض عليه بأن الحقيقة إذا أخذت حاضرة في الذهن تكون فرداً من أفراد الحقيقة المطلقة والمراد بتعريف العهد ليس فرداً حاصلاً في الذهن بل أعين ذلك وفي الاعتراض نظر وانطلب يسر لنا ذلك يرجع إلى اصطلاحين لا مشاحة فيهما قال المصنف في الإيضاح فالخلاص أن المراد باسم الجنس المعروف باللام ما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه

التعدد والأفراد الدال على الوحدة وأما بين المبتولين وهما الاستغراق والوحدة فيل هذا الاعتراض أنما يظهر على القول بأن اسم

ولاتنافي بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس لأن الحرف انما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد

الجنس موضوع للفرد المنتشر أما على القول بأنه موضوع للامة فلا يظهر لأنه لاتنافي بين المساهمة والتعدد لانها كالتحقق في ضمن الفرد تحقق في ضمن الجماعة وعبارتان يعقوب قوله ولاتنافي الخ دفع لبحث بدو هو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه لأن اسم الجنس النكرة أن قلنا موضعه للفرد الشائع فدلالة على الوحدة ظاهرة وإن قلنا موضعه للحقيقة فالفرض منها ما يتحقق به وأقل ما يبين أدنى الاستعمال وهو فرد واحد فكان أفراد الاسم مقتضيا للوحدة على كالمذهبين والاستغراق يناقض ذلك اه وانما كان الفرض منها ما يتحقق به لأن أكثر الاحكام المستعملة في اللغة والصرف جارية على المساهمة من حيث انها في ضمن فردا عليهما من حيث هي (قوله) لأن الحرف الخ حاصل ما ذكره جوابا بأن أولها ما يتسلم أن الوحدة تنافي التعدد وثانيها منع تنافيهما وحاصل الثاني أن لا تنافي بين الوحدة تنافي التعدد لأن معنى الوحدة عدم اعتبار (٣٤٣) اجتماع أمر آخر معه والمفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد

فرد بدلا عن الآخر بحيث لا يخرج فرد من الأفراد التي يصدق عليها اللفظ حقيقة أو عرفا وهذا لا يناقض الوحدة لاتصاف كل فرد به المذكور فلم يعد يعبر فيه ضم شيء آخر معه وليس معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الأفراد حتى يحصل التنافي لأن مجموع الأفراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا يناقض الوحدة وهي عدم اجتماع أمر آخر معه وحاصل الجواب الأول سلمنا التنافي بينهما لكن أداة الاستغراق المقيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريدته عن الوحدة كما أن علامة التثنية والجمع انما تدخل عليه بعد تجريدته عن الوحدة وهذا الجواب

(ولاتنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لأن الحرف) الدال على الاستغراق تحريف التثنية ولام التعريف (انما يدخل عليه) أي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على (معنى الوحدة)

فإن دلالة التثنية وأنت لا تقولون به فخرجت دلالة العام عن جميع الدلالات وجوابه مذكور في غير هذا المحل نعم بما قررنا في الجمع المفرد انما تدخل كل منهما من درجة العموم بأن الفرد يقتضي في ذلك التناول إلى الواحد والجمع ينهني به إلى الجمع وقوله (ولاتنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لأن الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) دفع لبحث بدو هو أفراد الاسم يدل على وحدة معناه لأن اسم الجنس النكرة أن قلنا موضعه للوحدة الشائعة فدلالة على الوحدة ظاهرة وإن قلنا موضعه للحقيقة فالخقيقة مفردة والفرض منها ما يتحقق به وأقل ما يبين أدنى استعماله في فرد واحد فكان أفراد الاسم مقتضيا للوحدة على كالمذهبين والاستغراق يناقض ذلك فأجاب بأن لاتنافي لأن الحرف الدال على الاستغراق سواء كان حرف تميز أو غير ما عاينما يدخل على الاسم مجردا عن معنى الوحدة التي وضع لها والتي اقتضاها ما ينادي في أصل استعماله على ما يبين كما أنه مجرد عن معنى النكرة في الحرف مفيدا مع الاسم للاستغراق

الجنس كاسماء وإما فرد معين وهو العهد الخارجي ونحوه العلم الخاص كزيد وإما فرد غير معين وهو العهد الذهني ونحوه النكرة كرجل وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا إلى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما يخرج الجواب عنه مما ذكرنا اه قال السكاكي ولم يخرج الجواب عن شك السكاكي كما عاين كرو ولا أدري كيف خرج منه جواب شكه ~~وقلت~~ لأنه فرق بين العهد الذهني والجنس كما فعل قطب الدين فكيف ظهر له جواب قطب الدين ولم يظهر له جواب الإيضاح والأول داخل في الثاني ص (ولاتنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لأن الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) ش هذا جواب عن سؤال مقدور وده السكاكي وهو أن أفراد الاسم تنافي أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستغراق لأن الأفراد يدل على الوحدة والاستغراق على التعدد فأجاب بأن الحرف انما يدخل عليه أي عند اذاته الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعدد

مبنى على أنه مدلول الاسم المفرد للوحدة يعني اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لأنه في مقابلة المتنى والمجموع فكما ص اعتبر فيه ما أن يكون آخر معه كذلك يعبر في المفرد أن لا يكون آخر معه وأما الجواب السابق فمبنى على أن الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لأن اعتبار عدم أمر آخر معه وإذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن الأولى للصنف بتقديم الجواب الثاني على الأول لأن الأول بالتسليم والثاني بالنقض والشأن عند المناظرة تقديم المنع على التسليم قررر شيخنا العمدوي (قوله مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة) أي قصير بمحملا للوحدة والتعدد لا مقصديا بالجنس وبخول حرف الاستغراق تعين التعدد ثم ان مجردا عن الدلالة على الوحدة بسبب عدم إرادة تلك الدلالة وهذا المنع ما يقال أن دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع أقلا قلنا موضعه للفرد المنتشر فانتقل ذهن عن الفرد إلى الوحدة ضروري بالنسبة للعالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة مع أنه يدل عليها بالوضع كذا أجاب شيخنا العمدوي وأجاب اليسرى بأن في كلام المصنف حذف مضاف أي مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم



ولانه معنى كل الافراد لا كل المجموع أى معنى قولنا الرجل كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ولهذا المنع وصفه بنعت الجمع والحفاظة على التشا كل بين الصفة والموصوف أيضا فالخاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام أنما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الافراد وهو نعر بـفـ الجنس والحقيقة ونحوه عـم الجنس كسماة وإما فرد معين وهو العهد الخارج ونحوه العلم الخاص كزبد وإما فرد غير معين وهو العهد الذهني ونحوه التسمية كرجل وإما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا الى التسمية كقولنا كل رجل وقشركم السكاكى على نعر بـفـ الحقيقة والاستغراق بما يخرج الجواب عنه عما كرنا ختم احترامنا على محاكمه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير أن المراد بتعريف الحقيقة تميزها منزلة المعهود بحسب من الوجوه المطبوعة إما كون الشيء حاضرا في ذهنه لكونه محتاجا اليه على طريق التحقيق أو التاميم كـ ولانه عظيم الخطر معقوده اهتم على أحد الطرفين وإلا لانه لا ينبغي عن الجنس على أحد الطرفين لو كان معهودا وقال الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة لتفقه مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى وان كانت لا تنقل في الوجود عن (٣٤٣) أحدهما فهي صالحة للوحد والتكثير كون

الحكم استغراقا أو غير  
استغراق الى مقتضى المقام  
فاذا كان خطايا مثل  
المؤمن غير كرم والفاجر  
خبيث جميعا جعل المصرف  
باللام مفردا كان أوجه على  
الاستغراق بعلة إجماع أن  
القصد الى فرد دون آخر مع  
تحقيق الحقيقة فيم تجميع  
لاحد المتساويين وإذا كان  
استدلالا جعل على أقل  
ما يحتمل وهو الواحد في  
المفرد والاثلاثة في الجمع

وامتناع وصفه بنعت الجمع للحفاظ على التشا كل اللفظي (ولانه) أى المفرد الداخل عليه سوف  
الاستغراق (معنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا المنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور

ولا ينبغي لزوم إجماع على القول بأن التسمية موضوعة لمعنى الوحدة دون الآخر ولا ينبغي أيضا لزوم استعمال المفرد فيما يستعمل فيه الجمع حيث هو جميع الافراد ولهذا قيل ان عدم وصفه بنعت الجمع تشا كلمة اللفظية وهذا مما يتبع في وجه الفرق بين المفرد والجمع تأمله ثم أشار الى تعليل آخر يصدق فيه البحث أيضا فقال (ولانه) أى المفرد العام بدخول الحرف (بمعنى كل فردا) بمعنى (مجموع الافراد) إذ لا مانع من أن يعتبر في اللفظ مجموعع الأشعار باستقلال وحدة كل فرد عند اللفظ بالحكم ان ليس المراد به أن معناه مفرد واحد لا غير بل مطلق الفرد الواحد كان مع غيره أم لا فإذا جازى الحرف اليوم فأنجم اللفظ ان مدلوله المحكوم عليه ذلك الفرد مع ذلك الفرد على أن آخرها لا مجموعها من غير إشعار بالوحدة التي كانت في الاصل (ولهذا) أى لاجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد (المنع وصفه) أى المفرد العام (بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاها الاخفش في الديار الصفر والدرهم البيض وذلك لان نعت الجمع انما هو للجمع لا للمنفصلة اعتبارا كل فرد وهذا غاية ما يصلح في

اعتبارها الخلو عما لان  
اللفظ يدل عليها بالوضع  
(قوله) وامتناع وصفه  
بنعت الجمع (أى بحيث  
يقال جازى الرجل العالمون  
والرجل الطوال وهذا  
جواب عما يقال بحد

ص (ولانه بمعنى كل فردا كل الافراد ولهذا المنع وصفه بنعت الجمع) ثم هذا جواب ثان وهو ان الافراد والتعميم ليس بينهما تناف لان معنى الافراد باق وأداة العموم تنبعت أنخصا ذلك المفرد واستوعبها لان مدلولها كل رجل لا كل الافراد أى لا مجموعها لان دلالة العموم كلية لا كل ولهذا المنع وصفه بنعت الجمع فلا يصح أن تقول الرجل العاقون وفيما قاله نظر فقد سمع من كلامهم أهل الناس الديار الصفر والدرهم البيض وجوزوا ابن مالك وغيره ولا يشده قوله تعالى أو الطفل الذين لا ينظروا على عورات النساء ولا دلالة فيه لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع كما سبق بل لو كانت الالف

عن معنى الوحدة وصحبه صرف الاستغراق دل على متعدد وحيث دل على متعدد فتنفصاه أنه يجوز وصفه بوصف الجمع مع أنه مجموع وحاصل الجواب أن النفاذ تام مع عموم ذالك الوصف للحفاظ على التشا كلمة اللفظية وفي هذا الجواب نظر لان ذالك الاسم مفرد في اللفظ وجع في المعنى وما هو كذلك يجوز نفسه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى بل مراعاة المعنى أولى بمقتضى القياس ومنه قوله تعالى أو الطفل الذين لا ينظروا على عورات النساء فالحفاظة على التشا كل اللفظي لا تنفي الامتناع المذكور الاول للشارح أن يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للحفاظ على التشا كل اللفظي والمراد بعدم اطراد عدم التسمية وان كان الوصف بالذ كور قريبا كما مر (قوله ولانه) الاول أن يقول أو لانه بالتى لاحد الشئين لانه جواب ثان أى ما ان محاب بالاول للمقتضى سلب الوحدة فهذا الثانى المغتنى بقاها (قوله بمعنى كل فرد) أى هو كل فرد لا شافى الوحدة التي هي عدم اعتبار ضم شئ في ذلك الفرد بل هو متصف بها ولا يتأني التنافي الاول كان معنى المفرد الداخل عليه أداة الاستغراق مجموع الافراد لا اعتبار ضم شئ لفرد وهو فرد ثان وثالث فالخاصل أنه لا ينال الوحدة لا مجموع الافراد دون كل فرد لا تصافها (قوله ولهذا) أى ولأجل كون المفرد الداخل عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بأن يجعل الجمع نعتا له

وإن كان بالاضافة فالامانة ليس للتمكلم الى احضاره في ذهن السامع طريق، أخصر منها كقوله  
هو اى مع الركب الهانين مصعد \* حبيب وجماني بحكمة موفوق

(قوله وان حكما لا اخفى) عن بعضهم في قوة أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض نظر الكون الى العنفس ومدخلها اصدق  
بالجمع لتحققة نفسه (قوله لانها) اى الاضافة (٣٤٤) بمعنى المعارف بها أخصر طريق ظاهره أنها أخصر طرق التعريف

وان حكما لا اخفى في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض (وبالاضافة) اى تعريف المسند اليه بالاضافة  
الى شئ من المعارف (الانها) اى الاضافة (أخصر طريق) الى احضاره في ذهن السامع (نحو هو اى)  
تقر بهذا الجواب وقد علم منافاته لما فيه للاقتضائه بقا معنى الوحدة واقضاة الاداء لسلها فكان الاول  
ان يقول اولانه الخبايا التي هي لاحد الشئين ثم رد أن يقال ان الدلالة على ما ذكرنا تكون بعد الوضع  
له حقيقة أو مجازا ضرورية انتفاها عن انتفاء الوضع فحينئذ ان وضع الرجل مثلا حيث يقصد عومه  
اولا رجل لكل فرد على المعبية عادى الى المجموع كوضع الجمع وان وضع على البدلية كاقبل فلاحجه  
اذلا عوم حينئذ وان وضع لغير ذلك لم يفهم حتى يحكم عليه بطلت الحقيقة في بقا معنى الوحدة المتابع  
من الوصف بعت الجمع والتأنيس لذلك بان المعنى هذا الفرد وذلك الفرد الى آخرها لاحصاء له لان  
هذا الفاظ لمعان متعددة وكل منافى لدلالة لفظ واحد على تلك المعاني فمثل في هذا المقام (وبالاضافة)  
اى تعريف المسند اليه بالاضافة الى بعض المعارف وقد علم ان مرتبة المضاف هي مرتبة ما أضيف اليه  
يكون (لانها) اى الاضافة (أخصر طريق) يمكن احضاره في ذهن السامع والاخصار يناسب  
المقام (نحو هو اى)

وليس كذلك اذ لا تظهر  
الاخصرية الا بالنسبة  
للولصول وأما العلم والضمير  
واسم الإشارة والمعرف  
باللام فالامر بالعكس  
وأجيب بان المسرداتها  
أخصر الطرق في احضار  
المسند اليه في ذهن السامع  
مقتضا بالوصف الذي قصده  
التمكلم لا احضاره في ذهن  
السامع من حيث ذاته  
الآزى أن قصده التتمكلم  
في البيت المذكور احضاره  
بوصف كونه وهو بالاجل  
أفاده زيادة التصريح ولو قال  
الذي أهواه أو من أهواه  
أو الذي يعمل اليه فلي مع  
الركب البساتين الخ لكان  
طرا بقاء مقصدا المقصود  
التمكلم الا أنه ليس أخصر  
من الاضافة ولو اتيه اسم  
اشارة أو ضمير بان قيل  
هذا مثلا أو هي مع الركب  
الهيانين الخ لا يفيد غرض  
التمكلم اذ لا يعلم كونها  
محبوبة أم لا ولو قيل هند  
مهيوبى أو مهيوبى كان  
غير أخصر وان كان مقيدا  
لفرض التتمكلم ولو اتيه  
معسر فاللام لم يفد غرضه  
الا بواسطة الجار والمجرور  
نحو المهيوبى وفيه طول

والامانة فيه وقلنا باحدا الاحتمالين السابقين وهو ان اسم الجنس اذا كان نكرة وأردبه المطلق لا يدل  
على الوحدة فيمكن ان يقال يجوز رعاية معناه فيجمع باعتبار ما تحت تلك الحقيقة من الافراد وهذا  
المعنى أظهر في قولهم أهلك الناس الدينار الجرم بما فيه ان ما لا من كون الاداة فيه لا يستغنى عن  
بسط القول على ذلك في مسألة الحقائق الشرعية في شرح المختصر وعلم ان الجواب الثاني في كلام  
المصنف اولى من الاول لان الاول يقتضى ان الاداة دخلت على الحقيقة فاستغرقتها وهي حقيقة  
واحدة لا تعدد فيها والعموم شأنه الافراد المتعددة والجواب الاول يقتضى أن مدلول العلم الحقيقة  
والثاني يقتضى أن مدلوله الافراد هو الحق ويجوز أن يكون قوله ولأنه معنى كل فرد وما عن سؤال  
مفسد كانه يقول لو كانت الاداة تنفذ العموم لصح الوصف بالجمع فأجاب بما للتفصيل (تبيينه)  
لخص ان الالف واللام على اقسام أحدها جنسية فقط كقولك الرجل خير من المرأة اى حقيقة  
الرجولة خير من حقيقة الانوثة الثاني عهدة عهدا خارجيا كرجل لعين الثالث عهدة عهدا  
ونعني بالخارجى ما كان السامع يعرفه والذهنى ما انفرد بالتمكلم يعرفه والاقال عهدا لا يكون الا فى  
الذهن الرابع عهدة جنسية كقولك اكرم الرجل تريد جنس اعجازى في جواب من قال احضر عجازى  
انكاس كذلك وهو معهوده في الخارجى كالنائل المذكور حيث لم يكن في جواب السادس  
استغرافية جنسية مثل ان الرجل الجاهل خير من المرأة السابع استغرافية جنسية عهدة كالتال  
المذكور مراد به الخايزى التام كذلك والمعهود فى التاسع جنسية ولكن يريد به ذلك الجنس  
لإعتبار العموم بل يكون المدلول الحقيقة كلها وهو معنى العموم الجموعى وينبغى أن يجعل منه  
قوله تعالى عالم الغيب والشهادة ليقيد علم الافراد والمجموع معا فان المجموع على التانيب يستلزم  
الافراد فلذلك قلنا ان جزم المصنف بان الاداة فيه استغرافية فيه بحث ص (وبالاضافة الخ)

بالنسبة للمضاف (قوله نحو هو اى) أى نحو قول جعفر بن علية الحارثى وهو مسجون حين قتل واحدا من بني  
عقيل بحكمة فحينئذ ما كان يوشع في مكر ركب من البن وفيه محمود يشتم ان الركب عزم على الرجل فانشده هذا بعده  
عجبت لسراها وانى تخلست \* الى وباب السجن دونى مغلق \* ألت بخت ثم قالت فودعت \* لما توات كادت النفس تزحف

واما الاغنام اعن تفصيل متعذرا ومر جوح لجهة كقولهم  
 وقوله قويهم قتلوا أمي أخى \* فلذا رويت بصيغتي سهمى  
 واما التفصيها تعظيها

فلا تحسبى أنى تشعبت بعدكم \* لئى ولانى من الموت أفرق ولأن قلبى زهده وعيدهم \* ولأننى بالمشى فى القيد أفرق  
 ولكن عرتنى من هوذا الضميمة \* كما كنت ألقى منك إذا ما طلق  
 (قوله أى مهوى) ثلاثيات آل الولىان من نفس الكلمة والاولى (٣٤٥) متبادلا من و او فعمل اذا أصله مهوى

اجتعت الواو والياء وسقت  
 احداهما بالساكن قلبت  
 الواو ياء وأدغمت الياء فى  
 الياء والثانية لام الكلمة  
 والياء الاخيرة الياء المتكامل  
 أضف الياء الاسم بعد  
 الاعتلال السابق (قوله)  
 وشعرك أى كى أهواء  
 أو الذى يميل اليه قلبى  
 (قوله والاختصار مطلوب)  
 أشار بهمذا إلى أن احضاره  
 فى ذهن السامع بأخصر

أى مهوى وهذا أحد خمسة من الذى أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لصيق المقام وفطر السأمة  
 لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب البانين مصعد) أى مع هذا ذهب فى الأرض وتماه  
 \* جنب وجنبى بمكة موثق \* الجنب الجنوب المستقيم والجثمان الشخص والموتى القيد ولفظ  
 البيت خبر بمعناه تأسف وتحسر (أو لتضمها) أى لتضمن الإضافة (تعظيها)

أى مهوى ومعها لم أن هذا أخصر مما عدا كنى فى المقام فى احضار المسند اليه كذا أى أهواه وأحجوب  
 أهواه ونحو ذلك والاختصار فى هذا المقام مطلوب لصيق الصدر وفطر الشعر والسأمة لكونه فى  
 السجن والحبيب على الرحيل متوجه لزيادة المغد الموجب لتعذر الواصل (مع الركب البانين  
 مصعد) أى مع هذا ذهب فى الأرض بقال أصعد ذهب فى الأرض وأبعد فيها قال الله تعالى إذ تصعدون  
 ولا تلون على أحد وقام هذا البيت قوله \* جنب وجنبى بمكة موثق \* والجنب الجنوب المستقيم  
 والجثمان الجسم والنحس والموتى هو المفسد وثائق من قيد أو غيره ولفظ البيت خبر والغرض منه  
 التحسر والتعزير وإظهار الالاف (أو لتضمها) أى الإضافة (تعظيها)

فى التعزير بالاضافة يكون لاحدا أسباب الاول أن لا يكون لاحضاره فى ذهن طريق أخصر من  
 الاضافة ويبنى أن يشيد إذا كان المقام مقام اختصار كما صنع فى المقام كقول جعفر بن عيسى  
 حين حبس بمكة

هو اى مع الركب البانين مصعد \* جنب وجنبى بمكة موثق

فانه لا طريق لأخصر من ذلك وانما جعل هذا مقام اختصار لان حال الحبس حال ضيق وبعد  
 هذا البيت عجب لمسرها وأنى تخلصت \* إلى وباب السجن دونى مغلق  
 وأورد عليه أن التهجيب منصب على قوله وأنى تخلصت فيلزم أن يكون معولا لقوله عجب ولا يصح فإن  
 الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وأحجب بأن الاستفهام ضمن معنى التهجيب فلا حاجة لبلعه بمهولا  
 ليجب والثانى أن يتضمن التعظيم لثأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرها فالمضاف كقولك عبيد  
 التلغيفة قادم فأكرم ومنه أعنى ما يضمن تعظيم المضاف وإن لم يكن مسندا اليه  
 لا تدعى الأساعدها \* فانه أشرف أسمائى

وقوله تعالى إن عبادى ليس لك عليهم سلطان والمضاف اليه كقولك عبيد فعل كذا تريد تعظيم شأن  
 نفسك لأنك ذو وعد وتعظيم شأن غيرهما كقولك عبيد السلطان عند فلان تريد بالاضافة الاول

(٤٤ - شرح التلخيص أول) ثم ذكرت إحدى اليامين تخفيفا وعرض عنها الالف التوسطة ثم خذفت الياء الثانية  
 لاعلاها اعتلال فاض كما مر (قوله مصعد) بكسر العين خبر هو اى به بعد الاستفهام بيان للذى المراد وقراءته بفتح العين اسم  
 مفعول لمن أبعد المتعدي أى أبعدا الغير بعيدا مقام المدح خصوصا وقد وصفه بأنه محبوب ومستحب تأمل (قوله ذاهب فى الأرض)  
 بيان لاصل المعنى (قوله المستبج) أى الذى يتبعه قومه ويقتضونه أمامهم وهو كتابة عن كون تلك الحبو بلا يمكن انفصالها عن  
 الركب ونافى اليه (قوله ومعناه تأسف وتحسر) أى على بعد الحلية

لشأن المضاف اليه كقولك عدى خضر فتعظم شأنك أولشأن المضاف كقولك عبد الخليفة ركب فتعظم شأن العبد أولشأن غيرهما كقولك عبد السلطان عند فلان فتعظم شأن فلان أو تحقيرا نحو ولد الخادم حضر وأما الاعتبار آخر مناسبات

(قوله لشأن المضاف اليه) أى تعظيم الشأن المضاف اليه الذى أضيف له المسند اليه وانما قدمه على المضاف مع أنه مؤخر فى اللفظ نظرا لتقدمه فى الاعتبار لأنه منسوب اليه فهو (٣٤٦) أشرف بخلاف المضاف فانه وإن كان مقدما فى اللفظ لكنه مؤخر فى الاعتبار

لأنه منسوب وأعرض على المصنف بأن هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عدى أو الذى هو عدى أو عبد الخليفة حضر فالوجه أن الاضافة لا ترجع على غيرها فبالقوة التضمن المسدود لا بانضمام الاختصاص اليها كذا قيل وفيه انه تقدم أنه لا شرط فى التكنة أن تكون مختصة بالطريق المؤدية لها ولأن تكون بها أولى بل يكفى مجرد المناسبة بينهما وإن كانت تلك التكنة يمكن تأديتها بطريق آخر فمثل (قوله وفى تعظيم المضاف) أى الذى هو مسند اليه (قوله تعظيما للتكلم بأن عبد السلطان عنده) أى وفيه تعظيم لمضاف أيضا لكنه غير مقصود ولا ملاحظ (قوله وهذا معنى الخ) جواب عما قال ان هذا لا يخرج عن تعظيم المضاف اليه لأن التكلم مذكول اليه المضاف اليها عند فهو مضاف اليه وحاصل

لشأن المضاف اليه أو لشأن (المضاف أو) لشأن (غيرهما) أى غير المضاف اليه والمضاف (كقولك) فى تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) فى اضافة العبد الى الباء تعظيم التكلم نفسه بأن عبد (د) كقولك فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) فى اضافة العبد الى الخليفة تعظيم العبد بانه عبد الخليفة فان العبد يزعم ويشرف بقدر مولاه (و) كقولك فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندي) فى الاخبار بتعدي عبد السلطان تعظيم للتكلم أن العبد المضاف الى السلطان اليه وباء التكلم هنا ولو كانت مضافا اليه لكانت مضافا اليه المسند اليه مع ان المضاف اليه اما واجب لها التعظيم بالاطراف والى هو المسند اليه المضاف السلطان وكون ما ثبت له التعظيم ليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه هو المراد بقوله أو غيرهما ولا يريد غير المضاف والمضاف اليه فى الجملة بل بقيد كون المضاف منهما مسندا اليه كما بينا (أو لتضمنه تحقيرا) إما المضاف الذى هو المسند اليه (نحو واد الخادم حاضر) تحقيرا للولد الذى هو مسند اليه بانه واد الخادم والمضاف اليه المحموم بهن زيد حاضر تحقيرا لان زيدان له مهين وإما العبرهما نحو واد الخادم جليس زيد تحقيرا لان زيدان جليس واد الخادم وليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه وقد يعزف المسند اليه بالاضافة لا غناها عن تفصيل متعذر ونحو اتفاق أهل الحق على كذا التعذر لجميع أهل الحق أو عن تفصيل متعسر نحو أهل

تعظيم فلان المذكور فى الاضافة الثانية وهذا المثال قصدا بالاضافة فيه تعظيم المضاف اليه فى الاضافة والاحسن أن يغفل بعد السلطان زار فلانا الثالث أن راجعها التحقير كقولك عبد الخادم حضر هذا ما ذكره فى الكتاب وفى الايضاح ذكر بعد الطريق الأولى وقوله وإما غناها عن تفصيل متعذر أو مرجوح كقوله قومي هم قتلوا أمي أختي \* فإذا ميت يعينى سهمي أسود لها فى غيل خفاف أشبل وقوله فاقبلوه ندمهم طلال وحنه

أولاً لا يجد تحول قبرا يسهم \* قبر ابن مارية التكريم المفضل وهذا تركه المصنف لأنه داخل فى قوله أخضر طريق زاد السكاكى أنه يكون حيث لا يكون للاحضار فى ذهن السامع طريق سواها أصلا كقولك غلام زيدكن لا يعرف غزلكن (١) لكن الاضافة أخضر واهله

الجواب أن المراد بالفرق فى كلام المصنف غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا لا ينافى كونه مضافا اليه لكن غرضك وليس المراد بقوله أو غيرهما غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل منهما (قوله أو تحقيرا المضاف) أى الذى هو مسند اليه وقوله أو المضاف اليه أى الذى أضيف اليه المسند اليه لأن الكلام (١) لكن الاضافة أخضر هكذا فى الأصل والنظر ما معنى الاستدراك ولعل فى العيان سقطا ونحوه فاقبلوه ندمهم

(قوله نحو اتفق أهل الحق الخ) أي فإنه يتعذر تعدد كل من كان على الحق كآلته يتعسر تعدد أهل البلد في المثال بعده (قوله أولاته) أي الحال والشأن (قوله مثل تقديم البعض) أي المزدى ذلك إلى منافسة وحقداً ونحوهما (قوله أي غير ذلك من الاعتبارات) كما لو كان المقصود التصريح بالدم والأمانة للسند اليه نحو علماء البلد فعلموا كذا من الأمور القبيحة فإن في هذا التصريح مخالفة بينهم بخلاف لوقيل فلا وفلان فعلموا كذا من الأمور والقبيحة فإنه عند التصريح بأمرهم العلم لم يكن هذا التصريح بغيره وهم والدم عليهم لأن الواجب للدم والدم وصفهم بالعلم وهو لا ينافي إلا بالاضافة وكاغناه الاضافة عن تفصيل تركه أولى بلهجة ككون التفصيل يقتضي ذمها وأمانته أو خوفها وإن أمكن استيفاء التفصيل كقوله

(٣٤٧) قومي هم قتلوا أمي أخى \* فإذا رمت بصبي مني

نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلموا كذا أولاته عنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضر وإن أي غير ذلك من الاعتبارات (وَأَمَّا تَكْبِيرُهُ) أي تكبيره المستداليه (فلا فراد) أي المقصد أن الفرد بما يقع عليه اسم الجنس

البلد فعلموا كذا لأن تسمية أهل البلد ولو أمكن متعسر أو عن تفصيل منع منه مانع ولو لم يتعسر كان يكون في التسمية تقديم بعضهم على بعض وهو بغضهم نحو علماء البلد فعلموا كذا فأولئك فلان وفلان كان فيه تعظيم بعضهم على بعض بالتقديم وفيه غلط المقدم عليه ونحو ذلك كان يكون في التسمية ذمهم وأمانتهم صريحاً والتصريح مستكره نحو علماء البلد مقصرون في إظهار الحق أو لضمن الاضافة استعطافاً كقوله تعالى ولكن في غير اضافة المستداليه اليه لا تضار والذمة وبها ولا مولى له بولاه فانه لما سئل عن كل من الرجل والمرأة عن المصائب أو لضعف الولد لكل منهما استعطافاً لمعلجه لأن لا يصدر عنهم ما ضرر بصاحبه يؤذي به ولده أي غير ذلك من اللطائف التي لا تنحصر (وَأَمَّا تَكْبِيرُهُ) أي وأما أراد المستداليه نكرة (فلا فراد) أي المقصد أن الفرد أما إذا قلنا ان النكرة موضوعة للوحدة الشائعة فدلالة النكرة على المفرد ظاهرة وأما قلنا انها موضوعة للتفصيصة من حيث هي فالحق أنها لا فراد باعتبار الاستعمال الأصلي لأن الحقيقة تبقى في تحتها فرد واحد وهذا هو الاستعمال الغالب في النكرة كما تقدم وقوله لا فراد يعني لأن المقام لا يناسب غير الفرد إما لأن الحكم المراد في المقام ليس

تركه المصنف كنفاء ذكر الاختصار وقال أيضاً انها قد تضمن لفظاً مجازاً كقوله

إذا كوكب الخرقاء لاح بسهرة \* سهيل أذاعت غزلها في الغرائب

الخرقاء الحفاه وسهيل بدل من كوكب وهو نجم يطلع في الشتاء في السحر فأضاف الكوكب إلى الخرقاء يعني انها تنام إلى أن يطلع سهيل وقت الصبح فتفرق غزلها على الغرائب قال وإن يكون لغرض من الاعتراض مثل أن يقول يحكى على الباب رفقه إلا ذلك \* تنبيه \* بحسب ما هي هذه اللتان كيف لم يذكرها أراد الاستغراق من أسباب الاضافة وهي من أدوات الموم كانت أداة التعريف كذلك بل عموم الاضافة بالغ كسابق ولم يتعرضوا لما إذا خلا ذلك عن اعتبارات مناسبة وأرجو أن يسع الوقت لمطرق ذلك أن شاء الله تعالى ص (وَأَمَّا تَكْبِيرُهُ فَلَا فَرَادَ

فرد من ماصفات الشيء وقولنا جاني رجال أي فرد من ماصفات الجمع والفرد في الأول اثنان وفي الثاني جماعة وقوله فلا فراد أي والحال أن المقام لا يناسبه إلا الفرد لكون الحكم المراد في المقام ليس غيره فالحمد لغيره خروج عما يناسب المقام الزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهي من القو \* وإعلم أن دلالة النكرة على المفرد ظاهرة أن قلنا ان النكرة موضوعة للفرد لا للتشعر وأما قلنا انها موضوعة لتفصيصة من حيث هي فالحق أنها لا فراد باعتبار الاستعمال الغالب لأن الغالب استعمالها في الفرد فقد ذكر النكرة لتعمل على الغالب التي هو الفرد بقرينة المقام اهـ

كقوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أي فرد من أشخاص الرجال أول النوعية كقوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أي نوع من الاغشية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعالي عن آيات الله ومن تشكروا غير المسند اليه لا لفرادق قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شر كأنتم شاء مسكون وجاء رجل من أجل والنوعية قوله تعالى ولتجدنهم أحوص الناس على حياء أي نوع من الحياء مخصوص وهو الحياء الزائدة كأنه قيل ولتجدنهم أحوص الناس وإن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياءهم في الماضي والحاضر حد في المستقبل فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجودا له حال وصفه بالحرص عليه وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ما يحتمل الأفراد والنوعية أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه

(قوله وجاء رجل) أي رجل واحد لا رجلا (٣٤٨) ولا رجلا والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون وقوله من أقصى المدينة أي

(نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أي النوعية) أي المقصد إلى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أي نوع من الاغشية وهو غطاء التعالي عن آيات الله وفي الفتح أنه لا تعظيم لغيره (نحو) قوله تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) فإذا كان الحكم لفرد فالقول لغيره خروج عما يناسب المقام وإن زيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهي من القفو ومن هنا كان التفسير بالتصريح عن الفرد من باب البلاغة فلا يقال دلالة التكررة على الفرد أمر لغوي وقد تقدم مثل هذا وما ابتدأه عن الأفراد عرض آخر يناسب المقام بتضخ عند الاستعمال ودخل في الأفراد أفراد المسمى كقولنا جاء في رجلان أي فرد من ماصدقات المثنى وأفراد الجمع كقولنا جاء في رجال أي فرد من ماصدقات الجمع (أو النوعية) أي ينكر المسند إليه لا قاعدة النوعية لأن النوع فرد باعتبار سائر الأنواع وانما يشار به النوعية لفرض من الأغراض اما الإلحاح إلى أن هذا نوع غير متعارف واما الإشارة إلى أن الحكم من أحكام النوعية لأن أحكام الجنبية أو الفردية متخلفة عنهم ذلك وبنبي أن ينسب ليكون الخادة التشكيكية كما عايناهم بمعونة الفرائض والمقام وما لغير ذلك ومخاضه التنوين لأنواعية المشار إلى نوع غير متعارف (نحو) قوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أي نوع من الاغشية وهو غطاء التعالي عن آيات الله تعالى وانما قلنا التعالي إشارة إلى أنهم يسمرون حقيقة الآيات ويظهر خلاف ذلك فالخامس منهم التعالي لا المسمى الذي هو عدم ظهور آيات لهم أصلا وقيل إن

من آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهي منف كما في الجلالين وليس المراد بجنف البلدة المشم والآن بل بلدة كانت بنحية البحيرة فحسرت بدعوى موسى عليه السلام وهي بالقرب من البلدة المعروفة بحسرة أي القصد الخ نوع منه) أي ليكون المقصود بالحكم نوعا من أنواع اسم الجنس المنكر وذلك لأن التشكيك كإبدال على الوحدة متخفا يدل عليها نوعا ولعل الشارح أخذ المقصد من يام المصداق بوجه مصدر التعدي أي أيجعل نوعا والمطلوع بالقصد وقد تقدم تقرير ذلك في قوله وبالعبادة (قوله غشاوة) أي غلبت المراد فرد من أفراد الغشاوة لأن الفرد الواحد لا يقوم

مثل وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى الخ) ش التشكيك يكون لاحدا أمور \* الأول الأفراد نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أي رجل واحد فان قلت سبق أن التكررة لا تعين للوحدة أعني التكررة النوعية وهي التسليم عليها قلت هذا بعض ما سبق لأنه لو كان التشكيك لازما للوحدة لما كانت الوحدة أحد معانيه الآن يقال قد لازم للوحدة وإن تكن مقصودة ليستعمل في بعض الأحوال \* الثاني أن راديه نوع مختلف للأفواع الموهدة كقوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أي نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس بحيث يغطي ما لا يغطي شيء من الغشاوات ولك أن تقول يحتمل أن يكون انما نكر للتعظيم وبذلك جزم السكاكي ومثل في الانصاف بالنسبة إلى غير المسند اليه من تشكيك الأفراد

بالأبصار المتعددة بل المراد نوع من جنس الغشاوة ذلك النوع وهو غطاء التعالي كما قال الشارح وانما لم يعبر الشارح بالحي إشارة إلى تكلفهم المعنى عن الآيات لأنه ليس بهم على حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمون ولكن يظهر وأنهم لا يعرفونها فالحاصل أن التعالي تكلف المعنى والمراد به هنا الأعراض عن آيات الله فإضافة الغطاء للتعالي من إضافة السبب للسبب لأن الغطاء التام في الصلوب الذي يصرف الأبصار عن النظر في آيات الله سبب في تعاميهم وعراضهم عن آيات الله (قوله أي نوع من الاغشية) الأول نوع من الغشاوة لأن الغشاوة جنس تحت نوع متعارف وهو الغطاء لا عين المسمى بالحي والثاني غير متعارف وهو الغطاء الذي يصرف الأبصار عن النظر في آيات الله لاجل الاعتبار واما الاغشية فهو جمع تحت أفراد وكلا متافق الأنواع (قوله وفي الفتح الخ) أي الأول ذكر الزمخشري في الكشاف

أو التعلظيم والتعويل والتخصير أي ارتفاع شأنه أو المخطاطة إلى حد لا يمكن معه أن يعرف كقول ابن أبي السبط  
له حاجب في كل أمر يشينه \* وليس له عن طالب العرف حاجب  
أي له حاجب أي حاجب وليس له حاجب ما

(قوله أي غشاوة عظيمة) أي ليكونها محجب أوصارهم بالكسبية وتحول بينها وبين ادراك الأدلة الموصلة لمعرفة المولى أي وما إلى  
المفاتيح أو إلى لأن المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعلظيم أدل عليه وأوفى بتأنيده وقد يقال لا تنافي بين كلام والمصنف والمفتاح  
لأن الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة فمقدار المصنف بقوله نحو وعلى (٣٤٩) أوصارهم غشاوة أي نوع من التشاوه وهو الغشاوة

العظيمة وذلك النوع هو  
غطاء التعالي فمات تسلي  
(قوله أو التعلظيم أو التخصير)  
يعينه (وليس له عن طالب العرف حاجب)

التنوير في الآية الكريمة للتعلظيم وعلى أي أوصارهم غشاوة عظيمة وهو أنسب لما فيه من بيان بعد  
حالهم عن الإيمان دون النوعية وقيل إن التعلظيم هو النوعية أيضا لأن الغشاوة العظيمة نوع من  
الغشاوة وفيه تنوير لأن المراد بالنوعية ما يقابل الجنسية والفردية والتعلظيم يقابل التخصير فهوم من حيث  
هو مخالف للنوعية ولو صح اعتبار مطلق النوعية به بالنظر لما يفيد من الخصوصية ويدل على أن المتعبر  
في التعلظيم الوصفية دون النوعية أنه كما صح وجوده مع النوعية يصح وجوده مع الفردية فالأشعار  
بأحدهما بخلاف الأشعار بالآخر نعم إن أراد أن التنوير يفهمه معاملة مع اختلافه حاله لأن  
إفادته أحدهما نفس إفادته الآخر فغير بعيد (أو التعلظيم أو التخصير) أي يشكر المستدالي لإفادته تعلظيم  
معناه أو تحقيقه لمناسبة المقام ذلك (كقوله)

ففي ليلتي المدخلون بنوره \* إلى باب أنه لا تضيء الكواكب  
(له حاجب في كل أمر يشينه \* وليس له عن طالب العرف حاجب)

فالتعكير في حاجب الأول للتعلظيم وفي الثاني للتخصير لأن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع  
بقوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا أنه شر كما تشاء كسوت ورجلا مسلما رجلا وللنوعية بقوله تعالى

واتخذهم أرحص الناس على حياة ولابد أن تكون تلك الحياة مستغنية لأن الحرص لا يكون على  
الماضي ولا الحاضر ولأن أن تقول حاز أن يكون للتعلظيم أو التكثير قال وقوله تعالى والله خلق كل دابة  
من ما يجعلهما النوعية بمعنى خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء أو كل فرد من  
أفراد الدواب من فرد من أفراد النطف فإن قلت أعمد لالة كل على الأفراد كيف تدل على النوعية  
قلت الأفراد أعم من أفراد الأنواع وأفراد الأشخاص فإن قلت كيف تختلف أنواع المياه وهي النطف  
قلت أجيب عنه بأنها تختلف باختلاف أنواع ما انفصلت عنه الثالث أن يشكر للتعلظيم بمعنى أن المستند

إليه أعظم من أن يعين ويعرف وفي الإيضاح للتعلظيم أو التحويل وهو قريب \* الرابع أن يكون  
للتخصير معنى المخطاطة أي إلى حد لا يمكن أن يعرف ومثل في الإيضاح للتعلظيم والتخصير بقول ابن  
أبي السبط وهو وران بن أبي حفصة

له حاجب في شكل أمر يشينه \* وليس له عن طالب العرف حاجب

تعلق العرض بالجوهر ونسبي أيضا قلبا وروحا هي الخاطبة والمثابة والمعاقبة فإن قلت إن النفس بهذا المعنى غلب إلى الصانع الغيبية  
والجنوبية فكيف تكون ممانعة عن تلك الأمور أجيب بأن مثلها ذلك بالنظر ذاتها وأما إذا حتمت العناية الإلهية صارت ممانعة إلى  
التطهير فتعجب سبب ذلك من كل ما يشين (قوله أي مانع عظيم) أخف هذا من كون المقام مقام مدح أي أنه إذا أراد أن يرتكب أمرا  
قبضا منه مانع حصين عظيم بالغ في العظمة إلى حيث لا يمكن تعيينه وإذا طلب منه إنسان معروفا أو حسنا لم يكن مانع حقيقه فضلا عن  
العظيم عنده من الاحسان إليه فهو في غاية الكمال ولم يقم بنفسه نقص (قوله يشينه) من الشين وهو الشقي (قوله وليس له عن طالب العرف) أي  
العرف والاحسان ثم إن أجب يستعمل بعن بالنظر للفعول الثاني وأما الأول فيفضل إليه بنفسه قال تعالى كلا إنهم عن ربهم يومئذ

أو التاكثير كقولهم إنه لا بلا وان له لغنا يريدون الكثرة وجعل التخصي التاكثير في قوة تعالى قالوا أئن لنا إله أعليه أو للتقليل كقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وما من كل طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر أي وفي ثمان رضوانه أكبر من ذلك كله لأن رضاهم سب كل سعادة وفلاح ولأن العباد إذا علم أن مولا مراض عنه فهو أكبر في نفسه عما وراهم من النعم وانما تمنأ به رضاه كما إذا علم بخطه تنقصت عليه ولم يجعلها الله وان عظمت

مخجورون ووجب زيادته الأمر إذا علمت هذا حاجب الأول قدما على الأصل لأن صلته بمخجوفة وفي كل أمر طرف مستقر مصفة حاجب أي حاجب عن ارتكاب ما يليق في كل أمر يشينه وأن في معنى عن وأما حاجب الثاني قدما على خلاف الأصل لأن العرف مقفول الثاني الطالب المقفول الأول (٣٥٠) وذلك لأن الحجب الطالب عن العرف للأمدوح عن الطالب فكان

أي مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التاكثير كقولهم إنه لا بلا وان له لغنا أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر)

عن كل ما يشين أي يعيب المدوح العظيم والحاجب عن العسوف والاحسان ينسب حقيره في باب أخرى عظيمة وذلك لما في معنى التاكثير من الإيما إلى أن هذا الأمر لا يعرف لبوغة الدرجة العليا الرفعة أو في الدقة فمن شأنه أن يشكر ولا يعرف لكونه لا يدرك (أو التاكثير) أي ويشكر المستند إليه للتكثير (كقولهم إنه لا بلا وان له لغنا) فان مقامات هذا الكلام تقتضي أن المراد بلا كثيرة وغنما كذلك وانما أفاد التكثير مع الأصل في النكرة الأفراد لأن التكثير يشعر بأن هذا الأمر يشكر لعدم الحاطة به لكثرته كما تقدم في بيان التظيم ومن هذا المعنى فبيد التقليل لما في التكثير من الإيما إلى أنه يبلغ هذا الأمر إلى حيث لا تدرك قلته لانها ما وخرجها عن القلة المدرجة عادة فمن شأنه أن يشكر (أو التقليل نحو) يعني ومن استعماله لطلق التقليل عند المصنف قوة تعالى (ورضوان من الله أكبر) أي محاذ كرفيل من الجنة

أعنه حاجب عظيم وليس له حاجب حقير ويجوز أن يقال في الحاجب الحقير فهم من عموم التكرير في سياق التثني ويجاب بأن جعل التثني للحقير يعني غير من باب الأولى أنسب وقوله في كل أمر محتمل أن يكون المفعول محذوف فاعدي بهن التقدير له حاجب عن كل أمر يشينه ويكون في كل أمر يشينه المذكور متعلفا بما تعلق به من الاستقرار ويحتمل أن يكون عذابه في إشارة إلى أن الأمر الذي يشين له حاجب يحجب عنه فعله واستعمل في الثاني عن لأنه لا يقال في طالب العرف حاجب ويقال في الذي يشين ما يحجب إليه أو يحجب فليتنامل ويحسن التثليل لاجتماع تشكيري التظيم والتحقير بيت على روى هذا البيت وهو قوله

ولته مني جانب لأضعه • ولهم مني والخلافة حاجب

الخامس أن يشكر للتكثير معنى أن ذلك الشيء كثير حتى أنه لا يحتاج لتعريف كقولهم إنه لا بلا وان له لغنا وجعل التخصي التاكثير في قوة تعالى قالوا أئن لنا إله أعليه • السادس التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله أكبر أي رضوان قليل أكبر ليدل على غيبه من باب الأولى وعد التخصي منه

القياس أن يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي ليس له حاجب عن احسان طالب العرف أي عن الاحسان إليه والمفعول الأول محذوف أي طالبه وقال عبد الحكيم أن عدم الحاجب عن طالب العرف كناية عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم وهو احسانه اليهم وحينئذ فبالإضافة إلى تقدير عن احسانه كما قيل وقوله وليس له عن طالب العرف كان الأولى أن يأتي بالقوله دلالة الأول عليه لأنه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جملة ما يشينه وبعبارة (قوله أي مانع حقير) محتمل أن يكون لفردية بعضا لا فاعليكون

من القسم الأول على حذف قوله تعالى وجاهر جمل من أقصى المدينة يسي فتكون النكرة عامة لقوله ما في حين التثني بل هذا الاحتمال أولى لدلالة التوكيد على نفي جميع الأفراد مطابقة كذا قال الحنفية ورد ذلك العلامة الفري قالان جعل التاكثير في الثاني على التصغير أولى لما فيه من سؤله طرق إلى البرهان وهي اثبات الشيء بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالأولى مع حسن مقابلة تنوين التظيم وتنوين التصغير وفيه ضعف الطابق (قوله أو التاكثير) أي يورد المصنف إليه تشكيرا لأفاده تشكيرة (قوله إنه لا بلا الخ) أي فان مقامات هذا الكلام تقتضي أن المراد بلا كثيرة وغنما كذلك وانما أفاد التكثير التاكثير مع أن الأصل في النكرة الأفراد لأن التكثير يشعر بأن هذا الأمر يشكر لعدم الحاطة به (قوله ورضوان الخ) أي وفي ثمان رضوان من الله أكبر من ذلك كله أي غناه كقولهم من الجنة ونعيمها على هذا قوله ورضوان من الله أكبر خبره وبالجملة كناية أي وعد الله



المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وما كان طمس في جنات عدن والاول ان شأما من الرضوان كبر من ذلك كله وصف الرضوان بالقله مجاز باعتبار تنزيل الرضوان في العدد وادوات نظر التعدد متعلقاته كعدم القسمة في الموقف والامن من العذاب والنفاد في دار السلام والا فالرضوان نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة لانه صفة واحدة وانما كان الرضوان ووقف متعلقه كبر واعظم من مجرد دخول الجنة ومن كل ما فيها من النعم لان المراد بالرضوان اعلامه به ولا شك ان اعلامه به ولوع اذ في متعلقاته كبر من مجرد نعيم الجنة دون الاعلام وسماحه لان ذاته النفس بشرف كونها امر ضمنية عند الملك العظيم كبر من كل انفة ولو كان ذلك نيل المتعلق فاذا انعقوى اولان كل ما سوا من غرائه قبل ان التذكر في ورضوان للتعظيم وعلى هذا فرضوان مبتدأ حذف خبره وا كبر صفة والجنة عطف على جملته وعد الله المؤمنين اى ولهم رضوان عظيم من الله تعالى كبر من ذلك كاه زيادة على تلك النعم قال الغفاري وهذا اولى لانه دلالة على حصول الرضوان لهم صريح بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام امتنان نعيم الوعد وسان عظم نعيم الجنة فترجيح شئ من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام (٣٥٩) وان كان رضوان قليل من الله تعالى كبر من ذلك كله في نفس الامر وفي عين

والفرق بين التعظيم والتكبير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكبير باعتبار الكميات والمقادير بحسب كفاي الابل او تقدير كفاي الرضوان

ونعمها وقيل ان التذكير في الرضوان للتعظيم وهو مبتدأ حذف خبره او كبر صفة اى ولهم رضوان عظيم من الله تعالى كبر من كل ذلك زيادة على تلك النعم قبل انه المناسب لان المقام مقام الامتنان نعيم الوعد فالناسب التعظيم وعلى الاول فاقلة في الرضوان تقدير باعتبار المتعلق الذي هو حقيقة فيه فان اول متعلقاته اولها الخلود في دار السلام من العذاب وانما كان الرضوان ووقف متعلقه كبر من مجرد دخول الجنة ونعمها لان المراد الاعلام بالرضوان وهو مع اذ في متعلقاته كبر من مجرد نعيم الجنة دون سماع الرضوان لذاته النفس بشرف كونها امر ضمنية عند الملك العظيم كبر من كل انفة ولو كان ذلك قليل المتعلق فافهم والفرق بين التعظيم والتكبير بظاهر لان التعظيم راجع الى رفعة الشأن وعز القدر والكثرة راجعة الى الكميات في المقادير والاعداد وكذا الفرق بين مقابليهما وهما التصغير والتقليل فالاول يرجع الى الامهات ودناهما القدر والثاني الى القلة والافراد والجزاء ما حقيقة كفاي قولنا فلان رب غنية وامانة كفاي قولنا قد يكون فلان رضوان عن اهل هداوته وانما فرقنا بينهما لان بعض الناس وهم اتحاد التعظيم والتكبير والتصغير والتقليل وليس كذلك نعم قد يستعمل احدهما صاحبه

سبحان الذي امرى بعبده ليلاً اى قليلاً اى بعض ليل وأورد عليه ان التقليل راجع الى الجنس اى فرد من افراده لا تنقص فرداً من جزء من اجزائه وفيه نظر لان التقليل نوعى به فرد لكان هو تذكيراً لافراد الدال على الوحدة وانما التقليل اعم من الافراد لان التقليل يصدق على الثلاثة بالنسبة الى المائة واماقوله ان التقليل لا يرد الى اى جزء حقيقة فصحيح لكن لا نسلم ان الليل حقيقة في جميع الليال بل كل جزء من اجزائه يسمى ليلاً غير ان اطلاق بعض الليل على قولنا ليل ليس بظاهر فان كل بعض فيه ليس فلا يشبهه لان يقال بعض الليل يسمى ليلاً باعتبار نفسه وبعض ليله باعتبار ايل كلهما ليلاً قليلاً

وحينئذ في كلام المصنف تكرر (قوله بحسب ارتفاع الشأن) اى فهو راجع الى كميات وقوله وعلاطقة اى الى مرتبة من اداف ما قبله (قوله باعتبار الكميات) اى المنفصلة كفاي المعدادات فالمائة بيضة يقال انها اكثر من اثنين باعتبار الكم الذي هو العدد والعرض لذلك المعداد (قوله والمقادير) اى ارباب الكميات المتصلة كالطول والعرض والعق وذلك فيما عدا العدودات كالكميات والموزونات فالعشرة ارباب من السبعين مثلاً يقال انها اكثر من ثمانية منه باعتبار مقامهما من الكم التمثل وكذا يقال في العشرة ارباب من القمح والثمانية منه كذا في رخص العدوى (قوله كفاي الرضوان) اى كارضاهو معنى من المعاني فيقدر ان له افراداً باعتبار متعلقه فالكميات والمقادير فيه اعماها باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه وحينئذ فالكميات والكيفيات فيه تقدير به لكن في كلام الشارح شئ هو ان كلام الشارح في التكبير والرضوان ذكره المصنف في التقليل وحينئذ فلا يناسب قوله كفاي الرضوان الآن يقال ان التمثل به من حيث الكميات والمقادير فيه تقدير به فلا يتأى ان التنوين فيه التقليل كالتلفظ اى يقال ان يجعله مثالا للتكبير باعتبار الكميات تقديره لا يتأى كونه في الالة بالتقليل فليس المراد بقول الشارح كالرضوان الرضوان الواقع في الالة

الحكيم ان جعل التنوين في قوة تعالى ورضوان من الله اكبر للتفصيل كقَالَ المصنف اولى من جعله للتعظيم وان المعنى ولهم رضوان عظيم من الله اكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين والمؤمنات ولان جعله للتقليل بشراى كمال كبرائه والوعد لا يطربى الحزم كجوهان السائله اشارة الى انه غنى عن العالمين (قوله والفرق الخ) انما فرق رداعلى من لم يفهم الفرق فاعترض على المصنف بأنه لا حاجة لذكر التكبير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتصغير لان التكبير هو التعظيم والتقليل هو التصغير

وقد جاء التعظيم والتكبير جميعا كقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك أي رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام وأما  
طوبه ونحو ذلك والساكن لم يفرق بين التعظيم والتكبير ولا بين التحقير والتقليل ثم جعل التكبير في قوله ثم أورد آيات عظام  
(قوله وكذا التحقير والتقليل) أي فالأول يرجع للكبريات لانه عبارة عن انحطاط الشأن ودون المرتبة وهو يرجع للأمران ودناءة  
السند والثاني يرجع للكليات لانه عبارة (٣٥٣) عن قلة الأفراد والاجزاء اما حقيقة كقولك فلان رب غنيمه واما تقديرها

في قولك قد يكون فلان  
رضوان عن أهل عداوته  
(قوله وللإشارة الخ) أي  
لان العطف يقتضي المغايرة  
وقوله الى أن ينهما الى بين  
التعظيم والتكبير (قوله  
أي ذوو عدد كثير) فيسه  
أن الكثرة مستفادة من جمع  
الكثرة وهو رسل فكيف  
يتمسك بهذه الآية لافادة  
التكبير والتكثير وقد يجب  
أن المراد بالتكثير المبالغة في  
الكثرة لأصلها الاستفادته  
من صيغة الجمع فالكثرة  
مقولة بالتشكيك فالأخوذ  
من التكبير خلاف  
المأخوذ من صيغة الجمع  
(قوله وآيات عظام) لم يقل  
ورسل عظام مع أن مقتضى  
كون التثنية في التعظيم أن  
يكون العظم وصفاهم لا  
للآيات لان كون آياتهم  
عظيمة يستلزم أن يكونوا  
عظاما فهو من الكناية  
أطلق المزموه وأراد اللان  
وهي أبلغ من الحفيضة  
لان محصلها إثبات الشيء  
بالدليل (قوله وقد يكون  
للتحقير والتقليل) أي فكما  
أن التعظيم والتكثير قد

وكذا التحقير والتقليل والإشارة الى أن بينهما ما قال (وقد جاء) التكبير (للتعظيم والتكثير نحو  
وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أي ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكبير (و) ذوو  
(آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون التحقير والتقليل معا نحو حصل لي منه شيء أي تحقير  
قليل (ومن تكبير غيره) أي غير المسند اليه (لأفراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء)  
وقد أشار المصنف الى أن بين التعظيم والتكبير فرقا بقوله (وقد جاء) أي التكبير (للتعظيم والتكثير  
نحو) قوله تعالى (وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فتكبير رسل هنا يناسب التكبير  
(أي ذوو عدد كثير) فأفاد كثر عدد الرسل ويناسب التعظيم أيضا أي (و) ذوو (آيات عظام) فإن  
عظم آية الرسالة مما يدل على عظمت شأن الرسول في رسله فالأول ينظر الى التكبير والثاني ينظر الى  
التعظيم والغرض تسليمة النبي صلى الله عليه وسلم في عدم إيمان الكفرة بآياته التي هي من قبلة في عدم  
المبالغة والاسف عليهم ولا يقتضي هذا كون من قبله أعظم منه ولا أن الآية من قبلة أعظم من  
آيته لان المراد أن هذا الذي فعل معك من الإنكار وعدم التصديق شأن الكفرة مع الانبياء فأناس  
بهم بالصبر حتى بآي الفتح ثم وصف الانبياء بما هم عليه في نفس الامر من الكثرة وظهور الآيات  
للاشارة الى أن مثل هذا التكذب قد وقع من الكفرة كثيرا وليس فيه دلالة على أنهم أعظم منك  
ولأن آياتهم أعظم من آياتك فإن التامس يكون بحصول مثل الواقعة في الجمل ولا يلزم من ذلك كون  
صاحب الواقعة أعظم من التامس به ولا يوجه كون الكلام حينئذ عناية اذ كمل على هذا التقدير يقال  
كيف لا تصبر وقد صبر من هو أفضل منك وليس هذا النبي الأكرم عمل لهذا الخطاب ولا نشاط لهذا  
الغتاب ولو كان للآية الا على أن يقول ما شاء أدخله تعالى كله صواب فأدحق له المستزلة العليا  
وأوجه فضلا وكما في الدنيا والآخره المحل الاسمي كان المعنى الامر بالافتداه من قبله التكبير  
والتسلي من معنى وكفر به مع ظهور دليله لان ذلك وصف من قبله لأنه أرفع في ذلك من بعده والحاصل  
أن التسليمة بالرسل مع وصفهم بعالم عليه في نفس الامر لا يقتضي أنهم أعلى منه صلى الله عليه وسلم  
فليفهم وقد يكون التكبير لهما في التعظيم والتكثير وهما التقليل والتحقيق كقولك حصل لي من  
فلان شيء أي حقير قليل حيث يقتضي المقام ذلك \* ثم المائل صاحب المفتاح بأمله من غير المسند  
اليه في هذا المقام وتوهم بعضهم أنهم أمثلة للسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل أشار المصنف الى أن  
مراد التمثيل كقوله لا يتوهم اختصاصه بالسند اليه فقال (ومن تكبير غيره) أي غير المسند اليه  
(لأفراد أو النوعية) لمناسبة كل منهما المقام الذي ورد فيه ذلك التكبير (نحو) قوله تعالى (والله  
خلق كل دابة من ماء) فيصح فيه كل فرد من أفراد الدواب من فرد نطفة معينة لا يسه هذا اذا أرد  
بالاعتبار الأول وبعض ليل الاعتبار الثاني ثم قال ان التكبير في آيتين معينين فقد جاء في التعظيم والتكثير  
في نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل أي عظيمون ذوو عدد كثير ثم قال المصنف ان من الشكر الأفراد  
والنوعية والله خلق كل دابة من ماء وقد سبق وانما أعز المصنف ذلك عن محله لانه قد انذر بالتردد

يجمعان وقد يفرقان فكذلك التحقير والتقليل (قوله ومن تكبير غيره الخ) لما مل صاحب المفتاح في  
هذا المقام بأمله لتكبير غير المسند اليه وتوهم بعضهم أنهم أمثلة للسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل فأفاد المصنف أن مراد الساكن  
التمثيل لتكبير غيره لا يتوهم اختصاص تلك الأمور بتكبير المسند اليه فقال (ومن تكبير غيره الخ) (قوله أي غير المسند اليه) أي لان  
دابة مجردة بالإضافة وما مجرد عن

وفي قوله تعالى ولئن مسهم نعمة من عذاب بل كنظافه وفي كلمه ما تظر أما الاول فلما سألني وأما الثاني فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء لأن من نفس الكلمة لأنها ما من قولهم نعتت الرمح اذا هبته أي هبته أو من قولهم نفر الطيب اذا فاح أي فوحه كما يقال همة مستعملة بهذا المعنى في الشراستعارة اذا صله أن يستعمل في الخير يقال له همة طيبة أي هبته من الخير وذهب أيضا إلى أن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخفوا من عذاب من الرحمن بل التمسكون بعذاب الرحمن بالاضافة إلى ما هو قبله وأخلافه والظاهر أنه خلافه وبالله ميل إلى التخصيص فإنه ذكر أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الاوبع أي به حيث لم يصرح فيه أن العذاب لا يخلو لاسيما ولكنه قال أي أخاف أن عذبك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والسوكر العذاب وأما التنكير في قوله تعالى ولكي القصاص حياة فيختل التوسيع والتعظيم أي ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة فلتعظمها كما هو عليه من قتل جماعة واحدة حتى اقتدروا أو نوع من الحياة وهو الحاصل للقتول والقاتل بالارتداد عن القتل للعامل بالاعتصاف فان الإنسان اذا هب بالقتل ذكر كالاقتصاص فارتدع فلم صاحبه من القتل وهو من القود فقتل حياة نفسه ومن تشكر غير المسند إليه للتوبة وأمرنا عليهم مطرا أي وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عيبا يعني الحجارة التي أتت في قوله تعالى فسماعطى المذنبين

قوله أي كل فردا الخ حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتشكي في دابة وماء والوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثاني أن خلق النوع من النوع فالتشكي في دابة وماء والوحدة النوعية وأورد على التفسير الاول آدم وحواء وعيسى وكذلك الغراب والبرغوث والعقرب والفأر والدودعي ما صرحوا به من أنها قد تخلق (٣٥٣) من التراب وأجيب بأن هذه في حكم المستثنى وسكت

عن استثنائها الشهرة أمرها وقيل إن الكلام محمول على الغالب فهو من قبيل تزييل الأكثر منزلة الكل أو أن قوله من ما متعلق بمحذوف صفة لداة لاصلة بخلق وحيد فلا بد من شيء من ذلك وإنما عدل الشارع عما قاله البيضاوي من أن المعنى خلق كل فرد من أفراد الدواب من ماء هو جزء مادته مع أنه يرد

أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المباد وهو نوع النطفة التي تخص بذلك النوع من الدواب (و) من تشكي غيره (للتعظيم) فلو أنما يجرب من الله ورسوله أي سرب عظيم بالماء النطفة ولكن يجب حينئذ جعله على الكثير والجلل ثم روج آدم وعيسى عليهما السلام ويحتمل أن يراد بالماء الفرد الذي هو جزء مادة ذلك الحيوان لأن الحيوان من التراب والماء والهواء والنار وهذا على إرادة الفردية وما على النوعية فيكون المراد كل نوع من أنواع الدواب من كل نوع من أنواع المباد وهو نوع النطفة التي تخص بذلك النوع والنوع يصح خلقه وانلق منه باعتبار أفرادها ولكن ليس الغرض الاستعارة بالنوعية بل بالنوع في ضمن الفرد ولابد من الاستثناء في هذا التقدير أيضا (و) من تشكي غيره (للتعظيم) مخوفاً فلو يجرب من الله ورسوله أي سرب عظيم لأن الحرب القليل يؤذن بالسهولة فيه وحده وقد أد أن فردا ليس مسند إليه وقد جعل من تشكي التعظيم فأذنوا يجرب من الله ورسوله

(٤٥ - شرح التلخيص أول) عليه هذا الاشكال المتقدم لأن ما قاله مبتدئ على مذهب الحكماء تركب كل حيوان من العناصر الاربعه وهي الماء والنار والهواء والتراب (قوله وهي نطفة أبيه) أراد بالاب مطلق الأصل الشامل لكل من أبيه وماء على طريق المجاز المرسل من إطلاق اسم الخاص وإرادة العام فالدفع ما يقال أن خلقه من نطفة أبيه يتوقف على مخالطة نطفة أمه نطفة أبيه فكان الأولى أن يقول وهي النطفة المتزوجة من ماء أبيه أو يقال تخصيص الاب بالنار وإن كان هذا فلو كان نطفة الاب والأم لا تكونه مفسوبا إليه (قوله أو كل نوع الخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصيل بعد ذلك وهو قولهم من يمتدح الخ وهو تفصيل للأفواج وجعله على الأفراد تنكف فله ابن قاسم إن قلت أن النوع أمر كلي لا وجوده في الخارج فلا يتعلق بالخلق وبولائه أحسن بان الحكم بخلقته وانلق منه باعتبار خلقته في الأفراد وحاصل أن المرأى على الاحتمال الاول الأفراد على الاعتراض الثاني النوع لكن من حيث خلقته في الأفراد فهما مختلفان من جهة المعلوم وأولا بالذات (قوله من نوع من أنواع المباد) اعترض بأن هذا يقتضي أن كل نوع من أنواع المباد لا يخلق منه النوع واحد من أنواع الحيوان مع أنه يقتضي من النوع الواحد من المباد نوعان من الدواب كالخاروا النمل فانهم مختلفان من ماء الجار وأجيب بأن المراد بنوع المباد المتزوج من ماء الذكر وماء الانثى وماء الجار مع ماء الفرص غير مع ماء الجارية هذا وترى الشارع جل التشكي في الاول على النوعية والثاني على الفردية والتكس لعدم صفة ذلك لانه لا يخلق نوع من الأفراد من النوع وان كان ذلك ممكنا عقلا لكن لا يقع ولا استحالة في شيء منها ما خلا ما ذكره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من المباد ولوجه هذا لا يبعد أن يخلق نوع من شخص من الماء (قوله وهو نوع النطفة) أي فالخلق خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة (قوله أي سرب عظيم) أعاجيل التشكي هنا التعظيم لأن الحرب القليل يؤذن بالسهولة في التمسعي عن

موجب الحرب الذي هو الراء هو غير مناسب للمقام لان المقام مقام تنفير عنه فالمناسب لجل الحرب على العظيم للدلالة على أن الهوى عن موجب الحرب كيد جندا ويحتمل أن تشكيب الحرب للنوعية أي نوع من الحرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب (قوله ان نطق) أي بالساعة (قوله للنوعية) أي مع التوكيد وقوله لالتوكيد أي لالتوكيد المحرر عن افادة النوعية والا فالمفعول المطلق لا ينشأ عن التوكيد وانما يمكن التوكيد المحرر عن افادة النوعية امثالا بلزم استثناء الشيء من نفسه والتناقض لاداة الظن الذي نفي أو لا هو الذي أثبت ثانيا (قوله وبهذا الاعتبار) أي جعل المفعول المطلق هنا مينا للنوعية لا مجرد التوكيد وهذا جواب عن إشكال بوردي على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن (٣٥٤) يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيصير بالاستثناء

وليس مصدر تظن يحتمل غير الظن مع الظن حتى يحضر مع الظن من ينشئ ويحتمل فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض ويجاز ذكره الشارح بغير الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من جعل الكلام على التقديم والتأخير أي ان نحن الا تظن فلنا وكذا يقال في نظائره (قوله مفرقا) أي استثناء مفرقا مفرقا فاعتق مصدر محذوف وهو مصدر نوعي ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لقصد ان شرط ما يحى الحال مسن المضاف اليه المحرر عند الضعة (قوله على أن يكون المصدر لئلا كيد) أي وأما على جعله مينا للنوعية أي ضميا كائنا أوقلا فيصح فلا فرق بين قولك ما ضربت الا ضربا وبين

(والتحقير نحو ان تظن الاطنا) أي فلنا حذرنا ضعيفا اذا تظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتوكيد وهذا الاعتبار صرح وقوعه بعد الاستثناء مفرقا مع امتناع نحو ما ضربت به الا ضربا على أن يكون المصدر لئلا كيدا لا مصدر ضرر به لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره واعلم أنه كان التشكيب الذي في معنى البعضية فيفيد التظيم فكذلك صرح في لفظة البعض بكافي قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمد أصلي الله عليه وسلم فني هذا الاجم

في الهوى عن موجب الحرب فكان المناسب في المقام الحرب العظيم (د) من تشكيب غير (للتحقير نحو) قوله تعالى (ان تظن الاطنا) أي تحقيرا ضعيفا اذا تظن بوصف بالقوة والضعف وبوصف بالمقارنة والاعتبار فلما كان الظن هنا في تقدير الوصف صرح استثناءه على وجه التفرغ بما يجابه لان الاستثناء المفرغ يجب ان يكون فيه ما قبل المستثنى أهم منه فخلق الظن هنا أهم من الحقير ومن غيره فصح التفرغ وأما لو أريد مجرد الظن كان المعنى ما ظن الا الظن لا يحتمل غير غير فلا يستثنى من نفسه كما لا يصح ما ضربت الا ضربا لان الاستثناء المفرغ يجب أن يكون من مقدر عام كما بينا وعلى هذا لا يحتاج إلى تأويل ان الأصل ما نحن الا تظن فلنا ونحو ذلك مما قبل وقيد يكون التشكيب مانعا من التعريب كقوله

اذا شئت مهنديعين \* اطول الجبل بده شمالا

اذن قال عنه لكان فيه نسبة السامة الى عين المدح فكهو ذلك فشكل وقد يكون لفصدا للكارة والتحقير ان تظن الاطنا وجعله السكاكي التظيم وفيه نظر وكان جعله التقليل أو التصغير أوضح وعند السكاكي من أسباب التشكيب ان لا يعرف من حقيقته الا ذلك وعدمه ان تقصد التجاهل وأنت لا تعرف الاخصه كقولك هل السكاكي حيوان على صورة انسان يقول كذا وعليه من تجاهل التكفرا ما حكا الله عنهم من قولهم هل ينسك كلهم لا يعرفونه وقد يقال ان هذا ما بالغ في كفرهم وقصدا للتصغير فيكون دخلا في القسم الرابع باعتبار زعمه الباطل (قلت) وقد نفي تشكبه في النفي لاداة العم لان التكرار في سياق النفي للعموم فان قلت المعرفة كذلك لانك اذا قلت لا تكبرم الرجال افاد هذا قلت انما يقيد سلب العموم لعموم السلب وسياقي \* قال ولما أنه لا طر يق لك الى تعرف السامع أكثر من

ذلك

قوله تعالى ان تظن الاطنا في أنه ان أريد بالمصدر ميبان للنوعية صرح الاستثناء وان أريد به مجرد التاكيد امتنع لزوم استثناء الشيء من نفسه والتناقض (قوله والمستثنى منه يجب الخ) أي امثالا بلزم استثناء الشيء من نفسه ويلزم التناقض لان ما ضربت به مشلا يقتضي نفي الضرب والاضرب باقتضى اثباته (قوله الذي في معنى البعضية) وهو المراد به نوع من الجنس وقوله فيفيد التظيم أي أو التحقير أو التشكيب أو التقليل وذلك لان التشكيب لا يتبع نوعا وكل من التظيم والتحقير والتشكيب والتقليل نوع (قوله فكذلك صرح في لفظة البعض) أي تشكيب التظيم من باب أولى وكذلك قد قصد ما التحقير والتقليل فمثال التظيم ما ذكره الشارح ومثال قصد التحقير ما قولك هذا كلام ذكره بعض النحاة ومثال قصد التقليل قولهم من هذا الامر بعض اهتمامه وهذا من يبالى رأى شخصافي همة عظيمة لاجل امر قليل فيفض مضيقته لقله الامر أي أن هذا الامر لقلته

من تنعيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى

والجهل بالمعنى كافي قوله تعالى وأطرحوه أرضاً أى منكورة مجهولة وكان التشكيك الذى هو فى معنى البعضية لأن الفردية بعض منهم من الحقيقة بقيد التعظيم بالطريق السابق كذلك لفظ البعض لاجتماعه ودلالته على أن الأمر عنه بلفظ البعض أعظم فى رفته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به فاستترك التشكيك والبعضية فى إفادة التعظيم من طريق الاجماع ويصح أن يفيد أحدهما جلا بسببه واستلزامه لا آخر وذلك كقوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات أراد بالهضبة من عباد صلى الله عليه وسلم ففى إجماعه بالتعبير عنه بالبعث من تعظيم قدره واعلاء فضله واعزازه ما لا يخفى والذوق السليم شاهد صدق على ذلك مع القرائن الدالة على المراد

بكيفية بعض ذلك الاهتمام  
(قوله من تنعيم فضله الخ)  
أى لأن إجماعه يدل على أن  
المعبر عنه أعظم فى رفته  
وأجل من أن يعرف حتى  
يصرح به والذوق السليم  
شاهد صدق مع القرائن  
الدالة على المراد اه يعقوب

ذلك والسكاكى خط التعميم بالتشكيك والتخفيف بالتقليل والذى فله المصنف أصوب لأنه لا تلازم بينهما قال المصنف وجعل السكاكى التشكيكى وقوله شمر أهزأنا بالتعظيم وفى قوله تعالى ولئن مستهم نفقة من عذاب بئس مثلكم خلافة وفى كايه ما نظر أما الاول فلما ساقى وأما الثانى فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء لثروته من نفس الكلمة لأنها لما من قولهم نفعت الربح إذا هبت أى هبة أو من قولهم نفعت الطبيب إذا فاح أى فوحه كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى فى الشراستعارة إذا أصله أن يستعمل فى الخير يقال له نفعة طيبة أى هبة من الخير وذهب أيضاً إلى أن قوله يا أبا نبيلى أخاف أن يمسك عذابى من الرحمن تكسر العذاب فيه للتثويل أو خلافة والظاهر أنه خلافة واليه مال الراجح تكسر أى أن عذابى من الرحمن تكسر واللام لم يحل هذا الكلام من حسن الأدب مع الله حيث لا يصرح به أن العذاب لاحق له لاحقاً لا سبقه لكنه قال فى أخاف أن يمسك عذابى من الرحمن فذكر الخوف والمس وتكرار العذاب اه كلامه وهو ضعيف أمافوه فلما ساقى فنسكتكم عليه فى موضعه وأما قوله أن خلاف التعظيم مستفاد من المرة قد يمنع دلالة المرة على التخفيف فإنه لا ملازمة بين الوحدة والتقليل بل بين مسددهما موم وخصوص من وجه وأما التقليل فيحصل أن يقال لا يستفاد من المرة بل من الافراده وهو غير التقليل فالثانى العظيم الواقع مرة واحدة لا يقال له قليل وقوله أنه مستفاد من نفس الكلمة ذكره الراجح وليس له فى كلمة النفع وقوله ما يدل على ذلك بل هو مستفاد من المس ولا نسلم أن معنى فاح وهب وشم نفحة وهبة وشمة بل الأعم من ذلك وإنما الذى قد يقال الله يدل على الوحدة والنفحة وقوله أنه استعارة لأنها لا يستعمل فى المنبر محتاج لنقل ذلك عن أهل اللغة وكون التشكيك قولاً أو خلافة يبنى عليهما استعمال الرحمن فعلى الاول تكون الحكمة فيه الإشارة إلى أن من هو كثر الرحمة لا يعذب إلا عن ذنب عظيم لا يحال للعفو عنه وعلى الثانى يكون ذكره للتلطيف تنبيه على الاول ما تقدم فى تكرار الوحدة والتقليل والتعظيم والتخفيف ليس معناه أن كل نكرة صفة محدوفة فإذا قلت أكرم رجلاً تريد واحداً فقد أطلقت الرجل وأردت تيمينه بالوحدة وليس فى اللفظ صفة واحد وقد حذف استغناء عن بالوصف وانما ثبت على ذلك لأن من الحاجة من جعل المسوخ لا يبدأ بالنكرة فى قولهم شمر أهزأنا بالتعظيم شمر عظيم فليسوخ الصفة المحدوفة وليس كذلك «الثنائى قال ابن الزملى وغيره أن النكرة فى الانثبات قد تكون للعموم لسياق امتنان أو غيراً أخذاً من قول البيهقي أن النكرة تأتى للتشكيك وظناً أن التشكيك هو التعميم أو لا يلزمه وليس كما ظنه فليس بين التشكيك والتعميم اتحاد ولا ملازمة إلا أن استعمال النكرة فى سياق الاستثناء للتعميم محتمل وفى كلام الشيخ فى الدين القسرى ما يقتضيه قاعدة تتعلق بالتعريف والتشكيك كثيرة النفع فى كل علم إذا ذكر الاسم مرتين فإن كلتا معرفتين أو الثانى معرفة الاول ونكرة الثانى هو الاول وإن كانا نكرتين فالثانى غير الاول وإن كان الاول معرفة والثانى نكرة

فقولان فالاول والثاني كالعسر واليسر في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولذا  
وردلن يغلب عسر يسرين والثالث كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فغصى فرعون الرسول  
والرابع كتوله

عقونا عن بني ذهل \* وقلنا القوم اخوان  
عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا

وقال ابن الجاحظ في أماليه في قوله تعالى غدو هاشم ورواحه شاهر القاعد في إعادة لفظ الشمر الاعلام  
بقدر وزن الغدو وزن الرواح واللفاظ التي تأتي مبنية للأفادير لا يحسن فيها الاضمار ولو اضمر فاضمر  
انما يكون ما تقدم باعتبار خصوصيته فإذا لم يكن له وجب العدول عن المضمر الى الظاهر ألا ترى أنك  
لو أكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة عنه أكرمت رجلا وكسوته ولو أكرمت رجلا وكسوته غيره  
كانت العبارة أكرمت رجلا وكسوته رجلا فبين ان هذا البس من جعل الظاهر موضع المضمر لانه لو أتى  
بالمضمر لم يستقم وشرط الطي في هذه القاعدة أن لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير بقوله تعالى  
وهو الذي في السماء له وفي الأرض له فان فيه تكريرين والثاني هو الاول وأجاب عنه بأنه من باب  
التكرير بالناطقة أمر زائد يدل عليه تكرر رد كرار فيما يقبله من قوله سبحانه وتعالى سبحانه رب  
السموات ورب الأرض رب العالمين والذي استندى هذا التكرير بمقام تنزيه عز وجل عن نسبة الولد  
اليه وهذه القاعدة تكبره في كتب الحنفية قال في الهداية من قال سدس مالي فلان ثم قال في ذلك  
المجلس وأغروه سدس مالي لانه لا نفع له سدس واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة والمعرفة متى أعيدت  
براد بالثاني عين الاول هذا المجهود في اللغة وقال في النهاية من كتبهم أيضا فاعلموا أن أنت طائي  
نصف تطلقة وربع قطيعة المنكر اذا أعيد منكر فالثاني غير الاول وان قال أنت طائي نصف  
تطلقة وثمنها أوسدها لم تطلق إلا واحدة للاضافة وفي شرح المنار لحافظ الدين التكرير اذا أعيدت  
معرفة كانت الثانية الاولى دلالة العهد قلت وهذه القاعدة الظاهر انها غير محرومة والتعقيب  
أن يقال ان كان الاسم عام في الموضعين فالثاني هو الاول لان من ضرورة العموم أن لا يكون الثاني  
غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول للأفراد وسواء كانا معرفتين عامتين أم تكرر عينين كقوله عموما  
في حيز النفي أما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي وان كان الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه  
ضرورة استغراق العام لذلك الفر سواء كان معرفا أم منكرا وسواء كان الاول معرفا بالانف  
والام والعهدية أم منكرا ويلحق بهذا الاسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول نكرة  
كقوله تعالى لا يملكون لكم زقا فابتغوا عند الله زقا أي لا يملكون شيئا من الزق فابتغوا عند الله  
كل زرق وكذلك عكسه وان كانا خاصين بأن يكونا معرفتين بأداة عهدية فذلك بحسب القرينة  
الصارفة الى المعهود فان صرفتها اليه انصرف وان صرفت الاول منهما فالظاهر ان الثاني مثله وان كانا  
مشمولين على الاقوال والام الجنسية فالاول هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي في  
قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان معنى العسر واحدا لان الادم طبيعة والطبيعة لا تأتي لها بعين  
ان الجنس كلي والكل لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا تكرر فالتظاهر ان الثاني غير الاول لانه  
لو كانا لكان إعادة التكرير وضعا للظاهر موضع المضمر وهو خلاف الاصل ويحتمل خلافه ولابد  
الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء ثمانية رجل من ذلك الباب فأعاد ذكر الرجل منكرا كجدا به  
منكر امع تردد في انه الاول أو غيره كما ورد مصر جابه في الرواية الاخرى حيث قال ثمانية رجل ولا أدري  
الاول أم غيره وان كانا معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني  
خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتغال العام على الخاص كما يشتمل الخاص على الاعمال

هذا هو التحقيق فيها ولو شئنا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه عن ذلك ما ردد على قواهم  
 إذا كانوا معرّفين فالثاني هو الأول وهو قوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان فاتهم بما معرّفتان  
 والثاني الثواب والأول العمل والثاني غير الأول لأنهم جاءهم هديتان لمعهودين أو جديتان وقوله  
 تعالى حتى إذا أنشأهم قرية استطعموا أهلها فأبوا أن يأكلوا عليه في موضع الظاهر موضع الخمر وقوله تعالى  
 وما أرى نفسي إلا نفساً لأماراة بالسوء معرّفتان والثاني عام والأول خاص فالاول داخل في الثاني  
 وقوله تعالى وكنتنا عليهم فهم أن النفس بالنفس أي القابلة بالمقتولة وقوله تعالى الحرج بالحرجية وقوله  
 تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ثم قال فنشهد منكم الشهر فليصمه فهم ما وإن اختلفا يكون  
 الأول خاصاً والثاني عاماً متفقان بالجنس وكذلك ان تبعون إلا الظن وإن الظن لا يبغي من الحق شيئاً  
 ولذلك استدلتهم على أن الأصل الغناء الظن مطلقاً ومن ذلك ما ردد على قولهم إذا كان الثاني معرفة  
 فالثاني هو الأول وذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يتصالحا بينهما صلحا والصلح خير فإن الناس طهرون  
 على الاستدلال بالآية على استحباب كل صلح فالاول داخل في الثاني ونسب عنيته وكذلك وما ينبع  
 أكثرهم إلا الظن لا يبغي من الحق شيئاً وكذلك وبوت كل فضل فضله الفضل الأول العمل  
 والثاني الثواب وكذلك وزدكم قوة إلى قوتكم وكذلك لزدادوا إيمانهم وكذلك زدناهم عذاباً  
 فوق العذاب بقية أنه أن المذبذب لمز يدعيه وكذلك ولا تزال في صلاة ما انتظر الصلاة ومن ذلك ما ردد  
 عليهم في السكرين قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فإن الثاني هو الأول  
 إلا أن يقال أحدهما محكي من كلام السائل والثاني محكي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأما  
 الكلام في وقوعه ما من متكلم واحد وكذلك الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف  
 قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة يخلق ما يشاء ومن حجج ما تبنى نكرة قوله صلى الله عليه وسلم  
 السائب من الذنب كني لا ذنب له قالوا الذنب من كل ذنب كني لا ذنب له ولا يستقيم أن يراد الثابت من  
 ذنب ما كني لا ذنب له إلا أن يراد الذنب الثاني لخصوص الحاصلة أنه لا بد من تساوم مع ما وخصصا  
 في هذا المثال وقوله تعالى فجاءه أحداهما غشي على استحياء بعد قوله تعالى قالت أحدهما ما يمتحل  
 أن تكون الأولى هي الثانية وأن لا تكون وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الأول كقوله تعالى ويوم  
 تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وكذلك قوله تعالى يسأل أهل الكتاب أن تنزل عليهم  
 كتاباً من السماء وأما قوله تعالى وهو الذي في السماء والارض الله فليس الجواب عنه ما قاله  
 الطيبي بل أن الله معبود الاسم المشتق انما به صديهما تفضيحه من الصفه فأنث اذا قلت زد مضارب  
 عمراً وضارب بكر لا يقبل أن الثاني هو الأول وأن أخبر بها عن ذات واحدة فإن المذكور بالحقبة  
 انما هو الضربان لا الضاربان ولا شك أن الضربين مختلفان ومن أمثلة إعادة المعرفة نكرة ولقد أتينا  
 موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب هدى قال الزحمرى المراد بالهدى جميع ما تأمّن به الدين  
 والمجرات والشرايع ويهدي الارشاد وأشد في الأساس

دع عنك سلى قد أفى الدهر دونها \* وليس على دهر شيء معول

ومنه \* إذ الناس ناس والزمان زمان \* ومما نحن فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن  
 الله هو الدهر قبل الدهر الثاني غير الأول وانما هو مصدر يعنى الفاعل أى الله هو الدهر المتصرف وقال  
 الراغب معناه الله فاعل ما يضاف الى الدهر فذا سبتم الذى تعتقدون أنه فاعل ذلك فقد سبتم الله تعالى  
 وأحق أن المراد لا تسبوا الفاعل الحقيقى للذى تعتقدون أنه الدهر فإن الله هو الفاعل الحقيقى فحينئذ  
 الدهر في الموضعين واحد فهو على القاعدة وهذا الذى قاله الراغب حسن الآن الجامع بينهما وبين قوله  
 صلى الله عليه وسلم حين بلغه سب الشركين له أنهم يسبون مذموماً وانما يحتاج الى تأمل ومما أعيدت

ففيه المعرفة معرفة والثاني غير الاول بالقرائن قوله تعالى وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آمنوا به  
 الكتاب يؤمنون به ومن ذلك قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء قل اللهم الذي يؤتي الله  
 العبد لا يمكن أن يكون نفس ملكه فقد اختلفا وهما معترفان لكن يصدق أنه إياه باعتبار أصل الاشتراك  
 في الاسم كما صرح به قوله تعالى قل إنما للفضل بيد الله يؤتيه من يشاء فقد أعاد الضمير في انفضل  
 المستغرق باعتبار أصل الفضل ومما ذكرناه يعلم أن قول بعض اليسانيين أن يؤتي الملك من يشاء لا يمكن  
 أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمرة لا يتحقق له وتظهر ما قوله تعالى أيتقون عندكم العز فإن  
 العزة كلها جمع إلا أن العز الأولى نظير الملك الثاني والعز الثانية نظير الملك الأول وأما قوله تعالى في سورة  
 البقرة بالمعروف وقوله تعالى فيها أياضاً من معروف فهي من إعادة التكرار معرفة لأن من معروف وإن  
 كان في التلاوة بعد المعترف فهو في الأثرال متقدم عليه وهذا القاعدة تعترض لها الأصوليون في نحو حصل  
 ركعتين صل ركعتين هل يكون أم من والثاني تأسيس أولاً وفيها خلاف مشهور وعائني على هذه  
 القاعدة إذا قال أن أتى رجلاً فأتى طائفة وأتى رجلاً فبعدهى أو الطاهر أنه لا يجب أن يكون الثاني  
 غير الأول بل إذا رأت رجلاً حصل العتق والطلاق ولو تخطت عتق رجلين بين التعقيب ثم وجدت زوجة  
 ذلك الرجل بعد التعقيب الثاني عتق العبد لا توقف ذكر الفرعين الوالد في بعض تعاليقه ومما يجب  
 التنبيه أن المراد بكرا الاسم مرتين كونه مذكوراً في كلام واحد أو كلامين بينهما أصل بأن  
 يكون أحدهما معطوفاً على الآخر وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح فان قلت لما نزل قوله تعالى  
 الذين آمنوا ولم يلبسوا ألباسهم بظلم حُرَّتِ العنابة رضي الله عنهم وقالوا يا نبي الله فقمه فصره النبي صلى  
 الله عليه وسلم بالشرك وقرآن الشرك لظلم عظيم فهذا إنكار أن في كلامين متفاضلين وقصر أحدهما  
 بالآخر فهو ينقص فلو كان النكرتين تكون أحدهما هي الأخرى وينقص قولكم أن من شرط كون  
 أحدهما الأخرى في المعرفتين أو في التكرار مع المعرفة أن يكونا في كلام متصل بعضه ببعض قلت  
 النكرتان في كلامين متساعين لا يجمع أحدان وإذا بدأ أحدهما الأخرى دليل يقوم عليه وهذا الحديث  
 دليل على أن المراد بأحد الظن الآخر وإنما المدي هنا أن النكرتين المتواصلتين دون قرينة تصرف  
 أحدهما لغير الأخرى أما المتباعدتان فلا يحكم عليهما ما أن أحدهما هي الأخرى وأغبرها بالدليل هذا  
 عند الإطلاق أما الظن في ولم يلبسوا فإنه عام دلت السنة على تخصيصه بالآية الأخرى وينبغي أن تنسب إلى  
 أن هذا التفسير النبوي قطع مادة النظر فليس لسائل أن يسأل عن دليل لفظي في إحدى الآيتين  
 خصص الأخرى ولأن يقيس على ذلك فيقول في نحو لا تقضرب رجلاً مع أكرم الرجل أو رجلاً يزيد بدا  
 أن المراد بالاول زيد فقط ولأن يقول في قوله تعالى لا تظلم اليوم أن المراد بالشرك وأن كان وزان ولم يلبسوا  
 ألباسهم بظلم ولأن يقول في نحو الإنسان حيوان أنه يقتضي أن كل حيوان إنسان بل القرآن يفسر  
 بعضه ببعض حيث لا تعارض والسنة دلت على ذلك إما بآية أو بدليل لفظي فليأمل وكان خطري  
 قديماً أن في الآية الكريمة ما يشير إلى أن المراد بالظلم فيها الكفر وهو قوله تعالى ولم يلبسوا إلا التي  
 يلبس الأيمان هو الشرك فإنه كلما زوج له فإن عبادة الله أيمان وعبادة غيره ظلم بخلاف الظلم بالعامى  
 غير الكفر فإنه لا ينتزح ولا تلبس بالأيمان وعرضت هذا المعنى على والذى يدرس الشامسة بدمشق  
 فأرتضاه وفرحه ومما تعلق بما نحن فيه قوله تعالى أن تضل أحدهما فقد كرا أحدهما الأخرى  
 فإن كانت أحدهما الثانية مفعولاً فالاسم الاول هو الثاني على قاعدة المعرفتين وإن كانت فاعلا فمما  
 واحد باعتبار الجنس كما سيح وأكثرا لئلا على أن الأعراب إذا لم يظهروا في واحد من الاثنين تعين أن  
 يكون الاول فاعلاً خلافاً لما ذكره الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم وقد رأيت لأن الجاهل في  
 أماليه كلاماً في ذلك غالبه حسن وفي بعضه مشاحة وهما أنا ذكره بلفظه فاعتبره قال قوله تعالى أن تضل



احداهما فتد كراحداهما الاخرى فيه اشكالان احدهما ان قوله ان فضل ذكر تعبد لالاستعداد  
 المراتب موضع رجل ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال لتعبد لالاستعداد وانما العلة التذكية  
 والاشكال الثاني قال فتد كراحداهما الاخرى وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال فتد كرها الاخرى  
 لا فقد تقدم الذي ذكره في محج الى اعادته الظاهر والجواب عن الاول أن التعليل في التحقيق هو التمسك  
 ومن شأن لغة العرب اذا ذكر علة وكان العلة مقدمة مواد كعلة العلة وجعلوا العلة متعلقة عليها  
 بالفتل لتصل الدلائل من معاينة واحدة كقولك أعدت الخسبة أن يعل الحائط فادعها فالادعاء هو  
 العلة في اعداد الخسبة والميل هو سبب الادعاء فتد كرها هو سبب الادعاء فتد كرها هو سبب الادعاء فتد كرها  
 ولوقيل ان الميل في المثال والضلال في الآية هو السبب لم يكن ذلك بعيد لان الضلال المعاصم من  
 احدهما يكثر وقوعه فصيح أن يكون علة في استشهادهما مقام رجل وانما يجي ما ليس ههنا اذ لوهم  
 ان وقوع الضلال هو السبب فيؤدي الى أن يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما وليس التعليل  
 واجبا انه أن يكون مقصودا وقوعه بل العلة هي المتضمنة لذلك المعلوم الا ترى الى قوله قصدت عن  
 الحرب من أجل الخوف فان خوف ههنا ليس مراد وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سببا للوقوع  
 فكذلك ههنا المقصود ان الضلال المعلوم هو السبب المقتضى في المعنى استشهادهما في موضع رجل  
 وذلك مستقيم على هذا التأويل وكذلك يمكن أن يقال في سبب الحائط انه أيضا هو السبب على الوجه  
 الذي ذكرناه في الآية وهذا الوجه الثاني يصلح أن يكون الاول ليجي الثاني بعده بعد تقديم التسليم  
 وأما الجواب عن الاشكال الثاني فهو ان نقول أصل الكلام على الوجه الاول أن تد كراحداهما الاخرى  
 عند ضلالها تقدم على ما ذكرناه في أن تد كراحداهما الاخرى على ما كان عليه (١) الثاني هو ان  
 لا يستقيم في المعنى الا كذلك الا ترى انه اذا قال ان تضل احدهما فتد كرها الاخرى وجب أن يكون  
 ضمير المفعول عائدا على الضالة متعينا لها كما اذا قلت جاني رجل وضربته يتعين أن يكون الحائط هو  
 المضروب وذلك محض بالهوى المقصود لانهم قد تكون الضالة الآن في الشهادة وهي الفكرة فيها في زمان  
 آخر فالضد كرهى الضالة فاذا قيل فتد كرها الاخرى لم يفسد ذلك لتعيين عود الضمير الى الضالة  
 واذا قيل فتد كراحداهما الاخرى كان مبهما في كل واحدة منهما فلو ضللت احدهما الآن وذكرتها  
 الاخرى فتد كرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج ايضا لموقع  
 قوله فتد كراحداهما الاخرى غير معين ولوقيل فتد كرها الاخرى لم يستقيم أن يكون عند رجائحه  
 الاتقدير الاول فعمل ان العلة هي التذكية من احدهما الاخرى كيفما اقتدر وان اختلف وهذا المعنى  
 لا يفيد الاماذا ذكرناه فوجب لذلك أن يقال فتد كراحداهما الاخرى وهذا الوجه الثاني هو الذي يصلح  
 أن يكون جارا على الوجهين المذكورين أولا والله في التحقيق هو الذي وجب لاجله محج بما ظاهرين  
 وأما الوجه الذي قبله فلا يستقيم الاعلى التقدير الاول لان التقدير الثاني جعل الضلال هو العلة فلا  
 يستقيم مع ذلك أن يقال ان أصل الكلام ان تد كراحداهما الاخرى عند ضلالها مع القول بان الضلال  
 هو العلة فثبت مما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب محج الآية على ما هي عليه والله لو غراني الضمير اخل  
 المعنى المقصود واخص ببعضه اه وفي بعضه نظر والسؤال الذي ذكره أولا وما أجاب به عنه من أن  
 المخطوف عليه ذكره لا يلو طمسة ثم عطف عليه المقصود بأن في قوله تعالى ما كان لشر أن يؤتية الله  
 الكتاب الآية وقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء ان ان الله الكتاب لم يقصد تنبيه  
 وكرهم كلفوا أعداء لم يقصد عدم النعمة وانما المعنى ما كان لشر أن يقول الناس ذلك وقد آناه الله  
 الكتاب واذكروا نعمة الله عليكم اذ ألف بينكم بعد العداوة ومن هذه المادة ايضا قوله تعالى تأمرون  
 الناس بالبر وتسنون أنفسكم المراد تسنون وأنتم تأمرون اذا الامر لا يصلح أن ينكر وبي مما يتعلق بها

(١) قوله الثاني الخ فكذا  
 في الاصل وهو العبارة  
 كتبه مصححه

وأما وصفه فلكون الوصف تنسيباً له كاشفاً عن معناه كقولك الجسم الطويل

(قوله وأما وصفه) قدم من التواضع الوصف لأنه إذا اجتمع التواضع بمد أمثاله التعت (قوله أي وصف المسند إليه) أي سواء كان معرفاً أو منكراً فالوصف من جهة أحوال المسند إليه مطلقاً (قوله قد يندرج الخ) قد يندرج هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أي بالعليل لأن الذي يعلل أفعالها الأحداث لا اللافاظ (قوله وأوفق وقوله وأما بيان وأما الإبدال منه) أي فإن الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى المصدرى أي تعقيباً بالتابع المخصوص وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف بيان أو بدل (قوله أي أذكر التعت) هذا تفسير الوصف بالمعنى المصدرى (قوله بمعنى المصدر) أي ذكر الصفة (قوله والأحسن أن يكون) أي الوصف الذي عاد عليه الضمير بمعنى التعت لأن المبين والكاشف للمسند إليه أفعالها الوصف بمعنى التابع لا ذكره وإنما لم يذكر والصواب لأنه يمكن صحة المعنى المصدرى أي فلكون الذكر لا وصف معيناً بواسطة التعت لكن لما كان التعت معيناً وكاشفاً أولاً وبالذات والمعنى المصدرى إنما يتصف بهما ثانياً بالعرض كان الأول أحسن (قوله على أن يراد) أي وهذا الوجه مبنى على أن يراد باللفظ كل وصف أحد معنييه كالغنى المصدرى وقوله معناه الاتراى كل وصف (٣٣٠) بمعنى التابع في الكلام استخدام فإن قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل

الضمير راجعاً للصفة المفهومة من الوصف لأنه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو اعتدلوها وأقرب فتقوى قلت ربح الشارح احتمال الاستخدام لأنه من الصانع البدئية المحسنة للكلام (قوله مبنية) أي موصفاً (قوله كاشفاً عن معناه) أي عما يعنى منه ويقصد كان ذلك المعنى حقيقياً أو مجازياً وهذا تفسير المراد من قوله مبنية لأن تعيينه قد يكون بياناً لأثره أو صفة مع أن المراد كشف معناه فإني به إشارة إلى أن بيانه من حيث كشف

(وأما وصفه) أي وصف المسند إليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق وقوله وأما بيان وأما الإبدال منه أي أذكر التعت (فلكونه أي الوصف بمعنى المصدر والأحسن أن يكون معنى التعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبمعنى معناه الآخر على ما يجبي في البديع (مبنية) أي للمسند إليه (كاشفاً عن معناه كقولك الجسم الطويل (وأما وصفه) أي الاتيان المسند إليه بالوصف الذي هو التعت وليس المراد نفس الوصف الذي هو التعت إذا لا تناسب التعليل الآتي بعد لأن المعلل قبل المتكلم الذي هو الاتيان بالوصف لا نفس الوصف ولا وأقرب أيضاً ما تقدم وما يأتي في قوله وأما تنكيره مثلاً وقوله وأما بيان (فلكونه) أي الاتيان بالوصف الذي هو التعت أو لكون الوصف نفسه وهو الأول لأنه هو الموصوف عرفاً بالبيان الآتي بعد التعت وغير ذلك مما يذكر ولو كان الاتيان به قد يوصف بذلك أيضاً وعلى الأول يكون الضمير عائداً على ما تقدم تغير المختار من معناه السابق فلكونه من باب عسدي درهم ونصفه وهو الاستخدام الآتي في البديع أن شاملاً تعالى (مبنية) أي المسند إليه (كاشفاً عن معناه) ومفسر له بذاً ثانياً أو بأول من الذات والمقام يقتضي التفسير لجعل الخطاب بصيغة المسند إليه وألتزيمه صيغة الجاهل (كقولك) في خطاب من لا يعلم معنى الجسم وقد يكون ذلك سبباً لانتكار الحكم (الجسم الطويل

سبق قوله تعالى أنما هم لكوأجل هذه القرينة أن أهلها كانوا ظالمين وقوله تعالى حتى إذا أتيتهم أهمل قرينة استطاع أهلها وساقى الكلام عليه في وضع الظاهر موضع المصغر ص (وأما وصفه الخ) من يأتي المسند إليه موصوفاً ذلك لأحد أموره الأول أن يكون محتاجاً إلى كشف معناه أو زيادة كشفه كشفاً تاماً كقولنا الجسم الطويل العرض المبني محتاج إلى فراغ يشغله وقوله محتاج خبر الجسم وهذا

الوصف

معناه لا من حيث نفسه ويحتمل أن المراد مبنية في حسد ذاته كان

هناك سماع ولا ذكر كاشفاً عن معناه بالنظر السامع فهم متعارفان والوصف إذا كان مبنياً للمهمة الموصوف وكاشفاً عما كان متضمنها انتم يفهمون بيانها وكشفها عما إذا كانت في المثال أو بعرضيات لازمة لها كافي البيت بعده كجاءني بيانه ثم أنه لا يجب في الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرها لكشفه أو مجزأه عن جميع ما عداه بل يكفي الكشف ولو بوجه أعم كما كتب شيخنا الحنفى (قوله الجسم الطويل الخ) أعلم أن كل واحد من التسلطنة أعني الطول والعرض والعرض وصف كاف في الكشف والبيان للجسم لما علمت أنه يكفي في الكشف ولو بوجه أعم وربما كان قول الشارح أن هذه الأوصاف الخ تشير لذلك وإن احتمل أن المراد أن مجموعها لا يوافيه قول المصنف وأما وصفه فلكونه الخ لأن بالإضافة للجنس الصادق بالوحد والتعدد وقيل وهو الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه أنه نصف واحدته بحسب المعنى وإن كان متعدداً بحسب اللفظ والأعراب كما أن سواها من خبر واحد في الحقيقة لا تنضم إلى خبر وكذلك الأمور الثلاثة هنا في تأويل المصدق الجهات الثلاث كذا قال بعضهم وقيل الوصف الكاشف في المثال هو

الطول المبدئية أعني العريض والعميق فإن العريض صفة مخصصة للطول وكذا العميق صفة مخصصة له أو للعريض وقيل  
الكشف هو العميق وحده لاستغناؤه الطول والعريض بالاعكس ولا يحتاج بعد القولين الآخرين والثاني منهما أبعد من الأول  
لأنه يلزم أن لا يكون للطول والعريض منفصل في الكشف وأن يكون ذلكهما استطراداً قال الشارح في شرح المنتزح المار بالطول  
أزيداً لاستدانه أو الاستعداد المفرغ أولاً والعريض أنقص الاستعدادين أو الاستعداد المفرغ وثانياً لأنه من ماقاطعهما  
قال الشارح وفيه نظر لأن الأول من تعريف الطول والعريض يستلزم أن لا يكون الجسم الذي قد استعداده الثلاثة جميعاً تأمل  
وفي ابن يعقوب أن تفسير الجسم عاذاً كذا هو على المذهب الاعتزالي وأما عند الحكماء فالجسم هو ما يتحرك من الهوى أي المادة  
والصورة وعند أهل السنة ماتر كمن جوهرين فأكثر والمختار القابل للتسمية وإن لم يكن نفسه عرض وعقياً وأما القابل للتسمية  
الجوهر فرد وجزء لا يتجزأ والفرق بين المذهب السني ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء دخل في التركيب وهي جزء الجسم وعند  
أهل السنة أن تركيب الجسم إنما هو من الجواهر الفردة والصورة عرض اعتباري أو حقيقي ولا يدخلها في جزئية الجسم اه  
كلامه وبعبارة السني أي قوله لكونه من الخلق التبيين بالنظر الى نفسه سواء كان غسماً سمع أو لا والكشف بالنظر الى السمع والوصف  
إذا كان من المادية كاشفاً عنها كان معرفاً بالمعنى أنه متضمن لغيرها (٣٦١) وإشارة إليه لأنه عنه فيكون نفس الموصوف

العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فإن هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفه (ونحوه  
في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والابضاح وإن لم يكن وصفاً للسند  
اليه

العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله أي الجسم التي حقيقة ماذ كـ يحتاج الى الفراغ وهو  
الغسله لأن فيه أبعاداً ثلاثة يقبل القسمة من ثلاث جهات فلا بد له مما تفتقده تلك الأبعاد وهو  
الفراغ ومعلوم أن الكشف يحتاج الى فراغ والوصف وعلة الجمع هو اللفظ المين ولا يصدق على  
كله نعمتين ويحتمل أن يكون النعت الأول هو المين وما بعده قد في بانه والخطب سهل ثمان  
تفسيره عاذاً كذا هو على المذهب الاعتزالي وأما عند الحكماء فالجسم هو المار كمن الهوى أي  
الجواهر المفردة ومن الصورة وعند أهل السنة هو ما تر كمن جوهرين فأكثر والفرق بين  
المذهب السني ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء دخل في التركيب وهي جزء الجسم وعند  
أهل السنة أن التركيب للجواهر والصورة عرض اعتباري أو حقيقي ولا يدخلها في جزئية الجسم  
(ونحوه في الكشف) أي ومثل هذا القول في مجرد كون الوصف فيه للكشف والابضاح لا في كون  
الموصف يسمى بآثاره أو يسمى كشفاً ونحوه في الكشف قول أوس بن حجر يقع الحاء والجسم بر في فضالة

أوجازاً بمجره كما عرفناه  
يكون بالثانيتين أو  
بالعرضيات أو بهما ولا فرق  
بين أن يكون الوصف  
بنيت واحد أو أكثر  
والأحسن أن يكون عشرته  
ومعنى كما في التعريفات  
فالوصف في هذه القنوت  
أعم من أن يكون تمام  
حقيقة الموصوف أو  
جزأها أو خارجاً عنها حقيقة  
أو اعتبارياً أو سلباً والمثال  
المدكور من القسم الأول  
عند المعتزلة والحكماء

(٤٦ - شروح التلخيص أول)  
جداً الجسم الطبيعي عندهم وان قالت المعتزلة أنه من كمن  
أجزاء كاهل السنة وقالت الحكماء الهوى والصورة فاندفع عن كون الوصف معرفة واعتراض من قال ان المعارف مع المعارف  
من كمن تام والموصوف مع صفته من كمن ناقص لانه تمديد وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد والاكثر يشدق  
اعتراض من قال ان النعت لا يكون المفرد والمذكور متعدد وبما تقدم من أن الأحسن اشتغال الوصف على المعز والمشتزك  
يشدق اعتراض من قال ان ذلك العميق كافي في الكشف فلا حاجة الى ذلك الطول والعريض ثمان الجسم عند الأشاعرة والمختار  
القابل للقسمة وإن لم يكن فيه عرض وعقياً فيشمل المركب من جزأين وعند المعتزلة ماتر كمن من ثمانية أجزاء جزأ الطول وجزأ أن  
بجانبه ما عرض وأربعة قووهما المختار وقيل ماتر كمن من ستة بأن وضع ثلاثة على ثلاثة وقال النظام من كمن أجزاء غير  
مثنائية اه (قوله يحتاج الى فراغ) خبر عن قوله الجسم وفيه أن الاحتياج الى فراغ ليس خاصاً بالجسم الطويل والعريض العميق بل  
الجوهر المفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصاً المعتزلة أصحاب هذا التعريف يعرفون بالجواهر المفردة وبخلاف الحكماء في كاره  
فلا وجه للتخصيص والحوادث أراد الاحتياج الى فراغ تمتد ولا يحتاج أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل والعريض العميق  
(قوله ويقع تعريفه) أشار بذلك الى أن المراد يكون الوصف بين المسند اليه أن يقع تعريفه (قوله ونحوه) مبني على قوله  
الآتي (قوله وإن لم يكن وصفاً للسند اليه) فيه إشارة الى حكمه فمسئله عملياً وبإضافة الفصل تنبيه على التفاوت بينهما في الكشف

الاملى الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدسما

سكى الانصهي سئل عن الاملى فأنشده ولم يزد وكذا قوله تعالى ان الانسان خلقى هو اذما اذامه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال الزنجشمرى الهلع سرعة الجزع عند من المكره وسرعة المنع عند من الخير من قولهم ناقة هالوع سريرة السير وعن احمد بن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع قلت قد فسر الله تعالى انتهى كلام الزنجشمرى

فان الوصف الاول مسين للوصف بذاته واما الوصف هنا فانه مبين للوصف بلازمه كما بانى بيانه (قوله قوله) أى قول أوس بن حجر بفتح الحاء وضمةها وسكون الجيم فى مرتبة (٣٦٣) فضالة بن كعدة بفتح كاف فضالة وكسر كاف كعدة وسكون لامه وبفتح الكاف

واللام وأول هذه المرتبة

أيتها النفس أجلى جزعا

ان الذى تجذرين قد وقعنا

الى ان قال ان الذى جمع

الخ (قوله الاملى الخ)

من التشرح وأجزؤه

مستفعلن مفتولات مفتعلن

مرتين (قوله الذى يظن

الخ) هذا تفسير للاملى

بالا لزم لان الاملى معناه

الذى المتوقد الفطنة

ومن لوازمه أنه اذا ظن

بك ظنا كان ظنسه موافقا

لواقع لان متوقد الفطنة

اذا وجسه عقده نحوئى

ليحتمره أدرك من حاله ما

هو عليه وكان ظنسه لذلك

صوابا موافقا لواقع كأنه

وأما وجبه ان كان من

المشاهدات أو سمعه ان

كان من المسجوعات فالوصف

هنا مبين للوصف بلازمه

(قوله الذى يظن) يحتمل

أن يقع على يظن بجذوفان

أى الذى يظن بك متصفا

الاملى الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدسما

فالاملى معناه الذى المتوقد الوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه

الموصوف مستند اليه لان الوصف فى الشاهد لغير المستند اليه (قوله)

ان الذى جمع السماحة والتجدة والبر والتقى جمعا

(الاملى) وهو خبر ان قبله وقوله (الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدسما) تفسير للاملى بلازمه

ولما سئل الاصهي عنه لم يزد على انشاد هذا البيت وهو مستند لاستدلاله وانما قلنا بلازمه لان

الاملى هو الذى المتوقد الفطنة ومن لازمه أنه اذا وضع عقله على شئ ليحتمره أدرك من حاله الحكم

ابن كعدة الاملى الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدسما

قال السكاكى قال الجوهرى الاملى متصوب بفعل متقدم وسوزان يكون بدلا لان قبله

أيتها النفس أجلى جزعا \* ان الذى تجذرين قد وقعنا

ان الذى جمع السجاعة والتجدة والبر والتقى جمعا

الاملى الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدسما

المخلف الخلف المرزا لم \* عننه ضعف ولم يتطبعما

والمراد بالخلف المسلف ماله البعده والمرزا فى ماله بالكرم والطبع أقوى الطمع وخبرنا قال الاخفش

هو محذوف بقدره مات والبيت مذكور فى الكامل للبرد ورأيت هذه الابيات فى ديوان أوس

يخط على بن أبى الفتح بن جنى وكتبه فان ما محذرين وكتبنا ان الذى جمع السماحة وضبط بخطه

الاملى بالرفع وقال يظن بك الظن وضبط المرتضى بكسر الزاى وكتب لم تمنع بضعف بالتاء المتناه من فوق

مفتوحة وقول المصنف نحو محتمل أن يكون لانه من غير باب المستدالى ان كان منصوبا بفعل وقد

يكون لان هذا الوصف ليس كشافا عن حقيقة الاملى بل يقصن لازمه فان الاملى هو الذى المتوقد الكا

قال فى العماد وذلك يستلزم هذا الوصف وعبارة الايضاح ونحوه فى الكشف قال فى الايضاح وكذا قوله

تعالى ان الانسان خلق هو اذما اذامه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال الزنجشمرى الهلع شدة الجزع

عند من المكره وسرعة المنع عند من الخير من قولهم ناقة هالوع سريرة السير وعن احمد بن يحيى

قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسر الله تعالى اه وهذا ايضا من غير باب المستدالى

بصفة ويحتمل أنه نزهة منزلة الا لزم وقوله بك بيان لموضع الظن

(قوله كأن قدرأى الخ) كأن متخففة من التثنية اسمها ضمير الشأن والجسلة حال من فاعل يظن أى يظن فى حال كونه مشبه بالرؤية

والسمع أى لئى الرؤية والسامع ويصح أن تكون حال من الظن أى حاله كون ظننه مشابها لرؤية متخض راء وسمع

متخض سامع أو وصفة لظن أى ظنا كأنما مثل الرؤية والسمع ولا يقال الجار والمجرور بقدا المعرفة حال لاصفة كالجسلة لان ال فى الظن

للهاء الذى والمعرف كما علف بلام الجنس فى جواز الحسية والصفة فى الجار والمجرور واذا وقع بعسدهما (قوله المتوقد الخ)

كنابة عن شدة فهمه فسهبه بالناز المتسطة (قوله مما يكشف معناه) أى باللزم

الثانى

(قوله لكنه ليس بمسند إليه) أعاده توطئة لمبايعة هذه الأقد تقدم ذلك (قوله لأنه مرفوع الخ) لقال لأنه خبران لكان أنخصر لكنه أنه لمبايعة قوله بعد أو منصوب مفعول لاسم أن أو بتقدير أعني تأمل (قوله على أنه خبران) الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد عندي أيات

أودى فلا تنفع الإشاعة من • أمر لم يحاول للبدعا  
فالاول جعله منصوبا مفعولا لاسم أن أو بتقدير أعني كآمال الشارح بعد ذلك لأن يجعل قوة أودى على الاعراب الاول مستأنفا وأودى بمعنى هلك والإشاعة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الامور الغريبة بمعنى لا يتفق طالب الامور الغريبة كدوام وجوده شخص أو غيره المذموم أمر كائن لا محالة فيه وهو الموت (قوله والتصدية) أي القوة والسماعة (قوله جمعا) تؤكد اللارمة فيه فهو بمعنى جمعا (قوله وأخصما) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص (٣٧٣) تخصيص اللفظ بالمرادوس من المبين كشف المعنى

(قوله أي مفعولا اشتراكه)

أي مفعولا للاشتراك الواقع

فيه إذا كان نكرة وأراد

بالاشتراك هنا الاشتراك

المعنوي والمشتراك المعنوي

ما وضع لمعنى واحد مشترك

بين أفراد فتقول رجل تاجر

عندنا فتاجر قل الاشتراك

في رجل لأن يشمل التاجر

وغيره لأنه موضوع لذلك

البالغ العقل من بني آدم

وقد اشترك في ذلك المعنى

التاجر وغيره والمراد

بتقليل الاشتراك بتقليل

مقتضى الاشتراك وهو

الاحتمال والاقا اشتراك

اللفظ بين أفراد مفعوله أو

بين مفعولاه لا يستدفع

بشيء (قوله أو رافعا

احتماله) أي رافعا

للاحتمال الواقع فيه إذا

كان معرفة والمراد

لكنه ليس بمسند إليه لأنه مرفوع على أنه خبران في البيت السابق أعني قوله  
ان الذي جمع السهامه والخمسة والبر والتقى جمعا  
أو منصوب مفعولا لاسم أن أو بتقدير أعني (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند إليه أي مفعولا  
اشتراكه أو رافعا احتماله

الواقع فيه كان ظنه صوابا كأنه رأى وجوبه أو سمعه ان كان مما سمع ويجتمعل أن يكون الالهي  
منصوبا مفعولا لاسم ان والخبر هو قوله بعد أودى فلا تنفع الإشاعة أي هلك أو منصوبا بتقدير  
أعني وعلى كل حال فليس بمسند اليه (أو بمخصصا) أي يؤتى بالوصف للمسند اليه لكون الوصف  
مخصصا أي مقيد لتقليل الاشتراك في النكرات فأنزلت جافى ريعل كان لكل فرد يدخل  
في الرجولية للاشتراك الأفراد في معناه فلذا قلت عام خرجت الجاهل في قل الاشتراك نظروا  
جنس الجاهل أو برفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها فاذا قلت جافى زيداً حتمل  
أن يكون المراد به فلان أو آخرهما به رضى لا الاشتراك في التسمية فاذا قلت التاجر خرج المحتمل الآخر  
وأنما قلنا في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها لخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها إلى فردنا  
باعتبار عهده بتجسسه فان فهمنا بتقليل الاشتراك كنكرة ويدخل في كلام المصنف النكرة  
المشتركة كالحرف في قل اشتراكها بالوصف المقيد فاذا قيل عندي عين جارية فقد قلنا اشتراكها في  
مبايعتها بالوصف بالجارية فالخصيص على ما مر عليه المصنف شامل لما ذكرنا وما في عرف النحويين  
فالخصيص مخصوص بتقليل الاشتراك في النكرات وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو مخصوص  
بالتوضيح وينبغي أن يجعل كلامهم على أن المراد بالاشتراك الاشتراك المعنوي وأما لوجاهته على  
اللفظي فدخل ان الاشتراك في تخصيص الاشتراك بالنكرات يكون محكما وعليه يلزم أن التقييد بنحو  
الجارية في العين فيما تقدم لا يسيى تخصيص الاختصاصه بالاشتراك المعنوي ولا توضيحا لاختصاصه

الثاني أن يقصد بتخصيصه بصفة تميزه

بالاحتمال الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي والمشتراك اللفظي ما وضع لمعنيين فأكثر وأوضاع متعددة كزيد فانه وضع  
لشخص التاجر والفقهاء مثلاً فتمت به بولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه فحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات وأن  
للتخصيص فردين بتقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البيهقيين بخلاف النحويين فان التخصيص عندهم بتقليل الاشتراك  
في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال للكائن في المعارف فيقال به توضيح التخصيص ويرد عليهم الوصف في قولنا عين جارية فلا يصح  
أن يكون مخصصا لان الاشتراك فيه لفظي ولا موصفا لاختصاصه بالاشتراك المعنوي ولا توضيحا لاختصاصه  
فيكون التبع في هذا المثال من قبيل المخصص لا الموضح وذلك لأنه قلل الاشتراك في عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظي وعين معنى  
واحد اقل من بني في عين جارية لا الاشتراك المعنوي بين أفراد ذلك المعنى فأفاده القرى

فحوز بدالتاجر عندنا أو لا يكون مدحاً له كقولنا جاز بدالعالم حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر العالم ونحوه من غيره قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وقوله تعالى هو الله الخالق البارئ المصور أو لا يكون ذمماً له كقولنا ذهب زيد الفاسق حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق ونحوه من غيره قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم

(قوله التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات) هذا ظاهران كانت النكرة موضوعاً لفهم الكل لأن المفهوم الكلّي فيه اشتراك حقيقة وإن كانت موضوعاً للفرد المنتشر فلا اشتراك من حيث صدق النكرة على كل فرد فرد على سبيل البدل إذ لا تعيين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لأن التعيين الذي فيه معنى أنه فرد الرجل لا فرد الانثى لا يعنى أنه معنى شخصاً مخاطباً قاله بس (قوله الحاصل في المعارف) سواء كانت أعلاماً أو غيرها ثم إن الاحتمال في المعارف إن كانت مشتركة كأشتركا كالظن فبالقياس إلى معانيه بحسب الأوضاع المتعددة فينتزح (١٤٤) الاحتمال ناشئاً من اللفظ علماً وغيره فإن زيدا إذا كان مشتركا بين أشخاص

كان محتملاً لأن يطلق على كل واحد من تلك الأشخاص لا يكون موضوعاً بإزاء خصوصية كل منها وليس هنا معنى كلّي يحتمل أن يتحقق في ضمن كل منها الآن يؤول زيد بمعنى يزيد فيكون شيئاً في حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الإشارة والموصولات وغيرها ناشئاً من اللفظ فإن العرف بلام العهد الخارجي كالرجل وكذا اسم الإشارة والموصول يصلح لأن يطلق على كل فرد من المفهومات الخارجية والمشار إليها حكم عليه بالصلة لما لانه موضوع بإزاء تلك الأفراد وضعاً عامماً ولما لانه موضوع لعسكى كلّي

وفي عرف النسخة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (فحوز بدالتاجر عندنا) فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره (أو) ليكون الوصف (مدحاً أو ذمماً) فحوز جاز بدالعالم أو الجاهل حيث يتعين الموصوف) أعني زيداً (قبل ذكره) أي ذكر الوصف

بالمعارف فتأمل فالتخصيص في المعارف (فحوز بدالتاجر عندنا) فإن وصفه بالتجارة يرفع احتمال التاجر وغيره ومثاله في النكرات ما تقدم وكذا قولنا جاز بدالعالم في رجل صالح فوصف الرجل بالصالح يرفع دخول غير الصالح (أو) ليكون الوصف (مدحاً أو ذمماً) فحوز جاز بدالعالم) فيما الوصف فيه المدح (أو) فحوز جاز بد (الجاهل) فيما الوصف فيه الذم وإنما يكون الوصف للمدح في الأول والذم في الثاني (حيث يتعين الموصوف) وهو زيد في المقيد قبل ذكره أي ذكر الوصف فيه مما لا يلزم بتعيين كان لرفع الاحتمال فيكون تخصيصاً وعمائياً يعني أن يعلم أن مرادهم زيادة المدح أو الذم وحده ولا فلا يلحق

كقولنا زيد التاجر عندنا فإنك ميزته عن غيره بهذا الوصف وفي هذا المثال نظر لأن العلم بميزته بنفسه لا يحتمل غير معناه وقد يجب أن يفرض له الاشتباه لا يكون علماً على غيره أيضاً ويقال إنه إذا قصد بوصفه التخصيص يصير متكرراً وينوي تكثيراً لا علماً لكن الوصف هذا كان صفة نكرة ولم يفرض ذلك فيما أذا لم يكن ثم زيد أخوه تاجر فإن كان فحينئذ يحتاج إلى وصف آخر ومن هذا النوع الفصول المسدودة في الحدود والسبب الأول أعم من الثاني والذي يقلب أن صفة النكرة للتخصيص وصفة المعرفة للبيان الثالث أن يوصف للمدح أو الذم كقولنا زيد العالم أو الجاهل حيث يكون زيد قد فهم المراد منه قبل ذكر الصفة والمصنف قال ليكون الوصف ميبناً أو مخصصاً ومدحاً أو ذمماً وكان ينبغي أن يقول أو مدحاً أو ذمماً أو بقول تبيناً وتخصيصاً ونحوه في غير المستداليه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وقوله هو الله الخالق البارئ المصور ونحوه في النكرات فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من

الشیطان

يستعمل في جزئياته وأباً ما كان فالاحتمال ناشئاً من اللفظ وإن لم يكن بأوضاع ثم إن

ما ذكره الماشرح لا يتأتى في العرف بلام الجنس لأن مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالنكرات ولا في المعرفة بلام العهد الذي لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه لا يوضحه أيضاً بل يخصه فعمل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين قاله سم عبارة العقوى يرفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها يخرج المعرفة بلام الجنس والمشار إليها الفرد باعتبار عهده في جنسه فإنهم أقليل الاشتراك كالنكرة (قوله) ولكن الوصف مدحاً أو ذمماً أي ما مدحاً أو ذمماً أو ممدوحاً أو مذموماً وأنه جعل الوصف مدحاً أو ذمماً بالغة (قوله حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) أي إذا كان يتعين الخ فالجيبية التشديد والتعین إمّا لا يكون له في ذلك الاسم ولكن مخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف

اولكونه ناكيداه كقولك أمس الدابر كان وما عظميا أولكونه بياناه كقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنتين انما هو اله واحد قال  
 الرمنخمرى الاسم الحامل لعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والععدد المخصوص فاذا ارى الدلالة على أن المعنى  
 به منما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت انما هو له ولم تؤكده  
 بواحد لم يحسن وخيل أنك ثبتت الالهية لا الوحدانية

(قوله لكان الوصف مخصصا) فيه نظر لانه يقتضى أن الموصوف اذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب في الوصف أن يكون مخصصا مع  
 أنه ليس كذلك بل بهض أن يكون المدح أو الذم أيضا بحسب قصد المتكلم وأوجب بأن المراد أن الظاهر منه ذلك عند عدم التعيين  
 وان صرح أن رادته المدح أو الذم (قوله أولكونه ناكيدا) ليس المراد التوكيد الاصطلاحي لا اللفظي ولا المعنوي بل أراد به المقرر وذلك  
 فيما إذا كان المسند اليه مضمنا لعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف وكذا مقرر ذلك المسند اليه (قوله أمس الدابر الخ) أمس  
 مبتدأ مبني على الكسر والدابر نعت مؤكده مرفوع نظر المحلل وجهة كان خبره (٣٦٥) (قوله بما يدل على الدور) أى المضى

فوصفه بالدابر ناكيد ثم  
 ان كان الأمر الواقع في  
 الامس بما يستر القرض  
 من ذلك التاكيد التأسف  
 على ذلك الوصف أعنى  
 الدور والمضى وتنفى بقائه  
 وأنه ليسه ما دبر وان كان  
 الواقع فيه مما يذكر كان  
 القرض من ذكره الاشارة  
 الى الفرح بدور ومضيه  
 والحاصل أن الوصف  
 بالدور ونحوه ما هو مؤكده  
 انما يكون من البلاغة اذا  
 كان لامر اقتضاء المقام  
 كالغرض المذكورة والا  
 لم يكن من البلاغة في شئ  
 كذا ذكره شعثا الحفنى  
 (قوله لبيان المقصود) أى  
 من المسند اليه وقوله  
 وتفسيره عطف تفسيره

والا كان الوصف مخصصا (أو) لكونه ناكيدا نحو أمس الدابر كان وما عظميا) فان لفظ الامس  
 بما يدل على الدور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره

ان العلم والحل يشيدان المدح والذم ولوع المخصص حيث لا يتعين الموصوف أيضا (اولكونه) أى  
 الوصف (نا كيدا) باعتبار اعادة موصوفه معناه لانا كيدا اصطلاحيا (نحو أمس الدابر كان وما  
 عظميا) لان لفظ الامس يدل على الدور والمضى بعنائه ووصفه بالدور اقتضاء المقام كان يشابه  
 الى ذلك كبريتي بقائه والتأسف على مضيه ان كان ما فيه محجوبا وانما لم يته ما دبر أو نذ كبريته الشكر على  
 مضيه ونذ كبريد صبره والتعريض عليه لغناء العوارض ان كان ما فيه غير محجوب وأما ان لم تكن  
 نكتة في ذلك لانا كيدا لم يكن من البلاغة في شئ فافهم وقد يكون المقصود من الوصف بيان بعض  
 الاحتمال في الموصوف وتفسير بعض ما يراد لال على وجه التخصيص بنقل الاستدلال لال على وجه  
 التفسير لمقتضى الموصوف بأجزاء أو أوزنه المعجل به كالتقدم بل على وجهه بين بعض احتمالات  
 الاستعمال وهو الذى فيه عدم الاختصاص فاذا كان اللفظ قد يستعمل عرفا في معنى جاز أن يوصف

الشیطان الرحيم الرابع أن يفيد التاكيد كذا ولام أمس الدابر كان وما عظميا ويمكن أن يكون منه  
 من غير باب المسند اليه ولا طائر يطير بجناحيه قال السكاك كذا كرلان القصد الى الجنس قال  
 الرمنخمرى معناه زيادة التعميم والاحاطة وهو قرب من كلام السكاكى وكاهه برين زيادة التعميم قوة  
 العموم لا كذا كذا ثم افرد العام أماقوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنتين فقال الرمنخمرى الاسم  
 الحامل لعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والععدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على  
 أن المعنى به منما والذى سبق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به  
 ألا ترى أنك لو قلت انما هو له ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك ثبتت الالهية لا الوحدانية قلت

به ان المراد ببيان المقصود افرازه وتجميعه من غيره ثم ان كلام الشارح يقتضى أن الوصف المبين المقصود مغاير الوصف المؤكد والوصف  
 الكافي والوصف المخصص مع أن كلامه أن يبين لبيان المقصود وتفسيره ولتحتاج الى الفرق بين الامور الاربعة فالفرق بينه وبين  
 الوصف المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلى بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقوية ببيان المقصود به حاصل غير  
 مقصود بخلاف هذا الوصف فان الموصوف فيه بيان المقصود والفرق بينه وبين الكاشف أن الغرض هنا بيان أحد المحتملات للفظ أو  
 المحتملات له بأن يحتمل اللفظ معنيين كما تفرق في الوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كافي الدابة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس  
 بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضا مخرج المعنى لبيان أحد المحتملات والفرق بينه وبين المخصص أن الغرض من اللفظ  
 للتصديق ببيان أحد المحتملات للفظ ورفع غيره من المحتملات والغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الافراد فاذا  
 قلت رجل نابع عندنا أرتفع بالوصف الفقيه مثلا وهو أحد أفراد معنى الرجل فانه موضوع لذكر البالغ وهو أمر كلي تحته أفراد الفقيه  
 أحدها

وأما قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحه فبالسكا كى شفع دابة نبي الأرض وطائر يطير بجناحه لبيان ان القصص به مالى الجنتين وقال الخشري معنى ذلك زيادة التعيم والاطاعة كما قبل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جوف السماء من جميع ما يطير بجناحه \* واعلم ان الجملة قد تقع صفة للسكر وتشرطها ان تكون خبرية لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلا يستقيم ان تكون انشائية مثله وقال السكا كى لانه يجب ان يكون المنكلم به لم يتحقق الوصف للموصوف لان الوصف انما ياتي به ليزنه الموصوف مع اعداءه وتغير المنكلم شيئا من شيئا لانه يعرفه له مجال فلا يكون عنده سمعة محتمقا للموصوف يتحقق ان يحمله وصفاته بحكم عكس النقيض ومضون الجمل الطلية كذلك لان الطلب يقتضي مطلوبا غير محقق لا امتناع طلب الحاصل فلا يقع شيئا منه صفة لشيء والتعليل الاول اعم لان الجملة الانشائية قد لا تكون طلية كقولنا نعم الرجل زيدو بنس صاحب عمرو وربما يقوم بركوكم غلام ملكك وعسى ان يحيى بشر وما احسن خالدا وصيغ العقود نحو بعت واشترت فان هذه كلها انشائية وليس شيئا منها بطلي ولا امتناع وقوع الانشائية صفة او خبرا قبل في قوله \* جاؤا عنق هل رأيت الذئب قط \* تقديره جاؤا عنق مذكور عند هذا القول أى عنق يحمل رائيته ان يقول لمن يريد وصفه هل رأيت الذئب قط فهو منه في الماثل لا يراد في خيال الرائي لول الذئب لورقته وفي مثل قولنا زيد (٣٦٦) اضربه ولا تضربه تقديره مذكور في حقه اضربه ولا تضربه

كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحه حدث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصص منهما الى الجنس دون الفرد ويم هذا الاعتبار

بوصف لبيان ان المراد منه غير ما يراد به عرفا من مخصوص فيفيد ان المعنى عام فلا يكون هذا الكلام تذكرا مع ما تقدم وذلك كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحه فان السكر في سماع النفي لا معوم لكن العموم ربما يكون عرفيا فيخص عمارا به عرفا فاول وصف الطائر والجملة بوصف جنسهم ما فرغوا عنهم ان المراد اذ دابة والطائر للبدن العرفيين لان عموم العرف يسحب ما يتفاهم فيه وهو ما يجري في البلد والزمان فلما وصف كل منهما بوصف جنسه افاذ في الاول ان المراد بالدابة جنس الدابة بوصفها بالجنس الذي هو الراكب على الارض عرفية كانت او غيرها واذا الثاني قوله التوكيد لانه في الاصطلاح الذي هو احسا التواضع بل يعني المعنوي القوي ولعله يريد ان ثبت مؤكدا مثل نعمة واحدة والسكا كى جعل اثنين عطف بيان وفيه نظر لان عطف البيان كالمصنف فاذا امتنع ان يكون أحدهما كاشفا لهذا المعنى امتنع الآخر ومن جهة ان عطف البيان غالبا لا يكون الا عن معرفة والهن نكرة ولان اثنين ليس أشهر من الهمين وعطف البيان عند الجمود يكون غالبا أشهر الا ان يقال هو أشهر في العدد من التثنية ولان عطف البيان لا يكون الا معرفة على قول مشهور وسباني الكلام على ذلك ان شاء الله وقد بقي من اسباب الوصف أمور ذكرها في التسهيل منها الترحيم مثل زيد المسكين وهو قريب من معنى الدم والمذح وكذلك الابهام مثل تصدقت صدقة كبيرة او صغيرة وفيه نظر

ان قلت التعت المخصص كما يرفع به احد افراد المعنى الواحد يبين به أحد محتلات اللفظ وترفع به غيرهم من محتلاته كما في زيد الناجر عندنا فيبين ان يكون الوصف المبين للقصود أحد قسمي المخصص قلت ورفع المخصص للاحتتمال مخصوص بالمعارف والوصف المبين للقصود انما يكون لتكرار وتجنبه فالا لازم المبدأ كور مجموع (قوله وما من دابة في الأرض) أى سواء كم يقر بنية قوله أمتنا كى لان المماثل غير المماثل افاده في الاطول

(قوله حدث وصف) أى لانه وصف الخ وهذا له لكون التعت هنا مبينا للقصود من المسند اليه وبيان ما ذكره الشارح لان أن السكر في سياق النسق تفيد العموم والاستغراق لاسيما اذا اقترنت عن الزائفة لكن يجوز ان يراد هنا الاستغراق العرفي بان يراد دواب أرض واحدة وطيور جوف واحد فبذلك الوصف المخصص بالجنس دون المخصص بطائفة لبنه على ان المراد دواب أى أرض كانت من الارضين السبع وطور أى جوف كان فقد افاذ الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعيم وأن المراد الاستغراق الحقيقي فتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والاقطار المختلصة (قوله بما هو من خواص الجنس) أى وهو الراكب في الارض بالنظر لدابة والطيران بالجناحين بالنظر للطائر فان هذا نسبته الى جميع افراد الجنس على السواء ولا يختص به فرد (قوله الى الجنس) أى متوجه الى الجنس فهو متعلق بمحذوف والمراد متوجه الى الجنس المتحقق في كل فرد (قوله دون الفرد) فيسهل أن الفرد هنا ليس محتملا أصلا حتى يحتاج ان يفسر بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطيور فكان الأولى أن يقول دون طائفة من الأفراد مخصصة وأجيب بأن مراده بالفرد مطلق العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفي (قوله وبهذا الاعتبار) أى اعتبار أن الوصف لبيان ان القصص الى الجنس



قوله فأدلهذا الوصف زيادة الخ أي بحسب تحقيق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وأدلة زيادة التعميم الذي في الأفراد قوله زيادة التعميم أي وأما أصل التعميم والاحاطة فمحاصل من وقوع التكررة في سياق النفي مقر ونفيين وقصد الشارح بهذا الكلام أعني قوله وجه هذا الاعتبار الخ بيان ما لا توجهه صاحب الكشف اللاتيان بالوصف في الآية وتوجهه السكاكي واحد وان اختلافنا توحيج ذلك أنه اختلف كلام الكشف والمفتاح في تقرير الآية الكريمة وبيان معنى زيادة قوله في الأرض ويطرح بجناحه فيقال في الكشف معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قبل وامان دابة قط في جميع الأرض السبع وامان طائر قط في حق السماء من جميع ما يطير بجناحه الأم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها وبيان ذلك أن التكررة في سياق النفي تفيد العموم ولكن يجوز أن يراد به هذا وأب أرض واحدة وطور جو واحد فيكون الاستغراق عرفا بتناول من الأفراد ما هو المتعارف فذلك وصف يستوي نسبته إلى جميع دواب أي أرض كانت ويطور أي جو كان فيكون الاستغراق حقيقيا بتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور جميع الأفاق قصد أفاد كرهما زيادة التعميم والاحاطة بسبب تعين كون الاستغراق حقيقيا وقال في المفتاح كرفي الأرض مع دابة ويطير بجناحه مع طائر لبيان أن (٣٣٧) القصدين لفظ دابة ولفظا تراغما إلى الجنسين وتقرر بهما وتوجه ذلك

أن اسم الجنس حامل للمعنى الجنسية والقرينة فإذا أضيف إليه ما هو من خواص الجنس علم أن القصد به إلى الجنس وذلك كالدابة والطائر في الآية المذكورة فانه لا يضاف إليه ما هو من خواص الجنس تعين أن القصد من أمها هو إلى الجنس وتقرر به فيقيد عموم كل فرد يصدر عن عليه الجنس دون الفرد وأما القصد إلى الجنس مع الوحيدة ولا يخاف أن يؤدي كلامه إلى اختلاف

أدلهذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وامانو كيداه) أي توكيد المسند إليه (فالتقرير) أي تقرير المسند إليه

أن المراد بالطائر جنس الطائر لوصفه بوصف الجنس الذي هو مطلق الطير بالجناس متعارفا كان أولا ولهذا فاد الوصف فيهما من يدعوى فلفظهم لبيان الفرق بين هذا وبين ما تقدم (وامانو كيداه فالتقرير) أي توكيد المسند إليه يكون لا غرض من هذا التقرير بل المسند إليه إذا اقتضى المقام ذلك ومعنى تقريره جعله في ذهن السامع مقر وان ذلك حيث يخاف المتكلم أن يكون السامع غافلا عن سماعه أو لا يفكر زياه سمعه ثانيا فيقرر ويبلغ الحكم إلى السامع كما يريد وكذلك حيث يخاف بعد سماعه أن يسهله على غير معناه غلطاً ويجوز أن يقال مثلاً جاف في زيد يد دعوا للاحد المحدثين والثاني منهما ولو كان قد استلذه دفع فوهم التجوز ولكن قد يكون الذي خطر في بال المتكلم وراعى سببا المقام لان الإيهام حاصل قبل الوصف وكذلك التعميم مثل أكرم الناس الرجال والنساء وفيه نظر لان التعميم حاصل قبل الوصف واهذا أهمل المصنف ذلك كله وان ذكره الناس قبله ص (وامانو كيداه) ص من تعلقات المسند إليه أن يؤكده وذلك لاحتياج أسباب الأول ارادة التقرير بمحوق أنت وأنت أنت وسأني في باب تقديم الفعل أو تأخيرها ان شاء الله تعالى وجه من المسائل مثل المصنف وفيه نظر لان كلامه في التأكيد الذي هو من التواضع وهذا المثلان ليسا كذلك وقد اعترض هو على السكاكي

لان صاحب الكشف جعل الوصف من أول الامر للتعميم والسكاكي جعله لبيان الجنس وتقرر به الآن لما لا وجه له واذا زيادة التعميم والاحاطة وذلك لانه على تقدير جرحه على بيان الجنس وتقرر به كما قال السكاكي يكون الاستغراق بسبب وقوع التكررة في سياق النفي وشهدا من الاستغراقية عليه ويكون معنى الآية حيث شئت وامان جنس دابة من اجناس الدواب والجنس طائر من اجناس الطيور والام أمثالكم لكن يجوز أن يراد بهما هو المتعارف في العرف من دابة وهي ذوات القوائم الأربع ومن طائر الطيور التي يعتبرها الناس ويعتقدونها كالطائر الذي يصيد مثلا ولقطة من الاستغراقية وان دلت على استغراق الجنس لكن لا ترفع الوهم بالكلية لجواز أن يراد الاستغراق العرفي فذكر في الأرض ويطير بجناحه وان كان لبيان أن القصد من أمها هو إلى جنس الجنس وتقرر بهما لكنه لا ينافي زيادة التعميم والاحاطة على التعميم المفاد من الاستغراقية فقد ظهر أن ما لا السكاكيين واحد وان هذا أشار الشارح بقوله وهذا الاعتبار فاد الوصف زيادة التعميم والاحاطة وليس مراده بيان أن كلامهما متحد فأدله القرى بقي شيء آخر وهذان التكررة الواقعة في سياق النفي ان قلنا ان المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب الكشف أو كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الاخبار عنها بقوله أم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمها وكذلك كل نوع لا يكون أمها لان كل نوع نوع واحدة لأم وأوجب بيان التكررة هنا محمولة على المجموع أي مجموع الأفراد والأنواع من حيث هو مجموع وان كان خلافا للظاهر بقى شدة

انظر (قوله أي تحقيق مفهومه) أي وليس المراد بتقريره كره أو لا ثم ذكر ما يقرر به وبنته فان هذا شامل لنحو أنا سمعت في حاجتك  
 وهو غير مراد هنا ثم ان المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقي وأما المدلول فهو ما دل عليه اللفظ سواء كان حقيقياً أو مجازاً بنحو رمي الأسد  
 نفسه وحينئذ يفسد المدلول من عطف العام وأتى به بعد ان خلاص إشارة إلى أنه المراد (قوله أي الخ) لما كان توهم من قوله بتحقيق  
 مفهومه جعل المفهوم محققاً ثابتاً في نفسه بازالة الخفاء عنه وهذا غير مراد بن الشارح المراد بقوله أي الخ ومحط الغاية قوله  
 بحيث الخ وحاصله أن المراد بتحقيق مفهومه ازالة احتمال الغير بأن يجعل ذلك المفهوم محققاً أو ثابتاً في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع  
 أن المراد من ذلك اللفظ غيره كذا قرر شخصاً العدوى (قوله أي جعله) أي جعل ذلك المفهوم وقوله مستقر أي أقر في ذهن السامع وقوله  
 محققاً ثابتاً بين المسألة (قوله لا يظن) أي السامع وقوله أي منه أو يبدله والمراد بالظن ما يشتمل التوهم (قوله اذا ظن) أي يقال ذلك اذا ظن  
 الخ فهو ظرف لتحذوف (قوله عن سماع لفظ المسند إليه) أي لا يشغل شغل سمعه (قوله أو عن جعله على معناه) أي أو ظن المتكلم غفلة  
 السامع عن جعل المتكلم على معناه أو عن جعل السامع له على معناه الحقيقي لوجود مانع من فهم المعنى ففاعل الخ إما المتكلم أو السامع  
 مثلاً اذا قلت جاء أسد وظننت أن السامع غفل عن حكمك جلتته على معناه الحقيقي بأن ظن أو اعتقد أنك جلتته على خلافه قلت  
 ثانياً أسد فتفهمه أن مرادك به الحيوان (٣٦٨) المتعسر لا الرجل الشجاع وكذا اذا ظننت أن السامع غفل عن جعله على

معناه الحقيقي فتقول له  
 فأنسا أسد فتفهمه أن  
 المراد الحيوان المتعسر  
 وتقرر عنده وقوله أو عن  
 جعله على معناه لا يعني أن  
 هذا الغرض كما يؤدي  
 بالنا كسد اللفظي يؤدي  
 بالمعنوي كما يفهمه كلام  
 الشارح في الموطأ فان  
 قلت اذا كان المراد بالتقرير  
 ما ذكره كان عين قول  
 المصنف لا في أدفع توهم  
 التجوز الى المتكلم انما أتى  
 بالتوكيد لدفع توهم التجوز  
 اذا ظن غفلة السامع عن  
 جعله على معناه الحقيقي فقد  
 سحاب ان المراد هنا غفلة  
 السامع عن التوجه الى مراد

أي تحقيق مفهومه ومدلوله أي جعله مستقر محققاً ثابتاً بحيث لا يظن به غير نحو جاز في يد زبذ اذا  
 ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن جعله على معناه وقيل المراد بتقرير الحكم  
 تحقيق معنى المسند إليه بدفع ما يشابه في الجملة وقد يكون نفس دفع توهم المجاز لانه هو الذي اتخذ منه  
 حذره بالخصوص وأما جعل التقرير على تقرير الحكم كما في نحو أنا عرفت فان المسند إليه ذكر لا واثماً  
 فاستدل الفعل اليه مبتدأ أو له فاعلا خافه نأ كيداً لحكمه وتقريره للاستدراك من تن على ما يصح ولا يصح  
 في هذا المقام لان المراد التأكيد الاصطلاحي والتأكد الاصطلاحي لا يقيد الاستدراك من تن حتى يتقرر  
 به الحكم وانما قلنا ليس قولنا أنا عرفت من التأكد الاصطلاحي لعلم الضروري بأن الفاعل لا يكون  
 تأكيداً للبند ولو لم يتحدد مصدوقها وكذا لا يصح جعله على تقرير الحكم عليه نحو أنا سمعت في حاجتك  
 وحدي حيث أريد الدرع من توهم ان معك مشار في السبي أو لا غيري حيث أريد الدرع من زعم أن  
 الساعي غيرك لان في الاول تقرير أن المسند إليه التائب له الحكم هو المتكلم مفرد لا المشار له في الحكم  
 وفي الثاني تقرير أن التائب له الحكم هو ولا غيره وانما قلنا لا يصح ادم كونه من التأكد الاصطلاحي  
 بنحو ذلك في كل رجل عارف \* الثاني دفع توهم المجاز بنحو جاز في نفسه فانه ينبغي أن يكون جاء غلامه  
 كذا قاله وفيه نظر أو السهو وكقولك جاز في يد زبذ لا ينبغي السهو أو عدم الشمول بنحو أخذت المال كله  
 ينبغي التجوز بالخصيص أن يكون المراد به البعض كذا قاله \* قلت وفيه نظر لان ذلك قد لا يصرفه  
 عن التجوز بالخصيص وغيره ألا ترى الى قوله فأحرموا كلهم إلا بوقادة لم يحرم كيف دخله التخصيص

بمحققه أو مجازاً بأن ظن المتكلم أن السامع لم يحمله على معنى أصلاً وبمحمله على معنى غلطاً والمراد بما أتى غفلة السامع  
 عن جعله على معناه الحقيقي بأن يحمله على معناه المجازي فتأمل أو يقال فرق بين قصد التقرير بالمجرد عن ملاحظة دفع التوهم وبين قصد  
 دفع التوهم فالاول المقصود منه ألا بالثبات التقرير ودفع التوهم وان كان حاصله لكن من غير قصد والثاني بالعكس أي المقصود منه  
 الأول وبالذات دفع التوهم والتقرير حاصل من غير قصد وقرين المصطلح المقصود والحاصل من غير قصد (قوله وقيل المراد الخ) هذا مقابل  
 لقوله أي تقرير المسند إليه وحاصله أن الشارح يقول ان مراد المصنف بقوله فلنقرر رأيي تقرير المسند إليه فقط وهذا القول ليس  
 من المصنف تقرير المسند إليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند إليه وهل لنقرير الحكم ما عرفت وهل لنقرير  
 المحكوم عليه بقوله أنا سمعت في حاجتك وحدي أو لا غيري فرد عليه الشارح بالنظر للشي الاول أن تأكيد المسند إليه لا يفيد تقرير الحكم  
 وتقرير الحكم في أن عرفت انما حصل من تقديم المسند إليه المقضي لتكرار الاستدلال من تأكيد المسند إليه بدليل ان أولاً كذا المسند إليه  
 مع كونه مؤثراً كما في سمعت أنا في حاجتك لم يحصل ثبات الحكم تقريره وتقوية ورديله بالنظر للشي الثاني بأن قوله غير محتمل لان قولك  
 أنا سمعت في حاجتك وحدي أو لا غيري ليس هداماً تأكيد المحكوم عليه لان وحدي ولا غيري تأكيد بالتخصيص الحاصل من التقديم

فلا اعتراض على هذا القائل بالنظر للشئ الثاني انما هو من حيث المثال (قوله نحو ما عرفت) تقرر بالحكم في هذا المثال من حيث تكرار الاسناد وذلك لانه اسناد المعرفة التي هي الحكم من تين للضمير من الذين هما التاكيد فلما اسندت من تين فكأنها كرت من تين في اللفظ فحصل لها بذلك تقرر وتوقفة وما جاءه تقرر بالحكم الا بواسطة تا كيد المسند اليه لان الضمير الثاني مؤيد كذا لاول (قوله وحدي ولا غيري) أي فقدأ كيد المحكوم عليه وهو أنا وحدي وبلا غيري لافادة تقرر به (قوله لانه) أي ما ذكر من المثال الاخر ليس الخ وهذا رد لقوله أو المحكوم عليه نحو ما سمعت الخ وحاصله اننا نسلم أننا سمعنا في حاجتك وحدي ولا غيري من تا كيد المسند اليه لان وحدي حال ولا غيري عطف على المسند اليه ولسامن التا كيد الاصطلاحي كاهو المراد أي على تسليم أن المراد التا كيد ههنا ما هو أعم من الاصطلاح فلا نسلم وجودنا كيد المسند اليه في المثالين بل الموجود في ههنا تا كيد التخصيص المستفاد من التقديم للمسند اليه لارد على الخالف في زعمه أن ههنا مشاركا في السبي أو أن السبي غيرك وبسبب الاول قصر أفراد الثاني قصر قلب فالخالف أن جل هذا البعض النقيري على تقرر المحكوم عليه صحيح لكن غنله لنا كيد (٧٣٩) المسند اليه المقيد لتقرر به ما سمعت في حاجتك وحدي غير صحيح (قوله

نحو ما عرفت أو المحكوم عليه نحو ما سمعت في حاجتك وحدي ولا غيري وقبسه نظرا لانه ليس من تا كيد المسند اليه في شئ) وتا كيد المسند اليه لا يكون لتقرر بالحكم قط وبسبب صريح المصنف ههنا

أيضاً لان وحدي حال ولا غيري عطف مع انه لا يسلم وجودنا كيد المسند اليه في الوجهين بل تا كيد التخصيص الذي يستفاد من التقديم للرد على الخاطب في زعم المشاركة أو التبريق وبسبب الاول قصر افراد والثاني قصر قلب على ما يأتي ان شاء الله تعالى فالخالف ان تا كيد الحكم كافي أن عرفت ليس من تا كيد المسند اليه قطعاً فان تا كيد المسند اليه لا يقرر بالحكم أصلاً وانما المقرره تقدم المسند اليه على الفعل ليقيد الاسناد من تين كما يأتي في كلام المصنف والتا كيد وحدي ولا غيري ليس من التا كيد الاصطلاح ومع ذلك فهو من تا كيد التخصيص لان تا كيد المسند اليه قبله فهو

مع تا كيد وكذلك فبعد الملائكة كلام ان كان الاستثناء متصلاً وان تحصيل في نحوه ان التا كيد مقدر حصوله بعد الاخراج فالأمر كد انما هو غير المخروج ورد به قوله تعالى ولقد آتيناك بها كمالها والاستغراق فيه معتذر لان آيات الله تعالى لا تنتهي وبعد أن كُتبت ذلك بحججاً بأنه منقولاً قال الامام في البرهان وعمازل فيه النافلون عن الاشعري ومتبعيه ان صيغة العموم مع القرائن تبقى مترددة وهذا وان صحيح يحمل على توابع العموم كما صيغ المؤكدة اه فقد صرح بان التا كيد لا يرفع احتمال التخصيص لكن وجددت ما قد قيل لما قالوه وهو قوله تعالى يقولون هل لنا من الامر من شئ قل ان الامر كله لله في فراهمة من نصب كله لانه لو لم يعينه للعموم لما قابل هل لنا من الامر من شئ وهذا لا يدخل في الجواز لان التخصيص مجاز قال السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان ورد عليه في الايضاح بان كل هذه التأسيس لالتا كيد كد فاقم عقيدة للشئ بنفسه بخلاف ما في قام الناس كاهم فالعموم مستفاد من غيرها فلذلك احدث التا كيد وهذا الذي قاله صحيح الآن كلام السكاكي لانه ليسمى الى ما قلناه من أن اللفظ كل وان اكدت كنهها لا تفي ارادة التخصيص بل تبعه لانها صريحة في العموم بخلاف لفظ الناس المؤكد

(٤٧ - شروح التخصيص أول) لتا كيد المسند اليه بقوله اننا سمعنا في حاجتك وحدي ولا غيري بل عجل به بما قاله الشارح واعلم ان هذا الرمي على أن التا كيد ههنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بان آيد به مطلق تا كيد المسند اليه الداخل فيه نحو ما عرفت لكن يلزم منه أن يكون في قوله وبسبب صريح المصنف ههنا ما سمعنا لان المصنف انما صرح به في التا كيد الاصطلاحى الا ان يقال انه يعلم منه غيره فالمراد انهم صرح به بما بعد منه هذا (قوله لا يكون لتقرر بالحكم قط) اعترض بان قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فانها ظرف للمستقبل وحينئذ فلا يعمل في عوض الالف مستقبل وفي قط الماضى وقوله لا كقط عدو من الخطا لما به من التناقض لان قط ظرف لما مضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وحينئذ يقول الشارح لا يكون لتقرر بالحكم قط لمن ورد ما بن جماعة أن غاية ما فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازاً قال الشيخ بس وقبه نظر ولعل وجه النظر أن جعل كيون استعمال اللفظ في غير ما وضع له جازاً اذا لم يخالف استعمال العرب والافلاحيجوز فان كل هذا امر اذ يقال له الحق ان المجاز

ههنا كيد المسند اليه لا يكون لتقرر بالحكم قط وبسبب صريح المصنف ههنا أيضاً لان وحدي حال ولا غيري عطف مع انه لا يسلم وجودنا كيد المسند اليه في الوجهين بل تا كيد التخصيص الذي يستفاد من التقديم للرد على الخاطب في زعم المشاركة أو التبريق وبسبب الاول قصر افراد والثاني قصر قلب على ما يأتي ان شاء الله تعالى فالخالف ان تا كيد الحكم كافي أن عرفت ليس من تا كيد المسند اليه قطعاً فان تا كيد المسند اليه لا يقرر بالحكم أصلاً وانما المقرره تقدم المسند اليه على الفعل ليقيد الاسناد من تين كما يأتي في كلام المصنف والتا كيد وحدي ولا غيري ليس من التا كيد الاصطلاح ومع ذلك فهو من تا كيد التخصيص لان تا كيد المسند اليه قبله فهو مع تا كيد وكذلك فبعد الملائكة كلام ان كان الاستثناء متصلاً وان تحصيل في نحوه ان التا كيد مقدر حصوله بعد الاخراج فالأمر كد انما هو غير المخروج ورد به قوله تعالى ولقد آتيناك بها كمالها والاستغراق فيه معتذر لان آيات الله تعالى لا تنتهي وبعد أن كُتبت ذلك بحججاً بأنه منقولاً قال الامام في البرهان وعمازل فيه النافلون عن الاشعري ومتبعيه ان صيغة العموم مع القرائن تبقى مترددة وهذا وان صحيح يحمل على توابع العموم كما صيغ المؤكدة اه فقد صرح بان التا كيد لا يرفع احتمال التخصيص لكن وجددت ما قد قيل لما قالوه وهو قوله تعالى يقولون هل لنا من الامر من شئ قل ان الامر كله لله في فراهمة من نصب كله لانه لو لم يعينه للعموم لما قابل هل لنا من الامر من شئ وهذا لا يدخل في الجواز لان التخصيص مجاز قال السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان ورد عليه في الايضاح بان كل هذه التأسيس لالتا كيد كد فاقم عقيدة للشئ بنفسه بخلاف ما في قام الناس كاهم فالعموم مستفاد من غيرها فلذلك احدث التا كيد وهذا الذي قاله صحيح الآن كلام السكاكي لانه ليسمى الى ما قلناه من أن اللفظ كل وان اكدت كنهها لا تفي ارادة التخصيص بل تبعه لانها صريحة في العموم بخلاف لفظ الناس المؤكد

(٤٧ - شروح التخصيص أول) لتا كيد المسند اليه بقوله اننا سمعنا في حاجتك وحدي ولا غيري بل عجل به بما قاله الشارح واعلم ان هذا الرمي على أن التا كيد ههنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بان آيد به مطلق تا كيد المسند اليه الداخل فيه نحو ما عرفت لكن يلزم منه أن يكون في قوله وبسبب صريح المصنف ههنا ما سمعنا لان المصنف انما صرح به في التا كيد الاصطلاحى الا ان يقال انه يعلم منه غيره فالمراد انهم صرح به بما بعد منه هذا (قوله لا يكون لتقرر بالحكم قط) اعترض بان قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فانها ظرف للمستقبل وحينئذ فلا يعمل في عوض الالف مستقبل وفي قط الماضى وقوله لا كقط عدو من الخطا لما به من التناقض لان قط ظرف لما مضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وحينئذ يقول الشارح لا يكون لتقرر بالحكم قط لمن ورد ما بن جماعة أن غاية ما فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازاً قال الشيخ بس وقبه نظر ولعل وجه النظر أن جعل كيون استعمال اللفظ في غير ما وضع له جازاً اذا لم يخالف استعمال العرب والافلاحيجوز فان كل هذا امر اذ يقال له الحق ان المجاز

لا يشترط سماع مضمون بل سماع النوع كافي فتأمل قرره شيخنا العدوي عليه صحائب الرحمة والرضوان (قوله أول دفع توهم التجوز) أي أول دفع توهم السماع أن المتكلم يتجوز في الكلام وانما عدل عن التظن إلى التوهم لأن ذلك المسند إليه لا يوجب ظن التجوز وغيره فأنه التوهم فإن قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على أنه لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيد تابع بمقرر أي التوهم في النسبة أو التعمول قلت التقرير وإن كان لازما للتوكيد إلا أن القصد إلى مجرد التقرير بمفارقة القصد إلى الأمور المذمومة والمراد بقوله فمما سبق فالقتر رأى القصد إلى مجرد التقرير بركسب (قوله أي المتكلم بالسند إليه) على جهة المجاز لأن توكيد المسند إليه انما يدفع توهم التجوز فيه ولا يدفع توهم التجوز في المسند وانما يدفع التجوز فيه توكيده \* واعلم أن المجاز مشتمل بين العقلي والغري والتأكد يدفع توهم إرادته كمنهما كما أفاده بعض المحققين بل يدفع توهم إرادته مجازا نقصان أيضا فقول الشارح أي المتكلم بالمجاز مراده ما هو أعم (قوله أو نفسه أو غيره) أشار إلى أن كلامنا كسند اللفظ والمعنى يدفع توهم المجاز (قوله لا يتوهم الخ) أي يقال ذلك لدفع توهم الخ أي ويلزم من (٣٧٠) التأكد لدفع التوهم المذكور تقرير المسند إليه لأنه حاصل غير

مقصود وقوله ثلاثا يتوهم الخ أي فيكون التأكد ثلاثة التوهم المجاز العقلي أي أول ثلاثا يتوهم أن المراد بالاسم بعض غلانه مجازا لغويا والعلاقة المشابهة في تعاقب القطع بكل من حيث أن أحدهما أمر والآخر مباشر أول ثلاثا يتوهم أن في الكلام مجازا بالاسم لأن التأكد يدفع توهمه أيضا ثم المراد دفع التأكد لتوهم المجاز أضاعه ذلك التوهم والاحتمال لدفعه بالمرة والناماض في البلاغة تعدد التأكد فتأمل (قوله

أول دفع توهم السهو) أي

(أول دفع توهم التجوز) أي المتكلم بالمجاز نحو قطع الص الامير الامير أو نفسه أو عينه ثلاثا يتوهم أن استناد القطع إلى الامير مجاز وانما الفاعل بعض غلانه (أو) لدفع توهم (سهو) نحو جاني زيد بن ثلاثا يتوهم أن الجاني غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو

(أول دفع توهم التجوز) أي يكون التوكيد لدفع توهم السماع أن المتكلم يتجوز أي تكلم بالمجاز فيقول المتكلم مثلا قطع الص الامير الامير أو نفسه أو عينه ثلاثا يتوهم أن الفاعل بعض غلانه وانما استند القطع إلى لفظ الامير مجازا فاطلاقه على الغالب من اطلاق السبب الأمر على السبب ولا شأن لدفع توهم التجوز في المسند إليه بما يقرر معناه حتى لا يظن بغيره كما تقدم في التقرير ولكن ذكر كما تقدم من اختلاف القصد إلى اعتبار فيه ما هو الغرض قد يكون هو نفس التقرير يدفع ما ينافسه من الغفلة في السماع وانطوائ في المحل وقد يكون دفع خصوص توهم التجوز (أو) لدفع توهم (سهو) بأن يفتي المتكلم أن يعتقد السماع أنه اتخذ كرهذا المسند إليه سهوا وان صاحب الحكم غيره فقول جاني زيد المتكلم أن يدفع توهم السماع أن الجاني غير زيد وانما ذكر المتكلم زيد سهوا فالسبب المذموم كونه في التقرير سهوا السماع عن سماع المسند إليه وغفلة عنه والمذكور هنا سهوا والمتكلم في اثبات الحكم لغير من هو له بها فكأنه يقول أفادة الناس كاهم العموم كاهدة كل إنسان في القوة وإن كانا قائلين للخصص فكأنهما للعموم المؤكد كما يقال إن لنا كيد الاثبات أو يقال أراد أنهن أو كدلالة الشك على شائع في جنسه وإن أفادت الاستغراق فإن استنادا على قيام رجل فإذا قلت كل إنسان تأكدت الدلالة على الواحد لأنها موجودة مع كل فرد من أفراد التي دل اللفظ عليها أو يريد أن كل هذا أصلها كل الواقعة تأكد

لن دفع توهم السماع أن المتكلم بما في ذكر زيد مثلا (قوله ثلاثا يتوهم) أي يقال ذلك لدفع توهم السماع (قوله وانما ذكر زيد) أي وانما ذكر المتكلم زيد سهوا فقول الشارح على سبيل السهو أضافته بيانه ثم إنه يؤخذ من هذا المثال الذي قلناه أن التوكيد اللفظي يكون لدفع توهم التجوز لدفع توهم السهو بخلاف المعنوي فإنه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك لأنه إذا قال جاني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاني عرو ونفسه فيها لفظ بدمكان عرو وبخ التوكيد على سهو بخلاف توهم التجوز فإنه يدفع زيد كذا قال الشارح في المطول وبحت فيه بعض الأفاضل بأن التأكد يدفع المعنوي لما حفظ الكلام عن توهم التجوز كان معنويا على ضرب من الاحتياط وبعد المتكلم عن منظمة السهوية وحينئذ فلا يتأني بانه التوكيد على سهو ولانه يتأني ما حقق من أن التأكد يدفع قول الجاني الرحلة لان كلاهما ليس يدفع توهم عدم التعمول لأن المعنى أص فيه بل دفع توهم أن الجاني واحد من الاستناد إليه ما وقع سهوا وهذا وانما ترك المصنف دفع توهم الشبان لعدم الفرق بين السهو والشبان لغة وجمع في المثال بينهما ياعلى اصطلاح الحكماء من الفرقة بينهما وجعل السهو اسم الزوال صورة الشيء عن المدر كدونه الخافضة حتى لا يحتاج في حصولها إلى التحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والشبان اسم الزوال صورة الشيء عن الخافضة والمصدر كدونه

كقولك عرفت أو عرفت أنت وعرف زيد أو عرفت الشمول كقولك عرفت الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم السكاك ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان وفيه نظر لان كلمة كل تارة تقع تأسيسا وذلك اذا فادت الشمول من أصله حتى ولا مكانها لما عقل وتارة تقع تأكيدها وذلك اذا لم تقدم من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ يقتضي مستعملا في غيره أما الاول فهو أن يكون مضافا إلى ذكره كقوله تعالى كل من حزب عدا الله بهم فحرفون وقوله وكل شيء قصلناه تفصيلا وقوله وهم من كل حادب ينسلون وأما الثاني فماعد انك كقولك تعالى فوجد الملائكة كلهم وهي في قوله كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الاول الثاني لانهما لو حذف منهما لم يفهم الشمول أصلا

بحاج في حصولها إلى تحصيل ومعاينة (قوله أو لدفع توهم عدم الشمول الخ) أي لدفع توهم السامع عدم الشمول وليس المراد بكون التوكيد مقيد للشمول أنه يوجب من أصله وأنه لو لم يفهم الشمول من اللفظ واللام يسم تأكيدها بل المراد أنه يتبع أن يكون اللفظ المفتى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجاوزا فيه وقوله عدم الشمول أي في المسند إليه أو في النسبة أي الاسناد وقد أشار الشارح إلى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم وإلى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز العقلي واللفظي في كلامه (قوله لم تعتد بهم) أي وأنت أطلعت القوم على المعتبر من منهم من أطلق اسم الكل على البعض (٣٧١) فالجواز المدفوع على هذا القوي (قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من منهم من أطلق اسم الكل على البعض (٣٧١) فالجواز المدفوع على هذا القوي (قوله أو أنك جعلت

(أو لدفع توهم عدم الشمول) نحو جاف في القوم كلهم أو أجعون ثلاثتهم أن بعضهم لم يجي إلا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك نبوتان قتلا وزيدا أو غنا قتله واحد

وهذا السهم ولا يدفعه التأكيده المعنوي إذ لو قال جاف في زيد نفسه احتمل أن يكون المراد عرف نفسه فيها فذكر زيد ما كان عرو واعلم أن تأكيده المسند إليه بأن يقر بأن المراد باللفظ مدلوله لا غيره مجازا وأنه لا سهو في إطلاقه لا ينافي كون الاسناد إليه مجازا فإذا قيل جاف في زيد بدأ ونفسه ثلاثتهم أن المراد غير زيد نفسه هو وأن المراد به غلته مجازا فذكر كتحقق أن المراد به معناه الحقيقي صرح أن يكون الاسناد إليه مجازا ليكون سميما في معنى والغیر ولكن هذا المعنى بعده الاستعمال لاسميما في التأكيده المعنوي وانما هو احتمال عقلي وانما قلنا كذلك لأن التبادر من قولنا جاف في زيد بدأ ونفسه دفع توهم التجوز في اسناد الفعل لغير من هو له لدفع توهم التجوز في إطلاق اللفظ على غير معناه وان كان هو الذي قرنا به دفع توهم التجوز لطابق ما ذكر من جواز التجوز في الاسناد فأفهم (أو لدفع توهم عدم الشمول) فهو كذا المسند إليه بكل وأجعين وما في معناهما لان المؤكد ولو كان أصله الدلالة على العموم يجوز أن لا يكونا قدمت وقبسه نظر ومنه معنى ذلك في المضافة جمع في نحو كل رجل في الدار لا عبثي في المضافة المفرد ذكره مثل كل رجل في الدار لانه ليس أصله رجل كله في الدار لاما امتناع تأكيده المذكور وما لان

يقال ان الظاهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع بدل قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فانما يوجب المجاز القوي ولقد ذكره أولا واعترض على الشارح بأن الاولى حذف قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل لآخرين \* الامر الاول انه يقتضي أن توهم عدم الشمول في المسندون المسند إليه وكلام المصنف انما هو في توهم عدم الشمول في المسند اليه فلا معنى لذلك \* الامر الثاني انه يقتضي أن التوكيد بكل وأخواته يدفع توهم المجاز العقلي مع انما يدفع توهم المجاز القوي وذلك أنه اذا ريد باسم الكل البعض كان في الكلام مجاز لغوي من باب إطلاق اسم الكل وإرادة البعض وانما أريد بالفعل المسند إلى الكل الفعل المسند إلى البعض كان في الكلام مجاز عقلي والتوكيد بكل وأخواته يدفع المجاز القوي دون العقلي لانك اذا قلت جاف في القوم كلهم فهم منه الشمول في اسناد القوم قطعاً وان دفع المجاز القوي ولا يلزم من ذلك شمول النسبة لتلك الاحاد لاحتمال أن يكون الفعل المنسوب إلى الجميع صادرا عن بعضهم في الواقع ونسب بسلك فرد على سبيل المجاز العقلي وقد أجيب عن الامر الاول بأن كلاما لما نحن ليس خاصا بتوهم عدم الشمول في المسند إليه بل يصح أن يجعل متنازلا توهم عدم الشمول في النسبة أيضا وقد أشار اليه الشارح فاشارة الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم وأشار الى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز العقلي واللفظي في كلامه ويشدق كل من التجوزين بذلك التأكيده وعلى هذا فنقول المصنف أولا ولدفع توهم التجوز في القوي والعقلي في كلامه والتجوز في الشمول وأجيب عن الامر الثاني باننا لا نسلم أن كل وأخواته لا يؤكدها لدفع توهم المجاز العقلي بل يؤكدها الثالث

يراد به البعض مجازاً من سلامن اطلاق الكل على البعض لان من لم يصدر منه الحكم في حكم العدم  
فيشبههم عدم شمول المسند اليه في نفس الامر لجميع الافراد فيدفع ذلك بأن يقال جاء القوم كلهم أو  
أجمعون أو يراد به الكل على أصله ولكن الحكم انما يصدر من البعض فجعل الصادر من البعض كالصادر  
من الكل لشمائهم وموافقهم عليه وتقصيهم فيه فكأنه صدر من الكل كما يقال قتل بنو فلان بنى فلان  
ولو كان القاتل والمقتول واحداً فتوجه ان الحكم في نفس الامر يشمل الكل وانما استند الى الكل  
بهذا التنزيل مجازاً استناداً في دفع ذلك التوجه بالكل فيقال قتل أولاد فلان كلهم فلانا فقد علم ان  
دفع توجهم عدم الشمول لا يتحول من دفع توجهم الشمول لان ذلك التوجه لا يتمم أن يكون من المجاز  
المرسى بالتأويل الاول أو من المجاز في الاستناد بالتأويل الثاني لكن لما كان الغرض نفس دفع توجهم  
عدم الشمول لا نفس دفع توجهم المجاز ولو كان هو مستند عدم الشمول ذلك لكانت تنصيص على أعنان  
المسائل في قصد البلغ ولا يذهب عنك ما تقدم من أن أمثال هذه الاشياء لو كانت ذكرت في الخبر  
تفسر ان ذكرها مراعاة مناسبة المقام فافهم وأورد هنا أن التأكيدي بغير قصد الاحاطة في دلالة  
اللفظ المؤكد واذا كان المجاز في نسبة الحكم الى ذلك الكل صريح في ذلك التأكيدي فلا بد ان التأكيدي بغير  
ذلك التخيول فانك اذا قلت كلهم فقلت كذا تعني حيث أعنت عليه صريح هذا التخيول في النسبة مع وجود

ولا نسلم أن الشمول في  
أحاد القوم لا يستلزم شمول  
النسبة لتلك الأحاد ألقاظ  
الشمول المؤكدها تقتضي  
أن يكون ما نسب اليه  
عاماً لا جزاءه شاملاً لها  
بخلاف قولك جاء كل القوم  
فانه انما يفيد الاحاطة  
والشمول في أحاد القوم لا في  
النسبة أفاده العلامة  
عبد الحكيم

التأكيدي بكل انما يكون اني أجزأه فإذا أردت بقولك رجل كله في الدار أجزاء الرجل الواحد فهو معنى  
غير المعنى في قولك كل رجل في الدار ثم قال المصنف ان محل كونها للتأسيس اذا أضفت لشكره مثل كل  
حزب بما لديهم من فروع قلت وهو يقتضي انها لو أضفت لعرفه لا تكون مؤسسة لافاد التعميم  
مثل كل الرجال قام وليس كما قال بل هي للعموم مطلقاً في مراتب ما دخلت عليه ان كان نكرة أو في  
أجزائها ان كان معرفة هذا في نحو قولك كل زيد مثلاً أو نحو كل الرجال فهل تقول الالف واللام هنا  
تفيد العموم وكل تأكيدياً وليسان الحقيقة وكل تأسيس فيه احتمالان ذكرهما الولد في تصنيفه  
في مثله كل فقام ويمكن أن يقال أن الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل تفيد  
العموم في أجزاء كل من تلك المراتب فإذا قلت كل الرجال أفادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من  
مراتب جميع الرجال وأفادت كل استغراق الاحاد كما قبل في أجزاء العشرة فيصير لكل منهما معنى  
وهو أولى من التأكيدي ومن هنا يعلم انها لا تدخل على المفرد المعرف بالالف واللام اذا أراد بكل منهما  
العموم وقد نص عليه ابن السراج في الاصول ومن هنا كثيراً نحوها على المضمر وقد أخذوا على  
ما فيه الالف واللام لقلة التمدد نفسه والتزام التأكيدي والمضمر سالم من ذلك لان مدلوله اجمع فإذا  
دخلت كل عليه أفادت كل فرد قلت ومن نحوها على الاسم المعرفة مفرداً قوله تعالى كل الطعام  
كان حلالاً لبي اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم في سنن الترمذي كل الطلاق واقع الاطلاق المعتمد  
المغلوب على عقله في تنبيه المجاز في نحو قام زيد ثلاثة أقسام أحدها في الحديث بأن  
تكون أطلقت قام وأردت مقتضات القيام الثاني في الزمان بأن تكون أطلقت قام وأردت يقوم في  
المستقبل الثالث فيها بأن تطلق على انه يستعاضى أسباب القيام وفي استناده الى فاعله انما يخص  
المفرد احتمال مجاز رابع وهو أن يكون الاستناد مجازاً وفيه ان كان عاماً احتمال مجاز خامس وهو أن  
يكون أريد الخصوص فالمجازات الثلاثة الاول لا يدفعها التأكيدي بالنفس والعين لانهم ما كيدان  
لفاعل الفعل انما يدفع الاول المصدر المؤكد كما صرح به ان عصفور وغيره على بحث فيه ويدفع  
الثاني فيما يظهر الظرف وأما النفس والعين فاما دفعه ان الرابع وهو المجاز الاستنادي والخامس انما  
يدفعه كل ونحوها فيجعل كلامهم على ذلك فإذا أردت دفع المجازات الخمسة فقل قام الناس كلهم

وأما بيانه ونفسه فلا يوضحه باسم مختص به كقول قدم صدقك خالد

قوله (وأما بيانه) المراد بالبيان هنا المعنى المصدري أى كشفه وإيضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فتقول الشارح أى تعقيب المستند إليه بعطف البيان بيان حاصل المعنى وليس المراد بالبيان فى كلامه المعنى الاسمى أعنى التابع المخصوص ولا يعقل إلا الأفعال (قوله فلا يوضحه الخ) المراد بإيضاحه رفع الاحتمال فله سواء كان معرفة أو نكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لأنه على الصحيح يكون فى النكرات تخوم ما عديد وأهل الإيضاح ليس كالمتبوع مخصص وصار رفع الاحتمال فى المعرفة وإذا عرفت الصلة بعطف البيان بأنه تابع غير مفعلة بوضع متبوعه مع تخصيصهم بالتوضيح بالعارف اهـ بس (قوله لمختص به أى بعذله) (قوله لمختص به صدقك خالد) إعلان كل موصوف أجرى على صفة محتمل أن يكون عطف بيان وأن يكون دلالة ونعنا النزاع فى الحسن منهم ما اختار الشارح عطف البيان لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشف كونه دلا لأن فيه تكرر وبالرغم حكما وينفى عن عليه تأكيده النسبة وكان المصنف يرجح احتمال كونه عطف بيان قتل به (قوله ولا يلزم الخ) هذا شروع فى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلا يوضحه الخ والجواب عن كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح) أى كما بدله قول سيبويه فى ياء هذا الجملة أن إذا الجملة عطف بيان مع أنها لاشارة أو ضمن المضاد لذي الالاف خلا فالتأثير المصنف المقتضى أن شرط كونه أوضح وهذا الاعتراض انما يتوجه على المصنف إذا جعلت الباقى قوله باسم لتعديده وأما إذا جعلت للسببية فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما) (٣٧٣) نحو لمزيد أو بعد الله ما كان كل واحد من

الاسم والكتبة مشتركا كما لو كان زيد مستشر كآلين أشخاص لم يكن بالي عبيد الله منهم إلا واحد وكذلك الكتبة مشتركة بين أشخاص ليس فيهم أحد اسم زيد إلا واحد حتى ذكر واحد من الاسم والكتبة منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الأول انقلت ان الثانى جنس ذو غير مختص بالأول فأت الاختصاص نسبى أى بالنسبة لمن لم يكن به والحال أن اسم زيد (قوله وقد

(وأما بيانه) أى تعقيب المستند إليه بعطف البيان (فلا يوضحه باسم مختص به نحو قدم صدقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما لو قد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله

مدلول كل فتأمل (وأما بيانه) أى وأما أراد عطف البيان للمستند إليه (فلا يوضحه) أى لا يوضح المستند إليه (باسم مختص به) أى بالمستند إليه أعنى بعصده سواء كان الإيضاح ذات الاسم الثانى أو بضم المعبر به أولا ولهذا لا يجب أن يكون الثانى أوضح ولا خص من الأول بل يجوز أن يثبت الاختصاص والإيضاح بغيره معهما فعرب الثانى منهم ما عطف بيان (نحو قدم صدقك خالد) فيما يكون الثانى أخص إذا فرض أنه لا يسمى من الاسد فانه بخلافه إلا واحد فيكون أنفسهم من قياما فليثبت ذلك ص (وأما بيانه الخ) ش يؤتى بعطف البيان على المستند إليه لهذا يوضحه باسم مختص به نحو قدم صدقك خالد جافى وجعل السكا كمن ذلك لا تختصوا بالهين اثنين وفيه نظرا لمسبق وأيضاً قد فسر هو عطف البيان بذكر اسم مختص بالمستند إليه واثنين ليس مختصا بالاهين وإن الحاجب يرى أن اثنين من الهين اثنين مفعلة وقول خالد ليس متعينا لعطف البيان لجواز أن يكون بدلا وقوله باسم مختص به معكوس وموصوب باسم مختص به المستند إليه لأن يجعل الضمير فى مختص للمستند إليه

يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) الذى منصب على الاختصاص به أى قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به أى وجبند لما قاله المصنف ليس على ما ينبغي فهذا اعتراض ثان على المصنف (قوله كقوله والمؤمن الخ) ليس هذا المثال من بيان المستند إليه فهو مثال لمحصله البيان والحال أنه غير مختص بالأول وان كان ذلك الأول غير مستند إليه والواو والمؤمن والواو القسم والمراد بالمؤمن المولى سبحانه وتعالى مأخوذة من الأمان أى والله الذى آمن العائدات جمع عائذة من العوذ وهو الاتحاد والطير عطف بيان على العائدات أى والله الذى آمن الطائر المتجهة للحرم والسالكه بالآمن من الاصطداد والاختوذ قد حصل لا يجوز لاحدا أخذها بل ركان تجمعها ولا تعرض لها ولا الغيل يفتح الغين وسكون الباء والسند يفتح السين والنون موضعان فى جانب الحرم فهما الماء والعائدات بمنحول أنه مفعول للمؤمن فيكون منصوب بالاكسمة ويكون الطير تابعاً له باعتبار الحمل لأن الاضافة من قبيل اضافة الوصف الى مفعوله وجواب القسم هاتان آيت الخ فى البيت بعده وهو ما شاء آيت بشئ أنت فكرهه : إذا قلنا رفعت سوطا الى يدي وقوله لا رفعت الخ إنما على نفسه

قوله عسيها وكيان مكة) أي الركب القاصدون مكة الماتون بين القيل والسند وقوله عسيها أي يسعها أي يسعهم من غير انذابها ولو بالشفع والا كان المسبح حراما (قوله مع أنه ليس اسمها مختصا بها) لان العائدات صادق على الطير وغيره مما يجوز لهم ولما يتنجس اليه من سائر الوحوش والطيور صادق لها انذاب الحرام وغيره ولكن قد حصل مجامعهم معها البيان (قوله وقد ينجس) عطف البيان لغرا الاضاح) أي خلافاً لظاهر المصنف وهذه اعتراض ثالث عليه (قوله لا روح) أي لان فيه اشعاعا باعتبار الوضع الزركشي الى كونه حراما معه القتال والتعريض ان التماسه (٣٧٤) وان كان هنام مستعلا في معناه العلفي ولذا جعل المجموع عطف بياناً

فَيُحِلُّ لَهُمْ أَنْ يَكُونَ  
الْبَيْتُ نَعْتًا مُوَطَّئًا لِلْحَرَامِ  
كَأَجْعَلُ قُرْآنًا حَالًا مُوَطَّئًا  
لِأَعْرَابِيٍّ بِأَمْسٍ أَتْرُكُهُ لَيْسَ  
بِشَيْءٍ كَمَا أَنْ جَعَلَهُ دَلَالَةً  
كَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَمَلٌ نَسْكَبُ

العامل وليس المقصود  
تذكر يرثية الجعل اليه  
وابت النسبة الى الثاني  
مقصودا اصلا افاده عبد  
الحكيم (قوله لا لايضاح)  
أى لأن الكمية اسم مختص  
بنت الله لئلا يشار كفه فيه  
مئى فان قلت ان الضاء  
جعلوا عطف البيان بعد  
المعرفة لا لايضاح قلت هذا  
بالنظر للغالب أو يقال المراد  
بقوله لا لايضاح يعسني  
التحقيقى فلا ينشأ أنه  
لا لايضاح التقديرى وحسب  
فلا ينشأ فى جعل الضاء  
عطف البيان بعد المعرفة  
لا لايضاح وعما دللنا  
ذكره العاصم فى الاطول  
من أن الايضاح لازم لعطف  
البيان لأنه إما متحقق أو

والمؤمن العائذات الطهر يسكنها \* ريجان مكة بين الغيل والسند

فإن الطير عطف بـان لا عاذات مع أنه ليس اسماً مختصاً بها وقد يجيء عطف البيان غير الإيضاح كما في قوله تعالى جعل الله المسكنة البيت الحرام أي ما للناس ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للمسكنة جمعه باللام لا لإيضاح كتحجي الصفة لذلك (وأما الأبدال منه) أي من المستبدل به (فلزيادة التقدير)

سأنا الاول وشعوقه

والمؤمن العائذات الطهر يسميها \* وكان مكة بين الغيل والسند

فما يحصل الاختصاص والإيضاح بمجموع الأول والثاني فيعبر عن الثاني بيانا وذلك لان العائدات صادق على الطير وعلى غيره ما يوافق باخرهم ويؤمنه الله تعالى فيه من سائر وحوش والطير صادق بالعائد باخر المؤمنين وغيره فحصل من مجموعهما البيان وأنه أقسم بالرب الذي آمن الطير اني عانت بحرم الله تعالى حتى لا تخاف فيسبحها الركان ولا يتعوضون لها عكره والغيل والسند ومضغانهما ما باخرهم وهذا المثال ليس من العطف للسند اليه بل هو مثال لمطلق ما يحصل البيان بمجموعهما وقد يكون عطف البيان للدخ كالنعت كإفصل في قوة تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان للدخ لا للبيان لان الكعبة أظهر من نار علي علم وإنما كان للدخ لأنه دالة على ان هذا البيت موصوف بالخبرة ومنعوت بتعظيم الاحترام والمنع من كل امتنان وانتهاك وإنما جعل عطف بيان لان البيت ليس مشتقا ولكن هذا الوجه ينافي قولهم في تفسير عطف البيان هو الذي وضع منبوعه الآن وإذا ذلك أصله (وأما الابدال منه فترجاة التقرير) أي يدل من المسند اليه إيراد على الغرض الذي يستعمل له الكلام تقرير أو إيراد التقرير أيضا إضافة على الأول على أصلها

ص (وأما الإبدال منه الخ) ش الإبدال من المسند اليه يكون زيادة التقوير وعبارته في الإيضاح زيادة التقوير والإيضاح والظاهر أنه يريد به ما صح به صاحب المفتاح من تكرار الحكم وهذا الغما يصح إذا قلنا أن العامل في الفعل فعل مقدر أما إذا قلنا أن العامل فيه هو العالم في المبدل منه فلا تكرار ثم قد ورد علم ما هنا إذا سلطنا البدل على نية تكرار العامل وإن المراد بذلك تقدير عامل فالشعر بجمته الحكم فلا يتعلم من أحوال المسند اليه ويحتاج عنه بأن تكرار الحكم فيحصل بالاتية وبته المسند اليه وزعمه تأكيد النسبة فان قلت قد جعل المصنف كلاما عن عطف البيان والبسند للتوضيح لانه قال في

تقديرى وذلك اذا كان المنوع لاهلهم فهو الاعداد يقوم هو و يقوم هو و بيان لاعدادهم كونه علماً مختصاً الايضاح

بهم لا إلهام فيه أي لا يدفع الإلهام التقدير إلى إمامن تقدر رائدك الاسم بينهم وبين غيرهم وإمامن حجاز أطلق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم إياهم فيما اشتهر وإيه من العتو والفساد فإن قلت جعل عالدا على قوم هو مختصصهم بنافه قوله تعالى وإنه أولئك عاد الأولى فإنه يقصد أنهم عادان قلت معنى الأولى أي القدماء أي المتقدمون في الهلاك بعد ذلك قوم نوح فلا دلالة لآية على التعدد (قوة وأما الإبدال منه) جعله المبدل منه هو المستد به بحسب الصورة وإن لم يكن الإسناد إليه مقصودا بالإذات بل المقصود بالإذات الإسناد للبدل (قوله فلزادة التقرير) أي تقرر للمستند إليه



(قوله من اضافة المصدر الى المفعول) اعلم ان الزيادة تخرج مصدرا ومعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول فالأضافة لامية الى الفاعل  
أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدي وعلى الثاني فالأضافة بيانية فقول الشاعر من اضافة المصدر الى المفعول أى ان جعلت  
الزيادة مصدر زاد وكلام الشارح صادق بأن تكون من اضافة المصدر الى فاعله أو الى مفعوله أى ان يزيد تقدير الاستدلاله أو يزيد الاستدلال  
تقدير الاستدلاله واصدق المفعول بهم ما عي به دون المفعول فان قلت جعل (٣٧٥) الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله مشكك

ونكث لان التقدير يحصل  
بذكر الشيء مرتين والزيادة  
تحصل بشئ آخر بعد ذلك  
مع الاستدلاله ليدكر  
مرتين حتى يتقرر ويكون  
البديل بعد ذلك الزيادة  
التقرير قلت مراد المصنف  
أن البديل يؤتى به لاجل  
أن يكون تقرير الاستدلاله  
أمرا زائدا على شئ وهو  
النسبة البديل المقصودة  
وليس المراد أن الابدال  
يزيد في التقرير بأن يكون  
التقرير يحصل بغيره  
وزيادته حصلت بالبديل  
والحاصل أن الابدال  
يحصل به أمر زائد على الفائدة  
النسبة المقصودة وذلك  
الامر الزائد هو تقرير الاستدلال  
اليه (قوله أو من اضافة  
البيان) أى ان جعلت  
الزيادة بمعنى الحاصل  
بالمصدر (قوله أى الزيادة  
التي هي التقرير) فسه  
أن قولهم البديل منه في  
نية الطرح والرمى والمطور  
له البديل يقتضى أن  
البديل منه لم يقرر ولم يحصل  
بالبديل تقريره قلت  
التقرير يحصل من حيث

من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان أى الزيادة التي هي التقرير وهذا من عادة افتنان  
صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد للتقرير وههنا زيادة التقرير ومع هذا فلا يخفى عن نكتة

وهي من اضافة المصدر الى المفعول وعلى الثاني بيانية وعلى كل حال فى الكلام على هذا التقرير  
ايضا على أن المقصود الاصل من البديل النسبة وقصد التقرير بالاستدلاله زيادة على ذلك ولاشارة لهذا  
المعنى غير صاحب المفتاح فى التأكيد بالتقرير وههنا زيادة التقرير وانما أفاد التقرير لان مصدر  
البديل والبديل واحد ولو اختلف مفهومهما على ما بان فان كان مطابقا وان كان بعضا أو اشتراكا  
فقد ذكر أو لا المعنى كالأول واجمالا ثم ذكر بعضا ونقصيلا نائبا فتقرر من هذا ان البديل مقصود  
بالحكم قبل انه المقصود حقيقة والبديل منه واسطة واصله وقبه شئ لانه يلزم أن يكون المقرر وهو  
الثانى لا الاول الذى هو الاستدلاله لان ما أتى به لغيره فهو تابع مقر لغيره والواقع فى نفس الامر  
العكس فان البديل هو المقرر والبديل منه وجوابه ان المراد ان الثانى هو الذى تحت به فائدة الكلام وحصل  
بتعمم القرض فصار كانه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الا به لانه هو المقصود بالذات حتى يكون  
الاول مقررا له بل هو المقرر للاول ويدل على ذلك ان الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الاول ولا  
يتم المعنى الا به وبهذا يعلم أن معنى قولهم البديل منه فى نية الطرح انه فى نية الطرح عن القصد الذى  
يتم به الغرض لانه مرفوض بالكيفية فان قيل هذا يقتضى أنهم سامعون مقصود ان الحكم وبالحكم والبديل  
يدل على المعنى المراد بالبديل منه ولا معنى لقصد اثبات الحكم للظن معناه ما وجد احد الحكم  
عليه فى التحقيق هو المعنى كان الحكم مقصود به هو المعنى والفظ واسطة فحينئذ ان اريد الحكم على  
الثانى من حيث مفهومه وخصوصه وغلط فى الاول أو نسي فأتى به كان الثانى بدل غلط أو نسيان وان  
قصد الاول كان الثانى اضرا بابداء قلت قصد الاول والثانى مع توجه عظم القصد الى الثانى لانيانه  
المعاد المعنى قد يكون الغرض التعبير به سامعاه ان اقتضى المقام اعتبار ما يشعربه كل منهما كان  
يكون الاول عالما اقتضى المقام تعيين المعنى به والثانى مضافا اقتضى المقام ما تضمنه من استعطف أو  
ترهيب أو نحو ذلك كقولنا جاك زيد أخوك أو أتى زيد أخوك والاضراب والبداية فى مختلفي المصدر  
متباينى المعنى فالبديل راعى فيه نسبة الحكم الى الاستدلاله بكل من اللفظين والثانى بالقصد أولى لان  
يتم القصد فى الاستدلال الاول كالوجه فلهذا الغرض الاصل فى البديل ثم زيادة التقرير بغرض حاصل  
منصوب بالتبع بخلاف عطف البيان فلجبرد التفسير لا قصد الحكم واسطة اللفظين وكذا التوكيد

الابضاح ان الابدال يكون لزيادة التقرير والتوضيح فاجدا قلت انما جعل عطف البيان لتوضيح خاص  
وهو التوضيح باسم مختص به وجعل البديل لتكرار الحكم المستلزم لطلب الابضاح ثم قسمه المصنف الى  
أقسام بديل كل من كل ويقال شئ من شئ واليه اشارة بقوله نحو جاء زيد أخوك وبدل بعض من كل اشارة  
اليه بقوله نحو جاء القوم كترهم وبدل اشتمال اشارة اليه بقوله سلب عمرو ثوبه وهو مثال سبقه اليه

ان المراد من واحد وهذا انما فى أن البديل منظور له من حيث الزيادة التي فيه فكونه للتقرير بلا نية كونه مقصودا بالنسبة فتأمل قوله  
شكنا العدوى \* واعلم أن قولهم البديل منه فى حكم السقوط ليس بكلى كما قال الرضى بدليل عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال  
وأضافى بدل الكل قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى اه فتأرى (قوله وهذا) أى التعبير هنا بهذه العبارة (قوله من عادة افتنان)  
أى تفنن والأضافة بيانية (قوله ومع هذا) أى التفنن أى ان تكلفه فنيين وطريقتين فى التعبير

نحو جاني زيد أخوك وجه القوم أكثرهم وسلب عمرو توبه

(قوله وهي الاعاء) أي الإشارة إلى أن البدل هو المقصود بالنسبة أي والمبدل منه وصلته وهذا الاعاء إنما حصل بذ كر الزيادة فله شعر  
بأن التقرير ليس مقصودا من البدل بل أمر زائد على المقصود منه **فإن قلت** (١) كون المبدل منه وسيلة للبذل أن يكون المقرره  
الثاني لا الأول الذي هو المستند له لأن ما أتى به لاجل غيره فهو التابع المقرر بغيره والواقع بالعكس فإن البدل هو المقرر للبذل  
منه أصيب بأن الثاني هو الذي يتب به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصار كما به المقصود حقيقة حيث يتم المراد إلا به لأنه هو  
المقصود فإذا أتى حتى يكون الأول مقررا للبدل هو المقرر لا الأول وبدل لذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ولا يتم الرفض  
إليه ومن هذا تعلم أن قولهم البدل منه في تية الطرح (٣٧٦) والرى معناه أنه في تية الطرح عن قصد الذي يتم به الرفض لأنه

مرفوض بالكسبة أفاده  
السلامة يعقوبى فإن  
قلت حيث كانت مخالفة  
السكاكى في التعبير لستكنة  
لم يكن ذلك تفننا لأنه لم  
يغض المراد من العاشرين  
أذا يكون تفننا الأول اتحاد  
المراد منهما فالجواب أن  
جعل ثالثا لمخالفة لاجل  
التفنن بالنظر لبدى الرأى  
فبلى ظهور تلك التكنة  
وإن كان في الحقيقة ليس  
هناك نفسان أو يقال أن  
جعل ذلك تفننا بالنظر  
ففسده السكاكى وهذه  
الستكنة غير مقصودة لأنه  
شغضا السلامة العدى  
(قوله تحصل تبعا) أى  
بحسب أصل الكلام فلا  
ينافى أن البلغ بقصد  
ذلك (قوله نحو جاني  
أخوك زيدى بدل السكلى)  
الاحسن أن يسمى هذا  
النوع من البدل يسد  
المطابق كما سماه بذلك ابن

وهي الاعاء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زائدة تحصل معا  
بمخالفة لنا كدفع الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاني أخوك زيد) في بدل السكلى ويحصل  
التقرير بالتكرير (وجاني القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيدو به) في بدل الاشتمال وبين  
التقرير فيها أن المتبوع يشتمل على التابع أجمالا حتى كأنه مذكور

المراد به مجرد التحقيق ورفع الاحتمال **فإن قلت** هذه اعتبارات عقلية خفية كيف يصح بناء قاعدة  
عربية عليها وما الدليل على أن العرب أها هذه القصد وهذه التقرير بقاأتى بنيت عليها أن هذا بدل  
وهذا أعطف بيان وهذا نو كيد **قلت** حكم العرب سنة وإن كانت سليقة أدق من هذا والمحمود على  
التقرير بهذه الأشياء منافع على فهم المقاصد بأما مرة وتنبع التراكيب ومقتضاها ودقائق النحو كما  
على هذا النمط تأمله ثم أشار إلى أمثلة أنواع البدل فقال (نحو جاني أخوك زيد) هذا بدل المطابقة  
وقد حصل فيه التقرير كماله على مصدوق الأول ولواختلفت مفهومهما (وجاني القوم أكثرهم)  
هذا بدل البعض وقد حصل فيه التقرير بذ كر كما شتمل على الأول بالدلالة الكسنة فإن أكثر بعض  
القوم ولا يخفى بدل البعض من بيان أجمالا وتوضيح المقصود (وسلب زيدو به) هذا بدل الاشتمال وقد  
حصل فيه التقرير من جهة أن الكلام السابق يقتضيه أجمالا ويشعر به في الجملة معني أن النفس قبل  
ذكره تشوق إلى طلبه الكلام السابق ويشتمل عليه بالتقاضى وينوع من الاستثاء فذكره بعد  
تحقيقه تفصيلا فيكون كأنه ذكر أجمالا ثم تفصيلا وهذا الاقتضاء هو المراد بالاشتمال لأن يكون

الجري إلى ابن الشجرى في الجزء الأول من أماليه ثم السكاكى ثم عبد الدين ابن مالك في روض الأذهان وفيه  
نظير لأن سلب يعنى لمفعولين تقول سلبت زيدا توبه قال الله تعالى وأن يسلمهم الذاب شيما قال أبو البقاء  
وغيره سلب يعنى لمفعولين وشيا هو الثاني وقال الجوهري في كل من الاستلاب والاخلاص أنه الآخر  
وصرح في الحكم بتعديهما للمفعولين فقال يقول استلبته أياه واخيلته أياه اه فاذا نبت له لمفعول  
فقلت سلب زيد بنى فى أن تقول توبه منصوبا **فإن قلت** سلب زيدو به على أن يكون توبه مرفوعا على  
بدل الاشتمال صار معنى الكلام صاب توب زيد فتحتاج حينئذ لمفعول ثان وبصر المعنى سلب توب زيد  
بباضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد ثم ان المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول لا الثاني  
والثوب مشتمل على زيد لا بالعكس فلا يصح نعم أن ثبت أن سلب يستعمل متعديا لمفعول واحد معني  
أخذ صرح ذلك والاولى التمثيل بقوله أعجبى زيدو به **فإن قلت** هلا ذكر بدل الغلط وبدل البداء **قلت**

ما أتى في ألفيته لبذل السكلى لقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط الز الجيدة الله فحين قرأ الجبر  
فان المتبادر من السكلى التبعيض والتعزير وذلك مجموع هاتين اليتى هذا الإطلاق بحسن الادب وان جعل السكلى على معنى آخر (قوله  
ويحصل التقرير) أى في هذا النوع وهو بدل السكلى بالتكرير أى لان المراد من الأول ومن الثاني واحد غاية الاختلاف التعبير  
عنه فأولا عبر عنه زيد وعبر عنه ثانيا بأخوك فقد تكرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير (قوله وبين التقرير راجع) مقابل لقوله  
ويحصل التقرير بالتكرير وقوله فيها أى في بدل البعض والاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بدل البعض  
اشتثالا وانما يسمى أيضا بدل اشتمال فرأين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتبعية  
(١) قول الصدوق كون المبدل منه الخ هكذا في الأصل ولعل في العبارة سقطا أو الأصل مقتضى كون المبدل منه الخ كبه معجزة

عليه لخلافه بخلاف الاشتغال في بدل البعض فانه ظاهر حتى (قوله وأما في البعض) أي أما اشتغال المتبوع على التابع إجمالا في بدل البعض فظاهر (قوله فظاهر) أي لأن الكل يشتمل على البعض وذلك كافي المثال فان القوم يشتملون على أكثرهم فقد حصل لاكثر تكرار في الذكر فخصائص التقوية والتقرير (قوله وأما في الاشتغال) أي وأما اشتغال المتبوع على التابع إجمالا في بدل الاشتغال فمعناه أي ذلك الاشتغال الإجمالي (قوله لا كاشتغال الطرف على المظروف) أي فقط بل نارة يكون اشتغاله عليه كاشتغال الطرف على المظروف كافي شرب الاناء مائة وبسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام طرف للقتال والانتظار طرف لآباء ونارة لا يكون اشتغاله عليه كاشتغال الطرف كافي سرق زيد ثوبه والحاصل أن الاشتغال للطرف غير مشروط بقول الشارع لا كاشتغال الطرف الخ أي لا يشترط خصوص ذلك بل ماهو أهم وليس المراد أن ذلك لا يكفي (قوله بل من حيث) أي بل أن يشتمل المبدل منه على المبدل من جهة هي أن يكون المبدل منه مشعرا بالبدل إجمالا أي (٣٧٧) لأن من حيث خصوصه كافي سلب زيدا فانه أقبل

ذلك أشعر بأن المسلوب شيء يتعلق بزيدا لما توب أو عبادة أو مال إذا الذات لا تلزم فإذا قيل فبه علم ذلك الأمر الذي يحصل الاشتغال به فصار الثوب

أما في البعض فظاهر وأما في الاشتغال فلا فمعناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتغال الطرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا إجمالا لا مقتضيا له بوجه ما يبحث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه مقتضوية إلى ذكره منظره ولا يلزمه يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلع ويراد به التابع نحو ما عني زيدا إذا أحببت عليه بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت جاره ولهذا صرحوا بأن نحو جاره زيد أخوه

مشعرا عليه كاشتغال الطرف على المظروف ولو كان قد يتفق فيه كقوله تعالى بسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام طرف للقتال الذي هو بدل اشتغال من الشهر وإذا علم هذا علم أن بدل الاشتغال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح إذا قلنا المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الأفادة بالاول على وجهه الإجمال لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح إطلاق الاول على الثاني للقطع بأن ليس المراد من يدمس قولنا سرق زيد ثوبه بنفس الثوب ولكن لو قيل سرق ثوب زيد يصح المعنى فعلى هذا لا يكون قول القائل ضربت زيدا غلاما مبدل اشتغال لأن ضرب الغلام لا يشعر به ضرب زيدا ولا يصح استعماله مكانه وقدم من تقرير وتيسيل بدل البعض والاشتغال أنهم لا يخالطون من بيان بعد إجمال وتفصيل بعد عموم كالتقدم فقيهما بوضوح للبدل منه وبدل المطابقة قد يكون كذلك كقيل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط المم عليهم بالاعيان والرضوان والهدى من كل ضلال فكان من حق المصنف أن يقول زيادة التقرير والابيض كآثار غيره فان قلت قد قررتم

لأنهما كالمتقنين بأنفسهم أعني المبدل منه فلان نسبة بينهما كما يشكك عليهم أن في ثبوت بدل الغلط في كلام العرب خلافا فنقول ليسا فحين فليسا من موضوع هذا العلم ومن البدل في غير المبدل عليه اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وهذه أقسام البدل لا غيرها بالاستقراء وما يشعرون بعضهم من أن ثم سمي يقال بدل كل من بعض في نحو رأيت القوم فلنكته وهم فان وقع شيء من ذلك في كلام معتبر فهو بدل كل من كل غايته أن البدل اشتمل على زيادة معنى ليس في المبدل وذلك لا ينافي

(٤٨ - شروح التلخيص أول) الاشتغال (قوله بحيث) أي ملتبس إجماله وهي صحة أن يطلع ذلك المتبوع ويراد به التابع ولا يكون المتبوع ملتبس بهذه الحالة إلا إذا كان الاول مقتضيا للتابع ومشعرا به لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مشتمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أي شوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل إليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله نحو ما عني زيدا الخ) أي لأن الذات لا تلزم من حيث هي ذات وإنما اجماعهم أن الاوصاف فالمتبوع مشعرا بالتابع على سبيل الإجمال (قوله بخلاف ضربت زيدا الخ) أي لأن ذات زيد تشرى بغيره فكذلك ضربت زيدا لا يشعر بضرب جاره وحده فغير ضربت زيدا جاره بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتغال ومشله وأيت زيدا عامته أو ثوبه وهذا بخلاف ركبت زيدا جاره فبما يظهر لاسناد الكوب التي زيد يقتضي غيره مما يناسب أن يستدل اليه الركوب كالجارية فهو بطله إجمالا (قوله ولهذا) أي ولاجل قولنا يجب الخ

ومنه في غيره قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ﴿١﴾ وأما العطف

(قوله بدل غلط) أي يدل سبه الغلط بأن كان قاصداً للتلفظ بالأخ فالتفت لسانه له كزبد غلطاً فأنى يعصوده بعد ذلك (قوله لا يدل اشتعال) أي لأن الشروع ليس مشعراً بالتابع إذ لا يصح أن يطقو زبد مراداً أخوه أي ولا يصح أن يكون بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه ومثل جاف زبد أخوه في كونه بدل غلط لا يدل اشتعال ضرب زيداً غلامه لأن ضرب زيداً لاشتماله على ضرب غلامه وكذا قتل الأمير سافه وبني الأمير وكلاؤه وذلك لا يدل الاشتغال بشرطه أن لا يستغفار البذل من المبدل منه تعييناً بل لا بد وأن يبقى النفس معز كالأول متوقفة على البيان لا لاجال الذي فيه ولا لاجال في الأول هنا إذ فهم عرفاً من قول قتل الأمير أن القاتل سافه وكذا يقال في البقي (قوله كإزعم بعض النحاة) راجع للثني والمراد بالبعض ابن الحاجب وجوز العمام في أطوله أن يكون الشرط المنقذ شرط لا اعتبار بدل الاشتغال عند البلوغ لتحقيقه (قوله ثم بدل الخ) مراده الاعتراض على ما بينه كان من حقه أن يقول كإفانل غير مراد بآية التقرير وبالابضاح فيجيب بأن التقرير يستلزم الابضاح فهو ليس يعصود بل حصل تعالاً للصود بالذات وهو زبد التقرير بخلاف عطف البيان فإن المقصود ومنه بالذات الابضاح أو ما جرى مجراه (قوله لا يتخلو عن ابضاح) أي ما فيه من التفضيل بعد الاجال وقوله ونفسه لما فيه من التفسير بعد الأيهام (٣٧٨) كذا في الطول قال العلامة السيد محمّد أنهما معني واحد ويحتمل أن

يكون الأول أي التفسير بعد الاجال اشتغال ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضاً لا يتخلو عن ابضاح وتفسير ولم يتعرض لبديل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفاً على المستدليه

يكون الأول أي التفسير بعد الاجال اشتغال ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضاً لا يتخلو عن ابضاح وتفسير ولم يتعرض لبديل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفاً على المستدليه

ان حاصل الفرق بين عطف البيان والبذل أن الأول لا يوضح والثاني للاستناد لغرض من الأغراض مع الزيادة التي هي التقرير وقد أفضى بكم الأمر إلى نوعين من البذل لا يتخلو عن ابضاح والثالث قد يكون فيه ما يضافه هذا تدافع وتهاافت قلت الفرقان عطف البيان ليس إلا لا يوضح أو ما يجري مجراه والبذل يوضحه تابع الاستناد وزيادة التقرير وليس هو المقصود بالذات مختصاً كافي عطف البيان فتأمل في هذا المقام والله أعلم هذا كله في بدل المطابقة والبعض والاشتغال وأما بدل البداهة فحكمه حكم المعطوف قبل فادخل اعتباراً فيه وأما بدل الغلط فلم يقع في فصيح الكلام فلم يتعرض له (وأما العطف) أي أو ما جعل الشيء معطوفاً على المستدليه

فصل والثاني نظر إلى الخطاب فإنه أهم عليه المقصود أولاً ثم زيل إيهامه (قوله بل بدل الكل الخ) أي كإفانل في

البديهة وهذا التخييل أحسن من حمله على بدل الغلط وحكم المصنف بأن جازم زيداً خولُ بدل وإن جاء صدقك زيد عطف بيان مع ملاحية كل منهما لها فيه نظر ولا يصح الاعتذار بأن صدقك عام نكتان الخاص بياناً وأما عكس لم يقفه البيان لأن العام في هذا المثال لا يذهب بدلتا الخاص ولا يمنع أن يقع العام المراد به الخاص بدلاً من الخاص ومبداً منه ص (وأما العطف الخ) شير يدعطف النسق ويكون

قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فإن الصراط الثاني يدل وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعم عليهم بالاعمال والرضوان والهدى من كل ضلال (قوله ولم يتعرض لبديل الغلط الخ) أي البذل لاجل الغلط أو لتدارك الغلط أو لبذل الغلط وهو المبدل منه قاله عبد الحكيم أي ولم يتعرض لبذل البداهة أيضاً وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم يدلو ذلك المبدل فهو هيئتك غلط وهذا يعتوره الشعراء كثيراً ما عطفوا وتغننا وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك فتختمني بدير أو بدير شمس فكأنك وإن كنت متعمداً في الأول ذكر التخم تغط نفسك وتريد أن تلتمس تعمد الانتماء بالدير لأن حكمه حكم المعطوف قبل فادخل اعتباراً فيه قاله ابن يعقوب (قوله لأنه لا يقع في فصيح الكلام) أي أنه لا يقع فيه إذا كان عن غلط حقيقي وأما إذا كان عن تغلط بأن تركيبه صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصح وهو بدل البداهة المنقذ وفي الفناري قد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بأنه تدارك الغلط وأنه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق فهو كقولك ما في زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله لأنه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وقد يفرق بقوله المعطوف قبل بسبب تعلق القصد أولاً بالله طواف عليه وموضع بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به تأمل (قوله أي جعل الشيء) أي المعهود الذي يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بقوله جعل إلى أن المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المختص لا لأنه لا يعلى إلا بالأحداث فإن قلت الجعل المذكور من أوصاف الخائض لا من أحوال المستدليه قلت المراد من الجعل المذكور لا من أحوال المستدليه بل من أحوال المستدليه

معطوف على المسند اليه كونه المسند اليه معطوفا عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) أي فليكون المقصود تفصيل المسند اليه أي جعله مفصلا بأن يذكر كل فرد من المسند اليه بلفظ مختص به مع الاختصار وأحال أن المقام مقتضى ذلك أن يولم يعطف على شيء بلفظ يشملهما كما في جاني رجلان أو اثنين من بني فلان (٣٧٩) فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار (قوله

مع اختصار) انما تذكره ولم يقل مع اختصاره لان الاختصار ليس راجعا للمسند اليه بل راجع للكلام (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) بأن الجنتين كانا معا ومرتين مع ملة أو بلاهله واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاني زيد وعمر وخال من غير دلالة على بل من عطف الجمل وما يقال من انه احتراز عن نحو جاني زيد وعمر وخال من غير عطف فليس بشيء اذ ليس

(فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاني زيد وعمر وخال) فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمر وخال من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن الجنتين كانا معا ومرتين مع ملة أو بلاهله واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاني زيد وعمر وخال من غير دلالة على بل من عطف الجمل وما يقال من انه احتراز عن نحو جاني زيد وعمر وخال من غير عطف فليس بشيء اذ ليس

تفصيل الفعل) أي لان الواو انما هي ملحق بالجمع (قوله بأن الجنتين الخ) تصور لتفصيل الفعل (قوله مع ملة) متعلق بمرتين والملة بضم الميم (١) ولتصح معناها التراضي (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه)

(فلتفصيل المسند اليه) بأن يذكر كل فرد منه بما يختص به (مع اختصار) ذلك (نحو جاني زيد وعمر وخال) فان كلام المسند اليه يولم يعطف أحدهما على الآخر بأن ذكر كلا بلفظ يجمعهما كان يقال جاني رجلان من القوم الفلانيين أو اثنين من بني فلان كان في ذلك كرهما لجمال واستزاد بخلاف ذلك رهما بالعطف ففقه تفصيلهما إلى أنهم لما زيد وعمر وقوله مع اختصار احتراز به عما يفيد هذه التكنية وهي تفصيل المسند اليه بذكر كل فرد أو بدنه بلفظ يفصله عن غيره مع قطو بل نحو جاني زيد وعمر وخال فان فيه تفصيل المسند اليه إلى أنه زيد وعمر ولكنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ونحو هذا ولو كان خارجا يكون الكلام مقروضا عطف المسند اليه وهذا من عطف الجمل لكن الاختصار هو الواجب للفرق بين العطفين في التكنية وأما جمل قد

الاوضح أن يقول ليس من العطف على المسند اليه أي الذي كلفنا فيه كما قال سابقا أي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه بل هو من العطف على الجملة والخاص بل أن العطف على المسند اليه مجموع أمرين التفصيل للمسند اليه والاختصار

الاختصار لا الاحتراز عن نكتة التفصيل الخاصة في نحو جاني زيد وعمر وخال فلو كانت الحاجة اليه الان كان من لازم هذا الكلام تفصيل المسند اليه وليس ذلك من لازمه لجواز كونه لا ضربا بمعنى أن التكلم أو ضرب عن مجي من بدائي الاختراع عن مجي وعرفلا يكون زيد مسندا اليه أصلا بل يكون مضروبا عن الحكم عليه فلا يكون ثم تفصيل للمسند اليه نعم ان أراد الاخبار بمجي زيد ومجي عمر دخل في الاحتراز عنه بما فيه تطويل مع التفصيل وهم نابع لم أن المتني عن مثل هذا هو أن كد الحاجة إلى الاحتراز عنه لا مطلق الاحتراز عنه فهو موجود لصحة وجود التفصيل فيه مع التطويل ونعلم بما فرأنا تفصيل المسند اليه موجه إلى التعبير عن كل مسند اليه بلفظ يفصله عن الغير ولا يشترط تفصيل المسند الذي هو الحكم ببيان أن تعلقه بأحد المسند اليه ما أو اليه لم يكن قبل غيره أو بعده مع ملة أو بدونها فان هذا أمر آخر زاد على مطلق الجمع بين المسند اليه في الحكم الذي يفيد العطف بالواو فإذا أراد المعنى الزائد عطف بحرف آخر والى أن العطف قد يفيد تفصيل المسند

وحي قولك جاني زيد وعمر وخال عمرو لم يوجد الاختصار لتكرار العامل وان وجد التفصيل فلذا لم يحذف ذلك من العطف على المسند اليه هذا وكان المتأنيب الشارح في التعبير أن

لأحداثها \* الأول أن قصد تفصيل المسند اليه مع الاختصار نحو جاء زيد وعمر وخال بذكر الثاني أن قصد تفصيل المسند مع اختصار نحو جاء زيد وعمر وخال عطفه بالفاء يقتضي اسناد فعلين اليه ما هكذا نقل عن سيبويه وينبغي أن يسمى هذا تعدد المسند اليه والمسندهما وبما من تعدد المسند اليه تعدد المسند في جائز بدو وعمر وخال أنهم سماجيا أن لا يتصله صدور الفعل الواحد من فاعل واحد الا إذا حصل التعاون فيه مثل جل العصفرة زيد وعمر وخال وبكر في تكلفه فان كل واحد انما جعل بهما لكن يصلح أن يجمعها فاعل صدر من جماعه أكثر كوافيه فأما وليسيويه في نحو مريت زيد وعمر وخال مرور

بقوله فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكن لا اختصار فيه ولذا لم يكن من العطف على المسند اليه حتى يتم الاحتراز (قوله من أنه) أي قوله مع اختصار

أو انفصیل المستند مع اختصار نحو جاز يدفعرو أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى خالد ولا بد في حتى من تدريج كما ينبغي عنه قوله  
وكنت في من خذ ابليس فارغى \* في الحال حتى صار ابليس من جندی

(قوله بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام الأول) (٣٨٠) أي فكانه لم يذ كر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المستند

بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام الأول نص عليه الشيخ في دلائل الإجماع (أو) لفصیل (المستند)  
بأنه قد حصل من أحد المذکورين أو لا من الآخر بعد مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أجمع  
اختصارا واحتز بقوله كذلك عن نحو جازي زيد وعمر بعده يوم أوسنة (نحو جازي زيد وعمر  
أو ثم عمرو أو جاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المستند الآن الفاء تدل على التعقيب  
من غير تراخ و ثم على التراخي

الذي هو الحكم إذا كان بغير الواو التي هي للجمع المطلق أشار بقوله (أو) لفصیل المستند وذلك أن  
مفاد العطف قد يكون هو مجرد الاجتماع في ذات واحدة كقام زيد وقد تقدم أو فاد العطف فيه اجتماع  
قيام والقعود في ذات زيد من غير تعرض لأزيد من ذلك أو في وصف واحد كذلك كقام زيد وعمر  
فان فيه اجتماع ذات زيد وذات عمرو في وصف واحد هو القيام أو في الوجود كذلك كقام زيد وقد  
عمر فان فيه اجتماع قيام زيد وقعود عمرو في الوجود وذلك في عطف الجمل وقد يكون مع أفادة  
خصوصية أخرى من بيان أن ذلك الاجتماع كان باعطاف أو بان أحد المتضمنين كان قبل الآخر  
أو بعد مهلة أو بدونها كما تقدم وأفادة هذه الخصوصيات في الجملة أما بتطويل أو باختصار والمفاد  
بالتطويل لا يجب أن يحصل بالعطف بل قد تكون زيادة ما يدل عليها والمفاد باختصار هي المفادة  
بالعطف وإلى هذا أشار بقوله (كذلك) أي كما تقدم في تفصيل المستند إليه من كون ذلك باختصار  
واحتز بذلك عن نحو جازي زيد وعمر قبله أو بعده بسنة أو بشهر أو بأثر مهلة فاد هذا الكلام  
أن أنصاف أحد المستند إلى ما حكم انما هو قبل الآخر أو بعده مهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل  
لكن تلك الأفادة زيادة اقلية والبعدية بسنة أو شهر والأثرية وهو تطويل فإذا أردت أفادة ذلك  
بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك (نحو جازي زيد وعمر) فان العطف الفاء يفيد أن  
تعلق الحكم بالثاني بعد الأول بلا مهلة وهو تفصيل (أو) جازي زيد (ثم عمرو) فان العطف بهم  
يفيد البعدية مع المهلة (أو) نحو (جاءني القوم حتى خالد) إذا كان خالد على القوم أو أذناهم فان  
العطف بحق يفيد أن معطوفها غايبة لما قبلها في الرفعية كأت الناس حتى الانبياء أو في الدناءة كذلك  
الناس حتى النساء وقد تبين التفصيل بالترتيب الكائن في العطف بالفاء و ثم وأما الكائن في العطف  
بحتى فهو وهمي تقديره يعني أن المعطوف فيها لا بد وأن يكون بعضا مما قبله ولا بد مع ذلك أن يكون  
ما قبله بحيث إذا نفت إليه ألوههم يجد فيه من الاجزاء اعماقية ترتيب بسبب التفاوت بالضعف والقوة  
إلى أن ينتهي إلى أقواها أو أذناها وهو المعطوف ففي العطف بهم بالترتيب وهمي بحسب استحقاق  
واحد حسبا بخلاف مرتبة زيد وعمر وقسبه أن الفاعل واحد فيكون فيه ذلك وقد يقال إنك إذا قلت  
قام زيد وعمر فقد جردت من قيامها حقيقة كلية واحدة أخبرتها بذلك كان العامل في المعطوف  
عليه هو العامل في المعطوف ولا يتضح هذا المعنى في العطف بالفاء لأن الترتيب يفي إرادة الحقيقة  
الكلية وإن كان يمكن القول به بأن يخبر بالقيام به بديه ما يشمل القيامين معا وكذلك يتعدى المستند  
كان العطف بهم أو حتى غير أنه لا بد في حتى من تدريج قال المصنف كما ينبغي عنه قول الشاعر

اليه مستند اليه وحينئذ  
فهو شارح من قوله  
فلتفصيل المستند إليه وإذا  
كان خارجا منه فكيف  
يجتز عنه بما بعده أي  
ويحتمل أن يكون الالف عطف  
مستحقا فله فيكون  
تفصيل المستند إليه لكن  
ليس فيه اختصار فيص  
الاحتراز والمحال أن  
يجعل هذا المثال متعينا  
للاحتراز إلا بصحافيه من  
الاحتمال هذا امر إذا لشارح  
وفيه أنه حيثما جعله ذلك  
القاتل احترازا كان بابا  
كلامه على ملاحظة  
العاطف ولا تشك أنه في  
لوحظ العاطف كان الكلام  
مفيدا لتفصيل المستند إليه  
لكن لا مع اختصار  
وحيث قد فيكون كلامه  
مصحفا لا غبار عليه قرره  
شيخنا العلامة العبدوى  
عليه صاحب الرحمة (قوله)  
بأنه قد حصل تصور  
لتفصيل المستند إلى المعطوف  
بمصوله من أحد الخ (قوله)  
واحتز بقوله كذلك عن  
نحو جازي الخ أي فانه وإن  
أفاد تفصيل المستند  
حيث تعلق الفعل بأحد  
المذكورين أو لا بالآخر

وكنت

بعده يوم أوسنة لأنه لا اختصار فيه وأما المستند إليه فقد أفاد المثال تفصيله  
مع الاختصار لعدم تعدد العامل فهو فائدة العطف في المثال وقوله يوم أوسنة لم يرد مع تعيين المذوق المهلة فكانه قال بعده مهلة (قوله)  
فالثلاثة أي فالخروف الثلاثة وقوله تشترك في تفصيل المستند أي في حصوله من أحد المذکورين أو لا ومن الثاني بعده

(قوله على أن أجزاء ما قبلها) أى ما قبل حتى وهو المتبوع مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أى الأشرف نحو  
 \* قهرناكم حتى الكهنة \* فتعقل أى يلاحظ في الذهن أن القهر تعلّق بالخاطمين واحدا بعد واحد متدرجا من الأضعف إلى أن تعلّق  
 بالشمعة حتى بالترتيب الذهني بخلاف الفناء ثم فأنهم بالترتيب الخارجى وقوله أو بالعكس نحو قدم الطحاح حتى المشاة فلا يلاحظ في  
 الذهن تعلّق القدم بالطحاح واحدا بعد واحد متدرجا من الركبان إلى المشاة ثم ان التدرج بالاجزاء فرض مثال للأخصار المتعبر في  
 حتى كالمشي والغنى وغيره أن يكون معطوف فيها بعضا من جمع قبلها كقدم الطحاح حتى المشاة وأجزاء من كل نحو كالث السمكة حتى رأسها أو  
 كالجريدة حتى عتبتها الخارية حتى حديثها وبالجملة قال بشرط فيها أن يكون متبوعها ذاتا تعسديا بالجملة حتى يتحقق فيه تقصير ولو اشترطت  
 الجزئية بخصوصها لاحتج على ناو بل قولنا مات كل أبى حتى آدم بأن المراد مات أبى حتى آدم ٨١ قزى ويمكن ادراج الاعراض وما  
 كالاجزاء في عبارة الشارح بأن يراد بالاجزاء ما يشمل الاجزاء الحقيقية (٣٨١) والتزجية والاعراض (قوله فيها) أى حتى  
 (قوله أن يعتبر) أى

وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس حتى تفصيل المسند  
 فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا بالتابع ثانيا من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط  
 فيها الترتيب الخارجى فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل المسند إليه فلم يقل أو لتفصيلها معا  
 قلت فربما أن يكون الشيء خاصا لمن شئ وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند إليه في هذه  
 الثلاثة وإن كان حاصلها لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجل لان الكلام اذا اشتمل على قيد  
 زاد على مجرد الالفاظ أو النفي

الانصاف باعتبار القوة والأضعف لاجب ما في نفس الامر فيصور الاصطحاب في الحكيم فيه كقولك  
 جاني لأن شئى حتى خالد ويجوز كون المعطوف قبلها كقولك مات كل أبى حتى آدم أو أوثانيا  
 كقولك مات الناس حتى الانبياء أو تأخر بالمعطوف كقوله مات كل أبى حتى أبي عمرو لأن تأخره من عن  
 الجميع وهو هنا كونه وانما التفصيل في الحكم لا يخلو عن تفصيل المسند إليه اذ متى ينشأ تعلّق الحكم  
 على الوجه المخصوص فقد دينا كل مسند إليه يلفظ بفضله فكان الاحق على هذا أن يقول المصنف  
 أو لتفصيل المسند إليه والمصنف اعلم بقل ذلك ان المخصوصية متى وجدت في الكلام انصرف النفي  
 والاثبات لها قالوا وهما لما وجدت المخصوصية التي هي كون حكم هذا قبل هذا أو بعده جملة أو لا  
 كان الغرض من تلك المخصوصية تعينها ولا تعتبر في الغالب حتى يكون مطلق الانصاف بالحكم معلوما وانما

وكنتم في من - فسدابليس فارسي \* في الحال حتى مارابليس من جندى  
 فلو مات قبلى كنت أحسن بعدده \* طرائق فسق ليس بحسبها بعددى  
 وأورد على المصنف ان حتى هذه ليست عاطفة \* قلت لا يخفى على المصنف ذلك لكنه أراد أن يعلل  
 دلالة حتى على التدرج وهي تدل عليه عاطفة كانت أم غير عاطفة ولهذا قال بكأنى عنه قوله ولم يقل  
 ومنه قوله أو يكون بناء على ان حتى تعطف الجمل لكن فيه بعد لان ارتضى في الحال لا يستعمل بمعنى الكلام  
 \* الثالث أن يقصد رد السامع من الخطأ إلى الصواب كقولك جاني زيد لا عمرو لن اعتدجى وعرفظ

ملاسته لاجزأ ما قبلها نحو مات الناس حتى الانبياء فتعقل أن الموت تعلّق بكل واحد من الناس ثم بالانبياء ولا شك ان هذا خلاف  
 الواقع اذ الواقع تعلّق الموت بهم في أثناء تعلقه بالناس أو كانت ملاسمة الفعل لما قبلها ما بعدد في زمان واحد نحو جاني القوم حتى  
 خالد اذا جئت جيعا أو يكون خالد أقواهم أو أضعفهم (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهم ما قد يقصدان معالان يجب بأنه ترك ذلك لعله  
 عما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند إليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند  
 اليه وما لتفصيل المسند قاله سم (قوله بين أن يكون الشيء) هو هنا تفصيل المسند إليه وقوله من شئ وهو هنا العطف وقوله حاصل  
 من شئ يعنى من غير قصد (قوله في هذه الثلاثة) أى الائمة الثلاثة (قوله وان كان حاصل) يعنى من العطف (قوله بهذه الثلاثة)  
 أى بهذه المخرى الثلاثة وقوله لاجله أى لاجل تفصيل المسند إليه (قوله على هذا زائد) التيدنها هو الترتيب بين الجئين مثلا جملة  
 أو غيرها فقولك جاني زيد فعمرو القيد الزائد على اثبات الجى لمزيد وعمرو الترتيب بين الجئين من غير جملة وكذلك هو القيد الزائد على  
 النفي في قولك جاني زيد فعمرو

أورد السامع عن الخطأ إلى الحكم إلى الصواب كقولك جاهزي زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عراجاه دون زيد وأنهم جاهزون جميعاً وقولك جاهزي زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاهلاً دون عمرو

(قوله فهو الغرض الخاص) أي فينسب الشيء والاثبات على ذلك الشيء ويكون هو المقصود من الكلام (قوله فليأمل) أمر بالتأمل إشارة إلى أن هذه القاعدة أغلبية لا كلية كما هو ظاهر كلام الشيخ ان قد يكون الشيء داخل على مقيد بقيد ويكون مقيد على المقيد ودونه أو على القيد والمقيد مع الواسطة القرينة (قوله وهذا البحث) ليس المراد به الاعتراض بل المراد به المسئلة المحسوسة عنها وانفتح عليها وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود والخاص من غير قصد ويحتمل أنها المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنتي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله وأورد السامع إلى الصواب) لا بد من تقييد الراد كونه بقوله لا يمنع اختصار الخبر ج عنه ما جاء به ولو كان معروفاً له وإن كان نفسه رداً للسامع للصواب لكن لا اختصار فيه بل قد لا يمكن من العطف على المسند اليه بل من عطف الجملة على الجملة (٣٨٣) (قوله عن الخطأ إلى الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كإيدل عليه قول الشارح

في الطول بعدد كالمثال فتدنى في الحكم عن التابع بعد إيجابه للتبوع وانطأ في المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة وأما الحكم بمعنى الإيقاع فنفسه خطأ أو صواب إذ علمت بهذا فقول من قال الصواب أن يفسر لخطأ والصواب في المصنف بالاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لأنها قسمان للحكم وإن

فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام في هذه الأمثلة تفصيل المسند اليه كنه أم كان معلوماً وانما سيق الكلام ليبين أن مجي أحدهما كنه بعد الآخر فليأمل وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإيجاز ووصى بالحافظة عليه (أورد السامع) عن الخطأ إلى الحكم (إلى الصواب) نحو جاهزي زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عراجاه دون زيد وأنهم جاهزون جميعاً ولكن أيضاً للدلالة على الصواب الكلام مثلاً والنزاع في أن الحكم على وجه كذا أو على وجه كذا ولو تسلط الشيء لم تسلط الأعلام فإذا قال القائل جاهزي بدفعه وفالمنسحق خصوص كون مجي وعمرو عقب مجي زيد لا حصوه في الجملة فلهمذا لم يقل أو لفة فصلهما نعم إذا قصد أفعال وجه التدور في العطف المذكور لفضلهما فإتأمله واقع أعلم (أورد السامع إلى الصواب) أي يكون العطف على المسند اليه رداً للسامع عن الخطأ الواقع في اعتقاده إلى الصواب والمراد بالاعتقاد هنا الظن فافهمه ولا عبرة بالوهم في الرد بالعطف وكذا التسلسل على ظاهر عبارة المصنف لأنه لا خطا مع صحته في الرد إلى الصواب ففهمه التعمين على هذا الظاهر لا يجري في العطف وسبب أن شأ الله تعالى بتحقيق ذلك وانما يجري فيه قصر أفراد أو قصر قلب (نحو جاهزي زيد لا عمرو) رداً على من زعم أن عراجاه دون زيد بغير تقييد إلى الصواب بيد أن الأمر بالعكس ويسمى هذا قصر قلب على ما سيجي وتحقيقه أن شأ الله تعالى وأردا على من زعم أنهم جاهزون جميعاً معافرة أو مشاركتهم زيد كذا قاله وفيه نظر لأن من اعتقد مجي وعمرو فقط حصل رده عن الخطأ بقولك جاهزي زيد وقولك جاهزي زيد لكن عمرو لمن اعتقد مجي زيد بدون عمرو وكذلك العطف بيل \* الرابع أن يقصد الشك أو التشكيك نحو جاهزي وعمرو أو لما زيد وعمرو أو لما زيد ولا عمرو وزاد في الإيضاح أو أن يقصد إجماع نحو وأنا أو لما كم على هدى أو في ضلال معين ذلك أن تقول هذا أقرب بين التشكيك أو الإباحة أو التغيير والفرق بينهما أن الإباحة لا تمنع كلاً منهما مثل جالس الحسن وأبو سيرين والتغيير

(قوله لمن اعتقد) أي يقال ذلك لمن اعتقد أي وطن أو توهم أن عراجاه دون زيد أي تكون حينئذ لقصر القلب والمراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد كما قاله السيد والغرض من عبد الحكم (قوله وأنهم جاهزون جميعاً) أي فيكون القصر للأفراد والحاصل أن العطف بالاستعمال في قصر الأفراد والقلب وتالف في الأول الشيخ عبد القاهر في دلائل الإيجاز قد رآه العطف بلا انخاس استعمال في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعمين لأنه لم يجئ به شيء من شروط العطف وذلك لأن المخاطب فيه شك لا حكم عنده لا على جهة الاعتقاد ولا الظن حتى يدعى الخطأ إلى الصواب لأن الخطأ والصواب انهما يتالان في الاحكام وإذا كان المخاطب في قصر التعمين لا يتأثر بده عن الخطأ إلى الصواب فلا يجري العطف فيه في شيء آخر وهو أنه يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أن العطف بلا مخاطب به من اعتقد مجي أحدهما من غير تقييد لكنه حينئذ ليس رداً للسامع عن الخطأ إلى الصواب بل لحفظه عن الخطأ لكن ههنا ممكنة أخرى للعطف والحاصل أن العطف بلا ان لوطظ كونه رداً للخطأ جازاً استعماله في قصر القلب والأفراد وإن لوطظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جازاً استعماله لقصر التعمين فإمل



ولصرف الحكم عن محكوم الي آخر نحو ما في زيد بل عمرو وما جاء في زيد بل عمرو

(قوله الا انه) أي لكن وذ ك باعتبار كونه حراً في هذا الاستدراك دفعنا ما شوهم أن لكن مثل لمن كل وجهه (قوله لا يقال لني الشركة) أي بحيث يكون قصر الأفراد (قوله انما يقال لمن اعتقد أن زيد جاهل دون عمرو) أي فهو وقصر القلب (قوله لأن اعتقد أنهم ما جاءك جميعاً) أي بحيث يكون قصر الأفراد (قوله وفي كلام النجاة الخ) انما جعلوا القصر للأفراد لانهم جعلوا للاستدراك وعرفوه بأنه دفع ما شوهم من الكلام السابق كافي نحو ما في زيد فيقومون معي وعمرو أيضاً بينهم ما من المشاركة والاصطحاب فقال لكن عمرو فهذا يدل على أن التوهم الاشتراك في النفي والقرض من نقل كلام النجاة المعارضة منه وبين ما قرره قبله لان حاصل ما قرره أولاً أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما قرره عن النجاة أن لكن لقصر الأفراد أي في الشركة في الاتفاق والذي قرره أولاً كلام المختار والايضاح وقد يقال في الجواب ان الاول اصطلاح لاهل هذا الفن وحسنه فلا يعترض باصلاح على غيره واعلم انه حينما جعلت لكن عندنا هذا الفن لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المختار في قصر القلب يستفد العكس أو ترددية فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده (٣٨٣) وهو منشا التوهم الذي يستدرك عليه بل كن

ولا استدراك حيث اتفق  
منشا التوهم وبهذا  
يدفع الاشكال الوارد على  
قوله تعالى ما كان عهداً ما  
أحد من حالكم ولكن  
رسول الله وحاصل  
الاشكال أن احسن  
لا استدراك وفي الآخرة  
ليس عوهم في الرسالة  
لعدم الاتصال والعلاقة  
بينهما في زعم المختار  
فكيف يتحقق الاستدراك  
وحاصل الجواب أن لكن  
بجرد قصر القلب من غير  
استدراك فالشركر لعنة  
العلم كمن كانوا يعتقدون  
فيه الآخرة زيد وفي الرسالة  
فقبل المولى عليهم اعتقادهم  
(قوله انما يقال لمن اعتقد  
اشتغالهم عنهم جميعاً)

الأه لا يقال لني الشركة حتى ان نحو ما جاء في زيد لكن عمرو وانما يقال لمن اعتقد أن زيد جاهل دون عمرو لان اعتقاده انما جاءك جميعاً وفي كلام النجاة ما يشعر بأنه انما يقال لمن اعتقد انما جاءك جميعاً (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الي) محكوم عليه (آخر نحو ما في زيد بل عمرو أو ما جاء في زيد بل عمرو) فإن بل للاضراب عن المتبوع أو صرف الحكم الي التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل

الي الصواب بيان انفراد زيد بالحي دون عمرو ويسمى هذا قصر افرادو يأتي هذا أيضاً ان شاء الله تعالى  
هناك وما يستعمل للرد الي الصواب من حرف اللفظ لكن ففي قصر القلب كلاً لا أنها  
تأ كسها في الاستعمال فلا تفي بعد الانبات كالتقدم في نحو ما في زيد بل عمرو ولكن لا انبات بعد النفي  
كجاء في زيد لكن عمرو وداعلي من زعم أن زيد جاهل دون عمرو وأما استعمال القصر للأفراد فلا تأمل في  
الاجاب فلا يصح أن يقال جاء في زيد لكن عمرو بمعنى أن الجاني يدوحده دون عمرو داعلي من اعتقد  
اشتراكهما كلاً لا يصح في الانبات لقصر القلب كالتقدم من أن تأمل كس في الاستعمال أو ما في السلب  
ففي كلام النجاة بين ما يشعر باستعماله فيسبيل باختصاصه به فقال ما جاء في زيد لكن عمرو ولان اعتقد  
نفي جميعهما فكأنه يقال زيد ما جاء كزعم وأما عرو فقد جاءه لا كزعم (أو صرف الحكم) عن  
محكوم عليه (الي) محكوم عليه (آخر) سواء حكم على الاول بالانبات (نحو ما في زيد بل عمرو) قبل  
لما كانت الاضراب أفادت صرف الحكم الذي هو الحي عن زيد وأثبتت له عمرو ويكون زيد في حكم  
المسكوت عنه محتمل للانبات والتي وهذا هو المشهور وقيل يحرم نفي الحكم عن زيد (أو) حكم عليه  
بالسلب (نحو ما جاء في زيد بل عمرو) فتسبيل في النفي أيضاً صرف الحكم الذي هو نفي الحي عن زيد  
ينبغي توضيحه من مالى درهما وأدنياراً وانك هذه الاخت أوهده وفيه نظر سند كرو في باب الامر  
واعلم أن ظروف العطف السابقة استعمالاً أكرم كورة في علم الخوت كنها لان ذلك في هذا العلم

أي وحسنه ففي عندهم قصر الأفراد ليس الاول لا يستعمل لقصر القلب ثم ان الخلاف بين القويين والسامين في كون لكن قصر  
الأفراد والقلب انما هو في النفي وأما كونها قصر الأفراد والقلب في الانبات فلا تأمل في تأمله في الطول لأن التوهم من كلام النجاة  
الخصاص لكن العاطفة بالنفي كأن لا يختص بالانبات قال في الخلاصة \* وأول لكن نفياً أو نهياً \* والنهي في معنى النفي فحصل  
من كلام الشارح أن لا تستعمل للنفي بعد الانبات لقصر الأفراد والقلب وأما لكن فتستعمل للانبات بعد النفي لقصر القلب فقط عند  
البيانين أو لقصر الأفراد فقط عند النجاة ولكن تخالف في الاستعمال من حيث ان لا تأمل تستعمل بعد الانبات ولكن انما تستعمل  
بعد النفي ومن حيث ان لا تستعمل لكل واحد من القصرين ولكن انما تستعمل لاحدهما أو لآخرهما من جهة أن كل منهما يرد به  
السامع عن الخطأ الي الصواب (قوله انما يقال لمن اعتقد انما جاءك جميعاً) أي وما أنه يقال لمن اعتقد أنهم ما جاءك جميعاً أن  
يكون قصر افراد فلم يسبق به أحد وذلك لأنه يحصل في اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه نفي الانبات الذي بعد لكن لغو لكونه معلوماً  
للمخاطب (قوله أو صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله فإن بل للاضراب عن المتبوع) أي الاعراض عنه

وقوله وصرف الحكم المنطوق لازماً على ما زوم (قوله في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور (قوله خلافاً لبعضهم) هو ابن الحاجب فإنه صرح بذلك في الأمالي كما قال الفخاري فقول العلامة السيد معترض على الشارح أن هذا لم يوجد في كتبه المشهورة وإنما الموجود فيها هو اتفاق الجمهور فيه نظر ثم أنه على تفسير الأضراب بما قال الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على ما ذكره ابن الحاجب لأن كلاً من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وإن كان أحدهما بالانبات والآخر بالنفي كما في العطف بالذوق (قوله في المثبت) أي في العطف ببل في الكلام المثبت ظاهر لأن المتبوع عنه إما في حكم المسكوت عنه أو في معنى النفي على الخلاف الذي ذكره قبل فإذا قلت ما في زيد بل عمرو فقد أثبت الجبى وهو موقوف وأصرت زيداً في حكم المسكوت عنه في نفس الأمر فصار محيواً على الاحتمال هذا عند الجمهور وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت الجبى وهو موقوف ونقبت عنه زيد تحقيقاً وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف (٣٨٤) عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر (قوله وكذا في المثني) أي وكذا

صرف الحكم في العطف ببل في الكلام المنفي ظاهر إن جعلنا العرف بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو أن عمر الجبى وعدم مجيى زيد ومحيوه على الاحتمال أو محيوه محقق كما هو مذهب المبرد وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو أن عمر الجبى وهو متحقق (أو الشك) من المنك (أو التشكيك) السامع أي إيقاعه في الشك

صرف الحكم في العطف ببل في الكلام المنفي ظاهر إن جعلنا العرف بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو أن عمر الجبى وعدم مجيى زيد ومحيوه على الاحتمال أو محيوه محقق كما هو مذهب المبرد وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاء في زيد بل عمرو أن عمر الجبى وهو متحقق (أو الشك) من المنك (أو التشكيك) السامع أي إيقاعه في الشك

وثبت ذلك النفي لعمرو ويكون زيد في حكم المسكوت عنه أو محقق الجبى على سبيل ما تقدم في الانبات وهذا مذهب المبرد وعليه يجري كلام المصنف وأما على مذهب الجمهور وهو أن مفاد ما جاء في زيد بل عمرو بتحقيق الجبى وهو مع تقريره من بدأ واحتمال نفيه أو ثبوته فلا يصح كلام المصنف في النفي إذ لا صرف للحكم الذي هو النفي لتقريره أو بقاء أمره بجماع ثبوت مذهب التابع وهو ظاهر اللهم إلا أن يراد بالحكم الجبى وهو تعسف (أو الشك) أي يكون العطف على المسند إليه الشك من المتكلم كقولك حصل لي عشرة أو اثنا عشر إذا شككت في الحاصل (أو التشكيك) السامع أي يكون التشكيك المنك السامع أي إيقاعه في شك كقولك إن اعتقد أن ليس له إلا أربع يا نبيك إلخ أو الخسارة فإن العادة جارية بكل ذلك ويكون أيضاً لا جهام أي إخفاء الواقع عن السامع من غير قصد إلى إخفائه في شك وشبهة بل مجرد إخفاء الواقع لفرض كقطع العجاج

ما يتعلق بمعاني الحروف لا ما يتعلق بحروف المعاني فإن أحكام الحروف واستعمالها من موضوع علم النحو وأيضاً لا يظهر أن تلك الاستعمالات غير صحيحة

ابن الحاجب يقول الشارح كما هو مذهب المبرد الأول أن يقدمه على قوله أو محيوه محقق (قوله كما هو مذهب الجمهور) ص راجع لقوله وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم نصراً للحاصل أن المبرد يقول أن الثاني صرف عنه الحكم ولا بد وأما الأول فيجعله ثبوت الحكم ونفيه عنه وأما ابن الحاجب فيقول أن الثاني نفي عنه الحكم قطعاً والأول أثبت له الحكم قطعاً على كلا القولين بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها وأما الجمهور فيقولون أن الثاني ثبت له الحكم تحقيقاً وأما الأول فيجعله ثبوت الحكم له واتفاقاً وعنه فعلى هذا بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها وأصرت ما قبلها كالمسكوت عنه فلم يكن الحكم حينئذ منصرفاً عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر وإنما الذي صرف عنه ذلك الحكم هذا حاصل الاشكال الذي أشاره الشارح ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تفسير المحكوم به من حيث نسبته وأولئك أنه مناسب الجبى إلى الأول نفياً صرفاً أي غير بأن نسب إلى الثاني إنساناً وجعل الأول في حكم المسكوت عنه (قوله أو التشكيك) السامع أي وإن كان المنك غير شك (قوله أي إيقاعه في الشك) أي

توسط الفصل بينهما وبين المسند

(380) 20

أولكون الخطاب لإواجهته من المتكلم أو كونه زبدا بعد التصريح أو حوثك كقوله تعالى وأنا  
أوباياكم على هدى أو في ضلال مبين خبيرين مستقلين وأوفيهما التوابع في الخبر كل الإجماع في  
أوباياكم وكأن الكلام جتان فكانه يقال وأنا أوباياكم لعلى هدى وأنا أوباياكم في ضلال مبين  
والخبران متلازمان وإن كنت أوفي الموضوعين لعلى واحد وانما من عطف مفرد اشمل الكلام على  
إجماع في المسند إليهما والمستندين معافكانه يقال أحدهما ثبت له أحد الأمرين وهذا أشد إجماعا  
والله أعلم وقد يكون التفسير كقولك تسكن لك هندا أو ابنها زوجة والإباحة كقولك ليدخل الدار  
ويداعرو والفرق بين التفسير والإباحة أن الأول لا يصح معه الجمع بين المعاطفين والثاني يصح  
معه الجمع بينهما (وأما فصوله) أي اثنيان بعد المسند إليه بضمير الفصل وأما جمعه من أحوال المسند  
ص (وأما الفصل للمخصصه بالمسند) ش المراد فصل المتقدمان لتغير بضمير الفصل ويحتمل

( ٤٩ - شروح التلخيص أول )  
 الخالق ( قوله أو الخبير والأباحة ) أي يعطف على المسند إليه لأفاده  
 الخبير أو الأباحة وذلك إذا وقع بعد الأمر ولذا ينسبون الأباحة والخبير إلى الأمر وقد ينسبونهم إلى كلة أو إلى الأمر والمصنف ذلك  
 لأن كلامه في خبر ( قوله لم يدخل الخ ) هذا المثال صالح للخبير والأباحة والفاقر بينهما الأغماه والقرين فان دللت على طلب أحد  
 الأمرين فقط كان العطف للخبير والأباحة ( قوله يجوز الجمع ) أي يقر في تنافر جسيمة لأن المدلول اللفظي ثبت الحكم لأحدهما  
 مطلقا فان كان الأصل فيما المنع استغنى الخبر وعدم جواز الجمع والاستغنى الأباحة وجواز الجمع ( قوله بخلاف الخبير )  
 أي فلا يجوز فيه الجمع ان قلت ان أوفي آية كفارة المين الخبير مع أي يجوز الجمع بين تلك التعاطفات قلت الجمع بينهما ان كان على أن  
 الجميع كفارة واحدة فهو ممنوع لانه استظهار على الشارع وان كان الجمع بينهما على أن أحدهما كفارة والباقي صدقة أو تطوع فهذا  
 لا دلالة له يقال حينئذ انه جمع أقسام الكفارة فمثل ( قوله أي تعقيب الخ ) أشار بذلك إلى أن الفصل في كلام المصنف عن غير الفصل  
 للمعنى الصدري وأنه على حذف مضاف أي أو إيراد الفصل وانما قال الشارع أي تعقيب الخ لملاحظة مضاف القدره وبان لمصالح  
 المعنى ( قوله وانما جعله من أحوال المسند إليه ) أي حدث كره في جميعه ولم يجعله من أحوال المستمع أنه ملاصق له أو موافق  
 بهما ( قوله لا يقرن به ألا ) أي اقترانا ولا أي قبل ذلك المسند له ذكر المسند إليه أو لا فقال زيد وذكّر كره الفصل بأما فقال

فلتخصيصه به كقولنا زيد هو المطلق أو هو أفضل من عمرو وهو خير منه أو هو يذهب

هو زيد كالمستند الثاني يقال القائم قد اقترن ضمير الفصل بالمستند إليه أولاً قبل اقترانه بالمستند (قوله ولانه في المعنى عبارة عنه) فهو في قولنا زيد هو القائم نفس زيد (قوله وفي اللفظ مطابق له) أي في الأفراد والتنسبة والجمع يجوز يدهو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون ان قلت انه يلزم من مطابقته للأول مطابقتها للثاني اذ لا بد من مطابقة الخبر للبتدا قلت لا نسلم للزوم لجواز أن يكون الخبر أفضل تفضيل وهو لا يتجيب مطابقتها للبتدائحو الزيدان هما أفضل من عمرو فقوله وفي اللفظ مطابق له أي باطراد بخلاف المستند فانه قد لا يطابقه ثم ان ما ذكره الشارح من أن ضمير الفصل عبارة عن المستند اليه في المعنى انما يأتى على القول المرجوح من أن ضمير الفصل اسم له مرجع وأنه يعرب بعامته بدأً أو بدلالة مقابلة والحق أنه حرف بي معلى صورة الاسم وليس بضمير ولا مرجع له وانما يسمى ضميراً على سبيل الاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة كما يأتي من أن المشاكاة الصورية من علاقات الاستعارة وجعلها العصام من علاقات المجاز المرسل ان قلت (٣٨٦) ما ذكره الشارح من توجيه كونه من أحوال المستند اليه بعرضه اقترانه بلام

الابتداء في نحو وان زيدا لهو القائم اذا اقترانه به ايدل على أنه من أحوال المستند وقام مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه توطئة وتهدأ للمستند لا لكونه عبارة عنه وقام مقامه دليل أن من أعر به أعر به مبتدأً أو بدلالة مقابلة (قوله فلتخصيصه بالمستند) وجماؤهم كلامه المختص بصفاته في التخصيص المستد كور مع أنه قد يكون لغرض ذلك كاتبين يرون ما بعده خبراً وانما وكاناً كذا اذا حصل المختص بغيره كذا اذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير فصل نحو وان الله هو الزان فيجعل كلام المصنف على أن التخصيص من نكاته

في قوله فلتخصيصه بالمستند مثلها في قولهم خصصت فلاناً بالذكر

إليه لانه يفتقر به وبليده وهو في اللفظ مطابق له ولانه على القول بأن له محلان من الاعراب وأنه ضمير حقيقة عبارة عن المستند اليه وأما على القول بأنه صورة ضمير ولا محل له فلا يتجيب هذا لاقبال اقترانه باللام في نحو قولنا ان زيدا هو القائم يدل على أنه من حيث المستند لا انقول دخول اللام عليه لكونه توطئة للمستند لا لكونه عبارة عنه دليل أن من أعر به أعر به مبتدأً أو بدلالة معرفة صورة فلا يتناسب الخبر الذي الأصل فيه أن يكون نكرة (فلتخصيصه بالمستند) أي تعقيب المستند اليه بضمير الفصل لتخصيصه أي المستند اليه

ان يريد أماً لبيان ضمير الفصل والفصل هو صورة ضمير واقع بين المبتدأ والخبر وأما أصلهما كذلك وهو الذي يسميه الكوفيون عماداً وبعضهم يسميه دعامة والبصر بون فصلاً والمنطقون بالباطنة وله أحكام بطول ذكرها وقائده كذا كره المصنف قاعدة اختصاص المستند اليه بالمستند فإذا قلت زيد هو القائم معناه لا قائم غيره وقد صرح به الزمخشري عند قوله تعالى وأولئك هم المفلحون واستدل له السبيلي بأنه أتى في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله تعالى ولم يوثق به حيث لم يرد ذلك في قوله تعالى وأنه هو أضل وأبكى إلى آخر الآية وذكر نحوه التوضيح غير أنه جعل الضمير لثنا كسب ولم يذكر المختص وفيما قاله نظر لقوله تعالى وأنه هو أمات وأحياء قوة تعالى وأنه خلق الزوجين الذكور والأنثى فالأحياء خلق وان كان الخلق لم ينسب به أحد لغیر الله تعالى فقد أتى فيه بضمير الفصل في قوله سبحانه وأنه هو أمات وأحياء على خلاف ما زعموا وإن كان الأمانة والاحقاد قد نسب إلى غير الله تعالى كضمينه قول النمرود أنا أحي وأميت فقوله تعالى وأنه خلق الزوجين الذكور والأنثى بالضمير مع أنه منه ثم ما قاله ليس بهج لان هذا الضمير لا يصح اعرابه فصلاً لان الفصل لا يقع قبل

(قوله يعني لقصر الخ) لما كانت العبارة توهم أن الباء داخل على المقصور وعليه بين الشارح

أنها داخل على المقصور من قصر المصنف على الموصوف لان المستند صفة للمستند اليه \* واعلم أن دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور هو الغالب في الاستعمال عند الشارح وخالفه السيد فعمل الغالب دخولها على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الأمرين لغة والنزاع بينهما انما هو في الغالب في الاستعمال اه سم وقوله وعالنه السيد الخ ناقش فيه بس لان الذي هو حاشي الكشف للسيد هو حاشية على المأثور موافقته للشارح حيث قال دخول الباء بعد التخصيص على المقصور أكثر في الاستعمال بناءً على أن تخصيصه متى أتى في قوة تمييزاً لا تحريم عن ثنائياً فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كانه حقيقة فيه أو على طريق التخصيص وان كان التخصيص بحسب مفهومه الأصلي يقتضي دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجودين بذي أرباب الجود مقصوراً على زيد لا يتجاوز ذاك غير وهذا عرف جيد إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله مثلها في قوله الخ)

أي ذكرته دون غيره كائناً جعلته من بين الأشخاص مختصاً بالذكر أي منفرداً به والمعنى ههنا جعل  
المسند إليه من بين ما يصح انصافه بكونه مسند إليه

بالسند يعني جعل المسند مختصاً بالمسند إليه بحيث لا يعمده إلى مسنده آخر كقولنا زيد هو الساعي في  
حاجتنا فقد ذكر ضمير الفصل ليفيد أن المسند هو الساعي مخصوص بالمسند إليه وهو زيد بحيث لا يعمده  
إلى أن يكون غير زيد ساعياً فالبايد دخلت هنا على المقصود ولا على المقصود عليه ولو كان الأصل دخولها

خبره وفعل ماض وقد توجده دلالة الفصل على الحصر من مواضع من القرآن مثله قوله تعالى فإيا  
توفيتي كنت أنت الرقيب عليهم لأنه لو لم يكن الحصر لما حسن لأن الله لم يزل رقيباً عليهم وإنما الذي  
حصل بتوفيقه أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى وينبغي لهذا أن يتعين أعرابه فصلاً ومنها قوله تعالى  
لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون فإنه ذكر لتبيين عدم الاستواء

وذلك لما حسن الأباين بكون الضمير للاختصاص ومنه سداً تعين أعرابه هم هنا فصلاً لأن كيداً لم يمتد  
ثانياً لأن يقال في هذا كلاً أن الحصر يحصل من تعريف الخبر ومنه في الإيضاح بقوله لا يزداد  
يقوم وليس يصح لأنه ليس بفصل لأن بعده مفصلة مضارعة وأما المصنف والبيانون فانه قوله  
الجرح في فائه ذكر ذلك في شرح الإيضاح والجمهور على خلافه وبما يدل على الحصر أيضاً قوله

تعالى إن شأنك هو الإبر وقوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فانه هو الذي لا أنكر في الآتين  
لا يحصل إلا بالحصر **تنبية** فائدة الحصر غير مختصرة في القصص بل يفيد أيضاً كيد  
كأمر حوايه وبفساد أيضاً دلالة على أن ما بعده خبر لا مضافة على خدش في ذلك كجهل علم النولان هذه

الفائدة من حظ الخبر لا من حظ الباني وهذه الفوائد الثلاث ذكرها الشيخ في عند الكلام على  
قوله تعالى وإن هم المفكرون **تنبية** قال ابن الحاجب في شرح الفصل أن الفصل خصم  
مؤ كدما قبله وقال في أماليه أن ضمير الفصل ليس تأ كيداً لأنه لو كان فاما أن يكون لفظياً وأمعنوا

بأحزابهم **بكون** لفظياً لأن اللفظ أعاد اللفظ الأول مثل يزدنوا ومعناه مثل قتناً والفصل  
ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكياً به عن المسند إليه ولا مضمراً ولا جازراً أن يكون معنوا  
لأن المعنوي التأ كيداً بالفاظ محصورة كأنفس والعين **قلت** وما قاله من كون الفصل لا يعود

لما قبله حسن دقيق ولا سيما إذا قلنا أن الفصل حرف غير أنه قد خدش فيه أنه بشرط مطابقة له في  
أفراد ونسبة وجمع لأن يقال حوفظ على المطابقة الصورية وأما قوله ليس تأ كيداً فافهمه نظر  
ولا يسلم أن التأ كيداً مختص بما ذكره لأن التأ كيداً الذي ذكره هو التأ كيداً الذي تكلم عليه النخبة

في باب التابع ولكنه تأ كيداً باصطلاح الأصوليين وأهل المعاني وهذا كيان التأ كيداً بكونه بان واللام  
وكانه يؤهم من المراد أن الفصل تأ كيداً للمسند إليه وليس كذلك بل هو تأ كيداً للجهة كما قد دمنه في  
أوائل هذا الشرح وجميع ما ذكرناه وما ذكره ابن الحاجب من إشكال في قول النخبة أن الفصل

لا يجمع مع التأ كيداً فلا يقال يذ نفسه هو القائم لأننا نقول بنفسه تأ كيداً للتبدل للجهة فلم يجمع  
تأ كيداً على شيء واحد ثم ما المانع من اجتماع التأ كيداً والفصل وأنت تقول جاز بذ نفسه عنه  
وجاز بذ نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلتين في استعمالين إلى جماعهما من العرب بجمعتين ولهذا تقول  
جاهل يزدون كلهم أجهون أكتعون أبعون أبعون من غير توقف على ورود السماع بها بجمعة

• وأعلم أن الفصل اتفق جمهور النحاة على أنه حرف لاسم والقائلون بأنه اسم كرههم على أنه لا محل له من  
الأعراب والقائلون بأن له محلاً منهم الكسائي قال إن محله باعتبار ما قبله والقراء قال باعتبار ما بعده  
ذكرنا من أنه تأ كيداً للضمير واضح على قول الجمهور أنه حرف واسم ولا موضع له وإن قلنا بأنه ذهب

أي كونه داخلاً على  
المقصود قوله أي ذكرته  
دون غيره أي فائدة  
مقصود على فلان قوله  
كأنك الخ كان لتحقيق  
أي معنى أنك جعلته وقوله  
من بين الأشخاص متعلق  
بمختصاً بمقدم عليه قوله  
من بين ما أي من بين  
الأفراد التي يصح أي يمكن  
عقلاً قوله بكونه مسنداً  
إليه أي لذلك المسند  
المختص

تخصصاً بأن ثبت له المسند كما يقال في بابك نعيد

على المقصود وعلمه لأن أهل العرف يدخلونها كثيراً على المقصود يقال خصصتلك بهذه الحاجة أي جعلتها لتتعمد إلى غيرك وليس المعنى خصصتلك أنت بها فلا تتعمد لها إلى حاجة أخرى ومن هذا الاستعمال قوة بأنه نعيد أي نخصك بالعبادة أي نجعل عمادتنا لتتعمد إلى غيرك لأنك تختص بها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها وإذا تقرر أن ما استعمله المصنف موجود عرفاً لم ير أن الكسائي أنه اسم محمول أعرابه ما قبله فقد قال ابن مالك في شرح التسهيل أنه يجعله تأكيداً لما قبله وأنه باطل والذي أفهمه من هذا القول أنه انكار حقيقة الفصل بالكلية وادعى أن ما يسميه غيره فصلاً نوع من أنواع التأكيد اللفظي وأنه تأكيد الظاهر بالضمير ولذلك كان باطلاً لأن غيره لا يغير تأكيد الظاهر بالضمير وإذا كان كذلك فلا يراد علينا حينئذ مذهب الكسائي لأنه انكار للفصل ولم يثبت لنا من أين أتى الفصل وجعله تأكيداً كيداً للسند إليه فلم يبق القول إلا أن له اعتباراً بعباده وهو مذهب شاذ لا علمنا منه وليس يلزمه من إعطائه اعتباراً ما قبله أن يكون تأكيداً كيداً لله فليتأمل وأما قول الخطيب في شرح المفتاح أن الفصل تأكيداً كيداً للسند إليه لأن أعرابه أعراب المسند إليه على المختار فليس يصح واختياره ذلك لا يرجع إليه في تنبيهه قول المصنف تخصيصه أي تخصيص المسند إليه بالسند وهذه العبارة في الصواب وأما قول السكاكي في المفتاح تخصيص المسند بالسند إليه فهو سهو ولم يمتثل وقال الخطيب في التبيان الفصل تخصيص المسند بالسند إليه أو عكسه وهو وهم أيضاً والظاهر أنه وجد كلاماً من العبارتين في كلام المصنفين فجمع بينهما وهما أنهما محضتان الآن يريدهما ذكرنا من تخصيص الأول بالثاني بكل حال ويعني بالسند إليه الاسم الجامد والمسند المشتق بقصد أم تأخر فقوله لا يذهب القام تخصيص المسند إليه وهو زيد بالقام وهو المسند لأن معناه ما القام لا زيد وقوله لا يذهب القام هو زيد بتخصيص المسند وهو القام بالسند إليه وهو زيد بالانحصار الأول والمخصص به هو الأخير لكن القول بأن الصفة هي المبتدأ تقدمت وتأخرت خلاف قول الجمهور والراجح أن السابق من المعرفة من مبتدأ واللاحق خبر تنبيهه ترتب على عبارة السكاكي وهو قوله أن الفصل تخصيص المسند بالسند إليه فساد وهو أن المشايخ ناصر الدين الترمذی وشمس الدين الخطيبی وعماد الدين الكاشي أوردوا في شرحهم المفتاح سؤالاً وهو أن الفصل إذا كان تخصيص المسند بالسند إليه فهو صفة المسند لا المسند إليه لأن تخصيص المسند صفة المسند ثم اختلفوا في جوابه فأجاب الترمذی بأن الفصل يقترب أولاً بالسند إليه ثم بواسطة اقترانه به يحصل تخصيص المسند به ورد الخطيب في هذا الجواب بالانتماء اقترانه بالسند إليه بحسب المعنى الذي هو التخصص بل اقترانه بحسب التخصص بهم على السواء وإنما يقترب بالسند إليه أولاً بحسب اللفظ ولا اعتبار للاقتران اللفظي وأجاب الكاشي بأن فائدة الفصل بالذات موضوعية المسند إليه بالسند دون غيره ويلزم منه تخصيص المسند بالسند إليه ورد الخطيب بأن فائدة الفصل بحسب اللفظ أن يعلم أن ما بعده خبر وبحسب المعنى تخصيص المسند وعلى التقديرين فائدة ترجع بحسب الذات إلى المسند وأن قوله فائدة الفصل موضوعية المسند إليه بالسند ممنوع ولم لا تكون فائدة كون المسند صفة للسند إليه دون غيره اهـ وأجاب الخطيب المشار إليه بأن الفصل عبارة عن السند إليه ومؤكدة لأنه في المعنى تكراره وأعرابه أعراب المسند إليه على المختار وبدل على أن المسند إليه معنى وجد فيه المسند ولا يوجد فيه غيره فلذلك جعل الفصل من الاعتبار الراجح إلى المسند إليه **قلت** فندو هذا السؤال على ظنهم صحة قول السكاكي فائدة الفصل تخصيص المسند بالسند إليه وقد ذكرنا أنها فاسدة فلا محل للسؤال بالكلية ولزم منه فساد الإجابة السابقة

(قوله بأن ثبت له المسند)  
أي ذلك المسند بخصوصه  
وحاصله أن ذلك المسند  
بخصوصه يصح عقلاً  
استداه إلى أفراد عدة فإذا  
أسند لواحد وأقضى بضمير  
الفصل كان ذلك المسند  
مقصوداً على هذا المسند  
إليه بخصوصه وقوله بأن  
ثبت الخ على صيغة المعلوم  
من الثبوت لا على صيغة  
المجهول من الإنبات لأن  
المستفاد من ضمير الفصل  
هو القصر في الثبوت لا  
الإنبات والفرق ظاهر  
اه فتاری

معناه يخص بالعبادة لا تعبد غيرك (وأما تقديمه) أي تقديم المسند اليه (فلكون ذكره أهم)

والعبادة مقبولة وهو ظاهر والله أعلم ولا يذهب عنك أيضاً أن هذه المباحث المذكورة في العطف والفصل ولوفصلت في الخوند كرفي البيان باعتبار استعمالها المناسبة للحال والمحافظة عليها في مقاماتها إما للثبات لأن المقام لا ينفد فيه غيرها ولا غرض ترتب عليها وقد تقدم نحو هذا غير ما مر

(وأما تقديمه فلكون ذكره أهم) أي تقدم المسند اليه على المسند لأن ذكر المسند اليه أهم والمراد

بالقديم هنا أن لا يحول عن مرتبته بأن ينطق به أو لا لأن مرتبة التأخير تقدم عنها كالفعول باعتبار

الفاعل وكثيراً ما يطلق التقديم على المعنى الأول وهو المراد هنا ثم كون الذكر أهم لا يكفي في علمية

التقديم لذاته لأن الأهمية بنفسها حكم بفتقر إلى عدلة توجبها إذا الأهمية في الشيء على الاعتناء به

والاعتناء لا بد منه سبب فلذلك لو قيل هذا أهم من ذلك كان هذا الفاعل يصدر أن يقال له لماذا كان

أهم ومن أي وجه كتابه أعني فلذلك فصل أوجه الأهمية على حسب ما رأه كافي في الحال فقال

فإنه باعتبار علمية فساد ثم في كلامهم السابق نفوذ كثيرة منها قول الخطيب أن الاقتران اللفظي لأثره

في جعل الفصل من أحوال المسند اليه وليس كما قال بل الاقتران اللفظي بأحد الطرفين إذا كان المعنى

بالنسبة إليهما على السواء يرجح به دور بما يرجح به مع التفاوت في المعنى الأثرى أن قولاً للثبات زيد يكون

أقسامهما هو الابتداء والمسند اليه لسببه لفظاً ثم أن الخطيب ناقض هذا الكلام في مجتمعه الكاشي

واعتبر قول النعمان فائدة الفصل بيان أن ما بعده خبر وذلك اعتبار لفظي أيضاً ومنها قول الخطيب

الفصل عبارة عن المسند اليه وذكره وتكراره وأعرابه أعرابه كل ذلك ممنوع (قوله بدل على أن

المسند اليه معنى (١) يوجد في المسند ولا يوجد في غيره معارض بأن يقال هو معنى يوجد في المسند

السبه ولا يوجد في غيره كما فعل هو في جواب الكاشي سواء سواء وإذا تقر فساد هذا السؤال وجوابه

فلنذكر نحن السؤال على التحقيق بالعكس عما ذكره ونقول الأولى أن يجعل الفصل من

الاعتبارات الرجعة إلى المسند اليه أولى المسند أولى الاستدلال لأن هذا يلتفت (٢) عن أن

تأكيد الفصل للجملة أو لفرد يقتضي ما سبق أن يقال للفصل ثلاث فوائد التأكيد والتخصيص وإن

ما بعده خبر فإن نظراً للفائدة الأولى فالأولى أن يجعل من اعتبارات الاستدلال توكيد الحكم كما جعل

الثأ كيداً بأن من اعتباراته ودخوله في وسط الكلام لا ينافي ذلك كما أن لام الابتداء تدخل بين المسند

اليه والمسند والثأ كيداً به من اعتبارات الاستدلال سابق وإن نظراً إلى فائدة التخصيص فالأولى أن

يجعل من اعتبارات المسند اليه لأن الفصل تخصيص المسند اليه بالمسند فالفصل يخص بالكسر

والمسند اليه يخص بالفتح والمسند يخص به فإثر الفصل معنى يتعدى منه إلى المسند اليه وبصير فأنما

بالمسند اليه فعمل إن نسبت إلى المسند اليه أولى ولما كان المصنف وغيره من أهل هذا الزمان أعزوا على

أن فائدة الفصل التخصيص ولم يقولوا على التأكيد كما هو من أحوال المسند اليه وإن نظراً إلى الفائدة

الثالثة وهي أن ما بعده ليس تابعاً صريحاً أن يجعل من أحوال المسند اليه لا يسرع إعطائه خبره وصح أن

يجعل من أحوال المسند لا يبين خبره ص (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم الخ) ثم تقديم

المسند اليه يكون لاحقاً مود \* الأول أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه قلت بربد التقديم

المعنوي فإن المسند اليه محكوم عليه والمحكوم عليه متقدم في ذهن على المحكوم به وإن أراد التقديم

اللفظي فذلك يختلف فإن الأصل في المسند اليه التقديم إن كانت الجملة اسمية والتأخير إن كانت

فعلية إلا إذا قلنا أن الفاعل فرع والمبتدأ أصل فانه حينئذ أصل التقديم كما ذكر المصنف يأتي على

القول بأن الفاعل أصل \* الثاني أن يتبين الخبر من ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاً إليه يقول

وقوله وأما تقديمه فلكون ذكره أهم أي وليس معنا أن لا يخص بالعبادة وأما تقديمه فلكون ذكره أهم أي وليس معنا أن لا يخص بالعبادة ومقصود ورعها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها (قوله وأما تقديمه الخ) المراد بتقديمه إيراد ابتداء أول النطق فأن دفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بأنه إنما يقال مقدم أو مؤخر للزائ عن مكانه لا لاقتار في مكانه وحاصل الجواب أن لفظ التقديم هنا تحوّل والمراد ما عرفته (قوله فلكون ذكره أهم) أي فلكون ذكره أهم من ذكر المسند ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره (١) يوجد في المسند (٢) عن أن تأكيد الفصل للجملة أو لفرد يقتضي ما سبق أن يقال للفصل ثلاث فوائد التأكيد والتخصيص وإن ما بعده خبر فإن نظراً للفائدة الأولى فالأولى أن يجعل من اعتبارات الاستدلال توكيد الحكم كما جعل الثأ كيداً بأن من اعتباراته ودخوله في وسط الكلام لا ينافي ذلك كما أن لام الابتداء تدخل بين المسند اليه والمسند والثأ كيداً به من اعتبارات الاستدلال سابق وإن نظراً إلى فائدة التخصيص فالأولى أن يجعل من اعتبارات المسند اليه لأن الفصل تخصيص المسند اليه بالمسند فالفصل يخص بالكسر والمسند اليه يخص بالفتح والمسند يخص به فإثر الفصل معنى يتعدى منه إلى المسند اليه وبصير فأنما بالمسند اليه فعمل إن نسبت إلى المسند اليه أولى ولما كان المصنف وغيره من أهل هذا الزمان أعزوا على أن فائدة الفصل التخصيص ولم يقولوا على التأكيد كما هو من أحوال المسند اليه وإن نظراً إلى الفائدة الثالثة وهي أن ما بعده ليس تابعاً صريحاً أن يجعل من أحوال المسند اليه لا يسرع إعطائه خبره وصح أن يجعل من أحوال المسند لا يبين خبره ص (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم الخ) ثم تقديم المسند اليه يكون لاحقاً مود \* الأول أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه قلت بربد التقديم المعنوي فإن المسند اليه محكوم عليه والمحكوم عليه متقدم في ذهن على المحكوم به وإن أراد التقديم اللفظي فذلك يختلف فإن الأصل في المسند اليه التقديم إن كانت الجملة اسمية والتأخير إن كانت فعلية إلا إذا قلنا أن الفاعل فرع والمبتدأ أصل فانه حينئذ أصل التقديم كما ذكر المصنف يأتي على القول بأن الفاعل أصل \* الثاني أن يتبين الخبر من ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاً إليه يقول

(قوله ولا يكتفى في التقديم) أي في بيان نكتة التقديم مجرد الخ أي لا يكتفى صاحب علم المعاني أن يقتصر في بيان نكتة التقديم على الاهتمام بمبحث يقول قدم المسند إليه مثلاً للاهتمام بل ينبغي أن ينسب إليه علم المتعل كالكاتب للإدعاء الجهات المعتمدة عند البقاء المتضمنة للاهتمام والافتقار أن يقال في التقديم الواقع من البليغ أنه للاهتمام بالأخفاء في أن مادعاء للاهتمام أمر معتبر في البلاغة (قوله وبأي سبب) العطف تفسيري (قوله فلذا فصله) أي بينه والضمير لوجه الاهتمام وبسببه (قوله إمالة) أي وثبتت الأهمية لذكره أما لكونه تقدمه الأصل أي الرجح في نظر الواضع وقوله إمالة أي تقديم المسند إليه بمعنى اللفظ وقوله لأنه محكوم عليه أي المسند إليه بمعنى المعنى في كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم) اعتراض بأنه أن اردو قوع النسبة لا ولا وقوعها فهو مسبق بتحقيق المسند إليه والمسند بها (٣٩٠) في الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلها

لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المسند وان أراد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به لأنه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب فلا هذا إذا اردت بصفقه قبل الحكم بتحقيقه في التعقل وان أراد بتحقيقه في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان المحكوم عليه من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الالفاظ التادية المعاني يجب ترتيب تلك المعاني في التعقل لافي

ولا يكتفى في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب فلذا فصله بقوله (إمالة) أي تقديم المسند إليه (الأصل) لأنه محكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدا أن يكون في الذكر أيضاً مقدمات (إمالة) أي تقديم المسند إليه (الأصل) من جهة المعنى وفي الخارج بمعنى أن المسند إليه المحكوم عليه من شأنه أن يكون ذاتاً خارجية ولا يضر خروجها عن ذلك في بعض الصور كالتقاضي بالهبة والمحكوم به من شأنه أن يكون وصفاً ومن شأن الذات المعروضة للقرار قبل الوصف العارض ولا يضر لخروج أيضاً عن هذا الأصل في بعض الصور كالوصف بالمألزمة وأما جعله أن تعقل الذات المحكوم عليه سابق عن تعقل الحكم فلا يصح إذ لا يسلم تقدم المسند إليه على المسند في التعقل لأن تعقل الذات من حيث هي لا يجب سبقه على تعقل الوصف من حيث هو فلا وجب ذلك تقدم أحدهما على الآخر والتعقل من حيث الحكم هما فيه سواء لأن النسبة الحكمية تتوقف عليهما معا فلا وجب ذلك تقدم أحدهما على الآخر وإذا كان الأصل تقديم المسند إليه على المسند إليه بالتقديم المذكور على التقديم المعنوي فالمحافظة على ما وافق الأصل تقتضي أهمية الذكر ولكن الجري على الأصل إنما هو عند انتفاء سبب العدول لأن معنى الأصل هنا كون الشيء متمسكاً به عند انتفاء جميع العوارض

المعنى والذي حارث البرية فيه \* حيوان مستحدث من جواد قال البطليموس في شرح سقط الزند مناهمة مقصوده الإنسان والخيرة الواقعة فيه من قبيل اتصال النفس بالجسم إذا النفس جوهرية والجسم عرضي فلذلك بعدم الجسم الحياة إذا فارقته النفس والحيرة الواقعة في نياطها به وقيل معناه أن الله خلق طائراً في بلاد الهند اسمها فقتس يضرب به المثل في البياض وله منقار طويل وهو حسن الالوان يعيش ألف سنة ثم يلهمه الله الموت فيجمع الخطب حوله ويضرب بجناحيه الحطب فتخرج نار فيشتعل فيحترق فيخلق الله من رماده بعدد منمته وهذا القول الثاني لغير البطليموس وقيل أراد آدم صلى الله عليه وسلم وقيل أراد ناقة صالح وقيل عصاموسى صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك السكاكي بقوله صدقت الفاعل الصانع صدق وترد بالفاعل الصانع معناه من صفات

الخارج وأجيب بأنه يصح أن يراد بالتحقق قبل الحكم التقديم في التعقل ويراد بالحكم المحكوم به ويراد بالوجوب الأخو من قوله لا بد الوجوب الاستحصاني وهو الأولوية لا الحقيقية ولا شك أن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب وان أمكن العكس وان ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لائق فصع التعليل به لتقديم المسند إليه وحاصله أن المسند إليه لما كان محكوماً عليه كان المسند مطلوباً بالأجله فالأولى أن يلاحظ قبله وبصريح أن يراد بالتحقق المذكور التقديم في الوجود الخارجي والوجوب حينئذ حقيق ويختص بالموجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على ما في الخارج ترتيبه على ما في الذهن لأن ما في الخارج مدلول ما في الذهن وما في الذهن مدلول اللفظ لأن اللفظ يدل على ما في الذهن وما في الذهن يدل على ما في الخارج



ولامقتضى العدول عنه وإما يتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه

(قوله ولا مقتضى للعدول عنه) أي والحال أنه ليس هناك نكتة تقتضي العدول عن ذلك الأصل أمالو وحدت نكتة من نكتات التأخير فلا يقدّم لان الإصالة نكتة ضعيفة فخرج غير عاملها بمجرد ما ثم (٣٩١) هذه الجملة حال من المصدر المنسب من أن

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل اذلو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كافي الفاعل فان مرتبة العامل التقديم على المعمول (وإما يتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه) أي الى الخبر (كقوله

كأن تقدم ولهذا قال (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم كأن يكون المسند اليه مبتدأ كقولنا ز بد قائم وأمالو كان المسند اليه فاعلا لوجب تأخيره عن الفعل أو ما يجري مجراه لوجب تقديم العامل عن المعمول وكذا اذا استوجب المسند التقديم لكونه المصدر كأن زيد وكيف عمرو فان قلت أما كون المسند استفهاما فقد يجزه كونه مقتضا للعدول لان القرض مجانفه الاستفهام بنفس المستفهم عنه فمادل عليه فهو التقديم أحق وأما كونه فعلا فتعليل اقتضائه العدول بكونه عاملا لتعليل باعتبار اصطلاحه لاسبق فان العرب لا يدركون أن موجب تقديم الفعل على الفاعل كونه عاملا والتعليل في هذا الباب يجب أن يكون مما يعتبره اللغاة بالسهولة فان غيرهم لا يعتبر شيئا إلا بالتبع لهم فكيف يصح جعله علة للعدول عن التقديم قلت الأمر كذلك لكن قولهم يتقدم لكونه عاملا رخص وإشارة الى أن العرب استعملوه كذلك ونزله منزلة تقديم العامل الحسي على المعمول في وجوب تقدمه عليه وأما غيرهم كالسبب في إيجاد ما بعدهم بتركيب اللاحق الفعل المقفود تسليطه عليه ونسبته له ولهذا يقال الأخبار في الجملة الفعلية الأهم في الفعل وما بعدهم يؤث به الاسباب فصار السبب الذي كرى عندهم كالسبب الحسي تأمل (وإما يتمكن الخبر في ذهن السامع) أي تحقق الأهمية تقديم المسند اليه لان في ذلك التقديم ما يوجب تمكن الخبر في ذهن السامع لاشتغال المسند اليه على تطويل ما يجب التشوق الى الخبر والحاصل بعد الشوق للدوام في النفس وهذا معنى قوله (لان في) تقديم (المبتدأ تشويقا اليه) أي الى الخبر لما به من الوصف الموجب لذلك

(كقوله) أي المعري بان أمر الاله واختلف الناس قذاع الى ضلال وهادي

وعامل ضمن معنى الفعل لا

حروفه مؤخر الى بعلا

فالحق جواز ذلك الوجه

أيضا ويصح أن تكون

الجملة عطف على خبران

وهو الأصل (قوله فان

مرتبة العامل التقديم على

المحمول) أي لانه لما أوز

فنه رجع جانيه عليه

بالتقديم ولان العامل

علة في المعمول والعلة

مقدمة على المحل (قوله

لان في المبتدأ تشويقا

اليه) أي لما به من الوصف

الموجب لذلك أو العلة

كذلك كقوله حارت في

المثال والحاصل أن في

قوله حارت البرية تشويقا

للتشوق الى علم الخبر فإذا

مدح تدر لا تر بد هذا اللفظ فانه يستعمل غالباً في الذم كما أشار اليه المحمدي فلا بد على السكاكي فساد هذا المثال نعم قد يقال ان التشويق هنا تمحصول للتشوق من ذكر الصفات قال السكاكي ان التشويق الى الخبر اغماض حاصل من كون المبتدأ موصولاً وهو واضح لان الصلة وهي حية البرية فيه شؤفت اليه فاستدعت موصولاً يجري عليه والمنصف جعل في الايضاح هذا القول خلافاً للأولى وقبه نظر ولم ير السكاكي حصر التشويق في كون المبتدأ موصولاً بل كونه موصولاً يقتضي ذكر صلة تشويق النفس بها الى المسند الثالث ان قصد تعجيل المسرة ان كان في ذكر المسند اليه نقول لخصود في دارك أو المسألة ان كان في نفسه ما قد يطعم به مثل السفاح في داره يدق وان شئت فقل السفاح في داره ذلك لتفاؤل وسعد في داره ذلك لتطهير والسفاح لقب عبد الله بن محمد أول خلفاء بني العباس يقال سقيت دمه أي سفيكته وقول المنصف تعجيل المسرة أحسن من قول المفتاح لانه يفتاح له لان التعجيل هو المناسب للتقديم لا التفاؤل لانه يحصل بالتأخر أيضاً الرابع إجماع ان المسند اليه من ذلك على ذكر فلا يعزب عن خاطر كقول الله عز وجل يا أيها الناس إنكم كنتم تسجدون لغيري فقلوا لا تسجدوا لغيري (قوله ولما لصود ذلك) قال المنصف في الايضاح قال السكاكي ولما لان كونه متصفا بالخبر هو المطلوب لا يفرض الخبر

فيل حيوان تمكن في النفس لان الحاصل بعد الطلب أعز من المتباعد بلا تعب وقد يقال ان كون المبتدأ مشوقاً للخبر اغماض على التقديم لا لكونه أهم اه أطول

كقوله

والذي حارث البرية فيه \* حيوان مستحدث من جلد

وهذا أولى من جعله شاهد الكون المسند اليه موصولا كما تفعل السكاكي

(قوله حارث البرية فيه) أي في أنه يعاد أولا بعد أي (٣٩٣) اختلفت فيه البرية فأطلق المازوم وأراد اللازم لأن الحيرة في الشيء

(والذي حارث البرية فيه \* حيوان مستحدث من جلد) يعني تمحيث الخصال التي في المعاد الجسماني والتشور الذي ليس بنفساني

(والذي حارث البرية فيه \* حيوان مستحدث من جلد)

فكون المسند اليه موصوفا بجمرة البرية فيه بوجوب الاشتياق الى أن أخبر عنه ما هو وقوله حيوان مستحدث من جلد خبر موصوف بعد التشويق اليه فيتمكن في ذهن السامع والحال قد اقتضى مزيد اهتمام بتكمينه في أن هذا السامع ليحترزنا لغيره من الضلال فيه ويزداد المهتدي فيه هدى ولكونه أمرا محييا في نفسه تفرغ النفوس الى التوهم بتصوره واليقاف عليه والمراد باستحداث الحيوان من الجهاد البعث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة وبدل عليه قوله ما من أمر إلا الله جامع ما تقدم وتأخر عنه وقيل المراد بالحيوان المذكور ثعبان موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام وقيل نافعة صالح وقيل آدم عليه السلام وقيل طائر بالهدى يعيش طويلا فإذا انتهى أجله دخل عشا ونفخ فيه أصداء في العن أصوات مطربة فيحترق العن ينار تحت حشاؤه ويحترق ذلك الطائر في العن حتى يصير مادام خلق الله تعالى من ذلك الماد ذلك الطائر مرة أخرى فإذا انتهى أجله فصل مثل ما فصل أولاهم جزا والاحتمالات غير الأولى ضعيفة وحيرة البرية إجماعا يعني الاضطراب والاختلاف لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف في بعض الصور فيكون من إطلاق المازوم على اللازم وإجماعا أن مذهب الهادي يحتاج فيه الى دفع الشبه وكذا مذهب الصالح ودفع الشبه لا يتخلو باليمن حجة فيكون إطلاق الحيرة وأردا على أصله فكانه يقول والذي وقع فيه تحيرا أولا ولم يقع استقرار في أمره إلا بعد دفع الشبه حيوان فعلى هذا لا بد أن يقال قد استقر العالم على مذهبه فلا حيرة تأمله

كما إذا قيل لك كيف الزاهد يشرب ويطرب وأورد عليه أن قوله لا نفس الخبير يشرب يعني وزن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبير وهو باطل لأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب به انما يكون تصديقا وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح لأن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها الى ما هو مسند اليه كقولك وقع القيام قلت وماذا كرهه ضعيف لأن السكاكي لم يرد أن نفس الخبير منفك عن الحكم مقصود حتى يقول هو تصور وانما قيل في كلامه أن المراد أن المسند اليه يستدعي مسندا غير معين فإذا لم يقصد مطلق الاخبار عنه بل الاخبار عنه بأمر مستغرب بخلاف ما في ذهن قدم المسند اليه لظن حال النطق أن المسند ليس المسند اليه فيكون ذكره بعد ذلك وقع في النفس لقربانه ولذلك مثله بقولك الزاهد يشرب لأنه يستغرب بالحكم على الزاهد بذلك ولو قلت يشرب الزاهد ليسرى ذهن الى أن المسند اليه ليس زاهدا وقيل مراد أن يقصد الاتصاف الدائم لا مجرد وقوع الفعل فإن قوله الزاهد يشرب يشري الى الحالة الدائمة بخلاف قوله يشرب الزاهد لا يعطى لا مجرد الفعل كذا قيل وفيه نظر لأن يشرب أيضا قد يعطى التكرار لكونه فعلا متصاعرا كسبا في الآن يقال أن دلالة المضارع على التكرار انما هي إذا وقع خبرا كما هو ظاهر كلام الزمخشري وينبغي أن تمثل بقولك يشرب الزاهد لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت والفعلية على التجدد ويحتمل كلامه وجهان ثالثا وهو أن يكون المراد

جدا وهو التراب الذي تنبت منه (قوله في المعاد الجسماني) أي في العود المتعلق بالاجسام وكذا بالادواح (قوله والتشور) أي انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم في الذهاب الى الحشر وقوله الذي ليس بنفساني أي الذي ليس متعلقا بالنفس فقط بل متعلق بالنفس أي الروح والجسم معا

(قوله بديل ما قبله الخ) أي أن المراد بالحليون المستحدث من جاد بنو آدم والذي تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بديل ما قبله وليس المراد بالحليون المستحدث من جاد الذي تحيرت البرية فيه ناقة صالح أو ثوبان موسى كما قال بعضهم فان الأولى مستحدثة من الصخرة والثاني مستحدث من العاص وقد اختلف فيه ما للناس فقليل ذلك ضلال وسحر وقيل أمر حق ومجربة صالح وموسى وقال بعضهم المراد به طائر بالهند يقال له الفقنس يضرب المثل في البياض له منقار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبه على عدد أيام السنة إذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت حسن يعيش الفسنة وإذا انتهى أجله وألهمه الله ذلك دخل عشه ونفخ فيه فحدث في العش أصوات مطربة فحترق العش بناوحت حدث حدث ويحترق ذلك الطائر في العش حتى يصير مادام يخلق الله من ذلك المراد بعد ثلاثة أيام ذلك الطائر مرة أخرى ثم إذا انتهى أجله فعل مثل ما فعل أولاهم جرحا لكن أنت خبر بأن هذا البيت وحده لا يدل لسانا من أن المراد بالحليون المستحدث من جاد بنو آدم وأن الذي تحيرت فيه البرية معاده لصدقه ناقة صالح وعصا موسى نعم أي بآيات القصة من أولها تدل على ذلك فالأولى أن يقول بديل السابق وذلك لأن هذا البيت الذي ذكره المصنف لا يلائم العلامة المعرى من قصيدته يرفي بها فاقبها احتفيا ومطاعها

غير عجب في ملتي واعتقادي \* فوح باله ولا ترنم شادي  
وشبهه صوت النسي إذا قديس بصوت البشري في كل ناد

أ بكت تلکم الحمامة أم غنت على فرع غضنها المياد (٣٩٣) صاح هذي قبورنا غلا أرضه

ب فأن القبر من عهد عاد  
خفف الطود ما أطن أديمال  
أرض إلا من هذه الأجساد  
وقيم بناون قدم الله  
دهوان الآباء والأجداد  
سرا ناسطعت في الهواء  
رويدا  
لا اختبأ في رفات العباد  
رب لمجد قد صار لبد امرارا  
ضاحك من تراحم الأضداد  
(١) وهي طوبى لهما

بديل ما قبله بان أمر الله واختاف الناس فداع إلى ضلال وهادي  
يعني بعضهم يقول بالمعادو بعضهم لا يقول به (واما التجميعيل المسرة أو المسافة للتناول)  
(واما التجميعيل المسرة أو المسافة) أي يحصل الانتهاء بتقديم المسند إليه لما في تقديمه من تعجيل  
المسرة أو تعجيل المسافة وذلك (أ) ما فيه من (التناول) فيفيد تقديمه تعجيل المسرة للسامع  
أنه ناعلم صدور المسند في الجملة ولكن لم يعلم المسند إليه قدم المسند إليه ولهذا قال أنفس الخبر فإن الخبر  
معلوم الوقوع وانما قصدا ليقام على شخص خاص قال السكاكي أيضا قدم لأنه يفيد زيادة تخصيص  
كقوله متى تم رزني فتن تجهدهم \* سيوف في عواتقهم سيوف  
جالوس في مجالسهم رزات \* وأنضيف ألم فهم خفوف  
والنفوف جمع خاف بمعنى خفيف ورزات جمع رز فإن المعنى هم خفوف قال المصنف في مطابقة  
الشاهد لتخصيص نظر المسامحة أي من أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا فإن قلت الفعل أعم من الفعل

(٥٠ - شروع التخصيص أول) يدل على كون المرئي فقيها احتفيا وهو قوله

وقفيا أفكاره شدة لتعنه مان مالم يشده شعر زباد

فسباق القصيدة في رثاء شخص مات يسعد أن يكون المراد بالحليون غير الأديمين ويعين أن الذي وقعت الخبرية فيه معاده ومجده في مثنى وناقص والشاد من الشد وهو رفع الصوت (قوله بان أمر الله) أي ظهر بالآلة بالنسبة لمن دعى إلى الهدى (قوله وهادي) عطف على داع (قوله بعضهم يقول بالمعاد) أي وهو الهادي كما يدل عليه قوله بان أمر الله حيث جعل الحشر من أمر الله وقوله بعده

والطيب اللبيب من ليس يقتصر بأن مصيره للفساد (٢)

أي فساد المزاج وعدم المعاد (قوله التجميعيل المسرة) أي السرور لأنه يحصل بسماع القفا المشعر بالسرور ضرور وكذا يقال فيما بعده

(١) أن قال تعب صكلها الحياة فما أعجب الامن راغب في ازدياد  
أن حزنا في ساعة الموت أضعا \* فسرور في ساعة الميلا

(٢) قوله بأن مصيره هكذا في الأصل ولا يستقيم الوزن بذلك ولا المعنى والمعروف الموجود في معاهد التخصيص بكون مصيره للفساد  
بتنوين لفظ كون ورفع مصير على الابتداء كتبه مصححه

أو التطهير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صدرك وإلا إيهام أنه لا يزول عن الخطأ وأنه يستلذه فهو الذاكر أقرب وإلا التحريف

(قوله على التحجيل المسرة) أي انما جعلت المسرة لاسماع لاجل أن يتفادى ويجلت المسألة لاجل أن يتطير وذلك لأن السامع انما يتفادى أو تطير بأول ما يفتحه الكلام فإن كان يشعر بالمسرة فتعال به أي تبادلعه فهمه حصول الخير وإن كان يشعر بالمسألة تطير به أي تبادلعه فهمه حصول الشر (قوله سعد في دارك) المراد به العلم والالتماس لاجل أن يتفادى به لانه تنكبه الاستسوغ والشاهد فيه أنه قدم المسند اليه لكون ذكره أهم لاجل تحجيل المسرة لا للمسرة ذاتي حاصله مع التأخير وانما جعلت المسرة لاجل أن يتفادى حصول الخير لفهمه بخلاف السفاح في دار صدرك فإن التقديم فيه لتحجيل المسألة ويجلت المسألة لاجل تطير السامع وهو أن يتبادر الى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا ما لا وصف وهو سفاح الدماء والعلم وهو في الأصل لقب الاول خليفة من بن العباس (قوله وإلا إيهام الخ) أي وإلا لاجل أن يقع التكلم (٣٩٤) في وهم السامع أنه لا يزول عن الخطأ حتى ان الذهن اذا التفت فغيره لم يجد أولى منه أي والثاني

أن ما لا يزول عن الخطأ بقدمه أولاً في الذكر عن غيره والمراد بالخطأ القلب لا ما خطر وحصل فيه وهو الهاجس فهو يجازى مرسل من اطلاق اسم الحاصل وإرادة المحل فإذا قيل الحبيب جاء قد المستد اليه فيه لإيهام أنه لا يزول عن الخطأ وانما عبر بالإيهام لأن عدم زواله عن الخطأ أمر غير ممكن بحسب العادة لانه يزول في بعض الاوقات كوقت النوم (قوله أو أنه يستلذه) أي إيهام الاستلذه والمراد بالذنب السفاح الحسية والذاعبر بالإيهام إشارة الى عدم تحقق ذلك (قوله اظهار تعظيمه) نحو رجل فاضل

(أو) لاسفاه من (التطير) فبعد تقديمه تعجيل المسألة لاجل هاتين الاقائين كان ذلك كالمسند اليه المفيد لاحداها من داهياتهم فالاول وهو ما قد تعجل المسرة لاسماع لاجل التفاؤل (نحو سعد في دارك) ولا يخفى ما في لفظ سعد من التفاؤل (و) الثاني وهو ما فيه تعجيل المسألة لتطير نحو (السفاح في دار صدرك) ولا يخفى أيضاً ما في لفظ السفاح الداعي الى سبق الدعاء من التطير لشاعره بالتفادى والاهلاك (وإلا إيهام أنه لا يزول عن الخطأ) أي يحصل الاهتمام بتقديم المسند اليه لما في التقديم من إيهام أنه لا يزول عن الخطأ حتى ان الذهن اذا التفت فغيره لم يجد أولى منه فهو بالتسوية الى الخطأ كالزمان بالنسبة الى المألوم وذلك لكونه مطلوباً والمطلوب لا يشارك في تصور الذهن كقولك العبد أو ما يسير يقتله أو لا تغفل عن أمره وانما قال لإيهام لأن عدم زواله عن الخطأ أمر غير ممكن عادة وانما الحاصل إيهام عدم الزوال وبدل على عدم الزوال على وجه الإيهام كون المذكور مطلوباً مرغوباً لأن المرغوب من شأنه ان لا يزول عن التصور (أو) إيهام (أنه يستلذه) لكونه محبوباً كقولك لبي لي أشهى ذكراً (١) من كل ما ولهذا ذكر اسم الحبيب لانه اذا تذكره ويحضره بالاذن فلهذا يقال لبي الذي في ذكره من العمل وليس هذا تكرار ما قبله اذ ليس كل مطلوب محبوباً (وإلا التحوّل) أي يحصل

فستكتم عليه ان شاء الله قال وقوله هم خائفون تفسير الشيء بأعاده فلفظه (قلت) انما يريد تعبير معنى لكن على كل تقدير ما قاله السكاكي فيه نظراً لانه انما قد ذلك فمأذنه تخصيص لازم بزيادة تخصيص وقد يجوز بعضه في كلام السكاكي أنه يريد تخصيص المسند اليه بالاعتصاص المسند اليه بالاعتصاص معناه ان يكونوا الاخفاقوا يقرب به زيادة التخصيص لان الخفة لازمة معها فلو قيل خفوا دل على تعظيمه) نحو رجل فاضل

عندي وقوله أو تحقيره نحو رجل جاهل شديد واعترض بأن هذا الغرض الذي هو اظهار التعظيم نفي أو التحقير يحصل مع التأخير وليس خاماً بالتقديم حصول كل منهما بالوصف أو حذف الوصف لم يستقدني منهما أصلاً قدم المسند اليه أو آخر فلا دخل للتقديم في شيء من ذلك وأجيب بأن في الكلام حذف منافع أي مثل تعجيل اظهار تعظيمه الخ ولا شك ان تعجيل اظهار خاص بالتقديم هذا المحصل ما في الفخاري وتبعه يس وس في عبد الحكيم قوله مثل اظهار تعظيمه أي التعظيم المستفاد من جوهر لفظ المسند اليه نحو أو الفضل أو من الاضافة نحو وابن السلطان حاضر أو وصفه نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه مشعراً به واظهاره يحصل بتدعيه لانه يدل على أن الكلام سبق له نفسه وكذا الحال في التقدير اذا كان المسند اليه لفظاً مشتملاً على التحقير فيكون تدعيه لاظهاره وإذا زاد لفظ اظهار لم يقل تعظيمه وتحقيره اه وهذا اتم له لاجل ما

(١) من كل ما كذا في النسخ وانظر معني التركيب وحرر اه كتيبه مصححه

قال السكاكي ولما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لانفس الخبر كما اذا قيل لك كيف الزاهد قد فعل الزاهد شرب ويطرب  
ولما لا ينفيد زيادة تخصيص كقوله متى تبرزني قطن تحدهم \* سوفاني عوايقهم سوف  
جلس في محاسنهم زان \* وان ضيف الخ فهم يخفون

والمراد هم يخفون وفيه نظر لان قوله لانفس الخبر بشرع يتصور ان يكون المطلوب بالجملة لانه خبرية نفس الخبر وهو باطل لان نفس الخبر  
تصور لا يتصدق به المطلوب بها انما يكون تصديقاً وان اردنا ذلك وقوع الخبر مطلقاً فهو صحيح أيضاً لمسا في ان العبارة عن مثله لا تعترض  
فيها ما هو مستداليه كقولك وقع الصام في مطابقة الشاهد الذي انشده لتخصيص نظر لمسا في ان ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً  
وقوله والمراد هم يخفون تفسير لثني ما عاده لفظه وقد يقدم المستداليه ليعيد تخصيصه بالخبر الفعلي

قاله ارباب الحواشي من الشكاف السابق (قوله او ما اسببه ذلك) أي كالاختراع عن ان يحصل في قلب السامع غير المحكوم عليه  
كقولنا زيد قائم اذن قولنا زيد قائم بتجسس من اول وجهه ان المراد بالقائم غير زيد والقدر في ذلك التعليل لانه مظنة الغفلة عن  
تحقق المراد (قوله قال عبد القاهر) قدر الفعل اشارة الى ان عبد القاهر فاعل الفعل محذوف وفيه ان هذا الس من المواضع التي  
يحذف فيها الفعل فالاولى جعله مبتدأ والخبر محذوف كانه في المظول (٣٩٥) حيث قال عبد القاهر ورد كلاما حاصله ما اشار

اليه المصنف بقوله (قوله  
وقد يقدم الخ) هذا مقابل  
للاهتمام المذكور سابقا  
في المتن لانه من جهة مكانه  
(قوله بالخبر الفعلي) أي  
بني الخبر الفعلي فهو على  
حذف مضاف بديل قوله  
ان ولي الخ وايضا المقصور  
على المستداليه المقدم في  
المثال الذي ذكره في القول  
وأما الفعل الذي هو القول  
فهو ثابت لغيره فالجواب  
ان المستداليه مخصص  
بني الخبر الفعلي والمخصص  
بالخبر الفعلي انما هو غير  
المستداليه فلا يمتنع  
تقديم ما في آخر الكلام كما

أما ما شبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) المستداليه (ليفيد) التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي أي  
قصر الخبر الفعلي عليه (ان ولي) المستداليه (حرف التثني) أي وقع بعدها بلا فصل

الاختصاص بذكر المستداليه لكون ذلك فيجب تقديمه كتجيب اظهار تعظيمه بخبر رجل فاضل عندنا أو  
تجديده رجل جاهل عندك \* وانما قلنا تعجيل لان اظهار التعظيم والتعجيل حاصل بالتأخير أيضاً والمختص  
بالتقديم تعجيل اظهارا وشبه ذلك كالاختراع عن ان يحصل في قلبه تعجيل غير المحكوم عليه كقولنا زيد  
قائم اذن قولنا زيد قائم بتجسس من اول وجهه ان المراد بالقائم غير زيد والغرض من ذلك التعجيل لانه  
مظنة الغفلة عن تحقق المراد قال (الشيخ عبد القاهر) في كتابه دلائل الايجاز (وقد يقدم) المستد  
اليه (ليفيد) ذلك التقديم (تخصيصه) أي تخصيص المستداليه (بالخبر الفعلي) يعني بيقفه  
معنى افادته ان بني الفعل مخصوص بالمستداليه على الوجه الذي ائتمته مخاطب ان ائتمته عما افادته في  
تخصيص المستداليه بني الفعل الثابت عاماً فيقتضي ثبوت ذلك الفعل للشيء عاماً فيثبت تخصيص  
المستداليه بالسلب والغير بالاثبات على الوجه المدعى (١) وان ائتمته خاصاً ويدل على ان المراد التخصيص  
بالسلب قوله (ان ولي) المستداليه (حرف التثني) أي وقع المستداليه بعد حرف التثني بلا فصل

في الزافة فلما قدم المستداليه تأكد ذلك الاختصاص وذكر السكاكي من أسباب التقديم ان يكون  
ضمير شأن أو قصة متحركة المصنف لانه يدخل في ارادة التشويق ص (عبد القاهر وقد يقدم) ليفيد  
تخصيصه بالخبر الفعلي الخ ش عبد القاهر بالخبر الفعلي قال قد يقدم المستداليه ليفيد تخصيصه بالخبر

قلنا وفي آية بان يقال ليفيد التقديم تخصيص غير بالخبر الفعلي اللهم الا ان يراد بالخبر الاخبار اعني مضمون الجملة لا الخبر المتبدا ولا شك  
ان مضمون الجملة في المثال في القول وحيد فلا حاجة لحذف المضاف أو يقال مراده بالمستداليه غير المذ كونه مستداليه في الكلام  
ختمنا ذلك كلاما شتت على المصمر كان مستداليه اثنين من المستداليه احدهما ضمني والاخر صريح لانه يستل على حكمين  
ايحاي وسلي ولكن منهم ما مستداليه والمراد بالخبر الفعلي ما في آية قوله وكان فاعله ضمير المستداليه لا المتضمن لمعنى الفعل لتصرحه  
بان الصيغة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعز زوماهم منها بخبرين قد قدم العرف في الاولى مختص بالمستداليه باقية لغيره وكذا  
افادة التخصيص كما في قوله تعالى وما انت علينا بعز زوماهم منها بخبرين قد قدم العرف في الاولى مختص بالمستداليه باقية لغيره وكذا  
في الخبرين في الثانية مختص بالمستداليه وهو الكفار والخروج منها ثابت لغيرهم (قوله أي قصر الخبر الفعلي عليه) أي قال بادخاله  
على المقصور (قوله أي وقع بعدها) انت الضمير العائد على حرف التثني نظراً الى انه أداة وكلية (قوله بلا فصل) ليس قسدا هنا  
واما في لا اعتبار في حقيقة الولى اصطلاحاً وان لم يعترف بحقيقته لغة لصدق الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعلومات  
مستلحاً نحو ما زيد انما ضربت وما في الدار انا جالس وكقولك ما ان انا فالتزيد فيه ناكه لمجابة قيد التخصيص ولهذا لم يحصل الشارح

(١) وان ائتمته خاصاً هكذا في الاصل ولعل في الكلام سقط خبر كونه مخصصاً

كقولك ما أنا قلت هذا أي لم أقله مع مقول فأقارني الفعل عنك وثبوته بغيرك فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تريدني  
 كونك قائله ومنه قول الشاعر  
 وما أنا أشتقت حسبي به \* ولا أنا أضربت في القلب ناراً  
 إذ المعنى هذا السقم ما يوجد والضم الثابت ما أنا جالبه ما فالقصد إلى نفي كونه فاعلا له ما إلى نفيهما

صورة الفصل المذكور من جهة الصور الداخلة تحت قوله إلا في شيء كاستقف علمه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ما أنا قلت هذا)  
 أي فأنا مبتدأ وأقلت خبر وقد تم المسند اليه في هذا الكلام لاجل اتحاد اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه أي أن انتفاء هذا القول  
 مقصور على وثبات الغير وهو هذا الغير الذي ثبت له ذلك القول ليس كل غير بل غير مخصوص وهو من توهم المخاطب شره معك أو  
 انفرادك بعبودته كما قال الشارح (قوله مع ٣٩٦) أنه مقول لغيري فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض

لغيره فيقول له المتكلم ما أنا  
 فعلت لنفي ما زعمه المخاطب  
 فكيف يكون التقديم  
 مفيد الثبوت الفعل لغير  
 مع أن ذلك الغير ليس  
 ملاحقاً أصلاً كذا بحث  
 السند الصغرى وقد يقال  
 ما في المتن هو الأصل وقد  
 يخالف لقينة كذا أجاب  
 بعضهم لكن قد يقال  
 مقتضى قول الشارح في  
 المطول ولا يقال هذا  
 الكلام أعني ما أنا قلت  
 هذا الذي في شيء ثبت عند  
 المخاطب أنه مقول لغيري  
 وأنت تريدني كونك القائل  
 فقط لأنني القول مطلقاً  
 لا تراعى فيه بل في قائله أن  
 هذا البحث لا يرد وأن  
 المخاطب إذا نسب الفعل  
 إلى المتكلم من غير تعرض  
 لغيره لا يقول له ما أنا فعلت  
 بل أنا ما فعلت قيتاً متدا  
 (قوله فالتقديم يفيد أي

بنيهما لأن أصل الولى الاتصال وذلك (بنيهما أنا قلت هذا) فهذا كلام مع من يعتقد أن هذا القول  
 صدر منك فقط أو منك مع غيرك أن سلمت له ثبوت أصل القول وخطأ نفي كون الفاعل أنت فقط إذا  
 اعتقد التخصيص فيكون قصر قلب وأنت مع المشارك إذا اعتقد المشاركة فيكون قصر أفراد فالمراد  
 نفي الفاعل عن القائلية بالوحدة أو بالمشاركة على حسب اعتقاد المخاطب ذن نفي أصل القول فتقول  
 ما أنا قلت هذا القول (أي لم أقله) أنا دون غيري إذا ادعى المخاطب الانفراد أو لم أقله مشارك لغيري إذا  
 ادعى المشاركة (مع أنه مقول لغيري) أي لم أقله أكثر من أي المخاطب على الوجهين ولكنه مقول لغيري  
 دوني فاختصت بالنفي فالاول قصر قلب والثاني قصر أفراد لا يلزم من هذا ثبوته لكل من شؤا ليل  
 يكفي في اختصاص النفي عند الثبوت للغير أن يكون على حسب اعتقاد المخاطب أن اعتقاد الغير  
 المشارك أو المنفرد أنت عنه بالفعل مع أن الانبياء لمعين أو غير معين كان الانبياء له فقد تحقق ما

الفعل وذلك قسمان \* أحدهما أن يكون مثبتاً وقد مر هذا في الحالة وإن آخرها المصنف أن عليها تنبي  
 حالة النفي فيكون نفي يعا على رأي الجرح جاني إيمان يكون المسند اليه معرفة أو نكرة فان كان معرفة  
 فاما أن يكون المسنداً بضمناً أو منفيان كان منفيان فمجان الاول ان يراد به التخصيص نحو أنا  
 قت وأنا سمعت في حاجتك معناه ما قام إلا أنا وما سمي في حاجتك غيري فهو يدل على نسبة الفعل اليه  
 بالنطوق ونفيه عن غيره ما نفهوم وقد يستدل لهذا بقوله تعالى بل أنتم بهد سكم نفرحون فان ما قبلها  
 من قوله تعالى اعتدون عمال ولفظ بل المشعر بالاضراب بقضى بان المراد بل أنتم لا غيركم فان المقصود  
 من الآية الكريمة انما هو نفي فرحه صلى الله عليه وسلم بالهدية لا اثبات الفرح لهدمهم بل نفي فلتأمل  
 وهذا افتدائي رداعلى من زعم مشاركة غيره فيسوء بؤ كدحيث دخو وسدعي وألفظ وقد يأتي رداعلى  
 على من زعم انفراد غيره به بؤ كدحيث بل لا غيري غير أن التقديم في الاول حصل به الرد والتقديم  
 في الثاني حصل الرد بغيره فكان رد عليه وزاد هذا ظاهر عبارة المصنف ويحتمل ان يقال ان كان  
 التخصيص انما يحصل من الرد فاعلم ان يكون التخصيص في الاولى والصورة الثانية لا تنصب فيها  
 لحصول الرد بعبودته وعلى الاول قال المصنف انما اختص كل بوجه من التاكيد لان جدوى التاكيد

لغيره فيقول له المتكلم ما أنا  
 فعلت لنفي ما زعمه المخاطب  
 فكيف يكون التقديم  
 مفيد الثبوت الفعل لغير  
 مع أن ذلك الغير ليس  
 ملاحقاً أصلاً كذا بحث  
 السند الصغرى وقد يقال  
 ما في المتن هو الأصل وقد  
 يخالف لقينة كذا أجاب  
 بعضهم لكن قد يقال  
 مقتضى قول الشارح في  
 المطول ولا يقال هذا  
 الكلام أعني ما أنا قلت  
 هذا الذي في شيء ثبت عند  
 المخاطب أنه مقول لغيري  
 وأنت تريدني كونك القائل  
 فقط لأنني القول مطلقاً  
 لا تراعى فيه بل في قائله أن  
 هذا البحث لا يرد وأن  
 المخاطب إذا نسب الفعل  
 إلى المتكلم من غير تعرض  
 لغيره لا يقول له ما أنا فعلت  
 بل أنا ما فعلت قيتاً متدا  
 (قوله فالتقديم يفيد أي

بالنطوق وقوله وثبوته أي وبفيد بال مفهوم ثبوته (قوله على الوجه الخ) متعلق بقوله وثبوته وقوله الذي نفي  
 أي الفعل وقوله عنه أي عن المتكلم وكان الواجب أن يزيد قوله عنه بعد عنه بأن يقول على الوجه الذي نفي عنه عليه لان عائداً الموصول  
 أو موصوفاً الموصول إذا كان مجروراً لا يحذف الأشرط منها أن يكون الموصول أو موصوفاً مجروراً بما جاز العائدون بتقدمه لهما  
 معنى أو لفظاً ومعنى ولم يتقدم هاتهما لعلنا لان متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي كما هو ظاهر فتأمل (قوله من العموم وأن خصوص)  
 بيان الوجه فإذا كان النفي عاماً وأخصاً كان الثبوت كذلك ومثال العموم قولك ما أنا رأيت أحداً فان الذي نفي عن المسند اليه رتبة كل  
 أحد والنفي ثبت لغيره رتبة كل أحد ولاشك أن كل أحد عام ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا فقد نفي عن المسند اليه قول هذا  
 بخصوصه وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه فالعموم والخصوص بالنظر للعمول (قوله ولا يلزم الخ) لما كان قوله وثبوته لغيره بوجه

ولهذا يقال ما تأملت ولا حدغري لمنافضة منطوق الثاني مفهوم الاول بل يقال ما قلت أنا ولا حدغري ولا يقال ما تأملت أيت أحدا من الناس

أن المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله ولا يلزم الخ (قوله لأن التخصص انما هو بالنسبة الى من توهم الخ) أى لأن التخصص المستعاد من المثال المذكور انما هو بالنسبة الى من توهم الخ فهو قصر اضافي لا بالنسبة لجمع الناس حتى يكون حقيقة ما وقوله الى من توهم الخ أى فيكون قصر افراد وقوله أو انفرادك به أى فيكون قصر قلب ثم ان هذا (٣٩٧) بشل المتروك كالى قصر التعيين لأن المتروك يجوز الانفراد والشركة

لأن التخصص انما هو بالنسبة الى من توهم الخطاب اشتراكا معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى ولأن التقديم بقيد التخصص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما تأملت) هذا (ولا غري) لأن مفهوم ما تأملت ثبوت فاقضية هذا القول للغير المتكلم ومنطوق لا غري فيها عنه وهما متناقضان (ولما تأملت أيت أحدا) لأنه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قدر أى كل أحد من الناس لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية

أن الاختصاص المصرح به اختصاص بالنفي وفي ضمنه اختصاص القيد بالاثبات (ولهذا) أى ولا أن التقديم مع مولاة النفي بقيد التخصص يعنى نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير على وجه العموم أو الخصوص (لم يصح) ان يقال (ما تأملت هذا ولا غري) لأن في ضمن ما تأملت هذا أن الغير فانه ليحقق الاختصاص بالنفي والنصر يح بأن الغير لم يقبله بنفسه اذ لا يختص المسند اليه بالنفي حينئذ (ولا) صح (ما تأملت أيت أحدا) لأن أحد أكثر في سياق النفي فهو في قوة ما تأملت زيد وعرا وخالد الخ واختصاص المسند اليه بسبب الرؤية المتعلقة بجميع الافراد يقتضى أن ثمن رأى جميع الافراد يثبت اختصاص المسند اليه بالسلب لأن الفعل في هذا الباب يسلب كإثباته الخطاب أن عاما فعام وإن خاصا فخاص لكن هذه المادة غير صحيحة في نفسها وهوان يكون ثمن رأى كل أحد فاستعمال هذا اللفظ لتبها عن بعض الناس واثباته لبعض فاسد ولوقيل ما تأملت أيت رجلا لم يصح أيضا لاقضائه أن ثمن رأى كل رجل ولوميل المصنف بقوله ما تأملت كل أحد كأن أصرح لأن الصيغة الاولى في افادتها هذه المعنى نوع خفاء حتى وقع فيها اللفظ لكثير من الناس وذلك لانهم سوا بين ما تقدم فيه المسند اليه على حرف السلب وما تأمر وجعلوا قول القائل أنا ما تأملت أيت أحدا كقوله ما أنا رأيت أحد أو ليس كذلك بل الاول خطاب مع من اعتقد أن غيرك فقط ما رأى أحد أو قصدت الرد عليه

اماطة الشبهة الواقعة في قلب السامع وكانت الشبهة في الثانية أن الفعل صدر من غيرك فناسب أن يقال لا غري وكانت في الاولى انه صدر منك ومن غيرك ومعناه لم تفعله وحده فناسب أن يقال وجدى لأن التأكيدي لا يجادل على المقصود بالمطابقة لا بالاتزام ومنه قوله تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم أى لا يعلمهم الا نحن القسم الثاني أن يرد به تقوية الحكم فهو يعطى الجزيل لا يردان غيره ليس كذلك بل أن يقرى في ذهن السامع انه يفعل ذلك وعلى المصنف تقوية الحكم بأن المتدأ من حيث كونه متدأ يستدعي أن يستدل به شيء فإذا جاء بعده ما يصح أن يستدل به صرفه الى نفسه فينقد بينهما حكم وجمعا استدل ذلك ويتبين فساد كقولك زيد قام أوه فان زيدا يصرف الى نفسه قبل أن يسمع قوله أوه ولا شك أن المتدأ يصرف ما بعده الى نفسه ثم اذا كان فيه ضمير صرفه ذلك الضمير اليه ثابتا

النفي عن المتكلم فلا يبدى اعتبار هذه في العلة توقف انتاج عدم صحة المسائل الاخيرة على ذلك (قوله لم يصح) أى اذا قصد التخصص وأما اذا قصد الاخبار بعموم النفي صح ذلك وكان قوله ولا غري مفرسة على ذلك (قوله ولا ما تأملت أيت أحدا) أى لا يصح هذا المثال أيضا بل على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وإن أمكن تخصصه بجعل التكرار الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي بأن يحمل الواحد على الاحد الذي عكس رؤيته (قوله قدر أى كل أحد من الناس) أى وهو باطل وقوله لا ما أى المتكلم وقوله قد نفي عن المتكلم انظار في حمل الاخبار على قد نفي عن نفسه

ولاماً أنا ضربت إلا زبيل يقال ما رأيت أو ما رأيت أنا أعدم الناس وما ضربت أو ما ضربت أنا إلا زيد لأن المتن في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد وقد سبق أن ما يفيد التقديم بثبوته لفعل الكور هو ما نفي عن المذكور فيكون الأول مقتضياً لأن أنا غير المتكلم قدرأي كل الناس والثاني مقتضى أن أنا أناساً غير المتكلم قد ضربت من عدان زيد

أربعة على وجه العموم متعاني بنى لا بالرؤية كما يدل عليه قول الشاعر سابقاً التقديم بقيدني الفعل عن المذكور وثبوته لفعله على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص وقوله في المفعول صفة العموم أي لا الرؤية بها المتكلم عن نفسه على جهة العموم الكاثر في المفعول لأن التكرار في صاق المتن نعم (قوله ليتحقق الخ) على لقوله فيجب أن يثبت لفعله على وجه العموم واعتراض على هذا التعليل بأن تحقق تخصيص المتكلم بهذا (٣٩٨) التي لا يتوقف على الثبوت لفعله على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت

رؤية غيره ولو كان ذلك الغير واحداً فقط وذلك لأن قولاً ما أنا رأيت أحداً سلب كل معناه نفي الرؤية الواقعة لكل فرد من أفراد الناس فيفسد عموم التي وتخصيصها بالمتكلم يقتضي أن يكون غيره ليس ملتصقاً بهذه الصيغة أي انتفاء الرؤية لكل فرد وهذا لا يقتضي أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفي فيه أن يكون رأى واحداً لأن السلب الكلي يرتفع بالإيجاب الجزئي وجبئذ فيفسد هذا المثال أعني ما أنا رأيت أحداً فالتعليل المذكور يقتضي محضه مع أن المراد عدم محضه فالجاءل أن التعليل المذكور منتج بخلاف المسالوب وأوجب بأن اتركب ما قبله لتخصيص المتكلم بالتي إنما يقال في اصطلاح البلغاء أن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه التي من العموم والخصوص وأخطأ في تعيين الفاعل كأيتهن ذلك الخروق والبطيئة السليمة فتع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد وقوعه غير المتكلم لبعض الأشخاص ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا التي غير فاض وتحصل أن هذا المثال وهو ما أنا رأيت أحداً ان قيل جواباً لتخصيص اعتد وقوعه وثبت لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء أن اتركب ما قبله لتخصيص المتكلم بالتي إنما يقال في عرفهم بل اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه التي من العموم والخصوص وأخطأ في تعيين فاعله وان فصل جواباً بل اعتقد وثبت لبعض الأشخاص ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا التي غير فاض (قوله ولما أنا ضربت إلا زبيل) أي لأن هذا فيفسد سقوطه أن نفي الضرب بالكل أحد غير زيد مقصود وعلى المتكلم ويقيد بفهمه أن يكون أناساً غير ضربه كل أحد غير زيد وهو باطل لعدم

على وجه العموم في المفعول فيجب أن يثبت لفعله على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا التي (ولما أنا ضربت إلا زبيل) لأنه يقتضي أن يكون أنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد باختصاصك بالتي أو بترولو واحداً ويتحقق ذلك بأن الغير ذلك رأى ولو واحداً والثاني خطاب من من اعتقد أنك فقط رأيت كل أحد فملت به أصل الفعل وخطأته في الفاعل ويثبت أنه غيرك بمعنى أن الذي رأى كل أحد غيرك هذا في قصر القلب فيما ومثلهم بمعنى في قصر الانفراد فيما ووجه افادته ما أنا رأيت أحداً ما ذكر أنه في قوة ما أنا رأيت زيد ولا عروا ولا خالداً ولا بكراً آخرها كما تقدم وبهذا يعلم أن صيغة التي لا يجب أن يتسلط التي فيها على صيغة الانبات وقد تدين الفرق بين العبارتين وأن مقاد الأولى وهي ما أنا ضربت السلب الاختصاص بالسلب العام ويكفي في ذلك الاختصاص الثبوت في الجملة الغير وأن مقاد الثانية الاختصاص بالسلب المتعلق بالثبوت العام والخاص ولا يكفي في ما لا يثبت ذلك العام بعمومه وأذلك الخاص بخصوصه لغيره المختص بالتي والشاهد على الفرق استعمال اللفظ هكذا حر هذا المحل والحق أن افادة الاختصاص بالسلب المتعلق بالانبات العام إنما يأتى بدلالة صيغة الانبات كان يقال ما أنا رأيت كل أحد وأما ما رأيت أحداً فافادته ما ذكره من الطبع ولو تقول بما ذكر أن القضية فيمن باب الكلية ويكفي في نقضها الموجب للاختصاص بالسلب ثبوت جزئية بأن يرى الغير البعض نعم وتعلقت الرؤية بالكل الجموعى لم ينقض نفيها المختص بالثبوت الجموعى لصيرورته كالفراد الواحد فتأمل (ولا صح) أيضاً ما أنا ضربت إلا زبيل لأن الاستثناء يقتضي أن قبله مقدر أعاماً فيكون معنى الكلام ما أنا رأيت أحداً لا زيد وهو في قوة ما أنا رأيت عروا ولا خالداً بمعنى أنه قوى الدلالة على صرفه إليه وحاصله أن الضمير يعنى ما كان ظاهر أو عما يدل على افادة التأكيد أن هذا باقياً في ما سبق فيه أنكار نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بهذا فنقول أنت تعلم أن الأمر كذلك وعليه قوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون وفيما اعترض فيه شك نحو أن يقال كأنك لاتعلم ما صنع فلان فنقول أنا أعلم وفي تكذيب مدع نحو إذا جاءكم قالوا أناساً وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وهمم الأولى وكثيراً ما يستعمل ذلك في الوعد والوعود والمدح والافتخار وقد علم من ذلك أن كل واحد من قسمي الاختصاص والنا كيد غير متجزئ عن الآخر إلا بما يقتضيه الحال وسباق

الكلام اصطلاح البلغاء أن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه التي من العموم والخصوص وأخطأ في تعيين الفاعل كأيتهن ذلك الخروق والبطيئة السليمة فتع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد وقوعه غير المتكلم لبعض الأشخاص ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا التي غير فاض وتحصل أن هذا المثال وهو ما أنا رأيت أحداً ان قيل جواباً لتخصيص اعتد وقوعه وثبت لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء أن اتركب ما قبله لتخصيص المتكلم بالتي إنما يقال في عرفهم بل اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه التي من العموم والخصوص وأخطأ في تعيين فاعله وان فصل جواباً بل اعتقد وثبت لبعض الأشخاص ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا التي غير فاض (قوله ولما أنا ضربت إلا زبيل) أي لأن هذا فيفسد سقوطه أن نفي الضرب بالكل أحد غير زيد مقصود وعلى المتكلم ويقيد بفهمه أن يكون أناساً غير ضربه كل أحد غير زيد وهو باطل لعدم



منهم وكلاهما محال وعلى الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض الثاني لا يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب بدا  
وابلا الضرب حرف التي يقتضي أن لا يكون ضربه وذلك تناقض وفيه نظر لا تالاسم أن ابلا الضرب حرف التي يقتضي ذلك فإنه  
قبل الاستئناء إليه فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحد من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيد قلنا إن لم  
ذلك فليس التقديم جري بما في غير ضرورة التقديم أيضا كقولنا مضرت الأزيد (٣٩٩) هذا الأول المستداليه حرف التي والا فان

كان معرفة كقولك أنا  
فعلت كان القصد إلى  
الفاعل و ينقسم قسمين  
أحدهما ما يشهد بخصيصه  
بالمسند الداعي من زعم  
انفراد غيره به أو مشاركته  
فيه كقولك أنا كنت في  
معي فلان وأنا سمعت في  
حاجته

لان المستثنى منه مقدر على كل ما تيقنه عن المذكور على وجه الحصر بحجب ثبوته لغيره بمحض قاطعي  
الحصر انما عايناهم وان خاصا لخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة ونصائح الشرح (والا) أي وان  
لم يل المسند اليه حرف التي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف التي متأخر عن المستداليه  
(فقد باني) التقديم (للتخصيص) وداعي من زعم انفراد غيره أي غير المسند اليه المذكور (به) أي بالخبر  
الفعل (أو) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلي (نحو) أنا سمعت في حاجتك  
لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلباً وزعم مشاركته في السعي فيكون قصر أفراد

إلى آخره لا أفراد ما سوى زيد وقد تقدم أن التي في هذا الباب تسقط على مثبت المسند للغائب ثبوته  
لغيره وانما خطأ في ثبوته للمستداليه على الوجه الذي أتت به من عموم وخصوص فالمثبت على هذا التقدير  
هو رأيت كل أحد لا زيدا وعليه تسقط التي وهذا المعنى فاسد في نفسه على وجه الحصر لان المعنى  
حينئذ أنا اخصصت بسلب الرؤية المتعلقة بكل أحد لا زيدا وغيره اخصصت بثبوته في كل أحد  
لا زيدا لا كما زعمت من أنه لا في الفعل هناء مسجوما وخصوصا وانما نفي الفاعل عن الاتصاف به فقط  
ولهذا الوقت ما انفارت سورة الا الفاتحة صح لان غايته أن ثم قرأ كل سورة الا الفاتحة وهو صحيح  
فلينأمل (والا) بل المسند اليه مقدم على الفعل حرف نفي وهو صادق بان لا يكون في الكلام حرف نفي  
أصلا أو يكون ولكنه متأخر عن المستداليه (فقد باني) تقديم المستداليه عن الفعل الذي هو المسند  
(للتخصيص) أي لتخصيص مفعول الفعل بالمستداليه (رداعي من زعم انفراد غيره) أي غير المسند  
إليه (به) أي بمضمون ذلك الخبر الفعلي (أو) رداعي من زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير  
للمستداليه (فيه) أي في مضمون الخبر الفعلي ويسمى الردعي الأول بذلك التخصيص قصر قلب كما  
تقدم وسبب أني أيضا شاع الله تعالى ويسمى الردعي الثاني بقصر أفراد وذلك (نحو) أنا سمعت في  
حاجتك) يعني أنا اخصصت بالسعي في حاجتك فان كان خطا بامع من زعم ان الغير هو الساعي دونك

تأتي ذلك (قوله لان المستثنى  
منه) أي في هذا المثال  
(قوله مقدر على الخ) أي  
فصل كان المستثنى منه  
يقصد خامسا صعب الكلام  
كما في نحو ما انفارت الا  
الفاتحة فانه يفيد ان  
انسانا غيره قرأ كل سورة  
الا الفاتحة وهذا صحيح  
(قوله على وجه الحصر) أي  
كما هلالنا أو لا يفيد ان  
الحصر (قوله بان لا يكون  
الخ) بقى ما إذا كان حرف  
التي مقدما الألف مقصود  
من المسند إليه وهو  
داخل تحت قوله والا  
بالتنافية قوله أو لا أي وقع  
بعدها بلا فصل فكان على  
الشارح زيادته ذلك وقد  
يحاب بأن مراد الشارح  
فيما تقدم بالتحديد لعدم  
الفصل نفسه وهو المولى  
في الاصطلاح لا لنفسه

الكلام القسم الثاني من قسمي المسند اليه مثبت المعرفة أن يكون المسند منفيا لمخوالت  
لا تكذب قلنا بلغ لئني الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أنت لانه تأكيدها محكوم عليه  
لا يحكم وعليه قوله تعالى والذين هم برهم لا يشركون فان نفسه من التأكيدها ليس في والذين  
لا يشركون برهم أو الذين هم برهم لا يشركون وقوله تعالى فهم لا يتسلطون وهذا يفيد التأكيدها  
والنقبة قلنا وهل يفيد التخصيص عند الشيخ فيه ما سبأني وقولهم في مثل هذا تخصيصه بالخبر  
الفعل لا ليقال عليه انما حصل تخصيصه بنفي الخبر الفعلي لان المستثنى في انما نقول القيام الخبر به مثلا  
قد شجر بنفسه وقد يجوبانها وكلاهما خبر فعلي القسم الثاني من قسمي المسند اليه أن يكون  
نكر زعمور حصل جاني وهو التخصيص عند الشيخ وذلك على حالتين احدهما أن يراد به تخصيص الجنس  
كما إذا كان الخطاب عرف أنه قد تألمت أو هو لا يدري نفسه فتقول رجلا جاءه لامرأة والثانية  
أن يراد به تخصيص واحد من الجنس بان يكون عرف أنه من جنس الرجال ولا يدري وحده فتقول

المراد إذا أراد بقوله سابقا في المسند اليه حرف التي وقم بعدها كان بينهما قائل أو لا وإذا أسقط هذا القسم هنا وقد تقدم ذلك  
وقوله ولا لشرط جزاء وقوله قد باني الخ وجموع الشرط والخبر معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان  
ولي حرف التي (قوله فقد باني التخصيص) أي ولبزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله ردأ) مفعول لاجل اعلمه  
بأنى والتخصيص (قوله فيكون) أعني التخصيص قصر قلب

ولذلك اذا أردت التأكد قلت لزاعم في الوجه الاول أنا كتبت في معنى فلان لاغيري وهو ذلك وفي الوجه الثاني أنا كتبت في معنى فلان وحدي فان قلت أنا نطقت كذا وحدي في قوة أنا فعلته لاغيري فلم اخص كل منهما بوجه من التأكد دون وجه قلت لان جدوى التأكد كيدا كانت إما طه شبهة خالطت قلب السامع وكانت في الاول أن الفعل صدر من غيرك وفي الثاني أنه صدر منك بشركة الغير أكدت وأعطت الشبهة في الاول بقوله لاغيري وفي الثاني بقوله وحدي لانه محذور وعكست أحلت ومن البين في ذلك المثل أن تعني بضم ناصبته وعليه قوله تعالى ومن أهله المدينة مردوا على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم أى لا يعلمهم الا نحن ولا يطعم على أسرارهم غيرنا لابطانهم الكفر في سويداوت فلو فهم ﴿ الثاني ما لا يفيد الاتقوى الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه

(قوله ويؤكد) أى السند اليه (قوله على تقدير كونه) أى كون التخصيص (قوله بخلاف لاغيري) أى لاغيري ويحتمل والمراد بمثل لاغيري ولا يؤكد لاغيري أو يقال المراد بخلاف لاغيري كل لفظ لا صراحة على نفي صدور الفعل عن الغير فيعبر

النسوع المماثلة ليكون من قبيل الجواز المرسل وعلاقته الاطلاق فيضير وتنال لاغيري ولاسواى ولازيد ولاعسرو (قوله مثل لايزيد الخ) بيان لخبر لاغيري (قوله لانه) أى نحو لاغيري وهذا على قوله ويؤكد كدفعه البطلان صريحاً أى وان كان وحدي يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة الخ أى والشبهة تدفع بالصرح (قوله شبهة أن الفعل الخ) الاضافة بيانية أى على نفي شبهة هي أن الفعل صدر عن الغير كما يظنه المخاطب أو المراد بالشبهة الغن وعلى هذا فالمراد بالنفي الانتفاء (قوله لانه) أى لان وحدي وقوله الدال صريحاً أى وان كان لاغيري يدل عليه

التزاما (قوله على ازالة) أى على نفي (قوله والتا كيدا عما يكون لدفع شبهة خالطت) أى خالطت قلب السامع أى والغرض دفعها وما هو في دفعها أصرح وأولى بأن يكون تأكيدها بخلاف ما قيل في الاول وحدي وفي الثاني لاغيري فانه وان كان بفساد ذكر بالزم ولكن به ليس بكاذر في الصراحة (قوله والتا كيدا عما يكون الخ) هذان متعة التعليل وهو راجع لهذا التعليل والذي قبله أى قوله لانه الدال صراحة على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير ويحتمل أنه حذفه من الاول لانه هذا الثاني عليه (قوله وقد بان في تقوى الحكم) أى ولا يلزمه التخصيص وأشار بقوله وتقرره أى ثبتته إلى ابن المراد بالتقوى التقوية

المراد بالتقوى التقوية

المراد بالتقوى التقوية

كقولك هو يعطى الجزل بل لا ترد بأن غيره لا يعطى الجزل بل ولأن تعرض بالناسن ولكن ترد أن تعرض في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزل وبسبب تقوله هو أن المتدالي يستدعي أن يستداليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستداليه صرفه في نفسه فتعقد بينهما حكم كان خالبا عن ضمير نحو زيد غلاما أو متصفنا له نحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرفت وأزبد عرف ثم إذا كان متصفنا بغيره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً فيكفي حتى الحكم قوة ومبادل على أن التقديم بقيدنا كيد أن هذا الضرب من الكلام يسمى فهم سابق فيه انكامل من متكرر نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بالشيء تقول فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول وعلمه قوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون لأن الكاذب لا يسمي في الدين لا يعترف بأنه كاذب فمتنع أن يعترف بما هو كاذب وفيما تعرض فيه شك نحو أن تقول للرجل كالم لا تعلم ما صنع فلان تقول أنا أعلم ونكذب مدع كقوله تعالى وإنا ما نكذبون قالوا أو أنما قد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به فان قولهم أنما دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كالدخول به وفيما يقتضي الدليل أن لا يكون كقوله تعالى والذين تدعون من دون الله لا ملجأ ولا منجى لهم ولا كفارة لهم فان مقتضى الدليل أن لا يكون ما اتخذوا من دونه ملجأ وفيما يستغرب كقولك ألا يعلم من خلقنا الله العظيم وهو يعصا البسير وفي الوعد والضمأن كقولك للرجل أنا أكفيك أنا أقوم بهذا الأمر لأن من شأن من تعهده وتضمن أن لا يعترضه الشك في انجاء الوعد والوفاء بالضمأن فهو من (٤٠١) أخرج شيء إلى التاكيد وفي المدح والافتخار لأن

من شأن المدح أن يمتنع السامعين من الشك فيما يدع به ويصدقهم عن الشبهة وكذلك المفخر أما المدح فكقول الجاهلي «هم يقرشون البذل كل طرفة» وقول الجاهلية «هيا بلان الجهاد أحدن إسه» وقول الجاهلي «فهم يقرشون البكش بقر يشنه» وأما الافتخار فكقول طرفة «نحن في المشاة ندعو الجفلى وعمال يستقيم المعنى فيه الأعلى ما جاء عليه من بانه

(نحو هو يعطى الجزل) قصد إلى التحقيق أنه يفعل اعطاء الجزل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا إذا كان الفعل منفياً).

النسبة مظنة النفي وكونهما مجرى بهما من غير تحقيق ولا يلزم من هذا التقوى وجود التخصيص اذ ليس في تحقيق النسبة على الوجه المذكور ما يقتضي انتفاءها عن غير المستداليه وذلك (نحو) قول القائل (هو يعطى الجزل) بمعنى أن اعطاء الجزل أمر يقتضي من المستداليه وانما إذا من بدالتنقر ولأن المستداليه طالب للغير فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم للغير لما كان فعلاً تصرف لغيره المشتمل له وهو عائد على المتدالي فثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الجزل يعطى زيد الجزل إذا كان الفعل مثبتاً (وكذا إذا كان الفعل منفياً) يحذف مؤنوع من المستد

وما أنا السعفت جسمى به \* ولأننا أضربت في القلب نارا المعنى انه ليس الجالب للسهم بل غيره جلبيه ولذلك لا يصح ما أنا فعلت ولا أحد غيري لما نقضه منطوق الشئ مفهوم الاول ولا يقال ما أنا رأيت أحد من الناس ما أنا ضربت الا زيد بل يقال ما رأيت أنا أحد من الناس وما ضربت أنا الا زيد لأن المنفي في الاول الرتبة الواقعة على كل واحد في الثاني الضرب الواقع على سوى زيد وقد سبق أن ما بقيد التقديم بثبوته لغير المدكور وهو مأنى عن المذكور فيكون الاول مقتضياً لأن انما غير المتكلم قدر أى كل الناس والثاني مقتضياً لأن انما

(٥١ - شرح التلخيص أول) الفعل على الاسم قوله تعالى وإني الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين وقوله تعالى وقالوا لاساطيلنا الذين كتبناهم على عليه بكر قوا صيلا وقوله تعالى وحشر سليمان جنوده من الجن والإنس والطير بهم يوزعون فانه لا يخفى عن من له ذوق انه لو في ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم لو جاد اللفظ قد نباع المعنى والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها وكذا إذا كان الفعل منفياً

(قوله نحو هو يعطى الجزل) انما كان التقديم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المستداليه على فعل مستدالي ضمه اسناداً تاما مفيد التقوى لأن المتدالي طالب للغير فإذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم تصرف في ذلك الفعل الضمير الذي قد تضمنه وهو عائد على المتدالي فثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الجزل يعطى زيد الجزل بل هذا حاصل ما يأتي للشرح (قوله قد صد) أى يقال ذلك القصد إلى تحقيق الخ لا القصد أن غيره لم يفعل ذلك (قوله أنه فعل اعطاء) فيه أن الاعطاء فعل فكيف بفعل الفعل وأوجب بأن الفعل الاول عام والثاني خاص ويصح تعلق العام بالخاص وأن الفعل الاول بالمعنى المصدرى والثاني بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله وسيرد عليك) أى في محبت كون المستداليه خبرية (قوله وكذا إذا كان الفعل منفياً) أى يحذف نفي مؤنوع من المستداليه كما هو فرض المسئلة وهو عطف على محذوف أى فقد يأتي لكذا وكذا إذا كان الفعل مثبتاً والمشار إليه بكذا

قوله أنت لا تكذب فإنه أشد لنفي الكذب عنهم من قولك لا تكذب

البيان المذكور في أناسعت وفي هو يعطى الجزل والمعنى وهكذا التمثيل الذي فيه الفعل مثبت التمثيل إذا كان الفعل منفياً (قوله فقد أتى التقديم الخ) هذا تفسير لعنى التشبيه في قول المصنف وكذا أن كان الفعل منفياً لكن قول المصنف وكذا إذا كان منفياً مستفاد من قوله السابق والاختصاص له فكان يكفيه هذا كراهية لانه لا يثبت له في نفسه ما تأملت هذا كما مر فغيره من مع (قوله نحو أنت ما سمعت الخ) مثله أنا تأملت هذا فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل ما تأملت هذا كما مر فغيره من جهة أن ما تألمته فانه ياتي بان اعتد بنبوت القول وأصاب في ذلك ولكنسه أخطأ في نسبته لتلك إما انفراداً أوعى سبيل المشاركة وأما أنا تألمته فانه ياتي بان اعتد بعدم القول وأصاب في ذلك ونسبه لغير المتكلم ولكنسه أخطأ في ذلك (قوله قصد التخصيص به علم السعي) أي وأثبت السعي لغيره (قوله لتقوية الحكم المنفي) الأول حذف المنفي لأن الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفي وإنما المراد تقوية نفي الكذب بدل ذلك قول المصنف فإنه أشد لنفي الكذب ولم يقل أشد لنفي الكذب المنفي فلو قال لتقوية الحكم وحذف المنفي كان محضاً لأن المراد بالحكم (٤٠٣) حيث نفي الكذب وكذا القول تقوية نفي الحكم لأن المراد بالحكم حيث

قصد أتى التقديم للتخصيص وقد أتى التقوى فالأول نحو أنت ما سمعت في حاجتي قصد إلى تخصيصه بعدم السعي والثاني (نحو أنت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفي وتقويه (فإنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرار الاسناد المقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليعرف على التفريقين وبين تأكيده للسند إليه كما أشار إليه بقوله

المحكوم به وهو الكذب  
الأن يجب بان مراد  
الشارح المنفي من حيث  
نفسه فالملفوظ حيث  
لأذاته (قوله فإنه أشد)  
هذا تعليل لكون أنت  
لا تكذب مقصداً لتقوى  
وقوله أشد أي أقوى ثمران  
أفعل ليس على بابه لأن  
لا تكذب ليس فيه شدتي  
الكذب بل مفيد لنفي  
الكذب (قوله لما فيه من  
تكرار الاسناد) أي لأن  
الفعل في أنت لا تكذب

اليه فقد أتى أيضاً التقديم للتخصيص وقد أتى التقوى وقد أتى التقديم لنحو أنت ما سمعت في حاجتي إذا قصد المتكلم تخصيص الخطاب بعدم السعي في حاجته وإن غيره هو الساعي في حاجته وتقديم التقوى (نحو أنت لا تكذب) حيث لا يقصد المتكلم تخصيص الخطاب بنفي الكذب بمعنى أن غيره هو الكاذب فله بل قصد تقويه الحكم وتحقيقه لما فيه من الاستيلاء على الاسناد من حين على ما تقدم (فإنه) حيث يقصد التقوى دون التخصيص (أشد لنفي الكذب) عن توهم السامع (من) قول التاميل (لا تكذب) يازيد لأن الأول قد اشتغل على الاسناد من حين أحدهما إلى البعد والآخر إلى الفاعل على ما تقدم بخلاف الثاني فلم يشغل إلا في اسناد واحد وهذا المثال ولو كان صالحاً للاختصاص لكن الغرض منه هو التقوى ليعرف عليه بيان الفرق بين التأكيدي للنسبة والتأكيدي غير المتكلم ضرب غرض يدركا له محال في قلت وفيه نظراً لما اقتضاه ما أناضرت أحداً من عدم ضربه العام واضح لأن أحداً نكرته في سياق النفي لكن اقتضاه لأن غيره ضرب أحداً أثبت فالتكرار بالنسبة إليه في جانب الثبوت وليست عامة بل تقتضي أن غيره ضرب شخصاً لأن نقض السلب الكلي إثبات جزئي وسؤال آخر على عبارة الإيضاح فإنه قال أنت المنفي بالأول الرؤية الواقعة

مستند مرتين مرة إلى  
المتبادر مرة إلى الضمير  
المستتر فهو بمثابة أن يقال  
أنت لا تكذب أنت

لا تكذب قال العلامة العقبوي وقد فهم من بيان قوة التقوى أن التخصيص لا يجوز عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فسر بين أن يكون الشيء مقصوداً بالذات وأن يكون حاصله بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي ولم يذكر مثال التخصيص أيضاً مع أن الفعل المنفي يحتاج للمثالين (قوله ليعرف الخ) قد يقال أن التقرير مع المذكور متأخر من كرمثال التخصيص أيضاً بان يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك لأن يقال قصد المصنف الاقتصاد على أحد المثالين اختصاراً لانه معلوم من أول الكلام أن النفي باقٍ لهما فيلزم أن لا يرين ذكر أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليعرف عليه وحينئذ نقول الشارح واقتصر الخ به معناه واقتصر على مثال التقوى على مثال التخصيص وليس معناه ولم يذكرهما جميعاً يعني شيئاً آخر وهو أنه قد يقال أن هذا المثال الذي ذكره المصنف مثال للامر من صلاحية ذلك لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال فإنه أشد لاجل أن يفرع عليه الفرق بين التقوى وتأكيده للسند إليه لانه محل اعتناء باعتبار أن كلاً فيه دلالة على عدم الكذب ويحتوي على ضمير الخطاب مرتين وتكرر بيان حال الآخر وهو التخصيص لظهوره اعلمت ذلك فقول الشارح واقتصر الخ أي أنه لم يبين التمثيل إلا بالتقوى باعتبار قوة قوله أشد لالخ وليس المراد أنه لم يرد مثال التخصيص لما علمت أن المثال المذكور صالح لهما

وكذا من قولك لا تكذب أنت لا تكذب المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم برهم لا يشركون غناه فيعد من التاكيد في بني الاشرار عنهم ما لا يفيد قولنا والذين لا يشركون برهم ولا قولنا والذين هم برهم لا يشركون وكذا قوله تعالى لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون وقوله تعالى فبصمت عليهم الانباء ومنذ فهم لا يتساءلون وقوله تعالى ان شر الابدان عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون هذا كله اذ انبى الفعل على معرف فأن بنى على منكر افا ذلك تخصيص الجنس أو أوالا وحده بالفعل

قرره شيخنا العدوي (قوله وكذا من لا تكذب أنت) أي وكذا هو أي أنت لا تكذب أشد في نفي الكذب من لا تكذب أنت (قوله مع أن فيه) أي في لا تكذب أنت تأ كيداً أي للسند اليه (قوله أولان لفظ لا تكذب أنت لتأ كيداً) أي باعتبار اشتباهه على أنت وحشد فالاحتمال الاول أوفى (قوله بأنه ضمير مخاطب) متعلق بتأ كيد وضميراته للمحكوم عليه أي بسبب أن المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله لعدم نكر الاسناد) أي الموجب لتأ كيد الحكم أو تأ كيد الحكم أقوى من تأ كيد المحكوم عليه والفرق بين الأمرين أن تأ كيد الحكم المقيد بالتقوى أن يكون الاسناد مكرراً بخلاف تأ كيد المحكوم عليه (٣٠ ع) فإن الاسناد فيه واحد وفائدته دفع وهم يجوز

(وكذا من لا تكذب أنت) يعني أنه أشد نفي الكذب من لا تكذب أنت مع أنه تأ كيداً (لأنه) أي لان لفظ أنت لا تكذب أنت (لأنك كيداً المحكوم عليه) بأنه ضمير مخاطب تحقيقاً وليس الاسناد اليه على سبيل السهولة والتجوز والتيسار (لا) لتأ كيد (الحكم) لعدم نكر الاسناد هنا الذي كرم أن التقديم لتخصيص تارة ولتقوى أخرى بنى الفعل على معرف (وان بنى) الفعل (على منكر أفا) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحده) أي بالفعل

للمحكوم عليه كما أشار إلى ذلك بقوله (وكذا) أي وكان أنت لا تكذب أشد نفي الكذب من لا تكذب فهو أبداً أشد نفي الكذب (من) قول القائل (لا تكذب أنت) وإنما كان أشد منه مع أن فيه التأ كيد في الجملة (لأنه) أي لان مفيداً لتأ كيد وهو لفظ أنت من لا تكذب أنت إنما سبق (لأنك كيداً المحكوم عليه) وتقرره حتى لا يتوهم أنه غير ضمير مخاطب وأنه إنما استدل بالحكم للضمير تجوزاً أو سهواً أو تيساراً (لا) لتأ كيد (الحكم) لعدم اشتباهه على تكرر الاسناد على الوجه السابق وإنما فيه تفرق بالسند اليه ثلاث توهم أن المحكوم عليه غيره وليس فيه التفرق بالنسبة التي هي الحكم الأمرة واحدة وقد فهم من بيان علّة التقوى أن التخصيص لا يتناولون التقوى لأنه مشتمل على الاسناد من بين لكن فرق بين أن يكون الشيء مفصلاً بالذات وأن يكون جاصلاً بالتبع وهذا التفصيل وهو أن ما لم يتقدم فيه حرف النفي على السند اليه تارة يفيد التقديم نفسه التخصيص وتارة يفيد التقوى بحسب قصد المتكلم إنما هو إذا بنى الفعل على معرفي مضمراً كان أو مظهراً (وان بنى الفعل على منكر) أي أخبر به عن منكر (أفا) التقديم حينئذ (تخصيص الجنس) بالخبر الفعلي دون الجنس المقابل للجنس السند اليه (أو) أفا ذلك تخصيص (الواحد) من ذلك الجنس (به) أي بالخبر الفعلي دون الاثنين أو على كل واحد من الناس وفيه نظر لان نفي رؤية كل الناس جزئياً لا كلي لأنه سلب عموم لمساكني ولما تقررت في المنطق من أن ليس كل من أسود السالبة الجزئية ويمكن الجواب بأن هذا مشاحفة في العبارة

أن في الفعل على معرف أي أن كان السند اليه معرفة سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً (قوله وان بنى على منكر أفا) أي سواء بنى على منكر حرف النفي (أولا) قوله تخصيص الجنس أي أراد به الجنس الأقوى وهو مادل على متعدد في كل النوع والوصف (قوله أوالواحد) أو أمانة خلو فتقوى الجميع كما إذا كان المخاطب جازماً بحصول الجاني ولم يعلم هل الجاني من جنس الرجال والنساء وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هو واحد أو أكثر في رجل جاني أي لا امرأة ولا رجلاً أي أن المجيء مقصود على الواحد من ذلك الجنس ثم إن قول المصنف أوالواحد مراد به العدد المعين من إطلاق الخاص وإرادة العام أو هو من باب الاكتفاء والاصل أوالواحد والاثنتين أو الأكثر واقتصر على الواحد لأنه أقل ما توجه فيه الحقيقة وفيهم غير بطريق القابضة فأن دفع قول بعضهم انظر ما سكت عن الاثنين والجميع (قوله نحو رجل جاني) المجوز لوقوع المنكر مبتدأ كونهما علا في المعنى لان المعنى ما جانيه الاثنين والجميع كان على المصنف أنه ينذر ما رجل جانيه رجل ما جانيه على ما تقدم في المعرفة

تقول رجل جاني أي لامرأة أو لرجلان وذلك لأن أصل النكوة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصص ثم انارة الى الجنس فقط  
كما إذا كان الخطاب بهذا الكلام قد عرف أن قد تأتت ولم يدركه هو أم امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة الى الواحد فقط  
كما إذا عرف أن قد تأتت من هومن جنس الرجال ولم يدرك رجل هو أم رجلا أو اعتقد أنه رجلا

(قوله نحو رجل جاني أي لامرأة) أي أن الجني متصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر وكون الذي جاءه واحدا أو أكثر ليس  
مختلوا له (قوله فيكون تخصص جنس) أراده الصف فلا يقال أن الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا بل صنفان من النوع أو المراد  
الجنس اللغوي وهو ما دل على كثيرين (قوله وذلك) أي وبما ذلك الاختصاص (قوله حامل للعنين) أي محتمل لهما ومشعر بهما  
عند استعماله في المصداقات سواء قلنا أنه موضوع للحقيقة أو لفردهما منهم فإذا كان اسم الجنس مقردا كان فيه الجنسية والوحدة  
أو متشعبا فيه الاثنينية والجنس أو جمعاً ففيه الجمعية والجنس وحيت كان حاملهما أو حكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به فيجوز  
أن ينصرف التخصيص الى الجنسية فيكون (ع ٤ ع ٥) ما انتهى عنه الفعل هو الجنس المقابل للحكم عليه فيقال في المفرد رجل جاني

(نحو رجل جاني أي لامرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لرجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك  
أن اسم الجنس حامل للجنسية والعديد للعين أعني الواحدان كان مقردا والاثنين كان متشعبا  
والزائد عليه أن كان جمعا

ثلاثة من ذلك الجنس وذلك (نحو رجل جاني أي لامرأة) حيث يصدق التكلم أن الجاني من جنس  
الرجال لأن جنس النساء فيكون من تخصص الجنس (أو) نحو رجل جاني (لرجلان) حيث  
يقصد أن الجاني واحد من جنس الرجال لا اثنين منه فيكون من تخصيص الوحدة وانما صم  
التخصيصان فيما فيه البناء على منكر لأن اسم الجنس مشعر بعين عند استعماله في الماصدقات  
سواء قلنا أنه موضوع للحقيقة أو لفردهما منها الجنسية والعديد كان مقردا فيه الجنسية والوحدة  
أو متشعبا فيه الاثنينية والجنس أو جمعاً ففيه الجمعية والجنس فإذا حكم عليه على وجه تخصيص الفعل  
به فقد ينصرف التخصيص الى الجنسية فيكون ما انتهى عنه الفعل هي الجنسية المتأصلة للحكم عليها  
فيقال في المفرد رجل جاني أي لامرأة وفي المتشعب رجلان جاني أي لامرأة أو في الجمع رجال جاني  
أي لانسائه إذا كان اعتقاد الخطاب أن الجاني من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو  
مع جنس الرجل فيكون قصر افراد وقد ينصرف الى العديد فيقال في المفرد رجل جاني أي لاثنتين أو  
رجلان جاني أي لاثنتين أو لاجتماعه أو رجال جاني أي لا واحد ولا جماعة  
عديدة مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والافراد على حسب الاعتقاد  
كما تقدم لأن ظاهر عبارة المصنف أن الفعل متى بني على منكر تعين فيه التخصيص والذي يشعر به كما

أي لامرأة وفي المتشعب  
رجلان جاني أي  
لامرأة أو في الجمع رجال  
جاني أي لانسائه إذا كان  
اعتقاد الخطاب أن الجاني  
من جنس المرأة فقط فيكون  
التخصيص قصر قلب أو  
هو من جنس الرجل والمرأة  
فيكون قصر افراد ويجوز  
أن ينصرف الى العديد  
فيقال في المفرد رجل جاني  
أي لاثنتين ولا جمع أو  
رجلان جاني أي لا واحد  
ولا جماعة أو رجال جاني  
أي لا واحد ولا اثنين إذا  
كان اعتقاد الخطاب عديدة  
مخصوصة دون غيرها  
والواقع بخلافه ويجري  
فيه قصر القلب والافراد  
على حسب الاعتقاد كما مر

وانما أراد أن المتشعب بالاول والرؤية الواقعة على أحد وعلى الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني  
بان نقض الثاني بالابتغاضي أن يكون القائل قد ضرب زيدا وابناه الضعيف حرف التثنية يقتضي أن  
لا يكون قد ضرب وهو تناقض قال المصنف وفي نظران ابلاه الضعيف لا يقتضي ذلك فان قيل الاستثناء

وانما قد بانوا عند استعماله في الماصدقات لأن أفادة المنكر للعديد انما هي عند  
ذلك الاستعمال وانما عند استعماله في الحقيقة ساء على وضع المنكر لها فلا يتأتى تخصيص العدد فان قلت انه متى استعمل في  
الماصدقات لم يخل عن أفادة العدد وحينئذ فالخصر أن الجنس والعديد لا يفرقان وظاهر المصنف افتراقهما قلت فرق بين أن يكون  
الشيء مفعولا وبين أن يكون موجودا من غير قصد فالقصر بالجنس وان كان لا يخفى عن العددي هذا الاعتبار ولكن المقصود بالاثبات  
الاشارة بالتخصيص الجنسي لرد على الخطاب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالاثبات وكذا العكس (قوله أعني) أي بالعدد  
المعين الواحد من الجنس أي من افراد وجهه الواحد عدد باعتبار العرف وان كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله أن كان) أي  
اسم الجنس مقردا (قوله والاثنين) أي فله عدد معين كأن الواحد كذلك وأما الجمع فانه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين  
تعيينه (إضافي) والافعال لا يدل على عدم معين لأنه لا نهاية له (قوله والزائد عليه) أي على الاثنين وأفراد الضمير لتأويله ما بالعدد

(قوله فاصل الشكر الخ) البناء فاء الفصيحة أى اذا أردت تحقيق المقام فقول لك أصل الشكر الخ والى است نفي بعد اذ لم يتقدم ما يفرع عليه هذا لان غاية ما يفيد الاول أن اسم الجنس محمول لمعنيين يصح أن يراد منه هذا وان يراد منه هذا وكون أحد هما الأصل لم يدم كذا قرر شيخنا العدوى وقوله فاصل الشكر أى اسم الجنس المنكر المفرد وقوله أن تكون لواحد من الجنس أى أن تشمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الاخرين الواحد والجنس وان كانت موضوعة للفهوم (قوله وقد يفيد مقصده) أى بالشكر المفردة ذكر باعتبار أنهم باسم جنس وقوله الجنس فقط أى ولا يقصد الواحد للعلم به كقول رجل جاني إن كان غلاما بابان الخ الجاني واحد ولم يدم له هومن جنس الرجال والنساء (قوله وقد يفيد مقصده الواحد) أى من غير أن يقصد به الجنس للعلم به كقولنا رجل جاني لمن كان غلاما بابان الخ الجاني من جنس الرجال وشك له هو واحد أو أكثر وقد يفيد به الجنس والواحد كالأى كان مخاطب عالما بمحصل الجنس لكن لا به بل الجاني من جنس الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر فاذا (٥٠ ع) قيل رجل جاني كان المعنى الجاني واحدا من

هذا الجنس لا امرأ ولا رجلا (قوله) والذي يشعر الخ هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صديقه أن الفعل متعين على منكر تعين فيه التخصيص ولا يجري فيه التقوى مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة فاذا قيل رجل جاني فالحق أنه جاني ولا بد وهذا لا يناقض أن المرأة جاءت أيضا فليس قصد التخصيص فالمصنف قد نسب الشيخ عبد القاهر شيئا لم يشك به صراحة ولم يشعر به كلامه لكن محل افادة تقديم الذكر للتخصيص أو التقوى أن يقصد بالمشكر الجنس أو الواحد أو أن يقصد شيئا مابان

فاصل الشكر المفردة أن تكون لواحد من الجنس وقد يفيد مقصده الجنس فقط وقد يفيد مقصده الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاجازة أنه لا فرق بين المعرفة والمنكر في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أى عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أى على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خاتمه

فصل كلام الشيخ في دلائل الاجازة صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة وقد علم من هذا التقرير أن العبارة الشاملة للرادان يقال بدل الواحد العدد وقد نأى بقولنا عند استعماله في الماصدات لان افادة المنكر للعدد عند الاستعمال وأما عند الاستعمال في الحقيقة بنا على وضع المنكر له افلا يتصور تخصيص العدد فان قلت متى استعمل في الماصدات لم يحصل عن افادة العدد في قول يستعمل في المصدوق لقضاهي القصر يفيد القصر باعتبار العدد وظاهر العبارة أن الحصر أعني الجنس والعددي يفترقان قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا فالقصر للجنس ولو كان لا يتناول عن العددي فذلك الاستعمال لكن المقصود بالذات الاشعار بالتخصيص بالجنس لرد على المخاطب والتخصيص للعددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس وقد تقدم مثل هذا في المثال (ووافقه) أى الشيخ عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أى على أن التقديم يفيد الاختصاص لكن خاتمه في معنى

الذي فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضربا أحدا من الناس قلنا ان لم ذلك فليس التقديم لجره في غير صورة التقديم أيضا كقولنا ما ضربت الا زيدا قلت في المنع الذي قاله المصنف أو لا واضح لان لا الضرب انما يقتضي نفي ما عدا السنن وقوله بعد ذلك فان قيل كلام سابق وقوله بعد ذلك ان لم لا أدري ما أراد به وكيف يفسد تفرغ الاستثناء عدم ثبوت الحكم للسنن ص (ووافقه) السكاكي الخ من فصل السكاكي في المسند اليه المتقدم فقال اما أن يكون لا يجوز تقديم في الأصل فاعلا مؤخر في المعنى لا اللفظ ثم قد علم زيد فام فانه لا يجوز أن يقدر فاعلا في المعنى فقط ان

حمل التنوين على التعظيم والتوابع وغير ذلك لم يفد التقوى ولا التخصيص بالموصف المستفاد من المنكر المحمى لا يشهد على ذلك اذا جعل التنوين في رجل للتعليم فهو المقصود بالجنس والواحد (قوله في أن البناء عليه) أى في أن بناء الفعل على المسند اليه معروفا أو منكر اقد يكون التخصيص وقد يكون للتقوى وحاصل مذهبه التعويل على حرف النفي وأما أن تقدم على المسند اليه أفاد التقديم التخصيص سواء كان المسند اليه نكرة نحو ما رجل قال هنا ومعرفة ظاهرة فهو ما ز يد فال هذا أو ضمير انجوما أو قلت هذا وان لم يتقدم حرف النفي بان لم يكن أصلا أو كان متأخر فارة يفيد التقديم التخصيص ونارة يفيد التقوى من غير فرق بين نكرة ومعرفة ظاهرة أو مضمرة فصور الاحتمال عنده ست وصور تعين التخصيص ثلاث فالجمله تسعة فقول الشاعر في أن البناء عليه قد يكون التخصيص الخ لا يناقض ما قلناه لان قد وصدق مع تعين بعض الاقسام للتخصيص (قوله أى على أن التقديم يفيد التخصيص) أعني على التقوى لان التخصيص محل النزاع بينهما وما لا يتقوى فوجود في جميع صور التقديم وإن كان غير ملحوظ في بعضها

(قوله في شرائط) هي ثلاثة الاول جواز تأخير المسند اليه على أنه فاعل في المعنى فقط . والثاني تقدير كونه كان مؤخرًا في الاصل فقدم لانفاذ الاختصاص . والثالث أن لا يمنع من التخصيص مانع هذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر اذا المار عنده على تقدم حرف التقوى فتقدم حرف التقوى على المسند اليه كان التقديم للتخصيص (قوله وتفاصيل) هي ترجع الى ثلاثة ما يكون للتقوى فقط وما يكون للتخصيص فقط وما يحتلها قسداً اشار اليها الشارح بقوله ومذهب السكاكي الخ . وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الثاني والثالث فلعلم المسند أنه خلفه في مجموعها وفي بعضها أي أن السكاكي قال بتفاصيل بل يقول بها كلها عبد القاهر (قوله فان مذهب الشيخ الخ) حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح أن المسند اليه امانته واما مذكورة واما معرفة ظاهرة واضعفة ثلاث وفي كل منها ما أن يتقدم على المسند اليه حرف التقوى أو لا بأن لم يكن حرف في أصلاً أو تأخر فالبقية تسعة فتقدم حرف التقوى على المسند اليه كان التقديم مقبداً للتخصيص كان المسند اليه منكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمره وان لم يكن في أصلاً أو كان ولكن تأخر عن المسند اليه كان منكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمره فتارة يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى فصور الاحتمال ست هذا حاصل مذهبه اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح مضمرًا كان الاسم أو مظهرًا معرّفًا أو منكرًا راجع لما قبل الاول ما بعد ما على ما ذكره الشارح ما بقاى قوله والذي يشعر به كلام الشيخ وقوله مثبتا كان الفعل أو منكرًا راجع لما بعد الا فقط (قوله ان كان منكرة فهو) أي التقديم للتخصيص جزمًا أي سواء تقدم حرف التقوى أو تأخر أو لم يكن في أصلاً أو توافق السكاكي في عبد القاهر في صورة من هذه الثلاثة وهي ما اذا تقدم حرف التقوى وخالفه فيما اذا تأخر أو لم يكن في لانهما عند عبد القاهر من صور (٤٠٦) الاحتمال وانما كان تقديم المنكر بشيد التخصيص عند السكاكي في

الاحوال الثلاثة لوجود الشرطين الاتيين في كلام المصنف في كل منكر (قوله فان كان مظهرًا) أي سواء تقدم حرف التقوى أو تأخر أو لم يكن في وهو مخالف لعبد القاهر في هذه الصور الثلاثة لان الاولى هذه من صور التخصيص جزمًا والاشعرين عنده من صور الاحتمال وانما كان تقدم المعرفة الظاهرة في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ أنه ان ولي حرف التقوى فهو للتخصيص قطعاً والافقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرًا كان الاسم أو مظهرًا معرّفًا أو منكرًا مثبتًا كان الفعل أو منفيًا ومذهب السكاكي أنه ان كان منكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فإن كان مظهرًا فليس الا للتقوى وان كان مضمرًا

التخصيص وفي جواز التقوى فان الشيخ عبد القاهر معني التخصيص عنده هو تقديم حرف التقوى من غير تفرقة بين معرف ومنكر ولا بين مظهر ومضمر وغير ما تقدم فيه حرف التقوى يجوز فيه التقوى والتخصيص . والسكاكي معني التخصيص عنده هو كون المسند اليه يجوز تأخير معني الله فاعل معني مع تقدير أنه قد تم عن تأخير مع شرط ان لا يمنع من التخصيص مانع استعمالى أو عقلى ان كان المسند لو كان مؤخرًا لانه لو تأخر لكان فاعلاً لفظاً فهذا لا يفيد الاختصاص . قلت . وقد تقدم عن السكاكي في الكلام على ذكر المسند خلاف هذا . وكذلك صرح الشيخ في أنه يفيد الاختصاص ذكره

عند السكاكي للتقوى فقط لانفاذ أحد الشرطين الاتيين بعد وهو جواز تقدير كونه مؤخرًا على أنه فاعل معني فقط (قوله وان كان مضمرًا) أي سواء تقدم حرف التقوى أو لم يكن في فقد وافق عبد القاهر فيما اذا تأخر حرف التقوى أو لم يكن وخالفه فيما اذا تقدم لانه عنده التخصيص من غير احتمال فصار الحاصل أن صور موافقة الشيخين ثلاثة الاولى ما رحل قال هذا فانما يفيد التخصيص جزمًا عند الشيخ لتقدم حرف التقوى وعند السكاكي لتسكير المسند اليه . وثانيهما أو ثالثهما انما ما قلت هذا أو ثالثها فانما تحتل للتخصيص والتقوى عندهما لوقوع المسند اليه ضمراً أو يسبق في صور اختلافهما السنة الباقية . احدها الضمير الواقع بعد النفي نحو ما ناقلت هذا فالقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ لتقدم التقوى تحتل عند السكاكي ليكون المسند اليه ضمراً . ثانيها الاسم الظاهر المعرفة الواقع بعد النفي نحو ما قال هذا فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكي . ثالثها التكررة الواقعة قبل النفي نحو رجل ما قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي تحتل عند الشيخ . رابعها الاسم الظاهر الواقع قبل النفي نحو زيد ما قال هذا فهو تحتل عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكي . خامسة التكررة الواقعة في الاثبات نحو رجل قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي ويحتل عند الشيخ . سادسة المعرفة المظهرة الواقعة في الاثبات نحو زيد قال هذا متعين للتقوى عند السكاكي ويحتل عند الشيخ وعلم من هذا ان ليس عند الشيخ قسم يتعين فيه التقوى بل حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرطه في الاول تقدم التقوى فقط وحاصل مذهب السكاكي التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه التقوى والى ما يجوز فيه الامران وشرطه في الاول جواز تأخير المسند اليه على أنه فاعل في المعنى فقط مقدار التقديم عن تأخير مع كون التكررة خالية من المانع الذي يمنع من التخصيص



في افادة التقديم الاختصاص أمرين \* أحدهما أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا بأن يكون فاعل في المعنى فقط كقولك أناقت فانه يجوز أن تقدراه له وقت أن أعلاني أن أنا كيد للفاعل الذي هو الثاني وقت تقدم أنا وجعل مبتدأ \* وثانيهما أن يقدر كونه كذلك فان الثاني دون الاول كالنمل المذكور إذ أجرى على الظاهر وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنيا على المبتدأ والخبر ولم يقدر تقديم وتأخير أو أنني الاول بأن يكون المبتدأ أسما ظاهرا

(قوله بتقديم للتقوى الخ) نحو أنا عرفت فانه يجوز أن يقدر ذلك الضمير (٧ - ٤) مؤخرًا على أنه تو كيد وهو فاعل في المعنى فإن

قد يكون التقوى وقد يكون الشخص من غير تفرقة بين ما لي حرف التقى وغيره والى هذا أشار بقوله (الأنه) أي السكاكي (قال التقديم بقيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه) أي المسند اليه (في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معني فقط) لا فاعلا (نحو أناقت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله وقت أن أفيدكون أنا فاعلا معني تأ كيد الفاعل (وقدر) عطف على جاز يعني أن افادة الشخص يص مشروط بشرطين أحدهما جواز التقديم والآخر أن يقدر ذلك

السبب متكررا وأما غير فلا يستعمل مقدما لا بحيث يمنع مانع من التخصيص فإذا انتفى هذا الوجه وجب التقوى فليس عسدهما يجوز فيه ارادة التقوى والتخصيص فقد تبين بهذا أن الشئ حاصل مذهبه التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشروط في الاول تقديم التقى فقط والسكاكي حاصل مذهبه التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجوز فيه التقوى وشروط في الاول كون المسند اليه فاعلا معني فقدرا التقديم عن تأخير مع كون النكرة بلا مانع فالسكاكي خالف الشئ في التفصيل وفي شروط تحقيق طرفي ذلك التفصيل وإلى هذا أشار بقوله (الا أنه قال) أي السكاكي (التقديم) المسند اليه عن الخبر الفعلي (بقيد الاختصاص) أي اختصاص المسند اليه بذلك الخبر الفعلي (إن جاز تقدير كونه) أي المسند اليه (في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معني فقط) لا فاعلا معني أنه إذا قدر مؤخرًا لا يكون فاعلا في الاصطلاح بل: تأ كيد كأذا كان ضميرا منفصلا والفعل متصل بمرادفه فهو فاعل من جهة المعنى لأن مدلوله هو مدلول مرادفه وذلك (نحو أناقت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله وقت أن أعلاني به يكون أنا فاعلا من جهة المعنى لأنه مرادف للفاعل وهو التأ كيدته في الاصطلاح تو كيد لا فاعل (والسبب في افادة هذا التقديم للاختصاص أن تأخير الضمير في شئ هو هذا الكلام صحيح للعطف والعطف يقتضي المشاركة والتقديم يقتضي جهة المشاركة التي تحصل بالعطف وتني المشاركة لتخصيص ولا يخفى أن هذه ملحمة تحسية لا تحقيقية فان التني بالتخصيص هو الاشتراك في الاعتقاد أو هو الانفراد بالحكم في الاعتقاد لا الاشتراك الذي وجبه العطف والاختصاص القصر بالافراد تأمله (وقدر) معطوف على قوله جاز يعني أن افادة التخصيص تتوقف على شيئين أحدهما جواز تقدير مؤخرًا على أنه فاعل معني والآخر حصول ذلك التقدير من المنكلم ومعني لم يجوز التقدير أو جاز وغسل المنكلم عن التقدير لم يقدر التخصيص بل بقيد التقوى والى هذا أشار بقوله

السبب متكررا وأما غير فلا يستعمل مقدما لا بحيث يمنع مانع من التخصيص فإذا انتفى هذا الوجه وجب التقوى فليس عسدهما يجوز فيه ارادة التقوى والتخصيص فقد تبين بهذا أن الشئ حاصل مذهبه التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشروط في الاول تقديم التقى فقط والسكاكي حاصل مذهبه التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجوز فيه التقوى وشروط في الاول كون المسند اليه فاعلا معني فقدرا التقديم عن تأخير مع كون النكرة بلا مانع فالسكاكي خالف الشئ في التفصيل وفي شروط تحقيق طرفي ذلك التفصيل وإلى هذا أشار بقوله (الا أنه قال) أي السكاكي (التقديم) المسند اليه عن الخبر الفعلي (بقيد الاختصاص) أي اختصاص المسند اليه بذلك الخبر الفعلي (إن جاز تقدير كونه) أي المسند اليه (في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معني فقط) لا فاعلا معني أنه إذا قدر مؤخرًا لا يكون فاعلا في الاصطلاح بل: تأ كيد كأذا كان ضميرا منفصلا والفعل متصل بمرادفه فهو فاعل من جهة المعنى لأن مدلوله هو مدلول مرادفه وذلك (نحو أناقت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله وقت أن أعلاني به يكون أنا فاعلا من جهة المعنى لأنه مرادف للفاعل وهو التأ كيدته في الاصطلاح تو كيد لا فاعل (والسبب في افادة هذا التقديم للاختصاص أن تأخير الضمير في شئ هو هذا الكلام صحيح للعطف والعطف يقتضي المشاركة والتقديم يقتضي جهة المشاركة التي تحصل بالعطف وتني المشاركة لتخصيص ولا يخفى أن هذه ملحمة تحسية لا تحقيقية فان التني بالتخصيص هو الاشتراك في الاعتقاد أو هو الانفراد بالحكم في الاعتقاد لا الاشتراك الذي وجبه العطف والاختصاص القصر بالافراد تأمله (وقدر) معطوف على قوله جاز يعني أن افادة التخصيص تتوقف على شيئين أحدهما جواز تقدير مؤخرًا على أنه فاعل معني والآخر حصول ذلك التقدير من المنكلم ومعني لم يجوز التقدير أو جاز وغسل المنكلم عن التقدير لم يقدر التخصيص بل بقيد التقوى والى هذا أشار بقوله

في قوله تعالى الله يسطر في زرق في سورة العنقوف قوله تعالى نزل الحسن الحديث كما يمتثلها مشائى \* الثاني يجوز أن يكون فاعلا في المعنى توأخروا ولكن لا يقدره كذلك أي لا يعتقده كذلك كقولك أناقت إذا قدرت أنا متبني في موضعه ولم يكن مؤخرًا فهذا لا يشهد بالاختصاص \* الثالث أن يجتمع الأمران بأن يجوز ويعتقد ذلك كقولك أناقت معتقدا أن أنا كان تأ كيد للفاعل وقدمته ثم استثنى السكاكي من

الحال أنه كان مضمرا فذكر تقديمه للتخصيص بقوله إن جاز تقدير كونه في الأصل الخ (قوله لا فاعلا) وذلك بأن يكون تو كيد لا فاعل الاصطلاح أو بدلالة أنه فاعل إذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لا في اللفظ (قوله فيكون أنا فاعلا معني) أي لأنه مرادف للفاعل الاصطلاح (قوله وقدر) أي وقدر أنه كان مؤخرًا في الأصل ثم قدم لاحل افادة الاختصاص ويعلم السامع أن المنكلم قد قدر ذلك بالقرائن ثم أنه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ولا العكس لأنه لا يلزم من جواز التأخير تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل أن يكون جاز التأخير لأن الحال يقدر (قوله أحدهما جواز التقديم) أي تقدير مؤخرًا

فانه لا يفيد الاتقوى الحكم واستثنى المنكر كافي نحو رجل جاني بأن قدر أصله جاني رجل لا على أن رجل فاعل جاني بل على أنه يدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر جاني

(قوله أي بقدرانه كان في الأصل مؤخرًا) لم يقل على أنه فاعل معنى فقط لعلمه بما مر (قوله سواء جاز تقدير التأخير) أي على أنه فاعل معنى فقط وهذا مقهوره الشرط الثاني وقوله ولم يقدر أي ولم يلاحظ التقدير (قوله أول ما يجوز تقدير التأخير) أي وأن قدر مؤخرًا بالفاعل جهلا بالاعادة وهذا مقهوره الشرط الأول فهو فاعل ونشر وشوش (قوله لما سنده كره) أي عند قوله بخلاف المعرف من أنه يكون إذا أخر فاعلا لنظرا لمعنى فليزعم على كونه أصل زيد قام فامز بدقه تقديم الفاعل القلبي وهو لا يجوز (قوله ولما كان مقتضى هذا الكلام) أي قوله والأفلا يفيد الاتقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرًا على أنه فاعل في المعنى اغبا يفيد تقدمه التقوى وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاني إذا لا يمكن تقديره مؤخرًا على أنه فاعل معنى لأنك إذا قلت جاني رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل قام زيد وحينئذ فقط إذا كان يكون تقدمه للتقوى فقط (٨ ٤٠) لا لا تخصيص فأخرجهم من ذلك الحكم (قوله لأن لا يكون محجور رجل جاني)

أي أن لا يكون التقدير في محجور رجل جاني، فبدأ اختصاص فسخي الكلام حذف والمراد بنحو رجل جاني كل منكر إذا أخر كان فاعلا لفظا لمعنى (قوله فهو فاعل لفظا) أي ومعنى وقوله لمعنى أي فقط فادفع ما قال أنه يلزم من كونه فاعلا في اللفظ أن يكون فاعلا في المعنى فلا وجه لذلك النفي (قوله وأخرجهم من هذا الحكم) عاها تفسيبر على قوله استثناء إشارة إلى أن المراد بالاستثناء المعنى التقوى والمراد بالحكم القاعدة من إطلاق الجسرة على الكل وهي كل ما لا يجوز تأخيرها على أنه فاعل معنى لم يفيد تقديمه التخصيص

(والا) يجوز تقديره مؤخرًا على أنه فاعل معنى أو جاز ولم يحصل ذلك التقدير بقصد أو غفلة (فلا يفيد) التقديم حينئذ (الاتقوى الحكم) كما مر من استثاله على الاستدلال من تنافي التقوى معي أنتي أحد الأمرين متعين (سواء جاز) تقدير التأخير على أنه فاعل معنى (كأمر) في نحو أنا قلت (الأنه لم يقدر) ذلك التأخير (أو يجوز) تقدير التأخير على أنه فاعل أصلا (مخو زبد قام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد وسين ذلك ثم إن مقتضى هذا الكلام أن محجور رجل جاني لا يفيد التخصيص لأن السبب عند السكاكي على هذا هو تقدير التقديم عن الفاعلة المعنوية ورجل في رجل جاني لو قدر تأخيرها جاني فاعلا لفظا مع أنه لا يسلم جواز تقدير تأخيرها أصلا كافي زيد قام فاول السكاكي حيث اقتضى الاستعمال عند هذه كون المنكر مفيد التخصيص المانع واقتضى التعليل كونه لغير تخصص حصه جعله مخترط في ذلك الفاعل المعنوي بشعيل والى هذا أشار المصنف بقوله (واستثنى المنكر) أي أخرج المبتدأ المنكر الذي أسند إليه الفعل عن حكم ما لو أخر كان فاعلا لفظا لأن الحكم فيه وجوب تحقق القسم الأول ماذا كان المستدل به ذكر محجور رجل جاني فقال أنه لا يفيد الاختصاص وإن كان لا يمكن تقديره عند التأخير فاعلا معناه فقط بل وتأخر لكان فاعلا لفظا فقال يفيد لا على تقدير كونه كان فاعلا بل على تقدير أنه يدل من الضمير في قام قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا وإنا لم يقدر مثل ذلك

كذا قرر ويصح أن يراد بانك امتناع التخصيص حيث لم يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط (وقدر ذلك أهـ) وأخرج المنكر من هذا الحكم لأن تقدمه مفيد التخصيص (قوله بأن عمله) أي بسبب أن جعله وهو متعلق بالخبر (قوله على أنه فاعل معنى) أي فقط (قوله بأن يكون بدالغ) أي ولا شك أن البدل من الفاعل فاعل في المعنى فقط فاق قلت على جعل المنكر بدالغ من الضمير الواقع فاعلا بلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك مجموع قلت أجاز واذن في مواضع منها البدل كره خالداً وقوله واستثنى السكاكي المنكر أي استثناه من قوله أن لا يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم بالاتقوى وأورد على أن الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل في المستثنى منه أي قوله والأفلا يفيد الاتقوى لأن المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه الشرطان بخلاف هذا فقد وجد فاعلا على ما مر والسكاكي لأنه إذا أخر كان فاعلا معني عنده لا بد من الضمير وحينئذ فلا وجه للتعبير بالاستثناء وأجيب بأن التعبير بالاستثناء نظر الظاهر من أن الفعل عند التأخير المنكر يكون مسندا لظاهر لا للضمير وإن كان في الحقيقة ليس استثناء أصلا إذ المنكر موجود فيها الشرطان (١) قوله ولا يجوز هكذا في النسخ والمناسب ولا يجوز لما لا يخفى أهـ مصححه

بأنفس في قوله تعالى وأسرروا النجوى الذين ظلموا أن الذين ظلموا بابل من الواو في أسروا وفسر في نفسه وبين المعروف بأهلوه بقدرته  
فيه انتفى تخصيصه إلا سبب تخصيصه سواء ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعروف في جود شرط الابتداء فيه وهو التعريف  
غاية الأمر أنه تأويل ثم إن المراد بالمنكر الذي استثناء السكا أي المنكر الذي لا يقيد بالحكم عليه حال تنكيره وهو الخالي عن مسوغ  
للإشهاد به لانه يحتاج إلى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير فهو بقره تكا  
وكوب انقض الساعة ووجهه بوجهه مبتدأ ناضرة فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله فجعله من باب وأسروا  
النجوى الخ) أي فجعله من باب الذين ظلموا في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أي أنه جعله مثله في أنه يدل من الضمير (قوله على  
القول بالاببدال الخ) أي أنه جعله مثله على أحد الأقوال في أعراب الآية (٩٠ ع) وهو أن الذين يدل من الواو وأما على القول بأن

الذين ظلموا مبتدأ وأسروا  
خبر مقدم وكذا على جعل  
الذين فاعلا والواو في  
أسروا حرف زيد ليؤذن  
من أول وهلة أن الفاعل  
جمع وكذا على جعل الذين  
خبر مبتدأ محذوف أي هم  
أو نصبا على الهم فلا يكون  
المنكر مشبلا وأسروا  
النجوى الذين ظلموا (قوله  
واغماجه) أي المنكر  
من هذا الباب أي باب  
أسروا النجوى بتقدير  
كونه مؤخر في الأصل على  
أنه يدل فقدم لا فادة  
الاختصاص (قوله لئلا  
ينبغي التخصيص) المراد به  
ما به يصح وقوع النكرة  
مبتدأ بدليل ما سبقه  
الشارح عن السكا أي أنه  
قال إتماما يكسب ذلك الوجه  
البعيد في المنكر أقوال  
شروط الآية - مداه بالنكرة  
وبدليل رد المصنف فيما

فجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا) أي على القول (بالاببدال من الضمير) يعني قدراً أن أصل  
رجل جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو يدل من الضمير في جاءني كذا كر في قوله تعالى  
وأسرروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا يدل منه وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينفي  
التخصيص إلا سببه) أي للتخصيص (سواء) أي سوى تقدير كونه مؤخر في الأصل على أنه فاعل  
معنى ولولا أنه مختص لم يصح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعروف) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ

التقوى فقط والحكم في المذكور وحسب تحقيق التخصيص بالتقديم (ف) لذلك (جعل) أي المنكر المسند  
إليه قبل (من باب) ما عرّب مؤخر على أنه فاعل معنى فقط لا لفظاً أيضاً لتحقيق الفرق بينه وبين  
ما يفيد التقوى وذلك كقوله تعالى (وأسرروا النجوى الذين ظلموا) فإن فيه أفعاراً بقبول الذين  
ظلموا مبتدأ وأسروا النجوى خبر وقيل فاعل أسروا والواو علامة لجمعة فاعل في ظلموا على هذا فاعل  
لفظاً وقيل يدل من الضمير موصولة فيكون على هذا القول فاعل بمعنى لا لفظاً وعلى أعراب هذا القول  
الآخر يقع الحاق المنكر به على أنه فاعل معنى فقط وهذا معنى قوله (أي على القول بالاببدال) أي  
أبطل الذين ظلموا (من الضمير) في وأسروا وانما جعل المبتدأ النكرة الذي أسند إليه الفعل من باب  
أسروا النجوى الذين ظلموا على القول ببطل الذين ظلموا من الضمير (لئلا ينفي التخصيص) عن الكلام  
الذي ابتدئ فيه بالنكرة تعجباً عنها بفعل لا دلوم يكن كذلك انتفى عنه التخصيص (إلا سببه) أي  
التخصيص (سواء) أي سوى تقدير التقديم عن تأخير كان فيه فاعل بمعنى لا لفظاً لكن التخصيص  
لا بد منه فكتب مرعاة موجهه الذي هو تقدير التقديم المذكور لأنه لا وجه للإشهاد بالنكرة في نحو ذلك  
التركيب إلا ذلك التخصيص المتوقف على تقدير كونه مؤخر على أنه فاعل معنى (بخلاف المعروف)  
المرع به بالفعل فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير رعاية التخصيص المتوقف على ذلك الوجه البعيد الذي  
هو تقدير كونه مؤخر على أنه فاعل معنى بإجرائه على طريق وأسروا النجوى الذين ظلموا بخلافه فقدم

ذلك في المعرفة بخبره فقدم لعدم الموحب لانه في رجل فام اضطر إلى تقدير مبتدأ في البعيد الاختصاص  
ليكون مسوقاً للإشهاد بالنكرة وفي ذلك فاعل لا حاجة لذلك فلو قدره لكان تقديره بالإدليل عليه **قلت**  
قدسجوز أن يقدر في ناقم التأخير مع كونه لا دليل عليه ثم ماذا كونه يؤدي إلى جواز الابتداء بالنكرة في

(٥٣ - شروح التلخيص أول) يأتي انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لمصطلح التخصيص  
بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتأمل (قوله ولولاه) أي رجل جاءني مختص لم يصح وقوعه مبتدأ أي  
فالسكا أي اضطر إلى التخصيص في المنكر لأجل صحة الإبتداه ولا يتأق به التخصيص إلا بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا لأن  
يجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المصطلحان للتخصيص هذا أحاطه وقد يقال المراد بالتخصيص المسوغ للإشهاد بالنكرة تغلغل  
الأفراد والتبوع لإعني اثبات الحكم لذ كونه منقسم عن غيره الذي كلامنا فيه فقد اتس عليه الحال اه تقرير شيخنا العدوي (قوله  
بخلاف المعروف) ظاهر المصنف فإنه سبباً ما هو لا يحصل لهذا الكلام إذ لا شوع فيه حتى يخص ولهذا حاول الشارح تسليم عبارة  
المصنف بجعل قوله بخلاف المعروف محذوف من كلامه من الكلام السابق

(قوله من غير اعتبار التخصيص) أي لانه لا يشيوع في المعرفة حتى يخص بل هو معين معلوم (قوله فاقدم تركاب هذا الوجه البعيد) أي وهو جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدل الظاهر منه فانقلبت في كلامهم فله عبد الحكيم وأورد على الشارح ان ابدال الظاهر من الضمير الواقع فلا واقع في القرآن بل ضرورة كماله وأسروا العبوي فكيف يكون بعيداً والجواب أن هذا الوجه غير معين في كلام الله لحواز وحده أولاً نسبة قيد عملها كما قال سم وأيضاً الضمير في الآية باز لا التباس معه على انه لا ضرر في هذا الالاس لانه في أمر غير محقق اذا لم يلبس بمقدرة (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد في بعض النسخ وطاصله ان مقتضى كون المنكرة بقدرتنا لا خير داعي انها بل من الضمير انها اذا أخت بالفعل وكانت مشبهة أو جماعياً اراد ذلك الضمير في الفعل لا ضمري المتبنة والجمع يجب ابرازهما مع ان الاستعمال بفلافانه اولئك حامى ربح دلائل أو رجال أفصح من حآ في ربح دلائل وحاتف رجال والحاصل ان مقتضى كون ربح دلائل حآ في تقديرنا أصله التأخير على ان تبدل أن يجب الاراز في حالة التأخير كإرفق في حالة التقديم اتفاقاً مع أن الاراز في حالة التأخير يختلف الاستعمال (٤١٠) في القصص سواء جعلت الاف فاعلاً أو حرفاً فالأعلى التنبئة

وحاصل الجواب أنه ليس  
هو اذ السكاكى أن المرفوع  
في قولك جاني رجل بدل  
الفاعل حتى يلزمه وجوب  
الاراء في جأ أنى رجلان  
وجأنى رجال وجعل  
رجلان رجالاً يعني بدل  
مرا دانه بقدر في قولك  
رجل جاني أن الاصل جاني  
رجل على أن رجلا بدل  
الفاعل ولا يلزم تقديم  
ذلك في رجل جاني القول  
بالبدلية بالفعل في جاني  
رجل التي أعرفه المنكر  
لفظاً ومعنى حتى يلزم القول  
بالبدلية بالفعل وجوب  
الاراء في جأ أنى رجلان  
وجأنى رجالاً أيضاً والحاصل  
أن الذي قاله السكاكى أنه  
في صورة تقديم المنكر  
يقصد أن المنكر موخر في

من غير اعتبار التخصيص فلم ارى كتاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون العرف فان قيل فليذهب  
ارار الفهم في مثل جأ أتى رجلا وجأ في رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس امراد أن المرفوع في قولنا  
جأ في رجل بدل لا فاعل فانه لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن في مثل قولنا رجل جأ جأني  
بغير أن الأصل جأني رجل على أن رجلا بدل لا فاعل ففي مثل رجال جأني وقد رأت الأصل جأني رجال  
فليشأمل

رأيت ذلك الوجه البعيد في المنكر لم يصح الابتداء به دون العرف لجهة الابتداء به دون ذلك ومعنى جعل  
المنكر من هذا الباب أن قول القائل رجل جأني مثلا بقدره ان الأصل جأني رجل على أن رجلا  
فاعل معنى بجاءه بلام الضم المقدرا استتاره في جاء الذي ظلموا على ذلك القول بدل من الضمير  
في أمروا وهو فاعل معنى لكونه بلام الفاعل الحقيقي ثم يجب أن يعلم أن امراده أن هذا  
التركيب أعني رجل جأني بعد وجوده على هيئته بقدر أن الأصل فيه كون رجل مؤخر على أنه  
فاعل معنى كما تقدمت فليعلم لأنه يقع مؤخر أعني أنه فاعل معنى فقط لا فاعل بان رجلا في نحو  
جأني رجل فاعل معنى والأمر أن الازم في نحو رجلا جأني أو رجلا جأني التأخير يقال جأني  
رجلا ونحو جأني رجلا ولا فاعل وجوب الازم على لغة كلوي البراهيت وهذا التقدير ولو اتفق به  
ما يتوهم من جواز وقوع تأخيره على أنه فاعل معنى فقط لكن برده على أن التخصيص إن كان يستفاد  
بتقدير الحال الذي لا يوجد أصلا فلا مانع من اعتباره في المعرف عند عروض مقام إرادة التخصيص  
والنفور بين المنكر والمعرف بان المنكر يقتضي الإتيان به في هذا التقدير المفسد للتخصيص  
لا يوجب منع التقدير في المعرف لأن الموقوف في الحقيقة على ذلك التقدير في المنكر انما هو كون المقام مقام  
جميع الاحوال وما لا يخل على جواز رجلى جأني من غير قرينة ثم يأتي عن السكاكي في الكلام على هل  
الاستهامة ما يقتضي القول بالتخصيص في مثله وان كان للإتيان بالمنكر مسوغ وهو الاستهامة

الأصل وأنه فاعل معنى نقط بدل إلفظ أفني مثل رجل جافني وقد راجع الأصل

[illegible]

ثم قال وشروطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاني أي لاهراً أو لا رجلاً من قولهم شرأه زاناب أماعلي التقدير الأول  
فلا يمنع أن يراد المهر شرلاً خيراً وأماعلي الثاني فلكونه نايماً عن مكان استعماله

قال ذلك لأنه مجرد اعتبار لانه بالفعل اه نوبى (قوله ثم قال السكا الخ) ثم هنالك ترتيب الذي ذكره الاخبار طرأ ثم بعد ما تقدم عن  
السكا كى أخيراً بأن السكا كى قال الخ وليست بالترتيب الزمانى وأن القول الثاني بعد الأول في الزمان لان قول السكا كى إذا منع  
مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء اه عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أي باب وأسر وأسر الخجوى وقوله واعتبار الترتيب الخ  
من عطف السبب على المسبب (قوله أن لا يمنع الخ) هذا وطمه لبيان انتفاء (٤١٩) التخصيص في قولهم شرأه زاناب أو بيان وجه  
التوفيق والافكون

(ثم قال) السكا كى (وشروطه) أي وشروط كون المتكلم من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه  
(أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاني على ماهر) ان معناه رجل جاني لاهراً أو لا رجلاً من  
(دون قولهم شرأه زاناب) فإن منه مانعاً من التخصيص (أماعلي التقدير الأول) يعني تخصيص الجنس  
فلا يمنع أن يراد المهر شرلاً خيراً لان المهر لا يكون الاشرأ (وأماعلي) التقدير الثاني يعني تخصيص  
الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أي لنبوخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام

الاستدعاء المفرد للتخصيص والمعروف والمذكور في مواهقنا تامل \* ثم لما اقتضى جعل المتكلم عند  
الابتداء منه مخطوطاً في سلك ما يكون مقصد ما عن الفاعلة المدونة كون كل متكلم مخبر عنه بالفعل  
التخصيص وعند السكا كى ان بعض الجوزيات منه خارجة عن ذلك لمانع أشار الى تقييد السكا كى بنفي  
المانع بقوله (ثم قال) أي السكا كى (وشروطه) أي وشروط كون المتكلم المستند اليه القول مقدر  
التقديم عن التأخير الذي يكون على أنه فاعل بمعنى لاهدة التخصيص (أن لا يمنع من التخصيص مانع)  
من معنى الكلام في مقام استعماله مثلاً والامر يتكبد فيه ذلك الوجه البعيد لان الوجه المقبول قصد  
التخصيص الصحيح لا ابتداء على مسانقر فيه من البحث وذلك (كقولنا رجل جاني على ماهر) من  
انه يجوز أن يكون تخصيص الجنس فيكون معناه رجل جاني لاهراً أو لا رجلاً من قولهم شرأه زاناب أو لا رجلاً  
جاني لا رجلاً من مثله هذا المثال ونحوه لمانع فيه من التخصيص (دون قولهم شرأه زاناب) فإن فيه  
مانعاً من التخصيص (أما) المانع من التخصيص (على التقدير الأول) وهو اذ التخصيص  
الجنس (فلا انتفاء فائدة له على عدم كل عاقل فلا يرد أحد (لأمنع أن يراد المهر) أي الحامل  
للنكاح وهو ذو النابى الهرير (شرلاً خيراً) اذ من المعلوم أنه لا يرد الاشرأ دون الخسر والخسر  
لا يكون الا فيما يمكن فيه الانكار دون المعلوم لكل أحد وفيه نظر لان التخصيص قد يكون في المنزل منزلة  
المجهول وقد يكون مجرداً لا كسد (وأما) المانع (على) التقدير (الثاني) مقام استعماله اذ  
لا يستعمل هذا الكلام في مقام تخصيص الوحدة (لنبوه) أي لا ارتفاع تخصيص الوحدة وبعد  
(عن مظان استعماله) أي عن مواضع استعمال هذا الكلام فإنه لا يستعمل فيه كان معناه المهر شر  
واحد لاشرأ فيكون كالامامة قضية لا يخفى في اتخاذ الحد من مهر الكلب حيث كان شرأ واحداً  
لاشرأ وهذا الكلام أصله ان يستعمل للاخذ بالجزء في الحد والتميز والتضاف فلا يستعمل في معنى

ص (ثم قال وشروطه أن لا يمنع من التخصيص مانع الخ) شرط السكا كى في افاذته التخصيص ان  
لا يمنع مانع مثل جاني رجل فان مانع لم يمنع لم يمنع مثله قولهم شرأه زاناب لا يمكن ان يكون التخصيص

قد يكون في المنزل منزلة المجهول وقد يكون مجرداً التوكيد فاشتصاص الشر بالهرير وان كان مع ما على أحد فيجوز ان ينزل منزلة  
المجهول ويستعمل فيه القصر وأما استعماله في معنى سبيل التأكيده ولغة الخطاب عن كون المهر لا يكون الاشرأ بل يحتمل عنده أن  
يكون شيئاً أيضاً وقد يجاب بأن الامر في التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الانكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه تأمل ان  
قلت كون المهر لا يكون الاشرأ انما يقتضى عدم الاحتياج للتخصيص لانتفاءه كما اذا لم ينفى قلت الاذن وان كان علم الاحتياج  
فقط الآن بالاحتياج له من عند الباع الذي كان كلامهم موضوع الفهم (قوله فلنبوه) أي هذا التقدير عن مظان أي واردة استعماله

واذا قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهرز ذئاب الأشر فالوجه تقطع شأن الشر بتكثيره كاسبق هذا كلامه وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر لان ظاهر كلام الشيخ فيما يلحقه من النسق القطع بأنه يفيد التخصيص مفعرا كان أو مظهرا مع فراؤ منكرها من غير شرط لذلك لا يثبت الا بالضمير وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد الا اذا كان مفعرا أو منكرها بشرط تقديرنا الأخير في الأصل فخصوماز يد قام بفيد التخصيص على الإطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكي ونحو ما أتت بفيد على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرط وظاهر كلام الشيخ ان المعروف اذا لم يقع بعد النفي ونحوه مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مفعرا كان أو مظهرا ولكنه لم يثبت الا بشرط وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد الا بالضمير فخصوماز يد قام بفيد الاختصاص على الإطلاق قول الشيخ ولا يفيد عند السكاكي

(قوله لانه لا يفيد الخ) وذلك لان هذا الكلام (١٣٤) انما يقال في مقام الحث على شدة الحرز لم يدفع هذا الشر والتحرر بضيق قوة

الاعتناء بدفعه لفظه  
وكون المهر شر لا شرين  
كما يجب شأه الخاطب  
في دفعه وقوله الاعتناء  
وحينئذ فلا يصح قدمه من  
ذلك الكلام (قوله واذا قد  
صرح الأئمة الخ) الظرف  
متعلق بمحذوف أي وزم  
طلب وجهه التخصيص  
وقت تسمية الأئمة الخ  
حيث تأولوا في انهم سم  
تأولوه أهر ذئاب  
أي فسروه (قوله بما أهر  
ذئاب الأشر) أي ولأنك  
أن ما أول لا يفيد ان  
الاختصاص (قوله فالوجه)  
يجبوز أن تكون الفاء  
لتفسير يع على متعلق  
الظرف الذي قدرناه وأنه  
أجرى انجزى ان لموافقة  
أياه في المسركة والسكون  
وعدد الحروف فاحذف

لان لا يفيد به ان المهر شر لا شرين وهذا ظاهر (واذا قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر  
ذئاب الأشر فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص (تقطع شأن  
الشر بتكثيره) أي جعل التنكير للتعظيم والتحويل ليكون المعنى شر عظيم تقطع أهر ذئاب الأشر حقير  
فيكون تخصيصه نوعيا  
شر لا شرين ولو كان هذا المعنى مما يمكن ان يحول لكن ليس مما يمكن ان يقصد لان الغرض جنس الشر  
الصادق بالقليل والكثير لأفراده والا كان ذكر الفرد الواحد مفعرا عن الحذر كاذرنا وهو ظاهر هذا اذا  
أريد به رخصة مخصصة وهي هريرة تكون عند رؤية الكلب ما يعاديه على قرب ساحة أربابه وتكون  
مقدمة لتباعه وأما اذا أريد بالهريرة التي هي صوته ليرد صاحبها اذا به باله عند هجره عن دفاعها كما  
قيل ان ذلك معناها لغة فالعالم بأنهم شر باعتبار المكمل أمر ضروري فيكون المانع حينئذ كما تقدم في  
الوجه الاول وقد تقدم ما فسره وعلى كذا الاختمال فهو كلام يضرب مثلا لوجود دليل الشر ثم قال  
السكاكي (واذا قد صرح الأئمة) أي ولأجل ان أئمة البصائر صرحوا (بتخصيصه) أي بألفاظه  
التخصص (حيث تأولوه) أي بنسبوا مقاده (بما أهر ذئاب الأشر) فلابد من ايراد  
وجه يقع به الجمع بين حكمتنا بامتناع تخصيص الجنس والفردية وحكمهم بوجود التخصيص بالتأويل  
السابق (والوجه) في ذلك (تقطع شأن الشر) أي جعل شأن الشر مدلولاً على غطاؤه وشأنه  
(بتكثيره) لان التنكير يفيد التعظيم والتحويل فاذا كان المراد وصف الشر بالظلمة كان التقدير بشر  
عظيم أهر ذئاب الأشر حقير فيكون في هذا الكلام التخصيص النوعي المستفاد من الوجه المعصم للإشهاد  
لان التخصيص ما للفرد والجنس لا حائزاً، يكون للجنس لانه يصير تقديره ما أهر ذئاب الأشر فيكون فيه  
نفي الأهرار عن الخير وذلك لفائدة فيه فإنه لا يصح ان ينفي الشيء عن الشيء حتى يصح انصافه ولا حائز  
ان يكون للواحد لانه يصير المعنى ما أهر ذئاب الأشر واحد وذلك لغرضه بقصد غير ان الأئمة قالوا ان  
التقديم في شر أهر ذئاب الاختصاص فليجمع بين الكلامين بأن يقال المراد نوع غير ب من أنواع

الفاء في جوابه كما قالوا في قوة تعالى واذا ما بأول الله هذا فلو انك عند الله هم الكاذبون وحصل ما في المقام  
أن السكاكي ذكر ان في شر أهر ذئاب ما من التخصيص والتحويل وتأولوا هذا الكلام بما أهر ذئاب الأشر ولأنك ان ما أول لا يفيد ان  
الاختصاص فبين الكلامين تناقض فاشار المصنف الى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي نفاه السكاكي كالتخصيص بالجنس أو  
الفرد وما قاله التخصيص النوع فلامنا فاقه لعدم توارد النفي والاحجاب على شيء واحد (قوله أي وجه الجمع الخ) في الحقيقة الوجه  
المطلوب انما هو لاحادة المال التخصيص وان كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين فمرده شقضا المدوى (قوله وقولنا بالمانع من التخصيص)  
أي قول السكاكي ذلك لان قوله واذا قد صرح الجنس من كلامه (قوله بتكثيره) أي بسبب تكثيره أن ان تقطع شأن الشر تعظمه حاله  
من تكثيره أي من جعل تكثيره للتعظيم (قوله ليكون المعنى شر عظيم الخ) أي يخصف قولهم ما أهر ذئاب الأشر أي الأشر تقطع أي  
عظيم لا شر حقير لان التقدير بالوصف في الحكم عايداً كما هو طريقة بعض الأصوليين (قوله فيكون تخصيصاً نوعياً) أي ليكون التخصيص  
فوعان الشر لا الجنس ولا الواحد

ثم فيما أحجبه المذهب إليه نظرنا ذلك الفعل ونأكد سواه في امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا والتا كيدنا كيدا

(قوله والمانع إنما كان من تخصيص الخ) أي إنما كان يمنع من تخصيص الجنس أو الواحد وحيدته فلا منافاة بين قول السكاكي أنه فيه مانع من التخصيص وبين كلام القوم المبدأ فيه تخصيص صالات كل واحدناطر لجهة فالقوم ناظر ونالخصيص النوي وهو المصحح لا ابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير السكاكي ناظر لتخصيص الجنس والفرد الذين لا سبيل لهما لا التقدير كون المندبه المعنوي في الأصل ثم قدم قال العلامة يعقوب ولا يخفى ما في هذا الكلام من التصحيم حيث التزم بتقدير التأخير في الأصل في تخصيص الجنس والفرد دون النوع فإن اعتبار تقدير الوصف ليحقق جواز (٤١٣) الابتداء مع تخصيص النوي هو المعنى عن

والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أي فيما ذهب إليه السكاكي (نظرًا ذلك الفعل اللفظي والمعنوي) كالتأكد والبدل (سواه في امتناع التقديم ما بقي على حالهما) أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعًا لامتناع تقديم التابع أولى

من غير حاجة إلى تكلف تقدير التقديم والمانع إنما كان من تخصيص الجنس والفرد الذين لا سبيل لهم لا بتقدير التقديم ولا يخفى ما في هذا الكلام من التصحيم في التزام تقدير التقديم فيه مآثر النوع فان اعتدلت تقدير الوصف ليحقق جواز الابتداء مع تخصيص الوصف هو المعنى عن تقدير التقديم في النوي دونهما فهو لا ابتداء يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف فيه ما يوافق المعنى في الأفراد مثال رجل واحد جاني وفي الجنس مثال واحد من جنس الرجال جاني وسياق ما يفسر هذا المعنى في كلام المصنف ومع ذلك فلا يفتى بما ذكره قوافيل كلام السكاكي والأئمة فإن حاصل كلامه بيان تخصيص يسوغ الابتداء وعلى تقدير وجود معنى الحصر فيه فن مفهوم الوصف الذي يكون مع التقديم والتأخير أيضا وكلام الأئمة صريح في أن تخصيصه تخصيص التقديم المطابق للحصر عما لا كما ذكر السكاكي حكاية عنهم فتأمل (وفيه) أي فيما ذهب إليه السكاكي (نظرًا ذلك الفعل اللفظي والمعنوي سواء) أي متساويان (في امتناع التقديم ما بقي على حالهما) فإن الفاعل المعنوي هو ما يكون نأ كيدا أو بدلا عند التأخير فيكون تابعا للتابع مادام تابعا للفاعل مادام فاعلا بل امتناع التابع مادام تابعا لأن لا المراد بالتقديم هذا التقديم على العامل وتقديم الفاعل إنما هو التقديم على العامل فقط وتقديم التابع فيه التقديم على المتبوع وعلى العامل في المتبوع الذي هو في الحقيقة عامل في التابع فإن

الشراهر ذاتا يصح حينئذ ويمثل بغير هذا المثال ما قام به مانع منعه من الاختصاص لفظي أو خارجي من (وفيه نظري) من كل ما سبق هو من كلام السكاكي وقد تضمن كلامه مخالفة عبد القاهر فان ظاهر كلام عبد القاهر فيما يلي حرف النفي الاختصاص بكل حال بخلاف السكاكي فإنه يقتضي أنه لا يفيد الامتضاء مقدرا لتأخير أو متكررا فهو ما بداهم بقيد التخصيص عند الشيخ لا عند السكاكي ولحموا أن لا يفيد مطلقا على قول عبد القاهر وبشرط التقديم على رأى السكاكي فن ظاهر كلام الشيخ أن المعروف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي فبقي هذا الاختصاص مقصرا كأن أم مثله سراكه لم يمثل إلا بالانتماء وكلام السكاكي مصرح بأنه لا يفيد إلا المضمرة فهو زيد قام قد يشهد عند الشيخ لا عند هذا كلام المصنف قلت وفيه تأمرا ما قوله فن ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف النفي الاختصاص بكل حال فصحح ثم يحتمل أن يصلح للتخصيص لا يفيد إلا أنه موضوع للتخصيص حتى إذا استعمل في

كالتأكد والبدل) مثال لا معنوي فالتأكد كاف في أثباته والبدل كاف في جاني (قوله سواه في امتناع التقديم) أي على العامل (قوله أولى) أي من امتناع تقديم الفاعل ووجه الأولي به أنه إذا قدم التابع بدون المتبوع الذي هو الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى مانع تقديم متبوعه عليه وهو الفاعل فلا تمنع جهتان بخلاف ما إذا قدم الفاعل فله جهة واحدة وهو تقديمه على عامله ولأن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل فقد أجاز بعض الكوفيين تقديمه ولأن الفاعل إذا فسح عن الفاعلية وقدم فيه لم يخلو عن التابع إذا قدم فإنه لا يخلفه شي وإسحق المصنف بقوله ما بقي على حالهما إذا فسحا أو بقيتا على حالهما فإنه لا امتناع في تقديمهما

(قوله فتجو بتقديم الخ) أي فتجو بالسكا ك تقديم المعنوي مع ثائه على التابعة دون اللفظي مع بقائه على الفاعلية تحكم هذا ما تضمنه التفرع وكان الأولى للمصنف أن يقول فامتنع تقديم الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكم بالنسب قوله سواء في امتناع التقديم أو لا المدعي استواءهما في الامتناع ولو قال (٤٦ ع) سواء في فتجو بالفتح فتجو بالخ لكان مناسباً أيضاً وتوضيح ذلك أنه يؤخذ

من قول السكا ك أن حاز تأخيره في الأصل على أنه فاعل بمعنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوي وهو التابع ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكا ك أوله يحجز كافي زيد قام امتناع تقديم الفاعل اللفظي فيقاله الفاعل المعنوي واللفظي سأن في امتناع التقديم ما يقع على حالهما ويسان في جوارحه أن فاعله لم يبقا على حالهما فالجواز يجوز تقديم المعنوي وامتناع تقديم اللفظي هذا تحكم (قوله تحكم) أي بل فيه ترجيح المراجع على ما أفاده الشارح بقوله فلا امتناع الخ (قوله وكذا تحسوز الفسخ في التابع) أي عن التابعة وفروها دون الفاعل أي عن الفاعلية

من قول السكا ك أن حاز تأخيره في الأصل على أنه فاعل بمعنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوي وهو التابع ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكا ك أوله يحجز كافي زيد قام امتناع تقديم الفاعل اللفظي فيقاله الفاعل المعنوي واللفظي سأن في امتناع التقديم ما يقع على حالهما ويسان في جوارحه أن فاعله لم يبقا على حالهما فالجواز يجوز تقديم المعنوي وامتناع تقديم اللفظي هذا تحكم (قوله تحكم) أي بل فيه ترجيح المراجع على ما أفاده الشارح بقوله فلا امتناع الخ (قوله وكذا تحسوز الفسخ في التابع) أي عن التابعة وفروها دون الفاعل أي عن الفاعلية وعد ذارد لما يقال جواباً عن السكا ك وحاصله أنه امتحاز تقديم الفاعل المعنوي لأن المعنوي لو آخر كان تابعاً بدلاً أو تأ كيداً والتابع يجوز رفعه عن التبعية فلذا امتنع كافي

جود قطعة وأخلاق ثاب والمؤمن العائذات الطهر فان الأصل قطعة جرداء أي مجرودة بمعنى بالية أو سخطاً لا ورهها وتواب أخلاق والمؤمن الطاهر العائذات قد سمت الصفة على موضوعها أو أضعفت البهة بفخلاف الفاعل اللفظي فانه لا يجوز نسخه عن الفاعلة فلم يقدم وحاصل الرد أن فتجو بالفتح في التابع دون الفاعل اللفظي تحسوز بل كمنها يجوز فيه الفسخ والتقديم لأن الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالنبعة (قوله والأفلا امتناع) أي والافتقار إلى امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً بل قلنا بالمتبع مطلقاً فلا يصح لانه لا امتناع في أن يقال الخ واجب



(قوله ويجعل مبتداً) أى وجعل ضميره فاعلاً بدله وهذا مثال لتقديم الفاعل بعد انسلخه عن الفاعلية وقوله كما يقال الخ من أجل لما  
 إذا قدم التابع بعد انسلخه عن التبعية (قوله وامتناع تقديم الخ) هذا لما يدل على جواب ما عن السكاكى وحاصل ذلك الجواب  
 فولكم ان تجوز التقديم في المعنوى دون الفاعل اللفظي تحكم ممنوع لان التابع مجوز تقديمه بأفعلى تبعيته بل هو واقع كافي قوله  
 ألا بالخلة من ذات عرف \* عليك ورجه الله السلام

فان قوله ورجه الله عطف على السلام فقد قدم التابع على المتبوع بأفعلى تبعيته في العطف فيض عليه التوكيد والبديل اذ لا فرق  
 بخلاف الفاعل اللفظي فلا يجوز تقديمه على أنه فاعل فالقول بالتحكم مردود \* وحاصل ما أشار به الشارح من رد هذا الجواب ان النسخة  
 أجموعاً على امتناع تقديم التابع مادام تابعاً في الاختيار وما وقع في هذا البيت فهو ضروري وجب حذفه امتناع تقديم التابع مادام تابعاً  
 كإرادة أى عناد ودعوى بلا دليل (قوله ألا في العطف في ضرورة الشعر) أى كافي البيت السابق بقى النقد بقدم التوكيد بأفعلى  
 الضرورة كقوله بنيت ما قبل الحاق بليلة \* فكان محافاً كله ذلك الشهر

فان كنهه كبد الشهر وقد قدم عليه ولعل الشارح أسقط ذلك لاحتمال التأويل في ذلك البيت بعد نبوت كونه مما يشهد به يجعل  
 كما تأكيده للضمير المستتر في كان العائد على الشهر وهو وان لم يتقدمه ذكر (١٥٩) لكن يدل عليه قوله بل الحاق فقد تقدم مراراً

حكما وقوله ذلك الشهر  
 يدل من ذلك الصبر وتفسير  
 له وانما قلنا بعد نبوت الخ  
 لان هذا البيت من جملة  
 أسات تنسب للشاعري وهو  
 في امرأة غصور تزوجها  
 غارته لمارأها هلاكة ثم  
 انكشفت سوانها بعد  
 التزوج وهو غير عربي  
 وأولها  
 يجوز زنت أن تكون فتية  
 وقد بس الخبثان واحد وب  
 الظهور  
 زوح الى العطار في شيابها  
 وهل يصلح العطار أن أسد  
 الدهر

ويجعل مبتداً كما يقال في مدق طينة ان جد كان في الاصل صفة تقديم وجعل مضافاً وامتناع تقديم  
 التابع حال كونه تابعاً ما أجمع عليه النسخة ألا في العطف في ضرورة الشعر فمع هذا كإرادة والقول  
 بأنه في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتداً يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال  
 مفسوخ التابعية بأن يصير مبتداً فنجوز الفسخ فيه دون تجوز في الفاعل بان يكون هو حال التقديم  
 مبتداً لانها كما كان حال التأخر تحكما أيضاً اذ لا مانع من أن يدعى أن أصل زيد قام زيد بقديم فصار  
 مبتداً كما قيل في معنى عمامة أن أصل معنى النعنية فقديم فصار مضافاً مبتداً وغيره وانما قلنا  
 بالاولوية في المنع في التابع لأن نبوت انعقاد الإجماع على منع تقديم التابع غير المألوف محقق ولم  
 يثبت نبوته في الفاعل لأن الكوفيين صرحوا بجواز ذلك فاقبل لكن يجب تقييد بتقديم التابع  
 حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى في البديل  
 والتأكيدي كإرادة في العطف ضرورة وقد بدره ومن اقتصر ترجيح المنع في تقديم الفاعل على المنع في  
 تقديم التابع بأن التقديم في الفاعل عن الفعل، ولزم خلو الفعل حالة التقديم عن الضمير  
 وهو محال بخلاف التابع فليس في تقديمه الخلو عما يستحيل الخلو عنه كما في تقديم الفاعل  
 لأعباء باعتبار الحذف وتقدمه المفسر وض لان الاعتبارات الوهمية المحضة لا تجرى في الاحكام  
 وأوجب عنه بان الفاعل المعنوى له جهتان جهة التبعية وجهة الفاعلية المعنوية فقديم باعتبار إحدى  
 الجهتين دون الأخرى وفيه نظر لان الفاعل اللفظي له جهتان فاعلية ومعنوية واللفظية تقدم بأحدهما

وما غرق الانخضاب بكفها \* وكتل بعينها أو أوجها المصفور  
 بنيت ما قبل الحاق الخ بقى شيء آخر وهو أن أحاديث كفي الارتشاف أن بديل البعض والاشتيال يتبعان نحواً كالتلذذ والريغ  
 وأعين حسنة زيد لكن الإحسان الاضافة نحواً كالتلذذ والريغ وأعين حسنة زيد لكن الإحسان الاضافة نحواً كالتلذذ والريغ  
 الشارح لا يسلّم ذلك وأن الإجماع الذي ذكره الشارح كافي المطول في التقديم على المتبوع والعامل جميعاً وهو مما يقل به أحد في السمة  
 لافي التوكيد وفي البديل وأما تقديمهما على المتبوع فقد حكى فلما حصل أن قول الشارح مما أجمع عليه النسخة يجب أن يقصد إذا  
 تقدم التابع على كل من المتبوع وعامله وأما التقديم على المتبوع فقط دون عامله فقد حكى في البديل والتوكيد وهو غير عربي (قوله  
 والقول بأن الخ) أى القول في نفي التحكم بأن الخ وهذا رد الجواب عن التحكم من طرف السكاكى وحاصل ذلك الجواب أن فولكم  
 تجوز التقديم في المعنوى دون اللفظي تحكم ممنوع وذلك لان المعنوى في الاصل تابع وتقدم التابع ليجعل مبتداً لا يلزم عليه بخذور  
 انغاية ما يلزم عليه خلو المتبوع عن تابع وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل بجواز تقديمه بخلاف الفاعل اللفظي فان تقدمه ليجعل مبتداً يلزم  
 عليه خلو الفعل من الفاعل في اللحظة التي وقع فيها التحويل وهو محال ولا يلزم عليه أيضاً الاخلال بالجملة ونحو وجهان كونه ما جملة فلذا  
 قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الأمرين وجب ذلك التحكم

ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقديره أنه كان في الأصل مؤخرًا فقدم لجواز حصول التخصيص فيها بالنهويل كإدراك  
وغير النهويل

(قوله بخلاف الخلو عن التابع) أي فليس محالا (قوله فاسد) خبر القول أي أن هذا القول باعتبار ما تضمنه من الفرق فاسد لأن هذا  
الخلو غير محال حتى يخص الفرق اه سم وعلى هذا أقول الشارح لأن هذا أي الفسخ من كونه فاعلا في الأصل ومبتدأ الآن لازم  
عليه أنخلو الماذكور باعتبار بعض أي اعتبار وهو محض لا بحسب الواقع وحينئذ فلا بد من ضرورة أنخلو لا ليس أمر تحقيقا والمضراغا  
هو خلو الفعل عن الفاعل في التركيب اللفظي ويحتمل وهو المتبادر أن هذا القول فاسد باعتبار ما تضمنه من الفرق وذلك لأن خلو  
الفعل عن الفاعل حالة التقويل باعتبار بعض غير لازم إذ يمكن اندفاعه باعتبار أن الضمير مقارن لا اعتبارا انسخ فلم يخل الفعل عن فاعل  
في لحظة من اللغات وحينئذ فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظي في جواز انسخ فيما (قوله ثم لا نسلم الخ) عطف على مدخول  
أدب حسب المعنى كأنه ليس وفيه نظر إذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لا نسلم انتفاء الخ كذا في الفري وهذا منع القول السكاكي  
إشلالا بنفي التخصيص لأسبابه سواء (قوله لولا تقدير التقديم) الأولى لولا تقدير التاخير المذمور لا التأخير لا التقديم والجواب أن  
المراد بالتقديم ما هو متبادر منه وهو ما يكون في الأصل (١٩٦) مؤخرًا ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم إنما هو لفرض التأخير

أفاده عبد الحكيم (قوله  
لولا تقدير التقديم) جواب  
لولا محذوف دل عليه ما  
قبله أي لولا تقدير التقديم  
لا تنق التخصيص (قوله  
محذوفه بغيره) سند للمنع ولا  
يخصني أن سند المتراغا  
يؤي به بنحو لجواز كذا  
ولا يحجز فيه بشئ والا  
صار للمانع مسددا لزم  
الغصب (قوله كاذره  
السكاكي) أي في كتابه  
في قوله شرأه رذا ناب  
وقوله من النهويل بيان  
للتفسير أي وحيث كان

بخلاف الخلو عن التابع فاسد لأن هذا اعتبار بعض (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) في نحو رجل جاني (لولا  
تقدير التقديم لمحصله) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم (كاذره) السكاكي من النهويل  
وغيره كالغصب والتكثير والتقليل والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا لبس للتخصيص سواء لكن لم ذلك  
من كلامه حيث قال أعماير تكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر

العربية البنية على الفواعل الاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فيدعي أن امتناع خلو  
الفعل عن الفاعل إنما هو عند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة غير لازم لا عند التقدير الوهمي فانه  
لا تناسب الأحكام على أن لا نسلم أنخلو لحظة تابل في لحظة القبول يحصل وجود الضمير كافي لحظة وجود  
الممكن عند انتفاء عدمه أن كنا ننزل لهذه الاعتبارات فلا بد من ج على مثل هذا المقال (ثم لا نسلم انتفاء  
التخصيص) الموقوف عليه جواز الانبداء عند السكاكي في نحو رجل جاني (لولا تقدير التقديم) عن رتبة  
الفاعلية المنوية حتى يرتكب ذلك الوجه البعيد في الانبداء بالذكورة وإنما نسلمه (لمحصله) أي حصول  
التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم عن الفاعلية المنوية (كاذره) السكاكي في بيان وجه  
دون الأخرى ثم قال المصنف ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أي في رجل قام لجواز أن  
يكون المسوغ لا ابتداء بالذكورة التقوية كاذره السكاكي في شرأه رذا ناب على رأيه قلت وجوابه

التخصيص يحصل بهذه الأمور كما يحصل بتقدير التقديم فجوز أن يقال إن رجل جاني  
فيه تخصيص باعتبار النهويل أي التظيم أو الضمير لا باعتبار التقديم وحينئذ فالقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا لبس  
وقد يجاب بأن مراد السكاكي بقوله لولا اعتبار التقديم فيه لا تنق عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقديم  
وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأ أو الواحد على لاجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد ولا يحصل  
بغيره كتقدير النوعية أو التظيم أو الضمير وغير ذلك أنقل هذا الجواب بنا فيه ما تقدم من أن الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لاعتبة  
الابتداء بالذكورة فأنه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد من التخصيص لأن محجة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل  
على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعية أو غيرها فالجواب أن المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لاعتبة  
الابتداء أي مع كون الفرض المطلوب تخصيص الجنس أو الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لمد حصول المطلوب مع مطلق  
التخصيص اه سم (قوله سواء) أي سوى تقدير التقديم (قوله لكن لم ذلك من كلامه) أي يقول المصنف فيسلك نقلا عن  
السكاكي إذا سلبه سواء باعتبار ما لزم من كلام السكاكي وليس نقول عليه بما نقل وهذا إشارة لطوابع اعتراض على المصنف بل  
نقر برهه فلهذا (قوله حيث قال) أي لانه قال (قوله أعماير تكب ذلك الوجه البعيد) أي تقدير كونه مؤخرًا في الأصل على الفاعل  
معنى ثم قدم

(قوله فلو ان شرط الابتداء) أي بالانكسرة وذلك الشرط هو التخصيص أي لقواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد فإن هذا يفهم منه أنه لا سبب للتخصيص في المنكسر سواء وعلم بما قاله هنا وما قاله الشارح عنه سابقا من أن التخصيص يكون بغيره لأنه قد وقع في كلام السكاكي تناقض لكن باعتبار أطوار السابق عنه ين دفع ذلك التناقض (قوله ومن الجائبات) من هنا إلى قوله فافهم هو جدي بعض النسخيون بعض ولعله في الأصل حاشية لا من أصل الشارح اهـ يس (قوله ومن الجائبات الخ) لا يخفى أن الذي من الجائبات هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي بدل الال لأن السكاكي إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فمما ذكرناه كرفكان حق العبارة بأن يقال ومن الجائبات زعم بعضهم أن المنكسر في مثل رجل جاني بدل مقدم عند السكاكي لا مبتدأ وأن الجلة فعلية لا اسمية مع أن السكاكي لمصرح بأنه مبتدأ حيث قال إنما ارتكبت ذلك لوجه البعيد لا يكون المبتدأ (٤١٧) نكرة محضة وقد يجاب بأن قوله وبعضهم يقرأ بالتصريف عطف على السكاكي

بالتصريف عطف على السكاكي ويجوز الذي من الجائبات هو المجموع والحاصل أن ذلك البعض بقول أن المنكسر في مثل رجل جاني بدل مقدم عند السكاكي لا مبتدأ والجلة فعلية مع أنه عند السكاكي مبتدأ والجلة اسمية لأن ارتكبت هذا الوجه البعيد لشيلا يكون المبتدأ نكرة

افترأ شرط الابتداء ومن الجائبات أن السكاكي إنما ارتكب في مثل رجل جاني ذلك الوجه البعيد لشيلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجلة فعلية لا اسمية ويتسلك في ذلك بالتوحيات البعيدة من كلام السكاكي وعما وقع من السهل والشارح العلامة في مثل زبد قام وعمر وقعد أن المرفوع محتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ما لا يلتفت إلى تصريحهم باعتناء تقديم التوابع

الخصوص في قولهم شرأه زنا بان من التحويل والتقطيع ومثله الضمير والتكثير والتفصيل فإذا كان التخصيص يحصل بتقدير الوصف ليس التخصيص فوجيا ويكتفي في صحة الابتداء مثله بتصرف في تخصيص الجنس والواحد كما قدم في ذلك عن ارتكاب ذلك الوجه البعيد في المنكسر ثم إن ارتكاب التخصيص بالوجه المذكور أن لم يعمل عليه إلا التوصل للابتداء بالنكرة فمعلوم بالضرورة ما كانه بوجوده ثابتا ولو لم تكن من طريق التخصيص أصلا ومع ذلك فالخصيص اعتبارا زائدا على أصل المراد يجب في مقامه بعد صحة الابتداء الذي هو أصل المراد وعلى تقدير تسليم كون المقام قد يقضي ابتداء بالمنكسر فمقتضى الوسيلة بالخصوص فهو أمر جرح لا يجب رعايته دائما ومع ذلك فلتطرق الخصوص يحصل بالتقدير التقديم كما ذكرنا ثم لست شعري لو انقصر إلى الابتداء بالمنكسر مع حصر الوسيلة إليه في التخصيص المحصر فلا شيء أوقف على تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية حتى يرتكب منه ما ذكرناه من جلة ما يحصل به تقدير العطف ولذلك كان من الجائبات أن السكاكي ارتكب ذلك الوجه البعيد لا ابتداء بالنكرة وأعجب من هذا أن بعضهم بعد تصريح السكاكي بما يؤخذ من كلامه أنه لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم والتخصيص يقتضي الال ابتداء بالنكرة يفهم مذهب السكاكي في نحو رجل جاني على أن رجلا بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجلة فعلية قدم فيها البدل ويتسلك في ذلك بإشارات بعيدة على ما ذكر من كلام السكاكي وعما وقع من السهل والشارح في افتتاح نظيره من الكلام الذي تقدم فيه المعرف في خبر عنه بالفعل كزبد قام وعمر وقعد (١) فإنه فيه احتمال كون زيد وعمر وبدلا مقدما أو المبتدأ منه ضمير مستتر في الفعل كما بدل من واو وأسرأ والخوي ولم أن ارادة الاهتمام لا تطرد كما ليس في كل صفة بتأني القطع للحد كأنص عليه سيبويه

(٥٣ - شروح التلخيص أول) فقط وقد رفق ذلك البعض في هذا الكلام إشارة إلى أن المرفوع بدل وأن الجلة فعلية ووجه البعد أن هذا الكلام أعيا يفهم أنه أمر تقديرى لأنه بدل حقيقة مقدم (قوله وبما وقع) أي ويتسلك بما وقع أي أن ذلك البعض عطف بالتوحيات البعيدة وسهل الشارح العلامة وتزك تصريح السكاكي بقوله لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة فإنه مصرح في كون المقدم مبتدأ وأن الجلة اسمية والمراد بالشارح العلامة القطب الشرائع شارح المقتض ومحل التمسك قوله أو بدلا مقدما (قوله أن المرفوع) أي أن المرفوع وهو بيان ما وقع (قوله محتمل أن يكون فاعلا مقدما) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهل وأما من قوله الاتي أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه (قوله ولا يلتفت) أي ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم أي يزعم ويتسلك بما ذكره ولا يلتفت الخ (١) قوله فإنه فيه احتمال الخ المناسب فإنه طرق فيه احتمال الخ كما يظهر كتبه معجعه

حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وأما التوابع فتمثل التقديم على طريق الضم وهو ان يفسح كونه نالها ويقدم وأما الأعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاسيما تقدم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فانهم (ثم لانسلم

بالتفت ذلك الفاهم لهذا الخطا الى تصريح النحو بمنع تقديم التابع مادام تابعا ولا انتفى الى تصريح الشارح المذکور بقبض ما طرق من الاحتمال حيث قال تقديم التابع منسوخ التبعية يمكن كافي جرد قبضه وتقدم الفاعل منسوخا لا يجوز كما لا يجوز بلا نسخ وأما تقديم التابع وهو على حاله فلا يجوز قطعا لاسيما تقدم التابع من حيث هو تابع على متبوعه يعني لان الغرض حينئذ كونه تابعا وتقدمه من اجل التبعية ويصير في حكم المتبوع وكون الشيء تابعا في حكم المتبوع بالتقديم متدافعا وقد علمت ما في قول الشارح يمتنع تقديم الفاعل منسوخا دون التابع من التحكم فليأتنا لم (ثم لانسلم

ثم قال المصنف ولانسلم انه عتق ان يقال المهر شر لا خير واجب عنه بان نسبة الاله اراد الى انفراد استعملت مجاز فنفيه عنه كذا في وقته وتطرقت له معاذ كرنا ان المسند اليه اقسام اعمدها نكرة وليت حرف النفي فيفيد الاختصاص عند الجميع بكل حال الثاني ضمير ولى حرف النفي فيفيد الاختصاص دائما على الجرجاني والمصنف ويشترط تقدير مؤخر عند السكاكي الثالث اسم ظاهر ولى حرف النفي فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجاني ولا يفيد ابدأ عند السكاكي على ما نقله المصنف الرابع مثبت مضمرة والمسند غير منفي فيفيد الاختصاص تارة والتقوية أخرى عند الجميع الخامس مثبت نكرة فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجاني والمصنف السادس معرفة وهام ظاهر مثبت والمسند غير منفي فلا يفيد دائما الا التقوية عند السكاكي وعند الجرجاني والمصنف يفيد تارة دون أخرى السابع ان يكون مثبتا ظاهر معرفة والمسند منفي فلا يفيد عندهما الا التقوية على مقتضى ما ذهبت عنه وعلى ما فهمه المصنف يكون عند التخصص تارة والتقوية أخرى الثامن مثبت والخبر منفي فلا يفيد الا التقوية عند الجرجاني على ظاهر عبارة التخصيص المنقولة عنه وعلى ظاهر عبارة الايضاح يفيد عنده التخصص تارة والتقوية أخرى وعند السكاكي يفيد التخصص تارة والتقوية أخرى التاسع مثبت نكرة والخبر منفي فيفيد التخصص عند السكاكي وعند عبد القاهر فليرجع حيثئذ الى عبارة المصنف فقوله عبد القاهر أى عبد القاهر قائل قد تقدم أى المسند اليه لم يفد تقدمه تخصيصه أى تخصيص المسند اليه بالمسند وقوله بالخبر الفعلي يدخل فيه الخبر الذي وقع مثل ان تأتأ وصفة مثل وما أنت علينا عزيز وما أنا دخلنا الصفة لان خبر اذا كان وصفا صادق عليه الفعلي لا يدخل على الفعل فان قلت قد قال المصنف فيما سبق ان ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ورديا على قول السكاكي انه لا يخصص في فهمه خفوف قلت ذلك وهم بلا اشكال ويكتفي في تعليطه انه مثل ههنا بقوله تعالى وما أنت علينا عزيز وما أنا قائل قد تقدم أى المسند اليه لم يفد تقدمه ما اذا لم يكن فانه قد يفيد التخصص وقد لا يفيد كسبائي ودخل في طائفة المسند اليه نكرة كان معرفة ضمرا أم ظاهر اسواء كان المسند متبعا أم متبنا وان لم يمتثل الا بالضمير (قوله فهو ما تأتأ هذا أى أقوله مع انه مقول) الاحسن التمثيل بقوله عليه الصلاة والسلام ما أنا بملككم ولكن الله ملككم ولأن تقول أنا قلت يقتضي مجموع أمرين اثبات القول منه ونفيه عن غيره والتي اذا ورد على مجموع الشئين كان أعين من نفيهما عاونا في كل منهما فاقطع عن أن يدل ما أنا تأتأ على نفي قوله واثبات قول غيره ومدلول قوله ما أنا تأتأ ليس مختصا بالقول وذلك صادق بقوله وقول غيره وبعد من قول واحد منها

(قوله حتى قال الخ) غاية في السهو والسهولة في هذا من حيث تفرقة بين الفاعل والتابع وتجوزة الضم في الثاني دون الاول فهذا ايضا سهو ويحتمل أن يكون غاية في تصريح بجهتهم فيكون محل الاستشهاد قوله وأما الأعلى طريقة الفسخ الخ (قوله وأما التوابع الخ) هو من جملة كلام الشارح العلامة (قوله فانهم) من كلام شارحنا أشار به للتناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال ولا يجوز محتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا لا مقدما وقال ثانيا وأما الأعلى طريقة الفسخ فيمتنع تقدمه ما فتأمل ومن المعام أن غاية الشيء إما أعظم منه أو أدنى وهنا أعظم أى انه هو الحق انه قال هذه المقالة الشنيعة وهى أن الفاعل لا يتقدم بوجه تا ولا شأن هذا الكلام سهو منه ومخالف للصواب والصواب أن الفاعل مثل التابع قررره شيخنا العدوي (قوله ثم لانسلم الخ) هذا رد لما ادعاه السكاكي من انتفاء تخصص الجنس في شرطه اننا

وبقول غيره فقط في أن تعين الثالث (قوله ولهذا لم يصح ما أناقلت ولا غيري) لقائل إن يقول ما الذي يمنع ذلك وانما منعه فرع هذه الدعوى ولولمنا ان يدل على قول غيره في المانع من أن يصح بخلاف المفهوم فيصعب هذا التركيب كان قولك لا تضرب رجلا جاهلا اقتضى بالمفهوم اختصاص ذلك بالجاهل ويصح أن يصح بخلافه فيقول لا تضرب عالما ولا جاهلا فهذا في العلل لا يصح والذي يظهر في تعليقه بعد تسليم أن ما أناقلت معناه ما يختص بعدم القول أن قولك ولا غيري تقديم ولا غيري قال فيناقض منطوق ما قبله فان معنى ما غيري قال اختصاص غيره بعدم القول وهو ناقض اختصاصه بالقول التي هو دليل المخطوف عليه وانما قلنا ذلك لأن الاتيان بلا في مثله يفيد الحكم على كل فرد فاذا أثبت الاختصاص في كل منهما تناقضا كل ذلك على رأى الجرجاني المذهب إلى أن يجوزيد قال بعيدا لاختصاص وجه ما يعلم أنه لا فرق في الامتناعين ما أناقلت ولا غيري وما أناقلت ولا زبدويه لم يضاؤه لا يمتنع أن تقول ما أناقلت وزيد فان المعنى حينئذ ناو زيد مختصان بعدم القول وأما أناقلت وغيري فلو جعلنا المراد أنا وغيري مختصان بعدم القول لزال الاختصاص (قوله ولا ما أنا رأيت أحدا) فقد تقدم الاعتراف عليه فيه (قوله والا) أي وإن لم يكن حرف النفي مع المسند إليه فهو منقسم إلى قسمين فلعنا منه أنه متى وفي المسند إليه حرف النفي كان للتخصيص مطلقا (قوله رداعلى من زعم انفراد غيره به أو مشاركته) فيه نظر فينبغي أن يكون للتخصيص حيث قصد الرد على مدى المشاركة والتقية به حيث قصد الرد على مدى انفراد غيره إلا أن يقصد بالمشاركة في إثباته والتخصيص الادعائى « وقوله وقد نأى لتقوى الحكم نحو أن لا تكذب فإنه أبلغ من لا تكذب ومن لا تكذب أنت فان التاكيد فيه لتعكوم عليه لا الحكم والتاكيد في أنت لا تكذب للحكم هذا يدل على أنه حيث جعله للتقية به لا يشترط فيه تقديم ولا تأخر كما صنع السكاكي وهذا يقتضى أن الفعل المثلث فيما نحن فيه لا يكون إلا للتخصيص كما إذا كان المسند إليه متفائلا ما أناقلت لانه جعل احتمال التقديم للقصص والنقو به مشروطا بكون المسند إليه متفائلا وهذا ما قامت الوعد به عند كمال الاعتناء في ذلك هذا ظاهر العبارة لكنه قال في الايضاح عبارة الشيخ تقتضى أنه لا فرق بين نفي المسند وإثباته « وقوله وإن بنى الفعل على منكر أفاد أي أفاد ذلك البناء أو ذلك التقديم ثم يحتمل أن يكون التقديم وان لم حرف النفي فهو على قسمين تعريف وتشكيك ويحتمل أن يقدر أن وفي حرف النفي وكان متبعا على معرفة فيكون معطوفا والاول أولى فإنه يقتضى أنه متى وفي المسند إليه حرف النفي كان للتخصيص بكل حال كما نقله عنه في الايضاح والافان كان نكرة فكذلك والافان كان المسند منه متفائلا فتقو به والا فيجتمعل وقوله أفاد تخصص الجنس أو الواحد يعنى أنه حالتين ويتعين المقصود منهما بسؤال أو غيره (قوله وواقفه السكاكي لأنه الخ) فقد تقدم الكلام على أنه ليس كذلك ثم إذا مشى على ما نقله عنه فالسكاكي لا يفرق بين تقديم النفي وتأخره بخلاف عبد القاهر فقد ضل فيه بغير ما ذكر (قوله أن جاز تقدير كونه في الاصل مؤخرافاعلام معنى فقط) أى لا لفظنا فرج بذلك ما لو تأخر لكان فاعلا لفظا مثل زيد فام أولا يكون فاعلا لفظا ولا معنى مثل زيد قام أو خرج بضمه التأخر أناقت غير منوى التأخير نعم خرج من كلامه أن تقولك أنا قام غلامى لا يفيد اختصاصا لانه لو تأخر لما كان فاعلا معنويا بواقفه نظر والظاهر أنه يفيد وكذلك أنت قام غلامك وهو فام غلامه (قوله وقدر) أي أن جاز كونه فاعلا وقدر والا أي أن فقد شرط منهما فليس للاختصاص عند مجاز كونه كما مر في أناقت أم لم يجوز زيد قام وقوله من باب وأسر والنصوى الذين ظلموا هذا أحد الاقوال في الآية الكريمة ويعزى لسيدويه والمبرد والثاني للاخفش أنه فاعل والواو علامة على لغة أكلوني البراغيث الثالث أن أسروا خبر والذين مبتدأ ويعزى للسكاكي الرابع أنه فاعل فعل محذوف أى يقول الذين ظلموا قاله النحاس الخامس لآبى البقاء

امتناع أن يراد المهر بشر لاخير قال الشيخ عبد القاهر انما قدم شر لان المراد أن يعلم أن الذي أمرت اناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير  
بحر يجرى أن تقول رجل جاءني تريد أن رجل لا امرأة قول العلماء انه انما يصلح لانه بمعنى ما أمرت اناب الاشر بيان لذلك وهذا صريح  
في خلاف ما ذكره ثم قال السكاكي ويقر من قبيل هو عرف

(قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف يكون ممنوعا والمحال أن الشيخ الخ (قوله لا من جنس الخير) أي فقد نفى اذ هو عن الخير فيقد  
ثبوت الاحرار ولا يمكن الحق مع السكاكي لان الحصر لا يكون الا لرد على متوهم لان الشيء انما يمتنع اذا توهم ثبوته ومعلوم أن الكلب  
اذا حصل له الخير لا يحصل منه احرار فلا يتوهم (٤٣٠) ثبوت الاحرار منه وحينئذ فيجوز الحصر وقول بعضهم أن من عادة الكلب

أن يهردون أهله ويذب  
عنهم من يعضدهم بوجه  
قاهر بحيث لا يصل  
الخبر أعني انقاط أهله  
هردون لان المتبادر من  
قوله مهر شر أمرت اناب كون  
الشر بالنسبة الى ذلك  
الكلب فيكون الخير أيضا  
معتبرا بالنسبة اليه لاني  
غيره كذا قررنا العدي  
وفي عبد الحكيم التحفي  
أن هصة القصر وعدمها  
مبنية على معنى الهرير فان  
كان معناه الناح العسر  
المعتاد فلا هصة له فمن  
المعلوم عند العرب أنهم  
أمارات وقوع الشر وان  
كان معناه مطلق الصوت  
كأي مقدسة الزبحري

امتناع أن يراد المهر بشر لاخير  
جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكي (و يقرب من) قبيل (هو فام زيد قائم  
الذي هو تخصيص الجنس فان الشيخ عبد القاهر وهو قدوة الفن  
صرح بذلك فقال ان المعنى ان المهر من جنس الشر لا من جنس الخير وذلك لان هذا الكلام اذا  
استعمل على ظاهره فلا مانع عقلا ولا نقلا ان يكون مخاطب معتقدا لكون المهر خيرا باعتبار غير  
الكلب فيقال له المهر شر لا خيرا أو ينزل منزلة الجاهل ويقصد بمجرد التأكيده كما في سائر الاخبار بالمعلوم  
لغرض سوى التزويل وان استعمل مضر وبما سلف فيجوز ان يحصل مخاطب وبعده قد انتفاه الشر  
فيما قام دليله فيضرب له هذا الكلام مثلا وهو ظاهر (ثم قال السكاكي) بعد تقرر التوقي في  
نحوه وقام لمنايه من الاستدراكين (ويقر من) قول القائل (هو فام) الوصف الخبرية عن  
مبتدأ نحو (زيد قائم)

ان الذين مبتدأ أخبر به هل هذا المعنى يقولون هل هذا  
عبارة عن حذف الخبر وابقاء معموله لا عن جعل هل هذا خبرا السادس أنه فاعل فعل مشتق مما سبق  
التقدير أمره الذين ظلموا السابع أنه خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين الثامن أنه منصوب على التثنية قوله  
الزجاج التاسع أنه منصوب على اضماع أعني العاشر انه مجرور برفع الناس من قوله تعالى اقرب للناس  
قوله الفراء وكثير من هذه الاخبار يرجع إلى قوله تعالى ثم عوا وصعوا كثير منهم (قوله واستسقى المتكر)  
أي قال انه يفيد الاختصاص واستثناء من كون ما ليس بفاعل معنوي مفيدا للاختصاص فحذف وجعل  
قام ليس بفاعل معنوي فقط اذ لو أخر لكان فاعلا لفظيا لا معنويا ومع ذلك أفا الاختصاص عنده  
وعدم كونه فاعلا معنويا فقط لما لكونه فاعلا لفظيا مثل رجل قام ولما لانه لا يكون فاعلا لالفاظنا  
ولامعنى مثل رجل قام أو فاعلا رده عليه فيه ما أوردناه عليه في القسم الاول نعم يرد عليه ان يقال هو  
يقول ان الاختصاص في رجل قام لانه بقدره مؤخر ابل فهو فاعل معنوي فقط فلا يصح الاستثناء  
(قوله لئلا يمتنع التخصص اذ لا سبب له سواء) قد تقدم ما يرد عليه (قوله وشروطه) أي شرط افادة التقديم  
الاختصاص (أن لا يمنع مانع) عليه مؤاخذه لفظية لان عدم المانع ليس شرطا كما هو مقرر في علم الجدل  
(قوله لامتناع ان يراد المهر بشر) تقدم ما عليه وقوله ثم لان استثناء اختصاص لا تقدر التقديم في  
المسكر والمضمر وغيرهما وقوله لخصوه بغيره كذا كرم أي من التوهم (قوله ويقر من) هو فام زيد قائم

التقديم فبيد الاختصاص بشر طين أخبرك عن قوله ويقر الخ فلا يرد أن  
حديث القرب في الفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم كذا في بس وفي عبد الحكيم ان ثم في جميع تلك المواضع  
يجرد القرب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما كما في قوله  
لأن من ساد ثم ساد أبوه \* ثم قد ساد قبل ذلك حقه  
فلا يرد أن قوله ويقر الخ مقدم على بيان التخصص في كلام السكاكي وأما ما قيل أن ثم للترتيب في الاخبار فلا يقبله الطبع السليم  
اذ لا فائدة في ذلك

في اعتبار تقوى الحكيم زبد عارف وانما قلت يقرب دون أن أقول نظيره لأنه لم يأت بشاؤ في التكلم والخطاب والغيبة في أنا عارف وأنت عارف وهو عارف أشبه الخالي عن الضمير

(قوله في التقوى) انما اقتصر عليه ولم يقل والخصيص لفقده شرطه عند في هذا المثال ونحوه وهو جواز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانه في آخر تعين كونه مبتدأ أعلم من بشرط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتناء وفعلا لفظا لعدم من بشرط الاعتبار فهو نطف - في قوله زيد قام ومثله لا يفيد الا التقوى كما تقدم وحاصل ما أراد بقوله ويقرب الخ أن هو قام فيه تقوى من غير شبهة وزيد قام فيه تقوى من غير شبهة عدمه فيكون قريبا منه في اعادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قام به في قوله في التقوى لان زيد قام لا يستل ان التقوى بخلاف هو قام فانه محتمل للخصيص ان لوحظ انه كان مؤخرا في الاصل على أنه تأكيذا للضمير المستتر وختم العمل بالتقوى ان لم يقدمه مؤخرا فان قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع انما المناسبات لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنه فاعتبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للخصيص أيضا لانه (١٣٤) يوم أن زيد قام بمحتمل للخصيص قلت انما

قال ذلك لان المبدأ كور في كلام السكاكي فيقول قوله ويقرب بيان التقوى في المضمير المتقدم أماده عند الحكمي (قوله مثل قام) صفة المصدر بخذوف أي تضمننا مثل تضمن قامه (قوله فيه) أي في سبب تضمنه الضمير وقوله يحصل للضمير تقوى أو أنكر الانسداد لان القيام مستند مرتين مرة زائدة ومرة لضعفه (قوله وشبهه) في قوة التعليل لاحد الامرين الذين تضمنهما قوله ويقرب وهو الخطاط في التقوى عن هو قام كأن قوله انصفته لتعليل للامر الآخر وهو أن فيه شامان

في التقوى لتضمنه أي لتضمن قام الضمير مثل قام فيه يحصل للضمير تقوى (وشبهه) أي شبه السكاكي مثل قام المضمين الضمير (بالخالي عنه) أي عن الضمير (من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة) نحو أنا قام وأنت قام وهو قام كأن لا يغير الخالي عن الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم

في التقوى) أي في تقوى الحكيم كما استعمل على ضمير المبتدأ وقد أسند اليه ففعله الاسناد مرتين قال السكاكي وانما قلت يقرب ولم أقول هو كونه في التقوى لانه أشبه الخالي عن الضمير في انما إذا أخبر به في التكلم والخطاب والغيبة لا يختلف فقال أنا قام وهو قام وأنت قام كأنما رجل وأنت رجل وهو رجل والفضل يختلف في اسناده الى الضمير مع هذه الاحوال فلتضمنه الضمير ثبت انما مطن التقوى كالفعل حالة الاخبار لما فيه من الاسناد مرتين ولشبهه بالخالي فيمبدأ كز قرب من الفعل ولم يلحق درجته وهذا معنى قوله (لتضمنه الضمير وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة) فقوله وشبهه مجرور بالعطف على مدخل الالام اي بعد عدم بلوغه درجة الفعل في التقوى كإفردنا وفي بعض النسخ وشبهه بشبهه لبا مئة ووجه بصيغة الماضي وهو استئناف لبيان ما ذكر

في التقوى) يعني أن اسم الفاعل قريب من الفعل وهذا ما قدمنا الاشارة ومعنى كلامه أن السكاكي قال ويقرب زيد قام من هو قام في التقوى لانه المبتدأ ووضعه يستدعي الظاهر والضمير يصرفه وهذا القدر موجود في الخبر وقال ولم أقول مثله لانه يشبه الخالي من الضمير من جهة انه لا يتغير بالتكلم والخطاب والغيبة فصارت التقوى الخاصة بالضمير الذي يصرفه ليجتدأ ضعيفة لعدم غاها ورها تقول زيد عارف وأنا عارف وأنت عارف

التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضي كما هو ظاهر الشارح أما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ لتعليل لاحد الامرين السابق لافى قوة التعليل (قوله مثل قام) أي قام وأمثاله (قوله بالخالي عنه) أي بالاسم الجامدا الذي لا يتصل ضمير البتة (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) أي وهو شبهه بالخالي قال ويقرب وحاصله أن قام لتضمن الضمير جهتان جهة يشبهها الفعل وهي جهة تحمل للضمير وجهة يشبهها الاسم الجامد وهي عدم تغيره في الحالات الثلاثة فكأنه لا ضمير فيه فلا يجهل الاول قريب من هو قام في تقوى الحكيم وبالتالي بعد عنه فلم يكن تفسيره فلاجل هذا جعله في قول ما يجعله نظيرا (قوله وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم الخ) أنت خير بان هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمي على التقدير من فلامعني لتسعة أحدها بعض النسخ والمترفع عند المصنفين في مثل هذا أن يقال قوله وشبهه محتمل أن يكون بصيغة الفعل الماضي وأن يكون بلفظ الاسم أهين وقد يقال مراد الشارح وفي بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم وحيث قد لا اعتراض على الشارح كذا قرئ شيخنا العبدوى (قوله بلفظ الاسم) أي بلفظ الشين المحبة والياء الموحدة مصدر ومضاف لفاعله بمعنى المماثلة لا بكسر الشين وسكون الباء كما هو به بعضهم لانه بهذا الضبط معنى مثل وهو لا يتعدى بالياء

ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جلة ولا عمل معلمتها في البناء حيث أعرّب في نحو رجل عارف رجلا عارفا رجلا عارف واتبعه في حكم  
 الأفراد نحو زيد عارف أي بمعنى اتبع عارف عرف في الأفراد إذا استدل بالظاهر وقد كان أو مشى أو جموعا ثم قال وما يفسد  
 الخصص ما يحكمه علت كمنه عن قوم شعب عليه السلام وما أنت علينا بـ ز أي العز بـ علينا بشعب رهطك لأنك لكونهم من  
 أهل ديننا وإنك قال عليه السلام في جوابهم أرهطى أعز عليكم من الله أي من نبي الله ولو كان معناه معنى ما عزت علينا لم يكن مطابقا  
 وفيه نظرا لأن قوله وما أنت علينا بـ ز من باب أنا عارف لامن باب أنا عرفت والتسليم بالجواب ليس بشئ لجواز أن يكون عمله السلام فهم  
 كون رهطه أعز عليهم من قولهم ولو أرهطك لرجلك وقال الزحشري دل بلا ضمير حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في  
 الفعل كانه قيل وما أنت علينا بـ ز بل رهطك هم الأعز علينا وفيه نظرا لأن الأسلم أن ابلا الضمير حرف النفي إذا لم يكن انطبع فعليا

(قوله مجرورا) أي لا منصوبا على أنه مفعول معه لأنه مقصور على السماع عند سدسوه وهذا وجه التحسف الذي ذكره في المطول كما  
 أفاده القمري ورده العلامة عبد الحكيك بأن ابن مالك ذكر في التسهيل وكذا غيره أن الصحيح أن المفعول معه قياسي فلا يظهر أن يكون  
 هذا وجه التحسف ووجه التحسف المذكور (٤٣٣) بأمور كلها فإليه التحسف مذ كورة في حاشية العلامة المذكور (قوله وليس

مثل التقوى) أي وليس  
 ذلك الشيء الذي فيسه من  
 التقوى مثل الخ (قوله  
 فالاول) أي فالتقوى التي  
 فيه لا محل لتضمن الضمير  
 فتضمن الضمير على الاول  
 (قوله والثاني) أي كون  
 التقوى التي فيسه ليس  
 مثل التقوى في هو قام  
 لاجل شبهه بالاسم الجامد  
 الخالي عن الضمير كرجل  
 فالتسبه بالاسم مذهب الثاني  
 (قوله وكذلك مع فاعله الظاهر  
 أيضا) أي محصور بـ فقام  
 أو وفقام أو وليس جلة ولا  
 مما لا معاملة لها واعترض  
 على الشارح في جعله هذا  
 في حيز التعليل بقوله

مجرورا عطفا على تضمنه يعني أن قوله يقرب ضمير بأنه فيه شي من التقوى وليس مثل التقوى في زيد  
 قام فالاول لتضمنه الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير (ولهذا) أي ولشبهه بالخالي عن الضمير  
 (لم يحكم بأنه) أي مثل قائم مع الضمير وكذلك فاعله الظاهر أيضا (جدة ولا عمل) قائم مع  
 الضمير (معاملتها) أي معاملة الجلة (في البناء) حيث أعرّب

(ولهذا) أي لاجل شبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) أي قائم وشبهه (جدة) مع الضمير في نحو  
 زيد قائم ولا عمل الظاهر في نحو زيد قائم أو هو الخا القامع الظاهر برفع الضمير لكون الباب واحدا والاول  
 كان رافع الظاهر بشبهه الفعل في عدم التغيير في أحوال الخطاب والتكلم والغيبة الكائنة في المسند  
 إليه وأما الحكم عليه بأنه مع مرفوعه جلة ولو كان معر بـ نفسه فمماذا كان جلة لآل أو وقع موقع  
 ما أغنى عن التفسير فوقعه في ذلك ونحوه موقع ما طلبه للفعل والجلة أشد لأنه في الاصل جلة والاول  
 فيها الجلة وشبهها فهو فعمل في صور قال الاسم كراهية دخول ماضو رة مختصة بالاسم على صورة  
 الفعل والفعل مع الفاعل جلة تامة وفي الثاني في موضع يحسن السكوت عليه مع فاعله بخلاف ما إذا  
 أخبر به مع فاعله الظاهر أو المضمرة فهو في محل المفرد (ولا عمل معاملتها في البناء) أي ولهذا أيضا  
 يعامل معاملتها في البناء بل أعرّب كل واحد الجلة لا كفسه أو وصف الجلة بالبناء لا يخالو عن تسامح قائم  
 (قوله ولهذا) أي ولعدم ظهور الضمير فيه لم يحكم عليه بأنه جلة وإن كان له فاعل ولا عمل معاملة الجلة  
 في البناء يعني أن الجمل من شأنها أن تكون مبنية لا يظهر فيها أعراب وهذا يظهر فيه فقوله جافى رجلا

ولهذا مع أن هذا التعليل لا يتأني فيه بل اسم الفاعل إذا رفع الظاهر كان كالفعل في أن كلامهما لا يتفاوت عارف  
 عند الاستدلال للظاهر واتموا وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالأفراد جلة على المسند للضمير كما أوضع ذلك في المطول والحاصل  
 أن قائم إذا رفع الضمير حكمه مع فاعله بالأفراد لشبهه بالخالي من جهة عدم تغييره في الخطاب والغيبة وأذ رفع اسمها ظاهرا حكوا  
 عليه بالأفراد جلة على ما إذا رفع ضمير أي لم يتقروا ولكونه كالفعل لا يتفاوت عند الاستدلال للظاهر حتى يكون مع فاعله جلة وتبشئ  
 من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جلة صورته وهمالما إذا وقع مبتدأ فاعل لمع مسددا لخبر نحو قائم أيان أو وقع صلة لأوصول  
 نحو جاء القائم أو لانه يقدر بالفعل كذا ذكر السيد في شرح المفتاح وفي يس أن المقرر في النحوي أن جلة أشد من جلة لاجل تمام (قوله  
 ولا عمل قائم مع الضمير) أي وكذلك مع فاعله الظاهر ففقه حذف من الثاني دلالة الاول (قوله في البناء) فيه نظرا لأن الجلة من حيث  
 هي لا تستحق أعرابا ولا تسامع حاصل الجواب أي ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحي بل عدم ظهور أعراب متبوع عليها أي أنه لم يعامل  
 معاملة الجلة في عدم ظهور أعراب المتبوع عليها بل هذا أثبت ظهور أعراب المتبوع عليه دون الجلة فلم يثبت لها ذلك وهذا الثاني  
 أن الجلة قد تكون معر بخلاف في الأعراب والبناء عنها اتخاها بالنظر لقطتها



في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم

لا توصف اصطلاحا من حيث هي اعراب ولا بناء نعم في محل ما ذهبوا اليه ولكن القصد ان أصل الفعل البناء لتضمنه في الأصل النسبة التامة مع فاعله فصارت غاية الافتقار والارتباط بفاعله فينبى في الأصل لان الافتقار من أسباب البناء بخلاف المشتق فقه شبه بالخالق عن هذه النسبة وم هذا يندفع ما شبههم من أن الجلة الجلمة بالجزأين هي في الثبوت أكد بما فيه مشتق فكيف يحكم بان المشتق أقوى في التأكد لان المراد ان طلبه لما نسب له أقوى كانه فعل بخلاف الجلمة فهو مستقل والتأكد الموجود في جلمته من جهة كون معناه وصفا ذاتيا ولا زما في الأصل للخبر عنه لامن جهة كونه وضع

عارف رأيت رجلا عارفا ومررت برجل عارف ولأنه لو كان جلمة لوقع صله لكنه لا يقع الابتداء بمشتد قبله قلت ذلك أن تقول لم يظهر اعراب في جلمة رجل عارف في مجموع اسم الفاعل وفاعله ومجموعهما هو الذي يشبه الجلمة بل في عارف فقط وعارف هو لم يظهر فيه اعراب فالأولى ان يقال لو كان جلمة لم يقر جزؤه فان الجمل لا يتغير جزؤه ما بدخول العامل عليه قال ابن الحاجب في أماله لم يختلفوا في ان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لامن من أحد عما ان الجلمة هي التي تستعمل بالافادة وهذه ليست كذلك الثاني ان وضعها ان تفيده معنى في ذات تقدم ذكرها فاذا استعملت مستدا خرجت عن وضعها ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل المعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالوضوح ما كان يتحققه من الاعتماد أو كالدال على اخراجه عن وضعه الأصلي جاز أن يكون مع حروفه جلمة مثل أقام زيد والذين يخالفون في زيد ضارب غلامه ويحذفون ضارب غلامه جلمة فليسوا يخالفون في الذي ذكرناه من اختلاف في أنه هل ثبت ان ضارب غلاما مثل ضارب زيدان أو لا نحن سؤره آخر جاز الصفة عن موضوعها الأصلي واستعملها استعمال الفعل اه واعلم ان السكا كير يد ان اسم الفاعل بقرب من الفعل في افادة التقوية التي هي أعم من التخصص والمصنف وهو ما عاينا بقيد التقوية فلذلك نقل عن السكا كير ما عارض عليه وهذا أنا ذكره مبينا ما فيه قال المصنف ما كيان السكا كير وما يفيد التخصص ما يحكيه تعالى عن قوم شيع عليه الصلاة والسلام ما أنت علينا بعز أي العز برعلينا هطك لأنك قلت قال عليه السلام أرهطى أعز عليكم من الله أي من بني الله ولو كان المراد ما عززت علينا لم يكن مطابقا قال المصنف وفيه نظر لان قوله ما أنت علينا بعز زين باب أنا عارف لأن باب أنا عرفت قلت وهذا هو الذي يريد السكا كير وباب أنا عارف وأنا عرفت شي واحد وقد صرح السكا كير في فصل القصر بافادتنا عارف القصر قال والتمسك بالجوواب ليس بشي بل هو ان يكون فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم ولو لار هطك لرجلك قال وقال الزجاجي دلنا بالاضمة حرف التي على ان الكلام في الفاعل لا في الفعل كما به قال وما أنت علينا بعز زيل رهطكم الاعز علينا وفيه نظر لاننا لنسلم ان ابناء الضعيف حرف البني اذ لم يكن الخبر فعلا بفيد الحصر قلت وان خبره ناطق لان الفعل اعم من الفعل واسم الفاعل كسبك وانما يريد الزجاجي ابناء الضعيف حرف النعم عن كون السند فعليا نعم في النفس وقفة من أن السكا كير اشترط في افادة الاختصاص أن يكون فاعلا معنويا لا لفظيا بتقدير التأخير وما أنا عارف أو تأخيره الضمير لكان فاعلا لقلب لانه بصروعه ما عارف أنا وهو فاعل فقلنا ان يقال بعه حينئذ يشهد أمورا أو المسند فاعل معنوي لكن كيف يقال حينئذ انه كان مؤثرا ثم قدم والقرض أن تقديمه الا أنه هو الأصل لا أنا عر بناه مستدا فهو بتقدير تأخيره قولنا ما عارف أنا متأخر عن محله فاذا قلنا ما أنا عارف فليس ذلك بتقديمه بل وضعه الثاني في محله وتقدير تأخيره على خلاف الأصل بخلاف الفاعل المعنوي المؤخر كمثل قلت انافته بتقدير تأخيره ويكون واقعا

عليكم من الله قلنا قال السكا كير معناه من بني الله فهو على حذف المضاف وأجود منه ما قال الزجاجي وهو ان تأخيرهم به وهو مني الله تعالى به فحين عز عليهم رهطه ودنه كان رهطه أعز عليهم من الله الا ترى ان قوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله ويجوز ان يقال لاشك ان هذه الاستفهام هنا ليست على باب ابل هي لانكار للتوبيخ فيكون معنى قوله أرهطى أعز عليكم من الله انكار ان يكون رهطه لتسا به اليهم دون الله تعالى مع اتسا به اليه ايضا أرهطى أعز عليكم من الله حتى كانا متساكنين من رجبى بسبب اتساكني اليهم بأنهم رهطى ولم يكن بسبب اتساكني الى الله تعالى باني رسوله والله أعلم

قوله في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم أي فان الوصف قد أعرب مع تحله للتخير في هذه الاموال أي أخرى عليه اعراب المتبوع لنظا ولو قيل رجل قائم ورجلا قائم ورجل قائم لكانت تلك الجلمة الواقعة صفة مبدية بمعنى أنه يجر عليها اعراب المتبوع لفظا بل محلا

ومما يرى تقدمه كاللازم مثل اذا استعمل كناية من غير تعريض كما في قولنا مثلك لا يخجل ونحوه مما لا يراد لفظه مثل غرما أضعف البسه ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ولكن المعنى هذا قال الشاعر  
ولم أقل مثلك أعني به \* سؤاله يافرد بالاشبه  
وعليه قوله مثلك ينبغي الحزن عن صوبه \* ويسترد الدمع عن غربه وكذا قول القبعري للحجاج السابق عليه بقوله لا جئتكم على الأدهم مثل الأمير جل على الأدهم والاشبه أي من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد لم يقصد أن يجعل أحدكم مثله وكذلك حكم غير هذا سلب هذا السلك فقبل غيري يفعل ذلك عني معنى أني لأفعله فقط

(قوله ومما يرى) على صفة المتكلم المبني للفاعل أو الغائب المبني للمجهول كذا في الأطول وفيه أيضا قوله ومما يرى تقدمه كاللازم المجهول الحكم لا ينبغي أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في الجزاء أيضا فيرى تقدم المسند إليه في أنت تقدم رجلا ونحو أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو اراد (٤٣٤) الحكم على وجه أبلغ إذا الجزاء بلغ من الحقيقة (قوله كاللازم) حال من

تقديم أي حالة كون ذلك التقديم مما لا لا للتقديم

اللازم في القياس كتقديم لازم الصدارة فتقدم هذا ليس بلازم في القياس بل مثله من حيث أنه لازم في الاستعمال ولا لم يقل لازما وقال كاللازم والحاصل أنه إنما يقبل ومما يرى تقدمه لازما لفظ مثل وغير إذا استعمل على سبيل الكناية إشارة إلى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم ولكن اتفق أنهما لم يستعمل في الكناية إلا مقدمين فاشبهاهما اقتضت القواعد تقدمه حتى لو استعمل أحدهما عند قصد الكناية بأن قيل لا يخجل

(ومما يرى تقدمه) أي ومن المسند إليه الذي يرى تقدمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) إذا استعمل على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا يخجل وغيره) لا يجوز طالب الله سبب البسه فالمستحق أقوى منه في هذا المعنى لشمه بالفعل فالخامد الثوب فيه من جهة المدلول فهو خارج عن إفادة التقوية باعانة وضع اللفظ والتأكيدي في المشق باعانة دلالة اللفظ لأنفس مدلوله لذاته كما في الحمد فليست أم (ومما) أي ومن المسند إليه الذي (يرى تقدمه) على المسند من غير قصد ارادة التخصيص حال كون ذلك التقديم (كاللازم لفظ مثل وغير) لفظ (غير) إذا استعمل للفظان على سبيل الكناية في إثبات الحكم وذلك في (نحو) قولك (مثلك لا يخجل وغيرك لا يجوز) حيث يتصدان مثل الكائن على إخص وصفك لا يتصف بالخجل من غير ارادة مثل معين فيلزم تصافك بنحو الخجل لأن لازم المثل لازم لما أنه فيكون مثلك لا يخجل كناية عن إثبات حكم في محله لأن وضع الضمير المؤكد التأخير عن المؤكد فيلزم في ذلك (تنبيه) قال الزمخشري في قوله تعالى وما هم بمتجارحين من النار هم هنا جازا في قول الشاعر \* وهم يفرشون المبلد كل طمرة \* في دلالة على قوة أمرهم لا على الاختصاص اه وهي دسيسة اعتزال لأنه جعلها هنا للاختصاص لزمه تخصيص عدم خروج الكفرة فيلزم خروج أصحاب الكبار من المسلمين كذهب أهل السنة والزمخشري أكثر الناس أخذ بالاختصاص في مثل هذا وغيره من قواعد الدالين فإذا عارضه الاعتزال فزعم قواعدهم إليه (قوله ومما يرى تقدمه) كاللازم الخ يريد أنه إذا استعملت كلمة مثل كناية من غير تعريض كقولك مثلك لا يخجل ونحوه مما لا يراد فيه بلفظ مثل غير إفادة الحكم للضام إليه وإعبار بدان مقتضى القياس ان من كان بهذه الصفة التي هو عليها يكون غير فاعل لهذا الفعل وعليه قول الشاعر  
ولم أقل مثلك أعني به \* سؤاله يافرد بالاشبه  
وكذلك حكم غير هذا سلب هذا السلك فقبل غيري يفعل ذلك أي لأفعله فقط

مثلك ولا يجوز غيرك كان كلاما شيوا طعنا ولو اقتضت القواعد حوزاه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لأنها المستعملان في كلامهم والقياس يقتضي أن يكون ما هو عنهما كما في المثال والمقارر والاشبه والنظير كذلك قاله عبد الحكيم وكذلك لا إضافة لكاف ليست قيد بل كذلك مثل أو مثله وغيره كذا في رشتنا العدوى (قوله على سبيل الكناية) أي من إطلاق اسم المزموم واردة اللازم وبينان ذلك أنك إذا قلت مثلك لا يخجل فقد ثبت الفعل عن كل مماثلة للمخاطب أي عن كل من كان معه فافصافه والمخاطب من هذا العام لأنه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لا يخجل لزوم حكم التماس الحكم العام فقد أطلق اسم المزموم وهو في الفعل عن المعاني وأريد باللازم وهو توفيقه عن المخاطب وكذا إذا قيل غيرك لا يجوز دلالة إذا في الجود عن التبرع بوجه العموم في الغير فيتمتع الجود فيه لأن الجود صفة وجودية لا دلالية من محل تقوم به ومحلها إما المخاطب أو غيره وقد في قيامها بكل فرد غير المخاطب فلزم قيامها به فقد استعمل اللفظ في المعنى الموضوع وهو في الجود عن كل ما غير وأريد لازمه وهو إثبات الجود للمخاطب (قوله مثلك لا يخجل الخ) يجوز وقوعه مثل وغير مبتدأ تخصيهما بالاضافة وإن لم يتفرقا لم يتوغلها

من غير ارادة التعريض بانسان وعلمه قوله \* غيرى با كثر هذا الناس يتخذه \* فانه معلوم انه لم ير ان يعرض كواحدة لنفسه فنه بانه يتخذ بل اراد ان ليس بمن يتخذ وكذا قول ابي تمام وغيرى با كل المعروف صحتا \* ونسب عنده بعض الابدى فانه لم ير ان يعرض بشاعر سواه فزع ان الذى عرف به عند المدح من انه هجاء كان من ذلك الشاعر لانه لم ير اراد ان يبنى عن نفسه ان يكون بمن يتقرر النعمة ويلزم لا غير واستعمال مثل وغير هكذا مكر كوزنى الطباع واذا فصحت الكلام وجدهما بقدمان ابداعى الفعل اذ انجى بهما نحو ما ذكرناه ولا يستقيم المعنى فهما اذا بقدم رالسرفى ذلك ان تقدسهما بقيد تقوى الحكم كسابق تقريه وسياق ان المطلوب بالكتابة في مثل قولنا مثل لا يخل وغيره لا يجوز هو الحكم

في الابهام فانه المفترى (قوله بمعنى أنت لا يخل وأنت تجود) لف ونسب مررب (قوله من غير ارادة تعريض بغير الخطاب) اى من غير ارادة التعريض بغير الخطاب وهذا حال من نحو المضاف الى المتالين ولفظ من زائد فى الانبات لضمه التثنية لانه فى قوة لامع ارادة تعريض بغير الخطاب ومفهوم كلامه انه لو اراد التعريض بان اراد بالمثل او الغير انسان معين لم يكن تقديعه كاللازم وذلك لان التقديم انما كان كاللازم عند ارتكاب الكتابة لكونه اعون على اثبات الحكم بالطريق الابغ وهو طريق الكتابة واذا اراد التعريض فلا كتابة (قوله بان اراد بالمثل) تصورى لانه هو ارادة التعريض فاذا قلت مثل (٤٣٥) لا يخل مرربا من المثل فغضاهما بجوابا اذا

بما نال للخطاب او قلت غيرك لا يجوز مرربا بالغير بخلاف آخر معنا كان الكلام من قبيل التعريض لامن قيل الكتابة لانه لا يلزم من نقي يتخل فخص معين مما نال للخطاب نقي يتخله ولا يلزم من نقي الحدود عن شخص آخر مغاير ذلك المعين والخطاب ثم ان جعل هذا تعريضه نظر اذ لا تعريض فى الكلام المذكور بذلك الانسان بل الكلام موجه نحوه

الخل من الخطاب (بمعنى أنت لا يخل) وقصد ان من انصف بمغايرتك على وجه العموم من غير تعيين لغير معين لا يصف بالجوود واذا انتفى الجود عن المتصف بمغايرتك والجود لا بد من محمل لوجوده لزم انصافك اياه للخطاب بفيكون غيرك لا يجوز كتابة عن اثبات حكم الجود للخطاب (و) يكون بمعنى (أنت تجود) وكون التوكيد للكتابة التى هى على ما سيجى ان يسمي بالزوم وارباده اللازم مع حصة اراد ذلك اللازم وقد تبين معناها فسم على ما قررنا انما ذلك اذا اريد لفظ المثل والتقدير مطلق المائل والمغاير بالجملة اى من انصف باحدهما مطلقا (من غير ارادة تعريض) بانسان معين (غير الخطاب) واما اذا اراد التعريض اى الاشارة بالاجمال الفعلى الى مثل معين فكقولك لى قال لى من أعطاك هذا الفرس مثلك اعطانيه مرربا جوا دامتلك اولى وغيره من كقوله \* غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم \* فان مراده غير معين بل يمكن تقديم لفظ المثل والغير حينئذ لا زاما لى

من غير ارادة التعريض بانسان وعلمه قول المتنبى \* غيرى با كثر هذا الناس يتخذ \* لم ير ان يعرض بواحد بصفه بانه يتخذ بل اراد ان ليس بمن يتخذ واستعمال غيره مثل هكذا قال المصنف انه مكر كوزنى الطباع وبقدمان ابداعى الفعل اذ قصدنا والسرفيه ان تقدسهما بقيد تقوى الحكم

(٥٤ - شرح التلخيص أول) بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض وجانب وانما يكون التركيب من قبيل التعريض اذ قصد وصف الخطاب بالخل واما على ما ذكرنا من ارادة واحد معين بالمثل والغير فالترتيب ليس كتابة ولا تعريض ايضا واجب بانه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحى الا فى الكتابة وهو الاشارة الى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه بل المراد التعريض الغوى وهو الاشارة على وجه الاحوال والابهام وعدم التصريح ولا شك انك انما تصرح بالعرض ببل اجلته واهمته وهذا الجواب اندفع ايضا ما قال التعريض من قبيل الكتابة فلزم ان يكون الكلام كتابة وغير كتابة وهو باطل واجيب عنه ايضا بان التعريض لا يلزم ان يكون نوعا من الكتابة بل هو اعم من ذلك اذ قد يكون كتابة وتجاوز حقيقة (قوله انسان آخر) اى معين وقوله مما نال للخطاب راجع لقوله بالمثل (قوله او غير مما نال) بالاضافة راجع لقوله والغير (قوله بل المراد) اى بقوله مثلك لا يخل وغيره لا يجوز وقوله نقي الخل عنه اى من الخطاب وهذا ضربا على قوله من غير ارادة تعريض الخ وقوله على طريق الكتابة لم يحصل على طريق الجاز من ذكر اللازم وارباده اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي ايضا (قوله لانه اذ اني الخ) ههنا وجهه للكتابة فيه وبيان لزوم الحق لها وقوله لانه اى الخل وقوله عن كان على صفته اى عن كل من كان على صفة الخطاب لانه فى مثلك لا يخل من كان على الصفات التى أنت عليها لا يخل والخطاب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فلزم انه لا يخل لان الحكم على العام

وان الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد به افكان تعديهما أعون العنى الذى جليا لاجله

ينسحب على كل فرد من أفراد (قوله من غير قصد الى مماثل) أى بخلاف ما اذا ارد بطلان معنى أى انسان آخر غير المخاطب لا يقال التحليل بالمشق يؤذن بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود فى المخاطب فبإلزام أنه لا يخلل لأنقول الحكم على العموم غير ملاحظة مماثل معنى يفهم منه فى العرف على الوصف وهو المماثلة بخلاف ما اذا أريد بالمثل معنى أى انسان آخر غير المخاطب ولم يرد العموم فلا يفهم عرفاً منه على الوصف فلا يلزم فيه أن يكون المخاطب لا يخلل لأن الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعنى كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم اه سم (قوله واثبات الجود) عطف على نفي الجدل لاعلى قوله نفسه عنه أى والمراد من غيرك لا يجرى انبئات الجود للمخاطب بسبب نفيه الخ وهذا الوجه (٤٣٣) للكناية فى التركيب الثانى وبيان الازم المحقق لها وقوله عن غيره أى عن

من غير قصد الى مماثل لزم نفسه عنه واثبات الجود بنفسه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى التقديم (أعون على المراد بهما) أى بهذين التركيبين لأن الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ والتقديم

الكلام على طريق الكناية بل على طريق الحقيقة وبما ذاع لم نلس المراد بالتعريض هنا التعريض الآ فى الذى هو من أنواع الكناية أو المجاز أو الحقيقة بل لمراد التعبير عن الشئ بطريق الاجال الموجود فى أصل لفظ مثل وغير ولهذا فسرنا التعريض بقولنا الاشارة بالاجال الخ فلا يرد ان يقال التعريض من الكناية وأول الكلام يدل على ان الاعتبار الثانى ليس نفسه كناية وأخره يحقق التعريض الذى هو من الكناية ولما فهمه بعضهم كذلك احتاج الى تكلف الجواب بما يتبرأ منه كلام المنصف وانما كان التقديم كاللازم اذا سبق الكلام على وجه الكناية (لكونه) أى ذلك التقديم (أعون) أى أشد اعانة (على المراد بهما) أى بالتركيبين الموجود فيهما لفظ مثل ولفظ غير وذلك لانها كان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من الحقيقة لأن فيها الانتقال من المزموم الى اللازم فاثبات الحكم بها كاثبات الدعوى بالدليل على ما أبى ان شاء الله تعالى كان التقديم الذى فيه قوة الحكم مؤكدا لذلك الاثبات المبني فهو أعون على التقرير والتثبيت على وجه التاكيد لالحاصل بطريق الكناية وانما قال كاللازم ولم يقل لازما مع انه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفاق عدم الاستعمال الامع التقديم فاشبه

ومحاذا كراهه من اشتراط التقديم يعلم عدم صحة التأويل عليه فى قوله تعالى ليس كمثل شئ هو يعلم منه فساد قول الطبري فى قول الشاعر \* نحن مثل ما فى الكأس عني تسكب \* انه من هذا الباب \* واعلم أنه يقع فى عبارة كثرة ان مثل لا يفعل معناه أنت لا تفعل وفيه فساد والتعقيب ان مثل فى هذا لا يرد بها الذات بل حقيقة المثل ليكون تقيان الذات بطريق رهاى كسائر الكنايات ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات المدخلة مثل فى الخارج حصل التقيان عنه بل هو من باب التخييل الذى باقى فى الاستعارة وقوله لم أقل مثلك أعنى بصوتك لا ينافى ما قلناه فان معناه لم أعنى افلاحة الحكم على سؤالك بل عنت افلاحة الحكم عليك مراد الاستعمال فى سؤالك وهذا المعنى انما يخصى الذات اذا أنت ماسترأه فى باب الكناية فان قلت انما يكون مثلك لا يفعل كذا انقباه عن المخاطب بطريق رهاى أن

كل مغايله بخلاف ما اذا أريد به معنى فانه لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب وقوله مع اقتضائه محلا من جهة التماسل ووجه الاقتضاء أن الجود صفة موجودة فى الخارج وكل ما هو كذلك فبالله من موصوف أى محال يقوم به ثم ان ليس له الاحتسان للمخاطب والغبر فاذا انتفى عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب (قوله فى مثل هذه الصورة) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كالابتنى اذ المتبادر من كلامه أن قوله مثلك لا يخلل وغسبك لا يحدود تركيب واحد وكلام القسم صريح فى انهما تركيبان (قوله أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من ان قلت ان التأخير لا اعانة فيه على

المراد لان التقوى الذى يحسن له لا اعانة على المراد انما تانى بالتقديم وحينئذ فلا وجه للتعبير بأعون قلت أفعل ليس على يابه أى لكونه معناه فاوله لان الغرض على لكونه معناه (قوله اثبات الحكم) أعنى الجود وانشاء الفضل عن المخاطب وفى هذا اشارة الى أنهم من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها عصفة ولا نسبة بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفة قولك طول النجاد فان المطلوب بها طول القائمة ومثال المطلوب بها عصفة وغير نسبة قولك مستوى القائمة عن بعض الانظار فى الكناية عن الانسان فانه غير نسبة وغير صفة (قوله أبلغ) أى من التصريح لازم من باب دعوى الشئ بسنة اذ وجود المزموم دليل على وجود اللازم فقولك فلان كثر الرماذ فى قوة قولك فلان كرم لانه كثر الرماذ وكذلك هنا قولك غيرك لا يجرى فى قوة أنت تجود لان غيرك لا يحدود فالحاصل أن المقصود من التركيبين اثبات الحكم على وجه أبلغ

(قوله لا فائدة التقوى) عليه لقوله أعون مقدمة علمه أي والتقديم معين على ذلك لا فائدة للتقوى وإنما كان معنائه لا معنى لناحتنه لأن الكتابة تفيد إثبات الحكم بطريق أو بآخر وكذلك التقوى (قوله على ذلك) أي على إثبات الحكم بالطريق الباطن (قوله أنه كان مقتضى القياس الخ) أي وذلك لأن المطالب وهو إثبات الجود للمخاطب وانتفاء الخجل عنه يحصل بالكناية وهي حاصلة مع التأخير كالتقديم فكان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله الأعلى التقديم) أي فأشبه ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكناية بأن قيل لا ينجس مثلك ولا يجوز غيرك كان كلاما منبذاً مطعاً وان اقتضت القواعد جواز (قوله قيل وقد يقدّم الخ) فإنه ابن مالك وجاعة وانعاضغه المنصف حيث عبر بصيغة التبريض وهو قيل للصحت في داله والافعال الحكم مسلم كما يأتي (قوله وقد يقدّم) الواو من جملة المحكي وهي إمالة مطف على ما قبله في (٤٣٧) كلام القائل أو لا استئناف وما قبل أنه معطوف

على مقول قول عبد القاهر عطف تفسين كما يقال سأ كرمك فتقول وزيدا أي قيل وزيدا قدس بنى اذ لا معنى لتثنية القائل للشيخ هذا الكلام وأيضا لا يطرد في قول عبد القاهر وقد يقدم ليفد يخصمه فانه لا يمكن أن يكون فيه لعطف التفسين (قوله المسؤول) فيه ميل لمذهب الناطقة القائلين الموضوع هو المضاف اليه لقطة كل وأما هي فالدالة على كية الأفراد والا فالصلة بمحصلون كل هي المسند اليه وقوله المسور بكل أي وأما يجري مجرا في إفادة العموم لجميع الأفراد كمال الاستغراقية ولفظ جميع وانما اشترط أن يكون مقسراً وبأجل لا نأولم يكن كذلك ليجب تقديمه

لا فائدة التقوى أهون على ذلك وليس معنى قوله كالأزمنة أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الأعلى التقديم نص عليه في دلائل الانجاز (قيل وقد يقدّم) المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي

ما اقتضت القواعد تقديمه المحصور بالاسمى لو استعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لا ينجس مثلك ولا يجوز غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاماً منبذاً مطعاً وان اقتضت القواعد جواز (قيل وقد يقدّم) المسند اليه اذا كان غير جزئي وسور بالسور الكل على المسند المقرون بحرف

لو كانت المائدة تستدعي التساوي في الصفات الفاتسة وغيرهما من الأفعال فان اتفاق الشخصين بالذات بات لا يستلزم اتحاد أفعالهما قلت ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه في العلوم العقلية بل المراد من هو على مثل حاله في الصفات المناسبة للمسبق الكلام له ولا نقول معناه من هو مثلك في كل شيء لأن لفظ مثل لا يستدعي المشابهة من كل وجه كإيماني بتحقيقه في علم البيان (تبيينه) يعني في الكلام على تقديم الاختصاص فوائده كراهة عند الكلام على تقديم المفعول ان شاء الله تعالى ص (قيل وقد يقدّم الخ) ش ذهب كثير من أهل هذا العلم إلى أن تقديم المسند اليه قد يكون لا فائدة العموم فقوله قد يقدم لأنه يعني لانا التقديم دليل على العموم نحو كل انسان لم يبق فانه يفيد في الحكم عن كل واحد بخلاف لم يبق كل انسان فانه يفيد في الحكم عن جملة الأفراد أي عن مجموعها لا عن كل فرد أي لا ينفذ سائر كل فردا ما يعني المجموع وهو يصدق بنى فرد واحد أما الدليل على أن كل انسان لم يبق مفناه كل واحد فهو أن قولنا انسان لم يبق مفناه لا سائر غير مسورة وهي موجبة معذولة المحمول والموجبة المعذولة المحمول المهمة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة في الحكم عن الجملة دون كل فرد أي لا ندل على نفي الحكم عن كل فرد لأنها تدل على عدمه وإذا كانت دالة على النفي عن الجملة كانت في قوة الجزئية لأن معناها ليس كل انسان بقائم فلو كانت كل انسان لم يبق لانقيده غير نفي الحكم عن الجملة لكانت تامة كيد فيلزم ترجيح التأكد على التاميس وأما الثاني فلا فن قولنا لم يبق انسان وهي سالبة مهمة في قوة السالبة كلية وهي لا شيء من الانسان بقائم وهي تقتضي نفي الحكم عن كل فرد فلو كان

مخو زيد لم يبق لم يبق زيد لعدم فوات العموم اذا عوم فهو كذلك اذا لم يكن المسند مقروناً بحرف النفي ليجب تقديمه نحو كل انسان قام وقام كل انسان لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لمصلحة مطلقاً تقدم المسند اليه وأخر وفي شرط ثالث وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلاً بخلاف قولك كل انسان لم يبق أو فانه لو أخر كل انسان بأن قيل لم يبق أو كل انسان لم يكن فاعلاً لفظاً لاخذ المسند فاعله فلا يجب التقديم في تلك الحالة لعدم فوات العموم لأن العموم حاصل على كل حال سواء تقدم المسند اليه أو أخر بقي نفي آخر وهو أن الكلام في بيان أحوال المسند اليه مطلقاً وحده فثني أن أخذ الشارح تنقيده بما ذكره وقيل أخذ الشارح ذلك من قرينة السياق وفي كلام بعضهم أن الضمير في قول المنصف وقد يقدم ان جعل راجعاً للمسند اليه في الجملة كانت كلمة قبله لتقليل لان هذا التبريد قليل بالنسبة لغيره وان جعل الضمير راجعاً للمسند اليه المقيد بما قاله الشارح بقية مسبق الكلام كانت للتعقيب

(لانه) أي التقديم (دال على العموم) أي على كل فرد (نحو كل انسان لم يقم)

التي (لانه) أي التقديم على الوجه المذكور (دال على العموم) أي على عموم السلب وشمول التي لكل فرد من أفراد الموضوع والمقام يقتضي ذلك (نحو كل انسان لم يقم) فان تقديم كل انسان على لم يقم يفيد سلب القيام عن كل فرد فرد وذلك معنى عموم السلب

(قوله لانه دال على العموم) أي على عموم التي وشموله يعني أن المسند اليه اذا كان مستوفيا للشروط

المذكورة وكان المتكلم

قصده في تلك الحالة افادة

العموم فانه يجب عليه أن

يقدم المسند اليه لأجل

أن يفيد الكلام قصده أن

لو أخر لم يطابق مقصوده لانه

لم يفيد العموم حينئذ

فالتعريض من قول المصنف

لانه دال الخ بيان للحال

التي لاجلها ارتكب

التقديم لاستدلال على

اذهبا أمر نفلي والواجب

اثباته بالنقل وبعض

الافاضل قول المصنف

لانه دال الخ أي من دلالة

المقتضى بالنقض على القضية

بالعكس فهي غاية مترتبة

على التقديم وان أراد بالدلالة

على قصد العموم كان عليه

باعتبة (قوله أي على نفي

الحكم) أي المحكوم به

وقوله عن كل فرد أي من

أفراد ما أضيف اليه كل

(قوله نحو كل انسان لم يقم)

أي كل فرد اتصف بعدم

القيام ويحكم عليه به

ولا يقال الضمير في لم يقم

عائد على كل انسان فيكون

العموم واقعا في حيز النفي

فيكون هذا الترتيب من

سلب العموم لأننا نقول

مراعاة الاسم الظاهر أولى

دخول كل يجعل الحكم على كل فرد لازم أن يكون لتأكيد ما يجعل كل نفي الحكم عن جملة الأفراد لا يفيد فائدة تأسيسية هذا مضمون ما نقله المصنف وهو من كلام بدر الدين بن مالك ولم يجمع المصنف شيئا من هذا الحكم بل نازع في صحة التعليل فقال وفيه نظر وقد ذكره أهورا أحدها أن التي عن الجملة في قولنا انسان لم يقم إنما أفاده الاستناد إلى انسان فإذا أضيف اليه كل انقلب الاستناد إليها فزاد ذلك فيكون النفي الوارد على الأفراد مستفاد من كل لا من الانسان لانه حينئذ غير مستند اليه والتي عن كل فرد المستفاد من لم يقم انسان إنما كان من الاستناد إلى انسان فإذا دخلت كل وجعلت دالة على كل فرد كانت دلالتها حينئذ تأسيسية لزوال الاستناد إلى انسان حينئذ فيكون تأسيسا ماعلى التقديرين وأجيب بان المسند اليه في انسان لم يقم وفي يقم انسان هو الانسان وكذلك المسند اليه في كل انسان لم يقم وفي يقم كل انسان إنما اختلف التعبير فكل انسان لم يقم اذا كان معناه جملة الأفراد كان كيدا لا معبر كل عن انسان وهذا كيدا لأننا كيدا أن يعبر بلفظ عن شيء بعبارة تقتضي التقوية **قلت** وهذا يبنى على أن المسند اليه في الكلية هو المضاف أو المضاف اليه وقد ذكر جماعة من المنطقيين أن المضاف اليه وهو انسان لا كل فان قلنا بذلك فواضح لان الاستناد إلى انسان في لم يقم كل انسان باقى المعنى فالأسماء العموم كانت كل تا كيدا وان لم نقل به وهو الخ وقد حققناه في شرح مختصر ابن الحاجب والتي قاله المجهوب لاشك انه مراد هذا القائل فيكون لم يقم كل انسان اذا جعلنا التي عن الأفراد تا كيدا باعتبار أنه معبر عنه بلفظ مؤكد كان يمكن أن يعبر عنه بغيره لكن لا تسلم حينئذ أن التأسيس باللفظ غير المؤكد خير من التأسيس باللفظ المؤكد لان ما ذكره المجهوب ينحل إلى أنه مصيغة تأسيس تا كيدية فحينئذ يصح اعتراض المصنف الثاني أن لم يقم انسان اذا اقتضى التي عن كل فرد فقد اقتضى التي عن جملة الأفراد فاذا دخلت عليه كل فهي لتأكيدا أيضا وأجيب عنه بان دلالة لم يقم انسان على عدم قيام الجملة بالالتزام ودلالة لم يقم كل انسان على نفسه عن الجملة بالنطوق **قلت** لمن نازع ابن مالك ويذكر أن لم يقم كل رجل للتي عن **كل** فرد فرد أن يمنع أن دلالة لم يقم كل انسان على نفي القيام عن الجملة بالنطوق بل دل على نفي القيام عن كل فرد فرد ويصير كما **قلت** لم يقم كل فرد فرد فهو أخصا وعم سلب ويلزم منه نفيهم عن الجملة بالالتزام أيضا فاستشوا ثم ان ابن مالك قدم أن كل انسان لم يقم ولو يكن للعموم لكان تا كيدا لان انسانا يفيد نفي الحكم عن الجملة باعتبار استلزامه فقد تضمن هذه الكلام ان كل انسان لم يقم ولو يكن دال على الأفراد وكانت دلالة نفيها على المجموع كانت دلالة نفي الجملة مطابقة ودلالة انسان لم يقم على نفي الحكم عن الجملة التزاما وجعل الاول تا كيدا الثاني فكذلك هنا يلزم أن يكون لم يقم كل انسان تا كيدا بالتسوية إلى لم يقم انسان وان كان نفي الحكم عن الجملة في الاول مطابقة ونفي الثاني التزاما **الثالث** أن قوله ان لم يقم انسان في قوة السالبة الكلية لا يصح لانه اذا تم كل فرد فرد كانت سالبة كلية لا في قوتها وأجيب عنه بأن اصطلاح المنطقيين ان السالبة الكلية ما كان مسورا بلا شيء ونحوه لا كل قضية يكون السلب فيها عاما لكن ذهب كثيرون من الاصوليين إلى أن عموم الشك في سياق التي معناه أن المنفي فيها مطلق الحقيقة فاستلزم نفي الأفراد فيجس على هذا ان

فقدّم لي في القيام عن كل واحد من الناس لان الموجبة المعدومة الملهية في قوة السالبة الجزئية المستلزمة في الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها فإذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة العموم لأننا كبدني الحكم عن جملة الأفراد لان التأسيس خرمين التأكيد ولم تقدم فقلت لم يرق كل انسان كان نقلاً للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها لان الاله الملهية في قوة السالبة الكلية المتقدمة سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها في سياق النسق فإذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة في الحكم عن جملة الأفراد لئلا يلزم ترجيح التأسيس كبدلي التأسيس

(قوله فانه يفيد في القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق بنفي الالقيام أي فانه يفيد أن انتفاء القيام ثابت لكل واحد وانما لنا ذلك لان الحكم في عموم السلب ملاحظ مطلقاً وان متعلق النفي فيه الأفراد (قوله بخلاف ما لو آخر) ما زاد في قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون ولو شرطه جزاءً هو قوله فانه يفيد في الحكم الخ ان سار وقوع الجملة الاسمية جواباً لما لو كافي المعنى ومحدوف ان لم يحز كافي الرضى أي لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير تصبعا في بيان مخالفة التقديم والتأخير (قوله فانه يفيد في الحكم) أي المحكوم به كالقيام في المثال وقوله عن جملة الأفراد أي عن الأفراد المجملية أي التي لم تتصل ولم تعين بكونها كلاً أو بعضاً بل أقيمت على شمولها للامرين (قوله لانه كل فرد) أي فقط فلا ينافي أن رفع الاستيجاب الكلي يصدق بالنسبة عن كل فرد كسبائي وايضاح المقام ان تقول ان عموم السلب وسلب العموم النظريهما انما هو للأفراد لا للجملة أعني الهيئة الاجتماعية وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقاً للنسق أو متعلقاً للنسق فان كان الاول (٤٣٩) فهو عموم السلب وان كان الثاني فهو سلب العموم

فإذا قلت كل انسان لم يرق فغناه القيام انتفي عن كل فرد من افراد الانسان فالتقديم ملحوظ على وجه الاستيعاب والنسق متعلق بالأفراد بعد تعلقه بالقيام وأرتباطه واذ قلت لم يرق كل انسان فغناه أن قيام كل انسان انتفي فالقيام ليس ملحوظاً على وجه الاستيعاب بل ملحوظاً تعلقه بكل فرد ثم ان انتفاء القيام الكلي يتحقق بعدم حصوله من بعض وبعض وعدم حصوله من كل واحد لانه رفع الاستيعاب

فانه يفيد في القيام عن كل واحد من افراد الانسان) بخلاف ما لو آخر يحول يرق كل انسان فانه يفيد في الحكم عن جملة الأفراد لانه كل فرد (قوله فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد السلب العموم وفي الشمول) وذلك أي كون التقديم يفيد للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأسيس) وهوان يكون وهوان يكون لفظ كل تقرير للمعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهوان يكون

(بخلاف ما لو آخر) المستد إليه في هذا التركيب (بحو) قولك (لم يرق كل انسان فانه) أي التأخير فيه (يفيد في الحكم) الذي هو القيام (عن جملة الأفراد) أي عن مجموعها الصادق بالسلب عن البعض وهو الحق فيحصل عليه معنى التركيب بقاين التقديم والتأخير فيكون المعنى السلب عن البعض (لانه كل فرد) كافي التقديم في تركب ذلك التأخير ليفيد السلب عن البعض إذا اقتضاء المقام وقوله وقد تقدم أن أعيد الضمير على المستد إليه المعنى في المثال بدليل قوله بخلاف ما لو آخر كانت قد التخصيص وان أعيد على المستد إليه في الجملة فهي التقليل لان هذا التركيب باعتبار غيره قليل وانما كان التقديم في هذا تركبهم السلب وشمول النفي والتأخير لسلب العموم وفي شمول النفي فقط أي لبيان ان هذا النفي لم يعم جميع الأفراد ولا شملها جميعاً بل البعض (لئلا يلزم) لوانعكس المقاد بالتقديم والتأخير بان يكون مفاد الاول نفي الشمول ومفاد الثاني شمول النفي (ترجيح التأسيس) ومعلوم به ان لم يرق انسان ليس سالبه كلية لانه لا نفاداً لمعنى وليس عاماً بالوضع بل استلزام العموم بخلاف كل فرد

الكلي ورفعه يتحقق بكل من السلب الكلي والجزئي وأياً ما كان يتحقق السلب الجزئي ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئي لانه هو الحق إذا علمت ما ذكرناه فظهر لنا أن قول المصنف فانه يفيد في الحكم عن جملة الأفراد عن فيه بمعنى على أي يفيد أن الحكم على جميع الأفراد انتفي والمراد بالجملة الأفراد المجملية التي لم تعين بكونها كلاً أو بعضاً الالهة الاجتماعية فتأمل (قوله يفيد عموم السلب) أي نفي الحكم عن كل فرد (قوله وشمول النسق) تفسير لما قبله لان العموم معناه الشمول والسلب معناه النفي (قوله لا يفيد السلب العموم) انما إذا باداة الحصر في الثاني دون الاول لان عموم السلب يستلزم سلب العموم لان عموم السلب من قبيل السلب الكلي وسلب العموم من قبيل السلب الجزئي والسلب الكلي مستلزم السلب الجزئي لان انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الأفراد فكذا ما أت فيه باداة الحصر لئلا يقتضي أن التقديم انما يفيد عموم السلب دون سلب العموم مع أنه لازم بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب لاحتلال الثبوت لبعض الأفراد فكذا في فيه باداة الحصر وما قلناه من أن سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا ينافي ما مر من أن سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر فتأمل (قوله وذلك) أي وانما كان ذلك أي تقديم المستد إليه المسؤوب بكل على المستد المقرون بحرف النفي مفيداً لعموم السلب وتأخير معناه مفيداً لسلب العموم ولم يعكس الأمر لاجل أن ينتفي لزوم ترجيح التأسيس كبدلي التأسيس الحاصل على

انه كس المفاد وحاصل ما ذكره المصنف من التأسيس ان نقول لو لم يكن التقديم مفيد للعموم والنفي والتأخير مفيد للنفي العموم بل كان الامر بالعكس لزم ترجيح التاكيد على التأسيس لكن لا يلزم باطل لان التأسيس خير من التاكيد لان حل الكلام على الافادتين من جهة على الاعادة فللزم منه قول الشارح مع أن التأسيس الخ إشارة للاستثانة وقوله وبين لزوم الخ بيان للازمة والشرطية وحاصله أن تقديم المسند اليه المتكرر بدون كل نحو انسان لم يعم السلب العموم وفي الشمول وتأخير قوله لم يعم انسان لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يعمان بعكس هذا السكون كل للتأسيس الراجح لالتاكيد المرجوح فان قلت افادة التقديم للعموم النفي وافادة التأخير لسلب العموم أمر لغوي والامور الغوية (٤٩٠) انما تثبت بالسمع لا بالاستدلال فقول ذلك القائل لئلا يلزم الخ بدل

باطل لا يبعد شأنا يجب بان ذلك القائل متمسك في أصل دعواه وان المسند اليه المسؤول بكل تقديمه يقدح في السلب وتأخير

يقصد بعم السلب وتأخيره يقتضي سلب العموم باستعمال اللفظ الذي لا يستعمل في دليل اللغة وأما قوله لئلا يلزم ترجيح التاكيد الخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق وللناسبة بين التقديم والعموم وبين التأخير وسلب العموم (قوله لا فائدة معنى جديد) أي لم يكن حاصله قبله (قوله لان الافادتين خيرين

بالا لا يبعد شأنا يجب بان ذلك القائل متمسك في أصل دعواه وان المسند اليه المسؤول بكل تقديمه يقدح في السلب وتأخير يقصد بعم السلب وتأخيره يقتضي سلب العموم باستعمال اللفظ الذي لا يستعمل في دليل اللغة وأما قوله لئلا يلزم ترجيح التاكيد الخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق وللناسبة بين التقديم والعموم وبين التأخير وسلب العموم (قوله لا فائدة معنى جديد) أي لم يكن حاصله قبله (قوله لان الافادتين خيرين

الافادة) فيه نظر لان الاعادة قد تكون متعينة فيها اذا اقتضى الحساب التاكيد كما اذا كان الخطاب متكررا وليس مع ما يزعم انكاره فانه يجب التاكيد والاعادة واجب بان تكون الافادة خيرا من الاعادة بالنظر

للعالم أو بالنظر لنفس الامر وقطع النظر عن المقامات والعارض اذا اصل عدم الاعتداد بالعارض الحكم فان قلت ما ذكر من أن الافادتين من الاعادة عارض بأن استعمال كل في التاكيد أكثر فالحل عليه راجح قلت كثرة استعماله في التوكيد ممنوع لان استعماله فيه مشروط باضافته للتصريح وعدم تجردها عن العوامل اللفظية اه عبد الحكيم (قوله وبين لزوم ترجيح الخ) أي لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن كان مفاد التقديم نفي العموم والشمول ومفاد التأخير شمول النفي وبين مستند أخبر به محذوف أي تذكره لك أو ظاهره (قوله أما في صورة التقديم الخ) أي أما لزوم الترجيح المذكور في صورة التقديم والعكس المفاد بالتقديم والتأخير (قوله فلا نفي قولنا انسان لم يعم) أي في المثال الاول قبل دخول كل



(قوله موجبة مهملة) كلامه يقتضى أنه يتعين فيها ذلك ولا يصح أن تكون سالبة وليس كذلك بل يصح فيها ذلك أن قدرت الرابطة بعدم حذف السلب على حذف أوله لم يفسد في الإنسان ليس يكتب أنها موجبة معدولة أن قدرت الرابطة قبل حرف السلب وجعلت حرف السلب جزأ من المحمول وسالبة أن قدرت الرابطة بعد حرف السلب فتكون مفيدة لسلب الربط وأوجب بأن الرابطة لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب لأن لم يحدد ما لا اتصال بالفعل فلا يجوز الفصل بينهما فتعين أن تكون موجبة معدولة (قوله لأن حرف السلب وقع جزأ من المحمول) أي انتهى موجبة معدولة المحمول وهذا الذي ذكره الشارح وجهه لفظي لا عرفي من المعدولة والسالبة لكنه جار في بقية انسان أيضا مع أنه سالبة على ما سألني والتحقق أن الحكم أن كان سلب الربط فهي سالبة وإن كان الربط السلب في معنى معدولة فالحكم هو في انسان لم يثبت عدم القيام إلى الفاعل فهي معدولة وفي لم يثبت انسان سلب ثبوت القيام عن الانسان فهي سالبة انظر عبد الحكيم (قوله مع أن الحكم الخ) هذا من تنه الدليل على أنها مهمة ولو لم يذكر لوردت الطبيعة كالانسان فوع فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد لكن (٤٣١) ليس الحكم فيها على ما صدق عليه

الانسان من الأفراد بل الحكم فيها على الطبيعة وبحصل الفرق بينهما أن المهمة لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد مع كون الحكم فيها على الماصدق أي الأفراد وأما الطبيعة فهي وإن كان لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد لكن ليس الحكم فيها على الماصدق بل على الطبيعة (قوله وإذا كان انسان لم يثبت في معنى معدولة) فلا نقولنا انسان لم يثبت في معنى معدولة الموضوع كقولنا لا فاعلم فاعلم فلا يبحث لئلا يفتى في حكم الموجبة الحقيقية ففقد كل منه - ما كفاه فيها

موجبة مهملة أما الإيجاب فلا نه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا يثبت القيام عنه لان حرف السلب وقع جزأ من المحمول وأما اللاحق فلا نه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان وإذا كان انسان لم يثبت موجبة مهملة فيجب أن يكون معناه في القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول) لثبوتها والمحقق أنها السلب عن البعض كالجريئة ففادها فاد الجريئة والى هذا أشار بقوله (لان الموجبة المهمة) من السور (المعدولة المحمول) كما في قولنا الانسان لم يثبت بخلاف معدولة الموضوع كقولنا لا فاعلم فاعلم فلا يبحث لئلا يفتى في حكم الموجبة الحقيقية ففقد كل منه - ما كفاه فيها

الحكم عن بعض الأفراد ومطلق الشمول أعمن من العددي والجموعي أو من الجموعي والمسد إليه في المهمة لا يثبت كل واحد والبعض دون البعض فحينئذ كل انسان يثبت كل فرد والمجموع وانسان لم يثبت البعض ويثبت الأفراد ولا يثبت المجموع فقد أسست كل احتمال التبيين عن المجموع فقد صارت التأسيس وإن لم تكن عامة في كل فرد فرد وفيه نظر لان انسان لم يثبت في المجموع الحكم على المجموع أيضا فان قال انه باللازم فلا فاعلم انسان لم يثبت باللفظ ونقل الدلالة من اللازم إلى الموضوع اللفظ تأ كيد كسبي \* ومنها أن قوله دالة كل رجل لم يثبت على العموم إنما كان لان التأسيس خبر من التأ كيد فلا يكون ذلك موضع كل وهو بعيد والذي يظهر ان كلاله على ذلك بالوضع \* ومنها ان ما ذكره من تنقض بوقولنا انسان لا فاعلم فانه في كل فرد ووقولنا كل انسان لا فاعلم كان كذلك لئني كل فرد كسافي \* ومنها أن هذا ان شئ لهم في التكرار لا شئ في المعرفة مثل كل ذلك لم يكن فان تقديره المذكور لم يكن وهو عام في شئ كل فرد دون كل فاعلم التأ كيد أيضا

قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض وبعدم حصوله من كل واحد وأما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق فقولنا الشارح لا عن كل فرد أي فقط فلا ينافي قوله الآق أعمن أن يكون جميع الأفراد وبعضها ثم ان الأولى أن يقول يجب أن يكون معناه ثابت في القيام عن جملة الأفراد ليسوا في ما تقدم له سابقا فيجب أن يكون معناه ثابت في القيام عن جملة الأفراد ليس معنى الموجبة المهمة المعدولة المحمول نعم هو لازم لمعناها التي هو ثبوت عدم القيام لجملة الأفراد لانه لا يثبت ثبوت عدم القيام انتفاؤه وأوجب بأن في الكلام حذف مضاف أي يجب أن يكون محصل معناها والمراد يجب أن يكون معناها أي لا يزدى لا المطابق واختار التعيين للفظ وهو لازم ترجيح التأ كيد على التأسيس على هذا البيان أفاده عبد الحكيم (قوله لان الموجبة الخ) على لازم ترجيح التأ كيد على التأسيس لان كمال المقادير بالتقديم لكن بالوسائط التي ذكرها الشارح (قوله لان الموجبة المهمة) أي وهي التي لا تستعمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الأفراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول أي التي جعل حرف التبيين جزأ من محمولها كقولنا انسان لم يثبت

(قوله في قوة السالبة الجزئية) أي وهي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلبين البعض محمول بقوم بعض الانسان (قوله عند وجود الموضوع) دفع بهذا ما يقال ان السالبة الجزئية أعم من الموجبة المعدولة لأنها تصدق عند وجود موضوعها في الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة المعدولة لأنها لا تصدق الا عند وجوده. وحينئذ فكيف تكون في قوتها. وحاصل الدفع أن المراد أن في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كافي هذه التي مثلها المنصف وهذا لا ينافي أنها عند عدمه لا تكون في قوتها بل أعم (قوله يعني أنهم متلازمان) أي أن معنى كون الموجبة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية أنهم متلازمان في الصدق أي التحقق فكله متحقق معنى أحدهما متحقق معنى الأخرى ثم ما ذكره الشارح من تلازمهما في الصدق بين الواقع والافتقار في ثبوت المدعى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة الجزئية فقط (قوله محمول بقوم بعض الانسان) مثال السالبة الجزئية فخصها بسلب القيام بعض أفراد الانسان وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض وعند انتفاءه عن كل فرد (قوله لا يندفع حكم في المعدولة بنفي القيام) الأول أن يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من أن الحكم فيها بثبوت نفي القيام لا ينفي القيام ويمكن أن يقال بأن المراد بالنفي الانتفاء أي حكم فيها بانتفاء القيام (٤٣٣) على أن النفي مصدر للمبنى للفعول وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت عدمه وأن الباقي قوله

بنفي ليست داخلته على الحكم بوجه بل المعنى حكم فيها بطريق نفي القيام فالحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات أي أنه متحقق في ضمن هذا النفي الحكم الذي هو بثبوت عدم القيام أفاد ذلك العلامة الشارح (قوله عما صدق عليه الانسان) أي عن مجموعها على طرق السلب المسطحة على الإثبات الكلي

عند وجود الموضوع محمول بقوم بعض الانسان يعني أنهم متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المعدولة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها وأما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة انتهى في قوة السالبة الجزئية (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إما بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته البعض

(في قوة السالبة الجزئية) أي المعدولة المذكورة في قوة السالبة الجزئية (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة) قطعاً وذلك لأن مفهوم الجزئية السالبة سلب الحكم عن بعض الأفراد كقولنا ليس بعض الانسان بقاتم وهذا المعنى يصدق عند انتفاء الحكم عن بعض الأفراد دون بعض وعند انتفاءه عن كل فرد وأما كان يصدق النفي عن جملة الأفراد أي عن مجموعها على طرق السلب المسطحة على الإثبات الكلي

تنبه إذا عرفت ذلك فاعلم أن ما قدمنا من الفرق بين سلب العموم في بقوم كل رجل وعموم السلب في كل رجل لم يحم حق الاشكال فيه واختلف في الاستدلال عليه على أقوال أحدها ما قدمنا ما ذكره المنصف وقد علمت ما فيه الثاني أن النفي متوجه الى الشمول دون أهل الفعل وهو قريب من الأول الثالث قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فان معناه لم يكن واحدهما وكذلك قول أبي التيم قد أصبحت أم الحبار تدعى \* على تنبأ كله لم أصنع

عوض من المضاف اليه أي وأي حال ثبت وهو كون الماصدق المنفي عنه القيام لجميع الأفراد أو بعضها يصدق الخ لأنه على التقدير الأول يكون بالنفي وعن الثاني يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفي القيام عن البعض أي وهو مدلول السالبة الجزئية فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمطلحة (قوله وكلما صدق الخ) بيان لازمة المعدولة للسالبة الجزئية فقوله نفي القيام عن البعض أي الذي هو مدلول السالبة الجزئية أي كلما تحقق ذلك المدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان أي الذي هو مدلول الموجبة المعدولة المحمول وكانه قال صدقت أي تحققت الموجبة المعدولة المحمول وقوله في الجملة أي بجملا من غير تعرض لكافة أو بعضه (قوله نفي في قوة الخ) تفريع على الدليل بنفيه أي فظهر من هذا البيان أن الموجبة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية يعني أنهم متلازمان في التحقق (قوله المستلزمية) صفة للسالبة الجزئية وقوله عن الجملة عن معنى على متعلقة بالحكم والمراد بالجملة الأفراد بجملة بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها أي المستلزمية لتكون الحكم به على جملة الأفراد منتفياً أو أن عن على حالها لا ينافي أي المستلزمية لتكون الحكم به منتفياً عن جميع الأفراد فاستلزامها ذلك على طريق دفع الإيجاب الكلي كما يشهد بتقرير الشارح وليس المراد أنها تستلزم نفي الحكم عن الهيئة الاجتماعية لا أنها قد تتحقق من غير حقيقة النفي عن الهيئة الاجتماعية الأثرى الى قول بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة فانها سالبة خربة صادقة ولا تستلزم نفي الجمل عن الهيئة الاجتماعية قرره شيخنا العدوي (قوله لان صدق الخ) دليل لقول المنصف المستلزمية نفي الحكم الخ

(قوله عن جملة الأفراد) أي عن الأفراد الممثلة بقطع النظر عن كلتها وبعضها (قوله دون كل فرد) أي دون الشيء عن كل فرد (قوله وإذا كان إنسان لم يقيم الخ) مرئط بقوله سابقا وإذا كان إنسان لم يقيم موجهة مهملة بحسب أن يكون معناه في القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد (قوله معانتي القيام) الأولى أن يقول بوثوب عدم القيام (٣٤٣) عن الأفراد بجملة الآن يقال في الكلام حذف

مضاف أي يحصل معناه أو المراد معناه اللازمي للمطابق فهو ثبت عدم القيام وبإزمته في القيام (قوله فيجب أن يحمل الخ) قد يقال أن الضمير الرابع إلى النكرة توكدة كإصح

وأما كان بلهياتي الحكم عن جملة الأفراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون متفصلا عن البعض ثانيا البعض وإذا كان إنسان لم يقيم دون كل معناه في القيام عن جملة الأفراد لأن كل فرد لو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان لنا كسب المعنى الأول فيجب أن يجعل على في الحكم عن كل فرد ليكون كل تأسيس معنى آخر ترجعها التأسيس على التأكيد وأما في صورة التأخير فلا نقول إن لم يقيم إنسان سائلة مهملة لاسو وثمها (والسائلة المهملة في قوة السائلة الكلية المختصة) التي عن كل فرد (فحولنا في من الإنسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عدهم من أن المهمة في قوة الجزئية

وإنما قال المستأنزة لأن مفهوم الشيء عن البعض الذي هو مفاد السالبة الجزئية خلاف مفهوم الشيء عن الجملة وإنما قلنا في تفسير عن جملة الأفراد أي عن مجموعها الخ احترازا عما يكون على طريق تسلط الشيء على حكم المجموع كقولنا كل أهل البلاد يصحون العصرة فليس من السلب عن الجملة الذي يكون في قوة الجزئية بل هو في حكم الشخصية ولا يعتبر فيها كلية ولا جزئية ولو كانت الشخصية في حكم الكلية من وجه آخر وقد بين في غير هذا المحل وإذا تحقق أن الشيء في الجزئية مستلزم للشيء عن الجملة وقد علم في قياس أن المهمة حاصلها ثبوت السلب المصدق عليه الموضوع الموحود لأن الموجبة مطلقا تقتضي وجود الموضوع فعدم وجود هذا الموضوع كافي في هذا المثال لتلازم أن أي الجزئية السالبة والموجبة المهمة المعدولة المحمول لانه كلما صدق السلب عن البعض الذي هو مفاد الجزئية السالبة صدق ثبوت السلب المصدق في الجملة الذي هو مفاد المهمة ولما صدق ثبوت السلب المصدق في الجملة صدق السلب عن البعض وإنما تكون السالبة الجزئية أعم إذا لم يعرض وجود الموضوع أصدا في عدم الموضوع دون الموجبة المعدولة لأنها في اصطلاح الحكمة تقتضي وجود الموضوع فيحقق بهذا أن الموجبة المهمة المعدولة المحمول كقولنا إنسان لم يبقه السلب عن الجملة لا عن كل فرد فعدود كل على موضوعها يجب أن يفيد الكلام التي عن كل فرد لأن الجملة تكون لفظ كل مقيد المعنى بمجده فيكون تأسيسا لذو أفاد الكلام بعد ورود الشيء عن الجملة كان لفظ كل مقيدا للمعنى الحاصل قبلها فيكون تأسيسا كيدا والتأسيس خبر من التأكيد لأن الأفادة خبر من الإعادة كما تقدم هذا وجه لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس إن لم يقد تقدم كل في هذا التركيب عموم السلب وأما وجه زومه أن يفيد التأخير سلب العموم في الشمول فلا نقول إن لم يقيم إنسان مهمة سائلة أما سلبها فظاهر لأن حرف السلب متقدم عن الموضوع فلا عول فيها حتى تكون موجبة وأما أمهالها فلتقدم وجود السور إلى على كمية الأفراد مع كون الموضوع كليا وإذا كانت هذه القضية مهمة سائلة (والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المختصة) التي عن كل فرد (فحولنا لم يقيم إنسان

وبسبب ذلك أن الحكم على كل فرد وقيل سبه في الحديث أن السؤال عن أحد الآخرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما في باب التعيين أو نقي كل منهما وبأن ذلك الذي قال قد كان بعض ذلك والموجهة الجزئية تفيض السالبة الكلية وفي البيت أن الشاعر عدل عن النصب الفصيح إلى الرفع الذي هو ضرورة عند سيبويه وغيره مع عدم الضرورة وليس هذا إلا لئلا هذا ما ذكره والحق في ذلك ما ذكره والوالدي تصنيفه في أحكام كل وهما نأذ كرمه لخصا قال لا بد من تقديم مقدمة وهو أن قولنا زيد قائم حكم على

وسبب ذلك أن الحكم على كل فرد وقيل سبه في الحديث أن السؤال عن أحد الآخرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما في باب التعيين أو نقي كل منهما وبأن ذلك الذي قال قد كان بعض ذلك والموجهة الجزئية تفيض السالبة الكلية وفي البيت أن الشاعر عدل عن النصب الفصيح إلى الرفع الذي هو ضرورة عند سيبويه وغيره مع عدم الضرورة وليس هذا إلا لئلا هذا ما ذكره والحق في ذلك ما ذكره والوالدي تصنيفه في أحكام كل وهما نأذ كرمه لخصا قال لا بد من تقديم مقدمة وهو أن قولنا زيد قائم حكم على

(٥٥ - شروح التلخيص أول) الجزئية تختمل في الحكم عن كل فرد وتختل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدمه وتنتزعه في الحكم عن جملة الأفراد فأشار لفظ الاستلزام إلى هنا بخلاف السالبة الكلية فإنها تقتضي بصريها في الحكم عن كل فرد فلا عبر في جانبها بالمقتضية المشعر بالصرحة بخلاف الاستلزام (قوله ولما كان هذا) أي الحكم بأن السالبة المهمة

في قوة السالبة الكلية وقوله بخلاف الماعندهم أي لم يتقرر عندهم وقوله من أن الخربان الماعندهم وهذا إشارة الى وجه تعلل هذا الحكم بقوله لورود موضوعها في سياق التي وعدم قليل كون الموجبة المهمة المدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية (قوله بنه) أي ذلك الحكم بقوله الخ أي فيكون هذا محصيا (٤٣٤) لقولهم المهمة السالبة في قوة الجزئية فاعندهم من أن المهمة السالبة

في قوة الجزئية انما هو في غير ما موضوعها في سياق التي وهو نكرة غير مصدرة بكل وهذا صادق في صور ثلاث ما اذا كان موضوعها معرفة نحو الانسان لم يتم أن نكرة ولم يتقدمه في نحو انسان لم يتم أو تقدمه في ولكن كانت النكرة مصدرة بكل نحو لم يتم كل انسان فالمهمة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية وأما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بكل واقعا في سياق التي فانها تكون في قوة السالبة الكلية نحو لم يتم انسان (قوله لورود موضوعها في سياق التي حال كونه نكرة غير مصدرة بافظ كل أي وكل نكرة كذلك فهي مقدمة العموم التي وأشار الشارح بقوله حال كونه نكرة الخ إلى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في حيز التي يفيد عموم السلب عقيدتين أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بافظ كل ولا كان مقيدا لسلب العموم (قوله فانه يفيد أي النكرة في سياق التي أو

بنه بقوله (لورود موضوعها) أي موضوع المهمة (في سياق التي) حال كونه نكرة غير مصدرة لفظا كلفه بفساد في الحكم عن كل فرد وإذا كان لم يتم انسان بدون كل معناه في القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان لنا كيد المعنى الاول فيجب أن يحمل على في القيام عن جملة الافراد لتكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل في هذا المقام لا يفيد الا أحد هذين العنيين فعدنا انتفاء أحدهما ثبت الآخر ضرورة

التي هي مهمة سالبة في قوة لاثني من الانسان بقاها التي هي سالبة كلية وقال في الجزئية المستترة وفي هذه القضية لان الجزئية مفهومها كما تقدم بخلاف المفهوم التي عن الجملة ولكن معناها صدق بالسلب عن كل فرد وعن البعض دون البعض والتي عن الجملة لازم للصدق فيها والسالبة الكلية لا معنى لها الا التي عن كل فرد وهو مقتضاها ومدلولها ولما كان هذا هو كون المهمة في قوة السلب عن كل فرد بخلاف ما تقتضيه من أن المهمة تقتضي الوجود السور الذي هو لفظ كل مثله بقوله (لورود موضوعها) أي انما أفادت حكما كالباورود الموضوع الكلي فيها (في سياق التي) والنكرة في سياق التي نعم وبهذا يعلم انها سالبة كلية لا لانها في السور الا ما يفيد العموم سواء كان تقدمها أو تأخيرها أو غير ذلك وان نسبتها مهمة تجوز ولكن يجب تقييد النكرة المفيدة في سياق التي للعموم بغير كل مضافة الى نكرة كقولنا لم يتم انسان وأما ان كانت كل مضافة الى النكرة كقولنا لم يتم كل انسان كانت اسلب العموم وإذا كانت المهمة السالبة التي هي قولنا مثلا لم يتم انسان مقيدة التي عن كل فرد بدون لفظ كل فعند ورود لفظ كل يجب أن يكون الكلام في العموم وفي التثنية فيكون للتي عن الجملة اذ لو كان للتي عن كل فرد كانت لفظ كل لنا كيد معنى حصل قبل ورودها فيكون لنا كيد لما تقدم بظلال ما اذا كان الكلام مع كل للتي عن الجملة دون كل فرد فهو لا فاد معني لم يحصل فيكون لنا سبوا هو أرجح والحاصل أن المهمة عند تقديم الموضوع الكلي عن التي انما هي السلب عن الجملة وعند تأخيرها انما هي السلب عن كل فرد وعند ورود لفظ كل فيها يجب أن يحدد في كل من التقديم والتأخير معني الاخر قبل ورود كل والا كانت فيها مانا كيد الماحصل فيلزم ترجيح لنا كيد على التأسيس فيها وانما حصل عند قدم التأسيس فيها مع عموم التي في العموم وفيها معني العموم التي لان التي مع كل لا يتناول من أحدهما فعدنا انتفاء أحدهما بالزم ثبوت الآخر وذلك لان التي انما تغلب مسطاعا على مقادير كل كان

زيد بالقيام وهي موجبة محتملة وقولنا زيد ليس بقاها حكم عليه بعدم القيام وهي موجبة مدولة ويشترط في القسمين وجود موضوعها وقولنا ليس زيد بقاها سالبة محتملة وليس معناها الحكم على زيد بعدم القيام والساووت الموجبة المدولة ولكن معناها سلب ما حكمت به في الموجبة المحتملة وذلك تصدق مع وجود الموضوع وعدمه والسالبة المحتملة تقضي الموجبة المحتملة وأعم من الموجبة المدولة ومدلول السالبة المحتملة تقضي مدلول الموجبة المحتملة اذا تقرر ذلك جئنا لفرضنا قولنا لم يتم كل انسان

الموضوع النكرة في سياق التي (قوله وذلك) أي وجوب الحمل على في القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس سالبة ثابت لان لفظ كل الخ ودفع الشارح عن هذا ما يقال ان لا يلزم من في أحد هذين العنيين ثبوت المعنى الآخر لو أن ثبت معنى آخر غيرهما عند دخول كل وحاصل الدفع أنه لم يوجد في هذا المقام معني آخر غير هذين فثبت انتفي أحدهما بدخول كل ثبت الآخر معها (قوله في هذا المقام) أي مقام دخولها على السالبة المنكrome قدما أو مؤخر أو الحال أن المستدقرون بحرف التي وقوله هذين العنيين أي في القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد

وفيه نظر لان النفي عن جملة الافراد في الصورة الاولى اعنى الموجبة المعدولة المهمة كقولنا انسان لم يبقم وعن كل فرد في الصورة الثانية  
اعنى السالبة المهمة كقولنا لم يبقم انسان انما افادة الاسناد الى انسان فاذا اضعف كل الى انسان وحول الاسناد اليه فافاد في الصورة  
الاولى نفي الحكم عن جملة الافراد وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها كان كل تأسيسا لا كيدا لان التأكيده لفظ يفقد تقوية ما يفيد  
لفظ آخر وما نحن فيه ليس كذلك

(قوله ان التقديم) اي للاسناد اليه المشكر نحو انسان لم يبقم وقوله لسبب العموم اي لسبب الجزئي (قوله التأخير) اي للاسناد اليه المشكر  
نحو لم يبقم انسان وقوله للعموم السلب اي السلب الكلي (قوله وفيه نظر) (٤٣٥) أي بما قاله ذلك القائل فنظر من حيث الدليل  
أعني قوله لا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس  
فالمصنف لم ينع سببا من الحكم الذي ادعاه ذلك القائل وانما زاع على صحة  
دليله ولذا راجع بعضهم فيه  
فيه اقوله لا يلزم الخ  
وحاصل ما ذكره المصنف

الكلام لسبب العموم وان اعتبر بكل مسطاع على السبب كان للعموم السلب والتأسيسان لا يدرى تسليط  
أحدهما على الآخر لوجودهما في حكم واحد (وفيه نظر) أي وفيما ذهب اليه هذا القائل من  
توجيه افادة تقديم كل وتأخير للاحاد المعنيين نظريه يعلم أن المصنف لم يعترض الحكم وانما اعترض  
التعليل على ما سيظهر في كلامه ووجه النظر انما بعد تسليم ان المهمة الموجبة المعدولة كقولنا انسان لم  
يبقم تفيد النفي عن الجملة والسالبة المهمة كقولنا لم يبقم انسان تفيد النفي عن كل فرد وتقول لا يلزم من  
افادة الاسناد الى كل لعني الاول في الاولى ولعني الثاني في الثانية كون كل تاكيده عند رورده في  
الجلتين فيلزم ترجيح التأكيده على التأسيس وذلك (لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) وهي  
الموجبة المهمة المعدولة المحمول التي هي نحو انسان لم يبقم (و) النفي (عن كل فرد في) الصورة  
(الثانية) وهي السالبة المهمة التي هي نحو لم يبقم انسان (انما افاده) أي انما افاد النفي المذكور في  
الصورتين فقول رورود كل (الاسناد الى ما اضعف اليه كل) وهو في المثالين لفظ انسان (وقد زال ذلك  
الاسناد) الكائن الى ما اضعف اليه كل المفيد لعني المذكور في صورتين (بالاسناد اليها) أي زال الاسناد  
الى ما اضعف اليه كل بالاسناد الى كل واذا زال (ثم) عيئت (يكون) افاده المعنى باسناد آخر لا بالاسناد  
الاول ولو كان المعنى المقادوا واحدا والتا كيد لفظ افاد تحقيق ما افاده لفظ آخر موجود معه في اسناد واحد  
ولم تكن كل مقيدة هذا الوجه فلا تكون تا كيد ايل يكون (تأسيسا) لانه افادمعني باسناد آخر فليس فيه  
الترجيح أحد التأسيسين على الآخر لا ترجيح التأكيده على التأسيس وهذا المنع من جهة ان أريد بالتا كيد  
سالبة محصلة عنها تقيض لعني الموجبة المحصلة وهي تام كل انسان حكم على كل فرد بالقيام فيكون  
الحكم كونه في السالبة المحصلة تقيض قيام كل فرد وتقيض الكلي جزئي فيكون مدلوله سلب القيام عن

نوبت فيه بكل (قوله وقد زال ذلك بالاسناد اليها) الضمير عائد على كل وانه ليكون المراد اللفظة أو لفظها أو الكلمة أو الالاء أي  
وشرط التأكيده ان يكون الاسناد واحدا وما هنا اسنادان لان قولنا انسان لم يبقم غير كل انسان لم يبقم وانما هذا الرد لا يناسب  
قواعد المنطقين لان الموضوع عندهما ما اضعف اليه كل ولفظ كل سور فقط وحينئذ فليس هنا اسنادان وعليه فتكون كل تا كيدا ان  
جل الكلام على المعنى الاول قبل دخولها أو تأسيسا ان جل على خلافه لان الاسناد واحد وفيجب بان المصنف في كلامه في النظر  
على اصطلاح التبيين لكن أنت خبر بان المستدل في كلامه على اصطلاح المناطقة الا ترى انما تقدم في صدر البحث من قوله قد  
يقسم المسئلة اليه المقروء بكل فمره شيئا العلامة العدوى (قوله لان التأكيده) أي الاصطلاح خفف الصفة العلم بها

ولئن سلمنا انه ينبغي تأكيدها فقولنا لم يعم انسان اذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد كان مفيداً للنفي عن جملة الافراد لا محالة فيكون كل في لم يعم كل انسان اذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الافراد تأكيدها كيداً لانها لا يمكن ان يكون كل انسان لم يعم فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيدها على التأسيس ثم جعله قولنا لم يعم انسان سلبية مبهمة في قوة سلبية كلية مع القول بعموم موضوعها والورد منه نكرة في سياق النفي خطأ

(قوله لفظ يفيد تنقو به ما يفيد لفظ آخر) أي في تركيب واحد واسناد واحد كيداً القوم كاهم لفظ كاهم يفيد تنقو به ما يفيد القوم وما هنا ليس كذلك (قوله وهذا) أي لفظ كل ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى) أي وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية والتي عن الجملة في الصورة الاولى وقوله حينئذ أي حين (٣٩٦ ع) حول الاسناد الى لفظ كل (قوله وحاصل هذا الكلام) أي انظر الى الانسداد

لفظ يفيد تنقو به ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ إنما أقاده الاسناد الى لفظ كل لا شئ آخر حتى يكون كل تأكيدها وحاصل هذا الكلام أفاضلنا لم يعم كل انسان لوجهل الكلام بعد كل على المعنى الذي جعل عليه قبيل كل كان كل لئلا كيداً ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد ان كيد الاصطلاح أي أمالاً أو يدبناً أن يكون كل لا فاده معني كان حاصله بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان الصورة الثانية) يعني السالبة المهمة تحول لم يعم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا جلت) كل (على الثاني) أي على أفادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يعم كل انسان في القيام عن الجملة لاعتبار كل فرد (لا يكون) كل (تأسيساً) بل تأكيدها لان هذا المعنى كان حاصله بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يعم كل انسان لعموم السلب مثل لم يعم انسان لم يلزم ترجيح التأكيدها على التأسيس اذ لا تأسيس أصلاً بل انما يلزم ترجيح أحد التا كيد بن عن الآخر ما ذكر وهو الاصطلاح أي بان يكون لفظ أفاد تحقق ما أفاده لفظ آخر في اسناد واحد وان ردياً كيد لفظ لوسقط عن التركيب أفاد الكلام بالاسناد الى غيره ما يفيد بالاسناد اليه فلا يتصور كون الاسناد الى كل تأسيساً لانه لو سقط واستند الى ما أضيف اليه أفاد الكلام بذلك المعنى بعينه فلا تكون الا تأكيدها بهذا الاعتبار ولكن حينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان الصورة الثانية) وهي السالبة المهمة تحول لم يعم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد) لورد وموضوعها نكرة في سياق النفي على ما تقدم (فقد أفادت النفي عن الجملة) أي عن المجموع الذي انما تحقق فيه النفي عن البعض وذلك لان السلب عن كل فرد متضمن للسلب عن البعض (فإذا جلت) كل (على المعنى الثاني) وهو النفي عن الجملة الصادق بالبعض فكان معنى لم يعم كل انسان في القيام عن الجملة الذي نحقق فيه النفي عن البعض لاني القيام عن كل فرد (لا يكون) كل في هذا الجمل (تأسيساً) لان

أم لو جلت الخ أي لا يندلس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل المسبوق استنادان اسنادان الى كل واستناد الى انسان فلا تأ كيد حتى يلزم ترجحه على التأسيس (قوله ولا يخفى أن هذا) أي المنع المشاره بقول المصنف وفيه نظر (قوله أمالاً أو يدبناً) أي بالتأكيدها (قوله كان حاصله بدونه) أي سواء كان الاسناد واحداً أو متعدداً (قوله فاندفاع المنع) أي الذي هو حاصل تنظير المصنف (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان المنع المسدود متقدماً (قوله يتوجه) أي عليه ما أشار اليه بقوله أي فقط دون البحث السابق فخط الفأدة ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله ففسد أفادت) أي لم أفادتها النفي عن الجملة الصادق بالنفي عن كل فرد والتي عن بعض الافراد ووجه اللزوم أن الخاص

مضمون ذلك يقول المنطقيون ليس كل انسان بقائم سلبية جزئية وقولنا كل انسان لم يعم موجهة معدولة معناه الحكم بعدم القيام على كل فرد وقد تقرر ان مدلول كل انسان كل فرد فيكون معناه الحكم بعدم القيام على كل فرد ولا يعارض هذا قول المنطقيين كل انسان ليس بقائم سلبية جزئية لانهم انما قالوا ذلك من اعتقادهم من كل المجموع ونحن قد استثنانا مدلولها عند العرب الافراد فالحكم بالنفي على كل الافراد فهذا هو السرفي الفرق بين كل ذلك لم يكن ولم يكن كل ذلك واستقام به كلام التعيين والتعويض وكلام المنطقيين وظهر ان العرب أدركت بعض قولها السلبية وطباعها الصحيحة ما تعيبه اليونان دهرهم بل زادوا عليه في تحرير دلائل كل والحمد لله الذي وفقنا لفهم ذلك اه كلامه وقد اردف ذلك

يستلزم العام (قوله فإذا جلت) أي بعد دخولها (قوله حتى يكون) أي بحيث يكون حتى للتفريع (قوله بل تأكيدها) أي ليعني المفاد بطريق الزوم (قوله لان هذا المعنى) أي في القيام عن الجملة (قوله كان حاصله بدونه) أي بدون كل (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصل بدون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيدها على التأسيس) أي كما ادعاه صاحب القيل السابق (قوله اذ لا تأسيس أصلاً) لان لفظة كل لئلا كيد على كل حال (قوله بل انما يلزم ترجيح أحد التا كيد بن) أي وها هنا كيد النفي عن كل فرد وتأكيدها النفي عن الجملة وحاصله أنه اذا كان كل من النفي عن كل فرد والتي عن الجملة متقاد قبل دخول

بقاؤه

كل فرد دخول كل تكون لنا كيد سواء كانت التي عن كل فرد أو عن جملة الأفراد فان جعلنا التي عن كل فرد وهو عموم السلب لزم ترجيح أحد التاكيدين وهو تاكيد التي عن كل فرد على التاكيد الآخر وهو التي عن جملة الأفراد وان جعلنا التي عن جملة الأفراد وهو سلب العموم لزم ترجيح أحد التاكيدين وهو التي عن جملة الأفراد على التاكيد الآخر وهو التي عن كل فرد وحينئذ فلا يصح قول المستدل انه يجب أن يحصل على التي عن الجملة لأنه لو حصل على التي عن كل فرد لزم عليه ترجيح التاكيد على التأسيس أو لا تأسيس أصلاً (قوله وما يقال) أي من طرف ابن مالك جواباً عن اعتراض المصنف عليه وحاصل اعتراض المصنف أن لا تنسب له لو حصل كل على الثاني وهو التي عن الجملة يكون تأسيساً بل هو تاكيد حاصل ذلك الجواب أن لم يتم (٤٣٧) أنسان مدلوله المطابق في الحكم عن كل فرد أو ما

وما يقال أن دلالة لم يتم أنسان على التي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يتم كل أنسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيداً فقيسه نظر أن لو اشترط في التاكيد اتحاد الدالتين لم يكن كل أنسان لم يتم على تقدير كونه لتي الحكم عن الجملة تاكيداً لأن دلالة أنسان لم يتم على هذا المعنى التزام

التأسيس يعني به الالفاظ التي توسطت عن الجملة لم يبق فيها ما يفيد معناه ولا شك أن كلاً على تقدير إفادته التي عن الجملة في هذه الصورة الثانية لوسطاً فأدماً أضفت إليه التي عن الجملة ضمناً وأضافا فيكون كل أن كيداً على كل حال فلا يكون في الجمل المفكور ترجيح تأسيس على تا كيد كما قال ذلك القائل بل ترجيح تا كيد على تا كيد لأن كلاً أن أفادت التي عن كل فرد فقد صحت إفادته بدونها صراحة لتكون المستند إليه تكملة في سياق التي فتكون تا كيداً وان أفادت التي عن الجملة فقد صحت إفادته بدونها ضمناً لأن التي عن كل فرد في الجملة فتكون تا كيداً أيضاً ولا يخرج جوهراً عن التاكيد كون الافادة هيما إذا تم تكن في ضمنية وفيها إذا كانت مطابقة لأن حاصله اختلاف الدالتين ولو اعتبر ذلك في تحقق التأسيس وفي التاكيد كان كل أنسان لم يتم إذا جعل على التي عن الجملة تأسيساً بالنسبة إلى قولنا أنسان لم يتم المقيد للتي عن الجملة كقولنا أيضاً أن وجه الدلالة يختلف لأن الأول فيه يحقق التي عن الجملة صريحاً والثاني مدلوله التي عما صدق عليه أنسان صريحاً مستلزماً للتي عن الجملة فليس به يكون كل أنسان لم يتم على تقدير دلالة على التي عن الجملة تأسيساً لاختلاف الدالتين ولا يقول بهذا القائل وأنت خبير بأن المنع الأول المردود به الصورتين والمنع الثاني يخص بالنسبة وإقائل أن يقول ليس هنا تأسيساً كيداً على كل حال وإنما هنا العدول عن الخطاب ونطو بل إلى إيجازاً وليس هنا الأجل واحدة يستفاد منها بدون كل ما يستفاد منها فإذا في جهام كل كانت تطو ولا ودمها كانت إيجازاً والمعنى واحد وليس هنا لفظان ذو كيد أحدهما الآخر لا أفراداً ولا تركيباً ولو تصرف في مثل هذا أن كيد كان كل تطو بل تا كيداً لا يقول به أحد فليس هنا اسناد قبل كل زال بها ولا كان لغیرها معاً بل هي متوكدة وهذا يتأيد به الرد الأول بل يعني عنه نعم عند المنطوقين أن المستند إليه هو ما أضفت إليه كل وعلى كل حال فليس هنا اسنادان وعليه تكون كل أمناً كيداً أو تأسيساً لأن الاسناد واحد فليتأمل ثم أشار إلى بحث آخر وهو ضعيف في توجيه هذا القائل فقال

بفوائد تتعلق بغيره وغالبها ما ذكر في هذه المسئلة فهو من كلامه ذلك

القائل يشترط في التاكيد اتحاد الدالتين لورد عليه أن أنسان لم يتم معناه المطابق لثبوت التي عن أنسان ما أي عن بعض مبهمة وإنه من الذي عن الجملة فدلالة أنسان لم يتم على في الحكم عن الجملة بطريق الالتزام فعلى فرض لو جعلنا كل أنسان لم يتم لتي الحكم عن الجملة لزم ترجيح التاكيد على التأسيس لأن دلالة كل أنسان لم يتم على هذا المعنى وهو التي عن الجملة بالمطابقة لا بالالتزام فيلزمه أن يكون ليس هذا من باب التوكيد مع أن هذا القائل جهل من باب التوكيد قل هذا على أن ذلك القائل لا يشترط في التاكيد اتحاد الدالتين (قوله لم يكن الخ) أي وقد جعل فيما سبق تا كيداً فهدا الجواب وان نفعه هنا لا يتفقه فيما تقدم (قوله لتي الحكم) أي لثبوت في الحكم عن الجملة (قوله على هذا المعنى) أي التي عن الجملة وقوله التزام أي لأن مدلوله المطابق لثبوت التي عن أنسان ما يلزمه التي عن الجملة

النسب عن الجملة في هذه الصورة الثانية لوسطاً فأدماً أضفت إليه التي عن الجملة ضمناً وأضافا فيكون كل أن كيداً على كل حال فلا يكون في الجمل المفكور ترجيح تأسيس على تا كيد كما قال ذلك القائل بل ترجيح تا كيد على تا كيد لأن كلاً أن أفادت التي عن كل فرد فقد صحت إفادته بدونها صراحة لتكون المستند إليه تكملة في سياق التي فتكون تا كيداً وان أفادت التي عن الجملة فقد صحت إفادته بدونها ضمناً لأن التي عن كل فرد في الجملة فتكون تا كيداً أيضاً ولا يخرج جوهراً عن التاكيد كون الافادة هيما إذا تم تكن في ضمنية وفيها إذا كانت مطابقة لأن حاصله اختلاف الدالتين ولو اعتبر ذلك في تحقق التأسيس وفي التاكيد كان كل أنسان لم يتم إذا جعل على التي عن الجملة تأسيساً بالنسبة إلى قولنا أنسان لم يتم المقيد للتي عن الجملة كقولنا أيضاً أن وجه الدلالة يختلف لأن الأول فيه يحقق التي عن الجملة صريحاً والثاني مدلوله التي عما صدق عليه أنسان صريحاً مستلزماً للتي عن الجملة فليس به يكون كل أنسان لم يتم على تقدير دلالة على التي عن الجملة تأسيساً لاختلاف الدالتين ولا يقول بهذا القائل وأنت خبير بأن المنع الأول المردود به الصورتين والمنع الثاني يخص بالنسبة وإقائل أن يقول ليس هنا تأسيساً كيداً على كل حال وإنما هنا العدول عن الخطاب ونطو بل إلى إيجازاً وليس هنا الأجل واحدة يستفاد منها بدون كل ما يستفاد منها فإذا في جهام كل كانت تطو ولا ودمها كانت إيجازاً والمعنى واحد وليس هنا لفظان ذو كيد أحدهما الآخر لا أفراداً ولا تركيباً ولو تصرف في مثل هذا أن كيد كان كل تطو بل تا كيداً لا يقول به أحد فليس هنا اسناد قبل كل زال بها ولا كان لغیرها معاً بل هي متوكدة وهذا يتأيد به الرد الأول بل يعني عنه نعم عند المنطوقين أن المستند إليه هو ما أضفت إليه كل وعلى كل حال فليس هنا اسنادان وعليه تكون كل أمناً كيداً أو تأسيساً لأن الاسناد واحد فليتأمل ثم أشار إلى بحث آخر وهو ضعيف في توجيه هذا القائل فقال

لان الشكوة في سياق النبي اذا كانت للعموم كانت القضية التي جعلت في موضوعها سالبة كلية فكيف تكون سالبة مهمة ولا يقال لو يكن الكلام المشتغل على كلمة كل مفيدة لخالفي ما يقيد به الخالي عنها الركن في الايمان بما فائدة التثبت المطلوب في الصورة السالبة دون الاولى لجواز ان يقال فائدة الدلالة على نفي الحكم عن جملة الافراد بالمطابقة . واعلم ان ما ذكره هذا القائل من كون كل في النبي مفيدة للعموم نادرة وغير مفيدة اخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبدالقاهر وغيره قال الشيخ كلمة كل في النبي ان دخلت في حيزه

(قوله ولان الشكوة الخ) هذه مناقشة اقلية مع صاحب القيل في التسمية فقط واعتراض عليه بخالفه اصطلاح القوم والمناقشة واردة على قوله لان السالبة المهمة في قوة الكلية لورود موضوعها الخ وحاصله ان الشكوة المنفية اذا عمت كانت القضية الهتوية عليها سالبة كلية لاهملة فسمية ذلك القائل لاهملة لا يصح فخط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهمة فقوله كاذ كره هذا القائل راجع لنفي (قوله لانه قد بين فيها) أي في القضية التي وقع موضوعها شكوة منفية طائفة وقوله من الافراد أي من أفراد الموضوع أي وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية لاهملة (٤٣٨) (قوله والبيان) أي بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد وقوله لا بد من

مبين بصفة اسم الفاعل وقوله ولا محالة أي وقطعا ههنا شيء يدل الخ وهو وقوع الشكوة في حيز النبي وقوله سوى هذا أي سوى الشيء الدال على كمية الأفراد لخصوص لاشئ ولا واحد مثلاً في السلب الكلي بل المراد بالسورما يشمل قرية الحال ووقوع الشكوة في حيز النبي وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الفاعل على كمية الأفراد فهو إما تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ المذكور وما يقوم مقامه (قوله وحينئذ) أي وحينئذ أدركنا بالسور ما يدل على كمية الأفراد وان لم يكن لفظاً يشدق ما قيل اعتذار عن صاحب

(ولان الشكوة المنفية اذا عمت) بسبب ورودها في سياق النبي فلا مانع من التجميع قرية أرادته (كان قد بين فيها) أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد من مبين ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فاعلي كلية أفراد الموضوع ولا نفي بالسور سوى هذا وأحياناً يشدق ما قيل سماها مهمة باعتبار عدم السور وقال (عبدالقاهر ان كانت) كلمة (كل داخله في حيز النبي

(ولان الشكوة المنفية اذا عمت) بسبب ورودها في سياق النبي فلا مانع من التجميع قرية أرادته (كان قولنا لم يقيم انسان) الذي سماه ذلك القائل سالبة مهمة (سالبة كلية) لعموم حكم السلب فيها (لا سالبة مهمة) كسماها ذلك القائل وذلك لان المهملة في الاصطلاح ما تحتمل التجميع والتبعض والحقق فيها التبعض وعليها تحتمل في المعقول ولهذا يقال المهملة في قوة الجرئة وهذا القائل بين عذركم ورود موضوعها في سياق النبي عموماً ونفي وحدها أفراد العموم ولقرينة حال كان ذلك المقصد سور العموم انما يختص بلفظ مخصوص اتفاقاً فلا يشفعه اجواب بان تسميتها مهمة باعتبار عدم وجود السور بخصوص فيها انما يختص بالسور بشئ بل كما أفاده العموم ولو كان غير مفسد دائماً فهو سور وأنت خير بان هذا بحث في التسمية ويجوز التجوز فيه كما شئنا له فيما تقدم فهذا البحث لفظي لاهملى فلنأمل ثم أشارنا الى كلام عبد القاهر في تقرير مفاد كل مع النبي وهو شئ لم تقدم ويتضمن معناه حكماً ولو لم بحث تعليلنا لقال (عبد القاهر) أي قال عبد القاهر (ان كانت) لفظاً (كل داخله) أي موجودة (في حيز النبي) وذلك

ع (وقال عبدالقاهر الخ) ش هذا الكلام المنقول عن عبد القاهر موافق في الحكم لما قاله ابن مالك لأنه مخالفه في الاستدلال وانما أخوه المصنف ليقين ان اغارده فيما تقدم الدليل ولم يراد المدلول ثم في كلام عبد القاهر بخبر وهو ان كان كانت في حيز النبي بان أثبت عن أدلة التي كانت لنفي الشمول لالنفي كل فرد مثل قوله

القول في تسميتها مهمة وحاصله أن قول المعترض وهو المصنف هذه القضية أعني لم يقيم انسان قديين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع وكل ما هو كذلك فهي سالبة كلمة لاهملة كبراه مجموعة اننا نسلم أن ما بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع سالبة كلية بل لا تكون كذلك إلا اذا كان فيها اللفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك تسميتها مهمة لعدم السور وحاصل دفع ذلك الاعتراض اننا نسلم أن القضية التي بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع لا تكون سالبة كلية الا اذا وجد لفظ يدل على ذلك لان الموجود في كتب القوم أن المهمة التي هي ان يكون موضوعها كلياً وقد أهمل فيها بيان كمية أفراد الموضوع أي لم يبين فيها أن الإيجاب أو السلب لكل أفراد الموضوع أو بعضها والكلية هي التي بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك أو غيره كوقوع الشكوة في سياق النبي (قوله وقال عبد القاهر) عطف على قوله قيلي وقديني قد تقدم ان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره



بأن قدم عليه الفاعل كقول أبي الطيب \* ما كل ما يتنى المرء يدركه \* وقول الآخر \* ما كل رأى الفتي يدعو إلى رشد \*

صاحب القيل السابق وحينئذ خاف أن يذهب عليه ما كان قد فائدة ذلك الإشارة إلى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق وإن الباطل دليله وأنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول كذا أجب وفي ذلك الجواب نظر لأن هذا معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو هو صحيح فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ يخالف لما ذكره صاحب القيل لأن تقدم النفي على كل ما في بقية كل إنسان يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط وفيه سد النفي عن بعض الأفراد والشئ لا يعض الآخر عند الشيخ كسألت فيهما العوم والخصوص فلا رد السؤال من أصله على أن في كلام الشيخ عبد القاهر تمامات وتفصيلات وأمثلة لتستفي كلام صاحب القيل السابق إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كانت كل مسند إليه أو كلام الشيخ عبد القاهر أعظم من ذلك كمنسفة عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في اعتاده هذه الفروقات لا نسبة (قوله بأن آخرت) أي لفظاً أو رتبة وقد مثل (٤٣٩) المصنف الثاني فيما يأتي بقوله كل المراد بهم لم يتخذ

بأن آخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أو لا وسواء كان الخبر فعلاً (نحو) ما كل ما يتنى المرء يدركه \* تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن أو غير فعل مخروق أو ما كل معنى المرء حاصل (أو معمولة لأفعال النفي) الظاهر أنه عطف على داخله وليس بسفيل لأن المدخول في حيز النفي شامل لذلك

(بأن آخرت) لفظاً أو حكماً (عن أداته) أي أداة النفي وتشمل أداته التي ما يصح عطفها في كل الجملة مفعولة أو ما لا يصح كالم وانه وسواء عمت أو كانت مبتدأ أو خبر ما فعل (نحو) قوله (ما كل ما يتنى المرء يدركه) \* تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن أو كانت مبتدأ أو خبرها اسم كقوله ما كل ما يتنى المرء حاصل بالرفع والنصب على أعمال ما واهمالها. فإن قبل الشطر الثاني في البيت دلس على ما دعا في الأول فإن كون أرباب السفن يشتهون برى أن الريح تستهم مع السلامة معلوم ورعايات الرياح مخالفة لشهوتهم بجريها لما فيه عظيم أو مشقتهم فلم يدركوا جميع ما يشتهون ولكن ما معني قوله تجرى الرياح بما لا يشتهون فإن المقدور أن يجري بها بخلاف شهوتهم لأن جريها ما يأتي بشئ يخالف شهوتهم قلت المراد أنها تجرى مع الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها أذهاب شهوتهم إلى عكس المراد فيهم (أو) كانت كل معمولة للفعل (النفي) باداً من أدوات النفي ويشمل عمل الفعل عطفه على أنها فاعل أو مفعول مقسماً ومؤنراً عن الأداة أو كونها لاحداً من العاملين في المؤكد عطف على التاكيد وعلى أنها غير ذلك ككونها مجرورة أو ظرفاً وتأتي أمثلة بعض هذه الأقسام

ما كل ما يتنى المرء يدركه \* تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن هذا على تقدير روية الرفع وقد جوزه ابن جني النصب على إشعاره فعل على شريطة التفسير فعلى هذا يكون من القسم الآخر وستستكمل عليه إن شاء الله تعالى وكذلك إذا كانت معمولة للفعل النفي وإن

أو مشقتهم فلم يدركوا ما يشتهون لأن قوله تجرى الرياح يفيد أن جريها آت بشئ يخالف لشهوتهم مع أن المراد أن جريها ما لا يشتهون بخلاف شهوتهم الجريان مع السلامة وحينئذ فلا معنى لقوله تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن قلت المراد أنها تجرى مع الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها أذهاب شهوتهم إلى عكس المراد فالباقي معي وما واقعة في حالة فإن اسناد الشهوة للسفن مجاز في أي عمل السفن. وعلماً أن قوله تجرى الرياح قضية مهملة في قوة الجرئة فاندفع ما يقال أن هذا من باب عموم السلب وهو مخالف لما يفيد معوله ما كل الخ لا يصح أن يكون دلالة فتأمل (قوله حاصل) بالنصب على أن ما محجوزة وبصح الرفع على أنها عمية والخبر على كل حال اسم فها تان صوراً أن أعني ماذا كانت كل معمولة لأداة النفي أو غير معمولة والخبر فيما اسم (قوله أو معمولة للفعل) أي أو الوصف بدليل ما يأتي (قوة الظاهر) أي المتبادر وإنما كان هذا متبادراً لأنه عطف صفة على مثلاً (قوله وليس بسديد) أي لما فيه من عطف الخاص على العام بأو وهو ممنوع (قوله لأن المدخول في حيز النفي شامل لذلك) أي ولا يضر في شموله لذلك تفسيره بقوله بأن آخرت عن أداته والحال أن العمولة للفعل قد تكون متقدمة على الفعل وعلى النافي لما تقدم أن المراد أنها تخير ما يشمل التأخير الحكمي أي الرئي

(قوله أولاً) أي بأن كانت معمولة لا ابتداءً من قوله ما كل (الخ) يحتمل أن تكون ما محجوزة وأن تكون محبة فعلى الأول تكون كل معمولة لأداة النفي لأولى الثاني لأنها عليه معمولة لعاملها وهو الابتداء وهاتان صورتان أحسن ما إذا كانت معمولة لأداة النفي أو غير معمولة وعلى كل حال انشرب فعل (قوله) تجرى الرياح (الخ) هذا دليل على ما دعا في الشطر الأول وذلك لأن كون أبواب السفن يشتهون جريان الريح لسبتهم مع السلامة معلوم ورعايات الرياح مخالفة لشهوتهم بالجريان لما فيه عظيم

وقولنا ما جاء القوم كلهم وما جاء كل القوم ولم آخذ الدراهم كلها ولم آخذ كل الدراهم أو نقدر يا بان قدمت على الفعل المني وأعل فيها لان العامل رتبته المتقدم على المفعول كقولك كل الدراهم لم آخذ

(قوله وكذا الوعظ فيها الخ) أي ليس بسبب هذا أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم شبه الفعل معطوف على فعل ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معمولة وهو الذي صرح به في المطول مقتصر عليه لكن يرد على هذا الثاني أن فيه فسادا آخر وذلك لان حذف العامل المعطوف وابقائه معمولة من خواص الواو كما في قول الشاعر \* علفتها قنأوما بارد \* كما ذكر في الخلاصة بقوله وهي انقربت بعطف عامل الخ (قوله شامله) أي لان تأخيرها عن أداة التي صادق بان تكون معمولة لفعل المني أولا فالاول نحو ما (٤٤) آخذت كل الدراهم والثاني نحو ما كل متني المرعاهل (قوله اللهم الخ)

وكذا الوعظ فيها على آخرت بمعنى أو جعلت معمولة لان التأخير عن أداة التي أيضا شامل له اللهم الآن يخص التأخير عما اذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمفعول أعين أن يكون فاعلا أو مفعولا أو ناكدا لاحدهما أو غير ذلك (نحو ما جاء القوم كلهم) في ناكدا الفاعل (أو ما جاء كل القوم) في الفاعل وقدم الناكدا على الفاعل لان كلا أصل فيه (ألم آخذ كل الدراهم) في المفعول التأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) في المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها والدراهم كلها لم آخذ

أي وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت (قوله بما اذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل) أي والمعنى بان آخرت عن أداة التي التي الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المني هذا على تقدير عطف معمولة على آخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخله ان كانت كل داخله في حديثه الثاني بان آخرت عن أداة التي التي الداخلة على الفعل العامل فيها وكانت معمولة للفعل المني وإذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصور للفعل (قوله أو ناكدا كيدا) أي لان العامل في التنوع عامل في التابع الأتي البتل (قوله أو غير ذلك) أي ككونها مجرورة أو طسرفا نحو ما مررت بكل القوم وأما مررت بكل اليوم (قوله وقد تم التأكد) أي قد تم المصنف المثال الذي فيه كل فاعلا مع أن المناسب تقديم المثال الذي وقعت فيه كل فاعلا لان الكلام في تمثيل كون كل معمولة والفاعل اللفظي عمل الفعل فيه أظهر من عمله في التأكد (قوله لان كلا أصل فيه) أي في التأكد كيد الفاعل وهذا الثاني أن الفاعل أصل في نفسه وان غير كل من أدوان التأكد أصول فيه أيضا فاندفع ما يقال ان ظاهره يقتضي أن كلا أصل في التأكد وأن غيرها كاجعين فرع عنها وليس كذلك (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لا ينافي قوله السابق بان آخرت عن أدائه سواء على قول الشارح السابق اللهم الخ لأنه مستبعد ان يكون مثلا لقول المصنف أو معمولة أو ما على البناء على غير هذا الوجه فلما رآه التأخير الرئي لا اللفظي (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار إلى أن المصنف لم يأت في التأكد اعتمادا على فهمهما على سبق

في كلام المصنف ونحن نعمل بالباقي فعمولة على هذا التقدير معطوف على قوله داخله ويحتمل أن يكون على تقدير فعل محذوف معطوف على قوله آخرت والتقدير أو جعلت معمولة للفعل وعلى كل تقدير وفي الكلام تدخل مع ما في الوجه الثاني من التكاف في عطف عامل محذوف مع بقاء معمولة وانما قلنا فيه التداخل لان المراد كما قرنا التأخير لفظا أو سكا وكونه معمولة لا يخرج عنهما وأما محل الكلام الاول على ما لا يكون فيه الفعل عاملا بشبهه اذ المثال السابق فان الفعل فيه ليس عاملا في كل أو على ما يمكن فيه التأخير لفظا فاما للتدخل فغيره يدلان المثال لا يخص والتأخير الحكمي حكمه حكم اللفظي ولو اندفع التداخل عمدا كرّم يرد تدخل أبدا لا يمكن ان دفعه يمثل ذلك التاويل فاما كونها معمولة لفعل المني مع كونها ناكدا كيدا الفاعل (فصو) قولك (ما جاء في القوم كلهم) أما كونها فاعلا فكقولك (ما جاء في كل القوم) أما كونها مفعولا فكقولك (لم آخذ كل الدراهم أو) قولك (كل الدراهم لم آخذ) الاول في المفعول المؤخر والثاني في المقدم وأما كونها ناكدا لاحد المفعولين فكقولك لم آخذ الدراهم كلها والدراهم كلها لم آخذ وأما كونها مجرورة أو ناكدا فكقولك ما مررت بكل القوم وأما مررت كل اليوم وقدم تمثيل ناكدا الفاعل لان الأصل في نقض كل ورودها لتأكيده كون الفاعل عمدة ومثل لم ينافي التقديم عندهم مع ما كان ولا يخلاف ما

قول إذا كانت معمولة للفعل كانت في حيز التي فلا ينبغي ان يجعل قبله رأسه وكونها معمولة لإعالي جهة الفاعلية نحو ما جاء كل القوم وعبد الفاهر مثله بما جاء القوم كلهم وفيه نظر لان كلا ليست معمولة

القوم وأما مررت كل اليوم (قوله وقد تم التأكد) أي قد تم المصنف المثال الذي فيه كل فاعلا مع أن المناسب تقديم المثال الذي وقعت فيه كل فاعلا لان الكلام في تمثيل كون كل معمولة والفاعل اللفظي عمل الفعل فيه أظهر من عمله في التأكد (قوله لان كلا أصل فيه) أي في التأكد كيد الفاعل وهذا الثاني أن الفاعل أصل في نفسه وان غير كل من أدوان التأكد أصول فيه أيضا فاندفع ما يقال ان ظاهره يقتضي أن كلا أصل في التأكد وأن غيرها كاجعين فرع عنها وليس كذلك (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لا ينافي قوله السابق بان آخرت عن أدائه سواء على قول الشارح السابق اللهم الخ لأنه مستبعد ان يكون مثلا لقول المصنف أو معمولة أو ما على البناء على غير هذا الوجه فلما رآه التأخير الرئي لا اللفظي (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار إلى أن المصنف لم يأت في التأكد اعتمادا على فهمهما على سبق

توجه النتي الى الشمول خاصة دون أصل الفعل وأفاد الكلام بثبوت بعض أو تعلقه ببعض

(قوله توجه الخ) جواب الشرط في قوله ان كانت داخلة الخ فنقول الشارح في جميع الخ معنى لا محل لعراب (قوله أو أفاد ثبوت الفعل) أي ثبوت مدلوله وكذا قوله أو الوصف نحو ما كل الدراهم ما خوذت في الكلام توسعاً خاصة بالدال بمقام المدلول فأنفع ما يقال ان أراد بالفعل الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على طريق التبريز وان أراد به الحدوث فلا حاجة لقوله أو الوصف ثم ان أفاد ثبوت الفعل بطريقه مفهوم الخافضة وهو المعبر عنه بدليل الخطاب في كلام الشارح لا في قولنا أو الوصف أو أفاد ثبوت الحكم بدليل قوله الفعل أو الوصف لكان أولى ليشمل ما إذا كان الخبر اسماء ما جاءه انجوماً كل سودا غيرة وما كل بيضاء شمعة لا نغرة وشمعة تصدق على كل أنه محكوم به ولا يصدق عليه أنه فعل أو وصف (قوله في المعنى فاعلاً) أي سواء كانت فاعلاً في اللفظ أيضاً أو لا لأن كانت في كسافي اللفظ للفاعل (قوله أو أفاد تعلقه الخ) إطلاق الثبوت على نسبة الفعل (٤٤٤) أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة أحدهما

للفعل أو الوصف اصطلاح شائع كما في ابن يعقوب (قوله ان كانت كل في المعنى مفعولا الخ) أي سواء كانت مفعولا في اللفظ أيضاً أو لا بأن كانت في كسافي الفعل وقوله أو الوصف نحو ما أنا أخذت كل الدراهم (قوله وذلك) أي ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما ببعض بدليل الخطاب أي مفهوم الخافضة مثلاً ما جاء القوم كلهم منطوقه نفي الجعي عن الكل فيتهم منه ثبوت بجعي البعض بطريق مفهوم الخافضة (قوله والحق أن هذا الحكم) أعني توجه النتي للشمول وثبوت الفعل أو الوصف لبعض عند وقوعه في حيز النتي (قوله لا كلي) أي لأنه قد توجه النتي عند وقوعه في حيزه إلى

ففي جميع هذه الصور (توجه النتي الى الشمول خاصة) لا إلى أصل الفعل (وأفاد) الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض مما أضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف المذكور في الكلام (أو أفاد) تعلقه أي تعلق الفعل أو الوصف (به) أي ببعض مما أضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم كثيراً لا كلي بدليل قوله تعالى واقع لا يجب

(توجه النتي) جواب لأن أي ان كانت كل على الوجه السابق توجه النتي (الى الشمول خاصة) بمعنى أن النتي هو شمول الفعل لكل ما يتسببه وليس المنفي أصل الفعل بل يفيد الكلام حينئذ ثبوته لبعض وسلبه عن البعض وإلى هذا أشار بقوله (وأفاد) الكلام الذي فيه الفعل أو الوصف مع كل (ثبوت) ذلك (الفعل أو) ذلك (الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل كما أفاد أيضاً سلبه عن بعض ما أضيف لضرورة أن الكلام مشتمل على سلب الشمول (أو أفاد) الكلام (تعلقه) أي تعلق ما تقدم من الفعل أو الوصف (به) أي ببعض ما أضيف اليه كل كما أفاد أيضاً سلبه عن بعضه أما أفادته ثبوت الفعل أو الوصف فمعنا إذا كانت كل فاعلاً بمعنى أو لفظاً للفعل أو الوصف كقولك في الفاعل لا تقطى لهما ما حصل كل المتني أو ما حاصل كل المتني وفي المعنوي لهما ما كل المتني يحصل أو ما كل المتني حاصل وأما

للفعل المنفي بالوصلة بل بالتعبية وهي هنا لا كيد والذي أفادني الشمول هو النتي عن القوم أو كان على جهة المفعولية مثل لم أخذ كل الدراهم وعلى ما مثل به عبد القاهر في الفاعل ينبغي ان يقول هنام أخذ الدراهم كلها في ذلك وكذا ما قبله ليس للتقييد بل الوصف كذلك تقول لست أخذ كل الدراهم ليس القائم كل الرجال والمراد بالفعل الذي على نفسه سواء كان متقدماً أم متأخراً وقدمته بقوله كل الدراهم لم أخذ فيه نظر لما سذكره في آخر الكلام فليراجع وقوله لنتي الشمول أي لنتي المجموع وقوله خاصة أي لا لكل واحد (قوله أو أفاد ثبوت الفعل أو الوصف) ليشمل لم أخذ ولست أخذاً وهو أشار لما قلناه من أن الوصف كالفعل وقوله لبعض أي أفاد الكلام ثبوت الفعل لبعض المتني وليس في جهة الفاعلية نحو لم يتم كل الرجال أثبت قيام بعضهم (قوله أو تعلق به) أي في جهة المفعولية نحو لم أنرب

(٥٦ - شروط التخصيص أول)

ان كلام الشيخ عبد القاهر مبني على أصل الوضع وأفادته هذه الآيات لشمول النتي ليس من أصل الوضع وانها بواسطة القرآن والأدلة الخارجية وهي تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم اطاعة الخلفاء المهينين فالآيات مصر وفنعي الظاهر بهذه الأدلة الخارجية لا محل العمل بمفهوم الخافضة ما لم يعارضه معارض حتى لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب المجموع على أنه قد يقال ان هذه الآيات لا دلالة فعلية على أن وقوع كل في حيز النتي قد يفيد في الفعل عن كل فرد لجواز أن يعتبر في ادخول كل بعد النتي لإخيه فيكون قد فاد النتي لافي المتني فيكون من شمول النتي لان الفيد اذا لوحظ بعد النتي كان فيداً فيه لافي المتني فيكون النتي في تمامه لاني قد فاد كل



(قوله بالرفع) أي لا بالنسب يجعل أقصرت كما كرمت فاعله ضمير النبي (قوله فاعل) أي لا ثابت فاعل يجعل أقصرت منسبا للجهول وانما في هذا الضبط دفع لما يتوهم أن الصلاة معمول أقصرت يجعله كما كرمت لمناسبته لقوله أم نسبت أنا ثابت فاعل يجعل أقصرت منسبا للجهول اهذهالمثبت عند الشارح رواية (قوله كل ذلك لم يكن) فيه دليل على أن من قال ناسيا لم يفعل وكان دفعه أنه غير كاذب لان كلام الناسي ليس يصدق ولا كذب قاله الكرماني ان قيل لاحتراف ان يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر لانه يلزم الكذب في حقه عليه الصلاة والسلام لان بعضه قد كان في نفس الامر والكذب عليه لا يجوز ان يرد في ظني لم يصح ردني الدين عليه بقوله بل بعض ذلك قد كان وذلك لانه لا اطلاع على ما في ظن النبي حتى يقول له بل بعض ذلك قد كان في ظني فثبت أن المراد بل بعض ذلك قد كان في نفس الامر وإذا كان المراد ذلك فلا يحسن أن يكون كلام ذي الدين رد القوله كل ذلك لم يكن في ظني لعدم اتحاد الجمل لان المحمول المنفي في كلام النبي الكون في ظنه والمحمول المثبت في كلام ذي الدين الكون في نفس الامر وإذا لم يتحد المحمول

فلا تناقض فلا يصح الرد وأجب بان المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر بحسب ظني فبين ذوا الدين أن الظن لم يطابق نفس الامر واعترض بان ظن انطأ نقص وهو لا يجوز عليه عليه الصلاة والسلام وأجب بان ظن انطأ وكذلك النسيان انما يكونان نقصا في حقه اذا كانا بسبب اشتغال القلب بأمور الدنيا وأما اذا كانا من الله لاجل تبين الاحكام اللازمة فلا يكونان نقصا وإلى هذا أشار قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث اني لانسى ولكن انسى لانسى أي لانس من طبي النسيان كما هو طبع من

بالرفع فاعل أقصرت (أم نسبت يارسول الله كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمنفي لم يقع واحده من القصر والنسيان على ميل شمول النبي وعمومه لوجهين أحدهما ان جواب أم مانبين أحد الامرين أو نشيها مابجعا لمخطئة للسفهم لا ينفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن أحدهما والثاني ما روي أنه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قاله ذوا الدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت لبعض انما ينافي النفي عن كل فرد

(أم نسبت) يارسول الله (كل ذلك لم يكن) فقوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن لما كانت كل فيه خارجة عن حيز النبي فأفادني النسيان والقصر معا فهو في قوة أن يقال لاشي من ذلك باوع كارد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر وبدل على أن المراد عموم السلب زيادة على هذا الوجه الواردان السائل انما يسأل عن التعيين بعد اعتقاده ثبوت أحد الامرين المردين بهما في السؤال فالجواب المطابق لسؤاله تعيين أحد الامرين ولم يوجد في الحديث أو في كل من الامرين مخطئة ليستفهم وهو الوجود في الحديث وأما حمله على أن المجموع لم يقع بل وقع أحدهما من غير تعيين فيقتضي كون الجواب لم يفد السائل ان ذلك على زائد على ما عنده وكذلك يدل على أن المراد العموم قول ذي الدين بل بعض ذلك وقع لانه فهم عموم النبي لكلا الامرين فلذلك قال بعض ذلك وقع وهذا عربي يفهم سدلول الخطاب كما هو فتحقق بما ذكرنا الحديث لعموم السلب كل ذلك لم يكن وقد تقدم الكلام عليه ويستنتج من كلامه صورة تقدم فيها كل وهو سلب عموم شفعده لها ترا (تنبيه) اذا قلت انني كل رجل أو كل رجل متفأ ونفت كل رجل فعموم النبي حاصل ويكون النبي لكل واحد لانه متوجه على معنى كل وهو كل واحد لا الاستغراق والاستغراق الذي أفادته كل شمول المحكوم به لما أضيق اليه كل فلذا قلت كل رجل قائم فالقيام مستغرق لكل فرد

لا ينعاط بشغل الفكر بأمور الدنيا ولكن انسى بشغل الفكر بالله لا شرع قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي عليه سبحانه الرحمة والرضوان (قوله هذا قول النبي الخ) هذا البياض فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله انقول النبي الخ (قوله لوجهين) على لكون المعنى لم يقع واحده من القصر والنسيان وما يميل على هذا المعنى أيضا ما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر وخبر ما يفسره بالوارد (قوله أو نشيها مابجعا) أي وليس في جوابه صلى الله عليه وسلم تعيين لاحد الامرين فلزم أن مراده في كل منهما (قوله لمخطئة للسفهم) أي في اعتقاده الثبوت لاحدهما (قوله لا ينفي الجمع بينهما لانه) أي المستفهم عارف أي معتقد بثبوت أحدهما وإذا كان كذلك فلا يصح أن يجاب به لانه لم يفد فاشتهر والحاصل أنه اذا قيل أن يداهم قام عمرو فانه يجاب بتعيين أحدهما بان يقال قام عمرو أو بنى كل منهما بان يقال لم يقم واحدهما ولا يجاب بنفي الجمع بان يقال لم يقوما معا بل قائما أحدهما لان هذا الجواب لا يفد السائل شيئا لانه عالم أن أحدهما قائم ولم يعلم عنه فكذلك هنا لا يصح أن يكون مراد النبي بقعاجما أي بل الواقع أحدهما لانه لا يصلح جوابا (قوله أن الثبوت لبعض) أي الذي هو موجب حثية وقوله انما ينافي أي يناقض النبي عن كل فرد أي الذي هو السالبة الكلية

لأنني عن المجموع (وعليه) أي على عوم النقي عن كل فرد (قوله) أي أقول أي النجم  
(قد أصبحت أم الخيار تدعى \* على ذنبا كله لم أصنع)

وهذا الحديث الشريف ورد فيه اشكال وهو انه قال صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو البدين  
فلم يتحقق أنا وقع بعض ذلك وهو خلاف القصر كل صلاته فوجب بعد السلام فترجم بحسب الظاهر أن  
قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع حدث دل على عوم السلب لم يطابق ما في نفس الامر وهذا  
الاشكال لا يدعى مذهبه من يجوز الخلف في القول الذي ليس من باب أسرار الوحي وهو مذهب  
غير مرضي وأما على مذهبه من لا يجوز الخلف في القول ولو سهوا فقد أجيب بأن التسيان المنفي بهذه  
الكلمة هو التسيان الذي نفاه عن نفسه صلى الله عليه وسلم في غيره هذا الموطن حيث قال أي لا أنسى  
ولكن أنسى لا أنسى أي ليس من طبعي التسيان كما كان من طبع من لا يحافظ بشغل الفكر بأمر  
الدنيا ولكن أنسى بشغل الفكر بالله تعالى لاسن فالكلام حدث صدق والتسيان المنفي هو الذي دل  
عليه ظاهر كلام السائل وهو التسيان المعتاد الحاصل بشغل القلب بأمر الدنيا أو المنفي لفظ التسيان  
تأديا والمثبت بقوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول السائل هو الممكن ثبوته الذي لا ينافيه كلام  
السائل وهو التسيان الطبيعي المعتاد (١) أو المنفي لفظ التسيان تأديا كما فعل هذا القول لم يقع معنى ما هو  
ظاهر لفظه من التسيان الطبيعي الدنوي أو من لفظ التسيان المنافي للأبد وقوله صلى الله عليه وسلم  
أحق ما يقول ذو البدين رجوع الحقيقة وهو وجود مطلق التسيان الذي يكون بالنسبة الصحيحة في حق  
صلى الله عليه وسلم وأرجوع إلى المعنى وتولد سوء الادب اللفظي المنفي عنه لربن على المعنى ما شرع  
فيه ونسب المرجوع إليه الذي البدين لأن لفظه ولو شى عن ظاهره بفعل جملة على المراد بان يكون  
التقدير أن نسيت بالنسبة فيكون قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع زجرا عن الظاهر وقوله صلى الله  
عليه وسلم أحق ما يقول رجوع للمعنى الممكن وجوده في نفس الامر الذي لا ينافيه كلام السائل كل  
المنافاة بحسب الباطن والتأويل فتأمل وأجيب أيضا بأن في التسيان باعتبار الاعتقاد أي في نفس  
التسيان ولا قصر قطبان الفان في في القصر دون التسيان وهذا لو في الخلف في القول ولكن يقتضي  
جواز الخلف في الظن ويقتضي ذلك إلى جواز الخلف في الاخبار الثلاثة والصواب التزبه لافعال الأغصم  
عن كل ذلك فالوجه اجواب الاول وقد أجيب بغير هذا عما هو مذهب كبري في محله (وعليه) أي وعلى  
افادة التقديم عوم النقي (قوله) أي أي النجم  
(قد أصبحت أم الخيار تدعى \* على ذنبا كله لم أصنع)

فقوله كله مرفوع بالاستدعاء وعمل عن نصبه بقوله لم أصنع ليخرج عن حيز النسبي فيفيد عوم السلب  
والمحكوم به مستغرق أي اسم فاعل ومفعول كل مستغرق أي اسم مفعول وسواء كان المحكوم به انبأ  
أم نفيا كما يجب العدول بمجمله ومن هنا كان كل ذلك لم يكن للعمول لأن معناه أنسى كل ذلك فأننى  
تخويفه على كل فرد فجميع أفرادها في قولك لم يقع كل رجل دخل النقي على قائم كل رجل وقام هو  
المستند وكل رجل مستند اليه فقبل دخول النقي دل قائم في شمول القيام فجاء النقي السلب التثويل  
فزال استغراق المحكوم به وهو اقسامك ذلك قلت استغراق كل فرد لم يوجد تنبيه علم عاصم  
التفصيل بين أن تكون كل جملة للنقي أو لا فوالله لم أصنع بالرفع أو كالمصنعة بالضم فهو سواء  
في استغراق كل فرد ولو نصب على الاشتغال فكذلك قال الواه لان ثبت الكلام على كل وحكمت  
بالنقي علمه لان لم يصنعه في معنى تركه كانه قلت تركت كله لم أصنع فان قدرت منصوب بانكرت  
متقدمة على كله أو متأخرة ولم أصنع متأخرة ومحدوفة أو لم أصنع المنطوق فهو عوم سلب وان قدرته  
معمولا

انفاد انني كل فرد فلذا قال بعض ذلك فقد كان الدال على انه عليه السلام أو ادني كل فرد فهو بعينه غاية البعد

(١) قوله أو المنفي لفظ التسيان تأديا بهنا بل في مكررة مع صدور العبارة كاتري كتبه معصيه

مراده ان التقديم بقيد  
سلب لحقوق المحمول عن  
كل فرد والتأخير بقيد  
سلب حقوقه لكل فرد  
انفع هذا الاعتراض  
لكن كان مصادرة على  
المطوب واعلن المعتد  
في المطوب الحديث وشعر  
آل الجسم وماتلناه عن  
النبي عبد القاهر وغيره  
لبان السلب وثبوت  
المطوب لا يتوقف عليه  
والاحتجاج بالنسب من  
وجهين أحدهما ان  
السؤال بأم من أحد  
الأمرين اطلب العيين  
بعد ثبوت أحدهما عند  
التكلم على الإجماع خوفا  
لما بالعين أو ينفي كل  
واحد منهما وثانيهما  
روى أنه لما قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كل ذلك

(قوله رفع كله) أي على أنه  
مبتدأ أخبر بوجه لم أصنع  
والرابط محذوف لا يقال ان  
في الرفع شبهة العامل للعمل  
ثم قطعوه وقد صرح في  
المعنى وغيره بفتح زيد  
ضربت لذلك لانما تقول  
المسئلة ذات خلاف فقد  
نقل الشارح في مطوله عن  
سبيويه ان قول الشاعر  
ثلاث كلن قتل عبد  
رفع كلن يدي على جواز  
الركب السد كورأ فله  
الغري (قوله من الغريب)  
أشار ذلك الى أن ذنبا

رفع كله على معنى لم أصنع شيئا مع ادعيه على من الغريب

فنعلم أنه أصنع شيئا مع ادعيه على أن المخيار وليس المراد قطعاً في بعض الذنب وإثبات البعض وأبو النجم  
عزى فصيح يستدل باستعماله ولكن يريد كقول علي هذا أن عدوه الى الرفع لا يعين ان يكون لكونه  
محو لأم أصنع متقدمة فهو سلب عموم ولذلك يتدركت كمال أصنعه فلو نصبت ولم تأت بضمير فقد  
علم على ما سبق أنه اذا وقعت محولة بتسديد السلب العموم يقتضي ذلك الاطلاق أنه اذا سلب السلب العموم  
فقط كقولنا لم أصنع كله لانه ان كان محمولاً على سائر فعله لم تقدم أولاً طوق به فم لم أصنع في قوة  
التقدم لانه عامل الكفر في كتاب سبيويه عند ذكر كمال لم أصنع أن قال وهذا أصنع أي حذف الضمير  
وهو بمنزلة في غير الشعر لان النسب لا يكسر البيت ولا يحذف به زل اضمار الهاء كأنه قال كله غير  
مصنوع اه وهو يقتضي أنه لا فرق بين الرفع والنسب في التقدير كما غير مصنوع ويلزم منه ان  
النسب أيضاً يشهد عموم السلب فيعذر كل البعد جل كلام سبيويه على أنه فهم السلب العموم وقد اختار  
الوالد صحة ما قاله سبيويه بوجهه على ظاهره وعلمه بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها كل فرد فمعناها  
المتأخر في معنى الأخير عنها لان السماع اذا سمع المحول تشوق الى عمله تشوق سامع المبتدأ الى الأخير  
فكان كمال لم أصنع منصوباً ومرفوعاً سواء في المعنى (رفع) اذا قلت صنع كل فرد منتفأ ولم يكن لم  
يدل على نفي كل من عمل على نفي الصنع المستغرق لانه المحمول على كل قبل دخول السلب فافهم ذلك فانه  
قد بحث في زمانه لاجل تقدم كل على النفي بعمل عموم السلب وذلك انما يكون اذا كان مدلولها محكوماً  
عليه بالنفي والحكم بالنفي على محمولها لا على موضوعها غير ان الصيغة محتملة لذلك وغيره (رفع) النسي  
كان في صلا تضرب بكل رحيل معناه لا تضرب المجموع ولذلك قالوا والاف الله لا تكت كل رحيل انما  
يبحث بكلامهم كلهم فلم يواحد المبحث وهذا وان لم يكن نهياً فهو في حكمه فان قلت قوله تعالى ولا  
تقتلوا النفس وقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم ثبت الحكم فيه لكل فرد قلب بقرينة أو يجعل الاداة  
والاضافة للنفس فان قلت فما تصنع في قوله تعالى والله لا يجب كل محتال فخر ووجوه من قوة تعالى ان  
الله لا يجب كل خوان كفور وقوله تعالى ان الله لا يجب من كان محتالاً فخر وقوله تعالى ولا تطلع كل  
خلاف مهن قلت السلب عن المجموع أهم من السلب عن كل فرد فقد يدل من خارج على عموم  
السلب خلافاً لعبد القاهر (رفع) هذه الاحكام السابقة لا تخص بها كل بل غيرها من صيغ العموم  
كذلك في الغالب فنظر كل انسان لم يتم الرجال لم يقوموا في النفي وان الانسان في خبر في الاثبات  
ومن قام فركسه وتفسيره يتم كل انسان لم يتم الرجال ولم يقم من النار والرجل مراد به العدم  
وان كانت كل أدل على التخصيص من غيرها وقد عرفت هذا الموضوع في شرح مختصر ابن الحاجب اأمالم  
بهم انسان فلا يقال تأخرت فيه صيغة العموم وهي النكرة عن النفي لان النفي هو صيغة عموم النكرة  
فلنأمله (رفع) ما ذكرناه لا تخص به صيغ العموم بل كل ما دل على متعدد ومفرد ذي اجزاء كذلك  
فاذا قلت مارأيت رجلاً أو مارأيت رجلين أو ما رأيت رجلاً أو مارأيت رجلاً ومارأيت رجلاً ومارأيت رجلاً  
لجميع لا لكل واحد بخلاف ما لو تقدم السلب (رفع) ما قدمنا من أنه اذا تقدم النفي على كل لا يقيد  
الاستغراق هو فيما اذا لم ينقص النفي بالاقان انتقص قبل المحمول فلا استغراق باق كقوله تعالى ان كل  
من في السموات والارض الا في الرحمن عبداه فهو عموم السلب وسيله ان النسي للعمول وما بعد الا  
لاسلط النفي عليه لانه مثبت وهو في المشرغ مستند قبلها وهو كقولنا كان قبل دخول النسي  
والاستثناء وعلى قياس هذا ما كل احد الا قام وما كل ذلك الا يكون كذلك لو كان ما بعد الاستثناء مثل  
ما كل رجل الا قام وان وقعت الابداء للمحمول كانت لسلب العموم مثل ما كل انسان قائم الا في النار

نكر عامية بقرينة المقام وان كانت واقعة في سياق الاثبات وان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير فهو باعتبار في ذنوب بقرينة المقام

لم يكن قال لهؤلاء الذين بعض ذلك قد كانوا الايجاب (٤٤٦) الجزئي تقضه السلب الكلي وبقول أي التجميم اشار اليه الشيخ.

ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع المفقور اليه أى لم أضمنه

هو المقيد للجمهور السلب فقط بل يجوز ان يكون عدوله الى الرفع اهدم صحة نصب كل مضافة للمضمر الا وهي ناكدة اذا يقال رأيت كل كذبة على الخبيث وعلى هذا يجوز ان يكون النصب مفيداً للجمهور كل فرد

« (فرع) فعلم حكم كل من المتني فاحكمهما مع الشرط والذي ظهر ان تقدم كل على الشرط كنهدهما على التي فيكون الشرط عام لكل فرد فاذا قلت كل رجل ان قام فاضرب وكل عبد لي ان حج فهو حرجن حج منهم عتق فلو تقدم الشرط قتلنا ان حج كل عبد من عبيدي فهم احرار لا يعتق احمدهم حتى حج جميعهم ولو قال ان حج كل عبد فهو حرجن حج منهم عتق ومن هذا الباب قوله تعالى وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها ﴿١١﴾ (تبييه) يتلخص في هذا الفصل اسئلة اولى قوله لانه اعم التقديم دال على العموم يقتضي ان ليس بالواضع فينبذ لا عموم في قولنا قام كل رجل والامر بخلافه في الثاني قوله لا يلزم

راجع إلى التسمية السابعة، فيقال: لا يجوز استعمالها، لأنها لا تخرج من موضوعها وحدها  
 واجمع على أن كل عامه \* الثالث قوله لا يلزم ترجيح التأسيس كيدني التأسيس فلنا سلمان التأسيس  
 راجع على التأسيس التأسيس كيدني فيه معنى رائد وأما التأسيس بصيغة مؤنثة كدنه وخبر من  
 التأسيس ودنهما مثل أن زيداً قائمٌ فهو خبر وأبلغ من زيد قائمٌ والواقع ههنا أن كيدنه هو الذئب  
 لذلك \* الرابع أنما ذكره، ويتنقص بكل المتخصص لعمدة مثل كل ذلك لم يكن فدخل كل حينه يكون  
 فعنه لأن المعنى بذلك المذكور وكذلك كل الرجل قائمٌ ولكن له أن يقول لا يلزم من تقدير التأسيس  
 في محل تقدير في غيره \* الخامس قوله أن السالبة الجزئية تستلزم في الحكم عن الجملة فخص فيه  
 قولنا ببعض الإنسان لا يحمل الصيغة العظيمة فانه صادق ولا يلزم منه في الحكم عن كل فرد فسر دانه  
 يصدق بل كلهم لكن مراد بالجملة الجملة باعتبار كل فرد ودلالة الجملة باعتبار تحيز الفعل وهذه الاشتغالان  
 على كلام ابن مالك \* السادس قول المصنفان إنهم إنسان إذا أفاد الثاني عن كل فرد فذا أفاد الثاني  
 عن الجملة يعني فيكون لم يقم كل إنساناً كيداً أيضاً فنقول عليه إن سلماً ذلك فلم يقم كل إنساناً أفاد  
 رفع الدلالة على كل فرد وهذه قاعدة تأسيبكية ولا تسلم اللفظ إذا أفاد تأسيباً أو كيداً لا يكون خبراً  
 من المفيد تأسيباً فقط وهذا كقولنا كرم الرجال الطوال لا يقال رفع الدلالة لتس فائدة لا تقول قد  
 يكون في رفع الدلالة على الأفراد فائدة لا ما لا يدل على قيام البعض بالمفهوم أو غير ذلك من الفوائد  
 وهذا على رأي عبد القاهر وأضع لانه يرى أن لم يقم كل إنساناً يدل على قيام البعض \* السابع قوله  
 أن السالبة الكلية مقتضية لنفي الحكم عن كل فرد قد عني وقال إنها اقتضت نفي الحقيقة من حيث  
 هي واستلزم ذلك نفي الحكم عن كل واحد وعن الجملة وقد صرح جماعة بذلك في أصول الفقه كما  
 قدمناه وحينئذ فلا يكون كلنا كيداً بل دلت على معنى آخر وهو نفي الحقيقة المستلزم لنفي الأفراد وهذا  
 وارد على المصنف وعلى ابن مالك \* الثامن قوله أن النكرة المنقصة سالبة كلية لا يصلح لانه خارج  
 عن اصطلاح القوم بل هي في حكمها \* التاسع قول ابن مالك والمصنف وعبد القاهر أنه إذا أقدم  
 النفي كانت سلب القوم سلباً في ما إذا انتقض التي تحوماً كل رجل الألفاظ وهو عموم سلب كاسبق  
 \* العاشر عني على ما لا يجوز كلهم ليس بجيد لأن كلهم ههنا لا مسند ولا مستند إليه بل تأكيده ولكن  
 سلب القوم ههنا في الألف واللام في القوم \* الحادي عشر قوله في كل الدراهم أخذ عموم سلب فيه  
 نظراً لأنه لا يكون ذلك إذا كان معمولاً لفعل محذوف قبله فإن كان معمولاً لفعل محذوف بعده أو أولها  
 الفعل المذكور فقد قضى كلامه سلباً لأنه لم يعم السلب كاسبق \* الثاني عشر أنه يستثنى فقلت  
 صنع كل ذنب لم يكن كان عموم سلب وإن كانت كل متقدمة \* الثالث عشر على قول عبد القاهر أن

عبد القاهر وهو أن الشاعر  
فهم والضمح الشائع في  
مثل قوله نصب كل ولس  
فيه ما يكسره وزنا وساق  
كلامه ألم يأت شيء مما  
ادعت عليه هذه المرأة فلو  
كان النصب مقصد أفلا  
والرفع غير مقيد لم يعدل  
عن النصب إلى الرفع من  
غير ضرورة وما يجب  
التساهل في فصل التقديم

(قوله) ولا تظلموهما بهذا المعنى  
(الح) علة لقوله عدل  
مقدمة عليه وقدر بيان  
مدلوله الى الرفع لا لتخص  
أن يكون لا فاذنعم السلب  
بل يجوز أن يكون عدله  
الى الرفع لعدم صحة  
نصب لفظ كل اذ لو نصها  
لكانت مفعولا لاهو متوع  
لان لفظة كل اذا اضيفت  
الى المضمرة لم تستعمل في  
كلامهم الا أنا كسدا او  
مبتدا ولا تقع فاعلا ولا  
مفعولا ولا بحرور فلا  
يقال جاني كلهم ولا ضرب  
كلهم ولا مهورت بكلهم  
وتحجيات ما ذكر من  
أنها اذا كانت مضافة للضمير  
لا تقع مفعولا نحو عملوا على  
الاكثر الغالب وليس بكلي  
ففي المتن حواضر وعوها  
مفعولا لقوله تدلوا قوله

فإذا لم يكن الحكم المذكور  
كإبائه جازاً أن يكون مقعولا  
كان عدول الشاعرين



أصل وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان تقدم على نية التأخير وذلك في كل شيء أقومع التقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عراز زيد فان قام وعراز بالخبر والتقديم على كماله عليه من كون هذا مستنداً ومنه فوجاء بذلك وكون هذا مفعولاً لا مفعولاً من أجله وتقدم لأعلى نية التأخير ولكن أن ينقل الشيء عن حكمه إلى حكمه ويحتمل له أرباب غير أربعة كما في سبعين يحتمل كل منها أن يجعل مبتدأً والآخر خبراً له فيقدم تارة هذا على هذا وأخرى هذا على هذا فنقولنا زيد المنطوق والمنطوق زيد فان المنطوق لم يقدم على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبراً مبتدأً كما كان بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأً وكذا القول في تأخير زيد ﴿٧﴾ وأما ﴿٨﴾ تأخير فلاقتضاء المقام تقديم المسند

هنا كاه مقتضى الظاهر

(وأما تأخير) أي تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسببها (هذا) أي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال

(قوله وأما تأخير) أي عن

المسند لأن الكلام في هذا

(قوله فلاقتضاء المقام

تقديم المسند) أي فلاجل

اقتضاء المقام في الوجود

نكتة من النكات المقترنة

تقديمه ككونه مفعولاً

الصدارة واللام لا التعليل

ويصح أن تكون بمعنى

عند ومحضه أن النكات

المقتضية لتقديم المسند

الآتية في أحوال المسند

هي النكات المقترنة

لتأخير المسند إليه ذاتها

لا شيء غيرها أن قلت قد

تقدم ما يؤخره من نكتة

التأخير وهو أفادة سلب

العموم قلنا ما تقدم غير

وافي قلنا أجل هنا على

واعتاد على ما ذكر فلنأتمل (وأما تأخير) أي المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسببها (هذا) أي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال  
 وانما عدل عنه لما ذكر فلنأتمل (وأما تأخير) أي المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسببها (هذا) أي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال  
 ان شاء الله تعالى بيان ما يقتضيه تقديم المسند قبل ما أخر المسند إليه وفي هذا اشعار بان التأخير ليس من مقتضى الحال بل هو لازم مقتضاه وعليه ينبغي ان لا يتعرض له في مقام عدم مقتضيات الاحوال وانما سببها (هذا) يحتمل وهو الاظهر ان يكون اشارة الى ما تقدم من الذكر والحذف والاضمار وغير ذلك من مقتضيات الاحوال ويكون قوله (كله) تأكيداً وقوله (مقتضى الظاهر) خبره ويحتمل ان يكون على تقدير أي الامر وهذا ويؤكد قوله كاه مبتدأً ومقتضى الظاهر خبره وعلى كل لم يرق كل رجل يقتضي قيام البعض وليس كذلك بل مسكوت عنه واللام في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور ومحمود وكذلك في نحو ولا تفتلوا أنفسكم التي حرم الله الا بالحق \* الرابع عشر ان قولهم في الحكم عن كل فرد فيفيد النفي عن الجملة وقول الخطيب انه لا يفيد بنفسه وانما يفيد باللام فيقتضي عن وقال النفي عن الافراد في بعض الصور باللام منه النفي عن الجملة لان قولنا ليس كل رجل يحمل العضة العظيمة صادق باعتبار الافراد كاذب باعتبار الجملة فقد صح النفي عن الافراد ولم يصح عن المجموع فالنفي عن الافراد لا يستلزم النفي عن الجملة بخلاف نفي الافراد فانه يستلزم نفي الجملة \* الخامس عشر ان قول عبد القاهر ان ما لم تكن في حيز النفي او مفعول الفعل المنفي تقسم متشاكل لانها اذا كانت جملة لفعل المنفي كانت في حيز النفي وقد يجاب عنه بان حيز النفي محله وهو المنفي فقط والتكرار المنفسي أقوى في الدلالة على العموم من التكرار في سياق النفي وذلك قال الامسيدي في ابرار الافكار ان التكرار في سياق النفي لا تعم وانما تعم التكرار المنفسي ص (وأما تأخير) فلاقتضاء المقام تقديم المسند ش أي تأخير المسند إليه يكون لقيام سبب يقتضي تقديم المسند وسبباً ذكر اسباب ان شاء الله تعالى ص (هذا كله مقتضى الظاهر

ما يأتي فان قلت هلاقي بالنكات هنا وأحال فيما يأتي على ما هنا يكون حالة على معانٍ مختلفة فانه حاله على غير معانٍ فأجواب كما أفاده العلامة بس نقلنا عن الاطوال أن المصنف انما فعل ذلك اشارة الى أن التأخير للمسند اليه ليس من مقتضيات أحواله وانما هو من ضرورياتها ولو انزهها ومقتضى الحال انما هو التقديم للمسند وقد يقال هذا مجاز دعوى ولا جعل التأخير مقتضى الحال والتقديم للمسند لازماً (قوله أي الذي ذكر) الخ فيه اشارة الى أن افراد اسم الاشارة مع ان الاشارة لم تعدلنا وله بالذكور ولقد اجاب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الاشارة موضع المضر والمفرد موضع الجمع تنبيهاً على أنه جعل الاحوال المتقدمة بحسن البيان ولطف المزج واحداً ونهاية الايضاح كالخسوس وعدل عن صيغة البعد وهي ذلك الى صيغة اقرب ايها الى ان مقتضى الظاهر قريب وان كان يحتمل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاماً مبتدأً (قوله في المقامات) متعلق بذكر وجهي مع وأتم الظرفية المجازية اذ المراد بالمقامات الاحوال الباعثة على الذكر وغيره مما ذكره المصنف ومقابلها المقامات بالذكر والحذف والاضمار وغير ذلك من مقابلها الجمع بالجمع فتقتضي القصة على الاحاد فلكل واحد مما ذكره مقام (قوله كله مقتضى الظاهر من الحال) نية برباد كاه تأكيداً أو مبتدأً على أن الاشارة اليه متعدداً \* واعلم ان الحال هو الامر الذي على

وقد يخرج المسند اليه على خلافه فيوضع المضمرة موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جري ذكر كلفظاً أو قرينة حال نعم رجل ازيد وبش  
وحاذر ومكان نعم الرجل وبش الرجل

اراد الكلام مكثفاً بكيفية متساوية كان ذلك الامر الذي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم وظاهر الحال هو الامر  
ادعى الى ارادته الكلام مكثفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الامر ثابتاً في الواقع فقط فعلم من هذا أن ظاهر الحال أحسن  
من الحال ونحن إذ فكل مقتضى ظاهر الحال (٤٤٨) أحسن من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال (أما) في موضع المضمرة  
موضع المظهر كقولهم نعم رجلاً زيدا (مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الظاهر  
دون الأضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه

ينعكس الإعراباً واعتراض  
على المصنف في تأكيده  
هنا بسبب مقتضى كون كل  
فرد مما تقدم مقتضى

حال فأقار اسم الإشارة بخلاف مقتضى الظاهر لان المتقدم متعدد والعدل عن صفة العدم هي ذلك  
الى صفة القرب وهو هذا الإيعاء الى ان مقتضى الظاهر قريب ثم لا يخفى ما في التأكيد بسبب مقتضى  
لكون كل فرد مما تقدم مقتضى الظاهر من التسامح لان من جملة ما تقدم ما ليس من مقتضى الظاهر  
ككون الخطاب لغريمين وكثير بل المتكبر كغيره وغير ذلك ومقتضى الظاهر أحسن من مقتضى الحال  
فان كل مقتضى ظاهر مقتضى الحال ولا ينعكس الإعراب لان مقتضيات الاحوال مقتضى باطن الحال  
والى ذلك أشار بقوله (وقد يخرج الكلام) أي يجري (على خلافه) أي خلاف الظاهر لاقتضاء  
الحال لذلك الخلاف لعروض اعتبار آخر أطف من ذلك الظاهر (في موضع المضمرة) بسبب ذلك (موضع  
المظهر) ومعلوم ان الأصل وضع كل من المضمرة والمظهر مكانه (كقولهم نعم رجلاً) فان فاعل نعم  
ضمير يفسر بـ رجل ولم يتقدم له معاد ولا ذات القرينة عليه حتى يكون جارياً على أصله من مقتضى  
الظاهر فهذا الكلام موضعه (مكان) أي موضع (نعم الرجل) ومقتضى هذا ان معنى الضمير  
نعم رجلاً هو معنى المظهر في نعم الرجل وقد اختلف في اللام في الرجل هل هي للإشارة الى المعهود ذنبا  
في ضمن فرد ما بهم الوجود على حد ما في ادخل السوق حيث لا عهد خارجي فيكون معنى قولهم اللام  
في فاعل نعم الجنس أي فيها الإشارة الى الجنس المعهود في الجملة لكن في ضمن فرد ما يؤيد به شبهة  
بخصوص معين وبالمثني والمجموع أو هي للإشارة الى الجنس لقصد المبالغة في المدح لكونه مخصوص هو  
الجنس الجامع لجميع الافراد وعليه يجب ان يخصه معين بان المنع من التخصيص عين ارادة الجنس  
حقيقة لا ارادته ادعاء الذي هو القصد هنا وعن تخصيصه بالمثني والمجموع بان المراد الجنس المثني وليس  
المجموع لان الجنس المفرد وعلى الاول يكون المعنى أن المدح وفرد من أفراد الجنس المعهود في الذهن  
وعلى الثاني يكون المعنى ان المدح هو الجنس المعهود في الذهن الجامع لجميع الافراد بلغة  
وذو الخصوص فيهما من البيان بعد الإيهام المناسب لوضع باب نعم لان القصد منه المدح والذم العالم  
من غير تخصيص بخصلة معينة وانما التزم بغير الضمير بتكرره في قولهم نعم رجلاً مع كونه لتعقل

لفظ الحال مع أن من  
بجمله ما تقدم ما ليس  
مقتضى ظاهر حال كونه  
الخطاب لغريمين وكثير بل  
غير المتكبر منزلة المتكبر  
وعكسه وأوجب بأن  
هذا الذي تقدم أعني في  
الاسناد الخبري والكلام في  
السند البسيطة ولم يتقدم  
تخصيصه على خلاف  
مقتضى الظاهر فلا تسامح  
في التأكيد كذا قيل وفيه  
انه تقدم فيه توجيه الخطاب  
لغير معين وهذا خلاف  
مقتضى الظاهر (قوله  
وقد يخرج الكلام) أي  
وقد يورد الكلام متساوياً  
بمخالفة مقتضى ظاهر الحال  
وأي بكامة قدم المضارع  
إشارة لقوله في التسمية  
أما به (قوله لاقتضاء الحال  
أما) أي لاقتضاء باطن  
الحال أما لعروض اعتبار  
آخر أطف من ذلك الظاهر

وقد يخرج الكلام على خلافه فيوضع المضمرة موضع المظهر الخ) ش أي ما ذكرناه من هذه الامور  
هو الجارية على مقتضى الظاهر أي مقتضى القياس الوضعي وقد يخرج المسند اليه على خلافه فيوضع  
المضمرة موضع المظهر والمراد بوضع المظهر ان يتقدم ما يعود عليه كقولهم نعم رجلاً زيد فان في نعم خبراً

(قوله كقولهم) أي العرب ابتداء من غير جري ذكر المسند اليه لفظاً أو تقدراً (قوله نعم رجلاً مكان نعم الرجل) وكان  
أي ونعم رجلاً مكان نعم الرجل ونعم رجلاً مكان نعم الرجل (قوله وعدم قرينة تدل عليه) أي بخصوصه وفيه إشارة الى أن الموجب  
للاضمار أحد أمرين إما تقدم المرجع أو قرينة تدل عليه فإذا اقتضا كان مقتضى الظاهر الاتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير فقام نعم  
الرجل مقام ظاهر لعدم وجود الامرين اللذين يقتضيان الاضمار فإذا قلت نعم رجلاً زيد شأنا المسند اليه كان الكلام مخراً على  
خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر أطف من ذلك الظاهر وهو حصول الإيهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا السبب للمدح  
والذم العامين أي من غير تعيين خصلة

(قوله عائداً الى متعلق معهود في ذهن) أي الى شيء معقول في الذهن منهم باعتبار الوجود فهو بمعنى شيء صادق بأن يكون رجلاً أو أكثر أو امرأة أو أكثر فإذا أتى رجل مثل الذي هو غير متفسر به علم جنس ذلك المتعلق دون شخصه فما زال الإيهام حاصلاً في الجملة فإذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه وانما اعتبر في ذلك المتعلق كونه منهما لاجل أن يحصل الإيهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب أعني باب نعم وقوله عائداً الى متعلق الخ في كلام غير واحد من النحاة كالداميني أنه عائد على التمييز وعليه فيكون التمييز مفسر به بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون تفسيره بلا واسطة تفسيره بمرجع (قوله معهود في ذهن) أي لا في الخارج وهذا أحد قولين في التفسير والقول الثاني أنه الجنس والقولان مبنيان على القولين في أن قولنا نعم الرجل الواقع فاعلاً لنعم الحال محل الضمير فقولنا نعم الرجل لا يوجب أن الضمير للجنس بل ثلاثة أشياء الأول أن الجنس لا إيهام فيه فلا يناسب تمييزه الثاني أن الجنس لا يثنى ولا يجمع مع أنه يقال نعم الرجلان زيدان ونعم الرجال (٤٩ ٤٤) الزيدون الثالث أنه يخص بمعين كزيد ولا وهو غير الجنس وأوجب بأن

وهذا الضمير عائداً الى متعلق معهود في ذهن والتزم تفسيره بشكره على علم جنس المتعلق وانما يكون هذا من وضع الضمير موضع المظهر (في أحد القولين) أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلاً خبره

فهذا المشار اليه بالالف واللام لان التكرار كقصة في الاشعار بجموع الجنس مفسر بالمفيد للحد الذي لا يخص بمعهلة وكل ما وجد ما فاد الغرض فالزائد عليه ملحق لكن ما تقر من أن نعم رجلاً زيد مبتدأ مما وضع فيه الضمير موضع المظهر انما يتحقق (في أحد القولين) وهو القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما القول الآخر وهو القول بأن المخصوص مبتدأ والخبر رجلاً نعم رجلاً فيجعل أن يكون الضمير على هذا القول في نعم عائداً على المخصوص فيكون الضمير في محله غير الكلام على مقتضى الظاهر ولكن على هذا الاحتال وهو كون الضمير عائداً على المخصوص يلزم تنبيهه ان كان معنى كنهما رجلين زيدان وجعله ان كان جعاً كنهما رجلاً لا زيدون بل زيدا امفردا ويحاج عن هذا بان فعل هذا الباب بالوجود وعدم تصرفه حتى ادعت فيه الاسمية الحاصلة له خواص فيحمل أن يكون من خواصه أفراد الضمير وهو ظاهر وانما قلنا يحتمل لا يمكن ان يدعى على هذا القول أيضاً أن الضمير عائداً على متعلق ذهنا هو معنى اسم الجنس ويكون رابط بين الجملة والمخصوص حاصلاً لا يكون ذلك المتعلق صادفاً على المخصوص فيكون الكلام جارياً على خلاف مقتضى الظاهر أيضاً لكن عليه يكون من باب جعل المظهر العائد على غير معين مكان العائد على معين لامن باب وضع الضمير موضع المظهر فليفسر

وكان أمه نعم الرجل وزيد خبر مبتدأ أي هو زيد أو مبتدأ محذوف خبره أي زيد هو أمنا فلما زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره فليس من هذا الباب لان الضمير يعود على متقدم في الرتبة وهذا الذي ذكره هو مثال فان كل ضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة كذلك مثل ضرب غلامه زيداً فاذا جازوه وكأخبر ورب

### (٥٧ - شرح التلخيص أول)

محذوف يدل عليه السياق أي نعم فاتنا ونعم شيطانا ونعم المخصوص بالمدح (قوله ليعلم جنس المتعلق) أي فقط دون شخصه فيحصل الإيهام فإذا أتى المخصوص بعد ذلك تعين شخصه وذلك لان التكرار انما يفيد بيان الجنس ولا يفيد التعيين الشخصي بخلاف العرفه قلنا بما يعلم جنس المتعلق كما يعلم جنسه فقوت الإيهام ثم التعيين كذا قيل وتأمله (قوله وانما يكون هذا) أي نعم رجلاً (قوله في أحد القولين) أي المشهورين فلا ينافي أن هذا قولاً آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف (قوله أي قول الخ) تفسير لاحد القولين لا للقولين (قوله أي قول من يجعل الخ) أي وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد المدح في المخصوص أقوال ثلاثة في إعرابه (قوله خبر مبتدأ محذوف) أي لا يلائم تقدمه كالفاعل مهمال فرسول الله عن هو واجب بقوله هو زيد

(قوله فيجتمعل عنده أن يكون الخ) أي وعليه فلا يكون نعم وجلز يدمن هذا الباب أعني باب وضع المضمر موضع المظهر رأى ويحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى المتعقل الذي لا على زيد المتبدد أو عليه فيكون من هذا الباب كذلك وفيه نظر إذ هو على هذا الاحتمال إنما يكون من باب وضع المضمر للمبهم العائد على غير معين مكان المضمر العائد على معين لأن باب وضع الضمير موضع المظهر كذا قال بس وفي الاطول ما يوافقه فان قلت على هذا الاحتمال أن الرباط الذي يربط الجملة الواقعة خبراً بالمتبدد اقل الرباط المهم الذي في الضمير الشامل للمتبدد كما في صورة الفاعل المظهر فكانه قبل زيد نعم هو أي مطلق شيء الذي يدمن جلته فزيد كرمي نمن أولاً بتخصوه وهو ما من حيث دخوله في جملة مرجع الضمير (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما قبل إذا كان الضمير عائداً على المخصوص فيلزم تبينه الضمير وبوجهه إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعاً علم انه ليس كذلك (قوله حيث لم يقل نعماً) أي في قولك تعصار بلسان الزيدان وقوله ونعموا أي في قولنا نعموا رجالا يزيدون (٤٥٥) (قوله لكونه من الافعال الجامدة) المشابهة للاسماء الجامدة فهي ضعية وإذا

فيجتمعل عنده أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص وهو متقدم تقدم راو يكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعموا ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة (وقولهم هو أي زيد عالم مكان الشان والقصة) فلا يخالفه أيضاً خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان انما يؤتى إذا كان في الكلام مؤنث غير فعلية فقوله هي زيد عالم

(و) كقولهم أيضاً وضع المضمر موضع المظهر (هي أو هو زيد عالم مكان الشان والقصة) زيد عالم أما وضع هو مكان الشان في قولهم هو زيد عالم فوارد وأما وضع هي مكان القصة في قول المثنى هي زيد عالم فهو بالقياس على قولهم هي هند مليحة وانها بنت رئيسهم جملة لان الضمير عائداً على القصة في المثالين لا على المؤنث فقيس عليهما هي زيد عالم لان مفاد الضمير فيه قصة كهما وانما قلنا قيس لان تأنيب الضمير فيما راد به القصة مخصوص عند العرب بما فيه مؤنث غير فعلية وغير شبيهة بالفعل كالمثالين وخصوصه بذلك لاشارة القصة لكونه عائداً عليها كما ذكرنا واحترزنا من غير الفعلية والاشبه بهما من نحو قولهم هو زيد بنى غرفة وهو القرآن كان مجزأة لان مجزئته بالفضلة انصبه فلا يؤتى الضمير فيها ثم اشار الى الوجه الذي يقتضى المقام اقامة المضمر مقام المظهر فقال وانما يوضع ضمير وكالمعول لاول المتنازعين وكذا يدل منه المفسر وأجعل خبره وقوله هو أي زيد عالم يريد ضمير الشان مثل قل هو الله أحد أصله الشان الله أحد وقوله هو أي زيد عالم صحيح على رأى البصريين أما الكوفون فعندهم ان نذكر هذا الضمير لازم وفاقهم ابن مالك واستثنى ما ذاك له مؤنث أو مذكرة به مؤنث

كانت كذلك فلا تقتل بارز المثال ينقلها ويرد على هذا التعليل أن ليس من الافعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل به المرجعه فتأمل (قوله مكان الشان والقصة) لقول شمر بن ذي اليأس وهو مكان الشان وهي مكان القصة فهو راجع الى الشان المعقول وهي راجعة لقصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد لان القصة والشان هو مضمون الجملة بعدهما فقول المصنف مكان الخ يشير الى أن التشديد باعتبار

الشان والتأنيب باعتبار القصة فان قلت كيف يصح هو زيد عالم متلامع او انه لا يربط في الجملة الواقعة خبراً قلت الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشان لا يحتاج لربط لان فائدة الرباط أن يربط الخبر بالمتبدد الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافانم فم لا يربطها بالمتبدد والجملة المفسرة للضمير الشان عن المتبدد فهي في حكم المفردة لا تحتاج لربط فالعنى الشان أي الحدث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج للرباط في كل جملة تكون عن المتبدد نحو قول زيد منطلق (قوله لعدم التقدم) أي لعدم التقدم للمتبدد يقتضى ابراداً ما سمي ظاهراً ابراداً ضميراً بخلاف مقتضى الظاهر الآن الحال يقتضيه لروض اعتبار الاجرام ثم التفسير (قوله واعلم الخ) قصد الشان بهذا الاعتراض على قول المصنف وقولهم هو أي زيد عالم يقتضى استعمال هي زيد عالم (قوله على أن الخ) متعلق بمعدوف أي يمار على أن ضمير الشان انما يؤتى الخ وفيه اشارة الى أن ضمير الشان والقصة واحداً في المعنى وانما اصطلاحوا على أن الجملة المفسرة للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فعلية ولا شبيهة بالفعلية فان الضمير يؤتى وقاله ضمير القصة والاذكرو وقاله ضمير الشان (قوله اذا كان في الكلام) أي في الجملة المفسرة للضمير (قوله غير فعلية) أي لا شبيهة بالفعلية وذلك كقول هي هند مليحة فانها لا تسمى بالاصرار وانما انت الضمير لقصد المطابقة للفظية لان لا ينفسر ذلك المؤنث لما عرفت أن مرجعه القصة المعقولة ففسرناه بالجملة تنبهاً واحترزنا بالفعلية والاشبه بهما من نحو انما بنت غرفة وانما كان القرآن مجزأة لان مجزئته بالفضلة انصبه فلا يؤتى الضمير فيها بل يقال إنه في المثالين وانما اشترط كون المؤنث غير فعلية ولا شبيهة بالان الضمير مقصوده هم فلا تراعى مطابقتها

ليتمكن في ذهن السامع ما يقبه فإن السامع لم يفهم من الضمير معنى في منتظر العقب الكلام كلف تكون فتمكن السامع بعده في ذهنه فضل تمكن وهو السرف في التزام تقديم ضمير الشأن والقصة قال الله تعالى قل هو الله أحد وقال انه لا يفلح الكافرون وقال فانها لا تعني الا بغير

للفضلات (قوله مجرد قياس) أي فاس على قولهم هي هند ملحمة بجامع عود الضمير في كل الى القصة مجرد عن الاستعمال والسماع وحيداً فلا يصح قول المصنف وقولهم الخ المتعدي أن ذلك سموع (قوله في ٤٥١) البابين) أي بابان وباب ضمير الشأن (قوله

مجرد قياس) على عمل وضع الضمير موضع المظهر في البابين بقوله (ليتمكن ما يقبه) أي يعقب الضمير أي يجيء على عقبه (في ذهن السامع لانه) أي السامع (إذا لم يفهم منه) أي من الضمير (معنى انتظره) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيمكن بعده ووده فضل تمكن لأن الحصول بعد الطلب أعز من المساق بل تعب ولا يجني أن هذا لا يحسن في باب نعم لأن السامع

القيمة مكان المظهر (ليتمكن ما يقبه) أي ليتمكن ما يجيء على عقب الضمير (في ذهن السامع) وانما اقتضى الاشتعار قبل الذكر التمكن (لانه) أي لأن السامع (إذا لم يفهم منه) أي من الضمير (معنى) لكونه ضمير غيبة لم يتقدم له معاد (انتظره) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير وهو ما يعين المراد منه فأنما جاء بعد الانتظار والتشوق كان أو وقع في النفس وذلك لأن حصول العلم بعد النشر في فيه لانه العلم ودفع ألم الشوق والذلة المشغلة على دفع الألم أحلى من مجرد الذلة الحاصلة بدونه وهذا ظاهر في ضمير الشأن مثلاً وأما باب نعم فلم يتبع فيه ما ذكر لأن السامع ما لم يسمع التفسير لا يعتقد أن ضميراً ينتظره مفسراً واقضاه الفعل عند سماعه لفاعل ينتظر أو واجب انتظاراً لوجب التمكن لم يخص باب نعم ولا الضمير وما يقال من أن القرينة قد تدل على أن ضميراً ينتظره معاد غير مستقيم لأن القرينة أدلت على معاده وبذلك علم أن ضميراً فهو مقتضى الظاهر والألم يتحقق دلالتها وانما اختص الاخبار بالتشوق لشدة إلهامه بخلاف نحو الشأن كذا فقد فهم منه مدلوله ولو جدياً فلا يشتد فيه الإلهام كما في الضمير فلا يتحقق التشوق ثم ان ما علاه وأيه التمكن من الانتظار والتشوق انما يتحقق عند وقوع مهلة بين ذكر الضمير ومفسره مثلاً ولا قائل بأن مفسراً الاخبار قبل الذكر توقف على السكوت بعد ذكر الضمير وبه علم ان هذه ملح وطرف يجب مراعاتها ولو لم يحصل بالفعل و ربما يؤخذ من ذلك أن ما راعيه البلغ بكفي في تمثيل وجوده وعلى كل حال فلا بد من كون المفسر مما لا خطر اذا تمكن في النفس أو فاد لا يجري هذا الاعتبار في نحو نعم ذباب الطائر ولا في نحو وهو الذباب يطير فان قيل هذا التمكن كيف كان غير مطمئناً لمقتضى الحال وهل هو من الأغراض الراجعة الى التمكن أو السامع أو الالهما قلت قد يكون في حفظ مفسر الضمير أو تخطيه صلاحاً للتكلم أو لخطاب أو لكيما يكون المقام مقام التمكن فانهم \* ثم أشار الى عكس ما تقدم فقال

أو فعل بعلمة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن والمقصود من ذلك ان يتمكن من ذهن السامع ما يعقب الضمير لانه الضمير يتناهى ويتشوق ويقال في معنى ذلك الحصول بعد الطلب أعز من المساق بل تعب وساقى مثله في باب التثنية

ولو لم يحصل بالفعل ويؤخذ من هذا أن ما راعيه البلغ بكفي في تخيل وجوده (قوله أي يجيء على عقبه) انما عبر به ولم يقل أي يجيء عقبه لاشعار على شدة الصوق لانها تشرع بالاستعلاء والتمكن وبأن ذلك أن عقب حال من هاجب است نظر قابل اسم بمعنى الآخر والظرف فالعنى على آخره وطرفه فيقيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وأنه لا فاصل بينهما بخلاف لوتر كهاتاه وان أشعر بالصوق لكن لا يشعر بشدة (قوله فضل تمكن) أي عتكافاضلاً أي زائداً (قوله لا الحصول) أي لأن الحصول أو الحاصل (قوله) أعز من المساق بل تعب) وبوجه الاعتراف أنه فيه أمر من لذة العلم ولذة دفع ألم التشوق بخلاف المساق بل تعب فان فيه الأول فقط ولا شك أن لذة المشغلة على دفع الألم أحلى من اللذة الموجودة بدونه (قوله أن هذا) أي التعليل وقوله في باب نعم أي وكذا في ضمير الشأن المستحق كان زيد فاعلم

وقد يعكس في موضع الظاهر موضع المضمّر فان كان المظهر اسم اشارة فذلك إما لالكال العناية بتمييزه لاخصاصه بحكمه بدفع كقوله

(قوله ما لم يسمع المفسر) أي أن السامع مدّة عدم سماعه المضمّر لم يعلم أن فيه ضميراً لانه قبل سماعه للمفسر يجوز أن افعل اسم ظاهر يأتي به المتكلم بعد ذلك فإذا سمع التميز علم جنس الضمير فلا يتشوّق ولا ينظر لشئ لأنه حصلت له معرفة جنس الضمير استبداه (قوله فلا يتحقق فيه التشويق الخ) أي وحيدته دليل وضع المضمّر موضع المظهر في باب نعم عاذر من البيان غير شديد وقد يجب بأن مراد المصنف ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والمعلم بالضمير لا يتخصّر في سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة ولعلنا أنّك لم نقل الشارح لا يصح في باب نعم كذا في عبد الحكيم (قوله فلكال العناية) أي فلا جمل افاده أن المتكلم اعترى بتمييز المستداليه اعتناء كمالاً حيث أريد في معرض المحسوس (قوله لاخصاصه) أي واتقيا بعني المتكلم اعتناء كمالاً بتمييزه لاخصاصه أي لاخصصاص مدلوله أي لكون مدلوله مختصاً في العبارة بحكمه أي بأمر محكوم به عليه بدفع أي عجب (قوله كقوله) أي قول أحمد ابن يحيى بن اسحق الراوندي بفتح الواو نسبة الى الراوند بفتح الواو قرية من قرى ساسان قريبة من أصبهان والاكثر على أنه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود الحيل والشبهات فله أنه أخذهم من القديس ماروأنف لهم كتاباً رذفيه على القرآن وسماه بالامع للقرآن وقيل أنه كان من الارباء أهل الدلال على الله وانما نقل عنه من تعليم (٤٥٣) اليهود الشبه وغير ذلك ليصح كما قال القرني وقبل البيت المذكور

ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميراً فلا يتحقق فيه التشويق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمّر موضع المظهر أي موضع الظاهر موضع المضمّر (فان كان) المظهر الذي وضع موضع المضمّر (اسم اشارة فلكال العناية بتمييزه) أي تمييز المستداليه (لاخصاصه بحكمه بدفع كقوله كم عاقل غافل)

(وقد يعكس) ما تقدم وهو وضع المضمّر موضع الظاهر وعكسه هو ان وضع المظهر موضع المضمّر (فان كان) ذلك المظهر الذي وضع موضع المضمّر (اسم اشارة) أي يكون وضعه موضع المضمّر (لكال العناية بتمييزه) أي يكون اسم اشارة لان المتكلم في غاية الاعتناء بتمييز المستداليه واسم اشارة بغيره ذلك التمييز وانما كان المتكلم في غاية الاعتناء بتمييزه (لاخصاصه) أي المستداليه (بحكمه بدفع) أي عجب فيقتضي الحال عجزه لان السليقة السليقة تتسارع على تمييز العجب الحكم فيكون الجواب بذلك مناسباً للاراحة من التشويق اليه ما هو وذلك (قوله) أي ابن الراوندي (كم) (١) عاقل غافل ووصف العاقل بالعاقل ليعبّد كماله فان تكرار اللفظ لفصاحة الوصفية بغير ذلك ولو في الجوامد

ص (وقد يعكس الخ) ش أي قد يوضع الظاهر موضع المضمّر فان كان ذلك الظاهر اسم اشارة ففائدته كال العناية في ترك مقتضى الظاهر الى غيره ومنه قول ابن الراوندي سبحانه من وضع الاشياء موضعها \* وقسرت العز والازلان تغريفا

سبحان من وضع الاشياء موضعها  
وقسرت العز والازلان تغريفا  
ومن قبل كلام ابن الراوندي قول بعضهم أعطيني ورقاً لم تقطعي ورقاً قل لي بلا ورق ما تنفع الحكم تخدمن العلم شطرا وعطيني ورقاً ولا تكناني الى من جوده عدم ولما قال هذا القائل ما ذكره مع اتفاقاً يقول

لو كنت ذا حكم لتعرض حكاً \* عدل لاخبره في خلقه قسم  
هلا نظرت بعين الفكر معتبراً \* في معدم ماله مال ولا حكم  
كم عاقل غافل فذلك ذاعس \* وجاهل جاهل قد كان ذا سمر  
تخبر الناس في هذا قتل لهم \* هذا الذي واجب الاعيان بالقدر  
كم من قوى قوى في قلبه \* مهذب الرأي عنه الرزق مخبرف  
كم من ضعيف ضعيف في قلبه \* كاهن من خليج البحر يسرف  
هذا دليل على أن الاله \* في الخلق سر خفي ليس ينكشف  
لبعضهم كم عالم يسكن بيتاً بالكر \* وجاهله قصور وقوى لما قرأت قوله سبحانه \* نحن قسمنا بينهم زوال المراء  
(قوله كم عاقل الخ) كم خبره مبتدأ وعائل المضاف اليها عجزها وعائل الثاني ذمت للادول بمعنى كمال العقل لان تكرار اللفظ لفصاحة الوصفية بغير الكال ولو في الجوامد كررت برجل رجل أي كمال في الرجولية والخبر جلة أعيت  
(١) قول ابن يعقوب كم عاقل في بعض النسخ يادمن بين كم وعائل وكذلك في كم جاهل الآتي والمعنى مستقيم عليهما كتبه معصمه

كم قائل عاقل أعيت مذهبه \* وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الأوهام حائرة \* وصبر العالم الصبر زنديقا

(قوله هو وصف) أي وليس تأكيد القضا بيسبقي إلى الوهم إذ لا يحمل لنا كيد هذا لأنه إنما يكون بوجه وهم أو نحو زولا في شيء من ذلك هنا ثم مغايرته للوصف يحمل الأوهام المستفاد من التنكير على الكمال وكلمة قبل كم قائل كمال العقل (قوله أي أعيت) أشار بذلك إلى أنه يستعمل متعبدا وقوله وأعجزته عطف تفسير أي أنه لم يزل منها الإقتيلا وقوله وأرأيت عليه أشار بذلك إلى أنه يستعمل أيضا لازما فهو هنا محتمل لأن يكون متعبدا أو لازما (قوله وصعبت) تفسير لما قبله (قوله وجاهل جاهل) أي وجاهل كمال الجهل وفي إيقاعه جاهل جاهل مقابل لعاقل عاقل مع أن المقابل للعاقل حقيقة المجنون والمقابل للجاهل العالم أشار إلى أن العقل بلا علم كالعالم وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل ينبغي أن يبقى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا تعطل عقله والجاهل يجنون لتباعد عن اكتساب الكليات فأنفع ما يقال كان الأولى أن يقول في الأول كم عالم أو يقول (٤٥٣) في الثاني ويجنون يجنون (قوله هذا) أي الحكم السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل جاهل

السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل جاهل مرزوقا (قوله ترك) أي صبر لأن ترك إذا تعدى لفتحواين كان بمعنى صبر كما في التسهيل (قوله الأوهام) أي العقل أي أه. ليعقول فسمى المحل باسم الحال به وحذف الضاف وأتباعه وهو بالعقل للاشارة إلى أن الحسنة في ذلك ما تقع العقلاء من طر بن الوهم أي بسبب غلبة القضا الوهمية على العقل لامن طر بن العقل من حيث هو عقل تأمل أه بس (قوله حائرة) أي متعيرة في ثبوت الصانع ونفيه لأن مقتضى المناسبة العقلية أن الصانع الحكيم يرزق التدبير والعقل دون العكس

هو وصف عاقل الأول بمعنى كمال العقل متناهيه (أعيت) أي أعيتته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذهبه) أي طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الأوهام حائرة \* وصبر العالم الصبر) أي المتقن من نحر الأمور علما أنها (زنديقا) كافر أو نافي الصانع العدل الحكيم فقوله هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل جاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل إلى اسم الإشارة

كما قال حررت برجل رجل أي كمال في الرحولية (أعيت مذهبه) أي أعيتته طرق معاشه فلا يزال منها الاقتيلا أو أعيت عليه مذهبه فلا تانبه بخير فاعت يستعمل متعبدا ولازما (و) كم (جاهل جاهل تلقاه مرزوقا) الوصف الثاني الكمال كتحكمهم وكم فهم ما للتكثير ولما كان هذا الحكم وهو وجدان كمال العقل محروما وكمال الجهل مرزوقا فاحتج صاحبكم بدفع عبرته باسم الإشارة لكمال العناية بغيره ولو كان المقام مقام التعريته بالضمير لقدمه فقال (هذا) الحكم السابق وهو وجدان العاقل محروما والجاهل مرزوقا هو (الذي ترك الأوهام) أي العقول وعبر عنها بالأوهام لأن نحر العقل من غلبة القضا الوهمية عليه (حائرة) إذ لم تفهم السر في ذلك لأن مقتضى المناسبة إدراك الذي التدبير والعقل المراد دون العكس (و) هذا الذي (صبر العالم الصبر) أي المتقن للعلوم من نحر العلوم أنها لو عبر عن الاتقان بالنصر الذي فيه ازهاق النفس وتطهير المحسوس من الفضلات لأن اتقان العلم فيه التطهير من الشكوك والشبهات (زنديقا) أي كافر أو نافي الصانع العدل الحكيم فأن لا ذلك العالم لو وجد كان من

كم قائل عاقل أعيت مذهبه \* وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الأوهام حائرة \* وصبر العالم الصبر زنديقا

ان قلت إذا كان هذا الأمر بصبر الأوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يخبر في أين يصبر زنديقا أي جاز ما في الصانع قلت الزندقة لا تتوفر على الجرم بنى الصانع بل تحصل بالتردد فيه إلا أن ذلك التعبر غالبا (قوله وصبر العالم الخ) قيل أراد بالعالم الزنديقا نفسه وقد أخطأ في الأول وأصاب في الثاني ما في الأول فلا ثم مقتضى كونه عالما أن لا يعترض عليه تعالى فانه العالم بما يحق على العباد المتصرف في ملكه بما يريد ولانه لو كان عالما بنحر براما اعترض على الله بلفظ غفل عن كون الرزق حسبا ومعنوا وأن الثاني أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم وأما في الثاني فلا ثم زنديق ملحد أه وفيه أن هذا بعده قوله سبحانه من وضع الاشياء موضعا لها الخ لانه يقتضى أنه غير زنديق فله أراذغيره (قوله من نحر الأمور علما) تتميز بحول عن المفعول والاصل نحر علما الأمر رأى أنفقه ففعل به كما فعل بقوله تعالى وبخرنا الأرض عبرنا ثم ان التعبر في الأصل هو الذ كاد على وجه مخصوص تنفسه بالاتقان بحاز علاقته المشابهة في إزالة ما به الضرر فان الذبح يزيل الدماء وطرويات التي في الحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله نافي الصانع) فأن لا لو كان له وجودا كان الأمر كذلك ولكن على الشارح أن يزيد مستكرا لا آخر فلفظ القاموس الزنديق هو من لا يؤمن بالآخر ولا يؤمن بالرب ويقول الشارح اقتصر على ما ذكره وترك انكار الآخر لأنه يلزم من نفي الصانع انكار الآخر (قوله إشارة الحكم سابق) أي إلى أمر محكوم عليه سابق (قوله في قياس فيه الاضمار) أي بأن يقال هماملا وإنما كان القياس الاضمار لنقدم ذكره كونه غير محسوس

وإما التحكيم بالسامع كما إذا كان فاقده البصر أو لم يكن ثم مشار إليه أصلا

والإشارة حقيقة في المحسوس (قوله لكمال العناية الخ) أي لافادة الاعتناء الكامل بتبصر محتأثر زه في معرض المحسوس (قوله أن هذا الشيء) أي الذي هو كون العالم بصر وماوا الجاهل مرزوقا (قوله وهو جعل الخ) الشيء التحكيم العجب وفيه إشارة إلى أن المراد بترك الأوهام حادثة جعلها كذلك (قوله فالتحكيم البديع هو الذي أنبت) أي وهو جعل الأوهام حادثة وأشار بذلك رد قول بعضهم أن التحكيم البديع هو كون العاقل بصر وماوا الجاهل (٩٥٤) مرزوقا فقتضى اختصاص المسند إليه بتحكيم بديع على هذا القول كونه

لكمال العناية بتبصره ليرى السامع أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الشيء التحكيم العجيب وهو جعل الأوهام حادثة وانما العالم النحر يزديقا فالتحكيم البديع هو الذي أنبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة (أو التحكيم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقدا البصر)

حكيمته مرزوقا العاقل لما يرتب على مرزقه من المصالح دون الجاهل فالتحكيم البديع الذي اختص به المشار إليه هو هو كون العاقل بصر وماوا الجاهل مرزوقا وهو ترك الأوهام حادثة وتصير العالم النحر يزديقا وأما جعله على أن التحكيم البديع هو كون الجاهل مرزوقا فالعاقل بصر وماوا اختصاص المسند إليه كونه عبارة عنه فهو تعسف لأنه كاختصاص الشيء بنفسه والمتبادر من الحكم خلافه وذلك جزم بأن التحكيم البديع هو ترك الأوهام حادثة وتصير العالم النحر يزديقا أما كون المشار إليه ترك الأوهام حادثة فهو ظاهر وتخصيصه في عظمة الصانع الحكيم ونخفه حكيمته عن العقول حتى لا يتفكر في استفادته وأزاه عتق لبيب ولا حيلة لأرب و لا أدرك الغوص في فهم الحكم التفریق بين الخلق ووجه بعيد ولا قرب وأما تبصيره العالم النحر يزديقا المأذرك فالله ولوحصل التوفيق بالعكس فإن كون العالم بصر وماوا الجاهل مرزوقا فمما يدل على وجود الصانع العدل الحكيم وأنه لا يتفكر العقل في أمره ولا بصر الجاهل في فضله فسمي هذا القائل العالم الزنديق بغير راعط في حكمه وحيد في علمه والله الموفق بمنه وكرمه أذا ينبغي النحر برالحكمة عن الصانع عما ذكرنا وما يتصور لنا من الناظر في بادئ الشبهة على ما قرأنا أولا ولا يكون حينئذ بغير ما والخاص أنه مما يدل على ثبوت الصانع ما ذكرنا ومن أنبت يشبهه حكيمنا تأمل وانما أفاض اسم الإشارة ما ذكرنا لانه الإشارة في الأصل إلى محسوس في التعبير عنه اظهره في صورة المحسوس فكانه يقول هذا المتعين الذي صار للمحسوس بشاؤه هو المختص بهذا الحكم البديع فليفهم (أو التحكيم) هو معطوف على كمال العناية (بالسامع) أي يكون وضع اسم الإشارة موضع المضمرة لكمال العناية وللتحكيم بالسامع (كما إذا كان) السامع (فاقدا البصر) فيقال مثلا استزاهيه وتبصيرها بصره عند قوله مثلا من ضربني هذا ضاربك مكانه وزيد مثلا لأن المقام مقام الضمير فتقدم معادلهما تقدم السؤال سواء كان ثم مشار إليه حسا أو لم يكن أصلا فيقال ذلك مشير للفاعل مثلا وانما عطف على كمال العناية لئلا يتوهم عطفه على قوله لاختصاصه فتبصرهم أن التحكيم على كمال العناية واقعي أي أريد التحكيم فلا بد من كمال العناية كإقتضاء كلام المفتاح اذن المعلومات أن التحكيم يحصل باسم الإشارة من غير شرط كمال العناية ولو كان يرد اد التحكيم بما زاد كمال العناية بتبصيره أو كمال فان أصله هو أي ما تقدم ذكره من إعماله مذهب العاقل ورزق الجاهل (قوله وإما أراد التحكيم بالسامع) أي الاستزاهيه وأصل التحكيم فقلب كما إذا كان السامع أعني أو ضعيف البصر فتبصر الشيء موضع الاستزاهيه كما لا يكون ثم مشار إليه

عبارة عنه ويعني كون هذا الحكم بديعا أنه ضد ما كان ينبغي وهذا تعسف لأنه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة والتحكيم البديع يختص به فالمسند إليه هو كون العاقل بصر وماوا الجاهل مرزوقا والتحكيم البديع المختص به أي الثابت له جعل الأوهام حادثة والعالم يزديقا (قوله عطف على كمال العناية) أي لا على قوله لاختصاصه لافادته أن التحكيم عين لا بصره يقتضي كمال العناية بتبصر المسند إليه كإختصاصه بتحكيم بديع يقتضي ذلك مع أن التحكيم عين لا بصره انما يقتضي إيراد المسند إليه اسم إشارة سواء قصد كمال العناية بالتبصير أولا قال عبد الحكيم وفيه تعرض بصاحب المفتاح حيث جعل التحكيم دخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالتحكيم

البديع فلهذا إذا كانت العناية بتبصره مالا له اختص بتحكيم بديع عيب الشأن وإعماله قصد التحكيم بالسامع (قوله كما إذا كان السامع الخ) كالأول لأن الأعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر أن يقال له هو زيد تقدم المرجح في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصد التحكيم والاستزاهيه حيث عبرت به عما هو موضوع المحسوس بحسب البصر فغزلته منزلة البصير ثم يحكيه

أو



والإنداء على كمال بلائته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر أو على كمال فطائته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس من مدغذبه  
ولما ادعاء أنه كمال ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر

(قوله أو لا يكون الخ) هذا مقابل محذوف والأصل سواء كان تم مشارا إليه محسوس أو لم يكن ثم مشارا إليه أصلا أي محسوس فالتمنى  
المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا كما إذا قال لا أعشى من ضربتي قتلته هذا ضمير بك مشير الثلاثة مثلا استمر أي يمكن هو  
زيد لتقدم المرجع في السؤال كذا قدر بعض الأشياء وقر وشيخنا الهدوي أن قوله أو لا يكون مقابل لقوله فأند البصر أي أو لم يكن  
فأند البصر لكن لم يكن ثم مشارا إليه أصلا يعني محسوس كما إذا قال لك البصير من ضربتي قتلته هذا ضمير بك مشير الأربعة كالمحسوس  
وأنما كان التعبير باسم الإشارة مشيئا للتمكيم والاستهزاء لأن الإشارة إلى الاسم المدعى بأشارته إلى المحسوس مما يدل على عدم اعتباره  
بذلك الشخص وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حلا يمنع من كون المتام تمام أضمارا لتقدم المرجع في السؤال وبهذا  
اندفع ما يقال إذا لم يكن ثم مشارا إليه أصلا لم يكن هناك مرجع للضمير فلا (٥٥) يكون المتام لأنه لم يتقدم المرجع فلا داعي  
جعل ذلك من وضع الظاهر

موضع المضمير (قوله  
أصلا) يميزه عن اسم  
كان أي أو لا يكون أصل  
المشار إليه ثمة (قوله أي  
النداء) عطف على التكميم  
أي بوضع اسم الإشارة  
موضع الضمير لأجل النداء  
أي للاعلام والتنبية على  
بلائة السامع وذلك لأن  
في اسم الإشارة الذي أصله  
أن يكون محسوسا إيماء  
إلى أن السامع لا يدرك  
اللامحسوس فإذا قال فأتى  
من عالم البلد مثلا فقبله  
ذلك زيد كان ذلك القول  
مكان هو زيد لأن الأصل  
للتفسير لتقدم المراجع  
فالاتيان باسم الإشارة  
خلاف مقتضى الظاهر  
وعدل لذلك الخلاف إيماء

أو لا يكون ثم مشارا إليه أصلا (أو النداء على كمال بلائته) أي بلائة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس  
(أو) على كمال (فطائته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أي ظهور  
المستداليه

تفسير ولا يضر في وضع اسم الإشارة موضع المضمير بخلاف الخبر في الجملتين إذ ليس من شرط الرفع  
المذكور صحة بقاء خبر المضمير كما هو وقد علم بما قررناه أن كون المشار إليه غير حاضر حلا يمنع  
من كون المقام مقام الاختصار وقد تبين له أيضا بان قول لا أعشى على وجهه لتقرر أن تشهد  
أن زيدا ضربني فتقول على وجهه التكميم ثم ذلك الذي ترا في ذلك الجانب ضاربك مكان قولك نعم هو  
ضاربك وقد علم من ذلك في الجملتين في هذا المثال فليفهم (أو النداء) أي بوضع اسم الإشارة مكان  
المضمير للنداء أي للبيان (والتنبيه على كمال بلائته) أي السامع لأن في اسم الإشارة الذي أصله أن  
يكون محسوسا إيماء إلى أن السامع لا يدرك إلا المحسوس فإذا قال مثلا من عالم البلد فقال ذلك زيد  
مكان هو زيد بلائته إلى كمال البلائة (أو) النداء أي التنبيه (على كمال فطائته) أي السامع  
فيستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الغامض إيماء إلى أن السامع لا يدرك ما صار  
المعقول لا يدركه كالمحسوسات ولهذا تجد الدرس بعد تقريره مسئلة غامضة يقول وهذا عند فلان  
ظاهر مدحها فلان وتعر يضاهيه كما كان وهو ظاهر (أو ادعاء كمال ظهوره) أي بوضع اسم الإشارة  
مكان المضمير في باب المستداليه لادعاء كمال الظهور عند السامع أو التكميم ولولم يكن ظاهرا في نفسه  
ومنه قول القائل عند الجدل وتقر بمسئلة أنكروا الخصم وهذه ظاهرة أو مسئلة مكان وهي ظاهرة أو

أو للاعلام بكمال بلائته أو فطائته كما سبق أي لأنه لا يدرك غير المحسوس أولا منه من فطنته تكون  
الأشياء بالنسبة إليه كالمحسوسة فيشار إليها أو ادعاء كمال الظهور فلا يجنى ومنه من غيب باب المسند  
اليعقول عبد الله بن المدينة

إلى كمال بلائته ذلك السائل (قوله أو على كمال فطائته) أي السامع وحاصله أن المتكلم يتعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في  
المعنى الغامض الخفي إيماء إلى أن السامع لا يدرك ما صار المعقول عند كالمحسوسات وذلك كقول الدرس بعد تقرير مسئلة غامضة  
وهذه عند فلان ظاهر مدحها وتعر يضاهيه فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهي ظاهرة عند فلان لتقدم المرجع لكنه عدل  
عن مقتضى الظاهر لغيره للتنبيه على كمال فطائته ذلك السامع وإن لمعة ولات صارت عنده كالمحسوس (قوله أو ادعاء كمال ظهوره)  
أي بوضع اسم الإشارة مكان المضمير في باب المستداليه لادعاء كمال الظهور عند التكميم حتى كأنه محسوس بالبصر ولولم يكن ظاهرا في  
نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدل وتقر بمسئلة أنكروا الخصم هذه ظاهرة أو مسئلة فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهي ظاهرة  
لكنه عدل إلى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء كمال الظهور

ومنه في غريب المسند اليه قوله

تعاللت كي أشجي ومابك علة \* ترديد قتل قد ظفرت بذلك

(قوله وعليه) خبر مقدم وتعاللت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعاللت (قوله تعاللت الخ) هو من كلام عبد الله بن دينة من قصيدة مطلقها  
فتي قبل وشك اليك البينة مآلك \* ولا تحرميني نظره من جألك

وبعد هذا البيت المذكور تعاللت الخ وبعد  
فان سألني ذكر لك لي عبادة \* فقد سرفني أي خبطت بياك  
وشك اليك من قرب التفرق وانطاب للحمية (قوله أي أظهرت العلة) أي لان التفاعل يستعمل في اظهار ما لم يكن كتعارج أي  
أظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله أي أحرز) لما طبع عليه من التوجه لتوهمه علقك وان كان التوهم فاسدا (قوله لامن  
شحا العظم) هو بالفتح وانما لم يكن أشجي هنا مأخوذاً منه لعدم المناسبة (قوله نشب في حلقة) بكسر الشين أي وقف العظم في  
حلقة (قوله ومابك علة) حال من التافق تعاللت مؤكدة لان المراد مابك علة في الواقع ولاشك انه فقه من التعاليل عدم العلة في  
الواقع (قوله ترديد قتل) أي باظهار العلة وهو حال من (٤٥٦) التاء في تعاللت أيضاً أو بدل اشتمال من تعاللت وأستأنفي وكان

الظاهر ان يقول أدبرت الا  
أنه عسب بالمضارع وأداة  
لحكاية الحال الماضية  
(قوله قد ظفرت بذلك)  
مستأنف استئنافاً سابغاً  
بجواب ما يقال هل ظفرت  
بذلك المراد وهو قتلك ولا  
فأجاب بقوله قد ظفرت  
بذلك وانما صرح ترتب قتله  
على اظهار العلة مع جزم  
المقول بانتظاماً لانه يدعي  
موته بتوهم العلة ولو  
كان التوهم فاسداً بل  
بتصورها فكيف به لو  
حققت العلة وهذا من  
الظرافة بكان (قوله كان  
مقتضى الظاهر ان يقول  
به لانه) أي الفصل ليس  
بمحسوس أي واصل الإشارة  
أن تكون محسوس وقوله  
لانه ليس محسوس أي

(وعليه) أي على وضع اسم الإشارة موضع المضمير لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أي باب  
المسند اليه (تعاللت) أي أظهرت العلة والمرض (كي أشجي) أي أحرز من شجي بكسر الشين أي صار  
خزياً لامن شحا العظم يعني نشب في حلقة (ومابك علة \* ترديد قتل قد ظفرت بذلك) أي  
بقتل كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس محسوس فعدل الى ذلك إشارة الى أن قتله قد ظفرت ظهور  
المحسوس (وان كان) المظهر الذي وضع موضع المضمير (غيره) أي غير اسم الإشارة (فلا زيادة التبيين)  
مسئلة ادعاء كمال الظهور (وعليه) أي وعلى استعمال اسم الإشارة مكان المضمير لادعاء كمال  
الظهور (من غير هذا الباب) وهو باب المسند اليه قوله (تعاللت) أي أظهرت العلة والمرض  
لان التفاعل يستعمل في اظهار ما لم يكن كتعارج اذا أظهر العرج ولم يكن (كي أشجي) أي أحرز  
بسبب علقك لما طبع عليه من التوجه لتوهم وجهك وهو من شجي بكسر الشين أي حزن لامن  
شحا أي أحرزه أو شحا بالظلم نشب في حلقة بفتح الجيم فهما اذ لا يناسب أحدهما هنا (ومابك علة) أي  
نفس الامر (ترديد) باظهار العلة (قتل قد ظفرت بذلك) المراد وهو قتل ومعلوم ان اهل  
محل اهتمامك تقدم المعادفا لاصل قد ظفرت به وعدل الى اسم الإشارة لادعاء ظهور القتل وان في غاية  
الوضوح بحيث لا يشك فيه ويحتمل أن يكون مع ذلك إشارة الى بعد قتله عن غيرها وظفرت به هي  
واضاحاً مع بعده في نفسه عن غيرها واغصاح ترتب قتله على اظهار العلة مع جزم المقول بانتظاماً لانه  
يدعي موته بتوهم العلة بل بتصورها ولو كان التوهم فاسداً فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة  
بكان فلفظهم (وان كان) المظهر الذي وضع موضع المضمير (غيره) أي غير اسم الإشارة (ف) وضع ذلك  
المظهر مكان المضمير يكون (لا زيادة التبيين) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان أي لا زيادة الى

تعاللت كي أشجي ومابك علة \* ترديد قتل قد ظفرت بذلك  
وقد قاتل العواد كيف ترويه \* فقالوا قتيلا قلت أسرها لك  
فقتضى الظاهر ان يقول قد ظفرت به ص (وان كان غيره فلا زيادة التبيين الخ) ش أي ان كان

الظاهر

ولكونه متقدماً والمأخوذ ان المحل للمضمر تقدم المراجع ولكون القتل غير محسوس (قوله فعدل الى ذلك)

بكسر الكاف أي الى لفظ ذلك (قوله إشارة الى أن قتله قد ظفرت ظهور المحسوس) اعترض بأنه كان الاول أن يقول قد ظفرت كمال الظهور  
المحسوس لاجل أن يطابق قول المصنف ادعاء كمال الظهور ورد بأنه لا حاجة لذلك لان كمال ظهور المعاني كالقتل أن يكون كالمحسوس  
قظه ورها ظهور المحسوس كمال في ظهورها غاية الامر أن هذا الكمال الذي هو ظهور المحسوس له مراتب متفاوتة وليس في قوله ادعاء  
كمال ظهوره أعلى مراتب الكمال بل حاصله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه (قوله إشارة الى أن قتله الخ) أي ويحتمل  
أن يكون انحاء عدل الى لفظ ذلك إشارة الى بعد النقل لانه كمال شجاعته يبعد عن قتله كل أحودي قد ظفرت به بمجرد التفاعل (قوله  
أي غير اسم الإشارة) أي بان كان علماً أو معرباً قال أو بالاضافة (قوله فلا زيادة التبيين) أي فوضع ذلك المظهر موضع المضمير يكون  
لا زيادة التبيين

وإما الصمد ذلك وإن كان الظاهر غير اسم إشارة فالعدل البع عن المضمر إما أن يادة التمكن كقوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد ونظيره من غيره وقوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وقوله فبذل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا وقول الساعر \* إن تسألوا الحق فخط الحق سائله \* بدل تعطكم إياه

(قوله أي جعل المسند إليه متمكنا عند السامع) لم يقل أي جعل المسند إليه زائدا في التمكن عند السامع إشارة إلى أن إضافة زيادة التمكن بانيته أي زباده هي التمكن أي قوة الحصول في ذهن السامع. وبأن ذلك إنما استدله بفدقه معناه في الجملة وكونه مظهرا في موضع الضمير بفدقه زيادة على ذلك وهي التمكن وهذا وجه تسمية التمكن زيادة وجه أفادة الظاهر التمكن دون المفعول عن الظاهر لا يتحول عن إيهام في الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من أصله كما في آفة السامع ما لا إيهام فيه تمكن من ذهنه أو لأن الظاهر لما وقع في غير موقعه كان كحدث شئ غير متوقع في أثر النفس تأثيرا بطيئا (٥٧) وتكون منها زيادة تمكن أو لأن في الأظهار

أي جعل المسند إليه متمكنا عند السامع (تخوّل هو الله أحد الله الصمد) أي الذي يصعد إليه ويقصد في الخواص لم يقل هو الصمد لأن زيادة التمكن (ونظيره) أي نظير قل هو الله أحد الله الصمد في وضع الظاهر موضع الضمير لأن زيادة التمكن (من غيره) أي من غير باب المسند إليه (وبالخط) أي بالحكمة المقتضية للأزلال (أنزلناه) أي القرآن (وبالخط نزل) حيث لم يقل وبه نزل

هي التمكن أي جعل المسند إليه متمكنا في ذهن السامع أو تكون على أصله لأن الضمير لا يتحول عن تمكن معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر أقوى في التمكن وعلى الأول يكون تسمية التمكن زيادة لأن المسند إليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا في موضع المضمر بفدقه زيادة على ذلك وهي ذلك التمكن واسم الإشارة ولو كان مفيدا للتمكن أيضا لكان ينبغي أن يذكر من أسرارها ما يخص به كمال العناية كما تقدم ثم إن هذا أمر حلي لأنه يقال ما وجه أفادة الظاهر دون المضمر تمكينا أو مقام التمكن أما الأول فسيان أن المضمر لا يتحول عن إيهام في الدلالة بخلاف الظاهر لاسيما ما يقطع الاشتراك في أصله كالم وأما الثاني فكان يكون الغرض من الخطاب تعظيم المسند إليه وإفراده بالحكم فيكون المقام مقام التمكن لأن ما قد يتحول بالتمتعين والتعظيم والافراد وذلك كما في المثال وهو الماشار إليه بقوله (تخوّل هو الله أحد الله الصمد) فإن الغرض اعتقاد عظمة المسند إليه وإفراده بالصمدية فاقضى المقام الأظهار بدلا عن الانحصار الذي هو الأصل في قوله الله الصمد إذ لو قيل هو الله الصمد كان في الانحصار إيهام ما والظاهر أدل على التمكن لاسيما وهو علم التمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية كإيهام قلبهم (ونظيره) أي ومثّل قل هو الله أحد الله الصمد في كون الأظهار فيه في موضع المضمر زيادة التمكن لاقتضاء المقام إياه ولكن ذلك النظر (من غيره) أي من غير باب المسند إليه قوله تعالى (وبالخط) أي وبالأمر الثابت الحق وهو الحكمة المقتضية للأزلال من هذه الآية والخطي ويختص بجهة العادة والشقاوة (أنزلناه) أي القرآن (وبالخط) أي وبذلك الحكمة (نزل) فمقتضى الظاهر الظاهر غير اسم الإشارة فيكون به بدلا عن الضمير زيادة التمكن أي التقرير والتثبيت حتى يكون مستمرا لا يزول عن البال تخوّل هو الله أحد الله الصمد في إعادة لفظ الجلالة هذا المعنى ونظيره غير المسند

(٥٨ - شروح التلخيص أول) أي لأنه لو قال هو الصمد لكان فيها استحضار الذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكن وتقرّر لأن في الضمير إيهام ما يتخلف المظهر فأنه أدل على التمكن لاسيما إذا كان علما لأنه فاعل للاشتراك من أصله أي والتمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية للذين هما الغرض من هذا الخطاب (قوله ونظيره) مبتدأ وقوله وبالخط خبر وقوله من غيره حال منه أي حال كون تلك الآية من غيره وهي حال مؤكدة إذ كونها من غيره معلوم كونها نظيرا (قوله أي بالحكمة المقتضية الخ) وهي هداية الخلق لكل خير وصلاح معاشهم ومعادهم وسمى هذا الحكمة هداية الخلق لأنهم أتوا بآياته (قوله أنزلناه) أي أنزلنا نزل (قوله حيث لم يقل وبه نزل) أي مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم المرحع وكون هذا من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير إذا كان المراد من الحق معنى واحدا كما يدل عليه قاعدة العرف معرفة وأن المعنى وأوردنا نزال القرآن الأمر وبالحكمة المقتضية للأزلال

من الضميمة والتعظيم  
مالمس في الضمير واعلم أن  
المقام الذي يقتضيه التمكن  
هو كون الغرض من  
الخطاب تعظيم المسند  
إليه وإفراده بالحكم  
ولاشك أن ما يتخلل بالفهم  
والتعظيم يناسب ذلك  
بخلاف ما قد يتخلل بذلك فلا  
يناسب التعظيم والافراد  
(قوله الله الصمد) عز  
الصمد لأفاده الحصر المطلوب  
واصل الخطاب بصمدته  
ونكر أحد لعدم علمهم  
بأحدته اه فترى ولم  
يؤت بالعاطف بين الجملتين  
لكل الأذواج بين الجملتين  
فإن الثانية كالتيه للأولى  
(قوله ويقصد في الخواص)  
تفسير لما قبله (قوله لم يقل  
هو الصمد) أي مع أنه  
مقتضى الظاهر لتقدم  
المرجع (قوله أنزلنا التمكن)

وإدخال الروح في ضمير السامع وتربية المهابة وإماتة تقوية داعي المأمور مثالها قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمره بكذا

وما نزل الملائكة بالحكمة أي الهداية لكل خير ولما كان إرادة الأتزال ملتبساً بالحق لا تستلزم مصاحبة الحق في التزول لجواز أن يعرض خلل حال التزول أكذب ذكر وبالحق نزل وتقسيم الجار والجرور في الموضوعين لإفادة الحصر أما إذا كان المراد منهما معنيين فلا يكون ما نحن بصدده أعني وضع الظاهر موضع الضمير لعدم تقدم المرجع وذلك كما لو حل الحق الثاني على الأوامر والنواهي كما قبل المعنى وأتزلنا الفرق أن ملتبساً بالحق أي الحكمة مقتضية لازالة والأوامر والنواهي نزل وأريد به جبريل عليه السلام كما قبل أيضاً قبل أنه لا حاجة لهذا الاشتراط لأنه إذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير أيضاً ليكون من باب الاستخدام ورد بأن هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون من وضع الضمير موضع الظاهر والكلام فيه (قوله أو إدخال الروح) بفتح الراء الخوف وأما بالضم فهو القلب وقولنا بدل في ضمير (٤٥٨) في روع لكان أحسن لما فيه من الجنس المحرف (قوله في ضمير السامع) أي في قلبه

فأطلق الحال وأراد المحل (قوله وتربية المهابة) أي زيادتها وانما عطف بالواو المفيد للجمع بين الأمرين إشارة إلى فهو ذلك الذي والباعث وذلك لأن الخوف خشية حقوق الضمير كالحالة التي تحصل للانسان من مخاضة المولد والمهابة التعظيم والاحلال القلبي الناشئ من الخوف كالحالة التي تكون في قلوب الناظرين للولاء والسلطان والجمع بينهما ما بلغ في المقصود (قوله هذا) كلاً ما كبد أي لأن خشية حقوق الضمير من شأنها إجلاله وعطفها في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيده لا نهيد على المنزوع ولذا قال الشارح كلاً ما كبد ولم يقل تأكيده

ان يقال وبه نزل فعدل عنه إلى الظاهر لزاد التمكن لان المقام مقام تقرير حكمة الأتزال لا ينقل عن كون نزولها ورد التوهم نزولها لغيرها بسبب كونه من غيراته تعالى كما هو مذهب الكافر وهذا ظاهر ان أريد بالحق في الجملة معنى واحد كما هو الظاهر من تعريفه في الموضوعين وأما ان أريد بالثاني خلاف الاول كان يراد بالاول إقامة الحجة وبالثاني الأوامر والنواهي والمواظف مشافاً للكلام على مقتضى الظاهر لان وضع الضمير حيث ذم موضع الثاني لا يصح الاعلى طريق الاستخدام وهو خلاف الأصل فافهم (أو إدخال الروح) هو معطوف على زيادة التمكن أي يكون وضع ظاهر غير اسم الإشارة موضع مضرر لقصد إدخال الروح أي الخوف (في ضمير السامع وتربية المهابة) أي تحجيد الاحلال والروح أي الخوف من الشيء يستلزم الاجلاله فترتيبه من ادخال الروح ولو كان ظاهراً الاول ابتداء والثاني دوامه واقرب الاول من الثاني عطفه عليه بالواو فهو كعطف المعامل فيكون كلاً ما كبد الاول (أو تقوية داعي المأمور) على امتثال الامر ولما كانت تقوية داعي المأمور قد توهم من غير ادخال الروح كما يوجد ادخال الروح بدون التقوية كأن يكون الغرض ادخال الروح لا لإزالة رهاب وكسر القلب مثلاً كد يجتمعان عطفهما ما بواو (مثالهما) أي مثال اجتماع التقوية وادخال الروح الصادق بالتربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمره بكذا) فان مقتضى الظاهر اننا أمره بكذا لان المقام للتكلم ومعلوم ان

اليه وبالحق أنزلنا وبالحق نزل ان كان الحق الثاني هو الحق الاول \* وقد يرقى بالظاهر ادخال الروح في ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعية المأمور ومثالها قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمره بكذا والأصل اننا أمره (قوله ومن غيره) أي غير المسند اليه على وضع الظاهر موضع الضمير لتقوية داعية المأمور لا للروح فانما عطف متفول على الله أي على وقول المصنف ومثالها بعد ان عطف تربية المهابة

كذا قبل وفي جعل العطف من عطف اللازم على المزموع نظراً لان المعطوف الترتيبية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة تأمل (قوله أو تقوية داعي المأمور) لما كانت تقوية الداعي قد توهم من غير ادخال الروح عطف بأو وإضافة داعي المأمور من إضافة اسم الفاعل لفعله أي تقوية ما يكون داعياً لأمره بشئ إلى الامتثال والاتباع وذلك الداعي حاله تفاسية تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفة مثلاً تقتضي الداعي المذكوروا التعيينه بأمر المؤمنين الدال على السلطة والتمكن من فعل المكره بالمأمور بقوى ذلك الداعي كذا فر بعضهم وقد رشحنا العلامة القدوى أن المراد بالداعي نفس الأمر وحقيقة الظاهر لا تقوية كونه تلك الذات تقوية متصفة بالصفات العظيمة أي أن الاسم الظاهر غير اسم الإشارة قد وضع موضع الضمير لأجل الدلالة على قوة الذات الأمر للشخص المأمور بشئ (قوله أمر المؤمنين بأمره بكذا) أي فلنساند الأمر إلى إلفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو أواجب لدخول الخوف في قلب السامع فلا لفظ الأمر على السلطان والفهر يشعر بالخوف منه وأنه يملك العاصي بقوته وموجب لازيداً المهابة الحاصلة من رغبته ومثالها

وعليه من غيره فاذا عزمت فتوكل على الله وإلا الاستعفاف كقوله \* الهى عبدك العاصى أنا كا \* وإما التوكل

وموجب لتقوية دأى الأمور فذات الخليفة تقتضى حالة تفسانة تدعو للمأمور على الامتنال والتعبر عنها بأمر المؤمنين الدال على السلطة والطش بالمأمور لو خالف بقوى ذلك الدأى هذا على أن المراد بالدأى حالة تفسانية وأما على أن المراد بالدأى نفس الأمر فتقول ان لفظ أمير المؤمنين يدل على قوة ذلك الدأى أى الآخر وانفذت عظمته لاتصافها بذلك الوصف الدال على القوة بخلاف أن الأمر فانه لا يدل على أن تلك الذات الأمر عظمته (قوله مكان أنا أمره) أى الذى هو مقتضى الظاهر لان المقام للتكلم (قوله لتقوية دأى المأمور) أى دون ادخال الروح وذلك لان التعبير بالتوكل لا يناسب الروح من الملعان اليه وباقول كان المراد ان لا يتم من قبل تقوية الدأى وادخال الروح لقال المصنف وعلمها والخاص أن افراد ضمير عليه ورجوعه (٤٥٩) لاحد المذكورات مع كون سياق

الاية لا يستغنى عن التوكل الاية لا تستغنى عن التوكل (عليه) أى على وضع المظهر موضع المضمير لتقوية دأى المأمور (من غيره) أى من غير باب المسند اليه (فاذا عزمت فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية دأى الدأى الى التوكل لانه لا يسهل على ذات موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعفاف) أى طلب العطف والرحمة (كقوله \* الهى عبدك العاصى أنا كا) \* مقربا بالذنب وقد دعا كا \*

اسناد الامر الى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذى هو أنا موجب لتقوية الدأى على الامتنال ولا دخال الروح حيث دل لفظ الامر على السلطان والفهر فبشر بالخشوف، منه وانه لك العاصى بقوته والدأى الى الامتنال موجود فى كل دال على الذات الامامة ولفظ الامر يتقوى به ذلك الدأى (عليه) أى وعلى وضع المظهر الذى هو غير اسم الاشارة موضع المضمير لكن تقوية دأى المأمور على الامتنال فقط دون ادخال الروح حال كون ذلك الظاهر (من غيره) أى من غير باب المسند اليه قوله تعالى (فاذا عزمت فتوكل على الله) \* ومقتضى الظاهر ان يقال فتوكل على لان المقام للتكلم فبعد عن ضمير التكلم الى المظهر وهو لفظ الجلالة لما يناسبه من تقوية الدأى على امتثال أمر التوكل لما يناسبه من الاعلام بمعدله الذى هو الذات الموصوفة بأوصاف الازلية الكاملة من القدرة والارادة وغيرهما والتوكل على من هو كذلك يجب وانما قلنا دون ادخال الروح لان الاطمان بالتوكل لا يناسبه الروح من الملعان اليه (أو الاستعفاف) عطف على قوله زيادة التمكن أى ويضع المظهر غير اسم الاشارة موضع المضمير للاستعفاف وهو طلب العطف أى الرحمة كقوله \* الهى عبدك العاصى أنا كا) أى أنى باب يتوكل وهو الرجوع من معصيتك الى طاعتك وأنى باب سؤال حال كونه (مقرا) أى معترفا (بالذنب) وأنه لا حاجة ولا عذر فى ارتكابها (وقد دعا كا) أى سألت غفرانها وبعبارة \* فان ترحم فانت لذلك أهل \* وان تطرد فنرحم سوا كا \* وسكن رسم المتأخر ضرورة الوزن معاملة الاصول معاملة الوصف ومقتضى الظاهر أن يقال أنا أتيتك عاصيا وخطوة وعبدك الى الظاهر الذى هو لفظ العبد لما فى

بالواو وتقوية الدأية بأودليل أنه يهمل ان الروح والمهابة واحدا وليس كذلك بل الروح الفرع والمهابة الاجلال قال أمهاتك اجلا لا وما بك مقدرة \* على ولكن مل عين حبيبا وقد قصد به الاستعفاف كقوله

الهى عبدك العاصى أنا كا \* مقرا بالذنب وقد دعا كا  
فان تغفر فانت لذلك أهل \* وان تطرد فنرحم سوا كا

والرحمة عطف تفسير (قوله أنا كا) أى أنى باب يتوكل وهو الرجوع من معصيتك الى طاعتك وأنى باب سؤال (قوله مقرا) حال من فاعل أنا كا أى حال كونه معترفا بالذنب ولا عذر فى ارتكابها (قوله وقد دعا كا) أى سألت غفرانها وبعبارة البيت

فان تغفر فانت لذلك أهل \* وان تطرد فنرحم سوا كا

وهذا البيت الثانى موجود فى بعض النسخ وقوله فانت لذلك أى الغفران المفهوم من الفعل وقوله فنرحم من استغفاهه مبتدأ وخبره يرحم خبره وتسكين الفعل لاوقف القدر ارجاء لوصول جمرى الوقف على حذر فراق الحسن ولأنه يشترك بالسكون فى الواصل وأنه

لم يقل أنا المافى لفظ عبدك من التخصع

الاشعاب العبودية المنسوبة لربوبية الرسول من رتب الرحمة واستحقاق العطف والشفقة عليه الموصوف بالربوبية لان من حق السيد عند تخضع العبد المنسوب له ورجوعه له أن يتعطف عليه

أصله أنا أتيتك ولقال أن يقول في هذا المثال وكثيره محاسن بل في هذا الباب كله لا جعل ذلك من باب التجربة فلا يكون الظاهر موضوعا لموضع المضمر فان معنى الضمير هو المجرى منه ومعنى الظاهر المجرى وهما مختلفان قطعاً بقى على المصنف من أسباب هذا القسم أن يقصد التوصل بالظاهر الى الوصف ثمحرفاً منها بواقعه ورسوله النبي الامي بعد قوله اني رسول الله وأنظم الامر مثل أولم يروا كيف بدأ الله الخلق ثم يعيدهن ذلك على الله يسير فل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق أو التنبيه على العلة قال تعالى فبدل الذين ظلموا قولا لاغير والذي قبل لهم فانزلنا على الذين ظلموا ومنه ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لان شفاعته من اسمه الرسول من الله يمكن ﴿تنبه﴾ رعا كان وضع الظاهر بغير لفظ الأول مثل ما يوردون كفروا من أهل الكتاب ولا المشرى كن ان يزل علمك من خير من ربك والله يخص برحمتهم يشاء لان انزال الخبر مناسب للربوبية وأعاد بلفظ الله لان تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للالهية ﴿تنبيه﴾ أنكر بعض الباشيين أن يكون قوله تعالى قل اللهم مالك الملك من وضع الظاهر موضع المضمر وقد قدمنا الكلام فيه عند الكلام على تعريف السند اليه فليراجع ﴿قائده﴾ تتعلق بوضع الظاهر موضع المضمر مثل غم والذى رجى الله وأجاب فأحييت ذكر السؤال والجواب بهما أما السؤال وهو نظم الشيخ العلامة صلاح الدين الصفدي أسعدنا قاضي القضاة ومن اذا • بدوا وجهه استحياه القمران ومن كتمه يوم التدي وراعه • على طرسه يحران بلقيان ومن إن دجيت في المشكلات مسائل • حبلاها بفكر دأتم العنان رأيت كتاب الله أكبر مجسر • لأفضل من يهدي به التلحان ومن جملة الابهاز كون اختصاره • بإيجاز ألفاظه بسيط معاني ولكنني في الكهف أبصرت آية • بهما الفكر في طول الزمان عناني وماهي الا استطعما أهلها فقد • ترى استطعما هم منه بيان فما الحكمة القراء في وضع ظاهره • مسكان ضمير إن ذلك الشان فأرشد على عادات فضلك حرقى • خالي بها عند البيان بدان

وأما الجواب فهو الحمد لله قوله استطعما أهلها متعين واجب ولا يجوز زكاته استطعما هم لان استطعما صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولنا أتيت أهل قرية مستطعم أهلها وحذفت أهلها هنا وجعلت مكانه ضمير المجرى فكذلك هذا ولا يسوغ من جهة العربية معنى غير ذلك اذا جعلت استطعما صفة للقرية وجهه صفة لقرية سائغ عربي لا تزده الصناعة ولا المعنى بل أقول ان المعنى عليه أما كون الصناعة لا تزده فلا نه ليس فيه الا وصف تنكروا بجملة كما وصف سائر التنكرات سائر الجبل والتركب محتمل لثلاثة أها رب أحدها هو الثاني أن تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث أن تكون الجملة جواب اذا والاعار به الممكنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها وعلى الثاني والثالث يصح ان يقال استطعما هم وعلى الاول لا يصح لما قدمناه فن لا تأمل الآية كما تأملنا هنا ان الظاهر وقع موضع المضمر أو نحو ذلك وغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله لأقصودنا تعين الاعراب الاول من جهة معنى الآية ومقصودها وإن الثاني والثالث وإن احتملها التركيب

سكنه للوزن لما ذكرنا في كتب النحاة بقدر رفع الحرف الصحيح للضرورة قوله

فاليوم أشرب غير مستحب إنما من الله ولا واغسل وسوا كما عطف نصب على الحال أي كأننا مكانك في الرحمة (قوله لم يقل أنا) أي أنا العاصي أتيتك على أن العاصي بدل من ضمير المتكلم كما هو مذهب الاخفش والجمهور بأنون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بأنه يلزم أنقصمة البدل عن المبدل منه وهو لا يجوز رد عليهم بجواز ابدال المعرفة باللام من ضمير الغائب بالاجماع مع كون المعرفة باللام أنقص من الضمير مطلقا على كلامهم فيقال ان مقتضى الظاهر في

البيت أنا أتيتك عاصيا عبارة الشارح حذوا فائق كلامن المذهبن

بعدمجان عن مغزها أما الثالث وهو كون الجلبة جوابا ذافلا أنه قصر الجلبة الشرطية معناها الاشبار  
 باستطاعتهم اعند اناسهم اوان ذلك غام معنى الكلام ويجعل مقام موسى والخضر عليهم السلام عن تجريد  
 قصدهما وان يكون معظمه أو هو طلب طعمة أو شيء من الامور الدنيوية بل كان القصد ما ارادوا بك  
 أن يبلغ اليقين انشد هما أو يستخرجا كنزهما راحة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام  
 خوارا اذا قوله قال لو شئت الى غمام الآية وأما الثاني وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلا تفرغ العتبة  
 الى شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون القرية أثر في ذلك ونحن نجد بنية الكلام مشيرة الى  
 القرية بنفسها ألا ترى الى قوله فوجدناهم اولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظه  
 وحفظ ما تحته جوع من قرية مذمومة أهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الابرار عن حق الضيف مع طلبه  
 والطماع ثانيا في الطمّاع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقولك بالاصلاح لمجرد  
 الطمّاع فلم يقصد الالعمل الصالح ولا مؤاخذه بفعل الاهل الذين منهم غادورائهم فلذلك قلت ان  
 الجلبة تعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها اظهار دون الانشبار وينضاف الى ذلك من  
 الثمائم ان الاهل الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاول أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم والغالب ان من أتى  
 قرية لا يجذب جلبة أهلها دفعة بل يقع بصره أولا على بعضهم ثم قد يستقر ثم لمعل هذين العبدین  
 الصالحين لما أتياها ففرأته لهما كما يظهر من حسن صنيعه استقرا جميع أهلها على التسديح ليثبتين  
 به كمال رجته وعدم مؤاخذه بسوء صنيع بعض عباده ولو أعاد الضمير فقال استطعاهم تعين أن يكون  
 المراد الاولين لا غير فأتى بالظاهر اشعارا بتأكيدهم فيه وانهم المبرر كأحد من أهلها حتى استطعاهم  
 وأبى ومع ذلك فأنهم بأحسن الجزاء فانظر هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين  
 واحتجبت تحت الاستقرار حتى ادعى بعضهم أن ذلك تأكيدهم على بعضهم غير ذلك وتركوا كثيرا تعرض  
 لذلك رأسا وبلغني عن شخص أنه قال ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستعمل فلذلك لم يقل  
 استطعاهم وهذا شيء لم يقله أحد من النحاة ولا دليل والقرآن والكلام الفصح على خلافه وقد قال  
 تعالى في بقية الآية يضيّقهما وقال تعالى فثابتهما وقال تعالى حتى اذا جاءنا في قرآنهم الحريمين وابن  
 عاهر وأنت موضع هكذا وهذا القول ليس بشيء وليس هو قول حتى يحكي وانما لما قيل ثبت على رده  
 ومن غم الكلام في ذلك أن استطعاهم اذا جعل جوابا فهو متأخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل أن  
 يكون اتفاق قبل الاتيان هذه المرونة كرتعريفها وتنبيهها على أنه لم يصحها على عدم الاتيان لقصد الضمير  
 وقوله فوجدناهم معطوف على آتياءه وكتبته في ليلة الثلاثاء ثالث ذي القعدة سنة تحسين وسبعمائة بمسقى  
 ثم بعد ذلك استحضرت آية أخرى وهي قوله تعالى انما هم لكوأهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين وان  
 كانت هذه جبلتين ووضع الظاهر موضع الضمير وانما يحتاج الى الاعتذار عنه اذا كان في جملة واحدة  
 ولكن سئل عن سبب الظاهر هنا الاضمار في مثل قوله تعالى الى فرعون ومثله انهم كانوا قوما  
 فاسقين وخطري في الجواب أنهما كان المراد في مدائن لوط اهلا لك القرى صرح في الموضعين بذكر  
 القرية التي يحصل بها الهلاك كأنها اكتسبت الظلم منهم واستحققت الاهلاك معهم ولما كان المراد في  
 قوم فرعون اهلا بهم بصفتهم حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير المائد على ذواتهم من حيث هي  
 لا تختص بمكان ولا يدخل معها مكان وقد قلت

لاسرار آيات الكتاب معاني \* تدق فلا تدبول لكل معاني  
 وفيها المفسر تاض ليب عجائب \* سقى برقها يعشقه القرآن  
 اذا بارق منها قلبي قد بدا \* هممت خسر العين بالطران  
 سروروا ليجها وصولا على الصلا \* كائن على هام السماء كشفا

(قوله واستحقاق الرجة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهو عنى الاستعطف المذكور في المتن وانما زاد الشارح التخصيص واستحقاق الرجة لبيان سبب الاستعطف بلفظ العبد فظهر توافق كلاهما في المصنف والشارح (قوله أعني نقل الخ) هذا التعبير مصحح به في كلام السكاكي ولولا ذلك لم يكن جعل المسار اليه مطلقا لنقل دفعه الى السماع لا في فالحارح فنقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال أعني ولم يقل بعني وأفاد (٤٦٣) بهذا التفسير بأن الإشارة لما يفهم ضمنهم ان اراد قوله تعالى فتوكل على الله وقوله

الهي عبدك العاصي انا كما \*  
مثلا لوضع الظاهر موضع \*  
المضمر فانه يضمن فنقل \*  
الكلام من الحكاية الى الغيبة \*  
(قوله عن الحكاية) أى \*  
التكلم لان المشكك يحكى \*  
عن نفسه (قوله الى \*  
الغيبة) أى المستفادة \*  
من الاسم الظاهر لانه \*  
عندهم من قبيل الغيبة \*  
(قوله غير مختص بالسند \*  
اليه) أى بل تارة يكون في \*  
المسند اليه كما في قوله \*  
الهي عبدك العاصي انا كما \*  
وفي قول انطلقا امير المؤمنين

وامرأ بكذا مكان انا \*  
العاصي وانا امرأ بكذا \*  
وفارة يكون ذلك النقل في \*  
غير المسند اليه كما في \*  
قوله فتوكل على الله مكان \*  
فتوكل على فهذا كله من \*  
الالتفات عند السكاكي \*  
واعلم ان قوله غير مختص \*  
بالسند اليه غير محتاج \*  
لأى كلام المصنف ولا في كلام \*  
السكاكي لانه قد علم علق

وهانك مناه قد أبحث كثرى \* فسكر المسن وأولى بدع بيان  
وان حياقي في تمسوح أبصر \* من العلم في قلبي غدا ساني  
وكم من كناس في جاي خضر \* الى أن أرى أهلا ذكى جنان  
فيمطادمني ما يطيق اقتناصه \* وليس له الشاردات بدان  
منأى سلم الدهن ريش ارقوى \* بكل عالم الخلق ذولعان  
فذاك الذي يربى لا يضاع مشكل \* ويقصد للخصر بعند عيان  
وكملى في الآيات حسن تدبر \* به الله ذو الفضل العظيم جاني  
بجاء رسول الله قد نلت كل ما \* أتى وسما في دأغما بامان  
فصلى عليه الله ما تزيق \* وسلم ما نامت له الماوان  
اه كلام والودوم من خطه نقلته ص (السكاكي هذا غير مختص بالسند اليه ولا بمد القدر الخ)

في التمثيل عدم الاختصاص نعم لو عرّفنا التفرع كان ذلك ظاهرا هكذا اعترض أرباب الحواشي وأجاب العلامة ش  
عبد الحكيم بان المفهوم صريح بما تقدم في كلام المصنف والسكاكي عدم اختصاص وضع الظاهر موضع المضمر بالسند اليه لعدم  
اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وان كان ذلك مفهوما متناهما والتصريح بما علمت تنال من التكرار (قوله ولا مدنا  
القدر) ظاهرا من المعنى وليس النقل من الحكاية الى الغيبة محتضرا بان يكون من الحكاية الى الغيبة ولا يفتي فسادا لاستلزامه سلب  
اختصاص الشيء بنفسه لان محله ان النقل المذكور لا يختص بنفسه بل هو جدي في غيره ومحال أن توجد نفس الشيء في غيره وهذا حاصل  
السماع الذي في العبارة وحاصل الجواب الذي أشاره الشارح بقوله ولا النقل مطلقا أنا بمجرد النقل الاول عن قديمه أى أن النقل حال  
كونه مطلقا عن التقيد بكونه من التكلم الى الغيبة غير مختص بهذا القدر أعني النقل من التكلم الى الغيبة بل يكون النقل في غير مكانه  
من الخطاب الى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة الى التكلم أو الخطاب أو من التكلم الى الخطاب (قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقيد



بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل كل واحد منهما الى الآخر ويسمى هذا النقل التفتان عند علماء المعاني

بكونه من الحكاية الى الغيبة وان كان التقيد بظاهر العبارة ويدل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم الخ (قوله بأن يكون الخ) هذا تفسير لهذا القدر (قوله ولا تخالو العبارة) أى عبارة المصنف عن تسامح أى قبل التأويل السابق وأما بعد فلا (قوله أى سواء كان الخ) لا يعرقل على تفسير الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جملة مقول السكاكى بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني (قوله واراد فى الكلام) أى بان عبر به أولا وكفى بالامثلة الامثلة وقوله أى كان الخ أى كفى بالامثلة التى مضت (قوله ستة) أى وان ضربت هذه الستة فى الحالتين وهما أن يكون قدأورد كل منهما فى الكلام ثم (٤٦٣) عدل عنه أو لم يورد لكن كان مقتضى

الظاهر ارادة صارت اثنى عشر مصفاة من ضرب بماتى المسند اليه وغيره صارت أربعة وعشرين (قوله) حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين) أى من نقل كل واحد من الثلاثة الى الاخرين فالثلاثة هى التكلم والخطاب والغيبة والاثنان ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولاً الى غير (قوله) بحسب ما علم من مذهب (قوله) أى من انه لا يشترط تقسيم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهوراً أيضاً (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبق تعبيره وما لا يقتضيه بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم وفي بعض النسخ و بالنظر عطفاً على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه انه لا يشترط

بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا تخالو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أى سواء كان فى المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها وارداً فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر ارادة (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الامثلة (و يسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفتان)

والظاهر عطفه على قوله بالمسند اليه فيكون التقدير ان نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بهذا القدر الذى هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لان هذا هو القدر المتقدم فيكون سدلول الكلام ان هذا النقل لا يختص بنسبه بل يوجد فى غيره ولا معنى له ولهذا وجب ان يحمل على معنى أن النقل فى الجملة لا يختص بهذا القدر الذى هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل يكون النقل فى غيره كقوله من الخطاب الى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة الى التكلم أو الخطاب أو من التكلم الى الخطاب ولهذا كان فى الكلام تسامح حيث ضمن العطف ما هو كالاستئناف ويدل على هذا ما أشار اليه بقوله (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر) فالاقسام المتصورة ههنا ستة من ضرب ثلاثة فى اثنين لان كلام الثلاثة ينقل للاثنتين المخارج له اذ لا يصح نقل كل نفسه والمراد بالاطلاق أن النقل يجري فى الثلاثة فى باب المسند اليه وفى غيره وأنه يعتبر حيث مضى التعبير بأحد الثلاثة غير بآخر وحيث اقتضى القيام ذلك الاحد ولم يرد به ثم عبر بالآخر ولا يخفى ان ادخال المعنى الاول فى الاطلاق غير محتاج اليه بعد قوله غير مختص بالمسند اليه ولكن اغما يحتاج اليه بالنسبة الى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة ولا يقال كلام السكاكى ليس فيه التصريح بهذا الاطلاق فكيف حكا المصنف عنه لانه علم من مذهبه اعتبار معناه فتصعب نسبته اليه (ويسمى هذا النقل) بجميع اقسامه (عند علماء المعاني التفتان) اخذ من التفتان الانسان عينا وشمالا وبالعكس فان قلت لا يوجه خصص تسميته ش الاشارة بقوله هذا لما الى نقل الكلام عن ضمير المتكلم الى اسم ظاهر كاسبق فى قول الخليفة أمير المؤمنين بأمره بكذا أو الى كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا أى سواء كان مسندا اليه أم غيره وسواء كان من متكلم أم غيره ويسمى هذا النقل التفتان قال ابن الاثير فى كثر البلاغة وسمى

تقدم التعبير بالنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذاً من مجموع الامر من ما علم من مذهبه والامثلة (قوله و يسمى هذا النقل) أى نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة الى غيرهم مطلقا التفتان (قوله عند علماء المعاني) اعترض بأن قاعدة الالتفات كما فى أن يورث الكلام ظرافة وحسن نظرية أى تجديدها ابتداء يعصى اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقة مقتضى الحال فلا يكون البعث عنه من علم المعاني بل من علم البديع وحيث قد انشأ يسميه بهذا الاسم أهل البديع لأهل المعاني وأوجب بأنه من مباحث علم المعاني باعتبار اقتضاء المقام لقاعدة من طلب مزيد الاصفاة لتكون الكلام مؤثراً أو مدحاً أو قانعة محجة أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام ظرافة فسميته ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعاني لانه تافى تسميته بذلك أيضاً عند غيرهم

كقول ربعة من مقروم      بآنت سعاد فأسى القلب معمودا \* وأخلفك ابتة الحر المواعيدا  
فأنتت كآزى حيث لم يقل وأخلفنى وقوله      تذكرت والذ كرى تيجك زنبيا \* وأصبح باقى وصلها قد تقضا  
وحل بفلج فالابا تراهلنا \* وشطت حلت غمرة فقبا      فالتفت فى البين

(قوله مأخوذ) أى منقول من التفات الانسان الى أى أن لفظ التفات نقل من التفات الانسان من معناه الى بساره الى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله وبالعكس) فيه نظرا لانه يقتضى أن الالتفات الحسى لا بد فيه من تحويل بذهن عن الحالة الأصلية الى جهة معينة ثم الى جهة بساره وأن الالتفات الاصطلاحي لا بد فيه من انتقال ولا يتحقق ذلك الا ببلات تعبران مع أنه يمكن فى الاول تحويل واحد (٤٦٤) وفى الثانى انتقال واحد فالاولى أبهى وبالعكس وبجواب بان الواو بمعنى

أو (قوله قول امرئ القيس) أى فى مرثية أبيه (قوله خطا بالنفس) أى لذاته وخصه فليس الخطاب على حقيقة اذ لم يرد بالخطاب من يفار به بل أراد انه أى فهو يكرس الكاف لان السامع فى خطاب النفس التأنت ويصح الفتح نظر الكون النفس تخلصا أو بمعنى المكروب الا ترى الى قوله ولم ترقد بالذ كرى قوله التفاتاى على جهة الالتفات أى ان لم يحصل تجرد والالم يكن التفاتا ذمى التجريد على المغارة والالتفات على اتحاد المعنى وهذا هو التحقيق خيرا فان قال الامانة بينهما (قوله ومقتضى الظاهر لى) أى لان المقام مقام التكلم وحكاية عن نفسه (قوله بالتمد) وبعدة ونام الخلى ولم ترقد

أما قوله (قوله ومقتضى الظاهر لى) أى لان المقام مقام التكلم وحكاية عن نفسه (قوله بالتمد) وبعدة ونام الخلى ولم ترقد

وبات وبات له ليله \* كليل ذى العائر الارمد      وذلك من نبا جاني \* وخبرته عن أى الاسود  
واعلم أن فى هذه الآيات التفتان اتفاقا فى بات لعدوله الى القية بعد الخطاب وفى ساء لعدوله بعد هالى التكلم وأما قوله تطاول ليلت فالسكا كى يجعله التفاتا من التكلم لخطاب ان لم يكن تجردا      وأما الجهور فتعني عندهم ان يكون تجردا اذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكلم وقوله تطاول ليلت كناية عن السهر وقوله وبات تامة بمعنى أقام ليللا ووزل بتمامه أو لم يزل يتأنيق لم ترقد وبات تامة فانه له خبرها وتامة وحال وعطف بآنت على بات من عطف الميان على الميان من حيث اللفظ ومن عطف المقيد على المطلق من حيث المعنى واخلى هو الخالى عن الهم والحزن والعائر بهمة وهمرة قذى العين ومن لا ابتداء الغاية واللعيلس والتأخير فيه فائدة عظيمة مستغنى العلم وأوطن فهو أخص من مطلق الخبر

والشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها

(قوله والمشهور راجح) هذان كلام المصنف مقابل أقول السكاكي وسمى الخ (قوله أي عن ذلك المعنى) هذا ضرر مح في أنه لا بد من اتحاد معنى الظرفين والمراد بالاتحاد في الماصدق فيدخل فيه نحو أنا زيد يحتاج إلى إخراجه بالقياس الذي ذكره الشارح (قوله ويرتفع) أي ينتظر عطف على قوله يقتضيه من عطف اللازم على الملزوم وقوله بشرط أن يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر أي ظاهر الكلام أي ولو كان موافقا للظاهر انما كان في قوله تعالى وما يدريك لعله تركي فانه خطباء موافق لظاهر المقام الذي هو مقام الخطباء لكنه يخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه أولا بالغبية في قوله تعالى عيسى وقول أن حاءه لا على خلاف مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضى ظاهر الخطباء في الموضعين فالتهيم بالخطباء المناسب للمقام بالأصالة للفتا لا تخالف لظاهر السوق وذلك لظاهر والسري العدول عن الخطباء إلى الغيبة أولا تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه من التلطف في مقام العتاب (٤٦٦) بالعذر عن المواجهة في الخطباء (قوله ولا بد

من هذا القيد) أي وهو قوله بشرط أن يكون الخ واعتاركة المصنف لفهمه من المقام لأن كلامه في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم

(قوله لا يخرج) مثل قولنا نحن الذين صبوا الصباحا \* وقوله تعالى (والشهور) عند علماء البيان خلاف مذهب السكاكي وهو (ان الالتفات) عندهم (والتهيم عن معنى) من المعاني (بطريق من) الطرق (الثلاثة) وهي التكمم والخطباء والغبية (بعد التعبير عنه) أي الالتفات هو التعبير عن معنى بعد التعبير عن ذلك المعنى نفسه (بطريق آخر منها) أي من ثلاث الطرق الثلاثة كان يعبر عنه أولا بالغبية ثم يعبر عنه ثانيا بالخطباء كإتيان في الأمثلة ولكن لا يكتفي في تحقق الالتفات بمجرد تعبير بخلاف تعبير آخر عن المعنى لأن ذلك قد يكون على حسب ما يناسب سوق الكلام فلا يكون من الالتفات في شيء بل لا بد بعد مخالفة التعبير الثاني الأول مع اتحاد المعنى من كون الثاني جارعا على خلاف ظاهر سوق الكلام بأن يكون على خلاف ما يرتفع به السامع فيصير عن معنى الالتفات جارعا على ظاهر ما ينبغي في سوق الكلام مثل قول القائل أنا زيد وأنت عرو فان الأخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكمم أو الخطباء جارعا لظاهر ما يستعمل في الكلام فلا يخرج على خلاف ما يرتفع به السامع لصحة الأخبار بالظاهر عن الضمير مطلقا فلا يكون

من مقتضى الظاهر انه يعبر عنه بغيره والمشهور أن الالتفات التعبير عن معنى بأحدى الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخرى وهو أخص من الأول لأن نحو قول الخليفة أمير المؤمنين بأمره بكذا الالتفات عند السكاكي دون غيره وقول السكاكي خلاف الظاهر أعظم من أن تكون مخالفة الظاهر لغنية لا معنوية كقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه وفق الظاهر بمعنى لأنه ما على الأصل وعلى خلاف الظاهر لفظا لأن لفظ الخلالة للغبية أو تكون مخالفة الظاهر معنوية لا لفظية مثل أمير المؤمنين بأمره بكذا أو معنوية ولفظية مثل أنا أعطيتك الكور فصل ربك وانحر

(٥٩ - شروح التلخيص أول) الظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكمم أو الخطباء لأنه جارعا لظاهر ما يستعمل في الكلام (قوله وقضى الذنون الخ) أي فقد انتقل من ضمير التكمم وهو نحن إلى الغيبة وهو الذين لأنه يقتضيه الظاهر لأن الأخبار بالظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكمم أو الخطباء جارعا على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلا يخرج على خلاف ما يرتفع به السامع فلو لا هذا الشرط لم يكن أن هذا الالتفات وقوله صبوا جارعا على مقتضى الظاهر لأن الذنون اسم غيبة فالطابق له الغيبة والظاهر أن الصباحا ضمير محجرب معصي صبوا تأكيدها من صبحه إذا أنه صباحا ويجوز أن أراد الالتفات بالظرفية الصبحا نصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا للصبو أو من قبيل أنت نبأ وتنبأ تشبها ومفعول صبوا وانحر أى صبوه وغمات البيت \* يوم انخيل غارة ملحقا \* والتبديل بضم النون وبتاء المجهمة وضع الشام والقارة اسم مصدر نصب على التعليل أي لأجل الأثرة والمخاض صيغة مبالغ فيها في الإحاح اه فترى

الظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكمم أو الخطباء لأنه جارعا لظاهر ما يستعمل في الكلام (قوله وقضى الذنون الخ) أي فقد انتقل من ضمير التكمم وهو نحن إلى الغيبة وهو الذين لأنه يقتضيه الظاهر لأن الأخبار بالظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكمم أو الخطباء جارعا على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلا يخرج على خلاف ما يرتفع به السامع فلو لا هذا الشرط لم يكن أن هذا الالتفات وقوله صبوا جارعا على مقتضى الظاهر لأن الذنون اسم غيبة فالطابق له الغيبة والظاهر أن الصباحا ضمير محجرب معصي صبوا تأكيدها من صبحه إذا أنه صباحا ويجوز أن أراد الالتفات بالظرفية الصبحا نصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا للصبو أو من قبيل أنت نبأ وتنبأ تشبها ومفعول صبوا وانحر أى صبوه وغمات البيت \* يوم انخيل غارة ملحقا \* والتبديل بضم النون وبتاء المجهمة وضع الشام والقارة اسم مصدر نصب على التعليل أي لأجل الأثرة والمخاض صيغة مبالغ فيها في الإحاح اه فترى

(قوله وإلا فاستعين) أي فإنه وإن عبر عن المعنى وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بأخر وهو الغيبة في قوله مالك إلا أن هذا التعبير على مقتضى الظاهر لأن الالتفات حصل أولاً بقوله مالك نعيد والثاني وهو وبالك نستعين أتى على أسلوبه كما قال الشارح (قوله فإن الالتفات إنما هو في بالك نعيد) أي لأنه انتقل من التعبير عن معنى الغيبة وهو ما قبله وبالك إلى الخطاب في قوله مالك نعيد وأما قوله وبالك نستعين فليس فيه الالتفات لأنه (٤٦٦) انتقال من خطاب وهو بالك نعيد إلى خطاب آخر وهو وبالك نستعين فنقل

وبالك نستعين وأما وانت فان الالتفات إنما هو في بالك نعيد والباقي جار على أسلوبه ومن زعم أن في مثل يا أيها الذين آمنوا الالتفات والقياس آمنت فقد سهوا على ما يشهد به كتب النحو

من الالتفات ولو صدق عليه أن التعبير الثاني صادق على معنى عبر عنه بطريق آخر قبله ولكن في المحاجة الزائدة قيد كونه على خلاف ظاهر سوق الكلام لأخراج هذا المثال نظر كافي لأن المراد بالمحلول المفهوم بالموضوع المصدوق فلم يعبر الثاني في هذه القضية عن نفس ما عبر عنه بالاول فلم يصدق عليه حصة الالتفات حتى يحتاج لأخراجه بالقيود كما كان المقيّد ينظر إلى اتحاد المصدوق وكذا يخرج عن معنى الالتفات نحو قوله اللذين صبحوا الصبا سباحا فان إعادة الضمير من الصلة على الموصول لكونه اسماء ظاهرا الاصل فيه ان يكون بطريق الغيبة ولو عبر عن مصدوقه أولاً بطريق التكلم وهذا هو المقرر في قواعد النحو ولهذا كان قول القائل ان في مثل يا أيها الذين آمنوا التفاتا وان الاصل يا أيها الذين آمنتم سهواً ليس لان كون المقام التكلم بعد النداء كافي قول القائل يا زيد ثم انما هو في غير الصلة التي يتم بها الموصول لان ما بعد ومن الصلة إلى الموصول كما تقدم من باب الغيبة وخروج أفعال عن معنى الالتفات قوله تعالى وبالك نستعين وأهدنا وأمنمت لانه وقع الالتفات قبله في قوله تعالى يا أيها نعيد ثم بغير ما بعده على ما رتبته السامع لكونه على أسلوب ما قبله ويبحث هذا أيضاً بان البعدية ان جعلت على الاتصالية ليخرج إلى هذا القيد لأخراج ما ذكر لان الموجود فيه بعده الانفصال فلا بد من عليه بهذا الاعتبار أنه عبر عن معنى بعد التعبير عنه بمعنى آخر لان البعدية الاصل فيه الاتصال ولم يوجد ولا يتخفى ضعف هذا البحث وقولنا في هذا القيد خلاف ظاهر سوق الكلام اشارة إلى ان التعبير الثاني يكون التفاتاً في خالف ما رتبته السامع ولو كان موافقاً لاصل ظاهر المقام كافي قوله تعالى وما يذكر له بزكاته خطاباً موافقاً لاصل ظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب لكنه يخالف ظاهر الكلام لانه عبر عنه أولاً بالغيبة في قوله تعالى عيسى وتولى أن جاءه الا على خلاف مقتضى الحال فتناسب امرؤ على مقتضى الغيبة فالتعبير بالخطاب المناسب لمقام الاصاله التفات لانه يخالف ظاهر سوق الكلام وذلك ظاهر والسرف للعدول عن الخطاب إلى الغيبة أولاً تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لانيه من

واحد من قوله وبالك نستعين وأهدنا وأمنمت اذا نظر فيه مع قوله مالك يوم الدين يصدق عليه أنه انتقال من طريق إلى طريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لانه لما التفت للخطاب صار الأسلوبه فهو خارج بهذا القيد وان دخل في كلام المصنف (قوله والباقي جار على أسلوبه) أي على طريقه بالك نعيد وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق آخر التعبير عنه بطريق آخر لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت للخطاب صار الأسلوبه (قوله التفاتاً) أي لان الذين هم المنادى في الحقيقة فهو مخاطب والمناسبه آمنت (قوله على ما يشهد به كتب النحو) أي من أن عالمنا الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة لان الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وان عسر ضرورة الخطاب

والسكاك لم يصح عما أراد به قوله خلاف الظاهر بل يريد بحسب اللفظ والمعنى انكن دلنا على ان ذلك مراده جعله في أسيات امرئ النفس التي ستاتي ثلاث التفاتات لكن بخلافه الظاهر في المعنى لأن اللفظ شرط كونها التفاتاً ان لا وافق لفظاً سابقاً فان وافقه فليس التفاتاً خاصه ان الالتفات عند السكاك انما ان الكلام على أسلوب يخالف لاسلوب سابق مطلقاً ولم يسبقه غيره والمعنى يقتضي خلافه وقد قسم الالتفات إلى ستة أقسام الاول الالتفات من التكلم إلى الخطاب ومثله قوله تعالى وما لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون الاصل وإليه أراجع فالتفت من التكلم إلى الخطاب قلت وبه

بسبب النداء وحينئذ فامروا جار على مقتضى الظاهر كأن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب يا زيد ثم يا أيها الذين آمنوا لانهم انما هم في الصلاة وأما قبل تمامه فحقه الغيبة والصلة متجهة للمنادى الذي هو الموصول فهي كالجزء منه فلا يراد في الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء لانه بعد تمامه ولا يراد قول الشاعر وهو سيدنا على أنا الذي جئتمني أمحي حيدره \* أكذلك بالسف كبل السندره لانه قيم كافي المطول لكن في المعنى في بحث الاشياء التي تحتاج إلى دابة أن نحوأت الذي فعلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسه

وهذا أخص من تفسير السكاكي لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها فكل الثقات عندهم الثقات عندهم غير عكس مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب بقوله تعالى وما لي لأبعد الذي فطرنى وأليه ترجعون

على هذا القول لانتافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لانه فلتنه تفيد كونه خلافه (قوله أخص منه) أى من نفسه (قوله لأن النقل عنده) أى المسمى بالالتفات (قوله من غير عكس) أى لغوى بحيث يقال كل (٢٦٧) الثقات عند السكاكي الثقات عند الجمهور

والمراد من غير عكس لغوى عكسا صحيحا وأما عكسه عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكي الثقات عند الجمهور فهو صحيح (قوله وما لي لأبعد الخ) هذا حكاية عن حبيب التمار وعظيمة لقومته لترجمهم الأيمان (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) حاصلة أن الشارح ذكر

قوانين في تقرير الالتفات في هذه الآية الأول منهما أن الضمير من التكلم ولكنه غير ثابتين الذات المتكلمة بضمير المخاطبين ففسيه الثقات ومقتضى الظاهر أرجع وحاصل القول الثاني أن الضمير من الخطابين فكان مقتضى الظاهر أن يقال ولكم لاتعبدون الذى فطركم وأليه ترجعون فعدل عن مقتضى الظاهر فى الأول وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد أجمع المعبر عنه واختلقت العبارة فعبّر

(وهذا أى الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه) بتفسير السكاكي لأن النقل عندهم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فتركه وعدل إلى طريق آخر لتحقيق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور بخصوص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل الثقات عندهم الثقات عندهم غير عكس كما في تناول ليلك (مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب وما لي لأبعد الذى فطرنى والسبب ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق التلطف في مقام العتاب بالعدل عن المواجهة في الخطاب (وهذا) التفسير الجارى على مذهب الجمهور والالتفات (أخص) من تفسير السكاكي كونه لا نهى شرطوا تقدم التعبير ولم يشترط كما يفيد ما تقدم الاقضاء الظاهر بخلافه فصدق عند التعبير الواحد حيث يكون مقتضى الظاهر خلافه كما في قوله طحايا قلب ولا يصديق عند الجمهور والأقوى التعبير في كل الثقات عندهم الثقات عند السكاكي ولا يتعكس الجواب وهاهنا ثم شرع في أمثلة الأقسام الستة المتصورة في الالتفات من أحد الطرق الثلاثة إلى الطرق بغير المعايير بل بدأ بمثال النقل من التكلم إلى غيره ثم بمثال النقل من الخطاب إلى غيره ثم بمثال النقل من التكلم إلى غيره على حسب ما تقتضيه الأعراف في مقامات التعبير فقال (مثال الالتفات) أى النقل (من التكلم إلى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن حبيب التمار في موعظة قومه في الأيمان (وما لي لأبعد الذى فطرنى) أى مالككم لاتعبدون الذى فطركم أى خلقكم فقتب (١) انكار ترك العبادة إلى نفسه تعريضا بالمخاطبين وأشار إلى أنه لا يريد لهم الأيمان بنفسه وان ما يلزمهم من انكار ترك العبادة يلزمه في جملتهم على تقدير تركها وهو من الملاحظة في الخطاب ولما عدل عن الخطاب المعرض لأجل هذا إلى التكلم ناسب إجراء الكلام على طريق التكلم فيقول وأليه أرجع ليكون الكلام جاريا على نسق واحد فلما عدل إلى الخطاب فقال (وأليه ترجعون) كان الالتفات على المذهبين فى آخره وانفتاحا على مذهب السكاكي فى أوله وإذا اعتبر هذا التحقيق وهو أن المراد بقوله وما لي لأبعد مالككم لاتعبدون تحقيق أن هنا خطبا ما عبر عنه أو لا بطريق وثانها آخر تحقيق الالتفات فلا يريد ما يقال من أنه لا الالتفات هنا لأن المراد ثانيا بالمخاطبين والمراد الأول بالتكلم فليس هنا معنى واحد يعبر عنه بطريقين لا يقال بالخطاب على هذا التحقيق جار على أصله فلا الالتفات لانه قول الالتفات لا يتنافى موافقا لمقام وانما يتنافى موافقة مظاهر سوق الكلام كما تقدم لا يقال المراد بالاول قطعها بالتكلم والخطاب أعما لا يريد بطريق التعريض الثابت بالزوم فلم يصدق وجود تعبير عن معنى نظير لوزان يكون أراد بقوله ترجعون المخاطبين ولم يرد نفسه ويؤيده ضمير الجمع ولو أراد نفسه لقال يرجع وعلى قول السكاكي يحتمل أن يكون المراد مالككم والثاني فى ترجعون لأن وما لي مخالف للظاهر معنى وترجعون مخالف للظاهر فظا وقد قدما أن مخالفة الظاهر بأهم ما كان الثقات واعلم انسابى

أولا بطريق التكلم ثم عبر ما يباين بطريق الخطاب وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح وذلك لأن قوله وما لي لأبعد الخ تعريضا بالمخاطبين لأن المقصود وعظمتهم وزجرهم على عدم الأيمان فهم المتعبدون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق فى قوله وما لي الثقات على مذهب السكاكي فقط لأنه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفى قوله وأليه والترجعون الثقات على المذهبين كذا قبل ولوجه الاختصاص بالسكاكي بل فى قوله وما لي الثقات عند الجمهور أيضا قد سبق طريق الخطاب بقوله أبعوا المرسلين أبعوا ومن لا يسألكم أجروا ما على خلاف التحقيق فى الكلام الثقات واحد على المذهبين فى قوله وأليه ترجعون

(١) قول ابن يعقوب فسيه انكار وقوله بعدم انكار هكذا فى النسخ ولا حاجة إلى اللفظ انكار فى الموضعين كسبته محضه

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة  
طجا بك قلب في الحسان طروب \* بعيد الشيا ب عصر حان مشيب

(قوله ان المراد المالك لا تعبدون) أي لان التكلم حبيب التجار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل الا انه اهام نفسه مقام الخطابين فحسب ترك العبادة الى نفسه تعريضا للخطابين اشارة الى انه لا يريد لهم الامار بل نفسه وانما يلزمهم ترك العبادة بلزبه في جلتهم على تقدير تركها وهو من اللطافة في الخطاب فالقاعدة المختصة بجمع هذه الالتفات التعريض والاعلام بأن المراد الخطابون من أول الكلام ثم ان كون الكلام من باب التعريض بالخطابين لا ينافي الالتفات اذ لا يشترط فيه التعريض بالمطابقة بل يصح بالزوم أيضا كما في التعريض والتعريض عند المصنف والشراح اما مجاز أو كناية وهو مجاز لا امتناع ارادة الموضوع عما فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه العلامة السيد من ان المعنى التعريض من مستبعات التركيب واللفظ ليس مستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة الى (٤٦٨) المعنى المستعمل فيه اما حقيقة أو مجاز أو كناية يرد ان اللفظ ليس مستعملا في

الخطابين فلا يكون المعنى المعبر عنه في الاسلوبين واحدا فلا التفات اقامه عبيد الحكيم (قوله انا اعطيناك الكوثر) أي الخبير الكثير أو خرافي الجنة يسمى بالكوثر (قوله ومقتضى التظاهرنا) أي لان اعطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم التظاهر من قبل الغيبة كما مر وقاعدة الالتفات في الآية ان في لفظ الرب حشا على فعل المأمور به لان من يرسل يستحق العادة وفيه ازالة الاحتمال أيضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في اعادة الاعطاء من الله وأيضا كلمة انا تختمل الجمع كما تختمل

أن المراد المالك لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السور احوال في الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق خطاب فيكون التفات على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) ومقتضى التظاهرنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طجا) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان

واحد باعتبار المطابقة لانا نقول المقصود الاهم الخطاب والتكلم وسياق وليس من شرط الالتفات وجود التعريض بالمطابقة بل يصح بالزوم أيضا فله قسم (و) مثال الالتفات من التكلم أيضا (الى الغيبة) قوله تعالى (انا اعطيناك الكوثر) أي الخبير الكثير وانحر في الجنة يسمى الكوثر وهو من الخبير الكثير (فصل لربك وانحر) وقوله انا اعطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم التظاهر من قبل الغيبة فهو التفات الى غيبة والاصل فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طجا) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) أي ذهب بك القلب الموصوف بأنه طرب أي نشاطا وفرحا في طلب وصال الحسان وفي مرادة التطفر من ومعنى ذهب القلب به انه غيبة وانفقه عن غير طلب الحسان والكاف ضمير الخطاب واردة فيه نفسه وفيه التفات على مذهب السكاكي لان المقام على كون الآية المذكورة فيها التفات سؤال وجواب عند الكلام على أدوات الشرط الشافي التفات من التكلم الى الغيبة فلهذا قال تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر كذا قالوه قلت وفيه نظر ساذ كرو في آخر الكلام الثالث التفات من الخطاب الى التكلم ومنه قول علقمة بن عبدة الشاعر صاحب امرئ القيس المعروف بعلقة الفحل وليس عبدة بنغض الباطن

طجا بك قلب في الحسان طروب \* بعيد الشيا ب عصر حان مشيب

الواحد المعظم نفسه فلما التف بقله فصل لربك زال هذا الاحتمال ان فنارى (قوله قول الشاعر) تكلفى هو علقمة بن عبدة العجلي من قصيدة يمدح بها الحرب بن حيلة النساني وكان أسرا حاه فصار اليه يطلب فكرو بعد البيتين منعمة ما استطاع كلامها \* على باها من أن تزار رقيب اذا غاب عنها البعل لم تقش سره \* وترضى اياك البعل حين يؤب فان قساوتي بالنساء فاقى \* خبير بادواء النساء طبيب اذا شاب رأس المرء أو قل حاله \* فليس له في ودهن نصيب (قوله أي ذهب بك) الباء للتعدي على حد ذهب يذهب وأنت لك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة وان كانت خطاب النفس باعتبار ان نفسه الخطاب ذاته وشخصه ومقتضى التظاهر أن يقول طجا بك في الغيبة التفات عند السكاكي وفي الاطول جواز فتح الكاف وكسرهما

(قوله أن له طر في طلب الحسان) أي في طلب وصالهن وأشار الشارح بذلك إلى أن قوله في الحسان متعلق بطروب وأن في الكلام حذف مضاف لا متعلق بها وحسنه فتنقذ الممول لأفادتها المحصر وقوله طروب صفة القلب والطرب خفة تسمى الإنسان للسدة سرور وحرز أي أذهني وأنفني قلب مصروف بأن له طر بأونشاط في طلب (٦٩) وصال الحسان دون غيرهن (قوله ونشاطا في

مرادون) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطر بالتفسير مراد قوله في مرادون أي مطالبتين بالوصول تفسير لقوله في طلبا لحسان (قوله بعد عصر) ظرف لطلب (قوله في قلب) أي قرب (مشب بكلفي ليلي) فيه التفتت من الخطاب في بك إلى التكلم ومقتضى الظاهر بكلف وفاعل بكلفي ضمير القلب

أن له طر في طلب الحسان ونشاطا في مرادون (بعيد الشباب) تصغير بعد القرب أي حين وفي الشاب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية أعني قوله (حان) أي قرب (مشب بكلفي ليلي) فيه التفتت من الخطاب في بك إلى التكلم ومقتضى الظاهر بكلف وفاعل بكلفي ضمير القلب للتكلم والاصل إن يقال طعبي (بعيد الشباب عصر حان مشب) بعد تصغير بعد وهو متعلق بعلمه وقوله عصر بدل منه وانما صغره للإشارة إلى أن ذلك الوقت قريب من غفوة الشباب والمحقق أن ذلك الوقت أدرك أو أواخر الشباب فالمراد بعدي الغفوة وقرب انصرام الشباب وبدل عليه قوله عصر حان أي قرب المشب وهذا المعنى ظاهر في معنى البيت أي جعلت الكهولة من المشب والافالبعدي حقيقة مقسومة بكون المراد بالطرف الكهولة وتصغيره لإدعاء القرب من الشباب ولما عبر بصيغة الخطاب عن التكلم ناسب أن يساق الكلام بطر في الخطاب إلى آخره ولما عدل عنه إلى التكلم في قوله (بكلفي) ذلك القلب (ليلى) والاصل إن يقول بكلفك كان التفتت إلى المذهب وقوله ليلي مفعول بكلف أي يلزمي طلب وصالها وروى بتكلفي بالقوفاصة والفاعل هو ليلي فيكون المفعول محذوف أي تكلفي شدا اندرفاقها ويحتمل على هذا أن يكون الخطاب للقلب أي تكلفي يا قلب فيكون التفتت آخر من الغيبة التي هي مقتضى القلب لانه ظاهر وهو من قبيل الغيبة إلى الخطاب وعلى كل من كونه الفاعل ليلي (١) أو مفعول يكون

يقطع يقتضي أنه في منه بقية وأن المراد بقول الشاعر بعبد الشباب بعبد معظمه فعبه تناف وأجيب بأن قوله حين وفي بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان للسراد فيكون قد جعل بعبد الأكثر بعسا لكاه وزل زهاب الغاب منزلة زهاب الجمع والقرينة على ذلك قوله عصر حان مشب وهذا انما يحتاج إذا اعتبر أن الشاب والمشب متصلان بلا فصل زمن الكهولة وبعده من المشب كالأدب

تكلفي ليلي وقد شط ولها \* وعادت عواد بيننا وخطوب فالتفت في قوله تكلفي عن قوله بل من الخطاب إلى التكلم وهذا ما خالف فيه الظاهر لفظا والمعنى وفي هذين عند السكاكي التفتان أحدهما إلى مخالفة الظاهر معنى والثاني تكلفي لمخالفته لفظا قلت وقد قيل أن الرواية بكلفي بالياء الضمير للقلب ولسي مفعول فلا التفتت في تأنيد التكلم لأن الظاهر أن بكلفي حينئذ صفة للقلب ويكون من تمام الجملة الأولى والتفتت لا يكون إلا في جملتين مستقتلين كما سبقي ويجوز أن يكون بالياء خطاب قلبه في تكلفي حينئذ التفتان أحدهما في تأنيد الخطاب لانتقائه إليه عن أسلوب الغيبة السابق في قوله قلب والثاني في تأنيد التكلم لانتقائه إلى العاين بك الرابع من الخطاب إلى الغيبة كقوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرنهم فقد التفت عن كنتم إلى جرهم فيه خروج من الظاهر لفظا ومعنى الخامس من الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى مالك يوم الدين بالياء فبعد فقد التفت عن الغيبة وهي مالك إلى الخطاب وهو بالياء بعد وفي بالياء خروج من الظاهر لفظا ومعنى وعلى قول السكاكي يكون فيه التفتان وستحكم عليه السادس من الغيبة إلى التكلم كقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه وفي التمثيل به نظر لما ساق في فسقناه خروج من الظاهر لفظا والمعنى وقد وقعت التفتات في قول امرئ القيس تناول ليلك بالأمس \* ونام الخسلي ولم تر قد وبات وبات له ليله \* كليله ذي العار الأرميد

إليه بعض أهل اللغة وأما على تقدير الفصل بذلك وجعله واسطة كاهومذهب الجمهور فلا يحتاج إلى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على التبادر منه وهو أن المراد بعبد الشباب زمان ذهابه بالمره وتصغيره بالكهولة وزمن هذه البعدي هو زمن الكهولة ولا نافية وقوله عصر حان مشب لأن زمن الكهولة قريب من زمن المشب وعلى هذا فيقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالإلى حذفه فتأمل (قوله عصر) بمعنى زمان أو حين بدل من قوله بعد (قوله إلى التكلم) أي لأن ياء بكلفي التكلم فالتفتت من المجرور الذي في بك إلى المفعول

الذي في يكافئ (قوله وليس في مقعوله الثاني) أي بتقدير الباء والمفعول الاول الباء وانما قلنا بتقدير الباء لان كاف لا يتعدى المفعول الثاني بنفسه بل بالباء يقال كافت زيداً بكذا والى تقديره أي بتقدير قول السارح والعنى بطالب الخ كما أنه يشير إلى أن في الكلام حذف مضاف وأن التكليف على هذا المعنى بمعنى الطلب فالفاعلة على غير ما بها (قوله وروى تكلفني) أي وعليه فالانفتاح حاصل أيضاً من الخطاب إلى التكلم اذ في نفي الظاهر تكلف لي على هذا الرواية فالتكليف بمعنى التعميل (قوله والمفعول محذوف) أي المفعول الثاني وأما الاول فهو الباء وقد يقال حدث كان تكلفني عند الليلى فالانسياح ان يكون بين تكلفني ووسط تنازع في ولها ويكون المعنى تكلفني ليلى أي حبها المفرط ولها وقد شط ولها ولا حذف (قوله أي شدائد فرقتها) أي أنها تحمله الشدة أثناء التمرية على فرقتها (قوله أو على أنه خطاب للقلب) أي والمفعول على هذا يضاهي أي وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله فيكون التفتان آخر) أي غير المقرر ولا فيكون في البيت (٤٧٠) على هذا الاحتمال الأخير التفتان وقوله من الغيبة إلى الخطاب أي

وليس في مقعوله الثاني والمعنى بطالبني القلب وصل ليلى وروى تكلفني بانه الفوقانية على أنه مسند إلى ليلى والمفعول محذوف أي شدائد فرقتها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفتان آخر من الغيبة إلى الخطاب (وقد شط) أي بعد (ولها) أي قربها (وعادت عواديتنا وخطوب) قال المرزوقي عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعادة

قوله (وقد شط) حالاً أي والحال ان ليلى قد شط أي بعد (ولها) أي قربها العوائق وأوجب بعد ذلك وصاها حساً ومعنى وبين وجه البعد بقوله (وعادت) يحتمل ان يكون فاعلت من المعادة أو من عاد يعود (عواد) أي شدائد عوائق حاله (بينا وخطوب) أي وأمور عظيمة وعلى الاحتمال الاول يكون المعنى عاد تناعدا أي صيرتنا العوادي الحائلة بيننا أعداء ما قبلتنا تلك الخطوب بالمنع وعلى الثاني يكون المعنى رجعت العوادي التي تحول بيننا ما كانت عليه أو لامن الحيولة

وذلك من بناها في \* وخبرته عن أبي الاسود

فقبل فيه ثلاث التفتات في كل بيت واحدة وهذا ظاهر على قول السكاكي فإن قلت ينبغي ان يكون فيه على قوله أكثر من ذلك لان في ولم تزل التفتات في الاول التفتان قلت قد قدمنا ان يحسنه على خلاف الظاهر معنى اذا كان موافقاً للظاهر لفظاً لا يعتبر نعم برده على انه يمكن ان يقال ان في الثالث التفتين أحدهما في ذلك والثاني في وخبرته فيكون في الآيات الثلاثة أربع التفتات ولم أقبل والاخر في جاني ليساني ولا جل توههم السؤال ذهب بعض الناس إلى ان في الآيات سبع التفتات ليلك وترقد ويات وله وذلك ويات وخبرته وقيل أربعة وهي ليلك وذلك وجاني وخبرته وأما على رأي المصنف فلا التفتات في البيت الاول وفي الثاني التفتان واحدة فتعين ان يكون في الثالث التفتان فقبل هما في قوله جاني أحدهما باعتبار انتقاله عن الغيبة والثاني باعتبار انتقاله عن الخطاب وفيه نظر لان التفتات إنما يعتبر بالنسبة إلى الأسلوب الذي باليه وقيل أحدهما في قوله ذلك والاخر في قوله جاني قال المصنف وهذا أقرب قلت يفسده أن أرباب هذا العلم شرطوا أن يكون التفتان في جملتين

لانه عبر أولاً عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانياً بطريق الخطاب حيث عبر بتكلفني أي أنت فالقلب وهذا غير الانفتاح السابق من الخطاب في يكافئ في التكلم في يكافئ وهذا تفريع على قوله أو على أنه خطاب للقلب والحاصل انه على رواية تكلفني باليه الغيبة ليس فيه الانفتاح واحد عند الجمهور والسكاكي من الخطاب إلى التكلم وكذا على رواية تكلفني بانه الفرقية ان جعل الفاعل ليلى وأما ان جعل الفاعل ضم القلب كان فيه التفتان بافتاق الجمهور والسكاكي أحدهما في الكاف في يك مع بابه

ولا المستكم في تكلفني ثانيهما في قلب مع فاعل تكلفني المقدر بأن فاعل في البيت التفتان غير ما ذكر عند السكاكي على كلا الاحتمالات في قوله طبعك فان مقتضى الظاهر طبع أي ذهني وأفتاح قلب موصوف بأن طر باونشاط ورفحا في طلب وصال الحسان وانما يجعل الخطاب في طبعك للحمية أعني ليلى أي ذهب قلبك حتى يكون في قوله يكلفني التفتان من الخطاب إلى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طبع قلبه قاله الفسري (قوله قد شط ولها) جملة حاله من ليلى سواء كانت فاعلاً ومفعولاً لي تكلفني وقوله ولي أي أيام ولها (قوله أي قربها) أي أيام القرب منها أي وقد صارت أيام القرب من وصال ليلى بعيدة لا مورا وأوجب ذلك وبين أسباب البعد بقوله وعادت الخ (قوله عواد) جمع عادية وهي ما يصرفن على الذي ويشتهن عنه كافي القاموس (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الأمر العظيم وعطف الخطوب على العوادي مرادف لان العوادي والاصورف والخطوب ألقاظ مترادفة معناها واحد وهو ما ذكر (قوله أنه يكون فاعلت) أي بوزنها في الأصل فاصل عادت طردون محركت الواو وانفتح ما قبله قلبت ألنا ثم حذف الالف لان التفتا ليسا كن في فاعل محذوف اللام فوزنه إلى ان فاعلت (قوله من المعادة)



ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجر بنهم ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثيرا  
 مجابا بفتحهم ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى ما لي اظنم الذين اياك نعبد وقول عبد الله بن عتبة  
 ما ان ترى السيد يما في نفوسهم \* صك ما يروى كوز وهر هوب  
 ان تسألوا الحق نعط الحق سائله \* والدرع محببة والسفم مقرب  
 وأما قول امرئ القيس  
 تطاول ليك بالاعد \* ونام لنظي ولم ترقد  
 وبات وبات ليلة \* كليلة ذي العار الا رمده  
 وذلك من الجاني \* وخبره عن أبي الاسود

فقال لا يخشى فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت التفاتة لا يصال الالتفات عنده من  
 خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لورود معنى مقتضى الظاهر لان اغنى انحصار الالتفات عنده في خلاف  
 المقتضى لما تقدم وأما على المشهور فلا التفات في البيت الاول وفي الثاني (٤٧١) التفاتة واحدة يستعين أن يكون في الثالث

التفاتان فقل هما في قوله  
 جاني احدهما باعتبار  
 الانتقال من الخطاب في  
 البيت الاول والاخرى  
 باعتبار الانتقال من الغيبة  
 في الثاني وقيل نظر لان  
 الانتقال اغما يكون من  
 شيء حاصل متبنيه واذ  
 قل حصل الانتقال من  
 الخطاب في البيت الاول  
 الى الغيبة في الثاني لم يبق  
 الخطاب حاصل متبنيه  
 فيكون الانتقال الى التكلم  
 في الثالث من الغيبة وحدها  
 لانها ومن الخطاب جميعا  
 فلم يكن في البيت الثالث الا  
 التفاتة واحدة وقيل  
 احدهما في قوله وذلك  
 لانه التفات من الغيبة الى  
 الخطاب والثانية في قوله  
 جاني لانه التفات من

كان الصوارف والخطوب صارت فعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عواد عوائق كانت  
 تحول بينها الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم  
 في الفلك وجر بنهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى والله الذي  
 ارسل الرياح فتثير مجابا بفتحهم) ومقتضى الظاهر فسافه أي ساقى الله ذلك السحاب وأجرأه الى (بلد)  
 ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى (ما لي اظنم الذين اياك نعبد) ومقتضى  
 الظاهر اياه

(و) مثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجر بنهم) فقد عبر  
 بطريق الخطاب في قوله كنتم ثم بطريق الغيبة في قوله بهم ففيه الالتفات على المذهبين (و) مثال  
 الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذي ارسل الرياح فتثير مجابا بفتحهم) ولا  
 باسم الجلالة فهو صواب بالموصول وعاد عليه ضمير الغيبة فكان الاصل ان يباق الكلام على طريق الغيبة  
 فقال فسافه أي فساقى الله ذلك السحاب الى بلد ميت فأجابه به ثم عدل عنها الى التكلم فقال فسفناه  
 فكان التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى (ما لي اظنم  
 الذين اياك نعبد) فقوله ما لي اظنم الذين وصف بظواهرهم ومن قبيل الغيبة والموصوف ظاهرا أيضا  
 فاقضى الظاهر سقوط الكلام على طريق الغيبة ثم عدل الى الخطاب في قوله اياك نعبد ومقتضى  
 الظاهر ان يقال اياه نعبد فكان التفاتا على المذهبين أيضا \* ثم أشار الى السر العام لاستعمال الالتفات  
 ولا يكون في جملة واحدة وانما قلناه بلغة الالتفات في جملة واحدة لان جاني ان كان خبر ذلك فواضع  
 والافهم ومعمل لما قبله وقد رده هذا بأنه لا مفر من الالتفات في جملة واحدة لان ذلك خطاب وجاني  
 تكلم فلهذا الالتفات في جملة واحدة بكل حال وستكلم على جواز الالتفات في جملة واحدة فان قلت  
 هل يجوز ان يكون الالتفات الثالث في قوله عن أبي الاسود فإنه يعني اياه فالتفت عن التكلم الى الغيبة

الخطاب الى التكلم وهذا أقرب \* واعلم ان الالتفات من محاسن الكلام

أي ما يؤمن من المعاداة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله كان الصوارف والخطوب) تفسير للعوادي والمراد بها العوائق وقوله  
 تعاديه هذا لا يفيد المفاعلة الا ان يقال تركها من جانب القائل لظهورها منه والاصل فعاديه وهو يعادىها فحققت المفاعلة من الجانبين  
 والمعنى على هذا الاحتمال عادت عواد أي صارت العوادي الحائلة بينها أي أعدها لفتح ثمن الوصول اليها (قوله ويجوز أن  
 يكون من عاد) أي مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه وروية فقلت وأصله عودت  
 تحرك الواو وانفتح ما قبلها فقلت أنفا لانه منقلبة عن واو هي عين الكلمة (قوله أي عادت عواد) أي رجعت العوادي التي تحول  
 بينها الى ما كانت عليه أو لامن الحسب لانه يقول السارح الى ما كانت متعلقة بقوله عادت وقوله قبل أي من الحسب لانه يبين (قوله  
 والقياس الخ) تعبير نارة بقوله ومقتضى الظاهر وزنه بقوله والقياس نقن (قوله ما لي اظنم الذين) هو وصف ظاهري وهو من قبيل

وجهه حسنه على ما ذكر الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن نظرية

الغنية والموصوف ظاهر أيضا (قوله أي وجهه حسن الالتفات) أي في أي تركيب كان وأشار السامع بتقدير حسن الخان في كلام المصنف حذف مضاف ثم أن قوله وجهه من ربط بمحذوف والاصل والالتفات حسن ووجه حسنه أن الكلام الخ (قوله اذا نقل) أي سؤل من طريق كالتعبية الى طريق آخر كالخطاب وهذه الفائدة في غاية الظهور بالنسبة للنقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور وكذا النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي لان السامع (٤٧٣) اذا سمع خلاف ما يتوقعه من الاسلوب حصلت له زيادة نشاط وفور رغبة في الاصغاء الى الكلام

(ووجهه) أي وجهه حسن الالتفات أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك الكلام (أحسن نظرية) أي تجديدا واحدا مأمنا من طربت الثوب

في جميع مواضع فقال (ووجهه) أي وجهه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل) أي حول (من أسلوب) أي طريق (الى أسلوب) كأن ينقل من طريق التكلم الى الخطب مثلا (كان) أي ذلك الكلام (أحسن نظرية) مصدر طربت الثوب بيا له أي أتيت به جديدا أو طرأت بالهمزة أي أحدثت فالجواب بينهما عادة الياء بخلاف النقل

قلت لا لأن بالاسود علم وايضا فالاسود لم يقع موقعه من التكلم في قوله أي بل موقع الاسم المضاف اليه هو وأبوالأحسن ان يجعل الالتفات الثاني في ذلك والثالث في خبره ص (ووجهه ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب الخ) ش أي ووجهه الالتفات ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان أحسن نظرية أي انتهى للقلب لأن ذات النفوس في التفاتات لم يجلبت عليه من الضمير ويكون ذلك أكثر اصفاة وقال في المثل السائر في قول الزمخشري ان الالتفات يحصل به الفراق من المثل لا يصح لأن الكلام الحسن لا يعل وردده صاحب الفلك الدائر بان المستلذذ يفعل لكثرة • وربما اختصص موقعه أي مواضع وقوعه بطائفة كما في الفاشحة فان العبد اذا ذكراه تعالى وجهه ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها أتت على شدة الاقبال وانطاب بجمد من نفسه حاملا لا يقدر على دفعه فيخاطب من هذه صفاته مستعينا على قضاء مهماته وقد ذكر في الالتفات في بالالطائف غير هذه • تنبيه اعلم ان المرامن أوضح العبارات عن حقيقة الالتفات وعباؤهم قوم أنه لفظي وربما أشكل التمييز بين حقيقة وحقيقة التجربة وسبقته وضع الظاهر موقع الضمير وعكسه في كونه حقيقة أو مجازا قال الكلام في أربعة أمور الأول في كشف القطع عن حقيقته اعلم أن الالتفات نقل الكلام من أسلوب لغيره كما سبق وهو نقل مضمون اللفظي فقط وشرطه ان يكون الضمير في المنقول اليه عائدا نفس الامر الى الالتفات عنه يخرج عن مثل أكرم زيد أو أحسن اليه فضمير أنت الذي هو فاعل أكرم غير الضمير في اليه وليس التناثا واغماقت في نفس الامر لانه يطرئ الادعاء بعد لغيره فيخذل اذا كان الضمير الاول في محله باعتبار الواقع في نفس الامر فقلت اني أحاط بلك فأجب المخاطب كنت أعدت الضمير في المخاطب وهو ضمير غيبة على نفسك وليس ذلك وضع الضمير الغائب موضع ضمير المتكلم بل جردت منك مثل نفسك وامرته بان يحببه فضمير الغيبة واقع موقعه وكذلك وإلى لا عبد الذي فطرني واليه ترجعون جرد من نفسه حقيقة معناه وأحاطها وفي قوله طحا على رأي السكاكي جرد من نفسه حقيقة معناه وأحاطها فالضمير واقع في محله فهو الالتفات وتجو يد على رأي غيره هو تجو يد فقط وفي قوله تكلفني التفات على القولين ولا نقول أنه أعاد الضمير على غير الاول فيلزم ان يكون الضمير ان وهما السكاكي والياء اللبثيين بل أعاده

رغبة في الاصغاء الى الكلام  
الآن هذه الفائدة التي  
ذكرت الالتفات لا تنطبق  
على مادة يكون الخطاب  
فيها حضرة الباري جل  
وعلا كما في تلك العبارة  
لتنزهه عن النشاط والافتات  
والاصفاة فلقد ذكر المصنف  
فائدة غير هذه تصلح حتى  
بالنسبة في حقه تعالى  
لكن أحسن وقد يقال  
المراد أن الكلام الالتفات  
أي ما وقع صالح لأن يرايه  
هذا الفائدة بالنظر لنفسه  
مع قطع النظر عن  
العوارض الخارجة  
تكون المخاطبة المولى  
سجده أو غيره (قوله  
أحسن نظرية) النظرية  
بالمهمز الاحداث من طرأ  
عليهم أمر اذا حدث وبالياء  
المشتقة التجدد من  
طربت الثوب اذا غلبت به  
ما يحصله طرأ كاله جديد  
اذ غلبت ذلك فمفعول الشارح  
بين التجديد والاحداث في  
مادة الياء حيث قال أي  
تجديدا واحدا مأمنا من طربت  
الثوب خلاف النقل كذا

اعتزل وهو ظاهر على النسخة التي فيها الواو في قوله واحدا ما وفي بعض النسخ واحدا ما على  
بأو وهذه ظاهرة لان المراد من النظرية التجديدان فترمت بالياء والاحداث ان قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طربت الثوب  
راجع لقوله تجديدا وهو ما قبل وأوقف ولوقال من طربت الثوب أو من طرأ عليهم لكان ذلك أظهر هذا يحصل ما ذكره أبواب الحواشي  
وفي عبد الحكيم أن قوله تجديدا بيان لعنى الغوى وقوله واحدا ما بيان المراد فان احداث هية أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر

النشاط السامع وأكثر أبقاط الاصغاء اليه من اجرائه على أسلوب واحد وقد يخص مواقفه بطائفة كافي سورة الفاتحة فان العبد اذا افتتح جدمولاه الحقيق بالجد من قلب حاضر ونفس ذاك كثر ما هو فيه بقوله الحمد لله الذي اعطى اختصاصه بالجد والله حقيق به

الشارح هنا اخذ من طرأ اليهم معنى ورد لانه التطر به من طرأ بمجرد خاص غير مبد كوفي الكس المشهورة من اللغة (قوله نشاط السامع) اللام للتعليل أي كان ذلك الكلام الذي فيه النقل المسد كونا حسن نظره لاجل نشاط السامع أي تحريك سروره وحاصله ان الكلام عند النقل من طريق الى أخرى احسن تجديد اعماله فيه ونقل وان كان في اراد كل كلام تجديد ليلهم وانما كان احسن تجديد لاجل نشاط السامع أي تحريك سروره (قوله وكان ٤٧٣) أكثر أبقاط أي وكان أكثر الكلام تنبيها

(نشاط السامع) كان (أكثر أبقاط الاصغاء اليه) أي الى ذلك الكلام لان لكل تجديد له وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد يخص مواقفه بطائفة) غير هذا الوجه العام (كافي) سورة (الفاتحة فان العبد اذا كثر الحقيق بالجد من قلب حاضر

(النشاط السامع) أي استحضاره للكلام واللام ما للتعبير متعلقة بالتطر به أي يكون الكلام في إيجاد النشاط وتجديده احسن مما ليس فيه ذلك النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديد في الجاهل السامع والنشاط له وأما للتعليل أي يكون الكلام عند النقل احسن تجديد اعماله فيه النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديد ليلهم وانما كان احسن تجديد ليلهم لان النقل فيه نشاط السامع بخلاف غيره (و) كان ذلك الكلام (أكثر أبقاط) أي تنبيها (للاصغاء) أي الاستماع (اليه) أي الى ذلك الكلام ومعلوم ان النشاط للكلام يلزمه الاصغاء اليه فتجدد النشاط يلزمه الايقاظ في العبادة تطويلها وانما كان في نقل الكلام تجديد النشاط وكثرة الايقاظ لما علم من ولوع النفس بكل تجديد وتلذذها بكل طرى وهذا الوجه عام في كل التفات وهو ظاهر على مذهب الجمهور وقد تقدم ان وجوده على مذهب السكاكي فيما لا تقدم فيه التعبير ضعيف لعدم لزوم ارتقاب التعبير بأسلوب مخصوص ثم هذا الوجه في توجيه الكلام لمن يصعق به الايقاظ والنشاط واضع وامان لا يصعق في حقه ما ذكر كافي حق الباري تعالى فالالتفات بالنسبة اليه للآدم هذا الوجه كاطهار الرغبة لقبول الكلام أو لوجه آخر فافهم وذكر الالتفات في علم المعاني صحيح لان المقام قد يقتضي كثرة الاصغاء الى الكلام واستحضاره فيتوصل الى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع وقد تقدم نحو هذا ثم أشار الى ان الالتفات قد يكون فيه مع هذا الوجه لطائف أخرى فقال (وقد يخص مواقفه) أي قد يخص بعض مواضع الالتفات (بطائفة) أي محاسن ودقائق أخرى زيادة على هذا الوجه لانه لا يوجد في غيرها وجع اللطائف باعتبار تعدد المواضع لان المراد ان كل موضع يخص فيه اللطائف عديدة غير ذلك الوجه فالكل علم على وجه التوزيع فلهيهم (ك) أي كاللطيفة (في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا) تلا سورة الفاتحة قصد التعبد بها والاعاونه اذ ذلك هو المقصود من نزولها (ذكر) في اولها (الحقيق) أي الجدير (بالجد من قلب حاضر) فلا محالة على الاول مدعيها غير الثاني فان الحقيقة المجردة هي باعتبار الحقيقة عن الجردية وباعتبار التجريد غير ما في ذلك الذي يرد في قوله بك هو في نفس الامر نفسه فالتفت به من هذا الاعتبار وبهذا علم ان

(٦٠ - شرح التلخيص أول) في الطول (قوله بطائفة) أي محاسن ودقائق وجع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابل الجمع بالجمع فتقتضي التقسيم على الآحاد أي ان بعض المواضع التي يقع فيها الالتفات تارة يخص بلطيفة زائدة على اللطيفة السابقة وتلك اللطيفة الزائدة تختلف باختلاف المواضع وليس المراد ان كل موضع يقع فيه جل من اللطائف ولان كل موضع يقع فيه لطيفة زائدة والالاجب ذلك أن لا يكتفي في الالتفات بالنسبة العامة كذا قيل لكن قد يقال أي مانع من أن يكون لكل موضع نسكة تخص به ونسكة تبه وغيره ثم ان الباع في قوله بطائفة داخلية على المقصود (قوله كافي سورة) أي كالاتفات التي الخ أو كاللطيفة التي في سورة الخ (قوله اذا كثر الحقيق بالجد) أي اذا كثر السجود لله والاعاونه بقوله الحمد لله وأخذ الحقيق من اعتبار كون اللام في الله للاحتقاق (قوله عن قلب) أي كثر انشأ عن قلب لانه كثر بمجرد اللسان

ووجد من نفسه لا محالة محرك الاقبال عليه فاذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله رب العالمين الدال على انه مالك للعالمين لا يخرج منهم من  
عن ملكوته ورويته قوي ذلك الحركة ثم اذا انتقل الى قوله الرحمن الرحيم الدال على انه معهم بأفواج النعم جلالها وقائمتها تضاعت  
قوة ذلك الحركة ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهي قوله مالك يوم الدين الدال على انه مالك للامور كله يوم الجزاء انتابت قوته

(قوله يجد ذلك العبد الخ) العبد يدل من اسم الإشارة وقوله من نفسه ظرف فهو متعلق بجدد أو مستقر حال من قوله محرك الذي هو  
صفة له محذوف أي معنى محرك كالإقبال كاتنا ذلك الحركة من نفسه (قوله وكلما أجرى عليه) أي على المسحوق الحمد أي وكلما وصف بصفة  
من تلك الصفات العظام التي هي قوله رب العالمين الخ وإنما كانت تلك الصفات عظما لا فائدة الأولى أنه المتولى لربسة جميع العالمين  
وتدبير أمورهم ولأفاده الثانية أنه النعم بجميع النعم الدينية والأخرية ولأفاده الثالثة أنه مالك جميع الأمور في يوم الجزاء (قوله إلى  
أن يؤل) أي إلى أن ينتهي الأمر أي أمر الجزاء (٤٧٤) الصفات وأمر العبد وحاله ولقوله حتى يؤل الخ لكان أولى وذلك

(يجد ذلك العبد (من نفسه محرك الاقبال عليه) أي على ذلك الحقيق بالجدد وكلما أجرى عليه صفة  
من تلك الصفات العظام قوي ذلك الحركة إلى أن يؤل الأمر إلى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات يعني  
مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أي ذلك الحقيق بالجدد (مالك الأمر كله في يوم الجزاء) لأنه أضيف ماله إلى  
يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الطريقة أي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

(يجد ذلك العبد (من قلبه) معنى محرك الاقبال عليه) أي على ذلك الحقيق بالجدد وإنما قال الحقيق  
بالجدد لأن اللام في لله للاستحقاق (وكلما أجرى عليه) أي على ذلك الحقيق بالجدد (صفة من تلك الصفات  
العظام) المفيدة وأما أنه المتولى لتدبير جميع العالمين وعياليها إنما المنعم بجميع النعم الدينية  
والأخرية وأنه مالك جميع الأمور في يوم الجزاء (قوي ذلك الحركة) مع تلك الصفة الجبرأة (إلى أن يؤل  
الأمر) في آخر تلك الصفات (إلى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات يعني قوله تعالى مالك يوم الدين (المفيدة  
أنه) أي ذلك الحقيق بالجدد (مالك الأمر كله في يوم الجزاء) وقد تقدم في ضمن ذكر الصفات ذكر كرمه هذه  
الخاتمة وإنما أفلحت ملك الأمور لكانه لا مفعول ماله محذوف والحذف مما يفيد العموم وليس يوم الدين  
مفعول بل هو ظرف أضيف إليه الوصف على وجه التوسع وتزيل النظر منزلة المفعول كقولك  
صيام النهار أحسن من أكل اللذائذ وإنما قلنا على وجه التوسع لأن الإضافة إلى الظرف المحض بأن يبقى  
على حاله يحل بالمبالغة التي هي أبلغ من اعتبار الحقيقة وقولنا إن الحذف مما يفيد العموم نفسه توسع  
والأفاد العموم من يوم المقدر للدلول القرينة نعم يفيد الإيجاز فليقهم وصح وصف المرفعة بما لك مضافا لأن

لأن تضاعف المحرك أعما  
حصل من اجراء الصفات  
واجرأوها تدريج لكونه  
حاصلا بالقرارة فالتضاعف  
تدريج لا دفعي وحتى تدل  
على التدريج دون إلى أفاده  
السراي (قوله أي خاتمة  
تلك الصفات الخ) اعترض  
بأنه أن أراد الصفة المعنوية  
فالأمر ظاهر وإن أراد  
الصفة النحوية فلا يتم بالنظر  
لما لا يوم الدين لأنه يدل من  
لفظ الجلالة ولا يصح جعله  
صفة لأن مالك وصف عام  
فلا يعرف بالإضافة فضلا  
بكون نعمنا المعرفة وأوجب  
بأن المراد من ذلك الوصف  
الثبوت والاستمرار كالصفة  
المشبهة بالحدوث وحينئذ  
فمتعرف بالإضافة لأن  
الصفة المشبهة عند المحققين

الانتفات في بك على رأى السكاكى أو ضمن الانتفات الذي في تكلف على قوله ما لان في بشتر وما عن  
ضمير المتكلم إلى شئ لا وجوده بالكيفية وفي تكلف في خروج عن الحقيقة الجبردة إلى الحقيقة المجردة عنها  
فهو عدول إلى الأصل وبل عدول إلى الفرع والعدول إلى الفرع أبلغ من العدول إلى الأصل وقوله تعالى  
حتى إذا كنتم في الفلك وجرى بهم جرد فيه من المخاطبين مثلهم وعاد الصغير عليهم فهو مجرب بدو انتفات

تتعرف بالإضافة فيصعفت المعرفة بها (قوله على طريق الاتساع) متعلق  
بمحذوف أي وجعل اليوم ماو كاعلى طريق الاتساع أي التوسعة في الظرف فأنهم وسعوه فوزوا فيه ما لم يجز في غيره حيث تزول منزلة  
المفعول به كما في قوله «ويوما تشهد نامسليا وعامها» والمراد بالاتساع المجاز العقلي وهو هنا واقع في النسبة بالإضافة بحيث أضيف اسم  
الفاعل إلى الظرف وحقه أن يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملاسة نزل الظرف منزلة فظهر لك من هذا أن  
الإضافة على معنى اللام وأعمال تجعل حقيقة على معنى في كضرب اليوم لاجل تحصيل غرض المبالغة لأن قولك فلان مالك الدهر  
وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان إن قلت حيث جعلت بالإضافة بمعنى اللام فلم تجعل حقيقة قلت  
أما واذن ذلك بأن اليوم أمر اعتباري لأنه عبارة عن مقارنة متجدد وهو لم تجب لمعلوم إزالة الإلهام والأموال الاعتبارية لا تتعلق به  
قدرة الأولى فلا يكون اليوم مأكلا ما يقع فيه أفاده شخشا عندى (قوله والمعنى) أي الحقيق على الطريقة خاصة أن التوسع في مجرد  
حذف في (قوله والمفعول محذوف) أي وهو الذي قدره الصنف بقوله الأمر كله

فالضمير ان

وأوجب الأقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات وكما في قوله تعالى ولوا أنهم اظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه إلى طريقه الالتفات فتخيلوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعلموا الاستغفاره وتنبيهها على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بكان وذكر السكاك لالتفات امرئ القيس في الإيات الثلاث على نفسه وجوها أحدها أن يكون قد سجد ثم بل الخطاب واستغفاره نفسه في الشفاعة الأولى على أن نفسه وقت ورود ذلك الساع لها ولها في الشكلى فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلى لا يتنجع الملوكة لمحتزنهم عليه وخطابها بطول ذلك تسلياً أو على أنها القضاة شأن النساء قد قلقت أسديدا ولم تنصرف فعل الملوكة فشك في أنها نفسها فقامها مقام مكروب وخطابها بذلك تسلياً وفي الثاني على أنه صادق في التحزن خاطب أولاً وفي الثالث على أنه يريد نفسه أو نبيه في الأولى على أن النبأ البتة أنه حر حاراً فحافظن معه لمتنضي الحال فخرى على لسانها ما كان الله من الخطاب الفائر في مجاري أمور الكبار أمر أخصها وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أتى شيئاً لم يجد النفس معه فبقى الكلام على القية وفي الثالث على ماسبق أو نبيه في الأولى على أنها حين لم تنسب ولم تنصرف غاطم ذلك فقامها مقام المستحق للعتاب فخطبها على سبيل التوبيخ والتعصير بذلك وفي الثاني على أن الخطاب على الخطاب والعتاب لما كان هو الغبط والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأولى ولها عنها الوجه وهو يمدم (٤٧٥) قالوا وبات وباتة وفي الثالث على ماسبق هذا كلامه ولا يخفى على

النصف ما فيه من التعصير

(قوله دلالة على التعميم) إما على حذف المفعول أى حذف المفعول دلالة على التعميم لأنه يتوسل بالاطلاق في المقام الخطابي إلى العموم للاتباع ترجيح بلا مرجح بكافى وأورد عليه أنه لو قال ما لك الأمر كله حصلت الدلالة على التعميم وأجيب بالنوع مستنداً باحتمال حمل الأمر

دلالة على التعميم (حينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الأقبال عليه) أى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالجد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالباقي بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالعبادة إذا دعوت لمواجهته وغاية الخضوع هو معدنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول

أضافة الوصف إلى الطرف معتبره أو لأن الوصف للثبوت لا للتجدد وهو ظاهر (حينئذ) أى حين انتهى العبد في اجراء تلك الصفات العظام على الحقيق بالجد من قلب حاضر إلى خاتمة المفيدة ما ذكر أى فى حين ما ذكر (يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الأقبال عليه) أى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالجد (و) يوجب (الخطاب) أى خطاب العبد بذلك الحقيق بالجد (بتخصيصه) متعلق بالخطاب وقوله (بغاية الخضوع) متعلق بالتخصيص وغاية الخضوع هى العبادة وبالباقي ما للتعبية يقال خاطبته بكذا إذا كلمته بمواجهة (و) يوجب الخطاب بتخصيصه (بالاستعانة فى) جميع (المهمات) وذلك فى قوله أياك نعبده وأياك نستعين فن تقديم المنصوب فيما استعبد فالضمير أن فى نفس الأمر شئ واحد وبالادعاء لشئين وقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فى لفظ

على المعهود والتأكييد بكل بالنسبة لذلك المعهود وليس المراد دلالة على التعميم مع الاختصار وإمالة قوله أضيف على طريق الاتساع لئلا يجعل الزمان ما وقع عليه الملك أقاد مفعول الملك لكل مافه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما إذا قيل ما لك الأمر كله فى يوم الدين (قوله حينئذ) أى حين أقاد الحاجة أنه ما لك الأمر كله فى يوم الجزاء أرجح أن أقاد قوة المحرك (قوله والخطاب) أى ويوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالجد عايد على تخصصه بغاية الخ (قوله والاستعانة) أى وخطابه عايد على تخصصه بالاستعانة وأورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرة إما متع نبيه تعالى وأجيب بأوجه أحدها أن الحصر اضافى بالنسبة للأصنام ويخوها والثاني أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها وكل من التيسير والتحصيل مختص به سبحانه وتعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة اغناؤه الله تعالى وإن حصلت بالغير ضرورة حتى أن قولهم أقاد أن أعنى بمنزلة ما الله أعنى واسطة فلان وأما الاستعانة بأسمائه تعالى فى قولهم باسم الله على تقدير الباء بالاستعانة فإما أنه استعانة به تعالى لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسئوله وإما أنها الاستعانة تبركاً لأنها استعانة بقصصهم بتحصيل الأسباب وقول النصف فى المهمات التقييد بذلك للاهتمام بالاحتراز عن غيرها لا فرق (قوله متعلق بالخطاب) أى كما أن الباقى متعلق بالتخصيص (قوله يقال) على قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب بتعدي الباء (قوله وغاية الخضوع الخ) أى وحينئذ المعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد بذلك الحقيق بالجد عايد على تخصصه بأن العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل لا لغيره وبأن الاستعانة فى جميع المهمات منه لأم غير (قوله هو معدنى العبادة) الاضافة يمانية (قوله من حذف مفعول نستعين) أى حذف مفعوله الثاني

(قوله فالطبيعة المختص بها الخ) أي فالطبيعة الجامعة للاتفات في هذا الموقع وهو الفاتحة التنبيه على أن العبد إذا أخذ في قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته الخائفاً كما عليه ذلك (قوله أن فيه تنبيهاً) أي من الله تعالى وقوله يجب أن تكون قراءته على وجه أسمى مشبهة على وجهه وهو حضور القلب والتفاتة المستحق للجدلاجل أن يجسد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصل كلام الشارح وقوله أن المأخوذ من كلام المتن أن الطبيعة ألدعة للاتفات في (٢٧٦)

القارئ ينبغي أن تكون قراءته كذلك وذكر العلامة عبد الحكيم أن الشارح أشار بقوله فالطبيعة الخ إلى أن ما ذكره المصنف قاصر لأن حاصله أن اجراء تلك الصفات مسوجب لوجود الحركة الذي يوجب أن يتخطيا العبد ذلك الحقيق ولا تفهم نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي أن العبد لما سورد بقراءته الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يجسد ذلك المحرك لتكون قراءته

بالخطاب واقعاً وقعها (قوله) ولما تجر الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف ومن خلاف الخ كلام استطرادى ذكر في غير محله مناسبة وذلك لأن كلامه كان أولاً في أحوال المسند إليه على مقتضى الظاهر ونحو الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في المسند إليه فأورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من المسند إليه فقال

الخصص ومن حذف مفعول الاستعانة استفيد التعميم مع قرينة العجز في كل مهمم مع الحاجة إليه وقدرة المسؤل عليه مع نهاية كرمه ويحتمل أن يكون المستعان عليه حسن العادة بقرينة تقارنهما فالطبيعة المختص بها هذا الحل كون الالتفات الذي يحصل من العبد وهو القلب وأما اللفظي فلا سبيل له إلى تحريكه فلا تدخل العبد فيه أو حجبته عند اللفظي قوة المحرك الحاصلة بالحضور وذلك مطلوب لأن الأدب في الخطاب مع الحضور لأمع الغفلة ويحتمل أن تكون الطبيعة كون الخطاب بالخصيص لتزلة منزلة الإشارة إلى محسوس مشعر بأن موجبه كون مخاطب تلك الأوصاف العظام وتبينها فإشارة التمييز وأنه ينبغي أن لا يزول عن الخاطر والشهود لاجل ذلك وعلى أن الطبيعة أحد الأمرين يبقى كلام المتن على ظاهره فلا يحتاج إلى جعل الطبيعة فيه هي أن فيه تنبيه على أن العبد إذا أخذ في القراءة ينبغي أن يكون على وجه يقع منه ذلك المحرك وهو الحضور لأن المقصود التفات العبد حال القراءة لخاصة به وهو حينئذ لا يقصد تنبيهه على أنه ينبغي أن تكون القراءة على الوجه المخصوص ولا يطلب منه ذلك بل المطلوب منه نفس الحضور لا التنبيه على أنه ينبغي أن يحضر وهذا أثار روي الالتفات من العبد التالي كما قرنا وأما نروي من المنزل للسورة فلا تكون الطبيعة ما ذكره أعدم صحة المحرك في جانبه وعدم صحة الالتفات إلى الخصيص بغاية الخضوع وعليه فإيقاع صورة الالتفات بعد اجراء الأوصاف التنبيه

الجلالة منه على رأي السكاكي التفات وتجرد على رأي غيره مجرد فقط وقوله تعالى فسقناه التفات على رأيهما لانهما عائد على أنه تعالى حقيقة والكلام فيه كاللزام في تكفي ليلى وقوله تعالى الحمد لله التفات على رأي السكاكي وتجريد وإياك التفات لتجريد على بحث فيه وسيداً في بقية الكلام عليه أن شاء الله تعالى \* الثاني في الفرق بين التجريد والالتفات وقد علم مما سبق أن بينهما مجموعاً ومخصوصاً من وجه فوجود التجريد دون الالتفات كقولك رأيت منه أسداً أو مثل تناول ليك على رأي الجمهور والالتفات دون التجريد نحو تكفي ليلى ونحو فسقناه والتفات وتجريد نحو فصل بل ولا واحداً منهما كآيات القرآن \* الثالث في وضع الظاهر موضع المضمير وعكسه بالنسبة إلى الالتفات فعند السكاكي قد يجمع وضع الظاهر موضع المضمير مع الالتفات في نحو والله الذي أرسل الرياح وأمير المؤمنين يا مترك بكذا وقد سقردا الالتفات نحو تناول ليك وليس فيه وضع الظاهر موضع مضمير بل وضع مضمير موضع مضمير وقد سقرد وضع الظاهر عن الالتفات كقوله تعالى إن أبا ثعلبة ضلال مبين فإن أصله أنه تقدم في قوله أحب إلى أينا وأما وضع المضمير موضع الظاهر فينفر عن الالتفات في نحو نعم رجال زر بدورهم جلالان المضمير والظاهر كلاهما على أسلوب الغيبة وسقردا الالتفات عنه كثيراً نحو وإنا لنعدو ونحو وبات وباتت ليلى \* ويحتمل أن في نحو قول الطبيعة نعم الرجل أمير المؤمنين وأما على رأي السكاكي فوضع الظاهر موضع المضمير والالتفات قد يجمع مع مثل فصل لربك وقد سقرد

الخاطب بغیر ما ترقب والتعبر عن المستقبل بلفظ الماضي والقلب وأما قوله أو السائل الخ فهو من جملة تأتي الخاطب فحفظه عليهم من عطف الخاص على العام (قوله وإن لم تكن من مباحث المستدله) أي وإن لم تكن من مباحث القضي ولم يقل منه في تعبير عن إشارة إلى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره فإن المجاز والكناية أيضاً من خلافه

على أن العبد ينبغي له أن يكون منه الحضور ويقع الالتفات القلبي مطابها للفظي لأن ذلك هو الادب  
وذلك ظاهر فامل في هذا المقام فانه من السهل المستع الإبتوفيق بالله تعالى \* ولما انجز الكلام  
في أحوال المسند إليه إلى بيان حاله كره على خلاف مقتضى الظاهر ذكر من خلاف مقتضى  
الظاهر في الجملة أقساماً وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال

الالتفات وهو القلب بمثل أياته \* وقد ينفرد وضع الظاهر مثل الجدة ونحو واقع الذي أرسل  
الرياح ووضع المضموم موضع الظاهر لا يجتمع مع الالتفات لأن الالتفات لا بد فيه من خير سابق يلتفت  
عنه ومع ذلك فلا موقع للظاهر ولكن ينفرد وضع المضموم في فهم رجاله بدو ينفرد الالتفات في غير ذلك  
\* الرابع في أن الالتفات حقيقة أو مجاز إذا تأملت ما سبق علمت أنه حقيقة حيث كان معه خبر بد  
وحيث لم يكن فنتكلم إن شاء الله على كون الخبر بد حقيقة أو لا في موضعه وإذا تأملت ما حققناه  
وعرضت لك فيه وقفة فراجع ما ذكره السكاكي من أسباب الالتفات في أيات امرئ القيس تضع لك  
ما قلناه وقد صرح في أثناء كلامه بلفظ الخبر بد وصرح الخطيب في باب التجريد بأن الالتفات خبر بد  
والتحقيق ما تقدم من التفصيل (تنبيه) فالأولى أن يكون الالتفات في جلتين وقد صرح بذلك الشيخ  
في أوائل تفسيره والظاهر أنهم أغماير يدون بالجلتين الكلامين المستقلين حتى يمنع الالتفات بين الشرط  
وجوابه مثلاً وكلام البيهقي في إيجاز الحذف وغيره بين أنهم أغماير يدون بالجللة الكلام المستقل بنفسه  
فأما قول الشاعر

أأنت الهالكي الذي كنت حمرة \* سمعناه والأرحى الغلب

فليس منه لأن الضمير في أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى وشيئنا أويحان ونهمل أن ذلك من  
الالتفات لأنه لا يحقق معنى الالتفات وطناً أنه أمر لفظي وكذلك ظن أن منه قراءته من قرأ أياته \* بعد  
بالامضومة في بعد وليس منه والظاهر أنها مبنية على جواز أن أقام بالقياس على جواز أن أرحل قام  
ولا يصح هذا القياس لأن شرط ذلك أن يتقدم ما لفظه لفظ الغيبة من موصول أو موصوف نعم قد  
ظفر في القرآن الكريم وعوض قد يقال إن الالتفات فيها وقع في كلام واحد وإن لم يكن من جرأى  
الجللة منها قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله ولقاءه أولئك يسوا من رضى ومنها قوله تعالى وما كان  
ربك الهالك القرى حتى يبعث في أمهارة رسولا يتلو عليهم آياتنا ومنها قوله تعالى وأمر أمؤمنته أن وهبت  
نفسها التي بعد قوله أنا أحللتها التقدير أن وهبت امرأة نفسها للنسي أحللتها لك وجلنا الشرط  
والجزم لكلام واحد فان قلت قد وقع الالتفات أيضاً بين الشرط والجواب في قول كثير  
أسئتي بساً وأحسني لأمومة \* أدبنا ولا مقيلة إن تغلب

قال الجوهري خاطبها ثم غاب قلت لأنسان هذا التفات بل روي فيه لفظ مقابلة فاعلم على الغيبة  
كقولك أنت رجل قام وأنت مقابلة تغلبت كاتقدم في قوله \* أأنت الهالكي الذي كنت حمرة \*  
سمعناه وقول الجوهري أنه خاطبها ثم غاب يمكن حمله على ما قلناه وثبت سلباً أنه التفات فنقول ليس  
قوله لأمومة جواب الشرط بل دليله على مذهب البصرين ولا يمنع اختلاف الجواب ودليله في  
الخاطب والغيبة ولو امتنع ذلك أو قلنا أنه جواب على مذهب الكوفيين فالجواب أن الالتفات وقع  
بقوله لأمومة والتقدير لا هي ملومة ومنها قوله تعالى ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله فيقول  
ومنها قوله تعالى أنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً التوسل بالله ورسوله بل فيه التفاتان أحدهما  
بين أرسلنا والجللة والثاني بين السكاف في أرسلناك ورسوله وكل منهما في كلام واحد ومنها قوله تعالى  
سئل في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ومنها من أتبعك منهم فان سمعهم جزأكم جوز

الزخشرى فيه أن يكون ضمير جزاؤكم يعود على التابعين قال على طريق الالتفات وهو منافي ما تقدم  
عنه وعن غيره ومنها قوله تعالى واتقوا يوما يرجعون على قراءة الآية قال الزخشرى على طريق بقية  
الالتفات وهو أيضا منافي ما تقدم ثم كان الزخشرى مستغنيا عن ادعاء الالتفات بان بعد ما ضمير في  
يرجعون إلى جنس الناس فلا يكون التفاتا ومنها ما قاله التنوخى في (١) الأقصى القريب أن الوافى  
وبعضنا منهم أنفى عشر تقريبا أو الحال بالزينة وقوع الالتفات في كلام واحد ومنها ما لا أعبد  
الذى فطرى والبسه ترجعون لأن فطرى وترجعون كلام واحد فان كان القائل أن الالتفات لا يكون  
في جملة واحدة يعنى بجملة طرفاهما فردان ويجوز وقوعه بين جملتين لهما محال واحد مع وتبين لى  
واحد أو بين جملة ومتعلق بهما لم يتقضى كلامه بشئ مما سبق **تنبيه** قوله تعالى الحمد لله وقوله  
إياك نعبد ونفد انتقوا على أنه التفات واحد وفيه نظر لأن الزخشرى ومن تابعه على أن الالتفات خلاف  
الظاهر مطلقا بالزينة هم أن كان التقدير وقولوا الحمد لله فعبه التفاتان أعنى في الكلام المأمور بقوله  
أحدهما في لفظ الخلافة فان الله تعالى حاشر فاصله الحمد لك والثاني إياك بحسبه على خلاف الأسلوب  
السابق وإن لم يقدر قولوا كان في الحمد لله التفات عن التكلم إلى الغيبة فان الله سبحانه جدد نفسه ولا  
يكون في إياك تعبد التفات لأن قولوا مودة معها قطعوا أحد الأمرين لازم للزخشرى والسكاكى إما  
أن يكون في الآية التفاتان أو لا يكون فيها التفات بالكلية هذا أن فرغنا على رأى السكاكى وهو  
مقتضى كلام الزخشرى لانه جعل في آيات امرئ القيس ثلاثا وإن فرغنا على رأى الجمهور ولم نقدر  
قولوا الحمد لله فلا التفات لا نقدر قولوا إياك نعبد وأن قدرنا قولوا قبل الحمد لله كان فيه التفات واحد  
إياك وبطل قول الزخشرى أن في آيات امرئ القيس ثلاث التفاتات **تنبيه** ما تقدم مقتضى أن  
أسلوب الغيبة لا فرق فيه بين أن يكون فيه ضمير غائب أو لا بدليل تخيلهم يحسب بقوله تعالى والله الذى  
أرسل الرياح فقد جعلوا لفظ الخلافة ملتصقا به وهذا كثير في كلامهم وفيه نظير نبي أن يفصل بين  
أن يكون الاسم الظاهر مستلحا على ضمير غائب أو لا فان كان مستلحا على ضمير مستتر وكان في الكلام  
ضمير غائب فيكون ذلك أسلوب غيبة والنقل عنه أو أنه التفاتا وإن كان في الكلام اسم ظاهرا لضمير  
فيه ذاب أسلوب الغيبة ونسب الاسم الجامد إلى المتكلم والمخاطب والغائب على السواء وإنما يستدل  
الذهن من قول الشخص عن نفسه أو مخاطبته فعل زيدا إلى أنه غير المتكلم والمخاطب لغلبة الاستعمال  
ولأن العدول عن الضمير الصريح في تكلم أو مخاطب إلى الاسم الجامد قرينة إرادة الغيبة فى الأعلام  
وضعها انما كان التمييز والذى يحتاج للتمييز غالبا هو الغائب فان ضمه لا يستقل لاحتماله إلى مفسر  
وأما وعد ضمير الغيبة على العلم فلاستباح أن يقول الشخص عن نفسه زيد فقام وقعدت دعاء المعنى لا  
ولذلك نتمتع برباط المعنى في جملة أخرى فيقول الشخص عن نفسه زيد فقام وقعدت دعاء المعنى لا  
لالتفات فلاس في تعبير المتكلم عن نفسه أو مخاطبته بالعلم لا الوضع الظاهر موضع الضمير غير أن هذه  
اصطلاحات لا مشاحة فيها **تنبيه** ذكر التنوخى في الأقصى القريب وكذلك أن الأثير في كثر الالفة  
وإن النفس في طريق الفصاحة نوعا غير يما من الالتفات وهو بناء الفعل للأفعال بعد خطاب فاعله  
أو تركامه فيكون التفاتا عنه كقوله تعالى غير المغضوب عليهم بعد أن نعمت فإن المعنى غير الذين غضب  
عليهم وفيه نظر ونحن إذا كنا توقفنا في الالتفات إلى الاسم الجامد التفات فهذا أولى لأن الفاعل  
في المغضوب مثلا يذكر بالكلية فكيف يقال انتقلنا إليه على سبيل الالتفات وإن صح ذلك فعلى  
رأى السكاكى يلزمه أن تكون جميع الأفعال البنية للفعل فيها التفات **تنبيه** نوههم بعضهم  
أن في نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أركعوا التفاتا وليس كذلك لانه إذا أراد التفات أركعوا  
أمنوا لم يصح لأن الصلاة تأتي ضميرها تابيا وإن كان المراد مخاطب لم يصح لأن لها لفظا ومعنى مختلفين

(١) هكذا في الأصل  
والذى في كشف التلويح  
أقصى القريب في صناعة  
الادب للشيخ زين الدين  
محمد بن محمد التنوخى  
كتبه رحمه الله



\* ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكي الأسلوب الحكيم وهو تلقى المخاطب بغير ما يتوقف محمل كلامه على خلاف مراده تنبها على أنه الأولى بالقصد أو السائل بغير ما يتطلب تنزيل سؤاله منزلة غير تنبيه على أنه الأولى بحاله أو ألمه له أما الأول فمقول القبعري للحجاج لما قال له متوعدا بالقيـد

(قوله تلقى المخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده أى تلقى المتكلم الكلام الثانى المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الأول والتلقى المواجهة يقال تلقاه بكذا وأوجهه به (قوله بغير ما يتوقف المخاطب) أى بغير ما ينظر للمخاطب من المتكلم (قوله والباء في بعض الرخ) دنع هذا ما يقال فى كلام المصنف فعلق حرف جر مفعولى اللفظ والمعنى يعامل واحده وممنوع وحاصل ذلك الدنع انهم مختلفان فى المعنى فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بأنه ان أراد التعدية العامة وهى اتصال معنى العامل الى المفعول فهذا لا يعنى مستقلا وان أراد بها الخاصة فهى غير موجودة ههنا لان شرطها ان يكون مجرورا مفعولا به فى (٧٩) والمعنى والتلقى اقباض على واحد لا تعدى الثانى

لان نفسه ولا بالمحرف وأوجب بأنه ضمن التلقى معنى المواجهة وهو تعدى الثانى بالمحرف (قوله على خلاف مراده) أى خلاف مراده أفراد الحاج وهو المخاطب بالادهم القيد

وخلافه هو الفرس الادهم (قوله تنبها) أى من ذلك المتكلم (قوله ذلك الغير) آل العهد الذكى أى على أن ذلك الغير الذى هو خلاف مراده ولوعبه كان أوضح لأنه العسوان المذكور فى المعال وان لم يشترط فى العهد الذكى اتحاد العنوان وانما جعلنا الغير على خلاف مراده ولم نجعله على غير ما يتوقفه المخاطب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيها بعينه على أن الجمل على الفرس الادهم هو الأولى بأن يقصده الأمير لالتسه

(ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أى تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يتوقف) المخاطب والباء فى غير التعدية وفى (محمل كلامه) للسببية أى اتخاذه بغير ما يتوقف بسبب أنه جل كلامه أى الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد المخاطب وانما جعل كلامه على خلاف مراده (تنبها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير وهو (الأولى بالقصد) والارادة (كقول القبعري للحجاج وقد قال) أى الحجاج (له) أى القبعري حال كون الحجاج (متوعدا) باباه

(ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) هو من اضافة المصدر الى المفعول أى ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يتوقفه) ذلك المخاطب من ذلك المتكلم يقال تلقاه بكذا اذا واجهه به (سبب) جل كلامه أى كلام ذلك المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد ذلك المخاطب فالباء فى بغير محمل متعلقتان بالتلقى والأولى للتعدية والثانية للسببية كما يفهم من التفسير وانما جعل المتكلم كلام المخاطب على خلاف مراده من تلقاه بغير ما يتوقف بحيث رأى مقتضى الحال (تنبها) من ذلك المتكلم ذلك المخاطب (على أنه) أى على أن ذلك الغير الذى لا يتوقفه المخاطب من المتكلم هو (الأولى بالقصد) أى ذلك الغير هو أولى ان يقصد ويرادون ما يتوقف وذلك (كقول القبعري للحجاج وقد قاله) أى والحال أن الحجاج قال القبعري (متوعدا) باباه أى حال كون الحجاج متوعدا أنت الذى قام وانت الذى قت وان أراد التثنية كعروا عن الذين فان الذين أسلوب غيبة والمنادى أسلوب غيبة لم يصح أن المنادى مخاطب فى المعنى فان الاقبال عليه بالتداء كذا كثره مره ولهاذا يجوز ان تقول يا غيـم كلهم وهذا قريب مما توجهه شيخنا أبو حيان فى قوله \* أنت الهلاى الذى كنت مرة \* سمعناه (تنبيه) مما هو قريب من الالتفات وليس منه اذ ليس فيما انتقل من أحد الأساليب الثلاثة لغرض الانتقال من أحد أساليب ثلاثة وهى التثنية والجمع والافراد الى الآخر وأقسامه كالالتفات ستة من أسلوب لاسلوب وسأبقى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ص (ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب الخ) ش هذا هو الذى سماه السكاكى الأسلوب الحكيم وسماه الشيخ عبدا القاهر مغالطة

على أن المتنبه على كونه أولى بالقصد هو الجمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مراد لغير ما يتوقفه كما يفهم من جعل الشارح جل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يتوقف فتأمل (قوله والارادة) عطف تفسير (قوله متوعدا) باباه) أى لان القبعري كان عالىا فى بستان مع جماعة من اخوانه فى زمن الحصر أى الغب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال اتقمعمرى اللهم سدد وجهه واقطع عنقه واسق من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له أنت قلت ذلك فقال نعم ولكن أردت الغب الحصر ولم أردك فقال له لاجل ذلك على الادهم فقال القبعري بمثل الأمير يحمل على الادهم والاشبه فقال له الحجاج وبلأ أنه لم يند فقال ان يكن حديدا خرم من أن يكون بلدا لاجل الحديد انصاعى خلاف مراده فان الحجاج أراد الحديد المعدن المعروف بخرقه القبعري على ذى الحدة فقال الحجاج لواعواته اجابوا فلما جوف قال سبحانه الذى يختر لنا هذه الآفة فقال طر حووه على الارض فلما طر حووه قال سها خلقناكم وفيها نعيدكم فمنصف عنه الحجاج فقد صهر الحجاج بهذا الأسلوب حتى تجاوز عن حرمته وأحسن اليه على ما قيل والقبعري كان

لاجلنك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب قاله ابرز وعيده في معرض الوعد وأراه بالطف وجهه

من رؤساء العرب وقصاصهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على كرم الله وجهه وقوله انما أردت الغنم الحضر أي والمراذب تسو يدوجه استواؤه وقطع عنقه قطفه وبدمه الخمر المتخلف منه (قوله لاجلنك على الادهم) ان قلت كان المناسب لعرض الخراج أن يقول لاجلن الادهم عليك لان القيد (٤٨٠) يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال والتعديبة أمر وضعي

يقال جل على الادهم أي قسده بوجهه واستواؤه وقطع عنقه قطفه وبدمه الخمر المتخلف منه (قوله لاجلنك على الادهم) ان قلت كان المناسب لعرض الخراج أن يقول لاجلن الادهم عليك لان القيد (٤٨٠) يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال والتعديبة أمر وضعي

(لاجلنك على الادهم) يعني القيد هذا مقول قول الخراج (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا مقول قول القبيعي فأبرز وعيده الخراج في معرض الوعد ونلقاه بغير ما يترب بان جمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض

لقبيعي (لاجلنك على الادهم) يعني الخراج في هذا القول بالادهم القيد الذي هو الحديد (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا قول القبيعي كان ما قبله قول الخراج قال القبيعي أبرز وعيده الخراج بالجل على الادهم الذي هو القيد في معرض الوعد بالجل على الادهم الذي هو الفرس وتلقاه في ذلك بغير ما يترب بسبب جمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم وهو الذي غلب سواده حتى ذهب بياضه وأكذلك الخيل عيانا شبه من ذكر الاشهب وهو الفرس الذي غلب بياضه حتى ذهب سواده وترك مراد الخراج بالادهم وهو القيد تنبيها على ان الخيل على الفرس الادهم هو الاول أن يقصد مثل

وهو من خلاف المقضي بالفتح أي مقضي الظاهر وهو قسمان \* الاول تلقى الخطاب بالكسر بغير ما يترب وذلك بكون يحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على انه الاول بالقصد اليه وانما قلنا بالكسر الطاء ليعود الضمير في كلامه لانه لا يصدق عليه قبل تنقيح لما يتوقع ان يخاطب بالفتح حقيقة فقول القبيعي للخراج وقد قال له الخراج تنوعه الله بالقتل لاجلنك على الادهم مثل الامير من جل على الادهم والاشهب فأراد الخراج أن يقصده فتلقاه القبيعي بغير ما يترب من فهمه التوعد بالطف وجهه مشيرا الى ان من كان مثله من السلطنة انما شابهه ان يكون بان يحمل على الادهم والاشهب من الخيل ويكون حذر بان يصدق بضم الباء أي يعطى لأن يصدق بفتحها أي بشد وثوق وكذا قوله حين قاله في الثانية انه حديد قال لان يكون حديدناخير من أن يكون بلدا وهذا القسم قريب وهو من تحال العارف بزيادة إشارة الى سفره رأى الخاطب وهو قريب من القول بالموجب وسيا بيان في البديع والقيد يسمى ادهم سمي بذلك لسواده قال \* أوعدي بالسجن والاداهم \* وقال جرير

هو القين وابن القين لاقين مثله \* قطع المساحي أول جلد الاداهم

قال ابن سيده كسره وتكسيرا لاسماء وان كان في الأصل صفة لانه غلب عليه الاسم ومن هذا قوله

أنت تشكي عندي من اولة القرى \* وقد رأيت الضفان يخون منزلي

فقلت كأني ما سمعت كلامها \* هم الضف حذني في قراهم وهي

كذا جعله المصنف منه وفيه نظر (تنبيه) صفة عني أوتيت وأصطفعتني أعطى خلاف الغالب فان الغالب استعمال الرابي والنجاشي في الشر والفساد في الخير لا مجزأ أو عني وأرجح وهو جرح مثل وعدي الخير أو وعدي الشر وشقي وأشقي كذا على قول وقوي البناء اذا اشتد وأقوى اذا انهدم وخفرت الرجل أجرت وأخفرت تركه وكسبوا كسب قال الله سبحانه وتعالى لهاما كسبت وعليهما اكتسبت وجل واحتمل قال

يقال جل على الادهم أي قسده بوجهه واستواؤه وقطع عنقه قطفه وبدمه الخمر المتخلف منه (قوله لاجلنك على الادهم) ان قلت كان المناسب لعرض الخراج أن يقول لاجلن الادهم عليك لان القيد (٤٨٠) يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال والتعديبة أمر وضعي

أعلنت

الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الامير (قوله بان جمل الادهم) الباء بالبيانية (قوله)

الذي غلب سواده الخ) أي أنه لونه وقبسه شعرات بيض ثم يكثر الشعر الاسود حتى يغلب على الابيض وبذهب الابيض بالمرزبان ينقلب البياض سوادا ولا مانع من ذلك كأن السواد ينقلب بياضا في مثل الشعر ويحتمل أن المراد ويذهب البياض في رأي العين وبأي الرأي لقلته

أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد بعد أن يصفد ولا أن يصفد وكذا قوله لما قال في الثانية أنه حديد لأن يكون حديدًا بخبر من أن يكون بليداً وعن سؤالي هذه الطريقة في جواب الخطاب عبر من قال مفتخراً  
أنت تشككي عندي من أرواح القرى \* وقد رأيت الضيفان ببحون بمنزلي  
فقلت كافي ما سمعت كلامها \* هم الضيف جدي في قراهم وبجلي  
وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

(قوله وضع اليه الأشهب) أي قرينة على أن مراده هو بالادهم الذي يجعله عليه الفرس لا القيد (قوله أي الغلبة) أشار إلى أن المراد بالسلطان السلطنة (قوله أي الكرم) تفسير لبسطة اليد فالمراد ببسطة اليد سمعها أي الكرم وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لأن بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص (قوله من أصفد) أي مأخوذين أصفد وكذا ما بعده فاصفد يدل على الخير لأنه من الصفد بالتحرير وهو الإعطاء بخلاف صفد فانه (٤٨١) يدل على الشراء من الصفاد بالكسر وهو ما

بوقع به وهذا عكس وعد وأوعده والكتفة في ذات أن صفت للقيد وهو ضيق فناسب أن تقلل حروفه الدالة عليه وأصفد للاعطاء المطلق المطلوب فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف ووعده بالخير سهل مقبول لأن نفس فناسب فيه حروف وخفة لفظه وأوعده بالشر وهو صعب ثان على النفوس فناسب نقل لفظه بكثرة حروفه (قوله وأالسائل)

وضم اليه الأنسب أي الذي غلب بياضه ومراد بالحاج اغماهو القيد فذهب على أن الحجل على الفرس الادهم هو الأول بأن يصفد الأمر (أي من كان مثل الأمر في السلطان) أي الغلبة (وبسطة اليد) أي الكرم والمال والنعمة (خبر بأن يصفد) أي يعطى من أصفده (لأن يصفد) أي يعطى من أصفده (أو) تلقى (السائل بغیر ما يطلب) فالسائل معطوف على الخطاب وأما يتلقى السائل بغیر ما يطلب (بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أي منزلة غير سؤاله وذلك بأن يجاب بغیر سؤاله (تنبيهاً من المحجب للسائل على أنه) أي على أن ذلك الغير الجواب به هو (الاولى بحاله) أي هو الأنسب أن يكون عنده السؤال عنه (أو) تنبيهاً على أنه (المهمة) فهو أولى بالسؤال عنه وكونه هو المهم يستلزم كونه أولى بحاله دون العكس لأن الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أو غيره ولا يكون في نفسه من جملة المهمات التي يتأكد طلبها مثل الأول بقوله

الحاج (أي من كان مثل الأمر في السلطان) أي القوة والغلبة (وبسطة اليد) أي وسعة النعمة والكرم والمال (خبر) أي تحقيق (بأن يصفد) أي يعطى مأخوذين أصفده بقطع المهمة أعطاء (لأن يصفد) من صفده ثلثاً أي يقيد (أو) تلقى (السائل بغیر ما يطلب) فالسائل معطوف على الخطاب وأما يتلقى السائل بغیر ما يطلب (بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أي منزلة غير سؤاله وذلك بأن يجاب بغیر سؤاله (تنبيهاً من المحجب للسائل على أنه) أي على أن ذلك الغير الجواب به هو (الاولى بحاله) أي هو الأنسب أن يكون عنده السؤال عنه (أو) تنبيهاً على أنه (المهمة) فهو أولى بالسؤال عنه وكونه هو المهم يستلزم كونه أولى بحاله دون العكس لأن الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أو غيره ولا يكون في نفسه من جملة المهمات التي يتأكد طلبها مثل الأول بقوله

أعلمت يوم عكاظ حين لقينتي \* تحت العجاج فما نسقت غباري  
أنا اقتسمنا خطبتنا بيننا \* خفمت برقة واحتملت لجسار  
وأعطفني الشر وأعطفنا عليهم مطراً ومطر في الخير قال ابن سيده الثلاثي الأعم جاءه في العكس رب إذا افتقدوا أقرب إذا استغنى عن قول وحسنه عن حاجته واحتسب الفرس في سبيل الله وقسط إذا جاز وأقسط أنا عسل ص (أو السائل الخ) ش القسم الثاني من هذا الباب تلقى السائل بغیر ما يطلب وذلك بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنه الأول بحاله أو المهم وعندئذ إن هذا من القسم

(٦١ - شرح التلخيص أول) ما يطلب لأن ذلك التلخيص لا يختص بمن يتألف في الطلب ولكنه عبر به لأجل حسن الأزواج بين يطلب ويترقب فرج ربة بجانب اللفظ على الجانب المعنى وأنه عبر به إشارة لمراد الشوق الحاصل عند السائل فكأن ذلك السائل لم ير الشوق الحاصل عنده كطالب للجواب من بعد أخرى بقى شيء آخر وهو أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال وإذا أجيب السائل بغیر ما يطلب لم يكن الجواب مطابقاً للسؤال وأجيب بأن السؤال ضرر بأن حدى وتعلمي والأول يجب أن يطابقه جوابه والثاني يعني المحجب فيه جوابه على الأمر اللائق بحال السائل كالطبيب يعني علاجه على حال المريض دون سؤاله فيكون مخالفة فيه والسؤال عن الأهل والنفقة من هذا القبيل لأنه من المسلمين للشيء (قوله تنبيهاً) أي من المحجب السائل (قوله أي ذلك الغير) أي غير سؤاله فالضرب راجع للغير الأول وقوله الأول بحاله لما عديم أهلية جواب ما يسأله أو لعدم الثابتة فيه بالنسبة إليه (قوله أو المهمة) أي الأولى الأهم لأنه لأن السائل سؤاله لأن أحدهما مأل عنه ويجب عنه والآخر ما لم يسأل عنه وأجابه المحجب عنه وكل من السؤالين السائل اهتمام به لكن اهتمامه الأول أقوى فإذا أجيب عنه بغیر ما يطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده وهو

وَأَمَّا الثَّانِي فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى بِأَنَّكَ عَنْ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مُوَاقِفَتُ النَّاسِ وَالْحُجْ قَالُوا مَا بَالُ الْهَلَالِ يَدُودُ قِيَامَتِ السَّلَامَةِ ثُمَّ يَزِيدُ قِيلَ لَا بَلْ لِحُجَّتِي وَيَسْتَوِي ثُمَّ لَا يَزَالُ يَنْقُصُ حَتَّى يَبْعُدَ كَيْدًا

الْثَّانِي لَا الْأَوَّلَ الْمَسْأَلُ عَنْهُ وَأَعْيَادُ سِتْقَادِ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِالْأَهْلِ وَعُطِفَ الْمُهْمُ عَلَى مَقْدَمِهِ عَلَى عَطْفِ الْمَزْمُومِ عَلَى الْأَزْمَانِ كَرَنَهُ هُوَ الْمُهْمُ يَسْتَمَرُّ كَرْنُهُ وَلَوْ أَيْ أَنْسَبَ بِمَجَالِدُونَ الْعَكْسَ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ أَوْ لَوْ بِالْحَالِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّوَجُّهِ لَطَلَبَهُ أَوْ لَا وَتَكُونُ فِي نَفْسِهِ مِنْ جِهَةِ الْمُهْمَاتِ الْيَتَى كَدُطْبِهَا (قَوْلُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى بِأَنَّكَ عَنْ الْأَهْلَةِ) مِثَالُ ثَانِيَةٍ عَلَى أَنَّهُ الْأَوَّلَى بِدَائِلِ قَوْلِهِ فِي شَرْحِهِ لَتَنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ الْأَوَّلَى وَالْآخِرُ الْخَوَالِيَةُ الْآتِيَةُ بِأَنَّكَ مَاذَا سَتَقُونُ الْخَمَالُ مِثَالُ ثَانِيَةٍ عَلَى أَنَّهُ الْأَهْلُ بِدَائِلِ قَوْلِهِ فِي شَرْحِهِ تَنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ الْمُهْمُ فِي كَلَامِهِ نَمَرُ عَلَى تَرْتِيبِ الْآلِفِ (قَوْلُهُ سَأَلُوا عَنْ سَبَبِ اخْتِلَافِ الْخَمَالِ) الْمُرَادُ بِالْجَمْعِ مُوَاقِفُ الْوَاحِدِ فَقَدْ رَوَى أَنَّ مَعَاذِينَ جَبَلٍ وَرَبْعَةً مِنْ غَمِّ الْأَنْصَارِيِّ قَالَا فَارَسُولَ اللَّهِ مَا بَالُ الْهَلَالِ يَدُودُ قِيَامَتِ السَّلَامَةِ ثُمَّ يَزِيدُ حَتَّى يَتَلَيَّ وَيَسْتَوِي ثُمَّ لَا يَزَالُ يَنْقُصُ حَتَّى يَبْعُدَ كَيْدًا بِدَاوُودَ أَنْظَاهُ مَسْأَلُ عَنْ السَّبَبِ وَقَدْ أَجِيبُوا (٤٨٣) بَيَانُ التَّرْوَةِ وَالْحِكْمَةِ الْمُرْتَبِعَةِ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ هِيَ مُوَاقِفَتُ الْخَمَالِ وَذَلِكَ لِأَنَّ

الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فتميزه كل شهر عساواه ويجمع من ذلك اثنا عشر شهرا هي مجموع العام ويمتاز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصته فيعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحشر والآجال وغير ذلك ويجاب بالسبب الذي هو أن القمر يجرم أسود مظلم وفور مستفاد من نور الشمس فإذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نور الحياة الأرض بينهما فإذا انصرف القمر عن الشمس فابله شيء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دفقا منعظا كالقوس ثم كلما ازداد البعد من المسامحة ازدادت المقابلة

زيادة النور وفصله فاجيبوا

(قَوْلُهُ تَعَالَى بِأَنَّكَ عَنْ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مُوَاقِفَتُ النَّاسِ وَالْحُجْ) سَأَلُوا عَنْ سَبَبِ اخْتِلَافِ الْقَمَرِ فِي زِيَادَةِ النُّورِ وَقَصْصَانَهُ فَقَدْ رَوَى أَنَّ مَعَاذِينَ جَبَلٍ وَرَبْعَةً مِنْ غَمِّ الْأَنْصَارِيِّ قَالَا فَارَسُولَ اللَّهِ مَا بَالُ الْهَلَالِ يَدُودُ قِيَامَتِ السَّلَامَةِ ثُمَّ يَزِيدُ حَتَّى يَتَلَيَّ وَيَسْتَوِي ثُمَّ لَا يَزَالُ يَنْقُصُ حَتَّى يَبْعُدَ كَيْدًا وَهَذَا أَنْظَاهُ مَسْأَلُ عَنْ السَّبَبِ وَقَدْ أَجِيبُوا بِبَيَانِ الْغُرُضِ أَيْ الْفَائِدَةِ الْمَالِيَةِ فِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ قُلْ هِيَ مُوَاقِفَتُ النَّاسِ وَالْحُجْ وَهَذَا ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ يَتَّصِقُ بِهَيْئَةٍ كَمَثَلِ شَهْرٍ فَيَمُزِّجُ كُلَّ شَهْرٍ عَسَاوَاهُ وَيَجْمَعُ مِنْ ذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا هِيَ مَجْمُوعُ الْعَامِ وَيَمُزِّجُ كُلَّ شَهْرٍ عَنْ الْأَخْرَاسِمَةِ وَخَاصَتِهِ فَيَعِينُ بِهِ الْوَقْتَ لِلْحَجِّ وَالصَّيَامِ وَوَقْتُ الْحَرْثِ وَالْآجَالِ وَلَمْ يَجِبْ أَوَّابُ السَّبَبِ الَّذِي هُوَ أَنَّ نُورَ الْقَمَرِ لَمْ يَكُنْ مَسْتَفَادًا مِنْ نُورِ الشَّمْسِ فَصَفَّ دَائِرَتَهُ الْمَوَازِينَ لَمْ يَكُنْ كَالْعَالَمِ إِذَا سَامَتِ الْقَمَرُ الشَّمْسُ لَمْ يَنْظُرْ فِي ذَلِكَ النَّصْفِ شَيْءٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ وَإِذَا انْخَرَفَ الْقَمَرُ عَنْ الشَّمْسِ قَابِلُ شَيْءٍ مِنْ طَرَفِ نَصْفِ الدَّائِرَةِ كَالْقَوْسِ نُورِ الشَّمْسِ فَيَبْدُو فِيهِ نُورُهُ وَلِذَا يَرَى دَفْقًا مَعْتَظًا كَالْقَوْسِ ثُمَّ كَمَا إِذَا زَادَ الْبَعْدُ أَزْدَادَتْ الْمَقَابِلَةُ فَتَعْظُمُ النُّورُ حَتَّى يَقَابِلَهَا جَمِيعُ نَصْفِ الدَّائِرَةِ فَيَرَى النُّورَ فِيهَا جَمِيعًا ثُمَّ إِذَا أَخَذَ الْقَمَرُ فِي الْقَرَبِ مِنَ الشَّمْسِ فِي سِرِّهِ فِي ذَلِكَ الْبُرُوجِ كَانَ الْاِنْتِقَاصُ بِعَدَدِ الزَّيَادَةِ حَتَّى يَسَامَتَا فَيَضَعُ كُلَّ جَسَدٍ مَالٍ لِزَالِ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْحَكِيمِ الْخَبِيرِ وَأَعْلَامُ يَجِبُ أَنْ يَذْكُرَ لَعَدَمِ تَعَلُّقِ الْغُرُضِ بِهِمْ أَنْ تَعْلَمَ الْوَاحِدَةُ بِهِ قِيَامَتِ السَّلَامَةِ ثُمَّ يَزِيدُ حَتَّى يَتَلَيَّ وَيَسْتَوِي ثُمَّ لَا يَزَالُ يَنْقُصُ حَتَّى يَبْعُدَ كَيْدًا

فِي عَظَمِ النُّورِ ثُمَّ إِذَا أَخَذَ الْقَمَرُ فِي الْقَرَبِ مِنَ الشَّمْسِ فِي سِرِّهِ كَانَ الْاِنْتِقَاصُ بِعَدَدِ الزَّيَادَةِ حَتَّى يَسَامَتَا فَيَضَعُ كُلَّ جَسَدٍ (قَوْلُهُ سَأَلُوا عَنْ سَبَبِ اخْتِلَافِ الْقَمَرِ) أَيْ عَنْ السَّبَبِ الْفَاعِلِ فِي اخْتِلَافِهِ أَنْ قُلْتَ لَمْ يَجْعَلِ السُّؤَالُ الْوَاقِعَ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْمُسْأَلُ عَنْهُ فِيهِ السَّبَبُ الْفَاعِلُ وَلَمْ يَكُنْ الْكَلَامُ مِنْ تَلْقَى السَّائِلَ بِغَيْرِ مَا يُطْلَبُ قُلْتَ أَنْ تَصْدِرَ مِنْ السُّؤَالِ بِمَا يَبْدُلُ عَلَى أَنَّ الْمُسْأَلُ عَنْهُ السَّبَبُ الْفَاعِلُ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ تَسَمُّعُ فِي السُّؤَالِ عَنْ ذَلِكَ لَا فِي السُّؤَالِ عَنْ السَّبَبِ الْفَاعِلِ كَذَا فَكَرَّ بَعْضُ أَرْبَابِ الْخَوَافِ وَبَعْضُ عِبَادِ الْحَكِيمِ أَعْلَمُ أَنَّ مَا يَسْأَلُ عَنْهُ الْخَفِيُّ فَالسُّؤَالُ عَنْهُ هُنَا حَقِيقَةُ أَمْرِ الْهَلَالِ وَشَأْنُهُ وَهُوَ اخْتِلَافُ تَشَكُّلَاتِهِ النَّوْرِيَةِ ثُمَّ عَرِّفْنَا كَيْدَهُ وَذَلِكَ الْأَمْرُ الْمُسْأَلُ عَنْ حَقِيقَتِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَايِبًا وَحَكِيمَةً وَأَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا وَعَلَنَةً فَسَبَبُ التَّزَوُّلِ لاختصاصه به بأحد ما لو كانا لفظ القرآن إذ يجوز أن يقدم سبب اختلاف الأهلة وأن يقدم حكمة اختلاف الأهلة فاختار صاحب الكشف والراغب والقاضي انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراج الكلام على مقتضى الظاهر لأنه الأصل واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب لأن الحكمة ظاهرة لا تتحقق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكمي اهـ ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تتحقق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولي بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف جعل العبدول الجواب بالحكمة بالنسبة

الهلال

وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فقلوا الذين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سأوعين بيان ما ينفقون فأجيبوا بيان المصروف

على أن السؤال عنه أولى بحالهم (قوله ببيان الغرض) أى الغاية والفائدة المأكدة والحكمة المترتبة على ذلك فأن دفع ما يقابل أن كبر القوم مفرغ من بادة فورد ونقصناهم من أفعال الله وهى لا تتعلل بالأغراض عندنا وحاصل الجواب أن الشارح شبه الحكمة بالفرض باعتبار أن كلامهم مترتب على طرف الفعل وأطلق عليه اسم على جهة الاستعارة وقوله ببيان الغرض أى لبيان السبب والاقبل مثل ما تقدم (قوله معام) أى علامات وقوله بوقت أى يعين الناس الخ (قوله ومحال الدين) أى زمن حلولها (قوله وغير ذلك) أى كدته الجمل والحليص والنفس والعدة (قوله وذلك) أى أجابهم ببيان الغرض والحكمة لبيان السبب الفاعلى للتنبيه الخ (قوله عن ذلك) أى عن الغرض والحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف (قوله لأنهم ليسوا (٨٣) الخ) فبيان السائل بعض المجاهدين وهم إذ كانهم

يبين الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الأهل بحسب ذلك الاختلاف معام بوقت بم الحال الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الدين والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الأول والأخير بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا عن بطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئته ولا تعلق لهم بغرض (وكقوله تعالى ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فقلوا الذين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سأوعين بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن الغرض هو السؤال عنه لأن الثقة لا يعتد بها

عليه بسهولة وهو الاطلاع بالوحي ليس إلا لا لنساء وليسوا من أهل النبوة فعدل إلى الجواب بالفرض تنبيها على أن الأولى بحالهم أن يكون عندهم هذا الغرض وهذه الفائدة لأن يسألوا عن السبب نفس الأمر وهذا بناء على أن المسئول عنه هو السبب الموجب للوقوع وهو السبب الفاعلى ولو كان الفعل هنا عاذا بأوامان جعل على أن المسئول عنه أغماره والسبب الغرضى والفائدة لم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب وهو ظاهر فليهم ثم مثل الثانى بقوله (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون) فهذا يدل على أن المسئول عنه هو نفس المنفق والسؤال يحتمل أن يكون عن مقدار المنفق أو عن جنسه أو عن كليهما فكان المطابق على هذا أن يقال أنفقوا كذا وكذا من كذا وكذا ولما كان مما لا يخفى أن كل خير ينفق منه وإن كان ما ينفق منه مقبول قل أو كثر أجيبوا ببيان المصروف فى قوله تعالى (قل ما أنفقتم من خير فقلوا الذين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) تنبيها على أن الأهم هو السؤال عن المصروف لأن الثقة إذا أخطأت محلها لم يعتد بها كذا ذكرها ولكن بروهنا

السؤال يبدو دقيقا ثم يترادى حتى يستوى ثم ينقص حتى يعود كابد أو كقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فقلوا الذين والأقربين الآية والسبب فى هذا تنبيه السائل على أنه كان لا يرى أو الأهم أن يسأل عما وقع الجواب عنه وقد ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه ساءعرون بالجوح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ما أنفق من أموالنا أو بن نصفه فأنزلت فعلى هذا ليست هذه الآية لمنحرف

فقال ما أنفق من أموالنا أو بن نصفه فأنزلت هذه الآية فلا تكون الآية من تلقى السائل بغير ما يتطلب بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصروف صراحة وعن البعض الآخر ضمنا لأن فى ذكرها إشارة إلى أن كل مال نافع ينفق منه (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن المراد عن بيان مقداره ويحتمل أن المراد عن جنس ما ينفقون ويحتمل أن المراد عن كليهما (قوله فأجيبوا ببيان المصارف) أى لبيان المنفق ولأنهم أجيبوا به لتفصيل أنفقوا مقدركذا وأنفقوا من كذا وكذا وأمقتدركذا وكذا من كذا وكذا (قوله لأن الثقة لا يعتد بها الخ) اعترض بأنه أن كل المراد بالثقة صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لأنه يجب نفقتهما ولا يجوز دفعهما لنجب الثقة عليه وإن جلا على من لا يجب نفقتهما فيه بعد لعدم اللفظ وعموم الخطاب وقد يجاب بأن المراد بمن لا يجب نفقتهما اللفظ وإن كان عامال لكنه مخصص بالقواعد الشرعية وإن كان المراد بالثقة صدقة النفل أشكل نفى الاعتداد أذهى معتد بها مطلقا لأن أن يحصل الصدقة على صدقة النفل ويراد نفى كمال الاعتداد

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المضى تنبيها على تحقق وقوعه وأن ما هو الوقوع كل واقع كقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور فضع من في السموات ومن في الأرض الأمن شامخة وقوله ويوم يسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشراهم فلم تغادر منهم أحدا وقوله تعالى ونادى أصحاب النار وقوله تعالى ونادى أصحاب الأعراف فجعل المتوقع الذى لا يدمن وقوعه بمنزلة الواقع وعن حسان أن الله عبد الرحمن سعه زنبور وهو طفل خالما يبيى فقال له يابى مالك قال لسنى طوبى كأنه ملتقى بردى حيرة فضمه إلى صدره وقال يابى قد قلت الشعر

(قوله الآن تقع موقعها) أى لا يتقدم فى جميع الاوقات الاوقات وقوعها فى موقعها أى فى محلها بأن صرفت فى مصارعة ما هو استنما مفرغ فى الطرف فاذا وقعت فى موقعها كانت معتمدا عليها فله كانت أو كثيرة واذا لم تقع فى موقعها فلا يتقدم اولو كانت كثيرة بخلاف المتفق فانه معتد به اذا وقع فى محله سواء كان (٤٨٤) قليلا أو كثيرا لانه اذا وقع دون الواجب عليه فى صدقة الفرض

الآن تقع موقعها (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه ونحو يوم ينفخ في الصور فضع من في السموات ومن في الأرض)

أن يقال أن كل السؤال عن صدقة التطوع فليس لها مصرف إذا أخطأ لم تقبل لأن كل كذا كبد رطبة أحراف كيف يقال هذا بيان مصرفها اللهم الآن راد مصرفها على وجه الكمال وإن كان عن صدقة الفرض فليس المتفق منه ومقدار المتفق كيدنهما إذا لا يجزى أى أقل الواجب منهما كما لا يجزى عن غير جنس ما وجبت فيه مع أن مصارفها لا تختص بماد كروا والذان عاذ كروا فلا تجزى فيهما ما وجب التفقة عليهما نعم مصارف الفرض أهم من مقدار المتفق لأن كل ما أنفق بما وجبت منه أجزأ عن قدره والباقي متعلق بالتمتع فتأمل وهذا كله إذا كان السؤال عاذ كرو فقط وأما أن كان السؤال عن المتفق وعن مصرفه كما قيل أن عمرو بن الجوح سأل ماذا يتفق وأين المتفق فيه فقلت الآية فليست من تلقى السائل بغير ما يتطلب بل من الجواب عن البعض صراحة وهو المصروف وعن البعض الآخر ضمنا لأن في ذلك خير إشارة إلى أن كل مال نافع يتفق منه وبهذا بعلم أن التلقي على الاحتمال الأول باعتبار المصرح به وإن التفتى مطابق فيفهم (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه) لأن لفظ المضى مشعر بتحقق الوقوع وذلك كقوله تعالى (و يوم ينفخ في الصور فضع من في السموات ومن في الأرض) فالفرع يقع في المستقبل وعبر عنه بصيغة المضى كجاءت تنبيها على التحقق والاصل فيفرض من في فيه لأن السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه ومن ذلك أجوبه موسى عليه السلام لفرعون قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والأرض إلى آخرها وآية الاذلة مثال ما كان السؤال فيه وقع على الحاجة لهم اليهم ترك ما هم محتاجون له إشارة إلى أنه كان من حقهم أن يسألوا عن مواقيت الحج لاعتبار كبر الهلال وصغر الأوقات فاحتجته وآية الانفاق مثال ما سألوا عنه وكان مهمسا لأن غيره أهم منه كذا فالو فبه نظر ص (ومنه التعبير عن المستقبل الخ) من خلاف مقتضى التعبير عن المستقبل بلفظ الفعل الماضى كقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور

لا تترافضة مطابعا لما دفعه ويبنى الباقي في ذهنه مع إزاء ما دفع قطعاً (قوله التعبير عن المستقبل) أى وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المعنى الماضى بلفظ المضارع احضارا للصورة العجيبة وإشارة إلى تجدد شأنا فسيما كقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتسير سحابا أى فأثارت وقوله تعالى واتبعوا ما اتتوا الشياطين أى ما نلت ثم إن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى وعكسه يحتمل أن يكون من إجازة المرسل والعلاقة ما بينهما من التضاد لأن الضد أقرب بخطر وبالبال عند ذكره فيتم ما شبه المجاورة لتقاربهما غالبا في الخيال لكن هذا الاحتمال لا يقيد بالملاقة

المقصودة وهى الاستعارة بتحقق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضى لأن إجازة المرسل لما كانت الدلالة فيه انتقالية لم يكن فيه بالغة وانما هو كدعوى الشئ بينة على ما يأتى ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع في كل منهما بالنسبة للتعبير عن المعنى الاستقبالى بالماضى وأما وجه الشبه في عكسه فهو كون كل نصب العين مشاهدا وهو فى الماضى أظهر لبروزة إلى الوجود وهذا الاحتمال شديد بالملاقة السابقة فقول المصنف تنبيه الخ بشر إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضى على وجه الاستعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وهذا وإن كان من وظيفة البيان لكن من حيث أن الداعى إليه التنبيه المذكور ومن وظيفة عمل المعانى لا يخفى أن الاستعارة فى الفعل بتعبئة استعارة المصدر كإهم مشهور إن قلت أن مصدر الماضى والمستقبل واحد فتكون الاستعارة بتعبئة يؤدى إلى تشبيه الشئ بنفسه قلنا يختلف المصدر بالتعبئة بالماضى والاستقبال لكن لا يخفى أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة وليد كرم القوم في مباحث الاستعارة بل يمكن قواعدهم لا تأمله

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى وإن الذين لواقع وكذا اسم المفعول كقوله تعالى ذل يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود

(قوله بمعنى يصعق) أى فالصعق معنى يقع في المستقبل وعبر عنه بالماضي تنبيها على تحقق وقوعه ثم ان قول الشارح بمعنى الخشاء على ما وقع في نسخ المتن ويوم نفتح في الصور فصعق لكن نظم التبريل ففزع والموضع الذي فيه فصعق نظمه ونفتح في الصور فصعق والشاهد موجود في كل من اليتين وذلك لان كلا من الفزع والصعق معنى استقبالي عبر عنه بصيغة الماضي على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه لان الماضي يشعر بتحقق الوقوع فقد تظاهرت ان ما في المتن يخالف نظم القرآن حال الفزع ويصدق ان مراد المصنف مجرد التبريل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ٨٥) ومثله التعبير بالخ (الثانية من حيث التعبير عن المعنى

المستقبل بغيره لان الماضي ومما ذاع له حكمه فصلهما عما قبلهما كذا في عروس الافراح وفي بعض الحواشي أن فصلهما عما قبلهما لما فيها من الاشكال الذي

معنى يصعق) (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الذين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذل يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وهما بحيث وهما ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون معنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردة على حسب مقتضى الظاهر والجواب ان كلاهما

السنوات ومن في الارض وكذا عكس هذا وهما ان يعبر عن الماضي بلفظ المضارع احضار الصورة أو اشارة لتحديد شأنها كقوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتنشیر سبحا وقوله تعالى واتبعوا ما اتتكم الشياطين أى ما تلت ثم التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي يحتمل ان يكون من المجاز المرسل والعلاقة ما بينهما من التضاد والتضاد أقرب بطور بالبال فينبغي ما شبه المجازة لتقارنهما بالبال في الخيال وعليه فتنتي المبالغة المقصودة وهي الاشعار بتحقيق الوقوع وان هذا المستقبل كالماضي لان المجاز المرسل ليس فيه الا بلبسية كون التعبير فيه لما كانت الدلالة فيه انتقائية صار كدعوى الشيء بدليله على ما سبقي ويحتمل ان يكون من مجاز التشبيه ووجه التشبيه تحقق الوقوع في كل منهما وهو في الماضي أظهر لبر وزهالى الوجود فيفيد المبالغة السابقة لكن المجهود في الفعل ان استعارته به فكون التشبيه في المصدر وهو في الماضي والمستقبل واحد في جهة التشبيه وبمكن ان يجاب بان المصدرين الواقع التشبيه فيهما مصدر ومصدر ومصدر بالوقوع في الماضي ومصدر مقيد بالوقوع في المستقبل وتكون التسمية في مجاز التعبير بالفعل فيكون الزمان والحصول داخلين في التشبيه ويدعي ان الاستعارة الحقيقية تجرى في الافعال والوجوه في الاصطلاح فتأمل في هذا المقام (ومثله) أى ومثل التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي في كونه تعديرا عن المستقبل بلفظ غيره التعبير باسم الفاعل عن المستقبل وذلك كقوله تعالى (وان الذين لواقع) فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الدين أى الجزاء استقبالي ان اردنا الجزاء الاخرى وان اردنا التنبؤى أمكن كون التعبير على أصله (ونحوه) أى رجموا ما تقدم في كونه تعديرا عن المستقبل بلفظ غيره التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذل يوم مجموع له الناس) فقد عبر بجمع مكان يجمع لان الجمع استقبالي ولما كان الاصل أى الحقيقة في اسم فزع عن في السموات الآتية وفي نسخ التخصيص فصعق وهومن طغيان القلم في آية الزمر ونفتح في الصور فصعق وكذلك يوم تسير الجبال وترى الارض بارز زوحسرها وقوله تعالى ونادى أصحاب الاعراف

بأن لا ملام ابتداءه في الآتية مجرد التاكيد كإشارة الشارح بقوله مكان يقع فهى هنا كهي في قوله تعالى وان ربك الحكيم بلهم وليست للتاكيد وتخلص المضارع للحال وان كانت تشبهما بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) تقرير على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أى وإذا كان ما في معنى الاستقبال يكون الخ (قوله واردة على حسب الخ) أى وحينئذ يجعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمي الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا بسم (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالمنع لقوله فيكون كل منهما الخ وحاصله ان لا تسلم انه اذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعا وموقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر

(قوله حقيقة فما) أي في زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والماضى عند بعضهم واعتبر في هذا الجواب بأنه يفيد أن كلاما من اسمي الفاعل والمفعول مدلوله الزمان (٤٨٦) ولا فائل بذلك وأجيب بأن في الكلام حذف الأصل حقيقة في ذات

حقيقة فما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا مجازا انتهى على ما تحقق وقوعه (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد جزأ الكلام

الفاعل واسم المفعول إطلاقا على ما تحقق فيه الحدث إما حالا اتفاقا وإما ضميا على المشهور وإطلاقا على ما لم يتحقق فيه الحدث مجازا كان التعبير عما عن الحدث المستقبل خلاف مقتضى الظاهر لأنهما مجازا فيه ولو كانا استعمالا فيه أيضا ولا يلزم من كونهما حقيقة في ما تحقق فيه الحدث دخول الزمان في مفهومهما لأن الزمان لازم الحضور والمضى عند التحقق لا نفسه فندفع ما يقال من أن كونهما حقيقة في الحال أو الماضى يقتضي دلالة على زمان مع هو الحال أو الماضى وذلك لا نقول مدلولهما حدث متحقق فقط كما قررنا لأن الزمان ولزومه الزمان نعم يلزم عن هذا أن كل تعبير مجازي يكون من خلاف مقتضى الظاهر إذا لزم في وهم لا يقرؤ به ومثل هذا يلزم في التعبير عن المستقبل بالمضى فليأتمل (ومنه) أي ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد جزأ الكلام مكان الآخر

ودخل عبد الرحمن بن حسان عليه وقد لسه زنبور وهو طفل فقال وهو يركب أسعدي طوي ركا نه ملت في بردي سيرة نضمة إلى صدره وقال له ياني قد قلت الشعر \* وأعلم ما ورد من ذلك على قسمين نازع يجعل المتوقع فيه كالأوقع فيوقى بالامر المستقبل بصيغة الفعل الماضى مراد به الماضى تفر بلا لتوقع منزلة ما وقع فلا يكون تعبيراً عن المستقبل بل يفهم الماضى بل يكون فيه جعل المستقبل ماضيا ومنه قوله تعالى أي أمر الله فلا تستبجلوه ونادى أصحاب الجنة ونحوه فاما أن يريد بأن أنت مقدمه فكون التجوز حصل في الفعل باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان واما أن يريد بالادعاء أن الإنسان المستقبل وقع في الماضى وهو ما بلغ من الأول وتارة يعبر عن المستقبل بالماضى مراد به المستقبل فهو مجازا لفظي وحصل التجوز في هيئة الفعل من غير أن تكون أدت وقوعه في الماضى وذلك احتمال مرجوح في نحو ونادى وإن كان مشهورا فإن المعنى على الأول أمكن وأضعوعين القسم الثاني فهو يوم ينفع في الصور ففزع لا يمكن أن يراد به الماضى لما فاعله الذي هو مستقبل في الواقع في الإرادة ويحتل أن يراد أنهم لمبادرهم النفع بالصعق كأن صفة فهم ماض عن زمن النفع على سبيل المبالغة وتطير الآية الكريمة قوله تعالى وترى الظالمين لمارا والعذاب يقولون وفي مثل هذا النوع يكون فائدة التعبير بالماضى الإشارة إلى استحضار التحقق وأنه من شأنه لتحقيقه أن تعبر عنه بالماضى وإن ترمد معناه والقسم الأول مجاز وهو هذا القسم ليس فيه مجازا لأن جهة اللفظ فقط (قوله ومنه) أي ومثل التعبير عن المستقبل بغير لفظه اسم الفاعل واسم المفعول باعتبار المستقبل كقوله تعالى وإن الدين واقع وقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود فإن اسم الفاعل ليس حقيقة للاستقبال فهو من خلاف المقتضى (قلت) وهذا ليس مثل ما سبق فإن فيه التعبير عن المستقبل بمقابل على الحال لا بما هو لفظي فيعمل كلام المصنف على أنه مثله في التعبير عن المستقبل بغيره لا بالمضى فإن اسم الفاعل حقيقة في الحال اتفاقا مجازا في الماضى على الصحيح والقسمان السابقان في الفعل بأن يسان في اسم الفاعل قد يقصد به الاستقبال وقد يقصد به وقوع الفعل في الحال أو في الماضى ص (ومنه القلب) فهو عرضت الناقعة على الحوض (الخ) ش اعلم أنه لا بد من تقديم مقصد متين أحدهما أن القلب تارة تعني به قلب اللفظ فقط وتارة

منصفة بوصف واقع في زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال أو هو والماضى فتقوله بعد وقد استعمل ههنا مجازا يتحقق الخ لا يرد فيه أيضا من تقدير والأصل وقد استعمل ههنا في ذات منصفة بوصف واقع فيما أي في زمان لم يتحقق أي لم يحصل وهو المستقبل والحاصل أن معنى قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي في الذات المنصفة بالحدث الحاصل بالفعل في الحال وقولهم مجاز في الاستقبال أي في الذات المنصفة بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل يحصل بعد ذلك فإذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وإن لم يحضر الزمان وفسر بين الزمن المتغير في المفهوم والأزمن للمفهوم وإذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل في الحال فظهر من هذا أن اسمي الفاعل

والمفعول انما وضع لواقع في الحال والماضى لأنهما موهوتان مع الحال والماضى وشتان ما بين المعنوا الآخرين وحذف فلا ينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعنا (قوله مجاز الخ) أي والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا امر أدومه أنه يقتضي أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسلم بل قد يكون المجاز مقتضى الظاهر إذا اقتضاه المقام كذا بحث أبواب المحررات



وفي عبيد الحكيم نقلا عن الشارح في شرحه على المفتاح أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لا مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بموضوعه (قوله مكان الآخر والآخر مكانه) أي مع اثبات حكم كل لا لا يجوز تدبيل المكان كإني عكس القضية وذلك كإني المثال فإن الناقة والخوض اشترى كإني حكم وهو مطلق العرض الآن الحكم الثابت للخوض هو العرض بلا واسطة وهو الجسر فيكون معرضا والحكم الثابت للناقة هو العرض بلا واسطة حروف الجر فتكون معرضا وعرضه أوقف ذلك وأثبت حكم الآخر ضارما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة وبالعكس ونحو بقولنا (٨٧) مع اثبات حكم كل لا لا نحو بعض أفراد العكس المستوي وقولنا في النادر

زيد وضرب عمر زيد الان لم يثبت حكم كل لا لا خبر بل كل منهما باق على حكمه وانما هذا من باب التقديم والتأخير ونحو أيضا ضرب عمرو ببناءه لأفعول لابد وان حصل لأفعول حكمه الفاعل وحصل في مكانه لكن لم يحصل للفاعل حكمه المشعول ولم يجعل في مكانه قال ابن جماعة وانظر هو القلب حقيقة أو مجاز أو كناية وهل هو من مباحث المعاني أو البديع أو يفرق بين اللفظي منه والمعنوي اه والظاهر ان الحقيقة لان كل كلمة مستعجلة فيما وضعت ولم يرد من التركيب شيء آخر مغاير لما بالربن الكلمات ثم بعد ذلك انه من قبيل المجاز العقلي وانه من مباحث المعاني والبديع باعتبارين مختلفين كما يأتي (قوله مكان عرضت الخ) أي لان المعرض عليه يجب ان يكون ذا شعور

مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الخوض) مكان عرضت الناقة على الخوض

والآخر مكان ذلك الاحد على وجه يثبت حكم كل منهما لا آخر وهو قسمان ما يكون موجبه صحيح حكم لفظي ولولا ذلك الحكم اللفظي لم يدع القلب لان المعنى يصح به الكلام على ظاهره كان يكون ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله \* ولايك موقفك الدواعي \* فانه لو تكرر الدواعي مع المعنى على ظاهره والمآثره وهو في موضع الخبر ونكر موقفك وهو في موضع المبتدأ جعل من باب اقلب لتصح مقتضى الاصل من تعريف الاول وتنكير الثاني فيكون المعنى على ان الاصل الاخبار بلا اول عن الثاني فالقدير ولا يكن موقف الدواعي موقفك وما يكون موجبه صحيح المعنى واجراءه على صحة (نحو) قولهم (عرضت الناقة على الخوض) وأدخلت الفلتسوة الرأس وأدخلت الخاتم الاصبع والاصل عرضت الخوض على الناقة وأدخلت الرأس الفلتسوة والاصبع الخاتم أمال الاول فلان المعرض عليه هو الذي يكون له ميل لتناول العروض وأما ما بعده فلان التطرف هو المدخول والمظروف هو الداخل والسبب في جر ان نحو هذا القلب ان الاصل ان يجاء المعرض الى المعرض عليه وأن ينقل المظروف الى الطرف وهما تنقل الطرف وهو الفلتسوة وانما في المظروف وهو الرأس والاصبع وحجى بالمعرض عليه وهو الناقة الى المعرض وهو الخوض فاعتبر بذلك فنزل أحد هامة لآخرة وقولنا على وجه يثبت حكم كل منهما لا آخر خبر جبه نحو في النادر زيد وضرب عمر زيد بتقديم المفعول فان كلا ولو جعل في محل الآخر باق على حكمه ويدخل في هذا القلب العكس المستوي عند المناطقة وذلك عند تحقق ان القصد الى الاخبار بلا اصل

معنى بمثال الاول قطع الثوب السمار تعني به ان الثوب مفعول وزعمه السمار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو من فاعلية ومفعولية ومثال الثاني قطع الثوب السمار تدان الثوب هو المبادر به بالقطع كانه هو الذي قطع السمار فهذا قلب معنوي لانه تخيلت الفعل واقعا من الثوب على السمار وأسندت على سبيل المجاز وكذلك اذا قلت الاسد كزيدارة قصصا زيدا مشبهه والاسم مشبه به وانما أدخلت كافي التشبيه على المشبه قلبا لفظيا من صحت التركيب لهذا المعنى وتارة تدان تخيل الاسد مشبه في المقام فيكون قلبا معنويا في المقام الثانية ان القلب تارة يكون بين الفاعل والمفعول مثل قطع الثوب السمار وتارة بين المفعولين مثل جعلت الخرف طينا وتارة يكون بين المبتدأ والخبر مثل الاسد كزيد وتارة بين مفعول صريح وغيره مثل عرضت الناقة على الخوض وأدخلت الفلتسوة في رأسي وتارة بين الشرط وجوابه كما سيأتي في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ

واختيار لا حصل ان عمل المعرض أو يحجم عنه والسبب في هذا القلب هو ان المعتاد ان يؤتى بالمعرض للعرض عليه وهما كانت الناقة يؤتى بها للخوض والخوض باق في محله نزل كل واحد منهما منزلة الآخر فخطت الناقة كانه معرضا والخوض كانه معرض عليه ومن نظائر هذا قولهم أدخلت الخاتم في الاصبع والفلتسوة في الرأس فانه مكان أدخلت الخاتم والرأس في الفلتسوة وذلك لان المدخل هو الاصبع والرأس فالطرف هو المدخول فيه والمظروف هو الداخل والسبب في ذلك القلب ان المعتاد ان المظروف ينقل الى الطرف وهما تنقل الطرف وهو الخاتم والفلتسوة الى المظروف وهو الرأس والاصبع فنزل أحد هامة لآخرة

ورده مطلقا وقوله مطلقا ومنهم السكاكى والحق انه ان تضمن اعتبار الطيفا قبل

(قوله اظهرته عليها) على معنى الالام اى اظهرته (٤٨٨) ليعاين اربتها اياه (قوله مطلقا) اى سواء تضمن اعتبار الطيف او لا (قوله

انه مما يورث الكلام ملاحه) اى لان قلب الكلام مما يروج الى التنبيه للاصل وذلك مما يورث الكلام ملاحه ثم انه ان قصدته المطابقة لتقتضى الحاصل كان من مباحث فن المعاني والاصح ان يعد من فن آخر وذلك وجده هذا القلب في التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفي علم البديع (قوله ورده غيره) اى على ما يورث ومن ذلك على التقديم والتأخير (قوله كقوله) اى رتبة بين البهاج (قوله ومهمه) اى ورب مهمه (قوله اى مفاضة) هي الارض التي لاداء فيها ولا نبت سميت مفاضة تقال بان السالك فيها يفرق عقصوده او بالنباحه من للهاثك والا فهى مهلكة (قوله بالغبرة) بفتح الفين اى التراب (قوله جمع الرجا) المناسب للجمع ان يقول جمع رجا وقوله مقصودا اى معنى الناحية واما الرجا ما لم فهو تعلق القلب غروب يحصل في المستقبل مع الاخف في الاسباب (قوله على حذف المضاف) اى لانه مناسب بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه

اى اظهرته عليها التقريب (وقوله اى القلب) السكاكى مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحه (ورده غيره) اى غير السكاكى (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحه التي اورثها تنفس القلب (قيل كقوله ومهمه) اى مفاضة (مغيرة) اى مخلوطة بالغبرة (ارجاؤه) اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصودا (كان لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (اى لونها) يعنى لون السماء فالمراد بالآخر من باب القلب والمعنى كان لون سماه لغبرة لونها أرضه والاعتبار الطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه لون الارض في ذلك

(و) هذا القلب (قوله السكاكى مطلقا) لان قلب المراد مما يروج الى التنبيه للاصل وذلك يورث الكلام ملاحه فان قصدته المطابقة كل من فن المعاني والاصح ان يعد من فن آخر وذلك وجده هذا القلب في التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفي علم البديع والسرقات الشعرية على ما بان ان شاء الله تعالى وظاهره قوله عند السكاكى ولولا وهم خلاف المراد كقوله

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب \* جذع البصرة قارح الاقدام

يقال فلان جذع اذا كان حديث السن وقارح اذا كان قد عاين جذوع البصرة هي كون القائل لم يجرب الامور وقروح الاقدام كونه مقدما لاقدام اهل العقل والسن القديم والقائل يمكن ان تصافه بالامرئ وهو عكس المراد لان المقصود وصفه بصيرة القارح ولاقدام الجذع لان ذلك هو الملح ولذلك جذع باقدام الغرور اى الجرب فالاصل على هذا ان يقال ثم انصرفت قارح البصرة جذع الاقدام والحال انى أصبت اى جرحت ولم ارح فهو قلب وهم خلاف المراد ويحتمل ان يكون جذع البصرة قارح الاقدام متعلقين بقوله ولم أصب بمعنى لم اوجد فيكون الكلام على ظاهره اى لم اوجد موصوفا فاجذوع البصرة وقروح الاقدام بل وجدت بالعكس (ورده) اى القلب (غيره) اى غير السكاكى (مطلقا) اى سواء تضمن اعتبارا لطيفا زاد على مجرد ملاحه القلب المحو للتنبيه ولم يتضمنهم اهم خلاف المراد اذ لان الكلام انما موضع لافادة ما يصح لافادة ما لا يصح (والحق) اى المختار عندنا (انه) اى القلب (ان تضمن اعتبارا لطيفا) زائدا على مجرد ملاحه القلب العامة (قيل) وذلك كقوله ومهمه) اى ورب مهمه اى مفاضة (مغيرة) اى مخلوطة بالغبرة (ارجاؤه) اى اطرافها ونواحيه والارجاء جمع رجا باقصر (كان لون أرضه سماؤه) فقد تشبه لون أرض المهمه بلون

بانه وغير ذلك اذا قرر هذا فنقول حتى الخاصة فيه اقول اولا أحدها ان ذلك يجوز في الكلام والشعر اتساعا لفهم المعنى كقوله تعالى ما ان مفاخحه لتنوء بالعصبة المعنى تنوء بالعصبة بها وكقوله تعالى وحرمتنا عليه المراضع من قبل وكقولهم عرضت الناقة على الحوض وأدخلت القلنسوء في راسي وقول الشاعر

كانت فرضة ماتقول كما \* كان الزاهر فرضة الرحم

واليه ذهب ابي عبيدة وأجازاه أبو عبي في قوله تعالى فحمت عليهم اى (١) فحمت عليها الثاني انه لا يجوز لمجرد الضرورة الثالث انه لا يجوز الا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب الرابع انه يجوز في غير القرآن ولا يجوز ان يحمل القرآن عليه هذا ما ذكره النحاة واما الباليون فقد قال المصنفان

السكاكى قبله مطلقا ورده غير مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله

ومهمه مقبرة ارجاؤه \* كان لون أرضه سماؤه

المراد

بها فالشبهه بمخدوف لونها السماء (قوله والاعتبار الطيف) اى الزائد على لطافة مجرد القلب (قوله حتى) كانه اى لون السماء بحيث اى غلبت بالتحالفة هي كونه يشبه بلون الارض في ذلك اى في الغبرة

(١) اى نعمت عليها هكذا في الاصل وفي العبارة خلل ولعل المناسب اى فهو اعينها كما هو ظاهر كتبه معجمه

والارد أما الاول فكقول رؤبة \* ومهمه مغيرة ارجاؤه \* كأن لون أرضه سماؤه أي كأن لون سماءه لغيرة ألون أرضه  
فمعنى التشبيه بالبالغة وهو قوله أي تمام يصف قلم المدح لعاب الالاف في القاتلات لعابه \* وأرى الجني أشتارته أيدع واسل  
وأما الثاني فكقول القطامي \* كاطنيت بالقدن السياعا \* وقول حسان \* يكون هزاجه اسل وماءه \*  
وقول عروة بن الورد \* فديت بنفسه نفسى ومالى \* وقول الآخر \* ولايل موقف منك الودعا \*

(قوله مع الأرض) أي لون الأرض وقوله أصل فيه أي في ذلك التشبيه فحقه أن يجعل مشابهة ولون السماء مشبهاً بأن يقال كأن  
لون سماءه لون أرضه واعترض بأن هذا لا ينبغي إجماع الخلاف فيه لأن قلب التشبيه معتق عليه كيف وقد ورد في القرآن انما اليسع  
مثل الريا والاصل انما الر بالمثل اليسع فقلب بالغة فالاولى للصنف أن يجعل بقول الشاعر  
(١) رأين شيخاً قد تحنى عليه \* عشى فيقص أو يكب فحشر

أراداً أو يعترف بك وبالقصر خروج الصدر و دخول الظهر ضد الحذب والاكباب السقوط على الوجه والعترة الزلة أي رأت القوافي شيئاً  
مفجعياً قد صار له حذب اذا مشى يتكلف مشية الاقص خوف السقوط أو يعترف بك في القلب تخيل انهم غاية ضعفه يسقط على  
وجهه قبل عثاره ومن القلب المتضمن لا اعتبار لطيف قوله تعالى يوم يعرض الذين كفروا على النار فالاصل ول يوم تعرض النار على  
الذين كفروا لما هم من أن المعرض عليه لا بد أن يكون له ادراك على يد المعروض ووجه الاعتبار اللطيف في الآية الاشارة الى أن  
الكفارة مهوورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرف فيهم وهم كائنات (٤٨٩) الذي يتصرف فيه من يعرض عليه (قوله أي

مع أن الأرض أصل فيه (والا) أي وان لم يتضمن اعتبار الطيف (رد) لانه عدول عن مقتضى  
الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما أن جرى من عليا (كاطنيت بالقدن) أي القصر (السياعا)  
سمائه أي حقه والاصل كأن لون سماءه لون أرضه لان الأرض هي الاصل في الغبرة فهو المشبه به وقد  
تضمن هذا التشبيه المقابول اعتبار الطيف وانما على لطافة مجسر والقلب وهو الاشعار بكثرة الغبرة في  
سمائه حتى صار هو الذي ينبغي ان يكون مشبهاً فيكون أصلاً والأرض هو المشبه فيكون هو الفرع  
(والا) أي وان لم يتضمن ذلك القلب اعتبار الطيف (رد) ولم يقبل لانه عكس المراد وعدول عن  
الظاهر بل نكتة يعتد بها وذلك (كقوله) وهو نصف الناقه بالسمن (فلما أن جرى من عليا \* كما  
طينت بالقدن السياعا) فقد شبه الناقه في سمها بالقدن وهو القصر المطين بالسياع وهو الطين  
المراذنه بالغ في الغبار حتى صار لون الأرض كأنه سماء من شدة الغبار وكان الاصل كأن لون سماءه  
أرضه وان لم يتضمن فلا كقوله وهو القطامي  
فلما أن جرى من عليا \* كاطنيت بالقدن السياعا  
ومطلع القصيدة

(٦٢ - شروح التلخيص أول) فني فبيل التفرق يا منسبا \* ولايك موقف منك الودعا  
فني واقدى أسرك ان قوى \* وقومك لا أرى لهم اجتماعا ومنها أكثر بعدد الموت عني \* وبعد عطاءك المائة الزنا  
والألف من ضاها لا لاطلاق وهو مرخم صنباة اسم بنت صغيرة للمدح (قوله فلما أن جرى) أن ائمة تجري بمعنى ظهور في الكلام  
استعارة بالكتابة حيث شبه السمن بالماء الجاري وأثبت له شيأ من خواصه وهو الجري وقوله سمن بكسر السين وفتح الميم ضد الهزال وما  
في قوله كاطنيت مصدرية وجواب لما في البيت الواقع بعده وهو أمرت بها الرجال لياخذوها \* ونحن نظن أن أن تستطاعا  
وقوله ياخذوها أي لجل الانتقال والضمير في قوله عليها وفي ياخذوها للناقه فان بعض آيات القصيدة صريح في أنه نصف ناقه وهو قوله  
فلما أن مضت ثنائتها \* وصارت حقة تعالوا لاجذا  
فلما أن مضت ثنائتها \* لصي تزداد السعرا طلا  
وعما ذكره أن قول بعضهم ان قصد الشاعر وصف جفنة مملوءة بالزبد المدهن وان قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فأحسن تأده  
الفتارى (قوله السياعا) بفتح السين وكسرها

(١) قوله رأين شيخاً الخ لعله ورأين بالواو وليست بالفتح المصراعان ويكونان من الكلام وليجرد اه معصية

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى وكمن قربة أهلكناه فجاءه باسناليس واداعلى القلب اذ ليس في نفسه بالقلب فيه اعتبار لطيف وكذا قوله تعالى اذهب بكنياي هذا افعه اليهم ثم نول عنهم فانظر ماذا يرجعون فأصل الاول اذ جاءه اهلها كما جاءها باسناليس اهلها كنا وأصل الثاني ثم اذ اذنون من محمد صلى الله عليه وسلم فقلقت على في الهواء ومعنى الثالث تنع عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقول به جميع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليها من كوة فالتى الكتاب الهاتوارى في الكوة وأما قول خدش \* وتنشق الرماح الضمايطر الحمر \* فقد ذكره سوى القلب وجهان أحدهما ان يجعل شقه الرماح بهم استعاره عن كسرهما بطنهم بها والثاني أن (٤٩٠) يجعل نفس طعنهم شقاهم ليعقبه السهم وانهم ليسوا أهلا لان

يطعنوا بها كما يقال شتى  
انظر يجسم فلان اذ لم يكن  
أهلا لبلسه وقيل في قول  
قطري بن القصاص  
ثم انصرفت وقد أصبت ولم  
أصب  
جذع البصيرة فارح الاقدام

أى الطين بالطين والمعنى كما طينت القدن بالسياج يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول ان تضمن  
من المبالغة في وصف الناقة بالسن ما لا تضمنه قوله كما طينت القدن بالسياج لانها من أن السياج قد بلغ  
من العظم والكثرة الى أن صار

بالطين فصار متنا أمس لاحفرة فيه ولا ضعف وقد عكس فجعل الطين هو السياج وهو الطين والمطين  
به هو القدن وهو النضر ولم تضمن مبالغة كما في المصراع الثاني في البيت الاول لكن يمكن تحضي  
المبالغة ههنا أيضا فان جعل الطين هو المطين بالقدن يقتضى النهاية والمبالغة في كثرة الطين حتى كأنه

يصف ناقته بالسن والقدن القصر والسياج الطين بالطين أصله كما طينت بالسياج القدن فليس في  
القلب معنى لطيف ويرى بطن كذا رأته في الصحاح للجوهري وحيلة المحاضرة للحاقي والتوسعة  
لاين السكت وجعله قلبا وفيه نظرا له يجوز ان يرده ان جعل القصر بطاقة الطين لانه داخله فلا للاب  
وكل ما كان نظارة لغيره كان الغير بطاقة وبعد ان كتبت ذلك رأيت في حيلة المحاضرة أن الاصمعي قال  
ليس هذا قلنا انما يريد (١) أن الحافر رمل الخيل ومنعه أن يخرج من البدأ والرجل قلت والذي يظهر ان  
الخلافا أن كان في القلب القفطى فهذا يتعلق بالصحة لا بالبيان والظاهر حينئذ انه ضرور قبل لا ينبغي  
حكاية اختلاف فيه بل لا تكاد تجد له دليلا له ما علم من محل يدعي فيه ذلك الاجازات يكون القلب فيه  
معنويا وان كان الخلاف في القلب المعنوي فينبغي القطع بجواز ولا شبهة لمعنه ومن يمنع المجازع  
العلاقة الواضحة الامن شذ وظاهر كلام الخصاص ان قولين بالنع والجواز مطلقين وان القول الثالث  
السابق مفصل بين اللفظي فيمتنع والمعنوي فيجوز والظاهر انه لا يتحقق وان الخلاف منزل على حالتين  
وكذلك الاقوال التي حكاه المصنف فيها انظر فانه لا كاد احد يمنع ذلك مطلقا وكيف شكر قلب التشبه  
وقد جزم به المصنف كما سأتى وقد وقع في قوله تعالى أني يحلني كن لا يتعلق وقوله تعالى ذلك أنهم قالوا انما  
البيع مثل الربا وقوله تعالى لستن كأهل من التساءد اتقبن وقال ابن السكت في قوة تعالى خلق  
الانسان من جهل معناه خلق الجمل من الانسان ثم في صحيح البخاري في قوة تعالى فاذا قرأت القرآن  
فاستمعن ان المعنى اذا استعنت فأقرأ أو قوله تعالى أقرأيت من اتخذ الله هواء وسبيل في الكلام على هذه  
الآية الكريمة في باب قلب التشبه من علم البيان (تنبيه) قوله تعالى ويوم يمرض الذين كفو واعلى  
النار جعله المرضي من القلب مثل عرضت الناقة على الحوض وأنكره شيخنا أبو حيان وقال لا ينبغي  
جعل القرآن على القلب اذا أصبح انه ضرور واذ كان المعنى صحيحا ودونه في الجمال عليه وليس في  
قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض والحوض على

(قوله أى الطين بالطين) أى  
المخلوط بالطين وهذا المعنى الذي  
ذكره الشارح هو ما في الصحاح  
وفي الاساس أن السياج  
بالكسر ما طينه به أعنى  
الأنفة وأما التضمين فهو الطين  
(قوله والمعنى الخ) أى المراد  
فيكون القصر تشبه  
الناقة في سنها بالقدن  
وهو القصر المطين بالسياج  
أى الطين المخلوط بالطين  
حتى صار متنا أمس  
لاحفرة فيه ولا وض وقد  
قلب الكلام ولم تضمن  
هذا القلب مبالغة كما  
تضمنها في قوله كأن لون  
أرضه سماءه (قوله يقال  
طينت السطح والبيت)  
أى أصله وسو به الطين

(قوله انه) أى القلب في هذا البيت (قوله لانها) أى القلب أن السياج الخ لا يقال هذا الاعتبار لاحسن فيه فلا  
اعتماد به وذلك لان كثرة تطبيق القصر لالطيف في الوصف به لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة للقصر  
المرتب عليه وهو افاذ المبالغة في وصف الناقة بالسن كما أشار الى ذلك الشارح بقوله انه تضمن من المبالغة الخ وبيان ذلك أن القلب يدل  
على عظم السياج وكثرته حتى صار كأنه الاصل ومن الناقة مشبهه بالسياج فيدل القلب حينئذ على عظم السن حتى صار الشحم لكثرة  
بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل (١) ان الحافر رمل الخ لعل في العبارة يجوز يقال للحر ركنه محببه

وانهم باب القلب على ان لم أصب بمعنى لم أروح أي قارح البصيرة جذع الاقدام كما يقال اقدام غزير أي مجرب وأوجب عنه بان لم أصب بمعنى لم ألق أي لم ألق بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة على ان قوله جذع البصيرة قارح الاقدام حال من الضمير المستتر في لم أصب فكأن متعلقاً بأقرب مذكور ويؤيد هذا الوجه قوله قبله

لا ترحكن أحدنا إلى الاجسام \* يوم الوحي متخوفا لحمام

فقد رأيت السراخ دويشة \* من عن يميني مرة وأماي

حتى خضبت بما تحذر من دعي \* أكناف سرحي أو عنان لجأى (٤٩١) فان الغضب بما تحسدر

من دمه دليل على انه سرح وأيضاً سرحى كلامه ان مراده ان يدل على انه سرح ولم يمت اعلا ما أن الاقدام غير علة للهمام وحنا على السجاعة وبغض القرار

(قوله بمنزلة الأصل) قيل على عظم منها المشبهة بالطين حتى صار الصهم لكثرة بالنسبة للأصل من العظم وغيره كما أنه الأصل واعلم ان هذا الإراد الذي ذكره الشارح لا يراد على المصنف الا على ما ذكره الشارح تبعاً للصالح من أن السباع هو الطين الخاطوط بالطين وأما على ما ذكره المفسر في الأساس من أن السباع بالكسر الآلة التي يطين بها فلا يراد ولا يتأتى أن يكون في القلب المذكور معنى لطيف فيحصل أن يكون المصنف جرى على ما في الأساس وحسن ذلك فلا اعتراض عليه تأمل ﴿حاشا﴾ قد أهمل

منزلة الأصل والقدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى القدن

الأصل والقدن هو الفرع وإذا كان المشبه به في هذه المنزلة من المبالغة المجترة المبالغة الى الناقصة حيث شبهت بقصره طين السباع العظيم الذي يبلغ في قوته منزلة القدن وهو ظاهر فليتهم

الناقصة صهيان قلت لم ينفر الى مخشري بوجه بل عرضت الناقصة على الخوض مقلوباً بل ذكره الجوهرى وغيره وحكمته ان المعروف ليس له اختصار والاختصار انما هو للعرض عليه فانه قد يقبل وقد يرد فعرض الخوض على الناقصة لا لظف فيه لانه قد تقبله وقد ترد وعرضها عليه مقلوباً لفظاً وعرض الكفار على النار كما قال ابن عباس رضي الله عنهم ما هو الذي يظهر ليس مقلوباً لفظاً المعنى الذي أمرنا اليه وهو ان الكفار مهورون فكأنهم لا اختصار لهم النار تصرف فيهم وهم كالنخاع الذي تصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا وعرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والحناني على السوط فأنار لما كانت هي المتصرف في العود قبل عرضت العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله المخشري وحاصله ان الذي في الآية قلب معنوي ولا نشذ فيه والذي في قرئت الناقصة قلب لفظي وهو شاذ والحق ما قلناه ان شاء الله تعالى على ان ابن السكيت قال في كتاب التوسعة في كلام العرب تقول عرضت الخوض على الناقصة وانما هو عرضت الناقصة على الخوض وهذا يقتضي ان عرضت الناقصة على الخوض غير مقلوب وان العبارة المشهورة عكس كلام العرب فقد خالف غيره نقلاً ومعنى ﴿تنبه﴾ قال الخفاجي في سرف الصاحبة ان قوله تعالى ما لن منافع لنوميا بالعصبة ليس من القلب في شيء والمراد والله تعالى أعلم أن المنافع تنوء بالعصبة أي تعلها ونفله عن غيرها وغيره قال وكذلك وأنه لم يلب الخوض لشديد ليس المراد ان حبه لشديد بل ان له حب المال الشديد والسدة البخل وأنه لا قلب في قول أبي الطيب

وعذلت أهل العشق في ذنوبه \* فبعثت كيف بعثت من لا يعشق

ليس معناه بعثت كيف لا يعشق من يعشق بل معناه كيف المشية غير العشق أي الامر الذي تقررى النفوس انما على مراتب الشدة وهو الموت ولما ذقت العشق وعرفت شدته بعثت كيف يكون هذا الصعب المتشقى في شدته غير العشق وكيف يجوز أن لا يعش غلبة حتى تكون منابا للناس كلهم به وقال أيضاً قول أبي الطيب الذي سننكلم عليه في علم البيان \* نحن قوم ملحن في رى ناس \* انه استعاره كما قال غير ما بان جنى جله على القلب وان المعنى نحن قوم من الانس في رى الجن ﴿تنبيه﴾ أهمل

المصنف أمورا كثيرة من خسلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد والاثني أو الجمع لخطاب الواحد نحو قوله تعالى قالوا اجثنا لنقتنعا معاً وحدا عليه آباءنا وتكون لك الكبرياء في الأرض يا أيها النبي اذا طلقتم النساء هن ربك يا موسى وأوحينا إلى موسى وأخبره أن تبرأ لقومك بمصر يونا واجعلوا يوم تكلم قبلة وأقيموا الصلاة وشر المؤمنين يا معشر الجن والإنس ان استطعتم اقلوه بالأمر بكم كذا بيان ووجه حسن هذه الاقسام ما ذكر في الاثني لان اقربيه منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والجمع والمراد الآخر وهذا بخلاف الأول لان الأول قد استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه نحو \* اذا ما القارظ العزى آبا \* وانما هذا القارظان وقنابك والقياسي جهنم وحنايك وأخوانه

المصنف أمورا كثيرة من إثبات الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كل منها يصلح أن يكون من أبواب المعاني إذا عتبرت فيه تسمية لطيفة \* منها الانتقال الكلام من خطاب الواحد والاثنيين والجمع لخطاب الاثنى ذكره التنوين وإن الاثر وهو ستة أقسام الاول الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنى نحو قوله تعالى قالوا أجبناك التفتعنا وجدنا عليه آيةنا وتكون لكما الكبرياء في الأرض الثاني الانتقال من خطاب الواحد إلى الجمع كقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء الثالث من الاثنى إلى الواحد كقوله تعالى فإلن ربك يا موسى الرابع من الاثنى إلى الجمع كقوله تعالى وأوحينا إلى موسى وأخيه أن نقول لك يا موسى ربك يا موسى الخامس من الجمع إلى الواحد نحووا وأقروا الصلاة وبشر المؤمنين السادس من الجمع إلى اثنين نحو قوله تعالى يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أوفوا بالعقود تعال فإلن ربك يا أيها النبي ووجهه ما سبق في الالتفات وهذا القسم قريب من الالتفات لأن فيه الانتقال من أحد الأساليب الثلاثة إلى آخر وأقسامه كالالتفات ستة وليس التفاتان لأن الالتفات الانتقال من أحد الأساليب الثلاثة السابقة وهي التكلم والخطاب والغيبة إلى غيره \* ومنها التعبير بواحد من المفرد والثنى والجمع والمراد الآخر والفرق بين هذا والذي قبله أن الاول لم يعبر فيه بفرد عن جمع أو اثنين ولا عكس بل استعمل كل في معناه ثم انتقل عنه لغيره وما نحن فيه يعبر فيه بأحد الأساليب الثلاثة وأريد غيره وهو أقسام الاول التعبير بالمفرد وإرادة التثنية وجعل منه الحيات في حلية المحاضرة قول الأعشى فرجى الخير وانتظري يا أي \* إذا ما القارظ العنزي آيا وأغماها فارطان من عنزة وإنما قالوا كذلك لأنهم عاصروا كالشيثان الذين لا ينبغي أحد ههنا من الآخر فأنما يعبر عنهم بما يصيغه المفرد ما في المسند كقولهم عينا حسنة أو في المسند إليه كقولهم عينا حسنتان وجعلوا من هذا الباب \* قد سلم الحيات منه القديما \* على وقع الحيات أي القديس بن علي أحد الأعراب ومنه

ومية أجمل الثقلين جيما \* وسالفة وأحسنه فذا لا

وقد ورد ذلك بين الشيثان وإن لم يكن بينهم مشادة اتصال مثل قوله

ولكن هما بن الأربيعين تتابعن \* أنا بيته مردي حروب على بعد

أنشد الفارسي مع أنه كان يمكن أن يقول أنا وذهب ابن مالك إلى أن ذلك يتقاس ومنعه غيره ووجهه الإشارة إلى أن الشيثان امتزجا وصارا كالشيء الواحد الثاني التعبير بالمفرد وإرادة الجمع ووجهه ما سبق أنشد الحيات \* وذيان قد زلت بأقدامها النعل \* وجعل منه استعمال من الموصولة للجمع ووافقه قول ابن مالك أنها في اللفظ مفرد مذكر وفيه نظير والظاهر أن لفظها ليس فيه مفرد ولا جمع فلا يصح وصفه بواحد منهما قال وأنشدوا

كأوا في بعض بطونكم تعفوا \* فان زمانكم زمن نجص

ومنه وإن الذي حانت بقلج دماؤهم \* هم القوم كل القوم بأثم خالد

على أحد الأقوال الثالث التعبير بالثنى عن المفرد ووجهه إرادة التأكيد بتقسيم الشيء إلى شيئين وتسمية كل منهما باسمه والأشعار بإرادة تكرار الفعل وإن الفعلين امتزجا وصارا حصونا أحدهما حضورا والاخر وجهه وإامنه

أأطعت العراق ووافده \* فزاريا أحذيذا قميص

يريد وافته لأن العراق ليس فيه إلا مفرد واحد وأنشد الحياتي

عشبة سال المريدان كلاهما \* عجاجة موت بالسيف الصوارد

وهو غريب بالتأكيدهما كلاهما ومنه قول الخنجر يا حسي اضر باعنته ومنه فغانيل ومنه القباي

جهنم على أحد الأقوال الثلاثة ومنه

فإن تزواني يا ابن عفان أن تزجر \* وإن تتركاني أحمر عرضا معهما

الرابع التعبير بالثني عن الجمع وجعل النافعة خاتمة وأخواته الخماس التعبير بالجمع عن المفرد مثل قولهم شابت مقارقه وقول امرئ القيس

بزل الغلام الخلف عن صهواته \* ويولي بأواب العنيف المنقل

ومنه \* ومثلك مجبوبة بالنسب \* بمال البعير بأجبالها

ومنه على قول قال رب ارجعون السادس التعبير بالجمع عن الثنية ووجهه ما سبق إلا أنه يجوز أن تكون قصيدة المبالغة بتقسيم كل من التثنيين إلى أشياء أو أن تكون قصيدة المبالغة في أحدهما بتقسيم دون الآخر لأن الجمع يحصل بثلاثة ومنه المناكب والمرافق والجواب وانما هما منسبان وينتسب منه كل شئ بينهما فواصل مثل أن تنوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما جعل على التعبير بالجمع عن الثنية انما معكم كسمعون واذ تصور والحراب وقد ذهب طائفة من الناس إلى أن الجمع يطلق على الاثنين حقيقة بل وقيل على الواحد ولا تفرع عليهما وغالب ما سبق من الشواهد يمكن تأويلها بما لا يكاد يخفى ومنها ذكركم المؤنث وعكسه فالاول لتفخيمه كقوله تعالى فن جاءهم عظة من ربه ولذلك يجوزند كبر كل مؤنث مجازي ومنه \* ولأرض أبقل إقبالها \* لانه أراد تفخيم الأرض فعبّر عنها

بما يعبر به عن المكان وبذلك يخيل لك أنه لا شذوذ في هذا البيت لانه انما يكون شاذ إذا أراد بالضمير المؤنث يعود عليه ضمير الغائب مسد كرا على الصحيح خلافا لابن كيسان في المؤنث المجازي أما إذا تجوز بالمؤنث المجازي عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذ كرا فليست أم والسا في لارادة تسمية كل جزء منه باسمه كاسبق ومنه جاءته كتابي فاحتقرها إشارة إلى انه جاءه منه كتاب في معنى الكتب المتعددة والخاصة يقولون أنه على إرادة الضميمة وقد يقال أحدا للفظين المترادين كيف يراد بالآخر انما يراد المعنى سواء كان المعنى لفظا مثل لفظ الكلمة أو غير لفظ مثل زيد نعم قد يعطى أحد اللفظين حكم اللفظ الآخر وعلى ذلك تحمل قولهم أنه على معنى الضميمة والآخر الضميمة هو غير معنى الكتاب وعلى هذا المعنى تحمل هذا السبب الواسع في العربية وهو اعطاء إحدى الكلمتين حكم الأخرى فليست أم ذلك فانه حسن دقيق ومنها في الاخص والمراد في الاعم وعكسه ولو فاض هذا الباب لطلال

ولكن ذكرنا ما أشار إليه أهل هذا العلم \* تنبيه \* لعلة تقول غالب ما سبق

أوكله من أنواع الهجاز ويحله علم البيان كإساقى فالجواب أن الأخر كذلك

ولكن جرت عادة كثرهم بذكر هذه الأنواع في هذا العلم

فتبعناهم وتداخل علم البيان وعلم

المعاني كثير والله تعالى

أعلم

٢

في الجزء الاول ويليها الجزء الثاني وأوله أحوال المسند

## ﴿ فهرست الجزء الاول من شروح التلخيص ﴾

صفحة	صفحة
٢٣١ تعريف المجاز العقلي	٢ خطبة الكتاب
٢٤٨ أقسام المجاز العقلي	٦٥ المقدمة
٢٧٢ أحوال السند اليه	٧٠ مجت الفصاحة والبلاغة
٢٧٣ مجت حذفه	٧٥ تعريف الفصاحة في المفرد
٢٨٢ مجت ذكره	٩٥ تعريف الفصاحة في الكلام
٢٨٧ مجت تعريفه	١١٧ تعريف الفصاحة في المتكلم
٣٤٧ مجت تنكيره	١٢٢ تعريف البلاغة في الكلام
٣٦٠ مجت وصفه	١٤٢ تعريف البلاغة في المتكلم
٣٦٧ مجت توكيده	١٥١ الفن الاول علم المعاني
٣٧٣ مجت بيانه	١٦٣ مجت الخبر والانشاء
٣٧٤ مجت الابدال منه	١٧٣ تنبيه على تفسير الصدق والكذب
٣٧٨ مجت العطف	١٩٠ أحوال الاسنادات الخبري
٣٨٥ مجت فصله	٢٢٤ تقسيم الاسنادات الى حقيقة عقلية ومجاز
٣٨٩ مجت تقديمه	عقلي
٤٤٧ مجت تأخير	٢٢٥ تعريف الحقيقة العقلية

﴿ تمت ﴾











# الجنة النجاة

## من شرح التلخيص

وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني  
ومواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي  
( وعروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح لهما الدين السبكي )

وبهامشه

كتاب الايضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد

تبيه

قد بدأ نافي صلب الصحيفة بشرح السعد وثبتنا بمواهب الفتاح وثلاثا بعروس  
الافراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية الدسوقي

ملاحظة

لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص المفتاح صرفت النفس  
والنفيس سابقا حتى جعلتهما من أفاضل البلدان وطبعتهما مرتبة ترتيبا يدل على يسق لها  
نظير حيث جعلت كلها في صحيفة واحدة وفصلتها عن بعضها بجدول مع موافقة أبحاثها  
فاشتهرت في المشارق والمغارب حتى مدت إليها الأيدي من كل الامصار وطلبها العلماء  
من جميع الأقطار فنقدت نسخها حتى صارت كالكبريت الأجر لها  
التمس منها الطلاب إعادة طبعها فاعدنا طبعها طبق الأصل مع كمال  
الاعتناء بزيادة التصحيح وحسن الطبع وجودة الورق

كل من أراد هذا الكتاب وتجارب الأمم لابن مسكويه وكتاب آفات الاجتماع  
لتلستوى وشرح المضمون به على غير أهله للرحماني وحواشي العقائد النسفية  
والشمسية (وسلم الثبوت والمختصر والمنهاج) وقفاوى ابن تيمية  
وحواشي المطول وغيرها فليطلبها من نشرها ومترجم طبعها

يعنوان ومسته  
(الأزهر بمصر)



الطبعة الثانية  
مكتبة السعادة بمصر  
(سنة ١٣٤٢ هـ)

﴿قول في أحوال المسند﴾

أما تركه فلنعوماً سبق في باب  
المسند اليه من تخييل العدول  
إلى أقوى الدليلين ومن  
اختبار تبه السامع عند قيام  
القرينة أو مقدار تبهه ومن  
الاختصار والاحتراز عن  
البعث بناء على الظاهر الملمع  
ضيق المقام كقوله  
﴿فأني وقيار به الغريب﴾  
أي وقيار كذلك

﴿أحوال المسند﴾

أي الأمور المعارضة لمن  
حيث أنه مسند التي بها يطابق  
الكلام مقتضى الحال (قوله  
أما تركه فقد تقدم وجه التعبير  
هنا بالترك وهنا بالخذف  
والتعمد من أحوال المسند  
بالترك لأن الترك عبارة عن  
عدم الإتيان وهو لعدم في  
الجملة سابق على أحوال  
الحادث (قوله فله أمرفي حذف

المسند اليه) أي من الاحتراز  
عن البعث بناء على الظاهر  
وتخييل العدول إلى أقوى  
الدليلين وضيق المقام بسبب  
التصريح وسبب المحافظة على  
الوزن واتباع الاستعمال وغير  
ذلك (قوله أسمى بالمدينة

رحله) أسمى ما مسنداً إلى  
ضمير من وجلة بالمدينة رحله  
خبره أن كانت ناقصة أو حال  
أن كانت تامة وما مسنداً إلى  
رحله ولمدينة خبره أو حال

كذا في عبد الحكيم (قوله فأني وقيار به الغريب)  
حسنت حاله وساءت حاله وقيار لاني الخ ولا يصح أن تكون الجملة المقررة بما لا جواً بالان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببة  
هنا وهذا ظاهر ما لا الشارح من أن لفظ البيت خبر ومعناه التصريح وقوله بهما يتعلق بغريب وبالبا معنى في (قوله فأني وقيار به الخ) فقدم  
قيار على قوله لغريب للإشارة إلى أن قياراً ولو لم يكن من جنس العقلاء لبقه هذا الكبر واستدعت عليه هذه الغربة حتى صار  
مساوياً للعقل في التشكي منها ومقاساة شأنها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوي لأن في التقديم أنرا في الأدلة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أحوال المسند﴾

أما تركه فلأمر في حذف المسند اليه (كقوله)  
ومن يك أسمى بالمدينة رحله ﴿فأني وقيار به الغريب﴾

﴿أحوال المسند﴾

أي الأمور المعارضة للمسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال بدانها بالترك الذي هو عبارة  
عن عدم الإتيان بلان لعدم في الجملة سابق على أحوال الحادث وقد تقدم مثل هذا فقال  
(أما تركه فلأمر) في بحث المسند اليه من أن حذفه يكون للاحتراز عن البعث بناء  
على الظاهر وتخييل العدول إلى أقوى الدليلين ونحو ذلك كضيق المقام واتباع الاستعمال  
وغير ذلك وقد تقدم وجه التعبير بما بالترك وهنا بالخذف وذلك (كقوله)  
ومن يك أسمى بالمدينة رحله ﴿فأني وقيار به الغريب﴾

﴿أحوال المسند﴾ أما تركه فلأمر إلى آخره

(ن) هذا الباب الثالث من الثمانية وأحواله على ما ذكره خمسة عشر الترك والذي ذكره والأفراد  
وكونه فعلاً أو اسماً ومقيداً بمعمول أو شرطاً وغير مقيد بهذا أو بذلك وكونه نكرة وكونه

الرحل  
حسنت حاله وساءت حاله وقيار لاني الخ ولا يصح أن تكون الجملة المقررة بما لا جواً بالان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببة  
هنا وهذا ظاهر ما لا الشارح من أن لفظ البيت خبر ومعناه التصريح وقوله بهما يتعلق بغريب وبالبا معنى في (قوله فأني وقيار به الخ) فقدم  
قيار على قوله لغريب للإشارة إلى أن قياراً ولو لم يكن من جنس العقلاء لبقه هذا الكبر واستدعت عليه هذه الغربة حتى صار  
مساوياً للعقل في التشكي منها ومقاساة شأنها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوي لأن في التقديم أنرا في الأدلة

(قوله والمأوى) مرادف لمقابله (قوله اسم فرس أو حجل) في نسخة اسم فرس أو حجل أو نملام للشاعر في قيار أفعال ثلاثة  
 سكنى حاشية السيد على المطول (قوله ضاي) بالهمزة وباء الهاء (٣) ساكنة من ضا في الأرض اد اختنى

فها (قوله والتوجع) أي من  
 أجل الغربة ومقامات شدائدنا  
 (قوله فالمستند إلى قيار محذوف)  
 أي وغرب خبران لا خير قيار  
 لا قتراناً بالألام وخبر المبتدأ  
 النبر المنسوخ لا قتران بها إلا  
 شذوذاً (قوله بناء على الظاهر)  
 متعلق بالعبث أي أن العبثية  
 منظور فيها للظاهر وفي  
 الحقيقة ليس ذكره عبثاً لأنه  
 أحسن كنى الاستناد (قوله)  
 مع ضيق المقام بسبب التوجع)  
 أي من الغربة إن قلت لم يسبق  
 في المتن في حذف المستند إليه  
 ذكر لضيق المقام فكيف يمثل  
 المصنف الحذف لما مر بهذا  
 فلت ضيق المقام مندرج تحت  
 قول المصنف فيها مر وأحو  
 ذلك وانظر لم يذكره ناعم  
 النكات تخيل العدول مع  
 تأنيبه (قوله ومحافظة  
 الوزن) عطف على التوجع  
 بدليل أنه فيما أتى فسر ضيق  
 المقام والمحافظة على الشعر  
 (قوله عطفاً على محل اسم ان)  
 أن على اسم ان باعتبار عمله  
 وهو الرفع بالأبناء وهذا بناء  
 على أنه لا يشترط في العطف  
 باعتبار الحمل وجود المحرز  
 أي الطالب لذلك الحمل  
 ومذهب البصريين أنه لا بد  
 منه وحجته فلا يصح العطف  
 على محل اسم ان مطلقاً لأن  
 المحرز وهو الابتداء فنزال

الرجل والمأوى والمأوى وقيار اسم فرس أو حجل للشاعر وهو ضاي بن الحارث كذا في الصحاح  
 ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمستند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار  
 والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز  
 أن يكون قيار عطفاً على محل اسم ان وغرب خبراً عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان  
 قبل مضى الخبر لفظاً أو تقديرًا

وأراد بالرجل المأوى والمأوى وقيار اسم فرس أو حجل للشاعر وهو ضاي بن الحارث وهذا  
 الاسم مأخوذ من ضاي بالأرض إذا أختنى فيها وجواب الشرط محذوف أقيم مقامه قوله  
 فاني لم أقتدره ومن بك أسى بالمدينة رحله فقد حسن حاله فليطب نفسه ولننعم بالآ وأما  
 أنا وفيها فلا نطب نفساً لغريبتنا وكر بناتها ولهذا المعنى كان الكلام لو كان خبراً لفظاً  
 توجعاً وتحصيراً معني على تلك الغربة ومقامات شدائد تلك الكربة وقد علم قيار على قوله لغريب  
 للإشارة إلى أن قياراً ولو لم يكن من جنس المسقاة لانه هذا الكرب واستندت عليه هذه الغربة  
 حتى صار مساوياً للعقلاء في التشكي منها ومقامات شدائد ما بخلاف ما لو أخره فلا بد من الكلام  
 على التساوي لأن في التقديم أرفق الأدلية وهذا الكلام يحتمل اعراباً أحدها أن يكون قيار  
 مبتدأً وأخبره محذوف وهو خبره جملة معطوف على جملة قوله فاني لغريب والتقدير فاني لغريب  
 وقيار غريب أيضاً وعلى هذا التقدير يكون الكلام من حذف المستند وهو خبر قيار للاحتراز  
 عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام للوزن وللشكافية والتوجع والتحصير ويكون فيه  
 وجال الشاهد ولو لم يكن يلزم عليه العطف قبل تكميل المعطوف عليه والثاني أن يكون قيار  
 معطوفاً على محل اسم ان وهو الرفع لان خبر ان وهو لغريب في تقدير التقديم فيكون من العطف

مخصصاً بالاضافة أو الوصف أو غير مخصص وكونه معرفة جملة وتأخره أو تقديمه والمستند  
 هو المحكوم به وهو المحمول فعلاً كان أو اسماً وأراد المصنف بالترك الحذف وفي المستند  
 اليه عبر بالحذف ولا يظهر معنى لاختصاص كل لفظ إلا أن يقال الحذف ترك الشيء ملتفتاً  
 اليه والترك المطلق ليس بهذا القيد ولأشأن أن المستند إليه إذا ترك لفظاً فملتفت اليه  
 معنى لانه لا بد من تقديره لانه لا يوجد في الكلام خبر لا مبتدأ له لافي اللفظ ولا في التقدير  
 بخلاف المستند فانه قد يترك غير ملتفت اليه فانه قد يوجد المبتدأ وأيس له خبر لافي اللفظ  
 ولا في التقدير كقولك ضري زيداً فاعلم على أحد الأقوال وقولك قائم الزيدان وحذف المستند  
 يكون لما مر والذي مر هو أحد أمور وظاهر عبارتنا أن كل واحد منها يأتي هنا لكنه  
 قال في الايضاح كنعوم سابق من تخيل العدول إلى أقوى الدليلين واخبارته السامع عند  
 قيام القرينة أو مقدار انتهيه والاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر فقتضاه أنه لا يترك  
 المستند لتدبر ذلك مما يترك له المستند اليه فيلنظر في الجمع بين كلاميه والذي هنا أصوب وذلك  
 اما لضيق المقام لاجل الوزن وذلك أنواع أحدها أن يحذف من الثاني دلالة الاول كقوله  
 فني بك أسى بالمدينة بترجله \* فاني وقيار بها لغريب

ويجملون المعطوف عليه في يمثل هذا محل ان واسمها كذا في النثرى (قوله خبراً عنهما) أي ولا حذف في الكلام (قوله لا امتناع  
 العطف) أي لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدأ وان إلى معمول واحد هو الخبر وليس علة عدم الجواز كون غريب مفرداً والمبتدأ  
 شيئاً لانه وصف على وزن فاعل يستوي فيه الواحد وغيره قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير

(قوله) وأما إذا قدر ناله أي اعتبار خبراً محذوفاً وجعل لغرب المذکور خبراً أن يكون هو أي قيار عطفها على محل اسم أن وقوله لان الخبر أي المذکور الذي هو لغرب مقدم أي على المعطوف تقديره أي وان كان في اللفظ متأخراً (قوله) وأما إذا قدر ناله خبراً (الم) ان قلت لم يجعل لغرب خبراً عن قيار ويكون المحذوف خبران قلت منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغرب لان لام الابتداء إنما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ وان لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بها الا شذوذاً كما قالوا في قوله  
 أم الحليس لعجوز شهره \* يرضى من المحرم عظم الرقبه

اللهم إلا أن يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ نحو لقائم زيد كذا كرم عبد الحكيم (قوله) يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان أي مما فيه العطف على محل اسم ان قبل (٤) مضى الخبر الذي هو ممنوع كما مضى لما فيمن اجتماع عاملين على

معمول واحد وهو ان وعمرو ذاهبان (قوله) بل مثل ان زيدا (الم) بما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر أي تقديره ان يقدر لعمر وخبر آخر فيكون خبراً الأول المذکور في نية التقديم على المعطوف ثم ان العطف على محل اسم ان يستدعي انه من عطف المفردات وتقدير خبر آخر يستدعي أنه من عطف الجمل قال سم فانه لا يستدعي ذلك فقد قال الأستاذ عيسى الصفوي بل هو من عطف المفردات لانه عطف المبتدأ على محل اسم ان وخبره على خبران واعلم ان هذا الاعراب وان جوزه الشارح الا أنه يلزم عليه محذوران الأول أن فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه الثاني أن فيه العطف على معمول عاملين مختلفين وذلك لان قيار عطف على اسم ان باعتبار محله والعامل فيه الابتداء وخبره

وأما إذا قدر ناله خبراً محذوفاً وجعل لغرب المذکور خبراً أن يكون هو عطفها على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديره فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو والذاهب وهو جائز بعد استكمال الخبر تقديره ولا يجوز أن يكون لغرب خبره ويكون المحذوف خبراً ان لانه لا ابتداء بل خبره محذوف وهو معطوف على خبر ان فاذا جعلته من عطف المفردات لم فيه كون الحذف من باب حذف المعطوف لكن لما كان المعطوف على الخبر خبراً صريحاً خرطه في سلك هذا الباب وان جعلته من عطف الجمل على بعد وتكف فهو من هذا الباب وبني تقدير الخبر المحذوف بعد قوله لغرب ثلاثاً يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه اللازم على جعله من عطف الجمل أو المفردات وعلى كل حال فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما الابتداء وان وانما لم يجعل لغرب خبراً عنهما مع محققاً لاخبار بفعل عن اثنين فيكون الكلام كقولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان لان رفع قيار بالعطف على المحل يلزم من جعل قوله لغرب خبراً عنهما عمل ان والابتداء في الخبر المرفوع وهو فاسد ولذلك جعل محاذف فيه خبر الثاني فيكون من عطف الجمل أو المفردات كما تقدم وهو صحيح لان بتقدير خبران مقدما يكون من عطف أي قيار كذلك وظاهر كلامه أن هذا يجوز قياساً أي الحذف من الثاني لدلالة الاول وفيه خلاف ووقع في كلام ابن عصفور في أحد قوله وقفه على السماع وصح صاحب الافصاح ذلك وليس هذا البيت من الحذف من الاول لدلالة الثاني لماسياً وقال السكاكي انها في معنى واحد فذلك أفرد كقوله

لمن زحلق وقزل \* بها العينان تهل

قال الخطيب وقيل غريب فعل صالح للتعدد فلا حاجة لتقدير الحذف قلنا لا يقال رجلا ن صبور وأن صح في الجمع دون التنبيه قلت قوله لا يقال رجلا ن صبور ينبغي أن يقول كثيران صبوراً فقول لا فيلزم الاتهام من واحد وحده لا يمنع لان امتناعه لا لغنى لانه صالح لهما ولا للفظ لانه لو امتنع لكانت تنافر لفظي فيمتنع حينئذ زيد وعمرو قائم على الحذف وأيضا يرد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيرة فانص فيها قلناه وقوله وان صح في الجمع ظاهر يومه أنه يصح في الجمع رجلا ن صبور وهو فاسد لكن مقصوده ان صح الاخبار عطف على خبران والعامل فيه ان والعطف المذکور غير جائز في مثل هذه الصورة على الصحيح لان الواو حرف ضعيف فلا يقوى ويجوز على عمل عاملين مختلفين وقد يجاب عن الاول بأن الخبر عن المعطوف المقدر يعتبر بعد خبران المذکور ويقدّر بعده وعن الثاني بأن ذلك الخبر المقدر مرفوع بالابتداء وذلك لان المذکور يعتبر عطفه على خبران بل عطف المبتدأ فقط على محل اسم ان فظاهر وان اعتبر معطوفاً عليه فإنه يكون معطوفاً على لفظه لان ان اعتبر في حكم العدم فكان الرفع لا سماً وخبرها هو الابتداء ويكون من عطف المفردين على المفردين ولا يصح أن يقال انماذا اعتبر عطف الخبر المقدر على خبران يكون عطفها على محله دون لفظه لاجل أن تعد عامل المعطوفين وعامل المعطوف عليهم ما هو اسم ان وخبره لان العطف على محل خبران لم يوجد في كلامهم كذا أفاده عبد الحكيم وتأمله وأما كان الرفع لبناك الخبر المقدر الابتداء لان جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون الابتداء رفع للجزأين



وكقوله نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرأي مختلف أي نحن بما عندنا راضون وكقول أبي الطيب

قالت وقد رأيت أصفرا يرى من به \* وتهدت فأجبتها المتهد

أي المتهد هو المطالب به دون المطالب به هو المتهدان فسر بمن المطالب به لأن المطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنه المطالب به ليتعين عندئذ الحكم على المطالب به بالتعيين وقيل معناه من فعل، فيكون التقدير فعل به المتهد وأما بدون الضيق كقوله تعالى والله رسول الله أحق أن يرضوه على وجهه وألله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ويجوز أن يكون جملة واحدة وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله فكان في حكم مرضى واحد لقولنا أحسان ز يدوا جملة نعتي وجبرمى

(قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا الوجه نفس ما سبق في قوله فالمتهداني فيار الخ لكن أعاده لأجل إعادة أنه من عطف الجمل لأن من عطف المفردات كما في الوجه الذي قبله والحاصل أن البيت (هـ) يحتمل احتمالات أربعة اثنتان جائزتان واثنتان

ممنوعان فالجائزتان جبر، فيار ويجوز أن يكون مبتدأ والمخدوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة أن مع اسمها وخبرها (و) كقوله نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرأي مختلف فقوله نحن مبتدأ مخدوف الخبر لما ذكرنا أي نحن بما عندنا راضون والمخدوف ههنا وخبر الأدل بقريضة الثاني وفي البيت السابق بالعكس

الجل بعد تقدير الاستكمال مثل أن ز يدأو وعمر ولذا حب وهو صحيح كالو آخر عمر ولان الخبر في تقدير التقديم لأن العطف قبل الاستكمال ممنوع مثل أن ز يدأو وعمر ولذا حب لان قولنا لانا حبان لا يصح جملة خبر عن الأول فقط فيقدر تهمة تأمل هذا المقام

(و) كقوله نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرأي مختلف أي نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأي أي فرأينا مختلف فليتبع كل رأيه فغير نحن مخدوف كآثر للاحتراز عن البعث ضيق مقام الوزن وهذا الشاهد عكس الأول في الحذف فالأول حذف فيه خبر المبتدأ الثاني وهذا حذف فيه خبر الأول جزما ولا عبرة بتكثف تأويل نحن يقوم فيصح الأخبار عنه براض وهو ظاهر لان الحذف جائز في التقديم كالتأخير

بفعل عن أكثر من مفرد ففي الجمع وقوله ان ذلك لا يصح في التثنية برده قوله تعالى عن العين وعن الشمال فيصدفانه فتدقل الواحدى عن المبرد وابن عطية عن القره أن قعيد مبتدأ لهما ولكن مع ذلك أقول لا يسوغ هنا أن يكون لير بب خبر عنهما لان فيار ما لمبتدأ فلا يصح أن تدخل اللام في خبره ولهذا منعنا أن يكون حذف من الأول للدلالة الثاني ويجوز أن يقال غريب صار له جهتان جهة خبرية المبتدأ وجهة خبرية ان قد تدخل اللام باحدى الجهتين لكن الظاهر خلافه فأن تعارض المانع والمقتضى يدفع الحكم بل نقول إنما يكون التعارض بين مانع وموجب وهما بين مانع وموجز فيرتفع جواز دخول اللام ويبقى تركها سائلا المعارض واما أن يكون فيار معطوفا على اسم ان على الموضع كما قال

عندني الهمّة يكون فيما عند عليا (قوله لاذ كر) أي للنعكات التي ذكرت في البيت السابق أي لأجل الاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله فالمخدوف ههنا خبر الأول الخ) هذا إشارة إلى قاعدة تعدد المائل (قوله خبر الأول) أي لأنه لا يجوز أن يكون راض خبرا عن نحن لعدم المطابقة وأما قوله

والمسجدان وبيت نحن عامره \* لنا وزم والاركان والسبر

فأصله عامر ومخدوف الواو لدلالة الهمزة عليها وأما المصير إلى حذف الموصوف وأن التقدير نحن قوم راض فتكف وتقدره يصح أن يكون راض خبرا عن نحن وأنت ولا حذف في الكلام قال في المعنى وقد تكف بعينهم فزعم أن نحن للعظم نفسه وأن راض خبر عنه معومر ودولنا لم يخفف نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو والنعن الصافون وإنالنعن المسجون وأما قول الربار جعون فأوردتم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لمن التماثل بل يجب لهما انتهى (قوله وفي البيت السابق بالعكس) إذا لا يجوز فيه أن يكون المذكور خبر الثاني لان لا ابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المتسوي كما مر

وكقولك ز يدمنطلق وعمر وأى عمر وكذلك وعليه قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن أى اللائي لم يحضن مثلهن وكقولك خرجت فاذا ز بدو كقولك لمن قال هل لك أحد ان الناس الب عليك ان ز بدوان عمر أى انى ز بدوانى عمر اوعليه

(قوله ز يدمنطلق وعمر) ان جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية والاولى حذف المعطوف على المسند لكن لا يطابق الاصطلاح على (٦) تابع المسند اليه أو المسند أنه كذلك ويلزم عليه أيضا العطف على معمولي عاملين

(وقولك ز يدمنطلق وعمر) أى عمر ومنطلق حذف للاحتراز عن العبت من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا ز) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك حذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليه فرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج الشعر بان المراد فاذا ز بد بالباب أو حاضر

ولهذا زاد هذا الشاهد فلا ثلثة فى التكشف (و) كقولك ز يدمنطلق وعمر) والاصل وعمر منطلق لحذف خبر عمر ولا احتراز بناء على الظاهر من غير ضيق وزن وغيره ولهذا الاعتبار زاد هذا المثال (و) كقولك خرجت فاذا ز) أى بالباب أو موجود أو حاضر أو ما أشبه ذلك حذف الخبر لما مر من الاحتراز عن العبت أو العدول الى أقوى الدليلين مع اتباع الاستعمال وقد علم بما مر أن الحذف لا بد له من قرينة لكن لا تكفى في باب البلاغة حتى يعتبر الغرض وعلم أيضا أن اتباع الاستعمال يكون غرضا بيانيا من جهة التنبيه لسكون خلافه خروج جامع اطابق مقام اراد الكلام والافتتاح الاستعمال معلوم من النحو واذا علم أنه لا بد من القرينة فالقرينة فيما فيها اذا المفاجأة كونها دالة على مطلق الوجود لان مفاجأة الشيء تدل على وجوده حينئذ فلا يحذف الخبر معها ان كان وجودا خاصا لا بدليل آخر كافى المثال فان الخروج يدل على الكون بالباب والحضور فيه والفاء في هذا الكلام يحتمل أن تكون للدلالة على السببية المقضية للزم ما بعدها لما قبلها فيكون المعنى على هذا أن مفاجأة ز يد لا لزامة

الجوهري ان جوزنا العطف على اسم ان بالرفع قبل خبرها على مذهب السكاكي فقد يقال بجواز دخول اللام وقد يتنوع أن يكون خبرا عن المعطوف لاننوان كان معطوفا على اسمها فرفعه بلحقه بالمتبعا الى الحكم ومن حكم المبتدا المجرد ان لا تدخل اللام على خبره فكذا هنا ثم ان كانت ان عاملة في خبرها يلزم عليه أن يعمل في معمول واحد عاملان لان غير باحيثئذ يكون مرفوعا بقيار ومرفوعا بان فلا يصح على هذا ان يكون غريب خبرا عنهما إلا أن يقال ان المعطوف على اسم ان بالرفع باقى على اسميتها وليس بمبتدا وهذا موجود فيما لوجهاه وقيار غريب على أن قيار مبتدا وغريب خبر عنهما \* فائدة \* هذا البيت لاضاءة بن الحارث وقيار فرسه وأتشده سيبويه في باب التنازع والمبرد في السكامل قيارا بالنصب والمقصود من الحذف حاصل الشئ أن يحذف من الاول دلالة الشئ كقول قيس بن الخطيم وقيل عمرو بن امرئ القيس

الافاضى الخزرجى

نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرائى مختلف

مختلفين (قوله من غير ضيق المقام) هذو جيز ياد هذا المثال بعد ما قبله فادفع ما يقال ان هذا المثال موافق للاول فى أن الحذف فى كل منهما من الثاني لدلالة الاول فادفع لذكره وحاصل الجواب أن المقضى للحذف فيها مختلف لان الحذف فى الاول للاحتراز عن العبت مع ضيق المقام وهنا للاحتراز عن العبت من غير ضيق المقام (قوله لما مر) أى فى المثال الذى قبله وهو الاحتراز من العبت من غير ضيق المقام وقوله مع اتباع الاستعمال أى الواردة فى ترك المسند اذ وقع المسند اليه بعد اذا المفاجأة وهذا أكثر من ياد هذا المثال قلت انه لم يتقدم فى المتن فى نكتات حذف المسند اليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف يمثل المصنف بهذا الحذف المسند لما رقت \* ومندرج تحت قوله سابقا ونحو ذلك ولوجعل الحذف فى هذا المثال لتيسير العدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ كان أولى ولا يقال هذا مما تأنى فى

جميع الامثلة السابقة لانا نقول نعم الا انه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله لان اذا المفاجأة الخ) هذا التعليل أو العلبة أى انما كان حذف المسند الما مر من الاحتراز عن العبت لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فيبينها هذا التعليل وليس تعليل لاتباع الاستعمال لانه لا ينتج كاهو ظاهر وازافة اذا المفاجأة من اضافة الدال للدلول ولا يصح نصب المفاجأة صفة لا اذا الصفة لا بد أن يكون معناه فاما بالموصوف والمفاجأة ليست قة متباعدة بل مفهومة من اللفظ (قوله وقد ينضم اليه فرائن الخ) أى فاذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عتبا بالنظر للظاهر وفي كلام الشارح إشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تكون قرينته دالة عليه عندا الحذف مجرد اذا المفاجأة لانها تأنى على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها

(قوله أو نحو ذلك) أي كواقف أو جالس وأعلم أنه إذا قيل خرجت فإذا زيد مشافعي الفاء قولان وفي إذا أقوال ثلاث وتوحيصل ذلك أن إذا قيل أنها ظرف زمان وقيل أنها ظرف مكان وقيل أنها حرف: دل على المفاجأة أو ما لفاء فقيل أنها ليست بمفاجئة عن العطف بل هي في قولهم الذي يطير فغنض زيد الذباب وحينئذ يكون العامل في إدا هو الخبر سواء قلنا أن ما زانية أو مكنية والمعنى في زيد ما هو فعلى ذلك الوقت أو في ذلك المكان فجاء ما على القول بأنها حرف فعلا على ما مراد بالفاء ليست هي التي مراد بالصق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كون ما بعدها مسما علقها وقيل ان الفاء العطف على المعنى أي خرجت فجاءة وقت أو مكان وجود زيد بالباب وعلى هذا العامل في إدا هو ما جاءت على أي أممفعول لا ظرف بناء على القول بأنها متصرف أو ما على المعنى من أنها ظرف غير متصرف فهي ظرف الخبر المقدّر لمفعول هو المعنى فجاءت وجود زيد في الوقت أو في الحضره ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف كما هو وحينئذ لا يكون مصافة إلى الجملة لبعدها لا يلزم أعمال التأخر لظنارتية في المقدم فيها أو أعمال جزء المضاف إلى المضاف لأن لا يجوز أن تكون خبرا للمباعدة على القول بأنها ظرف زمان لأن ظرف الزمان لا يخبره عن الجملة لا بتقدير مضاف أي ففي ذلك الوقت حصول زيد وعلى قول المبرد أنها ظرف مكان فيجوز أن يكون (٧) هو خبر المبتدأ أي قبل المكان زيد والترم

أو نحو ذلك

(وقوله ان محلا وان محلا) \* وان في السفر اذ مضوا مهلا

للخروج أو تكون لعطف المرتب على الشيء فيقدر فصل من معنى المفاجأة أي خرجت فجاءت وقت خروج زيد وقد قيل بكل من الاحتمالين وأما إذا قلنا أنها حرف ودوم المروج لم تتعلق بشئ وإذا قلنا أنها اسم فإن جوزنا خروجها عن الظرفية فصح كونها مفعولا بالفعل المظوف المقدّر وان لم يجوز كانت ظرفا للخبر وتكون اضافتها حينئذ إلى غير الجملة المذكورة إذ لا ينبغي أن يعمل بعض المضاف إلى المضاف ثم على تقدير كونها ظرفا ان قدرت ظرف زمان فلا اشكال والاجاز كونها نفس الخبر فاذا قيل مثلا إذا زيد كان التقدير في المكان زيد ويجعل بالباب في نحو قولنا فإذا زيد بالباب بدلها وأما التزم تقديمها مع كونها خبرا لشبهها في اللفظ بأذا الشرطية (٨) (كقوله ان محلا وان محلا) \* وان في السفر اذ مضوا مهلا

فان خبر نحن را ضون محذوف وقد يقال جاز أن يكون الشاعر أراد نحن نفسه على جهة التعظيم ولا يمنع حينئذ أن يخبر عنه برأص اعتبارا بالمعنى بل ربما وقع الاخبار بانظا المفرد عن لفظ الجمع وان أراد معناه لنكتة متماثلة يمكن أن يدعى ذلك في قوله تعالى أم يقولون نحن جميع منتصر فان سبب التزول وهو قول أي جهل نحن نتصر اليوم يقضى بأثراب منتصر خبرا

ولا نه بدل باعادة الجار ولا جار في المبدل منه وأما الثاني فلا تقتضيه تعدد الحكم ولا نعلق معمولين بالعمل واحد بحرف جوارح خبر جاز من غير عطف فالجواز أن جوارحه خبرا على قول المبرد لا يطرد (قوله وقوله) من التمسح وجزأ ومستغفل مفعولات مستغفل (قوله من محلا) يتبع التأمل والخاء مصدر رسمي بمعنى الارتحال كأن محلا كذلك بمعنى الحاول (قوله وان في السفر) أي في المسافرين أي في غيبتهم والسفر يفتح السين وسكون الفاء اسم جمع مسافر بمعنى مسافر لاجل حاله فلا ليس من أثنية الجمع كذا في عبد الحكم فإني المطول وسم من أن السفر جمع لسافر على حذف مضاف (قوله اذ مضوا) يجوز أن يكون حلا من الضمير في ظرف أي وأن مهلا أي بعدا وطولا كائن في غيبة المسافرين حال مضيه ويجوز أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره أي وقت مضيه ويجوز أن يكون ملبلا أي ان في غيبتهم مهلا لانهم مضوا مضيا لار جوع بعدهم ويجوز أن يكون ظرفا متعلما بالماضي أي ان في المسافرين بعدا وطولا في زمان مضيه ولشأن جعله خبرا بعد خبرا فاده الغناري ويجوز أن يكون بدلا اشتغال من في السفر ان جعلت اذا مسافر ظرف بمعنى الوقت أي وان في المسافرين في زمان غيبتهم مهلا (قوله مهلا) يتبع الميم والخاء مصدر بمعنى الامهال وطول النسبة أي بعدا وطولا عن الرجوع والمعنى ان لنا حلا في الدنيا وان لنا ارتحالنا لان المسافرين لا آخره أي الموتى الناهيين لها طالت غيبتهم عنا فلا رجوع لهم لان المفقود بعد طول الغيبة لا رجوع له عادة وما لم تطل غيبتهم كفيرة اذا السبب فيملا واجد هو الإفقود واللازم لهم لازم لنا فلا بد لنا من ذهاب كاذم فافكا أنهم حاولوا في الدنيا وارحلوا عنها فقص كذلك

مر نحلا عنها الى الآخرة  
(قوله للمسافرين) أى الموق  
وهذا مأخوذ من قوله وان فى  
السفر (قوله لارجوع لهم) أى  
الى مواطنهم وهذا استفاد من  
حل المهمل على الكسال بقرينة  
الواقع فان هذا المهمل لارجوع  
معه (قوله ونحن على أثرهم عن  
قريب) بذا مأخوذ من قوله  
ان محلا لان الحلو فى الشئ  
يدل على عدم الإقامة فيه كثيرا  
(قوله لحذف المسند) الذى هو  
لنا (قوله الذى هو طرف  
قطعا) أى خلاف ما قبله وهو  
فاذا زيدناه ليس الخبر فيه  
ظرة قطعا بل يحتمل أن يقدر  
ظرفا أى فاذا زيد الباب وأن  
يقدر غيره كحاضر أو جالس  
وقوله الذى هو ظرف فالح فيه  
أشارت لتسكت ذكر هذا المثال

(أى) ان (لنا فى الدنيا) حولا (وان) لنا (عنها) الى الآخرة فقوله محلا ومر نحلا  
مصدران مميان معنى الحلو والارتحال والسفر اسم جمع لسافر كل كبير اكب والمهل بمعنى  
الامهال وطول الغيتو البعد على الرجوع بمعنى أن المسافرين الى الآخرة أى الموق المذهبين  
الهاطالت ذبيته: نافلا رجوع لهم لان المنقود بعد طول الفية لارجوع له عادة ولم تسهل  
غيبته كثيرا نسبها معا واحد وهو النقود واللازم لهم لازم لان فلا بد لنا من ذهاب كما ذهبوا فكما  
انهم حلو فى الدنيا وارتحالوا عنها فنحن كذلك فقد حذف الخبر فى ان محلا وان مر نحلا وهو جار  
ومجرور قطعاهنا اذا معنى لغير ذلك بخلاف قولنا خرجت فاذا زيدا فيحتمل أن يكون من تقدير  
الظرف أى فاذا زيدا بالباب أو من تقدير غيره كما تقدم أى حاضر والحذف هنا للاحتراز  
أو المعدل الى الأقوى مع اتباع الاستعمال ومع ضيق الوزن وانما قلنا مع اتباع الاستعمال ومع  
ضيق الوزن لانه طرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعداد اسمها سواء كانا نكرتين كالمثل  
أو معرفتين كقولنا زيدا وان عمرا ولو حذفنا ان لم يحسن الحذف أو لم يحز كما نص عليه  
أهل الفن ولوجود الخصوصية فى ذلك لان تكرارها يوجب سبويه فقال بابان مالا وان ولدا  
خبرا الثالث أن يكون اللفظ صالحا للمعنى غير قرينة تخويز وعمر وقام ذهب ابن السراج  
وابن عصفور الى أن المدكور خبر الثانى وحذف خبر الاول وذهب سيبويه والمازنى والمبرد الى  
أن المدكور خبر الاول ويدخل الثانى فى معناه ولا حاجة الى اضماره لان العطف اذ ذلك من  
عطف المفردات وقيل خبر الاول وخبر الثانى محذوف وقيل أنت خبر بين حذف أيهما  
شئت ومن ذلك والتدوير سوله أحق أن يرضوه على المشهور وقيل أفرد الضمير لان رضا الله  
تعالى ورضاه سوله صلى الله عليه وسلم واحد قلت وفيه نظران قلنا اتبع الجمع بين اسم الله  
واسم رسوله صلى الله عليه وسلم فى ضمير تثنية لانه صلى الله عليه وسلم أنكر على القائل ومن  
عصاه وقال قل ومن عصى الله ورسوله فاذا امتنع الجمع مع التصريح بالتثنية فمع الأفراد  
أولى على أنه قيل انما تهاه لانه وقف على ومن يصح ما قيل لغير ذلك واستدله بما فى سنن  
أبى داود من قوله صلى الله عليه وسلم ومن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها فقد غوى  
وفداستوعبنا الكلام على ذلك فى شرح المختصر وقوله وزيد منطلق وعمر هو ما حذف فيه  
خبر الثانى أى وعمر كذلك ومنه قوله تعالى واللا فى لم يحسن أى كذلك هذا هو الصواب فى تقدير  
خبره خلافا لمن جعله أجلهن ثلاثة أشهر لانه تقدير جملة من غير حاجة وقوله وكقولك خرجت  
فاذا زيدا أى موجود وحذف الخبر بعد اذا الفجائية قال به ابن مالك وقال شيخنا أبو حنبل ان لم  
يقم على حذف دليل وجب ذكره نحو فاذا هى حبة تسقى فاذا هى بيضاء للناظرين وأما نحو  
خرجت فاذا الاسد فالخبر هو اذا وهى طرف ممكن ومن حذف المسند بعد ان نحو قول  
الاعشى  
ان محلا وان مر نحلا \* وان فى السفر انما مضاهلا

أى ان لنالحاق الدنيا محلا وان لنا عنها مر نحلا وقد اختلف فى حذف خبر ان فأجازه سيبويه



وأما قوله تعالى بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل وقوله تعالى سورة أنزلناها وقوله وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة فكل منكم بما يمتثل الأمر من حذف المسند اليه وحذف المسند

(قوله فصر جميل) الصبر الجميل هو الذي لا شكايه معه الى الخلق وان كان معه شكوى الى الخلق كقَالَ يعقوب انما أشكوا بي وحزني الى الله والمجير الجميل هو الذي لا أدى معه والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معمو به يعلم الصبر والمجير والصفح غير الجليلان والصبر حبس النفس عن الجزع الذي (١٠) هو اطلاق دأى الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الحدود

(وقوله تعالى فصر جميل يمتثل الأمر من) حذف المسند والمسند اليه

لكنه مضمّن للتأكيد من جهة المعنى لان لو تقتضى المحذوف ولما حذف الفعل انفسل الضمير لعدم وجدان ما يتصل به ولا يصح جعل أنهم مبتدأ وجعل تملكون بعده خبره لان لولا تدخل الاعلى الفعل ولم يجعل أيضا تأكيد الضمير بقدر حذفه مع الفعل لانه يلزم عليه حذف الجمله جميعا وحذف بعضها ليس مع ما فيه من حذف المؤكد وعمله وبقاء التأكيد وذلك غير معهود فهذا المثال المسند المحذوف فيه فعل جزما وفي قوله ان محلا وان مر محلا يمتثل ان يكون مقدرا بالفعل فيكون جلة أو اسم الفاعل فيكون مقردا غير فعل ولهذا زاد هذا المثال وتقدم على ما بعده من تقديم المنفصل الى الجميل وهو المشار اليه بقوله (وقوله تعالى) بل سولت لكم أنفسكم أمرا (فصر جميل يمتثل الأمر من) أى هذا القول يمتثل ان كان في عمله خبر وهذه الامور الاربعه حذف فيها المسند الى المبتدأ ثم ذكر المصنف ما حذف فيه المسند الى الفاعل كقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمتى اصله لو تملكون تملكون تملكون تحذف المسند وهو الفعل فان فعل الضمير في أنهم وتملكون المذكورة تفسير وانما قلنا ذلك لان لو انما يلها الفعل وما ذكره المصنف رأى الزمخشري و: انما وليس مذهب البصريين قال ابن عصفور لا يلى ولا النسل ظاهرا فأما المقدّر فلا يلى الانادرا ونقل ابن الصائغ تصرع البصريين بالمتنانه فصيحا ويجوز زادا نحو لو ذات سوار لطمتنى لكن ابن مالك جوزه وقيل في الآية تقدر كان الناقصة اصله كنتم تحذف كان واسمها وأنتم تأ كيد قال الشيخ أبو حيان وحذف المؤكد وبقاء التأكيد مختلف في جوازه قلت ذلك في التأكيد المعنوي أما اللفظي فقد يجوز جزما مثل قم أنت اذلا سبيل لا برا هذا الفاعل وان كنا لانسمى ذلك حذفاً فان الضمير مستمر وأما ضمير يمكن بروزه فالتى يظهر ان حذفه مع فعله كفى الآية لا تمتنع ودون الفعل يظهر امتناعه كما يقتضيه كلامهم في تحليل منع حذف المؤكد وبقاء التأكيد والذي يؤيد الباقي تقدر لو كنتم حاصله أنه يفرق بين فعل كان وغيره ففعل كان يجوز اضماره بعمله وبقائه معموله لكثرة استعماله بخلاف غيره واطلاق البصريين انها لا يلها الا الفعل ملفوظا به عجيب لمصادمته الآية السريه وقيل حذف كان وانفصل اسمها قال الزمخشري بعد ذكره الوجه الاول هنا ما يقتضيه علم الاعراب فالما ما يقتضيه علم البيان فهو ان أنهم لما يكون فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشع المتبلغ وأورد عليه أن الاختصاص يكون بمعنى الجمله الاسمية لا لصورتها وأجيب عنه بأن الحذف لما اتفق وحصل به تكرار ذكر الفاعل ولم أن الاحكام به كفاعل الجمله أكثر من فعلها كان تقدما للفاعل على الفعل من حيث المعنى والثاني بمنزلة المتكرر للتأكيد كيد فاقاد الاختصاص قلت تكلف هذا القائل

ويجعل لكل واحد قرينة صادقة وهذا يدل عليه قول الشارح بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين عند (أى) التأمل الصادق فقول العلامة إلزامي لانه لا يجوز أن يراد لهم مسلم لكن ليس المراد احدهما فقط فاصاب على الاحتمال لا يستدعي كذب قرينة غيره ويشهد لذلك وان لم يكن في خصوص المسند اليه والمسند اسمياً في بحث اليجاز في قوله تعالى فذلكن الذي لمتني فبمن أنه يمتثل أن المراد في مرأوده بدليل تراوده فيها أوفى حبه بدليل قد شغفها جابا

أى فامرى صبرجيل أو فصرجيل أجل وهذه سورة أنزلناها وأفقيا وحينا البتة سورة أنزلنا وأمركم والذى يطلب منك طاعة معروفه معاونه لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخالص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره لا إيمان تقسمون بها بأفواذكم وقولكم على خلا فها أوطأ عتكم طاعة معروفه أى بانها بالقول دون الفعل أوطأ عتكم معروفه أمثل وأولى بكم من هذا الإيمان الكاذبه وبما عتملت الوجهين قوله سبحانه وتعالى ولا تقولوا ثلاثه قيسل التقدير ولا تقولوا ثلاثه لأنه ورد به تقرير لثبوت الحق لأن الذى إيمان يكون للحنى المستند من الخبر دون معنى المبتدأ كما تقول ليس أمر أو ثلاثه فالتنبي به أن تكون عدده الأخر ثلاثه دون أن تكون لكم أمر أو ذلك اشراك مع أن قوله تعالى بعده إيمان الله الواحد بنافذه والوجه أن ثلاثه صفة مبتدأ محذوف أى يكون مبتدأ محذوف فاحمزه لا خبر مبتدأ والخبر مبتدأ والتقدير ولا تقولوا ثلاثه وفى الوجود ألته ثلاثه وألته ألته ثم حذف الخبر كما حذف من لا اله الا الله وإيمان الله الا الله ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان فى غير هذا الموضع فيكون النهى عن اثبات الوجود للته وهذا ليس فيه تقرير لثبوت الهن مع ما بعده أعنى (١١) قوله إيمان الله الواحد ينفي ذلك فيحصل النهى عن الاثبات والتوحيد

من غير تنافض وهذا يصح ان يتبع نفي الاثنين فيقال ولا تقولوا ثلاثه لأن الاله ثلاثه لا اله الا الله كقولنا ليس لنا اله ثلاثه ولا الهان وهذا صحيح ولا يصلح أن يقال على التقدير الاول ولا تقولوا اله ثلاثه ولا ان تقولوا اله ثلاثه ولا اثنتان لأنه نقولنا ليست الهتنا ثلاثه ولا اثنتين وهذا فاسد ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثه أى لا تعبدوها كما تعبدونه لقوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فيكون المعنى ثلاثة مستوون فى الصفة والرتبه فانه قد استقر فى العرف أنه إذا أريد الهاق اثنين أو احد في وصف أو هما شبيهان له أن يقال هم ثلاثه كما يقال إذا أريد الهاق واحد باخر وجعل في معناه هما اثنتان (قوله أى فصرجيل أجل) أى

### (أى) فصرجيل (أجل أو فامرى) صبرجيل

أن يكون من باب حذف المسند أو من باب حذف المسند اليه وأشار الى تفسير المحذوف على التقدير الاول بقوله (أى) فصرجيل (أجل) أى من الصبر غير الجليل وهو الذى تكون معه الشكايه الى الخلق فأحرى كونه أجل من الجزع وتفضيل الشئ على ما لا يشركه فى أصل الفعل واقف فى الكلام لفرض من الاغراض الموجبه لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير وأشار الى المحذوف على التقدير الثانى بقوله (أوفامرى) أى شأنى الذى ينبغى أن أعفبه (صبرجيل) ويجعل أن يكون من حذفها وظن محضه كلام الزخشرى وهو فاسد لأن الاختصاص هنا معناه لو اخصتم بملك خزانين الرحلة لاسمكم وليس فى ذلك ما يقتضى أنهم محتصون بالشع لأنه لا ينبغى أن غيرهم لو اخص بملك خزانين الرحلة والشع وإيمان يكون ذلك لو قيل أنتم لو تملكون فإن المعنى حينئذ أنتم المحتصون بأنكم لو ملكتكم الخزائن لاسمكم ثم أقول لو كان الصيغة للاختصاص لكان الاختصاص هنا متعذرا لأن الاختصاص لا يكون الا فى شئ يقبل عدم الاختصاص وملك خزانين الرحلة ان كان لهؤلاء استحال أن يكون لغيرهم لا لثنى الواحد لا يكون مملوكا لخصمين فى وقت واحد فلا اختصاص هنا متعذر ولو حصل لم تكن له فائدة فإن قلت قد يحصل الاختصاص بحسب الأزمنه تقول أنا ملك هذا أى لا يملكه غيرى بخلاف أملكه قد يكون فى وقت وغيره لثنى وقت قلت لا نسلم بل معنى أملك اختصاصك بالملك فى وقت ما والعموم فى ما عاك هذا غيرى إنما جافى الأزمان اذا كان مصرحاً بما إذا كان منه وما فلا ولو سانداه فليس المراد هنا ولو المعنى عليه ثم نقول كان الزخشرى مندوحة عن ذلك بأن يعرب أنتم مبتدأ أو غل يكون خبره والوجه خبر كنتم المحذوفه فيحصل الاختصاص لأنه كقولك أنت تقوم وجميع كلام النجاة

فصرجيل فى هذه الواقعة أجل من صبر غير جليل وإذا كان أجل من الصبر لغير الجليل فهو أجل من الجزع عن باب أولى وأورد بأن فى هذا التفصيل نظر لأنه يشترط أن يكون المفضل عليه مشاركا للمفضل فى أصل الفعل فيجب أن يكون المفضل عليه ناجلا فى الجملة مع أنه قديما به غير جليل فلا يصح التفضيل وأجيب بأمرين الاول أن عدم الجلال فى المفضل عليه وهو الصبر المحسوب بالشكايه إنما هو بحسب الآخرة من حيث الثواب وهذا لا ينافى أن فيه جلالا بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب لأن اظهار الشكايه قد يفرج عن النفس ضيقها الثانى أن التفضيل على فرض أن يكون فيه جلال وتفضيل الشئ على ما لا يشركه فى أصل الفعل واقف فى الكلام لفرض من الاغراض الموجبه لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير كما فى قوله يزيد أفضل من الجار اه غنيمى (قوله أو فامرى صبر) أى شأنى الذى ينبغى أن أعفبه بصبر جليل وكان الاولى الاثبات بالواو بدل أول لأن فعلوال الاحتمال لا يكون مردودا

ففي الحذف تكثير للفائدة بإمكان حل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون صافي أحدهما

نعم أي في صبر وهو جيل ولما كان في الحذف احتمالات كل منها تناسب المقام والقريضة يتجه معها كل منها كان الحذف أوسع اذ فيه تكثير للفائدة الحاصلة بكل من المحتمل بخلاف الله كرفاثنين لاحدا لتوصيته فيكون أصيق فلارد أن يقال المقدر واحق نفس الامر فلا كثرة لاننا نقول الاحتمال يكفي في التوسعة والكثرة هنا ولأن يقال القرينة متى لم تعين فليست دليلا فلا حذف لاننا نقول يكفي في دلالتها صلاحية مقامها لاحدا لا بعينه ورجع كونه من حذف المسند اليه بكونه أكثر وقوعا وبغير ذلك مما يذكر في المطولات وبما يحتمل الامر فيه قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة لاحتمال أن يكون التقدير ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو يكون ولا تقولوا الله ويسى ومريم آلهة ثلاثة ففي الحذف تكثير فائدة التوسعة بالاحتمال

والبائين وقول الزعزعي صناعة البائين وهو على عادته في اطلاق علم البيان على المعاني \*  
يقي هنا سؤال وهو أن من يملك خزائن رحمة الله تعالى وهي غير متناهية كيف يسلك خشية الاتفاق مع أن غير المتناهي يستحيل نفاذه فكيف يخاف نفاذا ما يستحيل نفاذه والخوف من وقوع المستحيل مع اعتقاد استحالة مستحيل \* ثم ذكر ما هو محتمل لأن يكون حذف في المسند أو المسند اليه كقوله تعالى فصر جيل يحتمل حذف المسند فتقديره فصر جيل أي أجل ويحتمل أن المحذوف هو المسند اليه تقديره فأمرى صبر جيل وقد اختلف النحاة فيما اذا دار الحال بين حذف المبتدأ والخبر أي ما يحكم بأن المحذوف حكاية ابن اياز قيل الخبر أولى بالذكر لانه محط الفائدة وقيل المبتدأ لانه العامل وأيضا الحذف من الاواخر أولى وأما خصوص هذه الآية فالمعنى فيها على نسبة الصبر اليه فلاحسن تقدير أمرى صبر جيل وهو الموافق للصح قال الخطيب ولان المصادر المنصوبة اذا ارتفعت تكون على معناها في النصب وفي النسب اذا قلت صبرت صبرا جيلا فانت خير يحصل الصبر للحذف المبتدأ ووافق معنى النصب قلت هذا ان أراد به ما قبله فقد سبق وان أراد غيره فهو ضعيف لان المصدر المنصوب لا يدل على نسبة للتكلم فان المصدر المنصوب قد يكون عن صبرت وعن أصبر وليس في أصبر اخبار يحصل الصبر بل وعده ومن هذا قوله تعالى طاعة وقول معروف يحتمل الامر فيه ومن ذلك وقالت اليهود عزير ابن الله على قراءة من لم ينون قيل انه صفة والخبر محذوف التقدير عزير بن الله الحسن أو الحسن عزر بن الله وأورد عليه أنه يلزم أن يكون التكذيب ليس عائدا الى النبوة لان صدق الخبر وكذبه راجع الى نسبة الخبر الى صفته وقد سبق ما يعترض به على هذا وأجاب عنه الولد بأن عزير بن الله جزء الجملة حتى فيه لفظهم أي قالوا هذه العبارة القبيحة وحيث قد لا يقدر خبر ولا مبتدأ وقيل ابن الله خبر وحذف التنوين من عزير للجمعة والعلمية وقيل حذف تنوينه لالتقاء الساكنين لان الصفة مع الموصوف حكاية الشيء الواحد كقراءة قل هو الله أحد الله الصمد بل هنا أوضح لانه في جملة واحدة ومن هذه المادة ما ذكره المصنف ولا تقولوا ثلاثة ايمان بقدر آلهتنا ثلاثة أولنا ثلاثة من الآلهة ورد المصنف الاول بأنه يلزم أن يكون النسب كون آلهتهم ثلاثة لا كونهم آلهة فان النهي انما يكون للنسبة المستفادة من الخبر قلت وفيما قاله نظر لان نفي كون آلهتهم ثلاثة يصدق بأن لا يكون للآلهة الثلاثة وجود بالكية لانهم السالبة المحصلة فغنناهم ليس آلهتهم ثلاثة وذلك يصدق بأن لا يكون لهم آلهة

(قوله في الحذف تكثير للفائدة بإمكان إلخ) الباء للتصوير أي ان تكثير الفائدة مصور بماد كرا بمعنى كثرة المعنى والاولد أن المراد احدا لامرئ قطعا لا كلاهما اذ لا يمكن ارادتهما جميعا وحيث لا فارق بين حالة الذكر وحالة الحذف لان حالة الذكر أحدهما متعين وفي حالة الحذف أحدهما مبهم فان تكثير المعنى يصبح أن يراد تكثير الفائدة من حيث التصور لانه عند الحذف يتصور المعنيين ولا يحفظان من جهة صحة الحل على كل تأمل واعلم ان هذا كلامي على ما تقدم من أن القرينة لا تدل على كل من المسند والمسند اليه عند حذفهما معا ما على انه لا مانع من أن التكلم بقصد نحو يزحذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة فتكثير المعنى عند الحذف على حالة الذكر ظاهر ولا اشكال



واعلم ان الحذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال اما محقق كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله

قوله لا بد للحذف المتبادر منه ولا بد للحذف المتقدم وهو حذف المسند أي انه لا بد لحذف المسند من قرينة لان الحذف خلاف الاصل فلا يعدل اليه الا بسبب دواعي الوجود قرينة دالة عليه اما محالية أو مقالية والام في ذلك المحذوف أصلا عند السامع فضل الحذف بالمقصود وقد يقال لا بد أيضا لحذف المسند اليه من قرينة فلم يخص حذف المسند بالكلام اللهم الا أن يقال ان المسند اليه قد يحذف بالقرينة كما اذا أقيم المفعول بمقامه أو يقال ان جواب القرينة على (١٣) المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لما عر عن حذف المسند بالترك

المودم للاعراض عنه بالكتابة والاستثناء عن نصب القرينة تداركه بقوله لا بد للحذف من قرينة بخلاف المسند اليه فانه عر فيه بالحذف وهو لا يوهم الأعراض عنه بالكتابة أو يقال ان قرينة حذف المسند لما كان فيها من التفصيل مالم يس في قرينة حذف المسند اليه خصها بالترك لتفصيل قرينة حذفه السوالية الى الحقيقة والمقدرة (قوله دالة عليه) أي على الحذف بمعنى المحذوف أو على المحذوف المأخوذ من الحذف ويدل لذلك قول الشارح ليقوم به المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف (قوله جوابا) نسب على الحال أو مفعول للوقوع لتضمنه معنى الصبر أو أي لصبره جوابا (قوله لا هذا الكلام الم) لانه المحذوف أي وصح الغنيل

(ولا بد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليقوم به المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند محقق

(ولا بد له) أي للحذف (من قرينة) دالة عليه والام يفهم المعنى أصلا وهذا لو كان لا يخص بالمسند لتركز مثله في باب المسند اليه لكن ذكره ليفصل القرينة السوالية الى الحقيقة والمقدرة ولهذا قال (كوقوع الكلام) أي الذي حذف فيه المسند (جوابا لسؤال محقق) بان يذكر السؤال ولو على وجه الفرض (نحو) قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) فقوله الله جواب لسؤال محقق الذكر أي بمقدار الصورة فعلى تقدير وقوع هذا السؤال بأن يقال من خلق السموات والارض يكون قوله الله جوابا عنه وقد حذف فيه المسند والاصل خلفهن الله وبهذا يعلم أن حل التحق على معنى تحق ما فرض من السؤال الذي هو صدور قوله من خلق السموات والارض والجواب الذي هو أن يقولوا الله يكون هذا الكلام جوابا لسؤال محقق تغميض بلاطائل مع أن منه يلزم في المقدر فيقال فيه عند محقق ما قدر من

ص (ولا بد من قرينة الخ) ش أي لا بد لحذف المسند من قرينة تجزئه والقرينة اما سؤال محقق أي واقع نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله تقديره خلقهن الله والمعنى يتحقق السؤال هنا تحققة قبل الجواب لانه محقق الوقوع عند نزول الآية لان فعل الشرط مستقبل المعنى بل الاقتصار على لفظ الجلالة السكينة يستدعي تقدم سؤال استثنائي به عن ذكر خلقهن وتارة يكون سؤالا مقدرا أي غير منطوق به كقول الحارث بن ضرار التمشلي وقيل للحارث بن نهيك وقيل لمرزبان عمر النخعي وجوه من آيات سيبويه وزيد هو يزيد بن هشيل

ليبك زيد ضارع مضمومة \* وعقب مما طبع الطوايح  
فانه لما قال لي بك زيد كان سائلا سألته من يكيه فقال ضارع أي يكيه ضارع وما ذكره المصنف قد ذكره النجاة أيضا وقد يقال تقدير البا كي ضارع أحسن لانه حيث أمكن تقدير الاسم فلا يقدر الفعل ذكره سيبويه وعلى هذا فلا يكون هذا من حذف المسند بل من حذف المسند اليه وقد يجاب عنه بأن تقدير الفعل هنا يرجح لتقدم لفظ الفعل ولهذا قدروا الفعل في قوله تعالى رجال لا تلهيهم تجارة في قراءة يسبح بالبناء للمفعول وهو كيبك على أنه محتمل أنه

شرطية لا تقتضي الوقوع ولا عدمه فلا يصح الغنيل بالآية لحذف المسند بالقرينة المذكورة الا لو قيل ان الله في جواب من خلق وكان ذلك السؤال وقع بالفعل وحاصل ما أجاب به الشارح ان المراد بكون الكلام جوابا لسؤال محقق أنه اذا تحقق ما فرض من السؤال يكون الكلام جوابا عنه ولا شأن ان السؤال هنا محقق على تقدير أنهم سئلوا به فأجابوا بذلك كما ذكره عنه لانه لو فرض أنهم سئلوا أو أجابوا بذلك لكن جوابهم هذا جوابا بالسؤال محقق فالمراد بكون السؤال محقق تحققة ولو باعتبار الفرض واعتراض بأن هذا ينافي في قوله لي بك زيد لانه فان السؤال فيه محقق بهذا المعنى فاتهم لستوا أو أجابوا بذلك الجواب كان ذلك الجواب جوابا عن سؤال محقق مع أنه جعله مقدرا لا فلا في أن يقال المراد بالمحقق ما وجد في الكلام صورته ونطق بها بالفعل والمقدر مالم يس كذلك في البيت (قوله لا هذا الكلام) أي قولهم الله



وفراهم من قرأ ليسع له فيها نقد والاصال جال وقوله كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بيناه الفعل للفعل

(قوله ذليل) تفسيره قبله (قوله لخصومة) يحتمل أن اللام للتوقيت أى وقت خصومته مع غيره أو للتعليل أى لاجل خصومته نالته من لاطقة له على خصومته وهو متعلق بضرار وان لم يعتمد لان فيه معنى الفعل وليس متعلقا بيبكى المقدر لافادته أن البكاء يكون للخصومة دون ز بدلا يقال بل قداءع على الموصوف المقدر أى شخص ضارع ففى تقدير اشتراط الاعتقاد فى تعلق الجار به لا محذور أيضا لاننا نقول لو كن فى علة الاعتداء على موصوف مقدر ماضور الفاء لعدم الاعتدال لان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملزم لفظا وتقديرا تعيينا لذات التي قام بها المعنى وهو مخالف لتصر بجمهم اللهم إلا أن يقال الاعتداء على موصوف مقدر انما يبنى فى عمله اذا قوى المتخفى لتقديره كفى باطلا العاجب للافحام اقتضاء صرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار مثل هذا المتخفى فى كل موضع محل نظر اه فنارى (قوله لانه كان ملجأ الخ) أى انما يبكى الصارع الذليل عليه لانه كان يدفع عن الاذلاء والضعفاء ما ناله فهو ملجأ لهم فجمعهم البكاء عليه (قوله ومختبط) أى يبيكه مختبط فهو عطف على صارع (قوله مما يطيح) أى مما اطاحته المضارع بمعنى الماضى لان السؤال والبكاء انما يكونان بعد الاطاحة (قوله للعروف) أى طالب للعروف والا حسان وقوله من غير وسيلة أى كهدية يمد بها ليعطيه أكثر منها (قوله جمع مطيحة) هو اسم فاعل من (١٥) غير الثلاثى وهو اطاحه (قوله ذى القياس

أى لان قياس الطوائع أن يكون جمع طائفة بمعنى هالكة لا مطيحة بمعنى مهلكة لان فواعل قياسى لفاعله لافعله قال فى الخلاصة \* فواعل لفوعول وفاعل \* وفاعل مع نحو كاهل \* وحاض وصاهل وفاعله \* وأما مطحة فقياس جمعها كما قرر شعبنا العدوى مطحات والذى ذكره الدنو شرى أن قياس جمعها مطوح وأما طوائع فجارح عن القياس ويمكن أن يقال ان مطحات

دليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه \* ومختبط مما تطيح الطوائع والمختبط هو الذى يأتى اليك للعروف من غير وسيلة والاطاحة الادحاب والاحلاك والطوائع جمع مطيحة على غير القياس كوافح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط ومصدرية أى سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيكى المقدر أى يبكى لاجل اذهاب المنال يا زبد

أى يبيكه ضارع أى ذليل (١) أجل (خصومة) نالته مما لاطقة له على خصومته وأما أمر الذليل يبكاه لانه كان دافعا عن الاذلاء والضعفاء ما ناله فهو ملجأ لهم فجمعهم بكاه وتمام البيت \* ومختبط مما تطيح الطوائع \* فقوله مختبط معطوف على ضارع أى يبيكه الصارع والمختبط وهو الذى يأتى اليك للعروف من غير وسيلة والاطاحة الاحلاك واذهاب المال وانلافه والطوائع جمع مطيحة والمطيح اسم فاعل من غير الثلاثى وهو اطاحه لكنه جمع بفواعل على غير قياس كوافح جمع ملقحة وقوله مما تطيح يحتمل أن يتعلق بقوله مختبط فيكون المعنى أن المختبط أى السائل من أجل اهلاك الطوائع أى الوقائع والشدائد ماله يبكى زبد لانه كان فيها بالدنو والاصل رجال على قراءة فتح الباب وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله على قراءة

جمع لها نصيحا ومطوح جمع لها تكسيرا ويدل لهذا ما قالوه ان كل ما فيه التاء يجمع تصحيحا بالالف والتاء الا ألفاظا استثنوا جدا ليس منها مطيحة وينتج فلا مخالفة تأمل (قوله جمع ملقحة) أى وقياس جمعها ملحقات كافر شيعنا العدوى والذى ذكره الدنو شرى أن ملقحة قياس جمعها ملقح فوافح على كل حال جمع للملحقة شذوا (قوله من أجل اذهاب الخ) أشار بذلك الى أن من التعليل وأن مالمؤلة مع الفعل بعدها بمصدر ويجوز أن تكون من ابتدائية أى سائل سؤالا ناشئ من اذهاب الوقائع أى الحوادث ماله (قوله أو يبيكى المقدر) عطف على مختبط أى انما يتعلق بمختبط أو يبيكى المقدر (قوله أى يبكى لاجل اذهاب الخ) فى هذا الشارة الى أن الفعل المقدر على الاحتمال الثانى يبنى أن يجعل كاللازم أى يقع البكاء مختبط لاجل اذهاب المنال يا زبد يصح أن يكون متعديا أى يبيكه مختبط من أجل اهلاك المنال يا زبد وأشار لهذا قوله ولا أى يبيكه ضارع ففيه اشارة تجوزا لآخر بن فوره شعبنا العدوى ثم أعلم أن الوجه الاول أحسن لان تعلقه بيبكى المقدر مما بدأ بسابقة الشعر وذلك لانه لما بين سبب الضراعة ناسب أن بين سبب الاختباط أيضا أفاده الجامى فى شرح الكافية وقوله لاجل اذهاب المنال أى المعبر عنها بالطوائع زبد واطاحة اذهاب الوقائع فى الوجه الاول ولانما فى الوجه الثانى من اضافة المصدر للفاعل ومفعوله ماله فى الاول و زبد فى الثانى وأشار الشارح بذلك الى أن مفعول تطيح فى البيت محذوف تقديره ماله انفسرت الطوائع بالوقائع أى الحوادث أو زبد أنفسرت بالمنال يا زبد على الوجه الثانى بأن لك شخص الواحد لانه لم يكن فيه بالامنية واحدة وأجيب بأن آل فى المنال الجنس و آل الجنسية اذا دخلت على جمع اطلقت بمعنى الجمعة فيصحب بالواحد الذى هو المراد وأما غيرهما فجمع للبانة وأن المراد بالانال يا زبد اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى تكررها

وفضل هذا التركيب على خلافه أعني نحو ليك زيد يضارع ببناء الفعل للفاعل ونصب يز بمن وجوه أحدها أن هذا التركيب يفيد اسناد الفعل إلى الفاعل مرتين اجمالا ثم تفصيلا (١٦)

(وفضله) أي رجحان نحو ليك زيد يضارع مبنيًا للمفعول (على خلافه) يعني ليك زيد يضارع مبنيًا للفاعل ناصبًا لزيد ورافعا لضارع (بشكر الاسناد) بأن أجعل أولا (اجالا ثم) فصل ثانيا (تفصيلا) أما التفصيل

يكسب المعلوم ويحتمل أن يتعلق بيكي المقدّر فيكون التقدير أن ذلك المختطبط يكي من أجل أهلا لا المنيا زيد وعلى هذا التقدير ينبغي أن يجعل يكي من اللزوم أي يوقع البناء من أجل ما ذكر ويصح كونه متعديا أي يكي من أجل أهلا لا المنيا إياه ولما كان ذلك منامضة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر إلى هذا التركيب مع إمكان الأصل ويستقيم به الوزن وذلك بأن يجعل زيد بمفعول وضارع فاعل يكي أجاب عنه بان ما عدل إليه لفضل عما عدل عنه فقال (وفضله) أي وفصل هذا التركيب الذي فيه بناء يكي للجهول وهو زيد ثم ذكر الفاعل وهو ضارع (على خلافه) الممكن وهو أن يجعل يكي مبنيًا للفاعل وهو ضارع ونصب زيد بتدلي أنه مفعول مع أن هذا الخلف هو الأصل (بشكر الاسناد) أي فضل التكرير الأول على الثاني حاصل بشكر الاسناد لان الفعل أسند أولا (اجالا) أي اسنادا اجمال (و) أسندا ثانيا (تفصيلا) أي اسناد تفصيل أما الاسناد التفصيلي فظاهر لانه ذكر الفاعل المستحق للفعل بالتفصيل وهو

فتح الحاء قال (وفضله على غيره) أي فضل تركيب ليك ببناء الفعل على الرواية الشهيرة على ما لو كان مبنيًا للفاعل ثلاثة أمور أحدها تكرر الاسناد اجمالا وتفصيلا يعني أنه أسند إلى شخص ما مجالا لا نعم البناء للقول لا يكون الفاعل مفعلا ولك أن تقول ليس مع البناء للمفعول اسناد للفاعل لا اجمالا ولا تفصيلا غاية به أن النائب عن الفاعل يستلزم وجود فاعل فهو يدل على الفاعل بالالتزام واسناد فيه للفاعل ودلالته الالتزامية على الفاعل لا على الاسناد و بينهما فرق ثم نقول قوله تكرر الاسناد اجمالا وتفصيلا قد يقال ان هذه العبارة تستلزم تكرر الاسناد اجمالا وهو يستلزم اسنادين اجماليين وتكرره تفصيلا كذلك فيستلزم الاسناد أربع مرات وهو فاعل غير مراد الآن يؤول على أن قوله اجمالا وتفصيلا تفصيل لما أجله لفظة التكرير من باب اللف والنثر الثاني أن لو وقع الاسناد في إلى الفاعل لوقع يزيديه بمفعولا وهو فضلة والعمدة أولى من الفضلة وقد يقال ان هذا في المعنى يرجع إلى الأول وقال في المفتاح وكونه فضلة يستلزم عدم الاعتناء بشأنه وكونه مقدما يقتضي الاعتناء وتأخير الفاعل يقتضي عدم الاعتناء به وكونه عمدة يوجب الاعتناء فيتناقض قال وفيه نظر يذكر في الخواشي قيل وجه النظر أنه ان كان التناقض لازما فليزمن عند بنائه للفعل وذكر ضارع بعده لأن تقديره يكيه ضارع فقد تقدم المفعول وقيل وجه النظر ان البناء للمفعول يقتضي أنه مقصود البيان وذكر الفاعل يقتضي أنه مقصود فيتناقض وفيه نظر لانها قد تصدان وقيل لان المبني للمفعول أولى بالتناقض لان فيه عدتين كل منهما يطلب التقديم بخلاف الفضلة فانها وان تقدمت فهي في نية التأخير وقيل لوصح مقاله لكأن تقديم المفعول على الفاعل قيمعا وليس كذلك وقيل أيضا لو كان ذلك قبيحا لكان رأيت شجاعا في الحماق أقصم من رأيت أسدا فيه لا يهاجم الثاني التناقض \* الثالث أن أول الكلام

(قوله وفضله الخ) هذا جواب عما يقال لم عدل الشاعر إلى هذا التركيب المقضي لخلف المستمع إمكان الأصل وهو البناء للفاعل واستقامة الوزن به وذلك بأن يجعل زيد بمفعول وضارع فاعل يكي ولا حذف لللسند ولا للسند إليه وحاصل الجواب أن ما عدل إليه فضل عما عدل عنه قال البلاغي ليس مقصود المصنف افادة ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من سائر الوجوه حتى يعرض بأن في خلافه وهو البناء للفاعل وجوه أخرى بل المقصود بيان ترجيح من حيث الوجوه التي ذكرها المصنف فلا ينافي أن خلافه ترجح عليهم جهة أخرى وذلك أن فيه الجمع بين متنافيين من حيث أن كون زيد بفضلة يقتضي أن يكون ضارع أعلم منه وتقديمه يقتضي أن يكون أهم من الفاعل وهو ضرب من البديع وفيه أيضا التشويق للفاعل بذكر المفعول والامع الاطماع في ذكره ببناء الفعل له وحسنه فيكون في كل منهما حاجات ترجح فليبلغ أن رأي ترجح هذا دون ذلك وأن يكس (قوله بان أجل الخ) دفع بهذا ما يقال ان ظاهره

المصنف لاسناد لظاهره أن قوله اجمالا وتفصيلا معمول لتكرير وهذا يقتضي أنه عند البناء للمفعول يكون الاسناد قد تكرر مجالا ثم تكرر مفعلا وأقل ما يحقق به التكرير مرتان فحققت ان الاسناد قد وجد أربع مرات عند البناء للمفعول وليس كذلك وحاصل الدفع أنها ليس معمولين للتكرير بل معمولان لمحوذوف والتقدير بان أجل الاسناد اجمالا الخ لكن اعترض على الشارح فافدرة بأنه يأنز عليه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع فلا ولي أن يقول بان أسندا ولا اجمالا أي اسنادا جمالا ثم أسندا ثانيا تفصيلا أي اسناد تفصيل

الثاني أن نحوز بغيره من الجملة لأفضلة الثالث أن أوله غير مطمع السامع في ذكر الفاعل فيكون عند روده ذكره كمن تيسر له غنمة من حيث لا يحتسب وخلافه خلاف ذلك \* ومن هذا الباب أعنى الحذف الذي قد يتوقع الكلام جوابا عن سؤال مقدر قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على وجهه فانه لله شركاء من جعلوا الجن يحفل وجهاً أحدهما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوباً بحذف دل عليه سؤال مقدر كأنه قيل من جعلوا لله شركاء فقيل الجن فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقاً فدخل اتخاذ الشر لمثل من غير الجن في الانكار دخول اتخاذ من الجن والثاني ما ذكره الخشمرى وهو أن ينتصب الجن بدلائل من شركاء فيفيد انكار الشر بملك مطلقاً أيضاً كما مر وإن جعل الله لجعلوا كان شركاء الجن منفعول قدم ثانياً على الأول وفائدة التقديم استظهار أن يتخذ الله شركاء من كان مسلماً أوجباً أو غيرهما ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ولو لم يكن الكلام على التقديم وقيل وجعلوا الجن شركاء لله لم يندل انكار جعل الجن شركاء والله أعلم ومنار تفاع المخصوص في باب نعم وبئس على أحد القولين

(قوله فظاهر) لا تملأ أسنديك إلى معنى وهو ضارع كان الفاعل المستحق للفعل (١٧) مذ كوراً بطريق التنصيص وهذا معنى

التفصيل (قوله وأما الأجل) (الح) حاصله أن اسناد الفعل للمفعول يشعر بأن له فاعلاً يستحق الاسناد إليه ولم يذكر ذلك الفاعل أولاً وهما معنى الاسناد الاجامى (قوله) فقد أسند إلى مفصل أى بعد أن أسند أولاً إلى مجمل أن قلت ان الواقع في الكلام إنما هو اسناد واحد إلى ضارع وهو التفصيل وأما الاسناد الاجامى فغير واقع قلت نعم هو وإن كان غير واقع بالفعل لكن لما أشعر به الكلام صار كالواقع كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله علم أن «نالك» كما يسند إلى (قوله) ولا شك أن المتكرر (الح) أى ولا شك أن

فظاهر وأما الأجل فلانه لما قيل ليبت علم أن «نالك» كما يسند إليه هذا البكاء لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقوم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أو كذا أقوى وأن الأجمال ثم التفصيل أرفع في النفس (د) وقوع نحو زيد غير فضلة لكونه مسنداً إليه لا مفعولاً كذاً خلافاً (و) بكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره أى ذكر الفاعل لا اسناد الفعل ضارع وذلك معنى التفصيل وأما الاسناد الجلى فلان اسناد الفعل للمفعول يشعر به فاعلاً يستحق الاسناد إليه ولم يسم ذلك الفاعل أولاً وهذا معنى الاسناد الجلى وهو ولو لم يقع بالفعل لكن لما أشعر به الكلام صار كالمواقع فاذا تحقق أن في ذلك التركيب اسنادين فلا شك أن التركيب المشتمل على اسنادين أو كذا أقوى مما ليس فيه الاسناد واحد وإذا تحقق أن فيه الأجل ثم التفصيل فلا شك أن الأجل ثم التفصيل أرفع في النفس لأن في الأجل تشويقاً والفرض من الكلام يمكن معناه يقع العمل على مقتضاه (و) فلهذا يضاعى غيره حاصل (و) وقوع نحو زيد الذى هو نائب الفاعل (غير فضلة) لكونه تركناً أسنداً إليه الفعل المبني للجهد وليس مفعولاً كذاً التركيب الآخر (و) فضله حاصل أيضاً (بكون معرفة الفاعل) فيه كحصول نعمة غير مترتبة فهو كزق من حيث لا يحتسب والرزق من حيث لا يحتسب أيسر وأغرب وإنما كانت معرفة الفاعل كذلك (لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره) أى في ذكر الفاعل وإنما كان غير مطمع لأن الكلام قد تم حيث أسند

غير مطمع السامع في ذكر الفاعل فيحصل السرور وروده لانه نعمة جديدة قلت بل ذكر النائب عن الفاعل يحصل اليأس من الفاعل فذكره بعد ذلك كالفرج بعد الشدة وهذا أخص من قولهم غير مطمع وأخطبى قال في شرح المفتاح انه قد يرجع البناء للفاعل بوجوه لانه مخالف للأصل لأن

(٣ - شروح التلخيص ثانياً) التركيب المشتمل على اسناد متكرر أى اسنادين أو كذا أقوى مما ليس فيه الاسناد واحد وإنما فترنا ذلك لأن الكلام في رجحان أحد التركيبين على الآخر (قوله أرفع في النفس) أى أشد وقوعاً وسخا فهاهنا في الأجل تشويقاً والحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلا تعجب وقوله أرفع في النفس أى والفرض من الكلام يمكن معناه يقع العمل على مقتضاه (قوله لكونه مسنداً إليه) أى لا نائب فاعل وأما محصل جعل مجي ونحو زيد غير فضلة من رجحان المناسبة ذلك المقام وذلك لأن مدلوله يزيد والقصد بالذات لأن المرتبة في بيان أحواله فالمناسب أن يكون معه عدة مقصود بالذات (قوله و بكون معرفة الفاعل) أى وهو ضارع (قوله كحصول نعمة غير مترتبة) أى بخلاف ما لو كان مبنياً للفاعل فإن الفاعل حينئذ معرفته مترتبة إذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبني للفعل فإنه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل وقوله غير مترتبة أى في الجملة الأولى فبى كزق من حيث لا يحتسب أى والرزق الذى كذلك أشد حرالاً منه غير مشوب بالأم لا انتظار وتب الطلب وهذا إذا توافى قولهم الحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلا تعجب لأن هذا باعتبار الفرح والبناء بغير العزة أو يقال قولهم الحاصل بعد الطلب أعز الخ فيها إذا توافقت النفس إليه لا في غيره كما هنا فادع شخناً العسوى (قوله غير مطمع) أى لم يؤيس من ذكره لأن ذكر النائب في جملة واجب اليأس من ذكر الفاعل في تلك الجملة تمام الكلام بهونه فادع ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كزق جديد (١٧) ليست في الشارح اه معناه

الى المفعول وتام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفاعل من شيء  
يسند هو اليه

الفعل للنائب فلا يطلب له فاعل يتم به الكلام بخلاف ما اذا أسند الفعل للفاعل فهو مقتضى للفاعل  
فيستطر اذ لا بد للفعل من فاعل وانما قال غير مطمع ولم يقل مؤيس من ذكره لانه يجوز ان يذكر الفاعل  
به الدائب البليان لكنه لا ينتظر تمام الكلام بدون هذه الاوجه بفضل بهاء هذا التركيب بخلاف فليبلغ  
ان يرجعه بها على خلافه ولو كان في خلافه ما يمكن ترجيعه به أياضاً لثان فيه ايهام الجمع بين متناهيين  
من حيث ان كون زيد فضلة يقتضي أن كون ضارع اهم منه وتقديمه كونه اهم من الفاعل وهو ضرب  
من البديع وفيه التشويق الى الفاعل بذكر المفعول اولاً مع الاطماع في ذكره ببناء الفعل له وهذا يعلم  
أن اختصاص الخلاف بما ذكر لا يقتضي أرجحته كإفليل بل النظر في ذلك البليغ فيرجع ما اقتضاه  
فيه حذفاً كثيراً ويحتاج الى ايراد سؤال وجواب وفيه التباس لا احتمال أن يكون - اربع فاعلاً وخبراً  
(تنبيه) قال الخطيب يجوز أن يسند الى أحد الظروف الثلاثة أعني له فيها بالغدو فحينئذ يحىء  
الكلام فيما يتصل بالفعل جزء أو ما ينفصل عنه فضلة وتقرع عليه معنى الانتهاء فيما قدم  
وأخر ومعنى الاستناد المجازي فالوجه ثلاثة والاعتبارات تسعة أحدها أن يجعل الباء في بالغدو  
من يده ويسند الفعل الى أوقات الغدو والآصال على الاستناد المجازي لان الله تعالى بالحققة  
حواسيهم ولكن المسبحين لادتمامهم بالتسبيح فان أوقاتهم مستفرقة فيه لا يفترون أناء الليل  
واظراف النهار كما قال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة كما مسبحته ويؤيده قوله  
على زيادة الباء وجعل الاوقات مسبحة والمراد بها ومنه قول زيد نهاره صلته وقام لكثرة صياحه  
بالنهار وقيامه بالليل فالتقديم اذن في الفضلات لان الاصل تقديم المسند اليه عليها وتقديم المفعول  
فيه على المفعول له لان الغايات سابقة في القصد لاحقة في الوجود فقديم لا راد من يدا لاختصاص كآيه  
قيل تسبح أوقاته لاجله وكرامته لوجه الكريم لالشيء آخر وفيه تقديم ظرف الممكن على الزمان  
ان الفعل أشد اتصالاً بالزمان ليكون جزءاً شدة العناية بايثار تلك الامكنة التي وقعت لذكر الله  
تعالى وتسبيحه فانه اعتبارات أربعة اعتبار الاستناد تقديم المفعول له على المفعول فيه وعلى ما أقم  
مقام الفاعل وتقديم ظرف الممكن على الزمان وثانيها أن يجعل اللام في له مزيدة ويسند الفعل  
الى الله تعالى بالحققة فالتقديم حينئذ في الطرفين على ما سبق ففيه اعتبار ان اعتبار الاستناد  
البحقيقي وتقديم ظرف الممكن على الزمان وثالثها أن تجعل في في فيها مزيدة ويسند الفعل  
الى ضمير البيوت على المجاز وفي ذلك أن المسبحين لشدة عنايتهم بالكشف في بيوت الله تعالى  
وملازماتهم لها لذلك وفيه اختصاص الصلاة بها كما قال تعالى في بيوت آذن الله أن ترفع ويذكر فيها  
اسمه يسبح فيها بالغدو والآصال كان البيوت المسبحة والمراد بها واللام في له بمعنى لاجل وتقديمه  
على ما سبق لمزيد اختصاص وان أكرام الدليل لساكنيتها فالا اعتبارات ثلاث والله تبارك وتعالى  
أعلم (قائدة) اختار والى في جواب الاستفهام نحو زيد في جواب من عندك انه مفرد لا مركب  
ولا يقدر بمبتدأ ولا خبر بل زيد بمنزلة حيوان ناطق في جواب ما الانسان وهو ذكر حديفيد التصور  
فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم لم يقولن الله وقد جاء في الآية الأخرى خلقهم  
العزيز العليم وهذا ابتداء كلام ليس جواباً بل يتضمن الجواب بخلاف الآية الأولى وانما رفع  
لانها لم يمكن لهما يعمل فيه أعطى حركة الرفع ليعرده وأما قول ابن عصفور في باب الحكاية  
من شرح الجمل محال أن يعطى ناقلاً بالمفرد فيجمل على مفرد لا يقصده تصور ولا تصديق

وَأَمَّا ذكره فاما النعوم امر في باب المسند اليه من زيادة التقرير والتعريض بعبارة السامع والاستدلال والتعظيم والاهانة وبسط الكلام ولما يتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت أو كونه فعلا فيفسد ما منه التجديد أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجديد واما لنعو ذلك قال السكاكي واما التعجب من المسند اليه بذكره كما إذا قلت زيد يقاوم الاسد مع دلالة قرائن الاحوال وفيه نظر لحصول التعجب بدون الذكرا إذا قامت القرينة

( قوله عدم مقتضى العدول عنه ) أي مع عدم النسبة المقتضية للعدول عن الذكرا للحنف كالنكبات المتقدمت ذلك كقولك ابتداء زيد صالح ( قوله ومن الاحتياط الخ ) أي كقولك عشرة أشجع وحاتم أجود في جواب من قال من أكرم العرب في الجاهلية وأشجعهم فصرح بالمسند احتياطيا لاحتمال الغفلة عن العلم بام السائل ( قوله مثل خلقهم العزيز العالم ) أورد عليه أن وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند ومن المعلوم أن هذه الآية مثل قوله تعالى ( ١٩ ) لقولن اللقي أن كلامها جواب لسؤال محقق وإذا كان

( وأما ذكره ) أي ذكر المسند ( فاسما ) في ذكر المسند اليه من كون الذكرا هو الاصل مع عدم مقتضى العدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهم العزيز العالم ومن التعريض بعبارة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيك وغير ذلك ( أو ) لاجل ( أن يتعين ) بذكر المسند ( كونه اسما ) فيفيد الثبوت والدوام ( أو فعلا )

نظرة في المقام فليتهم ( وأما ذكره ) أي ذكر المسند ( فداه ) في باب المسند اليه منها كون ذكره الاصل ولا مقتضى العدول عنه كقولك ابتداء زيد صالح ومنها الاحتياط لضعف التعويل على القرينة كقولك في جواب من قال من أكرم العرب في الجاهلية وأشجعهم عشرة أشجع وحاتم أجود لضعف التعويل على القرينة كما إذا كان الغرض اسماع غير السائل أيضا والسؤال أخفاه المتكلم فخفت أن لا يسمعه وقد مثل هنا بقوله تعالى خلقهم العزيز العالم وورد عليه أن السؤال هنا كهو في قوله تعالى ليقولن الله كيف يضعف التعويل على القرينة في أحد هادون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤول والسائل بل ذكر المسند لزادة التقرير وأجيب بما لا يظهر جهته ولا مناسبة لهذا المقام ولك أن تقول في الجواب لما كان المسؤولون أغبياء لا اعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن يجوز عليه الغفلة عن السؤال أو يجوز على من معه ممن يقصد اسماعه أو ينزله منزلة من يجوز عليه فيأثرون بالجواب تاما لتفقد التقرير الذي أصله ضعف التعويل بل زعمهم الفاسد ووجه الكسب فيذكرونه بالموصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المخاروة والسؤال فتأمل ومنها التعريض بعبارة السامع مثل قولنا سيدنا محمد نبينا في جواب من قال من نبيك نعم أيضا والسمع وان لو كان له منزلة يسأل عن نبينا لانه أظهر من أن يتوهم خفاؤه فيجاب بذكر أجزاء الجملة أعلاما بأن مثل هذا لا يكفي معه الالتصيص لعدم فهمه بالقرآن الواضحة ( أو ) لاجل ( أن يتعين ) بذكره ( كونه ) أي المسند ( اسما ) فيفيد الثبوت لما تقرر أن الاسم مفيد في الاصل مطلق الثبوت بخلاف غيره ( أو ) كونه ( فعلا ) فيفيد التجديد لان أصل وضع الفعل الدلالة على ص ( وأما ذكره فاسما أو أن يتعين كونه اسما أو فعلا ) ثم ذكر المسند ليكون لاحدا الاسباب السابقة

زعمهم الفاسد وتارة لا يتوهمون ذلك فيصنفونه للتعويل على القرينة فقد ذكر الجواب عنهم بخلاف اعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المخاروة والسؤال هذا يحصل ماقالة العلامة العيني وغيره وقال عبد الحكيم ان وجود القرينة معصح للحنف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياطيا ناعلى أن المخاطب لعله يفعل عنها ذكرها وان كان المخاطب والكلام في الحالين أي حالة التعويل به راحة عنه واحدا اه ( قوله نحو محمد نبينا ) أي في ذكر المسند وهو نبينا مع علم من قرينة السؤال إشارة الى أن المخاطب غي لا يفهم بالقرينة وان لو كان له منزلة يسأل عن نبينا لانه أظهر من أن يتوهم خفاؤه ( قوله وغير ذلك ) أي كما إذا كان الغرض اسماع غير السائل أيضا والسؤال أخفاه السائل فخفت أن لا يدع ( قوله ولا لجل أن يتعين الخ ) أي بخلاف ما لو حذف فانه يحفل كونه اسما ولا يحفل كونه فعلا ( قوله كونه اسما ) أي يجوز بدعالم أو مطلق ( قوله فيفيد الثبوت ) أي من أصل الوضع والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تعييده بل من زعمه لوالدوام أي بالقرينة كالقمام ومن حيث العدول عن الفعل اليه ( قوله أو فعلا ) يجوز بد

وأما افراده فلكونه غير سببي مع عدم أفادة تقوى الحكم كقولنا زيد منطلق وقام عمرو

انطلق أو علم (قوله فيفيد التجدد) أي يتجدد الحدث أي وجوده بعد أن لم يكن وأفادة الفعل لذلك بالوضع لان الفعل متضمن للزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار (قوله والحدث) أي حدوثه شيئا بعد شيء على وجه الاستقرار وأفادته لذلك بالقرينة واعلم أنه انما يقصد معنى كل من الاسم والفعل اذا اقتضاء المقام وسيأتي تفصيل هذا (قوله أي جعل المسند غير جلة) أسرار بذلك إلى أن المراد بالقرينة ليس بجلة فيشمل المركب والمضاف (قوله فلكونه) أي فلاقتضاء المقام كونه أي المسند غير سببي أي غير منسوب للسبب الذي هو الضمير سببي لتسهيله بالسبب النعوى الذي هو الجبل لان الضمير يربط بالصلوات والصفات كما أن الامة تربط بالجبل ثم ان قوله (٢٠) فلكونه الخ هذا دعوى العلة في الافراد والافراد أي الاتيان به مفردا معلول

واعترض على هذه العلة

بالجمله الواقعة خبرا عن ضمير

الشأن نحو قل هو الله احد

فانها مسند غير سببي ولا مفيد

تقوى الحكم فقد وجد

علة الافراد مع كون المسند

جمله والعلة والمعلول

متلازمان في الوجود

والانتفاء وأوجب بأن تلك

الجمله مفردة مع كونها

عبارة عن المبتدأ ولهذا

لا يحتاج إلى الضمير وان

كانت جملة في الصورة على

أنه يمكن أن يقال ان انتفاء

الأمرين شرط في الافراد

لا سبب فيه والشرط يلزم

من عدمه العدم ولا يلزم

من وجوده وجود ولا عدم

كما أشارت تلك الشارح فيها

يأتي بقوله ولو سلم الخ (قوله

اذلوا) أي المسند سببي

الخ وحاصله أن العلة في

ايراده جملة أحد أمرين كونه

سبباً أو كونه مفيداً لتقوى

ففي هذا التجدد والحدث (وأما افراده) أي جعل المسند غير جلة (فلكونه غير سببي مع عدم أفادة

تقوى الحكم) اذ لو كان سببياً نحو زيد قام أو به أو مفيداً لتقوى نحو زيد قام فهو جلة قطعاً وأما نحو

زيد قائم

ذلك لتضمنه الزمان الموصوف بعدم الاستقرار والتجدد وانما يقصد معنى كل منهما اذا اقتضاء المقام

وسياً في الآن تفصيل هذا (وأما افراده) أي افراد المسند يجعله غير جلة (فلكونه) أي فلاقتضاء المقام

كونه (غير سببي) وذلك لان السببي في هذا الاصطلاح جملة أخبر به ان مبتدأ بعائذ ليس مسنداً له

في تلك الجملة وسأيتي الآن نغاديه هذه التقيد فلو كان سببياً كان جملة كقولنا زيد أو به منطلق (مع عدم

أفادة التقوى) أي يكون مفرداً عند عدم أفادته التقوى بنفس اسناده اذ لو أفاد التقوى بنفسه كان جملة

كقولنا زيد قام فلكونه مفرداً يتحقق بنفي شيئين السببية المقسرة بما ذكرناه وأفادته التقوى بنفس الاسناد

وهي كونه الاصل والاحتياط لضعف التعويل على القرينة أو التنبية على غياوة السامع أو زيادة

الايضاح والتقرير أو اظهار تعظيمه أو اهانته أو التبرك بذكره أو استئذنه أو بسط الكلام

حيث الاصغاء مطلوب وعبارة المصنف في الايضاح ان ذكر المسند يكون لعموم من زيادة

التقرير والتعريض بعبارة السامع والاستئذان والتعظيم والاهانة وبسط الكلام ولم يذكر التبرك

وكونه الاصل وزاد المصنف هنا أن يذكر ليعين أنه اسم فيستفاد منه الثبوت أو فعل فيستفاد منه

التجدد أو ظرف فيورث الاحتفال بالثبوت والتجدد ولك أن تقول قد يعلم أنه اسم أو فعل مع الحذف

اذا كان جواب استفهام فانه ان كان في لغة السائل الفعل أو الاسم فهو المحذوف غالباً وقد يجاب

بان تقدير مثل ما في السؤال من فعل أو اسم راجع لمتعين وقد حذف الظرف من التاميز وهو

أحسن فان الاحتفال حاصل مع الحذف ثم الظرف لا يكون مسنداً على الحقيقة انما المسند

عائذ من فعل أو اسم فليس لهذا القسم وجود الاعلى القول بان الظرف نفسه هو البسند

وهو ضعيف وفي الايضاح وأما نحو ذلك وذكر عن السكاكي أن من أسباب ذكره التعجب من

المسند اليه كقولنا زيد يقام الاسم مع دلالة القرائن قال وفيه نظر لان التعجب حاصل

بدون الذكر مع القرينة ص (وأما افراده فلكونه غير سببي مع عدم أفادة تقوى الحكم

والعلة في ايراده مفرداً انتفاءهما جميعاً (قوله فهو جملة) جواب لو فهو مر تبين بالأميرين قبله والمعنى فواجب أن يؤدي به جملة فليس

لكن لما كان الواجب حذف البناء لان جوابه لا يقرن بها الآن يقال ان هذا بناء على مذهب من يجيز ذلك اجراءه للوجري ان (قوله

وأما نحو زيد قائم) هذا جواب عن سؤال وارد على منطوق المصنف وذلك لانه جعل العلة في الافراد كونه غير سببي مع عدم أفادة التقوى

فبدر عليه زيد قائم فانه مفرد وهو مفيداً لتقوى فقد وجد المعلول وهو الافراد ولم توجد العلة مع ان العلة والمعلول متلازمان في الانتفاء

والوجود وحاصل ذلك الجواب أننا ناسلم ان زيد قائم مقيداً لتقوى حتى يقال ان مفرد مع انتفاء العلة فيه وانما هو قريب مما يفيد

التقوى ويزيد قام وذلك لان ان اعتبرنا تضمنه الضمير الموجب التكرار اسناداً للمفيد لتقوى كان مفيداً له وان اعتبرنا شبهه بالخالي عن

الضمير لم يكن فيه تكرار الإسناد فيدخل في عدم أفادة التقوى لان المتبادر أن يكون أفادته بلا شبهة أفاده عبد الحكيم



فأقيم منزلة الجليل الذي  
لا ضمير فيه وحينئذ ان اعتبر  
ضمينه للضمير كان مفيداً  
التقوى وان اعتبر شبه  
بالجاسم لم يكن مفيداً له  
ولذلك ذلك في المصنف عن  
السكاكي حيث قال المصنف  
السكاكي و يقرب من هو  
قام زيد قائم في التقوى  
لتضمنه الضمير مثل قام  
وشبه بالخالي منه من جهة  
عدم تفسيره في الخطاب  
والتكلم والنية (قوله)  
وقوله مع عدم افادة التقوى  
معنا ما (ل) هذا جواب عما  
يقال ان المصنف قد  
جعل العلة في افراده عدم  
افادة التقوى فيفهم منه  
أن العلة في كونه حجة افادته  
التقوى فيرد على ذلك  
المفهوم وعرفت عرفت فانه  
مفيد للتقوى والمسند فيه  
مفرد وهو الفعل فقد  
وجدت العلة بدون العلول  
مع أنها متلازمان في  
الشبوت والانتفاء وحاصل  
مأجابه بالشارح جوابان  
الاول أن قول المصنف مع

فيدخل في الأفراد نحو زيد منطلق أبوه مما أبديه الوصف إلى المتدارفعا لظاهر ذي سبب لانا  
فسرنا السببي بالجهة ويدخل فيه نحو زيد قائم لانه لا يفيد التقوى بل هو قرين من افادته كما تقدم  
ويدخل فيه نحو عرفت عرفت مما أفاد التقوى بالتركيب والتكرار نحو ان زيد قائم مما أفاده بالحرف لا فاقدا  
التقوى يكون نهما بانفس الاسناد في التركيب نحو زيد قائم كما كان فيه الفعل مسند الضمير المبدا لانه  
كما تقدم مشغل على الاسناد مرتين وذلك لان المبتدأ يطلبه الاسناد اليه ليكون خا اعتدوا لكونه فعلا  
يطلب خبر ذلك المبتدأ السند اليه لكونه فعليا لاسبابا فوق الاسناد فيه مرتين فأفاد التقوى بهذا  
الوجود هو الاسناد مرتين ويحفل أن لا يحتاج إلى القيد السابق وهو قولنا بنفس اسناده وذلك بان  
تجعل الالف واللام للعهد السابق وهو التقوى في المقادير السابقة وهو الاسناد في تركيب واحد مرتين  
ويدخل فيها أفاد التقوى بهذا الوجه فيكون جملة نحو قولنا تأخرت وأنت ماسعيت في حاجتي مما كان  
فيه الفعل مسند الضمير المبتدأ مع قصد افادة التخصيص كما تقدم أن مثل هذا التركيب يقصد به التخصيص  
لان التقوى موجود فيه لوجود الاسناد مرتين ولولم يقصد ذلك التقوى بالذات لان الم بشرط الاتي  
افادة التقوى بقي اتني في الافادة فان وجدت الافادة كان جملة ولولم قصد تلك الافادة نعم لو شرطنا  
نفي قصد التقوى دخل في الأفراد ما قصد به التخصيص على تقدير تسليم أن هذا التركيب عند قصد  
التخصيص لا يفيد التقوى فلا يلزم دخوله في الأفراد لان المقصود نفي أن السببية والتقوى يكون غلة  
للأفراد ولا يلزم اطراد العلة فيصح وجود ذلك النفي مع نفي الأفراد كما في نحو تأسعت في حاجتي  
وقولنا لم يقصد افادة التقوى بالذات إشارة إلى أن الافادة لا بد فيها تبعاً دائماً بفاد بلا قصد أصلاً لا يعتمد  
خواص ترا كيب البلغاء فلا عبرة به أصلاً وقولنا لان السببي في هذا الاصطلاح لغني به اصطلاح  
السكاكي وإياه تبع المصنف إطلاق السببي على ما ذكر كاطلاعه الأعلى على خلافه كما شأنا اليه  
بقولنا فيما تقدم لكونه فعليا لاسبابا أما اصطلاحه في السببي فمما كنا نأخذ من قول الصاه ان نحو  
مرت رجل كريم أبوه نعت سببي لكن على اعتباره ينبغي أن يسمى نحو قولنا زيد منطلق أبوه مسندا  
سببياً وهو لا يقول به والتفرق بينهما وبين قولنا زيد منطلق بان الأول المسند فيه مفرغ والثاني  
المسند فيه جملة لا يفيد وجه التخصيص الثاني بتسمية سببياً دون الأول وأما اصطلاحه في الفعل  
فلا يعرفه سلف فيه وقد أطلق السببي في النعت على ما أطلقه عليه الخو بون نحو مرت  
رجل كريم أبوه وأطلق الفعل في فعله على ما أطلقوا عليه الحقيقي نحو مرت رجل كريم وحول هذا

عدم افادة تقوى الحكم من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل مع عدم افادة التركيب تقوى الحكم وحاصله ان العلم  
في ابراده جله افادة تقوى الحكم بنفس التركيب لامن شيء آخر نخرج عرفت فانه انما افاد التقوى بالسكرير وحاصل  
الجواب الثاني ان المراد تقوى الحكم في الاصطلاح وهو تأكيده بالتريق المخصوص اعني تكرير الاسناد مع وحدة المسند  
نخرج عرفت فانه المسند في متعدد وعلى هذا الجواب فلا حاجة لتقدير عدم افادة نفس التركيب المخرج ماذ ذكر بدون  
ذلك (قوله فيخرج ما يفيد التقوى بسبب السكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الافراد اذا مراد ادخاله فيه بل المراد خروجه عن  
القد الذي اضيف اليه لعدم اعني افادة التقوى واذا خرج عن افادة التقوى دخل في عدم الافادة فيكون مفردا

(قوله الطريق المحض) أى وهو تكرر الاستناد مع وحدة المسند فخرج القسعان المذكوران وهما عرف وعرف ونحوان زيدا عارف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على منطوق المتن (قوله ومع هذا لا يكون مفردا) أى فقد وجدت العلة بدون المعلول مع أنها متلازمان فى الثبوت والانتفاء (قوله عند قصد الخ) متعلق بكقولنا فهو راجع للامثلة الثلاثة قبله لكن لا يظهر التقيد بالنسبة للثال الاخير الا على مذهب السكاكى القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب عبد القاهر فلا لأن مذهب المسند اليه اذا تقدم وولى حرف النفي لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقيد بالنسبة للثال الثانى الا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب السكاكى فلا لأن مذهب أن التكرار المسند اليه اذا تقدمت ليست الا للتخصيص كما تقدم ذلك كله فغير (قوله ولكن لا نسلم أنها لا تميز الخ) هذا جواب بالمتن وحاصله أن لا نسلم أن هذه الاقوال لا تقيد التقوى بل هى مفيدة لضرورة تكرر الاستناد الموجب للتقوى فالتقوى موجود وان كان غير مقصود والمصنف انما عول على علة الافراد على عدم افادة التقوى لا على عدم قصده (قوله ولو سلم) أى كونها لا تقيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد الخ وحاصله كما قرره بعضهم أن الافراد معلول ومزوم لعدم السببية وعدم التقوى وعملا لازمه وعلة ففى وجد الافراد كانت العلة متعقبة ولا يزم من هذا أنه كما وجدت العلة وجد الافراد فالافراد مقصور على العلة والعلة ليست مقصورة عليه لعدم أطرافها وأورد عليه أنه ان كان هذا المعنى علة للافراد فيزم أنه حيث وجد وجد الافراد لما بين العلة والمعلول من التلازم حتى وجد أحد هاجد الآخر وان لم يكن علة فلا يصح التعليل به وأجيب بأنه علة نافعة فلا يضمن انضمام أمر آخر لى حتى ترتب الافراد عليه وحينئذ فلا يزم من وجود ذلك المعنى وجود الافراد (٢٢) لان العلة النافعة توجد ولا يوجد المعلول وانما يزم وجوده مع العلة التامة لكن اعترض هذا الجواب بان الامر الآخر الذى يتم به العلة لم يعلم والاولى ما ذكره العلامة الثوبى فى شرحه لهذا الشرح وحاصله أن قول المصنف فلوكون غير سببى الخ هذه العلة من باب الشرط فانتهى السببية والتقوى شرط والافراد مشروط ومن المعلوم أنه يلازم من

بالطريق المحض نحو زيد قام فان قلت المسند قديكون غير سببى ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا ناسعت فى حاجتك ورجل جاءنى وما نافعنا هذا عند قصد التخصيص قلت سندا ان ليس القصد فى هذه الصورة ان التقوى لكن لا نسلم أنها لا تقيد التقوى ضرورة حصول تكرر الاستناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يزم منه تحقق الافراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى قسم النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصنا فاعليا والوصف الاصطلاح الى المسند لكنه خصه بالجملة كما أثرنا لا يقبل فعملنا مجموع اصطلاحه فى السببى والفعلى مبتكر لهما كان نمر نفع السببى فيه انغلاق يصعب به حسبا لظاهر عند الوقوف على معنى المتاح ومعلوم أنه يلازم من انغلاقه انغلاق مقابله وهو انفعلى عدل المصنف الى المثال فى السببى ليعرف

هذا الجواب بان الامر الآخر الذى يتم به العلة لم يعلم والاولى ما ذكره العلامة الثوبى فى شرحه لهذا الشرح وحاصله أن قول المصنف فلوكون غير سببى الخ هذه العلة من باب الشرط فانتهى السببية والتقوى شرط والافراد مشروط ومن المعلوم أنه يلازم من

وجود المشروط كالافراد وجود الشرط كاتفاؤه الامرين ولا يزم من وجود الشرط وجود المشروط وقول الشارح بالحل ولو سلم أى كونه لا يفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد أن افراد المسند يكون أى يوجد لاجل هذا المعنى أى لكونه مشروطا به فهو لا يكون مفردا لا يتحقق هذا الشرط ولا يلازم أنه كالتحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذ لا يزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا عكسه ولا يزم من وجود المشروط وجود الشرط وحاصله انه كلما كان المسند مفردا لم يكن سببيا ولا مفيد للتقوى وليس كلامه بكن سببيا ولا مفيد للتقوى يكون مفردا وانما كان هذا اولى لان حل العلة على الشرط وان كان بعيدا من كلام الشارح الا انه لا يرد عليه شئ فتأمل (قوله ثم السببى الخ) هذا دخول على كلام المصنف والقصد به دفع اعتراض وارد عليه فى تركه تعريف السببى واتيانه بالمثال ومعلوم أن تعريفه الخلقائق بمجرد المثال لا يخلو عن خفاء لان أوجه التماثل كثيرة وقوله ثم السببى والفعلى أى سواء كانا فى المسند أو فى الوصف كما يعلم مما يأتى (قوله من اصطلاحات السكاكى) أى من مخترعاته (قوله فى قسم النحو) أى فى القسم المدون فى النحو من كتابه المفتاح (قوله الوصف بحال الشئ) أى بصفته وفيه أن الوصف فعل الوصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلى أو الوصف السببى بل نفس اللفظ نحو كريم أو كريم أو هو الجواب أن فى الكلام حذفا أى أمر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء فى بحال للاستعانة بلازمة الدال للذلول (قوله نحو رجل كريم) أى فى قولنا جاء رجل كريم وانما قلنا ذلك ليكون كريم وصفا فلام قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراد بالوصف الفعلى الجارى على من حوله ولو سمى الفاعلة وصفا حقيقة لافقد انفراد السكاكى عنهم بالتسمية بالفعل كما تقدم عنهم بآراءه هذا فى المسند مع تخصيصه السببى فيه بالجملة فمجموع اصطلاحه مبتكر له فصيح كلام الشارح وان دفع معناه أن يقال أن الناحية أيضا يستعملون الوصف بحال معلوم من سببيه وصفا سببيا



(قوله بجملة عقلت) أي ربطت بمبتدأ الخ اعترض العلامة السيد هذا التفسير بأن فيه دور التوقف كون المسند جملة على كونه سبباً وتوقف كونه سبباً على كونه جملة وذلك لأن المصنف جعل كون المسند سبباً لكون المسند جملة حيث قال فيما بعد وأما كونه جملة فالتقوى أولكو نه سبباً وقال هنا أما فراده فلكونه غير سبب مع عدم إعادة تقوى الحكم ومفهوماً أن كونه سبباً لكونه جملة وهذا يقتضي توقف كونه جملة على كونه سبباً لأن الجملة أخذت في تعريفه ولا شك أن العرف توقف معرفته على معرفتها أجزاءه التفسير يقتضي توقف كونه سبباً على كونه جملة لأن الجملة أخذت في تعريفه ولا شك أن العرف توقف معرفته على معرفتها أجزاءه وأوجب بأن كونه سبباً للمفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتي بعد على لاراد المسند جملة لانه تصور كونه جملة فالتوقف على كونه سبباً لاراده جملة لا تصوره (٢٤) والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سبباً لا لاراده فاختلقت جهة

التوقف فلا دور (قوله) بعائد أي ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعقلت (قوله لانه مفرد) أي لأن الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمضمر في حكم المفرد ولا يرد على هذا ما مر من أنه جعل الوصف في نحو رجل كريم أبوه وصفاً سبباً مع أنه مفرد لانه إنما يشترط في السببي كونه جملة إذا كان مستنداً لأن كان نصاً لكن يطلب الفرق منه بين المسند والنعت (قوله ليس بعائد) أي ليس ملتبساً بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا محتاج للرباط واعلم أن هذا المسند كما أن ليس بسببي هو ليس بفعل لا نهياً أي يقالان فيها إذا انفار المبتدأ والخبر فلا يرد أنه إذا لم يكن سبباً كان فعلياً فيدخل في ضابط الافراد

بجملة عقلت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً اليه في تلك الجملة فخرج المسند في نحو زيد منطلقاً أو هو لأنه مفرد في نحو قل هو الله أحد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد قام زيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم زيد قام أبوه وزيد ضربت بهوز بد ضربت عمر في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تنيد التقوى والعمد في ذلك تنج كلام السكاكي لا نالم بهذا الاصطلاح لان قبله

ولم يذكره السكاكي الذي كلامه هو العمد في معنى السببي هنا لعدم تقدم سلف لغيره في معناه على هذا الوجه نحو زيد ضربت به وزيد ضربت عمر في داره وزيد أعزمت ذلك الحسن لان الامتناع بشرط فيه كونه مفعلاً ثم إن ما ذكر من عد السببي بما فيه ذكر الجملة يرد عليه أن السببي ذكر حكمه بكون المسند جملة فيقتضي ذلك العلم بالسببية أو لا يكون العلم بها معلوماً على إيراد المسند جملة لان العلة الموجبة للارتباط بالشيء يجب سبقها عليه وحده السببي بالجملة يقتضي أن يكون التقدير إذا كان المسند سبباً بأن يكون جملة إلى آخره أي به جملة في تعريف السببية بما فيه ذكر الجملة نظر وقد أوجب على هذا

وهو ما يكون مفهوماً محكوماً فيه بالثبوت والاتقاء وجعل منه في الدار خالداً على أن تقديره استقر في الدار وأورد عليه المصنف أن من أحد هاتين ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي إذ فسر المسند السببي بعينه بما يقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقولنا زيد أبوه انطلق وأمنطق والبر الكرمه بشتين فجعل أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى وأوجب أن ما ذكره تفسيراً للمسند خبري المقابل السببي الشامل للفرد والجملة التي تكون قصدها تقوى الحكم ولذلك قيد السكاكي الفعلي بنفي الجملة ليتعين كونه مفرداً أما كونها مقابلة للسببي فلان الفعلي ما يكون مفهوماً محكوماً فيه بالثبوت للسند اليه أو الاتقاء وهو أعظم من المفرد والجملة التي يكون المقصود بها تقوى الحكم الثاني انه إذا كان تقدير في الدار خالداً مستقراً خالداً لمبتدأ كان المسند جملة أيضاً وأوجب أن ما ذكره لغيره فرعه على رأي الاختصاص من أن الظرف يعمل بغير اعتقاد فيكون أراد أن خالداً فاعل واستقر فرغ من الضمير وهو المسند العامل في خالداً

مع أنه جملة كذا في عبد الحكيم (قوله ولا قيد التقوى) أي لعدم تكرار الاستناد فيها (قوله والعمدة) (وأما في ذلك) أي في هذا التفريق وده من حيث الادخال والاخراج واعتراض بأن السكاكي اشتد طمر طاز أشد اعلى مقاله الشارح وهو أن يكون المضاف للضمير ما مفعولاً كالمثالين الاولين وحينئذ يخرج زيد ضربت بهوز بد ضربت عمر في داره وزيد ضربت فليس المسند في هذه الأمثلة الثلاثة سبباً عند السكاكي خلافاً للشارح فلو كان العمدة في ذلك على مقاله السكاكي ما خالفه فما ذكره والحاصل أن المسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام جملة أممية يكون الخبر فيها فعلاً نحو زيد أبوه ينطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو ما جاء بدا نحو زيد أخوه عمر أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهر نحو زيد انطلق أبوه والتعريف الضابط لجميع أقسامه متعين

قوله وأما كونه فعلا ( أى وأما الاتيان به فعلا فيكون التقييد بأحد أحوال ذلك عند تعلق الغرض بذلك كما إذا كان المخاطب مستقدا لعدم وقوع الحدث في أحد الأزمنة على الخصوص والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل انبثال على ذلك الآخر لاجل تقييد الحدث بذلك الزمان (قوله أى تقييد المسند) أى الذى هو الفعل والمراد فالتقييد بمرعته وهو الحدث بأحد الأزمنة الثلاثة فاندفع ما يقال ان الزمان جزء من معنى الفعل فاذا كان المسند الذى هو الفعل مقيدا بأحد الأزمنة لم ينزح تقييد الشيء بنفسه بالنظر للزمان وهو باطل (قوله وهو الزمان الذى الخ) هذا يقتضى أن الماضى سابق على الحال وبلى الماضى الحالى بلبه المستقبل وهو ظاهر وان كان ابن هشام جعل ذلك مما يتبادر لأذهان عوام الطلبة وجعل التحقق أن السابق من الثلاثة هو المستقبل ثم الحال ثم الماضى والحق أن لكل وجهة (قوله قبل زمانك) اعترض بأن قبل طرف زمان فيحصل المعنى وهو الزمان الذى فى زمان متقدم على الزمان الذى أنت فيه فإن كان عين الزمان الذى جعل طرفه الزمان أن يكون الشيء نظرا لنفسه وان كان غيره لم أن يكون الزمان زمان آخر وهو طرف له وهو باطل وأجيب بأن المراد بقيل مجرد التقدم وجهه طرف زمان فيه مساحفة كأنه قال الزمان المتقدم على زمانك الذى أنت فيه أو أنه من ظرفية العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه يعنى أن الماضى هو الزمان المحقق فى أجزاء الزمان الذى قبل زمانك (قوله الذى أنت فيه) أى حين التكلم وأحيان غيره من الأفعال وكذا يقال فى قوله بعد هذا الزمان (قوله والمستقبل) هو على صيغة قسم الفعل كالماضى أو اسم المنعول وكلاهما موافق للعقول لأن الزمان يستقبل كالتسبيل (قوله الذى ترقب) أى ينتظر وجوده أى الزمان الذى من شأنه أن ترقب وينتظر وجوده لأن الترفب بالفعل لا يتوقف عليه تحقق الزمان المستقبل واعترض على الشارح بأن يترقب دال على الزمان المستقبل فيزعم أن يترقب وجود المستقبل (٢٥) فى المستقبل لأن المستقبل الذى هو مدلول يترقب كما هو

(وأما كونه) أى المسند (فعلا فالتقييد) أى تقييد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أو أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرفى بما هو غير مرضى فليتأمل (وأما كونه فعلا) أى وأما الاتيان بالمسند فعلا (فيكون التقييد) أى تقييد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) عند تعلق الغرض بذلك كما إذا كان المخاطب معتقدا لعدم الوقوع فى أحد الأزمنة على الخصوص والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على أحدها

ص (وأما كونه فعلا فالتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة

هو مدلول يترقب كما هو طرف للترقب طرف لوجود المستقبل أيضا إذ لا معنى لترقب الماضى أو الحال فيكون فى المستقبل فيزعم أن يكون الشيء نظرا لنفسه أو أن يكون للزمان زمان آخر هو طرف له وهو باطل وأجيب بأن المراد بقوله

(٤ - شروح التلخيص ثانياً) يترقب وجوده مجرد التأخر فكانه قال الزمان المتأخر بعد هذا الزمان أى

الحاضر وحينئذ فلا يلزم ما ذكر لأن الأفعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على زمان كاصح بذلك العلامة السيد (قوله وهو أجزاء) أى أن آثاره أزمنة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل وفيه أنه إذا كان الزمان حالاً فلاماضى والمستقبل ويحاجب بالمراد الماضى باعتبار ما يكون والمستقبل باعتبار ما كان كذا أقر شيخنا العلامة العدوى وفى بعض الحواشى أن الحال عند النعته أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر الآن أنه حقيقة فى الآن الحاضر لكن لقصر ما احتاج إلى الاعتقاد على أجزاء قبله وأجزاء بعده (قوله من غير مهلة وتراخ) أى بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها إذ الملهة بينهما لازمة إذ طالبت المدة كما يقال زيد يصلى والحال أن بعض صلاته ماضى وبعضها باقى ففعلوا الصلاة الواقعة فى الآتات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال فليس الحال زمن التكلم فقط وهذا معنى قوله من غير مهلة وتراخ توضع أقوله متعاقبة وليس قيدها لاختلاف حركاتها كانت الأجزاء متعاقبة لكن كانت كثيرة كشهر وستة فأن الأجزاء وان كانت متعاقبة لكن هناك مهلة وتراخ بين أولها وآخرها لان المجموع لا يخرج عن أن يكون حالاً لأنه حيث فرض أن تلك الأجزاء متعاقبة فلهذه بين أولها وآخرها لازمة فلامعنى لاشتراط انتهاء ذلك (قوله وهذا أمر عرفى) بمحمل أن المراد بهذا الحال أى مقداره أمر عرفى أى معنى على عرف أهل العربية وليس مضبوطاً بمحدد فإليه عند حاله فهو حال كما جعلوا زمن فى زيد يصلى حالاً مع كونه فى أثناء الصلاة فرغ منها شطراً وثيق شطر وكذا فى زيد يأكل أو يمشى أو يكتب القرآن أو يجاهد فى الكفار ولاشك فى اختلاف بمقادير زمانيتها وبمحمل أن المراد بهذا أى الحال أمر عرفى أى متعارف بين الناس ولا حقيقة فى الواقع لأن كل جزء اعتبر زمن الزمن بمجده للماضى أم مستقبله وليس ثم حال محقق بتحقيقه قاله سم وفيه أن الآن الحاضر وهو الجزء الحاضر من الزمان البسيط الذى لا يقبل القسمة متحقق قطعاً وبمحمل أن المراد بهذا التعريف للحال العرفى وهو

الزمان الذي يقع فيه الفعل وقدر بقدره فيختلف باختلافه وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذي لا يتجزأ قاله السبكي (قوله وذلك) أي ويبان ذلك الذي قاله المصنف من أن الفعل يدل على القييد بأحد الأزمنة (قوله دال بصيغته) أي بمشيته وليس المراد بالصيغة المادة لأن الفعل يدل بها على الحدث لا على الزمان (قوله من غير احتياج إلخ) جواب عما يرد على المصنف من أن الاسم كذلك قد يدل على أحد الأزمنة فكيف يقول المصنف وأما كونه فعلا للقييد مع أن القييد المذكور متاع إراداهما علمت من أن الاسم قد يدل على أحد الأزمنة الثلاثة وحاصل الجواب أن العلة التي تقييد مع الاسم فلا يحتاج للتصريح به بقرينة بخلاف الاسم فإنه وإن حصل به القييد لكن يحتاج للقرينة ثم إن قوله من غير احتياج إلخ هذا إنما يظهر بالنسبة للمضارع والامر وأما المضارع فإنه يحتاج للقرينة لاحقاه (٢٦) للحال والاستقبال وقد يجب بيان المراد من غير احتياج إلى قرينة أي

من حيث أصل الوضع وهذا لا ينافي أنه يحتاج للقرينة المعينة للرادع عند تراجم المعاني فإن قلت فما الفائدة حينئذ في الإيراد فصلا ولا مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا لتعيين المراد وفي الاسم للتمييز قلت فائدة التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير (قوله فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية) اعتراض بأن هذا يناهيه قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحالى بلا قرينة واحتياجه لها إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لما إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين

وهو الماضي الذي هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه والاستقبال وهو زمان من شأنه أن يتبع حصوله بعد زمانك والحال وهو أجزأ من أواخر الزمان الماضي وأوائل المستقبل بشرط تعاقبها بلا مهلة ولا تأخر وأحرز زمان التعاقب بلا مهلة من الأجزاء التي وقع بينها فصل كما إذا اعتبر جوع مع الثالث منه أو أربع شافوق فلا يسمى حالاً ثم تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تنب على التصديق حتى لا يسمى منها حالا إلا ما صافه النطق فقط بل ينسب الأمر على عرف أهل العربية كما يقال زيد يصلي ويكون حالاً إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد فرغ منها شطروني شطروني فمما ذكر أنه ليس المراد بنسب المهلة والتراخي في الاتساع عن تلك الأجزاء المراد في الفصل بين أجزاء الزمان المتعبرة حالا ومقدارها حينئذ في الاتساع بعد نفي الفصل بينها يعتبر عرفاً (على أخصر وجه) أي يكون المسند فعلاً للقييد بأحد الأزمنة على أخصر وجه وذلك لأن الفعل يدل على أحد تلك الأزمنة الثلاثة بصيغته من غير حاجة إلى قرينة تعيين أحواله بخلاف الاسم فإنها تأمل عين احداها بقرينة فإذا (على أخصر وجه) ش يكون المسند فعلاً لانه على أحد الأزمنة الثلاثة مع الاختصار لأن قولك زيد قام يدل على وقوع قيامه في الماضي مع الاختصار فإنه يعني عن قولك قام في الماضي والفعل حيث وقع دل على القييد بأحد الأزمنة الثلاثة أمام عينها مثل قام حيث لم يقع صلة أو صلة لشكره عامة أو في شرط ومثل سيقوم وأما بهما بين آخرين مثل المضارع إذا قلنا أنه محتمل للحال والاستقبال والماضي إذا وقع صلة أو صلة لشكره عامة فإنه يحتمل الماضي والاستقبال والحال خلافاً لقول ابن مالك يحتمل الماضي والاستقبال فإنها عبارة قاصرة لعدم ذكر زمن الحال ودلالة الفعل على الزمان بالضم بخلاف دلالة القام على الحال فإنها ليست بالضمن بل بالاتزام والتحقيق أن الفعل الواقع صلة

الفعل واسم الفاعل وأجيب بأن المراد بقوله الشارح لأن الفعل دال بصيغته على أحواله أزمنة أي دلالة ولما صرح به بلا قرينة وقوله بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه دلالة صريحة بقرينة فحينئذ فلا رادع في الفاعل لانه وان دل على الزمان الحالى بلا قرينة لكن بالضرورة بالصرحة وبيان ذلك أن قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي في الحدث الحالى أي الحاصل بالفعل لا الزمان الحالى وإن لزمن الأول الثاني فدلالة على الزمان الحالى بلا قرينة لكن بالضرورة بالصرحة بخلاف الفعل فإن الزمان جزء مفهوم فحينئذ يدل عليه صراحة بلا قرينة فالحاصل أن الفعل يدل على الزمان صراحة بلا قرينة وأما الاسم فإنه لا يدل على الزمان دلالة صريحة إلا بالقرينة فاسم الفاعل وإن دل على الزمان بلا قرينة لكن دلالة التزامية لا صريحة فإذا أريد دلالة عليه صراحة في قرينة وقد ضعف العقرب هذا جواباً بأن تعقل الحدث الحالى بلا زمان الحال كالحال وحينئذ فكيف يتأتى الواضع أن يعقل الحدث الحالى وحده يضعه اسم الفاعل (قوله على أخصر وجه) كان ينبغي أن يؤخره عن قولهم إفادة القييد دلت على إفادة القييد والقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجع الفعل لكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصاص

(قوله ولما كان الخ) حاصله ان الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له ثم ان الزمان عرفوه بأنه كم أي عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات أي لا يتجمع اجزاؤه في الوجود فيكون كل منها حادثا في نوازمه التجدد والحديث وإذا كان كذلك فينبغي أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له لاجل المناسبة بين المتقارنين على أنه لا معنى لمقارنة الشيء (٢٧) للزمان الاحدونه معه فاذا

استعملت الافعال في الامور

المسفرة كقولك علم الله  
ويعلم الله كانت مجازات

ومن ثم اجمعوا على أن هذه

الافعال ليست زمانية لانها

لو كانت زمانية لكان

مدلولها متجددا واحدا

واللازم باطل ثم اعلم أن

التجدد يطلق على معنيين

أحدهما الحصول بعد أن

لم يكن والثاني التقضي

والحصول شأ قسما على

وجه الاسقرار والمعتبر في

مفهوم الفعل التجدد

بالمعنى الاول واللازم للزمان

التجدد بالمعنى الثاني وحينئذ

فالواقعة بين الحدث

والزمان المتقارنين في مطلق

تجدد لان التجدد بالمعنى

الثاني غير لازم للفعل

ولا معتبر في مفهومه حتى

اذا أثر بذلك من الفعل

المضارع فلا بد من قرينة

اذا علمت هذا تعلم أن قول

المدرسين معنى أجده أن

محمد الله جدا بعد جدالي

مالا نهاية له تفسير بحسب

المقام لا يحسب الوضع

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات أي لا يتجمع أجزاءه في الوجود والزمان  
جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييدا بحد الزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد واليه أشار بقوله  
(مع افادة التجدد كقوله) أي كقولك طرف بن نعيم

قلت زيدا قائم بعين احداها الا بقولك الآن أو أمس أو غدا والتعيين في الفعل بالنسبة الى المضي وما  
يقابله ظاهر وأما التعيين الحال عن الاستقبال في المضارع فحقل نظرونا التعيين مطلقا في الاسم مع  
تصريحهم بأن أصله الدلالة على الحال وعليه انما يحتاج الى القرينة فيه بالنسبة الى المضي أو الاستقبال  
فقط كما يحتاج اليها في المضارع بالنسبة لاحد مدلوليه من حال أو استقبال وقد يجاب في  
الاسم بان دلالة انما هي على الحدث الحالى بالاصالة لا على الزمان الحالى فلا يدل على الزمان الا بالانزوم  
لا بالصراحة الا بالقرينة بخلاف الفعل بالنسبة الى المضي وغيره ولا ينبغي ضعف الجواب اذ نقل  
الحدث الحالى بلا زمان الحال كالحال فتأمل (مع افادة التجدد) أي يكون المسند فعلا لا تقييدا المذكور  
مع زيادة افادة تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل عند اقتضاء المقام لذلك وهذه التجدد المقاد للفعل  
انما افادته لدلالة على الزمان الذي هو كم أي عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات بحيث لا يتجمع  
أجزاؤه في الوجود فالحدث المقارن لذلك الزمان في دلالة الفعل يناسب أن يعتبر فيه التجدد كمقارنه  
ليكن التجدد المعتبر في الحدث تجدد مطلق وقوعه لا التجدد بمعنى الحصول على وجه الاسقرار شافئيا  
وهو الذي في المثال فانه انما يدل عليه الفعل بقرينة السياق وعلى هذا فاقائل أن يقول فما المانع  
من اعتبار ذلك في الاسم بالقرينة أيضا اللهم الا أن يجاب بان أكثر افادته التجدد ولو بالقرينة  
الفعل المناسبة مقارنة الزمان الذي تحقق فيه ذلك المعنى فصح تخصيصه بالفعل وذلك (كقوله) أي

سلب الدلالة على تعيين الزمان وصار صالحا للزمنة الثلاثة مضارعا كان أم مضاييا اليه أشار  
الزخشرى في صورة الرجن وغيره او قوله (مع افادة التجدد) أورد عليه أن التقييدا بحد الزمنة  
حكم يحصله في ذلك الزمان دون غيره وهذا هو التجدد فيكون ذكر التجدد تكرارا وجوابه أن  
التصريح بكونه حاصل في زمن لا يقتضي كونه يمكن حاصلا في غيره فلا يلزم التجدد وفي الجواب  
نظر لمسا في قرينا ان شاء الله تعالى ويريد أن الفعل يدل على وقوع الحدث فهو يدل على تجدد  
ماض كان الفعل مضيا أو مستقبلا في نحو سيقوم أو حال في نحو زيد الان يقوم وقول المصنف  
مع التجدد يحتمل أن يريد أنهم عاملان وأن يراد بهما جزأ آلة ومثل المصنف هذا بقولك طرف بن  
ابن نعيم العنبري

(قوله ولما كان التجدد لازما للزمان) المراد بالتجدد هنا التقضي والحصول شأ قسما على وجه الاسقرار (قوله أي لا يتجمع الخ)  
تفسير لقوله غير قار الذات (قوله مفيدا للتجدد) أي تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل أي وجوده بعد أن لم يكن لاجل أن يكون  
هناك مناسبة بين الزمان ومقارنه وهو الحدث في أن كل منهما متجدد وان كان التجدد المعتبر في هذا غير المعتبر في هذا ان قلت المضارع  
قد يفيد التجدد الاستمرارى وهو الحصول شأ قسما على اللازم للزمان قلت ذلك بحسب المقام والقرينة بالوضع كما مر ان قلت ما تقرر من  
افادة الفعل للتجدد بشكل على قولهم الجملة المضارعة اذا وقعت خبرا يجوز بدى متعلق بمعية الثبوت والاسقرار قلت يجوز أن يكون  
المراد من قولهم للثبوت أي ثبوت التجدد واستمراره وحينئذ فلا إشكال (قوله أي كقولك طرف) أي يصف نفسه بالشجاعة

وأما كونها مفلا فإفادة تعيد التجدد ومن البين فيما قول الشاعر لا يألف الدرهم المضروب صرنا \* لكن يرمع عليها وهو منقول  
وقوله أو كالأورد عكاظ قبيلة \* بعثوا إلى عريفةم يتوسم اذ معنى الأول على الإطلاق ثابت للدرهم مطماق من غير اعتبار نحوه  
وحديثه بمعنى الثاني على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريفة هناك

(قوله أو كالأورد الخ) بعده فتوسموني أني أنادلكم \* شالسلأح في الحوادث معلم  
تحتي الاغروفوق جلدني نثرة \* زغب ترد السيف وهو معلم  
(٢٨) حولي أسيدوا لهجيم ومازن \* واذا حلت فحول يتي خصم

وعكاظ سوق بين نخلة والطائف كانت مقام في مسهل ذي العقدة وتستمر عشرين يوما يجتمع فيه قبائل العرب فتعاظون أي يتفاحرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب اذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض ليكون عكاظ في شهر جمادى تقفوا حتى لا يعرفوا واذكر عن طريق هذا انه كان من الشجعان وكان لا يتنقع كما يجتمعون فاتفق له أنه وافي عكاظ وكان طريق قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني فقال حمصة بن شراحيل أروني طريقا فأروه اياه فجعل حمصة كلامه به طريق تأمله ونظر اليه حتى فطن له طريق فقتل له مالك تنظر الى امرأة بعد مرة فقال له حمصة أو سمعك لا عرفك فقلت له اني لقيتك في حرب لاقتلته أولتقتلني فقال

\* (أو كالأورد عكاظ) \* هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاحرون وكانت فيه وقائع (قبيلة \* بعثوا إلى عريفةم) وعريفة القوم القيم بأمرهم الذي شهر وعرف بذلك (يتوسم) أي يصدر عنه تفرس الوجوه

طريق بن تميم \* (أو كالأورد) أي أحضر وأدركا (وردت) أي جاءت (عكاظ قبيلة) منهم وعكاظ اسم لسوق للعرب كانوا يردونه ويجمعون فيه ويتناشدون الاشعار ويتفاحرون (بعثوا) جواب لكما (إلى عريفةم) وعريفة القوم رئيسهم ومتولى البعث والسلام في شؤونهم حتى اشتهر بذلك وعرف به (يتوسم) أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم أي تفرس الوجوه طالبا لاني جناية في كل قوم ونكاية لهم فيبعثوا عريفةم ليعينني بذلك التوسم فيطلبوا ثأرهم مني فقوله يتوسم أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم متجدا شيئا فشيئا وقد تقدم أن دلالة الفعل على هذا المعنى ليست بالأصالة بقرينة

أو كالأورد عكاظ قبيلة \* بعثوا إلى عريفةم يتوسم فان يتوسم يدل على تجرده وقد يقال ان التجدد في هذا البيت فهم من كمال الدالة على التكرار الذي هو ملازم للتجدد فان كان المراد أن معنى يتوسم أنه في كل مرة يتكرر التوسم فقد منع إلا أن هذا البيت ذكره المصنف مثالا لا شاهد الكمال أن يقول يتوسم ليس مستندا بل حال لكنه مستمعني فان قلت كيف يكون التجدد في الفعل الماضي قلت لان كل فعل حدث تجدد بعد أن لم يكن ولا نفي أن قولنا قامز يدل على أنه لم يكن قائما على الدوام لصحة قولنا أحيانا اللهز بدوا وان كان لم يزحل حينئذ صدق عليه اسمز يدلول الفعل التجدد وذلك أعظم من تجديد شيء يتقدم مثله أولا فان الأفعال المستمرة ليست فعلا واحدا بل الفعل في كل وقت غير الفعل في الوقت الذي قبله وان اتحادها النوع ولذلك قال أصحابنا من الأفعال مادوامه فعل كالاتداء وهو يخالف ما ذكره البيانون ولعلم بنوا ذلك على العرف فذكروه في الامان فان بناءها على العرف غالبا (تتبعه) الفعل يدل على التجدد ماضيا كان أم مضارعا أم أمر غير أن التجدد الذي يدل عليه الماضي المراد به الحصول والمضارع يدل على التجدد بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى وقد صرح به الزمخشري عند قوله تعالى الله يستزى بهم وسيأتي في كلام المصنف في الكلام على لو وأما ما وقع في كلام الزمخشري عند قوله تعالى أولئك شر جرحهم اللهم أني أتأكيدهم مستفاد من السين وما اقتضاه من عدم استفادتهم الفعل

طريق عند ذلك الايات المذكورة والمهمزة في قوله أو كالأورد الاستفهام التقرير والواو للعطف على مقدر أي أحضرت العرب وتأملها في عكاظ والخارج قبيلة فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله وكذا ظرف زمان لوردت تضمن معنى الشرط والعمل فيه جواب وهو بعثوا (قوله متسوق) بفتح الواو والمشددة اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا فهو اسم لمكان البيع والشراء (قوله ويتفاحرون أي يذكر أنسابهم ويمارسونهم من الثياب وما يحملونه من السلاح (قوله القيم بأمرهم) أي رئيسهم المتولى البعث عنهم والكلام في شأنهم (قوله وعرف بذلك) أي بالقيام بأمرهم وهذا إشارة الى وجه تسميتهم بعريفة (قوله يتوسم) هذا محل الشاهد حيث أورد المصنف فعله للتجديد بأحد الازمنة مع إفادة التجدد (قوله تفرس الوجوه) أي وجودها الحاضر لينظر أنافهم أولا ولا لاني جناية في كل قوم ونكاية لهم فاذا وردت القبائل ذلك المحل بعثوا عريفةم ليتعرفني فأخذوا بآثارهم مني وهذا مدح في العرب للجري عنهم \* ويحتمل تأويل بعثوا إلى عريفةم ليتعرفني لاجل أن يتأسوا بشجاعتى أو لاجل أن يتم لهم اظهار ما فخرتهم بحضرتي لانه كان رئيسا على كل شريف



قوله وتأملها) تفسير لقوله نفرس الوجوه واعترض على الشارح بأن قوله أي يصدر عنه نفرس الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً ولحظة  
فدلت على أن التجدد المعبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى التقضي والحصول شيئاً فشيئاً مع أي ليس كذلك فالتقدم أدلة على  
على التجدد بهذا المعنى لا بد لمن قرئته وأجيب بأن هذا تفسير للراد من الفعل في هذا المقام لا تفسير له بحسب الوضع  
فلا ينافي ما مضى من أن المعبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى الحصول بعد العدم لا بمعنى التقضي شيئاً فشيئاً فإنه لا بد لمن قرئته  
وهي في البيت كون تعيين المطلوب أن يحصل بعد التفرس المتجدد كثيراً في وجوه الحاضر في التسوق (قوله فلا فائدة عندهما  
الظاهر أن يقول فلا فائدة مطلق الثبوت لأجل أن لا يكون الكلام خالياً عن أفادة المدلول الوضعي للأسر صريحاً فإن الاسم لا يسمي لا بقد  
عدم التقيد وعدم أفادة التجدد بل هما لعدم ما يدل عليهما (٢٩) اهتدى (قوله سني) أي بأفادة

عدمهما أفادة الدوام  
أي المقابل للتقيد  
زمن مخصوص وأفادة  
الثبوت المقابل للتجدد  
واعلم أن دلالة الاسم على  
الثبوت الذي هو تحقق  
المحمول للوضع بحسب  
أصل الوضع وأما أفادته  
للدوام والثبات فن خارج  
لا بحسب أصل الوضع  
وقد أشار الشارح إلى  
ذلك بقوله الآتي قال  
الشيخ عبد القاهر الخ فإنه  
أفادته لا دلالة للاسم على  
الدوام بحسب الوضع  
فكلام الشارح يشيرون  
أنه ينبغي أن يحمل كلام  
المصنف على أن أفادته  
للدوام من خارج جمعا  
بينه وبين كلام الشيخ  
ودفعاً للتعارض بينهما  
فقله لكلام الشيخ إشارة

وتأملها شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة (وأما كونه) أي المسند (اسمافلا فائدة عندهما) أي عدم  
التقيد المذكور وأفادة التجدد يعني لأفادة الدوام والثبوت لا غرض شغل بذلك  
السياق كافي الشاهد لأن تعيين المطلوب أن يحصل بعد التفرس المتجدد كثيراً في السوق (وأما كونه  
اسماً) أي وأما الاتيان بالمستند اسماً (ف) يحصل لأفادة عندهما) أي لا دلالة للاسم على عدم التقيد  
والتجدد المذكورين وعدمهما هو أفادة الدوام المقابل للتقيد زمن مخصوص وأفادة مطلق الثبوت  
المقابل للتجدد وذلك لا غرض يقتضيه المقام ككمال المدح والذم لانهما بالذات ثابت أكمل أماد لا  
الاسم على مطلق الثبوت ففيه على أصل وضع الاسم يقول من قال بدل اسم الفاعل على الحدوث بخلاف  
الصفة المشبهة بحمل على أن ذلك يعرض الاستعمال وهو كثيراً في أصل الوضع والا كان الفعل وأما  
المضارع ففيه نظر واعلم أنه يستنتج من قولنا المضارع دال على الاستمرار ما إذا أراد به زمن من الحال  
خاصة فإن الاستمرار مع رادق من الحال فقط لا يجتمعان الآن يقال بدل على وقوع الحدوث في  
الحال وأنه يستمر في المستقبل قلنا لو كان المراد بالمضارع الاستمرار لكان في المضارع لا ينفى  
أصل الفعل فإذا قلت لا يقوم زيد يكون نفياً لقيامه المستمر لا نفياً لأصل القيام قلت بقدر أن  
الفعل صار مضارعاً بعد النفي وورد النفي على أصل فيقي نفياً موصوفاً بالاستمرار صار الاستمرار  
لنفي لا للفعل ومما ذكرناه يعلم الجواب عما يورد من نحو علم الله كذا فإن علم الله تعالى لا يتجدد  
وكذا سائر الصفات الدائمة التي يستعمل فيها الفعل وجوابه أن معنى علم الله كذا وقع عليه في  
الزمن الماضي ولا يلزم أن علم قبل ذلك فإن العلم في زمن ماضٍ أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك  
الزمن وبعد وغيره وحاصله أن المعنى بالتجدد في مثله الوقوع من (وأما كونه اسماً) من  
أحوال المسند أن يكون اسماً وذلك لأنه قصد عدم التجدد وعدم الدلالة على الزمن وينبغي أن يقال  
لعدم قصد أفادتهما حتى إذا لم يقصد واحد منهما يكون كافياً في إثباته اسماً ومثله المصنف بقول  
النضر بن جوبة

الجامع وحاصله أن كلام الشيخ باعتبار الوضع ومفسره كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية لا إلى الاعتراض على المصنف  
وإن أحق ذلك ثم أنه كان الأولى للشارح تقديم الثبوت على الدوام لأنه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس فقد ذكر الثبوت آخر الأفادة  
فيه لا أنه معلوم مما قبله وأيضاً قوله لا غرض متعلق بأفادة الدوام لا بأفادة الثبوت لما علمت أن أفادة الاسم الثبوت بحسب الوضع  
بخلاف أفادته الدوام فقد يعم الدوام بوجه تعلقه بأفادة الثبوت ثم ما تقرر من أن الاسم أيما فيه الثبوت دون الحدوث أي الحصول بعد  
العدم بضالفة كما ذكره ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل من أنه ما اشتق لغرض الحدوث فقد اعتبر الحدوث في مفهومه فاما أن يرى  
أن العويين بخالفون أهل المعاني وأما أن يقال مراده أنه يفيد الحدوث غالباً بقرائن خارجية (قوله لا غرض) أي كما إذا كان  
المقام يقتضي كمال الذم والمدح أو نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبات

(قوله كقوله) أى النضر بن جؤب يفتح الغنى والكرم وقبل البيت المذكور

قالت طرقتما تبتى دراهمنا \* وما بنا سرف فيها ولا خرق  
انا اذا اجعت يوما دراهمنا \* ظلت الى طرق الخيرات تستبق

(٣٠)

لا بألف البيت بعده

(قوله \* لا بألف الدرهم المضروب صرتنا \* ) وهو ما يجتمع فيه الدراهم (لكن بمصر عليها وهو منطلق) يعنى ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القادر موضوع الاسم على أن ثبت بالشئ الشئ من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا

دلا تلت على الدوام فالقرينة والسياق لاقى أصل الوضع جز ما وذلك (قوله لا بألف الدرهم المضروب صرتنا \* ) وهى وعاء جمع الدراهم (لكن بمصر عليها وهو منطلق) فتغيره بمنطلق للأشعار بان انطلاق الدرهم على الصرة أمر ثابت دائم لا يتجدد مبالغته في مدحهم بالكرم وان الدرهم ليس له استقرارا في الصرة أصلا وقد علم بما ذكرنا ان الدوام والسياق والقرينة الموجبة لذلك والا فاصل الدلالة مطلق الثبوت كما قال الشيخ عبد القادر موضوع الاسم على ان ثبت بالشئ الشئ من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في قولك زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق بالفعل له كفاية في زيد بطول وعمر وقصير فعمل

لا بألف الدرهم الصباح صرتنا \* لكن بمصر عليها وهو منطلق

انا اذا اجعت يوما دراهمنا \* ظلت الى طرق المعروف تستبق

فان قوله منطلق دل على أن ذلك دائماً به من غير نظراى زمن دون آخر والصباح قيل بالباء الموحدة أى المسكوك ٢ وقيل بالياء آخر الحروف أى الدرهم المضروب وقيل الصباح الذى يأتينا صباحا ومن ذلك قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد المراد هيبة هذا السكب من غير نظراى وقت دون آخر كذا مثله وفيه نظراى الاسم اذا عمل صار كالفعل يدل على التجدد لا على الثبوت كما قرره في غير هذا الموضوع فان قلت اسم الفاعل حقيقة في الحال فينبى أن يكون منطلق للحال قلت نعم لكنه قد عثرنا به ما يراه قطع النظر عن الزمن فيكون للحالة المسقرة وذلك يظهر بكونه في معرض مدح أو ذم ونحو ذلك وهذا لا يتناقض في الحال بل فيه الحال بقيد الاستصحاب فان قلت اذا قلنا زيد ضارب الان أو أمس أو غدا لا يدل على الثبوت لتقييده بالزمن الدال على التجدد ولا بسا ضارب غدا وان لم يقيد بنظر فهو مصروف الى الحال قلت الدلالة على التجدد عند التقييد بالنظر انما هو بناء على أن الطرف بنى الوقوع في غيره بالمفهوم ولا نساه كما هو قول مشهور في مفهوم الصفوة ان كان امر جوا فقتد سانه فقلت يقال انما تعنى بالثبوت وعدم التجدد بالنسبة الى ذلك الطرف فتقولنا زيد ضارب غدا معناه ان الضرب الذى يسبق منه غدا يقع ثابتا مستقرا سواء كان موجودا قبل ذلك ام لا بخلاف زيد يضرب غدا فانه يدل على انه يتجدد له في غد ضرب فلا معارضة حينئذ بين مفهوم الطرف ودلالة الاسم على الثبوت سانه ذلك كله فالاسم انما يدل على الثبوت مالم يعمل (تبيينه) وقد يستثنى من قولهم الاسم دال على الثبوت الاسم الواقع جالا وسيا في كلام المصنف وغيره انه يدل على الحصول لا الثبوت على بحث فيمسيا في موضوع مسيا أى أنه يستثنى من ذلك أيضا الصفة المشبهة على فاعل فان التاء فتوا على انه اذا

حتى يصير الى نذل يغله  
\* يكاد من صر ما يله يغرق  
(قوله صرتنا) المشهور  
نصبه على أنه مفعول لقوله  
لا بألف والاحسن نصب  
الدرهم المضروب ليكون  
عندم الألف من جانب  
صرتنا ه عصام (قوله  
وهو منطلق) أى تغييره  
منطلق للأشعار بان انطلاق  
الدرهم من الصرة أمر  
ثابت دائم لا يتجدد وان  
الدرهم ليس لها استقرارا  
في الصرة وهذا ما لا تنفى  
مدحهم بالكرم وفي قوله  
لكن بمصر عليها الخ تكميل  
حسن ادقوله لا بألف الخ  
ربما يوهى أنه لا يحصل  
له جنس الدراهم فأزال ذلك  
الوهم بهذا الاستدراك  
(قوله ثابت للدرهم دائما)

أى لان مقام المدح يقتضى  
دوام ذلك (قوله موضوع  
الاسم) أى الاسم المسند  
في التركيب موضوع لاجل  
أن ثبت الخ أى أنه انما موضوع  
لاجل هذا المعنى وهو  
ثبوت الشئ للشئ وأما  
افاده للدوام والاستقرار

فانما هو من قرينة خارجية (قوله من غير اقتضاء الخ) ان قلت الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة القرائن يصح أن يحمل  
على الاستمرار التجديدي باعتبار القرائن: انما خرجيه كما للفعل فلا يفتى خص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجديدي دون الاسم قلت  
وجهد ذلك مناسبة الاستمرار التجديدي للفعل لا لشمله على الزمان المتجدد (قوله فلا تعرض الخ) (أى وأما افادة الدوام فمن المقام كعرض  
المدح أو الذم فلا منافاة بينهما وبين كلام الشارح المتقدم لان كلام الشارح بحسب الاستعمال باعتبار القرائن انما خرجيه وكلام الشيخ  
بحسب أصل الوضع ٢ (قوله صاحب العروس أى المسكوك الخ) كذا بالاصل وحرره هذا التفسير من اللغة اه مصححه

(قوله كافي زيد بطول) هذا انتظر لثني في قوله فلا تعرض الخ أي كما لا تعرض لقولنا زيد بطول لثني اثبات الطول فتصغر بدو اثبات (قوله كافي زيد بطول) هذا انتظر لثني في قوله فلا تعرض الخ أي كما لا تعرض لقولنا زيد بطول لثني اثبات الطول فتصغر بدو اثبات القصير صفة لعمر ولا تجد فيه ما أعترض بأن الطول والقصير لا زمان له فها (٣١) دأمان وأجيب بانهم لو ان كانا

دأمان لكن استقامة كافي زيد بطول وعمر قصير (وأما تقييد الفعل) وما يشبه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق أو به أوفيه أو له أومعه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء

من كلامه أن دلالة الاسم على الدوام خلاف الأصل كما أن دلالة الاسم على الفاعل منه على الحدوث كذلك كاتهم وأما قولهم يدل الفعل المضارع في قولنا زيد ينطلق على الاستقرار فالمراد استقرار الجسد لا الدوام (وأما تقييد الفعل) حيث يكون هو المسند (وما يشبهه) أي وما يشبه الفعل حيث يكون ذلك المشبه هو المسند كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما كصفة المشبهة واسم التفضيل لأنها تشبه الفعل في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (بمفعول) متعلق بتقييد أي تقييد ما ذكر بالمفعول المطلق أو المفعول به أو المفعول به الظرف أو المفعول معه أو المفعول له ودوا المفعول من أجله فلما قلنا المفعول يتناولها جميعا لا شرا كها في مطلق المفعولية (ونحوه) عطف على مفعول أي وأما تقييد ما ذكر أنه بالصفة المشبهة الجسد حولت إلى فاعل فهو حينئذ لم يكن صفة مشبهة بل اسم مجرد مع ذلك يدل على التجدد لا الثبوت ولك أن تجعل هذا الكلام سؤالا على أصل القاعدة يستثنى أيضا الصفات العاملة من أسماء الفاعلين وغيرهما غير الصفة المشبهة فانها كلها دالة على التجدد كما سبق حتى المصدر إذا عمل وأما يدل الاسم على الثبوت فمالم يعمل كاصح به أهل هذا الفن وهو واضح (في تبيينه) ليت شعري ماذا يصنع الزعزعي في أنه لا يزال يصح بدلالة الاسم على الثبوت والاستقرار لا لأنك أن المراد بالثبوت ثبوت المصدر الذي يشتق منه الاسم ثم يقول إن أسماء الله سبحانه وتعالى مشتقات لا تستلزم صدق أصلها فأي ثبوت عنده في نحو علم وسميع إذا كان ينكر أصل العلم والسمع ولكنه لا يزال يستعمل القواعد الباقية لفظ عليه البدعة الاعتزالية فيعدل عنها كما تقدم عنه في التخصيص بتقديم المسند إليه (في تبيينه) في كلام السكاكي وغيره أن الجلة الاسمية دالة على الثبوت وإن الفعل دال على التجدد فقد يقال هذا أن الكلامان يتناقضان في نحو زيد قام لأن هذه الجلة حينئذ تقتضي ثبوت القيام بل زمن حيث تكونها اسمية والتجديد من حيث كون القيام مذكورا بصيغة الفعل وقد أشكل هذا الموضوع على الكاشفي في شرح المنهاج فقال إن كون الجلة الاسمية للثبوت إنما هو في التي خبرها أيضا أسم وبقاؤه نظير بل ما قاله جارعي عموم ولا تناقض لأن قولك زيد قام يدل على ثبوت نسبة القيام المجدد للقيام مجرد وحصوله لا بد ووصفه به ثابت مستقر ولا بدع في ذلك فرمما كان الفعل المجدد لشدة زعمه وودامه أو شرفه في نفسه يجعل لفاعله صفة ثابتة مستقرة ص (وأما تقييد الفعل الخ) من أحوال المسند إذا كان فعلا أو شبهه أن يقيده والمصنف لم يجعل هذه حالة للسند بل حالة للفعل لا ليس كل مسند كذلك وتقدير كلامه (وأما تقييد الفعل المسند ولكن) رد على المصنف ما يعمل على الفعل وحكمه واحد والتقييد أمان أن يكون بمفعول وأطلق المفعول ليكون صالحا للفاعل الخمية المطلق مثل ضربت ضربا كثيرا فالتقييد وقع بالمصدر لأنه أراده ضربا خاص بدليل صفتها والمفعول به ما يعرف مثل ضربت زيد أو بعرف مثل ضربت زيدا ومثل السكاكي المفعول به الجرمور بحرف بقولك ضربت بالوسط وقولك ضاربت الأزيدا قلت وفيه نظر أما ضربت بالوسط فليس مفعولا بل بالباء فيه للاستعانة ويمكن الجواب بأن مراده

شبهة الفعل لما تلها به في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (قوله بمفعول مطلق الخ) أي فلما قلنا المفعول يتناولها جميعا لا شرا كما في مطلق المفعولية وقوله بمفعول مطلق أي غير موكدا لا يفولا لا يفيد تربية القاعدة وذلك لأن الفعل يحتمل الحقيقة والمجاز والمصدر يؤكد أفاد نفس الحقيقة والذي أفاده هو أحد محتملي الفعل وهو الظاهر منهما الآن يقال التعيين فائدة لم تكن قبل وأشبه

فلترية الفائدة معقول الضرب ضربا شديدا وضرب زيد وضرب يوم الجمعة وضرب أمانك وضرب تأديا وضرب بالسوط وجلست والسارة وجاز بدر الكاوطا زيد نفسا وما ضرب الأزي وما ضرب الأزي

الذكور أن أكرمت أكرام أهل الحبس وحفظت حديث البخاري وقرأت بمكة وجلست أمام الروضة الشريفة وسرت وطريق المدينة وتطهرت تعظيماً للحديث وتصدقت خلاصاً وطبت نفسها بالتوفيق ولا أحب إلا الصالحين وأعرض على الشارح في ذكره إلا استثناء أي المستثنى بأن ما أن يكون مستثنى من الفاعل فهو بمنزلة أومن المفعول به أو غيرهم من المفاعيل أو أوالحال كذلك في الأول لا يكون صرياً بالفائدة وفي غيره الترتيب حملت بالمستثنى منه وحيداً فلا معنى لتقييد الفعل به لكن في الرضى أن المنسوب إليه الفعل أشبه هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما تقتضيه المنسوب دون المستثنى لأنه أجزء الأول والمستثنى صار بعده جزء الفضلات فأعرب بالنصب اه كلامه وهذا ظهر كون المستثنى قيد الفعل وإن دفع ما ذكر من الاعتراض (قوله فائدة الفائدة) المتعدي متى ذكر أو أذن هناك هو لا به لأن تعلق الفعل المذكور أي تكثيره إذا قلنا قلنا الفعل (٣٢)

هناك مفعول فيه وبعه  
وله فلا يكون ذكر ثالث  
الاشياء بما الفائدة اذ ليس  
ذكرها مفيدا لشي زائد  
قلت ان ذكر الفعل المتعدى  
يقضى هذه الاشياء على  
العموم وتعين الشخص  
أمر زائد فذكره بخصمه  
تعلم الفائدة والحاصل  
أن الفعل المتعدى يتوقف  
تعلقه على تعلق كل من  
الفاعل والمفعول الا أن يفرق  
بينهما من جهة أن تعلق  
الفعل المذكور يقضى  
تعلق الفاعل بخصوصه  
لاننا اعتبر في مفهومه النسبة  
للفاعل الخاص فذكره  
محصل لاصل الفائدة وتعلق  
الفعل المذكور يتوقف  
على تعلق مفعول ما وادو

فلترية الفائدة ( لان الحكم كالأزداد خصوصاً إذ غر أبوكلمز ادغرا أبزاد افاده كما يظهر بالنظر إلى قولناشي ماموجود وفلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا أو ما استشعر سؤالاً وهو أن خبر كان من مشبات المتعول والتمتع به ليس لترسة الفائدة لعدم الفائدة بدونه

مفعول وبضم المفعول كالحال والتحيز والاستثناء (ف) يكون (لترية) أى تحية (القائدة) واحداث زيادتها مع المستهكوكات أكرمتم أكرام أهل الحسب وحفظت حديث البخارى وقرأت بمكة وجلت أيام الروضة الشعر بقمه وسرت وطريق المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وتطهرت تغنيا للحديث وتصدقتم خلاصا وطبت نفسا بالتوفيق ولا أحب إلا الصالحين وإنما كان التقييد المذكور بضربت بالسوط جعلت السوط كذلك وتكون الباقية للتعبد لا للاستثناء ويكون الفعل لعدي إلى زيد بنفسه وإلى السوط بالحرف وهو معنى غير الأول وأما ما ضربت إلا زيد فمفعول به لفظا لأنه استثناء مفرغ إلا أن يكون السكاكى جعل المفعول محذوفا وزيد منصوب على الاستثناء ويكون الفعل حينئذ وصل إليه بواسطة حرف وده إلا حينئذ فلا يصلح لأن ذلك ليس مفعولا بل لأن الغرض أن المفعول محذوف بل منصوب على الاستثناء والمنصوب على الاستثناء ليس مفعولا به حقيقة ألا ترى أنك تنصب على الاستثناء فى الأفعال المقاصرة مثل قام الناس إلا زيد وأن جعلنا المفعول محذوفا وزيد بدلا منه وبدل المفعول مذعول فلا نحن جهة الصنعة لا من جهة المعنى ألا ترى أن الضرب بالنسبة إلى المبدل منه معنى والنسبة إلى البدل مثبت ثم لولا أنه فال فعل الأوصال إلى المبدل منه بنفسه هو الأوصال إلى البدل بنفسه والأهـى سبب فى وصول الفعل إلى البدل بنفسه لا بهما ويتناول المفعول فيه ما لمثل ضربت اليوم ومما لمثل ضربت أمما والمفعول معه محسوس وتـم النـيل والمفعول به الممثل ضربت تأديبا وأما أن يكون التقييد بغير المفعول كالتحيز مثل طاب زيد بنفسا والحال مثل ضربت قائما وجعل منه الصنف ما ضرب إلا زيد وكأنه يعنى التقييد بالحصر فى الخبر عنه وقوله لترية القائدة

معقول لكل أحلا لا تعلل لمفعول مخصوص فذكره بخصوصه بمحصل تربية الثالثة (قوله)  
 لأن الحكم أي المطلق وقوله كلما ازداد خصوصاً أي قيدا وقوله زاد غرابية أي لعدا عن الذهب وقلة خطر ريبه والبال وقوله ولكن زاد غرابية  
 أي بالنسبة للسامع زاد إفادته والحاصل أن الحكم المطلق الخالي عن القيود لا يزيد في فائدة نسبة المحمول للموضوع وربما كان ذلك  
 الحكم معلوما عند السامع فلا يقيد فإذا زاد بقيد كان فيه فائدة غريبة والحكم القريب مستمرا لا إفادة للجعل به غالبا وكلما كثرت  
 غرابيته بكثره بقيود فقد كثرت قوائمه (قوله شيء ما موجود) الأخبار عن شيء بالوجود غريبة لأنه معلوم بالضرورة وذلك لأن  
 الشيء يشمل الموجود والمعدوم عند المتغربين والأخبار بالنظر لعرفهم فيه قضية معلومة في قوة الجزئية أي بعض الشيء أي  
 الأشياء موجودة من المعلوم ضرورة وجود بعض الأشياء وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو خال عن الفائدة الزائدة على أصل  
 الحكم بخلاف المثال الذي بعده وهو قول الخافان فيه غرابيات بكثره القيود وبذلك كثرت فوائده كالأبختي (قوله مشبهات المفعول)  
 أي من حيث انتصابه

(قوله أشار إلى جوابه بقوله الخ) حاصل ذلك الجواب أن لا نسلم أن هنا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذي كلامنا فيه بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا الكلام لنا فيه وحيد فلا اعتراض (قوله لا كان) أي كان فهم العترض (قوله لا منطلقا هو نفس المسند) أي لأنه والدال على الحدث والمسندان هما

أشار إلى جوابه بقوله (والقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قبله الدال على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي  
لترية الفائدة لأن الحكم المطلق لا يزيد على فائدة مطلق نسبة المحمول وهو المسند إلى الموضوع وهو المسند إليه وأما القيد ففيه تلك الفائدة مع زيادة ملازمة لذلك التبريل ربما لم يند الحكم المطلق أصلا لأن العلم بالمعلومات كثير فرمى كان ذلك الحكم المطلق معلوما عند السامع فلا يند العلم بخصوصيات قليل فان الخصوصيات كلها كثرت ازداد الحكم بها غرابة والحكم التبريد مستلزم للرافدة للجهل به غالبا كلما كثرت غرائبه بكثرة القيود فقد كثرت فوائده ونظير ذلك النظر إلى قولنا شيء ما موجود فانه معلوم بالضرورة فهو خلو عن الفائدة وقولنا فلان بن فلان حفظ الثورة في سنة كذا في بلد كذا في سن كذا رواه عن كذا فغرائب بكثرة القيود وذلك كثرت فوائده فوائده كما لا يخفى ثم لما ذكر المصنف أن التقييد بالمفعول ونحوه لترية الفائدة فربما يتوهم أن خبر كان لا تنافي يكون نحو المفعول فيدخل فيأذكر ويكون الاتيان لترية الفائدة وليس كذلك فانه لا فائدة بدونه ولما استمر السؤال الثالث عن ذلك التوهم أشار إلى الجواب فقال (والقيد في نحو قولك) كان زيد منطلقا هو (الخبر الذي هو (منطلقا لا كان) إذ ليست كان مسندا من جهة المعنى بل المسند هو منطلقا فيقيد بفناء كان وهو الزمان الماضي فأدالكلام أن الانطلاق كان فيما مضى حتى كأنك قلت

أي فائدة الخبر قالوا معناه لا يادتها لانه بالقيود زد اد الفائدة يعني أن نعمل على زيادتها بحسب التعيين والافعل فعل مفعول مطلق ومفعول فيمويه ان كان متعديا قلت ثم قولنا الفائدة زيد واضع في الانيات أما التي إذا قلت ما ضربت أفلاوني الضرب عن كل واحد لان تقديره ما ضربت أحدا فإذا قلت زيدا نقص الخبر به فصار خاصا بعد أن كان عاما فذلك إذا قلت ما ضربت قائما لا يكون فيه نفي الضرب عن غير قائم فالفائدة لم تزد بل نقصت والتحقيق أن الفائدة زادت ولكن الخبر به نقص فينبغي أن تسمى ترية الفائدة بمصالحها على السكال بقي أن يقال التقييد واضح في المفعول مع المفعول له أما المتاعيل الثلاثة فهي ملازمة للرافع فليس الفعل حالة الإطلاق وحالة التقييد فان أراد تقييده لفظا فيقال ترية الفائدة تحصل مع الحذف لانه لا يحذف إلا إذا قام عليه الدليل فالفائدة تسوء في قولك ضربت زيدا وقولك ضربت في جواب ما صنعت الآن يقال التنصيص عليه ينقلها من الظهور إلى النص ثم ذكر نوعا من التقييد وهو قولك كان زيد قائما بما يتوهم أن التقييد حصل بخبر كان لانه بمنزلة المفعول واسمها بمنزلة الفاعل وقد يكمل الاسناد بها واسمها فقال ليس كذلك بل الاسناد دائر بين اسمها وخبرها كما كان قبل كان وانما دخلت كان تقييدا للقيام مقيد بكان وليست كان مقيدة بالقيام وهذا واضح على رأي من ذهب إلى أنها مساوية للحدث كما على قول الجمهور من أن لها حدا زمانا فالأمر أيضا كذلك لأنه أعرب فان كان ان كانت مسندا إلى اسمها فيصير اسم كان مسندا إليه أمر ان في حالة واحدة تم بصير القيد عاملا في القيد ويصير قولك كان زيدا قائما جملتين متداخلتين هي كبتين من

(٥ - شروح التلخيص ثاني) وتبين لذلك الشيء اللهم فأول الكلام اجمال وآخره تفصيل وعلى هذا فخطا تقييد بتبيين اللافاف بعضها من باب الفائدة والعنى شيء ما ثبت لا يفي في الزمان الماضي مابين بالانطلاق (قوله لو كان قبله) مبتدأ وخبر وهو صريح في أن القيد نفس المسند وهو منطلقا وهو صريح في كلام المصنف أيضا وهو يحمل أن في العبارة حذفا أي لو كان قبله لكان قبله لهذا ما بعده وعلى هذا القيد عاملا هو النسبة والأمر قريب لأن تقييد كل قول لتقييد الآخر

(قوله مثل خوف الخ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصياد لمخاطبه الصمد محبوس أو حبس من غير أن يقول محبوس في الشرك لاجل أن ينزهر فرصة التأكيد المقضي بإدارة المخاطب لأدراكه قبل فواته بالفرار أو بالوت حشف أنه (قوله أو أراد أن لا يطلع الخ) عطف على خوف انقضاء الفرصة (٣٤) وذلك كقولك لا خير زيد فعل كذا ولم تفل يوم كذا ولا في مكان كذا خوفا من الاطلاع على

زمان الفعل أو مكانه والمقام مقتضى لاختفائه واعتراض بأن الفعل يدل صراحة على زمان معين من الماضي والحال والاستقبال فالاطلاع على الزمان موجود عند ترك التقيد وحينئذ فلا يصح الترك لاجل إرادة عدم الاطلاع على الزمان وأجيب بأن المراد بالزمان

زمان مخصوص بذلك الفعل مثل المساء والصباح فتقول جاء زيد أو يجيء ومرادك أمس أو ليل أو غدا أو صباحا فتترك التقيد المذكور لئلا يعلم الحاضر من الوقت المخصوص والاول قيل جاء زيد صباحا أو مساء أو وقت الظهر اطلع الحاضر على ذلك الزمان المخصوص قوله أو مفعوله عطف على زمان الفعل وذلك كما لو وقع ضرب من زيد على عمرو فقلت ضرب زيد ولم تقل عمرا خوفا من الاطلاع على ذلك فيحصل لعمرو فضية بين الناس أو يحصل منه ضرر زيد (قوله أو عدم العلم) عطف على خوف انقضاء الخ أي عدم علم

وأما تركه أي ترك التقيد (فإنه انعم بها) أي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو أراد أن لا يطلع الحاضر من على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك زيد مطلق في الزمان الماضي وهذا بناء على أن كان انسلبت عن معنى الحديث ولم يبق فيها إلا الزمان وأما إن قلنا أنها تدل على الحدث أيضا ويدل على ذلك وجود المصدر منها كقوله يبدل وحلم ساد في قومه انتهى \* وكونك إياه عليك يسير فالتقيد انعماءه بالاضاف بصورتها فكانت قلت زيد موصوف بالانطلاق الموصوف بأنه كان في الزمان الماضي ولهذا قيل إذا قلت كان زيد أو أن زيداً كان له في ما وادخلت منطلقاً فقد عبت ذلك السكائن فأول السكدم اجمال وآخره تفصيل فيستدغم أنه أن ذلك الانطلاق كان زيدا في الزمان الماضي والتعقيق أن معنى التركيب أن زيدا كان موصوفاً بالانطلاق في الزمان الماضي لأن الانطلاق كان وصفاً يفي في الزمان الماضي ولو كان هذا الزمان الاول وإيراد التقيد هنا بالمفعول وشبهه ولو كان من باب متعلقات الفعل مناسب لرجوع ذلك لأحوال المسند المنظور فيه وهو لم يتعرض المصنف هنا لتقيد المسند بنحو الاضافة والنعته حيث لا يكون فعلا والسر فيه نحو ما ذكر من تربية الفائدة ويمكن أخذه بعطف قوله ونحوه على تقيد وهو ظاهر (وأما تركه) أي ترك تقيد المسند أن كان فعلا أو ما يشبهه (ف) يكون (المانع منها) أي من تربية الفائدة بخوف فوات الفرصة مثل أن يقول الصياد لصيد محبوس لصيد محبوس من غير أن يقول محبوس في شرك أو الجوارح مثلا لينتظر فرصة التأكيد المقضي بإدارة المخاطب لانتهاز فرصة أدراكه قبل فواته بالوت حشف أنه مفعلا أو أراد أن لا يطلع الحاضر من على الزمان المخصوص للفعل أو مكانه كذلك فيقول مثلا جئت واجيء ومراده أمس ليل أو غدا صباحا لئلا يعلم الحاضر من الوقت المخصوص الذي نلتا به وهو في الجي ليل بالالاس بسوء أو بتعرض له في الجي غدا بمكرهه أو بما يقيد الزمان المخصوص لان المسند أن كان فعلا يدل على زمان الماضي أو الاستقبال بلا قيد ويقول جلست يعني مع فلان والمخاطب يعلم فيسقط الظرف للإيهام على الحاضر بن فرض من الاغراض أو أن لا يعلم الحاضر من مفعوله فيقول بآيت ويريد زيدا فأسقطه لئلا يفار الحاضر من مبايعته وقد يكون المانع عدم العلم بالفضلات المقيدة أو نحو ذلك كمجرد الاختصار حيث يقتضي المقام كالضيق والفتور أو لاظهار أن ذكر الفضلة كالعبث الدليل حاضر عند السامع ثم التقيد بالشرط ثلاث كلمات وان كانت مسندة إلى الجملة بعدها لزم الاشكال الثاني والثالث ثم كيف أسندت إلى الجملة وقد تقرر من مذهب البصر بين خلافه ثم لو أسندت إلى الجملة لكانت نامة لا نامة ولكانت الجملة كلها فاعلا على الاول فقد تعلق بذلك متعلق فيجوز نحو زيد القائم حضر على أن يكون القائم خبرا زيدا ومبتدا والخبر وكقوله تعالى قالوا اجزأؤ من وجد في رحله فهو جزأؤه على أن يكون من وجد في رحله خبرا عما قبله مبتدا لما بعده ولا يكاد أحد يجبر بذلك لما يزم من كون الاسم متجردا من العوامل وغير متجرد في حالة واحدة وقوله (وأما تركه فإنا من تربية الفائدة) أي ترك التقيد للمانع من حذره الأمور مثل

المسند بالمقيدات كقولك ضربت ولم تقل زيدا مثلا لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك واعتراض على الشارح في جعله وأما عدم العلم بما نال المانع لا يكون الا وجوديا وهذا أمر عديم ولان المانع من الشيء هو النافي له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربية وان كانت متذرعة وأجيب بأن المراد بالمانع هنا المانع اللغوي وهو لا يتأتى تحصيل الشيء معه وجوديا كلف أو عدمها منافية كان أولا (قوله أو نحو ذلك) أي كمجرد الاختصار حيث اقتضاه المقام لضيق أو ضجر من التكلم أو خوف سامة السامع

وأما تقييده بالشرط فلا اعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو

(قوله وأما تقييده بالشرط) كان الأولى للصف أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد يؤخر ترك التقييد عن هذا الأجل أن يجري التقييد بالقيود الوجودية على سنن واحد وكيف يؤخر هذا والتقييد بالشرط في قوة التقييد بالمفعول فيه كما عظم من قول الشارح إلا في منزلة قولك كرمك وقت جيتك أي وأجب بأنه لما كان التقييد بالشرط محتاجا إلى بسط ما أخرجه عن الترك ولو كان المناسب ذكره مع ما قبله (قوله أي الفعل) أي الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو أن جيتي كرمك فالشرط مقيد لأكرمك وقوله أي الفعل أي أو ما يشبهه أو ما هو أول بما يشبهه الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو فلما كانت الشمس طالعة فالتبارك موجود ونحو أن كان زيد بالمرء فأنا في المثال الأول ثبوت الوجود للتبارك مقيد بطولع الشمس إذا المعنى وجود التبارك ثابت في كل وقت من أوقات طولع الشمس وفي المثال الثاني ثبوت أخوة عمر والمحكم مقيد بأوه زيد المعنى أراد به جملة الشرط وأعاد المصنف الضمير على الشرط في قوله أدواته بمعنى التعليق أعني عقد السببية والسببية على طريق الاستخدام وأعلم أن إطلاق الشرط على الجملة الشرطية أعني مجموع فعل الشرط والجزاء غير موهود وكذلك إطلاقه على مجموع الأداة وفعل الشرط فقط إنما الموهود إطلاقه على فعل الشرط وأداته والتعليق (قوله مثل كرمك أن تكرمي الخ) لم يقصد الشارح بذلك أن التقييد كما يكون للجزاء المذكور يكون المحذوف لأن البصر بين جعلها كرمك أن تكرمي (٣٥) محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط لأن

حروف الشرط لها الصدارة بل قصد أن الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتأخر يكون قيدا للجزاء المتقدم فان علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح في بحث الإيجار والاطناب والمساواة وفاقا للكوفيين هنا والجمهور من النحويين شرطوا أن يكون الشرط

(وأما تقييده أي الفعل بالشرط) مثل كرمك أن تكرمي وان تكرمي كرمك (فلا اعتبارات) وحالات تقتضي تقييده (لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته) يعني حروف الشرط وأسماؤه (من التفصيل وقد بين ذلك) أي التفصيل (في علم النحو)

لما كان محتاجا إلى بسط ما أخرجه عن الترك ولو كان المناسب ذكره مع ما قبله واليه أشار بقوله (وأما تقييده أي تقييد الفعل بالشرط) أي بجملة الشرط (في) يكون (لا اعتبارات) أي للحالات تعتبر لكون المقام يقتضي التقييد بما يقيد (لا تعرف) تلك الاعتبارات بخصوصها (لا بمعرفة ما بين أدواته) أي أدوات الشرط (من التفصيل) الحاصل ببيان ما بينهما من الفرق المعنوية فيعتبر في كل مقام مناسب من معاني تلك الأدوات (وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) وأراد بالادوات حروف الشرط وأسماؤه فإذا كان الخطاب مثلا يعتقد أن أن كرر الجري واليه مللت منه واستقلته فتقول نفا لذلك فلا جئتني أزدت فيك حبا وكذا إذا كان يعتقد أن الجائي في وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد أراد أن اختصارا وإنها الفرصة أو غير ذلك ص (وأما تقييده بالشرط الخ) ش من أحوال المسند تقييده بالشرط مثل يقوم بدين قام عمر ومثل أن قام بدين قام عمر وفانه فيد فيه الجواب بالشرط ولو أن تقول المقيد نه ليس المسند بل جملة كاملة من مستند مسند إليه ثم ذلك يكون لا اعتبارات لا تعرف

ماضيا إذا تقدم عليه ما هو جزء في المعنى نحو أنت ظالم إن فعلت كذا واختار بعضهم عدم الاشتراط فيه المثال مبني عليه فأداه الفناري (قوله فلا اعتبارات) أي نكات معتبرات لا اعتبارات وتلك الحالات التي تعليق حصول مضمون جملة بمضمون جملة أخرى أمافي الماضي كقولي وأما في المستقبل أسمع الجزم كقولي إذا أومع السلك كقولي أن أوفي جميع الزمان كقولي مهما أوالمكان كقولي أن أبن (قوله يعني حروف الشرط وأسماؤه) دفع بهذا ما يتوهم من لفظ أدوات أنها كلها حروف (قوله من التفصيل) بيان لما أي لا بمعرفة التفصيل الذي بين أدواته الحاصل ببيان ما بينهما من الفرق المعنوية وفي الأطول ما بين أدواته من التفصيل أي بما ذكره مفصلا ككون أن وإذا الشرط في المستقبل لكن مع الجزم في إذا أومع السلك في أن وكونه للشرط في الماضي وكونه مهما متى لعموم الزمان وبن لعموم المكان ومن لعموم من يعقل والعموم غير العاقل فيعتبر في كل مقام مناسب من معاني تلك الأدوات فإذا كان الخطاب مثلا يعتقد أن أن كرر الجري واليه مللت منه واستقلته فتقول نفا لذلك فلا جئتني أزدت فيك حبا وكذا إذا كان يعتقد أن الجائي في وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثلا فقلت نفا لذلك متى جئتني بدوا وجدت عنده طعاما وكان يعتقد أن لا لجالسه إلا بالسجدة مثل أن يجلس أجلس معك أو يعتقد أن لا تكرمي إلا من كان من بني فلان فتقول له نفا لذلك متى جئتني أكرمته أو كان يعتقد أن لا تشتري إلا الحاجة فلانية ولو اشتري هو غير هاتفت نفا لذلك ما تشتريه أشتره وعلى هذا فاقس

(قوله في هذا الكلام) أعني قول المصنف وأما تنقيده بالشرط فالحديث جعل الشرط قيداً (قوله لحكم الجزاء) أراد بالحكم النسبة كثبوت الأكرام أو أن الإضافة (٣٦) بيانية أي قيد للجزاء فجزاء هو الكلام المقصود بالإفادة وأما

وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول فتوكل ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت جيتك أي ولا يخرج الكلام بهذا التقيد عما كان عليهم الخبر به والاشائية

مثال قلت متى جئتني بدو وجدت عنده طعاماً أو يعتقد أنك لا تجالس إلا بالمسجد مثلاً قلت أنا ما تجلس جلست معلن أو يعتقد أنك لا تكرم إلا من كان من بني فلان قلت من جاءني أكرمه أو أنك لا تشترى إلا الحاجة فلانية ولو اشتري هو غيرها قلت ما تشتره أشتريه وعلى هذا فاقص وهذا اعتبار ان في الشرط والجزاء أحدهما اعتبار أهل العربية فهو الذي دل عليه كلام المصنف وهو أن الجزاء هو المعترف في أصل الإفادة والشرط قيد في حكمه بمنزلة الفضلات كالمفعول ونحوه كالظرف فإذا قلت ان جئتني أكرمك فالاعتبار لاصل الإفادة هو الاخبار بالأكرام وأما المجيء فهو قيد فيه فكانت قلت أكرمك وقت جيتك وأعلم أن ما ذكر من أن الكلام المقصود بالإفادة هو الجزاء والشرط قبله ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسماً مبتدأً أو جعل خبره الجزاء أو مجموع فصل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كاهو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء (قوله ونحوه) أي كالظرف في أنه يقيد به كضربت أو صعدت يوم الخميس (قوله بمنزلة قولك أكرمك الخ) استبعاد الوقت من التعديل لأن الشرط قيد في الجزاء فهو بمنزلة العلة وزمان المعلول والعلة واحد فالمعنى في هذا المثال أكرمك لأجل جيتك أي وفي زمانه

جاء الشرط فليست كلاماً مقصوداً منه بل مذكورة على أنها قيد فيه بمنزلة الفضلات كالمفعول والظرف فإذا قلت ان جئتني أكرمك فالاعتبار لاصل الإفادة هو الاخبار بالأكرام وأما الشرط فهو قيد فكانت قلت أكرمك وقت جيتك وأعلم أن ما ذكر من أن الكلام المقصود بالإفادة هو الجزاء والشرط قبله ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسماً مبتدأً أو جعل خبره الجزاء أو مجموع فصل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كاهو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء (قوله ونحوه) أي كالظرف في أنه يقيد به كضربت أو صعدت يوم الخميس (قوله بمنزلة قولك أكرمك الخ) استبعاد الوقت من التعديل لأن الشرط قيد في الجزاء فهو بمنزلة العلة وزمان المعلول والعلة واحد فالمعنى في هذا المثال أكرمك لأجل جيتك أي وفي زمانه

(قوله ولا يخرج الكلام) الذي هو الجزاء وقوله بهذا التقيد أي بحجة الشرط وقوله كما كان عليه أي قبل التقيد بالشرط لأن أداة الشرط إنما تخرج الشرط عن أصله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو باق على حاله



على اصطلاح (قوله أن كلام الشرط والخزاء) أي كلامه ساعلى حدثه لا مجموعهما كاهو ظاهر  
عن أحفال الصدوخ وهو عطف لازم على مزموم (قوله وإنما انخر) أي وإنما الكلام المنبرى سوا  
أو إنشاء حتى انثاذاقت ان جاء له زيدا كرمه طراد الحكم بالزوم بين الجنى والاكرام ولو كانت  
المحكوم فيه) أي في ذلك انخر (قوله فاعلموا اعتبار المنطقيين) أي فهم يسترون الزوم بين الشرط  
بينها حقيقة أو اتفاقا في ثبوت الزوم بينهما صدف القضية ولو لم يقع واحد منها (قوله الحكم بوجوده  
على الثبار بالوجود لاجل أن يدل على المحكوم عليه بيقض الترميع فالقصد عند أهل العربية  
ليس مقصودا لذاته (قوله والمحكوم به وجود الثبار) لعل الأولى أن يقول زوم وجود الثبار لانها  
(قوله فك من فرق بين الاعتبارين) أي كمن فرق أي ان هناك فروقا كثيرة بين الاعتبارين لا اختلاف  
والحكوم عليه باختلاف هذين الاعتبارين وبعبارة المطول والعقيق في هذا المقام أن مفهوم الجملة الشرطية  
غيره بحسب اعتبار أهل العربية لا ماذا اذقت ان كانت الشمس طالعة فالثمار موجود فمفهوم أهل  
وموجود محكوم به هو الشرط قبله وهو مفهوم القضية أن الوجود ثبت للثمار على تقدير طلوع الشمس

ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا اولو اما ان واذا فهما للشرط في الاستقبال

عليه من احتمال الصدق والكذب وصدها باعتبار مطابقة الحكم بقوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعددها وما عند المنطقيين والحكم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء مع مضمون القضية الحكم بالزوم الجزاء للشرط وصدها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعددها فكل من الطرفين قد اغلغلم عن الخبرة واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحلية في أنها قول موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفي في أن طرفها مؤلفان تأليفاً خبرياً يواو لم يكنوا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين ذو الآخر بخلاف الحلية لا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مضمونه عندهم أن وجود النهار لازم لطول الشمس وعند النعا ان التقدير النهار موجود في كل وقت من أوقات طلوع الشمس وظاهر أنه جملة خبرية قيد مسندها فعول فيه فكيف يفرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث انتهى قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين (٣٨) مذهبي أهل العربية وأهل الميزان فان المأل واحد قلت

الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى أنه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاماً لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهوماً مفهوماً مخالفاً لما ذهب إليه الساقية وعند أهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحلية لا يفيد الحكم أصلاً فلا يكون الشرط مخصصاً للجزاء ببعض التقديرات فلا يصور مفهوم مخالفة بل مسكوت عنه كما هو مذهب الخفية (قوله ولكن لا بد الخ) لما أحال

(ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا اولو) لان فيها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فان واذا للشرط في الاستقبال

في علم التصو فقلت (ولكن لا بد من النظر ههنا في) مفاد (ان ولو واذا) أي لا بد من العرض للمعاني هذه الثلاثة التي تستعمل لها صلة لتوفر بها وانما تعرض لهذه لما أشيرنا إليه بأنها تتضمن مواقعها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها التعويون (وقول (ان واذا) تشير تشارك في أهما (الشرط في الاستقبال) أي تفيد أن تعلق حصول الجزاء بحصول الشرط في المستقبل على ذكر ان واذا اولو وقال انه لا بد من النظر فيهما في المعاني اللطيفة والمباحث الشريفة على خلاف في بعض هذه الأدوات واذا والشرط ان ومن وما ومتى ومهما وأي وأي وأيان قليلاً نظراً زمان وكيف وما ذواتها وأين نظر فامكان وكذلك ما لولو ولولو ما لولو في الغالب شرطية يعني أنها للربط في الماضي وأما اطلاق المصنف ان لو شرط فقد تتبع فيه ابن مالك وابن مالك تبع الجزئ في قال شيخنا أبو حيان وأصحابنا لا يعرفون ذلك انتهى والتحقق أنها ليست شرطاً فان الشرط يستعمل أن يكون ماضياً كما سيأتي في تقريره ومن أدوات الشرط اذا فقط أو موصولة بهما ما ولتقدم ما تكام عليه المصنف أما ان واذا فقال ان كلامهما للشرط في الاستقبال يعني أن فعل الشرط فيها لا بد أن يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضياً للفظ أم مضارعاً وهذا متفق عليه ولا يقدح فيه قول بعضهم ان واذا فتكون للحال وان منه قوله تعالى والجم اذ هو لان ذلك ان ثبت فهو في الجردة للظرفية لا في المضمة معي الشرط نعم قال بعضهم ان اذا تمل على الشرط والارتباط بل حصول الفعلين معاً بحسب الاتفاق اذ لو لحظ فيها معنى الشرط جئ بالفاء نحو قوله تعالى واذا اتيتي عليهم آياتنا بينات ما كان حججهم ولا

معرفة الاعتبار المفادة لأدوات الشرط على تبيينها ببيان معانيها

لكن في علم النحو أشار إلى أن ثلاثتها لا يكتفي في بيان الأغراض المفادة لها ببيان معانيها المذكورة في علم النحو فقال ولكن الخ (قوله في ان واذا اولو) أي في معاني هذه الثلاثة (قوله للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى بخلاف في قوله بوقوع الشرط فان المراد به فعل الشرط (قوله في الاستقبال) متعلق بالحصول الثاني الذي تقدمه لفظ الشرط كافي عند الحكم أو بالشرط نظر الما في معنى الحصول لان الشرط تعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون الشرط الكافي في الاستقبال ويزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه لان الحصول المعلق بحصول أمر في المستقبل يلزم أن يكون مستقبل وليس متعللاً بالشرط أعني التعليق باعتبار ذاته لانه حالي لا استقبالي ويصح أن يكون متعلقاً بوصف محذوف أي للشرط الموجود في الاستقبال ويراد بالشرط التعليق وبضمير الوصف الشرط بمعنى فعل الشرط وهو المعلق عليه وحينئذ فنية استخدام

لكنه يفتقران في شيء وهو أن الأصل في إن لا يكون الشرط مامقووعا بوقوعه كما يقول صاحبان تكملي أن كرمك وأنت لا تقطع  
بأنه يكرمك والأصل في إذا أن يكون الشرط مامقووعا بوقوعه كما يقول إذا زالت الشمس آتيت

(قوله لكن أصلان) أي المعنى الأصلي لها الذي تستعمل فيه الحقيقة اللغوية وسيأتي مقابل ذلك الأصل في قوله وقد تستعمل (قوله  
عدم الجزم) أي عدم جزم المتكلم وقوله بوقوع الشرط أي في المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه في المستقبل الشك في  
وقوعه في المستقبل وتوهم وقوعه فيه وان كان يصدق بظن الوقوع بالجزم بعدم وقوعه والحاصل أن الفعل له خمسة أحوال  
أما أن يجزم المتكلم بوقوعه في المستقبل أو يظن وقوعه فيه وهاتان الحالتان تستعمل فيها إذا وتارة يتردد في وقوعه في المستقبل  
على حد سواء أو يظن عدم وقوعه فيه وتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما إن وتارة يجزم بعدم الوقوع لكون الفعل  
محالا وهذه الحالة لا يستعمل فيها شيء من هذا لأن معنى

(٣٩)

تشارك أن في عدم  
الدخول على المستقبل  
وبعد الجزم بعدم وقوعه  
الانكسار على ماسياتي  
في قوله تعالى فل إن كان  
للرحن وداخل وتنفر دان  
بالمشكوك والمتوهم  
وقوعه وتنفر إذا بالمتيقن  
والمظنون الوقوع وسائر  
أدوات الشرط كان في  
حكمها المذكور إذا علمت  
هذا فقول المصنف عدم

الجزم بوقوع الشرط صادق  
بالشك في الوقوع وتوهمه  
وظنه والجزم بعدمه  
ولكنه محمول على الحالتين  
الأوليين دون الأخيرتين  
وإن شملها كلامه وأورد  
على هذا أن ما يزيد في الفعل  
كذامع أن الموت يجزوم  
بوقوعه وأجاب الزمخشري

لكن أصلان عدم الجزم بوقوع الشرط فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل الاحتكاكية وأعلى  
ضرب من التأويل (وأصل إذا الجزم بوقوعه) فإن وإذا اشتهر كان في الاستقبال بخلافه وبفقران  
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به

(لكن أصلان) أي موضع استعمالها بالحقيقة اللغوية (عدم الجزم) أي عدم جزم المتكلم (وقوع  
الشرط) في الاستقبال وعدم الجزم بالوقوع صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه  
أما ظن الوقوع بالجزم بعدمه فليس مقصودا فالحال في الأصل ولو شملها عبارة المصنف وأما الشك والتوهم  
فقليل مما يقع فيها وقيل الشك فقط والشك متضمن لعدم الجزم بأن لا وقوع وكذا التوهم حتى  
القول به إذا كان أصل الشك والتوهم فلا تقع أن في كلام الله تعالى الأتيان بل وحكاية ولا تقع  
على الأصل بالنسبة إلى تعالى (وأصل إذا) أي ما تستعمل به بالحقيقة اللغوية الجزم أي جزم  
المتكلم (وقوعه) أي الشرط في المستقبل قيل المراد بالجزم ظاهره وقيل المراد به الرجحان فتستعمل  
في الاعتقاد والظن فنقرر بما ذكرنا أن وإذا اشتهر كان في الاستقبال وتنفران في الجزم بالوقوع  
الذي هو موقع إذا وعدمه الذي هو موقع إن ومعلوم أن الجزم بالوقوع يتضمن عدم الجزم بلا وقوع  
ولا يجامعه الجزم بلا وقوع والأصل التناقض وقد تقدم أن عدم الجزم بالوقوع حيث فسر بالشك  
أو التوهم يتضمن أيضا عدم الجزم بلا وقوع ومعلوم أنه لا يجمع حيث فسر بما ذكر الجزم بلا وقوع  
فيشتركان أيضا في عدم جامة الجزم بلا وقوع فلا يستعملان معاني الحال لأنه مجزوم بعدمه إلا  
بتأويل في عدم الجزم بلا وقوع لكن ممدودة في إذا في عدم الوقوع جزما في إن احتال النبي فلم  
يشتركا في صدوقه مذكور فليتهم وأما لم يترض لأشتركا فكما فإذا ذكرنا لفسده هنا بيان  
يجوز أن يقرر بما مضى به لكن الأصل في إن عدم الجزم بوقوع الشرط فإذا قلنا إن قام زيد دل على  
أنك غير جازم بأنه سيقوم وأصل إذا الجزم ولذلك كان النادر أي الذي يندرج وقوعه موقعا لا أي مكان  
وقوعه فإن قلت كيف تدخل إن على فعل الموت لقوله تعالى ولئن لم قلت لأجاب عنه الزمخشري بأنه لا

بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول إن عليه انتهى فزى (قوله فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل) أي وهو عدم  
الجزم بوقوع الشرط لأنه تعالى عالم بمقتضى الأشياء على ما هي عليه فستعمل في حقه تعالى الشك والتوهم في شيء ما (قوله الاحتكاكية)  
أي عن الغير كما في قالوا إن يسرق الخ وقوله وأعلى ضرب من التأويل أي بأن يفرض أن هذا الكلام واقع على لسان شخص عربي  
تكلم بهذا الكلام كسأيت في قوله وإن تصه سبعة فهي حثينة باقية على أصلها من الشك والتوهم فتقوله الاحتكاكية وأعلى ضرب الخ  
أي فتقو حثينة في كلام الله على الأصل (قوله وأصل إذا) أي معناها الأصلي الذي تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية (قوله  
الجزم بوقوعه) أي جزم المتكلم بوقوعه في المستقبل بحسب اعتقاده لأن الشرط مطلقا بمقدار الوقوع في المستقبل وقوله الجزم  
بوقوعه أي وظن وقوعه فيه حذف أو أن مرادها بالجزم الرجحان فيشمل اعتقاد الوقوع وظنه (قوله يشتركان في الاستقبال)  
أي في أن كلامهما شرط في الاستقبال (قوله بخلافه) أي أنها شرط في الماضي (قوله بالجزم بالوقوع) أي بالنسبة لا ذا  
وقوله وعدم الجزم به أي بالنسبة لأن

ولذلك كان الحكم النادر موقعا لان النادر غير مقطوع به في غالب الامر وغلب لفظ الماضي مع اذا لكونه اقرب الى القطع بالوقوع  
نظر الى اللفظ قال الله تعالى

(قوله وما علم الجزم) جواب عن سؤال مقدر واصله كما ان ان عدم الجزم يوقع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلا وقوعه  
كما صرح به النجاشي من انها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه وبما ان اذا للجزم يوقع الشرط هي ايضا لعدم الجزم بلا وقوعه  
بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فقدم (٤٠) الجزم بالادوقوع مشترك بينهما فيستطرعا فيما ان يكون

مدخولهما غير محذور  
بعدم وقوعه اذ لو حصل  
الجزم ليعدم وقوعه لم يستعمل  
فيه لاهذا ولا هذا لكونه  
مخالفا لكان على المصنف  
ان يتعرض لبيان ذلك  
بحيث يقول لكن اصل  
ان عدم الجزم يوقع  
الشرط بلا وقوعه واصل  
اذا الجزم بوقوعه وعدم  
الجزم بلا وقوعه وحاصل  
الجواب ان المصنف بصد  
بيان الفرق بينهما ولا وجه  
لدخول ما كان مشترك في  
مقام الافتراق قال الشيخ  
يس لكن يبقى هنا شيء  
وهو ان عدم الجزم بلا  
وقوع الشرط في اذا بمعنى  
ان انتمض في ان بمعنى انه  
يجوز فلا اشتراك بينهما  
في الحقيقة فتأمل اه  
وحاصله ان عدم الجزم  
بلا وقوع الشرط في ان  
لوجود الشك وفي اذا  
لوجود الجزم بوقوعه فينبها  
فرق (قوله كان الحكم

وما علم الجزم بلا وقوع الشرط لم يتعرض له لكونه مشتركين اذ اوان المقصود بيان وجه الافتراق  
(ولذلك) أي لان اصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان) الحكم (النادر) لكونه غير مقطوع به في  
المعالب (موقعا لان) لان اصل اذا للجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضي) لدلالته على الوقوع قطعا  
نظر الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال

موقع به الافتراق لما وقع به الاشتراك (ولذلك) أي ولكون الاصل في ان عدم الجزم بالوقوع  
والاصل في اذا للجزم (كان) الحكم (النادر موقعا لان) لان النادر يقطع بوقوعه في الغالب اذ لا يفارقه  
احتمال الانتفاء على التساوي بل يقال لا يفارق على وجه الراجحية وانما قلنا في الغالب لان النادر  
وهو ما وقع به قليل قد يجزم بوقوعه كما جزم بوقوع يوم القيامة مع تدور وقوعه اذ لا يحصل الامرة  
واحدة ومعلوم ان كون النادر موقعا لان اذ انبنا على القول بان اصلها الشك وهو المرجوح لان  
لان النادر في الغالب مظنون الانتفاء والشك فيه نادر كما اثبتنا الى الله اللهم الا ان يكون معنى كون  
النادر موقعا لما انه اقرب اليها منه الى اذا لان المتوهم اقرب الى المشكوك لمن الجزم ولكن طاهر  
العبارة بأي هذا (وغلب لفظ الماضي مع اذا) يعني ولما كان اصل اذا للجزم بالوقوع كان  
الغالب في الفعل المستعمل معها ان يكون بلفظ الماضي لاشعار الماضي بتحقيق الوقوع الذي يناسب  
مفاد اذا فاناسب استعمال الماضي معها ولو كانت تخلفه للاستقبال لانها لتعلق شيء بشئ يحصل في  
الاستقبال كما تقدم فقول غلب عطف على كان والاشارة بذلك الى الحكمين السابقين وهما  
الجزم في اذا وعدمه في ان فرتب عليهما ما يناسب كلا منهما على التوزيع ثم مثل بلفظة مشتملة على

لما كان مجعول الوقت ساغ ذلك فينبغي حيث اذ ان يضاف الى غير المجزوم بغير المجزوم وقته فان قلت  
فليجز التعليل على احرار البسر بان قلت انما امتنع عند منعه لان وقته معلوم بالتقريب وانما أي  
بلفظ الاصل لانه قديما في عكس هذا كما سنده ذكره وكون اذ موضوعا للجزم به بخلاف ما ذكره  
ابن مالك وغيره من انها لما يتيقن كونه ارجح والذي يتلخص ان ان واذا يشتركان في عدم الدخول  
على المستحيل لانكته نحو قل ان كان للرجل ولد وتفردان بالمشكوك فيه والموهوم وتنفرد  
اذا بالمجزم به بولد تدخل على المظنون خلاف لكن قول المصنف اصل ان عدم الجزم يدخل  
فيه الاربع فردد عليه المستحيل والمظنون وليس الاصل دخولها عليهما \* قال المصنف ولاجل  
ذلك غلب لفظ الماضي مع اذا لالت الفعل بعدها مجزوم به فاستعمل فيما ينبغي عن تحققة لان  
المستقبل اذا قصد تحققة يؤتى فيه بلفظ الماضي كقوله تعالى أي أمر الله ثم ذكر قوله تعالى

(مع)  
النادر) أي القليل الوقوع وقوله لكونه غير مقطوع به على لكونه نادر اتم ان غير المقطوع بوقوعه  
اما محتمل للوقوع وعدمه على حيسواء فيكون شكوكا فيهما وان الشك وانما ان يكون مترجحا به على وجوده فيكون متوهم  
ويحي تستعمل في المتوهم (قوله في الغالب متعلق بكونه وانما فيه لان النادر يقطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر ومع  
ذلك مقطوع به وانما كان يوم القيامة نادرا لان لا يحصل الامرة ولا تكرر لوقوعه وان نادرا وما قبل وقوعه جدا كان يقع مره  
أمرتين وان كان وقوعه لا بد منه (قوله ولا نابل اذا أي ولكون اصل اذا الجزم بوقوعه غلب عطف على كان (قوله الى نفس  
اللفظ) أي الموضوع للدلالة في الوقوع في الزمان الماضي (قوله ههنا) أي مع اذا وقوله الى معنى الاستقبال أي لان اذا الشرطية  
تعلق الماضي الى معنى المستقبل

فأجابهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة ليطيروا بموسى ومن معه أى فى جانب الحسنة بلفظ اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقه التى حصولها مطلق به ولذلك عرفت تعريف الجنس وجوز السكنا أن يكون تعريفها العمدة وقالوه هذا أفضى لحق البلاغة وفيه نظر وأتى فى جانب السيئة بلفظ ان

(قوله فإذا جاءتهم الحسنة الخ) استشهد بالأى على استعمال اذا فى المقطوع به واستعمال ان فى المشكوك فيه نظر السكون كلامه تعالى وادعى أساليب كلامهم وأتى على نمط ما ينبغي أن يعتبر أن لوعبر به مخلوق يجوز عليه الشك والتردد والجزم والافتال تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك لانه علام الغيوب والشيء عنده تعالى المعلوم الوقوع أو معلوم عنده (قوله أى قوم موسى) كان الصواب أن يقول قوم فرعون لان اصحاب تلك المقالة قوم فرعون لا قوم موسى الذين هم (٤١) بنو اسرائيل فاذا ذكره الشارح سبق قلم كذا اعترض

وأجيب بأن المراد بقوم موسى قومه الذين أرسل اليهم وان لم يذعنوا له ولا شك أن من أرسل اليهم النبي وان لم يذعنوا يقال لهم قومه كما يشهد بذلك القرآن (قوله الحسنة) أى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الخاء يقال للجنة الكثير المطر فطف الرءاء عليه من عطف اللازم على المازوم واتسائه بالكاف اشارة الى أن الحسنة لا تنصرف فيها أى ونمو الاموال وصحة البدن وكثرة الاولاد ونحو ذلك (قوله مختصة) أخذه من تقديم المفعول أى لنا لانه خير لهذه والخير معمول للبسداء (قوله ونحن مستحقوها) اخذنا لثمن جعل لام لنا للاستحقاق أى

مع اذا نحو فإذا جاءتهم (أى قوم موسى) الحسنة) كالغصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أى جذب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جىء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا (لان المراد بالحسنة المطلقه) التى حصولها مطلق به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة

على الامر ين فقال (نحو) قوله تعالى (فإذا جاءتهم) أى المبعوث اليهم موسى (الحسنة) مثل الغصب والرخاء ونحو الاموال وكثرة الاولاد وغير ذلك (قالوا لنا هذه) أى هذه مختصة بنا لانا احق بمها من كمال سعادتنا فى ديننا وبركة مجدنا لان من بركة وجود موسى ودينه (وان تصبهم سيئة) من جذب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بموسى ومن معه) ممن آمن به وقولهم من عدم سعادته ودينه ومن معه وانتفاء بركة دينه أصبنا بهذا اذ قومهم ولم ينهوا عن الامر بخلافه وان السيئة من شؤم عصيانهم والحسنة من رحمة الله الواسعة فقد جىء به بلفظ الماضى مع اذا فى جانب الحسنة الحقيقة الوقوع وانما قلنا مختصة الوقوع (لان المراد بها) (الحسنة المطلقه) عن التقييد بنوع معين (ولهذا) أى ولاجل أن المراد المطلقه لا المقيدة بنوع (عرفت) تلك الحسنة (تعريف الجنس) أى تعريف الحقيقة المقررة فى الازدهان وجميعها لامن حيث هى لعدم صحة وجودها فى الخارج كذلك بل يجرى فى ضمن أى فرد لاى نوع ووقوع الجنس الذى هو الحقيقة فى ضمن أى فرد من أى نوع كلواجب فيتحقق وذلك لانساء وكثرة افراده وانواعه بخلاف ما لو لم يراد الجنس بأن يراد نوع معين فلا يكون بصد تحقق الوقوع لقلته وقولنا المقررة فى الازدهان للإشارة الى أن من قال فى الحسنة تعريف العهد أراد تعريف الجنس فى الازدهان فى ضمن

فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة ليطيروا بموسى ومن معه أى فى الحسنة باذا لان وقوع مطلق الحسنة يجوز به لان الحسنة أعنى نعم الله تعالى المحبوبة للعباد غالب على السيئة أعنى ما يسوء الانسان وأتى فى السيئة بان لن دورها كذا ينبى أن يقرر وأما المنصف فانه قال أى فى جانب الحسنة باذا لان المراد بالحسنة المطلقه التى حصولها مطلق به أو كالمقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وفى جانب السيئة بلفظ ان

(٦ - شروح التلخيص ثانى) ونحن نستعقها لسكالك سعادتنا فى ديننا وبركة مجدنا لان من بركة وجود موسى ودينه فى قوله ونحن مستحقوها اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم (قوله أى جذب وبلاء) لم يأت بالكاف اشارة الى انحصار السيئة فى هذين فيكون المراد بها نوعا مخصوصا (قوله أى يتشاءموا الخ) التشاؤم رقب حصول المكروه وقوله بموسى أى بسبب وجود موسى ومن معه لعدم سعادته ودينه ولولا وجودهم فىنا لما أصابنا ذلك هذا قولهم ولم ينهوا عن الامر بخلافه وأن السيئة من شؤم عصيانهم وأن الحسنة من رحمة الله الواسعة (قوله الحسنة المطلقه) أى الغير المقيدة بنوع مخصوص كما يشهد اليه اتيان الشارح بالكاف فى قوله كالغصب (قوله ولهذا) أى لاجل كون الحسنة مطلقه عرفت الخ (قوله أى الحقيقة) أى فى ضمن فرد غير معين قال فى الحسنة العهد الذى لان المراد من مدخولها الحقيقة فى ضمن فرد مهم ونجى والحقيقة لامن حيث هى لعدم وجودها فى الخارج بل يجرى فى ضمن نجى أى فرد من أفراد أى نوع من أنواعها

لان السبئية نادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك نكرت ومنه قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان نصهم سبيته بما قدمت  
 ايديهم اذ هم يقتلون اى اذا في جانب الرحمة واما تنكيره فاجعله السكاكى للتوعية نظرا الى لفظ الاذقة وجعله التقليل نظرا الى  
 لفظ الاذقة كما قال اقرب واما قوله تعالى واذا مس الضر فليظن الى لفظ المس والى تنكير الضر المبدى في  
 المقام التوبيخى القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين ان يلحقهم كل ضرر للتنبية على ان مساس قدر يسير من الضر  
 لا مثال هو لاحقه ان يكون في حكم المقطوع به واما قوله تعالى واذا مس الضر فليظن الى لفظ المس والى تنكير الضر المبدى في  
 الانسان اعرض رأى بجانبه اى اعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وعظم فالتى تقتضيه البلاغة ان يكون الضر في مسه  
 للعرض المتكبر ويكون لفظ اذا للتنبيه على ان مثله على ان يكون ابتلاء بالشىء مقطوعا قال الزمخشري وللجمل بموقعه وان اذا  
 يزفع كثيرين الصواب فيعاطون الا ترى عبد الرحمن حسان كيف اخطأ بما للموقع في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سألته  
 حاجته فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاه (٤٧) ذمتم ولم تحمدوا ودرت حاجتى \* تولى سواكم اجرها واصطناعها

ان وقوع الجنس كالواجب لكثرة واتساعه لتحقيقه في كل نوع بخلاف النوع وحي في جانب السبئية  
 بلفظ المضارع مع انما ذكره بقوله (والسبئية نادرة بالنسبة اليها) اى الى الحسنه المطلقة (ولهذا  
 نكرت) السبئية لتدل على التقليل

اى فرد مالا العهد الخارجى والالم تكن الحسنه مطلقة وحي في جانب السبئية مع ان بلفظ المضارع  
 المتعبر بعدم تحقق الوقوع المناسب لها وعبر بان مع السبئية دون الحسنه لان ان كانت لم تعد الجرم  
 بالوقوع والذى ناسبها هو النادر (والسبئية نادرة بالنسبة اليها) اى الى الحسنه فلا تكون مجزوما ووقوعها  
 كالحسنه لقلتها (ولهذا نكرت) السبئية لتدل على التقليل المناسب في الجملة لعدم الجرم والى قلنا  
 في الجملة لان التقليل المدلول للتنكير هو قلة الشىء في نفسه بقوله افراده والتقليل المؤذن بعدم الجرم هو  
 قلة وقوع الشىء ولو كان عند وقوعه كثيرا ولكن ذلك ان تقول قلة الافراد تؤذن ايضا بعدم الجرم بالوقوع  
 ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود وسوسه ولتدو الكثرة فليعلم هذه الآلة السكريه بمشتملة على  
 استعمال اذ في الجزم ومع ما يناسبه ومعلوم ان الله تعالى لا يتصور منه جزم لانه علام الغيوب  
 فالتى عنده لمعلوم الوقوع او معلوم عدمه ولكن جاءت الآيه على غلط ما ينبغي ان يعتبر ان لوعبر بها  
 مخلوق لان القرآن عر بى بليغ يجب ان يراى فيه مقتضى البلاغة التى تقرر فى العربية ثم التنكير  
 لان السبئية نادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك نكرت \* قلت قد يقال ان الاطلاق موجود  
 فى الحسنه المعروفة لمر بى الجنس وفى السبئية النكرة لان يقال الالف واللام الجنسية تصرف  
 الى الحقيقة فيكون مطلقا بخلاف سبئية المنكر فديكون نكرة فى المعنى بان يكون تنكيره للوحدة  
 والذى يظهر ان ما ذكره المنصف من الحكمة فى استعمال ان واذا فى موضعها ما واضح من غير اعتبار  
 تعريف ولا تنكير ووجوز السكاكى ان تكون الالف واللام جنسية وان تكون هدية وقال ان

اى لك سبب الجسد اى  
 مقصر  
 ونفس اصاب الله بالخير  
 باعها  
 اداهى حشته على غير مرة  
 عصاها وان همت بشر  
 اطاعها  
 فلو عكس لأصاب

(قوله لان وقوع الجنس)  
 الخ دالة لقوله مقطوع به  
 ومراده بالجنس الامر  
 المطلق للسير المقيد بنوع  
 مخصوص وقوله كالواجب  
 اى فى القطع بوقوعه عادة  
 وان كان يمكن عقلا عدم  
 وقوعه (قوله لكثرة  
 واتساعه) علة للعللة  
 اعنى قوله لان وقوع الخ  
 فالحسنه جنس يشمل

انواع الحسنات مثل اعطاه الحياة والصحة والاموال والاولاد والخصب والرخاء وغير ذلك لكل هذه (وقد  
 انواع للحسنه والحسنه شاملة لها (قوله لتحقيقه فى كل نوع) اى لان كل جنس يتحقق فى افرادة وهى الانواع المندرجة تحتها بل فى  
 كل فرد من اى نوع من انواعه وهذا علة لقوله لكثرة (قوله بخلاف النوع) اى المعنى كالجنس فانه ليس مقطوعا ووقوعه فقد لا يحصل  
 ذلك النوع بان يحصل نوع آخر (قوله نادرة بالنسبة اليها) اى لان المراد بالسبئية نوع مخصوص معين وهو الجذب والبلاء والنوع  
 المعين ليس محقق الوقوع اذ النوع المعين قد لا يقع بان يقع نوع آخر غيره (قوله ليدل على التقليل) فيما يشكل وذلك لان التقليل  
 المدلول للتنكير هو قلة الشىء في نفسه بقوله افرادة بمعنى اى شىء يسير واحد مثالا كثير والتقليل المؤذن بعدم الجرم هو قلة الوقوع  
 الشىء وان كان عند وقوعه كثيرا فافرق بين التقليلين فلا يصح ان يكون مادل على أحد هاتين فى الآخر واوجب بان قلة الافراد  
 تؤذن ايضا بعدم الجرم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير فاحد التقليلين لازم للاخر فصح ان يكون  
 مادل عليه فى الآخر

وقد تستعمل إن في مقام القطع بوقوع الشرط لثبوتك التبعاهل لاستعدادا المقام إياه وعدم جزم المخاطب

(قوله وقد تستعمل إن الخ) هذا مقابل لقوله سابقا أصل أن عدم الجزم بوقوع الشرط وحينئذ فكان عليه أن يذكر أيضا مقابل قوله وأصل إذا الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل إذا في مقام السكوت لا شعرا بأن السكوت في ذلك الشرط مما لا ينبغي كقولنا إن قال لا أدري هل يفضل على الأمر بهذا السؤال أولا إذا تفضل عليك كيف يكون شكرك أشعرا بأن الأمر لا ينبغي السكوت في تفضله ولعله لم يذكره لقلته بالنسبة لخروج إن عن أصلها (قوله في مقام الجزم) أي في حالته وقدره قام لأن إن لم تستعمل في الجزم (قوله بوقوع الشرط) في التقيد بوقوع الشرط أشكل لأن إن قد تستعمل أيضا على خلاف الأصل في مقام الجزم بعدم بوقوع الشرط الذي هو خلاف أصلها لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة كإثباته قل أن كان للرجح ولدوكان يقال للخصم أرى ب أن كان العالم قد بلغه بأنه بزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنا وأنت تقول أنه ممكن والحاصل أن كلا من (٤٣) الجزم بالوقوع والجزم باللا بوقوع قد يستعمل فيهما على خلاف

الأصل وحينئذ فلا وجه لتقييد الشارح بوقوع الشرط فكان الأولى الشارح

وقد تستعمل إن في مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول أن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده

في السئلة إن أراد به نوع ما في أي فرد ما كان غير نادر كالو أريد الجنس إذا لا يندر وقوع فرد ما من أي نوع وإنما لا يندر النوع إذا أريد نوع مخصوص في ضمن فرد مخصوص كان يراد هنا الجذب بخصوصه في ضمن فرد مخصوص وقد أمرنا بذلك بقولنا فيما تقدم بأن فرد نوع مخصوص فافهم ثم أشار إلى أن إن قد تستعمل في غير أهلها لثبوتك فقال (وقد تستعمل إن في الجزم تجاهلا) أي وقد تستعمل إن في الشرط الجزم بثبوته أو نفيه ويكون قصد المستعمل إظهار الجهل لأن إن تدل على الجهل بالشرط بثبوته ونفياً فتستعمل في مجزوف التي تجاهلها راءه اللعان حتى يكتف الخصم بالزام الحجة ببيان الاستعانة كان يقال للخصم أرى ب أن كان العالم قد بلغه بأنه بزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنا وأنت تقول بإمكانه وقد تستعمل في مجزوم الثبوت تجاهلا كما إذا سئل العبد عن سيده وقد أوصاه أن لا يعلم أحدا بوجوده في داره حتى يشار فيه تجاهل التعبير بأن خوفا من سيده فيقول أن كان في الدار أخبرك وهذا التجاهل يعمن علم المعاني حيث يعتبر من جهة اقتضائه المقام كإثبات المثال وإن كان يراده مجرد الظرافة في الكلام كان من البديع فلا ريد كإثبات أن من البديع فيكون ذكره هنا تطفلا فافهم (أو لعدم) عطف على قوله تجاهلا أي تستعمل إن في غير موقعها للتجاهل أو لعدم (جزم المخاطب) بالشرط ولو

العهد أفضى لحق البلاغة قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر أنه قرر أن الحسنه مطلقة فكيف يجعلها للعهد وهو ينافي الاطلاق وحل كلامه على أنه يريد عهدا جنسيا والعهد الجنسي لا ينافي الاطلاق بالنسبة إلى أنواعه وحل على أنه يريد بالعهد النعمة المطلقة الموجودة في ضمن الجزئيات فتكون مطلقة وغير مطلقة باعتبارين وما ذكره في المفتاح هو معنى عبارة الكشف وإذا راجعت ما قدمناه في الألف واللام من تحقيق مذهب السكاكي وأنه يرى أن الألف واللام لا تزال عهدة

من البديع فلا ريد ما قيل إن تجاهل العارف من قبيل سوق المعلومات مساق غيره وهومن أنواع البديع فيكون ذكره هنا تطفلا (قوله أو لعدم جزم الخ) عطف على قوله تجاهلا أي تستعمل إن في مقام الجزم للتجاهل أو لعدم جزم المخاطب الخ وإنما جزم عدم جزم المخاطب باللام لمقد شرط نصب المفعول لاجله لأن عدم ليس مصداقيا وليس فعلا لتأنيل التأنيل المعلن بخلاف التجاهل فإنه مصدر قبي موافق لفعله في الوقت وفي الفاعل إذا فاعلها واحد وهو المستعمل فلذا جزم من اللام (قوله أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط) أي وبالخال أن المتكلم عالم بوقوعه (قوله على سنن) أي على مقتضى اعتقاد المخاطب وإذ إن هذا ما يبداه قد اعتبر فيها حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار حال المخاطب بخلاف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزمه بوقوع الشرط لا نأقول اعتبار حال المتكلم بما هو إذا استعملت إن على سبيل الحقيقة ولا اعتبر حال المخاطب على سبيل الحقيقة والتأنيل كما هنا

(قوله كقولك لمن يكذب)  
اعترض على المصنف بأن  
المكذب جازم بعدم وقوع  
الشرط وهو الصدق  
وحينئذ فليس التعبير بأن  
لا جرى على سنن ماعند  
المخاطب لانها لا امور  
المشكوكه والذي عند

المخاطب الجزم بعدم الوقوع  
والجواب أن المراد بقوله  
من يكذب أي من يجوز  
كذبك فهو متردد والتردد  
على ان وليس المراد بقوله  
من يكذب من كان جازما  
بكذبك والمراد عن يكذب  
من قال لك كذبت ولا  
يخفى اننا ليزم من قوله لك  
كذبت أن يكون جازما  
بأنك كاذب أو يقال  
التكذيب كناية عن عدم  
التصديق لانه لازم  
التكذيب فقله لمن  
يكذب أي لمن لا يعتقد  
صدقك بأن شئ في صدقك  
وتردد فيه ونسب اليك  
الكذب ان قلت ان الشاك  
لا اعتقاده وحينه فلا  
يناسب قوله على سنن  
اعتقاده أجيب بأن المراد  
باعقاده حاله الذي هو  
عليه وهو الشك قرر ذلك  
شيخنا العدوي (قوله فا  
ذات فعل ) الاستفهام  
للتقرير أي لا تقدر على ما  
يدفع خطبتك اه أطول

(قوله العالم بوقوع الشرط)

( كقولك لمن يكذب ان صدقت فاذا تفعل ) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيهه) أي تنزيل المخاطب  
العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم)  
جزم به المتكلم (كقولك لمن يكذب) أي من لا يعتقد صدقك بأن شئ ونسبك إلى الكذب لفظا (ان  
صدق) في اخباري لك الذي كذبتني فيه ( فاذا تفعل ) فغير بأن ولو جزم بوقوع الصدق  
الذي هو الشرط جر ياعلى ماعند المخاطب واعتبار المانسان به وانما قلنا لمن لا يعتقد الخ لان معتقد  
الكذب جازم فلا يكون التعبير بأن العجى على ماعنده (أو) (لتنزيهه) أي المخاطب العالم بوقوع الشرط  
(منزلة الجاهل) وانما ينزل كذلك (ل) سبب (مخالفته مقتضى العلم)

اتضح لك ان ماذا كرههنا ما شئ على رأيه قال الطيبي مر ادان مخشري بحسن الحسنة العهد الجنبى  
السائح كإفالي في تفسير الجدلثة التعريف فيه للنحسن والمراد الاشارة لما يعرفه كل أحد ان الحمد ما هو  
فالمراد بالحسنة الحسنة التي تحصل في ضمن فرد من الافراد فثارة تكون خصبا لثارة رفاذية وثارة  
صحة وغير ذلك واليه الاشارة بقوله الحسنة من الحصب والرخاء فان بعضا منها واقع لاحماله وهو يصدق  
على كل فرد حاصلا كان أو سيكون ومن ثم لم يجز حمل العهد على الخارجى لشخصه ولا على الجنس  
من حيث هو هو فان الحقيقة اذا أريد بها شئ بعينه مجازا حصل على المبالغة والكمال فيها والمقام  
لا يقتضى ذلك وهو المعنى بقول صاحب المفتاح لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة  
ولذلك عرف ذهبنا الى كونهم مبهودة أو تعرف جنس والاول اقضى لخلق البلاغة أى المبهود  
الذهنى اه وقيل انما قال انه اقرب للبلاغة لان المبهود اقرب الى التحقق من الجنس وجعل المصنف  
من ذلك واذا أذننا الناس رجة فروحوا بها وان تصهم سبئة \* قلت وهو يشهدا فقلناه من ان الاتيان  
بأذا وان لما دى الحسنة والسبئة لا لتعريف ولا لتفسير وإلا لورد عليه ما ذكره به هذه الآية الكريمة  
فيحتاج الى تكافؤ الجواب بانها تكرر رعاية للفظ الاضافة للشعر بالقلة \* وأورد المصنف قوله  
تعالى واذا مس الناس ضرده واربهم من بين اليه ثم اذا أذاقهم منه رجة اذا فرق منهم برهم ثم يكون  
قد استعمل فيه اذ فى الطرفين وأجاب بانه قصد التوبيخ والتقريع فأتى بأذا وبالمس الشعر بالقلة  
ليكون تخويفهم واخبار بانهم لا بد أن يمسهم شئ من العذاب \* وأورد قوله تعالى واذا مسه الشر  
فدعواه عريض بعد قوله تعالى واذا أئتمنا على الانسان فان الضمير في مسه يعود على المعرض  
اشارة الى ان الماء عرض وتكبر قطع بان الشر بمس قلبه والاولى ليست للترتيب والذي يسمه الشرع من  
أن يكون مسه الخير قبل ذلك أولا \* تنبيه \* وأورد على الشاعر القائل (١)

أداهى حخته على الخير مرة \* عصاها وان همت بشرطاطها

قلت ويمكن الجواب بأن المقصود اثبات حث نفسه على الخير ومع ذلك يصعب وهو أبلغ في الذم وبذلك  
يعلم الجواب عن قوله وان همت قلت ذلك بحث امرأته في بعض الحوائش وقد سبق غيرى اليه  
ص (وقد تستعمل إن في الخرم الخ) ش قد تخرج إن عن أصلها وتستعمل في الخرم به وذلك  
إما على سبيل تمجيد المتكلم كقول العبد لمن يطلب سيده ان كان في الدار أعلاه ته ليومها غير  
جازم أو لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذب ان صدقت فاذا تفعل لان المخاطب يشك في صدقه  
\* قلت وينبئ ان قوله ان صدقت يحمل على التعيين وهو مشكوك فيه وان كان الصدق جزوما  
بنو إلى التنزيل المخاطب منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم

كقولك

أي أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظر للثالث

(١) قوله وأورد على الشاعر الخ هكذا في الاصل وفي العبارة سقط ظاهر اذ لم يذكر الايراد وهو مذكور في عبارة الايضاح كتبه معناه



كما تقول لمن يؤذى أباه أن كان أباه فلاتؤذوه كالتوبيخ على الشرط وتصور أن المقام لا يشتهى على ما يقوله عن أصله لا يصلح إلا لفرضه  
كما يفرض الحال لفرض كقوله تعالى أن تضرب عنكم الذر صفحا

(قوله كقولك لمن يؤذى أباه أن كان أباه فلاتؤذوه) أي فعل المخاطب بأنه أنه يؤذيه بحق ومقتضاه أنه لا يؤذيه بل كنهنا ما آذاه نزل المتكلم  
منزلة الجاهل بالابوة فعبر بان لا جمل أن يجري الكلام على سنن اعتقاده تزيلا قال الفري أن تعتبر في هذه الصورة تزييل المتكلم  
نفسه منزلة الشاك لأن فعل المخاطب من أياداءه كانه أو فعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كاهو الاصل في ان  
اه (قوله أي تعبير المخاطب) يمكن أن التقيد بالمخاطب لملاحظة المثال المذكور ونحوه والافتعال فيكون لقب المخاطب بخوان  
كان هذا أبانيد فلا يؤذوه (قوله على الشرط) أي على وقوع الشرط (٤٥) منه وأما مقتضاه إياه (قوله وتصور)

أي تبين وهو من عطف  
السبب على السبب أي  
تصور المتكلم للمخاطب  
وقوله أن المقام أي الذي  
أورد في شأنه الكلام (قوله  
لا يشتهى) علة لقوله  
لا يصلح مقدمة على المعقول  
وقوله على ما يقابل أي على  
أدلة تحقق زوال الشرط  
من أصله (قوله إلا لفرضه)  
أي إلا أن يفرض ويقدر  
ذلك الشرط كما يفرض  
الحال لو أن الحال الحق  
استعمل أن فيه كتبر  
تستعمل هنا في ذلك الحال  
المقدر كذا في عطف الحكم  
(قوله لفرضه) متعلق  
بفرض الحال أي وفرض  
الحال يكون لفرضه  
الاعراض كالتيكيت  
وإزام الخصم والمبالغة  
وتعود ذلك (قوله أن يفرض  
عنه الذكر) أي أن يفرض  
عنه القرآن بترك إزالة  
لكم وترك ما فيه من

كقولك لمن يؤذى أباه أن كان أباه فلاتؤذوه (أو التوبيخ) أي تعبير المخاطب على الشرط (وتصور) أن  
المقام لا يشتهى على ما يقابل الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه (أي فرض الشرط) كما يفرض الحال  
لفرض من الأغراض (نحو أن تضرب عنكم الذر) أي أنه لمكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه  
من الامر والنهي والوعد والوعيد (صفحا)

كقولك لمن يؤذى أباه أن كان أباه فلاتؤذوه فم المخاطب بأنه أنه يؤذيه بحق ومقتضاه أن لا يؤذيه ولا أن  
آذاه نزل منزلة الجاهل بالابوة فعبر بان في شرط ثبوت الابوة المقتضية للشك تحقق الابوة عند المخاطب  
ولكن هذا يقتضي أن المعتبر في الشك هو المخاطب وقد تقدم ان المعتبر هو المتكلم ويمكن أن يجاب بأن  
عدم عمل المخاطب يقتضي عدمه حتى نزل منزلة الجاهل اعتبره المتكلم موجبا لشكه هو في كونه أباه  
للمخاطب فعبر بان أو يقال لما نزل منزلة الشاك أي بالكلام مع ان إجرأه على ما يناسب ما عنده بعد  
التبذيل كما فيه قبله (أو التوبيخ) أي يؤذي بان في الجزوم به للتوبيخ أي تعبير المخاطب على الشرط  
(وتصور) أي تبين (أن المقام) الذي أورد في شأنه الكلام (ل) أجل (اشتاله على ما يقابل الشرط) أي  
بحقق زواله (من أصله لا يصلح) ذلك الشرط (إلا لفرضه) أي إلا أن يفرض (كما يفرض الحال) وفرض  
الحال يكون لفرضه من الأغراض كإرجاء العنان لإزام الخصم كما تقدم تمثله وذلك (نحو) قوله تعالى  
(أن تضرب عنكم الذر) أي أنه لمكم فنضرب عنكم القرآن بترك إزالة لكم وترك ما فيه من الامر  
والنهي والوعد والوعيد فالقاء على هذا في أن تضرب بلطف ما بعده على جملة تناسب كالمقدرة هنا وحرمة  
الاستفهام داخلة على تلك الجملة وقيل الاصل فأضرب بدخول الفاء على الاستفهام كافي وقوله تعالى  
فأين تذهبون فأى الفريقين ثم قدمت الهزلة لأن لها الصدر فلا يحتاج الى تقدير جملة وهما اعرابان  
يجريان في شبه ذلك نحو أفهم سيرا (صفحا) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا بتقدير فعل والتقدير

كقولك لمن يؤذى أباه أن كان أباه فلاتؤذوه ويصح أن يعبر عن ذلك بتزييل المتكلم نفسه منزلة الجاهل  
لا بهام أن الأذى الصادر من الولد لا بهام لا يصدر الا من الاجني فلذلك شكك نفسه في أنه أنه يؤذيه ويصح  
للامر من أن يناقوا لك لمن يؤذى الناس ان كتب مسما فلا تؤذوا المسلمين وإما التوبيخ بان براد أن فعل  
الشرط الواقع الجزوم به لتقيام البراهين المقتضية لوقوع خلافه كأنه معدوم فيفرض معدوما ويلقى على  
الشرط كقوله تعالى أن تضرب عنكم الذر صفحا

الامر والنهي والوعد والوعيد وانزال ذلك للمبرك (قوله أي أنه لمكم فنضرب الخ) أشار بذلك الى أن الفاء عاطفة على جملة مقدرة تناسب  
الجملة المعطوفة في المعنى وحرمة الاستفهام باقية في محلها الاصل داخلة على تلك الجملة المقدرة وقيل ان الهزلة مقدمة من تأخير والاصل  
فأضرب بتقديم الفاء على الاستفهام كافي وقوله تعالى فأين تذهبون فأى الفريقين ثم قدمت الهزلة تنبيه على أصالتها في الصدارة فلا  
يحتاج لتقدير جملة على هذا والوجه الاول للزحمة في الثاني لسيو يوالجهور واختار السراح الوجه الاول تبعا لكتشافه بزيادة  
المعنى وهذا الوجهان يجريان في كل جملة مقرونة بالفاء أو الواو أو ثم مسبوقة بهزلة الاستفهام نحو أن تضرب الخ أو لم يسير وفي الأرض  
أثم إذا ما وقع أنتم به الآن واعلم أن الزحمة في لم يقل بوجوب التقدير فقد جزم بما فيه لسيو يوالجاعة في مواضع فقال في قوله تعالى

إن كنتم قوم مسرفين فمن قرأ إن بالكسر لقصد التوبيخ والتجھيل في ارتكاب الاسراف وتصور أن الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء تحقيق أن لا يكون ثبوته الا على مجرد الفرض

أقاس أهل التري عطف على فأخذناهم بمتى وفي قوله تعالى انلعبون أو بأول الأزلون فيمن قرأ بفتح الواو ان بأول اعطف على الضم فيجعلون اكسفاً بالفصل بينهما همزة الاستفهام (قوله أي عراضاً) أشار بذلك إلى أن الصبح بمعنى الاعراض وأن صبحاً في التمعول مطلق عاملة فصرف لان معناه وهو صرف القرآن الغير وترك انزاله لم يتضمن الاعراض ويسلمه أو عاملة فعل مقدر أي أنفصر عنكم الذكر ونعرض عنكم عراضاً (قوله ولا لعراض) يشير إلى أنه يجوز أن يكون صفحا مفعولاً له بناء على عدم اشتراط اتحاده وهو عاملة في الفاعل إذ فاعل الاعراض المخاطبون أي لا عراضكم عن الايمان وفاعل الضرب هو الله تعالى أو بناء على أن فاعل الاعراض هو الله تعالى (٤٦) أي لا عراضنا عنكم وعدم اقبالنا عليكم بالتكليف ولا يقال ان الضرب هو

الاعراض والعلة تغاير المسأول لا تقول ضرب الذكر عنهم جعله مخاطباً به غيهم دونهم وعدم انزاله لهم وهو ملزم للاعراض الذي هو عدم الاقبال عليهم بالتكليف وامهالهم منها لانفسه كما لا يخفى أو بناء على أن المراد اعتباراً لا عراضكم ففاعل الاعتبار والضرب هو الله (قوله أو معرضين) يشير إلى جواز كون صفحا حالاً واعلم أن الضرب في الاصل النزول والرفع يقال ضرب الثرائب عن الخوض ذادها ودفعها وحينئذ فنفسر بما استعاره تصريحاً لترك انزاله لهم أو أنه استعاره تخيلية حيث شبه الذكر بثرائب

أي عراضاً ولا لعراضاً أو معرضين (إن كنتم قوم مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصور أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً فهو بمنزلة المحال

أنفصر عنكم الله كرو ونعرض عنكم عراضاً أو بضمين ضرب بمعنى الاعراض أي نعرض عنكم صرف القرآن عنكم عراضاً لا يقال صرف هو الاعراض فكيف يحتاج إلى تقدير وتضمن لا تقول صرف الذكر عنهم جعله مخاطباً به غيرهم دونهم وهو ملزم للاعراض الذي هو عدم الاقبال عليهم بالتكليف وامهالهم منه لانفسه كما لا يخفى ويحتمل أن يكون حالاً أي أنفصر عنكم القرآن حال كوننا معرضين عنكم ويحتمل أن يكون مفعولاً من أجله أي أنفصر عنكم القرآن لاجل عفوانكم ومساعدتكم دون سائر الخلق وقد علم أنه يجب تفسيره حيث تقول بما يهديه الفاعل بما يخالف نفس الفعل كما في هذين الاحوالين وقوله تعالى (إن كنتم قوم مسرفين) شرط (في) قراءة (من) قرأ إن بالكسر) أو أمان قرأها بالفتح فهو في محل المفعول من أجله ولكن انما تظهر مناسبة لأعراب صفحا حالاً أو مفعولاً مطلقاً وهو ظاهر فلي أن شرط يكون جوابه محذوفاً دل عليه ما قبله أو لا يحتاج إلى جواب لان في موضع الحال فاسرأهم الذي هو الشرط على هذا المحقق ولكن اشتمال مقام ظهور الآيات ونزول القرآن على ما نقله بحيث لا ينبغي أن يصدر من العاقل ينبغي أن يكون كالحال المعلوم الانتفاء بالضرورة فإذا نزل منزلة المحال فلي فرض كالفرض المحال والحال ولو كان معلوم الانتفاء فليس

إن كنتم قوم مسرفين على قراءة الكسر وورد عليه أمر أن أحد هاتين الجزومتين به إسراف فيهماضي والاسراف للمستقبل بالنسبة إلى العباد مذكول فيه وإن كان المراد إتيان إسرافكم الماضي لاجل كان فالتبيين أيضاً للعباد مذكول فيه الثاني انه اذا كانت البراهين القاطعة تجعل الاسراف كالمستحيل فدخل ان عليه خلاف الاصل فإن المستحيل لا تدخل عليه أداة الشرط حقيقة والمهمزة

والحال

تداند وتدف عن الخوض مثلاً واستعير اسم المشبه للمشبه في النفس ثم حذف المشبه به

وهو الغرائب وذكر شي من لوازمه وهو الضرب على طريق المكنية والضرب تخيلية للمكنية وهي لفظ الثرائب المطوى وأولفظ الذكر المذكور والتشبيه المضمر على اختلاف المذاهب (قوله فيمن قرأ) أي في قراءة من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف خبر محذوف أي فان شرط في قراءة من قرأه بالكسر أي واما في قراءة من قرأ بالفتح فهو في محل المفعول من أجله والمعنى لأن كنتم قوم مسرفين أي مستهزئين بآيات الله وكتابه ثم ان على قراءة الفتح يتعين اعراب صفحا حالاً أو مفعولاً مطلقاً ولا يجوز أن يكون مفعولاً لانه لا يتحدد وعلى قراءة الكسر بان الشرطية يكون جواب الشرط محذوفاً دل عليه ما قبله وأن نفس ما قبلها هو الجواب أو لا يحتاج إلى جواب لوفوع اجلة الشرطية حالاً فاستغنت عن الجزاء للجر بدعا على معنى الشرط والعنى مفروضاً كونكم مسرفين ونظير الآية في الوجهين المذكورين زيدوا كرماله تخيل (قوله وتصور أن الاسراف) أي وتبين أن الاستهزاء بآيات الله وكتابه في هذا المقام الذي أورد في شأنه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات ونزول القرآن

وتعليب غير المتصف بالشرط على المتصف به

(قوله والمحال وان كان الخ) هذا جواب عما قبل اذا كان الاسراف منزلة المحال فلا يستعمل فيه انما امر أنه يشترط فيه لعدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه وحجته فلا يستعمل فيه انما حاصل الجواب أن المحال وان كان ليس محلالا بحسب الأصل لكونه مقطوعا بعدم وقوعه لكن كثيرا ما ينزل منزلة المشكوك وهو ما لا قطع بعلمه ولا بوجوده لاراءه العنان لتبكيك الخضم فتدخل عليه انما حاصل كلام الشارح أن في الآية تنزيهين الاول تنزيل الاسراف المقطوع بمنزلة المحال المقطوع بعلمه الثاني تنزيل المحال منزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعلمه ولا بوجوده على سبيل المسامحة واراءه العنان لقصد التبكيك فأدخلت عليه انما تنزيل الاول وسيلة للثاني الذي هو موقع لان واعتراض بأن اعتبار التنزيهين أمر لا يتعين أن يصح أن يكون فيها تنزيل واحد وهو تنزيل الاسراف المقطوع بمنزلة ما لا قطع بعلمه ولا بوجوده الذي هو موقع انما ولا داعي الى اعتبار التنزيهين في الآية وأجيب بجوابين الاول أن اعتبار التنزيهين أبلغ في التوبيخ اذ لو نزل (٤٧) ابتداء كذلك فاعتبار محالية وهوي نكتة

مطلوبة لا قضاء المقام لها  
لأدائها المبالغة التامة في  
التوبيخ الثاني أن تنزيل  
المقطوع به منزلة المشكوك

فيه قليل وتنزيل المقطوع  
بعلمه منزلة الشكوك فيه  
كثير بفعل التنزيل الاول

واسطة لجري على الكثير  
وظهر مادكرناه أن الشرط  
هنا على قوله ان كنتم قوما

مصرفين مقطوع بوقوعه  
لسكن أدخلت عليه ان  
للتوبيخ وتبين انه لا يصلح

الا أن يفرض كما يفرض  
المحال بعد تنزيه منزله  
نظر الوجود ما ينزله (قوله

لقصد التبكيك) أي  
استكانت الخضم والزاعم من  
حيث ان الشك انما اذاتنزل  
مع مدعى المحال وأظهر

والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه انما تنزيله منزلة ما لا قطع بعلمه على سبيل  
المسامحة واراءه العنان لقصد التبكيك كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (أو  
تعليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) كما اذا كان القيام

محلا في الأصل لأن ينزل كثيرا منزلة المشكوك فتدخل عليه انما لاراءه العنان لتبكيك الخضم كما تقدم ومنه  
قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين أي الموحدين لله تعالى النافين لذلك الولد أو من  
المطيعين لذلك الولد لو كان لکنهم يكن فاعيد في وحده فالشرط هنا على قوله ان كنتم قوما مصرفين  
أدخلت عليه انما للتوبيخ وتصور أنه لا يصلح الآن أن يفرض كما يفرض المحال بعد تنزيله منزلة ما لا قطع بعلمه  
يكتف بتنزيل الاسراف المحقق منزلة المشكوك لانها الملقاة على ما ينزل بحقه فتدخل عليه ان  
من أول وهلة من غير أن نتوصل الى ذلك بجعله كالمحال ثم جعل المحال كالمشكوك لان التوصل الى  
ادخاله انما تنزيهه منزلة المحال أبلغ كالأجنى من التوصل بمجرد وجود ما ينزل بالعقل لان الاول يدل  
على أن المفروض مما لا يختلف في انتفائه لكن الاضاف أن الكلام ليس فيه ما ينزل عن تنزيه منزلة  
المحال ثم يفرض كما يفرض المحال ولو كان التنزيل أبلغ اللهم أن يدعى انما الملقاة على ما ينزل  
الاسراف من أصله على وجه هو غاية في الظهور وهو الدليل أودى أن تلك الالفة المناسبة للقام دليل  
فتأمل (أو تعليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) ظاهر العبارة أن الذي صدق عليه

في الآية الكريمة لا نكار والفاء عاطفة على جملة عذوقة والضرب مجاز عن الصرف وصفها مصدر  
من المعنى أو مفعول من أجله أو حال أي صاحبين انما جوزوا وقوع الصدر حال في القياس وعجزوا بقراءة  
الكسر عن قراءة الفتح فعنه اذ لا جلا اسرافكم فصرف عنكم الذ كرفلا تومرون ولا تهون واما ان  
يؤتى بانما لتعليب بانما يستند فعل الشرط الى جماعة بعضهم مقطوع بوقوع الفعل منه وبعضهم  
مشكوك فيه فينبغي الشكوك في وقوعه منه على غيره (تنبيه) حيث ورد في القرآن الكريم

مدعى المحال في صورة المشكوك اطمانا لنباهه حينئذ يرتب عليه انما لمسلم لاتقاء كافي آية وان كنتم في ريب مما نزلنا على  
عبدنا وأن قال لمن يعتقد أن العالم قديم وأنه يمكن بذاته لو كان العالم قديما لزم استغناءه عن الداعل فلا يكون ممكنا وأنت  
تقول بإمكانه أو يرتب عليه انما ما ظاهرا له بيقينه في ذهنه كافي آية قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين بناء على أن المراد  
فانا أول النافين لذلك الولد العابدين لله فاذا رتب الخضم ذلك اللازم سككت المدي وانقطع وسلم والتزم بما كان لا يقوله كذا قيل  
لكنه بعد من جهة أن التعليق على وجوده ولدى الواقع لانه المحال لا يفرض عنهم اذ ليس هذا محالا وكلامنا في المحال وقيل المعنى ان صح  
وثبت به انما يقيني وحجة واضحة أن للرحمن ولدا موجودا خارجا فانا أول العابدين لذلك الولد أي فأسقمكم ان طاعة ولا انقياد كما يفرض  
الرجل ولدا لمالك لفظنا لا يبيد لكنهم يثبت بالبرهان والحجة الواضحة أنه ولد فانا أول العابدين في وحده فكيف يكون له ولد محال فنزل ذلك  
الامر المقطوع بانتفائه منزلة المشكوك فيه واستعمل فيه انما تنزيهه منزلة ما لا قطع بعلمه ولا بوجوده (قوله أو تعليب) عطف على عدم الجزم وقوله غير

وحجى، فوله تعالى وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا بان يحتمل أن يكون التوبيع على أن ربه لا مثال للحام على ما قبله ما عن أصلا  
 المتصف به أى غير محقق الاضاف بالشرط وهو المشكوك فى انصافه الذى هو موقع ان قوله على المتصف به أى بالفعل فيما اذا كانت  
 أفاءة الشرط داخله على كان أو من تحقق أنه يستصف به فى المستقبل فيما اذا كانت غير داخله على كان فيصير الجميع كالمشكوك فيه  
 وهذا التقير يدل عليه قول الشارح كما اذا كان القيام الحان قلت حيث صار اضافة الجميع بالشرط كالمشكوك فيه بسبب تغليب  
 المشكوك فى انصافه بالشرط على المتصف به تحقفا كان استعمال ان فى موضعها وهو ما يشك فيه وحيد فربك هذا الموضوع مما يحتمل  
 فيه وهو استعمال ان فى الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت ضرورة الجميع كالمشكوك فيه أمر تقدرى فلا ينافى أن بعضهم ليس  
 مشكوكا فى انصافه به فى الواقع بل مجزوم باتصافه به فلا تيان بان بالنظر لذلك البعض خروج عن الاصل وبالنظر للمشكوك فى انصافه  
 به جاز على الاصل وأعلم ان هذا التقير بالذى قيل هنا يصح اعتباره فى الآية الآتية بأن قال غلب غير المرتاب أى غير محقق الاضاف  
 بالرب وهو المشكوك فى ربه (٤٨) على المرتابين جزما فصار الجميع كالمشكوك فى انصافهم بالرب فاستعمال ان

قطعى الحصول ان يدعى قطعى لعدم وقوعه ان قما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان  
 كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أى يحتمل أن يكون التوبيع  
 بالتحقق أنه غير متصف غلب على الذى صدق عليه أنه متصف كذلك ويحتمل أن يكون المعنى ان غير  
 محقق الاضاف وهو المشكوك فيه غلب على المتصف فيه صير الجميع كالمشكوك فيه كما اذا كان القيام  
 قطعى الحصول ان يدعى قطعى الحصول لعدم معنى ان عمرا مشكوكا فى قيامه فيغلب عمرو على زيدى  
 حكم القيام فيصير قيامهما كالمشكوك فيه فتقول ان قما كان كذا وعلى هذا الاحتمال الثانى يكون  
 استعمال ان بعد التغليب فى موضعها وهو ما يشك فيه وعلى الاول يدعى بحث ستقره فى المثال المشار  
 اليه بقوله (وقوله تعالى) فى خطاب المرتابين (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أى  
 يحتمل أن يكون للتوبيع وتصور أن المقام لا مثاله على ما قبله الرب من أصله لا يصلح الرب فيه إلا أن  
 يفرض كما يفرض الحال ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين وظاهر أن المراد بغير  
 ان وليست فى كلام نحكى عن يقع منه الشك استعمال ان تكون الشك لان الله تعالى مزه عنه واتحاشى  
 على ما يقتضيه المقام من هذه التأويلات (تنبيه) قال المصنف تعالى السكا كى فى قوله تعالى وان  
 كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها أى يحتمل ان تكون للتوبيع كسابق وان تكون لتغليب غير المرتابين من  
 المخاطبين على المرتابين منهم فانه كان منهم من يعرف الحق وينكره عندا فقلت لكن التغليب أن تجمع

بالنظر للمشكوك فى ربه  
 على الاصل وبالنسبة للمرتاب  
 جزما على خلاف الاصل  
 وعلى هذا لا يرد بحث أصلا  
 كذا قيل وفيه أن هذا  
 لا يتم الا لو كان المخاطبون  
 بعضهم مرتابا وبعضهم  
 مشكوكا فى ارتبابا والواقع  
 خلاف ذلك فقد كان  
 بعضهم مرتابا وبعضهم  
 غير مرتاب يعلم انه من عند  
 الله ولكن ينكر ذلك عندا  
 (قوله قطعى الحصول ان يدعى  
 أى بالفعل أوفى المستقبل  
 وقوله غير قطعى لعدم رأى بل  
 مشكوكا فى انصافه فى  
 المستقبل (قوله نزلنا على عبدنا

قما كان كذا) أى لنفسي لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع له بالقيام فاستعملت ان فى الجزم وهو من  
 القيام قطعى الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعى له عليه فان قلت كيف يغلب غير المتصف وهو عدى على المتصف وهو  
 وجودي فليجوز ذلك باعتبار كون غير المتصف بالشرط أكثر أفرادا من المتصف فى الواقع أو باعتبار كون عدم الاضاف هو  
 الاصل فان قلت ان الشرط هو الهيئة المركبة من وقوع القيامين ولا شك أنه مشكوكا فيها بسبب الشك فى أحد جزأها وحينئذ  
 فتكون اننا ناستعمله على الاصل لا فى الأمر الجزم به على خلاف الاصل وهذا خروج مما نحن بصدده وتوضيح ذلك أنه اذا كان خمسة  
 رجال متوضئين وخمسة غير متوضئين ثم خلط الجميع فلا تحكم على الجميع بأنهم متوضئون قطعا ولا بعدم الوضوء قطعا فكذلك اذا خلط  
 المتصفون بالقيام قطعا وغير المتصفين به قطعا فالهيئة الاجتماعية لا تقطع بقيامها ولا بعدم قيامها أحجب بأن قوله ان قما الحان باب  
 الكلية أى أن قام كل منك ولا شك أن أحدهما مقطوع بقيامه فاستعمل ان فيه على خلاف الاصل للتغليب المذكور لأن باب الكل  
 حتى يتأتى الاعتراض قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى عليه صاحب الحق والرضوان (قوله للمخاطبين المرتابين) جعله للمخاطبين من تايين  
 ظاهرا على الاحتمال الاول لا على الثانى لانهم عليه بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب الآن يقال جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير  
 مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه كذا قيل وفيه أن التغليب الذى سذكره انما يقتضى جعل المخاطبين غير مرتابين فاقابل  
 (قوله) يحتمل أن يكون للتوبيع أى يحتمل أن تكون ان هنا مستعملة فى الأمر الجزم به بالتوبيع بناء على أن الخطاب للمرتابين لانهم  
 الذين يحجبون على الرب وأن الرب نزل منزلة المستحيل لوجود الادلة الدالة على أن الرب فيما نزل لا يثنى صدور من عقلى ثم نزل ذلك

ويحتمل أن يكون التعليل غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فإنه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا وكذلك قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نبعث

المستعمل منزلة ما لا قطع بعدمولاه وجوده وهو المشكوك فيه فلا يستعمل فيه ان (قوله والتصور المذكور) أي تبين أن الارتاب بما لا ينبغي أن ثبت لهم إلا على سبيل الفرض لا لاشكال المقام على ما ينزله ويقطع من أصله وهو الآيات الدالة على انه من عند الله (قوله لتعليب غير المرتابين) أي من المخاطبين وقوله على المرتابين يعني منهم وهذا التقرير هو الذي يقتضيه قول المصنف أو تعليل غير المصنف به (قوله لا نه كان الخ) علة لقوله على المرتابين وأشار به إلى ان المراد بغير المرتابين في هذا المقام لم يتصف بالرب أصلا بل يعرف الحق وينكر عنادا لا من شك في ربه لا من بطلان ما علم من أن المخاطبين منهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان فرسانهم (٤٩) ليكون الحق وهم بعدون والناثي على ما قيل أن الخطاب بكسر

والتصور المذكور وان يكون لتعليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا رتاب لهم وهما بحث وهو أنه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي للادقوع فلا يصح استعماله ان فيه كاذبا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك

المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالرب لامن شك في ربه لامن أحد علماء علم من أن المخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان فرسانهم ليكون الحق وهم بعدون والآخر أن الخطاب بهذا الكلام هو الله تعالى فلامعنى ليكون غير المرتاب بالنسبة إليه تعالى هو المشكوك في ربه وهذا المراد في التعليب في الآية الكريمة على هذا وهو أنه غلب المعلوم في ربه على الذي علم ربه هو مقتضى عبارة المصنف كما أثرنا إليه قبل وعليه يكون المحل بعد التعليب غير موقع لان لانها انما تستعمل في الامور المحتملة المشكوك فيها كما أثرنا إليه في الاحتمال الثاني عند تقرير ناقول المصنف أو تعليل غير المصنف فالتعليب المودى الى تحقيق نفي الوقوع يكون استعماله ان فيه كاستعمالها في حق الوقوع فيمتنع في الاول كما في الثاني ولهذا يقال هنا إنه بعد التعليب وتفسير الرب معنى الوقوع جزا يفرض حينئذ كما يفرض الحال الذي يفرضه

بين ما تقتضيه الكلمة وغيره وهنا جمع في فعل الشرط بين مجزوم بان عندهم ريبا وهم الكفار ومجزوم بانه لا ريب عندهم وهم الذين كانوا يعتقدون الحق بقاؤهم فلم تستعمل ان في شئ من حقيقتها من الشك غلب عليه غيره بل استعملت في شئين كل منهما غير مدلولها وليس ذلك من التعليب في شئ ومعلوم الا كقولنا ان عادا أسس وطلعت الشمس عنادا كمرتكف هو تعليق على واجب واستعمل وكلاهما بخلاف الاصل وقدمشى شارحو المفتاح والتلخيص على ما ذكره المصنف على ما فيه ولا يصح كلامه الا بتأويل وهو ان يدعى ان بعض المخاطبين كانت حالته حال من يشك الانسان في ان عنده ريبا ولا كالمناقضين وبعضهم كان الانسان يعلم ان عندهم ريبا وهم الكفار الذين يقولون لا ندري كاذبين قالوا اما الرحمن فحينئذ يمكن ان يقال بعض المخاطبين من شأنهم الخطاب بان لان عنادا الانسان

(٧ - شرح التلخيص ثاني) المرتاب صار الجميع لا رتاب عندهم فلم يوجد ما يليق بان وحينئذ فلازم ما ذكره المصنف من احتمال كون ان في الآية مستعملة في الامر المجزوم به التعليب لان التعليب يؤدي لعدم صحة التعميم بها وأشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتي بل لا بد من حاصله انه بعد التعليب وتفسير الجميع غير مرتابين وتفسير الرب معنى الوقوع فرض ذلك الرب كما يفرض الحال لتبكت الخصم وازامه وذلك بأن تزل ذلك الرب المقطوع بعدم منزلة المشكوك فيه فصح استعمال ان فيه لانها صارت مستعملة في موضعها الاصل وهو المشكوك فيه ففيه تصرف فان كافي قوله تعالى ان كنتم قوماسرفين في قراءة الكسرة على ما مر فان قلت حيث كانت ان هنا مستعملة في موضعها وهو ما يشك فيه فيمكن الآية مما نحن بصدده وهو استعمال ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت تقدم جوابه وحاصله أن ضرورة جمع المخاطبين لا رتاب عندهم بالتعليب أمر تعدى فلا ينافي أن بعضهم في نفس الامر من تاب قطعاً قال تعالى بان بالنظر لذلك البعض على خلاف الاصل

وليس المعنى هنا على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن ان هنا بمعنى إذ

كثير التكيك ولولم يكن محالاً لكان بكثرته قد تم كون المحل محلاً لها وقد أجب عن كون المقام بعد التغليب ليس محلاً لا يفرضه كفرض المحال بأنه لا يحتاج إلى ذلك الفرض لأن المراد الرب في المستقبل والأمور الاستقبالية من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالاً لكن يجري الكلام على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وهذا مر دود لأن كان مع ان أن مع كان للشيء كالفرض عليه الإزاج والمرد فحالاً لأن إن لا تغلب كان إلى المستقبل زعم الكوفيون أنها بمعنى إذا التي هي الزمان الماضي وأيضاً لو كان الكلام بمعنى الاستقبال لم يفتقر إلى اعتبار التغليب أصلاً لأن الواقع منهم الرب مشكوك في ربه في المستقبل والمقدر أن في الكلام تغليباً على أن ذكر الشك هنا والخطاب من الله تعالى مما يحوج إلى كشف التفرع الذي لا يخلو عن بحث أو أما الجواب بأنه لا كان بعضهم من تابوا بعضهم غيرهم تاب صار الجميع كالشكوك في ربه ضرورة صدق تردد الرب وعدمه فيما بينهم كتردد النسبة في المشكوك فهو خروج عن باب التغليب المنصوص عليه ولو كان هذا الاعتبار من مواقع ان أيضاً فالأصواب في الجواب هو ما تقدم من أنه بعد التغليب وتفسير الجميع غيرهم تابين فرض ذلك الرب كالفرض في المحال والمحال يفرض كما تقدم كثير التكيك انهم أي أسكنوا له كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وان الأيمان بمثل القرآن محال لعدم وجوده يفرض لماذا ذكره وقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين والتكيك في فرض المحال يكون من جهة أن انهم إذا اتزلا معه إلى اظهار مدعاه في صورة المشكوك اطماناً لسماعه فيختم برب عليه لا زعمهم إلا تنقاه كافي المثال الاول أو لازم قاطع لرجائه بتكثفه في ذهنه كافي الثاني بناء على أن المراد فأنا أول النافين ثم انه كان ينبغي للصف حيث ذكر أن قد نخرج عن أصلها أن يذكر أن إذا كذلك كالشعر به قوله أو أصل إذا انجزم بوقوع الشرط فيقول مثلاً وقد تستعمل إذا في مقام الشك للشاعر بأن الشك في ذلك المقام محالاً ينبغي لعدم مناسبه كقولك قل لا أدري هل يفضل على الأمير هذا النوال أو لا إذا تفضل عليك كيف يكون شكوك اشعاراً بأن الأمير كرمه لا ينبغي الشك في تفضله ونحو ذلك ولعل لم يذكره لقائه بالنسبة لخروج ان عن أصله شكافي أن عندهم ريباً أولاً وبعضهم لا يشك الانسان في أن عنده ريباً فغلب المشكوك في ربه بالنسبة إلى السامعين على غير المشكوك في ربه وهذا غير ما ذكره المصنف ثم ان فيه من الركائز ما لا يخفى ولعل القطع حاصل بأنه غير مرد أو غلب ظني أن الوهم سرى لهم من ان الرب بهو الشك وان الدهن زاغ عن الرب الذي يطلبه ان وهو ريب الانسان المتكلم إلى الرب الذي هو فعل الشرط ثم لو ثبت للمصنف ما ادعاه في الآية الكريمة من التغليب وقع النزاع معه ومع السكا في جعله التغليب من التكت التي لا جها تستعمل ان في الجزم به وذلك لان هذا العلم انما يتكلم فيه في النكت المعنوية لا اللفظية والتغليب أمر لفظي لا يوق به إلا لنكتة معنوية تحتمل عليه فان أراد المصنف ان التغليب نكتة لم يصح وان أراد أنه لا بد من اشتباه على نكتة معنوية لا جها تستعمل ان في الجزم فليس في ذلك بيان لما هو بعده من نكتة استعمال ان في الجزم وربما كانت تلك النكتة الحاملة على التغليب هي إحدى النكت السابقة \* ثم اعلم أن السكا قالو أما قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث وكرم سابق أراد والله أعلم بقوله وان كنتم في ريب من البعث قوله تعالى ان كنتم في ريب من البعث لان التلاوة ان كنتم بلا واو والواو من كلام

(قوله وليس المعنى إلخ هذا جواب عما يقال أي حاجة إلى هذا التغليب المستلزم لإيراد الاشكال المذكور المحتاج في دفعه إلى التنزيل الآتي مع أن أداة الشرط وهي ان تغلب الماضي الواقع بعدها للاستقبال والأمور المستقبلية من شأنها أن يشك فيها وان كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالاً لكن يجري الكلام على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على التقدير أن ينطق به مخلوق وحاصل الجواب أن محل كون ان الشرطية تغلب الفعل الماضي الواقع بعدها للاستقبال مالم يكن الفعل كان ولا يبقى على مضيه وحينئذ فليس الشرط واقع الارتباب منهم في المستقبل بل في الماضي وحينئذ فلا بد من التغليب والفرض المذكور أي فرض قطعي للأدوية سكا يفرض المحال بأن ينزل منزلة المشكوك فيه لتبكيك انهم ليصح كونه موقعاً لهذا أصل كلام الشارح (قوله ولهذا أي ولاجل كون المعنى ليس على حدوث الارتباب في المستقبل (قوله بمعنى إذ) أي ومعلوم أن إذ ظرف بمعنى الزمان الماضي وقوله هنا أي في هذه الآية وما

والغلب باب واسم بحرى فى فنون كثيرة كقوله تعالى لغر جنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا ولتعودن فى ملتنا أدخل شعيب عليه السلام فى لتعودن فى ملتنا يحكم التغلب اذ لم يكن شعيب فى ملتهم أصلاً ومثله قوله تعالى ان عندنا فى ملتكم وكقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الاثنى من الذكور يحكم التغلب وكقوله تعالى فسيجدوا الا ايليس عذابا ليس من الملائكة يحكم التغلب

(قوله ووض المراد الخ) كان الاولى تقدمه على قوله ولقد الان هذا دليل للدعوى وبى قوله وليس المعنى هنا الخ تأمل (قوله لقوة دلالة الخ) أى لان الحديث المطلق الذى هو مدلولها مستدام من غير فلا يستفاد منها الا الزمان الماضى كذا فى المطول ويبان أن خبرها كون خاص كالانطلاق وبزمانه الكون العام فالكون المطلق الذى هو مدلولها صار مستداما من خبرها فى ضمن استفادة الحديث الخصوص منه بحيث لا يستفاد منها الا الزمان الماضى هذا والصحيح أن كان الواقعة بعد ان الشرطية بمنزلة خبرها من الافعال الماضية كما هو مذهب الجمهور قال الجزولى والماضى بالوضع لقارئ تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وبى أدوات الشرط كلها الاولى ولما ولو كانت ان لا تغلب معنى كان الى الاستقبال المجاز وقوعه باعدها والمراد بها الاستقبال فى قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله فيجد الخ) هذا هو البحث السابق أعاده ليرتب عليه الجواب وهو قوله (٥٩) بل لا بد الخ وقوله بل لا بد الخ أى بل يجب

الجواب بذلك بناء على أن نص المبروزان جاز على أن لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالة على المضى فيجد والتغلب لا يصح استعمال ان ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والازام كقوله تعالى فان آمنوا بعثل ما آتيت به فقد اهتدوا وقل ان كان للرجى ولدنا فان اول العابدين (والتغلب) باب واسع (بحرى فى فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين)

ونص المبروزان جاز على أن لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالة على المضى فيجد والتغلب لا يصح استعمال ان ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والازام كقوله تعالى فان آمنوا بعثل ما آتيت به فقد اهتدوا وقل ان كان للرجى ولدنا فان اول العابدين (والتغلب) باب واسع (بحرى فى فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين)

فانظره (والتغلب) الذى هو أن يعطى أحد المصطحبين أو الملتصحين حكم الآخر وقد تقدمت صورة منه باب واسع (بحرى فى فنون) أى أنواع من المعانى وأساليب من الكلام كثيرة (قوله تعالى) فى وصف مريم (وكانت من القانتين) فى قوله من القانتين للتبكيك اشعار بأن لها الملقاتين من صلاح الدين وصلاح التقوى وليست للابتداء على أن المعنى وكانت ناشئة من أصول قانتين لانها من نسل ابراهيم واسحق ويعقوب ومن ذرية هرون أخى موسى فيكون الكلام خلاصا عن التغلب وذلك

السكاكى عاطفة ولا ينكر ذلك فهو كقوله صلى الله عليه وسلم فى كتاب هرقل ويأهل الكتاب تعالوا الى كلمتوا وينبأونكم الآية فكان المصنف توههم أن هذه الواو من القرآن الكريم فقال فى الايضاح وكذلك قوله تعالى وان كنتم فى ريب من العتبى هو غلط سببه ما سبق ص (ثم التغلب بحرى فى فنون الخ) شل ما توههم المصنف ان ما سبق محفل التغلب استطرذ لذكر باب التغلب وليتم لم يذكره هنا لعدم ثبوت ان ما سبق من التغلب فقال ان التغلب بحرى فى فنون كقوله تعالى وكانت من القانتين غاب فيه المذكر على المؤن وقد يكون بتغلب المخاطب على غيره كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون أصله

اذنا لم يزل خصه الى اظهار مدعاه المحال فى صورة المشكوك فى وقوعه اطمأن لاستناعته مغيرة تبلى على ذلك لزاما لمسلم الانتفاء فسكت الخصم ويسلم بآثارهما كان لا يقول به كما تقدم (قوله فان آمنوا الخ) أى فان آمن الذين على غير دينكم بمثل دينكم فى الحقيقة فقد اعدوا ولا شك أن وجود دين غير حقا محال فنزل قطعى الانتفاء منزلة المشكوك لئلا يستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله قل ان كان للرجى ولدنا الخ) أى فيكون للرجى ولد محال فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفاء منزلة المشكوك لئلا يستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله والتغلب الخ) قال صاحب البيان دو ترجع أحد المعلومين على الآخر فى اطلاق لفظه عليهما نحو القيد لا خيرا لا خراج المشاكتة فى المطول جميع باب التغلب من المجاز لان اللفظية لم يستعمل فيما وضعت له الا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف والاطلاق على الذكور والانات اطلاقا على غير ما وضعت وفى الفتى انهم يغلبون الشئ على غيره لتناسب بينهما واختلاط القوم وان لم ينفصوا على هذه فى علاقات المجاز المرسل لكم انصواعا على ما ترجع اليه وهو المجازورة بضم جعل التغلب من قبيل عموم المجاز اه وبالجلة التغلب اما مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة أو من قبيل عموم المجاز فتأمل (قوله فى فنون) أى فى تراكيب مسندة من الكلام باعتبار أحوال ولا يختص بالنوع السابق وهو استعماله فى مقام الجزم بوقوع الشرط على خلاف الاصل وليس المراد بالفنون العلوم

(قوله غلب الذكر الخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع مقدر أي من جمع قانتين ولفظ الجمع مذكور فوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعاً على مؤنث (٥٢) فلا تغليب حينئذ اه سم (قوله بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما) أي وهي

القنوت (قوله على طريقة جرأه على الذكور خاصة) أي وهي جمعها بالياء والنون أي بأن ذكرت تلك الصفة المشتركة على الطريقة المذكورة مراداً به الذكور والآنات على سبيل المجاز المرسل والعلاقة البغضية أو مراداً بها الذوات المتصفة بالقنوت على سبيل عموم المجاز (قوله بالقنوت مما يوصف به الذكور والآنات) أي فيقال رجل قانت وامرأه قانت وهذا على أن تكون القنوت صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث (قوله أنما يجري على الذكور فقط) أي لأن صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة بالذكور ونكتة هذا التغليب الأشعار بأن طاعتهما تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت أي مريم من جملتهم وادخلت في التعبير عنهم وأعلم أن التغليب في الآية مبنى على أن من تبعية أملاً إذا كانت لابتداء الغاية والمعنى وكانت مريم مبتدأة وناشئة من القوم القانتين لأنها من نسل إبراهيم واسحق ويعقوب ومن

غلب الذكر على الاني بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة أجرأه على الذكور خاصة فإن القنوت مما يوصف به الذكور والآنات لكن لفظ قانتين أنما يجري على الذكور فقط لأن الغرض وصفها بالصلاح لا وصفها بالنسأة من أهل الصلاح فإذا كانت من التبعية لم ينم أن المراد بالقانتين القانتات لأنها بعضهن لبعض القانتين ولكن لما اشتركتا المذكور والمؤنث في صحة الوصف بالتقوى غلب جانبها على جانبها فاستعملت صفة الحققة به في مكان وصفها بالتغليب هنا أوجب استعمال الصيغة مكان أخرى مع الاشتراك في مادة اللفظ والمعنى خلاف ما يأتي في أيون ونحوه فإنه أوجب استعمال اللفظ المختص بالغلب مع اشتغال المراد على المعنى الغلب لفظه من غير اشتراك في مادة يجهلون بالياء فغلب لأن قوماً في معنى الخطاب وقيل وفي تسمية هذا التغليب نظراً بما فيه مراعاة المعنى ومن تغليب الخطاب على غيره قوله تعالى لتعرجنك يا عبيد الذين آمنوا معكم من قريتنا وألعدون في ملتنا فأدخل عليه الصلاة والسلام في تعدون في ملتنا حكم التغليب ولم يكن في ملتهم أصلاً ونظيره قوله تعالى إن عدنا في ملتكم \* ومن التغليب قوله تعالى أعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فإن لعلكم متعلق في المعنى بخلقكم والمراد بتقونهم والذين من قبلكم \* ومن تغليب العاقل على غيره قوله تعالى ومن الأنعام أزواجاً ينزلونكم فيهن \* فالتغليب بالتبعية موضع كثيرة فنها قولهم أو أن للباب والام وفيه تغليب المذكور على المؤنث ومنها الخافقان ذكره السكاكي وغيره وهما المشرق والمغرب فإن الخافق حقيقة هو المغرب على أن تسمية المغرب خافقاً مجاز لأن المغرب ليس خافقاً بل مخفوق فيه ومن التغليب العمران لآبي بكر وعمر قال ابن السجري ومن زعم أنهم أرادوا بالعمرين عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فليس قوله يشي لأهم لظهور العمرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز ويرى أنهم قالوا العثمان رضي الله عنه نسأله سيرة العمرين واليه ذهب أبو عبيدة ونقل في إصلاح المنطق عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الأولاد فقال عتق العمران فباينهما من الخلفاء أمهات الأولاد فأراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ومنها ما نقله الحاشي عن الأصمعي قوله الأمن بلغ الحرين حتى \* مفغلة أخص بها أيها وأماها الحر وأبي أخوان ومنها قولهم البصرتان للبصرة والكوفة وقول قيس بن زهير جزاتي الزهملان جزاء سوء \* وكنت المرءة بجزي بالكرامة وأماها زهدم وقيس من بني عيس ومنه القمران للشمس والقمر قال ابن السجري وهو المراد في قول النبي واستقبلت قريساء بوجهها \* فأرتني القمرين في وقت معاً وقال الفرزدق أخذنا بأفاق السماء عليكم \* لنا قراهاوا والنجوم الطوالع وسأل الرشيد عن حضر مجلسه عن المراد بالقمرين فقيل أراد النبي صلى الله عليه وسلم وإبراهيم عليه الصلاة والسلام والنجوم الصحابة فأعجبه ذلك ورأى مناسباً لحال الفرزدق فإن نفسه بتصل بهذا النسب الكريم وبهذا التفسير جزم ابن السجري وكان الواجب تحسنه ومنها البليت بنيت وبينك لعدا الشرفين للشرق والمغرب وكذلك المنربان ومنها المصعبان لمصعب بن الزبير وابنه عيسى وقيل مصعب بن الزبير وعبد الله أخوه وقالوا العبدان لله بن الزبير وأخيه مصعبان لخيرين وكان عبد الله يكنى بأخيب ومنها العمران في قول فراد بن حبش الصاردي

خبره حرون أخى موسى فلا يتعين التغليب إذ المراد بالقانتين محض الذكور من آبائهم والوجه الأول أني جعل من تبعية ونحوه وأرتاب التغليب في الآية أحسن لفوات نكتة التغليب المذكورة على الوجه الثاني وفوات وصفها بمجاهات الفضل لأن كونها من عقاب الأنبياء الكبرام القانتين لاستمرار ذكرهما قانتة والغرض وصفها بحسب أي بالفضل والصلاح لا بالنسب



وكقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون بقاء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ومثله ومبارك لفاضل عالمون فهم قرأ التامر وكذا قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون غلب المخاطبون في قوله لعلكم تتقون على التائبين في اللفظ والمعنى على إرادتهم جميعاً لأن لعل متعلقة بخلقكم لا بعبادوا وهدامن غوامض التقلب وكقوله تعالى وجعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجا يذكروكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام وقوله تعالى يذكروكم فيه أي يشكروكم في هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وأنثاهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولذلك قيل يذكروكم فيعلمون بقلي يذكروكم فله تعالى ولكم في القصاص حياة

(قوله بل أنتم قوم تجهلون) اعترض بأن هذان من قبيل الالتفات لا من قبيل التقلب وذلك لأن قوم اسم ظاهر غائب فله اعدل عنه إلى الخطاب في تجهلون فقد تحقق الالتفات وأوجب بأننا نسلم أنهم من الالتفات وذلك لأن لفظ قوم له جتان جهة شبيهة وجهة خطاب ومراعاة كل منهما جرى على مقتضى الظاهر فلا يكون التفتاؤ ذلك (٥٣) لأن قوم اسم ظاهر غائب وقد حل على أنتم

فصار عبارة عن المخاطبين

ثم أنه وصف بتجهلون

اعتبار الجهة خطابه الحاصلة

بجعله على أنتم وترجمها

على جهة غيبته الثابتة له

في نفسه لأن الخطاب

أشرف وأدلى وجانب المعنى

أقوى وأكمل وهذا في

الحقيقة اعتبار جانب المعنى

وترجيحه على جانب اللفظ

وبهذا القدر لا يتغير

الاسلوب ولا يتحقق النقل

من طريق إلى طريق آخر

الذي هو الالتفات وهذا

يتضح جهة أنتم التقلب

على معنى الشارع قال

(و) نحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس بجهاون بقاء الغيبة لأن الضمير عائد على قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسماً منظر الكسفة في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أي ومن التقلب (أبوان) للاب والام (ونحوه) كالعمر بن لاي بكر وعمر

اللفظ ولا في أصل المعنى فالتسوية بينهما خطأ كما لا يخفى (و) (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) فتجهلون وصف لقوم محقق لضميرهم وقوم اسم ظاهر وهو من باب الغيبة فكان الأصل في وصفه أن يؤتى بالفعل مبدؤاً بالياء الدالة على الغيبة لكن لصحته لأنتم وكونه صادقا عليه ومعناه ومصدوقه وهو من باب الخطاب غلب جانب ذلك المعنى المقتضى إراعاة الخطاب في الفعل فغلب تجهلون بالباء الدالة على الخطاب فقد غلب جانب الخطاب على الغيبة فأعطى وصف صاحبكم الخطاب (ومنه) أي وموافق فيه التقلب (أبوان) للاب والام (ونحوه) كالعمر بن لاي بكر وعمر والقمر بن لشمس والقمر والحسين والحسين بما غلب فيه أحد لثباتا كين أو التصاحبين على الآخر فقد استعمل لفظ للتقلب في الآخر ثم نفي واستعمل فيها مجازاً أو القاعده في ذلك فغلب الاختلاف لأن يكون الآخر مذكراً فيغلب على المؤنث كالقمر فإن الشمس أخف تسكيناً في الوسط فلهو لكن غلب القمر لعدم تأنيثه وهذه

إذا جمعت العمران عمرو بن جابر \* وزيد بن عمرو دخلت ذبيان تبعا  
ومنها الاحوصان ومها الاحوص بن جعفر بن كلاب وعمرو بن الاحوص ومنها الخنثفان ومها  
الخنثف وسيف ابن أوس بن حيرى ومنها البحران ومها بحر وفراس ابن عبد الله بن سامة ومنها

ابن جماعة وفي جعل هذا من التقلب نظر اذ هذان ملاحظة المعنى وترجمته على اللفظ ومثل هذا لا يعد تلبساً فلا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان أعني ترجيح أحد المعنيين على الآخر في إطلاق اللفظ عليهما فاقبل وهذا الاعتراض مبنى على ما مر عن صاحب البيان في ضابط التقلب أماعلى ما قاله غيره من أنه إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له في الهيئة أو المادة فلا يرد ذلك (قوله غلب) أي ترجيح جانب المعنى وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبة نظر القوم (قوله لكن في المعنى عبارة عن المخاطبين) أي لأنه يجوز على أنتم فدلوا قوم هذا النوات المخاطبون لأن الخبر عن التلبس في المعنى (قوله فغلب جانب الخطاب إلخ) اعلم أن استعمال تجهلون في ذلك الموضوع مجاز ونوصفه أن صفة تجهلون موضوع للجماعة المخاطبين غير المذكورين بل غلب الغائب فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بل غلب الغائب للعلاقة الصحية أو اللطيفة أو المشابهة (قوله ومنه إلخ) فصله بين عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتاً أو دلالة شبيهة كثير من هذه الأول في مقامات عديدة كالأبوين والعمر بن فكأنه قال ومنه ما أشهر من أبو بن ونحوه وهذا التقلب يسمى تلبساً أو تلبساً ونحوه كلامهم له ما معي بل صرح بذلك بعضهم

(قوله والقمر ين الشمس والقمر) وعليه قول المتن

واستقبلت قمر السماء بوجهها \* فأرتى القمر في وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني أن وجهها الشدة صفاته انطبعت فيه صورة القمر المستقبلة كما تنطبق الصورة في المرآة  
يؤيد رأي برؤية وجهها الشمس والقمر في آن (٥٤) واحد (قوله ذلك) أي وكيفية ذلك أي التقلب والبهاء في قوله بأن يغلب المتصور أي

والقمر ين للشمس والقمر بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر  
متنقله في الاسم ثم يثني ذلك الاسم وقصد اللفظ اليهما جميعا مثل أن أبوان ليس من قبيل قوله تعالى  
وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لأن الأوبة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالخالف أن  
مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصفة وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ  
بالكيفية

التثنية في التقلب ظاهرة أن بني على عدم اشتراط تساوي في المعنى بل في اللفظ كما يقال في عين الميزان  
وعين الشمس عينان وأمان بني على الاشتراط فيجب التأويل في ذلك بالمستعملين هذا الاسم ولو كانت  
أحدى التسميتين وهي القمر بعد التقلب مجاز يتوابعنا بذلك التأويل على هذا البناء لأن التسمية  
المجازية لا توجب اتحاد المعنى كما قيل لاسما والتجوز هنا ليس من طريق المبالغة في التثنية بل من  
طريق التجوز الالزامي بعلاقة الصيغة أو المشابة كتم لفظ التقلب مطلقا مجازا من حيث كإشترائهما  
كون ما استعمل فيه لفظا لمغلب في الآخر فقط كما تقدم في القانتين من المجاز لتلك الصيغة فواضح ولكن  
يكون معنى التقلب فيه مرعاة المجاز والاشرف وهو المذكور حتى استعملت صيغة في المجاز الذي  
هو دون ولم يجعل من المجاز المحض الذي لا تغليب فيه وجود الاشتراك في أصل الصيغة هذا إذا قلنا  
الصفة استعملت في الاناث فقط كما تقدم وأمان قلنا أنها استعملت في الذكور والاناث معا فهو كلاهما  
وساوي الآن وأما كون ما استعمل فيه لفظ المغلب في معنى الآخر مع ضخمة دخول معناه فيه بدون  
تثنية كقوله تعالى وما كان لنا أن نعود فيها فإن الأعادة في اللغة لا تصدق في الرسول الذي لم يكن فيها فقط  
وإنما تصدق في الأتباع وقد استعملت فيها في غيرها مجازا فكذلك أيضا وأقرب أنواع المجاز المشابهة  
لفظ الجزء المستعمل في الكل وأما مع ضخمة وتثنية اللفظ كلاهما في نفسه الجامع بين الحقيقة والمجاز  
فتأمل في هذا المقام وقد تحقق كما قدمنا أن التقلب في الأبوين وشبهه أوجب استعمال اسم المغلب فيه  
مع الآخر من غير أن يشترط في مادة اللفظ وأصل المعنى فهذا التقلب خلافه في نحو القانتين لأن  
الاختلاف في ذلك في الصيغة فقط دون المادة وأصل المعنى بالتسوية بينهما كما قيل غلط لا يخفى

بكيفية التقلب بصورة  
بالتقلب أحد المتصاحبين  
أي كإحدى أي بكره وعمر وقوله  
أو المتشابهين أي كالشمس  
والقمر وقوله بأن يجعل  
تفسيره لتغلب أحد الأمرين  
المذكورين (قوله متنقله) أي  
تمه (قوله ثم يثني ذلك الاسم)  
أي على مذهبه بأن الحاجب  
القائل بأن مجرد التوافق  
في الاسم يكفي في التثنية  
الحقيقية وإن لم يحصل اتفاق  
في المعنى لأعلى مذهب  
الجمهور القائلين لا بد فيها  
من الاتفاق في المعنى أيضا  
والألم يكن معني حقيقة بل  
يتلحق بقوله ذلك تأويل الزيد  
بالمستعملين يزيد وجعلوا مثل  
قمر أن للحض والطهر  
والعين للشمس والذهب  
ونائب التقلب ملحق بالمتن  
الإذا أول نحو القمر ين  
بالمستعملين بذلك وإلا أن  
سألتهم أن ينفصلوا المذكور  
أو الاختلاف أو الانحراف  
والمذكور يغلب على غيره وإن  
كان غيره أجف والاختلاف  
يقدم على غيره وإن كان غيره  
أشرف والادعاء في سبب  
التقلب كاف (قوله ويقصد  
اللفظ) أي يطلق اللفظ

الأقربان وهما الأقرب من جابس وأخوه من يدومها الطليعتان طليعة من خويلد الأسدي وأخوه حبال  
ومنهم الخزعتان والربيعتان من بعلجة بن عمرو وهما خزعة وريبة قال ابن الحاجب في أماليه شرطه  
تغليب الأدنى على الأعلى لأن القمر دون الشمس وأبو بكر أفضل من عمر وقد رد عليه البهران للملح  
والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وعكس ذلك غير أن الحاجب فقال شرطه  
تغليب الأعلى على الأدنى كما نقله الطيبي في شرح النيبان وقال ابن رشيق في العمدة إن السكاسي قال  
إن التغليب في العمرين انحدا وكثرة الاستعمال فإن أيام عمر أطول من أيام أبي بكر رضي الله عنهما  
وكذلك ذكره ابن الشجري في تنبيهه كما تستعمل أن في المجز وبه تستعمل في المستعمل وكلاهما خلافا  
الأصل كقوله تعالى قل إن للرحمن ولد على المشهور وقيل أن في الآية المذكورة نافية معناه ما كان

عليهما جميعا (قوله من جهة الهيئة) أي لأن هيئة قانتين غير هيئة قانتات وقوله من جهة الهيئة (ولسكنهما)  
لأن جهة المادة لأن مادة القنوت تكون للذكر والأنثى وقوله والصيغة عطف تفسير (قوله وفي مثل أبوان من جهة المادة) أي لأن  
مادة الأب غير مادة الأم وقوله وجوهر اللفظ أي ذات اللفظ عطف تفسير والحاصل أن أبوان نوع من التغليب غير النوع السابق وهو  
وكانت من القانتين وقوله لما أنثته محذرة فلا تفادى ع. تنساعا الفاتحة تنسعه. الساقية. فلا الساقية. لفظ الغلو بحق في

\* واعلم أنهما كانتا كلمتان لتعليق أمر بغيره أعنى الجزاء على الشرط في الاستقبال المتعقب في كل واحد من جملة ما في المتن وفي أفعالها المضى

اللفظ قبل التغليب أو غلب ماهوز أو ادعى جوهر اللفظ من الهيمنة وهذا ليس للفرق الغالب حتى في اللفظ قبل التغليب أصلاً ثم إن قولهم مثل أو أوان لم يشعر بأنه لا يجوز في أو أوان من جهة الهيمنة وليس كذلك لأن هيئة التثنية موضوعة للتسريع في المعنى واللفظ لا يدين عن مذهب الجهور أو بحسب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الحاجب والأوان هيئتهما البست كذلك فيكون التجوز واقعاً في الهيئة كالمادة وقد يقال انقصر على جهة المادة لا نهاية للاختراق (٥٥)

(ولكنهما) أي أيا وإذا (التعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء اعتبارياً ومتعلقاً على حصول الشرط، في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر، لأن التعليق هنا هو في زمان التكلم، لا في الاستقبال الأتري، لذلك أفلت أن دخلت البار فأنت حرف قد علفت في هذه الحالة حرفية على دخول البار في الاستقبال (كان كل من جلتي كل)

(ولكنهما) أي أو يكونان وإذا في الأصل موضوعين (إ) فادة (تعلق أمر) وهو حصول مضمون  
الجزء (بغيره) أي يحصل مضمون الشرط فغير حصول مضمون الجزء وهو حصول مضمون الشرط  
ولما كان لفظ الجزاء صادقا على الحصول الذي هو مصدر يصح عمله تعلق به قوله (في الاستقبال) لانه  
إذا صح على الضمير العائد على المصدر فأحرى الامة الظاهر الصادق على المصدر ففي الكلام إن إذا وان  
فبيد أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزء في الاستقبال بحصول الشرط في ذلك الاستقبال  
وإنما يصح تعلقه بالتعلق للعلم بأن التعلق حالي لا استقبالي فانك إذا قلت إن دخلت الدار فأنت حر  
فحصول الحرية وهو المعلق موقوف على حصول دخول الدار وحصول دخول الدار هو الذي يقع في  
الاستقبال معلقا بحصول الحرية وأما التعلق وهو ربط أحدهما بالآخر فهو بالتلفظ بالحاصل حال  
التكلم فلا يقع في الاستقبال فلم يصح تعلقه به وهو ظاهر ثم إن ربط الشرط بالجزء هنا جعلي لا عقلي  
لان ترتب الحر بغيره في الدخول بالتزام التكلم وجعله لا باسئله اياه عقلا وأشرع أفعاده (كان) يتعلق  
بفعله ولوكون الحاقه فادة الكلام بذلك التقديم كمنفردا ومن بيان علته وهو اوقع في النفس  
من الحكم المنظر عشته (كل) اسم كان (من جئتي كل) أي ولاجل فادة إن وإذا ما تقدم كانت كل جملة  
من جئتي الشرط والجزء المنسوبتين لكل واحدة

لأنه إذا كان الأول العايد بن له ص ( ولكونهما التعليل أمر بغيره في الاستقبال الخ ) ش أي لكون  
أنه إذا كان ينبغي أن يقول لكون كل منهما كما قال فبإبعد التعليل أمر وهو الجواب بغيره وهو  
الشرطي في الاستقبال وليس قوله في الاستقبال تقييداً لقوله التعليل أمر لأن كل تعليل لا يكون إلا على  
مستقبل والتعليل في قولنا الاحتمالية بل هو تركيب يتضمن ارتباطاً ما بين أمره أن يذكر البداية  
لأنه ذكر من كونهما فعلية ( قوله كان كل من جتي كل

العبر واقع على الحصول الذي هو مصدر فأعطى ما هو معنى المصدر حكم المصدر وإذا صح على الضمة العائد على المصدر في الظرف في قوله  
وما الحرب إلا ما علمه \* وقدم \* ولم هو عنها بالحدث المرجع

أقول الاسم الظاهر الذي هو بمعنى المصدر ولهذا قلنا السارح على معنى الخ فهو يشير إلى ما قلنا وفيه إشارة إلى أن ترتب الجزاء على الشرط جعله لا عادي ولا شرعي ولا عقلي فإذا قلت إن دخلت الدار فأنت حر كان ترتب الحرية على الدخول بالزام التمسك وجعله لا باسماً إنما يراه غللاً وشرعاً وعادة (قوله ولا يجوز أن يخلق الخ) ونفس هذا بان التعليق وإن لم يكن مستقبلاً بحسب ذاته لا أنه جعل في معنى متعلقاً على شيء وهو حالي إلا أنه مستقبل من حيث متعلقه أعني العلق والمعلق عليه فالأنا من جواز التعليق بالعلم باستقباله من حيث متعلقه

أعني أن يكون كناية الجملتين أو أحدهما اسمية أو كالا التعليق أو أحدهما ماضيا ولا يخالف ذلك لفظا

(قوله أي من أن وإذا) بيان لكل الثانية (قوله يعني الشرط والجزاء) بيان للجملتين اللتين هما بيان لكل الأولى وحاصل المعنى ولاجل افادة إن وإذا ما تقدم كانت كل جملة من جملتي الشرط والجزاء المنسوبة لكل واحد من إن وإذا فعلية استقبالية بأن تصدر المضارع فيقال فهم مثلان نجيء أ كرمك وإذا نجيء أ كرمك فلا تكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية (قوله أما الشرط) أي أما اقتضاء العلة لتكون جملة الشرط فعلية استقبالية (قوله فلا نمفروض الحصول في الاستقبال) أي لا نأخذنا في التعليق أنه هو الذي إذا حصل في الاستقبال حصل غيره (قوله فمجتع ٥٦) ثبوته أي الذي هو مفاد الاسم وقوله ومضيه أي الذي هو مفاد الماضوي وقد يقال

من إن وإذا يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلا نمفروض الحصول في الاستقبال فمتنع شعوره ومضيه وأما الجزاء فلا لأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل النابت على حصول ما يحصل في المستقبل (ولا يخالف ذلك لفظا

من إن وإذا (فعلية استقبالية) أي وكل جملة من تلك الجملتين أعني جملة الشرط وجملة الجزاء لا بد أن تكون فعلية وأن تكون مع كونها فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع فيقال مثلا فهمان نجيء أ كرمك وإذا نجيء أ كرمك أما اقتضاء تعليق حصول أمر هو الجزاء بحصول غيره في الاستقبال وهو الشرط لكون جملة الشرط فعلية استقبالية فظاهرا لأننا أخذنا في التعليق أنه هو الذي إذا حصل في الاستقبال حصل غيره ودلالة الماضوية أعماهي على ضد الاستقبال والاسمية من حيث أنها اسمية افتادل هي على الحصول والدوام المنافي للحدوث في الاستقبال فكان أصل جملة الشرط كونها فعلية استقبالية لا ماضوية أو اسمية واقتضاء ذلك التعليق لكون جملة الجزاء فعلية استقبالية فلا أن مفاد أن مضمون الجزاء يترتب على حصول مضمون الشرط وإذا كان مضمون الشرط استقباليا استعمال كون ما يترتب عليه وهو الجزاء حاليا وماضيا لا بد أن يترتب ما حصل قبل الاستقبال على ما يحصل فيموجودا فظاهر أن كان معنى التعليق أن الشرط إذا حصل فحينئذ يحصل الجزاء وأما أن كان معناه أن حصول الجزاء علة حصول الشرط في الجملة جاز تقديمه على الشرط لا بد أن يمتنع كون الآخر علة حصول السابق كما يقال أن كان زيدا غدا فغن نخرج من الآن ولكن أكثر استعمال الشرط على الاعتبار الأول ولذلك قلنا أنه الأصل كذا ذكر وفيه شيء لا أنه لا تتحقق علة لاحق لسابق ومماثل به غير تمام للدلالة على المراد فإن الفرح الآن انما يترتب في الحقيقة على العلم بحصول البرء غدا أو على العلم بإمكانه وهو استقبالي أو حالي وعلى تقدير كونه حاليا فلا تعليق في الحقيقة تأمل (ولا يخالف ذلك لفظا) أي ولا تقع المخالفة فيما ذكر بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظهما

(فعلية استقبالية) أي لظهر بذلك موضوعها الاستقبالي ولم تكن اسمية لدلالته على الثبوت وهو غير الاستقبال وقوله استقبالية يعني أنها بلفظ المضارع ولا يعني أنها مستقبلية المعنى لأن ذلك أمر لا يخالف أبدا لا لئلا تكون ولا لغيرها ولو اجتنب لفظ الاستقبالية لكان أحسن لأنه انما يستعمل في الفعل الدال على المستقبل سواء كان مضارعا أم لا ص (ولا يخالف ذلك لفظا

اقتضاء العلة الاستقبالية جملة الشرط مسمرا وأما اقتضاهما للفعلية فلا لجواز أن تكون جملة الشرط اسمية استقبالية من حيث خبرها لكونه فعلا مخوذاً بنطق فانها تقيد الاستقرار التبدل ويوجب بأن الجملة الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد أذا شأنها أن تدل على مجرد الثبوت والحصول فلذا اشترط في الجملة الشرطية كونها فعلية (قوله وأما الجزاء) أي وأما اقتضاء العلة لكون جملة الجزاء فعلية استقبالية وقوله فمتنع تعليق حصول الحاصل أي فيما مضى أو الآن على حصول ما يحصل في المستقبل وهذا مذكور من الامتناع فظاهر أن كان معنى تعليق الجزاء على الشرط أن الشرط إذا حصل حصل الجزاء بعده ولكن لا نسلم أن هذا معنى

التعليق بل معناه جعل الشرط سببا في حصول الجزاء وإذا كان كذلك فقال أنه لا مانع من كون ما يأتي سببا فيحصل الآن كما إذا قلت إن كان زيدا غدا فغن نخرج من الآن وقد يقال تمنع أن يكون الفرح الحاصل الآن مسببا فيحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو مسبب عن شيء حصل الآن وهو اخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل ولا شك أن هذا سابق على الفرح فعني التركيب حيث أن ثبت أن زيدا يبرأ في المستقبل فغن نخرج من الآن (قوله ولا يخالف ذلك) أي ما ذكر من كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظهما أو من جهة لفظهما لا يقال يرد عليه قوله الآن وقد تستعمل أن في غير الاستقبال الخ فإنه إذا جاز استعماله لقليل لغير الاستقبال من غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الالئكة ولم يصح التعليق بقوله لا امتناع مخالفة الخ لما نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا

نحو ان كرمتي اكرمك وان اكرمك وان اكرمك وان اكرمك وان اكرمك وان اكرمك وان اكرمك وان اكرمك  
 أمس الان كرمنا

مر تب على قوله سابقا وكو بهما التعليق أمر بغيره في الاستقبال وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسألة أخرى  
 اه سم (قوله الان كرمنا) أي الان فائدة ذلك لان ظاهر الحال يقتضي مرعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى فلا يعبدل عن الموافقة المذكورة  
 الان كرمنا والعدول عنها بالان كرمنا ممنوع في باب البلاغة (قوله اسمية) راجع لقوله واحداهما وقوله أو فعلة ماضية راجع لكل  
 من الامرين وأورد عليه أن جملة الشرط لا تكون الا فعلة والجواب أن بعض العويين كالاخفش جوز كون شرط اذاجلة اسمية  
 كما في اذا السماء انشقت ففعل الشارح بنى كلامه على ذلك وأراد بقوله واحداهما أحدا معينا وهو جملة الخزاء (قوله فالمعنى على  
 الاستقبال) أي فالمعنى لا يمكن المخالفة فيه بخلاف اللفظ فانه (٥٧) فدينا فلنكنة (قوله حتى ان قولنا الخ

مبالغة في كون المعنى على  
 الاستقبال فكأنه قال  
 فالمعنى على الاستقبال حتى  
 في هذا المثال المتوهم فيه  
 عدم الاستقبال بسبب  
 التقييد بالآن والاس  
 ولما كان ظاهر الجنتين  
 انهما ماضيان لفظا  
 ومعنى احتيج فهما لهذا  
 التأويل للتأخر القاعدة  
 (قوله ان تعدد) أي إن  
 تعدد كرمك ايى الآن

وتنمى على فأعديا كراى  
 ايلى أمس أى فاعده وأمن  
 به فالاعتداد الواقع شرطا  
 وحزاء استقبالي والآن  
 والاسم ظرفان للاكرام  
 لا للاعتداد وقوله فاعند  
 الخ وهو بصيغة المضارع  
 أو الامر بناء على ما جوزه  
 الشارح من كون الخزاء  
 قد يكون انشاء بلا تأويل

الان كرمنا) لا امتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا أشار الى أن الجنتين وان جعلت  
 كلتاهما أو أحدهما اسمية أو فعلة ماضية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمك حتى الان  
 فقد اكرمك أمس معناه ان تعدد كرمك ايلى الآن فأعديا كراى ايلى أمس وقد تستعمل ان في  
 غير الاستقبال قياسا طرد مع ان نحو وان كنتم في ريب مما

(الان كرمنا) أي فائدة وانما امتنعت المخالفة حتى في لفظ الجنتين لان الدلالة على المعنى بما يطابقه  
 هو مقتضى الظاهر ومخالفته بلا فائدة ممنوعة في باب البلاغة وأشار بقوله لفظا الى أن الكلام اتحاد  
 في المخالفة في اللفظ وأما المعنى حيث أريد اجراء وان واذا على أصلهما فلا يتصور فيه التعالف أصلا  
 وانما يتصور فيه حيث أخرجتا عن أصلهما على ما ذكر الآن فاذا كان الكلام في المخالفة اللفظية  
 فعلى تقدير وقوعها لنكتة كأن تكون الجنتين ماضية أو أحدهما أو تكون الخزانة اسمية  
 فالمعنى على الاستقبال الذي هو الاصل فقولك مثلا ان تكرمنى اليوم فقد اكرمك بالاسمع معناه ان  
 تعدد كرمك اليوم فأعديا كراى ايلى أمس والسبب في العدول في نحو هذا المثال الى الضى  
 في الجواب ذكر المعتد به الذى هو المبلغ في الرفع ما فيه من الغرض عن ذكر لفظ الاعتداد بالموحش ولما  
 قصد كرمك المعتد به وهو ماضى ذكر بلفظ المضى المناسب كذا قوله تعالى وان يكذبوا فقد كذب برس  
 من قبل المعنى وان يكذبوا فاصبر وذكر كرمك بالماضى لفظ المضى المناسب لقصده ذكر

الان كرمنا) ش مخالفة ذلك تكون بأحد أمرين الاول ان بقعما ضمين لفظا يشير الى أنه اذا أتى  
 بفعل الشرط ماضيا لفظا كان عند الاستقبال وما ذكره من كون فعل الشرط والجواب مستقبليين  
 هو منجذب للجهر وذهب البرداني ان فعل الشرط اذا كان لفظا كان يقى على حاله من المضى لان كان  
 جردت عند هذه الالة الى الزمان الماضى فلم يفسرها أدوات الشرط وجعل من قوله تعالى ان كنت قلته  
 فقد عنته ان نأان قصصوا بالجمهور على المنع وتاولوا ذلك كله إما على التبيين أو غير ذلك وكذلك الجواب  
 لا يكون الامستقبالي من العجائب ان ابن مالك لا يجوز ان يكون فعل الشرط ماضى المعنى بكان

(٨ - مروح التلخيص ثاني) وذلك لانه لما كان الغرض من الجزاء بيان ما يترتب على الشرط صح  
 كونه أمر الدلالة على الحدث في الاستقبال فيجوز أن يترتب على الشرط بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون  
 انشاء (قوله وقد تستعمل ان في غير الاستقبال) أي وهو الماضى حقيقة أى لفظا ومعنى وذلك في اذ أقصد بها التعليق الجزاء على  
 حصول الشرط في الماضى ولا يقال هذا بنافى قوله سابقا أما الشرط فلا مفروض الحصول في الاستقبال لاننا نقول هذا في اذ  
 استعملت ان التعليق في المستقبل كادوا ان قالوا وأعلم أنه كأن ان قد تستعمل في غير الاستقبال قد تستعمل اذ الماضى نحو حتى اذا  
 سأل بين الصديقين ولا سترار نحو واد القوا الذين امنوا قالوا آمنا (قوله وان كنتم في ريب) فيه ان كان التعليق عليه حقيقة هذا  
 الفعل فهو مشكل لان التعليق مستقبل ولا يمكن تعليق الماضى وان كان التقدير وان ثبت في المستقبل كونكم من تابين فيما مضى فأنا  
 بسور قاله كانت ان لم تستعمل حقيقة الامر المستقبل وقد يجاب باختصار الاول الآن في الكلام حذفاً الى وان كنتم في ريب فيما مضى  
 واسترد ذلك الريب لوقت الخطاب فأنا بسور أى فأنتم مطالبون بما ينهوه والعارضة المفيدة للجزم للعلم بأن الأمور تطلب العارضة

هو المرتاب في الحب الذي سبق منه الرب وهو الآن مؤمن . (فوله وكذا اذا جئ بها) أي بأن وقوله في مقام التأكيد أي تأكيد المحرم  
(قوله بعد والو الحال) اعلم أن العامل في هذه الحال وصف مأخوذ من الكلام أي يند مصنف بالفضل حال كونه مفروضا كثره ماله  
وقول بعضهم العامل فيها المشتق الذي اشتمل عليه الكلام فيه نظرا اذا لم يطر ذلك فقد لا يكون في الكلام مشتق يجوز يدوان أساء أخولا  
(قوله ليجرد الوصل) أي وصل ما بعده وهو الجملة الحالية بما قبلها وهو صاحبها أي ربطه به ثم ان المراد ان الوصل مع الاول انهما منفصلة  
للوصل وحدها (قوله والبط) عطف تفسير (قوله دون الشرط) أي التعليق أي وحيد فلا يكون لان هذه جواب لانه لا يكون  
لها جواب الا اذا أريد بها التعليق وهذا نقد (٥٨) انسخت عن التعليق الوصل والبط واقد عانت أن إن هذه لا تحتاج

الى جواب فهي خارجة عما نحن بصدده وهو إن الشرطية لان جلة إن هذه حالة لا شرطية (قوله زيد وان كثر ماله بخيل) أي زيد بخيل والحال أن ماله كثير أي انه بخيل في حال كثره ماله ولا شك أن هذا تأكيد للخل لانه اذا ثبت له البخل حال كثره المال دل على ملازمة البخل له وأنه لا ينفك عنه (قوله وفي غير ذلك) أي وقد تستعمل ان في غير الاستقبال مع كونها للشرطي غير ما ذكر من الامرين السابقين قليلا (قوله كقوله) أي قول أبي العلاء المعري فيلوطن الخ وهذا البيت من قصيدة مطلعها مناني اللوى من شخصك اليوم أطلال وفي النوم معنى من خيالك محلال وبعد البيت المذكور في الشرح

وكذا اذا جئ بها في مقام التأكيد بعد والو الحال ليجرد الوصل والبط دون الشرط يجوز يدوان كثره ماله بخيل وعمر ووان أعطى جاهلهم وفي غير ذلك قليلا كقوله فيا وطني ان فاتني بك سابق \* من الدهر قلنم لسا كنك البال

ما يتسلى به ويحمل على الصبر وأشعر تقديرا للجواب في الآية الكريمة ان الجواب يجوز ان يكون انشاء بخلاف الشرط لانه مقدر الحصول فلا يكون انشاء وأما الجواب فله اكان الغرض منه بيان ما يترتب على الشرط صح كونه أمر الدلالة على حصول الحدث في الاستقبال فصم ترتبه على الشرط ولكن اذا بنى على مفاد الكلام الذي فيه الشرط والجزاء بها أمر بما يربح بترتب أحدهما على الآخر عند حصوله وجب تأويل جملة الجواب بالخبرة فان دلالة الامر مثلا على الحصول في المستقبل انما ذلك باعتبار المطلوب وأما نفس الطلب الذي هو الجواب هو حال لا ترتبه على الشرط الاستقبال أصلا فاذا قيل على هذا ان قت قستكم فالمنع ان قت فالمطلوب منك الكلام ولا يترتب انشاء مطلب الكلام الذي حصل الآن على القيام وانما يترتب عليه كونه مطلوبا بتحصيل الكلام فال مستقبل في الحقيقة ایجاد الكلام وكونه مطلوبا منه وذلك معنى خبري لا طلبك أنت الآن فمن بني على ان الشرط قيد في الجواب صح كونه انشاء ولكن لا يمل حينئذ بكونه دال على ما يترتب اذا لارتب دنايل انشاء مطلب شيء مقيد بشرط فتأمل ثم ما ذكر لان من كونها لتعليق حصول فالحصول في

ولا غيرها ثم يجوز ان يكون فعل الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالافعال مع قضاها مرة واحدة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله تعالى ان كان قصبة فمن دبر فكذب وكيف يتصور أن يكون الشرط مستقبلا والجواب ماضيا فيازم حينئذ تقدم المشروط على الشرط وهو حال عقلا والصواب تأويل ذلك كله على حذف الجواب أو غيره الا أن التأويل على حذف الجواب مشكل في نحو ان يسرق فان البصريين لا يجوزون حذف الجواب اذا كان فعل الشرط مضارع مجزوما واعلم انه قد وقع في عبارة الزمخشري في قوله تعالى ان ياتا تكون يدرككم الموت على قراءة الرفع الشاذة يجوز ان يحمل ان ياتا تكونوا على ان ياتا كنتم فيكون قول زهير وان انما خليل يوم ميسبة \* يقول لا غائب مالي ولا حرم

وفهم الشيخ أبو حيان منه انه اذا ان الجواب محذوف فغرضه بما ذكرناه في رد نظره لان الزمخشري قد اعترض عن ذلك بان قال انه حل تكونوا على كنتم فولا يسلم ان فعل الشرط المضارع المحذوف على

فان استطع آتيتك في الحشر ائرا \* وجهان في يوم القيامة أشغال وقوله ان فاتني أي ان فوتني وقوله من الدهر بيان للسابق والباء في قوله بك بمعنى في أي ان فوتني من السكنى فيك دهر سابق على حد قوله تعالى وما كنت بجانب النوى وقوله فليعلم بفتح العين على صيغة المبنى للفعول لكن بمعنى المبنى للفاعل كذا ذكر بعضهم والذي ذكره شيخنا السلامة العدوي انه بفتح الباء والعين ناقلا ذلك عن كتب اللغة والبال بمعنى القلب والمعنى فليجعل قلبه متنعما وجواب ان محذوف أي فلا يلزم على لاني قد تركتك كرهام غير عيب فيك دل عليه قوله فليعلم لسا كنك البال ومعنى البيت انه ان كان زمن سابق من الدهر فوت على الاقامة والسكنى في وطني ولم يتسرنى الاقامة فيه وتولاه غيري فلا يلزم على لاني تركت من غير عيب فيه وحينئذ فليطلب نفس ذلك الساكن ولينعم بالالفرض من ذلك انظار الحصر والتحرز على مفارقة الوطن والشاهد في قوله ان

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله

الاستقبال هو الأصل فيه لو عند إرادته بالحكم ما تقدم وقد تستعمل في غير ذلك الأصل فتدخل على الماضي حقيقة ونقاس دخولها على الماضي أن كان الفعل الذي دخلت عليه كان وذلك كافي قوله تعالى وإن كنتم في ريب مما نزلنا من الكتاب فكذلك لا يقال إن كان المعنى أن يتبين منكم أنكم من آيوان قبل فافعلوا كذا فهو تعليق على مستقبل وإن كان المعنى أن حصل منكم الرب فافعلوا كذا كما هو الظاهر لم تعليق مستقبل على ماضٍ وهو غير صحيح لأننا نقول لا مانع من تعليق مستقبل على ماضٍ ما على أن الجواب هو المقيّد بالتركيب والشرط فيدو يكون التقدير في الآية الكريمة أفعلوا كذا بقيد حصول الرب منكم فمما مضى فظاهر أن التقييد بالماضي صحيح لصحة أن يقال أكرم زيد اغدا إن كان أكرمك أمس على معنى أنك مأمور بالأكرام لزيد بقيد كونه سبق منه الأكرام مع أن الفعل في الآية على تقدير الاستمرار إلى وقت حصول الجواب وأما على المعتمد أنه ربط وقوعه بوقوع فليس من شرطه اللزوم الوقتي بل كون أحدهما هو الشرط إن وقع فالآخر واقع ولو في غير زمانه فالتقدير أن حصل منكم ريب فيما مضى يعني واستقر إلى وقت الخطب فأنتهم مطالبون بمإزايه وهو طلبكم المعارضة المفيدة لعجزكم وأما قلنا يعني واستقر للعلم من أمر يطلب المعارضة فهو الراتب في حين لا الذي سبق منه الرب وهو إلا أن المؤمن فليفهم وكذا يطرد كون الفعل مع ماضيان أن يرد مجرد الرب بشئ في الجملة وذلك حيث رد الجملة بعد الواو والحال فإدائه أكيد بحالة اغنيائه كقولك لزيد ليمن وإن أعطى بها ونحوه وإن أعطى مالا أي هو موصوف بالمؤمن ولو في حال إعطائه الجاه والبذل ولو في حال إعطائه كثرة المال ولكن هذه لا تحتاج إلى الجواب على المختار فهي خارجة عما نحن بصدده وهي أن الشرطية لأن جملة أن هذه حالية لشرطية وربما ورد دخولها على غير كان وهو ماض على وجه القلة كقوله

فيأوطئني إن فاتني بك سابق من الدهر فلنعم لسا كنتك البال

ومعنى البيت أنه إن سبق زمان غلب على وفوق عني سكتي وطئ وتولاه غيري فليطلب نفس ذلك الساكن وليتعم بالاجواب الشرط مخدوف أي فلا لوم على فقد تركتك كرها من غير ابتداء على

الماضي لا مخدوف جوابه وليس في كلام غيره تصريح بذلك ثم إنه لم يذكر أن الجواب مخدوف بخارج أن يكون فرقه على جواب أن يصريح أخو لا تصرع جوابا مع كونه مرفوعا كما هو أحد المذهبين فيه والسرف في كون جملة الشرط والجواب فعليتين مستقبليتين أن الماضي محقق وجوده أو عدمه فإن قلت قوله سبحانه وتعالى أنا أحللتك أزواجك إلى أن وبيت وقوعه أحللتنا المنطوق به أو المقدر على القولين جواب الشرط مع كون الاحلال قدما فهو ماض قلت المراد أن وبيت فقد حلت الجواب الشرط بالحقيقة الحل المفهوم من الاحلال لا الاحلال نفسه وهذا كما أن النظر من قولك قم غدا ليس هو لفعل الأمر بل للقيام المفهوم منه والأمر الثاني الذي يأتي على خلاف ذلك أن تأتي جملة الجواب اسمية كقوله تعالى أفأنت منهم الخالدون وأما كان على خلاف الأصل لأن الاسم دال على الثبوت والتعلق والتعليق يتألف من ذلك وإنما لم يكن كلاً من فعل الشرط والجواب قد يكون ماضيا لفظا أو مضارعا مثبتا أو منفيا ففصل من مجموع الفعلين تسعة أقسام كلها جائز أن تأتي في كون فعل الشرط مضارعا مع كون فعل الجواب ماضيا خلافا منعه جماعة وجوزوه ابن مالك استه لا يقول عاشترضى الله عنها متى يقيم مقام لرق وأحسنها المشاكلة بينهما وأحسنها أن يكونا مضارعين لظهور تأثير عمل أن فيهما ماضيين للشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا

فاتني فإنها مستعملة في  
الماضي لفظا ومعنى بقله  
(قوله إلى تفصيل النكتة)  
أي إلى تفصيل سبب  
النكتة فهو على حذف  
مضاف وذلك لأنه لم يذكر  
الانكسة واحدة وذكر لها  
أسباب عدة على ما ذكره  
الشارح كما سيظهر لك  
لأعلى ما ذكره الزعم

مثل ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل اما لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه كقولنا ان اشترينا كذا حال انعقاد الاسباب في ذلك

(قوله كراز) أي اظهار وقوله غير الحاصل وهو الامر المستقبل (قوله في معرض الحاصل معرض) كسجدنا لموضع عرض الشيء أي ذكره وظهوره وموضع الذكر (٦٠) والظهور الشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو مكان اعتباري

كراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب ( المتأخذة في حصوله نحو ان اشترت كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء

بعب دل عليه قوله فلنعم لسا كذلك البال والقرض التعسر على مفارقة الوطن \* ثم لما ذكر ان التعبير في جملة الشرط والجواب بصيغة المضارع حيث أريد استعماله بمعاني الاصل وهو الاستقبال هو اللازم أصالة وانه لا يعدل عن ذلك الا لنكتة أشار الى تفصيل النكتة في ذلك المثل فقال كراز ( ي اظهر ( غير الحاصل ) وهو المستقبل ( في معرض كسجدنا لمعرض فيه الشيء ويظهر فيه أي صورة ( الحاصل ) وهو الماضي ولما كان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل حاصله التعبير عن المستقبل الذي لم يحصل بما يشعر بحصوله وهو أمر جملي يحتاج الى بيان سره يطابق الحال لان تنزيل الشيء منزلة غيره في معطى حكمه يحتاج الى بيان السبب أشار الى العلة في ذلك فقال انما يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل ( لقوة الاسباب ) المتأخذة في حصوله أي الجمعية فيه بحيث أجد بعضها ببعض بعض فان اشترت أسبابه بعد حصوله بغيره بما يبرزه في صورة الحاصل ذلك يطابق المقام لافي من تأنيس النفس بحصوله والاشارة بأن حكمه حكم الواقع ليطيب بذلك وقت الخطاب والمتكلم يقال عند انعقاد أسباب الاشتراء من حضور سوق السلعة الذي كثر فيه معقلة المشتري ومع وجود الثمن ورغبة البائع في البيع ان اشترينا كذا كان لان فيه الانتقال من عدم التأثير الى التأثير والاقسام التسعة في الحسن على هذا الترتيب الاول ان يقيم زيد بقم عمرو الثاني ان لم يقيم زيد لم يقم عمرو وحسنه على ما بعده للمساكلة ولكونه فعلا مضارعاً في اللفظ فهو موافق لمعنى الاستقبال \* الثالث ان قام زيد قام عمرو \* الرابع ان لم يقيم زيد يقيم عمرو \* الخامس ان لم يقيم زيد قام عمرو \* السادس ان قام زيد يقيم عمرو \* السابع ان قام زيد لم يقيم عمرو \* الثامن ان يقيم زيد قام عمرو \* التاسع ان يقيم زيد يقيم عمرو وأخذ المصنف في تعداد أسباب مجئ فعل الشرط ماضى اللفظ فذكر منها ان يجعل غير الحاصل كالخاصل وهذا جعله ماضى ظاهر اللفظ لا في نفس الامر فان القرض ان الفعل مستقبل المعنى ولو قال لا هم جعل غير الحاصل كالخاصل لكن أحسن ومثل ذلك بقوله تعالى واذا رأيت ثمراً أبت نعماً \* ومنها ان يقصد تناول المتكلم بوقوعه فيعبر عنه باللفظ الماضي ولا يظهر المتكلم رغبته في وقوعه نحو ان نظرت بحسن العاقبة فهو المرام \* قوله لان الطالب اذا عظم رغبته في امر يكثر قصوره اياه بما يجنبه الحاصل واوفاه بنظره لانه يقتضى ان يكون النعل حينئذ ماضى المعنى وليس كذلك ولا هو مراده \* قوله وعليه ان اردن تحصناً مثال لاظهار الرغبة فالصنف لفقهى التناول واظهار الرغبة ثم نشر مثلهما فديقوى التعليل حتى ان الانسان يلفظ حسه كقول المعري

ماسرت الاوطيف منك لصحني \* سرى امانى وتاوباعلى أئمرى  
الطيب الخيال والتأوب السير نهارا مشق من الاوب وهو العود لان الغالب انهم يسرون ليلا وباتون الى منازلهم نهارا قال السكاكى وقد يؤتى بالماضى لارادة التعريض وهو ان يخاطب واحدا برادفة

لاحتمق والمعنى كاظهار المعنى الاستقبالي الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل في الحال أو في الماضي فان قلت ان الشرط انما يفيد التعليل ولا دلالة له على الاظهار المذكور قلت انه يدل عليه على جهة التعليل ولو قال المصنف كاهم أو تخيل ابراز الخ لكان أظهر لان نكتة العذر في الحقيقة انما هو التعليل المذكور وذلك لان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل محصله التعبير عن المستقبل الذي لم يحصل بما يشعر بحصوله (قوله لقوة الاسباب) لما كان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى سبب أشار المصنف الى بيان الاسباب والعلة في ذلك بقوله لقوة أي فهو تامة للأبراز المذكور وأل في الاسباب للجنس فيشمل ماله سبب واحد (قوله المتأخذة) بالسمع تخفيف الخاء أي التي أخذ بعضها لبعض والمراد الجمعية في حصوله ومعولوم أن الشيء اذا قويت أسبابه بسبباً حصل (قوله حال انعقاد) أي اجتماع وانتظام

أسباب الاشتراء والحال أنه لم يحصل بالفعل وهو ظرف للفعل المقدّر أي نحو قولنا ان اشترت في حال الخ أو تقول (أو) ذلك في حال الخ والمراد بأسباب الاشتراء حضور سوق السلعة التي كثر في معقلة المشتري ووجود الثمن ورغبة البائع في البيع فاذا وجدت هذه الاسباب عند الشراء الذي لم يحصل حاصله بغيره بما يبرزه في صورة الحاصل



وإيمان ماهو للوقوع كالواقع كقولك أنت مت كان كذا وكذا بحسب قول إمامنا في إظهار الرغبة في وقوعه

(قوله) أن كون ماهو للوقوع أي ماهو أن للوقوع كالواقع في الماضي يعني أنه يعبر بالماضي عن المعنى المستقبلي في جملة الشرط لقصد إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتب ثمرة الوقوع في الجملة على كل منهما نحو أن مت كان كذا وكذا (قوله عطف على قوة الأسباب) أي (٦١) فالعطف أي يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الأسباب أو لكون

(أو كون ماهو للوقوع كالواقع) هنا عطف على قوة الأسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لأنها كلها على لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار إليه في إظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهوا بيننا (أو التفاضل أو إظهار الرغبة في وقوعه)

كذا (أو) (ل) كون ماهو للوقوع كالواقع أي يعبر بالماضي عن المستقبل في جملة الشرط لقصد إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب ولكون المعنى شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتب ثمرة الوقوع في الجملة على كل منهما فقوله أو لكون معطوف على قوله قوة وهو من عطف العام على الخاص لأن كون الشيء للوقوع إما لقوة الأسباب المتأخذة فيه وإما للعلم بوقوعه من جهة أخرى فإذا كان الشيء من شأنه الوقوع تزل منزلة الواقع في معرض الحاصل لأنه أنسب للمقام لمثل ما تقدم في القوة أن كان مرغوباً وإن كان غير مرغوب فينبأ للمقام لمثل أن في إظهاره كذلك ما يقتضي الاستعداد لئلا زوله أو يقتضي الإيجاب متلافاً وتبين ما بيننا من ترتب الأبرار عليه كالقوة أن من علل الأبرار وبما يليه ذلك الأبرار لوجه آخر مستقل حتى يعطف عليه ويكون قسماً له ويكون مثل هذا بتقريره من المعطوفات كما يشير إليه المصنف في بعضها فن زعم أنه معطوف على الأبرار على أن يكون وجهاً آخر مستقلاً عنه فقد تسلف لفظاً ومعنى (أو التفاضل) أي يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط لما في ذلك الأبرار من التفاضل الذي هو أن يذكر ما يسهل به السمع فإن المخاطب إذا كان يقني شيئاً فغيره عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى إبراز في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الأبرار السرور فيكون بذلك مناسب للمقام وبأن الآن مثاله (أو إظهار الرغبة في وقوعه) أي يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل لأجل إظهار المتكامل الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الأبرار الحاصل بالتعبير بالمضي في الاستقبال وذلك

نحو أن أشركت فان قلت أي مناسبة في ذلك اللفظ الماضي قلت لأن المخاطب إذا علم من نفسه أنه ليس بذلك الوصف ووجد الفعل ماضياً علم أنه تعرض لغيره من دفعه في الماضي لا يقال المقصود التعريض من يقع منه الشرك ماضياً مستقبلاً لأننا نقول بخبر من وقع في الشرك هو أشد عناية لازالة الفلسفة الخاطئة فان قلت ما الذي صرف هذا الخطاب عن أن يراد به النبي صلى الله عليه وسلم قلت لأن الأصل في أن دخوله على الممكن والشرك في حقه صلى الله عليه وسلم مستحيل شرعاً فحفظناه خارجاً عن الأصل تنزيلاً للاستعانة الشرعية منزلة الاستعانة العقلية وأسباب الفصل بصيغة المضى التي لا تستعمل غالباً إلا في المتوهم فان قلت قولكم المراد غيره هل نعنون به أن ضميراً المخاطب المفرد استعمل في الغائب مجازاً فلا يكون النبي صلى الله عليه وسلم مخاطباً إلا في الصورة لا في المعنى قلت لا بل

وتخلف كذلك ولو كان العطف على إبراز لما تأنى هذا البيان وقوله على ما أشار إليه متعلق بقوله لأنها كلها على الخ (قوله) فقد سهوا بيننا أي من وجوه الأول والخلاف ما أشار إليه المصنف في إظهار الرغبة من أنها أي المعطوفات على الأبرار الثاني أن إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه بكل ما بعده وحيث فلا يصح أن يكون قسماً له الثالث أن التفاضل لا يحصل بمجرد المخالفة بل لا بد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل لذلك (قوله) أو التفاضل أي من السامع أي أنه يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط لما في ذلك الأبرار من التفاضل الذي هو ذكر ما يسهل به السمع وذلك لأن المخاطب إذا كان يمتني شأه بما يشعر بحصوله وهو معنى إبراز في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الأبرار السرور (قوله) أو إظهار الرغبة أي من المتكلم أي أنه يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل لأجل إظهار المتكامل الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الأبرار الحاصل بالتعبير بالماضي عن المستقبل

نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فان الطالب اذا تابعت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه محاصلا وعليه قوله تعالى ولا تكرر هو قياتكم على البقاء

(قوله أي وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير المحاصل والمعنى واحد (قوله فهو المرام) بوزن مكن وضمير فهو للظفر أي فالظفر بحسن العاقبة هو المرام (قوله يصلح مثلا للتفاضل) أي على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للخطاب رقبوله واطهار الرغبة أي على جعل الضمير مضموعا للتكلم كذا ذكر بعضهم وعبرة التوبيان ظفرت على صيغة التكلم مثال لاطهار الرغبة وعلى صيغة الخطاب مثال لهذا (قوله فان الطالب الخ) هذا على كون الظاهر (٦٢) الرغبة لا براز غير المحاصل في معرض المحاصل وهي

علة غائية ان أقيمت على ظاهرها لان اظهار الرغبة متأخر عن الابرار وعلة فاعلية ان اريد قصد اظهارها لتقدمه على الابرار المذكور (قوله في حصول أمر) أي في المستقبل (قوله يكثر تصوره) يفصح حرف المضارعة وضم ثالثه وتصوره بارفع فاعلى كذا ضبطه بعض مشايخنا وهذا غير متعين بل يصلح ضم حرف المضارعة و كسر ثالثه ونصب تصوره على أنه مفعول أي يكثر من حصول صورته في ذهن (قوله فرجا) أي فيسبب السكون المذكور فرجا الخ وهي هنا للتكثير (قوله يخيل اليه) أي الى ذلك الطالب الذي عظمته رغبته وقوله حاصلا أي في الماضي وهو

أي وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثلا للتفاضل واما كون اقتضاء اظهار الرغبة ابرازا غير المحاصل في معرض المحاصل يحتاج الى بيان ما أشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمته رغبته في حصول أمر يكثر تصوره) أي الطالب (اياه) أي ذلك الأمر (فرجا) يخيل ذلك الأمر (اليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أي على استعمال الماضي مع ان لاطهار الرغبة في الوقوع ورده قوله تعالى ولا تكرر هو افتياتكم على البقاء (نحو) قولك (ان ظفرت بحسن العاقبة فهو أي فذلك الظفر هو المرام) أي المراد التمام في ظفرت بحسن العاقبة فأن تضبط بالضم للتكلم فيكون مثلا لاطهار الرغبة أو بالفتح للخطاب فيكون مثلا للتفاضل ويحتمل على بعد أن يكون مثلا لها بأحد الضبطين فقط أما كون الابرار لاجل افادة التفاضل فقد تقدم بيانه وان الكلام به يكون مناسبا للقيام وهو ظاهر وأما كونه لاجل اظهار الرغبة فيتوقف على استزاه اياه وفيه خفاء ما دللنا على وجه اقتضاء اظهار الرغبة لذلك الابرار فقال (هان الطالب) أي الراغب (اذا عظمته رغبته في) حصول (أمر) من الأمور (يكثر تصوره اياه) أي يكثر تصور ذلك الطالب لذلك الأمر (فرجا يخيل اليه) أي يخيل ذلك الأمر لذلك الطالب (حاصلا) لما تقرر من أن الاتصال الروحاني كثيرا ما يتوهم كونه جسمانيا فاذا تخيل حاصلا فحينئذ يعبر عنه بلفظ الماضي فتقرر من هذا أن من أسباب ابراز غير المحاصل في معرض المحاصل اظهار الرغبة وانما فهم اظهار الرغبة من ذلك الابرار واما ما تقرر ان الراغب في الشيء كثيرا يعبر بلفظ الماضي عن الاستقبال لكثرة التصور الموجب لتخيل الوقوع المقتضى لذلك التعبير والفرض من اظهار الرغبة إما استدعاء الامتثال أو الاعطاء أو الاعانة على المراد ونحو ذلك فتأمل في هذا المحل فان ما ذكر المصنف لابي المراد ما قرره تأييده بالله الموفق بمنه (وعليه) أي وعلى استعمال ان مع الماضي مع الأصل المضارع لابراز غير المحاصل في معرض المحاصل لقصد اظهار الرغبة في الحصول بحرق قوله تعالى ولا تكرر هو افتياتكم أي اياه على كمي البقاء أي الزنا

التي صلى الله عليه وسلم خطوب لفظا ومعنى ولكن أريد بخطابه افادة لازمه وهو أن غيره اذا شرك حبط عمله فمفهوم نوع الكناية كقولنا زيد طوبى ليل الجهاد فالتبني صلى الله عليه وسلم مراد في الآية السكرة استعمالا وغير مراد افادة كاسترى تحقيقه في الكناية لا يقال فبذلك من كونه صلى الله عليه وسلم مرادا بالضمير ان يكون الشريك بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم هو المراد لاننا نقول هو من نوع

له ذلك الأمر حاصلا فلا يعبر عنه (قوله وعليه) انما قال وعليه للتفاوت بينهما لان الله سبحانه عن الرغبة والمراد به ان لا زنها وهو كمال الرضا واما ذكره المصنف من بيان اقتضاء اظهار الرغبة للابرار لاجرى في حقه تعالى لان كثرة التصور وتخيل الحصول محال في حقه تعالى اذ أطول (قوله لاطهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار كمال رضاه بارادة التحصن فهو مجاز في لازم موقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الأمر لا اظهار الرغبة الثالثة بالتكلم كذا في الفري وفي ابن يعقوب أن اظهار رغبته تعالى في وقوع الشيء اظهار ايجابه وطيله طلبا بماز (قوله ولا تكرر هو افتياتكم على البقاء) الفتيات الاماء والبغاة الزنا كانت الجاهلية تكره الاماء على الزنا وأعين لهم بالمرأه فبجاء اسلام يتحريم ذلك

ان أردن تحصنا وقد بقى هذا التحمل عند الطالب حتى اذا وجد حكم الحس خلاف حكم غلظه تارة واستخرج له محلا آخرى وعليه قول ابي العلاء المعري  
 ماسرت الاوطيف منك يصحني \* سرى املحى وتأويل على آثرى  
 يقول لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي فأعدك بين يدي منطلق البصر بعله التظام اذالم يدركك ليل الاملى وأعدك خلفي اذالم يتسرى تغليظه حين لا يدركك بين يدي نهرا

(قوله ان أردن تحصنا) أى عفة فقد جرى بلفظ الماضي وهو اردن ولم يقل بردن مع أن النهى عن الاكراه المعلق على ذلك استقبالى حيث قيل ولا تكرهوا الخ للدلالة على رغبة المولى سبحانه في ارادته التحصن أى للدلالة على رضا المولى بذلك أو على أن هذا الامر طلبة المولى طلبا جازما على مامر (قوله تعليق النهى) أى وهو قوله (٦٣) لا تكرهوا الخ والتعليق من حيث انه

الجزء في المعنى أو حقيقة (ان أردن تحصنا) حيث لم يقل ان بردن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادته التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفاء ما على ما هو مقتضى التعليق بالشرط أوجب بأن القائلين بأن التقيد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفاء ما يحاطون به اذالم يظهر للشرط فائدة أخرى بجوز أن تكون فائدة في الآية المبالغة في النهى عن الاكراه

(ان أردن تحصنا) والاصل ان بردن فعبّر بالماضي لظاهر الرغبة في ارادته التحصن وهذا لو كان مقتضى الزوم بينهما الذى هو كثرة التصور وتخيّل الحصول عملا في حقه تعالى لكن يجري الكلام مع مخاطبين منه تعالى على حسب ما تقتضيه بلاغة خطابهم ورغبة تعالى في الوقوع ايجابه وطلبه لا يخفى وفي هذه الآية بحث مشهور وهو ان مقتضى التركيب الذى فيه الشرط انتفاء الحكم عند انتفائه لان مفهوم الشرط من المفاهيم المعبرة وعليه يكون مفهوم الشرط في الآية الكريمة انتفاء النهى عن الاكراه اذ انتفى الشرط الذى هو ارادة التحصن فيكون الاكراه جائزا عند انتفاء ارادته التحصن وجواز الاكراه على البناء من مقتضى الضرورة شرعا وقد أوجب بأن مفهوم الشرط انما يعتبر ان لم يكن له كراهية فائدة سوى اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم ومنها فائدة ظاهرة بجوز أن يقال بسقوط من اعتبارها مفهوم الشرط وهى المبالغة في تأكيده المولى عن الاكراه وفي تقييد صنيع المكروه منه حيث تكون الامانة مريدة للتحصن وهو يكرهها فوكان الاحق أن يكون أولى بامادة التحصن لا يقال فيكون التاكيد في هذه الحالة فقط والمقصود تأكيده المولى مطلقا لا ناقول لما كان الاكراه لا يتحقق الا في هذه الحالة تعرض لمبالغة التعبير والتوبيخ بذكر ما يظهر فيه فضيحة المولى وأوجب أيضا بأن مفهوم الشرط انما يراد به ان يعارضه الاجماع فان عارضه بما تناسق لا ينافى ولا يمتنع والظاهر يدفع بقاطع وأوجب أيضا بأن المفهوم انتفاء النهى عند انتفاء الارادة ولا يستلزم ذلك جواز الاكراه لجواز ان يكون انتفاء النهى لعدم تصور محله الذى هو الاكراه لا لجوازه اذ لا يتصور الاحال الارادة وأما في حال انتفاءها لمبالغة عن التحصن وعدمه وبارادة البناء من الامانة فلا يتحقق الاكراه اذ اما اذ اردن البناء فظاهر واما اذ اغفل فنفس

الكتابة التمثيلية انك تقول ز يد كثير الماد كتابة عن كرمه وان لم يكن له رماد ولا طبع فتسمى هذه كتابة تمثيلية وظاهر ما تقدم في التعريض وما لا أعبد الذى طفرى واليه ترجعون المراد والمحكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل واليه ترجعون فان قلت قد تقدم أن واليه ترجعون التفات والمعنى

البناء بأن ز يد الامانة البناء مع شخص أو في مكان فيكرهها على البناء مع غيره ذلك الشخص أو في غير ذلك المحل فغير صحيح لان الاكراه حيث تدل على البناء على تعيين الفاعل أو المفعول (قوله بأن القائلين الخ) أى يوم القائلين باعتبار مفهوم الشرط (قوله على نفى الحكم) أى كرمه الاكراه هنا وقوله عند انتفاء أى انتفاء الشرط وحاصل هذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم وهنا يجوز أن تكون الفائدة في التقييد بالمبالغة في نهى المولى عن الاكراه لما في ذلك من التوبيخ للوالب بذكر ما يظهر به فضيحه وحيث كان للتقييد بالشرط هنا فائدة أخرى غير اخراج سقط باعتبارها باعتبار مفهوم الشرط لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان التقيد للاخراج لا لفائدة أخرى

وأما التصديق قال السكاكي وألتمع رضي كما في قوله تعالى لن أشرك بعصطن حملثوقوله تعالى ولن اتبع أهواهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذ المن الظالمين وقوله تعالى فان زلت من بعد ما جاءك من البينات

(قوله يعني انهم) أي الامامع خستين وشدة ميلهم الى الزنا وقوله فالملوى أي طالبك أحق بارادته الكاله وقلة ميله بالنسبة لميلهن وحيث قد يكون طلب ارادة العفة متما كداو اذا تأكد طلب ارادة العفة والتحصن منه كان النبي المتعلق به عن الاكراه على الزنا قوي ببالغافيه فظهر من هذا أن المقصود من القيد المبالغة في نهى الملوى ويوضحه وحيث قد لا يفهم له لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد لا يخرج فقط لانثاءة أخرى فان قلت جعل المقصود من القيد ما ذكر يقتضى أن المبالغة في النهى انما هي في هذه الحالة فقط وهي ارادتهن التصنن لاطمطافا والمقصود تأكيد النهى مطلقا قلت لما كان الاكراه لا يتحقق الا في هذه الحالة تعرض لها لالكون تأكيد النهى والمبالغة فيه مختصا بها وحيث قد تعرض لتلك الحالة لا ينافي تأكيد النهى عن الاكراه مطلقا حتى عند عدم ارادتهن التصنن على فرض تأنيبه في تلك الحالة فتأمل (قوله وايضا دلالة الشرط) أي مفهوم الشرط على انتفاء الحكم وهو الحرمة أو المراد دلالة الشرط من حيث مفهومه (٦٤) وهذا جواب ثان عن أصل الاشكال فهو عطف على قوله بأن القائلين الخ

يعنى انهم اذا أردن العفة فالملوى أحق بارادته أو ايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا فقد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال (السكاكي أولتمع رضي) أي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما ما ذكره كروما للتعريض بأن ينسب الذل الى واحد والمراد غير (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك وإلى الذين من قبلك لئن اشركت لعصطن علك

فكانه قال وأجيب أيضا بأن دلالة الخ وحاصله أن الآية وإن دللت على انتفاء حرمة الاكراه عند انتفاء الشرط فتلك الدلالة بحسب الظاهر نظر المفهوم المخالفة لكن قد عارض ذلك المفهوم الاجماع القاطع ومن المقرر أنه اذا تعرض أحدهما قاطع والاخر ظهر دفع الظاهر بالقاطع (قوله عارض) أي قد عارض الاجماع الشرط أي مفهومه (قوله والظاهر يدفع بالناعل) المراد بالظاهر ختم مفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الاجماع واعترض هذا الجواب بأن الاجماع

التيه له تحصل ارادته بمقتضى العادة حيث لم تكن ممن ارادة التصنن وعند الانبعاث لا يتحقق الاكراه ولو قيل ان الشرط لموافقة الواقع لان الاكراه انما هو حال الارادة بما يعدل لكن يرجع لما ذكره فليفهم (السكاكي) أي قال السكاكي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يكون لما ذكر (أو) يكون (للمعريض) وهو أن ينسب الذل الى أحد حقيقة أو مجازا والمراد منه فهم الغير بالقرائن وذلك (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك وإلى الذين من قبلك لئن اشركت لعصطن علك فقد أرى الاشراك المقتطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل تعريضا بمن حصل منه أنه حبط عمله وانما قلنا المقتطوع بعدم حصوله لان المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم ومعام أنه منصف عنه حاله ولا والفعل اذا ترتب عليه وعيد في حال نسبتة فرضا وتقدير الذي شرف يستحق به توقيرا وهو لم يحصل منه فهمه والله أرجع فاذا كان تعريضا لا يكون فيه الثفات بل يكون عبر في الاول بيه المتكلم عن المخاطبين فهنا من انما قضى المسبق قلت ليس كذلك ولا منافاة بين السكاكي فان التعريض ليس من شرطه ان يرد به غير ظاهر للفظ بل يرد ظاهره لا لقصده بل يكون المقصود بالكلام غيره كما يخوف الملك ولده بعذر غيره من خدمه تأسيسا من باب أولى فقوله تعالى وما لى لأعبد المراد به المتكلم ولكنه اذا قل لنفسه ذلك

لا ينسخ النص حذرا من تقديم الاجماع على النص الذى هو أصل له في الجملة وأجيب بأن الاجماع يجوز أن ينسخ النص على الصحيح لاستناده الى النص فكانه التناسخ (قوله أولتمع رضي) عطف على قوله لقوة الأسباب كما يفيد قول النصارى أي ابراز الخ (قوله بأن ينسب الفعل الى واحد) أي حقيقة أو مجازا (قوله والمراد غيره) أي ولا يفيد من القرائن المؤيدة لفهم الغير والا فقولك جافى زيد يمدى بانه ليس من التعريض في شئ (قوله لئن اشركت الخ) اعترض بأن النبي معصوم من الامتراك فكيف يسند اليه وأجيب بأن هذه قضية شرعية لا تستلزم الوقوع بالاستناد على سبيل الفرض وانما عبر بالفعول الماضى المتقضى لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين فالامتناع في الحقيقة انما هو منسوب لغيره لان التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره فالاشراك نسب لواحد وهو النبي والمراد غيره ممن وقع منه الاشراك وحاصل ما في القام ان الشراك من النبي مقتطوع بعدم حصوله فزل منزلة المشكوك فيه فكان المقام مقام ان تشرك لكن جى بلفظ الماضى وان كان المعنى على الاستقبال ابراز الاشراك المقتطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل فرضا وتقدير تعريضا بمن حصل منه أنه حبط عمله ولا يضرب في دخول ان كون الفعل معلوم الانتفاء لان ان تدخل على معلوم الانتفاء اذا تزل منزلة المشكوك فيه لغرض من الاغراض

(قوله فالمخاطب هو النبي) الحصر اضافي أي لا مشقة ولا انفسير من الانبياء مخاطب أيضا بدليل قوله تعالى والى الذين من قبلك ان قلت اذا كان كل واحد من الانبياء مخاطب بهذا الخطاب فلم أفرد الصغير فالجواب أنه أعاد أفردا لخطابه باعتبار كل واحد لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته كذا قررته شيخنا العدوي وغيره للشواذ كره عبدالحكيم حيث قال ان المخاطب هو النبي وليس الخطاب عاملا للجميع والانبياء بقرينة ما قبله لا على ما روي لأن (٦٥) الحكم المذكور موحى به الى كل واحد منهم

لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة اهـ (قوله مقطوع به) أي في جميع الازمنة لان الانبياء معصومون من الشرك قبل البعثة ويعدا (قوله لكن جى الخ) يفهم منه أنه لو لا البراز المذكور لاجل التعريض لجيء بلفظ الاستقبال لرفع الشرطية مع أنه اذا كان اشراكه مقطوعا بعده فلا تصح ان لاهل الامور المشكوكه والجواب أنهم يستعملون في مثل ذلك ان الترتيب منزلة

ملا قطع بعده على سبيل

المساهلة وارضاه العنان

(قوله بلفظ الماضي) أي

وان كان القى على

الاستقبال (قوله غير

الحاصل) أي من النبي

صلى الله عليه وسلم لافي

الماضي وافي الحال (قوله

على سبيل الفرض والتقدير

تعلق بالخاص الثاني

والخاص انه نزل اشراكه

الذي هو غير حاصل في

جميع الازمنة منزلة اشراك

فرض وقوعه منه صلى الله

عليه وسلم في الماضي وانما

احتج بذلك انه لم يحصل منه عليه الصلاة والسلام اشراك في الماضي أصلا (قوله تعريضا

عن صدره اشراكه بأنه قد حطت اعماله)

أي لتعلق سببهم بقوله تعريضا لئلا يراووجه التعريض المذكور أن الفعل

أثار تب عليه وعي في حال نسبتهم فضاوت قدرا الى ذي شرف ولم يحصل منه فيمنه المخاطبون ان الوعد بواقعهم ان صدر منهم ذلك

الفعل ولهذا التعريض فائدة توفيق الكفار بأن أعمالهم كأعمال الحيوانات العجم لا مرة فيها لان اشراكهم في الخلق اذا كان

فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في الحصول في معرض الحصول على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك به فانه قد حطت اعمالهم

المخاطبون أن الوعد بواقعهم بمن باب أخرى أن صدر منهم ذلك الفعل كما اذا شغل انسان فتقول والله ان شغيت الامر لا ضرر فيه ولا يضر في دخولك ان كون الفعل معلوم الاتساع لان إن دخل على معلوم الاتساع كما تقدم انه قد يفرض الحال لغرض من الاغراض وانما اخص التعريض عن حصول منهم الاشراك في التعريض بالماضي لان من لم يصدر منه اشراك في الاصل لم يظهر منه اتمامه لا يناسب تهديده وتوحيده بطريق التعريض اذ ليس اخلال ذلك بالتعريض بالمستقبل جار على أصله إن فلا يطلب وجه في دخول ان عليه حتى يكون تعريضا أيضا أو غيره بخلاف الماضي معها فلم يعد كونها الاصل معها يطلب وجه فيوجد التعريض مناسباً فيقدر فيه ويكون مقيداً له فيها وفي هذا الكلام بحث من أوجه أحدها أن كون المضارع على أصله ينفي عنه التعريض انما ذلك ان نسبته لم يصح صدوره منه موشك فيه وأما ان نسبته لم علم انتفاء عنه فمقطوعا طلب له وجه فيصح كونه للتعريض عن صدره كالماضي بل يقول وعن لم يصدر منه ان صح الصدور منه ليتحقق تهديده على ما شوق من جانبه وثانها ان التعريض ان كان مستقدا من عدم الوقوع عن نسبته الفاعل فلا فرق عند تحقق عدم الوقوع بين الماضي والمضارع وان كان مستقدا من نسبته لم يصح الوقوع كما اشعر به المثال فكذلك أيضا وان ادعى استفادة من غير الوجهين منع وثانها أن التعريض ان كان بالمؤمنين وهم لم يصدر منهم اشراك في التلص فويله لا معنى للتعريض عن لم يصدر منه اشراك لان المؤمن في حال الخطاب لم يصدر من غير الوساو ان ما سبق جبه الاسلام فلا معنى للتعريض بأنه محبط العمل وان كان بالكافرين فلا يباين النبوة ولأن الخطاب منه تعالى ولا امتناع الاشراك في المستقبل ولا في الماضي ولا تعظيم صاحبها عند الله تعالى حتى يكون خطابه تعريضا عن عدم فلاحهم في التعريض بهم أصلا فتفتي فائدة الخطاب ويمكن الجواب عن هذا الاخير بأن الغرض افهام الكافرين ان اعمالهم حطت باشرافهم بواسطة دعوى الرسول عصمته ورفعته عند الله تعالى تقرر بعالمهم وتوبوا ولو كانوا يسلون ولا يخافون وكان يقول رب مخاطبني بهذا كيف ترون حالكم في هذا الخطاب أو مخاطبني مع انه لم يصدر ولا يصدر مني الاشراك انما اذا تم فتأمل ولعله نسب القول بالتعريض الى السكاكي لضعفه بما ذكره وخالفه والا فقد

كان فيمن التعريض بان كل أحد ينبغي ان يكون كذلك مالا يخفى كسابق وقوله والمراد ومالك أي الذي يسبق الكلام لاجله لا أن المتكلم غير مراد وهذا الباب يسمى الكلام المنصف ومثله أنهم يهوده ولست به بكفاء \* فشر كاخير في القداء

لأن من سمعه من معاد وموال يقول أنا ذوق قاله ومنه فان زلت من بعد ما جاهتكم البينات وقوله تعالى وانما اواياكم لى هدى أو في ضلال مبين قل تسئلون عا أجرنا ولا نسل عاتلون فانه لو

(٩ - شروع التلخيص فاني) احتج بذلك انه لم يحصل منه عليه الصلاة والسلام اشراك في الماضي أصلا (قوله تعريضا عن صدره اشراكه بأنه قد حطت اعماله)

ونظيره في التعريض قوله رمى إلى أعبد الذي فطرني واليه ترجعون المراد مالم لا تعبدون الذي فطركم والمنسب عليه ترجعون وقوله تعالى أن تخمن دونه ألهمان ردن الرحمن بضر لا تخن عن شفاعتهم شيئا ولا ينقدون أي إذا لم يخلو لمبين إذا المراد أن تخمن من دونه ألهمان ردكم الرحمن بضر لا تخن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقدونكم أنكم إذا لم يخلو لمبين ولذلك قيل أمنت بربكم دون ربي وأتبعه فاسمعون

يحيط عمله خالبا لك بأعمالهم وانهم لا يستحقون الخطاب لكونهم في حكم البهائم (قوله ان شقني الامير الخ) أي تعريضاً بأن من شقك يستحق العقوبة بقرينة نصريه (قوله ولا يخفى الخ) هذا رد لا اعتراض الخلق على السكاكي وحاصل ذلك الاعتراض أن التعريض عام لمن صدر منه الاشارة في الماضي وغيرهم وهذا التعريض يحصل باسناد الفعل الى من يتمتع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع أي في لثنتي تشركا وحينئذ يخالفه السكاكي من أن العدول عن المستقبل الى الماضي قد يكون التعريض لا يتم وحاصل رد الشارح عليه أن بضر صدر منه الاشارة لا يستحقون التعريض بهم لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على ما وقع من القبح لا على ما سيقع منه ولا نسلم أن التعريض يحصل بانسناد الفعل الى من يتمتع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضياً ومضارعاً بل انما نشأ من اسناد صيغة الماضي فقط لا نوان كان بمعنى المستقبل لكن التعبير به مع إن لا راد ذلك المعنى في صورة الحاصل خلاف الاصل (٦٦) فلا بد من نكتة لا رتباً وهي هذا التعريض بخلاف المضارع

فانه لو عرّب مع إن لكان على أصله فلا يحتاج لنكتة فلاوجه لا فادته للتعريض قال العلامة يعقوبي وفي هذا الرد بحث وهو ان كون المضارع على أصله ينفي عنه التعريض انما ذلك ان نسب لمن يصح صدوره منه ويشك فيه وأما ان أسند لمن علم انتقاؤه عنه قطعاً لمطلب لذلك الاسناد وجه فيصح كونه للتعريض بمن صدر منه كلامي بل نقول

فانه لو عرّب مع إن لكان على أصله فلا يحتاج لنكتة فلاوجه لا فادته للتعريض قال العلامة يعقوبي وفي هذا الرد بحث وهو ان كون المضارع على أصله ينفي عنه التعريض انما ذلك ان نسب لمن يصح صدوره منه ويشك فيه وأما ان أسند لمن علم انتقاؤه عنه قطعاً لمطلب لذلك الاسناد وجه فيصح كونه للتعريض بمن صدر منه كلامي بل نقول

كما اذا شقك احد فتقول والله ان شقني الامير لا ضرب به ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشارة وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع غناء ونصف نسبة الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال (ونظيره) أي نظير لثنتي تشركا (في التعريض) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض بقوله تعالى (ولمالي أعبد الذي فطرني أي مالم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون) ادلولاً للتعريض لكان المناسبات يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق

ذكر جميع ما تقدم ثم قال السكاكي (ونظيره) أي نظير لثنتي تشركا المستعمل فيها الماضي كان اشركت (في) مجرد (التعريض) لا في استعمال الماضي في الشرط موضع المضارع للتعريض بقوله تعالى (ولمالي أعبد الذي فطرني أي مالم لا تعبدون الذي فطركم) فالمراد انكار على مخاطبين بعدم العادة لا انكار التكلم على نفسه (بدليل) قوله بعد (واليه ترجعون) اذا دلولاً للاشارة الى مخاطبين بهذا الانكار على وجه جرى على الظاهر لجاء لتساؤلهم عما يعمل ولا ينشغل عما أجرتهم ووجه حسنه اسما على مخاطبين الحق دلي وجه لا يعضهم فانه ليس فيه التصريح بنسبتهم الى الباطل وصرح في التكلم اشارة الى انه لا يرد

الصدور منه ليعتق تهديده على ما يتوقع منه وأجاب عنه بعضهم بأن الاسناد الفرضي يكفي فيه الامكان (وجه) الذاتي وحينئذ فلا تعريض من جهة الاسناد فتأمل (قوله على أصله) أي أصل الشرط المعلوم من المقام أي وانما يفهم التعريض بما يخالف مقتضى الظاهر (قوله ولما كان هذا الكلام) أي هو قوله أو للتعريض بقوله تعالى الخ (قوله نوع غناء وضعف) أما الخفاء أي الدقة فظاهر وأما الضعف فاما التوهم أن التعريض يحصل من صيغة المضارع كما ذكره الخليلي وحينئذ فلا يتم ما ذكره السكاكي من أن العدول للماضي قد يكون للتعريض وقد عرفت ان دفعه عند الشارح وما لا ذكره الزوزني من أن الاشارة للشرط في الآية ماضيا ليس سببه التعريض بل سببه أن جملة الجواب جواب لقسم مقدّر بدليل دخول اللام عليها لتقدمه على أداة الشرط وجواب الشرط محذوف فضعف أمر أداة الشرط لتقدم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع أن تعمل في لفظ المضارع فأتى لها بفعل شرط ماض حتى لا يظهر لها أن تعمل وحاصله أن العدول عن المضارع الى الماضي ليس للتعريض بل لضعف أداة الشرط ولا يخفى أن هذا الوجه مدفوع بما تقر من عدم التنافي بين المقضيات لجواز تعدد حافضين أن يكون العدول لضعف الاداة وللتعريض هذا محصل ما في الفناري (قوله نسبة للسكاكي) أي للتعريض عنه أو لاجل أن تثبت النفس وتأمل حتى تدرك المقصود ولا تفر بمجرّد الخفاء والضعف لعدمها بآية مقول هذا الامام الكبير (قوله ثم قال) أي السكاكي (قوله أي مالم لا تعبدون) ليس هذا بياناً للمعنى الذي استعمل فيه بل هو بيان الجواب هو بيان للتعريض بهم وهو المراد من الكلام وذلك لان المراد الانكار على مخاطبين في عدم العادة بطريق التعريض

ووجه حسنه فطلب اسماع الخاطبين الذين هم أعداء التمسك

لان انكار التمسك على نفسه وانما كان المراد ذلك بدليل قوله تعالى بعدوا له ترجعون اذ لو لا الاشارة الى الخاطبين بهذا الانكار على وجه التعريض لكان المناسبا واليه ارجع لانه الموافق للسباق واعترض على المصنف بأنه قد تقدم التمثيل بهذه الآية للالتفات على مذهب السكاكي ومقتضى ما تقدم في الالتفات أن المعبر عنه بالتمسك في قوله ما لم يدم الخاطبون على جملة الجواز لان الالتفات على مذهبه هو التبرع عن معنى اقتضائه المقام بطريق آخر غير ما هو الاصل فيه واذا كان التعريض هو أن يعبر عن معنى بعبارة في فيه حقيقة أو مجاز ليقوم غير ذلك المعنى بالقرائن تحقق التناقض بينهما لاقتضاء الاول وهو كونه للالتفات أن المراد نفس الخاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد التمسك ولكن لينقل منه الى الخاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الالتفات يكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا فائدة ذلك المعنى ولو بالانتقال اليه بالقرائن ولو لم التمسك في اطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه للالتفات لا ينافي كونه للتعريض بل يصح كونه للتقائمين حيث ان المعنى المنقول اليه عدل عن طريقه مع اقتضائه المقام انما هو كونه تعريضا من حيث تجرد التوافق بالقرائن فلهذا في هذه الآية العلامة اليقينية وأجاب العلامة ابن قاسم بأن الآية صالحة للالتفات بان يكون قوله وما لا أعين الذي فطرق (٦٧) مستعملا في الخاطبين بان يكون معبر عنهم بطريق التمسك مجازا على سبيل الالتفات فصالح

( ووجه حسنه ) أي حسن هذا التعريض ( اسماع ) التمسك ( الخاطبين ) الذين هم أعداء الحق

التعريض لكان المناسبا واليه ارجع لانه الموافق للسباق وقد تقدم التمثيل بهذه الآية للالتفات على مذهب السكاكي ومقتضى ظاهر ما يدكر في الالتفات ان المعبر عنه بالتمسك في قوله ما لم يدم الخاطبون لان الالتفات على مذهبه هو التبرع عن معنى اقتضائه المقام بطريق آخر غير ما هو الاصل فيه واذا كان التعريض هو أن يعبر عن معنى بعبارة في فيه مجازا أو حقيقة ليقوم غير ذلك المعنى بالقرائن تحقق التناقض بينهما لاقتضاء الاول وهو كونه للالتفات ان المراد نفس الخاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد التمسك ولكن لينقل منه الى الخاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الالتفات يكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا فائدة ذلك المعنى ولو بالانتقال اليه بالقرائن ولو لم التمسك في اطلاق التعبير على نحو هذا القصد على هذا فكونه للالتفات لا ينافي كونه للتعريض بل يصح كونه للتقائمين حيث ان المعنى المنقول اليه عدل عن طريقه مع اقتضائه المقام بانه وكونه تعريضا من حيث مجرد التوافق بالقرائن وقد تقدم ما يؤرخ حسنه فلهذا في هذه الآية العلامة اليقينية وأجاب العلامة ابن قاسم بأن الآية صالحة للالتفات بان يكون قوله وما لا أعين الذي فطرق (٦٧) مستعملا في الخاطبين بان يكون معبر عنهم بطريق التمسك مجازا على سبيل الالتفات فصالح

ثم ان من المعارف ان الحمل على الحقيقة أولى فيكون التعريض في الآية ارجح لان التعريض لا يكون الا في المعنى الحقيقي وعلى الالتفات يكون المعنى مجازا نعم ما ذهب به الشارع من انه يجوز أن يكون التعريض أيضا باعتبار المعنى المجازي وأن التعريض هنا بناء على استعمال وما لا أعبد الذي فطرق في الخاطبين مجازا فلا يكون الحمل على التعريض ارجح من الحمل على الالتفات فان قيل كيف يمكن التعريض حيث منع أن التعريض كما تقدم ان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره وعلى التجوز لا يكون منسوب الى أحد والمراد غيره بل يعد المنسوب اليه والمراد قلت أجاب الاستاذ السيد عدي الصغوي بأنه يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى التمسك والمراد غيره وهو الخاطب ( قوله على ما هو الموافق للسباق ) أي سباق الآية وهو متعلق بقوله لكان المناسبا يقال ( قوله ووجه حسنه ) هذا مر تبط محذوف أي والتعريض حسن ووجه حسنه ما في ( قوله أي حسن هذا التعريض ) أي الواقع في النظر أعني قوله تعالى وما لا أعبد الخ وليس المراد وجه حسن التعريض مطلقا اذ مدار كره المصنف من الوجه لا يجري في قوله لئن أشركت اذ لا ينافي فيه قوله حيث لا يريد التمسك لم لا يريد لنفسه وعبارة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى لئن أشركت لصيطن علك لان المقصود فيه نسبة الحبط اليهم على وجه الباطن

الحق على وجه لا يورثهم من يدغضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ويعين على قبوله لكونه أدخل في  
 اعراض النصح لهم حيث لا يردهم الاماير يدلنفسهم من هذا القليل قوله تعالى قل لا تستأمنون عما أجرمتوا ولا تسئلون عما فعلتمون فان  
 حق التسؤل من حيث الظاهر قل لا تستأمنون عما فعلتم ولا تسئلون عما تجرمون وكذا ما قبله وأنا أباكم على الهدى وأوفى ضلال من قال  
 السكاكى رحمه الله وهذا النوع من الكلام يسمى المنصوح وما يتصل به عا ذكرناه أن الزمخشري قد روى قوله تعالى ودوا لوت تكفرون عطفاً  
 على جواب الشرط في قوله تعالى ان يتفقوا يكونوا لكم أعداء وينسطو اليكم بأيديهم وأنسبهم بالسوء ودوا لوت تكفرون وقال  
 الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شيء كفرتم وارتدادكم  
 يعني انهم يريدون ان يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل الانفس وتزريق الاعراض وردكم كفاراً وردكم كفاراً أسبق المضار  
 عندهم وأولها لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم لانكم بذلوا نفعاً وعدواً لهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه  
 هذا كلامه وهو حسن دقيق لكن في جعل ودوا (٦٨) لوت تكفرون عطفاً على جواب الشرط نظر لان ردافهم أن يريدوا

(الحق) هو المفعول الثاني للاسماع (على وجه لا يرد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أي ذلك الوجه  
 (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين) عطف على لا يرد وليس هذا في كلام السكاكى أي على  
 وجه يعين (على قبوله) أي قبول الحق (لكونه) أي كون ذلك الوجه (أدخل في) اعراض النصح  
 حيث لا يرد (المستكم) لهم الاماير يدلنفسهم ولو للشرط أي تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول  
 مضمون الشرط فرضاً

(الحق) مفعول ثان للاسماع أي اسماهم الحق (على وجه لا يرد) ذلك الوجه (غضبهم) الذي  
 هو من شأن عداوتهم فصاعفه عند سماع الحق من عدوهم (وهو) أي ذلك الوجه هو (ترك  
 التصريح بنسبتهم الى الباطل) لان الانكار على نفسه صراحتاً ولو فهم منه بالقرينة ايراد الغير (يعين)  
 معطوف على قوله لا يرد أي ذلك الوجه لا يرد غضبهم ومع ذلك فهو معين (على قبوله) أي قبول  
 الحق ولكن قوله ويعين ليس في كلام السكاكى ولكن معناه من نتائج قوله لا يرد غضبهم لان المراد انه  
 لا يبرغضبهم وما لا يبرغضبهم في شأنه الاعانة على قبول الحق واقتناعاً بيمين على قبول الحق (لكونه)  
 أي لكون ذلك الوجه (أدخل) أي أنفذ (في طريق) (اعراض النصح) وطريق اعراض النصح أن  
 يكون بحيث يقبل وهذا الوجه أدخل من غيره في كون النصح فيه بعدد القبول (حيث) أظهر لهم  
 هذا المستكم (أنه لا يرد لهم الاماير يدلنفسهم) لانه نسب انكار ترك العباداة الى نفسه فيمن انه على  
 تقدير تركه العباداة يزمع من الانكار ما يزمعهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يرد لهم فيه الا  
 ما يرد بنفسه \* ولما فرغ مما يتعلق بان واد استكم على لولانه تقدم انه لا يرد من النظر فيها كما يقال  
 (ولو) أصلها أن تكون (للشرط)

غيره في تحرير الاشارة العلية ص (ولو للشرط)

لا يرد بذلك الوجه غضبهم  
 أي مع أن من شأن المخاطب اذا كان عدواً للمستكم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المستكم (قوله  
 ترك التصريح الخ) أي لان الانكار أعاناً انكر على نفسه صراحتاً ولو فهم منه بالقرينة ايراد الغير (قوله وليس هذا في كلام السكاكى)  
 أي صراحتاً كان من نتائج قوله لا يرد غضبهم لان المراد انه لا يبرغضبهم وما لا يبرغضبهم في شأنه الاعانة على قبول الحق (قوله في  
 اعراض النصح) أي في اخلاص النصح ومن المعام أن ما كان أدخل في اخلاص النصح يكون في غاية القبول (قوله حيث لا يرد)  
 أي حيث أظهر لهم أنه لا يرد لهم الاماير يدلنفسهم وذلك لانه نسب ترك العباداة الى نفسه فيمن انه على تقدير تركه العباداة يزمع من  
 الانكار ما يزمعهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يرد لهم فيه الا ما يرد بنفسه (قوله ولو للشرط) أي أصلها أن تكون  
 للشرط واما تقديرنا ذلك لانه قد أتى لتبريد ذلك كما يأتي (قوله بحصول) الباء بمعنى على (قوله فرضاً) متعلق بحصول مضمون الشرط  
 لا بالتعليق لانه محقق وهو نصب على المصدر أي حصول فرض أو على الحالية أي حال كون ذلك الحصول مفروضاً ومقدراً أو على  
 التخيير أي على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض واعتقاد الشارع ذلك الحصول بالفرض لثلا يلزم المنافاة بين قول المصنف  
 لا يقع القطع بانتفاء الشرط وبين كلام الشارع



في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيازم انتفاء الجزء اكرام في قولك لو جئتني لأكرمك ولذا لا فيسبى الى امتناع الشيء  
لامتناع غيره

(قوله في الماضي) متعلق بمحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ الشرط في كلام المصنف بالتعلق ولا يحصل مضمون الجزء  
الذي تضمنه أيضا لفظ الشرط في كلامه أما الاول فلا في التعليق في الحال لا في الماضي وأما الثاني فلا في حصول الجزء عبر مفيد  
بالمعنى بل متعلق على حصول الشرط وان لم يمتنع بغيره بالمعنى لان المتعلق على أمر مفيد بالماضي يرم بغيره بالماضي اهـ سم (قوله  
مع القطع بانتفاء الشرط) أي بانتفاء مضمونه أي مع القطع بانتفاء مضمون الشرط في الواقع فلا ينافي فرض حصوله وقوله مع القطع  
الحاصل من الشرط أي حاله كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون (٦٩) الشرط والمراد بالشرط الثاني الجملة الشرطية

المتعلق عليها بخلاف الشرط  
الاول فانه بمعنى التعليق  
كما صرح به الشارح ولا  
يرد أن المعرفة اذا عيّنت  
كانت عيناً لانه أعني (قوله)  
فليزيم انتفاء الجزء فيه  
بحث لا نعلم ان يتصرع على  
القاطع بانتفاء الشرط انتفاء  
الجزء لجواز أن يكون  
للجزء سبب آخر غير الشرط  
وأوجب بأن المراد فيازم  
انتفاء الجزء من حيث ترتبه  
على ذلك الشرط وهذا لا  
ينافي وجوده من حيث  
ترتبه على سبب آخر غير  
الشرط ثم ان تغيير الشارح  
ييزم لا يلائم قوله الآتي بل  
معناه الخ وانما يناسب  
فهم ابن الحاجب من أنها  
للاستدلال بانتفاء اللزوم  
الذي هو الثاني على انتفاء  
المزوم الذي هو الاول لان  
تعبير باللزوم فيه ميل الى  
ذلك الفهم لكن فهم ابن  
الحاجب هذا سيرده الشارح  
فكان الاولى للشارح أن

(في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيازم انتفاء الجزء كما تقول لو جئتني أكرمك معلقا الا كرام  
بالجبي مع القطع بانتفاءه فيازم انتفاء الا كرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزء لامتناع الاول أعني الشرط  
في الماضي) بمعنى انها تدل على تعليق المتكبر في الحال وقوع مضمون الجزء وقوع مضمون الشرط  
على معنى ان الجزء كان فيما مضى بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط وتفيد ذلك مع القطع بانتفاء  
الشرط) فاذا افادت القطع بانتفاء الشرط افادت انتفاء الجزء بحسب متفاهم عرف اللغة لانها مع  
اذا تدنا استلزام الاول الثاني تقييد في اللغة غالباً لوقوع الثاني على الاول وانه شرط فيه فلا جواز الشرط  
اذا اتنى انتفى المشروط واللازم لعمدة على افادتها انتفاء الشرط انتفاء المشروط فانك اذا قلت لو جئتني  
لا كرمك فهم ان الجيء مستلزم للا كرام وشرط فيه وانه على تقدير وقوعه يقع الا كرام وفهم ان  
الجيء لم يقع فيازم حيث كان الجيء وشرط وان انتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزء وان لم يأتني انتفاء  
المقدم يقال في المثال لكنك لم تجيء لفيض انتفاء الثاني وذلك بحسب ما يقصد في متفاهم اللغة  
ولذلك قال انها حرف امتناع لامتناع أي حرف يفيد امتناع الجزء لامتناع الشرط وقد تقدم وجه  
اذا تدنا امتناع الجزء وان ذلك من دلالة الجاء على امتناع الشرط وهذا المعنى أعني كونه تقييد امتناع  
الجزء لاجل افادتها امتناع الشرط محتمل وجهين أحدهما أن يكون التقدير انما تقييد ذلك بحسب  
متفاهم اللغة بالوجه السابق كما قررنا والثاني أن يكون التقدير انما تقييد ذلك من جهة الاستدلال  
العقلي بمعنى انها تقييد بطاين الجزء والشرط على وجه يقتضي أن انتفاء الاول يستلزم علة على  
انتفاء الثاني وهذا المعنى الثاني يقتضي ان مدخولاً هو الشرط هو اللزوم ليستلزم بانتفائه على  
انتفاء المزوم الذي هو الجزء والمقرر في القضية الشرطية عكسه وان اللزوم هو الجزء وهو المعنى

في الماضي الخ) ش للغة في قول الشرطية عبارات \* الاولى عبارة سيوبه انها حرف لما كان سبب  
لوقوع غيره ومعلوم هذه العبارة عند التحقيق أن لو لما يقع في الماضي ولكنه كان في الماضي متوقفا  
لوقوع غيره وانما ذكر سيوبه هذه العبارة لان أدوات الشرط لكل منها مدلول فخر اذا وان مثلا  
للتقبل ولو لما الماضي وهما متباينان فلو لامتناع ولو للوجوب فاذا قلت قام زيد قام عمرو  
دلت على الرطب بينهما في الماضي وهما متباينان فاذا قلت لما قام زيد قام عمرو دلت - على الرطب بينهما  
في الماضي وهما واجبان فيه احرف لما وقع لوقوع غيره وان واذا حرفان لما يقع لوقوع غيره شكاً

يقول بذلك فيني الجزء أي ان لو اذا افادت القطع بانتفاء الشرط افادت انتفاء الجزء بحسب متفاهم عرف اللغة لانها تقييد توقف  
الثاني على الاول وانه شرط فيه خارجا جواذا تدنا انتفى الشرط انتفى المشروط اللهم الا أن يقال مراده بقوله فيازم أي بالنظر لعرف اللغة أي  
يلزم على افادتها لوقف الثاني على الاول وانه شرط فيه انتفاء الجزء عند انتفاء الشرط كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله كما  
تقول الخ) حاصلة ان ذلك القول بفهم بحسب عرف اللغة ان الجيء شرط في الا كرام وان على تقدير وقوعه يقع الا كرام وفهم ان  
النجي لم يقع فيازم حيث كان الجيء شرطاً وان انتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزء (قوله فهي لامتناع) أي سفيضة لامتناع الخ لا ينافي  
قوله سابقاً لتعليق حصول الخ فصرح بمعنى انه هو ذلك المتعلق وما له امتناع الثاني لامتناع الاول

(قوله يعني أن الجزء الخ) هذا بواقف بما يأتي للشارح دون ابن الحاجب وقوله منتف بلسبب انتفاء الشرط أي من حيث زينة عليه فلا يتأني أنه يوجد بسبب آخر (قوله هذا) أي كونها لا امتناع الثاني لا امتناع الأول هو المشهور وقوله واعترض عليه أي غني ذلك القول المشهور (قوله لجواز الخ) قال سمعته مني على جواز تعدد العلل للمألوم وأحد أو أن هذا اختصاص بكونه يؤولون بلبنة الشرط وقوله أسباب متعددة أي مختلفة تامة كل واحد منها كاف في وجوده وذلك كالشمس والقمر والنسج الخ فإن كل واحد منها سبب في النوع على الاستدلال كاف في وجوده (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) أي لأن النسب التامة يستحيل وجوده بدون مسببه إذ المألوم لا يجوز تخلفه على علته التامة فانتفاءه يستلزم انتفاء جميع علته (٧٠) التامة (قوله فهي لا امتناع الأول لا امتناع الثاني) أي فهي مفيدة لذلك

ولست مفيدة لا امتناع الثاني لا امتناع الأول كما قال الجهور (قوله إنما سيق لي استدلال الخ) أي لأن المعلوم هو امتناع الفساد وانتفاءه لكونه مشاهدا وإنما يستدل بالمعلوم على الجهور دون العكس كما هو مقضى كلام الجهور (قوله دون العكس) أي لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الاله انتفاء الفساد أي استحالته لصحة وقوعه بمرادة الواحد الأحد الحكمة والحاصل أن انتفاء الأول إنما جاء من انتفاء الثاني لا بالعكس كما هو قضية كلام الجهور (قوله على أنها لا امتناع الأول) أي مفيدة لا امتناع الأول (قوله إنما ذكره) أي ابن الحاجب أي وهو أن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس (قوله وأما لأن

يعني أن الجزء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون الشيء أسباب متعددة بل الأمر بالعكس لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهي لا امتناع الأول لا امتناع الثاني ألا ترى أن قوله تعالى لو كان فيها آفة الله لفسدتنا ما تخمق ليسدل بالمنتفع الفساد على امتناع تعدد الاله دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يخرجوا عن رأيهم أنها لا امتناع الأول لا امتناع الثاني إنما لا بد كونهما لأن الأول مزموم والثاني لا مزموم انتفاءه اللزوم بوجوب انتفاء المزموم من غير عكس لجواز

بأن الثاني عند المناط فهو بانتفاءه ليسدل على انتفاء الأول دون العكس وذلك كقوله تعالى لو كان فيها آفة الله لفسدتنا فالتالي الذي هو الجزء أعني الفساد يستدل بانتفاءه على انتفاء تعدد الاله وهو مقصود الآية ولا يستدل بانتفاء التعدد على انتفاء الفساد أي استحالة لصحة وقوعه بمرادة الواحد وهذا إذا أريد بالفساد اختلال نظام السموات والأرض لأنه لا يلزم للتعدد عادة وهو أعني نفسه كما يلزم من تعدد الحكم اختلال أمر البلد وأما أن أريد به التتابع فهما متلازمان ولمفهم ابن الحاجب هذا المعنى من قوله حرف لا امتناع الجزء لا امتناع الشرط اعتراض بأن الواقع العكس أي كونها في لا امتناع الشرط لا امتناع الجزء إذا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجزء أي يلزم من انتفاء الجزء انتفاء الشرط وأما الوجه الأول إذا أريد فلا اعتراض عليه لأن المعنى حينئذ أن انتفاء الشرط بين بلويدل في الأولى وظن في الثانية ولو بخلافهما لما يقع في الماضي ولكنه كان متوقفا لوقوع غيره والسين يدل على التوقع وأي سببه بكان احترازا عن أن وأي بالفعل المستقبل احترازا من لما واتي بالسين لأن لو أي بالمتعار مجردا عن السين احتمل أن يكون واقعا في الماضي وليس مصحوبا بل كذلك فأي بالسين الدالة على كونه لم يكن حينئذ لضرورة استقباله وتوقعه فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا وقع ذلك الوقت لا نلوه وقع فيما مضى لصدق عليه أنه كان قد وقع لأنه كان سقعا لأن ظاهر قوله كان سقعا أنه لم يزل في الزمن الماضي كذلك وإنما هو متوقع لوقوع غيره فحسن دخولها في هذا الوضع كما حسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وتأمل ذلك لمجد لم يأت إلا في مواضع نبي المستحيل أو المنزل منزلة المستحيل فهذا آخر رعبارة سببه وما أخر رجوعنا لأنه يستدل بالدين أن معنى كلامه أن لو تبدل بالمطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتبدل بالانتماء إلى

الأول مزموم الخ هذا التعليل على به الرضى وجاعة وإنما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله لأن الأول سبب الخ إلى ما قالوه لأن ما قاله ابن الحاجب من سببه الأول قاصر وليس كليا إذ الشرط تلحقه عندهم أي من أن يكون سببا محلول كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أو فطر طالحو لو كان في مال الحجيحت فان وجود المال ليس سببا في الحج بل شرط وأغير ما محلول كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة إذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس بل الأمر بالعكس والشرط طاف طلوعها ولكن كل من وجود النهار وجود المال مزموم لطلوع الشمس والحج فلذا عدلوا إلى التعبير باللازم والمزموم واعترض عليه بأن ما قالوه لا يتم أيضا في نحو لو كان الماحل السكنات النار موجودة فان الحرارة ليست مازومة للنار لأنها قد توجد بالنفس فان ادعوا أن المراد اللزوم ولو جعلي وادعائيا فلا ين الحاجب أن يريد السببية ولو جعلية وادعائية إلا أن يحجب بأنه يعلم تتبع اللغة أن الشرطية اعتبر بها اللزوم ولم

يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونه جملة وادعاءية أدها فليس (قوله أن يكون اللازم أم) أي كما في قوله لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً (قوله وأنا أقول) أي في رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور وحاصل ما ذكره من الرذان لو لم يستعملان أحدهما أن تكون الاستدلال العقلي وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزاء معلوماً وانتفاء الشرط غير معلوم فيؤتى بها الاستدلال بالمعلوم على المجهول أي لأجل تحصيل العلم بالمجهول فهي حينئذ للاستدلال على امتناع الأول. بل امتناع الثاني لا فادها أن العلة في العلم بانتفاء الأول العلم بانتفاء الثاني فانهم سألوا تكون ترتيب الخارج في ذلك فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوماً لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجبولة فيؤتى بها لبيان أن علة انتفاء الثاني في الخارج وادعاء الأول فهي حينئذ لامتناع الثاني لامتناع الأول وتكون القضية حينئذ وان كانت في صورة الشرطية بمعنى الحلية العلة فلا قلت لو جئنا لا كرمك كان المعنى على هذا الاحتمال أن الأكرام انما انتفى في الخارج بسبب انتفاء الحلي وهو يكون هذا كلاماً مع من كان (٧١) عالماً بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالمطالب

لأن يكون اللازم أعوم أنا أقول متشابهاً لاعتراض فلة التأمل لا نفيس معنى قوله لو لم يمتنع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو اللازم لا يوجب انتفاء المصحب أو اللازم بل بمعناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج أعاناً وبسبب انتفاء على امتناع الجزاء دلالة لغوية من جهة اشتمال الربط بل وأن الأول شرط مع اشتماله بانتفاء الشرط ومن شأن الشرط أن ينتفى إذا انتفى المشروط ويحق حينئذ أن يكون المراد في معاد لو كون الجزاء انما انتفى في الخارج بسبب انتفاء الشرط لأن الشرط كما يستدل به على الانتفاء بحسب متفاهم اللغة يجوز أن يحصل سبباً لانتفاء في الخارج فيراد ذلك عند مخاطب أو كونه كالعلم بالجزاء فلا ينتقز امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول لأنه إذا كان وقوع الثاني لازماً لوقوع الأول فعدم اللازم يدل على عدم المزموم الثانية وبها عبرنا إلى أكثر من أنها حرف لامتناع لا امتناع واختلاف في المراد بها على قولين أحدهما وهو الذي لم يذكر الجمهور غيره أنه امتنع الثاني لامتناع الأول فلا يكون فيها تعرض للوقوع على تقدير الوقوع الآخر بالمفهوم الثاني أنها تهل على امتناع الأول لامتناع الثاني ومن أوضح فساد ما علم أن الذي يشترط في ذهن من هذه العبارة أمور أحدها أنها تهل على امتناعين وفيه نظر لأن دلالتها أن لو تبدل على امتناع الثاني وعلة ذلك امتناع الأول فامتناع الأول يعلم باللازم لا نعلم لم يمنع امتناع الثاني لأنه يازم من عدم اللازم عدم المزموم لأن امتناعه جز من مدلولها بل علة له وعلى القول الثاني مدلولها امتناع الأول لأجل الثاني ورفق واضح بين قولنا مدلول هذه الكلمة كذا وكذا وبين قولنا مدلولها كذا لأجل كذا. الثاني أن ما دخلت عليه اللام في قوله لا امتناع هو العلة الفاعلية وكان يحفل أن يقال هي العلة الفاعلية كقولك أسامت لأدخل الجنة ويكون منه معروف امتنع فيه الأول لم يمنع الثاني فامتناع الثاني علة غائية وهو مرتب على امتناع الأول وحاصله أنها اقتضت امتناع فعل الشرط وان امتناعه يستلزم امتناع الأجواب وهذا وان كان بعيداً فسيأى ما يقرب به وهذا المعنى هو الذي فسر به الشيخ أبو حيان في أول كلامه وقد تحصلنا من هاتين العبارتين على ثلاثة أقوال \* الثالث أن دلالة لو على الامتناعين بالمعنى وحده هو الذي يظهر لكن الذي يقتضيه كلام بدر الدين بك في تكملة

حقيقة الحال وفيه معنى عبارتهم الواقعة منهم وأن المراد أن امتناع الأول سبب لامتناع الثاني لأنه دليل عليه ما اعترض عليهم (قوله متشابهاً الاعتراض) أي اعترض ابن الحاجب على الجمهور (قوله فلة التأمل) أي في عبارتهم الصادر عنهم وهي قوله لو امتناع الثاني لامتناع الأول (قوله أنه يستدل) أي تأمّن ابن الحاجب (قوله ان انتفاء السبب أو اللازم) المراد به الأول والتعبير الأول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب والثاني منظور فيه لتعليل الرضى والمراد بالسبب واللازم الثاني وقوله لا يوجب أي لجواز كونه أمم كما مر فقوله لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً لا يتبع استثناء تقضي المقدم فيه بل هو عقيم (قوله أنها للدلالة) أي أنها موضعت لأجل الدلالة الخ فهي لا م العلة لا التعدية لأن العنصر الموضوع على له لزوم الثاني الأول (قوله إنما هو بسبب انتفاء الأول) أي لو كان انتفاء الأول علة في انتفاء في الخارج لفانها معلومان ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجبولة للمخاطب فيؤتى بها لادعاء تلك العلة

(قوله فعنى لوشاء الله لهذا ك) فيتمرض يضربان الحاجب بأنه لم يتدلفهم المراد من عبارتهم (قوله أماناهو بسبب انتفاء المشيئة) أى لان انتفاء المشيئة على انتفاء الهداية في الخارج (قوله هي انتفاء مضمون الشرط) نقض هذا بقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا ليس انتفاء الحيوانية في الواقع علة انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرط هو والاولا الجزاء علة نحو اولاء العالم طلعت الشمس وكذلك في صورة كون الجزاء علة خاصة يمكن أن يوجد الما بالبحر نحو اولاءات الدار طلعت الشمس فان عدم العلة المنة ليس علة لعدم الما بالبحر الا ان يقال هذه (٧٢) الامثلة واما هنا لو اردت على قاعدة المناطق الآتية فيخرج حجة بحسب اللغة اه

فترى (قوله من غير الثبات الخ) أى أن الجمهور لم يلتزموا لما ذكر في قولهم لولا امتناع الشئ لامتناع الاول كبر عماير الحاجب حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فافترض علم بما مر (قوله ألا ترى الخ) هذا تنظير لما قاله في لو أتى به لتوضيح المقام (قوله لوجوب الاول) أى لان لو للنفي فلا بد من ثبوتها لا التافئة نفت التثنية ونفى النفي اثبات (قوله أن وجوده في سبب) أى في الخارج (قوله لان وجوده الخ) أى لان عدم هلاك عمر معلوم للخصاطب كإمكان وجوده على كذا فلا يستدل بمعلوم على معلوم إذ المعلوم لا يستدل عليه والحاصل أن وجوده على لم يقتضه افادته للعلم بعدم دلائل عمر فان المبرر بيان السبب المانع من هلاكه بعد العلم بامتناع دلائله (قوله ولم ذا

الاول فعنى لوشاء الله لهذا ك) أن انتفاء الهداية أماناهو بسبب انتفاء المشيئة يعنى انها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير الثبات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي ألا ترى أن قولهم لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا على هلك عمره أن وجوده على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك لهذا صرح مثل قولنا لوجبتى لا كرمك لكنك لم تجي - أى - أن عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي للاستدلال عليه واما ما تقر لبيان علة فحيث تكون الجملة ولو كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة المعلقة واقلت لوجبتى لا كرمك يكون المعنى - الى - هذا الاحتمال أن الاكرام إنما انتفى في الخارج بسبب انتفاء المجيء ويكون كلاهما مع من كان عالما أو يصدق العلم بانتفاء الجزاء ودو طالب أو الطالب لعل انتفائه في الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم وهذا الاحتمال قيل به هو الاكثر في قضاة أهل اللغة ويصدق مع ما حصل فيه الوجه الاول من الوجهين السابقين كما أثرنا اليه وعليه قوله أى الحماسي

شرح التيسير انه بلفظ يوم وفيما قاله فطر العبرة الثالثة هو عبارة ابن مالك حرف يقتضى امتناع ما يليه واسترأه لتاليه يريد بهذه العبارة كاصح في شرح الكفاية أنه يقتضى امتناع فعل الشرط واستزاد ثبوته لثبوت الجواب بالضمير في قوله واستزاد به يعود على المنضاف اليه ودو قوله ما يليه لا على المنضاف وهو امتناع وصرح ابن مالك بأنه ليس فيها عند تعرض لوقوع الجواب أو عدمه الآن الاكثر منه وحى عبارة متوسطة بين - بارتسبويه والاكثرين لان - بارتسبويه يقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة غيرهما امتناع لامتناع ودو بارتسبويه يقتضى امتناع الشرط وثبوت الجواب بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان المذكوران في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان المذكوران في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت المذكور في عبارة ابن مالك فرضي والامتناع المذكور فيها حقيقي (الاربعة انها ان كان بعدها موجبان فهي حرف امتناع لامتناع أو منفيان فحرف وجود لوجود أو الاول منفي والثاني مثبت أو بالعكس فحرف امتناع لوجود أو بالعكس وهذا القائل هو ابن قولنا لو لم يقر زيد لم يقر عمرو حرف يقتضى وجود الامرين فليس امتناعا وهو عدم لان المراد امتناع ما يليها من نفي أو اثبات (الخاتمة انها حرف يقتضى ربط الجواب بالشرط لا يدل على امتناع ولا غير ذلك ذهب الشاويين وهذا أخذ بمنطوق عبارة سيبويه وأعرض عن مفهومها (تنبيه) ورد كثير من العلماء على قولهم ان حرف امتناع لامتناع مواضع كثيرة قد يظن أن جواب لو فيها غير محتمل وأسكت هذه المواضع على الشاويين من الغناء وعلى الخسر وشاهي من الاصوليين حتى ادعيا ان لو لمجرد الازدواج على ابن عصفور حتى ادعى انها بمعنى ان وادعى جاسة أن الجواب المتمنع محذوف وأجاب القرافي بان لو كانتا في الربط تأتي لقطع الربط

صح) أى لكون معنى لو الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج أماناهو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني كما فهم ابن الحاجب صرح الخ اذا لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء تقييد المقدم وهو لا يتخ شأ كائنص عليه علماء المنطق لجواز أن يكون اللازم فتمعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارت الى علة انتفاء الجزاء (قوله قال الحماسي) بكسر السين نسبة للحماسة وحى في الاصل الشجاعة ثم سمي بها كتاب أى في تمام الذي جميع فيه اشار البلعاء المتعلقين بالشجاعة فاذا قيل بيت حماسي فغناء منسوب للحجاسة والشجاعة لتعلق بها واذا قيل شاعر حماسي معناه أن شعره

مذكور في ديوان الحاشية أي الكتاب المذكور وأتى بكلام الجامعي دليلاً لقوله صح ففعلنا توهم أن هذا القول غير صحيح (قوله ولو طار  
 الخ) أي فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانه وهو عدم طيران ذي حافر فيها (قوله ولو دامت الدولات الخ)  
 هو بضم الدال جمع دولة بمعنى الملك أي أهل الدولات يعني الملوك الماضية وقوله كانوا أي أهل دولة زماننا رعاياهم قال الحفيد وهذا  
 البيت فندخه القلب والاصل ولو كانت الدولات رعايا لهذا المدح مآذيت دولته وفيه نظر إذ لا داي لا رتكاب القلب بل معنى  
 البيت ولو دامت الدولات للملوك الماضية واستمرت دولتهم لآخر الزمان لكان أهل زماننا من الأحرار رعاياهم لا للملوك كغيرهم كذا  
 قال النيمي وفيه أن هذا لا يناسب مقام المدح ففعل الاول أن قال معنى البيت لو دام أهل الدولات أي الملوك الماضية إلى آخر الزمان  
 لكانوا رعايا لهذا المدح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيمن الفضائل فني (٧٣) دوام الدولات الماضية سبب في عدم كونهم  
 رعايا كغيرهم للمدح لانهم

لا يعيشون معه الاريا  
 ومعوم أن بانقراضهم  
 اتفق كونهم رعاياه فليس  
 الغرض الاستدلال على  
 نفي كونهم رعاياه وإنما  
 المراد بيان سبب ذلك  
 الانتفاء في الخارج ولهذا  
 صح استثناء تقيض المقدم  
 (قوله كغيرهم) خبر لكان  
 ورعايا خبر بعد خبر أو أنه  
 خبر لكان وكغيرهم حال  
 مقسمة (قوله وأما  
 للتطقيون) هذا مقابل  
 لحذف أي وهذا أي ما  
 ذكر من أنها للدلالة على أن  
 انتفاء الثاني في الخارج  
 بسبب انتفاء الاول قاعدة  
 لغويين وأما قاعدة  
 المنطقيين الخ (قوله أن ولو)  
 أي ونحوهما (قوله لزوم)  
 أي للدلالة على لزوم التالي  
 لتقديم لستفاد من نفي التاك  
 نفي المقدم وقد جعلوا هذا  
 الاستدلال اصطلاحاً

ولو طار ذو حافر فيها \* طارت ولكنه لم يطر  
 يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعري  
 ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم \* رعايا ولكن ما نحن دوام  
 وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أدق لزوم وأما استعمالهم في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي  
 عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني دالة على العلم بانتفاء الاول  
 فلو طار ذو حافر فيها \* طارت ولكنه لم يطر  
 لان عدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانه وعدم طيران ذي حافر  
 قبلها وكذلك قوله أي المعري فلو دامت الدولات كانوا كغيرهم \* رعايا ولكن ما نحن دوام  
 فني دوام الدولات الذي هو مفاد دلالاتها لانتفاء الشرط سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للمدح  
 لانهم لا يعيشون معه الاريا ومعوم أن بانقراض ما نفي كونهم رعاياه وإنما المراد بيان سبب ذلك  
 الانتفاء في الخارج فلي هذا يكون معنى قوله لم يطر ولا امتناع الجزاء لاجل امتناع الشرط أن امتناع  
 الشرط سبب لامتناع الجزاء لأنه دليل عليه كقوله لا لا لا امتناع الجزاء لاجل وجود الشرط بمعنى ان  
 وجود الشرط سبب لامتناع الجزاء في الخارج لا أنه دليل عليه وبينه المثال وهو ما ردولو لا على لخطأ عمر  
 فان المراد أن وجوده على سبب في الخارج لعدم هلاكه لا أنه دليل عليه إذ لم قصد افادة العلم بعدم  
 الهلاك وإنما المراد بيان السبب المنع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ولكن هذان الوجهان  
 العربي أعني الاستدلال بنفي الشرط على نفي الشروط وبيان كون نفي الشرط سبباً في الخارج  
 لنفي الشرط وهو الجزاء عند كون الفرض افادة انتفاء المشروط لاجل بيان انتفاء عندال لم  
 فتكون جواب السؤال تحقق أم توهيم وقع فيه قطع الزبط فقطعه أنت لا تتقادل بطلان ذلك كما لو قال  
 القائل لو لم يكن هذا زوجاً لم يثر فتقول لو لم يكن زوجاً لم يحرم الارث أي لكونه ابن عم وادعي ان هذا  
 الجواب خير من ادعاءه لو لم يكن ان سلامتهم ادعاء النقل ومن حذف الجواب وليس كما قال فان  
 كون لو تستعمل لقطع الزبط لم يقله أحد ولم يدل عليه دليل وهو ادعاء قاعدة كلية مخالفة للاصل  
 بخلاف ادعاء انها بمعنى ان وأن الجواب بخلاف فان الاول قال به جماعة والثاني كثير وهما تأخذ كرده  
 المواضع وما يظهر من جوابها وأذكر ان شاء الله تعالى معها مواضع كثيرة لم ينتبهوا لها فهاهنا حق قولك

(١٠ - شروح التلخيص ثاني) وأخذوه بهذا كذا في عبد الحكيم (قوله وأما يستعملونها) أي أداة اللزوم سواء  
 كانت أن أول أو غيرهما كذا وصي وكلا في بعض النسخ يستعملونها أي إن ولو وقوله حصول العلم أي لا كتابه (قوله فني عندهم  
 للدلالة أي موضوعاً لاجل الدلالة الخ فلا يقال ان كلامه يفهم أن معناها نفس الدلالة المذكورة وهو غير مراد وإنما المراد أن معناها  
 لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستبدل به على انتفاء اللازم المجهول كما أفاد ذلك السري أي نعم ان قوله فني عندهم الخ يقتضي  
 أنها لما تستعمل عندهم في ذلك كما إذا استثنى نقيض التالي نحو لو كانت الشمس طالعة قالها موجود ولكن النهار ليس موجود  
 فالشمس ليست بطالعة ففني هذا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني دالة على العلم بالانتفاء الاول مع انها قد تستعمل عندهم للدلالة على أن العلم  
 بوجود الاول دالة على العلم بوجود الثاني كما إذا استثنى عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجود لكن الشمس طالعة  
 ينته عين التالي أي النهار موجود ففني هذا للدلالة على أن العلم بوجود الاول دالة على العلم بوجود الثاني الا أن يقال اقصي الشرح على  
 ما ذكره لانه لا يغلب وأن ماله على سبيل التعليل تأمل سم

(قوله ضرورة انتفاء المزوم) أي وهو الأول وقوله بانتفاء اللازم أي بسبب انتفاء اللازم أي الذي هو الثاني (قوله من غير التفات إلخ) أي كما التفت إلى ذلك علماء اللغة قال السريسي استعماله لوعلى قاعدة التكوين أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب وعلى قاعدة المناطقة أكثر في استعمالات أرباب الناليف خصوصاً كتب المنطق والحكمة لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم ببيان أسباب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا وقع داخل خلاف بين الطرفين بقتن تظهر في استثناء نقض المقدم فانه جائز عند أهل العربية بدون أهل الميزان وفي استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقض التالي فجاز اتفاقاً واستثناء عنه باطل اتفاقاً (قوله وارد على هذه القاعدة) من ورود وهو المحجى والالتيان أي (٧٤) أتت على هذه القاعدة من اثبات الجزئ على الكلي لامن الابداء وهو الاعتراض

ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وأرد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللفظ وهو السام المستقص وتحقق هذا المبحث على ما ذكرنا من أسرار هذا القرن وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح

بلا يستقيمان في نحو قولنا لو كان هذا انسانا لكان حيا لأن الانسانية ليست شرطاً في الحيوانية حتى يكون نفيها دليلاً لأسبباً لنفي الحيوانية وإنما يطردها وجه الثاني من الوجوه السابقين وهو بيان المزوم بين المقدم والتالي ليستفاد من نفي التالي في المقدم وهذا الوجه هو الذي حمل عليه الامام ابن الحاجب مفاد لو كاتم فقل ان قولهم هي لامتناع الجزء لاجل امتناع الشرط لا يستقيم لان الشرط سبب ولا يزم من نفيه في المسبب لان الشيء قد يكون له أسباب يستل كل منها باحد ذلك المسبب فلا يزم من نفي واحد منها نفي مساو له بخلاف نفي المسبب الذي هو التالي فهو يستلزم نفي جميع الاسباب وقبل المتأخرون كلامهم وزادوه بياناً بان التالي ان كان مسبباً فكذلك والافهول لازم كافي قولنا لو كان هذا انسانا لكان حيا وان لا يزم من نفي المزوم نفي اللازم بل الامر بالعكس والجواب أن

لما ليس بأسان لو كان هذا انسانا لكان حيا وان لا ينعى امتناع الحيوانية لامتناع الانسانية وليس كذلك لان عدم الاخص لا يزم منه عدم العام وهذا أورد على منطوق العبارة الثانية ولا رد على عبارة سيبويه لان جهة مفهومها وجوابه ان الحيوانية توجد باحداً مورثها الانسانية وان الانسانية سبب ولا يزم من علمه ندم المسبب لوجود سبب آخر والسبب وان يزم من علمه عدم المسبب فانما ذلك لانه فاذا كان للسبب سبب آخر فان المسبب حينئذ يوجد بذلك السبب الآخر وكذلك الحيوانية اذا عرفت الانسانية قامت بنوع آخر \* ومنها قوله سبحانه ولو ان في الارض من بشرة أفلام والبحر بعدهم بعدة سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ان فلنا العبارة الثانية فنظم ان يكون النفاذ موجوداً وادعى لا رد على عبارة سيبويه بمنطوقاً وإنما رد عليها من جهة مفهومها وأجيب عنه بأن مفهوم الشرط مفهوم مخالفة ومفهوم المخالفة اذا عارضه مفهوم الموافقة قدم مفهوم الموافقة وهما مفهوم الموافقة يقتضى عدم النفاذ لان كلمات الله اذا لم تنفمع سبعة أبحر فأولى ان لا تنفمع عندهما كما يقول ان أساء الى زيد أحسن اليه ذكر هذا الجواب جماعة وأما الجواب عن عبارة الجمهور فلم أر فيه ما يتلج في الخاطر وقد خطرت عليه جواب ارجوان يكون هو الصواب وان يحل به غالب المالمع لورد واقدم عليه مقدمات احداها ان النفاذ ليس عبارة عن مطلق الفناء وان أطلق ذلك كثير بل عبارة عن فناء آخر

وانما كانت الآية المذكورة وارادة على هذه القاعدة لان المقصود بها تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على العلم بانتفاء التعدد وليس المقصود بها بيان أن علة انتفاء الفساد في الخارج انتفاء التعدد ثم ان ظاهر الشارح أن هذه القاعدة غير لغوية وأن الآية وردت على مقتضاها لا على لغة العرب وفيه أن هذا بعيد جداً كيف والقرآن عربي وأجيب بأن وروده على هذه اللغة لا ينافي كونه عربياً لان ذلك انما هو باعتبار الغالب بدليل اشتمال القرآن على الفاظ غير عربية يتقدمون بأن هذه القاعدة عربية أيضاً جرى عليها أهل الميزان ولكنها قليلة الاستعمال بالنسبة للقاعدة الأخرى في استعمال القويين وإنما نسبت للمناطقة لاستعمالهم

لها كثير لوجوبها عليهم علماً وذلك لان غرضهم تركيب الادلة من القضايا الشرطية والزمنية والمناسبات في اعتبار الشرط الملازمة بين المقدم والتالي استعمالهم نفي التالي في المقدم وعلى هذا الجواب فيقال ان مراد الشارح بأهل اللغة في قوله على قاعدة أدل اللغة العربون لان كلا الاستعمالين لغوي لان العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفية كما يقال هل زيد في البلد فتقول لا لو كان فيها حاضر مجلسنا فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد وسعى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهاني أو يقال المراد بقاعدة اللغة الكثيرة الاستعمال عندهم وليس المراد أنهم لا يقولون بتغيرها (قوله على ما ذكرنا) أي تحقيقاً لا يتأبى ما ذكرنا وما راده بالبحث هنا المسألة وليس المراد به الاعتراض

وإذا كانت لول للشرط في الماضي (فيازم عدم الثبوت والمضي في جلتها) اذ الثبوت ينافي التعليق

هذا المعنى ولو كان مستعملاً لعل لكنه قليل باعتبار الآخرين وانما عدا استعمال أهل المعقول جروا عليه كثير الا ان غرضهم تركيب الادلة من القضايا الشرطية اللازمة والمناسب في اعتبار الشرط ما ذكر وعلى الاستعمال اللغوي المتقدم وهو كون المراد بالشرطية افادة معنى الجملة المطلقة لعلها لبيان تلك الالة وانما سبب ذلك الحكم المأخوذ في الخارج ورد قوله تعالى ولو علم الله فبهم خبر الاسمعهم لان عدم اسماعهم مع ما هو بين ان علمه في علم الخير فيهم فكانه قيل لم يسمعهم الله لعدم علم الخير فيهم وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون استعملت فمأخوذ لافادة معنى آخر فقد تستعمل فيقولوا أيضاً وهو ان هذا الشرط يزمه الجزاء على تقدير وقوعه لثلاثتهم اذ انما يازم نقيضه فقط فالمعنى انهم يتولون عن الانبا ان معرضون عنه بمعنى أنهم موصوفون بدوامهم على كفرهم ان لم يسمعوا وكذا لم يسمعوا كما يقال لم يخف فلان الله تعالى لم يصبه بمعنى انه لو اتى الخوف لما عصى للجنة كما تمنى باب أخرى لابعيهم عند نقيضه وهو الخوف وعلى هذا لاردان قال ان هنا قضيتين شرطيتين لزوميتين كليتين صادقتين وهما قوله تعالى ولو علم الله فبهم خبر الاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون وكل قضيتين كذلك يصح ضم احدهما للآخرى نتيجان نتيجة صحيحة ومعلوم ان ضم احدهما الى الاخرى هنا ينتج لو علم الله فبهم خبر التولوا وهو غير صحيح وانما قلنا كليتين لان المعنى ليس على أن المراد قد يكون لو علم الله فيهم خبر الاسمعهم وقد يكون لو اسمعهم لتولوا لان فيه بقاء بعض المدح لهم وانما لم يرد هذا الا لتقول القضية الاولى جملة في المعنى المطلقة كما نفي العلم لم يسمعهم الله لعدم علم الخير فيهم وعلى ما نتج مع الثانية التي الغرض منها بيان ان دوامهم على الكفر لازم لمسموعاً أو لا لعدم اشتغالها على شرط الانتاج كما لا يخفى فتأمل ثم انما ارادى ما ترتب على ما تقدم ليرتب عليه بيان موجب خروجها عن الاصل فقال وإذا كانت لول للشرط في الماضي (فيازم) حينئذ (عدم الثبوت) أى عدم الحصول في الخارج (و) يازم المضي في جلتها أى في جملة الشرط وجملة الجزاء النسوبتين اليها تنازعه عدم الثبوت والمضي (قوله) اذ الثبوت أى الحصول في الخارج ينافي التعليق أى المتقدم الذي هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان الثبوت منافيا للتعليق لان الحصول الفرضي المأخوذ في تعريف التعليق يازمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يازمه عدم الثبوت قاله السيد في حواشي المطول

جزء من الشيء اذا قلت قد عمال زيد فعنا انه خرج شيئاً قسماً الى أن فرغ هذا هو الذي يندرج منه الى الدهن ويشهد له النقل قال القاضي عياض في المشارق قد أدى فرغ وفي قال تعالى لنفد البعر قبل ان تنفد كراتى ومنه الحديث حتى نغدا معنده ونقل ابن الاثير عن ابي حاتم في حديث القيامة ينفد بهم البصر انما لم يملأه وان معناه يبلغ اولهم وآخرهم ويستوعبهم اه وقال استنفذ وسعاهى استفرغه وقال الساعى الى انتفاء الاستيفاء وفي المحكم عن الزجاج ما نفدت كلمات الله معناه ما انقطعت والمنافع الذي يباح صاحبه حتى تنقطع حجة فتندم وكذلك قال الازهرى وقال تعالى ان هذا زرقنا ماله من نفاد أى فرغ \* الثانية اذا كان جواب لو قضيتين احداهما منفية والاخرى مثبتة فانها تدل على امتناع مجموع النفي والاثبات فاذا قلت لوجاهه يدل لا كرمه وما حجت به دل على انه يتقدر نبوت المجنى بنبوت مجموع الامرين ودل على امتناع المجنى وان امتناعه اوجب امتناع المجموع من نبوت الاكرام وفي الصحة فلا يدل ذلك على أن الاكرام لم يقع والصحة قد وقعت بل صدق امتناع وقوع الاكرام وفي الصحة يحصل بذلك يحصل بأن لا يقع واحد منهما يحصل بان يقع معا وهذه قضية قطعية لان الاثبات الكلى انما ينافى ضد السلب الجزئى وحاصله أن لو تحققى امتناع مجموع ما دخلت عليه بمجموع جوابها لا امتناع كل فرد من أفراد كل منهما الا ترى الى قوله تعالى ولو شئنا لا تباكل نفس هذاها ولو شاء هذا اجمعين ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فان الامتناع في كل ذلك

ويازم كون جلتها فعليتين  
وكون الفعل ماضيا

(قوله وإذا كانت لول للشرط

في الماضي الخ) أشار

بذلك الى أن الفاء في قول

المصنف فيازم فاء النصيحة

واقعة في جواب شرط

مقدر وقوله فيازم أى

غالب كما يستفاد من قول

الشارح بعد وهو مع فقه

ثابت (قوله عدم الثبوت)

أى عدم الحصول في

الخارج والمقصود به نفي

امعية من جلتها (قوله)

والمضي بالرفع عطف على

عدم وقوله في جلتها أى

جملة الشرط وجملة الجزاء

النسوبتين اليها تنازعه

عدم الثبوت والمضي (قوله)

اذ الثبوت أى الحصول

في الخارج ينافي التعليق

أى المتقدم الذي هو تعليق

حصول مضمون الجزاء

بحصول مضمون الشرط

فرضا وانما كان الثبوت

منافيا للتعليق لان الحصول

الفرضي المأخوذ في تعريف

التعليق يازمه القطع

بالانتفاء والقطع بالانتفاء

يازمه عدم الثبوت قاله

السيد في حواشي المطول

(قوله والاستقبال بنافي المضي) أي أن كونها الاستقباليتين يناق ما تقرر من كونها التعليق شيئين في المضي وأشار الشارح بهذا إلى أن التفريع في المتن على طريق اللف والنشر المرتب فقولنا فيلزم عدم الثبوت في جملتها مفرع على قوله ولو للشرط أي التعليق وقوله ويلزم المضي في جملتها مفرع على قوله في الماضي (قوله عن الفعلية لماضوية) لفظا ومعنى أي إلى المضارعية في اللفظ وإن كان اللفظ ماضيا (قوله ومذهب البرد أنها تستعمل (٧٦) في المستقبل استعمالا) أي في المستقبل فلا تحتاج إلى نكتة (قوله وهو) أي استعمالها في المستقبل

والاستقبال بنافي المضي فلا يدل في جملتها عن الفعلية الماضوية إلا بالنكتة ومذهب البرد أنها تستعمل في المستقبل استعمالا وهو مع فلتنه ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالعين

واقعية النسبة فلا نفي ثبوتهما أي كون نسبتيهما حاصلتين بنافي التعليق الذي هو أن الشيء يحصل على تقدير حصول غيره لأن معنى ذلك أن هذا كان بعد الحصول لو حصل غيره ومقتضاه عدم حصولها معا إلا كان المقام مقام الأخبار وقوعهما لا مقام بيان أن أحدهما كانت بحيث تحصل لو حصل الأخرى وهذا معنى قولهم الحصول الفرضي بنافي الثبوت لا يقال وقوع السببين معالا بنافي التعليق الفرضي لأن القضية الشرطية بأى أداة وقعت ليس فهاد لا تعلقي في وقوع الطرفين ولهذا صرح استثناء وقوع المقدم لبث التالى كما أصبح استثناء في التالى ليتحقق في المقدم لا نأقول هذا على الاستعمال المنطقي وأما على الاستعمال اللغوي الكثير فالدلالة أنها على فرض الربط بين ما لم يحصل وذلك هو المتبادر من استعمال قولنا فلذلك قلنا أن اللازم هو عدم الثبوت في جملتها وقيل أن المعنى أن لو لم يكن للشرط في الماضي مع الجزم بانتفاء الشرط لزم عدم الثبوت في جملتها لأن الفرض دلالة على الانتفاء مع الربط في ماضى وفي هذا التقدير ولو كان هو المتبادر لشي لا نقوله لما أفادت الجزم بالانتفاء مع الربط أفادت عدم الثبوت في الجملتين فيه ضرب من استزاد الشيء نفسه باعتبار نفي جملة الشرط ولا يتم باعتبار الجملة الجزئية لا بتقدير أفادتها التوقف كالتقدم والوجه المتقدم في الفرض هو معنى أفادتها التوقف مع الانتفاء فهو أدنى أن يقرر بدسلامته من إهمام استزاد الشيء نفسه وهو القرب لكلام من حقق في هذا الممكن ويحتمل أن يراد بالثبوت المنفي الثبوت المفاد بالجملة لا المصغى ويستروح ذلك من كون

هو المجموع لكل فرد ه الثالث مفهوم الصفة حجة كاهو مقرر في موضعه والقول بالمفهوم في الوعى الخصوص كالتفريق عليه أعنى مفهوم الشرط ومفهوم الصفة قريب منه فإذا قلت لم يجزى قيام زيد أفضى أن له قياما غير معجب وإن كانت هذه سالبة محصلة لاستدعى حصول موضوعها كاتقرر في المنطق لكن ذلك بمعنى أن حصول الموضوع عنها غير محقق أما الدلالة عليه بالمفهوم فلا إشكال فيه فإذا قلت لقيام زيد ما أعجبنى قيامه فقولنا لك ما أعجبنى قيامه بدل الدلالة على أن له قياما وإن غير معجب بتقدير الشرط أما نه غير معجب فلا نه منطوق اللفظ وأما أن له قياما فلا نك جعلت عدم أعجاب قيامه مر تباعلى قيامه فصار ثبوت الموضوع وهو القيام قيدافيه فليس كقولك ما أعجبنى قيام زيد حتى لا يكون بالوضع تقدير وقوع القيام بل هو كقولك ما أعجبنى القيام الذى وقع من زيد فالجواب حينئذ سالبة لتستدعى حصول موضوعها في تحقق صحتها بالفعل وكذلك أن قام زيد لم يجزى قيامه ولو تدل على امتناع الجواب أو امتناع ما أعجبنى قيامه زيد مر تباعلى امتناع القيام الذى هو شرط لو فصر المعنى لما امتنع قيامه امتنع نفي الإعجاب بقيامه ونفي الإعجاب بقيامه لا يصدق حتى يكون له قيام كما سبق فصار نفي الإعجاب القيام يستدعى القيام لأنه شرطه ودلت لوعلى امتناع القيام وعلى أن امتناع شرط لا امتناع

استعمالها في المستقبل (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) قد يقال أن لوهذه لأجواب لها وإنما هى للربط في الجملة الحالية كما تقدم في أن وكلامنا في لوالشرطية وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر وقد يجاب بأن كلام معنى على القول بأن لوهذه جوابها مقدر والأصل ولو يكون الطلب بالعين فاطلبوه ولو تكون بالمباهاة بالسقط فأنى أباهى به فالشرط في هذين المثالين مستقبل بدليل أنه في حرا طلبوا وأباهى بكلام يوم القيامة الذى هو مستقبل ولو

مثل الشارح بقول الشاعر ولو لتلقى أصداءنا بعد موتنا ومن دون رسم سينامن الارض بسبب

نظلم صدى صوتى وإن كنت رمة لصوت صدى ليلي يهش ويطررب

كان أحسن فلم مما تقدم كله أن للو أربع استعمالات أحدها أن تكون للترتيب الخارجى والثاني كونها

للاستدلال والثالث أن تكون وصلة للربط في الجملة الحالية والرابع أن تكون بمعنى أن للشرط في المستقبل وقد تكون للدلالة على استمرار شي بربطه بأبعد التقيضين ومن ذلك قوله عليه السلام أو قول عمر على ما قيل نعم العبد صعب لو لم يخف الله لم يصعبه فالتخوف وعدمه تقيضان وعلمه أبعد لعدم العصيان منه فعلق عدم العصيان على الأبعد إشارة إلى أن عدم العصيان منه مستقر وأن العصيان لا يقع من صعب أصلا وقد تكون للتمني ومصدره أخذ عما يأتى ومثل لهما بقوله تعالى ربنا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين



فاني أباهي بك الامم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخولها في المضارع في نحو) واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطعمكم في كثير من الامر لعنتم أي أوقعتم في جهنم وذلك

التعلق بما حصل بين شيئين متفيين من شأنهما أن يقعا ويتبعدا لا بين ثابتين دائمين وهذا ولو كان خفي الزوم عما تقدم هو المناسب لقولهم فاذا كانت المضي وعدم الثبوت فلا يعدل في جلتها عن كونها مفاعلتين ماضويتين الا لئلا تنتم قولهم لا يعدل عن كونهما ماضويتين انما ذلك في سبيل الكثرة والافه واقعة للاستقبال موقع ان كافي قوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم ولو بالعين لان الطلب استسقى الى وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فاني أباهي بك الامم يوم القيامة ولو بالسقط غير انه يمكن ان يقال هذه الاجواب لها وانما هي للربط في الجملة الحالية كما تقدم في إن والكلام في الشرطية ولكن وردت فيما ظهر في الاستقبال الشرطي كقوله \* ولوليتني أصدأونا بعد موتنا \* الى أن قال لفلن صدق صوتي وان كنت رمة \* لموت صدق لي يمشي يطرب فاذا تحقق أن أصل جلتها المضي (فدخولها) أي الفاعل دون المضي الى دخولها (على المضارع في نحو) قوله تعالى (لو يطعمكم في كثير من الامر) أي في كثير من الوقائع (لعنتم) أي

فدخولها على المضارع في نحو قوله تعالى لو يطعمكم في كثير من الامر لعنتم

(قوله فاني أباهي بك الامم)

هذا ليس من ثقة ما قبله

بل من حديث آخر وهو

قوله عليه السلام تناكحوا

تناسلوا فاني الخ شراد

الشرار تعداد الامثلة

والحديث الاول وهو اطلبوا

العلم ولو بالعين قال ابن

حبان لا اصل له كافي

التمسار (قوله فدخولها

على المضارع الخ) هذا

مفرع على قوله في المضي

في جلتها أي وحيث كان

ذلك لازم فادخلها على

المضارع الخ (قوله في

جهنم) هو بفتح الجيم

المشقة والطاقة والمراد

هنا الاول وأما بالضم فهو

بمعنى الطاقة ليس الا وقوله

وهلاك الواو بمعنى أو اذا

لا يجوز ارادة معنيين من

لفظ واحد

ما أعجبي قيامه وما أعجبي قيامه دال على وقوع القيام وعدم إعجابه فامتناعه اصدق بان لا يقع قيام بالكفة فيمتنع حينئذ ان يقال لم يعجبني القيام لما يدل عليه مفهوم من وقوع القيام وان يقع قيام موجب لكه فقد دل الشرط وهو لو قام على ان الواقع من حين هو امتناع القيام فمتنع ان يكون المراد بما دل عليه الجواب من امتناع ما أعجبي قيامه هو امتناع القيام الذي دل عليه مفهوم قولك ما أعجبي قيامه لا أنه وقع قيامه مجب اذا لم يكن وقوع قيام مرتب على امتناع القيام وحينئذ يخل السلام الى قولنا امتنع وقوع القيام وكونه غير موجب وذلك صادق بان لا يقع قيام بالكفة اذا تقرر ذلك فالتفاد عبارة عن استيفاء العبد بعد الشرع وفيه وكلمات الله سبحانه وهي علمه وحكمته لم يحصل الشرع في عهده واستعداد العباد لذلك وحينئذ تقدم التفاد المستلزم للعلم بوقوع ذلك صادق بان تكون كلمات الله سبحانه وتعالى ما شرع في عهده فامتنع عند امتناع كون ما في الارض من شجرة أو قلاما أن يقال ما نفدت لانها نفدت بل لانها استعد العباد لا استيفائها ولا وجهه ذلك فهدا وحاصله أن جواب لو مجموع امرين اثبات وهو العلم وعدمه وانما لم تنفذ وامتناع الاول يقتضي امتناع مجموع القضية ولو لم يكن لفظ التفاد يدل على التفرغ بعد الشرع فالجواب صحيح بان نقول المعنى لو كان الامر كذلك لاستوفى العباد ولم يحصل التفاد لكه لم يقع ذلك لانهم ما استعدوا البحار لعدم وجودها وهذا جواب لا غير عليه ولا من يدعي حسنوا ثابت ذلك فانه كل موضع كان فيه جواب الشرط معه فممثل لو أساء الى زيد لما قبله أولا أكرمه اكراما كثيرا وغير ذلك فانه يعطى به كثير من الاشكالات \* ومنها قوله تعالى ولو أنزلنا الله الملائكة وكلهم الموقر وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا يؤمنوا الآن إنشاء الله فلا امتنع الجواب لكن التقدير لكنهم آمنوا وان لم يشاء الله وهو محال وجواب ما تقدم أي ما كانوا يؤمنوا بهذه الامور الا أن يشاء الله فامتناع انهم لا يؤمنون بهذه الامور الا أن يشاء الله صادق بعدم وجدان هذه الامور والامر كذلك اذ المراد لا امتنع ايمانهم بهذا التقدير \* ومنها قوله سبحانه وتعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو معصوما استجابوا لكم فان انتفاء الاجابة ليس بمتنع وهذه الآية الكريمة لا ترد لان الظاهر ان لوفها بمعنى ان لان التقدير ولو سمعوا الدعاء المذكور والدعاء المذكور مستقبل لا تدخلت عليه ان الاستقبالية ولو سلمنا انها امتناعية فامتناع ما استجابوا يكون اما بالاستجابة أو بتقديم الدعاء المقصود الثاني \* ومنها قوله تعالى

مضى وقتا فوقتا

(لقصد استقرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)

لوقفتم في بلاه وجهه هلاك (لقصد استقرار الفعل) أي استعالمها في ذلك مع المضارع لتسكت اقتضاها المقام وهي افادة أن الفعل الذي دخلت عليه اسفر (فما مضى وقتا فوقتا) أي وقتا بعد وقت وانما قلنا ان التسكت ماذ كر لان ني استمراره على طاعتهم التي هي المراد بالفعل حوال الذي كان سببا لنفي عنهم بمعنى انه لو اسفر صلى الله عليه وسلم على طاعتهم أي موافقتهم في كل ما يعرض لهم ترجيعه بحسب رأيهم لهلكوا لذلك ولما تنبت الموافقة في كل شيء التي هي استقرار الطاعة انتفى هلاكهم وانما قلنا أن ني الاستقرار على الطاعة موجب لنفي الهلاك دون استقرار ني الطاعة بحيث لا يوافقهم في شيء أصلا ولو كان هو المتبادر في إيجاب ني الهلاك لان موافقتهم في بعض الامور التي لا تضرب لوجب هلاكهم بل فيها جلب خواطرهم فني استقرار الطاعة كاف ولو كانت معه بعض الموافقة وانما يوجب الهلاك وبوجب اختلال حكمه الرياسة وانتقاض نظام السيادة لاستمراره على الطاعة أبدا بخلاف الموافقة في بعض الاحيان لان من شأن الملك موافقة الرعية في بعض الامور لجلب قلوبهم مع أن لفظ المضارع يدل على استمرار الفعل فتدخل عليه مودة على ني ذلك الاستمرار وأما الوجه الآخر وهو أن المستمر نفس النفي المقاد بلو يعني ان استمرار ني

ولو زلنا على بعض الاعجميين فقرأ عليهم ما كانوا به مؤمنين فان امتناع الجواب يستلزم أنهم مؤمنون وجوابه ماسبق اعانهم بكتاب ينزل على بعض الاعجميين صادق بعدم انزاله \* ومنها قوله تعالى ولو خرجوا فيكم مازادوكم الا خبالا فان امتناع الجواب بان يكونوا زادهم غير الخبال وجوابه بان امتناع كونهم مازادهم بالخروج الا الخبال صادق بعدم الخروج ونخص هذه الآية الكريمة جواب آخر وهو انه يصدق الامتناع أن لا يزيدهم شيئا لا خبالا ولا غيره والاخر كذلك لان مازادوكم الا خبالا يقتضي اثبات زيادة الخبال بتقدير الخروج وهو متنع عند عدم الخروج \* ومنها قوله تعالى ان الذين كفروا لو أن هم ماني الارض جميعا ومثلهم معه ليفسدوا بمن عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم وجوابه ماسبق لان امتناع صدق عدم القبول يحصل بان لا يكون لهم ذلك ونظيره ما قوله تعالى ان الذين كفروا وما تواؤمهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهبيا ولو افندى به ويحتمل أن تكون لوفهم بما عنيان وهو واضح في الثانية لاجل فلن يقبل \* ومنها قوله تعالى لا تحجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر وادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم ان لم تكن فيه لو يعني ان الفاتح لو كانوا آباءهم لم تحجدهم وادونهم موادة الاولاد للوالدين فامتناع ذلك بان لا يكونوا آباءهم غيران المعنى في الآية على أنها بمعنى ان لقرينة قوله لا تحجدوا لان الذين يحادون منهم هو اب المؤمنين كالخطاب بعبد الله بن أبي بن ساول والوليد \* ومنها قوله سبحانه وتعالى وان تدعوه ومو مستقبلا بان لا يجعل منه شيء ولو كان ذا قري الا أن الظاهر لو حنا بمعنى ان لا نه في حيز وان تدعوه ومو مستقبلا بان ولو جعلها امتناعية كان التقدير ولو كان ذا قري ودعت لم يجعل ذوالقري حلا بنشأ عن قدرته اذ ذلك عن الجمل عن غيره ونظير الآية الكر بمقوله سبحانه فيقسمان بالله ان ارتبتم لا لنشترى به ثمنا ولو كان ذا قري واذ اقمتم فاندلوا ولو كان ذا قري \* ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو انا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم وجوابه ماسبق فان المعنى لما امتثل الامر الا قليل وامتناع ذلك يصدق بان الأمر وايضا يصدق ذلك بان الخطأ لم يقتل أحد منهم نفسه فيصدق الامتناع للمدل عليه الاستثناء من قتل القليل نفسه اذا كتب عليه القتل \* ومنها قوله تعالى ولو كانوا فيكم ما قاتلوا الا قليلا وجوابها كاقبلها \* ومنها قوله عز وجل ان الذين حققت عليهم كلمة ربك

(قوله لقصد استقرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)  
 (الفعل) أي للإشارة الى  
 قصد استقرار الفعل والمراد  
 بالفعل الفعل النعوي وهو  
 الحديث والمراد باستقراره  
 الاستقرار التبعدي  
 وحاصله ان دخول لو على  
 المضارع في الآية على  
 خلاف الاصل لتسكت  
 اقتضاها المقام وهي الإشارة  
 الى ان الفعل الذي دخلت  
 عليه يقصد استقراره فيما  
 مضى وقتا بعد وقت  
 وحصوله مرة بعد أخرى  
 ولو نفت ذلك الاستقرار  
 واستمرار الفعل على وجه  
 التجدد انما يحصل بالمضارع  
 لا بالمضارع الذي شأنه ان  
 تدخل عليه لو فالدول  
 عن الماضي للمضارع هذه  
 التسكت التي اقتضت المقام  
 (قوله فيما مضى وقتا  
 فوقتا) أشار بقوله فيما  
 مضى الى ان لو على معناها  
 وان المضارع الواقع موقع  
 الماضي أفاد الاستقرار فيما  
 مضى وبقوله وقتا فوقتا  
 الى ان الانتفاء ملاحظ  
 بحسب أوقات الوجود  
 فان الاطاعة توجد في  
 العرف وقتا فوقتا فلاحظ  
 انتفاءها كذلك فيكون  
 المضارع المنفي كالمتبقي في  
 أن الاستفادة منه تجددى  
 لا يتبقي اه فربى

(قوله والفعل) أى الذى قد استمراره فى الأفعوالاطاعة وعليه فى كلام المصنف حذف مضاف أى لقصداً امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصداً الاستمرار المذكور أى من يطيعكم يقطع النظر عن لو ويفهم امتناع الاستمرار من لو (٧٩) وليس المعنى لقصداً الاستمرار من لو يطيعكم المحجوز

لتقدير المضاف المتقدم وعاصل ما ذكره الشارح أن الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار المقاد بالمضارع فيصير أن يعتبر فى القيد وأن يعتبر بقيد النفي فالمعنى على الأول انتفى عنكم بسبب امتناع الاستمرار على الإطاعة فى الكثير وعلى الثانى انتفى عنكم بسبب الامتناع المستمر على اطاعتكم فى الكثير (قوله بسبب امتناع استمراره الخ) هذا يفيد ثبوت أصل اطاعته عليه الصلاة والسلام لهم فى بعض الأمور وهو كذلك فوافقته لهم فى بعض الأمور التى لا تضر لا توجب المسالك بل فيها تطيب خواطرهم ولذا أمر عليه السلام بمشارتهم والافهوا غنى عنها والذى وجب وقوعه فى المشقة والمال كما هو استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصرون حتى كأنه مستتبع فيها بينهم ويستعملونه فيما يعينهم وفى ذلك من اختلاف الرسالة والرأية

والفعل هو الإطاعة يعنى أن امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فإن المضارع يفيد الاستمرار ودخول لوعليه يفيد امتناع الاستمرار طاعتهم أوجب نفى هلاكهم ولو كان أخص من الأول ومقتضى الأعم مقتضى الأخص فهو مخرج من وجهين أحدهما أن المعنى السابق كاف مع موافقته مقتضى الرأية لسان المساعدة فى بعض الأحيان جلب القلوب أكثر ناله أقرب لصالح الرعية من نفى الطاعة أصلاً والثانى أنه محجوز لاعتبار أن التركيب ولو كان أصله اللاملة على نفى القيد يراعى فيه المنفى المقيد يعنى أن أصل الفعل اللاملة على الفعل المستقر فادخلت عليه لولم تدل على النفي تسلطت على نفى القيد الاستمرار فى هذا المعنى معنى آخر وهو أن هذا النفي مقيد بالاستمرار بمعنى أن نفى الطاعة مقيد باستمراره وهذا المعنى وهو اعتبار النفي مقيداً بقيد فى تركيب كان الأصل فيه نفى ذلك القيد وادعى كلام العرب ومنه قوله تعالى وما هم لا يؤمنون ولو جاءهم كآية وظاهر أنها بمعنى أن لا أن التقدير لجاءهم كل ما يؤمنون وأوكلهم لا يؤمنون لم يمتنع وجوابه كالتى قبله لأن امتناع لا يؤمنون بكل آية يصدق بأن تأتى جميع الآيات إلا أن الظاهر أن التقدير لجواب لا يؤمنون كالنطق به قبله وحينئذ فالظاهر أنها بمعنى إن وقرىب مما نحن فيه قوله تعالى أولو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون وقوله عز وجل أولو كانوا لا يؤمنون ليعلمون شيئاً وأما محذور حرصت ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبكم ولو كفا صديقين ولو كرم المجرمون ولو كره الكافرون ولو كره المشركون وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاء خافوا عليهم فقد صرحوا أن لو فى ذلك كله بمعنى أن \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو لم تكن ربىتى فى حجرى ما حلتى معناه أن انتفاء الحل الواقع لكونها غير ربىته متحقق لما يفهمه من أن حلها يحصل بغير ذلك \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو أن رجلاً طلع عليك بغير ذلك خذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح المعنى لكتبت فاعل لا فعل لا صورته ما فيه جناح ولا جناح \* ومنها حديث أبى برزة الأسلمى لو أن أهل عمان أتيت ماسيولاً ولا ضرر لى الواقع أنهم ماسيول ولا ضرر به وقع نظير هذا فى الكلام كثيراً تقول لو أتيت فلاناً لمأساء لى ويجوز الجواب بأن يكون دفعاً لما لعله يتوهم أن هذا الفعل لما صدر من جماعة كأم مصدر من غيرهم لاستوائهم فى الإنسانية \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم فى الحج لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم وعدم الاستطاعة ثابت ويمكن الجواب بأنه جعلت استطاعتهم المتوهمه كأنها واقعة أو بأن التقدير لما استطعتم ذلك بقيد وجوبه وذلك بتنفى بعدم الوجوب كاسق في النفاذ \* ومنها قول أبى بكر رضى الله عنه لو اطعتم ما وجدنا غافلين وجوابه بما سبق أن المراد لو طلعتم لوجدنا غافلين وامتناع ذلك ما هنا لما لم نطلع لم نجد بالكلية \* ومنها قول عمر رضى الله عنه على من أنقله عنه بنى مالاً وغيره نعم العبد صعب لو لم تحف الله لمعه وقد نسب الخطيئة هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر هذا الكلام فى شئ من كتب الحديث لأمر فوجاً ولا موقوفاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن عمر مع شدة الفحص عنه ووجه السؤال أن أصحابه لم يعص الله تعالى فيأزم أن لا يكون جواب لو لم يمتنعوا جوابه بما تقدم فى ولو أن ما فى الأرض من شجرة

ملائنى وأورد على الوجه الأول أنه إذا كان المنفى استمرار الإطاعة فى كثير من الأمور كان أصل الإطاعة فى الكثير ثابتاً مع أن الواقع خلافه لأنه ما أطاعهم فى القليل وأوجب بأن المفهوم معطل بالنظر للقيد أو يقال بكنى كون ما أطاعهم فيه كترافى نفساً وان كان قليلاً بالنسبة إلى مقابله \* وأعلم أن هذا الإراد أنما يتوجه على الوجه الأول فى كلام الشارح لاعتلى الوجه الثانى لأن محمله أن العلة فى انتفاء العنت الامتناع المستمر على اطاعتهم فى الكثير فيكون أصل الفعل وهو الإطاعة فى الكثير متفياً

(قوله يجوز أن يكون الفعل) أي الذي قصد استمراره امتناع الطاعة أي أن لو حفظت لو قبل دخول الفعل المقيد للاستمرار عليها فلما دخل عليها صارت كما نهجنا منه والاستمرار ملاحا بعد النفي فهو حيثئذ من تقييد النفي بخلافه على الوجه الأول فإن الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفي فهو من نفي القيد وفي تأخير هذا الوجه الثاني تغيير في جانبه بالجواز أشارت رجحان الوجه الأول ولذلك قال في المطول أنه الظاهر ووجه ذلك ما نحن فيه \* الأول أن القياس اعتبار الامتناع واردة على الاستمرار حسب ورود وتعلق المقيدة بالامتناع في صيغة المضارع المقيد للاستمرار لأن استناد المعاني من الالفاظ في وفقر تبهوا لما اعتبر الاستمرار وادعى النفي فهو خلاف القياس فلا يصار إليه الا عند (٨٠) تعذر الجريان في موجب القياس نحو لولا نظر أحد أولئك فيه

منه بكافي قوله تعالى ولا هم يحزنون حيث حمل على استمرار في الحزن فهم اذ ليس في استمرار الثبوت ودوامه والمنفعة تفيدنا كيد الثبوت ودوامه

بمؤمن فالجمله الاسمية لنا كيد الانبات وكان النبي حيث ورد على نسبها ان يدل على نفي التاكيد  
 لكن اعتبار النبي فيما قيد بالنأ كيد بتقدير وروده مؤدع على أصل الانبات لاعلى الانبات  
 المؤكد وذلك ليكون رد لقولهم انما على أبلغ وجه والحاصل ان المضارع المثبت بقيد استمرار  
 الثبوت والمنفي يجوز ان يفيد مع أداة النفي في استمرار الثبوت ويجوز ان يفيد استمرار النفي والذي  
 دخلت عليه لومني في المعنى فيجوز ان يفيد استمرار النفي بتقدير وروده على أصل الفعل معتبرا في

أقدم من أن المفهوم الموافقة عارض مفهوم المخالفة وبأن المتي بكون معصية لا تنشأ عن خوف  
المتي لولم يخف الله إعصاءه معصية ناشئة عن عدم الخوف فاستنعى ما دل عليه مفهوم هذا الكلام  
من إثبات المعصية الناشئة لا عن عدم الخوف كما سبق ومنها قول علي كرم الله وجهه لو كشف الله  
ما زددت بقتنا ووجوبه ما سبق ألى أرى ما لم أراه ولم أزد بقتينا وامتناع ذلك لعدم رؤيته ما خفي  
النقاء \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو دخلوا ما خرجوا منها لباد فيزمن ان يكونوا خروا لاجلها  
دخلوا ووجوبه ما سبق لانه امتنع مجموع الدخول وعدم الخروج لعدم الدخول وهذه المواضع كل واحد  
الجواب فيها متنيا وما بعد ما وقع الجواب فيها متنيا \* ومنها قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو  
اسمعهم لتولوهم معرضون واردة على العبارات اما على عبارة سبويه فلا انها تقتضى انه لو حصل  
الاسماع لحصل التولى فيزمن ان لا يكون التولى حاصل الان وانفرض انه حاصل واما على العبارة  
المشورة فلا انها تقتضى امتناع التولى وهو حاصل لان صدرها يقتضى انه لم يعلم فيهم خيرا واخرها  
يقتضى عدم التولى المستلزم لانه لم يعلم فيهم خيرا ولا بد من التقدير لو علم فيهم خيرا للتولو وليس المراد ان  
علم الخبير فيهم مناسب لاقبالهم للتوليم ولا يصلح الجواب السابق بانهم اذا اولوا بتقدير السماع قد فوه  
اولى لان المراد الاسماع النافع بدليل انه منى لقوله تعالى لاسمعهم والاسماع النافع لا يقع معه التولى  
واختلف في الجواب عنها فقال الامام غفر الدين وهو ظاهر عبارة الزمخشري المتي لو علم فيهم خيرا  
لاسمعهم الحجج اسماع تقوم وتعلم ولو اسمعهم بعد ان علم ان لا خير فيهم لم ينتفعوا قيل لاسمعهم اسماعا  
عصم به الهدى ولو اسمعهم لا على ان يخلق لهم الهدى اسماعا مجرد التولو وهدى قريب من الاولى وفيها

خلاف القاعدة وحاصل الدفع أنه لا مانع من كون الفعل المضارع المنفي يفيد استمرار النفي كأن المثبت يفيد استمرار الثبوت وذلك أذا لوحظ النفي قبل دخول الفعل المنفي للاستمرار بحيث جعل النفي كأنه جزء من الفعل (قوله كأن الجمل الاسمية الخ) هذا انتظير الفعلين المثبت والمنفي وهذا بالنسبة الوجه الثاني لأن المعتبرين به تأكيدهما للنفي وكذلك المعتبرين تأكيدهما للثبوت (قوله والمثنية تفيد تأكيدهما للنفي) أي استمرار الانتفاء ومن هذا يخرج الجواب عن النفي في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أي ترجع المبالغة إلى نفي الظلم فالنفي انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغاه فالجمله مفيدة لتأكيده النفي والمبالغة فيه لا لتأكيده المبالغة والانتفاء أن النفي إنما هو المبالغة في الظلم فيفيد ثبوت أصل الظلم وهو باطل

في التأكيد قلت هذا اذا اعتبر القيد سابقا على النبي وأما اذا اعتبر سبق النبي كانه مفيدة لتأكيد النبي والحاصل أنه اذا اعتبر القيد سابقا على النبي أفادت في القيد غالبا وتارة تفيد في القيد وتارة تنبه تقبها معا عند الشارح خلافا للشيخ عبد القاهر حيث أوجب في القيد وأما اذا اعتبر تقدم النبي فأما تقدم تأكيد النبي أو يقال ان هذا أي افادة تأكيد النبي استعمال آخر للنفي كما قاله سلم (قوله ردا لقولهم أنما) بيان ذلك أن قولهم آمنا يفيد حدوث الايمان منهم وصدوره في الماضي ولو مرر لان الماضي يدل على الوقوع والانتفاع فرد المولى سبحانه عليهم بقوله ما هم بمؤمنين مؤكد للنفي بالباء الزائدة في الخبره النبي ما هو حظ أول اقبل التأكيد فهي مفيدة لتأكيد النبي والمعنى حينئذ انما هم مني نفيماؤ كداو على هذا فقولهم ما هم بمؤمنين سلبية كلية مناقضة للوجبة الجزئية حكما التي هي قولهم آمنا وليس التأكيد لم يحفظ أول اقبل النبي بحيث يكون الكلام مني في التأكيد ولا يمكن

لاني التأكيد والادوم كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم آمنا دلالة النبي تأكيد بالاستمرار وهو الارجح في هذا المقام لما تقدم والمراد بالنفي هنا الامتناع ثم شبه المضارع في افادته الاستمرار فيما تقدم مضارع آخر ولم يكن مع قول قال نظر لان مطلق التولي قد حصل وهو خلاف ما دللت عليه لوم من الامتناع وحاصله أن تكون لو جعلت مجازا مجرد التلازم من غير دلالة على الامتناع \* قلت وأقرب ما فيمو أشار اليه الزمخشري أن يجعل التولي هو الارتداد بعد الاسلام وحاصل حال الاخبار فان الحاصل عند الاخبار هو الكفر الأصلي المعنى لو فهم خيرا الأسعهم اسعاعا يفيد حصول الايمان ولو أسعهم ذلك الاستمرار عليه فان قلت يلزم أن لا يكون فهم خير قلت لا يلزم لان خيرا نكرة فهم بقدر أن يكون فهم خيرا يحمل على الاسلام لا يستمررون عليه لعدم الخير الكثير الذي يستمر أثره الى الموت وقد يقال ان الاسلام الذي لا يستمر الى الموت ليس بخير لان الله يحبطه والوجه يخرج هذا الجواب على الخلاف بين الشيخ أبي الحسن الاشعري وغيره في ان من عاش كافرا ومات مسدأ أو بالعكس هل هو لم يزل على الحالة التي ختم له بها أو لا والاول مذهب الاشعري \* ومنها قوله تعالى ولو زلنا علك كتابا في قرطاس فسوه بأيدهم لقال الذين كفروا ان هذا الاصرمين وجوابه واضح لانهم لم يقولوا عن هذا الكتاب الذي لم يزل ذلك انما قالوه من القرن \* ومنها قوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمتي إذ ألامسكم يلزم ان يكون الاسماء بمنتهى جوابه بما سبق أي لا مسكم مع انكم ما تكون ما لا يتطرق اليه النفي فلا مساك مع هذه الحالة ليس واقعا بخواب لو كلى فاستعاضه صادق بالجزء لان نقيض الانبات الكلى سبب جزئي لأن هذا الجواب فيما كان جوابه مستبنا وضع لان دلالة المعنى الامرين بالوضع ودلالة الجواب النبي على الكلى انما هو بالمنطوق في بعض والمفهوم في بعض \* ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو أنهم فعاوا ما يعطون بل كان خيرا لهم وقوله تعالى فلو صدقوا لكان خيرا لهم والصدق خير فعاوهم لم يزلوه وجوابه ان المعنى لو وقع منهم فعل وخير واستماع ذلك بأن لا يقع منهم فعل ونظيره قوله تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرجهم لكان خيرا لهم ونظيره قوله تعالى لم يشؤ به من عند الله خير (١) ان لم يكن الجواب مخدوفا \* ومنها قوله تعالى بكاذا ينهضي ولولم نكسسه لكان خيرا لهم ولولم نكسسه لكان خيرا لهم ولا يصح الجواب بأنه اذا مسه لا يكاد يضيء بل يضيء وقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان الواو في ولولم تكسسه يقتضي انه كان يضيء مسه نارا لم يمسوه ولله مجاز وكنية عن شدة الضياء مع بقاء السؤال عن كونه يكاد يضيء اذا مسه النار وما يفهمه كاد من أنه لم يضيء مع مس النار له أما عندهم قال ان اثباتها في فواضع وأما على القول الصحيح فلا \* لا يقال كذا زيد بفعل اذا فعل ولا يصح الجواب بما أجيب به في قوله تعالى وما كادوا يفعلون من أنهم دعوا بعد أن لم يبقاروا لانهم كانوا بعد من ذلك لانه لا يعبر بأن من فعل الشيء قارب أن يفعله ثم فعله بخلاف كونه قارب أن يفعل ثم فعل فانه مستغرب والذي يظهر في الجواب ان المراد مقاربه ان يتلوا ضاهة في الحالين والاضاهة من الزر غير واقعة في شئ من الحالين انما الواقع مقاربه لان النار هي الضياء ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الماربن يدي المولى ماذا فعل من الاثم لكان أن يقف أرعين خيرا بخيرا لهم أن يمر بين يديه فان ذلك خير لهم لم يعلم وجوابه إيمان المراد يعلم أن الأمر كذلك وإلا لانه لا يعلم الاثم عليه فليس وقوعه حينئذ خيرا لهم \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فيلزم أن يتمتع القليل من ضحكهم وجوابه أن ضحكهم بقيد القلة تمتع لان ضحكهم كان كثيرا \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو دعيت الى كراع لأجبت ولو أهدى الى ذراع لعلبت فانه يلزم ان لم يجب ولم يقبل هدية لكنه صلى الله

كافي قوله تعالى الله يستهزي بهم بعد قوله تعالى وفي قوله تعالى في قولهم وما يكسبون

على أبلغ وجهه كده (كافي قوله تعالى الله يستهزي بهم) حيث لم يقل الله يستهزي بهم فصار الى استمرار الاستهزاء

(قوله على أبلغ وجهه) متعلق بقوله (قوله) وهو بالذلة مهزئين لقول الخلاصة

ومدا ابدال ثاني المهزئين من كلمتان يسكن كآخر واثمن (قوله الله يستهزي بهم)

الاستهزاء هو الضحكة والاستخفاف والمراد به انزال الحقارة والمهوان بهم فهوم باب اطلاق الشيء على غايته لملاقاة السببية لأن غرض المستهزي من استهزائه

ادخال المهوان على المستهزأ به فيستهزي به مجاز مرسل وريح أن يكون استهزاء تبعية بأن شبه المهوان بالاستهزاء واستعير اسم المشبهة للشبه واشتق منه يستهزي بمعنى ينزل المهوان بهم ويحتمل أن يكون من باب المشاكلة بأن سمي جزاء الاستهزاء باسمه

لوقوعه في حجبته كإسمي جزاء السببية لوقوعه في حجبها وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته بالمجاورة أو المصاحبة (قوله حيث لم يقل الخ) أشار بذلك الى أن التثنية من حيث مطلق العدول الى المضارع وان كان العدول هنا عن اسم الفاعل الى المضارع وفيما سبق العدول عن الماضي الى المضارع وإنما كان الأصل المعدول عنه هنا اسم فاعل انتفاء المقام إياه لما وقع منهم لانهم قالوا انما نحن مستهزون ونجده

(كافي قوله تعالى الله يستهزي بهم) فالتعبير بالمضارع في هذه الآية حيث قال يستهزي ولم يقل مستهزي ولقد استمرار الاستهزاء منه تعالى بالمناقضين ونجده وقتنا كما هو عادة تعالى مع أهل العتق في انزال الذل بهم والخسارة واخذلان علمهم فالمراد بالاستهزاء الذي هو الضحكة باللام الذي هو انزال المهوان والحقارة قهرا لان غرض المستهزي هو ادخال المهوان على المستهزأ به فيكون من المجاز المرسل من باب اطلاق اسم السبب على المسبب واستمرار التجديف في انزال اللعنة والطرده هو الواقع في عليه وسلم دعي وأجاب وأهدى اليه وقبل وليس المراد بالانزعاج حقيقة بل هو للتمثيل وهذا السؤال انما يحتاج الى جوابه لو كان صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعدما أهدى اليه ودعي ومن أين لنا ذلك وهو منافق صلى الله عليه وسلم لو كان الايمان معلقا عندنا بالثبوت لكان له رجال من هؤلاء أي من فارس وقد وقع ذلك وجوبه بان المعنى لثالوث من عندنا لثالوث لا يمنع ذلك لان من فاهمهم بل منه هذا القيد ولا يصح الجواب بأن النكرة في سياق الشرط للعموم فيكون من سلب العموم لان هذه نكرة في سياق الجواب لا الشرط ولان تحقيق العموم في النكرة في الشرط وهل هو عموم الاستغراق أو عموم الصلاحية فيه بحث يطول ذكره وهو منافق صلى الله عليه وسلم لو كان لا ين آدم وادامين من ذهب لا يبق لهما التنازيم ان الانسان لم يبتغ واديات الثامن المال وجوابه ان المتعنت ابتغوا واد بعد تحصيل اثنين والامر كذلك فان هذا لم يقع فلا يصدق انه يفتي الثالث حتى يحصل الواديان وهو منافق صلى الله عليه وسلم لو كان لا يملك أحد حذو السرفي أن لا يمر على ثلاث ليل وعندي منه شيء الا شيء ارصده لدين والواقع ان صلى الله عليه وسلم كان يسره أن لا يمر عليه ثلاث ليل وعنده ذهب وجوابه ان معنى أن لا يكون عندي منه ان يفرغ شعبنا لو كان لا يسرفي ان اصرفه وانتاع ذلك بأن لا يكون له وجود حتى يصرف وهو منافق صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواه لم لا دعي ناس دعوهم رجال وأمورهم فيزيم أن يتمتع ذلك والواقع انما ادعوا ذلك وجوابه ان المعنى لقد تمت أحوال الناس وضاعت غالب دماهم وأمورهم المدلول عليه بقوله صلى الله عليه وسلم لا دعي ناس ولا يصح الجواب بأن النكرة في سياق الشرط للعموم لما سبق قلت قال الشيخ أبو عمر وابن الحاجب ان لو تدل على امتناع الاول لا امتناع الثاني بعكس ما ذكره الحاشية قال وهذا أولى لان الاول سبب للثاني وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يخلفه سبب آخر وانتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب فصح أن يقال امتنع الاول لا امتناع الثاني ألا ترى الى قوله تعالى لو كان فهما آلهة الا الله لفسدتا كيف سيق للدلالة على انتفاء العدد بانتفاء الفساد ألا ان امتناع الفساد لا امتناع التعدد لانه خلاف المفهوم ولان في الآلهة غير الله لا يزعم منه في فساد هذا العالم ورد عليه الخطيبي بأننا لا نسلم ان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب اذ لم يكن للسبب سبب سواه وما نحن فيه كذلك لان لو في كلام العرب انما تستعمل في الشرط الذي يربط للسبب سواه فاذا حصل حصل وإذا انتفى انتفى وذلك علم بالاستقراء والنقل وانتفاء السبب يعمل على انتفاء المسبب وبالألف ان انتفاء السبب يدل على انتفاء المسبب وما يزعم ذلك أن لو كان النقص قادحا وليس كذلك مطلقا قلت في الكلام ان ضيعفان أما كلام ابن الحاجب فلعنه مخالف لاجماع الناس نصير محاورنا في جواب ما ذكره ان الشروط اللغوية وان كانت أسبابا للسبب بقضئ المسبب لذاته فيلزم من عدم السبب عدم المسبب غير ان ذلك قد يظلف لفوات شرط وجود ما نفع وعدم سبب آخر شرط في انتفاء المسبب لا انتفاء سببه لكن السبب الآخر موجود كإسمائى ويرد عليه انه لو دل على امتناع الاول لا امتناع

ودخولها عليه في نحو قوله تعالى ولو ترى إذ هم

عند ربهم وقوله تعالى ولو

ترى إذ الظالمون هم قوفون

عند ربهم

(قوله وتجدده وقتافوقنا)

هذا تنسيرا لقبله وهو محط

القصود والا فلا استمرار

مقابلة لاسمية المدلول عنها

أي ضاعونة المقام لكن

فرق بين الاستمرارين لأن

الاستمرار في الاسميتي

الثبوت والاستمرار في

وضع الضارع موضع

الماضي في التجدد وقتا

فوقا والثاني أبلغ (قوله

ولو ترى إذ قوفوا على النار

الخ) تزل ترى مقالة للآزم

مبالغة في أمرهم النطق

بحيث إذا تصف الزاوي

بالرؤية مطلقا حين وقوفهم

على النار رأى أمر افعلما

كذلك أنه ليس وفي بعد

الحكمين إن المفعول محذوف

أي ولو ترى الكفار في وقت

وقوفهم ولا يجوز أن يكون

انفعولا لانه أخرجه لاذ

والرؤية عن الاستعمال

الشائع أعنى الظرفية

والادراك البصري من غير

ضرورة اه كلامه (قوله

أولكن من تتأى منه الرؤية

أي بناء على أن الخطاب

موجه لغير معين في

التخصيص تسليما للرسول

عليه السلام وفي التعجب

تفصح لهم لظهور شاعة

حالهم لكل أحد

وتجدده وقتافوقنا (و) دخولها على المضارع (في نحو ولو ترى) الخطاب لمجدد عليه الصلاة والسلام أولئك من تتأى منه الرؤية (أو قوفوا على النار) أي أروها

الذي لا يتلاءم ولا امتحان والاستدراج فاسبب التعبير بتجدد هو الفعل (ودخولها) أي (لو) على المضارع في نحو قوله تعالى (ولو ترى) بالتجديد صلى الله عليه وسلم أو ما من يمكن منه الرؤية بناء على أن الخطاب حول لغير معين (أو قوفوا) أي أطلعوا (على النار) وأروها ولتضمن وقوفهم معنى أطلعوا عادي يعي وقيل أن الوقف يستعمل بمعنى الإطلاع حقيقة فلا يحتاج للتضمن وإطلاعهم عليها أن يروها عنهم وهم بعد السقوط فهم ليسون من الانفكاك عنها ويحتمل أن يكون المراد بالوقوف عليها دخولهم إياها جواب لو محذوف أي ولو ترى إذ قوفوا عليها فمرفوعا مقادرا عذرا جازأيت الثاني لا تقلب المسبب سببا وعكسه لأن الثاني جواب الشرط قطعاه هو المسبب والشرط السبب فلو امتنع الأول لا امتناع الثاني لكان امتناع المسبب علة في امتناع السبب وهو باطل واللازم أن يزوم من عدمه عدم المزموم لكن لا نقول لعدم علة في عدم المزموم بل لعدم معرف أن المزموم ليس موجودا وقوله لأن الأول سبب للثاني أن عني لفظا فسلم وأن عني معنى فاعلم أي على عبارة سيبويه أنها حرف لما كان سقوع لوقوع غيره أماعلى عبارة غيره فعدم الأول سبب لعدم الثاني وقوله وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لخوازان خلفه سبب آخر يمنع بل السبب بوضعه يقتضي ذلك إلا لما منع من وجود سبب آخر أو غيره وقوله وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب مسلم لكن لا يصح أن نقول بانتفاء المسبب سبب لا انتفاء كل سبب بل هو كاشف عن عدم السبب ثم يقال لا نسلم ذلك بعين ماسبق لأن انتفاء المسبب إذا كان سببا في انتفاء كل سبب لا يزوم من عدم المسبب عدم كل سبب إذ لا يزوم وجود السبب وجود المسبب بعين ما ذكره وأما قوله أن في الألفه غير الله لا يزوم منه نفي الفساد بخوابه أن نفي الفساد أسبابا أخر منها عدم إرادة الله فسادها وكا قوفه التعليق على هذا الشرط وقع على غيره في قوله تعالى ولو أتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فبين ثم ما قاله من كون عدم السبب لا يقتضي عدم المسبب إنما يكون لو كان معنى قولهم حرف امتناع لا امتناع أن امتناع الثاني لا امتناع الأول إنما كان لكون الثاني مسميا عنه وليس في كلامهم ما يقتضي ذلك بل هم يفسرون موضوعها لغة وجزان تكون العرب وضعها لتدل على أن الثاني امتنع وإن ذلك نشأ بالمعجل للتكرار أو غيره عن امتناع الأول من غير نظر إلى المناسبة المعنوية قبل التعليق والحق أن يقال موضوع لامتناع الثاني لاجل امتناع الأول وبزوم من ذلك العلم بامتناع الأول لاجل العلم بامتناع الثاني فامتناع الأول علة في امتناع الثاني والعلم بامتناع الثاني مستزم للعلم بامتناع الأول فدلالة امتناع الثاني على امتناع الأول وضعية ودلالة العلم بامتناع الأول على العلم بامتناع الثاني عقلية ومن الفرق بين علة الامتناع وعلة العلم به وقع الالتباس ﷺ وأعلم أن بدر الدين يمالئ وقوع في كلامه في تكملة شرح تيسهيل والده على سبيل الاستطراد ما يقتضي موافقة ابن الحاجب حيث قال في الكلام على الاستعمال لومعني إن أنه امتنع الأول لا امتناع الثاني لكنه نسق قبله عليه أنه قيل ذلك ففر المسئلة صريحا على ما ذكره الجمهور وبعد أن أضع الكلام على معنى لوفتر جمع لعبارة المصنف فقوله لوللشرط في الماضي أي في الزمن الماضي وقوله مع القطع بانتفاء الشرط يعني إذا كان المطلوب من استعمال لومعني لوللشرط بأن فعل الشرط لم يكن علم أنه لا بد أن يكون ما ضامعا لأن القطع غالبا لا يكون إلا في الماضي وينبغي أن يقول أو الظاهر وما المانع من إخبار الإنسان بانتفاء ما غاب على ظنه انتقاؤه وقوله بانتفاء الشرط تعرض لا انتفاء الشرط فظاهر أنه واقف ابن مالك

قوله حتى يمانوها) حتى تملية (قوله أو أطلعوا عليها) تفسيره ان لو قفوا وهو أولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف ضمير  
أوليا به حرف عن حرف بخلاف الاول ويكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره في القاموس وفي بعض النسخ وأطلعوا بالواو الاولى أولى  
من الثاني على الثانية فالعطف بالتفسير ومعنى أطلعوا عليها أنهم وقفوا فوقها وهي تحتهم كما ذكره الشارح (قوله هي تحتهم) الجلة  
حالة من ضمير عليها أي حال كونها تحتهم بحيث أنهم كالأبدان السقوط فيها كذا قرر شيخنا المعدي ويؤيده ما في ابن يعقوب أن المراد  
بوقوفهم على النار اطلاعهم عليها والمراد باطلاعهم عليها أن يروا تحتهم وهم يصد السقوط فيها (قوله أو أدخلوها) يعني أن وقوفهم  
على النار امان يفسر بآراءهم أو بالاطلاع عليها كما تقدم أو يفسر بالادخال فيها (قوله فمصر فومقادار عذابها) راجع للتفسير  
الثلاثة وهي الاراء والاطلاع والادخال وكان الاحسن أن يقول أو عرفوا الخ لاشاراة الى أن هذا معنى آخر للوقوف على النار  
وبوضوح ذلك قول الزجاج أن قوله تعالى ادخفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يمانوها  
فهم موقوفون الى أن يدخلوا الثاني أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم أي أنهم وقفوا على النار فوق الصراط وعلى هذين الوجهين  
وقفوا ومن وقتت الدابة الثالث أنهم عرفوها (٨٤) من وقف على كلام فلان علمت معناه (قوله وجواب لو محذوف

حتى يمانوها أو أطلعوا عليها اطلعوا على تحتهم أو أدخلوها فمصر فومقادار عذابها وجواب لو محذوف  
أي رأيت أمر اضميا (لتزيله) أي المضارع (منزلة الماضي لصدوره) أي المضارع أو الكلام  
أمر اضميا (لتزيله) أي دخولها على المضارع في الآية لتزيل ذلك المضارع (منزلة) الفعل  
(الماضي) والماضي تناسبه لو كما تقدم وإنما نزل منزلة الماضي حتى دخلت عليه لوالتي هي في  
الاصل الماضي (لصدوره) أي صدور الاخبار بذلك الفعل

على أنها تقتضي امتناع الشرط ولا تقتضي بوضعها انتفاء الجواب لكنه قال في الإيضاح يازم امتناع  
المعلق لامتناع المعلق به وكأنه يريد أن دلالة على امتناع فعل الشرط بالوضع وعلى امتناع المشروط  
باللازم وظاهره إذ أن لو تدل على امتناع فعل الشرط فقط وأما امتناع المشروط لعدم الشرط فهو  
عقلى وهو هذه عين القول بأنها حرف امتناع لا متناع على ما يظهر بالتأمل وعلى ما حرراه فيما سبق من  
معنى هذه العبارة ويبيح الجمع بينهما وبين عبارة في التلخيص أن يكون المراد القطع بانتفاء الشرط  
لألا موضع لكن يازم عليه أن يكون هذا الخلد ليس فيه بيان لمدلول الوضوع على ما يكون فيه بيان  
لما يازم لمدلولها الوضعي لأن معنى قولهم حرف امتناع لا امتناع الثاني لامتناع الاول وامتناع  
الثاني على عبارة الصنف عقلى وامتناع الاول والمدلول وقوله فيازم عدم الثبوت أي في كل من الجنتين  
لأن التائب يمتنع أن يكون منفيا حالة الثبوت والمراد بعدم الثبوت عدم ثبوت ما دخلت عليه نفيًا كان

أي الشارح بهذا فعلا  
يقال ان لوالتي هي  
تدخل على المضارع  
وحينئذ فلا يصح الاستشهاد  
بهذه الآية على دخول  
لو الشرطية على المضارع  
وحاصل الجواب أن لا تسلم  
أن هذا الذي نزل به هي شرطية  
وجوابها محذوف (قوله  
أي لرأيت أمر اضميا) أي  
شيئا تقتصر العبارة عن  
تصويره قال الفناري ولا  
يخفى أن الاولى أن يقدر  
الجزء مستقبلا مناسباً  
للشرط أي لشرى أمرها  
فقطها والكتبة التزويل

والاستحضار المذكور ان (قوله أي المضارع) أي المعنى المضارع (عن)  
بمعنى المستقبل (قوله منزلة الماضي) أي والماضي تناسبه لو كما تقدم (قوله لصدوره الخ) محتمل أن يكون علة للتزويل أي  
وأنما نزل ذلك المعنى الاستقبالي منزلة الماضي حتى دخلت عليه لوالتي هي في الأصل الماضي لصدوره أي صدور الاخبار عن ذلك المعنى  
الاستقبالي بالفعل المضارع عن لا تخلف في اخباره فكأنه وقع لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح والذي يدل عليه قول  
الشارح لكنه عدل الى المضارع الخ أنه علة لمحذوف أي وأما لم يصر عن ذلك المعنى الاستقبالي بعد تزيله منزلة الماضي بصيغة الماضي  
ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لصدور ذلك الاخبار بذلك الفعل المضارع عن لا تخلف في اخباره والمستقبل والماضي  
عنده سواء فلا يحتاج الى التحويل لصيغة الماضي الا لو كان الاخبار بذلك الفعل صادرا ممن يمكن التخلف في اخباره لانه اذا كان  
كذلك يحتاج الى التعبير بالماضي زيادة في تأكيد تحقق الوقوع نفيًا لذلك الامكان هذا لا يتحقق ما في القاموس على ما قرر شيخنا المعدي  
فان قلت ان تزويل المضارع منزلة الماضي في الحق ينافي دخول لوالد التي الامتناع قلت لا منافاة لان الامتناع باعتبار الاسناد الى  
المخاطب والتحقيق باعتبار أصل الفعل فالمنزلة الماضي لحققه هو أصل الروية التي فرض وقوعه وأدخل عليه لواله الروية  
بالنسبة للمخاطب فذكر لو يدل على أن الروية بمثابة من القطاعة يمتنع معها وبها المخاطب كذا أجاب عبد الحليم



(قوله عن لاخلاف) أي لا تخلف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض (قوله فينبهه الحالة) أي رؤيته واقفين على النار (قوله لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتعق) أي يجمع التعق في كل لان تلك الحالة الحاصلة في يوم القيامة لما أخبر بوقوعها المولى صارت حقيقة (قوله لكن عدل الخ) في الكلام خذف والاصل وكان المناسب ان يعبر عن ذلك المعنى بالماضي حيث زل بمنزلة الماضي ليكون هنالك مناسبة بين الدال والمحلول لكن عدل الخ (قوله والمستقبل عنده بمنزلة الماضي) أي فيستوى عنده التعبير بالماضي والمستقبل فالتعبير بهما كالتمثيل بالآخر وقوله والمستقبل الخ عطف لازم على مازوم وهذا عطف الفائدة (قوله فهذا) أي ما ذكر من رؤيته واقفين على النار (قوله مستقبل في التعق) أي لانه يوم القيامة

(١) لم يبق الخ كذا في الاصل ولعل وجه الكلام فاذا قلت لم يبق لم يبق لم يبق في

(عن لاخلاف في اخباره) فهذه الحالة انما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتعق فاستعمل فيها لو او اذا المختصان بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل ولو رأيت اشار اذ لانه كلام من لاخلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التعق (عن لاخلاف في اخباره) فكأنه وقع بهذه الحالة ولو كانت استقبالية لكونها في يوم القيامة لكن هي في تأويل الوقوع لكون الخبر بها لاخلف في اخباره فكانه يقال هذه الحالة ضمت ولم رأيتها ولو رأيتها رأيت أمر افعلما ثم ان هذا الكلام يحتمل ما ذكر وهو ان لو ادخلت على المضارع معنى وانفصلاته بمنزلة الماضي لتعق وقوعه لسدوره من لاخلف في اخباره لتعق مناسبته بذلك التزويل وهذا القدر كاف في وجهه وما الا انها المضارع ويحتمل أن يكون المعنى أن دخولها على المضارع مع أن مقتضى تنزيله بمنزلة الماضي لتعق وقوعه حتى دخلت عليه لول المناسبة للضي تحوله لصيغة المضى صححه كون ذلك المضارع صدر عن لاخلف في اخباره والمستقبل بالماضي عنده سواء فلا يحتاج الى ذلك التحويل الا لو كان صادر عن يمكن منه لاخلاف في اخباره فيعبر بالماضي زيادة في تأكيد تحقق الوقوع نفيًا لذلك الاكسار وأما حيث صدر من لاخلف في اخباره فلا يحتاج الى زيادة التأكيد بوجه بصيغة أم اثباتا فان لو تقلب الاثبات نفيًا وبالعكس فاذا قلت (١) لم يبق دل على ثبوت عدم القيام وذلك بثبوت القيام هذا مضنون كلامهم وقوله يلزم عدم الثبوت يعني بالنسبة الى الزمن الماضي اذ لا يمنع أن تقول لو قام زيد أمس لقام عمر ووان كانا قاعين الآن ومرا اده ان ذلك يلزم أن لا يخرج عنه الا لئلا تكون كليتيه ومقيديه المصنف بامتناع الثبوت أنه يمنع أن تكون واحدة من كليتيه اسمية بل يجب أن تكون فعلية فاذا وقع اسم بعدلوا كان على اخبار فعل ينسره ما بعده كقوله لو ذات سوارط طمتي وقوله اخلاي لو غير الحام اصابتكم \* عتب ولكن ما على الدهر عتب وهل ذلك كثيرا واندر اختلف فيه فقبل يجوز كثيرا وجعل منه قل لو انتم تملكون خراش رجعة ربي وقبل فيللا والآية محمولة على تقدير كان الاصل لو كنتم فعلى كل تقدير لا يلها الا فعل وهذا الذي قلناه هو اذا كان خبرا لاسم فعلا كان جاء بعدها جملة من امين جوره الكوفيين واختاره ابن مالك وجعلوا منه \* لو لغير الماء حلق شرق \* ومنعته خبرهم \* واعلم انه يستثنى من ذلك أن لو تلها أن كقوله تعالى ولو أنهم صبروا فان مذهب سيوفهم ان التقدير ولو صبرهم على انهم يبتدا ففقدوا لاسم ومذهب المبردان الجملية في محل رفع بفعل مضارع ينسره ما بعده وكلاهما خروج عن القاعدة السابقة وذلك شائمه سواء كان خبرا لاسم فعلا ام اسما فالاسم كقوله سبحانه وتعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقوله تعالى وان يأت الاحزاب يودوا لو أنهم يادون في الاعراب وقوله بالماضي في جملتها لاخلاف ان جلتى لوماضيان معنى ومن قال انهم يجوز ان يكونا مستقبلين معنى فانه يجعلها بمعنى ان فليست امتناعية وأما المضي في اللفظ فهو الغالب ليطابق اللفظ المعنى وقد أتى مضارع ايراد به المضي كقول كعب لقد أقوم مقامه لو يقوم به \* أرى واسمع ما لويجمع الفعل وجعل المصنف ذلك ما لا راد ان ذلك الامر استمر وقوعه في ماضى وقائمه وقت حذنه عبارته أي استمر وقوع عدم الفعل المعلق عليه في ماضى وقائمه وقت ولذلك قال بعضهم معنى قوله تعالى لو يطعمكم في كثير من الامر ان عدم طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم مستمر في الزمنة الماضية فان الفعل المضارع يدل على ذلك كقوله تعالى الله يستزى بهم وقوله تعالى ويول لهم مما يكسبون قال الخطيب والفعل وان دل على التجدد وقتا بعد وقت ايضا لكن المضارع يدل على الاستمرار دون الماضي فانه ينقطع عند الاستقبال بخلاف المستقبل فان زمنه لا ينتهي (قلت) الفعل الماضي يدل

ماض بحسب التأويل كأن قيل قد انقضى هذا الامر لكنتك ما رأيتهم ولورأيت أم فظيما (كما)  
عدل عن الماضي الى المضارع (في رعاود الذين كفروا) لتزيله منزلة الماضي لصوره عن لاخلان  
في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد انقضى ان السراج وابوعلي في الاينساح أن الفعل  
الواقع يعبر

الماضي وهذا ليس هو نفس الوجه الاول لان الوجه الاول حاصله أن لو لفظي فلا تدخل على المضارع  
الا لئلا تكتسب كتنزيله منزلة الماضي وهذا المعنى خلاف الثاني لكن الاول هو المناسب ويجرى  
الاحتمال في المشبه به وهو المشار اليه بقوله ( كما في رعاود الذين كفروا ) أي عدل بلو عن المضي  
الى المضارع في لو ترى كما عدل عن الماضي برعا الى المضارع في قوله تعالى رعاود الذين كفروا لتزبل  
ذلك المضارع منزلة الماضي لصوره عن لاخاف في اخباره وحل الكلام على الوجه الثاني هنا أيضا  
ظاهرهما تقدم وانما كان الاصل في هذا التركيب التعبير بالماضي لالتزام ان السراج وأ على أن  
الفعل الواقع بعد رعا يجب أن يكون ماضيا لان مدلولها التقليل وهو انما يكون فيها عرف حده كما  
قبل وفيه بحث لا مكان العلم بالمستقبل كما في الآية نعم ان كان الاستعمال على التقليل فيفسد المضي  
فحينئذ تكون التقليل في المستقبل لتزيله منزلة الماضي كما في الآية فعننا ههنا حينئذ أن الكفار  
تدشهم أحوال يوم القيامة فلا يفقون الا قليلا فاذا أفاقوا تخنوا أن يكونوا مساهدين وقيل هي هنا استعارة  
على الجدد بمعنى أنه حصل بعد أن لم يكن وأمانه يدل على التجدد وقتا بعد وقت ثم ينقطع بخلاف  
المضارع فانه يدل على التكرار والاستمرار فلا بد الدال على التكرار هو المضارع فقط كما سبق والمماضي  
لا يدل على تكرار منقطع ولا مستمر في ههنا هو الوجود الفعل المضارع اذا كان مدلوله الاستمرار  
والتكرار لان زمن تكون لو تدل على امتناع الاستمرار مع الفعل المضارع لاعي امتناع أصل الفعل  
والامر بخلافه وقد تقدم عند قول المصنف وانما كونه اسما ما يمكن ان يجاب به وقد يجاب بان  
الدال على الاستمرار هو المضارع المراد به المستقبل أما المراد به الماضي فلا ريب يتنعم مع هذا أن يعبر  
بالمضارع وان لم يفد حينئذ الاسمرار رعاية لما تل عليه صوته من الاستمرار وينبغي أيضا أن تقدم  
دلالة المضارع على الاستمرار بالمرد به الخال (قوله في نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار) يعني انما أتى  
هنا بالمضارع لتزيله منزلة الماضي لكونه بمن لا خلف في خبره مقصود الصنف وان كانت العبارة  
فقط أن المعنى لورأيت في الماضي وانما أخبر عنه ماضيا وان كان مستقبلا لان من خبره لا يلحق  
بجعل الخبر به كالأذى وقع فلذلك أتى برأيت ثم عبر برعاية الاصل فالعلة المذكورة في كلام المصنف  
لا تصلح أن تكون للتعبير بالمضارع بل هي علة لجعل الرؤية المستقبلية ماضية **قلت** يجوز  
ان لو في هذه الآية ونحوها بمعنى الشرط المستقبلي ان ثبت ان استعمالها بمعنى ان وانما أقل بمعنى  
ان لان ان للشكوك فيه والرؤية المستقبلية في هذه الالة محققة وانما أقل بمعنى اذا جرى على  
عبارة تم في فهمه لتعمل لو بمعنى ان لو ان اذا تدل على نظرية لا تدل عليها ان ولو لا ذلك لقلت بمعنى  
اذا فان رؤيتهم محققة ولا نك ان قولهم لو تأتي بمعنى ان لا يعنون به الا انها تكون للشرط في المستقبل  
سواء كان مشكوكا فيه أم محققا لا يقال لو كانت بمعنى ان لما حذف الجواب لان الفعل المضارع  
بعد الشرط لا يحدف جوابه على مذهب البصريين لا ناقول ذلك في الشرط الجازم مثل اكرمك ان  
تقم لانهم علوا ذلك بأن ظهور تأثير الجزم في آداة الشرط وعدم ظهوره في الجواب فيه جمع بين القوة  
والضعف وهما متباينان فعنا بذلك انه لا يتنعم حذف جواب شرطه فعله مضارع اذا لم يكن جازما سواه  
كان الشرط في الماضي مثل لو ترى أم في المستقبل مثل اذا (قوله كما في رعاود الذين كفروا) يشير الى  
ان رب لا يليها الماضي سواء كانت مامعها كافة أم نكرت موصوفة فقوله تعالى رعاود الذين كفروا

كما نزل يود منزلة ود  
في قوله تعالى رعاود  
الذين كفروا ويجوز أن  
يرد الغرض من لفظ ترى

(قوله ماض بحسب  
التأويل) أي التزبل  
(قوله قد انقضى) أي قد  
مضى هذا الامر وهو  
رؤيتهم واقفين على النار  
(قوله لكنتك ما رأيتهم)  
أشارة لمعنى لو (قوله  
لتزيله) أي للمعنى المضارع  
بمعنى المستقبل منزلة  
الماضي أي الماضي تناسبه  
رب المكشوفة بما قوله  
لصودر بمحتمل أن يكون  
علة للتزبل والمحذوف  
على ما مر في الآية السابقة  
(قوله لانه قد انقضى الخ)  
الضمير للحال والشان وأشار  
السارح بهذا الى أن  
التمثيل بهذه الآية مبنى  
على هذا المذهب فقط وانما  
المجهور فاجازوا وقوع الفعل  
المستقبل بعدها كقوله  
ربما تكره النفوس من  
الامر له فرجة كحل  
العقال  
والجلة الاسمية كقوله  
ربما الجمل للؤبل فهم  
وعنا جرح (١) فوقن المهار  
(١) فوقن هكذا في  
الاصل والمحفوظ ينهن  
وهو الانسب بالمعنى كتبه

(قوله المكفوفة بما) أي عن عمل الجر (قوله لانها) أي رب المكفوفة للتقليل في الماضي أي انها للتقليل وهو انما يظهر في الماضي لان التقليل انما يكون في اعرف حده والمعروف حده انما هو الواقع في الماضي والمستقبل مجبول لم يعرف حتى يوصف بقلة أو كثرة وحينئذ فلا تدخل عليه رب كذا وجه أو بعلى وابن السراج وفيه بحث لا مكان العلم بالمستقبل كما في الآية لان التكميم والله تعالى الذي يعلم غيب السموات والارض وحينئذ فافادها للتقليل لا تنفع من دخولها على المستقبل وحينئذ يكون المعنى قليل من يوجد منه ذلك الفعل في المستقبل أو حصول ذلك الفعل في المستقبل قليل (قوله ومعنى التقليل الخ) جواب عما يقال ان وادتهم للاسلام ونعيمهم لم يحصل منهم كثيرا وحينئذ فامعنى التقليل (قوله يهتبون) أي يغيرون (قوله فان وجدت منهم افاقنا غنونا ذلك) أي قلة الخ التي لانها باعتبار قلة الزمان الذي يقع فيه وهذا الان في كثرة في نفسه (قوله وقيل هي مستعارة) أي مقولة والمراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة في استعمالها في التكميم الضدية وفي التعميق اللازمة لان التقليل في الماضي يارمه التعميق وحاصل ذلك القول أن رب مطلقا مكفوفة أو لا موضوعا للتقليل وهي هنا مستعملة في التكميم والتعميق على سبيل الاستعارة لكن الذي في المعنى أن التكميم في رب أن تكون التكميم وحينئذ (٨٧) فلا حاجة للاستعارة كذا قيل وقد يقال ان

استعارتها للتكميم بالنسبة لاصل الوضع وان شاع استعمالها في التكميم حتى التصق بالحقبة كما في عند الحكم وحينئذ فلا اعتراض ثم ان عبارة الشارح فهم انه على القول باستعارتها للتكميم لا تختص بالماضي وحينئذ فلا يكون في الآية شاهد لتسربل المضارع منزلة الماضي على ذلك القول وليس كذلك بل على انها للتكميم تخص أيضا بالماضي عند ابن السراج وأعلى لان التكميم كالتقليل انما يكون فيما عرف حده والتكميم

المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل هنا أنه تهميشهم أهوال القيمة فيهم يهتبون فان وجدت منهم افاقنا غنونا ذلك وقيل هي مستعارة للتكميم أو التعميق ومعنول بود مخدوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو لولم تكن حكاية لودادتهم

للتكميم أو للتعميق أو هما معا فيكون المعنى أن وادتهم للاسلام تكثر منهم وتتفق يوم القيامة لمافاتهم بترك الاسلام في الدنيا ومعنول بود يحتمل أن يكون مخدوفا وتكون جملة لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم والتقدير بود الذين كفروا بالاسلام يقولون لو كنا مسلمين وعبر بالفتية في حكاية وادتهم والاصل لو كانوا هوجارا اذا كان المحكي عنه غائبا كما تقول غني فلان التوب يقول لو كان تابيا الفعل المضارع رعاية للصل وأر يدب المعنى لما كان محققا صار كأنه قد وقع وهذا بناء على أن الفعل يقدر بما لا يكون الماضي المعنى وفي المسألة خلاف مشهور وقوله أو الاستحضار معطوف على قوله لتسربله أي قد يؤول في الفعل المضارع ماضى المعنى وان لم يكن بعدلوقصد استحضار الصورة لان الاستحضار من شأنه ان يكون الحال الذي من شأنه أن يعبر عنه بالمضارع فإثارة الريح السحاب الذي قد أرسل وان كانت ماضية انما عبر عنها بالمضارع في قوله تعالى والله الذي أرسل الريح فتسير سحابا فسقنا له فإثارة ذلك والمقصود استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة **وقلت** ويمكن أن يحمل ذلك لإثارة الاسمرار فان قلت لو أراد الاستمرار لآتى بالفعل المضارع في الجمع قلت وكذلك اذا أراد الاستحضار الآن يقال آتى بالفعل الماضي أولا لا لانه لو آتى بالمضارع لم يبق ما يدل على أن المراد الاخبار عن الماضي وأما قوله تعالى الله الذي يرسل الريح فتسير سحابا الآية فلعله قصد بها المستقبل ليعمل من مجموع

باعتبار أن الكفار في حال افاقهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكميم فطر للفتي في نفسه والتقليل نظر الى أن كثر أهوالهم البهشة والافات التي يفيقون فيها يبتنون الاسلام قليلة (قوله ومعنول بود مخدوف) أي على كل من الوجوه السابقة يكون رب التقليل أو التكميم أو التعميق وقوله مخدوف أي تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين وأبو ذلك ولا يصح أن يكون الفعل لو كانوا مسلمين لانهم يودوا ذلك الامتنى لودادتهم التي ولان لو آتى للتمنى للانشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء بعده (قوله ولو لولم تكن) أي فلا جواب لها (قوله حكاية لودادتهم) أي بناء على أن الجملة معمولة لمخدوف حال آتى فلو كانوا مسلمين واعرض هذا بأنه كيف يكون هذا حكاية لودادتهم مع أنهم لا يقولون هذا اللفظ أي لو كانوا مسلمين وانما يقولون لو كنا مسلمين وأوجب بأنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة في الودادة حيث قال بود الذين كفروا ولم يقل وادتهم جاز أن يعبر في حكاية كلامهم بطريق الغيبة وحاصل ما في المقام أن المحكي عنه اذا كان غائبا كما في الآية فانه يجوز الحكاية عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكاية عنه بمعنى ما وقع منه فتقول حاضر يدب الله لأفعلن وحلف بالبتليفلين وان كان الواقع منه لافعلن وكذا تقول غني فلان التوبة وقال لو كنت تابيا ولو قلت لو كان تابيا لكان حسنا وكذا تقول حكاية لوصف زيدك بالكرم قال زيد فلان كرمهم مصر حاسمك ولو قلت قال زيد ان كرم كرم لكان حسنا فقوله الشارح لودادتهم أي بلعني

وود إلى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسي الرؤس قائلين لما يقولون وصورة رؤيته الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين تلك  
القبالات وصورة وداة الكافرين لو أسعدوا

(قولوا ما على رأي من جعل لوالتي للتمنى حرفا مصدر بالـ) فيه أن من يجعلها للتمنى يجعلها حرفا مصدر يأبل هو قول آخر وجواب بأن  
معنى كلام الشارح وأمان جعل لوالتي يجعلها للتمنى وهي الواقعة بعد فعل يفيد التخييل كإحنا حرفا مصدر بالـ (وقوله هو قوله لو كانوا مسلمين)  
أي المصدر المتسلب من تلك الجملة أي كونهم مسلمين بقي احتمال ثالث في الولد كورة في الآية وهي كونها شرطية جوابها محذوف  
كما أن مفعول يود كذلك أي بما جود الذين كفروا والإيمان لو كانوا مسلمين ليجوز العذاب وعلى هذا فلا تكون الجملة حكاية لودادهم  
(قوله أولا استحضار الصورة) السين الثالثة ثان أي أولا استحضار المتكلم السامع الصورة أي صورة رؤيته الكفار موقوفين على النار  
وصورة وداة إسلامهم (قوله يعني أن العدول إلـ) الحاصل أن المضارع في هذه الأمثلة على حقيقة أن مضمونها أنما يتحقق في  
المستقبل لكن نزل ذلك المعنى الاستقبالي منزلة الماضي فضاء ملحق ما دخل عليه من لو وربوا بما نزل منزلة الماضي لكونه محقق الوقوع  
مثله وعندل عن التعبير بالماضي المضارع لصوره (٨٨) عن لا تخلف في أخبارة هذا حاصل ما تقدم وحاصل ما ذكره هنا

بقوله يعني إلـ أنه نزل أولا  
ذلك المعنى الاستقبالي منزلة  
الماضي لتحقق وقوعه فصح  
استعمال لو ورب فيه  
لصيرورة ما ضيا بالتأويل  
ثم نزل ذلك الماضي تأويلا  
منزلة الواقع الآن وعندل  
عن لفظ الماضي للفظ  
المضارع استحضار الصورة  
الخيالية تنميا لشأنها  
فيوصف حكاية الحال الماضية  
تأويلا وإنما احتجنا في  
حكاية الحالك هنا لتزليل  
الحالة المستقبلية مستقلة  
الماضي ولم نزلها منزلة  
الحاصلة الآن من أول

وأما على رأي من جعل لوالتي للتمنى حرفا مصدر بالـ فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين (أولا استحضار  
الصورة) عطف على قوله لتزليه يعني أن العدول إلى المضارع في نحو لو تروى المأخذ ترى المأخذ كروا ما لا استحضار  
صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن  
يشاهد كما أنه يستحضر بلفظ المضارع

ويحتمل أن يكون هو لود مدخولها بناء على أن لود مصدرية فان لوالتي قيل فيها أنها للتمنى قال فيها غير  
ذلك القائل أنها مصدرية (أولا استحضار الصورة) وهو معطوف على قوله لتزليه بلأى العدول بلأى  
المضارع في نحو لو تروى مع أن الأصل مدخولها على الماضي المأخذ كروا ما لا استحضار صورة رؤية  
الكافرين موقوفين على النار لأن المضارع يدل على الحال للشاهد فقد يستعمل للشاعر بالحضور الذي  
هو الأصل وللتنبية بالعبارة على الشهود فكأنه يقال عند التعبير به شاهد وهذا الأمر الذي يحضره

الآيتين الأخبار عن حالتي المضي والمستقبل فائدة كذا لو الدرجات التي في تفسيره فصلا يتعلق  
بما نحن فيه فقال عند الكلام على قوله تعالى ذلك ولو شاء الله لا تنصرون منهم ما نصه فان قلت هل من فرق  
بين دخول لوالامتناعية على الماضي ودخولها على المضارع قلت قد تتبعت مواقعها فوجدتها إذا  
دخلت على مضارع كان مكمنا متوقفا أو كالتوقع ويكون المقصود إثبات الجواب مثال التوقع هذه  
الآياتان مشبهة أمثالا انتقام منهم متوقعة الآن عن زمن الخطاب والمقصود إثبات الانتقام على ذلك

الأمر لأنه لم يثبت في كلامهم حكاية الحال المستقبلية والواقع في استعمالهم أنها حكاية الحال الماضية  
كافي قوله تعالى ونلقهم ذات اليمين وذات الشمال فظهر لئمن هذا أن قوله أولا استحضار الصورة عطف على لصدوره وقول الشارح  
عطف على تنزيله فيمنه لأنه لا يزم على عطفه على التنزيل عطف الخاص على العام وذلك لأن تنزيل المذكور سابقا صادق بأن يكون  
معه استحضار للصورة أولا والعطف المذكور من خواص الواو ولا يجوز بأولهم الآن يقال ما شئ على القول بالجواز (قوله لأن  
المضارع مما يدل على الحال) أي على الشأن والأمر وقوله الحاضر أي الحاصل الذي شأنه أن يشاهد بخلاف الشئ الماضي  
والمستقبل هذا وظاهر الشارح أن المعنى الاستقبالي نزل منزلة الحالة الحاصلة الآن لاجل استحضار تلك الصورة الخيالية وعبر عنها  
بالمضارع لإدلائه على الأمر الحاضر وفيه نظر لأن هذا يقتضي حكاية الحال المستقبلية وهو غير ثابت وإنما الثابت حكاية الحال الماضية  
فلا بد من جعل ذلك من حكاية الحال الماضية تعديرا كما قلنا سابقا هذا محصل ما في الجواب وقررنا شئنا العلامة العدوى أيضا وذكر  
المولى عبد الحكيم أن استحضار الصورة غير حكاية الحال فان احضار الصورة من غير قصد إلى الحكاية والتزليل وهما إنما يكونان  
لما وقع بالفعل واحضار الصورة يكون فيما يقع وحيث نزلنا في هذا ما في الرضى من أنه لم يثبت حكاية الحال المستقبلية كما ثبت حكاية  
الحال الماضية اهـ كلام مع بعض زيادة وعليه فاذا كرر الشارح من العطف والعناية ظاهر

كفي قوله تعالى والله الذي أرسل الريح فتسير بها فاستقناه الى بلد ميت فأحيينا به الارض يعلمونها اذ قال فتسير بها فاستقناه التلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب مسخر ارب السحاب والارض تبدى في الاول كأنهم باطع فطن مندوف ثم تنظام متقلبة بين أطوار حتى يمدن ركبا وكقول تأبط شرا  
باني فدلقت القول نهوى \* بسبب كالمصحفة محصان (٨٩)

قلت لها كلانا نفو أرض  
أخو سفر غلى مكاني  
فندت شدة عوى فأهوت  
لها كنى بمقول باني  
فأضربها بدش نخرت  
صر بما الين وللجران  
اد قال فاضربها لبصور  
لقومه الحالة التي تسجع  
فيها على ضرب القول كأنه  
يصصرم اياها ويطلب  
منه مشاءتها فيجيبان  
جراة تعالى كل دول وبائه  
عند كل شدة ومنه قوله  
تعالى ان مثل عيسى عند  
الله كمثل آدم خلقه من  
تراب ثم قاله كن فيكون  
اذ قال كن فيكون دون  
كن فكان وكذا قوله  
تعالى ومن يشرك بالله  
فكأنما خر من السماء  
فتخطفه الطير أو تهوى به  
الريح في مكان سحيق  
قوله تلك الصورة (أى  
صورة رؤية الكافرين  
موقوفين على النار وقوله  
السامعون أى اللفظ المضارع  
(قوله لعزابة) أى ندره  
وقوله أو نحو ذلك أى  
كطاقة (قوله فتسير بها)  
استناد الاشارة الى الريح

تلك الصورة لتسارعها السامعون ولا يفعله ذلك الاى أمرهم شاهدته لعزابة أو فطاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتسير بها) بلفظ المضارع بمعنى قوله تعالى والله الذي أرسل الريح (استحضرا تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) بمعنى صورة اثاره السحاب مسخر ارب السحاب والارض على الكيفيات المخصوصة

بالتعبير بما يدل على الحضور وانما يفعل ذلك في الامر القريب أو القطيع أو نحو ذلك كالطيف والعجيب والاحضار بالمضارع حيث تدنى هذه الآية (كما قال تعالى) في الآية الاخرى والله الذي أرسل الريح (فتسير بها) فقد عبر بتثنية موضع فأتارت المناسب لارسل (استحضار تلك الصورة البديعة وحى اثاره السحاب (الدالة على القدرة الباهرة) أى الغالبة لكل شئ فان اثاره السحاب مسخر ارب السحاب والارض على الكيفية المخصوصة على الانقلابات أى التبدلات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء ومنقطعها متزاكاً وغير متزاك بطلاً أو سمر بما يكون السواد والياض أو الأحمر من بدائع القدرة فقص على احضار تلك الصورة بالمضارع الدال على الجملة على الحضور لان ذلك أو كفى العمل بمقتضى الخطاب وأولان النفس تسارع الى احضار العجيب بما يمكن وقد استعبد من التمثيل بالآيتين التقدير لاني المشيئة وكذلك قوله تعالى ولو ترى الذين ظلموا لو ترى اذ وقفوا أن لو يشاء الله لنهدي الناس لو نشاء أصبناهم ولو نشاء لمطمننا ولو نشاء لمسخناهم ولو نشاء جعلناهم من ملائكة لو أنتم تعلمون لو نشاء لأزيناكم لو يعلم الذين كفروا لو نشاء جعلناهم حطاما لو نشاء جعلناهم أجادا وكذلك اذ جاءه بدها أن واسمها كقوله تعالى لو أن ما في الارض ولو أنهم فعالوا ولو أنهم اذ ظلموا ولو أن للذين ظلموا ولو أن فرأتسرت به الجبال ومثال ما هو كالموقع \* لو يسمعون كما سمعت كلامها \* أرى وأسمع ما لم يسمع القليل لظفر بعرفهنا صورة بصورة المتوقع وان لم يكن متوقفاً والذي قبله يحمل والمقصود في هذه المواضع كلها اثبات الثاني على تقدير الاول والاول ممكن وان لم يكن واقعا وحيث دخلت على الماضي تارة يكون المقصود استناعه كقوله تعالى لو كان فيها آلهة ولو شئنا لجعشنا كل قرية نذيرا ولو شئنا لأتينا كل نفس هداها ولو شاء ربك مافعلوا لو أراد الله أن يتخذ ولدا لو كان خيرا ما سبقوا ناليه ولو علم الله فهم خيرا لو كان لنا من الامر شئ ولو كنت فظا لو استطعنا لو اتبع الحق أو هاهم المقصود في هذا كله الحكم بانتفاء الاول مما يمكنه كان أم محتملا وتارة يكون المقصود اثبات الثاني كقوله لو خرجوا فيكم ما زادهم الا اخيالا لو كنتم في بيوتكم ولوردوا المادوا المقصود في هذه المواضع اثبات الثاني على تقدير الاول مع العلم بأن الاول غير واقع ومتى كان الفعل ماضيا براد با حقيقته من الماضي في الزمان إما حقيقة كقوله لو خرجوا فيكم وإما فرضا كقوله ولوردوا الاحسن في هذا أنه لا رافعه اذ ملان الماضي بل الملازمة بين الرد متى كان والموعد مثل قوله ولو أن لبسنا الاخيلة سلمت \* على ودوى جندل وصفنا ف

(١٢ - شرح التلخيص مائ)

بحر عبقري في موضع فأتارت المناسب لقوله ألا أرسل ولقوله بعد فسقناه وأحيينا قصد الاحضار تلك الصورة البديعة وهي اثاره السحاب مسخر ارب السحاب والارض لدلالة المضارع على الحضور في الجملة وانما قصد احضار تلك الصورة العجيبة لان النفس تسارع الى احضار الامر العجيب بما يمكن ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع ليكون اثاره السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الريح وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التسليم (قوله الباهرة) أى الغالبة لكل قدرة

ان الاستحسان بالمضارع يكون في الماضي والمستقبل لكن قيل ان استحسان المستقبل لم يوجد في كلامهم وعليه يكون الاستحسان في الآية بعد تنزيل المستقبل منزلة الماضي ليجري الاستحسان على

العادة بعدونه قليلا لكونه مستقبلا وحسن ما أثرنا اليمن الغرض الذي يجعله كالواقع ومتى كان الفعل الذي دخلت عليه مضارعا فظاهر كلام العادة أنها تنقلبه ماضيا وما ذكرنا من موافقه فبهم مناهة باقى على حقيقته فالوجه أن يقال انه قصد به منه المضارع التنبيه على أن ذلك وإن كان ماضيا فهو دائم غير منقطع بخلاف ما اذا أتى بلفظ الماضي فانه يحتمل الانقطاع وعدمه وبذلك يحصل المحافظة على قلبه ماضيا ولا يعرض عن لفظه بالكلية اهـ كلام الوالد رحمه الله تعالى ﴿تنبيه﴾ قال في المفتاح

(١) مثل ربما في أحد قولنا أصحابنا البصريين قال بعض المحسنين على كلامه يريد أن ما كافة والقول الآخر أن ما ليست كافة بل تكره موصوفة بيود والعائد محذوف أو بدل موله كالواحد من قلب الظاهر أن من شرط معنى الفعل بعد ما يقول به سواء كانت ما تكره موصوفة أم كافة والظاهر أنه يشير بالقولين إلى الخلاف في أن الفعل بعدها يشترط أن يكون ماضيا أولا ﴿تنبيه﴾ أتعرض فيه أن شاء الله تعالى لا كثيرا أدوات الشرط اللفظية والمعنوية وما يتعلق بهما من علم المعاني \* فيها اذ ما هو حرف في مذهب سيبويه بخلاف البردق أحد قوله وإن السراج والغارسي في زعمهم ان اذ ما لم يظرف زمان ودعى كاذبا في الدلالة على المستقبل قال السكاكي سلبت الدلالة على معناده الاصل وهو المضى

بإدخال ما للدلالة على الاستقبال قلت يريد أن ما لكافة عن الإضافة أو رتبها لها مافقوى شبها بان في الاستقبال \* ومنها متى وهي لتعميم الاوقات في الاستقبال أى تدل على وقت من الاوقات المهمة في الاستقبال بحسب الوضع ومتى ما أعينها لانها للدلالة على كل وقت من الاوقات المستقبلية كذا قال الخطيبى وماله غير موافق لكلام الاصوليين وللانفهاء أما الاصوليون فانهم جعلوا أسماء الشرط كلها عامين غير فرق بين متى وما وغيرهما وأما النفاة فالصحيح عندنا أن متى لا تقتضى التكرار وكذا الصحيح في متى ما ونقله أو البقاء عن ابن جنى ولا يشترط في متى توافق زمن الفعل بل يصح متى زرته اليوم زرته غدا ولا يصح ذلك في اذ اتم قوله ان متى ما أعين متى مخالفا لبقية كلامه فانه جعل عموم متى باعتبار الصلاحية وعموم متى بالمباغتة الاستغراق وحيثه ليس بينهما انتركا لإدخال العموم الاستغراق \* ومنها أيا لتعميم الاوقات كمتى \* ومنها أين لتعميم الامكنة والاحياز والخير عند المتكلمين أعم من المكان فانه محل الجوهر الفرد وغيره والمكان محل الجسم فقط وأيا أعينها وكالتفصيل السابق بين متى ومتى ما وأيا فأفصل السكاكي والخطيبى بين اذ واذا فقال ان معنى أجيئك اذا طلعت الشمس الجئ في طلوعها في غير ذلك اليوم وأجيئك اذا ما طلعت الشمس معناه الجئ عند طلوعها في أى يوم كان \* ومنها حثا وهي نظير أيا \* ومنها متى لتعميم أولى العلم مطلقا والصحيح أنها لعم المؤنث وقد حققنا هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب وسأى بقية الكلام على من في باب الاستفهام \* ومنها ما لتعميم الاشياء كقوله تعالى وما تقتضيه من شئ فهو بخلافه وقولنا لتعميم الاشياء جرى على عبارتهم والاولى أن يقال لتعميم ولا يقيد بالاشياء فانه يخرج عنه نحو قولنا ما لم يشأ الله لم يكن فان المعلوم منها قال تعالى وقالوا لها

تأتنا بهن اية \* ومنها اى لتعميم ما تنافى اليه على بحث في كيفية الاستغراق فيها والفرق بين عمومها وعموم الصلاحية ليس هذا موضع تحقيقه وقد حققنا في شرح المختصر \* ومنها كيفما على قول وقيت أدوات يحصل بها التعليق وليست شرطها أنها ما لا يفتى أمها ما يمكن من

(قوله والانقلابات) أى التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء أو منقطعها مترا كما هو غير مترا كم بطياً أو سريما بلون السواد أو البياض أو الحجر

(١) قوله مثل ربما بالخبر هذا في الاصل وعبارته الختار على نحو تنزيل يود مثله وفي قوله تعالى ربما يود الذين كفروا في أحد قولنا أصحابنا البصريين اهـ وهذا أعلم ما هنا من قسم الاصل الذي يبيننا كتبه مصححه

وأما تنكيره فاما لارادة عدم الحصر والعهد كقول الشريد كاتب وعمر وشاعر وأما التثنية على ارتفاع شأنه أو انحطاطه على ما هو في المسند اليه كقوله تعالى هدى للفقين أى هدى لا يكتنكه

(قوله فلا رادة الخ) أى فلا رادة افادة عدم الحصر أى فلا رادة التمسك افادة السامع عدم حصر المسند في المسند اليه وعدم العهد والتعيين في المسند حيث يقتضى المقام ذلك وأما لم يقل فلعدم ارادة الحصر الخ لان عدم الارادة ليس مقتضى الشئ بان غير البالغ ورد التنكير لاداء أصل المعنى مع عدم ارادته لثبوتها من المراد ارادة عدمها فقط فلا يراد أن تلك الارادة متصفة اذا ورد المسند مضمرا أو اسم اشارة أو علما أو موصولا لان المراد عند اراد المسند واحدا كمرشئ زائدي (٩١) ارادة عدمها وهو الاتحاد والاشهار بان قلت

ان ارادة افادة عدم الحصر (أما تنكيره أى تنكير المسند) فلا رادة عدم الحصر والعهد (الادل عليهما التعريف) (قوله لك زيد كاتب وعمر وشاعر وأما التفخيم نحن هدى للفقين

ما تحقق من كونه مخصا صلبا حتى ثم أشار الى سر تنكير المسند فقال (وأما تنكيره) أى وأما الاتيان بالمسند منكر (أى يكون لارادة) افادة عدم الحصر والعهد حيث يقتضى المقام ذلك لعدم ذلك لان الحصر والعهد يستفادان من التعريف فيستفاد من التنكير عدمهما والتعريف ولو كان قد جامع عدم الحصر والعهد كفى قوله \* رأيت بكاء الحسن الحليلا \* اذا برادها بنا احدا لم يأتى لافادة عدمهما بل يتفق لعدمهما فان افادته في الأصل بالتنكير وذلك (قوله لك زيد كاتب وعمر وشاعر) حيث براد افادة الاخبار بمجرد الكتابة والشعر لا حصر الكتاب في زيد والشعر في عمرو ولا أحدهما معهود (أول التفخيم) أى يكون تنكير المسند للارادة المذكورة ويكون التفخيم أى التعظيم (نحو) قوله تعالى (هدى للفقين) بناء على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبر مبتدأ حذف أى هدى للفقين فالتنكير للدلالة على نغمة هداية الكتاب وكما وقد كذا ذلك التفخيم بكونه مصدر مخبر به عن الكتاب المعيد انه نفس الهداية قبل الفة وأما أن أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه

شئ وهو حرف بسيط وليس شرطاً وبذلك صرح شيبان أوجيان ونقل عن بعض أصحابه أنها حرف اخبار تضمن معنى الشرط ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها كقوله أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهي من أغرب بالحرف لقيام مقام أداة شرط وجعل شرطية ولو كونهما بدل على الشرط يعلم أن معنى أمله يذهب فذهب الاخبار بأنه سينجب في المستقبل لان زيد ذهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الاستقبال ولما التعليقية حرف عند سيبويه بدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ويسمى حرف وجوب بل وجوب يقال حرف وجود وجود قيل في ظرف زمان بمعنى حين وجوبها فعل ماض لفظا ومعنى أو منفي بما أو مضارع منفي لم أو جملة اسمية مقرونة بأداة الفجائية وزعم ابن مالك أن جوابها الماضي فديقرن بالفاء ويكون جملة اسمية مقرونة بالفاء ومضارع مثبتة وأما لو لا فخر امتناع لوجود وما بعدها مبتدأ عند البصريين فاعل عند الكسائي ومرفوع بها عند الفراء وابن كيسان وأما لو فقد تقدم الكلام على ما وقد عدنا التنوخي هي ولولا من التعليل في سلك الشرط ص (وأما تنكيره الخ) ش ذكر الخطيبي الشارح هنا أن هذه الأحوال التي يذكرها أهل هذا العلم لا يقصدون انها موجهة لهذه الأمور بل انها أمور مناسبة ولهذا أفسر ومقتضى الحال بالاعتبار

(قوله لك زيد كاتب الخ) أى حيث براد مجرد الاخبار بالكتابة والشعر لا حصر الكتاب في زيد والشعر في عمرو ولا أحدهما معهود بحيث براد الكتابة المعهودة والشعر المعهود ومقالة الكتابة بالشعر شعر بأن المراد بالكتاب من يلقى الكلام ثم قال المراد بالاشعار من يلقى الكلام فلفظا (قوله وأول التفخيم) أى التعظيم على وجه مخصوص وهو الاشارة الى ان المسند بلغ من العظمة الى حيث يجعل ولا يدركه والا فالتفخيم يمكن حصوله بالتعريف بأن يجعل المعهود والقرء العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضرم لما تقدم أن النكتة لا يجب انعكاسها (قوله هدى للفقين) أى فالتنكير في هدى للدلالة على نغمة هداية الكتاب وكما وقد كذا ذلك التفخيم بكونه مصدر مخبر به عن الكتاب المعيد أن الكتاب نفس الهداية قبل الفة

وأما تخصيصه بإضافة أو الوصف فليكون الفائدة أتم كما مر

(قوله بناء على أنه خير) أي والقبيل بالأفة المذكورة (٩٢) لتذكير المستد للتعظيم بناء على أن أماناً أعرب حالاً فهو خارج عن الباب وإن كان

التنكير فيه التعظيم أيضا  
(قوله نحو ما زيد شيئا) أي  
انتهى الحق بالمعدومات فليس  
شيئا حقيرا فضلا عن أن  
يكون شيئا عظيما قال  
بعضهم والغناهر أن التعقير  
فيه لم يستفد من التنكير  
بل من نفي التشبيه فالأولى  
التمثيل بقوله الخاصل  
لى من هذا المال شيء أى  
حقير (قوله وما غنصمه)  
أى وأما الأتيان بالمسند  
غنصما بالاضافة أو الوصف  
(قوله نحو زيد رجل عالم)  
كان الأولى الغشيل بقوله  
زيد كاتب بخيل لأن الوصف  
فى مثال الشارح محصل  
لأصل الفائدة لاتمامها إلا  
أن يقال فيه يكون كلاما  
مع من يتوهم أن زيد عالم  
يلعب أو أن الرجولية بل  
هى أو أنها اسم امرأة أقول  
واعلم الخ هذا جواب  
عما يقال لم قال المصنف  
فيما تقدم فى الأتيان مع  
المسند ببعض معمولاته  
كالحال والمفعول به والتبذير  
وأما تقييده وقال فى  
الأتيان مع المسند بالضاف  
اليه أو الوصف وأما  
تخصيصه بمقتضى ذلك  
تسمية الأتيان الأول  
تقييدا والثاني تخصيصا  
مع أن تسمية مجموع المضاف

بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو التقدير) نحو ما زبدشاً (وأمّا تخصيصه) أي  
المستند (بالإضافة) نحو زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو زيد رجل عالم (فلكون الفائدة تم)  
لما مر من أن زيادة النصوص توجب أهمية الفائدة \* واعلم أن جعل معمولات المستند كالحال ونحوه  
من المفيدات وجعل الإضافة والوصف من المتخصصات أعما هو مجرد اصطلاح  
للتفخيم أيضاً (أو التقدير) أي يكون التنكير لما ذكر أو التقدير كقولك ما زبدشاً لخصائص من هذا المال شي  
يحقير وقسمثل بقول القائل ما زبدشاً وظاهر أن التقدير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي  
الشبهة (وأمّا تخصيصه) أي أو أياً الأتيان بالمستند خصصاً (بالإضافة) نحو زيد غلام رجل أي  
لا غلام أمر أو هذا أو بامر أي أي أو لا أو بامر رجل (أو بالوصف) نحو زيد كاتب غيمل وقدمثل زيد  
رجل عالم ورد بأن الوصف للإفادة لأن زيادة أهمية الفائدة المرادة هنا واجب بأنه قد يكون كلاً لمع من  
يتوهم أن زبدشاً وصلي ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف (فلكون الفائدة تم) أي تخصيص  
المناسب أعم من أن يكون المناسب موجباً أو لا قال والمقصود أن الغالب عند انتفاء هذين الأمرين  
إما تنكير المستند وهو الغالب أو تعريضه بالأضمار أو اسم الإشارة لأن غيرهما من المعارف يندرج  
تحت الأمرين فنفيهما يستلزم نفيهما لحل على الغالب أولى فتنبكر المستند عند انتفاء الأمرين أولى  
قلت \* قوله أن غير اسم الإشارة والمضمر يندرج تحت الأمرين فيه نظر لأن المضمر وأسم الإشارة  
كثيرهما فيبدأ كره فإن كان التعريف مطلقاً يستلزم العهد والأخصر صريح عموم ما ذكره المصنف  
ووجهه أن التعريف أن كان بادئة عهدة أو بمضمر أو اسم إشارة فهو معهود وإن كان بادئة عهدة  
أو جنسية أو عوصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر وإن لم يكن التعريف يستلزم ذلك بطل ما ذكره  
من غير فرق بين المضمر واسم الإشارة وبين غيرهما وحاصل ما ذكره المصنف أن تنكير المستند يكون  
لإرادة عدم الحصر وإرادة عدم العهد قلت \* وفيما قاله نظر لما ناهى أراد الحكم عليه مع قطع النظر  
عن غيره فالتنكير حسن فينبغي أن يقول لعدم إرادة الحصر والعهد فإن عدم الإرادة أعظم من إرادة  
العدم ثم عدم إرادتهما أعظم من عدم إرادة أحدهما فينبغي أن يقول لعدم إرادة أحدهما وقد  
ينكر التفخيم نحو هدى الثقلين أن قلنا أنه خبر مبتدأ محذوف أو التقدير مثل ما زبدشاً لا يقال قولنا  
ليس شيئاً كان معناه حقيراً صلي للدح والذم لأن هذه الصيغة لا تستعمل إلا للتحقير وتنبه إلى أنه  
لا حاجة لما ذكره المصنف ولا ينبغي الإقتصار عليه بل ينبغي أن يكون تنكيره لأحد أسباب تنكير  
المستند إليه هذا ما ذكره المصنف ويريد أنه قد يكون لتنكير المستند إليه كقولك رجل في الدار فاني  
لأن المعرفة لا تجبرها عن التنكرة كذا قالوه لكن المعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو كمالك  
وأفصل رجلاً خبر منه أو هو قال ابن مالك وغيره أنه يخبر في بابي كان وإن بمعرفة عن تنكرة اختياراً ومن  
منع ذلك بتأويل قوله  
كان سيئاً ممن يبت رأس \* يكون من أجل غسل وماه  
أوله السكائي والزمخشري على القلب يعنيان أن الأصل يكون من أجل غسل وماه لكن لا يلزم من  
عدم جواز الإخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة أن لا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة الموصوفة  
(وأمّا تخصيصه بالإضافة والوصف فلكون الفائدة تم) ش مثال الإضافة زيد غلام رجل لا  
الكلام أعما هو في الإضافة التنكير ومثال التخصيص بالوصف لكون الفائدة أتم زيد كاتب غيمل

والمضاف اليه مجموع الموصوف والمقيد بما يقتضيه جعلهما من المقيدات وحاصل ما أجاب به الشارح . وقيل  
أن هذا اصطلاح مجرد عن النسبة للدلالة على الاقتضى ولو اصطلاح على عكسه بأن جعل معمولات الفعل من الخصصات والواجبات والوقف  
من المقيدات أو جعل كل منهما من الخصصات أو من المقيدات لكان صحيحا



وأما ترك تخصيصه بمفازها ماسبق وأما عرفه فلا فائدة السامع إلا ما حكى على أمر

(قوله وقيل الخ) أي وقيل أن ما تركبه المصنف اصطلاحاً مبنى على مناسبة لأن التخصيص الخ (قوله عن نقص الشيوخ) أي العموم (قوله على مجرد المفهوم) أي على الماهية المطلقة وهو المحدث والطلق لا يكون فيه التخصيص وإنما يكون فيه التقييد بالمعولات (قوله وفيه نظر) لأنه إن أراد ذلك القائل بالانحياز في الاسم الشيوخ (٩٣) باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن

الشكوة في سياق الإثبات ليست كذلك إذ لا عموم لها عمومها شمولاً بل بدلياً فلا يكون وصفاً في رجل عالم مخصصاً وإن أراد به الشيوخ باعتبار أحفاله الصديق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين في الفعل أيضاً شيوخ لأن قولك جاني زيد يحفل أن يكون على حالة الركوب وغيره ويحفل على حالة السرعة وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها في الحال والتعريف وجميع المعولات تخصيص وإحاصل أنه إن أراد بالشيوخ العموم الشمولي فهو منتف في الشكوة الموجبة فلا يكون وصفاً مخصصاً وإن أراد به العموم البدلي فهو موجود في الفعل وأوجب اختيار الشق الأول وأن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة لا يرى إلى الشكوة الواقعة في سياق التي ناسبه التخصيص الذي هو نقص العموم الشمولي بخلاف الفعل

وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوخ ولا شيوخ للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يحكي في الاسم الذي فيه الشيوخ فيخصمه وفيه نظر (وأما تركه) أي ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف (فظاهر ماسبق) في ترك تقييد المسند مانع من رتبة الفائدة (وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكى على أمر

المسند بالاضافة والوصف يكون لتكوين الفائدة في التركيب أكمل وأتم لأن المعنى كلما ازداد فيه الخصوص ازداد تمامه وإكمله كما تقدم ثم إن المصنف قد قال فيما تقدم في الأتيان مع المسند لبعض معمولاته كالحال والمفعول والتعريف وأما تقييده وقال في الأتيان مع المسند للصفات أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الأتيان الأول تقييداً والثاني تخصيصاً وذلك مجرد اصطلاح ليس له وجه مناسبة وأما يقال من أن التخصيص عبارة عن نفي الشيوخ ولا شيوخ للفعل وإنما يدل على الماهية المطلقة فلا يكون فيه التخصيص وإنما يكون فيه التقييد بالمعولات والاسم فيه شيوخ فيكون فيه التخصيص ففيه نظر لأنه إن أريد بالشيوخ البديهي فهو موجود في الفعل لأن ضرباً مثلاً شائع شيوخاً يدل باعتبار الضرب الشديد والخفيف وإن أريد بالعموم فالشكوة في سياق الإثبات لا عموم لها فلا فرق على هذا الوجه على أن هذا التعريف إنما يعمى على تقدير تسميته بين معمولات الفعل واضافة الاسم ووصفه وبقي الفرق بين معمولات المشتق والاضافة والوصف ثم ينبغي أن يعلم أن كون ما تقدم اصطلاحاً لا ينافي أن يبنى على مناسبة مع ما هو أن جنس الاسم في الجملة فيه العموم فناسب تخصيصه باسم التخصيص المناسب للعموم وجنس الفعل لا عموم فيه بل فيه إطلاق فناسب تخصيصه بالتقييد فألحق به المشتق في المعولات التي يشاركها فإن أراد ذلك القائل نحو هذا المعنى اندفع النظر تأمله (وأما تركه) أي وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر ماسبق) في بيان السبب في ترك تقييد المسند بخال والمفعول أو نحو ذلك هو أن ذلك السبب هو وجود مانع من رتبة الفائدة كعدم العلم بما يتخصص به من وصف واضافة وكعدم الإخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلاً هذا غلام عند ظهور أمارته كون المشار إليه غلاماً من غير أن تقول غلام فلان أو غلام لبني فلان لعدم العلم عن ينسب إليه أولاً إخفاء على السامعين لثلاثهات النسبة أو يكرم مثلاً (وأما تعريفه) أي وأما الأتيان بالمسند مع ما يظن يق من طرق التعريف (فيكون) لا فائدة السامع حكى على أمر

وأما تمثيل السكاكي بقوله زيد رجل فاضل فلا يصح لأن الصفة هنا حصول الفائدة لا تمامها لأن الرجوليّة لا يدل بمقتضى الأخبار بها وربما كانت فائدة الخبر في صفة لا في نفسه وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف فلم يتعرض له المصنف لأنه يظهر ماسبق من أسباب التقييد فإذا زالت تخصّص ص (وأما تعريفه فلا فائدة السامع الخ) من تعريف المسند يكون لا فائدة السامع حكى على شيء مع ما هو به إحدى طرق التعريف باخر مثله أي إذا كان السامع يعلم للحكوم عليه إحدى صفتين وأردت أن تقيده الأخرى فاجعل المعام السامع مبتدأ والمجهول خبراً كما إذا كان السامع يعرف

فإنه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم وأما يدل على معنى مطلق فأنسب فيه التقييد (قوله فظاهر ماسبق) أي فظاهر عليه ماسبق في بيان السبب في ترك تقييد المسند بخال والمفعول أو نحو ذلك هو وجود مانع من رتبة الفائدة وعدم العلم بما يتخصص به من وصف واضافة وكعدم الإخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلاً هذا غلام عند ظهور أمارته ككون المشار إليه غلاماً من غير

معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك

أن تقول غلام فلان أو غلام بن فلان لعدم العلم بنسب اليه وألا خفاء على السامعين لثلاثيهان بذلك النسبة أو بكر مثله (قوله معلوم له) أي السامع وقوله بأحد طرق التعريف أي من علمية تواضعا وموصولية وغير ذلك مما تقدم متعلق بمعلوم له (قوله يعني الخ) وجاء أخذ هذا من المتن أن جعل صلة تعريف المسند الافادة المذكورة تعريف المسند اليه مأخوذة منها فدل ذلك أنه لا يوجد المسند معرفة الافادة عرف المسند اليه والواضح أن لعل الشارح بذلك ثم أن الوجوب مأخوذ من اقتصار المصنف على هذه النكتة أعنى الافادة المذكورة ومن المعلوم أن الاقتصار في مقام (٩٤) البيان يقتضي الحصر (قوله اذ ليس في كلامهم) أي العرب وأورد عليه قول القطاوي

في قبيل التفرق أيضا عا ولا يكتم موقف منك الوداعا وأجيب بأن هذا من باب القلب وكلام الشارح فيها لا قلب فيه واحتز به بالجملة خبرية عن الانشائية نحو من أبوك وكم درهم مالك فان الاستفهام وهومن وكم مبتدأ عند سيبويه مع كونه نكرة وخبره معرفة ولا بد من تقييد الجملة خبرية أيضا بالمستقلة بالافادة لوضوح هو مرت رجل أفضل منه أبوه فان كان جملة خبرية الا أنها ليست مستقلة بالافادة اذ ليست مقصودة لذاتها بل للوصف بها فلا يضر جعل المبتدأ وهو أفضل نكرة وخبره وهو أبوه معرفة هذا مذهب سيبويه وجعل بعضهم أبوه مبتدأ خبره أفضل وحينئذ فلا اشكال

معلوم له بأحد طرق التعريف (يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومنه معرفة في الجملة خبرية) (بأخر مثله) أي حكاه على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما له (قوله هو المنطلق) أو اختلغا نحو زيد هو المنطلق

معلوم له بأحد طرق التعريف (من علمية تواضعا وموصولية وغير ذلك مما تقدم (بأخر) متعلق بقوله حكاه أي الافادة الخ على أمر معلوم بأمر آخر (مثله) (١) أي مثل الامر المحكوم عليه في مجرد كونه معرفة سواء اتحد طريق التعريف فيها نحو الزاكب هو المنطلق أو اختلغا نحو القائم هو زيد وأثر قوله حكاه على أمر معلوم أن تعريف المسند إنما يكون عند تعريف المسند اليه والافاد صرح الحكم به معرفة على منكر لكان الصواب ليشمل الامرين أن يقول حكم بأمر معلوم على أمر وهذا الذي أشعر به اللفظ يجب أن يكون مراد الله لانه هو المطابق لما في الخارج اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومنه معرفة في الجملة خبرية التي كلامها وان كان في الانشائية كافي قولنا من زيد ومن القائم وأما نحو قوله \* ولا يكتم موقف منك الوداعا وقوله هو مرت رجل أفضل منه أبوه فلا يدل كافي على جواز الحكم بعرف على منكر لان الاول وما أشبهه من باب القلب والثاني الخبر فيه هو اسم التفضيل المقدم وأشعر قوله أيضا بآخر أن المسند والمسند اليه لا بد في الافاد من ان يختلفا في المفهوم ولو اتحدا في المصدق الخارجي وأما نحو قوله \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* فعلى تقدير شعري الآن مثل شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر به من الفصاحة والبلغة فان قيل غاية ما أقاد هذا الكلام أنا اذا عرفنا المسند بمعلوم في العنوانه لا بد حينئذ من تعريف المسند اليه أفاد الكلام حكاه على معرف يعرف زيد بالسهم ووصفه بمجهول كونه أخاه فتقول زيد أخوك سواء عرف ان له أخا أم لم يعرف ان له أخا وان عرف ان له أخا أو أدب أن تعينه قلت أخوك زيد أما اذا لم يعرف ان له أخا أصلا فلا يقل ذلك فان قلت المصنف قال انك تقول زيد أخوك سواء عرف ان له أخا أم لا ثم قال ان عرف ان له أخا أو أدب أن تعينه قلت أخوك زيد وهذا القسم حاصل اذا علم ان له أخا لاني قال فيما تقدم انك تقول زيد أخوك قلت يمكن الجواب بأنه اذا علم ان له أخا فان كان يعلم زيد قلت زيد أخوك لان أخوك وان كان معلوما من وجه فزيد أولى أن يكون مبتدأ لانه معلوم باسمه وتوصفه أو صفته فهو كدعاه من أخوك وان لم يكن يعلم زيد فليقل أخوك زيد لان أخوك حينئذ معلوم ومن وجه فهو أولى بالاسناد اليه من المجهول من

(قوله بآخر مثله) أشعر قوله بآخر انه يجب مقابلة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم وان اتحدا في المصدق الخارجي ليكون الكلام مفيدا وأما نحو قوله \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* فهو قول يحذف المضاف اليه باعتبار الحالين أي شعري الآن مثل شعري القديم أي انه لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر به من الفصاحة والبلغة (قوله أي حكاه على أمر معلوم الخ) أعاد ذلك لاجل ربط العبارة ببعضها بعضا الصعوبة (قوله سواء اتحد الخ) أشار بذلك الى أن مراد المصنف المماثلة في مطلق التعريف

(١) قوله مثله سقط هنا من نسخ شرح ابن يعقوب التي يمتدنا بقية عبارة المتن وهي وألازم حكم كذلك اه كنه مصححه

عالمًا بالصفة باحداها دون الأخرى فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى

فتعبد إلى اللفظ الدال على

الأولى وتجعله مبتدأ

وتعبد إلى اللفظ الدال

على الثانية وتجعله خبرا

فتفيد السامع ما كان

يجهده من أضافه بالثانية

كما إذا كان السامع أخ يسمي

زيدا وهو يعرفه بعينه

واسمه ولكن لا يعرف

أنه أخوه وأردت أن تعرفه

أنه أخوه

(قوله أولازم حكم) المراد

بلازم فائدة الخبر وذلك إذا

كان المخاطب عالمًا بالحكم

كأن تقول لمن مدحك

أمس في بيتك أنت المادح

لي أمس فالقصد بهذا

إخباره بأنك عالم بمدحك

أمس (قوله في هذا) أي

كلام المصنف أعنى قوله

وأما تعرفه الخ ودفع

الشارح بهذا شبهة أنه

لا فائقة الحكم على الشيء

بالمعرفة لأن من قبيل إفادة

المعلوم (قوله فائدة مجعولة)

أي وهي الحكم أو لازمه

(قوله لا يستزم العلم باسناد

أحدهما إلى الآخر) أي

لأنك قد تعلم أن الشخص

الفلائي يسمي زيدا وإن لم

رجلًا موصوفًا بالانطلاق

فقد تحققت مدلول زيد

(أولازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أي على أمر معلوم بما خرم مثله في هذا تنبيه على أن كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي إفادة السلام السامع فائدة مجعولة لأن العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر

وهو أخبار معلوم فأى نكتة أفادها هذا السلام تحصل بها عند تعريف المسند مطابقة لقضي الحال بل تقول الأخبار بالمعلوم عن المعلوم لا يفيد أصلا قلنا العلم بالمسندين بمعنى تحقق حصول مدلولهما في الخارج الذي هو المراد هنا لا يستلزم العلم بنسبة أحدهما إلى الآخر فانك تعلم أن الشخص الفلائي يسمي زيدا وإن لم رجلا موصوفًا بالانطلاق ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد فالسلام المعروف الجزأين مفيد أي فائدة وهذه الفائدة المحصلة عند تعريفه بالجزأين إذا اقتضاها المقام لكونها هي التي يرتبها السامع أو كالمرتب لها صارت نكتة تطابق بها مقصي الحال فالمراد أن مدلول هذا التركيب يؤتى به عند مناسبة المقام لا يعدل عنه إلى غيره والحاصل أن هذا السلام من حيث كونه يؤتى بمناسبة مدلوله للحال يكون من علم المعاني ومن حيث كون الجزأين فيه عرفا أو خبر جوازا بأحد هما عن الآخر يكون من علم النحو وقد تقدم مثل هذا فليعلم ثم مثل تعريف الجزأين

كل وجه وكذلك ألف واللام سواء كانت عهدية أم جنسية فن عرف زيد باسمه ووصفه وعلم أنه قد كان من شخص انطلق تقول زيد المنطق أي هو ذلك المنطق المعهود في ذهنك وإن أردت أن تعرف أن ذلك المنطق الذي في ذهنه هو زيد فقلت المنطق زيد وقد أورد على المصنف أنه إذا لم يعرف في المثال الأول أن له أصلًا لم يكن معلوما عنده بأحدى طرق التعريف فلا يكون من هذا الباب وكذا عكسه وهو أخوك زيد إذا قلت لمن يعتقد أنه حاتم الألف واللام في هذين المثالين عهدية وقد تكون جنسية كما إذا عرف السامع نسبا بعينه ووصفه وهو يعلم جنس المنطق وأردت أن تعرفه انطلاق زيد فتقول زيد المنطق وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطق قلت المنطق زيد هذا مضمون كلام المصنف وقوله بأحدى طرق التعريف الباء فيه تتعلق بمعلوم وقوله بأخر تتعلق بقوله حكما أو بقوله أفادة وقوله مثله بردي في أنه معرف فلا في اتحاد جهة تعريفهما فان جهة التعريف في المثالين السابقين في أحد الأسمين العامة وفي الآخر التعريف بالاختلاف إلى المضمور ورد عليه في قوله بأحدى طرق التعريف أن علم إحدى صفتي الشيء لا ملازمة بينهما وبين إحدى طرق التعريف فقد يعرف الشيء بصفة من غير تعريف لفظي كقولك رجل في الدار عندنا وقد تكون فيه إحدى طرق التعريف وهو مجعول كقولك الرجل خير من المرأة فينبغي أن يكون المرعى هنا التعريف للعنوى المقابل للتجهيل لا التعريف اللفظي المقابل للتشديد وقوله أولازم حكم أي إذا كان السامع غير جاهل به مالم يكن قصد التشكيك إعلامه بأنه يعرف أحد هما حكما بعلى الآخر كقولك الذي أتى على أنت لمن يعلم أن الشاة نقل إليك ولا يدري هل تعلم أنه الشيء أو لا تقدر برعاهت أن الشيء أنت وتقول أنت الشيء على في عكسه وقوله وعكسه مامو بالخفض معطوف على التالين وهما أخوك زيد المنطق عمرو وقوله والثاني قد يفيد قصر الجنس يرد بالثاني ما فيه ألف واللام سواء كانت دخلت على المسند أم المسند إليه فتارة لا يفيد قصر الجنس على شيء كقولك الخنساء إذا قبض البكاء على قبيل \* رأيت بكاء الحسن جميل

وقد يفيد قصر الجنس كقول المصنف على شيء إنما يقل على المسند لأنه تارة يفيد قصر المسند وتارة قصر المسند ليؤد ذلك في زيد المنطق والمنطق زيد وفي كلامه فطر لان ذلك لا يخص به ألف واللام بل الإضافة كذلك فلا حاجة لقوله كذلك لأن قولك زيد صديقي قد يقال بإفادته للحصر على قول من جهة تامل عليه من استمرق الإضافة باللفظ الذي حصل به القصر في قولنا زيد المنطق فان المدرك

ومدلول المنطق في الخارج ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد إلا بالسلام المعروف الجزأين للفائدة

فقول له زيد أخوك سواء عرف أنه أخوك لم يعرف أن زيد أخوه أو لم يعرف أنه أخا أصلا وان عرف أنه أخا فلما أوردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أنه أخا أصلا فلا يقال له ذلك لا متناع الحكم بالتعين على من لا يعرفه المخاطب أصلا فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك إذا عرف السامع أنسا ناسي زيد بعينه واسمه وعرف أنه كان من أنسا انطلق ولم يعرف أنه كان من زيد وغيره فأردت أن تعرفه أن زيد أخو ذلك المنطلق فتقول زيد المنطلق وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت المنطلق زيدوكذا إذا عرف السامع أنسا ناسي زيد بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدا متصف به فتقول زيد المنطلق وإن أردت أن تعينه عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد

(قوله نحو زيد أخوك وعمر المنطق) كل منهما صالح لأن يكون مقيدا للحكم وللزمه فإذا كان المخاطب يعلم أن هذه الذات تسمى زيد وأن عمر جلام موصوفا بالانطلاق ولا يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد وقلت له زيد المنطلق فقد أدت به الحكم وإن كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق (٩٦) هو ذلك الشخص المسمى زيد وقلت له هذا اللفظ فقد أدت به أنك المذكر

وهذا هو نفس لازم الفاعل ولازم الحكم وكذا يقال في زيد أخوك (قوله حال كونه المنطق مصرفا) أشار بهذا إلى أن قوله باعتبار متعلق بمحذوف حال من المنطق وأما خص الكلام بالثال الأخير ولم يجعله حالا من أخوك أيضا لما سيذكره من أن تعريف بالإضافة إنما يكون باعتبار العهد اختار جي ولا يقال ان بالإضافة تأتي لما تأتي له اللام من كل من العهد

(نحو زيد أخوك وعمر المنطق) حال كون المنطلق معرفة (باعتبار تعريف العهد والجنس)

فقال (نحو) قولك (زيد أخوك) لمن يعرف أن الشخص القلبي يسمى زيد ويعلم أن له أخا ولا يعلم بكون تلك الأخوة ذلك الشخص بعينه (وقولك) (عمر المنطق) لمن يعلم عمره باسمه وموصوفا بعمره أنتم متعلقا ولا يعلم أن ذلك المنطلق المصود هو عمره وهذا أن أخذ المنطق في التركيب (باعتبار تعريف العهد) لأن الانطلاق على هذا موصود خارجا للمنطق محتمل أن يؤخذ بذلك الاعتبار فيكون معنى الكلام ما ذكر (أو) يؤخذ باعتبار تعريف (الجنس) فيكون معناه أن الشخص المعلوم بتسميته عمره ثبت له حقيقة المنطق المعلوم في الأذهان وسيأتي أن هذا الاعتبار مقيد بالحصر واعتبار المعنى الجنسي يتحقق في المضاف الذي هو أخوك أيضا كما يتحقق فيه الابداء العهدي كما قررنا لأن بالإضافة يصح أن يشار بها إلى الحقيقة كما يقال ماء الورد أثير فمن ماء الريحان وعليه فيكون التقدير أن زيدا ثبت له جنس الأخوة الصامدة في الأذهان للنسوبة اليك لأن إضافتها إلى الشخص لا يتعين شخصها بها

فيه الأخبار بالجنس تأتي عنه الألف واللام أما بالإضافة فانه لا تنبي عن الجنس ولذلك تقولون قولنا زيد المنطلق لا فرق في أداته الاستغراق بين أن تكون الأداة فيه جنسية أو استغرافية لا أن المذكر

والجنس وحيث فلا وجه للتخصيص لأن بالإضافة وإن أتت لما تأتي له اللام لكن الأصل فيها واعتبار العهد اختار جي بخلاف اللام فإن أتت بها الكل من الأمرين أصل فيها وجوز في الأطول فعلقه بكل من المتالين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا العهد الذي هو الإشارة إلى حصة معلومة للقاطعين لأنه لا واقعة التقدير الآتي بل المراد به العهد الخارج جي ودلالة الإشارة إلى شخص معين في الخارج وإن لم يكن معينا عند المخاطب فالمنطلق من قولك عمره المنطق إذا أخذ باعتبار العهد الخارج جي كانت ال إشارة إلى شخص معين في الخارج ثابت له الانطلاق وإن لم يكن معلوما عند المخاطب بأن كان يعرف عمره باسمه وشخصه يعرف أن شخصا ثابت له الانطلاق ولا يعلم أنه عمره وكذلك نحو عمره أخوك أن أخا أخوك باعتبار تعريف العهد فيكون إشارة إلى شخص معين في الخارج متصف بأنه أخوه وإن لم يكن معينا عند المخاطب بأن كان المخاطب يعرف زيدا باسمه وموصوفا بعمره أن له أخا ولا يعلم أن ذلك الأخ هو زيد (قوله أ والجنس) المراد به الحقيقة التي يعرفها المخاطب من غير إشارة إلى معين في الخارج فإذا قيل عمره المنطلق لمن يعرف عمره باسمه وشخصه يعرف حقيقة المنطلق ولكن لا يعلم هل تلك الحقيقة ثابتة لعمره أو لا كانت الإشارة إلى الحقيقة التي يعرفها السامع وأن المعنى الشخص المعلوم بتسميته عمره ثبت له حقيقة المنطق المعلوم في الأذهان والخاصة أنك تقول عمره المنطلق باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أنسا ناسي زيد بعينه واسمه ويعلم أن شخصا معينا ثابت له الانطلاق ولكن لا يعلم أن عمره وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطق من حيث هي ولا يعلم هل هي متحققة في الذات السببية بزيد أم لا ويقال زيد أخوك إذا أخذ باعتبار تعريف العهد لمن يعرف زيدا باسمه ويعلم أن شخصا ثبت له الأخوة ولا يعلم أنه هو زيد

(قوله ظاهر لفظ الكتاب) أي المتن أي قوله ما آخر مثله ووجه أنه مثل بالثالث المذكورين لثبوت عرف المستدل لاجل إقادة الحكم معلوم على معلوم لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط والذي باعتبار التعريفين فزعم أن المثال الأول أنما يقال لمن يعرف أنه أخا وهو مخالف لما ذكره المصنف في الإيضاح الذي هو كالشرح لهذا المتن (قوله لمن يعرف أنه أخا) أي على الاجمال أي ويعرف زيدا بصحة ولا يعرف أن تلك الذات المسماة به هي المتصفة بالأخوة (قوله سواء كان يعرف أنه أخا) أي كما في المتن وقوله أم لم يعرف ذلك بالصورة على محل الخلاف وعلى هذا فعني زيداً أخوك زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة إليك (قوله ووجه التوفيق) أي بين كلام المتن والإيضاح (قوله لماذا ذكره بعض المحققين من النعاة) هو العلامة مرضي الدين شيخ السارح (قوله على اعتبار العهد) أي الخارجى فاصل وضع أخوك لذات المتصفة العينة خارجا التي ثبت لها الأخوة (قوله والام يبق فرق) أي ولا نقل أن أصل وضعها مبني على اعتبار تعريف العهد على اعتبار الجنس وإن المعنى زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة إليك فلا يصح لأنه لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد أي لم يبق فرق من جهة المعنى وذلك لأن المراد حينئذ من كل منهما غلام ملين غلام زيد والآخر فرق من جهة اللفظ حاصل (قوله فم يكن إلح) ترقيق على التقي أي وإذا انتفى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة مع أن الأول معرفة والثاني نكرة لأن المراد من الأول غلام معين في الخارج يتصفه الغلامية قل يد المراد من الثاني غلام ملين غلام ملين غلام زيد (قوله لكن كثيرا إلح) هذا استدراك على قوله أن أصل وضع تعريف الإضافة لم يدفع به توهم أم لم يخرج عن أصل وضعها (قوله من غير إشارة إلى معين) أي من غامته بأن يراد الحقيقة من حيث تحققها في ضمن فرد (٩٧) مهم يبحث يكون مراد الغلام زيد

(قوله كالعرف باللام) تشبيه في الطرفين الأصل وخلافه أي كما أن المعروف باللام أصل وضعه واحد معين وقد يستعمل في الواحد غير المعين على خلاف الأصل كما في \* ولقد أمر على اللثم بسبني اه يس وهو مخالف لما تقدم من أن إتيان آل لكل من الآخرين أصل

وظاهر لفظ الكتاب أن نحوز بدأ أخوك أنما يقال لمن يعرف أنه أخا والمذكور في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف أنه أخا لم يعرف بوجه التوفيق لماذا ذكر بعض المحققين من النعاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد والام يبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد فم يكن أحداهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة

لا حيل التعدد فيها مع تلك الإضافة فيؤخذ القدر المشترك للعقول وهذا المعنى يصح أن يكون المضاف كالنكرة كما يصح في الجملي حيث يشار بكل منهما إلى حصتين تلك الحقيقة في ضمن فرد ما كقولهم في اللثم \* ولقد أمر على اللثم بسبني \* وكقولك في الإضافة خذناه الورود وأمره جبال الداء الفلاني فان فيهما مختلف وذلك تارة يكون تحقيقا مثل زيد الأمير والامير زيد ألام يكن أميرا سواء تارة متباينة كقوله في ذلك الوصف نحو عمر والشجاع والشجاع عمرو وقد يقال إن بيت الحسناس من ذلك \* وأعلم أن زيد

(١٣ - شرح التلخيص ثاني) فيها لكن ما تقدم مبني على الطريقة التي مشى عليها المصنف عند الكلام على تعريف المستدالي باللام وما هنا مبني على طريقة أخرى ذكرناه هناك \* وأعلم أن الأقسام الأربعة الجارية في المعروف باللام تجري في المعروف بالإضافة فتارة يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجى كما في غلام زيد إذا لم يكن له إلا غلام واحد أو غلامان لكن كلف إذا أطلق غلام زيد نصرف لواحدهم معين بسبب أن له من خصوصية زيد يكون أعظم غلامه وأهمهم نسبة اليوم تارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث هي نحو ماء الهندباء أنفع من ماء الورد وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد سواء كان ذلك المعروف بالإضافة لفظه مفرد أو جمعا نحو ضرب زيد فأوعبى أحرار فالإضافة حينئذ للاستمرارية تارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين كقوله زيد مشيرى واحد غير معين وكقولك خذناه الورد وأخطبناه بالداء الفلاني فان المراد شخص غير معين وتكون الإضافة حينئذ للعهد الذي وأما كان المعروف بالإضافة كالعرف باللام في صحة اعتبار الأحوال المسدورة فيه لأن الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع كما أن اللام إشارة إلى حضور مداخلت عليه في ذهنه وهذا المضاف الحاضر في ذهن السامع تارة يراد به فرد معين في الخارج وتارة يراد منه الحقيقة من حيث هي ومن حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد أو في ضمن فرد غير معين كأنه مدخول آل الحاضر في ذهن السامع كذلك ثم إن المضاف للمعرفة إذا قصد به الجنس في ضمن فرد غير معين معرفة من حيث أن جنسه معلوم للسامع أشبه بإضافة إلى حضوره في ذهنه ونكر من حيث أن جنسه محقق في ضمن فرد غير معين كما تحققت الجنات في المعروف باللام العهد انتهى فإذا قلت غلام زيد زيد الحقيقة في ضمن فرد غير معين كان كقولنا غلام زيد بلاضافة في

المعنى وإن اختلفنا في اللفظ (قوله هذا الكتاب) وهو أن زيد أخوك إنما يقال لمن سبقت له معرفة بأنه أخا فيشتر إليه بعدد الإضافات وقوله ناظر لأصل الوضع أى من كونه معرفة باعتبار العهد (قوله وما فى الإيضاح) من أن نحو زيد أخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أنه أخا أصلا وقوله أى خلافة أى ناظر إلى الأصل من التشكيك العارض ثم اعلم أن الكلام مفروض فى المعارف بالإضافة إذا كان مسببها أما إذا كان مسببا إليه فلا بد أن يكون معلوما فلا تقول أخوك زيد لمن لا يعرف أنه أخا لا لمتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه الخطاب لأصل (قوله وما فى الإيضاح إلى خلافة) أى ما فى الإيضاح من صورة اختلاف ناظر فيها الخلاف الأصل فأنفع ما يقال كيف يقال ناظر لخلافه مع أن من جملة ما فى الإيضاح صورة المتن وهى منبئية على الأصل لا على خلافة (قوله والنائب فى التقديم) أى فى جعل أحد هاتين أو الآخر (٩٨) خبرا عنده تعريف الجزأين وهذا جواب عما قيل إذا كان كل من الجزأين

معرفة هل يجوز جعل  
أيهما مبتدأ والآخر خبراً  
ومن هذا الضابط يعلم  
سرفول التصو بين اذا كانا  
علمعرفتين وجب تقديم  
المبتدأ منهما (قوله أنه) أى  
الحال والمبدأ. وقوله اذا  
كان أى اذا كان الشئ فى  
الواقع. وقوله صفتان من  
صفات التعريف أى  
صفتان. نعم كل منهما  
بطريق من طرق  
التعريف فإضافة صفات  
الى التعريف لادنى ملازمة  
ككون الذات مسماة بزيد  
وكونها أخاله عمرو وكونها  
مشارة اليها وأمثال ذلك  
(قوله دون الاخرى) أى  
دون اضافة بالاخرى كأن  
عرفنا المخاطب هذه الذات  
بكنى فيها. مسماة بزيد ولا  
يصرفها بكونها أخاله  
(قوله فلا يجهل) أى الوصفين  
واورأى اللفظ. صفتان يقال  
فأنهما وأى شرطية

ولا  
الحال لكن يصح قراءته بالجزء والرفع كما قال في الخلاصة \* وبعد ما مضى رفعك  
في أن يعرف السامع أوصاف الذات به أي بذلك الوصف أي أن يعرف  
ذلك الواعظ أن حيث في هذا التركيب وإيمانه خارجة عن أصلهم وجهين الأول استعمالها بمعنى  
حاطة ثلثها الثاني حرها بالباع أي أنها لازمة لتلصص على الطريقة محلا ولا تخرج عنها إلا للجر من الألف  
صرفها (قوله زعلك) أي ظنك أو فؤادك (قوله الدال عليه) أي على الوصف الذي يعرف السامع  
كلان بحيث يحجب أوصاف الذات به أي ما قل أو كان من شأنه أن يحجب ذلك الأوصاف وإن كان  
يعرف أوصافه بأنه أخوه) أي هو أعرف بأن أخاه لم يعرفه فالتأبطا على به أي المتي والإيضاح

(قوله ولا يرفع على التعيين) أي من حيث العلم بفتح العين واللام المعين لذاته (قوله واردت أن تعينه عنده) أي العلم ثم إن مراد الشارح بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما بهوالأفيان سبب تقديم أحدهما المقاد بقوله فهم كما كان بحيث يعرف فالج يضعف بيان سبب تأخير الآخر (قوله ولا يصح زيد أخوك) أي لا يصح بالنظر في البلاغة أن المستحسن في نظر البلاغة لا يجوز مخالفتها إلا لئلا تكون فهو واجب بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا فلا بد مما يقال ينبغي أن يصح حصول المقصود عليه من إفادة أن الاختصاص بأنه مسمى بزيادة الأمر إن غيره أولى وتحصل من كلام الشارح أن السامع على كل تقدير يعلم أنه أخو يعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم الأصف تلك الذات بذلك الاسم وبجمل الأصف بالاختوة وتارة بالعكس في الأول يجب أن يقال زيد أخوك ويجب أن يقال له في الثاني أخوك زيد لأنه إنما تقدم وعلم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحج على هذا هو المعنى عندهم بدفع الالباس لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فهم أولاهم قلب المعنى المقصود (٩٩) (قوله ولا يظهر ذلك) أي الضابط في قولنا رأيت

أسودا غابها الراح وذلك

لان المعلوم للأسود هو

الغاب لا نسميتها دون الراح

فالجزء الذي من شأنه أن

يعلم عند ذكر الأسود إنما

هو الغاب فيقدم ويجعل

مبتدا والمراد بالأسود هنا

المعنى المجازي وهو

التشجعان ففيه استعارة

تصرحية وغابها الراح

قرينة وقوله ولا يصح الخ

أي لعدم العلم بالراح للأسود

(قوله يعني اعتبار تعريف

الجنس) أي الخلق بالأسواء

كان في المسند أو المسند

إليه وقوله قد يفيد قصص

الجنس أي جنس معنى الخبر

كالاطلاق في المثال المذكور

أو جنس معنى المسند إليه

في عكسه وقوله على شيء

أي مسند إليه أو مسند

وهذا تعلم أن كلام المصنف

هذا أحسن مما فيه ولا بد

ولا يرفع على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ولا يظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابها الراح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الأمير)

يعرف أن الشخص الفلاني يسمى زيدا وكان من شأنه أن يعرف ذلك لوجود ما يوضح به وجهه حاصل بأضافه بكونه هو المنطق سائلا عن ذلك أو كالمائل لكون ذلك الذي ينبغي له في قولك قلت زيد هو المنطق وأن سبق إليه أن الشخص الفلاني منطلق أو يكون كن سبق إليه لتقدم ما يوضح بذلك وهو طالب أو كالمطالب لكونه هل هو الذي يصدق عليه لفظ زيد أو لا يصدق عليه قلت المنطق زيد ولا يصح أن تقول العكس فيها ولو كان يازم من صدق القضية صدق عكسها المستوى لان رعاية تقدم المعلوم أو كالمعلوم في باب البلاغة وتأخير المجهول أو كالمجهول فيها واجب ووضوح ككون أحد الجزأين كالمعلوم الثبوت فيقدم والآخر كالمجهول له فيؤخر قولك مثلنا رأيت أسودا غابها الراح فإن المناسب لذكر الأسود الغاب لا الراح فالجزء الذي من شأنه أن يعرف هو الغاب فيقدم فلا يقال الراح غابها الأعلى أطراح ما ينبغي أن يراعى في باب البلاغة وذلك ظاهر (والثاني) وهو اعتبار تعريف الجنس الخلق مثلا بآل (قد يفيد قصر الجنس) أي الجنس المدلول عليه بذلك المعروف بتعريف الجنس (على شيء) ولم يقل على المعروف كونه بآله وللاشارة إلى أن القصر قد يكون على المسند المتكرر كان المعروف مبتدأ على ما يأتي ثم يلهو به فيعلم أن الكلام أعم مما قبله (تحقيقا) أي يفيد التعريف المذكور قصر الجنس حقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه (نحن) قولك (زيد) هو (الأمير) إذا لم يكن

والمنطق زيد في المقام الخطابي يازم من كل منهما أن لا يكون غير زيد منطلقا والمقصود تارة يكون الجنس نفسه من غير اعتبار التقييد بظرف أو غيره كما سبق وقد يكون باعتبار تقييده كقولك هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خبر حيث لا يريد القصر لا يطف على فلا يقال زيد المنطق وعمر ولا يازم اجتماع القصر وعدمه وسواء في ذلك في باب القصر وقوله وقيل الاسم متعين لا ينبغي أن الكلام في هذا

ما ذكره من المثال لان المثال لا يخص ثم إن كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد القصر وهو كذلك وذلك لان القصر إنما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيصير في بعض الافراد والمعمود الخارج على عموم فيه بل هو مسأله الجزاء الآخر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر وحينئذ فلا حصر كذا قبل وهو ظاهر في قصر الافراد أو قصر القلب فتأتي في المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطق المعهود هو عمر والمنطق زيد أي لا عمر وكما تقدمه (قوله تحقيقا) بمعنى حقيقة صفة لتعريف أي يفيد التعريفه المذكور قصر الجنس قصر حقيقة أي حقيقة أي على سبيل الحقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه أو سبيل الثاني على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصور عليه والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة وهذا أحسن من قول بعضهم أي قصر تحقيقا أي مطابقا للواقع أو سبيل المبالغة لان المبالغة ليست في القصر بل في النسبة بواسطة القصر ولانه لا يازم في القصر الحقيقي أن يكون مطابقا للواقع بل يكفي أن يكون عن اعتقادنا أو جهلا أو يقينا

(قوله اذالم يكن الخ) بيان لكون القصر حقيقة (قوله لكاله فيه) جواب عما قيل كيف قصر الجنس على فرد من افراده مع وجوب معنى الجنس في غير المقصور عليه (قوله أو بالعكس) أي لكال ذلك الجنس في المقصور عليه لان الكمال أمر نسبي فلما أن تعبر في كل أي واذ كان الجنس كاملاً في ذلك المقصور عليه فيعد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حينئذ (قوله وكذا اذ جعل المعرفة الخ) أي فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقاً وبالمقابل وهذا داخل في كلام المصنف لا زائداً عليه لما علمت ان كلام المصنف هنا أعظم مباحق (قوله أي ولا تفاوت بينهما) أي بين المثالين الذين زيدا معاً في ما تقدم في المصنف وما ذكره من عدم التفاوت بما يصح (١٠٠) على من جهة من أن الجزئ الحقيقي يكون محمولاً من غير تأويل وإعمال

ما ذهب اليه السيد من أنه لا يكون محمولاً وأن قولنا المنطق زيد موزل بقولنا المنطق المسمى زيد فلا بد من التفاوت لان مفهوم زيد الأمير غير مفهوم الأمير زيد أي الأمير المسمى زيد لان موضوع الأول جزئ حقيقي ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعاً ومحمولاً كلي وموضوع الثاني ومحمولاً كلاهما كلي ولا شك أن ذلك يوجب التناهي في لازم التفاوت فالمقصود عليه الامارة على الاول الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بزيد واعلم أن افاده الحصر بما دل على الجنس اذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهر لان المعنى حينئذ أن جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد منها شيء غيره فاذا قيل الأمير زيد فكانه قيل جميع أفراد الجنس الأمير محصورة في زيد بقدر ظهور الحصر بهذا الاعتبار وأما أن زيد بالجنس الحقيقة فكانه قيل حقيقة الجنس متحدة والحاصل بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرفة فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم محتمل وجود ذلك المتدبها في فرد آخر فاذا قيل زيد الأمير فكانه قيل الامارة بزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كالأب يوجد في غيرها وهذا المعنى لا يتلوأدق من الاول ولم يعتبره أي اتحاد الجنس بالواحد الواضح عند الاستعمال الا في المعرفة دون المنكر ولو كان دالاً على الحقيقة على الصحيح وبما المعبر في المنكر كونه صادقاً على ذلك الفرد لا متدبها ولذلك لم يقد الحصر

أمير سواء (أو) يفيد قصر عليه (مبالغة) لاحقيقة لوجود المعنى في غير المقصور عليه أيضاً ولكن (لكاله فيه) أي لكال ذلك الجنس في المقصور عليه أو لكال المقصور عليه في الجنس والمعنى واحد بعد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال وذلك (بحو) قولك (عمر والشجاع) أي عمر وهو الكمال في الشجاعة حتى ان شجاعة غيره كالعدم لقصور هافه عن رتبة الكمال فتكون الشجاعة مقصورة على عمرو ثم ان المصنف مثل بالمعرف تعبر بالجنس مستنداً وقد تقدم جل كلامه على ما حو أعين ذلك لان المعرفة تعبر بالجنس يفيد القصر اذا كان مستنداً كاملاً وكذا يفيد اذا كان مستنداً اليه كقولك الأمير زيد والشجاع عمرو ولا فرق بين تقديم المعرفة بالاول أو بالعكس قيل ان الاقرب حصر الاول في الثاني لانه لا تعلية متعددة في الاصل لكونه محكوماً عليه فهو يحصر في المحمول الذي الاصل فيه الاتحاد والحاصل مما تقرر أن المحلى بالالجنسية ان حكم به فانه يفيد الحصر ويزم حينئذ تعبر بالحكم عليه كالتقدم وان حكم عليه أفاد الحصر ولو كان ما حكم به عليه نكرة كما أشار اليه بقوله يفيد قصر الجنس على شيء لما تقدم انه غير به ليعلم النكرة والمعرفة ومثال المعرفين تقدم ومثال ما اذا كان الخبر نكرة قولنا التوكل على الله أي لا على غيره والمنكر في العرب أي لا في غيرهم ثم افادة الحصر بما دل على الجنس اذا أريد به جميع افراد الجنس ظاهر لان المعنى حينئذ ان جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد شيء منها في غيره فاذا قيل مثلاً الأمير زيد فكانه قيل جميع افراد الجنس الأمير محصورة في زيد بقدر ظهور الحصر بهذا الاعتبار وأما أن زيد بالجنس الحقيقة فكانه قيل حقيقة الجنس متحدة والحاصل بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرفة فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم محتمل وجود ذلك المتدبها في فرد آخر فاذا قيل زيد الأمير فكانه قيل الامارة بزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كالأب يوجد في غيرها وهذا المعنى لا يتلوأدق من الاول ولم يعتبره أي اتحاد الجنس بالواحد الواضح عند الاستعمال الا في المعرفة دون المنكر ولو كان دالاً على الحقيقة على الصحيح وبما المعبر في المنكر كونه صادقاً على ذلك الفرد لا متدبها ولذلك لم يقد الحصر

والحاصل

ظهر الحصر بهذا الاعتبار وأما أن زيد بالجنس الحقيقة فكانه قيل حقيقة الجنس متحدة

بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرفة فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم محتمل وجود ذلك المتدبها في فرد آخر فاذا قيل زيد الأمير فكانه قيل الامارة بزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كالأب يوجد في غيرها وهذا المعنى لا يتلوأدق من الاول ولم يعتبره أي اتحاد الجنس بالواحد الواضح عند الاستعمال الا في المعرفة دون المنكر ولو كان دالاً على الحقيقة على الصحيح وبما المعبر في المنكر كونه صادقاً على ذلك الفرد لا متدبها ولذلك لم يقد الحصر



(قوله والحاصل الخ) خلاصة أن المعرفة بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبراً (قوله سواء كان الخبر معرفة) أي كما مثل وقوله أو نكرة أي نحو التوكل على الله أي لا على غيره والكرم في العرب أي لا في غيره وهذا التعيين أخذه الشارع من قول المصنف خسر الجنس على شيء فإنه لم يعرفه والنكرة وقد نظم العلامة أبو الأرشاد سيدي علي الأجهوري هذا الحاصل بقوله مبتدأ بلام جنس عرفاً \* منصرف في خبره بوقفاً وان خلاصتها وعرف بالخبر \* باللام مطلقاً فالعكس استقر وقوله مطلقاً حال من الضمير في خلاصتها على المبتدأ أي سواء كان معرفاً بالعلمية أو الإشارة أو الموصولية أو الأضافة نحو زيد أو هذا أو الذي قام أو هو أو غلام زيد بالكرم (قوله وان جعل خبراً فهو مقصور على (١٠١) المبتدأ) ظاهره كان المبتدأ معرفاً بلام الجنس نحو الكرم التقوى والقائم هو المتمكك أو بغيره نحو زيد أو هذا أو غلام زيد الكرم وبه صرح الشارع في المطول والذي قاله العلامة السيد أنه إذا كان كل منهما معرفاً بلام الجنس احتمل أن يكون المبتدأ مقصوراً على الخبر وأن يكون الخبر مقصوراً على المبتدأ ولكن الأظهر قصر المبتدأ على الخبر لأن القصر مبنى على قصد الاستغراق وهو لم يجزع الأفراد وذلك أن نسب بالمبتدأ لان القصد فيه إلى الذات وفي الخبر إلى الصفة وذكر عبد الحكيم أنه يقصر الأعمى على الأخص سواء قدم الأعمى وجعل مبتدأ أو آخر وجعل خبراً نحو العلماء الناس أو الناس العلماء وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه فيصالح إلى القرائن كقولك العلماء الخاشعون إذ قد يقصد تارة قصر العلماء

والحاصل أن المعرفة بلام الجنس أن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ والخبر قد يبيح على إطلاقه كما هو وقد يقيده بوصف أحوال أو ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم

أفراداً لا مبرحوصة في زيد بقدره ظهر الخصر بهذا الاعتبار وأما إذا أريد به الحقيقة فكأنه يقال حقيقة الجنس متعددة بذلك الفرد فهو كالتميز مع المعرفة فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المتعدد بها في فرد آخر فإذا قيل زيد لا مبرحوصة قيل الامارة وزيد بنى واحد فلا توجد في غيره كالأبوجز في غيره وهذا المعنى أبلغ وأدق من الأول ولم يعتبره الواضع عند الاستعمال إلا في المعرفة دون المنكر ولو كان ذلك الألف حقيقة على الصحيح وأما المعرفة بالمنكر كونه صادقة على ذلك الفرد لا متعدياً ولذلك لم يبدأ الخصر ثم الجنس المذكور إملاً مطلقاً كافي الأمثلة وإمامة قبلان تقييده لا يخرجها إلى الشفعية فيكون حصراً باعتبار ذلك القيد من وصف أحوال وأظرف نحو قولك هو الرجل الكريم أي أي انحصرت الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية وقوله هو السائر أي أي انحصرت فيه السيرة بحال الركوب دون مطلق السير وهو الأمر في البداى انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة في غيره أيضاً وهو الواهب ألف غنظار أي اختص الحقة للألف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضاً وكل ذلك مما دلت عليه تراكيب البلغاء وأشار بقوله قد يقيدها أنه قد لا يقيد القصر كافي قول الخفصاء

إذا قبح البكاء على قيس \* رأيت بكاءك الحسن الجميلاً

لان هذا الكلام الردي من شوهان البكاء على هذا المرثى قبيح كغيره فالردي على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكاءك من القبح أي كونه حسناً وليس هذا الكلام وارد في مقام من يلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعي أن بكاء غيره حسن أيضاً حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك فإنه ليس بحسن فليس المعنى على الخصر كقولهم إذا بلائه أذ قبح البكاء الخ وإنما اللان له إذا ادعى حسن البكاء عليه وعلى غيرك فيقال حينئذ فإن بكاءك فقط هو الحسن الجميل فليست فائدة التعريف هنا المحصوران

الذين في نهاية الإيجاز وقال المصنف لا يقال زيد دل على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر والنطق دال على أمر نسي فهو خبراً يداً لا نقول النطق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً وزيد لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ كذا قاله المصنف وقد يقال إن الدال على الوصفية إنما هو مطلقاً أما

على الخاشعين وتارة يقصد عكسه فإن لم تكن قرينة فلا تظهر قصر المبتدأ على الخبر ان قلت أنا لا تصور عموم في القصر بتحقيقاً قلت يجوز أن يكون أحداهما أعم مفهومه أو أنساو ياماصداً (قوله والخبر) أي المقصور سواء وقع مبتدأ أو خبراً وقوله كما مر أي الأمثلة المذكورة نحو الأمير بوعكسه وعمر والشجاع وعكسه (قوله وقد قيل الخ) أي فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقولك زيد الرجل الكريم المحصور في زيد الرجولية الموصوفة بالكرم فلا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية (قوله ونحو ذلك) أي كالمفعول به ولا جله ومعه

لا يقال زيد على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للتجربة تقدم أو تأخر

(قوله وهو السائر اربا) أي انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامر في البلد) أي انحصرت فيه امارة البلد دون مطلق الامارة فهي لغيره أيضا (قوله وهو الواهب ألف فخطار) أي هو مختص بالهبة لئلا يخلط بمطلق الهبة فهي لغيره أيضا وفي تفسير القنطار خلاف قيل مل مجلد نور ذهبا وقيل القنطار المال الكثير وقيل مائة ألف دينار وهل هو فضلاء أو فضائل خلاف (قوله هو جميع ذلك) أي ما ذكر في هذا الحاصل (قوله إشارة الخ) أي لان قدسور القضية الجزئية قوله إلى أنه قد لا يفيد أي على خلاف الاصل (قوله كما في قول الخشاء) أي في مرتبة أخباض (قوله اذ اقبح البكاء على قتيل) أي على أي قتيل كان بقرينه المقام وان كانت النسكرة في سياق الاثبات لا تعم وقيل هذا البيت

ألا يصخران أن بكيت عيني \* فقد أخشكتني دهر أطوليا  
بكتيت في نسامع عولات \* وكنت أحق من أبدي العويلا  
دفعتم بك الجليل وأنت حي \* فن ذاب في (١٠٢) الخطب الجليلا  
اذ اقبح البكاء البيت

(قوله رأيت بكاءك) أي بكائي عليك (قوله أن ليس المعنى هنا على القصر) أي قصر الجنس على البكاء وذلك لان هذا السلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرقع قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكاء عن القبح إلى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا في مقامه من يسلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعي أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون المعنى على الحصر أي أن بكاءك هو الحسن الجليل فقط دون بكاء غيرك كما توهم اذ لا يلزم قوله اذ اقبح البكاء الخ وإنما الملام له اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجليل (قوله وان أمكن ذلك) أي بتكثف (قوله بحسب النظر الظاهر) وهو أن التعريف في قوله الحسن الجليل لا يوثق به بدلا عن التنكير الالفائدة وهي هنا القصر وأنت خير بها من غير مناسب لتقدم فالمدلول عن التنكير للتعريف انما هو للإشارة لتعلوية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر لان الال الجنسية يشار بها إلى معهود معلوم وهنا أشير بها إلى معهود معلوم ادعاء كما يقال والذي اخر والدك العبد أي حرة أبي وعبودية أبيك معلومتان فليتهم اه يعقوى (قوله وقيل الخ) الجملة معطوفة على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكاه على أمر معلوم الخ فانه منهم من شأنه أن يحكم عليها لاها (والصفة) منها متعين (للتجربة) سواء تعلقمت كقولك المنطلق زيد أو تأخرت كقولك زيد المنطلق وانما عينت التجربة (للالته على أمر نسبي) المنطلق فاللآلف واللام فيه موصول بمعنى الذي وهي في الجود والدلالة على الذات كزيد وذلك يقع

اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجليل (قوله وان أمكن ذلك) أي بتكثف (قوله بحسب النظر الظاهر) وهو أن التعريف في قوله الحسن الجليل لا يوثق به بدلا عن التنكير الالفائدة وهي هنا القصر وأنت خير بها من غير مناسب لتقدم فالمدلول عن التنكير للتعريف انما هو للإشارة لتعلوية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر لان الال الجنسية يشار بها إلى معهود معلوم وهنا أشير بها إلى معهود معلوم ادعاء كما يقال والذي اخر والدك العبد أي حرة أبي وعبودية أبيك معلومتان فليتهم اه يعقوى (قوله وقيل الخ) الجملة معطوفة على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكاه على أمر معلوم الخ فانه منهم من شأنه أن يحكم عليها لاها (والصفة) منها متعين (للتجربة) سواء تعلقمت كقولك المنطلق زيد أو تأخرت كقولك زيد المنطلق وانما عينت التجربة (للالته على أمر نسبي) المنطلق فاللآلف واللام فيه موصول بمعنى الذي وهي في الجود والدلالة على الذات كزيد وذلك يقع

لأنقول المطلق لا يجعل مبتدأ إلا المعنى الشخص الذي له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبرا إلا المعنى صاحب اسم زيد وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ \* ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرفة على ما حكم عليه به كقولك الخنساء إذ أخرج الكهك على قاتل \* رأيت بكاءك الحسن الجليلا  
 وقد يفيد قصره إما تحقيقا كقولك زيد الأمير إذا لم يكن أمير سوا هو إما بمبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك عمر والشجاع أي الكامل في الشجاعة فخرج السكامة في صورة توهيم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة السكامة \* ثم المتصور قد يكون نفس الجنس مطلقا أي من غير اعتبار تقييده بشئ كما مر وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره كقولك هو الوفي حين لا تفتن نفس بنفس خبرا فإن المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقا وقول الأعشى  
 هو الواهب الماتة المصطفا \* هو إما مخاضا وإما عاشارا

فانه فصرية الماتة من الأبل في إحدى الحالتين لا هبها مطلقا ولا الهبة مطلقا (١٠٣) وهذه الوجوه الثلاثة عن العهد والجنس

للقصر تحقيقا والجنس  
 للقصر بمبالغة تمنع جواز  
 العطف بالناء ونحوها على  
 ما حكم عليه بالمعرف  
 بخلاف المنكر فلا يقال  
 زيد الناطق وعمرو ولا  
 زيد الأمير وعمرو ولا زيد  
 الشجاع وعمرو وهو أو ما كونه  
 جملة

(قوله لا معنى الخ) علة  
 للعلل مع علته أو علة  
 للعلية (قوله ورد الخ) حاصله  
 أن النطق إذا قدم وجعل  
 مبتدأ لم يرد مفهومه المشغل  
 على أمر نسي أي نبوت  
 الانطلاق لثبوت بل إرادته  
 ذاته أي ما صدق عليه وزيد  
 إذا أخر وجعل خبرا لم يرد  
 به الذات بل يرد بمفهوم  
 معني زيد وهو مشغل على  
 معنى نسي وهو التسمية

لأن معنى المبتدأ المنسوب إليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب إليها والصفة هي المنسوب  
 فلو قلنا زيد الناطق أو الناطق زيد يكون زيدا مبتدأ والمنطلق خبر وهذا رأى الإمام الرازي  
 رحمه الله (ورد بأن المعنى الشخص النية الصفة صاحب الاسم) يعني أن الصفة تجعل دالة على  
 الذات ومسند إليها والاسم يجعل دالا على أمر نسي ومسند (وأما كونه) أي المسند (جملة)  
 أي غير مستعمل بل يضاف إلى الغير في وجوده وإما قلنا يسمين كل منهما لما ذكرنا معنى المبتدأ المحل  
 المنسوب إليه ومعنى الخبر الخال المنسوب إلى الغير والمناسب لأن ينسب إليه هو الذات لاستقلالها  
 والمناسب لأن ينسب هو الصفة لعدم استقلالها فنسب وتضاف إلى غيرها كقولك زيد الناطق  
 والمنطلق زيد لا فرق بينهما في أن المنطق خبر وزيد مبتدأ وهذا رأى الإمام الرازي وهو قصر فعلى  
 مؤخر مخالفة ظاهرهما تقرري النص (ورد) هذا التوجيه المفضي إلى إسقاط الابتداء بمبادل على  
 الصفة مع الاسم (٢) وأول ترجع فيه الصفة في مدلولها منسوبة إليها والاسم منسوب وهو (أن المعنى)  
 في قولنا المنطق زيد (الشخص) الخارجي (الذي) ثبت (له) تلك (الصفة) هو صاحب  
 الاسم الذي هو زيد فقد جعل الاسم بهذا التقدير دالا على أمر نسي أي من شأنه أن لا يستقل وهو  
 صفة الاسم أي التسمية به وجعلت الصفة دالة على مستقل وهو الذات فالتركيب على هذا كلام مع  
 من يعلم أو يصدد أن يعلم ذلك الشخص وإن له تلك الصفة يتنازع أو يكون لصد التنازع في تسميته زيداً  
 ويقال بذلك الشخص الذي تسم له أنه تلك الصفة هو المسمى زيد لا شخص آخر ثم الشخص الموصوف  
 أن كان معهودا خارجا لم يصح فيه إلا قصر قلب وإن أريد به الجنس أفاد قصر أفراد أو قصر قلب على  
 ما تقدم (وأما كونه) أي وأما كون المسند (جملة) فيكون (لا) إضافة (التقوى) أي تقوى نبوت  
 المنطلق وغيره من الموصولات موصوفاً مباشر للعوامل غير محتاج لجر يأتي على موصوفه بل في النظر  
 في ما إذا قلنا المنطق زيد فهل نقول المبتدأ الألف واللام خاصة كما أن الذي هو المبتدأ دون ملته أو نقول  
 المبتدأ الألف واللام وما اتصل به فانه نظر وقد قبله في الذي الآن اتصال الألف واللام بصلة أشد  
 ص (وأما كونه جملة الخ) ش كون المسند جملة إما التقوى والمراد تقوى الحكم بنفس التركيب

بفكون الوصف مسند للذات دون العكس وهذا الرد جوابا للمنع فحمله لا نسلم أن الوصف يلاخضنه الأمر النسبي دائماً ولا نسلم  
 أن الاسم يلاخضنه الذات دائماً بل ثارة رأي من الذوات إذا تقدم وثارة رأي من المفهوم إذا تأخر وكذا يقال في الصفة ثم إن هذا  
 التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فانه ذهبوا إلى أن الخبر لا يكون الاشتقاقان وقع جامداً واجب تأويله بمشوق وذهب البصريون  
 إلى جواز وقوع الخبر جامداً من غير تأويل فيصح عندهم جعل الخبر الحقيقي على شئ ولا يحتاج إلى تأويل زيد مثلاً إذا أخر بالمفهوم  
 المسمى بزيد يكتفي تأويله بالذات المشخصة للمعابة فيصنع قولك المنطق زيد الذات التي ثبت لها الانطلاق هي الذات المشخصة  
 للمعابة بزيد وبعبارة المصنف محمله للذهنين لأن الإضافة في صاحب الاسم محتمل العهد والجنس فتأمل (قوله الشخص الذي الخ)  
 فترد لأن الصفة المبتدأ بها الموصوف مقدر لا محالة (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المتخولم يؤول العلم بمعنى به كما هو المشهر  
 لتلاصقه بكرة فيخرج علم من فيمن كون المسند والمسند اليه معرفتين اه أطول

فأما لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كاسبق وإما لكونه نسبيا وقد تقدم بيان ذلك

(قوله فلا تقوى) أى تقوى الحكم الذى هو ثبوت المسند للسند اليه أو سلبه عنه كزبد قام وماز يدقام وقوله فلا تقوى أى فلا حصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فدخل صور التخصيص نحو أناسعت فى حاجتك ورجل جاء فى حصول التقوى فمما وان كان القصد التخصيص كما سيذكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للعرض كذا فى عبد الحكيم (قوله أولكو نسبيا) نسبة السبب وهو فى الأصل الجدل استعبر الضمير بجماع اللفظ بكل والمراد بالمسند السببى ما تقدم كل جملة علقته على مبتدأ يعاين لم يكن مسندا اليه كما فى زبد أو قائم وزبد قام أو زبد مررت به (قوله المامر) علة للعلية وقوله من أن (١٠٤) أفراده يكون الخ أى وحيد فذكره جملة ليكون للتقوى أولكو نسبيا

(قوله يستدعى أن يستدعى إليه شئ) أى لا أن المبتدأ والاسم المتهمة به المجهول أولا لثان ليخبر به عنه وقوله فإذا جاء بعده ما يصلح أى لفظ يصلح وقوله صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه أى من حيث اقتضاؤه وما يستدعى إليه (قوله سواء كان خاليا عن الضمير) نحو زبد حيوان (قوله أو متضمنة) أى أو مشغلا عليه وهذا صادق زبد قائم وزبد قام (قوله فينقد بينهما) أى بين المبتدأ والاصل لأن يستدعى حكمه هو ثبوت الثانى الاول وهذا كالبیان لقوله صرفه ذلك المبتدأ لنفسه (قوله ثم إذا كان متضمنا للضمير) أى ثم إذا كان الثانى متضمنا للضمير الاول (قوله بأن لا يكون أى ولا للتصور بأن لا يكون مشابها للخالى أى وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلة لصحة الاسناد بدونه قاله

فالتقوى) نحو زبد قام (أو لكونه نسبيا) نحو زبد أو قائم (المامر) من أن أفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى فى مثل زبد قائم على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يستدعى شئ فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستدعى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فىنقد بينهما حكم ثم إذا كان متضمنا للضمير العلة به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زبد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا المسند للسند اليه أو تقوى سلبه عنه وسرد عليك وجهه لافادة ذلك كقولك زبد قام وزبد قام (أو لكونه) أى كون المسند جملة إملاذ كرو إما لكونه (سببيا) والسبب فى الأصل هو الجدل وما وجب ارتباط الشئ بالشئ والمراد به هنا ما أخبر به من الأحوال عن غير صاحبها لا اشتغالها على ما بينه وبين ما أخبر عنه علقه وسبب بذلك يصح أن يضاف إليه وإن يتعلق به بوجه ما لو كن هنا يشمل الحال الذى يطلق عليه فى الاصطلاح أن مفرد كقولك زبد قائم أو بوجه قد تقدم السكاكى اصطلاح على تخصيص اسم السبب بالجملة كقولك زبد أو قائم فقد أخبر فى هذا التركيب عن زبد بمضمون هذه الجملة وهو ثبوت القيام إليه وقد اشغل على الاب الذى بينه وبين زبد علقه وسبب لذلك أضيف للضمير بوجه قد تقدم ما يفهمه هنا وهو أن كونه مفردا لعدم افادة التقوى وعدم النسبة لما كون التقوى نكتة بيانية فظاهر ولا يقدح فى ذلك صحة وجود التقوى فى الجملة لغير ما ذكر كقولك قام زبد لان النكتة يجوز تعدد محالها على ان افادة التقوى حيث يقتضيه المقام إذا اشعر من حيث تحقيقه فى تجدد الفعل مع الاختصار اخص هذا الوجه وأما كون المعنى السببي نكتة بيانية فله أثر نال به غير مامر من ان المعنى المملول عليه ولو استفيدت الدلالة عليه من جهة النحو واللغة يكون بيانيا من جهة ان مقام ارادة لا يطلب فيه غيره فلا يعدل عنه الى غيره فى حيث رعاية تلك المناسبة التى لا تقطن لها الا البليغ يكون بيانيا فليقم ثم سبب التقوى فى الجملة التجربة التى هى غير السببية كقولك زبد قام على ما ذكر صاحب الفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ أى جى به لغير عنه منسوب اليه يستدعى أن ينسب اليه شئ والام لا يمكن مسوق للضمير عنه فلا يكون مبتدأ فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستدعى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه من حيث اقتضاؤه ما يستدعى له سواء كان ذلك الصالح خاليا من الضمير كقولك النحساح حيوان أو متضمنا له كقولك زبد صار بفينقد بينهما أى بين المبتدأ والصالح لان ينسب اليه حكم أى ثبوت الثانى الاول واداف الاول بالثانى اضافة معنوياً ثم إذا كان الثانى متضمنا نحو أنأت وانما قلنا بنفس التركيب لان التقوى قد يكون بالتركيز وبالحر فمثل ان واللام وعلمنا

للتصور (قوله كما فى زبد قائم) هذا مشابها للخالى وانما كان مشابها لانه لا يتغير فى تكلم ولا خطاب ولا غيبة فهو مثل أن رجل ورجل وأما الذى لم يشابه الخالى فهو كزبد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا) أى صرفا ثانيا وذلك لان الضمير مستدعى له وهو عين المبتدأ فقد استند الى المبتدأ ثانيا بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدأ فكرر الاسناد وهذا الكلام بعيد أن يستند الى المبتدأ الفعل وحده لالجملة التى فى مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه وظاهره أن الفعل أسند أولا للمبتدأ ثم أسند بعد ذلك الى الضمير وليس كذلك بل قام مستند الى الضمير وألأم أسند الى المبتدأ وكأنه نظر الى المقصود بالحكم وهو القيام

(قوله فيكتسب الحكم) الذي هو ثبوت الفعل قوة أي لتكرار الاسناد وهذا واضح في الآيات وأما في النبي كقولك لما بدأ كل فعل  
فيه ان سلب الكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي ففعل اسناد في الفعل من تين فيزم التقوى (قوله بما  
يكون) أي بمسند يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ يعني اسنادا تاما لا بد من هذا بدليل قوله بعد ويخرج زيد بضميرته تأمل (قوله وما يخرج  
عطف على شخص عطف لازم على ما زود ضمير عنه التقوى أي يخرج عن التقوى السند في زيد بضميرته لا نه مسندا إلى ضمير المبتدأ بل  
أسند إلى غيره وهو ضمير المتكلم ووجه خروجه أن التقوى سببه صرف الضمير المسند إلى ذلك المبتدأ ففكر في الحكم ففصل التقوى  
والضمير هنا لا يصلح للصف الذي لا يعلل عباره عن المبتدأ والذي يصلح للصف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق ولا يقال ان المبتدأ  
الذي هو زيد من حيث انه مبتدأ يستدعي أن يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ضربت (١٠٥) صرف لنفسه فاذا جاء بعده ضمير القول الذي

هو الهاء في ضربته صار  
الفعل مسندا اليه أيضا  
بالوقوع عليه وإذا صار  
مسندا اليه صرفه للمبتدأ  
لانه عينه في المعنى  
فيتكرر الاسناد إلى المبتدأ  
فيعصل التقوى وحينئذ  
فلا يكون هذا المثال خارجا  
لأننا نقول اسناد الفعل  
لضمير الواقع مفعولا  
اسنادا غير تام والتقوى عنه  
السكاكي يختص بالاسند  
الذي يكون اسنادا لضمير  
المبتدأ اسنادا تاما كما علمت  
فلا اعتراض (قوله  
ويجب أن يجعل) أي نحو  
زيد بضميرته سببا وذلك  
لان الآيتين بالسند جملة  
إما للتقوى أو لكونه سببا  
فاذا انتفى أحدهما تعين  
الأخر (قوله وأما على  
ما ذكره الخ) عطف على  
قوله فلي هذا الخ (قوله  
الاحديث) أي لا تحكوم  
به واعترض بأن هذا شاذ

فيكتسب الحكم قوة فعلية هذا يختص التقوى بما يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد  
ضربته ويجب أن يجعل سببا وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز وهو أن الاسم لا يؤثر في معمرى  
عن العوامل الاحديث قد نوى اسنادا اليه فاذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار  
عنه فهذا نوطته وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأموس وهذا أشد للثبوت وأمنع  
من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بفتة

لضمير الأول المعتبر وكون ضميره معتدا به يحصل بأن لا يكون الثاني شبا بالخالى عن الضمير لكونه  
مستقما كما تقدم من أنه يشبه الخالى في عدم تفرده في الخطاب والغيبة والتكلم كقولك زيد قام وأنت قائم  
وأنا قائم كما تقول زيد انسان وأنا انسان وأنت انسان بخلاف الفعل صرفه أي اذا كان الثاني متضمنا  
لضمير على الوجه المذكور صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسب الحكم الذي هو ثبوت الفعل حيث  
اشغل التركيب عن تحقيقه من تين قوة هذا في الآيات واضح وأما في النبي كقولك لما بدأ كل فعل  
فيه ان سلب الكل المحكوم به يطلب المبتدأ أو ضميره يطلب الفعل وهو منفي فيصير الاسناد إلى المنفي  
فيعصل اسناد في الفعل من تين فيزم التقوى المذكور ولكن ماذا كر يقتضى أن المسند إلى المبتدأ  
هو نفس الفعل مثبتا أو منفيلا مضمون تركب مع الضمير وهو يستعمله اذ لو كانت تلك النسبة هي  
المسندة إلى المبتدأ لم يحقق فيها الاسناد من تين أي انه يمكن أن يقال فيها يتحقق ذلك فيها من حيث كون  
الضمير لذلك المبتدأ لكن ظاهر العبارة أن المسند الفعل خاصة وعلى هذا يختص التقوى بما يكون  
مسندا إلى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد بضميرته لا نه صرف الضمير إلى المبتدأ ليس كاصرفه المبتدأ  
إلى نفسه لان المبتدأ صرفه على أنه عمدة والضمير على أنه فضلة ولكن بردان يقال مرادهم بالصف هنا  
اقتضاه كل منهما بالنسبة له نسبة ما لو ذلك استثنوا الصف الذي هو بمنزلة العدم وهو الصف الذي هو  
نسبة لضمير المشتق وانما كانت كالعدم لشبهه بالخالى وأيضا نسبة الضمير في قولنا زيد ضربته إلى  
زيد نسبة الفعل لمن جهة المعنى وهي بعينها لنسبة لضمير فيدخل فيما ذكر فلي تأمل وأما وجه  
التقوى على ما ذكر في دلائل الإعجاز وهو أن الاسم لا يؤثر في معمرى عن العوامل الاحديث قد نوى  
اسنادا له فاذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه فهذه نوطته وتقدمة للاعلام  
ان المنفرد بالتقوى في زيد قام ليس مجرد تكرار الاسناد فان ذلك موجود في المفرد نحو زيد قام ولا تقوى

(١٤ - شروع التلخيص ثاني) لما اذا كان الخبر مفردا فيفيد أن التقوى مشتركة بين اخبار المبتدأ المتأخرة سواء  
كانت جلا أو مفردات وحينئذ فلا تعلق له بضايا كون الخبر جملة وهو ظاهر الاسناد وحينئذ لا تعول على معنى الفتح وكأنه لظهور  
فساد ما ذكره الشيخ نكت الشارح عن رد موقفاً بآب بضمهم بأن المراد بالحدث الجملة لان الحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق  
على الفرد وفيه نظر لانه يقتضى أن الاسم لا يمرى من العوامل اللفظية الا اذا كان الخبر جملة وهو غير صحيح (قوله أشعرت) أي أعلمت  
(قوله فهذا) أي الآيتين بمعمرى نوطته للاخبار (قوله وتقدمة للاعلام به) تفسير بآب (قوله دخل) أي هذا الاسناد يفتى بعيد  
الحكم (قوله وهذا) أي الدخول على هذه الحالة (قوله أشد للثبوت) أي لثبوت المحكوب به المحكوم عليه (قوله ولأن من من الشبهة) أي  
شبهة أحفال أن يكون الصف بالضمير غير السند اليه وقوله والشك عطف تفسير (قوله ليس الاعلام بالشئ بفتة) أي الذي هو مقتضى

تقديم المحكوم به (قوله مثل الاعلام بعد ادخال) أي الذي هو مقتضى تأخير المحكوم به (قوله فان ذلك) أي الاعلام به بعد التنبية عليه وكان الاولى أن يقول لان هذا الكثير أي أن الالفاظ أعراض تنقضي بمجرد التلفظ بها (قوله تأكيدها لالعلال) أي التأكيدها الصريح فهي بمنزلة قولك زيد قائم زيد قائم فالاعلام بكسر الهمزة بمعنى الاخبار و يصح قطعها والانسب الاول وقوله في التقوى أي التثبت وقوله والاحكام بكسر الهمزة أي الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) هذا جواب أسألت قوله وأما على ما ذكره وضرب فيه للتقوى (قوله وزيد مررت به) أي وكذا فيدخل زيد حيوان وزيد قائم على مامر (قوله وما يكون الخ) هذا مشروعي في اعتراض وارد على المصنف وجوابه وحاصله أن ظاهر المصنف أن الاتيان بالسند جلة تأميا يكون للتقوى أو لسكونه سببا لان الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر مع أنه قد يكون جلة لتبريد ذلك ككونه خبرا عن ضمير الشأن (١٠٩) نحو هو زيد عالم فان الخبر هنا جلة ولا يفيد التقوى وليس سببا وذلك

لكونه في حكم المفرد لانه عبارة عن المبتدأ فالقصد منها تفسيره فان قلت ان خبر ضمير الشأن يفيد التقوى أي يمكن الخبر في ذهن السامع لما فيه من البيان بعد الابهام قلت المراد أنه لا يفيد التقوى المراد هنا الذي هو تحقق ثبوت المحمول للوضوع والحاصل ان ما أفاده خبر ضمير الشأن من التقوى معيار للتقوى الذي نحن بصدده (قوله ولم يتعرض له) أي لكون السند يؤتي بجلة لكونه خبرا عن ضمير الشأن وهذا جواب عن الإراد المذكور (قوله لشبهة أمره) أي من أنه لا يخبر عنه إلا بجلة قوله وكونه معلوما بما سبق) أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التبرج على خلاف مقتضى الظاهر

لكونه في حكم المفرد لانه عبارة عن المبتدأ فالقصد منها تفسيره فان قلت ان خبر ضمير الشأن يفيد التقوى أي يمكن الخبر في ذهن السامع لما فيه من البيان بعد الابهام قلت المراد أنه لا يفيد التقوى المراد هنا الذي هو تحقق ثبوت المحمول للوضوع والحاصل ان ما أفاده خبر ضمير الشأن من التقوى معيار للتقوى الذي نحن بصدده (قوله ولم يتعرض له) أي لكون السند يؤتي بجلة لكونه خبرا عن ضمير الشأن وهذا جواب عن الإراد المذكور (قوله لشبهة أمره) أي من أنه لا يخبر عنه إلا بجلة قوله وكونه معلوما بما سبق) أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التبرج على خلاف مقتضى الظاهر

وقوله هو أي زيد عالم مكان الشأن والقصة فانه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جلة ولو كان مفردا لمثل به لانه أخصر اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وكونه معلوما بما سبق أي بطريق الإشارة لا يطرق الصراحة (قوله وأما صورة الخ) هذا جواب اعتراض وارد على المصنف وحاصله ان حصر الاتيان بالسند جلة في التقوى وكونه سببا لا يصح لانه يؤتي بجلة لقصد التخصيص نحو أنا سمعت في حاجتك ورجل جاءني وحاصل ما أجاب به الشارح ان عند قصد التخصيص يكون التقوى حاصلًا لانه غير مقصود فصوره التخصيص داخلة في التقوى (قوله على مامر) أي من أن التقوى أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلًا من غير قصد فصوره التخصيص يحقق فيها تكرار الاسناد فيستفاد منها التقوى وان لم يكن مقصودا فقول المصنف إنما كونه جلة فالتقوى أي فلا فائدة التقوى سواء كان مقصودا أم لا ولو قال المصنف وأما كونه جلة

وفعلينا لافادة التجدد واسميتها لافادة الثبوت فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت وعليها قول رب العزود القوي الذين آمنوا قالوا آمنوا اذا اخلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم وقوله تعالى قالوا اسلاما قال سلام اذ اصل الازل نسم عليك سلاما وقد رثا في سلام عليكم كان ابراهيم عليه السلام قد آمن بهم بأحسن ما حيوه به أخذ بأدب الله تعالى في قوله تعالى واذا حيمت بتحية نحيوا بأحسن منها وقد ذكره لوج، آخر فيه دقة غير أنه باصول الفلاسفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق وكما الملا لا تذكروا فيه التجدد لان حصوله بالعمل بمقارن لوجودهم فناسب ان يحوي بما يدل على الثبوت دون التجدد وكما الانسان متجدد لا بالقوة وخروجها الى الفعل بالتدرج فناسب أن يحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت وفيه نظر وقوله تعالى سواء عليكم ادعوا غوهم أي انتم صامتون أي أحدنتم دعاهم أم استمر صمتكم عنه فانه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم ففعلهم لا يفترق الحال بين احداكم دعاهم وما انتم عليهم عادة صمتكم عن دعائهم وقوله تعالى قالوا أجتنب الحق أم أنت من اللاعين أي احدثت عندنا على الحق فينا سمعه (١٠٧) منك أم العبا أي أحوال العبي بله مستمرة عليك وأما قوله تعالى وما

(واسميتها وفعليتها وشرطيتها الماسية) يعني أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخص وجه وكونها شرطية

هم مؤمنين في جواب آتنا بالله وباليوم الآخر فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة في تكذيبهم ولهذا أطلق قوله مؤمنين واكد نفيه بالبلاء ونحوه يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها وشرطيتها لاسمي

فالتقوى أو لكونه سبيبا أو لكونه لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أوضح (قوله واسميتها) حاصله ان المقضى لا يرد الجملة مطلقا بل التقوى أو كونه سبيبا والمقضى لخصوص كونها اسمية لافادة الثبوت ولكونها فعلية لافادة التجدد

الجملة اسمية وفعلية وشرطية وظرفية لا غرض تفيدها فقال (واسميتها) أي اسمية الجملة الخبر بها يعني أن كونها اسمية لا فعلية يكون لافادة الدوام والثبوت كما في قولك زيد أبو مشغول بوظائف حرفته عند اقتضاء المقام للاخبار عنه بدوام شغل أبيه بالحرف وثبوت ولا يتجدد الشغل بتلك الحرف (وفعليتها) أي كون الجملة الخبر بها فعلية يكون كاصح لافادة التجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخص وجه كقولك زيد يشتغل أبوه بما أمرك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بان أبيه يتجدد له الشغل بما أمرك المخاطب وملتنا بالسببية لافادة نكتي الاسمية والفعلية لانها هي التي يمكن فيها ذلك والذوات التي للتقوى فتيين كما في كونها فعلية (وشرطيتها) أي كون الجملة الخبر بها شرطية يكون لاعتبارات تعرف عمر فمابين أدوات الشرط (الماسية) كقولك زيدان تلقى بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عن زيد بالاكرام الذي يحصل على تقدير تلقي المسكول فيه وزيد اذا لقيته بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير وقوعه في الحق وعلى

ص (واسميتها الخ) ش ينبي أن يكون هذا استطرادا أي اسمية الجملة او فعليتها مسندة كانت أم لا لان أمثلهم ليس فيها تفيد الكلام بمجمله هي مسندة فتكون الجملة اسمية لافادة الثبوت والاستقرار لما تقدم من أن الاسم يفيد ذلك وتكون الجملة فعلية لما تقدم من افادة التجدد الذي يقتضيه الفعل ومن رعاية ذلك قوله تعالى قالوا اسلاما قال سلام لان ابراهيم صلى الله عليه وسلم قد آمن بهم بأحسن ما حيوه به رعائتي قوله تعالى واذا حيمت بنحية نحيوا بأحسن منها أو ردوها وقد ذكر الصنف في

ولكونها شرطية لافادة التقيد بالشرط اذ قول المصنف واسميتها أي والمقضى لخصوص اسميتها وفعليتها الخ وقوله واسميتها مثل زيد أبو مشغول وقوله وفعليتها مثل زيد قام وقوله وشرطيتها مثل زيدان تكرمه بكرمك \* وإلا أن الجملة في الحقيقة قسمان اسمية وفعلية لان الظرفية تحصر الفعلية والشرطية حقيقتهما الجزء المقتدي بالشرط والجزء جملة فعلية أو اسمية مثل ان جفتي أكرمك أو فانت مكرم وجملة الظرفية تفيد التقوى لانها فعلية فتكرر فيها الاستناد كذلك الشرطية ان كان الجزء جملة فعلية مثل زيد بكرمك ان أكرمه أو زيدان تكرمه بكرمك واما الجملة الاسمية فلا تفيد التقوى لعدم تكرار الاستناد فيها (قوله للسببية) خبر أن (قوله وكون تلك الجملة الخ) ينبي أن تفيد ما خبرها اسم يجوز زيد أبو مشغول لا فعل بل هو انطلق واللام تند الدوام والثبوت بل التجدد والحدوث اذن يدل انطلق يساوي انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق كما صرح به الشارح في المطول (قوله للدوام) أي فهو زيد أبو مشغول يدل على دوام الانطلاق وعطف الثبات على الدوام مراد (قوله وكونها فعلية) يجوز زيد قرأ العلم أي يجدد قراءه العلم وقتا بعد وقت (قوله على أخص وجه) أي لان قولنا يقرأ العلم أخصر من قولنا حصل منه قراءه العلم في الزمان المستقبل

(قوله للاعتبارات المختلفة) أي التي لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدوات الشرط من التفاصيل كقولنا زيدان تلقى يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عن زيدا لا كرام الذي يحصل على تقدير اللقي المشكوك فيه وزيد اذ لا قيمته يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالا كرام الحاصل على تقدير اللقي المحقق وقس على هذا (قوله ونظر فيها) أي كونهما ظرفا وقوله لا اختصار الفعلية أي لان زيد في الدار أخضر من زيد استقر في الدار فاذا اقتضى المقام اعادة التجديد مع الاختصار أي بالمسند ظرا فلانه اخضر من الجملة الفعلية وقد يفيد معناها وهو التجديد وقوله اذهي أي الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لما خوذ من المقام لا السكون ظرا فاذا لا تكون ظرا فليس مقدر بالفعل ففي كلام المصنف استخدام بلا يصح أن يكون المراد (١٠٨) من الظرفية في الاول الجملة الظرفية لثلاثا بمن اضافها للضمير اضافة الشيء الى نفسه المتعنة

للاعتبارات المختلفة للحاصلة من أدوات الشرط (ونظر فيها لا اختصار الفعلية اذهي) أي الظرفية مقدره بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الناعل لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا ويرجع الاول بوقوع الظرف صلة للوصول نحو الذي في الدار أخوك وأوجب بان الصلة هذا ففسر فقوله لما مر يعود للسائل الثلاث كما ذكرناه في الاولين (ونظر فيها) أي كون الجملة الخبرية باهظرفية يكون (١) مقصد (اختصار الفعلية) عند اقتضاء المقام اعادة التجديد مع الاختصار (اذهي) أي وانما قلنا ان الظرفية يتحقق كونها جملة بتقدير الفعل في الظرف بمعنى أن الظرف في قولنا زيد عندك القول (الاصح) أي يتحقق كونها جملة بتقدير الفعل في الظرف بمعنى أن الظرف في قولنا زيد عندك مقدر بالفعل على الاصح فصار في تأويل الجملة أي حضر عندك لا بالاسم حتى يكون الظرف في تأويل المفرد ويرجع الاول بان الاصل في العمل الفعل وبأن التقدير في الخبر الذي هو الظرف المشكوك فيا يقدر به يعمل على الظرف الذي تعين فيه تقدير الفعل وهو الذي وقع صلة لوجوب كون الصلة

الابتكاف ومع التكشف فهو مخالف لما قبله من قوله واهميتها الخ لان المراد السكلام (قوله مقدره بالفعل) لم يقل مقدره بالجملة الفعلية اشارة الى الصريح من أن المحدثون الفعل وحدها وتقتل ضميره للظرف (قوله لان الفعل هو الاصل في العمل) وذلك لان العامل اجمعا يعمل لا تقتصر على غيره والفعل أشد اقتضارا لانه حدث يقتضي صاحباً ومحلأ وزماناً وعلة فيكون اقتضاه من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني اه فزى (قوله وقيل باسم الفاعل) هذا مقابل (قوله ويرجع الاول الخ) حاصلة انه قد يتعين تقدير الفعل وذلك فيها اذ اوقع الظرف صلة

الايضاح وجها آخر وذكر أنه اشبه بأصول الفلاسفة وقد قصد بظهير هذا الكتاب منه (قلت) والوجهان بناء على ان سلاما محكي منصوب بفعل وفي الآية قول انه مفعول بقالوا أو مطلقا والمعنى قول سلاما قلت والمسند هنا ليس جملة فذلك فلان المراد تمليل اتيان الجملة فعلية مطلقا وعلى التفاصيل بين الاسمية والفعلية جاء قوله تعالى سواء عليكم ادعوتهم أم آنتم صامتون أي تجدد دعائكم أم صمتكم المستمر لان الصمت عندهم هو الذي كان عادة مستمرة وكذلك قالوا اجتمعنا باحق أم آنت من اللاعبين أي هل أحدثت لنا ما لم تكن تألفه أم آنت على اللعب الذي كان مسقرا من الصغر على زعمهم وأما قوله تعالى وما هم بمؤمنين بعدم بقول آمتنا فالمراد اخراج ذاتهم من جنس المؤمنين بمالفة في تكذيبهم ولهذا أطلق مؤمنين وأكذب الباطل ونحوه بدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها وقد يقال عليهم ان الاسم اذا كان دالا على الثبوت وعلى النسبة كيف يدل نفيه على نفي كل منهما ونفي الاخص أعم من نفي الاعم وأما شرطية الجملة فاهم وقوله ونظر فيها لا اختصار الفعلية مثالا لزيد عندك أي أنه أوزيد عندك وفي الدار وان التقدير استقر في الدار فهو لا اختصار ذلك وقد بناء المصنف على رأيهم انهم مقدره بفعل واجمهور أنها مقدره باسم وقول المصنف ظرفية الجملة على هذا الشرح لا يصح لان الظرف ليس بجملة الا اذا قلنا في زيد عندك أي انه ان العمل للظرف بنفسه بل الظرف على هذا ليس بجملة لانها

فيعمل غير الصلة التي تدور في انه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل حلالا للمشكوك على المتيقن لان الحجل عند الشك على المتيقن أو في قوله لو وقع الظرف صلة للوصول أي فانه متى وقع صلة لا بد من تقدير الفعل أي اذا وجد يتيقن شيء حل المشكوك على ذلك المتيقن (قوله وأوجب الخ) حاصلة أن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق ولا نسلم ان الحجل على المتيقن كلي وأجاب غير الشارح بالمعارض وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار فزيد اذ اهتم بمكر في آياتان لا أمالا لا تفصل من القاء الا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوازه لان اذا العجائية لا يليها الافعال على الاصح واذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر فلعمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن منه دون الصلة



• وأما تأخير فلا نذكر المسند أهم كاسبق • وأما تقديم فالما لتخصيصه بالسند الیه كقوله تعالى لم يذكركم ولى دين وفولدتهم هو  
 لن يقول زيد ما قام أو قاعد غير دده بين القيام والقعود من غير أن يخصه بأحد ما

(قوله من مظان الجمله) أن من الحال التي ظن فيها وقوع الجمله لا غير وأما عبر بالنظر لان صله أن تكون غير جملته طاهر أو ان كانت جملته  
 في اللفظ (قوله بخلاف الخبر) أي فليس من مظان الجمله اذا اصل فيه الافراد (١٠٩) وحيث يتدفق كيف يقاس الخبر على الصلة مع

وجود التارق (قوله  
 لكان أصوب) أنما لم يقل  
 لكان صوابا لكان تأويل  
 عبارة المصنف على معنى  
 اذ هي أى كلمة الظرف أو

الجمله من حيث اشتغالها  
 على الترف أو براد الظرفية

الراجع لها صيرى الجمله  
 الظرفية والمراد بالظرفية  
 المحققة والباء في قوله

بالفعل المبسبة وقوله على  
 الاصح راجع لقوله مقترنة

أى لان الجمله الظرفية  
 متصقة على الاصح بسبب

تقدير الفصل عامل في  
 الظرف ومقابل الاصح

انها غير متصقة اصلا  
 فتأمل (قوله لان الجمله  
 الظرفية) أى التي معنى

قوله اذ هي (قوله ولا يخفى  
 فساد) أى لان الظرف

على ذلك المذهب مفبره  
 لاجله لان الظرف لا يقال

له جله او مفرد ولا باعتبار  
 متعلقه بحيث كان متعلقه

اسم فاعل كان مفردا وقد  
 جزم بجمليته وأولا والمجمل

أنه جزم بجمله الظرف  
 حيث قال اذ هي أى الجمله  
 الظرفية ثم ذكر بخلافه

من مظان بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان أصوب لان ظاهر عبارة  
 يقتضى أن الجمله الظرفية مقدره بالفعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساد (وأما تأخير)  
 أى المسند (فلان ذكر المسند اليه أهم كاسم) في تقديم المسند اليه (وأما تقديمه) أى المسند  
 فلتخصيصه بالسند اليه

جمله أو يجب الفرق بين الخبر من مظان الافراد بخلاف الصلة والمعارضة بما يتعين فيه الاسم كقولك أما  
 في الدار في يدان أما ليلها إلا الاسم مع أن ما بعد ما من جنس الخبر فصل عليه دون الصلة وقد تبين

بما قررنا في عبارة المصنف تعسفان أوجه أحدها أن الضمير في قوله اذ هي فعلية عائذ على لفظ  
 الظرفية لا بالضمير المراد به أولا لان المراد به أولا المصدر كما يريد بما قبله أى كونها ظرفية اذ لا يصح أن  
 يراد الجمله الظرفية اذ يزعم حينئذ من اضافتها للضمير اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح الابتكاف ومع ذلك

فهو بخلاف ما قبله فيختل نظام الكلام بل المراد به المصدر المأخوذ من الاسم بواسطة زيادة ياء النسبة  
 وقد حذف ياء النسبة الكائنة قبل ياء النسبة التي للمصدر في هذه اللفاظ واذا كان المراد أولا كون

الجمله ظرفا لم يصح أن يعود الضمير على الظرفية بذلك المعنى اذ يصير التقدير اذ كونها ظرفية مقدره  
 بالفعل ولا يخفى فساد فالكلام على هذا من باب عندي درهم ونصفه وارتكابه عند قصد البيان مع

وجود الخفاء وتعسف ولو كان من البدع والآخرة لان الجمله الظرفية لا معنى لتقديرها بالفعل لانها نفس  
 الفعل ولذلك تأولنا على معنى التحقق والتدوير بالفعل ولذلك كان الصواب ان يقول اذ الظرف مقدر

بالفعل كما أكثرنا اليه والآخر أنه يوهى بمعنى موه أنه الجمله الظرفية مقدره بالاسم على القول غير الاصح  
 فليتهم والله الموفق للصواب (وأما تأخير) أى وأما الاتيان بالمسند مؤخرا (ف) يكون لان ذكر المسند

اليه أهم من ذكر المسند فيقدم المسند اليه وبارزته تأخير المسند حيث لا نذكر الاسم أنسب بالتقديم  
 من غيره وأهمية السند اليه (كاسم) في تقديم المسند اليه من أنه يكون أهم لصالته ولا يقتضى العدول

أولا فيه تشويقا للسند والغرض تقريره في ذهن السامع كالتقديم في قوله والذى حارت البرية فيه الخ  
 أولا في ذكره أولا ولا تعجيبا للسمة كقولك سعد في دارك أو المساء كقولك السباح في دار صديقك ونحو

ذلك وهذا الكلام ولو لم يعلمه ما تقدم به عليه عند تلاوته انه أغفل في بابه لذكر معه مقابله وهو  
 التقديم لان الاوجه الموجبة لتأخير المسند اليه أحال هناك لها هنا وللوجوب في الحقيقة معنى واحد

وماد كره المصنف تفصيل له الى ذلك أشار بقوله (وأما تقديمه) أى وأما الاتيان بالمسند مقدما (ف) لكونه  
 أهم ودم بتقديم الأهم أعنى على بيانه أولا وألا حرص ثم أشار الى أوجه مما يقتضى الامية فقال إما (ا) قصد

تخصيصه (أى المسند بالسند اليه) أى جملة مختصا بالمسند اليه دون سائر المسندات فالمسند اليه عند  
 جزء الجمله وكأنه يعنى بظرفية الجمله أن ينطق بظرفيتها ص (وأما تأخير فلا نذكر المسند اليه أهم  
 كاسم) ش هذا واضح وقد تقدم ذكره لان كل ما يقتضى تقدم المسند اليه من كونه الاصل وغيره  
 اقتضى تأخير المسند ص (وأما تقديمه الخ) ش تقديم المسند لما لتخصيص السند بالمسند اليه

فاسد اذ عند تقدير المتعلق اسما يكون الظرف مفردا قطعاً (قوله أهم كاسم) يعنى أن الامية تقتضى لتقدم السند اليه على المسند  
 كما عرفها قبل مقتضى تأخير السند عن السند اليه لان اسباب الامية التقدمة التي حى أصالة ولا تقتضى المعمول عنه أو كون  
 تقديمه تشويقا للسند والغرض تقريره في ذهن السامع كالتقديم في قوله والذى حارت البرية فيه الخ أو تعجيبا للسمة كقولك سعد  
 في دارك أو تعجيبا المساء كقولك السباح في دار صديقك الى آخر ما يمرى هنا وهذا الكلام وان علم ما تقدم فيكونه عليه هنا

قوله ثم يعمى أن اتزعه قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها يزفون أي بخلاف خور الدنيا فإنها تمتلأ العقول

لثلاثيهم أنه أغفل في باب ولم يدرك مع مقابله وهو التقديم (قوله أي القصر الخ) أشار بذلك إلى أن الباء داخلة على المقصور وقوله على ما حققناه في ضمير الفصل أي من أن الباء بعد الاختصاص الكثير دخولها على المقصور (قوله لا يتجاوز حال القيسية) أي فقط وان يتجاوز القيسية التي غير هاهنا ومن قصر الموصوف (١١٠) على المصنف الصافي (قوله لا فيها) أي ليس في خور الجنة غول

فيتم القول مقصور على المقصور على المسند على ما حققناه في ضمير الفصل لأن معنى قولنا يعمى أنادوا أنه مقصور على المقصور في خور الجنة لا يتعداه لتكون في خور الدنيا المقول به يفتح الفين هو الطرف أعني فيها والمسند إليه ليس بمقصور عليه

تقديم المسند هو المقصور والمسند هو المقصور عليه لأنك إذا قلت يعمى هو كان معناه قصر المسند إليه وهو مدلول الضمير على القيسية وأنه لا يتجاوز حال القيسية مثلا وأفادة العبارة هذا المعنى تقدم تحقيقه في باب ضمير الفصل وأنك تقول خصت زيدا بالذكرة إذا جعلته محتصا بذكر لمن دون سائر الرجال فتدخل الباء المتعلقة بالتخصيص على المقصور كافي في هذا المثال وهو كثير ولو كان الأصل دخولها على المقصور عليه كافي قولك خصت محبتي واحسانني زيد بمعنى أني جعلت محبتي واحسانني مقصورين على زيد فقد أدخلتها على المقصور عليه وعبارة المصنف هنا واراد في الأول كما تقدم فإن قلت أهمية الذكر التي جعلها سببا للتقديم هنا هو ذلك وجعلوا الأوجه المذكورة للتقديم تفصيلا لها ما إن أراد بها كون ذكر الشيء سابقا لهم وأولى عند المتكلم أو أراد بها كون الشيء مطلقا لهم وأولى من غير تقييد بالاسبقية فإن أراد بالاول كان المعنى أن كون الشيء أولى بالتقديم من أسباب تقديمه وهذا أمر جلي معلوم إذ كل أحد يعلم أن سبب التقديم كون الشيء أحق بالتقديم وأما المفيد ذكر السبب الخاص وعلى هذا يكون ذكر الأهمية من التطويل بلا طائل وأكثر عباراتهم على ذكرها وأن أراد الثاني كان المعنى أن كون الشيء أهم في التركيب من أسباب تقديمه ويرد عليه أن جزأ الأفادة لا يتحقق أهمية أحدهما على الآخر في الأفادة والتركيب وأيضا معنى كون تلك الأسباب تفصيلا للأهمية كونها أسبابا لها على ما يفيد كلام عبد القاهر بقوله لا بد أن يبين لكون الشيء أهم سببا كان أهم وجهه أعني ولا معنى لكون الأسباب المذكورة أسبابا للأهمية الذكورية جميعا فإن التخصيص مثلا سبب التقديم لا للأهمية قلت يصح أن يراد المعنى الأول ويكون ذكر الأهمية كذا كذا القانون الجامع الجلي السوق لتفصيله ليسكون التفصيل أو وقع في النفس فلذا كذا الأهمية فائدة ويصح أن يراد الثاني ولا يترتب من استواء الجزأين في الأفادة والحاجة في التركيب استواءهما في خواص وزوائد أخرى بها يكون أحدهما أهم من الآخر وأما كون التخصيص مثلا سببا للتقديم فلا ينافي في كون سببا للأهمية لأن الأهمية أهم وسبب الاختصاص سبب الأهم ولصحة الوجهين نجد كلامهم تارة في بيانهما مطلق الأهمية ككون الشيء أكثر وأجل وأنسب بالمقام وتارة في بيان الأهمية التلقينية ككون التقديم بغير التخصيص والله الموفق بمنه وذلك (نحو) قوله تعالى لا فيها غول أي ليس في خور الجنة غول وهو ما يحصل بشرب الخمر من وجع الرأس ونقل الأعضاء والمعنى على حصر المسند إليه في المسند (أي) القول مقصور على كونه لا يكون في خور الجنة (بخلاف خور الدنيا) فيكون فيها ثم إن نسبة القول أو نفيه عن الخمر نسبة كقولك يعمى أن في جواب من قال أنت حجازي وشاعر وكوله تعالى لا فيها غول المعنى اختصاصها بذلك دون خور الدنيا

فيها غولاً المناسب لما يأتي من الجواب أن يقول فإن الكون فيها غول لكنه جازى كلام المصنف (قوله فإن قلت الخ) هذا واراد على قول المصنف بخلاف خور الدنيا المقيد أن القصر إنما هو على جزء المسند الذي هو الضمير إلى البيت في خور الجنة بخلافه خور الدنيا

فيها غولاً المناسب لما يأتي من الجواب أن يقول فإن الكون فيها غول لكنه جازى كلام المصنف (قوله فإن قلت الخ) هذا واراد على قول المصنف بخلاف خور الدنيا المقيد أن القصر إنما هو على جزء المسند الذي هو الضمير إلى البيت في خور الجنة بخلافه خور الدنيا

(قوله بل على جزئيه) أي وإذا كان كذلك فلا يصح التخييل بهذه الآية لما إذا كان التقديم لقصر المسند اليه على المسند (قوله) جواب يمنع قوله بل على جزئيه (قوله المقصود) أي مقصود المصنفون كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله على الاتصاف) بني خور الجنة أي مقصور على الكون والحصول في خور الجنة فالمقصود به هو المتعلق لان الحكم الثابت للظرف إنما يثبت له باعتبار متعلقه ولم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره وذكر الاتصاف إشارة إلى أنه من قصر الموصوف على الصفة فقدم القول بوصف والصفة التي قصر عليها هي الكون في خور الجنة ووجه الإشارة أن قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف إشارة لذلك (قوله ولا يتجاوز به إلى الاتصاف الخ) أي لا يتجاوز به إلى الكون في خور الدنيا أي أن تجاوز به لغزيره من المشرق وباب كالين والسيل وأشار الشارح بقوله لا يتجاوز به إلى أنه قصر اضافي لا حقيقي (١١١) (قوله وان اعتبرت الخ) عطف على مقدم أي وهذا ان اعتبرت النفي في جانب المسند اليه

بل على جزئيه أعني الضمير المحرور الراجح إلى خور الجنة قلت المقصود أن عدم القول بمقصور على الاتصاف بني خور الجنة لا يتجاوز به إلى الاتصاف بني خور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند الوصف من الموصوف لان المحرور وصف بانها موجهة للرأس مثقلة للبدن ويمكن أن يعتبر أن نسبتها منه نسبة المظروف من الظرف لان الظرفية المجازية بصم أن تعتبر في الموصوف للموصوف بل الحقيقة فيقال كانت هذه الصفة في هذا الموصوف فتفي القول هنا باعتباريه كونه في خور الجنة على وجه القصر والاعتبار الاول نوههم أن قصر نفي القول على كونه في خور الجنة من قصر الوصف على الموصوف والاعتبار الثاني قيل انهم قصر الموصوف على الصفة والاول ناظر إلى أن الحاصل من لا فيها غول ان عدم القول وهو صفة مقصور على خور الجنة بحيث لا توصف به خور الدنيا ويرى بان تقديم المسند لمرد لقصر المسند الذي هو بمثابة الصفة على المسند اليه الذي هو بمثابة الموصوف بل الوارد العكس ولو سلم وده فهد البس منه اذهو من قصر المسند اليه على جزء من المسند وهو الضمير والمعهود في افادة التقديم للقصر افادته قصر أحد المقدمين على نفس الآخر لا على جزءه وان أراد هذا القائل أنه من قصر المسند اليه على المسند وحوال الظرف ولكن لما آل الكلام بالاخيرة إلى اتصاف خور الجنة فقط بدم القول سمينا قصر الصفة فلا اعتراض عليه اذ لا يخالف ما يقوله الغير ولا مشاحة في التعبير ثم ان أراد هذا القائل أن نفي الحصول في خور الجنة وصف مقصور على القول لا يتعداه إلى أن يكون وصفا للصحة والراحتما كان من قصر المسند إلى المسند اليه ولكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان الظاهر كما لا يخفى أن الكلام مع من يمتد أن القول في خور الجنة تحكمور الدنيا لا مع من يمتد أن الاتصاف بعدم الحصول في خور الجنة محقق للقول ولغيره من الراحتما أيضا وأولاهه فقط وأما من قال انه من قصر الموصوف على الصفة فيقول كاتقد ان المعنى ان عدم القول بمقصور على الاتصاف بكونه في خور الجنة فلا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا هذا اذا اعتبرنا القضية معدولة الموضوع وقررنا أن حرف النفي في جانب المسند اليه ومعناه هو المحكوم عليه وان قررنا حرف السلب في جانب المحمول ومعناه هو المحكوم به لتكون القضية معدولة المحمول كان المعنى ان القول بمقصور على عدم الكون في خور الجنة لا يتعداه إلى عدم الكون في خور الدنيا لصدق كونه فيها وار تكب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبه حجة لثبوت الابدان النفي ودر على تقديم بقيد القصر فيستلزم على

الوجود الفرق بينهما فلو قد يجاب بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره وحينئذ فلا يضر الفصل بين حرف السلب والموضوع وانما تركب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبه حجة لثبوت الابدان أنه اذا كان تقديم المسند في الآية للحصر كان معناها نفي بعضهم القول في خور الجنة لا نفي القول عنها وذلك لان النفي اذا ورد في كلام فيه قيد افاد نفي القيد فعلى هذا بقيد النفي نفي القصر لبقيد بقيد التقديم لا يثبتون فقد يقال لا داعي لذلك لان النفي قد توجه إلى أصل الثبوت مع رجوع القيد إلى النفي كما تقدم في قوله تعالى وبارك عظام القصيد فالنفي لاصل الظلم بقيد ذلك النفي بالمبالغة في تحقيقه وليس الذي مسلط على المبالغة في الظلم وكان قوله تعالى وما من مؤمنين هولاً كيد نفي ثبوت الايمان لا لنفي تأ كيد الثبوت الذي كان أصلاً في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول في الآية وقيد الكلام النفي القيد بالقصر لان نفي القصر افاده العلامة المتقوى

فالغنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوز إلى عدم الحصول في خور الدنيا  
فالمسند إليه مقصور على المسند قصره غير حقيق وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم وفي دين  
في ذلك القيد على إعادة أن النبي إذا ورد في كلام في مقيد بأداة في القيد فعلى هذا فيقيد النبي في القصر  
المعاد بقيد التقديم لا يثبت له ولكن هذا مرد بان النبي قد توجه إلى أصل الثبوت مع عود القيد إلى النبي  
كما تقدم وذلك كما في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فالنبي لا أصل للظلم مقيد بذلك النبي بالمبالغة في  
تحقيقه وليس النبي متسلط على المبالغة في الظلم كما في قوله تعالى أيضا وما هم بمؤمنين فهو لنا كيدني  
ثبوت الايمان لا في تأكيد الثبوت الذي كان أصلا في الجملة لا اسمية فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول  
وبقيد الكلام الذي المقيد بالقصر لا في القصر واعتراض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف  
السلبان لو جاز بأن يكون جزءا من المسند في ما ناقض هذا فلا يصح فرق بين المؤمنين أنما ناقض هذا  
وقد تقدم أن الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بان الظرف توسع فيه أكثر من غيره فلا يصح انفصال  
به وأن الاستعمال جاز بالفرق بين نحو ما ناقض هذا مع أنما ناقض هذا بخلاف لا بهار وفيه لا يزيد ثم  
لأعتبار السابق يتناسب هنا أيضا بان يقرر النبي كأنه لقول القائل مثلا في خور الجنة غول فقبل لها  
غول أي ليس الغول فيها مع أنه كائن في غير ما على حد ما ناقض هذا أي لم أقمعه انه مقول ويكون هذا  
المعنى مطابقا لما تقدم من أن الغرض إعادة النبي المقصور لإفادة النبي القصر ثم إن في الكلام بثمان  
وجهين \* أحدهما أن لا نسلم أن تقديم الظرف لإفادة القصر هنا لإفادة القصر في نحوه مقيد بان يصح  
الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنبي حيث جعل العدول في المحول لا يسوغ الابداء بالنكرة  
والجواب أن التنوين في غول للتوابع فيفيد صحة الابداء وورد التقديم حينئذ للحصر وإن جعل في  
جانب المسند اليه فهو في تأويل المضاف فيفيد أيضا وأما الجواب بان المسند إليه مصدر يصح الابداء  
بغيره فوه بان المصدر الذي يصح به الابداء خصوص بالدال على الدعاء كسلام على فلان والتعجب  
\* وثانيهما أن القصر في إذا جعل القصر افراد والغرض انه من قصر الموصوف على الصفة وجعل السلب من  
جانب الموضوع كان المعنى تقدم أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكون في خور الجنة لا يتعداه  
إلى الاتصاف بكون في خور الدنيا كما عليه المخاطب فيكون كلاما مع من اعتقد أن في الغول كان في  
خور الجنة الا انه يعتقد مشاركة خور الدنيا في عدم الغول ولا يخفى كما تقدم أن الظاهر أنه كلام مع  
من يعتقد الغول في الجحيم لا مع من يعتقد فيه فيهما ولو لم يكن فيه عن احدهما دون الآخر في  
ثبوتهما كما يعتقد المخاطب لكن الدلالة على ذلك لزومية خفية فلا تتركب لان المتبادر من  
العبارة أن القصد خلافا وإذا جعل قصر قلب كان المعنى أن في الغول مقصور على وصفه بكونه في  
خور الجنة فقط لا يتعدى ذلك إلى وصفه بكونه في خور الدنيا فقط ولا يخفى أيضا أن الكلام حينئذ  
مع من يعتقد نفي الغول في خور الدنيا وليس كذلك وإن جعل السلب من جانب المحول كان المعنى  
كما تقدم أيضا أن الغول مقصور على الاتصاف بعدم الكون في خور الجنة لا يتعدى ذلك إلى أنه يصعب  
أيضا بعدم الكون في خور الدنيا أو يصعب فقط بذلك لعدم بناء على أن قصر افراد أو قلبه يكون  
كلاما مع من يعتقد أن الغول منفى عن الجحيم معا فأريد اثبات نفيه في أحدهما فقط أو منى عن  
أحدهما دون الآخر فأريد اثبات نفيه عن الآخر فقط ولا يخفى ما فيه أيضا لان الكلام مع من يعتقد  
الثبوت لا مع من يعتقد النفي فالأولى أن يجعل من باب ما ورد فيه النبي مقيدا بالقصر الذي يتيهه أصل  
تركيب الثبوت ولو لم يوجد ذلك الأصل اذ ليس كلاما مع من يعتقد أن فيها فقط غولا بل مع من يثبت

(قوله فالغنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوز إلى عدم الحصول في خور الدنيا)  
مقصود على عدم الحصول في خور الجنة أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خور الجنة فهو من قصر الموصوف وهو القول على الصفة التي هي عدم الحصول في خور الجنة (قوله لا يتجاوز إلى عدم الحصول الخ) أي لا يتجاوز إلى الاتصاف حصوله في خور الدنيا أي وإن تجاوز إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا مثلا بكونه في خور الدنيا (قوله) فالغنى أن الغول مقصور على المسند قصره غير حقيق أي على كلا الاحتمالين أغنى اعتبار النبي جزءا من المسند إليه أو من المسند إليه (قوله لكم دينكم) أي أن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوز إلى الاتصاف بكونه لديني مقصور على الاتصاف بكونه في الجنة لا يتجاوز إلى الاتصاف بكونه في الجحيم

(قوله ونظيره) أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم لأن المسند فيه مؤخر على الأصل والحصر جاء من الثاني والأول من التقديم (قوله حسابه موصوف على الأضاف) أي على أضافه بكونه على ربي (قوله لا يتجاوز إلى الأضاف بعلي) ضمير المتكلم راجع إليه الصلاة والسلام وخص بذلك أن غير مثله لا هو الذي يتوهم كون الحساب عليه لم يكن تصدي للعبوة إلى الله ولجلها في نسخة لا يتجاوز إلى الأضاف بعلي غير ربي وهي واضحة لأن الأضاف بعلي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير التي عليه الصلاة والسلام وغيره (قوله فجميع الأمثلة المذكورة في المتن والشرح (قوله من قصر الموصوف) ودون القول ودينه وحسابه وقوله على الصفة وهي الكون في خور الجنة والكون لربك والكون على ربي (قوله دون العكس) أي لأن الجمل على العكس يستلزم جعل التقديم لقصر المسند على المسند إليه والقانون أنه لقصر المسند إليه على المسند (قوله كأنومه بعضهم) وهو العلامة الخلق في قوله أن القصر في قوله تعالى لا فيها (١١٣) غول من قصر الصفة على الموصوف

ولمعي أن الكون في خور الجنة وصف مقصور على عدم النول لا يتعداه إلى القول وهذا القصر اضافي لا حقيقي حتى يلزم أنه ليس لخورها صفة الأعدام القول مع أن له صفات أخرى كالسلامة والراحة قال وقد ورد ذلك التقصير في قول على رضي الله عنه وعن فريته

رضينا قصعة الجبار فربنا لنا عول والأعداء مال فانه قصر الصفة على الموصوف أي أن الحال التي لنا مقصور على العلم لا يتجاوز المال والحال الذي للأعداء مقصور على المال لا يتجاوز إلى العلم ورد عليه أن الكلام مع من

ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى إن حسابهم إلى على ربي من أن المعنى حسابهم مقصور على الأضاف بعلي ربي لا يتجاوز إلى الأضاف بعلي فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كأنومه بعضهم (ولهذا) أي لأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه (في لا يرفع) ولم يقل لا يرفع

فيهما فسكان نقل في خور الجنة غول في نفي مقصوراً فأقصر في المسند إليه على الظرف ونظيره في الآيات قوله تعالى إن حسابهم إلا على ربي أي حسابهم مقصور على الأضاف بكونه على ربي لا يتعداه إلى الأضاف بكونه على كذا قوله تعالى لكم دينكم وفي دين أي دينكم مقصور على الأضاف بكونه لكم لا يتعداه إلى الأضاف بكونه على كذا إن ديني مقصور على الأضاف بكونه على لا يتعداه إلى الأضاف بكونه لكم أيضاً وكل ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كأنومه وقد أطننا في هذا المقام للحاجة إلى تحقيق مفاد هذه الكلام والله الموفق عنه وكرمه (ولهذا) أي لا أجل أن التقديم يفيد الاختصاص غالباً (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه (في) قوله تعالى (لا يرفع فيه) فلم يقل لا يرفع

ولذلك لم يقدم الظرف في لا يرفع فيه لئلا يفيد ثبوت الرفع في إثباته الله سبحانه وتعالى ثم هنا سؤال وهو أن مدلول فيها غول ما القول إلا في نفسه ما اختصت بالقول وهذا غير المراد لأن معنى ما اختصت بالقول أي من أنها اشتركت في غير حافيه وليس هو مراداً وجوابه يطول ذكره وستكلم عليه في الاختصاص بتقديم الموصول

يعتقدان القول في خور الجنة يحذور الدنيا لا مع من يعتقد أن الأضاف بعدم الحصول في خور الجنة محقق للنول ولغيره من الراحة والصحة وأغيره فقط وبأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند لا لقصر المسند على المسند إليه كما هو مقتضى كلام ذلك البعض ولا يرد على هذا حيث في أن قصر المسند فيه على المسند ليسم يستفاد من تقديم المسند وإنما استفيد من معونة المقام والتزاع بين الشارح وغيره بما هو في أن قصر المسند على المسند إليه هل يستفاد من نفس التقديم بطريق الوضوح أم من معونة المقام والحق ما ذكره الشارح من أن قصر الصفة على الموصوف لا يستفاد من التقديم لأن التقديم ليس موضوعاً للثبوت وإنما يستفاد من معونة المقام فإن أراد ذلك البعض أن التقديم في الأتيقيد لذلك الحصر بمعونة المقام كان كلامه صحيحاً وإن أراد أن ينفيد لذلك وضماً كان ذريته صحيحاً ثم إن قول الشارح كأنومه بعضهم ظاهره أن ذلك البعض توهم ذلك العكس في جميع الأمثلة السابقة وليس كذلك أذه ولا يظهر في قوله تعالى إن حسابهم إلا على ربي إذ لا يصح قصر الكون على ربي في حسابهم

لثلايقيد ثبوت الرب في سائر كتب الله تعالى وإمالة التبيين من أول الامر على أنه خبر لا نعت

(قوله لثلايقيد يدل) فيه نظر لانه يقتضي ان التقديم بقيد الثبوت المذكور من حيث ان التقديم بقيد الحصر مع انه لا يزم ان يكون لافادة الحصر بل ذلك هو الغالب كما ساقى في كلام المصنف فالاولى لثلايقيد ثبوت الرب بتقديمه نظر الى ان الغالب فيه الحصر وأجيب بأن المراد لثلايقيد ثبوتهم ذلك الامر فالسلام على حذف النضاف والمراد لثلايقيد ذلك اذاهم السلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو الاختصاص وقوله لثلايقيد اجماله للنفي أي انتهى التقديم للظرف لاجل انتفاء الافادة المبينة على افهام اختصاص عدم الرب بالقرآن لو قدم الظرف (قوله في سائر) أي باقي من السور وهو البقية أي مع ان الرب يستف عن الان المراد بالرب هنا كونهما مظنة لا بالفعل لوقوعه في القرآن بخلاف السكون مظنة فانه يستف عن سائر كتب الله لمفاهيم الانحياز بنحو الاخبار عن المغيبات (قوله بناء على اختصاص الخ) على قوله يقيد ثبوت الرب وفي الكلام حذف مضاف أي بناء على افهام اختصاص الخ أي لو قدم الظرف وافهمه (١١٤) ذلك بالنظر للغالب والا فقد يقدم ولا يقيد القصر بأن كان التقديم هو

المسوخ لا ابتداء بالكتابة حيث لم يوجد مسوخ سوى ذلك التقديم فقول الشارح بناء على اختصاص بمنزلة قولنا بناء على الغالب فتأمل قوله وانما قال في سائر كتب الله تعالى أي لم يقل في سائر الكتب (قوله في مقابلة القرآن)

(لثلايقيد) تقدم عليه اذاهم الكلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو الاختصاص (ثبوت الرب في سائر) أي باقي (كتب الله تعالى) مما سوى القرآن لان الكلام حينئذ لو قدم فيه الظرف لافاد بناء على أن التقديم بقيد التخصيص أن القرآن يخص بعدم الرب وبحقق اختصاص الشيء بوصف انما يعتبر بالنسبة الى ماتوهم مشاركته فيه والكتب السماوية هي التي تتوهم فيها مشاركة القرآن في اوصافه فاذا خص القرآن بوصف وهو هنا في هذا التقديم بعدم الرب لم يزم ثبوت ضدها العلم وهو الرب في سائر الكتب السماوية وهو باطل وان ذلك لم يقدم للظرف لثلايقيد بناء على الغالب ذلك لاجل ما قلناه من أن التخصيص انما هو باعتبار النظر الذي يتوهم فيه المشاركة فلنا في مفادها غول ان عدم القول بخصوص بخمسة لثلايقيد ثبوت خور الدنيا فانه فيها لم يقل دون سائر المشر وبات وغيره من المعلومات (أو التبيين) هو معطوف على تخصيصه أي تقديم المسند يكون للتخصيص وللتبيين (من أول الامر) أي من أول زمان ايراد الكلام (على انه) أي المسند (خبر لا نعت) وانما وقع وانما قال في أول الامر لانه قد علم أنه خبر ولو لمع التأخر بعد التأمل والنظر إلى أنه لم يدخر بعده فيهم أن غرض التسليم به الاخبار لا النعت فالتسليم في التقديم افهام الخبر به أولا وذلك عند اقتضاء المقام تجليل المراد من السلام لاجل خوف فوات الفرصة مثلا أو لطلب تحقيقه فمرار من الدخول للاعتناء أو اما أن يقدم المسند لثلايقيد التبيين من أول الامر على أن المتقدم خبر كقول حسان رضي الله عنه مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم

المسوخ لا ابتداء بالكتابة حيث لم يوجد مسوخ سوى ذلك التقديم فقول الشارح بناء على اختصاص بمنزلة قولنا بناء على الغالب فتأمل قوله وانما قال في سائر كتب الله تعالى أي لم يقل في سائر الكتب (قوله في مقابلة القرآن) أي دون سائر الكتب لان التخصيص انما هو باعتبار النظر الذي يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقي الكتب السماوية فقط دون كل كتاب غيرها فانه لا يتوهم فيه المشاركة فللمصنف اضافي (قوله كما أن العباد) أي ولذلك قلنا الشارح في مفادها غول ان عدم القول بخصوص بخمسة لثلايقيد ثبوت خور الدنيا فانه فيها لم يقل دون سائر المشر وبات وغيره من المعلومات (أو التبيين) هو معطوف على تخصيصه أي تقديم المسند يكون للتخصيص وللتبيين (من أول الامر) أي من أول زمان ايراد الكلام (على انه) أي المسند (خبر لا نعت) وانما وقع وانما قال في أول الامر لانه قد علم أنه خبر ولو لمع التأخر بعد التأمل والنظر إلى أنه لم يدخر بعده فيهم أن غرض التسليم به الاخبار لا النعت فالتسليم في التقديم افهام الخبر به أولا وذلك عند اقتضاء المقام تجليل المراد من السلام لاجل خوف فوات الفرصة مثلا أو لطلب تحقيقه فمرار من الدخول للاعتناء أو اما أن يقدم المسند لثلايقيد التبيين من أول الامر على أن المتقدم خبر كقول حسان رضي الله عنه مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم

مخصوص بخمسة لثلايقيد ثبوت خور الدنيا فانه فيها لم يقل دون سائر المشر وبات وغيره من المعلومات (أو التبيين) هو معطوف على تخصيصه أي تقديم المسند يكون للتخصيص وللتبيين (من أول الامر) أي من أول زمان ايراد الكلام (على انه) أي المسند (خبر لا نعت) وانما وقع وانما قال في أول الامر لانه قد علم أنه خبر ولو لمع التأخر بعد التأمل والنظر إلى أنه لم يدخر بعده فيهم أن غرض التسليم به الاخبار لا النعت فالتسليم في التقديم افهام الخبر به أولا وذلك عند اقتضاء المقام تجليل المراد من السلام لاجل خوف فوات الفرصة مثلا أو لطلب تحقيقه فمرار من الدخول للاعتناء أو اما أن يقدم المسند لثلايقيد التبيين من أول الامر على أن المتقدم خبر كقول حسان رضي الله عنه مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم

كقوله هم لامنتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر وقوله تعالى ولو كلف في الأرض مستقر ومتاع إلى حين وإما المتفاوت

قوله لا نهى ما يعلم أنه خبر) أي مع التأخير (قوله التأمل في المعنى) أي يعلم بغير ذلك أيضا ككون المذكور لأصاحب النعتية لكونه نكرة واجزءه الآخر المتقدم معرفة للتأخر لم يرد المحصر (قوله والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر) أي بعده فيهم السامع أن غرض المتكلم به الإخبار لا النعت (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وبعد البيت المذكور له راحة لو أن معشار جودها \* على البركان البرأني من العر والحجم جمع همتوهي الإرادة المتعلقة بما إذا ما على وجه العزم فإن كان ذلك المراد من معنى الأمور كانت عليه وإن كان من سفسفها فهي دينية وقوله لامنتهى لكبارها أي لا آخر لكبارها بمعنى أنه لا يحاط بـ كبارها ولا يحصا عدد والصغرى منها أجل (١١٥) باعتبار متعلقها من الدهر والحاصل أن همة عليه الصلاة والسلام كلها

وإما قال من أول الأمر لا معرا يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا (قوله) لهم لامنتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر حيث لم يقل هم له (أوالتفاوت) نحو \* سعدت بفرقة وجهك الأيام \*

بالمدح والتعظيم (قوله) أي قول مولانا حسان رضي الله تعالى عنه في مدح نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (لهم لامنتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر) الهمة هي الإرادة المتعلقة إلى وجه الأمر غير ادماوعد سلك الأرادتان تعلقت بمعنى الأمور فالمدح يقول أن الكبار من همهم صلى الله عليه وسلم تتعلق بمحال لا يحاط بها تصور ولا إدراك الصغرى منها أجل باعتبار متعلقها من الدهر الذي كانت العرب تضرب بهم مثل لأنه لو قوع العظام فيه كأنه مما يتعلق بتلك العظام فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن همهم في يقل همهم لثلاثتهم أن المحرور نعت فينتظر الخبر فيقوت الغرض من تمكين مدحه وتعلطيه في القالب بأن همهم موصوفان انتظار الخبر بما يختل بامتلاء القلب من أول وهلة بتعظيم المدح وذلك امتلاء الأولي مقصودا لدخول أنه أنسب بتمام المدح من غير وهذا المعنى مثل له بالخبر المنكر مع أن هذا التوهم موجود في الخبر المعروف كقوله زيد القاتم لكن حاجة النكرة إلى النعت آكد من حاجة المعرفة إليه فيعتبر فيها ذلك التوهم (أو التفاؤل) أي يكون التقديم للتفاوت الذي هو أن يسمع من أول وهلة ما ييسر كقوله \* سعدت بفرقة وجهك الأيام \* ولا يقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم للتفاوت لأنه يجوز تأخير في تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت فالتقديم في هذا التركيب المؤدى إلى كون المسند إليه فاعلا عدل (١) يسير عما يصح من العكس لما ذكر من التفاؤل وهو ظاهر

لهم لامنتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر لمراحة لو أن معشار جودها \* على البركان البرأني من العر يعني لو أخر فقال همهم لتوهم أنه نصفه وقد يقال كان الوهم زول بأن يقال همهم لامنتهى لكبارها فإن له حيث تدعي الخبر به لأن يقال يحتمل أن يكون صفة ثانية والخبر محذوف بقرينة ولا مانع من الوصف بالجملة قبل الوصف بآثاره والمحرور وأن كان قليلا مر جوحا قلت ويمكن أن يقال التقديم هنا

باعتبار متعلقها لأن الهمة هي الإرادة والتفاوت باعتبار نفسها (قوله حيث لم يقل همهم) أي تخوف توهم أن له صفة لهم وقوله لامنتهى لكبارها خبرها الوصف بعد صفة والخبر محذوف كلاهما خلافا للمقصود وهو إثبات أنهم الموصوفة عليه السلام لا إثبات الصفة المذكورة لهم متولا لإثبات صفة أخرى لهم الموصوفة لأنه حيث يكون الكلام مسوقا لله من همهم عليه السلام لا مدح عليه السلام قاله عبد الحكيم فقدمه للتبيين من أول الأمر على أنه خبر لا نعت (قوله أوالتفاوت) هو معار الخاطب من أول وهلة ما ييسر (قوله سعدت الخ) تمامه \* وتزينت بيقائك الأعوام \* لا يقال هذا السند فعل يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه للتفاوت إذ لا يقال في المسند قسم لغير كذا إذا كان جائز التأخير على المسند إليه لا نقول الختم مبني على مذهب الكوفيين المجوزين لتقديم الفاعل على الفعل أو يقال أن الفعل هنا مجوزة تأخير في تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت بفرقة وجهك على أي من باب الأخبار بالجملة لا على أن يكون فاعلا فاعله تقدم عليه فقدم سعدت في هذا التركيب المؤدى إلى كون المسند إليه فاعلا مع خصصه تأخير باعتبار

(١) قوله يسير هكذا في النسخ ولعله محرف أو من زيادة الناسخ كتبه مصححه

واما التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وأواسق والقمر**  
 وقوله **وكانا نار الحياة بن رماذ \* أو اخرها وأولها دخان** قال السكاكبر رحمه الله وحق هذا الاعتبار تطوُّر الكلام  
 في المسند والام بحسن ذلك الحسن **(تبيينه)** كثير مما في هذا الباب والذي قبله

ركيب آخر لاجل ما ذكر من التناول بخلاف أو آخر سعدت بالنظر للتركيب الاخر فلا يكون فيه تناول لماعلمته من معنى التناول وقول  
 سم ان التناول لا يتوقف على التقديم فيه فنظر **(قوله أو التشويق)** أي السالمين **(قوله طول)** أي بسبب اشقائه على وصف أو  
 أوصاف متعلقة بالمسند اليه **(قوله كقوله)** أي قول الشاعر وهو محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله **(قوله هذا هو المسند)** انما يمكن  
 هو المسند اليه مع انه مختص بالوصف لما يرم (١١٦) عليهم من الابتداء بنكرة والاخبار بمعرفة قوفهم أنه لم يوجد في كلامهم الاخبار

**(أو التشويق)** أي ذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه  
 فيكون لموقع في النفس وعمل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من التساق بالاعتبار **(كقوله)**  
**ثلاثة** هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله **(تشرق)** من أشرق بمعنى صار مضياً (الدنيا) فاعل تشرق  
 العائد الى الموصوف هو الضمير المجزوء في (بهجتها) أي بحسنها وانصارتها أي تصير الدنيا منورة بهجة  
 هذه الثلاثة وهما والمسند اليه المتأخر هو قوله **(شمس الضحى وأواسق والقمر)** **(تبيينه)**  
 كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند (والذي قبله) يعني باب المسند اليه

**(أو التشويق)** أي يكون تقديم المسند لتشوق السامعين الى ذكر المسند اليه ووجود التشويق  
 في المسند يكون بسبب اشقائه على طول بذكر وصف أو أو وصف تشوق الى صاحب ذلك الوصف أو  
 الادصاف والغرض من التشويق أن يكون المشوق اليه يقع في النفوس ويكون له فيها عمل من قبول  
 وتمكنه وذلك لان الحاصل بعد الطلب أعز وأمكن من التساق بلا تعب وانما يرتكب ذلك اذا كان  
 مناسباً للمقام كما اذا كان الكلام في مدح أو ردياً تكيد مدح أو غرارة تم قطعها بان لا يزول عن الخوطر  
 هو وأوصافه اللازمة فيشوق اليه بالتقديم **(كقوله)**

**ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وأواسق والقمر**  
 قوله ثلاثة خبر مقدم ووصفه بالاشراق التي هو ان يصير الشيء مضياً أو أسند ذلك الاشراق الى الدنيا  
 وجعل (١) سبب اشراق الدنيا بسبب مهجدة تلك الثلاثة فاشتاق النفوس الى المعرفة من بهجة تشرق  
 الدنيا وهو المسند اليه الذهو قوله **شمس الضحى وأواسق والقمر** تفنك هذا الثلاثة في النفوس  
 ويمكنها كدفي مدحها ثم الغرض من الثلاثة أو واسق وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو  
 ايها المعلم العلم بان الشمس أقوى من أي اسحق في الاشراق **(تبيينه كثير مما ذكر)** أي الكثيرين  
 الاحوال المذكورة (في هذا الباب) يعني باب المسند (في) الباب (الذي قبله) يعني باب المسند اليه

اما للاختصاص واما للتناول ومسرة السامع مثل علمه من الرحمن ما يستحقه أو عكسه كما تقدم في  
 المسند اليه وان كان المصنف أهمل هذا القسم حثوا لوجه الاحماله واملا ارادة التشويق اذا ذكر  
 المسند اليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وأواسق والقمر**  
 ولما كان يقول انما حصل التشويق من صفة المسند لانه ومن الناس من قال ان ذلك مبتدأ أو  
 الابتداء به الافادة على رأي الجرجاني او التعيين كقولهم في عمر رضي الله عنه رجل اختار لنفسه وتشرق  
 خبره وفي هذا البيت من البديع الجمع والتفريق ص **(تبيينه)** (ش) التبيينه كرفيماه تعلق

بمعرفة عن نكرة في غير  
 الانشاء فمجرد كونه  
 خبر مبتدأ محذوف وشمس  
 الضحى الخ بدله لكنه  
 تكلف اه يس **(قوله)**  
 من اشرق الخ اشار بذلك  
 الى بيان معنى الفعل والى  
 ضبطه بضم اوله احترازاً  
 عن كونه من تشرق بمعنى  
 طلع فيكون مفتوح الاول  
**(قوله)** بمعنى صار مضياً  
 انما عبر بمعنى اشارة الى أن  
 المراد بالاشراق المأخوذ منه  
 صار مضياً لا انهم اشرق  
 بمعنى دخل في وقت التشرق  
 وانما نقل بمعنى اضاء  
 للمبالغة أي أن الدنيا كانت  
 مظلمة ثم صارت مضيئة عند  
 وجود من ذكر بخلاف  
 التعبير بأضاء فانه وان افاد  
 التجديد لانه يحفل بالمفارقة  
 ويحفل عسماً بخلاف  
 صار فانه مقيده للانتقال  
 واليوم بعده كذا فاقره مضياً  
 العدوى **(قوله فاعل)**  
 تشرق أي لا تشرق

لتشرق كما قال بعضهم لان جعله فاعلاً بلغ **(قوله والعائد الى الموصوف)** أي والرا بطول الموصوف النكرة  
 بالجملة الواقعة صفة هو الضمير الخ **(قوله وهما)** عطف على الهمزة مسرعة لها **(قوله شمس الضحى)** أضاف شمس الى الضحى لانما ساعه  
 قوتها مع عدم شدة انبائها **(قوله أو واسق)** كناية للمعتصم بالله والمدح في توسطه بين الشمس والقمر اشارة لطيفة وهو متأخر  
 منها لان خير الامور أوسطها وانها كما تخدمه بعضهم متقدم بعضهم متأخر عنه وما قيل من ايها تولد من الشمس والقمر وان  
 الشمس أمهما والقمر أبوه **(قوله كثير مما ذكر)** أي كثير من الاحوال المذكورة في هذا الباب

(١) قوله سبب اشراق الدنيا بسبب كذا في النسخ يتكرر لفظ سبب ولعل أحد هاهنا زيادة النامح كما لا يخفى كتيبه مصححه



غير مختص بالسنداليه والسند كالد كرو الحذف وغيرهما تقدمت أمثله

(قوله غير مختص بهما) بل يكون الكثير في المفعول به في الحال والتمييز والضاف اليه (قوله كالد كراخ) مثال للكثير (قوله وغير ذلك) أي كالد بالاء والثاء كيدو العطف (قوله وأما قال كثير) أي ولم يقل جمع (قوله لان بعضها) أي بعض الاحوال وهو غير الكثير مختص بالباين فلو قال جميع ماذ غير غير مختص بالباين ورد عليه ضمير النعمل وكون السند فعلا لان تقيض السالبة الكمية موجبة جزئية (قوله ضمير النعمل) أي فانه مختص بالنسبة التي بين السند والسنداليه فقوله الشارح المختص بما بين الخ أي بالحكم الذي بين الخ أو بالمكان الذي بينهما وفي بعض النسخ المختص بآي تسمية باب (قوله فانه) أي الكون فعلا (قوله اد كل فعل مسند دائما أي مالم يكن مكفوقا بما كلفه اد طسالا وكثرافاتها السلفت عن معنى الفعلية وصار معنى الاولى التي والآخر من الكثير والم يكن زائدا ككان الزائدة أو موكدا الفعل قبله (قوله وقبل الخ) قاله الشارح الزوزني وحاصل كلامه انه انما يعبر عن المصنف بكثير ولم يعبر بجميع لان لو قال وبجميع ماذ غير غير مختص بالباين بل يجرى في غيرهما (١١٧) لاقتضى أن كلاما محض أي أن كل فرد من أفراد الاحوال المذكورة يجرى في كل فرد بما يصدق عليه

(غير مختص بهما كالد كرو والحذف وغيرهما) من التعريف والتشديد والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وأما قال كثير لان بعضها مختص بالباين فضمير الفصل المختص بما بين السند اليه والسند وكون السند فعلا فانه مختص بالسند اد كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى أن جميعا لا يجرى في غير الباين كالتمريف فانه لا يجرى في الحال والتمييز كالقديم فانه لا يجرى في المضاف اليه وفيه نظيران قولنا جميع ماذ كرو في الباين غير مختص بهما لا يقتضى أن يجرى شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير السنداليه والسند

(غير مختص بهما) أي لا يختص بالباين بل ذلك الكثير يوجب غيرهما أيضا وأما مختص بالباين البعض بما ذكرناه فاما لا يختص بالباين (كالد كرو والحذف وغيرهما) مثل التعريف والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك كالد بالاء والثاء كيدو العطف وأما مختص فضمير الفصل لانه يؤتى به الاين المسندين وكون الشيء فعلا فانه لا يتصور في غير السند فلاجل أن بعض المذكورات تختص كما ذكرنا قال كثير بما ذكره ولم يقل جميع ماذ كرو قيل ان التعبير بالكثير لا اشارة الى ان جميعا لا يجرى في غير الباين والذي لا يجرى في غير الباين بما ذكره كالتعريف فانه لا يجرى في الغير الذي هو الحال والتمييز ولو جرى في غيرهما مساوي الباين كالنعمل به ومع ذلك تقدم فانه لا يجرى في الغير الذي هو المضاف والمضاف اليه ولو جرى في المفاعيل وهذا يقتضى ان التعريف والتقديم يختص بالباين لانهما مثال لما لا يجرى في غير الباين فالاختصاص بالباين حينئذ يتحقق الجريان في بعض غير الباين وعدم جريانه في بعض آخر كتحقق ذلك في التعريف الذي يجرى في المفعول دون الحال والتمييز والتقديم الذي يجرى في المفعول دون المضاف والمضاف اليه وعلى هذا يكون عدم الاختصاص بالكلام السابق ويدخل فيه دخولا خفيا مضمون هذا التنبيه أن ماذ كره في هذا الباب والذي قبله وهما بابا السند والسنداليه من المذكور والحذف وغيرهما أي من التقديم والتأخير والتعريف والتشديد

وفي نظري أي في هذا القليل فنظروا حاصله أن ماذ كره انما يصح لو كان معنى قولنا جميع ماذ كرو غير مختص بالباين أي بل يجرى في غيرهما أن كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في الباين يجرى في كل ما يصدق عليه أنه غير ما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلاما من الاحوال يجرى في بعض ما يصدق عليه أنه غير الباين لانه يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقيق كل منافي بعض ما يصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لا يقتضى أن فردا واحدا من الاحوال يجرى في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين فضلا عن جريان كل واحد من الاحوال في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين غاية الامر انه ورد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون السند فعلا وهذا هو الذي حل الشك على المدول عن جميع ان كثير كما قال الشارح فاذ لمخص تنظير الشارح والحاصل أن الزوزني حل على غير الباين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فردا الشارح بما حاصله أن المراد العرفي في الجملة فليس الحامل على المدول عن جميع ان كثير ماذ كره الزوزني بل ماذ كره انما يعطى وأما قال كثير لان بعضها مختص بالباين الخ

والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيما لا يخفى عليه اعتبارا في غيرهما

(قوله فضلا عن أن يجري كل منها) أي من الأحوال وقوله فيه أي في كل فرد مما يصدق عليه أنه غير الباين قال السراي وفضلا من مطلق من فضل بمعنى زاد يقال زيد لا يوجد بدركه فضلا عن الدينار أي أن عدم إعطائه الدرهم أمر زائد على عدم إعطائه الدينار لأنه يتمتع أولا عن إعطائه الدينار ثم عن إعطائه الدرهم (١١٨) فعن الواقعة بعدها إما بمعنى على أو لتجاوز وتستعمل

بين كلاً من مختلفين إيجاباً وسلباً بعد انتفاء الأدنى ليعزم انتفاء الأعلى بالطريق الأولى قال اسم في قوله فضلا الخ إشارة إلى أن ص أمدها القليل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما لا فاذن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما (قوله اذ يكفي لعدم الاختصاص) أي علم اختصاص كل فرد من أفراد الأحوال التقسمة بالباين وقوله ثبوته أي ثبوت كل واحد مما ذكر من الأحوال وقوله في شيء مما ينافرهما أي مما ينافر المسند إليه والسند ولو كان ذلك واحدا كلفه قول به (قوله اذا اتقن اعتبار ذلك) أي الكثير (قوله لا يخفى عليه اعتباره الخ) أي فاعلم بما تقدم مثلاً أن تعريف المسند إليه بالعامية لا يحضره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فأريد أفراده لئلا يحتاج قلب السامع

فضلا عن أن يجري كل منهما فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما ينافرهما فانهم (والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيما) أي في الباين (لا يخفى عليه اعتبارا في غيرهما) من المعاميل والملاحظات بها والمضاف إليه

بالباين هو الجريان في كل فرد فرد من أفراد غير الباين ولا يخفى أن هذه المعنى لا تنفيده العبارة المذكورة أصلاً لا لفتولاً عرفاً ولا حاجة إليه قصداً لأن المصنف لو عدل إلى العبارة المحترزة عنها فقال جميعاً غير مختص بالباين لم تنفد لأن كل فرد بما ذكر يجري فيما يصدق عليه أنه من غير الباين في الجملة لأن ذلك يكفي في تحقق عدم الاختصاص ولا تنفد أن ثم فرداً بما ذكر يجري في كل فرد فضلاً عن أن تنفد جريان كل فرد بما ذكر في كل غير حتى يحتاج إلى الاحتراز عن تلك العبارة لئلا تنفيدها المعنى مع أن الكثير المحكوم عليه بعدم الاختصاص اذا كان معنى عدم الاختصاص هو جريان كل فرد من ذلك الكثير في كل فرد من أفراد غير الباين على ما أشار إليه هذا القائل بالمثل لم يضمن في نفس الأمر صدقه إلا بالدليل ألا يتحقق جريان كل فرد من الكثير في كل فرد من أفراد الغير بالضرورة كما لا يخفى فيكون كلام المصنف يحتمل أن يكون غير مطابق إذا اعتبر هذا المعنى ثم لو سلم العبارة الأولى المعدول إليها لتنفيدها المعنى كما لا تنفيده المعدول عنها لأن عدم الاختصاص يكفي فيه الجريان في مطلق غير الباين لا في كل الغير كما ينبغي أيضاً ذلك الأحوال في الباين بما يتوهم منه اختصاصهما فلا يجري شيء منهما فيما يصدق عليه أنه غير الباين فيحتاج إلى أن ينه على أن البعض مما ذكر يوجد فيما يصدق عليه أنه من غير الباين من غير حاجة إلى التعرض لكونه يجري في كل غير أو في بعضه أو يحتاج إلى ذلك لو كان الكلام مفيداً للجريان في الغير يوجب التنظير في كون الخارى في الغير هل يجري في كل ذلك الأمر أو في بعضه فيقال حينئذ الكثير يجري في كل غير والبعض يجري في بعض الغير دون بعض بنحو هذا التعبير وأما العبارة المذكورة فلا تنفيدها المعنى فكيف يحترز عنها فقد تبين أن ذلك المعنى لا يقصد للاحتراز ولا تنفيده تلك العبارة المحترزة عنها على تقدير وجوده فإليفهم (والفطن) أي اليب (اذا اتقن) علماً (اعتبار ذلك فيما) أي في الباين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المعاميل والملاحظات بها كالمحذور والخال والتمييز والمضاف إليه فاعلم بما تقدم مثلاً أن تعريف المسند إليه بالعامية لا يحضره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام المدح فأريد أفراداً لئلا يحتاج قلب السامع غير المدح من أوله ولا يعرف أن الفعل به يعرف بالعامية لذلك كقولك شخص زيد بالثناء لشره فعلى أهل وقته وإذا عرف أن الأبدال من المسند إليه زيادة تقرير النسبة المحكية عرف أن الأبدال من المفعول بل زيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمتم زيداً خالوا على هذا أفسس ونحو ذلك والتوابع والأفراد والجملة اسمية أو فعلية أو ظرفية أو ظرفية تجري كثير منه في غير المسند والسند إليه وأن من اتقن اعتبار ذلك فيما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المعاميل والملاحظات وغير ذلك والله تعالى أعلم

(أحوال)

غير المدح من أوله ولا يعرف أن المفعول به يعرف بالعامية لذلك

كقولك خصم زيد بالثناء لشره فعلى أهل وقته وإذا عرف بما تقدم أن الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضجر والسامع عرف أن حذف المفعول به كذلك وإذا عرف أن الأبدال من المسند إليه زيادة تقرير النسبة المحكية عرف أن الأبدال من المفعول بل زيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمتم زيداً خالوا على هذا أفسس والله تعالى أعلم والرجع والمآب

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثاً لمطالب الأول نكات حذف المفعول به والثاني نكات تقديمه على الفعل والثالث نكات تقديم بعض معولات الفعل على بعض وذكر مقدمة للطلب الأول بقوله انقل مع المفعول الى قوله ثم الحذف الخ بقوله ثم الحذف هو أول المقصود بالترجي وقوله متعلقات بكسر اللام أي أحوال الامور المتعلقة بالفعل قال في متعلق بالفتح والمفعول مثلاً متعلق بالكسر أي متشبه وهذا هو الاحسن وان صح العكس لأن كلامه متعلق بالآخر ووجه أولية الكسر أن المفاعيل وما ألحق بها معمولة وكون الممول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب لأن المتعلق هو المتشبه وهو أضعف من المتشبه به تأمل (قوله قد أشار الخ) انما يقلل صرح لأنه لم يصرح فيه وما قال غير مختص بهما بل يجري في غيرهما ومن جملة الغير متعلقات الفعل والفاعل يمكن هذا صريحاً لأن هذا عام فلا يلزم من جر بيان الكثير في غيرهما جر تلك المتعلقة لصدق الغير (١١٩) بغيره كمتعلقات اسم الفاعل (قوله تفضيل بعض من ذلك) أي من ذلك الكثير ومصدق ذلك

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

قد أشار في التنبيه الى أن كثيراً من الاستعارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لا اختصاصه بمن يدبث وممثلة ذلك مقدمة فقال (العمل مع المفعول كالنقل مع الفاعل)

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

اللام في متعلقات بحتمل أن تكون مكسورة وهو أحسن لأن المفاعيل وما ألحق بها معمولة وتكون الممول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب لأن المتعلق هو المتشبه بالشيء وهو أضعف من المتشبه به ويصح الفتح ثم انه قد أشار في التنبيه الى أن الكثير مما ذكر في البابين لا يختص بهما بل يوجد في غيرهما من لعلقات الفعل وبين أن الفطن لا يتخذاه اعتبار ذلك في غيرهما ولما كان بعض ما يعتبر في غيرهما لوضوحه قد لا يحتاج الى التنبيه اليه كما شرفنا ليه أنفاً كتنفي في الإشارة اليه بذلك الاجال ولما كان بعض ذلك فيه من يدبث وذلك كأحوال الحذف والتقديم والتأخير وأد أن يشير الى ذلك فهدله مقدمة فقال (الفعل مع المفعول) يعني المفعول به بدليل ما يأتي وانما خصه بالذكر لانه

ص ﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

الفعل مع المفعول كالنقل مع الفاعل الخ ش هذا الباب لأحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها

البابين وقوله اسكن ذكر الخ استبدل على ما توهم أن ما ذكر في هذا الباب مبكر مع ما سبق ثم أن قضية هذا الاستمرار أن المراد بأحوال متعلقات الفعل بعض أحوال متعلقاته وفيه أنه يلزم عدم المحصر الفن في الاواب الخاتمة فالوجه أن المراد الجميع الا أنه اقتصر على البعض

استثناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه والبعض الذي فصل هنا لا يقتصر على ما أشار اليه اجالا كما اقتضاه كلام الشارح قاله يس (قوله لا اختصاصه) أي ذلك البعض (قوله بمن يدبث) أي بعض ما يدعى البعث السابق والمراد بالبعث الشكات ولاشك أنه ذكر الحذف وللتقديم ههنا نكات زائدة على النكات السابقة لهما كما يعلم بتتابع ما تقدم وما يأتي (قوله ومهد لذلك) أي لذلك البعض أي بعض ذلك البعض لأن قوله الفعل مع المفعول الى قوله لا افادة وقوعه مطلقاً وتوطئة لبحث حذف المفعول به (قوله الفعل) هو مبتدأ وقوله مع المفعول حال من ضمير الخبر الذي هو قوله كالنقل وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعالم في الحالين حرف تشبيه أي الفعل يشابه حال كونه مصحاحاً للفعل نفسه حال كونه مصحاحاً للفاعل وهذا التركيب نظير قولك زيد قائم كما هو جالساً وفي الفناري أن الظرف معمول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل (قوله اسم المفعول) أراد به المفعول به بدليل قول الشارح وأما بالمفعول فنحن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لأن هذا تمهيد للحذف وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الفرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه به من جهات مختلفة كالوقوع فيه ولهو ومعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقر بهن الفاعل وكثرة حذفه كثره شائعة وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالقياس عليه

فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تعيد وقوعه منه لأن تعيد وجوده في نفسه فقط كذلك إذا عديت إلى المفعول كان غرضك أن تعيد وجوده في نفسه فقط فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسهما بفعل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه من جهة وقوعه ومنه والنصب في المفعول ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه أما إذا أريد الأخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم من وقع في نفسه أو على من وقع فالعبارة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وقع وأوجداً نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد

(قوله من ذكر مفعله) المراد به ذكر مفعله أي ذكر كل ما في (قوله أي ذكر كل ما في) أي فالضمير الأول في الاحتمال الأول عائشة على كل من الفاعل والمفعول وأدرك الضمير باعتبار كل (١٢٠) واحداً والضمير الثاني للفعل وعلى احتمال الثاني بالعكس ويؤيد الاحتمال الثاني أمران الأول قول المصنف الفعل مع الفاعل فإن المحدث عنه في هذه العبارة الفعل وحينئذ فهو أولى بعود الضمير الأول عليه الثاني قوله إفادة تليسه به فإن الضمير الأول عائشة الفعل والثاني على كل من الفاعل والمفعول والأولى أن يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد الاحتمال الأول أمران

في أن الغرض من ذكر مفعله (أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما) إفادة تليسه به أي تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فن جهة وقوعه عليه

أكثر شيوعاً بما يأتي من الحذف مثلاً وغيره من المفاعيل والمتعلقات يعرف حكمه بالقياس عليه هو (كالفعل مع الفاعل) في (أمر وهو) أن الغرض من ذكر مفعله (أي ذكر الضمير في ذكره وفي مع) باعتبار ما ذكره فيصقل أن يعود الضمير الأول إلى ما ذكر من الفاعل والمفعول ويعود الثاني إلى الفعل فيكون المعنى في أن الغرض من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل وبمقتل العكس فيكون التقدير في أن الغرض من ذكر الفعل مع كل من الفاعل والمفعول والمعنى واحد (إفادة) خبر قوله أن الغرض أي الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما هو أن يفيد المتكلم السامع حصول (تلبس به) أي تلبس الفعل بكل من الفاعل والمفعول إلا أن التلبس مختلف فأمّا تلبس بالفاعل فن جهة وقوعه وصدوره منه وأما التلبس بالمفعول فن جهة تعلقه به ووقوعه عليه

أيضاً الأول أن الترجمة لأحوال متعلقات الفعل الثاني أن كلمة مع تدخل على المتبوع غالباً والفعل متبوع بالنسبة للفاعل والمفعول لأنه عامل والفاعل أقوى من المفعول وإنما قلنا غالباً لأنها قد تدخل على التابع ومنه قول المصنف الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فإنه قد أدخلها على التابعين الذين كل منهما قيد للفعل

المصنف بل ذكر ضم الفاعل والمفعول وذكر الفاعل فيه نظر لأنه مسند إليه فكان ذكر أحواله يباب المسند إليه أليق ثم أحوال التي يريد بها هي الذكر والترك والتقديم والتأخير فقط والترك لا يأتي في الفاعل لأنه لا يحذف ثم ينبغي أن يقول الفعل وما في معناه مما يعمل عليه ولا شك أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به لإفادته وجوده فقط فعمل الرفع في الفاعل ليفيد وقوعه منه والنصب في المفعول ليفيد وقوعه عليه فالمتكلم تارة يريد الأخبار عن الفعل أي الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه ليس في هذا التركيب شيء من تعلقات الضرب وظاهر عبارة المصنف أنه مع إرادة غير الحدث لا يبقى بالفعل فلا تقول حضرني ونحوه وتارة أراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الأخبار به فيذكر فاعله أبداً عند البصريين إلا في مواضع مستثناة يجوز الحذف عند الكسائي ثم إن كان متعدياً فتارة يقصد الأخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فينبئ للمفعول تقول ضرب زيد وتارة يقصد الأخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله فهو على ضربين أحدهما أن يقصد إثبات المعنى للفاعل أو تفيدته عن على الإطلاق من غير اعتبار عموم ولا خصوص ولا تعلق بمن وقع عليه فالمتمدى حيث لا تلازم فلا بد من مفعوله كإثباته السامع أن الغرض الأخبار بتعلقه بالمفعول ولا يقدر حينئذ لأن المقدّر كالمذكور وهذا لا يتأتى في الفاعل بل متى

مرادها بمجرد المصاحبة لا مر خطابي ودون الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة إلى الموحق (لا إفادة) المضاف إليه أنه يقدم في الذكرك التفضيلي (قوله إفادة تليسه به) أي إفادة المتكلم السامع تليسه أي تعلقه وارتباطه به (قوله أما بالناسل) أشار بذلك إلى أن تلبس الفعل بهما يختص بتليسه بالفاعل من جهة وتليسه بالمفعول من جهة أخرى وقوله من جهة وقوعه منه يقلل أوقايه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل كضرب زيد عمر أو إلى ما يقوم به كضرب زيد موماً وعمر ولا أن الكلام الذي في فعل المتعدي للمفعول به ولا يكون إلا واقعاً من الفاعل بالاختيار

وإذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذ كر لمفعول فهو على ضربين الأول أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه لا لفاعله على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك وقولنا على الإطلاق أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه .

(قوله لا إفادة وقوعه) أي نفيًا أو إثباتًا وقوله مطلقا أي حالة كونه مطلقا عن ارادة العلم وعن وقوعه من أوعليه (قوله أي ليس الغرض من ذكره معه) أي من ذكر كل منهما مع الفعل (قوله من غير ارادة أن يعلم من وقع) أي من غير ارادة أن يعلم جواب ممن وقع (قوله من غير ذكر الفاعل) أي فاعل الضرب وقوله أو المفعول أي الذي يقع عليه (قوله لكونه نعتا) دالة لقوله من غير ذكر أي لكون ذكر المفعول أو الفاعل نعتا أي غير محتاج بل زائد على الغرض المقصود وغير المحتاج إليه عبث عند البلغاء وإن أفاد فائدة لانه زائد على المراد فاندفع ما يقال كيف يكون بشا مع أنه أفاد فائدة وهي بيان من وقع منه الفعل أو عليه (قوله فاذا لم يذ كر) مفرع على قوله لا الفعل مع المفعول الخ وجعل الشارح ضم يذ كر كرا جاعلا للمفعول بدلًا لوالوا حتمن الذاعلى والمفعول أو للفاعل وضمير مفعولوا حتمنهما مع أن ذلك مقتضى ما قبله لا نه يدل على ما صنفه قول المصنف فالغرض الخ (قوله ١٢١) المتعدي أخذه من كون الكلام في المفعول به أو لا ينصبه

في المفعول به أو لا ينصبه (قوله لا إفادة وقوعه مطلقا) أي ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوت في نفسه من غير ارادة أن يعلم من وقع وعلى من وقع أو لور أن يذ كر الفعل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه نعتا (فاذا لم يذ كر) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدي المستند إلى فاعله (فالغرض أن كان إثباته) أي أثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفرادها أو خصوص بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه

(لا إفادة وقوعه مطلقا) أي الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما بيان أن هذا الفعل وقع من فاعل أو على مفعول وليس الغرض إفادته أن الفعل وقع في الجملة من غير ارادة بيان من وقع منه ومن وقع عليه لا نفو أر بهذا الم يكن معنى لذكر الفاعل معه ولا المفعول لأن ما لا يتعلق به الغرض يعد نعتا في باب البلاغة بل الواجب حينئذ أن يقال وقع هذا الفعل فيعود ذلك الفعل نفس الفاعل والواقع فعلمه فيقال مثلا وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير أن يذ كر الفاعل أو المفعول أصلا (فاذا لم يذ كر) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدي بل ذكر معه فاعله (فالغرض) من ذلك التركيب الذي أسند فيه الفعل إلى فاعله من غير ذكر المفعول (إن كان إثباته) أي أثبات الفعل (لفاعله) في الكلام المثبت (أو نفيه عنه) في الكلام المنفي (مطلقا) أي أن كان الغرض إثباته للفاعل على الإطلاق أي من غير اعتبار قيد عموم في الفعل وذلك بأن يراد به جميع أفراد مدلوله أو خصوص فيه بأن يراد بعض تلك الأفراد ومن غير اعتبار قيد تعلقه بمن وقع عليه بخصوصه أو لاعتبار تعلقه بمن وقع عليه من أن لا يعتبر عموم في ذلك المتعلق بأن ذكر الفعل الصناعي وجب الاتيان بالفاعل أو نائبه قلت وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغي أن يقال هو كاللازم وكانهم يعنون باللازم حقيقة قال المصنف وهذا قسبان أحدهما أن يجعل إطلاق الفعل كناية عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلل عليه القرينة والثاني أن لا يكون كذلك كقوله تعالى قل هل

(١٦ - شرح التلخيص ثاني)

ويترك منزلة اللازم أجاب الشيخ يس بما حاصله أنا ما أتى بما ذكر في التفسير لاجل مطابقة قول المصنف الآتي ثم إن كان المقام خطايا أفاد ذلك الشعم التعميم لا لكون التبريل يتوقف على ما ذكر من عدم اعتبار العموم أو لخصوص في الفعل وبيان ذلك أن المصنف أفاد فيما أتى أنه إذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة وإذا كان خطايا أفاد الفعل العموم بمجوعة المقام الخطايا فتنبه لصله الفعل فيما أتى إلى إفادة العموم أو لخصوص يدل على أنه أراد هنا بالاطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه فلذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير الإطلاق وإن كان تبريل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك وفي ابن يعقوب أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه وحينئذ فلا يراد تأمل (قوله بأن يراد جميع الخ) تصور لا اعتبار العموم وقوله بأن يراد بعضها تصور لا اعتبار الخصوص (قوله فضلا عن عموم) أي عموم من وقع عليه الفعل الذي هو المفعول وكذا يقال في خصوصه ثم إن عموم المفعول غير عموم الفعل وكذا أخوه صلا أفاد الفعل كالأعيان

فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم فلا بد كونه لمفعول ثلاثي توهم السامع أن الغرض الاخبار باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يشتر  
أيضاً أن المقدّر في حكم المذكور

وأقر المدفوع بالأشخاص المعطون (قوله نزل بمنزلة اللازم) أي الذي وضع من أصله غير طالب للمفعول (قوله ولم يقدر لمفعول) من  
عطف اللازم على المزموم والتام لم يقدر لمفعول لأن الغرض مجرد إثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة فالسامع حيث  
قامت عنده فكرة بتعدي المقدّر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الاخبار  
بوقوع الفعل من الفاعل على مفعول هو ان القصداً بما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبته للفاعل الذي هو المطلوب  
وحينئذ فلا بد كذلك للفعل ولا يقدر (١٧٢) لما في ذلك من انتقاص غرض المتكلم (قوله يفهم منهما) أي من المذكور

والمقدر (قوله فان قولنا  
الح) مثال لفهم السامع من  
المذكور أن الغرض ما ذكر  
وحاصل ما ذكره الإشارة  
للفرق بين اعتبار تعلق الفعل  
بالمفعول وعدم اعتباره  
وتوضيحه أن ذلك أذلت فلان  
يعطى الدناير كان معناه  
الاخبار بالاعطاء المتعلق  
بالدناير و يكون كلاماً مع  
من سلم وجود الاعطاء وجعل  
تعلقه بالدناير فترد فيه أو  
غفل أو اعتقد خلافه وإذا  
قلت فلان يعطى كان كلاماً  
مع من جعل وجود الاعطاء  
أو أنكروا صلة القول الشارح  
لبیان جنس ما يتناولوه  
الاعطاء أي لبیان جنس  
الشيء الذي يتعلق به الاعطاء  
وهو الشيء المعطى كالدناير  
في المثال وقوله ما يتناولوه  
الاعطاء أي اعطاء فلان  
هذا هو المراد فيسقط قول  
بسم فقد يقال إذا  
كان لبیان ما ذكر فلا

(نزل) الفعل المتعدي (منزلة اللازم ولم يقدر لمفعول لأن المقدّر كالمذكور) في آن السامع يفهم  
منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بوقوعه عليه فان قولنا فلان  
يعطى الدناير يكون لبیان جنس ما يتناولوه الاعطاء لا لبیان كون معطياً ويكون كلاماً مع من أثبت  
اعطاء غير الدناير

يقدر ذلك للمفعول عامولاً لا خصوص بأن يقدر خاصاً (نزل) أي إذا قصد مجرد إثبات الفعل للفاعل من  
غيره راعية عموم أو خصوص فيه وفي مفعوله فانه حينئذ ينزل (منزلة اللازم) الذي وضع في أصله غير  
طالب للمفعول (ولم يقدره) حينئذ (مفعول) لأن الغرض مجرد إثباته للفاعل والتام لم يقدر لمفعول  
(لأن المقدّر كالمذكور) في وجهه وهو ان السامع حيث نصبت له قرينة على المقدّر يفهم من ذلك  
التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل ان الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل  
من الفاعل على مفعول هو ان القصداً بما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبته  
للفاعل والفرق بين اعتبار تعلقه بالمفعول وعدم اعتباره أن ذلك أذلت فلان يعطى الدناير كان معناه  
الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدناير و يكون كلاماً مع من سلم وجود الاعطاء وجعل تعلقه بالدناير  
فترد فيه أو غفل أو اعتقد خلافه وإذا قلت فلان يعطى كان كلاماً مع من جعل وجود الاعطاء أو أنكروا  
اصلاً ولا يقال إذا كان قد يكون كلاماً مع المنكر أو المتردد فيجب التأكيد في التركيبين معاً حينئذ كما  
تقدم ان كل كلام مع المتردد أو المنكر يجب توكيده أو يجب الاتيان بصيغة التخصيص ولا تأكد ولا  
تخصيص هنا فيجب ان يقال فيهما انه كلام مع خالي الذهن عن اعطاء الدناير في الأول وعن الاعطاء  
مطلقاً في الثاني لا نأقول يكفي في التأكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها للفعلي تقوية أو تحميصاً كما  
تقدم فصح التمثيل بما ذكر لكل ذلك وأما زاده قوله مطلقاً المنكر بعدم اعتبار العموم في الفعل وفي  
متعلقه ولو كان التزويل انما ترتب على ارادة مجرد ثبوت تعلقه بالفاعل ليلا يثبت قوله بعدم ان كان القام خطايا  
أفاد الفعل ذلك التعميم لأن تفصيله الى افادة العموم أو بخصوص انما يتأتى في الفعل المطلق عن  
التقييد بكل منهما كذا قيل والحق ان اسقاط لفظ الاطلاق لا ينافي التفصيل بل هو أنسب على ما يأتي  
يسمى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أي من له صفة العلم ومن ليست له ثم نقل عن السكاكي انه قال  
ثم ان كان المقام خطايا يعني بالخطايا ما يقع فيه بظاهر اللفظ مثل المطلق فانه عام عموم خطايا بكلام

لا حاجة لذلك الفاعل على ان ذكر الفاعل لكونه ضرورياً لا أنه أحرك في  
الاسناد لا مفر منه (قوله لبیان كون معطياً) أي لا الاقتصار في التعبير على قولنا فلان معط (قوله و يكون كلاماً مع من أثبت له اعطاء  
غير الدناير) أي أو ترد فيه أو غفل عنه ومعنى كون هذا كلاماً مع من ذكر أنه يرد بذلك عليه ولا يقال إذا كان ما ذكر كلاماً مع  
المنكر لا اعطاء الدناير أو المتردد فيجب توكيده لما تقدم ان كل كلام مع المتردد أو المنكر يجب توكيده أو الاتيان بصيغة التخصيص  
ولا تأكد ولا تخصيص هنا فيجب ان يكون هذا كلاماً مع من أثبت له اعطاء والحال أن خالي الذهن عن كون المعطى دناير أو غيرها  
لا نأقول ان تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي الحكم عما عدا عرفاً واستعمالاً أو يقال يكفي في التأكيد كون الجملة اسمية مع افادة  
خبرها للفعلي التقوية أو التخصيص

\* وهذا الضرب فسمان لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عن الفعل متعلقا بفعول مخصوص دلته عليه قرينة أولا الثاني كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث \* قال السكاكي

(قوله لا معن نفي أن يوجد منه اعطاء) أي والا لا يقتصر على قوله فلان يعطى فان قيل ان من نفي عنه الاعطاء منكر والكلام الملقى بالمعجب تاكيد ولا تأكيدي قولنا فلان يعطى قلنا قد تقدم الجواب عن نفي ذلك (قوله لانه) أي الحال والشأن (قوله كناية عنه) أي معبرا بعن الفعل المتعلق بفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية فوصح جعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه فصح ان يجعل باعتبار أحدهما (١٢٣) مازوما وبالاعتبار الآخر لازما فالفعل عند تنزيله

منزلة اللازم ويكون مدلوله الماهية الكلية ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شيء مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع أن الكناية اطلاق المزموم واردة اللازم والمقيد ليس لازما للطلق لأن الألف يقال ان الزوم ولو بحسب الادعاء كافي في الكناية بواسطة القرينة وحينئذ فيدعي أن المطلق مزموم للمقيد والحاصل ان جعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من المزموم الى اللازم ينهائي عن أن يطلق الزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها (قوله دلته عليه) أي على ذلك المفعول الخصوص قرينة (قوله قل هل يستوي الخ) الاصل هل يستوي الذين يعلمون الذين والذين لا يعلمون ثم حذف المفعول وزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل

لا معن نفي ان يوجد منه اعطاء (وهو) أي هذا القسم الذي زل منزلة اللازم (ضربان لانه اما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيهم من غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أي عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بفعول مخصوص دلته عليه قرينة أولا) يجعل كذلك (الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أي لا يستوي من يوجه له حقيقة العلم ومن لا يوجه له ما تقدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه أشباه تاما بحاله (السكاكي) ذكر في بحث افادة اللام الاستعراق انه

تحقيقه ان شاء الله تعالى فليتامل (وهو) أي وهذا القسم من الفعل وهو الذي زل منزلة اللازم (ضربان أي فسمان (لانه) أي وجه التقسيم ان الشأن (اما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أي لم يمتد فيه عموم ولا خصوص ولا تعلقه بالمفعول العام أو الخاص كما تقدم (كناية عن نفسه) أي عن نفس ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بفعول مخصوص دلته عليه) أي على ذلك المفعول (قرينة) وصح ان يجعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه فصح ان يجعل باعتبار أحدهما مازوما وبالاعتبار الآخر لازما كما يتحقق ذلك في معنى الكناية (أولا) أي اما ان يجعل كناية أولا يجعل كناية القسم (الثاني) وهو الفعل المعدل لازما الذي لم يجعل كناية (قوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) اذ ليس الغرض الذين يعلمون شيئا مخصوصا والذين لا يعلمون ذلك الشيء بل المراد الذين وجد لهم حقيقة العلم والذين لم توجد لهم ايماء الى ان من لا يفهم حقيقة الدين يعدم من اعقله ولا عاصلا كالجدات أو كالبهائم دليل انما تذكر أولو الالباب ثم (السكاكي) ذكر كلاما في بحث افادة اللام للاستعراق ثم أحال عليه مفاد الفعل المفعول لازما فوجب أن يساق أولا كلاما في اللام ثم إحالته ليتبين بذلك المراد ويكون شر حال الكلام المنصف وذلك أنه قال اذا كان المقام الذي أورد فيه المحكي بأل خطايا أي يتكفي فيه بدلول القضايا الخطايا وهي الجارية في المحاورات الفيدلة للظن لا استدلالا ببيان يكون لا يكفي فيها الا يقين والكلام الخطابي كقوله على الله عليه وسلم المؤمن من غركم أي مع غرة من عدم صرف العقل الى جمل أمور الدنيا شغلا بأمور الآخرة قليلين وينقاد لما راد منه لكم طبع وحسن خلق والقاء لأمور الدنيا للجهل والغباء والمناق خب أي خادع ما كثر خب سريته وصرف العقل الى ادراك غيوب الناس توصل الى إفساد فيهم جعل المعرفة على المحسوس والتعريف والناذر والبشار ونحوها معنى ان الخطاب اذ لم يرمع فيها جعل على جميع أفرادها على الدليل بخلاف الاستدلال فانه لا بد فيه من برهان فان كان المقام خطايا أو افاد ذلك أي تنزيله منزلة

الماهية الكلية أي هل يستوي الذين وجد منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد من شيء مخصوص مبالغ في التعميم إشارة الى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كائهم لاد علم عندهم أصلا وأن حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالبهائم والحاصل أن الغرض نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم الخصوص فلذلك زل الفعل منزلة اللازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعوم مخصوص تدل عليه القرينة (قوله ذكر في بحث افادة اللام الخ) الغرض من سوقه أن المتعلق بالمقام أعاد وما بعده وهو قوله ثم ذكر في بحث حذف المفعول الخ فصحيح الحو القعليه بقوله فيما بعده والطريق المذكور

(قوله إذا كان المقام) أي الذي أورد فيه المحلى بال (قوله خطايا) بفتح الخاء أي يتكفي فيه بالقضايا الخطائية وهي المفيدة للظن كالواقعة في المحاورات أي في مخاطبة الناس بعضهم بعض كقولك كل من عثمى في الليل بالسلاح فهو سارق فإن هذا غير مقطوع به وإنما يفيد الظن وإنما قيد بالخطايا لأنه إذا كان المقام الذي أورد فيه المحلى بال استدلالاً لا ليكتفي فيه بال بالقضايا المفيدة للظن كالقضية أريدت أقالمة دليل على عدم تعدد الأدلة فإن المعروف حينئذ إنما يحمل على المتيقن وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع كقضية القضية المهمة عند المناطقة إذا عرفت فيها الموضوع بلام الحقيقة فإنه يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض (قوله كقولها المؤمن) أي قول النبي عليه الصلاة والسلام كافي بعض النسخ وهذا مثال للخطابي (قوله غير كرم) الغر بكسر الغين أي غافل عن الحيل لصفه العقل عن أمور الدنيا واشتغاله بأمور الآخرة لاجله بالامور وغباوته بحيث كان غافلاً عن الحيل لما ذكر فينخدع وينقاد لما يرام منه لمكر طبعه وحرص خلقه والكرم جيد الاخلاق (قوله والمنافق) (١٢٤) أي نفاقاً علياً (قوله خب الخ) الخب بفتح الخاء الخداع بتشديد اللام أي

كثير المخادعة وأما بكسرهما فالمخادعة لكن الرواية بالفتح وحينئذ فالمعنى أنه مخادع ما كر طبعه سريره وصرفه العقل إلى ادراك عيوب الناس توصلاً للأفساد فيهم والتميم ضد الكرم فالتب عليه الصلاة والسلام إنما قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا للدليل قطعي قام عنده على ذلك فكل من القصيتين ظنية إذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو شديد في المكر والخداع وحينئذ فالقسم خطابي لاستدلال (قوله حل المرف) أي حل السامع المرف باللام المورد في ذلك المقام الخطابي وقوله مفرداً أي كافي الحديث فإن المراد كل مؤمن غير أي متغافل

إذا كان المقام خطابياً لاستدلالاً كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غير كرم والمنافق خب لثم حل المرف باللام مفرداً كان أوجهاً على الاستغراق بعلية إيهام أن القصد في فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيها الاستغراق أي إذا كان المقام خطابياً حلى المرف الوارد فيه باللام على العموم سواء كان مفرداً كالحديث الشريف وأوجهاً كأن يقال المؤمنون أحقاء بكل إحسان وخلق كرم وإنما يحمل على العموم بعلية إيهام أن القصد في فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة في كل منها ترجيح بلا مرجح أي أن العلة التي اقتضت جملة على العموم أن المتكلم لما عرف بلام الحقيقة ولم ينصب فرقته نظاهرة على إرادته معين من الأفراد فقد أتى بما هو من قصده وأقصد السامع إلى فرد دون آخر تحكي فيشكل في فهم إرادة العموم على كون خلافه تحكي فيحصل على العموم قضاء لحق ما أفاده ظاهر مآل به وهو أن عدم العموم فيه تحكم ومقتضاه العموم الظني ولذلك قال إيهام لأنه لا يتيقن أن قصده هو العموم بالوجه المذكور لا حتماً وجود فرقته على البعض حقيقة ولكن ظاهر سقوطها للعموم فقصده التكلم بما هو أفاة للعموم الظني فيعمل الخطاب عليه لظاهر مآل به ولا ينافي ذلك إمكان خروج بعض الأفراد في نفس الأمر كافي الحديث الشريف فإن اعتقاد كون كل مؤمن بالصفة المذكورة وكون كل منافق بعكسها لا يضر فيه حجة خروج البعض عن ذلك في نفس الأمر وإنما قيد بالخطابي لأن الاستدلال به وهو الذي يطلب فيه البين يؤخذ في القضية الواردة فيه بالمحقق كاعند المناطقة لأن القضية المهمة عندهم إذا عرفت فيها الموضوع بلام الحقيقة يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض ويجب أن يعلم أن التعليل المذكور في إفاة العموم بيان لما يناسب أن تنضبط به القاعدة والأفصل إفاة العموم الاستعمال ثم ذكر السكائي في مبحث حذف المفعول أن المعنى يكون للقصد إلى نفس الفعل بتزيل المتعدي بمنزلة اللزوم ذهاباً في خوف فلا يعطى إلى معنى يفعل الإعطاء أي يصدر منه ذلك ويوجد هذا الحقيقة يعني فينبأ عن إجماد الحقيقة نظر آخر وهو اللزوم مع التعميم في أفراد الفعل لا يقال كيف يكون لازماً بغير التعميم لانا نقول مراده التعميم في أفراد الفعل لا في المقابيل فانك إذا قلت قام زيد قد تريد به أنه وقع منه جميع أفراد القيام على سبيل البذل

ترجيح

عن الحيلة (قوله أوجهاً) كقولك المؤمنون أحق بالاحسان أي كل

جائحة من المؤمنين أحق به (قوله على الاستغراق) أي استغراق الآحاد في المفرد والجموع في الجمع (قوله بعلية إيهام) الباء السببية متعلقة بحمل وإضافة فعله لابعاد مبيانية أي بسبب علة هي إيهام السامع أي الإيقاع في يومه وفي ذهنه وقوله إن القصد أي قصد السامع أي التفاته إلى فرد دون آخر ترجيح لاحداً من المتساويين على الآخر من غير مرجح وهو باطل كذا قرر شيننا العدوي وذكر بعض الحواشي أن المراد إيهام المتكلم السامع أن قصده هو التفاته إلى فرد واحد وهو ظاهر أيضاً وحاصله أن المتكلم لما عرف بالام الحقيقة ولم ينصب فرقته نظاهرة على إرادته معين من الأفراد فقد أتى بما هو من قصده أي إفاة العموم بيان لما تحكم فيشكل السامع في فهم إرادة العموم على كون خلافه تحكي فيحصل على العموم قضاء لحق ما أفاده ظاهر مآل به وهو أن عدم العموم فيه تحكم قال سم وإنما أقسم لفظ الإيهام إيماء إلى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الأفراد في الواقع وإن أساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه



ثم إذا كان المقام خطايا لا استدلالاً فأد العموم في أفراد الفعل بعله إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة

(قوله ترجيح لا حد المتساويين) أي فدلّل العموم والجل عليه الترجيح المذكور وهو ظني أي يفسد ظن العموم فقط لا احتمال وجود فرد بته خفية تقتضي الحمل على البعض ولذا عبر بالإيهام كقولنا ما يقاوم لم يقل من غيرهم جح لان التساوي إنما يتحقق عند عدم فاسقته عنه بقوله المتساويين (قوله أنه قد يكون الخ) الضمير للحال والثاني وقوله القصد أي الالتفات والملاحظة من المتكلم إلى نفس الفعل وقوله بته" يل أي بسبب تنزيل المتكلم الفعل المتعدي منزلة اللازم (قوله ذهبا) حال من فاعل تنزيل وإن كان متروكا أي حال كون المتكلم ذهبا إلى أن المراد من الفعل نفس الحقيقة وقوله إيهام علة الذباب أي ما يمازج المتكلم لذلك لا أجل أن وقع في وهم السامع أن قصده المبالغة أي التعميم وهذه المبالغة المذكورة تحصل بالطريق المذكور وهي قوله أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فهما ترجيح لا حد الأمرين المتساويين من غيرهم جح وذلك لا نه حيث كان المقام خطايا وكانت الحقيقة التي أرادها المتكلم توجد في جميع أفرادها فالتفات السامع فيه إلى فرد (١٧٥) دون آخر تحرك فلا بد من الحمل على العموم لا أجل أن

يتبنى ذلك (قوله فجعل المصنف قوله) أي قول السكاكي (قوله إشارة إلى قوله) أي قول السكاكي (قوله واليه) أي إلى الجعل المذكور الفهوم من قوله جعل المصنف قوله وأى الطريق المذكور

(قوله ثم إذا كان المقام خطايا الخ) أي ثم إذا كان المقام الذي أورد فيه الفعل للزم منزلة اللازم الذي لم يجعل كناية عن نفسه متعديا لمخصوص خطاياها ثم هنا للتأخر في الرتبة لأن إثبات العموم أعظم من إثبات أصل الفعل (قوله يكتفي فيه بمجرد الظن) هنا تفسير للمقام الخطائي لأصنفة

ترجيح لا حد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل بته تنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهبا في نحو فلان يعطى إلى معنى يفعل لا خطأ ووجه هذه الحقيقة إيهام المبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطايا لا استدلالاً لاجل المعرف باللام على الاستغراق وإليه أشار بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (إذا كان المقام خطايا) يكتفي فيه بمجرد الظن (لا استدلالاً) يطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام والفعل (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) في أفراد الفعل إجماعاً في كل فرد لا نه يصلح الكلام حينئذ لإيهام تلك المبالغة وهي إفادة التعميم بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق وذلك لأن الفعل لما تضمن الدلالة على الحقيقة العرفية للام صرح فيها باعتبار العموم لما فيه بحسب الظاهر من إيهام أن الحمل على فرد دون آخر تحرك وكون مفاد الفعل هو الحقيقة العرفية لا ينبغي كونه فعلاً لا يقبل ال لا نه تضمنته يقبلها فصح اعتبارها فيه فعلى هذا يكون قول السكاكي في دلالة الفعل المفعول لا زماً بالطريق المذكور إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطايا لا استدلالاً لاجل المعرف على الاستغراق كما فهم من كلام المصنف وإلى ذلك أشار بقوله (ثم) هذا القسم وهو الذي كان الغرض منه ثبوت أصل الفعل بته تنزيله منزلة اللازم من غير قصد إلى كونه كناية عن نفسه متعدياً (إذا كان المقام) الذي أورد فيه (خطايا) وهو الذي يكتفي فيه بمجرد الظن كما تقدم (لا استدلالاً) وهو الذي يطلب فيه اليقين البرهاني كما مر (أفاد) أي إذا كان المقام خطايا فأفاد الفعل فيه وأفاد المقام في الفعل (ذلك) أي ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً عند كونه غرضاً كما تقدم (مع التعميم) ولا فاعول دفعا للعموم لأن جهة على أحد الأفعال دون غيره عين الحكم بغير دليل فيصلى على الجميع ثم

كاشفة لظاهره وحينئذ لا أولى الاثبات بأى وقوله يكتفي فيه بمجرد الظن أي يكتفي فيه بالكلام الافتراضي الذي يورث الظن وذلك كالتفصيل المقبولة ولا يحتاج فيه إلى دليل قطعي (قوله لا استدلالاً) أي لا نه إذا كان استدلالاً لم يندلج مع التعميم لان التعميم ظني فلا ينبغي طلب فيه اليقين (قوله يطلب فيه اليقين البرهاني) أي اليقين الحاصل بالبرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلال لأنه صفة كاشفة له فكان الأولى الاثبات بأى التفسيرية (قوله أفاد المقام والفعل ذلك أي كون الغرض ثبوته الخ) فيه بحث من وجهين \* الأول أن المقام الخطائي لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً أو تأقيده التعميم بالعكس أي يند ثبوت الفعل لفاعله مطلقاً ولا يفيد التعميم وحينئذ لا يصح أن يستقل أحدهما بإفادة الجميع بل المقام والفعل منه ما وإن في إفادة الجميع \* الثاني أن الظاهر أن المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض الخ فيكان الأولى للشارح أن يقول أفاد الفعل بمعونه المقام الخطائي ذلك أي ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً مع التعميم يمكن الجواب عن الأول بأن أوجهي الأوو عن الثاني بأن ما ذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التركيب التي يفيدها وإن لم يستعمل فيها

فيما تحكم ثم جعل قولهم في المبالة فلان يعطى وينع ويصل ويقطع محتملا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتي وعنه الشيخ عبد القاهر  
ما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير أشعار بشئ من ذلك

(وقوله دفعا لتعميم) وذلك لأن جملة على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في كل يلزم منه التعميم المذكور (وقوله وتحقيقه)  
أي بيان كون الفعل يفيد العموم على الوجه الخلق والسر في الاتيان بهذا البيان أنه لما كان في أفاضة الفعل العموم في المصدر غرض  
ودقمن جهة أنه إذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة (١٢٦) أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار إليه بقوله بفعل الاعطاء والحقيقة

توجب في جميع الافراد  
فالجمل على بعضها تحكم  
حتى ذهب علماء الأصول  
من الحقيقة إلى أن المصدر  
المبدول عليه بالفعل  
لا يحتمل العموم حتى لو نواه  
التسليم لا يصدق لأنهم  
لا يعتبرون ككون القصد  
إلى نفس الفعل ولا كون  
المقام خطايا أحسن إلى  
تحقيقه (وقوله حينئذ) أي  
حين إذ كان القصد ثبوت  
الفعل إلى فاعله (وقوله  
يفعل الاعطاء) أي  
أي الذي هو مصدر يعطى أي  
يوجد هذه الحقيقة وإنما  
كان معناه ما ذكرنا الفرق  
بين المعرفة والمنسكرة بعد  
اشترائها في أن معناها  
معلوم للخطاب والتسليم  
أن الحضور في ذهن  
والقصد إلى الحاضر فيه  
معتبر في المعرفة دون  
الفكرة وإذا كان القصد  
إلى نفس الفعل يكون  
المصدر معرفة واللام فيه  
لام الحقيقة وإعني أن  
كون الفعل مفاده الحقيقة  
المعرفة لا يمنع منه كونه

(دفعا لتعميم) أي مع أفادته التعميم في أفراد ذلك الفعل وإنما قلنا بأفاضة الفعل للعموم مع ذلك (دفعا لتعميم)  
وذلك لأن جملة على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في الكل يلزم منه التعميم المذكور فيقصد  
التسليم أفاضة ذلك العموم إلى أن السامع يفهم حيث لم يتسبب فقر ينعتل معنى وقد أشغل  
الفعل على الحقيقة الموجودة في الكل فالعموم من لزوم التسليم المحذور في غيره لكن هذا العموم ظني كما  
تقدم في المعرفة باللام وتحقيق ذلك في الفعل على ما مر أن معنى قول القائل حينئذ فلان يعطى أن  
فلان يوجد هذه الحقيقة أي حقيقة الاعطاء والاعطاء المعرفة بلام الحقيقة وقد تقدم أنه لا استعمال في  
قبوله معنى اللام واعتباره فإنه في ضمن الفعل كالمعرفة باللام صراحة فحصل في ضمن الفعل في المقام  
الخطابي على استغراق الاعطاء وشموها القصد المبالغة وتوصل إليها بواسطة إيهام أن قصد غير هاتين  
فيه ترجيح أحد المتساويين على الآخر وردهما أن يقال قد تقدم أن هذا الفعل إنما قصد فيه مجرد الثبوت  
من غير اعتبار عموم أو خصوص وإذا لم يعتبر فيه العموم فكيف يفيد نوعا قيل فيا تقدم أن القصد إلى  
مطلق الثبوت من غير تقييد بقصد عموم أو خصوص أمكن أن يقال مطلق الثبوت المقصود قد يقصد  
معه عموم أو ما حوت قيل من غير اعتبار عموم فكيف يفيد الفعل ما في اعتباره فيه وقد أجيب بأنه  
لا يلزم من نفي اعتبار الشيء في وجوده لا عدم اعتبار الشيء ليس هو باعتبار عدمه فيصعب أن لا يعتبر  
الشيء ويوجد مع ذلك بالقصد كما تقدم من أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى في قولنا زيد  
يعطى ولو لم يقصد لأن موجب من تكرار الاسناد موجود ولكن هذا الجواب لا يخول من ضعف مادام  
محمولا على ظاهره لا ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء والعرض هنا ما يكون  
من باب الاعتبار المناسب والاعتبار المناسب هو ما قصد ولاجل هذا يقال أن ما يستفاد من التركيب  
الضاد من غير البليغ لا يلتفت إليه في مدح الكلام به لعدم صحة إياه فليس من الاعتبار المناسب في  
شيء ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس

جعل يعنى السكاي قولهم فلان يعطى وينع محتملا لذلك وأفاضة تعميم الفعل كما سيأتي يعني بتعميم  
المفعول العموم التعمول في المفاعيل وبتعميم الفعل العموم البدلي في الأفعال وإنما لم يقل فيه عموم  
المفعول لأن الفرض أن الفعل جاء قاصرا فلا مفعول له وقد نازعه الخطيبي الشارح في النقل عن  
السكاي بما يعرف من وقف على كلامه فلا حاجة للمطالعة بذكره وقول المصنف وإن لم يكن خطايا فلا

فعلا لا يقبل إلا لأن مضمته يقبلها فلا يصح اعتبارها فيه ثم إن المراد  
بالفعل في قول الشارح يفعل الاعطاء المعنى المصرى وبالأعطاء المعنى الحاصل بالمصدر وحينئذ فلا يقال أن الاعطاء فعل فكيف  
يتعلق الفعل بالفعل (وقوله على استغراق الخ) أي بأن أراد الحقيقة في ضمن جميع الافراد (قول مبالغة) أي لقصد المبالغة (وقوله لثلا  
الخ) أي وأرتكبت المبالة لثلا فمفعلة العلة (وقوله الثبوت) أي ثبوت الفعل وقوله من غير اعتبار عموم ولا خصوص أي في الفعل  
(وقوله لا نسلم ذلك) أي ما ذكر من النفاة

(قوله) فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض أى كالمعلوم في الفعل فان عدمه غير معتبر في الغرض وقوله لا يستلزم أى لا يفتقر لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فيصح ان لا يعتبر الشيء وجوده مع ذلك بلا قصد كما تقدم في أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى في قولنا زيد يعطى ولوم يقصد لان موجب وهو تكرار الاسناد موجود وكذلك الفعل اذا كان الغرض اثباته لفاعله كان عموم أفراده غير معتبرا وان كان ذلك العموم مازاد من الفعل بواسطة المقام الخطي حذرا من التحكم واعتراض العلامة السيد هذا الجواب بأن التعيم اذا لم يكن مقصودا من العبارة فلا يعتد به ولا يعد من خواص الترا كيب في عرف أهل هذا الفن لان ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء اذا البلاغة لا يعملون في الافادة الا على ما يقصدونه ومن ثم قيل ان ما يستفاد من الترا كيب الصادرة من غير البليغ لا يلتفت اليه في مدح الكلام بل عدم صحة قصده اياه فالاولى في الجواب أن يقال ان الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقا وأما التعيم في أفراد الفعل فانه مستفاد من الفعل بمعونة المقام الخطي وحيدته فلا ينافي اه وحاصله كما قال السيد الصوفى انه يقصد أولا الفعل مطلقا ليجعل بمعونة المقام وسيلة الى جميع أفراد (١٧٧) على سبيل الكتابة فالمطلق ليس مقصودا لانه بل

لينتقل منه بمعونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكتابة فكما يصح أن يجعل الفعل الذي قصد ثبوته للفاعل مطلقا كتابة عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كتابة عن نفسه عاما من غير لعلقه بمفعول ثم قال السيد عيسى الصوفى وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بأن يقال قول الشارح فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض أى أولا وبالذات وقوله فالتعيم غير مقصود أى أولا فلا ينافي انه مقصود ثانيا والمقصود

فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مازادا من الكلام بالتعيم مفاد غير مقصود وبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فم تعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كتابة عنه متعلقا بمفعول مخصوص (نقول البحرى في المعتز بالله)

فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكيم فيكون الفعل المطلق عن العموم كتابة عنه عاما بواسطة المقام لانه كما يصح أن يجعل كتابة عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كتابة عن عمومه في نفسه من غير تقدير بمفعول فعل هذا يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أشخاص الاعطاء ويزام انحصار هافيه بحيث لا توجد لغيره وهو واضح وأما قبل من ان المعنى تنصرف فيه جميع الاعطاء وتزاحم فيها بحيث لا يوجد الا الاعطاء كما لا يوجد غيره وان ذلك هو مراد السكاكي بقوله بالطريق الذي المذكور لانه اشارة الى ما قرر في الحصر فتخييل فاسد لان قولنا فلان يعطى لا يدل على أنه لا يفعل الا الاعطاء مطلقا ولول بالازم على أن الاعطاء لا يكون غير فليتأمل (و) القسم (الاول) وهو الفعل المجموع مطلقا كتابة عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص بعد تزييل منزلة اللازم هو (نقول البحرى) من شعراء الدولة العباسية (في) مدح (المعتز بالله)

يفيد ذلك قال الخطيبى الاشارة في قول المصنف ذلك غير ما ذكره بما لا يخفى ضعفه وأما القسم الاول وهو أن يكون الفعل المطلق الذي جعل لازما كتابة عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة فنقول البحرى يمدح المعتز بالله

اولا مطلق الثبوت الذي لا عموم فيه ثم يقصد التعيم ثانيا وان كان التعيم هو المقصود بالذات وعلى هذا فحين قولنا فلان يعطى يوجد جميع اشخاص الاعطاء وتوزام انحصار هافيه بحيث لا توجد لغيره ولا يقال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم من أنه لا يعتبر فيه الكتابة لا تأتول ذلك في الكتابة في المفعول وهذا كتابة في أفراد الفعل فنقول المصنف سابقا أولا لجعل كتابة عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص لا ينافي كونه كتابة عن نفسه عاما (قوله نقول البحرى) يضم الباء الموحدة وسكون الجاء المهمل (١) وفتح التاء المشددة كلاجده بجزء بعض الفضلاء وهو أبو عباد الشاعر المشهور من شعراء الدولة العباسية نسبة الى بختة يضم الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء ويوحى من طي (قوله في المعتز بالله) أى في مدحه وهو ما اسم فاعل قال اعترض فلان اذا عد نفسه عزيزة واسم مفعول أى المعز يعزأز الله وهذا احسن لانه لا يزام من عد الشخص نفسه عزيزة أن يكون عزرائفى نفس الامر والمعتز بالله أحد خلفاء العباسية الذين كانوا يمدحونه وان المتكول على الله

و يعرض بالمستعين بالله  
 أي أن يكون ذوراً و يؤدو سمع يقول محاسن الممدوح و أثاره لم تخف على من له بصير لكثرة و اشتهارها و يكفي في معرفة أنها سبب  
 لاستحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصير و يعيها سمع لظهور دلالتها على ذلك لكل احد فساد و أعداءه يقتنون أن لا يكون  
 في الدين ايمان له عين يبصر فهو إذن يسمع بها كي تحفي استحقاقه للامامة فيجدوا

(قوله تعريضا بالمستعين بالله) هو أخو المعتز الممدوح كان منارعا للمعتز في الامامة فراد الشاعر بالحساد و الاعداء المستعين بالله ومن  
 ضاهاه و قوله تعريضا حال من المجتري أي حال كونه (١٧٨) معرضا بالمستعين بالله (قوله شجوا) أي حزن حساده و قوله غيظا

عدة مرادف لما قبله  
 (قوله أن يرى الخ) خبر  
 عن شجوا حساده و أنت  
 خير بأن رؤية المبصر  
 و سماع الواعي ليس نفس  
 الشجوا و الغيظ حتى يخبر  
 بهما عنه لكن لما كانا  
 سببا في الحزن و الغيظ  
 جعلهما خبرا عنه فهو  
 من اقامة السبب مقام  
 المسبب فكأنهما ككاملهما  
 في السلبية خرجا هنا و صار  
 عين المسبب (قوله واعي)  
 هو الخافض لما يسمع (قوله  
 أي أن يكون الخ) تفسير  
 للجملة بتقدير مضاف أي  
 أن يوجد في الدنيا رؤية  
 ذي رؤية و سماع ذي سماع  
 وليس تفسير للفعل فقط  
 بدليل قوله ذو و لو قال أن  
 تكون رؤية مبصر  
 و يكون سماع واعي لكن  
 أوضح ليكون تفسير للفعل  
 فقط الذي الكلام فيه  
 تأمل (قوله فيدرك) أي  
 لانهما اذا وجدا تعلقا

تعريضا بالمستعين بالله  
 شجوا حساده و غيظا عدا \* أن يرى مبصر و يسمع واعي  
 أي أن يكون ذوراً و يؤدو سمع فيدرك بالبصر (عاشه و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على  
 استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب  
 تعريضا بالمستعين بالله (شجوا) أي حزن (حساده) يعني المستعين ومن ضاهاه (و غيظا عدا \*  
 أن يرى مبصر و يسمع واعي) فأستدركه الى لفظة المبصر و السمع الى اللفظ الواعي أي الخافض لما يسمع  
 ايذاناً بزم من بينهما الجريان العرف بأن قول القائل رؤية المبصر و سماع السامع إنما يستعملان  
 عند نقض الزوم و عدم تعلق الغرض بالفعل و لذلك فسرهما المصنف بما يقتضي الزوم فقال  
 (أي) شجوا حساده و غيظا عدا هو (أن يكون) أي أن يوجد في الدنيا (ذوراً و يؤدو سمع) أي أن توجد  
 رؤية تقرأ و يوجد سمع سامع و أطلق على الرؤية و السمع الشجوا و الغيظ مبالغة والمراد أنهما موجبان  
 للشجوا و الغيظ ثم بين وجه ايجاب الرؤية للشجوا و السمع للغيظ ان ذلك مما يلزم وجودهما من كونها  
 اذا وجدتا تعلقا بمحاسن الممدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما و تعلقهما بثلث المحاسن فبهر  
 هما لا زمن لتنتقل من ذلك الى لازمهما و هو كونها متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كناية  
 عن انفسهما باعتبار الزوم و التعدى و قد تقدم أن ذلك صحيح و أنه ليس فيه استزام الشيء لنفسه  
 فقال لانهما اذا وجدت في الدنيا تعلقا بمحاسنه (فيدرك) المبصر بالبصر (عاشه و) يدرك السامع  
 بالسمع (أخباره) أي كثره (الظاهرة الدالة) عند كل أحد (على استحقاقه الامامة دون غيره) من  
 المنازع (فلا يجدوا) هو معطوف على فيدرك لانه منصوب بهطفه على أن يوجد و انما عطف عليه  
 لان ادراك المحاسن يترتب عليه ان أعداءه و حساده الذين يقتنون الامامة لا يجدون

شجوا حساده و غيظا عدا \* أن يرى مبصر و يسمع واعي  
 أي ليس في الوجود ما يرى يسمع الا آثاره المحموده اذا ابصر مبصر لا يرى الاحسانه و اذا سمع ما سمع  
 كذلك فغيظا عدا ان يقع ابصار أو سمع فانه كيف وقع لا يقع الاعلى محاسنه بخلاف ما لو قال أن يرى  
 مبصر عاشه فانه ليس فيه حينئذ ما يقتضي أنه ليس في الوجود ما يبصر غير محاسنه قلت المصنف  
 قد جعل هذا قاصدا من جعل التعدى لازما فكيف يقول بعد ذلك انه كناية عن مفعول وان التقدير  
 ان يرى آثاره قلت لا مافاة بين الكثرين بأن يجعله قاصر او هو كناية عن رؤية خاصة و سماع خاص  
 و خصوصيته باعتبار انه نوع خاص من الابصار باعتبار مفعوله الخاص فهو قاصر مكتن به عن متعدلا

بمحاسنه فيدرك الخ و هذا ابيان للمفعول الخاص الذي تعلق به الفعل و حاصله انه  
 جعل السبب في شجوا و حساده و غيظا و وجود رؤية تقرأ و سماع سامع في الدين ايمان بين المصنف وجه ايجاب الرؤية للشجوا و السمع للغيظ بانه  
 يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن الممدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما و تعلقهما بثلث المحاسن فبهر بالفعلين لا زمن لتنتقل  
 من ذلك الى لازمهما و هو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كناية عن انفسهما باعتبار الزوم و التعدى و ليس فيه  
 استزام الشيء لنفسه و هو واضح (قوله على استحقاقه الامامة) أي عند

بذلك سبيلاً إلى المنازعة أياً ما جعل كإثباتي مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنة وآثاره مطلق السماع كناية عن سماع أخباره  
 ونقول عمرو بن معد بكرب  
 فلأن قوياً أنطقني رماحهم \* فطقت ولكن الرماح أجرت  
 لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح أحرار وجس للالسن عن النطق بمدح والافتخار به حتى يلزم منه طريق الكناية مطلوبه  
 ووجهها أجرته وكقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب  
 جزي الله عنا جعفر حين أزلقت \* بناملنا في الواطئين فزلت  
 أوأ أن يكونوا لو أن أمنا \* تلاقى الذي لاقوه منا ملت  
 هم خلطوا بالنفوس وأجوا \* إلى حجرات أدفأت وأظلت  
 فإن الأصل المتناوأة أدفأتنا وأظلتنا إلا أنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية. فان قلت لاشك أن قوله  
 أجوا أصله أجوا نافلاي معنى حذف المفعول منه قلت الظاهر أن حذفه ليجرد الاختصار لأن حكمه ما عطف عليه وهو قوله خلطونا

كل أحسن غير المنازعين (قوله عطف على يدرك) (١٢٩) أي الملعوف على يكون وإنما عطفه

عليه لأن ادراك المحاسن  
 يترتب عليه أن أعداءه  
 وحساده الذين يقتنون  
 الامامة العظمى لا يجدون  
 سبيلاً إلى منازعته فيها  
 لأن نزاعهم أياه فيها فرع  
 عن وجود مساعد لهم  
 ولا مساعد لهم لا يطابق  
 الرائي والسماعين على أنه  
 الاحتمال لا نعوذ والمحاسن  
 والاخبار الظاهرة دون  
 غيره (قوله الامامة)  
 مفعول ثانٍ للنزعة  
 منصوب بنزع الخافض  
 أي في الامامة وسبيلاً  
 مفعول ليجدوا (قوله أي  
 من يصدر إلخ) أي أن يوجد  
 من يصدر إلخ ولو حذف  
 الشارح لفظ من وقال أي  
 صدور سماع ورؤية لكن  
 أحسن لأنه تفسير للآزم  
 المذكور على قياس فلان

لا يصح عطف على يدرك أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يقتنون الامامة (أي منازعته) الامامة  
 (سبيلاً) فالجواب أنه زلزل ويوسع منزلة الآزم أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق  
 بمفعول مخصوص ثم جعلهما كتابتين في الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه  
 وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية وقوله بقاؤه ومحاسنه وكذلك مطلق السماع وسماع أخباره  
 للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار

(أي منازعته) ثالث الامامة (سبيلاً) لأن نزاعهم أياها فيها فرع وجود مساعد ولا مساعد لا يطابق الرائي  
 والسماعين على أنه الاحتمال فقد تبين بهذا أن البصيرة تزلزل ويوسع منزلة الآزم بمعنى أن الرائي  
 والسماع تصد عن الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كتابتين في الرؤية  
 والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره وذلك بادعاء الآزم بين مطلق الرؤية والسماع  
 وبين الرؤية والسماع المتعلقين بالمحاسن والأخبار أشار إلى أن ما ترويه أخبار دواعمه بلغت من الشهرة  
 والانتشار بحيث لا تخفى عن أحد على كل وقت مادام الرائي راياً والسماع سماعاً بل ادعى لزوم بين  
 مطلق الرؤية والسماع وكون الرائي والسماع لا يرى الاثبات للمحاسن ولا يسمع الاثبات للأخبار لأنه لو  
 رؤيت غير محاسنه أو غير أخبارها ثم تأنى أدعاء المشاركة في الاستهتاق فلا يصح وجود  
 الرؤية والسماع شعوراً حاداً فمقصودنا يحصل في الانفراد فيه وعلى هذا الإبراد يقال لا يلزم من  
 استنزام مطلق القولين لهما متعدبين حصراً في محاسنه وأخباره لأن قوة الكلام تدل على قصد  
 لخصر بالأدعاء لأن ذلك أنسب بمجمله من فرد افغحوى الكلام يدل على أن القصد جعل الفعلين لازمين  
 يستزمان أنهما متعديين مع حصراً فيهما فباعتداليه وذلك لثبوتيه بالمبالغة فساق الكلام على طريق  
 الكناية وهو أن غير بالزوم وهو الرؤية والسماع اللزومين عن الآزم الذي هو الرؤية والسماع  
 لا لمفعول واحد نعم لك أن تقول المتعدي لمفعول واحد كيف ينبغي أنه بالقاصر والقاصر ليس لازماً  
 للمتعدى للواحد بل ولا يجتمع معه

(١٧) شرح والتخصيص (ثاني) يعطى فإن معناه يوجد إعطاء (قوله ثم جعلهما) أي الشاعر وقوله مفعول  
 مخصوص أي لأنه والذي يفيق العد ولا مطلق وجود رؤية وسماع (قوله بادعاء) متعلق بقوله كتابتين أي جعلهما كتابتين  
 بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة وإنما احتيج للادعاء المذكور لاجل صحة الكناية والافتقار ليس لازماً للطلق والدليل على هذه  
 الكناية جعلها أخباراً عن الشجوة والفظ (قوله للدلالة على) علة لجعلها كتابتين أي جعلهما كتابتين ولم يصح لفظه المفعول المخصوص  
 من أول الأمر أو يلاحظ تقدمه لئلا يعلق وهذا جواب عما يقال لا حاجة إلى اعتبار الإطلاق ألا ثم جعله كتابة عن نفسه مقبداً  
 بمفعول مخصوص وهل هذا إلا التلاعب لم يجعل من أول الأمر متعلقاً بمفعول مخصوص وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك لكانت  
 المبالغة في المدح لا تحصل إلا بحصول الرؤية على الإطلاق ثم يجعل كتابته متعلقة بمفعول مخصوص إذا المعنى حينئذ أنه متى وجد  
 فرد من أفراد الرؤية أو السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع أخباره وهذا يدل على أن أخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حالة هي  
 امتناع إخفاء كما قال الشاعر

(قوله الى حيث تمتنع خفاؤها) اى الى حالة تمتنع استناع الخفاء اى انها صارت لا تخفى على احد في كل وقت مادام الرائي رايا والسامع سامعا (قوله بل لا يبصر الراى) اى من المحاسن الاثلاث الانار اى عاينه ولا يسمع الراى اى لاخبار أحد الاثلاث الاخبار اى اخبار ما تهره لا تهره لو ثبت خبر محاسنه أو سمعت خبر اخبارها ثم ردنا في ادعاء المشاركة في استحقاق الامامة فلا يكون وجود الروى بقوله سامع شجوح سادته فالتصودا بما يحصل بالانفراد فيه فان قلت انه لا يلزم من كون روية آثاره وسامع اخباره ملازمين لمطلق الروية والسامع ان لا يكون غير آثاره وخبره كذلك ان ليس هنما يدل على الحصر فروية آثاره لا تنافى روية آثاره غير ذلك وكذلك سماع أخباره لا ينافى سماع أخباره غيره فيجوز حصول الامرين معا يجب بأن قوة الكلام تدل على قصد الحصر بالادعاء لان ذلك أنسب بالمقام الذى هو مقام المدح باستحقاق الامامة دون غيره اذا لاشك أن هذا لا يتم الا اذا كان فيه من الزايم ليس في غير دولان اعداءه لا يقرهون ولا يشهدون له باستحقاق الامامة دون غيره اذا كان (١٣٠) كذلك (قوله فذكر المزموم) يعنى مطلق الروية وسامع الادعاء وأراد المزموم يعنى

الى حيث تمتنع خفاؤها فأبصر ما تكل راء وسمعها كل واع بل لا يبصر الراى الاثلاث الانار ولا يسمع الراى الاثلاث الاخبار فذكر المزموم وأراد المزموم على ما هو طريق الكتابة في ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصيرة حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل ولا يخفى ان يثبت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره (والا) اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المستند الى فاعله اثباته لانه اذ نفيه عنه مطلقا قبل قصد تعلقه بفعل غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان ما فاعلام

رؤية آثاره ومحاسنه وسماع أخباره الدالة على استحقاقه الملك (قوله على ما هو طريق الكتابة) اى عند المصنف من اطلاق المزموم واردة الا لازم كفى زيد طول بل التجاد فقد أطلق المزموم وهو طول التجاد وأريد الا لازم وهو طول القامة (قوله ففى ترك الخ) الظاهر ان هذا نفس قوله للدلالة على المعنى وجبته فلا حاجة لاعادته الا ان يقال أءاده ليرتب عليه قوله ولا يخفى ان قرره شخنا العدوى (قوله ففى ترك المفعول) اى فى اللفظ وقوله والا دراض عنه اى فى الثانية والتقدير

المتعدين المتعصمين وذلك معنى الكتابة على ما يأتى فى ترك المفعول والاعراض عنه إشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي في ادراكها دون غيره بمجرد ان يكون سمع سامع فى الدنيا او بصير مبصر فيها فاعلم انه المنفرد بالفضائل وقد علم انه يثبت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره معها أولا (والا) اى وان لم يكن الغرض اثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بفعل مخصوص لان الغرض ان الفعل المنسوب لفاعله يتعدي لمفعول (وجب التقدير) حيث تدل تلك المفعول المقصود تعلق الفعل به ويكون تقديره (بحسب القرائن) الدالة على تعيين ذلك المفعول فان كان المدلول عليه ما اقتدرت اللفظ الدال عليه عام او ان كان خاصا قصر اللفظ خاصا وجع (قوله والا) اى وان لم يكن قطع النظر عن المفعول بل قصد ولم يذكر لفظا فانه يقدر بحسب القرائن (نتبه) بما ذكرنا من انه لا بد فى الفاعل والمفعول وغيرهم من تعلقات الفعل من زيادة فائدة فلا تقول قام قائم وضربت ضربه وما أوجم ذلك فليقول قوله تعالى كما رسنا الى فروع رسول وقوله تعالى وفعلت ففعلت التى فعلت وقوله تعالى سأل سائل وليس منه اذا وقعت الواقعة فليتأنفس المتأنفسون

وان فاعطف مغايرو يصح ان يكون تفسير يأتى به للاشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهول تركه عن قصد لئلا يتنزل الاول وأنسب بقوله الآتى ولا يخفى ان (قوله الى حيث يكفي فيها) اى الى حالته ان يكفي في ادراكها بمجرد ان يكون فى الدنيا أو سمع (قوله حتى يعلم) اى فيعلم ذوالسمع وذو البصران المدوح هو المنفرد بالفضائل اى فيستحق الخلافة دون غيره (قوله مطلقا) اى من غير قصد الى تعلقه بفعل فليس الاطلاق هنا كالاطلاق السابق (قوله بل قصد تعلقه بفعل) اى مخصوص لان الغرض ان الفعل المنسوب لفاعله يتعدي الى مفعول وآتى بهذا الاضراب لاجل جهة ترتب قوله لوجب التقدير على قوله والا اذ هو بحسب الظاهر نفي لما ذكر من المعطوف عليه وهو قوله ان كان اثباته له أو نفيه عنه مطلقا وذلك على مقتضى نفي نفسه الاطلاق سابقا لصدق بأن يعتبر تعلقه بفعل أو يقترب من الفعل عموم او خصوص وحيث فلا يصح الترتيب والحاصل انه انما أتى بهذا الاضراب للاشارة الى ان الصور الداخلة تحت الا لا يصح ارادة جميعها اذ من جعلتها مادارا بدتوب الفعل للفاعل على جهة العموم أو الخاص وهو لا يصح رجوع وجب التقدير اليه (قوله بحسب القرائن) جمع القرائن نظر الدلائل من المواد والافتد يكون الدال قرينة واحدة (قوله ان عام فاعلام) اى ان كان المدلول عليه بالقرينة عام فالفعل المقدر عام وذلك نحو

ثم حذف من اللفظ الما لبليان بعد الابهام كافي فعل المشيئة اذ لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابية

والله يدع الى دار السلام أى كل واحد (قوله وان خاصا لخاص) أى وان كان المدلول عليه بالقرينة خاصا للفظ المفرد خاص نحو  
أهنا الذى بعث الله رسولا لان الموصول يستدعى أن يكون في صلته ما يرجع اليه وكقول السيدة عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى  
(قوله ومحذوف من اللفظ لغرض) أى لان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى غرض موجب لحذفه (قوله  
ثم الحذف) أى حذف المفعول المدلول عليه بالقرينة وقوله الما لبليان أى الى الظاهر بعد الاخفاء والحاصل أن حذف المفعول فيها  
وجب تقديره له شرطان الاول وجود القرينة الدالة على تعين (١٣١) ذلك المحذوف الثانى الغرض الموجب

للحذف ولما ذكر

المصنف الشرط الاول

شرع في تفصيل الثانى

بقوله اى الما لبليان الخ (قوله

لما لبليان الخ) أى الما لبليان

لوقوع ذلك المبين في النفس

ورسوخه فيها بخلاف

البیان ابتداء لما مر من أن

الحاصل بعد الطلب أعز

من المناقاة بل اتعب (قوله

كافي فعل الخ) أى تحذف

مفعول فعل المشيئة أى

الدال عليها (قوله ونحوها)

كالحجة كفى لو أحبكم

لأعطاكم أى لو أحب

إعطاءكم لأعطاكم (قوله

اذ وقع أى فعل المشيئة

شرط التقييد بذلك نظرا

للعقاب والافتقار يكون

فعل المشيئة المحذوف مفعوله

لذلك التكملة غير شرط كما

في قولك بمشيئة الله تهتدون

اذ التقدير بمشيئة الله

مدى استكمال تهتدون كذا

قيل وفيه أليس حذف فعل

وان خاصا لخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار الى  
تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف اى ما لبليان بعد الابهام كافي فعل المشيئة) والارادة ونحوهما اذ اوقع  
شرطا فان الجواب يدل عليه وبينه لكنه انما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشيئة  
بالمفعول (غريباً)

القرائن باعتبار الاماكن والا فتدريكون الدار قرينة واحدة ثم المفعول حيث أريدوا حذف القرينة  
لادله من سر موجب البحتف كما تقدم ان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى  
غرض موجب لحذفه فأشار الى تفصيل الغرض في ذلك فقال (ثم الحذف) للمفعول المدلول عليه  
بالقرينة (لما لبليان بعد الابهام) حيث يتعلق الغرض به لما قبله من كون المبين بعدا مامه بقدر  
النفس لان النفس تنتظره حيث أشعر بنا جالا اذا أتى به كان أوقع في النفس وذلك (كفى فعل  
المشيئة) والارادة ونحوهما كالجبة وأظهر ما يكون فيه ذلك اذ اوقع ذلك الفعل شرطا فبأن جوابه  
مبين للمحذوف ودال عليه ولكن حذفه مع فعل المشيئة انما يرتكب (ما) أى مدة كونه (لم يكن  
تعلقه) أى تعلق فعل المشيئة وشبهه (به) أى بذلك المفعول (غريباً) فان كان تعلقه به غير بلام  
فان اللفظ اللام تمييز يادولا نحو قال قائل منه لان التفاعل مقيد بالصفة ولعل الجواب عما ورد من  
ذلك أنه يقدر له صفة محذوفة التقدير رسولا نظرا وسأل سائل شفيح أو يكون التنكير الواقع في مثله  
لمعنى من المعاني السابقة وقد فعلت فعلتك المعهودة التي عرف انك فعلت ورأيت بخط الورد الرحمة الله في  
بعض التعليقات ماضيه يقال جاء شئى ولا يقال جاء جاء وان كان الجائى أخص من شئى لان جاء مسند  
والمسند اليه البناء ومعرفه المسند اليه سابقة على معرفة المسند حتى عرف الجائى عرف الجميى فلا يبق  
في الاسناد فائدة والشئى قد يعرف ولا يعرف بعينه وما ذكره الولد صحيح ولا يرد عليه نحو أنأتى أت ونحو  
\* حرير روده هاوان لام لاثم \* فان التنكير في مثل ذلك لمعنى خاص وكلامنا انما هو في جاء جاء من  
غير ارادة شئى خاص ثم أخذ في تفصيلها ص (ثم الحذف اى الما لبليان بعد الابهام الخ) ش حذف المفعول  
مع تقديره لا حاد أمور منها أن بقصد البيان بعد الابهام كافي فعل المشيئة ما لم يكن تعلقه بها غير بلام  
فانه لا يرد كذا ذكرنا نحو فلو شاء لهذا كم اجعين أى فلو شاء مدى استكمال لهذا كم فانه اذا سمع السامع  
فلو شاء تعلقت نفسه بعشئى وأهم عليه لا يدري ما هو فلهذا ذكر الجواب استبان بعدا مامه وأكثر ما يقع  
ذلك بعد لولان مفعول المشيئة مذكور في جوابها وكذلك غيرهما من أدوات الشرط وقد يكون مع  
ذم الاستدلالا بغير الجواب كقوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء وقيد كذا اذا كان فيه

والكلام في متعلقات الفعل الآن يقال المراد بالفعل مطلق العامل على سبيل عموم المجاز والفعل حقيقة وأحكم على طريق استعمال  
الكلمة في حقيقة مجازها تأمل (قوله يدل عليه) أى على ذلك المفعول وقوله وبينه تفسير لبقوله (قوله ما لم يكن الخ) كلام المصنف  
يوسف ان كون الحذف لا لبليان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابية تعلقه لم يكن الحذف لئلا يكون ليس مراد بل التقيد بذلك  
الحذف ولذلك قال الشاعر لكنه انما يحذف الخ (قوله لكنه انما يحذف الخ) أى لكن مفعول فعل المشيئة ونحوها انما يحذف مدة  
انتفاء كون تعلق الفعل بذلك المفعول غريباً

كقولك لو شئت جئت أولم أجيء أي لو شئت أجيء أو عدمت أجيء فأنك متى قلت لو شئت لم أسمع أنك علققت المشيئة بشئ ففقم في نفسه أن هناك شيئا علققت به مشيئتك بأن يكون أولا يكون فاذا قلت جئت أولم أجيء عرف ذلك الشيء ومنه قوله تعالى فلو شاء لهذا كم أجمعين وقوله تعالى إن يشأ الله يحتم على قلبك وقوله تعالى من يشأ الله يضلله وقول طرفة

فإن شئت لم تر قبل وإن شئت أرقلت \* مخافة ماوى من القدر محمد

وقول البحرى لو شئت عدت بلاد نجد عودة \* خلقت بين عقوده وزروده

وقوله لو شئت لم تفسد سماحة حاتم \* كبرما ولم تهديم ما ترخالد

فإن كان في تعلق الفعل به غرابية ذكرنا الفعل لتقرر في نفس السامع وتوهمه به يقول الرجل يخبر عن غزه لو شئت أن أرد على الأمير ردت وإن شئت أن أتى الخليفة (١٣٢) كل يوم لقيته وليمه قول الشاعر

نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين أي لو شاء الله هدايتكم لهذا كم أجمعين فإنه لما قيل لو شاء الله السامع أن هذا شيئا علققت المشيئة عليه لكنه منهم فاذا جيء بجواب الشرط صار مينا واذأ وقع في النفس (مخلاف) ساذأ كان تعلق فعل المشيئة به غرابية لا يحذف حينئذ كقافي (نحو) قوله

يحذف (نحو) أي أو المفعول الذي لم يكن تعلق فعل المشيئة به غرابية ومثل المحذوف في (قوله) تعالى (فلو شاء لهذا كم أجمعين) أي لو شاء هدايتكم لهذا كم أجمعين وجه وجود الأجمال ثم البيان فيه أنه لما قيل لو شاء الله السامع أن ثم مفعولا تعلق به المشيئة ولم يتعين ماهو ولما أتى بالجواب تبين بالمفعول المحذوف وذلك لأن سوق المشيئة شرطها إنما يتربط لهما غالبا (١) المشاء والمراد فكأن الشرط دل عليه حذف أولا مع الأشعار بالأجمال ثم ذكر في الجواب مفعولا فيكون أوقع في النفس وقتلنا فكأن الشرط دل عليه حذف ثم ذكر أشار إلى أن لم يكن لفظا ولا لم يحذف وإنما ذكر معنى وأشار إلى أن السامع علم في الحقيقة هو الجواب ولكن لما شعر بالشرط بالأجمال دنا الأعلية والذي تعلق به الغرض هنا هو جعل معناه الذي هو مضمون الجواب واقعا في النفس وذلك أن القضية الشرطية أريد فيها تأكيد اللازم في ذهن السامع وتقريره فيه حتى يعلم أن الهداية تترتب على المشيئة فلا تطلب من غيرهما فالجواب قرينة الحذف وبين للحذف بالواجب السابق فليتامل حتى لا يرد أن يقال إن الشيء بعد إلهامه لم يحذف ولأن يقال الدليل في الحذف هو الجواب والبيان إنما يطلب بعد الحذف الموقوف على الدليل ووجه دفع الإيراد الثاني كما أشرنا إليه نائفا قول البيان للأجل الذي أشعر به بفعل المشيئة لا يتوقف على تقرير دليل الحذف فيصح أن يكون دليل تعيين المحذوف هو المبين للأجل الكافي في ذلك الشرط وإنما قلنا وأظهر ما يكون فيه ذلك أذ وقع ذلك الفعل شرطا لما جاء إلى أنه قد يكون في غير الشرط كقولك بمشيئة الله تكون هنا يتبادر التقدير بمشيئة الله هدايتكم تكون هدايتكم أي كما فإذا كان فعل المشيئة متعلقا باليسر غير ما حذف كقافي المثال للغرض السابق (مخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة بالمفعول غرابية فلا يحذف ذلك المفعول كما تقدم وذلك كقافي نحو قوله

لئن نيس السامع به قنوله

(قوله نحو فلو شاء الخ) هذا مثال للنفي أي أن المفعول الذي لم يكن تعلق فعل المشيئة به غرابية يماثل المفعول في قوله تعالى فلو شاء الخ (قوله نعت المشيئة عليه) ظاهر أنه فعل الشرط معاني على المفعول به مع أنه ليس كذلك وأجيب بأن على معنى الباء علققت بمعنى تعلقت أي تعلقت المشيئة تعلق به الدامل بالمفعول (قوله صار) أي ذلك الشيء وهو المفعول وقوله مينا بفتح الباء اسم صار للجواب وحينئذ فيكون مينا بصيغة اسم الفاعل والحاصل أن ذلك المفعول دل عليه كل من الشرط والجواب لكن الشرط دل عليه أجالا والجواب دل

عليه تفصيلا لاجتماع الدلالة المختلفة وتوابعها دل الجواب عليه لأن سوق المشيئة شرط طاليد غالب على أن المترتب لهما (٢) المشاء والمراد الذي هو المفعول الذي وقعت عليه الاشياء والارادة (وقوله هوذا) أي البيان بعد الإبهام أوقع في النفس أي لما قلنا سابقا (قوله بخلاف الخ) الظاهر أن مر بطل المثال أي أن عدم غرابية التعلق نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين بخلاف الخ فإنه غير الخ هذا هو المناسب للثبوت والمناسب لقول الشاعر بخلاف ما إذا كان الخ أن يتعلق بقوله ما لم يكن تعلقه الخ (قوله غرابية) أي نادرا (قوله فان لا يحذف) أي لا يستحسن حذف (قوله كقافي نحو قوله) أي قول أي الهدنام أخرا يرى أنه الهدنام ومطلع القصيدة التي منها ذلك البيت

(١) قول ابن يعقوب المشاء الصواب المشيء بوزن سبع لان الفعل ثلاثي كقافي (٢) قوله المشاء وكذا قوله وقعت عليه الاشياء هكذا في النسخ ولا يخفى أن الفعل ثلاثي فاسم المفعول منه مشيء كسبع والمصدر شئ كسبع (٣) قوله ومثل الذي هكذا في النسخ ولا يظهر له معنى فلهذا عرفت عن وحل أو نحوه وليحرر كسبع مصححه



ولو شئت أن أبكي دما ليكنته \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فما قول أبي الحسن علي بن أحمد الجوهرى أحشعراء صاحب بن عباد

فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا ولكنه أراد أن يقول أفأنتى القول فلم يبق معنى وفى غير خواطر تحول حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وصرفت معنى ليسيل منها دم لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكر

إلى أن قال ولو شئت الخ بعده

وأعدته ذخركم ملة \* وسهم الرأى بالذخائر مولع

وأنى وأن أظهرت معنى جلالة \* وصالت أعداه عليه موجد

(قوله ليكنته) بفتح الكف وقوله دلهي متعلق بأبكى والضمير عائدة إلى ولده (١٣٣) الخ دام وقوله ولكن ساحة الصبر أوسع أى من

ساحة البكاء ولا يخفى ما

في قوله ساحة الصبر من

الاستعارة بالكناية والمعنى

أن ما من الأحرار لو جب

بكاء الدم عليه لكن أعاننى

على ترك ذلك الصبر (قوله

شريب أى لقلته ذكره

كذلك فى كلام البلغاء

(قوله فذكره) أى بكاء

الدم الذى هو المنعول وإن

كان الجواب الأعليه

(قوله ليتقرر) أى ذلك

المفعول فى نفس السامع

لأنه صار مذكورا مرتين

المرأة الثانية بإعادة الضمير

عليه (قوله وأنس به)

أى لتكرره عليه بخلاف

لوحذفه ولا ثم ذكر مرة

واحدة فلا تأنس به

النفس (قوله وأما قوله)

أى قول أبي الحسن علي بن

أحمد الجوهرى (قوله

فليس منه) أى ولا من

(ولو شئت أن أبكى دما ليكنته) \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فإن تعلق فعل المشيئة بكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله

فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه) أى لما تكرر فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه صدر

الفاضل فى ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول

المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا

ولو شئت أن أبكى دما ليكنته \* دلهي ولكن ساحة الصبر أوسع

فإن كان تعلق فعل المشيئة بكاء الدم غريبا لقلته ذكره كذلك لم يحذف بل ذكره لتأنس به النفس

فيه تقرر الجواب فى ذهن السامع لأن الغرض تقرر الجواب ولزمه الشرط ويحتمل أن يكون الغرض

تقرر مفعول الشرط بيان ترتبه فى الجواب على المشيئة لتلاشك حصوله عن الفعل والمآل واحد وما

كان هنا فاعلم فيه إشكال احتمال أن يكون تعلق بالغريب فذكره أو ذكر لعدم الدليل على الحذف

أشار إلى بيان ذلك فقال (وأما قوله)

فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه) أى ليس مما تعلق فيه فعل المشيئة بغريب لوجهين أحدهما أنه لو كان منه لوجب ذكر

ما صار به غريبا لتأنس به النفس وقد يجاب عن دها بأنه مذكور على التنازع فإن عملنا فيه فعل

ولو شئت أن أبكى دما ليكنته \* دلهي ولكن ساحة الصبر أوسع

وقال المتنوخى أنه إذا ذكر فى البيت لا احتياجه فى الوزن إلى ضمير بكيته فاحتاج لما يفسره ولتعظيم

بكاء الدم أيضا أو يذكر لأن المذكور فى جواب لو خلافة كقول ابن عباد

فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فان ليس المراد فلو شئت أن أبكى تفكرا ولكن لو شئت أن أبكى

الحذف ليس أن بعد الإهمال بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المنعول وهو أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقى (قوله أى، أترك فيه

حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها بالخ) أى وأما بما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذفه والحاصل أن مفعول

المشيئة هنا مذكورا بالتأنيق المصنف وصدر الفاضل وأما الخلاف بينهما فى علة ذكره فالمصنف يعلم ذكره لعدم الدليل عليه لو حذف

وصدر الفاضل يعلمه بغرابة تعلق الفعل به إذا عادت هذا تعلم أن التنى ليس مسلط على القيد الذى هو قوله بناء على غرابة تعلقها به والمعنى

أن ترك الحذف الذى هو عبارة عن الذكر لاجل العراة كما يقول صدر الفاضل معنى بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف وتعلم

أن قوله على ما ذهب إليه متعلق بالمنى الذى هو ترك الحذف لاجل الغرابة (قوله صدر الفاضل) هو الإمام أبو المكارم المطرزى

فهذا الإمام محمود جدار أستاذ مختصرى وضرام السقط بكسر الصاد المعجمة وبكسر السين المهمة ثم على دوان أبي الغلاء المعرى المسمى

بسط الزندوسقط الزندى فى الأصل عبارة عن النار الساقطة من الزنادقة شبه ألفاظ ذلك الدوان بالتأنيق على طرق الاستعارة المحكيبة

فالمراد بالبكاء في الاول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فالثاني لا يصلح لان يكون تفسيراً للاول

واثبت الزند تحصيل والضم في الاصل معناه التاجع فصار هم سقط الزند تأجيج نارة (قوله لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غير مبني) اعترض بأنه كيف يكون من الذكركم للغير اذ مع ان غيرا بمفعول المشيئة ان ان ابكى انما هي بمفعوله اعني تفكر او هو لم يدكر اذ لم يقل فلو شئت ان ابكى تفكر ابكيت وقديجاب بانهم ذكر على طريق التنازع فان اعلنا فيه فعل الشر ففظاه ذكره وان اعلنا الثاني وقدرنا الاول ضمير المتنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور واعترض على الاول بأنه لو كان كذلك لموجب الاتيان بالضمير في الثاني لان في حذف الضمير هيئة العامل وقطعه وهو ممنوع واجب بأن المنع ليس متفقا عليه فقد اجاز بعضهم الحذف للضمير من الثاني كالاول واستدل بحقوقه

بمحاط بعشى الناظر \* بن اذاعه لحواسعاه

فعلى الاحتمال الاول يمكن التصحيح بالجري على مذهبه هذا المجزأ لم (قوله لا البكاء التفكير) اي وحيد فلا يصح مقاله صدر الافاضل من ان الاصل لو شئت ان ابكى تفكر ابكيت تفكر او بطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لعزايته لان مفعول المشيئة فيه ليس غير باحتمال وتعين القول بأن مفعول المشيئة انما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لور حذف ومما يحقق ان المراد بالبكاء الاول الحقيقي ان الكلام مع ارادته يكون انسيب (١٣٤) بمقصود الشاعر وهو المبالغة في فناء حتى ان لم يبق فيه مادة سوى

التفكير لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفس بكاء لم أجده بل أحد للتفكير بدله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكى تفكر ابكيت لم ينفذ أنه لم يبق فيه إلا التفكير لصحة بكاء التفكير الذي هو الحزن والكمد عند كثرة معشاه مادة أخرى هذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق سوى الشوق غير تفكرى اع يعقوب (قوله فلم يبق) يضم التاء وضمير المفعول وقوله تحول أي تزداد تذهب وتاتي

مقيد معدى الى التفكير

لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غير يب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكيرى لانه اذا راد أن يقول أفناني العول فلم يبق معنى غير خواطر تحول في حتى لو شئت البكاء فريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مهم غير معدى الى التفكير البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكير الشر ففظاه ران اعلنا الثاني وقدرنا الاول ضمير المتنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور مع ان النفس تأنس بذكر العامل فيه فعلى هذا يتجه ما قبل وقائله صدر الافاضل في كتابه المسمى بصرام السقطان هذا الكلام مما ذكر فيه المفعول للغيرا تعلق المشيئة به فذلك قال فلو شئت أن ابكى بكيت تفكر ولم يقل فلو شئت بكيت تفكر لان تعلق فعل المشيئة ببكاء التفكير غير يب وحينئذ يتوجه الوجه الثاني واليه أشار بقوله وانما لم يكن من هذا القبيل أى بما تعلق به فعل المشيئة بغير يب (لان المراد بالبكاء الاول) وهو متعلق المشيئة (البكاء الحقيقي) وهو بكاء الدمع لا البكاء التفكيرى وانما قلنا كذلك لان الشاعر اراد أن يبين أنه أفناه من طول اشتياق العول فلم يبق فيه غير خواطر تحول حتى لو شاء البكاء البكاء الحقيقي فالمراد بالبكاء في الاول البكاء الحقيقي وفي الثاني المجازى إشارة الى انهم من العول لم يبق فيه عمل لمعده لاشئ من الفضلات فلو عصر

(قوله حتى لو شئت البكاء) اي الحقيقي (قوله فريت جفوني) بتخفيف الراء أى مسحتها أو مررت يدي عليها ليسيل الدمع (قوله وعصرت الخ) مرادف لما قبله وضمير أجده الدمع (قوله وخرج منها) أى من العين وقوله بدل الدمع أى المطلوب وقوله التفكيرى الذى ليس بمطلوب كان الاولى الشارح حذف هذا التفكير لا يخرج من العين وانما يقوم القلب (قوله مطلق مهم) الثانى تفسير الاول والمراد باطلوا قلوبا هماء عدم ارادة تعلقه بمفعول مخصوص والمعنى لو شئت ان اوجد حقيقة البكاء ما قدرت على الاتيان بها ليدم مادة منى وحينئذ فابكى منزل منزلة اللازم كذا قال بعضهم ولكن اللفظ يقول المصنف ان المراد بالبكاء الاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكيرى ان يقال ان المعنى فلو شئت ان ابكى دفعا لانتكيتك لحذف المفعول للاختصار لان هذا الاثر بكمال المصنف يعدد قول الشارح مطلق مهم لانه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص اللهم الآن يقال المراد بقوله مطلق مهم انه غير معدى للتفكير فلا ينافى أنه بكاء مع وعلى هذا فقوله غير معدى الخ تفسير لما قبله أو يقال المراد أنه مطلق مهم من حيث اللفظ لعدم تعيينه باضافة فلا ينافى أن المراد بالبكاء الحقيقي والمفعول محذوف اختصارا (قوله معدى الى التفكير) تصدير لقوله

(قوله فلا يصلح تفسير الاول) لان معانيه أي وحيدته كرمفعول المشبهة لعدم الدليل البال عليه عند الحذف لا لتكون تعلق الفعل به غريباً (قوله كذا قلت لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين) أي ولو حذف درهما لثبوت أن المراد لو شئت أن تعطي درهمين عطيتهم أن هذا ليس مراداً وكذلك قوله لو شئت أن ألحق حذف قوله أن أبكي بأن قال لو شئت بكيت تفكر لم يوجد ما يدل عليه بل هو المراد بكاء التفكير مع أن المراد بالكاء الحقيقي فظهر لثبوت أن قوله كذا قلت ألحق تنظير من حيث عدم صلاحية تفسير الثاني للأول لكن كان الأنسب في التنظير أن يقول كذا قلت لو شئت أن تعطي عطياً أعطيت درهمين وذلك لأن بالكاء في البيت ليس مقيداً بالمفعول بل مطلق فالأولى أن لا يقيّد العطيا في التنظير أيضاً تأمل قررر شيخنا العدوي (قوله وقلة التدبر) عطف سبب على مسبب (قوله ما قيل ألحق) حاصله أن بعض الشراح جعل قول المصنف وأما قوله أجماعاً قوله (١٣٥) كافي فعل المشبهة لأن قوله بخلاف وجعل المراد منه أن حذف

المفعول أبكي ليس البيان بعد الإلهام بل لا مر آخر لان قوله بكيت تفكر لا يصلح بياناً للمفعول أبكي لأن ليس التفكير (قوله ان الكلام) أي أن كلام المصنف وهو قوله وأما قوله اني قوله فليس منه مسوق في مفعول أبكي لافي مفعول المشبهة كما هو التفسير الاول (قوله والمراد) أي ومراد المصنف بقوله فليس منه وهذا من شبه القيل (قوله لغرض آخر) أي كالاختصار وانما كان هذا القيل ناشئاً من سوء الفهم لا من البرين الاول أن ذلك خلاف سباق كلام المصنف لان كلامه السابق إنما هو في حذف مفعول المشبهة لافي مفعول أبكي الثاني أن قول المصنف وأما قوله فليس

فلا يصلح تفسير الاول وبينا له كذا قلت لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين كذا في دلائل الإنجاز وما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول البيان بعد الإلهام بل إنما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكي تفكر أبكيت تفكر أي لم يبق في مادة الدع فصرحت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشبهة لغرضه وفيه نظر  
فرضي قوله بمعنى صرح منه طلب السيلان الدع لم يجد ذلك الدع وانما يخرج من عنده بدل ذلك الدع المطلوب التفكير لبكائه الذي أراد بقاء المشبهة عليه بكماء مطلقاً منهم لفظاً حيث لم يمتع بالاختلاف ولذلك تعين بأنه ينصرف عند الإطلاق لبكائه الدع ولم يرد بكاء المعدي التفكير قطعاً وبالكاء الثاني وبالكاء المعدي للتفكير ولما كان البكاء الأول غير الثاني لم يصلح الثاني تفسيراً له لانا ولو قلنا إنه عطف إذا لم يكن غير بيان شرط فيه مع ذلك أن يكون الجواب مبتالاً بأن يكون معناه والالم يصلح الحذف لان المبين في هذا الباب كاتقدم وهو الدليل على الحذف وإذا لم يصلح أن يسند لكونه ليس نفسه لم يصلح الحذف أصلاً لعدم الدليل كافي قوله لو شئت أن أعطى ثأماً أعطيت درهمين ولو حذف لم يفهم إلا أن المراد لو شئت أن أعطى درهمين أعطيتهم أو يحقق أن المراد بالكاء الحقيقي ان الكلام في تقدير ارادته أن يعبقصد الشاعر وهو المبالغة في فتاك حتى لم يبق منه ما سوى التفكير لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفسي بكاء لم أجده بل أجد التفكير بله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكي تفكر أبكيت لم يفهم أنه لم يبق منه إلا التفكير لصحة بكاء الفكر الذي هو الحزن والكمد عند كثرة مع بقاء مادة أخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق في الشوق غير تفكر فقصر بهذا اندفاع ما ذكره صدر الافاضل واندفاع ما ذكره غيره في المراد لم يبق في مادة مع فصرحت أقدر على بكاء التفكير لان كلام هذا القائل ولو كان عينه يخرج منها التفكير بدل الدع وأرد أن هلا يكون المراد لو شئت أن أبكي تفكر أبكيت تفكر معناه أنه في حتى صار قادراً على البكاء التفكير فيكون كالبيت قبله وأجيب بأنه ليس التفكير مذكوراً في الشرط ورد بأن قوله غير تفكر يعني عنه قلباً وأيضا يكون مخذولاً وتنازع في تفكر المذكور فعلا الشرط وجوابه بغير تنبيه كقولنا قال بالحكمة في اطراد أو كثرة حذف مفعول المشبهة دون غيره من

المتأخر كماله جل الردي على صدر الافاضل القائل أنه ذكر مفعول المشبهة هنا لغرضه لانه قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقي ليس الردي من زعم أن الحذف في البيت البيان بعد الإلهام والاقوال لان الحذف لا يختص بل هو لان المراد بالبكاء الاول الحقيقي (قوله وقيل يحتمل الخ) الفرق بين هذا ومقالة صدر الافاضل أن قائل هذا يجوز مقالة المصنف كما يجوز مقالة صدر الافاضل بقرينة قول الشارح يحتمل فأوجه صدر الافاضل جوزه صاحب هذا القيل وفرق بعضهم بفرق آخر وحاصله أن هذا القول تغير قول صدر الافاضل من جهة أن صدر الافاضل اعتبر أن المعنى لو أردت أن أبكي تفكر البكيت مفعول لم يعتبر عدم بقاء مادة الدع بخلاف هذا القائل فانه اعتبر أن المعنى لم يبق في الشوق مادة مع وصرحت أقدر على بكاء التفكير فلو شئت أن أبكي تفكر أبكيت تفكر أو على كل حال فريدة عليها ما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر هذا وفرر شيخنا العدوي أن هذا القيل عين مقالة صدر الافاضل وانما عادة الشارح لاجل بيان

توجيهه والاعتراض عليه

(قوله لان ترتيب هذا الكلام) أعني قوله فلو شئت أن أبكي بكت تفكر والترتب جاء من حيث التعبير بالفاء المفهمة أن ما بعده امر تبديلي ما قبلها وموقوف عليه من حيث أن الأول سبب في الثاني (قوله لان القدرة الخ) حاصله أن بكاء التفكر عبارة عن الحزن وأنشأ النفس على عدم نيل المراد فلو كان المراد لو شئت البكاء التفكرى لبكت لما ترتبه على عدم ابتغاء الشوق غير الخواطر لانه لا اختصاص لبكاء التفكر أعني حصول الاسف والحزن بمن يبق فيه الشوق سوى الخواطر لجواز حصول ذلك الاسف والحزن من غير ما زاد وهو من يقدر على البكاء بالدمع والمناسب للترتيب كون اذا طلب بكاء آخر لم يحذف سوى التفكر وقيل يقال المراد لم يبق من الشوق غير تفكرى فصرحت بحيث أقدر على بكاء التفكر فقط دون بكاء (١٣٦) الدمع والدم ونحوهما فلو شئت أن أبكي تفكر انبكت تفكر اورد

بأن هذا يتوقف على أنه لم يبق فيه غير التمسك وهذا يدفعه تخصيص الدمع بعدم انتفاء قول هذا القائل أي لم يبق فيه مادة للدمع الآن بقال المراد ولا غيره وقال الشيخ يس وقد يقال ان القدرة على بكاء التفكر وان لم تتوقف في حد ذاتها على حالة عدم ابتغاء الشوق غير الخواطر بل كما يجامعه بجامع القدرة على البكاء بالدمع لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحالة وفي ما عداها من القدرة على بكاء الدمع والدمع تتوقف على ذلك وهذا هو الذي اراده ذلك القائل كما يدل عليه قوله أي لم يبق في الشوق مادة الدمع الخ لاجل امكان رد النظر الذي قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح فافهم (قوله متعلق بتوهم أي أن توهم قسم الخطاب في ابتداء الكلام

لان ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق من الشوق غير تفكرى بأى هذا المعنى عند التأمل الصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبق فيه غير التفكر فافهم (وإما لدفع توهم ارادة غير المراد) تطبق على ما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم فيه بيان انه لم يتوقف فيه مادة الدمع زيادة على ما ذكر صدر الا فاضل يرجع الى كلامه لان صدر الا فاضل يمكن حمل كلامه أيضا على أن المراد لم يبق فيه مادة الدمع ولو لم يصرح بذلك فصار يقدر على بكاء التفكر بل ذلك مراده قطعاً لتقسيمه في كلام الشاعر ووجه الرد عليه او احده هو أن المبالغة المناسبة لقوله فبقى من الشوق غير تفكرى لا يزيد اباءه انه تادر على بكاء التفكر لصحة هذه القدرة مع بقاء المادة التي نفى هذا القائل وجودها وانما مناسب نفى وجودها ما كان اذا طبع بكاء آخر لم يحذف سوى التفكر لكن على هذا كان ينبغي ان يراد بالبكاء مطلق البكاء الصادق ببكاء الدمع والدمع وغير ذلك وانه لو طلب أى بكاء لم يحذف البكاء التفكرى لأن يراد بالبكاء بالدمع بالخصوص الذى هو الحقيقى فليأتمل وما ذكرنا من ان الكلام من باب ماد كرفيه مفعول المشبهة لعدم وجود دليل الحذف للتخالف بين الجواب ومفعول الشرطه الذى يجب ان يحمل عليه الكلام ما قبل من ان الكلام في مفعول أبكى والمراد أن هذا الكلام حذف فيه المفعول لغرض آخر لا للبيان بعدم الاهام لانه لو أراد المصنف ذلك لكان يجب ان يقول حيث لا يمحذوف فعل أبكى لافضل المشبهة حتى يكون من البيان بعد الاهام وأيضا الكلام في مفعول المشبهة وتذيله لا في مفعول آخر وأيضا المراد الردي من زعم انه قد كلفه اقول ذلك قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقى وليس المراد الردي من زعم انه للبيان بعد الاهام والاقول الحذف للاختصار مثلا وبه يعلم ان هذا إنشاء غفلة والله للوفى عنه وكرمه (وإما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء) اى يكون حذف المفعول المقدر إمالياً ببيان بدلاً الاهام وإما لدفع توهم الخطاب ان المتكلم اراد شيئاً آخر غير مراد ابتداء فقول له إما لدفع معطوف على قوله إمالياً ببيان وقوله ابتداء متعلق بتوهم اى يحذف لدفع ان يتوهم في الابتداء غير المراد ويجعل ان يتعلق بدفع أى بدفع في الابتداء وتوهم غير المراد وقيل التوهم وألغى بالابتداء لان توهم غير المراد ينتهي بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح

أن المتكلم أراد غير المراد ندفع بحذف المفعول ويجوز أيضاً تلحقه ، فع أى يحذف المفعول لاجل أن يندفع

في أول الكلام توهم ارادة غير المراد فان قلت لا شئ اقتصر الشارح على الاول مع صحة الثاني قلت انما اقتصر على الاول لانه هو الذى يدل عليه قول المصنف اخذوا كرامهم لما توهم قبل ذكر ما بعده الخ وذلك أن تمنع تعلقه بالدفع لان التعليق به هو أن الدفع لا في الابتداء غير حاصل بحذف المفعول أى التعليق بالتوهم يدل على أن التوهم في الانتهاء أعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع أن النكتة هي الدفع المطلق أعني ابتداء وانتهاء كذا قيل وقد يقال لا نسلم أن النكتة هي الدفع المطلق بل الدفع فى الابتداء وامامى الانتهاء فالدفع حاصل بغير الحذف وذلك لان توهم غير المراد لا يبنى بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح توهم بعد الانتهاء حتى يدفع ثانياً

كقول البهري  
اذ لقال حزن اللحم لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحزن كان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظم فنكر ذكر اللحم ليبرئ  
السامع من هذا الوجه ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحزن مضى في اللحم حتى لم يرد إلى العظم  
(قوله كقول) أي قول القائل وهو البهري في مدح أبي القدر (قوله من تحمل حادث) التامل هو الظاهر وإضافته للحادث ما حقيقته  
أي كم دفعت من تعدى الحوادث الدهر بعل على أو أن الاضافة مبنية على من التامل الذي هو حادث الإيمان وعلى هذا فجعل حادث الإيمان  
ظلمة بالغة كرجل عدل (قوله وكخبرية) ويحتمل أن تكون استهامة (١٣٧) محذوفة المبدأ أي كم تأثر ما

(كقوله وكذبت) أي دفعت (عنى من تحمل حادث) يقال تحمل فلان على إذا لم يعدل وكخبرية  
بمن أقوله من تحمل قالوا إذا فصل بين كم الخبرية وقوم بها بعل متعدداً واجب الاتيان عن ثلاث يتبس  
بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول ذبت وقيل المذهب محذوف أي كم مرة ومن في من تحمل زائدة  
وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدت وأصولها (حزن) أي قطع  
اللحم (إلى العظم) تخفف المفعول أي اللحم (اذ لو ذكر اللحم) بما توهم قبل ذكر ما بعده  
أي ما بعد اللحم يعني إلى العظم (أن الحزن لم ينته إلى العظم) وإنما كان في بعض اللحم تخفف  
توهم بعد الانتهاء حتى يدفع ثانياً فلا يرد أن يقال المراد دفع توهم خلاف المراد مطلقاً لا بقيد الابتداء  
وتقديمه بالابتداء بوجه أن الواقع ثانياً لم يدفع لانه إنما يجب ذلك لو صرح بوجود التوهم ثانياً (تقوله)  
أي ومثال الحذف للدفع المذكور قوله (وكم ذبت) أي وكثيراً ما دفعت (دنى من تحمل) بيان لكم  
الخبرية (حادث) أي كم دفعت من تعدى الحوادث الدهر على (وسورة) أي شدة (أيام) وهو  
عطف على تحمل وهو كالنعت سيره (حزن) في محل النعت لا بأم أي من وصف الأيام أنهم حزن أي  
قطع (إلى العظم) ويحتمل أن يعود الصبر في حزن إلى السورة لأن لكل يوم سورة فهو في معنى  
الجمع ولذلك صبر به جازاً لم يجمع فقد حذف مفعول حزن وهو اللحم والاصل حزن اللحم إلى العظم لم يدفع  
توهم خلاف المراد (اذ) أي لانه (لو ذكر اللحم) الذي هو المفعول فقال حزن اللحم (توهم قبل ذكر  
ما بعده) وهو قوله إلى العظم أي لو ذكره لتوهم أولاً أن الحزن لم ينته إلى العظم) وإنما كان في بعض اللحم  
في هذا الجواب بسنين كثيرة رأيت المتنوخى قسوق عليه فقال في الاقصى - انه ذلك أن مدة المشقة  
والثني وأحد المشقة جعل ما ليس بشيء فمفعولها لا يتأخر عنه وهو بعد لو منى لا تنزه في الجواب  
فانتفاء المشقة لازم لا تنفائه فانتفاءه لازم وانتفاء المشقة بالزوم تخفف مفعول المشقة لينصرف  
الانتفاء إلى المشقة فيكون انتفاء مفعولها تأملها اهـ (تنبه) وإذا حذفه بعد لوفهو المذكور في  
جوابها أبداً كما قالوا وقد رتب عليه قوله تعالى قالوا لوشاء بنا لأنزل ملائكة قال المعنى لوشاء بنا  
إرسال الرسل لأنزل ملائكة لأن المعنى بعين ذلك وبذلك فصره قالوا الدر في الله عنه في نفسه وأما أن  
يخفف المفعول كي لا يتبدل من السامع ابتداءً لارادة غير المقصود كقول الشاعر  
وكم ذبت عني من تحمل حادث \* وسورة أيام حزن إلى العظم  
فانه لم يهزم أن الحزن واللحم حتى علم أن الحزن وصل إلى العظم فلوقال حزن اللحم لم ياتوهم السامع أولاً لأن

(١٨ - شرح التلخيص ثاني) وقيل المذهب محذوف) أي كم خبرية بعل جازاً وقوله زائدة أي في الإثبات على مذهب  
الاخفش وتحمل مفعول لذت على هذا والجملة خبر عن كم وإزابط لتلك الجملة بالمتبادر أصحير محذوف والمعنى مرات كثيرة ذبت عني تحمل  
الحوادث فيها (قوله من هذا الحذف) أي حذف المميز وقوله والزيادة أي من يادهم من الذين هم خلاف الأصل وقوله بما ذكرناه أي من  
الوجه الأول فانه عني عن التقدير والزيادة فيكون أرجح (قوله وسورة أيام) عطف على تحمل حادث كالتفسير به (قوله حزن إلى  
العظم) الجملة في محل جرسه لا بأم أي من وصف الأيام أنهم حزن إلى العظم ويحتمل أن يكون ضمير حزن للسورة فتكون الجملة صفة  
لها أي بضمير الجمع نظراً إلى أن لكل يوم سورة وأما المضاف كتب الجمعية من المضاف إليه في قوله  
فما حب الديار شغفن قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا

وامالانه أن يذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه اظهار الكمال العناية بوقوعه عليه

(قوله دفعها لهذا التوهم) أي من السامع ابتداء الذي هو محذوف في هذا المقام لان الشاعر حرص على بيان كونه مادفعه الممدوح من سور ذالايام بلغ الى العظم لا بلفظته في الشدة بحيث لا يحتاج قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو في الابتداء لان ذلك أكد في تحقيق احسان الممدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فان قلت ان هذا الغرض الذي هو دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخير من قوله الى (١٣٨) العظم بأن يقال حزن الى العظم الميم قلت ليس في الكلام ما يدل على أن

النكتة لا توجد الا بهذا

الحذف فهي توجد بهذا

الحذف وتوجد بغيره اذ

لا يجب انعكاسها على ان

ذكره بعد قوله الى العظم

لا يحسن للعلم به فيكون

ذكره عبثا ويازم عليه

تقديم المفعول بواسطة

على المفعول مباشرة مع

امكان حصول الغرض

بدونه (قوله وامالانه أن يذكره

ثانيا أي يحذف المفعول اما

للبيان بعد الايام وامالان

المفعول المحذوف أن يذكره

ثانيا أي في محل ثان

مع فعل آخر وليس المراد

أنه أن يذكره ذكره اثنائا

لانه لم يذكر أولا الا أن

يقال المقدّر كالمذكور

(قوله يتضمن إيقاع الفعل

الاولى إيقاع فعل والمراد

بالإيقاع هنا الاعمال أي

على وجه يتضمن اعمال

فعل في صريح لفظ ذلك

المفعول اثنائا كان او نثنا

فلو ذكر المفعول أولا

لذكر في الجملة الثانية

بالاضمار فيقع الفعل في

دفعها لهذا التوهم (وامالانه أن يذكره) أي ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على

صريح لفظه) لا على الضمير العائد اليه (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) أي الفعل (عليه)

أي المفعول

حذف دفعها لهذا التوهم المحذوف في المقام لان الشاعر حرص على بيان كونه مادفعه الممدوح من سورة

الايام بلغ الى العظم لا بلفظته في الشدة بحيث لا يحتاج قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو في الابتداء لان

ذلك أكد في تحقيق احسان الممدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فليعلم فانه به يتم كون ما ذكر من

الاعتبار المناسب وكثيرا ما يعني المصنف هذا المعنى في قاعدة امثال مع خائفا وكونه هو المقصود بالذات

وقد نهينا على ذلك حيثما ظهرت الحاجة اليه لا يقال لا يتعين الحذف دفع ما ذكر لا مكانه بتأخير المفعول

بأن يقال حزن الى العظم اللحم أو يذكره عاما بأن يقال حزن كل شيء أي من عصب ولحم الى العظم

فعل الحذف لهذا العموم لا نأقول ليس في الكلام ما يدل على أن النكتة لا توجد الا بهذا الحذف فهي

توجد به هذا الحذف وتوجد بغيره اذ لا يجب انعكاسها على أن التقدير الاول فيه تقديم المجرور على المفعول

مع امكان حصول الغرض بدونه والتقدير الثاني لا ينافي كون الحذف لما ذكر بل افادته بل دفع ذلك التوهم

أص من الذكر لا مكان كون العموم لو صرح به باعتبار عموم الفردية بأن يكون المعنى اوقف القطع

في كل شيء من لحم وجلد وعصب فيبقى البعض من كل فلم يصل الخوازيق الى العظم فليشأمل وجلة قوله ولم

ذدت الخ محتمل وجهين أحدهما أن يكون من تحمال ببيان السكم كاشرا ثانيا له ودخلت من على بمرة

للفصل بينهما وبين المميز بالفعل لانهم ذكروا أنه حيث يجب الاتيان بمن معه ثلاثا توهم أنه مفعول

الفعل فلما سقط هنا توهم أن تحمال مفعول ذدت وهم حيث نصب على المفعولية لذدت وثانها أن

مجرور المحذوف أي وهم مكرم ومن في قوله من تحمال زائدة وتحمال مفعول ذدت وهذا الوجه فيه تقدير

المميز ويزيد من الوجه الاول غنى عن التقدير وان زيادة فهو أرجح (وامالانه) أي حذف المفعول

إلى البيان بعد الايام وإما لان المفعول المحذوف أولا (أن يذكره ثانيا على وجه) آخر وهو

كونه في جملة أخرى مفعولا لفعل آخر من وصف ذلك الوجه أنه يتضمن إيقاع الفعل في تلك

الجملة (على صريح لفظه) أي لفظ ذلك المفعول لانه لو ذكر أولا ناسب ذكره ثانيا وبالاضمار فقع

الذم على الضمير العائد عليه والغرض إيقاعه على صريح لفظه (اظهارا) أي لأجل اظهار

(لكمال العناية) أي الاعتناء (بوقوعه) أي وقوع ذلك الفعل الثاني (عليه) أي على ذلك المفعول

المقصود الاخبار بحز الحزن غير نظرا إلى انتهائه الى العظم وقولنا ابتداء هو كقولنا لا يتعين التقدير

في نحو في الدار رجل ووفي الفصل في نحو زيد والفاضل غير انهم أوجبوا التقدير في المثال الاول ولم

تلك الجملة الثانية على الضمير العائد على المذكور أولا والغرض إيقاعه على صريح لفظه

حتى

واعترض على المصنف بأن ذكر المفعول أولا لا ينافي ذكره ثانيا غايته أن من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العناية به وأوجب

بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه لو صرح بأول في البيت لأوهم تعدد المثل وأن المثل الثاني خلاف الاول لان

تكرار التكره ظاهر في افادة التثنية فيكون المعنى قد قطبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلاً آخر بخلاف المطلوب وانما وجدنا المطلوب وهو فاسد

(قوله اظهار الخ) لانه لا ارادة الاتيان بصريح اسمه ثانيا وأما بكتة الحذف أولا فلا نعلم الاتيان بصريح الاسم ثانيا بزمه

التكرار اه سم

كقول البصري أيضا

قد طلبنا فلم نجد لك في السور \* دد والمجد والمكارم مثلاً

أى قذبل للثمن المتماثل في السود والمجدو المسكرم تخذف المثل اذا كان غرضه أن يوقع في الوجود على صريح لفظ المثل ولاجل هذا المعنى  
يعينه عكس ذوالرمة في قوله  
ولم أمدح لأرضيه بشعري \* لئان يكون أصابا لالا  
فانه أعمل النحل الاول الذي هو أمدح في صريح لفظ الثمن والثاني الذي هو أرضى في ضميره اذا كان غرضه ايقاع في المدح على الثمن  
صريحاً دون الارضاء

(قوله حتى) (نه الخ) كأن للتعقيب أى حتى لا يرضى المتكلم بحقيقة وقوع الفعل (١٣٩) على ضمير المفعول وإن كان ضميره العائد

عليه كناية عنه وإعالم  
رضي التسليم بذلك لأن  
الضبر يحفل أن يعود  
تلى شخص آخر غير الأول  
والمنى حينئذ قد طلبنا  
للسنان فلم نجد ذلك مثلاً  
آخر بخلاف المطلوب وأما  
وجداً المطلوب وهذا فاسد  
(قوله كقول) أي قول  
المتري في مدح المعتز  
بأنه بعد البيت المذكور  
لم يلحقه المقدم بمحو  
أصله

(قوله حذف مثلا) فيه ان الحذف اعم من ضميره وذلك لان ما باب التنازع فاعمل الثاني وحذف الضمير في الاول لانه فضاة فالنل حينئذ موحى فقط لا يحذف والمحذوف اعم من ضميره لان يقال المراد حذف مثلاى الذى كان الاصل ذكره اولا ليعود عليه الضمير فتبقى التنازع فلما حذف الى التنازع

حقاً کہ آنہ لاریضی ابن یوسف علی ضمیرہ وان کان کناۃ عنہ ( کہوہ

قد طلبنا فلم نجد الكافي السو \* ددو المجد والمكارم مثلاً

أى قد طلبناك مثلاً حذف مثلاً اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجد فيه فوات الغرض أعنى إيقاع ضم  
الوحدان على صريح لفظ المثل

صريحاً حتى كأنه لا يرضى أن يقع على ضميره وإن كان كناية عنه وذلك عند كون المقام يناسب ذلك على ما تبين في الشاهد (كقوله

قد طلبنا فلم نجد لك في السور \* دد والمجد والمكارم مثلاً

يُحذف مقعول طلبه أو الأصل قد طلبنا المثالًا وما حذفه لانه ذو ذكر أو لا ناسب أن يتسلط الفعل  
بعده وهو قوله فلم نجد على ضهير لانه تقدم معاد فاسباب وقدمه فقال قد طلبنا المثالًا أن يقول فلم  
نجد وما الضهير في غاية الاعتناء بتسليط في الوجدان على لفظ المثال لان الآ كذا في كل مدح الممدوح  
في وجدان المثال - في وجه لا يتوهم فيه بل ولا يتخطر بالبال أن الذي في وجدانه غير المثال والضمير من  
هو محمل ذلك ولو تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة في المدح لا يناسبها إلا ما يأتيه الباطل بوجه  
ولو تخيلا ورد في هذا أنه قال قد طلبنا المثالًا فلم نجد المثالًا قد تسليط في الوجدان على لفظ المثال  
فلا يتعين الحذف للتسليط وأجيب أنه لو قيل كذلك لم فيه إقامة الظاهر مقام الضمير والحذف المقيد  
لهذا المعنى أسهل من تلك الإقامة لعدم الحاجة إليها مع أنه لو قيل كذلك التوهم أن المثال الثاني خلاف  
الاول لان تكرار النكرة ظاهري فإدراك التغاير فيكون التقدير قد طلبنا المثالًا فلم نجد المثالًا مثلاً آخر  
مخالف للطلبوب وما وجدنا المطلوب وهذا فاسد ولهذا ارتكب الحذف في وجه التنزع بأن أعمل  
الثاني وأعمل الاول وحذف معه ما يستحق من الضمير ولا يصح العكس دناوا لالاقال فلم نجده اذ لا يجوز  
جنف الضمير عند افعال الاول على المشهور فنقول فالحذف وجه حيث ضمير المثال وأما المثال فهو مؤخر  
فقط لا محذوف والكرم السابق يدل على أن المحذوف - هذا الجمل قلت المراد أنه كان الأصل ذكره  
بوجه وفيه يدنو النازل وإما الإرادة كرمنا نائلي وجه يتضمن إيقاع الفعل - في صريح لفظه  
إظهار السكوت العناية بوجهه عليه هذه عبارة المصنف ومراعاة أن يراد كره نائلي وجه يتضمن  
إتمام الفعل الثاني في صريح لفظه إظهار السكوت العناية بكوله

قد طلبنا فلم نجد لك في السور \* دد والمجد والمكارم مثلاً

وأعمل الثاني وحذف ضمير من الاول كاحذف هو إلى أن لا مانع من أن لفظ مثل محذوف من الاول دلالة الثاني (قوله لكن المناسب الخ) أي نظرا للكثرة وعدم الظاهر موضع الضمار (قوله فيغوب الغرض الخ) أي لأن الفعل الثاني وهو محجول ليس واقعا على صريح لفظ المفعول بل على ضميره وقوله لعدم الوجدان الاول ايقاع الوجداء المنفي على لفظ المثل وانما كان الغرض هو ما ذكرنا لا أن أكد في كمال مدح الممدوح في وجدان مثله على وجهه لا يتوهم فيه بل لا يخطر بالبال أن الذي نفي وجدناه غير المثل والشك أن الضمير من حيث هو يحتمل ذلك أي نفي وجدان غير المثل لا احتمال جميع الضمير لشيء آخر غير المثل وان تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة في المدح لا تناسبها الامالا بأنه الباطل وجهه ولو تخلا

و يجوز أن يكون سبب الخذف في بيت البعثرى قصد المبالغة في التأديب مع الممدوح بترك مواجبه التصريح بما يدل على تجوز أن يكون مثل فان العاقل لا يطلب الاماجوز وجوده واما المقصد الى التعميم في الفعل والامتناع عن أن يقصر السامع على ما يذكر معدون غير مع الاختصار كما تقول قد كان منك ما يؤلم أي ما بالشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل انسان وعليه قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام أي يدعو كل أحد الى الرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى والضحي والليل اذا سمعي ما يدعو عثر بك وما قل أي وما فلاك و أيضا لا تنهجان ذكره كقوله تعالى عن عشرين في الله انما قالت ما رأيت منه لارا أي مني تعني العورة

(قوله ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك الخ) أي ويجوز أن يحذف ون السبب أيضا في حذفه البيان بعد الإيهام لأنه أبهم المطلوب أو لأنه بين ان التلث (قوله يطلب ١٤٠) مثله متعلق بالمواجبه (قوله قصدا) علة للترك أي انما ترك الشاعر

مواجهة الممدوح بطلب المثل لقصد المبالغة في التأديب معه تعظيما له (قوله حتى كأنه لا يجوز) وجود المثل أي ولو قال طلبنا لك مثلا لكان ذلك شعرا بجوز وجود المثل لان العاقل لا يطلب الاماجوز وجوده والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح حالة المثل بترك التصريح بطلبه الشعر بما كان وجوده فان قلت ان العاقل يقع منه التقي وهو طلب متعلق بالمحال فلا يتم قولكم ان العاقل لا يطلب الاماجوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلي القرون بالسعي واما التقي فهو عبارة عن مجرد حب القلب من ثم تعلق بالمحال (قوله وإما للتعميم في المفعول) أي الخذف

(و يجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجبه الممدوح بطلب مثله) قصدا الى المبالغة في التأديب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليعلمه فان العاقل لا يطلب الاماجوز وجوده (وإما للتعميم) في المفعول (مع الاختصار) كقوله قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد بقدره أن المقام مقام المبالغة والتميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) أي جميع عباده فالتلث الاول يفيد العموم بمبالغة والثاني تحقيقا

أوفيتني التنازع ليعود الضمير عليمن الثاني فله أن آخر أو عمل فيه الثاني صار الخذف حكما لخفي ضمير مودع وعكس هذا البيت وهو اعمال الثاني واعمال الاول لنفس هذه العناية لبعض الشعراء في قوله ولم أمدح لارضيه بشعري \* لئلا أن يكون أقاد مالا كره تسليط لفظ أرضيه على لفظ الشتم واعتني بابقاع في المدح على لفظه لأن ذلك أشد في أهمله ونحقق لأمته بنفي مدحه فاعمل الاول وأعمل الثاني (و يجوز أن يكون السبب) أي سبب حذف مفعول طلبنا في البيت (ترك مواجبه الممدوح بطلب مثله) تعظيما له أن يحذفه ونه المثل لان الطلب بالفعل انما يكون فيما يمكن وجوده فإذا وجد بطلب المثل كان في الكلام اقاربان له مثلا لان العاقل لا يطلب المحال والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح حالة المثل بترك التصريح بطلبه الشعر بما كان وجوده واما قايدها فالطلب بالفعل الذي هو المراد هنا لان الطلب القلي يكون مع الغنى الذي يتعلق بالمحال بخلاف الطلب الحقيقي فهو يشعر بالامكان والغرض الاحاطة (وإما للتعميم) أي الخذف لإملا تقديمه إلى التعميم في المفعول الخذف (مع الاختصار) وذلك (كقوله قد كان منك ما يؤلم أي) ما يوجب (كل أحد) وذلك نذكر كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالايلا فكون ذلك المقام قرينة على ارادة العموم في ذلك المفعول كما قلنا لانه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد كالمفعول عاملا لكن يفوت مع ذلك الاختصار مع العموم ورد قوله في الخذف (وعليه) أي وعلى ما ذكره وهو حذف المفعول للاختصار مع العموم ورد قوله تبارك وتعالى (والله يدعو الى دار السلام) أي يدعو جميع عباده لماعلم أن الدعوة بالتكليف فاراد ابقاع في الوجدان على المثل صريحا بخلاف ما قل طلبنا لثمنك السوء فمما تجد هذا

(قوله ما يؤلم) أي ما يوجب (قوله بقرينة ان المقام مقام المبالغة) أي في الوصف بالايلا فيكون ذلك المقام قرينة على ارادة العموم في ذلك المفعول وأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك (قوله جئت) أي حين اذ ذكر المفعول (قوله ورد) هو من الورد بمعنى الاتيان لا من الاراد بمعنى الاعتراض (قوله الى دار السلام) أي السلامة من الآفات (قوله أي جميع عباده) يعني المكفنين واما فقد المفعول هنا مالا ان الدعوة من الله الى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد المكفنين الا أنه لم يوجب منهم الا السعداء بخلاف الهدايا بمعنى الدلالة المله صلاتها خاصا بهذا أطلق الدعوة في هذه الآية وقيد الهدايا في قوله بعد ذلك ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم (قوله بمبالغة) أي حالة كون العموم بمبالغة وذلك لان الايلا كل أحد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة (قوله الثاني تحقيقا) أي والمثال الثاني يفيد العموم على وجه الحقيقة



وأما مجرد الاختصار كقولك أصغيت إليه أي أدنى وأغضيت عليه أي بصري ومن قوله تعالى أرنى أنظر إليك أي ذاك وقوله تعالى  
أهذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه وقوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا أو أتمتعوا من أي أنه لا ياتل أو ياتلو بينهما التفاوت

(قوله وما مجرد الاختصار) أي لا اختصار الجرد عن مصاحبة نكتة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه (قوله تذكره) أي  
مذكورة ومنبهة على ما سبق وهو قولوا لا واجب التقدير بحسب القرائن خوف أن يفهل عنه (قوله فلا حاجة إليه) أي ليس له فائدة  
أصلية غير المذكورة (قوله وما يقال) أي في الجواب عن المصنف (قوله عند قيام قرينة) أي أن الحذف مجرد الاختصار (أي  
وليس المراد عند قيام قرينة الدالة على الحذف التي لا بد منها أيضا) (قوله لأن هذا المعنى) أي وهو كون المزداد القرينة الدالة على خصوص  
النكتة التي هي مجرد الاختصار وقوله معلوم أي فلا حاجة للنص عليه وقد يقال إن كان المراد أن معلوم من المتن فقصه أنه لم يعلم وإن  
كان المراد أنه معلوم من خارج ففيه أنه لا يتراض بالعلم من خارج والورد أن جميع النكات المذكورة في المتن معلومة من خارج  
فلا حاجة تذكر فيه فكان الأولى للشارح الاختصار على الوجه الثاني (١٤١) اعني قوله جاري سائر الأقسام ويمكن أن يقال  
المراد أن معلوم من الأمثلة

و إما مجرد الاختصار من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ (عند قيام  
قرينة) وهو تذكره لما سبق ولا حاجة إليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة الدالة على أن الحذف  
لمجرد الاختصار ليس بسد ليدان هذا المعنى معلوم مع هذا جاري سائر الأقسام فلا وجه لتخصيصه  
بمجرد الاختصار (نحو أصغيت إليه أي أدنى وعليه) أي على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى (رب  
أرنى أنظر إليك أي ذاك) وهما بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار

عمت جميع العبادات وأما المخصوص الهداية كما قال تعالى ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فالتعميم  
في المثال الأولى موجود مبالغة للعلم بأن إبلا كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية  
موجود حقيقة (وإما مجرد الاختصار) أي يكون الحذف إما لما تقدم وإما لمجرد الاختصار من غير  
مراعاة فائدة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه أو غير ذلك وهو جدير به في بعض النسخ  
(عند قيام قرينة) وهو معلوم ما سبق وهو أن النكتة في الكلام لا تكون إلا بدليل دل على تلك النكتة  
بخصوصها أو لا كان فائدة الكلام أيا ما ادعاه فهو تذكره لما تقدم فعلى هذا يكون ما يقال من أن  
المراد أن الحذف يكون عند قيام قرينة الدالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسد ليدان هذا القول  
يشعر بأن النكتة الموجودة في الكلام لم تعلم من تتبع ما سبق أن لا بد فهم دليل يدل على خصوصها  
وهو فاسد كقرينة ثم لو سلم أن المفهوم مما تقدم وهو مجرد وجود النكتة في الكلام من غير دليل على  
خصوصها فلا تخص الحاجة إلى التنبيه على ذلك بالحذف بل يجب حينئذ ذكر ذلك في جميعها والحذف  
للاختصار (نحو قول القائل (أصغيت إليه أي) أمليت إليه (أدنى) لأن الاصغاء مخصوص بالأذن  
(وعليه) أي وعلى الحذف لمجرد الاختصار ورد قوله تعالى حكاي عن موسى على يمينه وعليه أفضل الصلاة  
والسلام (رب أرنى أنظر إليك أي) أرنى (ذاك) فان قلت أرنى من أراه كذا أي جعله به فحكمه  
أنما يكون لو تعذر ذكر مفعولى الفعلين فان هذا المعنى يحصل بذكرهما أو الاحسن ماذا كره المصنف  
بأنه لو أن تقول أنه قصد التآدب مع المدح بأن لا يصرح بأنه يطلب له ثم لا يوافق البيت فتدبره

ضعيفة لا يصار إليها إلا إذا تعبت نظرك ذاك ما صر في ذكر المسند إليه حيث علل بالاصالة فوجد الشارح ذلك بقوله ولا مقتضى للبدول  
عنه (قوله أصغيت إليه) أي أمليت إليه (قوله أي أدنى) إنما فسر المفعول هكذا لأن الاصغاء مخصوص بالأذن (قوله وعليه)  
أنما قالوا عليه لم يقل ونحوه للتفاوت بين قرينة المشايخ فان القرينة في الأولى لفظ الفعل وهو أصغيت وفي الثانية جواب الطلب  
(قوله أرنى أنظر إليك) أن قلت أرنى من أراه كذا إذا جعله براه فكان قال اجعلني أرى ذاك أنظر إليك هذا إظهاره بحق التداخل  
في الكلام ومنع ترسب أنظر على أرنى قلت أنعبر بالآراء غير مجرد الكشف للحجاب عن الرائي لا الرؤى بمسببة عنه فترتب عليه قوله  
أنظر إليك فكأنه يقول ربا كشف الحجاب عن ذاك بكشفه عنى لاني المحجوب حقيقة أنظر إليك أفاده المعقوب (قوله وهما بحث)  
أي في قول المصنف وأما التعميم مع الاختصار وحينئذ فالأولى تهدي جميعته

او انها لا تفعل كفعلة لقوله تعالى قل من شر كنكم من يفعل من ذلك من شيء ويحفل ان يكون المقصود بنفس الفعل من غير تعمدها وانتم من اهل العلم والمعرفة ثم ما التزم عليه امر دياتكم من جعل الاصنام لله انبدا داغاية الجبل وبما عد السكاكي الحذف فيتميز بالاختصار لقوله تعالى والمارداء مدين وجد (١٤٢) عليه امتمن الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين ندودا قال

ما خبطك قالتا لانس حتى يصدر الرعاء وابونا شيخ كبير فسق لهما والاولى ان يجعل لانبات المعنى في نفسه لنشيء على الاطلاق كما مر وهو ظاهر قول (قوله ان لم يكن الخ) اي وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف بأن يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله وان كانت الخ) وذلك مثل ان يذكر في الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله) فالحذف لا يكون الا بمجرد الاختصار) اي ولا يفيد التعميم واجاب الشارح في شرح المفتاح عن هذا باختيار الشق الاول من الترديد وهو انه لم يكن فيه قرينة داعية ان المقدر عام وقوله فلا تعمم أصلا ممنوع لانه اذا لم يكن قرينة على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطابي حذرا من ترجيح خاص على خاص آخر يلازمه وجه الحذف مدخل في تقديره عامالانه توصل به الى تقديره عامافي ذلك المقام وفي هذا الجواب

ان لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعمم أصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون الا بمجرد الاختصار

قال اجعلني أرى ذاك انظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام وبمعنى ترتب انظر على أرى قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الرائي لان الرؤى بمتسببة عنه فيترتب عليه قوله انظر اليك فكأنه قال رب اكشف الحجاب عن ذاك لك بكشف معني لاني هو المحجوب حقيقة انظر اليك وما عبر بالاراءة عن الكشف تعدت بنفسها لان الفعل يجوز أن يتعدى بنفسه ولو كان عبارة عن المنة بدى بالآلة فافهم وأورد ههنا بحث وهو أن الحذف لا يقتضي مجردة تعمما ولا تخصيصا لان المحذوف يجوز أن يكون خاصا عاما فلا يقتضي الحذف عموما ولا خصوصه ولا لم يوجع ما أخر فاذا صح وجود الحذف مع العموم والخصوص ولا يتعين به أحدهما فلا بد من قرينة أخرى تدل على تعيين المحذوف فاذا عين كان عاما وأخصا فعمومه وخصوصه من تعيين ذاته المستفاد من قرينة أخرى غير الحذف فالعموم ليس الامن ذاته قدرا اذكر فالحذف لا يستفاد منه الا بمجرد الاختصار فلا يستفاد منه العموم الذي انما يتحقق بتعيين المحذوف المستفاد من قرينة أخرى وأوجب بأن هذا انما هو عند وجود قرينة تعيين المحذوف كالود ذكر كل أحد ثم قيل لعدك ان منك ما يؤلم وحذف كل أحسا كالا على ذكره افيكون عمومه مستفاد من ذاته المعينة بتلك القرينة وأما اذا لم تذكر قرينة معينة ولا قرينة تخصصه وقد قام الدليل ان ثم محذوف فالحذف نفسه بتوصل به الى تقديره عامالان حيث أن تقدير فرد ما يحتمل دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فصح أن الحذف قد يكون مفيدا للتعميم مع الاختصار لا بمجرد الاختصار دائما ولا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لان مأخذه وهو الفرار من التعكم اللازم على تقدير عدم عموه تقدم انه يفيد العموم في المقام الخطابي مع جعل الفعل لازما لا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجها فاستفاد عند الحذف وعدمه وعلى أن استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر الى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لزومي وعند تقديره متعديا يحكي العموم من ذلك المقدر الذي اقتضى الحذف تقديره عاما

أن عدم وجدان مثل في هذه الصفات الثلاث لا يفتي وجدان واحد منها فما موضع ان يقول ولا في الفضل والمساكر وتركه على وجه يقزنه البيت ولما أن يكون الحذف للتعميم مع الاختصار مثل قد كان منك ما يؤلم أي لم كل أحد وقوله تعالى والله يدعوا دار السلام أي كل أحد ولو صح به لا فاد التعميم دون الاختصار لا يقال المعنى يدعوا من يشاء بقريته قوله تعالى ويهدي من يشاء لان الواقع أن كل أحد دعاه الله الى دار السلام فان قلت اذا قدرت يدعوا من يشاء وقشاه دعاء كل أحد طابق ما بعده وحصل العموم لان المعنى من يشاء ان يدعوه قلت انما يحذف في الاول ما في الثاني والذي في الثاني تقدير من شاء أن يهديه فلو قدرنا مثله في الاول لكان تقديره يدعوا من يشاء هدا يدعو غير المراد وبمكن النزاع فيه وان يقال تقدير من يشاء هدا يته يدل على تقدير من يشاء دعوا لان قرينة بكل مفعول محذوف فعله فالجواب حيث نأنا او قدرنا يدعوا من يشاء لاوهم انقسام الناس الى يدعوا وغيره

نظر لان العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابي لامن الحذف بدليل ان المفعول اذا ذكر جل على العموم ايضا وبأسطة (واما المقام المذكور مالم يدل دليل على ان خصوص فيكون العموم مستفاد من المقام المذكور مطلقا حذف المفعول او ذكر لامن الحذف واجيب بأن العموم في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعا وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون الحذف ادخل في العموم في الجملة

الزخمشى فإنه قال ترك المفعول لان الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنه انما رجعوا اليهما كالتعالي الذيادهم على السقي ولم يرجعوا لان مدودهما غنم ومسقيهم ابل مثلا وكذلك قوله لا نسق حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقي لا المسقى \* واعلم انه قد يشبه الحال في أمر الحذف وعنده لمعلم تحصيل معنى الفعل كما في قوله تعالى قل دعوا الله وأدعوا الرحمن أليأتدعوه له الاسماء الحسنى فإنه يظن ان الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يتقدّر في الكلام مجزوف وليس بمعناه لان لو كان بمناديا لما لام الاشرار اعطفت التي على نفسه لانه ان كان مسمى أحد هما غير مسمى الآخر لم الاول وان كان مسدا هما واحد لزم الثاني وكلاهما باطل لتعالى كلام الله عز وجل عن ذلك الدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين أي سموه الله وأمر الرحمن أليأتدعوه له الاسماء الحسنى كما يقال فلان يدعى الامر أي يسمى الامر وكما في قراءة من قرأ أو قالت اليهود عزير رب الله تغيرتوني على القول بأن سقوط التنوين ليكون الابن صفة واقعة بين عذرين كما في قولنا زيد بن عمرو قام فإنه قد يظن ان فعل القول فيه حكماء بالجله كما هو أصله فقيل تقدّر الكلام عزير بن الله وهو ناول هذا باطل لان التصديق والتكذيب ما يتصرف الى الاستناد لا الى وصف ما يقع في الكلام (١٤٣) موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان

انه قال زيد بن عمرو سيدهم  
كذبته فهم لم يكن تكذيبك  
أن يكون زيد بن عمرو  
ولكن أن يكون زيد سيدا  
فلو كان التقدير ما ذكر  
لنص ان الانكار راجعا  
(قوله وإلما للرعاية على  
الفاصلة) على زائدة  
لان الرعاية وما تصرف منها  
تتعدى بنفسها الا ان  
يقال ان ضمن الرعاية معنى  
الحفاظة فعدها بغير أي  
الحفاظة على الفاصلة وفيه  
ان الفاصلة اسم للكلام  
المقابل بمثله فان التزم فيه  
الخنم بحرف فهو سبعة  
أيضا فهي اخنص من  
الفاصلة والحفاظ عليه

(واما الرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى (ماودعك ربك وما قل) أي  
مافلا وحصول الاختصار أيضا ظاهر  
وفرق بين الاعتبار بن ولو كان الما لواحدا (واما للرعاية على الفاصلة) أي حذف المفعول اما لما  
تقدم واما للرعاية على الفاصلة وهي في التمرات أي بمن الكلام ليقابل مثله فان التزم فيه الخنم بحرف  
فهو سبعة وذلك (نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى (ماودعك ربك وما قل) ولم يقل ومافلا  
رعاية خنم ها ه الفاصلة تالاف كما قبلها رابعا ودعوى الرعاية يعلى تضمنه بمعنى الحفاظة وأورد هنا  
ان رعاية الفواصل من البديع فليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطفل  
وقد يجاب بان عدم اعتبار توافقي الفواصل كان الأصل جوازها لان اعتبار التوافق من البديع لكن لما  
أورد بعض النواصل بحرف واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجها  
بناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ابراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو أعين مقام  
مرعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ابراده تأمل وقيل ان الحذف هنا لتزكوا بوجه النبي صلى الله عليه  
وسلم بأقناع لفظ القلى على ضميره ولو كان متنفيا واستبعد من جهة اقناع ودع على ضميره والحق ان  
كانقسامهم الى هدى وغيره ولذا ان تقول الحذف للاختصار واما التعميم فمن ابن استفادناه وفادة  
التعميم من هذه الآية انما حصل من خصوص الآية بدليل خارجي وإلما للاختصار عند قيام قرينة  
دالة على ارادة الاختصار نحو اصغت اليه أي اذني وهو من الافعال التي أميت ذكر مفعولها  
ومنه فاذا أفضم من عرفات أي انفسكم وبني على امرأته أي فية ورجع عن القوابة أي نفسه ومنه  
قوله تعالى أرني انظر اليك أي ذاك قلت وكذا عندى ان ترك المفعول هنا للتعظيم وعلى ما سبق صح  
الزخمشى قول بنى نواس

بجذف المفعول والحرف  
الاخير من ذلك الكلام وهو الزوى وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي الحفاظة على روى الفاصلة تأمل واعتراض بأن رعاية  
الفواصل من البديع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطفل وقد يجاب بان عدم اعتبار توافقي  
التواصل وان كان الأصل جوازها لان اعتبار التوافق من البديع لكن لما أورد بعض الفواصل مخوما بحرف واحد كان المقام  
في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجها عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ابراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام  
ما هو أعين مقام مرعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ابراده فأده البعقوى (قوله أي مافلا) أي حذف المفعول ولم يقل ومافلا  
لحفاظة على روى الفاصلة لتوافق ما قبلها ما بعدها (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) يريد أنه لا دافعة بين ما ذكره المصنف  
وقول الكشف أن الحذف في هذه الآية للاختصار اذ لا تراحي في النكت فيجوز اجتماع عدة من الازرار في مثال واحد وذكر السيد  
الصوفى وجه أحسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية وهو تركها ووجهه عليه الصلاة والسلام بأقناع قلى الذي معناه أغض  
على ضميره وان كان متنفيا لأن النبي فرع الابتناء في العقل ولم يفعل ذلك في ودع بل أوقع على ضميره عليه السلام لان لفظ ودع ليس  
كلفظا في لأن لفظ ودع معناه ترك وهو لا يستلزم البعض

خبره وقال على أصله والله أعلم

(قوله ولما لاستهجان) أي استعجاب ذكره (قوله) ما رأيت منه الخ صدر الحديث كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم أنا واحد فأرايت منه ولا رأيت مني أي ما رأيت منه العورة ولا رأيت مني أن الخلف هنا إشارة لتأكد الأمر بستر العورة حسام من حيث أنه قد ستر لفظه على السامع ليكون الستر اللفظي موافقاً للستر الحسي (قوله كاخفائه) أي خوفه عليه كأن يقال الأمير يحب ويغضب عند قيام قرينة عند المخاطب دون بعض السامعين على أن المراد يحبني ويغضب ذلك الحاضر فيحذف المتكلم المفعول خوف على نفسه أن يؤدي نسبة محبة الأمير إليه أو خوفاً من الله تعالى ما عدا ذلك الحاضر بسبب نسبة بغض الأمير إليه

فقد دعت الحاجة للحذف (قوله وأما المتكلم من إنكاره) أي كان يقال من الله وأخرى يوراد زيد عند قيام القرينة فيحذف المتكلم ذلك المفعول ليحتمل من الإنكار أن نسب إليه لأن زيدا وطولب موجه لأن الإنكار مع القرينة المجردة أمكن من الإنكار عند التصريح (قوله أن مست إليه) أي إلى ما ذكر من الإخفاء والإنكار (قوله وأولعنه حقيقة) أي يقال نعمد ونشكر أي الله تعالى التعين أمه الحمد والمشكور حقيقة (قوله وأدعاء) أي يقال نخبم ونعظم المراد الأمر لدعاء تعينه وأنه لا يستحق ذلك في البلد غيره

إلى أنه معبودهم وفيه تقرير أن عزرا بن الله تعالى الله عن ذلك فالقول في الآية بمعنى الذكر لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل والشرك إلى أنهم كانوا يذكرون عزرا هذا الذكراً كقولهم في قوم زيد أن تصفهم بالغوا في أمر صاحبهم وتعظموا في أمرهم قد اعتقدوا أمر أعظم ففهم بقولهم أيا زاد بالامر تبدأ أنه كذلك يكون ذكرهم له إذا ذكرهم وهو أعلم أن الخلف التنوين من عزرا في الآية وجيه أن أحدهما أن يكون المعنى من الصرغ للجملة وتعر يفهم كعازر والثاني أن يكون الالتقاء الساكنين كقوله عمن فراق هو والله جليل الله معجذب التنوين من أجد وكأحكي عن عمارة بن عقيل أنه قرأ ولا الليل سابق النهار بخلف التنوين من سابق ونصب النهار قبل له وماز يد فقال سابق النهار فلمعنى (١٤٤) على هذين الوجهين كما عني على إثبات التنوين فغير يرتد وأما الله

(وأما الاستهجان ذكره) أي ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت مني من النبي صلى الله عليه وسلم (ولا رأيت مني أي العورة وأما النكتة أخرى) كاخفائه أو التحسين من إنكاره من مست الحاجة أو تعينه حقيقة أو أدعاء

لفظ ودع ليس كلفظ قل فتدبر (وأما الاستهجان) أي استعجاب (ذكره) أي ذكر المفعول (كقول) السيدة (عائشة رضي الله تعالى عنها) كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم أنا واحد (فأرايت منه ولا رأيت مني أي) ما رأيت منه (العورة) ولا رأيت مني ولا يخفى استقلال المقشق بذكر العورة والاستهجان هنا فلو مثل بغيره كان أحسن على أنه يجوز أن يراى ما رأيت منه شيئا من الجسد المستور ولا رأيت مني مبالغة في الاحتشام للمانع من ملاحظة جهة كل منهما من الآخر صلى الله وسلم على نبينا ورضي عن سيدتنا عائشة وقيل يحتمل أن يكون حذف المفعول هنا المبالغة في التستر اللفظي موافقة للتستر الحسي وهذا غير الاستهجان قطعاً لأن التستر قد يناسبه الستر من غير أن يكون في ذكره استهجان (وأما النكتة أخرى) أي الخلف للمفعول إما لما تقدم وأما النكتة أخرى غير ذلك كاخفائه على السامعين خوفاً عليه أو منه كما يقال الأمير يحب ويغضب عند قيام قرينة عند المخاطب دون بعض السامعين على أن المراد يحبني ويغضب ذلك الحاضر فيحذف المتكلم المفعول خوفاً على نفسه أن يؤدي حينئذ على نسبة محبة الأمير إليه أو خوفاً من السامعين أن يؤدي منهم نسبة إلى الأمير إليهم وكأنه من إنكاره من مست الحاجة إلى الإنكار كما يقال لمن الله وأخرى يوراد زيد عند قيام القرينة عليه ليعلم أن الإنكار للتكلم أن نسب إليه من زيد وطولب موجه لأن الإنكار مع القرينة المجردة أمكن من الإنكار عند التصريح وكعني كما يقال نعمد ونشكر أي الله تعالى التعين أنه هو المحمود أو ادعاء التعين كما يقال نخدم ونعظم المراد الأمر لدعاء تعينه وأنه لا يستحق ذلك في البلد غيره أو نحو ذلك كما بهام صوته عن اللسان أو صون اللسان عنه كما تقول في الأول مدح ونعظم وتزبد النبي

وإذا نزع عن القواية فليكن \* لله ذلك الشئ لا الناس قال لأن الفعل متعدي أصله فلا عليه إذ نظر إلى الأصل وإلى الراجحة الفاصلة وعبارة المصنف للرجحة في الناصلة وفيها نظر ولعله ضمه معنى المحافظة ومثاله قوله تعالى ما وعدك ربك وما قل أي ما قلناه فانه روى قوله تعالى سعيي وإلا لاستهجان ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت مني من النبي (قوله وإلا النكتة أخرى) أي لعني أخرى يقتضي الخلف كخوف ذكره وادعاء الإنكار لئلا الحاجة وجعل الساكن من الحذف للاختصار وقوله تعالى ووجدن منهن أمراًين تزودان وقالوا زعمنا

ونحو

من الله وأخرى يوراد زيد عند قيام القرينة فيحذف المتكلم ذلك المفعول ليحتمل من الإنكار أن نسب إليه لأن زيدا وطولب موجه لأن الإنكار مع القرينة المجردة أمكن من الإنكار عند التصريح (قوله أن مست إليه) أي إلى ما ذكر من الإخفاء والإنكار (قوله وأولعنه حقيقة) أي يقال نعمد ونشكر أي الله تعالى التعين أمه الحمد والمشكور حقيقة (قوله وأدعاء) أي يقال نخبم ونعظم المراد الأمر لدعاء تعينه وأنه لا يستحق ذلك في البلد غيره

وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه فلا دخل في التعيين كقولك زيد يعرف لمن اعتقد أنك تعرف انسانا ولا غيره زيد وأصاب في الاول دون الثاني وتقول لنا كيدوه وتقرروا زيد يعرف

(قوله ونحو ذلك) أي كإيهام صوته عن اللسان كقولك تمدح وتعلم وتر يد محمد أصلي الله عليه وسلم عند قيام القرينة وكإيهام صوته عن اللسان عنه كقولك لمن الله وأخرى وتر يد الشيطان عند قيام القرينة والعلم أن الاختصار لازم للحذف لهذا الوجه مقصد أولم يقصد وحيداً فيصيح أن يكون الحذف فيأخذ كقولنا نكتات لا تراحم (قوله وتقديم مفعوله الخ) (١٤٥)

هذا هو الطلب الثاني من مطلب هذا الباب أي أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل

تليه من مفعوله أو جار ومجرور أو ظرف أو حال أو نحو ذلك كالفعل ولهم وفيما نماز إذا انصرف ونحوه لأن الراد بالفعول عند الإطلاق للفعول به فصاعداً لزيادة ونحوه لادخال الجرار والحال وباقي المقاميل

وإنما لم يصبر بمفعوله ويستثنى عن قوله ونحوه لأن الكلام السابق مفروض في الفعول لانه الأصل في العمولية ولم يقل

وتقديم مع أن المقام مقامه لينضح ضمير عليه التعلق بتقديم (قوله من الجار والجرور الخ) نخوف في الدار صليت وعند زيد جلست وراكبا جئت (قوله وما أشبه ذلك) أي من جميع معمولات الفعل التي يجوز تقديمها على الفعل كالفعل له ومعه وفيه والتمييز على

ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) أي مفعول الفعل (ونحوه) أي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أي على الفعل (لذا دخل في التعيين كقولك زيد يعرف لمن اعتقد أنك تعرف انسانا) وأصاب في ذلك (و) اعتقد (أن غيره زيد) وأخطأ فيه (وتقول لنا كيد) أي تأكيدهذا الرد زيد يعرف

محمد أصلي الله عليه وسلم عند قيام القرينة فلا بد كقولنا له من أن يجري على اللسان وفي الثاني لتعميد ولعل أي الشيطان فيحذف لصلون اللسان عنه إهانة ولا يخفى أن الاختصار لازم للحذف لهذا الوجه مقصد أول (وتقديم مفعوله ونحوه) أي من أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل وتقديم نحو المفعول به وذلك كالجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك كالفعل ولهم وفيما نماز إذا انصرف ونحوه لأن المفعول براد به عند إطلاق المفعول به فلا بد من دخوله في الكلام سائر المقادير فتدخل في قوله ونحوه وعلى تقدير دخوله فاعلم ذكر فيما تقدمه لا المفعول به فصاعداً لزيادة ونحوه لادخال نحو المجرور والحال (عليه) متعلق بتقديم أي وتقديم المفعول ونحوه على الفعل يكون ذلك التقديم (رد الخطأ في التعيين) أي يكون التقديم لرد الخطأ الواقع من المخاطب في اعتقاده أن المفعول وشبهه للمجرور هو من معين وأخطأ وذلك (كقولك زيد يعرف) بضم التاء (لمن اعتقد أنك تعرف انسانا) وأصاب في ذلك الاعتقاد (و) اعتقد مع ذلك (أنه) أي أن ذلك الإنسان (غير زيد) وأخطأ في تعيين ذلك الإنسان المعروف وأنه هو غير زيد فقد رده عليه فنادى بالكيب وهو أن معرفتك زيد لا غيره كما زعم المخاطب ويسمى رد الخطأ في تعيين المفعول قصر قلب كما يأتي (وتقول لنا كيد) أي لنا كيد هذا الرد المسمى قصر قلب بعد قولك زيد يعرف

ترك المفعول لأن القرض الفعل لا المفعول قال المصنف في الإيضاح قد يشبهه الحال في الحذف وعنه لعدم تحصيل معنى الفعل كقوله تعالى قل ادعوا الله وأدعوا الرحمن قد يتوهم أن معناه نادوا فلا حذف ولا يصح لانه يلزم الاشتراك لو كان المسمى متعدداً أو عطف الشيء على نفسه أن كان واحداً بل هو بمعنى معاً أو الحذف واقع والله تعالى أعلم ص (وتقديم مفعوله ونحوه عليه الخ) ش تقديم مفعول الفعل عليه يكون رد الخطأ في التعيين والمراد أن المخاطب يظن وقوع الفعل على مفعول معين والقرض أنه واقع على غيره كقولك زيد يعرف لمن اعتقد أنك تعرف انسانا غير زيد وتوهم كيد هذا بقوله لا غيره كذا قال المصنف وينبغي أن يفيد كونه تأكيدها بما إذا كان مراد به الاختصاص فإن لم يرد فيكون قولك لا غيره تأسيساً لا تأكيداً لأن بربادته تأكيده متعلق الفعل بالمفعول السابق وإن أفادني غيره قال المصنف ولذلك لا يقال ما ز بدأضربت ولا غيره لثناقص دلالة الاول والثاني لأن ما ز بدأضربت خاطبت بمن يعلم أن انساناً آخر يتولى كمن غلط في تعيينه وأصاب في معرفة انسان في الجلة وقولك

(١٩ - شروح التلخيص ثاني)

لا كلام لنافه لانه عند تقديمه لا يكون معمولاً للفعل بل مبتدأ (قوله رد الخطأ) من إضافة المصدر لمفعوله أي رد المكمل خطأ المخاطب في اعتقاده تعيين مفعول الفعل ونحوه فيكون القصر قصر قلب كما يصح به بقوله لمن اعتقد أنك تعرف انسانا والمراد رد الخطأ في قصر التعيين وذلك لأن قصر التعيين إنما يلحق لمن لا حكم عنده لا بما يلحق بالمتعدد كما يأتي ومن لا حكم عنده لا ينسب اليه الخطأ لانه من أوصاف الحكم (قوله وأصاب في ذلك) أي في اعتقاده المعرفة لسان ما قوله واعتقاده مع ذلك الاعتقاد الاول (قوله وتقول لنا كيد) أي إذا لم يكن المخاطب لرد الاول (قوله أي تأكيده هذا الرد) أي المسمى بقصر القلب

ما فيه مخرج بقولنا في يجوز الخ الفاعل فانه

لا غيره ولذلك لا يصح

(قوله لا غيره) إنما كان تأكيداً له لأن سطو قسمه موافق لمفهومي زيد أعرفت وفي الأطول وتقول أي تأكيداً أي تأكيداً للتقديم لا تأكيداً لخطأ لأن المؤكد في المعارف هو المقيد للاول لا مفاداً ألا ترى أنك تجعل في جازم بذكره الثاني تأكيداً للاول ولا في غيرك قول الشارح المحقق أي تأكيداً هذا الـ (قوله وقد يكون) أي تقديمه لا حول على الفعل وقد تأمل التحقيق للالتقليل أي أن التقديم يكون ردحاً لخطأ في الاشتراك تحقيقاً وأشار الشارح بهذا الإيضاح على الصنف حيث ذكر أن التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر كذا لأنه لقصر الأفرامع انعقد يفيد والاقصاء على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر (قوله لا الخطأ في الاشتراك) أي ردحاً للخطأ فيها المحاطب في انتقاده الاشتراك في (١٤٦) مفعول الفعل ويسمى ذلك الرد بقصر الأفراد (قوله وتقول لتأكيداً) أي لتأكيداً.

ذلك الرد ان لم يكتف  
المخاطب بإيراد المذكور  
(قوله) زيدا أعرفت (وحده)  
على لاشار كما يقع الراء كما  
تتمدد وإنما كان وحده  
مؤكد الان منطوقه موافق  
للمهوم بما عرفت وترك  
المصنف والشارح بيان  
إفادة التقديم قصر التعيين  
مع انه يفهمه كما يستلزم من  
الطول كأن تقول زيدا  
عرفت لمن اعتقد أنك  
عرفت انسانا ولكنه جاهل  
تعينه وشاك في ذلك (قوله)  
وكذا في نحو زيدا أكرم  
(الخ) أشار بذلك الى أن  
رد الخطأ في قصرى القلب  
والافراد كما يكون في  
الاخبار يكون في الاشياء  
فنحو زيدا أكرم وعمرا  
لا تكرر بقال ذلك ردا

(الآخريه) وفيكون الرد الخاطئ الاشتراك فقولنا زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعما  
وقولنا كيدم زيدا عرفت وجهه وكذا في نحو زيدا أكرم وعما لا تكرم أمرا ونهيا فليكن  
الاحسن أن يقول لافادة الاختصاص (وإنك) أي ولأن التقديم زيدا الخاطئ تعيين المفعول في  
(آخريه) وإنما كان تأكيذا لأن قولنا زيدا عرفت مناداه كأمرا أنك عرفت زيدا فاقطع ولم يفرقه  
غيره كما يعتد بالمخاطب فقولنا الآخريه تأكيذا لما تضمنه التركيب وكما يكون التقديم زيدا الخاطئ تعيين  
المفعول يكون أيضا زيدا الخاطئ اعتقاده لا اشتراكا فإذا اشتد الخطاب أنك عرفت زيدا وعما معا  
وأصاب في اعتقاده معرفتنا كيدم أخطأ في اعتقاده أن عمر إنشائك زيدا في معرفتك قلت للرد عليه  
زيدا عرفت أي لامع عروكا زعموا إذا أردت تأكيده قلت بعد قولك زيدا عرفت وحده أي  
لما شارك كما تعتقد ويسمى هذا القصر قصر افراد يأتي أي ولورد الخطاب معرفتك بمن زيدا وعما  
على وجه الشك وقلت زيدا عرفت أي لأمرا كان قصر تعيين وكان الاحسن أن يقول المصنف بدل  
قولنا الرد الخطأ الخ لافادة الاختصاص ليشمل هذه الأنواع الثلاثة فمن قصر القلب والأفراد والشيء  
وليدخل فيه الأشخاص وجه الموضوع نحو زيدا أكرم وزيدا لا الهن فان تخصص الأمر والنهي  
يزيد بظاهر ورد الخطأ في الأشخاص فيشكل لانه لا اعتقاد فيه الآن يتأول على أن المعنى زيدا عما أو  
منه أو نحو ذلك ويتأول أن الخطاب باعتدخلاف ذلك وورد على هذا أن التخصيص هو أيضا  
يستدعي الثبوت لشيء والتي عن البرهوه وخصوص بالخبر كذا قيل والحق أن التخصيص بالنسبة إلى  
شيء مودون غيره فان كانت النسبة انشائية فواقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فواقع به خبر  
وذهابا احسنه لا بدقها كون المصنف استكمل على مقايضة ما ذكر كاللحن ومثال التخصيص في خبر  
المفعول أن يقال زيدا عرفت أي لا غيره في قصر القلب أو وحده في قصر الافراد وراكبا جئت أي  
لا في حال غير ذلك أو لامع حال غير ذلك وعلى هذا القياس (وإنك) أي ولأن التقديم قد يكون زيدا الخطأ  
في تعيين المفعول

ماز يذا ضربت ولا غيره بخالف ذلك ولك ان تقول لما يستعمل المفعول اذا كان الخطاب مع من يعتد  
 انك ضربت بزيد او هو مخطف في اصله وفي تعيينه بأن يكون الواقع أنك لم تضرب احدا واصلح حينئذ  
 ماز يذا ضربت ولا غيره قال وكذلك لا يجوز أن تعقب الفعل المنفي بانيات جده كقولك ماز يذا  
 ضربت ولكن أكثر متل ان التقديم انما يكون في رد الخطأ في تعيين المفعول فيرد اليه التقديم لا في رفع الخطأ

تقدّر أن النهي عن الإكرام أو الإهمال بالأكرام مستوفى في دعوى  
 التحسين (أ) أي لاجل أن يدخل في القصر بألوانه الثلاثة ويُدخل فيه محوّر يدأكرم وعمر الأتكرم  
 لا خصاص لا تحجّر في الإنشاء لأنه سبّار عن ثبوت شيء وشي ونفيه عن شيء ولا يقبله الإنشاء وأجيب  
 الإنشاء باعتبار ذاته لكنه يجري فيه باعتبار ما يتضمن من الخراف كل الإنشاء يتضمن خرافاً قولاً كرم  
 دائماً أمور باكرامه أو مستحق الإكرام قال يعقوبي بعد ذكر هذا والجواب أن التخصيص النسب إلى  
 ثلاثة أشخاص فواقع التخصيص إنشاء كان خرافة فواقع بغيره وأما غير بالاحسن دون الصواب  
 أنه لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكد لوجود اعتماد على القياسة بما سبق ولم يذكر  
 بحث آخر

أن يقال ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس لتناقض دلالتى الأول والثانى ولأن تعقب الفعل المنفى بإثبات ضده كقولك ما زيدا ضربت ولكن أكرمته لا مبنى الكلام ليس على أن الخطأ فى الضرب فترده إلى الصواب بل الأكرام وانما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتقادنا أنه يدرده إلى الصواب أن يقول ولكن عمرا

(قوله مع الأصابة) أى مع أصابة المخاطب (قوله لا يقال) أى عند ارادة الرد إلى المخاطب فى اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد (قوله تحقيقا للمعنى الاختصاص) الاضافة بيانية أى تحقيقا لمعنى اختصاص زيد بنفى الضرب عنه فإن معناه قسره عدم الضرب على زيد بثبوته لغيره (قوله ينفى ذلك) أى ينفى وقوع الضرب على زيد غيره (قوله مناقضا لمنطوق الخ) أى واجمع بين المتناقضين باطل والاولى الشارح اسنادا للمناقضة للاخير أى منطوق لا غيره فيقول لا غيره مناقضا لمفهوم التقديم لان الواقع فى مركزه والثانى هو الطارى وان كانت المناقضة نسبة بين الطرفين يصح اسنادها لكل منهما (قوله نعم ولو كان التقديم لغرض آخر) أى كالاهتمام به فى نفي الفعل عنه او لاستدناذ بذكره من غير ارادة الاعلام بثبوت الفعل لغيره جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وذلك لان نفي الضرب لا يستدعى ذلك النفي الى غيره كما يعتقد المخاطب وذلك يفيد أن الغير مضروب فاذا قيل ولا غيره كان منافضا لذلك الذى افاده ذلك التقديم لان مفهوم التقديم كقوله الثبوت لغيره تحقيقا لمعنى الاختصاص وصرح مفاد لا غيره النفي عنه متناقض بمفهوم التقديم وصرح لا غيره وكذلك لا يقال زيدا ضربت وغيره لان التقديم يفيد نفي مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو متناقض ولكن هذا حيث يراد الاختصاص بالتقديم كما ذكرنا لو أمالو كان التقديم لغير الاختصاص كجرح الاهتمام جاز أن يقال ما زيدا ضربت ولا غيره وأن يقال زيدا ضربت وغيره اذ ليس فى التقديم ما ينفى نفي الغير أو يطفئه لان المعنى المقاد بالتقديم وهو الاهتمام يصح معنئى الغير وثبوته (و) لاجل أن التقديم يفيد الاختصاص (لا) يقال أيضا عند ارادته (ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لانه اذا ريد بالتقديم الاختصاص كان هذا التركيب كلاما مع من اعتقد ثبوت الضرب وأصاب لكن اعتقادنا أنه بدأ خطأ يقال رد عليه اعتقاد لا ضرب زيد باطل وانما ضربت عمرا فيقال على هذا لا فائدة ذلك ما زيدا ضربت ولكن عمرا وليس كلاما مع من اعتقد ثبوت أصل الضرب بل بدأ خطأ فيه لان الثابت هو الاكرام فلا يقال بعد قوله ما زيدا ضربت ولكن أكرمته بل يقال ولكن عمرا كما تقدم ثم أشار الى التقديم فى الاستيعان فقال

فى السند بل انما يحسن الرد هنا بان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا

ولكن أكرمته لا ناجرى فيه أيضا (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) أى أنه مثل ما زيدا ضربت ولا غيره فى المنع عنه فقد التخصيص وفى الجواز عند فقد غيره لان التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض فان جعل التقديم للاهتمام أو الاستدناذ جاز ذلك اذ ليس فى التقديم ما ينفى مقتضى العطف لان المعنى المضاف بالتقديم وهو الاهتمام بجامع المقاد بالعطف (قوله لان مبنى الكلام) أى لان الذى ينهى وذكر لا يحل هذا الكلام المحتوى على التقديم وهو ما زيدا ضربت (قوله ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل) أى والاستدراك اليك يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع فى الفعل الذى هو الضرب فيكون فى الكلام تدافع ادأوله يقتضى عدم الخطأ فى الفعل وآخره يقتضى الخطأ فيه (قوله ليس على أن الخطأ الخ) أى لا نلوا ريد بذلك لغير ما ضربت زيدا ولكن أكرمته بل بتقديم للمعول (قوله بأنه الضرب) الباء بمعنى فى وهو يلزم فى الفعل أو أن الباء للتصوير

وأما نحو قولك زيد اعرفته فان قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أي عرفت زيد اعرفته فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ وإن قدر بعده أي زيد اعرفت عرفته أقاد التخصيص

(قوله ولو أضاف) أي أن ما تقدم من أن زيد اعرفت مفيد للاختصاص قطعاً على ما علم من هناك ضمير الاسم السابق يشتمل الفعل بالعمل فيه وما إذا كان هناك اشتغال فتأكيدها قدر الخ وفي هذا رد على صاحب الكشف حيث جزم بأن زيد اعرفته للتخصيص (قوله فتأكيده) أي فتأكيدها لأنه نفس التأكيدها وأن قوله فتأكيدها خبر محذوف أي بفائدة تأكيدها للفعل المحذوف والمراد فتأكيده فقط فلا ينافي أنه حالة التخصيص (١٤٨) فيه تأكيدها أيضاً فالمقابلة ظاهرة أو يقال قوله الآتي والافتصاص

أي مقصود فلا ينافي أن هناك تأكيدها لأنه غير مقصود فان قلت أي فائدة لهذا التأكيده وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلق الفعل بالفعل مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصار فيعمل عن ذكر الفعل من تين صراحة المفيد للتأكيده المناسب للإنكار إلى ما يفيد التأكيده مع الحذف المناسب للاختصار (قوله أي عرفت زيد اعرفته)

(وأما نحو) (قوله زيد اعرفته) مادة: تيار الفعل العامل في ضمير الاسم المتقدم (تأكيده) للفعل المحذوف (إن قدر) ذلك الفعل المحذوف (للمفسر) بذلك الفعل المذكور العامل في ضمير زيد (قبل المنصوب) متعلق بقدر أي أن قدر ذلك المفسر بفتح السين قبل الاسم المنصوب فكان الأصل هكذا عرفت زيد اعرفته كان مفاد عرفت الثاني توكيدها لذلك المقدور وإفادته التوكيد تبعاً لإفادته تفسير المحذوف لانهما جئنا بمعنى واحد فالنوع كيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأكيدها مع أن المفسر لم يفهم له معنى تقرير بعد حتى يكون تأكيدها أم عند ذكر المفسر بفتح السين كافٍ غير هذا المحل فلان ذلك المجهول يشعر بالعمى اجبالاً لانه من الموضوعات قد كره تفسيره بقرير ذلك المجهول بتعيينه وتحقيقه وأما في هذا المحل فلان ذكر المنصوب يشعر بأن له عاملاً يذكريه كماليس عاملاً لا شغله بضمير مقدر لا يشعر به العمول وذلك أن تقول بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدر اجتمعا والمقدر كالمذكور ضمير مذكوراً من تين وتسميته تفسيراً من جهة دلالة تلي على المحذوف فالتأكيدها لازم له بتحقيق ذكر مضمونه من تين ولو كان أحد المذكورين تقدير يافليس حينئذ تفسيراً حقيقة بل معنى تفسيره دلالة تلي على المقدور وعلى كل حال لا يرد أن يقال المقصود تفسيره الحاصل بدلالة تلي فبيد تأكيدها فان قلت فأى الفائدة هذا التأكيده وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلق الفعل بالفعل مع ضيق ذلك المقام فلا يحسن طلب فيه الاختصار فيعمل عن ذكر الفعل من تين صراحة المفيد للتأكيده المناسب للإنكار إلى ما يفيد التأكيده مع الحذف المناسب للاختصار تأمل وإنه أعلم (والأى) وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده فكان الأصل زيد اعرفت عرفته (ف) مفاد التركيب حينئذ (تخصيص) وذلك لان المقدور كالمذكور فكأن تقديم المفعول على الفعل المذكور يفيد الاختصاص فكذلك أما نحو قولك زيد اعرفته فان قدر العامل قبل قولك زيد اعرفت يافليس بما نحن فيه لان المفعول حينئذ غير مقدم فلا يكون فيه التأكيدها بعبارة الجملة وإن قدر بعد المنصوب كان مما نحن فيه فيكون للتخصيص ما لم يتصرف عنه على أن التأكيدها حاصل على التقديرين

مع أن المفسر لم يفهم منه حتى يكون تأكيدها قلت بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدر اجتمعا والمقدر كالمذكور ضمير مذكوراً من تين وتسميته تفسيراً من جهة دلالة تلي على المحذوف فالتأكيده لازم له بتحقيق ذكر مضمونه من تين ولو كان أحداً المذكورين تقدير يافليس (قوله والأي) أي ولا يافتد المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده (قوله تخصيص) أي فالكلام ذو تخصيص أو بفائدة الكلام حينئذ تخصيص (قوله كافى باسم الله) تشبيه في إفادة الاختصاص (قوله فهو زيد اعرفته الخ) أعاده وإن كان ومعنى كلام المتن لا يرتب عليه قوله والرجوع الخ (قوله محقق للعنين) هما التأكيده والتخصيص فعلى احتمال التأكيده يكون الكلام اخباراً بمجرد عرفت متعلقه زيد وعلى احتمال التخصيص يـون الكلام اخباراً بمجرد عرفت متعلقه زيد وعلى من زعم تعليقها بضمير متلاذون زيد أو زعم تعليقها بهما



وأما قوله تعالى وأما محمود فهديناهم فحين قرأ بالنصب فلا يقيد الالاخصيص لامتناع تقدير أمانه فبنحو محمود

(قوله الرجوع في التعيين) أي تعيين كون التقديم للتأ كيد أو الالاخصيص (قوله وعند قيام القرينة على أنه) أي زيدا عرفته تخصيص بأن كان المقام مقام اختصاص بكون أي زيدا عرفته (قوله أكد) أي زيدا في التأ كيد من قولنا زيدا عرفته هذا يقتضي أن زيدا عرفته فيه تأ كيد وليس كذلك بل مجرد الاختصاص كالتقدم فالأولى أن يقول يكون مفيد التأ كيد أيضا لمافيه من التكرار كذا قيل ورد بان تخصيص يستلزم التأ كيد بخلاف العكس أي ليس التخصيص تأ كيداعلى تأ كيد (قوله لمافيه من التكرار) أي تكرر الاسناد المفيد للتأ كيد بالجهة ومعلوم ان التخصيص ليس الا تأ كيداعلى تأ كيد فيقوى زيدا عرفته من زيادة التأ كيد كذا قرر سم وقرر غيره أن قوله كد بمعنى أبلغ (١٤٩) في الاختصاص وقوله لمافيه من التكرار أي من تكرار الاختصاص

أما الاختصاص الاول فقد استفيد من تقديم المفعول على الفعل المقدر محمود فهدينا فهديناهم بتقديم المفعول

تقدم على المقدر كافي قولنا باسم الله فانه يفيد التخصيص بتقدير الفعل مؤخرا أي باسم الله ابتدى لا يغيره فاذا قيل زيدا عرفته احتمل أن يكون اخبارا مجردا وجوده معرفة متعلقة بزيدا اقدر المفسر قبلا وان يكون اخبارا بمعرفة مختصة بزيدا على من زعم تعلقا بعمرو دون زيدا وبهما اذا قدر بعد ما يفصح هذا التركيب يحتمل التخصيص وعلمه بالتقدير بن والقرينة هي المفعول عليها في اعادة أحد ما اذا دل على التخصيص كان التخصيص في هذا التركيب أو كدمنه في نحو زيدا عرفته فمالم يشغل فيه الفعل بالضير وذلك لان الفعل المشغول ان أفاه التخصيص أيضا تعلقا بالمفسر ولو تأخر هو معموله فتأ كيد التخصيص فيه واضح وان أفاه مجرد تعلق الفعل بالمفعول فقد أفاه تأنيجا زيدا فانه التخصيص الحاصل بالفعل المقدر لان التخصيص يفيد تعلق الفعل بالمفعول وكون ذلك التعلق خاصا بالمفعول وتأ كيد الجزم من تأ كيد الكل فكأنه هو الاقرب الاول ويوجد في بعض النسخ (وأما نحو) قوله لمأى (وأما محمود فهديناهم) فيمن قرأ محمود بالنصب ونحو هذا التركيب هو ما تقدم فيه المشغول عني هو اليأما التي هي بمعنى مهما يكن من شئ (فلا يفيد الالاخصيص) أي وأما بنحو ذلك التركيب فلا يفيد الالاخصيص وذلك لان سبب عدم التخصيص بتقدير المحذوف قبل المنصوب وسبب التخصيص بتقديره بعده ولا يمكن هنا تقديره لان المفسر بكسر السين لكونه بعد ما يجب أن يتصل بالفاء والمفسر يفتحها كذلك ومولات مدخول الفاء لا ما يمنع صراحة اذ لا يقال أما فهدينا بنحو محمود والمقدر كذا لكونه جتمعا أيضا اذا امتنع التقديم قبل المنصوب وجب بعده والتقدير البعدي يفيد الاختصاص رضى هذا يكون معنى قولنا أما زيدا فاضربته بمعنى أن زيدا اخص بكونه مضروبا أي لا عمر مثلا على وجه التأ كيد لان أما عهد التأ كيد في قصر القلب أو لا معنى في قصر الافراد وهذا ما تقرر من أن شرط اعادة التقديم التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب كافي جملة أو لا فلا يكون للاختصاص وقوله لمأى وأما محمود فهديناهم للتخصيص لان عامل محمود على قراءة النصب مؤخر لان أما بمعنى مهما يكن من شئ فهو بمعنى فعل فلا يليها فعل لانه يجمع فعلا كذا قالوه وفيه نظرياً في قريا

لنعم التقديم مؤخر اهكذا وأما محمود فهديناهم فقوله وأما نحو وأما محمود أي بالنصب وأما على قراءة الرفع فالتقديم مفيد لتقوى الحكم بتكرار الاسناد وتأ كيد بما في أمان الدلالة على لزوم التحقيق لكن كون التقديم في الأتبعي قراءة الرفع مفيد لتقوى الحكم بناء على مذهب غير السكاكي كما تقدم عنه أن تقديم مثل هذا لا يفيد التقوى لكونه سببا وقوله وأما نحو فمقابل لقوله وأما زيدا عرفته (قوله فلا يفيد الالاخصيص) أي دون مجرد التأ كيد فالخصر بالنسبة مجرد التأ كيد فلا يراد من كل تخصيص تأ كيدا (قوله لا امتناع أن بتدريج) فيه بحث وهو أنه لم لا يجوز أن بتدريج الفعل مقدما بدون الفاء هكذا أما فهدينا بنحو محمود فهديناهم فيحصل الفصل بين أواموالفعل وكون التركيب حينئذ مفيد التأ كيد واجب بأن الفعل للمقدرو الجواب ولذا كورنا ما هو مفسره وجواب أما لابمن اقترانه بالفاء فلا يجوز أن بتدريج بدونهما لالزم خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز

وكذلك اذا قلت بزيد ممرت اذ ان سماعك كان يمتدح مروتك بغير زيد فارتفعت عنه الخطأ بخصوص مروتك بزيد دون غيره  
والتمخيص في غالب الامر لازم التقديم

(قوله وفي كون هذا التقديم) أي الحاصل مع المال التخصيص نظر أي بل هو لا صلاح اللفظ (قوله لانه) أي التقديم قد يكون مع  
الجهل بنبوت أصل الفعل أي ومع الجهل بذلك لا يتأق التخصيص لانه كما يكون عند العلم بأصل الفعل وأيضا لو كان التقديم في هذه  
الآية مفيد التخصيص كما قال المصنف لا يقتضي انه ليس أحد من الكفار هدى أي دل على الطريق الموصل واستحب العمى على  
الهدى غير محمود وليس كذلك وفي قول الشارح لا ينفك يكون مع العلم أيضا وحيث شذاعة الشارح  
للمصنف انما هي في كنية كون التقديم الحاصل مع المال التخصيص (قوله ثم سألك سائل ما فعلت بهما) أي سألك سائل عن الفعل الذي  
تعلق بهما الصادر منك ماهو (قوله فتقول أما زيد الخ) أي سألك سائل جادل بالفعل وأنت لم ترد التخصيص بل أردت بيان ما تعلق  
بهذين الرجلين فالغرض من: (١٥٠) التركيب المذكور أعني قولك أما زيد الخ افادة أصل الفعل المتعلق بهما

وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قد يكون مع الجهل بنبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد  
وعزوم ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول أما زيد افضرته وما عرأفا كرمته فتأمل (وكذلك) أي  
ومثل زيد اعرفت في افادة التخصيص (قوله بزيد ممرت) في المفعول بواسطة من اعتقد أنك ممرت  
بانسان وأنه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديباضرته وما شياحيجت  
(والتمخيص لازم للتقديم غالبا) أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة استقرار  
لانه يكون غالبا خطأ باعند الجهل بأصل الفعل لا فادة مجرد تعلقه لا خطأ بل مع عرف أصل الفعل ونسبه  
لغير من دونه افراد أو مشاركة حتى يكون للتخصيص فانه يقال مثلا عند مجي عزيد وعمر واليما فلفط  
بهما سؤالا عن أصل الفعل المتعلق بهما ماهو فتقول أما زيد أفا كرمته وما عرأفا هنته وكذا الآية  
الكرمة لظهور أن ليس الغرض منها بيان أن مؤدوه وافتاسبعوا العمى على الهدى دون غيرهم ردا  
على من زعم انفراد غيرهم بذلك ومشاركته لهم فان من المعلوم أن الكافرين كلهم كذلك وانما الغرض  
اثبات أصل الهداية أي الدعوة إلى الحق المتعلقة بهم ثم الاخبار بسوء صنيعهم لبيان أن اهلا بهم بعد  
اقامة الحجية عليهم (وكذلك) أي مثل زيد اعرفت في افادة التخصيص قولك (بزيد ممرت) بما ليس  
مفعولا أصليا بل مفعولا بواسطة الحرف فانه ينفي التخصيص ردا على من زعم أنك ممرت بانسان  
وانه غير زيد أو معه فنهنا بزيد ممرت لا غيره وكذلك نحو يوم الجمعة سرت أي لا في يوم آخر وفي  
المسجد صليت أي لا في غيره وتأديباضرت أي لا دأوة وظلها وما شياحيجت أي لا أراكبا وعلى  
هذا القياس وانما بقوله (والتمخيص لازم للتقديم غالبا) أي ان التخصيص لا ينفك في غالب الاحوال  
وكذلك تقديم ما ليس مفعولا صريحا كقولك بزيد ممرت وهو المراد بقوله ونحوه على ما قيل والمراد  
بنحو المفعول من الحال والظرف ونحوهما فيكون تقديم المفعول مطلقا مفيدا للاختصاص (قوله  
والتمخيص لازم الخ) أي التخصيص لازم للتقديم ويدخل في قوله سائر الممولات مع عوامها  
فالظاهر أن ذلك لا اختصاص له بالمفعول وقد صرح ابن الاثير وابن النقيس وغيرهما بان تقديم

والقديم فيه لا صلاح  
اللفظ بل الفعل بين أو ما الفاء  
(قوله فتأمل) أي فتأمل  
في هذا البحث ليظهر لك  
أن ليس الغرض من الآية  
بيان أن مؤدوه وافتاسبعوا  
العمى على الهدى دون  
غيرهم ردا على من زعم  
انفراد غيرهم بذلك أو  
مشاركته لهم كما قال  
المصنف لان من المعلوم  
أن الكفار كلهم كذلك وانما  
الغرض بيان أن أصل  
الهداية أي الدعوة للحق  
حصلت لهم والاخبار  
بسوء صنيعهم ليعلم أن  
اذا لم يكن لهم ما كان بعد  
اقامة الحجية عليهم (قوله  
وكذلك يوم الجمعة سرت)  
أي في الظرف وهذا يقال  
ردا لمن اعتقد أن سرت

في غير يوم الجمعة (قوله وتأديب الخ) أي في المفعول لا لخله وهذا ردا على من اعتقد أن سبب الضرب العداوة أي أن  
علة الضرب مقصورة على التأديب وليس علة العداوة (قوله وما شياحيجت) أي في الحال وهذا ردا على من اعتقد أن الحج وقع منك  
راكبا (قوله لازم للتقديم) أي لتقديم ما حقه التأخير سواء كان المتقدم مفعولا أو غيره أو بعض الممولات على بعض كما وان  
عليكم لحافظين كما يفيد كلام الشارح في المطول واحتز بقوله ما حقه التأخير عما ومقدم وضعا كاسم الاستهتام المتقدم على  
عائله وكاتبنا المتقدم على خبره عن من يجعله مفعولا للخبر فلا يفيد تقديم ما ذكر شيأ من التخصيص وهذا بناء على فادة السكاكي  
والافتقار المسند اليه عند المصنف في التخصيص اذا كان المستدجلة نحو أناس عبت في حاجتك وقوله لازم للتقديم أي لزوما جزئيا  
فلا ينافي قوله غالبا واعلم أن اللزوم اما كلي وهو لا ينفك أصلا كلزوم الوجبة للاربعة أوجز في وهو ما ينفك في بعض الاوقات  
كلزوم انحصوف القمير وقت الحياولة وما هنالك الثاني وفي عبد الحكيم أن الغالبية ليست باعتبار الاوقات والإيجالات حتى يتباني الزيم  
بل بالنسبة للوادو يشير إلى ذلك الشارح بقوله في أكثر الصور

(وقوله وحكم الذوق) المراد به هنا ذوق قلنسفس تبرك ليس بها طائف الكلام ووجوده محسنا فهو عبارة عن العقل وحسنه فالعقل يشهادة الاستمرار والعقل (قوله غير متحقق) أي ثابت (قوله آخر) أي (١٥١) غير التخصيص (قوله كمجرد الاهتمام)

وحكم الذوق وانما حال غالباً لان الزوم السكبي غير متحقق اذ التقدم قد يكون لا غرض آخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلزام والاستلزام موافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السمع والفصاحة

عن تقديم ماحه التأخير ولولم يكن من متعلقات الفعل كما تقدم في أحوال المسندين واغادة التقدم للحصر يشاهدة الذوق المسند من تتبع التراكيب وانما قال غالباً لانه لا يشهد الى عدم زومه دائماً لانه ان يكون التقديم مجرد الاهتمام كما تقول العلم لا يتلوا لامه تعلق الزوم بالعلم والتبرك كما تقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم تبسماً أو للاستلزام كلياً ليلي أحبب والموافقة كلام السامع كما اذا قال من أكرمت فتقول زيداً أكرمت موافقة لتقدم من التي هي المفعول لمكونها استنهاضاً لافه الى جوفه في الحقيقة يتعلها الاهتمام لانه السباب له وأضرورة الشعر وكثير كقوله \* وليس الى ذاهي الندياسيرع \*

الخبر في التبرك بعيد الاختصاص وقال صاحب الفلك الدائر ان هذا لم يقبله أحد وزاد ابن الاثير فقال تقدم الظرف في الكلام المثلث بعيد الاختصاص نحو ان الى صيرجنا الامر وقوله تعالى ان الدنيا اياهم وكذلك تقدم الحال في صاحبها مثل جاءها كبايد \* قلت \* هذا الذي قبله ليس من تقدم المفعول الى عامله بل من تقدم بعض الممولات الى بعض وسأيت انه لا يفيد الاختصاص وقوله لازم للتقديم غالباً يعني أن الغالب أن التقديم يكون للتخصيص وقد خرج من ذلك لغرض غيره كقوله تقدم في تقدم المسند على المسند اليه فان قلت قوله غالباً كيف يحقق مع قوله لازم قلت لا يعني بقوله لازم للتقديم أنه لا ينافر قبله يعني لازم الى لا يمكن ولكون التقديم بعيد الاختصاص يقول بالانفصال والاكسعين معناه تحصى بالعبادة والاستعانة وفي لاني الله تحشرون معناه اليه لاني غيره وكذا قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمم وسوطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً أخرت الصلاة في الشهادة الاولى وقسمت في الثانية لان الغرض في الاولى اثبات شهادتهم والغرض في الثانية اثبات اختصاصهم بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ثم ذكر أنه بعيد وراء التخصيص شيئاً آخر وهو الانعام بالمعمول المقدم ولذلك كان الاولى عند الجمهور تقدير العامل في باسم الله ثم تأخر في تقدير باسم الله أقروا وأورد أنه يتعين ان يكون مقدياً لوافق قوله سبحانه وتعالى أقرأ باسم ربك واجيب بأن الامم ثم ذكر القراءة لانه اول سورة نزلت وبأن اسم ربك متعلق بأقرأ المذكور ثانياً ومعنى أقرأ الاول أو جذا القراءة بتزيل النصل المتعدية منزلة اللازم وأورد عليه أنه يلزم النصل بين المؤكد والمؤكد كدليل أن الثاني تأكيدي لاقرأ الاول وفصل بينهما باسم ربك وقد جاب بأمور منها أن هذا ليس بتأكيدي كما قد أفرد الاول نزل منزلة اللازم كما سبق وان جعل أقرأ تأكيدياً للدلالة لم يصح لأن الثاني أخص ولا يكون الاخص تأكيدياً كما لا يخفى بخلاف العكس ومنها أن المستمع الفصل في التأكيدي اصطلاحاً وهذا تأكيدي لنوعه ينافي لا يمنع معه الفصل ومنها التزام جواز الفصل في مثله كقوله سبحانه وتعالى ولا يحزن ويرضين عما آتينن كلهن فقد فصل بين رضين وكلهن بالجار والجرور هذا

ووليس معمولاً للمؤكد كما كان معمولاً في وادعى الزعمري أن الاختصاص في واياء فارهبون المبلغ منه في ايااء لعبد والظاهر أنه يريد ما فيمن تكرير المفعول المستدعي لتكرير الجلبة وفيما ذكره نظرو النبي يظهر العكس فان اياى فارهبون لا دلالة لقيه على التقديم حتى يفيد الاختصاص لان امل اياى جاز ان يكون متأخراً عن اياى وان يكون متقدماً عليه فلا يكون المفعول لمقدم فلا اختصاص لا يقال لا يصح ذلك فانه لو تقدم العمل لما انفصل الضمير كما ذكره شيخنا أبو حيان في تفسيره هذا لا يتراعى على من زعم ذلك لا نأقول من أسباب الانفصال حذف العامل كما ذكره ابن مالك وأما

أي كالاتهام المجرد - عن التخصيص نحو العلم التبرك (قوله التبرك) أي تعجيل الصلاة والسلام أحببت (قوله والاستلزام) أي تعجيل نحو ليلي أحببت وانما قدرنا التعجيل في هذا وما قبله لان التبرك والاستلزام يحصلان مع التأخير (قوله وموافقة الخ) نحو زيداً أكرمت في جواب من أكرمت فتقدم زيداً موافقة لتقدم السائل من الاستغماية التي هي المفعول (قوله وضرورة الشعر) كقوله سمرع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى ذاهي الندياسيرع (قوله ورعاية السمع) أي السمع من التبرك غير القرآن (قوله والناسلة) أي من القرآن لان ما يسمي في غير القرآن سجعاً يسمى في القرآن فاصلة رعاية اللادب لان السمع في الاصل هدر الحما ولا يقال أن رعاية الاصل من المحسنات البديهة فلا محسن ايرادها لانه لا ياتى قول علم رعاية توافق الفواصل وان كان الاصل جواز له لان

اعتبار التوافق من البديهة لكن لما أورد المتكلم بعض القواصل مختوماً بمجرى واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدمها خروجاً عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده

ولذلك يقال في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين معناه نتخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك وفي قوله تعالى ان كنتم اياه تدينون معناه ان كنتم تقتصون بالعبادة وفي قوله تعالى لتكفروا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا آخر حصة الشهادة في الاول وقد تمت في الثاني لان الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم (قوله ونحو ذلك) أي كجهيل المسرة نحو خير اتقي وتجهيل المساء نحو شر اتقي صدقك (قوله قال الله تعالى الخ) كلها امتثلة كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله خذوا الخ) أي يقول الله لخذ من النار خذوه فغداؤا أي اجعوا يده الى عقنق الغل ثم الجحيم صاؤه أي ادخلوه في النار (١٥٢) كذا في الكواشي (قوله ثم الجحيم صاؤه) مثال لكون التقديم مجرد رعاية

والنافعة لا دليل المعنى على صاؤه الجحيم لا غيرها وقوله ثم في سلسلة الخ فيه الشاهد أيضا فالتقديم فيه لرعاية الفاصلة ادليس المراد الرد على من يتوهم أنه يؤمر بسلسلة أخرى يسلكها حتى يكون التقديم للتخصيص (قوله وان عليكم حافظين) قوله وان عليكم حافظين من المعلومات أن هذا ليس من تقديم المعمول على العامل بل من تقديم أحد المعلومين على الآخر فان عليكم خبر ان وواطفين اسماها التقديم لرعاية الفاصلة لان المراد الاخبار بان على الأدميين ملائكة يكتبون لا الرد على من يعتقد أنهم على غيرهم (قوله فاما اليتيم فلا تقهر) فالتقديم هنا لتصحیح اللفظ لان أمال تلها الفاعل ورعاية النافعة أيضا وذلك لان المراد النبي عن قهر اليتيم وانتار السائل لا الرد على من زعم أن

والتسبح والنافعة ونحو ذلك كجهيل المسرة كما يقال سعدا تاتي قال تعالى خذوه فغداؤه ثم الجحيم صاؤه ثم في سلسلة ذرعا فاسلكوه قدم الجحيم والسلسلة الفاصلة اذ ليس المراد الرد على من يعتقد انه يصلي غير الجحيم أو يتوهم انه يؤمر بسلسلة أخرى يسلكها حتى يكون التقديم فيها للتخصيص قال تعالى وان عليكم حافظين كراما كاتبين يقدم ما حقه التأخير وهو عليكم على حافظين وليس من متعلقات الفعل النافعة لان المراد الاخبار بان على الأدميين ملائكة يكتبون لا الرد على من يعتقد أنهم على غيرهم وقال تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تقهر المراد النبي عن قهر اليتيم وانتار السائل وقد تقدم ان مثل هذا التركيب لا يفيد الحصر وقال تعالى ولكن أنفوسهم يظلمون فان المراد الاخبار بظلمهم لأنفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم بغير انفسهم الى غير هذا مما يعلم ان التقديم فيه ليس للحصر وكل ما ذكر من الافادة التقديم فيه لرعاية الاله واصل ولا يخولون الاهتمام ولا تناسب اراد الحصر عندهم لذوق ومعرفة بأساليب الكلام كما شرنا الى ذلك لولا كانت رعاية الفواصل لا تنافي الحصر عند صحة القيام وما ذكر ان التخصيص لازم للتقديم غالبوا ذلك بقدر بالذوق الحاصل بتبع الاستعمال أشار الى ما يؤيد ذلك من كلام أئمة التفسير فقال (وهذا) أي ولاجل ان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال) أي ولاجل ذلك يقول أئمة التفسير (في) قوله تعالى حكاية ما امر ان مخاطبه بالعباد (اياك) نعبد واياك نستعين (أي يقال في) هذا الخطاب (معناه نتخصك) أي نجعلك دون كل موجود مخصوص بالعبادة والاستعانة) على جميع المهمات أو على أداء العبادة بمعنى ان لا نعبد ولا نستعين غيرك

(اياك) نعبد فلا ضرورة فيه ولا دليل على حذف عامل اياك والمفعول نعبد بل اياك المعمول بعباد المذكور فيتحقق فيه التقديم المفيد للاختصاص واعلم ان الحاجب قال في شرح المفصل ان الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصه الدين ثم قال تعالى بل الله فاعبدوه واستدل ضعيف لان مخلصه الدين أغنى عن ارادة الحصر في الآية

النبي عن قهر غير اليتيم وانتار السائل (قوله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) التقديم هنا أيضا لرعاية الفاصلة وذلك لان المراد الاخبار بظلمهم لأنفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم بغير انفسهم فظهر ان التقديم في الآية لرعاية الفواصل ولا يخولون الاهتمام ولا تناسب ارادة الحصر فيها عندهم لذوق ومعرفة بأساليب الكلام أي مقاصده (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) في الحسن لا يستلزم نفي الصحة ولهذا جعل صاحب الكشف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صاؤه على التخصيص أي ثم لا تصاؤه الجحيم وهي النار العظيمة لانه كان متعاطيا على الناس (قوله ولهذا يقال في اياك) نعبد (ايك) نعبد اياك للاختصاص لا تنافي أنه لرعاية الفاصلة أيضا (قوله نتخصك بالعبادة) أي نجعلك دون كل موجود مخصوص بالعبادة والاستعانة على جميع المهمات أو على أداء العبادة وهذا المعنى يفيد ان التقديم للاختصاص (قوله بمعنى الخ) يشير الى

وفي قوله تعالى لا إله إلا الله تحشرون معناه إليه لا إلى غيره وفي قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا معناه لجميع الناس من العرب والأجهم على أن التعريب للاستغراق لا لبعضهم المعين على أنه العبادى العرب بولا لمسمى الناس على أنه الجنس لثلاثين بزم من الأول اختصاصه بالعرب دون الأجم لا تحصر الناس في الصنفين ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن لا تحصر من يتصور ارسال اليهم من أهل الارض فيما وعلى تقدير الاستغراق لا بزم من ذلك لان التقديم لما كان مفيد الثبوت الحكم لا يقدم نفيه عما يقابله كان تقديم الناس على رسولا مفيد النفي ككون رسولا لبعضهم خاصة لانه هو المقابل لجميع الناس لا بعضهم مطلقا ولا غير جنس الناس وكذلك ذهب في معنى قوله تعالى وبالآخرة يفوقونى إلى أنه تعرض بان الآخرة التى عليها أهل الكتاب فيما يقولون انه لا يدخل الجنة الا من كان هوذا أو نصارى وانه لا تسلم انصارها الا أياما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة الا بالنسيم والارواح البقية والسماع الذي ليس بالآخر فواقاهم عنهما ليس من الايقان بالتي هي الآخرة عند الله في شئ أى بالآخرة يفوقون لا بغيرها كأهل الكتاب ويفيد التقديم في جميع ذلك

لا نعبدا إلا نستعين شريكاً وفي لا إله إلا الله تحشرون معناه إليه تحشرون (لا إلى غيره ويفيد التقديم في الجمع) أي جميع صور التخصيص

والالتقديم كالأخفى وقد قالوا معنى الآيتين كذا وأما لو كان الاختصاص من مجرد ما تلم من خارج  
وأن التقديم لمجرد الالتفات كما قيل لم يناسب أن يقال معنى الآيتين كذا بل يقال استديما تقر من  
في الآيتين من آيات الحصر

تعالى أمر أن لا نعبدوا إلا إياه بل قوله تعالى بل الله فاعبدوا: أقوى أدلة الاختصاص فإن فيها لأن  
أشركت فالو لم تكن للاختصاص وكان معناه العبد لله لا حصل لأخره الذي هو معنى بل وفرد

ورد صاحب القلادير الاختصاص بقوله تعالى كلا هدينا و نوحا ديننا من قبل و جوابه أنا لا ادعي الزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الحقيقة كذلك الجواب عن قوله تعالى أفى الله شيك ان جعلنا

لذلك لو عين طرق القصر ولو أن القصر لا يتألف من بعض المواضع لم يأنسكه القوم لانهم قالوا بإفادته ذلك الخ والباقي ماقول ابن السبكي  
الفرق بين القصر والغنيم فخالفا لما أهدل المعاني وحاصل الفرق الذي ذكره أن الغنيم قصده المتكلم إفادة السامع خصوص  
بغير تعريض فيه لميل إلى أن يسهل اعتدال المتكلم في ذلك الموضع معناه فلا ينافي ذلك مع ما تقدم ذكره من أن الغنيم

كلامه فإن الابتداء بالشئ يدل على الإهتمام به وأنه لا يرجع في غرض المتكلم فإذا قلت زيد اضرب علم أن وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لا إفادة حصول الضرب منك وإذا قلت ضرب زيد أعلم أن المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد فلا شك

جميع صور المصيص) اثنى جميع الصور الى ائادتها المقديم المصيص



(ولهذا بقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرًا) أي بسم الله أقبل كذلك في البدء مع الاختصاص  
 الاهتمام لأن المشركين كانوا يبدعون بأسماء الكهنة فيقولون باسم الرب باسم العزى فقصده الموحدة  
 تخصيص اسم الرب ابتداءً للادعاء والرد عليهم

أفاد المثلث نفسه كإبني إذا ما منع من أن يقال إذا وقع التقسيم لعرض آخر من الأغراض أفاد إذا  
أن الحكم كان احدهم بذلك التقديم لذلك العرض فالكلام على ظاهره صحيح لكن على هذا ليس في هذا  
المعنى كبر فائدة لا من المعلوم أنا التقديم حيث يتعلق به العرض لأن المضمين التوابع في شأن مراد  
يذهب تلك الفائدة أن يعنى التقديم لذلك المراد قبل أن تحقق كون الانتهاء في هذا من أغراض  
تقديم من السهل الممتنع إذا لضع على ظاهره والله أعلم (ولهذا) أى لاجل أن التقديم يفيد  
الاختصاص يفيد بهذا الانتهاء (يقدر) المحذوف (في) قولنا (نسم الله موعرا) أى يقدر  
بما يتعلق به الجار والمجرور موعرا حيث يكون ذلك المحذور مما يتعلق ويناسب المقام إرادة التخصيص  
كأى بسم الله أفاد موعرا أفاد الاختصاص والانتهاء معا معنى الانتهاء بين موجودهين لأن  
الجلالات بهم بها لشراف ذاتها وهم بتقديمهم الجار لأفاد الاختصاص رد على المشتركين في ابتدائهم  
بسماء الله لهم لا لهم يقولون باسم اللات باسم العزى مثلا والقصر من اختصاص رد على المشتركين المردود  
عليه بالتخصيص لا يمتنعون من الابتداء باسم الله تعالى أذهب يعرفون بالوحيه وإنه أعظم الآلهة كذا  
قيل ورد عليه أن تقديم المحذور في قوله لعنة الله عليهم باسم اللات مثلا لضع أن يكون للاختصاص  
لاستقادم الوهية الله تعالى وابتدائهم باسمه في بعض الأوقات من غير انكار عليهم ولا للانتهاء لأنه  
أعظم الآلهة على هذا وهم بغضافه الله لهم إلا أن يقال يكون للانتهاء لأن المقام مقام الاستماع  
بذلك الآلهة فإن قيل الاختصاص حيث يقصد به الدائما يكون للردي من زعم اختصاص الغير أو  
شاركته في الحكم فاذ قيل باسم الله وقصد الاختصاص كل المعنى إلى ابتدئ باسم الله لا بغيره فقط  
والأ بغيره معه لا يمتنعون أيها الخطاطبون والمشركون لا يمتنعون أن المؤمنين يتكلمون بسماء اللههم  
بسم الله تعالى أو بأمر إذا فكيف صحت التخصيص هنا للردي المشتركين قلت الردي عليهم في استقادمهم  
أن الآلهة ينبغي أن يبتدأ بأسماءها فذهبوا إلى ابتدئ باسم الله تعالى فهم منه أنه لا ينبغي  
لأن ابتدئ مع الله تعالى باسم آلهة كالمشركون لبطلاها وعدم نفعها فلا يلتزم إلى  
الابتداء بها فخص بالنظر إلى أن إمكان الابتداء بسماء الآلهة وإنهائه كإليه الخطاب بالنظر

فبعد الانعام وقد قال سيبويه في كتابه وجم يعنون ما به، وأبى واليانيون على إفادته الاختصاص  
وبهم كثير من الناس من الاختصاص المحصر فاذا قلنا: بدأ ضربت يقول معناه مضرت الإزدا  
وبس كذلك وإنما الاختصاص شيء والمحصر شيء آخر والفعله يذكر وفي ذلك لفظة المحصر وإنما قالوا  
الاختصاص قال الزمخشري في تفسيره قوله تعالى: يا أيها نعبد وأولئك نسعين وتقدم المفعول لتصد  
الاختصاص كقوله تعالى: قل أعف الله وأمر في أعبد قل أعف الله أي أعف الله أي أعف الله بالعبادة  
وتخصك بطلب المعونة وقال في قوله تعالى: قل أعف الله وأمر في أعبد هذا أعف الله أعف الله بأمرهم  
وقال في قوله تعالى: قل أعف الله أي أعف الله بالعبادة لا أنكر أي أنكر أن أبنى رباً غيري وقال في قوله تعالى  
قل أعف الله أي أعف الله ديني أنه أمر بالخيار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادة مخلصه لا ديني وقال في  
قوله تعالى: قل أعف الله أي أعف الله الذي هو غرض من الله على فعله لأنه أهم من حيث أن  
الإنكار الذي هو معنى الهزيمة متوجه إلى العبودية بالباطل وقال في قوله تعالى: أنفكها دون الله تتردد  
انقاد المفعول على الفعل للمعنى وقدم المفعول على الفعل بالإنعام لأنه كان الأهم عندنا فكيف بأهم  
على أقله وباطل في شركهم ويجوز أن يكون أفكتموا فعله يعني أتروا أفكتموا فسر الأول بقوله

(قوله ولهذا) أي لوجوب أن التقديم يفيد الاختصاص ويقضي مع ذلك الانتهاء (قوله بقدر المحذور في بسم الله مؤخرا) أي أنه بقدر ما يتعلق به الجار والمجور والمحذور مؤخرا حيث كان ذلك مما له شرف وكان المقام مناسبه إرادة الاختصاص كما في بسم الله فلذا قُدر مؤخرا أفاد الاختصاص والاهتمام معا والاهتمام دنا ظاهر لأن الجلالة عليهم هالمشرف ذاتها (قوله لأن المشرّكين) علة للعلل مع علته قوله فقصدا للموجد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام بالرد عليهم (الاولى فقصده لوحده بالتقديم تخصيص اسم الله بالابتداء أي قصر الابداء عليه والادّعاء بالرد عليهم ليناسب تقدمه ولأنه وافق بالواقع بذلك لأن هؤلاء الاشياء حيث كانوا يديّون بغير اسم الله وهم يحسون بذلك فغرضه قصد الموجد الرد عليهم بكونه بتخصيص اسم الله بالابتداء لرد عليهم من جهة ذلك لأن

كما لو ائتمنتهم الشركة فيكون القصر المعاد بالتقدم في بسم الله خطأ

في الشكر وهو قصر أفراد اه لكن العلامة البيهقي في استشكل كون التقديم في كلامهم لعنة الله عليهم التخصيص حيث قال ان تقديم الجور في قولهم باسم اللاب مثلا لا يصح أن يكون للاختصاص لا اعتقادهم أو حية الله لا بتدريج باسمه في بعض الأوقات من غير انكار عليهم ولا يصح أن يكون للاهتمام لا أعظم الآلهة لانهم فيهم الله انما يعبدون غيره لمقرهم اليهم وبههم بلقاء فصاعدا مناد هذا التقديم اللوم إلا أن يقال التقديم للاهتمام لان المقام مقام الاستماع بتلك الآلهة فان قلت الاختصاص حيث يقصد به الرد انما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير أو مشار كته في الحكم فاذا قيل بسم الله فقصده الاختصاص كان المعنى أني ابتدىء بسم الله لا بغيره فقط أولا بغيره معه كاعتقادها المخاطب (١٥٦) والمشركون لا يعتقدون أن المؤمنين يشهدون

(وأورد اقرأ باسم ربك) يعني لو كان التقديم مفيد للاختصاص والاهتمام ولو جب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق

التي في الوقوع فافهم والله أعلم (وأورد) على مقتضى ما ذكر (اقرأ باسم ربك) لان قوله تعالى باسم ربك يناسب تقديمه على متعلقه لافادة الاختصاص والاهتمام كافي البسطة الرد على المشركون مع زيادة الاهتمام فاذا ظهر فيه مناسبة التقديم كافي البسطة قرعاً ذلك فيه أحق لان رعاية مقتضى البلاغة في كلام الله تعالى أولى وأوجب فلو كان التقديم مفيد للاختصاص والاهتمام لوجب تقديم باسم ربك على اقرأ فان لم يتعلق الغرض بالتخصيص بالاهتمام لا بد من مراعاة لاشرف باسم آتقدون الله على أنها افلح في أنفسها يجوز ان يكون خلافاً هذه الآيات كلها لم يذكر الزخشي لفظ الحصر في شيء منها لا يصح الا في الآية الاولى فقط والقدر المشترك في الآيات الاهتمام وبأن الاختصاص في أكثره او مئول قوله تعالى أنفكا عنه قوله تعالى أهولاً ما كما كانوا يعبدون وما أشبهها لا يأتي فيه الا الاتمام لان ذلك منكر من غير اختصاص وقد يتكف المعنى الاختصاص في ذلك كما في بقية الآيات وأما الحصر فلافان قلت فالفرق بين الاختصاص والحصر قلت الاختصاص افتعال من الخصوص والخصوص من رب من شئئين أحدهما عام مشترك بشئئين أو أشياء والثاني معنى منضم اليه بفضله عن غيره كضرب زيد فانه أخص من مطلق الضرب فاذا قلت ضربت زيدا أخبرت بضرر بعام وقعت على شخص خاص فصار ذلك الضرب الخبز بخاصة ما انضم اليه منك ومن زيد وهذا المعنى الثلاثة أعني مطلق الضرب وكونه واقعاً منك وكونه واقعاً على زيد قد يكون قصد التكلم لئلا تنها على السواء وقد يرجع قصده لبعضها على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وان هو الأرجح في غرض التكلم فاذا قلت زيدا ضربت علياً من خصوص الضرب على زيد وهو المقصود ولا شك أن كل من كب من خاص وعام لجهتان فقد قصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه فقد قصد من جهة خصوصه هو الاختصاص وأنه هو الأعم عند المتكلم وهو الذي قصد افادته لسماع من غير تعرض ولا قصد لغيره بابثبات ولا نقي وأما الحصر فغنائه في غير المذكور واثبات المذكور يعبر عنه بما لا أو بما فاذا قلت ما ضربت إلا زيدا كنت نيت الضرب عن غير زيد أو بمتكلم بيهذا المعنى زائد على الاختصاص وانما جاء في آياك بقصد وإياك نستعين لعل ما ناله لا يعبد غير الله لا يستعان بغيره لا ترى أن بقية الآيات لم يطرد فيها ذلك فان

بأسماء آلهتهم مع الله تعالى ولا بأسماء آلهتهم بانفرادها فكيف صح التخصيص هنا الرد على المشركون قلت الرد عليهم في اعتقادهم أن الآلهة ينبغي أن ابتدأ بأسماؤها فلا حصر المؤمنين الا ابتداء باسم الله تعالى فهم بمناله لا ينبغي أن ابتدأ مع الله تعالى باسم آلهتها المشركون لبطالها وعدم نفعها فلا يلتفت الى الابتداء بها فالحصر بالنظر الى إمكان الابتداء بأسماء الآلهة وانغيته كعليه المخاطب لا بالنظر الى في الوقوع اه كلامه واعلم أن قصد الموحدين الرد عليهم ظاهر على جعل جملة البسطة خبرية أم أعمالي جعلها انشائية لأحكام فيه فكيف يتأق الراد الان يحاج بأن هذا الانشاء تضمن خبراً وهو انه لا ينبغي الابتداء باسم غير الله وهذا الحكم منكره

المشركون على أن كلام الشارع فيها مفيد أن التخصيص الواقع في الانشاء لا يعتبر فيه رد الخطأ بل يعبر فيه الثبوت لذلك كور والنفي عن الغير من غير التفات الى كونه رد الخطأ نحو عمراً كرم أولاً ولا تكرم لكن نظاهر ما يأتي في أقسام القصر الثلاثة انه ينظر فيها لاعتقاد المخاطب مطلقاً في الخبر والانشاء (قوله يعني لو كان التقديم إلخ) هذا يدل على أنه اراد على قوله وبفقد التقديم وراء التخصيص اهتماماً فقولهم ورد عليه أي على كون التقديم مفيد للاهتمام والاختصاص في الغالب ورد عليه بأن كون كلام الله حق رعاية متابع رعايته مستحيل لكن اذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو مجموع فالوجه أن يكون وارداً على قوله ولهذا اقتدر المحنوف مؤخر كما قرره في شرح الفتح حيث قال واذا كان الالواجب



(قوله أحق برعاية صاحب الخ) أى أحق برعاية الشكات التي تجب رعايتها في (١٥٧) الكلام البليغ (قوله بأن الهم

برعايته صاحب رعايته) (وأجيب بأن الهم فيه القراءة)

ربك (وأجيب) عن إيراد هذا القول (ب) جواباً بين أحد معناه ولصاحب الكشف (أن الهم فيه) أى في ذلك القول (القراءة) وإنما كانت القراءة أهم لأن هذه الآية أول آية نزلت من سورة ابتداء كأن أول سورة نزلت تلمة الفاتحة وأول آية نزلت بعد ذلك الوحي بأنها المشرعنا حاصل ما مقرر في الاختلاف في أول ما نزل بحيث كان أول آية نزلت كان الهم فيها الأمر بالقراءة لأن به إعادة حفظ ما قرأه الذي هو المقصود من الانزال ولو كان ذكر اسم الرب أهم لذاته لأن تأخيرها لا ينبت الشرف المقصود للأهمية في الجملة ولأن الأهمية الذاتية إنما تنبت التقديم وتكون ذاتية لذلك لأن يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إعجاز القرآن وأورد في هذا أن قول القائل القراءة أهم من ذكر اسم الرب تعالى في غاية الإشاعة وأجيب بأن المراد أن الأمر بالقراءة أهم من الأمر بخصوص القراءة لأن اسم الرب وفيه نظر لأن مقتضى الإرادة الأولى أن تقديم اسم الرب للإهتمام أنسب فلا يراد بأن يقال تقديم الأمر بالقراءة أنسب من الأمر بالاختصاص لأن الكلام في الإهتمام فلامعني لدفع بيان الأمر بالقراءة أهم من الأمر بخصوص كماله في فلا يراد بقوله اللهم إلا أن يجاب بأن المراد قراءة اسم الرب فلا إشاعة في أهمية قراءة اسم الرب على نفس الاسم لأن الأهمية توصف قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل غير دين الله يبغون في معنى ما يبغون لا غير دين الله وهوزة الانكار داخله ليمتزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد نفيهم غير دين الله ولا شك أن مجرد نفيهم غير دين الله منكر وكذلك بقية الآيات إذا تأملتها ألا ترى أن أفغير الله تأمر وفي أعبد وقع الانكسار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وإن أبى ربا غيره منكر من غير حصر ولكن الخصوص وهو غير الله هو المنكر وحده ومع غيره وكذلك إذا كانوا يعبدون وعبادتهم أيهم منكرة من غير حصر وكذلك قوله آله دون الله تدون المنكر إذا هم آله دون الله من غير حصر فمن هذا كله يعلم أن الحصر في آية نعتب وإياك نستعين من خصوص المادة لا من موضوع اللفظ بل أقول أن المعنى قد يكون مقبلاً على الله وحده لا يعرض له استحضار غيره وجهه من الوجوه وغيرها أحقر في عينه من أن يشتغل بنفي ذلك الوقت يعني عبادته وانعقاد الأخبار بعبادة الله وأول ما حضر بذهنه عظيمة من هو واقف بين يديه فقال إياك نعبد وإياك نستعين لطابق اللفظ المعنى ويقدم ما يقدم حضوره في القلب وهو الرب سبحانه وتعالى ثم بناء عليه ما أخبر من عبادته فغنى اختصاصه بالعبادة اختصاصه بالأخبار بعبادته وغيره من الأكوان لم يجز عنه شيء بل هو معرض عنها وإذا تأملت مواقع ذلك في الكتاب والسنة وأشاعر العرب نجد كذلك ألا ترى قول الشاعر

أكل امرئ ع تحسبن امرئاً \* ونار توقد بالليل نارا

لوقرت فيه الحصر بما هو الأدنى يصح المعنى الذي أراده وقد قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والآخرة هم وفنون وفي تقديم الآخرة وبناء وفنون على هم تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته وإن قولهم ليس بإدراج إيمان وإن اليقين ملائمة من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن وقد اعترض بعض الناس عليه فقال تقديم الآخرة أفاد أن إيمانهم مقصور على إيمانهم بالآخرة لا بغيرها وهذا الذي قاله هذا القائل بناء على فهمه من أن تقديم المفعول يزيد الحصر وليس كذلك لما بيناه ثم قال هذا القائل وتقديمهم أفاد أن هذا القصير مختص بهم فيكون إيمانهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا لن

ان المفصلة التي موجهها العروض كالنافذة التي موجهها أمر ذاتي لاقتضاء المقام إيماناً فاعلم من هذا أن الأهمية الذاتية إنما تنبت التقديم إن يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إعجاز القرآن كذا قرر شيخنا العلامة العبدوي

(قوله لأنها أول سورة نزلت) وقيل أول ما نزل سورة الفاتحة وقيل أول ما نزل أول سورة المدثر والتعقيب أن اختلافنا في أن أول سورة نزلت بتامها سورة الفاتحة أو أول آية نزلت في الإطلاق أقر باسم ربك إلى قوله علم الإنسان ما لم يعلم وأول آية نزلت بعد فترة الوحي أول المدثر فمن قال أول سورة نزلت (١٥٨) الفاتحة مراده أول سورة نزلت بتامها ومن قال أول ما نزل أقر باسم ربك مراده أول ما نزل على

الاطلاق ومن قال أول ما نزل أول المدثر مراده أول ما نزل بعد فترة الوحي إذ اعلمت هذا فقول الشارح لأنها أول سورة نزلت فيه مسافة والاولى ان يقول أول آية نزلت من سورة (قوله فكان الامر بالقراءة أهم) أي فلذا قدم وقوله باعتبار هذا العارض وهو كونها أول ما نزل أي المقصود من الانزال الحفظ وهو متوقف عليها (قوله وان كان ذكر الله) أي باسمه والواو للحال وان وصليته وقوله في نفسه اي باعتبار ذاته واعترض هذا الجواب العلامة الحفيد قائلا ان اسماءه تعالى لا يساويها شيء في الامة ولا يقارنها فلا يقال القراءة أهم من اسم الله ولا ايها رب أيضا لما في ذلك من الشبهة الظاهرة واجب بأن المراد الامر بمطلق القراءة أهم من الامر باختصاص القراءة باسمه تعالى وهي التي قدم فيها اسمه تعالى وان كان اسم الله أهم بالنظر الى ذاته فاسمه تعالى بالنظر الى ذاته

لأنها أول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم في نفسه هذا جواب جابر الله العلامة في الكشف

الشيء هي أهمية في الحقيقة بذلك الشيء الاتهام من جهة الوصف أو يقال المعنى أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة بتقديم الاسم لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم وانما المجهول تعليقا بمخصوص يدخل ولم يسمنا وهذا من هذا القائل استمرار على ما في ذهنهم من الحصر أي ان المسلمين لا يوقنون الا بالآخر وتأويل الكتاب يوقنون بها وبغيرها وهذا فهم عجيب ثم قال هذا القائل ثم ان التعريض في قوله يا أيلى الكتاب وبما كانوا وان قولهم ظاهر معنى قول الزمخشري قال هذا القائل وأما في قوله وان اليقين مشكل لانه ليس فيه تعريض بان اليقين ما لم يضمن آمن بل تعريض بمراد الزمخشري أن التعريض بأن آمن يوقنون تعريض بأن أهل الكتاب لا يوقنون فكيف يرد عليه هذا ثم قال هذا القائل فالوجه ان يقال وأن اليقين عطف على قوله تعريض لا على معمولاته من يا أيلى الكتاب الخ وكذا قال في تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض وان اليقين قلت مراد الزمخشري أنه تعريض بنبي اليقين عن أيلى الكتاب فكأنه قال دون غير من آمن فلا رد عليه ولا يحتاج الى تقدير العطف على ما ذكره هذا القائل وهذا المان يقدر دون غيرهم أولا فان قدرهم فمهم تعريض لا تعريض وان لم يقدر فلا يحتاج الى بناء يوقنون على هم فحمل كلام الزمخشري على ما زعمه هذا القائل لا يصح بوجه من الوجوه وهذا القائل فاضل وانما الجأء الى ذلك فهمه الحصر وهو ممنوع وعلى تقدير تسليمه فالخبر على ثلاثة اقسام أحدهما ما والا كقولك ما قام الا زبد يصير عني في نفي القيام عن زيد يقتضى اثبات القيام بزيد بل بالمنطوق وقيل بالمفهوم وهذا هو الصحيح لكنه أقوى المقاهيم لان الامووعة لا يستثنى وهو الاخراج فدلالتها على الاخراج بالمنطوق بالافهم ولكن الاخراج من عدم القياس ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم والتيسر على بعض الناس لذلك فقال انه بالمنطوق والثاني الحصر بانما هو قريب من الاول فانه عني فيه وان كان جانب الاثبات فيه ظاهر فكانه يثبت اثبات قيامه بذا اذ قلت انما قام بزيد بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم القسم الثالث الحصر الذي قد يغده التقديم وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصرين الاولين بل هو في قوة جعلين احدهما ما صدر به الحكم نفيًا كان أو اثباتا وهو بالمنطوق والاخرى ما فهم من التقديم والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط دون ما دل عليه المفهوم لان المفهوم لا مفهوم له فاذا قلت آلا أكرم الاياك أفاد التعريض بأن غيرك لا يكرم غيره ولا يزم أنك لا تكرمه وقد قال سبحانه وتعالى الزاني لا ينكح الزانية وأمشركه أفاد أن الخفيف قد ينكح غير الزانية وهو ساكت عن نكاحه الزانية فقال سبحانه وتعالى بعده والزانية لا ينكحها الازان وأمشركه بياننا لما سكنت عنه في الاولى فلو قال بالآخرة هم يوقنون أفاد بمنطوقه ايقانهم بما زعمه عندهم من زعمهم لا يوقنون بغيرها وليس ذلك مقصودا بالذات والمقصود بالذات قوله ايقانهم بالآخرة حتى صار غير هاتين الكلمتين كالحدود في حصر مجازي وهو دون قولنا يوقنون بالآخرة لا بغيرها فاضطر هذا واياك ان تجعل تقديره لا يوقنون بالآخرة اذا عرفت هذا فتقدمهم أفاد

أهم من القراءة ومن الامر بها وأما بالنظر القراءة المشبهة على تقديمه فخلق القراءة أهم نظرا الى ذلك العارض (وبأنه) وهو الشبق في النزول وانما اعتبرت تلك الأهمية لأن الامر بالقراءة أهم يمكن معاهم الخاطب في حال الخطب فذكر الفعل أولا ليعلم حال القراءة فلو قدم اسمه تعالى لا يقتضي أن الامر بالقراءة معلوم للخاطب والمجهول انما هو ما تلبست به القراءة من اسمه تعالى فتقدم ليانه وليس كذلك ولا يخفى أن هذا لعدم كلام الشارح والاقرب اليه ما تقدم من تقريره رشضا العدوى

بأن باسم ربك متعلق بأمر الثاني ومعنى الأول افعَل القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم في قوله فلان يعطى وينعزذ أى المجهل  
هنا العموم وهو بعيد

(قوله متعلق بأمر الثاني) أى على أنه متفعل وبالبناء لأنه كيد الملايسة لأفاده الدوام وال تكرار فيكون المعنى أقرأ اسم ربك أى  
اذكره على وجه التكرار دائماً وهذا بخلاف ما قيل أقرأ اسم ربك فإن معناه أقرأه أى اذكره لومر وقضى هذا الاحتمال يكون  
اسم ربك هو المقروء وهو المناسب لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام ما أنا بقارى ما ذوهو اعتذر منضجى لطلب ماقرأ و يحتمل أن  
يكون متعلقاً بأمر الثاني على أن الباء للصاحبة التبركية أو الاستعانة ويكون أقرأ الثاني لازماً باعتبار المقروء أى أوجد القراءة  
متبركاً أو مستعيناً باسم ربك وأما متعبداً أى أقرأ القرآن متبركاً أو مستعيناً (١٥٩) باسم ربك فهذا جائز لثلاثة

(وبأنه) أى باسم ربك (متعلق بأمر الثاني) أى هو متفعل أقرأ الذى بعده (ومعنى) أقرأ (الأول)  
أوجد القراءة)

والفهم يتأني ذلك لكونها أول ما نزل وأشار بقوله (و) أجيب أيضاً (بأنه) وهذا الجواب للسكاكى  
باسم ربك (متعلق بأمر الثاني) على أنه متفعل بزيادة الباء كما يقال خذ بالخطام وخذ الخطام لتصد  
تأ كيد الملايسة لأفاده الدوام والتكرار وتلى هذا يكون اسم ربك هو المقروء أى اذكر اسم ربك  
وهو المناسب لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ما أنا بقارى ما ذوهو اعتذر منضجى لطلب ماقرأ أو  
على أن الباء للابسة أو التبرك فيكون اسم ربك مقروء به أى يستعان به على القراءة ومتبركاً به على هذا  
يكون أقرأ الثاني لازماً بما يتبرأ المقروء أى أوجد القراءة متبركاً باسم ربك ومستعيناً به وتعلم المقروء  
حينئذ كسر السور بعد ما مستعدياً أى أقرأ القرآن وتعد به يجعل الباء زائدة للدوام ولخلف المتفعل  
وهو القرآن هو المناسب لقوله (ومعنى) أقرأ (الأول) أوجد القراءة (لان هذا المعنى هو ما فاد الزوم اذ  
ليس فيه الا مجرد الامر بوجود القراءة المدلولة لاصل الفعل من غير اعادة متفعل فتا ذلك كما تقدم  
في قوله فلان يعطى حيث جعل لازماً بأن المعنى يوجد اءطاء واما قلنا هو المناسب لان تفسير الاول  
هباً يقتضى لزومه لأفاده مخالفته للثاني واما يخالفه بتمعدي الثاني والا فلا فائدة لهذا

أن يبرهم ليس كذلك فالوجه لنا التقدير لا يوفقون الا بالآخرة كان المقصود الملمم النفي فيستلزم المفهوم  
عليه فيكون المعنى افادته أن غيره موقوف بغيرها كما عزم هذا القائل ويطرح افهام انه لا يوفق بالآخرة  
ولاشك أن هذا ليس بمراد بل المراد افهام أن غيره لا يوفق بالآخرة فلذلك حافظنا على أن القرض  
الاعظم اثبات الا يقين بالآخرة ليستسلط المفهوم عليه وأن المفهوم لا يستلظ على الحصر ولم يدل عليه  
بجملة واحدة مثل ما لا أو مثل انما أو اعتماد عليه بجملة مستند من منطوق وليس أحدهما متقبداً  
بالآخر حتى نقول ان المفهوم أو فادني الا يقين المحصور بل أفادني الا يقين مطلقاً عن غيره وهذا كله  
انما احتجنا اليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر وقد سبق الى فهم كثير من الناس ونحن قد  
منعنا ذلك ولا يبيننا أنه لا حصر في ذلك وانما هو اختصاص وفرقنا بين الاختصاص والحصر وقول  
هذا القائل تقدمهم من أين لمان هذا تقدم فقلت اذ قلت هو يفعل احتمل أن يكون مبنياً آخره يفعل  
واحتمل أن يكون أصله يفعل هو ثم قدمت وأعرت والآخرى لم يصح بالتقديم واما قال بناءً يوفقون  
على هم ولكننا شئنا مع هذا الفاضل على كلامه وكل ذلك وجه الوهم والتباس الاختصاص بالحصر

وهذا محال فاما أن يقال يوقوع التكليف بالحال كما هو مذهب بعض الاشاعرة أو تأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر أنه طلب  
للقراءة في الحال بدليل جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ما أنا بقارى ثلاث مرات فالوجه جعل أقرأ الثاني متعبداً بزيادة الباء لأفاده  
التكرار والدوام (قوله ومعنى الاول ا) أى يفتدزل الفعل المتعدي منزلة للزوم على هذا لا يكون أقرأ الثاني كيداً للاول بل هو  
مستأنف استئنافاً بما يجاب لقوله كيف أقرأ وذلك لان الثاني أخص ولا تأ كيد بين اخص وأعم وحينئذ اندفع ما يقال بانه على جعل  
الاول لازماً والآخرى متعدياً ملاقي الجار والمجرور المتقدم اليه الفصل بين المؤكد والتأ كيد بعمول التأ كيد سلباً لان الاخص يؤكد الاعم  
فلان لم استناع الفصل بين التأ كيد والمؤكد كعمول التأ كيد كالفضل بين الموصوف والصفة بمعولها كقول الشاعر رب رجل عمر اضرب

• وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو إما لان أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه

(قوله من غير اعتبار تعدية إلى مقروبه) أي إلى ما ملقت به القراءة ووقعت عليه الواضع حذف به أي وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعدية إلى مقروبه وهو اسم بـك (١٦٠) وأما كان الواضع ما ذكر لان التعبير المذكور إنما يناسب احتمال

كون اقراً الاول لازماً  
أو متعد بالفعول محذوف  
وبالهاء للاستعانة وحينئذ  
فيحل معنى كلام الشارح  
إلى قولنا من غير اعتبار  
تعدية إلى مقروبه أي  
بخلافه على الجواب الأول  
فقد اعتبر تعدية لمقروبه  
فاسم بـك على الجواب الأول  
مقروبه لانه مستعان  
أو متبرك به في القراءة  
لا مقروبه لان المراد اقراً  
القرآن أو أوجد القراءة  
مستعينا أو متبرك باسم  
كل من الاحقين بالنسبة  
لاقراً الثاني وبالقائل  
ذلك بالنسبة لا اقراً الاول  
تأمل كذا قرر شيئا للعدوى  
(قوله وتقدم بعض  
معمولاته الخ) هذا هو  
المطلب الثالث من مطالب  
هذا الباب أي أن من  
أحوال متعلقات الفعل  
تقديم بعض معمولات  
الفعل على بعض وأراد  
بمعمولاته كل ما له ارتباط به  
الشامل للسند اليه وإن  
كان الباب معقوداً للتعلاقات  
التي هي ما عدا المستند اليه  
والقري يفتي هذه الإرادة  
قوله كالفاعل الخ (قوله

من غير اعتبار تعدية إلى مقروبه كافي فلان يعطى كذا في المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) أي  
معمولات الفعل (على بعض لان أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا  
مقتضى للعدول عنه) أي عن الأصل

التفسير ومحقق مع كون باسم بـك متعلقا باقراً الثاني أن يكون الاول متعديا للقرآن أي اقراً القرآن  
الذي ينزل عليك كذا قيل وفيه أن القرآن لم يعد حتى يحذف لان هذا أول ما نزل ومثل هذا يقال في  
الثاني على تقدير كون معموله القرآن على ما تقدم فإذا كان باسم بـك متعلقا بالثاني جرى الكلام على  
ما ينبغي لا تقدم عليه لأقادة الاحكام وليس قوله اقراً باسم بـك تأكيذا للاول حتى يقال يلزم على  
هذا الفصل بين التأكيدين والمؤكد بمعمول التأكيدين الثاني أخص ولا تأكيدين أخص وأعم  
ولوسلم الفصل بين التأكيدين والمؤكد بمعمول التأكيدين لا يلزم من بشاعة كالنصل بين الموصوف والصفة  
بمعمولها كقولك مررت برجل عراضرب (وتقديم بعض معمولاته) أي بعض معمولات الفعل  
(على بعض) يكون ذلك التقديم (إما لان أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر  
(و) الحال أن كان ذلك الأصل (لا مقتضى) أي لا موجب (للعُدول عنه) أي عن

والله عز وجل أعلم (وتقدم بعض معمولاته على بعض الخ) ش تقديم بعض معمولات على بعض  
يكون لأحد أمور إما لان ذلك التقديم هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل فإن أصله التقديم  
على سائر معمولات الفعل لكونه عمدة وكذلك المفعول الاول في باب أعطيت زيداً درهماً لا في الأصل  
الفاعل المعنوي وأما ان يعدل عن الأصل فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض وقوع الفعل  
بالمفعول لا صدوره من الفاعل كقولك قتل الخارجي فلان فإن الغرض متوجه لقتل الخارج لا غير  
واذا حشره لا لقائنا من هو وإما لان في تأخير خبره أن يلبس المعنى بغيره كقوله سبحانه وتعالى وقال  
رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فانه لو قيل يكتم إيمانه من آل فرعون لتوهّم أن من آل فرعون  
من صله يكتم فيفضل المقصود قلت فيه نظرم وجهين أحدهما أن الوصف بالجملة أصله التأخير عن  
الوصف بالجاء والمجرور فهذا ما ش على الأصل فلا حاجة لتعليقه وما كان بالوضع والذات لا يعمل بالغير  
ثم لا يسمى ذلك تقديمًا فإن التقديم يكون لشيء نقل عن عمله إلى ما قبله كذا صرح به الزحشرى وهو  
القياس الثاني أن هذا التوهّم إما أن يصح أن لو كان يكتم يتعدى بمن وليس كذلك فإنه يتعدى بنفسه  
فهذا الوهم ليس له مجال وما يقع في كلام الناس من تعدية يكتم بمن الظاهر أنه ليس له أصل وأما أن  
يقدّم وان كان أصله التأخير رعاية لتناسب فواصل الآي نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى قال  
السكاكي الحالة المقتضية لتقدم ما يتصل بالفعل بعضه على بعض كون العناية بما تقدم أمم وذلك  
نوعان أحدهما أن يكون أصل الكلام في ذلك التقديم ولا يكون مقتضى للعدول عنه ود كمن ذلك  
أمثلة كالفعول الاول من باب علمت باب أعطيت وكسوت فانه من الاول في حكم المبتدأ ومن  
الاخيرين في حكم الفاعل ولا يكون وكقديم المبتدأ العرف والفاعل على المفعول والحال والتخير  
وكقديم المفعول الذي وصل اليه بالفعل بلا واسطة على المتعدى بالحرف الثاني أن تكون العناية  
بتقديمه لثلاث الخاطر اليه وان كان مؤخرًا في الأصل وجعل منه وجعلوا لله شركاء الجن على القول

لان أصله التقديم) لا محذوف أي يكون ذلك التقديم إما لان الخ وقوله أي أصل ذلك البعض  
أي المتقدم (قوله لا مقتضى للعدول عنه) المقتضى للعدول عن الأصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقديم  
المفعول لانه مرجع الضمير وتأخير الفاعل ثم أن الملام في قوله للعدول ان كانت صلة المقتضى فالفتحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيها  
له بالمضاف وان لم تكن صلة فالفتحة بنائية وأجاز متعلق بمحذوف يدل عليه لفظ مقتضى أشار للوجهين في المعنى  
(كالفاعل

مقدم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرًا وتقديم المفعول الأول على الثاني نحو أعطيت زيدًا درهمًا وإمالان ذكره أحم والعناية به آتم فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الفرض معرفة وقوع الفعل على من وقع إليه لا وقوعه عن وقوعه كما إذا خرج رجل على السلطان وعان في البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تحب بقتله

(قوله لأنه عمدة الخ) أي إنما كان أصل الفاعل التقديم لأنه عمدة في الكلام أي لا يقوم الكلام بدون اختلاف المفعول فسقط ما في الحفيد ونص ما في الحفيدان التعليل بالعبدية لا صلة التقديم غير جميع لان المفعول عمدة أيضا بالنسبة للفاعل المتعدي لان تعلقه يتوقف على تعلق المفعول مع أنه ليس أصله التقديم فالأولى لتعليل أصالة التقديم في الفاعل، وأنه مقدم على المفعول في تعلق الفعل لان الفعل يتعلق أولا بالفاعل ثم بالمفعول فلما نسب لترتيب المعنى أن يقدم الفاعل ورد هذا الاعتراض بان المفعول فضلة مطلقا سواء كان الفعل لازما أو متعديا والفعل المتعدي أي بما يتوقف تعلقه على شيء يقوم به أو يقع عليه بدليل أن الكلام يتم بالفعل المتعدي مع الفاعل ولا يتم بالفعل المذكور مع المفعول كما مضى (قوله وحقه أن يلي الفعل) أي لا يشده

(١٦١)

(كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرًا) لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل وما عاقلا في نحو ضرب زيد عمرًا لأن في نحو ضرب زيدًا غلاما مقتضيا للعدول عن الأصل (والمفعول الأول في نحو أعطيت زيدًا درهمًا) فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أي أخذ للعطاء (ولأن ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أوه) جعل الأهمية ذهنا

ذلك الأصل وذلك البعض الذي كان أصله التقديم (كالفاعل في نحو) قولك (ضرب زيد عمرًا) بتقديم الفاعل الذي هو زيد على عمر ولأن الدال عمدة في الجملة الفعلية فلا يتم الفعل إلا به بخلاف المفعول فكان حقه أن يلي ما يتم إلا به وأيضا لشدة طلب الفعل للفاعل ليصير كالجزء منه وما هو كالجزء أولى بالتقديم مما هو في حكم الانصاف وقد فهم من هذا الكلام أن المراد بالمعولات ما يرتبط بالفعل في الجملة الشامل للسند اليه ولو كان الباب معقودا للتعلاقات التي هي السند اليه وما قال في نحو ضرب زيد عمرًا البضج نحو ضرب غلاما يدا على أن زيدًا مفعول فانه لو كان الأصل تقديم الفاعل فيه على المفعول يقدم فيه المفعول بوجود مقتضى للعدول عن ذلك الأصل وسوا اتصال الفاعل بضمير المفعول فلا يقدم فيه الفاعل لزم عود الضمير على ما بعده لفظا ورتبة فيقدم المفعول بأن يقال ضرب زيدًا غلاما ليعود الضمير على ما قبله لفظا (والمفعول الأول في نحو) قولك (أعطيت زيدًا درهمًا) فإن أصل زيد الذي هو المفعول الأول التقديم لأنه فاعل من جهة المعنى ادهو عاط أي أخذ للعطاء الذي هو الدرهم (ولأن ذكره) أي تقديم بعض المعولات إمالان أصل ذلك البعض التقديم (ولأن ذكر ذلك البعض القديم) (أهم) كما لو كان تعلق الفعل به هو المقصود بالذات بفرض من الأغراض فيقدم على بأن تعلقه بغيره لأن ومثل قوله تعالى وجاء من أقباله ينزل رجل يسمى قدم فيه المجرور لا شقال ما قبله على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل فكانت مظنة أن السامع يصير مفكرا أو كانت القرية كلها كذلك أم قطردان أو قام بخلاف ما في سورة القصص ومثل قوله تعالى في سورة النحل لقد وعدنا ملائكتنا وأبناؤنا أن لا نأكل من ثمرها أبداً كنا ترابا وأبناؤنا فاجهة المنظور إليها كون أنفسهم وأبائهم ترابا وهو

طلب الفعل لصار كالجزء منه وما هو كالجزء أولى بالتقديم مما هو في حكم الانصاف (قوله مقتضيا للانصاف) (للعول عن الأصل) أي وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول مقتضى لتقدم المفعول إذ لو قدم الفاعل حينئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فان أصله) أي أصل المفعول الأول وهو زيد في المثال (قوله انه عاط من عطوت الشيء) تناوله وقوله أي أخذ للعطاء أي الشيء المعطى وهو الدرهم فقوله أعطيت زيدًا درهمًا في معنى أخذ زيد مني درهمًا (قوله ولأن ذكره أهم) أي كما لو كان تعلق الفعل بذلك التقديم وهو

(٢١ - مروج التلخيص ثاني) المقصود بالذات لفرض من الأغراض فيقدم على المفعول الآخر وذلك كما في المثالين الأولين نقل القتل بالخارجي هو المقصود بالذات ليستريح الناس من أذاه دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكره أولا لكونه أهم (قوله جعل الأهمية الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره في باب المسند إليه وذلك لأنه فيما تقدم جعل الأهمية أمر شمل لا يكون الأصل التقديم ولغيره حيث قال وأما تقديمه فليكون ذكره أهم إمالا نه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وأما ليضكن الخبر في ذهن السامع وأما ليجهل المسرة أو المساءلة أو دناجل الأهمية فسميا لكون الأصل التقديم مقتضى لما قد يكون المصنف «ناصطف العام» في الخاص بأوه ولا يجوز وأجاب الشارح عن هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلام وعدم لزوم العطف المذكور بقوله أفراد المصنف بالأهمية فيما تقدم معطلى الأهمية مادمه بالأهمية ذهنا الأهمية المعارضة بحسب اعتناء المتكلم وتوضيح فذلك الجواب أن الأهمية المطلقة أي الغير المقيدة بذاتية أو عرضية لها أسباب منها أصالة التقديم وتعين الخبر في ذهن السامع وتجهيل المسرة أو المساءلة إلى غير ذلك مما تقدم فإن كان سببا غير كون الأصل التقديم من تجهيل المسرة أو المساءلة أو تعيين الخبر في ذهن السامع

فَقَوْلُ قَتْلِ الْخَارِجِيِّ فَلَانَ بِمَقْدِمِ الْخَارِجِيِّ أَذِلَّسَ لِلنَّاسِ قَائِدَةً فِي أَنْ يَعْرِفُوا قَاتِلَهُ وَأَمَّا الَّذِي يَرِيدُونَ عَلَيْهِ هُوَ وَقَعِ الْقَتْلَ بِإِلْطِافٍ  
 مِنْ شَرِّهِ \* وَبَقَدَمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَعْمُولِ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ مَعْرِفَةَ وَقَعِ الْفِعْلِ مِنْ وَقَعِ مِنْهُ لَا وَقَعَهُ عَلَى مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَا إِذَا كَانَ  
 بِالْأَهْمِيَّةِ عَرْضِيَّةً وَإِنْ كَانَ سَبَبًا كَوْنِ الْأَصْلِ التَّقْدِيمِ فَلَا هِمَّةَ ذَاتِيَّةً فَلِلْمَصْنُفِ أُرَادَ بِالْأَهْمِيَّةِ هُنَا الْأَهْمِيَّةُ الْعَارِضَةُ الْمَقَابِلَةُ لِلْأَهْمِيَّةِ  
 الذَّاتِيَّةِ وَأُرَادَ بِالْأَهْمِيَّةِ السَّابِقَةِ بِبَابِ الْمُسْتَدِ الْمَطْلُوقِ الْأَهْمِيَّةُ الشَّامِلَةُ لِلذَّاتِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَحِينَئِذٍ فَطُفَ الْأَهْمِيَّةُ فِي كَلَامِهِ  
 عَلَى كَوْنِ الْأَصْلِ التَّقْدِيمِ مِنْ عَطْفِ الْمَعَارِضِ جَعَلَهُ هُنَا الْأَهْمِيَّةُ قَسْبًا لِكَوْنِ الْأَصْلِ التَّقْدِيمِ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ  
 هُنَا يَبْدُو لِلْأَهْمِيَّةِ مِنْ كَوْنِ التَّأخِيرِ فِيهِ إِخْلَالٌ بَيَانِ الْمَعْنَى وَالتَّنَاسُبِ مِنْ جِلَّةِ أَسْبَابِ الْأَهْمِيَّةِ الْعَرَضِيَّةِ فَسَكُونٌ مُتَدَرِّجًا فِيهَا فَكَيْفَ  
 يَجْعَلُهُ قَسْبًا لَهَا وَحَاصِلُ مَا أَجِيبُ بِهِ أَنَّهُ يُرَادُ بِالْأَهْمِيَّةِ الْعَرَضِيَّةِ هُنَا مَا كَانَ سَبَبًا غَيْرَ مَا ذَكَرَ بِعَدْوِغَرِاصَةِ التَّقْدِيمِ فَلَا اخْتِرَازَ عَنِ الْإِخْلَالِ  
 بَيَانِ الْمَعْنَى وَالتَّنَاسُبِ لِسَادِاخِلِينَ عِنْدَهُ فِي الْأَهْمِيَّةِ كَذَا قَرِشِيخُنَا الْعَامِلَةُ الْعَدْوِي (قَوْلُهُ جَعَلَ الْخ) أَيُّ لَانَ الْعَطْفِ يَشْفِي  
 الْمَفَارِقَةَ (قَوْلُهُ قَسْبًا لِكَوْنِ الْأَصْلِ التَّقْدِيمِ الْخ) أَخَذَ الشَّارِحُ الْكُونِيَّةَ مِنْ قَوْلِ الْمَصْنُفِ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ لِأَنَّ وَمَا دَخَلَتْ  
 عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الْكَوْنِ لِمُوجُودِهَا (قَوْلُهُ شَامِلًا) أَيُّ أَمْرٍ شَامِلًا لِمَا لِكَوْنِ الْأَصْلِ التَّقْدِيمِ وَغَيْرِ كَوْنِ الْأَصْلِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا  
 تَقْدِيمًا بِمَقْدَمِهَا حَيْثُ قَالَ وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِكُونِ ذَكَرَهُ أَهْمًا مَالَانَهُ الْأَصْلَ وَلَا مَقْصُودَ الْعُدُولِ عَنْهُ وَإِلَّا لِمُسْتَكِنٍ الْخَبْرُ فِي ذَهْنِ السَّمِيعِ إِلَى آخِرِ  
 مَا مَرَّ (قَوْلُهُ مِنَ الْأُمُورِ الْخ) بَيَانُ ذَلِكَ الْغَيْرِ (قَوْلُهُ وَهُوَ) أَيُّ جَعَلَ الْأَهْمِيَّةُ أَمْرًا شَامِلًا لِصَالَةِ التَّقْدِيمِ وَغَيْرِهِ مِنْ شُمُولِ الشَّيْءِ  
 لِأَسْبَابِهِ الْمَوَاقِفِ لِلْمَتَّاعِ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ يَعْنِي فِي دَلِيلِ الْأَعْجَازِ (قَوْلُهُ حَيْثُ قَالَ) أَيُّ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ وَهَذِهِ حَيْثُ  
 تَعْلِيلُ (قَوْلُهُ فِي التَّقْدِيمِ) أَيُّ (١٦٢) فِي الْأَغْرَاضِ الْمَوْجِبَةِ (قَوْلُهُ يَجْرِي بِجَرَى الْأَصْلِ) أَيُّ يَجْرِي الْقَاعِدَةُ

الْكَلِمَةُ الشَّامِلَةُ لِجَمِيعِ  
 أَغْرَاضِهِ (قَوْلُهُ وَهَاتِمًا)  
 عَطْفُ تَقْسِيرِ الْجَعْلِ  
 الْأَهْمَامُ كَالْقَاعِدَةِ الْكَلِمَةُ  
 فِي مَطْلُوقِ الشُّمُولِ وَذَلِكَ لِأَنَّ  
 الْأَهْمَامَ بِالشَّيْءِ صَادِقٌ بِأَنَّ  
 يَكُونُ مِنْ جِهَةِ أَصَالَةِ  
 تَقْدِيمِهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ تَحْكُمِهِ  
 فِي ذَهْنِ السَّمِيعِ أَوْ مِنْ جِهَةِ  
 تَحْيِيلِ الْمَرءِ وَالْمَرْءِ الْخ  
 وَجَعَلَهُ كَالْقَاعِدَةِ حَيْثُ

قَسْبًا لِكَوْنِ الْأَصْلِ التَّقْدِيمِ وَجَعَلَهَا فِي الْمُسْتَدِ شَامِلًا لَهُ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّقْدِيمِ  
 وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِلْفَتْحِ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ حَيْثُ قَالَ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُمُ اعْتِدَادًا فِي التَّقْدِيمِ شَيْءًا يَجْرِي  
 بِجَرَى الْأَصْلِ غَيْرَ الْعَنَاءِ وَالْأَهْمَامِ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَفْسُرَ وَجْهَ الْعَنَاءِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُ لَهُ مَعْنَى وَقَدْ ظَنَّنَا كَثِيرَ  
 مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يُقَالَ قَدِمَ لِلْعَنَاءِ وَلِكُونِهِ أَهْمًا مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ بِذَكَرٍ مِنْ أَنْ كَانَتْ تِلْكَ الْعَنَاءُ  
 وَبِمِثْلِهَا أَهْمًا فَرَادَ الْمَصْنُفُ بِالْأَهْمِيَّةِ هُنَا الْأَهْمِيَّةَ الْعَارِضَةَ بِحَسَبِ اعْتِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ السَّمِيعِ بِشَأْنِهِ  
 وَالْأَهْمَامُ بِمَحَالِّ الْغَرَضِ مِنَ الْأَغْرَاضِ (كَقَوْلِ قَتْلِ الْخَارِجِيِّ فَلَانَ)

الْآخَرُ (كَقَوْلِ قَتْلِ الْخَارِجِيِّ فَلَانَ) فَإِنَّ الْعِلْمَ بِتَعْلُقِ الْقَتْلِ بِالْخَارِجِيِّ هُوَ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ لِئَسْتَرِجِ  
 النَّاسَ مِنْ أَذَاهُ دُونَ الْعِلْمِ بِتَعْلُقِهِ بِالْقَاتِلِ وَلَوْ كَانَ فَاعِلًا لَيَكُونُ ذَكَرُ مَعْمَعِهِ أَوْ لَا أَهْمًا وَقَدْ جَعَلَ الْمَصْنُفُ  
 الْمَوْعُودَ فَلَهُ التَّقْدِيمُ فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ لِقُدُوعِ نَاحِنٍ وَأَبَاقَ نَاهِذًا لِأَنَّ قَبْلَهُ أَثْنًا كَثْرًا وَاعْتَظَمَا  
 فَالْجِهَةُ لِلنَّظَرِ إِلَيْهَا كَوْنُهُمْ رَأْبًا وَعَظَمَا لِيَجْعَلَ مِنْ ذَلِكَ كَوْنِ التَّقْدِيمِ يَنْتَعِ اخْتِلَالُ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى

قَالَ يَجْرِي بِجَرَى الْأَصْلِ وَلَمْ يَجْعَلْهُ قَاعِدَةً حَيْثُ يَقُولُ شَيْءًا هُوَ الْأَصْلُ لِأَنَّ شُمُولَ الْقَاعِدَةِ  
 لِحُجَّتِهَا وَشُمُولُ الْأَهْمَامِ لِأَسْبَابِهِ (قَوْلُهُ لَكِنْ يَنْبَغِي الْخ) هَذَا مِنْ جِلَّةِ كَلَامِ الشَّيْخِ وَقَوْلُهُ وَجْهَ الْعَنَاءِ أَيُّ سَبَبِهِ وَقَوْلُهُ يَعْرِفُ  
 لَهُ أَيُّ ذَلِكَ الشَّيْءِ يَعْنِي أَيُّ مَرَّةٍ وَاعْتِبَارٍ مِثْلَ أَصَالَةِ التَّقْدِيمِ وَتَحْكُمِ الْخَبْرُ فِي ذَهْنِ السَّمِيعِ وَلَا يُقَالُ أَنَّ الشَّيْءَ نَفْسُ الْمَعْنَى لِأَنَّ إِذَا قُلْتُ  
 قَدِمَ هَذَا لِأَنَّهُ أَهْمٌ لِكَوْنِ الْأَصْلِ تَقْدِيمُهُ فَقَوْلُكَ لِكَوْنِ الْأَصْلِ تَقْدِيمُهُ لَا يَدُلُّ مِنْ مَعْرِفَةِ مَعْنَاهُ أَيُّ وَجْهٍ وَسَبَبِهِ بِأَنَّ قَالَ لِأَنَّهُ مُسْتَدِ  
 إِلَيْهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا قَرِشِيخُنَا الْعَدْوِي وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَنْ  
 يُقَالَ قَدِمَ هَذَا الشَّيْءُ لِلْأَهْمَامِ بِهَلْ لَا يَدُلُّ مِنْ بَيَانِ سَبَبِ الْأَهْمَامِ بِأَنَّ يُقَالَ أَهْمٌ بِهَلْ يَكُونُ الْأَصْلُ تَقْدِيمُهُ وَلَا مَقْصُودَ الْعُدُولِ  
 عَنْ تِلْكَ الْأَصَالَةِ وَأَوَّلًا لِأَنَّ شَيْئًا يَكُونُ الْخَبْرُ فِي ذَهْنِ السَّمِيعِ الْخ (قَوْلُهُ وَلِكُونِهِ أَهْمًا) تَقْسِيرُ مَا قَبْلَهُ (قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ بِذَكَرٍ  
 مِنْ أَنْ كَانَتْ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذَكَرَ جَوَابًا مِنْ أَنْ كَانَتْ جَوَابًا ذَلِكَ كَرَسِبًا وَحِينَئِذٍ لَمْ يَنْبَغِ مِنْ غَيْرِ كَرَسِبًا وَجْهًا وَقَوْلُهُ لَوْ  
 كَانَ أَيُّ أَوْ بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ تَقْسِيرُ مَا قَبْلَهُ (قَوْلُهُ فَرَادَ الْمَصْنُفُ) أَيُّ وَحِينَئِذٍ كَانَ كَلَامُ الْمَصْنُفِ هُنَا مُخَالَفَةً لِمَا مَرَّ فِي السُّنَنِ إِلَيْهِ الْمَوَاقِفِ  
 لِمَا فِي الْفَتْحِ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَرَادَ الْمَصْنُفِ الْخ (قَوْلُهُ الْأَهْمِيَّةُ الْعَارِضَةُ) أَيُّ لَا مَطْلُوقَ الْأَهْمِيَّةِ أَيُّ مُخَالَفَ مَا مَرَّ  
 فِي الْمُعْتَدِ الْيَقِينِ رَأْدُهَا بِالْأَهْمِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ الصَّادِقَةِ بِذَاتِهَا وَالْمَارِضَةُ بِالْأَهْمِيَّةِ عَلَى أَنَّ مَرَادَ الْمَصْنُفِ بِالْأَهْمِيَّةِ هُنَا الْأَهْمِيَّةُ الْعَارِضَةُ  
 مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْعَامَّ إِذَا قِيلَ بِالْخُلَاصِ يُرَادُ بِهِ مَعْنَا الْخَاصِ (قَوْلُهُ بِحَسَبِ اعْتِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) أَيُّ سَوَاءٌ وَافَقَ نَفْسَ الْأَمْرِ أَوْ لَا (قَوْلُهُ  
 بِشَأْنِهِ) أَيُّ بِشَأْنِ التَّقْدِيمِ (قَوْلُهُ لِيُغْرَضَ مِنَ الْأَغْرَاضِ) أَيُّ غَيْرِ أَصَالَةِ التَّقْدِيمِ كَمَا تَقَدَّمَ (قَوْلُهُ قَتْلِ الْخَارِجِيِّ فَلَانَ) الْخَارِجِيُّ هُوَ الْخَارِجِيُّ  
 عَلَى السُّلْطَانِ فَإِنَّ نِسْبَةَ الْيَمِينِ نِسْبَةَ الْخَارِجِيِّ إِلَى الْيَمِينِ

رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلاً وأردت أن تخبر بذلك فتقول قتل فلان رجلاً بتقديم القاتل لأن الذي يعني الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعد من الظن. ومعلوم أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعا على من وقع منه وعليه قوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم من خشية املك نحن نرزقهم وإياكم قد علم المخاطبين في الأولى دون الثانية لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى من املك فكلان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل فكان أهم فقدم الوعد برزق أولادهم املك فان الخشية إنما تكون بما لم يقع فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل فكان أهم فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم وإيما في التأخير اخلا لا بيان المعنى بقوله تعالى (١٦٣) وقال رجل مؤمن من آل فرعون

يكنم ايمانه فلو انا اخرين  
آل فرعون عن يكنم ايمانه  
لتوهم ان من متعلقة بكنم

(قوله لأن الأهم الخ) يعني  
أن افادة وقوع القتل على  
الخارجي أهم من افادة  
وقوعه من فلان لأن قصد  
الناس وقوع القتل على  
الخارجي لا وقوع القتل  
من فلان (قوله أولان  
في التأخير) أي تأخير  
ذلك المفعول المقدم وقوله  
اخلا لا بيان المعنى أي  
المراد وذلك بأن يكون  
التأخير موهماً للمعنى  
آخر غير مراد فيقدم  
لأجل التعرُّض والتباعد عن  
ذلك الإيهام (قوله أنه  
من صلة يكنم) أي  
لتوهم أنه بعض معمولاته  
والبعض الآخر قوله ايمانه  
والحاصل أنه على تقدير

لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليخلص الناس من شره (أولان في التأخير اخلا لا بيان  
المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنم ايمانه فلو انا اخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله  
يكنم ايمانه (لتوهم انهم صلة يكنم) أي يكنم ايمانه من آل فرعون

الأهمية فيما تقدم شاملة للأصل وجعلها خافضة وكانه قصد بها هنا الأهمية العارضة لغرض  
من الأغراض كما في المثال لا مطلقاً الشاملة للأصل ولكن هذا يعكس عليه عطفه قوله بعد أولان في  
التأخير الخ فإن في الأهمية العارضة فيكون من عطفاً الخاص على العام وهو مجموع اللهم إلا أن  
يشك عطفه على قوله أما لا نه لا صل ومع ذلك لا نحول الكلام من تدخل باعتبار الإيهام والمعنى الأول  
وهو معمول الأهمية للأصل كما بين المصنف فيما تقدم هو الموافق لصاحب المفتاح وللكلام الشيعي في  
دلائل الإعجاز حيث قال إن لم نجدهم اعتبروا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل أي القاعدة الكلية  
الشاملة لجميع صور التقديم غير العناية والأهتام لسكن يبنى أن يفسر وجه العناية بشيء ويعرفه  
معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية وليكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت  
تلك العناية يوم كان أهم فقله شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والأهتام ظاهري في عموم الأهمية  
بصورة الأصل لأنه يقتضي أنه لا تحل صور من صور التقديم وبسبب من أسبابه من الأهتام حتى يكون  
الشيء أصلاً لا لم يخص كلامه بالأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسمع بشأن المقدم  
وأهتامها بحاله لغرض من الأغراض مع كون خلافه هو الأصل (أولان في التأخير) أي يقدم  
بعض المعمولات على بعض امالان أصله التقديم أولان في تأخير ذلك المفعول المقدم (اخلا لا بيان  
المعنى) المراد لأن في ذلك التأخير إيهام بمعنى آخر غير مراد فيقدم احترازاً من ذلك الإيهام (نحو)  
قوله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنم ايمانه) فقله تعالى رجل موصوف بثلاثه  
أوصاف كونه مؤمناً كونه من آل فرعون وكونه يكنم ايمانه فقدمه مؤمن على غيره لأفاده وقدمه المجرور  
على الجلة الفعلية وقد أشار إلى علته بتقديم بقوله (فانه) أي لأنه لو أخرفوه من آل فرعون الذي والمجرور  
المذكور عن قوله يكنم ايمانه (لتوهم أن من صلة يكنم) فيفيد معنى آخر وهو كونه يكنم ايمانه من آل  
في سورة المؤمنين وقال الملائكة قوموا الذين كفروا بتقديم المجرور على الوصف لأنه لو أخرفوه من الصلة  
وما عطف عليه فقيل من قوم بعد وأثرناه في الحياة الدنيا فلا يدرى حينئذ أنهم من قومه أولاً  
بخلاف قوله تعالى فقال الذين كفروا من قوم جماع على الأصل لعدم المانع وجعل منه أيضاً مراعاة

حينئذ المفعول وهو ايمانه وهذا هو السر في تغيير المصنف عن التبعية وقوله لتوهم أي توهموا أن هذا التوهم حاصل  
في حال تقديمه أيضاً لا احتمال لقطعه بسبب التقديم لأنه ضعيف فإن قلت إن التأخير لا يؤم كونه من صلة يكنم الا لو كان يكنم يتعدى  
عن ومن المعلوم أنه إنما يتعدى بنفسه اذ يقال كفت زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتُمون الله حديثاً أعجب بأنه سمع أيضاً  
تعديته عن فيعرض الإيهام بسبب ذلك فإن قلت إن تقديم الجار والمجرور على الجملتين إذا كان كل منهما مفعولاً للأصل اذ القاعدة  
عند اختلاف التبعوت تقديم التبع المرفود ثم الطرف ثم الجلة وحينئذ فالأمر المذكور مما جرى فيها التقديم على الأصل لا بما تقدم  
لغرض آخر يجاب بأن النكت لا تتزاحم فيجوز تعداها ويرجع بعضها على بعض اعتبار المتكلم فيجوز أن يقال قدم الجار والمجرور  
لأنه الأصل لقربه من المفرد لأن الأصل تقديره بالمفرد وأن يقال قدم في تأخير اخلا لا بالمراد

فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون أو بالنسب كراعاة الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى وأما الاعتبار آخر مناسب وقسم السكاكى التقديم للعناية بمطلقا قسمين أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى العدول عنه كالبدء المرفى فإن أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف وكذا الحال المرفى فإن أصله التقديم على الحال نحو جاء زيدا كبا وكالعمل فإن أصله التقديم على معموله نحو عرف زيد عمر أو كان زيد عارف أو كان زيد عارفاً وكذا الحال المرفى فإن أصله التقديم على المعولات وما يشبهها من الحال والتعريف نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضرب بالشد يد أو تأديبه لمتثلان الغضب ومثلاً لآلهما وكذا يكون في حكم المبتدأ من معقول باب عات نحو عاتت زيدا منطقاً وفي حكم الفاعل من معقول باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت راجعاً وكلفه القول المتعدي إليه بنبر واسطة فإن أصله التقديم على المتعدي إليه بواسطة نحو ضربت الجاني بالسوط وكذا لو بفتح أو أصلها أن تذكر بعد المتبوعات وتأتيها أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه في نفسه نصب عينك والفتان خاطرك ليس في التزامه كالتجديك (١٦٤) فدميت بهجر حبيك وقيل لك ماتتني تقول وجه الحبيب أمني

وعليه قوله تعالى وجعلوا لله شركاء أى على القول بأن الله شركاء معنوا وجعلوا أولعارض بورة ذلك كما إذا توهمت أن غاطبك ملتفت لخطأ راليه ينتظر أن تذكره فيبرز في معرض أمر يبعد في شأنه التقاض ساعة فساعة حتى تجدله مجالا لذلك صاعداً وورده نحو قوله تعالى وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قدم فيه الجمر ولاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل

القرية الرسل من أصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية وبقى مجالا في فكره كأنه كان كذلك أم كان فاطر دان أم قاص منب خبير

(فلم يفهم أنه) أى ذلك الرجل كان (منهم) أى من آل فرعون والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف قدم الأول أى مؤمن لكونه أشرف من الثاني لثلاثتهم خلاف المقصود (أو) لأن في التأخير اخلالاً (بالنسب كراعاة الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى

فرعون ويختم عليهم (فلم يفهم أنه) أى أن ذلك الرجل (منهم) والغرض بيان أن منهم والتقديم ولو كان لا يمنع من تلقه بكنتم أبعدي إفادة هذا المعنى من التأخير وفي هذا الكلام بحث من وجهان أحدهما أن تأخيره لا يوم كونه من صلة يكتم إلا لو كان يكتم يتعدي من ومن المعلوم أنه يتعدي بنفسه إذا قال كتمت زيد الحديث كما قال الله تعالى ولا يكفون الله حديثاً وأجيب عنه بأنه سمع أيضاً تعدي من فيعرض الأيهام بسبب ذلك نأنيهاً أن تقدم الجمر أو إذا كان لعنا على الجلة النعتية هو الأصل فهذا مجازى فيه التقديم على الأصل لا ما قدم لقرض آخر وقد حجب عنه بجواز تعدد التكتل للتقديم فيجوز أن يقال قدم لأنه الأصل لقرب الجمر ومن المفرد لأن الأصل تقديره بالمفرد وقد قدم لأن في تأخيره اخلالاً بالمراد أفهم (أو) لأن في التأخير اخلالاً (بالنسب) المطلوب في المقام وذلك (كم) ما في (رعاية الفاصلة) وقد تقدم تفسيرها فإى مناسبها لفاصلة أخرى فيقدم فيها بعض المعمولات ليختص بحرف يناسب به خاتمة لاخرى (نحو) قوله تعالى (فأوجس) أى أخفى (في) نفسه خيفة موسى (قد قدم خيفة على موسى ولو كان فاعلاً لراعى ما بعده وما قبله من الفواصل المختومة

الفاصلة كقوله تعالى أنما ربهم ومن موسى وفي الأخرى رب موسى وهو رون قال المصنف وفيه نظر من وجوه الأول أنه جعل تقديم لله على شركاء العناية والاهتمام وليس كذلك لأن الآية مسوقة للانكار التوبيخي فيستلزم أن يكون بعده وجعلوا الله منكم شركاء غير اعتبار لقلقه بشر كاهلاً لا يشكر أن يكون مجرداً لجعل متعلقه به فيعين أن يكون انكار لقلقه به باعتبار لقلقه بشر كاه وعكسه فلا فرق وعلم من هذا أن كل متعلق لقول لم يكن الاعتبار بذكر أحدهما إلا باعتبار لقلقه بالأخر إذا قدم أحدهما على الآخر ليصح تعليل تقديمه بالعناية قلت الصواب مع السكاكى وكون كل واحد من

منتظر الامام الحديث بخلاف ما في سورة القصص أو كما إذا وعدت ما تبعه وقوعه من جهتين أحدهما بتقديم أدخل في تبعية من الأخرى فانك حال الفتان خاطرك إلى وقوعه باعتبار ما تجد تفاوتاً في انكارك إياهم قوة وعنا بالنسبة وإلا متناع

(فلم يفهم أنهم) أى والغرض بيان أنهم لا أفادة ذلك من العناية الله به فتأخيره فيها خلل بالمعنى المقصود (قوله ثلاثة أوصاف) أى كونه ومنا وكونه من آل فرعون وكونه يكتم إيمانه وهذه الأوصاف معمولات للفعل لأن السامع في الموصوف عامل في الوصف وقوله قدم الأول أى مؤمن أى في الجميع (قوله لكونه أشرف) أى ولا فراده إذا التفت المفرد يقدم على غيره (قوله ثم الثاني) أى في الثالث وقوله لثلاثتهم أى في الجميع (قوله لكونه أشرف) أى ولا فراده إذا التفت المفرد يقدم على غيره (قوله الثالث لأنه وقع في محله فلا يسأل عنه) (قوله كراعاة الفاصلة) أى كالتقديم الذي لراعى الفاصلة فإن قلت إن رعاية الفواصل من القديم قلت قد سبق بيان إمكان آخراطه في سلك المعاني من جهة أن المناسبة للفواصل بعد الاتيان به رعاية كونها جميعاً على خط واحد وأولها كآخرها



انكره بدون القصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد اليه والاعتناء به كرهه فالباغاة توجب انك اذا انكرت تقول في الاول شيء حاله في البعد عن الوقوع هذه في **ون** لقد وعدت هذا لاني وجدتني قد تقدم المنكر على المرفوع في الثاني لقد وعدت ان انا واني وجدتني اذ فخر وعلمه قوله تعالى في سورة النحل لقد وعدنا هذا نحن واباؤنا قوله تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا فان ما قبل الاولى اثنان كنز اباؤنا وانا اثنان فخرجون وما قبل الثانية اثنان متساوون كنز اباؤنا وعظماؤنا البعوثون فالحق ما ننظر فيها هناك كونهم انفسهم واباؤهم زبانا والجهة المنظور فيها نحن كونهم زبانا وعظماؤنا لاشبه ان الاولى ادخل عنده في تبعية البعث او كما اذا عرفت في التأخير ما لنا في قوله تعالى في سورة المؤمنين وقال الملاعن قومه الذين (١٦٥) كفروا وكذبوا بقاء الاخرة

وأترفاهم بتقديم المجرور على الوصف لانه لو أخرعته وأنت تعلم أن تمام الوصف بتام ما يدخل في صلة الموصول وتامة وأترفاهم

في الحجة الدنيا لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا واشتباه الامر في القائلين انهم من قومه أم لا بخلاف قوله تعالى في موضع آخر منها فقال الملاء الذين كفروا من قومه فانه جاء على الاصل لعدم المانع وكما في قوله تعالى في سورة طه انما يبرهون وموسى لما حفظ على الفاصلة بخلاف قوله تعالى في سورة الشعراء يبرهون

وهرون وفيها كره نظر من وجوه أحدها انه جعل تقديم لله على شركه للعناية والآلهة وليس كذلك فان الآية مسوقة للانكار التوبيخي فيمتنع أن يكون تعلق جعلوا لله منكرا من غير اعتبار تعلقه بشركه اذا انكر أن يكون جعل ما متعلقا به فيمتنع أن يكون

بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاعلى الى الف بالالف اذ لو أخر خفية فات ذلك وهذا الوجه وهو رعاية الدواصل من الديق لكن يمكن أن يفرط في سلك المعاني من جهة أن المناسبة للفاصل بعد التيان بهارعاية كونها جميعا على غطاء أولها كما أخرها وقدبت الإشارة الى هذا المعنى فليقهم والله أعلم

المفعول متعلقا بالآخر وانطباع توبيخي لا نعم أن يكون الاعتناء بأحدهما أشد ولا شك ان مجرد جعل الشركاء مع قطع النظر عن كونهم لله تعالى لا يقبل التوبيخ ويجرد جعل أمر ملته يتدر الذن منه الى الاحجام عنه لعظم المقام فلا شك ان العناية قد تشدد بأحدهما فيقدم وهو لم يعل بطلق العناية بل بعناية خاصة ولعل أن هذا الكلام بخالف قوله في حيد المسند وقائدة التقديم أي تقديم لله على شركاء استعظام ان يتخذهم شركاء ملكا كما أن جنيا لم غيره ما وذلك لان هذه الفائدة لا تحصل الا بالتقديم فتشأن من ذلك عناية كرامة الله تعالى أولا وان تساوى في العناية الناشئة من الانكار التوبيخي ثم قال وثانيه انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى أي في قوله تعالى قال الملاعن قومه الذين كفروا والتقديم لرعاية الفاصلة أي في قوله تعالى يبرهون وموسى من القسم الثاني وليسامنه يبرهون وقوله وليسامنه ان من قومه اذا قدم على الذين كفروا كان الملاعن الذين كفروا صفة لقومه الملاعن يكون حق من قومه التأخر عنه بناء على أن حق الحال التأخير عن التوابع والمصنف فهم من كلام السكاكي أن القسم الثاني هو أن يقدم ماحقه التأخير فلا جرم أنه لا يكون من قومه من القسم الثاني وكذا تقديم هرون على موسى لان احدهما معطوف على الآخر والواو وليس من حق أحدهما التأخير عن الآخر ولا شك أن مقامه المصنف عن السكاكي هو ظاهر عبارته وأجيب بأن القسم الاول ودوان يكون المقدم ماعرفه في اللغة تقدم بالاصالة كالمبتدأ المعروف اذا لم تعرض ما يقتضي العدول عنه فيكون التقديم مجردا لاصالة والقسم الثاني أن يكون للعناية ببيان ما تقدم اما لكونه نصب عينك أو لتبديد السواء كان حق ما تقدم لتبديد التأخير أم لا واذ اقرر هذا فالتقدم المذكور ان داخلا في القسم الثاني لان رعاية الفاصلة والاحتراز عن الاخلال أو ثرا كون المتقدم نصب عينك ولا يمتنع اجتماع الاسباب في مثل ما نحن فيه على سبب واحد وفيما ساقه نظر لان كلامه مناسب للعناية ثم قال ان تعلق من قومه بالله تعالى تقدير تأخره غير مفعول المعنى الاعلى وجه بعيد ودعليه من ذلك لان الدنيا ليست اسما بل صفة والالف واللام فيها موصولة للتقدير التي دنت من قومه ولا شك أن فيه تعسفا وبقى من اسباب تقديم بعض الممولات دلى بعض اعادة الاختصاص كما تقدم عن ابن الاثير في نحو ان بينا اياهم وجاء اكيابز بل كن مخالف لكلام الجمهور والله تعالى أعلم

انكار تعلقه باعتبار تعلقه بشركه وتعلقه بشركه كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله فلم يبق فرق بين التلاوة وسكها وقدمه على أن كل فعل متعد الى مفعولين ليس كاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذ قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعميل تقدمه بالعناية وثانيه انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليسامنه وثالثه ان تعلق من قومه بالله تعالى تقدير تأخره غير مفعول المعنى الاعلى وجه بعيد

قوله بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل الخ وانما تقدم الجار والمجرور على المفعول وان كان حق المفعول التقديم عليه لان تقدمه بهم حصر الحقيقة في نفسه وهو غير مراد (قوله على الف) أي مبني عليها

﴿ القصر ﴾

(قوله في اللغة الجبس) ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسات فيها وقال بعضهم هو في اللغة عدم المجاوزة إلى الغير فهو من قصر الشيء على كذا إذا لم يجاوز به إلى غيره لأن قصر الشيء حسبه بدليل التعبير بـ (قوله تخصيص شيء بشئ) أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة موصوف بالياء داخلة على المقصور والشيء الأول أن أراده الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة والعكس وذلك لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لنسب موصوف إلى موصوف فان كان المخصص منسوباً فهو بالصفة وان كان منسوباً إليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشيء بالشيء الآخر بنبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره فالقصر مطلقاً يستلزم الشيء والانبثاق (قوله بطريق مخصوص) أي (١٦٦) معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الأربع طرق

﴿ القصر ﴾

في اللغة الجبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيق وغير حقيق)

﴿ القصر ﴾

هو في اللغة الجبس قال تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسات فيها وأما في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشئ أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة موصوف بطريق مخصوص من الطرق الأربعة الآتية من الشيء والاستثناء وغير ذلك وهو في الاصطلاح ما خذ من ذلك لا ينافي ذلك تعدي به إلى كمال واحترازاً بغيره لئلا يطريق الخ من نحو خصصت زيداً بالعلم فلا يسمى تخصيصاً اصطلاحاً وأما قلنا أن أحد الشيئين موصوف بالآخر صفة لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لنسب موصوف إلى موصوف فان كان المخصص منسوباً فهو بالصفة وان كان منسوباً إليه فهو الموصوف (هو) أي القصر حقيق وغير حقيق أي ينقسم القصر إلى ما يسمى حقيقاً وإلى ما يسمى غير حقيق وهو الإضافي وذلك

﴿ القصر حقيق الخ ﴾

ش هذا هو الباب الخامس والقصر هو الحصر وهو تخصيص أمر بآخر بأحد الطرق الأربع كذا قاله دوسياً في أمهات كثر من أربع وهو يجري بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الفعل والظرف والحال وغيرهما إلا ما ساقى وهو منقسم بالاعتقار إلى قصر حقيق وقصر غير حقيق أي مجازي وأعلم أن القصر الحقيقي ينظم حكمين إثبات الحكم لذ كور ونفيه عما عداه وكلاهما حقيقة والقصر المجازي ينظم حكمين إثبات الحكم لذ كور ونفيه عن غيره وهو مجاز كاستنبينه وكل واحد من هذين ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والمراد بالصفة الصفة المعنوية لا بالنعته التي يتكلم عليه للصوى قيل المراد بالنعته فقط فان الصفة المعنوية أعظم من أن تكون نعتاً أو غير وليس كذلك بل المراد إخراج النعته فان النعته لا يكون

الآتية في كلامه وهي العطف وما والا وانما والتقديم أو توسط ضمير الفصل وتعرف المستند إليه والمستند بلام الجانس على ما مر واحترز بقوله بطريق مخصوص عن قولك زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصر اصطلاحاً واعلم أن البناء الأولي للالفاظ والتعدي والثانية بالاسمعة فلا يقال ان في كلامه قلقل حرفي جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله وهو حقيق الخ) أي الشارح بالضمير لطول الفصل أو للإشارة إلى ان قوله القصر ترجمة وقوله حقيق خبر لمبتدأ محذوف وحشذ فيكون في كلام المصنف

لان

استخدام لان الضمير عائداً على القصر بمعنى التخصيص لا بمعنى الترجمة

(قوله وغير حقيق) أي وهو الإضافي وذلك لان السلب الذي تضمنه القصر ان كان عن كل ما عدا المقصور عليه فهو الحقيقي نحو ما خاتم الأنبياء والرسل الاتحاد والافه الإضافي نحو ما زيد الشاعر وحاصل ما ذكره الشارح في بيان انقسام القصر إلى حقيقي وغير حقيق أن الحقيقي نسبة إلى الحقيقة بمعنى نفس الامر لان عدم مجاوز المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الامر وان الإضافي نسبة للإضافة لان عدم التجاوز فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص وفيه نظر فان عدم التجاوز في كل من الحقيقي والإضافي بحسب نفس الامر إذا لابق كل منهما من المطابقة لنفس الامر والا كان كاذباً وحشذ فلا تظفر بمقابله عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الامر لان عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء بحسب نفس الامر أيضاً كما علمت فلا يصح ما ذكره الشارح وذكر العلامة السيد في حواشي المطول ان الحقيقي نسبة إلى الحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز وأن المراد بالإضافي المجاز بمعنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافة إلى شيء معين مجازي وهو فيه نظر لان كلام المعنيين حقيق للقصر وليس الغرض من سوق الكلام إفادة ذلك

بعض المعنيين معنى حقيقى للفظ القصر والبعض الآخر معنى مجازى له كما فهمه العلامة السيد فلا يصح ما ذكره أيضا والاولى كما قال الخفيدان المراد بالحقيقى ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر بدون ملاحظة حال الخطاب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شبهة أو إضافى ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر مع ملاحظة حال الخطاب السابق ومن ثم صرحوا بأن قصر الافراد وقصر القلب وقصر التعيين أقسام للقصر الغير الحقيقى لانهما الذى يعتبر فيه حال الخطاب وانقسام القصر الى هذه الاقسام انما هو باعتبار حال الخطاب ويمكن أن ينزل كلام الشارح على ذلك وان كان ظاهر كلامه أن الإضافى لا يشترط فيه أن يكون مطابقا لما فى نفس الامر حيث عطف قوله أو بحسب الاضافة على قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر بأنه لما روى فى الإضافى أمر زائد على ما عتبر فى الحقيقى وهو حال الخطاب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقة لما فى نفس الامر مع أن المطابقة المذكورة معتبرة فيه أيضا (قوله لان تخصيص الشيء بالشيء الباء داخل على المقصور عليه أى لان جعل الشيء خاصا بشئ ومنعصرا فيه (قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر) العطف تفسيرى أى اما ان يكون بحسب ذاتها من غير ملاحظة شئ دون شئ سواء كان الاختصاص أيضا كذلك أو لم يكن كذلك فيعم القصر الحقيقى والادعائى (قوله بأن لا يتجاوز الى غيره) الضعيف المستر (١٦٧) فى يتجاوز راجع للشيء

الاول والبارز فيه وفى غيره راجع للشيء الثانى أى بأن لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ الثانى

لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بأن لا يتجاوز الى غيره أصلا وهو الحقيقى أو بحسب الاضافة الى شئ آخر بأن لا يتجاوز الى ذلك الشئ وان أمكن أن يتجاوز الى شئ آخر

المقصور عليه الى غير هذا الشئ الثانى كقولك ما خاتم الانبياء والرسول الامجد صلى الله عليه وسلم فقد قصرت خفيها على محمود نيتي مع كل ما عداه فلم يتجاوزته الختم الى غيره أصلا (قوله وهو الحقيقى) قال ابن يعقوب سمي هذا حقيقيا لان التخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذى ينافى المشاركة فهو الاول أن يتخذ حقيقة للتخصيص فناسب

لان تخصيص شئ بشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة أى بحسب تقرير كمال معنى هذه الحقيقة فى نفس الامر وذلك اضافى لا يتجاوز التخصيص به الى كل ما هو غيره أصلا وذلك كقولنا ماتى خاتم الامجد صلى الله عليه وسلم فلا يثبت ختم النبوة لغيره وانما قلنا كذلك لان التخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذى ينافى المشاركة مطلقا فهو الاول أن يتخذ حقيقة للتخصيص فناسب ان يسمى قصرا حقيقيا واما ان يكون بالنسبة الى بعض ما هو غير التخصيص بذلك الشئ كقولك ما زيدا الشارح فريد مخصوص بالشعرون الكتابة لأنه لا يتجاوز الشعر الى صفة أخرى أصلا فهذا ولو كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة الكتابة للشعر فى زيدا هو تخصيص بالاشارة الى معنى فلم يفتقد مشاركة أخرى فيه لا يبنى أن يتخذ حقيقة للتخصيص لكونه ليس بأكل ولو عمله مطلق التخصيص فناسب ان يسمى قصرا اضافيا لان التخصيص فيه اضافى فالمسمى بالقصر الحقيقى والاضافى كلاهما حقيقة اصطلاحا وكما الحقيقة فى أحد هادون الآخر وأوجب مناسبة تسمية الاول حقيقيا والثانى اضافيا مقصورا على معنى بعبارة لا يعكسه لان أداة الاستثناء لا تقع بين الموصوف والصفة لا يقال بل تقع بينهما على رأى الخشمرى وسياق فى كلام المصنف عند الكلام على الحال ما يقتضى اختياره لانا نقول ان سنان ذلك على ضعفه ومخالفته لكلام الجمهور فلا الوقعة بين الموصوف والصفة لا يتحقق فيها استثناء لا بالتميز ولا بخلافه فليتأمل لا يقال يقع القصر بين الموصوف والصفة فى نحو رأيت رجلا اتعبدوا قائم فان جملة اتعبدوا لان القصر هنا انما وقع بين مبتدأ هذه الجملة وخبرها

أن يسمى قصرا حقيقيا (قوله بأن لا يتجاوز الى ذلك الشئ) أى بأن لا يتجاوز الشئ الاول ودو المقصور الشئ الثانى وهو المقصور عليه الى ذلك الشئ الآخر (قوله وان أمكن أن يتجاوز الى شئ آخر) أو الوالحال وان وصليته أى والحال أنه أمكن مجازته الى شئ آخر وفيه نظر لان القصر الإضافى لا بد من مجاوزة الشئ الثانى بالفعل الى شئ آخر فقولك ما زيدا قائم معناه أن زيدا لا يتجاوز القيام الى القعود ولكن يتجاوز الى غير من العلم والشعر أو الكتابة فالاولى أن يقول وان تجاوز ما علمت أن الذى ينافى الحقيقى انما هو المجاوزة بالفعل وأما الامكان فلا ينافيه وأوجب بأن المراد بالامكان الامكان الوقوعى لا مطلق الامكان فأمكن فى كلام الشارح معنى وقع كذا قرر السيد الصفوى لكن ذكره العلامة الخفيدان الشرط فى الإضافى عدم التجاوز الى ما يعتبر القصر بالاضافة اليه كالقعود فى المثال المذكور وأما غيره فلا يشترط التجاوز اليه بالفعل بل يكفى فيه إمكان التجاوز وان لم يوجد كما أشار اليه الشارح بخلاف الحقيقى فان عدم التجاوز فيه بالنسبة لجميع ما عدا المقصور عليه من غير إمكان التجاوز لغيره انتهى وحاصله أن الحقيقى والاضافى بحسب اعتبار الاعتبار فان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقى سواء وجد أو لم يوجد شئ منه وان اعتبر التخصيص بالنسبة الى بعضها فهو اضافى وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض

(قوله في الجلة) أى في بعض أمثلة القصر لافي كلها اذ قد لا يتجاوز به الى شئ آخر كما اذا اعتبر القصر الذى في لاله الا بالنسبة لانه بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلا (قوله بل اضافي) دفعه به توهيم أن المراد يكونه غير حقيق أنه عجزى كما قال السيد (قوله لا معنى أنه لا يتجاوز به الى صفة أخرى أصلا) أى والا كان حقيقيا وهذا المعنى الذى ذكره وان كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة القيام للتعود في أن يدفعه وجود صفة مشاركة أخرى فيه لا ينبغي أن يتخذ حقيقة للتخصيص لسكونه ليس بأكل وان شمله مطلق للتخصيص فناسب أن يسمى قصرا اضافيا لان التخصيص فيه اضافي قاله ابن يعقوب (قوله وانقسامه) أى القصر وهذا جواب عما قيل (١٦٨) ان القصر هو التخصيص وهو من الامور الاضافية لسكونه نسبة بين المقصور والمقصور عليه حيث

في الجلة وهو غير حقيق بل اضافي كقولك ما زيد الا قام معنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا معنى أنه لا يتجاوز به الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي هذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أى من الحقيقي وغيره (وعان قصر الموصوف على الصفة)

فليس المراد بالحقيق هنا ما يقابل المجازى لان التسمية في كليهما حقيقة اصطلاحا وعلى تقدير تكافؤ التوجيه لذلك يجعلها في الاضافي مجازا نويا لا يتم لوجود مطلق حقيقة التخصيص فيه فليعلم لا يقال الاختصاص من حيث هو لا يجمع الاشتر الكيف كانت الحقيقة في الاول أكل كل من عن العميق أن الحقيقة لا تفاوت فيها لا نقول الكمال بعروض في كل مشاركا ولا يقال الخشنة تكون الحاصل أن هنا تخصيص اضافي معاذ لا يتحقق ثبوت تخصيص الابالنسبة الى سلب الغير لان أحدهما أكل فكيف يسمى أحدهما اضافيا دون الاخر مع أن كلاهما اضافي لا نقول هب أن كلاهما اضافي لكن خص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين فروعي ذلك التفريق بينهما بين الآخر على أنه لا حرج في الاصطلاح فانقسام القصر الذي هو اضافي مطلقا كما قررنا الى اضافي وغيره صحيح لان الاضافة المنقسم اليها خلاف مطلق الاضافة الموجودة في كليهما وهو ظاهر (وكل منهما) أى من الحقيقي وغيره (وعان) أى ينقسم الى نوعين أحدهما كل منهما (قصر الموصوف على الصفة) وتحقيقه باعتبار الحقيقي أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة الى غيرها وأما الصفة فتجاوز به الى غيره وسأنى أن هذا المعنى وهو كون الموصوف ليس له الاضافة واحدة متعين بل محال وأما باعتبار غير الحقيقي فهو أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة الى صفة أخرى واحدة أو صفات أخرى معينة كما اذا اعتقد المخاطب أن زيد يات نصف بالكتابة فقط أو بالكتابة مع الشعر فقول ما زيد بالشعر فقصر على الشعر فقط بحيث لا يتعداه الى الكتابة وان كان الشعر وهو

فالاول من الحقيقي قصر الموصوف على الصفة كقولك ما زيد الا كاتب فانك قصرت فيه الموصوف وهو زيد على الصفة وهي الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لانه كيف يكون للذات صفة واحدة أم كيف يمكن احاطة العلم بذلك أن لو كان والثاني من الحقيقي قصر الصفة على الموصوف وهو يجري كثيرا بين المبتدئ والخبر كقولك ما كاتب الا زيد بالفعل وفا له نحو مقام الا نأوما ضرب عمر الا زيد الحال كقولك ما جاء زيد الا راكبا لانك قصرت المجرى على صفة الركوب بمعناه ملجأ في حال الا في حال الركوب

الحقيقي والاضافي والباله للابن من ملازمة الدال للدول المشار اليه فياسبق وهو عدم مجاوز المقصورا المقصور عليه الى غيره أصلا بالنسبة للحقيقي أو عدم مجاوز المقصورا المقصور عليه الى شئ آخر يعني وان امكن أن يتجاوز به الى غير ذلك المعنى بالنسبة للراضافي (قوله لا ينافي كون التخصيص) أى الذى هو القصر (قوله مطلقا) أى حقيقيا كان أو اضافيا وقوله من قبيل الاضافات أى النسب التي يتوقف لفظها على تعلق غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تسبق المقصور والمقصور عليه وألا في كل من الحقيقي والاضافي اضافة الى الغير لكن في الحقيقي الى الجميع وفي الاضافي الى البعض وخص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقة لانه أنسب بحقيقة التخصيص التي هي ضد المشاركة فالحقيقة موجودة في كل منهما لكنها في الحقيقي أكل لنزولها مشاركة

وفسر الصفة على الموصوف والمراد الصفة المعنوية لا البعث (١١) ومن ثم لم يرد فيه بعدد من الموصوفين من الموصوفين كقول  
 (قوله وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الخ) كقولك ما يدل على القائم فقد قصر في بداعي القيام ولم يتجاوز القعود ليصح أن  
 تكون تلك الصفة وهي القيام موصوف آخر (قوله إلى صفة أخرى) أن أراد أي صفة كان القصر حقيقيا وإن أراد إلى صفة  
 معين من الصفات كان اضافيا وكذا يقال فيما يأتي (قوله لكن يجوز الخ) هذا لجواز ليس من ملوك القصر وقد يمنع كون تلك الصفة  
 لموصوف آخر كما في أم الله الواحد أو ما في قصر الصفة (١٦٩)  
 على الموصوف لا يظهر منه

وإن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى (بالمراد) بالصفة ههنا الصفة (المعنوية) أعنى المعنى القائم بالبر (لا التبع) القوى

الوصف بمدى جودها الى عمرو (و) ثاني نوعي كل منهما (قصر الصفة - الى الموصوف) وبحقيقة  
بالنسبة الى الاول والحقائق ان يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف الى موصوف آخر  
مطلقا وان كان الموصوف هو يتجاوز الى غيره اقول لا لاله الا الله فان الواو حكمة مانها لا تتجاوز  
مصدق الجلالة الى غيره كما انها كذلك في نفس الامر وهذا موجود كثيرا كما تقدم في قولنا  
ما قام الانبياء الامجد على الله عليه وسلم فقد حكمة ما بقصر ختم النبوة عليه الى غيره ولم ولا يقضي  
ذلك انه صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز ختم النبوة الى غيره من الاوصاف لتجاوز الى غيره كالشفاة. واما  
بالنسبة الى الثاني وهو الاضافي فهو ان يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف الى موصوف آخر  
معين مصدر أو متعدد وان كانت هي تتجاوز الى غير ذلك المعين كان يعتقد الخاطب أن الشعر وصف  
لعمر فقط والواو لا يفتقر لمتناثر الا في قصر الشعر - في زيد بحيث لا يتعداه الى عمر فقط وان كان  
يتعدى الى غيره فهو موصوف لم - هذا ايضا لا يقضي كون الموصوف مقصورا على صفة الشعر  
بل يجوز ان يتعداه الى الكتابة وغيره وهذا كظاهر بسطناه لان هذا اول الباب (والمراد) بالصفة  
في هذا الباب الصفة (المعنوية) وعلى المعنوية المعنى القائم بالسير وما يقابل الذات عند  
التشكيك ولا يعني المعنوية التي هي الحال فقط فشملت الوجودية والعندية (الافت) أي ليس  
المراد بالصفة، نال الثبوت الخوي وقصر بانه هو التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير التشمول كالعالم  
اقول كما في زيد العالم فتدلل العالم على معنى هو التابع في متبوعه هو زيد وافتح زيدا غير التشمول عن نحو  
كلهم من قولك جاء القوم بهم وهو التاكيد يخرج بالذات على المعنى في المتبوع البدل وعطف البيان  
والتاكيد الذي ليس للتشمول لانها كلها لا تدل على المعنى في المتبوع لانها نفسها ورد عليه نحو عامة في  
اولئك تعجبني زيد عهده فهو تابع دل على معنى هو العلم في المتبوع وأوجب بان المعنى دل على معنى كائن في  
المتبوع من حيث كونه في المتبوع لان الحقيقة ترى في الحدود فالمراد أنه أشهر للمتبوع في دلالة  
هو بمعنى ما زيد الا راكب كذا قاله وفيه نظر لان هذا يتعدى من ماقبل ثم التحقيق في ما جاء زيد الا  
راكب ان القصر ينحصر في زيد وحال الركوب لا ينحصر في زيد والجمعي واما كونه في القسم لا لا يتعدى  
مثلا العلم ان ليس في الدار الا زيد وقد قصد بالقصر الحقيقي المتابعة لعدم الاعتداد بغير الصفة عند  
قصر الموصوف عليها وبغير الموصوف عند قصر الصفة عليه ويكون قصر حقيقة على سبيل الادعاء

(قوله أعنى التابع) أى اللفظ التابع وهذا جنس فى التعريف شامل لجميع التوابع وقوله الذى يدل على معنى فى متبوعه فصل  
خرج به البديل وطلب البيان والتأكيده الذى ليس للشمول لانها كلها لا تدل على معنى فى المتبوع لانها لنفسه وأورد عليه أنه غير مالم  
لشموله نحو قوله فى أعجبنى زيد علمه فانه تابع دل على معنى وهو العلم فى المتبوع وأجيب بأن قيد الحسية معتبر فى التعريف فالعلم دل  
على معنى كائن فى المتبوع من حيث كونه فى المتبوع بمعنى أنه يشعر بالمتبوع فى حال دلالة على المعنى ويشعر بأن هذا المعنى كائن فى  
ذلك المتبوع كالماتى فى قولك جاز به العالم فان يشعر بالذات التى هى المتبوع مع المعنى يقطع النظر عن ضميره نحو لاف العلم فى أعجبنى زيد  
علمه فانه تأميد على المعنى ولا اشعار له بالمتبوع الا باضافته للضمير العائليه وأورد أيضاً نحو أخوك من قولك جاء فى زيد أخوك  
لدلالة على الذات وعلى معنى فها هو الاخوة وأجيب بأن المراد الالهة لقصد والغرض من البديل تكرير النسبة لا الاشعار بالاخوة  
(قوله غير المشمول) فصل ثان أخرجه بالتأكيده بكل وأخوها واعتراض بأن هذا القيد يخرج نحو الشاملون فى قولك  
جاء الناس الشاملون زيداً فانه دال على معنى فى متبوعه هو الشمول مع أنه نعت نحوى فالتعريف غير

أعنى التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فى نحو  
أعجبنى هذا العلم وتعارقهما فى مثل العلم حسن

وان هذا المعنى كائن فى ذلك المتبوع كالعالم لا شعارة بالذات التى هى المتبوع مع المعنى بخلاف نفس  
العلم فى قوله نفعنى زيد علمه فلم يشعر بذات المتبوع الا بالضمير المضاف اليه وورد أيضاً نحو أخوك من  
قوله جاء فى زيد أخوك لدلالة على الذات وعلى معنى فها هو الاخوة وأجيب بأن الغرض من البديل نفس  
النسبة لا الاشعار بالاخوة وفيه نظر لان الغرض من كل اسم افادته معناه وورد أيضاً خروج نحو الشاملون  
فى قولك جاء الناس الشاملون زيداً و نعت مع خروجه بقول الحد غير الشمول وأجيب بأن المراد  
الشمول المعهود فى التوكيده الذى يستفاد بالانفاط المعلومه وفيه ضعف وورد أيضاً نحو العلم والرجل  
فى قولك أعجبنى هذا العلم فان تابع الاشارة لصواعى أنه نعت ولم يدل على معنى كائن فى  
المتبوع لانه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقد يجاب بان اسم الاشارة يراعى مدلوله من حيث أنه نعت يشار  
اليه وكونه علماً أو رجلاً معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان ما قبله شئ وكونه حقيقة كذا معنى زائد  
ولكن على تقدير تسليمه رد عليه أنه حيث تدليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى وكما قرر فى النعت  
وأما قلنا ليس فيه اشعار بذلك لانه ليس مشتقاً ودلى تقدير الاشعار برده على نحو النفس فى قولك  
جاز به نفسه لدلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف بكون نفسه هى الفاعلة للمعنى وليس موصوفاً  
بكون ملايه هو الذا على المعنى فالاول أن التعريف لم يبالغ فى أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل  
الحدود وقد أطلت هنا للاحتياج الى تحقيق ما رد على هذا الحد لان الظاهر من حد به الارضاء على  
قولك ما حاتم الاجواد فان قلت الخطاب الادعائى الذى يقضى به عن المجازى وعن الكذب قلت  
انما يتبع عن المجاز الافرادى وهو مشتمل على المجاز التركيبى فقولك ما زيد قائم دل على سلب جميع  
الصفات غير القيام على سبيل المجاز الحاصل من مجموع الكلام وان كانت مفردات هذا التركيب

جامع وأجيب بأن المراد  
بالشمول المنفى الشمول  
المعهود فى التوكيده وهو  
الذى يستفاد بالانفاط  
المعلومه وفيه ضعف اذ  
لا يرتفع على ذلك وأجيب  
عبد الحكيم بجواب غير  
هذا بان الشمول زينه  
شمول مقيد غير الشمول  
الذى فى القوم فانه مطلق  
والمطلق غير المقيد وأورد  
أيضاً نحو العلم والرجل فى  
قولك أعجبنى هذا العلم فى  
هذا الرجل فانه تابع الاشارة  
لصواعى أنه نعت مع أنه  
لم يدل على معنى كائن فى  
المتبوع لانه نفسه وكذا  
كل نعت كاشف وقد يجاب  
بأن اسم الاشارة يراعى  
مدلوله من حيث انه

شئ يشار اليه وكونه علماً أو رجلاً معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان ما قبله شئ وكونه حقيقة كذا معنى زائد  
ولكن على تقدير تسليمه رد عليه أنه حيث تدليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى وكما قرر فى النعت لان ليس مشتقاً ودلى تقدير الاشعار  
برده على التوكيده النفس والعين فى قولك جاز به نفسه وعينه لدلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف بكون نفسه هى الفاعلة للمعنى  
وليس موصوفاً بكون ملايه هو الفاعل للمعنى فالاول أن التعريف لم يبالغ فى أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود (قوله  
وبينهما) أى بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها أو بين النحوية والمعنوية من حيث دلالتها أو فى اللفظ وهو مبين للمعنى (قوله  
لتصادقهما) أى تصادق النعت النحوى والصفة المعنوية بقوفيه نظر اذا الصفة المعنوية بمعنى والنعت النحوى لفظ فهما متباينان فلا يتأتى  
تصادقهما وأجيب بجوابين الاول أن المراد بالتصادق التحقق لا الحمل ولا شك أن هذا المثال وجد فيه الامر ان فان العلم نعت لاسم  
الاشارة على قول وصفه معنوية بل انه معنى قائم بالصير الجواب الثانى أن الكلام مبنى على المسامحة وذلك لان التصادق بين الصفة المعنوية  
وبين معنى النعت النحوى ولكن لشدة الارتباط الذى بين اللفظ ومعناه نسب بالمعنى للفظ على طريق التسميع والتجوز (قوله العلم  
حسن) مثال لا تفرق الصفة المعنوية فان العلم صفة معنوية لا نحوية

شئ يشار اليه وكونه علماً أو رجلاً معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان ما قبله شئ وكونه حقيقة كذا معنى زائد  
ولكن على تقدير تسليمه رد عليه أنه حيث تدليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى وكما قرر فى النعت لان ليس مشتقاً ودلى تقدير الاشعار  
برده على التوكيده النفس والعين فى قولك جاز به نفسه وعينه لدلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف بكون نفسه هى الفاعلة للمعنى  
وليس موصوفاً بكون ملايه هو الفاعل للمعنى فالاول أن التعريف لم يبالغ فى أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود (قوله  
وبينهما) أى بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها أو بين النحوية والمعنوية من حيث دلالتها أو فى اللفظ وهو مبين للمعنى (قوله  
لتصادقهما) أى تصادق النعت النحوى والصفة المعنوية بقوفيه نظر اذا الصفة المعنوية بمعنى والنعت النحوى لفظ فهما متباينان فلا يتأتى  
تصادقهما وأجيب بجوابين الاول أن المراد بالتصادق التحقق لا الحمل ولا شك أن هذا المثال وجد فيه الامر ان فان العلم نعت لاسم  
الاشارة على قول وصفه معنوية بل انه معنى قائم بالصير الجواب الثانى أن الكلام مبنى على المسامحة وذلك لان التصادق بين الصفة المعنوية  
وبين معنى النعت النحوى ولكن لشدة الارتباط الذى بين اللفظ ومعناه نسب بالمعنى للفظ على طريق التسميع والتجوز (قوله العلم  
حسن) مثال لا تفرق الصفة المعنوية فان العلم صفة معنوية لا نحوية

(قوله ومررت بهذا الرجل) مثال لا نفراد النعت فان لفظ الرجل نعت لاسم الاشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر لاصله فليس صفة معني فان قيل الرجل في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير اذ هو دال على كون المشار اليه موصوفاً بالرجولة ولذلك صحت كونه نعتاً فيكون صفة معنوية قلنا هو من أصله لم يوضع اللغات بخلاف العلم (١٧١) ولوعرض له في الحين ما ذكر من التأويل

فليس صفة معنوية باعتبار الاصل وورد على هذا الجواب أن ما كان المعبر في كون الشيء صفة

الموصوف على الصفة

انما ينزل لكل النزل ثم الصفة المعنوية حيث يراد بها المعنى القائم بالذات لا تقدم لتصادق النعت اصلاً لان مدلول النعت لفظاً واللفظ والمعنى متباينان الا ان يراد بالتصادق تحقق أحد معامع الاخر في الجملة فيصح لان مدلول لفظ النعت عند تحققه يتحقق مدلوله ومدلوله قد يكون صفة معنوية أو ما حيث يراد بمدلول الصفة المعنوية اللفظ الدال على ذلك المعنى فيكون بينهما وبين لفظ النعت باعتبار المصدرين وجه لتصادقهما في اللفظ المعنى قولنا أعجبنى هذا العلم فالعلم نعت لاسم الاشارة على قول وصفة معنوية أي دالة على معنى هو العلم وانفراد الصفة المعنوية في لفظ العلم من قولك العلم حسن دلالاته على المعنى وليس نعت كما لا يخفى وانفراد النعت في لفظ الرجل في قولك أعجبنى هذا الرجل لانه نعت اسم الاشارة ولم يدل على المعنى القائم بالغير في أصله فليس صفة معني فان قيل هو في هذا التركيب دل على المعنى وهو كون المشار اليه موصوفاً بالرجولة ولذلك صح كونه نعتاً فيكون صفة معنوية قلنا هو في أصله لم يوضع اللغات بخلاف العلم ولوعرض له في الحين ما ذكر فليس صفة معنوية باعتبار الاصل وورد على هذا الجواب أن ما كان المعبر في كون الشيء صفة معنوية بما كان في الدلالة الاصلية فلا يكون قولنا ما زيد الا اخوك وما الباب الاساج وما هذا الا زيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد صرحوا بأنه منه حيث قالوا المعنى حصر زيد في الاضاف بكونه أماً الخ فاما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحد الأول لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحد الثاني فقد نقض فيه هذا المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية أعم مطلقاً من النعت وهو اقرب بهذا اذا فسرنا الصفة المعنوية بما دل على معنى يقوم بالغير وان فسرناها بما دل على ذات ومعنى قائم بها كالمعنى فيها أيضاً وبين النعت ما ذكر لتصادقهما في لفظ العلم من قولك جاء في رجل علم فهو نعت وصفة دالة على الذات باعتبار المعنى وانفراد الصفة في العلم من قولك العالم بكرم اذ ليس نعت كما لا يخفى وانفراد النعت في لفظ الرجل من قولك جاء في هذا الرجل ويراد ايضاً فيما تقدم قبل التفسير الأول اقرب أي لانه أكثر استعمالا ولان المنظر اليه في الحصر هو المعنى فتأمل (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة الذي هو حقائق قوله والاول أي اذا كان القصر غير حقيقي فهو قسمان أحدهما تخصيص أمر لصفة دون صفة أو مكان صفة فالاول كقولك لمن يمتقدان زيداً شاعر منجم ما زيد الشاعر والثاني كقولك لمن يمتقد أن زيداً منجم فقط ما زيد الشاعر الثاني تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر كقولك لمن يمتقدان زيداً وعمر الشاعر انما شاعر الا زيد وتخصيص صفة بأمر مكان آخر كقولك لمن يمتقدان الشاعر عمر ولا زيد ما شاعر الا زيد فقط ظهر أن كل واحد من غير الحقيقي والحقيقي ضربان فالاقسام

على الصفة المعنوية تأويلان الاول يقال كان بنينا تركنا المثال الاول لعدم احتياج الاخ للتأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو ما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقاً فقدر (قوله تقدير) حال في الصفة أي حال كون الصفة مقدرة وانما كانت الصفة مقدرة في ذلك لعدم تحققها في ذلك لان كل اسم المسنود للسند اليه في تلك الامثلة ذات وقوله فن قصر الموصوف على الصفة معني على ان التأويل في جانب المقصور عليه هنا كدوا الظاهر لكونه مخبراً وقد يعكس ويعبر التأويل في جانب المقصور على معنى قصر الكون زيداً على اخيك والباية على الاساج والمهادية على زيد بحيث يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يحلون تكلف

من الحقيقى كقولك ما زيد الا كاتب اذا اردت أنه لا يتصف بغير الكتاب فهذا الايكاد يوجد فى الكلام لا يمتثلن بتصور الاوتكوير  
له صفات تتعدا الاحاطة بها أو تتعسر

(قوله من الحقيقى) حال من المبتدأ ومن الخبر على القول بجوازهما حاصل ما ذكره المصنف أن القصر اما حقيقى أو اضافى والحقيقى  
اما قصر موصوف على صفة أو بالعكس وكل منهما اما حقيقى غير ادعائى أو ادعائى فلهما أربعة والا اضافى اما قصر موصوف على صفة  
أو بالعكس وكل منهما اما قصر افراد أو قلب أو تعين فهذه ستة تلك عشرة كاملة (قوله اذا اردنا إلخ) هذا يقيد المثال أى أن هذا  
المثال بما يكون من الحقيقى اذا اردنا أن زيد الا يتصف بغيرها أى بكل بغيرها من الصفات وأما اذا اردنا أن يتصف بها لا بمقابلها  
فقط من الشعر مثلا كان من (١٧٧) القصر الاضافى (قوله وهو) أى قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقى

(من الحقيقى) نحو ما زيد الا كاتب اذا اردنا أنه لا يتصف بغيرها أى غير الكتابة لا هو لا يكاد يوجد  
لتعذر الاحاطة بصفات الشئ) حتى يمكن اثبات شئ منها ونفى ما عداها باليكيل بهذا حال

(من الحقيقى) هو (نحو) قول القائل (ما زيد الا كاتب) ولكن انما يكون هذا المثال من  
الحقيقى (اذا اردنا) أى زيدا (لا يتصف بغيرها) أى بغير الكتابة من الصفات أيضا (وهو)  
أى قصر الموصوف على الصفة الحقيقى (لا يكاد) معناه (يوجد) حقيقة بأن لا يوجد لشيء الا  
صفة واحدة نعم يوجد ادعاء بتزيل غير الصفة المثبتة كالعدم ولذلك لا تصدر حقيقة فمن يهرز عن  
نقيضة الكذب لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود لشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا معنى أنه لا يوجد  
الاتار انزى لا فلاندر بمنزلة الذى لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والعدم على أى يقرب ذلك  
الشيء الى الوجود أصلا وهذا الثانى هو المناسب لقوله (لتعذر) أى لعدم امكان (الاحاطة) عادة  
(بصفات الشئ) فادعز فى المادة احاطة الخلق بصفات الشئ لم يأت المحترز عن نقيضة الكذب أن  
يأتى به بقصد المعناه الحقيقى وان قصر التعذر بالتعسر غالبا مناسب الاول وعلى كل فليس هنا مسألة  
عقلية وانما لتعذر الاحاطة بالافصاف لما لم أن العاقل لا يحيط بالوصاف نفسه لا سيما بالاطنية  
والاعتبارية فكيف بالوصاف غير موقيل ان وجوده معناه محال لا اذا انشأ بطريق من طرق الجبر صفة  
وتقيما لمساوها من الاوصاف فكل الاوصاف المنفية لها نقيض ثبوتها ولا بد من تحقق ذلك لشيء  
الذى هو النقيض بان يتقرر مع الصفة المثبتة اذ لو رفع ذلك لشيء مع رفع نقيضه ونفس الاوصاف  
المنفية تزم ارتفاع النقيضين وهو محال فان قلنا مثلا ما زيد الا كاتب فهنا على أن التعسر حقيقى  
أن زيد لم يتصف بوصف آخر غير الكتابة من شعر وقبام وقعود وغير ذلك لشيء هذه الاوصاف المنفية  
وغيرها لا يمتن ثبوت نقيضها مع الكتابة والالزام ارتفاعها وارتفاع نقيضها وهو محال ولا يدفع  
هذا ككون المحال لا يقصد نفيه ولا قصد الاوصاف الوجودية فقط لان الكلام فى القصر الحقيقى  
وهو لا يتصور الا بنى كل ملة وغير المثبت ثم قصد الاوصاف الوجودية فقط ولما كانه غير الم يتدفع به  
ما ذكر فانا لو قصدنا ما لم يأت الدفع أيضا اذ من جهة المنفيات الحركة متلافيها من ثبوت السكون بانتهائها  
حيث ذكره والمخاطب بالاولى: ضرر كل وهو تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة  
بأمر دون آخر من يعتقد الشركة أى مشاركة الصفة لصيرها أو مشاركة الامر لغيره وهذا يسمى  
قصر افراد لقطعة للشركة بين الصفتين فى موصوف واحد وبين الموصوفين فى صفة واحدة بخلاف من

لا يكاد يوجد أى من البليغ  
الغبرى المصدق وهذا  
لا ينافى أنه قد يكون من  
غيره لكن يكون كاذبا  
ولفظ لا يكاد يعبر به تارة  
عن قلة وجود لشيء فيقال  
لا يكاد يوجد كذا معنى أنه  
لا يوجد الاندرا تزيلا  
للتادرمزلة الذى لا يقارب  
الوجود وتارة يعبر عن  
نفي الوقوع والعدم عنه  
أى لا يقرب ذلك لشيء  
الى الوجود أصلا وهذا الثانى  
هو المناسب لقوله بعد  
لتعذر الاحاطة بصفات  
الشيء أى لعدم امكان  
الاحاطة بصفات الشئ  
عادة لانه اذا تعذر فى المادة  
احاطة الخلق بصفات الشئ  
لم يأت المحترز عن نقيضة  
الكذب ان يأتى به بقصد  
لمعناه الحقيقى (قوله لتعذر  
الاحاطة إلخ) أى لتعذر  
احاطة المتكلم بها ثم أن  
ذلك التعذر لا لكتبتها حتى

يتو جوعه لكان الاحاطة الاجمالية وكما تها فى القصر كفى ليس فى البار الا زيد بل لان من الصفات ما هو حقيقى خصوصا لان  
النفسية فلا يقع من العاقل الغبرى المصدق اثبات واحدة منها ونفى ما سواها مطلقا قاله الغبرى (قوله حتى يمكن إلخ) تفريع على الاحاطة  
أى أن الاحاطة بصفات الشئ التى يتفرع عنها امكان اثبات شئ منها ونفى ما عداها باليكيل متعذرة وضعها بصفات الشئ (قوله ونفى  
ما عداها) الاولى ونفى ما عداها أى الشئ المثبت الآن قال انه أثبت الضعيف نظر الى أن الشئ المذكور صفة (قوله بل هذا) أى قصر الموصوف  
على الصفة قصر حقيقى محال وهذا أضراب على قول المصنف وهو لا يكاد يوجد وفيه أنه لا حاجة لذلك لأضراب لا قول المصنف  
وهو لا يكاد يوجد يفيد المحالة خصوصا وقد غل بعد ذلك التعذر وقد يقال ان المتعذر لفي المثال نحو كون هذا الضعيف غير واقع  
باليكيل كونه من أمور غير واقعة وليست محال ولا دلالة التعذر على المحالة لان المراد التعذر عادة لا على كل أن كبريل علم ادبه التسمي



والثاني منه كثير كقولنا مافي الدار الازيد والفرق بينهما ظاهر فان الموصوف في الاول لا يتمتع أن يشارك غيره في الصفة المذكورة وفي الثاني يتمتع

(قوله لان الصفة المنفية) المراد جنس الصفة ولو قال لان لكل من الاوصاف المنفية تقضيها وتبطلها لكان أوسع (قوله وهو) أي التقيض من الصفات التي لا يمكن تقيها (قوله ولا ينقضه) أعني عدم القيام الصادق بالجلوس والاستطجاع أي وزم أن لا يتصف بالحركة ولا ينقضها وزم أن لا يتصف بالسمر ولا ينقضه وهكذا كل وصف متباين للكتابة لا يقال المراد من قولنا ما زيد لا كاتب لا يتصف بغير الكتابة من الصفات الموجودة يقال التقيض أمر عرسي وحيد فلا يكون اثبات صفة في ماعداها عمالا لا ناقول الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا بنفي كل ماعدا غير المثبت فعلى فرض (١٧٣) لو أريد نفي الصفات الوجودية بما عايناهم

عدم ارتفاع التقيضين  
لاحقة القصر الحقيقي على  
أن قصد الاوصاف  
الوجودية فقط لوسلنا كونه

لان الصفة المنفية تقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن تقيها ضرورة امتناع ارتفاع التقيضين مثلا  
لذا قلنا ما زيد الكاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيره وزم أن لا يتصف بالقيام ولا ينقضه وهو محال (والثاني)  
أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي (كثير نحو مافي الدار الازيد) على معنى أن الحصول في  
الدار المعنية مقصور على زيد

عنبرا لم يدفع بماذا كره  
اذ من الصفات الوجودية  
ما يستلزم تقيض احداها  
عن الاخرى كحركة الجسم  
وسكونه فيلزم ذلك المحال  
قطعا اذ من جملة المنفيات  
الحركة فيلزم ثبوت السكون  
عند انتفاها ولا يتأتى  
تقيها مع المساواة كل منهما  
لتقيض الاخر كذا قال  
الفريور وهذا بان غايته  
الامتناع في بعض الاحيان  
وهو ما اذا كان الموصوف  
الجسم والوصف غير  
الحركة والسكون وهو  
ظاهر (قوله كثير) أي  
لعدم التعذر بالاحاطة  
فلا محالة بالاولى (قوله)  
مافي الدار الازيد) أورد  
على هذا المثال بأن الكون

ولا يتأتى تقيها مع المساواة كحل منهم التقيض الآخر ولكن يرد هذا بان غايته الامتناع في بعض  
الاحيان وهو ما اذا كان الموصوف الجسم والوصف غير الحركة والسكون وهو ظاهر فليتهم هذا  
اذا أثبتنا وجوده وتوسلنا ما سواها كافي المثال فتعذر معها سلب نقاض المنفيات واذا أثبتنا سلبية  
فان كانت سلب كل صفة كائن يقال ما زيد الاليس موصوفا بشئ من الصفات فهذا الكلام فاسد  
ضرورة ان صافه بنفس السلب وبالأوجود والعدم وبلا مكان والاستحالة وان كانت سلب بعض الصفة  
كان يقال ما زيد الاليس بكتاب فكل ما لا يناقض تقيض تقيض الكاتب كالقيام والمقدود وجميع  
الاوصاف بما ليس بكتابة لا يقتضي هذا الحصر فنيهم بقبح الحصر الحقيقي أيضا وقد يقال في بيان  
الاستحالة ان الحصر ما ان يكون موجودا أو معدوما فان كان موجودا فني وجوده ووجوبه ما كانه وغيره  
لمساواة محال وان كان معدوما فني عدمه وما كانه واستحالته وغيره لمساواة محال وهذا اقرب في بيان  
الاستحالة اذ اكرام الوجه الاول بشيئه (والثاني) من الحقيقي وهو قصر الصفة على الموصوف (كثير)  
معناه فلا يتصور وجوده وذلك (كقولنا مافي الدار الازيد) فان لنقط الدار اذا أريد به دار معينة صح  
أن تحصر هذه الصفة وهو السكون فيها في زيد بحيث لا يكون فيها غيره أصلا وانما قلنا معينة لا نلو أريد  
بمطلق الدار لم يأت عادة حصر الكون في مطلق الدار في زيد اذ لا بد من كون غير زيد في دار ما لو ورد  
على هذا المثال أن السكون في الدار المعنية لا ينصرف في زيد لان الهواء الذي لا يتلوه من فراغ عادة كائن  
في الدار فان أريد نفي الكون عن نوع زيد بان يكون التقدير مافي الدار انسان أو أحد الازيد لا يقع  
الاستثناء متصل فرب الجنس لزمت حجة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متمذرا أو محالا  
اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا بيض بتقدير أنه لا يتصف بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التثليل  
يعتقد صفة مكان صفة أو أمر ما كان أمر فانه يسمى قصر قلب لا تغلب لما عند الحكم وان كانت  
الصفتان أو الأمران متساويين عنده بمعنى أنه غيرهما كعمى أحدهما بعينه ولا باحدى الصفتين بعينها  
فانه يسمى قصر تعيين قال المصنف فانما خطب بقولنا ما زيد الا أنهم من يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم

في الدار المعنية لا ينصرف في زيد لان الهواء الذي لا يتلوه من فراغ عادة كائن في الدار فان أوجب بأن المراد نفي الكون عن نوع زيد بأن  
يكون التقدير مافي الدار انسان أو أحد الازيد لا يقع الاستثناء متصل قلنا صار القصر اضافيا وزم حجة هذا في قصر الموصوف على  
الصفة الذي جعل متمذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا بيض بتقدير ما هذا الثوب ما ياتي من الالوان غير البياض  
فالاولى التثليل يقولنا لا واجب بالذات الا الله وما خاتم الانبياء الا محمد صلى الله عليه وسلم انتهى يعقوب (قوله المعنية) أخذ هذا  
التقييد من جعل الامر في الدار للعهد ولا بد من هذا التقييد وذلك لانه اذا أريد دار معينة صح أن تحصر هذه الصفة وهي الكون فيها  
فزيد فلا يكون فيها غيره أصلا وأما لو أريد بمطلق دار فلا يصح اذ لا يتأتى عادة حصر الكون في مطلق الدار في زيد اذ لا بد من كون غير  
زيد في دار ما

وقد يقصده بالمبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور في منزلة العلوم

(قوله أي بالثاني) أي وهو قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقة قال المتأري وار جاع الضمير إلى الحقيقي مطلقا بل إلى مطلق القصر أصح وأشمل إلا ما منع من اعتبار القصر الادعائي في الإضافي اللهم إلا أن يقال أنه لم يقع مثله في كلام البلغاء وإن جاز وأقاد عقلا (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتي عن غيره على وجه العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير وإن كانت في نفس الامر ثابتة بذلك الغير أيضا (قوله لعدم الاعتداد الخ) أي وأما ما يفعل ذلك لعدم الاعتداد في تلك الصفة بغير المذكور وذلك إذا كان المقام مقام بمنزلة لغير المذكور ودعوى قصصه وذلك كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير بمنزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها فيه ويقال لا عالم في البلد إلا زيد (قوله قصر حقيقة ادعائيا) انظر حل الحلاق الحقيقي عليه حقيقة أو مجاز واستظهر السيد الصفوى الثاني وبدل له قول الشارح أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الامر انتهى سم وفي العروس انهم مجاز التركيب لأنه إذا قيل لا عالم في البلد إلا زيد على وجه حصر العلم فيه ونفيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم في ذلك الغير ففي العلم عن غير زيد الذي تضمنه (١٧٤) هذا الحصر ليس كذلك في نفس الامر وأما نسب ذلك النفي إلى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالثاني لضعف

(وقد يقصده) أي بالثاني (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصده بقولنا ما في الدار إلا زيد أن جميع من في الدار من عدا زيد في حكم العدم فيكون قصر حقيقة ادعائيا وأما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصل لا عمرو وإن كان حاصل لا بكر وخالد

الاثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركبي (قوله وأما في القصر الغير الحقيقي) أي وهو الإضافي فلا يجعل الخ وهذا الذي ذكره الشارح إشارة للفرق بين الإضافي والقصر الحقيقي الادعائي وحاصله أن الإضافي يعتبر بالإضافة إلى شيء معين من غير اعتبار المبالغة والتزويل والحقيقي الادعائي مبني على المبالغة والتزويل فإذا قلت ما في الدار إلا زيد وأردت لا غيره وكان فيه غير وزلته منزلة العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا وإن أردت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد أيضا

بعموما متقدم وهو قولنا ما تامم الأنبياء لا محمد صلى الله عليه وسلم (وقد يقصده) أي بالثاني وهو قصر الصفة على الموصوف (المبالغة) في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الامر للغير أيضا وأما ما يفعل ذلك لعدم الاعتداد في تلك الصفة (بغير المذكور) أي بغير ذلك المذكور لتلك الصفة وهذا كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير زيد بمنزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها فيه فيقال لا عالم في البلد إلا زيد حصر العلم فيمنه نفيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم في ذلك الغير ويسمى هذا قصر حقيقة الادعاء وذلك لأن في العلم عن غير زيد الذي تضمنه هذا الحصر ليس كذلك في نفس الامر وأما نسب ذلك النفي إلى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالثاني لضعف الإثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركبي والفرق بين القصر الحقيقي بالادعاء والإضافي أن المثال السابق مثلا وهو ما في الدار إلا زيد إذا أردت به الحقيقي الادعائي فالثابت ينزل غير زيد كالعدم بالنسبة إلى الكون في الدار بمعنى أن زيد الكماله يصير من حضر عنده في حكم العدم فليس الكون في الدار إلا هو يعلم أن سبب التزويل إنما الكمال في تلك الصفة فينزل غيره كالعدم بالنسبة إليها كالعالم إلا زيد وفي صفة أخرى كما في الدار إلا زيد إذا أردت به الإضافي فلا ينزل غيره كالعدم بل تثبت زيد تلك الصفة وتنتي عن معين آخر غيره ولا ينافي ذلك ثبوتها لغير ذلك أو يعلم أنها ما قاعد أو قائم ولا يعلم بأيهما تصف بعينه قلت وثالث أيضا وهو من يعتقد أنه قائم

(والاول)

كان اضافيا وقد يمتري في الإضافي تلك المبالغة بأن يجعل ما يكون القصر بالإضافة الميمثلة لعدم

فأقلت ما في الدار إلا زيد بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز له إلى عمرو وإن كان حاصل لا بكر وخالد فذلك قصر اضافي على وجه الحقيقة فإذا جعل ما يكون القصر بالإضافة الميمثلة لعدم كان قصرا اضافيا على وجه المبالغة والحاصل أن أقسام القصر أربعة بقصر حقيقي على وجه الحقيقة وقصر حقيقي على وجه المبالغة وقصر اضافي على وجه الحقيقة وكذا على وجه المبالغة والفرق بين الثاني وهو الحقيقي الادعائي والرابع وهو الإضافي الادعائي أن الحقيقي يجعل فيهما لعدم بمنزلة العلم كقولنا ما في الدار إلا زيد إذا كان في الدار غير زيد وجعل بمنزلة لعدم والإضافي يجعل فيهما ما يكون القصر بالإضافة إلى منه بمنزلة العدم كالمثال المذكور إذا قصد أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز له إلى عمرو وجعل بمنزلة لعدم فالاول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزلة لعدم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالإضافة الميمثلة لعدم وأما الفرق بين الإضافي على وجه الحقيقة والإضافي على وجه المبالغة فمقطع عامهما كالفرق بين الحقيقي الادعائي والإضافي على وجه الحقيقة (قوله بمعنى أنه ليس جابلا لعمرو) أي الذي هو ليس موجودا فيه أو قوله لو أن كان حاصل لا بكر وخالد أي الذي من صفاته لم ينزل بمنزلة لعدم

قوله (والاول الخ) لما فرغ من أقسام الحقيقي الأربع فشرع في أقسام الإضافي وهي ستة كما عرفت وقوله من غير الحقيقي حال من المتبادر وانعبراً بوصفه للبند أي الكائن من غير الحقيقي ومن كلام المصنف: هذا العلم علم جريان الانقسام الى الافراد والتبيين والقلب في الحقيقي بل هي خاصة بالقصر الاضافي ولا يراد على هذا الا لا الله تعالى فانها (١٧٥) من قصر الصفة على الموصوف

(والاول) أي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى المعنى) كما اذا اعتقد المخاطب أن في الدار زيداً وعمرًا فقول ما في الدار لا يزيد أي دون عمرو ولو كان فيها غيره وعمرًا أيضًا لم يخلو فقد افترق في أنك نسيت في الادعاء غير زيد مطلقاً بتزليل كل غير كالعدم وفي الإضافي انما نسبت معناه عمرو ولا تتركه كالعدم دون خالد ويكره مثلاً وان أشتركا في أن كلامهما ثبت فيه الصفة لغير المذكور في نفس الامر في الجملة ولهذا الاشتراك قيل ان التفرق بينهما دقيق وقد تبين بما ذكرناه أن القصر الادعاء بالمبالغة لا يخص بقصر الصفة على الموصوف ولا بالحقيق بل يجري في قصر الموصوف على الصفة وفي الإضافي مطلقاً اذا كانت صفات في شخص وكان مشهوراً بواحدة لكلها فيه وأريد أن يبين أن غير تلك الصفة في ذلك الموصوف ضعيف بالنسبة اليها حتى كأنه لم يصف الا بتلك الصفة حصراً الموصوف فيها فقال مثلاً ما حاتم الاجاد أي لا يصف لغير الجود من الصفات بالمبالغة في كمال الجود فيه فكان غيره فيه عدم وتقول مثلاً في قصر الصفة على الموصوف الإضافي بمالعة ما عالم الا يزيد أي لا عمرو ولو كان عمرو عالماً فلا يؤثر لكن تترك علمه كالعدم بالنسبة لعلم زيد في قصر الموصوف الإضافي بمبالغة ما لا كاتب أي لا شاعر ولو كان شاعراً وكاتباً معاً تتركه لشمعة منزلة كالعدم بالنظر لكتابه وذلك ظاهر ثم أشار الى تعريف خصمه بالإضافي ليرتب عليه نسيان وتفصيل فيه فقال (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة الكائن (من غير الحقيقي) هو (تخصيص أمر) بثبوت (صفة) ثبوتاً كائناً (دون) ثبوت صفة (أخرى) ففهم منه أن ثم صفة يمكن أن تشارك في ذلك في تخصيص ذلك الامر بهما لكن جعلت له احداً ما في مكان ليست فيه تلك الاخرى فيفهم منه أنه لم يصف بتلك الاخرى وان تلك الاخرى لم يقرر لها ذلك المكان بدلاً من ذلك وعلى هذا يكون استعمال دون في المكان المجازي وهو كون الموصوف لم تشارك فيه الصفة المثبتة وأصل دون ان تستعمل في أدنى مكان من الشيء حساً يقال هذا دون ذلك اذا كان في مكان قريب من ذلك ثم عاين استعمال في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخص من يربطهم الآخر فقال زيد دون عمرو في الشرف وربما كان للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كإثبات الحق على ما قررنا ونقلها للمكان المعنوي اما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي فجمع مطلق المتسوية لتقرر في الجملة أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التي هي أهم من المحلية الحسية التي هي الاصل ففهم من استعمال اسم الاخص في العام في الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطي حكم الى آخره تجاوز حد الى حد بعد نقله الى المكان المعنوي المراد فيه شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه المكان بالتجاوز فجمع ملازمة المتقررات في الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد المصدر الذي هو تجاوز شيء الى شيء أن يكون مجازاً من سلامن اطلاق اسم الحمل على المصدر الملازمة في الجملة لان تخطي أحد الشيئين للآخر متحقق بتقرر المكان الا دني وعلى هذا يكون مصدراً بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم وقاعد جاسق قال ويقول ما قائم الا زيد من يعتقد أن عمرًا قائم لا زيداً أو يعلم أن القائم أحدهما أو يتردده كيف وفيها ما هي متعاقبة حتى بقصر بعضها وينفي الباقي افراداً أو قليلاً أو كثيراً وكذا قصر الصفة على هذا المتوال (قوله تخصيص أمر) وهو الموصوف المقصور والبالغة في قوله بصفة داخلية على المقصور عليه وفي الحقيقة هو على حذفه مضاف أي بثبوت صفة وإضافة صفة لما بعده من إضافة المصدر لمعوله أي تخصيص المتكلم أمر بثبوت صفة وقوله دون أخرى حال من فاعل المصدر أي حال كون التكلم متجاوزاً وان كان الصفة الاخرى وفي فهم منه أن هناك صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الامر بها لكن جعلت له احداً ما في مكان ليست فيه تلك الاخرى فيفهم منه أنه لم يصف بتلك الاخرى ولم يقرر لها ذلك المكان بدلاً من هذه

قصر افراد الدار على معتقد الشركة لان تقول انهم ان قصر الصفة أي الالوهية على الموصوف أي الله قصر اضافياً أي بالنسبة الى المصوبات الباطلة وهي الاصنام والوثان قصر افراد داعي من اعتقد شركهم مع الله في الالوهية لان العبرة في الافراد واخوه بحال المخاطب واعتباره والمخاطبون بآله الا الله لا يعتقدون شركة كل مع الله تعالى معه في الالوهية حتى يكون القصر في كلمة التوحيد قصر حقيقة بل انما يعتقدون شركة الوثان والاصنام فالعنى أن الالوهية مقصورة على الله لا تتجاوز الى الوثان والاصنام ولا ينظر الى الواقع كذا قرر بعض الافاضل وعلى في الطول عدم جريان الانقسام في الحقيقي بأنه لا يصح من السامع العاقل أن يعتقد ثبوت جميع الصفات لأمر أو جميعها الا واحدة

أوتتردده كيف وفيها ما هي متعاقبة حتى بقصر بعضها وينفي الباقي افراداً أو قليلاً أو كثيراً وكذا قصر الصفة على هذا المتوال (قوله تخصيص أمر) وهو الموصوف المقصور والبالغة في قوله بصفة داخلية على المقصور عليه وفي الحقيقة هو على حذفه مضاف أي بثبوت صفة وإضافة صفة لما بعده من إضافة المصدر لمعوله أي تخصيص المتكلم أمر بثبوت صفة وقوله دون أخرى حال من فاعل المصدر أي حال كون التكلم متجاوزاً وان كان الصفة الاخرى وفي فهم منه أن هناك صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الامر بها لكن جعلت له احداً ما في مكان ليست فيه تلك الاخرى فيفهم منه أنه لم يصف بتلك الاخرى ولم يقرر لها ذلك المكان بدلاً من هذه

أو مكان أخرى والثاني منه تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر

(قوله أو مكانه) أي أو تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى وهذا قصر القلب وما قبله قصر الأفراد وأما قصر التعيين فهو داخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف (١٧٦) وفيما قبله على طريقة السكاكي وكذا يقال فيما بعد ومكانها قبل

حال ومعناه أو واضحا تلك الصفة مكان أخرى وقيل أنه منصوب على الظرفية أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر (قوله والثاني) أي من غير الحقيقي الذي هو الموصوف أي تخصيص المتكلم صفة بأمر حالة كون المتكلم متجاوزا أو ناكرا أمرا آخر أو حال كون الصفة متجاوزة أمرا آخر (قوله أو مكانه) أي أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر (قوله ومعناه الخ) ذكر ملتبس به المراد من قوله دون أخرى فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفاءها مع أنه ليس مراد إذا المراد التعرض لانتفاءها (قوله متجاوزا الصفة الأخرى) أشار به إلى أن دون وقع حاله دون الخلال أما المفعول المذكور وهو الإمر وأما الناعل وهو المخصص فإنه مراد بحسب الحقيقة فهو في قوة الملقوظ كذا في الدرر لكن جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول

(أو مكانها والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان) وقوله دون أخرى معناه متجاوزا الصفة الأخرى فإن الخطاب اعتقد اشتراكا صفتين والمتكلم يخصه بأحداهما ويتجاوز الأخرى

أمر بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة ويسمى هذا قصر أفراد كما يأتي فهذا الشق من التعريف انما يصدق في قصر المصنف على القصر الذي فيه نفى الاشتراك ثم أشار إلى ما يصدق على غيره عاطفا بأول النوعية التي يجوز ادخالها في التعريف لا دخال نوعين بقوله (أو مكانها) أي قصر الموصوف على الصفة إذا كان اضافيا ما يخصص موصوف بصفة دون أخرى أو تخصيصه بهامكان أخرى ففهم منه أن الأخرى لهامكان وتقرر في الموصوف وحدها في اعتقاد الخطاب يخصص الموصوف بهذه وجعلت في مكان تلك الأخرى فتنتي تلك الصفة الأخرى فإن حقق الخطاب تقرر هوائياتها كان القصر قليلا أو كان تميزا كسأى على ما فيه ولا يخفى أنه لو غير في قصر الأفراد بلفظ مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظ دون أمكن تصحيح كل منهما لأن الصفة المثبتة تقرر مستقلة في مكان مشاركة الأخرى في الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الأخرى في الانفراد والتعيين فالتفسير بكل منهما ولو مع التكلف السابق لا يتجاوز تخصيصه من مرعاة ما هو كالا اصطلاح تأمل (والثاني) من غير الحقيقي ودوقصر الصفة على الموصوف هو (تخصيص صفة بأمر) هو الموصوف (دون) أمر (آخر أو) تخصمها به (مكانه) أي مكان آخر وما تقرر في تعريف القسم الأول بتقرر في ألفاظ هذا أيضا ثم أن المصنف خصص بقسم الإضافي هذا التعريف وذلك يقتضي عدم صدقه على الحقيقي ويقتضي أيضا أن لا يخرج عنه شيء من أفراد الإضافي وأحد الأمرين أعني صدقه على الحقيقي وأخرج بعض أفراد الإضافي لازم له لأن أراد بأمر آخر بصفة أخرى في قوله دون آخر ودون أخرى في قوله مكان آخر ومكان أخرى صفة واحدة وأمر واحد أخرج عنه بعض أفراد القصر الإضافي وهو ما يكون لنفي أكثر من صفة واحدة أو واحد كقولك في الأول ما زيد لا كاتب ردا على من زعم أنه كاتب وشاعر ومنجم أو اعتقد أنه شاعر أو منجم فقط بناء على جواز القلب في نحو هذا وفي الثاني ما كاتب الأزيد ردا على من زعم أن الكتابة لا يدور ورواد خالدا ولعمري خالدا فقط بناء على جواز القلب في نحو هذا أيضا فإنه من الإضافي قطعاً على أن ارادة صفة واحدة وأمر واحد تقييد في التعريف ولا تكاليف في التعريف على زيادة قديلا بلا دليل مما يفسده وإن لم يقيد الأمر والألفاظ بالوحدة وهو مقتضى أصل التعريف صلت حيث يكون المنفي صفة واحدة أو أمر واحد فقط وحيث يكون أكثر مما لا ينحصر فدخل فيه القصر الحقيقي لأنه يصدق في قصر الصفة فيه على الموصوف أنه تخصيص صفة بأمر دون آخر لصحة كون ذلك الآخر المنفي مع نفي كل ما سوى المذكور وفي قصر الموصوف على الصفة فيه أنه تخصيص أمر بصفة دون أخرى لصحة كون تلك الأخرى المنفية مع نفي كل ما سوى المذكورة فيفسد طرد التعريف ان لم راع القيد بالوحدة ويفسد عكسه ان روي لا يقال المراد بتخصيص صفة بموصوف دون آخر وتخصيص موصوف بصفة دون دون كل منهما لكن لا يعلم من نحو بعينه قلت وثالث أيضا وهو من يعتقد أيضا أنها قائمان كسابق

الشرح والمتكلم يخصه بأحداهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالا من المفعول آتيان الخلال من النكرة ومعنى (قوله اعتقاد اشتراكه) أي الموصوف في صفتين وفي الكلام قلب والاصل اعتقاد اشتراك صفتين فيه بدليل ما يأتي له عند قول المصنف من يعتقد الشركة حيث قال أي شركة صفتين في موصوف ولو قيل أي اعتقد اشتراكه بين صفتين لم يحجج التأويل (قوله ويتجاوز الأخرى) أي يتبعه عن ثبوت الأخرى إلى نفسها

(قوله ومعنى دون الخ) حاصله أن أصل دون أن يستعمل في المكان المحسوس المتعب أي المتغصن بالنسبة لمكان آخر الخطاطبا  
 يبرأ فيه في الأصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلا دون ذلك البيت إذا كان أحط منه قليلا ثم استعملت في المكان المعنوي من  
 الأحوال والرتب مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخضف مرتبة من تبين الآخر فيقال زيدون وعروفي الفضل ثم نقلت إلى  
 نظي حكم إلى حكم ونحوه حتى جدد تعقل المكان المعنوي المراد فيه شرف صاحبه ثم أر بدله الذي هو التجاوز اسم  
 الماعل كما في كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمر بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها الشركة (قوله  
 أدنى مكان من الشيء) أي أخضف مكان أي مكان منخضف بالنسبة لمكان آخر (١٧٧) كذا قرر شيخنا البدوي والمراد المكان

المحسوس وقوله من الشيء  
 متعلق بأدى باعتبار أصله

المعنى كما قال دنا من وقرب  
 منه لا باعتبار المعنى التفضيلي  
 فلا يلزم استعمال أفعل

التفضيل بالإضافة ومن  
 قاله الفري (قوله إذا كان

أحط منه) أي في الخس  
 (قوله ثم استعبر) أي نقل أو

المراد الاستعارة التصريحية  
 وقوله لا تفاوت الخ الأولى

لرتبة المصطف كما تقدم  
 فتكون دون استعملت في

المكان المعنوي بالنقل أو  
 بالاستعارة من المكان

الحسي بعد تشبيه المكان  
 المعنوي به وقد يقال إن في

الكلام حذف مضاف وفي  
 بمعنى من البياضة لذلك

الحذف أي لذي التفاوت  
 من الرتب والأحوال (قوله

ثم استعبر) أي بطريق  
 النقل أو المجاز المرسل من

استعمال المقيد في المطلق  
 لأن المراد فاستعمل في تجاوز

حدوان لم يكن هناك تفاوت  
 (شروح التلخيص ثانياً)

كافي القيام دون القعود ومن استعمال اسم المازم في اللازم لأن التفاوت  
 يلزمه التجاوز والمراد بالتحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التي في قصر الصفة على

الموصوف أو الأمر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل في قوله تجاوز حد أي حد دون التي في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله  
 نظي حد أي حكم دون التي في قصر الموصوف على الصفة كذا قرر شيخنا البدوي (قوله ولتأني الخ) هذا اعتراض على تعريف

المتنص وحاصله أنه إن اختار الشق الأول من شق الترتيب كان التعريف غير جامع لبعض أفراد المتصرف الإضافي وهو ما يكون لشي  
 أكثر من صفة واحدة أو أمر واختر الشق الثاني كان التعريف غير تام لمقتضى قصر الحقيقي لأنه تخصيص أمر

وسمى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء قال هذا دون ذلك إذا كان أحط منه قليلا ثم استعبر  
 للتفاوت في الأحوال والرتب ثم استعبر فيه فاستعمل في كل تجاوز حد أي حد ونظي حكم إلى حكم  
 ولتأني أن يقول أن أر بدله قوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد  
 آخر فقد خرج عن ذلك فإذا اعتقد المخاطب اشتراكا في المافوق والأنثى

أخرى تخصيص عند اعتقاد المخاطب الشركة ولا يصدق في الحقيقي أبدام مشاركة كل موصوف  
 في صفة ولا مشاركة كل صفة في موصوف لعدم مكانة وكذا المراد بالتخصيص مكان صفة وموصوف

لتخصيص عند اعتقاد المخاطب انفراد الصفة بالموصوف أو انفراد الموصوف بالصفة فكانه قال  
 تخصيص موصوف أو صفة عند اعتقاد ولا يصدق في الحقيقي أن المخاطب اعتقاد انفراد الموصوف

بكل صفة غير المثنى ولا انفراد الصفة بكل موصوف غير الذي أثبت له فعل أن مصدق التعريف ما ذكر  
 يخص بالإضافة لعدم صدقه والتقييد بالوحدة ملني فيصدق بجميع أفراد الإضافي فتم الحديث في ظاهره

لأنقول تخصيص مدلول مافوق دون بما وقع فيه اعتقاد المشاركة وما فيه مكان بما وقع فيه اعتقاد  
 الانفراد جعلي باعتبار القصد من الناطق بهذا التعريف بهذا الاعتبار فرع ماسيا في القصر

الإضافي على هذا التعريف لعدم الوقوع في الخارج لالعدم صدق التعريف الأعلى مافيه الاعتقاد  
 والافلا يعني أن أصل دون ومكان عدم الدلالة على خصوص ما وقع فيه الاعتقاد وقد تقدم أنه لو عبر

دون موضع مكان وبالعكس صح التعريف باعتبار ما دل عليه كل منهما في أصل الوضع والنقل  
 الاصطلاح لم يقرر بعد صدق التعريف على كل من القصرين بهذا الاعتبار فيفسد لموسم فلا نسلم

أن وقوع الاعتقاد بنا في الحقيقي حتى لا يصدق عليه التعريف أمافي قصر الصفة على الموصوف فلا مانع  
 من أن يتقدم مخاطب حقيقة أو ادعاء اتصاف كل شيء بصفة من الصفات أو اتصاف غير من أثبت له بها

فيؤتى بالقصر فيها لنفي الاشتراك أو الاختصاص وأمافي قصر الموصوف على الصفة فيمكن ادعاء  
 وبالنسبة وهو ظاهر ولم وجود الاعتقاد في الإضافي أكثر وأظهر ولصدق التعريف بهذا المعنى في الإضافي

خصص التعريف مقصودا به ما ذكر من نفي الاشتراك ولا انفراد ذلك في الإضافي وأظهر ولاجل  
 أن الحقيقي في المالب لا يقصد به نفي الاعتقاد صم أن مخاطبه الجانب الأعظم إلا يصح في صفة

الاعتقاد ولا التردد دائما يقال فيك لنسب انقصم ولا يقال إن فيه نفي الاعتقاد أو التردد أصلا فتدبر وقول  
 من قال خصص ما ذكر بالإضافة وفي ولو صدق على التصريح لا يتناء التعريف مع الاتي عليه باعتبار الإضافي

لقول المصنف أو تساوي عنده يحتمل أن يكون التقدير من يعتقد بالعكس أو تساوي عنده وهو  
 (٣٣ - شروح التلخيص ثانياً)

كافي القيام دون القعود ومن استعمال اسم المازم في اللازم لأن التفاوت  
 يلزمه التجاوز والمراد بالتحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التي في قصر الصفة على

الموصوف أو الأمر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل في قوله تجاوز حد أي حد دون التي في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله  
 نظي حد أي حكم دون التي في قصر الموصوف على الصفة كذا قرر شيخنا البدوي (قوله ولتأني الخ) هذا اعتراض على تعريف

المتنص وحاصله أنه إن اختار الشق الأول من شق الترتيب كان التعريف غير جامع لبعض أفراد المتصرف الإضافي وهو ما يكون لشي  
 أكثر من صفة واحدة أو أمر واختر الشق الثاني كان التعريف غير تام لمقتضى قصر الحقيقي لأنه تخصيص أمر

أكثر من صفة واحدة أو أمر واختر الشق الثاني كان التعريف غير تام لمقتضى قصر الحقيقي لأنه تخصيص أمر  
 أكثر من صفة واحدة أو أمر واختر الشق الثاني كان التعريف غير تام لمقتضى قصر الحقيقي لأنه تخصيص أمر

فكل واحد منها ضرب بان والمخاطب بالاول من ضرب كل أعني تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر

بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) أى فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وما كاتب الا زيد أى فى قصر الصفة على الموصوف وقوله اشترى الماعوق الا اثنين أى اشترى الماعوق الموصوف فافاق الا اثنين فى قصر الموصوف على الصفة واشترى الماعوق الا اثنين فى الموصوف فى قصر الصفة وأوجب باختيار الشق الثانى لكن المراد بالواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات والأمر الموصوفة المتجاوز عنها تفصيلا بخلاف القصر الحقيقي فإنه يلاحظ الثانى عن الغير على سبيل الاجال والحاصل أن النظر فى غير الحقيقي الى كل فرد من المتجاوز عنه تفصيلا ضرورة الى دعى معتقده ثبوته وليس هو جميع ما تارة له وهو حتى يكون بالنظر الماجالا بخلاف الحقيقي مثلا فاقتل لاقام الزمان يدان لو حظ لا غيره كان القصر حقيقيا وان لو حظ لا محروا ولا يكروا لخاله كان اضافيا وأوجب ايضا بان المراد أعني الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الامم هو الجميع وحيدته فلا يدخل القصر الحقيقي فى التعريف والقرينة على ذلك المراد المقابلة وأجاب فى الطول باختيار الشق الثانى وهذا المعنى وإن كان مشتركا بين الحقيقي وغيره لكنه يخصه بغير الحقيقي لأنه ليس يصدق التفسير للقصر الغير الحقيقي لاجل أن يميز عن القصر الحقيقي لأن ذلك قطع من قوله وهو نوعان بل غرض من هذا الكلام أن يفرغ عليه التقسيم الى قصر الاقوال والقلب التامين وهذا التقسيم لا يجرى على القصر الحقيقي والعلل لا يعتد بها فجميع الصفات ولا يضاف جميع الصفات غير صفة واحدة ولا رده أيضا بين ذلك وكذا الشك

صفة بين جميع الأمور انتهى

(١٧٨)

قوله وما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتباً وشاعراً أو مجيماً وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقده الكاتب زيدا وعمره وكبرا وإن اراد الإجماع من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على مكان أخرى ويمكن آخر (فكل تما) أى فعل من هذا الكلام ومن استعمال لفظ أوفى أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصص بشئ دون شئ والثاني للتخصيص بشئ مكان شئ (والمخاطب بالاول من ضربى كل) دون الحقيقي رد عليه أن التعريف المذكور ان استلزم وجوده معناه فى الاعتقاد أو التردد فان لم يقبل القصر الحقيقي تلك الصفة فلا يصدق عليه فلا حاجة الى الاعتدال بما ذكره وان قبله لم يخص التعريف بالاضافى وان لم يستلزم تلك الصفة صدق على القصرين ولم يشعر بالتفرع كقيد يبنى عليه الهمم الا ان يقال يستلزمها فيما لا انهاء لاضافى أظهر وأكثر وقوعه ولذلك خصصه كما فسنا فأنجل واللبه أعلم (فكل منها) أى يفهم من استعمال أو النوعية فى هذا التعريف الذى خصصناه كما تقدم بالاضافى أن كل قسم من قسمى الاضافى وهما قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فيه (ضربان) أى نوعان فالقسم الذى هو قصر الصفة فيه قصر لها على موصوف دون آخر وقصر له عليه مكان آخر (والمخاطب بالاول) القصر (الاول) السكائن (من ضربى كل) من ظاهر كلامه فى الايناح ويحتمل أن يكون تساويا عنده يعود الى قصرى الاقوال والقلب أى من يعتقد

واحد آخر يخرج ما اذا اعتقده المخاطب أكثر من يهتنب أو أجي من وإن اراد به أنه يدخل القصر الحقيقي لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الأمور (قوله فكل منها) أى من الاول والثاني من غير الحقيقي وقوله فتكمل الخ نتيجة لما تضمنه التعريف من التنوع فلا ضرب أربعة الاول منها تخصيص أمر بصفة دون أخرى انتهى

تخصيص أمر بصفة مكان أخرى الثالث تخصيص صفة بأمر دون آخر الرابع تخصيص صفة بأمر مكان آخر (قوله ومن استعمال لفظ أوفى) أى ومن لفظ أو والتنوعية المستعملة فيه فى قوله أو مكانها أو كونه قبل ان عاين عطية التفسير بحسب المراد وقال الشيخ ليس الظاهر أنه عطف سبب على سبب لان سبب علم ما ذكر من ذلك الكلام استعمال أوفى كالإيجى وعلى كل حال فليس ضرورى الذكر لعمه فائده وهو الدلالة على أن أوفى كلام المصنف للتنوع لا لتلك واللام بفذلك مذهبنا المعنى (قوله الاول) أى من كل منهما وكذا انقضى فى قوله والثاني وذلك لان قوله التخصص بشئ أعني من كونه أمر أو صفة وقوله دون شئ أى صفة أو أمر وأمر وقوله مكان شئ أى صفة أو أمر على التوزيع (قوله من ضربى كل الخ) المراد بكل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والتقسيم الاول من قصر الموصوف على الصفة هو العبر عنه بقوله تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى والتقسيم الثانى منه هو العبر عنه بقوله تخصيص صفة بأمر دون صفة أخرى والتقسيم الثالث من قصر الموصوف على الصفة هو العبر عنه بقوله تخصيص صفة بأمر دون صفة أخرى والتقسيم الاول من النوع الاول والتقسيم الاول من النوع الثانى والحاصل أن المراد بالاول هو الذى لم يعرفه بل فقط مكان بل بدون سواء

من يعتقد الشركة أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغير حاجتها فى الأول واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة فى الثاني  
فالمخاطب بقوله لما زيد لا كاتب من يعتقد أن زيداً شاعر ويقول لما شعر الأديمن يعتقد أن زيداً شاعر لكن يدعى أن عمر  
أيضاً شاعر وهذا يسمى قصر أفراد لقطع الشركة بين الصفتين فى الثبوت الموصوف أو بين الموصوف وغيره فى الاتصاف بالصفة  
والمخاطب بالثانى من ضرب كل أئنى تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر

كان من قصر الموصوف على الصفة أو العكس والمراد بالثانى ما كان فيه لفظ مكان وأما كان ذلك أو لا وهذا ثانى نوعه كذلك  
فى التعريف أو التقسيم (قوله من قصر الموصوف الخ) بيان لكل (قوله يعنى بالاول) أى من الضربين وأما فى البناية هنا  
وفى قوله والثانى خلفاً المراد من الاول والثانى لا يعلم بين الاول من الضربين والثانى منها لكن بدهاء المنصف فيما تقدم بالتخصيص  
بشيء دون شيء وثبتت بالتخصيص بشيء مكان شيء غير متعلق المراد أفاده سم (قوله دون شيء) أى لا التخصيص بشيء مكان شيء فإنه  
الثانى كما يأتى (قوله من يعتقد الشركة) أى غالباً وقد (١٧٩) مخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد

من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف يعنى بالاول التخصيص بشيء دون شيء  
(من يعتقد الشركة) أى شركة صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة  
موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقوله لما زيد لا كاتب من  
يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ويقول لما كاتب الأديمن يعتقد اشتراك زيد وعمر فى الكتابة  
(ويسمى هذا القصر) قصر أفراد لقطع الشركة التى اعتقدها المخاطب (و) المخاطب بالثانى  
أعنى التخصيص بشيء مكان شيء من ضرب كل من القصيرين

القصيرين أعنى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فالضربان الكائنان لقصر  
الموصوف هما قصره على صفة دون أخرى وقصره على مكان أخرى والكائنان لقصر الصفة كما تقدم  
هما قصره على موصوف دون آخر وقصره على صفة مكان أخرى فالنوعين فيها مافيه دون وانها  
مافيه مكان (من يعتقد الشركة) أى المخاطب بالقصر الاول من نوعي كل من قصر الصفة وقصر  
الموصوف هو معتقد الشركة كما تقدم أن دون أرادوا به هنا تجاوز صفة اشتراك مع أخرى الى تلك  
الأخرى أو تجاوز موصوف مشترك مع آخر الى ذلك الآخر وسواء اعتقدت شركة صفتين وموصوفين أو  
أكثر فاذا اعتقد المخاطب أن زيداً شاعر وكاتب مثلاً قلنا ما زيداً شاعر هذا فى قصر الموصوف  
وكذا اذا اعتقد أن زيداً شاعر أو كاتباً مشتركاً فى صفة الشعر فالتقول فى ذلك الاعتقاد لما شعر  
الأديمن لا فى قصره الموصوف الذى هو زيد على صفة الشعر دون غيرها والثانى قصر  
فيه الصفة على موصوف واحد هو زيد دون غيره (ويسمى هذا القصر) فى الاصطلاح (قصر  
أفراد لقطع الشركة) أى لا تقيب بالشركة المعتقدة وأفراد موصوف بصفة أو صفة موصوف  
(والمخاطب) بالقصر (الثانى) وقد تقدم أن الثانى فيها مافيه مكان فى قصر الموصوف هو  
الشركة أو تساوى اعنده أو يعتقد العكس أو تساوى اعنده وسواء ما يدل عليه

أعلم أن القصور عليه أياً ما بعد الاول والقصور ما قبلها وأما فى الشارح انه اذا اعتقد المخاطب أن زيداً شاعر وكاتب ومنه مثلاً  
قلت فى نفي ذلك الاعتقاد ما زيداً شاعر هذا فى قصر الموصوف واذا اعتقد أن زيداً شاعر وكاتب مشتركاً فى صفة الشعر فالتقول  
فى نفي ذلك الاعتقاد ما شعر الأديمن هذا فى قصر الصفة اذ المعنى أن الشعر مقصور على زيد لا يتصف به عمر ومثلاً جاز أن زيداً يتصف  
به أيضاً (قوله لقطع الشركة) أى لقطع ذلك القصر أو ذلك التسام الشركة التى اعتقدها المخاطب وإظهارها بوصف الشركة  
بكون المخاطب اعتقدها احترازاً عن الشركة فى نفس الأمر فلا يصح إرادتها لعدم تحققها (قوله بالثانى) عطف على قوله بالاول  
ومن يعتقد العكس عطف على من يعتقد الشركة السابق وعاملها ما أو احداً تاوهو المخاطب لكنه عامل فى الجار والمجرور من حيث  
انتمى شقوفى من يعتقد من حيث أنه متباعد فالتأخر بالحيثية كالاختلاف الذى فى قدر ثالثاً عامل لائى والمخاطب  
بالثانى الخ ويجعل من عطف الجمل للمفردات والا كان من قبيل العطف على معولى عاملين مختلفين وإن قلنا الاختلاف بالحيثية  
ليس كالاختلاف الذى فلا يحتاج الى تقدير عامل كذا قيل وقد يقال إن العاملين هنا مختلفان ذاتاً حقيقة لأن المبتدأ فى الحقيقة  
وجبت فلا بد من تقديره عاماً هنا كافياً. الشارح (قوله موصوف فى كالمقصود أى قصر الموصوف على الصفة والعكس

أما من يعتقد العكس أي اتصاف ذلك الأمر بترك الصفة عوضاً عنها في الأول واتصاف غيره بذلك الأمر بترك الصفة عوضاً عنها في الثاني وهذا يسمى قصر قلب لقلب حكم السامع وإيمان تساوي الأمران عنده أي اتصاف ذلك الأمر بترك الصفة واتصاف غيره في الأول واتصاف بها واتصاف غيره بها في الثاني

(قوله من يعتقد العكس) أي عكس الحكم هذا بالنظر للقلب والافتقار لمخاطب بمن يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وإن كان هو لا يعتقد العكس وذلك عن قصد أن يكون الخطاب لأفاده لازم القائمة ببيان المتكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلاً لا بلوجه فيه ثم إن المراد بعكس الحكم (١٨٠) المثبت ما يأتي في ذلك الحكم في قصر الصفة إذا اعتقد المخاطب

أن القائم عمرو لا زيد تقول (من يعتقد العكس) أي عكس الحكم الذي أثبتته المتكلم بالمخاطب بقوله لما زيد بالقائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ويقول لنا شاعر الأزري من اعتد أن الشاعر عمرو لا زيد (وليس هذا القصر) (قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساوي ما عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح أي المخاطب بالثاني إيمان من يعتقد العكس أو من تساوى عنده تخصيصه بصفة مكان أخرى وفي قصر الصفة نحو تخصيصها بموصوف مكان آخر (من يعتقد العكس) أي المخاطب بالثاني من ضرب في كل من القصرين هو معتقد عكس الحكم المثبت والمراد بالعكس ما يأتي في ذلك الحكم في قصر الصفة إذا اعتقد المخاطب أن القائم عمرو لا زيد تقول ما قائم الأزري حصراً للقائم في زيد ونفيه عنه عمرو وفي قصر الموصوف إذا اعتقد أن زيد باقداً لا قائم تقول ما زيد الأقام أي لا قاعد ثم ما ذكر من كون المخاطب بالاول من يعتقد الشركة وبالتالي من يعتقد العكس هو أن في الاقاعدة مخاطب بالاول من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا معتقداً للانفراد وكان في من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وذلك عن قصد أن يكون الخطاب لأفاده لازم القائمة فيمن المتكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلاً ما توهمه فيه كما تبين في صدر الكتاب (وليس هذا القصر الذي مخاطب بمن يعتقد العكس) (قصر قلب) وأما الذي قصر قلب (قلب) أي لا فيه قلب أي تبديل (حكم المخاطب) كله بغيره بخلاف قصر الأفراد فليس فيه تبديل كله بل فيه اثبات البعض وفي البعض (أو تساوي ما عنده) يحتمل أن يكون راجعاً لمر في قصر الأفراد والقلب معاً وحذف من الاول دلالة الاعتداعليه فيكون معنى الكلام أن المخاطب بالاول من يعتقد الشركة أو تساوي ما عنده أي تساوى عنده الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها في قصر الصفة واتصاف موصوف بصفة واتصاف غيره بها في قصر الموصوف والمخاطب بالثاني من يعتقد العكس أو تساوي ما عنده أي تساوى الاتصافان في القصرين أعني قصر الموصوف وقصر الصفة فيفهم على هذا من الكلام أن حد الاول صادق على من تساوى فيه الاتصافان وهو المسمى بقصر التعيين كما سبق قوله وحد الثاني صادق عليه أي إضافيكون قصر التعيين مشتركاً بينهما فإذا تردد المخاطب في اتصاف زيد بقيام أو بغيره قلت ما زيد الأقام أو تردد في اتصاف زيد بقيام أو اتصاف غيره به قلت ما قائم الأزري الاول قصر موصوف والثاني قصر صفة وعمل أن يكون مختصاً بالعكس أي المخاطب بالثاني من يعتقد العكس أو تساوى عنده الاتصافان فيصدق عليه أنه تخصيص صفة بموصوف أو موصوف بصفة مكان غيرهما وهذا هو المطابق لما في الإيضاح وعليه يجب أن يحمل الكلام لمطابق كلامه ما قرر في غير هذا الكتاب وبالمسمى هذا قصر تعيين لأن المخاطب لـ تردد في أي الاتصافين كان في نفس الأمر إعادة المتكلم تعيين أحدهما فهذا

المخاطب كله بغيره بخلاف قصر الأفراد فان كان فيه قلب وتبديل لكن ليس لكل حكم المخاطب بل فيه اثبات البعض وفي البعض (قوله أو تساوي ما عنده) ينبغي كما قال الصوفي أن يدخل في قصر التعيين ما إذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما أوجز بثبوت صفة على التعيين وأصاب وشيوت أخرى معها على التعيين وكذا إذا شك في ثبوت واحدة وانتفاها بخلاف ما لو أخطأ في الصفة التي اعتقدها على التعيين فإن القصر حينئذ يكون بالنسبة إليها قصر قلب والنسبة لما تردد فيه قصر تعيين (قوله على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح) أي فالاولى حل كلامه هنا على ما يتطابقان واحتل على بعد عطفه على يعتقد الشركة أي أن المخاطب بالاول من يعتقد الشركة أو تساوي ما عنده الاتصافان أي الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها في غير



وهذا يسمى قصر تعيين المخاطب بقولنا ما زيد الاقائم من يعتقد أن زيدا قاعدة لا قائم أو ليدأ ما ما قاعدة أو قائم ولا يعلم أنه ماذا يصف  
منها بعينه وبقولنا قائم الا زيدا من يعتقد أن عمر قائم لا زيدا أو يعلم أن القائم أحد ما دون كل واحد منهما لكن لا يعلم من هو منهما بعينه  
الموصوف وائضاف الموصوف بصفة وائضاف غيره بها في قصر الصفوة على هذا فيكون قصر التعيين داخلا في الاول والحاصل  
أنه لا مافي الايضاح لا يمكن عطف تساوي باعتداه على معتقد الشر كفيكون قصر التعيين داخلا في الاول وهو التخصيص بشئ دون  
شئ فوافق مافي الفتحة وعبارة الايضاح والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس وامان تساوى الامر ان عنده فهي صريحة في  
العطف الذي قاله الشارح (قوله الامر ان) أشار بذلك إلى أن ضمير تساوي راجع لعلوم من السياق وهو الامر ان الشاملان  
للامرين في قصر الصفة والتعيين في قصر الموصوف (قوله بالصفة المذكورة وغيره) أي على سبيل البدلة قالوا وبمعنى أو بدل ذلك  
قوله بعد حتى يكون المخاطب الخ (قوله والاضاف الامر المذكور وغيره) الواو بمعنى أو (قوله حتى يكون الخ) تفرع على قوله  
أو تسار لا حتى تفرعية بمعنى الفاء (قوله ما زيد الاقائم) أي (١٨١)

ما شاعر الا زيدا في قصر  
الصفة (قوله لتعيينه)  
أي القصر أو التكميل وقوله  
ما أي حكاه قوله غير معين  
أي بهم عند المخاطب شاك  
في ثبوت (قوله فالداصل)  
أي حاصل ما سبق من قوله  
والاول من غير الحقيقي  
الحناء قوله ان التخصيص  
أي تخصيص التكميل  
شأني ففاعل المصدر  
ومفعوله محذوفان والمفعول  
المحذوف الذي هو الشئ  
ان كان واقعا على الصفة  
كان المراد بقوله بشئ  
الموصوف فيحقق قصر  
الصفة على الموصوف أي  
جعلها مقصورة على  
الموصوف وان كان واقعا  
على الموصوف كان المراد  
بقوله بشئ الصفة فيحقق

الامر ان أعني الاضاف بالصفة المذكورة وغيره في قصر الموصوف والاضاف الامر المذكور وغيره  
بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الاقائم من يعتقد اضافة بالقيام أو القعود  
من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيدا من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على  
التعيين (ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) تعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن  
التخصيص بشئ دون شئ قصر افراد والتخصيص بشئ مكان شئ ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر  
قلب وان تساوى باعتداه قصر تعيين وفيه نظر لا لئلا يمتد في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان آخر  
فلا يخفى أن فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر فان قولنا ما زيد الاقائم من يردده بين القيام والقعود  
تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكا في التخصيص بشئ دون شئ مشتركين قصر الأفراد  
المحصر يسمى قصر تعيين واليه أشار بقوله (ويسمى) هذا القصر الذي قصد به تعيين بعض ما تردد  
فيه المخاطب (قصر تعيين) ولا يشترط فيه التردد بين شيئين بل لو تردد بين أشياء وعين بعضها  
كان قصر تعيين وهذا الاحتمال الثاني وهو تخصيصه بالثاني يقتضي ان الاضاف جاعل جعل مكان  
غيره وان ذلك الغير جعل له للمخاطب مكانا كما تقدم في قصر القلب وفيه بحث لان المتردد بين  
الاضاف وغيره لم يجعل لاحد الاضافين أو الاضافات مكانا فلا بد أن يجعل قصر التعيين داخلا  
في تعريف حلقص الأفراد لان تخصيص شئ بشئ دون غير معناه كما تقدم تجاوز أحد الشيئين  
أو الأشياء إلى غيره فلا تضامان المتردد بينهما والاضافات تجوز غير المعين من ذلك إلى ذلك المعين وهذا  
هو الذي قاله صاحب المفتاح وأوجب بان المتردد قرر أحد الأمرين أو الأمور في نفس الامر فجعل  
المثبت مكانا ورد بان الاحدا لعينه وهو الذي قرره المتردد يصدق على الثابت فلم ينف حتى يجعل المثبت  
مكانا وأوجب أيضا بان المتردد جعل لكل من المتردد فيهما أو فيهما مكانا لتجوز ثبوت جعل الثابت  
مكان ذلك التجوز وورد بان لم يجعل الجواز بل الجواز ان بقيا كما هو انما قرر ثبوت أحد المجوزين  
ووقعه لا جوازه حتى يكون مكان جواز الآخر على تقديره إمارة انتهاء جواز الآخر وقوع الثابت

قصر الموصوف على الصفة أي جعله هذا الموصوف مقصورا على تلك الصفة والباقى في داخلة على المقصور عليه في كلا الأمرين  
(قوله والتخصيص الخ) يجوز أن يكون بالنسب عطف على اسم أي فيكون من عطف معمولين على معمول أن ويجوز ارفع ويكون من  
عطف الجمل وقوله بشئ أي صفة كان أو موصوفا (قوله وان تساوى باعتداه قصر تعيين) هذا قسم قوله ان اعتقد (قوله وفيه نظر)  
أي في هذا الحاصل نظر (قوله لا تالو سلطنا) فيه إشارة إلى منع كون التعيين من تخصيص شئ بشئ مكان آخر وحاصل ذلك النظر أنا  
لا سلم أن في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان شئ آخر لان المخاطب لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت التكميل  
مكاهما بعينه بل هو متردد بينهما مساو فان فيه تخصيصا بشئ مكان شئ آخر ولو احتمل فلا يخفى أن فيه أيضا تخصيصا بشئ دون شئ آخر  
فيكون داخلا في الاول وحينئذ يجعل قصر التعيين من تخصيص شئ بشئ مكان شئ لامن تخصيص شئ بشئ دون آخر يحكم (قوله  
ولها) أي ولاجل أن قصر التعيين فيه تخصيص بشئ دون آخر وان كونه من تخصيص شئ بشئ دون آخر أظهر من كونه من  
تخصيص شئ مكان آخر جعل الخ وهذا اعتراض لأن غير التحكم أي أنه يلزمه التحكم وبخلافه من تقدمه من المؤلفين بلا موجب

وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد اعدم تنافي الوصفين حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد بالشاعر كونه كاتباً أو مقيماً أو نحو ذلك لا كونه مقبحاً لا يقول الشعر ليشور اعتقاد المخاطب اجتماعهما

(قوله والقصر الذي ساء المصنف الخ) تبارك السامع من هذه التسمية اشارة الى أن السكاكي لا يقول بهذا القصر الاضافي عنده نوعان فقط قصر قلب لمن يعتقد العكس وقصر افراد لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئاً فأدرج ما يسميه المصنف تعييناً في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا أن في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية بخلاف القسم الثاني من الافراد فان فيه ازالة الشركة الحقيقية وقد يقال ان البحث الوارد على المصنف لازم السكاكي ولا يختص به المصنف اذا كان له لوجه تخصيص التعيين بالتعريف الذي فيه يمكن كاعند المصنف لوجه تخصيصه بالتعريف الذي فيه دون كاعند السكاكي فالصواب جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين وهذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كاعتباره المصنف واللام يختص بالبحث بقصر التعيين بل يجري البحث في التعريفين باعتبار القصرين الاولين أيضاً لصدق كل منهما حيث تدل على الآخر فتدبر (قوله قصر قلب فقط) أي لا قصر قلب لتعيين كاجعله المصنف وتحصل مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرج أحد في قصر القلب لظهور أن لا عكس فيه أصلاً وأما عند السكاكي فالتعين من افراد الافراد لا قسم له ان الافراد عنده عبارة عن قطع (١٨٢) الشركة سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد وعند المصنف الافراد قطع الشركة الاعتقادية فلا يتناول

التعيين لانه قطع الشركة الاحتمالية لا اشتراك الوصفين أو الموصوفين في أن كلا منهما يحتمل أن يكون ثابتاً بدل الآخر فعليه يكون التعيين قسماً لكل من الافراد والقلب (قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ) قد يقال هذا الاشتراك ضائع لعلمه مما تقدم من أن المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة فان هذا يفيد ان قصر الافراد ما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين فهو لتصرح بما

والقصر الذي ساء المصنف قصر تعيين وجعل التخصص بشئ ممكن حتى في قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد اعدم تنافي الوصفين)

فلا يمنع ذلك كون التخصص فيه اتمامه بشئ معدون شئ لانه يجوز أخذ المجوزين الى الآخر فلا وجه لتخصيصه بالثاني بل يصدق على قصر التعيين التعريفان معاً حيث تدل ولكن على هذا يلزم البحث في كلام السكاكي والمصنف معاً فلا يختص به المصنف كما قيل اذ كما أنه لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيمكن كاعند المصنف لوجه تخصيصه فيه بالذي فيه دون كاعند السكاكي بل الصواب على هذا جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين كافي الاحتمال الا ان هذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كاعتباره المصنف واللام يختص بالبحث بقصر التعيين بل يجري في التعريفين باعتبار القصرين الاولين أيضاً لصدق كل منهما حيث تدل على الآخر فتدبر والله أعلم (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد) أي قصر افراد (عدم تنافي الوصفين) في اعتقاد المخاطب ولو كان متنافيين في أنفسهما وانما شرط في قصر الافراد ما ذكر ليتأتى للمخاطب اعتقاد اجتماعهما في الموصوف فاذا قلنا في قصر الافراد ما زيد بالشاعر ان المنفي عن زيد ما يمكن مجامعة الشعر كالكتابة والتجيم لا كونه مقبحاً أي غير

ص (وشرط قصر الموصوف الخ) شريد أن شرط قصر الموصوف على الصفة افراد أن تكون الصفتان غير متنافيتين فالمنفي في قولنا ما زيد بالشاعر وكونه كاتباً مثلاً وليس المنفي كونه مقبحاً عاجز عن الشعر لان ذلك بنفسه قولنا هو شاعر من غير قصر والسامع لا يمكنه أن يفصل اجتماعهما في ذهنه بخلاف ما لا يتأتى الشعر فانه قد يعتقد اجتماعه مع في نفسه وقول المصنف ان ذلك شرط في قصر

علم التزام يخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة دون قصر الصفة على الموصوف لان الموصوفات لا تكون لبعص الامتنافية كقوله السراي وفي يس ظاهر كلام المصنف انه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افراد وفيه نظر فانه بشرط في قصر الصفة على الموصوف عدم تنافي الانصافين اذ لو كان الوصف مالا يصح قيامه بمجلين لم تنبأ اعتقاد المخاطب شيوة لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو قولك لا آب زيدا امرد ونحو ما أفضل البلد الا زيدا لانه لا يجتمع الموصوفان في وصف الا بوجه لا في وصف الا فضيلة فلا يتأتى فيها قصر الافراد بخلاف نحو قولك لا جواد الاحم في قصر الافراد فيصح لان الجواد يمكن أن يتصف به اثنتان وأوجب بأن المصنف ترك هذا الاشتراط في قصر الصفة اما لندرته لان تنافي انصاف الموصوفين بالصفة نادراً والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزلة اللزوم فلا معنى لاشتراطه واما لتعويله على ظهوره بالمقابلة انتهى (قوله افراد) حال من قصر وشرط مجي والخال من المضاف اليه موجود أي حال صكوته افراد أي اذا افراد أو مفعول لمطلق أي قصر افراد أو مفعول لاجله أي لاجل الافراد قوله عدم تنافي الوصفين عدم تنافيهما صادق بلان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو ما زيد بالامش لا أيضاً ولا ضاحك قاله يس وفي عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين لان لا يكون مفهوم أحد هامين في الآخر وذلك كالمحمية والشاعرة ولا يلزم ما لشيء الآخر لزوماً بلان يحصل في ذهنه بصلوة كالغود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان اشتناع

بشرط قصره فليحقق تنافيهما حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا أو جالسا أو نحو ذلك لا كونه أسود أو أبيض  
أو نحو ذلك ليسكون اثباتها شعرا باتباعها غيرها

اجتماع النفي والاثبات من أجل البداهات فلا يتحقق قصر الافراد لا بتناؤه على اعتقاد الشركة وهذا تعلم أنه لا رد ما قيل ان حصة  
اعتقاد المخاطب الاجتماع لا تتوقف على عدم التنافي لجواز أن يعتقد خلاف الواقع أو الاعتقاد المطابق الواقع ليس بلام في القصر  
ولاحاجة الجواب عنه بأن المراد عدم تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لا في الواقع انتهى (قوله لم يصح الخ) علة لعدم التنافي (قوله حتى  
نكون الخ) حتى تقر ربيعة بمنزلة القاء وما ذكره من عدم منافاه كونه كاتباً لكونه شاعراً معني على أن المراد الكتابة بالشعر لا بالقول  
يصح إذا لم يمكن اجتماعه لان المراد بالكتابة القاء الكلام نداء بقرينة مقابلة بالشعر الذي هو القاء الكلام فلما كذا ذكر بعضهم (قوله  
وقد الخ) فيه العطف على معمولي عاملين لان قلباً عطف على افراد العامل (١٨٣) فيمقرر وتحقق عطف على عدم

والعامل فيه شرط وفيه  
خلاف والراجح المنع ان  
لم يكن أحد المعمولين جارياً  
ومحروراً من قبلهما كما في  
قولك في الدار زيد والحجرة  
عمرو وأجاب الشارح بأنه  
من عطف الجمل حيث قال  
وشرط الخ ان قلت انما جاء  
هذا من جعل قوله افراداً  
وقلباً معقولاً لاجله ونحن  
نجهلها حالا فيكون  
العامل فيها شرطاً وحينئذ  
فيكون من قبيل العطف  
على معمولي عامل واحد  
وهو جائز قلت ما زال  
البحث واردان اختلاف  
جهة العمل ينزل منزلة  
اختلاف العامل بناء على

لمصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الاشاعر  
كونه كاتباً أو مجملألا كونه مفحماً أي غير شاعر لان الاخام وهو وجدان الرجل غير شاعر تنافي  
الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (فليحقق تنافيهما) أي تنافي الوصفين حتى يكون  
المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً أو مضجعاً أو نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد أحسن صاحب  
المقتضى في اجمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب  
شاعر اللهم الا أن يعتقد المخاطب امكان اجتماع كونه مفحماً وشاعراً جهلاً فيكون في الكلام قصر  
افراداً أيضاً والافحام وجدان الرجل غير شاعر يقال أنه ممتنع وجده غير شاعر وإذا كان المراد عدم  
التنافي في الاعتقاد كيلا يخرج عن قصر الافراد ما اعتقد فيه المخاطب اجتماع الوصفين في موصوف خطأ  
مع تنافيهما في أنفسهما مع أنه قصر افراداً قطعاً كان هذا الشرط لا فائدة له لانه تقدم أن قصر الافراد  
أجمعه عند اعتقاد اشتراك الوصفين ثم لو روي عدم التنافي في نفس الامر لبتأى مطابقة اعتقاد  
المشار كذا ثم أن بشرط أيضاً عدم تلازمهما كالضلع والخط لبتأى مطابقة في الاشتراك وهو فاسد  
لان في الاشتراك قصر افراداً طابق النفي والاعتقاد في النفس الامر لم يطابق بما عاشر ما ذكر في  
قصر الموصوف فقط لان تنافي الاتصاف بالنسبة لموصوف متعدد في قصر الصفة نادر في بشرط تنافيه  
وذلك كقولك ما أومر ولا زبده قصر الانونية على زيد يكون قصر قلب لعدم تأني اصفه زيد وغيره  
بأنه عمرو ولا يكون قصر افراداً لان ادعاء المشاركة يتأويل الا بوجه الشبهة مثلاً ويجعل وهذا الذي  
جلبنا عليه كلامه من ان المراد بالتنافي التنافي في الاعتقاد لا بلام قوله (و) شرط قصر الموصوف على  
الصفة (قلبا) أي قصر قلب (تحقق تنافيهما) في الكلام بحث في كل تقدير وإنما قلنا لا يلائمه لان

الموصوف افراداً ظاهر أنه ليس شرطاً في قصر الصفة افراداً وفيه نظر لان قولك لا جواد احاط في قصر  
الافراد انما يصح اذا كان الجود يمكن أن يصف به اثنين فانه يمكن كقولك لا أسير بالاعر وفلان يتأني  
فيه قصر الافراد لان اشتراك اثنين في أوجه يدا المردب الأب الا على لا يمكن قوله (وقلباً) أي وشرط قصر  
الموصوف قلباً (تحقق تنافيهما) حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً أو أسود أو أبيض

الموصوف قلباً نحو انما الكاتب زيد لا يعمرون لم يعتقد ان الكاتب عمرو ولا زيد لا يعني علياً أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين  
فيه وحينئذ فلا بشرط فيه فحقق التنافي بل تارة لا يتحقق كما مثلنا وتارة يتحقق نحو لا أسير بالاعر وفلان يتأني  
قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف أو بزيادة (قوله لم يتحقق تنافيهما) أي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لاجل أن يكون اثبات  
التمسك إحدى الصفتين شعراً باتباعها غيرها وهي الصفة التي تنافيه فيكون القصر قصر قلب يبين بخلاف ما إذا لم تكن احدهما  
منافية للآخرى فان المخاطب يجوز اجتماعهما في بادي الرأي فيصير أن يكون قصر افراداً يحتاج في كونه قصر قلب إلى أمر خارجي  
يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس (قوله حتى يكون المنفي الخ) حتى تقر ربيعة بمعنى القلة (قوله أو نحو ذلك مما ينافي القيام) أي  
ككونه مستلقياً أي وليس المنفي بما ذكره من القصر كونه كاتباً أو شاعراً لعدم منافاهما القيام (قوله ولقد أحسن الخ) هذا تعرض  
بالمصنف من كونه أساه في اشتراط هذا الشرط وهو تحقق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب فيمكن ان ينفي له اجماله كما عمله  
السكاكي

(قوله على ما صرح به في المفتاح) أي أن الشرط في قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المشكك سواء كان التنافي بينهما محققا في الواقع أم لا لقول الشارح مع عدم تنافي الشعر والكتابة أي في الواقع لصحة اجتماعهما في موصوف واحد وأن كان المخاطب يعتقد تنافيهما والمراد بعدم تنافيهما واحد وأن كان مفهوما مختلفا (قوله ومثل هذا) أي ومثل هذا القول وهو ما يزيد الأشاعر على اعتقاده أنه كاتب (قوله خارج عن أقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عنه هذه الأقسام الثلاثة قطعا (قوله خارج عن أقسام القصر) أي القصر الإضافي أو ما يخرج عن قصر الأفراد فلا تعتقد المخاطب أنصافه بصرفي قصر الأفراد لا بد أن يعتد المخاطب اجتماعهما وأنصافهما \* وأما خروجه عن قصر التعيين فلكون المخاطب به مترددا لاعتقاده عنده والمخاطب هنا معتقد بثبوت أحدهما وانتفاء الآخر \* وأما خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط فيه لا يمتنع على مقال المصنف وقوله ما ذكره المصنف أي من اشتراط هذا الشرط في قصر القلب وأما على صنيع السكاكي من إجماله (١٨٤) فلا يكون هذا المثال خارجا عن الأقسام الثلاثة بل من قيل قصر القلب كما علمت (قوله)

هذا شرط للحسن أي  
لحسن قصر القلب لصحته  
وحينئذ فلا يخرج ما زيد  
الأشاعر لمن اعتقده أنه كاتب  
عن أقسام القصر الثلاثة  
بل هو من قيل قصر القلب  
وإن كان غير حسن (قوله)  
أو لرد التنافي في اعتقاد  
المخاطب أي سواء تنافيا  
في الواقع أو لا كما في المثال  
المدكور ثم إن ليس المراد  
بتنافيهما في اعتقاد المخاطب  
اعتقاد تنافيهما في نفس  
الامر بأن يعتقده أنه لا يمكن  
اجتماعهما في نفس الامر  
بل المراد باعتقاده ثبوت  
احدهما وانتفاء الأخرى  
فصرح بالشارح إلى (قوله)  
أما الأول وهو كونه  
شرطا في حين قصر القلب  
وحاصل هذا إذا لم

على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا امر طالحين أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لا نناقش قول الأول فلا دلالة للفظ عليه مع أننا نسلم عدم حسن قولنا ما يزيد الأشاعر على اعتقده كاتبا غير شاعر وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم بما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقده المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا

المراد بالتنافي هنا التنافي في نفس الامر فإذا قلت في قصر القلب ما زيد الأقسام فالتنفي عن زيد هو القعود أو نحوه ما ينافي القيام بالكتابة أو الشعر مثلا ولو أريد به التنافي في الاعتقاد لم يطابق ما عند المصنف في الإيضاح الذي جعله كالشرح لهذا الكتاب وذلك أنه ذكر فيه أن السكاكي أغفل ذكر التنافي ومعلوم أن التنافي الذي أغفله هو التنافي في نفس الامر لا التنافي في الاعتقاد لا نذكر أن قصر القلب اتهموا عند اعتقاد المخاطب العكس ويعمد غلط المصنف بأن يكون مراده التنافي في الاعتقاد مع ممارسته لكتاب السكاكي وعلمه بما فيه فلم يتعرض عليه إلا بما تحقق إجماله له وهو التنافي في نفس الامر ولكن الصواب مع السكاكي لأن اشتراط التنافي الذي ذكره المصنف يقتضي أن قولنا ما زيد الأشاعر رد على من زعم أنه كاتب لا شاعر ليس قصر قلب لعدم تنافي الشعر والكتابة كما أنه ليس أفرادا ولا تعيينا لعدم اعتقاد المشاركة وعدم التردد ولا شبهة في أنه قصر قلب وقد نص عليه السكاكي وهو حق لا شك فيه فهو لوجه على التنافي في الاعتقاد كان خاليا عن الفائدة للعلم بأن قصر القلب اتهموا عند اعتقاد ما ينافي حكم القصر المذكور كاتقدم في قصر الأفراد وأيضا يكون هذا الكلام منافيا حينئذ لقوله وقصر التعيين أعظم من أن يكون أرباب المناهضة في الاعتقاد صدق قصر القلب في الوصفين التنافيين وفي غيرهما فلا يزيد عليه قصر التعيين بغير التنافيين وهذا أعني كون قصر التعيين غير أعظم يلزم أيضا بالنسبة لقصر الأفراد على ما جئنا عليه لأجل ما تقدم من لا يختص قصر الأفراد حينئذ بما لا تنافي فيه فلا يزيد عليه قصر التعيين فقد ظهر ما في كلام المصنف من الخطب فالصواب ما عند

أن هذا امر إذا المصنف ليدل على ما دلل الكتاب به إذا الأصل في الشروط أن تكون للصحة لا للحسن بل كلامه في الإيضاح وأيضا الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ينافي كونه شرطا للحسن لا نقال ليكون إثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيره فإن قضيت أن الشرط لتحقيقي للحسن سلمنا أن لفظ الكتاب مشعر بأنه شرط في الحسن فلا نسلم عدم حسن الخط فطيل حينئذ كونه شرطيا في الحسن فقول الشارح فلا دلالة للفظ أي اللفظ الكتاب أعني المتن عليه (قوله وأما الثاني) أي كون المصنف أراد تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الامر (قوله بما ذكره في تفسيره) أي بما ذكره في التفسير على تفسيره أي أنه يعرفه وذلك لأنه عرفه بأنه يختصن أمره بصفة يمكن صفة أخرى ثم فرغ على ذلك قوله والمخاطب بالتالي من يعتد العكس (قوله فيكون هذا الاشتراط ضائعا) ورمثل هذا على قوله بشرط قصر الموصوف أفرادا عدم تنافي الوصفين لأن عدم تنافي الوصفين وإمكان اجتماعهما معلوم من قوله في التفسير على أنه يعرفه والمخاطب بالأول من يعتد الشرط فكأن اللائق ترك الاشتراط فيها لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض في المفتاح لهذهين الشرطين المذكورين في قصر الأفراد وقصر القلب

وقصر التعيين أعم لان اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضي جواز انهما فهماماً ولا امتناعه وهذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً لقصر التعيين من غير عكس وقد أحسن السكاكي القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الأفراد فلم يشترط في قصر الموصوف أفراداً عدم تنافي المفتين ولا في قصره قلباً تحقق تنافيهما

(قوله وأصله يصح) أي على إرادته هذا الاحتمال الثاني (قوله لم يصرح قول المصنف) أي في الإيضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وحاصل كلام الشارح أن لو كان مراد المصنف الثاني بحسب اعتقاد المخاطب لم يصرح قول المصنف في الإيضاح معترضاً إلى السكاكي أنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطه وذلك لان السكاكي قد اشترط فيه كون المخاطب معتقداً للعكس وهذا هو المراد الثاني في أن ما إذا المخاطب فدل هذا على أن مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب اعتقاد المخاطب إذ بعد أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو قائل ومعتز به (١٨٥) وإنما يعترض عليه بما تحقق

إمهاله وهو الثاني في نفس الأمر (قوله وتدل المصنف) أي في الإيضاح وأشار الشارح بهذا إلى بطلان دليل المصنف بعدما أبطل مدعاه من اشتراط الشرط المذكور (قوله ليكون الخ) أي انما اشترط في قصر القلب تنافي الوصفين لأجل أن يكون اثبات الصفة مشعراً بانتفاء الأخرى انتهى فإذا قيل ما زبد الاقام كان اثبات القيام مشعراً بانتفاء القعود فلم يحصل ذلك الاشعار إلا إذا كان الوصفان متنافيين في نفس الأمر (قوله وفيه نظر بين في الشرح) أي وحينئذ فالحق مع السكاكي في إهمال ذلك

وأيضاً لم يصرح قول المصنف أن السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلى المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولاً السكاكي من إسقاط هذين الشرطين ولا يقال لعله أراد بشرط عدم تنافي الوصفين أو تنافيهما بشرط الحسن في القصرين بل لا نلزم أن لا حسن فيهما لا تنافي فيه بالنسبة لقصر الأفراد أو ضاليس في الكلام ما يدل على الحسن وخص المصنف أيضاً بالشرط بقصر الموصوف لأنه أكثر في المشاركة فاتحج إلى الشرط فيه بخلاف قصر الصفة فالتنافي في الأوصاف فيها نادر كما تقدم في قولنا موزيد لا عمرو فكان قصر الصفة لطيف التنافي فيه مخصوص بقصر الأفراد أو التعيين فلم يذكره ولو كان على ما ذهب إليه المصنف لا بد من التنافي باعتبارها أو ضاؤه محتمل أن يكون تخصيص الشرط بقصر الموصوف لعدم اشتراط في قصر الصلة لا لندو والتنافي فيه وهو مما يوجب بطلان الشرط تأمل والله أعلم وأما تعليق المصنف شرط التنافي بقوله ليكون اثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها فهو مما يؤكده إرادته التنافي في نفس الأمر وفيه بحث لأنه أن أراد أن يثبت التسليم هو المشعر بنفي غيره فأداته القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن يثبت المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضاً على التنافي بل بينهما منه التسليم بقرينة أو عبارة كان يقال ما زبد لا كاتب فيقول التسليم رداً إليه ما زبد لا الشاعر فإذا كره المصنف من الشرط في القصرين لا يتم إلا أن ثبت بالاستقراء أن البلاء لا يستعملون أحد القصرين إلا بالشرط المذكور ولم يثبت ثم بين أن قصر التعيين لا يشترط فيه أحد الشرطين فقال (وقصر التعيين) وهو اثبات التسليم أحد المتدرد فيها والمتدرد فيها (أعم) محلاً من كل من قصرى الأفراد والقلب لأن الأول على ما مر عليه المصنف محلاً للتنافي فيه والثاني محله ليكون اثباتها مشعراً بانتفاء غيره (وقصر التعيين أعم) يعني لأن اعتقاد الأوصاف بأحد الأمرين أغرم جواز اجتماعهما واما امتناعه فكل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً لقصر التعيين أي من غير عكس قلت ومن هنا يعلم أن قوله أو تساو يلغى على كل من قصرى

(٢٤ - شرح التلخيص ثاني) الشرط وحاصل ذلك النظر أنه أن أراد ليكون اثبات التسليم الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وهو ما مقتضاه المخاطب ففيه أن أداته القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن يثبت المخاطب الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وهو التي أثبتتها التسليم كالقيام حتى يكون هذا عكساً لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فيه أن يثبت المخاطب لا إشعاراً بانتفاء شيء أصلاً غاية ما يفهم منه الإثبات فقط وانتفاء الديران فهمه منه التسليم بقرينة أو عبارة كان يقول ما زبد لا قاعد فيقول التسليم رداً إليه ما زبد لا الشاعر ولا يتوقف على التنافي والحاصل أن شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب بعكس ما يذكره التسليم سواء تحقق التنافي بينهما أم لا وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم (قوله وقصر التعيين) أي وهو اثبات التسليم أحد الأمرين المتدرد فيها وأحد الأمور المتدرد فيها وقوله أعم أي من كل واحد حسن ما على أنه أراد أنه أعم من مجموعهما بأن يحقق بدون هذا المجموع لا يمكن لأن الوصفين فيه امامتاً ببيان أولاً ولا واسطة بينهما فان كانتا يثبتان تحقق القلب والتعيين دون الأفراد وان كانا غير مبنيين بتحقيق الأفراد والتعيين دون القلب والعموم باعتبار المحل وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لأنها مبينة لكل من حقيقة القصرين إذ لا يصدق

قصر الأفراد الاعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب الاعتقاد العكس ولا يصدق قصر التعيين الاعتقاد عدم الاعتقادين  
وأما كلف قصر التعيين أعم من كل من قصرى الأفراد والقلب لأن الأول على مامر عليه المصنف غلما لا تنافي فيه والثاني على  
مافيه التنافي وقصر التعيين غلما مافيه التنافي وغيره فيكون أعم من الأول لشموله مافيه التنافي وأعم من الثاني وهو قصر القلب  
لشموله ما ليس فيه التنافي والحاصل أن عمومه بالنسبة للاول لوجوده في محل الثاني وعمومه بالنسبة الثاني لوجوده في محل الاول وليس  
عمومه بالنسبة لهما معا بأن يعقوب دون هذا المجموع والازم وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا غيره وهذا ما  
كلا يخفى (قوله فكل مثال الخ) (١٨٦) إشارة الى أن العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية لا بحسب الصدق

فكل مثال يصلح لقصر الأفراد أو القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور  
ههنا ر يعقوب غيرها فمسبق ذكره فالأمر بمعاذ كونه ههنا (منها العطف)  
مافيه التنافي وقصر التعيين غلما مافيه التنافي وغيره فيكون أعم من الأول بمافيه التنافي ومن الثاني  
وهو قصر القلب بما ليس فيه به يعلم أن المراد وقصر التعيين أعم من الأول بخصوصه لوجوده في محل  
الثاني ومن الثاني بخصوصه لوجوده في محل الأول لأنه أعم عنهم لعملا حتى يلزم وجود محل يصدق فيه  
وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا عده فان هذا فاسد كما لا يخفى وقيدنا للعموم داخل للإشارة الى أن  
العموم باعتبار التحقق في محل لا باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لأنها مبينة لكل من القصرين إذ  
لا يصدق قصر الأفراد الا في اعتقاد المشاركة وقصر القلب الا في اعتقاد العكس وقصر التعيين الا في  
عدم الاعتقادين فليهم (وللقصر طرق) أى أسباب لفظية تنقده وهي كثيرة منها تعرف بالجزأين  
وفصل المبتدأ بضمير الفصل وقولك مثلا جازن بد نفسه أى لا غيره وقولك زيد مخصوص بالقيام دون  
عمرو والمذكور للضبط هنا ر بقا واما المبدأ كغيرها لان القيام انه ليس معدودا من الطرق  
اصطلاحا كالتأكيده المعنوية كقولك جازن بد نفسه كالتقدم واما انه مخصوص بالمستبين كضمير  
الفصل والاقيد كمرابم واما انه عائد الى هذه الاربعة كبل التي هي المضارب ولكن التي للاستدراك  
للعطف لأنها مرجع الى معنى العطف لزيادة الطرق على الاربع لم يقل في عدها هي كذا وكذا  
بل أتى في عدها بمن المقتضية للتبعيض والى ذلك أشار بقوله (منها) أى من طرق القصر (العطف)  
بحرف مقتضى ثبوت ضد حكم ما قبله لما بعده والحكم الذي يعيد الحرف ثبوت ضده لما بعده  
الأفراد والمبطل قال المصنف وأهل السكاكي القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الأفراد فلم  
يشترط في قصر الموصوف افراد اعدم تنافي الصفتين ولا في قصره قلبا تحقيق تنافيهما قبل الاحتياج الى  
اشتراط عدم التنافي بين الصفتين في الأفراد لان العقل مستقل بالحكم بعدم اجباغ المتنافيين وكذلك  
التنافي بين الاخرين ظاهر في القلب فلم يحتج لذكره وقيل ان العمل بشرط السكاكي التنافي في القلب لانه  
لا دليل على اشتراطه وما ذكره المصنف لا يدل لجواز أن يكون انتفاء غيره باحصل من انتباه بطريق  
من طرق القصر مع عدم التنافي اذ لا مانع من أن يتقدم الخطاب بصفة مكان صفة وهما لا يتنافيان  
(وللقصر طرق منها العطف) ش القصر يكون بالعطف وغيره وقد ذكر المصنف طرقا ونحن نذكر

لا غيره وأما قصر المصنف ذكره هذه الاربع في هذا الباب امالا ان القصر الاصطلاحي هو ما كان بهذه الاربع كقولك  
وما كان غيرها كضمير الفصل وتعرف بالسند والسند اليه نحو لفظا مخصوص فليس باصطلاحي وان كان قصرا بالمعنى الغوي  
أو أن القصر بضمير الفصل وتعرف بالسند أو بالسند اليه داخل في القصر الاصطلاحي بأن يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق  
السبعة ولم يذكر هذه الثلاثة في هذا الباب لاختصاصها بالسند والسند اليه وقد تقدم ذكرهما على كلا الاحتمالين التخصيص بالحاصل  
بصريح لفظا مخصوص والتأكيده كيدليس داخل في القصر الاصطلاحي هذا حاصل ما ذكره العلامة عبد الحكيم (قوله منها العطف) أى  
بلاويل ولكن واما تقدم العطف على بقية الطرق لانه أقوا للتصريح فيه بالطرفين المثبت والمنفي بخلاف غيره فان المنفي هنا ذهني ثم  
النفى والاستثناء أمر من أماد آخر التقديم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقا للأوضاع على أن العطف يكون للقصر الحقيقي  
والاضافي وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا يجوز بدشاعرا لا عمر وفا القصر اضافي وان كان عاما يجوز بدشاعرا لا غير بدفا القصر حقيقي

كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد ازيد شاعرا لا كاتب أو مازيد كاتب بل شاعر

(قوله زيد شاعرا لا كاتب) أي لمن اعتقده كاتب وشاعرا

(١٨٧)

(قوله والثاني بالعكس) وجوان

الوصف الثاني فيه معطوف

عليه والثبت معطوف

لكن كون ثاني الاسمين

معطوفا على المنثني محل

نظر لادان عطف بالنصب

على لفظ المنصوب الثاني

لزم عمل ما في التثني وهو

العمل في المنثني وان

عطف بالرفع على محل

المنصوب فالعطف على

محل المنصوب هنا ممنوع

لزال رعاية الخلية بوجود

الناصح وأما رفعه بتقدير

المتبادر فخرج به عن كونه

معطوفا لأن بل اذا دخلت

على جملة كانت استدائية

واضراية لا عاطفة لانها

انما تعطف المقررات

وكلامنا في افادة الحصر

بالعطف ويمكن أن يجاب

بأن العطف على المحسن

لا يمنع على مذهب البصريين

الذين لا يشترطون وجود

المحسن رأى الطالب لذلك

المحل والمثال جار عليه على

أن المحل وان كان لا يلقى

مع العامل الغير لكنه

اعتبر هنا للضرورة ولوكون

ماضيفة العمل وانما

ذكر بل بعد الثاني دون

الاثبات لانها بعد الثاني

تفيد الاثبات التابع فتفيد

القصر وبعد الاثبات

لا ترفعه عن المتبوع بل

كقولك في قصره أي قصر الموصوف على الصفة افراد ازيد شاعرا لا كاتب أو مازيد كاتب بل شاعر  
مثل مثالين أولهما الوصف المثبت في معطوف عليه والمنثني معطوف والثاني بالعكس

اما اثبات فيكون الثالث لما بعده نفيا كقولك في قصره أي قصر الموصوف على الصفة افراد أي  
قصر افراد (زيد شاعرا لا كاتب) فقد أثبت الشعر زيدا قبل حرف العطف ونفي بعنه الكتابة  
التي لاتتافي الشعر فكان قصر افراد (د) امانتي فيكون الثالث بالحرف ليدل انما اثبات كقولك  
في قصره افراد أيضا (مازيد كاتب بل شاعر) فقد نفي الكتابة أولا واثبت الشعر فكان قصر افراد  
في هذا مثالان أولهما عطف فيه المنثني على المثبت وثانيهما بالعكس أي عطف فيما ثبت على المنثني  
ولكن كون ثانيهما معطوف فيه المنثني المنصوب بمحل نظر لانه ان عطف على لفظ المنصوب لم  
عمل ما في المثبت وهي انما العمل في المنثني وان عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على المحل ممنوع  
لزال رعاية الخلية بوجود الناصح وأما رفعه بتقدير المتبادر فخرج به عن كونه معطوفا وكلامنا في  
افادة الحصر بالعطف ويمكن أن يجاب بأن العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين والمثال جار  
عليه أو الرفع بتقدير المتبادر يجعل الكلام من عطف الجمل زيدا بالعطف ما هو أهم من عطف الجمل

ان شاء الله فذكره ثم كرر ما هم له في آخر الكلام من طرق العطف كقولك في قصر الموصوف على  
الصفة افراد ازيد شاعرا لا كاتب ومازيد شاعرا بل كاتب وقلبا زيدا قائم لا قاعد ومازيد قاعدا  
بل قائم وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعرا لا كاتبا وما عمرو دما عمرو شاعرا بل زيد قلت أما العطف  
بلا فأى قصر فيما نحاه في اثبات كقولك زيد شاعرا لا كاتب لا تعرض فيه لنفي صفة تالتة والقصر انما  
يكون بنى جميع الصفات غير المثبت اما حقيقة أو مجازا وليس هو خاصا بنى الصفة التي يمتنعها  
المخاطب وأما العطف ببل فأبعد قال قولك زيدا قائما بل قاعدا لقصر فيه وهو أبعدهم القصر عما قبله  
لان في الاجماليين نفي واثبات وذلك لا يهمل في بل اذا جوز ناعطفه على المثبت مثل زيد شاعرا بل كاتب  
ثم اطلاق أن بل لا عاطفة للقصر لا يصح لانه يقتضى أن قولك ليس زيدا قائما بل قاعدا لقصر فيه فانها  
ليست عاطفة لان بل لا تعطف الا المفرد كما صرح به النجاشي فائدة تتعلق بالعطف بلا وتحقيقه ملخصا  
من كلام الوالد رضي الله عنه وقع السؤال عن قائم رجل لا زيد بل يصح هذا التركيب فان الشيخ أبا حيان  
منعه وشرط أن يكون ما قبله لا عاطفة غير صادق على ما بعدها وسبقه لذلك السهيلي في نتائج الفكر  
وقال لان شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفي ما بعده انقل السائل ان  
في ذلك نظر الامور منها أن قائم رجل لا زيد بل قائم رجل وزيد في جهة التركيب فان امتناع قائم رجل  
وزيد في غاية البعد لانك أن أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيذا فلا مانع  
منه اذا قصد الاطناب وان أردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على  
هذا التقدير مثله قائم رجل لا زيد في جهة التركيب وان كان معناهما متعاكسين بل فقيال قائم رجل  
لا زيد أو في الجواز من قائم رجل وزيد لا زيد بل قائم رجل وزيد ان أردت بالرجل زيدا كان تأكيذا وان أردت  
غيره كان فيه التباس على السامع واهتمام أعنيته والتأكيدي والالباس متفتحين في قائم رجل لا زيد وأي  
فرق بين زيد كاتب لا شاعر وقائم رجل لا زيد بين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر  
عموم وخصوص من وجه كالخمين والابيض واذا امتنع جازم لزيد كقوله فهل يتأتى ذلك في  
العام والخاص مثل قائم الناس لا زيد وصرح ابن مالك وغيره بصحة قائم الناس وزيد وان كان في استدلاله

نحله في حكم السكوت عنه فلا تفيد القصر فهو مازيد كاتب بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل  
شاعر معناه ثبوت الشعر له مع السكوت عن نفي الكتابة واثباتها زيد اه سرأي واعل ان افادة بل القصر مني على أن ما قبل بل في  
النفي متقرر فيه كاعليه الجمهور وأما على أنه مسكوت عنه كما قاله بعضهم فلا تقيد بالمصنف مشي على ما قاله الجمهور

(قوله وقليز الخ) اقتصر على التصريح بما عومدهم جريان طريق المطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل العجز جريانه فيه فالاقصر الماصصرح به الشارح في قوله ولما كان الخ (قوله زيد قائم لا قاعد) أي لمن اعتقده قاعدا للشرط وهو تنافي الوصفين موجود (قوله وما زيد قائما بل قاعد) أي لمن اعتقده قائم ومثل بمثلين السابق (قوله فان قلت الخ) حاصله أن قصر القلب بطريق العطف لا فائدة على مذهب المصنف مطلقا وذلك لأنه شرط فيه تحقيق تنافي الوصفين وأد الحق أثبت تنافيهما كافي المثالين علم من نفي أحدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت أحدهما نفي الآخر وحينئذ فلا فائدة في عطف الثبوت على النفي أو عطف النفي على الثبوت وكذا في مذهب غيره في صورة تحقيق التنافي فقد علمت أن هذا الاراد بحسب مذهب المصنف وكذا بحسب مذهب غيره إذا تحقق التنافي وأما إذا لم يتحقق التنافي فلا مظهر وقول الشارح فاثبات أحدهما يكون مشمرا بانتفاء الغير أي وكذا نفي أحدهما يكون مشمرا بغيره ثبوت الآخر ولو زاد الشارح ذلك لكان أولى ليشمل المثال الثاني والجواب الذي ذكره شامل له أيضا لأن حاصله أن الجمع بين النفي والاثبات للتنبيه على رد الخطأ بالنفي سواء تقدم أو تأخر (قوله قلت الخ) حاصله أن فائدة التعرض لنفي الغير بعبارة انبائ المطالب بطريق الحصر الأشعار (١٨٨) بأن المخاطب اعتقد العكس لأن القيد الزائد من البليغ حين

لا يحتاج اليه لطلب له فائدة وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم الرد على المخاطب فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما نزع إليها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما نزع إليها المخاطب بل كذا نقول للشارح القائمة فيه أي في نفي الغير وقوله التنبيه أي تنبيه المخاطب وغيره وقوله على رد الخطأ أي الواقع من المخاطب وقوله وأن المخاطب الخ عطف على رد عطف لازم

ولكن اتعاهم هذا الاخير ان سلم أن بل للعطف ولا ينفيه الاضراب وهو على نظر (د) كقولك في قصره (قلبا) أي قصر قلب في صورة تقديم الاثبات (زيد قائم لا قاعد) فقد أثبت القيام ونفي القعود المتنافي له فكان قصر قلب على مذهب المصنف (د) في صورة تقديم النفي (ما زيد قائم لا قاعد) فقد نفي القعود وأثبت القيام والبعث الوارد فيهما سم فيهما النفي واردنا أيضا ليقال قصر القلب بطريق العطف أو بغيره لا فائدة له في مذهب المصنف مطلقا لأنه شرط لتحقيق تنافي الوصفين وإذا تحقق تنافيهما كافي المثالين علم من ثبوت أحدهما ونفيه نفي الآخر وثبوت فأي فائدة لعطف الثبوت أو النفي وكذا على مذهب غيره في صورة تحقيق التنافي لا نأقول الحكم المقدر هنا منكر لا اعتقاد على ذلك بقوله تعالى من كان - مؤاللة الآية نظر لأن جبريل مأمور بعطف على الجملة الكريمة أو على رساله على القولين إذا قلنا ان المعطوف الاخير معطوف على متوسط بل ماعلى الاول وما لم يقابل قوله لان سمعنا من الشرح أبي حيان والمراد بالرسال الانبياء لان الملائكة وأن جعلوا رسالا فقربته - طهم على الملائكة يصر فلهذا ولا شيء يمنع العطف بل في نحو مقام الازيد لا عمر وهو عطف على موجب لان زيد مأمور وتعليقها بأنه يلزم تقييد من ضمير لان الاطناب قد يقتضي مثل ذلك ولا مبالاة بالنفي

لكنه على ما زعم أو عطف تفسير وهذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ بل من الذوق كما علمت من أنه إذا وقع في الكلام شيء مستغنى عنه بحسب الظاهر فان الذهن يطلبه فائدة فإذا وجد ما يناسبه حمل عليه لان كلام البليغ يعمل على المناسب وانما قال التنبيه على رد الخطأ لان كلامه في قصر القلب والان اراد فيه أقوى فلا ينافي أنه قد تكون فائدة النفي التنبيه على رد الخطأ إذا كان قصر تعيين وقد يقال يمكن أن الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على أن المخاطب متردد فانه فائدة لصح الحمل عليها وحينئذ يكون ذلك القصر من قصر التعيين في نفي التنبيه الذي ذكره الشارح ولذا أجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن فائدة نفي الغير بعبارة انبائ المذكور بطريق الحصر تأكيد الحكم المنكر المناسب للقيام وبينا أن الحكم المقرر هنا منكر لا اعتقاد المخاطب بحكمه والحكم المنكر يجب تأكيد في اثبات ضد أو خلاف المعتقد نفي الحكم المعتقد وفي العطف بالنفي أو الاثبات تقر برما تقرر أو لا فقد توصل بالمعطف المفيد للحصر صراحة إلى التأكيد المناسب للقيام ولا يقال قد قررت أن مقام قصر القلب مقام انكار وبينت فيه أن العطف فيه يفيد التأكيد ومعلوم أن قصر الافراد في مقام الانكار أيضا لا تأكيده فيه أصلا لان الحكم المثبت معلوم مسبقا ومعنى التأكيد فيه والمنفي وهو النكر بالفتح لم يشغل على أداة تأكيد فيقسم فيه ان العطف فيه للتأكيد ولا جرى على قاعدة الخطاب الانكار لا نأقول المنكر على المخاطب في قصر الافراد هو التشريك بالعطف فيه يفيد الوجة



وفي قصر الصفة على الموصوف افراداً أو قلباً بحسب المقام زيد فاعلم لا عمرو وأما عمرو فاقبل زيد

بالزوم وينبغي بالمطابقة نفى غير من انتسب له الحكم والكلام - لي تقدير الوحدة فإذا قيل زيد جاه لا عمرو فمعناه جاهز بدو حده لا عمرو وفيه  
تأكيد الوحدة المتنافية للتشريك المسمى لأنه أكثر ما يستغنى عن ذكر تلك الوحدة بالعطف لاستزائه أيها في الكلام مع العطف  
تأكيد بهذا الاعتبار اه يعقوب قوله لكنه خال عن الدلالة (١٨٩) أن الخطاب استقداً أنه قاعد أي

فإذا جئنا بالعطف دل بالنوع

السلام لي أنه معقد لذلك

خطأ فان المتبادر من قولنا

كان كذا لا كذا أن المعنى

لا كذا كإزعم أيها الخطاب

(قوله بحسب المقام)

أي حال الخطاب فان

اعتقد الخطاب شركة

زيد وعمر في الشاعرية

أو في انتقائها كان قصر

افراد وان اعتقد العكس

كان قصر قلب ولا تفصيل

عن كون تنافي الوصفين

انما بشرط عند المصنف

في قصر القلب اذا كان

قصر موصوف على صفة

لا قصر صفة على موصوف

لئلا يشكلك عليك كون

زيد شاعراً لا عمرو وقصر قلب

ومثل المصنف بمثابة لما

سبق (قوله لتقدير الخبر)

أي لي الاسم كاهو السباق

(قوله لبطلان العمل) أي

عمل المألان شرط علمها ترتيب

معمولها وقد انشئت

بين الاسم والخبر لا شاعر

خير مقدم وعمر مبتدأ

مؤخر ويجوز أن يكون

الموصوف مبتدأ وبإسنده

فان لا أغنى عن الخبران قلت

انما يصعد مثبت فعلي

لكنه خال عن الدلالة عن أن الخطاب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أي قصر الصفة على الموصوف

افراد أو قلباً بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو وأما عمرو فاعلم لا زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد

بقديم الخبر لئلا يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد

صالح القلب لا بشرط عدم التنافي في الافراد

الخطاب تنكسه والحكم المنكر يجب تأكيد فيه في إثبات ضده وخلاف المعتقد في الحكم المعتقد وفي

العطف بالنفي أو بالاثبات تقرير ما تقرر أو لا فقد فصل بالعطف المقيد للحصر صراحة الى التأكيد

المناسب للمقام ثم نوسل عدم الحاجة الى التأكيد في المقام في التعرض للنفي اشعاراً بأن الخطاب استقد

العكس لان التأكيد لا يحتاج اليه لطلب الفائدة وأقرب مني يعتبر فائدة لا بالنوع السليم

الرد على الخطاب فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كإزعم أيها الخطاب وكذا

قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما نزع أيها الخطاب بل كذا وأيضا في

العطف في المتنافين نفى توهماً أو قبحاً مختلط فلا يكون فيه نقض استقداً الخطاب فليتمل لا يقال

قد قررت أن مقام قصر القلب مقام انكار وينب أن العطف فيه يفيد التأكيد كيدوم معلوم أن قصر

الافراد انما يرد في مقام الانكار أو اضلالاً تأكيداً كيدفهم أصلاً ان الحكم المثبت معلوم مسلولاً لا معنى

للتأكيد كيدفهم المنفي وهو المنكر لم يشغل على أدائه تأكيداً كيدفهم يستقيم فيه أن العطف فيه للتأكيد لا كيدولاً جرى على

قاعدة الخطاب الانكاري لا نأخذ في المنكر على الخطاب في قصر الافراد هو التشريك والعطف فيه

يفيد الوحدة بالزوم وينبغي بالمطابقة نفى غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فإذا قيل

زيد جاه لا عمرو فمعناه جاهز بدو حده لا عمرو وفيه تأكيد كيدالوحدة المتنافية للتشريك المسمى لأنه أكثر ما يستغنى

عن ذكر تلك الوحدة بالعطف لاستزائه أيها في الكلام مع العطف تأكيد بهذا الاعتبار

فليتمل (و) كقولك (في قصرها) أي في قصر الصفة على الموصوف في صورة تقديم الاثبات (زيد

شاعر لا عمرو) هذا يصلح مثلاً لقصر القلب اذا اعتقد الخطاب أن الشاعر عمرو لا زيد ومثلاً لقصر

الافراد اذا اعتقد مشاركة عمرو وزيد في الاتصاف بالشعر (و) كقولك أيضاً في قصرها في صورة

تقديم النفي (ما عمرو وشاعر ابل زيد) هذا أيضاً يصلح مثلاً لقصر القلب حيث يعتقد الخطاب أن عمراً

الاول عام والثاني خاص فأسوأ درجاته أن يكون مثل مقام الناس ولا زيد وهذا جلة السؤال فأجاب

ما ذكره السهلي وأوجيان ذكره أيضاً ابدي في شرح الجزولية قال لا يعطف بلا لا بشرط أن يتضمن

ما قبلها بفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاه في رجل لا امرأه ولا عملاً لا جاحل

فوقلت مرر - رجل لا عاقل لم يجز ادليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل

الثنائي كيدالتي فإذا اردت ذلك المعنى جئت بغيره تقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد ويجوز مررت

بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني انتهى وإذا ثبت أنها لا تدخل الا للتأكيد النفي انقض الشرط

المذكور لان نفي الخطاب اقتضى في قامر نفي المرأة فدخلت لا التصريح بما اقتضاه المذهب وكذلك

قامر زيد لا عمرو وأما قامر رجل لا زيد فمقتضى مفهوم نفي زيد فمقتضى نفي نفي كيدالتي وقوله تأكيد النفي

تقدير لوجعل عمرو فاعلاً بالصفة لم يصح عملها في المعطوف لمعلم اعتدادها على حرف النفي اذا التقدير ما شاعر زيد بل شاعر عمرو قلت

العمل في المعطوف ليس صفة مقدرة بل الصفة المعتمدة على حرف النفي عاملة في المعطوف عليه أمثالها في المعطوف تبعاً وقوله لبطلان

العمل أي مطلقاً عند الجمهور أو الا اذا كان الخبر ظرفاً عند ابن صفور وبعض النحاة لا يقولون مطلقاً العمل مع عدم الترتيب مطلقاً كما

في الرضي فقول الشاعر في المطول وقد أجمع النحاة على وجوب رفع الاسمين لبطلان العمل أي أجمع أكثرهم

وتحقق التنافي في القلب على زعمه وأورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا للقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق

هو الشاعر دون زيد ومثالا للقصر الافراد حيث يعتقدني الشعر عنهم معا ومثل بل في ذلك لكن ولا فرق في افادة القصر في هذا المثال بين تقديم الوصف وتأخيره الا أنه عند تقديمه يجبر فيه لبطلان عمل ما يتقدم الخبر أو يجعل الوصف مبتدأ ما بعده فاعل أغنى عن الخبر ولكن افادة القصر ببل فيها ذكر بناء على أنها افادة ثبوت ضد حكم ما قبلها بالمابعد ما عني تقرير التني لمقبلها وأما ادباني على انها لنقل الحكم بالمابعد ما يصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه حتى بعد التني كاقبل فلا تقيد قسرا ثم الظاهر أن غميل المصنف من غير تعيين قلب ولا افراد في قصر الصفة بمثالي هما في حكم الواحد باعتبار جهة الاصاف كل من الموصوفين بالصفة المذكورة فيه ما وانما افادته مجرد تقديم الالباب وتأخيرهم ولم يمثل لقصر القلب بما لا يصح فيه اصناف الموصوفين معا بتلك الصفة كما تقدم في قولنا ما أوزيد عمرو

لهما بل التني المؤكد وأول مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام الا التني المؤكد بخلاف ما اذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل التني مثل لا أقسم وقد خطرت في ذلك أمران غير ما قاله الابدئي أحدهما أن العطف يقتضي المغايرة والمغايرة في اطلاق أكثر الناس تقتضي المبانيات وان كان التحقق أن بين الاخص والواحد وبين العام والخاص وبين الجزء والكل مغايرة فحينئذ يتنوع العطف في جاء في رجل وزيد لعدم المغايرة أعني المبانيات فاذا قال أردت غير زيد جاء وليس مما نحن فيه فلو قلت جاء زيد بوجهه ورجل آخر لوجب المغايرة ولذلك لو قلت جاء زيد لرجل فقد رده لرجل آخر لا نحاط على مدلول اللفظ في المعطوف عليه على مدلوله من عموم وخصوص واطلاق وتقييد الثاني أن مبنى الكلام على الفائدة وقام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل المحتمل لا بدو غيره لا فائدة في مع ارادة حقيقة العطف بل نقول فاسد لان ذلك أن أردت الاخبار بتني قيام زيدوا الاخبار بقيام رجل المحتمل لهو نريد متناقض وان أردت الاخبار بقيام رجل غير زيد فطر بقلنا أن تقول غير زيد هو هذا اثنين أنه لا فرق بين قام رجل لا زيد وقام زيد لرجل في الامتناع الا ان يراد بالرجل غير زيد فيصير فهما ان صح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظير وتفصيل والفرق بين العطف بلا معنى غير ان العطف يقتضي التني عن الثاني بالنسبة ولا تعرض فيه الاول بتأكيد التني بلقهوم ان لم يرد غير تقييد الاول ولا تعرض فيها للتاني باللفظ فهم ان كانت صفة وان كانت استثناء ففي كونه بالنسبة وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه والابدئي لانها ببناء على محتملة فهم القلب وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كأنه تتبع فيه الشئ نهاب الدين العراقي وهو غفلة منه أو تسامح أطلقه لتعام بعض الفقهاء بمن لاحظاته بالعلوم العقلية وكذلك مثل بالزنا والاحسان وتلك كلها أله اطمينة للعتي والتباين أعين التنافي وقد أشار إليه البياضي في النصيح والناطق بقوله زنا والاحسان متباينان وكذلك الحيوانية والنباتية ويظهر أن يقال يصح قائم كاتب لاشاعر لان كاتب لا يصدق على شاعر ادعى الكتابة ليس فيه شئ من معنى الشعر الفلاني والوهي الصرف يراد بآن يتأنس بهذه الحقائق وأما مقام الناس لا زيد ونحوه من عطف الخاص على العام فان أريد بالناس غير زيد جاء وان أريد بالعموم واخرج زيد بقوله لا زيد على جهة الاستثناء فكان يتخطى جواز ذلك لئلا يراد أحدا من العامة علا من حروف الاستثناء وأما لو أريد بالناس غير زيد فجاءت بقرينة العطف ويحتمل أن يتنوع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص في الاول كاحتمال ارادة التقييد في الثاني ولا يأتي احتمال الاستثناء الثاني وأظن في كلام بعض العامة في قام الناس ليس زيدا أنه جعلها بمعنى لا وأما قام الناس وزيد فجوازه

( قوله وتحقق التنافي في القلب ) أي وتحقق التنافي وعدم التنافي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد وقوله على زعمه أي لا على مذهب السكاكي الذي لا يشترط تحقق التنافي فيه وحينئذ فلثال الواحد عنده يصلح لهما ( قوله ) أورد للقلب مثالا أي غير مثال الافراد وقوله أورد جواب لما قوله مثالا أي واحدا في الالباب وآخر في التني وعدهما واحدا نظرا لمتعلقهما ( قوله ) يصلح لهما أي لان ما ذكر من اشتراط التنافي وعدمه إنما يتأني في قصر الموصوف على الصفة ولا يتأني في قصر الصفة على الموصوف لظهور التنافي بين كل موصوفين والفرق بين القصرين انما هو بحسب اعتقاد المخاطب فقولك ما قام لا زيد صالح لهما اه سري ( قوله ) كل ما يصلح مثالا لهما أي للافراد لقلب في قصرى الوصف والصفة ( قوله ) يتعرض لذكره أي لافي قصر الموصوف ولا في قصر الصفة قوله وهكذا في سائر الطرق أي باني طرق القصر وهي بماو الاستثناء والتقديم

بل خال انما هو لكونه يرى أن قصر الصفة لا يشترط فيه عدم صحة اقصاف الموصوفين بالصفة معا وقد تقدمت الإشارة الى هذا والواجب أن يأتي بمثال التناقض لقصر القلب زيادة على مثال قصر الأفراد كما فعل في قصر الموصوف فيها تقدم وأما قصر التعيين فلم يثقل له لأن كل مثال يصلح للأفراد والقلب صالح له ويؤيدارادة ماذ كرر تكافيه في سائر الطرق ثم لمثال التناقض في قصر الصفة كقوله لمثال قصر التعيين فليفتهم ثم المشهور عندهم أن القصر الحاصل بالعطف لا يكون الا اضافيا لان الانبات انما هو باعتبار ما نفي بالعطف والحق انه لا كثرى لا كلى لصحة كونه من الحقيقي اذا كان المنفي هو جميع ملو على المذكور كقولك ز يد عالم البلدا لغيره اذا فرض أن لا عالم في البلسو او هو كقولنا لمجد على الله عليه وسلم خاتم الانبياء لغيره (ومنها) أى ومن طرق القصر (النفي والاستثناء) ولم يقل ومنها الاستثناء لان الاستثناء من الانبات كقولك جاء القوم الا ز بدلو كان من طرق القصر اذا فرض منه الانبات والاستثناء قيد فكانك قلب جاء القوم المغابرون ز بدلو كان من طرقه لكان ايضا من طرقه نحو قولك جاء الناس الصالحون بخلاف ما قدم النفي فيه ثم أى بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا فان الفرض منه النفي ثم الانبات المحققان للقصر والحكم في ذلك الاستعمال والنوع السليم المتقرر يستعمله ولذلك يستعمل النفي واضح وانما جوزت العطف ههنا مع عدم المغالبة ومنعته فيسبق لعدم المغالبة لان العطف يستدعي مغالبة يحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وأن أر بدعمه يحصل بها فائدة التقوية ولذلك سلكته هنا ومنعته في النفي وانما استدلال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى بعطف جبريل فله يدر أنه مذكور بعد لانه هذا التقدير هو المحتاج اليه في انه يقتضي تخصيصا أولا وأما قول السائل لاى شئ يمنع العطف في نحو ما قام الا ز بدلا عرو وهو عطف على موجب فلما تقدم من أن لا عطف بها ما يقتضي مفهوم الخطاب نفيه ليدل عليه صريحا وتأكيذا لمفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفي وقوله أسوأ درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولا ز بدلا عرو لان العطف في ولا ز بدلا عرو وليس فيه أكثر من خاص بعد عام والعطف بلا حكم يحسمه ليس للواو ص (ومنها النفي والاستثناء) ش من أدوات الحصر الاستثناء كقولك في قصر الموصوف ما ز بدلا شاعر سواء كان قصر قلب أو افراد وفي قصر الصفة على الموصوف ما شاعر الا ز بدلا قصر والاستثناء قصر سواء كان مع النفي أم لا يجاب كقولك قام الناس الا ز بدلا فانك قصرت عدم القيام على ز بدلا يقال لو قصرت عدم القيام على ز بدلا لكان في قولك قام الناس الا ز بدلا نفي لقيام غير الناس لا نفي لقيامهم لو قصر لعدم القيام بالنسبة الى الناس على ز بدلا نك اذا قلت ما قام الناس الا ز بدلا لم قصر القيام على ز بدلا مطلقا عما قصرت عليه القيام بالنسبة الى الناس فقوله من طرق الحصر النفي والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للتعريض للنفي ومنها انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة انما ز بدلا كاتب وفي قصر الصفة على الموصوف انما ز بدلا عرو أن التامة يقولون ان الاخير هو المحصور فاذا قلت انما ز بدلا قائم هو المحصور ومقتضاه أن تكون هذه الصيغة من قصر الصفة على الموصوف وعبارة البيانين هي المحررة فان الاول هو المحصور والثاني محصور في عبارة التامة فيها تجوز والصواب أن الاخير محصور فيه لا محصور غيرهم تساهلوا في ذلك كما تساهل الأصوليون في قولهم المشترك وانما هو مشترك فيه وقد اختلف في القصر بانما ثبته الجمهور ونفاه كثير المشتبهون قبل بالمنطوق وقيل بالمفهوم واستدل الذاهون الى انها الحصر بامور منها الطباقي العلماء في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنسب على أن من مناهم حرم عليكم الاملية لانه المطابق في المعنى لقراءة ارفع فانها للقصر فكذلك قراءة النصب والاصل استواء معنى القراءةين واعتراض على هذا

ومنها النفي والاستثناء

(قوله ومنها النفي والاستثناء)

أى النفي بأى أدامن أدواته

كليس وماوان وغيرهما من

أدوات النفي والاستثناء

بالواحدى أخوانها ولم

يقبل المصنف ومنها

الاستثناء لان الاستثناء من

الانبات كقولك جاء القوم

الا ز بدلا لا يفيد القصر لان

الفرض منه الانبات

والاستثناء فيلزم صحيح له

فكانك قلت جاء القوم

المغابرون ز بدلو كان

الاستثناء المذكور من طرق

القصر لكان من طرقه

الصفة أيضا جاء الناس

الصالحون بخلاف ما تقدم

فيه النفي ثم أى فيه بالاستثناء

سواء ذكر المستثنى منه

أم لا نحو ما جاء الا ز بدلا

فان الفرض منه النفي ثم

الانبات المحققان للقصر

وليس الفرض منه تعميل

الحكم فقط والاثبتل

جاء ز بدلا والحكم في ذلك

الاستعمال والنوع السليم

ولذلك يستعمل النفي ثم

الاستثناء عندنا نكردون

الانبات ثم الاستثناء اه

يعقوب

قوله في قصر الموصوف على الصفة افرادا ما زيدا الشاعر وقيل ما زيدا الاقائم ولعينا كقولهم تعالى وما ازل الرحمن من شيء انهم  
 لا يتكذبون اى لم يدعوا لهم الرسالة عندنا بل الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي اذا ادعى بل انهم عندنا كاذبون فيها  
 وفي قصر الصفة على الموصوف بالاقتدار من ماقائم او مامن قائم او لا قائم الاز يدون تحقيق وجه القصر في الاول انه متى قيل ما زيدا  
 توجه النفي الى صفة لادائه لان انفس الذوات بمنتهى نفيها وانما تنفي صفتها كما بين ذلك في غير هذا العلم وبحث لارتفاع في طوله وقصره  
 وما شاكل ذلك وانما النزاع في كونه شاعرا او كاتبنا رلهما النفي فادقيل الاشاعر جاء القصر وفي الثاني انتهى قيل ما شاعر فادخل  
 النفي على الوصف المسلم بثبوته اى النفي الشعر لغير من الكلام فيها كزيد وعمرو مثلا توجه النفي اليها فادقيل الاز يبداه القصر

(قوله ما زيدا الشاعر) اى لمن يعقد (١٩٢) اتصافه بالشعر وغيره (قوله ما زيدا الاقائم) اى لمن اعتقد ان قاعد

وانظر لمر التمثال في قصره  
 دون قصرها وهما لا قصر  
 على مثال واحد لكل منهما  
 ولا يقال انه يكرر التمثال في  
 قصره لصلاحية التمثال  
 الذى ذكره قصر القلب  
 والافراد لانه لم يشترط في  
 قصر الصفة عدم صحة  
 اتصاف الموصوفين بها في  
 قصر القلب بخلاف قصر  
 الموصوف فانه شرطه

كقولك في قصره) افرادا (ما زيدا الشاعر) (و) قلبا (ما زيدا الاقائم) وفي قصرها) افرادا او قلبا (ما شاعر  
 الازيد) والكلى يصلح مثلا للتعين والفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب  
 ثم الاستثناء عند الانكار دون الاثبات ثم الاستثناء ولو كان الاستثناء من الاثبات نفي على الصحيح  
 كالعكس لافادة السكون عن المستثنى ثم بهذا الطريق على تعلما تقدم في العطف من الاثنان  
 بتمثيل للافراد والقلب في قصر الموصوف وواحد لهما في قصر الصفة واهمال مثال قصر التعيين فقال  
 وذلك (كقولك في قصره) اى قصر الموصوف الى الصفة افرادا (ما زيدا الشاعر) اى لا كاتب فهو  
 (قصر الافراد لعدم تنافي الشعر والكتابة) (و) قلبا (ما زيدا الاقائم) (و) كقولك في قصرها) اى في قصر  
 الصفة على الموصوف افرادا او قلبا (ما شاعر الازيد) ولم يورد لقصر هاتين لصاحبة هذا المثال  
 لقصر القلب والافراد. فيلا لم يشترط في قصر الصفة عدم صحة اتصاف الموصوفين بها في قصر القلب  
 بخلاف قصر الموصوف ولكن لو اقتصر هنا في قصر الموصوف على مثال واحد كقوله لان المنفى هنا غير  
 مصرح به فان قدرنا بما كان للقلب والاكال للافراد فقولك مثلا ما زيدا الاشاعر ان قدرت لا مقيم  
 كان للقلب اولا كاتب كان للافراد بخلاف العطف فقد صرح فيه بالمنفى ويستعمل أن يكون ما فيها  
 وغير منفاه فلا بد فيه من التمثالين واهمل مثلا لقصر العبير لصاحبة الكل كذا قيل وفيه نظران  
 ذلك باعتبار ما جاز عليه كلام المصنف والافلامه ليس فيه تصريح بما فراد او لا قلب حتى تكون الامثلة  
 بانما تم حصول القصر في قراءة الرفع بناء على أن نحو العالم زيدا لا يبداه القصر وقد تقدم في باب المسند  
 أن نحو العالم زيدا يوزع العالم عند السكا في فقدان الحصر في بعض المواضع ثم فيه نظران الحصر ليس  
 مستفادا هاهنا من التقديم بل من عموم الموصول كقولك كل محرم التوبة لا يقال لو كانت الحصر لازم ان  
 لا يكون غير المذكورات محرم لان المعنى محرم الاكل فلا يدخل غيره ومن أين لنا ان غير هذه  
 المذكورات في الآمن المأكولات كان محرم ذلك الوقت ومنها ان الاثبات والمنفى فلا بد ان  
 يكون للقصر ليصل بالقصر الجع بين النفي والاثبات ورد عليه بان ما كافة لا نافعة قال الشيخ ابو  
 حيان والذي قال ذلك لم يشتم رائحة العوف قلت نقل القرافي أن الفارسي قال في الشريارات انما في انما  
 نافعة لذكرى رأيت في الشريارات ما لم يأخذ منه وهو أنه قال بعد أن ذكر أن العالم الحصر ان الحصر  
 اضاف شره اذ اناب وشي جاء بك ثم قال الاول اهل من هذا لان معه فادخل عند عدمه على النفي  
 فصار حذف حرف النفي فيه اهل من هذا القيام حرف آخر معه مقامه وليس في المثالين الا وتبين من  
 ذلك انتهى وليس صريح بما في أنها باقية على النفي لانه قد دل على النفي بغير ما قيل

ففيه من التصريح بالنفي ويستعمل أن يكون منافي وغير منفاه فلا بد فيه من التمثالين وأعلم أن هذا كله باعتبار ما جاز (ومنها)  
 عليه الشارح كلام المصنف والافلامه المصنف في حذانه ليس فيه تصريح بما فراد او لا قلب حتى تكون الامثلة لهما فقط (قوله ما شاعر  
 الازيد) اى لمن اعتقد أن زيدا شاعرا أو غير شاعرا فقط (قوله والكل) اى من الامثلة المسد كورة لقصره او لقصرها يصلح اى هذا  
 مكر مع قوله سابقا وكذا في سائر الطرق (قوله والتفاوت) اى التغاير بين ما تقدمه والتعيين انما هو بحسب اعتقاد المخاطب وفيه أنه  
 لا اعتقاد في قصر التعيين فكان الاولى أن يقول بحسب حال المخاطب وأجيب بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي بحسب  
 اعتقاد المخاطب وعدم اعتقاده فان اعتقد المخاطب الاشتراك فهو افراد وان اعتقد العكس فقلب وان لم يتعديا فتمتين

ومنها أنما كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين  
انما قائم زيد والدليل على انها تنفيد القصر كونها

(قوله كقولك في قصره افراد انما زيد كاتب) أي لمن اعتقد انه كاتب وشاعر (قوله وقلبا انما زيد قائم) أي لمن اعتقد أنه قاعد  
ورد على تعدد المثال ما مر من أن المثال الواحد يصلح للافراد والقلب لأن القافية (١٩٣) قد تناف لما يناهها كالقاعدة

فيكون القصر قلبا والى مالا  
ينافها كالشعر فيكون  
افراد فلا وجه لتعدد  
المثال (قوله وفي قصرها

افراد وقلبا) أي بحسب  
المقام واعتقاد الخاطب فان  
كان معتقدا أن القائم زيد

وعمر وفافراد وان اعتقد  
أنه عمرو فقلبا ولا تغفل عما  
تقدم من أن الأمثلة

المذكورة لقصره أو  
لقصره تصالح التعيين (قوله  
وفي دلائل الإعجاز الخ) هذا

شروع في الاعتراض على  
المصنف وحاصله أن  
المصنف جعل انما لقصر

القلب وقصر الافراد وكذلك  
جعل فبا تقدم لهما مع  
أن الذي في دلائل الإعجاز

أن انما ولا العاطفة انما  
يستعملان في الكلام البليغ  
في قصر القلب دون الافراد

وهذا الاعتراض من الشارح  
على المصنف بالنسبة لانما  
بحسب ما شرح به كلامه

لكن يمكن أنه لا رد عليه  
الاعتراض بالنسبة لها لأن  
أمثله لها يمكن أن يخص

بقصر القلب (قوله انما  
يستعملان الخ) ان كان  
الشارح نقل عبارة الدلائل للمعنى وللفظا من الشارح ورد عليه

أنه استعمل انما في قصر الافراد في نفس العبارة التي اعترض بها على المصنف لان قوله ان انما ولا انما يستعملان الخ رد على من قال انهما  
يستعملان فهما وحدهما قصر افراد فافرومه وقع فيه إلا أن يقال ان الشارح ليس ملتزم الحقيقة كلام صاحب الدلائل فيجوز أن يكون

مرجعا لما قاله المصنف فاستعملنا في قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل لبيان الانهيار لا لافساد كلام المصنف حتى  
يعترض عليه بأنه وقع فيما فرمنه وان كانت انما وقعت في عبارة الدلائل والشارح نقلها بلفظها فالاغتراف المذكور وارد على صاحبها

(٢٥ - شروع التلخيص ثانياً)  
أنه استعمل انما في قصر الافراد في نفس العبارة التي اعترض بها على المصنف لان قوله ان انما ولا انما يستعملان الخ رد على من قال انهما  
يستعملان فهما وحدهما قصر افراد فافرومه وقع فيه إلا أن يقال ان الشارح ليس ملتزم الحقيقة كلام صاحب الدلائل فيجوز أن يكون

مرجعا لما قاله المصنف فاستعملنا في قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل لبيان الانهيار لا لافساد كلام المصنف حتى  
يعترض عليه بأنه وقع فيما فرمنه وان كانت انما وقعت في عبارة الدلائل والشارح نقلها بلفظها فالاغتراف المذكور وارد على صاحبها

(قوله المعتد به) أي وهو البليغ (قوله دون الأفراد) أي والمصنف قد استعمل لا في الأفراد في بحث العطف السابق وإنما ليس في كلامه تصريح باستعماله القصر للأفراد لكن الشارح شرحه على أنها استعمله (قوله وأشار إلى سبب الخ) فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف لتضمنه راجع لقول وفي قصر حافظ دون ما قبله أيضا وإنما تعرض المصنف لبيان سبب فائدة استعماله القصر للحالفة بعضهم في ذلك حيث قال السبب في إعادتها القصر تركها من أن التي هي لتوكيد الإثبات والتي لتوكيد النفي ولا يجوز أن يتوجه الإثبات والنفي بإعادة ظهور التناقض فأحدهما راجع لما بعده والاخر راجع لما بعده وكون ما راجعا لما بعده خلاف الإجماع فتعين أن الإثبات للذكر والنفي لما سواه بخلاف القصر ووجه التوجيه ما نبين على مقدمتين فاسدتين لأننا لتأكيد النسبة إيجابا أو سلبا نحوان الله لا يظلم الناس شيئا (١٩٤)

فائدة استعمال القصر المنع  
المعتد به قصر القلب دون الأفراد وأشار إلى سبب فائدة استعماله القصر بقوله (لتضمن معنى ماوالا) وأشار بلفظ التضمن

ما يقال أن سبب فائدة التقديم الحصر ذلك التضمن الذي ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان ذلك السبب كما تعرض لبيان السبب في أنما وأعلم أن الموجب للحصر في أنما بالـ كسر موجود في أنما بالفتح فن قال سبب فائدة استعماله القصر تضمن معنى ماوالا قال بذلك في أنما المفتوحة لوجود هذا السبب فيها ومن قال أن السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في أنما أيضا لذلك ومن هنا صرح الزحشمري بدعواه أن أنما بالفتح تنقيد الحصر كأنما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل أما وحى إلى أنما الحكم الله واحد فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالمعكس وقول

يخالف ما في دليل الإعجاز لأنه ذكر أنما استعمالا في الكلام المعتد به يعني في باب البلاغة في قصر القلب دون قصر الأفراد فيقال أنما زبد قائم أو هو قائم لا قاعدة عند اعتقاد المخاطب كونه قاعدة لا قائما ولا يقال زيد كاتب لأشاعر ولا أنما زيد كاتب عند اعتقاد مخاطب المشاركة والحكم في ذلك الذوق وقولنا أنما يستعملان في الكلام الخ هو من استعمال أنما في قصر الأفراد كما لا يخفى ولا يضر استعمالها كذلك في بيان كونها قصر القلب لأن الاستعمال كذلك على غير مذهب صاحب دلائل الإعجاز ثم بين وجه فائدة استعماله القصر بقوله (لتضمنه) أي أنما (معنى ماوالا) اللتين هما في فائدة الحصر أي ن واما ذكر هذا التضمن في بادون التقديم جمع تضمنه ما ذكر أيضا ليشير ببيان أن سبب كونها موضوعا لمعنى الحصر تضمنها ما ذكر لأن المعنى المتضمن داخل في الوضع إلى الردعي من زعم أن سبب فائدة القصر بئنا أن فيها للإثبات والنفي وتوجه الإثبات والنفي لشئ واحد فاسد فتعين كون الإثبات للذكر والنفي لغرضه بخلاف القصر ووجه الإشارة إلى الرد أنها لو كانت كذلك لم تدع إلى الإثبات والنفي الموجودين في ماوالا لأن الإثبات على هذا والنفي فلا يحسن ذكر التضمن على ما سبكه من أنه لا يقتضي كون الشئ نفس الشئ بل يقال هي بمعنى ماوالا وما قبله على فساد هذا أن ما ن الزحشمري أن المعنى أنما السبيل على الذين يبتغون الناس بالظلم ومنها قوله تعالى وإذ لم تأتهم بآية قالوا لولا جنتيها قل أتابع ما يوحي إلى من ربي لا يستقيم المعنى إلا بالحصر ومنها قوله تعالى وإن تولوا فاعلمك البلاغ أدولم تكن المصير كانت بمنزلة أن تولوا فاعلمك البلاغ وهو صلى الله عليه وسلم عليه البلاغ تولوا أم لا واما ترتيب على توليهم نفي غير البلاغ فمقدية توهم نسبتله صلى الله عليه وسلم ومنها انفصال الضمير بعد حرفي قول الفرزدق

أنا النائد الخ إلى النمار واما \* يدافع عن أحسابهم أما أو مثلى

قال عبد القاهر ولا يمكن ادعاء الضرورة فيه فإنه ممكن أن يقول أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى وأعلم أن انفصال الضمير بعد أنما فيه ثلاثة أقوال أحدها أنه ضرورة لا يجوز إلا في الشعر وهو المنقول عن

أي حيان هذا شئ انفرد به الزحشمري مود بما ذكرنا قوله أن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح بالغير التوحيد مود أيضا به حصر اضافي أو أن خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كان للشر كين فالحق ما أوحى إلى في أمر الروية لا التوحيد لا الاشتراك اه قري (قوله لتضمنه معنى ماوالا) في ذكر التضمن إشارة إلى أن ما في أنما ليست هي النافعة وإلى أن ليست للإثبات على ما توهمه بعض الأصوليين لأن المناسب على ذلك التقدير أن يقال لكونه بمعنى ماوالا وبيان ذلك أن أنما لو كانت مكرمة من أن التي للإثبات وما النافعة لم تدع إلى الإثبات والنفي الموجودين في ماوالا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا التقدير أن يقال لكونه بمعنى ماوالا (قوله لتضمنه معنى ماوالا) أي لا نقاله على معنى ماوالا اللتين هما في فائدة الحصر أي ن ومعناها هو الإثبات والنفي وقد يقال أن النفي والإثبات الذي هو معناهما هو عين الحصر فكانه أنما أفادت أنما الحصر لتضمنها الحصر الذي هو معنى ماوالا وهذا لتعليل الشئ بنفسه وإن أريد بمعنى ماوالا غير الحصر كان الدليل غير مقيد أن أنما تنقيد

الحصر اللهم إلا أن يلاحظ أن معنى ما ولا يحمل وإن كان في الواقع هو الحصر فقرر شيخنا العدوي (قوله إلى أنه) أي أنما ليس  
ملتبساً بمعنى ما ولا أي أشار بلفظ التضمن إلى أن معنى أنما ليس هو معنى ما ولا لا بعينه حتى كاسها مرادة لها بوجه تلك الإشارة أن  
تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهو من كل وجه بخلاف صكوته نفسه وهذا يقال إن أملاو شاركت ما ولا في إفادة  
القصر فتختلف معهما في أن أنما تستعمل فيهما شأنه أن لا ينكر وما ولا بالعكس (١٩٥) كأي أني ولو كانت أنما معناها هو معنى ما ولا

كما في المترادفين لم تختص  
عنهما بأفادة غير مفادها  
هذا محصل كلامه (قوله حتى

إلى أنه ليس بمعنى ما ولا حتى كاسها لفظان مترادفان أفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون  
الشيء الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما ولا يصلح فيه أنما صرح بذلك الشيخ في دلائل  
الاجتهاد ولما اختلفوا في إفادة أنما القصر وفي تضمنه معنى ما ولا لا يثبت ثلاثة أوجه فقال

جعلت كافة فلا إشكال لأن الكاف جزء للكسوف وإن جعلت نافية فهي مستقلة والجمع بين حرفين  
مقتضين للتصديق متنافيين معنى لا وجه له ولا معنى لكون المنفي على تقدير كون ما نافية وهو غير المذكور  
لأن المنفي هو المألوف للحرف نعم إن ذكر ذلك مجرد المناسبة باعتبار الأصل وهي حالة التركيب كافة  
أمكنست حصته وهذا يعلم أنه لم يدرك وجه إفادتها الحصر للرد على المخالف كإفادته بل لما ذكره الأطول  
بدكره في التقديم للرد لوجود المخالفة فيه أيضا وفي التعبير بلفظ التضمن أشار بأنها ليست بمعنى  
ما ولا حتى كاسها مرادة لهما وذلك لأن تضمن الشيء معنى شيء لا يقتضي كونه هو من كل وجه  
بخلاف كونه نفسه وهذا يقال إن أنما ولو شاركت ما ولا في إفادة القصر تختلف عنها في أن أنما  
تستعمل مثلاً فيهما شأنه أن لا ينكر وما ولا بالعكس كسأي ولو كانت نفس ما ولا في المترادفين  
لم تختلف عنها بأفادة غير مفادها وإنما قلنا حتى كاسها مرادة لهما إشارة إلى أن الترادف الحقيقي  
لا يكون بينهما وبينهما لأن الترادف اصطلاحاً إنما يكون في المقربين لا بين مفرد كاسها هنا ومركب كاسها  
والأفاهيم ولما احتج إلى بيان إفادة أنما القصر لأن من الناس من أنكر ذلك استدلل عليه بثلاثة

سببوه بالثاني أنه يجوز الفصل والوصل إليه ذهب الزجاء والثالث أنه يجب الفصل قل ابن مالك  
وقال الشيخ أبو حيان أنه غلط فاحش وجه لبسان العرب وقول لم يله أنه أحد خبره بقوله تعالى إنما  
أشكوبني وحزني إلى الله وقوله تعالى إنما أعظم واحدة وقوله تعالى إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة  
وقوله تعالى وإنما أقولون أجوركم يوم القيمة قال ولو كان على ما زعم لكان التركيب إنما ينسكو بني  
وحزني أو أما إنما يعظمكم واحدة أنا وكذلك الجمع قلت لسان حال ابن مالك يتلوا إنما أشكوبني وحزني  
إلى الله وكلام ابن مالك هو الصواب وليس منفرد به بتحقيق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدة تين  
أحدهما أن أنما الحصر وهو الذي علمه أكثر الناس والثاني أن المحصور بها هو الأخير لفظاً وهذا الذي  
اجمع عليه البيهقيون وعليه غالب الاستعمالات وإذا ثبتت هاتان القاعدتان صح ما دعاهم أن لا يوصلوا  
لما فهمه والتبس قولك أنما عتقت موضوعه لم يقع الإقيام فلا وردت به ما قام إلا أنما لم يفهم ذلك ولا سبيل إلى  
فيه إلا أن تقول أنما قال أنما تقول ما قام أنما لم يفهم أنه لا يراد ما ذكره الشيخ من الآيات لا أنما كلامها  
لم يقصد فيه حصر الفاعل بل حصر الأخير ولو قصد حصر الفاعل لا تفصل كما قاله ابن مالك وأجمع عليه  
من علم هاتين القاعدتين وهم أكثر الناس وقول سيبويه أن الفصل ضرورة لا يراد عليه أنه بناء على أن أنما  
ليست بالحصر كما هو المنقول عنه وقول الزجاء يجوز الأمر أن لا يراد عليه أنه بناء على أن أنما لو كانت  
للا حصر فليس من شرط المحصور أن يكون هو الأخير بل يجوز أن يفصل ليكون قرينة في حصر الفاعل  
وإن يصل ويريد حصر الفاعل بقرينة معينة كما صرح الشيخ أبو حيان بنقله عنه فثبت أن من خالف

والامر كسب وهذا لا يقال  
الإنسان مرادف الحيوان  
الناطق (قوله أفرق الخ)  
علمة للشيء وقوله بين أن  
يكون في الشيء معنى الشيء  
وذلك كافي للتضمن تضمن  
أنما معنى ما ولا وقوله وأن  
يكون الشيء الشيء على  
الإطلاق أي من كل وجه  
وذلك كافي المترادفين  
فالأول لا يقتضي كونه  
كهو من كل وجه والثاني  
يقتضي (قوله فليس كل  
كلام الخ) تفرع على قوله  
أنه ليس معنى ما ولا وذلك  
كلامه الذي شأنه أن ينكر

فانه صالح لأن يستعمل فيه ما ولا ولا يصلح أنما لأنها ما تستعمل في شأنه أن لا ينكر ولكن الزائدة فانه يصلح معها ما ولا دون أنما هو  
ما من الله إلا الله ولا يصح أن يقال أنما من الله لأن من لا زائدة في الآيات وكذلك أحد عريب يصلح معهما ما ولا دون أنما يقال ما أحد  
الأدوية يقول ذلك ولا يقال أنما أحد يقول ذلك لأنها لا يقعان في حيز الآيات فلا كون أنما معناها ما كان كل كلام يصلح فيه ما ولا لا يصلح  
فيها (قوله ولما اختلفوا في إفادة أنما القصر) أي وفي عدم إفادته فقال بعضهم أنها لا تقيده وقيل تقيده عرفاً وقيل عرفاً واستعمالاً  
(قوله وفي تضمنه الخ) عطف سبب على مسبب (قوله بينه) أي المذكور من إفادة أنما القصر ومن تضمنها معنى ما ولا

(قول المفسرين في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم النصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الفرفع)

(قوله لقول المفسرين الخ ان قلت دلالة انما على القصر يلوضع فكيف يقام عليه الدليل قلت المقصود بيان أن الواقع انما جعلها دليلا على القصر بواسطة جملة متضمنة معنى ما اولد الا ما كان في نفسه اياه خفاء حتى تردد فيه جماعة استشهد عليه بقول النخاعة وائمة التفسير ايدى بالنسبة المحسنة للمتضمنين لا المتضمنة للتركيب اه سبراي وفي الفنى في هذا الاستدلال نظر لما فيه من الدوران المفسرين يستدلون بقول أهل المعاني فاذا استدلل أهل المعاني بقول المفسرين جاء الدور فالمناسب الاستدلال باستعمال العرب واجب بأن المراد بالمفسرين الذين يستدلون بكلام علماء المعاني المتأخرون منهم والمراد بالمفسرين الذين استدلل البيانيون بكلامهم المتقدمين من العرب العارفين بموضوعات الأنفاطع وابن عباس وابن مسعود ومجاهد من فسر القرآن من كبار الصحابة قبل تدوين علم المعاني فانفسك بقولهم من حيث انهم علماء اللغة (١٩٦) فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة والحاصل أن المفسرين

(قول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة) وهذا المعنى (هو المطابق لقراءة الفرفع) أى رفع الميتة وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قرأت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها ونحو مبنيا للفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي فطلى القراءة الاولى ما في انما كافدا لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائدا وعلى الثانية

أوجه فقال وانما قلنا انما تضمن معنى ما لا المفيدتين للقصر (قول المفسرين) الموقوف بتفسيرهم لكونهم من أئمة اللغة والبيان (في) قوله تعالى (انما حرم عليكم الميتة معناه ما حرم عليكم الميتة) وهذا من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة لان المفسرين حيث قيدوا بكونهم من أئمة اللغة والبيان الموقوف بهم ما قالوا الاما تقرر عندهم لغة وبياناً فلا بد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوى لانه انما ثبت بالنقل ولان المفسرين انما يستمدون من فنون العربية في تفسيرهم فكيف يستدل بتفسيرهم على الفنون العربية لان في ذلك توقف الشيء على ما يتوقف عليه والمحال مردلان تقييد المفسرين بكونهم من علماء العربية القائلين بما تقرر عندهم نقلا يدفع ذلك (و) هذا المعنى المذكور لانما في هذه الآية (هو) المعنى (المطابق) (لا) معنى الآية (في) قراءة الفرفع في الميتة مع بناء حرم للفاعل لانما حين رفع الميتة يجب أن تكون موصولة فيكون التقدير أن الذي حرم عليكم الميتة ولا يجوز

ابن مالك في المسئلة لم يخالفه في هذا الحكم انما خالفه في بابي تليهم من القاءتين اما في الاولى واما في الثانية فظهر أن الحق مع ابن مالك وانظر الى قول ابن مالك يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما فانك ان تأملته لم تستطع أن تقول خلافا لسيبويه فانه لم يقل يتعين انفصاله بعد انما بل قال ان حصر بانما وسيبويه لا يقول ان حصر بانما لا ينفصل بل يقول الحصر بانما لا وجود له فهما كلاما لم يتوارد على محل واحد ولو قيل لسيبويه ما تقول لو وقع الحصر بانما في انفصال الضمير لماعلنا ما تقول والظاهر أنه يقول بالفصل (تنبيه) قوله تعالى حكاية عن يعقوب بصلى الله عليه وسلم انما أشكوكي وحزني الى الله اعلم من الله لا تعلمون ينبغي أن يقتدأ وأن أعلم جلة مسأفة ومعطوفة على انما أشكوكي ليست مقطوفة على أشكوا ولو كان للزم أن المراد لا أعلم من الله الام لا تعلمون وليس كذلك ومنها التقديم

حيث قيدوا بكونهم من أئمة اللغة والبيان الموقوف بهم فلم يقولوا الاما تقرر عندهم لغة وبياناً فلا بد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوى لانه انما ثبت بالنقل اه (قوله) انما حرم عليكم الميتة بالنصب) مبتدأ ومعناه خبره أى هذا الكلام معناه الخ (قوله وهذا المعنى) أى المذكور لانما في هذه الآية (قوله هو المطابق الخ) أى الموافق لحاق افادة القصر وانما يختلف طريق القصر في القراءة بين الفطريق في القراءة الاولى انما فوق القراءة الثانية تعريف الطرفين (قوله أى رفع الميتة) أى مع بناء حرم للفاعل (قوله مع نصب الميتة) أى

على أنه مفعول حرم وقوله رفعها أى خبر أن أى وحى قراءة شاذة وقوله مع رفع الميتة أى على أنه نائب فاعل وحى شاذة أيضا (قوله الكواشي) يضم الكاف وتخفيف الواو نسبة الى كواشة حصن من أعمال الموصل وهو الامام موفق الدين أحد بن يوسف بن الحسين الكواشي كان من الاكابر ينطق من الغيب وله كرامات عدة (قوله فطلى القراءة الاولى) أى هو حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة (قوله لبق ان بلا خبر) أى وجعلها موصولة والعائد ضمير لامسة يعو على الذى والخبر محذوف والتقدير وان الذى حرم أى هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى المقصود من الآيات وهو بيان الحصر بالفتح لان الكلام حينئذ يبين للحصر بالكسر مع ما فيه من التكساف وبقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف والميتة بدلانها مفعول لا محذوف تقديره وأعنى والخبر محذوف والتقدير ان الذى حرمه الله الميتة وأعنى الميتة ثابت نحو به تكساف لا يبنى ارتكابه في كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح واضح على أن في هذا عكس المعنى المقصود لان القعود بيان حرم الميتة لبيان أن البتة المحرمة حاصلة وثابتة



(قوله موصولة) أى والعائد محذوف لا منصوب بحرم (قوله لتكون المبتدأ خبراً) أى لأن لا فاعل يحرم والتقدير إن الذى حرمه الله عليكم المبتدأ (قوله على ما لا يخفى) لأنه لا يستقيم ارتفاع المبتدأ على أنها فاعل حرم المبنى للعلوم لأن المحرم هو الله سبحانه وتعالى وهو مرجع الضمير المستتر فى حرم ما ساند حرم المبنى للفاعل إلى المبتدأ لا يعقل فتعين أن يكون خبراً نعم يجوز على هذه القراءة جعل ما كافة ورفع المبتدأ على أنه خبر لمحذوف والمعنى أن ما حرم الله تعالى عليكم شيئاً هو المبتدأ لكن هذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أسهل منه وهو جعل ما موصولة المؤدى لتعريف الجزء من (قوله والمعنى أن الذى حرمه الله عليكم هو المبتدأ) هذا حل معنى والا فلا حاجة إلى قوله هو (قوله وهذا يفيد القصر) أى وهذا المعنى يفيد (١٩٧) قصر التعريم على المبتدأ وما عطف عليها لأن الذى حرم فى قوة الحرم فهو كالمنطق فى المنطق زيد و زيد المنطق لان الوصول فى قوة التعرف باللام فنفيد القصر لاصح اه سراجى (قوله لمن أن نحو المنطق زيد) أى سواء جعلت اللام موصولة أو حرف تعريف ونحو المنطق زيد إلى كل جملة معرفة الطرفين وانما ذكر زيد المنطق وإن لم يكن مقصودا بالاستشهاد اذا المقصود انما هو الاول وهو المنطق زيد لان المبتدأ يعرف بلام الجنس فنفيد قصر المبتدأ على الحرم أى كما فى زيد المنطق كذا فى عبد الحكيم وفى حاشية الشيخ يس تبعاً للفنارى أن بد المنطق ذكر على وجه الاستطراد والا فالحسنة من الاول واعتراض بأن تعريف السند إليه الجنس ليس بلام أن يكون للمصر قلت انما

موصولة لتكون المبتدأ خبراً اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى لأنها على ما لا يخفى والمعنى أن الذى حرمه الله تعالى عليكم هو المبتدأ وهذا يفيد القصر (الحصر) فى تعريف المسند من أن نحو المنطق زيد و زيد المنطق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما تضمننا معنى ما والا كان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم المبتدأ كانت مطابقة للقراءة الثانية والام تكن مطابقة لافادتها القصر فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع والقراءة الاولى والثانية

أن تكون ما كافة كما فى القراءة الاولى والا على وجه بعيد وهو أن يكون المعنى ما حرم الله تعالى عليكم شيئاً هو المبتدأ وهذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أسهل منه وهو جعل ما موصولة المؤدى لتعريف الجزأين فنفيد الكلام الحصر (الحصر) فى تعريف المسند من أن تعريف الجزأين كقولك زيد المنطق والمنطق زيد يفيد حصر الانطلاق تقدم أو تأخر فى زيد وعلى ذلك فنفيد الكلام حصر التعريم فى المبتدأ لان المعنى أن المحرم عليكم هو المبتدأ فاذا جعلت ما على الاولى للحصر طابقت هذه التى فيها تعريف الجزأين والام تطابقها كما لا يخفى وانما جعلنا ما فى انما كافة فى قراءة النصب فصح تقوية افادتها الحصر بطريقا قراءة الرفع التى فيها تعريف الجزأين ولم نجعل ما موصولة حتى لا يصح ذلك لانه لا يجوز جعل ما موصولة بغير الموصول بل اعلم انما اطلقت ما على غير الله سبحانه وتعالى وان اطلقت عليه تعالى كان فيه سوء أدب حيث أطلق ما هو لغير العالم فى الاصل على العالم ومسح ذلك فيبقى الموصول بلاخير فان قدرنا المعنى الذى حرم عليكم المبتدأ هو الله تعالى لمحذوف الحرم لم يصح هذا المعنى فى هذا المقام لانه يفيد الحصر فى الحرم بكسر الراء والله تعالى لا غير وهو معلوم وانما المراد الحصر فى الحرم يقتضي ما والله لا غير فاذا تقدم ما لم نجعل ما فى قراءة الرفع كافة حتى لا تصح التقوية بالمطابقة لان الشئ لا يطابق نفسه لانها لو جعلت كذلك لم يصح كما لا يخفى الا ان قدرنا المبتدأ خبر لمحذوف

أى تقدم ما موصولة متأخرة مثل جمعى أنا وانا كيف مهملة والنال الثانى به لم يحكمه محاسب فى انما ت (تنبيه) بقى القصر طرق بعضها باتفاق وبعضها باختلاف منها الفصل وقد تقدم الكلام عليه ومنها ذكر المسند اليه كما تقدم نقله عن السكاكى وقد تقدم البعث فيه ومنها تعريف المبتدأ فى نحو المنطق زيد بدعى قول ومنها تعريف ما خبر فى نحو زيد المنطق قال الامام غير الدين فى نهاية الايجاز اقلت زيد المنطق فاللام تقيداً بخصار الخبر به فى الخبر منع قطع النظر عن كونه مساوياً أو أخص منه من انما المان تكون لتعريف المهود السابق كما ذكرنا فوجوده وانطلاق ما بوقولك زيد المنطق عيب أن صاحب ذلك الانطلاق المهود هو زيد فقد افاد حصر الانطلاق فى زيد واما تعريف الحقيقة فيكون بوضعه

يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهرت له فائدة أخرى وهنالك تظهر له فائدة أخرى ففضل على القصر المتبادر (قوله كانت مطابقة) أى فى افادة القصر وان كان سبب القصر مختلفاً فيها لان القصر فى قراءة النصب من انما على الرفع من التعريف الجنس ما عرف من أن الموصول مع صلتة فى قوة المحلى بال وقوله كانت مطابقة أى كما هو الواجب فى القراءتين المتطابقين للتاني اه يس وتأمله (قوله) والام تكن مطابقة لها) أى والا تكن انما تضمنت معنى ما والا لم تكن القراءة الاولى مطابقة للقراءة الثانية (قوله لا فادتها) أى القراءة الثانية القصر بخلاف الاولى فانه لا يتيسر على هذا التقدير (قوله هو القراءة الاولى والثانية) أى وليس مرادهما بقراءة الرفع القراءة الثالثة وقد علمت أن المراد بالقراءة الاولى قراءة النصب والقراءة الثانية هى قراءة الرفع نعم انما حرم للفاعل فيها

ولقول النحاة انما لا يثبت ما يذكر بعد ما هو في مسأوه

(قوله ولهذا) أي لكون مراد ما بقراءة الرفع والنصب ما ذكر (قوله لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم) أي لعلمه حين كان مراد ما سابق لان حرم مبنى للفاعل على القراءة بين المذكرتين (وقوله بل في لفظ أي بل تعرضا للاختلاف في لفظ الممتنع لوجود الاختلاف فيه) (قوله وحرم) عطف على رفع ومبني حال من حرم وفي نسخة حرم مبنى فتكون الواو الحال (قوله وأن تكون موصولة) أي وعلى كل فالقصر حاصل بأعلى الاول أو التعريف الجنس على الثاني وقوله وأن تكون موصولة أي في محل نصب على أنها اسمان والمبني خبرها (قوله ويرجع هذا) أي الاحتمال الثاني وهو كون موصولة وقوله على ما هو أصلها أي على ما هو الاصل فيها من العمل (قوله بقراءة) (١٩٨) (الرفع) أي التي تقوى بقراءة النصب (قوله فطالهما

بالسبب في اختيار كونها موصولة) ان قلت من أين أي لذلك الاختيار قلت من قوله وهو المطابق لقراءة الرفع لما رانه لا يصح الاحالة على ما مر اذا كانت موصولة لانها لو كانت كافة لم يستند في افادة القصر الى ما مر في تعريف السند بل تضمنه معنى ما والا كما في قراءة النصب وقد يقال السبب في اختيار كونها موصولة موجود وهو بقاء ان عاملة على ما هو أصلها من العمل (قوله مع ان الزواج اختار أنها كافة) أي نظرا لكونه مرسومة في المصنف متصلة بان اذ رسم كتابه ما الموصولة الانفصال ورد عليه بأن رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل هو سنة

ولهذا لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الممتنع رفعاً ونصباً وأما على القراءة الثالثة أعني رفع الممتنع ومبنى الفعل فيعقل أن تكون ما كافة أي ما حرم عليكم الا الممتنع وأن تكون موصولة أي أن الذي حرم عليكم هو الممتنع ويرجع هذا ببقاء عاملة على ما هو أصلها بعضهم فهم أن مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالهما بالسبب في اختيار كونها موصولة مع أن الزواج اختار أنها كافة (ولقول النحاة انما لا يثبت ما يذكر بعده وفي مسأوه)

والفعل محذوف وهو بعيد كما بينا فلا يرتكب في القرآن العظيم مع وجود ما هو أسهل منه وهذا كله على أن حرم مبنى للفاعل ويدل على أرادته أن المصنف لم يغير بين القراءة الاولى وهذه الا بالرفع وما حرم فهو مبنى للفاعل وبعضهم فهم أن المراد بقراءة الرفع القراءة التي بنى فيها حرم للجهول مع رفع الممتنع على النسابة فطالب المصنف فيها قاله تبعاً للسكاكي بوجه كون ما فيها موصولة يحصل بها تعريف الجزأين فقطابق الموصولة الكافة في افادة القصر فيحصل تقوية واحدة بين القراءة التي بالآخرى فانه يتحصل أن تكون كافة كما اختاره الزواج فلا تقوى إحدى القراءة بين الاخرى لان ما كافة فيها معنى فعلي أي أنها كافة يكون المعنى بناء على أنها تعيد القصر ما حرم عليكم الا الممتنع على أنها موصولة يكون المعنى ان الذي حرم عليكم هو الممتنع بالرفع فيها والحق في قولهم ان مراد المصنف ما تقدم كما بينا فلا يرد هذا عليه ولا على السكاكي وعلى تقديره في ترجيح احتمال الموصولة ببقاء عاملة فيصح التقوية بهما ثم أشار الى الوجه الثاني من أدلة افادة انما للقصر كما لا يقول (ولقول النحاة) وهم بما يمتنعون ما تقرر عندهم من جهة اللغة (انما) يكون (لا يثبت ما بعده) أي لا يثبت الحكم المضمن لما بعده (و) (لأن) مسأوه أي ما سوى ذلك الحكم وهذا الكلام منهم يقتضي تضمنها لا يثبت وفي كما والا أعني من أن يكون الغاير المبنى مغاير لما فيه المشاركة كما في قصر الافراد بناء على أنها تستعمل له ومغاير لكونه مفيداً للقصر فاذ قلنا زيد المنطلق وأردت حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن تشخيصه وعمومها أفاد القصر ثم ان أمكن الانحصار فذلك على حقيقته والا فهو على سبيل المبالغة وقد يفيد هذا القسم مع انحصار الخبر في المتداويع المبني في استحقاقها ما أخبر به عنه حديثاً يصير معاً بحقيقته وأما كون اللام في الخبر هل تعيد العموم فلا شبهة في غير جائز الاعلى تأويل وهو أن يكون معنى أنت الشجاع أنت كل الشجعان وهو تأويل غير حسن فحاصله أنك اذا قلنا زيد المنطلق أفاد قصر اطلاق معين أو

تبع وكمن أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما أشار له القاضي في تفسيره وأخره لعمري (قوله ولقول النحاة) أي أي الذين أخذوا النعمون كلام العرب مشافهة فهم انما يقولون ما تقرر عندهم من جهة اللغة فانقل عنهم نقل عن اللغة وليس المراد اللغة الذين تلقوا القواعد من الكتب اللبونة والاراد اللغة غير القصر بن فلا تكرر ارفع ما تقدم والمراد ايضاً اللغة بعضهم لا كلها تقدم من الخلاف في افادته للقصر وعنده فلا يعارض ما تقدم للشارح (قوله انما لا يثبت ما يذكر بعده وفي مسأوه) أي فلا يثبت على ذلك دليل على تضمنها معنى ما التي هي النفي وعلى معنى الا التي هي للا يثبت والحاصل انما كان مفاداً او مفاداً ما والا واحداً دل على انها بمعنى افادته ما قال ان قول النحاة انما لا يثبت على وجود معنى القصر في انما على خصوص تضمنها معنى ما والا فالدليل لا ينتج المدعى لا يثبت أن سائر طرق القصر فيها لا يثبت والنفي وانما صرح اللغة بذلك في انما انما فافاد ما فيها بخلاف العطف وما والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة

ولصحة انفصال الضمير معها كقولك أتا يضرب أنا كما تقول ما يضرب الأنا

(قوله أي سوى ما يذكر بعده) أي بما يقابله لأن الكلام في القصر الإضافي (قوله ونحوه) أي أيا لا يصلح اجتماع (قوله ولني ماسوا من قام عمرو وبكر الخ) أي فاسوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور أن لا ينشئ كل حكم سواء ولا ينافي هذا أن قصر الصفة قد يكون حقيقيا لا يكون باعتبار عموم المنفي منه وإن كان الحكم المنفي خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) أي الاتيان به منفصلا عما أو لا حال أنه يمكن وصله والقاعدة أن الضمير إذا أمكن وصله وجب ولا يدل عن وصلة لفصله الأوجب وموجبات الفصل ما تقدمه عمل عامله وأما وجود فاصل بينهما وبين عامله من الفواصل التي علم أنها وجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنالك يحصل والفواصل المعلومة في التحول لا يصلح منها التقدير في موضع اتصال ما ولا فاعلين كونهما للحصر كما لا إحداهما حاصله واعترض هذا الدليل بأن فيه دورا وذلك لأن صحة الانفصال متوقفة (١٩٩) على التضمن كما قال الشارح ولا يعرف

التضمن إلا بصحة الانفصال

للاستدلال به عليه وأجاب

بعضهم بأن التوقف الأول

وهو توقف صحة الانفصال

على التضمن وتوقف حصول

والتوقف الثاني وهو توقف

معرفة التضمن على صحة

الانفصال وتوقف معرفة

وجه تثبت الفاعل به من صحة هذا

وكان المناسب أن يقول

ولو وجب انفصال الضمير

معه كما قال ابن مالك لأن

انفصال الضمير عنه مع

انما وجب إلا أن يقال

إن المنفرد رأي قول أبي

حيان القائل بعدم الوجوب

مستدلا بأن الضمير قد جاء

متصلا في قوله تعالى إنما

أشكو بني وحزني إلى الله فلم

يقبل إنما أشكو أو لأجاب

صاحب عروس الأفراس بأن

يحمل كلام ابن مالك إذا كان

أي سوى ما يذكر بعده أما في قصر الموصوف نحو أنما زيد قائم فهو لا يثبت قيامه ونفي ماسواه من التعداد ونحوه وأما في قصر الصفة نحو أنما يقوم زيد بقوله لا يثبت قيامه ونفي ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرها (ولصحة انفصال الضمير معه) أي مع أنما نحو أنما يقوم أنا فإن الانفصال أنما يجوز عند تقدير الاتصال ولا تعذر جهلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لنفرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من يستشهد بشعره

نقيض الحكم كافي قصر القلب والتعيين وإذا كانت لنفي غير المذكور من حيث إثبات المذكور في الجلبة صح فيها قصر الموصوف فيكون النفي المنفي به في قصر الموصوف هو أضاف الموصوف بصفة أخرى غير المثبتة فاذا قلت في قصره أنما زيد قائم فأثبتت أضاف زيد بالقيام ونفي أضافه بغير من القعود ونحوه فتقدمت الموصوف الذي حوز يدعي الأمان بالقيام فقط ولا يتعداه إلى غير من القعود مثلا كما اعتد المحاطب وصح فيها قصر الموصوف فيكون النفي المنفي به في قصره في قولنا مثلا أنما قائم زيد هو أضاف غير زيد بالقيام والمثب هو المذكور وهو أضاف زبده ثم أشار إلى الوجه الثالث بقوله (ولصحة انفصال الضمير معها) أي مع أنما يعني في حال اسكان وصله والقاعدة أن الضمير إذا أمكن وصله وجب فلا يدل عن وصله الأوجب وموجبات الفصل ما تقدمه وما وجد فاصل بينهما وبين عامله من الفواصل التي علم أنها وجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنالك يحصل والفواصل المعلومة في التحول لا يصلح منها التقدير في موقع اتصال ما ولا فاعلين كونهما للحصر كما لا وفي هذا الاستدلال نوع من المصادرة لتوقفه على عدم صلاح غير ما أو لا في محل انما وهو الدعوى تأمل وانما

حصر حقيقة الإطلاق ما حققناه وأما بالصفة انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه وما ذكر من أدوات الحصر قولك جاء زيد تنقسم على ما نقله بعض شراح هذا الكتاب فتعني بعضهم ومنها أن زيد القائم على ما نقله المشار إليه أيضا ومنها قلب بعض حروف الكلمة فانه بقيد الحصر على ما نقله الخشري في الكشف عند الكلام على قوله تعالى والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وأن يلقوا إليها كخصائص بالنسبة إلى لفظ الطاغوت لأن وزنه على قول فاعلوت من الطغيان كلكوت وجوب قلب بتقديم

الضمير محصور فيه في الآتي الجار والمجرور ولا الضمير في ابن يعقوب أنما لفظة لم يقل لوجوب مجازة لظاهر ما قيل من أن أنما لا يجب فصل الضمير معها وإن كان التصديق وجوب فصل الضمير معها في قيدا الحصر فهو أنما اتصل إذا لم يقصد الحصر فيه بل قصد الحصر في الفعل نحو أنما قلت أو في غيره كالأية وفي شرح المفتاح للسيدان قلت إذا أراد حصر الفاعل في الفاعل بطريق انما فالحل يجب انفصاله أولا قلت إن ذكر بعد الفعل شيء من معلقاته وجب فصله وتأخيره دفعا للإسبال وإن لم يذكر احتمل الوجوب طرد الباب وعدم الوجوب بأن يجوز الانفصال نظر المعنى والاتصال نظر اللفظ إلا فاصل لفظيا فيقول المصنف لصحة انفصال الضمير معها أراد بالصحة ما يعي الوجوب بغيره كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تعذر جهلا بأن يكون الخ) أي لا تعذر الانفصال هنا الإيسب كون المعنى الخ أي وعند الانفصال بأن تقول أنما أقوم بغيره هذا المعنى فلما منع من اتصال معنوي لا لفظي وقوله بين الضمير هو أنا وعامله هو يقوم وانظر مع أن يقوم للعائب وأنما للشك لأن أن يقال الفاعل في الحقيقة مخدوف أي ما يقوم أحدا لا أنا وقوله فصل أي بالالمقدرة وقوله لنفرض هو الحصر

قال الفرزدق

أنا الذائد الحامي النمر وأما \* يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

قال عمرو بن معد يكرب

قد علمت ساسي وجاراتها \* ماقطر الفارس إلا أنا

قال السكاكيني ذلك الوجه لطيف يستدل على بن عيسى الرابي وهو انما كانت تخلفنا لتأ كدائبات المسند للمسند للسند اليهم اتصلت بهما المؤكدة لانافية كإيظنه من لاوقوفه على علم النحو فاسب أن يفهم معنى القصر لان القصر ليس الا أنا كيداعلي تأ كيدفان قولك زيد جاء لامرؤبان يردد الجي الواقع بينهما يفيد اثباته في البداية عصر يحاوي الآخر خضنا

قوله ولهذا صرح الخ) أي لكون البيت المذكور بيت من يستشهد بشعره صرح بامعة تقوية للاستشهاد اذا لموجب للكتان (قوله وهو الطرد) أي يفسد أو غيره وعرف الجز أن لمقصده حصر الجنس بمبالغة أي أنا الطارد لمن بعد ولا يغري الامن كان على وصفي (قوله الحامي) أي الحافظ والنمر بالنصب على المعقولة والجعر على الاضافة كالنار بالرجل والمراد ذماره (قوله العهد) هذا معنى النمر الافة يقال فلان حي ذماره أي وفي بعده ومعهذا غير فاهو ما ذكره الشارح عن الاساس وهو ما يلام الانسان على عدم جانيته من جهاد حربه ما مؤخذ من الذم وهو الخ لا ن متجنب جانيته كانوا يتذمرون أي بحث بعضهم بعضا على الدفع عنه في الحروب قاله المعقوب وقال بعضهم (٢٠٠) انما حي ما ذكر زمارا لانه يجب على أهله التذمير أي التشمير لدفع العار عنه

ولهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي النمر) أي العهد وفي الاساس هو الحامي النمر ادا حي ما لم يؤحمه لم وعنف من جهاد حربه. (يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع للمدافع عنه فصل الضمير أو خذله أو قال وأما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لأن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود قال لصحة ولم يقل لوجوب فصل الضمير بجرازة لظاهر ما قيل من أن انما لا يجب فصل الضمير بهما ولو كان التحقيق أن الضمير مع ما يجب فصله عنهما في قصد الحصر فيه وانما يتصل اذا لم يقصد الحصر فيه ثم استشهد بكلام من يشهد بكلامه من فصحاء العرب وساده ليعلم أنه ما تقوى الحجة بقوله فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) اسم فاعل من الذود وهو الطرد بالسيف وغيره وعرف الجز أن لمقصده حصر الجنس بمبالغة أنا هو الذائد الحقيقي لا يغري الامن كان على وصفي (الحامي) أي الحافظ والحسن (النمر) بالذال المججمة وهو ما يلام الانسان على عدم جانيته من جهاد حربه وهو مأخوذ من الذم وهو الخ لا ن متجنب جانيته يتذمرون أي بحث بعضهم بعضا على الدفاع عنه في الحروب (وانما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) أي أنا وما وصفت نفسي بأن أنا الذائد لا يغري إلا أنا لا يدافع عن الاحباب الا لام على العين فوز نه فلعوت ففهم الثلاث تسميته بالمصدر والثناء بمبالغة والقلب وهو للاختصاص اذا يطلق على غير الشيطان ومنه تحو قولك قائم في جواب زيد اما قائم أو قاعد على ما ذكره الطيبي في شرح البيان قبل الكلام على كون المسند مفردا فليأخذ بعضهم من ترا كيب التصر أيضا بذا قام ولم يقم أحد غيره أو لم يقم أحد غير زيد وفيه نظر لان هذين تركيبان حصل القصر

(قوله من جاء) بيان لما والحي ما يحويه الانسان من مال أو نفس أو غيره فطف الحريم عليه عطف خاص على عام قرر مشيئا العدوى وقوله ليم بالبناء للمعول من اللامنة وقوله عنف بالتشديد أي شدد عليه (قوله وانما يدافع الخ) الواو ليست بعاطفة لان الجلة تنسب والواو في مثلها اعتراض وفيها معنى التليل كانه قيل أنا الذائد الحامي لاني شعاع وطاعن قال السبراي والقصر في انما يدافع تحمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد

المخاطب ودومني على أنا انما تستعمل في قصر الافراد في الكلام المعتبر به قوله عن أحسابهم جمع حسب وهو ولا ما بعده المرء من مفاخر نفسه وابائه والمراد بهنا الاعراض وأما النسب فهو الاتساب للاب السبراي (قوله لما كان غرضه الخ) حاصله أنه اذا أخر الضمير عن الاحساب بعد فصله كان الضمير محصورا فيه لا فقيه المحصور فيه يجب تأخير فيكون المعنى حيث لا بدافع عن أحسابهم الا أنا لا يغري وهذا لا ينافي مدافعة عن أحساب غيرهم أيضا ولو أخر الاحساب لكانت محصورا فيها وكان الواجب حيث نوصل الضمير ونحو بل الفعل الى صيغة التكلم فيكون التقدير هكذا وانما أدافع عن أحسابهم لأن احساب غيرهم ولا كان غرض الفرزدق الحصر الاول دون الثاني ارتكب التعبير في قول المفضل وعلنا أن ذلك غرض من خارج وهو قريته المدح (قوله أن يخص المدافع) أي بالمداغة فهو من قصر الصفة على الموصوف والمدافع على صيغة اسم الفاعل (قوله لا المدافع عنه) أي وهو لا حساب (قوله فصل الضمير) أي في الاختيار وقوله أخر أي عن الاحساب أو جوب تأخير المحصور فيه عن المحصور (قوله ادلوقال) علة لخزف أي ولو أخر الاحساب وأوصل الضمير بالفعل لكانت ذلك الغرض ادلوقال الخ (قوله لصار المعنى الخ) أي فيكون من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو ليس بمقصود) أي لمافيه من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لانه في معرض التناخر وعدا لما نزعلي أن المدافعة عن أحساب معينة تنأى بمن هو مكره لا بطل

(قوله ولا يجوز أن يقال) أي في منع الاستشهاد بالبيت وحاصله أن ما ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر لا ذلك الفصل إنما هو لتقدير فواصل وهو لا يمنع إذا سلم أن ذلك الفصل لتقدير فواصل وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة لأنه لو قيل وإنما أداغ عن أحسابهم أو مثلي لا تكسر البيت فعدل إلى فعل النية لأنه هو الذي يمكن معه الفصل دون فعل المتكلم لوجوب اشتراط الضمير فيه وحينئذ فلا يكون فصل الضمير مع إغماق البيت لتضمنه معنى ما لا يفهم الاستدلال (قوله لأنه كان الخ) حاصل ذلك الجواب أن هناك مدحوة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير لتأكيد المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلاً وإنما أداغ عن أحسابهم أنالوا الوزن واحد فلو لم يكن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصود الأتي بالتركيب هكذا فثبت جمان بدعي أنه لا فصل للفاعل فلا ضرورة وهذا الجواب إنما يتم بدعيه بالنظر في الضرورة هي مالا مندوحة ولا تخلص للشاعر عنه وأما ما بني على أنها ما رجع في الشعر مطلقاً كان للشاعر عنه مندوحة لم لا يتم وهذا الثاني هو الذي اختاره الدماميني في شرح المعنى ورد ما قاله ابن مالك باقتضائه

(٢٠١)

أو بحال بالان الشراء قادرين على تغيير التراكيب والأتان بالأساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لامدوحة له عنه \* في شيء آخر وهو أن ما جعل دافعا للضرورة يلزم عليه حذف مثل في فاعل أداغ مع أنه لا يصح أن يقال أداغ مثل لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الظاهر إلا أن يقال يغتفر في التابع مالا يغتفر في التبوع كما قيل في قوله تعالى أسكن أنت وزوجك الجنة أو أن مثل فاعل فعل محذوف أي أو يدافع مثلي وهو من عطف الجمل (قوله) وليست مملوولة) هذا جواب عن منع وارده على استبعاد التثنية بالبيت وهو أن يقال

ولا يجوز أن يقال أنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما أداغ عن أحسابهم أناذلي أن يكون أناذلي كيداً وليست مملوولة تاسم أن وأخبره إذا ضرور في المدلول من لفظين إلى لفظ ما إلا أنا ومن كان في آخره في قالوا ولا يستأنف البياض إلا للعطف وهي وذلك ومعنى التعليل وما يوم أنه لا يصلح من القواصل هنا غير الأولى إنما تكون بعد ما فيكون معنى الكلام لا يدافع عن الاحساب إلا بالآخرى وإنما اخترع من الاحساب بعد فعله لأن المحصور فيه يجب تأخير فيه في المعنى المذكور ولو أنكر الاحساب أقادمت أحمات قضيت معنى ما لا أنه إنما يدافع عن أحسابهم لأن أحسابهم غيرهم ويجب حينئذ فصل الضمير وتحويل الفعل إلى صيغة المتكلم فيكون التقدير هكذا وإنما أداغ عن أحسابهم وقصد الفرز في الحصر الأول المقادير هذه التعبير دون هذا لأنه لا ينافي وأدب في مقام الاقتصار واقتضاه بأنه لا يدافع عن الاحساب مطلقاً لا دونه مثله أقوى من اقتضاه بأنه لا يدافع إلا عن أصحابه لا دونه وغيره لا ذلك لا ينافي فيه وكونه ليس من الدافعين مطلقاً للصحة وروض الدفع عن أحساب معينين وذكره لا بطل أولي ودعا جز عن الدفع عن احساب غيرهم بخلاف الوجه الأول لا يقال لا يتعين كون فصل الضمير ليدل على معنى الحصر إلا لو كان بتقدير فاصل والنظر أن لا فاصل يصلح غيراً لا فيفيد الحصر وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة فعدل إلى فعل النية لأنه هو الذي يمكن الفصل معه دون فعل المتكلم لوجوب اشتراط الضمير فيه لا نائقول هناك مدحوة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفصل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير لتأكيد المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلاً وإنما أداغ عن أحسابهم أنالوا لم يقصد الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل لأن بالتركيب هكذا فثبت جمان بدعي أنه لا فصل للفاعل فلا ضرورة ولكن إنما يتم هذا من مجموعهما ومنها تقديم المعمول في نحو زيد اضربت كسابق وهما إنما بالفتح قال الزخري في قوله تعالى قل إنما يوحى إلى أئمة الحكم الواحد إنما قصر الحكم على شيء أو قصر الشيء على حكم كقولك إنما زيد قائم وإنما يقوم زيد وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لأن إنما يوحى إلى مع فاعله بمنزلة

(٢٦ - شرح التلخيص ثاني)

عندنا وجه وجوب فصل الضمير من غير تقدير كون إنما بمعنى ما ولا وحينئذ فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن يجعل مملوولة أو أنها خبرها وجهة يدافع عن أحسابهم صلها والمعنى حينئذ أن الذي يدافع عن أحسابهم إنما كما تقول إن الذي ضرب زيداً أنا فيفيد الكلام الحصر بتعريف الجزء أي كافي قراءة أنا حرم ليسكم المتبالي فيه ويكون فصل الضمير لكونه زخراً وليس مرفوعاً بل على معنى يكون مفصولاً عنه وحاصل الجواب أن المقام مقام افتخار فلا يناسبه التعبير بما التي هي لغير الفاعل مع إمكان التعبير بمن واستقامة الوزن فلا وجه للتعبير من البليغ بما في موضع من وأيضا لو كانت مملوولة لم يكتب مفصولاً عن أن أيضاً الموافق لما قبله أعني قوله أنا بالثاني لأن لا يكون أن في قوله وإنما يدافع الخ خبر أن أن في الأول مسند إليه لأنه مبتدأ مقدم (قوله لا ضرور الخ) أي وإذا كان لا ضرور في المدلول علم أنهم يقصدون المعنى وإنما قصد ما يدافع إلا أنا فقد أعادتنا القصر لتضمنها معنى ما لا وهو الذي قال العلامة الزنيزي وقد يوجه ذلك المدلول بأن المراد من المملوولة أو وصف أي أنه لو يدافع عن أحسابهم أنالوا وحينئذ فهو من قصر الوصف لأنه الأهم في المقام وأما

ومنها التقديم كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفرادا شاعروهن يعقدن شاعرا أو كاتباً وقبلها قائم هو من يعقده قاعدا

(قوله أي تقديم ماحقه التأخير) هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض تقديم المفعول على الفعل دون الفعل وفي أفاضته القصر كلام والمرجح عدم الإفادة واحتراز بقوله ماحقه التأخير عما وجب تقديمه لمصدره كأن يمتي كاحصر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالباً بقوله ماحقه التأخير أي سواء بقي بعد التقديم على حاله نحو زيد احضرت أم لا لا ينافي أنا لقيت مهتمك وهذا ظاهر على مذهب السكاكي حيث يعترف بالتخصيص كون أنافي الاصل تركيداً للمصير من أن تقديم المسند إليه عنده قد يفيد القصر إذا قدر أنه كان كافياً في المعنى ثم قدم نحو أناسيت في حاجتك ثم ان تقييد التقديم بما حقه التأخير غير ظاهر على مذهب المصنف وعبد القاهر لان تقديم المسند إليه عندهما يفيد القصر من كان كافياً حيث كان المسند فعلياً نحو الله يسط الرزق الآن (قوله كقدّم انظر على المبتدأ) هذا يشمل أقائم زيد بناء على أن قائم يبنى التقديم على النال

(٢٠٢)

(ومنها التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير كقدّم الخبر على المبتدأ والمعمول على الفعل (كقولك في قصره أي قصر الموصوف) (تسمى أنا) كان الانسب ذكره مثالين لان التسمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والالم يصلح لقصر القلب بل الافراد

الجواب ان بني على ان الضرورة هي ما لا مندوحة للشاعر عنه وأما ان بني على أنها محصر للشاعر فلم يتم ثم ما جعل دافعا للضرورة بلزم فيه عطف مثلي على فاعل أو دافع لا يصلح أو دافع مثلي ولكن يتصرفون في التواني ما لا يتصرفون في الاوائل كاقيل في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة لا يقال أيضا هذا راجع بوجوب فصل الضمير من غير تقدير كون انما بمعنى ما والا فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن يجعل مامورا ولو تأخره الفيد الكلام المحصر بتعريف الجزئين ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس بدافع رافعا له حتى يكون منفصلا عنه لا تافعا له لا نقول المقام مقام الافتقار فلا يناسبه التعبير بما في غير العقل مع امكان التعبير من ويستقيم الوزن فلا راجع للتعبير من البليغ بما في موضع من ولكن قيل ان هذا يمكن ان يوجه بقصد الوصف لانه في المقام فيكون الموقع موقع ما أي ان الدافع أنا فاعظه (ومنها) اي من طرق القصر (التقديم) اي تقديم ماحقه التأخير مثل تقديم المبتدأ على الخبر والمعمولات مثل المفعول والمجرور والحال في العامل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (تسمى أنا) بتقديم الخبر على المبتدأ فيفيد قصر السكاه على التسمية لا يتعدا الى القيسية مثلا وانما اقتصر على مثال واحد مع ان الانسب لصنيعه الاتيان بمثالين أحدهما قصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنافى فيه لان التسمية يصح أن يكون النفي بآياتها القيسية التي انما يقوم زيد وانما الحكم بمنزلة قائم وفائدة جقاعها الدلالة على ان الوحي الى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية قلت هذا صريح في أن أمنا بالفتح المحصر وهو صريح التوخي في كتاب الاقصى القرب ونقله الطيني أيضا وانه يقال ان كل ما لوجب انما بالكر المحصر أوجب أن أمنا بالفتح المحصر وفيه نظر والشج أو حيان رد على الخشمرى مازعم من أن النفتوحة المحصر وقال يلزم انحصار الوحي في الوحدانية وأجيب عنه بأنه محصر مجازي باعتبار المقام فلو جواب آخروا أن هذا لازم سواء كانت أمنا الفتوحة المحصر أم لان هذا الامام جاء من انما وقلت انما

خبر مقدم أم أمي أنه مبتدأ وزيد فاعل فلا يشهد وعمل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيد المحصر مالم يكن المبتدأ منكرا وقدم عليه الخبر والا فلا يفيد كما صرح به الشارح (قوله والمعمولات على الفعل) كقدّم المفعول والمجرور والحال عليه (قوله تسمى أنا) أي تقديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصر المنكاه على التسمية لا يتعداها القيسية مثلا (قوله كان الانسب الخ) حاصله أن الانسب بصنيعه الاتيان بمثالين أحدهما قصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنافى فيه والتسمية والقيسية ان تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للافراد

وان لم يتنافيا كان القصر للافراد ولا يصلح للقلب وقد يجاب بأن التسمية يصح أن يكون (وق) المنفي بآياتها القيسية التي تنافيا وهي الحقيقية فيكون قصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية ويصح أن يكون المنفي القيسية الجامعة للتسمية وهي القيسية الحقيقية أي النسبة الى العطف فلا بد من مثالين انما ذلك حيث يمكن للوصف جهتان بنافي باحدهما معا وماتقدم من انه اذا عين المنفي كما في العطف فلا بد من مثالين انما ذلك حيث يمكن للوصف جهتان بنافي باحدهما دون الاخرى كما في هذا المثال والحاصل أن قول المصنف تسمى أنا قصر تعين اذا كان المخاطب يردد بين قيس وتيم وقصر قلب اذا كان المخاطب ينقلب بين تيم وبلعق تيمس وقصر افراد اذا كان المخاطب معتقدا أنك تسمى وفيدي من جهتين وأشار الشارح لا يمكن الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالانسب وأما قول بعضهم في الجواب ان التسمية قد يؤخذ بالقياس الى ما ينافيا كالقيسية فهو لقصر القلب وقد تؤخذ بالقياس الى ما لا ينافيا كالعالمية فالقصر للافراد فيه شيء وذلك لان التسمية انما تقابل في العرف بالقيسية

وفي قصر الصفة على الموصوف افراداً أنا كقمت مهمك بمعنى وحى لمن يستقد أنك غيرك كقمتا مهمه وقلنا أنا كقمت مهمك  
بمعنى لا غيري لمن يعتقد أن غيرك كفي مهمه دونك كما تقدم وهذه الطرق تختلف من وجوه

ولاحسن في العرف مقابلتها بغيرها ثم أن ترديد الشارح بقوله لأن الخيمية (٢٠٣) والقيسية لم يقطع النظر عن

(وفي قصرها أنا كقمت مهمك) افراداً أوتقياً باعتبار عتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الار بعدد اشرا كفا في افادة القصر (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) أي التقديم (بالعوى)

تناقيا وهي الحقيقية فيكون قصر القلب باعتبار عتقاد المخاطب تلك القياسية ويصح أن يكون المنقى القيسية الجماعية لها وهي القياسية الحقيقية مثلا فيكون قصر الافراد حيث يعتقد الاتصاف بهما معا على هذا لا رد أن يقال أن كانت القياسية متنافية كان قصر القلب وان لم تكن متنافية كان لقصر الافراد فلا نسب الاثباتين بمثالي لا ناقول يصلح لهما معاً كما تقدم أن مثالا واحداً يكتفى حيث يمكن تقدير الوصف متنافيا وغير متناف وما تقدم من أنه حيث تعين المنقى كافي المعطى فلا بد من مثاليين أعاند ذلك حيث لم يكن الوصف جهتين بنافي بل أحدهما دون الاخرى كفي هذا المثال فليهم (و) كقولك (في قصرها) أي قصر الصفة (أنا كقمت مهمك) تقديم أنا عن الفاعلية المعنوية وأوجب حصر كفاية المهي في التسكيم بحيث لا تتعداه الى غيره فان اعتقد المخاطب كفاية التسكيم مع غيره كان افراداً وان اعتقد كفاية الغير فقط دون التسكيم كان قلباً ولهذا لم يأت الا بمثال واحد لقصرها كما تقدم أن المثال الواحد يكتفى في قصرها أو ما قصر التبيين في مع في مثالي قصره وقصرها كما تقدم ولكن انما يكون تقديم لفظ أنا في هذا المثال من باب ما قدم في مباحه التأخير دلي مذهب السكاكي كما تقدم في أحوال المسند اليه وأما دلي مذهب المصنف فهو من باب التقديم في الجملة وعليه يكون تقييد التقديم في افادة الاختصاص بأن يكون من تقديم مباحه التأخير أغلبية الا كلياً (وهذه الطرق) الار بقية المقابلة للقصر بعد تحقق اشتراكها في مطلق افادتها القصر (تختلف من وجوه) أحد تلك الوجوه ما تضمنه قوله (فدلالة) هذا (الرابع) وهو التقديم على الحصر (بالعوى) أي بمنهم

يوحى وحدانية الله تعالى (وذلك ما نأهى أوقع الشيخ في هذا السؤال قول الزمخشري وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي مقصور على الوحدة بقا فهم أن هذا القصر نشأ عن كونهما معا للحصر وليس كما قال قائلنا بل ومنها حذف المسند لادعاء التعيين أو التعمين نحو يعطى يدرو فعل ما يشاء كاسبق ومن هنا قال الزمخشري في قوله تعالى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل معناه لا يقول الا الحق ولا يهدي الا السبيل الحق قال الطيبي أماد لا وهو يهدي السبيل فظاعرا لانه على منوال أنا عرفنا وما والله يقول الحق فلا نأهى الله يهداهم عنه يفيد الحصر اقلت هذا تعجب فان أنا عرفنا والله يسطح حصر فيه لا فعل ومعنى حصر الفاعل فيه لا يقول الحق الا الله والزمخشري لم يتعرض لذلك بالكتابة فانه وجه المعنى هنا ليس على الحصر وانما أراد حصر المفعول أو الأثر صرح بذلك وقال لا يقول الا الحق ولا يهدي الا السبيل فلم يضع الطيبي على مراده مع وضوحه فان قلت من أين أخذ الزمخشري الحصر من هذه الآية الكريمة قلت أما أن يكون من مفهوم الصفة عند الفاعل بولما من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية ولذلك قال في سورة غافر والله يقضى بالحق معناه من هذه صفاته لا يقضى الا بالحق وحيث وجدت العلة وجدت المفعول وحيث اتنى المفعول ثبت ضده فعلى هذا يستفاد الحصر ص (وهذه الطرق تختلف الخ) ش يعني أن هذه الطرق وإن اشتركت في افادة القصر فانها تختلف من وجوه منها أن دلالة الرابع وهو التقديم بالعوى ودلالة ما قبله بالوضع ونفى المعنوى وهو التأكي

الاختصاص كما تقدم في أحوال المسند اليه والمصنف لم يرضه فليس فيه تقديم مباحه التأخير عنه وان أفاد التخصيص من جهة تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لانه يفيد الحصر دائماً عند كاهم وانما مثل يكون من باب التقديم لمباحه التأخير في الجملة لانه فاعل في المعنى عند السكاكي (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب ماعتد المخاطب وذلك لان المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاد لعل هو شاك (قوله فلا تلحق) أي والوجه الاول أن دلالة الرابع

(قوله أى مفهوم الكلام) هذا مخالف لاصطلاح أهل الأصول لان الفحوى عندهم مفهوم الموافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة لان حكم غير المذكور مخالف لحكم المذكور وقوله بمعنى الحيزان لطر يق فهم القصر من التقديم وقرر شينا العدوى أى قوله مفهوم الكلام أى بما يفهم منه فى عرف البلغاء من الاسرار وأشار الشارح بقوله بمعنى الخالى أن فى كلام المصنف حذفوا المعنى أن دلالة التقديم على القصر بالتأمل فى الفحوى أى فيما يفهم منه ويدل عليه فى عرف البلغاء وهو سر التقديم فاذا تأمل صاحب الذوق السليم فى الكلام الذى فيه التقديم فطلب سر ذلك التقديم الذى فيه لا يجد بالنظر للقرآن الخالية ما يناسب الحيل عليه سوى الحصر فنقول الشارح أى بمفهوم الكلام تفسير للفحوى بالماضى الحقيقى وقوله بمعنى الخ إشارة الى أن فى الكلام حذفوا عنيت من هذا أن المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء (٢٠٤) من الاسرار لا مفهوم الموافقة ولا المخالفة (قوله فيه)

أى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك (و دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لان الواضع وضعها لمعان تنيد القصر الكلام والفحوى عند الأصوليين مفهوم الموافقة والمفهوم عنها هو غير المذكور بخلاف حكم المذكور فكأنه أطلق الفحوى على مفهوم المخالفة (و دلالة الثلاثة (الباقية) وهى ماسوى هذا الرابع وهى ما والا راعا والعطف بلاوشبهها (بالوضع) ومعنى ذلك أن التقديم لا يتوقف فيه على معرفة وضع لفظ مخصوص لا عند البلغاء ولا عند غيره بل اذا تأمل المائل الذى له ذوق سليم فى التقديم أدرك أن فائدته الحصر من غير أن يحتاج الى أن التقديم موضوع عند البلغاء للحصر بخلاف ماسواه فانها ألفاظ لا يفهم مفادها الا بمعرفة الوضع بدليل أن التقديم يفسماد كفى كل لغة ولا يختص بوضع دون وضع ولا العاطفة متلاوكونا انما هو والا يصلح أن تكون فى لغة لعنى دون مفادها فى لغة اخرى فلو لا الوضع ما فهم ما ذكرناه أيضا التقديم معنى عقلى لا لفظى استعمل فى التركيب لا فائدة الحصر ولكن قوله التقديم يفسماد الفحوى وقد فسر الفحوى بالمفهوم كما تقدم فيه لتسامح لانه يقتضى أى ثم معنى يفهم من اللفظ يسمى الفحوى واطادة التقديم للحصر يكون بواسطة ذلك المعنى وأنت لا تجد السبب فى اعادة التقديم للحصر سوى التأمل فى سر التقديم ففهم بالقرآن الحالية أنه لا اختصاص ونفى الحكم عن غير المذكور فلو فسر الفحوى بطلب سر التقديم حتى لا يوجد بالنظر الى القرآن ما يناسب سوى الحصر فيصير عليه كان قريبا لكن على هذا لا يراد بالفحوى مفهوم المخالفة لى سبه ويحتمل أن يراد بالمفهوم الذى هو الفحوى نفس الاختصاص فيكون التقدير ودلالة التقديم بواسطة كون الحصر فحوى أى

بالفحوى المفهوم وهو مخالف لاصطلاح الأصوليين فان الفحوى عندهم مفهوم الموافقة لا مفهوم المخالفة وما نحن فيه مفهوم مخالفة ولعل أن القصر يتضمن قضيتين اثباتا ونفيا فالحقيقى أن القصر لا يسمى منطوقا ولا مفهوم ما بل تارة يكون كله منطوقا مثل زيد قائم لا فائدة تارة يكون بعضه منطوقا وبعضه مفهوم ما كان باعافه اثباتا للمذكور بالمنطوق ونفى لغيره بالمفهوم نحو انما زيد قائم فاثبات القيام لـ زيد منطوق ونفيه عن غيره مفهوم وان كانت بالا والاستثناء تام فحكم المستثنى منه ثابت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم سواء كان نفيا نحو مقام أحد الان يدام اثباتا نحو مقام الناس

ملاحظة تلك المعانى بالقصر وليس المراد انها موضوعة للقصر كما أشار لذلك الشارح بقوله لان الواضع الخ وما ذكره الشارح من انها موضوعة لمعان تنيد القصر اندفع ما يقال ان اذا كان دلالة اللفظ على القصر لم يكن البحث فيها من وظيفة هذا العمل لانه انما يبحث عن الخصوصات والزايدة على المعانى الوضعية أو يقال ان هذه الثلاثة وان دللت على القصر بالوضع له الا أن أحوالهم كونه افراد أو قلوبا أو تعيينا انما تستفاد منها بمعرفة المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع والجواب الاول الذى أشار له الشارح ذكره عبد الحكيم والثاني نقله سم عن شعبة السيد عيسى الصفوى على هذا الجواب فيقال لا حاجة لقول الشارح معان لان الواضع وضعها للقصر لمعان تنيد تأمل (قوله وضعها لمعان) وهى اثبات المذكور ونفى مساواه فى كل من الثلاثة وهذه المعانى تنيد القصر والاختصاص فخر النفى وضع النفى وحرف الاستثناء وضع للاخراج من حكم النفى وبزم من اجتماعها القصر



أن الأصل في الأول أن يدل على الميثب والمنفي جميعاً بالنص فلا يترك ذلك إلا كراهة الاطناب في مقام الاختصار كما إذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والقوافي أو زيد يعلم النحو وعمره وبكره خالدة فتقول فيه ما زيد يعلم النحو لا غير وفي معناه ليس إلا لا غير النحو ولا غير زيد

(قوله أي طريق العطف) الإضافة للبيان والمرد بالاصل الكثير (قوله النص على الميثب) أي على الذي أثبت له الحكم في قصر الصفة أو على الذي أثبت له غيره في قصر الموصوف (قوله والمنفي) أي والنص على المنفي أي الذي نفي عنه الحكم في قصر الصفة أو نفي عن غيره في قصر الموصوف فتقول في قصر ما بطريق الأول جرياً على الكثير قام زيد لا عمر وقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد والذي نفي عنه وهو عمر وتقول في قصره زيد قائم لا قاعدة فقد نصت على الميثب زيد وهو القيام والمنفي عنه وهو القعود وقوله كما مر أي في الأمثلة التي ذكرت عند ذلك الطريق في طرق الحصر فإنه ذكر حركناك أن المعطوف عليه في ثالث الأمثلة بلاؤه الميثب والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس (قوله فلا يترك النص عليهما) أي التصريح بهما (٢٠٥) ولم يقل فلا يترك ذكر أحدهما

الخ إشارة إلى أن الذكر الأجالي لا بد منه فإن في قولك لا غير ذكر المنفي اجالا لا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصاً (قوله الإكراهة الاطناب أي إلا لاجل كراهة التطويل لغرض من الأغراض كقصي المقام أو لقصص الإهم أو تأتي الانكسار لدى الحاجة إليه عند عدم التنصيص أو استيجان ذكر المتروك (قوله كما إذا قيل) أي عند إرادة إثبات صفات لموصوف واحد (قوله أو زيد يعلم النحو) أي أو قيل عند إرادة إثبات صفة واحدة لمنصفين زيد يعلم النحو وعمره الخ (قوله أي في هذين المقامين) أي مقام قصر

والأصل أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل (في الأول) أي طريق العطف (النص على الميثب والمنفي كما مر فلا يترك) النص عليهما (الإكراهة الاطناب كما إذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمره وبكره فتقول فيهما) أي في هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) مفهوم مخالفة وفيه تكافؤ تأمل (و) الوجه الثاني من أوجه الخلاف بين الطرق ما تضمنه قوله (الأصل) أي الكثير (في الأول) وهو طريق العطف (النص على الميثب) أي من جملة ما يختلف فيه تلك الطرق أن الكثير في استعمال الأول منها التنصيص على الذي أثبت له الحكم في قصر الصفة أو نفي الذي أثبت له غيره في قصر الموصوف (و) النص على (المنفي) أي الذي نفي عنه في الأول أو نفي عن غيره في الثاني (كما مر) عند ذكره في طرق الحصر فتقول في قصر ما جرياً على الأول الكثير قام زيد لا عمر وقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد والذي نفي عنه وهو عمر وفي قصره زيد قائم لا قاعدة فقد نصت على الميثب زيد وهو القيام والمنفي عنه وهو القعود (فلا يترك) ذلك الأصل بالعطف وهو النص على الميثب والمنفي معاً (الإكراهة) أي إلا لاجل كراهية (الاطناب) أي التطويل لغرض من الأغراض كقصي المقام أو لتأتى الانكسار عند عدم التنصيص لدى الحاجة وشبه ذلك (كما إذا قيل) أي مثال ما يترك فيه التنصيص لغرض أن يقال في إثبات صفات لموصوف واحد (زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو) يقال في إثبات صفة واحدة لمنصفين (زيد يعلم النحو وبكره وعمره فتقول في ردهما) أي لا يثبتان (زيد يعلم النحو لا غير) فعلى الأول يكون المنفي الأزدياوان كان الاستثناء مغرضاً نحو ما قام الأزدي فظهر أن المستثنى منه ثابت بالنطق وسيأتي في كلام المصنف أن النص فيه على الميثب فقط ولا نفي ما نحن فيه بل نفي عدم العطف عليه أي لا تقول ما قام الأزدي لا عمر ولكن تقدم في كلام الوالد أنه بالمفهوم في المفرد كان بالتقدم نحو نومي أنا ما الحكم للذكور منطوق ونقصه عن غيره بالمفهوم وإذا تأملنا ما قلنا علمت أن قول المصنف غير ما شئ من العقين (و) الأصل في الأول الخ من هذين وجهان وهو أن الأصل في الصيغة الأولى وهي العطف ذكر

الموصوف ومقام قصر الصفة أي تقول في رد الإثبات في هذين المقامين (قوله لا غير) حتى في الغاموس عن السبإ في أن حذف ما تضمنه لا غيراً عما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس وأما لو كانت بعد غير ما من ألفاظ الجحود لم يحز الحذف ولا يحتاج بذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكي في المنفي بأن قولهم لا غير لمن واختار أن ينجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه في ذلك شارحو كلامه وفي الفصل حكاية لا غير وليس غير وأشد الأمام ابن مالك في شرح التسهيل في باب القسم

مستشهداً على جواز قوله

جوابه تبعوا عقد فورنا \* لعن عمل أسلفت لا غير نسال

وهو ثقة لا يستشهد إلا بشاهد على أنه فري وأعلم أن كلمة غير في ليس غير في عمل نصب عند المرفوع أي أنه خبر ليس واسمها خبر مستتر تقديره ليس هو أي معلوم غير العوض في موضع رفع عند الحاج على أنه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير التعميم وهو وأما غير في لا غير فجاء بحسب المعطوف عليه إذا علمت أنها لا غير عطف على العوض في الأول في عمل نصب وعطف على زيد في الثاني في عمل رفع

(قوله أما في الأول) أي أما لا غير في الأول فغناه الخ أي فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما أثبت المخاطب من الصفات (قوله أي لا التصريف ولا العروض) هذا بيان لاصل التركيب فترك التصنيف على ما ذكر كلفرض من الاغراض (قوله وأما في الثاني) أما أو لا غير في الثاني فغناه الخ أي يكون من قصر الصفة على واحد من أئتها لم المخاطب من الموصوفين وقوله أي لا عمرو والخ بيان لاصل التركيب فترك النص على ما ذكر كلفرض (قوله على الضم) أي لقطع عن الإضافة (قوله بالغايات) أي قبل وبعد وسبقت بذلك لان الغاية في الحقيقة ما بعدها الذي هو المخالف اليه المحذوف لكن لما حذف ونوى معناه وأدى بذلك الطرف سمى غاية (قوله وذكر بعض العامة) هو نعيم الامتياز وهو هذا اراد على عدم المنصف لهما من طرق العطف (قوله ليست عاطفة) أي لان العاطفة ينص معها على المثبت والمنفي جميعا وهما ليس كذلك (قوله بل لنفي الجنس) أي وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظر للنفي لان معنى زيد شاعر لا غير ما زيد الأشاعر فيعود الى النفي والاستثناء كما ذكره الشارح في شرح المفتاح (٢٠٦)

وحيث قد افاد في كلام بعض الناطرين من أن نحو لا غير طريق آخر للقصر على هذا القول وهم كذا في عبد الحكيم وكذا ما في يس من الأطول من أن الكلام حيث لا ليس من طرق القصر لا يتم تأمل ثم أن غير على هذا القول في محل نصب على أنه اسم لا والخبر محذوف أي لا غير عام في قصر الصفة أولا غيره معلوم له في قصر الموصوف والحاصل أن لا التي بنى ما بعدها عند القطع عن الإضافة هي لا العاطفة أو التي لنفي الجنس خلاف وكلاهما يفيد القصر فلو جعل الطريق الأول النفي بلا مطلقا أي سواء

أما في الأول فغناه لا غير النحو أي لا التصريف ولا العروض وأما في الثاني فغناه لا غير بدأ لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليهم غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النواة أن لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس (أو نحوه) أي نحو لا غير مثل لا مساو ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الاصل (في) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) لا غير العوف فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما أثبت المخاطب من الصفات والاصل لا التصريف والعروض فترك التصنيف لما تقدم الى الابهام لفرض من الاغراض وعلى الثاني يكون المعنى لا غير زيد فيكون من قصر الصفة على واحد من أئتها لم المخاطب من الموصوفين والاصل لا عمرو ولا بكر فترك التصنيف لما تقدم وقد علم من هذا أن العطف لا بد فيه من ذكر المنفي لكن الاصل فيه تفصيله وقد يعمل عنه الى ذكره اجالا وليس معنى مخالفة الاصل أن لا يذكر أصلا وهذا القصر الاضافي وهو الذي اخص به العطف على ما تقدم فيمن البعث وعلى أنه يصح فيه الحقيقي وهو نفي مساوي المذكور فالاصل ارتكاب الابهام لتعذر التخصيص والتفصيل غالباً يقال مثلاً نسبنا ومولا لا نجد على الله عليه وسلم خاتم الانبياء لا غير فليأمل ولفظ غير في هذه التراكيب يعني على الضم لقطع عن الإضافة تشبيهاً بالغايات وهي قبل وبعد فاذا جعلت لا مع عاطفة كاهو مقتضى كلام المنصف وغيره فحله محل المخطوف عليه وان جعلت النفي الجنس كما قال بعض العرويين فهو في محل نصب على انه اسم لا وما ليس غير في نحو هذه التراكيب فيحصل النصب على الخبرية أي ليس معلوم زيد غير ذلك والرفع على أنه مبتدأ أي ليس غير ذلك معلومه (أو) تقول (نحوه) أي نحو لا غير مثل لا من سواء ولا من عداه في قصر الصفة أي لا مساوي النحو (و) أما (في) الثلاثة (الباقية) وهي ما والا واما والتقديم فالاصل فيها (النص على المثبت فقط) أي المثبت له الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر الطرفين فانه مصرح بالمثبت والمنفي كقولنا زيد قائم لا قاعد وما هو قائم بل قائداً ولا غير كذا قاله وفيه نظر لان لفظ لا غير لا يستعمل مقطوعاً عن إضافة ولا يترك ذلك الا للمعنى يقتضى كراهة الاطناب وأما

كانت عاطفة أو تبرهنه لكن أول (قوله أي نحو لا غير) حيث رجح الشارح الضمير للاخير دون أن نحو ومنصوب لعطفه على المنصوب بناء على أن جزءاً من القول له محل أو يقدر نحو عمل أي أو تقول نحو هو يكون من عطف الجمل ولورجع الشارح الضمير لجزءه يدغم النحو لا غير لكان عطفه على جملته المقول بقامه التي هي في محل نصب ويكون نحو زيد يعلم النحو لا غير زيد يعلم النحو لا مساو وأما أقصر الشارح على الاحتمال الاول لكون الفرض الاهم من قول المنصف ونحوه بيان انه لا اختصاص للفظ لا غير هناك فقد يتوهم الاختصاص قرر شفعنا المدوي (قوله مثل لا مساو) راجع الاول أي لا مساوي النحو فلذا أتى بما الموضوع على ما يعمل وقوله ولا من عداه راجع للثاني أي لا من عداه بدلالة أن بين الموضوعات للعالم (قوله وما أشبه ذلك) نحو ليس غير وليس الا (قوله والاصل في الثلاثة الباقية) وهي ما والا واما والتقديم (قوله النص على المثبت فقط) أي المثبت له الحكم في قصر الصفة للمثبت لغيره في قصر الموصوف فتقول في ما والا في قصر الصفة ما قائم لا زيد فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عمرو ومثلاً وتقول في قصر الموصوف ما زيد الا قائم فقد نصت على الذي

دون المنى الثالث أن النفي لا يجمع الثاني

أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد لم تنص على الشيء الذي ينتمي عن ذلك الغير وهو القعود مثلاً وتقول في أمافي قصر الصفة أمافي زيد وفي قصر الموصوف أمافي بدافهم وتقول في التقدّم في قصره أنا كقمت مهملاً أي لا عمرو في قصر الموصوف زيد باضربت أي لا عمراً يعني أني أفضت بضرب زيد لا بضرب عمرو وقد ظهر لك أن الطرق الثلاثة لا تنص فيها على الميثب وإذا نص في شيء ما على المنفى كان خروجاً عن الأصل كقولك ما تأملت هذا لأن المنفى لم أقله لأنه مقول لغيري والأول منصوص والثاني مفهوم وكقولك ما زيدا بضربت فإن المنفى لم أضربه وضربه بغيري قال المتنري وكان ترك الأصل الأول للكرهية الاضطراب يتركها أيضاً في مثل ما زيدا بضربت وما أنا قلت هذا لأن القصد به قصر الفعل على غير المذكور لا قصره على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت انتهى واعترض على المصنف بأن قوله والأصل في الثلاثة النص على الميثب فقط دون المنفى يقتضي أن نحو ما قام القوم الأزديا خارج عن الأصل لأن الأصل النص على الميثب فقط وقد نص في هذا على الميثب والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل مع أنه جار على الأصل باتفاق ولم يقل أحد بخوجه عنه وأجاب بعضهم بأن

(٢٠٧)

الكلام في الاستثناء المفعول

لأنه هو الذي من طرق

القصر وأما هذا فليس من

طريق الحصر اصطلاحاً

ولا ينبغي ضعف هذا الجواب

لأن معنى الحصر موجود

فيه قطعاً فالأحسن في

الجواب أن يقال إننا نعلم أنه

نص فيه على المنفى لأن المراد

بالنص التفصيل والمنفى

وهو القوم في المثال المذكور

مجل لعدم النص فيه على

الأفراد واحداً واحداً

(قوله دون المنفى) أي

أنه لا يصح فيها بالنفي

وأما تدل عليه ضمناً كما

تقول في قصر الموصوف ما

أنا لا أعني ونعمي أنا فانك

قد أثبت كونك تميمياً

صريحاً ولم تنف كونك

دون المنى وهو ظاهر (والنفي) أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بلا العاطفة (للاجماع الثاني) أعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الأقام لا قاعده قد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين الموصوف فتقول في ما ولا في قصر ما قام لا زيد فقد نصت على الشيء الذي أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على النفي في عنده وهو عمرو مثلاً وفي قصره ما زيد الأقام فقد نصت على الشيء الذي أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشيء المنفي عن ذلك الغير وهو القعود مثلاً وكذا الأقام زيد وما قام زيد قائم وكذا أنا كقمت مهملاً أي لا عمرو فهو من قصر المصنفين باضربت أي لا عمرو ومعنى أني أفضت بضرب زيد لا بضرب عمرو فيكون من قصر الموصوف وعلى هذه الأمثلة فقص فقد ظهر أن طرق العطف ينص فيه على الميثب والمنفى معا وقد علمت معنى الميثب والمنفى ولا تتركب غير ذلك إلا خروجاً عن الأصل والطرق الثلاثة الباقية لا تنص فيها على الميثب بل قد كررنا قد نص على المنفى في بعضها خروجاً عن الأصل كقولك ما تأملت هذا لأن المنفى لم أقله لأنه مقول والأول منصوص والثاني مفهوم وورد على ما تقرر أن نحو ما قام القوم الأزديا نص فيه على الميثب والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل لأن الأصل النص على الميثب فقط وهو جار على الأصل اتفاقاً وأجيب بأن الكلام في الاستثناء المفعول وهذا ليس من طرق الحصر اصطلاحاً ولا ينبغي ضعفه لأن معنى الحصر موجود فيه قطعاً وأجيب أيضاً بأن المراد بالنص ما تقدمه التفصيل ما يعم الال والقوم في المثال أجال فلنص على الميثب بهذا الوجه والوجه الثالث مما يختلف فيه هذه الطرق ما تضمنه قوله (والنفي لا يجمع الثاني) أي من جملة بقية الصيغ فالأصل فيها النص على الميثب فقط هكذا قال المصنف ولأنني أن النفي غير مستفاد نصاً بل يعني أن لا يذكر بعده التصريح بالنفي وقد يترك النص على المنفى في الأول رغبة في الإيجاز وقوله (والنفي لا يجمع الثاني) أي النفي بلا يجمع الثاني والاستثناء

فيسمى صريحاً وأما نفيته ضمناً ولا منافاة بين كون المنفى مذكوراً ضمناً وكون النفي قد يكون منطوقاً بلطفه (قوله أن النفي بلا) أعني المصنف كلام المصنف بذلك للاحتراز عن النفي بغيره كقمت أي لا دليل على امتناع ما زيد الأقام ليس هو بقاعدة وأما قيد لا بالعاطفة أخذ من قول المصنف لأن شرط المنفى بلا الخ (قوله لا قاعدة) فلو قيل لا عمرو يدل لا قاعدة فهل يصح ذلك قال الشيخ يس الظاهر عدم الصحة لأنه وإن لم يكن المعطوف بهانتمياً قبلها لكانه بوجه أن النزاع في قيام زيد وعمرو ولا في قيام زيد وقوده الذي هو فرض الكلام (قوله في كلام المصنفين) أي لا في كلام الله بل ولا في كلام البلقاء الذين يستنبطون بكلامهم ومراده بهذا التعريض صاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فإذا عزمت فتوكل على الله أي أن الأصل لك لا يعلمه إلا الله لأنك وبالحري يرى حيث قال

لعمرك ما الإنسان إلا ابن يومه \* على ما تجل يومه لا ابن أمسه

ولا يقال أن الزخشمي ممن يستدل بتركيبه عند الشارح وألسيد وغيرهما لا نقول إنما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور وهذا مذهب له مخالف فيه للجمهور فلا يستدل به

لان شرط المنفى بلأن لا يكون منفيا قبلها بغيرها

(قوله لان شرط المنفى بلا) أى شرط صحة نفيها (قوله أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها) أى بغير شخصها وهذا صادق بما إذا كان غير منفى أصلا وما إذا كان منفيا بغير أدوات المنفى كالنحو أو علم المتكلم أو السامع فالمنطوق تحت صورته والمفهوم ضرورة واحدة هى محل الامتناع وهى ما إذا كان المنفى بها منفيا قبلها بغيرها من أدوات المنفى كالنحو ولا التى لنفى الجنس ولا عاطفة أخرى مماثلة للآلاتى وقع المنفى بها لانهما غير شخصها وان كانت من نوعها ولهذا لا يصح قام القوم لا النساء لانه لا نفي هنا نفي في ضمن النساء بغير شخص لا التى نفيها فان قلت ان المنطوق صادق بصورة ثالثة وهو ما إذا كان المنفى بها منفيا قبلها بشخصها قلت كلامه وان صدق بذلك لم يكن هذا معلوما أنه لا يتأتى لاستعماله للنفي به قبل ورود ما قدمنا قلنا من أن المنطوق صورته ان (قوله لمن أدوات المنفى) هذا تخصيص للضاف وهو الغير لشموله لكل غير نفي به (قوله فاتها موضوعه لان تنفى بها) أى عن التابع ما أوجبه للتبوع هذا ظاهر في قصر الصفة على (٢٠٨)

لزيد وهو المحيى ومشكل في قصر الموصوف على الصفة مثل زيد قائم لا قاعد فان النفي بها القعود ولم يثبت للتبوع الذى هو قائم كاهو ظاهر وأجيب بأن المراد بما أوجب للتبوع المحكوم به أو الثبوت للمحكوم عليه ففى المثال المذكور للتبوع وهو قائم أوجب له الثبوت للسند اليه وهو زيد وقد نفي بها هذا الثبوت عن التابع وهو قائم لان معنى زيد قائم لا قائم أن زيدا يحكموا عليه بالقيام وليس يحكموا عليه بالقعود بل هو منفى عنه وقوله لان تنفى بها أى أولا بقرينة قوله لا لان تليد بالنفي فلا ريد ما قبل ان وضعه لان تنفى

(لان شرط المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيا قبلها بغيرها) من أدوات المنفى فاتها موضوعه لان تنفى بها ما أوجبه للتبوع لان تليد بها المنفى فى شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفي والاستثناء لأنك اذا قلت ما زيدا قائم فقد نفيته عنه كل مفقود فيها التنازع

ما اختلفت فيه الطرق المتقدمة بلا العاطفة لانه دليل على امتناع قولنا ما زيدا قائم وليس هو بقاعد كما نلوا عليه ولان المصنف اعلم بان المنع لا يوقع مثل هذا الكلام فى كلام المصنفين لا يدل على الجواز فى أصل العربية والى علم المنع أشار بقوله (لان شرط) صحة (المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى بها (منفيا قبلها بغير) شخص (ها) ودخل فى غير شخصها جميع أدوات النفي دون غيرها وأدوات النفي التى هى غيرها كالنحو ولا التى لنفى الجنس ولا عاطفة أخرى لاها غير شخصها ولو كانت من نوعها ولذلك لا يصح ان يقال قام القوم لا النساء لانه لا نفي هنا نفي في ضمن النساء بغير شخص لا التى نفيها أو ما نفي بدخولها بنفسها قبلها فلا يتصور لامتناع النفي به قبل ورودها ونظير قصد الشخص فى نفي ما يتعلق بغيره قولنا دأب رجل الكرم أن لا يؤذى غيره فان المراد أن لا يؤذى غير شخصه لا غير نوعه حتى يصح أن يؤذى كرمه مثله فان هذا المعنى لا يرد قطعاً عما المعنى أن الإذابة المتعلقة بغيره تنفى عن شخصه فيتناول كرمه أو غيره الكرم وأما شخصه فمعلوم أنه لا يؤذى فقام وانما شترطها هذا لانها موضوعه لان نفيها ما أوجبه للتبوع لان زيدا بهائى قد نفي أو لا وبني بهائى فتعدوا جميعا وحيث كان هذا أصل وضعها لتعذر أن نفي بها بعد النفي والاستثناء لأنك اذا قلت ما زيدا قائم فالغرض من نفي كل صفة غير القيام من زيد من الصفات التى يقع فيها التنازع والصفة

(لان شرط المنفى بلأن لا يكون منفيا قبلها بغيرها) وفيه نظران أحدهما أن هذا اذا عطف على المستثنى منه أما اذا عطف على المستثنى بالافعال المنع وهو مثبت ويشهد لذلك بطلان عمل لا اذا وقع خبرا بعد الا وامتناع دخول الباء ويكون حكم المنفى بالاستفاد امرين أحدهما بانطوص والاخرى بالعموم الثانى أن قوله بغيرها قيد ليس صحيحا فان شرط المنفى بلأن لا يكون منفيا قبلها سواء

بها ما أوجبه للتبوع لا يقتضى الا كونها بعد الايجاب للتبوع ولا يقتضى عدم تكرار النفي وهذا صادق بقولنا ما جاني حتى الزيد لا عمرو فتقتضى كلامه جواز ذلك مع انتمتع وحاصل الجواب ان المراد بقوله انها موضوعه لان تنفى بها أى أولا ما أوجبه للتبوع وما أوجب للتبوع وهو المحيى هانيس منفيا بلا ولا فى المثال بل بعلان المعنى ما جاني أحد الا زيدا لا عمرو وعمرو من جملة أفراد الاحديف يكون منفيا بما جانيه الامر أن تكرر النفي بقوله لا عمرو تأمل قرره شيخنا العلامة العدوى (قوله لان تليد) أى والا كان تكرارا وهو نوعي فان قلت تجل لاقى يجوز ما زيدا قائم لا قاعد لتأ كيد نفي القعود والحاصل عاقلت هو خلاف أصل وضعه لأن فى النفي أقوى من غير ما يؤكد به غيره كما لا يؤكده كنع باجمع (قوله وهذا الشرط) أى عدم كون المنفى بها منفيا قبلها بغيرها (قوله فقد تقيمت عنه) أى بلفظ ما لى هى أداة نفي صراحة وان كان المنفى مجعلا (قوله وقع فيها التنازع) أى والصفة التى تنفىها بلا بعد هذا يجب أن تكون ملقوعة فيها التنازع والاخرجت عبارى فى خطاب العطف بها من إفادة الحصر أو تأكيد

(قوله حتى كأنك الخ) أي بالكافة لئلا يكون ذلك القول ليس بمعقوف ولا نافي لقوله الأصل في الثلاثة الخ (قوله ونحو ذلك) أي كالمستثنى (قوله فقد نسبت بلا العاطفة شيئا الخ) أي فزعم التكرار وحيد فلا يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع إذا عطف على المستثنى منه وأما إذا عطف على المستثنى فهو جائز لمعطفه على المبتدأ فادأ قلت مقام القوم إلا أن بدلا معروضا على أنه معطوف على زيد لأن المعنى نفي القيام عن القوم وإثباته بدتم نفي إثباته عن عمرو لمعطفه بلا النافية في زيد بالتأنيب لا القيام في زيد نفي القيام عن عمرو وتصيلا كلفي عنه في ضمن القوم إجمالا وفيه نظرمع ما تقرر من أن منفيها لا بد (٢٠٩) أن يكون غير منفي بغيرها قبلها سواء كان نفيها على جهة الإجمال أو التفصيل وليس الشرط أن لا يكون منفيًا قبلها

تصليلا فقط حتى يتم هذا القيل (قوله وكذا الكلام الخ) يعني أنه لا فرق بين فصر الموصوف على الصفة وهو ماض وفصر الصفة على الموصوف وهو ماضنا في هذا المثال فأنك قد نسبت فيه القيام عن عمرو وكبر وغيرهما من كل ما هو متعارف لزيد فلا يصح أن تقول ما يقوم إلا بزيد لا عمرو (قوله يعني الخ) لما كان الغير شاملا لغير أدوات النفي فكحوى الكلام وكان غير مراد أي بالإنابة (قوله وفائدة) أي فائدة شبيه الغير بكونه من أدوات النفي (قوله) عما إذا كان النفي مدلولًا عليه بفحوى الكلام) أي التقديم كلفي قولنا بذا ضربت فلما منع أن يقال لا عرا (قوله أو عظم المتكلم أي والتحال أن السامع يعلم خلافه كما إذا كنت

حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجيم ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نسبت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بالنافية وكذا الكلام في ما يقوم إلا بزيد وقوله بغيرها يعني من أدوات النفي على ما صرح به في الفتح وفائدة الاحتراز عما إذا كان نفيها بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجيء في إيصالها هنا يقتضي جواز أن يكون منفيًا قبلها بلا العاطفة لا أخرى نحو جاءني الرجال لا النساء لا هندلا نا تقول الضمير لذلك الشخص أي بغيرها لا العاطفة التي نفي بها ذلك النفي التي تنفيها بلا بعده ما يجب أن تكون موقوفة في النزاع والخارجت عما راى في خطاب المصطف بها من إفادة الحصر أو تأكيد كيديه فإذا قلت مثلا لا قاعد فالتعود النفي بهما وقع وفيه النزاع وقد نسبت كل موقوفة في النزاع قبل الإتيان بهما فزعم نفيك بهما قد نفي بغيرها وقد عرفت أن وضعها لنفي مالم ينف بغيرها ففيه ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع إذا عطف على المستثنى منه وأما أن عطف على المستثنى فهو جائز لا أنه معطوف على المبتدأ فادأ قلت مقام القوم إلا بزيد لا عمرو وعلى أنه معطوف على زيد لأن المعنى نفي القيام عن غير زيد وإثباته بدتم نفي إثباته عن عمرو لمعطفه بلا النافية على زيد بالتأنيب لا القيام في زيد نفي القيام عن عمرو وتصيلا كلفي عنه في ضمن القوم إجمالا وفيه نظرمع ما تقرر من اشتراط أن لا ينفي من قبلها وليس من شرطها أن لا ينفي تفصيلا فقط وهذا في نحو هذا المثال لما فيه تفصيل منفيها وما نحو مقام القوم إلا بزيد لا عمرو فلا يصح سواء عطف على المستثنى منه أو على المستثنى لأن عطفه على المستثنى منه أن كان مع بقاء النفي في مدلولها فهو محض تأكيد لا إجمال وإن لم يبق النفي بان كان نفي النفي فهو إثبات متناقض لا نفي الكائن قبل الاستثناء وليست بإبطال النفي فأسل وضعها أن ينفي بهما وأوجبته وأما عطفه على المستثنى فهو لئلا كيد الإجمالي فلا فائدة فيه ثم قولهم أصل وضعها أن ينفي بهما وأوجبته للتبوع لا يظهر اطرا رده في قولنا بزيد قائم لا قاعد لأن النفي فيها خلاف الثبوت للتبوع وأوجب بأن التبوع قائم وقد أوجب له الثبوت ثم نفي الثبوت بهما عن العقود وهو ظاهر

أ كان نفيها أم بغيرها نحو قولنا لا رجل في الدار لا زيد وهو مجتمع وقد يجب أن يكون مقصوده لا العاطفة وهذا المثال المنفي فيه ليس منفيًا قبلها بلا العاطفة بل بالاتي لنفي الجنس لا يقال يجوز لا رجل في الدار لا زيد لا عمرو وقد امتنعي بلا وقد نفي قبله بلا فاحتز عنه لأن لا بد لا عمرو بل فصل من لا رجل وهو على نية تكرار العامل فهو جهة أخرى والكلام في الاتي هي حرف تعطف المفرد إذا تقرر أن النص على المنفي أصل في الوجه الأول فهو لا يجوز أن يجمع الثاني فلا تقول ما لا قائم لا قاعد وقد تقدم في كلام الوالد رحمه الله التعرض لهذه المسألة ونحو زيد وأما الأخباران وهما أعلا التقديم فيعوز فيما التصريح وعدمه فتقول أنا ناعمي لا قيسى ونعسي أنا لا قيسى لأن النفي فيها غير مصرح به منناد بالهجوم فجاز العطف على تعمي وإن كان معناه ما أنا لا ناعمي لأن النفي غير المصرح به لا يجمع إن

(٢١ - شروح التلخيص ثاني) تلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بذلك لأنه يعلم خلاف ما تقدمه فتقول ضربت زيد لا عرا (قوله أو نحو ذلك) أي من الافعال المتضمنة للنفي وليس هو معناها صريحاً كما سئى وتمنع وكف قال مننادا الصريح ثبوت الاستماع والاباء والكهف (قوله كما سيجيء) راجع لقوله أو نحو ذلك (قوله لا يقال هذا) أي ما ذكر في بيان قوله بغيرها يقتضي الخ لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون النفي منفيًا قبلها بغيرها ولا بالتأنيب أن لا رادجيه لا غير نوعها من أدوات النفي وحيد يكون المثال المذكور صحيحا لا هندلا ليس منفيًا قبلها بغيرها بل منفي بها (قوله لا تقول الخ) حمله أن الرادجيه شخص لا ومنه لا أخرى قبلها وحيد فلا يصح المثال لأن هندلا منفي بغير شخص لا بالآخرة عليه قبل التصريح بها (قوله التضمين) أي في قوله بغيرها

و يجمع الاخيرين فيقال انما زيد كاتب لاشاعر وهو يأتيني لا عمرو ولا النني فيها

(قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال ان ماد كرم الجواب وهو ان شرط النني بلا ان لا يكون منفيًا قبلها بغير شخصها الذي وقع النني به يقتضي ان تقيمه قبلها بشخصها الذي وقع النني به جائز مع انه لا يجوز فكان الواجب الاحتراز عنه وحاصل الجواب ان هذا معلوم استحالته وان كانت العبارة صادقة به واد كان محالاً لا يتأتى وجوده فلا معنى للاحتراز عنه كذا قرر شيخنا المدوني (قوله) لامتناع ان ينفي شئ) أي كالتساء بلا أي الداخلة على هدف المثال قبل الاتيان بها بل انما ينفي بلا أخرى مماثلة لها (قوله وهذا) أي قول المصنف بغيرها حيث جعلنا الضمير راجعاً للشخص لا للنوع كما يقال الخ فهو تنظير في أن الضمير في كل عائد على الشخص قوله أن لا يؤذى غيره أي غير شخصه أعين أن يكون غير شخصه كرم بما أو بخلافه لوجوب جعل الضمير راجعاً للنوع فان المعنى حينئذ أن لا يؤذى غيره نوعه وعمره ونوعه المبتلا فيقتضي مفهوماً أنه يؤذى الكرماء وهذا غير مراد (قوله فان المضموم منه أن لا يؤذى غيره) أي فيكون الضمير عائداً على ذلك الشخص لا على جنس الكرم أي شأنه أن لا يؤذى غير شخصه لا يقال انه يقتضي مفهوماً أنه لا يؤذى شخصه وهو غير مراد لا نأقول هذا (٢٦٠)

قوله بعضهم وفيه تأمل إذ لا ضرر في أن يراد أن الكرم يؤذى نفسه لا لاجل نفع غيره بل هذا حاصل بقى شئ آخر وهو أن جعل الضمير عائداً على الشخص ينافي ما ذكره الشارح في شرح المفتاح في قولهم دأب الكرم أن لا يمدى غيرهم من أن الضمير عائد على الجنس وقد يقال يمكن الفرق بأن الكرم ينافي الأذى للغير مطاقاً كرم كما أن الضمير أو غيره فذلك جعل الضمير في المثال هنا للشخص لا للجنس ومعادة الكرم عند ضرورة المعادة للغير

وقيدنا الداخلة في غيرهم من موجبات النني بكونها جميع أدوات النني لا غيرها ليخرج ما أوجب نفيًا من غير أدوات النني كالضحوى كما في قولنا زيداً ضربت فلا يمنع أن يقال لا عمرو وكلهم السامع فلا يمنع اذا علم السامع أن عمر الميم أن يقال قام زيد لا عمرو كما لا يمنع أن يقال انما قام زيد لا عمرو ولو تضمنت النني لعدم كونهما من أدوات (و يجمع) أي النني بلا العاطفة (الاخيرين) وهما نماو التقديم (فيقال) في محامته للآل (انما) أي لا يسمي (لا يسمي) يقال في محامته التقديم هو يأتيني لا عمرو ويكون المحصر مستفاداً منها والعطف بلا تأكيده لا ينسب له المحصر لتبعيته والتقديم في قوله والواخ ولو كان قد يكون للتقوى لكن الغرض منه هنا المحصر بدليل العطف المؤكدة نعم قد يقال لا تقديم فيه لانه مستداليه فهو في محله لا سيما على مذهب غير السكاكي وأما على مذهبه فيمكن ان يتخيل أنه بمنزلة أن تأتبع فلذلك كان الأولى أن يمثل بعبور يدا ضربت وانما جاز جماعة النني بلا هذين (لان النني) المتعبر لافادة المحصر (فيهما) أي في هذين الاخيرين وهما يعطف عليهما بلا كما تقول امتنع زيد عن المجيء لا عمرو وان كان معناه النني ولو صرح بالنني الماصح العطف بلا وشرط السكاكي لجواز جماعة لا ثالث أي القصر بانما أن لا يكون الموصوف مختصاً بالوصف كقوله تعالى انما يستعجب الذين يسمعون فان كل أحد يعلم أن الذي لا يسمع لا يستعجب

جنسه وهم الغلاء تنقصه فلذلك جعل الضمير في هذا المثال للجنس لا للشخص (قوله ويجمع الاخيرين) \* (غير) أي ويكون المحصر حينئذ مستنداً لها والعطف بلا تأكيده لا ينسب له المحصر لتبعيته وهذا بانما من الشارح والسيد وأما جماعة التقديم لانما باختلاف الذي يسند له القصر منها فذهب الشارح الى أنه يسند الى التقديم لانه أقوى ويعكس السيد لانما أقوى فالخلاف بينهما لفظي لانه خلاف في حال (قوله وهو يأتيني الخ) هو فاعل معنى قدم لا فادة المحصر والاصل يأتيني هو على أن هو تأتيد مقدم لافادة الاختصاص وجعل مبتدأ وظاهر ذلك ان التمثيل المذكور مبني على مذهب السكاكي لا على خلافه ولا واد أنه لا تقديم فيه لان هو مستداليه فهو واقع في محله نعم كان الأولى أن يمثل بيدا ضربت لا محققاً أن يقال التقديم في هو يأتيني للتقوى دون التخصيص مثل أن تأتبع والتثنية بما لا احقاق فيه أولى بمافية الاحقاق والحاصل أن التقديم في هذا المثال على مذهب السكاكي محتمل لان يكون للتقوى ويحتمل لان يكون للتخصيص وهذا هو الاقرب بدليل العطف بعده بلا المؤكدة والاعلى خلاف مذهب فلا تقديم فيه (قوله) لان النني فيهما) علة لجواز جماعة النني بل الاخيرين أي لان النني المتعبر فيهما لافادة المحصر غير مصرح به أي وانما صرح فيها بالاثبات والنني ضمنى فربما جاز حيث لا بد من قولهم لا العاطفة لا تقع بعد في فاعل النني الصريح لا ما يشعل الضمني

قوله كما في النفي والاستثناء راجع للنفي أي فانه مصرح فيها بالنفي وان لم يكن المنفي مصرحاً به فقدق أنه نفى بلا معهما  
مانتي باداء أخرى مستقلة قبلها (قوله فلا يكون الخ) أي وإذا كان غير مصرح به فيها فلا يكون الخ فعمل من هذا أن النفي المصرح  
ليس كالضمني لأن الضمني يجامعه النفي بلا خلاف المصرح فانه لا يجامعه (قوله وهذا) أي ما ذكر من المثالب (قوله فانه)  
أي قولنا امتنع زيد عن المجيء وكذا يقال في مرجع الضمير

على نفى المجيء) أي على  
انتفاء (قوله إيجاب) أراد  
بالإيجاب الوجوب أي  
الثبوت لأن معنى الجملة  
على التحقيق النسبة  
لالحكم وقوله امتنع  
المجئ عن زيد في العبارة

(غير مصرح به) كافي للنفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة متفقاً بهيها من أدوات النفي  
وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء والعمر فانه يدل على نفى المجيء وعن زيد لكن لا مصرحاً به بل ضمني  
وإجماعاً لا مصرحاً به إيجاب امتناع المجيء وعن زيد فتكون لأنفياً لذلك الإيجاب والتشبيه بقوله امتنع  
زيد عن المجيء والعمر من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي المصرح لأن جهة أن المنفي بلا  
العاطفة متفقاً قبلها بالنفي الضمني كما في إنما أتبعني لأقسي إذ دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء  
على نفى امتناع مجيء وعمر ولا ضمني ولا مصرحاً

أما والتقديم (غير مصرح به) وإجماعاً مصرحاً فيها بالاثبات فلم يقع تأكيدهما فضعفاهما والنفي بلا خلاف  
ما ولا فقد مصرحاً فيها بالنفي فقدق أنه نفى بلا معهما مانتي باداء أخرى مستقلة قبلها لصدق في إنما  
والتقديم أنه نفى بهما مانتي باداء قبلهما فصدق بهذا أن النفي المصرح ليس كالضمني وكونه ضمناً  
في إنما واضح دائماً وأما في التقديم فقد يكون مصرحاً كافي قولك ما أقبلت هذا فلا يقال لا غيري  
كما يقال) أي وما يدل على أن النفي الضمني ليس كالضمني أن يقال (امتنع زيد عن المجيء) لا (عمر)  
فيصطف على فاعل امتنع بلا فيفيد الكلام حصر الامتناع في زيد دون عمرو وبواسطة العطف بلا وصرح  
ذلك لأن مصرحاً بامتنع زيداً إيجاب الامتناع فلا يفيد نفى ذلك الإيجاب وأما نفى المجيء فهو ضمني  
فجاز العطف باللاكون النفي في امتنع ضمني أو مصرح به لهذا المعنى وقيل لم يجز عزيد لمصرح أن يقال  
لا عمرو لأنه نفى للنفي فيكون إثباتاً ووضع لا للنفي لا لاثباتاً وما قلنا نفى للنفي لأنه يجب أن يكون  
ما بعدهما مخالفاً لما قبلها لأنها عاطفة لا مؤكدة وذلك قلنا أن العطف به على المستثنى منه النفي غير صحيح  
كما تقدم فتقرر بهذا أن مجرد النفي الضمني ليس كالضمني لتقرر حكم له وهو جهة العطف بلا معه دون  
الصريح وليس المراد بهذا النظر أن امتنع في قولنا امتنع زيد عن المجيء والعمر تضمن نفى عمرو كما  
تضمن إنما أتبعني في القيسية وهو يأتي نفى عمرو في المثالب السابقين ضرورة أن امتنع زيد لا حصريه  
حتى يتضمن نفى عمرو وإجماعاً استفيد نفى عمرو والمفيد مصر من النفي بلا خلاف المثالب السابقين نفى النفي  
بلا فهما متضمنان ولأننا أكد كما تقدم بل المراد أن امتنع تضمن مجرد نفى لوصيه امتنع العطف ولم  
يتضمن نفى المعطوف كافي المثالب السابقين فالتباين بين هذا والمثالبين في أن النفي الضمني في الجملة يصح  
ولا يصح أن يقال لا غيري قلت فيه نظر أن أحدهما أنه إذا لم يكن الموصوف تحتها بالودف لا يجوز  
الحصر بما لا نه خلاف الواقع كان كجاء إجماعاً من تأكيدهما بالعطف وكأنه يريد اختصامه عقلاً  
الثاني أنه إذا صرح قصره بما يخالف المانع من جهة العطف والتشيع عبد القاهر جعل ذلك شرطاً في حسن

لا في قولنا لا عمرو وقوله  
نفى لذلك الإيجاب أي عن  
التابع وهو عمرو ولو مصرح  
بالنفي وقيل لم يجز زيد لم  
يصح أن يقال لا عمرو  
لأنه نفى للنفي فيكون إثباتاً  
وضع لا للنفي لا لاثباتاً  
وإجماعاً قلنا نفى للنفي لأنه  
يجب أن يكون ما بعدهما  
مخالفاً لما قبلها لأنها عاطفة  
لا مؤكدة (قوله من  
جهة أن النفي الخ) فيه  
أن التشبيه والتشيع  
لا يفيد أن النفي الضمني

ليس في حكم الصريح فكان الأول أن يقول من جهة أن كلا فيه نفى ضمني فاجمعاه النفي بلا العاطفة وان كان النفي الضمني  
في التشبيه مسلطاً على المنفي بلا في التشبيه به على ما قبل لا كزيد في المثال كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ليس في حكم النفي المصرح  
أي لأنه حكم بصحة العطف بلا مع الأول دون الثاني (قوله إذ دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء) أي بدون قولنا لا عمرو (قوله على  
نفى امتناع مجيء عمرو) أي أنه لا لا حصريه حتى يتضمن النفي كما بما وإجماعاً استفيد نفى مجيء عمرو والمفيد للحصر من النفي بالامن قولك  
بعد ذلك لا عمرو فلا تافئة للإيجاب الذي دللت عليه الجملة قبلها بخلاف إنما أتبعني فانه ما يدل على النفي ضمني فلا بعدهما لتأكيد  
ذلك النفي الضمني كما مر

في حكم الصريح فكان الأول أن يقول من جهة أن كلا فيه نفى ضمني فاجمعاه النفي بلا العاطفة وان كان النفي الضمني  
في التشبيه مسلطاً على المنفي بلا في التشبيه به على ما قبل لا كزيد في المثال كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ليس في حكم النفي المصرح  
أي لأنه حكم بصحة العطف بلا مع الأول دون الثاني (قوله إذ دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء) أي بدون قولنا لا عمرو (قوله على  
نفى امتناع مجيء عمرو) أي أنه لا لا حصريه حتى يتضمن النفي كما بما وإجماعاً استفيد نفى مجيء عمرو والمفيد للحصر من النفي بالامن قولك  
بعد ذلك لا عمرو فلا تافئة للإيجاب الذي دللت عليه الجملة قبلها بخلاف إنما أتبعني فانه ما يدل على النفي ضمني فلا بعدهما لتأكيد  
ذلك النفي الضمني كما مر

قال السكاكي شرط جامعة الثالث أن لا تكون الوصف مختصاً بالموصوف كقوله تعالى إنما يستعيب الذين يسمعون فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا من يسمع وكذلك أقولهم إنما يجعل من يخشى الموت وقال الشيخ

قوله أن لا يكون الوصف أي الذي أريد حصره في الموصوف بأما يختص بذلك الموصوف وذلك كافي في قولك إنما يسمي أفاضان التسمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم وهذا شرط بالنسبة لقصر الصفة ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط جامعة النفي بالاعاطفة ثانياً أن لا يكون الموصوف مختصاً بتلك الصفة فلا يجوز ألا يحسن أن يقال إنما المتقي متبع منهاج السنة لا البدعة اختصاص الموصوف بتلك الصفة وكذلك لا يقال إنما الزمن قاعد لا قائم لاختصاص الزمن بالقعود فإن قلت القصر لا يكون إلا عند الاختصاص فكيف يشترط عدم اختصاص في جامعة لا نأمن أن القصر لا يتحقق إلا عند الاختصاص قلت إن المشتراط في تحقق القصر اختصاص الوصف بالموصوف أو الموصوف بالصفة بحسب المقام والمشتراط في الجامعة عدم اختصاص الوصف في نفسه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف في نفسه بالصفة ثم أن قوله شرط جامعة الثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم (٢١٢) فيصم أن تقول لمن يسمع تسمع لا غير من يسمع وانظره (قوله

بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال (قوله لتحصّل الفائدة) أي في جامعة النفي بل لا نأمن أي ولو كان الوصف مختصاً بالموصوف لعدمت الفائدة لأن الوصف إذا كان مختصاً بالنظر إلى نفسه تنبّه المخاطب للاختصاص بأدق تنبيه على ذلك ويكتفي فيه كلمة إنما فلا فائدة في جمع لأمه والقصد إلى زيادة التعقيد إنما ينسحب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص فيصير المخاطب على إنكاره (قوله نحو إنما يستعيب الم)

قال السكاكي شرط جامعة) أي جامعة النفي بالاعاطفة. (للتالث) أي إنما أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو إنما يستعيب الذين يسمعون) فإنه يمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لأن الاستجابة لا تكون إلا من يسمع بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو إذا القيام ليس بمختص بزمنه قال الشيخ

معناه لا يصح في الصريح فليتهم قال (السكاكي شرط جامعة) أي شرط جامعة النفي بلا اعاطفة (للتالث) وهو إنما (أن لا يكون) ذلك الوصف الذي أريد حصره في الموصوف (مختصاً) بذلك (الموصوف) كما تقدم في قولك نأمن أي جامعة النفي بالاعاطفة. (للتالث) أي إنما أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو إنما يستعيب الذين يسمعون) فإنه يمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون أولاً الصم فإن الاستجابة لا تكون إلا من سامع دون من لا يسمع فالتأكيّد بالنفي بلا غير مفيد في نحو ذلك وينبغي أن يتنبّه دينا لدقيقة وهو أن الحصر فيما يعلم فيه الاختصاص لا يصح باعتبار الظاهر فلا يعتقد الوصف لمن لا يصح له حتى يرد ذلك الاعتقاد بالحصر وأما هو لتزيل المنفي عنه منزلة من لا يصح له الصفة كالكافر هنا تزل منزلة من لا يسمع له في عدم قبول الحق ونزل المخاطب في حرمه على هدايته منزلة من اعتقده يستعيب مع عدم السماع ويتضمن ذلك التعرّض للكافر يرض بالكافر بأنه من جملة الموتى ممن لا يسمع له فليس هنالك الحقيقة لا نفيها عن الكافر وأثبتها للمؤمن لكن لما كان الحصر بحسب العطف لا في جوازها واستقر به المصنف ولا شك في قر به بالنسبة إلى عدم اشتراط ذلك

هذا مثال للنفي أي فأن كان الوصف مختصاً فلا يجزئ النفي بلا كافي في قوله تعالى إنما يستعيب الم أي إنما يستعيب دعاءك (عبد القاهر للربان الذين يسمعون مع تدبر وأذعان وقبول وهم المؤمنون أي من أراد الله إيمانهم فالذين فاعل والمفعول محذوف كآري ويمنل الآية المذكورة في اختصاص الوصف بالكائن فيها بالموصوف إنما أنت منذر من يخشاه فإنه معلوم أن الأنازنا يكون لمن يؤمن بالآلة ويخشى الآلهة والموافق فلا يجوز أن يقال لا من لا يخشاه (قوله لا تكون إلا من يسمع) أي فأذيل لا الذين لا يسمعون كان ذلك جشوا في الكلام فلا يقبل فإن قلت أن فائدة القصر أن يعتقد المخاطب خلافه والمخاطب هنا ليس كذلك لأن كل عاقل يعلم أن الاستجابة إنما يسمع أوجب بأن الكفار تزل منزلتهم لا يسمع لهم لعدم قبولهم الحق والنجي عليه الصلاة والسلام لشدة حرصه على إيمان الكفار تزل منزلتهم يعتقد الاستجابة ممن لا يسمع بخوطب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب القصر هنا تحقيق لكن بعد تنزيل المخاطب منزلتهم يعتقد العكس لأجل ذلك الاعتبار الخطابي وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بأنهم من جملة الموتى الذين لا يسمع لهم فليس هنالك الحقيقة لا نفيها عن الكافر وأثبتها للمؤمنين لكن لما كان الحصر في أمر مختص بحسب ظاهره وان لم يكن في الواقع اختصاص لأن الاستجابة ليست خاصة بالمؤمنين صحت مهم إعادة هذا الظاهر وتمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون هم أدامهم الكافرون نظر ذلك الظاهر



عبد القاهر لا يحسن جماعته في التخصص كما يحسن في غير التخصص وهذا أقرب قيل بجماعته لهامع التقديم كقوله تعالى إنما أتيتكم بعلوهم بغير سلطان أصاحير كقولك ما جاءه في زيد أو ما جاءه في عمرو فيكون نحو هذين مما نحن فيه نظر الرابع أن أصل الثاني أن يكون ما استعمل له

(قوله لا يحسن جماعته) أي لا يحسن جماعة النفي بلا قوله الثالث وهو أنما والمراد لا تحسن حسنا كمالا فالتقي كمال الحسن لأصله والا كان عين كلام السكاكي لأن الخلق عن الحسن عند اللقاء لا يحسنه أو يقال أن قوله لا يحسن قيد في الحسن المنفي وحيد فيفيد كلامه أن في جماعته الوصف التخصص أصل الحسن والحاصل أن عدم اختصاص الوصف بشرط في كمال حسن الجماعة عنده لا شرط في أصله كما يقول السكاكي فلي هذا يصح أن يقال في غير القرآن أنما يسبب الذين يسمعون لا الذين لا يسمعون وإن كان غير كامل في الحسن (قوله وهذا أقرب إلى الصواب) أي وهذا الذي قاله عبد القاهر أقرب إلى الصواب مما

(٢١٣)

عبد القاهر لا يحسن جماعة للتالث (في الوصف التخصص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) إلى الصواب إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيذ (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء

الظاهر في التخصص حجت مرعاة هذا الظاهر فباعتبار المطف بلا وقع فافهم ويمكن وجوده في قصر الموصوف كقولك إنما المتقي متبوع طرق السنة لا متبوع البدعة هذا إذا ما وأما التقديم فلم يذكرنا فيه هل يجوز أن يقال مثلا مسجيب الذي يسمع لا غير السامع أم لا فانظره وقال (عبد القاهر لا يحسن جماعة للنفي بلا العاطفة ذلك الثالث (في الوصف التخصص كما تحسن) تلك الجماعة (في غيره) أي غير التخصص كقولك إنما يقوم زيد لا عمرو قال المصنف (وهذا) الذي قاله عبد القاهر (أقرب) إلى الصواب بما قاله السكاكي وهو المنع لأنه لا دليل على امتناع أن يقال إنما يفهم العاقل لا غيره عند قصد التأكيذ لاسيا والكلام على ما تقدم على تأويل تنزيل المنفي عنه بمنزلة من لا يصدق عليه المحصور فيه فأنسبه التأكيذ باعتبار ما في الباطن تأمل الوجه الرابع مما وقع به اختلاف الطرق ما تضمنه قوله (وأصل الثاني) أي النفي مع الاستثناء (أن يكون ما استعمل له)

ص (وأصل الثاني أن يكون ما استعمل له) ش هذا وجه آخر وهو أن المحصر بالاستثناء أصله أن يكون المخاطب يحسن ما استعمل له وهو إثبات الحكم المذكور أن كان قصر أفرادا ونفيهم أن كان قصر قلب كما تقول لصاحبك إذا رأيت شجاعا بلع ما هو إلا زيد ومثلهم القرآن وملن الله إلا الله هذا هو الأصل وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول باعتبار مناسبت فيستعمل له القصر بما والا أفرادا نحو ومحمد الرسول فإنه خطاب للصبا بقره لم يكونوا يحسنون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه نزل استعظامهم بل على الموت تنزيل من يحسن رسالته لأن كل رسول لا يضمن مؤلفه استبعده من فكنه استبعده رسالته وهذا هو الصواب وبه يظهر أن هذا قصر قلب لا قصر أفرادا فان اعتقاد الرسالة وعدم الموت لا يجتمعان وإنكارهم لموت ينفي أن يجتمع معه الأفراد بالرسالة حتى يكون قصر أفرادهم هذا يعلم

التحقيق والتأكيذ للنفي عن ذلك الغير وقد يقال أن التأكيذ لا العاطفة للنفي الحاصل بما خلا في أصل وضعها لأن ينفي بها عن التابع ما أوجب للتبوع لأن لا يعادها النفي لشي قد نفى أولا ولذلك حكموا بمنع مزيد الأقسام لا قاعدة مطبقا لهم يقولوا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيذ للنفي فتأمل (قوله وأصل الثاني) أي الكثير والغالب فيه (قوله ما استعمل له) الضمير المجرور باللام راجع لما وقع في الشارح أي الحكم بالرغم تفسيره بقوله وفيه إشارة إلى أن اللفظ في كلام المصنف يعني في وقوله النفي والاستثناء بيان الضمير المستتر في قول المصنف استعمل فهو عائذ على الثاني الذي هو النفي والاستثناء على ما وجدته في نسخة جارية على غير من غيره فكان الأولى للصف أن يقول ما استعمله له ما برز الضمير لأن يقال أنما شاع على مذهب الكوفيين القائلين بعدم وجوب الازار عند أمن اللبس كما هنا أو على مذهب من يقول أن الاختلاف بين البصريين والكوفيين في الوصف لا في الفعل وأما وجه فلا يجب فيه الازار

(قوله بما يحمله المخاطب) أي من جملة الأحكام التي يحمله المخاطب فمضمر يحمله راجع لما والمراد بما يحمله المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولاً وليس المراد الجمل بالفعل فقط لأنه شرط في الحصر مطلقاً أي بأي طريق كان (قوله وينكره) أي وأن يكون من جملة الأحكام التي ينكرها المخاطب والمراد بالحكم المستعمل فيه الذي هو بعض الأحكام المجهولة النفي والثبوت بالنظر لقصر القلب والنفي فقط بالنظر للأفراد (٢١٤)

(مما يحمله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أي أنما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الإيضاح نقلاً عن دلائل الإعجاز وفيه بحث لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكماً مشوباً بخاطم لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه إن مرادهم أن أنما تكون خبر من شأنه أن لا يحمله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه وعلى هذا يكون موافقاً لما في المفتاح

أي من أوجه الاختلاف أن يكون الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء (مما يحمله) أي من الأحكام التي يحمله (المخاطب وينكره) أي من الأحكام التي ينكرها وظاهره أنه لا بد من الجمع بين الجمل والإنكار فلا وإنكار معانداً كان لتنزيل الآتي ثم اشتراط الجهل لا بد منه في سائر الطرق ولكن المراد بالجهل هنا أن يكون من شأنه أن لا يزول إلا بالتأكيّد على ما سننبه عليه فيما بعد (بخلاف) الطريق (الثالث) وهو أنما فان أصله يستعمل في الحكم الذي أصله أن يعلمه المخاطب ولا ينكره والمراد بعلمه أن يكون المعلوم لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه في زعم المتكلم وأما لو كان المراد به أن يكون معلوماً غير منكروه حقيقة لم يصح القصر باعتباره إذا قصر حقيقة الآتي الجمل والإنكار فالفرق بين الطريقين كون محل الأول مما يحتاج فيه إلى التأكيّد ومحل الثاني مما لا يفتقر إلى ذلك والأفلايد من الجمل والإنكار فهما وبهذا يصح الكلام ويطابق ما في المفتاح ولو كان الطريقان قد يجري كل منهما على أصله وقد يخرج عن أصله بتأويل أشار إلى

أن أمكانه خبر من قول غيرنا أنهم زلوا الاستعظامهم موته صلى الله عليه وسلم منزلة من ينكر موته وبشت له صفتي الرسالة لعدم الموت فيكون قصر أفراد لان ما ذكرناه لا يؤدي إلى أنهم زلوا منزلة من يعتقد أمرين متناقضين ومثل المصنف لتنزيل المعلوم منزلة المجهول في قصر القلب بقوله تعالى ما أنتم إلا بشر مثنا فأنهم اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشراً فزولوا علم الرسل بأن المرسل بهم يعلمون أنهم بشره منزلة من لا يعلم فلذلك خاطبوهم بقوله ما أنتم إلا بشر مثنا ثم ذكر المصنف جواب سؤال المقدور وهو أن الرسل قد فعلوا أن المرسل بهم يعلمون أنهم بشر فكيف خاطبوهم بالاستثناء في قولهم نحن إلا بشر مثلكم وهو أنما يخاطب بمن يحيل ذلك الحكم فأجاب بأنهم مجازاة الخصم إذ شأن من يدعي عليه خصمه الخلاف في أمر لا يخالف فيه أن يعيد كلام خصمه على صفة ليعثر الخصم حيث راد بكبيته أي الخافه واسكانه وليس ذلك لتسليم انتفاء الرسل وقوله وكقولك معطوف على قوله تقولك صاحب قدر أيت شياً وهو مثال لقوله قبل ذلك بخلاف الثالث فالتميز الأول والثاني والثاني للثاني لفانوا نثر الثالث وهو الحصر بما عاكس الحصر بالأفان الحصر بأنما أصله أن يكون لمن يعلم ذلك الحكم أي المثبت كقولك لمن يعلم أن زيد أخوه إنما هو أخوك تزيقاً عليه وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم فيستعمل له الثالث

المخاطب ويجهلها وفي الأفراد يجهل النفي وينكره وفي التبيين يجهلها فقط ولا يتأني فيه إنكار فالجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الإنكار فليس ظاهراً في قصر التبيين لأن المتردداً إنكار عنده كذا قرر شيخنا العدوي وفي الأطول ما نصه مما يحمله المخاطب وينكره فاستعمله في قصر التبيين على خلاف الأصل (قوله وفيه بحث) أي اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله لازم الحكم) وهو أعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم (قوله جوابه الخ) حاصله أن قولهم أصل أنما أن يكون الحكم المستعمل فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه أن يكون معلوماً للمخاطب لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه في زعم

المتكلم فلا ينافي أنه مجهول بالفعل فالخامس أن محل الطريق الأول أعني النفي والاستثناء الحكم الذي يحتاج للتأكيّد لا ينكره وكونه مما شأنه أن يجهل ومحل الثاني لا يفتقر إلى ذلك لكونه مما شأنه أن يكون معلوماً وإن كان الجمل والإنكار بالفعل لا بد منه في غير قصر التبيين كما علمت (قوله خبر) هو بالتنوين أي الحكم كلام خبري من شأنه أن لا يحمله المخاطب لا ينكره أي ولكنه جاهل ولم ينكره بالفعل كما يدل عليه قوله حتى أن إنكاره الخ (قوله على هذا) أي التأويل (قوله موافقاً) أي في المفتاح) أي من أنه لا بد من الجهل والإنكار بالفعل

كقولك لصاحبك وقد رأيت شعبان بعد ما هو الأزبد اذا وجدته يعقده غير زيد يصير على الانكار وعلمه وقوله تعالى وما من  
 الا الله وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له الثاني افراد نحو وما محمد الا رسول قد خلت من قبله  
 الرسل

(قوله كقولك الخ) تمثيل للاصل الثاني أعني النفي والاستثناء (قوله وقد رأيت شعبا) الجملة الحالية وكان المناسب أن يقول وقد  
 رأيتها لانه لا يكون مخاطب منكرا كون الشئ غير زيد الا اذا رآه والشئ يسكون بالابواقفها الشخص وقوله من بعد أي من مكان  
 وقيد بالبعد لان شأن البعد الجمل والانكار (قوله ما هو الأزبد) مقول قوله كقولك أي كقولك ما هذا الشئ الأزبد (قوله اذا  
 اعتقد) أي تقول ذلك اذا اعتقد غير زيد فان اعتقدهم زيدوا عما كان قصر افراد وان اعتقده عما كان قصر قلب فالتأمل يحل  
 القسمين (قوله مصرا) أي حال كونه مصرا أي مصمعا على اعتقاد ذلك الشئ غير زيد فهذا المثال قد تحقق فيه الجمل والانكار  
 فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعده مضمونه جهلا لا يزول الا بالتوكيد فاستعملت فيه ما والاعلى أصلها (قوله وقد ينزل) هذا  
 مقابل لقوله وأصل الثاني وقوله المعلوم أي الحكم المعلوم أي الذي (٢١٥) من شأنه أن يعلم وذلك كقيام

(كقولك لصاحبك وقد رأيت شعبان بعد ما هو الأزبد اذا اعتقد غير) أي اذا اعتقد صاحبك  
 ذلك الشئ غير زيد (مصرا) أي على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار  
 مناسب فيستعمل له) أي لتلك المعلوم (الثاني) أي النفي والاستثناء (افرادا) أي حال كونه قصر  
 افراد (نحو وما محمد الا رسول

أمثلة الجريان على الأصل وعلى عدمه فيما فقال (كقولك لصاحبك) الخال انك (قد رأيت  
 شعبا) أي شخصا (من) مكافئ (بعيد) وقيد بالبعد لانه مظنة الجمل والانكار (ما هو الأزبد  
 هذا ممول قوله كقولك أي قولك ما ذلك الشئ الأزبد تقول ذلك اذا اعتقد) مخاطب (غيره)  
 أي غير زيد حال كونه (مصرا) أي مصمعا على اعتقاد ذلك الشئ غير زيد فهذا المثال على هذا  
 تحقيقه فيه الجمل والانكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعده مضمونه جهلا لا يزول الا بالتوكيد  
 فاستعملت فيه ما والاعلى أصلها (وقد ينزل الحكم المعلوم حقيقة - منزلة الحكم  
 المجهول) الذي يحتاج في نفي جهله الى تأكيد وذلك التنزيل (لاعتبار) أي لانه معتبر (مناسب)  
 للقيام (فيستعمل له الثاني) أي فيسبب ذلك التنزيل يستعمل في ذلك المعلوم الطريق الثاني وهو النفي  
 والاستثناء ثم ذلك القصر حينئذ اما أن يكون (افرادا) أي قصر افراد (نحو) قوله تعالى وما  
 محمد الا رسول) فقوله الا رسول استثناء من مقدر عام على أصل التفرغ والمقدر في نحو هذا  
 محمول والمحمول يراد به الحقيقة اذ لا يصح في الأصل حمل فرد والحقيقة من حيث هي معدة لا يمكن  
 وهو المحصر بانما نحو انما نحن مصلحون فان المصا بانه لم يكونوا يعلمون أن الكفار مصلحون فكان من  
 حقهم أن يقولوا ما نحن الا مصلحون ولكنهم ادعوا بلسان الحال ان صلاحهم أمر ظاهر لا يستطيع

الحلالا به عليه الصلاة  
 والسلام في المثال الآتي  
 وقوله منزلة المجهول أي  
 منزلة الحكم المجهول أي  
 المنكر الذي يحتاج الى  
 تأكيد لدفع انكاره (قوله  
 لاعتبار الخ) أي وذلك  
 التنزيل لاجل أمر  
 معتبر مناسب للقيام  
 كالاشعار بأنهم في غاية  
 الاستعظام هلا كه عليه  
 الصلاة والسلام في المثال  
 الآتي (قوله فيستعمل  
 الخ) أي فيسبب ذلك التنزيل  
 يستعمل الثاني فيه أي في  
 ذلك الحكم المعلوم فاللام  
 بمعنى في (قوله افرادا  
 حال من الثاني أي حال

كون الثاني قصر افراد وفيه أن الثاني ليس قصر افراد فلا بد من تقدير أي حال كون الثاني دال قصر افراد أو اذا قصر افراد أو حال  
 كون الثاني قصره قصر افراد (قوله وما محمد الا رسول) هذا استثناء من مقدر عام على أصل التفرغ والمقدر في نحو هذا محمول  
 والمحمول يراد به الحقيقة اذ لا يصح حمل فرد والحقيقة من حيث هي متحدة لا يمكن الاستثناء منها من حيث هي وانما يستثنى منها  
 من حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبار ما على وجه يتناول أفرادا صادقة على الموضوع فاذا قيل مثلا ما زيد الا قائم  
 قدر ما زيد متقدم بالحقيقة من الحقائق وهو صوابها الا حقيقة القائم فكانه قيل ما زيد قاعدا ولا مضطجعا ولا كذا من سائر الحقائق  
 الا حقيقة القائم فهو كأن اياه وان شئت قدرت ما زيد بشئ مما يعتقد أنه اياه الا قائم فعلى وزانه في الآية يكون التقدير ما محمد  
 موصوفا بحقيقة من الحقائق التي تعتقدون الا حقيقة الرسول فانه كائن اياه أو ما محمد بشئ مما تعتقدون انه كائن اياه الا رسول  
 فكانه قيل ما محمد متبرئ من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الا حقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان  
 هذا تلك الحقيقة أنه مطابقا وانصف بمصته من حصصها لانه نفسه من حيث أنها حقيقة والا لكان الجزى كليا والسكنى جزئيا اه  
 يعقوب

أى أن صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك نزل استعظلمهم هلا كمنزلة انكارهم إياه ونحوه وما أنت بمعصم من القبور أنت الانذير فانه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس بكرر دعوة المتعدين عن الايمان ولا يرجع عنهما فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفته الانذار ايجاد الشيء فيما يمتنع قبوله إياه

(قوله أى مقصور على الرسالة) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر افراد على افعال المصنف وأشار بقوله لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك أى الموت (٢١٦) إلى أن ذلك القصر اضافى لا حقيقى هذا ويحتمل أن تكون

الآية من قصر القلب بأن يكون مصب القصر إلى مفاد الجملة التى هى فى محل التعت عند بعضهم فيكون التقدير ومحمد الرسول خلت الرسل قبله فيذهب كما ذهبوا ويجب التمسك به بعده كما يجب التمسك بدنيهم بعدهم لانهم رسول مخالف لسائر الرسل بحيث لا يذهب كإعليه المخاطبون بتزويل اعظامهم موته منزلة انكارهم إياه فكأنهم قالوا هو رسول لا يموت فقبل لهم هو رسول يموت كغيره أو بان يقدّر وما محمد لا رسول لأن ليس برسول كإعليه المخاطبون لأن نفى الموت عنه الذى نزلوا منزلة المتصفين به لا يكون مع الافرار بالرسالة أى لأنه لا اله الا نفى الهلاك الذى جعلوا موصوفين به لا يكون للاله ونفى الذين الوجهين بعد قاله البيهقي (قوله لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) أى من الموت وهو الخلود (قوله كانوا

أى مقصور على الرسالة يتعداها إلى التبرى من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم كانوا عاقلين يكون مقصور على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يبدون هلاكه أمر اعظما (نزل استعظلمهم هلا كمنزلة انكارهم إياه) أى الهلاك فاستعمله التنى والاستثناء

الاستثناء منها من حيث هى وانما يستثنى منها من حيث افرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها على وجه يتناول افرادا صادقة على الموضوع فاذا قبل مثلما مرزب الا قائم قدر ما زيد حقيقة من الحقائق أى اعتبارها موصوفا بها الحقيقة القائمة فكانه قيل ما زيد باعدا ولا مضطجعا ولا كذا من سائر الحقائق الحقيقة القائمة فهو كائن إياها وان شئت قدرت ما زيد بشئ مما يمتدأ كان كانه إياه الا قائم فعلى وزانه فى الآية يكون التقدير ما محمد حقيقة من الحقائق التى تعتقدون أى موصوفا بذلك الحقيقة الرسول فانه كائن إياها أو ما محمد بشئ مما تعتقدون انه كان إياه الا رسول فكانه قيل ما محمد متبرئ من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان هذا تلك الحقيقة أنه طابقها وأصف بحصة من حصصها لأنه كان نفسها من حيث أنها حقيقة ولا كان الجرى كليا والعكس وقد صعب تقديره بالدقة التى فيه على كثير فليعلم فنى ما محمد الا رسول على هذا المقصور على الرسالة دون ما تعتقدون بشاركة الرسالة فيه التبرى من الهلاك وإلى هذا أشار بقوله (أى) هو مقصور على الرسالة العامة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) كإعليه المخاطبون ومعهم أن اعتقاد المشاركة المنفى بهذا الطريق لم يوجد من الصحابة رضوان الله عليهم للعلم بأنهم لا يعتقدون أن النبى صلى الله عليه وسلم لا يهلك بأدواتهم لا يشنون ذلك كما ثبتوا الرسالة لكنهم لما كانوا يبدون هلاكه أمر اعظما لحرصهم على بقائه بين أظهرهم حتى لا يكاد يخطر ببالهم الهلاك (نزل استعظلمهم هلا كمنزلة انكارهم إياه) أى يلزم من ذلك تنزيل عليهم منزلة جهلهم لان الانكار يستلزم الجهل ولما نزل استعظلمهم ذلك منزلة الانكار الذى يحتاج إلى تأكيد النفى استعمل له النفى والاستثناء ووجه التنزيل ان مستعظم الشيء الحرص على عكسه لو أمكن له نفى ذلك الشيء لكانه فهو كالنفي على وجه الرضا والحب وأصل التنزيل تشبيه الشيء بالشيء فاستهوا بالنفى فى ذلك ناسب تنزيلهم منزلة المنكرين فخطوبوا برذالا لا قدر للاعتبار المناسب وهو الاشعار بأنهم فى غاية الاستعظام وعناية الحرص الذى ينزلون فيه منزلة المنكرين وانهم بحيث يخاطبون بهذا الخطاب التنزيل ردا لهم عما عسى أحدا ذكره فذلك أو بصيغة انما إلى الاصل فهذا ذلك ولذلك جاء انهم هم المفسدون مؤكدا بحرف الاستفتاح وبأن ويجعل الجملة اسمية ضمير الفصل ان كان هم فصلا وتعرىف المسند ثم ذكر المصنف أن لانما فى القصر من على العطف لانه يعلم منها الحكايات المثبتة والنفى معا بخلاف العطف فانها يعلمان

عاقلين يكون مقصور على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك) بل جامع بين الرسالة والهلاك والاعتبار لانهم لا يعتقدون أن النبى لا يهلك أبدا قائم لنزل عليهم بنوته منزلة الجهل به ولا انكاره لا استعظلمهم إياه صاروا كأنهم أبثتوه صلى الله عليه وسلم صفتين الرسالة والتبرى من الهلاك فقصر على الرسالة قصر افراد (قوله نزل استعظلمهم هلا كمنزلة انكارهم إياه) أى يلزم من ذلك تنزيل عليهم هلا كمنزلة جهلهم بل ان الانكار يستلزم الجهل وهذا اندفع ما قيل ان الملائكة دعوى تنزيل الماومنة المنجول تنزيل عليهم هلا كمنزلة الجهل لا استعظلمهم إياه لا تنزيل استعظلمهم منزلة انكارهم إياه قاله يس ولما نزل استعظلمهم هلا ك

أوقبلما قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار أن أنتم الإبره منلنا أي أنتم بشر لا رسل نزلوا الخاطبين منزلهم ينكر أنه بشر

منزلة الإنكار الذي يحتاج إلى تأييد النبي استعمل لذلك الاستعظام المنزل منزلة إنكارهم النبي والاستثناء ووجه تنزيل استعظام الهلاك منزلة إنكاره أن مستعظم الشيء الخريص على عكسه لو أمكنه نفي ذلك الشيء لنفيه فهو كالنافي على وجه الرضا والمحنة وأصل التنزيل تشبيه الشيء بالشيء فمما شبهوا بالنافي على وجه الرضا فأنساب تنزيلهم منزلة المنكرين فخطبوا برد ذلك الإنكار المقدر لاجل الاعتبار المناسب وجعلوا الأشعار بأنهم في غاية الحرص على حياتهم والاستعظام لموته الذي ينزلون بسببه منزلة المنكرين كذا في ابن يعقوب وقرر شفيخا العدوي أن المنزل منزلة المجهول المنكر قيام الهلاك به العلوم لهم لاستعظامهم إياه لأن المنزل الاستعظام وهذا هو المناسب لقول الصنف وقد ينزل الخ فكان المناسب لقوله وقد ينزل الخ أن يقول نزل العلوم وهو عدم التبري من الهلاك أي قيام الهلاك بمنزلة المجهول فاستعمل النبي والاستثناء وسبب التنزيل استعظامهم (٢١٧) إياه ليكون الكلام على نسق واحد

(فولوا للاعتبار المناسب)

أي لقيام الرسالة لنا (قوله)

وشدة حرصهم أي

وحرصهم الشديد الذي

ينزلون بسببه منزلة

المنكرين وأنهم بحيث

يخطبون بهذا الخطاب

التنزيلى ردا لهم عما عسى

أن ينسبوا على ذلك

الاستعظام مما ينسبوا وقد

وقع من بعض الصحابة يوم

وفاته عليه الصلاة والسلام

ذلك البناء حيث أنكر

الوفاة وشبهه ذلك الإنكار

عما يقتضيه الحال من

الشغل بأقامة الدين من

إبعده عليه الصلاة

والسلام وكان يقول والله

لا أسمع رجلا قال مات

رسول الله إلا قلت به كذا

وكذا وقال بعضهم إنما

ذهب المناجاة به كوسى حتى

والاعتبار المناسب هو الأشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عندهم (أوقبلما) عطف على قوله أفرادا (نحو) أنتم الإبره منلنا فالتحاطبون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاحدين بكونهم بشر ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

أن ينسبوا على ذلك الاستعظام مما ينسبوا على نفي المستعظم وقد وقع من بعضهم ذلك البناء حتى أنكر الوفاة ويوما وشبهه ذلك الإنكار عما يقتضيه الحال من الشغل بأقامة الدين من بعده صلى الله عليه وسلم وكان يقول والله لا أسمع رجلا قال مات رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قلت به كذا وكذا وقال بعضهم إنما ذهب للنسابة كوسى حتى أتى المصطفى الصديق فني ذلك وأقام الدين بمأمر الله تعالى به رضوان الله على الجميع على أنهم لم يزلوا في ذلك الاستعظام لان وفاة سيد الوجود حواله الزلزلة الأكبر والهول الاخطر الذي يكاد أن يزلزل قواعد التكليف به وله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله جعلنا الله تعالى من المؤمنين بالله العارفين بالمحبين لنبيه صلى الله عليه وسلم هذا على أنه فصر أفرادا وعليه من المصنف ويحتمل أن يكون من فصر القلب بان يكون مصعب القصر إلى مفاد الجلالة التي هي في محل النسب عند بعضهم فيكون التقدير ومحمد الرسول خلت الرسل قبله فيذهب كذا ذهبوا لأن رسول لا يذهب فاعلمه الخاطبون بتنزيل أعظامهم منزلة إنكارهم فكانهم قالوا هو رسول لا يموت فقبل لم يزل هو رسول يموت كغيره أو بأن يقدر ومحمد الرسول لأنه ليس برسول كإبعاده الخاطبون لان نفي الموت الذي نزلوا منزلة المنصف به لا يكون مع الأقارب رسالة أو لأنه لا نفي لاله لان نفي الهلاك الذي جعلوا موصوفين به لا يكون الا للاله وفي هذا الوجهين الأخيرين بعد (أوقبلما) معطوف على قوله أفرادا أي أمان أن يكون القصر الذي استعملت فيه ما لا للتنزيل فصر أفرادا كما تقدم وأمان أن يكون فصر قلب (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل (ان أنتم الإبره منلنا) أي ما تتفقون بالإبره بمثلنا بنفها كما أنتم عليه معلوم أن الخاطبين وهم الرسل على نيتنا وعليهم أفضل الصلاة والسلام لا يجهلون بشرتهم ولا ينكرونها والمحكى عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يمتنعون على الترتيب قال الخطيب وبخلاف ما ولا في نحو ما زيد أقام قلب فيه نظر لان الاستثناء المفرغ

(٢٨ - شروح التلخيص ثانيا)

به رضوان الله على الجميع على أن لم يزل ذلك الاستعظام عذرا لان وفاة سيد الوجود هي الزلزلة العظمى والهول الأكبر الذي يكاد أن يزلزل قواعد التكليف به وله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله (قوله) عطف على قوله أفرادا أي وحيداً للمنى أن القصر الذي استعملت فيه ما لا للتنزيل أمان أن يكون فصر أفرادا كما تقدم وأمان أن يكون فصر قلب (قوله) نحو أنتم الإبره منلنا أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل ان أنتم الإبره منلنا أي ما تتفقون بالإبره بمثلنا بنفها كما أنتم عليه معلوم أن الخاطبين وهم الرسل على نيتنا وعليهم أفضل الصلاة والسلام لا يجهلون بشرتهم ولا ينكرونها والمحكى عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يمتنعون على الترتيب قال الخطيب وبخلاف ما ولا في نحو ما زيد أقام قلب فيه نظر لان الاستثناء المفرغ

لاعتقد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل نحن الابشر مثلكم ولكن الله ين علي من شاء من عباده فمن جارا اخمص

القلب بلا تنزيل أيضا بأن يكون المراد ما أتم الا بشر مثلنا لا بشر على منابر الرسالة (قوله لاعتقد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله لا يكون بشرا) أي وأما يكون ملكا (قوله مع اصرار المخاطبين) أي بهذا الخطاب وقوله على دعوى الرسالة أي المستزمنة لنفى البشرية بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مضرين على دعوى الرسالة المنفية للبشرية بحسب اعتقاد المتكلمين صاروا بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزلة (٢١٨) من ادعى نفى البشرية يصير محالاً لهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم

نفيها وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفى شيء وبين من ادعى ما يستلزم نفيه ولذلك جعلوه منكرين للبشرية وخاطبوه بما خاطبوه فظهر من هذا أن القصر في هذا المثال مبني على مراعاة حال التكلم والمخاطب بخلاف المثال السابق فإن القصر فيه مبني على رعاية حال المخاطب فقط (قوله لما اعتقدوا) بتعفيف الميم وقوله من التنافي الخيالي لما وأما اعتقاد التنافي لأن الرسول جلالة قدره يتزعمون أنهم عن البشرية وانظر خسافة عقولهم حيث لم يرضوا ببشرية الرسول ورضوا للاله أن يكون حجرا (قوله فقلوا) أي القائلون وقوله هذا الحكم أي للاستلزام لنفى البشرية بحسب زعمهم (قوله قد ادعوا التنافي) أي بحسب زعمهم (قوله حيث قالوا ان نحن

لاعتقد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلوبهم اذ الحكم بأن قالوا ان أتم الا بشر مثلنا أي مقصرون على البشرية فليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هناك من سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصرون على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سألوا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله (وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من) باب (عجرا اذ اخمص) واراء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته

أيضا أنهم ينفون عن أنفسهم البشرية ولكن نزولهم منزلة المنكرين للبشرية (لاعتقد أولئك القائلين) وهم السكار (ان الرسول لا يكون بشرا) أي ما يكون ملكا (مع اصرار المخاطبين) بهذا الخطاب (على دعوى الرسالة) فصار الرسل في اعتقاد المتكلمين بهذا الكلام بمنزلة من ادعى نفى البشرية يصير محالاً لهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيها وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفى الشيء ومن ادعى ما يستلزم نفيه وقد تقدم أن التنزيل أصله تشبيه المنزل بذي المنزل والتنزيل هنا من شأنه اعتقاد المتكلمين ما دعى المخاطبون ثبوته يستلزم نفى المحصور فيه فقد روي فيه حال المتكلم والمخاطب بخلاف ما تقدم فنسبوا حال المخاطب فقط وأما مخاطبهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أتم رسل الذي هو مرادهم لأنه في زعمهم أبلغ ذكائهم قالوا أنكرتهم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأتم لا تعدون إلا تصافيا إلى الإصاف بتعريفها الذي ثبتت معه ما لوقوله كان قصر قلب وقيل أنه يمكن أن يكون قصر أفرأجر ياعلى الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا أما جعلت لكم البشرية في الرسالة كما تزعون أو قصر قلب بلا تنزيل أيضا بأن يكون المراد ما أتم الا بشر مثلنا لا بشر على منابر الرسالة ولما هنا مظنة سؤال وهو أن يقال مخاطبة الكافرين للرسل بالحصر المذكور يقتضي أن الرسل فهموا عنهم مرادهم وان المعنى ما أتم الا بشر لا رسل بقرينة من القرائن لأن الثالب أن اراد الكلام في المحاورات يكون على وجه يفهم المخاطب به المراد منه والاختلاف الخطاب به عن القائده فقول الرسل على ينيناو عليهم الصلاة والسلام ان نحن الا بشر مثلكم ظاهر اقرار ما ادعته الكفرة وتسليم للحصر على وجهه وذلك اقرار بنفى الرسالة وهو محال في المراد بهذا القول أشار إلى الجواب عن ذلك فقال (وقولهم) أي وقول الرسل الكافرين (ان نحن الا بشر مثلكم من) باب (عجرا اذ اخمص) أي ما شأنه يعلمه النفي والاثبات دفعة واحدة وهذه المرة لا يشار كها في التقديم وأكثر ما يستعمل التنافي

الابشر مثلكم) أي لا ملائكة (قوله فكأنهم سألوا انتفاء الرسالة عنهم) أي مع أنه ليس كذلك (قوله من باب عجرا اذ اخمص) أي ما شأنه والجري معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك ومثاله أن تريد أن لا تصاحبك فتأشيه في الطريق المستقيم حتى إذا وصلت إلى منزلة أزلتته (قوله واراء العنان) عطف لازم (قوله بتسليم بعض مقدماته) الباء السببية متعلقة بعجرا اذ اخمص لانه إذا سلم بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لأصغرها لما يلحقه بعد ذلك فبعثه بما يلحقه بعد ذلك ونفعه وأما إذا عورض من أول وهلة بما كان ذلك سببا لنفرت وعدم أصغائه وعنده المراد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى أعني كونهم بشرا وأما كون البشر لا يكون رسولا وهو الكبرى فلم يسألها اخمص (ليعذر)

للتبكي والارام والافحام فان من عاد من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يعيد كلامه على وجه كما اذا قال لمن يناظره أنت من شأنك كيت وكيت فتقول نعم لأن من شأنك كيت وكيت ولكن لا يلزم من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا ان ما قلتم من أن ابشر ملككم هو كافتم لانكم لم تقولوا ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة أوصل الثالث أن يكون ما استعمل له مما يعمله المخاطب ولا ينكر على عكس الثاني

(قوله من العتذر) أي لا من العثور وهو الاطلاع وقوله لم يعمد متعلق بالمجاعة وقوله انما يفعل ذلك أي ما ذكر من مجاعة الخضم (قوله وهو الزلة) بفتح الزاي أي الوقوع والسقوط أي لاجل ان يسقط فيرجع عما قاله الحق (قوله والزامة) أي بأن يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخضم له وطريقته في الظفر ما ينقطع بما لم يظهر أنها به تسلمها لاستزمام مطلوبه كما هنا فيحتاج الى دليل آخر أو أنها تستزمام ما يناقض المطلوب كما تقدم في نقل أن كان للرجل ولد فأن أول العادين أي النافين له فينقطع الخضم في مطلوبه (قوله لا لتسليم انتفاء الرسالة) عطف على قوله من باب تجاراة الخضم أي أن ما قاله الرسل للمجاعة ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم فان قلت ان مجاعة الخضم انما تكون فيها هو مخالف للواقع عند المخاطب كالرسل حنا فليس على سبيل التزلل وهذا ليس كذلك لان ابشرتهم موافقة للواقع بخلافه وحينئذ فلا معنى للمجاعة هنا قلت (٢١٩) المجاعة تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة

لواقع على سبيل التزلل ليرتب عليها ما يناقض المقصود والثاني الاعتراف

بمقدمة صحيحة موافقة للواقع عنده أيضا ليبين أنها لاستزمام المطلوب ولا دخل لها فيه ولا يتوقف عليها بالبشرية هنا فكأنهم قالوا لم صدق في هذه المقدمة لكنها لا تنفيك شيئا لأنها لا تدخل لها في مطلوبكم ولا تنافي مطوبنا ونظير ذلك أن يقال لن قال أما أعرف العريسة ما أنت إلا أعجمي الاصل أي لا عربي فيقول

(المعثر) الخضم من العثار وهو الزلّة أو انما يفعل ذلك (يث يراد تبكيته) أي اسكات الخضم والزامة (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيت من كوننا ابشرا حق لا ننكره ولكن هذا لا يتنافى أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا أثبتوا البشرية لا أنفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخضم ومسار بهار خاء العنان له بتسليم بعض مقدماته صحيحة كانت أو فاسدة (معثر) أي ليسقط وزيل فهو من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع وانما يسلم له بعض المقدمات (حب يراد تبكيته) أي اسكاته وقطعه بأن يرتب عليها بعد استماعه وطريقته في الظفر ما ينقطع به اما باظهار أنها بعد تسلمها لاستزمام المطلوب أو أنها تستزمام ما يناقض المطلوب فينقطع الخضم في استدلاله في الاول بأن يحتاج الى دليل آخر أو ينقطع في مطلوبه في الثاني (لا لتسليم انتفاء الرسالة) أي ما قاله الرسل إلا للمجاعة أو لم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم وذلك لان المراد ما نحن الا بشرا لا ملائكة كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفي الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى يمن على من يشاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا ابشرا فالمجاعة هنا ليست من باب تسليم المقدمة الفاسدة ليرتب عليها ما يناقض المقصود بل من باب تسليم الصحيح وبيان أنه لا يستلزم المطلوب كالا يخفى لكن اطلاق المجاعة على الاول أكثر واذ كان الاثبات بالحصر حكما بالاسلم لم رد أن يقال الحصر انما يكون للانكار والاحصوم هنا غير منكرين كون الرسل بشر لا ملائكة فلا يناسب الحصر هنا من جملة موافقة حكايته عن الخضم موضع يكون الغرض بهافية التعريض بأمره وهو مقتضى الكلام بعد ما نحوا انما يذكر أولو الاباب

(ذلك القائل ما أنا إلا أعجمي الاصل كما قلتم ولكن يجوز في حق الله ان يعلم العريي قلن شاعن عباده لكن استعمال المجاعة في الاول أكثر فوله فلها) أي فلم يد التنافي (قوله وما اثباتها) جواب عما يقال أنه كان يكفي في المجاعة ان يقولوا نحن بشر ملككم فالتنافي والاستثناء لغوا وليس المراد الا مجرد اثبات البشرية (قوله على وفق كلام الخضم) أي في الصورة فيكون في الكلام مشاكلة وهذا أقوى في المجاعة وعلى هذا يكون الحصر غير مرد بل هو ضروري فقط والصيغة مستعملة في أصل الاثبات على وجه التجريد واستعمال اللفظ في بعض معناه وهو الاثبات دون النفي وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه ان الرسل لم يردوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبر بالصيغة القصر لموافقة كلام الخضم وقد يقال لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخضم عدم ارادة الحصر فالاحسن في التوجيه ان يقال ان القصر مرد لهم لان الكفر لما ادعوا أن الرسول لا يكون الا ملكا لا بشرا نزولهم في دعواهم الرسالة منزلة من يدعي الملكية ويذكر البشرية فقالوا ان انتم الا بشرا مثلنا بمعنى ما أنتم الا مقصرون على البشرية وليس لكم وصف الملكية فأجابهم الرسل بقولهم ان نحن الا بشرا مثلكم أي ما نحن الا مقصرون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفي الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى يمن على من يشاء من عباده بخصوصية رسالة ولو كانوا ابشرا وحينئذ يقول الرسل المذكور ليس فمما انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجاعة والزامة بقولهم ولكن الله يمن على من

كقولك انما هو آخر ولا ناهو صاحب القديم لمن يعلم ذلك يقرر بوزيد أن ترقفه عليه وتنبيه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة  
الصاحب عليه قول أبي الطبيب

انما أنت والوالد الباقي \* طع أحسن من واصل الاولاد

لم يرد أن يعلم كقولك انما بمنزلة الاولاد لا يحتاج كقولك في العلم بالاعلام ولكنه أراد أن يذكره منه بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
استدعاء ما وجبه

يشاء من عبادة الأخرى على هذا الوجه أن يقال كيف صح القصر مع أن المخاطب وهم الكفار لا ينكرون البشرية بل هي أمر  
مسلم عندهم واقع فلا معنى للحصر حينئذ بل لا حاجة للردها لعدم الانكار وغيره مما يجوز على الرد إلا أن يجاب  
بأننا نسلم أن القصر انما يكون للمخاطب قلباً وأفراداً وللتعيين بل قد يكون فيه ذلك لنكتة من النكات نعم الغالب فيه أن يكون  
لرد الأولتين واعلم أن هذا السؤال الثاني بالنظر لخال المخاطب كما أن السؤال الذي قصد المصنف رده بحسب حال المتكلم اه  
سم ( قوله وهذا مثال لاصل انما ) ٢٢٠ أي بناء على ما يقتضيه قول المصنف بخلاف الثالث من أن الاصل

( وكقولك ) عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أي الاصل في انما أن يستعمل فيها  
لا ينكره المخاطب كقولك ( انما هو آخر ولا ناهو صاحب القديم لمن يعلم ذلك ) يقر به وأنت ( وزيد أن ترقفه عليه )  
أي أن تجعل من يعلم ذلك ترقفه على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من  
الاخراج لا على مقتضى الظاهر

ليان أنه لا يستلزم المراد فالكافرون هنا حصروا الرسل في البشر يدون الملائكة كما عمن أن ذلك الحصر  
يستلزم في الرسالة القليبان بين البشر يقول الرسالة في اعتقادهم فسلم لهم الرسل الحصر فحكوه عنهم لا رده  
بل لتحقيقه ويان أنه لا يستلزم في الرسالة عاز عوان الرسالة تمنع القادر على أن يجعلها فمين يشاء  
من بشر أو غيره كما يقال لمن قال أنا أعرف العربي ما أنت الا عجمي الاصل أي لا عجمي فيقول ذلك  
القاتل ما أنا الا عجمي الاصل كقولك ولكن يجوز في حكم الله تعالى أن يعلم العربي على من يشاء من عباده  
فانهم ثم أشار إلى مثال ما ضمنه قوله بخلاف الثالث يعني انما كما تقدم لانه يتضمن أن الاصل في  
انما أن تستعمل فيما من شأنه أن لا يجبه للمخاطب فقال ( وكقولك ) وهو عطف على قوله كقولك  
لصاحبك أي كقولك ( انما هو آخر ولا ناهو صاحب القديم لمن يعلم ذلك ) أي يعلم كون المخبر عنه أخاه ( وبقره ) أي  
بكونه أخاه ( وأنت زيد ) بما قلت ( أن ترقفه عليه ) أي أن تحدث في قلبه الشفقة والرفق عليه  
لذكره الاخوة المقضية لذلك ولكن على هذا يكون الحصر لا لانكار بل لتزليه منزلة المنكر لعدم  
عمله بموجب علمه بالاخوة قد ذكر الاخوة ولو كان عالماً بها لعل تحدث فيها شفقة بها لان الشئ  
قد يوجب بسماع من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه فعلى هذا يكون المثال لا للاخراج على مقتضى  
الظاهر بل على خلاف مقتضاه اللهم الا أن يحمل قوله لمن يعلم ذلك أي لمن يتنبه له علم ذلك بعد جهله

فانه لمريض بدم الكفار وانهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون

في انما أن تستعمل فيها هو  
معلوم لا يجبه للمخاطب  
وعلى هذا فهو مثال لتفريح  
الكلام على مقتضى  
الظاهر ( قوله لمن يعلم  
ذلك ) أي كون المخبر عنه  
أخاه ( قوله وبقره ) أي  
بكونه أخاه والمراد أنه يعلم  
ذلك بقلبه ويقر به بلسانه  
( قوله أن ترقفه عليه )  
اما بقاين من الرفق ضد  
الغلظة يقال رفق الشئ  
وأرقه ورفقه والتعدي  
بعلی يتضمن معنى  
الاشفاق كما أشار له الشارح  
وحينئذ يقرأ رقيقاً أيضاً  
بقاين والمراد رقيق القلب  
واما بالقائه والضاف من  
الرفق بمعنى اللطف وحسن  
الصنيع يقال رفق به من

( وقد

عليه وقول الشارح أي أن تجعل الخ في إشارة إلى أن صفة فعل الجعل والتصيير والمراد أنك

تحدث في قلب من يعلم ذلك الشفقة والرفق على أخيه بسبب ذكر الاخوة لانه وان كان عالماً بها فقد تحدث في قلبه الشفقة بسماعها  
لان الشئ قد يوجب بسماع من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه ( قوله والاولى بناء على ما ذكرنا ) أي من أن انما تستعمل في مجهول  
شأنه أن لا يجبه للمخاطب ولا ينكره حتى أن انكاره يزيل بأدنى تنبيه لكونه لا يصير عليه وقوله أن يكون هذا المثال من الاخراج لا على  
مقتضى الظاهر أي فالحكم في هذا المثال وهو الاخوة وان كان معلوماً للمخاطب لكن لعدم علمه بموجب علمه بالاخوة ما موجب علمه  
بأن يشفق عليه ولا يصير بهزل منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا الاحتمال يكون قول  
المصنف وكقولك الخ عطف على قوله نحو ما مجمد يكون المصنف لم يمثل لخرجه انما على مقتضى الظاهر لكن هذا الاختلاف فيه شيء لانه  
لا يناسب قول المصنف سابقاً في استعماله الثاني لان الحصر في هذا المثال الذي نزل فيه المعلوم منزلة المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق  
الثاني اللهم الا أن يقال قوله في استعماله الثاني أي مثلاً وقد يستعمل فيه الثالث كما في هذا المثال وانما قال الشارح والاولى ولم يقل  
والصواب إشارة لا مكان الخو اعني ما يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود منه رفقاً بالمخاطب



وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره فيستعمل له الثالث نحو انما نحن مصلحون ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي ولذلك جاء آلانهم هم المفسدون للردي عليهم مؤكداً بما تارى من جعل الجملة اسمية وتعرف بالخبر باللام وتوسط الفصل والتصدير بحرف التثنية ثم بان ومنه قول الشاعر  
انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلما  
ادى أن كون مصعب كاذب كرجي معلوم لكل أحسن على عادة الشعراء اذ ادعوا أن يدعوا في كل ما يصفون به مدحهم الجلاء وآتهم قد شهر وابه حتى انه لا يدفعه أحد كما قال الآخر

وقد نلني افتاء سعد عليهم \* ومقلت الابالي عنت سعد

لا أدعى لاي العلا فضيلة \* حتى يسلم اليه عداة

وكيف قال الصنري

لا افاد الحكم فكونه معلوما لا يضر والقصر للبالغة في التزيين لانه مفيد تأكيد أو يحمل قوله من يعلم ذلك على أن المراد لمن شأنه أن يعلم ذلك ويقر به وان لم يعلمه بالفعل بل هو جاهل بعوزول بآدى تنبيه لكن هذا الجواب الثاني بعيد فتأمل (قوله وقد ينزل المجهول) أي الحكم المجهول عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أي منزلة الحكم الذي شأنه أن يكون معلوماً عند المخاطب بحيث لا يصير على انكاره فلا ينافي أنه مجهول له بالفعل وليس المراد منزلة (٢٧١) المعلوم له بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلاً للقصر (قوله

ليس محلاً للقصر (قوله

لا دعاء ظهوره) أي وانما

ينزل المجهول منزلة المعلوم

لا دعاء المتكلم ظهوره وان

انكاره مما لا ينبغي (قوله

فيستعمل له) أي فيسبب

ذلك التزييل يستعمل فيه

الطريق الثالث من طرق

القصر وهو انما (قوله

من شأنه أن لا يجمله

المخاطب) أي وهم

المسلمون وقوله ولا ينكره

أي انكاراً قويا أي وان

كان هو جاهله وينكرا

له بالفعل والحاصل أن

اصلاح اليهود أمر مجهول

عند المخاطبين وينكرونه

(وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجمله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء آلانهم هم المفسدون للردي عليهم مؤكداً بما تارى من جعل الجملة اسمية البالغة على الثبات وتعرف بالخبر الدال على الحصر وتوسط ضمير الفصل بادنى تنبيه ولذلك قيل أن الاول أن يكون هذا مثالا لخلاف مقتضى الظاهر ولم يقل والواجب أن يكون هذا مثالا لا لغيره لكن هذا الجمل بعيد لفظا ومعنى تأمل (وقد ينزل) الحكم (المجهول) أي الذي من شأنه أن ينكره ويجهل (منزلة) الحكم (المعلوم) أي الذي من شأنه أن يعلم ولا ينكر وانما ينزل كذلك (لا دعاء ظهوره) أي لا دعاء المتكلم ظهوره وان انكاره ليس مما ينبغي فيسبب ذلك التزييل (يستعمل له) الطريق (الثالث) من طرق القصر وهو انما وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود لعنة الله تعالى عليهم (انما نحن مصلحون) فقد استعملوا انما في اثباتهم الصلاح لانفسهم وهي انما يستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا ينكر ولا يجمله لادعائهم ظهور صلاحهم ففي استعمالهم انما في اثبات الصلاح لادعاء ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو فسادهم ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في تنبيهه الى التأكيد بالنفي والاستثناء فقد أنكروا الفساد الذي اصفوا به بالغيث في انكاره حيث زعموا أن نفيهم من شأنه أن يلحق بالظواهر والضرورات التي لا تنكر (ولذلك) أي ولاجل نفيهم كلامهم المبالغة في انكار الفساد الذي اصفوا به (جاء) قوله تعالى (آلانهم هم المفسدون (ل) لأجل (الردي عليهم) باثبات الفساد لهم حال كون ذلك القول (مؤكداً بما تارى

انكاراً قويا ولكن اليهود لعنة الله عليهم يدعون أن اصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجمله فتزولوا لذلك الدعوى اصلاحهم منزلة الامر الذي من شأنه أن يكون معلوماً عند المخاطبين وهو المنكر انكاراً ضعيفاً بحيث يزول انكاره بادنى تنبيه فاستعملوا في اثباته للردي عليهم انما على شأنه أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوماً وان كان مقتضى الظاهر التعيير بالنفي والاستثناء لان اصلاحهم أمر مجهول منكر وفي استعمالهم انما في اثبات الصلاح لادعاء ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو افسادهم أمر ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه واثبات نقيضه الذي هو الصلاح الى التأكيد بالنفي والاستثناء فقد انكروا الافساد المتصفين به في نفس الامر مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نفيهم من شأنه أن يلحق بالضرورات التي لا تنكر (قوله ولذلك) أي ولاجل ادعائهم ظهور اصلاحهم ومبالغتهم في انكار الافساد الذي اصفوا به (قوله للردي عليهم) أي لاجل الردي عليهم باثبات الافساد لهم ونفي الصلاح عنهم (قوله مؤكداً بما تارى) أي بما تارى من جعل الجملة اسمية (قوله من ايراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية الموردة فاضافة ايراد الجملة من اضافة الصفة للصوف لان المؤكداً الجملة الاسمية لا ايرادها (قوله وتعرف بالخبر الدال على الحصر) أي على حصر المستند في المستند اليه والمعنى لا مفسداً لهم لما تقرر أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المستند على

المستند اليه

واعلم أن لطريقنا المخبرية على طريق العطف وهي أنه يعقل منها إثبات الفصل لشيء وتوقيعه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف وإذا استقرت وجدتها

(قوله المؤكد لذلك) أي الحصر المستفاد من تعريف الخبر واعتراض بان ضهير الفصل وكذا تعريف الخبر إنما يفيدان قصر المسند على المسند إليه والقصر الواقع من اليهود بالعكس وحجته فلا يكون هذا القصر راداعلهم وأجيب بان الراداعلهم حاصل بل لا المنفي في القصر يتضمن نفسه إثبات مقابله كإثبات المثبت فيه يتضمن إثباته في مقابله (قوله وتصدير الكلام الخ) هذا تأكيد آخر وقوله بحرف التنبيه وهو ألا (قوله وبه عناية) عطف مسبب على سبب أي عمله خطر بوجوب العناية بإثباته (قوله ثم تعقبه) بالخبر عطف على تصدير (قوله والتوبيخ) عطف تفسيري (قوله وهو قوله ولكن لا يشعرون) إنما كان هذا يدل على التقرير والتوبيخ لا فادته أنهم من جملة (٢٢٢) الموق الذين لا شعور لهم والأدركوا أفسادهم بل تأمل (قوله)

المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام عمله خطر وبه عناية ثم التأكيد بأن ثم تعقبه بما يدل على التقرير والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها) أي من إنما (الحكماء) أعني الانبياء للذكور والنبي عما عداه (مما) بخلاف العطف فإنه يفهم منه ألا إثبات ثم التوبيخ نحو زيد قائم لا قاعد وبالعكس نحو ما زيد قائم بل قاعد

أي صاحبها التأكيد بأمر كثيرة منها كون الحكم في صورة الجلة الاسمية المقيدة للدوام والثبوت ومنها تعريف الجزأين أعني المبتدأ والخبر في قوله تعالى هم المفسدون وتعر يفهما يفيدان الحصر التضمن للتأكيد لأن المنفي فيه يتضمن نفيه إثباته مقابله كإثبات المثبت فيه يتضمن إثباته في مقابله ومنها توسط ضهير الفصل المقيد للتأكيد كإحصر المستفاد من تعريف الجزأين مع أن رابطته مقيدة للتأكيد بالنسبة ومنها تصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام عمله خطر بوجوب العناية بإثباته ومنها تعقبه بما يدل على التقرير والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون لا فادته أنهم من جملة الموق الذين لا شعور لهم والأدركوا أفسادهم بل تأمل ثم لا كان لا نمازة في ظاهره على العطف فأداهما بقوله (ومزية إنما على العطف) بلا وغيرهما بما يفيد الحصر ثابتة (أنها) أي إنما (يعقل منها الحكماء) أي يعقل منها حكم الانبياء والنبي المقادين بالحصر دفعة بخلاف العطف فانك إذا قلت قام زيد لا عمرو يعقل أو لا إثبات القيام لم يدغم يعقل ثانياً نفيه عن عمرو وكذا يتعقل العكس في قولك قام زيد بل عمرو لا يعقل أو لا في القيام عن زيد ثم إثباته لعمرو ومآلني والاستثناء والتقديم ففيها تعقل الحكمين أيضاً فلم تظهر هذه المرة لا نمازها وذلك لم تعرض لهما مع أن لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معدلاً لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء في الأداة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف يحفل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه يفيد الحكمين واسطة ذلك الارتباط ثم أشار إلى أن إنما لها موق وأحسن ما يقصد

ومزية إنما أي ثم فيها وفضلها وهو مبتدأ وقوله أنه يعقل على حذف الجزأين أي ثابتة بأنه يعقل الخ ولوقيل أن هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد (قوله) أنه يعقل منها الحكماء (مما) أي أنه يعقل منها حكم الانبياء والنبي المقادين بالقصر دفعة بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للجموع فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر (قوله) بخلاف العطف الخ أي ولا شك أن تعقل الحكمين معاً أرجح إذا ذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر كما في العطف واعلم أن هذه المرة ثابتة للتقديم والنفي والاستثناء

فكل منهما يتعقل منه الحكماء معاً فلم تظهر هذه المرة لأنما

عليهما ولذلك لم تعرض لهما المصنف بل قال ومزية إنما على العطف ثم ظهر مزية إنما عليهما من جهة أن إنما تنفي الحكمين معاً فاما من غير توقف على شيء بخلاف التقديم فإنه وإن أفادها لكن على سبيل الاحتمال لأن الاسم المذكور يحتمل أن يكون معمولاً للعامل المؤخر فيكون تقديمه مفيداً لهما ويحتمل أن لا يكون معمولاً للمؤخر بل لشيء آخر مقدر فيكون مؤخره لا يفيد ما هو بخلاف الاستثناء فإنه وإن أفادها لكن إذا تموقف على المستثنى منه لا تحصل بدونه فإن قلت أن طريق العطف يعقل منه الحكمين معاً كما في نحو جاء زيد لا عمرو كما في الاستثناء قلت لا نسلم أن طريق العطف كالاستثناء لأن صورة العطف يحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه يفيد الحكمين واسطة ذلك الارتباط وبين ذلك أن قولك في صورة العطف لا عمرو وإنما وضع لشيء الحكم عن عمرو بخلاف الازدي في صورة الاستثناء فإنه موضع للخارج فلا بد من ملاحظة الخارج من تعقل الحكمين معاً لكن تعقلهما معاً في إنما أقوى من تعقلهما معاً في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا اختصت في المتن بالذكر

أحسن ما يكون موقعا اذا كان التعريض بها التعريض بامر هو مقتضى الكلام بعلمه كما في قوله تعالى انما يتذكر  
 أولو الالباب فانه تعريض بدم الكفار وانهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل فاته في طمعكم منهم أن  
 ينظر وابتدعوا كن طمع في ذلك من غير أولي الالباب وكذا قوله تعالى انما أنتم منذرون يخشاها وقوله تعالى انما تنذر  
 الذين يخشون ربهم بالغيب المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكانه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل فالانذار معه كلا انذار  
 قال الشيخ عبدالقاهر ومثال ذلك من الشعر قوله

أنا لم أرزق محبتها \* انما للعبد مازقا

فانه تعريض بانه قد فعل أنه لا مطلق له في وصلها فيفسد من أن يكون منها اسعاف وهو قوله \* وانما لعبد الشقاق من عشقا \*  
 يقول ينبغي للعاشق أن لا ينكر لوجه من يولمه فانه لا يعلم كنه بولي العاشق ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لعرف ما هو فيه فعنده وقوله  
 ما أنت بالسبب الضعيف وانما \* تنجح الامور بقوة الاسباب (٢٧٣) فالمراد حاجتنا اليك وانما

يدعي الطبيب لساعة

الاصواب

يقول في البيت الاول

انه ينبغي أن تنجح في

أمرى حين جعلتك

السبب اليه وفي الثاني

انا قد طلبنا الامر من

جهته حين استعنا بك فما

عرض لنا من الحاجة

وعولنا على فضلك كما أن

من عول على الطبيب

فما يعرض له من السقم

كان قد أصاب في فعله

(قوله وأحسن مواقمها)

أي مواضعها أي

المواضع التي تقع فيها

وقوله التعريض فيه أن

التعريض هو استعمال

الكلام في معناه ملوفا

به الى غيره أي ليفهم

(وأحسن مواقمها) أي مواقع انما (التعريض نحو انما يتذكر أولو الالباب فانه تعريض بأن  
 الكفار من فرط جهلهم كالبهايم قطع النظر) أي التأمل (منهم قطعة منها) أي كقطع النظر من  
 البهايم

به التعريض فقال (وأحسن مواقمها) أي أحسن مواضع انما (التعريض) أي الكلام الذي  
 يقصد به التعريض وهو كما يأتي ان يستعمل الكلام في معنى لا يوضح بغيره أي ليفهم منه معنى آخر لا ظاهره  
 وذلك (نحو) قوله تعالى (انما يتذكر أولو الالباب) فانك تجزم بأن ليس المراد ظاهره فقط هو  
 حصر تذكر أي تعقل الحق في أولي الالباب أي أرباب العقول (فانه) معلوم بل هو (تعريض بأن  
 الكفار من فرط) أي تناهى (جهلهم) الى الغاية القصوى هم (كالبهايم قطع النظر منهم قطعة  
 منها) أي ما يصل اليه النظر منهم هو ما يصل اليه من البهايم فكأن النظر لا يقطع أحد أن يصدر من  
 البهايم فلا يقطع أحد أن يصدر من الكفار وكثيرا ما أراد التعريض بالكلام المتضمن للحصر بطريق  
 من الطرق كما يقال في جنب من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسمون من لسانه ويده فالتعريض في الآلام  
 عنه فان قلت افادة نحو هذا الكلام للتعريض بظاهره لان حصر الآلام فيمن لا يؤدي يستلزم  
 نفيع من جنس المؤذي ومن جلته السامع وأما نحو انما يفهم العاقل وانما يستجيب السامع فخالجه  
 دلالة على المعنى المعروض به فان دلالة التعريض بطريق الاستلزام قلت الالتزام هنا لا يشترط فيه كونه  
 عقليا على ما يأتي في دلالة الالتزام فقولنا في جنب من أفهم فليفهم انما يفهم العاقل تعريض بأن لا عقل  
 له لمدل على حصر الفهم على غيره السامع ونفيه عنه لان قرينة عدم فهمه عند الاستعمال مع وجود  
 من يتوهم أن من يفهم يدل على أن الحصر باعتبار ما كان الغير المحصور فيه هو العاقل فان الكلام بتلك  
 القرينة مقابلة السامع للعاقل يفهم في العقل عنه وانه نزل من آلة البهيمه كما تقدم في انما يستجيب الذين  
 يسمعون وان شئت قلت لما على الفهم على العقل المناسب والسامع لم يفهم فهم في العقل عنه الذي

منه معنى آخر ولا شك أن الاستعمال المذكور ليس موضعاً لا يقع فيه فلا بمن تقديم مضاف أي ذو التعريض وهو الكلام  
 المستعمل في معناه ليلوح بغيره وذكر الناصر اللقاني أن التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل في معناه ليلوح بغيره وعلى  
 هذا فلا حاجة للتقديم وانما كان التعريض أحسن مواقمها لان افادة الحكم الذي شأنه ان تستعمل فيه لا يهم مخاطب لكونه  
 معلوما ومن شأنه العلم بخلاف المعنى الاخر الملوفا فانه أهم لكونه مخاطب جاهلا بمصر اعلى انكاره (قوله نحو انما يتذكر  
 أولو الالباب) أي انما يتعقل الحق أعجاب العقول فحسن تجزيمه بانه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر التذكر أي تعقل  
 الحق في أعجاب العقول لان هذا أمر معلوم بل هو تعريض بدم الكفار بانهم من شدة جهلهم وتنائية الغاية القصوى كالبهايم  
 وينترب على ذلك التعريض التعريض بالنسبة عليه الصلوة والسلام بانه لكال حرصه على ايمان قومه يتوقع التذكركم من  
 البهايم فحل الفائمة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل اليه به (قوله من فرط جهلهم) أي من تنائية الى الغاية  
 القصوى

ثم القصص كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما

(قوله على ما مر) أي في تعريف الجزأين، وفي غير ذلك من طرق القصور ويحتمل أن المراد على ما مر من كونه حقاً قبيحاً وإضافاً لخاصة على موصوف أو عكسه (قوله يقع بين الفعل والفاعل) أي يبحث بكون الفعل مقصوراً على الفاعل كما يؤخذ من قبيل المصنف فالقصر الواضح بينهما من قبيل قصر الصفعة على الموصوف وأما عكسه وهو حصر الفاعل في الفعل فلا يتوهم إمكانه لأن المصنف فيه يجب تأخره على ما يأتي والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلاً فإن خرج عن الفعلية رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله كالفاعل والمفعول) أي يبحث بكون الفاعل مقصوراً على المفعول وبالعكس وقيد بمثل الشارح لكل منهما مثال الأول من حصر الفاعل في المفعول والثالث (٢٢٤)

(ثم القصير كيقع بين المبتدأ والخبر على ما مر، يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام الأزيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الأعرأ وما ضرب عمر الأزيد والمفعولان نحو ما أعطيت زيدا الأدرهما وما أعطت درهما الأزيد (وغير ذلك من التعلقات

هو المفعول الاول وجدلهم فليتأمل (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر) في تعريف الجزأين وفي غير ذلك من طرق القصر (يقع أيضا بين الفعل والفاعل) وذلك بأن يحصر الفعل في الفاعل نحو قولك ما قام القوم الا زيدوا يتوهم ان كان حصر الفاعل في الفعل (و) يقع أيضا بين (غيرها) أي غير الفعل والفاعل وذلك كما بين الفاعل والفعل نحو ما ضرب زيد الا عمر افي حصر الفاعل وما ضرب عمرا الا زيد في حصر المفعول ومعنى حصر الفاعل حصر فعله في المفعول أو حصره في فعله المتعلق بالمفعول ففي معناه وجهان أن يكون التقدير بما ضرب زيد الا عمر وفيكون من قصر الصفة وفيه تحويل الصفة الى صفة المنعول وان يكون ما زيد الا ضارب عمر أو لا ضارب خالصة لا يكون من قصر الموصوف وكذا معني حصر المفعول حصر الفعل المتعلق به في الفاعل أو حصره في الفعل المنسوب للفاعل ففي معناه وجهان أيضا أن يقصر في ما ضرب عمر الا زيد ما عمر او لا المضروب يداي لا مضروب خالصة لا يكون من قصر الموصوف وفيه تحويل الصفة الى صفة المنعول وفيه أصل التركيب ذكر الموصوف المحصور وهو عمر وقبل ذكر متعلق الصفة وضح ذلك لتزيله منزلة التقيد على جمیع الصفة وثانيها أن يقدر المعنى ما ضرب عمر والا زيد فيكون من قصر الصفة وقد تبين بما تقرره أنه يجوز أن يعتبر الحصران في حصر واحد لكن يرجع المتبادر من التركيب بينهما وتبين أن وجهي قصر الصفة في حصر الفاعل والمنعول حيث كانت حرة الاول وما مضروب زيد الا عمر ووجه الثاني ما ضرب عمر والا زيد لو قدم في الخبرين الأوائل لا لا وقبل في الاول ما ضرب الا عمر ازيد وفي الثاني ما ضرب الا زيد عمر ازم حصر الصفة قبل ذكر ص (ثم القصر كما يقع الخ) ش القصر أمر يقع بين المسند والمُسند اليه سواء كانا مبتدأ وخبراً أم فعلاً ووافعالاً وقع بين غيرهما كالمنعول الثاني مع الاول والحال والظرف وغير ذلك لا يرد عليه أن الفصل يقع بين الفعل والمصدر المؤكد لا لاجع فلا تقول ما ضربت الا ضربا وما قوله تعالى ان نطقن الا نطقا فقدره نظنا ضعيفا وكذلك لا يقع القصر بين النعت والمنعوت كما سبق فخر أمثلة القصر ما ضرب زيد الا عمر اقصر ما ضربت الا عمر اقصر افراد قال تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به قال المصنف وهذا مثال لقصر القلب لا لقصر الافراد فإنه ليس المراد لم أزد على ما أمرتني به بل المراد اني قلت ما أمرتني به قلت هذا من المصنف

أى كالحال فتقول في  
قصر هاعلى صاحبا ماجاء  
راكبا الازيد وفي عكسه  
ما جاء زيدا الراكبا ومعنى  
الاول ما صاحب الجيـء  
مع الركوب الازيد  
أوما جاء في راكبا الازيد  
ومعنى الثانى ما زيد  
الاصحاب الجيـء راكبا  
أوما زيد الاجاء في راكبا  
فالاول من قصر الصفة  
والثانى من قصر الموصوف  
وكالتعريف قولك مطاب  
زيد الانفسا أى ما يطيب  
من زيد الانفسه فهو من  
قصر الصفة والمجرور  
نحو ما مررت الازيد  
والتعريف نحو ما جلست  
الاعنـدك وكالصـفة  
نحو ما جاء في رجل  
الافاضل وكالتـدليل نحو  
ما جاء في أحدا لأخوك  
وما ضربت زيدا الرأس  
وما ضربت زيدا لأخوك  
فوقله وغير ذلك من التعلقات

يعني ما عدا المصدر انما كدناه لان يقع القصير منه بين الفعل اجماعا فلا تقول ما ضربت الا ضربا او ما قولة تعالى ان  
 لظن الاظنا ما غناه الاظنا ضعفاءهم مصدر نوى وما عدا المفعول معه فانه لا يجيء بعد الا فلا يقال ما ضربت الا والنيل وذلك لان ما بعد  
 الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لاختلافه فلو انما اتا فلا تؤذن من حيث المعنى ينبوع من الانفصال وكذلك الواو فانه حين  
 عمل الفعل مع حرفين مؤذين بالفصل ولذا لا يقع من الواو بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وجمروا وما وقع واو الحال  
 بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فليعلم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل هو مقدر كذا في الرضى وهذا ظهر الفرق بين  
 لامش الامع زيد لا مش الاورد حيث جاز الاول دون الثاني كما لا يخفى وما ذكر من جواز التفرغ في الصفات أحد قولين للغاية  
 عليه الزمخشري وأواله ما والقول الثاني عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسي اه يس

في طريق النفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول افراداً أو قبل بحسب المقام  
ما ضرب زيد لا عمراً وعلى الثاني لا الاول قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم كذا نيلس المعنى أي لم أزد  
على ما أمرتني به شيئاً اذ ليس الكلام في انفراداً على ذلك أو نقص منه ولكن المعنى أي لم أترك ما أمرتني به ان أقوله لهم إلى خلافه  
لانه قاله في مقام اشقل على معني انك يا عيسى زكمت ما أمرت بك أن تقولوا لي ما لم آمر لك أن تقولوا فاني أمرت بك أن تدعوا الناس إلى أن  
يبدؤوا ثم انك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري بدليل قوله تعالى (٢٧٥)

الحسين من دون الله وفي  
قصر المفعول على الفاعل  
ما ضرب عمر الا يزيد وفي  
قصر المفعول الاول على  
الثاني في نحو كسوت  
وظننت ما كسوت زيداً  
الاجبة وما ظننت زيداً  
المنطلقاً وفي قصر الثاني  
على الاول ما كسوت جبة  
الا زيداً وما ظننت متطلقاً

(في الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء حتى لو أريد القصر على الفاعل قبل ما ضرب عمر  
الا زيداً ولو أريد القصر على المفعول قبل ما ضرب زيداً لا عمراً ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً  
ماضافه وفي ذلك ايهام حصول الصفة قبل عملها كما يأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى ودخل في قوله  
غيرهما قصر أحد المفعولين على الآخر كقولك ما أعطيت زيداً الا درهماً وعكسه ولا يخفى ان تأويله على  
قصر الصفة بان تقول ما أعطيت زبدي من الادرم أي لا ديناراً وعلى الوصف بان تقول ما أنا لا ما أعطيت زيداً  
ذرهماً أي لا ما أعطيت ديناراً ودخل فيه قصر الحال على صاحبها كقولك ما جاء راكباً الا زيداً وعكسه  
كقولك ما جاء زيداً الا كبا معني الاول ما صاحب الجي مع الزكوا الا زيداً وما جاء في راكباً الا زيداً ومعني  
الثاني ما زيد الا صاحب الجي هراكباً وما زيد الا جاء في راكباً الاول من قصر الصفة والثاني من قصر  
الموصوف ولا يخفى أن الاول لو قدم فيه صاحب الحال كان فيه قصر الصفة قبل عملها أو ما الثاني فهو من  
قصر الموصوف وسيأتي مزيد بيان في نحوه ودخل فيه المحصر في التميز كقولك ما طاب زيداً الانفسا أي ما  
يطير من زيداً انفسه فهو من قصر الصفة ودخل فيه المحصر في الجور كقولك ما مررت بالزيد والفرس  
نحو ما جلست الا عندك والصفة كقولك ما جاء في رجل الا فاضل والمحصر في البذل كقولك ما جاء في احد  
الا أخوك وما ضربت زيداً الا رأسه وكقولك ما سرق زيداً الا ثوبه وما أعجني زيداً الا حسنة فالمتعلقات  
كلها تجري فيها القصر الا المفعول معه فليقال ما جاء في زيداً الا والطريرق ولا يخفى ان تأويل الكل على  
قصر الصفة أن تقدم الموائى لئلا يستلزم قصر الصفة قبل عملها فيجب تأخيرها أن أريد الجري على  
الاصل واليه اشارة بقوله (في الاستثناء يؤخر) فيه (المقصور عليه باداة) أي مع أداة  
(الاستثناء) التي اتصل بها فاذا أريد القصر على الفاعل قبل ما ضرب عمر الا زيداً أو أريد القصر  
على المفعول قبل ما ضرب زيداً لا عمراً أو فس في هذا سائر المتعلقات وقد تقدمت أمثلتها وتقدم بيان  
رجوع قصر الفاعل والمفعول إلى قصر الصفة أو الموصوف وكذا قصر غيرهما فلا يخفى انما تقدم فيقال  
يقضي أن قصر القلب ليس فيه نفي لغير المذكور وليس كذلك والذي قاله من أن المراد انني قلت  
ما أمرتني به صحح ولا يتناق ذلك أن يكون نفي الزيادة عليه في حقيقة القصر نعم وقصر قلب لغير  
ما ذكره وهو واقع في مقابلة قول النصارى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اتخذوني ربي الهن فان  
نسبهم ذلك اليه لا يتجمع مع نسبهم اليه الاعتراف بالوحداية ثم بما تختلف فيه أدوات القصر ان المقصور  
عليه يؤخر مع كل الاستثناء عن المقصور والسرف في ذلك ان القصر اثنان الحرف الذي هو الا ويمنع ظهور  
اثر الحرف قبل وجوده وذلك سواء كان بين مبتدأ وخبر أم فعل وفاعل أم غيرهما كقول ما ضرب عمر الا زيداً  
في يد مقصور عليه والضرب مقصور وتقول في قصر الفاعل على المفعول ما ضربت الا زيداً وفي قصر  
المفعول على الفاعل ما ضرب عمر الا زيداً وتقول في قصر المفعول الاول على الثاني ما طننت قائماً الا زيداً

حتى لو أريد بلح  
للتفرع بمعنى الفاء قوله  
القصر على الفاعل أي  
قصر المفعول على الفاعل

(٢٨ - مروج التلخيص ثاني) فالفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور (قوله ولو أريد القصر على المفعول) أي قصر الفاعل على  
المفعول فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور (قوله ومعني قصر الخ) هذا جواب عما قال ان القصر لا يكون الا قصر صفعة على  
موصوف أو موصوف على صفة وكل من الفاعل والمفعول ذات وجبت فلا يصح القصر وحاصل ما يجب به اشارة أن قولهم هذا من  
قصر الفاعل على المفعول أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف أي من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقصر  
الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لأن ذات الفاعل أدوات المفعول مقصورة كآهوه السائل (قوله مثلاً) أي أو قصر المفعول على  
الفاعل أو قصر أحد المفعولين على الآخر أو قصر صاحب الحال على الحال أو قصر الحال على صاحبها

الازيد اوقى قصر ذى الحال على الحال ما حاز به الاراكبا وقصر الحال على ذى الحال ما حازها اكبما الازيد والوجه في جميع ذلك ان التثني في الكلام الناقص اعني الاستثناء المفرغ توجاه الى تقدير هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه ومفهومه اما توجهه الى مقدر هو مستثنى منه فليكون الاللا اخراج واستدعاء اخراج مخرجاً منه واما عومه فليتحقق الاخراج منه ولذلك قيل ثابث المضمر في كانت على قراءة أي جعفر المدان ان كانت الاصبغة بالرفع وفي ترى مبنيا للفعول في قراءة احسن فاصبحوا الا ترى الاسماء برفع مساكهم وفي بقيت في بيت ذى الرمة \* وما بقيت الا الضلوع الجراشع \* النظر الى ظا ر للفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء واما مناسبة في جنسه وصفتها فظاهر لان المراد بجنسه ان يكون

الموصوف : إلى الصفة  
تتبرع إلى الوجه الثاني  
الذي قلناه وهو قصر  
الفاعل على الفعل المتعلق  
بالمفعول ولا يتفرع على  
الوجه الذي ذكره الشارح  
وحذفنا التفرع في كلام  
الشارح أعم من المصروع  
عليه فكان على الشارح  
أن يقول ومعنى قصر  
الفاعل على المفعول قصر  
الفعل المستند للفاعل على  
المفعول أو قصر الفاعل  
على الفعل المتعلق بالمفعول

فيرجع في التحقيق إلحاجل موافقة التفريع للرفع عليه فورد ذلك شيئا العدوى رحمة الله (قوله وعلى هذا) أى (نحو)  
على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البراق أى غنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل لتعلق بالمفعول على الفاعل  
فغنى ماضرب عمرا الازيد ماضرب عمرا ولا يزيد فخرج لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل  
فغنى ماضرب عمرا ولا يزيد ماضرب عمرا ولا المضروب زيد فخرج لقصر الموصوف على الصفة لكن الاظهر الاول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك  
أى فإذا قلت في قصر الفاعل على المفعول ماضرب زيد الا عمر ان أيدى ماضرب زيد الا عمر ودون كل ما هو غير عمر وكان من قصر الصفة  
قصر حقيقة وان اريد دون خالدة كان قصر اضافيا ثم ان ريد الردي من زعم ان مضروب زيد عمر وخالدة مثلا كان أفرا داوان أو ريد الراد  
على من زعم ان مضروب خالدة دون عمر وكان قبلها وان كان الخطاب مترددا في المضروب منهما كان تعيينا وقس على هذا سائر التعلقات  
(قوله حال كونهما) أى المقصور عليه هو المستثنى وأداة الاستثناء (قوله بالحق) الباء للابتداء أى مستثنى من محالهما وصفتها  
ولما كان ظاهر المصنف أن البقاء بمحاله ماضرب في القلة وليس هذا اذ قال الشارح أى جاز على قلة إشارة إلى أن شرط في الجواز مع  
القلة كذا قرر شيخنا العدوى واعلم أن ما ذكره المصنف من جواز تقديمها على قلة ان ينبت على أنه لا يجوز أن يستثنى بالالائي  
واحد لتضعها إلا أن أسهلها النافية توجب لا تنفي الاشياء وأحد افعلي مع التقديم حيث بقصد الماضرب في موالها ما هو المراد من التركيب من  
قصر ما بعد دخولها على مدخولها أو ما ان ينبت على جواز أن يستثنى بها شأن بلا تطفيل لم يحز التقديم حيث بقصد الماضرب في الالاء  
فقط بقلة ولا يبره حالان التقديم وجب توهم أن المراد القصر في موالها فمابنده والمقصود القصر في موالها فقط فلا يجوز على هذا

في نحو ما ضرب زيد أ حدا وفي نحو قولنا كسب زيد الاجبة لبا وفي نحو ما جازيد الارا كبا كائنا على حال من الاحوال  
وفي نحو ما اخترت ربي قال الامنكم من جماعتهم والجماعات ومنه قول السيد الحميري

لو خير المنبر فرسانه \* ما اختار الامنكم فارسا

لما سألني ان شاء الله تعالى ان اصله ما اختار فارسا الامنكم والمراد بصفته كونه فاعلا أو مفعولا أو اذاحالا أو حالا وعلى هذا  
القياس وإذا كان النفي متوجها وموصفا فاذأوجب منه شيء جاء القصر ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بجالها  
على المقصور كقولك ما ضرب الاعرا زيد وما ضرب الاعرا ما ضرب زيد الاجبة زيد وما ظننت الارزيد انما ظنقا وما جاء الارا كبا زيد  
وما جاء الارزيدا كبا وفي قولنا بجالها احتراز من الزلحرف (٢٧٧) الاستثناء عن مكانه بتأخيرها عن

المقصور عليه كقولك في  
الاول ما ضرب عمر الارزيد  
فانه يحتل المعنى فالضابط  
أن الاختصاص انما يقع  
في الذي يلي الا ولكن  
استعمال هذا النوع أخصى  
تدبها قليل

ولو بقية أن يقال في  
ما ضرب زيد الاعرا  
ما ضرب الاعرا زيد برفع  
زيد ونصب عمر ولانه حيث  
جوزنا استثناء شيئين  
يتوهم أن المعنى ما ضرب  
أحد أ حدا لا عمر اضربه  
زيد أو كثر العويين على  
المنع مطلقا أي سواء  
ذكر المستثنى على سبيل  
البديهة أم لا وإياه اعتقد  
المصنف ولذلك حكم  
بالجواز على وجه القلة  
وبعضهم جوزه اذا صرح  
بالمستثنى منه كان  
يقال ما ضرب أحد أ حدا  
الزيد عمرا فالزيد

(نحو ما ضرب الاعرا زيد) في قصر الفاعل على المفعول (وما ضرب الاعرا زيد) في قصر المفعول  
على الفاعل وانما قال بجالها احتراز عن تقديمها مع ان التمهاتن جالها بان تؤخر لاداة عن المقصور  
عليه كقولك في ما ضرب زيد الاعرا ما ضرب عمر الارزيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى  
وانعكاس المقصود وانما قل بتقديمها بجالها

أحدهما بالآخر ثم مثل لتقديمها على جالها المحكوم عليه بالقلعة فقال (نحو) قولك في قصر  
الفاعل على المفعول (ما ضرب الاعرا زيد) فقد قدمت عمرا وهو المستثنى مع الاداة على المقصور  
الذي هو الفاعل وهو زيد (وقولك في قصر المفعول ما ضرب الاعرا زيد) فقد قدمت الاداة على الذي  
المقصور الذي هو المفعول وهو عمر ثم ذلك التقديم انما يقع على قلة ان بقية الاداة والمستثنى بها على  
جالها كقيل وامان قدم المستثنى وحده وجعلت الامع المقصور كان يقال في ما ضرب زيد الاعرا  
ما ضرب عمر الارزيد وفي ما ضرب عمر الارزيد ما ضرب زيد الاعرا المحذور وقوعه بقلة ولا بغيره لانه يفهم  
خلاف المقصود ويؤدي الى عكس المراد وانما يجوز ما ذكره على قلته ايضا ان يبتنى أنه لا يجوز أن  
يستثنى بالاشئ واحد لصحة ان اصلها لا التافيه وهي لا تنفي الاشياء واحدا فيعلم مع التقديم حيث  
يقصد الحصر في مواليها هو المراد من التركيب من قصر ما بعد مدخولها على مدخلها وامان ان يبتنى على  
جواز أن يستثنى بها شيان بلا عطف لم يحز التقديم حيث يقصد الحصر في ما ولا هنا فقط بقلة ولا بغيرها  
لان التقديم يوجب نوحه ان المراد القصر في مواليها فإباده والمقصود القصر في مواليها فقط فلا يجوز  
على هذا ولو بقية أن يقال في ما ضرب زيد الاعرا ما ضرب الاعرا زيد برفع زيد ونصب عمر ولانه حيث  
جوزنا استثناء شيئين يتوهم أن المعنى ما ضرب أحد أ حدا لا عمر اضربه زيد أو كثر العويين على المنع  
واياه اعتقد المصنف ولذلك حكم بالجواز على وجه القلة وبعضهم جوزه اذا صرح بالمستثنى منه كان يقال ما  
ضرب أحد أ حدا لا زيد عمرا فالزيد مستثنى من الاحد الاول وعمر مستثنى من الاحد الثاني ثم راجع  
حرف الاستثناء والمستثنى على المستثنى منه كقولك ما ضرب الاعرا زيد وما ضرب الاعرا زيد وما ضرب الاعرا  
ما ضرب زيد بالاعرا احتراز من قولنا ما ضرب عمر الارزيد لغير هذا المعنى فانه ليس قليلا وانما كان هذا  
النوع قليلا

مستثنى من الاحد الاول وعمر مستثنى من الاحد الثاني وأورد على القول بامتناع استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف قوله  
تعالى وما تراك اتمعن الذين هم أراد ان لا يناديهم إلا رأى فانه قد استثنى بالالموصول والظرف وأوجب بأن الظرف منصوب بمضمر  
أي اتبعوا في بادي الرأي ومثل هذا يقال في قوله تعالى ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا لمعنيين أي آدم ملعونين أي أتباعا ثم نقفوا أخذوا الخ  
وليس ملعونين حالا من فاعل يجاورونك والاستثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف وأما قول أبي البقاء أنه قال ما ذكره فبني  
على القول بالجواز (قوله وانعكاس المقصود) تفسير لما قبله وذلك لان المعنى قولنا ما ضرب زيد الاعرا ما ضرب زيد الاعرا  
ومعنى قولنا ما ضرب عمر الارزيد ما ضرب عمر الارزيد فالقصور في الاول حصر مضروبة زيد في عمره والمقصود في الثاني حصر  
ضاربة عمر في زيد

لاستزامة قصر الصفة قبل تمامها كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الامر والاضرب الواقع على عمرو في ماضرب عمرا الا زيد  
(قوله لاستزامة) أي لاستزامة التقديم (٢٢٨) في المثالين المذكورين قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها

(لاستزامة قصر الصفة قبل تمامها)

تقدم بهما بحالهما فقال وانما قل تقدم بهما بحالهما (لاستزامة) أي لا يهاجم استزامة التقديم (قصر الصفة قبل تمامها) أمافي قصر الصفة فظلالان الفعل المتعلق بالفعل في قصره على المفعول هو المقصور فلو ذكر المفعول قبل الفاعل لزم مذكر فاذا قلت ماضرب زيد الامر أو تقول على أن المعنى ماضرب زيد الامر ولم يوزم لو قسم المقصور عليه وقبل ماضرب الامر زيد أنا قد علمت امرأوه هو المقصور عليه قيل تمام الصفة المتضمنة للفعل إذ تمامها بذكر الفاعل وكذا الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل هو المقصور فاذا قلت ماضرب عمرا الا زيد وقدر أن المعنى ماضرب عمرو والا زيد فلوقدم وقبل ماضرب (لاستزامة قصر الصفة قبل تمامها) كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الامر والاضرب الواقع على عمرو في ماضرب عمرا الا زيد ومن هذا القليل ما أنشد سيويه

الناس يلب علينا قبل ليس لنا \* الالسيوف وأطراف القنا ورد

وأنا نشد صاحب المغرب \* فلم يدرك الله ما جئت لنا \* (تنبيه) مقضى عبارة المصنف والشارحين أن القصر يدور بين الفاعل وبين المفعول الأول والثاني ونحوه وفيه نظر فقد يقال بل هو ابتدا في الجاهة الفعلية دائرين بين الفعل والمقصور عليه فيكون بين الفعل والفاعل وبين الفعل والمفعول وعلى هذا يشهد له عبارة المصنف في الايضاح حيث قال لاستزامة قصر الصفة قبل تمامها والمعنى يشهد لذلك فان المقصور المصدر المستند من الفعل لا الفاعل (تنبيه) قال المصنف في الايضاح وقبل إذا أخر المقصور عليه والمقصور عن الاقدم المرفوع كقولنا ماضرب الامر عمرو زيد فهو كلامان التقديم ماضرب أحد الامر وزيد المذكور منصوب بفعل محذوف كأنك قلت ماضرب الامر وأي مواقع ضرب الا منه ثم قيل من ضرب فقلت زيد أي ضرب زيد يصير كسابق في قوله \* ليكن زيد ضارعا لخصوصه \* قال المصنف وفيه نظرا لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول معا قلت فيه نظر لانه انما يقتضي حصر الفاعلية فقط لا حصر المفعولية ولو اقتضى حصر المفعولية لخلنا ذلك على انه يعمل بمقدور الاول فلزمع ثم تقول ما ذكره المصنف ينبغي على أنه هل يجوز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان او لا وقد تكلم الوالد رحمه الله على ذلك في كتاب الحلم والانه في تفسير غير ناظرين أناه رها أنا أذكر شيأ منه قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين أناه المختار أن يؤذن لكم حال والباء مقدر وغير ناظرين حال ثان وجوز الشيخ أبو حيان أن الباء للسببية ولم يقدر الزختمري حرفا بل قال أن يؤذن في معنى الظرف أي وقت أن يؤذن وأورده عليه أبو حيان أن المصدر لا يكون في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح نحو أجيئتكم صباح الديك ويتنوع من جهة المعنى أن يكون غير ناظرين حال ومن يؤذن وإن صح من جهة الصناعة قال الزختمري وقع الاستثناء على الوقت والحال معا كأنه قيل لا تدخلوا الا وقت الاذن ولا تدخلوا الا غير ناظرين فورده عليه أنه يكون الاستثناء ظرف وحال بأداة واحدة والظاهر أنه قال ذلك لتفسير معنى وقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا أي لان الاستثناء المخرج يعمل مقبلة فبا بعده فالمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال كأنه قيل لا تدخلوا الا دخولوا موصوفاً بكذا ولست اريد تقدير مصدر عال فان العمل للفعل المرفوع وانما اردت شرح المعنى ومثل هذا الاغراب مختاره في مثل قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين أو توه من بعد ما جائتهم البينات بغيا بينهم ولو قدرنا خلقوا انقبالات الحصر فيمكن حمل كلامي على هذا وأورده عليه وجناته

ثم أن ما ذكره من استزامة تقديم الصفة مبنى على أحد الوجهين في معنى قصر الناعل على المفعول وقصر المفعول على الفاعل وهو ان يقصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ويقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فيكون القصر حيثئذ من قصر الصفة على الموصوف فاذا قدم المقصور عليه لزم قصر الصفة قبل تمامها كما قال وأما على الوجه الآخر وعوان يقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويقصر المفعول على فعله المنسوب للفاعل يكون القصر حيثئذ من قصر الموصوف على الصفة فاللزم على التقديم انما هو تأخير الموصوف عن جميع الصفة وحيثئذ فتليل المصنف قاصر لانه لا يجزى في قصر الموصوف على الصفة وبين ذلك أنك اذا قلت ماضرب زيد الامر وقدرت أن المعنى ما زيد الاضارب عمرو وظلوه فيه عند تقديم المقصور عليه قصر الصفة قبل كمالها

بل اللزم على تقديمه بأن قيل ماضرب الامر زيد تأخير الموصوف عن جميع الصفة وكذا اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول على الفاعل أن المعنى ماضرب الامر ماضرب زيد انما فيه عند التقديم تأخيرها عن جميعها



وقيل إذا أخر المقصور عليه والمقصور عن الأقدم المرفوع تقولنا مضارب الأعرس وزيدنا مضروب بفعل مضرب فثانته  
(قوله لان الصفة الح) أي فإذا قلت مضارب زيد لا عمرا

(٢٢٩)

وجعل على أن المعنى ماضروب

زيد الأعرس وزم لو قدم  
المقصور عليه وقيل  
ماضرب عمرا الأزيد  
الصفة وهو الضرب

لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل  
ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا نقس وأما جاز على قلة نظر إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر  
المتعلق في الآخر

الأزيد عمر الزم قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر كما تقدمت الإشارة إليه وأما في قصر الموصوف  
كما في المثال الأول مازيد الأضارب عمر فلا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وأما في المثال الأخير  
تقديم المقصور على بعض الصفة المتزلزلة تقدم على الكل وفي التقديم تأخير عن جميعها وكذا  
إذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول ما عمر والأضروب زيداً في التأخير تقدم المقصور  
على بعض الصفة فيزول منزلة تقديمه على جميعها وفي التقديم يلزم تأخيره عن جميعها وقد تقدمت الإشارة  
لهذا أيضاً وإن أجزيت هذا الاختبار في جميع الملفات وجدتها لا تخلو عن مثل ما ذكره هذا العلم  
لا يصح أن يكون حالاً من لا تدخلوا إلا يقع عند الجمهور بعد الاستثنى أو صفته وهو إيراد  
محجب لان الزمخشري لم يرد لا تدخلوا غير ناظرين حتى يكون الحال قد أخرج بعد الإوانما أراد أن حال  
من لا تدخلوا لا ينعرف فإن قلت قولهم لا يستني بأداة واحدة دون عطف شأن حل هو متفق عليه  
قلت قال أبو حيان من النحو بين من أجازه فأجاز وأما أخذ أحد الأزيد بعد همال وضعفه الاخفش  
والفارسي واختلفا في اصلها فتصحيحهما عند الاخفش أن يقدم المرفوع فتقول ما أخذ أحد  
زيداً درهما قال وهو موافق لما ذهب إليه ابن السراج وابن مالك من أن حرف الاستثناء ما يستني به  
واحد وتصحيحهما عند الفارسي أن يزيد منصوباً قبل الافتقار ما أخذ أحدياً الأزيد درهما قال أبو  
حيان لم يزد تخريجاً لهذا على البدل فهما كاذب الیهما ابن السراج وأعلى أن يجعل أحدهما بدلاً  
والآخر مفعول عامل مضرب كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول ابن مالك خلافاً لا يعود إلى قوله  
لا بد لان فلم ينقل خلافاً في محجة التركيب والخلاف إذا ذكرتم وجود في محجة التركيب منهم من قال  
تركيب صحيح لا يحتاج إلى تخريج انتهى وحاصله أن غير الفارسي والاخفش يجوز هذا التركيب ويوم  
بن قائل هما بدلان كان السراج وقائل أحدهما بدل كان مالك فليس فيهم من يقول هما مستثنيان  
بأداة واحدة ولا نقل ذلك أبو حيان عن أحد وقوله أولان من التعوين من أجازهم محمول على التركيب  
لا على معنى الاستثناء ولم يتلخص لنسب كلام أحد من الصائغين في حصري وقال ابن الحاجب  
في شرح المنظومة في تقديم الفاعل قولنا ماضرب زيداً الأعرس يجب تقديم الفاعل لان الفرض  
مضروب يضرب في عمر وخاصة أي لا مضروباً بدسوي عمر وفوقه مضروباً آخر لم يستقم فلو قدم  
المفعول على الفاعل انعكس المعنى ولا يستقيم أن يقال ماضرب الأعرس زيداً لانه لم يجوز تعدد المستثنى  
المفرع فتقول ماضرب الأزيد عمر وأي ماضرب أحد أحد الأزيد عمر كان الحصر فهما والنقص  
الحصر في أحد ما يرجع الكلام لمعنى آخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة متممة لباقها بلا  
فاعل ولا نائب لان التقدير حينئذ مضرب زيد وفي الثانية يكون عمر ومنصوباً بفعل بمقدر فيصير جملتين  
ولا يكون فيما تقدم فاعل على مفعول وقال ابن الحاجب في أملى الكافية إذا قلت ماضرب الأزيد  
عمر فلا يمكن أن يكون قبلهما عاملان لانه أثبت أمر خارج عن القياس من غير ثبت ويلزم جوازه  
فيما فوق الاثنين وهو ظاهر البطلان فلذلك حكموا أن الاستثناء المفرع بما يكون لواحد ويجوز ما  
ضرب الأزيد عمر أعلى أن يكون عمر منصوباً بضرب محذوف انتهى قال الواو الدرجة الله فثانته تأملت ما  
وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ماضرب أحد أحد الأزيد عمر أو قوله ان الحصر فهما وما السابق

قبل تمامها تمامها يذكر  
الفاعل وكذلك الفعل  
المتعلق بالمفعول في قصره  
على الذاعل فإذا قلت  
ماضرب عمرا الأزيد  
وجعل على أن المعنى

ماضرب عمر الأزيد  
زم لو قدم المقصور عليه  
وقيل ماضرب الأزيد  
عمر اقصر الضرب قبل  
ذكر متعلقه وهو ظاهر  
(قوله لان الصفة المقصورة  
على الفاعل أي في  
قصر المفعول على الفاعل  
كافي المثال الثاني وهو  
قولنا ماضرب عمرا الأزيد  
(قوله مثلاً) أي أو  
المقصورة على المفعول في  
قصر الفاعل على المفعول  
كافي قولنا ماضرب زيد

الأعرس وقوله جى الفعل  
الواقع على المفعول أي  
الواقع من الفاعل على  
المفعول وهذا بالنظر لما  
قيل مثلاً أعنى الصفة  
المقصورة على الفاعل في  
قصر المفعول على الفاعل  
(قوله وعلى هذا) أي  
البيان المذكور للصفة  
المقصورة على الفاعل  
فقس فتقول في قصر

الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر  
وهكذا (قولوا وأما جاز على قلة) أي ولم يتضح

الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر  
وهكذا (قولوا وأما جاز على قلة) أي ولم يتضح

قبل ما ضرب الامر وأى ما وقع ضرب الامنه ثم قيل من ضرب فقيل زيد أى ضرب بزيدا وفيه نظر لا يقتضاه الحصر فى الفاعل والمفعول جميعا

(قوله ووجه الجميع) أى ووجه افادة النفي والاستثناء القصر فى جميع ما ذكر مما بين المبتدأ والخبر الخ و قوله وغير ذلك أى كالحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني (قوله ان النفي فى الاستثناء المفرغ) انما اقتصر على بيان الوجه فى النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة التقديم لا يدركها الا صاحب النطق وافادة طريق العطف وكذلك النفي والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما لكونه بمعنى ما والا فابقي الخفاء الا فى الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه اه عبد الحكيم (قوله الى مقدر) أى الى شئ يمكن أن يقدر (٢٣٠) لان سياق ذهن اليه يرجع تفصيل المعنى اليه لانه يتوقف افادة

(وجه الجميع) أى السبب فى افادة النفي والاستثناء القصر فيها بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك (ان النفي فى الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا بحسب العوامل (يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه) لان الاللاخراج والاخراج يقتضى مخرجه

ان تحليل المصنف قاصر وانما قلنا لايهام استازاه قصر الصفة لان الاستزاد الحقيقي لم يتحقق لان ما به تمام الصفة ذكر كره فى حكم التامة ولهذا لم يتمتع التقديم بل بقيل (وجه الجميع) أى ووجه افادة النفي والاستثناء الحصر فى جميع ما ذكر مما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني وغير ذلك (ان) ذلك (النفي) الكائن (فى الاستثناء المفرغ) وهو الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا فيه بحسب العوامل وانما قيد بالمفرغ ولو كان الحصر موجودا فى غير من جهة المعنى لان الحصر فى اصله هو ما يكون بالمفرغ وأما غيره فهو بمنزلة افادة الحصر بغير الاداة كقادته بسلام تام أو بوصف أو بشرط أو نحو ذلك مما لا يعدم الطرق فاذا قلت ما قام احد الزيد فكأنك قلت ما قام احد لو كن قائم بولو قيل باستواها ما بعد (يتوجه) أى سبب ذلك أن النفي يتوجه (الى مقدر هو مستثنى منه) من جهة المعنى على حسب ما يستلزمه الاستثناء ويقتضيه اصل صناعة الاخراج بحيث لو شاء المتنبه أن يقدره لقدرة لقتضاه القواعد اياه فالمراد بالتقدير ما كانه لانه

الى الفهم أنه لا ضارب الا يزيد ولا مضروب الا عرو ولم أجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا يزيد لا حد الاعراض انما تفتت ضاربة غير زيد لغير عرو وانفتت مضروبة عرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره وقد يكون عرو ضرب زيد وغيره وانما يكون المعنى نفي الضاربة مطلقا عن غير زيد ونفي المضروبة مطلقا عن غير عرو واذا قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عرو والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل أن الفعل مستند الى فاعل فلا يتنى عن المفعول الا ذلك القند والمصدر ليس كذلك بل هو مطلق فيتنى مطلقا لا الصورة المستثناة منه بقيدوها والذى يظهر أنه لا يجوز استثناء شئين بأداة بلا خلاف كما لا يكون للفعل فاعلان ص (وجه الجميع الخ) ش هذا الكلام لا يناسب هذا الفصل فان هذا الفصل يتعلق بما يبدأ داة القصر وجاءت هذه القطعة فاصلة قال وجه الجميع أى الحصر فى جميع صور الحصر بما والا اسواء كان بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر أو غيرهما أن الاستثناء المفرغ لا بد أن

التركيب للمعنى على تقديره فى نظم الكلام تقدير اى يكون كذلك كور بحيث يكون اسقاطه ايجازا فلا ينافى هذا ما ساقى من أن قوله تعالى ولا يحسب المكر السئ الا بأهله من المساواة ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن فى الاستثناء المفرغ مقدر عاما حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بعد الا ووجه بأننا اذا قلنا مثلا ما قام الا زيد فى قام ضمير يعود على أحد وهو مقدر ذهنا أى ما أحد قام ويكون الا زيد بدلا وتقدير ضمير يعود على مقدر لم يذكر موجود كقولهم اذا كان غدا فانتنى أى اذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فانتنى ولا يخفى ما فيه من التعسف وما نظره لا يتضح به الأمر لوجود

(عام)

الدليل الحالى فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذى

يتبادر لتسلط العامل عليه والاداء لمجرد الحصر اه يعقوبى (قوله لان الاللاخراج) علة لقوله يتوجه الى مقدر وهذا ظاهر فى الاستثناء المتصل لان الا فيه لا للاخراج وأما المنقطع فالافيه ليست للاخراج بل بمعنى بل فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع أنه مفيد للحصر أيضا فاذا قيل ما جاء القوم الى الجيرة فالمعنى أن الجي لا يتجاوز الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم ما عدا الجيرة أو يجب بأن كلامه فى الاستثناء المتصل لان الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الامتناء للمستثنى فيكون متصلا لا متصلا لا يكون الا فيه للاخراج بدليل قول المصنف ان النفي فى الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر مناسب للمستثنى فى جنسه (قوله والاخراج يقتضى مخرجه) أى وليس هنا الا اذا المقدر فهو مخرج منه واستقدم كلام الشارح أن القرينة على المقدركة الا وكذا على عمومه كذا فى عبد الحكيم وربما كان

كلامه هذا مقول بالظاهر كلام المفتاح السابق فتأمل (قوله عام مناسب الخ) صفتان لمقدر في قول المصنف الى مقدر وانما اشترط عموم المقدر للمستثنى لاجل صحة الاستثناء الذي هو الاخراج أيضا اذ لو اريد بالمقدر البعض فان كان ذلك البعض معينا فهو هذا المستثنى كان الكلام متناقضاً صواباً ان كان غيره فلاخراج فيبطل فائدة دلالة الاستثناء وان كان ذلك المقدر لبعضهما لم يتحقق دخول المستثنى فيه فلا يتحقق الاخراج فيبطل دلالة الاداة فيها وضعت فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب أن يكون ذلك المقدر عاماً للتحقق الاخراج ولهذا يقال الاستثناء معيار للعموم ونظر الثمن عند المراد بالعموم في كلام المصنف العموم الشمولي لا البديلي وان اعترض بعضهم على عدل الاستثناء من طرق القصر بان صحة الاخراج والتناول تتوقف على العموم ولو على سبيل البديلية لاعلى خصوص الشهود والحصر متوقف على الشمولي فيلزم أن الاستثناء تحقق بدون تحقق القصر وحينئذ فلا يصح الحكم بان الاستثناء يفيد الحصر ساقط (٧٣١) بما ذكرناه فيها لو كان المستثنى منه

المقدر بعضاً منهما  
المراد بالعموم الشمولي  
الذي يتوقف تحقق القصر  
عليه ان يكون ذلك المقدر

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن بقدر في نحو ما ضرب الازيد ما ضرب أحد وفي نحو ما كسوته الاجتما كسوته لباساً وفي نحو ما جاء الاراك ما جاء كائناً على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الايوم اجمعت ما سرت وتقتلن الاوقات وعلى هذا القياس

بحيث يتناول سائر الافراد  
ولا فرق في ذلك بين الحقيقي  
والاضافي الا أنه في  
الاضافي بقدر لفظ عام يراد  
به خاص وهو البعض الذي  
اُريد الاختصاص بالنسبة  
اليه فاندفع ما يقال ان  
الحصر قد يكون اضافياً  
فلا يناسبه العموم تأمل  
(قوله ليتناول للمستثنى)  
أي بالنظر للفظ لا بالنظر  
للحكم لما تقرر من أن  
الاستثناء من قبيل العام  
المخصوص للمستثنى منه  
عمومه اذ تناولوا لاحقاً  
(قوله في جنسه) أي في  
كونه جنسه لان المستثنى  
من أفراد الستى منه  
لأنه أمر مشترك له في

يتوقف اعادة التركيب للمعنى على تقديره تقدير ما يكون كالذ كور بحيث يكون اسقاطه ايجازاً افلا ينافي هذا ما سميّا من أن قوله تعالى ولا يحق المكر السبي الا بادلهم المساواة يحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن في الاستثناء الفرعي مقدر عام حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بهد الاوجه باناً اذ قلنا مثلاً ما قام الازيد في قام ضربه لمود على أحدوه ومقدر ذهنا فيعم بمصود فهو يكون الازيد بدلاً والزم رفعه في هذا القسم لعدم ظهور المستثنى منه لفظاً وتقدير ضربه لمود على مقدر لم يذكر وجوده كقولهم اذا كان زيدا فأتى أي اذا كان ما نحن فيهم من سلامتنا غداً فأتى ولا يخفى ما فيه من التسبب وما نظره لا يتضح به الامر لوجود الدليل الحالى فيه بخلاف الاثناء بعد الشيء فان نفس المستثنى هو الذي يتبادر لتسلط العامل عليه والاداة لمجرد الحصر (عام مناسب للمستثنى في جنسه) امامناسبه للمستثنى في الجنسية بان يصدق عليه فلا نه لم يصدق عليه لم يوجد اخراج وأما عمومه فليصح الاستثناء الذي هو الاخراج أيضاً اذ لو اريد البعض فان كان ذلك البعض معيناً وهذا المستثنى كان الكلام متناقضاً صواباً ان كان غيره فلاخراج فيبطل فائدة دلالة الاستثناء وان كان مبهماً لم يتحقق دخوله فلا يتحقق الاخراج فيبطل تحقق دلالة الاداة فيها وضعت فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب أن يكون ذلك المقدر عاماً للتحقق الاخراج ولهذا يقال الاستثناء معيار للعموم ولا يخفى ما في قوله

يتوجه الخ فيقال متعدد فهو مستثنى منه لان الاستثناء اخراج فيحتاج الى مخرج منه والمراد التقدير المأمونى لا الصناعى فان تقدير المستثنى منه والتفرغ لا يجتمعان ولا بد أن يكون عاماً لان الاخراج لا يكون الامن عام وينبغي أن يعمل للعموم على الشمول مطلقاً ليدخل فيه نحو العدد والجموع المنكرة ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه مثل ما قام الازيد التقدير أحدوماً كلف الامر التقديراً كولا ولا بد أن يوافقه في صفة أي في اعرابه وحينئذ وجب القصر اذا أوجب معنيته بالامتناع في كلام

الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مساححة والحاصل أن ظاهر قوله مناسب للمستثنى في جنسه يقتضى أن الجنس غير المقدم مع أنه نفس المقدر وحاصل الجواب أن في الكلام حذفاً أي في كونه جنسه كذا قرر شيخنا العبدوى رحمه الله (قوله ما ضرب أحد) أي ما حاد عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث انه جنس له أي صالح لان يعمل عليه وكذا يقال فيما بهد (قوله وعلى هذا القياس) أي فيقدر في ماصليت الا في المسجد بما صليت في مكان الا في المسجد وفي ما طاب زيد الا تقساماً طاب زيد بشياً لا نفساً وفي ما أعطى الادرها ما أعطى شيئاً الادرها وفي ما ضربت الازيد ما ضربت بأحد الازيد وفي ما زيد الاقام ما زيد في حقهم من الحقائق التي يظن كونه اياها الاقام أي الحقيقية قائم بقدر في مثل ما شترت من الجارية لانفسها ما شترت جزاً منها ثم ان ما ذكر من التقدير في المقدرات واضح وأما في الجمل كما ذاقيل ما جاء زيد الا هو يفصل فيجتمل أن يؤول للمستثنى بالمقدراً ما جاء كائناً على حال الا كائناً على حال الضحك او يقدر ما جاء هو يفعل شيئاً من الاشياء الا هو يفعل



يوم الجمعة في السوق أي من أذي الأقايم مضارب الأزيد ومضارب زيد الأعرام مضارب زيد الأعرام الجمعة مضارب زيد الأعرام  
الجمعة في السوق فالواقم أخبرواهم المقصور عليه أي بدلوا ذلك يقول أنما نحنا لك وأما لك هذا أي ما نحنا لك وأما لك هذا أي ما نحنا لك  
أردت الجمع بين أنما والعطف فقل أنما نحنا لك لك لا تكسر وأما لك هذا إذا كان وأما أخذ زيد لا عمرو وأما زيد يأخذ لا يعطى  
هذا فاعترض على الفرق بين قوله تعالى أنما نبضى الله من عباده العلماء (٣٣٣) وقولنا أنما نبضى العلماء من عباده الله

فصل المفعول ما ضرب بمرزايه بحيزه بالى هو الفاعل (و يجوز تقديمه على غيره ) أى  
تقديم المفعول عليه على القصور حيث كان الطريق انا (ل) أجل وجود (الالباس) فى التقديم  
وذلك لان كلام من المفعول والفاعل مثلا الواقعين بعدهما يجوز أن يكون هو المفعول عليه دون  
الآخر وأن يقرن أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المفعول عليه مقصودا أن يجعلوا التأخير علامة  
القصير على ذلك المؤخر فالزم وفى مواطن مع انهم لم يجعلوا التقديم أمرا لكبرى على ما تقرر فى أصل  
القصير بالا كما تقدم فى النفى والاستثناء فهاضنى لاصريح فى ظاهر المفعول عليه فأخرى لم تنصف وانما  
فيها ناقولنا حيث يستفاد القصير منها فقط احترازاً عن نحو قولك اتمازى اضربت فان المنفصل للقصير  
هنا التقديم وكذا قوله انما لئله كذا أى اعاد كرهنا لئله وقولنا فى كثير من السور اشارة الى  
اخراج نحو قولك انما لئله أى لاني قدمت فان الفاعل هنا معصوري الفعل وقدم الفعل عليه لعدم

( ٣٠ - شروح التلخيص ثاني )  
 المقصور عليه هو الآخر حصل بأسطره قوله هو المقدم فلم اشترط تأخيره  
 لانما قول الترتيب الطبيعي يقتضي تقديم المقصور على المقصور عليه كما في قولين آخرتين ان يكون شرط بقية القصص بانما أن يذكر المقصور  
 بعدها ويذكر بعده المقصور عليه ( قوله ليس الامد مذكور في اللفظ ) أي ليس لفظ الامد مذكور في الكلام قوله بل تضمننا أي  
 بل تضمنه معنى الكلام

وأعلم أن حكم غير حكم الافي افادة القصيرين أى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وفي امتناع جماعته لا العاطفة تقول في قصر الموصوف افرادا ما زيد غير شاعر وقبل ما زيد غير قائم وفي قصر الصفة بالاعتبارين بحسب القام لا شاعر غير زيد لا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا لا شاعر غير زيد لا عمرو

### ﴿ القول في الانشاء ﴾

الانشاء ضربان طلب

( قوله وغير كالا) أى ولفظ غير كلفظ الافرأى (٣٣٤) الاستثنائية لانهاهى التى تعيد القصيرين بخلاف الالاتى

تقع صفه وانما يخص غير بالذكر دون بقية أدوات الاستثناء لانه لا يستعمل فى التفرغ من أدوات الاستثناء غير الا غير ها وهذا

### ﴿ الانشاء ﴾

اعلم ان الانشاء قد يطلق على نفس الكلام

حصة تقديم الفاعل عليه فيهم من هذا أنهم قد لا تنيد الحصر وحدها وأن المحصور معها قد يورخر لعارض ( وغير كالا في افادة القصيرين) أى قصر الصفة وقصر الموصوف افرادا وقلبا وتسمينا كقولك فى الاول مقام غير زيد وفى الثانى ما زيد غير قائم فان أريد الردعى من اعتقاد المشاركة كانا افرادا وان أريد الردعى من اعتقاد الاختلاف كانا قلبا وان كان المخاطب مترددا كانا تعيينا ويكون القصير بهما أيضا حقيقة ما اضافيا فلا اضافى كالمتالين والحقيقى كقولنا لا اله غير الله تعالى وما خاتم الانبياء غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (و) غير كالا أيضا فى (امتناع جماعتها على العاطفة) لما تقدم فى النفى والاستثناء من أن شرط لا العاطفة أن لا يبنى المنفى بها بغيرها قبلها وهما وجد نفيه بغيرها قبلها فلا يقال مقام غير زيد لا عمرو ولا يقال مقام لا زيد لا عمرو وفى قصر الصفة وكذا لا يقال ما زيد غير شاعر لا كاتب فى قصر الموصوف كالا يقال ما زيد لا شاعر لا كاتب

### ﴿ الانشاء ﴾

أى هذا مع شتم لفظا لانشاء فى الجملة يطلق على الكلام الذى لا تختمل نسبتة الصدق والكذب لعدم وتقول انما ضرب زيد عمرا ولو قلت انما ضرب عمرا زيد لا وهم عكس ذلك المعنى وهذا الذى ذكره المصنف ص ( وغير كالا في افادة القصيرين وامتناع جماعته) ش أى حكم غير حكم الافي افادة قصرى الافراد والقلب وامتناع جماعته لانها حرف استثناء فلا يعطف عليها بلا وينبئ أن بقيةها بالاستثنائية أما الصفة فلا وانما لم يورد عليه مثل ذلك فى الاوهى أيضا تقع استثناء وصفه لان وقوع الاسفة خلاف الغالب وانما يخص الكلام بالا وغير دون غيرهما من أدوات الاستثناء لانه يتكلم فى المفرغ وهو لا يكون بغيرها خلافا لى ما لك

### ﴿ الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا له ﴾

حقيقة الانشاء التى تتميز بها الخبر سبقت وهو يتقسم الى طلب وغيره كذا قالوا لم الاحسن أن يقال الى طلبى وغيره وقد عودا من غير الطلبى نعم الرجل زيد دور ما نصلك عمروم غلاما شربت وعسى أن يحيى

أن يقال فى قصر الموصوف ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا يصح أن يقال فى قصر الصفة ما شاعر غير زيد لا عمرو وذلك لفقد الشرط السابق والله أعلم الذى

### ﴿ الانشاء ﴾

هذه ترجمة وهو الباب السادس من الاواب الثمانية المذكورة أول الكتاب فهو اسم للدلائل الخاصة بالدالة على المعاني المحصورة (قوله أعلم أن الانشاء) أعاد المظهر إشارة الى أنه ليس المراد الانشاء بمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ أى اعلم ان لفظا لانشاء وقوله يطلق أى اصطلاحا لمألفه فهو الابتداء والاختراع

(قوله الذي ليس لنسبة) أي ليس للنسبة المفهومته وهي النسبة الكلامية وقوله خارج أي نسبة خارجية (قوله تطابقه) هو عطف النفي والافعال انشاء باله من نسبة خارجية فلا تكون مطابقة لنسبة الكلامية وتارة تكون مطابقة لها لأنه لا يقصد مطابقتها لها فاضرب بمثلان نسبة الكلامية طلب الضرب ولا به من نسبة خارجية فان كان المتكلم طالبا للضرب في نفسه كانت الخارجية طلب الضرب أيضا وكانت مطابقة للكلامية لأنه لم يقصد مطابقتها لها وأن كان المتكلم غير طالبا له في نفسه كانت الخارجية عدم الطلب فلم يكونا متطابقين فان قصد المتكلم المطابقة في القسم الاول كان من باب استعمال الانشاء في الخبر لقصد حكاية تحقق النسبة الحاصلة في الخارج كما في أول الكتاب في التنبيه اذا علمت هذا فقوله تطابقه أعني أي تقدم مطابقته أولا تقصد مطابقته فلا بد من هذا (قوله وقد يقال) أي وقد يطلق الانشاء على ما أي على شئ وهو فعل المتكلم أعني الاتيان بالكلام الذي ليس لنسبة خارج الخ وليس المراد فعل المتكلم المطلق وقول الشارح أعني القاء مثل في مقحمه لان الكلام الذي ليس لنسبة خارج تطابقه أولا تطابقه أمر كل لا مثل له ولذا أسقطها في المطول (قوله كما أن الأخبار كذلك) أي يطلق على الكلام الخبري الذي لنسبة خارج تطابقه أولا تطابقه وعلى القاء نفس هذا الكلام المذكور وانظر ما وجه الجمع بين كما وكذلك مع أن اللفظ الاول يقتضى تشبيه الانشاء بالأخبار ولفظ كذلك يقتضى العكس لان مقتضى كما أن الانشاء مشبه والخبر مشبه به ومما دفعه كذلك العكس (قوله والاظهر أن المراد) أي بالإنشاء ههنا أي في قول المصنف الا ان كان طالبا وليست الاشارة للترجمة بوجهه كلام الشارح لان الانشاء الواقع ترجحة لا يصح أن يراد به واحد من جذبي الامرين (٢٣٥) وقوله هو الثاني أي فعل المتكلم لا الكلام الذي ليس لنسبة خارج

الذي ليس لنسبة خارج  
فحصله أن في كلام المصنف  
استخدما حيث ذكر  
الانشاء وألا على أنه ترجمة  
بمعنى الالفاظ المخصوصة  
الدالة على المعاني المخصوصة  
ثم أضاف عليه الضمير بمعنى  
آخر وهو فعل المتكلم أعني  
القاء الكلام الانشائي  
والتلفظ به (قوله بقرينة  
تقسيمه) أي تقسيم  
المصنف الانشاء (قوله  
وغير الطلب) اظهار في

الذي ليس لنسبة خارج تطابقه أولا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني القاء مثل هذا الكلام كما أن الأخبار كذلك والاظهر أن المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب إلى التقى والاستفهام وغيرهما والمراد به معانيها المصدرية لا الكلام المشغل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن لفظي مثلا

قصد حكاية تحقيقه في الخارج كما في الخبر ويطلق على القاء هذا الكلام واجاده وهو فعل المتكلم فإذا زبد فيه نظر لان الاول قد يقال انه خبر وقول كثير من العلماء ان نعم ونس لانشاء المدح والذم لا يتناق ذلك لجواز أن يراد بالانشاء أي ذلك الناشئ بالاخبار قال الطيبي في شرح التبيان قال لا اعتبار بأى ذكر فعلي التعجب وفعل المدح والذم وكما في خبره انشاء نظر لاحتياجها الصدق والكذب باعتبار نفس الخبر وان لم يحتمل باعتبار المدح والذم ومن ثم لما بشر أعرا بى بنت فقبل نعمت المولودة قال والله ما ينعمت بمولودة قال الخبر جاني وهم لان هذه الافعال لا يحتملها باعتبار النسبة التي يحصلها الكلام انتهى ومما يدل على انه خبر ان وقوعه نعم خبر ان وقوعه تعالى ان الله نعمنا بكم فهو وقوعها جواب القسم في

عمل الاضمار فالاولى وغيره والمراد بذلك الخبر ما ذكره الشارح من أفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود الخ (قوله وتقسيم الطلب) من أضافة المصدر لمفعوله أي وتقسيم المصنف الطلب الخ (قوله وغيرهما) أي كلامي والثبى والثناء (قوله والمراد بها) أي بالتقوى والاستفهام وغيرهما وهذا في معنى الالة أي لان المراد بها الخ أي انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أي وإذا كانت هذه الاقسام معانيها المصدرية كان المقسم كذلك ثلاثا ليكون بين المقسم والاقسام تباين (قوله معانيها المصدرية) أعني الالتفات فيساق يقتضى أن التقى بالمعنى المصدرى القاء عبارة التقى والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التقى والاستفهام وغيرهما تنطلق على القاءات التراكيب المخصوصة كما تنطلق على الاحوال القلبية كطلب الامر المحبوب بالنسبة للتقوى وطلب التفهم بالنسبة للاستفهام وهكذا ولا مانع من ذلك (قوله لا الكلام المشغل عليها) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا) فيه أن هذا لا يصح أن يكون قرينة لما ادعاه لان المتبادر أن اللام في قوله الموضوع له للتعدي ومن المعلوم أن الذي وضع له ليت مثلا الطلب القلي لا القاء الكلام المخصوص وهو الذي قبلت اللهم الان يكتب بحمل اللام للالة الثابتة للتعدي والمعنى أن اللفظ الموضوع لاجل القاءه واجاد كلام التقى ليت والمراد بكلام التقى الكلام الذي فيه ادائه وكذا يقال في قوله واللفظ الموضوع للاستفهام هل وكذا (قوله لظهور الخ) أي وانما كان قوله واللفظ الموضوع له كذا قرينة على أن المراد بالتقوى والاستفهام وغيرهما معانيها المصدرية هو القاء كلامها لا الكلام المشغل على أدواتها لظهور أن لفظ ليت الخ

(قوله مستعمل بمعنى التثني) أي في معنى التثني وأضافه معنى التثني بيانية أي مستعمل في معنى هو التثني الذي هو بالمعنى المصدرى أعني القاء نحو ليت زيد أفاقم هذا ما يقتضيه سياق وهو غير مستعمل في فعل المتكلم الذي هو القاء هذا الكلام وإنما مستعمل في نفس التثني الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال أن ليت تتضمن معنى أي أن قلت نجعل اللام في قوله لعني التثني للعللة لا للظرفية والمعنى لظهور أن ليت تستعمل لأجل القاء التثني قلت هذا التأويل وإن صح به كلام الشارح هناك لانه لا يناسب قوله بعد لاقرننا الخ تأمل (قوله لا تقول ليت الخ) أي لا في قولنا أي يقولنا الخ (قوله فالإنشاء) أي القاء الكلام الانشائي وتقسيمه للطلب وغيره ظاهر لأن القاء عين الطلب في الخارج وإن اختلفا فهو ما قلنا ان تقسم المصنف في أول الفن الكلام التام إلى الخبر والانشاء يقتضيان أن المراد بالإنشاء المقسم لما ذكره الكلام الانشائي كخبر القاء الكلام المذكور واللام أن هذا الفن باحث عن غير أحوال اللفظ المعنى لأن الالتفات من أحوال الشخص قلت المقصود هنا البحث عن أحوال القاء الكلام الانشائي وهو غير للمبحث عن أحوال اللفظ المعنى لأن علل القاء المذكور تجري إلى علل الملقى (قوله أنه لم يكن طلبا الخ) أشار بهذا إلى أن قسم قول المصنف أن كان طلبا محذوف (٣٣٦) لعدم البحث عنه وهنا (قوله كافتعال المقاربة) أي كافتعال أقوال

المقاربة وكذا يقال فيما بعده وإنما احتج لذلك لأن الالتقاء المذكور هو الذي يصح جعله قسما من الانشاء بمعنى القاء الكلام الانشائي وقوله كأفعال المقاربة أي كبعض أفعال المقاربة إذ الانشاء إنما يظهر في أفعال الرجاء وهي عسى وحى وإخولق ولا يظهر في غيرها من أفعال الشرع والمقاربة (قوله وأفعال المدح والذم) أي كافتعال نعم وبئس لأفاده المدح والذم (قوله وصنع العقود) أي كعبث لإنشاء البيع ونكحت لإنشاء الزوج ولم يقل

مستعمل بمعنى التثني لا لقولنا ليت زيد أفاقم فافهم فالإنشاء أن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصنع العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبعث عنها هنا لفظة المباحث البيانية المتعلقة بها ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الانشاء

تحقق هذا فالضمير في قوله

في قوله تعالى ولنعم دار المتقين وكذلك بئس قال تعالى ولئس ما شروا به أنفسهم وأما ربما فصحح عمر وقتلا أشكال في كونه خبرا وكذلك كخبره قال ابن الحاجب في أمالية كم رجال عندي يحتمل الانشاء والاختيار أما الانشاء فمن جهة التكثير لأن المتكلم غير عا في باطنه من التكثير بقوله رجال والتكثير بمعنى تحقق ثابت في النفس لا وجود له من خارج حتى يقال باعتباره أن يطابق فصدق وإن لم يطابق فككذب ويحتمل الأخبار باعتبار العندية فإن كونهم عنده لوجوده من خارج فالكلام باعتباره يحتمل الصدق والكذب فهو كلام محتمل للامرين باعتبار الاختالين المذكورين المختلين قلت هذا الكلام ضعيف والذي يظهر القطع به أن هذا خبر لأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون السائل معني اعتقاد الكثرة الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بسكم أخبار عن أمي خارجي وإنما معني بقولنا خبره خارج ما كان خارجا عن كلام النفس فهو طلب القيام حكم نسبتها لخارج بخلاف فم كما صرح به ابن الحاجب وغيره فقولنا كم رجال عندي على الأول من الاختالين الذين ذكرهما أخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء في معنى الاختال الثاني أخبار عن الكثرة في الخارج وقوله لأن المتكلم غير عا في باطنه يستلزم أن يكون نحواً بعبث زيد أو عزمت على كذا إنشاء ولا قائل بموقوله أن التكثير معني ثابت في النفس لا وجود

وأفعال ليتناول المشتقات كالمبايع والعقود والفسوخ (قوله والقسم) أي وكافتعال ب لانه لأفاده إنشاء القسم (قوله ورب) أي وكافتعال رب لأفاده إنشاء التكثير بناء على أنها لإنشاء باعتبار أنك إذا قلت مثلاً رب جاهل في الدنيا فالمراد أنك أظهر كثره الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار وإن كان يعترض باعتباره وجوده في الدنيا فنظر المولود لك في الدنيا والحاصل أنه باعتبار نسبة الطرف إلى الجهال كلام خبري يحتمل الصدق والكذب وأما باعتبار استكثار المتكلم بإيهام فلا يحتمل ما لانه إنما استكثرهم ولم يخبر عن كثرتهم لكن المتبادر أنها للأخبار وأن الغرض الأخبار بالكثرة لا مجرد اظهار الاستكثار وحينئذ فيعرضه التصديق والتكذيب (قوله ونحو ذلك) مثل فعلي التعجب وكما خبرية المفيدة لإنشاء التكثير (قوله لفظة المباحث البيانية المتعلقة بها) وذلك لفظة دورها على اللسان وقد أطلق البيان على ما يعم المعاني (قوله ولأن أكثرها) أي أكثر هذه الأشياء الانشائية الغير الطلبية والمراد بذلك أكثر ما عدا أفعال الترجي والقسم (قوله نقلت إلى معنى الانشاء) أي نقلت عن الخبرية إلى الانشائية وحينئذ فيستغنى بأدائها خبرية عن الانشائية لأنها تنقل مستصعبة لما يرتكب فيها في الخبرية



وغير طلب والطلب يستدعي مطوبا غير حاصل وقت الطلب لا امتناع تحصيل الحاصل وهو المقصود بالنظر هنا

(قوله وان كان طلبا استدعي الخ) المناسب للمقابلة أن يقول وان كان طلبا فيبحث عنه ما لا يقل ان كان الخ والمراد بالطلب معناه الاصطلاحي أي القاء الكلام المخصوص لا الغوى الذي هو فعل القلب قاله القنري (قوله استدعي مطوبا) أي استزعم مطوبا أي لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب فطلبك بدون أن يكون لك مطلوب مما هو محال عند العقل (٢٣٧)

و (ان كان طلبا استدعي مطوبا غير حاصل وقت الطلب) لا امتناع طلب الحاصل فلا يستعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القران ما يناسب المقام (ان كان طلبا) يعود الى الانشاء لا بمعنى العنوان على هذا المبحث ضرورة لان المراد منه الجمل المتضمنة لهذا الفصل وليس طالبا بل بمعنى مطلق الطلب أو غيره ثم الاظهر أن المراد به حينئذ فعل المتكلم لا الكلام نفسه وظهر ذلك بتقسيمه الى الطلب وغيره ثم تقسيم الطلب الى التخي وغيره ثم ذكر أن اللفظ الموضوع للتخي الذي هو من أقسام ذلك الانشاء لفظ ليت ومعلوم أن ليت لم يوضع لنفس الكلام الذي هو قولنا مثل ليت الشباب يعود بل لفعل المتكلم ولكن برد على هذا ان ليت لم يوضع أيضا لفعل المتكلم الذي هو القاء هذا الكلام وانما وضعت لنفس التخي الذي هو الحالة الفعلية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أي تاني فان تؤول على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يوجد أي يلقى له الكلام الانشائي فتكون للعلامة الغائية صم ذلك في ارادة نفس الكلام الملقى فيكون التقدير ان اللفظ الموضوع للكلام الانشائي على وجه التخي بمعنى أنه يوضع لاجل تحقيقه وتثبيت هو لفظ ليت فالاول أن يراد به المعنى القلي المتعلق بالنسبة التي اذا ذكر معها اللفظ يشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء فقوله ان كان طلبا احتز بهما اذا لم يكن طالبا فليعرض له لقوله المباحث البانية المتعلقة به لقوله في السنة للقاء وذلك كبعض أعمال المقاربة كعسي واخولق وحري وكافعال المدح والذم كنم وبش وكصيغ العقود كبعت لانشاء البيع ونكحت لانشاء الزوج ونحوه القسم قاسم بالله لانشاء القسم وكرب بناء على أنها للانشاء باعتبار أنك اذا قلت مثلا رب جاهل في الدنيا والمراد أنك تستكثر الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثر ولو كان يعترض باعتبار وجودهم في الدنيا فطر الملول قولك في الدنيا لكن المبادر أنها لاخبار وان الفرض الاخبار بالكثرة لا بمجرد اظهار الاستكثر فيعترضه التصديق والتكذيب ونحو ذلك مثل اظهار الفرح والتعز مع أن أكثر هذه الاشياء نقلت عن الخبر به الى الانشائية يستغني بإيجائها الخبرية عن الانشائية لانها تنقل مستصحها يرتكب فيها في الخبرية (استدعي مطوبا غير حاصل وقت الطلب) أي ان كان الانشاء طلبا اقتضى مطوبا لمن وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء حين طلب حصوله فيما مضى كافي حتى حصول مالم يحصل كقولك ليتني جنثك بالامس أو في المستقبل وهو ظاهر واما استدعي مطوبا غير حاصل لان طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلي محال واما طلبه بالكلام القلي فلا يستعمل الا اذا أريد به معناه الاصيل ولذلك لم يرد خارج صحيح لكن المراد بالخارج سابق وأما عسي أن يجي زيدا فهو ترجع بالتخي وسند كرهوه طلي نعم من الانشاء غير الطلي صيغ العقود وان قلنا ان الوعد انشاء كما هو عليه كلاما فقيده فهو غير طلي اذا تقرر هذا فالذي تتكلم فيه الآن هو الانشاء الطلي وهو يستدعي مطوبا ضرورة وكونه غير

شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلي محال لان الطلب القلي اما الارادة أو المحبة والشهوة لا تتعلق بالواقع والشهوة في حصول المشي لا تبتغي عدم حصوله وانما تبتغي شهوة دوامه وان اريد بالطلب القلي الكلام النفساني فهو تابع لاحد هذين ويتبنى بانتقامها (قوله لمطلوب) أي لطلب مطلوب حاصل (قوله امتنع اجراؤها) أي اجراء تلك الصيغ (قوله ويتولد منها أي من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الايمان والقوى في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ويا أيها النبي اتق الله ثم أن الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكرها المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل

(قوله وأواعه كثيرة) هي على ما ذكره المصنف خمسة التخي والاستقهام والامر والتهي والنداء ومنهم من يجعل التخي فيما سادس ومنهم من أخرجه التخي والنداء من أقسام الطلب بناء على أن العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة التخي ليس طلبا ولا يستزمره وأن طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يتقرب به الرجل وان كان يلزمه اه فزرى (قوله منها التخي) فمعه لم يسموه جريا يان في الممكن والمنتهى وعقبه بالاستقهام لكن تمبا حده ثم بالأمر لاقتضائه الوجود ثم بالتهي لمناسبتها في الأحكام (قوله وهو طلب الخ) هذا يخالف مقتضاها سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبي اللهم الا أن يعمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي وهو القاء الكلام فكانه قال وهو القاء كلام يدل على حصول شيء الخ وقوله وهو طلب حصول شيء أي ولوعلى جهة التخي على سبيل المحبة (٢٣٨) ان قيل هذا التعريف غير مانع لان طلب حصول الشيء على سبيل المحبة

(وأواعه) أي الطلب (كثيرة منها التخي) وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له ليت

أذوردت صيغة الطلب في الحاصل حلت على ما يناسب المقام كما في قوله تعالى يا أيها الله الذي أتى الله جل على معنى دم على التقوى وكذا يا أيها الذين آمنوا آمنوا أي ودوموا على الايمان وانما قلنا يستعمل بالطلب القلبي لانه ان أراد بالطلب الارادة فلا تتعلق بالواقع وان أراد به المحبة والشهوة فلا تبتقي الشهوة في حصول المشتى بعد حصوله وانما تبتقي شهوة ودوموا من أراد به الكلام النفسى فهو تابع لاحد هذين ويتبنى بانتهاها بخلاف اللفظي (وأواعه) أي أنواع الطلب (كثيرة منها) أي من تلك الانواع (التخي) وهو طلب حصول الشيء بشرط المحبة وفي الطائفة في ذلك الشيء فنخرج ما لا يشترط فيه المحبة كالامر والتهي والنداء والرجاء بناء على أنه طلب وأما في الطائفة فلتعقيق اخراج نوع الرجاء الذي فيه الارادة واخراج غيره مما في الطائفة ولو بشرط المحبة فيخرج كل ذلك وقد يفسر التخي بأنه طلب حصول الشيء على وجه المحبة فيكون تقصيرا بالاعم لشموله لبعض أقسام الامر والتهي وغيرهما مما معه المحبة والتفسير بالاعم جوزه لبعض القلوبين والا كثر من الناس على المنع فيكون التفسير أولا أو لا (واللفظ الموضوع له) أي التخي (ليت) فان لفظا ليت موضوع لنفس التخي المتعلق بالنسبة فاذا قيل ليت لي ما لا استفيد منه أن المتكلم غنى وجود المال وليست اخبارا عن وجود التخي والا كانت جملة بل حاصل وقت الطلب ضروري لان الحاصل لا يطلب والانشاء لا يتعلق بالمستقبلات ص (وأواعه كثيرة منها التخي الخ) ش أنواع الانشاء الطلبي كثيرة منها التخي واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط إمكان التمني بل قد يكون التمني قريبا لمثل ليت زيدا يقدم وهو مشرف على القدم وقد يكون بعيدا ممكنا وقد يكون غير ممكن ومثله المصنف بقوله ليت الشباب يعود قال والوالد رحمه الله عود الشباب ممكن عقلا مجتمع عادة قال السكاكي تقول ليت زيدا جاءني فقطب غير الواقع في الماضي واقفا فيه مع حكم العقل باستنائه وليت الشباب يعود مع جزمك بانه لا يعود وليت زيدا يأتيني فيحدثني في حال لا توقعها ولا طمع لها فيها فهذه أحسن من عبارة المصنف والقدر المشترك بين الثلاثة عدم التوقع

موجود في بعض أقسام الامر والتهي وغيره مما معه المحبة ويبيان ذلك أن طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ان كان مع طمع في حصوله لمن الخطاب فأمر وان كان مع طمع في الترتك منه فتهي وان كان مع طمع في اقباله فنداء وان لم يكن طمع أصلا فهو التخي فهذا تعريف بالاعم وهو ان أجاز بعض المتقدمين لكن الأكثر من الناس على منعه قلت المحبة هنا الواقعة في التعريف مقيدة بالتعريف عن الطمع وحينئذ فخرج الاوامر والنواهي والنداءات التي وجدت المحبة فيها فانها مصحوبة بالطمع أو أن المراد بقوله على المحبة أي على طريق بغفهم منه

المحبة أو أن قيد المحبة المعبر في التعريف يكفي في دفع النقض اذا المعنى طلب حصول الشيء من حيث انه محبوب ولا يطلب المحال وهذا يخرج الاوامر والنواهي والنداء لانها ليست طلبا للحصول الشيء من حيث انه محبوب بل من حيث قصد وجوده أو عدم وجوده أو اقباله تأمل (قوله واللفظ الموضوع له) أي التمني بالمعنى المصدرى أعني القاء كلامه كذا في سياق كلام الشارح والمعنى واللفظ الموضوع لاجل القاء وإيجاد كلام التمني ليت فاللام في قوله ليت للتعليل لا لاصلة للموضوع لان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذي هو القاء كلام التمني وانما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية أعني الطلب القلبي المتعلق بالنسبة فاذا قيل ليت لي ما لا استفيد منه أن المتكلم غنى وجود المال وليس اخبارا عن وجود التخي مثل قولك أتمنى ونحوه والا كانت ليت جملة بل هي حرف تصير به نسبة الكلام انشاء بحيث لا يتحمل الصدق والكذب وتفيد أن المتكلم طالب لتلك النسبة وحينئذ لا يقال للتكلم بقولنا ليت لي ما لا أحجج به انه صادق أو كاذب في نسبة الثبوت للمال لان متمم تلك النسبة لا حال لتعققها في الخارج وان كانت باعتبار ما وضعت لمستزمنة خبروه وان هذا المتكلم يسمى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار

ولا يشترط في المتنى الامكان تقول ليت زيد يحيى، وليت الشباب يعود قال الشاعر \* ياليت أيام العيا راجعا \*

(قوله ولا يشترط) أى في صحة المعنى (قوله الامكان المتنى) أى امكانه لذاته بأن يكون جائزا لوجوده وعدمه بل يصح مع استحالة لذاته واما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله بخلاف المترجى) أى فانه يشترط امكانه كما أن الامر والنهي والاستعظام والنداء يشترط فيها أن يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل صغها الا في ما كان كذلك كقائل بعضهم لعلى مراده أن الأصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف بواقعه ثم أن قوله بخلاف المترجى يقتضى أن بين التمنى والترجى مشاركة في مطلق الطلب وأنه لا فرق بينهما الا اشتراط امكان المترجى دون اشتراط امكان المتنى وليس كذلك اذا الترجى ليس من أقسام الطلب على التحقيق بل هو ترقب الحصول قال الشيخ يس أن كان المراد بالامكان المتنى اشتراط في المتنى الامكان الخاص الذى هو سلب الضرر وعن الجانبين فهذا باطل لا نهى نفي اشتراطه صدق بالواجب (٣٣٩)

ولا يشترط امكان المتنى بخلاف المترجى (تقول ليت الشباب يعود) ولا تقول لمعه يعود لكن اذا كان المتنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطمعية في وقوعه والا لم ترجى  
فى حرف تصديره نسبة الكلام لاشياء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد أن فى نفس المتكلم كيفية متعلقة بتلك النسبة فهى باعتبار تلك النسبة تميدا لانها فى الاذ يقال فى المتكلم بقولنا ليتنى ما لا أحج به أنه صادق أو كاذب في نسبة الثبوت للحال لا نهتم لتلك النسبة لاحال لتعقها فى الخارج وباعتبار ما وضعت لتشعر به - فاستلزم مطهر وهو أن هذا المتكلم يمتنى تلك النسبة ولهذا قال الانشاء يستلزم الاخبار (ولا يشترط) فى وجود التمنى (امكان المتنى) بل يصح مع استحالة واما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل بخلاف المترجى فيشترط فيه الامكان ولذلك (تقول) فى التمنى (ليت الشباب يعود) مع استحالة عود الشباب عادة ولا تقول لعلى الشباب يعود وقد تقدم أن المتنى لابد أن تكون فيه طمعية فاذا كان ممكنا فلا بد من نفي الطمعية فيه والا كان ترجيا فاذا كان المالم مثلا مر جوا الحصول قلت لعلى هذا العام لا أحج به وان كان لا طمعية فيه ثم لما ذكر اللفظ الموضوع للتمنى ودوليت أثارى الى الفاظ توقع فيها فاستعملت للتمنى وهى حل ولو لعلى ولم يؤخذ كحل من هنا حتى انتهى وحاصله أن ما أفهمه كلام المصنف من أن عود الشباب مستحيل عقلا ممنوع وهو سؤال الحسن لكن يمكن أن يقال عود الشباب مستحيل عادة فان فسرنا الشباب بالسن الذى لا يتجاوز الثلاثين وكونه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوز جمع بين التقيمين فهو مستحيل عقلا وان فسر الشباب بعود تلك القوة والشاط الحاصل قبل الشيوخه جامعا ذكره الوالد رحمه الله وقد يقال باستحالة أيضا فان نفس تلك القوة يستحيل عودها إنما يمكن عقلا عود مثلها لكن القطع حاصل بان المراد من قولنا ليت الشباب

التمنى ليت الشباب يعود أى مع أن عوده محال عادة كذا فى ابن يعقوب وهو مبنى على أن المراد بالشباب بقوة الشبوبة فان عودها بالنوع محال عادة يمكن عقلا وفى عبدالحكيم ان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كإم فى المجاز العقلى وإعادة الزمان محال عقلا لاستلزامه أن يكون للزمان زمان (قوله يجب أن لا يكون الخ) لما تقدم أن التمنى يجب أن لا يكون فيه طمعية (قوله والا لم ترجى) أى أو لأن كان هناك طمعية فى الوقوع صار ترجيا وحسبنا ذلك يستعمل فيه الا أننا ناطق بالاعتلى الترجى كعلى وعسى مثلا اذا كنت تطلب حصول مال فى العام متوقفا وطمعا فى حصوله قلت لعلى ما لى هذا العام أحج به وان كان غير متوقع ولا طمعية لك فيه قلت ليتنى ما لا كذا فى رشتنا العلوى وفى الفنى انه اذا كان الامر الممكن متوقفا يستعمل فيه لعلى وان كان مضموعا فيه تستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع أن الأول أبطل من الثانى ولذا أخر الطمعية عن التوقع اه كلامه ويؤخذ من قول الشاعر لكن ان كان الخ التبان بين التمنى والترجى لانهم لو ان اشتراك فى طلب الممكن لكنهما متمايزان بما ذكره وعلى ما فى المثل وهو التحقيق من أن الترجى ليس يطلب بل هو ترقب الحصول يكون التبان بينهما أظهر والطمعية بتعنيف البلاء ككرهية مضرب يقال طمع فيه طمعا وطمعية

وقد يمتنى بهل كقول القائل هل لمن شفيع في مكان يعلم أنه لا شفيع فيه إلا براز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن وعليه قوله  
ثماني حكاية عن الكفار فهل لنا من شفعاء فيشفعونا

(قوله وقد يمتنى بهل) أي على سبيل الاستعارة التبعية بأن شبه التمني المطلق بطلب استقحام بجماع مطلق الطلب في كل فسرى  
التشبيه الجزئيات فاستعبرت هل الموضوع للاستقحام الجزئي للتمنى الجزئي أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق  
ثم استعماله في القيد بيان ذلك أن هل الطلب الفهم فاستعملت في مطلق الطلب ثم استعملت في طلب حصول الشيء المحبوب من  
حيث اندراج تحت المطلق فيكون (٢٤٠) مجازا بمرتبة أو من حيث خصوصه فيكون مجازا بمرتبة ثنتين لخروجه بقوله

قبل غير حاصل وقت  
الطلب تأمل (قوله حيث  
يعلم الخ) حيث ظرف  
لحذف أي وأما يقال  
هذا لقصد التمني حيث  
يعلم الخ وهذا الإشارة لقربة  
المجاز (قوله لأنه حينئذ)  
أي حين يعلم أنه لا شفيع  
وقوله للحصول الجزم  
بانتقائه أي والاستقحام  
يقضي عدم الجزم  
بالانتفاء بل الجهل بالشيء  
فلو حل على الاستقحام  
الحقيقي لحصل التناقض  
والحاصل أنه حيث كان  
يعلم أنه لا شفيع بطمع فيه  
لا يصح حل الكلام على  
الاستقحام المقضي لعدم  
العلم بالسفهم عنه ثبوتا  
أو نفيًا فحمل الكلام على  
الاستقحام يؤدي إلى  
التناقض فتمين الحل على  
التمني وقد يقال هذا إنما  
يفيد عدم صحة حل الكلام  
على الاستقحام وأما حله  
على خصوص التمني فيفتقر  
إلى قرينة أخرى معينه له  
ولا تنفي الصارفة بدليل

(وقد يمتنى بهل نحو هل لمن شفيع حيث يعلم أنه لا شفيع) لأنه حينئذ يتمتع جملة على حقيقة  
الاستقحام لحصول الجزم بانتقائه والتكفي في التمني بهل والعدول عن ليت هو براز التمني لكمال العناية به  
في صورة الممكن الذي لا جزم بانتقائه.

ذكرها فاستحوذ فيه عن الاستقحام في غيره مناسبة ما ذكرهم من لو ولعل فقال (وقد يمتنى بهل) أي  
وقد يستعمل التمني لفظ هل التي هي للاستقحام في الأصل وذلك (نحو) قولك (هل لمن شفيع)  
وأما يقال هذا لقصد التمني (حيث يعلم أنه لا شفيع) بطمع فيه ولتضمنها التمني المستلزم لتني  
التمني بدت من التي لا تزداد في الاستقحام الغير المنقول إلى التمني ومعلوم أنه حيث يعلم أنه لا شفيع لا يصح  
حل الكلام على الاستقحام المقضي لعدم العلم بالسفهم عنه ثبوتا ونفيًا ولكن هذا إنما يفيد عدم  
صحة حل الكلام على الاستقحام وأما حله على خصوص التمني فيفتقر إلى قرينة أخرى بدليل أن مثل  
هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لقصد محذور التمسر والتعز عن نفي الشيء الذي لا يطعم فيه الآن  
الشفيع كذا قيل ولكن لا أن تقول لما كان التمسر والتعز عن نفي الشيء الذي لا يطعم فيه الآن  
ولا في المستقبل يستلزم كون الموصوف بذلك يسمى ما فات والام لا يعز عن عليه كان الآن ذلك الكلام تنميا  
في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التعز فصح التمثيل بمجرد ما ذكر فليتهم والسر في العدول عن ليت  
التي هي الأصل في التمني إلى هل في نحو هذا الكلام أراز التمني في صورة المستفهم عنه الذي لا جزم  
بانتقائه لاظهار كمال العناية به حتى لا يستطيع الالتئان به إلا في صورة الممكن الذي يطعم في وقوعه  
ووجه كونه من الاعتبار المناسب للقام أن أصل التمني اظهار الرغبة في العائت مضيا وأستقبالا  
لمجرد الاعتذار والاستعطاف للمخاطب لرحم التمني وأما مجرد موافقة الخاطر والترويع على النفس  
والوجه المذكور أبلغ في هذا الاظهار فاذا اقتضى المقام الألفية لأحد هذين الوجهين مثلا عدل عن  
أصل التمني إلى صورة الاستقحام اظهار الزيادة كمال العناية أما مقام الألفية للاستعطاف فظاهر كما إذا  
كان المخاطب لا يعطف بالألبالية وأما مقامها لترويع النفس فلان تخيلها أن التمني يمكن أشد

يعود عوده بالجنس أو بالنوع بالالشخص بقى على المصنف وعلى السكاكى سؤال آخر وهو أن  
مالا يتوقع كيف يطلب فالأصوب ما ذكره الامام وأتباعه من أن التمني والترجي والقسم والبناء ليس  
فيها طلب بل تنبيه ولا بدع في تسميته انشاء وأما تنازع في جعله طلبا لسؤال آخر وهو قوله ولا يشترط  
إمكانه يقتضي أنه قد يكون قريبا بعيدا ويدخل في ذلك الترجي وظاهر كلام النقاد أنه ان كان قريبا  
فله الترجي وان كان بعيدا فله التمني وقد صرح بذلك المصنف في آخر الكلام ثم مقتضى كلامه ان  
التمثيل أحد محال التمني والذي يظهر ان استعماله فيه يقع على خلاف الأصل وقد أعرب التنوخي  
فقال في الأقصى القرب للتمني يكون معشوقا للنفس والمرجو قد لا يكون ويكون المرجو متوقفا

(د)

أن مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لمجرد التمسر والتعز فانه  
يقال ما أعظم الحزن لتني الشفيع لأن أن تقول لما كان التمسر والتعز عن نفي الشيء الذي لا يطعم فيه الآن ولا في المستقبل يستلزم  
كون الموصوف بذلك يمتنى ما فات والام لا يعز عن عليه كان ذلك الكلام تنميا في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التعز فصح التمثيل لمجرد  
ما ذكر (قوله لكمال العناية به) أي لاظهار الرغبة فيه (قوله في صورة الممكن الخ) أي الممكن الذي لا جزم بانتقائه حاصل مع الاستقحام  
لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتقائه بخلاف التمني فانه قد يكون مجزوما بانتقائه وان كان ممكنا

وَقَدْ يَتَمَنَّى بِالْأَوْكَفُولِ أَتَيْنِي بِهَذَا

قوله (وقد سئى بلو) أى على طريق التحويل لأن أصل وضعها الشرطية والصور: فيها مثل ما تقدم من حل ولم يذكر الشرع نكته المدلول عن  
الغنى بلبس إلى الغنى بل ولا يذكر في حل وقد يقال إن نكته الإشعار بمنع متعمده حب أو زه في صور ما لم يوجد لآخر بحسب أصلها حرف  
استناع لاستناع كذا فور شيئا المدوى (قوله فعولوا ثانياً قصدت) أى لئلا تكون ثانياً قصدتني (قوله بالنصب) أى ينصب  
محدثني بأن مضمره بعد الفاء في جواب الغنى وأما ثانياً فهو مرفوع بضمه مقدره على الياء النقل والفعل المنصوب في تأويل مصدر  
مطوف على مصدر متوهم والمعنى أئني أتنا من مثل قصدتني (٢٤١) ومعنى ما بعد الفاء جواب أو الحال أن في تأويل

(د) قد بتمنى (بالفتح) لو تأتيتي (فقدتني بالنصب) على تقدير (فإن) تحدثتني (فإن) أنالصب (قرينة على أن) لو ليست على أصلها (اذ لا ينصب المضارع بعدها) فاجار أن (وإنما) يصغر بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التثنية

زويحمان خلافه فاذا كانت في غاية الاسف ناسب ما ذكره فليتبأ (و) قد تبني (ايضا) (باو) على وجه التوسع ولو كان اصلها الشرطية وذلك (نحو) قولك لو تأتيتي قعدتني) أي ليكنا تأتيتي قعدتني (بالنصب) أي بنصب محمدتني بان مضرة بعد فاجواب التني والمعنى أمتني أي يقع اتيان قعدتني فالفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم يسمى ما بعد الفاء جوابا ولو كان في تأويل مفرد لان المعنى في آثار ناليه ان وقع مثلا اتيان فاه بعد قعدتني فقد تضمن الكلام جواب شرط اقتضاء المعنى فان نصب دليل على خروج لو عن أصلها من الشرط اذ لا ينصب الفعل بان مضرة بعد الفاء الا بعد الاشياء الستة التي هي الاستفهام والتخي والعرض ودخل فيه التضيض والامر والنهي والتني والمناسب أي الاولى أن يجعل عليها كغيره مما يشبه من هذه الاشياء التني وذلك لشيوع استعارتها لذلك ولو احتمل الاستفهام أو التني لكن لا كغيره التي فلو فرض الفعل بعد دالم تحيض للتني لاحتمال الشرطية حينئذ ولو التني بعد فعل انهاهي التي تستعمل مصدرية بعد فعل ود كثيرا لاستفهاما عن ذلك الفعل وعلى هذا يكون النصب لتضمنه ود المستغنى عنه معنى الطلب فيكون جارا يعلى خلاف القياس اذ ليس طلبا محضا وهذا الاستغفاء قبل انها قبل للتني مستغنى عن غير ان يبقى فيها معنى الشرطية وقبل بق فيها معنى الشرطية وتأثيرت معنى التني فاذا قيل على هذا لو تأتيتي قعدتني فالمعنى لو حصل ما بقي وهو الاتيان فالصديت لسرنا ذلك ونحوه اذ هو عبارة عن امره لعمان مبسوطه في النحو ووجه استعمالها كثيرا للتني انما في الاصل تدخل على المنعوع والحال والمحال هو التني والمعنى قد لا يكون فالترجي أعمن التني من وجهه والتني أعمن الترجي من وجهه (تنبيه) قال التنوخي أيضا المرجو بل حصل خبرها لا معها وقد يكون حصول اسمها خبرها وقد يكون حصول الجمله من اسمها وخبرها انتهى ولعله يريد يحصل اسمها خبرها نحو قولك لعل القيام موجود ويحصل الجمله قولك لعل أن يقوم زيد وهذا لا يمتنع فيقال الى التني وما قاله لا لتحقيقه فان المعنى في الجميع حصول خبر للامر لان الموضوع لا يطلب حصوله ثم قال المصنف وقد تبني همل مثل هل لي من شئبع حيث يعلم أنه لم يكن قال تعالى فهل لنا من شئبع في شئبعنا فقالوا لا بل في صورة الممكن وقد تبني باو كقولك لو تأتيتي قعدتني واما يتعين لذلك اذا كان بالنصب فان لم يكن احتمل ويجوز لو بمعنى

(٣١ - شرح التلخيص ثاني) دون غريمه هذه الاشياء وذلك لتسوية استعمال اولئك الاطراف الاصل ثم على الحال والمنوع الحال يتنى كثيرا وان احتسب الاستقام والنفي لكن الاثر شيوعا على الحال على الشائع اولى وما استقيم كلام الصنف من أن الشارع ينصب في جواب التقي بالوقف السيوطي في النكت عن ابن هشام عن السفاسقي خلافاً من الاستفادة كلام الشارع أن لو التفتة هي لو الشرطية الا انما اثر بمعنى التي وحيدته لا بد لها من جواب لكنه الزم حذفه وعليه فاذا قبل او تأني قد تعديت فالتقي اوصل ما يشي وهو الاتيان فالصديق لم نزاله في القول انها تغلظ من الشرط التي مستقلة من غير أن يبقى فإماني الشرطية وقيل انها هي التي تستعمل مسند بقوله في هذه القوانين فلا جوابا لغير وجهها عن معنى الشرطية والتعليق والخلاف مسقوط في كتب التصو

قال السكاكي كان حروف التنديم والتضيض هلا وألا بقلب الهاء حمزة ولو لا ولوما مأخوذة منهما كبتين مع لا وما الزيدتين  
(قوله كان حروف الخ) الاولى أحرف بصحة جمع القليلة لأن يقال أنه مبني على أن مبدأ جمع الكلمة من ثلاثة وأورد لفظ كان  
لعدم الجزم بمادة كرمه من التركيب لجواز أن يكون كل كلمة رأسها لأن التصرف في الحروف بعيد وسميت حروف التنديم لأنها اذا  
دخلت على الفعل الماضي أفادت جعل المخاطب نادما على ترك الفعل وسميت حروف التضيض لأنها اذا دخلت على المضارع  
أفادت حض المخاطب وحشه على الفعل (قوله مأخوذة منهما كبتين) الضمير في منهما هل ولو ومم كبتين حال من الضمير  
المرجور بمن كما أشاره الشارح وقوله لم لا وما ظرف لقوله لم كبتين وذلك بأن ضمت لام مع هل فصارت هلا ثم أبدلت الهاء حمزة  
فصارت ألا وضمت مع لو فصارت لولا فحصل من التركيب مع لا ثلاثة أحرف وضمت لام مع لو فصارت لوما فلا تكون مع هل ومع  
لو وما تكون مع لو وأصله لكن قد اشتهر أن (٢٤٢) مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الأحاد على الأحاد كما في ركب

قال (السكاكي) كان حروف التنديم والتضيض وهي هلا وألا بقلب الهاء حمزة ولو لا ولوما  
مأخوذة منهما) خبر كل أي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمييز حال كونهما (م كبتين مع لا وما  
الزيدتين

كثيرا ثم ترتب على كون هل ولو للتمييز تصرفا وقع من السكاكي فقال (السكاكي) أي قال السكاكي  
(كان حروف التنديم والتضيض) بمصدر حضيض بمعنى حض بمعنى حث على الشيء (و) تلك  
الحروف (هي هلا) بتشديد اللام (وألا) بتشديد اللام أيضا وهي هلا بعينها وأما صارت ألا  
(بقلب الهاء حمزة ولو لا ولوما مأخوذة) أي كأن هذه الحروف الأربعة مأخوذة (منهما) أي من هل  
ولو المقولتين للتمييز (م كبتين) أي أخذت تلك الأحرف منهما في حال تركبهما (مع لا وما الزيدتين)  
عليهما فلا ركب مع هلا فصارت هلا ثم أبدلت الهاء حمزة فصارت لولا وركبت مع لو فصارت لوما فحصل  
من التركيب مع لا ثلاثة أحرف وما ركب مع لو فصارت لوما فبتين بهذا أن لا وما ليسا مستويين فيها  
حصل عن تركبهما وانكسر في البيان على ظهور المراتب في العبارة لتسامع لا بخفي لان ظاهره أن هلا  
مثلا أخذت من هل في حال تركبها مع لا وهل في حال تركبها مع لا هي نفس دلا فقد أخذ الشيء  
من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هلا مثلا ركب من هل ولا تركبها هو أخذها بالفعل  
فأداة الأخذ هي هل ولو وما في حال أفرادها وتركبها هو نفس الأخذ ويمكن أن يعمل على معنى  
التي مذهب سيبويه وأنكره كثير من النحاة والاستدلال على جوازه بقوله تعالى فلو أن لنا كرة  
فنكس من من المؤمنين بنصب تكون فيه نظر لجواز أن يكون معطوفا على كرة تقول الشاعر  
لبس عباءة وتقرع عيني \* أحب إلى من لبس الشفوف  
قال السكاكي وكان هلا والأحرف في التضيض والتنديم مأخوذة من هل وكذلك لولا ولوما زيدت على  
بعضها وعلى بعضها ما وألا قلبت فيها الهاء حمزة وتركبت هذه الحروف ليتولد منها في الماضي التنديم نحو  
هلا كرمت زيد أو في المستقبل التضيض نحو هلا تقوم وقد يتبنى بعل أي تستعمل فيها بعد ومن

القوم دواهم والامر هنا  
ليس كذلك ووزان هذا  
التركيب الواقع في المتن  
أن تقول أكل الزيدان  
مع عمرو وبركر على معنى  
أن عمر اصحاب كلامين  
الزيدين في الأكل وأن  
بركا صاحب أحدهما  
فقط وقد يقال ان ما شاهر  
هذا أمر أغلبي لا كلي  
فلا منع في مخالفته كما  
صرح بذلك حسراء  
الاشموني واعترض على  
المنصف بأن هذه الحروف  
انما أخذت من هل ولو  
قبل التركيب لا في حالة  
التركيب لانه يلزم عليه اتحاد  
لأخوذة ولأخوذة منه لانه  
فيبدأ أخوذة منه بالتركيب  
الذكور فلأخوذة هلا  
وألا ولولا ولوما ولأخوذة  
منه هل ولو في حال تركبها

مع لا وما الزيدتين وذلك بعينه هلا وألا ولولا ما فتحة الأخوذة ولأخوذة منه  
ولا يخفى فسادة لان فيه أخذ الشيء من نفسه وأوجب بأن قوله لم كبتين حال مقدرة والمعنى انها مأخوذة من لو وهل حال كونها  
مقدر في التركيب مع ما ذكره لال محقق بحيث يكون المعنى انها مأخوذة منهما حال كونها م كبتين عند الأخذ كذا في الفري  
ورد بأنه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير فالأولى ما أجاب بهم بأن معنى كلام المنصف أن هذه الأربعة حال كون كل منها جمولا  
كلمة واحدة لغني واحدا مأخوذة من نفسها حال كونها غير جمولة كذلك بل حال كونها كلمتين فتنابرها هذا الاعتبار وهو معنى قول  
عبد الحليم ان الأخوذة الكلمات الأربعة مأخوذة من هل ولو حال التركيب مع لا وما بعده فليقبل الأخوذة ولأخوذة منه على ما فهم  
والجواب يجعل الحال مقدرة مع أنه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير اهـ والحاصل أنه على الجواب الأقل الأخوذة تحقق  
التركيب بالفعل ولأخوذة منه مقدر التركيب وعلى الجواب الثاني الأخوذة م كبتين التركيب في الكلمات كلفوا واحدة بمعنى واحد  
ولأخوذة منه م كبتين التركيب ليس بهذا المثابة بل هو ضم أحصى الكلمتين إلى أخرى فتأمل

(قوله له قوله لم يكتبين) أي فالتمنى أن تركب هل ولو مع ما ذكرنا فاما هو لاجل تضمينها أي جعلها متضمنتين أي مشتملتين دالتين على معنى التمنى فالمراد بالتضمن هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لاجله جزء من المدلول الذي هو التضمن اصطلاحاً ونظير ذلك قولك ضمنت هذا الكتاب كذا كذا بابا فليس المراد أي جعلت الابواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد عليها فان قلت أن معنى التمنى حاصل قبل التركيب فكيف يكون ذلك غاية وغرض ضمن التركيب مع أن الغرض والعلّة الغائية لا يسبقان ما تاتى به لعله أعجب بأن المراد بتضمينها معنى التمنى على جهة النص والازوم فالتمنى مدلول لمقابل التركيب على جهة الجواز وبعد على جهة الوجوب بمعنى انها قبل التركيب يجوز أن يراد بها التمنى بخلافها بعده

(٢٤٣)

فانه معناها لها فكان التركيب قرينة على ذلك وربما كان تعبيرا للمصنف بالمصدر المضاف للفعلول مشيراً لقصد هذا المعنى لان تضمينها التمنى التزامها اليه أي جعلها ملازمين بافادته ولم يعبر بالتضمن بحيث يكون المصدر مضافاً للفاعل لتلاوهم أن تضمينها معنى التمنى بعد التركيب ليس بلازم كما كان في الاصل لان التضمن عبارة عن الاشتغال كان هناك الزاماً لا بخلاف التضمن فانه الازام كما عرفت (قوله جعل الشيء) في ضمن الشيء أي احتويا عليه وفيداه (قوله كذا كذا بابا) أي أحدهما باباً مثلاً وأثنى عشر وكذا الثانية توكيداً للارول (قوله ادا جعلته متضمناً

لتضمينها) دلالة لقوله لم يكتبين والتضمنين جعل الشيء في ضمن الشيء يقول ضمنت الكتاب كذا كذا باباً اذا جعلته متضمناً لتلك الابواب يعني أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمنى ليتولد) دلالة لتضمينها يعني أن الغرض من تضمينها معنى التمنى ليس اعادة التمنى بل أن يتولد (منه) أي من معنى أن هذه الأحراف أخذ افرادها الدلالة على معناها الخاص في حال التركيب لان التركيب يصح مع بقاء كل حرف لمعناه ومع انتقال المجموع لمعنى آخر فيجعل أخذه امفردة مقيداً لجعل تركيبه الصادق بالافراد وغيره ولا يتناول من التكليف لكل ما يجب به عن هذه المناسبة (لتضمينها معنى التمنى) متعلق بقوله لم يكتبين يعني أن تركيب هل ولو مع ما ذكرنا هو لاجل تضمينها أي جعلها متضمنتين أي دالتين على معنى التمنى فالمراد بالتضمن هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لاجله جزء من المدلول الذي هو التضمن اصطلاحاً ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا كذا بابا فليس المراد أي جعلت الابواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد ثم المراد بتضمينها الزامها لذلك كونها متضمنتين له ولقصد هذا المعنى عبر بالمصدر المضاف للفعلول ولو كان في افادته هذا المعنى خفاه ما لم يعبر بالتضمن فيكون مصدرها مضافاً لتلاوهم أن تضمينها معنى التمنى بعد التركيب ليس بلازم كما كان في الاصل لان نقل هل ولو في الاصل للمعنى ليس بواجب فالتمنى على هذا تركيباً لازماً لهما تضمين التمنى الذي كان تضمنه في الاصل جائزاً فلا يراد أن يقال تضمينها معنى التمنى في الاصل فكيف يكون دلالة غاية وغرض ضمن التركيب لا بذلك يقتضى ترتيب التضمن على الترتيب وهو سابق ولك أن تصحح التعبير بالتضمن الذي هو مصدر مضاف هنا للفاعل ولو كان محالاً للعبارة السكّية المشار إليها بما تقدم بأن يجعل التضمن دلالة حاملة على التركيب بعد وجودها لا مرتبة فيكون التقدير أن التركيب جعل عليه كون معناها التمنى وعلى كل حال تضمينها أو تركيبها تضمينها معنى التمنى انما هو (ليتولد) أي ليس الغرض من التركيب نفس التمنى المتضمن فقط بل ليتولد (منه) أي هنا يلزم اختصاص التمنى بالبعد كما أثرنا ليهو يعطى حينئذ حكم التمنى في نصب الجواب فان لعل لو كانت على وضوهم ان التراضي لما انتصب الجواب لا يقال قوله تعالى لعل أبغ الأسباب أسباب

لتلك الابواب أي مشتملاً لهما من اشتغال الكل على اجزائه (قوله واثمناه) هو بالجر عطف على التركيب أي الاعتراف به والقول به مع ان الاصل في كل كلمة أن تكون بسيطة ويحتمل ان المراد بالزامه جعله لازماً واخذ الشارح هذا من التيسر أعنى الحال فانها قيد وشأن القيد الزوم كذا قرر شيخنا العسوى (قوله متضمنتين) أي مستزمتين (قوله معنى التمنى) الاضافة بيانية (قوله ليس اعادة التمنى) فالتمنى ليس مقصوداً بالذات بل ليتوصل به الى التنديم والتضيض (قوله بل أن يتولد) فان قلت ما المانع من جعل تركيبها للتضيض والتنديم من أول الأمر من غير توسط التمنى قلت لو لم يتضمن معنى التمنى بعد التركيب لزوم بناء جملة على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا معنى عند التضمنين المدكور لان التمنى بالوضع التركيبي معنى حقيق لهما بالوضع الثاني وأجيب ايضا بان التنديم متعلق بالمعنى والتضيض بالسبب ولهما مختلفان فلو تركب معنى التمنى واسطة لا تطلب في المعنى والاستقبال ليكون كالجنس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين في هذين المعنيين كاستعمال

في الماضي التنديم نحو هلا كرمته زيدا وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم

اللكي في افراده فيكون في الحروف شبه وتواطؤ ولوجمل الحرفان المذكوران من أول الامر التنديم والتحضيض لاقتضى انهما موضوعان لكل منهما الاشتراك والتواطؤ أقرب من الاشتراك لان الاصل عدم تعدد الوضع وانما قلنا شبه لان التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف (قوله المتضمنين) بصيغة اسم الفاعل صفة التثنية جرت على غير من هي له فلذا أربز الضمير ولو قال أي من معنى التثنية الذي تضمنته لكان أوضح (قوله في الماضي) أي مع الفعل الماضي (قوله التنديم) أي جعل التنديم نادما ووجه التولد أن التثنية انما يكون في الامور المحبوبة فاذا مات الامر المحبوب به تدم المحطاب عليه وان كان مستقبل لاحص عليه فان قلت ان محبة المتكلم للشيء لا تقتضي تنديم المحطاب عليه فكيف يتولد من طلب المحبوب التنديم قلت ان المتكلم انما يبحث المحطاب على الشيء لأجل شفته عليه فاذا ترك المحطاب ما هو محبوب للتكلم ندمه عليه شقة عليه وكذا يقال في التحضيض (قوله نحو هلا كرمته زيدا) أي نحو قولك لمحطابك بعد فوات كرامته زيدا (قوله على معنى) أي بمعنى ليتك أكرمه وذلك لان الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة (٧٤٤) نعم يمكن تخيه لصبره تعالى اولما فات وقت امكانه مع ما فيه من

التمني المتضمنين ما هيا في الماضي التنديم نحو هلا كرمته زيدا (ولو ما كرمته على معنى ليتك أكرمه قصد الى جعله نادما على ترك الاكرام (وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصد الى حثه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمنيهما مصدر مضاف الى المفعول الأول ومعنى التمني مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنيهما على لفظ الفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكرهنا بلفظ كان لعدم القطع بذلك

من معنى التمني الذي تضمنته (في الماضي) أي يتولد منه حيث استعملنا مع الفعل الماضي معنى التنديم أي جعل المحطاب نادما باظهار أنه كان ينبغي أن يفعل ما فاتته ما فيه من الحكمة المقضية للفعل فيصير لفواته نادما وذلك (نحو) قولك بعد فوات كرامته زيدا (هلا كرمته زيدا) والفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة بل تخيه لصبره تعالى ولما فات امكانه مع ما فيه من الحكمة المقضية للفعل المعلومة للمحطاب صار في الكلام إشارة الى أن كان مطلوب ما من المحطاب ففوته فيصير المحطاب يسامع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فمعنى كونه مطلوب ما هو الذي أوجب ندمه أنه كان ينبغي أن يفعل وقت امكانه فغنى هلا كرمته على هذا ليتك أكرمه (و) ليتولد منه (في المضارع) أي في الاستقبال لا في مطلق صيغة المضارع فانه قد تكون للعتي المفيد للتنديم (التحضيض) أي الحث على الفعل لا مكان وجوده وقد خرج التمني المتضمن في هذا من صفاته الاصل بخلاف التنديم السابق وذلك (نحو) قولك في الخض على القيام (هلا تقوم) وانما نوصل بالتمني الى هذا الخض السموات فأطلع فيه جواب الترجي لانا نقول هذا نحن لا ترج واستشهاد بعض العلماء على نصب جواب

الحكمة المقضية للفعل المعلومة للمحطاب صار في الكلام إشارة الى أنه كان مطلوب ما من المحطاب ففوته فيصير المحطاب يسامع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما ففوقه على معنى الخ إشارة الى أصل التمني وقوله قصد الإشارة الى تولد التنديم (قوله في المضارع) أي يتولد منه مع الفعل المضارع وكان المناسب أن يقول وفي المستقبل لان صيغة المضارع مع هذه الحروف تختمل الحال والاستقبال والتحضيض انما يكون في المستقبل وأيضا صيغة المضارع اذا كانت بمعنى

الماضي كانت تلك الحروف معها التنديم (قوله التحضيض) أي الحث على الفعل لا مكان وجوده (قوله نحو هلا تقوم الخ) أي نحو قولك في حض المحطاب على القيام هلا تقوم (قوله على معنى) أي بمعنى ليتك تقوم وهذا الإشارة الى أصل التمني وقوله قصد الخ إشارة الى تولد التحضيض (قوله في الكتاب) أي المختار (قوله مصدر مضاف الخ) أي وتقدير الكلام لتضمن المتكلم له ولو معنى التثنية أي لا زامهما فائدة ذلك لان التضمنين هو الازام (قوله لا يوافق معنى كلام المفتاح) أي لان التضمن عبارة عن الاشتمال سواء كان على وجه الازام أو لا وصاحب المفتاح غير الازام حيث قال مطلوب ما بلزام التركيب التبيين على الزام هل ولو معنى التمني كذا قرر بعضهم وبعبارة يس عدم الموافقة من جهة أن صيغة الفعل تقتضي أن حلا ولو لا بدلان على أمر زائد على التثنية بطريق الوضع وليس كذلك بل هو لا بدلان بطريق الوضع الاعلى التثنية كابدل عليه كلام المفتاح ويحتمل أن عدم الموافقة من جهة أن كلام المفتاح يدل على أن دلالة الفعل ولو على التثنية بفعل فاعل وجعل جاعل فيوافق النسخة التي فيها التضمنين هي لفظ التفعيل لان الازام في كلامه فعل المازم وهو المتكلم بخلاف التضمن على وزن الفعل فانه يقتضي أن دلالة التثنية على التثنية أي ذاتي لا بفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح (قوله لعدم القطع بذلك) أي بالاخذ بالمذكور المحققين في تركيبها بجول



وقديتني بلعل قطعني حكم لست نحو لعل أحي فازورك بالنصب لبعده المرجوع عن الحصول وعليه قراءة عاصم في رواية حفص لعل أبلغ  
الاسباب أسباب السموات فاطلع الى المسمى بالنصب

أن يكون كل كلمة برأسه لان التصرف في الحروف بعيد (قوله وقد ٢٤٥) يمتنى بلعل التي هي موضوع الترجي

وقديتني بلعل قطعني حكم لست (ونصب في جوابه المضارع على اضمحار أن نحو لعل أحي فازورك  
بالنصب لبعده المرجوع عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طاعة في وقوعها  
فتولم منه معنى التمني

لان التمني هو بداية الرغبة حتى انه يتعلق بالمحال فانما التصغير فالمعنى في حالته قد تم لستك تقوم والمعنى  
في لوما تقدم وقد علمت أن لست المقدرة هنا معناه الطلب الموه كدلالة التمني الحقيقي ثم السري في تركيب  
هل ولومع لا ملاما فادما قد كردون سائر الحروف أن الطلب مع التمني عهده في الجملة كونه للتوبيخ  
والتنديد كقولك لم لا أعلم تكرمه فالاول للتوبيخ على عدم الاكرام والثاني للتنديد والسكا في ظاهر  
عبارة هو مقال المصنف وقد أشرنا الى تحقيقه آنفا وعبارة بكان المقضية لعدم الجزم لأن أكثر  
الضوابط على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها فيصم أن تكون غير ما خوة  
مما ذكرتم انه لم يجعل تركيها بنفس التنديد والضميض من أول وهلة بل بتوسط التمني لان التنديد  
متعلق بالمضي والتصغير بالمستقبل فكانت بينهما مختلفان فارتكب معنى التمني واسطة لانه طلب في المعنى  
ليكون كالخس لها فيكون في الحروف شبه توأمو لا شبه اشتراك لان التوأمو أقرب من الاشتراك  
وانما قلنا شبه لان التوأمو الحقيقي إنما يتصور في غير الحروف (وقديتني) أي (بلعل) التي هي  
للترجي والترجي هو ارتقاب الشيء وهو يشمل المحبوب والمكروه فليس هذان أنواع الطلب في الحقيقة  
لان المكروه لا يطلب فلا ينصب الجواب ببعده لعل كما ينصب بعد أنواع الطلب ولكن اذا استعمل لفظ  
لعل التمني (ه) فيحذف (عقل حكم لست) في نصب الجواب الذي هو المضارع ببعده لعل بتقدير أن وذلك  
(نحو) (قولك) (لعل أحي فازورك بالنصب) أي ينصب أزورك على تقدير أن المعنى لست الخج صارني  
فتمسك الزايرة وانما ينصب كذلك عند قصد التمني (بعده المرجو) وهو الخج في المثال (عن الحصول)  
الترجي لا ينفي هذا لان التمني ينظر في الترجي والتمني الى النفل والبيان ينظر الى المعنى وقول المصنف  
(بعده المرجوع عن الحصول) قد يقال كيف يجتمع ذكر الترجي مع البعد جوابه انه ما ذكر الترجي  
المصطلح عليه انه بالقرب بل ذكر المرجو المستقيم من الرجاء ولا شك أن الرجاء لفة أعم من القرب  
والبعيد وقول المصنف لعل قوله لتصغيرها معنى التمني يشعر بأن معنى التمني يجتمع مع الاستفهام  
في هل والاهلوع الامتناع في لولا وانما يسلبان معنى الاستفهام والامتناع ويحذف التمني وفيه نظر  
بالنسبة الى هل ولو وسأبني عن التوخي تحقيقه بقاء الترجي مع الاستفهام في لعل والامتناع في  
هل والاهلوع الامتناع في لولا ولا مافلا شك في علمه الا أن يريد بقاء الضميض والتنديد ثم قول المصنف  
ليتولم منه في الماضي التنديد وفي المضارع الضميض صواب العبارة أن يقول في المستقبل لان  
المضارع اذا وقع بعده هذه الحروف احتمل المضي والاستقبال كما ذكرنا من مالم وغيره والتصغير  
لا يتعلق بالمضاربة التي هي صفة لفظ الفعل بل بالاستقبال الذي هو أحد مدلوليه وأمدلوله (تنبيه)  
قد يفهم التمني معنى الخبر قال الشاعر في قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار فقالوا ليتنا كنا ردلا  
نكذب ما يات ربنا بجوز أن يكون ولا نكذب معطوفا على نردا ولا قال ولا يدفع قوله تعالى وانهم  
لكاذبون لانه من قد تضمن معنى العدة فتعلق به التكذيب وهذا ما قمنا الوجد به عند الكلام على حد

بجامع عدم الحصول في كل (قوله فتولم منه) أي من ذلك البعد والشبه المذكور معنى التمني لما مر من أن طلب محال أو يمكن لا طمع  
في وقوعه فقد ظهر لئمن هذا أن التمني في هل ولو معنى مجازي وفي لعل من مستقبات التركيب وليس معنى مجازي يالها كذا في عيد  
الحكيم والخناطل أن لعل مستعمل في مجازي شبهه بالتمني في البعد فتولم ذلك الشبه تنبيه

(قوله طلب حصول صورة الشيء في الذهن) أي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وفي هذا التعريف إشارة إلى أن السنين والتأني في الاستفهام للطلب أي طلب الفهم وأن الفهم هو العلم لأن الحصول هو الادراك والادراك هو العلم في هذا التعريف بأن غير ما علم وذلك لأنه يشتمل على شيء على صيغة الأمر فإنه دال على طلب حصول صورة الشيء في الذهن مع أنه أمر لا استفهام فكان على الشارح أن يزيد بأدوات مخصوصة ليخرج نحو علمي وفهمي وأجيب بأنه أمر يفيد العلم أو أن الإضافة للعهد أي طلب معهود وهو ما كان بالأدوات مخصوصة أو أن اللفظ في الذهن عوض عن المضاف إليه أي في ذهن المتكلم وأما علم وفهم فإن كل منهما يدل على طلب حصول صورة في أي ذهن كان ولا يقال أن علمي وكذا فهمي يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم لأن هذا ليس من صيغة علم وفهم بل من الاتيان بضمير المتكلم وأجاب المفيد بجواب آخر وحاصله أن المقصود بالذات في الاستفهام بالمعالم من حيث صورته المنعقدة بالوجود الظلي أي الذهني لا بالمعالم من حيث ذاته فتقول هل قام زيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صورة القيام في الذهن لتعذر وجوده فيه والمقصود (٢٤٦) بالذات في الأمر المذكور هو العلم من حيث ذاته لا من حيث صورته لأن المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل أن المراد بالصورة في تعريف الاستفهام المعالم من حيث صورته وفي ذلك الأمر العلم من حيث ذاته وحيث فلا شمول وهذا الظاهر يختلف أهل الميزان في أن المرتبة على النظر بطريق الإضافة هل هو المعالم أو العلم فذهب بعض إلى الأول والعلم بطريق التسمية وذهب آخرون إلى الثاني والمعالم بطريق التسمية وهذا مبني على مقابلة العلم للمعالم وذهب الحكماء إلى

(ومنها) أي من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها لخصولها هو التصديق

فصار يشبه الحالات التي لا طمع فيها فاستعمل فيه لعل كاستعمال ليت لمشابهة هذا المعنى لمناخا على هذا فليس غمضا حقيقة وهذا البناء على أن لعل لا جواب لها لما تقدم وهو مذهب البصريين والاهل يدل نصب الجواب بعدها على تضمن معنى ليت وهو مذهب الكوفيين (ومنها) أي من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت تلك الصورة المطلوبة وقوع نسبة في الخارج أو لا وقوعها يعني أنه طلب أن وقوع النسبة هل هو محقق خارجا أو لا لأنه لا طلب مجرد تصور الوقوع بل الانشاء والخبر وقول الخشعي أن التكذيب يتعلق به العدة بخلاف ما ذكره ابن قتيبة ص (ومنها) الاستفهام (الخ) من الاستفهام أحد أنواع الطلب استفعال فهو طلب الفهم وقد يخرج عن ذلك لتقرير أو غيره وله اللفاظ ذكرها المصنف وهي الميزة وهل وما من وأي وكيف وأين وأي متى وأيان يفتح الميزة بالكسر قليل وهي لفظة تسليم وبقى على المصنف أم فإنها استفهامية متصلة كانت أم منقطعة وسواء في بسط الكلام على ذلك عند قول المصنف والباقي لطلب التصور وكذلك يقع الاستفهام بمحمول كأي وكذلك يستفهم بعل عند الكوفيين وقال التنوخي أنها بغير معنى الترجي قال ابن مالك في المصباح إن الفاظ الاستفهام غير الميزة ثابتة عنها إذا عرفت ذلك فاعلم أن الاستفهام قد يكون لطلب التصور فقط وقد يكون لطلب التصديق فقط وقد يكون لطلبهما كان وقدم المصنف ما يطلب به أيما كان لزيد الفائدة فيه لتحصيلة الاستفهام عن أيها شئت بخلاف ما لو قدم

صورتها لأن المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل أن المراد بالصورة في تعريف الاستفهام المعالم من حيث صورته وفي ذلك الأمر العلم من حيث ذاته وحيث فلا شمول وهذا الظاهر يختلف أهل الميزان في أن المرتبة على النظر بطريق الإضافة هل هو المعالم أو العلم فذهب بعض إلى الأول والعلم بطريق التسمية وذهب آخرون إلى الثاني والمعالم بطريق التسمية وهذا مبني على مقابلة العلم للمعالم وذهب الحكماء إلى

أن العلم عن المعالم حيث فسروا العلم بحصول الصورة وجعلوا الإضافة من قبيل إضافة الصفة والوصف أي الصورة الخاصة بفرق السكاك في المفتاح بفرق آخر بين الاستفهام والأمر وهو أن المقصود في الأمر حصول ما في الذهن في الخارج والمقصود في الاستفهام حصول ما في الخارج في الذهن لكن خصوص الفعل في هذا المثال وهو علمي انقضت حصول أن في الذهن لكون الفعل أمرا فالمقصود من قولك هل قام زيد حصول القيام الذي في الخارج في الذهن والمقصود من قولك قم حصول القيام الذي في الذهن في الخارج وحاصل هذا الفرق أن الاستفهام طلب حصول صورة الشيء الذي في الخارج في الذهن وحيث فلا شمول وعبارته في المفتاح والفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في الأمر والنهي والنداء واضح فأنك في الاستفهام لطلب ما هو في الخارج لمحصل في ذلك نقش مطابق له وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الأول تابع وفي الثاني متروك وتبعه على ذلك العلامة السبقي حواشي المطول وفيه نظر لأن صيغة الأمر لطلب حصول أمر مطلقا سواء كان في الذهن كعلمي أو الخارج كقم فيدخل في الاستفهام بعض صور الأمر فالمقول عليه الفرق الأول اغنني (قوله) فإن كانت أي الصورة التي طلب حصولها في الذهن (قوله) وقوع نسبة بين أمرين (المراد بوقوعها مطابقتها للواقع ونفس الأمر كان المراد بوقوعها عدم مطابقتها للواقع (قوله) خصوصها أي إذا ركها أي فادراك تلك الصورة التي هي مطابقة للنسبة للواقع تصديق

والالفاظ الموضوعه له الهمز توهل وماومن وأي وكف وأين وأنى ومتى وآيان  
 والتصديق

(قوله والا فوه تصور) أى والا تكن الصور وقوع نسبة أو لا وقوعها بل كانت تلك الصور موضوعاً ومحولاً ونسبة مجردة وأنتن  
 من هذه الثلاثة والثلاثة فخصوها أى ادركا تصور متحصل من كلامه أن التصديق ادراك مطابقة النسبة الكلامية للمواقع  
 أو عدم مطابقتها وأن التصور ادراك الموضوع أو المحول أو النسبة (٢٤٧) أو أنتن من هذه الثلاثة أو الثلاثة ثم

ان هذا التقسيم الذى

ذكره الشارح مبنى على

أن المراد بالصورة فى

التعريف المعلوم كالمسبق

وهو ما ذكره فى حاشية

المطالع لان الوقوع

واللا وقوع من قبيل المعلوم

ولذلك قال بعد ذلك فخصوها

تصديق وذبح بعضهم الى

أن تلك الصورة هى العلم

بناء على أنه لا تفاوت بين

العلم والمعلوم الا باعتبار

فالصورة من حيث وجودها

فى الذهن علم ومن حيث

وجودها فى الخارج

معلوم وهذا مذهب الحكماء

كأمر (قوله الهمز توهل

الح) أعلم أن هذه الالفاظ

على ثلاثة أقسام منها

ما يستعمل لطلب التصور

فقط ومنها ما يستعمل

لطلب التصديق فقط ومنها

ما يستعمل لطلب التصور

تارة ولطلب التصديق تارة

أخرى فالقسم الثالث هو

الهمز والقسم الثانى هل

والقسم الاول بقية الالفاظ

وهذا الاعتبار صارت

الهمزة أعم فلذا قدمها

المصنف على غيرها (قوله

واذعان لوقوع نسبة الح)

والا فوه التصور (والالفاظ الموضوعه له الهمز توهل وماومن وأي وكف وأين وأنى ومتى وآيان  
 فالهمزة لطلب التصديق) أى انقياد الذهن واذعان لوقوع نسبة ثامة بين الشيئين

متحققه خارجاً فذلك المطلوب تصديق وأن لم تكن تلك الصورة متحقق الوقوع بل تصور الموضوع أو المحول  
 المستزمين غالباً لتصور النسبة بينهما فالمطلوب تصور وورد على حد الاستقحام بما ذكر أن قولنا لفتائل  
 فهى أو على طلب حصول صورة فى الذهن وليس استقحاماً واجباً بأن الصيغة أعنى صيغة افعل  
 لا تخص بالصورة الذهنية والمراد بالاستقحام ما يشعر بذلك بخصوصه وأما صيغة افعل فلا تدل على  
 التحصيل فى الذهن الا فى هذه المادة وبأن المطلوب بما ذكر التحصيل لا الحصول ولا يخفى ما فى الجوابين  
 من التكلف والاول أقرهما (والالفاظ الموضوعه) أى للاستقحام كثير منها (الهمزة) منها (هل) منها  
 (ماو) منها (من) منها (أى) منها (كفو) منها (أى) منها (أى) منها (مى) منها (أى) (ثم شرع فى بيان مواقع هذه الالفاظ فقال (فالهمزة) منها (طلب التصديق)  
 وهو كما تقدم حصول النسبة الثامة بين شيئين بتحقيق وقوعها خارجاً فى ضمنه انقياد الذهن لتلك

ما يخص أحدهما فانه حينئذ لا تحصل الفائدة بل بد التسم الاخر وأيضاً فالهمزة أم الباب فى الجدارة  
 بالتقديم اذا علم ذلك فما أتأذكر ان شاء الله تعالى ضوابط يترتبها حقيقة الاستقحام عن التصديق  
 وحقيقة الاستقحام عن التصور ما بين لفظي ومعنوي فمن ذلك الاستقحام عن التصديق حقه أن يؤتى  
 بعده بأمر المنقطعة دون المتصلة والاستقحام عن التصور ما صلح أن يؤتى بعده بأمر المتصلة دون المنقطعة  
 وبعد أن كتبت هذا الضابط بفكرى رأيت ابن مالك صرح به فى المصباح بلفظه والله الحمد ومن ذلك  
 الاستقحام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها وانتفاها والاستقحام عن التصور  
 يكون عند التردد فى تعيين أحد شيئين فبالاستقحام يعلم أنه أطال العلم بأحدهما لا يمينه مسندين أم  
 مسند اليهما أم من تعلقات الاستناد وهذا الضابط هو أيضاً ضابط الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة  
 ومن الفرق بينهما أن المتصلة لا يكون قبلها الاستقحام باللفظ بمعنى نحو أزيد أم عمرو قائم أو لفظاً  
 لا معنى نحو سوا على أفت أم قدمت فان الاستقحام لفظي لا معنوي والمنقطعة قد لا يأتى قبلها  
 الاستقحام لالفاظاً لا معنى وإذا تأملت مع ما بعده علمت أن أم قد لا يكون معها ما يضرها لا لقطع  
 ولا اتصال حتى يعرض ذلك على المعنى ولتوضيح ذلك بالامثلة فإذا قلت أقام زيد أم قد أحفل أن يكون  
 المعنى أى الأمرين كان منه ويكون استقحاماً واحداً لطلب التصور وأم فيه متصلة وبذلك صرح الشيخ  
 أبو حيان ومثله قوله تعالى استكبرت أم كنت من العالين الآن الهمزة فيه للتقرير وكذلك أزيد قائم  
 أم هو قاعد ومنه

ولست أبالي بعد فقدى بالكا \* أموتى ناء أم هو الآن واقع

وكذلك لو كانت الجملتان لشخصين وبذلك صرح الشيخ أبو حيان وأنت بدر الدين بن مالك رحمة الله  
 \* فقلت أهي مرت أم عادى حلم \* وأحفل أن تكون استقهمت فى هذه الثل عن الاول ثم أردت

عطف الاذعان على انقياد الذهن عطف تسمير والمراد بالاذعان لوقوع النسبة ادراك الشوقوعا واللا وقوعها فكأن قال الهمزة لطلب  
 التصديق الذى هو ادراك الوقوع نسبة ثامة بين شيئين أو اللا وقوعها أى ادراك انقضاء الشوقوعا لوقوعها أو عدم موافقتها لوقوعها  
 بالادراك هو منجذب للناتقة أو ما عند التكسب فهو قبول النفس للشيء والرضا به فهو رجح كلام نفسي وهو قول النفس قبلت  
 ذلك ورضيت به أو علم أن ادراك الوقوع النسبة أو اللا وقوعها كما يسمي تصديقاً بهى حكماً أو اسناداً أو باعاً أو اتزاعاً أو إعجاباً أو سلباً أو قره

كقولك أقام زيد وأزبد أقام أو التصور

شيخنا العدوي (قوله أقام زيد) أي فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما هل هو محقق خارجا أولا فإذا قيل قام حصل التصديق والمحصار أن السائل عالم بأن بينهما نسبة ملتبسة بالوقوع أو الالاقوع ويطلب تعيين ذلك وكذا يقال في المثال الثاني (قوله في الاسم) لكن دخول الهمزة على الجلالة الفعلية أكثر (قوله غير النسبة) الذي غير وقوع النسبة أولا ووقوعها وذلك كادراك الموضوع والمحول والنسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب وإنما كان الأولى مقلاته لان كلامه يفيد أن ادراك النسبة من حيث

(٢٤٨)

(كقولك أقام زيد) في الجلالة الفعلية (وأزبد أقام) في الاسم (أو) لطلب (التصور) أي ادراك غير النسبة

النسبة وذلك (كقولنا) في طلب التصديق بمضمون الجلالة الفعلية (أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فإذا قيل قام حصل ذلك التصديق (و) في طلب التصديق بمضمون الاسم (أزبد أقام) فقد تصورت أيضا الطرفين والنسبة وسألت عن وقوعها خارجا فإذا قيل في الجواب هو قائم حصل التصديق (أو التصور) معطوف على التصديق أي تكون الهمزة للتصديق وقد تقدم تكون للتصور وهو ادراك غير النسبة لا بقايعه أو لا تنزاعية بمعنى أن ادراك أن النسبة الفلانية واقعة أو ليست واقعة تصديق كما تقدم وادراك الماسوى ذلك من موضوع ومحول ونسبة هي مورد الإيجاب والسلب تصور فطلب التصور ثلاثة أقسام أحدها طلب تصور النسبة

أضربا عنه واستفهاما ثانيا فتكون أم منقطعة ويكون ذلك استفهاما عن التصديق نالبا للاستفهام بالهمزة عن التصديق أيضا وقد يأتي في بعض المثل قرينة ترجح أو تمنع الاتصال كقولك أكرمت أم غضبت أو لا قطع كقولك أفت أم طلعت الشمس ولذلك اجتمع العقل والنقل على أن أم منقطعة في قوله تعالى ألم أراجل يحشون بها ألم ألم أيدب عشرون بها ولو قلت ألم أكرمت أم لم ألهاته لكانت متصلة قطعاً فاعتدنا في التركيب اللفظي واختلفا في المعنى قطعاً ومن الأمثلة المشبهة أيضا قولك أعندك زيد أم عندك عمرو والظاهر فيه الاتصال واضبط هذا المثال فيحتاج إليه فيما بعد وإذا قلت أقام أم لم يبق فكذلك غير أنه بعد أن تكون أم في منقطعة لا يلزم أن يكون فيه اضطراب عن الأول إلى الاستفهام عن الثاني وذلك إما يكون في سنن لا يستلزم الاستفهام عن أحدهما الاستفهام عن الآخر ولا شك أن قولك أقام يفهم ما يفهم قولك ألم لم يبق من التردد في القيام ويشهد لما قلناه قول الزمخشري في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير أم أم في منقطعة وأن المعنى أفلا تبصرون أم أبصرتم وقد نقل ابن عطية وغيره هذا التقدير عن سيدهم فان توهم أنهم لا يصح قولنا أقام أم لم يبق لعدم فائدة ذكر أم فهذه الآية الكريمة بتفسير سيدهم بالزمخشري فاطعة لتوهمه ثم لم من الفائدة تعيينه لطلب التصديق وقد يقال كيف تكون أم في منقطعة وقد قلنا أن أقام زيد معناه أم لم يبق وأنه استفهام تصديق فإذا صرح بهذا المعنى فليلزم أم لم يبق كيف يتقلب استفهام تصور كما سبق وإذا قلت أزبد أقام عمرو قائم فلا يخفى أنها متصلة وأنا استفهام تصور عن المسند إليه وإذا قلت أقام

غير النسبة من حيث وقوعها أو الالاقوعها فدخل فيه ادراك ذات النسبة واعلم أن الفرق بين الاستفهام بالهمزة عن التصور والاستفهام بها عن التصديق من وجهين لفظي وهو أن ما صلح أن يؤتى بعده بأم المتصلة فهو استفهام عن التصديق ومعنوي وهو أن الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد ذهن فيها بين ثبوتها ونفيها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد الشيئين بقى شيئاً آخر وهو أن جعل الهمزة في المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل وذلك لان تصور الطرفين

حاصل قبل السؤال لانه تصور للسند اليه وهو الدبس والسند وهو الكون في الانا قبل السؤال ويعد فلا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال وفيه في الحصول للسائل بل هو حاصل في الحالين ولا يصح أيضا أن تكون لطلب التصديق لان التصديق حاصل للسائل قبل السؤال لانه أدرك قبل السؤال أن أحد الأمرين حاصل في الانا وهذا الادراك عين التصديق واخصل أن الهمزة في المثالين لا يصح أن تكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لما فيهم من طلب تحصيل الحاصل وأجيب بأنه يصح أن تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعيين أي تصور المسند إليه من حيث أنه مسند إليه وتصور المسند من حيث أنه مسند وهذا غير التصور الحاصل قبل السؤال لانه تصور للسند اليه المسند من حيث ذاتها وهو تصور على وجه الاجمال وبيان ذلك أن السائل تصور قبل السؤال ذات الدبس وذات العسل وأما الموصوف منها بكونه في الانا فهو متصوره فإذا

(كقولك)

مقولك أدبس في الاناء أم غسل وأفي الخاتمة ديسك أم في الزق

قبل في الجواب ديس تصور المورف ومنهما يكون في الاناء هو خصوص الدبس وكذا إذا أوجب العسل وصح أن تكون الهمة في التالين لطلب التصديق والمراد تصديق خاص فإن التصديق الحاصل (٢٤٩)

(قوله) في طلب تصور المسند اليه (أدبس في الاناء أم غسل) علما بحصول شيء في الاناء طال التعمينه (و) في طلب تصور المسند (أفي الخاتمة ديسك أم في الزق) علما بصحة الدبس في واجتمعت الخاتمة والزق طالبا

بين الطرفين من غير طلب وقوعها أولا وهذا القسم لم يمتثل لأن طلب تصور الطرفين يعني (و) تانها طلب تصور المسند اليه (مقولك أدبس في الاناء أم غسل) فإن هذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهت الحاصل الذي هو المسند اليه لأنه هو المتصف بكونه حاملا فسألت عنه فإذا قيل ثلاثة عسل تصور المسند اليه بوجه وصفه وأنه عسل وهما نكتتان ينبغي التنبه لهما أحدهما أن ظاهرهما تأخر التصور عن التصديق والمعمود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص متأخر تاليه وأما مطلق التصور أي تصور المسند اليه فهو متقدم لأنك تعلم أن شيء شأ حاصل في الاناء أثره بين العسل والدبس والآخر أن المسؤول عنه في الحقيقة قول كان الذي يتبادر هو التصور فقط اعتمادا للتصور مع التصديق فإن نفس حقيقة الدبس أو العسل المتجانب أحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كونه الواقع في الاناء خصوص حصول العسل مثلا لا حقيقة العسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص وتبين بيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص السكك بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو الاستدس وهو تصور أوسع فافهم والدبس هو شراب حلو يتخذ من الخمر والعتب (و) ثلثها طلب تصور المسند كقولك (أفي الخاتمة ديسك أم في الزق) فإنك قد علمت حصول الدبس وجهت ما حصل فيه الذي هو مسند ويلزم من الجهل بالطرف الجهل بما يتعلق به بخصوصه أم قاعد زيد فاستفهم عن المسند للتصور وهي متصلة وإذا قلت أزيد أم عراضيت فخصلة وهو استفهم عن تصور المنفصل هذا كله إذا ذكرت أم فإن لم تذكر قلت أقام زيد احتمل أن تكون لطلب التصديق وأن تكون لطلب تصور المسند وأن تكون لطلب تصور المسند اليه لأن ذلك قد يصدر من متردد وفي وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام ورثك في المسند اليه ومن جازم بوقوع فعل من زيد ويشك أنه قيام أو لا فالجواب في الأول أقام أم لا وعلى الثاني أقام زيد أم عرو وعلى الثالث أقام زيد أم قد كذاك أن زيد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لأن النسب هي الجدية بالاستفهام ولذلك كان بلا داعي لعمدة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس إذا تقرر ذلك فلنلحقه بما قد توهي أن الاستفهام عن التصديق هل يكون المطلوب به الثبوت أو الانتفاء قال ابن مالك في المصباح الاستفهام طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب قبل أو منفي فحكى قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن الشيء أولا وكانه آثار يقوفا قيل إلى ما ذكرناه عن الفتح ولعله فهم أن الاستفهام عن التصديق تارة يطلب به الثبوت وتارة يطلب به الانتفاء والذي يظهر والله أعلم أن هاتين مرادفان الاستفهام لا يطلب به الثبوت ولا الانتفاء وإنما يطلب به الواقع منها في الوجود وهو أحدهما لا يبينه قول السكاكي أو الانتفاء ليس معناه أو طلب تعيين

تصديق على سبيل التعيين وهو ادراك أن الحاصل في الاناء دبس فإن قلت حيث كان يصح جعل الهمة في التالين لطلب التصديق فلا وجه لاقصاها على كونها لطلب التصور قلت إنما اقتصر عليه لكون تصور المسند اليه أو المسند على جهة التعيين هو المقصود للسائل وأما التصديق الخاص فهو حاصل غير مقصود والحاصل أن الهمة في التالين المقصود بها طلب تصور خاص ويلزم من حصوله حصول تصديق خاص وهذا لا ينافي أن السائل عنده قبل السؤال تصور اجابى وتصديق كذلك وبما ذكرناه لك يندفع ما أورد على قول الشارح على الحصول شيء في الاناء وقوله علما بكون الدبس الخ من أن هذا يقتضى تقدم التصديق على التصور ولا قال بهذا وحاصل الدفع

(٣٢ - شرح التلخيص ثاني) أن التصور المطلوب بالهمة تصور خاص وهذا أصبح تصديق خاص وهذا لا ينافي أن السائل عنه قبل السؤال تصديق اجابى وهو ما ذكره الشارح ومضاهي تصور المسند اليه أو المسند على وجه الاجال قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله في طلب تصور المسند اليه) أي من حيث أنه مسند اليه أو لا فتصور ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت وكذا يقال فيما بعده (قوله أدبس في الاناء أم غسل) الدبس عسل متخفف من الزبيب والمراد من العسل عسل النحل لأنه المتبادر عند

## تعيين ذلك

فسألت عنه فإذا قيل في الجواب هو في الخافية مثلا تصورت المسند الذي هو كون الدبس حاصل في الخافية فيه التكتبان السابقتان فهنا أيضا تصور سابق هو الموقف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحدهذين وتصور خاص متأخر هو المسؤول عنه وهو كونه نفس الخافية بخصوصها أو الزق بخصوصه ثم الطرفان متصوران لذاتهما أيضا وإن سألت عنهما من حيث الحصول فهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كافى المسند إليه لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما ثم سأل عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل إنما بنوا عليها على ما يتبادر من افادة التصور فيذكر على ما يأتي تأمل لا يقال كون أزيد قائم للتصديق وفي الخافية دبسك أم في الزق للتصور تحمك لأن في الاول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون في الخافية وكونه في الزق لانا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمه وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بام فناسب كون الاول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني ولو زعم من الشك في أحدهما شك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلبها والسؤال عن التصور دوما يكون عن نفس المحمول أو مقابله فافهم الاتهام بل المراد طلب تعيين أحدهما وانما بدر الدين فهمه على غير وجهه وكيف يتخيل أن يطلب بالاستقهام احدي النسبتين بعينها فيثبت القولان اللذان ذكرهما بدر الدين فاسدان فان قلت لعل صاحب المصباح أراد الاثبات والنفي اللفظيين قلت ذلك يصح من كلامه وان أراد ذلك فمخبر عنه يصح لك أن تقول ألم يتم زيد لعل الذي أوقعه فيه أن غالب ما ورد من ذلك ليس على يابه بل التوزيع أو التقرير مثل أليس الله بكاف عبده ألم أقول لك انك لن تستطيع معي صبرا ألوم بوا أنا نأتى الارض وقول الشاعر

ألم يأتيك والانباء تنفى \* بما لاقت لبون بنى زباد

وقوله

ألستم خير من ركب المطايا \* واندى العالمين بطون راح

ولكن ورد عليه قوله تعالى أفلا تبصرون فقد تقدم ان تقديره عند سيوفه ألم بصيرتم وانها متصلة وإذا كانت متصلة كان الاستفهام على يابه ورد عليه اجماعهم على أقام زيد لم يرقم فان لم يرقم مستفهم عنهم سواء كانت متصلة أم منقطعة وقد صرح الجزولي وغيره بوقوع الاستفهام المحض عن النفي وانما خالف في ذلك أبو علي السالوين فضعف عليه ابن مالك في باب لا بقوله

ألا اصطبار لى أم لها جلد \* اذا لاقي الذي لا قام أمشلى

يقى دنا السؤال وهو أنه قد يقال الاستفهام لا يكون الا لطلب التصديق لانه اذا قصد تعيين المسند إليه فانت طلب العلم بوقوع النسبة الخاصة من المسند إليه الخاص فإذا قلت زيد أم عمرو قائم كنت طالبا للتصديق مع أقام زيد وقيام عمرو وقد يجاب بان طلب النسبتين الخاصتين وقع هنا التزاما وليس هو عين المستفهم عنه بل لازم له وقد ظهر بهذا أن طلب التصديق لا بد منه بكل حال اما استقلاله أو تبعاه فليس كذلك فافهم قال كل استفهام فهو طلب تصور لانك اذا قلت أقام زيد فاعلمنى أقام أم لم يرقم ففهم أى المحتملين وقع قيامه أم عدم قيامه وأى انما يسأل بها عن التصور فانت تعلم أحد الامرين لا محالة لان التقيفين لا يرتفعان وانت تريد تعيين الواقع منهما فصار كقولك أقام زيد فاعلمنى زيد في أنه لتصور السند وما من استفهام الا يمكن ان يقال مع أى وقد تقرر اننا انما يسأل بها عن التصور وجوابه اننا لنسلم أن أى يصلح في قولك أقام زيد أم لم يرقم اذا قلنا انه استفهام تصديق وكيف يكون ذلك

الاطلاق قوله تعيين ذلك أى الواحد والحاصل أن السائل في المثال المذكور عالم بالنسبة أى ثبوت السكونية للدبس والمجهول له هو الطرف المكون فيه فانه وان كان معاملا أنه أحدهما الا أنه مجهول من حيث التفصيل أعنى كونه الخافية أو الزق لا يقال كون المحضة في أزيد قائم للتصديق وفي قولك أى الخافية دبس أم في الزق للتصور تحمك لأن في الاول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون الدبس في الخافية وكونه في الزق لانا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمه وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بام فناسب كون الاول للتصديق الذى هو العلم بالنسبة دون الثاني وان زعم من الشك في أحدهما شك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلبها والسؤال عن التصور دوما يكون عن نفس المحمول أو مقابله كما تقدم ذلك الفرق المعنوى

ولهذا لم يقبح أزيد قادم وأعمار عرفت

(قوله في طلب تصور الفاعل) أى الفاعل المعنوى

(۲۵۱)

(قوله وذلك) أى وبيان ذلك القبح

فما ذكر مع هل في  
المرفوع والمنصوب وعدم  
القبح مع الهزلة في  
المرفوع والمنصوب فقلوه  
لان التقديم أذ المرفوع  
والمنصوب ( قوله لان

التقديم (الخ) توضيح  
ذلك أن التقديم يفيد  
الاختصاص فيكون مفاد  
التركيب الأول السؤال  
عن خصوص الناعل  
بمعنى أنه يسأل عن المخصص  
بالمفاهيم له زيد أو عررو  
بعد تعقل وقوع القيام  
فيكون أصل التصديق  
بوقوع القيام من فاعل  
لمعلوم عنه فمكون  
السؤال عن تعيين الناعل  
وفاد الثاني السؤال عن  
خصوص المفعول أي  
الذي اختص بالمعرفة دون  
غيره بمعنى أنه يسأل عن  
الذي يصدق عليه أنه  
المعرف فقطدون غيره  
بعد العلم بوقوع المعرفة  
على عررو وغيره فاصل  
التصديق بوقوع الفعل  
على مفعول لمعلوم وإنما  
سأل عن تعيين المفعول  
فالسؤال إلى الجائين لطلب  
التصور فواستعملت فيها  
هل لإفاد طلب التصديق  
واصل التصديق معلوم  
فيما نكون لطلبها

(ولهذا) أى ونجى الهمزة وتطلب التصو (لم يفتح) فى طلب تصور الفاعل (أزبدقاهم) كفتح هـ زبد  
 قام (لم يفتح) فى طلب تصور المفعول (أعمر اعرفت) كفتح جـ عر اعرفت وذلك لأن التقديم يستدعى  
 حصول التصديق بنفس الفعل

(لهذا) أي ولجئنا إلى هذه الميزة لطلب التصور دون حلها، فهاهنا التصديق فقط كما يأتي (لم يبق) ورودها في التركيب الذي يكون الاستفهام فيه لطلب التصور كطلب تصور القاعل في كقولك (أزبدق) بخلاف وروده في هذا التركيب الذي هو لطلب التصور غالباً فلا يقال (أزبدق) إلا على فيج (و) كطلب تصور المنفرد في قولك (أعمر اعرفت) بخلاف وروده فيه فيجب فلا يقال (أعمر اعرفت) إلا على فيج أيضاً ووجه كون التركيب لطلب التصور أن التقديم فيها يفيد الاختصاص فيكون مداد الأول السؤال عن خصوص الناعل بمعنى أنه يسأل عن المخصص للقيام بالفعل بعد العلم بوقوع القيام من زيد أو غيره فيكون أصل التصديق بوقوع القيام معلوماً عنه فلازم كون السؤال عن وهما استفهاماً من ليس كاستفهام أصح أن يقال فيما من جهة المعنى ومن صلح من جهة اللفظ الآتي أنك لو قلت في قوله تعالى ألم أرحل أنا بعن أن يعبر عنه بأن يقال أي الآخرين ثم الأرحل أم الأيدي لكنك مخالف للصورة العقل وأنهم لفظاً وبدناً انكشف الناطع عن ذلك فليست لشرح كلام المصنف هذه في طلبها أي بما كان من تصديق أو تصور ومثل المصنف استفهام التصديق بقولك أقام زيد أو أقام وبقائه وليس على الإطلاق بل ذلك حيث كان المراد ألم يقيم وأردت الانقطاع عن كان المراد ألم عمر أو ألم قعد فلا يحسن في أن قيل عنه في ذلك أن هذه الصيغة عند الإطلاق ظاهرة فيها ذكره قلنا ظاهر في أن المعنى ألم يقيم لكن ليست ظاهرة في أن انقطاعه وأتمه زيد قائم فلا يصح على شيء من التقادير ما عدا أن يكون المعنى ألم عمر أو ألم قاعد فواضح وأما على أن المعنى ألم لم يقيم فهو لا يصح على رأي المصنف فإنه يرى أن الذي يلي الميزة هو الاستفهام عنه فقبح أن يكون هو المسند إليه لا لجله وان كانا توافق المصنف على ما قاله بل نصح هذا المثال لما سيأتي وأما الاستفهام عن التصور فامتن تصور المسند إليه هو المصنف بقولك أدبسي في الإناء أم غسل وهو مثال صحيح وأما عن تصور المسند منه المصنف بقولك في الإغابة دبك أم في الزق وفيه تسأل في أن الإغابة ليس مستند إلى المسند الاستقرار الذي هو عامل في «ذن الجارن والمجروب» ويمكن تأويل كلامه على أنه لم يرد للمسند الطرف بل الاستقرار الذي يتعلق به الطرف وأما عن تصور شيء من تعلقات المسند ولم يذكره المصنف وكلام الخطيب يوم نفيه وليس كما قال وذلك قولك أزبدق أم عمر اعرفت ويصح التمثيل بهما بل المصنف للاستفهام عن المسند وهو في الإغابة دبك أم في الزق قوله (ولكونها) أي الميزة لا تختص بتصويرها لا تصديق مقابله أصلاً بل لا يختص بها تصور ولا تصديق وإن كان الواقع أن الميزة لا تختص بالتصور ولا بالتصديق لأن كلاهما يوجد في استفهام نفيهما وكل من التصور والتصديق لا يختص الميزة لانهما استعملتا في الآخر ولكن المصنف يرد بأن الميزة تستعمل فيها التمييز عن ذلك أن يقول لكون الميزة لا يختص بها تصور ولا تصديق بل يخرج عن كل منهما الآخر لم يقبح كذا وقد اعترض المصنف اعتراضاً وهو أن عدم فيج ما سيذكره ليس ناشئاً عن استعمال الميزة في التصور والتصديق كما ذكره بل هو ناشئ عن استعمالها في التصور فينبغي أن يقول ولكونها لا تختص

لتحصيل الحاصل بخلاف استعمال المنزلة فإنه لا ضرر فيه لأنها الطلب المتصور فإن قلت مقتضى هذا أن استعمال هل فيا ذكر من التركيب ممنوع لأن الوقح فقط قلت العالم يمكن ممنوعه عاجلوا إن يكون التقديم لنبر التخصيص لأنه لا يتبع أن يكون التخصيص فلما لم يمنع أصل التركيب اهـ يعقوب

وطلب حصول الحاصل  
عبث (قوله وهذا ظاهر  
الح) أي واستدعاء التقديم  
حصول التصديق بنفس  
الفعل ظاهر في تقديم  
المنصوب لان تقديم  
المنصوب يفيد الاختصاص  
مالم يتم قرينة على خلافه  
فالغالب فيه الاختصاص  
وأما كون هذا مقام أو لا تبرك  
أو الاستدعاء بخلاف  
الغالب أو ما تقدم المرفوع  
فليس للاختصاص في  
الغالب بل الغالب فيه أن  
يكون لتقوى الاسناد  
وأما كونه للتخصيص  
بخلاف الغالب وحيث  
فلا يكون هل زيد قام  
فيما لا ذكره نعم يقع لأمري  
آخر على ما يأتي من أن  
هل في الأصل بمعنى قد  
فلا يلحق الفعل غالباً  
(قوله فليتأمل) أمثال  
ذلك لان تقديم المنصوب  
يسكون أيضاً لتغير  
الاختصاص كالأهتام  
فيساوى تقديم المرفوع  
من جهة أن كلا قد يكون  
لاختصاصي ولغيره وحيث  
فلا فرق بينهما وحيث  
فيكون الاثنان ههنا  
دون الهزمة في تقديم  
المنصوب والمرفوع وجواب  
عنه بأن النظر في الفرق  
ينهما الغالب فتقدم

فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر في أن عمر اعرفت لاقى أن زيد قام فليتأمل  
تعيين الناعل ويكون مفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره  
بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على  
عمر وأخيه فحصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول مأمور وأما سأل عن المفعول الذي اختص بها  
فكان السؤال في الجلتين لطلب التصور فلو امتعلت فيما هل لأفادت طلب التصديق وأصل التصديق  
معلوم فيها لانها للاختصاص فيكون الطلب بها التحصيل الحاصل لكن هذا التعليل يفيد الرفع  
لا التقيح كذا ذكره وأورد في جواب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب كما ستأتي  
الإشارة إليه ثم هذا في عمر اعرفت ظاهر لان الغالب كون تقديم المفعول للاختصاص وأما في أن زيد  
قام ففيه نظراً لأنه لا يكون كثيراً المجرر والاهتمام وشبه فلا يستدعي التخصيص في الغالب الذي يكون مازوا  
لطلب التصور حتى يقبح من جهة أن هل استعملت فيما يتبادر منه طلب التصور ولم يقع في الهزمة التي  
تستعمل لذلك نعم فيقع هل لأمري آخر على ما يأتي من أنها بمعنى قد في الأصل فلا يلحق الفعل غالباً  
ولما كانت الهزمة للتصديق والتصوير ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أن زيد بها السؤال عن كل تصور  
بها تصديق لم يقبح أن زيد اضربت وأن زيد قائم والذي ذكره الشارح أن ذلك حالتين أن أن زيد التصور  
لم يقبح وأن أن زيد التصديق قبح لماسياً من قبح نظيره في هل قلت المراد أنك اذا قلت أن زيد اضربت  
كان محتملاً لأن زيداً اضربت ألم تضرب فيكون طلب تصديق فيقع وأن يكون المراد عمر افيكون  
طلب تصور فلا يقبح وهذا الذي ذكره فاسد لان المصنف والشارح المذكور قالان المستقيم عنه  
هو ما يلي الهزمة فتعين أن يكون المستقيم عنه هو زيد افيكون تصوراً وان ذلك جزم المصنف لعدم  
قبحه لانه لا يحتمل عنده غير التصور نعم يمكن أن يقال زيد اهو المستقيم عنه فتارة يستقيم  
عنه اهو الذي وقع له التخصيص بالضرب أو لا وذلك طلب تصور وتارة يستقيم عن ثبوت تخصيصه  
بالضرب لان تقدير أن زيد اضربت اما اضربت أحد الا زيد اأو أنت لو صرحت بذلك لكتبت طابا  
للتصديق والمستقيم عنه هو زيد باعتبار تخصيصه فلم يخرج زيد أن يكون مستقيماً عنه أي عن  
اختصاصه كأنك قلت أشاركه أحد اأم لا وأما هل ذلك محافظة على أن يكون المستقيم عنه ما يلي  
الهزمة على رأي المصنف في النظر فيها هو موضوع اللفظ الذي يظهر أن قلنا بالاختصاص أن  
موضوع اللفظ طلب التصديق وأن التقدير اما اضربت أحد اغبرز بدلكن المصنف قال ان ذلك  
لا يصح وكأنه لاحظ أن المعنى طلب التصور وهو واضح عند تقدير عدم الاختصاص أما على تقدير  
الاختصاص ففيه عسر لان مدلول زيد اعرفت ما عرفت الا زيد اذا دخلت الهزمة صار معناها مراد  
الا زيد اذلك استقام تصديق وما ذكره المصنف يؤدي إلى أن يكون التقدير أن زيد الذي ما اضربت  
الاهو في تنزيل اللفظ عليه عسر نعم بشكل على أنه اذا كان لطلب التصديق في الموجب لقعهم فلو كان  
التخصيص يستدعي حصول التصديق قلنا مسلم ولكن التخصيص يستدعي التصديق بأساند أصل  
الفعل لا حصول التصديق بالاختصاص فقولك أن زيد اضربت يستدعي حصول التصديق بأن ثم مضروبا  
وليس هو المستقيم عنه بل المستقيم عنه اختصاصه بالمضروب ولم يحصل به تصديق ويمكن أن ينازع  
في أصل حصول التصديق لان قولك أن زيد اضربت اذا جعلناه للاختصاص وحلناه لنفي وإجابات صار  
كقولنا اما اضربت الا زيد اأو أنت لو قلت ما اضربت أحد اغبرز يدل على ضرب زيد لا بال مفهوم  
الذي يشكره كثير من الناس ولو كانت غير استثنائية لاستثنائنا من الذي ذهب ذاهبون إلى أنه ليس

المرفوع والمنصوب وان اشتركا في أن كلا يكون للاختصاص ولغيره لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص (والمسؤل  
وفي تقديم المرفوع غير التخصيص وحيث فيكون الاثنان ههنا في مقام دون الهزمة في تقديم المنصوب دون المرفوع نظر الغالب فيما



والسؤال عنه بها هو ما يليها فتقول أي ضرب زيد إذا كان الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده

(قوله هو ما يليها) أي جو تصور ما يليها والتصديق به (قوله إذا كان الشك) أي بقوله ذلك إذا كان الشك في نفس الفعل أي من حيث صدره من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به ولا فالفعل في حد ذاته لا يتعلق بشك وبدل لذلك قول الشارع أي الخ أي تقول ذلك إذا حصل عندك شك في أن المخاطب ضرب زيد أم لا (قوله أن تعلم وجوده) أي أردت أن تعلم أن الضرب وجوده من المخاطب أم لا (قوله ويحتمل أن يكون الخ) أي فهذا التركيب أعني ضرب زيد وكذا ما تله من كل تركيب وفي الهمة فيه فصل محتمل لأن يكون لطلب التصديق وطلب التصور وتعيين أحد (٢٥٣) الامرين بالقرائن النقطية كالقتران

(والسؤال عنه بها) أي بالهزمة (هو ما يليها كالنفل في) أي ضرب زيد إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصور المستدبان تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب زيد لكن لا تعرف أنه ضرب أم كرام

خاص من المستد أو المستد إليه أو شيء من متعلقاتها فأشار إلى ذلك بقوله (والسؤال عنه بها) أي بالهزمة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور (ما يليها) من تلك الأجزاء ذلك (كالنفل في) قول القائل (أضربت زيداً) فإن هذا الكلام بقوله السائل في وقوع ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع ضرب على زيد أو لم يقع أصلاً كذا قيل ولكن على هذا تكون التصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى بالاثبات من بعض وقد يجاب بأنه لما كان الغرض السؤال عن أصل النسبة المتعلقة بالفعل وأصل النسبة للمستند والمستند هنا فعل كان الفعل هو المسؤل وإنما يتضح وبه إذا كانت التصور ولو كان التصور لا يخلو عن معنى مراعاة التصديق كالتقدم وأما أن كانت التصديق المحض فلا يتضح ما ذكر لأن أحد أجزاء الجملة ليس أولى من الآخر في الإيلاء كما ينهنا عليه أنفابل ينسب إلى مجرى الكلام حيث تدعى أصله قبل الاستفهام ولهذا قررنا كلامه على ما إذا أراد به الهزمة التصور وقد تقدم البحث فيما يفسر بمعنى الكلام الموالي الفعل فيه الهزمة وأن ذلك ينافي ما فرض باثبات محم قال (والسؤال عنه بها هو ما يليها) أي السؤال عنه بالهزمة هو ما يليها من ذلك أقام قائم فاعده زيد إذا استفهمت عن المستند وان استفهمت عن المستند إليه قلت أي بدم محرو قائم أو عن تعلقات الفعل قلت أي بدم محرو ضربت وأقام قائم جالساً ضربت وقوله (كالنفل في) أي ضربت زيداً عبارة توههم أن المراد الفعل فقط ويكون التصور المستند وأما ترتيبه وجود الفعل ويكون استفهام تصديق كما ينهنا في الإيضاح وقد تقدم الكلام على ما في هذا المثال من النظر وقوله (والناظر في) أي أنت ضربت يريد به الفاعل المعنوي لا الصنعي فإنه لا يتقدم على فعله وقد يقال هذا ينفي إلى أن زيد قام استفهام عن زيد لأن القيام ذلك ينفي إلى أنه لا يصح أن يرد قام أم قد وانه لا يصح أن يفعل كذا حتى يكون الفعل قد تحقق وقوعه وفيه بعد ثم يتحدث فيما جزموا بسمن أن المستفهم عنه ما يليها نص سيويه فيما نقله شخناً أو حيان عنه قال في تمثيله لا يرد عندك أم محرو وأزبد التمتع أي بشر افتقد الاسم أحسن ولو قلت ألفت زيداً أم محرا لكان جائزاً أحسن وأقلت أعندك زيداً أم محرو كان جائزاً أحسن

عنه تصور المستد أو المستد إليه أو شيء من متعلقاتها من هذا هو الذي يتأى بلاؤه لما ولا يظهر إذا كان المطلوب بها التصديق وقوع النسبة إذ ليس له لفظ واحد يبي الهزمة بل دائرتين المستند والمستند إليه فليس أحدهما أولى بالاثبات من الآخر وقد يجاب بأنه لما كان الغرض عند السؤال ما يعان التصديق السؤال عن حال النسبة وهي جزء من الفعل فلا بد أن يلى الفعل الهزمة وهذا وبعضهم حل كلام المصنف على ما إذا كان السؤال عنه أحد الطرفين لا النسبة ولا جملة كما عرفت في بحث آخر وهو أن الشارع حل المتن على صورة التصديق وحل صورة التصور احتمالاً مع أن التصديق إنما يحصل بالطرفين فلم يلى التصديق الذي هو السؤال عنه الهمة فهما حل المتن على صورة التصور ابتداء كذا في يس والجواب عنه ما علمته فتأمل (قوله لكن لا تعرف أنه ضرب أم كرام) أي وأردت بالاستفهام تعيينه

وتقول أنت ضربت زيدا اذا كان الشئ في الفاعل من هو وتقول أن زيدا ضربت اذا كان الشئ في المفعول من هو وهل لطلب التصديق

(قوله والفاعل الخ) عطف على الفعل وينبغي أن يراد هنا بالفاعل الفاعل المعنوي لا الصناعي اذ لا يجوز تقديمه على فعله (قوله اذا كان الشئ في الضارب) أي تقول هذا (٧٥٤) الكلام لمخاطبك اذا كنت تعلم أن شخصا صدر منه الضرب وشككت في

كونه المخاطب أو غيره فكذا تقول له الذي صدر منك أنت أم غيرك

فالشئ هنا في الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصور (قوله اذا كان الشئ في المضروب) أي أن هذا الكلام إنما تقوله اذا عرفت أن مخاطبك ضرب

أحد وجعلت عين ذلك مضروبا ما هو هل هو زيد أم غيره فالشئ هنا في المفعول والسؤال هنا للتصوير ولا يذهب عنك ما هنا

عليه آتاهم أن الاستفهام الذي ذكرناه يراد به التصور هنا لا يتخلو عن مرعاة التصديق المخصوص ولهذا صرح الحلاق الشئ فها هو تصور سؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشئ إنما يتعلق بالنسبة بالفاعل والمفعول من حيث ذاتها فافهم (وهل) من حروف الاستفهام إنما تستعمل لطلب التصديق والمراد به هنا مطلق وقوع النسبة ولا وقوعها لانه متى علم أصل الوقوع وطلب

كأجاز أن يدعى ذلك أم عمرو وتقديم الاسمين جعلا مثله وان كان ضعيفا انتهى كلام سيويه واختاره الشيخ أبو حيان ثم يقول اذا كان مع الهزمة أم وجعلنا المستفهم عنه ما يليه يلزم تقديم الاعمين لان المستفهم عنه أحدهما فلا يحصل تقديم المستفهم عنه الا بقدم بما وقد قال سيويه انه ضعيف ثم أن السكاكي والمنصف جعلا من أمثلة الاستفهام عن التصديق قولك أن زيد مطلق ولو كان المستفهم عنه هو زيد لكان ذلك طلبا للتصور لا للتصديق ثم يقول التصديق ليس له لفظ واحد بل الهزمة بل بمناء دائريتين المبتدأ والخبر فلا يمكن أن يلي لفظ الهزمة إلا أن يقال باعتبار فيه هو الفعل ثم نقول يستعمل أن يلي الهزمة المستفهم عنه بل بعضه لا ترى أن المستفهم عنه في قولك أن زيدا ضربت أم عمرا

المضروب منهما لا زيد فقط ثم قوله تعالى الله اذن لكم يلزم أن يكون استفهاما عن المسند اليه وليس كذلك بل عن النسبة بدليل أم على آية تفرق ونقول المنصف (والمسؤول عنه ما هو ما يليه) ظاهر قوله ما هو ذكره لذلك في هذا المحل وقطعه النخعي عن التفسير دون ذكره لذلك في أول الكلام أو آخره يقتضي أن غيرها من أدوات الاستفهام لا يطلب ما يليها وليس كذلك بل غيرها يشاركها في ذلك وقد ذكره الطيبي في التبيان (تنبيه) قولنا الاستفهام عن المسند اليه حتى يحقق حصول مطلق النسبة فديزلزم أن تكون النسبة ماضية فلا يصح أن يذيع قولهم أم عمرو وليس كذلك بل يستفهم عن أقل المستقبل وعن فاعله اذا ترجع وقوعه وهذا مع كونه واضحا صريحه صاحب الاقصى القريب

(تنبيه) ان قيل التصديق مسبوق بالتصور فاذا حصل التصديق كيف يطلب التصور وقد قلنا انه تارة يسئل عن التصور والتصديق معلوم قلنا انما نسأل بالتصديق اعتقاد وجود النسبة في قال أن زيد قام أم عمرو مصدق بان ثم قبالا لكنه يجعل فاعله ص (وهل لطلب التصديق الخ) ش الاداة الثانية

جئت ونحو ذلك اه مجلول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه غير متناه كيد بل ادعي بعضهم انه قد كيد على اصطلاحا كما هو مسطر في كتب العلوك ان انظر المصدر المبين للنوع والعديد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض من تنفيدي يكون تصور المسند اليه أم المسند

جئت ونحو ذلك اه مجلول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه غير متناه كيد بل ادعي بعضهم انه قد كيد على اصطلاحا كما هو مسطر في كتب العلوك ان انظر المصدر المبين للنوع والعديد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض من تنفيدي يكون تصور المسند اليه أم المسند

جئت ونحو ذلك اه مجلول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه غير متناه كيد بل ادعي بعضهم انه قد كيد على اصطلاحا كما هو مسطر في كتب العلوك ان انظر المصدر المبين للنوع والعديد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض من تنفيدي يكون تصور المسند اليه أم المسند

جئت ونحو ذلك اه مجلول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه غير متناه كيد بل ادعي بعضهم انه قد كيد على اصطلاحا كما هو مسطر في كتب العلوك ان انظر المصدر المبين للنوع والعديد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض من تنفيدي يكون تصور المسند اليه أم المسند

جئت ونحو ذلك اه مجلول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه غير متناه كيد بل ادعي بعضهم انه قد كيد على اصطلاحا كما هو مسطر في كتب العلوك ان انظر المصدر المبين للنوع والعديد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض من تنفيدي يكون تصور المسند اليه أم المسند

جئت ونحو ذلك اه مجلول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه غير متناه كيد بل ادعي بعضهم انه قد كيد على اصطلاحا كما هو مسطر في كتب العلوك ان انظر المصدر المبين للنوع والعديد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض من تنفيدي يكون تصور المسند اليه أم المسند

جئت ونحو ذلك اه مجلول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه غير متناه كيد بل ادعي بعضهم انه قد كيد على اصطلاحا كما هو مسطر في كتب العلوك ان انظر المصدر المبين للنوع والعديد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض من تنفيدي يكون تصور المسند اليه أم المسند

جئت ونحو ذلك اه مجلول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه غير متناه كيد بل ادعي بعضهم انه قد كيد على اصطلاحا كما هو مسطر في كتب العلوك ان انظر المصدر المبين للنوع والعديد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض من تنفيدي يكون تصور المسند اليه أم المسند

جئت ونحو ذلك اه مجلول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه غير متناه كيد بل ادعي بعضهم انه قد كيد على اصطلاحا كما هو مسطر في كتب العلوك ان انظر المصدر المبين للنوع والعديد هل يتقدم أولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا ووقوعها فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض من تنفيدي يكون تصور المسند اليه أم المسند

نحسب كقولك هل قام زيد وهل عمرو قاعد لهذا امتنع هل زيد قام أم عمرو

كأمر وإذا قال الصلاة يعقوب المراد بالتصديق هنا مطلق أدراك وقوع النسبة أولا وقوعها لا نمتى علم أصل الوقوع وطلب الاعلام بوقوع مخصوص عدو من باب التصور (قوله نحسب) أي إذا عرفت أنها طلب التصديق نحسب هي أي هذه المعرفة نحسب مبتدأ لكن ضم ليس رفعا لأنه مبني بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له الفرض على طلب التصديق وإن كان ليس من طريقه أه أطول (قوله وتدخل على الجملتين) أي الاستعانة والفعلية بشرط أن تكون الجملة مثبتة فلا تدخل على منفي فلا يقال حصل لا قام زيد لانها في الاصل بمعنى فدوحي لا تدخل على المنفي فلا يقال قد لا يقوم زيد واعلم أن عدم دخول دل على المنفي لا ينافي أنها لطلب التصديق مطلقا أعني الإيجابي والسلبى فيعوز أن يقال هل قام زيد أو لم يقوم كاصح بذلك العلامة المحلى في شرح جمع الجوامع ورادا على النتائج السبكي في المتن المذكور حيث فهم من قولهم أنها لا تدخل على منفي أنه لا يطلب بها التصديق (٢٥٥)

السلبى (قوله نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام زيد والقعود لعمرو (ولهذا) أي اختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لأن وقوع المفرد هنا بعد أم دليل على أن امتمت له معنى لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم (قوله نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام زيد والقعود لعمرو (ولهذا) أي اختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لأن وقوع المفرد هنا بعد أم دليل على أن امتمت له معنى لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم (قوله نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام زيد والقعود لعمرو (ولهذا) أي اختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لأن وقوع المفرد هنا بعد أم دليل على أن امتمت له معنى لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم

الاعلام بوقوع مخصوص عدو من باب التصور (نحسب) أي فطلب التصديق بها حسبك أي كافيك عن طلب التصور فلا يتعدى بهما من التصديق إلى التصور فلا تستعمل فيه وتدخل عند استعمالها في التصديق الذي يختص به على الجملتين الفعلية (نحو) قولك (هل قام زيد) الاستعانة الاستعانة (هل عمرو قاعد) وإنما تستعمل في التركيبين إذا أريد فيها السؤال هل حصل القيام زيد أو لم يحصل له أصلا وهل حصل القعود لعمرو أو لم يحصل له أصلا (ولهذا) أي لاجل اختصاصها بالتصديق (امتنع) استعمالها في تركيب قرت فيه بمبايد على السؤال عن التصور نحو قولك (هل زيد قام أم عمرو) لأن أم هنا وقع بعدها مفرد دل على كونها متممة والمتصلة تدل على كون هل هو لطلب التصديق وقول المصنف (نحسب) أي فقط وهذه الكلمة لازمة للإضافة معنى وقطع عنها لفظا فتبنى على الضم في الاكروفا وأخصنا ما يقين بطلب التصديق في المزمرة وأمنتته وهي بعينها أمثلة الاستفهام هل وعبارة الطي في التيان هل خمسة بطلب التصديق وهي فاسدة والصواب أن طلب التصديق يختص بهذا ذلك كقولك هل قام زيد ولا يحتاج أن تقول هنا على أحد التقادير لأنه لا يصلح الالتصاق بتصديق فيحصل عليه وقوله وهل عمرو قاعد فيه ما سبق من البحث وذكر المثالين لأن أحدهما جملية أصح والأخر فعلية تم قال (ولهذا) أي ولو كان هل لا يطلب بها الالتصاق والتصديق (امتنع هل قام أم عمرو) لأن أم المتصلة إنما تستعمل عند طلب التصور ورادة التبيين بعد العلم بالنسبة والتصديق

أي أدراك أن هذا الثبوت مطابق الواقع مع العمل بحقيقة كل من المسندين تأمل (قوله ولهذا امتنع هل زيد هل) أي امتنع الجمع بينها وبين ما يدل على السؤال عن التصور نحو قولك هل قام زيد قام أم عمرو (قوله لأن وقوع المفرد هنا) هذا غلة للبيان أي وامتنع هل زيد قام أم عمرو ولا اختصاصها بطلب التصديق لأن وقوع المفرد وهو عمرو هنا أي بعد أم الواقع في جز الاستفهام دليل على أن أم متممة أدل كانت منقطعة تلوجب وقوع الجملة بعدها بأن يقال أم عندك بشر ولا يقال أن ذلك المفرد الواقع بعدها هنا جزء من جملة وانها منقطعة لأن وقوع المفرد الذي هو جزء جملة بعد أم المنقطعة جواز مشروط بكونها بعدها خبر نحو أنها لا بل أم شاء وهنا ليست واقعة بعدها خبر وإنما هي أم هذه منقطعة لا نقطاع ما بعدها عما قبلها لأن الفرض من الاتيان بها الانتقال من كلام إلى كلام آخر فلذا كانت بمعنى بل الاضربية وإنما هي أم المتصلة بذلك لا اتصال ما قبلها بما بعدها (قوله وهي لطلب تعيين أحد الأمرين) أي المفرد الذي قبلها والمفرد الذي بعدها هو المنقطعة وهي التي بمعنى بل لطلب التصديق فيعوز وقوعها بعدها تأكيذا (قوله لمع العلم بثبوت أصل الحكم) أي المحكوم به والعلم بثبوت المحكوم به بتصديق وحاصله أنها لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم فان قلت التصديق مسبق بالتصور فيكتف بصحة طلب التصور بأم المتصلة

وفتح هل زيد اضربت ان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والشك في اقدم عليه ولم يفتح

مع حصول التصديق في نحو أزيد أقام أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم) أي التصديق أي فأم المتصلة فتعبدان البائل عالم بالحكم وهل تنفد أنه جاهل بل لأنها لطلبه وحيد فحينئذ يفتح هل وأم المذكورة يتنافى وتناقض فيمتنع الجمع بينهما في تركيب واحد وتفسير الحكم بالتصديق بناء على أن التصديق بسيط وأنه عبارة عن الحكم وأن تصور المسند والمسند اليه النسبة أي ادراك كل منها شروط للتصديق لأجزأله هو مذهب الحكماء وهو المختار وقيل ان التصديق مر كبس تصور المسند (٢٥٦) والمسند اليه النسبة ومن الحكم وهو ادراك أن

النسبة واقعة أوليت بواقعه فان قلت لم لا يكون المطلوب بنحو قولنا هل زيد أقام أم عمرو الأمرين معا أعني طلب التعيين وطلب الحكم بأن يكون المطلوب بهل التصديق وبأم التعيين ويقصدان معا باللفظين المختلفين إذ طلب التعيين لم يقصد بهل بل بأم وطلب الحكم لم يقصد بأم بل بهل وحينئذ فيسوغ الجمع بين هل وأم المتصلة قلت المراد أن الجملة الواقعة فيها حل لا تكون الا لطلب التصديق والجملة الواقعة فيها أم لا تكون الا لطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدي إلى التناقض على أن طلب التعيين بأم يستلزم كون التصديق باصل الحكم حاصلًا إذ قد قلنا أنها لطلب تعيين

وهل انما تكون لطلب الحكم فقط ولو قلت هل زيد أقام بدون أم عمرو لفتح ولا يمتنع لماسيحي (و) لهذا أيضا (فتح هل زيد اضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال

السؤال عن الصور لانهما التعيين أحد الشئيين المنه من وقعت منه النسبة منها بعد العلم بأصل تلك النسبة وقد تقدم أن دل لطلب أصل النسبة فقط ضاهج لاصل النسبة ألا يسئل عن معلوم ومقتضى أم المتصلة العلم بها فتناويا ولم يذكر أم مع هل أصلا أو ذكر متقطعة بأن أريد الانتقال من كلام إلى آخر فقبل مثلال هل زيد أقام أو هل زيد أقام وعمرو قائم بمعنى بل عمرو قائم على وجه الاضراب لم يمتنع ولم يفتح كسابق في (و) لاجل اختصاصها بالتصديق (فتح) استعمالها في تركيب دون مظنة العلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول عن الفعل نحو قول القائل (هل زيد اضربت) بتقديم زيد على ضربت وانما كان مظنة العلم بحصول أصل النسبة (لان التقديم) أي تقديم المفعول (يستدعي) أي يقتضي غالبا (حصول التصديق) أي أن التكامل حصل له تصديق (بنفس) وقوع (الفعل) الذي هو الضرب وبما عا ل عن تعيين المفعول فساكنه بقول هذا الضرب الصادر منكم الذي وقع عليه هل دون زيد أو غيره فالمفعول هو المفعول فعل مقتضى ظاهر الاستعمال والغالب يكون سوء الاعن المفعول لاعن ثبوت أصل الفعل وعلى مقتضى أصل استعمال هل يكون سوء الاعن أصل الفعل وهو طلب تحصيل الحاصل وهو عبث ينزل في باب البلاغة منزلة المحال فكان بين ظاهرهما التناقض فيفتح ونحوه في طلب النسبة فيلزم طلبها وكونها حاصلة وهما متنافيان قال السراج تبع صاحب المفتاح بخلاف أم المنقطعة فيصور أن تعادل هل فتقول هل قام زيد أم قد بشر قال سيبويه تقول هل تأتي أم تحدثنى قلت أم لا تقع بعد هل المنقطعة لأنها لا يطلب بها التصديق ولا تكون أم معه المنقطعة كسابق ولا نه يشترط في الصالح أن يكون قبلها استعمالها بالهزرة قال ابن الصائغ ولا يجوز استعمال أم بعد هل الآن تريد المنقطعة كقوله

الآليت شعري هل تغيرت الرحي \* رحي الحرب أم اخبت بفلج كاهيا قال سيبويه هو على كلامين فقول لكساكي حينئذ امتنع أن يقال هل عندك عمرو أم بشر بخلاف أم

أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل يقتضي عدم حصوله وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما فلا يتوجه السؤال من أصله (قوله ولو قلت الخ) أعاد به أن محل امتناع المثال المتقدم عند الاتيان بأم بعد هل فلولم تذكر فإنه لا يمتنع بل يكون فيها لماسيحي من قول المصنف لان التقديم الخ (قوله ولهذا أيضا فتح) أي ولجل اختصاصها بالتصديق فتح استعمالها في تركيب هو مظنة العلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول إلى الفعل سواء كان ذلك المفعول مفعولا بنحو هل زيد اضربت أو غيره بنحو أفي الدار جلست وأرا كيا جئت وأعندك قام عمرو (قوله لان التقديم) أي تقديم المفعول على الفعل (قوله يستدعي) أي يقتضي غالبا (قوله حصول التصديق) أي حصول العلم للتكامل (قوله بنفس) (للفعل) أي بنفس وقوع الفعل كالضرب أي ان التقديم يقتضي أن التكامل عالم بوقوع الفعل (قوله فتكون هل الخ) أي لأنها لطلب التمييز (قوله وهو محال) أي وحصول الحاصل محال وحينئذ فيكون طلبه عبثا

(قوله وانما لم يمنع) أي مع أن العلامة المذكورة تقتضي منه لاحتمال أن يكون زيدا أي في المثال المذكور مفعول فعل محذوف أي مقدر قبله ويكون مفعول المذكور محذوف أو التقدير هل ضربت زيدا ضربه وجئت فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعي التصديق بحصول نفس الفعل (قوله أو يكون التقديم لجرد الاحتمال) أي لانه تام الجرد عن التخصيص أي وجئت فلا يكون التقديم مستدعا للتصديق بحصول الفعل فلا تكون هل لطلب حصول الحاصل (قوله لكن ذلك) أي ما ذكر من كون زيدا مفعولا محذوف أو مفعولا لذلك قد ورد مجرد الاحتمال لا للتخصيص (قوله خلاف الظاهر) أي بما ازم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر عن العمل بلا شغل ودوقبح وما يازم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر اذ انما في تقديم المفعول كونه للتخصيص ومخالفة الغالب قيمته واذ اعلنت ما يازم على كل منهما ظهر لك أن كلامنا من الاحتمالين (٧٥٧) بعيد عن جوح الا انه مع بعده يبقى في تصحيح قولك هل زيدا

وانما لم يمنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لجرد الاحتمال لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربه) فانه لا يقيح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) أي هل ضربت زيدا ضربه

المثال سائر العلاقات نحو هل في الدار جلست وهل راكبا جئت وهل عندك قام عمرو وانما لم يمنع لعدم لزوم إرادة ما يفهم غالباً من التقديم البنى هو السؤال عن المفعول بعد العلم بأصل الفعل لجواز أن يكون زيدا مفعولا لفعل محذوف فلا يفيد الاختصاص ولكن في هذا التقدير منع الفعل الظاهر من العمل بلا شغل وهو قبيح فالقيح على هذا الاحتمال يكون من تبادر التخصيص ومن فيه المقدور وقيل لجواز أن يكون التقدير لجرد الاحتمال فالقيح على هذا التقدير من تبادر التخصيص وغلبته وبزم عليه القبح ولو تحقق الاحتمال ووجدت قولك هل وجه الحبيب تغنى قيل ولا قائل به وعلى هذا يكون القبح مخصوصا بتقدير الفعل وحينئذ يرى ما حصل في نفس الامر فان قصد التخصيص امتنع وان قصد تقدير الفعل قبح وان قصد الاحتمال لم يقيح ولا يرى في القبح المظنة كما أشرنا إليه قبل وظاهر كلام المصنف ما قررناه تأمل ثم القبح المذكور انما يكون حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال (دون) ماذا أقبل به نحو قول القائل (هل زيد اضربه) فانه لا يقيح لان الفعل لما اتصل بالشاغل الذي هو الضمير لم يتعين التخصيص المقيد لحصول العلم بأصل النسبة وانما لم يتعين (لجواز تقدير) الفعل (المفسر) بفتح السين (قبل زيدا) فيكون الاصل هل ضربت زيدا ضربه واذ اقدر قبل زيدا لم يقد تخصيصا

عندك بشرى قضى بان هذا التركيب ممتنع وان أم هذه متصلة وقد اعترض عليه في ذلك ولا اعتراض لانه يعني انما اذ لم تقدر عندك قبل العاطف تكون أم هذه متصلة وهذا التركيب ممتنع عند البيانيين لم يقله وعند النحاة لعدم تقدم الهمزة فلو عاين هذا التركيب لكانت أم هذه متصلة نعم اطلاق امتناع هل قام زيد أم عمرو من السكاكي والمصنف فيه نظر لانه انما يمنع حيث لم يقدر فعل قبل العاطف فان قدر جازوا كان على كلامين كما صرح به ابن الصائغ واقتضاه كلام سيبويه ونص عليه ابن مالك في شرح الالفية وقال السكاكي انه يقيح أم عندك زيدا أم عندك عمرو بانقطاع أم قلت بل ينبغي أن يمنع لان الظاهر من أم هذه انها متصلة فانه على معنى أم عندك زيدا أم عمرو ولا فرق بينهما الا أن هذا جلتان ولا أثر لذلك في

(٣٣) - شروح التلخيص ثانياً مثل هل قام زيد أم عمرو لا احتمال تقدير فعل بعد أم لتكون منقطعة وان كان خلاف الظاهر اذ مخالفة الظاهر لا تقتضي الاستئناس على ما ذكرتم وان اقتضت القبح وجاب بأن نحو هل قام زيد أم عمرو لم يقع في كلام العرب حتى يتكف حصته ولو على قيم اذام المنقطعة المذكورة بعد افعال المحذوفات ما نطقوا به بعد ان خبر نحو انما لا بهل أم أم المذكورة في الاستفهام فلم ينطقوا بعد الا بالجملة بخلاف نحو هل قام زيد امضرت فانه يوجد في كلامهم فاضطررنا الى تكف حصته ولو على قيم اذلو كان ممتنعاً لما نطقوا به (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) أي فيكون الجمل عليه بعيداً والرجوع الى التخصيص أرجح واذا كان مقتضى الاستئناس راجحاً كان هذا المثال قبيحاً مع ذلك الاحتمال المرجوح السكاكي في تصحيحه (قوله دون هل زيد اضربه) أشار المصنف بهذا الى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق أم ماذا اتصل به كهذا المثال فلا يقيح (قوله لجواز تقدير المفسر) أي لجواز ذلك جوازاً راجحاً لان الاصل تقديم العامل على المفعول وحينئذ فلا يستدعي حصول

وجعل السكاكي قبح نحو هل رجل عرف لذلك أي ما قبح له هل زيد اضربت ويزارمه أن لا يقبح نحو هل زيد عرف لا امتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق

التصديق بنفس الفعل لأن السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المقبول بعد العلم بأصل الثبوت وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق فتكون هل لطلبه فيصنوعا قلنا من أن الراد الجواز الراجع أن يدفع ما يقال أن مطلق الجواز لا يخلص من الفحاحة ولا يدفعها وإنما عبر بالجواز إشارة إلى أنه قد لا يقدر للفسر قبل زيد بل بعده وهو جائز أيضا لكن بموجبية ويكون التقدير (٢٥٨)

وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك أي لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير في عرف قدم للتخصيص (ويزارمه) أي السكاكي (أن لا يقبح هل زيد عرف) لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه يقبح باجاءع النحاة

فلم يقبح لأن السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت أصل الفعل لا عن المقبول بعد العلم بأصل الثبوت كما في المثال الأول (وجعل السكاكي قبح) قول القائل (هل رجل عرف) المتفق على قبحه (أجل ذلك) المذكور وهو كون التقديم للتخصيص المقيد للعلم بأصل الثبوت المنافي لمقتضى هل وإنما جعله لذلك لأن مذهبه كما تقدم أن نحو هذا المثال يقدر فيه أن رجلا مقدم عن تأخير على أن فيه فاعل معنى فالأصل في هل رجل عرف عنده هل عرف رجل على أن رجلا بدل من الضمير فالتقديم بقيد التخصص المنافي لمقتضى هل ولم يجعله متمعا لجواز أن لا يقدم للتخصيص بل مجرد الإتمام ويكون الإتمام بتقدير فعل يكون رافعا لرجل (ويزارمه) أي ويزارم السكاكي حيث جعل علة القبح تقدما بنيد التخصص (أن لا يقبح) ما لا يصح فيه التقديم التخصص لا تنفاه علة القبح عن نحو قولك (هل زيد عرف) فإن تقديم المفعول فيه ليس التخصص المستدعي حصول التصديق

الأصل وعدمه بل يكون المعنى على كلامين في الثاني منهما استفهام عن أضراب وهذا المثال يظهر منه أنه استفهام واحد ولا أضراب الظاهر أن أم فيه متصلة وأنه لا يجوز قوله وقبح هل زيد اضربت لأن التقديم على ما قرره يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والمستقيم عنه لا بد أن يكون غير حاصل وقت الطلب لقولك هل زيد اضربت لا يكون استفهاما عن التصديق لأنه تحصيل الحاصل ولا عن التصور لأن هل لم توضع له وقد تقدم ما عليم من الاعتراض قال الشارح وإنما قال قبح ولم يقل امتنع وإن كان ما ادعاه جعابا بن متنافين فهو يقتضي المنع لأنه يحتمل أن يكون مفعولا بمحذوف تقديره هل ضربت زيد اضربه لكن هذا التقدير بعيد لأن فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعول الثاني فلذلك كان بعيدا فكان الحل على غيره راجعا وقيل إنما حكم بقبحه دون امتناعه لأن الذي أدى إلى الامتناع هو التخصص والتخصيص ليس بلازم بل راجع ولا متناهي نحو هل رجل قام فلو كان التخصص لازما لامتنع ذلك التركيب فلما كان المفصلي إلى الامتناع راجعا كان هذا قبحا لخالفته الراجع قال المصنف (دون ضربه) أي لا يقبح هل زيد اضربه لأن القبح إنما جاء هل زيد اضربت لتعق

ويزارمه الفساد السابق والحاصل أن هذا المثال يحتمل احتمالين أحدهما راجع والآخر مرجوح ويزارمه الفساد فعمل على الراجح فلذا كان خاليا عن القبح (قوله لما سبق الخ) أي وإنما حصل قبحه لأجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ (قوله قدم للتخصيص) أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والجهل اتما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا لتصوره وهل لطلب التصديق فيكون لطلب حصول الحاصل ولم يجعل المثال المذكور متمعا لجواز أن لا يكون تقديره من تأخير للتخصيص بل مجرد الإتمام أو يكون الكلام بتقدير

فعل رافع لرجل (قوله ويزارمه) أي حيث جعل علة القبح في النكر كون التقديم لا كان مؤخرا وفيه للتخصيص (قوله ليس للتخصيص عنده) بل لأنه تام أو التقوى لأن اعتبار التقديم والتأخير لا فائدة التخصص في رجل عرف لكونه لا سبب سواء لكون المبتدأ نكرة أو المعرفة فتبين عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها التخصص وإذا كان تقديم المعرفة لتبني التخصص فلا ضرر في كون هل لطلب التصديق (قوله وحتى يستدعي الخ) تفرغ على أني ليس التخصص الذي يقتضي عليه استدعاء الخ (قوله مع أنه يقبح باجاءع النحاة) مرتب بقوله ويزارمه أن لا يقبح ووجه قبحه الفصل بين هل والفعل بالام مع أنها إذا رأت الفعل في حينها لا ترضى إلا بما تقتضيه من الاتصال عنان ففت كيف يكون قبيحا بالاجاءع مع أن صاحب الذم خرج على تقدير الفعل قلت ما ذكره صاحب الفصل من التوجيه إنما هو تصحيح للنطق بالوجه القبيح لأنه توجيه له مع كونه شائعا حسنا

أن ما ذكره المصنف من  
اللزوم غير لازم للسكاكى  
لان انتفاء علة من علل  
القبح وهى كون التقديم  
للتخصيص لا يستلزم انتفاء  
جميع العلل فلا يلزمه أن  
يقول بحسن هذا التركيب  
بل يجوز أن يقول فيه  
بالقبح لعله أخرى إلا يلزم  
من نفي علة نفي جميع العلل  
فاللزام على مقاله عدم  
وجود القبح لتلك العلة لا  
نفي القبح مطلقا كما قال  
المصنف اه لكن هذا  
الجواب إنما ينظر إذا لم يكن  
علة القبح مبصرة عند  
السكاكى فبما ذكره وظاهر  
عبارته فيفيد الانحصار  
حيث قال ولا اختصاصه  
بالتصديق قبح هل زيدا  
عرفت الآن يقال تقديم  
قوله لا اختصاصه لا  
للاختصاص بل لغيره  
آخر (قوله لأن ما ذكره)  
أى اللفظ (قوله لجواز  
أن يتبع) أى هل زيد يعرف  
عند السكاكى لعله أخرى  
هى ما ذكره غيره من أن  
حل فى الأصل يبنى فتوقفه  
مختصة بالفعل فكذلك  
كان معناه فيكون السكاكى  
فإنه لا يعمل بغيره فى قبح  
هذا التركيب (قوله  
وعلى غيره قبحها بأن  
هل الخ) أى علل غيره  
قبحها بعلته أخرى غير  
ما علل بها هو وهى أن هل دائما بمعنى قدنى استعمالها الأصل والاستفهام مأخوذ من حمزة مقصورة فيها فاصل هل عرف زيد أهلى

وفيه نظر لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يتبع لعله أخرى (وعلى غيره) أى غير السكاكى  
(قبحها) أى قبح هل رجل عرف هو هل زيد يعرف  
بأصل الفعل المتأني للطلب بهل بل للاختصاص والتقوى كما تقدم إذا لا يصح تقدير تأخيرها على أنه فاعل معنى  
كما قدر السكاكى فى هل رجل عرف مع أن هذا التركيب أعنى هل زيد يعرف فيجب بالاجماع وأوجب  
عن هذا بأن انتفاء علة من علل القبح وهى كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا  
يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز أن يقول فيه القبح لعله أخرى إلا يلزم من نفي علة نفي  
جميع العلل فاللزام عدم وجود القبح لتلك العلة لا نفي القبح مطلقا كما قال المصنف (وعلى غيره)  
أى غير السكاكى (قبحها) أى على قبح المثالين وهما هل رجل عرف وهل زيد يعرف بعلته أخرى  
التقديم المقضى للاختصاص المقضى لحصول التصديق بالنسبة وأما هل زيد يعرف بغيره فيجوز أن يكون  
العامل فى زيدا متقدما عليه التقدير هل ضربت زيداء بغيره فلا يكون فيه تقديم فلا اختصاص فليس فى  
الجملة ما يقتضى التصديق فصح الاستفهام بهل عن التصديق قلب وما ذكره المصنف من صحة هل زيدا  
ضربه وعدم قبحه ومن قبح هل زيداء بغيره المتقضى لجوازه فى الجملة ممنوع فإن أدوات الاستفهام غير  
الهمزة إذا ذاق وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا فى  
ضرورة تقرر هذا نص ابن عصفور فى المقرب وقال سيبويه فى باب ما يختار فيه النصب من أبواب الاشتغال  
ولو قلت هل زيداء لم يحجز وكذلك قال غيره وقال أيضا أبو حيان لو قلت هل زيداء بغيره لم يحجز إلا فى  
الشعر فإذا جاء فى الكلام هل زيداء بغيره كان ذلك على الاشتغال هنا مذنب سيبويه بخلافه السكاكى  
وجوز أن يليها الاسم وإن جاء بعده الفعل انتهى وإعالم المصنف تبين فى ذلك القول الزخشرى فى المقص  
فانه قال فصل وقد بحثى الفاعل ورافعه مضمر الى أن قال والمرفوع فى قولهم هل زيداء بغيره فاعاله فعل مضمر  
بغيره الظاهر لا يقال إذا قدر الفعل قبل الاسم فاعاله الفعل لا نأتقول مرادهم أن يليها الفعل لفظا  
وهذا كما أن لم يوفق وسوف وان لما كان الفعل مختصا بهما لم يليها الا صريح الفعل وكذلك على مذهب  
البصر بين وان كان الصحيح خلافه لصادته لقوله تعالى قل لو أنتم تملكون ثم نقول ان جاز ذلك على  
رأى الكسائى وجب فيه الاشتغال بتقدير الفعل قبله وحينئذ فلا تقديم فلا اختصاص فالفتح حينئذ قد  
هذا باطل قطعاً بل هو بين امتناع وحسن يجوز مع قبحه لم يقبل به قائل ثم رد على الزخشرى من جهة  
المعنى ماسياً فى ثم اعترض المصنف على السكاكى بأن هل زيد يعرف هل رجل عرف التقديم المقيد  
للاختصاص قال ويلزمه أن لا يقبح هل زيد يعرف لأنه يرى أن يجوز يد عرف ليس فيه اختصاص قلت  
ومن أن المصنف أن السكاكى وافق على قبح هل زيد يعرف إذا كان المقضى لقبح هل رجل عرف عنده  
إنما هو التقديم المقيد للاختصاص فقدا لا يقول به نعم رد على السكاكى أنه يقول فى محور هل عرف أنه  
لا يلزم أن يكون للاختصاص بل قد يكون له وقد لا يكون وإنما يقول به غالباً إذا لم يكن الابتداء بالذكورة  
مستوعباً سواء وقولنا هل رجل عرف لا بد الابتداء بالذكورة فيمستوعب وهو حرف الاستفهام فليس متعينا  
للاختصاص ولا راجحاً فيه فكان من حقه أن يفصل بينه وبين أن يقصد الاختصاص فيقبح أو لا فلا يقبح  
والزخشرى لا فرق عنده بين زيد عرف ورجل عرف فى افتادتهما للاختصاص وقد جرد هذين  
التركيبين ولم يقبحهما سبباً أنه يرى أن العامل سابق فلا تقديم فلا اختصاص لكن يلزمه القول بقبحهما  
لان المستفهم عنهما يلى الأداة فيلزم أن يكون هو المسند اليه هنا فيكون تصور هو لا يجوز بهل ولا عذر  
عن ذلك إلا أن يقال الاستفهام عنهما يليها الما لفظاً وتقديراً والذى ولى هنا تقدير الفعل قوله (وعلى غيره)

بأن أصل هل أن تكون بمعنى قد فالأنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام

عرفن زيد بادخال همزة الاستفهام على هل التي بمعنى قد فكانه قيل أقدر فعرفن زيد يقول الشارح وأصله أي أصل هل بمعنى قد أهل همزة الاستفهام إشارة لذلك قال أبو حيان في الإفصاح وذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل قد تكون بمعنى قد مجرد عن الاستفهام ور بمفسر وإن ذلك قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر ثم إن المراد بمعنى قد المذكورة قيل التقريب أي قد أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن شيئاً مذكوراً كذا في الكشف وفسرها غيره بقدر خاصة لكن هل قد على معنى التحقيق لا على معنى التعريب وحلها بعضهم على معنى التوقيع وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر في شأن آدم قد أتى على الإنسان (٢٦٠) وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيء مذكوراً وذلك

بأن هل بمعنى قد في الأصل وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطغلت عليها في الاستفهام وقدم من خواص الأفعال فكذا ما هي بمعناها وأعمالها يقيح هل زيد قائم لأنها أدم تر الفعل

غير ما علم به السكاك في هل رجل عرفوهي (أن هل) كانت (بمعنى قد في الأصل) أي في أصل استعمالها أصل هل عرفن زيد أهل عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل على أنها بمعنى قد فكانه قيل أقدر فعرفن زيد (وهذا أصل استعمالها ثم ترك الهمزة قبلها) أي قبل هل أي أسقطت (لكثرة وقوعها) أي هل (في) إرادة (الاستفهام) بمعنى أريد الاستفهام عن فعل مع قد فإفادة معنى قد استعملت فيه هل دون قد فلما كثرت استعمالها كذلك أقيمت مقام الهمزة التي كانت تصاحبها كثيراً والتي فيها معنى قد فلم تقدر الهمزة أصلاً بل تطغلت عليها هل في إفادة معناها فلاجل أنها بمعنى قد في الأصل أدخلت على الفعل دون الاسم كقدر ما أعاد معناها الأصلي ولكن إنما يرى فيها معناها الأصلي في لزوم موالاتها الفعل إذا وجد الفعل في التركيب وأما إذا لم يوجد أصلاً روي فيها معنى الاستفهام الذي نقلته بخاز دخوله على الاسم فلا يقيح أن يقال هل زيد قائم أو ما يقيح أو يمنع نحو قولك هل زيد قائم والفرق بين التركيبين أنها كما تقدم حيث لم تر الفعل في حينها نلت عنه ولم تذكر

أي عل غير السكاك في هل زيد عرف وهل رجل عرف (بأن هل في الأصل بمعنى قد) كما جاء في قوله تعالى هل أتى على الإنسان فإذا استعملت في الاستفهام كان أصله أن يؤق مع ما بالهمزة إلا أنه لما كثرت وقوعها في الاستفهام تركوا الهمزة وكافج قد زيد يعرف بيق هل زيد يعرف هذا معنى كلام المصنف قلت قوله أصل هل أن تكون بمعنى قد أنى به أنها حال كونها استفهامية بمعنى قد فهو بعيد لأن ذلك يخالف إطلاق المعربين على تسميتها حرف استفهام وإن عني أن معناها الأصلي قد ثم استعملت في الاستفهام فذلك ممنوع ولو صرح لا يقضي بمساواتها لتعريف هذا الحكم وقولهم أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام يعني أنها لما كانت متعينة للاستفهام استغنى عن ذكر همزته وفيه نظر لأنه ليس كل شيء كان متعيناً للشيء بلزم فيه تركه أذا ذلك الشيء فترك الهمزة قبلها لئلا يجمع بين حرف استفهام لا لكثرة وقوعها في الاستفهام والذي أوقع المصنف في ذلك كلام الزمخشري في

الحين من كونه طيناً (قوله) بمعنى قد أي متبسة بمعنى قد وهو التعريب أو التحقيق أو التوقع على الخلاف في ذلك (قوله) وترك الهمزة قبلها) أي قبل هل وأشار بقوله لكثرة الخ إلى أنها قد تقع في الخبر كما في قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر كما مر (قوله) وقوعها في الاستفهام) أي في الكلام الذي يراد به الاستفهام (قوله) فأقيمت هي مقام الهمزة) أي والتي فيها معنى قد (قوله) وتطغلت عليها هي الاستفهام) أي في إفادته وفيه ان هذا يقتضي أن هل غير موضوع للاستفهام فينا في ماسبق من أنها موضوعة لطلب التصديق واجب بأن

وضعها لذلك باعتبار العرف الطاري فلا ينافي أنها تطغلت على الهمزة في إفادته معناه (قوله) وقدم من خواص الأنواع الخ) هذا من تمة التعليق وكذا ما هي بمعناها لكن لما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم ما يقيح أن كان في الجملة فعل أو بدونه أن لم يكن فيها فعل نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد فإن دخوله عليه ممنوع (قوله) وأعمالها يقيح الخ) هذا جواب عما يقال مقتضى هذا التعليق أن يقيح دخوله على الجملة الاسمية التي طرفها اسمان نحو هل زيد قائم مع أنه جازم بلا فاعل فأي فرق بين ما إذا كان الخبر فعلاً قلتم بيقبه وإذا كان اسماً قلتم بعدم بيقبه مع أن مقتضى التعليق استواء الأمرين في التقيح وحاصل ما يجب به الشارح أنه فرق بين الأمرين وذلك لأنه إذا كان طرف الجملة اسماً لم تر هل الفعل في حينها فتدخل عنه ورأى فيها معنى الاستفهام التي نقلته له وإذا كان الخبر فعلاً رأت هل الفعل في حينها فلا ترضى إلا بما تقتضيه نظراً لمعناها الأصلي وهو كونها بمعنى قد المختصة بالدخول على الفعل



(قوله في حيزها) أي في قرب حيزها والآخرها مستعمل بالاقبل غيرها (قوله بولست) أي ولم تذكر المعاهد والاطوان قائله ماغاب عن العين غاب عن الخاطر (قوله تذكرت اليهود) أي المهد الذي ينهوا دينهم حيث أنها في الأصل بمعنى قد انحصرت بالفعل وكان المناسب أن يقول فأنه تذكر اليهود ونحن إلى الألف المألوف ولا ترضى إلا أن إذا للاستقبال فالمرتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله ونحن إلى الألف المألوف) المراد بالألف المألوف الفعل ونحن بالتعريف بمعنى مالت وعظفت من حنا يخنحون حنا وبالشد يد بمعنى اشتاقت من حن يحنحون حنا والمألوف تأكيد

في حيزها ذهبت عنه وتسلت بخلاف بخلاف ما إذا أنه فأنه تذكر اليهود ونحن إلى الألف المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف

المعاهد والاطوان وأما إذا أنه أملمها فأنه تذكر المعاهد ونحن إلى الاطوان فلا نجد بها من معانقه على أصلها فلا تقبل تقريب الاسم بينهما وبين الفعل الذي هو الفهاولما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها مقتضاها لبيان أصل الغرض الذي نقلت إليه وذلك هو تحلصها الفعل المضارع للاستقبال لأن حصول المستقيم عنه ينبغي أن يكون استقبالا لا يستقيم عن الواقع في الحال حال شهودها لا أن يكون على وجه آخر وإلى هذا أشار بقوله (وهي) أي هل (تخصص) أي تخصص الفعل (المضارع للاستقبال) ولم يذكر الجلالة الأصلية والماضي فظاهره بقاء كل منهما على أصله وأنها لا تؤثر في أحدهما شيئا من التخصيص المفصل حيث قال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد لأنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في استفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس يربوع بسدتنا \* أدلرأونا بسفح القناع ذي الاكم

وإذا أدخلني اطلاقه يزم أن تكون هل حيث وقعت بمعناها فتخرج عن الاستفهام بالكلمة والذي أوقعه في ذلك قول سيبويه وكذلك هل إنما هي بمنزلة قد لأنهم تركوا الألف واللام قبلها إذا كانت لا تقع إلا في الاستفهام وقد أوال السرافي كلام سيبويه على أن المراد أن هل يستقبل بها الاستفهام كما أن قد يستقبل بها الخبر وقال السرافي في هذا البيت وهذا غير معروف والرواية أم هل رأونا وقال ابن مالك هل يتعين مرادها القدا إذا دخلت عليها الهمزة ورد عليه شيئا أو جحان وقال لا تقع مرادها فلا أصلا وخرج البيت على الزيادة وبالجملة فهما واكثر النحاة متفقون على أنه عند إرادة الاستفهام ليست بمعنى قد وقد أورد بعض الشارحين أنها هل جلت على قد لا تمنع هل زيد قائم كما امتنع قد زيد قائم وأوجب بأنها جلت على الهمزة في ذلك لأنهم لم يحمل على الهمزة في عدم قبح هل زيدا ضربت لأنها وجدت ما تستحقه فلم تحمل على ما هو غير أصلها وبالجملة ما ذكره الزمخشري من كون هل بمعنى قد أن أراد المراد ففوه في غاية البعد وأما قول المصنف أنها في الأصل بمعنى قد فمأومه كلامه من أن أصلها ذلك ثم صارت للاستفهام فلم يقل به أحديا علمت ص (وهي تخصص المضارع بالاستقبال الخ) ش لما كانت هل ليست أصلا في الاستفهام بل فرعها تقاصرت عن الهمزة فاختص المضارع بعدها بالاستقبال فلا يجوز أن تقول هل تضرب زيدا وهو أخوك لأن هذا استفهام توبيخ والتوبيخ لا يكون على المستقبل إنما يكون على الحال أو الماضي واستفهام التوبيخ لا يكون إلا بالهمزة ويصح أن تقول ألتضرب زيدا وهو أخوك لتوبيخا على ضرب

المعاهد والاطوان وأما إذا أنه أملمها فأنه تذكر المعاهد ونحن إلى الاطوان فلا نجد بها من معانقه على أصلها فلا تقبل تقريب الاسم بينهما وبين الفعل الذي هو الفهاولما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها مقتضاها لبيان أصل الغرض الذي نقلت إليه وذلك هو تحلصها الفعل المضارع للاستقبال لأن حصول المستقيم عنه ينبغي أن يكون استقبالا لا يستقيم عن الواقع في الحال حال شهودها لا أن يكون على وجه آخر وإلى هذا أشار بقوله (وهي) أي هل (تخصص) أي تخصص الفعل (المضارع للاستقبال) ولم يذكر الجلالة الأصلية والماضي فظاهره بقاء كل منهما على أصله وأنها لا تؤثر في أحدهما شيئا من التخصيص المفصل حيث قال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد لأنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في استفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

عن الواقع في الحال حال شهودها لأن يكون على وجه آخر ولم يذكر المصنف الجملة الأصلية والماضي فظاهره بقاء كل منهما على أصله وأنها لا تؤثر في أحدهما شيئا (قوله يحج الوض) أي لا بالقرائن بمعنى إن الواضع وضع هل لتخصص المضارع بالاستقبال إذا دخلت عليه بعد أن كان محتملا وللحال وأعلم أنها ليست من الحروف النيرة لعنى الفعل لأنها في الأصل بمعنى قد وهي لا تثيره فلا يرد ما قيل أنها لو كانت مخصصة بحسب الوضع لكانت مخصصة للماضي بالاستقبال مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى فقل وجدتم ما وعد ربكم حقا

(قوله فلا يصح الخ) أي فلا جمل أنها تخص المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك هل تضرب زيداً وهو أخوك ووجه عدم الصحة أن هل للاستقبال والفعل الواقع بعدها هنا كلفقت تنافي الأمران والدليل على أن الفعل هنا حال أن جملة وهو أخوك حالية مضمونها حاصل في الحال ومضمون الحال قيد في عاملها فلما كان مضمون الحال وهو الأخوة ثابتاً في الحال وقيد العامل وهو الضرب بذلك كان الدليل أيضاً ولما في الحال والحاصل أن مضمون الحال قيد للعامل ثم إن كان مضمون الحال حاصل في حال التكلم كما في هذا المثال لزم أن يكون مضمون العامل حاصل في تلك الحال أيضاً لوجوب مقارنة القيد لقيد في الزمان وإن لم يكن مضمون الحال ثابتاً في حال التكلم كما في قولك جاء زيداً بكلمة يمكن مضمون العامل حاصل في تلك الحال كما قرر شيخنا العبدوى وظاهر ذلك منه أن المراد بعدم الصحة في قول المصنف فلا يصح عندهما بحسب الاستعمال وإن أمكن عقلاً ولا يقال إن إطلاق عدم الصحة مشكل (٢٦٢)

(فلا يصح هل تضرب زيداً) في أن يكون الضرب واقعاً في الحال على ما ينهم عرفان قوله (وهو أخوك) كما يصح أن تضرب زيداً وهو أخوك

في الحقيقة إنما هو بحكم الوضع كالسين وسوف وكل ما يعل به فليضبط القاعدة بأداة مناسبة (هـ) لا جمل أنها تخص المضارع بالاستقبال (لا يصح) أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك (هل تضرب زيداً وهو أخوك) فإن قيد الضرب بالأخوة يفيد شيئين أحدهما الانكسار لأن من أنكر المنكر ضرب الأخ صدقاً أو نسباً والأخر حال لأن الأخوة حالية إذ لا يراد استقبالها ولا مضياً لأن الاستتھام الانكساري لا يناسبه عرفاً فالأحوال إذ لا معنى لقولنا أن تضرب زيداً وهو سيكون لك أخوك قديماً وهو عدو الآن الأعلى تسفوا إذا كانت حالية وهي قيد في الفعل أفادت إرادة الحال في الفعل لمقارنته الحال بقيدها ولما كان هذا هو الكثير في استعمال هذه الجملة عرفاً زاد وهو أخوك ليدل على إرادة الخالف الفعل وإذا كان المراد به الحال وهو ينافي مفاد حال في المضارع وهو الاستقبال فلم يصح أن يقال ما ذكر (ك) يصح أن تضرب زيداً وهو أخوك لأن الاستتھام بالهزيمة يصح فيه إرادة الحال ومعناها الانكسار واقع هذا مراد المصنف ومراده بالحال حال الضرب فلا يتوهم ما توهمه كلام بعضهم من أنه بمنع لاجل الحال الصناعية في قوله وهو أخوك وكلام السكاكي شاهد لقنائه لا نه قال وهو في حال الفعل لم يبق الآن يقال لا نسلم أن التوابع لا يكون الأعلى مستقبل فرعاً على معنى مستقبل الظهور القران من وعيد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بنقل يشهد لما قلت أنه مراد المصنف وهو أن سيؤخر قدر في قول الشاعر

فأنا والسري في متلف \* يبرح بالذكر الضابط

ما كنت وقد في قولهم كيف أنت وقصة من تريد كيف تكون بالمضارع قال ابن ولاد وجاعة إنما قدر كنت مع ما قدر تكون مع كيف لأن ما أنت والسري استتھام توابع وهو لا يكون الأعلى ماض

في هل النقول لا يستتھام لافي هل مطلقاً كما هي اه يس ( قوله في أن يكون ( متعلق بقول محذوف أي فلا يصح قولك هذا في حالة كون الضرب واقعاً في الحال فان في كلام الشارح مصدرية وهل يصح أن تقرأ بالبد وتكون بمعنى زمن أي لا يصح قولك هنا في زمن يكون الضرب واقعاً الخ والظاهر عدم الصحة لأن جملة يكون الضرب الخ صفة لأن ولا عائد فيها (قوله على ما يفهم) أي وهو هنا كذلك على ما يفهم عرفان قوله وهو أخوك فإن الشائع في العرب أنه إذا قيل زيد أخوك كان معناه أنه متصف

بالأخوة في الحال وإنما قيد بالعرف لأن معنى زيداً أخوك بحسب الوضع أنه ثبت له الانصاف بالأخوة ساعتما ولو في الماضي كما قدر شيخنا العبدوى والحاصل أن قيد الضرب بالأخوة يفيد شيئين أحدهما الانكسار لأن من أنكر المنكر ضرب الأخ صدقاً أو نسباً والأخر حالية لأن الأخوة حالية إذ لا يراد استقبالها ولا مضياً لأن الاستتھام الانكساري لا يناسبه إلا حالاً إذ لا معنى لقولنا أن تضرب زيداً وهو سيكون لك أخاً يعني وهو عدو الآن لأن ذلك تسفوا وإذا كانت الأخوة حالية وهي قيد في الفعل أفادت إرادة الحال في الفعل لوجوب مقارنة القيد لقيد في الزمان وإذا كان المراد بالفعل الحال كان منافيًا لمقارنته مع المضارع وهو الاستقبال وحينئذ فلا يصح أن يقال ما ذكر من المثال (قوله وهو أخوك) قيل المراد بالأخوة التأخي وهو الصدقة لا الأخوة الحقيقية ولا لكانت الجملة الاسمية حالاً مؤكدة فلهذا يجوز دخول الواو عليها كما تنقصر في النحو انتهى قال العلامة عبد الحكيم وهذا هو ظاهر لأن الحال المؤكدة ما كانت مؤكدة لمضمون جملة وهو لا يكون إلا ما يغيب حديث كائن عليه الرضى اه أي وحينئذ فالحال هنا غير مؤكدة سواء أريد بالأخوة الصدقة أو الأخوة الحقيقية

(قوله قصدا الخ) أي يقال كل من المثاليين في حالة القصدا إلى انكار الفعل أو وقوعهما محالة كونك قاصدا انكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب أيا (قوله بمعنى الخ) متعلق بانكار أي قاصدا انكار هذا المعنى وإنما قد بدلت إشارة إلى أنها تكررت ويوجب وهو مستزمل لوقوع الفعل لأنه أنكار تكذيب وإبطال مستزمل لعدم وقوع الفعل والأورد عليه أن انكار الفعل الواقع ونفيه باطل وسيأتي أن شاء الله تعالى أن الانكار يكون لهذين المعنيين (قوله لا ينبغي أن يكون ذلك) أي أن يقع منك الضرب فالانكار إنما يسقط بالانتهاء (قوله لان هل الخ) هذا لتعليل لعدم الصحة في المثال الأول في كلام المصنف وللصحة في المثال الثاني فيه وهذا التعليل يشير إلى قياس من الشكل الأول حذفت كبراه ونظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما يخص الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ينتج هل لا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال وذلك لتنافي مقتضيهما ويبرز من ذلك عدم صحة المثال المحتوي عليها إذا كان الفعل خاليا كما في المثال الأول فقول (٢٦٣) الشارح

والدعوى لازمة لها (قوله

وقولنا) مبتدأ وقوله

ليعلم خبره (قوله في كل ما

أي في كل تركيب يوجد

فيه قرينة بل في كل ما يريد

به الحال وان لم يكن قرينة

غاية الأمر أنا لا نطلع على

البطلان بدون القرينة

الا انه في نفسه غير صحيح

لا يسوغ للاستعمال وكلام

الشارح بوجه حصر الامتناع

في القرينة اه سم (قوله

سواء عمل الخ) الاوضح أن

بقول سواء كانت

القرينة لفظية كما اذا عمل

الصانع في جملة حالية

كقولك أنضرب زيدا وهو

أخوك فان قولك وهو أخوك

قرينة على أن الفعل

للتكر واقع في الحال وكانت

قصدا إلى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الحمزة فانها تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال لانها ليست خصصة للمضارع بالاستقبال وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك أنضرب زيدا وهو أخوك أو لا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك أتؤذي بالآواتشم الأمير فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن الجائز

بمعنى لا ينبغي أن يقع منك الضرب فالانكار إنما يسقط على الانتهاء ويحتمل أن يتسلط على ما لم يقع من الضرب لان الحال أجزا مضى بعضها وبقي البعض وإنما قلنا كذلك لان الانكار الواقع بمعنى نفيه لا يأتى بفعل ماض كما نعلم أن زيادة وهو أخوك ليفهم منه أن المراد بالفعل الحال فيمتنع دخول هل عليه أن كل فعل مضارع أريد به الحال يمتنع دخول هل عليه سواء قيد بجملة حالية أولا وذلك كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون فان القرأتين تدل على أن المراد انكار القول الخالي لا الاستقبال والمعنى وكذلك أتؤذي بالآواتشم الأمير حال الأذية والشتم فهذه المواضع وأمثالها ليست مواضع لهل لان المراد بالفعل فيها الحال وهي تخلصه للاستقبال ولا يصح ما قيل فنامن أن المراد

بخلاف كيف أنت وقصعت من تريد وتقل ذلك جماعة من النحاة ولم يرد وأعلى القائل ان استفهام التوبيخ لا يكون الا على ما مضى بل منهم من وافقه ومنهم من قال ان سيبويه لم يقصد ذلك فثبت بهذا أن استفهام التوبيخ لا يكون الا على ما مضى ذكره والذكي باب المفعول معه ثم رأيت القاضي التتوخي قال في الاقصى القريب ان الانكار قد يكون على مستقبل وجعل منه قوله تعالى أنفخكم في الجاهلية ينفخون وقوله تعالى أليس الله بعزيز ذي انتقام قال أنكر أن حكم الجاهلية بما ينفي لغارته وأنكر عنهم سلب العزة عن الله تعالى وهو منكر في الماضي والحال والاستقبال وهو كلام لا ينبض لدفع

حالية كقوله تعالى الخ فان القرينة في الامثلة الثلاثة المذكورة حالية وهي التوبيخ لانه لا يكون الا على فعل واقع في الحال أو في الماضي لا على المستقبل وقد يقال بعد كون الفعل واقعا في الحال في الامثلة الثلاثة اذا القول وقع من المخاطبين المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم وكذا الاية الا أن يقال لما كان هذا الخطاب واقعا عقب القول والتعليل من غير فصل كان كل منهما حاليا أو كان كلاهما حالي من حيث الادامة عليه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أتقولون الخ) انطاب اليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكة بنات الله (قوله فإلصاح وقوع هل في هذه المواضع) أي التي دلت فيها القرينة على انكار الفعل الواقع في الحال وإنما لم يصح وقوع هل فيها لان هل للاستقبال المتأني لحصول الفعل الحالى (قوله ومن الجائز الخ) اعلم أن السبب في عدم صحة المثال الذي شارحنا كون الفعل المضارب معناه واقعا في الحال وهل لا تدخل عليه لانها اذا دخلت على مضارع خطته للاستقبال فلو دخلت على الحاصل في الحاصل لحصل اتنا في والسبب في الامتناع على كلام لا بعض هو أن هل لا يدخل على الفعل المضارع صبرته نافي الاستقبال ويجوز فلا يجوز تقييده بالحال وهو في هذا المثال خفيدها

(قوله ما وقع لبعضهم) هو العلامة الشيرازي وقوله في شرح هذا الموضع أي من المتفاح (قوله لا يجوز تقييده الخ) وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والتقدير المقيد يجب افتراضه في الزمان أي وهو في هذا المثال قد قيد بها وعمل فيها وقوله وأعماله فيها عطف لازم على ما زود (قوله ولعمري الخ) أي وليحياي أن مقالته هذا البعض كذبته من غير شك فالقربة الكذب والمربة الشك وفي تسميته ذلك فربة تسميح لأن الافتراء لعدم الكذب وهو غير موجود هنا (قوله سيحجي زيد الخ) أي فالجحي مستقبل بدليل السين وقد قيد بالحال المفردة وكذلك قوله بعد سأضرب زيدا فإنه مستقبل بدليل السين وقد قيد بالحال التي هي جملة اسمية لشكته والنكتة في تعداد الأمثلة الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التي قيد بها الفعل المستقبل مفردة أو جملة (قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف تصح مقالة هذا البعض والحال أن الله تعالى قال سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين فإن الدخول استقبال بدليل السين وقد قيد بالحال وهي قوله داخرين قيل في تمثيل الشارح بهذه الآية وما بعدها تريض بذلك البعض وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الامام (قوله إنما يؤخرهم الخ) فالتأخير لذلك اليوم وهو يوم القيمة استقبال وقد قيد بالحال وهي قوله مطيعين أي مسرعين (قوله وفي الحجاسة) (٢٦٤) هو ديوان لابي تمام جمع فيه كلام العرب المتعلق بالحجاسة أي

الشجاعة والمراد بالغسل في البيت الدفع من باب إطلاق المازوم وأرادة اللزوم وبالسيف متعلق بأغسل وهو على تقدير مضاف أي باستعمال السيف في الأعداء وجالباً حال من فاعل أغسل وهو محل الاستشهاد لأن عامل الحال فعل مستقبل بدليل افتراءه بالسين وعلى متعلق بجالباً وقضاء الله بالرفع فاعل جالباً الأول وما كان جالباً لمفعوله والقضاء بمعنى الحكم والمعنى سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الأعداء في

ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالخال وأعماله فيها ولعمري أن هذه فربة ما فيها امرية إذ لم ينقل عن أحسن النحاة امتناع مثل سيحجي زيداً كبأس ضرب زيداً وهو بين يدي الأمير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وإنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار مطيعين وفي الحجاسة سأغسل عني العار بالسيف جالباً \* على قضاء الله ما كان جالباً أن هل يتمتع دخوله إلى الفعل المقيد بالحالة الحالية أو ما ينشعبها لانها تخلص الفعل للاستقبال والفعل الاستقبالي لا يتقيد بالحال فإن امتناع تقييد الفعل الاستقبالي بالحال لا دليل عليه فلا يمتنع أن يقال سيحجي زيداً راكبياً وأضرب زيداً غداً بين يدي الأمير بل هو مقام الدليل على عكسه قال تعالى سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين وإنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار مطيعين أي مسرعين وفي شعر الحجاسة أي الشجاعة سأغسل عني العار بالسيف جالباً \* على قضاء الله ما كان جالباً أي سأغسل العار عني باستعمال السيف في الأعداء ولا يصدق عن ذلك ما يصاحبه مما يجلبه القضاء على ما ذكره الأتقن أن الآتين لا دليل فيه ما لان الانكار فيه ما وقع على ماض وان كان منكر اسواء أو وقع ماضياً أم مستقبلاً ولا يشهد له قوله تعالى أنستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير لان الاستبدال وهو طلب البديل وقع ماضياً نعم فديشه له قوله تعالى أقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وكذلك قول الشاعر

حال جلب حكم الله على الشيء الذي كان يجلبه من عداوة الأعداء وانكارهم وأذنبهم وإذا دفع العار في هذه الحالة (وأمثال) فيكون دفعه في غيرها بالاولى فالقصد بالمبالغة في أنه لا يتردد دفع العار في حال من الأحوال ويصح نصب القضاء على أنه مفعول جالباً وفاضلهما كان جالباً على هذا فالإدراك للقضاء الموت المحمود والقدر المقدور وضافته لله لكونه بمعنى إمامة الله والمعنى سأدفع العار عن نفسي باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب الموت الشيء الذي كان جالبه على فهمي حال سببية على الأخاليين رافعة للظاهر والضمير المائد على ذي الحال منها هو ضمير على المتعلقة بجالب الثاني ذي الاحوال الثاني لانهم متعلقات السبب وبجالب الاول على الأخيال الاول والضمير في ما كان على هذا التقدير الثاني عائد على ما هو اسم كان وجالب خبرها وأما على التقدير الاول فالضمير في كان عائد على القضاء وكان الواجب إبراز مجريانه على غير من حوله والعائد على الموصول أو الموصوف محذوف وبعد البيت المذكور

وأذهل عن داري وأجعل ههنا \* لعرضي من باقي المزمة حاجبا  
ويصغر في عيني تلادي إذا انتنت \* بميني بادر الذي كنت طالبا  
يريدني أن أدري وأجعل خرابها قانية لعرضي ويضغ على قلبي تركها خوفاً من لحوق العار وبقي في عيني اتفاق تلادي أي مالي

القديم عند انصراف يمين حائرة للطوب (قولوا أمثال هذه) أي ونظائر هذه الأمثلة والتوازي كتر من أن نحصى أي أكثر من ذي أن نحصى أي أكثر من يمكن أن يحصى هذا هو المراد إلا أنه توسع في العبارة فادخل ظهور المراد بهذا اندفع ما يقال إن ما بعد من وهو الاحياء أي الضبط بالعدل يصلح أن يكون مفضلا عليه أليس مشار كالمقبلة في الأصل الكثرة فلاحة للتعبير باسم التفضيل (قولوا أعجب من هذا) إنما كان أعجب لأنه دليل فاسد يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى قول الصاع لان ذلك في الجملة الحالية لا في عالمها وقوله أنه أي ذلك البعض وهذا الذي قاله هنا تخالف لما في المطول فإنه يقتضى أن ذلك السامع المستدل بكلام الصاع بعض آخر غير الأول وكذا كلام العلامة يعقوبى (قوله لما سمع قول الصاع الخ) اعلم أن الصاع اشتراط في الجملة الحالية أن تكون غير صادرة بعم استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عالمها وقت حصول مضمون الحال وذلك بنافي الاستقبال واعتراض عليهم بأن الحال بالمعنى الذى نحن بصدده بجامع كلام الانزمنة الثلاثة لا مناسبة بين الحال المذكورة وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشترا كالمعنى (٢٦٥)

والحال بعم الاستقبال واجب بأن الافعال اذا وقعت في وقتها لا اختصاص بأحد الزمنة فهم منها استقبالياتها واصلتها وواضحتها بالنظر لذلك .  
التقيد لا بالنظر لمن التكلم كافي معانيها الحقيقية وحيدته يظهر صحة كلامهم من اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عالمها اه تصرع (قوله عن علم) أي علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن وهل (قوله بحسب الظاهر) أي وإن لم يكن هناك تناف بحسب نفس الامر اذ الكلام في الحال التحويلة وحى لاتنافية الاستقبال

وأما هذه أكثر من أن نحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة أنه يجب تجريد بصدور الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنده كره حتى لا يجوز يأتي في زبد سركب أولن ركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل يضرب وسيضرب ولن يضرب بالحال

من عداوة معاد وانكار منكروا دية مؤذنة ذلك لظهور أن مضمون الافعال المقيدة بهذه الاحوال استقبالي ومثال هذا أكثر مما ذكر وهو بعيد من أن يحصى والحاصل من هذا أن المراد فان هل لا تدخل على المضارع الحال لانها تلخص للاستقبال وأما التمثيل بما فيه التقييد بالحال فلا دلالة بها على أن المراد بالفعل الحال لان ذلك مدلول تلك الحال عر فاو ليس المراد أن هل تخلص الفعل للاستقبال فيجتمع تقييد مدلولها بجملة الحالية أو شبهها لان تقييد الفعل الاستقبالي بالحال يمنع فان ذلك فاسد لمقررنا وما يطابق هذا الفساد ما فهم بعض الناس من كلام النحويين وجعله دليلا على هذا الفساد وهو أنهم ذكروا أنه يجب أن لا يتصل صدر الجملة الحالية بعلامة الاستقبال فلا يقال يأتي زيد سركب ولا يأتي لن ركب وذلك أن العامل في الحال ولو كان استقبالي كجملة فيصح تقييدها من جهة العقل لكن منع من ادخال علامة الاستقبال على جملة الحال معه تنافي الحال في الجملة ومدلول علامة الاستقبال فاقتضت المناسبة اللفظية منع ذلك في العربية محافظة على المناسبة في الجملة وسيذكر هذا في التذنيب الموضوع للحال ولما سمع هذا فهم منه أن الفعل العامل في الحال يجب تجريد من علامة الاستقبال لان الفعل الاستقبالي لا يعمل في الحال كما قيل أولا قل فلها لا يقال هل يضرب زيد وهو أخوك كما لا يقال سيضرب أولن يضرب عمرو زيد وهو راكب مثلا لان هل تخلص الفعل للاستقبال كالسين وسوف ولن والعامل في الحال لا يتصل بعلامة

أكثر أن قلت دراهم خالك \* زيارته اى اذا تليهم

( ٣٤ - شرح التلخيص ثاني )

بل يكون زمنها مضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها للعالمها فمنها زمن عالمها أي كان والمنافي له انما هو الحال الزمانية المقابلة للحاض والمستقبل (قوله على ما سنده كره) أي في بحث الحال في أواخر باب الفصل والوصل في التذنيب (قوله حتى لا يجوز) تفرع على قوله يجب تجريد أو على التنافي (قوله فهم منه الخ) جواب لما هو هذا الذي فهم من كلامهم غير ما قالوه فالذي ادعاه الصاع وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال والذي فهم وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لان نفس الحال كما هو الواقع في كلام الصاعوين الامر فيون بعيد ولم ينشأ فهمه كافي عبد الحكيم انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول الصاع الجملة التي وقعت الحال فيها لما سمع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا (قوله حتى لا يصح الخ) غاية لتوجب تجريد الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال لاتنافية عمل المستقبل في الحال (قوله مثل هل يضرب) أي فلا يقال هل يضرب زيد وهو راكب مثلا ولا سيضرب زيد وهو راكب ولان يضرب زيد وهو راكب

ولهمذين أعنى اختصاصها بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها من اختصاص بما كونه زمانيا أظهر

(قوله وأورد هذا المقال) أى كلام العادة هو أنه يجب تجزئ صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنفى الحال والاستقبال في الظاهر وقوله دل على ما دعاه أى من وجوب تجزئ بعمل الحال من علم الاستقبال وفى بعض النسخ وأورد هذا المثال بالثناء المثلثة أى بآتينى زيد سركب أولن بركب فالمراد بالمثال جنسه أى أنه داعى وجوب تجزئ بعمل الحال من علم الاستقبال واستدلى على ذلك بمنع بآتينى زيد سركب أولن بركب (قوله ولم ينظر فى صدر هذا المقال) أى وهو قوفهم يجب تجزئ صدر الجملة الحالية الخ فلو تأمل أدنى تأمل فيما قاله لوجد أن الذى يجزئ صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال فبها من لا يسووفى ونسخة ولم ينظر فى صدر هذا المثال العلة المثلثة يعنى بآتينى زيد سركب أى فلو نظر فى صدره لعرف أنه ليس فى صدره علم استقبال وإنما هو فى آخره فى الجملة الحالية (قوله أنه لبيان امتناع الخ) أى لبيان (٢٦٦) امتناع تصدير العامل فى الحال بعم الاستقبال (قوله ولا اختصاص

وأورد هذا المقال دل على ما دعاه ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعم الاستقبال (ولا اختصاص التصديق بها) أى ليكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فى سابق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها من اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) وما موصولة وتكون مبدء أخبره أظهر وزمانيا خبر السكون أى بالشئ الذى زمانية أظهر

الاستقبال لا امتناع عمل المستقبل فى الحال وهذا الكلام فيه خلل أن أحدهما أن هذا المعنى لا يصح لقيام الدليل على عكسه كما تقدم والآخر أنه فهم من كلام التعوين ما لا يدل عليه لا قولنا يجب تجزئ صدر الجملة الحالية من علامة الاستقبال لا يدل قطعا على قوله يجب تجزئ العامل فى الحال من علامة الاستقبال ولو تأمل أدنى تأمل فيما مثلاً به لهذا المقام لوجدنا الذى جرد صدره هو الجملة الحالية لا العامل فى الحال كما هو معلول كلامهم الممثل فيه المراد فبها من لا يضل ولا ينسى (و) أجل (اختصاص التصديق بها) أى هل معنى كون التصديق مختصاً بها أنها لا تعدى التصديق إلى التصور لأن التصديق لا يتعدا إلى الهمة فالباء فى قوله بهاد اختلة على المقصور لا على المقصور عليه فهى هنا بمنزلة فى قولنا نخص ربنا بالعبادة يعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها (و) لأجل (تخصيصها) أى تغييرها الفعل (المضارع) خصوصا (بالاستقبال) كما تقدم (كان لها) يتعلق به العلتان السابقتان يعنى أن اختصاص هل بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال أوجب لها كل منهما أن يكون لها (مزيد) أى زيادة (اختصاص) بموالاته (ما) أى لفظ (كونه) أى من وصف ذلك اللفظ الذى لها من اختصاص بموالاته أى كونه (زمانيا) أى daß على الزمان (أظهر) من ص (ولا اختصاص التصديق بها إلى آخره) ش يريد أن هل لها من اختصاص بما هو أظهر فى الزمان عن الهمة كالقفل فان الفعل أظهر فى الزمان من الاسم لا يدل عليه تضمننا على الصحيح والاسم المشتق وإن دل على الزمان فدلالته التزامية وقوله كالقفل مقتضى الكاف أن شأ آخر أظهر فى الدلالة على الزمان من غيره ويحتاج إلى مثال فإن دلالته الفعل على الزمان أظهر من دلالته الاسم وليست المقصور عليه إذ التصديق يتعدا إلى الهمة فالباء هنا بمنزلة فى قولك نخص ربنا بالعبادة يعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها وهذا بخلاف الباء فى قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فإنها داخلة على المقصور عليه فقد جمع المصنف فى عبارتين استعمالاً التخصيص (قوله وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله كما ذكر فى سابق) أى فى قوله وهل لطلب التصديق بحسب (قوله من اختصاصها) أى اختصاص زائد وإنما قال من يدلان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف فى علم النحو والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الاختصاص لأنه لا يقبل التفاوت أى أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد أو كثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أى أن استدعاء الفعل أزيد أو كثر من استدعاء غيره (قوله بما كونه زمانيا) أى بما الاتما كونه زمانيا فيه حذف مضاف (قوله أظهر) أى من زمانية غيره كالاسم

(كالفعل)

المقصور عليه إذ التصديق يتعدا إلى الهمة فالباء هنا بمنزلة فى قولك نخص ربنا بالعبادة يعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها وهذا بخلاف الباء فى قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فإنها داخلة على المقصور عليه فقد جمع المصنف فى عبارتين استعمالاً التخصيص (قوله وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله كما ذكر فى سابق) أى فى قوله وهل لطلب التصديق بحسب (قوله من اختصاصها) أى اختصاص زائد وإنما قال من يدلان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف فى علم النحو والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الاختصاص لأنه لا يقبل التفاوت أى أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد أو كثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أى أن استدعاء الفعل أزيد أو كثر من استدعاء غيره (قوله بما كونه زمانيا) أى بما الاتما كونه زمانيا فيه حذف مضاف (قوله أظهر) أى من زمانية غيره كالاسم

كافعل أما الثاني فظاهر وأما الأول فلان الفعل لا يكون الاصفه والتصديق حكم الثبوت أوالاتعاون والاثبات انما يتوجهان الى الصفات الذوات

(قوله كالفعل) أى النحوى والاثبات بالكاف يقتضى أن زمانية أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره وليس الاخر كذلك اذا زمانية أظهر من غيره قاصر على الفعل وكان الاول أن يقول وهو الفعل ويحذف الكاف لأن تجمل الكاف استقصائية ولم يبر بالفعل من أوله بله أن يقول كان لها من اختصاص بالفعل أشار الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانه لا من جهة أخرى كدلالته على الحدث مثلا يصح أن يكون تمثيلا باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه لا باعتبار ادخالها لاسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل كما قال النوبى لا هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وأن لها من اختصاص بدون بقية الجمل الاسمية ولم يثبت ذلك فتمثل (قوله فان الزمان الخ) عليه ليكون الفعل زمانية أظهر من الاسم وقوله جزم من مفهومه أى ودلالة الكل على جزئه أظهر من دلالة الشئ على لازمه (قوله حيث يدل) أى ادا دل عليه بأن كان وصفا كاضارب الآن (٢٦٧) أو عدا (قوله يعرضه) أى بسبب عروض الزمان

لذلك الاسم أى لدلوله من عروض اللزم للزرم وذلك لان اسم الفاعل موضوع لذات قاهم الحدث ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه فالحصل أن الفعل من حيث هو فعل لا ينفلت عن الزمان بحسب الوضع بخلاف الاسم فانه قد ينفلت عنه من حيث هو اسم وهذا الاتفاقي عروضه أى لزومه لدلوله اذا كان وصفا (قوله أما اقتضاء الخ) مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله لمزيد اختصاصها واللام للتقوية متعلقة

(كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه اذا يدل عليه حيث يدل يعرضه أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق

غيره دلالة ذلك التبرع على الزمان فكونه مبتدأ وأظهر خبره على أنه مبتدأ وزمانيا خبره أيضا على أنه طالب خبر منصوب ككان (كالفعل) فان كونه زمانيا أظهر من كون الاسم زمانيا ولو كان مصدرا أو مشتق لان دلالة الفعل على الزمان بالتضمن اذ هو جزء مدلوله ودلالة الاسم عليه في بعض الاحيان بالالتزام والاولى أقوى من الثانية فلا دلالة الفعل على الزمان وأظهر والتضمن مستقصا لما تكون زمانية أظهر اذ ليس عندنا ما تكون زمانية أظهر غير الفعل وأما اسم الفعل فقيه من الخلاف في دلالته بالتضمن على الزمان ماعلم فادخله في زمانية أظهر تعسف على أنهم لم يذكره فيها بل أولوية به والتجمل بما يستقصى أفراد الحقيقة صحيح لانها من حيث هي أعم من القرد ولو انحصرت فيه ومجتمعا أن يكون اسم الفاعل ادخالا فيكون التمثيل جاريا على الكثير ثم قد علل المصنف كونها لها مزيد الاختصاص بالفعل اذ هو الذى زمانية أظهر بعتين كما تقدم احدا من تخصيصها المضارع بالاستقبال والأخرى كونها للتصديق أما اقتضاء الالة الاولى وهي تخصيصها المضارع بالاستقبال لمواالها الفعل

دلالة الاسم أظهر من غيره وهو جارها لا يدل بالكلية على الزمان الا أن يقال ان اسم الفعل يدل على الزمان دلالة متوسطة بين دلالاتي الفعل وسائر الاسماء اذا قرر هذا فهذا الاختصاص بالفعل نشأ عن كل واحد من الامرين السابقين أحدهما تخصيصها بالمضارع وهذا واضح لانها اذا كانت تخص باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ والمضارع مفعول تخصيصها وقوله بالفعل لم يقل بنحو الفعل إشارة الى أن الكاف في قوله كالفعل ليست بمعنى مثل بل استقصائية (قوله فظاهر) وذلك لان هل اذا كانت تخص الفعل المضارع زمانا الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس ولانها اذا كانت تخص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها في المضارع دليل على أن لها من تعلق بجنس الفعل والاما ما أثرت في بعض أنواعه وما ذكرناه اندفع ما يقال ان غاية ما يفيد هذا التعليل الثانى الواقع في المتن أن هل اذا دخلت على المضارع خصته بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه أكثر من دخولها الى الاسماء حتى يتم ما ذكره لجواز أن تدخل عليه قليلا واذا دخلت عليه خصته ونظير هذا أن قد قرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي أكثر من دخولها على المضارع وحاصل الدفع أنها لما كانت تخص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها مزيد ارتباط بالفعل دون الاسم لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان لازما للنوع كان لازما للجنس وأعلم أن تفصيل الشارح للفتضى يفيد أن اختصاصها بزمانية أظهر نشأ من كل واحد من الامرين السابقين لا من مجموعهما (قوله لذلك) أى لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول باقتضاء واللام للتقوية

(قوله هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء) المراد بالحكم الادراك أو التأمل للثبوت أو الانتفاء فيحصل أن براديهما الوقوع والعدم وقوع النسبة الحكمية فكانت قال فلان التصديق هو ادراك وقوع الثبوت أو ادراك عدم وقوع الثبوت والاول في القضية الموجبة والثاني في السالبة وهذا مبنى على أن النسبة في القضية واحدة وهي الثبوت ويحصل أن يكون مراده بالثبوت الانتفاء نفس النسبة الحكمية فكانت قال فلان التصديق هو ادراك النسبة الحكمية أعني الثبوت والانتفاء أي ادراك مطابقته أو عدم مطابقته وهذا مبنى على أن النسبة في القضية السالبة (قوله والنفي والاثبات الخ) فمأن النفي والاثبات هو الحكم الذي هو ادراك وقوع الثبوت في القضية الموجبة وادراك وقوع الانتفاء في القضية السالبة والحكم لا يتوجه للمعاني والاحداث وإنما التوجه اليهما التسبوي والانتفاء والتبوت (٢٦٨) فكان الاولى أن يقول والانتفاء والتبوت إنما يتوجهان للح وأجيب

بأن مراد الشارح بالنفي والاثبات الانتفاء والتبوت وحصل كلامه أن التصديق الذي اختص به هل متعلق بالافعال بواسطة أن متعلقه وهو الثبوت والانتفاء يتوجهان للمعاني والاحداث التي هي مدلولات للافعال فلذا كان تعلقها بالفعل أشد كذا قرر شيخنا العدوي (قوله والاحداث) عطفها على المعاني عطف تفسير والمراد بما يشتمل الصفات القائمة بالتبوير (قوله التي هي مدلولات الافعال) في هذا التوجيه نظر لانه يقتضي أنه لا يجوز دخول هل على الجملة الاسمية لعدم دلالتها على المعاني والاحداث والمدعي أن لها

هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات إنما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء (ولهذا) أي ولأن لهي مزيد اختصاص بالفعل  
فظاهر لان اقتضاء ما كون المضارع للاستقبال فيه دلالة على زمن مخصوص فيكون من مقتضاها تفصيل الزمان فتكون موالاتها لما فيه الزمان الذي لها تفصيل فيه وتخصيص وتصرف أحق وهو الفعل وأما اقتضاء كونها للتصديق لموالاتها الفعل فلان التصديق إثبات حقيقة لا أخرى أو سلبيها ودلالة الفعل على نسبة حقيقة لا أخرى أظهر من دلالة غيره لانه إنما وضع ليدل على نسبة حدث لغيره بخلاف الاسم فاما بديل في الاصل على الذات أي الحقيقة والحقيقة من حيث هي لانه نسبة فيها اعتبار للثبوت والنفي ولهذا يقال ان الافعال هي التي تثبت وتنتفي أي نسبتها هي التي تثبت وتنتفي بخلاف الاسماء فهي تدل على الذوات أي الحقائق ولا يعرض لها ثبوت عن الغير أو سلبيها عنه بالاعتبار النسبة التي دلالة الفعل عليها اظهر والجملة والاسمية ولو كانت فيها نسبة لكن المحمول فيها الذي هو صاحب النسبة مفصول بينهما وبين هل بالموضوع فليست أولى بهل بخلاف الفعل وقد يقال ان الاحداث التي هي مدلولة للافعال هي التي تثبت وتنتفي لغالبها وأما الذوات التي هي مدلولات للاسماء أي كثيرافي هي لاحلا ولا مالا فلا تثبت ولا تنتفي وهذا كلام ظاهري يمكن ردها في ما ذكرنا واخطب في هذا سهل فان المراد فعل من نقل بايداء مناسبة للضبط وتحقيق القاعدة فافهم (ولهذا) أي ولاجل أن هل لها مزيد اختصاص بالفعل بحيث اذا عدل فيها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمدلول اليه مضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وجب اختصاصا فاذا كان لها تأثير في المضارع وهو أخص من الفعل صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة الثاني اختصاص التصديق به لان الفعل صفة لكونه عرضا والمطلوب بالتصديق لا يكون الا صفة لانه حكم بالاثبات أو النفي لانها لا يتوجهان الى الذوات من حيث أنها ذوات بل لما يتعلق بهما من وجود وعدم فثبت لكل واحد الاخر من أن هل لها مزيد

زيادة تعلق بالفعل لأنها محتاجة به وأجيب بان تلك المعاني والاحداث كما هي مدلولات الافعال مدلولات أيضا للاسماء المشبهة لكها مدلولات للافعال بطريق الاصل او مدلولات للتشقات بطريق التبعية فلذا كانت لها مزيد تعلق بالافعال فقوله الشارح التي هي مدلولات الافعال أي بطريق الاصل أو أما في الاسماء المشبهة فبطريق العروض والتبع (قوله لا الى الذوات) أي الامور القائمة بنفسها لانها مستمرة ثابتة نسبتها في جميع الأزمان على السواء لان الذوات ذوات في الماضي والحال والمستقبل وأورد على الشارح أن هذا التوجيه إنما يتبع زيادة تعلق هل بالفعل وأولونها به بالنسبة للاسم المفرد لا بالنسبة للجملة الاسمية لانها متضمنة أيضا للنسبة التي تتوجه للمعاني والاحداث وأجيب بان ما أحب النسبة في الاسمية المحمول وقد فضل بين هل وبينه بل موضوع فصارت الجملة المذكورة ليست أولى بهل لما يميز من دخولها عليها الفصل بينهما وبين مطاوعها بخلاف الفعل اذا دخلت عليه حل فلا يميز عليه فصل بينهما وبين مطاوعها فلذا كان أولى بهما على أن النسب في الجمل المذكورة مدلولات للروابط (قوله مزيد الاختصاص بالفعل) أي بحيث اذا عدل بها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمدلول اليه

(وكان)



كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون وقولنا فهل أنتم تشكرون لان ابنز ماسيبتجد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصله من إبقائه على أصله وكذا من قولنا

(قوله كان فهل أنتم شاكرون) أي الذي عد فيه من الفعل إلى الجملة الاسمية (قوله أدل) خبر كان وقوله على طلب الشكر أي على طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون الاستفهام لامتناعه من علام القيوب كذا قال الصلابة السيد وتبعه عليه غيره وهو يفيد أن المقصود بالاستفهام طلب حصول الفعل وأن المعنى المراد حصول الشكر وهو ما معنى آخر غير ما تقدم له في أنها الطلب التصديق والمذكور هنا من مجازي لها من سبل علاقته بالاطلاق والتقييد كذا قرر شيخنا العموي (قوله من فهل تشكرون) الحاصل أن الصور ست لان الاستفهام إما هل أو بالهمزة وتوكل منها ما داخل على جملة فعالية أو اسمية خبرها فعل أو اسم وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من الجملة الباقية بعد ما ذكره المصنف وجعل دل داخل على جملة اسمية خبرها فعل نظرا للصورة (قوله سمعتموه كذا) الضمير للثالث الثاني وهو فهل أنتم تشكرون (قوله لفعل محذوف) (٢٩٩)

أي فالأصل هل تشكرون  
تشكرون تخذف الفعل  
الاول فانهصل الضمير  
وإنما كان أنتم فاعلا لمحذوف

(كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير لان أنتم فاعل لفعل محذوف (لان ابنز ماسيبتجد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على أصله

(كان) قوله تعالى (فهل أنتم شاكرون) حيث عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية (أدل على طلب الشكر) أي أكثر دلالته على تأكد طلبه (من) أن يقال مثلا (فهل تشكرون) بادخالها في الفعل بلا فصل (و) من أن يقال (فهل أنتم تشكرون) بادخالها على ما فيه الفعل مع فصل بحسب الظاهر وإنما قلنا بحسب الظاهر لان دل في مثل هذا داخل على فعل محذوف كما تقرر في العووف في الجملة تأكد المحذوف بالمذكور ومع ذلك ليس فيها تأكد طلب الثبوت للشكر كما في الجملة الاسمية معها لما فيها على أصلها على ما سنذكر وأما كان أدل (لان ابنز) أي اظهر (ماسيبتجد) الذي هو مضمون الفعل وهو الشكر (في معرض) أي في صورة (الثابت) حيث دل عليه بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت (أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على أصله كما تقدم أن الطالب إذا كثرت رغبة في شيء عرجه

اختصاص بالفعل (ولهذا) أي اذ ثبت هذا الاختصاص (كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون ومن قولنا فهل أنتم تشكرون لان ابنز ماسيبتجد) وهو الفعل في قالب الثابت المستقر بحيث تكون الجملة اسمية والمبتدأ والخبر فيها اسمان (أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على أصله من الاتيان بالفعل وكذلك فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من أن أنتم شاكرون لان ترك الفعل من هل أدل على كمال العناية لمحصله عن أصله بخلاف الهمزة وقول المصنف فهل أنتم تشكرون أخذ من السكاكي وفيه نظر فان هذا التركيب لا يصح كما سبق من وجوب تقديم الفعل في على الاسم لفظا لان كان فرعه على القول الضعيف وقد أورد أن ما ذكره المصنف في عكس

صورة الامر الثابت في الحال الغير المتعدي بل زمان (قوله أدل) أي أقوى دلالته على كمال العناية أي الاعتناء وقوله بمحصله أي يحصل ماسيبتجد وقوله من إبقائه أي من إبقاء ماسيبتجد وقوله على أصله أي الذي هو ابنز في صورة المتعدي وهي الجملة الفعلية والاسمية التي خبرها فعل ووجه كون ابنز ماسيبتجد في معرض الثابت يدل على كمال العناية بما سيبتجد أن ابنز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال في صورة الثابت الغير المتعدي بزمن يدل على طلب حصول غير مقيد بزمن من الأزمنة ولا شأن أن المتبني عن طلب حصول مطلق أقوى دلالته ما ينبي عن طلب حصول مقيد بزمن ثم ان هذا الكلام لطلب أصل الشكر لكون المقام مقتضيا لذلك كما يدل عليه قول المصنف أدل على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر فلا يريد ما قيل ان الاسقرار الجدي المستفاد من هل أنتم تشكرون أمس بالمقام من الاسقرار الثبوتي المستفاد من فهل أنتم شاكرون لانه على طلب اسقرار الشكر على سبيل التعبد لا على النفس المستدعي زيادة الثواب وحيد فلا يتبادر ما دعاه المصنف من أن فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل أنتم تشكرون افاد ذلك العلامة عبد الحكيم فان قلب سئل أن هل في هل أنتم تشكرون داخل على الفعل تقدير السكت لا كان في قالب الجملة الاسمية ووجد

أفانتم شاكرون وإن كانت صيغة الثبوت لأن هل أدى الفعل من الهزمة فتركه أدل على كمال العناية بحصوله

فما برز ما يستجد في معرض الثابت صورة وهم يصبرونها في استبراج النكات فكيف يكون هل أنتم شاكرون أدل عليهم فهل أنتم تشكرون من أمساؤه قلت (٢٧٠) إن هل أنتم تشكرون لا يفيد الثبوت صورة أيضا لما تقدم للشارح في بحث المستد في قوله تعالى

لو تذكرون خرائن رحمة ربى من أن الجملة الاسمية إذا كان الخبر فيها جملة فعلية كانت مفيدة لاستمرار التجدد فقط ولا تفيد الثبوت سائما إن فهل أنتم تشكرون يفيد الثبوت صورة لكن ما يفيد ذلك بحسب الصورة والحقيقة معا أدل مما يفيد ذلك بحسب الصورة فقط (قوله) في هل تشكرون (أى كالإبقاء في هل تشكرون) (قوله) هل الخ) علة لكون المثالين المذكورين فيهما إبقاء ما يستجد على أصله (قوله) لكونها داخلة على الفعل

كأفى هل تشكرون وفهل أنتم تشكرون لأن هل في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الأول وتقدير في الثاني (و) فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من أفانتم شاكرون) أيضا (وإن كان للثبوت بامتثال) كون الجملة اسمية (لأن هل أدى الفعل من الهزمة فتركه معها) أى ترك الفعل مع هل (أدلى على ذلك) أى على كمال العناية بحصول ما يستجد

بما يقتضى ثبوته لاظهار أنه من شأنه أن يفضل حاصله من كثرة الرغبة والكلام ولو كان ممن لا يجرى له تخيل ولا وهم لكنه يجرى على ما تقتضيه البلاغة العربية ليفيد لازم ذلك وهو كمال العناية بالحصول عن الأصل هنالك كمال العناية بمغاد المعدول اليه وهو الثبوت والحصول بدل على تأكيد الطلب بخلاف ما لو أدخل هل على الفعل تحقيقا كأفى هل تشكرون أو تقدير كأفى هل أنتم تشكرون فليس فيه من التأكد كما في فهل أنتم شاكرون لبريان الأولين على الأصل والمعدول فيه عن الأصل الدال على كمال الاعتناء بمغاد المعدول اليه كما تقدم (و) هو أيضا أعني فهل أنتم شاكرون أدل على تأكيد طلب الشكر من أن يقال (أفانتم شاكرون) بإدخال هزمة الاستفهام على الجملة الاسمية (وإن كان) هذا القول وهو أفانتم شاكرون (لثبوت) أيضا لكونه جملة اسمية وإنما كان أدل من هذا القول الذى كان فيه الاستفهام بالهزمة (لأن هل أدى) أى أقوى طلبا (للفعل من الهزمة) ولو كان المطلوب فيها أيضا الدخول على الفعل فلما كانت هل أدى للفعل من الهزمة كان المعدول عما يلزمها دالا على شدة الاعتناء بالأم بترك ما هو لها لازم بخلاف الهزمة فالترك معها أسهل وهذا معنى قوله (فتركه معها) أى ترك الفعل مع هل (أدلى على ذلك) أى على كمال العناية بحصول ما يفيد بخلاف الترك مع الهزمة

فيقال فهل أنتم شاكرون أقل دلالة لمن أفانتم شاكرون لأن الجملة الاسمية الدالة على الثبوت لا معارض لها مع الهزمة فلا تنقص قوتها الثابتة إلا إذا غلب ما دام يطلب فلا أثر له وعندى أن السؤال أقوى من الجواب وجوابه عندى أن هل لا دلالة لها على التجديد بل الفعل هو الدال عليه فإذا لم يوجد فليس فيها شئ يعارض الجملة الاسمية وكونها لاختصاص بالفعل الدال على التجديد لا يقضى لها بدلالة على التجديد حيث لا فعل قوله (ولهذا) أى ولكون هل أدى من الهزمة للفعل (لا يحسن هل زيد منطلقا لامن البليغ) لأن البليغ لا يستعمل ذلك إلا حيث كان يستفهم عن استمرار الانطلاق ويحوط لذلك عن الاتيان بالفعل بخلاف غيره قلت والكلام إذا ذكرت قواعده استعماله من لفهمه وهذا الاختصاص هذا المحل وإنما يصرف البياني كل كلام إلى قواعد منها على أن ما دأ على أصل وضعف اللغو وأما أن لا يتكلم على الوضف فليس الكلام معه فهذا فيه نظر إن كان المراد بأن لا يحسن أنه لا ينبغي أن يقع فيكون في معنى التثبي وإن كان المراد الأخبار بأن ذلك لا يحسن إلا إذا صدر من البليغ فإن صدر من غيره لم يحسن أى لم يستحسن لعدم العلم بأن كلامه مطابق بقرينة (تنبيه) قول المصنف ولا اختصاص التصديق بها هو الصواب وعبارته في الإيضاح ولا اختصاصها بالتصديق والصواب ما في التلخيص فإن هل لا تخص بالتصديق ولو اختلفت بملا استفهم عن التصديق بالهزمة بل التصديق مختص بهل بمعنى أن هل لا تكون لتبهر أما قول المصنف وهى تخصص المضارع بالاستقبال فهو مقولوب فإن الاستقبال

بالهزمة (قوله أدى للفعل) أى أطلب له أى أقوى طلبا له (قوله أدلى على ذلك) أى (ولهذا) بخلاف الترك مع الهزمة وذلك لأن الفعل لازم بعمل بخلافه بعد الهزمة وترك اللزوم لا يكون إلا لنكته كشدة الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب بخلاف ترك غير اللزوم

ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ وهي قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء

(قوله أي ولان هل ادعى للفعل) أي بحيث لا يعذر عنه معها الاستدعاء للاعتناء بفناء المعدول اليه (وقوله هل زيد منطلق) أي دون أن يقال هل منطلق زيد (قوله الا من البليغ) أي لا من غيره ولوراعي ما ذكرناه اذا اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت كان بمثابة الامور الاتفاقية الحاصلة بالقياس (قوله لانه الذي يقصد) أي لانه الذي شأنه مراعاة الاعتبارات وافادة اللطائف بالعبارة فاذا صدر منه مثالا هل زيد منطلق (٢٧١) فانه يقصد به الدلالة على الثبوت والاستمرار وقوله وابرار عطف على الدلالة أي يقصد به ابرار ما سوجد في معرض الموجود المناسب للجملة الاسمية وحاصله انه اذا صدر هذا القول من البليغ كان المنظور اليه معنى لطيفا وهو الاستفهام عن استمرار اطلاق زيد وكان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وهذا من فن البلاغة لاحاطة عنه بما تقتضيه هل من الفعل بخلاف ما اذا صدر من غير البليغ لان استعمال اللفظ في غير موضعه مما يبيح عن جهل لاعن نظرا الى معنى لطيف فيكون هذا القول منه قبيحا وهي فرض أن يقصد نكتة فلا اعتداد بقصد لانتفاء بلاغته (قوله بسيطة) يطلق التسييط على ما لا جزئه كالجواهر الفرد وعلى ما يكون أقل اجزاء بالنسبة لغيره المتقابل

(ولهذا) أي ولان هل ادعى للفعل من الهزمة (لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ) لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وابرار ما سوجد في معرض الموجود (وهي) أي هل (قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أولا وجوده

يعني لان ترك اللزوم لا يكون الاستدعاء للاعتناء بخلاف تركه غير اللازم (ولهذا) أي ولان هل فيها هذه اللطيفة وهي أنها ادعى للفعل فلا يترك معها الاستدعاء للاعتناء بفناء المعدول اليه بخلاف الهزمة (لا يحسن) العدول فيها عن الجملة الفعلية الى الاسمية فيقال مثلا (هل زيد منطلق) دون أن يقال هل ينطلق زيد (الا من البليغ) أي لا يحسن هذا التركيب الا من البليغ لانه الذي يتأني له مراعاة الاعتبارات وافادة اللطائف بالعبارة فيعتبر أن هل زيد منطلق لا يبراز المتجدد في معرض الحاصل لشدة الاعتناء بشأنه وغير البليغ ولو اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت فلا يحسن اذ هو بمثابة الامور الاتفاقية الحاصلة بالقياس لا يقال الاعتناء بالثبوت المفاد للجملة الاسمية فنامع هل يفوت معه الاسمرار والتجدد شيئا فشيئا وهو كمن مطلق الثبوت لان المطلوب من الشكر التجدد المستمر لا ناقول اذا اقتضى المقام مطلق الثبوت لم يكن الفعل اكدهمنا يمكن ان يقال الاعتناء بالثبوت فان تحصيل الشكر ولو مرة انشأ للفعل الا الهى فلا يقوم أحد بحق شكره فيحصل بالاكتفاء بالثبوت المطلق المقاد للجملة على أن ناقول بعد تسليم أن المناسب استمرار الشكر ان الجملة الاسمية تدل على الدوام بالقرائن غالب وذلك أو كمن التجدد المستمر فافهم (وهي) أي هل (قسمان بسيطة) أي أحد القسمين ما يسمى بسيطة وهي (التي يطلب بها وجود الشيء) أي هي التي يسئل بها عن التصديق بوقوع نسبة بينه فيكون للفعل الماضي ثم هذه العبارة لا ينبغي أن يقع المضارع بعدها لانه لا يوافق الصواب أن يقال تخصص الاستقبال بالمضارع بمعنى أنه لا يكون المضارع الا للاستقبال وهو المقصود وكذلك قوله في لهزمة مقولوب كما سبق ص (وهي قسمان الى آخره) ش يعني أن هل قسمان أحدهما تسمى بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة موجودة والثاني مركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة وذلك أن تقول لا يطلب وجود شيء لشيء لان الوجود لا يقوم بنفسه ولكن المراد بالاول الصفوة بالشيء حال بعرض للصفة ثم لك أن تقول ذلك ولكن لا يتخص به بل الهزمة كذلك ثم البساطة والتركيب ليسا في بل في متعلقهما ثم قوله يطلب بها وجود يرد عليه أنه قد يطلب بها لعدم التحقيق أنه لا يطلب الا بالنسبة الى واقع من وجوده فليحمل قولهم الوجود على تحقق النسبة من وجودها وعندها (تبيينه) ذكر بعض أن الهزمة لا يستفهم بها حتى يمحس في النفس اثبات ما يستفهم عنه بخلاف هل فانه لا يرجع عنده نفي ولا اثبات نقله شيخنا أبو

لهو بالبساطة بهذا المعنى أمر نسي وهذا المعنى هو المراد منها وبساطة هل وتركيبها بالنظر لما تدخل عليه كالحركة في البساطة والحركة والدوام في المركبة وتساوي واضح ذلك (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أي التي يطلب بها التصديق بوقوع وجود الشيء وهو لوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق أي بحيث يكون الوجود محمولا على مدخولها كافي هل زيد موجود وهل النار موجودة أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق في الخارج فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا الوجود الخارجي وهو التحقيق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة

فقولنا هل الحركة موجودة ثم كبتوهي التي يطلبها وجود شيء كقولنا هل الحركة دائمة والافاق

(قوله هل الحركة موجودة) يقال هذا بعينه فالحركة المطلقة هي خروج الجسم من حيز إلى حيز وقوله موجودة أي ثابتة في الخارج ومتعققة بقوله أو لا موجودة أي أولست ثابتة في الخارج بل هي أمر اعتباري وهي (قوله أو لا موجودة) فيه أن هذا ثابتا في الخارج بينهم من أن لا تدخل على معنى وإن كانت لطلب التصديق مطلقا أعجابا أو سلبا على ما مر وأجب بأنه ليس مراد الشارع أنه يفرض هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة بل قصده بيان أن ذلك السؤال اذا وقع على وجه الإيجاب كان المراد منه طلب بيان أحد الأمرين إما الإيجاب أو السلب وبعض الأفاضل حل الثاني في قوله هل لا تدخل على نفي على النفي البسيط وقولنا هل الحركة لا موجودة معذولة وبعضهم قال أنها لا تدخل على موجب والسلب في قولنا هل موجودة أو غير موجودة معطوف على هل الحركة موجودة فصدق أنهم لا تدخل على موجب لأنه يعين ما عطف عليه سلبا هـ (قوله يطلبها وجود شيء) المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأولى فإن المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فخرجت البسطة والقرينة على ذلك المقابلة والافاق لطلب البسطة أيضا وجود شيء هو الوجود شيء هو الوجود شيء كالحركة (قوله فإن المطلوب وجود الدوام للحركة) أي ثبوتها فظهر أنه إقناعه أن الوجود نوعان أحدهما إبطي وهو النسبة بين المحول والموضوع وهذا ثابت في كل قضية وهذا هو المراد في المركبة وغير إبطي وهو ما يكون مطلوبا لنفسه لا للربط كافي قولنا في البسطة هل الحركة موجودة فإن الوجود في البسطة مطلوب لنفسه والماصل أن المركبة وإن شاركت (٢٧٢) البسطة في أنه يطلبها وجود الشيء كوجود الدوام للحركة

في المثال إلا أنها تخالفها من جهة أن البسطة يطلبها وجود نفس الموضوع والمركبة يطلبها وجود المحول وأيضا الوجود في البسطة مقصود في ذاته لأنه مثبت للموضوع والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته لأنه رابطة بين المحول والموضوع وبهذا كله ندفع ما أورد على قول المصنف في تعريف البسطة وهي التي

(كقولنا هل الحركة موجودة) أو لا موجودة (ومركبة وهي التي يطلبها وجود شيء) أو لا وجوده (كقولنا هل الحركة دائمة) أو لا دائمة فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجودها وقد اعتبر في هذه شيئا غير الوجود وفي الأولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى وهي بسطة بالنسبة إليها موضوع ما محمول هو عين الوجود لذلك الموضوع (كقولنا هل الحركة موجودة) أو لا موجودة (ومركبة وهي التي يطلبها وجود شيء) أو لا وجوده أي التي يسألها عن التصديق برفع نسبة بين موضوع ومحمول وهو غير الوجود لذلك الموضوع بل هو وجود شيء آخر (كقولنا هل الحركة دائمة) أو لا فيجاب بالثبوت أو بالسلب لوجود الدوام للحركة ولما اعتبر في المسئول في الأولى وجود نفس الشيء في الثانية وجود نفس شيء لشيء آخر محبت الأولى بسطة لبسطة المسئول عنه فيها والثانية مركبة لوجود ما اعتبر في الأولى فيها وزيادة ذلك شأن البساطة والتركيب فإن قولنا هل الحركة موجودة المعترف به وجود الحركة وقولنا هل الحركة دائمة المعترف به وجود الحركة ودوامها فإن نظر إلى غير حيان وللهزمة وهل أحوال معنوية يستعقد لها فصلا في آخر الباب ولها أحكام لفظية محلها علم

يطلبها وجود شيء من أن المركبة كذلك حيث تدل على تعريف غير مانع وحصل الجواب التفرقة بين الوجودين (والباقية) المطلوبين فيما (قوله وقد اعتبر في هذه) أي المركبة شيئا حيث استغنى بها عن الثبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام وقوله غير الوجود أي المضاف للمحمول وهو النسبة وقوله في الأولى أي البسطة شيء واحد هو الموضوع كالحركة وذلك لأنها استغنى بها عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده وما كالشيء الواحد لان الوجود دعن الموجود على ما فيه فقد استغنى بها عن ثبوت بسطة والثانية عن ثبوت مركبة والحاصل أن كلا من البسطة والمركبة داخل على جملة مشتملة على ثلاثة أجزاء الموضوع والمحمول كدوامه في الثانية وجوده في الأولى ونسبته وهي وجود المحول للموضوع أي ثبوته كثبوت الدوام للحركة في مثال المركبة وثبوت الوجود أي التحقق في الخارج للحركة في مثال البسطة ولما كان المحول غير الموضوع في المركبة كان الثبوت المستغنى عنه بها الرابطة بينهما مركبا ولما كان الوجود واقعا محمولا عين الوجود واقعا موضوعا في مثال البسطة صار الثبوت المستغنى عنه بها الرابطة بينهما بسطة فان قلت حيث كانت الجملة التي تدخل عليها البسطة لا بد فيها من نسبة هي ثبوت المحول للموضوع كان على الشارع أن يقول وقد اعتبر في الأولى شيء واحد غير الوجود أي المضاف للمحمول كما قال في المركبة قلت في كلامه حذف من الثاني دلالة الأول كذا قرر شيخنا العدوي عليه صاحب الرخصة والزوائد وحاصله أنما : انظر لغير الوجود واقعا رابطة في الأمرين كان المعترف في أولها شيئا واحد وهو الحركة وفي ثنائيهما شيئين هما الحركة ودوامها وإن اعتبر الوجود واقعا رابطة في الأمرين كان المعترف في الأول شيئين وفي الثاني ثلاثة

والباقية طلب التصور فقط أما ما قيل يطلب به ما شرح الاسم كقولنا العنقاء

وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة المعبر وكثرته (قوله والباقي من ألفاظ الاستفهام) أي المذكورة سابقا وذلك الباقي تسموه هو ما عدا الهمزة وهل فإن حكمها قد مر ويقولنا أي المذكورة سابقا اندفع بما يقال أن من جملة بقية ألفاظ الاستفهام أم المنقطعة ولا تكون إلا لطلب التصديق فلا يتم قوله والباقي طلب التصور فقط (قوله تصوير شيء آخر) أي تصوير شيء مخالف للشيء المطلوب تصويره بأداة أخرى وبما حصل من ألفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واختلقت في التصورات ولا يقال إن متى وأيان كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحد في المتصور لا نقول أن أحدهما للزمان المطلق والآخر للمستقبل كإيائى وحينئذ فهما مختلفتان فيه (قوله قيل الخ) القصد بذلك مجرد الزم والنسبة للقاتل لا للشيء من هذا القبيل فإنه كلام حق ومقابل هذا القبيل قول السكاكي الآتي (قوله فطلب بما) أي التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (قوله شرح الاسم أوماهية المسمى) أي وتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي الكشف عن معناه وبينان مفهومه إلا جالي الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح فذلك المتيقن هو الموضوع له هو المطلوب بشرحه وبينانه كما إذا سمعت لفظا ولم تفهم معناه فقلت تقول ما هو طالب الأسماء يبين للمدلوله النعوى أو الاصطلاحى وأراد بالاسم هنا مقابل المسمى (٢٧٣) فيشمل الفعل والحرف

اذ شرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله ما العنقاء الخ) حكى الخشمرى في وريبع الإبرار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء من الألوان وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتقرّب بهم نحو الجبل فتأكلهم ففسكوا ذلك إلى نبيهم صالح عليه السلام فدعا الله عليها فادلكها وقطع عقبها ونسلها فسميت عنقاء

(والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر (قيل فطلب بما شرح الاسم كقولنا العنقاء) طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه

الوجود في الآخرين في أولهما شيء واحد هو الحركة وفي ثانيهما شيان هما الحركة ودوامها وإن اعتبر الوجود مع ذلك ففي الأول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة المعبر وكثرته فافهم (والباقية) أي الالفاظ الباقية من ألفاظ الاستفهام وهي ما سوى الهمزة وهل لا تشترك في مطلق كونها للتصور لكن تختلف في أن المطلوب تصويره بواحد منها خلاف المطلوب بالآخر (قيل يطلب بما) التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (شرح الاسم) أي يبين مدلوله في الجملة سواء كان مائرا مفردا أو مركبا بشرط أن يكون فيه أجال (كقولنا العنقاء) حال كوننا طالبا يشرح هذا الاسم وبين مدلوله لغة في الجملة فيجاب بإيراد لفظ أشهر ولو كان أعم لانه النحو ص (والباقية يطلب بها التصورات أخرى) ش هذا هو القسم الثالث وهو ما يطلب به التصور فقط وهي بقية ألفاظ الاستفهام وقد استدل عليه بقوله تعالى ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين فإن ان كنتم صادقين يدل على ان المطلوب التصور على أن من شرط طلبه تقديم التصديق لا التزمه على الصدق وبقية ألفاظ الاستفهام تقاس على متى وقوله الباقية ان أراد باقي ما ذكره

(٣٥ - مخرج التلخيص ثاني)

مغرب لذلك (قوله طالبا أن يشرح الخ) حال من نافي قوله كقولنا

ما العنقاء والمراد طالبا كل منا أو الضمير في قوله كقولنا للتكلم الواحد المعظم نفسه فان دفع الاعتراض بأن المناسب لقوله كقولنا أن يقال طالباين (قوله ويبين مفهومه) أي مدلوله إلا جالي الذي لا يعرف معناها ليهية وهذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بإيراد لفظ أشهر وهذا عطف تفسير والحاصل أن قول السائل ما العنقاء مثلا في معنى قوله مدلول هذا اللفظ الموضوع له هو اعلم أن ما المطلوب بها شرح الاسم على قسمين الأول أن يطلب بها بيان الاسم لأى معنى وضع ومال هذا البيان إلى التصديق دون التصور لأن مقصود السائل هو التصديق بأن اللفظ موضوع في مقابلة أى معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذى هو موضوع بآرائه مجالا أو منفصلا وجوابه إيراد لفظ أشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية أنسب لانه لبيان مدلولات الالفاظ أجال لان أهل اللغة يعتبرون بالمعرفة الإجمالية كقول الجوزى في الصحاح الخيب ضرب من العدو والسلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثاني أن يطلب بها تفصيل مدلوله على الاسم أجالا لان يكون السائل عالما بمدلول الاسم أجالا لطلب تفصيله وجواب هذا بالخدا لاسمى ومال هذا الجواب للتصور لان قصد السائل تصور مفهوم الاسم تفصيلا وهذا القسم بالمباحث الحكمية أنسب لانه لبيان تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الإصلاحيّة مثال الأول قول السائل ما العنقاء فحال كونه يعرف معنى الاسم من حيث هو بأنه نوع من

الحيوان أو حيوان مفترس ولا يعرفه من حيث انه مدلول لفظ الضعيف قصد السائل أن يعرف ان لفظه موضوع لاي معنى فيجاب  
 بإيراد لفظ أشهر وهو أمد ومثال الثاني قول السائل ما بالعنقاء والخال انه يعرف مدلوله اجمالاً بأنه نوع من الطير مقصوده أن يعرفه  
 مفصلاً فيجاب بالحد الاممي بأن يقال طير سمته كذا وكذا ادعاهت هذا قول السائل أن يشرح طالباً أن يشرح هذا الاسم وبين مفهومه ان اراد  
 يشرح الاسم وبين مفهومه بيان المعنى الذي يرضع له اللفظ كما هو المتبادر منه كان قوله فيجاب بالحد الصحيح لكن ما حيث لا يطلب التصديق  
 لا لطلب التصديق كما هو الموضوع وان اراد يشرح الاسم وبين مفهومه تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً كان التثنيل صحيحاً لان ما حيث لا  
 لطلب التصديق ولكن قوله فيجاب في فقه نظر لان الجواب حيث نال الحد الاممي وهو الرسم لا بإيراد اللفظ الا شهر الذي هو تعريف لفظي  
 تأمل (قوله فيجاب بإيراد لفظ أشهر) أي مرادف له أشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغة التي سأل بها السائل أم لا كدافى سم  
 وعم يس فقال أشهر منه سواء كان مرادف له أم لا كما يقال في جواب ما بالعنقاء طائر وفي جواب ما بالعنقاء طائر وفي جواب ما بالعنقاء طائر  
 كقولك في جواب ما بالانسان بشر لان لا يعرف مدلول الانسان سواء عرف مدلول البشر اجمالاً بأن عرفه نوع من الحيوان أو عرفه  
 تفصيلاً ثم أن قوله فيجاب بإيراد لفظ بيان لما حق الجواب أن يكون عليه أي أن حق الجواب حيث أن يكون بإيراد لفظ مفرد أشهر  
 عند السامع وذلك لان مفهوم الاسم (٧٧٤) أمر بمثل فاذا أجيب بمركب دخل في الجواب تفصيل ليس من المسؤول

عنه فاذا لم يوجد مفرد أشهر  
 عدل الى لفظ مركب  
 كقولنا في جواب ما بالعنقاء  
 طائر عظيم تختطف الصبيان  
 ولا يكون التفصيل المستفاد  
 من التركيب مقصوداً  
 فاذا حصل المفهوم سأل  
 عن ماهية وذاتيات  
 أفرادها فيؤتى بما يدل  
 عليها (قوله أو ماهية  
 المسمى بالجر عطف على  
 الاسم أي أو شرح ماهية  
 المسمى وأراد المصنف  
 بالمسمى المقوم الاجالى  
 ومما هيته أجزاء ذلك

فيجاب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أي حقيقة التي هو بها هو

مبين في الجملة كان يقال طائر أو طائر عظيم تختطف الصبيان كما روي أنها كانت طائراً في زمن أصحاب  
 الرس تختطف الصبيان فتعرب بالصبيان الى جهة الجبال فشكوا ذلك الى نبي زمانهم فدعا الله عليها  
 فأهلك جنسها ولم تعبق ولا غتراها بالصبيان يقال لها عنقاء مفرب (أو) يطلب بها تشرح (ماهية  
 المسمى) وأراد بالماهية الحقيقة الوجودية وهي التي بها افراد الشيء تحققت بحيث لا يزداد في  
 الخارج عليها الا العوارض كان يقال ما لا انسان فيقال الحيوان الناطق اذ لا تزداد الا افراد على هذه  
 الحقيقة الا بالعوارض ولم يرد بالماهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد ويصح نسبتها للمعدوم دون الوجودية  
 وانما جاءه على ذلك بدليل قوله وتقع هل البسيطة بينهما لان الماهية الوجودية هي التي تقع هل بينهما  
 فبصريح وان ارادنا في الفاظ الاستفهام فرد عليه أم المنقطعة كما تقدمت الاشارة اليه فانها لا تكون  
 الا للتصديق بخلاف المتصلة فانها لا تكون الا للتصور ولا شئنا منها من ادوات الاستفهام وقد عداها  
 معهن السكاكى في الفتح ووجهه أنها ان كانت متصلة فالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهي مقدرة  
 ببطلان الهمة لا يقال ان كانت متصلة فليس مستقلة بالاستفهام لانها لا تستعمل الامع الهمة وان  
 كانت منقطعة ففيها ضراب لا نأخذ كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمة لا يخرجها عن الاستفهام

المفهوم الاجالى أعني الماهية التفصيلية التي عرفت بالوجود حتى يكون الجواب المبين لها تعريفاً  
 حقيقياً فالناس مثلاً مفهومه الاجالى الذي هو مسمى نوع مخصوص من الحيوان وما هيته ذلك المسمى حيوان ناطق (قوله  
 أي حقيقة الخ) أشار بذلك الى انه ليس مراد المصنف بالماهية ما يقع جواباً لما هو لا يشتمل لما يكون شرحاً للاسم من المفهومات  
 المعدومة بل مراد الماهية الموجودة وقوله التي هو أي المسمى وقوله أي بسببها وقوله هو أي نفسه مثلاً مفهوم  
 الانساق الاجالى وهو النوع المخصوص من الحيوان صواب سبب ماهيته وهي الحيوانية والناطقية انساناً فالمسمى ملاحظاً اجمالاً  
 والحقيقة ملاحظة تفصيلاً اختلف السبب والمسبب باعتبار الاجال والتفصيل وأما اختلاف المبدأ والخبر في إطلاق المبدأ  
 وتقييم الخبر بالسبب أو بملاحظة المبدأ نوعاً مخصوصاً مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعاً مخصوصاً معنونا عنه بكذا  
 ووصف الشارح بالحقيقة بالتي هو ما يشار الى أن المراد بالحقيقة الماهية الثابتة في نفس الامر التي بها تحققت أفراد الشيء بحيث لا يزداد  
 في الخارج عليها الا العوارض كان يقال ما لا انسان فيقال الحيوان الناطق فأفراد الانسان لا تزداد على هذا حقيقة الا بالعوارض  
 ولم يرد المصنف بالماهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد والدليل على أن مراد المصنف بالماهية الحقيقة الثابتة في نفس الامر  
 لا مطلق ماهية تفصيلية ولو معدومة قوله وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما لان الماهية الوجودية هي التي تقع هل بينهما وبين شرح  
 الاسم وقوله كقولنا ما الخركولا شئنا انها موجودة الا افراد

كقولنا الحركة والقسم الاول يتقدم على قسمي هل جميعا والثاني يتقدم على هل المركبتون البسيطة فالبيضة في الترتيب واقعة  
بين قسمي ما

(قوله أي ما حقيقة تسمى هذا اللفظ) سمعنا نوع مخصوص من العرض وحقيقة ذلك المسمى الذاتيات التي يجاب بها أن يقال  
في الجواب مثلاً هي حصول الجرم حصولاً أولاً في الجز الثاني (قوله فيجاب باراد ذاتياته) من الجنس والفصل كان يقال في جواب  
الإنسان حيوان ناطق بعدمعرفة أن الإنسان شيء موجود في نفسه وانما قدراً بذلك لاجل أن يكون الجواب تعريفاً حقيقياً  
والا كان تعريفاً اسمياً وكانت ماهي التي يطلب بها شرح الاسم لا التي يطلب بها الماهية وربما تذكر الاسم في مقام الحدود توسعاً  
او اضطراراً كما في شرح الاشارات وحجته فقول الشارح فيجاب بالذاتيات أي حق الجواب عن مالتى يطلب شرح الماهية أن يكون  
كذلك ولذلك سأل فرعون موسى عن حقيقة الله بقوله وما رب العالمين أجابه موسى بذكر بعض خواصه وصفاته تعالى حيث  
قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين (٢٧٥) تنبيه على أن حقيقة تعالى

(كقولنا الحركة) أي ما حقيقة تسمى هذا اللفظ فيجاب باراد ذاتياته (وتقع حل البسيطة في  
الترتيب بينهما) أي بين مالتى لشرح الاسم والتي لطلب الماهية

وبين شرح الاسم وبذل عليه المثال أيضاً وهو قوله (كقولنا الحركة) لاها موجودة الافراد أي يقال  
في الجواب مثلاً هي حصول الجرم حصولاً أولاً في الجز الثاني فكانت قبل ما حقيقة تسمى هذا اللفظ  
فأجيب باراد ذاتياته كما ذكرنا (وتقع حل البسيطة) وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء (في  
الترتيب) الطبيعي (بينهما) أي يقع السؤال ههنا بين السؤال بمالتى هي لشرح الاسم وبين التي لطلب  
الماهية وذلك لأن مقتضى الطبع أي العقل للمراي المناسبة أنه اذا سمع اسماً لم يعرف أن له معنوماً  
طلب له مفهومه في الجملة ثم اذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل  
العلم بأن له مفهومه اذ لعله مهمل ثم اذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم في الحد المتضمن للجنس  
والفصل ولكن في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة القرئض أحدهما ان ما ذكر  
من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل  
ولا شك أن كل واحد منهما قبلها وما بعدهما مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها اضراب لا يضرها عن  
أن تكون استفهامية لان الاستفهام جزء معناتها وأحدها معنيها وانما لغني المنقطعة التي فيها  
الاستفهام دون المنقطعة لاضراب وقد مرص الصاع بعد ما من حروف الاستفهام وذكره الشيخ ابو حيان  
وغیره اذا عرف ذلك فن الفاظ استفهام التصور ما يطلب بها أحداهم من ما مشرح الاسم أي شرح  
مدلول الاسم لغته وكان الاولى أن يقول الكلمة تعميم النحل والحرف لكن ذكر الاسم لما كتبه للمسمى  
أو قال الاستفهام عن الفعل والحرف يرجع إلى الاستفهام عن الاسم لذلك اذا قلت ما ضرب وما من  
تقديره ما مدلول ضرب وما مدلول من وأما ان يطلب بها ماهية المسمى كقولنا الانسان ويريد شرح  
الحقيقة الانسانية وانما مسمى الاول شرح الاسم لان تقديره ما مدلول هذا الاسم وما وضع له وتقدير

وقال عقبه ان كنتم تعلمون فأشار إلى أن السؤال عن حقيقة الرب ليس من دأب العقلاء اه كلامهم قال الشيخ يس وهل يؤخذ  
من كلامهم هذا أن كل بسيط لا يسأل عن حقيقة أه والظاهر انه كذلك (قوله وتقع حل البسيطة) أي وهي التي يطلب  
بها نفس وجود الشيء أي ويقع السؤال ههنا البسيطة بين السؤال بمالتى لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية (قوله في الترتيب)  
أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله أي بين مالتى لشرح الاسم والتي لطلب الماهية) أي لطلب شرحها وبينها ما علمت  
ان قول المصنف أو ماهية المسمى عطف على الاسم ويحتمل انه عطف على شرح وبذل لها معناها واعلم أن مقتضى الترتيب الطبيعي وقوع  
هل المركبة بعد مالتى لطلب شرح الماهية كما هو ولذا جال ان هل تقرب بين ما من وما تقع بين هلين وقد أسقط المصنف والشارح هذه  
المرتبة فيقال مثلاً أولاً ما للعقلاء ثم ثانياً هل هي موجودة ثم ثالثاً ماهي أي ما ماهيتها وحقيقتها فاذا عرفت الحقيقة قلت رابعاً هل  
للعقلاء دائماً وكذا نقول ما للبشر فيجاب بانسان ثم قول هل هو موجود ولا فتجيب موجود دائماً وبه حقيقته فتجيب  
بحيوان ناطق ثم نقول هل ينبغي على أربع أو على رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة

(قوله يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي) أي العقل نسبة للطبع بمعنى العقل اذهو المرائي للنسبات والترتيب الطبيعي هو أن يكون المتأخر متوقفاً على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علة له كتقدم المفرد على المركب أو الواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعي أن مقتضى الطبع أي العقل المرائي للنسبة أن الشخص إذا جمع أمياً ولم يعرف أنه له مفهوم ما طلبه فهو ما على وجه الاجال ثم اذا وقف على مفهومه وطلب وجوده لاستحالة الطلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوم ما اذ علمه من قبل ثم اذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالاجزاء المضمنة للجنس والفصل واذا علم تفصيل ذلك المفهوم سأل عن أحواله المعارضة له كدوامه (٢٧٦)

قال السبكي ولا يخلو عن نظرنا لانه اذا كان السؤال عن الدوام يستدعي سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطة والمركبة نظراً لتلك التعليل اه وقد يقال ان وجود الشيء عينه بخلاف الدوام وحينئذ يبينما تأمل (قوله شرح الاسم) أي بيان مفهومه الاجال وقوله ثم وجود المفهوم أي ثم يطلب هل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته أي ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانية وقوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ أي الاجال

يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولاً شرح الاسم ثم وجود المفهوم في اللفظ ولا يخلو عن نظرنا لانه اذا كان السؤال عن الدوام يستدعي سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطة والمركبة نظراً لتلك التعليل اه وقد يقال ان وجود الشيء عينه بخلاف الدوام وحينئذ يبينما تأمل (قوله شرح الاسم) أي بيان مفهومه الاجال وقوله ثم وجود المفهوم أي ثم يطلب هل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته أي ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانية وقوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ أي الاجال

في اللفظ وضعه مفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فاما ذلك اذا لم يعرف ان له مفهوم أصلاً كما قررنا فاما ان عرف ان له مفهوم ما ولم يوقف على ماهيته في الجملة فاما منع من السؤال عن وجوده وثانها ان شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجال حتى توسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز ان يسأل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسأل عن وجوده فلا يحتاج بعد إلى سؤال آخر لما تقرر ان مفهوم اللفظ اذا عرف تفصيلاً هو الذي يصير حقيقة عند السؤال بعد تقرر وجوده فلا يتقرر إلى سؤال آخر الابهل المركبة التي يسأل بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقة وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف الا ان الأنا يكون شرح الاسم خصوصاً اصطلاحاً بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وانه لا يسأل اصطلاحاً عن التفصيل الا عند تحقق الوجود وعندها لا يكاد يتحقق مع ما تقرر من أن أول ما يوضع في كتب العلم الذي يقتضيه إلى التعليم الحدود الامعية وهي مفهومات الالفاظ المفصلة التي تثبت للمدوم والموجود فاذا رهن على وجودها صارت تلك الحدود هي نفس حدودها الحقيقية التي هي للوجودات فقط كما يقال في أوائل الهندسة ان المثلث هو ذوالاضلاع الثلاثة ثم يبرهن على وجوده فلا يفتقر بعد إلى حد فكيف يصح انه لا يسأل اصطلاحاً عن المعنى في الجملة دون التفصيل ولا يجاب بالتفصيل الا بعد تحقق الوجود وقد تضمن هذا الكلام شيئاً كثيراً من بنيائنا في ذلك في الشفاء أحدهما ان الموجودات لها حقائق ومنهومات لان معنى اللفظ لا يسمى حقيقة الا بعد تحقق وجوده فلها حدود حقيقية لوجودها واسمية باعتبار الوضع الذي لا يشترط فيه الوجود وان المدومات ليس لها الا المفهومات لعدم وجود معنى ألفاظها فلا حدود لها لا بحسب الاسم لان الحد الحقيقي الثاني ماهية الماهية التي هي مسمى هذا الانسان فان الشخص قد يعرف ان الانسان اسم رجل من بني آدم تقول ما لانسان سائلاً عن حقيقة وأول هذين القسمين وهو السؤال عن الاسم يكون متقدماً في الزمان عن قسمي هل أي عن الاستفهام هل البسيطة وهل المركبة لان شرح الاسم سابق عليهما لان الاستفهام عن ثبوت شيء أو عن ثبوت شيء لشيء فرع عن معرفة معنى اسم ذلك الشيء فتقول أولاً ما العتقاء ثم تقول هل هي موجودة ثم تقول هل هي تسقى بدأوا القسم الثاني وهي ما التي يطلب بها المسمى فهو مقدم على المركبة فهي متوسطة بين هل البسيطة وهل المركبة لان طلب وجود الشيء

التفصيلية (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ استحالة منه أن يطلب وجوده فاندفع ما يقال ان ما ذكر من استحالة الطلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل وضع اللفظ لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فاما ذلك اذا لم يعرف ان له مفهوم أصلاً ما ان عرف ان له مفهوم ما ولم يوقف على ماهيته في الجملة فاما منع من السؤال عن وجوده وثانها ان شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجال حتى توسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز ان يسأل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسأل عن وجوده فلا يحتاج بعد إلى سؤال آخر لما تقرر ان مفهوم اللفظ اذا عرف تفصيلاً هو الذي يصير حقيقة عند السؤال بعد تقرر وجوده فلا يتقرر إلى سؤال آخر الابهل المركبة التي يسأل بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقة وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف الا ان الأنا يكون شرح الاسم خصوصاً اصطلاحاً بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وانه لا يسأل اصطلاحاً عن التفصيل الا عند تحقق الوجود وعندها لا يكاد يتحقق مع ما تقرر من أن أول ما يوضع في كتب العلم الذي يقتضيه إلى التعليم الحدود الامعية وهي مفهومات الالفاظ المفصلة التي تثبت للمدوم والموجود فاذا رهن على وجودها صارت تلك الحدود هي نفس حدودها الحقيقية التي هي للوجودات فقط كما يقال في أوائل الهندسة ان المثلث هو ذوالاضلاع الثلاثة ثم يبرهن على وجوده فلا يفتقر بعد إلى حد فكيف يصح انه لا يسأل اصطلاحاً عن المعنى في الجملة دون التفصيل ولا يجاب بالتفصيل الا بعد تحقق الوجود وقد تضمن هذا الكلام شيئاً كثيراً من بنيائنا في ذلك في الشفاء أحدهما ان الموجودات لها حقائق ومنهومات لان معنى اللفظ لا يسمى حقيقة الا بعد تحقق وجوده فلها حدود حقيقية لوجودها واسمية باعتبار الوضع الذي لا يشترط فيه الوجود وان المدومات ليس لها الا المفهومات لعدم وجود معنى ألفاظها فلا حدود لها لا بحسب الاسم لان الحد الحقيقي الثاني ماهية الماهية التي هي مسمى هذا الانسان فان الشخص قد يعرف ان الانسان اسم رجل من بني آدم تقول ما لانسان سائلاً عن حقيقة وأول هذين القسمين وهو السؤال عن الاسم يكون متقدماً في الزمان عن قسمي هل أي عن الاستفهام هل البسيطة وهل المركبة لان شرح الاسم سابق عليهما لان الاستفهام عن ثبوت شيء أو عن ثبوت شيء لشيء فرع عن معرفة معنى اسم ذلك الشيء فتقول أولاً ما العتقاء ثم تقول هل هي موجودة ثم تقول هل هي تسقى بدأوا القسم الثاني وهي ما التي يطلب بها المسمى فهو مقدم على المركبة فهي متوسطة بين هل البسيطة وهل المركبة لان طلب وجود الشيء



(قوله والفرق الخ) أي هذا فاعمالا نقل الالمصنف جعل ماقسمين الاول ما يطلب بهابيان مفهوم الاسم والثاني ما يطلب بهابيان ماهية المسمى وهل هما الاثنى واحد وحاصل ذلك الدفع أن الاسم انهماشي واحد بل يختلفان كذا قرر بعضهم وعبرة السراى لما كان الحد الواحد ومعدن ذاتا تختلف من جهة الاجال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التعديد سواء كان اسما أو حقيقة فادفع بقوله والفرق الخ والفرق مبتدأ وقوله غير قليل خبر ومعنى كونه غير قليل انه كثير والمراد لا مسمى ظاهر وواضح والمراد بالقلته الخفاء (قوله بين المفهوم من الاسم) أي بين الذي يفهم من الاسم أي من اللفظ ويدل عليه (قوله بالجملة) متعلق بالمفهوم وبالهاء للابسة أي المفهوم المتببس بالجملة أي بالاجال أي بين المفهوم الجميل أو الاجال وأنه عال من المفهوم أي حال كونه اجالا أي مجملا (قوله التي تفهم من الحد) أي لفظ الحد في كلامه إشارة إلى أن الحد يطلق على اللفظ المعنون بعن اجزاء الماهية كما انه يطلق على مجموع أجزائها (قوله بالتفصيل) متعلق بتفهم أي تفهم تفصيلا من الحد وأنه صفة للماهية أي الماهية المتبسة بالتفصيل أي الماهية المفصلة التي تفهم من الحد (قوله غير قليل) (٧٧٧) أي ظاهر فلا يتوهم اتحادها لان المحدود وهو ما يدل عليه اللفظ ويفهم منه الماهية الجملة والذي يفهم من الحد الماهية المفصلة ولا شأن للماهية الجملة غير تنسها حل كونها مفصلة كما هو ظاهر (قوله فان كل الخ) هذا من باب التنبيه لامن الدليل اذا الامور الواضحة لا يقام عليها دليل نعم قد ينه عليها ازالة لما يعرض لها من الخفاء بالنسبة لبعض الازهان (قوله فوه فوما) أي فهم منه الماهية فوما اجاليا ففعل فوه محذوف (قوله ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم) أي وقفا اجاليا وهو تفسير

والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فوه فوما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللفظ والحد فلا يغف عليه الا المراتض بصناعة المنطق فالوجودات لها حقائق

لا يكون الالامه تحقق الوجود فلذلك يطلب وجود المعنى بعده بالحد الاسمي كقد تم أن أول ما يوضع في التعليم الحدود الاسمية ثم يبرهن على وجود حصصها في الافراد وتكون تلك الحدودات بذلك الاعتبار موجودة وانها بيان للفظ المعنى جليا وتفصيلا وذلك يتصور باعتبار الواضح ان بيننا على أن اللفظ اصطلاحية فيمكن أن يتصور المعنى تفصيلا يتصور أجزائه جنسا وفصلها بين اللفظ بازائه وان يتصور ما اجالا بشئ ما يساويه فيعين له اللفظ وهذا هو الذي دلت عليه تعاريف أهل اللغة وما الاول فلا يكاد يحصل الامن الذي اراض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها التي اتهم الجنس والفصل ويتصور أيضا باعتبار الجيب فقد تبين بهذا أن معرفة المعنى في الجملة لا تستلزم معرفته تفصيلا لان المعرفة الاولى توجد من علم بوضع الالفاظ لانه يقف بذلك على حقيقتها في الجملة بخلاف الثانية وهي المستخدمة من الحد المنطقي ونسبى الاولى تصور مجموع والثانية مجموع تصورات فيحتاج الى الثانية بعد الاولى وبذلك يظهر الفرق بين الحد الواحد وقد تجهل الجملة من دلالة لفظ من الالفاظ فتبين بدلالة لفظ آخر بالاجال أيضا ثم يسأل عن التفصيل وقد بين التفصيل من أول دجلة زيادة للفائدة أول عدم حصول لفظ يدل بالاجال بذلك أن معنى التعريف مطلقا للتنبيه على أن المعنى مسبوق بالمعية ذلك الشيء بقول المالحركة اذا عرفت معلومها لفظه تقول هل هي موجودة فاذا عرفت انها موجودة تقول ماهي أي ملامحتها فاذا عرفت انها هي دائمة لان الاستفهام عن وجود الشيء لا يشترط أن يكون مسبوقا بالعلم بماهية ذلك الشيء وأما العلم بدوام ذلك الشيء فانه يستدعى

لمقبله لان فهم الشيء هو ادراكه والوقوف عليه (قوله اذا كان عالما باللفظ) أي بوضعها ما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم المخاطب به شيئا فاذا كان المخاطب عالما بوضع اللفظ وخوطب بلفظ الانسان فهم منه نوعا من الحيوان خصوصا (قوله وأما الحد) المراد به هنا الماهية التفصيلية لا اللفظ الدال عليها بدليل قوله فلا يقف عليه الخ وكان المناسب لما قبله أن يقول والذي يفهمه الحد الماهية التفصيلية ولذلك كان لا يقف الخ وقوله الا المراتض بصناعة المنطق أي العالم بها المتقن لها وذلك لان الحد عبارة عن الماهية التفصيلية كعامة ولا يعلم الحقائق المفصلة الا من له اتمان لعلم المنطق لعلم حقيقة الذاتات أعني الجنس والفصل منه وفيه أن الذاتات انما تعرف بالانقل أو بعض فرض العقل على الاصح فالمراتب في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المراتض في صناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها التي اتهم الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالوجودات الخ) الفاعل الواقعة في جواب شرط مقدر أي اذا علمت ما ذكرنا من انه لا حقيقة للعدم ولا لمعية وأردت الفرق بينه وبين الموجود فتقول لك الفرق بينهما أن الموجودات الخ وأراد بالموجودات الامور التي لها ثبوت في نفس الامر لا المتحققة في الخارج فقط (قوله لها حقائق) أي ماهيات هي كبتن الذاتيات ملحطة باعتبار التحقق في نفس الامر وهي حقيقة ذلك الموجود

(قوله ومفهومات) أى صور حاصله في العقل مدركتين الالفاظ الدالعليها بواسطة معرفة وضعها والمحصل أن كلام الموجودات والمعدومات وضع الفاظ لان الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له وتلك الالفاظ الموضوعية يدرك العقل منها صوراً بواسطة معرفة وضعها وتلك الصور هي مفهومات الالفاظ (قوله فلها حدود حقيقية) أى تدل على الحقائق (قوله واسمية) أى لفظة تدل المفهومات من الاسماء (قوله فليس لها المفهومات) وهي الصور العقلية المدركتين اسمائها (قوله لا يحسب الاسم) أى لا يحسب الذات وكان الاولى أن يقول فلا تعرض لها لا يحسب الاسم لان الحد ما كان بالذاتيات وهي لذاتيات لها (قوله لان الحد يحسب الذات) أى بالنظر للذات أى الحقيقة (قوله حتى ان ما يوضع الخ) غاية لقوله لان الحد يحسب الذات لا يكون الا بدخ وحاصل كلامه أن الحد الاسمي قد ينقلب حقيقة فالواضع اذا اعتقل نفس الحقيقة فوضع الاسم بازائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعرضها لاسمها بعد العلم بوجودها ينقلب حد حقيقياً فالحد الحقيقي والحد الاسمي لا منافاة بينهما الا بذلك الاعتبار مثلاً تعرض الشكل الثالث المتساوي الاضلاع عما حاط به ثلاث خطوط متساوية حد اسمي وبعد علمك بوجوده بالشكل الاول من التعرير يصير حد حقيقياً وكذلك اذا قلت لمن لا يعرف معنى لفظة صلاة الصلاة عبادة ذات اقوال وافعال مفتحة بالتدريج بحقيقة التسليم كان ذلك حداً اسمياً فاذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بأن سأل عن وجودها وقال هل هي موجودة فقلت ان الذي قد أمر به لكل ما أمر به النبي فهو موجود انقلب ذلك الحد الاسمي حد حقيقياً في شيء آخر وهو أن الحد الاسمي اذا انقلب حد حقيقياً هل في هذه الحالة يقال له حد اسمي أو أن الشرط في كونه اسمياً عدم العلم بوجود تلك الحقيقة فاذا وجد العلم انتفى عنه ذلك الاسم (قوله في أول التعاليم) جمع تعليم والمراد به (٢٧٨) التراجم كالفضل والياب وقوله من حدود الاشياء بيان لما يوضع وذلك مثل

حد الصلاة المذكور في أول بابها (قوله يبرهن عليها) أى على وجودها (قوله في أثناء العلم) أراد بالعلم القواعد المتعلقة بالشئ المحدود المذكورة في تلك الترجمة وفي بعض النسخ في أثناء التعليم أى في أثناء الترجمة (قوله حدود اسمية) أى رسوم (قوله ثم

ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد يحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف أن الذات موجودة حتى ان ما يوضع في أول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن عليها في أثناء العلم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء

العلماني للمعالم للمخاطب هو المراد من هذا اللفظ فم على كل حال اكتساب علم من جهة أن هذا المعنى (١) جهل أن التفصيل للمعالم بالفاظ أخرى وهذا وأن المعنى للمعالم بلفظ آخر جلة وهذا تأمل والله تعالى العلم بحقيقته كذا قالوه ولا يحتاجون نظر فانه ان كان السؤال عن الدوام يستدعي سبق علم الماهية

اذ ابرهن عليها) أى على تلك الاشياء أى فهم البرهان على وجودها (قوله وأثبت وجودها) أى بالبرهان والمراد الوجود (د) انما رجى لمطلق الوجود (قوله صارت تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدوداً حقيقية أى بحسب الحقيقة فتألف الاسمى حقيقياً وجعل هذا كلياً غير مسلم لان الحد الاسمي عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ وما اعتبره فديكون عارضاً للذات لا ذاتياً فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يصير حد حقيقياً لان الحد الحقيقي عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود مثلاً لمفهوم المائى حد اسمي للإنسان وبعد اثبات الوجود لا يكون حد حقيقياً لانه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الافراد كزيد وعمر فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حد حقيقياً بان يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد كذا ذكره العلامة السيد في حواشي المطول وفي التقنارى أن الواضع اذا تصور حقيقة الشئ معين الاسم بازائها فظاهر أن التعريف حد اسمي قبل العلم بوجوده وحقق بعد العلم بالوجود اذا تصور حد بعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حد اسمياً بالنظر لتلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حد حقيقياً بالنظر اليها بالاشياء وأما بالنظر لنفس الشئ فسمي اسمي قبل العلم بالوجود وسمي حقيق بعد معرفته فلا حاجة لما ذكره العلامة السيد من التقييد وهذا كله اذا أريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عليه عند أرباب العقول وأما ذكر أن يبدل الحد المعروف مطلقاً لانه ظاهر (قوله كذا في الشفاء) كتاب لابن سينا وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حد بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد وفي وقتين أما الثاني فيكامل في مثالي الثالث والاتصال أما الاول فيكامل اذا سأل عن مفهوم الانسان فقال ما الانسان أى ما مفهوم هذا اللفظ وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وان لم يوجد ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم فقلت له جواً ناطق فهذا حداً معي بالنظر للسائل وحققي بالنظر للسامع (١) قوله جهل أن التفصيل الخ كذا بالاصل وحوره اه مصححه

(قوله العارض المشخص لذى العلم) لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص خصوص الوصف الذى يعين ذا العلم كقولنا  
 فى جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذى لقيته بالاسم اذا كان التعيين يحصل بتلك الاوصاف أشار الشارح بقوله فيجاب  
 يزيد وأنحوه الى أن المراد بالعارض المشخص لذى العلم الامر المتعلق به سواء كان علة له أو وصفا خاصا به كما فى المثال المذكور  
 وسواء اتحد العارض كفى المثال الاول أو تعدد كفى المثال الثانى وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص  
 وهو الامر العارض العام ككتاب ونحوه فلا يصح أن يقع فى جواب (٢٧٩) السؤال بمن لانها وإن كانت  
 عارضة لحقيقة الانسان

(د) يطلب (بمن العارض المشخص) أى الامر الذى يعرض (لذى العلم) فيفيد تشخصه وتعيينه  
 (كقولنا من فى الدار)

أعلم (وعن) معطوف على بما أى يطلب بمن (العارض المشخص) أى الامر الذى يعرض ويوجب  
 تشخصا وتعيينا (لذى العلم) بحيث يفتقر به محاسن من الافراد ذات العلم سواء كان ذلك العارض  
 عاديا وغيره كوصف (كقولنا من فى الدار) فان هذا سؤال عن الوصف الذى يعين الشخص السائل  
 فى الدار من أهل العلم فيجاب بزيادة ونحوه بما يفيد تشخصه كذلك الرجل الطويل الذى لقيته بالاسم  
 عند تعيينه بهذه الاوصاف وسواء اتحد العارض كفى المثال الاول أو تعدد كما فى المثالين وقد دخل فى  
 المشخص المشخص النوعى يعنى النوع الذى يشمل للصنف فعلى هذا اذا قيل من فى هذا القصر وقيل مثلا  
 الانسان الصقلي وإذا قيل من فى السماء من أنواع الملائكة وقيل الملائكة كذا تشخيصا بالعارض وهذا  
 بعيد من عبارة المصنف وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص ككتاب ونحوه ثم ان من

فالسؤال عن الوجود كذلك ص (وعن) عن العارض المشخص لذى العلم كقولنا من فى الدار ش  
 من ألفاظ الاستفهام عن التصور من فان قلت اذا كانت من لا يسأل بها الا عن التصور فكيف حصل  
 الجواب عن قول عيسى صلى الله عليه وسلم من أنصار الى الله وهو طلب تصور كما زعموا  
 بالتصديق وهو قول الخواريين نحن أنصار الله قلت أجابوا بالدرجاة الله فى بعض تعاليقه عن ذلك  
 بان من وأن كانت سؤالا عن التصور فالسائل بها تارة يبحر بمحصل المبدء ولكن يسأل عن  
 تعيينه وتارة لا يبحر بمن يرجو ناصرا يجوز أن لا يوجد ويرجو أن يوجد ويطلب تعيينه بقوله  
 من أنصارى محمول على ذلك قاله عيسى عليه الصلاة والسلام راجيا من الله تعالى إقامة ناصر له سائلا  
 عن عينه فهو سؤال عن التصديق والتصوير لكنه أخرج مخرج التصور ثم بالله سبحانه وتعالى وأدباً  
 معه تعالى ومع السامعين فكان الأكل السؤال عن التصور وجعل السؤال عن التصديق مطروحا فيه  
 والحواريون تطنوا لذلك فاجابوا بالتصديق ليعملوا المقصودين مما كانوا قالوا ههنا من ينصر كذا وهم  
 نحن وقالوا ان أنصار الله لان نصرته نصرته الله بمعنى نصرته ولينصروا أن نصرته خالصة لا يشوبها  
 غيرهم حفظوا البشرية (تنبيه) قولنا من عندك يطلب بها التصور لا التصديق كما سبق لانه  
 يتضمن امرين أحدهما استقرار شخص أو أشخاص عند المخاطب وإن المتكلم عالم بذلك فلا يسأل عنه  
 والثانى تعيين ذلك الشخص أو الأشخاص وهو المطلوب بالسؤال فهو تصور محض وإن كان يستلزم نسبة  
 الاستقرار عند المخاطب الى ذلك الشخص وهو أخص من النسبة التى كانت حاصلة للتكلم أو لا لانها  
 نسبة لا اعم ذكره الى الدرجه الله قاله ومن هنا غلط بعض الناس فظن أن المطلوب بها التصديق

من عندك فتقبل زيد كان منزلة قولنا لما الانسان فنقول حيوان ناطق فهو ذكر حديد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من  
 خلق السموات والارض ليقولن اللهوا لقوله فى الآية الاخرى خلقهن العزى العالمين فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتضارا  
 على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (قوله لذى العلم) عبرة للمبدون العقل ليتناول البارى نحو من ربك يا موسى (قوله تشخصه)  
 أى تشخيصا تشخيصا أو نوعيا كما اذا قيل من فى هذا القصر فتقبل مثلا الانسان الصقلي وكذا اذا قيل من فى السماء من أنواع الملائكة  
 فتقبل الملائكة والمراد بالنوع النوعى الشامل للصنف (قوله لتعيينه) عطف تفسير (قوله من فى الدار) أى اذا علم السائل ان فى الدار  
 أحدا لكن لم يتشخص عنه فیسأل عن من تشخصه

فيجاب بزید ونحوهما يفيد تشخيصه (وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس

دعنا لما كانت في غاية الايهام فلا شمار فيها بخصوصية الجواب به فاذا قيل زيد تصور السائل منه ذات زيد كانت للتصور ولولزم من ذلك تصديق بكون خاص في الدار وأما قولنا فيا تقدم ادبس في الاناء أم عسل فالجواب به مستشعر من السؤال فله زيدا جواب أم عسل ولهذا قلنا فيا تقدم انه يرجع في التحقيق الى التصديق وعلى هذا يقاس ما يأتي في ما نحو هذا (وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس) والمراد

(قائده) ترتب على هذا ذكرها والذات أيضا ان الجواب مفرد لا مركب ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر فاذا قلت من عندك فقيل زيد كان بمنزلة قولك ما الانسان فتقول حيوان ناطق فهو ذكر حد يفيد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم لقولن الله وقد جاء في الآية الاخرى خلقهم العز يز العلم وهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآية فيها

(قائده اخرى) ترتب على ذلك يقال في الجواب عن ذلك زيدان كان واحدا وزيد وعمران كانا اثنين أوزيد وعمر وبكر وان كانوا ثلاثة وعلى هذا أن يستغرق ولو ذكر بعض من عنده لم يكن جوابا صحها بل الجواب المطابق لما لا يزيد ولا ينقص كأن الجواب الصحيح ما لم يكن جامعاً لما عاين من هنا تعلم أن المسؤول عنه بمن هو ماهية من عنده أهم من القليل والكثير به تعلم أن من الاستهامة ليست للعموم في الافراد بل للماهية بخلاف ما قاله الاصوليون حيث استدلوا بذلك على العموم فان أرادوا العموم بالمعنى الذي ذكره لم فصحيح وان أرادوا انها تدل على الافراد فممنوع (قائده اخرى) من الصالحة لذلك

والمؤنت ولغيره والمثنى والمجموع هذا حاطا لنعوى منها وحظا لاصولى انها للعموم قال الولد رحمه الله فهل للعموم في جميع هذه المراتب أوفى الاحاد وتظهر قائده ذلك اذا قل من دخل دارى من هؤلاء فأعطه درهما فان قلنا بالاول أخذ كل واحد درهما وان قلنا بالثاني أخذ كل واحد درهما بدخوله وأصف درهم بدخوله مع آخر وان دخل ثلاثة فعلى الاول يعطيه ثلثة لكل واحد درهم وعلى الثاني يعطيه ثلثة بدخول الاحاد لكل واحد درهم ودخول الثلاثة لكل واحد ثلثة وثلاثة لان

صفة الاعمى فيه ثلاث مرات فيستحقون بها ثلاثة لكل واحد درهم فمجموع ما يستحقونه سبعة وعلى هذا القياس قالوا لم أنه يقولوا ولا يخلص عنه فيا يظهر لى الآن الآن يقال لا عموم لها الا في مراتب الافراد ولكن الاسبق الى الفهم انها عامة فيا يصلح وحى تصلح للافراد والمجموع الافراد لكل مرتبة من مراتب المثنى والمجموع وفيها احتمال آخر وهو أنه لا يعطى المجموع الا درهما وأخذها ماحققناه من أن من لا تدل على الافراد بل على الماهية مجردة عن وحدة وتعدد يظهر أن ذلك في النفي فاذا قلت لا تشتم من يشكك فالظاهر أن المراد الحقيقة ومعناه غير معنى لا تشتم كل من شكك اذا عرف ذلك

فقول المصنف يسأل بما عن العارض يعنى ان الكلى لا يوجد في الخارج الا في ضمن جزئ وذلك الجزئ شخص لذلك الكلى فز يد متلا عارض ماهية الانسان الكلى وشخص لها فتقدير كلامه يسأل بمن عن الشيء العارض لماهية الكلى الشخص لها كقولك من في الدار فتقول زيد المعنى أى عارض شخص حقيقة الانسان هو ومثله المصنف في الايضاح بقوله من فلان فتقول زيد وعمر فاسد لان فلانا كناية عن العلم فكيف يجاب بذكر العلم ولعل المراد اذا قل شخص فلان يعمل كذا فتقول من فلان فيقال زيد لكن في الاستهتام عن ذلك من فيه نظر فينبى أن يقال ما فلان لانه استهتام عن الاسم فليكن بما سبق وأورد عليه المصنف ان ما ذكره لا يطرد لانك تقول من زيد كقولك صلى الله عليه وسلم للجاربة السوداء من ما قوله تعالى من فرعون على قراءه

الاستهتام ولست تطلب بهام شخص الذى العلم لان زيد هو الشخص (وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس

ماهية أو جنسه بالعارض القائم به قاله عبد الحكيم أو المراد بكونه عارضا لذات أنه متعلق بها لذاته دلها كما قال في المطول وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان وأخو فلان فاما يصح ذلك من جهة أن الخطاب يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات (قوله) وقال السكاكي (أى فى الفرق بين من وما وهذا مقابل للقليل المتقدم (قوله) يسأل بما عن الجنس) أى من ذى العلم أو من غيرهم والمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الافراد أو مختلفتها بمجمل أو منفصلة فيشمل جميع اقسام المقول في جواب ما هو ودو النوع والجنس والماهية التخصسية والاجالية فاذا قيل ما زيد وعمر وفيجاب بانسان وما الانسان والسرر فيجاب بمحيوان ناطق أو نوع من الحيوان فيطلب بما عند السكاكي مخرج الاسم وشرح الماهية الموجودة الا أنه يخص عنده بالماهى الكلى وعند صاحب القليل السابق يطلب بهام سر الاسم كلما كان أوجز شاقا لعدا الحكيم وبما ذكره تعلم أن مراد

تقول ما عندك أي أي أجناس الأشياء عندك وجوابه إنسان أوفرس أو كتاب أو نحو ذلك وكذلك تقول ما الكلمة وما الكلام وفي التنزيل فاخطبكم أي أي أجناس الخطوب خطبكم وفيه ما لم يدون من بعدى أي أي من في الوجود وتوثيقه العبادة أو عن الوصف تقول ما زيد وما عمرو وجوابه الكريم أو الفاضل ونحوهما أو قال فرعون وما رب العالمين أمان الجنس لا عقاده لجهالة الله تعالى

المصنف بالجنس الجنس اللغوي فيدخل النوع سواء كان حقيقيا أو اصطلاحيا محققا أو كناية أي أي جنس من أجناس الالفاظ فيجاب بأنها النظر مفرد مستعمل (قوله أي أي أجناس الأشياء الخ) أي أي جنس من أجناس الأشياء عندك لأن المسؤل عنه ليس هو الجمع (قوله وجوابه) أي جواب ما عندك لا جواب أي جنس من أجناس الأشياء عندك لأن قول المصنف أي أي أجناس الأشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهة المعنى وذلك لأن السؤال بأي أعماكون عن المميز كما سيذكره المصنف قريبا وأما ما غاب عنه يسأل بما عن الجنس فليكن جواب أي مطابعا لجواب ما وذلك لأن الجواب به عن اللفظ الجنس ككتاب أوفرس والمجاوب به عن أي الجنس ومميزه الذي هو الفصل نحو شيء مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس أو نحو ذلك لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس لأن الشيء المكتوب مثلا يستلزم الكتاب في (٢٨١) ذكر الجنس الذي عندك

تقول ما عندك أي أي أجناس الأشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه) وبدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أي أي أجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه

بالجنس هنا الجنس اللغوي الشامل للنوع وسواء كان حقيقيا أو اصطلاحيا (تقول) في الحقيقة (ما عندك أي أي) جنس من (أجناس الأشياء عندك وجوابه) أي وجواب ما عندك (كتاب ونحوه) كقرس وإنما قلنا جواب ما عندك لأن قوله أي أي أجناس الأشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهة المعنى لأن السؤال بأي أعماكون عن المميز لا يطابق جوابه جواب ما عندك لأن المميز بالجنس يستشعر منه الجنس ففسر ما عندك بأي جنس عندك تسامحا لتلازم جوابها والافجاب به عن أي هو أن يقال شيء مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم وأما قلنا المراد باليدخل في النوع الذي هو الماهية والحقيقة ولو كانت اصطلاحية نحو قولنا ما الكلمة أي أي جنس من أجناس الالفاظ هي فيجاب بأنها النظر مفرد مستعمل (أو عن الوصف هو معطوف على قوله عن الجنس أي يسأل بما عن الجنس وعن الوصف (تقول) في السؤال عن الوصف (ما زيد أي أي وصف يذكرو عنه وصفه فكان قال هل يقال فيه كريم أو نجيل أو غير ذلك وإنما قلنا كذلك لأنه لو كان المعنى ما وصفه لكان المناسب الكريم ونحوه تأمله (دجوابه الكريم ونحوه)

تقول ما عندك أي أي أجناس عندك (وجوابه إنسان أو حيوان مثلا لأن الجنسية شاملة قال تعالى فاخطبكم أي أي المرسلون أي أي جنس خطبكم فكان جوابهم بعين جنسهم وهو قولهم أنارسلناو يسأل بما عن الوصف تقول ما زيد وجوابه كريم أو فاضل

(٣٦ - شرح التلخيص ثاني) الجنس اجبالا جواب لما ومن حيث اشتالته على الخصوصية المميزة عن الأجناس الآخر جواب لا ي هذا يستفاد من شرح العلامة الشارح للفتاوح فانت تراه جعل جوابها وحاد بالذات مختلفا بالاعتبار وعلى هذا فيصع جعل ضمير وجوابه لما عندك ولا ي أجناس عندك تأمل (قوله ونحوه) أي كقرس وجرار وإنسان (قوله وبدخل فيه) أي أي السؤال عن الجنس السؤال عن الماهية والحقيقة أي التي هي النوع سواء كان حقيقيا نحو ما الإنسان أو اصطلاحيا نحو ما الكلمة وأشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالجنس الجنس اللغوي وهو ما صدق على كثيرين لا الجنس المنطقي اذ هو قابل للنوع (قوله والحقيقة) عطف مرادف (قوله ما الكلمة) أي مبدول هذه اللفظة (قوله أي أي أجناس الالفاظ هي) أي أي جنس من أجناس الالفاظ هي أي أي نوع من أنواعها لأنها تتنوع لأنواع مفرد موكب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير مستعمل (قوله أو عن الوصف) عطف على قوله من الجنس أي يسأل بما عن الجنس أو عن الوصف (قوله تقول ما زيد) أي تقول في السؤال عن الوصف ما زيد أي أي وصف يقال فيه أي هل يقال فيه كريم أو نجيل أو غير ذلك وإنما فسرنا بذلك لفظ الوصف وجوابه الكريم فلو كان المراد الوصف للقام به لكان جوابه الكريم ونحوه (قوله ونحوه) أي كالشجاع والبهيول والجبان وكان الأولى للصف أن يقول وجوابه كريم بالشكر

أن لا موجود مستقلا بنفسه سوى الاجسام كانه قال أى أجناس الاجسام هو وعلى هذا جواب موسى عنه السلام بالوصف للتنبيه على النظر المؤدى الى معرفته لكن المالم يطابق السؤال عند فرعون عجب الجبهة الذين حولهم من قول موسى بقوله لهم لا تسمعون ثم لما وجده مصر على الجواب بالوصف اذ قال فى المرة الثانية ربكم ورب آبائكم الاولين استهنر أبوجنته بقوله ان رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون وحين رآهم موسى عليه السلام لم ينطقوا لذلك فى المرتين غلظ عليهم فى الثالثة بقوله ان كنتم تعلمون واما عن الوصف طمعا فى أن يسلكهم موسى عليه السلام فى الجواب معه مسئلة الحاضر من لو كانوا هم المسئولين مكانه لشهرته بينهم رب العالمين الى درجة دعت السحرة اذ عرفوا الحق ان عقوبتوهم آتت من انهم لم يقولوا ربهم موسى وهرون نطقا لانهم لم انعتوه وجهه لم يحال موسى اذ لم يكن جمعهم قبل ذلك مجلس بدليل قال اولو جئتكم بشئ مبین قال فات به ان كنت من الصادقين فحين سمع الجواب لعداه عجب واستهنر وأوجن وتنبه بما تنبى من قوله ان اتخذت الها غيرة لا جعلت من المسجونين \* وأما من فقال السكاكى هو السؤال عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل يعنى أبشروهم أم ملك أم جنى وكذا من ابليس ومن فلان ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون فخر ربك يا موسى أى أم ملك هو أم بشر أم جنى منكر الان يكون للملرب سواء لا دعائه الى روية لنفسه ذاها فى سؤاله هذا الى معنى التكارب سوى أجاب موسى (٢٨٢) عليه السلام بقوله ربنا الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى كانه قال نعم لرب

(و يسأل (عن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى أبشروهم أم ملك أم جنى وفيه نظر) اذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس

كالشجاع والخيال والجنان والاولى أن يقال كريم بالتنكير وقال السكاكى أيضا (و يسأل عن (عن الجنس) السكاكى (من ذوى العلم تقول) فى السؤال عن الجنس من ذوى العلم (من جبريل) فتسأل عن جنس جبريل بعد العلم بأنه من ذوى العلم معنى السؤال (أبشروهم أم ملك أم جنى) لان السائل عن هذا يعلم أنه شخص وبجهل جنسه فيسأل بأن يقال ملك فلم يسأل عن شخصه كما تقدم ويؤيد هذا قوله أتوانارى فقلت منون أنتم \* فقالوا الجن فقد سئلوهم وأجابوا بالجنس ولو فهموا أن السؤال عن الشخص لسألوا فلان وفلان (وفيه نظر) أى فى كون السؤال بمن يكون عن جنس ذوى العلم نظر لان المتقول انه انما يسأل به عن الشخص كما تقدم وأما قوله فقالوا

و عن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى انسى أم ملك قال فرعون فخر ربك يا موسى أى من أى جنس قال المصنف وفيه نظري ريد أنه لا يقال فى جواب من زيد هو بشر ونحوه كذا ادعاء قبل وهو ممنوع بل يقال فى جوابه ذلك قلت لعل المصنف لا يحظ أن من انما تستعمل لما يعقل والجنس الكلى ليس باعقل لانه حقيقة كليت ولا يسأل عنه بمن ولذلك قال النواة انه حيث اريد الجنس بوشى بما وقال بعض شراح الفتاوح انه يسأل بمن عن الجنس أى الحقيقة والحقيقة أعظم من المطلقة والمقيدة فاذا قيل من فلان

سواء هو الصانع الذى اذا سلكت الطرق الذى بين يلجاده لما أوجد وتقديره اياه على ما قدر واتبعت فيه الخريت (قوله وعن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل بما عن الجنس فهو من جنسه مقول السكاكى والمراد الجنس اللغوى فيشمل النوع والصف (قوله من ذوى العلم) أى السكاكى من دون العلم وذلك بأن يعلم السائل أن المشوول عنه من ذوى العلم لكنه يجهل جنسه وقضية

التعقيب بدوى العلم تقتضى أنه لا يسأل به عن الجنس مطلقا (قوله تقول من جبريل) أى تقول فى السؤال وانه عن الجنس من ذوى العلم من جبريل أى ما جنسه اذا كنت عالما بأنه من ذوى العلم جابلا جنس وجوابه ملك (قوله وفيه نظر) أى وفيها قاله السكاكى بالنظر للشئ الثانى وهو جعل من السؤال عن الجنس نظرا وحاصلا لا بالنسبة وروى من فى اللغة للسؤال عن الجنس قال صواب ما من من أهل السؤال عن العارض المشخص ورجع بعضهم النظر الى قوله وعن الوصف أيضا فان المنطقين قالوا لا يسأل بما عن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى أنها قد تخرج عن حقيقتها فيستقيم بها عن الصفات ان ليس فان قلت قد يستدل على وروده فى اللغة للسؤال عن الجنس بيت الكتاب وهو قوله

أتوانارى فقلت منون أنتم \* فقالوا الجن قلت عمو ظلاما

فان الجواب دليل على أن السؤال عن الجنس اذ لو كان السؤال عن الشخص لسألوا فلان وفلان قلت لا نسلم أن السؤال عنه الجنس بل الظاهر أن الشاعر نظمهم من البشر فساخهم عن مشخصهم وأنهم من أى قبيلة جابوا بأنا لسان من جنس البشر حتى تنخص عن الشخص والمين فى اجابته ببيان الجنس الغير المطابق للسؤال لتنبه على خطأ السائل فى هذا الظن فكأن المحجب يقول ليس الامر كما ظنن من اننا من أشخاص الادميين فصيحك بما يميننا وانما نحن من جنس الجن والتخطئة فى السؤال واردة (قوله اذ لا نسلم أنه) أى من فى اللغة للسؤال الخ

الماهر وهو العقل المهادى عن الضلال لزم الاعتراف بكونه باً وأن لا رب سواؤه أن العباد له منى ومنك ومن الخلق أجمع حق لا مدفع له وقيل هو السؤال عن العارض المشخص لذى العلم وهذا أظهر لأنه (٧٨٣) اذ قيل من فلان يجاب بزيد ونحوه

بما يفيد التخصيص ولا نسلم صحة الجواب بنحو بشر أو حتى كما زعم السكاكى  
وأمّا فى السؤال عما يميز أحد المتشاركين فى أمر  
بمعناه بقول القائل عندى ثياب فتقول أى الثياب هى فتقول منه وصفا  
بمعناه عندك أى الثياب كفى الثوبية وفى التنزيل  
(قوله وانه يصح) أى ولا نسلم أنه يصح (قوله بل يقال مثلك) أى بل يقال فى جوابه مثلك من عند الله الخ (قوله كذا وكذا) أى الى الانبياء من عند الله وقوله بما يفيد الخ بيان لكذا وكذا أى وإذا كان لا يجاب الا بذلك فتكون من لطلب العارض المشخص لذى العلم كما مر فان قلت أن السكاكى ادعى أن من فى قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربك يا موسى السؤال عن الجنس قلت كلامه ممنوع لم لا يجوز أن يكون للسؤال عن الوصف كيدل عليه الجواب على أنه يجوز أن يكون الجواب من الاسلوب الحكيم إشارة الى أن السؤال عن الجنس لا يلىق بجنابه تعالى بما لا لائق السؤال عن أوصافه الكاملة فكانه قيل

وانه يصح فى جواب من جبريل أن يقال مثلك بل يقال مثلك من عند الله أى بالوحي كذا وكذا كما يفيد تشخيصه (ويسأل بأى مما يميز أحد المتشاركين فى أمر بعموما)

الجن فليس جوابا عن السؤال المطابق بل بمحطته السؤال فكانه قيل ليس كائن من أنا أشخاص الآدميين فصيلاً عما يعيننا وأما نحن من جنس الجن والقطعة فى السؤال واردة إنما كلاً مناً فيما يقصد فى السؤال وعلى هذا فإذن السؤال لا يقال فيه ملك كاقضى ذلك كون المعنى أبشر هو أم ملك أم جنى وأما يقال فيه لتخصيصه من بين أشخاص العقلاء ملك أى بالوحي للانبياء وسؤاله أن العقل لا مجال له هذا وإنما يرجع فى هذا الى السماع (و) يسأل (بأى مما يميز أحد المتشاركين) يعنى إذا كان ثم أمر بعم شئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وأريد تمييزاً أحد الشئين أو الأشياء المشتركة (فى أمر بعموما) أى بعمها فانه يسأل بأى مما يميز بينهم الذى هو صاحب الحكم لأن العلم بالمشتراك فيه هو فالسؤال عن الحقيقة المقيدة بالشخص فيجاب بالحقيقة المشخصة كما قال الله بصفة كيت وكيت فيصح الجواب بنحو جنى أو بشر لا مطلقاً بل مقيداً بالمثل الذى أوردده صاحب الإيضاح ليس منافياً لما قاله صاحب المفتاح والذى قاله فى الإيضاح أنه يجاب بـ بـ بـ بـ لان معنى زيد البشر المتصف بصفات معينة انتهى ولا ريب أن من يسأل بها عن الشخص كقال المصنف ويدل عليه قراءة بعضهم من فرعون على قراءة الرفع وقوله صلى الله عليه وسلم من أنا هو سؤال عن الصفات وقد وقع السؤال بها عن الاسم كحديث الاسراء من أنت قال أنا جبريل قيل ومن مملك قال محمد صلى الله عليه وسلم وقيل أنا محمد نظريه من جهة أن قوله يسأل بها عن الجنس وعن الوصف يخرج عنه السؤال عن النوع وعن الحدوفيه نظر لانه إنما أراد بالجنس الكلى ودواءهم من الجنس والنوع يدل عليه انه جعل من جبريل سؤالاً عن الجنس وقال أن جوابه يصح بان يقال بشر وهو نوع لا جنس ويحتمل أن يكون نظريه من جهة قول السكاكى انه يسأل بها عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسأل عن الصفات المميزة بما يل يسأل عنها بأى وأما يسأل بها عن مفهوم اللفظ وعن حقيقة الشئ وكذلك انفراد النوع والجنس بان كلامها مقول فى جواب ما هو بخلاف الفصل والخاصة والعارض العام وقد يجاب عنه بان مراد السكاكى أنها تفيد خروج حقيقة ما هيستفهم بها عن الصفات وهذا لا ينافى كلام المنطقيين فانها إنما يتكلمون فى موضع اللفظ الحقيقى وما ذكره السكاكى يوافق كلام ابن السجرى قال قاله يقال ماء ملك فتقول درهم أو دينار أو ثوب أو فرس أو قال من معك فتقول زيد يقال بعد ذلك فى السؤال فى صفته فزيد فتقول رجل فقيه أو طويل أو زناز انتهى ولم يذكر المصنف أن من يسأل بها عن الوصف وقال بعض الشارحين ان من يسأل بها عن الوصف كيسأل بما إذا لافرق بينهما إلا أن ملأ ما قبل قلت وهذا الفرق يلجئ الى أنها لا يسأل بها عن الوصف لان الوصف ليس بعقل فلا يسأل عنه من الذى هو للعقل فانه أراد بالوصف نحو عالم وقائم فانه يسمى وصفاً اصطلاحاً خاصة فقد دخل ذلك فى قولنا ان من يسأل بها عن العارض المشخص على ما سبق (تنبيه) قد يعترض على السكاكى فى قوله يسأل بها عن الجنس فيقال ما عندك أى أى الاجناس فيقال أى لما يميز أحد المتشاركين عن الآخر فى أمر بعم بما هو على رأى السكاكى سؤال عن الجنس وكيف ينمى أحدهما بالآخر وجوابه أن يقال الاجناس مشتركة فى مطلق حقيقة الجنسية فيسأل بأى عن الجنس أى يمين الجنس من بين الاجناس فتأتى بأى تميز جنسا معيناً من مطلق الجنسية ص (ويسأل بما يميز أحد المتشاركين فى أمر بعموما نحو

لنردون دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بالظلال لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل اللائق بجنابه أن يسأل عن صفاته (قوله أحد المتشاركين) هو بصفة التثنية وهو اقتصار على أقل ما يحصل فيه الاشتراك والا فإى كى يسأل بها عما يميز أحد المتشاركين يسأل بها

أى الفرقين خير مقاماً أى نحن أم أصحاب محمد عليه السلام وفيه أىكم بأئبى بعشرها أى الانسى أم الجنى

عما يبرز أحد المتشاركين وقوله فى أمر يعصم ما يتعلق بالمتشاركين وأبى المصنف بهذا زيادة البيان والإيضاح للمشارك إذا الأمر الذى  
تشارك فيه الشيطان لا يكون الاعمال كلها كذا قيل وفيه بحث لأن المتشاركين فى دار أرومال لا يسأل بأى عما يبرزهما إذا حصل  
داخلين تحت أمر يعصم ما ولو كان ذلك الامم يعصم ما مفهوم المتشاركين فى هذا المال أوفى فذا مدار قاله عبد الحكم وحاصل ما ذكره  
المصنف انه إذا كان هناك أمر يعصم شيئاً أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وكان واحداً منهما أو هما يحكمونه بحكم وهو يجوز عند  
السائل لأن له وصفاً عند غيره يبرزه وأرى به تمييزه فانه يسأل بأى من ذلك الموصوف بوصف يبرزه وهو صاحب الحكم لأن العلم بالمتشارك  
فيه هو الأمر العام العلم بثبوت الحكم لأحد الشئيين المتشاركين والمتشاركات لا يستلزم بالضرورة العلم بتمييز صاحب الحكم من  
الشئيين أو الأشياء فیسأل بأى من الموصوف بوصف المميز له يقول المصنف عما يبرز المراد من موصوف ما يبرز أى عن موصوف بوصف  
يبرز الخ قوله بعد أى نحن أم أصحاب محمد فالسؤال عنه بأى الأشخاص الموصوفون بالسكون كافر بن أو ألكون أصحاب محمد يقول  
الشارح بعد سألوا عما يبرز أى (٢٨٤)

وهو مضمون ما اصف اليه أى (نحو أى الفرقين خير مقاماً أى نحن أم أصحاب محمد) فالقانونون  
والكافرون قد اشتركا فى الفرقية وسألوا عما يبرز أحدهما عن الآخر  
الأمر العام العلم بثبوت الحكم لأحد المتشاركين أو المتشاركات لا يستلزم ضرورة علم بتمييز صاحب  
الحكم من الشئيين أو الأشياء فیسأل بأى عن المميز فى ذلك سواء كان الأمر المشترك فيه الذى قصد  
التمييز فيه هو ما أضيف اليه أى أم غيره فالاول (نحو) قوله تعالى حكاية عن المشرى كفى فى سؤالهم  
اليهود (أى الفرقين خير مقاماً) فقد اعتقدوا أن المسؤال عنهم ثابت له الحيرة والفرقة تصدق على  
كل من حاول تمييزه عندهم من ثبوت له الخبرية لعمومها وذلك ظاهراً فإلى عما يبرز الفرق الذى ثبت له  
الخبرية فكأنهم قالوا نحن خبراً أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا أفسر أى الفرقين بقوله (أى نحن  
أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) فيقع بالمميز وجوده المميز هنا بوجود الكافرين حال كونهم  
أى الفرقين خير مقاماً أى نحن أم أصحاب محمد) شئ من أسماء الاستعظام فإذا أريد بها الاستعظام  
يسأل ما عن شئ يبرز أى يعين ولو قال يطلب به التمييز لصح وقوله فى أمر يتعلق بالمتشاركين والمراد أنه  
يطلب بأى تمييزاً أحد المتشاركين فى أمر من الأمور شامل لهما سواء كان ذاتياً أم غيره مثله القول أى  
الرجلين أو أراجال عندك فالرجلان متلازمان فى الرجولية وهو أمر يعصمهما والذى يبرز أحدهما هو  
الوصف الذى يذكره المحجب وتمييزه يقع باعتبار النسبة التى تضمنتها عندك ومنه قوله تعالى أى الفرقين  
خير مقاماً الأمران المتشاركين هما الفرقان ولكن لا بأس باعتبار ما يشترى كان فيه أيضاً من الأقامة  
للدلول عليها بقوله تعالى خير مقاماً والذى يبرز أحدهما من الآخر والجواب بالثنتين والأمر الذى يقع  
التمييز به والخبرية هذا هو الظاهر والمراد بالعدم حيث عدم الشمول ويحتمل أن يقال بمعناه ما يبرز أحد

أفضل الصلاة والسلام أىكم بأئبى بعشرها أى أى الانس والجنى يأتين بعشرهما أن الأقرب فيه أن الأمر  
المشارك فيه هو كون كل منهما من جنس سليمان ومقادير الأمره وبهذا تعلم ما فى قول الشارح وهو مضمون ما اصف اليه أى ويمكن  
بتكافؤ أى يجعل الأمر المشترك فيه من هذا المثال مضمون المضاف لعمى كون كل منهما مخاطباً بالأخبار فتأمل (قوله ونحو أى  
الفرق بين الخ) هذا حكاية لكلام المتشاركين لعماد اليهود فهم معتقدون أن أحد الفرقين ثبت له الخبرية والفرقة تصدق على  
كل منهما ولم يميز عندهم من ثبوت له الخبرية فكأنهم قالوا نحن خبراً أم أصحاب محمد وقد جابهم اليهود بقولهم أنتم وقد كنوا فى هذا  
الجواب والجواب الحق هو أصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز (قوله أى نحن الخ) هذا تفسير للفرقين (قوله قد اشتركا  
فى الفرقية) لم يقل قد اشتركا فى أمر يعصمها وهو الفرقية لعله لا إشارة إلى أن قوله فى المتن فى أمر يعصمها لا حاجة إليه إلا تأكيد  
ودفع التوهم كذا قال ليس وقد علمت ما فيه (قوله وسألوا) أى الكافرون أعنى مشركى العرب أخبار اليهود (قوله عما يبرز  
أحدهما) فى الكلام حذف كإمر أى وسألوا عن موصوف ما يبرز أى سألوا عن الفرق الموصوف بالوصف الذى يبرز أحد الفرقين

عن الآخر



مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام غير قائلين (و) يسأل (بكم عن العدد نحو سئل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) أي كم آتاهم

قائلين: لهذا السؤال أو يعني بالكافرين المصدقين بذلك بأن يقال أنتم أو بوجود المؤمنين حال كونهم غير قائلين لهذا السؤال والمراد بالمؤمنين المصدقين أيضا بأن يقال في الجواب أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن قول المجيبين وهم اليهود أنهم يميزون بين الموصوف بالخيرية بالاضرار وهم لعنة الله عليهم مرأون في هذا الجواب كادبون وقلوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وقع بغير الموصوف بالخيرية لغيره بالصحة فيكون مطابقا للحق وقولنا حال كونهم قائلين وحال كونهم غير قائلين حالان تقديران باعتبار المعنى بينهما من صدر منه هذا السؤال ولو أسقطناه وقلنا مثل كون الجواب أنتم أو أصحاب محمد كان أخصر وأوضح والثاني وهو ما كان الامر المشترك فيه غير ما أضيفت اليه أي قوله تعالى حكاية عن سلمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام أيكم يأتي بني بعرشها فإن الأقرب فيه أن الامر المشترك فيه هو كون كل منهم من جنس سليمان ومنقاد الامر ولو كان يمكن السكف أن يجعل المشترك فيه مضمون المضاف اليه بمعنى كون كل منهما خاطيا بالاضرار وقوله يمعها كائنا كيد في الاشتراك في الامر اذ لا يكون المشترك فيه الا عاما (و) يسأل (بكم عن العدد) حيث يكون مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره حيث يكون على ظاهره كما يقال كم غنما ملكك فيقال مائة أو ألتا مائة وقد يكون السؤال بغيره عن العدد على غير طراره (نحو) قوله تعالى (سئل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) فابعد يميز لكم كم مفعول بآتيناهم والتقدير كم آية آتيناهم عشرين أم ثلاثين أم غير ذلك وجر المجيبين هنا الفصل بين كم ويميزها بفعل متعد فلو لم تدخل من على التمييز لزم أن مفعول للفعل وقد تقدم هذا في الخبرية هنا لك وأما غفلان السؤال على غير طراره لا ليس القصد في استعماله بمقدار عدد الآيات من جهة بني اسرائيل لأن الله تعالى علام الغيوب فلما أراد يجرده عن مقدار الآيات لتولى الله تعالى الاعلام بقدرها

المشاركين بالنسبة الى مري يمعها باعتبار الصلاحية فقولوا أي الرجلين قام يكون الامر ان يميز الرجلين والامر الذي يمعها باعتبار الصلاحية والقيام وهو الذي يقع التحيز فيه فان قلت السكاك قال انه يسأل بمن عن الجنس فتقول من جبريل أم لك أم بشر وقد قال هنا فيكم يأتي بني بعرشها معناه الانسي أم الجني فيلزم اتحاد الاستفهام بمن وبأي قلت اخذته هنا باعتبار الجنسية وهنا باعتبار دورانه بين ما يصلح فيه ولا شك أن بين السؤال بأي ومن على رأي السكاك عموما وخصوصا من وجه فان أي يابطلبها بغير أحد المتشاركين في شيء أعني من أن تكون تلك الافراد اجناسا أم غيرهما إلا أنه خاص بتلك الافراد ولا بما عن الاجناس أعني من أن تكون محصورة في أشياء معينة أو لا إلا أنه خاص بالاجناس وأعلم أن إطلاق البيانيين هنا يقتضي أي أي يسأل بغيره عن المتشاركين في أي شيء كان وهو مخالف لكلام المنطقيين فاتهم بجواب السؤال عن الجنس والنوع عبادا والسؤال عن الفصل أي شيء هو ودون يقتضي أن لا يقال أي شيء زيد ويريد السؤال عن الجنس أو النوع بقى على المصنف في قوله أحد المتشاركين فانه ان كان قاله بالثنائية فريد عليه الجمع مثل أي الرجلين وهم متشاركون لا متشاركين وان كان قال متشاركين بالجمع والواو والنون فريد عليه نحو أي الثياب والتيبين فانه لا يقال فيه متشاركين بل متشارك أو متشاركين وقد يجاب بانما يقال متشاركين بالثنائية مري ادهما المسؤل وغيره سواء كان واحدا أم أكثر فاذا قلت أي الرجل معناه زيد أم غيره ص (وبكم عن العدد نحو سئل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) ش كم تعني الغالب للاستفهام عن العدد فاذا قلت كم درهما لك كأنك قلت أشعرون أم نلانون وقد يكون الشيء واحدا فيكون التمييز لازما وقد حذف الميزو يقال كم درهما لكم مالك أي كم قد تناقروكم فويلكم أي كم شربواكم كم زيد ما حكنت أي كم يوما وكم رأيتمكم أي كم مرة وكم سرتكم

ام كذا وتقول كم درهما لكم وما لك أي كم درهما لكم دينارا وكم فويلكم أي كم شربواكم كم ذراعا وكم زيد ما كنت أي كم يوما أو كم شهرا وكم رأيتمكم أي كم مرة وكم سرتكم أي كم فرسفا أو كم يوما قال الله تعالى قال قائل منهم كم لبتمكم أي كم يوما أو كم ساعة وقال كم لبتمكم في الارض عدد سنين وقال سئل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ومنه قول الفرزدق (قوله مثل الكون كافرين) اسم الكون ضمير ثابت عنه آل وكافرين خبره أي مثل كونهم كافرين وقوله قائلين حال من الواو في سألوا بينها من صدر منه القول أغنى قوله أي الفريقين خبرهما ولو قال بدل قوله مثل الكون الجنبيل كون الجواب أنتم وأصحاب محمد كان أخسر وأوضح (قوله ويسأل بكم عن العدد) أي المعين اذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره كما يقال كم غنما ملكك فيقال مائة أو ألتا ولا يصح الجواب بألوف وعمل الاحتياج للجواب المعين لقدر العدد اذا كان السؤال بها على ظاهره كما نلتنا وقد يكون السؤال بها من العدد على غير طراره كما في الآية التي ذكرها المصنف قال الشاعر فلا يحتاج لجواب

فمن روى بالنصب وعلى رواية الرفع تحمل الاستهامية والخبرية أما كيف فلا السؤال عن الحال اذا قيل كيف يدخو به صحيح أو سقيم  
أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك

( قوله أعشرين أم ثلاثين ) بدل من كم ( قوله غير كم ) أي وكم مفعول ثان لأنناهم مقدم عليه وقوله فن آية غير كم في الكلام حذف أي وإنما كان المعنى ما ذكرنا من أنه غير كم ( قوله لما وقع الخ ) أي لوقوع هذه العلة لزيادة من أي قول لم تدخل من الزائدة على هذا التمييز لو هم أن مفعول الفعل ( قوله كما ذكرنا ) أي وهذا نظير ما ذكرنا في حكم الخبرية في قول الشاعر سابقا  
وكم ددت عني من تحمل حادث \* وسورة أيام حزن إلى العظم

وإن كانت كم هنا في هذه الآية استهامية على أنه يجوز أن تكون هنا خبرية والمقام لا يابأه كآبته الزخمرى ( قوله فك هنا السؤال عن العدد ) هذا صريح في بقاء كم ( ٢٨٦ ) على حقيقتها من الاستهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو رسالة إليه

أعشرين أم ثلاثين ثم آية غير كم زيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعديين كم وعينها كما ذكرنا في الخبرية فك هنا السؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ (و) يسأل (بكيف عن الحال

لنية صلى الله عليه وسلم وإنما القصد التقرير والتوبيخ على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبأنها أي قل لهم ذلك ووضحهم به كما يقال لشكر النعم كم نعمة أتفضل بها عليكم ومع ذلك لم تشكروا شيئا قبل ويصح أن يكون السؤال على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لأنهم لم يكن يعلمها بلا اعلام وقد تكون الحكمة إنما هي في علم مقدارها من قبلهم لكن يدل التقرير بالاول قوله تعالى ومن يبدل نعمة الله الآية (و) يسأل (بكيف عن الحال) فيقال كيف وجدت زيدا أي في أي حال وجدته فيقال في الجواب صحيحا أو سقيما وليس ظرفا ولو كان يقال في تفسيره في أي حال وجدته لانه تفسير معنوي كما يقال أي كم فرسخا أو كم يوما قال تعالى قال قائل منهم كم لبثتم أي كم يوما أو كم سنة كم ساعة قال الفرزدق

كم علة الجبر وخالة \* فعاد قد جلبت على عشاري

قال المصنف على رواية النصب وعلى رواية الرفع تحمل الاستهامية والخبرية فعلى الاول يقدر المميز منصوبا على الثاني مجرورا قلت والذي يظهر من جهة المعنى أن المراد الخبرية وقول المصنف أنه على رواية النصب يتعين الاستهام ليس صحيحا فإن كم الخبرية قد تنصب المميز وعلى ذلك أنشد سيويه هذا البيت وأنشد ابن عصفور على ذلك وأما على رواية الخبر فتعين الخبرية أيضا ص (وبكيف عن الحال) ش أي ويستقيم بكيف الاستهامية عن الحال تقول كيف زيد أصحح أم سقيم أطول لا يستدعي جوابا من

مخاطب لانه خبر والاستهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى  
اللبيب ( قوله ولكن الغرض من هذا الاستهام هو التقرير والتوبيخ ) أي على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبأنها  
وحينئذ فالعنى قل لهم هذا الكلام فإذا أجابوا بأننا آتيناكم آيات كثيرة فوضحهم على عدم الاتباع مع كثرة الآيات وإنما كان الغرض من هذا الاستهام التقرير والتوبيخ وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل لأن الله تعالى علام الغيوب فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله نبيه بقدرها ونزل ذلك الاعلام فتعين أن يكون الغرض به التقرير والتوبيخ قبل ويصح أن يكون الاستهام على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لأنهم لم يكن يعلمها بلا اعلام وقد تكون الحكمة إنما هي في علم مقدارها من جهتهم وعلى هذا فالعنى سلم عما آتيناكم من الآيات فجيئناكم عن عدد ما إذا علمت أن كم في الآية مستعملة في حقيقتها وهو الاستهام وأن الغرض منه التوبيخ كما قال الشاعر لا أعلمهم مستعملة في التوبيخ سقط ما قيل اعتراضا على المصنف كان المناسب ذكر هذه الآية بعد قوله ثم إن هذه الكلمات الاستهامية كثيرة الخ لأن الكلام هنا في الاستهام الحقيقي ولا يصح التثني بذلك هنا تأمل (قوله ويسأل بكيف عن الحال)

وأما أين فسألوا عن المكان إذا قيل أين زيد فجوابه في الدار أو في المسجد أو في السوق ونحو ذلك

أي الصفة التي عليها الشيء كالصفة والمرض والركوب والمشي فيقال كيف زيد وكيف وجدت زيدا أي على أي حال وجدته فيقال صحيح أو مرضي وبقول كيف جازع زيد فيقال ركب أو مشى أو ليست كيف خضر أو أوان كان يقال في تفسيرها في أي حال وجدته لأنه تفسير معنوي كما يقال في تفسير الحال في قولنا جازع زيدا ركب أي جازع في حالة الركوب وأما هي بحسب العوالم في قولنا كيف وجدت زيدا تكون مفعولا أو حالا وفي قولنا كيف زيد تكون خبرا (قوله عن المكان) فيقال أين جلست بالأمس مثلا وجوابه أمام الأمير وشبهه ونحوه أين زيد وجوابه في الدار أو في المسجد مثلا (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) فيقال في الماضي مثلما جئت جئت والجواب سحرا أو نحوهم ويقال في المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر وكان يمكن الشارح أن يزيد أو حالا لا يسأل متى عنه أيضا خلافا لما بوجه اقتضاه (قوله عن الزمان المستقبل) فيقال أيان شمر هذا النرس فيقال بعد عشرين سنة مثلا ويقال أيان تأتي فيقال بعد غد وظاهر المصنف أن أيان للاستقبال ولو وقع بعدها لم يخو أيان مرساها (٧٨٧) وقال إن مالكا أم المستقبل إذا

ولها قبل بخلاف ما إذا وقع بعدها اسم كقوله نعم أيان مرساها قال

بعضهم وفيه نظر لأن مرساها مراد به الاستقبال إذا مراد أيان الزمان الذي ترمى وتستقر فيه هل هو زمان قريب أو بعيد قيل إن أصل أيان أي أو أن

فحذف إحدى الياءين من أي والمهمزة من أو أن فصارت أو أن فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار أيان يورد ذلك بأن كسر الهمزة فيه لفظة مستعملة وهو يأتي أن يكون أصله ذلك لأنه تثقيب في مقام التثقيب اللهم الآن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن بأبي التصريف

وبأن عن المكان ويحتمل عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا (وبأيان عن) الزمان المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التثقيب مثل يسأل أيان يوم القيامة

في تفسير الحال في قولنا جازع زيدا ركب أي جازع في حال الركوب وأما هي بحسب العوالم ففي المثال السابق تكون حالا أو مفعولا وفي قولنا كيف زيدت خبرا (و) يسأل (بأن عن المكان) فيقال أين جلست بالأمس مثلا والجواب أمام الأمير وشبهه (و) يسأل (بأن عن الزمان) ماضيا كان أو مستقبلا فيقال في الماضي مثلما جئت جئت والجواب سحرا أو نحوهم وفي المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر مثلا (و) (يسأل بأيان عن المستقبل) فيقال أيان يخرج هذا النرس فيقال بعد عشر مثلا (قيل وتستعمل في مواضع التثقيب) أي عند تعظيم المسؤول عنه وقصد التحويل بشأنه (مثل) قوله تعالى (يسأل أيان يوم القيامة) فقد استعمل أيان مع يوم القيامة التحويل والتثقيب بشأنه وقته من أجله

أما تفسيره وفي كلام بعضهم أنه أنما يسأل بهاء عن الصفات الغريزية لا الخارجية وأنه لا يقال كيف زيد أقام أم قاعد قلت ورد عليه قوله تعالى أني شئتم فانه يعني فأنوا آخر شئتم كيف شئتم في ما ذكره وهو حال غير غريزية وفي كلام النحاة وغيرهم أنه معنى كيف على أي حال ولو شئتم من هذا أن كيف أخص من أي قال بدر الدين بن مالك ليست كيف موضوعة لهذا المعنى بل تستلزمه لا ترى أن جوابها لا تأمها بالصفات بالمصادر اه قال شيخنا أبو حيان وهو كلام جيدص وبأن عن المكان ويحتمل عن الزمان شئ يعني أين إذا كانت استفهاما وهذا واضح تقول أين زيد جوابه في السوق أو في البيت وتقول متى يحضر فجوابه اليوم أو غدا ص (وبأيان عن المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التثقيب مثل يسأل أيان يوم القيامة) ش أيان يستفهم بهاء عن الزمان تقول أيان نحى وقصرها المصنف على المستقبل في هذا المختصر ولكنه في الإيضاح أطلق أيان الزمان وكذلك أطلقه السكاكي وقد مثله بأيان جئت وهو صريح في أنها تستعمل في الماضي فهو بخلاف كلامه من الكن ما ذكره هناك والصواب

المذكور انتهى فترى (قوله قيل وتستعمل في مواضع التثقيب) أي في المواضع التي قصد فيها تعظيم المسؤول عنه والتحويل بشأنه ثم إن هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في مواضع التثقيب فتكون مختصة بالأمور النظام نحو أيان مرساها أو أيان يوم الدين وعلى هذا فلا يقال أيان تمام كقوله السيدو يحتمل أن المراد منه أنها تستعمل للتثقيب كالاستعمال في غيره وهو ظاهر كلام الشويعين حيث قالوا أنها كسبي تستعمل للتثقيب وغيره (قوله يسأل أيان يوم القيامة) أي فقد استعملت أيان مع يوم القيامة للتحويل والتثقيب بشأنه وجواب هذا السؤال بوجههم في التارة يشترطون فإن قلت إن الأخبار بأيان عن يوم القيامة مشكل وذلك لأن اسم الزمان لا يخبر به إلا عن الحدث ولا يخبر به عن الجنة ويوم القيامة كالجنة قلت في الكلام حذف مضاف والتقدير أيان وقوع يوم القيامة أي يوم القيامة يقع في أي زمان فلم يلزم إلا أخبار المذكور فإن قلت إن السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان يلزم عليه أن يكون الزمان زمان يقع فيه قلت يجوز أن يشتر الأخص نظر فالأخبار بالعكس وهو هنا من هذا القبيل وذلك لأن المستقبل أعظم من يوم القيامة لأنه من النفخة الثانية إلى دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار واعترض على المصنف والشارح في تشبيه أيان يوم القيامة وأيان يوم الدين بأنه

وأما في فتسعمل تارة بمعنى كيف قال الله تعالى فأنا حرشكم أي كيف شتم

كلام يحكى عن الإنسان الذي يحسب أن لن يجمع الله نظامه ولا يقصد تنعيم يوم القيامة لانه لا يقرب به اللهم إلا أن قال ان التنعيم قد تحقق باعتبار أن هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد المخاطب استنزهه وانكاره له أو يقال ان هذه الحكاية عن ذلك الإنسان الباعى وعبر فيها بما يقتضى التنعيم إشعاراً بعظم اليوم في نفسه وان كان الماحدا لا يقرب به (قوله وأنى) أى الاستنهامية وقوله لتسعمل المحتمل أن تكون حقيقة في الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازاً في أحدهما وسأبني في الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة كافي الصراح فخرت عن بعض معناها (قوله ويجب أن يكون بعده افعال) أى بخلاف كيف ونظاره أنه لا فرق بين الماضى وغيره وهو كذلك فالأول كالآية المذكورة والثاني كقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها (قوله فأنا حرشكم أي شتم) قيل إن أنى في هذه (٢٨٨)

شرطاً لاستنهام أن يكتفى بما بعده من فعل نحو أنى يكون لى ولداً واسم نحو أنى لك سدايل هي شرطية بمعنى كيف الشرطية وجوابها محذوف أى أنى شتم فأنا وحذف الجواب لدلالة فأنا عليه وحينئذ فتشبه المصنف وغيره لآنى الاستفهامية بالآية فيه نظر فالأولى التمثيل بأنى يحيى هذه الله بعد موتها وفيه أن جعلها استفهامية على الوجه الذى ذكر الشارح ظاهراً وحينئذ فلا حاجة لتكثيف الحذف وذكر الضمائر أن أنى في الآية بمعنى متى وأنه معنى ثالث لها ويرى سبب النزول وهو ما روى أن اليهود كانوا يقولون من باشر امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فذكر ذلك عند رسول الله فزلت الآية (قوله أى على أى حال) تفسير لها بمعنى كيف والعامل في أنى هذه فأنا وأورد (وأخرى) العلامة أبو حيان على ذلك ما حصله أن إذا كانت شرطية أو استفهامية لها الصدر فلا يعمل فيها قبلها تأمل وقوله على أى حال من قيام أو اضطرار وقوله من أى شىء أى من خض أو أمان (قوله الماتى) ينتج التاء أى مكان الاثنين (قوله موضع الحرث) أى وهو القليل دون الدبر وما يؤيد ذلك أن الله تعالى قالى أنى فأنا تود من حيث أمركم الله انهم منه أى ثم موضع لم يؤمر بالآيتين منه وغير الدبر مأمور بالآيتين منه جاء عاقلهم محل لم يؤمر فيهما لا البر وأخذ الشيعة من الآية جواز آيتين المرأة في دبرها وتناولوا الآية على أن المراد فأنا حرشكم أي ذات الحرث وهي النساء فيصدق بالآيتين أى موضع ورد عليهم بأن الحرث بمعنى المحرث وهو القليل فشبّه الفرج بالأرض المحرث وتعالى بالبذر والذكر بالحرث أو الولد بالنبت (قوله لم يحيى أى من غير إيلاء الفعل لها وهذا محترز فوله ويجب أن يكون بعد ما فعل (قوله بمعنى كيف هو) أى أصبح أم سقيم

وأنى لتسعمل تارة بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعده افعال (نحو فأنا حرشكم أي شتم) أى على أى حال ومن أى شىء أردتم بعد أن يكون الماتى موضع الحرث ولم يحيى أى زيد بمعنى كيف هو ولا يضر الأخبار بآيان عن يوم القيامة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه عاد الكلام على تقدير المضاف أى آيان وقوع يوم القيمة فليس فيه أخبار بالزمان عن اليوم الذى هو كالجته تها وكذا الإشكال في السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أساءه الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال متى يوم لفتاى بفلان لان المراد ما يقع فيه وايضاً يجوز أن يعتبر الاخص ظرفاً للاعم والعكس والتنعيم هنا ولو كان الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتد بوجود يوم القيمة فضلا عن تنعيمه انما تحقق لان هذا السؤال بقوله بناء على أن اعتقاد المخاطب استنزهه وانكاره ثم هذا الكلام محتمل أن يكون المراد منه أنها لتسعمل فى مواضع التنعيم كقوله ويحتمل أن يكون المراد أنها لتسعمل للتنعيم كالسعمل فى غيره وهو ظاهر كلام التوجيهين (وأنى) لها استعمالان محتمل أن تكون فيهما حقيقة فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازاً في أحدهما (تسعمل تارة) أى أحد استعمالها انتهى فى بعض الأحيان تكون (بمعنى كيف) وإذا كانت بمعنى كيف وجب أن يكون بعده افعال (نحو) أى ومثال كونها بمعنى كيف فليها الفعل قوله تعالى فأنا حرشكم أي شتم) أى كيف شتم بمعنى على أى حال ومن أى شىء أردتم مقابلة وجنبا وغير ذلك وفي تعليق الامر بالآيتين بالحرث المناسب لمشرعية ما يشعر بعلميته فيقتضى أن تعميم حال الآيتين انما هو بعد أن وهو الذى جزم به ابن مالك والشيخ أبو حيان ولم يذكر فيه خلافاً وحل ذلك على ما إذا وليها فعل دون ما إذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى آيان من أساءه وفيه نظراً لمن أساءه المراد به المستقبل فكذلك ما أساءه وقوله قيل وتسعمل فى مواضع التنعيم ينبغى أن يقول لا تسعمل الا فى مواضع التنعيم كما هو مقصوده على ما يظهر وقد نقلت في الايضاح عن ابن عيسى الرابى ومثله المصنف بقوله تعالى آيان يوم الدين آيان يوم القيمة قلت وفي تمثيل المصنف هذه الآية بنظر فانه كلام يحكى عن الإنسان الذى يحسب أن لن يجمع نظامه وذلك لا يقصد تنعيم يوم القيامة الذى لا يقرب به والمشور عند النعاه انتهى تسعمل في التفسير وغيره ص (وأنى الى آخره) ش أى إذا كانت استفهاماً فلها استعمالاً واحداً بمعنى

فذكر ذلك عند رسول الله فزلت الآية (قوله أى على أى حال) تفسير لها بمعنى كيف والعامل في أنى هذه فأنا وأورد (وأخرى) العلامة أبو حيان على ذلك ما حصله أن إذا كانت شرطية أو استفهامية لها الصدر فلا يعمل فيها قبلها تأمل وقوله على أى حال من قيام أو اضطرار وقوله من أى شىء أى من خض أو أمان (قوله الماتى) ينتج التاء أى مكان الاثنين (قوله موضع الحرث) أى وهو القليل دون الدبر وما يؤيد ذلك أن الله تعالى قالى أنى فأنا تود من حيث أمركم الله انهم منه أى ثم موضع لم يؤمر بالآيتين منه وغير الدبر مأمور بالآيتين منه جاء عاقلهم محل لم يؤمر فيهما لا البر وأخذ الشيعة من الآية جواز آيتين المرأة في دبرها وتناولوا الآية على أن المراد فأنا حرشكم أي ذات الحرث وهي النساء فيصدق بالآيتين أى موضع ورد عليهم بأن الحرث بمعنى المحرث وهو القليل فشبّه الفرج بالأرض المحرث وتعالى بالبذر والذكر بالحرث أو الولد بالنبت (قوله لم يحيى أى من غير إيلاء الفعل لها وهذا محترز فوله ويجب أن يكون بعد ما فعل (قوله بمعنى كيف هو) أى أصبح أم سقيم

وأخرى بمعنى من أين قال الله تعالى أن لك هذا أي من أين لك وأما متى وأين فليس هو إلا من الزمان إذا قيل متى جئ أو أين جئت قبل يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا وعن علي بن عيسى الربي أن أين تستعمل في مواضع التفتيح كقوله تعالى يسأل أين يوم القيامة يسألون أين يوم الدين .

(قوله وأخرى بمعنى من أين) أي وحده لا يجب أن يكون بعد ما فعل وظاهره أن أي في تلك الحالة متصنة لعني الاسم والحرف معا وهما الظرفية والابتدائية وسيأتي عن بعض النحاة ما يخالف ذلك قال (٢٨٩)

ومن أين أن إلى سؤال عن المكان الذي دخل فيه الشيء ومن أين سؤال عن المكان الذي برز عنه الشيء (قوله أي من أين لك هذا الزرق الخ) أي وليس المراد كيف لك هذا بل قيل قولها قالت هو من عند الله (قوله الذي لم يولد) لأنه كان مجرد عندها فأكفة النساء في الصنف وفاكفة الصنف في النساء ثم انه ليس المراد المكان حقيقة وأما يراد به ما يراد من قولهم

(وأخرى بمعنى من أين نحو أي لك هذا) أي من أين لك هذا الزرق إلى كل يوم وقوله تستعمل إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا

يكون المأني موضع الحرف فيقتضي عدم الابدال في الأتيان من الابدال ليست محال للحدث الذي هو طلب التسليم ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال في الآية لاخرى فأوتوهن من حيث أمركم الله أن يفهم مندان ثم موضع لم يولد من غير الدبر مأثور به اجناسا فليبق محل لم يولد فيه الا الدبر وانما قلنا يجب أن يكون بعد ما فعل جئت لانه لم يولد الا في اسم اياه الدبر لم يولد في معنى كيف هو وكيف هذه التي كانت أي بمعناه أي الاستهامية استعملت في الاخبار مجازا اذا قيل أفعل هذا كيف شئت فعناه أفعله على الحالة التي لو قيل كيف شئت أي أي حال شئت لأجبت به أمثله التي في هذا القصد وقيل انها شرطية فالمعنى ان شئت فأوتوا وحذف الجواب لدلالة فأوتوا عليه فهو بمعنى كيف الشرطية واختلف دل الفعل بعد ما في موضع جزم ألا وكيف ادلست جازمة (وأخرى) أي واستهامية أخرى أن تكون (بمعنى من أين) فتضمن الظرفية والابتدائية وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن زكريا يا ابراهيم (أي لك هذا) أي من أين لك هذا الزرق إلى كل يوم وكان يجدها كفة وقت في غير أيامها وقد تكون بمعنى أين فقط فتضمن الظرفية دون الابتدائية

كيف ومن أحسن أمثله قوله تعالى أي يحيي الله الله يعلمونها به مثل الاعلم والثاني بمعنى من أين وهي عبارة تسيويه كقوله تعالى أي لك هذا أي من أين والفرق بين أين ومن أين أن أين سؤال عن المكان الذي دخل فيه الشيء ومن أين سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء ويقع في عبارة كثيرا بمعنى أين والظاهر أن مراده من أين وأنه يجوز في العبارة والثالث بمعنى متى وقد نفل عن الضحائ في قوله تعالى فأوتوا حركم أي شئتم ويرده سبب التزول وأما تمثيل المصنف وغيره لاني الاستهامية بقوله فأوتوا حركم ففيه نظر لانها لو كانت حنا استهامية لا شئت بما يستدلان من شرط الاستهامية أن يكتفي بما بعده من فعل كقوله تعالى أي يكون لي ولدا واسم مثل التي لك هذا والذي اختاره شيخنا أوجيان انها في هذه الامة شرطية وأقيمت فيها الاحوال المقام الطرف المكانيه وجوابا عما حذروا وقال فلب الدين الشيرازي أن أي في شئتم في هذه الآية الكريمة بمعنى من أي جهة شئتم وجعلها بهذا المعنى فصاعير كونها بمعنى من أين وهو ما سدلنا قولنا من أي جهة شئتم وما سؤلونا من أين شئتم فتكون بمعنى من أين في تنبيه لا يعني أن لا يمكن أن تستعمل لفظ أي في جميع مواضع هذه الالفاظ المستعملين ها عن التصور فتقول في أزيد أم عمر وفاتم أي الرجلين هام وفي فاتم أم فاتم زيد أي الامرين فعل وكذلك في الجميع كما تقول في ما سمعك أي شئ اسمعوني ما معنيته أي شئ

من أي وجهه نلت ما نلت قوله وقوله تستعمل أي دون ان يقول وضعت (قوله إشارة إلى انه) أي أي وقوله مشتركا أي اشتراكا لفظيا وقوله بين المعنيين أي معني كيف ومن أين (قوله ويحتمل أن يكون الخ) عطف على يحتمل الاول أي إشارة إلى انه يحتمل أن يكون معناه (الخ) وحاصل كلام الشارح ان المصنف غير يستعمل الاملا إشارة إلى انه أي

(٣٧ - شرح التلخيص نافي) يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فلهما وأن يكون حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر وما للإشارة إلى ما قاله بعض النحاة أن أي إذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قلبها اما مقدرة على الآية أو طاهرة كقوله البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمار من أو بدونه والحاصل أن المصنف إنما عبر بتستعمل دون وضعت إشارة إلى انه يحتمل احتمالات ثلاث فلهذا ما يفيد كلام المصنف ومنه الذي في الحفيدان وقوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الأولى للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصافي تعلقه بالاستعمال الثاني

ثم هذه اللفاظ كثيرا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام منها الاستبطاء نحو كم دعوتك وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله

(قوله ويحتمل أن يكون معناه) أي معسى أي وقوله أن أي لا يجمع من أن وقوله إلا أي أي (قوله من أين الخ) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة له وقوله من أي الظاهر أنه خبر حذف سببه ووصفته بدليل ما قبله أي من أي عشرون لنا والجملة مؤكدة لما قبلها ويحتمل أن يكون (٢٩٠) تأكيذا لما مراد من أين وجود الفصل اه يس (قوله على ما ذكره الخ)

ويحتمل أن يكون معناه أن إلا أنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي قوله من أين عشرون لنا من أي \* أو مقدره كقوله تعالى أن لك هذا أي من أي أي من أي على ما ذكره بعض النحاة (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن (كلا استبطاء نحو كم دعوتك

متعلق بقوله أن يكون معناه الخ (قوله من أين هذه الكلمات الخ) إنما عبر بالكلمات لتشمل الاسم منها والحرف (قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام أي الذي هو أصليا فيكون استعمالها في ذلك الغير مجازا لمناسبة بين المعنى الأصلي وذلك الغير مع وجود القرينة الصارفة عن ارادة ذلك المعنى الأصلي الذي هو الاستفهام وما ذكرناه

كقوله \* من أين عشرون لنا من أي \* أي من أين عشرون لنا وهو تأكيد لما قبله فلم تتضمن معنى من للتصريح بها فقرر بهذا أن أي التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كافي الاية بمعنى أن فقط كافي البيت ويحتمل أن تكون بمعنى أن فقط دائما إلا أنها تارة يصرح بها معها كافي البيت وتارة تصد كافي الاية على ما ذكره بعض النحاة (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل) أي تستعمل كثيرا (في) مواضع أخرى (غير الاستفهام) الذي هو أصليا فتكون في ذلك الغير مجازا لمناسبة بمعونة قرينة ذات في المقام وذلك (كلا استبطاء نحو) قولك مخاطب دعوتك فأبطأ في الجواب (كم دعوتك) فليس المراد استفهامه عن عدد الدعوة لجسدها ولا يتعلق بها غرض فقرينة الإبطاء واستعماله مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام

من أن استعمال تلك الكلمات الاستفهامية في تلك المعاني المتفابرة للاستفهام مجاز هو ما يفيد كلام الشارح في الطول والظاهر أنه مجاز من سلك كافي بيانه (قوله بحسب معونة) أي أعانة القرائن الدالة على تعيين ما يناسب المقام وهو متعلق يستعمل أو يعمد ذوق أي وتعيين

ما هيته وفي من جبريل أي شيء جبريل وفي كم عدد هذا أي شيء هو وفي كيف زيد أي حال عليه زيد وفي أن هو أي مكان فيه هو وفي متى تقوم أي زمان تقوم فيه وفي أي تذهب أي مكان تذهب فيه ثم بين متى وإيان عموم وخصوص فالمتى أعم وأى وما بينهما عموم وخصوص من وجه كما سبق وأما البقية فالظاهر أنها متباينان وإن تلازم بعضها فإن قلت فذلك المنطوقون أن مقولة السك أعم من مقولة الكيف وجود أو بزم منه أن يكون المسؤل عنه بك أعم من المسؤل عنه بكيف أما مطلقا أو من وجه قلت لا شك أن السك كمال لا يكون تريد طول على وجه مخصوص هو كم وهو كيف ولكن لفظ كم لا يصح أن يحل موضعه لفظ كيف والأخص قد يوجد على وجه يستعمل له لفظ لا يستعمل له اللفظ الموضوع للأعم ألا ترى أنك لا تقول كم زيد إلا إذا أردت أجزاءه وأنها لا تستعمل إلا مع متعدد أو ذي أجزاء يصح ارادة كل منها بخلاف كيف لا تكاد العرب تجيز كيف دراهمك تريد كم عددها وأيضا لو كانت كيف بمعنى كم لصح أن تقول في نحو كم عملة كذا جبريل رواية كيف عملة كذا وهو ظاهر الامتناع لتغاير المعنى ص (ثم هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) ش يعني أن هذه الكلمات الموضوع للاستفهام قد تستعمل في غيره مجازا فمن ذلك الاستبطاء كقولك كم أدعوك لئن أكثر من دعائه ويحتمل أن يكون أريد به النهي عن التأخر والاحسن أن يجعل الفعل مضارع فيقال كم أدعوك لأنه أدل على بقاء الطلب والاستبطاء بخلاف دعوتك قصد من موعود

ذلك الغير (قوله كلا استبطاء أي تأخر الجواب (قوله نحو كم دعوتك أي نحو قولك مخاطب دعوتك فباطل

في الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام التكلم عن عدد الدعوة لجهله به إذ لا يتعلق به غرض فقرينة الإبطاء والتعجب مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جعل مخاطب بالعدد الدالة على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية وبيان ذلك أن السؤال عن عبد الدعوة الذي هو مذكور اللفظ سبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرة عاده إذ بعد جهل القليل وكثرة مسببة عن الاستبطاء فأطلق اسم المسبب وأراد السبب ولو بوسائط والاولى إسقاط الوسائط التي لا حاجة لها وذلك بأن تقول الاستفهام عن عدد الدعاء مسبب عن تكرار الدعوة وتكرارها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب استعمال اسم المسبب في السبب ومثل ما قبل هنا يقال فيها مثل به أيضا من قوله تعالى متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصي يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استبعاده عادة وأدعاه

ومنها التعجب بحوقوله ما لي لا أرى الهدى

أدلو كان قريباً كان معلوماً، نفسه أو بأمرنا أنه الدال على إعلانه يستلزم استبطائه (قوله لانه) أي الهدهد كان لا يخب الخ وهذا علة لخوف أي وأما كان الغرض من هذا التوبيخ لانه الخ (قوله في عدم إصاره) أي وهو عدم إصاره في بمعنى من البسابة أو أنعمن طرفية المطلق في المقيد أي تعجب من حال نفسه المتعققة وقت عدم إصاره إياه كذا ذكر بعضهم وهذا مبني على أن المستمع عنه عدم إصاره وليس كذلك إذ معني العبارة أي شيء يفتقر في حال كونه لا يرى الهدهد أي أي حالة حصلت لي منعني رؤيته فالأولى أن يقال المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم إصاره فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أو لأنها كانت سبب العلم الرؤيته وتلك الحالة إما أنه لا يصره أو مرض عينيه أو نحو ذلك (قوله ولا يخفى الخ) علة لخوف عطف على قوله تعجب من حال نفسه أي لانه استغف عنها إلا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسلبه عن حال نفسه لان العاقل أدرى بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير ولما افتتح محل الكلام في ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤيته جعل على التبع مجازاً لان السؤال عن الحال ودو السبب في عدم رؤيته يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤيته يستلزم التبع وقوعاً وأدعاء الدال التبع معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الأمور القليلة الوقوع المجزوءة السبب فاستعمال لفظ الاستفهام في التبع مجازي مرسل من استعمال اسم المزوء في اللازم وما ذكره الشارح (٢٩١) من أن العاقل لا يستفهم عن حال نفسه

والتعجب نحو ما لا يرى الهدده) لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه الصلاة والسلام الأباذنه فلما لم يبصر مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبطاره وأما ما يخفى أنه لا معنى لاستنهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشف نظر سليمان إلى مكان الهدده فلم يبصره فقال ما لي لا أراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لست رسته

ومع جهل المخاطب بالعدد الدالة على قصد الاستبطاء والعلاقة أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو  
دلول اللفظ يستأنز الجهل بذلك العدد والجهل به يستأنز كركته عادة أو أداها أو أنه لا يحصره الإدراك  
من أول وهله وكرته تستأنز ببعض من الاجابة عن زمن السؤال والعدد يستأنز الاستبطاء فهو كالجزء  
المرسى لعلاقة اللازم ومن استعمال الدال على المرووف في اللازم ومثل هذا يتقرر فيما قبله هنا أيضا  
من قوله تعالى متى نصر الله (و) كالنخب نحو قوله تعالى حكايه عن سليمان على نبينا وعليه  
أفضل الصلاة والسلام (مالى لا أرى المهدد) فان الغرض من هذا التركيب النخب لان  
انقطع غرضه من اجابة دعائه أو بعد تصدرا الاجابة وكلام المصنف يقتضى أن ذلك لا يختص به كم  
لانه قال فى الايضاح وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وكلام  
الخطيب يقتضى انه فهم أن ذلك لم يقط وليس كما قال ومن ذلك النخب ونفعى مالى ليس معه توجب وهو

الإنسان عنها كأن يقال ما بالي أوزي دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صار متعلقاً وحالاً من أحوالي فأوجب أدبتي ومن المعلوم السبب في عدم رؤيته لأحد حال منفصلة عنه وحيد فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل ولما أمكن حل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها أجرى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عندنا نحو إرى والله إشار الشارح بقوله يقول صاحب الكشف الخ وهو مبتدأ أخبره بدل الخ (قوله وهو حاضر) أي أرى المحدث حاضر وهذه الجملة حالته وقوله لسائر متعلق بقوله لا يراه وحاصله إن سليمان جازم بعلم رؤيته مع حضوره ومتردد في السبب المانع لمن الروية مع حضوره هل هو سائر ستره عنه أو غير ذلك كسكوته خلفه أو على عينه أو سائر فسال الحاضر عن ذلك السبب الذي منعه فقال لهم ما لا أرى المحدث أي ما السبب في عدم رؤيتي له والحال أنه حاضر هل هو سائر ستره عني أو غير ذلك كسكوته خلفي كذا قرر شيخنا العدوي بواقعة ما في سم وفي ابن يعقوب في بيان كلام الزمخشري المذكور عندما عصبه إن سليمان الناظر لمكان المحدث في بصره متردد في السبب المانع لمن الروية هل هو سائر متعلق به فغنى عن الروية مع كونه حاضر أو ليس هو سائر مع كونه حاضر أو غيبته فماتردد في ذلك السبب سأل الحاضر عن ذلك السبب الذي أوجب لمنع الروية من كونه سائر أو غيبته عنه بلاذن فقال لهم ما لا أرى المحدث أي ما السبب في عدم رؤيتي له هل هو سائر ستره عني مع كونه حاضر أو غيبته بلاذن اهـ وربما كان التقرير الأول أقرب لكلام شارحنا وعلى كل من التقريرين فالمسؤول عنه ليس حالاً من أحوال نفسه فلذا صم السؤال عنه (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره

(قوله أو غير ذلك) أي كونه خلفه (قوله ثم لاح) أي ظهر له لا على وجه الجزم بل على قوله بعد ذلك كأنه يسأل الخ (قوله فأضرب عن ذلك) أي عماد كرم من الجزم بحضوره للشارح بقوله وهو حاضر والمراد أضرب السوال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين والاحتمال الأول هنا يناسب الاحتمال الأول المذكور سابقا والثاني هنا يناسب الثاني فيما مضى وقوله فأضرب عن ذلك أي حال كونه مستقهما بقوله أم كان من الغائبين أي بل أنا من الغائبين فأمر منقطعة لامتصه لأن شرطها وقوع الهمزة قبلها (قوله كأنه يسأل عن صحة ملاحه) أي هل ملاح لمن كونه غائبا صحيح أم لا وضريح كانه لسلیمان (قوله يدل على أن الاستفهام على حقيقته) كذا في بعض النسخ من غير زيادة لا قبل يدل (٢٩٢). وفي ظاهرة ووافقها ما قاله العلامة السيد في شرح المفتاح ونصه الذي يظهر مما ذكره

أوغیر ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاحه يدل أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فأن تذهبون

المهدهد كان لا يغيب عن سليمان صلى الله على نبينا وعليه وسلم إلا بانه فاما لم يصبره لتعجب من حال نفسه وعدم رؤيته المتعجب منه في الحقيقة غيبته من غير أن يدان بما لم يعمل على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية فإن الإنسان أعرف بحال نفسه غالباً بالاستفهام عنها كذا يقال ولكن هذا في الأحوال التي لا تخفى عن صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حال أي أنا قائم أو قاعد أو ناجع أو لا أو أمان كان من الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها فيجوز أن يستفهم الإنسان عنها كأن يقال ما بالي أو ذي دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صار متعلقاً وحالاً من أحوالي فأوجب ادبني اللهم الآن يقال إن الحال المنفصلة ليست في الحقيقة حال الإنسان ولما أمكن حل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن فيها الاستفهام أجريت على الاستفهام الحقيقي عند بعض الناس كالزحشرى حيث قال نظر سليمان عليه السلام إلى مكان المهدهد فلم يصبره فقال ما لي لأرا أهلى معنى أنه لا يراه لساتر تعلق به فنع من الرؤية مع وجوده ولا لساتر مع الحضور بل لغيبته يعني فهو يسأل الحاضر بن حقيقة عن السبب الذي تعلق به فأوجب منع الرؤية فيضار كمال من أحواله من سائر مع غيبته بلا أن يدل على أنه يسأل حقيقة عما خفى عليه بناؤه هذا الكلام على التردد ثم لاح أنه غائب يعني لو كان لا يوجب الجزم بالغيب وذلك قال فأضرب عن ذلك السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاحه فهذا الكلام من الزحشرى يدل على أنه حل الكلام على الاستفهام حقيقة بالوجه السابق كإيناء وجه التجوز بناء على أن الاستفهام للتعجب أن السؤال عن الحال أي عن السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعاً أو ادعاء ذلك التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة السبب فاستعمل لفظ الاستفهام في التعجب مجازاً من استعمال الدال على المزوم في اللازم (والتنبيه على الضلال نحو) قوله تعالى (فأن تذهبون)

يشارك الاستفهام في أن التعجب بما خفى سببه والاستفهام بكون مما خفى نحو ما لي لأرى المهدهد وتقول أي رجل هو للتعجب ومن ذلك التنبيه على ضلال المخاطب نحو فأن تذهبون

صاحب الكشف جل ما لي على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى أي أمر ثبتني وتلبسني في حال عدم رؤيتي المهدهد هنا كساتر أمان آخر أهوى بعض النسخ لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته بأدخال لا على يدل وهذه النسخة مشككة فان قوله على معنى أنه لا يراه لساتر أو غير ذلك والحال أنه حاضر صريح في أنه استفهام حقيقي عن السبب الذي أوجب منع الرؤية ما هو وأوجب عن هذه النسخة بأن مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً لاحتلال ارادة التعجب وهذا لا ينافي ظهوره في حقيقة الاستفهام كما قال السيد فلا مخالفة بين كلام الشارح حتى على هذه النسخة وبين كلام السيد وحاصل ما في المقام

إن عدم الرؤية قد يكون لحائل في جانب الراي وقد يكون لحائل في جانب المرئي فقولنا ما لي لأرى المهدهد إن كان استفهماً والوعيد عن حال في جانب الراي بوجوب عدم الرؤية فلا يمكن حل الاستفهام على حقيقته إذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وإن كان استفهماً عن حال في جانب المرئي بوجوب عدم الرؤية كساتر فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقته فان قصده به التعجب وجهل أراد ما خفى الحقيقي مجرداً لا انتقال كان كتابة وإن قصده المعنى الحقيقي مع التعجب كان من مستبعبات الكلام وبهذا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهر الجمع بين كلام الشارح من أن كلام صاحب الكشف لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته على النسخة الثانية وبين كلام السيد في شرح المفتاح القائل أن كلام صاحب الكشف ظاهر في أن الاستفهام على حقيقته لما علمت أن مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً وما إذا السيد يظهر من حقيقة الاستفهام أنه بعد الحكيم (قوله فأن تذهبون)



ومنها الوعيد كقولك لمن نسي الادب ألم أو دب فلانا إذا كان عالما بذلك وعليه قوله تعالى ألم تلكم الاولين ومنها الامر بخوفه قوله تعالى  
فهل أنتم مسدون وخوفه لم يذكر

أى فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم بل التنبية على ضلالهم واتهم لا مذهب لهم بنحون به والعلاقة بين الاستفهام المدلول لذلك  
اللفظ وبين التنبية المذكور الزوم وبیان ذلك أن الاستفهام عن الشيء كالطريق في هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه  
ذهنه اليه فإذا سلك طريقا واضحا للضلالة كان ذلك غفلة منه عن الالتفات لتلك الطريق فإذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيهه له على  
ضلاله فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبية على كونه ضلالا (٢٩٣) قال السيد فاستعمال صيغة الاستفهام في

الوعيد كقولك لمن نسي الادب ألم أو دب فلانا إذا علم (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيهم  
معنى الوعيد والتعريف فلا يجعله على السؤال

أذ ليس القصد منه استعمال مذهبهم بل التنبية على ضلالهم واتهم لا مذهب لهم بنحون به وكثيرا  
ما يؤيد هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق القصد إذا كان إلى أين تذهب قد  
ضلت فارجع وهذا يعلم أن التنبية على الضلال لا يخفى من الإنكار والنفي والعلاقة بين التنبية  
على الضلال والاستفهام أن في الاستفهام تنبيه المخاطب على المستفهم عنه وذلك مستلزم لتوجيه  
القلب وتوجيه القلب إلى الطريق الذي تراه واضح الفساد والضلal مستلزم للتنبية إلى  
الضلال الذي هو لازم للتنبية عليه فهو مجاز مرسل من استعمال الدال في المازم في الالزام في الجملة  
وقد تضمن التنبية على الضلال على وجه الاستفهام إشارة لطيفة إلى أن إدراك الضلال بمجرد التنبية  
وإن المنبه كان أعلم به حتى أتى فيه بطريق الاستفهام الذي إنما يوجه لمن هو أعلم بالمستفهم عنه (وكالوعيد  
كقولك لمن نسي الادب) معك (ألم أو دب فلانا) وإنما يكون وعيدا (إذا علم) المخاطب المسئ  
للادب (ذلك) التأديب فلا يحمل كلامك على الاستفهام لأنه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم  
بتأديب فلان بل يجعله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الاساءة المقتضية للرجوع بالوعيد  
والعلاقة كون الاستفهام عن شأن الادب في الاساءة شعرا أو منبها على أنه جزء الاساءة لينزجر عنها  
والتنبيه على ذلك الجزء من التكلم وعيد فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملابس فيما يلبسه بالزوم

وجعله السكاكى من استفهام التوبيخ والانكار ومنه قول أبي عمرو بن العلاء الأصمى أين عزب عنك  
عقلك ومن ذلك الوعيد كقولك لمن نسي الادب ألم أو دب فلانا إذا كان عالما بذلك ومن ذلك التقرير  
وسياق تحوير حقيقته وقد حصل منه السكاكى على ما يوجد في بعض نسخ المفتاح قوله تعالى أنت  
قلت للناس اتخوذوني وحوشا لئن لم يقع منه وسياق حل هذا الاشكال في آخر الكلام  
ان شاء الله تعالى ثم يكون التقرير تاليا للهمزة تأمر من أن المستفهم عنه ما يلي الهمزة وقد تقدم ما عليه  
من الاسئلة فان أردت التقرير بالجملة قلت أفعلت وان أردت التقرير بالفعول قلت أزيد اضربت وان  
أردت التقرير بالفاعل قلت أنت فعلت فان قلت لو كان الاستفهام فيمعن الفاعل لاستدعى العلم  
بالنسبة في قوله تعالى أنت قلت للناس وحوشا والقول والقول مفعوله اتخذوني فحقول لا يمكن صدور من  
عيسى صلى الله عليه وسلم وهو لم يقله فلم يقع التصديق بأصل النسبة فلا تكون صورة الاستفهام هنا عن

بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق الصواب يا نذا إلى أين تذهب قد ضلت فارجع وهذا العلم أن التنبية على الضلال لا يخفى  
عن الإنكار والنفي (قوله إذا علم المخاطب ذلك) هذا ظرف لمخوف أى وإنما يكون هذا وعيدا إذا علم المخاطب المسئ للادب ذلك التأديب  
الحاصل منك فلان أى وأنت تعلم أني أعلم ذلك فلا يجعله كلامك حينئذ على الاستفهام الحقيقي لأنه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم

بتأديب فلان بل عمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الاساءة المقتضية للرجوع بالوعيد والعلاقة بين الاستفهام والوعيد الزوم  
فان الاستفهام بنبه المخاطب على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم وعيده لا تصاقه اساءة الادب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم المازم في  
الالزام ولك أن يحمل الكلام من قبيل الكناية بأن يحصل اللفظ مستعملا في الاستفهام لينقل منه إلى الوعيد واستعماله في المعاني أن  
يكون الوعيد من مستبعات الكلام

ومنها التقريرو يشترط في الهمزة أن يليها المجرى كقولك أفعلت إذا أردت أن تقر به بأن الفعل كان منه وكقولك أنت فعلت إذا أردت أن تقر به بأنه الفاعل وذهب الشيخ عبد القاهر والساكي وغيرهما إلى أن قوله أنت فعلت هذا بابا لثنتين إياهما من هذا الضرب (قوله والتقرير) أي الاعتراف بالشيء واستعمال صيغة الاستفهام في ذلك مجاز من سئل علاقته الاطلاق والتفصيل كما يأتي بيانه (قوله أي حل الخطاب) من إضافة المصدر للفعول أي حل المسك الخاطب على الاعتراف بالأمر الذي استقر عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي في نحو اليس اليك كتابك عبد الله أنت قلت للناس الآية (قوله وإجاءه إليه) أي إلى الأقرار وإجاءه قوة الطلب وهذا تفسير لما قبله وإجاءه الخطاب للاعتراف بالأمر يكون لغرض من الأغراض كان يكون السامع منكروا وقوع ذلك الفعل من الخطاب فتزدان يسمعه منهم من غير قصد حقيقة الاستفهام المستلزم للجهل أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب (قوله بإيلاءه) متعلق بمحذوف حال أي حال كونه ملتصبا بإيلاء المقر به وهو ما يعرفه الخطاب للهمزة وإحالته في الشرطية ولذا قال الشاعر أي بشرط أن يذكر كراخ (قوله ما حل الخطاب الخ) (٢٩٤) أي لفظ حل الخطاب بقرينة قوله يذكر وقوله على الأقرار به

(والتقرير) أي حل الخطاب على الأقرار بما يعرفه وإجاءه إليه (بإيلاء المقر به الهمزة) أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حل الخطاب على الأقرار به (كإيلاء) في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة تقول أضربت زيداً في تقريره بالفعل وأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيداً ضربت في تقريره بالفعل وعلى هذا القياس

أي بمولوه (قوله من إيلاء المسؤول عنه الهمزة) أي فإذا صرف الاستفهام للتقرير كان الواو الهمزة هو المقر به لأن التقرير أي حل الخطاب على الأقرار تابع للاستفهام لأن الجواب في الاستفهام أقرار فالاستفهام مستلزم لجملة على الأقرار في الجملة فيعتبر في التقرير بما يعتبر في أصله والكافي في قول المصنف كإيلاء التشبيه أي إيلاء مثل الإيلاء الذي مر في حقيقة الاستفهام وتوضيحه أن الهمزة قد سبق أنها تأتي للاستفهام وقد تأتي للتقرير وللإنكار فإذا أنت لهما ولها المقر به والمنكر كما يليها المستفهم عنه في حال كونها للاستفهام

في الجملة (والتقرير) ويكون لمعنيين أحدهما التحقيق والتثبيت كقولك عند إرادة الانتقام أو اللوم والعزم على الشروع فيه لا على طريق الوعيد والتعريف أنك قلت فلان يعني أنك فعلته قطعاً فلا نجاة لك من اللوم أو القتل والعلاقة فيه أن الاستفهام مقتضى لكون المستفهم أعلم بحيث لا ينكر بل يحق ما استفهم عنه فاستعمل في التحقيق الذي لا ينكر توسعاً مجازاً بالإيلاء للزومية في الجملة كما تقدم والآخرة حل الخطاب على الأقرار وإجاءه إلى ذلك الأقرار وإيلاءه إيلاء لغرض من الأغراض كان يكون السامع منكروا وقوع ذلك الفعل من الخطاب فتزدان يسمعه منه من غير قصد حقيقة الاستفهام المستلزم للجهل أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب أو نحو ذلك ويكون (بإيلاء المقر به الهمزة) يعني أنك تجعل الذي أردت أن يحمل الخطاب على الأقرار به سواء بالهمزة (كإيلاء) أي كإيلاء في حقيقة الاستفهام من أنك تجعل المستفهم عنه موالياً للهمزة والأقرار أي حل الخطاب على الأقرار تابع له لأن الجواب في الاستفهام أقرار فالاستفهام مستلزم لجملة على الفاعل وإعمالنا صورة الاستفهام لأنه لا يخفى أن الاستفهام هنا ليس على حقيقة قلت فقليل اتخذوا عيسى الها وهذا القول لو صدر عنه لكان التعبير عنه بالخوف في غير به في الاستفهام فأصل النسبة معلوم بهذا الاعتبار قال في الأيض وذهب الشيخ عبد القاهر والساكي وجماعة في قوله تعالى قالوا أنت فعلت هذا لثنتين إياهما من هذا الضرب لم يستعملوا أهل وقوع كسر الأصنام بل أرادوا أن يقر بكونه قد فعله فأعمالاً أو أفعالاً ولذلك أشار وإلى الفعل بقوله أنت فعلت هذا باباً لثنتين إياهما

وحينئذ في حالة كونها التقرير والانكار التفصيل الذي مر في الاستفهام من كون المقر به أو المنكر ما الفعل أو وقد الفاعل أو المحذوف أو الحال أو غيرهما من الفضلات فحذف كان المقر به أو المنكر واحداً من هذه كان وباللهمزة كان المستفهم عنه إما أن يكون هو الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرهما من الفضلات فحذف كان المستفهم عنه واحداً من هذه كان وباللهمزة (قوله في تقريره) أي الخطاب بالفعل أي إذا أردت أن تحمله على الأقرار بالفعل فأنت عالم بأنه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض من الأغراض التي مررت ونحوها (قوله وأنت ضربت في تقريره بالفاعل) أي المعنوي لا الاصطلاحي لأن أنت مبتدأ ومثله قوله تعالى حكايته أنت فعلت هذا باباً لثنتين إياهما من هذا الضرب لم يستعملوا أهل وقوع كسر الأصنام قد كان بل جملة على الأقرار بأن الكسر لم يكن بالآمنه وبدل لهذا أشارهم للفعل في قوله تعالى أنت فعلت هذا فاتها تقتضي أن المطلوب الأقرار للفاصل لا بالفعل وقول إبراهيم لم يمل فيه فعله كبيره هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية الفضلات فتقول في البارز يذني تقريره بالجر ورواها كإيلاء في تقريره بالخال

قال الشيخ لم يقولوا ذلك عليه السلام وهم يرون أن يقرئهم بأن كسر الاصنام قد كان ولكن أن يقرئهم بأنه كان وكيف وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم **أأنت فعلت هذا** وقال عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل في قولهم **أأنت فعلت** لكان

قوله وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت أي كما يقال بمعنى حل المخاطب على الإقرار بما يعرفه أي أنه يطلق بأطلاقين بطريق الاشتراك الذي قصده المصنف من المعنيين هو المعنى الأول أي حل المخاطب على الإقرار بما يعرفه ولذا أقصر الشارح عليه في حل المتن والدليل على أن المصنف قصد ذلك المعنى لفظه في قوله بعد ما يلاء المقر به إذ لو قصد المعنى الآخر لقال باللاء المقر وحذف قوله به وعطف التثنية على التحقيق في كلام الشارح للتفسير فالمراد بالتحقيق تحقيق النسبة وتبينها وإعلم أن استعمال الاستفهام في كل من معنى التقرير مجاز مرسل والعلاقة في الأول الإطلاق والتقييد وذلك لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل لفظه في مطلق طلب الإقرار ثم في طلب الإقرار من غير سبق جهل (٢٩٥) وقول بعضهم العلاقة الزوم لأن

وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت فيقال **أضربت زيداً** بمعنى أنكضرت به البتة (والانكار كذلك الإقرار في الجمله فاستعمل الاستفهام في مطلق طلب الإقرار من غير سابق جهل مجازاً مرسل فغير في التقرير ما يعتبر في أصله فإذا أردت جله على الإقرار بأصل الفعل قلت **أضربت زيداً** لتعلمه على الإقرار بصور الضرب وإذا أردت جله على الإقرار بالفاعل قلت **أأنت ضربه** إذا كان الغرض الإقرار بالضارب والمفعول قلت **أزيداً** ضربت إذا كان الغرض الإقرار بالمفعول أو بالمجرور وفي الدار صليت أو الخال أرا كجاءت وعلى هذا القياس وخصت الهزمة بإيلاء المقر به لأن التفصيل المذكور لا يجري إلا فيها بخلاف حل مثلاً فتكون التقرير بنفس النسبة الحكمة فقط كما يقال هل زيد عاجز عن أدائي عند ظهور عجزه وكذا ما سواه من أدوات الاستفهام غير الهزمة فإنها للتقرير بما يطلب قصوره بها كـ **أعنتك** ومن **أضربت منك** وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير بالانكار مثلاً (والانكار) أي برد الاستفهام للانكار حال كونه (كذلك) أي

بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل وفيه نظر لجواز أن تكون الهزمة فيه على أصلها لأدليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عاقلين بأنه عليه السلام هو الذي كسر أصنامهم انتهى قلت ما نقله عن عبد القاهر والسكاكي أنها ما تقرر لكون المقر به هو الفاعل لا الفعل وهذا لا يناسب قولهم لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل ولا يناسب ما ذكر هذا بعد قوله المقر به ما يلي الهزمة وعلى كل تقدير فقول المصنف أدليس في السياق أنهم كانوا عاقلين فيه نظر أما لو افلان الدليل لا ينحصر فبما ضمنه السياق وهم كانوا كفاراً ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم وأما ما نقله قاله صلى الله عليه وسلم بل فعله كبيرهم فإن بل في النال إذا وقعت الجمله بعدها كانت أضرباً عما قبلها على وجه الإبطال له ولو كانت استفهاماً محضاً فقد ابطاله بالنفي كأنهم قالوا له **أأنت فعلت** فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم وأما الثالث فبالقرائن السابقة مثل لا كيدن أصنامكم وقولهم قالوا سمعنا فني يذكرهم قال خطيبي ولو سلم فلا يزعم من عدم علمهم مدعى المصنف لأنه ما مدعى لزوم عدم العلم بل ادعى عدم لزوم العلم وقوله (والانكار كذلك) أي في إيلاء المنكر الهزمة

الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب يستلزم جله على إقراره لكونه معلوماً فيه إن اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة لوجوده في جميع العلاقات والعلاقة في الثاني قبل الإطلاق والتقييد لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تحقيقه وتبينه بالجواب فاستعمل اللفظ في مطلق التحقيق والتثبت وفيه إن هذا ليس هو الإطلاق والتقييد المعبر عنه علاقة كما هو ظاهر وقيل إن العلاقة الزوم لأن الاستفهام يلزمه التحقيق والتثبت وفيه ماصر من البحث فاعل الأولى أن استعمال الاستفهام في التحقيق على طريق الكناية أو أنه من مستتبعات الكلام كإمري (قوله بمعنى أنكضرت به البتة) قال

سم ينبغي أن يكون المراد أنه إن كان ضرب المخاطب مجهولاً لنفسه فالمقصود إخباره عن وجه التثبت وإن كان معلوماً له فالمقصود تثبت أعلامه بكونه معلوماً كانه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تنقطع في انكاره فمثل (قوله والوانكار) بالجر عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الانكار والمشار إليه التقرير أي حال كون الانكار مماثلاً للتقرير في إيلاء المنكر الهزمة فقول الشارح بإيلاء المياني للرد من التثنية وأظهر لم فصل الشارح بين التفسير والتفسير بالمثل وذكر مثلاً لا يكون المنكر فيه المفعول مع أن مثال المصنف وهو قوله **أغير اللهعن** مثال له فلو ذكر التفسير قبل المثال ووطأ لثال المصنف بقوله والمفعول كان أحسن وفي بعض النسخ إسقاط المثال بعد قوله كذلك عليه فلا إشكال والعلاقة بين الاستفهام والانكار أن المستفهم عنه مجهول والمجهول منكر أي نفي عنه العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار لهذه الملائسة الموصفة للجزاء الالزامي بمعرفة القرائن الحالية قاله ابن يعقوب وذكر غيره أنه انكار الشيء بمعنى كراهته وانفرده عن وقوعه يستلزم عدم توجه النهن إليه وهو يستلزم الجهل والجهل يقتضي الاستفهام والاحسن أن يقال

الجواب فقلت أول فعل وفيه نظر لجواز أن تكون الهزمة فيه على أصلها أذليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الأصنام وكقولك أزيد اضربت إذا أردت أن تقر به بأن مضر وبزيد

إن استعمال الاستفهام في الانكار إما كتابة أو أن من مستتبعات الكلام كالم (قوله أغير الله تدعون) فالله اسم والمشرى والمنكر كون المدعو غير الله (قوله بإيلاءه) وذلك لأن ما ل الانكار إلى النفي فكما أن أدأة النفي تدخل على ما أريد نفسه كذلك تدخل أيضا على ما أريد انكاره من الفعل وما بعده (قوله أقتلني الخ) تمامه \* ومسئوتة زرق كأمثال أغوال \* قال الشارح في أول بحث التشبيه أي أقتلني ذلك الرجل الذي نودني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف الجن وسهام محدودة النصل صافية مجلوة اه وهذا يقتضى أن قوله أقتلني بإيلاء التحية لا بصيغة الخطاب وإنما لم يكن هذا من انكار الفاعل أتني ككون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا وإنما يقتله غيره لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال والمشرى الخ فإنه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لا نفعه لكل (٢٩٦) أحدا لهذا الرجل فقط وحينئذ فلا يكون الانكار متوجها

للفاعل لهزم وجود المانع فتعين أن يكون الانكار متوجها إلى نفس الفعل (قوله والفاعل) أي النوى لا الاصطلاح

كالم (قوله أهدمهم) أي فالتنكر كونهم هم القاصمين لا نفس القصة للرجل لأن القاصم لها هو الله تعالى (قوله اغير الله اخنوليا) فالتنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتحاد فلا يتعلق به انكار وهذا بخلاف قوله تعالى اتخذوا من دونه الهة فإن الاتحاد منكر وغير مسلم (قوله وأما غير الهزمة الخ) هذا جواب عما يقال إن تعبد المصنف

نحو اغير الله تدعون أي بإيلاء المنكر الهزمة كالفعل في قوله \* أقتلني والمشرى مضاجعي \* والفاعل في قوله تعالى أهدمهم وجه تنكرك والمفعول في قوله تعالى اغير الله اخنوليا وأما غير الهزمة فيجب أن يقرر والانكار لكن لا يجزى فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهزمة فلذا لم يصب عنه (ومنه) أي من يحيى الهزمة للانكار

كلا فرار في إيلاء المنكر الهزمة والعلاقة أن المستقيم عنه مجهول والمجهول منكر أي منى عن العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار بهذه الملازمة المصحة لجواز الإرسال بمعونة القرآن الحالية فإذا أريد انكار نفس الفعل أوليت الهزمة الفعل كقوله \* أقتلني والمشرى مضاجعي \* لعلم بأن ليس المراد انكار كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا وإنما يقتله غيره لأن المشرى المضاجع له وهو السيف المنسوب إلى مشارف وهو موضع تضع فيه السيوف مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لا نفعه لكل أحدا له فقط ولو كان المراد أن ذلك الرجل لا يصلح للقتل وليس أهله كإفيل لم يذكر التحصن بالمشرى وإذا أريد الانكار للفاعل أولى الفاعل فيقال مثلاً أنت قتلت زيدا عند تحقق قتله وانكار كون القاتل أنت وإذا أريد انكار المفعول فيل أخيرا عملت أحوالا في مثلها مغلصا صليت أو مجرورا قبل في أخير ظهرت وأظرفا قبل مع أهل الخير حضرت وقس على هذا وفرض الانكار في الهزمة كيهو مقتضى التشبيه لأن هذا التفصيل لا يجزى فيها كما تقدم في الإقرار وأما غيرها فلا نكار كما تقدم فيه أيضا تأهوا فيما يطلب بها فتكون هل لانكار النسبة كما يقال هل المجرم حسن لا حدوك لانكار العدد فيقال كسم يعمل الظالم من معروف أي لا يفعل شيئا من أعداد المعروف ويقال من دا يرد بمن هو ظالم وما دا يشي المريض وقس على هذا (ومنه) أي بما جاءت فيه الهزمة للانكار (نحو اغير الله تدعون) فالتنكر هنا المفعول وهو غير الله عز وجل لا نفس الدعاء وقدي ون المنكر الفعل

بالحزم في قوله بإيلاء المقرر به الهزمة وقوله بعدوا لانكار كذلك يقتضى أن كل من انقر يروا لانكار لا يكون (ليس) بغير الهزمة وليس كذلك (قوله فيجبى بالنظر وروا لانكار) هذا جواب أما وقد حذف جوابها في المطول وهو سائق (قوله هذه التفاصيل) أي من إن التقرير يكون لما يليها من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيرهم من الفضلات ومن إن الانكار كذلك يكون لما يليها من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيرهم من الفضلات ووجه ذلك أن خبرها إنما يكون لشئ مخصوص فهل مثلا موصوعة لطلب التصديق فاد الاستعجاب في التقرير أو لا تنكر كانت لتقرر النسبة الحكيمة أو انكارها فقط كما يقال هل زيدا عاجز من ادأني عند ظهور عجز وغيره هل من أدوات الاستفهام بمعنى ما هذا الهزمة بما يكون للتقرير بما يطلب تصويره وهو مودلو لها ولا تنكره من العدد والزمان والمكان والحال والفاعل وغيره كسم اعتكك ومن ذا ضربت وما د صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير أو لا تنكر وحينئذ فلا يتأتى في غير الهزمة أن يكون لتقرير أو انكار كل ما يليها من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيرهم من الفضلات (قوله ومنه ليس الله الخ) ما فاضله لأن فيه الاعتبارين انكار النفي وتقرير الاثبات أولا في هذا المثال من الخلاف كما يأتي بيانه (قوله للانكار) أي الإبطى إلى كفى المعنى

(قوله أليس الله بكاف عبده) أي فليس المراد به الاستقهار بل المراد انكار ما دخلت عليه الهزمة وهو عدم الكفاية فيكون المراد الاثبات فلذا قال المصنف أي الله كافه فانكار النفي ليس مقصودا بالذات بل وسيلة للاثبات على ما بلغ وجهه وهذا الكلام مرد على من يتوهم من الكثرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله لان انكار النفي نفي له) أي النفي وحده مقدمة صفري واليكبرى المذكورة في المتن ومجموعهما دليل على ما ذكر من أن المراد من الآية الاثبات (قوله ونفي النفي اثبات) أي النفي وانما كان كذلك لانه لا واسطة بينهما بحيث انتفى أحدهما ثبت الآخر قال سم وإذا تأملت أمثلة الانكار وجدت معنى النفي في جميعها لكن تارة يكون لنفس المدكرو تارة يكون للباقيته وانفاؤه كاف في أصيبت بك لاني وهذا تمام حجة اطلاق ان الاستقهار الانكاري في معنى النفي (قوله وهذا المعنى) أي تحقيق أن الله تعالى كاف عبده (قوله ان الهزمة فيه) أي في هذا التركيب وليس الله بكاف عبده (قوله للتقرير بمادخله النفي) وعلى هذا يصح ان يقال ان الهزمة فيه للتقرير (٢٩٧) كما يصح أن يقال ان الانكار ومثل

(أليس الله بكاف عبده أي الله كافه) لان انكار النفي نفي له (ونفي النفي اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهزمة فيه للتقرير) أي لجل الخطاب على الاقرار (بمادخله النفي) وهو الله كاف (للابتنى) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهزمة بل بما يعرف الخطاب

قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فليس المراد به الاستقهار بل المراد انكار ما دخلت عليه الهزمة وهو النفي فيكون المراد الاثبات (أي الله كاف عبده) وذلك لان انكار النفي نفي لذلك الذي (ونفي النفي اثبات) اذ لا واسطة بينهما اذ الكلام مرد على من يتوهم من الكثرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (وهذا) المعنى وهو تحقيق أن الله تعالى كاف عبده هو (مراد من قال ان الهزمة فيه) أي في أليس الله بكاف عبده (للتقرير) أي لجل الخطاب على الاقرار (بمادخله النفي) وهو الله كاف (لا) لجله على الاقرار (بالنفي) وهو ليس الله بكاف عبده وانما صرح في الآية بهذا التقرير لان الرد على من عسى أن يتوهم أنه ليس بكاف أو على من زعم أنه لا يتقرر بأقرار المخاطبين بأن الله كقوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فالتقرير كما قاله عبده قوله (لان نفي النفي اثبات) يعني ان الانكار اذا دخل على النفي كان نفي النفي وهو اثبات ولذلك قيل ان أمده بيت قائم العرب

ألسن خرمين ركب انطاي \* وأندى العالمين بطون راح  
نقله ابن الشجري في أماليه ولولا صراحتي في تقرير المدح لم قيل ذلك قوله (وهذا مراد من قال ان الهزمة فيه للتقرير) يعني أن من قال انها للتقرير أراد تقرير ما دخله النفي وهو الله كاف عبده ومن قال لانكار أراد انكار الجملة المنفية والاو هو معنى قول الزحشرى ان الهزمة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير للتقرير ومن قاله متعين ان كان الخطاب في ألم تعلم للنبي صلى الله عليه وسلم أو لأحد من المسلمين وان كان الخطاب جنس الكفار الجاحل بقدرته الله سبحانه وتعالى فيحتمل أن يقال الاستقهار للتويع بمعنى أنهم يخافون عدم العلم وان كان مع الكفار المعاند بسببنا فقط فيصح أن يكون استقهارهم انكار وتكذيب لهم فيما يرضونه كفرهم من قولهم ان

(٣٨ - شرح التلخيص ثاني) بل لتقرير النفي قلت لمسبق يحجر على ما إذا أردت التقرير بغير مدح فعل أو فاعل أو مفعول أو غيرهما في أي التقرير بواحد منها واجب ان يلى الهزمة وما هنا محمول على ما إذا أردت التقرير بالحكم فإذا أردت ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهزمة بل بما يعرفه الخطاب من ذلك الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهزمة أو ان لم يكن وبالجملة كما ذكره الشارح اذ وهو موافق لما ذكره الفزري من أن اشتراط المصنف سابق ابلاء المقرر به الهزمة ليس كإبلاء ذكر العلامة يس أن قول الشارح فالتقرير لا يجب إلحاح عند القائل ان الهزمة في الآية المذكورة وتوحيدها للتقرير كالزحشرى في بعض المحال لا عند المصنف لان الهزمة في هذا عنده لا انكارا للتقرير وان قول من قال ان قول المصنف سابقا بالتقرير بإبلاء المقرر به الهزمة لا يصح كليا في نظر لان المصنف لاوافق هذا المائل في جعل الهزمة للتقرير في هذا بل جعلها للانكار ولأنك ان المنكر ولى فيها الهزمة ولم ينف هذا المثال من الخلاف فله بقوله ومنه وحيث فكلام المصنف يصح كليا على مختاره

(قوله من ذلك الحكم) أي مما يتعلق بذلك الحكم الداخلة عليه الهزمة مثلاً أنت قلت للناس الحكم فيه ثبوت قوله للناس اتخذوني إلخ والذي يتعلق بعدم القول له ذلك (قوله أيا أنا أو نفا) تعميم فيما يعرفه المخاطب من الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهزمة أي كان ما يعرفه المخاطب أيا أنا أو نفا أي إذا أثبت أو نفي أو مثبتاً أو منفياً (قوله وعليه) أي وقد ورد عليه أي على النفي (قوله بما يعرفه (٢٩٨) عيسى من هذا الحكم) أي مما يتعلق بهذا الحكم وهو أنه لم يقل اتخذوني وأى الهين من دون الله فإذا أقر عيسى

بما يعلم وهو أنه لم يقل ذلك انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادعاءه الألوهية وكذبهم إقراره وأكتمه الحقيقة عليهم (قوله لا بأن قد قال ذلك) أي لا للتقرير بأن قد قال ذلك أذ قول هذا مسهيل في حقه عليه الصلاة والسلام ثم إن ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهزمة الناعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه فقد قال ذلك دون غيره (قوله وقوله) مبتدأ وجلة ولا تكرر كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعني أن قول المصنف والانكار كذلك دل بعمومه على ما قال الشارح كما هو ظاهر أذهو ليس مقصوراً على انكار غير الفعل بل معناه أن النكر سواء كان فعلاً أو مفاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما من المتعلقات يجب أن يلى الهزمة كالقول به (قوله ولما كان له) أي لا تكرر الفعل صورة أخرى

من ذلك الحكم أيا أنا أو نفاو لم يبق قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأى الهين من دون الله فإن الهزمة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فأفهم وقوله الانكار كذلك دل على أن صورة انكار الفعل أن يلى الفعل الهزمة ولما كان له صورة أخرى لا يلى فيها الفعل الهزمة أشار إليها بقوله (ولا تكرر الفعل صورة أخرى وهي نحو أريد ضربت أم عمر لمن يرد الضرب بينهما)

كاف لاستزاجه تدار النفي أي نفيه حيث يظهر بذلك الإقرار أنه لا سبيل إلى الإقرار بغير الأثبات لظهوره لكل أحد ولو لمعا ندفعه إلى الإقرار لا يكون إلا بذلك الأثبات فاستدعى من هذا الكلام أن التقرير يستلزم أنكار غير المحمول على الإقرار به وأنه لا يجب أن يكون لإقراره بالحكم الموالى للهزمة بل بما يعلمه المخاطب فيكون بالأثبات ولو لم يثبت النفي كافى الآية ويكون بالنفي ولو لم يثبت الأثبات كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأى الهين من دون الله فإن الهزمة فيه للتقرير بما يعلمه نبي الله عيسى على نينا وعليه الصلاة والسلام والذي يعلمه نبيه ما قال لهم اتخذوني لأنه قال لهم ذلك فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه ما قال ذلك انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادعاءه الألوهية وكذبهم إقرار عيسى على نينا وعليه الصلاة والسلام فقامت الحجة عليهم وهذه الآية مما خرج عما تقدم من أنه يلى المقرر به الهزمة لأن المقرر به فيها نفس النسبة إذ ليس المراد إظهار أن غير عيسى قال هذا القول دون عيسى بل المتبادر بيان أنه لم يقله تكذيباً للمدعين لأن غيره قاله دون هو ثم قول المصنف والانكار كذلك يتضمن أنه إذا أريد انكار الفعل جعل موالياً للهزمة فيقال لا تكرر صوم الدهر مثلاً أصمت الدهر ولما كان لا تكرر الفعل صورة أخرى لا تلى فيها الهزمة الفعل أشار إليها بقوله (ولا تكرر) أصل (الفعل صورة أخرى وهي) أن يلى الهزمة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك معمول بأم أو بغيرها (نحو) قولك أريد ضربت أم عمر) وإنما تكون صورة هذا الكلام لا تكرر أصل الفعل إذا قلته (لمن يرد الضرب بينهما) أي يبيز زيد وعمر وتردده الضرب

الله تعالى ليس كذلك وهذه الاحتمالات الثلاثة في أن الخطاب للمسلمين أو لأحد المسلمين أو لجاهدين من مشركي أهل مكة أو المنكرين بالسنتهم وهم اليهودي أقوال ثلاثة حكاه الإمام فيما يعود إليه ضهير أم تريدون أن نسا أو أرسولكم الظاهر أن الخطاب في أو لم يلى لواحد من صاحب ذلك الضهير قوله (ولا تكرر الفعل صورة أخرى) يعني أنه قد يلى الاسم الهزمة ويكون المنكر الفعل وذلك بأن يكون الفعل دأراً بين اسمين لا يتجاوزهما فإذا أنكر وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لم منه انكار الفعل (كقولك أريد ضربت أم عمر) حيث لا يمكن ضرب ثلث إذا كان لا تكرر فإنه انكار لضرب كل منهما ويلزم من ذلك انكار الفعل لأن في المتعلق نفي للتعليق ونذلك قال (لمن يرد الضرب بينهما) يعني ادعاءهم أن الضرب لا يتجاوزهما الثالث ومنه قوله تعالى لا تذكرين حرم

الحوض بطله أن يلى الهزمة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك معمول بأم أو بغيرها سواء كان معمول الفعل والى الهزمة من مفعولاً كما في مثال المصنف قال في المطول أو كان فعلاً تجاوز يضر بك أم عمر ولمن يرد الضرب بينهما وهو مبنى على مذهبه من غير تقديم الناعل على عامله أو كان ظرفاً زمانياً أو مكانياً نحو في الليل كان هذا أم في النهار لمن يرد الكون فيها ما وقع السوق كان هذا أم في المسجل لمن يرد الكون فيها لا غير ذلك من العموالات هذا ولم لا يكون لا تكرر في الفعل صورة أخرى كالمفعول مثل أن يرد ضاربك أم عمرو لعين الدليل الذي ذكره الشارح والمات فان ثبت هذا أمكن جعل الفعل في المتعلق معناه الغوى (قوله لمن يرد الضرب) أي

حالة كونه مقولاً لان برد الضرب بينهما الخ ( قوله من غير أن يعتقد الخ ) بيان لتردد الخطاب الضرب بينهما وكان الأولى أن يقول بأن يعتقد عدم تعلقه بغير محمول الاخذ كماله الشرح لا يصح لانه يصدق بما اذا كان الخطاب على الذهن عن تعلقه بنات في نفس الامر بخلاف ما اذا استعملت مع تعلقه بغير محمول النفي حينئذ يكون الفعل من أصله والحاصل أن المراد بتردد الضرب بينهما أن يعتقد الحاضر لتعلقه بنفس الامر بأحد محمولين غير تعيينيه ( قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما ) فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المقولان من حيث كونهما متعلقين بالفعل فان انكار محمول من هذه الخبيثة يستلزم انكار الفعل لا محالة وفي المحل يستلزم في الخلل فانكار محمول من هذه الخبيثة للتوصل للعصوبة بالذات وانكار الفعل كذا في سم ( قوله لانه لا بد له من محل يتعلق به ) وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمر على الترتيب باعتبار اعتقاد الخطاب وقد في المنكسار ذلك المحل في زيد وعمر انما هو حاصله أن الخطاب اذا دعي حصول الضرب بانحصار في زيد وعمر على الترتيب كان هذا انحصار المحل في أحد محموليها فقلت لانه اذا ضربت ام عمرا بادخال همزة الانكار على احد الامرين وادخل ام على الآخر كتبت ( ٢٩٩ ) منكر ان يكون غله احدهما وانكار

على الضرب انكار لازمه وانكار الازم مستلزم لانكار

التردد وهذا الاستبرار صار

انكار التعلق بأحدهما

كناية عن انكار أصل

الفعل فالهمزة هنا استعملت

استعمال السكتات لانها

موضوعة لانكار ما يلها

كذا قرر شيخنا العدوي قال

العلامة يعقوب وهما

شئ وهو أنان أريد أن

موالاة همزة للفعل في

الانكار تدل على نفي أصل

الفعل ولو ذكر له مفعول

وموالاة المفعول تدل على

نفيه عن المفعول المذکور

خاصة في صورة الترتيد

كدهو ظاهر عبارة المصنف

لم يصح لانه متى ذكر

المفعول تقدم أو تأخر لم يدل الاعلى في الفعل حال كونه متعلقاً بذلك المفعول وان اريد ان الموالاة تدل بشرط ان لا يذكر له

معمول سوى الناعل لم يتجه قوله لانكار لفعل صورة أخرى لان هذا الحصر اعني حصر الضرب متعلقاً بمفعولين أو كثر وجوب

انكار اصل الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقاً بالمفعول واذا لم يكن حصر فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم

ذلك المفعول أو تأخر لا لاصل الفعل فكيف يعمل التأخير دائماً لانكار اصل الفعل والتقديم لانكار بشرط الحصر فالتقديم

والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض ان الصورة مع التأخير ايضاً بشرط الحصر

والحاصل ان حصر التعلق لا بد منه وفي الفعل ام لا عطف عليه بأدبهم لا حيث اريد في اصل الفعل وان لم يكن

حصر لم يند في اصل الفعل تقدم المعموم أو تأخر نعم اذا قيل مثلاً ان يدا ضربت احق ان يدا مضربت بزيادة غير بأرجحية وأن

براد ما ضربت زيداً من غير تعرض لساو واد اقبل أضربت يدا احق على وجه التساوي نفي ضرب زيد فقطع ضرب القير

تأمل انتهى

من غير أن يعتقد تعلقه بغير محمول اذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيت عن أصله لانه لا بد له من محل يتعلق به

بأن لا يعتقد تعلقه بغير محمول ذلك لان الفعل اذا كان محصوراً في تعلقه بهما في نفس الامر يقول في انكار

التصدق أعلى أهل بلدك تصدقت أم على غيرهم لان التصديق منحصر لتعلقه في أهل البلد وغيرهم

أو في زعم الخطاب كما في المثال لزمن من انكار تعلقه بما انحصر فيه انكار أصله لان الفعل لا بد له من محل

يتعلق به فاذا نفي محله لم ينفى بهذا الاعتبار صار انكار التعلق كناية عن انكار أصل الفعل فلهمة

استعملت هنا استعمال السكتات وعلى هذا قوله تعالى قل لا ذكرين حرم أم لا اثنين أم ما استعملت عليه

أرحام الاثنين فان الغرض انكار أصل التعريم لما في بطون الانعام وليس له فيا في بطون الانعام محله

ومحرم كناية للتردد وهذا شئ وهو ان اريد ان موالاة همزة للفعل في الانكار تدل على نفي أصل

الفعل ولو ذكر معه المفعول وموالاة المفعول تدل على نفيه عن المفعول المذکور خاصة في صورة

الترديد كما هو ظاهر عبارة تدلانه لا يصح لانه متى ذكر المفعول تقدم أو تأخر لم يدل الاعلى في الفعل حال

كونه متعلقاً بذلك المفعول وان اريد ان موالاة تدل بشرط أن لا يذكر معه مفعول سوى الفاعل

أم لا اثنين فان المقصود انكار أصل التعريم وأخرج في قالب طلب التعيين وكذلك الله أذن لكم

لانه اذا نفي الفعل عن لفاعله لا غير المنفي عنه تنفي الفعل من أصله ويكون استقحام الانكار

بكم وكيف مثل كم تدعون وكيف تؤذون بالانتم استقحام الانكار على فحين احدهما يراد به

التوبيخ وهو من انكر عليه اداناه اى ما كان ينبغي ان يكون قد انكروا صيت ربك اى بمعنى لا ينبغي

ان يكون كقولك للرجل ركرك اخطرتك في غير الطريق والغرض منه التندم على ماض والارتداد

عن مستقبل ويقال ابن مغيبل التوبيخ والتعريض قال تعالى ان شر كائى الذين كنتم تزعمون وضابط

هذا القسم ان يكون ما يلي همزة فيموا فاما انكنه مستقبح الثاني للتكذيب وضابطه ان يكون ما يلي

ومنا الانكار الملتويخ بمعنى ما كان ينبغي ان يكون نحو اعصيت ربك

(قوله والانكار) أى الاستهزام الانكارى وهومن أنكر عليه اذا نهاه (قوله الملتويخ) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة (٣٠٠) داخله فى هذه الاقسام كقوله أعير الله تدعون فيجوز أن يكون

للتويخ أى لا ينبغي أن يكون ونحو قوله اتقننى العيان واقع لك منتهى ما يقال انه للتقرير فغناه التحقيق والتثبت

يتبعه قوله ولانكار الفعل صورة أخرى لان هذا الحصر أعنى حصر الضرب مثلاً في مفعولين أو أكثر

يوجب انكار أصل الفعل ولو فى حاله ما اذا فعل حاله كونه متعلقاً بالمفعول واذا لم يكن حصره فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائماً

لانكار أصل الفعل والتقديم لانكار بشرط الحصر فالقديم والتأخر حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والنقض أن الصور تقع التأخير أيضاً بشرط الحصر والحاصل أن

حصر المتعلق لا بد منه ولأن الفعل أم لا عطف عليه بام وشبهها أم لا حيث أريدنى أصل الفعل وان لم يكن حصره لم يقدنى أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم اذا قيل مثلاً أزيد اضربت احقلى أن يراد

ما ضربت زيدا بل غيره على وجه الارضية وأن يراد ما ضربت زيدا من غير تعرض للمساواة اذا قيل اضربت زيدا احقلى على وجه التساوى فى ضرب زيدا فقطع ضرب الغير تأمل (والانكار) فى

الجملة تكون على وجهه لانه (اما) أن يكون (للتويخ) أى التمييز والتقرير على أمر قد وقع ولذلك يقال الانكار التويخى يتضمن التقرير أى التثبيت والتحقق ولذلك فسر التويخ بما يقتضى

الواقع بقوله (أى ما كان ينبغي ان يكون) ذلك الامر الذى كان لان العرف انك انما تقول ما كان ينبغي لك هذا يا فلان

اذا صدر منه وفى القسم الثانى يفسر بما يقتضى الواقع أى لا ينبغي ان يكون هذا الامر الذى أنتابها

المخاطب بصدد عمله وقصده فالفرص من التويخ التمد على ماض والارتداد عن مستقبل (قوله أى

ما كان ينبغي الخ) هذا اذا كان التويخ على امر واقع فى الماضى لان التوى

انعموا الانباء وما الفعل فهو واقع (قوله نحو اعصيت ربك) أى نحو قولك لن صدر منه عصيان

اعصيت ربك أى ما كان ينبغي لك أن تعصيه (قوله فان العصيان واقع) أى فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله وما يقال الخ) أو

حاصله أن الانكار التويخى اذا كان لما وقع فى الماضى لتضمنه الوقوع والتقرير يقال فى الاستهزام فى أمثله انه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت أى تخفى ما يعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجملة لما سبق من أن التقرير يقال بهذه المعنى



أو بمعنى لا ينبغي أن يكون كقولك الرجل يضع الحق أنسى قديم احسان فلان وكقولك الرجل يركب الخطر يخرج في هذا الوقت  
أندبني غير الطريق والنرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيجزل أو يرتدع عن فعل ما هم به وما للتكذيب بمعنى لم يكن  
كقوله تعالى أفأصفاكم بركم بالبين واخذمن الملائكة أنا وقوله أصطفى النبات على البين أو بمعنى لا يكون نحو أنزلكموها وأتم لها  
كارهون وعليه قول امرئ القيس

أقتلني والمشر في مضاجعي \* ومسنون تترك كآثياب أغوال

فمن روى أقتلني بالاستقمام وقول الآخر

أترك أن قلت دراهم خالد \* زيارت ما إذا السهم

والانكار كالتقرير يشترط أن يلي المنكر الهزئة كقوله تعالى أغرب الله تدعون أغرب الله تخذليوا بشرنا واحد انتبه وكقوله تعالى

(قوله أولا ينبغي أن يكون) هذا إذا كان الانكار للتوبيخ على أمر خيف وقوعه في (٣٠١) المستقبل (قوله نحو أنصى ربك)

أي نحو قولك لمن هم  
بالمصيان ولم يقع منه  
أنصى ربك أي أن هذا  
المصيان الذي أنت بصدده  
عمله لا ينبغي أن يصدرك  
في الاستقبال وهذا التوبيخ  
لا يقتضي وقوع الموجب  
عليه بالفعل كما هو ظاهر  
وإنما يقتضي كون المخاطب  
بصد الفعل كذا ذكر  
العلامة اليعقوبي وفي عبه  
الحكم وليس أن تفسير  
الانكار للتوبيخ بل لا ينبغي  
أن يكون بصيغة المستقبل  
إذا كان الموجب عليه واقعا  
في الحال أو يصدد الوقوع  
في المستقبل فيصح أن يقال  
لمن تلبس بالمصيان أنصى  
ربك أي لا ينبغي أن يقع  
وعبدت منك هذا المصيان  
الذي تلبست به كما يصح

(أولا ينبغي أن يكون نحو أنصى ربك أو للتكذيب) في الماضي أي لم يكن نحو أفأصفاكم بركم  
بالبين) أي لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل أي (لا يكون نحو أنزلكموها) أي أنزلكم  
القرار والتحقيق الذي يقتضيه التوبيخ (أو) يكون للتوبيخ على أمر خيف وقوعه بان كان المخاطب  
بصد أن وقع فيه فيكون المعنى أنه (لا ينبغي أن يكون) هذا الأمر الذي أنت أي المخاطب بصد  
عمله وقد صد (نحو) قولك لمن هم بالمصيان ولم يقع منه (أنصى ربك) فكانك تقول  
هذا المصيان الذي نوبت لا ينبغي أن يصدرك في المستقبل وهذا التوبيخ لا يقتضي الوقوع  
بالفعل كما هو ظاهر ولكن يقتضي كون المخاطب بصد الفعل فالتقرير لا يتصور فيه إلا باعتبار  
أن ما هو للوقوع كالواقع (أو للتكذيب) عطف على قوله ما للتوبيخ أي الانكار ما أن يكون للتوبيخ  
بوجهه وما أن يكون للتكذيب في الماضي (أي لم يكن) بمعنى أن المخاطب ان ادعى وقوع شيء  
فيما مضى أو زل منته المدعى أن الاستقمام الانكارى تكذيبه في مدهاه في الماضي وذلك  
(نحو) قوله تعالى (أفأصفاكم بركم بالبين) واخذمن الملائكة أنا أي لم يفعل هذا الذي تدعون  
أي لم يخصكم بالبين ويغضمن الملائكة نبات كما هو مقتضى اعتقادكم لتعاليم عن الولد مطلقا  
(أو) للتكذيب في المستقبل أو في الحال أي (لا يكون) بمعنى أن المخاطب إذا ادعى أنزل منته  
من ادعى أن أمر من الأمور يقع في المستقبل أو في الحال أي بالاستقمام الانكارى تكذيبه فيما  
ادعى وقوعه في الاستقبال أو في الحال (نحو) قوله تعالى (أنزلكموها) وأتم لها كارهون  
أنه يفيد ذلك أن قدر تقدم وتأخر والأفلا على ما ذهب إليه فذه الصورة مما منع هو ذلك فيها انتهى  
يعنى فيازم أن لا يحصل الانكار في نحو أنت فعلت على معنى من التقادير عنده ولا شك أن كلامه

أن يقال للثلاثين هم بولم يقع منه ولا ينافى ما قاله الشبان ذكر أن في التفسير بقوله لا ينبغي أن يكون لأن أن وإن خلت المضارع  
للاستقبال لا تخص بكونه بل هي محمولة للحال معها (قوله أو للتكذيب) عطف على قوله التوبيخ ويسمى الانكار التكذبي  
بالانكار الابطالي أيضا وقوله في الماضي أي فيكون بمعنى لم يكن وحاصله أن المخاطب إذا ادعى وقوع شيء فيما مضى أو زل منته المدعى  
له أن بالاستقمام الانكارى تكذيبه في مدهاه (قوله أفأصفاكم بركم بالبين) أي خصم وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكة  
نبات الله وأن المولى خصنا بالذ كور وخص نفسه بالنبات أي لم يكن الله خصم بالفضل الذي هو الأولاد الذكور ونخذ لنفسه الأولاد  
دونهم وهم النبات بل أتم كاذبون في هذه الدعوى لتعاليم سبحانه عن الولد مطلقا فليس المراد قوبخهم بل تكذيبهم فيما قالوه لأن  
التوبيخ بصيغة الماضي على فعل حصل من المخاطب (قوله أو في المستقبل) أي فيكون بمعنى لا يكون قال سم سكت عن الحال  
لعدم تأنيدها الماقل لا يدعى التلبس بما ليس مثل سبابه حتى يكذب نعم يتأني فيه في الإنباء والبقا اه كلامه وفي إن يعقوب والأطول  
أن الانكار الابطالي إذا كان بمعنى لا يكون يكون للحال ولا استقبال وكان المنصف سكت عن الحال لانه اجاز من الماضي والمستقبل  
وتأمله (قوله أنزلكموها) الهزئة للاستقمام وتوزم فعل مضارع في الضمة والكاف معقول وبالميم علامة الجمع والواو للاشباع

وقالوا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم أ هم يقسمون رحمة ربك أي ليسوا هم المتخيرين للنزول من صلح لها المتولون لقسم رحمة الله التي لا يتولاها الا هو بياهر فسرته وبالغ حكمته وعدل ان يحشمي قوله أفأنت تكبره الناس حتى تكونوا مؤمنين وقوله أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى من هذا الضرب على ان المعنى أفأنت تقدر على اكرامهم على الاعيان وأفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والالغاء أي انما تقدر على ذلك الله لأنك وحل السكاكى تقديم الاسم في هذه الآيات الثلاثة على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير كما في نحو أنا ضربت فلا يفيد الا تقوى الانكار ومن بجى الهمة للا نكار ونحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وقول جرير

ألستم خير من ركب المطايا \* وأنتى العالمين بطون راح

أي الله كاف عبده وأنت خير من ركب المطايا لان في النبي اثبات وهذا مراد من قال ان الهمة فيه للقرير أي للقرير بما دخله النبي لا للقرير بالانتماء وانكار الفعل مختص بصورة أخرى وهي نحو قولك أريد بضرب أم عمر الم يذعي انه ضرب ما يذعي او ما عمر اذون غير ما لانه اذا لم يتعلق الفعل بالحدثما والتقدير انه لم يتعلق بغير ما فقد اتنى من أصله لا محالة وعليه قوله تعالى قل أأنذركم حرم الأم الاثنيين أمثال شملت عليه أرحام الاثنيين أخرج اللفظ مخرجه اذا كان قد ثبت تحريم في أحد الاشياء ثم أريد بغيره فعين المحرم مع امراد انكار القرير من أصله وكذا قوله الله أذن لكم ما معلوم أن المعنى على انكار أن يكون قد كان من الله تعالى اذن فبالقانون من غير ان يكون هذا الاذن قد كان من غير الله فاضافوه الى الله الا أن اللفظ أخرج مخرجه اذا كان الامر كذلك ليكون أشد لني ذلك وبطلانه فانه اذني الفعل مما جعل فاعل له في الكلام ولا فاعل له غيره (٣٠٢) لزمنه من أصله قال السكاكى رحمة الله واياك أن يزل عن خاطرك التفصيل

تلك الهداية والحجة بمعنى أنكركم على قبولها وتقسيمكم على الاسلام

الذي سبق في نحو أنا ضربت وأنت ضربت وهو ضرب من احق الالاء واحق التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا يحمل نحو قوله تعالى الله أذن لكم على التقديم فليس المراد ان اذن ينكر من الله دون غيره ولكن اجمله على الابتداء مراد منه تقوية حكم الانكار وفيه

فالكفرة ادعوا اليهم يازمون مايكونون أو زلوا من انتم ادعى ذلك انتم بالرسول حرصا لا يذعي في زعمهم أي انتمكم هذه الحجة أي العمل بالشرع الذي قامت عليه الحجة والبرهان وانتمكم قبول الهداية بتابع الشرع الذي قامت عليه البينة والحال انكم لتلك الحجة او الهداية كادعون والتقدير بالكرادة لتلك كيد لان الزام قبول الالاء أي العمل بالشرع لا يكون الاحال الكراهية بمعنى أنتم بشر الرسل لا يقع من ذلك الا الزام وانما علينا البلاغ لا الكراهة ادلا كراهي الدين وحذا يناسب عدم الامر بالجهاد وانما قلنا كذلك لان الزام ان لم يكن معناه الازام بالجهاد كان معناه التكليف با قبول ولا يصح فيه لوقوعه وظاهر ان كل معناه لا تخلف لكم القبول حال الكراهة والرسول لا يكون منهم مسك فان التقديم والتأخير لا يخلو له يكون المنكر أو المستتهم عنه الاسم الذي يلي الهمة مقدر

لظرو لان أراد ان نحو هذا التركيب أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمة فيه مظهر لا يفيد توجه الانكار الى كونه والحال

فاعلا للفعل الذي بعده فهو مجموع وان أراد أنه يفيد الثلاث قدر تقديم وتأخير والا فلا على مذهب اليه فيما سبق فهذه الصورة

و ضم المم واجب حيث وبها ضمر متصل كانهما عتدان بالمراد جمع جواز السكن عند يسوع و يونس وقد قري أنتمكم هو بالاسكون كذا في يس (قوله تلك الهداية) تفسير للضمير المنصوب وهو الهام والهداية في الاصل الدلالة الموصلة للطلب أي يذعيها فانما يترتب عليها بحسب الشأن من اتباع الشرع الذي قامت عليه الادلة والعمل به وأن المراد بالهداية انما ادعوا عليه فالازام بمن حيث الاكرام على ما هو سبب في حصوله من اتباع الشرع والعمل به (قوله أو والحجة) أي التي قامت على العمل بالشرع والا كراهية لمن حيث زام قبولها فيترتب على ذلك العمل بالشرع أي لا تنكرهم على قبول تلك الحجة المترتب على قبولها العمل بالشرع (قوله بمعنى أنكركم على قبولها) أي الحجة اذ هي التي يناسبها القبول فهو راجع لاحقالات الثاني وقوله ونقسمكم أي نقهركم وتنكرهم على الاسلام وهذا مناسب للتفسير الاول أعني الهداية فهو راجع له في طريق الف والنشر المشوش كذا قري رشمضا العدوي وقوله ونقسمكم من القسم وهو القهر يقال قسمه على الامر قسمين باب ضرب قهره فهو امر ادف لنكر حكم لكن تفتان في التعبير وان لم يمثله الخطاب يذ كر لا سقاط إثارة العداوة الموجبة لنفرة الكافرين أو لاظهار عدم حاجة الناصح الى قتال المنصوح لان المنفعة للمنصوح فانك اذا نصحت رجلا ثم أحسست منه بالاباة فقتلته لم تست أفهركم على قبول نصحي ولا أقاتلك على تركه وانما على البلاغ والنصح كان ذلك ادعى القبول لما فيه من ترك الاقتصار على عدم السماح والقبول فانهم كذا يقال ان مثل هذا الخطاب يفهم الترخيص في التكليف وترك المبالغة في الترخيص كذا ذكر العقوي

مما منع هؤلاء في فعل ما تقدم لا يقال قد بل الحمزة غير المنكسر في غير ما ذكرتم كافي قوله \* أقتلني والمشرق في مضاجعي \*  
فان معناه انه ليس بالذي يجي منه ان يقتل مثلي بدليل قوله

يفط غطيظ البكر شذخاقه \* أقتلني والمرء ليس يقتل

لانا نقول ليس ذلك معناه لانه قال والمشرق في مضاجعي فذكر ما يكون متعامن العمل والمنع انما يحتاج اليه مع من يتصور صدور الفعل منه دون من يكون في نفسه عاجز عنه ومنها التهم نحو أصولاتك تأمرك ان تترك ما يعبد آباؤنا أو أن تفعل في أمواتنا ما شاء  
(قوله والحال انكم لها كارهون) الظاهر ان هذه الحال مؤكدة (٣٠٣) لما استنزه العامل أعني لزيمكم

والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الازام (والتهم) عطف على الاستنباط وأعلى الانكار وذلك انهم اختلفوا في ان اذ كان معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف على الاول أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو أصولاتك تأمرك ان تترك ما يعبد آباؤنا) وذلك أن شعبا عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلوات وكان قومه اذا رآه يصلي قاتحوا فقصدا وبقرهم أصولاتك تأمرك

الزام هذه المعنى كرهوا أو أجبروا وعلى هذا يكون الخطاب لاسقاط منارات العداوة والموجب لنفرة الكافرين أو لظاهر عدم حاجة الناصح إلى قتال المنصوح لان المنفعة للنصوح فانك اذا نصحت رجلا ثم أحسنت منه بالآية فقلت له لست أقهره على قبول نصحي ولا أقاتلك على تركه وانما على ابلاغ النصح كان ذلك ادعى لقبول ما فيه من ترك الانتصار على عدم السماع والقبول ومن اظهر أن

لا حاجة لفافهم فلا يقال يفهم منه الترخص في التكليف وترك المبالغة في الغرض وقد تبين بما تقرر أن التوبيخ يشارك التكذيب في التني ويختلفان في أن التني في التوبيخ متوجه لغير مدخولها الحمزة وهو الانباء ومدخولها واقع أو كالواقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها قد خولها غير واقع فافهم (و) (التهم) أي يكون حرف الاستفهام لغيره كالتهم وهو الاستنزه والسخرية فهو مالم معطوف على الاستنباط بناء على أن المعطوفات اذا تعدت انما تنطف على ما عطف عليه وألها وما على الانكار بناء على أن كل واحد منها يعطف على ما يليه وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكافرين في شأن

شعيب علي نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (أصولاتك تأمرك ان تترك ما يعبد آباؤنا) فليس المراد به السؤال عن كون الصلاة أمرة بما ذكره وهو ظاهر بل قدمه لعنة الله عليهم الاستخفاف بشأن شعيب في صلاته فكانهم يقولون لا فرق بينك وتوجب اختصاصك بأمرنا حينئذ الا هذه الصلاة التي نلتزمها وليست هي ولا أنت بشيء وهذه الاعتبار صارت الصلاة كالتشكي في كون سبب الامر فاسب الامر لها مجازا عقليا كما تقدم أن في هذا التركيب مجازا اسنادا وفيه أيضا اعتبار آلة الاستفهام لنوى

والعلاقة ان الاستفهام عن كون الصلاة أمرة يناسب اعتقاد المخاطب أنها أمرة واعتقاد ذلك يقتضي الاستنزه بما اعتقد ان لست بما أمر أو نهى فهو من المجاز المرسل لعلاقة الزوم في الجملة (و) (كالعقير نحو) قولك (من هذا) لقصدا احتقاره أنك ترفع فعله الملاقة أن المحتقر من شأنه أن يجعل لعدم الاتهام به فيستفهم عنه فينبغي الزوم في الجملة والفرق بين العقير والاستنزه أن العقير فيه اظهار حقارة

التقديم والتأخير أم لا ومن ذلك التهم نحو قوله تعالى قالوا يا شعيب أصولاتك تأمرك ان تترك ما يعبد آباؤنا وقد تقدم تفسير التهم في باب المسند اليه وقد قيل ان تقدير الآية تأمرك أن تأمر أن تترك

شذخولها وغيره وقع فافهم (قوله التهم) أي الاستنزه والسخرية (قوله اختلفوا في أن اذ) أي في جواب انه الخ لان الاختلاف انما هو في جواب هذا الاستفهام لافيه (قوله أو كل واحد) ظاهرة كان العطف بحرف مرتب كالنوع ثم وحتي أو كان غير مرتب كالو أو أو وأم وتقتل بعضهم عن الكمال ابن الهمام أن محل هذا الخلاف ما بين العطف بحرف مرتب والا كان كل واحد معطوف على ما قبله اتفاقا علم أن عمدة الخلاف الذي ذكره السارح تظهر في اذ كان المعطوف عليه ولا ضميرا مجرورا فملى القول بأن الجميع معطوف على الاول لا بد من إعادة الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك وعلى القول بأن كل واحد معطوف على ما قبله فلا يحتاج لاعادته الا على الاول كما في مروت بلونيزي يدومو

ومنها التعقيب كقولنا من هذا او لم هذا ومنها التحويل بكراءة ابن عباس رضى عنه ما لقد تخيننا بنى اسرائيل من العذاب المهين من  
فرعون

( قوله الهز والسخرية ) أى يشمى وصلاته فكأنهم لعنة الله عليهم يقولون لا قرة لك توجب اختصاصك وتبيننا الا هذه  
الصلاة التي تلزمنا او ليس حتى ولا أنت بشئ وبهذا الاعتبار صارت الصلاة بما يشك في كونه سبباً لاهم يقبض لها مجازاً عقلياً  
من الاسناد للسبب في الجلة وهذا ( ٣٠٤ ) غير المجاز القوي الذي في هذا التركيب باعتبار أداة الاستفهام وذلك

أن الاستفهام عن الشئ  
يقضى الجمل به والجمل  
به يقضى الجمل بفائدته  
والجمل بفائدته يقضى  
الاستفهام به وهو يشأ عنه  
الهز فهو مجاز مرسل  
علاقته الزوم كذا قيل  
والاحسن أن يكون  
استعمال أداة الاستفهام  
في التكم من باب الكتابة  
أو يحصل التكم من  
مستبعات الكلام كما  
نظيره ( قوله لاجقيقة  
الاستفهام ) أعنى السؤال  
عن كون الصلاة أمراً بما  
ذكر ( قوله والتعقيب )  
العلاقة بينه وبين الاستفهام  
الزوم وذلك لان الاستفهام  
عن الشئ يقضى الجمل  
به وهو يقضى عدم  
الاعتناء به لان الشئ  
المجهول غير ملتفت اليه  
وعدم الاعتناء بالشئ  
يقضى استغراقه فاستعمال  
الاستفهام في التعقيب  
أما مجاز مرسل على ما قيل  
أوأنة كناية وهو أولى وأأنة

الهز والسخرية (والتعقيب نحو من هذا) استحقاراً بشأه مع أنك تعلمه  
(والتحويل بكراءة ابن عباس ولقد تخيننا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون  
المخاطب وانظار اعتقاد صغره أو قلته ولذلك يصح في غير العاقل كما يقال ما هذا الشئ أى ذو شئ حقير  
قليل والاستهزاء فيه اظهار عدم المبالاة المستهزأ به ولو كان عطفاً في نفسه وما يعيد محملها ولو اختلف  
مفهومها لما بينهما من الارتباط في الجلة لصحة نشأة أحدهما معنى الآخر (و) كالتحويل (أى  
التفطير والتفخيم لئان المستفهم عنه لئشأ عنه غرض من الأغراض وذلك (كقراءة ابن عباس) رضى  
الله تعالى عنها قوله تعالى (ولقد تخيننا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون) فقد قرأ من قوله  
لان الشخص لا يطالب بفعله غيره ومن ذلك التعقيب كقولنا من هذا او لم هذا ان قلت المنكر ما يلي  
الهمزة على ما تقرر والذي يليها في قوله تعالى أفأضفاً كرم بكى بالبنين الاصفاء بالبنين وليس هو المنكر  
انما المنكر قولهم انه اتخذ من الملائكة اناثا قلت اما أن يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم ان البنات  
لغيرهم واما أن يقال المراد مجموع الجلتين بصل منهما كلام واحد التقدير يرجع بين الاصفاء بالبنين  
واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للجمعية لان زعمهم مجموع الجلتين أغش من افتقارهم على واحدة  
منها وان كانت واحدة فان قلت فقوله تعالى أنأمرون الناس بالبر والتقوى وانفسكم لا جاؤا أن يكون  
المنكر أمم الناس بالبر كما تقتضيه قاعدة أن ما يلي الهمزة هو المنكر ولا أن يكون المنكر نسيان النفس  
فقط لا يغير ذكر أمم الناس بالبر لا مدخل له ولا مجموع الامر لان ما يزم أن تكون العبادة جزء  
المنكر ولا نسيان النفس بشرط الامر لان النسيان منكر مطلقا ولا يكون نسيان النفس حال الامر  
أشد من حال عدم الامر لان المعصية لا تزاد شاعتها بانصهارها الى الطاعة لان جمهور العلماء على أن  
الامر بالبر واجب وان كان الانسان ناسياً لنفسه وأمره لغيره بالبر كيف يضاعف معصية نسيان  
النفس ولا يأتي الخبر بالشمر وقريب منه في المعنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم صوم أحدكم فلا  
يرفث فان الرفث من ذموم مطلبا ومنه قول الشاعر  
لا تنعم خلق وتأتى مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم  
وليس منه لا تأكل السمك وتشرب اللبن في المعنى لان كلا منهما على انفراد ليس مضموم ما يلي المضموم  
بمجموعهما وكل منهما جزء فقلت لا يرتاب في أن فعل المعصية مع النبي عنها أغش لانها تجعل حال  
الانسان كالتناقض وتجعل القول كالتخالف للفعل ولذلك كانت المعصية مع العلم أغش منها مع  
الجهل ولكن الجواب عن قوله أن الطاعة الصرفة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من جنبها  
في دقة ومن ذلك التحويل بكراءة ابن عباس ولقد تخيننا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

من مستبعات الكلام وذلك لأنك اذا كنت عارفا بالمسؤول عنه وقلت في مقام الاحتقار من هذا فقلت  
تقرضه شياً آخر غير المشاهدة المعلوم وسأل عنه ولم ترض بحاله فتولد التعقيب وصرت كأنك قلت هذا شخص يستحق به حقير كذا قرأ  
شيعتنا العدوى وأعم أن التعقيب عن الشئ حقير والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيراً عطفاً في نفسه وما اتحد محملها وان اختلفا  
مفهومها لما بينهما من الارتباط في الجلة لصحة نشأة أحدهما معنى الآخر (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المنار اليه (قوله  
والتحويل) أى التفطير والتفخيم لئان المستفهم عنه لئشأ عنه غرض من الأغراض وهو في الآية تأكيد شدة العذاب الذي نجا  
به بنو اسرائيل واستعمال أداة الاستفهام في التحويل مجاز مرسل علاقته المسببة لانه أطلق اسم المسبب وأريد السبب لان

بلفظ الاستفهام لما وصف الله تعالى العذاب بأنه من لشدته وقطاعه شأنه أراء أن يصور كنهه فقال من فرعون أي ألعرون من هو في فرط عتوه ويجبر ما ظنكم لعذاب يكون هو العذب به ثم عرف حله

الاستفهام عن الشيء بسبب عن الجهل به والجهل به بسبب عن كونه بائلا لان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة أوداعه (قوله بلفظ الاستفهام) أي والجهل باستنافية لنزول أمر فرعون المنفردا كشدته العذاب بسبب أنه كان مقردا معانه الاكثف عتوه (قوله على اختلاف الرأيين) أي في الاسم الواقع بعد الاستفهامية فلا خش يقول ان الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهامية خبر مقدم وسيو به يقول بعكس ذلك (قوله وهو ظاهر) أي لان الله (٣٥٥) لا يخفى عليه شيء حتى يستقيم عنه (قوله بل المراءاة) أي

المولى سبحانه وقوله العذاب  
أي عذاب فرعون لبي  
اسرائيل (قوله بالنسبة)  
أي عايدل على شدته  
وقطاعه أمره أي شناعته  
وقاحته حيث قال  
سبحانه من العذاب المهن  
ولاشك أن وصف العذاب  
بكونه مهنا لمن عذب به  
يدل على شدته وشناعته  
(قوله زادهم) أي زاد  
المخاطبين تهويلا وأصل  
التهويل حصل من قوله  
المهن (قوله أي هل تعرفون  
من هو الخ) أي هل تعرفون  
الذي هو في ذلك غاية تغير  
هو محذوف أي هل  
تعرفون فرعون الذي هو  
غاية في عتوه المنسوط أي  
طفياه الشديده وشكيمته  
الشديده أي تكبره وتجبهره  
الشديدين فقوله في فرط  
عتوه وشدة شكيمته من  
اضافة الصفة للوصف  
والشكيمية في الاصل جله

بلفظ الاستفهام) أي من يفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره وأول العكس على اختلاف الرأيين فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدته والقطاعة زادته تهويلا بقوله من فرعون أي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فظنكم بعذاب يكون العذب به مثله

من فرعون (بلفظ الاستفهام) وذلك لأن فرعون أهاب تخ الميم (ورفع) أي مع رفع (فرعون) فيكون فرعون مبتدأ ومن الاستفهامية خبره وأمن مبتدأ ورفوع خبره على الرأيين في الاسم بعد من الاستفهامية لحقيقة الاستفهام فيها غير مراد وإنما المراد تظهير أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذاب بالشدته يذوق في الامتنان على بني اسرائيل بالايجاب منه قول بشأن فرعون وبين قطاعة أمره يعلم بذلك أن العذاب المجيء منه غاية في الشدة حيث صدر من هوشد بالشكيمية عظيم في عتوه وشدة الشكيمية عبارة عن نهاية التكبر والتعجب وعدم اللين بشيء من الاشياء فكانه قيل نجيناكم من عذاب من هو غاية في الشدة والعتو والفساد وتاهيك بمذاب من هو مثله ولما كان العرض من التهويل بشأن فرعون غاية تأكد شدته العذاب الذي نجينا اسرائيل منه كدأمر من زيادة بلفظ الاستفهام ورفوع فرعون ولذلك قال تعالى انه كان عاليا من المفسرين فذكر ذلك عقبه ورشد لأرادة التهويل ولأنه قال تعالى وما أدراك به وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما في أمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس إلى آخره والتعظيم في سبعين التهويل ومن ذلك الاستبعاد مثل قوله تعالى في لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين أي يستبعد ذلك عنهم بعد أن جاءهم الرسول ثم قولوا عنه هذا ما ذكره المصنف في التلخيص وزاد في الايضاح انه يراد به التعجب والتهويل معاً كقوله تعالى كيف تكفرون وزاد أيضا الامر نحو قوله تعالى فهل أنتم مساهون وقوله تعالى فهل من مدكر وقد تقدم أن حل تستعمل في النفي فهذا أيضا ما نحن فيه وزاد غيره التهديد ومثله بل ألم أؤذ بفلان وقد تقدم التحليل بالوعيد ولا شك أن معناهما مقارب وزيد ايضا العرض نحو ألا تنزل فتصيب خيرا والتخصيص كقولك لمن يعصمهم فلم يذهب أما ذهب والزجر كقولك لمن يؤذي أباه أتعلم هذا كذا كذا في الثلاثين في الصباح وقد تأتي الهزلة للامر كقيل في قوله سبحانه وتعالى وقول الذين أتوا الكتاب والاميين أأسلمتم معناه أسوأوا في الهزلة للتسوية المصرح بها كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وغيرها كقوله سبحانه وتعالى حكاية وان أدري أقرب أم بعدول قال

(٣٥٩ - شروع التلخيص ثاني)

يجعل على أنفس القرس كئي بهمتان التكبر والتعجب والتلطم (قوله فظنكم بعذاب الخ) أي فهو أخوف وأشد وقد نجيتكم من فلتشكروني (قوله يكون العذب به) بكسر الهمزة على صيغة اسم التفاعل ويدل على ذلك قوله بعد من يذوق لعن يذوق لعن يذوق لعن بل عذابا فان الهاء في حله وعذابا لفرعون كما هو ظاهر والضمير في مثله يرجع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشدة الشكيمية وتوضيح ما في المقام أن تقول ان المراد بهذا الاستفهام تظهير أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذاب بالشدته يذوق في الامتنان على بني اسرائيل بالايجاب منه قول بشأن فرعون وبين قطاعة أمره يعلم بذلك أن العذاب المجيء منه غاية في الشدة حيث صدر من هوشد بالشكيمية عظيم العتو فكانه قيل نجيناكم من عذاب من هو غاية في العتو والتعجب وتاهيك بمذاب من هو مثله وحيتن قال لا تنكم تشكروني فكيف تشكروني

بقوله انه كان عاليمان المسرفين ومنها الاستبعاد نحو اى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا اعظم حجوت ومنها التوسيع والتجيب جميعا كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون اى كيف تكفرون والخال انكم علمون بهذه القصة أما التوسيع فلان الكفر مع هذه الحال ينبت عن الانهماك في الفسقة أو الجاهل وأما التجيب فلان هذه الحال تأتي أن لا يكون العاقل علم بالساعة وعلمه ، يأتي أن يكفر وصدور الفعل مع الصارف القوى مظنة تجيب وتظيرها تأمر ونالناس بالبر وتسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب

(قوله لهذا) اى ولاجل التوبيل (٣٠٦) بشأن فرعون (قوله انه كان عاليا) اى في ظلمه من المسرفين في عتوه فكيف

(ولهذا قال انه كان عاليمان المسرفين) زيادة لتعريف حاله وتوبييل عذابه (والاستبعاد نحو اى لهم الذكرى) فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستسقام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقربته قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه)

في تعريف حاله وفي التوبيل بعذابه بقوله تعالى (انه كان عاليا) في ظلمه (من المسرفين) في عتوه فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله ولما كان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة أو ادعاء لزمن ذلك أن من شأنه أن يكون مجهولا يسأل عنه فينبغي التوبيل والاستسقام ملازمة فاستعمل لفظ أعدمها في الآخر مجازا (و) كذا الاستبعاد اى عدم الشيء بعيدا والفرق بينهما وبين الاستبطاء أن الاستبطاء عدم الشيء بطيئا في زمن انتظاره وقد يكون محبو بانتظار والاستبعاد عدم الشيء بعيدا حسا أو معنى وقد يكون متكررا مكررها غير منتظر أصلا وربما يصلح المحل الواحد لهما ولو اختلف مفهومهما والاستبعاد (نحو) قوله تعالى (اى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) فان أبو سعيد السمرقاني في علمت أزيد في الدار أم عمر وهذا ليس باستسقام والمتكلم به بمنزلة المسئول عنه والمخاطب بمنزلة السائل وقد خرجت الهمة أيضا عن معناها في أربابك موافقة أخبرت قال في المصباح وقد تأتي الالباق في المدح كقوله

بدا فرأى فؤادي حسن صورته \* فقلت هل ملكذا الشخص أم ملك

أوفى النعم كقول زهير

فأدرى وسوف إخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

أو التذلل في الحب كقوله

يا لله يا طيبات القاع قلن لنا \* ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وعليه اعتراض سيأتي في البديع والتحقيق في أكثر هذه الامور رجوعها الى الاستسقام الحقيقي (تشبيه) هذا النوع من خروج الاستسقام عن حقيقة يسمى الاعانت وسماه ابن المعتز تجاهل المعارف وهو قول ان معنى الاستسقام فيموجود انضم اليه معنى آخر وأخرج من الاستسقام بالكلية محل نظر والذي يظهر الاول وسماه مقدم مناه عن التنوخي من أن لكل تكون للاستسقام به مقام معنى التنوخي وقال التنوخي أيضا في نحو الحاققة ما الحاققة ليس استسقامها بعضا وما يرجح الاول أن الاستبطاء في قولك كم ادعوا لمعناه أن البداهة قد وصل الى حدا لا علم عدده فانا نطلب أن أفهم عدده والمادة تقضى بان الشخص إنما يستسقم عن عدده ما صدر منه اذا كثر في علمه وفي طلب فهم عدده ما يشعر

حال العذاب الذي يصدر من مثله (قوله ز يادخال) لتليل للقول المذكور بعد لتليله بقوله ولهذا قال العلة الاولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقبدا بالعلة الاولى (قوله لتعريف) اى في تده ف حاله (قوله) وهو يدل عذابه وأشار بهذا الى ان تعريف حاله من حيث تهويل عذابه لا من حيثية اخرى (قوله) والاستبعاد السين والتاء زائدتان وهو عدم الشيء بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غيرانه بطي في زمن انتظاره ولا تنصير المعاني المجازية فيما ذكره المستف فان منها ما لم يذكره كالأمر نحو فهل أنتم مسلمون اى اسماوا انزجر نحو اتعل هذا اى انزجر والعرض نحو الانزل عندنا كافي سم (قوله وهو ظاهر) اى لاستحالة حقيقة

اى

الاستسقام من العالم بخفيات الامور وظواهرها مع منافاة الجملة الحالية لان الجملة الحالية تتألف من الجمل على الاستسقام الحقيقي واذا امتنع جمل الاستسقام هنا على حقيقة طلب لمعنى تناسب المقام فيحمل عليه ولما تناسب هنا هو استبعاد تذكرهم بدليل قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه أي امتنعوا هذا الكلام عرفا بما اراد به الاستبعاد فكانه قيل من أن لهم الذكرى والرجوع للحق والخال انه جاءهم رسول يعلمون أماته فتولوا أو عرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيد من حاله وغاية البعد التي لذلك وتوجيه العلاقة بين الاستسقام والاستبعاد أن الاستسقام مسبب عن استبعاد الوقوع لان بعد الشيء يقتضي الجهل بالوجهل به يقتضي الاستسقام عنه

انهم من تقرر وشفا العدوى (قوله أى كيف يدكرون) هذا حل معى مفيد النفي والانكار فليست كيف مستفهمها عن الحال فلا بد ان مقتضاه ان أى جناحى كيف مع ان يجب حينئذ ان يلها فاعل ولم يلها فاعل بل أى معنى من ان فلو عبر به كان احسن (قوله وادخل) اى وادخله (قوله فوجوب الادكار) اى (قوله من كشف

(٣٠٧)

الدخان) تنازعه أعظم

وأدخل وأعمل الثانى قيل

ان هذا الدخان علامته من

علامات يوم القيامة وهو

ما ذهب اليه ابن عباس

لقوله عليه الصلاة والسلام

أول الايات الدخان وزول

عيسى بن مريم ونار تخرج

من فعر عدن نسوق الناس

الى المحشر وروى ابن حنيفة

قال يارسول الله وما الدخان

قتل عليه السلام هذه

الاية فارتقب يوم تانى

السما بدخان بين ثم قال

علاء مابن المشرق

والغرب بمكثار بعين وما

وليلة اما المؤمن فيصيه

منه كهشة الزكام واما

الكافر فهو كالسكران

يخرج من منبره واذنيه

ودبره والذى ذهب اليه ابن

مسعود ان المراد بالدخان

فى الامة ما رى فى السماء

عند الجوع كهشة الدخان

قال لانه عليه السلام

لما دعا قريشا فكذبوه

واستعيبوا عليه قال اللهم

اعنى عليهم بسبع كسع

يوسف وفى رواية اللهم

اجعل عليهم سنيبا كسني

يوسف فاخذتهم سنة

حصت كل شئ اكلوا فيها

الجود والميتة من الجوع

أى كيف يدكرون ويتعطلون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الادكار من كشف الدخان وهو مظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الايات والبيانات من الكتاب المجز وغيره فلم يذكر او أعرضوا عنه

الاستفهام الحقيقي لا يصح من علام الفيوب مع منافاة الحالة الحالية فان مثل هذا الكلام عرأنا مراد به الاستبعاد فهو بدليل قرائن الاحوال للاستبعاد لذكرهم فكانه قيل من أين لهم ان تذكر الوجع والحق والحال أنهم جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكري بعيدة عن حالهم وغاية البعد النفي لذلك فسر تفسيرهم انهم بما يقتضى النفي والانكار بان قيل كيف يتذكرون ويتعطلون ويوفون بما وعدوه من الايمان ان كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الادكار من كشف الدخان وهو مظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الكتاب المجز وغيره من المجزات فلم يذكر او أعرضوا عما قلنا تفسير لمعنى يالانه تقيم ان أى اذا كانت بمعنى كيف يلها الا الدعل والعلاقة أن الموقل به بعيد الادراك فمن شأنه أن يكون مجهولا

بالا سبطاه واما التنبؤ فالاستفهام معه مسفر لان من تعجب من شئ فهو بلسان الحال سائل عن سببه وكأنه يقول أى شئ عررض فى حال عدم رؤيته المدهد وأصله أى شئ عررضه لكنه قلبه الى نفسه بالصفة فى الصفة واما التنبؤ على الضلال فى تخو قول الانسان أن تذهب مرىدا التنبؤ على الضلال فالاستفهام فيه حقيقى لانه يقول أخرنى الى أى مكان تذهب فانى لا أعرف ذلك وغاية الضلال لا يشعر بها أن تنهى فأما قوله تعالى فان تذهبون فىأتى ما حصل بتحقيق المراد منه واما التقرير فأعلم أنهم لم يفصحوا عن مرادهم به فعمل تقول ان المراد به الحكم بثبوتة كقولك قررت هذا الامر أى أثبتة فيكون حينئذ خبرا فان المذكور عقب الاداة واقع تقيا كان أم انباتا فالتقرير فى أى نتمى لرح الفعل وهو الشرح أو المراد أن تطلب اقرار المخاطب بمع كونه السائل يعلم فهو استفهام بقرر المخاطب أى يطلب منه أن يكون مقربا به وارىت فى كلام أهل الفن ما يقتضى كلامنا الاحتمال وان تأخذ تتبع الامثلة فى ذلك قطعت فى بعضها بان المراد الاول كقوله تعالى حل أى على الانسان حين من الدهران جعلناه تقرر وفى البعض بان المراد الثانى كقوله تعالى أنت فعلت هذا بالهتتا فانهم يطلبون اقراره به بما صرح به المصنف فى الايضاح وينتظرون جوابه فاذا اريد استفهام التقرير المعنى الاول فذلك خبر صرف وان اريد بالثانى فهل معنى الاستفهام باق فيه والا الذى يقتضيه كلام الجمع انه لا والذى يظهر خلافه واقدم عليه دقيقتوهى ان الاستفهام طلب الفهم ولكن طلب فهم المستفهم او طلب وقوع فهم لم يفهم كائنهم كان فاذا قال من يعلم قيام زيد لعمره ويحضور بكر الذى لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طلب من المخاطب الفهم اعنى فهم بكر اذا تقرر هذا فلا بدع فى صدور الاستفهام من يعلم المستفهم عنه واذ اسبعت ذلك انزاحت عنك شكوك كثيرة وظهر لك ان الاستفهام ان الواردة فى القرآن لا مانع ان يكون طلب الفهم فيما مضى وفالى غير المستفهم والمستفهم عنه فلا حاجة الى تفسفات كثير من المفسرين وهذا التجلي لك أن الاستفهام التقررى بهذا المعنى حقيقة وأن قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذونى حقيقته فانه تطلب به أن يقر بذلك فى ذلك المشهد العظيم تكذبا

وينظر احدهم الى السماء فينظر كهشة الدخان وفى رواية كان اذا كلم احدا آخر فلاراه فقام ابو سفيان فقال يا محمد انك لجت تامر بطاعة الله ورسوله ارحم وان قومك قد هلكوا فادع الله ثم فأنزل الله عز وجل فارتقب يوم تانى السماء بدخان بين اى قوله انكم عالمون (قوله وهو) اى ذلك الاعظم والادخل (قوله واعرضوا عنه) اى وحينئذ فالدكرى بعيدة جدا

(ومنها) أي من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف

فيستأمن عنه وانما يتبع في العلاقة في استعمال الاستفهام لغيره لاستبعادهم اياه فليأتل (ومنها)  
أي من أنواع الطلب (الامر) وهو اذا أريد به هذا النوع من الكلام كما يجتمع على أوامر وإذا  
للتصاري وتحصيلاتهم لم يلم يقل ذلك وهذا ما قدنا الوعد به في قوله تعالى فأتينهم فأتينهم فأتينهم فأتينهم  
المقر به وما يلي الهزء كاتر فيلزم أن يكون طلب منه أن يقر به ذلك وهذا الطلب بل طلب  
منه أن يقر بالواقع والواقع أنه لم يقل قلت بل المطلوب منه أن يقر بالواقع من لا ينافي ذلك فلو لم  
أن المقر به هو ما يلي الهزء فان المراد أن المقر به هو العاقل وتقديره أنت فعلت أم غيرك فقد طلب  
منه أن يقر بالنال عنه ومنه ومن غيره وهذا معنى قولهم ان استفهام عنه ما يلي الهزء وان كان المستفهم عنه  
في قولك أنت فداقم أم عمرو كلام من زيد وعمر ولكن مقصودهم ما يلزم من مستمع معادله أو مستداله  
كذلك وقد انجلى لك هذا قول السكاك أن ذلك استفهام تقرير بعد أن كان في غاية الشبهة واضمح  
لك الامكان حل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقة تنزه الباري عز وجل عن أن يطلب  
الذم لنفسه تبارك وتعالى وهذا ما قدنا الوعد به أما استفهام الانكار فقد يكون الاستفهام بطلب  
فهم السامعين لذلك الشيء المنكر فينكرونه أو ما ألتكم فقد يكون في الاستفهام أيضا مصر وفالي مخاطب  
وأما التصغير فقد يكون استفهاما معني أن ذلك وصل في الحارة الى أن لا يعلم حقيقة فيستفهم عنه  
وأما الاستبعاد فيمكن فيه ماسق في التنبيه على الضلال واللامحجوز أن يكون منه وهو ما مع بقائه قصد  
افهام الناس حالهم وطلب نطقهم بذلك والعرض والتعريض والجزر والمبالغة لا تعد في اجفاح  
الاستفهام مع كل منها لحاصله تكمل المحافظة على معنى الاستفهام معني آخر بما عاونه القرآن اللغوية  
أو الحاليتو بما يؤيد قنانه أن ابن الحاجب قال في شرح المفضل ان الطلب لا يمكن أن يستعمل مراد  
به نوع آخر من الطلب بل قد يستعمل مراد به آخر أو ما طلب آخر فلا يؤيد كثر من هذه المعاني  
السابقة فإذا اتكفت لبقا معني الاستفهام فيعوان القرينة على أن ارادة شيء آخر معه خلصت  
من هذا (تنبيه) قوله سبحانه أعجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا يحتدل أن يكون استفهام تقرير  
وكذا صرح به بعضهم ووجهه أنه طلب منهم أن يقر وابعاضهم في ذلك ولهذا قال بجمله التقدير  
لأفهامهم الاستفهام استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا الاجابوا كأنهم قالوا هو وقول الفارسي  
والعشرى ويحتمل أن يكون استفهام انكار بمعنى التوبيخ على محتمل لا كل أخيه فيكون ميتة  
والمراد بمحتمل لا كل لحم أخيه غيبته على سبيل المجاز وجاء فكره هو بمعنى الامر أي كرهوه قبل  
أن فكرهتموه أمر وقد يأتي الامر بصيغة الماضي نحو اتق الله امرؤ فعمل خبرا يثب عليه ويحتمل  
أن يكون استفهام انكار بمعنى التذكيب لانهم لما كانت حالتهم حل من يدعي أن أعجب أحدكم أخيه  
نسب اليهم ذلك وكذا واقع ويكون فكرهتموه خيرا (تنبيه) نقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن  
استفهام التقرير لا يكون ببل إنما يستعمل فيه الهزء ثم نقل الشيخ عن بعضهم أن هل تأتي تقريرا  
وإثباتا في قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر فاما قول الزمخشري أن هل أتى على الإنسان للتقرير  
فعمل على إيهام معنى فكذلك هو مذهبه فان الهزء مقدرة قبله فالتقرير حيث نبأ الهزء وقال شيخنا أيضا ان  
طلب بالاستفهام تعيين أو توبيخ أو انكار أو تعجب كان بالهزء دون هل وان أريد به الجحد كان هل ولا  
يكون بالهزء ثم مراد به الجحد القسم الثاني من قسمي الانكار المتقدمين ومراد به الانكار القسم الاول  
فتعين هل التي للجحد الاستثناء مثل وهل يجازي إلا الكفور وهل أنا الامن ربيعة أو مضر ولا يجوز  
أزيد الاقام ص (ومنها الامر الخ) ش من أنواع الطلب الامر وهو يعني أمر حقيقة في القول الطالب

(قوله الامر) اعلم أنه اذا  
أريد به النوع من الكلام  
كما يجتمع على أوامر وإذا  
أريد به الفعل جمع على أمور  
ومن ارادة الفعل به قوله  
تعالى وشاورهم في الامر  
أي في الفعل الذي تزم  
عليه وهو حقيقة في القول  
المخصوص مجاز في الفعل  
وقيل مشترك لفظي فيما  
وقيل معنوي وانه موضوع  
للقدر المشترك بينهما  
والمناسب أن يراد بالامر  
هنا الامر اللفظي لان  
الكلام في الإنشاء وهو  
لفظي لا الامر النفسي على  
ما عند الاصولين ولا ينافي  
هذا قول المصنف بعد  
وصيفته لان الاضافة  
بيانة كذا قرر شيخنا  
الهدوي (قوله وهو طلب  
فعل الخ) طلب مصدر  
مضاف الى مفعوله وهذا  
تعريف للامر النفسي  
وليس الكلام فيه لان  
الكلام في أنواع الطلب  
اللفظي فلو قال طلب فعل  
بالقول كان أولى ولعل  
الحاصل على هذا التفسير  
قول المتن الاتي والظاهر  
أن صيغته الخ تأمل كذا  
في يس وقد يقال ان  
التعريف صالح لكل من  
الامر النفسي واللفظي  
فالمراد بالطلب ما هو أعم  
من اللفظي والنفسى أو أنه  
لفظي فقط وهو المناسب



والامر مشترك بين اللغظي والنفسي ومن صرح بالاشتراك العلامة القرافي في الحصول وقوله طلب كالجنس يشمل الدعاء والنهي والالتماس وخرج عنه خبره والاشياء غير الطلب وخرج بضافة الطلب للفعل التي بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب كف فزاد غير كف لاجل أن يخرج فالتبني خارج من التعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء أي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة كقول السيد لعبد افعل كذا أو لا تفعل كذا أو لا تفعل كذا قال هو طلب العلو وخرج الدعاء والالتماس لان الاول من الأدنى والثاني من المساوي بخلاف الامر فإنه يشترط فيه طلب الأمر الملووقد علمت أن المراد بطلب العلو أن يعد نفسه عاليا بظاهر حالة العلو وذلك بان يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على وجه التواضع والانخفاض فسمى ميله في كلامه الى العلو بطلبه سواء كان عاليا في نفسه أولا وبقولنا يشترط في الامر طلب الامر الملووقد دفع ما يقال ان تعريف الامر المذكور يصدق بالتقي والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع أنه لا يشترط الاستعلاء فيها وان وجد في نفس الامر ولا يما يشترط في الامر وأورد على التعريف أنه غير مانع لصدق الأمر تلك بفعل كذا فإنه ليس بأمر مع صدق الحد عليه ولك أن تقول ان كان التعريف حد الامر النفسي فلا يراد لصدق عليه وان كان التعريف للامر اللغظي فلا يراد لان هذا غير داخل تحت الجنس وهو الطلب اللغظي وأنه غير جامع لانه يخرج عنه (٣٠٩) نحواً ككف عن القتل فان هذا أمر وهذا خارج بقوله غير كف لان

### على جهة الاستعلاء

حقيقة فيه واذا أراد به الفعل وهو مجاز فيه يجمع بالمرور ارادة الفعل بقوله تعالى وشاورهم في الامر أي في الفعل الذي تقرر عليه يعرف مراد به المعنى الاول بأنه طلب فعل غير كف طلبا كائنا على جهة الاستعلاء فخرج عن طلب الخبر وخرج بالنقل التي بناء على أن المطلوب به ترك الفعل وخرج بتعريف النبي أيضا بناء على أن المطلوب به فعل هو كف فالتبني يخرج عن التعريف على كلا التقديرين وخرج بقوله على جهة الاستعلاء الدعاء والالتماس لان الاول من الأدنى والثاني من المساوي بخلاف الامر فيشرط فيه طلب الامر الملووقد دفع ما يقال ان يعد نفسه عاليا بظاهر حالة العلو بكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على وجه التواضع والانخفاض فسمى عرفا ميله في كلامه الى العلو بطلبه سواء كان عاليا في نفسه أولا وبقولنا يشترط فيه الخروج بذلك ما يصدق عليه انه طلب للفعل ليجاب وكذا نباعلى المشهور وصيغته نحواً كرم زيد والمقترب باللام نحو ليحضر زيد واسم الفعل نحو زال ودراك قال (والاظهر أن هذه الصيغة موضوعة لطلب الفعل استعلاء) وينبغي أن يقول طلبا جازما فإنه يدخل في عبارته المتدوب والصحيح أن صيغة افعل موضوعة للإيجاب وان كان الامر لا عينه ومن المتدوب والمنصلم يفرق بين الامر وبين صيغة افعل والتحقيق ما قلناه وقوله الاظهر يحفل أن يريد به كونهما لطلب الفعل ليكون دفعا لمن ادعى أنها حقيقة في الاباحته مثلا ويحتمل أن يكون دفعا لقول من قال ابا الطلب ولكن

هذا طلب كف وأجيب بأن المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير العمل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف وهذا صادق بما اذا كان طلب الفعل غير كف أو طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة فالاول نحو قول الثاني نحو كف عن القيام فانه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة وأورد

على هذا الجواب أنه يقتضي أن يخرج عن التعريف كف عن الكف عن القتل لانه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع أن هذا أمر واجب بأن كف مأخوذ من الكف مطلقا هو اما تعلق بالكف عن خصوص القتل والمطلق والعقيد متعاربان (قوله على جهة الاستعلاء) التبادر لعلقه بقوله طلب أي الطلب على طريق الاستعلاء ويحفل أن يكون حالا من فعل لانه وصف بقوله غير كف والمعنى طلب فعل غير كف حال كونه على جهة الاستعلاء في طلبه وانما قيد بذلك ليكون التعريف المذكور للامر لا نزاع فيه والاختيار عند الاشعري وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والموافق الامر وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر والحاصل أن في الامر مذاهب قيل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقيل لا يشترط فيه شيئا منها وقيل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقيل بالعكس وهو ما شى عليه الشارح ودليل كل من هذه الاقوال عند كور في كتب الاصول وأورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله تعالى حكايه عن فرعون ماذا تأمر وفقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غير لادعائه الاولية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمر وروى أن المراد ما تشيرون من المؤامرة بمعنى المشارقة بأنه احقر نفسه بعد رتبة مجزى موسي ولا يخفى أن كلامنا الجوابين خلاف الظاهر فلما كان الصحيح أن الاستعلاء ليس بشرط في الامر

(قوله وصغته تستعمل الخ) أي صغته المعبودة المتداولة كثيرا وهذا لوطقة لما سأل في المتن من قوله ولا يظهر الخ وإضافة صغته للضمير للبيان لأنه من إضافة الأعم للأخص أي والصيغة التي هي الأمر بناء على أن المراد الأمر اللفظي ولا شك أنه نفس الصيغة وهذا الاحتمال هو الظاهر لأن الكلام في الأمر اللفظي أو أن الإضافة حقيقية وهو من إضافة الدال للدلول بناء على أن المراد بالأمر الأمر النفسي وبدل لذلك القول الشارح فيما يأتي فالمراد بصغته الخ لكن لا يحق أن الكلام في الأمر اللفظي الذي هو من أقسام الأقسام الأنشاء الآن يقال هذا السطر اذ زيادة (٣١٠) الفائدة ثم انه على هذا الاحتمال ربما يفهم أن الخلاف

وصغته تستعمل في معان كثيرة فاختلفو في حقيقة الموضوعه هي لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال على جهة الاستعلاء كالمشي والعرض والاستفهام حيث يكون كل لطلب الفعل استعماله لا يشترط الاستعلاء فيها وإنما يشترط في الأمر وأورد على هذا التعريف عدم تناوله لنحو كف ودع وذرو ونحوه فيفسد عكسه ولكن هذا الإيراد بناء على أن التعريف بالأمر النفسي واللفظي معا وأورده اللفظي فقط وهو المناسب لخلاف الكلام في الأقسام فلفظ هو لفظي وإما أن يريد به النفسي على ما عند الأصوليين فلا يراد لكن لا يحتاج إلى زيادة قوله غير كذلك لأن الطلب النفسي للفعل هو الأمر اصطلاحاً ولو دل عليه لا تدفع الفعل ونحوه وطلب التركيب ولو دل عليه كف وأزرو ونحوه وزادتم من زاد بناء على إرادة النفس مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم نعم إن اعتبرت الحسية في الحد مقام رد النقص على التعريف لأن الكف له حقيقتان أحدهما حسية كونه فعلاً من جملة الأفعال المقدورة والأخرى حسية كونه كفاً عن فعل آخر فإذا اعتبرت الحسية الأولى فكيف يصدق عليه ولو كان فعلياً لطلب فعل كسائر الأفعال ولا يصدق عليه أنه طلب كف عن فعل آخر فهو النهي فلا يخرج الأول ولا يدخل الثاني فصح التعريف إذا كان قبل طلب فعل من حيث أنه فعل وكف من ذلك لا تدفع الفعل نهى فهو طلب كف عن فعل آخر أي طلب كف عن الكف المتعلق بالفعل والكف عن الكف يحصل بالفعل فهو من حيث أنه كف عن فعل آخر لا يصدق عليه أنه طلب الفعل من حيث هو ولكن على هذا يحتاج إلى زيادة قوله غير كف كذا قيل ولا يحق ما فيه من التسعيف إذ يمكن أن يقال في قولنا كف ولا تدفع الفعل طلب كف فيمكن أن يكون فيه ما هو واحد فيكون فعلاً أو بالنظر إلى متعلقه فيكون كفاً عن فعل تأمله ثم أن الأصوليين اختلفوا في وضع صيغة الأمر فقيل وضعت للوجوب فقط وهو مذهب الجمهور وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو مجرد الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما بأن وضعت لكل منهما استقلالاً وقيل بالتوقف أي عدم الدبر أي هو شامل للتوقف في كونها للوجوب فقط أو للندب فقط والتوقف في كونها للقدر المشترك بينهما أو مشتركة بينهما بمعنى أن لا نعين شيئاً مما ذكر وقيل هي مشتركة بين الوجوب اشتراط العلو كالمرتلة ولم يشترط الاستعلاء ولا العلو كالامام فخر الدين واتباعه مستدلين بقوله تعالى ماذا أمر ولا نرجو فيه ما لم يكن مستقماً الأمر بمعنى المشورة والفعل وإما أن فرعون إذا كان مستعليماً وكلامه في الإيضاح يدل على إرادة كونها للطلب الفعل لا الاستدلال على ذلك باطابق آفة التمسك على إضافة هذه الألفاظ الأمر بقوله صيغة الأمر واستدل المصنف عليه بتبادر ذهن عند معام هذه الألفاظ على ذلك وهذا بناء على أن التبادر علامة الحقيقة كما هو المشهور وإن كان فمبني ذلك

الآتي في معنى صيغة الأمر المجامع عند القائلين بالكلام النفسي أما عند الثاقبين له كالمرتلة فلا يجري فيها خلاف وليس كذلك كما بينه حواشي جمع الجوامع وغيرهم (قوله تستعمل في معان كثيرة) أي نحو ستة وعشرين في ذكرها في الأصول وذكر المرتلة فيها يأتي بعضها (قوله هي) أي الصيغة وأبرز الضمير جرى الصفة على غير من هي وقوله لها أي الحقيقة (قوله اختلافاً كثيراً) حاصله أن الأصوليين اختلفوا في المعنى الذي وضع له صيغة الأمر فقيل وضعت للوجوب فقط وهو مذهب الجمهور وقيل للقدر المشترك بينهما وهو مجرد الطلب على جهة الاستعلاء فهي من قبيل المشترك المعنوي وقيل هي مشتركة بينهما اشتراكاً لفظياً بأن وضعت لكل منهما استقلالاً

المصنف

وقيل بالتوقف أي عدم الدبر أي هو شامل للتوقف في كونها للوجوب فقط أو للندب فقط والتوقف في كونها للقدر المشترك بينهما اشتراكاً لفظياً بمعنى أن لا نعين شيئاً مما ذكر وقيل مشتركة بين الوجوب والندب والباحثون في موضوعه للقدر المشترك بين الثلاثة أي الأذن في الفعل والاعتراض على أنها حقيقة في الوجوب فقط (قوله ولما لم تكن الدلائل) أي الأدلة التي ذكرها أصحاب الأقوال المذكورة (قوله بشئ) أي من الأقوال المذكورة (قوله قال المصنف) أي يشير المصنف إلى الظاهر عنده لقوة دليله

فقط أو للندب فقط والتوقف في كونها للقدر المشترك بينهما اشتراكاً لفظياً بمعنى أن لا نعين شيئاً مما ذكر وقيل مشتركة بين الوجوب والندب والباحثون في موضوعه للقدر المشترك بين الثلاثة أي الأذن في الفعل والاعتراض على أنها حقيقة في الوجوب فقط (قوله ولما لم تكن الدلائل) أي الأدلة التي ذكرها أصحاب الأقوال المذكورة (قوله بشئ) أي من الأقوال المذكورة (قوله قال المصنف) أي يشير المصنف إلى الظاهر عنده لقوة دليله

والأظهر أن صيغته من المقترة باللام نحو ليضرب زيد وغيره نحو أكرم عمر أو رويد بكر موضوعه طلب الفعل استعلاء

(قوله من المقترة) أي من الصيغة المقترة باللام في لبيان أنواع الصيغة وقضية كلام المصنف هذا أن الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قولنا ليضرب زيد مثلا وأن اللام مقر ينشئ على إرادة الطلب هو على هذا الاضافة في قوله لام الأمر لأدنى ملائمة أي اللام المقترة بصيغة الأمر ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب (قوله وغيره) أي من غير المقترة باللام (قوله نحو أكرم عمر) هذه الصيغة فعل محض (قوله رويد بكر) رويد هنا اسم فعل مبنى على التثنية بمعنى أمهل وقد تكون مصدرًا منصوبًا بـ نصب المصادر المأمور بها مصدر الضمير الترخيم والاصل أرودا (٣٩١) مصدر أرود فيقال رويد عمر

المصنف (والأظهر أن صيغته من المقترة باللام نحو ليضرب زيد وغيره نحو أكرم عمر أو رويد بكر) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعه طلب الفعل استعلاء)

والسبب والباحة وقيل للقد المشترك بين الثلاثة أي الدال في الفعل ولما لم تعد الدلائل قطعا لشيء مما ذكر لم يحزم المصنف بشئ منها ولكن أشار إلى ما هو الأظهر عنده لقوة آثاره فقال (والأظهر) من تلك الأقوال (ان صيغته) أي الأمر والاضافة بيان صيغة أي الصيغة التي هي الأمر لأن الكلام في الصيغة كما تقدم في الكلام النفس إذ لا يناسب هنا ثم لما كان المراد بالصيغة هنا ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان ذلك الدال اسما أو فعلا أشار إلى بيان ذلك بقوله (من) الصيغة المقترة باللام) فن لبيان أنواع الصيغة (نحو ليضرب زيد) فهم هذا أن الصيغة الدالة على طلب الضرب هي الفعل واللام مقرينة على إرادة الطلب هو يحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (و) من (غيره) أي غير المقترة باللام (نحو) قولك (أكرم عمر) هذه الصيغة فعل محض وقولك (رويد بكر) هذه اسم فعل أي أمهل بكر أو رويد تصغير أرودا مصدر أرود بمعنى أمهل بغير ترخيم استعمال اسم فعل بمعنى أمهل (موضوعه) خبر قوله والأظهر أي الأظهر أن الصيغة المذكورة بأواعها موضوعة (لطلب الفعل استعلاء) وقد تقدم أن المراد بالاستعلاء هنا طلب العلو بمعنى عدا الأمر نفسه عاليا بظاهر اللفظ سواء كان عاليا في نفسه أم لا واعلم أن ذلك دقت النظر في قوله مثلا صيغة الأمر موضوعه تطلب على طلب الفعل ووجدته لا يتخلو عن بحث لأنه إن أريد بالطلب الكلام النفس كان لهذه الصيغة دلالة ثنائية حيث بمعنى خارجي فتكون خبرا وإن أريد به بما يطول ذكره وقد تكلمنا عليه في شرح مختصر ابن الحاجب في على المصنف أشكال وهو أن قوله الأظهر أن صيغته موضوعه طلب الفعل وقوله لتبادر الذهن إليه عند سماع هذه الصيغة يقتضي أن مجرد سماعها يقتضي بتبادر الذهن إليها أمر وذلك يبنى اشتراطا لاستعلاء وإن كان بتبادر الباهر بنية الاستعلاء فالتبادر بشرط الظاهر ينشأ عن المجاز لا الحقيقة ثم لو أراضه ذلك كان الاستدلال على الاستعلاء على كونها الطلب وهو خلاف ما سبق ويرد على المصنف الثاني فانه طلب لفعل لأن مطلوبه كف النفس وخرج بقوله الاستعلاء الدعاء أو الالتئام واعتذر على المصنف بأن اسم الفعل لا يسمى أمرا في اصطلاح النحاة وأجيب بأنه يسمى أمرا في اصطلاح أهل المعاني وقد عده صاحب المفصل أمرا وقول المصنف لطلب الفعل استعلاء لا يقتضي أنه للوجوب أوله وللندب كما توهم بعضهم وربما

دلالة على لفظ الفعل تأمل (قوله ما دل على) أي لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر على ما شتهر وقوله ما دل أي لفظ دل بمادته ولو بطريق التضمن كافي للفعل (قوله امسا) أي كر ويدو كالمصدر في نحو ضرب باريد أو قوله أو فعلا أي كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر وهو ظاهر في الأول وأما الثاني فيحل نظرا لاحتال أن يقال الدال على الطلب مجموع الفعل واللام كما مر (قوله موضوعه لطلب الفعل) ظاهره ولو نسبنا إلى أن الجموع على أن الحقيقة في الوجوب يؤدي كون مراد المصنف هذا الظاهر علم عده الندب من الأغيار التي تتجمع أن أحق بالعدم غيره فيكون الأظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعه للقد المشترك بين الوجوب والندب كذا في الفقرة

لتبادر الزهن عند سماعها إلى ذلك وتوقف ماسواه على القرينة قال السكاكي ولا يطابق أئمة اللغة على اضافتها إلى الامر بقوله صيغة الامر ومثال الامر والامر وفيه نظر لا يخفى على المتأمل ثم انها أعنى صيغة الامر قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام

(قوله أي على طريق طلب العلو) فيه إشارة إلى أن نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقديره مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء ويحتمل أنه تمييز ويؤيده قولهم على جهة الاستعلاء ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم الفاعل قال بعضهم إذا تأملت في قولهم صيغة الامر مادل على طلب الفعل استعلاء وجده لا يتخلو عن بحث لانه إن أراد به الطلب الكلام الذي كان لهذه الصيغة الانثائية حيث مدعى خارجي فتكون خبراً وإن أراد به الطلب اللفظي كان هو نفس الصيغة فيزوم اتحاد الدال (٣١٢) والمطلوب ورد بأن تختار الاول ولا نسلم أن تلك الصيغة تكون خبراً حيث

أي على طريق طلب العلو وعد الأمر نفسه عالياً سواء كان عالياً في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع الصيغة (إلى ذلك المعنى) أعنى الطلب استعلاء والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الامر (الغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء الطلب اللفظي فهو نفس الصيغة تأمل وانما كان لا تظهر أن الصيغة موضوعة للطلب المذكور (لتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع تلك الصيغة (إلى) فهم (ذلك) الطلب وهو الطلب على وجه الاستعلاء وقد تقرر أن تبادر المعنى من اللفظ إلى الفهم من أقوى أمارات كون ذلك اللفظ حقيقة فيه وهذا الذي استظهره المصنف مخالف للجمهور كما تقدم من أنها حقيقة في الوجوب ثم التبادر المذكور رد عليه أن المجاز اراجع يتبادر معناه من اللفظ ولا يدل ذلك التبادر على كونه حقيقة لأن التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر في المجازات افتقر فيه إلى قرينة مصاحبة فلا يراد لأن التبادر في الحقيقة لا يفترق إلى القرينة وان لم يفترق فيه إلى ذلك فهو حقيقة عرفية وههنا بحث وهو أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فإذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لأن الاول بلا قرينة والثاني بمصاحبة فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لأن معرفتها سابقة على التبادر وقد يجاب بأن السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن مطلق معرفة الوضع يدل على الحقيقة لصحة أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أولاً فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك تأمله (وقد تستعمل) صيغة الامر (الغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء الذي تقدم أن الاظهر كونها حقيقة استيفاد الامر من غير هذه الصيغة مثل أوجب وما أشبهه وقول المصنف استعلاء لا يصح أن يكون منعولاً من أجله لكن يجوز أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض تقديره على الاستعلاء أي على جهة الاستعلاء والنصب يكون بسقاط على كاهن في قوله تعالى واقعدوا لهم كل من صدى في قول ثم اذابت انها حقيقة في طلب استعلاء فقد تستعمل لغيره وذلك على أقسام الاول الاباحة نحو جالس الحسن

لانهما كان لها معنى خارجي لكنه لم يقصد موافقة اللفظ له وحكاية به بخلاف الخبر فانه لا بد فيه من ذلك كاهن (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء الطلب وقوله وعد الخ إشارة إلى أنها للعبد كاتشول استحسن هذا الامر أي عمدته حسناً ففي كلامه إشارة لجواز الوجهين وكان الاوضح في هذه الإشارة العطف بأو كافي الاطول وعند الامر نفسه عالياً بانها بالقرينة والظلة في كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت أو أمراً لله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر إلى الفهم) أي تبادر المعنى من اللفظ للفهم (قوله من أقوى أمارات الحقيقة)

أي من أقوى أمارات كون اللفظ حقيقة واعتراض هذا الدليل بأن المجاز اراجع يتبادر معناه من اللفظ للفهم ولا يدل كلاً بآية ذلك التبادر على كونه حقيقة لأن التبادر أصله كثرة الاستعمال وأجيب بأن التبادر في المجازات افتقر فيه إلى قرينة مصاحبة يادفع على كثرة الاستعمال والتبادر في الحقيقة لا يفتقر للقرينة فالمراد بالتبادر في كلام المصنف الذي لم يفتقر للقرينة في شيء آخر وهو أن تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دورين ذلك أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فإذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لأن الاول بلا قرينة والثاني بمصاحبة فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لأن معرفتها سابقة على التبادر وقد يجاب بأن السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ومعرفة مطلق الوضع لا تصيد معرفة الحقيقة لصحة أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أولاً فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك فتأمل انتهى بقوى (قوله وقد تستعمل لغيره) أي لعلاقة بين ذلك الغير وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع إرادة معنى الامر فجواز ولا فكتنا ولا يخفى عليك أن سباحة الامر والاستفهام ليست من

كلا بإباحة كقولك في مقام الاذن جالس الحسن أو ابن سيرين ومن أحسن ما جاءه قول كثير

أبي بنأ وأحسنه لا مومة \* لندنا ولا مقلدنا تقلت

أي لا أنت مومة ولا مقلدك توجه حسنة انظار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الامر حتى كان مطلوب أيهما اخترت في حق من الاساءة والاحسان فان ارض بدعاية الرضا فعامليني بهما وانظري (٣١٣)

فن المعاني وليس منه

الانكاث العدول من

الحقيقة الى التجوز بالامر

والاستعظام ولا أثر لها

فيما ذكره اه أطول ولم

يتعرض الشارح لعلاقة

الحجاز في ذلك الغير وتعرض

له اهل الاصول فلا بأس

بذكرها في مواضعها

وقول الشارح أي لغير

طلب الفعل استعلاء

صادق بما اذا كان ذلك

الغرض طلبا من غير استعلاء

وبأن لا يكون طلبا أصلا

(قوله كالأباحة) وذلك

اذا استعملت صيغة الامر

في مقام توهم السماع فيه

عدم جواز الجمع بين

أمرين والعلاقة بين الطلب

والاباحة الموجبة لاستعمال

لفظها اشتراكا كما في

مطلق الاذن فهو من

استعمال اسم الاخص في

الامم مجازا مرسلان

صيغة الامر موضوعة

لما أذن فيه المطلوب طلبا

جاز ما استعملت في المأذون

فيمن غير قيد بطلب

أو أن العلاقة بينهما التنازع

لان اباحة كل من الفعل

والترك تنادى بإيجاب

( كالأباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين ) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس أحدهما أصلا

فيه فإزعم عليه أن تكون مجازا في ذلك الغير ( كالأباحة ) وذلك ( نحو ) قولك ( جالس الحسن أو ابن سيرين ) بمعنى أنه يباح لك أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس أحدهما وتنفرد الاباحة بالتصغير الذي نحو هذا التركيب بان لا يجوز الجمع بين الامرين في التصيرون الاباحة وتظاهرها أن مفيد الاباحة هو الصيغة لا أو أو وأنه على هذا نظر فتعبد عند التعويين ان مفيد الاباحة أو والتعقيب أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد البيتين مثلا وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما في القرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الامم مجازا مرسلان وهذه العلاقة ولو كانت عامة

أو ابن سيرين أي يبحث لك مجالسة أيهما شئت قلت ان كانت أو في هذا المثال على بابها فاعني جالس أحدهما فان أراد وأن ذلك لا يجب فهو مجموع وما الذي صرفه عن وجوب مجالسة أحد لابيته وهو صريح اللفظ وكون الاصل الجواز أو الحظر لا يقتضي ذلك وان أراد واسع ذلك أنها الاباحة بمعنى ان مجالسة أيهما شامحة فذلك لا يدفع الجواز ثم نصير أو حينئذ للتصغير مثل خذ من مائة درهم أو دينار وان كان المراد أنها بمعنى الواو فالذي صرفه عن وجوب مجالستها كقولك جالس الحسن وابن سيرين والتعاقب يقولون ان أو في هذا اللفظ لا يفيهم بشكل لانهم يبين قائل انها بمعنى الواو وانها للاباحة ولا أدري ما الذي اقتضى أنها الاباحة اذا كانت بمعنى الواو وهذا رأي ابن مالك وشيخنا أبو حيان يقول هي ليست بمعنى الواو والفرق بينهما أنه لو قال جالس الحسن أو ابن سيرين كان له أن يجالس أيهما كان وحده وأن يجالسهما معا وإذا قال جالس الحسن وابن سيرين كان له أن يجالسهما معا وليس له أن يجالس أحدهما وحده قلت ولا أدري ما الذي أباح له مجالسهما معا اذا كانت أو على معناها الحقيقي ولا أدري ما الذي منع أن يجالس كلا وحدها أو أن يواووهي لا تبدل على المعية نعم لو كانت مجالسة الحسن وابن سيرين حراما فاقبال جالس الحسن أو ابن سيرين قلنا أنها الاباحة بمعنى أنه أباح مجالسة أحدهما لانه أمي بهما الامر بعد الحظر للاباحة على الصحيح والعلاقة بين الاباحة والطلب ان كلا منهما مأذون فيه ولا يقال الجزئية لان المباح جنس للواجب على قول فان كلا منافي للمباح المستوى الطرفين وليس جنسا للواجب فتأمل ذلك فقد غلط فيه الا كبارهم قولهم الشئ ان كان أصله على التعرثم ثم أمي بهما والتصغير مثل خذ من مائة درهم أو دينار وان لم يكن فهو للاباحة مثل جالس الحسن أو ابن سيرين كلام عجيب فان الاباحة في جالس الحسن أو ابن سيرين ليست من اللفظ وكذلك التعرثم في خذ درهم أو دينار بل من خارج حيثئذ كل من هذين المثالين كالآخر يقتضي اباحة أحدهما والتصغير وأما اباحة الاخذ من أحدهما وانتاع ذلك في المثال الآخر فليس من اللفظ ثم ان الاصوليين قاطبة فسروا الاباحة بالتصغير وان كان التحقيق خلافه فان الاباحة تواد في الفعل واذن

( ٤٠ - فشرح التلخيص ثانياً ) أحدهما ( قوله نحو جالس الحسن الخ ) أي في المخاطب توهم عدم جواز مجالسهما لما كان بينهما من سوء المزاج فأبغى له مجالسهما وتنفرد الاباحة بالتصغير الذي قد تستعمل فيه صيغة الامر أي ساو عنانك به نحو هذا التركيب بانه لا يجوز الجمع بين الامرين في التصيرون الاباحة ثم ان ظاهر المصنف كالأصوليين أن مفيد الاباحة هو الصيغة وأعلى هذا قرينة على ذلك وعند الأصوليين أن مفيد الاباحة أو ولكن التحقيق خلافه فان الاباحة تواد في الفعل واذن

والتهديد بقولك لعبدشتم مولا وقد أتبت شتم مولاك وعليه اعلموا ماشتمم والتعجيز كقولك لمن يدعي أمره اعتقداً أنه ليس في وسعه فعله وعليه فأتوا بسورة من مثله

أحد الشينين والأشياء وما وراء ذلك من جوار الجع بينهما وامتناعاً عما هو بالقرآن (قوله والتهديد) وذلك إذا استعملت صيغة الامر في مقام عدم الرضا بما هو به والعلاقة بين الطلب والتهديد الموجبة لاستعمال لفظة فيما بينهما من شبه التضاد باعتبار المتعلق وذلك لأن المأمور به ما هو واجباً ومنسوب والمهدد عليه ما حرام أو مكروه ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامر المحرم والمكروه وقرر بعضهم أن العلاقة بينهما السببية لأن إيجاب الشيء يتسبب عنه التعويض على مخالفته أو المشابهة بجماع ترتب العذاب على كل من الامر والتهديد عند الترتك (٣١٤) ولا يخفى تقرير الاستعارة (قوله أي التعويض) يعني مطلقاً سواء كان

بمصاحبة وعيد مبين أو مجمل فالاول كان يقول السيد له بدع على عصيانك فالصاحبة أملك والثاني كما في قوله تعالى اعلموا ماشتمم أي فسترون منا ما هو أملككم فهذا يتضمن وعيداً مجملاً وإنما كان هذا تهديداً لظهور أنه ليس المراد أمرهم بكل عمل شأواً ولا نقرائن الاحوال داله على أن المراد الوعيد لا الاحمال (قوله وهو أعم من الانذار) أي فيكون الانذار داخل في التهديد فلا لم ينص عليه (قوله لا نه لا يبلغ الخ) أي

(والتهديد) أي التعويض وهو أعم من الانذار لانه ابلغ مع التعويض وفي الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (أو نحو اعلموا ماشتمم) لظهور أن ليس المراد الامر بكل عمل شأواً (والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله يتقوى اعتباراً في المباح بالقرآن (و) كالتهديد أي التعويض بمصاحبة وعيد مبين أو مجمل (نحو) قوله تعالى (اعلموا ماشتمم) أي فسترون جزاءه أملككم فهو يتضمن وعيداً مجملاً وإنما كان تهديداً لا أمراً لأنه ليس المراد أمرهم أن يفعلوا ما شاءوا وقرائن الاحوال تدل على أن المراد الوعيد لا الاحمال والتهديد مع الوعيد المبين كان يقول السيد لعبيد دم عني عصيانك فالصاحبة أملككم ثم التهديد أعم من الانذار لأن الانظار لا يتخلو من اعتبار زيادة على التعويض لانه ما تخويف مع ابلاغ كإتيان في نحو قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصفة تمتعوا مع ما بعد تخويف باهر مع ابلاغه وما تخويف مع دعوة لما ينبغي من الخوف وهو قريب من الاول ويشترط في الدعوة أن تكون لصالح كل تخويف مبلغ قبل وقوع الخوف يتضمن الدعوة للتهديد لما ينبغي منه ثم ان شرط في المنذر أن يكون مرسلًا للفرق بينه وبين التهديد بوضوح وهو ظاهر قوله الانذار تخويف مع ابلاغه ولم يشترط ودوا المتبادر لانه يقال لمن أعلم قوماً بان جيشا يصحهم أنه انذرهم ولو لم يرسل بذلك فالظاهر أن يقال الفرق تخويف المتكلم بما يكون من قبله تهديد بما يكون مطلقاً انذار ولكن على هذا يكون الانذار أعم تأمل في هذا المقام والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامر المحرم والمكروه (و) كالتعجيز أي اظهار العجز نحو قولك لمن يتوعد أن في وسعه أن يفعل فلما فعله أي فانك لا تستطيع (نحو) قوله تعالى (فاتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد به أمرهم

لأن الانذار ابلاغ مصحوب بالتعويض وكان الاوضح لانه تخويف مع ابلاغ وذلك كإتيان في قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصفة تمتعوا بجمع

في الترتك ينظم اذ ين معاً والتعذار في أحد هما لا يعينه \* الثاني التهديد بمثل اعلموا ماشتمم وفيه خروج عن الانشاء فان التهديد خبر دل على ارادته القرينة والعلاقة فيه المضادة لذلك لا يمكن ارادة الإيجاب والتهديد بصفة واحدة وان جاز ناستعمال اللفظ في حقيقة وعجازه وفي معنييه الحقيقيين وهذا أحسن ما يمثل له لقولنا شرط استعمال المشترك أو الحقيقة والمجاز في معنييهما عدم التضاد أي عدم اتحاد الاستعمالين لاعدم تضاد المعنيين \* الثالث التعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد

لكنه ما بعد تخويف باهر مع ابلاغه عن الغير والتهديد هو التعويض مطلقاً سواء كان مصحوباً بابلاغ أو لا بان كان من عند نفسه فيكون أعم من الانذار لانه تخويف مقيد والمقيد أخص من المطلق (قوله وفي الصحاح الخ) حاصله أن التهديد أعم من الانذار لأن الانذار تخويف مع دعوة لما ينبغي من الخوف وأما التهديد فهو تخويف مطلقاً فلا انذار أخص من التهديد على ما في الصحاح وكذا على ما قبله لكن الفرق بين ما في الصحاح وما قبله من جهة الانذار على ما في الصحاح لا يكون الا من الرسول لكونه اعتباري مفهومه الدعوة والانتذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره لا باعتبار مفهومه الا ببالغ وهو أعم من الدعوة لانه يكون من الرسول ومن غيره لا يقال لمن أعلم قوماً بان جيشا يصحهم أنه انذرهم ولو لم يرسل بذلك (قوله والتعجيز) أي أن صيغة الامر قد تستعمل للتعجيز وذلك في مقام اظهار العجز من يدعي أن في وسعه وطاعة أن يفعل مثل الامر القلاني لانه اذا حوّل فعله بعد سماع صيغة الامر ولم يمكنه فظهر عجزه حيثئذ

(قوله لكونه محالا) أى لكون الاتيان بسورة من مثله محالا من جهة أن ذلك خارج عن بسعهم وطافتهم فاداعوا لو ابعدها الصيغة ذلك الاتيان ولم يحكمهم ظهر عجزهم فان قلت ما لا يكون المراد هنا من الصفة الطلب وغايته ان من التكيف بالحال لا يستلزم وجود الاتيان من المثل والتكيف بالحال جائز أواقف قلت القرآن ثلاثة ارادة التمييز لاقامة الحجة لهم في تلك الآيات والعلاقة بين الطلب والتمييز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التمييز في المستحيلات والطلب في الممكنات أو السببية لان ايجاب شئ لا قدرة عليه يستلزم التمييز عنه (قوله متعلق بفأثوا) أى فهو ظرف لنحو الضمير لعبدنا أى تمييزا والمعنى حينئذ ان كنتم في ريب مما زلنا على عبدنا فاقولوا شخص مماثل لعبدنا في كونه أميالا يكتب بسورة فالتام في من وجوده والمآل في معجزهم عنه ومن على هذا ابتدائية (قوله أو صفه الخ) عطف على قوله متعلق بفأثوا أى أو متعلق بمحدود صفة

(٣١٥)

لكونه محالا والظرف أعني قوله من مثله متعلق بفأثوا والضمير لعبدنا أو صفه لسورة والضمير لما زلنا أو لعبدنا فان قلت ما لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما زلنا قلت لا يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلاو الطبقة

حقيقة على وجه التكليف بالاتيان بسورة من مثله وانما المراد اظهار عجزهم عن الاتيان لانهم اذا حاولوا بعد بسع الصيغة ذلك الاتيان ولم يحكمهم ظهر عجزهم ولا يقال لما لا يكون من التكيف وغايته أن يكون من التكليف بالحال لا يستلزم وجود الاتيان من المثل والتكيف بالحال جائز أواقف لاننا نقول القرآن هنا تعين ارادة التمييز لاقامة الحجة عليهم في ترك الايمان والعلاقة بين الطلب والتمييز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التمييز في المستحيلات والطلب في الممكنات ثم المجرور أعني من مثله بمحمل أن يتعلق بالفعل الذي هو فأثوا وتعين حينئذ أن يعود الضمير فيه لعبدنا فيكون المعنى فأثوا بمن هو مثل عبدنا في كونه أميالا يكتب بسورة بما يأتي بعدنا وهذا يقتضى وجود مثل عبدنا في فأتوا بمن هو مثل عبدنا وهو محمم ولا يصح أن يعود الضمير على هذا لما زلنا لانه يلزم أن يكون المعنى فأتوا بما هو مثل ما زلنا من الكلام البالغ بسورة وهذا يقتضى أن يوجد مثل المنزل في البلاغة وهو غير صحيح لانه ليس في طوق البشر وانما فأتنا يقتضى وجود مثل المنزل لان هذا هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا فانك اذا قلت اثنتى من الحاسة وهى شعرا لتجاعة بيت أفاد وجود الحاسة وجهه على مثل معنى اثنتى رجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال على لا يرتكب في ترا كيب البلاغة بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا يتعين أن يكون الضمير على هذا التقدير عائدا لعبدنا لما زلنا ولا يخفى أن هذا انما يتبع بناء على أن أعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما ان يبنى على أنه في طوقهم وصر فواضعه لم يفكر لهذا واعلم أن ما ذكر من اقتضاء ذلك التقدير وجود المثل انما هو ان جعل على أن المقصود الاتيان بعجزهم من أجزاء الشئ فان المتبادر حينئذ وجود ذلك الشئ وأما ان جعل على معنى طلب الاتيان بفرد من أفراد مدخول من فلا يسم عدم محتم في ترا كيب البلاغة عرفا كما يقال اثنتى من هذا النوع بفرد أى فانك لا تتجده على معنى أنه لا فرد له فانه صحيح فافهم طلب ذلك منهم قال بعضهم لانه محال قلت التكليف بالحال جائز على الصحيح لكن القرآن قيد القطع

لسورة فيكون الظرف مستقرا (قوله والضمير أى من مثله لما زلنا أو لعبدنا أى فيكون المعنى على الاول فأتوا بسورة من وصفها أنها من مثل ما زلنا في حسن النظم وغرابة البيان أى من جنسه فتكون من تبعيضة مشوبة ببيان وعلى الثاني فأتوا بسورة فائت من مثل عبدنا فمن على هذا ابتدائية وباد على هذا الوجه مثل عبدنا مثله في مطلق البشرية من غير شرط لاسية لعجز الكل كذا في ابن يعقوب فالمعجزون عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هى كونها من جنس المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم ان الذى يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم

القدرة على الموصوف مع وجوده وصفه كما يقال اثنتى بثوب ملبوس للامير فلبوس الامر موجود وامتنعت القدرة عليه اولعدل القدرة على الموصوف لا تتقاء وصفه فيازم امتناع الاتيان به بدلا للقيد كما يقال اثنتى بثوب قدره اربعون دراهما والقرص أنه لا يوجب موصوف بهذا الوصف وانما كان المقوم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه ولعدم القدرة على الموصوف لا تتقاء وصفه لان الوصف واقع في جزأ المأمور به فيفهم أن الامتناع لامتناع الوصف أولا امتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه (قوله على الاول) أى على الاحتمال الاول وهو جعل الظرف لغوا متعلقا بفأثوا (قوله قلت لانه) أى كون الضمير رجعا لما زلنا مع جعل الظرف لغوا متعلقا بفأثوا وبقتضى الخ وذلك لان المعنى عليه فأتوا بما هو مماثل لما زلنا من الكلام البالغ بسورة فلا شك أن هذا يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلاو الطبقة وهذا غير صحيح لان القرآن لا مثل له

(قوله بشهادة النوق) متعلق بيقضى أى أن ذلك الاقتضاء المذكور هو المفهوم من مثل هذا الكلام غير فكما يشهد بذلك الذوق السليم فانك اذا قلت اثنتى بيس من الحماة وهى ديوان الشعر المتعلق بالنسجاعة أها وجود الحماة عرقا بشهادة الذوق وجهه على مثل معنى اثنتى برجل أو جناح من العقاء على معنى أن العقاء لم توجد فلا يوجد جملها ولا جناحها احتمال عقلى لا يرتكب فى ترا كيب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلما لعين أن يكون الضمير على تقدير كون النظر لغوا عائدا للبدن لا لا مازنا ولا يخفى أن هذا مما ينهم بناء على أن أعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما أن قلنا أنه فى طوقهم وصرقوا عنه لم نفتقر لهذا (قوله ادا التعجيز) أى على هذا الاحتمال انما يكون عن الماتى به أى وهو السورة أى عن الاتيان بهام وجود الماتى منه وهو المثل وهذا علة للاقتضاء (قوله أن بأوامنه) أى من المثل الذى يفرض موجودا (قوله بخلاف ما إذا كان) أى الظرف (قوله فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة) أى فيكون الوصف فى حيز الماتى به فيكون معجوزا عنه (قوله باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمعجوز أى أن السورة الموصوفة معجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل المتزل والمتزل لا مثلها واذا اتنى الوصف اتنى الموصوف من حيث هو موصوف والحاصل (٣١٦) أن المعنى عند جعل الظرف صفة لسورة أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة

متصفة بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما فى الواقع وانتفاء ذلك الوصف فى الواقع انتفاء المثل وحيث أنه ليس ذلك الهجر الا انتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه وقد يقال ان الهجر عن الاتيان بالسورة الموصوفة صادق بأن يكون لعدم قدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما اذا كان لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه وحيث أنه فلا وجه لاقتصار الشارح

بشهادة الذوق ادا التعجيز انما يكون عن الماتى به فكان مثل القرآن ثابت لكمهم معجزا عن أن بأوامنه بسورة بخلاف ما إذا كان وصفها للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء الماتى به منه قلنا احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مسامح فى اعتبارات البلغاء واستعمالهم فلا اعتداد ببوليه منهم هنا كلام طويل لا طائل تحته والله أعلم وبحفل أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لسورة فيشذذ يصح أن يعود الضمير لعيدنا أما نزلنا فيكون المعنى على الاول فأنا بسورة كائن من مثل عبادنا فى الامية وعدم الكتابة فتكون من ابتداء تقوى على الثانى فأنا بسورة من وصفها أنها من مثل ما نزلنا أى من جنسه وحقيقته فتكون من تبعية لبيان وهو صحيح لان المعجوز عنه حيث هو السورة الموصوفة بصفة هى كونها من مثل المتزل أو من مثل عبادنا وما هو أن الذى ينهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال اثنتى بثوب لمبوس لا مبرم لمبوس الامبر موجودا وامتنت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيزعم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال اثنتى بثوب فيه أربعون ذراعا والفرص أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف وكلا المعنيين يصحان عرفا لان الوصف فى حيز الماتى به فمفهم أن الامتناع لامتناع الوصف أو لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه بخلاف ما تقدم فيتمتع أن يكون لعدم القدرة عليه بعدم ارادة هذا فانه غير مناسب لما هو المقصود قطعاً من التعجيز والعلاقة فيه أيضا المضادة وهو ايضا خبر

على كون المعجز باعتبار انتفاء الوصف اللهم الا أن يقال اقتصر الشارح على ذلك لانه الواقع لان المعجز مفصّر فيه والحاصل انما كان المعنى فأنا من مثل ما نزلنا بسورة لم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حيز الماتى به منه والعرف فاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى فأنا بسورة كائن من مثل ما نزلنا فلا يقتضى وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حيز الماتى به المعجوز عنه فاذا قلت اثنتى من مثل العنقاء بجناح اقضى ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت اثنتى بجناح من مثل العنقاء فانه لا يقتضى ثبوتها والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله فان قلت فليكن الخ) أى فان قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بفأنا وترجع الضمير لما نزلنا لا يجعل التعجيز باعتبار الماتى به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التعجيز باعتبار انتفاء الماتى به منه وهو المثل بأن يكون لهم قدرة على الاتيان بسورة من مثله الا أن المثل متصف بهم قادرين على الاتيان بسورة الا أنه لا مثل له حتى بأوامنه بسورة وحيث أنه فلا يقتضى ثبوت المثل ولا ينتفى معجزهم باعتبار الماتى به وحاصل الجواب أن الاستقراء دل على أن مثل هذا التركيب يفهم منه النوق أن التعجيز باعتبار الماتى به لا باعتبار الماتى به منه وحيث أنه فيفهم ثبوت المثل فقوله قلنا احتمال الخ أى قلنا جعل التعجيز باعتبار الماتى به منه احتمال عقلى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه شائع لان القيود عطف القيد فوله بعضهم الخ) أراد به الطيبي فى حواشى الكشف



والتسخير نحو كونوا فردة خاشئين والا هاته نحو كونوا حجارة أو حدة بدو قوله تعالى ذائقك أنت العزيز الكريم

(قوله والتسخير) أي جعل أنشئ مسخر امتقاد الأمر به يعني أن صيغة الأمر تستعمل للتسخير وذلك في مقام يكون المأمور به متقاد للأمر والعلاقة بين الطلب وبينه السببية وذلك لأن إعجاب شيء لا قدرة للخطاب عليه بحيث يحصل سرقة من غير توقف يستتبع عنه تسخيره لذلك أي جعله مسخر امتقاد الأمر به وما ذكرناه في معنى التسخير هو ما ذكره عبد الحكيم وذكر العلامة البهقوي أن التسخير هو تبدل الله الشيء من حالة إلى أخرى فمأهاته وتوسلته وقد كان موجودا وذكرنا أيضا أن الفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبدل من حالة إلى حالة أخرى أخس من الأولى والتكوين الانشاء من العدم إلى الوجود يوجد استعمال صيغة الأمر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاد يكن إعاء إلى أنه يكون في أسرع لحظة وأن طائفة لما أراد فكانه أدا أمر أكثر ويحتمل أن يكون التكوين أعين بأن راد به مطلق التبدل إلى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبدل من حالة إلى أخرى فمأهاته وتوسلته اه كلامه وعلى هذا العلاقة بين الطلب والتسخير المشابهة في مطلق الإلزام فإن الوجوب الزام (٣١٧) المأمور والتسخير الزام النذر والهو ان

(قوله خاشئين) أي صاغرين

مطرودين عن ساحة

القرب والعز ووصف القردة

بعلنا كيدما تضمت معناه

ويصح أن يكون خاشئين

خبراً بعد خبر لكان أي

كونوا جامعين بين القردة

واخس أي الصغار

والطرد ولا يراد على هذا أن

المبتدأ لا يقتضي أكثر من

خبر واحد من غير عطف

الابشرط أن يكون الخبران

في معنى خبر واحد نحو

هنا حلو حاصل وفردة

خاشئين ليس من هنا لأن

كل واحد منهما مستقل

بإضافة الصغار والنذر الذي

يفهم من مجموعهما يفهم

من كل واحد منهما لا نا

نقول لحي أن الاخبار

المتعددة اذا لم تكن في معنى

(والتسخير نحو كونوا فردة خاشئين والا هاته نحو كونوا حجارة أو حدة بدو قوله تعالى ذائقك أنت العزيز الكريم)

مع وجوده وكلامنا في هذا التقدير في المثال صحيح بناء على أنه ليس في الطوق فيكون الامتناع لعدم إمكان وجود السورة من مثل عبد ناولكن راد على هذا بمنزلة في مطلق البشرية أي من غير شرط الامية للجزء الكل أو بناء على أنه لا ضرورة فيكون الامتناع لعدم القدرة على تناول الموصوف ولكن على هذا الأخير لا يكون هذا بخلاف ما تقدم في محبة العموم في الضعيف لصحته فيما تقدم بهذا الاعتبار أيضا كما أمرنا به أنافا والمحكم في الفرق بين هذا وما تقدم النوق والاستعمال (و) كالتسخير أي التبدل من حالة إلى أخرى فمأهاته وتوسلته وذلك (نحو) قوله تعالى (كونوا فردة خاشئين) أي صاغرين مطرودين عن ساحة القرب والعز ووصف القردة بعلنا كيدما تضمت معناه والفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبدل من حالة إلى أخرى أخس منها والتكوين انشاء من عدم لوجوده ويوجد استعمال الأمر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاد يكن إعاء إلى أنه يكون في أسرع لحظة وأن طائفة لما أراد فكانه أدا أمر أكثر ويحتمل أن يكون التبدل إلى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم (و) ك(الاهانة) وهي اظهار ما فيه تسخير المهان وقلة

المبالاة به (نحو) قوله تعالى (كونوا حجارة أو حدة بدو قوله تعالى ذائقك أنت العزيز الكريم) بجزءهم دل على إرادته القرينة الرابع التسخير نحو كونوا فردة خاشئين والتسخير في اللغة التبدل والاهانة والمراد أنه عبر به عن نظهم من حالة إلى حالة لا الهام فاما أن يكون المراد أنه لم يصدر قول ولكن حالهم حال من قبل فلم ذلك أو يكون المراد أنهم قبل ذلك قولاً لم يقصد به طلب بل قصده الاخبار عن هوانهم وعلى التقديرين يكون خبرا والعلاقة فيه تحتم مقتضاة لعمم مقتضى الخبر عن الماضي ونوهم القرافي أن المراد بالتسخير الانهزام قال ينفى أن يقال السخرة وليس كما قال الخامس الاهانة مثل قل كونوا حجارة الآية والفرق بين هذا والذي قبله أن المقصود من كونوا حجارة

الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه وهو الغفور والدود الآية يصح أن يكون خاشئين حالاً من اسم كان ولا يراد على هذا أن كان لاتعمل الاتي البتة والخبر لا عدم عمل كان في الحال مبني على عدم دلالة في الحديث والصحيح دلالة عليه وأعم أن صيغة الأمر اذا استعملت في التسخير أو في الاهانة لا يتجه احتمال أن تكون انشاء أي اظهار المعناه وهو الناق والحقارة ويحتمل أن تكون اخبارا بالحقارة والمثله فكانه قيل على هذا محبت يقال فمأهاتهم أذلاء محقرون مسموخون وكونها الاخبار في الاهانة أظهر منه في التسخير (قوله والا هاته) وهي اظهار ما فيه تسخير المهان وقلة المبالاة به وحاصله أن صفة الأمر نذر لاهاته وذلك اذا استعملت في مقام عدم الاعتدال بشأن المأمور على أي وجه كان والعلاقة بين الأمر والاهانة الزوم لأن طلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه من الاحوال الخمسية يستلزم الاهانة والعلاقة المشابهة في مطلق الإلزام لأن الوجوب الزام المأمور والاهانة الزام النذر والهو ان تأمل (قوله نحو كونوا حجارة أو حدة بدو قوله تعالى ذائقك أنت العزيز الكريم) لا يلبس المراد الأمر بدو قوله العذاب لأن الكافر حال الخطاب بالصيغة في غصص المدقوق وعنه

والتسوية كقوله أنفقوا طوعا أو كرها حال يتقبل منك وقوله اصبروا ولا تصبروا

(قوله ادليس الخ) علة لخوف أي فالغرض من الأمرين التسخير والاهانة لا لطلب ادليس الخ (قوله لكن في التفسير) لما إذا اشتراك التسخير والاهانة في عدم القدرة فربما يتوهم عدم انفراق بينهما وحينئذ فلا وجه لكون الأمر في المثال الأول للتسخير وفي الثاني للاهانة فاستدرك على ذلك ببيان الفرق وحاصل ما ذكره من الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على إرادتهما القرأتين في الأمرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال ایجاد الصيغة فإن كونهم قرده أي مسخهم وتبديلهم بحال القرده واقع حال ایجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلا لان المقصود فيها (٢١٨) تخيير المخاطبين وقلة المبالاة بهم لا حصول الفعل بقول الشارح لكن في

التسخير يحصل الفعل أي حال ایجاد الصيغة وقوله وفي الاهانة لا يحصل أي ادليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قرده أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل أي صيرورتهم قرده وفي الاهانة لا يحصل اد المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا أولا تصبروا)

التعلل أصلا وقوله اذ المقصود أي من الاهانة قلة المبالاة بهم أي لا حصول الفعل واعلم أن التعقير قريب من الاهانة وقد استعملت صيغة الأمر فيه في قوله تعالى حكاية عن موسى أقواما أتت ملقون أي أن ما حثهم به من السحر حقر بالنسبة للجهزة وإنما قلنا أنه قريب منها لأن كل عتقر في الاعتقاد أو في الظاهر فهو هان في ذلك الاعتقاد والظاهر وان كانت الاهانة كما تكون بالقول أو بالفعل والاحتقار كغير ما يقع في الاعتقاد والحاصل أنه ان شرط في الاهانة وهي التصغير اظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما قلنا كانت أخص من مطلق التعقير وإن لم يشترط فيها ذلك كالتأنيب أو احدا (قوله)

وإنما قلنا ان الأول للتسخير والثاني للاهانة لظهور أن ليس المراد أمرهم بكونهم قرده أو حجارة اذ ليس ذلك مما يكف به وكذا ليس المراد في ذل الأمر بالنزول للعذاب لان الكفار حال الخطاب بالصيغة في غصص التوقيعه وحقن الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على إرادتهما القرأتين في الأمرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال ایجاد الصيغة فإن كونهم قرده أي مسخهم وتبديلهم بحال القرده واقع حال استعمال الصيغة الاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلا لوجوده قبل بل الغرض منه اظهار أن لا محل لهم في المراجعة وتحقيرهم بظاهر قلة المبالاة والتعقير قريب من الاهانة وقد استعمل في الأمر في قوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم أقواما أتت ملقون أي أن ما حثهم به من السحر حقر بالنسبة للجهزة وإنما قلنا أنه قريب منها لأن كل عتقر في الاعتقاد أو في الظاهر فهو هان في ذلك الاعتقاد والظاهر أي من ذلك ولو كانت الاهانة بالقول أو بالفعل غالباً ولا احتقار كثيراً ما يقع في الاعتقاد والحاصل أنه ان شرط في الاهانة وهي التصغير اظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما أثرنا في الفعلا تقدم فهي أخص من مطلق التعقير وإن لم يشترط فيها شيء واحد والعلاقة بين الأمر والتسخير والاهانة مطلق الإزام فان الوجوب الزام المأمور والتسخير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيها ما يحتمل أن تكون إنشاء أي اظهار المعناها وأخبار بالحقارة والذل فكانت هي أدق في فهمهم بحيث يقال فهم أنهم أدلة محقرون مسخوخون وكونها للاخبار في الاهانة أظهر منه في المسخ فتأمل (و) كالتسوية بين شيئين مما يحث يتوهم المخاطبان أن أحدهما أرجح كقوله تعالى قل أنفقوا طوعا أو كرها حال يتقبل منك فانه ربما يتوهم أن الانفاق طوعا مقبول دون الاكراه فسوى بينهما في عدم القبول وكذا (نحو) قوله تعالى (اصبروا أولا تصبروا) فانه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية الاهانة والذل الذي قبله قد فيه صبر ورة الشيء إلى الحالة التي صدرت بها صفة الأمر فهذا أعظم مما قبله ومثله المصنف في الإيضاح والاصول يقول تعالى ذق أنك أنت العزيز الكريم وفيه نظر لجواز أن تكون حقيقة الأمر والاهانة مفهومة من أمرهم بذلك مع كونه فاعلوه فسر (٢) من قوله تعالى ذق أنك أنت العزيز الكريم بالاستعارة التهكمية \* السادس التسوية بمثل اصبروا ولا تصبروا أي اصبركم وعدم في عدم النفع سواء وعلاقته مضادة التسوية بين الشيئين للوجوب وهو أيضا خروج من الإنشاء

والتسوية) يعني أن صيغة الأمر تستعمل التسوية بين شيئين وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر ففي كقوله تعالى أنفقوا طوعا أو كرها حال يتقبل منك فانه ربما يتوهم أن الانفاق طوعا مقبول دون الاكراه فسوى بينهما في عدم القبول وكقوله تعالى اصبروا ولا تصبروا فانه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه فليس المراد بالصيغة في الحالين الأمر بالانفاق ولا الأمر بالصبر بل المراد بكلا دلت عليهما القرأتين التسوية بين الأمرين كما قلنا والعلاقة بينهما وبين الأمر التضاد لان التسوية بين الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما واذنا واعتراض بعضهم كون صيغة الأمر تستعمل التسوية بأن التسوية قد تستفاد من التركيب الذي فيه النبي كافي الآية الثانية فيزيم أن يكون النبي للتسوية ولم يقل بذلك أحد الظاهر أن التسوية لأو لا صيغة الأمر

والثاني كقول امرئ القيس \* ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

ورددك بأنهم صرحوا بان التثنية يكون للتسوية بإضواء جوا من قوله تعالى ولا تصر وأربان ولا حد الشئ من أو الاشياء فلا دلالة لها على التسوية تأمل ان غنمى (قوله في الاباحه) من ان غنمى في الفرق بين الاباحه المقدمه والتسوية المذكوره هنا وكان سائلا ما هو قال له ادرهما لازم للاخره ان الفرق يحصل الفرق بينهما ان الاباحه تخاطب بهامن هو بصدد ان يتقدم المنع من الفعل فضايط بالاذن في الفعل مع عدم المخرج في الترك كما في قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا والتسوية تخاطب بهامن هو بصدد ان يتقدم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع في دفع ذلك يسوى بينهما ما لا أقرب يقال للامه العقبو بان الصيغة في التسوية تباخرون الاباحه وتحمّل أنهما الاثنا (٣١٩) التسوية تباخرون الاباحه على

في الاباحه كان المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه فأذن له في الفعل مع عدم المخرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما (والثاني نحو

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل

بين الصبر وعدمه ويحمل هذا التسوية في التثنية فالصيغة في المحلين ليس المراد بها الامر بالانفاق ولا الامر بالصبر بل المراد كدلت عليه القرائن التسوية بين الامرين والفرق بين التسوية والاباحه أن الاباحه تخاطب بهامن هو بصدد ان يتقدم المنع من الفعل فضايط بالاذن وفي المخرج كما في قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا والتسوية تخاطب بهامن هو بصدد ان يتقدم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع في دفع ذلك يسوى بينهما ما لا أقرب ان الصيغة في التسوية تباخرون الاباحه وتحمّل انشاء التسوية تباخرون الاباحه على بعد العلاقة بينهما ما لا أقرب الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحه كل منهما ايجاب أحدهما هو زيدا الاباحه بملاقة مطلق الاذن (د) كذا (الغنى) أي طلب محبوب لا طامعية فيه والامر طلب على وجه الاستعلاء ولا اختلافا هما كانت الصيغة مجاز في الغنى على ما مر عليه فيما استظهره كما تقدم والعلاقة بينهما واضحة بناء على جواز التجوز بطلب في آخر ذلك (نحو) قول امرئ القيس

(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

المراد بالانجلاء الانكشاف بالاصباح ظهور ضوء الصباح فكانه يقول انكشافها الليل الطويل

الى الخبر السابع التثنية كقول امرئ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

فان الليل لا يقبل أن يطلب منه الانجلاء وانما هذه الصيغة كناية عن تحمّل امتنع فيكون بقايا على انشائيته وجعله تمثالا لرجحان الغنى لما بعده ومن شأن المحب أن يستبعد انجلاء الليل والياء ثابتة في قوله انجلي لاشباع الكسرة لقصد التضريع لأنهما من أصل الكلمة كقول

فالك من ليل كان نجومه \* بكل مغار القتل شدت يذبل  
(قوله ألا انجلي) الياء فيه ثابتة لاشباع الكسرة لأنهما من أصل الكلمة كقول \* المأنيك والياء تنمى \* كذا ذكر بعضهم وفي الاطول لا يبعد أن يقال الياء رملها هو أصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى أصلها وليس للأشباع والامر مت وقال بعض الافاضل الياء في انجلي ثابتة في كل التنسخ لكن ليست للأشباع بل ياء الفاعلة وتحتشد فالمراد من الليل اليسلة ولو كانت للأشباع مارمعت وزجا كان في قول الشاعر واستطالت تلك اليسلة اشارة الى المراد بالانجلاء الانكشاف والاصباح ظهور ضوء الصبح وهو انجرا وأول النهار فكانه يقول انكشافها الليل الطويل طول لا يرجي معه الانكشاف وقوله وما الاصبح منك بأمثل أي بأفضل كلام تقديري كأنه يقول هذا الليل لا طامعية في زواله لطلو لطلو لا يرجي معه الانكشاف وعلى تقدير انكشافه فالاصباح لا يكون أفضل منه عندى لعموم الاحزان فيه كما أقاسي في الليل فالليل قد شارك النهار في مقاسات الهموم لا شرا كهما

واللهاء إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضمر محووب أغفر لي ولو الذي والأتماس إذا استعملت فيه على سبيل التلطف كقولك لمن يساويلني في الرتبة أفل بدون الاستعلاء والاحتقار نحو ألقوا ما أتم ملقون

في علها وهي فراق الحبيب فطلب النهار ليس تخلوه من هائل لان بعض الشر أهون من بعض (قوله في وسعها) أي وسع الليل وقد يقال انه يجوز التكليف بما ليس في الوسع لان التكليف بالحال جائز فيكمن أن يكون هذا منه فالا حسن في التعليل أن يقول لان الليل ليس بما يؤمر ويحاطب لانه ينبغي أن يكون المكلف عاقلًا فيهم الخطاب (قوله يمتني ذلك) أي الانحلال فكأنه يقول ليكن تعبيل (قوله من تبارع الجوى) التبارع بالخاء المهملة الشدائد جمع تبارع بمعنى الشدة والجوى بالهم الحرقه وشدة الوجع من حزن أو عشق (قوله ولا استطالته العالج) (٣٧٠)

لا طمعية لدى النجلاء  
تلك الليلة لاستطاعتها أى  
لعبها طويلا جدا وهو  
عطف على قوله أذليس في  
وسعه فهو دليل آخر على  
أنه ليس الغرض طلب  
الانجلاء فكان للتعليل  
(قوله فلها) أى فلاجل  
عدم الطمعية في الانجلاء  
والانكشاف حل الامر  
على التخي ليناسب ال  
التشكي من الاحزان  
والهموم وشدها لانه  
لا يناسب الاعمى الطمعية  
في انجلاء الليل وذلك  
لانها لا تفرها وزوال الليل  
يعد الليل معها لا يزول  
ولذا جرت العادة بان من  
وقع في ورطة وشدة بتسارع  
بالاياس ويتسكى منها فظن  
لبعد النسيان أو ما لو كانت  
مرجوة الانكشاف لم  
تستحق التشكي من لها

أدليس ذلك في وسعه لكنه يقني ذلك خلاصا معرض له في الليل من تباريح الجوى ولا سطة لته تلك  
 الليلة كانه لا طماعة له في التجملها فإلما يذبح على الفتي دون التذبح (والدعاء) أي الطلب على  
 سبيل التضرع (محور باغفرى والالتماس كقولك لمن يسألك رتبة أفضل بدون الاستعلاء)  
 والتضرع فإن قيل

طولا لارجي معه الانكشاف ولذلك صار الامر بالايجلاء مخيا واردة الطول الذي لا ينهي في الليل  
فمنها حين مشهور ومعلوم ولهذا اقال الشاعر \* وليل الحب بلا آخر \* ولما ظهر أن ليس المراد أمر الليل  
بالانكشاف اذ ليس مما يجرى ويخاطب بذلك حل على الخفي ليناسب حال التشكي من الاحزان والهموم  
وشدتها اذ لا يناسبها الاعدم الطماعية في الجلائه لانها لكثرتها ولوزومها الليل بعد الليل معها ما لا يزول  
ونما قلنا كذلك لما جرت به العادة أن من وقع في ورطه قشوده تسارع الى نفسه الاياس ولذلك يتشكى  
ظهور البعد النجاة أو ما لو كانت مروجوة الانكشاف لم تستعق التشكي من ليلها الملازمة له وقوله وما  
الاصباح منك بأمن \* أي أفضل كلام تقديري على هذا فساكنه يقول هذا الليل لا طماعية في زواله  
لكثرة احزانه ولزومها وشدها بظلمته فلا تنكشف بانكشافه وعلى تقدير الانكشاف فلا اصباح  
لا يكون أمثل منه للزوم الاحزان على كل حال (و) كذا الدعاء وهو الطلب على وجه التضمر وانضوع  
وذلك (هو) قولك (رب اغفر لي) ويكون من الادنى الى الاعلى فلو قال العبد لسيده على وجه  
الفلظة أعقني كان أمرا ولذلك بعد الامر من العبد سوء أدب لان الامر لا يكون الامع استعماله كما  
تقدم ولكن أورد على اشرط الاستعلاء في مسمى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون  
فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعمال لان فرعون لا يرى استعماله في الطلب المتعلق بمن غيره  
لادعائه الالهية (و) كذا الالتماس وذلك (كقولك لمن يسألونك رتبة) أي في الرتبة (افعل) كذا  
مثلا حال كون ذلك القول كائنا (بدون الاستعلاء) المتخير في الامر وبدون التضمر المعبر في الدعاء  
\* أمربأنتك والانباء تنمي \* الثامن الدعاء وهو الطلب من الاعلى على سبيل التضمر مثل اللهم اغفر لي  
\* التاسع الالتماس وهو الطلب من المساوي كقولك بلا استعمال لمن يسألونك رتبة استسقى ماء \* قلت  
والدعاء والالتماس استعمال افعل لما حقيقة فلا ينبغي أن يعد بما خرجت فيه صيغة الامر عن حقيقة

الملازمة له (قوله والدعاء) هو كإلحاح الشارح الطلب على سبيل التضرع أى التذلل والخضوع سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أى  
أو مساوياً في الرتبة وعلى هذا قول العبد السيد علي وجه اللفظة أعتقني كان أمراً ولذلك بعد الأمر من العبد سوء أدب لأن الأمر  
لا يكون إلا مع استعلاء كالتقدم والعلاقة بينهما وبين الأمر الإطلاق والتعبد وكذا يقال في الالتباس الآتي (قوله والالتباس)  
ويقاله السؤال (قوله لمن يسألك رتبة) أى في الرتبة وانظر له المراد المساواة في نفس الأمر أو بموجب بحسب زعم المتكبر ولعل الثاني  
هو الظاهر (قوله بدون الاستعلاء) أى حال كون ذلك القول كأننا بدون الاستعلاء أى إظهار العوا المتعبر في الأمر أى وبدون  
التضرع المتعبر في الدعاء فقوله بدون الاستعلاء عقيب الالتباس ولا يأتى في الدعاء ثم إن ظاهر ما قرر أن مناط الأمر في الطب  
هو الاستعلاء ولومن الأدنى ومناط الدعاء في الطلب التضرع والخضوع ولومن الأعلى كالسليم عبده ومناط الالتباس في الطلب  
هو التساوي مع نفي التضرع والاستعلاء وعلى هذا إذا صدر الطلب من الأعلى للداني في الرتبة كالسليم عبده أو صدر من الأدنى

أي حاجة إلى قوله بدون الاستعلاء مع قول الشان يساويك رتبة قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوي بل من الأدنى أيضا

ولا رد أن يقال المساواة تنافي الاستعلاء لا تناقل للمنافي المساواة والعلو الاستعلاء فان الاستعلاء كما تقدم هو عدد الأمر نفسه عاليا يكون الطلب الصادر منه على وجه النقلة كما هو شأن المعنى وهذا المعنى أعني جعل الأمر نفسه عاليا في أمره يصح من المساوي بل يصح من الأدنى فان دعاوى النفس أكثر من أن نحصى وظهر ما تقرر أن مناط الأمية في الطلب هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء فيه التضرع والتضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتباس فيه التساوي مع في التضرع والاستعلاء لكن ذكر في المطول أن الالتباس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ إلى حده في الدعاء وعلى ما تقرر إذا صدر الطلب من الأعلى إلى الأدنى

هذا ما ذكره المصنف وزاد غيره شيئا آخر ويمكن أن تزداد ثلاث زيادة فنقول حينئذ \* العاشر الندب وهذا المحجج لعدم المصنف لانه اقضى كلامه أن صيغة أفعل حقيقة في الندب أيضا فهو داخل في حقيقة أفعل وهو ما يذهب كرهنا ما خرج عنها غير أن الصحيح أن صيغة أفعل للندب مجاز وعدوانه قوله فكاتبهم والشافعي خص على أن الأمر فيه لا يباحثونه من الأمر بعد الحظر ونقل صاحب التقريب قولنا إنها واجبة إذا طلب العبد وجعلوا منه التأديب مثل كل مما يليك فان الأدب مندوب إليه لكنه متعلق بمحاسن الأخلاق فهو أخص من المندوب وقد نص الشافعي في الام والبوطي والرسالة على أن الأقل من غير ما يليه الأهل يمكن نحو التحرير \* الحادي عشر الارشاد كقوله تعالى واستشهدوا شهودن من رجالكم قال الفرزى والامام الارشاد الندب لمصالح الدنيا والآخرة فيقتل أن يكون قسما من المندوب يحصل به مصاحبة تدبيرة وأخره فيكون حكاية عيا يحصل أن يكون من نوع الإشارة والخيار أن ذلك معالجة في الدنيا فيكون قسما آخر ليس من الحكم الشرعي \* الثاني عشر الانذار نحو قولهم اتقوا الله من عباده من التهديد ومنهم من جعله قسما آخر وأهل اللغة قالوا التهديد التصوف والانذار الابلاغ فهم متقابلان \* الثالث عشر الامتنان نحو قولكم اللهم الله والظاهر انه قسم من الاباحة لكن معه امتنان \* الرابع عشر الاكرام مثل قوله تعالى ادخلوها بسلام وهو أيضا من الاباحة \* الخامس عشر الاحتقار نحو القواما أتم ملقون وفيه نظر أيضا ولو لأن الالتقاء مصر لكنني أقول أنه أمر أباحة \* السادس عشر التكوين كقوله تعالى كن فيكون وهو قريب من التسخير إلا أن هذا أعم \* السابع عشر التجبر نحو اذلم تسخ فاصنع ما شئت اذ الواقع أن من لم يسخ يفعل ما يشاء وقيل المعنى اذا وجدت الشيء بما لا يسعي منه فافعله فيكون اباحة وقد تقدم أن غالب هذه الاستمالات ينقل صيغة أفعل إلى الخبر \* الثامن عشر بمعنى الانعام مثل كلوا من طيبات ما رزقناكم ذكره الامام في البرهان قال وان كان في معنى الاباحة فالظاهر منه تذكرة النعمة \* التاسع عشر التثويض كقوله تعالى فاقض ما أنت قاض زاده الامام أيضا \* العشرون التعجب ذكره الهندى ومثله بقوله تعالى قل كونوا حجارة وقد تقدم التمثيل بغيره وذكره أيضا العبادي في ترجمة الفارسي من أحبابنا ومثله بقوله تعالى انظر كيف ضرب والى الامتثال والظاهر انه أمر بإعجاب معه تعجب الحادي والعشرون الأمر بمعنى التكذيب ذكره العبادي عن الفارسي أيضا كقوله تعالى قل فأتوا بالتوراة فاتلوها وقوله تعالى قل لم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا \* الثاني والعشرون بمعنى المشورة مثل فانظر ماذا ترى ذكره عن الفارسي أيضا \* الثالث والعشرون الأمر بمعنى الاعتبار ذكره العبادي أيضا في ترجمة غير الفارسي ومثله بقوله تعالى انظروا إلى عذابي اذما \* الرابع والعشرون التحريم

فالمذاق فيه على نفي الاستعلاء والتضرع سواء صدر من الأعلى أو من الأدنى رتبة أو من الشخص مساويه وحينئذ فلا مفهوم لقول المصنف لمن يساويك كما هو المستمد من كلامهم ولعل المصنف اغماض المساوي بالذكر نظرا لشان لان الطلب بدون استعلاء وتخضع شأنه أن يكون من المساوي كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أي حاجة إلى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبة) مع أن المساواة تستلزم عدم الاستعلاء (قوله قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو) أي لا يكون لازما للعلو بل قد يوجد العلو بدون استعلاء وقد يوجد الاستعلاء بدون علو لان الاستعلاء كما مر عدد الأمر نفسه عاليا بان يكون الطلب الصادر منه على وجه النقلة وهذا المعنى أي جعل الأمر نفسه عاليا في أمره يصح من المساوي في نفس الأمر ومن الأدنى لان دعاوى النفس أكثر من أن نحصى وحينئذ فيحتاج لقوله بدون استعلاء مع قوله لمن يساويك لاخراج الأمر (قوله فيجوز أن يتحقق) أي الاستعلاء من المساوي

ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب

(قوله ثم الامر) أى صيغته (قوله قال السكاكى حقه الفور) أى حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقب ورود الامر فى أول أوقات الامكان وجواز التراخى مقفول الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين أى اضافاً ذيل افعل معناه افعل فوراً ولا يدل على التراخى الا بالقرينة ومضى انتفت انصرف الفور ومن جملة ما رد به على ذلك القول انه لو كان مدلول الامر الفور لغة لا حتى زيادة الفور فى حدهم مقابل هذا (٣٧٧) القول يقول ان صيغة الامر مدلولها طلب ماهية الفعل مطلقاً لا بشيد المارة

أو التكرار ولا بشيد الفورية أو التراخى فيكون المأمور ممثلاً للامر بالاتيان بالفعل المأمور به على سبيل الفور أو التراخى ولا يتعين أحدهما فى مدلولها الا بقرينة (قوله لانه الظاهر من الطلب) أى انما كانت صيغة الامر حقا الفور لان كون الفعل المطلوب بها مطلوباً على الفور هو الظاهر من الطلب لان مقتضى الطبع فى كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه فى الحين كما اذا قلت اسقنى فالمراد طلب السقى حيثنوهذا شأن الطلب فى الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ألا يرى الى الاستفهام والتداء فان المستفهم عنه والمندادى انما يراد اجاب بالاول فوراً واقبال الثانى كذلك ولا يخفى أن بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكره مشغل على قياس الامر على الاستفهام والتداء وهو قياس فى اللغة فان لم يقس عليها فلا معنى لدلائلها على أن الامر يعتبر فيه ما يعبر فيها وان كون الطلب للحاجة لا يتخلو من اثبات اللقمة بالعقل مع أن اختصاص البيان بمجاز ذكر يقال فيه ان ذلك لقرينة العطش وان لو كان مدلوله الفور لغة لا حتى لزيادة الفور فى حد الامر تأمل فان جاعته ذهبوا الى أن الامر مشترك بين معان أحدها التحريم كما نقله الاصوليون فاذا كانا ذكر الاستمالات لغير الامر مجاز اذكر هذا أولى لانه استعمال حقيق عند القائل بولا بدع فى استعماله عند غيره فى التحريم مجاز ابلقاء المضادة ويمكن أن يثقل به بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار لكنه يبعد فان مصيركم الى النار فانه لا يناسب التحريم وكذلك تمتع بكفر لقليلاً لنك من أصحاب النار يا خامس والعشرون التعجب نحو أحسن زيد وقد ذكره السكاكى فى استعمال الانشاء بمعنى الخبر وغالب هذه المعانى فيها نظر ص (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور الخ) ش اختص الناس فى صيغة الامر عند مجرد هاجن القرائن هل تقتضى الامتناع على الفور أم على التراخى أم لا تدل على أحدهما بل على الاعمال فالحجور على الاخبار ونسب الى الشافعى رضى الله عنه وأكثراً أصحابه وقيل على الفور ونقل عن الحنفية وهم ينكرونه وهو اختيار أبى حامد المروزى والميرفى من أصحابنا والمتولى كما ذكره فى كتاب الزكاة وقيل على التراخى وهذا القول نقل عن كثيرين واستدل عليه بما يقتضى أن مرادهم أنه لا يوجب الفور فهو قول الجمهور واطلاق التراخى على ذلك لا بدع فيه انزى الى قول الناس أجمعين الحج على الفور أو التراخى قولان يعتنون بالتراخى جواز الاخبار ولم يقل أحدهما يجب

الانصاف) أى عند انصاف النفس لا عند الحجة والجدال (قوله كما فى الاستفهام والتداء) (ولتبادر) فانه لا خفاء بينهما يقتضيان الفور فالاول يقتضى فوراً الجواب عن المستفهم عنه والثانى يقتضى فوراً اقبال المندادى ولا يظهر لاقتضائهما الفور بسبب سوى كونهما للطلب مع اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك فيشاركهما فى اقتضاء الفور بولا يقال ان هذا قياس فى المغفلة لا لثبوت بالقياس على التحقيق لاننا نقول ليس المراد القياس بل المراد أن هذا قرينة مقفولة على أن حقه الفور كذا ذكر الشيخ بس وأعرضه العلامة العقوى ببيان الامران لم يكن مقيساً عليهما فلامنى لدلائلها على أن الامر يعتبر فيه

ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه في تغيير الامر الاول دون الجمع واردة التراخي والحق خلافه لما بين في اصول الفقه

ما يعتبر فيها (قوله عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال (قوله بخلافه) أي بضد كما يظهر من تمثيل الشارح وقوله بعند الامر بخلافه أي وقبل فعل ذلك بخلاف (قوله في تغيير الامر الاول) متعلق بتبادر أي يتبادر الفهم فيراد كراي تغيير المتكلم بالصيغة الامر الاول بالامر الثاني (قوله دون الجمع واردة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا تعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع لأن أحد الامرين أو كلاهما على التراخي ويزعم من تغيير الامر الاول كونه على الضرر حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور كذا قرر ابن يعقوب ومقتضى كلام الشارح أن المعنى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الامرين مع ارادة تراخي أحدهما (قوله حتى المساء) أي إلى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناسب هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة أي اضطلع زمانا طويلا من هذا الوقت إلى المساء وانما يفيد بذلك ليصدق التراخي فانه اذا قال قم ثم قال اضطلع وفعل العبد كليهما على التتابع يكون ممثلا على الفور بخلافه اذا أمره بعد الامر بالقيام بالاضطلاع زمانا فانه يفهم منه أنه غير الامر الاول بالامر الثاني ويزعم من تغيير الاول أنه على الفور حيث غيره بما ينفيه

(ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه في تغيير الامر الاول دون الجمع) بين الامرين (واردة التراخي) فان المولى اذا قال لعبيده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطلع حتى المساء يتبادر الفهم الى أنه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطلاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطلاع مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لا نالنا نسلم ذلك (ولتبادر الفهم) أي وقتنا أيضا حقه الفور لتبادر الفهم (عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال (بعد الامر بخلافه) أي بضد كما يظهر من التمثيل (الى تغيير) متعلق بتبادر أي يتبادر الفهم فيراد كراي تغيير المتكلم بالصيغة الامر الى تغيير (الامر) أي تغيير المتكلم بالصيغة الامر (الاول) بالثاني (دون الجمع) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما (واردة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا يعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فاحد الامرين أو كلاهما على التراخي ويزعم من تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور وما قلنا بتبادر منه التغيير لان المولى اذا قال لعبيده قم ثم قال له اضطلع الى المساء يتبادر الى الفهم أن الامر بالقيام ساقط عنه بالامر بالاضطلاع الى المساء ولا يفهم منه أنه أراد الجمع بينهما بتراخي أحدهما عن زمان الآخر فانك اذا قلت لرجل قم للصلاة ثم قلت له ارقأ الى الوقت فهم أن المراد من الاول قم الآن لتقوم الوقت اذا لمعنى الامر قبله ومن الثاني ارقب من الآن الى الوقت (وفيه نظر) أي وفيما ذكر ما بين به التبادر الى التغيير نظر لانه لا يسلم التبادر تأخيرهما وأما القول بان الامر على التراخي بمعنى أنه يجب تأخيرهما فقال امام الحرمين في البرهان وفي الملخص انه ليس معتقداً أحد قلت وأثبت في العدة في الاصول لابن الصباغ ان طائفة من الواقعة قالوا لا يجوز فعله على الفور وهذا يخش في قول الامام انه ليس معتقداً أحد لكن قال عنهم أنهم خرقوا الاجماع وقيل بالوقف بمعنى لا أدري وقيل بالوقف بمعنى أنه مشترك وعمل الحجاج على هذه المسئلة أصول الفقه واستدل السكاكي بانه الظاهر من الطلب وقد ينزع في ذلك والمثال الذي ذكره من استقى الماء لا يدل لان معرفته وهو أن طلب الماء انما يكون لعطش وجب الفور واستدل أيضا بأن من قال لعبيده اعمل كذا ثم قال له اعمل كذا يهمن منه أنه يرجع عن الاول ولو لم يكن الفور لم يأت فاد ذلك وبعبارة المصنف دون الجمع واردة التراخي والصواب ان يقول واردة التراخي واطلاق المصنف ليس بجيد فان السكاكي يذهب بالامر المتضاد من مثل قم ثم تقول اضطلع فانه لا يمكن ايراده الجمع لا معناه ولا التراخي قال المصنف (وفيه نظر) يحتمل أن يريد النظر في أصل الدعوى فان الحق أنه ليس على الفور ويحتمل

(قوله مع تراخي أحدهما) أي القيام والاضطلاع أي أحد كان واردة القيام فقط وهم ورد هذا الدليل الذي ذكره المصنف بأن تغيير الامر الاول بالثاني واقتضاء الفورية انما نشأ من القصر بنهوى قوله الى المساء في المثال لان العادة جارية بأن مطلق القيام لا يرد به التأخير الى الليل ولما أمره بالاضطلاع المبسو وبوقت ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول فلو خلا الكلام عن القرينة لمال قوله فانه لم يرد به اضطلاع من غير أن يزيد الى المساء لم يتبادر التفسير (قوله وفيه نظر) أي في ما قاله السكاكي من اقتضاء الامر الفورية فنظر والنظر فيه راجع للنظر في دليله ويحتمل أن المراد وفيه أي في كل من دليله نظر (قوله لا نالنا نسلم ذلك) أي ما ذكر من الدليلين أعني التبادر والظهور

ومنها النبی وله حرف واحد وهو لا تجزئة في قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء

(قوله عند خلو المقام عن القرائن) أي وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفور بتوجه قوله حتى المساء المقضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطجع والحاصل أن الفورية والتراخي إنما يستندان من القرائن فإن انتفت لعن أن يكون المراد طلب الماهية مطلقاً (قوله وهو طلب الكف) أي الطلب القضي المقيد بالكف عن الفعل لأن المراد النبی اللفظي لأنه هو الذي من أقسام الانشاء لا النبی النفسي (٣٢٤) (قوله طلب الكف عن الفعل) أي من حيث أنه كف عن فعل

عند خلو المقام عن القرائن (ومنها) أي من أنواع الطلب (النبي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا تجزئة في قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء) لأنه المتبادر إلى الفهم عند اختلاف القرائن فإنه لو قال له قم ثم قال اضطجع من غير أن يزيد إلى المساء أو قاله في الثاني فهم غير ذكر الصلاة ثم قال له ارقم من غير ذكر وقت الصلاة لم يتبادر التفسير وإنما فهم التغيير في الأول بما جرت به العادة من أن مطلق القيام لا يراد به التأخير إلى الليل ولما أمر به بالاضطجاع المبدوء بوقت ورود الصيغة إلى المساء فهم تغيير الأول ولو عن التراخي الذي يمكن أن يراد به وهو ما يقرب من زمن التكلم وفهم في الثاني لجرت به العادة أن الإنسان لا يؤمر بالصلاة إلا عند وقتها والامر الثاني بين أنه لم يدخل وقتها على هذا يكون ما بين به الفور بمدد بل بالقرينة فلا يظهر به كونه حق الامر أن يكون للفور وإنما قدرنا جواز التراخي لأن القول المقابل للفور هو جواز التراخي بإرادة مطلق الطلب لا وقوع التراخي بمعنى أنه لا يقول بأن حقه الدلالة على التراخي بل حقه جواز التراخي وإنما دللته على مطلق الطلب الصادق بالتراخي والفور (ومنها) أي من أنواع الطلب (النبي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء من حيث هو كذلك فلا يتقضى بكف لأنه ليس طلب الكف عن الفعل من حيث أنه كف عن فعل بل وهو طلب الكف من حيث أنه فعل لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث أنه فعل لا من حيث أنه كف عن فعل آخر ولو كان لازماً لا يخرج عنه لا تترك الفعل لأنه طلب كف عن فعل آخر وهو الترك وقد تقدم مثل هذا في الامر مع ما فيه (وله) أي والنبي حرف واحد وهو) أي وذلك الحرف الواحد وهو (الاجازة في قولك) ابتداء (لا تفعل) تنبيه على الفعل خلافاً لمن قال أن من حروفه حرفا واردا في موضع تصلح فيه في كقولك قيد العبد لا يفر بجزم بفر بناء على أن من جنس حرف الجزم ولو كان معناه النفي (وهو) أي النبی (كالامر في) شأن (الاستعلاء) أي عد أن يعود إلى حذين الدليلين فانه ممنوعان ولم تعرض المصنف لكون الامر للترك أو المرأة لا لغيره من مسائل الامر لأنه أحال على كتب الاصول ص (ومنها النبی الخ) من أقسام الانشاء النبی وهو طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء وفيه من الخلاف في اشتراط العلو والاستعلاء ما في الامر ومنه بآي هاشم وكثير أن المطلوب به نفي الفعل وأما حكاية الخطيبي الخلاف في أن مطلوبه الكف أو الترك فلفظ لان الكف هو الترك والتارك فعل وهو غير نفي الفعل وقد صرح الاصولون بما قلنا نعم في كلام بعض شراح المختصر أن الترك ليس بفعل وليس كذلك القول به ضعيف نسبة الشيخ أبو الحسن الأشعري لبعضهم ورد عليه (وصيغته) أي صيغة النبی (لا تفعل) بلا الجازمة احترازاً عن لا غير الجازمة وحقيقته المذكورة أعينهم التعريم والكراهة ولكن صيغة لا تفعل حقيقة في التعريم وكلام المصنف يقتضي أنها حقيقة في الطلب الاعين التعريم والكراهة كما فعل في الامر وليس كذلك

فلا يتقضى بكف لأنه ليس طلب الكف عن الفعل من حيث أنه كف عن فعل لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث أنه فعل لا من حيث أنه كف عن فعل آخر وإن كان لازماً ولا يخرج عن التعريف لا تترك الفعل لأنه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقوله طلب الكف عن الفعل أي الانتهاء عنه بالاستعلاء بضمة أي أو طلب ترك الفعل على الخلاف الآتي ولعل الشارح اقتصر على الاول ولم يتعرض للثاني هذا إشارة إلى أرجحية القول الاول (قوله استعلاء) أي على طريق طلب العلو وقد تقدم ما فيه في الامر (قوله وله حرف واحد) أي لا حرفان ولو قال وله صيغة واحدة كان أحسن ليفيد أنه ليس له صيغة أخرى كأنه ليس له حرف آخر (قوله لا تجزئة في قولك لا تفعل) أي

وقد

في قولك ابتداء لا تفعل واحتراز بذلك عن الانشائية التي تجزم إذا صلح قبلها أي نحو حثته

يكن له على حجة فور يثبت النرس لا تتفعل وأوتقت العبد لا يفر فليست من حروفه خلافاً لمن قال أنها من حروفه بناء على أنها من جنس حرف الجزم وإن كان معناه النفي وإلى الجزم بها في تلك الحالة ذهب ابن مالك ولده وجهه الفراء بأن الجزم على تأويل أن لم أوتقه يفر وإن لم أربطها تتفعل وخالف الخليل وسيبو وسائر البصريين في ذلك وقالوا بوجوب الرفع وقول المصنف لا تجزئة أي لفظاً أو محلاً نحو لا تفعلن يا زيد لا تضرن يا هندات (قوله وهو كالامر في الاستعلاء) أي فكأن صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل



وقد يستعمل في غير طلب الكنف

استعلاء كذلك صيغة التي موضوعه لطلب الترك استعلاء وقول الشارع لانه أي الاستعلاء المتبادر للفهم أي والتبادر أمار الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلا قرينة دل على الحقيقة واعلم أن في صيغة التي اختلافاً كالاختلاف في صيغة الامر من كونها موضوعه لطلب الترك الجازم وهو الحرمة أو الغير الجازم وهو الكراهة والقدر المشترك بينهما هو طلب الترك استعلاء فيشمل التعريم والكراهة والاول هو قول الجمهور والاخر هو قول المصنف وهو كالامر في الاستعلاء وأما لنظي فهي فمدلوله الصيغة التي تستعمل للتعريم والكراهة اتفاقاً وقد اختلف المصنف في التشبيه بالامر بالاستعلاء ليعيد أنه ليس فيه ما قيل في الامر بالنسبة الى الفور والتكرار فان النهي للفور والتكرار جزئياً لا ينافي مع المسند فعلي هذا اذا قيل لا تشرب الخمر لا يعمد بمثله لانه اذا كنف في الحال فلو شرب بعد النهي ثم كف لا يكون مثله لعدم الفور الذي اقتضاه النهي والمراد بتكرار الكنف دوامه فاذا عاد بعد الكنف لا يكون مثله وقال السكاكي الاشبه أن النهي والامر ان ورد القطع الواقع كان يقال للترك اسكن أو لا تشرك كان مدلولهما المروان وردا لاتصاله فمدلولهما الاستمرار كان يقال للترك تحرك أو لا تسكن ومحصله أن كلا من الامر والنهي المطلق لا دلالة له على شيء من التكرار وعدمه بل كل منهما مفوض الى القرينة فان كان المراد منه ما قطع الفعل (٣٧٥) الواقع في الحال كالآلة وان كان المراد منه ما اتصل الفعل

(وقد يستعمل في غير طلب الكنف) عن الفعل كانه مذهب البعض

التي بصيغة نفسه عالما بان كان كذلك فهو نهي حقيقة وان وردت صيغة تسمع تخضع من الادنى في دعاء وان وردت من مساو في التماس وانما قلنا ان شرط كون صيغته نهي حقيقة الاستعلاء لان ذلك هو المتبادر والتبادر أمار الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلا قرينة دل على الحقيقة يعني وكما قلنا في الامر هناك ان الامر لطلب الاستعلاء يشمل الندب والوجوب على ما اختار المصنف خلافاً للجمهور في كونها للوجوب فقط نقول ههنا ايضاً في طلب الكنف استعلاء فيشمل التعريم والكراهة وقد اختلف في التشبيه بالامر بالاستعلاء ليعيد أنه ليس فيه ما قيل في الامر بالنسبة الى الفور والتكرار فان النهي للفور والتكرار جزئياً لا ينافي مع المسند فعلي هذا اذا قيل لا تشرب الخمر لا يعمد بمثله لانه اذا كنف في الحال فلو شرب بعد النهي ثم كف لا يكون مثله لعدم الفور الذي اقتضاه النهي والمراد بتكرار الكنف دوامه فاذا عاد بعد الكنف لا يكون مثله وقال السكاكي الاشبه أن النهي والامر ان ورد القطع الواقع كان يقال للترك اسكن أو لا تشرك كان مدلولهما الاستمرار كان يقال للترك تحرك أو لا تسكن ومحصله أن كلا من الامر والنهي المطلق لا دلالة له على شيء من التكرار وعدمه بل كل منهما مفوض الى القرينة فان كان المراد منه ما قطع الفعل (٣٧٥) الواقع في الحال كالآلة وان كان المراد منه ما اتصل الفعل

الواقع كان لا يستمر او الدوام في جميع الازمنة التي يقدر المكف عليها وما قاله خلاف التحقيق والتحقيق عندهم الاول (قوله وقد يستعمل) أي النهي بمعنى صيغته وحاصله أن صيغة النهي قد تستعمل في غير ما وضعت على جهة الجازم كالتعديم والدعاء والانهاء واختلف فيها وضعت له فقيل انها وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال بأحد أعداءه وقيل انها وضعت لطلب ترك الفعل أي لطلب

عدمه (قوله في غير طلب الكنف) الاضافة للعهد أي الطلب الذي مع الاستعلاء السابق بأن يكون لطلب أصلاً أو طلب بدون استعلاء وقوله كما هو أي طلب الكنف عن الفعل مذهب البعض أي كانه معناه الاصل على مذهب البعض وهم الاشاعرة قاضهم يقولون ان مدلول النهي طلب الكنف عن الفعل استعلاء فتعلقه أي المطلوب به فعل هو كف النفس عن الفعل وكلامه يقتضي أن النهي حقيقة في الطلب المذكور لا اعم من التعريم والكراهة كما قضى كلامه سابقاً ان الامر حقيقة قائم بالاجاب والندب والجمهور على أن النهي حقيقة في التعريم والامر حقيقة في الاجاب (قوله كانه) أي طلب الترك مذهب البعض أي كانه المعنى الاصل للنهي على مذهب البعض وهو أوهامهم الجبائي وكثير من المعتزلة فيقولون ان مدلول النهي طلب عدم الفعل فتعلقه أي المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك واستدل الاولون وهم الاشاعرة بان عدم الفعل في محض وهو غير مقدر للكف ولا بكف الا بالاعمال لكونها المقدورة للشخص وبأن عدم الفعل مسبق من الازل فلا يكون أثر القدرة الحادثة فتعين أن يكون متعلق النهي الكف المذكور اذا هو فعل يحصل بشغل النفس بضد المني عنه أو اجاب أبوهاتهم بأن دوام عدم الفعل واسقراره مقدر باعتبار أن الشخص قادر ان يفعل ذلك الفعل فيزول استمراره عنه فقدم الفعل من هذه الجهة يكون مقدوراً والحال ان يكون أثر القدرة الحادثة واستدل أبوهاتهم ما قال بأن الناس يمدحون من دعى الى الزنى وتركه وان لم يخطر ببالهم ما فعل الضد ودعاه بالانكسار فهم يمدحون على عدم الفعل بل

معدونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنى بالاستشغال بغيره فحصل من هذا أن الأشاعرة يقولون المطلوب بالنهى الكف والمعدونه يقولون المطلوب به الترك فعلى الأول لا يحصل الامتنال بالترك لأن قصد كان ترك ذاهلاً أو ناسيلاً الكف يستدعى تقدم الشعور بالمكفوف عنه ويحصل الامتنال بالترك المذكور على الثانى لأن عدم الفعل لا يدعى الشعور به فإن قلت يازم على الأول أنهم ترك شرب الخمر مثلاً ولا نسياناً لعدم امتثاله ولا قائل بذلك قلت الامتنال شرط الثواب وأما انتفاء الأثم فيكفى فيه عدم الفعل وعلى القول الثانى وهو أن المكفوب به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتياً بمقتضى النهى فكذلك لا بد فى الثواب من نية الترك المستزمنة للشعور ثم ان قولهم (٣٢٦) ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالضد بطل من لا داعية له كالإنباء

وأيضاً حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر في عدم عاد الأمر إلى أنه لا قدرة على المنهى بسبب التلبس بالضد مطلقاً والأثم ساقط لعدم التلبس بالفعل المنهى عنه ولو بلا شعور والثواب لا بد فيه من النية على كلا القولين ولذا قيل إن القول الأول قريب من الثانى وإن اختلف بينهما لا تظهر له حمرة بينة اه يعقوب (قوله بالاستشغال الخ) متعلق بمحذوف أى ويحقق كف النفس عن الفعل بالاستشغال الخ وليس متعلقاً بكف لاقتضائه أن مدلول النهى التجمع الاشتغال مع أن مدلوله الكف فقط كذا قرر شيخنا المدبوى (قوله وهو نفس أن لا تتفعل)

(أو) طلب (الترك) كقوله مذهب البعض فأنهم اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاستشغال باحداً أو ضداً أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تتفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا تمتثل أمرى لا تمتثل أمرى)

عنه (أو) فى غير طلب (الترك) على وجه الاستعلاء الذى هو معناه الاصل على قول من يقول ان مدلوله طلب عدم العمل وهو المعبر عنه بالترك بناء على أنه يكف بعدم الفعل أى يتركه بناء على أن القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بضد المنهى لان عدمه متحقق حينئذ ولا يستدعى تقدم الشعور به ولكن الجارى على اللسان أن الترك بمعنى الكف فيستدعى تقدم الشعور إذا يقال فحين لم يخطر بباله فعل أصلاً ولم يفعله أنه تركه وعلى الأول وهو أن المكفوب به الكف فلا يفعل مقتضى النهى الأمن استشعر المنهى فتركه فلا يمتثل النهى من لم يفعل المنهى ذاهلاً عنه فيزعم أنه ولا قائل به إلا أن يقال الامتنال شرط الثواب وشرط انتفاء الأثم يكفى فيه عدم الفعل وعلى الثانى وهو أن المكفوب به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتياً بمقتضى النهى ولكن لا بد فى الثواب من النية المستزمنة للشعور ثم قولهم ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالضد بطل من لا داعية له كالإنباء وأيضاً حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر فقد عاد الأمر إلى أنه لا قدرة فى النهى بسبب التلبس بالضد مطلقاً والأثم ساقط لعدم التلبس بالفعل المنهى ولو بلا شعور والثواب لا بد فيه من النية على كلا القولين ولذا قيل إن القول الأول قريب من الثانى وإن اختلف بينهما لا تظهر له حمرة بينة تأمله ثم مثل للغير الذى تستعمل له صيغة النهى بقوله (كالتهديد) أى التخويف والتوعيد وذلك (كقولك لعبد) لك (لا تمتثل أمرى لا تمتثل أمرى) أى أترك أمرى وأما كان تهديداً للعلم الضرورى بأنك لا تأمره بترك امتثاله أمرى لأن المطلوب من العبد الامتنال لاعدمه ودل على التوعد استحقاقه العقوبة بعدم الامتنال والتهديد خبر فى المعنى إذا كانه قال سترى التهديد كقولك لمن لا تمتثل أمرى لا تمتثل أمرى ومنها الأباحة وذلك فى النهى بعد الإيجاب فانه أباحه الترك ومنها بيان العقوبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله عاقلاً أى عاقبة الظلم العذاب لا النفلة كذا قيل وعلى أن النهى صلى الله عليه وسلم لا يحاطب بمثل ذلك قلت النبي صلى الله عليه وسلم منهى عن كل ما نهى عنه غيره إلا ما خص وأما خطابه بذلك لمع القطع بأنه لا يصدر منه فعله ليعلم أن غيره منهى عنه

أى نفس عدم الفعل وفهرو بذلك لان الترك يطلق على انصرف القلب عن الفعل وكف النفس عنه وعلى فعل والكاهاء الضد على عدم فعل المقدور قصد على ما فى الواقع وهذا المعنى ليس شئ منها غير ادخلوا فى المراد عدم فعل المقدور مطلقاً كذا فى عبد الحليم وإذا علمت أن الترك يطلق على ما ذكر فلا اعتراض على الشارح فى تفسيره الترك بعدم الفعل (قوله كالتهديد) أى كالتخويف والتوعد وهذا مثال للغير الطلب الذى تستعمل فيه صيغة النهى مجازاً (قوله لا تمتثل أمرى) أى أترك أمرى وأما كان هذا تهديداً للعلم الضرورى بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثاله أمره لأن المطلوب من العبد الامتنال لاعدمه ودل على التوعد استحقاقه العقوبة بعدم الامتنال والتهديد خبر فى المعنى إذا كانه قال له سترى بما يترك على ترك الأمر والعلاقة بين النهى والتهديد السببية لان النهى عن الشئ يتسبب عنه التخويف على مخالفته

وأعلم أن هذه الاربعة أعني التثني والاستفهام والامر والنهي تشترك في كونها قرينة الدلالة على تقدير الشرط بعدها

(قوله وكالدعاء والالتماس) عطف على قوله كالتعريض وأورد عليه انه لا يصح التثنية فيما لا يستعمل صيغة التثنية في غير طلب الكف أو التزك لان كلا منهما يطلب كفى على القول الاول وطلب ترك على القول الثاني لا على سبيل الاستعلاء وقد يجاب بان في كلام المصنف حذفاً والتقدير وقد تستعمل في غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق في غير الطلب أصلاً كالتعريض والطلب لا على وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما ترشد الباعادة الكف أو أن اضافة طلب الكف للتعريض أي في غير طلب الكف المأمور وهو ما كان على جهة الاستعلاء كما أشرنا الى ذلك سابقاً وحاصل ما ذكره الشارع أن صيغة التثني قد تستعمل في الدعاء مجازاً وذلك اذا كانت على وجه التخصيص والتذلل كقولنا ربنا لا تؤاخذنا وقد تستعمل (٣٧٧) للالتماس وذلك اذا كانت من المساوي بدون استعلاء

وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر (وهذه الاربعة) يعني التثني والاستفهام والامر والنهي (بجوز تقدير الشرط بعدها) وإيراد الجزاء عقيبها

ما يزيل شك في ترك الامر والعلاقة بين التثني والتعريض استازام التثني للوعيد من جملة ما تستعمل فيه الصيغة لغرض ما تقدم الدعاء بأن تكون من الأدنى الى الأعلى كقولنا ربنا لا تؤاخذنا والالتماس بأن تكون من المساوي كقولك لا تعص ربك أيها الاخ والعلاقة مجرد الطلب فهي من استعمال المالاخص الذي هو طلب الكف استعلاء في الاعم الذي هو مطلق الطلب (وهذه الاربعة) يعني التثني والاستفهام والامر والنهي (بجوز تقدير الشرط بعدها) فيؤيد بالجواب بعد ما جزم وبما ان المقدّر مع الشرط وذلك لان الاربعة تشترك في الطلب حقيقة وطلب الشيء يشعر بأن ما يطلب لا يترتب عليه غالباً ما لا يكون مطلوباً لذاته فنادر فيكون مضمون متعلق الطلب بناء على الغالب سبب في ذلك المترتب فصح تقدير ذلك المضمون شرطاً ليكون ما ذكره جواباً لان الشرط اللغوي سبب في المعنى فيخرج ذلك الجواب بذلك المقدّر وهو الذي مر عليه المصنف وقيل الجواب مجزوم بنفس متعلق الطلب لانه في معنى الشرط من غير حاجة لتقدير شرط أصلاً وقيل مجزوم به لنسبته عن ذلك والشرط وهما متقاربان وانما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع ما بعدهما على الاستئناف ولو صح كونه جواباً لم الشرط المقدّر اما تنس

من باب أولى ومثله الامام بقوله ولا تحسبن الذين قتلوا ومنها الدعاء بخور بنا لا تفرغ قولنا ومنها الالتماس كقولك لا تفعل هذا والظاهر أن صيغة لا تفعل فيها حقيقة ومنها اليأس كقوله تعالى لا تعتمدوا قد كنتم بعدايمانكم ولا يخفى ما في هذا ومنها الارشاد كقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء ان تبدلك تسؤل كما قاله في البرهان وفيه نظير هو التحريم وينبغي أن يمثل له بقوله عز وجل ولا ياب كاتب أن يكتب ما علمه اللغز يمكن أن يكون منها التسوية مثل اصبروا وأولوا تصبروا ومنها الاهانة مثل اخسؤا فيها ولا تكلمون ومنها التثني نحو قولك لا ترحل أيها الشباب ومنها الامتنان نحو لا تأكلوا ومنها الاحترار والتقليل كقوله تعالى ولا تمدن عينيك في حقنا لندنا قاله الامام في البرهان وفيه نظير هو التحريم ومنها نحو ولا تقنوا بأبدسكم الى التهلكة وفيه نظير لانه في تحريم وغالب ما تقدم من المعاني التي استعملت فيها صيغة افعل يمكن ورودها هنا (وهذه الاربعة) يجوز تقدير الشرط بعدها (الخ) من أي هذه الانواع الاربع من التثني والاستفهام والامر والنهي

يؤخذ من الامثلة والا فلا يخفى قولك أين يتكلم ضرب يد في السوق ادلا معنى لقولنا ان تعرف في بيتك ضرب يد في السوق فكلام المصنف مجمل لا يفهم منه المراد صريحاً اوجه الاختصار والاشكال على الموقف وقد أشار الشارع في حله لبيان المراد ثم ان مراد المصنف بالجواز الجواز في الجملة والاذا قصدت السببية وجب الجزم وان لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب المعنى المراد فبجوز نظر الجواز رفع ما بعدهما على الاستئناف ولو ضوح كونه جواباً لم انما هو ظاهر المصنف أن صيغة الامر والنهي والتثني اذا استعملت في غير معانيها الحقيقية لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعني مع أداتها لا بمن ههنا لا بتقدير الشرط قد ينفلك عن تقدير أداته نحو الالتماس مجزوم بأعلم أن خبره بغيره ولو قال تقدير حرف الشرط لكن سستز من التقدير بالشرط ادلا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير وأعلم أن هذه الاربعة قرائن الحذف فإطلاق جواز التقدير معها وتثنيدها مع

كقولك لبث لي مالا أنفقه أي أن أرزقك فقولك أن يبتك أزرك أي أن تعرفني فقولك أكرمني أي أن تكرمني قال الله تعالى فب لي من لدنك وليا برئي بالجزم فاماء قراءة الرق فمجدلها الخشري على الوصف وقال السكاكي الأولى خطها على الاستئناف دون الوصف لملا يحي قبل زكرا عليها السلام وأراد الاستئناف أن يكون جواب سؤال المقدر تضمنه ما قبله فكانه لما قال فب لي وليا قبل ما تنص به فقال برئي فلم يكن دخلا في المطلوب بالدعاء وقولك لا تشتم يكن خيرا لك أي أن لا تشتم

غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء عن القرينة بل لأن الحذف معها لا ينقل عن القرينة لأنها نفسها قرآن ثم لا يخفى أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز وليس له تعلق بهذا المقام فالجواب عنه هنا من فضول الكلام ( قوم مجزوما بأن المضمر مع الشرط ) أي مع اضطرار الشرط وفي إطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس أن وعلى التعلق الحاصل بين الجنتين فهو مشترك ( ٣٢٨ ) وما ذكره المصنف والشارح من أن الجزم بالأداة المقدره مع فصل الشرط

أحد أقوال في المسئلة  
جزم وبأن المضمر مع الشرط ( كقولك ) في التخي ( لبث لي مالا أنفقه ) أي أن أرزقك أنفقه ( و ) في الاستفهام ( أن يبتك أزرك ) أي أن تعرفني أزرك ( و ) في الأمر ( أكرمني أكرمك ) أي أن تكرمني أكرمك ( و ) في النهي ( لا تشتمني يكن خيرا لك ) أي أن لا تشتمني يكن خيرا لك وذلك لأن الحامل للتكلم

مضمون المذكور أو الما لم يوقم مثل ما قدر في اللازم في التخي بقوله ( كقولك ) في التخي ( لبث لي مالا أنفقه ) جزم أنفق في التخي وهو أن يكون له المال هو الذي يقدر فيه الشرط لكن لما كان وجود المال بالارزاق عبر عنه بفعل في تفسير الشرط ( أي أن أرزقك أنفقه ) وهو ظاهر ( و ) كقولك في الاستفهام ( أن يبتك أزرك ) ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول عرفني مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف فقال ( أي أن تعرفني ) أي أن تعرفني مكان بيتك أزرك فيم لما تقدم أن المسؤول عنه يكون سببا لما يترتب عليه فذا بما قدر في اللازم نظر المسؤول عنه وقد يقال أنه بما قدر فيه نفس المسؤول لأن الاستفهام سؤال التعريف أي طلب التعريف ( و ) كقولك في الأمر ( أكرمني أكرمك ) وظاهر أن المقدره هنا شرط من الأكرام ولذلك قال في تفسيره ( أي أن تكرمني أكرمك ) كقولك في النهي ( لا تشتمني يكن خيرا لك ) ولما كان المطلوب في النهي الكف كان الترتب آمدا وعلى نفي المنهى فلذلك قدر الشرط نفيًا فقال ( أي أن لا تشتمني

يجوز أن يجزم بعدها المضارع وأما قال يجوز لأنه لا يجب بل يجوز رفعه على الاستئناف وفي جازمه أقوال الأول أن كلامها ضمن معنى حرف الشرط فله فعني أسلم تسلم أن تسلم ضمن أسلم معنى أن تسلم ونسب هذا التحليل وسيبويه واختاره ابن مالك الثاني أن جلة الشرط حذف وتابته هذه الأبيات عنها في العمل وهذا مذهب الفارسي والسيرافي وصححه ابن صفور الثالث أن الجزم بلا مقدرة الرابع أنها مجزومة بشرط مقدورها واختاره شيخنا أبو حيان أي قبل الجزم وبعد هذه الأمور وهذا هو الذي قاله المصنف فقله يجوز تقدير الشرط بعدها أي بعد التخي والاستفهام والأمر والنهي وأما

الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول عرفني مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف على ( قوله أي أن تعرفني ) الظاهر أن أعرفه لأن السبب هو المعرفة سواء كانت بتعريف المخاطب أو بؤدونه ( قوله أن لا تشتمني ) يفهم من تقدير المصنف الشرط في الأمثلة المذكورة أن الشرط يقدر من جنس ما قبله من اثبات أو نفي في لا تشتمني بقدر أن لا تشتم كما قال المصنف لأن تشتمني لا يكرمني لأن لم تكرمني لأن الطلب لا يشعر بذلك وشتم من باب ضرب أو ضم كافي القاموس ( قوله وذلك ) أي يبين ذلك أي بيان تقدير الشرط بعد الاربعة المذكورة وحاصله أن هذه الاربعة للطلب والتكليم بالكلام الطلبي إما أن يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر وإما أن يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب فإذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يلحق توقعه على المطلوب ظن المخاطب أن المطلوب مقصود لأجل ما ذكر بعد الطلب لأنفسه فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقعه على المطلوب فناسب تقدير الشرط لوجوده معاني الكلام

(قوله على الكلام الطلي) أي بخلاف الكلام الخيري فإن الحامل عليه افادة الخطاب لمضمونه أو لازم مضمونه (قوله ما لذاته) أي وهذا نادر (قوله ولغيره) أي أو مقصود الغيرة أنه بحيث يتوقف ذلك الخبر على حصول ذلك المطالب وهذا هو المناسب فتقول الشارح على حصوله أي حصول المطالب وقوله وهذا أي توقف ذلك الغير على حصول المطالب هو معنى الشرط فادورد جزاء عقب الأمر نحو أكرمني أكرمك كان المطالب مقصودا لغيره فإكرام الخطاب للتكريم مقصود لاجل إكرام المتكلم للخطاب وإذا اقتصر على ذلك الأمر نحو أكرمني بلا زيادة كان احتمالا لأن يكون مقصودا لذاته ولا يكون مقصودا لغيره فإذا كان المطالب مقصودا لذاته فلا يقدر الشرط بخلاف ما إذا قصد لغيره (قوله لتوقف الخ) علة لقوله أوله لغيره أي أو مقصودا للتكريم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازمه إذا الشرط هو التعلق وربه التوقف (قوله فإذا ذكرت الطلب) أي الكلام الطلي وقوله بعده أي بعد ذلك (٣٧٩)

الطلب وقوله ما أي شأ وقوله يصلح توقفه أي توقف ذلك الشيء فهو أكرمك بعد أكرمني بأن قلت مثلا أكرمني أكرمك فقد ذكرت الطلب وهو أكرمني وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطالب الذي هو الأكرام المتعلق بالخطاب بخلاف أين يتك أضر ب زيدا في السوق فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم إلا أن يكون المراد أضر ب زيدا في السوق أمام بيتك (قوله غلب الخ) جواب إذا وكون فاعل غلب والمطالب مثل إكرام المتكلم في المثال السابق (قوله لذلك) أي لاجل ذلك المذكور بعده وهو

على الكلام الطلي كون المطالب مقصودا للتكريم ما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطالب غلب على ظن الخطاب كون المطالب مقصودا لذلك المذكور بعده لأن نفسه فيكون إذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء فظاهر الأمر لجعل العامة الأشياء التي يضر الشرط بعدها

يكن خيرا وذلك لما تقدم أن الطلب يقتضي أن المطالب إن لم يكن طلبه لذاته فلا أمر يرتب عليه فإذا أتى بعد الطلب بما يصلح أن يرتب على المطالب جزم جوابا للشرط مقدر دل عليه ذلك المطالب أو جزم بذلك المطالب لاقتضائه ذلك المترتب كما يقتضيه الشرط فتاب عن الشرط أو تضمنه على ما تقدم من الخلاف في موجب جزم الجواب فذكر الشيء الذي يصلح للترتب على المطالب بعد ذلك المطالب الذي هو مضمون جملة الطلب يفهم ترتب ذلك الشيء على المطالب من إثبات أدنى كما يرتب الجواب على الشرط ولهذا قيل أن الشرط بقدر من جنس ما قبله من إثبات أدنى في لا تشتم بقدر أن لا تشتم كقائل المصنف لأن تشتم وفي أكرمني بقدر أن تكرمني لأن لم تكرمني لأن الطلب كما قرنا لا يشتر بذلك وقيل يجوز تقديره بخلافه لا بالقرينة وعليه يجوز إذا قلت لا تعص تعاقب بجزم تعاقب على تقدير أن تعص تعاقب وكذا إذا قلت ترك الذنب تعاقب فيقدر أن لم ترك الذنب تعاقب ولكن تقدير الأثبات بعد الشيء على هذا أشهر من العكس لأن في الشيء تعرض لذلك المثبت وهو المنفي

حصل الجزم بعد الأمر بعبارة لأن الشرط سبب للجزاء أعني سببا في الأعيان وإن كان مسببا في الأذهان فتناسبا وبما ذكرناه يعلم الجواب من كونه لم يقع الجزم بعد النداء وإن كان أيضا طلبا لا تتراعى في الطلب الذي يجزم جوابه أن يكون قصده منه قائمه بسبب ترتب عليها والنداء ليس فيه طلب غير أقبال الخطاب وقد أورد على تقدير الشرط قوله عرو وجل قل الذين آمنوا ينفروا فانه لو كان التقدير أن تقل لهم ينفروا والزم من القول الغفران وأجيب عنه بأن القول لهم سبب وقد يخلط الغفران

( ٤٢ - مروح التلخيص ثاني )

ذلك المطالب (قوله فيكون إذا) أي إذا ذكر بعده ما يصلح توقفه على المطالب وثلب الخ (قوله معنى الشرط) وهو توقف الشيء على الشيء (قوله في الطلب) أي في الكلام الطلي وهو متعلق بظاهرا الذي هو خبر يكون وفيه مع ذلك الشيء أي الذي يصلح توقفه على المطالب وهو الجزء وهو متعلق بالمطالب أي فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلي المصاحب لذكر ذلك الجزء أي وحينئذ فتناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام وقد يقال الكلام مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلي له فتأمل (قوله ولما جعل الخ) هذا جواب عما يقال أن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يقدر الشرط بعدها أربعة مع أن الصلة عندنا خمسة بزيادة العرض فخرج مخرجه المصنف لهم وما حصل الجواب أن العرض لما كان مولدا من الاستفهام وليس مستقلا كان دخلا فيه فذكر الاستفهام من عنوة العامة نظروا إلى التفصيل فقصدها خيبة وإن كانت ترجع لار بعبارة على جهة الإجمال

وأما العرض كقولك لمن تراه لا ينزل ألا تنزل نصب خيرا أي إن تنزل فوالمسن الاستفهام وليس به لأن التقدير أنه لا ينزل فلا استفهام عن عدم النزول طلب المحاصل

(قوله خمسة) أي والحال أن المصنف ذكر أنها أربعة فربما يتوهم أن المصنف أغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذي هو انكسار في كلامهم ولا وجه له أشار الخواص عرض على الشارح بأن النعاة جعلوا الأشياء التي يضمن الشرط بعدها أكثر من خمسة لأن ظاهر عباراتهم تعدل الدعاء والالتماس والتعريض بل والتزجي عند بعضهم وكذلك الخبر الذي بمعنى الطلب نحو اتق الله ما وفعل خيرا ياب (٣٣٠)

والالتماس داخلين في الأمر بناء على أنه طلب فعل غير كلف فقط وعلى قول من يقول لأجزاء للترجي ولا جزم بعده أو لئلا يرى دخول الترجي في التمني والتعريض في العرض كذا قيل وفيه

أن هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود الخبر الذي بمعنى الطلب (قوله أشار المصنف إلى ذلك) أي إلى رد ذلك إلى رد جعلها خمسة وأنه كان عليهم أن يجعلوها أربعة لأن العرض مؤلف من الاستفهام (قوله وأما العرض) أي وهو طلب الشيء طلبا بلاحت وتأكيده أي وكذا التعريض وهو طلبه مع تأكيد كيد حدث كقولك ألا تنزل نصب خيرا (ف) هو غير خارج عما ذكر لأنه (مولى من الاستفهام) لأنه لا يستغاد إلا من آتته فهو داخل في الاستفهام وينبغي له أن يذكر أن الترجي إذا جزم الجواب بعده فلا حلقه بالتمني كما تقدم فهو داخل حكما في التمني أيضا وأما قلنا إن العرض داخل في الاستفهام لأنك إذا قلت ألا تنزل نصب خيرا مثلا فلهزم فيه للاستفهام في الأصل ومنع في الحال من إرادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي المستقبل معلوما بقرينة من القرائن أن نزول منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به العرض والاستفهام إنما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق العرض ولم تعدر الاستفهام الحقيقي للعلم وألغى تعلق العرض

لما عرف قيل بفروا وحكي بالقول وأصله أغفر وأولكنه جاء على المعنى كقوله قال زيد قام ويكون لفظه فتمت ومنه حلف زيد ليخرجن وإنما قال لأخرجن ونظير الآية قوله تعالى قل للذين آمنوا يقيموا الصلاة وآما قوله تعالى فبلى من لذلك وليا يرثني على قراءة الرفع فقال الزمخشري أنه على الصفة وقال السكاكي أنه على الاستئناف كأنه قيل له ما صنع به قال يرثني فلم يكن داخل في المطلوب بالدعاء ولا يكون صفة لما يلزم عليه من عدم استجابة الدعاء فان يحكي مات في حيازة ذكرها عليهما الصلاة والسلام قلت يرد عليه شيء أن أحدهما أن هذا المحذور الذي فرمته لازم له على قراءة الجزم فهما كان عذر عنهما كان عذرا عن كونه صفتين عن استجابة الدعاء الثاني أن هذا الذي ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يترتب عليه محذور بخلاف الاستئناف فانه يلزم عليه أن يكون أخبر بأنه يرثني فبماز الخلف وهو متنع في هذا المحل وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الخلف بل يلزم عدم ترتب العرض فان التقدير أن طلبه ليرثني وفيه نظر وأما الصواب أن المراد من العلم والنبوة بما ذكره المفسرون والسلف وقد وقع ذلك واستجيبت دعوتهم صلى الله عليه وسلم وحصل له مقصوده تمامه قبل موت يحيى عليهما الصلاة والسلام ص (وأما العرض إلى آخره) ش العرض كقولك ألا تنزل نصب خيرا تقدم أنه مؤلف من الاستفهام

والأمر بناء على أنه طلب فعل غير كلف فقط وعلى قول من يقول لأجزاء للترجي ولا جزم بعده أو لئلا يرى دخول الترجي في التمني والتعريض في العرض كذا قيل وفيه أن هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود الخبر الذي بمعنى الطلب (قوله أشار المصنف إلى ذلك) أي إلى رد ذلك إلى رد جعلها خمسة وأنه كان عليهم أن يجعلوها أربعة لأن العرض مؤلف من الاستفهام (قوله وأما العرض) أي وهو طلب الشيء طلبا بلاحت وتأكيده أي وكذا التعريض وهو طلبه مع تأكيد كيد حدث كقولك ألا تنزل نصب خيرا (ف) هو غير خارج عما ذكر لأنه (مولى من الاستفهام) لأنه لا يستغاد إلا من آتته فهو داخل في الاستفهام وينبغي له أن يذكر أن الترجي إذا جزم الجواب بعده فلا حلقه بالتمني كما تقدم فهو داخل حكما في التمني أيضا وأما قلنا إن العرض داخل في الاستفهام لأنك إذا قلت ألا تنزل نصب خيرا مثلا فلهزم فيه للاستفهام في الأصل ومنع في الحال من إرادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي المستقبل معلوما بقرينة من القرائن أن نزول منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به العرض والاستفهام إنما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق العرض ولم تعدر الاستفهام الحقيقي للعلم وألغى تعلق العرض

(قوله فوالمسن الاستفهام) أي الانكاري لأنه في معنى النفي وقد دخل على فصل مني في تثبيت الطلب ولا شك أن الاستفهام الانكاري أصله الحقيقي حمل على الانكار لمناسبة المقام مقتضى لظاهر محبة ضد دخوله فالعرض مؤلف من الاستفهام الحقيقي وإن كان بواسطة فقط ما يقال أن الذي يفرض الشرط بعده الاستفهام الحقيقي والعرض لم يتولد منه وإنما تولد من الانكاري وجبته فلا يكون ذكر الاستفهام مغيبا عن العرض كذا قرر شيخنا العدوي وبما علمت من أن هذا الاستفهام انكاري وأن انكار النفي إثبات نظير لك صحة تقدير الشرط مثبتا بعده لأن الشرط المقدر بعده هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها أعني الإثبات والنفي فلا يجوز تقدير مثبت بعد المنفي وبالعكس خلافا للسكاكي فيجوز لذلك نحو يلا على القرينة

وليس

وهو محال وتقدير الشرط في غير هذه المواضع لقربة جائز أيضا فقله تعالى فالتلهو الولى أى إن أرادوا وليا الحق فالتلهو الولى بالحق لاولى سواء وقوله اتخذ الله من ولد ما كان معهم الله اذن ذهب أى لو كان معه اله اذن ذهب

(قوله وليس) أى العرض (قوله لان الهمة فيه) أى فى المثال المذكور المثل به العرض وحاصله أن الهمة فى المثال المذكور للاستفهام دخلت على فصل منى ومنع حله على حقيقته وهو الاستفهام عن عدم النزول للعلم بفعله على الانكار لعدم الاول فتولد منه عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (قوله امتنع حله) أى جل الاستفهام فى المثال (قوله للعلم بعدم النزول) أى والاستفهام الحقيقي انما يكون عند الجاهل وقد يقال ان العلم بعدم النزول فى الحال لا يمنع أن يراد حقيقة الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل كما يقول لمن تعلم عدم سفره الآن أن سافر غدا الا أن يقال هذا تعليل لعدم ارادة الاستفهام عن عدم النزول فى الحال وفى الكلام مقدمة مطوية وهي وليس المراد الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل اذ السؤال عنه لا يتعلق بغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الفرض به (قوله مثلا) راجع للسؤال أى ولعلم بعدم الحديث (قوله فتولدت) أى عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقة (٣٣١) (قوله قربة فى الحال) أى وهو العلم بعدم النزول والاضافة

لبيان وقوله فتولدت أى بواسطة حله على الانكار لان انكار التنى بتوليد منه طلب ضده ومجته فى المثال المذكور انكار عدم النزول بتقصين طلب النزول وعرضه على المخاطب فكون اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستعملا فى طلب الحصول (قوله وطلبه منه) تفسير لما قبله (قوله يجوز تقدير الخ) لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الامور الاربعة السابقة أشار الى تمام الحكم وانه جائز فى غيرها أيضا كتدبيره للقائدة وتأنيسا بتدبيره

وليس شيئا آخر رآه لان الهمة فيه للاستفهام دخلت على فعل منى امتنع حله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول ومثلا قول الله بمونة قربة فى الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (فى غيرها) أى فى غير هذه المواضع (لقربة) تدل عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه أولياء فالتلهو الولى أى إن أرادوا أولياء بحق فالتلهو الذى يجب

حمل على الانكار بقربة اظهار عجمة ضدهم دخولها مع ما علم أن انكار التنى بتوليد منه طلب ضده ومجته فتضمن الكلام طلب التزول وعرضه على المخاطب ولكن رد على هذا أن الطلب الذى هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقي الذى نحن بصدده وإنما تولد من مجازيه الذى لم يذكر أن الجواب يجزم بعده تأمله ثم ذكر أن تقدير الشرط لا يختص ببعض الامور الاربعة السابقة فقال (ويجوز) تقدير الشرط مع الاتيان بالجواب (فى غيرها) أى بعد غير هذه الاربعة (لقربة) دلت على ذلك وذلك (نحو) (أم اتخذوا من دونه أولياء فالتلهو الولى) فقله تعالى فالتلهو الولى جواب شرط مقدر (أى إن أرادوا أولياء بحق) فالتلهو الذى يجب أن يتولى وحده ويعتد أنه هو المولى والسيد لا يشركه احد فى ذلك والقرينة وجود الفاء واية فى الجملة مع دلالة اداة الاستفهام فلذلك يجزم الفصل فى جوابه كما يجزم فى جواب الاستفهام وإنما نقل انه استفهام لانه لا يريد نقل ما فى الخارج لما فى الذهن فانه عارف قلت وقد تقدم أنه يمكن رجوعه الى الاستفهام وكان المصنف يريد أن لما كان صيغة استفهام الحق بالاستفهام وكلام غيره يقتضى أنه نوع خاص من الطلب يجزم الجواب بعده كما يجزم بعدا لاربعة (ويجوز فى غيرها لقربة) ش أى يجوز فى غيرها الامور تقدير الشرط نحو فالتلهو الولى التقدير ان أرادوا وليا بحق فالتلهو الولى لا غيره والفاء هى القرينة

(قوله فى غيرها) أى بعد غيرها (قوله أى فى غير هذه المواضع) يعنى التى جزم فيها المضارع فلا يراد قولهم أم اتخذوا للاستفهام فيكون داخل فباسبق لان الاستفهام هنا غير حقيقى بل تويضى يعنى لا يثنى أن يقض غير الله ولى الذى هو الاستفهام الحقيقي (قوله لقربة تدل عليه) وذلك كالفاء فى الآية الداخلة على الجملة الامسية فلما تدخل فى تلك الحالة على جواب الشرط مع دلالة الاستفهام فى الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواء تعالى وليا (قوله فالتلهو الولى) هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف أى ان أرادوا أولياء بحق فليتخذوا الله وحده لانه هو الولى لا نفس الجواب وذلك لان ولا يسمه الله تعالى وجوبه ثابت مطلقا أى سواء أرادوا اتخذوا وليا لم يرب بوجهه حيث فاداة الولى لا تكون سببا فى كون الله تعالى هو الولى فلامعنى تعليقه على ذلك الشرط من ان تعريف المسند وخبر النصل لقصر الافراد كما يشير له قول الشارح فالتلهو الذى يجب أن يتولى وحده لان الآية زلت فى حق لمشركين الفاتنين بشركة الصبر مع الله كونه وليا معبودا بالحق وليس قصر القلب على ما هو به بضمه وهذا هو الذى نشأه من قوله تعالى أم اتخذوا من دونه اولياء بان لفظ دونه تسعمل للافراد أيضا (قوله أى إن أرادوا وليا بحق) أى بلا فساد ولا خيل وصفا واذن لا حالا وما لا

(قوله أن يتولى) يضم الياء أي يتخذ وليا وقوله ويعتقد الخ تفسير لما قبله (قوله وفي قيل الخ) وجه مقابلة هذا المقالة المصنف أن المصنف يجعل الفاء في الأثر رابطة لجواب شرط مقدور وهذا القيل يجعل الفاء لتعلييل وليست عاطفة لجملة على جملة أخرى ولا حاجة إلى تقدير الشرط وحاصل هذا القيل أن الاستثناء هنا إنكارى بمعنى النفي والنفي هنا يصح أن يرتب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة على المعلول والسبب على المسبب ادلاشك أنه لو قيل لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا بسبب أن الله هو الولي بحق كان المعنى محصيا وحينئذ فلا داعي لتقدير الشرط لعدم الحاجة اليه وحينئذ الفاء السببية عطفت جملة السبب على المسبب (قوله إنكار توبيخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إنكار توبيخي وهذا خلاف فيه على القولين وذلك لأن أم منقطعة بمعنى بل والأول بل اتخذوا والاستثناء بالإنكار (٣٣٧)

أن يتولى وحده يعتقد أنه المولى والسيد وقيل لا شك أن قوله أم اتخذوا إنكار توبيخ بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذ من دونه أولياء وحينئذ يرتب عليه قوله تعالى فله الله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فله الله هو المستحق للعبادة وفيه نظر أذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء

في الجملة قبلها على إنكار اتخاذ سواه تعالى أولياء في فهم منه صريح بأن من أراد اتخاذ سواه تعالى فهو في ضلال وهلاك وبهم منه ضحنا أن من أراد ما لا توابعه أو أراد الاستمسك بالبرعة التي لا تنفصم فليخذ الله تعالى وليا دون غيرهم فلهذا الشرط وأما بلزام الجواب في موضعه فأصل الكلام على هذا أن أرادوا أولياء بلا بطلان أي بلا فساد وخل وصفا إذا أو لا وما لا فليخذوا الله تعالى وليا لأنه تعالى هو الولي المنفرد بالقدرة العامة والمشيئة التامة والعزة الباهرة وصح الجواب بضمون الجملة لكونه علة للجواب كما في غير ناولي هذا البرهان يقال لا يصح الجواب بالجملة الاسمية عن الشرط لضعف دلالتها على الدوام مع أن ارادة الولي لا يكون سببا في كون الله تعالى هو الولي وإنما قلنا أن هذا ليس بما تقدم لأن الاستثناء لم يحقق لا يصح هنا وإنما المراد به الإنكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله تعالى وليا ولا جمل أن هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يرتب فله الله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء لتعلييل والتسبيب فكأن قيل لا ينبغي أن يتخذ من دون الله وليا بسبب أن الله هو الولي والسيد فلا يتخذ غيره فحينئذ لا يحتاج إلى تقدير الشرط المذكور كما لا يتقدر في قولك مثلاً لا ينبغي لك أن تبيع سوى الله تعالى فله الله هو المعبود أي إنما كان لا ينبغي لك ما ذكر بسبب أن الله تعالى هو المعبود بحق وعطف الجملة السببية على مسببها موجودا في ما يعرف منه ذلك أن شاء الله تعالى في الفصل والوصل ورد بان الكلام إذا كان بمعنى كلام آخر لا يلزم فيه أن يكون كهو في كل شيء لجواز أن يخالفه في بعض

في ذلك وحذف الجملة الشرطية أطلق الجمهور جوازها فأما حذفها بقاءه أن قالوا ترون على الجواز وذهب بعضهم إلى أنه لا يحذف الفعل إلا مع بقاءه التي قبله منتهيا بها وهو الذي ذكره الشيخ أبو حيان في تفسير قوله تعالى فاقاب عليكم وإن كان اختار في شرح التسهيل الجواز مطلقا وجب أن يستثنى من عبارة من تكلم على حذف فعل الشرط أن سيما في سيف وإن أحمدين المشركين استجارك كالكلام حينئذ إنما هو في حذف جملة الشرط بأسرها وأما حذفها مع أن قالوا تختصي كثير الاستعمال له ورد عليه الشيخ

اتخذوا من دونه أولياء إنكارا لكل ولي غير الله سبحانه وتعالى من غير خلاف بين القولين وإنما الخلاف في الفاء هل هي مجرد العطف كما هو هذا القول أو أنها رابطة لجواب الشرط المقدركا يقول المصنف فخط مخالفة بين القولين قول الشارح وحينئذ يرتب الخ (قوله) بمعنى أنه لا ينبغي الخ أشار إلى أن هذا الاستثناء الإنكارى بمعنى النفي وأن المنفى إنما هو الانبعاث لا اتخاذ لانه واقع (قوله) وحينئذ أي وحين إذا كان ذلك الاستثناء إنكاريا بمعنى النفي (قوله) يرتب عليه الخ أي ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود وترتب السبب على السبب بحسب العلم (قوله) كما يقال الخ هذا تنظير يتفق عليه وذلك

لأن الفاء هنا السببية لترتب ما بعد ها على ما قبلها ترتب العلة على المعلول وليست رابطة لجواب شرط مقدّر فخلها في الآية لأن أم اتخذوا في معنى لا ينبغي أن يتخذوا (قوله وفيه نظر) أي في ذلك القيل نظر (قوله أذ ليس كل ما فيه معنى الشيء) ما نكره واقعة على اللفظ (ج) وفيه صفته لما هو قوله معنى الشيء فاعل بالظرف والثاني مضاف اليه وهو واقع على اللفظ أيضا وقوله بحكمه بالنصب خبر ليس والضمير المضاف إليه يرجع إلى ما حكمه الثاني منصوب على أنه مفعول مطلق أي ليس حكمه بحكمه ومضمره راجع للشيء أي ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر مثلا الهزمة التي لا إنكار في قوله أم اتخذوا وإن كان فيها معنى لا ينبغي لكن ليس حكمها حكم لا ينبغي لأن الفاء بعد لا ينبغي للتعليل بخلافها بعد أم اتخذوا (ج) الصواب أن حكمه حكم الخ جملة اسمية خبر ليس اه مصححه



(قوله والطبع) أي السفل (قوله لا تضرب زيدا) بضم الباء على أن لا تأفبه أي لا ينبغي أن تضربه وقوله بالفاء أي التعليلية العاطفة بالجملة خبرية على مثلها (قوله استهفاهم انكاراً) أي حال كونه استهفاهم انكاراً بمعنى لا ينبغي (قوله فانه لا يصح الابلوالواخالية) أي لا بالفاء لما فيه من عطف الجملة (٣٣٣)

والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف أن تضرب زيدا فهو أخوك استهفاهم انكاراً فانه لا يصح الابلوالواخالية (ومنها) أي من أنواع الطلب (النداء) اللوازم فانك اذا قلت مثلاً أن تضرب زيدا على أن الاستهفاهم لا انكار لم يصح أن تعطف عليه قولك فهو أخوك بالفاء وما يصح فيه وهو أخوك على الخالي منع أنه بمعنى لا تضرب زيدا وهذا الكلام أعني قولك لا تضرب زيدا لما كان اخباراً في المعنى لانه بمعنى لا ينبغي أن تضرب يصح أن تعطف عليه الجملة المذكورة فتقول لا تضرب زيدا فهو أخوك بلا تقدير شرط والشاهد في صحة هذا الكلام وهو لا تضرب زيدا فهو أخوك دون أن تضرب زيدا فهو أخوك لذوق الناقص عن تتبع الاستعمال ونوفس هذا التنظير بأن أن تضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا ينبغي أي لا يليق أن تضرب زيدا الذي هو معنى المنسرب وهو لا تضرب اذا لا انكار معناه النفي ولو فسر هنا بالنفي تجوزاً كما ثارنا اليه انكاراً للانبعاث واللباقة الضرب وهما مختلفان فلم يصدق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى مختلفان في اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى ثم منع قولنا أن تضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الجملة المعطف قد لا يسم كافي قوله

\* أحاول ارشادي فعقلي مرشدي \* اذا لم يحسن التقدير هنا ولكن هذا لا يرد على المنصف لانه انما ادعى جواز التقدير وانما ادعى من جعل كلامه على وجوب التقدير تأمله والله أعلم (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الالقبال حساً ومعنى يحرف نائب عن ادعوى سواء كان ذلك الحرف ملفوظاً كيان بدأ ومقدراً كيوסף أعرض عن هذا ولا يجزم الفعل بعده جواباً لان مفاد الحرف ومندوله ادعوى وأما الالقبال فهو مطلوب بالزوم لان الانسان انما يدعى بالالقبال فليس فيه ما هو كالتمسك به بالشرط كافي الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقيل اقبل جازم الفعل بعده جواباً بان يقال مثلاً اعلّمك وهذا ما يعلم به أن الشيء الضمني ليس كالصرح جواباً وهيام من حروف الالبيد وقد ينزل القريب كالبعيد انفعلة أو نوم أو لتزليل المناهى عن فعله غفلة لعظم الامر المدعوه

أبوحيان حيث قدر أن فعلتم فتاب عليكم بان حذف حرف الشرط وفعله لا يجوز إلا بعد الامر ونحوه مما عجز في جوابه غير أن الشيخ نقل عند قوله تعالى فيقسمان بالله ان ربهم عن الفارسي جواز ذلك وتقديره كما قيل فيقسمان قال وفيه تكلف فلم ينعهم وكذلك نقله عن الزمخشري في تقديره في قوله تعالى فالتهموا الولي ولم يشكره قال السكاكي وغيره يحذف الجزء كقوله تعالى قل أرأيتم ان كان من عند الله الا يتوفى ذكره أنه يحذف الشرط والجزء اما قال الشاعر

قالت بنات الميمسلي وان \* كان فقيرا معلما قالت وان

ونص ابن مالك وابن عصفور على أن ذلك ضرر وتغييرهما أطلق الجواز هذا اذا حذفنا مع بهاء فان حذفنا ان أيضا فالظاهر جوازه اذا دل عليه دليل ص (ومنها النداء) الخ ش أي الخامس من أنواع الانشاء النداء وحقيقته طلب اقبال المدعوى على الداعي بأحد حرفي خصوصاً احكامه معلومة

الاستهفاهم بمعنى النفي  
فقولنا أن تضرب زيدا في  
معنى لا تضرب زيدا أي  
لا ينبغي أن تضربه  
واعترض على ما ذكره  
الناس من عدم صحة الفاء  
بقوله أي تمام  
أحاول ارشادي فعقلي  
مرشدي

أم اشقت تأديبي فقدرى  
مؤدى  
وأجيب بأن مراد الناس  
عدم صحة مثل قولنا  
أن تضرب زيدا فهو أخوك  
على أن تكون الفاء تعليلة  
لنفي الضمى والشاهد  
بذلك هو الذوق السليم كما  
ذكره العلامة السيد في  
شرح المفتاح ولان نقص  
لذلك بقوله أي تمام جواز  
أن تكون الفاء فيه تعليلة  
لنفي المقدراً أي لاجابة  
الى ارشادك لان عقلي  
مرشدي كما ذكرنا مثله  
في قوله تعالى أفن زين له  
سوء عمله فراء حسناً فان  
الله يفضل من يشاء حيث  
قال في التقدير لا جدوى  
للحصر وقوله فان الله  
يفعل من يشاء لتعليل لهذا  
المقدر هذا وقد علل

السيد في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فالتهموا الولي للتعليل لانه ليس بمعنى الماضي فلا يصح أن يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة اللوامن الجملة الامعة التي خبرها صفة مشبهة بمعنى المقام لشعوره الماضي على أن القرينة قائمة بأن مسبب الانكار اتخذوا غير الله ولياً من غير تقسيم زمان فتدبر اه فترى



بما ظلموا والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم وأغفر اللهم لنا أيها العاصية

قوله قصدا حال من التكاف في قولك أي كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصدا به أغفر الله (قوله وحته على زيادة التظلم) تفسير لاغرائه والتظلم هو الشكاية من الظلم وغيره بل زيادة لأن أصل التظلم حاصل منه (قوله الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية إذا أخبرته عنه بسوء فهو منكسك وشكوى (قوله لأن الأقبال حاصل) على نحو فأي وولست قاصدا بقولك بما ظلموا طلب أقباله لأن الأقبال حاصل والحاصل أن قولك بما ظلموا لمن جاء بتظلم ليس المراد طلب الأقبال لكونه حاصلًا وإنما الفرض به أغفر الله ذلك المتظلم على زيادة التظلم وبث الشكوى وحيث ذلك فاللفظ الموضوع لطلب أقبال المخاطب على المتكلم مستعمل في طلب أقباله على الأمر الذي ينشأ به على جهة المجاز المرسل والملاقة والاطلاق والتقييد (قوله والاختصاص) هو في الأصل قصر الشيء على الشيء وفي الاصطلاح تخصيص حكم على ضمير يلزم ظاهره ضرورة تنادي وأمعرف بال أو بالإضافة أو بالعلية مثال كون الدال على التخصيص المذكور صورة المنادى قولك أنا أفعل كذا أيها الرجل ومثال المعرفة بال قولك نحن العرب أسخى من بئذ ومثال الإضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر

(٣٣٥)

بما ظلموا) قصدا أي أغرائه وحته على زيادة التظلم وبث الشكوى لأن الأقبال حاصل (والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل

تكونه \* بنا نغما يكشف الضباب \* وبالإضافة على التخصيص المذكور بذي العلية نادى في كلامهم ثم إن الفرض من الاختصاص أما الاقتضاي إذا تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كافي فقولك نحن العرب أقسى للناس للضيف ونحوه على أيها الجواد يعقد التقييد أو المسكنة والتواضع كافي قولك أيها السكين أطلب المعروف وعوفي أيها العبد فقير إلى الله أو مجردا كسيد مدلول الضيف كقولك أنا أيها الرجل أنكم فيما يتعلق

ظلم الغير له وبث الشكوى به (بما ظلموا) فانك لا تريد بقولك بما ظلموا طلب أقباله حسا أو معنى لحصوله وأما أردت أغفر الله وحته على زيادة التظلم الذي هو بث الشكوى وكثيرا ما يؤيد كد المراد بالتكرار فيقال بما ظلموا بما ظلموا في حال تظلمه أظهار الرضى ونحوه كالعادة على الشكوى بذكر ظلمه على وجه النداء أو بجملته تضمن معناه كان يقال بما ظلموا أشكوه فهذا موضع الشكوى والعلاقة بين النداء وبين الأغراء المستعمل هو فيه أن الأغراء مزموه للأقبال إذ لا معنى لأغراء غير المقبل بمعنى بأن يكون بحيث لا يسمع (و) كذا (الاختصاص) وهو في الأصل معلوم وفي الاصطلاح أن يؤتى بما يدل على تخصيص حكم معلني ضمير المتكلم بشرط أن يكون الدال على ذلك التخصيص صورة تنادي أو معر فبال أو بالإضافة أو بالعلية أما صورة المنادى فكما (في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل) فان أيها الرجل أصله أن يستعمل إذ لا على تخصيص المعاني لطلب الأقبال المنعول كان هو المتكلم عند قصد نفي بئذ من نفسه مبالغة كقولهم الأصل في هذا المثال ثم نقل لطلب التخصيص لا بقيد كونه لطلب الأقبال فهو كالخيار المرسل في نفي تخصيص مدلوله المعبر عنه بالضمير بحكم ذلك الضمير ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء أي على الضم كالتكرار المقصود وتوابع الخي بال أيها بالرفع على أن نصفه من جهة المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة أراهنة التخصيص على المعنوية بتقدير فعل بما ظلموا فان ليس نداء حقيقة لأن الفرض أن المخاطب أقبل تتظلم ولكنه ترغيب له في شكوى التظلم ومن ذلك الاختصاص كقوله أنا أفعل كذا أيها الرجل وأغفر الله لنا أيها العاصية أي خصما به دون الرجال

معاشي (قوله أنا أفعل كذا أيها الرجل) أن لم تبدأ بوجهه كذا أفعل كذا أخبرني أي على الضم في محل نصب بنفسه ولحذف وجوب أي أخص والرجل بالرفع لعت لا باعتبار لفظها والجملة في محل نصب على الحال وأعم أنك إذا قلت يا أيها الرجل كانت بالطلب الأقبال أيها منادى بمعنى على الضم في محل نصب والرجل لعت لا في الحقيقة هو المنادى وأي وصلته لندائه ومفيدة لتخصيص المنادى بطلب الأقبال الذي أسفد من يا إذا قلت أنا أكرم الضيف أيها الرجل كان معناه أنا أكرم الضيف في حال كوني مختصا من بين أفراد الرجال بأكرام الضيف فقولنا أيها الرجل أأدأ تخصيص مدلول الرجل بالإكرام الذي نسب لمدلوله أو ناهو المتكلم فقولنا أيها الرجل بيان لمدلول أنا فأصل أيها الرجل كما علمت في حال النداء تخصيص المنادى بطلب الأقبال فأطلق عن قيده وهو طلب الأقبال ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضيف كالأكرام فيكون مجازا أمر سلاخه الإطلاق والتقييد وظهر لك أن الجواز في أيها وأنت خير بأن هذا خرج عن الموضوع إذ كلاً منافي استعمال صيغة النداء كإني غير معناه مجاز أو نهال الذي استعمل في غير معناه الأصلي أيها الرجل وهو ليس صيغة النداء كإني وأجيب بأن الإيلا كثر استعمالها مع أبواب النداء ونزلت منزلة أدواته كذا فترشيحنا المعنى رجاء الله

أي متخصمان بين الرجال ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب

(قوله أصله) أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص المنادى بطلب الخ أي ولو كان المنادى هو المتكلم وذلك عند نفسه  
نحو يندماني من نفسه بالغة كاهو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل) أي أيها الرجل مجردا عن طلب الاقبال أي ينقله  
لمطلق التخصص لان المتكلم لا يطلب اقبال نفسه فان هذا الباب يجرى في المتكلم ما وجد أوع الغير (قوله ونقل) أي ثم نقل  
بعد الغير يد عن طلب الاقبال الى تخصيص مدلوله بما نسب اليه وحينئذ فهو مجاز من سئل علاقته الاطلاق والتقيد فأبها الرجل  
غير يستعمل بصورة النداء بخبرنا كما استعمل الامر بصيغة الخبر نحو أحسن زيد والخبر بصيغة الامر نحو والوالدات رضن (قوله  
اني تخصص مدلوله) أي مدلول أيها الرجل وهو ذات المتكلم هنا المعبر عنها بالضمير (قوله بما نسب اليه) أي بالحكم الذي نسب  
اليه ورنبطه كأفضل كذا في المثال المذكور والجار والمجرور متعلق بتخصص ضمير اليه للدلول وإنما كان الحكم الذي هو أفضل  
كذا من مدلوله بالمدلول أي ومن يتطابق للمعامات أن مدلولها المتكلم المعبر عنه بالضمير وقد أخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله اذ ليس المراد  
الخ) علة لقوله ونقل الخ أي وإنما نقل عن أصله لما ذكرناه ليس الخ إذا كان المراد من أي ووصفها ما دل عليه ضمير المتكلم  
السابق ولم يرد به المخاطب كان قولنا أيها الرجل وما مثله صورة ته صورة النداء وليس بندا وحينئذ فلا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه  
لم يبق فيه معنى النداء أصلا لاحقيقة كافي يازيد واجازا كافي التعجب منه والمندوب فانها منادى دخلها معنى التعجب والتفجع  
بمعنى يالاه احضر أيها الماء حتى يتجيب منك ومعنى يا محمد فأتناستاك اليك فلما لم يبق في الكلام معنى النداء أصلا  
كره التصریح بآدائه كذا نقل عن الشارح (قوله ووصفه) وهو الرجل في المثال المذكور لانه بمعنى الكامل المتخصص (قوله المخاطب)  
خبر ليس (قوله بل مادل) (٣٣٦)

أصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله  
من بين أمثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأي ووصفه المخاطب بل مادل عليه ضمير المتكلم فأبها  
مضموم والرجل مر فوع والمجموع في محل نصب على أنه حال ولهذا قال (أي متضمنا) أي مختصا  
(من بين الرجال)

هو أخص على أن الجلة حاليقولا كان اسم الاختصاص في محل نصب على المفعولية وعامله جلة حالية  
صح أن يفسر معنى تلك الجلة مع معمولها بقوله (أي) أفعل ذلك (مختصا) أي مختصا (من بين الرجال)  
واغفر لنا غصوبين من بين العصائب والاختصاص حقيقة اسم ظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب

فاعل دل وقوله المتكلم أي  
الذي هو أنافي المثال السابق  
مثلا أفراد المتكلم بالرجل  
نفسه (قوله فأبها الخ)  
لتفريع على ما تقدم من  
قوله ثم نقل الخ أي اذ اعلمت  
أنها نقلت عن معناها  
الأصلي وهو النداء فاعلم  
أنه التزم فيها حكم النقول

عنهم البناء على الضم لان كل ما نقل من باب إلى آخر فاعراه على حسب ما كان عليه كافي العناية (قوله مضموم)  
أي معنى على الضم لانه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجو بانقده أخص (قوله الرجل مر فوع) أي على أنه صفة لا  
نظرا لفظها والرفع هنا اتفاقا كافي الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أحاز نصبه والحاصل أن ضم أي ورفق تابها حكاية لخالفها في  
النداء بأن نقلها لخالف في النداء واستعمل في غير هذا اندفع ما قال اذا كانت أي معمول لا لأخص ولم يكن مع نداء أصلا لا لفظا  
ولا معنى لم يكن حنا لما يقتضي البناء على الضم ورفق التابع ثم المراد بالرفع هنا الضم وهو ضم اتباع لآبناء فاندفع ما قال انظر  
ما العامل للرفع في هذا التابع اذ لا يصح أن يكون هو العامل في المتبوع أو نظيره لان أخص هنا إنما يقتضي النصب لا الرفع وكذلك  
ادعو وأنادي في باب النداء إنما يقتضي النصب وهذا الاشكال جار في سائر أنواع المنادى المرفوعة سواء كان المنادى أي أو غيرها  
قال المصممي ولم أقضه على جواب ولا حاجة لما تكلفه بعضهم أن العامل فيه عامل المتبوع باعتبار تكيفه بكيفية المثنى لا لجهول  
أو نظيره وقد مر من قبل لجهول (قوله والمجموع الخ) نظاره مجموع أيها الرجل وفيه نظرا اذ الحال أعاد جلة الاختصاص أعني الفعل المقدر  
أعني أخص فكان الأولى أن يقول في محل نصب على أن مفعول الفعل المقدر الذي هو حال وأجاب الشيخ يس بأنه يمكن الاعتذار بأن  
العامل لما كان واجب الحذف ومعناه نظاره في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تصحاحا أن كون الجلة  
الاختصاص في محل نصب على الحال ليس بالارزاق فتكون معترضة لا محل لها وذلك في صورته اذا كان الدال على التخصيص معرفا  
بالنحو نحو العرب أقرن الناس للضيفان الجلة الاختصاصية هنا معترضة بين المبني والخبر لا على لسان الاعراب ولا يصح  
جعلها حالة اذ لا يصح نصب الحال عن المبني عند سيبويه فون تنبع (قوله ولهذا قال الخ) أي مفسرا للسراد من الجلة الواقعة  
(قوله متضمنا الخ) أي أيها أفضل كذا حال كوني متخصما بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة (قوله أي مختصا)

بيان لحاصل المعنى وأتى بهذا البيان دفعاً للتوهم تعين التأويل بخصوص الزائدة في الحروف المفيدة لكثرة التخصيص وإشارة إلى أن زيادة البناء ههنا لم تقدمشياً بل متخصماً مثل محتمل (قوله وقد

(٣٣٧)

تستعمل صيغة النداء في استعمال الجاز المرسل من الاستثانة الخ) أي على

استعمال الملاحع في الاحص

وذلك لأن صيغة النداء موضوعة لمطلق طلب

الاقبال فاستعملت في طلب الاقبال أي لخصوص

الاعتناء (قوله بالله) أي بالله أقبل علينا لا غائتنا

(قوله والتعجب) العلاقة بينه وبين النداء المشابهة

من جهة أنه ينبغي الاقبال على كل من المندى

والتعجب منه (قوله بالله) يقال ذلك عند

مشاهدة كثرته أو كثرة حلالته أو برودته أو

وفاته تعجباً منها فكأنه لغزابة الكثرة المذكورة

يدعوه ويستعصره ليتعجب منه (قوله والتعسر

والتوجع الخ) العلاقة بين النداء وبين هذه

الاشياء المشابهة في كون كل ينبغي الاقبال عليه

باخطاب للاهتمام به وامتلاء القلب بشأنه (قوله كما

في نداء الاطلال) هذه أمثلة التعسر ولا يظهر

أن شيئاً منها مثال للتوجع وان أوهم صنيعه خلاف ذلك ولذلك عبر ابن يعقوب

بقوله ومنها التعسر والعزن

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغفارة نحو بالله والتعجب نحو بالله والتعسر والتوجع كافي نداء الاطلال

وأما المعرف بالفتك فلو لم يكن العرب أمضى من بذل والجلية في نحو هذا المثال استثنائية اذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ وأما الاضافة فتصو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشرة الانبياء لا نورث وأما العلمية على وجه الندور فتكولهم \* بناتياً يكشف الضباب \* والفرض من الاختصاص اما الاختصار كما اذا تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كافي قولهم نحن العرب أقرى الناس الضيف أو المسكنة كقولنا أنا أهل المسكن أطلب المعروف وأجبردتنا كيد مدلول الضمير كقولنا أنا أهل الرجل أتكلم بمخالي وتستعمل صيغة النداء مجازاً في أشياء منها الاستغفارة نحو قولنا بالله أي الله أغثنى في شدائد الدنيا والآخرة في كتابنا والعلاقة بينهما مطلق التوجه اللازم للنداء الذي هو طلب الاقبال لان المستثنى وقوع التوجه إليه أو ومن استعمال الملاحع في الاخص حيث استعمل المطلق طلب الاقبال الذي هو النداء في طلب الاقبال بخصوص الاعتناء ومنها التعجب كقولك عند شهود كثرة المايل الماود والعلاقة مشابهة للتعجب منه المنادى في أنه ينبغي الاقبال على كل منهما ومنها التعسر والعزن كافي نداء الاطلال والمنازل والمطايخ نحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتعجب عليه والعلاقة في هذه الاشياء كون كل ينبغي الاقبال عليه باخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها

مستند إليه حكم على معنى التخصيص والتأ كيدواى هذه مبنية على الضم كالحا في النداء وليس متندى وزعم السراي في أنها في الاختصاص معربة نحو مجوز أن تكون خبر مبتدأ تقديره هو أي الرجل أي المخصوص به وان تكون مبتدأ تقديره أي الرجل المخصوص أن المذكر وذهب الاخفش إلى أنه منادى قال ولا يتمتع أن ينادى الانسان نفسه كقول عمر رضي الله عنه كل الناس أقرى منك يا عمر وإذا تأملت ما ذكرناه علمت أن الاختصاص على قول الجمهور ليس طلباً على رأي الاخفش طلب لانه نداء ولا يكون ذلك في ضمير الغائب فلا يجوز الهم اغفر لهم أي العصابة قال سيويه أراد أن يؤكّد لا نداء اختص حين قال أنا ولكنه أكد كدولم يعرف المختص باللفظ أيها وأنتها وأنتها وعلمنا ومضافاً ومعرفة بالالف واللام وقد خالف النداء في أنه لا يبدأ به ولا يتمم بسائر أحرف النداء واستعمل معرفة بالالف واللام وهو أقسام قسم منقول من النداء وهو ما سبق وقسم يتسع فيه النقل مثل نحن العرب أقرى الناس للضيف وقسم يجوز فيه الامران وهو خمسة أحل كقوله صلى الله عليه وسلم سامن من أهل البيت وآل نحو نحن آل فلان كرام ومعرش نحن معاشرة الانبياء لا نورث وبني انابني نهل لا ندعى لآب والهم نحو بئس الله رجول الفضل بناتياً يكشف الضباب (تنبيه) اقتصر المصنف من الانشاء الطلبي على ما ذكره وبقى عليه الترجي نحو لعل الله بئسنا يخبر ونقل القرافي الاجماع إلى أنه انشاء وإذا كان الترجي انشاء فهو طلب كافئ ومقابل من أنه قد يكون لعل اشفاقاً لتوقع محذور كقوله تعالى لعل الساعة قريب إن سلم لا يقضى على غيره مما فيه طلب ولا يقال استغنى بذكر التمني عن ذكر الترجي لانها بابان مختلفان ولا نه قال في التمني انه قد يتخفى لعل فعطى حكيمة وتقع لعل للتقليل عند السكاكي والاخش والاستفهام عند الكوفيين كاسقي وللشك عند الفراء والطوال قال التنوخي في الاقصى القريب وقد تجنى لعل للاشفاق والتقليل والاستفهام مع بقا معنى الترجي وأما القسم

(٤٣ - شرح التلخيص ثاني) كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايخ ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتعجب عليه اه

ومثال التوجع يا مريضى واستسقى والاطلال جمع طلل وهو ما شخ من آثار الابرار وذلك كقوله ألام صباها أيها الطلل البالي \* وهل يعمن من كان في العصر الخالي

ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء المتنازل أو لظهار الحرص في وقوعه كما مر

(قوله المتنازل) كافي قولك يا منزلي ويا منزلا فلان متحررا ومحررا عليه وكافي قول الشاعر

أيما منازل سلمي أين سلاكم \* من أجل هذا يكتنأها بكتنأ

أي من أجل عدم وجد ان سلمي بكتنأ على سلمي وبكتنأ على سلمي بكتنأ على سلمي وقوله بكتنأ أي وبكتنأ أي بكتنأ عليه أي بالنازل (قوله والمطاي) أي بالنازل كافي قولك يا ناقة أي ويا ناقة تحصر اعلاها وكافي قوله

(٣٣٨) ياناق جدى فقد أناتك في \* صبري وعمرى وأناسي وأحلامي

الاناء كقناة الثأني والاحلاس جمع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البقير والانشاع ججع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير أي للحزام في صدر البعير (قوله وما أشبه ذلك) عطف على الاغائة وذلك كالندبة وهي نداء المتوجع منه أو المتفجع عليه كقولك يارأساه واجتهدا كأنك تدعوه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك (قوله ثم الخبر) أي السلام الخبري وهو مادل على نسبة خارجية تطابقه أولا تطابقه (قوله قد يقع أي مجازا للعلاقة الضدية أو غيرها مما ساقى بيانه قريبا) (قوله موقع الانشاء) وهو الكلام الذي لم يقصد مطابقته لنسبته الخارجية ولا عدم

والمنازل والمطاي وما أشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء المتنازل) بلفظ الماضي دلالة على أنه كانه وقع نحو وفعل الله للتقوى (أو لظهار الحرص في وقوعه كما مر) في بحث الشرط من أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصويره اياه فربما يخيل اليه حاصله بتصوره في الله تعالى

(ثم لفظ الخبر) الذي تقدم انه هو مادل على نسبة خارجية تطابق أولا تطابق (قد يقع) مجازا (موقع الانشاء) الذي هو الكلام الذي لا نسبة له خارجا وما يتوحد نسبه بنفسه ووقع الخبر موقع الانشاء (اما أن يكون) (أو) فإفادة (التنازل) كان يقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه فيعدل عنها الى صيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع تنازلا لتحقيقه كما قال وفعل الله الى التقوى وما كان من أسباب التحقق الطلب استعملت صيغة ذلك السبب في ذلك السبب لعلاقة الزوم في الجملة (أو) أي واما أن يكون لظهار الحرص في وقوعه (واظهار الحرص مما يستدعي الامتثال لما تضمنه من الحق على الوقوع) (كما مر) في بحث الشرط وهو أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء

فهو انشاء اجاعا كما نقله القرافي أيضا فيل وانما لم يذكره لكونه ليس طلبا لانه لتأ كيد الخبر مثل والله لا فعلن أو الطلب على سبيل الاستعطف مثل يحيا تلك الخبر وفيه نظر لان تأكيد الطلب ولا يصغر ذلك في الاستعطف فانك تقول بالله اخرب زيد أو أأما التضيض فهو انشاء فذكره المصنف باب القنى وجعله قسما منه وأما العرض فهو انشاء وقد جعله مولدا عن الاستفهام ويرد عليه أنه كان ينبغي أن يجعل العرض قسما من الاستفهام كما جعل التضيض قسما من القنى أو يجعلهما قسامين برأسهما لان حرف الاستفهام في كل منهما مادلان في كل منهما أداة استفهام أصل بها بل أولى لان هلا استعملت فيها هل للتمني ثم زيد عليها الألف فاسفر فباعده معناها المجازي من التمني وأما ألا تنزل عندنا فإفان الهزمة لم تنقل عن الاستفهام قبل العرض لغيره ص (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء الخ) ش يعني أن الخبر أي صيغته هي ما ليست من صيغ الانشاء قد تستعمل ويراد بها الانشاء وذلك اما للتنازل نحو غفر الله لك فإنه أبلغ من رب اغفر لك فان صفة غفر أصلها المضى والماضي لا يتعلق به الطلب للتعبير عنه بذلك يحصل به تنازل ومسرة لقصد التنازل حسب الفلا منفازة والمطشان ناهلا والد ينفج سليا أن هذه اللمة قاصرة من صور التعيين بالخبر عن الانشاء على الماضي وقد يورث صيغة الخبر لظهار الحرص على وقوع المطلوب وقدره هذا في صيغ الشرط كقولك أحبا

مطابقة لما لا نسبة له خارجا ما يتوحد نسبه بنفسه (قوله اما للتنازل) أي ادخال السرور على المخاطب (والدعاء) كان يقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه فيعدل عن الى صيغة المضى الدالة على تحقق الوقوع تنازلا لتحقيقه (قوله بلفظ الماضي) متعلق بيقع وأما تحديد بلفظ الماضي لان التنازل لا يكون الا به لا بالضارع ولا بالاسم (قوله وفعل الله للتقوى) أي اللهم وفقك فغير بالذم الماضي الدالة على تحقق الحصول لموضع الانشاء لادخال السرور على المخاطب بتحقيق حصول التقوى (قوله في وقوعه) ضمن الحرص معنى الرغبة فلذا أعاده في ولم يدمه بلى ويشير للضمين المذكور قول الشاعر إذا عظمت رغبته (قوله يكثر تصويره اياه) يفتح ياء يكثر ويرفع تصويره على الناقلة (قوله فربما يخيل اليه) أي غير الحاصل حاصله أو حاصله أن الطالب لشي إذا عظمت رغبته فيه أكثر تصويره له أو انتعش صورته مطلوبه في خياله فيخيل له أن مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان ماض فيعبر بالماضي

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ بمحمل الوجهين أولاً احتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى اذا حول عن وجهه ينظر المولى الى ساعة

المفيد للحصول للدلالة على الحرص في وقوعه لان التعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول المازم لكثرة التصور المازم  
لكن ثمة اشارة الى الحرص في وقوعه (قوله والدعاء) مبني على قوله يحتمل ما خبره واشار المسنف بذلك الى ان اظهار الحرص  
والتفائل لا تنافي بينهما فلبليغ احضارهما معاً في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب له استحضار أحدهما (قوله أى التفائل  
واظهار الحرص) أي يحتمل أنه يريد التفائل بوقوع الرحلة لمخاطب قصد ادخال السرور عليه ويريد اظهار الحرص في الوقوع  
حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناتج عن كثرة الرغبة فضاء (٣٣٩)

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ (قوله رحمه الله) أي التفائل واظهار الحرص وأما  
غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أولاً احتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى  
ينظر المولى الى ساعة دون انظر لانه في صورة الامر وان قصد به الدعاء أو الشفاعة

بكثرة تصوره ايانه لان عيوب الوقوع لا يزول عن الخطر غالباً بما يحتمل اليحاصلا فيعبر عنه بصيغة  
الحصول بناء على ذلك التعليل فالتعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول المازم لكثرة التصور  
المازم لكثرة الرغبة المتقتضية للبليغ في الاحت على الامتنال واذا اقتضى المقام الاحت على التمكن  
من المطلوب على وجه المبالغة فتوصل اليه بهذا التعبير وذلك كقولك رزقني الله لعلك لا تم ان اظهار  
الحرص مع التفائل لا تنافي بينهما فلبليغ احضارهما في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب واليه  
أشار بقوله (والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كان يقال رحلت الله (بمعقلهما) أي يحتمل  
التفائل واظهار الحرص بمعنى أنه يحتمل أن يريد التأول بوقوع الرحلة لمخاطب قصد ادخال  
السرور عليه أو يريد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناتج عن كثرة الرغبة  
فضاء لحق المخاطب حيث كان ما يقع في هذه المنزلة بالنسبة للتكلم أو يريد هماً عاماً لا محال من  
البليغ لان غير البليغ إنما يقول ما يسمع من غير أن يرى هذه الاعتبارات في موارد المقامات والمراد  
بالبليغ من رأى ما ذكره لانه قد وقع عليه ولولم يكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزئ البليغة

انته السنة بمعنى الدعاء باحياها الدعاء بصيغة الماضي اذا صدر من البليغ احتمال التفائل واحتمل  
اظهار الحرص معالانه قد يريد بها بخلاف غير البليغ فانه لا يعلم ذلك ولا يخالو هذا الكلام عن نظر  
كاسبق في نظيره وقد يأتي الانشاء بصيغة الخبر كقول العبد للمولى اذا حول وجهه اليه ينظر المولى الى  
فانه أكثر تأديباً من قوله انظر الى بصيغة الامر وان كان الامر يشترط فيه الاستعلاء ولا استعلاء هنا  
الا أنه لما كان صيغة أمر اجتنب وعلى السكاكى حسنه بأمر آخر وهو ان فيه كتابة لا تذكر اللازم  
وأراد المازم لان وقوع النظر لازم لقوله ينظر أي لازم في الغالب قلبه فيه نظراً لانه ان جعلناه كتابة  
كان خبر اللفظ ومعنى وكان حقيقة وهو قد جعله انشاء بصيغة الخبر وأقهم كلامه أنه محاز فليتل وأما

ذاهلاً عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ عبر الشارح بالجمع كذا قرر شيشنا العدوى وتأمله  
(قوله أولاً احتراز) أي العز و التباعد ولا يكون هذا لفظ الماضي وكذا ما بعده بل لفظ المضارع (قوله كقول العبد للمولى)  
أي اذا حول عن وجهه (قوله لانه في صورة الامر) أي المضمرة بالاستعلاء المنافي للادب (قوله وان قصد به) أي بالامر والواو  
للحال أي والحال أنه قاصد بذلك الامر الدعاء أو الشفاعة قال المولى عبد الحليم لم يذكر في الكتب المشهورة في الاجول  
الشفاعة من معاني الامر ولعلها داخلية في الدعاء فان الطلب على سبيل التصريح ان كان لنفسه فهو دعاء وان كان لغيره فهو  
شفاعة فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة اه وعلى هذا يقول الشارح وان قصد به الدعاء أي كافي هذا المثال  
وقوله والشفاعة كافي قول عمر لسيد العبد المعرض عنه ينظر المولى الى عبده ساعة وفي بعض النسخ والشفقة وبمعناها طلب العبد من  
سيده أن يشفق عليه

أول الخاطب على المطلوب بأن يكون الخاطب ممن لا يجب أن يكذب الطالب (تنبيه) ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مختصا بالخبر بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر يظهر ذلك الثاني تأمل

(قوله وأول الخاطب على المطلوب) أي على تحصيل المطلوب لكن لا بسبب اظهار الرغبة بل بسبب كون الخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فإلما في قوله بأن يكون للسببية والحاصل أنه قد يعبر بالخبر موضع الانشاء لاجل جعل الخاطب وهو السامع على تحصيل المطلوب ليكون الخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فلما يليق له الكلام الخبري المقصود منه الانشاء يسرى ويبادر في تحصيل المطلوب خوفا من نسبة المتكلم (٣٤٠)

(أول الخاطب على المطلوب بأن يكون) الخاطب (ممن لا يجب أن يكذب الطالب) أي ينسب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تأتي غدا مقام تأتي تحمله بألف فوجه على الاتيان لأنه ان لم يأت غدا صرت كاذبا لمن حيث الظاهر لكونك كاذبا في صورة الخبر (تنبيه) الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة) يعني أحوال الاسناد والمسنود والمسنود

كالاتجاه (أو) أي وما أن يكون (لحل الخاطب على) تحصيل (المطلوب) لا بسبب اظهار الرغبة بل (بأن يكون) أي بسبب كون الخاطب (ممن لا يجب أن يكذب) أي أن ينسب (الطالب) الى الكذب في كذب مبنى للجهول بتشديد الذا كقولك لصاحبك يا فلان أنت تأتينا غدا مكان تأتي غدا ولا بد لانهما كان ممن لا يجب أن ينسب الي الكذب وقد عبرت في الاتيان بصيغة الخبر فاذا لم يأت غدا كان سببا في كون كلامك بحسب الظاهر كذا وكثيرا ما يؤكده هذا القصد بعد قوله أنت تأتينا بقوله اياك أن تكذبي في هذا المقام يا فلان والعلاقة في هذين أيضا السببية والمسببية لوجود مطلق التحقق بالخيال في الاول والدعوى في الثاني \* ولما فرغ من أنواع الانشاء وما يستعمل فيه كل منها أصالة وتقريرا وذلك ليس فيه بيان أحوال جميع أجزاء الجملة الا لثانيه على أن الاعتبارات المذكورة بالخبر في الأبواب السابقة يجري الكثير منها في الانشاء فقال (تنبيه الانشاء) الذي لا بد له أيضا من مسند اليه ومتعلقات ان كان المسند فعلا أو مافيه معناه وهو الاصل في الانشاء ومن نسبة بينهما ما تم الفائدة (كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة) المعقودة لحوال

يحمل الخاطب على المطلوب منه أي ترغيبه فيه بأن يكون الخاطب يرغب في تسديق الطالب فاذا قال له أنت تحسن الى غدا وقصد أن لا يكذب أحسن اليه فان قلت القرض انه انشاء فتكذبه لا يحمل أبدا سواء أحسن اليه أم لم يحسن قلت وإن كان انشاء لا أن صفة صفة الخبر فربما هو السامع أنه يخبر فكذا به ولا أحسن أن يقول يجب أن لا يتوهم كذبه من لم يفهم ارادة الانشاء ومن بجى الانشاء بلفظ الخبر قوله تعالى والوالدات برضعن أولادهن وقوله تعالى لا يسعه الا المطهرون وقيل انه منى مجزوم ولكن ضمت السين اتباعا للضمير كقوله صلى الله عليه وسلم لا تمرد عليك الا أنا حرم وقال القاضي أبو بكر في كل ما يقال انه خبر بمعنى الانشاء انما يقال على خبريته ولا يلزم الخلف بالنسبة الى العصاة فانه خبر عن الحكم الشرعي وفيما قاله بحث علمه أصول الفقه وأما استعمال صيغة الانشاء للخبر فقد تقدم كثير منه في صيغة افعال ص (تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة)

في بعضها اه قال المولى عبدالحكيم أراد ببعضها الصورتين الأخيرتين اللتين وقع فيها الفعل المستقبل موقع الطلب بأن يقال ان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال فذكر اللزوم وأورد في لزوم خلاف الصورتين الاولتين التين وقع فيها الفعل الماضي موقع الطلب فان حصول الفعل في الزمان الماضي ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلها كناية بل يتعين كونها مجازا امامهم سلا لعلاقة الضمنية أو بالاستعارة لعلاقة تشبيهية غير الحاصل بالحاصل للتشاكل أو للحرص على حصوله اه قال ابن السبكي في عروس الافراج وما ذكر من الكناية فيه نظر لانه اذا جعل ذلك الخبرين باب الكناية كان خبر النفاذ معنى والقرض أنه انشاء بصيغة الخبر فتأمل (قوله في كثير) انما قال في كثير ولم يقل جمعه لان المسند في الخبر قد يكون مفردا وقد يكون جملة بخلاف المسند في الانشاء فانه لا يكون الا مفردا كذا قيل ورد عليه هل زيد أو قائم فان قيل هو في

ومتعلقات



ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء والخبر (الناظر) بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلاً الكلام الانشائي أملؤ كذا أو غير مؤكد والمسنند اليه فيه ما محذوف

الاسناد والمسنند اليه والمسنند ومتعلقات الفعل والقصر في النسبة أو في التعلق (فليعتبره الناظر) أي فليأخذ الناظر في أحوال الكلام ذلك الكثير الذي يقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة الى الانشاء حسب ما عرفنا بالنسبة للخبر فيا تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الادراك لا يخفى عليه اعتبار في الانشاء كالخبر مثلاً تقول هنا يا تقدم الكلام الانشائي أيضاً أملؤ كذا تقولنا اضرب اضرب في تأ كيد الامر بالضرب لا تقتضاه المقام أو غير مؤكد كقولنا اضرب بدون تكرار والمسنند اليه فيه ما محذوف كان يقال عند السؤال عن زيد بعدد كره هل قائم أو قاعد أو مذكور كان يقال ابتداء هل زيد قائم أم لا الى غير ذلك من كونه مقسماً أو مؤخراً كقولك في التقديم هل زيد قائم وفي التأخير هل قائم زيدو كونه معرفاً كالمثال أو منكراً كهل رجل قائم أو امرأه وكذا المسند اسم كقولك هل زيد قاعد أو فاعل أو زيد سافر غدا مطلق كالمثالين أو مقيد بفعل كهل أنت ضارب عمر أو عطر هل أنت قائم ان قام عمرو ومتعلقات المسندان كان فعلاً أو معناه أملؤ خرة كالمثال أو مقدمة كهل زيد اضرب مذكورة كالمثال أو محذوفة كهل أنت معط والتعلق والنسبة اما بقصر كلام اضرب الزيداً ولا يضرب الا زيد بناء على ان هذا انتهى أو بغير قصر كلام اضرب زيداً ولا يضرب زيداً عمراً والاعتبارات أيضاً كاتقدم فتقول في تعريف المسند اليه بالاضمار كهل أنا نائل مراداً من ان كان لان المقام للتمك أو الخطاب كهل أنت قائم أو الغيبة كهل هو قائم والتأ كيد لان الخطاب بسدد الامتناع من الامتناع كبادر بادر لمن نصحت عندي يا بئس النصع والحذف لان الذكر كالعيب كان تقول كاتقدم في سؤالك عن زيد بعدد كره هل عالم أو جاهل وعلى هذا ففسد وقال في كثير لان بعض ما تقدم لاجرى في باب الانشاء ككون المسند جملة فانه يجرى في الخبر دون الانشاء اذ لا يكون في الانشاء امفر د كذا قيل وفيه نظر لصحة ان يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو في تأويل هل قام أبوزيد قلنا وكذا في الخبر نعم التأ كيد لظن خلاف الحكم وأولنا نكار لاجرى هنا ولا يجرى التأ كيد لوجه آخر كما أشرنا اليه فان قلت هذا التنبيه القاصر هو الذي يتعلق بالمعاني لانه هو الذي أشر فيه الى الاحوال التي ترى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر فمرجه الى بيان أصل المعنى في البابين وإلى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وظيفة النحو أو اللغة فقلت قد تقدم مثل هذا البصير مراراً وجوابه أن معرفة استعمال المعبر تتعلق بعلم المعاني من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعدمه من غيره وهذا القدر من علم المعاني وأيضاً جميع ما فصل في هذا الباب كاتقدم التصور

فليعتبره الناظر (ش) لما تقدم الاواب الخمسة السابقة على الانشاء من أحوال الاسناد الخبيري والمسنند والمسنند اليه وأحوال متعلقات الفعل والقصر أراد ان يبين أن غالب ما سبق اعتبار في الخبر يمكن أن يعتبر في الانشاء من الحقيقة المجاز وكونه عقلياً وغيره وكون الخطاب مؤكداً وغير

أما مؤكد كقولك اضرب اضرب في تأ كيد الامر بالضرب لا تقتضاه المقام (قوله أو غير مؤكد) كقولك اضرب بدون تكرار ولا يجرى في الانشاء الضرب على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأ كيدوتركمن جعل المنكر كثيراً والمنكر والعكس وتزليل العالم بآلة الجاهل وبالعكس (قوله اما محذوف) كان يقال عند السؤال عن زيد بعدد كره هل قائم أو قاعد

أو مذكور إلى غير ذلك

على الحكم لعدم استيفائه في فن آخر ولما كانت الاعتبار مفصلة في الخبر  
لم يفصلها هنا وأصل الانشاء المحكوم عليه يحتاج إلى تفصيله ليتعين  
أصل المراد لثلاث تنقي القضاة التي هي أصل البلاغة  
ومثل ذلك يقال في باب القصر أعني في  
سبب تفصيله تأمل  
والله أعلم

مؤكد إلى غير ذلك مما لا يخفى على القطن والله تعالى

أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسلياً كثيراً

نم

﴿ الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله الفصل والوصل ﴾

﴿ فهرست الجزء الثاني من شروح التلخيص ﴾

صحيحة

٢ أحوال المسند

١١٩ أحوال متعلقات الفعل

١٦٦ القصر

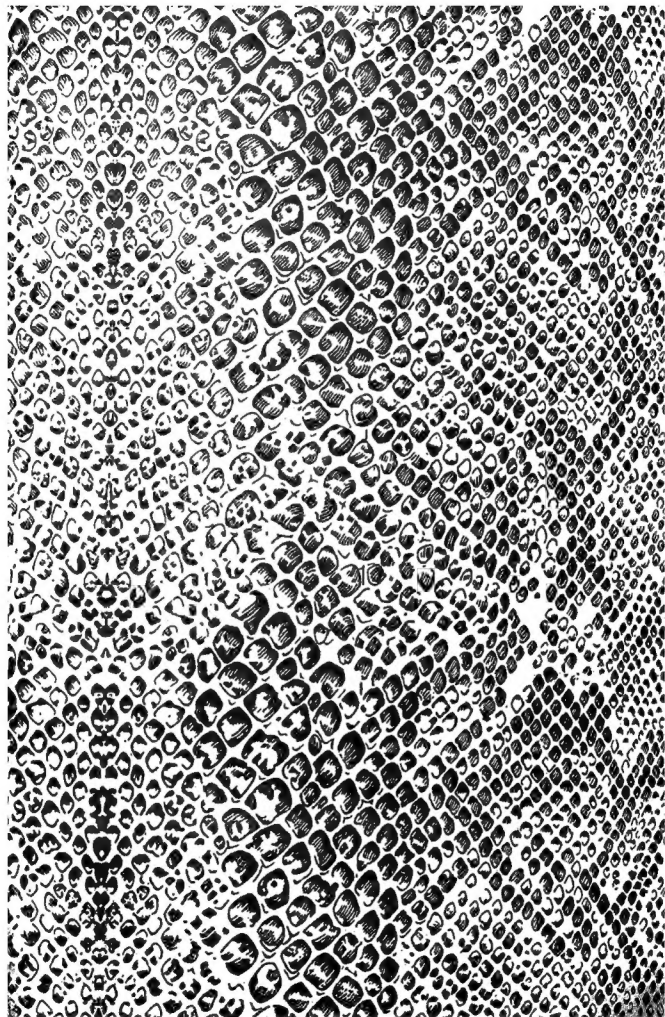
٢٣٤ الانشاء

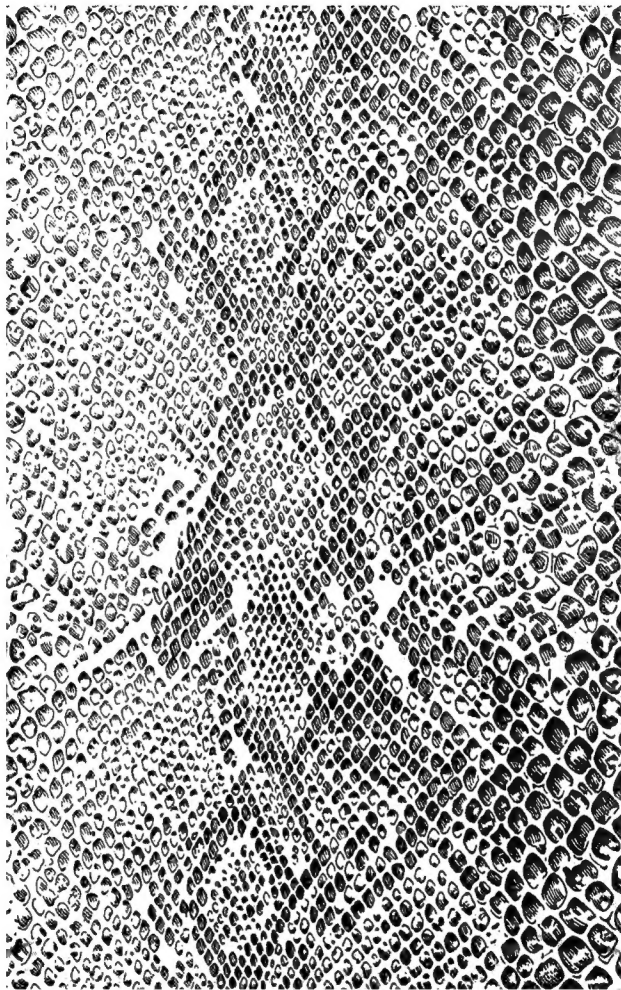
﴿ تمت ﴾

الذكر لغير ذلك من كونه  
مقدماً أو مؤخراً كقولك  
في التقديم هل زيد قائم  
وفي التأخير هل قائم زيد  
وكونه معرفاً كما مثل  
أو منكراً كهل رجل قائم  
أو امرأه وكذلك المسند  
فيه إما اسم كقولك هل  
زيد قائم أو فعل كقولك  
هل زيد يسافر غداً مطلق  
كالثالثين أو يفيد بفعل  
كهل أنت ضارب عمراً  
أو بشرط كهل أنت قائم  
إن قام عمرو ولا يتأني  
حذف المسند في الانشاء  
بخلاف الخبر كما في عيسى  
الحكيم وكذلك التعلق  
والنسبة في الانشاء إما  
بقصر كلاً كضرب زيداً  
أو بغيره كلاً كضرب زيداً  
وليضرب زيد عمراً وأعلم  
أن الاعتبار المناسبة  
لهذه الأحوال السابقة  
في الخبر تجري في الانشاء  
فيقال قدم المسند إليه في  
الانشاء لأن التقديم هو  
الأصل ولا مقتضى للعدول  
عن حذف لكون ذكره  
كالعبارة دلالة القرينة  
عليه كأن تقول في  
السؤال عن زيد بعد  
ذكره هل عالم أو جاهل وذكر  
للتعويل على أقوى الدليلين  
العقل والفظوع عرف بالاضمار  
كهي أنا نائل مرادى منك

لأن المقام للتكلام والخطاب كهل أنت قائم أو للغمبة كهل هو قائم وكذلك كون المخاطب بصدد الامتناع من الامتنال  
لأنه حينئذ لا يجيبك عند أبيه بادر بفعل كذا وعلى هذا القياس والله الهادي للصواب \* وإليه المرجع والمآب (فهرس)







Bibliotheca Alexandrina



0387915